

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعِبَادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرْدَانِي السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعِ الْعَبَّادِي
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ حُجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ
٩٧٣ هـ

اِمْتَنَعَ بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي
كَلِمَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد التاسع



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **بِجَرَانَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجْدَةَ**

مَجْمَعَةُ الْمَنَاجِمِ فِي مَجْمَعِ الْمَنَاجِمِ

اسم المؤلف : **الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي نجدة**

الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي نجدة

اسم المحقق : **الدكتور أسن الشامي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٥٢ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد التاسع**

سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

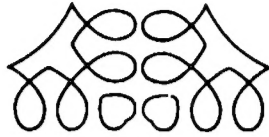
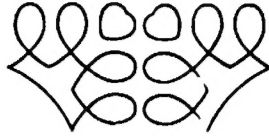
رقم الايداع : **٥٠٥٩ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٧٦**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكره تَبَعًا

إذا (وجد أحد الزوجين بالأخر مجنونًا) ولو مُتَقَطِّعًا وَإِنْ قُلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْكَمْ لِأَنَّهُ يُفْضَى لِلْجَنَانِيَّةِ وَهُوَ مَرَضٌ يُزِيلُ الشُّعُورَ مِنَ الْقَلْبِ مَعَ بَقَاءِ قُوَّةِ الْأَعْضَاءِ وَخَرَكْتُهَا وَمِثْلُهُ الْخَبْلُ بِالتَّحْرِيكِ كَذَا قِيلَ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ أَنَّهُ الْجُنُونُ وَلَقُلَّ الْأَوَّلُ لَمَعَ أَنَّ الْجُنُونَ فِيهِ كَمَالُ الْاسْتِفْرَاقِ بِخِلَافِ الْخَبْلِ قَالَ الْمُتَوَلَّى: وَالْإِعْمَاءُ الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك

• فَوَدَّ: (فِي النِّكَاحِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: إِنَّ قُلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَقَوْلُهُ: سَوَاءٌ أَدَّى إِلَى وَكَمَا يُخَيَّرُ وَقَوْلُهُ: أَوْ عَلِمْتَهُ إِلَى شُبَّهِ بَيْنَانٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ كَذَا قِيلَ إِلَى قَالَ الْمُتَوَلَّى وَإِلَّا قَوْلُهُ أَي حَشَفَةً ذَكَرَهُ إِلَى فَإِنْ بَقِيَ.

• فَوَدَّ (سُي): (جُنُونًا) وَالْإِضْرَاعُ نَوْعٌ مِنَ الْجُنُونِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَي قِيَّيْتُ بِهِ الْخِيَارَ ع ش عِبَارَةٌ سَمِ يَنْبَغِي أَنْ مِنْهُ أَوْ فِي مَعْنَاهِ الصَّرْعُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ كُونَ أَحَدَهُمَا مَسْحُورًا كَذَلِكَ أَي كَالْجُنُونِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْمَاءِ أَهْ وَلَقُلَّ الْأَقْرَبُ هُوَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ مُتَقَطِّعًا) أَوْ كَانَ قَابِلًا لِلْعِلَاجِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا: وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْمُتَقَطِّعِ كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى الْخَفِيفُ الَّذِي يَطْرَأُ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ أَهْ قَالَ ع ش وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْبَعْضُ مَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ أَهْ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يُفْضَى) أَي الْجُنُونُ لِلْجَنَانِيَّةِ أَي عَلَى الزَّوْجِ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْخَبْلُ) أَي فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: كَذَا قِيلَ أَي إِنَّ الْخَبْلَ يَفْلُ الْجُنُونِ وَذَلِكَ بِمُقْتَضَى مُغَايَرَتِهِمَا ع ش وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (قَالَ الْمُتَوَلَّى الْخَبْلُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ وَالزَّوْجُ مَعَ شَرْحِهِ وَأَمَّا الْإِعْمَاءُ بِالْمَرَضِ فَلَا خِيَارَ بِهِ كَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِيمَا تَخَصَّلَ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ فَكَالْجُنُونِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى وَكَذَا إِنَّ بَقِيَ الْإِعْمَاءُ بَعْدَ الْمَرَضِ قِيَّيْتُ بِهِ الْخِيَارَ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَالْإِعْمَاءُ الْخَبْلُ) هُوَ عَطْفٌ عَلَى (الْخَبْلِ) أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ) أَي بَانَ قَالَ أَهْلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك

• فَوَدَّ فِي (سُي): (جُنُونًا) يَنْبَغِي أَنْ مِنْهُ أَوْ فِي مَعْنَاهِ الصَّرْعُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ كُونَ أَحَدَهُمَا مَسْحُورًا كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْمَاءِ. • فَوَدَّ: (جُنُونًا) مِنْهُ الصَّرْعُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فَرَاغَهُ. • فَوَدَّ: (قَالَ الْمُتَوَلَّى وَالْإِعْمَاءُ الْخَبْلُ) عِبَارَةُ الزَّوْجِ وَشَرْحُهُ لَا الْإِعْمَاءُ بِالْمَرَضِ فَلَا يَنْبَغِي بِهِ الْخِيَارَ كَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَحَلُّهُ فِيمَا تَخَصَّلَ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا الذَّائِمُ الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ فَكَالْجُنُونِ ذَكَرَهُ

(أو جذامًا أو برصًا) وإن قل إن استحكمت بقول خبيرين، وعلامة الأول أسوداد العضو والثاني عدم احمراره وإن بولغ في قبضه (أو وجدها رتقاء) أي مُنْسَدًا مَحَلَّ جَماعِها بِلَحْمٍ ومثله ضيق المنفذ بحيث يُفْضِيها كُلُّ واطِيٍّ كذا أطلقوه ولعل المراد بحيث يتمدُّ دخول ذكرٍ من بدنه كبذنبها نحافة وضدّها فرجها سواء أدى لإفضائها أم لا ثم رأيت البلقيني أشار لذلك بقوله في تدرّبه : وضيق المنفذ لِتَحافَتها بحيث لا يَسَعُ آلَةٌ نَحيفٌ مثلها ويُفْضِيها أي شَخِصٌ فَرَضَ اهـ. فقوله بحيث صريح فيما ذكرته . وما ذكره بعده الواقع في كلامهم مُجرّد تصوير قال

الخبرة لا يزول أصلًا وقضيته أنه لو قال الأطباء يزول بعد مدة لم يثبت الخيار وإن طالّت المدة ولو قيل بشوته حيث لم يتعد اهـ ع ش .

• قول (سني): (أو جذامًا) وهو علة يَحْمَرُ مِنْها العَضْوُ ثم يَسْوَدُ ثم يَنْقَطِعُ وَيَتَنَاقَرُ وَيَتَصَوَّرُ في كُلِّ عَضْوٍ غير أنه يكون في الوجه أغلب أو برصًا وهو بياض شديد يُقَعِّجُ الجلدَ وَيُذْهِبُ دَمَوْتَهُ نِهايَةً ومُعْنِي .

• فُرد: (وإن قل إلخ) راجع لكل من الجذام والبرص . • فُرد: (إن استحكمت إلخ) عبارة النهاية والمُعْنِي ومحل ذلك بعد استحكامهما أنا أو إلهما فلا خيار به كما صرّح به الجويني قال : والاستحكام في الجذام يكون بالقطع وتردد الإمام فيه وجوز الإكفاء بأسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة اهـ قال ع ش قوله : وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة مُعْتَمَدٌ وعبارة شيخنا الزيادي والمُعْتَمَدُ أنه لا يُشْتَرَطُ استحكامهما بل يكفي حُكْمُ أَهْلِ الْخِبرَةِ بكونه جذامًا أو برصًا زَمَنِيٌّ انْتَهَتْ وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الإمام بقوله بالإكفاء بأسوداده وحكم أهل المعرفة إلخ فلا تخالف اهـ . وقال السَّيِّدُ عُمَرُ بعد ذِكْرِ ما مرَّ عَنِ الزَّيَادِي : ما نَصَّهُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الثَّقَلُ عَنْهُ أَي صَاحِبِ النِّهايَةِ وَالْأَوَّلُ هو الموافق لِمَقُولِ الشَّيْخَيْنِ عَنِ الْجَوِينِي وَأَقْرَاهُ وَالثَّانِي مَقُولُ عَنِ ابْنِ أَبِي الدَّمِّ وَغَيْرِهِ وهو وجيهٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِكُونِ التَّقْسِ تَعَاثُهُ وَتَنَفُّرُهُ مِنْ مَطْلَقًا وَلأن ما يخاف منه مِنَ الْأَعْدَاءِ لَا يَتَقَيَّدُ بِالاستِحْكَامِ اهـ وقوله : عَنِ ابْنِ أَبِي الدَّمِّ إلخ أي واختاره الإمام كما مرَّ . • فُرد: (والثاني إلخ) أي علامة البرص أن يَغْصِرَ الْمَكَانَ فلا يَحْمَرُ اهـ كُرِّدِي .

• قول (سني): (رتقاء) وليس للزوج إجبارها على شئ الموضع فإن شقته وأمكن الوطء فلا خيار ولا تُمَكِّنُ الْأُمَةُ مِنَ الشَّقِّ قَطْعًا إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ مُعْنِي ونهاية قال ع ش قوله : ولا تُجْبَرُ عَلَى شئِ الْمَوْضِعِ أَي حَيْثُ كَانَتْ بِالْعَةِ وَلَوْ سَفِيهَةً أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَيَتَّبَعِي أَنَّ لَوْلِيَهَا ذَلِكَ حَيْثُ رَأَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ وَلَا خَطَرَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَطْعِ السَّلْمِ اهـ . • فُرد: (ومثله) أي مثل الرتقاء في ثبوت الخيار به . • فُرد: (فقوله بعينه) أي إلخ . • فُرد: (صريح إلخ) أي صراحة مع قوله ويُفْضِيها إلخ الظاهر في التقييد اهـ سم . • فُرد: (وما ذكره إلخ) أي قوله : ويُفْضِيها إلخ .

الْمُتَوَلَّى لا بعده أي لا أن يَتَقَيَّ الإغماء بعد زوالِ الْمَرَضِ فَيُثَبِّتَ بِهِ الْخِيَارُ كَالْجُنُونِ اهـ وقد يُقْهَمُ مِنْ مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ أَمَّا الدَّائِمُ إلخ لِمَا قَبْلَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْدَّائِمِ مَا لَا تَحْصُلُ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ أَي بِالْكُلِّيَّةِ سِوَا أَكْثَرِ مُتَقَطِّعًا أَمْ لَا كَمَا فِي الْجُنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • فُرد: (والإغماء) هو عَطْفٌ عَلَى (الخبَلِ) . • فُرد: (صريح إلخ) أي صراحة مع قوله ويُفْضِيها إلخ الظاهر في التقييد .

الإِسْتَوِيُّ وكما يُخَيَّرُ بذلك فكذلك تَخَيَّرَ هي بِكَبَرِ آلِهِ بحيثُ يُفْضِي كُلَّ مَوْطُوعَةٍ (أو قَوْلَاءَ) أَي مُنْشِئًا ذَلِكَ مِنْهَا بِعَظَمِ (أو وَجْدَتِهِ) وهو بِالْعِ عَاقِلٌ (عَيْنًا) أَي بِهِ دَاءٌ يَمْنَعُ انْتِشَارَ ذِكْرِهِ عَنْ قُبُلِهَا وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى غَيْرِهَا أَوْ عَلِمَتْهُ قَبْلَ النِّكَاحِ مِنْ عَنِّ أَعْرَضَ أَوْ شُبَّهَ بِعِنَانٍ الذَّائِبَةِ لِلْيَنَةِ (أو مَجْبُوتًا) أَي مَقْطُوعًا ذِكْرَهُ أَوْ إِلَّا دُونَ قَدْرِ الحَشْفَةِ أَي حَشْفَةٍ ذَكَرَهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا وَعَجَزَ عَنِ الوَطْءِ بِهِ ضَرَبَتْ لَهُ المُدَّةُ الآتِيَةُ كَالْعَيْنِ (قَبْتُ) لِلْكَارِهِ مِنْهُمَا الْجَاهِلُ بِالْمَعِيبِ أَوْ الْعَالِمُ بِهِ إِذَا انْتَقَلَ لِأَفْحَشَ مِنْهُ مَنَظَرًا كَأَن كَانَ بِالْيَدِ فَانْتَقَلَ لِلْوَجْهِ لَا لِلْيَدِ الأُخْرَى وَإِنَّمَا تُزْعِ الزَّهْنُ بِزِيَادَةِ فَسَقِ الْمَوْضُوعِ تَحْتَ يَدِهِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ كَأَن كَانَ يَزْنِي فِي الشَّهْرِ مَرَّةً فَصَارَ يَزْنِي فِيهِ مَرَّتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ . ثُمَّ قَدْ تُؤَدِّي إِلَى ذَهَابِ عَيْنِ الزَّهْنِ بِالْكُلِّيَّةِ فَاحْتِيطَ لَهُ بِتَزْيِعِهِ مِنْهُ عِنْدَهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَقَضِيَةُ قَوْلِهِمُ لِلْكَارِهِ لَوْلَا وَضَعُهُ بِمَا يُعَيَّنُ.....

فَوَدَّ: (أو عَلِمَتْهُ) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ اه سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَةُ قَوْلِهِ وَجَدَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَخَذَهُمَا بِعَيْنٍ صَاحِبِهِ قَبْلَ الْمُقَدَّرِ لَا خِيَارَ لَهُ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ لَوْ عَلِمَتْ بِعَيْنِهِ قَبْلَ الْمُقَدَّرِ فَلَهَا الْخِيَارُ بَعْدَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ لِأَنَّ الْعَتَّةَ قَدْ تَحْصُلُ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ دُونَ أُخْرَى وَفِي نِكَاحٍ دُونَ نِكَاحٍ وَيَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ لِلزَّوْجَةِ بِالْعَتَّةِ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى جَمَاعٍ غَيْرِهَا هـ . فَوَدَّ: (مِنْ هُنَّ) أَي لَفْظُ الْعَيْنِ مَأْخُوذٌ مِنْ عَنِّ الْخِ وَقَوْلُهُ: أَوْ شُبَّهَ عَطَفَ عَلَى مَنْ عَنِّ، عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي سَمَّى بِذَلِكَ لِلْيَدِ ذَكَرَهُ وَاتَّعَاطَاهُ مَأْخُوذٌ مِنْ عِنَانِ الذَّائِبَةِ اهـ . فَوَدَّ: (أو إِلَّا دُونَ قَدْرِ الحَشْفَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ مَقْطُوعٌ جَمِيعُ الذِّكْرِ أَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ قَدْرُ الحَشْفَةِ اهـ . فَوَدَّ: (أَي حَشْفَةٍ ذَكَرَهُ) أَي كَثُرَتْ أَوْ صَغُرَتْ حَتَّى لَوْ كَانَ الْبَاقِي مِنْ ذِكْرِهِ قَدْرُ حَشْفَةٍ مُتَعَدِّلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَكُنْ دُونَ حَشْفَتِهِ أَوْ صَغُرَتْ حَشْفَتُهُ جَدًّا وَكَانَ الْبَاقِي قَدْرُهَا دُونَ الْمُتَعَدِّلَةِ فَلَا خِيَارَ اهـ شـ . فَوَدَّ: (فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا إِذَا بَقِيَ مِنْهُ مَا يُولِجُ قَدْرَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا اهـ .

فَوَدَّ (لِسِي): (قَبْتُ) جَوَابٌ إِذَا الْمُقَدَّرَةُ فِي كَلَامِ الْمُشْنِ اه مُغْنِي . فَوَدَّ: (الْجَاهِلُ بِالْمَعِيبِ) أَي مُطْلَقًا وَيُصَدَّقُ مُنْكَرُ الْعِلْمِ بِهِ بِبَيِّنَةٍ اه فَتَحَّ الْجَوَادِ . فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ) أَي الزِّيَادَةُ . فَوَدَّ: (كَأَنَّ كَانَ) أَي مَنْ وَضَعَ الزَّهْنَ تَحْتَ يَدِهِ . فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَي التَّعْمِيمُ الْمَذْكُورُ بِالْغَايَةِ . فَوَدَّ: (أَنْ يَزِيدَ) أَي الْفُسْقُ . فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) الأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ وَغَايَةُ مَا يَتَكَلَّفُ فِيهِ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا تُزْعِ الزَّهْنَ الْخِ . فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مِنَ الْجِنْسِ كَأَن عَلِمَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا بِوَجْهِ الأُخَرِ مَثَلًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ النِّكَاحِ زِيَادَتَهُ فِيهِ لَا خِيَارَ بِهَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ أَي قِيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ وَالْأَقْمَا وَجْهَ اسْتِحْكَالِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخَرِ اه سَم . أَقُولُ وَبِذَلِكَ الْمُتَقَضَى يُصْرَحُ كَلَامُ صَاحِبِ الْمُغْنِي فِي هَامِشِهِ . فَوَدَّ: (بِمَا يُعَيَّنُ الْخِ) يَنْهَى قَوْلُهُ: الْجَاهِلُ بِالْمَعِيبِ الْخِ لَكِنْ فِي دَعْوَى التَّعْيِينِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

فَوَدَّ: (أو عَلِمَتْهُ) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ . فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ) أَي الزِّيَادَةُ . فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مِنَ الْجِنْسِ كَأَن عَلِمَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا بِوَجْهِ الأُخَرِ مَثَلًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ النِّكَاحِ زِيَادَتَهُ فِيهِ لَا خِيَارَ بِهَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ وَالْأَقْمَا وَجْهَ اسْتِحْكَالِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخَرِ .

أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السَّلِيمُ : أَنَّ ذَا الْعَيْبِ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَخَيَّرَ فِي الْفَسْخِ كَرَاهَةً لِإِسَاءَتِهِ الْآخَرَ بِتَحْمِيلِهِ ضَرَرَ مُعَاشَرَتَهُ وَإِنْ رَضِيَ أُجِيبَ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ إِلَّا السَّلِيمَ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ وَلَا نَظَرَ بَعْدَ رِضَا السَّلِيمِ بِالْمَعِيبِ إِلَى مَا ذُكِرَ (الْخِيَارُ فِي فُسْخِ التَّكَاحِ) إِنْ بَقِيَ الْعَيْبُ إِلَى الْفَسْخِ وَلَمْ يَمُتِ الْآخَرُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَصَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا وَالْقَرْنُ وَمِثْلُهُ لَا يُفْعَلُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ وَإِلْجَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْخَاصِّ بِهِ وَقِيَاسًا أَوْ لَوْيًّا فِي الْكُلِّ عَلَى ثُبُوتِ خِيَارِ الْبَيْعِ بِدُونِ هَذِهِ إِذِ الْفَائِثُ ثُمَّ مَالِيَّةٌ بِسِيرَةٍ وَهَذَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ الْجِمَاعُ أَوْ التَّمَتُّعُ لَا سِيَّمَا وَالْجُذَامُ وَالْبِرْصُ يُعْدِيَانِ الْمُعَاشَرَ وَالْوَلَدُ أَوْ نَسْلُهُ كَثِيرًا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأُمِّ فِي مَوْضِعٍ وَحَكَاهُ عَنِ الْأَطْبَاءِ وَالْمُحَرِّرِينَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُنَافِيهِ خَيْرٌ «لَا عَدْوَى» لِأَنَّهُ نَفْيٌ لِعَقْدِ الْجَاهِلِيَّةِ نِسْبَةَ الْفِعْلِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَ رُغْهِ بِفِعْلِهِ تَعَالَى. وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ خَيْرٌ «فَرَزَ» مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَازَكَ مِنَ الْأَسَدِ وَأَكْلَ «يَكْفِي» مَعَهُ تَارَةً

• فَوُدَّ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِنْسَانُ) مَفْعُولٌ بِعَيْنٍ، وَالضَّمِيرُ لِلْكَارِهِ. • فَوُدَّ: (أَنَّ ذَا الْعَيْبِ الْإِنْسَانُ) أَيِ صَاحِبِ الْعَيْبِ خَيْرٌ (وَقَضَيْتُهُ الْإِنْسَانُ). • فَوُدَّ: (كَرَاهَةً لِإِسَاءَتِهِ) أَيِ ذِي الْعَيْبِ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْفَاعِلِ وَاللَّامُ لِلتَّضَمُّنِ، وَقَوْلُهُ: الْآخَرُ أَيِ السَّلِيمِ مَفْعُولُهُ وَقَوْلُهُ: بِتَحْمِيلِهِ أَيِ الْآخَرِ، وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِسَاءَةِ يُغْنِي لِكِرَاهَتِهِ أَيِ ذِي الْعَيْبِ نَسْبُهُ فِي مَشَقَّةِ تَحْمِيلِ السَّلِيمِ ضَرَرَ مُعَاشَرَتِهِ أَيِ ذِي الْعَيْبِ مَعَهُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ رَضِيَ غَايَةُ بِقَوْلِهِ أَنَّ يَتَخَيَّرَ الْإِنْسَانُ وَالضَّمِيرُ لِلْسَّلِيمِ. • فَوُدَّ: (أُجِيبَ) جَوَابُ (لَوْ). • فَوُدَّ: (إِلَى مَا ذُكِرَ) أَيِ إِلَى إِسَاءَةِ الْآخَرِ الْإِنْسَانُ. • فَوُدَّ: (إِنْ بَقِيَ الْعَيْبُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْقَرْنُ، وَقَوْلُهُ وَأَكْلَ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: وَسُكُونُهُمَا إِلَى وَتَقْلَهُمَا. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَمُتِ الْآخَرُ) أَيِ الْمَعِيبِ. • فَوُدَّ: (كَمَا ذَهَبَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْقَرْنُ. • فَوُدَّ: (إِلَيْهِ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِتِلْكَ الْعُيُوبِ. • فَوُدَّ: (وَصَحَّ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَهَبَ الْإِنْسَانُ. • فَوُدَّ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْإِنْسَانُ) أَيِ الْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبِرْصِ. • فَوُدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ. • فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْعُيُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَتَجْوِيزِ الْفُسْخِ بِهَا. • فَوُدَّ: (عَنْ تَوْقِيفٍ) أَيِ وُرُودٍ فِي الشَّرْعِ. • فَوُدَّ: (وَالْإِجْمَاعُ الْإِنْسَانُ) وَقَوْلُهُ: وَقِيَاسًا الْإِنْسَانُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا ذَهَبَ الْإِنْسَانُ. • فَوُدَّ: (هَلِيبُهُ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: فِي الْخَاصِّ بِهِ أَيِ الزَّوْجِ وَهُمَا الْجَبُّ وَالْعَتَّةُ اِهْزَمَ. • فَوُدَّ: (بِدُونِ هَلِيبِهِ) أَيِ بِعُيُوبٍ دُونَ هَذِهِ اِهْزَمَ ش. • فَوُدَّ: (أَوْ نَسْلُهُ) أَيِ الْوَلَدِ. • فَوُدَّ: (كَمَا جَزَمَ بِهِ) أَيِ بِالْإِغْدَائِيَّةِ وَكَذَا ضَمِيرٌ وَحَكَاهُ. • فَوُدَّ: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيُّ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّهُ يُعَدِّي وَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ «لَا عَدْوَى» أُجِيبَ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ أَنَّهُ يُعَدِّي بِفِعْلِ اللَّهِ لَا بِنَفْسِهِ وَالْحَدِيثُ وَرَدَّ لِمَا يَغْتَفِدُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَأَنَّ مُخَالَطَةَ الصَّحِيحِ لِمَنْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَاءِ سَبَبٌ لِحُدُوثِ ذَلِكَ الدَّاءِ اِهْزَمَ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأُمِّ مِنَ الْإِغْدَاءِ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ وَقُوعِ الْإِغْدَاءِ. • فَوُدَّ: (وَأَكْلَ الْإِنْسَانُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ.

• فَوُدَّ: (لِلْإِسَاءَةِ الْآخَرِ) أَيِ السَّلِيمِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ إِلَّا السَّلِيمَ) أَيِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا سَلِيمًا وَإِلَّا فَالْخِيَارُ ثَابِتٌ إِذَا كَانَا مَعْيَيْنَيْنِ أَيْضًا كَمَا سَبَقَ. • فَوُدَّ: (بِدُونِ هَلِيبِهِ) أَيِ الْعُيُوبِ.

وتارة لم يُصافحه بياناً لِسعة الأمر على الأمة من الفرار والتَّوَكُّلِ وخرج بهذه الخمسة غيرها كالْعِدْوِطِ بِكسر أوله الْمُهْمَلِ وشُكُونِ ثانیه الْمُعْجَمِ وفتح التَّحْتِيَّةِ وَضَمَّهَا ويُقَالُ عَدُوْطٌ كَعَنْوَرٍ، وهو فيهما مَنْ يُخْدِثُ عِنْدَ الْجَمَاعِ وفيه مَنْ يُنْزِلُ قَبْلَ الْإِبْلَاجِ فلا خيارَ به مُطْلَقاً على المعتمدِ وشُكُونُهُمَا في موضعٍ على أَنَّ الْمَرْضَ الْمَأْمُوسَ من زواله ولا يُمَكِّنُ معه الْجَمَاعُ في معنى الْغَنَةِ وإنما هو لِيَكُونَ ذلك من طُرُقِ الْغَنَةِ فليس قِسْماً خَارِجاً عنها ونَقَلَهُمَا عن الماورديَّ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَةَ العَيْنَ كَذَلِكَ ضَعِيفٌ لَكِنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا سِيَّاتِي الْفَسْخَ بِالرُّقِّ وَالْإِعْسَارِ وَلَا يُشْكَلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ.....

• قوله: (وخرج بهذه الخمسة إلخ) أي بالنظر لكل من الزوجة على جدته إذ كل واحدة منهما يتغير بخمسة اهـ رشيد بن عباد المغني ثبته قد علم مما مرَّ أنَّ جملة العيوب سبعة وأنه يمكن في كل من الزوجين خمسة واقتصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضي أنه لا خيار فيما عداها قال في الزوجة وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور فلا خيار بالبحر والصنن والاستحاضة والقروح السائلة والمعنى والزمانة والبله والخصاء والإفشاء ولا يكونه يتعوط عند الجماع وقوله: فلا خيار إلخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحاضة ما نصه: وإن لم تحفظ لها عادة وحكم أهل الخبرة باستحكاها خلافاً للزركشي اهـ وقال ع ش قوله: والقروح السائلة ومنها المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكمة فلا خيار بذلك اهـ • قوله: (كعنور) بالمتانة الفوقية كدبرهم وإد وقوله: وهو فيهما أي الزوجين وقوله: وفيه أي الرجل اهـ ع ش. • قوله: (فلا خيار به) أي بغير الخمسة مطلقاً أي ليس من زواله أم لا. • قوله: (على أن المرض المأموس إلخ) أي القائم بالزوج ومنه ما لو حصل له كبر في الأثنين بحيث تغطي الذكر بهما وصار البول يخرج من بين الأثنين ولا يمكن الجماع بشيء منه فيثبت لزوجه الخيار إن لم يسبق له وطء وأيس من زوال كبرهما بقول طبيين بل يتبعي الإكفاء بواجب عذلي ولو أصابها مرض يمنع من الجماع وأيس من زواله فهل يثبت له الخيار إلحاقاً بالرتق أو لا فيه نظر والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله: في الاستحاضة وإن حكم أهل الخبرة باستحكاها اهـ ع ش وقوله: بل قد يفهمه إلخ ظاهر المنع. • قوله: (في معنى الغنة) وحيث يفضّل فيه بين كونه قبل وطء أو بعد اهـ حلبي قال سم وفي معناها أيضاً الشلل الذي لا يمكن معه الجماع إن لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع اهـ أقول في معناها أيضاً كما تقدّم كبر آله بشرطه وفي معنى الرتق كما تقدّم أيضاً ضيق فرجها بشرطه فيثبت بهما الخيار. • قوله: (كذلك) أي يثبت بهما الخيار اهـ ع ش.

• قوله: (ضعيف إلخ) عبارة المغني ولو وجدها مستأجرة العين نقل الشيخان عن المتولي أنه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة عليه وظاهره أنه لا خيار له وهو المعتد ونقلاً عن الماوردي أن له الخيار إن جهل اهـ. • قوله: (ولا يشكّل إلخ) عبارة النهاية (واستشكل تصور فسح المرأة بالعيب بأنها إن علمت به فلا خيار ولا فالتفتي منه شرط للكفاءة ولا صحة مع انتفاها والخيار فرع الصحة) غفلة عن قسم آخر

• قوله: (في معنى الغنة) في معناها أيضاً الشلل الذي لا يمكن معه الجماع إن لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع.

بما ذكر مع ما مرَّ أنه شرط للكفاءة وأن شرط الفسخ الجهل به لأن الفرض أنها أذنت في التكاح من متعين أو من غير كفو فزوجه الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فيصح التكاح وتختير هي وكذا هو كما يأتي (وقيل إن وجد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل عييه) قدراً ومَحَلًا وفَحْشًا (فلا) خيار لتساويهما حيثئذ والأصح أنه يتخير وإن كان ما به أفحش لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام في غير المجنونين المطبق جُنُونُهُما ليعذر الفسخ حيثئذ ولو كان مجبوتاً بالبلاء وهي رتقاء فطريقان لم يُرجحاً منهما شيئاً والذي اعتمده الأذرع والزر كشيء أنه لا خيار وهو أوجه من اعتماد غيرهما ثبوته .

وهو أنها لو أذنت له في التزويج من متعين إلخ . ٥ فود: (بما ذكر) أي العيوب الخمسة وقوله (أنه) أي السلامة من العيوب المثبتة للخيار اه كُردِي . ٥ فود: (وإن شرط إلخ) عطف على قوله أنه إلخ وقوله : به أي بما ذكر وقوله : لأن الفرض إلخ علة لتفي الإشكال . ٥ فود: (وتختير هي) هذا مُشْكِلٌ في الثانية لأن الفرض أنها أذنت في غير كفء وهو شامل لغير الكفء بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تختير اه سم ويمكن أن يجاب عنه بأن الغالب السلامة من هذا العيب فحصيل الإذن في التزويج من غير الكفء على ما إذا كان الخلل المَقْوُوتُ للكفاءة بدناءة التَّسَبُّبِ أو نَحْوِهَا حَمَلًا على الغالب اه ع ش وهذا الجواب مأخوذ مما يأتي في شرح قلت ولو بأن معيياً أو عبداً قلها الخيار والله أعلم . ٥ فود: (وكذا هو إلخ) لعله في نظري الأولى بأن ظلتها سليمة فبانت معيبة كما يأتي هناك .

٥ فود (سني): (وقيل إن وجد إلخ) عبارة المُغْنِي والنهاية ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين أن يجد أحد الزوجين بالآخر مثل ما به من العيب أم لا وقيل إلخ . ٥ فود: (والكلام) إلى قوله ولو كان مجبوتاً في النهاية والمُغْنِي . ٥ فود: (والكلام إلخ) أي ثبوت الخيار ولعل المراد أنه لا يثبت لأحدهما بنفسه وإلا فلا مانع من ثبوت الخيار لولي المرأة بجنون الزوج كما لو لم تكن مجنونة كما يأتي في شرح قوله وتختير بمقارن جنون إلخ من قوله وإن كانت مثل الزوج اه ع ش . ٥ فود: (ولو كان مجبوتاً إلخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لا ؟ صدق المنكر وعلى المدعي البينة مُغْنِي وروض مع شرحه . ٥ فود: (مجبوتاً) أي أو عيياً كما يعلم مما يأتي في شرح وتثبت العتة . ٥ فود: (وهي رتقاء) أي ابتداء فلا يتكرر معه قوله الآتي ولو حدث به جب فَرَضَتِ اه ع ش . ٥ فود: (أنه لا يثبت إلخ) والأقرب ثبوته نهاية أي لكل منهما ع ش . ٥ فود: (ثبوته) جزم في الروض ثبوته سم عبارة م ر والأقرب

٥ فود: (أو من غير كفو إلخ) كذا شرح م ر . ٥ فود: (وتختير هي) هذا مُشْكِلٌ في الثانية لأن الفرض أنها أذنت في غير كفو وهو شامل لغير الكفو باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كما لو أذنت فيمن ظنته كفواً فبان معيياً فإنها تختير لظهور الفرق بين الإذن فيمن ظنته كفواً فبان معيياً لأنه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين إذنها في غير الكفو لتضمنه الرضا بالعيب وقد أوردته على م ر فوافق على الإشكال . ٥ فود: (وهو أوجه من اعتماد غيرهما ثبوته) جزم في الروض بثبوت

(ولو وجده) أي أخذ الزوجين الآخر (خفي واضحا) بعلامة ظنية كالميل أو قطعية كالولادة (فلا خيار) له (في الأظهر) لأنه لا يفتو مقصود النكاح أما المشكل فلا يصح نكاحه كما مر.
(ولو حدث) بعد العقد (به) أي الزوج (غيث) مما مر قبل الدخول أو بعده ولو بفعلها كأن
جئت ذكره (تخيّر) بين فسخ النكاح وإدامته لتضررها به كالمقارن وإنما لم يتخيّر المشتري
بتعييه المبيع لأنه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كمتأجر هدم الدار المؤجرة (إلا غنة)
حدثت به (بعد دخولي) أي وطء بالمعنى السابق في التحليل فإنها لا تتخيّر لأنها عرفت قدرته
على الوطء وصلّت لحقها منه كتقرير المهر ووجود الإحصان مع رجاء زوالها وبه فازت
الحب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت بتعذره لأننا نقول إنما لم يجب
اكتفاء بداعية الطبع الملجئ إليه فتترجأه حينئذ ولا يعظم ضررها وهذا منتف عند تعذره
بجب أو غنة ولما كان اليأس فيهما دائما دفع الشارع ذلك عنها بتمكينها من الفسخ بخلاف
الإيلاء فإنه ليس فيه إلا إياس مدّة لا نصير عنها غالبا فأنز ذلك الحرمة فقط ثم التلطيق عليه

ثبوته وذكر المغني الطريقتين من غير ترجيح اه سيّد عمر. قود: (أي أخذ الزوجين) تفسير للضمير
المستتر وقوله الآخر تفسير للبارز. قود: (بعلامة) إلى قوله وأما تصويره في النهاية إلا قوله أي وطئ
إلى لأنها عرفت وقوله: ولما كان اليأس إلى المتي وقوله: ونقص العبد مطلقا وقوله: فتلزمه إجابتها
إلخ وكذا في المغني إلا قوله وتتصور إلخ. قود: (بعلامة إلخ) عبارة النهاية والمغني بأن زال إشكاله
قبل عقد النكاح بذكورة أو أنوثه سواء أوضح بعلامة قطعية أو ظنية أم بإخباره. اه. قود: (لأنه إلخ)
عبارة النهاية والمغني لأن ما به من ثبوت أو سلب زائدة لا يفتو إلخ. قود: (كمتأجر إلخ) أي قياسا
عليه اه ع ش. قود: (بالمعنى السابق إلخ) يفيد أنه لا بد من إزالة بكاره البكر وقضية ذلك مع قوله
كتقرير المهر توقف تقريره على إزالتها وهو خلاف ما سيأتي له في الصداق اه سم وقوله: في الصداق
أي وفي شرح فإن قال وطئت حلفت. قود: (كتقرير المهر إلخ) ظاهر صنيعه أنه مثال لحقها منه
فالكاف للتمثيل وقضية صنيع المغني أنها للتنظير عبارته لحصول مقصود النكاح من تقرير المهر
وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطء وصلّت إلى حقها منه اه. قود: (ويده) أي رجاء
زوالها. قود: (غيث مما مر) شايئ للزني والقرين نهاية ومغني زاد سم ويفرق بين خياره حيثئذ إذا حدثا
بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العتة بعد الدخول كما تقدّم بأن حقها في الوطء مرة وقد وصلّت
إليه وحقه في الوطء كل وقت اه. وفي النهاية أيضا ما نصّه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث بها
رتق أو قرّن فالوجه ثبوت الخيار له اه. قود: (فأنز ذلك) فعل فعايل والإشارة إلى الإيلاء وقوله
(الحرمة) مفعول أثر وقوله: ثم التلطيق مفعول عليه وقوله: بشرطه أي التلطيق من عدم الفهي إلى

الخيار. قود: (أي وطء بالمعنى السابق إلخ) يفيد أنه لا بد من إزالة بكاره البكر وقضيته مع قوله كتقرير
المهر توقف تقريره على إزالتها وهو خلاف ما سيأتي له في الصداق.

بشرطه ومن ثم حُرِّمَ عليه سَفَرُ الثَّمَلَةِ وترك زوجته في عِصْمَتِهِ لَأَنَّهُ إِيَّاسًا لَهَا مِنْهُ (أَوْ حَدَثَ بِهَا) غَيْبٌ مِمَّا مَرَّ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ بَعْدَهُ (تَخْيِيرٌ فِي الْجَدِيدِ) كَمَا لَوْ حَدَّثَ فِيهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الطَّلَاقُ لَأَنَّ الْفَسْخَ يَدْفَعُ عَنْهُ التَّشْطِيرَ قَبْلَ الْوُطْءِ وَنَقْصَ الْعَدَدِ مُطْلَقًا .

(وَلَا خِيَارَ لَوْلِيٍّ بِحَادِثٍ) بِالزَّوْجِ بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ لَأَنَّ حَقَّهُ فِي الْكِفَاةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ دُونَ الدَّوَامِ لَانْتِفَاءِ الْعَارِ فِيهِ وَلِهَذَا لَوْ عَتَقَتْ تَحْتَ قَيْنٍ وَرَضِيَتْ بِهِ لَمْ يَتَخَيَّرْ (وَكَذَا) لَا خِيَارَ لَهُ (بِمُقَارِنِ) حُبٍّ وَغَنَةٍ لِلنِّكَاحِ إِذْ لَا عَارَ وَالضَّرَرُ عَلَيْهَا فَقَطْ فَيَلْزِمُهُ إِجَابَتُهَا إِلَى ذَيْبِهَا وَلَا كَانَ عَاضِلًا وَتَتَصَوَّرُ مَعْرِفَةُ الْمُتَعَةِ الْمُقَارِنَةِ مَعَ كَوْنِهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ بِأَنْ يُخَيَّرَ بِهَا مَعْصُومٌ مُطْلَقًا أَوْ عَنْ هَذِهِ بِخُصُوصِهَا وَأَمَّا تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا ثُمَّ عَرَفَ الْوَلِيَّ غُنَّتْهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَأَرَادَ تَجْدِيدَ نِكَاحِهَا فَمُعْتَرَضٌ بِقَوْلِهِمْ يَجُوزُ أَنْ يُعْرَفَ فِي نِكَاحٍ دُونَ آخَرَ وَإِنْ أَتَتْ حَدَّثَ الْمَرْأَةُ (وَيَتَخَيَّرُ) الْوَلِيُّ لَا السَّيِّدُ كَمَا فِي الْبَسِيطِ لَكِنْ نَازِعٌ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ (بِمُقَارِنِ مُجَنُونٍ) وَإِنْ رَضِيَتْ لِأَنَّهُ يُعَيَّرُ بِهِ

الوطء . فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ تَأْثِيرِ الْإِبْلَاءِ الْحُرْمَةِ حُرْمَ عَلَيْهِ أَيِ الزَّوْجِ مُطْلَقًا . فُود: (التَّشْطِيرُ) قَبْلَ الْوُطْءِ) أَيِ وَسُقُوطِ الْكُلِّ بَعْدَهُ . فُود: (وَنَقْصُ الْإِلْحِ) عَطْفٌ عَلَى (التَّشْطِيرِ) . فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ قَبْلَ الْوُطْءِ وَبَعْدَهُ . فُود: (وَالضَّرَرُ عَلَيْهَا) أَيِ فَحَيْثُ رَضِيَتْ لَا يَنْفَتِ إِلَى طَلَبِ الْوَلِيِّ الْفَسْخَ إِذْ هُوَ ش . فُود: (لَمْ يَتَخَيَّرْ) أَيِ الْوَلِيُّ وَإِنْ كَانَ لَهُ الْمَنْعُ إِبْتِدَاءً مِنْ نِكَاحِ الرِّقِيقِ نِهَائَةً وَمُغْنِي .

فُود: (بِمُقَارِنِ حُبٍّ) أَيِ بِأَنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَهُوَ مَجْبُوبٌ أَوْ عَيْنٌ إِذْ هُوَ ش . فُود: (فَيَلْزِمُهُ) أَيِ الْوَلِيُّ . فُود: (إِلَى ذَيْبِهَا) أَيِ صَاحِبِ الْحُبِّ وَالْمُنَّةِ . فُود: (وَلَا) أَيِ بِأَنْ لَمْ يُجْبِئْهَا إِلَى ذَيْبِهَا .

فُود: (وَتَتَصَوَّرُ الْإِلْحِ) وَيُمْكِنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ أَيْضًا بِإِقْرَارِهِ إِذْ هُوَ سَم . فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ عَنْ هَذِهِ الزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا إِذْ هُوَ ش . فُود: (وَأَمَّا تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا الْإِلْحِ) أَقَرَّ هَذَا التَّصْوِيرَ الْمُغْنِي وَنَهَائَةً وَأَجَابًا عَنْ الْإِغْتِرَاضِ الْآتِي بِأَنْ الْأَصْلَ الْإِسْتِمْرَارُ . فُود: (وَهُوَ يَتَخَيَّرُ الْوَلِيُّ) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ بِالْغَةِ رَشِيدَةً إِذْ هُوَ ش . فُود: (لَا السَّيِّدُ الْإِلْحِ) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْبَحْثِ فِي قَوْلِهِ الْوَلِيُّ أَيِ الْخَاصُّ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ النَّسَبِ كَالسَّيِّدِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَأَمَّا الْعَامُّ فَلَا يَثْبُتُ لَهُ أَخْذًا مِنَ التَّغْلِيلِ شَوْبَرِيٍّ إِذْ هُوَ ش . فُود: (وَإِنْ رَضِيَتْ) يَقْتَضِي كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَادِثٍ بِالزَّوْجِ تَصْوِيرُ خِيَارِ الْوَلِيِّ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا بَوْلِيَّ الزَّوْجَةِ فَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ وَلِيَّ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ لَا خِيَارَ لَهُ بَعْنِيبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَارِنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ تَزْوِيجُهُ بِمَعْنِيَةٍ لِأَنَّهُ لَا

فُود: (أَوْ حَدَّثَ بِهَا غَيْبٌ) شَائِلٌ لِلرَّتْقِ وَالْقَرْنِ وَيُفْرَقُ بَيْنَ خِيَارِهِ حَيْثُ إِذَا حَدَّثَنَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَعَدَمَ خِيَارِهَا بِحُدُوثِ الْمُتَعَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ كَمَا تَقَدَّمَ بِأَنْ حَقُّهَا فِي الْوُطْءِ مَرَّةً وَقَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَحَقُّهُ فِي الْوُطْءِ كُلِّ وَقْتٍ فَلْيَتَأَمَّلْ . فُود: (وَنَقْصُ الْإِلْحِ) عَطْفٌ عَلَى (التَّشْطِيرِ) . فُود: (وَتَتَصَوَّرُ) يُمْكِنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ أَيْضًا بِإِقْرَارِهِ . فُود: (فَمُعْتَرَضٌ بِقَوْلِهِمْ الْإِلْحِ) قَدْ يُقَالُ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ لَا يُنَافِي الْمَعْرِفَةَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ أَوْ الْإِغْتِقَادِ الْجَائِزِ لِأَنَّ الْقَرَائِنَ تُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى . فُود: (لَكِنْ نَازِعٌ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ) تَبَيَّنَ فِي النَّزَاعِ م .

فُود: (وَإِنْ رَضِيَتْ) يَقْتَضِي كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَادِثٍ بِالزَّوْجِ تَصْوِيرُ خِيَارِ الْوَلِيِّ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا بَوْلِيَّ الزَّوْجَةِ

(وكذا جُذَامٌ وَبَرَصٌ) فَيُخَيَّرُ بِأَحَدِهِمَا إِذَا قَارَنَ (فِي الْأَصَحِّ) لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلُ الزَّوْجِ فِي الْمَيْبِ أَوْ أَزِيدَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (وَالْخِيَارُ) الْمُقْتَضِي لِلْفَسْخِ بِعَيْبٍ مِمَّا مَرَّ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ وَهُوَ فِي الْعُتَّةِ بِمُضَيِّ السَّنَةِ الْآتِيَةِ وَفِي غَيْرِهَا بِثُبُوتِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ (عَلَى الْفَوْرِ) كَمَا فِي الْبَيْعِ بِجَامِعٍ أَنَّهُ خِيَارٌ غَيْبٍ فَيُيَادِرُ بِالرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ ثُمَّ وَفِي الشُّفْعَةِ ثُمَّ بِالْفَسْخِ بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ عِنْدَهُ وَلَا سَقَطَ خِيَارُهُ وَتُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ بِأَصْلِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ أَوْ بِفَوْرِيَّتِهِ إِنْ أُمِكنَ بِأَنْ لَا

يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فَلَوْ زَوَّجَ بِسَلِيمَةٍ فَعَرَضَ لَهَا الْعَيْبُ يَخَيَّرُ إِذَا كَمُلَ وَلَا يَخَيَّرُ وَلِيَهُ إِنْ سَمِيَ وَفِي الْبُخَيْرِيِّ عَنْ شَيْخِهِ الْمَشْمَاوِيِّ مِثْلَهُ. ٥. فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِلْعَارِ وَخَوْفِ الْعُدْوَى وَإِذَا فَسَخَ مَنْ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ بِعَيْبٍ ظَنَّهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ بَطَلَ الْفُسْخُ هـ. ٥. فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْبِهِ. ٥. فَوَدَّ: (الْمُقْتَضِي لِلْفَسْخِ) إِلَى الْمَنْزِلِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ مُخَالَطَةً إِلَى الْمَنْزِلِ وَالِى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَنْزِلِ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا أَوْلَى إِلَى الْمَنْزِلِ. ٥. فَوَدَّ: (بِعَيْبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفُسْخِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَيِ تَحَقُّقُ الْعَيْبِ. ٥. فَوَدَّ: (بِمُضَيِّ السَّنَةِ الْآتِيَةِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمْتَ بِعَيْبِهِ وَأَخَّرْتَ الرَّفْعَ إِلَى الْقَاضِي لَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا وَرُبَّمَا يَقْتَضِي كَلَامُهُ الْآتِي فِي شَرْحٍ (فَلَاذَا تَمَّتِ السَّنَةُ رَفَعْتَهُ الْإِلَاحَ) خِلَافَهُ إِنْ أَمَرَ شَ أَوْ قَوْلُ بَخْلَافِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ فَيُيَادِرُ بِالرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ الْإِلَاحَ الشَّامِلُ لِلرَّفْعِ فِي الْعُتَّةِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ أَيِ الْخِيَارِ عَلَى الْفَوْرِ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ وَالرَّفْعَ إِلَى الْحَاكِمِ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ وَلَا يُبَاقِي ذَلِكَ ضَرْبُ الْمُدَّةِ فِي الْعُتَّةِ فَإِنَّمَا حَيْثُ تَحَقُّقُ وَإِنَّمَا يُؤَمَّرُ بِالمُبَادَرَةِ إِلَى الْفُسْخِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْعَيْبِ هـ. ٥. فَوَدَّ: (الْآتِيَةِ) نَعَتْ لِلْمُضَافِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ التَّشْكِيرُ. ٥. فَوَدَّ: (فَيُيَادِرُ بِالرَّفْعِ الْإِلَاحَ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْفُسْخِ وَالرَّفْعَ إِلَى الْحَاكِمِ عَلَى الْفَوْرِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كُرِدِيَ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالْفُسْخِ) عَطَفَ عَلَى الرَّفْعِ. ٥. فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ الْإِلَاحَ) قَضَيْتُهُ ائْتِنَاعُ الْفُسْخِ قَبْلَ الثُّبُوتِ فَرَاجِعَ نَظِيرَهُ مَعَ الْبَيْعِ إِنْ سَمِيَ. ٥. فَوَدَّ: (أَقُولُ): وَصَرَّحَ بِهِ أَيِ ائْتِنَاعِ الْمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (هَنْدَةً) أَيِ الْحَاكِمِ. ٥. فَوَدَّ: (وَالْإِلَاحَ) أَيِ بَانَ أَخَّرَ الرَّفْعَ أَوْ الْفُسْخَ. ٥. فَوَدَّ: (وَتُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِلَاحَ) أَيِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ جُذَاهُ هـ. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ أُمِكنَ الْإِلَاحَ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِي فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطُّ وَقَالَ فِي الْمَغْطُوفِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ ادَّعَى جَهْلَ الْفَوْرِ فَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّهُ يُقْبَلُ لِحِفَافَتِهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ هـ.

فَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ وَلِيَّ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ لَا خِيَارَ لَهُ بِعَيْبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَارِنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ تَزْوِيجُهُ بِمَعْيَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ كَمَا تَقَدَّمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَجْنُونِ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ بِالْمَعْيَةِ فَلَوْ زَوَّجَ بِسَلِيمَةٍ فَعَرَضَ لَهَا الْعَيْبُ تَخَيَّرَ إِذَا أَتَقَّى وَلَا يَخَيَّرُ وَلِيَهُ قَالَ فِي الرُّوضِ لَا يُمْكِنُ الْفُسْخُ فِي مَجْنُونَيْنِ إِلَّا بِتَقْطُعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيُمْكِنُهَا الْفُسْخُ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ هـ. ٥. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ أَيِ التَّحَقُّقِ. ٥. فَوَدَّ: (فَيُيَادِرُ بِالرَّفْعِ الْإِلَاحَ) كَذَا شَرَّحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالْفُسْخِ) عَطَفَ عَلَى الرَّفْعِ. ٥. فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ) قَضَيْتُهُ ائْتِنَاعُ الْفُسْخِ قَبْلَ الثُّبُوتِ فَرَاجِعَ نَظِيرَهُ مِنَ الْبَيْعِ.

يكون مخالطاً للعلماء أي مخالطة تستدعي عوقاً معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضاً أن المراد بالعلماء عارف بهذه المسألة وكذا يقال في نظائر ذلك .

(والفسخ) بعينه أو غيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والتمتع لأنها إن كانت هي الفايضة فواضح وإلا فهو بسببها فكأنها الفايضة ولأنه بذل العوض التسليم في مقابلة منافعها وقد تعدرت بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير غيبها ولأن قضية الفسخ تراو العوضين فكما رد بضيقها كاملاً ترؤد مهره كذلك .

(و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل إن فسخ) بالبناء للمفعول لا الفاعل لإيهامه (ب) غيب به أو بها (مقارن) للعقد لأنه إنما بذل المسمى ليستمتع بتسليمه ولم توجد فكان لا تسمية وقيل إن فسخت بعينه وجب المسمى قبل وهو الذي لا يتجه غيره لأنه بذل المسمى في التمتع بتسليمه وقد استوفاه فلم يعدل عنه لمهر المثل اهـ وقد هجاب بأن العقد كما اقتضى تمتعه بتسليمه العكس أيضاً فإذا أوجد عينه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ما يوافق ويؤد غيره وهو وأيضاً قضية الفسخ إلى آخره

• فؤد: (هـ) عارف (الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره اهـ نهاية .

• فؤل (سني): (والفسخ) (الخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية إما أن يكون الفسخ بعينه أو غيبها وترؤد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بحادث معه بعينه أو غيبها اهـ بجبري أقول وترؤد صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعينه أو غيبها أشار إليها الشارح بقوله معه في الموضعين الأولين . • فؤد: (والمثمة) الأولى كما في المثني ولا مثمة لها أيضاً لأن التغير بالإسقاط يقتضي سبب الوجوب مع أنه ليس كذلك . • فؤد: (فهو) أي الفسخ . • فؤد: (السليم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للمثانيح . • فؤد: (وبه) أي بالتعليق الثاني اهـ ش . • فؤد: (فكماً رد) أي الزوج وقوله: ترؤد أي الزوجة وقوله: كذلك أي كاملاً . • فؤد: (أي الدخول) أي بأن لم يعلم بالعيب إلا بعد الدخول اهـ محلل زاد المثني أو معه اهـ . • فؤد: (أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تأمل شوبري والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا محكم فإنه في هذه الحالة لا يقتصر الفسخ للرفع إلى القاضي اهـ بجبري . • فؤد: (لإيهامه) أن محل وجوب المهر إذا كان هو الفايض رشدي وع ش . • فؤد: (لأنه إنما بذل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفايض ويقتضي أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو قبل الاتي وأما جواب حج الآتي عنه فلا ينبغي عند التأمل فليراجع اهـ رشدي . • فؤد: (اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس اهـ سم . • فؤد: (وهو) أي ما يوافق الخ

• فؤد: (اقتضى العكس) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس .

الآتي (أو) إن فُسِّخَ معه أو بعدَه (بِحَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوِطْءِ) أَوْ فُسِّخَ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِحَادِثٍ مَعَهُ (جِهْلُهُ الْوَاطِئُ) لِمَا ذُكِرَ أَمَّا إِذَا عَلِمَهُ ثُمَّ وَطِئَ فَلَا خِيَارَ لِرِضَاهُ بِهِ وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّعْلِيلِ بِزَوَالِ لِقَتَضَائِهِ أَنَّهُ لَوْ غُذِرَ بِالتَّأْخِيرِ لَا يَتَطَلَّ خِيَارُهُ بِوُطْئِهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا قَدَّمْتَهُ فِي مُشْتَرِ عِلْمِ الْعَيْبِ وَجَهْلِ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ فَاسْتَعْمَلَهُ هَلْ يَسْقُطُ رَدُّهُ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ رِضًا مِنْهُ بِهِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَهُ لِيُظَنَّهُ بِأَسْهٍ مِنَ الرَّدِّ فَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ هُنَا .

(و) الْأَصَحُّ أَنَّهُ بِجِبِّ (الْمُسْمَى إِنْ) فَسَّخَ بَعْدَ وَطْءٍ وَقَدْ (خَدَثَ) الْعَيْبُ (بَعْدَ وَطْءٍ) لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَمْتَعَ بِسَلِيمَةٍ اسْتَقَرَّ وَلَمْ يُعَيَّرْ وَإِنَّمَا ضَمِنَ الْوِطْءُ هُنَا بِالْمُسْمَى أَوْ مَهْرِ الْمَثَلِ بِخِلَافِهِ فِي أَمَةِ اشْتَرَاهَا ثُمَّ وَطَّعَهَا ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهَا لِأَنَّهُ هُنَا مُقَابِلٌ بِالمَهْرِ وَتَمَّ غَيْرُ مُقَابِلِ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ فِي مُقَابِلِ الرِّقْبَةِ لَا غَيْرَ وَاسْتَشْكَلَ هَذَا التَّفْصِيلُ بِأَنَّ الْفَسْخَ إِنْ رَفَعَ الْعَقْدَ مِنْ أَصْلِهِ فَلْيَجِبْ مَهْرُ الْمَثَلِ مُطْلَقًا أَوْ مِنْ حِينِهِ فَالْمُسْمَى مُطْلَقًا وَأَجَابَ عَنْهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ هُنَا وَفِي الْإِجَارَةِ إِنَّمَا يَرْفَعُهُ مِنْ حِينٍ وَجُودِ سَبَبِ الْفَسْخِ لَا مِنْ أَصْلِ الْعَقْدِ وَلَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فِيهِمَا

مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ : وَابْضًا إلخ خَبَرُهُ وَقَوْلُهُ : الْآتِي أَيِ آتِفًا . فُودُ : (أَوْ إِنْ فُسِّخَ مَعَهُ إلخ) أَيِ الدُّخُولِ .

فُودُ : (بِحَادِثٍ مَعَهُ) أَيِ الْوِطْءِ أَهْ مُغْنِي .

فُودُ (سُيْ) : (جِهْلُهُ الْوَاطِئُ) إِنْ كَانَ الْعَيْبُ بِالْمَوْطُوءَةِ وَجَهْلَتُهُ هِيَ إِنْ كَانَ بِالْوَاطِئِ أَهْ مُغْنِي .

فُودُ : (لِمَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ الْمُسْمَى إلخ . فُودُ : (ثُمَّ وَطِئَ) أَيِ مُخْتَارًا أَمَّا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْوِطْءِ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مَهْرُ الْجَنِّلِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُكْرَهِ أَهْ ع ش . فُودُ : (لِرِضَاهُ بِهِ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ غُذِرَ بِالتَّأْخِيرِ فَيَتَطَلَّ خِيَارُهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ نِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : شَامِلٌ لِمَا لَوْ غُذِرَ بِالتَّأْخِيرِ أَيِ ثُمَّ وَطِئَ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُذَرُّ نَحْوَ لَيْلٍ أَوْ غِيَةِ الْحَاكِمِ أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُذَرُّ جِهْلُهُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ فَيَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَسْقُطُ لِأَنَّ وَطْءَهُ وَالْحَالَةَ مَا ذُكِرَ لَا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ بِالْعَيْبِ وَعِبَارَةٌ حُجَّ لَوْ غُذِرَ بِالتَّأْخِيرِ لَا يَتَطَلَّ خِيَارُهُ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا قَدَّمْتَهُ فِي مُشْتَرِ إلخ أَهْ وَقَوْلُهُ : هُنَا فِي زَوْجٍ عَلِمَ الْعَيْبَ وَجَهْلَ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ بِهِ ثُمَّ وَطِئَ . فُودُ : (وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ) وَفَاقًا لِلنِّهَائِيَّةِ كَمَا مَرَّ آتِفًا . فُودُ : (مَا قَدَّمْتَهُ) حَاصِلُهُ أَنَّ الشُّقَّ الثَّانِي ظَاهِرٌ مُذَرِّكَ وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ : هُوَ الظَّاهِرُ مُذَرِّكَ وَتَقْلًا أَهْ . فُودُ : (لِأَنَّهُ) أَيِ الْوَاطِئِ وَقَوْلُهُ : هُنَا أَيِ فِي النِّكَاحِ وَقَوْلُهُ : ثُمَّ أَيِ فِي الشَّرَاءِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَيِ الْقَمَرِ فِي مُقَابِلَةِ الرِّقْبَةِ إلخ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الرِّقْبَةِ وَالْوِطْءَ مَنَفْعَةٌ يَلِكُهُ فَلَمْ يُقَابَلْهُ عَوَضٌ أَهْ مُغْنِي . فُودُ : (هَذَا التَّفْصِيلُ) أَيِ بَيْنَ كَوْنِ الْفَسْخِ بِعَيْبٍ حَادِثٍ بَعْدَ الْوِطْءِ وَكَوْنِهِ بِحَادِثٍ قَبْلَهُ أَهْ ع ش . فُودُ : (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ بِحَادِثٍ قَبْلَ الْوِطْءِ أَوْ بَعْدَهُ . فُودُ : (بِأَنَّهُ) أَيِ الْفَسْخِ وَقَوْلُهُ : هُنَا أَيِ فِي النِّكَاحِ . فُودُ : (إِنَّمَا يَرْفَعُهُ إلخ) لِيَكُونَهُ فِي تَأْوِيلٍ إِنَّمَا رَفَعَهُ إلخ وَلَوْ قَالَ بِخِلَافِ الْفَسْخِ بِنَحْوِ رَدِّهِ إلخ لَكَانَ اخْتَصَرَّ وَسَلِّمًا مِنَ التَّكْلُفِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي

فُودُ : (إِنَّمَا يَرْفَعُهُ مِنْ حِينٍ وَجُودِ سَبَبِ الْفَسْخِ) انْظُرْ هَذَا فِي قَوْلِهِ إِنْ فَسَّخَ بِمُقَارِنِ لِلْعَقْدِ إِذْ قَضَيْتُهُ رَفَعُ الْعَقْدِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ أَصْلِهِ .

المنافع وهي لا تُقبَضُ إلا بالاستيفاء وحينئذٍ تعيَّن ذلك التَّفْصِيلُ بخلافه في الفسخ بنحو رَدِّة أو رضاع أو إعسار فإنه من حين الفسخ قطعاً اهـ وهو مُشْكِلٌ في الإعسار فإنه ليس فاسخاً بذاته بخلاف اللَّذِينَ قبله فكان القياسُ إلحاقه بالعيب لا بهما وقال غيره : لا يتأتى هذا التَّرَدُّدُ هنا لأنَّ سَبَبَ وجوب مهر المثل أنه لَمَّا تَمَتَّعَ بِمَعْبِيَةٍ على خلاف ما ظَنَّهُ من السَّلَامَةِ صار العقدُ كأنه جرى بلا تَسْمِيَةٍ وأيضاً فَقَضِيَةُ الفسخ رُجوعُ كُلِّ إلى عَيْنِ حَقِّهِ إنْ وُجِدَ وإلا فَبَدَلُهُ فتعيَّنَ رُجوعُهُ لِعَيْنِ حَقِّهِ وهو المُسَمَّى وَرُجوعُهَا لِبَدَلِ حَقِّهَا وهو مهرُ المثلِ لِقَوَاتِ حَقِّهَا بالدُّخُولِ .

(ولو انفسخ) التَّكَاحُ (برَدِّةٍ بعدَ وطءٍ) بأنَّ لم يَجْمَعِهُمَا الإسلامُ في العِدَّةِ (فالمُسَمَّى) لأنَّ الوطءَ قبلها قَرَرَهُ وهي لا تَسْتَيْدُ لِسَبَبٍ سَابِقٍ أو قبله فإن كانت منها فلا شيءَ لها أو منه تَشَطَّرُ المُسَمَّى فإن وطئها جاهِلَةٌ في رَدِّتها أو رَدَّته فلها مهرُ المثلِ مع شَطْرِ المُسَمَّى في الثانية .

وأما الفسخُ في التَّكَاحِ بالرَدِّةِ والرضاع والإعسارِ فَمِنْ حينه قَطْعاً وكذا الخُلْعُ اهـ . فُودُ : (بخلافه) أي الرِّفْعُ حالٌ مِنْهُ . فُودُ : (بخلافِ اللَّذَيْنِ إلخ) أي الرَدِّةِ والرضاعِ وقوله : قَبْلَهُ أي الإعسارِ اهـ ش . فُودُ : (إلحاقه بالعيب) أي في الرِّفْعِ مِنْ حينِ السَّبَبِ . فُودُ : (لا بهما) لك أن تقولَ بَلِ القياسُ إلحاقه بهما بجَمِيعِ أنْ كُلًّا مِنْ الثَّلَاثَةِ مَلَحَظٌ الفسخُ فيه حُصُولُهُ في الحالِ مِنْ غيرِ نَظَرٍ إلى كَوْنِهِ مُقَارِنًا أو غيرَ مُقَارِنٍ ولا يَصِحُّ إلحاقه بالعيبِ لِلْفَارِقِ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ وَأَمَّا كَوْنُ الفسخِ يَقَعُ بِنَفْسِهِ أو بِفَاعِلٍ فَذَلِكَ أَمْرٌ آخَرٌ لا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ مَلَحَظًا في ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي . فُودُ : (وقال غيره) أي غيرُ السُّبُكِيِّ في جَوَابِ اسْتِشْكَالِ التَّفْصِيلِ وفي الْمُغْنِي ما حَاصِلُهُ أنْ فَرَّقَ السُّبُكِيُّ دَقِيقَ وَفَرَّقَ غَيْرُهُ أَوَّلَى . فُودُ : (هذا التَّرَدُّدُ) أي في أنْ رَفَعَ العَقْدَ مِنْ أَصْلِهِ أو مِنْ حينِ الفسخِ . فُودُ : (أنه لَمَّا تَمَتَّعَ بِمَعْبِيَةٍ) هو قَاصِرٌ على ما إذا كان العيبُ بها اهـ رَشِيدِي فَلِذَا أَتَى الشَّارِحُ بِالْتَّغْلِيلِ الثَّانِي لِأَنَّهُ عَامٌ . فُودُ : (وأيضاً فَقَضِيَةُ الفسخِ إلخ) هَذَا يَشْمَلُ الصُّورَةَ الْأَخِيرَةَ مَعَ أنْ الْوَاجِبُ فِيهَا المُسَمَّى اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي هَذَا يَقْتَضِي وَجوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ حَتَّى فِي الْعَيْبِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْوُطْءِ فَتَأَمَّلْ اهـ . فُودُ : (أو قَبْلَهُ) أي الْوُطْءِ عَطَفَ عَلَى بَعْدِ وَطْءٍ .

فُودُ : (فإن وطئها إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أو قَبْلَهُ اهـ سَمِ . فُودُ : (في رَدِّتها) أي وَقَدْ عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ أي فَإِنْ مَاتَتْ عَلَى رَدِّتِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا لِإِهْدَارِهَا بِالرَدِّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَتَبَيَّنُ عِصْمَةُ أَجْزَائِهَا عَش . فُودُ : (في الثانية) هِيَ قَوْلُهُ : أو مِنْهُ تَشَطَّرُ اهـ سَمِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الثَّانِيَةَ قَوْلُهُ : أو رَدِّتِهَا فَتَأَمَّلْ اهـ

فُودُ : (لأنَّ الْمَغْفُودَ عَلَيْهِ فِيهِمَا الْمَنَافِعُ إلخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِذَلِكَ بِأنْ كَوْنُ الْمَغْفُودِ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَهِيَ لَا تُقْبَضُ إِلَّا بِالْإِسْتِيفَاءِ لَا يَقْتَضِي عَدَمَ اسْتِيفَاءِ الْمَنَافِعِ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ بَلْ قَدْ يَوْجَدُ الْإِسْتِيفَاءُ بَعْدَهُ كَأَن يَسْتَمْتِعَ بِهَا هُنَا أو تَسْتَعْمِلُ الْعَيْنَ فِي الْإِجَارَةِ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أنْ يُقَالَ : إِنَّهُ اسْتِيفَاءٌ نَاقِصٌ لِمُصَاحَبَةِ الْخَلَلِ فَهُوَ كَالْمَدَمِ . فُودُ : (وأيضاً فَقَضِيَةُ الفسخِ إلخ) هَذَا يَشْمَلُ الصُّورَةَ الْأَخِيرَةَ مَعَ أنْ الْوَاجِبُ فِيهَا المُسَمَّى . فُودُ : (فإن وطئها) تَفْرِيعٌ عَلَى أو قَبْلَهُ . فُودُ : (في الثانية) هِيَ قَوْلُهُ : أو مِنْهُ

(تنبيه) : مر ما يُعلم منه أنَّ استدخال الماء المُختَرَم ليس كالوطء هنا .
(ولا يزوج) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غَرِمَه سواء المُسَمَّى ومهر المثل (على مَنْ غَرَمَه) من الولي أو الزوجة قال المُنَوِّلِي بأن سَكَتَ عن عَيْبِهَا لإظهارها معرفة الخاطِبِ به وقال الرَّازُ : تعقَّدَ بنفسِها ويحكمُ به حاكمُ يراه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البُضْعِ وبه فارقَ الرجوع بقيمة الولد الآتي .

(ويُشترَطُ في) الفسخ لأجل (الفئة) رُفَعِ إلى الحاكمِ جَزْماً لِقَوْفِ ثبوتها على مزيدِ نظَرٍ واجتهادٍ ويُغْنِي عنه المُحكَّمُ بشرطه ولو مع وجود القاضي كما شمله كلاهما (وكذا سائرُ الغيوبِ) أي باقِها يُشترَطُ في الفسخ بكلِّ منها ذلك (في الأصح) لأنَّه مُجْتَهِدٌ فيه كالفسخ بالإعسارِ.....

سَيَدُ عَمَرُ . فُودَ : (الزوج) إلى قولِ المثنى فإن نَكَلَ في النِّهَايَةِ إلَّا قوله هذا ما أَطْلَقَهُ شارِحُ إلى المثنى وقوله وَلَوْ امْتَنَهَلَ إلى التَّيْبَةِ ، وقوله : وَسَيَاتِي إلى وَلَوْ اخْتَلَفَتْ . فُودَ : (بعد الفسخ) ولو أَجَارَ الزَّوْجُ فَعَلِيهِ المُسَمَّى ولا يَزْجَعُ به على الفارِّ جَزْماً اه مُعْنِي . فُودَ : (سواء المُسَمَّى) أي على مُقَابِلِ الأصحِّ السَّابِقِ وقوله : وَمَهْرُ المِثْلِ أي على الأصحِّ السَّابِقِ اه ع ش زادَ سم ولا يَتَّبِعِي أن يُريدَ المُسَمَّى في قوله والمُسَمَّى إِنْ حَدَثَ بعدَ وطءٍ إِذْ لا تَقَرِيرَ في هذه الحَالَةِ حَتَّى يَصْدُقَ قوله : على مَنْ غَرَمَ اه .

فُودَ (سُي) : (على مَنْ غَرَمَ) أي بالعَيْبِ المُقَارِنِ أَمَّا الْعَيْبُ الْحَادِثُ بعدَ العقدِ إِذَا فَسَخَ به فلا يَزْجَعُ بالمهرِ جَزْماً لِانْتِفَاءِ التَّدْلِيلِ اه مُعْنِي وَنِهَايَةُ . فُودَ : (قال المُنَوِّلِي إلخ) عِبَارَةُ المُعْنِي وَصَوَّرَ في التَّيْمَةِ التَّغْيِيرَ مِنْهَا بِأَن تَسَكَّتَ عَنْ عَيْبِهَا وَتَطَهَّرَ لِلْوَلِيِّ مَعْرِفَةَ الْخَاطِبِ به وقال أبو الفَرَجِ الرَّازُ إلخ وَكُلُّ صَحِيحٍ . فُودَ : (بأن سَكَتَ) أي الولي تَصْوِيرٌ لِتَغْيِيرِ الزَّوْجَةِ سَم وَرَشِيدِي . فُودَ : (لإظهارها) مَفْعُولٌ لَهُ حُصُولُ لِسَكَتِ وقوله : له أي الولي وقوله : به أي الْعَيْبِ . فُودَ : (ويهِ) أي بِالْتَّحْلِيلِ اه رَشِيدِي .

فُودَ : (الآتي) أي في المثنى آتِفاً . فُودَ : (بشرطه) أي مِنْ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ الْمُطْلَقِ إِنْ وَجَدَ قَاضٍ أَهْلٌ وَإِلَّا جازَ تَحْكِيمُ غَيْرِ الْأَهْلِ وَإِنْ وَجَدَ قَاضِيَّ ضَرُورَةَ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْقَضَاءِ . فُودَ : (ولو مع وجود القاضي) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِشَرْطِهِ حَيْثُ نَفَذَ حُكْمَهُ اه قال ع ش قوله : بِشَرْطِهِ أي بِأَن يَكُونَ مُجْتَهِدًا أو لا يَوجَدُ قَاضٍ ولو قَاضِيَّ ضَرُورَةَ اه وَهَذَا على مُخْتَارِ النِّهَايَةِ وَأَمَّا على ما يَأْتِي فِي الشَّارِحِ بِأَن يَكُونَ مُجْتَهِدًا أو لا يَوجَدُ قَاضٍ مُجْتَهِدٌ . فُودَ : (كما شمله) أي قوله : ولو مع وجود إلخ . فُودَ : (ذَلِكَ) أي الرُّفْعُ إلى الحاكمِ . فُودَ : (لأنَّه إلخ) أي الْفَسْخُ بِسَائِرِ الْغُيُوبِ .

تَطَهَّرَ المُسَمَّى . فُودَ : (سواء المُسَمَّى) لَعَلَّه بِنَاءٌ على مُقَابِلِ الأصحِّ فِي قوله السَّابِقِ الأصحُّ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ بِمِثْلِ إِنْ قُضِيَ بِمُقَارِنِ إلخ ولا يَتَّبِعِي أَن يُريدَ المُسَمَّى فِي قوله والمُسَمَّى إِنْ حَدَثَ بعدَ وطءٍ إِذْ لا تَغْيِيرَ فِي هذه الحَالَةِ حَتَّى يَصْدُقَ قوله : على مَنْ غَرَمَ . فُودَ : (قال المُنَوِّلِي) رَاجِعٌ لِلزَّوْجَةِ . فُودَ : (بأن سَكَتَ) أي الولي . فُودَ : (لأنَّه) أي الْفَسْخُ .

فلو تراضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما بأصله نعم، يأتي في الفسخ بالإعسار أنها لو لم تجز حاكمًا ولا مُحَكَّمًا نَفَذَ فسخها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العتة) إن سبعت دعواها بها بأن يكون مُكَلَّفًا وهي غير رتقاء ولا قرناء كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّةً وَغَيْرَ أَمَةٍ وَالْأَزْمَ بَطْلَانُ نِكَاحِهَا إِنْ ادَّعَتْ عَتَةً مُقَارَنَةً لِلْعَقْدِ لِأَنَّهُ شَرْطُهُ خَوْفُ الْعَنْتِ وَهُوَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ عَيْنٍ هَذَا مَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَإِنَّمَا يَأْتِي عَلَى رَأْيٍ مَرَّةً فِي مَبْحَثِ نِكَاحِهَا (بإقراره) بها بين يَدَيِ الْحَاكِمِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ (أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ) لَا عَلَيْهَا لِتَعْدِيلِ أَطْلَاعِ الشُّهُودِ عَلَيْهَا . وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى امْرَأَةٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ عَلَيْهِ بِهَا لِعَدَمِ صِحَّةِ إِقْرَارِهِ بِهَا (وَكَذَا) تَبَيَّنَتْ (بَيِّنَتُهَا بَعْدَ نُكُولِهِ) عَنِ الْيَمِينِ الْمَسْبُوقِ بِإِنْكَارِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا تَعْرِفُهَا مِنْ بَقَرَاتٍ حَالِهِ فَلَا تَنْظُرُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يُبْغِضُهَا أَوْ يَسْتَحْيِي مِنْهَا قِيلَ التَّعْيِيرُ بِالتَّعْنِينِ أَوَّلَى لِأَنَّ الْعَتَةَ لَعَنَ حَظِيرَةُ مُعَدَّةٌ لِلْمَاشِيَةِ أَهْ وَبُرْدُ بَاتْنِهَا مُتَرَادِفَانِ اصْطِلَاحًا فَلَا أَوْلِيَّةَ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ جَعَلَهَا لَعَنَةً مُرَادِفَةً لِلتَّعْنِينِ فَتَكُونُ مُشْتَرَكَةً (وَإِذَا تَبَيَّنَتْ) الْعَتَةُ بِوَجْهِ مِنَّا مَرَّةً.....

• فَوُدَّ: (فَلَوْ تَرَضَّيَا) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي الْمُنْهَى. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَجِزْ حَاكِمًا) مِنْهُ مَا لَوْ تَوَقَّفَ فَسَخَ الْحَاكِمِ لَهَا عَلَى دَرَاهِمَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ لَهَا وَقَعَ بِالنِّسْبَةِ لِحَالِ الْمَرْأَةِ أَهْ ش. • فَوُدَّ: (وَهِيَ غَيْرُ رَتْقَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا تَنْظُرُ فِي الْمُنْهَى إِلَّا قَوْلُهُ: (هَذَا مَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ) إِلَى الْمَثْنِ. • فَوُدَّ: (مِنَّا مَرَّةً) أَيِ فِي شَرْحٍ وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ يَمَثَلُ عَيْنِهِ لَكِنْ قَدَّمْنَا هُنَاكَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالرَّوْضِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الْخِيَارَ حَيْثُ خِلَافًا لِلشَّارِحِ. • فَوُدَّ: (وَلَا لَزِمَ بَطْلَانُ نِكَاحِهَا إِنْ ادَّعَتْ الْخ) لَعَلَّ فِيهِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا أَهْ رَشِيدِي أَيِ تَقْدِيمِ قَوْلِهِ: (وَلَا الْخ) عَلَى قَوْلِهِ: (إِنْ ادَّعَتْ الْخ). • فَوُدَّ: (إِنْ ادَّعَتْ عَتَةً مُقَارَنَةً لِلْع) وَالْأَنْتَسَمَعُ لَانْتِغَاءٍ مَا ذَكَرَهُ أَهْ مُنْهَى. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ شَرْطَ) أَيِ نِكَاحِ الْأَمَةِ. • وَفَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ خَوْفِ الْعَنْتِ. • فَوُدَّ: (عَلَى رَأْيٍ مَرَّةً) أَيِ رَأْيٍ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الزَّنا دُونَ مُقَدَّمَاتِهِ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَّا مَرَّةً فَلَا مَحْذُورَ فِي الْإِطْلَاقِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ أَهْ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا تَبَيَّنَتْ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا لَمْ تُسْمَعْ الْخ. • وَفَوُدَّ: (لِعَدَمِ صِحَّةِ الْخ) عِلَّةٌ لِعَلِّيَّةٌ ذَلِكَ الْحَضَرِ لِعَدَمِ السَّمَاعِ. • فَوُدَّ: (دَعْوَى امْرَأَةٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ) بِثَلَاثِ إِضَافَاتٍ عَلَيْهِ أَيِ الْغَيْرِ بِهَا أَيِ الْعَتَةِ.

• فَوُدَّ (سَلْبِي): (وَكَذَا بَيِّنَتُهَا) أَيِ أَوْ بِإِخْبَارٍ مَقْصُومٍ أَهْ ش. • فَوُدَّ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنْ أَقْرَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ) فِي الْمُنْهَى. • فَوُدَّ: (حَظِيرَةُ) وَهِيَ مَا يُحَوِّطُ لِلْمَاشِيَةِ كَالزَّرْبَةِ مَثَلًا أَهْ ش. • فَوُدَّ: (بَاتْنِهَا) أَيِ التَّعْنِينِ وَالْعَتَةِ. • فَوُدَّ: (جَعَلَهَا) أَيِ الْعَتَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ فَتَكُونُ الْخ.

• فَوُدَّ: (كَمَا عُلِمَ مِنَّا مَرَّةً) أَيِ إِنَّهُ لَا خِيَارَ حَيْثُ يَزِيدُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ وَتَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَزَمَ فِي الرَّوْضِ بِالْخِيَارِ. • فَوُدَّ: (عَلَى رَأْيٍ) أَيِ رَأْيٍ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الزَّنا دُونَ مُقَدَّمَاتِهِ. • فَوُدَّ: (بَاتْنِهَا) أَيِ التَّعْنِينِ وَالْعَتَةِ.

(ضرب القاضي له) ولو قُتِلَا كافرًا إذ ما يتعلّق بالطبع لا يفتَرَق فيه القِرْن وغيره (سنة) لِقضاءِ عمرَ ^{تصحيحه} بها وحُكِيَ فيه الإجماعُ وحُكْمَتُهُ مُضِي الفُصولِ الأربعة فإن تَمَلَّزَ الجَماعُ إن كان لِمعارضِ حرارةِ زَالٍ شِئاءَ أو بُرودةِ زَالٍ صَيفًا أو يُوسِةِ زَالٍ رَبيعًا أو رُطوبةِ زَالٍ خَريفًا فإذا مَضَتْ السَنةُ عَلِمَ أَنَّ عَجْزَهُ خِلْقِي وأنما تُضْرَبُ السَنةُ (بطلَها) لأنَّ الحَقَّ لها ويَكفي قولُها : أنا طالِيةٌ حَقِّي بِموجبِ الشرعِ وإن جَهِلْتُ تفصيله لا بِسُكُونِها فإن ظَنَّهُ لِنجوِ دَهْشٍ أو جَهِلَ نَتَيجَها إن شاء (فإذا تَمَّتْ السَنةُ) ولم يَطَّأها (زَلَعَتْه إليه) لا مَتَناعِ اسْتِقلالِها بِالفَسخِ ولا يَلْزُمُها هُنا فَوْزٌ في الرَفْعِ على ما قاله الماؤزدي والزوياني والظاهرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وإن أَقْرَهَ غيرَ واحدٍ لِمَا يَأْتِي أَنها إذا أَجْلَتْه بِعَدها بِسُقْطِ حَقِّها لا تَنفَاءِ الفُورَةِ وَلِما مَرَّ من وجوبِ الفُورَةِ في العُتَّةِ بَعْدَ تَحَقُّقِها (فإن قال وطئْتُ) فيها أو بَعْدَها وهي ثَيِّبٌ أو بَكَرَ غَوْرًا ولم تُصَدِّقْهُ (خَلَفَ) إن طَلَبْتُ يَمِينَهُ أَنَّهُ وطئَها كما ادَّعى لِتَعَدُّرِ إِبْباتِ الوطءِ مع أَنَّ الأصلَ السَّلامَةُ أَمَّا بَكَرَ غيرَ غَوْرًا.....

٥ قولُ (سُيْ): (ضَرَبَ القاضِي لَه سَنةً) هَلْ وَلو أَخْبَرَهُ مَعصُومٌ أَنَّهُ عَجَزَ خِلْقِي؟ تَوَقَّفَ فِيهِ سَمٌ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ ضَرْبِ السَنةِ حَيْثُ قِيَاسًا على ما لَو أَخْبَرَهُ مَعصُومٌ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ نَاقِضٌ اِهْ رَ ش .

٥ فُودُ: (وَلَوْ قُتِلَا الْخ) أَي وَلَوْ قالَ : مَارَسْتُ نَفْسِي وَأَنَا عَتِيْنٌ فَلَا تُضَرِّبُوا لِي مُدَّةً اِهْ مُغْنِي . ٥ فُودُ: (بِها) أَي بِضَرْبِ سَنةٍ على حَذْفِ المُضَافِ . ٥ فُودُ: (وَحُكِيَ فِيهِ) أَي فِي ضَرْبِ سَنةٍ . ٥ فُودُ: (فَإِذَا مَضَتْ السَنةُ) أَي بَلَا إِصَابَةٍ . (تَنْبِيهُ): اِبْتِدَاءُ المُدَّةِ مِنْ وَقْتِ ضَرْبِ القاضِي لا مِنْ وَقْتِ ثُبُوتِ العُتَّةِ بِخِلَافِ مُدَّةِ الإِيلاءِ فَاتَّاهَا مِنْ وَقْتِ الحَلْفِ لِلتَّصَرُّفِ وَتُعْتَبَرُ السَنةُ بِالْأَهْلَةِ فَإِنْ كان اِبْتِدَاؤُها فِي أَثْناءِ شَهِرٍ كَمُلَ مِنْ الشَّهِرِ الثَّالِثِ عَشَرَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مُغْنِي وَنِهايَةٍ .

٥ قولُ (سُيْ): (بَطْلَها) أَفْهَمَ أَنَّ المَوْلَى لا يَنْبُو عَنْها فِي ذَلِكَ عاقِلَةٌ كانَتْ أو مَجْنُونَةٌ وَهُوَ كَذَلِكَ مُغْنِي وَنِهايَةٍ . ٥ فُودُ: (لا بِسُكُونِها) عَطَفَ على بَطْلَها وَقولُهُ: فَإِنْ ظَنَّهُ أَي السُّكُوتُ اِهْ سَم . ٥ فُودُ: (لِنَجْوِ دَهْشٍ) أَي تَحْيِيرِ اِهْ رَ ش وَأَذْخَلَ بِالتَّخْوِ الغَفْلَةَ . ٥ فُودُ: (نَبَّهَها إِنْ شاءَ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ وَجوبِ ذَلِكَ وَهُوَ ظاهِرٌ لِتَقْصِيرِها بِعَدَمِ البَحْثِ اِهْ رَ ش . ٥ فُودُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَمِيفٌ) وَقَضِيَةُ كَلَامِهِمْ بَل صَرِيحُهُ أَنَّ الرَفْعَ ثانياً بَعْدَ السَنةِ يَكُونُ على الفُورِ وَهُوَ كما قال شَيْخُنَا الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنِهايَةٍ . ٥ فُودُ: (لِمَا يَأْتِي) أَي فِي المَتْنِ آيَفاً . ٥ فُودُ: (أَنها) أَي الزَّوْجَةُ إِذا أَجْلَتْه أَي زَمَنًا آخَرَ بَعْدَ المُدَّةِ بَعْدَها أَي السَنةِ . ٥ فُودُ: (وَلِما مَرَّ) أَي آيَفاً فِي المَتْنِ . ٥ فُودُ: (إِنْ طَلَبْتُ) إِلَى المَتْنِ فِي المُغْنِي إِلا مَسْأَلَةَ الغَوْرِ وَقولُهُ: (وَلَوْ اِمْتَهَلَ) إِلَى التَّنْبِيهِ وَقولُهُ: (وَسَيَأْتِي أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ بِما فِيهِ) .

٥ فُودُ: (لا بِسُكُونِها) عَطَفَ على بَطْلَها . ٥ فُودُ: (فَإِنْ ظَنَّهُ) أَي السُّكُوتُ . ٥ فُودُ: (هَلَى ما قاله الماؤزدي والزوياني إلخ) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَقَضِيَةُ كَلَامِهِمْ بَل صَرِيحُهُ أَنَّ الرَفْعَ ثانياً بَعْدَ السَنةِ يَكُونُ على الفُورِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلِماؤزدي وَالزوياني .

٥ فُودُ فِي (سُيْ): (فَإِنْ قالَ : وَطِئْتُ خَلَفَ) قال فِي التَّنْبِيهِ : وَإِنْ جُبَّ بَعْضُ ذَكَرِهِ وَبَقِيَ ما يُنْكِحُ الْجَماعَ بِهِ

شَهِدَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ بَكَارَتِهَا فَصَدَّقُ هِيَ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مَعَهَا وَهَلْ يَجِبُ تَحْلِيلُهَا أَلَمْ يَجِبْ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نَعَمْ، وَعَلَيْهِ الْأَوْجَهُ ثُبُوقُهُ عَلَى طَلَبِهِ وَكَثْفِيَّةٌ خَلْفُهَا أَنَّهُ لَمْ يُصِبْهَا وَأَنَّ بَكَارَتِهَا أَصْلِيَّةٌ وَلَوْ لَمْ تَزَلِ الْبَكَارَةُ فِي غَيْرِ الْغُزَاءِ لِرِقَّةِ الذَّكْرِ فَهُوَ وَطْءٌ كَامِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ وَلَوْ امْتَهَلَ أَتَهَلَّ يَوْمًا فَأَقْلَ.

(تَنْبِيْهُ) : تَصَدِيقُهُ فِي الْوُطْءِ مُسْتَشْنَى مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلٌ نَافِي الْوُطْءِ وَاسْتَشْنَى مِنْهَا أَيْضًا تَصَدِيقُهُ فِيهِ فِي الْإِبْلَاءِ وَفِيمَا لَوْ أَعْتَرَّ بِالمَهْرِ حَتَّى يَمْتَنِعَ فَسُخِّهَا بِهِ وَتَصَدِيقُهَا فِيهِ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَأَنَّ بَوْلًا يَلْحَقُهُ وَلَوْ قَالَ لَطَاهِرُ : أَنْتَ طَالِقٌ لِلنِّسْءِ فَقَالَ وَطُفْتُ فِي هَذَا الطُّهْرِ فَلَا طَّلَاقَ حَالًا وَقَالَتْ لَمْ تَطَّأْ فَوْقَ حَالًا صَدَّقُ لِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَلَوْ شُرِطَتْ بَكَارَتُهَا فَوُجِدَتْ ثَبِيَّتًا فَقَالَتْ افْتَضَّنِي وَأَنْكَرَ صَدَّقْتُ لِذَفْعِ الْفَسِيخِ وَهُوَ لِيَذْفَعُ كَمَالَ الْمَهْرِ، وَنَظِيرُهُ إِفْتَاءُ الْقَاضِي فِي إِذَا لَمْ أَتُفَّقْ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَأَدْعَى الْإِنْفَاقَ فَيُصَدَّقُ لِذَفْعِ الطَّلَاقِ وَهِيَ لِبَقَاءِ التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ عَمَلًا بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَبَقَاءِ التَّفَقُّعِ وَسَيَأْتِي أَوْ آخِرُ الطَّلَاقِ بِمَا فِيهِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالْمُحَلَّلُ فِي الْوُطْءِ صَدَّقْتُ حَتَّى تَجِلَ لِلأَوَّلِ لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ حَتَّى يَتَشَطَّرَ الْمَهْرُ (فَإِنْ تَكَلَّ) عَنِ الْيَمِينِ (خَلَفْتُ) هِيَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا إِذِ التَّكْوُلُ

• فَوَدَّ : (شَهِدَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْهَدْ بِذَلِكَ لَفَقْدِهِمْ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ أَهْ سَم .
• فَوَدَّ : (وَعَلَيْهِ) أَيِ هَذَا الْأَرْجَحُ . • فَوَدَّ : (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ) أَيِ كَمَا مَرَّ هُنَاكَ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ بِعِبَارَتِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَيِ ثُمَّ لَا هُنَا أَهْ . • فَوَدَّ : (حَتَّى يَمْتَنِعَ الْخ) حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ فَالْفِعْلُ بِالرَّفْعِ . • فَوَدَّ : (أَوْ بَعْدَهُ) أَيِ بَانَ أَدْعَتْ الْوُطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِتَسْتَوْفِي فِي الْمَهْرِ سَم وَمُعْنَى . • فَوَدَّ : (وَأَنَّ بَوْلًا يَلْحَقُهُ) أَيِ ظَاهِرًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا لِيَرْجِعَ جَانِبُهَا بِالْوَلَدِ أَهْ مُعْنَى . • فَوَدَّ : (وَلَوْ قَالَ الْخ) مِنَ الْمُسْتَشْنَاءِ أَيْضًا .
• فَوَدَّ : (فِي الْوُطْءِ) أَيِ فِي وَطْئِهَا وَمُفَارَقَتِهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى . • فَوَدَّ : (صَدَّقْتُ) أَيِ فِي دَعْوَى الْوُطْءِ بِمَعْنَاهَا . • فَوَدَّ : (وَهُوَ الْخ) أَيِ وَصَدَّقْتُ الْمُحَلَّلُ فِي إِنْكَارِ الْوُطْءِ بِمَعْنَاهُ . • فَوَدَّ : (حَتَّى يَتَشَطَّرَ الْخ) بِالرَّفْعِ . • فَوَدَّ : (عَنِ الْيَمِينِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتْنِ وَلَوْ رَضِيَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهَذَا أَوْلَى إِلَى الْمُتْنِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ : وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِنْبِزَالُ إِلَى الْمُتْنِ . • فَوَدَّ : (إِذَا التَّكْوُلُ الْخ) أَيِ مَعَ الْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ ع ش وَرَشِيدِي .

فَادْعَى أَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْجِمَاعُ وَاتَّكَرَّتِ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ : أَيِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ الْبَاقِي هَلْ يُمْكِنُ الْجِمَاعُ بِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ أَهْ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْإِنْفَاقُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ مِمَّا يُمْكِنُ الْجِمَاعُ بِهِ فِي نَفْسِهِ . • فَوَدَّ : (شَهِدَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ بَقَاءِ الْخ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْهَدْ بِذَلِكَ لَفَقْدِهِمْ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ لِاحْتِمَالِ قَوْلِهِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَعَدَمُ تَسْلُطِهَا بِالْفَسِيخِ . • فَوَدَّ : (أَوْ بَعْدَهُ) أَيِ بَانَ أَدْعَتْ الْوُطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِتَسْتَوْفِي الْمَهْرَ .

كالإقرار (فإن خلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) . لكن بعد قول القاضي : ثبتت الغنة أو حق الفسخ فاختاري، والظاهر كما قاله غيره واحد أنه لا يشترط قوله فاختاري ومن ثم حذفه من الشرح الصغير، وبحث المبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مزدود لأن المدار على تحقق السبب وقد وجد (وقيل يحتاج إلى إذن القاضي) لها في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لأنه محل نظر واجتهاد ويؤيد بأن النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق وإنما كان هذا هو الأصح في الفسخ بالإعسار لأن الغنة هنا خضلة واحدة فإذا تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف الإعسار فإنه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تمكن من الفسخ به وهذا أولى مما فرق به شارح فتاقله (ولو اعتزلته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) المدة إذ لا أثر لها حينئذ فتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فإنها تحسب عليه واعتمد الأذرع في مرضه وحبسه وسفره كزوم عدم حسبانها لعدم تفصيله وخرج بجميعها بعضها كفصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرب انيزالها عنه فيما عداه على الأوجه ولو كان الانيزال عنه يومًا مثلًا مؤقتًا من فصل فهل تقضي الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومًا منه أي يوم؟ القياس الثاني (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعيب.....

• قوله: (أنه لا يشترط: إلخ) بل المراد به إعلامها بدخول وقت الفسخ اهـ معني. • قوله: (ومن ثم حذفه) أي قوله فاختاري أقول ويؤيد قول المصنف وقيل تحتاج إلخ عدم اشتراط ذلك أيضًا. • قوله: (وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك. • قوله: (بخلاف الإعسار فإنه بصدد الزوال إلخ) عبارة المعني بخلاف التيق فإن خيارها على التراخي ولهذا لو رضيت المرأة بإعساره كان لها الفسخ بعد ذلك اهـ.

• قوله (سني): (ولو اعتزلته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب القاضي مدة أخرى ونسكتها بين قوم بقات ويعتمد قولهم ولا يمنع حسان المدة خفيضها إذ لا تخلو السنة عنه وسفرها كحبسها ونفاسها كخفيضها كما بحثه بعض المتأخرين اهـ معني. • قوله: (ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج. • قوله: (واعتد الأذرع إلخ) ضعيف اهـ ش. • قوله: (ولا يضرب إلخ) جواب عما يقال أن الانتظار يستلزم الإسشاف. • قوله: (القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم. • قوله: (أي السنة) إلى التبيه في النهاية إلا مسألة شرط كونه حراً قبان قنا وهي أمه وقوله: وأخذ إلى المشن وقوله: سواء هنا إلى المشن وكذا في المعني إلا قوله وبه فارق إلى المشن وقوله: الموصوف إلى مثل ما إلخ وقوله: صخ النكاح وحبس وقوله: وفارق إلى المشن. • قوله: (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اهـ سم.

• قوله (سني): (به) أي المقام مع الزوج نهاية ومعني. • قوله (سني): (بطل حقها) أي كما في سائر العيوب

• قوله: (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع.

مع كونه خضلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الإيلاء والإعسار وانهدام الدار في الإجارة وخرج ببعدها رضاها قبل مضيتها لأنه إسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا لو أجلفته) زمنا آخر بعد المدة (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق إمهال الدائنين بعد الحلول لأن حق طلب الدين على التراخي .

(ولو نكح وشرط) في العقد (فيها إسلام) أو فيه إذا أراد تزوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو خوية أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كبتارة أو ثبوتية أو كونه قنا أو كونها قنة أو كون أحدهما أبيض مثلا (فأخلف) المشروط وقد أذن السيد فيما إذا بان قنا

ولو طلقها رجعا بعد أن رخصت به وتصور باستدخالها ماء وبوطئها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق الفسخ لأنه نكاح واحد بخلاف ما إذا بانث وجدد نكاحها فإن طلبها لم يسقط لأنه نكاح غير ذلك النكاح مغني ونهاية . فود: (مع كونه خضلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه مغني . فود: (رضاها قبل مضيتها) أي في أثناء المدة أو قبل ضربها فإن حقها لا يطل ولها الفسخ بعد المدة اه مغني . فود: (لأنه إسقاط للحق) أي فلم يسقط كالمفوع عن الشفعة قبل البيع اه مغني . فود: (بعد المدة) متعلق بأجلت . فود: (لأنه على الفور إلخ) سكتوا في هذا المحل عن غيرها بالجهل مع أنه قياس خيار عيب المبيع ثم رأيت ما تقدم في شرح (والخيار على الفور) فكانهم اكتفوا أنه عن التثنية هنا عليه اه سيد عزم . فود: (وبه) أي التعليل .

فود (سني): (وشرط) بالبناء للمفعول اه مغني . فود: (أو فيه إلخ) عبارة المغني قضية كلامه أن اشتراط الإسلام فيه لا يتصور وليس مرادا بل يتصور في الكتابية اه وعبارة سم هذا يفيد أن الكتابية لو شرطت إسلام الزوج قبان كتابيا تخيرت لأنه لم يجعل الإسلام كالنسب الآتي في قوله نعم الأظهر إلخ اه وقد يقال إن قوله الآتي وأخذ مما تقرر إلخ شامل للإسلام أيضا فليراجع . فود: (إذا أراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو أراد تزوج مسلمة فإنه لا يحتاج إلى اشتراط الإسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه ع ش . فود: (كبتارة إلخ) مثال الكاملة . فود: (أو ثبوتية) قضية أنه لو شرطت كونه بكرًا قبان ثبوتا ثبت لها الخيار اه ع ش وقد يفيد أخذًا مما يأتي بما إذا لم تكن ثبوتا أيضا . فود: (أو كونه قنا إلخ) مثال الناقصة وقوله: أو كون أحدهما إلخ مثال لا ولا . فود: (أبيض مثلا) أدخل به نحو الطول والقصر سم ومغني والكحل والدعج والسمن وغيرها مما ذكر في السلم ع ش .

فود (سني): (فأخلف) بالبناء للمفعول اه مغني . فود: (وقد أذن السيد إلخ) عبارة المغني .

فود: (أو فيه) هذا يفيد أن الكتابية لو شرطت إسلام الزوج قبان كتابيا تخيرت لأنه لم يجعل الإسلام كالنسب الآتي في قوله نعم الأظهر في الروضة إلخ . فود: (من الصفات إلخ) دخل فيها نحو الطول والقصر .

والزوج ممن تحل له الأمة إذا بانث قننه والكافرة كتابية يحل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لأن خلّف الشرط إذا لم يُفَسِّد البيع المتأثر بالشروط الفاسدة فالنكاح أولى أما خلّف المين كزواجني من زيد فزوجهما من عمره فيبطل جزماً (ثم) إذا صح (إن بان) الموصوف في غير المينب.....

(تنبيه): معلوم أن محل الخلاف فيما إذا شرط حرثته فبان عبداً أن يكون السيد إذن له في النكاح وإلا لم يصح قطماً وفيما إذا شرط حرثتها فبانث أمة إذا نكحت بإذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الأمة وإلا لم يصح جزماً وفيما إذا شرط فيها إسلام فأخلف أن يظهر كوثها كتابية يحل له نكاحها وإلا لم يصح جزماً فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح إن وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اهـ.
 ٥ فود: (والزوج الخ) وقوله: (والكافرة الخ) مغلطون على قوله: (قد إذن السيد الخ).
 ٥ فود: (والكافرة الخ) أي إذا بانث الزوجة المشروط إسلامها كافرة.

٥ فود (سني): (فالأظهر صحة النكاح الخ) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف عميرة بهامش المحلّي اهـ سم وسُلطان. ٥ فود: (بالشروط الفاسدة) أي بكل واحد منها كغني هذه البطيخة مثلاً بشرط أن تحيلها إلى البيت أو هذا القوب بشرط أن تخبطة أو الزرع بشرط أن تخصه بخلاف النكاح فإنه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يحل بمقصوده الأصلي منها اهـ حلّي أي كشرط مُحْتَمِلَة الوطء عذمه بخلاف شرط أن يُعْطَى لآبيها ألفاً مثلاً اهـ بَجِيرِمِي. ٥ فود: (كزواجني من زيد الخ) وكزواجني بترك فلانة فزوجه أختها فيبطل أيضاً اهـ بَجِيرِمِي. ٥ فود: (فزوجهما من عمرو) مراده بذلك أن عيب النكاح مقتضى لفسخ بوضعه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كجذام فظهر بها برص تخير وإن كان الأول أشد من الثاني م ر ومثل ما دُكِرَ ما لو قال لوكيله زواجني فلانة فقبل له نكاح غيرها فإنه باطل أما لو رأى امرأة ثم زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم أن تبدل المين ليس شاملاً ليحل هذا اهـ ع ش. ٥ فود: (إذا صح) عبارة المُنْغْنِي على الصحة اهـ. ٥ فود: (في غير المينب الخ) كان المراد كما وافق عليه م ر بعد توقف أنه

٥ فود في (سني): (فالأظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فأخلف ثم رأت الزركشي صرح في فصل (زوجهما الولي غير كفي) بالمسألة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش المحلّي. ٥ فود: (فالأظهر صحة النكاح) وظاهر أن شرط صحته إذا شرطت حرثتها فبانث أمة أن يحل له نكاح الأمة. ٥ فود: (في غير المينب لما مر فيه) كان المراد كما وافق عليه م ر بعد توقف أنه إذا شرط أحد العيوب السابقة فبان غير منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط أو أعلى أو أدون لأنها تقتضي

لِإِمَّا مَرُّ فِيهِ مِثْلَ مَا شَرِطَ أَوْ (خَيْرًا مِمَّا شَرِطَ) كِلَا سِلَامٍ وَبِكَارَةٍ وَخُرُوجَةٍ بِذَلِكَ أَضْدَادُهَا صَحَّ النِّكَاحُ وَحَيْثُذِ (فَلَا خِيَارَ) لِأَنَّهُ مُسَاوٍ أَوْ أَكْمَلُ وَفَارَقَ مَبِيمَةً شَرِطَ كَفَرُوهَا فَبَانَتْ مُسَلِّمَةً بِأَنَّ الْمُلْحَظَ ثُمَّ الْقِيَمَةُ وَقَدْ تَزِيدُ فِي الْكَافِرَةِ (وَأَنَّ بَانَ دُونَهُ) أَيِ الْمَشْرُوطِ (فَلَهَا الْخِيَارُ) لِلْخُلْفِ نَعَمْ، الْأَظْهَرُ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّ نَسْبَهُ إِذَا بَانَ مِثْلَ نَسْبِهَا أَوْ أَفْضَلَ لَمْ تَتَخَيَّرْ وَإِنْ كَانَ دُونَ الْمَشْرُوطِ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ مَقْتَضَى إِطْلَاقِ الْمَتْنِ إِذْ لَا عَارَ.....

إِذَا شَرِطَ أَخَذَ الْعُيُوبَ السَّابِقَةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهَا غَيْرُهُ مِنْهَا تَخَيَّرَ سِوَاهُ كَانَ مَا بَانَ مِثْلَ مَا شَرِطَ أَوْ أَغْلَى أَوْ أَدُونَهَا لَا تَقْتَضِي الْخِيَارَ بَوْضُوحًا هـ سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (لِإِمَّا مَرُّ فِيهِ) عِلَّةٌ لِاسْتِثْنَاءِ الْعَيْبِ. هـ قَوْلُهُ: (صَحَّ النِّكَاحُ) ذِكْرُ هَذَا مَعَ تَقْدِيرِ إِذَا صَحَّ السَّابِقُ الْمَفْهُومُ مِنْ ثُمَّ مُسْتَعْتَفٍ عَنْهُ سَمِ وَسَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ تَقْدِيرُ هَذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَصِيرُ حَاصِلُ الْمَتْنِ مَعَ الشَّارِحِ فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ النِّكَاحِ ثُمَّ إِنَّ بَانَ خَيْرًا مِمَّا شَرِطَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ يُعَيِّدُ أَنَّ عَدَمَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَخَذَهُ نَتِيجَةً صِحَّةِ النِّكَاحِ فَيَقُومُ أَنَّ ثُبُوتَ الْخِيَارِ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ النِّكَاحِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ هـ.

هـ قَوْلُهُ (وَلَهَا خِيَارٌ) فَإِنْ رَضِيَ فَلَا وَلِيَّائِهَا الْخِيَارُ إِذَا كَانَ الْخُلْفُ فِي النَّسَبِ لِقَوَاتِ الْكِفَاءَةِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْأَظْهَرُ فِي الرُّوْضَةِ الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَتَاوُزُ وَجَعَلَ الْعَقَّةَ كَالنَّسَبِ أَيْ وَالْجُزْفَةَ نِهَاجَةً وَمُعْنَى زَادَ سَمِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَأَخَذَ الْخُ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ كَكُونِ أَحَدِهِمَا أَيْضًا هـ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ نَسْبَهُ الْخ) وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي اشْتِرَاطِ نَسْبِهَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا فَرَضَ الْكَلَامَ فِي اشْتِرَاطِ نَسْبِ لِمُنَاسَبَةِ قَوْلِهِ فَلَهَا الْخِيَارُ هـ سَمِ.

الْخِيَارَ بَوْضُوحًا هـ. هـ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْعَيْبِ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعَيْبِ الْجُنُونِ حَتَّى لَوْ شَرِطَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ عَقْلَ الزَّوْجِ أَوْ وَلِيُّ الرَّجُلِ الْمَجْنُونِ عَقْلَ الزَّوْجَةِ فَأُخْلِفَ ثَبَّتَ الْخِيَارَ لِلْأُولِيَاءِ وَإِنْ اسْتَوَى الزَّوْجَانِ فِي الْجُنُونِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا بَقْسَادِ الْعَقْدِ كَمَا لَوْ زَوَّجَ الْقَاصِرَةَ بِشَرِطِ الْكِفَاءَةِ فَأُخْلِفَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الْعَقْدُ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لَوْ سَكَتَ عَنِ الشَّرْطِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ الْمُتَعَيَّنُ لَا يُقَالُ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْوَلِيُّ الْكِفَاءَةَ لَمْ يَصِحَّ الْإِقْدَامُ عَلَى الْعَقْدِ لِأَنَّا نَقُولُ يَكْفِي فِي جَوَازِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ الظَّنُّ كَذَا بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرُلُوسِيِّ بِهَاشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَتَخْيِيرُ وَلِيِّ الْمَجْنُونِ وَقَسَادُ نِكَاحِهِ إِذَا بَانَتْ مَجْنُونَةً فِيهِمَا نَظَرٌ عَلَى أَنَّ الْعَيْبَ يَشْمَلُ الْجُنُونَ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُيُوبِ السَّبْعَةِ فَمَا مَعْنَى التَّرَدُّدِ فِي كَوْنِهِ مِثْلَهُ ثُمَّ قَدْ يُقَالُ يَدُلُّ عَلَى تَخْيِيرِ وَلِيِّ الْمَجْنُونِ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَتَخْيِيرُ بِمُقَارِنِ جُنُونِ الْخُ إِلَّا أَنَّ تَقْرِيرَ الشَّارِحِ لَهُ أَشَمَّرَ بِتَضْوِيرِهِ بَوْلِيَّ الزَّوْجَةِ كَمَا نَبَّهَتْ عَلَيْهِ هُنَا فَلْيُحَرِّزْ. هـ قَوْلُهُ: (صَحَّ النِّكَاحُ) ذِكْرُ هَذَا مَعَ تَقْدِيرِ (إِذَا صَحَّ) السَّابِقِ الْمَفْهُومُ مِنْ ثُمَّ مُسْتَعْتَفٍ عَنْهُ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ نَسْبَهُ الْخ) فَرَضَ الْكَلَامَ فِي اشْتِرَاطِ نَسْبِهَا وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي اشْتِرَاطِ نَسْبِهَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا فَرَضَ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا ذَكَرَ لِمُنَاسَبَةِ قَوْلِهِ فَلَهَا الْخِيَارُ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ نَسْبَهُ الْخ) جَعَلَ فِي الْأَتَاوِزِ الْعُقَّةَ وَالْجُزْفَةَ كَالنَّسَبِ فِيمَا ذَكَرَ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَأَخَذَ الْخُ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ كَكُونِ أَحَدِهِمَا أَيْضًا.

وكذا لو شُرِطَتْ حُرَّتُهُ فَبَانَ قِتًا وهي أمة على الأوجه وعلى مقابله الذي جَزَمَ به بعضهم بِتَخَيُّرٍ سَيِّئًا لا هي بخلاف سائر الميُوبِ لأنَّ له إجبارها على نكاح عبد لا مَعِيْبٍ وَأُخِذَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَتَى بَانَ مِثْلَ الشَّارِطِ أو فَوْقَهُ فلا خيارَ وإن كان دون المشروط (وكذا له) الخيارُ إِنْ بَانَ دون ما شُرِطَ سواءَ هنا أيضًا صِفةُ الكمالِ وغيرها (في الأصح) لِلْمَرْءِ نعم، حكمُ التَّسْبِ هنا وكونها أمةٌ وهو عبدٌ كهو ثَمَ والخيارُ فيهما فُورِي لا يحتاجُ لِحَاكِمْ ونازع فيه الشَّيْخَانِ بَأَنَّهُ مُجْتَهَدٌ فِيهِ فَلْيَكُنْ كَمَا مَرَّ.

(تنبيه): وجه جزيان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المُرْجِّحِينَ فيما لو بَانَ قِتًا وهي أمةٌ دون ما إذا بَانَت أمةٌ وهو عبدٌ أَنَّ الزَّوْجَ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ بِالطَّلَاقِ.....

• فَوُدَّ: (وكذا لو شُرِطَتْ حُرَّتُهُ إلخ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ والمُعْنَى هنا ووافقه فيما يَأْتِي مِنْ عَدَمِ ثُبُوتِ الخيارِ فيما إذا بَانَت أمةٌ وهو عبدٌ. • فَوُدَّ: (وَعَلَى مُقَابِلِهِ إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ لِلتَّغْيِيرِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ سَائِرِ الميُوبِ) أَي قَانَ الخيارَ لها وَلِسَيِّدِهَا على ما مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَخَيُّرٍ بِمُقَارِنِ جُنُونِ إلخ اه ع ش. • فَوُدَّ: (سواءَ هنا أيضًا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْتَنْزَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنَ الصَّفَاتِ الْكَامِلَةِ إلخ اه سم. • فَوُدَّ: (نَعَمْ حُكْمُ التَّسْبِ هنا وَكُونُهَا إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ والمُعْنَى هنا دُونَ ما سَبَقَ كَمَا مَرَّ. • فَوُدَّ: (وَكُونُهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى التَّسْبِ. • فَوُدَّ: (وَكُونُهَا أمةٌ) أَي ظَهَرَهَا أمةٌ على خِلَافِ الشَّرْطِ وَقَوْلُهُ: وهو إلخ والحالُ هو إلخ. • فَوُدَّ: (كهُوَ ثَمَ) أَي كَالْحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ نَسَبِهِ أو حُرَّتِهِ. • فَوُدَّ: (وَالْخِيَارُ فِيهِمَا إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ فُورًا وَلَوْ بِغَيْرِ قَاضٍ اه قال ع ش أَي بَانَ يَقُولُ فَسَخْتُ النِّكَاحَ اه. • فَوُدَّ: (فِي هَذِهِ) أَي فِيهَا إِذَا بَانَتْ دُونَ ما شُرِطَ وَقَوْلُهُ: دُونَ ما قَبْلُهَا أَي فِيهَا إِذَا بَانَ دُونَ ما شُرِطَ. • فَوُدَّ: (وَاخْتِلَافِ المُرْجِّحِينَ إلخ) أَي المُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَعَلَى مُقَابِلِهِ إلخ وَهَذَا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (جَزَيَانِ إلخ). • فَوُدَّ: (دُونَ ما إِذَا بَانَتْ إلخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّ المُرْجِّحِينَ مُخْتَلِفُونَ فِيهَا أَيْضًا بَلْ قَضِيَّةُ الْمُتَنَبِّهِ ثُبُوتُ الخيارِ فِيهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ المُرْجِّحِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ

• فَوُدَّ: (وَعَلَى مُقَابِلِهِ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (بِتَخَيُّرٍ سَيِّئًا لا هي بِخِلَافِ سَائِرِ الميُوبِ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهَا تَخَيُّرٌ فِي سَائِرِ الميُوبِ لَا السَّيِّئَ فَهَلْ هَذَا عَلَى مَا فِي البَسِيطِ دُونَ مُنَازَعَةِ الرَّزْكَشِيِّ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَخَيُّرٍ بِمُقَارِنِ جُنُونِ إلخ. • فَوُدَّ: (مِثْلُ الشَّارِطِ أو فَوْقَهُ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ شُرِطَ حُرَّتُهَا فَبَانَتْ قِتَةً وَهُوَ قِنْ فَلَا خِيَارَ وَخَرَجَ مَا لَوْ كَانَ حُرًّا وَفَارَقَ هَذَا ما تَقَدَّمَ فِي عَكْسِهِ عَلَى جَزَمِ بَعْضِهِمْ بِقُدْرَتِهِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ وَسَيَذْكُرُ ذَلِكَ الشَّارِحُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي ثُمَّ انْظُرْ تَعْنِيمَ هَذَا الْأَخِذَ مَعَ قَوْلِ الرُّوْضِ فَإِنْ خَرَجَ خَيْرًا مِمَّا شُرِطَ فَلَا خِيَارَ أو دُونَهُ ثَبِتَ الخيارُ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ مِثْلَهُ إِلَّا فِي التَّسْبِ انْتَهَى فَإِنَّهُ - أَغْنَى هَذَا التَّعْنِيمَ - خِلَافُ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (سواءَ هنا أيضًا إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْتَنْزَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنَ الصَّفَاتِ الْكَامِلَةِ أو النَّاقِصَةِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوُدَّ: (وَاخْتِلَافِ المُرْجِّحِينَ) أَي عَلَى جَزَمِ بَعْضِهِمْ دُونَ الْأَوْجِهَةِ عِنْدَهُ.

وتَزِيدُ الثَّانِيَةَ بِتَضَرُّرِهَا بِنَفَقَةِ الْمُغْسِرِينَ بِخِلَافِهِ .

(ولو ظَنُّهَا مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً) مثلاً ولم يَشْرُطْ ذَلِكَ (فَبَانَتْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا خِيَارَ) لَهُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ أَوْ الشَّرْطِ وَكَمَا لَوْ ظَنَّ الْمُبْتَاعَ كَاتِبًا مَثَلًا فَلَمْ يَكُنْ .

(ولو أَدْنَتْ فِي تَرْوِيجِهَا بِمَنْ ظَنَّتْهُ كُفْرًا فَبَانَ لِنَفْسِهِ أَوْ ذِنَاءَةً نَسَبَهُ أَوْ جَوَافِقَهُ فَلَا خِيَارَ لَهَا) لِتَقْصِيرِهَا كَوَلِّيَّهَا بِتَرْكِ مَا ذَكَرَ (وَلَوْ بَانَ مَعِينًا أَوْ عَبْدًا) وَهِيَ حُرَّةٌ (فَلَهَا الْخِيَارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ كَمَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ ظَنُّهَا سَلِيمَةً فَبَانَتْ مَعِينَةً فَلِمُوَافَقَةِ مَا ظَنَّتْهُ مِنَ السَّلَامَةِ لِلغَالِبِ فِي النَّاسِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ نَقْصَ الرِّقِّ يُؤَدِّي إِلَى تَضَرُّرِهَا بِإِشْغَالِ سَيِّدِهِ لَهَا عَنْهَا بِخِدْمَتِهِ وَبِأَنَّهُ لَا يُنْفِقُهَا إِلَّا نَفَقَةَ الْمُغْسِرِينَ وَيَتَعَيَّرُ وَلَدُهَا بِرِقِّ أَبِيهِ وَاعْتَمَدَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ نَصَّ الْأُمِّ وَالْبَوْنِطِيِّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ كَمَا لَوْ ظَنُّهَا حُرَّةً فَبَانَتْ أَمَةٌ تَحِلُّ لَهُ وَزُدَّ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ بِالطَّلَاقِ وَكَالْفِسْقِ وَيُزَادُ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ إِذِ الرِّقُّ مَعَ كَوْنِهِ أَفْحَشُ عَارًا يَدُومُ عَارُهُ وَلَوْ بَعْدَ الْعِتْقِ بِخِلَافِ الْفِسْقِ لَا سِيَّمَا بَعْدَ التَّوْبَةِ .

(وَمَتَى فُسِّخَ الْعَقْدُ (بِخُلْفٍ) لِشَرْطِ أَوْ ظَنٍّ (فَحَكْمُ الْمَهْرِ وَالرُّجُوعِ بِهِ عَلَى الْغَارِ مَا سَبَقَ).....

أَهْ سَيِّدٌ عُمَرُ . هـ فُودُ : (وَتَزِيدُ الثَّانِيَةَ) أَيِ صَوْرَةَ اخْتِلَافِ الْمُرْجِحِينَ فِيمَا لَوْ بَانَ قَبْلَ دَوْنِ مَا إِذَا بَانَتْ أَمَةٌ إِنْخِ . هـ فُودُ : (بِتَضَرُّرِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ فِيمَا إِذَا بَانَ الزَّوْجُ قَبْلَ . هـ وَفُودُ : (بِخِلَافِهِ) أَيِ الزَّوْجِ فِيمَا إِذَا بَانَتْ الزَّوْجَةُ أَمَةٌ . هـ فُودُ : (وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَأَمَّا الثَّانِي) فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ : (كَمَا عَلِمَ مِنْهُ) إِلَى (فَلِمُوَافَقَتِهِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ : (وَالْمُؤَثَّرُ) فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ .

هـ فُودُ (سَبَقَ) : (فَبَانَتْ كِتَابِيَّةٌ) أَيِ فِي الْأَوَّلَى بِشَرْطِهِ أَهْ مَعْنَى . هـ فُودُ (سَبَقَ) : (أَوْ أَمَةٌ) أَيِ أَوْ مُبْعُضَةٌ نِهَآيَةً وَمَعْنَى . هـ فُودُ : (فَلَمْ يَكُنْ) أَيِ لَمْ يَوْجَدْ وَصَفَ الْكِتَابَةَ .

هـ فُودُ (سَبَقَ) : (أَوْ عَبْدًا) أَيِ وَقَدْ أَدْنَتْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي النِّكَاحِ نِهَآيَةً وَمَعْنَى . هـ فُودُ : (وَهِيَ حُرَّةٌ) أَخْرَجَ الْأُمَّةَ وَفَارَقَ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْطِ عَلَى جَزْمِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الشَّرْطَ أَقْوَى أَهْ سَمَ . هـ فُودُ : (أَمَّا الْأَوَّلُ) وَهُوَ قَوْلُهُ : (مَعِينًا) . هـ وَفُودُ : (لِلغَالِبِ إِنْخِ) أَيِ فَمَحِثْ أَخْلَفَ ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ . هـ وَفُودُ : (وَأَمَّا الثَّانِي) هُوَ قَوْلُهُ : (أَوْ عَبْدًا) أَهْ ش . هـ فُودُ : (وَاعْتَمَدَ جَمْعُ إِنْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا ذَكَرَهُ أَيِ الْمُصْتَفَى هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ اعْتَمَدَ جَمْعُ إِنْخِ . هـ فُودُ : (نَصَّ الْأُمِّ) وَنَقَلَ الْبُلْقَيْنِي وَقَالَ : إِنَّهُ الصَّوَابُ الْمُعْتَمَدُ لِأَنَّهَا قَصَرَتْ بِتَرْكِ الْبَحْثِ أَهْ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَتَوَارِ كَالْغَزَالِيِّ أَهْ مَعْنَى . هـ فُودُ : (وَزُدَّ) أَيِ تَغْلِيلُ الْجَمْعِ بِالْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ : (وَكَالْفِسْقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (كَمَا لَوْ ظَنُّهَا إِنْخِ) وَقَوْلُهُ : (وَيُزَادُ) أَيِ تَغْلِيلُهُمْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْفِسْقِ . هـ فُودُ : (لَا سِيَّمَا بَعْدَ التَّوْبَةِ) أَنْظَرُهُ إِذَا كَانَ الْفِسْقُ بِالزَّنَا سَمَ عَلَى حَجِّ وَفَضِيَّةِ الْفَرْقِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْفِسْقَ لَوْ كَانَ بِالزَّنَا ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ أَهْ ش .

هـ فُودُ : (وَهِيَ حُرَّةٌ) أَخْرَجَ الْأُمَّةَ وَيُفَارِقُ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْطِ عَلَى جَزْمِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الشَّرْطَ أَقْوَى .

هـ فُودُ : (فَبَانَتْ أَمَةٌ) أَيِ وَإِنْ كَانَ هُوَ حُرًّا . هـ فُودُ : (بِخِلَافِ الْفِسْقِ إِنْخِ) أَنْظَرُهُ إِذَا كَانَ الْفِسْقُ بِالزَّنَا .

في الفسخ بالميب فيسقط المهر قبل الوطء لا معه ولا بعده ولا يرجع به لو غرّمه على الغار وحكم مؤن الزوجة في مدة العدة أنها لا تجب هنا ونم ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملاً على تناقض لهما في سكناها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلف الشرط (تقريراً لآراء العقد) بأن وقع شرطاً في ضلّبه كزواجك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لأن الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشترط مقارنة المصلب العقد ويترق بأن الفسخ رفق للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فسويح فيها واكتفي فيها

• فود: (في الفسخ) إلى قوله: (ولو وطئ زوجته) في المثني إلا قوله: (على تناقض) إلى المثني وقوله: (وهو وكيل عن سيدها). • فود: (فيسقط) من الإسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف.

• وفود: (قبل الوطء إلخ) حال منه وهذا أحسن من قول سم ما نصّه: • فود: (فيسقط المهر) أي بالفسخ. • وفود: (قبل الوطء إلخ) أي بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمثني فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه. • فود: (المهر) أي والمنعة اه مثني. • فود: (لا معه إلخ) ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوّره لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارناً والآن يتصوّر إخلال الشرط اه سم. • فود: (هنا) أي في الفسخ بالخلف. • وفود: (ونم) أي في الفسخ بالميب. • فود: (ككل مفسوخ إلخ) أي كالمفسوخ بالإعسار بالمهر أو التّفقة والمفسوخ بطرّ الوطء. • فود: (ولو حاملاً) قال في شرح الزوّهري: لكن محلّه في فسخ بمقارن أما بعارض فكالطلاق كما يأتي ثم أي في التّفقات انتهى اه سم. • فود: (على تناقض لهما إلخ) والأصح وجوب السكنى اه نهاية ومثني. • فود: (في سكناها) أي المفسوخ نكاحها.

• فود: (سني) (والمؤثر) إلى قوله: (ولو انفصل) في النهاية إلا قوله: (من أضله) وقوله: (أو تكن هي) إلى المثني وقوله: (أو يتلفظ بالمشيئة) إلى المثني وقوله: (ولو استند تقريرها) إلى المثني. • فود: (بأن وقع شرطاً إلخ) عبارة المثني بوقوعه في ضلّبه على سبيل الإشرط كزواجك هذه البكر أو هذه المسلمة أو الحرة بخلاف ما إذا قارنه لا على سبيل الإشرط أو سبق العقد اه. • فود: (وهو وكيل عن سيدها) سيذكر تصوّره من المالك أيضاً اه م. • فود: (كذلك) أي في صلب العقد. • فود: (الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكير بإزجاع الضمير للرجوع. • فود: (واكتفي إلخ) عطف تفسير لقوله: (سويح إلخ).

• فود: (فيسقط المهر) أي بالفسخ. • فود: (قبل الوطء لا معه إلخ) عبارة شرح المنهج فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل انتهى ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوّره هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارناً والآن يتصوّر إخلال الشرط.

• فود: (ولو حاملاً) قال في شرح الزوّهري: لكن محلّه في فسخ بمقارن أما بعارض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في التّفقات انتهى. • فود: (على تناقض لهما في سكناها) والأصح وجوبها، شرح م ر

بتقديم التفرير على العقد مطلقاً كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عوقاً مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الإمام ووقع للشارح خلاف ما تقرر في تفرير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا .

(ولو عُرِ بِعَرُوثَةٍ أُمِّيَةٍ فِي نِكَاحِهِ إِثْمًا كَانَ شُرْطَتْ فِيهِ (وَصَحَحْنَاهُ) أَيِ النِّكَاحِ بِأَنْ قُلْنَا : إِنَّ خُلْفَ الشَّرْطِ لَا يُبْطِلُهُ مَعَ وَجُودِ شُرُوطِ نِكَاحِ الْأُمِّيَةِ فِيهِ أَوْ لَمْ نُصَحِّحْهُ بِأَنْ قُلْنَا : إِنَّ الْخُلْفَ يُبْطِلُهُ أَوْ لِفَقْدِ بَعْضِهَا (فَالْوَلَدُ) الْحَاصِلُ.....

• فَوُدَ: (بِتَقْدِيمِ التَّفْرِيرِ الْخ) وَكَذَا بِنَاقِرِهِ عَنْهُ كَانَ قَالَ لَهُ بَيَّنَّ الْعَقْدَ وَالْوُطْءَ هَذِهِ حُرَّةٌ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ كَانَ بِسَبِيلٍ مِنْ أَنْ لَا يَطَّاهَا كَذَا وَجَدَهُمْ بِخَطِّهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى وَالْيَدِ ثُمَّ تَوَقَّفَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُغْ عَلَى مُسْتَنَدِهِ مِنْ كَلَامِهِمْ ش وَسَمَ . • فَوُدَ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَنْ قِيَدِي الْإِتِّصَالِ وَقَصْدِ التَّرْغِيبِ الْآتِيَتَيْنِ .

• فَوُدَ: (أَوْ بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا . • فَوُدَ: (وَوَقَعَ لِلشَّارِحِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ شَيْخُنَا وَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ اتِّحَادَ التَّفْرِيزَيْنِ فَجَعَلَ الْمُتَّصِلَ بِالْعَقْدِ قَبْلَهُ كَالْمَذْكُورِ فِيهِ فِي أَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِي الْفَسْخِ فَاحْذَرْهُ وَكَانَ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ مَعَ أَنَّهُ شَيْخُهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِذَلِكَ إِظْهَارُ الْحَقِّ أَه .

• فَوُدَ (سُي): (وَلَوْ عُرِ) أَيِ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي . • فَوُدَ: (كَانَ شُرْطَتْ) أَيِ الْحُرِّيَّةِ فِيهِ أَيِ فِي الْعَقْدِ أَيِ أَوْ قُدِّمَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ عُرُوقًا مَعَ قَصْدِ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ كَمَا مَرَّ أَه ش .

• فَوُدَ (سُي): (وَصَحَحْنَاهُ) لَا مَفْهُومَ لَهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكَهُ فَإِنَّ الْحُكْمَ كَمَا ذُكِرَ إِذَا أَبْطَلْنَاهُ لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ أَه مُغْنِي وَسَيُسِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَوْ لَمْ نُصَحِّحْهُ الْخ . • فَوُدَ: (بِأَنْ قُلْنَا إِنَّ خُلْفَ الشَّرْطِ الْخ) وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَظْهَرُ أَه مُغْنِي . • فَوُدَ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَفْرُورِ . • فَوُدَ: (أَوْ لِفَقْدِ بَعْضِهَا) أَيِ الشُّرُوطِ قَسِيمُ قَوْلِهِ بِأَنْ قُلْنَا الْخ أَه ش أَيِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَوْ يَقْدُ الْخ بِالْبَاءِ لِيُظْهَرَ الْمُعْطَفُ .

وفي الرُّوضِ: والمَذْهَبُ كَمَا ذَكَرَهُ - أَيِ الْأَصْلُ فِي الْعِدَّةِ - أَنَّ لَهَا السُّكْنَى انْتَهَى . • فَوُدَ: (بِتَقْدِيمِ التَّفْرِيرِ عَلَى الْعَقْدِ مُطْلَقًا) وَكَذَا بِنَاقِرِهِ عَنْهُ عَلَى مَا عَلَنَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ . • فَوُدَ: (وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا بَيَّنَّهَ شَيْخُنَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ فِي الْفَسْخِ لَا بُدَّ مِنْ افْتِرَائِهِ بِالْعَقْدِ وَأَنَّهُ بَسَطَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا نُصَّهُ: وَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ - يَعْنِي الْجَلَالِ الْمَحَلِّيَّ - اتِّحَادَ التَّفْرِيزَيْنِ فَجَعَلَ الْمُتَّصِلَ بِالْعَقْدِ قَبْلَهُ كَالْمَذْكُورِ فِيهِ فِي أَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِي الْفَسْخِ فَاحْذَرْهُ أَه وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبِرُّسِيُّ بِهَامِشِهِ قُلْتُ: وَفِي قَوْلِهِ (إِنَّ ذَلِكَ نَاشِئٌ مِنْهُ عَنْ تَوَهَّمِ) نَظَرٌ يَبَيِّنُ بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِغَيْرِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا قَالَ الْأَصْحَابُ مِنْ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ خَالَفَ فِيهِ الْإِمَامُ مُسْتَدِلًّا بِنَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّ التَّفْرِيرَ مِنَ الْأُمِّيَّةِ يُثَبِّتُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ فَاقْتَضَى أَنَّ التَّفْرِيرَ لَا يَرَاعَى ذِكْرُهُ فِي الْعَقْدِ وَالْأَمَّا صَحُّ التَّفْرِيرِ إِلَّا مِنْ عَائِدِهِ أَه مَا كَتَبَهُ .

• فَوُدَ: (كَانَ شُرْطَتْ) أَيِ الْحُرِّيَّةِ .

• فَوُدَ (سُي): (وَصَحَحْنَاهُ) قَالَ فِي الْكَنْزِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَه قَالَ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلُهُ: وَصَحَحْنَاهُ قَبْدَ مُضِرٍّ فَإِنَّ الْوَلَدَ حُرٌّ صَحَحْنَا النِّكَاحَ أَوْ أَفْسَدْنَاهُ لِلتَّعْلِيلِ السَّابِقِ انْتَهَى .

(قَبْلَ الْعِلْمِ) بِأَنَّهَا أُمَةٌ (حُرٌّ) وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا عَمَلًا بَطْنُهُ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُهُ وَمَنْ تَمَّ لَوْ وَطِئَ عَبْدٌ أُمَةً يَطْلُنُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا وَلَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةُ يَطْلُنُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْأُمَةُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَلَا أَثَرُ لِبَطْنِهِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ التَّائِبَةَ لِحُرِّيَّةِ الْأُمِّ أَقْوَى إِذْ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا شَيْءٌ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهَا الظَّنُّ بِخِلَافِ الرَّقِّ بِرِقْعِهَا فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الرِّفْعَ بِالتَّعْلِيْقِ وَالشَّرْطُ فَائِزٌ فِيهِ الظَّنُّ أَمَّا مَا عَلِقْتُ بِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ كَأَنَّ وَلَدَتْهُ بَعْدَ أَنْ وَطِئَ بِهَذِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ فَهُوَ قِنْ وَنُصَدِّقُ فِي ظَنِّهِ بِبَيْمِينِهِ وَكَذَا وَإِثْنُهُ فَيُخَلِّفُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مُوَرَّثَهُ عِلْمَ رِقْعِهَا . (وَعَلَى الْمَغْرُورِ) فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ قِتْنَا (قِيمَتُهُ) يَوْمَ وَلادَتْهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَوْقَاتِ إِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ (لِسَيِّدِهَا) وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا الْوَلَدُ لِأَيِّهِ أَوْ أُمُّهُ لِنَفْوِيَّتِهِ رَقُّهُ مِنْ أَصْلِهِ التَّائِبِ لِرِقْعِهَا بَطْنُهُ حُرِّيَّتُهَا مَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ قِتْنَا لِسَيِّدِهَا إِذِ السَّيِّدُ لَا يَتَّبِعُ لَهُ عَلَى قِتْنِهِ مَالٌ أَوْ تَكُنْ هِيَ الْغَاوَةُ وَهِيَ مُكَاتِبَةٌ.....

• فَوَلِّ (سَيِّدُ): (قَبْلَ الْعِلْمِ) أَيِ أَوْ مَعَهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الشَّارِحِ الْبُعْدِيَّةِ فَقَطَّاهُ بِجَعْرِ مِيٍّ ثُمَّ الظَّاهِرُ اخْتِذَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَنِّي عَمَلًا بَطْنُهُ إِنْخَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (بِتَبَعُهُ) أَيِ الظَّنَّ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيِ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ أَقْوَى مِنْهُ كَمَا يَأْتِي فِيهِمَا لَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةُ إِنْخَ حَيْثُ انْعَقَدَ حُرًّا لِأَنَّ حُرِّيَّتَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَقْوَى مِنْ ظَنِّهِ أَمَّا ع. ش. • فَوَدَّ: (بِعْدَ أُمَةٍ) أَيِ أَوْ حُرَّةً غَيْرَهُ أَمَّا مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ) كَلَامٌ مُسْتَتَفً. • فَوَدَّ: (بِرِقْعِهَا) أَيِ الْأُمِّ. • فَوَدَّ: (وَالشَّرْطُ) يُتَأَمَّلُ أَمَّا سَمَ أَقُولُ بِحَمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى مَجْمُوعِ التَّعْلِيْقِ وَالشَّرْطِ يَنْدَفِعُ التَّأَمُّلُ عِبَارَتُهُ فِي بَحْثِ نِكَاحِ الْأُمَةِ. قَرَعَ: نِكَاحُ الْأُمَةِ الْفَائِذُ كَالصَّحِيحِ فِي أَنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي أَحَدِهِمَا عَقْدُهُ بِصِغَةِ تَعْلِيْقٍ لَا مُطْلَقًا أ. ه. • فَوَدَّ: (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ عَلَيْهِ صِفَةً وَطِئَ. • فَوَدَّ: (بِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ) أَيِ مِنْ أَوَّلِ وَطِئِهِ إِنْخَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَا بُدَّ كَمَا قَالَه الزَّزْكَشِيُّ مِنْ اغْتِيَارِ قَدْرِ زَائِدٍ لِلْوَطِئِ وَالْوَضْعُ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَنُصَدِّقُ) أَيِ الْمَغْرُورُ وَقَوْلُهُ فِي ظَنِّهِ أَيِ الْحُرِّيَّةِ. • فَوَدَّ: (فَيُخَلِّفُ) أَيِ الْوَارِثُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِتْنَا) أَيِ عَلَى الْأَصَحِّ يَتَّبِعُ بِهَا إِذَا عَقَّتْ أَمَّا مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا إِنْخَ) رَدُّ عَلَى الْبَارِزِيِّ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَاسْتَنْتَى الْبَارِزِيُّ فِي التَّمْيِيزِ مَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ أَبًا لِلزَّوْجِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْأَصَحَّ لَزُومُ الْقِيَمَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْغُرُورَ أَوْجَبَ انْعِقَادَهُ حُرًّا وَلَمْ يَمْلِكْهُ السَّيِّدُ حَتَّى يَغْتَنِقَ عَلَيْهِ قَاشِبَةً سَائِرَ صُورِ الْغُرُورِ أ. ه. • فَوَدَّ: (مِنْ أَصْلِهِ) أَيِ أَنَّهُ انْعَقَدَ حُرًّا إِلَّا أَنَّهُ انْعَقَدَ رَقِيقًا ثُمَّ عَقَّتْ أ. ه. • فَوَدَّ: (بَطْنُهُ إِنْخَ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْوِيمِ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَكُنْ إِنْخَ) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ.

• فَوَدَّ: (بِتَبَعُهُ) أَيِ يَتَّبِعُ الظَّنَّ. • فَوَدَّ: (وَالشَّرْطُ) يُتَأَمَّلُ. • فَوَدَّ: (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ عِلْمِهِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا لِوَلَدِ إِنْخَ) رَدُّ عَلَى الْبَارِزِيِّ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَاسْتَنْتَى الْبَارِزِيُّ فِي التَّمْيِيزِ مَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ أَبًا لِلزَّوْجِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْأَصَحَّ فِي بَابِ الْعَتَقِ مِنَ الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوْضَةِ لَزُومُ الْقِيَمَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْغُرُورَ أَوْجَبَ انْعِقَادَهُ حُرًّا وَلَمْ يَمْلِكْهُ السَّيِّدُ حَتَّى يَغْتَنِقَ عَلَيْهِ قَاشِبَةً سَائِرَ صُورِ الْغُرُورِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (مِنْ أَصْلِهِ) أَيِ أَنَّهُ انْعَقَدَ حُرًّا لَا أَنَّهُ انْعَقَدَ رَقِيقًا ثُمَّ عَقَّتْ.

وَقُلْنَا قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا إِذَا لَوْ غَرِمَ لَهَا رَجَعَ عَلَيْهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِي مِنْ أَصْلِهِ مَا لَوْ وَطِئَ أُمَةً أَبِيهِ يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْيَقِينَةُ فَلَا قِيمَةَ لَأَنَّهُ هُنَا لَمْ يُفَوِّثَ الرِّقَّ لِإِنْعِقَادِهِ قِتًا، وَعَتَقَهُ عَلَيْهِ عَقِبَ ذَلِكَ قَهْرِي لَا دَخَلَ لِلْوَلَدِ فِيهِ (وَيَرْجِعُ بِهَا) الزَّوْجَ إِذَا غَرِمَهَا لَا قَبْلَهُ كَالضَّامِنِ (عَلَى الْغَائِ) غَيْرِ السَّيِّدِ لِأَنَّهُ الْمُتَوَقِّعُ لَهُ فِي غَرَامَتِهَا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْمَقْدِ عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْوَلَدَ بِخِلَافِ الْمَهْرِ (وَالْتَفْرِيزُ بِالْخُرُوجِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا) غَالِبًا لِمَعْتِقِهَا بِقَوْلِهِ: زَوْجُكَ هَذِهِ الْخُرَةُ أَوْ عَلَى أَنَّهَا خُرَةُ مُوَآخَذَةٍ لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَعْتَقْ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِثْنَاءَ الْعَتَقِ وَلَا سَبَقَ مِنْهُ . (بَلْ) يَتَصَوَّرُ (مِنْ وَكِيلِهِ) أَوْ وَلِيِّهِ فِي نِكَاحِهَا وَحِينَئِذٍ يَكُونُ خُلْفَ ظَنٍّ أَوْ شَرْطٍ (أَوْ مِنْهَا) وَحِينَئِذٍ يَكُونُ خُلْفَ ظَنٍّ فَقَطْ وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِي مَنْ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَلَا مَعْقُودٍ عَلَيْهِ أَمَّا غَيْرُ غَالِبٍ فَيُتَصَوَّرُ كَأَن تَكُونَ مَرْهُونَةً أَوْ جَانِيَةً،.....

• قَوْلُهُ: (وَقُلْنَا: قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا الْخ) وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (وَعَتَقَهُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْآبِ عَقِبَ ذَلِكَ أَيِ الْإِنْعِقَادِ . قَوْلُهُ: (لِلْوَلَدِ) أَيِ الْوَاطِئِ .
 • قَوْلُهُ (وَيَرْجِعُ بِهَا) أَيِ قِيمَةُ الْوَلَدِ وَسُكُونُهُ عَنِ الْمَهْرِ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهِ الْمَغْرُورُ عَلَى مَنْ غَرَمَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَا يُقَابِلُهُ وَالْمَهْرُ الْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْرُورِ بِوَطْئِهِ إِنْ كَانَ مَهْرَ مِثْلِ تَعَلُّقٍ بِذِمَّتِهِ أَوْ الْمُسَمَّى فَبِكْسَبِهِ اهـ مُعْنِي . وَقَوْلُهُ: وَالْمَهْرُ الْوَاجِبُ الْخ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ مَهْرَ مِثْلِ أَيِ بَأْنِ نَكَحَ بَلَا إِذِنْ مِنْ سَيِّدِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُسَمَّى أَيِ بَأْنِ نَكَحَ بِأَذْنِهِ وَسَمَّى تَسْمِيَةً صَحِيحَةً وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَسَدَ الْمُسَمَّى أَوْ نَكَحَهَا مُفَوَّضَةً ثُمَّ وَطِئَ تَعَلَّقَ مَهْرَ الْمِثْلِ بِذِمَّتِهِ وَكَذَا لَوْ إِذِنْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي نِكَاحِ فَاسِيدٍ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْجَوْجَرِيِّ مَا أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِكْسَبِهِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ كَالْمُسَمَّى الصَّحِيحِ اهـ . قَوْلُهُ: (الزَّوْجُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ انْفَصَلَ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مُوَآخَذَةً إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَرِيضًا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يُرِيدُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ اسْتَدَّ إِلَى الْمُتَنِ . قَوْلُهُ: (غَيْرِ السَّيِّدِ) قَالَ فِي الْقَوْتِ وَقَدْ عَلِمْتُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْغَارُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقِيمَةِ فَلَا غُرْمَ وَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ سَمِ أَيِ قِيَسْتَفْتَى عَنْ هَذَا قَوْلُهُ: السَّابِقُ مَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ الْخ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْغَارُ . قَوْلُهُ: (مَعَ كَوْنِهِ) أَيِ الْمَغْرُورِ .
 • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعَتَقَ لِلْمُوَآخَذَةِ بِالْإِقْرَارِ . قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِثْنَاءَ الْعَتَقِ) أَيِ بَأْنِ قَصْدِ الْإِخْبَارِ أَوْ أَطْلَقَ . قَوْلُهُ: (وَلَا سَبَقَ الْخ) أَيِ إِثْنَاءَ الْعَتَقِ . قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيِّهِ) أَيِ وَلِيِّ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ اهـ مُعْنِي . قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ التَّفْرِيزُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْوَلِيِّ يَكُونُ أَيِ التَّفْرِيزُ خُلْفَ ظَنٍّ الْخ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْفَوَاتُ فِي ذَلِكَ بِخُلْفِ الشَّرْطِ تَارَةً وَالظَّنُّ أُخْرَى اهـ . قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ لَا شَرْطَ إِذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَقْدِ وَالْعَقْدُ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا اهـ سَمِ .

• قَوْلُهُ: (وَقُلْنَا: قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا) وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ . قَوْلُهُ: (غَيْرِ السَّيِّدِ) قَالَ فِي الْقَوْتِ: وَقَدْ عَلِمْتُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَارُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقِيمَةِ فَلَا غُرْمَ وَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ . قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ لَا شَرْطَ إِذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَقْدِ وَالْعَقْدُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا .

وهو مُغَيَّرٌ وقد أُذِنَ له المُسْتَحَقُّ في تزويجها أو اسمها حُرَّةً أو سيِّدُها مُفْلِسًا أو سَفِيهَا أو مُكَاتَّبًا ومُزَوَّجها بِأَذْنِ الْغَرَمَاءِ أو الْوَلِيِّ أو السَّيِّدِ أو مَرِيضًا وعليه ذَمٌّ مُسْتَفْرَقٌ أو يُرِيدُ بِالْحُرَّةِ الْعِفَّةُ عَنِ الزَّنا لِظُهُورِ الْقَرِينَةِ فِيهِ أو يَتَلَفَّظُ بِالمَشِيئَةِ بِحَيْثُ يُسَمِّعُ نَفْسَهُ فَقَطْ وما أَوْهَمَهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّ المَشِيئَةَ يَنْفَعُ إِضْمَارُهَا فِي الْبَاطِنِ غَيْرُ مُرَادٍ لِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ أَنَّ إِضْمَارَهَا لَا يُفِيدُ شَيْئًا لِأَنَّهَا رَافِعَةٌ لِأَصْلِ الْيَمِينِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا (لِإِنْ كَانَ) التَّغْيِيرُ (مِنْهَا تَعَلُّقُ الْغَرَمِ بِذِمَّتِهَا) فَطُطَالِبُ بِهِ غَيْرُ الْمُكَاتَّبَةِ بَعْدَ عَقِبِهَا لَا بِكَسْبِهَا وَلَا بِرَقَبَتِهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ وَكَيْلِ السَّيِّدِ تَعَلُّقُ بِذِمَّتِهِ فَيُطَالِبُ بِهِ حَالًا كَالْمُكَاتَّبَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ قِيَمَةَ الْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا أو مِنْهُمَا فَعَلَى كُلِّ نَصْفِهَا وَلَوْ اسْتَنْدَ تَغْيِيرُ الْوَكِيلِ قَوْلَهَا رُجْعٌ عَلَيْهَا بِمَا غَرِمَهُ نَعَمْ، لَوْ ذَكَرَتْ حُرَّتَها لِلزَّوْجِ أَيْضًا رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً دُونَهُ لِأَنَّهَا لَمَّا شَافَهَتْهُ خَرَجَ الْوَكِيلُ عَنِ الْبَيِّنِ وَصُورَةُ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمَا أَنَّ يَذْكُرُ حُرَّتَها لِلزَّوْجِ مَعًا بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ تَغْيِيرُهُ لِتَغْيِيرِهَا وَلَوْ اسْتَنْدَ تَغْيِيرُهَا لِتَغْيِيرِ الْوَكِيلِ كَانَ أَحَبَّهَا أَنَّ سَيِّدَهَا

• فَوُدَّ: (وَهُوَ الْخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ رَاجِعَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (أَوْ اسْمُهَا حُرَّةٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ (تَكُونُ). • فَوُدَّ: (أَوْ سَفِيهَا) مَعَ قَوْلِهِ أَوْ الْوَلِيُّ يُرَاجِعُ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ أَمْ رَشِيدِي. • وَفَوُدَّ: (بِأَذْنِ الْغَرَمَاءِ الْخ) نَشَرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • فَوُدَّ: (أَوْ مَرِيضًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُفْلِسًا أَوْ مَاتَ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ. • فَوُدَّ: (أَوْ يُرِيدُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَكُونُ الْخ. • فَوُدَّ: (لِظُهُورِ الْخ) لَمَلَّ اللَّامُ بِمَعْنَى مَعَ. • فَوُدَّ: (فِي الطَّلَاقِ) أَوْ فِي فَضْلِ (الطَّلَاقِ سَتِي) الْخ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا الْخ أَوْ المَشِيئَةُ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَيُذَيِّنُ مَنْ قَالَ أَتَيْتَ طَالِقًا وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ خَرَجَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يُذَيِّنُ فِيهِ لِأَنَّهُ يَزْنَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ جُمْلَةً وَاحِدَةً فَيَنَافِي لَفْظَهَا مُطْلَقًا وَالتَّيَّةُ لَا تُؤَثِّرُ حَيْثُ بِخِلَافِ بَقِيَةِ التَّغْلِيقَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ بَلْ تُخَصِّصُهُ بِحَالٍ دُونَ حَالِهَا. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ هِيَهَا) أَوْ غَيْرِ المَشِيئَةِ مِنَ التَّغْلِيقَاتِ. • فَوُدَّ: (هِيَ الْمُكَاتَّبَةُ) أَوْ أَمَّا هِيَ فَطُطَالِبٌ حَالًا كَمَا يَأْتِي. • فَوُدَّ: (لَا بِكَسْبِهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى بِذِمَّتِهَا. • فَوُدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ) رَاجِعٌ يَقُولُهُ كَالْمُكَاتَّبَةِ. • فَوُدَّ: (لِسَيِّدِهَا) أَوْ الْمُكَاتَّبَةِ. • فَوُدَّ: (أَوْ مِنْهُمَا) أَوْ الزَّوْجَةِ وَالْوَكِيلِ وَقَوْلُهُ: رَجَعَ أَوْ الْوَكِيلُ أَمْ ع. • فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ ذَكَرَتْ الْخ) شَامِلٌ لِذِكْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَكِيلِ لِلزَّوْجِ وَقَبْلَهُ أَمْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ ذَكَرَتْهُ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ ذَكَرَتْهُ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا وَلَا رُجُوعَ عَلَى الْوَكِيلِ وَإِنْ ذَكَرَهُ الْوَكِيلُ لِلزَّوْجِ أَيْضًا أَمْ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا لَمَّا شَافَهَتْهُ الْخ) فَلَوْ أَتَتْكَرَتْ ذِكْرُهَا ذَلِكَ لِلزَّوْجِ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ أَمْ ع. • فَوُدَّ: (بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ الْخ) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ وَالْمُغْنِي ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْمَعْنَى شَمِلَ مَا إِذَا تَرْتَّبَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَقْيِيدًا لَهَا أَمْ سَمِ أَوْ كَانَ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَسْتَنْدَ الْخ.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ ذَكَرَتْ) شَامِلٌ لِذِكْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَكِيلِ لِلزَّوْجِ وَقَبْلَهُ. • فَوُدَّ: (بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ تَغْيِيرُهُ لِتَغْيِيرِهَا) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْمَعْنَى شَمِلَ مَا إِذَا تَرْتَّبَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَقْيِيدًا لَهَا. • فَوُدَّ: (بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ تَغْيِيرُهُ لِتَغْيِيرِهَا) فَحَيْثُ اسْتَنْدَ تَغْيِيرُهُ لِتَغْيِيرِهَا وَشَافَهَتْ الزَّوْجَ

أَعْتَقَهَا فَمِيقَاسُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا ثُمَّ تَرْجِعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُشَافِقْهُ الزَّوْجُ أَيْضًا فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ. (وَلَوْ انْفَصَلَ الْوَلَدُ مَيْتًا بِلَا جَنَائِيَّةٍ) أَوْ بِجَنَائِيَّةٍ غَيْرِ مَضْمُونَةٍ (فَلَا شَيْءَ فِيهِ) لِأَنَّ حَيَاتَهُ غَيْرُ مُتَيَقِّنَةٍ أَمَّا إِذَا انْفَصَلَ مَيْتًا بِجَنَائِيَّةٍ مَضْمُونَةٍ فَفِيهِ لَانِعْقَادِهِ حُرًّا غُرَّةً لِوَارِثِهِ فَإِنْ كَانَ الْجَانِي حُرًّا أَجْنَبِيًّا لَزِمَ عَاقِلَتُهُ غُرَّةً لِلْمَفْرُورِ الْحُرِّ لِأَنَّهُ أَبَوْهُ وَلَا يُنْصَوِّرُ أَنْ يَرِثَ مَعَهُ إِلَّا أُمُّ الْأُمِّ الْحُرَّةُ وَعَلَى الْمَفْرُورِ عَشْرُ قِيمَةِ الْأُمِّ لِلْسَيِّدِ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيمَةِ الْغُرَّةِ لِأَنَّ الْجَنِينَ الْقَيْنَ إِنَّمَا يُضْمَنُ بِهَذَا أَوْ قِيًّا أَجْنَبِيًّا تَعَلَّقَتْ الْغُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَيُضْمَنُ الْمَفْرُورُ لِسَيِّدِهَا بِمُشْرِ قِيمَتِهَا لِمَا ذَكَرَ، أَوْ الْمَفْرُورُ فَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِوَارِثِ الْجَنِينَ وَلِلْسَيِّدِ عَلَيْهِ الْعُشْرُ، أَوْ قِيَّتُهُ فَالْعُشْرُ عَلَى الْمَفْرُورِ وَلَا يَجِبُ هُنَا شَيْءٌ مِنَ الْغُرَّةِ إِلَّا إِنْ وَجَدَتْ جَدَّةُ الْجَنِينَ فَشَدَّهَا فِي رَقَبَةِ الْقَيْنِ أَوْ السَّيِّدِ فَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْمَفْرُورِ أَوْ قِيَّتُهُ فَالْغُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْمَفْرُورِ. (وَمَنْ عَقَّتْ).....

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخ) أَيِ الزَّوْجِ. • فَوَدَّ: (فَيَزِجُ) أَيِ الزَّوْجِ عَلَيْهِ أَيِ الْوَكِيلِ وَحْدَهُ أَيِ ابْتِدَاءَ دَوْنِهَا.
• فَوَدَّ: (أَوْ بِجَنَائِيَّةٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَانَةِ وَالْمُغْنَى إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (أَنْ يَرِثَ مَعَهُ) أَيِ الْأَبِ احْتَرَزَ عَمَّا لَوْ لَمْ يَرِثْ لِمَانِعٍ قَبِرَتْ غَيْرُهُ كَالْخَوَةِ الْجَنِينِ وَأَعْمَامِهِ اهْ سَم. • فَوَدَّ: (وَإِنْ زَادَتْ الْخ) أَيِ الْعُشْرُ وَقَوْلُهُ: بِهَذَا أَيِ الْعُشْرِ. • فَوَدَّ: (أَوْ قِيًّا) وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمَفْرُورَ وَقَوْلُهُ: أَوْ قِيَّتَهُ وَقَوْلُهُ: أَوْ السَّيِّدَ وَقَوْلُهُ: أَوْ قِيَّتَهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حُرًّا الْخ. • فَوَدَّ: (وَيُضْمَنُ) أَيِ الْجَنِينَ الْقَيْنَ. • فَوَدَّ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْجَنِينَ الْخ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْمَفْرُورِ. • فَوَدَّ: (أَوْ قِيَّتَهُ) أَيِ الْمَفْرُورِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْجَانِي قَيْنَ الْمَفْرُورِ اهْ سَم ش.
• فَوَدَّ (سَمِي): (وَمَنْ عَقَّتْ) كُلُّهَا أَوْ بَاقِيهَا وَلَوْ بِقَوْلِ زَوْجِهَا فَشَمِلَ مَا لَوْ زَوْجُ امْتَنَ بَعْدَهُ فَادْعَتْ عَلَى

فَالرَّجُوعُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً وَحْدَهَا سِوَاءَ ذَكَرَ الْوَكِيلُ أَيْضًا لِلزَّوْجِ أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الْمَفْرُورِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْوَكِيلِ. • فَوَدَّ: (أَنْ يَرِثَ مَعَهُ) احْتَرَزَ عَمَّا لَوْ لَمْ يَرِثْ لِمَانِعٍ قَبِرَتْ غَيْرُهُ كَالْخَوَةِ الْجَنِينِ وَأَعْمَامِهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ الْمَفْرُورَ أَوْ قِيَّتَهُ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَإِنْ كَانَ بِجَنَائِيَّةٍ الْمَفْرُورِ فَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِلزَّوْثَةِ وَيُضْمَنُ كَمَا سَبَقَ أَيِ يُضْمَنُ لِلْسَيِّدِ عَشْرُ قِيمَةِ الْأُمِّ وَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْغُرَّةِ أَيِ لَا يَرِثُ مِنْهَا شَيْئًا لِأَنَّهُ قَاتِلٌ أَيِ وَلَا يَخْجُبُ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمَصِيبَاتِ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ بِجَنَائِيَّةٍ عَبْدَ الْمَفْرُورِ فَحَقُّ سَيِّدِ الْأُمِّ عَلَى الْمَفْرُورِ وَلَا يَثْبُتُ لَهُ شَيْءٌ عَلَى عِيْدِهِ أَيِ فَلَا يَتَعَلَّقُ شَيْءٌ مِنَ الْغُرَّةِ بِرَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ الْمَفْرُورُ حَائِزًا لِمِيرَاثِ الْجَنِينِ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ لِلْجَنِينِ جَدَّةٌ فَتَضَمُّهَا مِنَ الْغُرَّةِ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ انْتَهَى فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ قِيَّتَهُ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ بَلِ الرَّجْعُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمَفْرُورِ وَلِذَا عَبَّرَ بِرَبَّاهُ إِذَا كَانَ الْجَانِي عَبْدَ الْمَفْرُورِ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى الْمَفْرُورِ عَشْرُ قِيمَةِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَمَنْ عَقَّتْ الْخ).
(فَرَعَ) لَوْ أَتَكَرَّ السَّيِّدُ الْعِتَقَ وَصَدَّقَ الزَّوْجَ صُدِّقَ السَّيِّدُ وَهَلْ تَفَسَّخَ قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي قَالَ شَيْخُنَا سَمِعْتُ شَيْخِي أَبَا عَلِيٍّ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ وَالْأَصَحُّ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ فِي رَعْمِهَا

قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (تَحْتَ رَقِيٍّ أَوْ مَنْ فِيهِ رَقٌّ تَخَيَّرْتُ) هِيَ دُونَ سَيِّدِهَا (فِي فُسْخِ النِّكَاحِ) أَوْ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا إِجْمَاعًا فِي الْأَوَّلِ وَخِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِي لِأَنَّ بَرِيرَةَ عَقَّتْ تَحْتَ مُغِيثٍ وَكَانَ قِتْنًا كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَهُوَ لِأَصْحَابِهِ وَزِيَادَةَ عِلْمِ رَاوِيهِ مُقَدِّمٌ عَلَى رِوَايَةِ أَنَّهُ حُرٌّ فَخَيَّرَهَا ﷺ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالْفِرَاقِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِتَضَرُّرِهَا بِهِ عَازًا وَنَفَقَةً وَغَيْرَهُمَا نَظِيرُ مَا مَرَّ بِخِلَافِ الْحُرِّ. وَلَوْ عَقَّتْ قَبْلَ فُسْخِهَا سَقَطَ خِيَارُهَا أَوْ مَعَهُ لَمْ يَنْقُذْ إِزْوَالُ الضَّرَرِ نَعْمَ، لَوْ لَزِمَ مِنْ تَخْيِيرِهَا دَوْرٌ كَانَ أَعْتَقَهَا مَرِيضٌ قَبْلَ وَطْءٍ وَهِيَ ثُلُثُ مَالِهِ بِالْصَّدَاقِ لَمْ تَخَيَّرْ لِشَقْوِ الْمَهْرِ بِفُسْخِهَا فَيَنْقُصُ الثُّلُثُ فَلَا تَعْنَى كُلُّهَا فَلَا تَخَيَّرْ وَلَا يُخْتِاجُ هُنَا إِلَى رَفْعِ لِحَاكِمٍ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيُّ هَذَا الْخِيَارِ (عَلَى الْفَرَسِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ فَيُعْتَبَرُ هُنَا بِمَا مَرَّ فِي الشُّفْعَةِ كَمَا سَبَقَ آتِنَا نَعْمَ، غَيْرِ الْمُكْلَفَةِ تُؤَخَّرُ لِكَمَالِهَا لِعُذْرِهِ مِنَ الْوَلِيِّ، وَالْعَتِيقَةُ فِي عِدَّةِ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ لَهَا أَنْتَظَارُ بَيْنَوْتِهَا لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفُسْخِ (فَلَنْ قَالَتْ) بَعْدَ أَنْ أُخْرِتِ الْفُسْخُ وَقَدْ أَرَادَتْهُ (جَهَلْتُ الْعَتَى صَدَقْتُ بِمَعْنِيهَا إِنْ أَمَكُنْ) جَهْلُهَا بِهِ عَادَةً بِأَنَّ لَمْ يُكْذِبْهَا ظَاهِرُ الْحَالِ

سَيِّدِهَا أَنَّهُ امْتَقَّهَا فَصَدَّقَهَا الزَّوْجَ وَاتَّكَرَ السَّيِّدُ فَيَصْدُقُ أَيُّ السَّيِّدِ بِيَمِينِهِ وَبَقِيَ عَلَى رِقِّهَا وَتَبَّتْ لَهَا الْخِيَارُ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ فِي زَعْمِهَا أَيُّ الزَّوْجَيْنِ وَالْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا وَإِنَّمَا رَدُّ قَوْلِهَا فِي حَقِّ السَّيِّدِ لَا الزَّوْجَ وَعَلَيْهِ - أَيُّ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ دُونَ السَّيِّدِ - لَوْ قَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَنْقُطْ صَدَاقُهَا لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ وَلَوْ أَنَّهَا قَسَخَتْهُ ثُمَّ عَقَّتْ الْعَبْدَ وَأَيْسَرَ امْتَنَعَ نِكَاحُهَا أَيُّ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا رَقِيقَةٌ ظَاهِرًا وَأَوْلَادُهَا تُجْعَلُ أَرْقَاءَ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ أَيُّ قِيَجِبُ لَهُ يَصْنَفُ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا أَوْ يَصْنَفُ مَهْرَ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ الْمُسَمَّى فَايِسِدًا اهـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ وَطْءٍ الْخ) وَلَوْ كَافِرَةً وَمُكَاتَبَةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ مَا فِي الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (وَجِلَافًا الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى إِجْمَاعًا. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) أَيُّ مَا فِي الشَّرْحِ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ قَبْلَ قَوْلِهِ الْآتِي فَخَيَّرَهَا الْخ وَعُطِفَ قَوْلُهُ: لِأَنَّ بَرِيرَةَ الْخ عَلَى قَوْلِهِ إِجْمَاعًا. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ أَنَّهُ كَانَ قِتْنًا أَيُّ رِوَايَتُهُ. قَوْلُهُ: (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَيُّ قَوْلُهُ: فَخَيَّرَهَا الْخ وَالْحَقُّ بِالْعَبْدِ الْمُبْعُوضِ لِيَقَاءِ عِلْقَةِ الرُّقِّ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ قُلْتُ وَلَوْ بَانَ مَعِيًّا أَوْ عَبْدًا الْخ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَقَّتْ الْخ) أَيُّ أَوْ مَاتَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْقُذْ الْخ) وَلَوْ قَسَخَتْ بِنَاءً عَلَى بَقَاءِ رِقِّهِ قَبْلَ خِلَافِهِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُ الْفُسْخِ كَمَا مَرَّ فِي الْفُسْخِ بِالْعَيْبِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَرِيضٌ) أَيُّ مَرَضٌ مَوْتٌ. قَوْلُهُ: (مِنْ النَّصِّ) أَيُّ الْحَدِيثِ. قَوْلُهُ: (وَالْعَتِيقَةُ الْخ) عُطِفَ عَلَى (غَيْرِ الْمُكْلَفَةِ) الْخ. قَوْلُهُ: (لَهَا أَنْتَظَارُ بَيْنَوْتِهَا) أَيُّ فَلَا يَنْقُطُ خِيَارُهَا بِذَلِكَ فَإِنْ رَاجَعَهَا تَبَّتْ لَهَا الْخِيَارُ عَقَبَهَا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفُسْخِ) أَيُّ بِظَهْوَرِ رَغْبَتِهَا عَنْهُ اهـ س م.

وَالْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي فَقَالَى هَذَا لَوْ قَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَنْقُطْ الصَّدَاقُ لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ وَلَوْ عَقَّتْ الْعَبْدَ وَأَيْسَرَ فَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُهَا لِأَنَّ أَوْلَادَهَا أَرْقَاءَ بَر. قَوْلُهُ: (لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفُسْخِ) أَيُّ بِظَهْوَرِ رَغْبَتِهَا عَنْهُ.

(بأن كان العتي غائباً) عن محلها وقت العتي لغيرها بخلاف ما إذا كذبها ظاهر الحال كأن كانت معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضرراً من إظهار عتيها كما هو ظاهر فإنها لا تُصدَّق بل الزوج يمينه ويُعطل خيارها (وكذا إن قالت : جهلت خياره به) فتُصدَّق بيمينها (في الأظهر) لأنه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرفه إلا الخواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالمعيب ولو عليم صدقها كجمية صدقت جزماً أو كذبها ككفية لم تُصدَّق جزماً وتُصدَّق أيضاً في دعوى الجهل بالفورية إن أمكن جهلها بها كما في الرد بالمعيب (فإن فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا مثعة وإن كان الحق للسيد لأن الفسخ من جهتها (و) إن فسخت (بعده) أي الوطء (بعتي بعده) وجب المسمى لاستقراره به (أو) فسخت بعد الوطء بعتي (قبله) أو معه والفرض أنها إنما مكنته لجهلها به (فمهر مثل) لاستناد الفسخ للعتي السابق للوطء أو المقارن له فصار كوطء في نكاح فاسد (وقبل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد ويُجاب.....

• فود: (فتُصدَّق بيمينها) لم يقل إن أمكن جهلها كما في الأول اه سم. • فود: (كفية) عبارة النهاية والمغني بأن كانت تُخالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اه. • فود: (وتُصدَّق أيضاً إلخ) كما رجحه ابن المقرئ وهو المُتَمَتَّد سواء كانت قديمة العهد بالإسلام أو لا نهايةً ومغني. • فود: (لأن الفسخ من جهتها) وليس للسيد منعها منه لخروجها عن ملكه مغني ونهاية.

• فود (س): (وبعده بعتي بعده) سكت عما لو فسخت مع الوطء ويُنَجِّه مهر المثل وظاهر أنه لا يتصور فسخها مع الوطء بعتي بعده وفي تصوره مع الوطء بعتي معه نظراً اه سم عبارة المغني فإن عتقت مع الوطء أو فسخت معه بعتي قبله فالظاهر وجوب مهر المثل اه. • فود: (وما وجب منهما) أي مهر المثل والمسمى اه ش. • فود: (للسيد) قال في الرُّوض إلا إذا كانت مُفَوَّضَةً ووطئها أي الزوج أو قرَضَ لها بعد العتي أي فالمهر لها انتهى اه سم عبارة المغني.

(تنبيه): مهرها ليس لها سواء أكان المسمى أم مهر المثل فسخت أم اختارت المقام معه وجرى في العقد تسمية صحيحة أو فاسدة لأنه وجب بالعقد فإن كانت مُفَوَّضَةً بأن زوجها سيدها كذلك نظرت فإن

• فود: (فتُصدَّق بيمينها) لم يقل إن أمكن جهلها كما في الفور. • فود: (هدم قبول دعوى الجهل بالرد بالمعيب) إذا لم يكن المدعي قريب عهد بالإسلام ولم ينشأ ببادية بعيدة شرخ روض. • فود: (وتُصدَّق أيضاً) وإن لم تكن قريبة عهد بالإسلام.

• فود (س): (وبعده بعتي بعده إلخ) سكت عما لو قال فسخت مع الوطء ويُنَجِّه مهر المثل. • فود: (وبعده بعتي بعده إلخ) وظاهر أنه لا يتصور فسخها مع الوطء بعتي بعده وفي تصوره فسخها مع الوطء بعتي معه نظراً. • فود: (وما وجب منهما للسيد) قال في الرُّوض إلا إذا كانت مُفَوَّضَةً ووطئها أي الزوج أو قرَضَ لها بعد العتي أي فالمهر لها انتهى.

عَمَّا اعْتَرَضَهُ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّهُ اسْتِنَادَ الْفَسْخَ لَوَقْتِ الْعَتَقِ وَإِنَّ أَوْجِبَ وَقُوعَ الْوَطْءِ وَهِيَ حُرَّةٌ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُعْتَدَّ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ وَقَدْ وَقَعَ فِي مَلِكِهِ .
(وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أَمَةٌ فَلَا عِيَانٍ لِبَقَاءِ أَحْكَامِ الرِّقِّ فِي الْأَوَّلِينَ وَلَئِنَّهُ لَا يُغَيِّرُ بِهَا فِي الثَّالِثِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْخُلَاصُ بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِهَا .

فصل في الإغفاف

(يَلْزَمُ الْوَلَدَ) الْخُرُّ الْمُؤَسَّرَ - بِمَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْوَارِثُ وَإِنْ سَقَلَ وَلَوْ أَثْنَى وَغَيْرَ مُكَلَّفٍ وَكَافِرًا اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ قُرْبًا وَارْتَا وَزَعَ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ أَوْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

وِلَّتُهَا الزَّوْجُ أَفْرَضَ لَهَا بَعْدَ الْعَتَقِ فِيهِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا لِأَنَّ مَهْرَ الْمُقْرُوضَةِ يَجِبُ بِالْإِدْخَالِ أَوْ بِالْفَرْضِ لَا بِالْمَقْدَرِ وَإِنْ وِلَّتُهَا أَوْ فَرَضَ لَهَا قَبْلَ الْعَتَقِ فَهِيَ لِلسَّيِّدِ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالْوَطْءِ أَوْ الْفَرْضِ قَبْلَ عِتْقِهَا، وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا كَالْوَطْءِ وَالْفَرْضِ اهـ . فَوَدَّ: (عَمَّا اخْتَرَضَهُ) الْأَوَّلَى حَذَفُ الضَّمِيرِ . فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْإِنِّ) مُتَمَلِّقٌ يُجِبُ الْإِنِّ . فَوَدَّ: (وَإِنْ أَوْجِبَ الْإِنِّ) غَايَةً وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْاسْتِنَادِ وَقَوْلُهُ: وَهِيَ حُرَّةٌ حَالٌ مِنْ وَقُوعِ الْوَطْءِ . فَوَدَّ: (لَا يُنَافِي الْإِنِّ) خَبَرٌ أَنَّ . فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيُّ كَوْنٍ مَا وَجِبَ مِنْهُمَا لِلسَّيِّدِ . فَوَدَّ: (وَقَدْ وَقَعَ) أَيُّ الْعَقْدِ الْمُوجِبِ فِي مَلِكِهِ أَيُّ السَّيِّدِ .

فَوَدَّ (سُيِّ): (وَلَوْ عَتَقَ الْإِنِّ) أَيُّ أَوْ عُلِقَ عِتْقُهَا بِصِفَةٍ أَوْ ذُبُرَتْ اهـ مُغْنِي . فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا) أَيُّ الزَّوْجَةِ فِي الْعَكْسِ الْمَازٍ وَلِلزَّوْجِ وَطْءٌ الْعَتِيقَةُ مَا لَمْ تَفْسَخْ وَكَذَا زَوْجُ الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ الْعَتِيقَتَيْنِ مَا لَمْ يَفْسَخَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ كَمَا فِي زِيَادَةِ الزَّوْجَةِ اهـ مُغْنِي

فصل في الإغفاف

فَوَدَّ: (فِي الْإِغْفَافِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ نَكَحَهَا مُغْنِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَقَوْلُهُ: بِمَا يَأْتِي إِلَى الْأَقْرَبِ . فَوَدَّ: (فِي الْإِغْفَافِ) أَيُّ وَمَا يَتَّبِعُهُ كَحُرْمَةِ وَطْءِ الْأَبِ أَمَةٌ وَلَدِهِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (الْخُرُّ) وَلَوْ مُبْعَثًا نِهَائَةً . فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ) أَيُّ بِأَنَّ يَفْضَلُ الْمَهْرُ أَوْ التَّمَنُّ عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً عَنَانِي وَخَلْبِيَّ اهـ يُجِيرُ مِيَّ عِبَارَةً ع ش أَيُّ بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ مُسْكِنًا بِمَا يُكَلِّفُ بِهِ اهـ . فَوَدَّ: (الْأَقْرَبُ) كَابِنِ الْبَنَاتِ مَعَ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (ثُمَّ الْوَارِثُ) كَابِنِ ابْنِ مَعَ ابْنِ بَنَاتٍ . فَوَدَّ: (وَإِنْ سَقَلَ الْإِنِّ) أَيُّ الْوَلَدُ . فَوَدَّ: (وَلَوْ أَثْنَى) أَيُّ أَوْ خُتْنَى نِهَائَةً وَمُغْنِي . فَوَدَّ: (اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ) أَيُّ الْوَلَدُ وَوَجْهَ شُمُولِهِ لِلْمُتَعَدِّدِ أَنَّهُ جِنْسٌ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُغْنِي .

فصل في الإغفاف

فَوَدَّ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحٌ م ر .

(إِعْصَافُ الْأَبِ) الْحُرُّ الْمَعْصُومُ وَلَوْ كَافِرًا (وَالْأَجْدَادُ) وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِقَلَّا يَقَعُ فِي الزَّنا الْمُتَنَافِي لِلْمُصَاحِبَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَآئِهِ مِنْ وَجْهِ حَاجَاتِهِ الْمُتَهَيِّةِ كَالْتَفَقَةِ وَبِهِ فَارَقَ الْأُمُّ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا لَا عَلَيْهَا، وَالزَّائِمُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجِهَا مَعَهَا عَصِيْرٌ جَدًّا عَلَى الثَّقُوسِ فَلَمْ يُكَلِّفْ بِهِ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْصَافِ أَحَدِ أَصُولِهِ قَدَّمَ عَصَبَتَهُ وَإِنْ بَعْدَ كَأَبِي أَبِي أَبِيهِ عَلَى أَبِي أُمِّهِ فَإِنْ اسْتَوَىا عُصْبَةٌ أَوْ عَدَمَهَا قَدَّمَ الْأَقْرَبَ كَأَبِ عَلَى جَدٍّ وَأَبِي أُمِّ عَلَى أَبِيهِ فَإِنْ اسْتَوَىا قُرْبًا فَقَطْ بَانَ كَانَا فِي جِهَةِ الْأُمِّ كَأَبِي أَبِي أُمِّ وَأَبِي أُمِّ أُمِّ أَقْرَبَ بَيْنَهُمَا لِيَتَعَدَّى التَّوْزِيْعُ وَإِعْصَافُهُ . يَحْصُلُ فِي الرِّشِيدِ (بِأَنْ يُفْطِنَهُ) بَعْدَ التَّكَاحِ وَلَا يَلْزَمُهُ قَبْلَهُ (مَهْرٌ) مِثْلُ (حُرَّةٍ) تَلِيْقُ بِهِ وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ وَلَوْ كَانَ بَعْدَ أَنْ تَكَحَّهَا مُوْبِرًا ثُمَّ اعْتَصَرَ قَبْلَ وَطْئِهَا وَامْتَنَعَتْ مِنَ التَّسْلِيمِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ بَلْ لَوْ تَكَحَّهَا مُغَيَّرًا وَلَمْ يُطَالِبْ وَلَدَهُ بِالْإِعْصَافِ ثُمَّ طَالَبَهُ لَزِمَهُ لَا سِيَّما إِنْ جَهِلَتْ الْإِعْسَازَ وَأَرَادَتْ الْفَسْخَ ذَكَرَهُ الْبُلْغَيْنِي وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِيمَا إِذَا أَرَادَتْ الْفَسْخَ.....

• قول (سني): (إِعْصَافُ الْأَبِ) أَيِ الْمُغَيَّرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (الْحُرُّ) أَيِ الْكَامِلِ الْحُرِّيَّةَ نِهَآيَةً .

• قول (سني): (وَالْأَجْدَادُ) أَيِ حَيْثُ اتَّصَفُوا بِمَا ذُكِرَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (لِقَلَّا يَقَعُ فِي الزَّنا) أَيِ الْحَاصِلِ بِتَرْكِ الْإِعْصَافِ ، عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لِقَلَّا يُعْرَضُ لَهُمُ لِلزَّنا هـ . • قَوْلُهُ: (الْمُتَنَافِي الْخ) وَصَفَ لِلزَّنا أَوْ لِلْوُقُوعِ الْمُقَدَّرِ التَّائِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ تَرْكِ الْإِعْصَافِ هـ سَيِّدٌ عَمَر . • قَوْلُهُ: (لِلْمُصَاحِبَةِ الْخ) أَيِ الْمَامُورِ بِهَا مُغْنِي وَرَسْم . • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَآئِهِ الْخ . • قَوْلُهُ: (فَارَقَ الْأُمِّ) عِبَارَةٌ التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ الْمُغَيَّرُ وَغَيْرُ الْأَصْلِ وَالْأَصْلُ الْأَنْثَى لِأَنَّ الْحَقَّ الْخ وَالزَّوْجُ وَغَيْرُ الْمَعْصُومِ هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ الْأَنْثَى ظَاهِرُهُ وَإِنْ خَافَ عَلَيْهَا الزَّنا هـ . • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَقَّ) أَيِ فِي تَزْوُجِ الْأُمِّ . • قَوْلُهُ: (عَلَى إِعْصَافِ أَحَدِ أَصُولِهِ الْخ) أَيِ فَقَطْ فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْصَافِ الْجَمِيعِ لَزِمَهُ سَمَ وَنِهَآيَةً وَمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ لَا عُصْبَةٌ هـ رَشِيدِيٌّ عِبَارَةٌ سَمَ مُرَادُهُ اسْتَوَىا قُرْبًا وَلَا عُصْبَةٌ لَهُمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا . هـ . • قَوْلُهُ: (أَقْرَبَ بَيْنَهُمَا) أَيِ وَلَوْ بِلَا حَآكِمِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (أَقْرَبَ بَيْنَهُمَا) أَيِ وَجُوبًا فَلَوْ أَعَفَّ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ أَوْ هَجَمَ وَأَعَفَّ أَحَدُهُمَا بِلَا قُرْعَةٍ أَيْمَ وَصَحَّ الْمُقَدَّرُ هـ ع ش . • قَوْلُهُ: (فِي الرِّشِيدِ) أَيِ فِي الْفَرْعِ الرِّشِيدِ وَسَيِّدُكَرُ مُحْتَزَرُهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الرِّشِيدِ الْخ . • قَوْلُهُ: (مَهْرٌ مِثْلُ حُرَّةٍ الْخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ إِنَّمَا تَكَحَّ بِأَنْثَى أَوْ بِأَقْلٍ وَيُعْلَمُ حُكْمُ الزِّيَادَةِ مِمَّا بَعْدَهُ هـ رَشِيدِيٌّ أَقُولُ: وَقِيَاسُ اتِّفَاقِ الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْفَرْعُ فِي صُورَةِ الْأَقْلِ إِلَّا الْمُسَمَّى . • قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ الْبُلْغَيْنِي) اغْتَمَدَهُ التَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي وَالصِّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ

• قَوْلُهُ: (الْمُتَنَافِي لِلْمُصَاحِبَةِ بِالْمَعْرُوفِ) أَيِ الْمَامُورِ بِهَا . • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْصَافِ أَحَدِ أَصُولِهِ قَدَّمَ عَصَبَتَهُ الْخ) أَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْصَافِ الْجَمِيعِ لَزِمَهُ . • قَوْلُهُ: (فَقَطْ) كَأَنَّ الْمُرَادَ لَا عُصْبَةٌ لَكِنْ قَدْ يَرِدُ أَنْ أَبَا أَبِي الْأَبِ وَأَبَا الْأُمِّ مُسْتَوَىانِ قُرْبًا فَقَطْ أَيِ لَا عُصْبَةٌ مَعَ تَقَدُّمِ الْأَوَّلِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: قَدَّمَ عَصَبَتَهُ وَجَابَ بَانَ مُرَادُهُ اسْتَوَىا قُرْبًا وَلَا عُصْبَةٌ لَهُمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا وَإِنْ قَصَرَتْ عِبَارَتُهُ عَنْ ذَلِكَ وَبَدَلُ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: بَانَ كَانَا الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّكَاحِ) خَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا حَبِيْذٍ وَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ يَقُولُ أَتَكْبَحُ

وظاهر قولنا مهرٌ مثل حُرَّةٍ أَنَّهُ يلزمه ذلك وَإِنْ أمكنه إِذَا فَتَحَتْ أَنْ يحصلَ له زَوْجَةٌ مثلها بدون ذلك وهو أَحَدُ وجهين في الحَاوِي ثانيهما أَنَّهُ إِنَّمَا يلزمه مهرٌ أَقْلُ حُرَّةٍ ثَكَايفُهُ حَكَى ذلك في هذه الصُّورَةِ الزَّرْكَشِي فِي شرحه وَيُوجِّهُ الأولُ بِأَنَّ نَفْسَهُ تعلَّقت بها أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّعْلِيمِ إِذَا فَازَ قَبْلَ الوَطءِ فَلَمْ يُكَلِّفْ مَا يَقْتَضِي فَسَخَّهَا إِذَا لم يَزِدْ عَلَى مهرٍ مثلها لِمَشَقَّتِهِ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ غَالِيًا فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لم يَتَّقُلْ مهرها بِحَيْثُ يُمَكِّنُ الابْنَ تَحْصِيلَ أُخْرَى أَوْ أُمَةٍ بِأَقْلٍ مِنْهُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الوجه الثاني وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الأولُ هو الأَوْجَهُ . ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا صَرَّحَ بِذلك فَقَالَ وظاهرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يلزمه جميعُ ذلك إِذَا كَانَ قَدَرُ مهرٍ مِثْلِ مَنْ تَلْبِيقُ بِهِ (أَوْ يَقُولُ) لَهُ (النِّكَاحُ وَأَعْطَيْتُ المَهْرَ) أَي مهرٍ مِثْلِ المُنْكَوْحَةِ اللَّاحِقَةِ بِهِ فَلَوْ زَادَ فِي ذِمَّةِ الأبِّ (أَوْ يُنْكَحُ لَهُ بِإِذْنِهِ وَفِيهِزْ أَوْ يُمْلِكُهُ أُمَةً) تَحِلُّ لَهُ (أَوْ تَمَتَّعَ) بَعْدَ الشَّرَاءِ لِحُصُولِ الْفَرْصِ بِوَاحِدٍ مِنْ ذلك وَلَا يَكْفِي صَغِيرَةٌ وَمَنْ بِهَا مُثَبِّتٌ خِيَارٍ وَشَوْهَاءٌ وَلَوْ شَاءَهُ.....

كَانَ بَعْدَ إِلَى هُنَا كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ إلَى رُجُوعِهِ لِقَوْلِهِ بَلْ لَوْ نَكَحَهَا مُغْنِيًا إلَخ . فَوُدَّ : (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي . فَوُدَّ : (وَإِنْ أَمَكَّنَهُ) أَي الْفَرْغُ . فَوُدَّ : (وَمَا ظَاهِرُ قَوْلِنَا إلَخ) أَي بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي اه سم . فَوُدَّ : (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَي الَّتِي ذَكَرَهَا الْبُلْقِينِي بِقَوْلِهِ بَلْ لَوْ نَكَحَهَا مُغْنِيًا إلَخ . فَوُدَّ : (وَيُوجِّهُ الأولُ) أَي مِنَ الْوَجْهَيْنِ . فَوُدَّ : (فَلَمْ يُكَلِّفْ) أَي الْأَصْلُ مَا يَقْتَضِي إلَخ يَعْنِي مَنَعَهُ مِنْ مُطَالَبَةِ فَرْعِهِ بِمَهْرٍ مَنُكَوْحَتِهِ . فَوُدَّ : (تَقْيِيدُهُ) أَي مَا ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِي . فَوُدَّ : (بِحَيْثُ يُمَكِّنُ إلَخ) قَيْدٌ لِلْقَلْبِ الْمُتَنِي . فَوُدَّ : (ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا صَرَّحَ بِذَلِكَ إلَخ) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي اه سم . فَوُدَّ : (فَقَالَ وَظَاهِرُ إلَخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي . فَوُدَّ : (أَي مَهْرٍ مِثْلِ المُنْكَوْحَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُجَابُ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ كَعَمِيَاءَ وَجَدَمَاءَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ بِبَعْضِهِ فِي النِّهَايَةِ . فَوُدَّ : (فَلَوْ زَادَ إلَخ) أَي فَلَوْ نَكَحَ الْأَصْلُ بِأَزِيدَ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ كَانَ الزَّائِدُ فِي ذِمَّةِ الأبِّ . فَوُدَّ (سُئِلَ) : (أَوْ يُمْلِكُهُ أُمَةً إلَخ) وَلَوْ أَيْسَرَ الْأَصْلُ بَعْدَ أَنْ مَلَكَه فَرْعُهُ الْجَارِيَةَ أَوْ تَمَتَّعَ أَوْ المَهْرَ لَمْ يَسْتَرِدَّ الْفَرْغُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَلَكَه ذَلِكَ وَفَتَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ كَتَفَقَّةً دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَأْكُلْهَا حَتَّى أَيْسَرَ اه مُغْنِي . فَوُدَّ : (بَعْدَ الشَّرَاءِ) أَي شِرَاءِ الْأَصْل . فَوُدَّ : (لِحُصُولِ الْفَرْصِ إلَخ) وَلَوْ كَانَتْ الْوَاحِدَةُ لَا تَكْفِيهِ لِشِدَّةِ شَبَقِهِ وَإِفْرَاطِ شَهْوَتِهِ فَهَلْ يَلْزَمُ الْوَلَدُ إِغْفَاؤُهُ بِاثْنَتَيْنِ أَوْ لَا ؟ قَوْلُهُ كَلَامُهُمْ تَقْيِيدُ الْمَنَعِ وَفِيهِ احْتِمَالٌ مُسْتَبْعَدٌ اه نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ : لِشِدَّةِ شَبَقِهِ إلَخ أَي فَإِنْ كَانَ عَدَمُ الْكِفَايَةِ لاحتِيَاجِهِ لِلْخِدْمَةِ قَبِيحًا مَا مَرَّ فِي الْمَجْنُونِ وَجُوبُ الزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ : تَقْيِيدُ الْمَنَعِ مُعْتَمَدٌ اه . فَوُدَّ : (بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِكُلِّ مَنْ هَذِهِ الطَّرِيقُ اه أَي الْخُمْسَةِ . فَوُدَّ : (وَلَا يَكْفِي صَغِيرَةٌ وَمَنْ بِهَا إلَخ) لَعَلَّهُ أَلَمْ يَرِذْهَا الأبُّ اه رَشِيدِي . فَوُدَّ : (مُثَبِّتٌ خِيَارٍ) أَي مِنْ غُيُوبِ النِّكَاحِ .

إِلَخ وَمُجَرَّدُ الْفَرْقِ بِالْقَوْلِ قَلِيلُ الْجَنُودِ . فَوُدَّ : (وَمَا ظَاهِرُ قَوْلِنَا إلَخ) أَي بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي . فَوُدَّ : (ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا صَرَّحَ بِذَلِكَ) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي .

كعَمِيَاءَ وَجَذَمَاءَ وَتَزَوُّجَهُ أَوْ مَلَكَهَ لِوَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ إِعْفَافِهِ وَخَرَجَ بِمَمْلُوكِهِ
إِنْكَاحَهُ أُمَةً لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ بِمَالِ فَرْعِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ لَمْ يَقْبِضْ إِلَّا عَلَى مَهْرٍ أُمَةٍ لَزِمَهُ
عَلَى الْأَوْجَهِ بِذَلِكَ وَيَتَزَوَّجُهَا الْأَبُ لِلضَّرُورَةِ أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ فَعَلَى وَلِيِّهِ أَقْلُ هَذِهِ الْخَمْسَةِ إِلَّا أَنْ
يُزَوِّجَ لِحَاكِمٍ يَرَى غَيْرَهُ وَالْحَيْرَةُ فِي ذَلِكَ لِلْفَرْعِ مَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى مَهْرٍ كَمَا بَأْتِي (لَمْ) إِذَا زَوَّجَهُ أَوْ
مَلَكَهَ (عَلَيْهِ مُؤْتَقَتُهُمَا) أَيُّ الْأَبِ وَخَلِيلَتُهُ لِأَنَّهُمَا مِنْ تَنْمَةِ الْإِعْفَافِ وَجَلُّهُ بِالزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ بَعِيدٌ لِأَنَّ
الْعَطْفَ فِيهِمَا بَأُو عَلَى أَنَّهُ يُوْهِمُ وَجُوبَ اتِّفَاقِهِمَا لَوْ اجْتَمَعَا وَفِي نَسْخِ مُؤْتَقَتِهَا كَمَا فِي أَصْلِهِ
وَاسْتَحْصِينَ لِأَنَّ مُؤْتَقَةَ الْأَصْلِ مَعْلُومَةٌ مِنْ بَابِهَا وَلَئِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْفَافِهِ مُؤْتَقَتُهُ إِذْ قَدْ يَقْبِضُ عَلَيْهَا
فَقَطْ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ زُمْمَا يَتَوَقَّعُ أَنَّهُ إِذَا أَعْفَاهُ لَا يَلْزَمُهُ مُؤْتَقَتُهُ.....

• فَوَدَّ: (كَعَمِيَاءَ الْخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ يَتَأَمَّلُ الشَّوَاهِدَ فِيهِ تَأَمُّلٌ عِبَارَةٌ الْتَهَائِيَّةُ وَلَا يَتَخَفِي شَوْهَاءَ وَصَغِيرَةً
وَمَنْ بِهَا عَيْنٌ يَبْثُ الْخِيَارَ وَلَوْ شَابَةً وَجَذَمَاءَ وَكَذَا لَوْ لَمْ يَثْبُتْ كَعَمِيَاءَ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. • فَوَدَّ: (وَجَذَمَاءَ)
أَيُّ مَقْطُوعَةِ الْيَدِ فَإِنَّ مَنْ بِهَا الْمَرَضُ الْمَخْصُوصُ يُقَالُ لَهَا مَجْذُومَةٌ لَا جَذَمَاءَ كَمَا فِي الصَّحَاحِ فَلَا يَرُدُّ
أَنَّ الْجَذَمَاءَ دَاخِلَةٌ فِيْمَنْ بِهَا مَثْبُتُ خِيَارٍ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (لَا يَمْنَعُ الْخ) وَلَوْ كَانَ مَنْ مَلَكَهَا مِنْ هَؤُلَاءِ
يُمْكِنُ بَيْعُهَا بِمَا يُسَاوِي مَهْرَ مِثْلِ مَنْ تَلِيقُ بِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجِبَ إِعْفَافُهُ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ الْخ) أَيُّ
قَلْبُ خَالَفَ وَقَلَّ لَمْ يَتَّقِدْ النِّكَاحُ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَيَتَزَوَّجُهَا الْأَبُ الْخ) أَيُّ بَشْرُطِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ
سَم أَقُولُ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَمَيِّزُ وَمَا فِي الرَّشِيدِ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ لِلضَّرُورَةِ مَعَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ مُتَحَاجٍ إِلَى
نِكَاحٍ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَتَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ تَوْفُرِ شُرُوطِ تَزَوُّجِ الْأُمَةِ فَيَكُونُ مُسْتَقْتَى مِمَّا مَرَّ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ فَظَاهِرُ الْمَنْعِ فَإِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ هُنَا مَعَ مَا يَأْتِي إِنَّمَا يُقِيدُ وَجُوبَ الْإِعْفَافِ بِتَزَوُّجِ
الْأُمَةِ عَلَى الْفَرْعِ لَوْ أَبْسَرَ بِمَهْرِهِ فَقَطْ، وَأَمَّا شَرْطُ جَوَازِ تَزَوُّجِ الْأَصْلِ بِالْأُمَةِ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ اتِّكَالًا عَلَى
عِلْمِهِ مِنْ بَابِهِ. • فَوَدَّ: (أَقْلُ هَذِهِ الْخَمْسَةِ) لَا يَخْفَى أَنَّهَا تَرْجَعُ إِلَى مَهْرٍ حُرَّةٍ أَوْ تَمَنِّي أُمَةٍ عَلَى أَنَّ الصُّورَتَيْنِ
الْأُولَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مَعْتَوِيٌّ فَتَأَمَّلْ وَشَيْدِي وَعَ شَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَقْلُ مَا تَدْفَعُ بِهِ الْحَاجَةُ أَهْ.

• فَوَدَّ: (خَيْرُهُ) أَيُّ الْأَقْلِ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ بَيْنَ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَجَلُّهُ) أَيُّ
تَفْسِيرِ الضَّمِيرِ. • فَوَدَّ: (لَا يَمْنَعُ فِيهِمَا بَأُو) وَيَبْنِي ابْنُ إِسْهَامٍ أَنَّ أَوِ التِّي يُفْرَدُ بَعْدَ الْعَطْفِ بِهَا هِيَ التِّي
لِلتَّزْوِيدِ دُونَ التَّنْوِيعِ أَهْ سَم أَيُّ وَمَا هُنَا لِلتَّنْوِيعِ. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيُّ ذَلِكَ الْجَلُّ. • فَوَدَّ: (وَجُوبُ
اتِّفَاقِهِمَا) أَيُّ الزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ. • فَوَدَّ: (لَوْ اجْتَمَعَا) كَانَ الظَّاهِرُ التَّائِيثُ. • فَوَدَّ: (إِذْ قَدْ يَقْبِضُ) أَيُّ الْأَصْلُ
عَلَيْهَا أَيُّ مُؤْتَقَتِهِ فَقَطْ أَيُّ دُونَ الْمَهْرِ وَالتَّمَنِ. • فَوَدَّ: (زُمْمَا يَتَوَقَّعُ) أَيُّ لَوْ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ.

• فَوَدَّ: (وَيَتَزَوَّجُهَا أَوْ مَلَكَهَ لِوَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ إِعْفَافِهِ) لَوْ كَانَتْ مِنْ مَلَكَهَا مِنْ هَؤُلَاءِ يُمْكِنُ
بَيْعُهَا بِمَا يُسَاوِي مَهْرَ مِثْلِ مَنْ تَلِيقُ بِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجِبَ إِعْفَافُهُ. • فَوَدَّ: (وَيَتَزَوَّجُهَا الْأَبُ) بِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (لَا يَمْنَعُ فِيهِمَا بَأُو) يَبْنِي ابْنُ إِسْهَامٍ أَنَّ (أَوِ) التِّي يُفْرَدُ بَعْدَ الْعَطْفِ بِهَا هِيَ التِّي لِلتَّزْوِيدِ
دُونَ التَّنْوِيعِ.

وَأَنَّ مَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ إِذَا لَمْ يُعْفَ وَبِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَنْ احتاجَ لِلإِعْفَافِ بِحَتَّاجٍ لِلإِنْفَاقِ وَلَا يَلْزَمُ الْفِرْعَ أَذَمَّ لِرُوحَةِ أَصْلِهِ وَلَا نَفَقَةً خَادِمِيهَا لِأَنَّهَا لَا تُخَيَّرُ بِالْمَجْزِ عَنْهُمَا وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ أُخْرَى كَشَوْهَاءَ أَتَّفَقَ عَلَى الَّتِي تُعْفَ فَقَطَّ عَلَى الْأُوجِهَةِ (وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَحْيِينَ النِّكَاحِ دُونَ التَّسْوِي) وَلَا عَكْسُهُ (وَلَا) تَحْيِينَ (زَفِيْعَةٍ) لِمَهْرٍ وَمُؤْنَةٍ أَوْ لِمَنْ بِجَمَالٍ أَوْ شَرَفٍ أَوْ يَسَارٍ لِنِكَاحٍ أَوْ شَرَاءٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْفَافِ بِالْفِرْعِ (وَلَوْ أَتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ) أَوْ ثَمَنِ (فَتَحْيِينُهَا لِلْأَبِ) إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْفِرْعِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِفَرْضِهِ .

(وَيَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَتْ) الزَّوْجَةُ أَوْ الْأُمَةُ بِغَيْرِ فَعْلِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (أَوْ انْفُسَخَ) نِكَاحُهُ (بِرِدَّةٍ) مِنْهَا لَا مِنْهُ عَلَى الْأُوجِهَةِ كَالطَّلَاقِ بِلَا عُذْرِ أَوْ بِنَحْوِ رِضَاعٍ (أَوْ فَسْخِهِ بِغَيْبٍ) بِهَا أَوْ عَكْسِهِ لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ لِلإِعْفَافِ مَعَ عَدَمِ التَّقْصِيرِ (وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ) وَلَوْ بِلَا مَالٍ أَوْ أَعْتَقَ الْأُمَةَ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ عَلَى مَا فِيهِ لِامْكَانِ بَيْنَهُمَا (بِغَيْبٍ) كُنْشُورٍ أَوْ رِبِيَةٍ (فِي الْأَصْح).....

• فَوَدَّ: (وَأَنَّ مَا يَأْتِي الْخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا صَحَّ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزَمُ الْفِرْعَ أَذَمَّ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَجِلَافًا لِلْمُثْنِي. • فَوَدَّ: (بِالْمَجْزِ عَنْهُمَا) أَيِ الْأُمِّ وَالْخَادِمِ. • فَوَدَّ: (أَتَّفَقَ عَلَى الَّتِي تُعْفَ فَقَطَّ) لِيَلَّا تَفْسَخَ بِتَقْصِيرِ مَا يَخْصُهَا عَنِ الْمُدَّاهِ مُثْنِي. • فَوَدَّ: (هَلَى الْأُوجِهَةِ) وَفَاقًا لِلْمُثْنِي وَجِلَافًا لِلنَّهْيَةِ جِبَارَتُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ سِوَى نَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ يَوْزُعُهَا الْأَبُ عَلَيْهِمَا وَلَا تَحْيِينَ لِلْجَدِيدَةِ اه. • فَوَدَّ: (وَلَا هَكَسُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِي وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ إِلَى وَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ وَكَذَا فِي الْمُثْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأُوجِهَةِ إِلَى الْمُثْنِي.

• فَوَدَّ: (لِمَهْرٍ الْخ) أَيِ مِنْ جِهَةِ الْمَهْرِ. • فَوَدَّ: (وَمُؤْنَةٍ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْمُؤْنَةَ مُقَدَّرَةٌ لَا سَيِّمًا وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا أَذَمُّ اه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِجَمَالٍ) كَقَوْلِهِ لِمَهْرٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُثْنِي (زَفِيْعَةٍ) وَقَوْلُهُ: لِنِكَاحِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِتَحْيِينِ.

• فَوَدَّ (سَلْبِي): (وَلَوْ أَتَّفَقَا الْخ) أَيِ وَلَمْ تَكُنْ مُعَيَّنَةً الْأَبِ أَرْفَعَ مُؤْنَةً بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ اه رَشِيدِي جِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَزَ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَقَدْ يَحْيِي الْأَبَ زَفِيْعَةً تَنْظُمُ مُؤْنَتَهَا أَوْ أُمَةً نَهْمَةً لَا يُشْبِعُهَا الْقَلِيلُ اه.

• فَوَدَّ (سَلْبِي): (فَتَحْيِينُهَا الْخ) أَيِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأُمَةِ. • فَوَدَّ: (بِغَيْرِ فَعْلِهِ) وَلَيْسَ مِنَ الْحَبْلِ حَتَّى لَوْ أَحْبَلَهَا فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ يَجِبُ التَّجْدِيدُ اه ع ش جِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَوْ بِفَعْلِهِ الْمَعْدُورِ فِيهِ كَدَفْعِهَا لِصِيَالٍ أَخَذًا وَمَا يَأْتِي اه. • فَوَدَّ: (لَا مِنْهُ الْخ) وَكَرِدَّتُهُ رَدَّتْهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى نِهَابَةً وَمُثْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ بِنَحْوِ رِضَاعٍ) عَطَفَ عَلَى بِرَّةٍ اه س م. • فَوَدَّ: (هَلَى مَا فِيهِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُثْنِي فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَخْفَى لِلْعُذْرِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهُ بَيْنَهُمَا وَاسْتِدْلَالُهَا بِغَيْرِهَا أَجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ مُتَّصِرٌ بِأَمِّ الْوَلَدِ أَمَا غَيْرُهَا فَإِنَّهُ لَا يُعْذَرُ فِي إِعْتِقَاقِهَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقُ اه. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نُصِّهَ وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُثْنَرُ فِي

• فَوَدَّ: (لَا مِنْهُ) وَكَرِدَّتُهُ رَدَّتْهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ) عَطَفَ عَلَى بِرَّةٍ. • فَوَدَّ: (هَلَى) مَا فِيهِ الْخ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَبَحَثَ أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِهِ أَيِ التَّجْدِيدِ حَيْثُ كَانَتْ الْمُعْتَقَةُ لَا يُمَكِّنُ بَيْنَهُمَا كَالْمُسْتَوْلَدَةِ بِخِلَافِ الَّتِي يُمَكِّنُ بَيْنَهُمَا وَاسْتِدْلَالُ غَيْرِهَا بِتَحْيِينِهَا أَنْتَهَى وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُثْنَرُ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ

بِخِلَافِهِ لِغَيْرِ عَذْرِ لَأَنَّهُ الْمُفَوِّتُ عَلَى نَفْسِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ عَوْدِهِ لِمَا صَدَرَ مِنْهُ وَإِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ وَلَوْ قِيلَ فِيمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ وَحَقَّتْ ضَرُورَتُهُ بِحَيْثُ خَشِيَ عَلَيْهِ نَحْوُ زَنَا أَوْ مَرَضٍ مُهْلِكٍ أَنَّهُ يُجَدِّدُ لَهُ أُخْرَى لَمْ يَتَعَذَّرْ وَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ فِي عِدَّةِ الرِّجْعِيَّةِ وَبِسَرِيِّ الطَّلَاقِ وَمَرَضِ ضَابِطِهِ فِي مَبْحَثِ نِكَاحِ السَّفِيهِ وَيَسْأَلُ الْقَاضِي الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَعَذَّرَ مِنْهُ إِعْتَاقُهَا وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَنْقُتُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْفَافِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَاضٍ .
(وَأَمَّا يَجِبُ إِعْفَافُ فَالِقَةِ مَهْرٍ) وَثَمَنِ أَمَةٍ لَا وَاجِدَ أَحَدَهُمَا وَلَوْ بِقُدْرَتِهِ عَلَى كَسْبٍ يُحْصِلُهُ لَكِنْ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ عَزُفًا بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّعَزُّبِ فِيهِ مَسْقَةٌ لَا تُحْتَمَلُ غَالِبًا فِيمَا يَظْهَرُ

الْمُسْتَوْلَدَةُ أَيْضًا لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِإِجَارِهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَالْعِتْقُ يَقُوتُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرْضُ عَدَمَ تَأْتِي ذَلِكَ أَهْ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَذْرُوعِ فِي الْأَمَةِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَوْلَدَةً أَوْ غَيْرَهَا وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَزْعُبُ فِي شِرَائِهَا وَخَافَ رِيَّةً مِنْهَا أَوْ اشْتَدَّ شِقَاقُهَا أَهْ وَلَعَلَّهَا هِيَ الظَّاهِرَةُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ الشَّارِحِ .

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الطَّلَاقِ أَوْ الْإِغْتَاقِ . • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ فِيمَا إِذَا غَلَبَ الْإِنْفُ) وَهُوَ قَرِيبٌ بَلْ لَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ صِدْقَهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ حَيْثُ خِيفَ هَلَاكُهُ أَوْ وَقُوعُهُ فِي الزَّنا أَهْ ش . • فَوَدَّ: (لِغَيْرِ هَلْرِ) فَلَوْ مَاتَتْ الْمُطَلَّاقَةُ بِغَيْرِ عَذْرِ قَبْتِنِي وَجُوبُ التَّجْدِيدِ كَمَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ م ر أَهْ سَمِ أَقُولُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ طَلَّقَ بِغَيْرِ عَذْرِ ثُمَّ حَدَّثَ بَعْدَ الطَّلَاقِ عَذْرًا أَوْ عَيَّبَ مُجَوِّزًا لِلْفَسْخِ فَهَلْ يَجِبُ قِيَاسًا عَلَى مَا بُحِثَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَوْ لَا ؟ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيَذْهَبُ عَمَزَ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي لِظُهُورِ الْفَرْقِ .

• فَوَدَّ: (لِمَا صَدَرَ الْإِنْفُ) أَيْ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْإِغْتَاقِ بِغَيْرِ عَذْرِ . • فَوَدَّ: (وَيُسْرِي) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ . • فَوَدَّ: (الطَّلَاقُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الَّذِي عُرِفَ ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِعْسَارِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ لِغَيْرِ عَذْرِ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ أَوْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا رَجْعًا ثُمَّ رَاجَعَ وَقَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَاتَتْ ثُمَّ رَأَتْهُ فِي سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ أَهْ ش . • فَوَدَّ: (وَمَرَضِ ضَابِطِهِ) وَهُوَ أَنْ يُطَلَّقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِبَارَتُهُ ثُمَّ : فَإِنْ كَانَ مُطَلَّاقًا بَانَ طَلَّقَ ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ أَوْ يُتَيَّنُ وَكَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ أَهْ ش .

• فَوَدَّ: (وَيَسْأَلُ الْإِنْفُ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ عَطَفَ عَلَى يَسْرِي الطَّلَاقِ . • فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَاضٍ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ش . • فَوَدَّ: (وَتَمَنِ أَمَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ فِي زَمَنِ إِلَى وَيُفَرَّقُ . • فَوَدَّ: (لَكِنْ فِي زَمَنِ الْإِنْفُ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَزَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْتَسِبِ الْمَهْرَ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ وَجَبَ عَلَى الْوَلَدِ إِغْفَاؤُهُ وَلَوْ قِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَسْبُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ وَيَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ التَّمِيمُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أَهْ وَعِبَارَةُ الْمُخْطِيبِ فِي هَامِشِ الْمَعْنَى نَعَمْ إِنْ خَافَ الْوُقُوعَ فِي الزَّنا مَدَّةَ كَسْبِهِ يَتَبَيَّنُ أَنْ يَجِبُ إِغْفَاؤُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ أَهْ .

أَيْضًا لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِإِجَارِهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَالْعِتْقُ يَقُوتُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدَمَ تَأْتِي ذَلِكَ . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ لِغَيْرِ هَلْرِ) فَلَوْ مَاتَتْ قَبْتِنِي وَجُوبُ التَّجْدِيدِ كَمَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ م ر . • فَوَدَّ: (وَتَمَنِ أَمَةٍ) أَيْ نَعْمَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَوُجُوبِ إِتْفَاقِهِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى كَسْبِ بَأْنِ الْمَشَقَّةِ ثُمَّ أَكْثَرُ لِدَوَائِمِهَا وَلَأَنَّهُمَا أَكْثَرُ إِذْ لَا خِلَافَ فِيهَا بِخِلَافِهِ (مُخْتِاجٌ إِلَى بَيْكَاحٍ) أَيْ وَطْءٍ لِشِدَّةِ تَوَقُّانِهِ بِحِمِّ يَشْقُ الصَّبْرَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَنَّا أَوْ إِلَى عَقْدِهِ لِيَخْدُمَةَ لِنَحْوِ مَرَضٍ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِذَلِكَ لَيْكُنْهُ لَا يُسَمَّى إِعْغَافًا (وَيُصَدِّقُ إِذَا ظَهَرَتْ الْحَاجَةُ) أَيْ أَظْهَرَهَا وَلَوْ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ تَخْفُهَا قَرَأْتُ إِذْ لَا تُغْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ (بَلَا يَمِينٍ) إِذْ لَا يَلِيقُ بِحَرَمَتِهِ تَخْلِيفُهُ عَلَى ذَلِكَ وَيَأْتِي بِطَلَبِهِ مَعَ عَدَمِهَا وَلَوْ كَذَبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَذِي فَالْجِ فَالْأَذْرَعِي فِيهِ تَزْدَدُ وَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُهُ يَمِينُهُ إِنْ اخْتَلَفَ صِدْقُهُ وَلَوْ عَلَى تَدْوِيرٍ (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أُمِّهِ وَلَدِهِ) الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَإِنْ سَفَلَ إِجْمَاعًا (وَالْمَذْهَبُ) فِيهَا إِذَا وَطَّعَهَا عَالِمًا بِتَخْرِيجِهَا (وُجُوبُ) تَعْزِيرُ عَلَيْهِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ رَأَاهُ الْإِمَامُ، وَأَرِشَ بِكَارَةِ (مَهْرٍ) لِلْوَلَدِ.....

• فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَيْ عَدَمَ وَجُوبِ الْإِغْفَافِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَيْ فِي الْإِتْفَاقِ وَقَوْلُهُ: لِدَوَائِمِهَا لِمَنْ أَيْ التَّفَقُّعِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الْإِغْفَافِ. • فَوَدَّ: (أَيْ وَطْءٍ) إِنَّمَا حَمَلَ النِّكَاحَ عَلَى الْوُطْءِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِ (إِغْفَافٌ) أَمْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَوَّلُ إِلَى عَقْدِهِ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَى نِكَاحٍ. • فَوَدَّ: (لِيَخْدُمَةَ لِمَنْ) وَظَاهِرُ أَنَّهَا تَكْنِي هُنَا وَإِنْ كَانَتْ شَوْهَاءَ فَلْيُرَاجَعِ أَمْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَيْكُنْهُ) أَيْ الْعَقْدَ لِلْيَخْدُمَةِ أَمْ ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تَخْفُهَا) أَيْ تَقْوَاهَا أَمْ ش. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) أَيْ الْأَصْلُ وَقَوْلُهُ: مَعَ عَدَمِهَا أَيْ الْحَاجَةُ. • فَوَدَّ (وَسُئِي): (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيْ الْآبِ وَإِنْ عَلَا أَمْ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (فِيهَا إِذَا وَطَّعَهَا عَالِمًا لِمَنْ) قَبْدَ لِيُوجِبَ التَّغْيِيرَ فَقَطُّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) أَيْ لَا لِحَقِّ الْوَلَدِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ أَمْ مُعْنِي قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ كَوْنَ التَّغْيِيرِ لَيْسَ لِحَقِّ الْوَلَدِ خَاصًّا بِمَا هُنَا وَأَنَّهُ يُعَزَّرُ لِابْنِهِ إِنْ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ مَا يَنْتَضِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَمْ. • فَوَدَّ: (وَأَرِشَ بِكَارَةِ) أَيْ إِنْ كَانَتْ بِكَارًا وَافْتَضَّهَا أَمْ شَرْحُ رَوْضِ. • فَوَدَّ (وَسُئِي): (مَهْرٍ) أَيْ مَهْرٍ تَيِّبٍ أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (لِلْوَلَدِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ الْآبُ كَافِرًا مُؤْمِنًا شَرْحُ رَوْضِ أَمْ سَم.

• فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) أَيْ لَا لِحَقِّ الْوَلَدِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ وَهُوَ لَمْ يُعَزَّرْ لِحَقِّ وَلَدِهِ فِيهَا إِذَا قَلَّدَهُ وَلَمْ يُعَزَّرْ إِذَا وَطَّءَهُ أَمَّتْهُ لِحَقُّهُ بَلْ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّمَا عَزَّرَ لِحَقِّ وَلَدِهِ فِي قَلْدِهِ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي عِزِّهِ وَلَدِهِ بِخِلَافِ مَا لَهُ كَذَا قَبْلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ لَا تَرْفَعُ التَّغْيِيرَ فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِيهِ فَالْوَجْهُ الْفَرْقُ بَأْنِ الْإِيْدَاءِ فِي الْبِرِّضِ أَعْظَمُ مِنْهُ فِي الْمَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ انْتَهَى وَقَدْ نَقَلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ جَوَابَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَضْمُونُ الْقِيلِ الْمَذْكُورِ، وَالْآخَرُ حَاصِلُهُ مَنَعُ أَنَّ مُرَادَ الْأَصْحَابِ فِي التَّغْيِيرِ لِلْقَذْبِ أَنَّ التَّغْيِيرَ لِحَقِّ الْوَلَدِ لِيَجَوِزَ أَنْ يُرِيدُوا أَنَّهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

• فَوَدَّ (وَسُئِي): (مَهْرٍ) هُوَ مَهْرٌ تَيِّبٌ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيَجِبُ وَإِنْ كَانَ الْآبُ كَافِرًا أَوْ مُؤْمِنًا.

في ذمة الحر ورقية غيره نعم، المكاتب كالحُر لأنه يملك وإن طارَعته للشبهة الآتية ومَحَلُّه إن لم يُحِبَّلها أو أَحَبَّلها لكن تأخَّر إنزاله عن تَقْيِيب حَشَفَتِهِ كما هو الغالب فإن أَحَبَّلها وتَقَدَّمَ إنزاله على تَقْيِيب الحَشَفَةِ أو قَارَنَهُ فلا مهر ولا أرض لأن وطأه وَقَعَ بعد أو مع انتقالها إليه إما يأتي أنه يملكها قَبِيل الإحبال ويظهر أن القول في التَقَدُّم وعديمه قول الأب بيمينه إذ لا يُغْلَم إلا منه فإن شَكَّ فهو مَحَلُّ نَظَرٍ لأن الأصل العام براءة الذمَّة والخاص الزامها إذ إتلاف مال الغير الأصل فيه إيجابه للمُضْمَان ويقع لهم أنهم يُرْجَحُونَ هذا لِخُصُوصِهِ فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لأن الأب امتاز عن غيره بما يُوجِبُ خُروجه عن هذا الخاص (لأحد) لأن له بمال ولده شبهة الإعفاف المُجَانِسِ لما فعله ومن ثم لم يَفْتَرِقِ الحال بين القُرِّ وغيره ولا بين مُستولدة الابن وغيرها على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمده جمع، لكن الذي في الروضة وأصلها عن الروباني عن الأصحاب وجوبه في المُستولدة قطعاً إذ لا شبهة له فيها بوجه لعدم تصوُّر ملكه لها بحال نعم، لو وطئ الأمة في ذُبْرها حَدٌّ كما يأتي في الزنا ويُؤخَذُ من قولهم لِعَدَمِ إلْحِ أن محرَّم الأب المملوكة للولد.....

• فود: (في ذمة الحر إلخ) هل ولو مَبْعُوضاً لأنه يملك أو يقال نصف المهر في رَقَبَتِهِ ونصفه يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ فيه نَظَرٌ والظاهر الثاني ويؤيِّده ما سيأتي في قيمة الولد اهـ ش. • فود: (نعم المكاتب كالحُر) أي فيكونان في ذمته اهـ ش. • فود: (وإن طارَعته) غايةً لِلْمَنْعِ وكذا قوله: لِلشبهة تَقْلِيلُ لَهُ. • فود: (ومَحَلُّه) أي وجوب المهر والأرض. • فود: (ويُظْهِرُ أن القول في التَقَدُّم إلخ) واستظهر في شرحه الصغير لِلإرشادِ تصديق مدعي التأخِرِ لأن مدعي التَقَدُّمِ يدعي مُسَقِطاً والأصل عَدَمُهُ اهـ سم. • فود: (يُرْجَحُونَ هذا) أي الثاني. • فود (سني): (لأحد) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن مَلَكَ قَرُعَهُ أَخْتَهُ بل وَيَثْبُتُ التَّسَبُّمُ ر اهـ سم. • فود: (على ما اقتضاه) أي عَدَمُ الحد في المُستولدة كلام الشرح الصغير إلخ وهو المُعْتَمَدُ نِهَايةً ومُنْفِي وَاسِئ. • فود: (وجوبه) أي الحد. • فود: (نعم لو وطئ الأمة إلخ) خلافاً لِلنَّهَايةِ عِبَارَتُهُ وشَمِلَ

• فود: (ورقية غيره) أي وإن لم يَكْمُلْ كما يَبَيِّنُ شَرْحُ الرُّوضِ. • فود: (فإن أَحَبَّلها إلخ) عبارة الرُّوضِ إلا إن أُنْزِلَ قَبْلَ اسْتِحْمالِ الحَشَفَةِ أو معه أي فلا يَجِبُ المهر انتهى. • فود: (ويُظْهِرُ أن القول في التَقَدُّم وعديمه قول الأب بيمينه إلخ) في شرحه الصغير لِلإرشادِ ولو اختلفا في تَقْدِيمِهِ وتأخِرِهِ فالذي يَظْهَرُ تصديق مدعي التأخِرِ لأن مدعي التَقَدُّمِ يدعي مُسَقِطاً إما اقتضاه إيلاجُ الحَشَفَةِ المُتَقَيَّنِ الموجِبُ لِلْمَهْرِ والأصل عَدَمُهُ مع قُوَّةِ جَانِبِ بِمَوَافَقَتِهِ لِلْغَالِبِ ومع ذَلِكَ لا نَظَرَ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذمَّةِ انْتَهَى. • فود (سني): (لأحد) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن مَلَكَ قَرُعَهُ أَخْتَهُ بل وَيَثْبُتُ التَّسَبُّمُ م ر. • فود: (على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير إلخ) وكذا كلام الرُّوضَةِ في مواضعٍ وَجَزَمَ به ابنُ الْمُقْرِي شَرْحُ م ر. • فود: (نعم لو وطئ الأمة في ذُبْرها حَدٌّ إلخ) خالفه في ذَلِكَ شَيْخُنَا فقال: ويشمل ذَلِكَ أي

ليست كالمستولدة . (فإن أحبل) ها الأب (فالولد حر تسميت) للشبهة وإن كان قنًا كما نقله عن القفال وأقواه كولد المغرور فيطالب بقيمة الولد بعد عتقه نعم، المكاتب يُطالب بها حالاً لأنه يملك والمُبْعَضُ بقدر الحرية حالاً ويقدر الرق بعد عتقه وخالفه القاضي ورجحه البلقيني.

(فإن كانت مستولدة للإب لم تصير مستولدة للأب) لأنها لا تقبل الثقل (والا) تكن مستولدة له (فالأظهر أنها تصير) مستولدة للأب الحر.....

ذلك أي قوله : لا حد ما لو وطئها في دبرها فلا حد كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو تمحيص في دبرها اهـ . فود : (ليست كالمستولدة) أي فلا حد فيها . فود : (الأب) أي وإن علا . فود : (لشبهة) إلى قوله ليتقدر يملك الخ في المغني إلا قوله ولو ملك إلى أما القن وإلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله وخالفه إلى المتن وقوله : وولده إلى أما القن وقوله : ليتقدر إلى واستثنى . فود : (وإن كان قن الخ) ويلغز به فيقال لنا حر بين رقيقين اهـ ش . فود : (وإن كان) أي الأب قنًا أي أو مبعضاً اهـ مغني عبارة سم وبالأولى إذا كان مبعضاً وبه جزم في الرّوض اهـ أقول ويغنيه أيضاً قول الشارح كالتأية والمبعض بقدر الخ . فود : (كولد المغرور) أي إذا كان المغرور رقيقاً اهـ رشيدى . فود : (فيطالب الخ) أي الأب القن ولا ينافي هذا ما سيأتي من أن الأب لا يفرم قيمة الولد لأنه في الحر لأنه يلتزم قيمة الأم سيأتي اهـ رشيدى . فود : (والمبعض الخ) عطف على المكاتب . فود : (وخالفه) أي القفال القاضي الخ عبارة المغني وإن قال القاضي في تعليقه الصحيح من المذهب أن ولد المبعض رقيق وقال البلقيني : إنه الراجح اهـ .

فوق (سني) : (فإن كانت) أي أمه الابن مستولدة الخ وإن كانت مكاتباً للإب فواجه الوجهين أنه يتفد استيلاء الأب لأن الكتابة تقبل الفسخ اهـ مغني . فوق (سني) : (لم تصير مستولدة للأب) أي ولو كان الأب مسلماً والفرع ذمياً ومستولدة ذمياً اهـ نهاية سم . فود : (لأب الحر) أي كله ولا فرق بين أن تكون

قوله : لا حد ما لو وطئها في دبرها فلا حد كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو تمحيص في دبرها م ر ش . فود : (وإن كان قنًا) وبالأولى إذا كان مبعضاً وبه جزم في الرّوض . فود : (وخالفه القاضي) أي فقال إنه رقيق على الصحيح من المذهب - .

فود في (سني) : (لم تصير مستولدة للأب) لأنها لا تقبل الثقل فلو كان الأصل مسلماً والفرع ذمياً ومستولدة ذمياً فهل يثبت الاستيلاء للأصل لأنها قابلة للثقل كما لو تفتت العهد وسيب أو لا لأنها الآن على حالة تقتضي منع الثقل ؟ تردّد والأوجه القطع بالثاني شرح م ر .

فود في (سني) : (فالأظهر أنها تصير) ظاهره وإن كانت موطوءة للإب مع أنها حبيزة محرمة على الأب فتصير مستولدة له ويستتبع عليه وطؤها بعد ذلك وإن صارت في ملكه م ر .

(فرغ) أولد مكاتباً ولده فهل يتفد استيلاؤه ؟ وجهان ، أو أمه ولده المروجة ؟ تفد كإيلاد السيد

ولو مُفسِرُوا الْقُوَّةَ الشُّبْهَةَ هُنَا وَبِهِ فَارَقَ أُمَةً أَجْنَبِيٍّ وَطَلَتْ بِشُبْهَةٍ وَلَوْ مَلَكَ الْوَلَدُ بَعْضَهَا، وَالْبَاقِي حُرٌّ نَفَذَ اسْتِيلَادُ الْأَبِ فِي نَصِيبِ وَلَدِهِ، أَوْ قِرْنٌ نَفَذَ فِيهِ مُطْلَقًا. وَكَذَا فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ إِنْ أَمْسَرَ وَوَلَدَهُ حُرٌّ كُلُّهُ فَلِعَلِّهِ قِيمَتُهُ لِهَمَا أَمَّا الْقِرْنُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةٌ لَهُ لِتَعْدِلَ مَلَكَ غَيْرِ الْمُكَاتَّبِ وَالْمُبْتَغَضِ وَلَا تَهْمَا لَا يَنْبَغُ إِبْلَاؤُهُمَا لِأَمْتِهِمَا فَأُمَةٌ فَرِيعُهُمَا أُولَى وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ شَارِحٌ مَا لَوْ اسْتَعَارَ أُمَةٌ ابْنَهُ لِلرَّوْحَنِ فَرَهْنَهَا ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا قَالَ فَلَا تَصِيرُ كَمَا أَفْتَى ابْنُهُ بِهِ الْقِفَالُ لِأَدَائِهِ إِلَى مُطْلَانٍ عَقْدٍ عَقْدَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رُهِنَ أُمَةٌ فَاسْتَوْلَدَهَا أَبَوْهُ فَإِنَّهَا تَصِيرُ لِأَنَّهُ لَا

مَوْطُوءَةٌ لِلْإِبْنِ أَوْ مُدْبِرَةٌ أَوْ مُعَلَّقًا جَنَّتُهَا بِصِفَةٍ أَوْ مَوْصًى بِمَنْفَعَتِهَا وَلَا يَبِينُ أَنَّ يَكُونُ الْوَلَدُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَمْعٍ أَوْ صَمَرٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ مَوَاقِفًا لِلْأَبِ فِي دِينِهِ أَوْ لَا وَإِذَا أَوْلَدَ أُمٌّ وَلَدَهُ الْمَرْجُوعَةَ نَقَذَ إِيْلَاهُ كَمَا يُلَادُ السَّيِّدُ لَهَا وَحُرِّمَتْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ إِمَّا مُغْنِي عِبَارَةً سَمَ قَوْلُ الْمَتْنِ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهَا تَصِيرُ ظَاهِرَةً وَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةٌ لِلْإِبْنِ مَعَ أَنَّهَا حَبِيطَةٌ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْأَبِ فَتَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ وَتَحْتَجُّ عَلَيْهِ وَطُوعًا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ صَارَتْ فِي يَدِهِ مَرَاهِمًا. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بَكْوَيْنِ الشُّبْهَةِ هُنَا قَوِيَّةٌ وَقَوْلُهُ: فَارْقَ أَيُّ مَا هُنَا أَيُّ أُمِّ الْوَلَدِ الْمَوْطُوءَةِ لِلْأَبِ. قَوْلُهُ: (أُمُّ أَجْنَبِيٍّ وَطَلَتْ بِشُبْهَةٍ) أَيُّ فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً لِلْوَاطِئِي وَلَوْ مَوْصِيًّا وَغَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ لِأُمِّهَا إِمَّا هِيَ أَوْ ش. قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلُ) عُدِلَتْ عَلَى قَوْلِهِ خُرٌّ. قَوْلُهُ: (نَقَذَ فِيهِ) أَيُّ فِي تَصَبُّبٍ وَلَدِهِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ مَوْصِيًّا أَوْ مُغْنِيًّا أَوْ ش. قَوْلُهُ: (إِنْ أَيْسَرَ) أَيُّ الْأَبُ فَإِنْ كَانَ مُغْنِيًّا لَمْ يَتَقَدَّرْ فِي تَصَبُّبِ الشَّرِيكِ وَيُرْقُ مِنْ الْوَلَدِ تَصَبُّبُ الشَّرِيكِ وَيَتَقَدَّرُ الْإِبْلَادُ فِي تَصَبُّبِ الْإِبْنِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ انْتَهَى سَمَ عَلَى مَنَهْجِ أَوْ ش. قَوْلُهُ: (وَوَلَدَهُ) أَيُّ وَلَدَ الْأَبِ الْمَوْصِي مِنْ الْأُمِّ الْمُشْتَرَكَةِ. قَوْلُهُ: (فَعَلِمِي) أَيُّ الْأَبِ قِيمَتَهُ أَيُّ الْوَلَدِ لَهَا أَيُّ الْإِبْنِ وَشَرِيكِ هَذَا ظَاهِرٌ وَلَكِنَّهُ مُشْكِلٌ مُخَالِفٌ لِمَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ إِلَّا أَنَّ يَرْجِعُ ضَمِيرُ قِيمَتِهِ لِلْأُمِّ الْمُشْتَرَكَةِ بِتَأْوِيلِ الْقَوْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ لَوْ اسْتَوْلَدَ مَوْصِيًّا جَارِيَةً فَرَعَهُ الْمُشْتَرَكَةُ بِعَيْنِي جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ فَرَعِهِ وَأَجْنَبِيٍّ نَقَذَ الْإِسْتِيلَادُ فِي الْكُلِّ وَوَلَدَهَا مِنْهُ خُرٌّ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَالْقِيمَةُ لِلْفَرَعِ وَشَرِيكِ أَوْ اسْتَوْلَدَهَا مُغْنِيًّا لَمْ يَتَقَدَّرْ الْإِبْلَادُ فِي تَصَبُّبِ الشَّرِيكِ بَلْ يُرْقُ بَعْضُ الْوَلَدِ وَهُوَ تَصَبُّبُ الشَّرِيكِ تَبَعًا لِأُمِّهِ أَوْ وَنَحْوُهَا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْقَوْلُ الْخ) مُخْتَرَزُ الْحُرِّ مِنْ قَوْلِهِ لِلْأَبِ. قَوْلُهُ: (فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمَوْصِيُّ وَلَا يَكْفِي يَسَارُ وَلَدِهِ أَوْ سَمَ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي يَسَارُ وَلَدِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

وَحَرَمْتُ عَلَى الزَّوْجِ مَدَّةَ الْحَمْلِ رَوْضٌ . قُودُ: (ولو مُفَسِّرًا) قال في شَرْحِ الإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَكَافِرًا وَهِيَ الْإِثْمَانُ مُسْلِمَانِ . قُودُ: (فَقَدْ فِيهِ) أَيِ فِي نَصِيبِ الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ: إِنْ أَبَسَرَ أَيِ الْأَبُ . قُودُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ رَهَنَ أُمَةً فَاسْتَوَلَدَهَا أَبُوهُ الْبَخ) فِي كِتَابِ أَهْمَابِ الْأَوْلَادِ مِنْ نَضْحِيحِ الْبُلْقِينِي وَلَوْ رَهَنَ جَارِيَةً ثُمَّ مَاتَ عَنْ أَبِي ثُمَّ اسْتَوَلَدَهَا الْأَبُ قَالَ الْقَفَالُ لَا نَصِيرُ أُمٌ وَلَدٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْحَقُّ بِتَقْيِيهِ إِلَّا أَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثٍ فَتَزَلَّ مَتَزَلَّتْ أَنْتَهَى فَعَلِمَ الْفَرْقُ عِنْدَ الْقَفَالِ بَيْنَ اسْتِيلَادِ الْأَبِ فِي حَالِ حَيَاةِ الْإِثْمَانِ وَاسْتِيلَادِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي جَارِيَتِهِ الْمَرْهُونَةِ . قُودُ: (فَاسْتَوَلَدَهَا أَبُوهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمَوِيرُ وَلَا يَخْفَى يَسَارُ وَلَدِيهِ .

يُؤَدِّي لِذَلِكَ اهـ وَيَزِيدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الرَّاهِنَ لَوْ أَحْبَلَ أَمَتَهُ الْمَرْهُونَةَ وَهُوَ مُوسِرٌ صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَبَطَلَ الرَّهْنُ مَعَ أَدَائِهِ إِلَى بَطْلَانِ عَقْدٍ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْقَفَالَ قَائِلٌ بِأَنَّ لِبِلَادَةِ الرَّاهِنِ لَا يَنْفَدُ مُطْلَقًا لِأَدَائِهِ لِمَا ذَكَرَ بِخِلَافِ أَبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ أَنَّ مَا صَحَّحُوهُ فِي الرَّاهِنِ يَزِيدُ تَفْرِقَةَ الْقَفَالِ وَتَوَجِيهَهُ الْمَذْكُورَيْنِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا لَا لِمَا ذَكَرَهُ الْقَفَالُ بَلْ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي الْمَرْهُونِ لِغَيْرِ الْمُرْتَهِنِينَ بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ ضَمْنِيًّا فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّهْنِ فَإِنْ قُلْتُ التَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلَى لَيْسَ لِأَجْنَبِيٍّ لِأَنَّهُ لِلرَّاهِنِ قُلْتُ بَلْ هُوَ أَجْنَبِيٌّ بِالنَّظَرِ إِلَى عَدَمِ مِلْكِهِ لِلرَّهْنِ فَلَمْ يَكُنْ كَالْمَالِكِ الْمُسْتَوْلِي لَأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ وَافَقَ الْقَفَالَ فِي الْأَوَّلَى عَلَى الْحُزْمِ بِأَنَّهَا لَا تَصِيرُ وَالبَلْقَيْنِي وَجْهَهُ بِمَا يَقُولُ لِمَا مَرَّ عَنِ الْقَفَالِ مَعَ زَوْدِهِ (وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا) يَوْمَ الْإِحْبَالِ مَا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا قَبْلَ الْوُطْءِ وَلَا فَأَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْاسْتِيلَاءِ إِلَى الْإِحْبَالِ (مَعَ مَهْرٍ).....

• فَوُدَّ: (وَيَزِيدُهُ مَا مَرَّ إِلَيْهِ) أَيِ تَقْصِيرٍ مُسْتَوْلَدَةٍ لِلْأَبِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءَ كَانَ الرَّاهِنُ مَالِكًا أَوْ مُسْتَعِيرًا. • فَوُدَّ: (فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ فِيمَا لَوْ اسْتَوْلَدَ الْأَبُ مَرْهُونَةَ الْوَلَدِ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ إِلَيْهِ) فِيهِ قَلْبٌ وَحَقُّ الْبَيَارَةِ وَمَا ذَكَرْتُهُ يَمَّا صَحَّحُوهُ فِي الرَّاهِنِ صَرِيحٌ فِي زَدِّ تَفْرِقَةِ الْقَفَالِ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (تَفْرِقَةُ الْقَفَالِ) أَيِ بَيِّنَ اسْتِيلَاءِ الرَّاهِنِ وَبَيِّنَ اسْتِيلَاءِ أَبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. • فَوُدَّ: (فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا) أَيِ فِي مَسْأَلَتِي اسْتِيلَاءِ الْأَبِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ اعْتِمَادُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا كَمَا مَرَّ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِذَلِكَ لِأَنَّ مِلْكَ وَلَدِهِ بِمَنْزِلَةِ مِلْكِهِ اهـ س م. • فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِعَارَةِ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ لِلرَّاهِنِ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ لَأَمَةٍ وَلَدِهِ. • فَوُدَّ: (قُلْتُ هُوَ أَجْنَبِيٌّ إِلَيْهِ) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ سَمِ مَعْنَى. • فَوُدَّ: (مَعَ زَوْدِهِ) مُعَلَّقٌ بِالصَّلَةِ وَالضَّمِيرِ لِلْمَوْصُولِ. • فَوُدَّ: (يَوْمَ الْإِحْبَالِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولُهُ وَقَدْ يَلْزَمُهُ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِلَى لَأَنَ قُوَّةَ وَقَوْلُهُ: أَوْ مُكَاتَبًا إِلَى فَلَا يَنْفَسِخُ. • فَوُدَّ: (يَوْمَ الْإِحْبَالِ) سَوَاءَ أُنْزِلَ قَبْلَ تَقْيِيبِ الْحَشْفَةِ أَمْ بَعْدَهُ اهـ مُغْنِي عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى سَوَاءَ أُنْزِلَ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ بَعْدَهُ أَمْ مَعَهُ وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِهَا أَيِ

• فَوُدَّ: (بَلْ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ: لَا أَثَرَ لِذَلِكَ لِأَنَّ مِلْكَ وَلَدِهِ بِمَنْزِلَةِ مِلْكِهِ. • فَوُدَّ: (وَالْبَلْقَيْنِي وَجْهَهُ بِمَا يَقُولُ لِمَا مَرَّ عَنِ الْقَفَالِ مَعَ زَوْدِهِ) فِي تَضْحِيحِ الْبَلْقَيْنِي فِي كِتَابِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مَا تَصَّهَ وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَصْلًا لِلْمُرْتَهِنِينَ فَهَلْ نَقُولُ: يَنْفَدُ اسْتِيلَاؤُهُ فِي أَمَةٍ فَرَعِهِ أَمْ نَقُولُ لَا يَنْفَدُ اسْتِيلَاؤُهُ إِذَا كَانَ مُسِيرًا لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ بِالرَّهْنِ حَقًّا لِفَرَعِهِ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا يَمْلِكُ إِنْطِلَاقَهُ؟ نَزَعَ الْقَفَالُ إِلَى الثَّانِي حَكَاهُ عَنْهُ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِي فَتَاوَاهِ وَالْأَرْجَحُ عِنْدَنَا الْأَوَّلُ م ر لَأَنَّهُ إِذَا أَحْبَلَ أَمَةً الْفَرَعُ ثَبَّتَ اسْتِيلَاؤَهُ فَلَا أَنْ يَثْبِتَ اسْتِيلَاؤُ الْأَصْلِ فِي جَارِيَةِ نَفْسِهِ أَوَّلَى لِأَنَّ إِنْطِلَاقَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنْ إِنْطِلَاقِ مُجَرَّدِ عُلُقَةِ الرَّهْنِ. • فَوُدَّ: (وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْإِحْبَالِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْؤُهُ لَهَا مُدَّةً وَاخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهَا فِيهَا وَلَا يَتَعَلَّمُ مَتَى عَلِقَتْ بِالْوَلَدِ قَالَ الْقَفَالُ اغْتَبِرَتْ قِيَمَتُهَا فِي آخِرِ زَمَنِ يُمَكِّنُ عُلُقَهَا

بشرطه السابق كما يلزم أحد شريكين استولدت المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببيهما فالمهر للإيلاج والقيمة للاستيلاج وقد يلزم مهر إن كان زوج أمته لأخيه فوطئها الأب فعليه مهر للزوج لأنه حرمتها عليه أبداً بوطنه ومهر للمالك لاستيفائه منفعة بضيمه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولدي) فلا يلزمه وإن انفصل حياً أو ميتاً بجناية مضمونة (في الأصح) لانتقال ملكه لها قبيل الطلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمته ومن ثم لو استولدت مستولدة ابنه لزمه قيمة الولد لأنه لا يتصور ملكه لأمه ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها.

(و) يحرم (عليه) أي الأصل من النسب الحر (نكاحها) أي أمه ولديه وإن لم يجب إعفائه على

القيمة قول الأب لأنه غارم ولو تكرّر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اغتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة أشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوابل اهـ. قوله: (بشرطه السابق) أي في قوله ومحلّه إن لم يَحْيَلْهَا إلخ اهـ ع ش.

قوله: (نصف كل منهما) أي من القيمة والمهر اهـ سم وزاد ع ش وتصير مستولدة للواطن إن أيسر فإن كان مُعْتَبَرًا لا يتخذ الاستيلاج في حصّة الشريك وقياس ما قدّمنا عن سم عن الرّوض أن يكون الولد مُعْتَبَرًا اهـ. قوله: (ووجبا) أي قيمتها ومهرها. قوله: (وقد يلزمه) إلى المتن في المُغْنِي. قوله: (وقد يلزمه) أي الأب. قوله: (لأخيه) أي لأبوين أو لأب. قوله: (وإن انفصل حياً أو ميتاً إلخ) عبارة المُغْنِي إن انفصل حياً وأما إذا انفصل ميتاً فلا يجب قيمته جزئاً نعم إن انفصل بجناية قبضي كما قال الزّكاشي أن يجيء فيه ما سبق في المفرور اهـ. قوله: (لانتقال ملكه إلخ) ومتى حكّمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البقوي في فتاويه اهـ نهاية قال ع ش قوله: وجب الاستبراء إلخ أي لحق الله تعالى.

قوله: (ملكها لها) فيه قلب والأصل (ملكها له) عبارة المُغْنِي: الملك فيها له اهـ. قوله: (ولا قيمة عليه لها) أي لأنها لم تنقل إليه اهـ سم. قوله: (ويحرم عليه) إلى الفصل في المُغْنِي إلا قوله وإن لم يجب إلى لأن قوة وقوله: أو مكاتبا إلى فلا يتفسخ. قوله: (ويحرم عليه) أشار به إلى أن قوله (ونكاحها) منطوق على قوله وطء ولديه اهـ عميرة. قوله: (من النسب) احتراز به عن الأصل من الرّضاع كما يأتي. قوله: (الحر) نعت لأصلي. عبارة المُغْنِي: على الأب الحر الكل أما غير الحر الكل فله نكاحها إذ ليس عليه إعفائه اهـ. قوله: (وإن لم يجب إعفائه) أي على ذلك الولد بأن كان هناك من هو مُقَدَّم

به فيه وذلك ستة أشهر قبل ولادتها لأن المولود من ذلك يمين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوابل بخلاف نفقة الحامل المبنية لأنها كانت واجبة انتهى. قوله: (نصف كل منهما) أي من القيمة والمهر. قوله: (لانتقال ملكه لها إلخ) ومتى حكّمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البقوي في فتاويه شرح م ر. قوله: (ولا قيمة عليه لها) أي لأنها لم تنقل إليه. قوله: (وإن لم يجب إعفائه إلخ) كذا شرح م ر.

ما اقتضاه إطلاقهم لكن مرّ في مبحث نكاح الأمة أنّ محلّه في المومِر كما أفهّمته علّتهم
وجرى عليه الزّركشي وغيره لأنّ قوّة شبهته في ماله استحقاقه الإغفاف عليه صيرّته كالشّريك
ومن ثمّ لم تخزم على أصل فنّ كأمة أصل على فرع وأمة فرع رضاع على أصله قطعاً .
(فلو ملك زوجة وإليه الذي لا تجلّ له الأمة) حال ملك الولد وكان نكحها قبل ذلك بشرطه (لم
ينفسخ النكاح في الأصح) لأنّه يُفتقر دواماً لقوّته ما لا يُفتقر ابتداءً ومن ثمّ لم يرتفع نكاح الأمة
بطرؤ يسار وتزوّج حرةً أما إذا حلّت له حينئذٍ لكونه قنّاً أو الولد مُفسّراً لا يلزمه إغفائه أو
مكاتباً وإذن له سيّده في تزويجها من أبيه فلا ينفسخ بطرؤ ملك الولد قطعاً فقول الإسويّ

عليه في وجوب الإغفاف اهـ رشيديّ . فود: (أنّ محلّه) أي منع نكاح أمة فرعه . فود: (في المومِر)
أي في الفرع المومِر لانه يلزمه إغفائه لكن قدّمنا هناك تصرّيح صاحب العباب بأنّه لا فرق اهـ سم أقول
ويُفيد الفرق موافقة النهاية والمُعني للشارح في قوله الآتي أنّها أو الولد مُفسّراً إلخ . فود: (لأنّ قوّة
شبهته إلخ) تعليل للمتن . فود: (شبهته إلخ) وقوله: استحقاقه إلخ قد صبّب الشارح عليهما فيُحتلّ
أنّ استحقاقه عطف بيان ويُحتلّ أنّه مفعول شبهة على ضرب من التّأويل لأنّ شبهة اسم عين اهـ سم
وقوله: لأنّ شبهة اسم عين فيه نظر عبارة القاموس والشبهة بالضمّ: الالتباس والمثل اهـ عبارة ع ش
قوله: استحقاقه مفعول (شبهة) سم على حجة اهـ . فود: (لم يخزم) أي نكاح أمة الفرع اهـ ع ش .
فود: (على أصل فنّ) أي كلّاً أو بعضاً .

فود (سني): (الأمة) أي أمة ابنه اهـ رشيديّ . فود: (حال ملك الولد) كأنّ يسّر بنفسه أو يسّر ولده اهـ
مُعني .

فود (سني): (لم ينفسخ النكاح) ولو أخبل الأب الأمة بعد ملك ولده لها هل تصير أم وليد كما مرّ أو لا
تصير لأنّ مُستند الوطء النكاح المُعتمد الثاني مُعني ورّوض مع شرجه . فود: (قنّاً) أي أو مُبعضاً اهـ
نهاية . فود: (أو الولد مُفسّراً) هذا مبني على ما مرّ أنّها عن الزّركشي وغيره كما هو ظاهر اهـ سم .

فود: (أنّ محلّه) أي منع نكاح أمة فرعه . فود: (في المومِر) أي في الفرع المومِر لانه يلزمه إغفائه
لكن تقدّم في الحاشية على البحث المذكور تصرّيح صاحب العباب بأنّه لا فرق . فود: (شبهته) ،
وقوله: (استحقاقه) صبّب عليهما فيُحتلّ أنّ (استحقاقه) عطف بيان ويُحتلّ أنّه مفعول شبهة على
ضرب من التّأويل لأنّ شبهة اسم عين .

فود (سني): (لم ينفسخ النكاح في الأصح) قال في الزّوض: قلّوا استولدها لم يتقدّم قال في شرجه
لأنّه رضي برق ولده حين نكحها ولأنّ النكاح حاصل مُحقق فيكون وإطناً بالنكاح لا بشبهة الملك
بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدّم أنّه لو وطئ وإن كان رقيقاً كلّه جارية
ولده بغير نكاح كان الولد حراً للشبهة . فود: (فلا ينفسخ بطرؤ ملك الولد) قد يُشكل ذكر الطرؤ مع
قوله أو مكاتباً وإذن له سيّده في تزويجها من أبيه لانه صريح في تصوير المسألة بعدم طرؤ الملك وأنّه

وَمَنْ تَبِعَهُ هَذَا التَّقْيِيدُ لَا فَائِدَةَ لَهُ مَرْدُودٌ بِذَلِكَ. (وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحٌ أُمَةٌ مُكَاتَّبَةٌ) لِأَنَّ شُبْهَتَهُ فِي مَالِهِ أَقْوَى مِنْ شُبْهَةِ الْوَلَدِ وَمَنْ قَالِ (فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدُهُ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) وَفَارَقَ الْإِبْنَ بِأَنْ تَعَلَّقَ السَّيِّدُ بِمَالِ الْمُكَاتَّبِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِ الْأَصْلِ بِمَالِ الْفَرَعِ وَمَنْ ثَمَّ جَرَى لَنَا قَوْلُ إِنَّهُ مَلَكَ لِلْسَّيِّدِ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْتَقِ بِبَعْضِ سَيِّدٍ مَلَكَهُ مُكَاتَّبُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ مَلَكَ الْبَعْضِ وَعَدَمُ الْعَتَقِ إِذِ الْمُكَاتَّبُ نَفْسُهُ لَوْ مَلَكَ أَبَاهُ لَمْ يَحْتَقِ عَلَيْهِ وَالْمَلَكَ وَالتَّكَاحُ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا .

فصل

(السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ) بِذَلِكَ الْإِذْنِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ الَّذِي هُوَ نَفْيُ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ، وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ لِإِفَادَةِ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِنَفْيِ الضَّمَانِ بَعِيدٌ مِنَ السِّيَاقِ وَالْمَعْنَى؛ لِأَنَّ نَفْيَ الضَّمَانِ هُوَ الْأَصْلُ فَلَا يُحْتَاجُ لِيَبَيِّنَ سَبَبَ لَهُ حُرْفُ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمَتَنِ

• قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا حَلَّتْ لَهُ الْخ.

• قَوْلُهُ (وَلَيْسَ لَهُ) أَيِ يَحْرُمُ عَلَى السَّيِّدِ قَطْعًا أَوْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ شُبْهَتَهُ) أَيِ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ (فِي) مَالِهِ أَيِ الْمُكَاتَّبِ وَقَوْلُهُ: مِنْ شُبْهَةِ الْوَلَدِ أَيِ فِي مَالِ وَلَدِهِ أَوْ عَشِيرَتِهِ.

• قَوْلُهُ (وَلَيْسَ لَهُ) (انْفَسَخَ النِّكَاحُ) قَالَ فِي الرِّوَايَةِ ثُمَّ يَتَقَدَّرُ اسْتِيلَاؤُهُ وَقَالَ شَارِحُهُ إِذَا أَوْلَدَ أُمَةٌ مُكَاتَّبَةٌ انْتَهَى أَوْ سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْخ) أَيِ الْمُكَاتَّبِ قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَيْفًا وَمِنْ ثَمَّ الْخ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ مَا فِي يَدِ الْمُكَاتَّبِ. • قَوْلُهُ: (بَعْضُ سَيِّدٍ الْخ) أَيِ أَصْلُ سَيِّدٍ أَوْ فَرَعُهُ أَوْ عَشِيرَتُهُ. • قَوْلُهُ: (نَفْسِهِ) لَعَلَّهُ مُقَدِّمٌ عَنْ مَوْحَرِّهِ وَالْأَصْلُ إِذِ الْمُكَاتَّبُ لَوْ مَلَكَ أَبَا نَفْسِهِ الْخ.

فصل السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ

• قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْإِذْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ فَإِنْ كَانَ فِي الْهِدَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمَتَنِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ إِرَادَةِ هَذَا الْمُقَدَّرِ. • قَوْلُهُ: (الَّذِي الْخ) نَعَتْ لِلْسِّيَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ الْخ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

• قَوْلُهُ: (فَلَا اخْتِرَاضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيْهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ لِيَسْلُطَ التَّقْيِيدُ عَلَى الضَّمَانِ بِالْإِذْنِ فَهُوَ نَفْيُ لِكَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ وَعِبَارَتُهُ مُحْتَمِلَةٌ لِهَذَا وَمُحْتَمِلَةٌ أَيْضًا لِكَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِنَفْيِ الضَّمَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَمَّا أَنْتَمَتَ طَرَفٌ لَّنْ

حَاصِلٌ عِنْدَ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِهِ أَوْ مُكَاتَّبًا الْخ تَصْوِيرُ حَالَةِ الْجِلْدِ وَتَرْتُّبٌ عَلَيْهَا تَصْوِيرُ طَرَفِ الْجِلْدِ بِأَنْ يَشْتَرِيَهَا الْمُكَاتَّبُ بَعْدَ تَزْوُجِ الْأَبِ.

• قَوْلُهُ فِي (وَلَيْسَ): (انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ فِي الرِّوَايَةِ ثُمَّ يَتَقَدَّرُ اسْتِيلَاؤُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِذَا أَوْلَدَ أُمَةٌ مُكَاتَّبَةٌ كَمَا سَبَّأَنِي إِضْرَاحُهُ فِي الْكِتَابَةِ انْتَهَى.

فصل

• قَوْلُهُ: (فَلَا اخْتِرَاضَ الْخ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْإِعْتِرَاضِ مَا نَصَّهُ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ يُعْطِي أَنَّ الْإِذْنَ سَبَبٌ لِنَفْيِ الضَّمَانِ وَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ إِنَّمَا الْمَقْصُودُ نَفْيُ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ فَلَوْ سَلَّطَ التَّقْيِيدُ عَلَى الضَّمَانِ

نعم، الأحسن لا يضمن بإذنه في نكاح عبده ليكون نصاً في الأول فإن قلت بإذنه قيد لمقابل الجديد فلا فرق بين تقديمه وتأخره قلت ممنوع بل على الجديد لا فرق بين الإذن وعدمه وعلى القديم لا بُد منه فحق العبارة لولا ما قرزته السيد لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه إن أذن (مهراً ونفقة) أي مؤنة بل غالب الفقهاء يطلقونها عليها (في الجديد) لأنه لم يلتزمهما تصرّحاً ولا تعريضاً بل لو ضمن ذلك عند إذنه لم يضمنه لتقدم ضمانيه على وجوبه بخلافه بعد العقد فإنه يصح في المهر إن علمه لا الثقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه . (وهما في كسبه) كذا في كسبه لأنه بالإذن.....

أُكْرِتَ ظَهْرًا لِلْمُتَجَرِّبِينَ ﴿ (المصم: ٢١٧) وَلَيْسَ بِمَقْصُودِ اهـ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: (نَعَمْ الْخ) تَسْلِيمٌ لِاغْتِرَاضِ السُّبُكِيِّ الْمَذْكُورِ . فَوُدَّ: (فَلا اغْتِرَاضَ الْخ) دَفَعَ لِاغْتِرَاضِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلا يُتَّجِهُ قَوْلُ الْمُحَشِّي بِمَذْخَرِهِ عَنِ الرِّزْكَانِيِّ نَحْوُ مَا مَرَّ عَنِ السُّبُكِيِّ مَا نَصَّهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الْاِغْتِرَاضَ لَا يَنْدَفِعُ بِمَا قَرَزَهُ الشَّارِحُ فَإِنْ أَرَادَهُ فَقِي نَفَى الْاِغْتِرَاضَ بِهِ نَظَرًا اهـ سَيِّدٌ عَمَرٌ بِاِخْتِصَارٍ . فَوُدَّ: (لِيَكُونَ نَصًا فِي الْأَصْلِ) فِي التَّصْيَةِ نَظَرًا اهـ سَمِ أَيِّ لَاحْتِمَالٍ تَعَلَّقَ الْجَارُ بِالتَّقْيِ وَلَوْ بَعِيدًا . فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ بِإِذْنِهِ) أَيِ الَّذِي فِي الْمَنِيِّ . فَوُدَّ: (بَيْنَ تَقْدِيمِهِ) أَيِ تَقْدَمُ بِإِذْنِهِ عَلَى لَا يَضْمَنُ . فَوُدَّ: (مَنْعُ الْخ) فِي صَلَاحِيَةِ مَا ذَكَرَهُ سَنَدًا لِهَذَا الْمَنْعِ لِلْسُّنْدِيَّةِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى اهـ سَمِ وَلَكِ أَنْ تُجِيبَ بِأَنَّ مَحَطَ السَّيِّدِ قَوْلُهُ: وَعَلَى الْقَدِيمِ الْخ وَالْحَاصِلُ أَنَّ قَوْلَهُ بِإِذْنِهِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى رَدِّ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِسَيِّئَةِ الْإِذْنِ لِلضَّمَانِ .

فَوُدَّ: (لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيِ مِنْ بِإِذْنِهِ . فَوُدَّ: (لَوْلا مَا قَرَزْتَهُ) أَيِ مِنْ دَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى إِرَادَةِ مَا قَرَزْتَهُ . فَوُدَّ: (يُطْلَقُونَهَا) أَيِ التَّقْفَةُ عَلَيْهَا أَيِ الْمُؤْنَةُ . فَوُدَّ: (لأنه لم يلتزمهما) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ الْغَزَالِيِّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ لَا التَّقْفَةُ إِلَى الْمَنِيِّ . فَوُدَّ: (بَلْ لَوْ ضَمِنَ ذَلِكَ) أَيِ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى الضَّمَانِ كَأَن قَالَ تَزَوَّجَ وَعَلَيَّ الْمَهْرُ وَالتَّقْفَةُ وَقَوْلُهُ: لَمْ يَضْمَنْهُ أَيِ لَمْ يَلْزِمْهُ اهـ ع ش . فَوُدَّ: (لِتَقْدَمُ ضَمَانُهُ الْخ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ . فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ ضَمَانِ السَّيِّدِ . فَوُدَّ: (إِنْ حَلِمْتَ) أَيِ قَدَرِ الْمَهْرِ وَقَوْلُهُ: مِنْهَا أَيِ التَّقْفَةُ وَقَوْلُهُ: عَلِمَهُ أَيِ قَدَرِ مَا وَجِبَ الْخ .

فَوُدَّ (سُئِلَ): (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ) وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ فِيهِمَا أَيِ الْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ جَازَ اهـ رَوْضٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِيجَارِ اهـ سَمِ . فَوُدَّ: (لأنه بالإذن الْخ) .

(فَرُغَ): لَوْ زَوَّجَ عَبْدَهُ بِأَمْرِهِ اتَّفَقَ عَلَيْهِمَا بِحُكْمِ الْمَلِكِ فَإِنْ أَتَى الْعَبْدُ مِنْهَا بِأَوْلَادٍ فَإِنْ اغْتَضَقَهَا السَّيِّدُ

بِالْإِذْنِ فَقَالَ لَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الْاِغْتِرَاضَ لَا يَنْدَفِعُ بِمَا قَرَزَهُ الشَّارِحُ فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْاِغْتِرَاضِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَى . فَوُدَّ: (لِيَكُونَ نَصًا فِي الْأَوَّلِ) فِي التَّصْيَةِ نَظَرٌ .

فَوُدَّ: (مَنْعُ الْخ) فِي صَلَاحِيَةِ مَا ذَكَرَهُ سَنَدًا لِهَذَا الْمَنْعِ لِلْسُّنْدِيَّةِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى . فَوُدَّ: (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ) قَالَ فِي الرِّوْضِ وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ فِيهِمَا أَيِ الْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ جَازَ أَيِ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُسْتَأْجَرِ انْتَهَى فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِيجَارِ . فَوُدَّ: (لأنه) أَيِ السَّيِّدِ .

رَضِيَ بِصَرْفِ كَسْبِهِ فِيهِمَا وَلَا يُغْتَبَرُ كَسْبُهُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي النِّكَاحِ بَلِ الْحَادِثُ (بَعْدَ النِّكَاحِ) وَوَجوبُ الدَّفْعِ وَهُوَ فِي مَهْرٍ مُقَوَّضَةٍ بِفَرْضٍ صَحِيحٍ أَوْ وَطْءٍ وَمَهْرٍ غَيْرِهَا الْحَالُ بِالْمَقْدِ وَالْمُؤَجَّلُ بِالْحُلُولِ وَفِي التَّقْفَةِ بِالتَّمْكِينِ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ فِي إِذْنِهِ لَهُ فِي الضَّمَانِ كَسْبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَإِنْ تَأَخَّرَ الضَّمَانُ عَنْهُ لِثُبُوتِ الْمَضْمُونِ حَالَةَ الْإِذْنِ ثُمَّ لَا هُنَا كَمَا مَرَّ (الْمُعْتَادُ) كَالْجُرُفَةِ (وَالتَّادِي) كُلْقَطَةٍ وَوَصِيَّةٍ، وَكَيْفِيَّةُ تَعْلُقِيهِمَا بِالكَسْبِ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَسْبِهِ كُلُّ يَوْمٍ فَيُؤَدَّى مِنْهُ التَّقْفَةُ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا نَاجِزَةٌ ثُمَّ إِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ صُرِفَ لِلْمَهْرِ الْحَالِ حَتَّى يَفْرُغَ ثُمَّ يُصْرَفُ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَلَا يُدَخَّرُ مِنْهُ شَيْءٌ لِلتَّقْفَةِ أَوْ الْحُلُولِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِعَدَمِ وَجوبِهِمَا وَقَوْلُ الْغَرَالِيِّ يُصْرَفُ لِلْمَهْرِ أَوْ لَا ثُمَّ لِلتَّقْفَةِ حَمَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى مَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ الْمَهْرَ كُلَّهُ . وَنَازَعُ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمَقَالَتَيْنِ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ لَا يَتَمَعُّ كُلُّ مَنْ هَذَيْنِ لِأَنَّهُمَا ذَيْنِ فِي كَسْبِهِ فَيُصْرَفُهُ عَمَّا شَاءَ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ التَّقْفَةِ وَهُوَ الْقِيَاسُ (فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَهُوَ) بِجَبَانٍ (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِنَجٍ).....

وَأُولَاهُمَا فَتَقَفَتْهَا فِي كَسْبِ الْعَبْدِ وَتَقْفَةُ أَوْلَادِهِمَا عَلَيْهَا فَإِنْ أَعْسَرَتْ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ أُغْنِيَ الْعَبْدُ دُونَهَا فَتَقَفَتْهَا عَلَى الْعَبْدِ كَحُرِّ تَزْوِجِ أُمَةٍ وَتَقْفَةُ الْأَوْلَادِ عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُمْ مِلْكُهُ أَوْ مُعْنَى . فَوُدَّ : (رَضِيَ بِصَرْفِ كَسْبِهِ الْخ) إِطْلَاقُهُ مَحَلِّ تَأْمُلٍ بِالنِّسْبَةِ لِعَامَتِي لَمْ يَطْرُدْ عَرَفُ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ بِذَلِكَ بَلْ قَدْ يَطْرُدُ الْعُرْفُ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي بِخِلَافِ ذَلِكَ أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّعْلِيلَ الْمَذْكُورَ نَظَرًا لِلْغَالِبِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ : وَهُمَا فِي كَسْبِهِ هَلْ وَلَوْ خَصَّهُ بِأَحَدِهِمَا أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا ؟ تَأْمُلُ كَذَا فِي هَامِشٍ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ إِذْنٌ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَنَهَاهُ عَنِ الْأَدَاءِ فَإِنَّهُ إِذَا غَرِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الْأَصْلِ أَوْ . فَوُدَّ : (وَلَا يُغْتَبَرُ الْخ) أَيِ فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ بِالتَّجَارَةِ وَأَمَّا الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَسَيَاتِي أَنَّهُ يُغْتَبَرُ كَسْبُهُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَلَوْ قَبْلَ النِّكَاحِ . فَوُدَّ : (وَوُجُوبُ الدَّفْعِ الْخ) عَطَفَ عَلَى النِّكَاحِ . فَوُدَّ : (وَهُوَ) أَيِ وَجُوبُ الدَّفْعِ أَوْ ع ش . فَوُدَّ : (وَمَهْرٍ غَيْرِهَا) عَطَفَ عَلَى مَهْرٍ مُقَوَّضَةٍ . فَوُدَّ : (الْحَالُ بِالْمَقْدِ الْخ) أَيِ إِذَا كَانَتْ مُطَبِقَةً لِلْوَطْءِ فَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُطَبِّقُهُ كَانَ زَوْجُ أُمِّهِ الصَّغِيرَةِ بِرَقِيقٍ فَلَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِطَاقَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الصَّدَاقِ أَوْ ع ش . فَوُدَّ : (وَفِي التَّقْفَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي مَهْرٍ مُقَوَّضَةٍ . فَوُدَّ : (فِي الضَّمَانِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ وَقَوْلُهُ : كَسْبُهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ (اغْتَبِرَ) وَقَوْلُهُ : عَنْهُ أَيِ الْكَسْبِ وَقَوْلُهُ لِثُبُوتِ الْمَضْمُونِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ الْخ . فَوُدَّ : (أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَسْبِهِ الْخ) أَيِ وَجُوبًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ أَوْ ع ش . فَوُدَّ : (إِلَيْهَا) أَيِ التَّقْفَةِ . فَوُدَّ : (فِي الْمُسْتَقْبَلِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَنْطُوقَيْنِ . فَوُدَّ : (وَقَوْلُ الْغَرَالِيِّ الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ : جُمْلَةُ الْخ . فَوُدَّ : (فِي الْمَقَالَتَيْنِ) هُمَا قَوْلُهُ وَكَيْفِيَّةُ تَعْلُقِيهِمَا الْخ وَقَوْلُ الْغَرَالِيِّ الْخ أَوْ ع ش . فَوُدَّ : (وَهُوَ الْقِيَاسُ) مُتَعَمِّدٌ أَوْ ع ش . فَوُدَّ : (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِنَجٍ وَكَذَا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا بَقِيَ الرِنَجُ وَرَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْوُجُوبِ

فَوُدَّ فِي (سُنِّي) : (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِنَجٍ وَكَذَا رَأْسُ مَالٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا بَقِيَ الرِنَجُ وَرَأْسُ الْمَالِ إِلَى

ولو قبل الإذن في النكاح (وكذا رأس مال في الأصح) لأنه لزمه بعقد مأذون فيه فكان كدين التجارة وبه فازق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويُفروق أيضاً بأن القن لا يتعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفّره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لأنه مفقوض لزيّاه فله فيه نوع استقلال وبجبان في كسبه هنا أيضاً فإذا لم يَف أحدُهما به كُمل من الآخر (وإن لم يكن مُكْتسباً ولا مأذوناً له) أو زاد على ما قدر له (ففي ذمته).....

فلسيد إثلا فلهما قبله فليراجع ثم بحث مع م ر فوافق على الظاهر المذكور اه سم. فود: (ولو قبل الإذن) إلى قول المشي ولو نكح فاميداً في النهاية إلا قوله ويُمكن إلى ولم يتعلق وقوله: خلافاً لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المغني إلا قوله إن تكفل إلى لم يتعلق به حق إلا قوله إن تكفل إلى المشي. فود: (لأنه) أي دين المهر والتفقه. فود: (وبه فازق الخ) أي بالتفليل المذكور ما مر أي في قوله ولا يُعتبر كسبه الخ اه ع ش. فود: (وبجبان في كسبه هنا الخ) هل محلّه في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدّم في غير المأذون؟ فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الرّوض يقتضي الثاني اه سم والذي يتّجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلاً عن حاشية المحلّي لعميرة ما نصّه الظاهر أن مثل ذلك أكسابه بغير التجارة التي بعد الإذن ولو قبل النكاح اه سيد غمز عبارة ع ش ويثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الرّوض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافاً إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل فيستفاد من مجموع صنيعه أي شرح م ر وصنيع ع ش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الرّوض إنما هو في أن كلاً منهما لا يتعيّد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتعيّد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن يتّهما فرقا من حيث إن الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الإذن أو بعده وأن الكسب لا بُد أن يكون بعد الإذن ولو قبل النكاح. فود: (أحدهما) أي الكسب ومال التجارة به أي ما ذكر من المهر والتفقه.

فود (سني): (وإن لم يكن مُكْتسباً) إنما لعدم قدرته أو لكونه مُحْتَرَفاً مَحْرُوماً اه مُغْنِي اه. فود: (أو زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رَشِيدِي عبارة سم أي كأن أذن له السيد أن يتزوّج بعشرة فتزوّج بأحد عشر اه. فود (سني): (ففي ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتيقه إن رَضِيَتْ بالمقام

الوجوب فليسيد إثلا فلهما قبله فليراجع ثم بحث مع م ر فوافق على الظاهر المذكور. فود: (وبجبان في كسبه هنا أيضاً) هل محلّه في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدّم في غير المأذون؟ فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الرّوض يقتضي الثاني. فود: (أو زاد على ما قدر له) أي كأن أذن السيد له أن يتزوّج بعشرة فتزوّج بأحد عشر. فود (سني): (ففي ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة للزيادة.

يُطَالَبُ بِهِ إِذَا عَتَقَ لِرُجُوبِهِ بِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ (وَلَوْ قَوْلُ عَلَى السَّيِّدِ) لِأَنَّ الْإِذْنَ لِمَنْ هَذَا حَالُهُ التَّرَامُ لِلْمُؤْنِ .

(وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ وَيُمْكِنُ رُجُوعُ إِنْ تَكْفَّلَ الْآتِي وَمَنْهُومُهُ لِهَذِهِ أَيْضًا وَلَمْ يَتَمَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ كَرَهْنٍ وَلَا اشْتِرَاطٌ.....

مَعَهُ لِأَنَّهُ ذَيْنَ لَزِمَ لِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ فَيَتَمَلَّقُ بِذِمَّتِهِ كَبَدَلِ الْقَرْضِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ إِذْ لَا جُنَايَةَ مِنْهُ وَلَا بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْفَضْلِ أَهْ مُعْنِي . هُ فَوَدُ: (يُطَالَبُ بِهِ) أَيُّ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ وَمَا زَادَهُ الْعَبْدُ عَلَى مَا قَدَّرَهُ السَّيِّدُ .

ه فَوَدُ (سُنِّي): (وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) قَالَ التَّائِيْرِيُّ وَتَجْوِيزُ السَّفَرِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا ظَاهِرًا أَمَّا لَوْ كَانَ حَالًا وَالْعَبْدُ قَادِرٌ فَيَتَّبِعُهُ مِنْهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ أَهْ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ : وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُمَا الْأَقْلُ كَمَا سَبَقَ أَيُّ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ مُدَّةِ السَّفَرِ وَتَقْفَتِهَا مَعَ الْمَهْرِ أَهْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمُدَّةِ السَّفَرِ مَا عَدَا وَقْتُ التَّمَتُّعِ إِذْ لَا يَبْدَلُ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي أَهْ سَم . ه فَوَدُ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ) سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَأْتُمُ بِتَرْكِهِ . ه فَوَدُ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ) وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي : (إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ) وَقَوْلُهُ : (لَزِمَ الْأَقْلُ الْإِنْسَانُ) لَعَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْقِسْمِ الْآخِرِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ مَأْذُونًا وَلَا مُكْتَسِبًا أَمَّا هُوَ فَكُلُّ مَنْ مِنَ الْمُسَافِرَةِ بِهِ وَاسْتِخْدَامِهِ لَا يَقُوْتُ شَيْئًا فَكَيْفَ يَشْتَرِطُ التَّكْفُلَ وَيَلْزَمُ الْأَقْلُ الْمَذْكُورَانِ بَلْ لَعَلَّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ مَعَهُ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ وَرَبِّحِهِ مَا يَبْقَى بِالْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ لِأَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِذَلِكَ وَفِيهِ وَفَاءٌ بِهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّكْفُلِ وَلَا إِلَى لُزُومِ الْأَقْلِ الْمَذْكُورَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم . أَقُولُ : وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِاحْتِمَالِ تَلَفٍّ مَا بِيَدِهِ وَلَوْ بِإِثْلَافِ السَّيِّدِ كَمَا مَرَّ وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا رَدُّهُ الْمُعْنِي فِي شَرْحِهِ وَفِي قَوْلِهِ يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَالتَّقْفَةُ بِمَا نَصَّهُ قَالَ بَعْضُهُمْ : جَمِيعُ مَا سَبَقَ فِي عِبْدِ كَسْبٍ أَمَّا الْعَاجِزُ عَنْ الْكَسْبِ جُمْلَةً فَالظَّاهِرُ أَنَّ لِلْسَّيِّدِ السَّفَرَ بِهِ وَاسْتِخْدَامَهُ حَضْرًا مِنْ غَيْرِ التَّرَامِ شَيْءٌ أَهْ . وَهَذَا بَحْثٌ مَرْدُودٌ لِأَنَّ اسْتِخْدَامَهُ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْأَصْحَابِ : يَلْزَمُهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ . ه فَوَدُ: (وَمَنْهُومُهُ) أَيُّ وَرُجُوعُ مَفْهُومِ إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ . ه فَوَدُ: (أَيْضًا) أَيُّ كَرْجُوعِهِ لِمَسْأَلَةِ الْإِسْتِخْدَامِ . ه فَوَدُ: (وَلَمْ يَتَمَلَّقْ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (تَكْفَّلَ الْمَهْرَ) وَقَوْلُهُ : (بِهِ) أَيُّ الْعَبْدِ رِضَا أَيُّ الْغَيْرِ أَهْ سَم . ه فَوَدُ: (كَرَهْنٍ) أَيُّ أَوْ اسْتِجَارٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ جُنَايَةٍ أَهْ . حَلْيُ .

ه فَوَدُ فِي (سُنِّي): (وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) قَالَ التَّائِيْرِيُّ وَتَجْوِيزُ السَّفَرِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا ظَاهِرًا أَمَّا لَوْ كَانَ حَالًا وَالْعَبْدُ قَادِرٌ فَيَتَّبِعُهُ مِنْهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ أَنْتَهَى قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ : وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُمَا الْأَقْلُ كَمَا سَبَقَ أَيُّ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ مُدَّةِ السَّفَرِ وَتَقْفَتِهَا مَعَ الْمَهْرِ أَنْتَهَى وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمُدَّةِ السَّفَرِ مَا عَدَا وَقْتُ التَّمَتُّعِ إِذْ لَا يَبْدَلُ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي . ه فَوَدُ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ) هَلْ يَقْبَدُ بِالْحَالِ وَالْأَكْثَرُ تَكْفُلُ التَّقْفَةِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي : (كَذَا قِيلَ وَيُرَدُّ الْإِنْسَانُ) . ه فَوَدُ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ) ، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي (إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ) وَقَوْلُهُ : (لَزِمَ الْأَقْلُ الْإِنْسَانُ) لَعَلَّ هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ الْآخِرِ وَهُوَ

رضاه (وَيَقُوتُ الاستمتاع) عليه لِمَلِكِهِ الرَّقَبَةُ فَقَدْ قَامَ حَقُّهُ نَعَمْ، لِلْعَبْدِ اسْتِصْحَابُ زَوْجَتِهِ مَعَهُ وَالْكَرَاءُ مِنْ كَسْبِهِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا لِلشَّفَرِ مَعَهُ فَنَفَقَتُهَا بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا (وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ) بِهِ أَوْ سَافَرَ بِهِ مَعَهَا (لَزِمَتْهُ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا) أَيُ بَعْضُهُ الْآتِي فِي الْأَمَةِ وَوَقْتُ فَرَاغِ شُغْلِهِ بَعْدَ التَّزْوِيلِ فِي الشَّفَرِ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَا يُؤَيِّدُهُ كَلَامُ الْمَاوَزِدِيِّ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ صَرَحَ بِنَحْوِ ذَلِكَ (لِلْإِسْتِمَاعِ) لِأَنَّهُ وَقْتُ مَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ عَمَلُهُ لَيْلًا انْتَكَسَ الْحُكْمُ وَقَيَّدَ جَمْعُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِمَنْزِلِ سَيِّدِهِ لِنَتَكْيِهِ مِنْهَا كُلُّ وَقْتٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا كُلُّ وَقْتٍ وَإِلَّا كَانَ يَتَّخِذُهُ جَمِيعَ النَّهَارِ فِي نَحْوِ زَرْعِهِ فَلَا فَرْقَ .

(وَيُسْتَخْدَمُهُ نَهَارًا إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّقِيَّةَ) أَيُ تَحْمَلُهُمَا وَهُوَ مُوسِرٌ أَوْ أَذَاهُمَا وَلَوْ مُعْسِرًا (وَإِلَّا لِيُخْلِيَهُ لِكَسْبِهِمَا) لِإِحَالَتِهِ حُقُوقَ النِّكَاحِ عَلَى كَسْبِهِ (وَإِنْ اسْتَخْدَمَهُ) نَهَارًا (بَلَا تَكْفُلَ) أَوْ حَبْسَهُ بَلَا اسْتِخْدَامَ (لَزِمَهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرِهِ مِثْلَ) لَهُ مُدَّةُ الْإِسْتِخْدَامِ أَوْ الْحَبْسِ أَيُ مِنْ ابْتِدَائِهِ.....

■ فَوَيْلٌ (لِسَيِّدِ) (وَيَقُوتُ) بِالنِّصَبِ مِنَ التَّقْوِيَةِ . ■ فَوَيْلٌ : (لِلْعَبْدِ اسْتِصْحَابُ زَوْجَتِهِ الْإِنْسَانِ) فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنَ الشَّفَرِ مَعَهُ وَلَوْ بِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهَا إِذَا كَانَتْ رَقِيقَةً سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . ■ فَوَيْلٌ : (وَالْكَرَاءُ) أَيُ لَهَا مِنْ كَسْبِهِ الظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ سَافِرٌ مُؤَيَّنَ الشَّفَرِ الزَّائِدَ عَلَى مُؤَيَّنِ الْحَضَرِ أَوْ سَيِّدِ عَمَرٍ . ■ فَوَيْلٌ : (فِي الْأَمَةِ) أَيُ الْمَرْوُوجَةِ أَوْ سَم . ■ فَوَيْلٌ : (وَوَقْتُ الْإِنْسَانِ) عَطْفٌ عَلَى لَيْلًا . ■ فَوَيْلٌ : (فِيمَا يَظْهَرُ الْإِنْسَانِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَقْتُ الْإِنْسَانِ . ■ فَوَيْلٌ : (انْتَكَسَ الْحُكْمُ) أَيُ قَلَّزَمُهُ تَخْلِيَّتُهُ نَهَارًا لِلْإِسْتِمَاعِ وَقَوْلُهُ : وَقَيَّدَ جَمْعُ ذَلِكَ أَيُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ لَزِمَتْهُ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا أَوْ سَم . ■ فَوَيْلٌ : (وَمَحَلُّهُ) أَيُ التَّقْيِيدُ بِمَا ذَكَرَ وَقَالَ سَم أَيُ مَحَلُّ الْكَوْنِ بِمَنْزِلِ سَيِّدِهِ أَوْ سَم . ■ فَوَيْلٌ : (كُلُّ وَقْتٍ) لِتَأَمُّلِ الْمُرَادِ بِهِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ مُشْكِلٌ إِذْ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَغْيِيلِ سَيِّدِهِ لَهُ بِالْكَلِّيَّةِ فَكَانَ الْمُرَادُ الْعُمُومَ الْعَرَفِيَّ الْحَقِيقِيَّ أَوْ سَيِّدِ عَمَرٍ . ■ فَوَيْلٌ : (وَلَا فَرْقَ) أَيُ بَيْنَ كَوْنِهَا بِمَنْزِلِ السَّيِّدِ أَوْ لَا أَوْ سَم . ■ فَوَيْلٌ : (أَوْ تَحْمَلُهُمَا وَهُوَ مُوسِرٌ الْإِنْسَانِ) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مَوَاقِفَتُهُ فِي الصُّورَتَيْنِ أَغْنَى إِذَا كَانَ مُوسِرًا أَوْ أَدَّى وَالثَّانِي أَنَّهُ إِذَا تَكْفَّلَ بِشَيْءٍ لَزِمَ مِنْهُمَا بِصِيغَةِ ضَمَانٍ مُعْتَبَرَةً لَزِمَتْهُ وَامْتَنَعَ الرَّجُوعُ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ رَأْيِ سَم . ■ فَوَيْلٌ : (أَيُ مِنْ ابْتِدَائِهِ الْإِنْسَانِ) مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ وَالْمُرَادُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرِهِ مُدَّةُ الْإِسْتِخْدَامِ أَوْ الْحَبْسِ وَكُلُّ الْمَهْرِ الْإِنْسَانِ أَوْ سَم .

مَنْ لَيْسَ مَادُونًا وَلَا مُكْتَسِبًا أَمَّا هُوَ فَكُلُّ مَنْ الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَمِنْ اسْتِخْدَامِهِ لَا يَقُوتُ شَيْئًا فَكَيْفَ يُشْتَرَطُ التَّكْفُلُ وَالزُّرُومُ الْأَقْلُ الْمَذْكُورَانِ بَلْ لَعَلَّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْمَادُونِ الَّذِي مَعَهُ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ وَبَرْنِجِهِ مَا يُوْفَى بِالْمَهْرِ وَالتَّقِيَّةِ لِأَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِذَلِكَ وَفِيهِ وَفَاءٌ بِهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّكْفُلِ وَلَا إِلَى زُرُومِ الْأَقْلِ الْمَذْكُورَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ■ فَوَيْلٌ : (رِضَاءُ) أَيُ الْغَيْرِ . ■ فَوَيْلٌ : (فِي الْأَمَةِ) أَيُ الْمَرْوُوجَةِ . ■ فَوَيْلٌ : (وَقَيَّدَ جَمْعُ ذَلِكَ) أَيُ الزُّرُومِ . ■ فَوَيْلٌ : (وَمَحَلُّهُ) أَيُ مَحَلُّ الْكَوْنِ بِمَنْزِلِ سَيِّدِهِ . ■ فَوَيْلٌ : (أَيُ تَحْمَلُهُمَا وَهُوَ مُوسِرٌ الْإِنْسَانِ) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مَوَاقِفَتُهُ فِي الصُّورَتَيْنِ أَغْنَى إِذَا كَانَ مُوسِرًا أَوْ أَدَّى وَالثَّانِي إِذَا تَكْفَّلَ بِشَيْءٍ لَزِمَ مِنْهُمَا بِصِيغَةِ ضَمَانٍ مُعْتَبَرَةً لَزِمَتْهُ وَامْتَنَعَ الرَّجُوعُ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ رَأْيِ سَم .

إلى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلاً كذا قيل ويؤدّه ما مرّ أنّ الكسب لا يضرّف إلا للحال ولا يؤخّر منه شيء لخلول المؤجل (والتفقه) أي المؤنة مودة أحد ذينك أيضاً فإن لم يكن مهر أو كان وهو مؤجل فيما يظهر إما قوزته فالأقل من الأجرة والتفقه كما هو ظاهر وذلك لأن أجرته إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه الإتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فإنه يلزمه أجره المثل مطلقاً ويؤخذ من ذلك أنّ استخدامه بلا تكفل وحبسه بلا استخدام ولا تكفل لا إثم عليه فيه لأنه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافاً لما قد يؤوّه من قوله إن تكفل الخ والحاصل كما عليم ممّا قوزت به المتن أنّه في صورتي التفرير والاستخدام إن تكفل بالمهر والتفقه لزمه وإن لم يتكفل أو تكفل بالأقل السابق لم يلزمه إلا الأقل وأن الخيرة في ذلك إليه خرج بنهاراً ما لو استخدمه ليلاً أو نهاراً فلا يلزمه في مقابلة الليل شيء ويحتمل فرضه فيمن عمله نهاراً وإلا كالأثوني فالليل في حقه كالتنهار كما مرّ وفي استخدام ليل لا يعطل عليه شغله نهاراً وإلا فيلزمه هنا الأقل أيضاً فيما يظهر (وقيل يلزمه المهر والتفقه) مطلقاً لأنه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويؤدّه بأن الأصل خلاف ذلك

• فود: (إلى وقت المطالبة) أي والصورة أنّ الاستخدام أو الحبس باقي بقريّة ما قبله اهـ رشيدّي.
• فود: (أخذ ذينك) أي الاستخدام والحبس اهـ سم. • فود: (أيضاً) أي كأجرة المثل. • فود: (فإن لم يكن مهر) أي كان أبراته أو كانت مفوضة ولم يوجد فرض ولا وطء. • فود: (وذلك) أي لزوم الأقل.
• فود: (مطلقاً) أي أقل كانه أو أكثر اهـ ع ش. • فود: (من ذلك) أي من قول المتن وإن استخدمه الخ. • فود: (لأنه لا ضرر الخ) أي للزوم السيد أقل الأمرين من الأجرة والتفقه والمهر اهـ ع ش.
• فود: (لزمه) ظاهره أنّ الزوم لا يتوقّف على علمه بقدرهما اهـ سم. • فود: (في ذلك) لعل المراد في التكفل وعديه اهـ سم. • فود: (فرضه) أي قوله: لو استخدمه ليلاً الخ. • فود: (كالأثوني) والأتو، وزان رسول قال الأزهرّي هو للحمّام والجصاصة وجممته العرب على اثنتين بتأين واثن بالمكان أتو من باب قعد أقام اهـ ع ش. • فود: (فالليل في حقه كالتنهار) أي فلا يطالب بخدمة التنهار ويلزمه أقا الأمرين من أجره خدمة الليل الخ ع ش و رشيدّي. • فود: (كما مرّ) أي من مطلق كون الليل في حقه كالتنهار وإن كان ما مرّ في تخلّيه للإستمتاع وهنا في لزوم الأقل المذكور اهـ رشيدّي. • فود: (وفي استخدام ليل الخ) المراد أنّه إن كان عمله ليلاً يعطل شغله نهاراً يلزمه الأقل المذكور وإن كان عملاً المعتاد نهاراً هكذا ظهر فليراجع اهـ رشيدّي. • فود: (مطلقاً) أي سواء كانا قدر الأجرة أو زاد عليها.
• فود: (بالجميع) أي جميع المؤن السابقة والآخرة اهـ ع ش.

• فود: (أخذ ذينك) أي الاستخدام والحبس. • فود: (ويؤخذ الخ) كذا شرح م ر. • فود: (لزمه) ظاهره أنّ الزوم لا يتوقّف على علمه بقدرهما. • فود: (في ذلك) لعل المراد في التكفل وعديه.
• فود: (وفي استخدام الخ) كذا شرح م ر.

وعلى الوجهين المراد نفقة مُدَّة نحو الاستخدام كما مرَّ وقيل مُدَّة النكاح .
 (ولو نكح فاسداً) لعدم الإذن أو لفقد شرط كُمُخَالَفَةِ لِإِمْأَدُونٍ (ووطئاً فمهرٌ مثل) يجب (في
 ذمته) ليُحصوله برضا مُسْتَحِقِّهِ نعم، لو أُذِنَ له السَّيِّدُ في الفاسدِ بِخُصُوصِهِ تعلقَ بِكسبه ومالٍ
 تجارته بخلاف ما لو أطلق لانصرافه للصحيح فقط (وفي قولي في رقبته) لأنه إتلافٌ ومحلُّ
 الخلاف في حُرَّةِ بالغة عاقلة رشيده مُسْتَقِظَةٍ سَلِمَتْ نَفْسُهَا بِاخْتِيَارِهَا أَوْ أُمَةٌ سَلِمَتْ سَيِّدُهَا
 فَإِنْ فُقدَ شرطٌ من ذلك تعلقَ بِرَقَبَتِهِ لَأنَّهُ جَنَابَةٌ مُحَضَّةٌ .
 (وإذا زُوجَ) السَّيِّدُ (أفقه) غير المُكَاتَبَةِ كِتَابَةً صحيحةً سواءً محرَّمه وغيرُها (استخدمها) بنفسه
 أو نائبه أما هو فلا أنه يحلُّ له

• فَوُدَّ: (لعدم الإذن) إلى قوله وَيُعْتَبَرُ فِي قِيَامِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . • فَوُدَّ: (لعدم الإذن إلخ) .
 (فروغ): لو أَتَكَرَّ السَّيِّدُ الإِذْنَ لِلْعَبْدِ فِي النِّكَاحِ وَأَدْعَتْ الزَّوْجَةُ عَلَى السَّيِّدِ أَنَّ كَسْبَ الْعَبْدِ مُسْتَحَقٌّ لِي
 بِمَهْرِي وَتَقَعَتْ سُمِعَتْ دَعْوَاهَا وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَخْلِيَتُهُ لِيَكْتَسِبَ
 الْمَهْرَ وَالتَّقَّةَ وَلَوْ اشْتَرَى الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ لِسَيِّدِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ وَلَوْ بِإِذْنِهِ لَمْ يَتَفَيْخِ النِّكَاحُ وَلَوْ اشْتَرَى الْمُبْعُضُ
 زَوْجَهُ بِخَالِصٍ يَلِكُهُ أَوْ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ وَلَوْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ انْقَضَى نِكَاحُهُ لِأَنَّهُ يَلِكُهُ فِي الْأَوَّلَى
 وَجُزْءٌ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الْوَطْءُ حَيْثُ وَلَوْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَطْؤُهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ اهـ
 مُعْنَى . • فَوُدَّ: (نعم إلخ) عبارة المُعْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ نَعَمْ إِنْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي نِكَاحِ فَايِدٍ أَوْ فَسَدَ
 الْمَهْرُ دُونَ النِّكَاحِ تعلقَ بِكسبه ومالٍ تجارته لوجودِ إِذْنِ سَيِّدِهِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَهْرَ فَيَتَبَنَّى
 أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْكَسْبِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْجِثْلِ وَالْمُعْنَى اهـ . • فَوُدَّ: (لو إذن له السَّيِّدُ إلخ) يَتَرَدَّدُ
 النَّظَرُ فِي وَلِيِّ الْمَحْجُورِ لَوْ أُذِنَ لَهُ هَلْ يَكُونُ كَذَا إِنْ السَّيِّدُ قَتَلَ الْمَهْرَ بِذِمَّتِهِ أَوْ كَلَّا إِنْ لَأنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي
 الْمَهْرِ بِخِلَافِ السَّيِّدِ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ وَلَمَّا الْأَقْرَبُ الثَّانِي اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ وَقَوْلُهُ: لو إذن له أي لِلْعَبْدِ وَقَوْلُهُ:
 بِذِمَّتِهِ لَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ النَّاسِخِ وَأَصْلُهُ بِكسبه . • فَوُدَّ: (فإن فقد شرطٌ من ذلك) بَأَنَّ كَانَتْ حُرَّةً طِفْلَةً أَوْ
 مَجْنُونَةً أَوْ وَطِئَتْ مُكْرَهَةً أَوْ نَائِمَةً أَوْ كَانَتْ أُمَةً لَمْ يَسْلَمْهَا سَيِّدُهَا اهـ مُعْنَى . • فَوُدَّ: (غير المُكَاتَبَةِ) أي
 وَالْمُبْعُضَةِ أَمَّا هُمَا فَسَتَانِ .

• فَوُدَّ (سُي): (استخدمها نهاراً إلخ) هَذَا عَكْسُ الْأُمَةِ الْمُسْتَأْجَرَةِ لِلْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ سَيِّدَهَا تَسْلِيمُهَا
 لِلْمُسْتَأْجِرِ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا إِلَى وَقْتِ الْفَرَاغِ مِنَ الْخِدْمَةِ عَادَةً وَالْمُسْتَأْجَرَةُ لِلْأَرْضَاعِ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا لَيْلًا

• فَوُدَّ: (نعم لو إذن له السَّيِّدُ في الفاسد إلخ) عبارة الرُّوْضِ فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْفَايِدِ أَوْ فَسَدَ الْمَهْرُ فَقَطَّ أَي
 دُونَ النِّكَاحِ تعلقَ أَيِ الْمَهْرُ بِكسبه قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمَالِي تِجَارَتِهِ ثُمَّ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنْ عَيَّنَ الْمَهْرَ فَيَتَبَنَّى
 أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْكَسْبِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْجِثْلِ وَالْمُعْنَى انْتَهَى وَهَلْ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الإِذْنَ فِي
 الْفَايِدِ يَسْتَقْبِلُ بِهِ الصَّحِيحُ أَيْضًا .

• فَوُدَّ (سُي): (ولإذا زُوجَ أمته استخدمها نهاراً إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ مِنْ زِيَادَتِهِ هُنَا بِعَكْسِ الْمُسْتَأْجَرَةِ

نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ الشَّرَةِ وَالْوُكْبَةِ وَأَمَّا نَائِبُهُ لِأَجَنَّتِي فَلَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الِاسْتِخْدَامِ نَظَرُ وَلَا خَلْوَةٌ (نَهَارًا) أَوْ أَجَرَهَا إِنْ شَاءَ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ وَهُوَ لَمْ يَنْقُلْ لِلزَّوْجِ إِلَّا مَنْفَعَةَ الِاسْتِمْتَاعِ فَقَطْ (وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) أَيِ وَقْتُ فَرَاغِ الْخِدْمَةِ فِي عَادَةِ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَالْتَّصُّ عَلَى الثَّلَاثِ تَقَرُّبٌ بِاعْتِبَارِ عَادَةِ بَعْضِ الْبِلَادِ وَيُعْتَبَرُ فِي قِيَامِهِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ الْعَادَةِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ كَانَتْ جِزْفَتُهُ لَيْلًا لَمْ يَلْزَمِ السَّيِّدُ تَسْلِيمُهَا لَهُ نَهَارًا إِلَّا إِنْ كَانَتْ جِزْفَةُ السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنْهَا لَيْلًا أَيْضًا كَمَا

وَنَهَارًا اهْ مُعْنَى . فَوَدُ: (نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ الشَّرَةِ إلخ) وَالْخَلْوَةُ بِهَا اهْ نِهَآيَةُ أَيِ خِلَاقًا لِلشَّارِحِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْتَى . فَوَدُ: (وَهُوَ إلخ) أَيِ السَّيِّدِ اهْ مُعْنَى . فَوَدُ: (عَلَى الثَّلَاثِ) بِمَعْنَى مَا بَعْدَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ اهْ مُعْنَى . فَوَدُ: (فِي قِيَامِهِ) أَيِ السَّيِّدِ . فَوَدُ: (جِزْفَتُهُ) أَيِ الزَّوْجِ . فَوَدُ: (لَمْ يَلْزَمِ السَّيِّدُ إلخ) وَلَوْ كَانَتْ مُخْتَرَفَةٌ وَقَالَ الزَّوْجُ تَخْتَرِفُ لِلْسَّيِّدِ عِنْدِي أَيِ وَسَلَّمَهَا لِي لَيْلًا وَنَهَارًا لَمْ يَلْزَمْهُ إِبَاقَتُهُ لَآتِهِ قَدْ يَدُو لَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْجِزْفَةِ وَاسْتِخْدَامُهَا مُعْنَى وَنِهَآيَةُ وَفِي سَمْعٍ عَنِ الْكَثَرِ يَثْلُهُ . فَوَدُ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ جِزْفَةُ السَّيِّدِ إلخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَتْ جِزْفَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورَةُ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ نَهَارًا وَبِهِ صَرَحَ التَّائِيرِيُّ لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ رَجَّحَ أَنَّ الْمُجَابَ حَبِيْثُ الزَّوْجِ وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ الشَّارِحُ أَنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ سَمْعٌ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ فَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ أَسَلَّمَهَا لَيْلًا عَلَى عَادَةِ النَّاسِ الْغَالِيَةِ وَطَلَبَ زَوْجَهَا ذَلِكَ نَهَارًا لِرَاحَتِهِ فِيهِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ إِبَاقَةُ الزَّوْجِ كَمَا لَوْ أَرَادَ السَّيِّدُ أَنْ يَبْدَلَ عِمَادَةَ السُّكُونِ الْغَالِبِ وَهُوَ اللَّيْلُ بِالنَّهَارِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَوْجَهُ مِنْ تَرُدُّوهُ لِلْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُ تَسْلِيمِ الْأَمَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا حَيْثُ كَانَتْ لَا كَسْبَ لَهَا وَلَا خِدْمَةَ فِيهَا لِزَمَانَةٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ خَبَلٍ أَوْ غَيْرِهَا إِذْ لَا وَجْهَ لِحَبْسِهَا حَبِيْثُ اهْ نِهَآيَةُ وَنَقَلَ الْمُحَشِّي كَلَامَ الْجَلَالِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ الشَّارِحُ إِنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ أَقُولُ يُمْكِنُ الْفَرْقُ بِمُوَافَقَةِ مَطْلُوبِ الزَّوْجِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لِلْعَادَةِ وَالْعُرْفِ الْغَالِبِ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَلَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ وَكَذَا فِي عَشْرٍ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا قَالَ الشَّارِحُ .

لِلْخِدْمَةِ أَيِ فَإِنَّمَا يَلْزَمُ سَيِّدَهَا تَسْلِيمُهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ نَهَارًا وَلَيْلًا إِلَى وَقْتِ التَّوْمِ دُونَ مَا بَعْدَهُ لِيَسْتَوْفِيَ فِي مَنْفَعَتِهَا الْآخَرَى . فَوَدُ: (غَيْرِ الْمُكَاتِبَةِ) أَمَّا هِيَ فَسَتَانِي . فَوَدُ: (نَظَرُ مَا عَدَا إلخ) وَالْخَلْوَةُ بِهَا شَرْحٌ م ر . فَوَدُ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ جِزْفَةُ السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنْهَا لَيْلًا أَيْضًا إلخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَتْ جِزْفَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورَةُ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ نَهَارًا وَبِهِ صَرَحَ التَّائِيرِيُّ حَيْثُ قَالَ: قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَنَتَجَهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ جِزْفَةُ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ لَيْلًا جَوَازُ ذَلِكَ أَيِ التَّسْلِيمِ نَهَارًا لِلْسَّيِّدِ جَزْمًا لِأَنَّ نَهَارَ الزَّوْجِ وَقْتُ سَكْنِهِ وَلِهَذَا جَعَلُوهُ عِمَادَةَ الْقِسْمِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ وَخَدَهُ كَذَلِكَ أَيِ جِزْفَتُهُ لَيْلًا وَرَضِيَ السَّيِّدُ بِتَسْلِيمِهَا نَهَارًا فَذَلِكَ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا نَهَارًا وَتَغْفِيلُ خِدْمَتِهَا عَنِ السَّيِّدِ أَنْتَهَى لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ رَجَّحَ أَنَّ الْمُجَابَ الزَّوْجِ فِيمَا لَوْ كَانَتْ جِزْفَتُهُ لَيْلًا فَطَلَبَ السَّيِّدُ التَّسْلِيمَ لَيْلًا وَطَلَبَ هُوَ التَّسْلِيمَ نَهَارًا وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ إِنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ .

بحثه الأذرعِي وبحث أمضا أنه لو سلمها له نهارًا فامتنع أجبر إن كانت جِزْفَتَه ليلًا ولو كانت جِزْفَتَها ليلًا والسَّيِّد لا يستخْدِمُها إلا فيه وجِزْفَةُ الزوج نهارًا فهل يُجْبَرُ السَّيِّدُ على تسليمها له ليلًا وإن ضاع حقُّه أو لا وإن ضاع حقُّ الزوج كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وظاهر كلامهم الأولُ وأنه لو لم يُمكن استعمالُها في شيءٍ وطلب الزوج تسليمها ليلًا ونهارًا أجبر السَّيِّدُ على ذلك وله وجهٌ أما المُكَاتِبَةُ كِتَابَةٌ صحيحةٌ فتسلم ليلًا ونهارًا على ما قاله الماوردي وإنما يُتَّجَهُ إن لم يُفَوِّت ذلك عليها تحصيل الثَّجُومِ وإلا فللسَّيِّد منافعها من التَّهَارِ، والمُبْعُضَةُ في نَوْبَتِها كَحُرَّةٍ وفي نَوْبَةِ السَّيِّدِ كَفَيْتَةٍ فإن لم تكن مُهَابَاةً فَكَيْفِيَّةً على الأوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذٍ) أي حين إذ سلَّمت له تسليمًا ناقصًا كاللَّيْلِ فقط (في الأصح) لعدم التمكين التام كما لو سلَّمت الحُرَّةَ

• فَوَدَّ: (وَبَحْثُ الْخ) أي الأذرعِي. • فَوَدَّ: (أَجْبَرِ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُنْفِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِيهِ) أي اللَّيْلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لَا) أي لَا يُجْبَرُ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُكَاتِبَةُ) إِلَى الْمُنْزِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا يُتَّجَهُ إِلَى وَالْمُبْعُضَةُ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَابَاةً فَكَيْفِيَّةً) فَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَسْتَحْدِمُهَا وَلَوْ لَيْلًا وَنَهَارًا لَا يَلْزَمُهُ لَهَا شَيْءٌ فِي مُقَابَلَةِ جُزْئِهَا الْحُرِّ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا لَمْ تَطْلُبْ الْمُهَابَاةَ مَعَ امْتِنَانِهَا اسْتَقَطَّ حَقُّهَا الْمُتَعَلِّقُ بِجُزْئِهَا الْحُرِّ.

(فَرَعَ) خَبَسَ الزَّوْجَ الْأَمَةَ عَنِ السَّيِّدِ لَيْلًا وَنَهَارًا هَلْ تَلْزَمُهُ التَّقَعُّ وَأَجْرُهُ بِفَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ الْقِيَاسُ لُزُومُهُمَا لِاتِّهَامِ سَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَمَا التَّسْلِيمُ وَالْفَوَاتُ عَلَى السَّيِّدِ وَنَقْلُ بِالذَّرْسِ عَنْ بَعْضِهِمْ مَا يُوَافِقُهُ اهـ ش.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ الْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُسْقِطَ لِنَفَقَةِ الْأَمَةِ هُوَ اسْتِخْدَامُهَا نَهَارًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُسْقِطُ لَهَا حَسْبُهَا عَنْ زَوْجِهَا لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ لَيْلًا وَنَهَارًا وَقَالَ لَهَا اعْمَلِي كَذَا وَكَذَا وَفَتَّ اشْتِغَالِ زَوْجِكَ عَنِ الْاسْتِغْنَاءِ فَعَمِلَتْ كَذَلِكَ لَيْلًا وَنَهَارًا لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا اهـ نَاشِرِي وَفِيهِ تَنْبِيهُ لَا بَأْسَ بِهِ اهـ سَم.

• فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُمكن استعمالُها في شيءٍ الْخ) وَالْأَوْجَهُ مِنْ تَرْدُدِ لِلْأَذْرَعِي وَجُوبُ تَسْلِيمِ الْأَمَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا حَيْثُ كَانَتْ لَا كَسْبَ لَهَا وَلَا خِدْمَةَ فِيهَا لِزَمَانَةٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ خَبَلٍ أَوْ غَيْرِهَا إِذَا لَا وَجْهَ لِحَسْبِهَا عِنْدَ السَّيِّدِ بَلَا فَايِدَةُ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَالْأَمَةُ السَّيِّدِ مَنَعُهَا مِنَ النَّهَارِ) وَلَوْ كَانَتْ مُحْتَزَّةً فَقَالَ الزَّوْجُ: تَحَرَّفْ لِلْسَّيِّدِ فِي بَيْتِي وَسَلِّمُوهَا لَيْلًا وَنَهَارًا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَثُرَ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ حَيْثُ) قَالَ التَّائِيْرِي قَوْلُهُ: وَلَا نَفَقَةَ الْخ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْمُسْقِطَ لِنَفَقَةِ الْأَمَةِ هُوَ اسْتِخْدَامُهَا نَهَارًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا الْمُسْقِطُ لِنَفَقَتِهَا حَسْبُهَا عَنْ زَوْجِهَا لَا اسْتِخْدَامُهَا لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهَا إِلَى زَوْجِهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَقَالَ لَهَا: اعْمَلِي لِي كَذَا وَكَذَا وَفَتَّ اشْتِغَالِ زَوْجِكَ عَنِ الْاسْتِغْنَاءِ فَعَمِلَتْ ذَلِكَ لَيْلًا وَنَهَارًا مَعَ اشْتِغَالِ الزَّوْجِ عَنْهَا لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا انْتَهَى وَفِيهِ تَنْبِيهُ لَا بَأْسَ

نفسها ليلاً واشتَقَلَّتْ عن الزوج نهاراً أما المهرُ فيلزمه تسليمه بذلك لأنَّ سببَه الوطءُ وقد وجدوا ما لو سَلَّمَتْ له ليلاً ونهاراً تَلَزَمَهُ التَّفَقُّعُ لِتَمَامِ التَّمَكُّينِ حِينَئِذٍ .
(ولو أَخْلَى) السَّيِّدُ (في دارِه) أو جوارِه على الأوجه (بيِّتاً وقال للزوج تَخْلُو بها فيه لم يلزمه) ذلك (في الأصح) لأنَّ الحياءَ والمروءةَ بمنعائِه ومع ذلك لا نفَقَّةَ عليه وكان تخصيصُ ذلك لأجلِ الخلافِ وإلا فظاهرُ كلامهم أَنَّهُ لو عَيَّنَّ له بيِّتاً له ولو بَعِيداً عنه لا تَلَزَمَهُ إجابَتُهُ لِمَا فيه من المِئَةِ.

• فَوُدَّ: (أما المهرُ) إلى المَتْنِ في الْمُغْنِي . • فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَي بِتَسْلِيمِهَا لَيْلًا فَقَطَّ اه مُغْنِي عبارة سم قوله: بِذَلِكَ شامِلٌ لِلتَّسْلِيمِ نَهَارًا فَقَطَّ فَلْيُرَاجِعْ اه . • فَوُدَّ: (لأنَّ سببَه الوطءُ إلخ) عبارة الْمُغْنِي لأنَّ التَّسْلِيمَ الَّذِي يَتِمُّكَنْ معه مِنَ الوطءِ قد حَصَلَ اه . • فَوُدَّ: (أما لو سَلَّمَتْ له لَيْلًا ونهاراً إلخ) أَي ولو عَمِلَتْ لَيْلًا ونهاراً لِلسَّيِّدِ كما مرَّ عَنِ التَّائِيهِ . • فَوُدَّ: (فَيَلْزَمُهُ التَّفَقُّعُ) أَي قَطْعًا اه نِهَايَةً . • فَوُدَّ: (أو جوارِه) إلى قوله وكان تَخْصِيصُ ذَلِكَ في النِّهَايَةِ وتَلَزَمَ الوَلَدُ تَفَقُّعُهَا .
• فَوُدَّ (سُئِيَ): (لَمْ يَلْزَمْهُ في الأصح) نَعَمْ لو كان زَوْجُهَا وَلَدَ سَيِّدِهَا وكان لآبِيهِ وَلَايَةُ إِسْكَانِهِ لِسَفْوِ أو مُرُودَةٍ وَخِيفَ عَلَيْهِ مِنْ انْفِرَادِهِ فَيُشَبِّهُ أَنَّ لِلسَّيِّدِ ذَلِكَ . • فَوُدَّ: (لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ) أَي إجابة السَّيِّدِ اه مُغْنِي لَانْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمُعْلَّلِ به في حَقِّ وَلَدِهِ مع ضَمِيمَةٍ عَدَمِ الْإِسْتِغْلَالِ شَرُحُ م ر اه سم قال ع ش قوله: لو كان زَوْجُهَا إلخ قد يَخْرُجُ الوَصْفُ والْقِيَمُ وعبارة شَبِيحًا الزَّيَادِي ولو كان الزَّوْجُ تَحْتَ وَلَايَةِ سَيِّدِهَا إلخ وهي شامِلَةٌ لهُمَا فَلْيُرَاجِعْ اه . • فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ إلخ) عبارة الْمُغْنِي والنِّهَايَةِ ولو فَعَلَ ذَلِكَ لم تَلْزَمْهُ نَفَقَةٌ بِلَا خِلَافٍ اه قال ع ش قوله: ولو فَعَلَ ذَلِكَ أَي الْإِخْتِلَاءَ بها في بَيْتِ السَّيِّدِ أو غَيْرِهِ فلا نَفَقَةٌ عَلَيْهِ أَي حَيْثُ اسْتَحْدَمَهَا السَّيِّدُ وَالْأَجَبَتْ عَلَيْهِ لِتَسْلِيمِهَا له لَيْلًا ونهاراً اه . • فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ لا نَفَقَةُ إلخ) شامِلٌ لِمَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أو جوارِه ومِثْلُهُ ما ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي أو بَعِيدًا عنه فلا نَفَقَةَ في جَمِيعِ ذَلِكَ والتَّرَمُّمُ ر وقال لِأَنَّهُ إِذَا لم يُسَلِّمْهَا له إِلَّا في هَذَا الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ كان التَّسْلِيمُ ناقِصًا اه سم . • فَوُدَّ: (وَكَانَ تَخْصِيصُ ذَلِكَ) أَي الْبَيْتِ في دارِه . • فَوُدَّ: (لأجلِ الْخِلَافِ) أَي الصَّرِيحِ .

• فَوُدَّ: (كما لو سَلَّمَتْ الْخُرَّةُ نَفْسَهَا لَيْلًا إلخ) عبارة الزَّوْجِ وَيُشْتَرَطُ التَّسْلِيمُ لَيْلًا لِوُجُوبِ الْمَهْرِ وَلَيْلًا ونهاراً لِوُجُوبِ التَّفَقُّعِ وَلَوْ لِلْخُرَّةِ انْتَهَى . • فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) شامِلٌ لِلتَّسْلِيمِ نَهَارًا فَقَطَّ فَلْيُرَاجِعْ .
• فَوُدَّ (في سُئِيَ): (ولو أَخْلَى في دارِه بَيْتًا إلخ) أَي وَإِذَا أَجَابَ لِذَلِكَ .
• فَوُدَّ (في سُئِيَ): (لَمْ يَلْزَمْهُ إلخ) نَعَمْ لو كان زَوْجُهَا وَلَدَ سَيِّدِهَا وكان لآبِيهِ وَلَايَةُ إِسْكَانِهِ لِسَفْوِ أو مُرُودَةٍ أَي كَوْنِهِ أَمْرَدَ وَخِيفَ عَلَيْهِ مِنْ انْفِرَادِهِ فَيُشَبِّهُ أَنَّ لِلسَّيِّدِ ذَلِكَ لَانْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمُعْلَّلِ به في حَقِّ وَلَدِهِ مع ضَمِيمَةٍ عَدَمِ الْإِسْتِغْلَالِ شَرُحُ م ر . • فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ لا نَفَقَةَ عَلَيْهِ) شامِلٌ لِمَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ (أو جوارِه) ومِثْلُهُ ما ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي أو بَعِيدًا عنه فلا نَفَقَةَ في جَمِيعِ ذَلِكَ والتَّرَمُّمُ ر قال لِأَنَّهُ إِذَا لم يُسَلِّمْهَا له إِلَّا في هَذَا الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ كان التَّسْلِيمُ ناقِصًا .

(وللسيد السفر بها) إن لم يدخل بها ولم يعلق بها نحو زهني أو إجارة تقديمًا لحقه الأقوى على حق الزوج ومن ثم امتنع عليه السفر بها إلا بإذن السيد فإن تعلق بها ذلك اشترط إذن من له الحق (وللزوج) تركها و (صحبته) ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكين التام وإيهام كلام شارح وجوبها يُحتمل على ما إذا سلمت له تسليمًا تامًا واختار السفر مع سيدها وله استرداد مهر سلمه قبل وطء لا تبرعًا على الوجه .
(والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسه قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفريطه محلها

• فؤد: (إن لم يدخل بها) إلى قول المتن والمذهب في المغني إلا قوله وإيهام إلى وله استرداد وكذا في النهاية إلا قوله وإن لم يدخل فقال بذلك وإن تضمن الخلوة بها اه سم . • فؤد: (إن لم يدخل بها) والمُعْتَمَدُ خلوته بها لأنها معه كالمحرّم كما تقرّر في النكاح م ر اه سم . • فؤد: (ولم يعلق بها إلخ) عبارة المغني والنهاية نعم إن كانت الأمّة مكرّاة أو مزهونة أو مكاتبّة كناية صحيحة لم يجز لسيدّها أن يسافر بها إلا برضا المكرّي والمزتهن، والمكاتبّة والجانيّة المتعلّقة برقيتها مال كالمزهوة كما قاله الأفرحي إلا أن يلتزم السيد الفداء اه . • فؤد: (امتنع عليه) أي الزوج . • فؤد: (الإذن السيد) أي قلو خالف وسافر بها بغير إذن ضمن ضمان المصنوب اه ش .

• فؤد (سني): (وللزوج صحبتها) وليس للسيد منه من السفر صحبتها ولا إلزامه به اه مغني .
• فؤد: (ولا نفقة عليه) أي إذا صحبتها ما لم تسلم له في السفر على العادة اه ش . • فؤد: (وله استرداد إلخ) عبارة المغني فإن لم يصحبها لم يلزمه نفقتها جزئًا وأما المهر فإن كان بعد الدخول استقرّ وعليه تسليمه وإلا لم يلزمه وله استرداده إن كان قد سلمه ومحل ذلك كما قال بعض المتأخرين إذا سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه فإن تبرّع به لم يسترد كظايره اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الرّوض وشرجه ما نصّه قال في شرح الإرشاد أما إذا استخدمها نهارًا وسلمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد اه أي فالاسترداد إنما هو في مسألة السفر بها اه سم . • فؤد: (لا تبرّحها) أي بأن سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه نهاية وأسنّى .

• فؤد (سني): (أن السيد لو قتلها إلخ) أي أمته ولو خطأ أو زوجها لوليه ثم وطئها قبل الدخول كما قاله

• فؤد: (إن لم يدخل بها) المُعْتَمَدُ حلّ خلوته بها لأنها معه كالمحرّم كما تقرّر في النكاح م ر .
• فؤد: (امتنع عليه) أي الزوج . • فؤد: (وله استرداد مهر سلمه إلخ) عبارة الرّوض وشرجه : فإن سافر معها الزوج فذاك وإلا قلّه استرداد مهر من أيّ أمّة لم يدخل بها إن كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها لا يستقرّاره بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك إذا سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه فإن تبرّع به لم يسترد كما في نظايره انتهى قال في شرح الإرشاد أما إذا استخدمها نهارًا وسلمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد اه أي فالاسترداد إنما هو في مسألة السفر بها . • فؤد: (ولا تبرّحها) أي بأن سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه شرح الرّوض .

قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَأَلْحَقَ بِهِ تَفْوِئَتَهَا لَهُ وَتَفْوِئَتُهُ بِغَيْرِ قَتْلِهَا كَذَلِكَ كإِضَاعِ السَّيِّدَةِ لِأَمَتِهَا الْمُزَوَّجَةِ
بَوْلَدِهَا أَيْ الْقَرْنِ إِذِ الْخُرُؤُ لَا يَتَزَوَّجُ الْقِتَّةُ الطُّفْلَةَ مُطْلَقًا وَكَقَتْلِ سَيِّدِ زَوْجِ أَمَتِهِ أَيْ أَوْ قَتْلِ الْأَمَةِ
لِزَوْجِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَأَنَّ الْخُرُؤَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ الْأَمَةُ أَجَنَبِيٍّ) كَالزَّوْجِ (أَوْ مَاتَتْ فَلَا) يَسْقُطُ الْمَهْرُ قَبْلَ الدُّخُولِ
لِأَنَّ الْخُرُؤَ كَالْمُسْلِمَةِ لِلزَّوْجِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ لَهُ التَّفَرُّقُ بِهَا وَمَنْعُهَا مِنْهُ وَلِأَنَّ الْفُرْقَةَ فِي
الْأَخِيرَتَيْنِ لَمْ تَحْصُلْ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ وَلَا مِنْ مُسْتَحَقِّ الْمَهْرِ وَخَرَجَ بِقَتْلِ الْخُرُؤِ نَفْسَهَا قَتْلَ
الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلْمَهْرِ فَلَا يَسْقُطُ قَطْعًا (كَمَا لَوْ هَلَكَتَا بَعْدَ دُخُولِ) فَإِنَّهُ لَا
يَسْقُطُ قَطْعًا لِاسْتِقْرَارِهِ بِالدُّخُولِ .

(وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً) تَزَوَّجًا صَحِيحًا وَهِيَ غَيْرُ مُفَوَّضَةٍ أَوْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (فَالْمَهْرُ).....

الْبَقْوِيُّ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَتَفْوِئَتُهَا كَتَفْوِئَتِهِ سِوَاكَ كَانَ عَمْدًا أَمْ خَطَأً أَمْ شَيْبَةً عِنْدَ حَتَّى فِي وَقْعِهَا فِي
بَشَرٍ حَقَرَهَا عُدُونًا أَهْ قَالَ ع شِ قَوْلُهُ : سِوَاكَ كَانَ الْخُ عَلِيمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْقَتْلِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ
سَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَهْ . قُودُ : (وَأَلْحَقَ بِهِ) أَيْ بِقَتْلِ السَّيِّدَةِ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ . قُودُ : (كَذَلِكَ) خَبَرٌ وَتَفْوِئَتُهُ الْخُ
وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ التَّفْوِئَةُ بِالْقَتْلِ . قُودُ : (كَإِضَاعِ السَّيِّدَةِ الْخُ) مِثَالُ تَفْوِئَتِ السَّيِّدِ بِغَيْرِ الْقَتْلِ .

قُودُ : (مُطْلَقًا) أَيْ خَافَ الْمَوْتَ أَوْ لَا أَهْ سَم . قُودُ : (وَكَقَتْلِ سَيِّدِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى كإِضَاعِ السَّيِّدَةِ
الْخُ . قُودُ : (وَكَقَتْلِ سَيِّدِ الْخُ) وَفِي الْأَنْوَارِ لَوْ قَتَلَ السَّيِّدُ زَوْجَ الْأَمَةِ أَوْ قَتَلَتْهُ الْأَمَةُ سَقَطَ مَهْرُهَا وَلَوْ قَتَلَتْ
الْحُرَّةُ زَوْجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَقَدْ بَعْضُ شُرُوحِ الْمُخْتَصَرِ أَنَّهُ لَا مَهْرَ لَهَا وَاعْتَمَدَ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَايَةَ
وَمُعْنَى . قُودُ : (أَيْ وَقَتْلِ الْأَمَةِ) عَطَفَ عَلَى قَتْلِ سَيِّدِ الْخُ . قُودُ : (كَمَا هُوَ الْخُ) أَيْ قَوْلُهُ : أَيْ أَوْ قَتَلَ
الْأَمَةَ الْخُ .

قُودُ (سَيِّ) : (أَوْ مَاتَتْ) أَيْ الْحُرَّةُ أَوْ الْأَمَةُ . قُودُ : (قَبْلَ الدُّخُولِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى فَلَا كَمَا فِي
الْمُعْنَى . قُودُ : (فِي الْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا قَتْلُ الْأَجَنَبِيِّ الْأَمَةِ وَمَوْتَ الزَّوْجَةِ . قُودُ : (وَخَرَجَ) إِلَى الْكِتَابِ
فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَقَوْلُهُ : أَوْ أَعْتَقَهَا وَقَوْلُهُ : أَوْ الْمُعْتَقِ وَقَوْلُهُ : أَوْ الْعَتَقِ وَقَوْلُهُ :
نَعَمْ لَا يَخْبِسُهَا إِلَى أَمَّا الْمُزَوَّجَةُ وَقَوْلُهُ : نَعَمْ تُسْنُ إِلَى قَلْوِ زَوْجِهِ . قُودُ : (لَهَا) أَيْ الْحُرَّةُ . قُودُ : (وَلَمْ
يَكُنْ) أَيْ غَيْرِ الزَّوْجِ مَالِكًا لِلْمَهْرِ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ مَا إِذَا أَعْتَقَ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ بَعْدَ الدُّخُولِ ثُمَّ قَتَلَهَا .

قُودُ (سَيِّ) : (هَلَكَتَا) أَيْ الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ أَهْ مُعْنَى . قُودُ (سَيِّ) : (فَالْمَهْرُ الْخُ) أَيْ بَعْدَ الْوَطْءِ أَهْ مُعْنَى .
قُودُ : (قَبْلَ دُخُولِ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ .

قُودُ : (مُطْلَقًا) أَيْ خَافَ الْمَوْتَ أَوْ لَا . قُودُ : (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَقُولٍ مَعَ أَنَّهُ مُجْزِئٌ بِهِ
فِي الْأَنْوَارِ .

(فَرَعَ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ تَبَعًا لِمَا فِي الْأَنْوَارِ بِأَنَّ الزَّوْجَةَ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ زَوْجَهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا .
(فَرَعَ آخَرَ) اشْتَرَكَ السَّيِّدُ وَأَجَنَبِيٌّ فِي قَتْلِهَا فَيَحْتَمِلُ سُقُوطَ الْمَهْرِ تَغْلِييًا لِجَانِبِ السَّيِّدِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ

أي المُسَمَّى إِنْ صَحَّ وَلَا فَمَهْرُ الْمُثَلِّ (لِلْبَائِعِ) أَوْ الْمُعْتَقِ لِوُجُوبِهِ بِالْمَقْدِ الرَّاقِعِ فِي مِلْكِهِ نَعَمْ، لَا يَحْبِسُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَخْبِيسُ الْعَتِيقَةَ نَفْسَهَا لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لِلْمَهْرِ أَمَّا الْمَرْجُوعَةُ تَزْوِيجًا فَايْذَا أَوْ الْمُفَوَّضَةُ فَلَيْسَ الْإِعْتِبَارُ فِيهِمَا بِالْمَقْدِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوَجِبٍ لِشَيْءٍ بَلْ بِالوَطْءِ فِيهِمَا وَالْفَرْضُ أَوْ الْمَوْتُ فِي الْمُفَوَّضَةِ فَتَنْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي مِلْكِهِ فَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْمَهْرِ (فَإِنْ طَلَّقْتَ) بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ الْعَتَقِ وَ (قَبْلَ دُخُولِ فَصْفِهِ لَهُ) إِمَّا مَرَّةً .
(وَلَوْ زَوْجَ أَمَتِهِ بَعِيدَةٍ) لُغَةً صَحِيحَةٌ يُتِمِّمُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَلَا فَصَحَ (عَبْدَهُ) وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَكَاتِبِهِ (لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ) لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ ذَنْبٌ بِاتِّلَافٍ وَلَا غَيْرِهِ فَلَا يُطَالِيهِ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ وَقِيلَ وَجِبَ ثُمَّ سَقَطَ نَعَمْ، تُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى عَدَمِ نَذْبِهَا فَلَوْ زَوَّجَهُ بِهَا تَفْوِيضًا ثُمَّ وَطَّعَهَا بَعْدَ الْعَتَقِ لَمْ يَجِبْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ عَلَى الْأَوَّلِ.....

• قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمُسَمَّى) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ فَإِنْ طَلَّقْتَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا تَخْبِيسُ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْمَرْجُوعَةُ .
• قَوْلُهُ: (لَا يَحْبِسُهَا) أَيُّ السَّيِّدِ الْمَبِيعَةُ لِتَسْلَمَ الْمَهْرُ . قَوْلُهُ: (وَلَا الْمُشْتَرِي) عَطَفَ عَلَى الْقَضْمِيرِ الْمُشْتَرِي فِي لَا يَحْبِسُهَا . قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أَيُّ الْمُشْتَرِي وَالْعَتِيقَةِ . قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْجُوعَةُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مُسْتَشْتَبِهَةٌ عَنِ الْمُثْنِ نَصْبُهَا إِلَّا مَا وَجِبَ لِلْمُفَوَّضَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ بِفَرْضٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ بَوْطَةٍ فِي نِكَاحٍ فَايْذَا فَلِلْمُشْتَرِي كَمُنْعَةٍ أَمَةٍ مُفَوَّضَةٍ طَلَّقْتَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرْضُ وَإِنْ عَتَقْتَ أَمَتَهُ الْمَرْجُوعَةَ فَلَهَا مِمَّا ذَكَرَ مَا لِلْمُشْتَرِي وَلِمُعْتَقِهَا مَا لِلْبَائِعِ اهْ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى أَمَّا إِذَا وَجِبَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ لَهُ بِأَنَّ كَانَ النِّكَاحُ تَفْوِيضًا أَوْ فَايْذَا وَقَعَ الْوَطْءُ فِيهِمَا أَوْ الْفَرْضُ أَوْ الْمَوْتُ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَالْمُنْعَةُ الرَّاجِعَةُ بِالْفِرَاقِ لِلْمُشْتَرِي لِوُجُوبِهَا فِي مِلْكِهِ اهـ . قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْوَطْءِ وَالْفَرْضِ .
• قَوْلُهُ (وَسَيُّ) (فَإِنْ طَلَّقْتَ الْخ) أَيُّ غَيْرِ الْمُفَوَّضَةِ فَصَفُّهُ أَيُّ لِلْبَائِعِ اهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (إِمَّا مَرَّةً) أَيُّ لِوُجُوبِهِ بِالْمَقْدِ الرَّاقِعِ فِي مِلْكِهِ . قَوْلُهُ: (لُغَةً صَحِيحَةٌ) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ زَوْجَ أَمَتِهِ بَعِيدَةٍ - بِالْبَاءِ - لُغَةً الْخ وَقَوْلُهُ: وَالْأَفْصَحُ (عَبْدَهُ) أَيُّ بَدَلِ الْبَاءِ . قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَكَاتِبِهِ) أَيُّ وَالْمُبْعُضِ اهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (فَلَوْ زَوَّجَهُ) أَيُّ السَّيِّدَ عَبْدَهُ بِهَا أَيُّ بِأَمَتِهِ . قَوْلُهُ: (حَتَّى الْأَوَّلِ) أَيُّ مَا فِي الْمُثْنِ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ أَضْلًا عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَهَلْ وَجِبَ الْمَهْرُ ثُمَّ سَقَطَ أَوْ لَمْ يَجِبْ أَضْلًا؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْكَاثِي وَجَزَى عَلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ وَنَظَاهَرُ فَايْذَا الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا زَوَّجَهُ بِهَا الْخ فَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ الْوُجُوبِ فَلَا شَيْءَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلْنَا بِالْوُجُوبِ وَجِبَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ مَهْرُ الْجِثْلِ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالوَطْءِ وَهُوَ حُرٌّ وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعِيدَ غَيْرِهِ ثُمَّ

الْمَانِعُ يَقْدُمُ عَلَى الْمُقْتَضِي وَيُخْتَمَلُ وَجُوبُ النِّصْفِ وَقَدْ يَدْعَى أَنَّ الْمَانِعَ هُنَا مَانِعٌ عَنِ النِّصْفِ لَا عَنِ الْكُلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَحْبِسُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَخْبِيسُ الْعَتِيقَةَ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ وَجِبَ أَيُّ الْمَهْرِ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ الْحَبْسُ وَكَذَا الْمُتَعَقُّ لَكِنْ مُتَعَقَّةٌ أَوْصَى لَهَا بِصَدَاقِهَا لَا تَخْبِيسُ نَفْسَهَا لِأَجْلِهِ انْتَهَى .

أما مكاتبه كتابةً صحيحةً فيجب له عليه لأنه معه كأجنبي وأما المُبْعَضُ فيلزمه بقدر خُرْبَتِهِ كما بحثه الأذرعِي.

اشْتَرَاهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مَهْرَهَا مِنْهُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ فَإِنْ كَانَ يَبِيدُ الْعَبْدَ مِنْ كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي بِأَخْذِهِ مِنَ الْمَهْرِ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ فِيهِ حَقٌّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يُطَالِيهِ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ صَارَ عَبْدَهُ أَه.
 • فَوَدَّ: (أَمَّا مَكَاتِبُهُ) إِلَى الْبَابِ فِي الْتَهَامَةِ. • فَوَدَّ: (لأنه معه إلخ) وَلَوْ قَالَ لِأَمَتِهِ: اغْتَنِّكَ عَلَى أَنْ تَنكِحَنِي أَوْ نَحْوَهُ فَقَبِلْتُ أَيُّ بَأْنٍ قَالَتْ: قِيلَتْ فَوَرَأَ أَوْ قَالَتْ: اغْنِيْنِي عَلَى أَنْ أَتَنكِحَكَ أَوْ نَحْوَهُ فَأَغْتَنَّا فَوَرَأَ عَتَقَتْ أَيُّ فِي الصُّورَتَيْنِ وَاسْتَحَقَّ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا وَقَدْ الْإِغْتَانِ نَعَمْ لَوْ كَانَتْ أَمَتُهُ مَجْنُونَةً أَوْ صَغِيرَةً فَأَغْتَنَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ عَتَقَهَا صَدَاقُهَا قَالَ الدَّارِمِيُّ: عَتَقَتْ وَصَارَتْ أَجْنَبِيَّةً تَزَوَّجَهَا كَسَائِرِ الْأَجَانِبِ وَلَا قِيَمَةَ لَهُ وَالْوَفَاءُ بِالنِّكَاحِ مِنْهُمَا أَيُّ السَّيِّدِ وَالْأَمَةِ غَيْرُ لَازِمٍ أَيُّ فِي الصُّورَتَيْنِ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً فَإِنْ تَزَوَّجَهَا مُغْنِيَهَا وَأَصْدَقَهَا الْعَتَقَ فَسَدَ الصَّدَاقُ لِأَنَّهَا عَتَقَتْ أَوْ الْقِيَمَةُ صَحَّ وَبَرَّتْ مِنْهَا إِنْ عَلِمَاها وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا بِقِيَمَةِ عَبْدٍ لَهُ أَتْلَفَتْهُ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ اغْنِيْ عِبْدَكَ عَلَى أَنْ أَتَنكِحَكَ أَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ اغْنِيْ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَنْ أَتَنكِحَكَ ابْنَتِي فَقَعَلَ عَتَقَ الْعَبْدُ وَلَمْ يَلْزَمْ الْوَفَاءُ بِالنِّكَاحِ أَيُّ فِي الصُّورَتَيْنِ وَوَجَبَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَإِنْ قَالَ لِأَمَتِهِ: اغْتَنِّكَ عَلَى أَنْ تَنكِحَنِي زَيْدًا فَقَبِلْتُ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ عَلَيْهَا وَإِنْ قَالَتْ لِعَبِيدِهَا: اغْتَنِّكَ عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي عَتَقَ مَجَانًا وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ أَهْ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ).

(خَاتِمَةٌ) قَدْ يَخْلُو النِّكَاحُ عَنِ الْمَهْرِ أَيْضًا فِي صَوَرٍ مِنْهَا السَّفِيهِ إِذَا نَكَحَ فَاسِيدًا وَوَلِيَّاهُ وَإِذَا وَطِئَ الْعَبْدُ سَيِّدَتَهُ أَوْ أَمَةً سَيِّدَهُ بِشُبْهَةٍ وَمِنْهَا مَا إِذَا وَطِئَ الْمُرْتَهَنُ الْأَمَةَ الْمَرْهُونَةَ بِأَذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ الْجَهْلِ بِالتَّخْرِيمِ وَطَاوَعَتْهُ وَقِيَّاسُهُ يَأْتِي فِي عَائِلِ الْقِرَاضِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَنَحْوِهِمَا وَمِنْهَا مَا إِذَا وَطِئَتْ خَزِينَةً بِشُبْهَةٍ وَمِنْهَا مَا إِذَا وَطِئَتْ مُرْتَدَّةً بِشُبْهَةٍ وَمَاتَتْ عَلَى الرُّدَّةِ وَمِنْهَا مَا إِذَا وَطِئَ السَّيِّدُ أَمَتَهُ غَيْرَ الْمَكَاتِبَةِ وَمِنْهَا إِذَا وَطِئَ مَيْتَةً بِشُبْهَةٍ وَمِنْهَا مَا لَوْ اغْتَنَى الْمَرِيضُ أَمَةً هِيَ ثُلُثُ مَالِهِ ثُمَّ نَكَحَهَا بِمُسْمًى فَيَنْقَعُ النِّكَاحُ وَلَا مَهْرَ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ دُخُولٌ لِأَنَّ وَجُوبَهُ يَبْتَدِئُ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنًا يَرْقُ بِهَ بَعْضُهَا لِعَدَمِ خُرُوجِهَا مِنَ الثُّلُثِ فَيُطْلَقُ النِّكَاحُ وَالْمَهْرُ، وَإِنْبَاءُهُ يُوْدِي إِلَى إِسْقَاطِهِ فَيَسْقُطُ أَهْ مُغْنِي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّدَاقِ

هو بفتح الصاد ويحوز كسرهما وجمعه قلة أصدقة وكثرة صدق ويقال صدقة بفتح فتثليث ويضم أو فتح فشكون ويضمهما وجمعه صدقات ما وجب بعقد نكاح وبأني أن الفرض في التفويض وإن كان الوجوب به ثبتاً العقد هو الأصل فيه أو وطء أو تفويت بضع قهراً كرضاع وهذا على خلاف الغالب أن المعنى الشرعي أحص من اللقوي إذ هو مشتق من الصدق لإشعاره بصديق رغبة بإذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجابه وإيراده المهر على الأصح والأصل فيه الكتاب والمثنة والإجماع (مسن).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّدَاقِ

• قوله: (هو) إلى قول المتن يُسن في النهاية. • قوله: (هو بفتح الصاد) أي شرعاً كما يؤخذ من قوله وهذا على إلخ اهرع ش. • قوله: (بفتح) أي للصاد فتثليث أي للدال وقوله ويضم إلخ أي للصاد وقوله وجمعه أي صدقة على جميع لغاته المارة وقوله صدقات أي فإن جمع السلامة تابع لمفردة اهرع ش. • قوله: (ما وجب إلخ) خبر هو المار. • قوله: (به) أي الفرض. • قوله: (المقد هو إلخ) الجملة خبر إن. • قوله: (فيه) أي الوجوب أو الفرض اهرشيد. • قوله: (أو وطء إلخ) عطفت على عقد إلخ اهرع ش. • قوله: (كرضاع) أي ورجوع شهوة نهاية ومغني. • قوله: (وهذا) أي إطلاق الصدق شرعاً على ما وجب بعقد نكاح أو وطء أو تفويت إلخ. • قوله: (إذ هو مشتق إلخ) أي لأن المعنى اللقوي للمشتق من الصدق لا يناسب إلا ما يذل في النكاح فقط اهرشيد. • قوله: (لإشعاره إلخ) أي سمي ما وجب بعقد نكاح إلخ بالصدق لإشعاره إلخ. • قوله: (ويرويه) أي الصدق اهرع ش. • قوله: (ويرويه المهر إلخ) وقيل الصدق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك اهرمغني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّدَاقِ

• قوله: (وجمعه قلة أصدقة وكثرة صدق) أي كما في قذال وقذيل ويؤخذ الجمعان المذكوران من قول الألفية:

في اسم مذكر رباعي بـمـذ ثالث أفعل عنهم أطرد وقولها
وفعل لاسم رباعي بـمـذ قد زيد قبل لام إغلالاً فقد إلخ.
• قوله: (بفتح) أي للصاد فتثليث أي للدال. • قوله: (أو وطء) عطفت على بعقد.

ولو في تزويج أمته بعبده على ما مرَّ (تسميته في العقد) للإتباع وأن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لأنَّ أبا حنيفة رحمته لا يجوز عند التسمية أقلُّ منها وترك المغالاة فيه وأن لا يزيد على خمسمائة درهم فصَّة خالصة أصدقة بناته رحمته وأزواجه ما عدا أم حبيبة فإنَّ المصدق لها عنه رحمته هو النجاشي أصحمة رحمته إكراماً له رحمته أربعمايةً مثقال ذهباً وأن يكون من الفضة للإتباع وصنع عن عمر رحمته في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى بها رسول الله رحمته . (ويجوز إخلائه منه) أي من تسميته إجماعاً لكنه يكره نعم، إن كان محجوراً ورَضِيتَ رشيدةً بدون مهرٍ مثل.....

• فَوُدَّ: (ولو في تزويج أمته بعبده) وفقاً للمُغْنِي وخِلَافاً لِلنَّهَائِيَّة. • فَوُدَّ: (على ما مرَّ) أي آتِياً قَبِيلَ الْبَابِ.
• فَوُدَّ (سُي): (تسميته في العقد) أي وأن لا يَدْخُلَ بها حَتَّى يَدْخُلَ إِلَيْهَا شَيْئاً مِنَ الصَّدَاقِ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. • فَوُدَّ: (لِلْإِتِّبَاع) إلى الْمُتَنِّ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ عِنْدَ التَّسْمِيَةِ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْمُصَدَّقَ إِلَى وَأَنْ يَكُونَ. • فَوُدَّ: (عن عشرة دراهم) وهي تُسَاوِي الْآنَ نَحْوَ خَمْسِينَ نِصْفَ فِصَّةٍ اه ع ش. • فَوُدَّ: (عند التسمية) أي إذا ذَكَرَ الْمَهْرَ فِي الْعَقْدِ وَالْأَقْسَانِي حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِخْلَاءِ الْعَقْدِ مِنْهُ اه رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (وَأَنْ لَا يَزِيدَ الْخ) مَلَّا قَبْلَ وَأَنْ يَنْقُصَ لِأَنَّهُ أَوْفَى بِرِعَايَةِ الْأَدَبِ وَلَيْسَ هُنَا أَمْرٌ يُعَارِضُهُ اه سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنِّ امْتِنَالِ الْأَمْرِ وَلَوْ ضَمْنِيًّا خَيْرٌ مِنَ الْأَدَبِ. • فَوُدَّ: (أصدقة بناته الْخ) أي هي أي الْخَمْسِمَائَةِ الْخِ أَصْدِيقَةُ الْخِ وَيَجُوزُ إِبْدَالُهُ عَنْ خَمْسِمَائَةِ الْخِ. • فَوُدَّ: (وَأَزْوَاجُهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَنَاتِهِ. • فَوُدَّ: (أَرْبَعَمَائَةِ الْخ) لَعَلَّهُ مَفْعُولُ الْمُصَدِّقِ عِبَارَةً الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَأَمَّا إِصْدَاقُ أُمِّ حَبِيبَةَ بِأَرْبَعَمَائَةِ دِينَارٍ فَكَانَ مِنَ النَّجَاشِيِّ إِكْرَامًا لَهُ رحمته اه. • فَوُدَّ: (لا تغالوا بصدق النساء) أي بَأَنِّ تُشَدَّدُوا عَلَى الْأَزْوَاجِ يَطْلُبُ الزِّيَادَةَ عَلَى مُهَوَّرِ امْتَالِهِنَّ اه ع ش. • فَوُدَّ: (فإنها) أي الْمَغَالَاةُ قَالَ ع ش أي هذه الْخُصْلَةُ اه.

• فَوُدَّ (سُي): (منه) الْأَوَّلَى يُقَالُ إِنَّ إِخْلَاءَهُ مِنْهَا أَيِ التَّسْمِيَةِ هَذَا إِنْ رَجَعْنَا الضَّمِيرَ لِلنِّكَاحِ أَمَا إِذَا رَجَعْنَاهُ لِلْعَقْدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً الْمُصَنَّفِ فَلَا اغْتِرَاضَ اه مُغْنِي. • فَوُدَّ: (إجماعاً) إلى قوله بل وتسمية أقل الْخِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ وَلِيًّا وَقَوْلُهُ يَغْنِي إِلَى قَوْلِهِ بَأَنِّ وَجَدَتْ. • فَوُدَّ: (نعم إن كان محجوراً الْخ) عِبَارَةً الْمُغْنِي وَقَدْ تَجَبَّ التَّسْمِيَةُ لِعَارِضٍ فِي صَوْرِ: الْأَوَّلَى إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ غَيْرَ جَائِزَةٍ التَّصَرُّفِ أَوْ

(فَرَعَ) فِي قِتَاوَى السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الصَّدَاقِ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ تَزَوَّجَ بَكْرًا بِالْفَةِ فَتَذَرَتْ أَنْ لَا تُطَالِيَهُ بِنَفْسِهَا وَلَا بِوَكِيلِهَا يَبْقَى حَالِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْإِثْمَانِ وَغَيْرِهَا بِجَوَازِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهَا وَحَكَمَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ حَاكِمٌ شَافِعِيٌّ فَهَلْ هَذَا نَذْرٌ تَبَرُّرٌ أَوْ لَا وَهَلْ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ عَنْ هَذَا التَّنْذِرِ وَتُطَالِيَهُ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَهَلْ اغْتِرَافُ الْإِثْمَانِ بِجَوَازِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهَا قَرِينَةٌ عَلَى رُشْدِهَا الْجَوَابُ إِنَّمَا يَصِحُّ التَّنْذِرُ الْمَالِيُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ فَإِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ الْبَالِغَةُ رَشِيدَةً صَحَّ مِنْهَا هَذَا التَّنْذِرُ وَكَانَ نَذْرٌ تَبَرُّرٌ وَلَيْسَ لَهَا الرُّجُوعُ عَنْهُ وَلَا الْمُطَالَبَةُ وَلَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَشِيدَةً لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ مِنْهَا وَلَا مِنْ

وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ أَوْ كَانَتْ مَحْجُورَةً أَوْ مَمْلُوكَةً لِمَحْجُورٍ أَوْ رَشِيدَةً أَوْ وَلِيًّا فَأَذِنَا وَأَطْلَقَا وَرَضِيَ الزَّوْجُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ.

(وَمَا صَحَّ مَبِيحًا) يَعْنِي ثَمَنًا إِذَا هُوَ الْمُشْتَبَهُ بِهِ الصَّدَاقُ بِأَنَّهُ وَجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُهَا السَّابِقَةُ (صَحَّ صَدَاقًا) فَتَلَفُّوا تَسْمِيَّةَ غَيْرِ مُتَمَوِّلٍ وَمَا لَا يُقَابَلُ بِمُتَمَوِّلٍ كَنَوَافٍ وَتَرِكَ شَفْعَةً وَخَذَ قَذْفَ بِلٍ وَتَسْمِيَّةَ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ فِي مُبْتَضَّةٍ وَمَشْتَرَكَةٍ إِذْ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ تَسْمِيَّةٍ مَا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ بِأَنَّهُ يَحْصُلُ لِكُلِّ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ ذِكْرُهُ الْبَلْقَيْنِي وَتَبَقُّهُ الزَّرْكَشِيُّ وَزَادَ أَنَّ كَلَامَ الْخِصَالِ يُشِيرُ إِلَيْهِ حَيْثُ اشْتَرَطَ فِي الصَّدَاقِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفٌ صَحِيحٌ أَيْ مُتَمَوِّلٌ أَيْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ لَا مُطْلَقًا وَتَوْجِيهِ إِطْلَاقِهِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَشْطِيرَهُ بِفِرَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ فَاشْتَرَطَ لِمَكَانٍ تَنْصِيفِهِ لِذَلِكَ يُرَدُّ.....

مَمْلُوكَةً لِغَيْرِ جَائِزِ التَّصْرِيفِ، الثَّانِيَةُ إِذَا كَانَتْ جَائِزَةً التَّصْرِيفِ وَأَذِنَتْ لَوَلِيِّهَا أَنْ يَزَوِّجَهَا وَلَمْ تُقَوِّضْ فَزَوَّجَهَا هُوَ أَوْ وَكِيْلُهُ الثَّالِثَةُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ جَائِزِ التَّصْرِيفِ وَحَصَلَ الْإِتِّفَاقُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى أَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِ الزَّوْجَةِ وَفِيمَا عَدَاهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ فَتَقَعُ تَسْمِيَّةٌ بِمَا وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ
اهـ. فُود: (إِنْ كَانَ) أَيْ الزَّوْجُ. فُود: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ) أَيْ قَلْوٌ خَالَفَ وَلَمْ يُسَمِّ أَثِمَ وَصَحَّ الْعَقْدُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ع ش وَسَم. فُود: (أَوْ كَانَتْ) أَيْ الزَّوْجَةُ. فُود: (أَوْ وَلِيًّا) لَا يَخْفَى مَا فِي عَقْلِهِ عَلَى مَحْجُورَةٍ الْمُسْتَنْدَةِ إِلَى ضَمِيرِ الزَّوْجَةِ. فُود: (فَأَذِنَا) أَيْ الرَّشِيدَةُ لَوَلِيِّهَا فِي تَزْوِيجِهَا وَالْوَلِيُّ لَوَكِيْلُهُ فِي تَزْوِيجِ مَوْلَاتِهِ. فُود: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ) أَيْ قَلْوٌ لَمْ يُسَمِّ أَثِمَ وَصَحَّ كَالثِي قَبْلَهَا اهـ ع ش.

فُود: (يَعْنِي ثَمَنًا لِخ) لَا ضَرُورَةَ لِلتَّأْوِيلِ اهـ سم. فُود: (بِلٍ وَتَسْمِيَّةُ أَقْلٍ لِخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يَتَصَوَّرُ مِلْكُ الْمُتَمَدِّدِ مَا لَا يَنْقَسِمُ اهـ سم. فُود: (وَزَادَ) أَيْ الزَّرْكَشِيُّ. فُود: (يُشِيرُ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِمَا لِخ. فُود: (حَيْثُ اشْتَرَطَ) أَيْ الْخِصَالُ. فُود: (أَيْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) وَهُمَا الْمُبْتَضَّةُ وَالْمَشْتَرَكَةُ. فُود: (وَتَوْجِيهِ إِطْلَاقِهِ) أَيْ الْخِصَالُ. فُود: (يُرَدُّ لِخ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَتَوْجِيهِ لِخ.

الْوَلِيُّ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَقْدُ عَنِ الصَّدَاقِ عَلَى الْجَدِيدِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهَلْ اغْتِرَافٌ وَإِلَيْهَا بِجَوَازِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهَا قَرِينَةٌ عَلَى رُشْدِهَا فَالَّذِي يَظْهَرُ خِلَافَهُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ رُشْدِهَا وَهُوَ كَوْنُهَا مُصْلِحَةً لِدِينِهَا وَمَالِهَا بِطَرِيقَةِ الشَّرْعِيِّ وَأَقُولُ سَيَأْتِي فِي بَابِ التَّنْذِيرِ أَنَّهُ يَصِحُّ نَذْرُ السَّغِيَةِ الْمَالِ فِي ذِمَّتِهِ وَالْمُتَجَنَّبُ ثُبُوتُ صَلَاحِ دِينِهَا بِقَوْلِهَا فِي نَحْوِ صَلَاحِهَا لِأَنَّ الشَّارِعَ اتَّمَتَهَا عَلَيْهَا. فُود: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ لِخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ أَثَرِ الْوُجُوبِ بِالْمُخَالَفَةِ لَا الْبُطْلَانِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسَائِلِ الْمُخَالَفَةِ.

فُود: (فِي سِتْرٍ) (وَمَا صَحَّ مَبِيحًا صَحَّ صَدَاقًا) وَاسْتِثْنَاءُ ثَوْبٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِهِ مِنْ وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَقُولُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ إِنْ تَعَيَّنَ لِلشَّرِّ بِهِ امْتِنَعَ بَيْعُهُ وَإِصْدَاقُهُ وَإِلَّا صَحَّاحُ شَرْحِ م ر.

فُود: (يَعْنِي لِخ) لَا ضَرُورَةَ لِلتَّأْوِيلِ. فُود: (بِلٍ وَتَسْمِيَّةُ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ لِخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يَتَصَوَّرُ مِلْكُ الْمُتَمَدِّدِ فِيهِمَا لَا يَنْقَسِمُ.

بأن هذا أمر غير مُتَيَقِّن فلا تَحْسُنْ مُرَاعَاتَهُ ومن ثَمَّ استبعده الزَّرْ كَشْيَ وَأَنْ وَجْهَهُ بما فيه خَفَاءٌ وتَسْمِيَةُ جَوْهَرَةٍ في الذِّمَّةِ لِمَا مَرَّ من امتناع السَّلَمِ فيها بخلافِ الْمُعَيَّنَةِ لِصَحَّةِ بَيِّنَاتِهَا وَذَيْنِ عَلَى غَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمَتْنِ فَعَلَى مُقَابِلَةِ الْأَصَحِّ يَجُوزُ بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ . وَلَوْ عَقَّدَ بِنَقْدٍ ثُمَّ تَغَيَّرَتْ الْمُعَامَلَةُ وَجَبَ هُنَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ زَادَ سِيَغَرُهُ أَوْ نَقَصَ أَوْ عَزَّ وَجُودُهُ فَإِنْ قُيِّدَ وَلَهُ مِثْلٌ وَجَبَ وَالْأَفْقِيئَةُ بِبَلَدِ الْعَقْدِ وَقَتِ الْمُطَالَبَةِ نَعَمْ، يَمْتَنِعُ جَهْلُ رَقَبَةٍ

• فَوَدَّ: (بأن هذا) أي احتمال التَّشْطِيرِ . • فَوَدَّ: (استَبَقَدَ) أي الإطْلَاق . • فَوَدَّ: (وَأَنْ وَجْهَهُ) أي الْبَيِّنُ .
• فَوَدَّ: (وتَسْمِيَةُ جَوْهَرَةٍ) إلى المَتْنِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ وَلَوْ عَقَّدَ إِلَى نَعَمْ يَمْتَنِعُ وَقَوْلُهُ نَعَمْ يَرُدُّ إِلَى الْمَتْنِ . • فَوَدَّ: (وتَسْمِيَةُ جَوْهَرَةٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَسْمِيَةُ غَيْرِ مُتَمَوِّلٍ . • فَوَدَّ: (وَذَيْنِ الْإِخ) عَطَفًا عَلَى جَوْهَرَةٍ . • فَوَدَّ: (عَلَى غَيْرِهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ جَهْلُ الذَّيْنِ الَّذِي لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا صَدَاقًا لَهَا أَهْ ع ش وَقَدْ مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ قُبَيْلَ الْبَابِ مَا يُصَرِّحُ بِهَذَا الْمَفْهُومِ . • فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمَتْنِ) أي فِي الْبَيْعِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الذَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ أَهْ كُرْدِي . • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُيِّدَ وَلَهُ مِثْلُ الْإِخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَبَيَّنَ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الصَّدَاقُ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ فَلَا مَعْنَى لِقَفْدِهِ إِلَّا تَلَفَهُ وَالْمُعَيَّنُ إِذَا تَلَفَ لَا يَجِبُ مِثْلُهُ وَلَا قِيَمَتُهُ بَلْ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ الْإِخ وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَتَصَوَّرْ قَفْدُهُ إِلَّا بِانْقِطَاعِ نَوْعِهِ إِذَا تَلَفَ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا لِلْمُعَيَّنِ وَإِذَا انْقَطَعَ نَوْعُهُ لَمْ يَتَصَوَّرْ لَهُ مِثْلٌ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ بِمَعْنَاهِ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ وَهُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَهُ مِثْلٌ إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ لِتَصْوِيرِ كَوْنِهِ مُتَقَوِّمًا سَمِ أَقُولُ يَوْجُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِمَّا خَالِصًا أَوْ مَشُوبًا رَائِبًا وَمَعْلُومٌ قَدَرُ غِشِّهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي خَامِسِ شُرُوطِ الْبَيْعِ فَلَهُ مِثْلٌ فَإِذَا قُيِّدَ فَالْوَاجِبُ مِثْلُهُ وَأَمَّا مَشُوبٌ بَخَوٍ نُحَاسٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُتَقَوِّمٌ فِيمَا يَظْهَرُ فَيَكُونُ الْوَاجِبُ قِيَمَتُهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ إِذَا قُيِّدَ فَأَتَى يَقْرُومُ وَجَابٍ بِإِمْكَانِهِ بَفَرَضٍ وَجُودِهِ أَوْ بِكَوْنِ مُرَادِهِ قَفْدُهُ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي يَجِبُ تَحْصِيلُهُ مِنْهَا شَرْعًا كَدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ نَظِيرَ نَحْوِ السَّلَمِ وَالْغَضَبِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَأَجَابَ ع ش أَيْضًا بِمَا نَصَّهُ أَقُولُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِاخْتِيَارِ الشُّقِّ الثَّانِي وَيُرَادُ مِثْلُهُ مِنْ جَنْبِهِ وَتَجِبُ مَعَهُ قِيَمَةُ الصَّنْعَةِ مَثَلًا إِذَا كَانَ الْمُسَمَّى فَلُوسًا وَقُيِّدَتْ يَجِبُ مِثْلُهَا نُحَاسًا وَقِيَمَةُ صَنْعَتِهَا وَبِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ لَكِنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّدَاقَ الْمُعَيَّنَ مَضْمُونٌ ضَمَانٌ يَدُ أَهْ . • فَوَدَّ: (وَالْأَفْقِيئَةُ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ أَهْ سَمِ .

• فَوَدَّ: (وتَسْمِيَةُ جَوْهَرَةٍ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى تَسْمِيَةِ غَيْرِ مُتَمَوِّلٍ . • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُيِّدَ وَلَهُ مِثْلُ الْإِخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَبَيَّنَ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الصَّدَاقُ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ فَلَا مَعْنَى لِقَفْدِهِ إِلَّا تَلَفَهُ وَالْمُعَيَّنُ إِذَا تَلَفَ لَا يَجِبُ مِثْلُهُ وَلَا قِيَمَتُهُ بَلْ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَتَصَوَّرْ قَفْدُهُ إِلَّا بِانْقِطَاعِ نَوْعِهِ إِذَا تَلَفَ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا لِلْمُعَيَّنِ وَإِذَا انْقَطَعَ نَوْعُهُ لَمْ يَتَصَوَّرْ لَهُ مِثْلٌ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ بِمَعْنَاهِ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ وَهُوَ الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَهُ مِثْلٌ إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ لِتَصْوِيرِ كَوْنِهِ مُتَقَوِّمًا . • فَوَدَّ: (وَالْأَفْقِيئَةُ الْإِخ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ .

المبد صدقاً لزوجته الحرة بل يطلُّ النكاح لما بينهما من التضاد كما مرَّ وأحد أبوي الصغيرة صدقاً لها وجعل الأب أم ابنه صدقاً لابنه ولا تُردُّ هذه الأربعة عليه لأنه يصح إصداقها في الجملة والمنع هنا العارض هو أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم، يردُّ على عكسه صحة إصداقها ما لزمها أو قتلها من قود مع عدم صحة بيعه.
(وإذا اصدق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقيد) لأنها مملوكة بعقد معاوضة كالبيع بيد بائعه فيضمنها بمهر المثل كما يأتي إذ ضمان العقيد هو.....

• قوله: (لزوجته الحرة) صورة أولى وقوله وأحد أبوي الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنه إلخ صورة رابعة اه سم. • قوله: (لما بينهما) أي الملك والنكاح. • قوله: (كما مرَّ) أي قبيل فصل السيد بإذنه في نكاح إلخ. • قوله: (وجعل الأب إلخ) صورته بأن يتزوج أمة بشروطها وتلد منه ولذا ثم يملكها وتلد لها فيمتنق الولد عليه ثم يريد تزويجه وجعل أمه صدقاً له ع ش عبارة الرشيدي كأن ولدته منه وهي في غير ملكه بنكاح ثم ملكها إذ لو صح لملكها ابنها فتنتق عليه فيمتنق ابنتها للمرأة اه.
• قوله: (عليه) أي قول المتن وما صح مبيعاً إلخ فإنه يصح بيع هذه المذكورات ولا يصح جعلها صدقاً بل يطلُّ النكاح في الصورة الأولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه معني. • قوله: (نعم يردُّ إلخ) قد يدفع بأن المفهوم فيه تفصيل اه سم.

• قوله (سني): (ضمنها) أي وإن عرضها عليها وامتنت من قبضها نهاية ومعني. • قوله: (لأنها مملوكة) إلى قوله ويجاب في النهاية إلا قوله واغترضا إلى المتن وكذا في المعني إلا قوله نعم إلى المتن وقوله فلو كانت قيمته إلى وإن اتلفته وقوله يلزم الزوج إلى المتن وقوله والزوائد إلى المتن.

• قوله: (لزوجته الحرة) صورة أولى وقوله وأحد أبوي الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنه إلخ صورة رابعة. • قوله: (نعم يردُّ إلخ) قد يدفع بأن المفهوم فيه تفصيل.

• قوله في (سني): (وإذا اصدق عينا إلخ) قال السبكي فزُص الكلام في العين وكذا في المحرر والشرح لأن أكثر ظهور أثره فيها وإن كان الخلاف في كون الصداق مضموناً ضمان عقيد أو يد لا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال وإذا كان الصداق ديناً فإن قلنا ضمان اليد جاز الإغتياض عنه وإن قلنا بضمان العقيد فوجهان كالتن أصحهما الجواز ولا يجعل كالإغتياض عن المسلم فيه ذكره الإمام وغيره وفي التهمة لو اصدق تعليم قرآن أو تعليم صنعة وأراد الإغتياض عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقيد كالمسلم فيه وبهاتين المسألتين يتبين لك أن الخلاف في ضمان العقيد أو ضمان اليد لا يختص بالعين كما قد مناه انتهى فعلم أنه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها أنه يتوقف على تلف العين كما توهم بل تلف الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الإغتياض في مسألة التهمة عدم انقباض التعليم واختلافه باختلاف المتعلم قبولاً وعدمه وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع ذلك الإغتراض الذي نقله الشارح.

وجوب المقابل الذي وقَّع العقد عليه. (وفي قول ضمان يَد) كالمُستام لبقاء النكاح فيضمن المثل بمثله والمتقوِّم بقيمته ومن ثم لو تعذرا كَقِنْ أو ثوب كَقِنْ أو ثوب غير موصوف وجب مهر المثل قطعاً (فعلى الأول ليس لها يده) أي المُعَيَّن ولا التصرف فيه (قبل قبضه) ويجوز التقابل فيه ولها الاعتبار عما في الذمة كالشمن نعم، تعليم الصنعة لا يقتاض عنه كالمُسلم فيه كذا نقله عن المتولي وسكتا عليه واعتراضاً بأن الأوجه خلافه كما لو كان ثمننا (فلو قلف) على الأول كما أفاده التفريع (في يده) بأفة قدر ملكه له قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه (ووجب مهر مثل) وإن طالبته بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضغ كالتأليف فيرجع ليده وهو مهر المثل كما لو رد المبيع والشمن تألف يجب بذله (وإن ألقفته) الزوجة

• قوله: (وجوب المقابل إلخ) انظره مع أن مقابل تلك العين هو البضغ إلا أن يراد المقابل أو بذله اه
• سم. قوله: (لبقاء النكاح) أي لعدم انقضاءه بالتلف اه معني. • قوله: (لو تعذرا) كان المعنى أن القين أو الثوب عيَّن في العقد بالمُشاهدة ثم تلف قبل ضبط صِفَتِهِ بحيث يُمكن تقويمه وإلا فلو كان في الذمة وصف أولاً فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان مُعَيَّنًا مجهولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وإن لم يتلف سم على حجة اه ع ش. • قوله: (ولا التصرف إلخ) عبارة المُعني ولا غير البيع من سائر التصرفات المُنتزعة ثم اه. • قوله: (ويجوز التقابل فيه) أي ويجب مهر المثل اه ع ش. • قوله: (تعليم الصنعة) أي المَجْمَعول صداقاً لها وقوله لا يقتاض عنه أي فلا بُد من التعليم اه ع ش. • قوله: (وسكتا عليه) وهو المُعْتَمَد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم ففضية قوله الاتي فلو أضدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم إلخ أن يقال بمثله هنا اه ع ش. • قوله: (فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدمي مُحْتَرَم وتجهيزه أي حيث كان آدميًّا مُحْتَرَمًا اه ع ش. • قوله: (وإن طالبته إلخ) عبارة المُعني تنبيه لو طالبته بالتسليم فامتنع لم يتقبل إلى ضمان اليد كما صححناه وقيل يتقبل اه.

• قوله: (المقابل الذي إلخ) انظره مع أن مقابل تلك العين هو البضغ إلا أن يراد المقابل أو بذله.
• قوله: (ومن ثم لو تعذرا كَقِنْ أو ثوب إلخ) عبارة الزركشي محل الخلاف حيث أمكن تقديم الصداق فإن لم يُمكن فهو مضمون ضمان عقد قطعاً ذكرناه في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو أضدقها عبداً أو ثوباً غير موصوف قال فالنسيئة فائدة ويجب مهر المثل قطعاً وإن وصفهما وجب المُسمى انتهى فليس ذلك مُصَوِّراً بالتلف بل بِمُعَيَّنٍ مجهول أي غير مُشاهد وإلا لم تُفسد النسيئة كما هو ظاهر لكن إذا لم يكن مُصَوِّراً بالتلف فكيف يُقَيَّد به محل الخلاف المفروض في التأليف. • قوله: (ومن ثم لو تعذرا إلخ) كان المعنى أن القين أو الثوب عيَّن في العقد بالمُشاهدة ثم تلف قبل ضبط صِفَتِهِ بحيث يُمكن تقويمه وإلا فلو كان في الذمة وصف أولاً فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان مُعَيَّنًا مجهولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وإن لم يتلف. • قوله: (وسكتا عليه) وهو المُعْتَمَد شَرَحُ م ر.

وهي رشيده لغير نحو صيالي (فقايسة) لحقها عليهما ويترأ الزوج منه نظير ما مر في المبيع .
 (وإن أثلّفه أجنبي) أهل للضمان (تخيّرت على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كنظيره ثم
 (فإن فسخت الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الأول وهو يرجع على المثلف (والا)
 تفسخه (غرمت المثلف) مثله في المثلي وقيمته في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وإن
 أثلّفه الزوج فكتلّفه) بأفة بناء على الأصح أن إتلاف البائع كذلك فينفسخ الصداق وترجع هي
 عليه بمهر المثل (وقيل كأجنبي) فتخيّر.

(ولو أصدق عيّن) مثلاً (فتلّف أحدهما) بأفة أو إتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق
 (فيه لا في الباقي على المذهب) تفريقاً للصفقة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود
 عليه (فإن فسخت فمهر مثل) على الأول (والا) تفسخه (ف) لها (حصّة) أي قسط قيمة (التأليف
 منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتهما فلها ثلث المثل وإن أثلّفته
 فقايسة لقسطه من الصداق أو أجنبي تخيّر كما مر.

• قوله: (وهي رشيده) لم يذكر حكم مختارزه وهو السفهية ولعلّها آتاه تضمنته له ويلزمه لها مهر المثل
 ولا تكون قايضة بالإتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيالي احترازه عن إتلافه لصيالي فلا
 ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عمر وع ش . • قوله: (عليهما) أي القولين . • قوله: (بنة) أي
 الصداق . • قوله: (أهل للضمان) أما إذا لم يضمن الأجنبي بالإتلاف كحزبي أو مستحق قصاص على
 الرقيق الذي جعل صداقاً أو نحو ذلك كإتلاف الإمام له لإجراية فكالآفة السماوية اه معني .
 • قوله (سني): (غرمت المثلف) بكسر اللام نهاية ومعني .

• قوله (سني): (انفسخ فيه) أي على القول الأول اه معني . • قوله: (على الأول) ذكره المعني عقب قول
 المصنف انفسخ فيه وذكره المحلي عقب قول المصنف فحصة التأليف به عبارته هذا كله على القول
 الأول وعلى الثاني لا يتفسخ الصداق ولها الخيار فإن فسخت رجعت إلى قيمة العبدتين وإن أجازت في
 الباقي رجعت إلى قيمة التأليف اه . • قوله: (أي قسط قيمة التأليف) اختيار القيمة في نحو العبدتين واضح
 وأما المثلي كقفيزي بر تلّف أحدهما فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه ع ش . • قوله: (فلو
 كانت قيمته الخ) ويرجع في القيمة لأرباب الخبرة فإن لم يتفق ذلك إما لقدم رؤية أرباب
 الخبرة له صدق الغارم اه ع ش . • قوله: (وإن أثلّفته) أي الزوج . • قوله: (أو أجنبي تخيّر الخ) فإن
 فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وإن أجازت طالبت الأجنبي بالبدل اه معني .

• قوله: (وهي رشيده) لم يذكر حكم مختارزه وهو السفهية ولعلّها آتاه تضمنته ببئله له ويلزمه لها مهر
 المثل ولا تكون قايضة بالإتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيالي احتراز عن إتلافه لصيالي فلا
 ضمان ويلزم الزوج مهر المثل .

(ولو تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ) بغير فعلها كَقَمَى الْقَيْنُ (تَخَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ فَسَخَتْ) عَقْدَ الصَّدَاقِ (فمَهْرٌ مِثْلُ) بَلَرَمَ الزَّوْجَ لَهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ الْمَعِيْبِ بِمُوجِبِ جَنَابَتِهِ (وَالَا) تَفْسُخَ (فَلَا شَيْءَ لَهَا) غَيْرَ الْمَعِيْبِ كَمَشْتَرٍ رَضِيَ بِالْمَعِيْبِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْمَعِيْبُ أَجْنَبِيًّا فَلَهَا عَلَيْهِ الْأَرْشُ وَالزَّوَائِدُ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَمَانَةٌ فَلَا يَضْمَنُهَا إِلَّا إِنْ اِمْتَنَعَ عَنِ التَّسْلِيمِ .
(وَالْمَنَافِعُ الْفَائِئَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا وَإِنْ طَلَبَتْ التَّسْلِيمَ فَاِمْتَنَعَ عَلَى ضَمَانِ الْعَقْدِ) كَمَا لَوْ اتَّفَقَ

• فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَلَوْ تَعَيَّبَ) أَيِ الصَّدَاقِ الْمُعَيَّنُ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَهْ مُعْنِي . • فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (قَبْلَ قَبْضِهِ) أَيِ بَعْدِ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ شَرَحَ رَوِّضُ أَهْ سَمَ وَقَوْلُهُ أَوْ قَبْلَهُ فِيهِ تَقَرَّرَ ظَاهِرٌ . • فَوَيْلٌ: (بِغَيْرِ فِعْلِهَا) أَيِ بَاقِيَةٍ أَوْ فِعْلٍ أَجْنَبِيٍّ أَوْ الزَّوْجِ سَمَ وَمُعْنِي قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَيَّدَ فِعْلُهَا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ بِكَوْنِهَا رَشِيدَةً أَهْ أَيِ بِغَيْرِ صِيَالٍ .
• فَوَيْلٌ: (كَقَمَى الْقَيْنُ) أَيِ وَنَسِيَانِهِ الْجَزْفَةُ مَحَلِّيٌّ وَكَقَطْعَ يَدِهِ مُعْنِي . • فَوَيْلٌ: (وَالزَّوَائِدُ) أَيِ الْمُتَفَصِّلَةُ أَهْ ع شِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ زَادَ الصَّدَاقُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً أَوْ مُتَفَصِّلَةً فَهِيَ مِلْكٌ لِلزَّوْجَةِ أَهْ .
• فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَالْمَنَافِعُ الْإِلَخ) فَرَّقَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَيْنَ الزَّوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ حَيْثُ لَا يَضْمَنُ الثَّانِيَةَ وَإِنْ اسْتَوْفَاهَا أَوْ تَلَفَ بَعْدَ طَلَبِهَا وَامْتِنَاعِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى بِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا عَقْدُ الصَّدَاقِ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ الْمَنَافِعِ أَهْ سَمَ . • فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَإِنْ طَلَبَتْ الْإِلَخ) غَايَةً أَهْ ع شِ .

• فَوَيْلٌ فِي (سُئِيَ): (وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ انْتَهَى . • فَوَيْلٌ: (بِغَيْرِ فِعْلِهَا) أَيِ بَاقِيَةٍ أَوْ فِعْلٍ أَجْنَبِيٍّ أَوْ الزَّوْجِ .
(فَرَعٌ) فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةُ أَصْدَقَهَا صَدَاقًا مَسْمًى عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ ثُمَّ وَطِنُهَا وَأَدْعَتْ أَنَّهُ أَزَالَ بَكَارَتَهَا بِوَطْنِهِ وَاعْتَرَفَ هُوَ أَنَّهُ وَطِنُهَا فَوَجَدَهَا نَيْبًا فَهَلْ تَسْتَحِقُّ الْمَسْمًى لِحَصُولِ الْوَطْءِ أَوْ مَهْرٍ مِثْلُ نَيْبٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَمْتِعْ إِلَّا بِنَيْبٍ وَهَلْ هَذِهِ هِيَ الْمُسْتَثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِمُ الْقَوْلُ قَوْلُ نَافِي الْوَطْءِ إِلَّا فِي مَسَائِلٍ مِنْهَا إِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ الْبَكَارَةِ وَأَدْعَتْ أَنَّهُ أَزَالَ بَكَارَتَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا لِدَفْعِ الْفَسْخِ وَقَوْلُهُ لِدَفْعِ كِمَالِ الْمَهْرِ أَمْ لَا لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا اعْتِرَافٌ بِالْوَطْءِ وَالْمُسْتَثْنَاءُ مِنْ كَلَامِهِمْ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْجَوَابُ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ وَلَوْ قَالَتْ كُنْتُ بَكْرًا فَافْتَضَّيْتُ فَانْكُرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بِبَيِّنَةٍ لِدَفْعِ الْفَسْخِ وَقَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ لِدَفْعِ كِمَالِ الْمَهْرِ وَقَوْلُهُ فَانْكُرَ صَادِقٌ بِصَوْرَتَيْنِ أَنْ يُنْكِرَ الْوَطْءَ بِالْكَلِّيَّةِ وَأَنْ يُنْكِرَ الْإِفْتِضَاضَ الَّذِي هُوَ إِزَالَةُ الْبَكَارَةِ فَقَطَّ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِوُقُوعِ الْوَطْءِ فَعَلَى هَذَا تَسْتَوِي الصَّوْرَتَانِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ تَضَدُّقُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَهْرِ فَقَطَّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَطْءُ قَرِينَةً لِتَضَدِّقِهَا فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهَا لَكِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَشْبَهُ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ وَأَمَّا قَوْلُهُمُ الْقَوْلُ قَوْلُ نَافِي الْوَطْءِ إِلَّا فِي مَسَائِلٍ مِنْهَا الْإِلَخُ فَهَذِهِ عِبَارَةُ أَصْحَابِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ وَإِنَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى الصَّوْرَةِ الَّتِي فِيهَا نَفَى الْوَطْءِ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ كُتُبِهِمْ انْتَهَى وَقَدْ عَبَّرَ الشَّارِحُ بِتَحْوِي عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ فِي بَابِ الْخِيَارِ الْمُتَقَدِّمِ .

• فَوَيْلٌ فِي (سُئِيَ): (وَالْمَنَافِعُ الْإِلَخ) فَرَّقَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَيْنَ الزَّوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ حَيْثُ لَا يَضْمَنُ الثَّانِيَةَ وَإِنْ اسْتَوْفَاهَا أَوْ تَلَفَتْ بَعْدَ طَلَبِهَا وَامْتِنَاعِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى بِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا عَقْدُ الصَّدَاقِ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ

ذلك من البائع ونازع فيه جمع كقوله (وكذا) لا بضمن المنافع (التي استوفاهما بركوب ونحوه على المذهب) بناء على الأصح أن جنايته كالآفة ويُجاب بأن ملكها ضعيف لتطوره للإنفاس بالتلف فلم يبق على إيجاب شيء على من هو في قوة المالك لترقب عوده إليه فهُرّا عليها. (ولها) أي المالكة لأمرها التي لم يَدْخُلْ بها (حبس نفسها) للفرض والقبض إن كانت مُفَوَّضَةً كما سيذكره وإلا فلها الحبس (لِقَبْضِ المهر) الذي ملكته بالتكاح (المُتَعِينِ وَ الدَّيْنِ) (الحال)

• فُود: (وَنَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ) عبارة النهاية والمُتَعِينِ فَقَوْلُ الزَّكَشِيِّ وَالصَّوَابُ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ التَّضْمِينُ مَمْنُوعٌ اهـ. • فُود: (فِيهِ) أَي فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ طَلَبْتَ التَّسْلِيمَ الْخِ اخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُتَنِ أَيْضًا لَكِنْ قَضِيَّةٌ جَوَابُ الشَّارِحِ الْآتِي أَنَّهُمْ قَالُوا بِالضَّمَانِ مُطْلَقًا. • فُود: (وَيُجَابُ) أَي عَنْ زِيَاغِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ اهـ سم. • فُود: (بِأَنَّ مِلْكَهَا الْخِ) قَضِيَّةٌ هَذَا الْجَوَابُ عَدَمُ ضَمَانِ الزَّوْائِدِ مُطْلَقًا أَيْضًا وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ الْمَارِّ عَنْ شَرْحِ الزَّوْجِ. • فُود: (عَلَيْهِمَا) أَي الزَّوْجَيْنِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُتَنِ وَالْمُحَلَّى وَأَمَّا عَلَى ضَمَانِ الْيَدِ فَيَضْمَنُهَا مِنْ وَقْتِ الْإِمْتِنَاعِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فَحَيْثُ لَا اِئْتِنَاعَ لَا ضَمَانَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ اهـ.

• فُود (سُي): (وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا) قَالَ فِي الزَّوْجِ وَيَجِبُ نَفَقَتُهَا بِقَوْلِهَا إِذَا سَلَّمَ أَي الْمَهْرَ مَكَّنْتُ انْتَهَى اهـ سم. • فُود: (أَيِ الْمَالِكَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ نَائِيَهُمَا فِي الْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ وَنَظَرُ فِيهِ إِلَى نَعْمَ، وَقَوْلُهُ: وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَلَوْ بَادَرَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُ الزَّكَشِيِّ إِلَى الْأُذْرَعِي. • فُود (سُي): (الْمُتَعِينِ وَالْحَالِ) أَي بِالْعَقْدِ اهـ مُتَنِ.

المنافع. • فُود: (وَيُجَابُ) أَي عَنْ زِيَاغِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. • فُود: (وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا الْخِ) فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ لِلشَّيْخِ عُمَيْرَةَ لَمْ يُجْعَلْ هُنَا الْقَوْلُ بِإِجْبَارِ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ التَّمَنُّ حَالًا لِأَنَّ الْبُضْعَ يَتَلَفُّ بِالتَّسْلِيمِ انْتَهَى.

(فَرْغَ) فَهُمَ مِنَ الزَّوْجَةِ أَنْ يُولِيَ الصَّغِيرَةَ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِمُؤَجَّلٍ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ وَهَلْ يَجِبُ الْإِشْهَادُ وَالْإِزْتِهَانُ قِيَاسٌ يَتَّبَعُ مَا لَهَا بِمُؤَجَّلٍ الْوُجُوبُ فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ الْإِشْهَادُ وَالْإِزْتِهَانُ لَمْ يُجْزَ إِلَّا أَنْ لَا يَزَعَبَ فِيهَا إِلَّا بِدُونِهَا.

(فَرْغَ) لَوْ مَكَّنْتَهُ ثُمَّ جُنْتُ قَوِطْنَهَا وَهِيَ مَجْنُونَةٌ فَهَلْ لَهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ الْإِمْتِنَاعُ فِيهِ قَوْلَانِ أَفَرُّهُمَا أَنَّ لَهَا الْإِمْتِنَاعَ لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكُّنِ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَالْعِبْرَةُ بِالْوُطْءِ وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي حَالَةٍ لَمْ يَتَيَبَّرَوْهَا م ر قَالَ فِي الْمُبَابِ تَبَعًا لِفَتَاوَى الْقَاضِي فَرْغَ لَوْ زَوَّجَ غَرِيبٌ بِنْتَهُ بِبَيْلٍ وَلَمْ يَسْتَوْفِ مَهْرَهَا فَلَهُ السَّفَرُ بِهَا إِلَى وَطَنِه حَتَّى يَسْتَوْفِيَ انْتَهَى قَالَ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَهُوَ فِي فِتَاوَى الْقَاضِي حُسَيْنٍ ثُمَّ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْبَالِغَةَ الْغَرِيبَةَ إِذَا زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ وَلَمْ يُقْبِضْهُ الزَّوْجُ الصَّدَاقُ أَنَّ لَهَا أَنْ تَسَافِرَ إِلَى بَلَدِهَا مَعَ مَحَرِّمٍ وَفِي الصُّورَتَيْنِ إِذَا وَقَى الرَّجُلُ الصَّدَاقَ قَبَّلَنِي أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ الثَّقَلُ وَالرُّجُوعُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَى مَكَانِ الْعَقْدِ لِأَنَّهَا سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لِغَرَضِهَا وَلَا نَفَقَةٍ فِي مَدَّةِ الْغَيْبَةِ وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَرَفَّتْ إِلَى الزَّوْجِ فِي

سواء أكان بعضه أم كله إجماعاً دَقَقاً لِضَرَرِ فَوَاتِ بُضْعِهَا بِالتَّسْلِيمِ وَخَرَجَ بِمَلَكْتِهِ بِالتَّكَاحِ مَا لَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ فَعَتَقَتْ بَمَوْتِهِ أَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ بَاعَهَا وَصَحَّخْنَاهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ الْآتِيَةِ لِأَنَّهُ مَلِكٌ لِلوَارِثِ أَوْ الْمُعْتَقِ أَوْ الْبَائِعِ لَا لَهَا وَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمُّ ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَأَوْصَى لَهَا بِمَهْرِهَا لِأَنَّهَا مَلَكْتُهُ لَا عَنْ جِهَةِ التَّكَاحِ وَبِحِسِّ الْأُمِّ سَيِّدُهَا الْمَالِكُ لِلْمَهْرِ أَوْ وَلِيِّهِ وَالْمَحْجُورَةُ وَلِيِّهَا مَا لَمْ يَرِ الْمَضْلَعَةُ فِي التَّسْلِيمِ . وَنَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ قِيَاسَ الْبَيْعِ خِلَافُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَضْلَعَةَ تَظْهَرُ ثُمَّ غَالِيَا بِخِلَافِهِ هُنَا وَالْأَذْرَعِيُّ إِذَا خَشِيَ فَوَاتَ الْبُضْعِ لِنَحْوِ فَلَسٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَضْلَعَةَ حِينَئِذٍ تَظْهَرُ نَعَمْ، بَحْثُهُ.....

• فَوَدَّ: (أَمَّا) أَيِ الْمُعْتَقِ أَوْ الْحَالِّ. • فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) قَالَ ۞: «أَوَّلُ مَا يُنَالُ الْمُؤْمِنُ عَنْ ذُبُونِهِ صَدَاقُ زَوْجَتِهِ» وَقَالَ «مَنْ ظَلَمَ زَوْجَتَهُ فِي صَدَاقِهَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ زَانٍ» اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمَلَكْتِهِ بِالتَّكَاحِ) أَيِ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ إِذْ هُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَيِّدَيْنِ فَقَوْلُهُ مَا لَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ الْخُ مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ مَلَكْتُهُ وَقَوْلُهُ وَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمُّ ثُمَّ أَعْتَقَهَا الْخُ مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ بِالتَّكَاحِ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ أَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ بَاعَهَا) أَيِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لِصَدَاقِهَا اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ مَلِكٌ الْخُ) أَيِ فَلَيْسَ لَهَا الْحَبْسُ لِأَنَّ الصَّدَاقَ يَمْلِكُ لِلوَارِثِ الْخُ وَكَذَا لَا حَبْسَ لَهُ إِذْ لَا يَمْلِكُ لَهُ فِيهَا اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ زَوَّجَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَا لَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ الْخُ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ أَعْتَقَهَا) أَيِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لِصَدَاقِهَا. • فَوَدَّ: (وَبِحِسِّ الْأُمِّ الْخُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ أَيِ الْمَالِكَةِ لِأَمْرِهَا اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (الْمَالِكُ لِلْمَهْرِ) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ الْمُشْتَرِي لِلْمَرْوُوجَةِ تَزْوِيجًا صَحِيحًا وَهِيَ غَيْرُ مُقَوَّضَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْحَبْسُ كَمَا مَرَّ قَبْلَ الْبَابِ. • فَوَدَّ: (وَالْمَحْجُورَةُ وَلِيِّهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْأُمُّ سَيِّدُهَا .

(فَرَعَ) فَهَمَّ مِنَ الزَّوْضَةِ أَنْ يُولِيَ الصَّغِيرَةَ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِمَوْجِلٍ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمَضْلَعَةِ وَهَلْ يَجِبُ الْإِشْهَادُ وَالِازْتِهَانُ قِيَاسٌ بِتَبِيعِ مَالِهَا بِمَوْجِلِ الْوُجُوبِ فَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ الْإِشْهَادُ وَالِازْتِهَانُ لَمْ يَجْزِ إِلَّا إِنْ لَمْ يَرْغَبِ الْأَزْوَاجُ فِيهَا إِلَّا بَدُونِهَا سَمَ عَلَى حَقِّ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَنَظَرَ فِيهِ) أَيِ فِيمَا يُفْهِمُهُ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَرِ الْمَضْلَعَةَ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَالْأَذْرَعِيُّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَنْظِيرُ الْأَذْرَعِيِّ فِيمَا لَوْ خَشِيَ فَوَاتَ الْبُضْعِ لِنَحْوِ فَلَسٍ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا مَضْلَعَةَ حِينَئِذٍ نَعَمْ يُتَّبَعُهُ بَحْثُهُ فِي أَنْ يُولِيَ السَّفِيهَةَ الْخُ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا مَضْلَعَةَ الْخُ) أَيِ فِي التَّسْلِيمِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَحْثِهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحْثُهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيِّ.

مَنْزِلُهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِإِذْنِهَا فَلَا أَجْرَةَ لِمَدَّةٍ سَكَنَهُ وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً أَوْ بِالْعَةِ فَسَكَتَتْ وَدَخَلَ عَلَيْهَا بِإِذْنِ أَهْلِهَا وَهِيَ سَاجِدَةٌ فَعَلِيهِ الْأَجْرَةُ لِمَدَّةٍ إِقَامَتِهِ مَعَهَا لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاجِدَةٍ قَوْلٌ وَلَآنَ عَدَمُ الْمَنْعِ أَقَمَ مِنَ الْإِذْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَقَمَّ الزَّوْجُ أَوَانِي الْمَرَاةِ وَهِيَ سَاجِدَةٌ عَلَى جَارِيِ الْعَادَةِ تَلَزَمُهُ الْأَجْرَةُ انْتَهَى كَلَامُ الْخَادِمِ قَالَ فِي الزَّوْضِ وَفِي الْعُبَابِ وَإِذَا قَالَتْ سَلَّمَ الْمَهْرَ لَأَسْلَمَ نَفْسِي فَلَهَا التَّقَّةُ مِنْ حَبِئِذٍ انْتَهَى وَتَجِبُ تَقَقُّطُهَا بِقَوْلِهَا إِذَا سَلَّمَ أَيِ الْمَهْرِ مَكْنُتٌ انْتَهَى.

أَنْ يُولِيَ السَّفِيهَةَ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَيْثُ لَا مَضْلَحَةَ مُتَّجِعَةً وَتَرَدَّدَ فِي مُكَاتَبَةِ كِتَابَةِ صَاحِبَةِهَا وَالَّذِي يُتَّجِعُ أَنْ لَيْسَ بِهَا مَضْلَحَةٌ كَسَائِرِ تَبَرُّعَاتِهَا (لَا الْمُؤْجَلُ) لِإِرضَاهَا بِذِمَّتِهِ (وَلَوْ خُلِيَ) الْأَجَلُ (قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا حَبْسَ) لَهَا (فِي الْأَصَحِّ) يَوْجِبُ التَّسْلِيمَ عَلَيْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لِإِرضَاهَا بِذِمَّتِهِ فَلَا يَرْتَفِعُ بِالْحُلُولِ وَنَازِعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ بِمَا رَدَّهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ.

(وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمْتُ حَتَّى تُسَلِّمَ لَفِي قَوْلٍ يُجَبِّرُ هُوَ) لِإِمْكَانِ اسْتِزْدَادِ الصَّدَاقِ دُونَ الْبُضْعِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْتِ الْقَوْلُ هُنَا بِإِجْبَارِهَا وَحَدَّهَا لِقَوَاتِ الْبُضْعِ عَلَيْهَا هُنَا دُونَ الْمَبِيعِ ثُمَّ (وَلَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ لِمَنْ سَلَّمَ أُجْبِرَ صَاحِبُهُ) لِأَنَّ كُلًّا وَجِبَ لَهُ حَقٌّ وَعَلَيْهِ حَقٌّ فَلَمْ يُجَبِّرْ بِإِيفَاءِ مَا عَلَيْهِ دُونَ مَا

فَوَدَّ: (أَنْ يُولِيَ السَّفِيهَةَ) هَلْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْمَحْجُورَةُ وَلِئِذَا ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَرَضَ السَّابِقَ فِي الصَّبِيَّةِ وَالْمَجْنُونَةِ ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْسَّفِيهِةِ أَهْ سَمِ أَيُّ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ فَلَا تَكَرَّرَ. فَوَدَّ: (مَنْعَهَا مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا) وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوُطِّئَتْ شَرْحُ رَوْضِ أَهْ سَمِ. فَوَدَّ: (مَنْعَهَا) خَبَرٌ قَوْلُهُ بَحَثَهُ الْخ. فَوَدَّ: (وَتَرَدَّدَ) أَيُّ الْأَذْرَعِيُّ. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِعُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي.

فَوَدَّ: (مَنْعَهَا) أَيُّ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا.

فَوَدَّ (سَمِي): (قَبْلَ التَّسْلِيمِ) أَيُّ لِنَفْسِهَا لِلزَّوْجِ. فَوَدَّ: (فَلَا يَرْتَفِعُ) أَيُّ الْوُجُوبُ بِالْحُلُولِ وَهَذَا مَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَنْ أَكْثَرِ الْأَيْمَةِ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ مُغْنِي وَنَهَائِيَّةً.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمْتُ الْخ) أَيُّ قَالَ الزَّوْجُ لَا أَسْلَمْتُ الْمَهْرَ حَتَّى تُسَلِّمَ نَفْسَكَ وَقَالَتْ هِيَ لَا أَسْلَمْتُهَا حَتَّى تُسَلِّمَ إِلَيَّ الْمَهْرَ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ (سَمِي): (حَتَّى تُسَلِّمَ الْخ) وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ نَحْوِ قُرْآنٍ وَطَلَبَ كُلُّ التَّسْلِيمِ فَالَّذِي أَفْتِيَتْ بِهِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا أَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَاكَ وَإِلَّا فَسِيخُ الصَّدَاقِ وَوَجِبَ مَهْرُ الْغُلِيِّ فَيُسَلِّمُهُ لِعَدْلٍ وَتَوَمَّرَ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا أَهْ نِهَائِيَّةً قَالَ عَشْرٌ وَقَدْ يُقَالُ تُجَبِّرُ هِيَ لِأَنَّ رِضَاهَا بِالتَّعْلِيمِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ عَادَةً بَعْدَ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ كَالتَّاجِيلِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ ائْتِيَاءَ الْأَجَلِ مَغْلُومٌ فَتَمَكَّنَتْهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ وَزَمَنُ التَّعْلِيمِ لَا غَايَةَ لَهُ فَهِيَ إِذَا مَكَّنَتْهُ قَدْ يَتَسَاهَلُ فِي التَّعْلِيمِ وَرُبَّمَا فَاتَ التَّعْلِيمُ بِذَلِكَ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ الْجَزْمُ بِمَا قُلْنَا أَهْ عَشْرٌ أَيُّ بِأَنَّهَا تُجَبِّرُ.

فَوَدَّ (سَمِي): (فَفِي قَوْلٍ يُجَبِّرُ الْخ) مَحَلُّ هَذَا إِذَا كَانَتْ مُتَّهِيَّةً لِلِاسْتِنَاعِ كَمَا فِي الزَّوْضَةِ لَا كَمَرِيضَةٍ وَمُخْرِمَةٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِهَذَا الْقَوْلِ بَلْ هُوَ مُغْتَبَرٌ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ حَتَّى لَوْ بَدَّلَتْ نَفْسَهَا وَبِهَا مَانِعٌ مِنْ إِحْرَامٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يُجَبِّرْ صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ شَارِحُ الْمَهْدَبِ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِقَوَاتِ الْبُضْعِ عَلَيْهَا هُنَا) يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْبَيْعِ.

فَوَدَّ: (أَنْ يُولِيَ السَّفِيهَةَ) هَلْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْمَحْجُورَةُ وَلِئِذَا ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَرَضَ السَّابِقَ فِي الصَّبِيَّةِ وَالْمَجْنُونَةِ فَقَطُّ ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْسَّفِيهِةِ. فَوَدَّ: (أَنْ يُولِيَ السَّفِيهَةَ مَنْعَهَا) وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوُطِّئَتْ شَرْحُ الرَّوْضِ. فَوَدَّ: (أَنْ لَيْسَ بِهَا مَضْلَحَةٌ) وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ بَدَلَ بَعْضِهَا وَلَا حَقٌّ لَهُ فِيهِ.

له (والأظهر أنهما يُجبران فيؤمَر بوضعه عند عدلٍ وثوَمَر) هي (بالتمكن فإذا سَلِمَت) وإن لم يَطَّأها من غير امتناع منها (أعطائها العَدْل) فإن امتنعت استَرَدَّ منها لأن ذلك هو العَدْل بينهما وليس العَدْل نائِبها وإلا كان هو مُجْبِرٌ وحده ولا نائِبته وإلا كانت هي المُجْبِرَةُ وحدها بل نائِبُ الشرع لِقَطْعِ الخصومةِ بينهما وقيل نائِبُهُما لِقَوْلِهِم لو أَخَذَ الحَاكِمُ الدِّينَ من الْمُتَنَتِّعِ مَلَكَهُ الغريمُ وتبرأ ذِمَّةُ المأخوذِ منه ويُردُّ بأن هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحَاكِمِ ولا كذلك هنا إذ لو امتنعت من التمكن بعد قبض العَدْلِ أو الحَاكِمِ استَرَدَّ الزوج وقيل نائِبها واختاره البُلْقِينِي كَابِنِ الرُّفْعَةِ لِكُنْه مَمْنُوعٌ من التَّسْلِيمِ إليها وهي مَمْنُوعَةٌ من التَّصَرُّفِ فيه قبل التمكن وَوَجَّهَهُ البُلْقِينِي بِتَصْرِيحِ أَبِي الطَّيِّبِ بِأَنَّهُ لو تَلَفَ في يَدِهِ كان من ضَمَانِهَا وفيه نَظَرٌ والذي يُتَّبَعُ خِلافُهُ وَأَنَّهُ من ضَمَانِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي عَدْلِ الزَّهْرِيِّ وَلَيْسَ هَذَا كَالْمُتَنَتِّعِ الْمَذْكُورِ

(فَرَعَ) طَلَبَ الزَّوْجُ مِنَ الْوَلِيِّ تَسْلِيمَ الزَّوْجَةِ فَأَدْعَى أَتَاهَا مَاتَتْ فَالْمُصَدِّقُ الزَّوْجُ بِبَيْعِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَيَاءُ فَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ الْمَهْرِ حَتَّى يَبْتَئَ مَوْتُهَا بِالْبَيِّنَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ مَوْتُهَا تَجْهِيزُهَا وَإِنْ تَبَتَّ بِالْبَيِّنَةِ مَوْتُهَا لِأَنَّ مَوْتَهُ التَّجْهِيزَ إِنَّمَا تَجِبُ حَيْثُ تَجِبُ التَّقَفُّ وَالتَّقَفُّ لَا تَجِبُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ وَلَمْ يَحْصُلْ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يَبْتَئَ تَسْلِيمَ سَابِقٍ وَأَمَّا الْإِزْتُ فَهُوَ تَابِعٌ لِثُبُوتِ الْمَوْتِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ تَسْلِيمٌ مَرَّاهُ سَمٍ عَلَى حَاجَةِ اه ع ش.

﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ﴾ (والأظهر أنهما يُجبران إلخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهرُ في الذِّمَّةِ مع أنه في نظيره من البيع إنما يُجْبَرُ البائعُ ويُقَرُّ بأن البُضْعَ لَا يُمكنُ اسْتِزْدَادُهُ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ اه سم. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وإن لم يَطَّأها إلخ) أي وإن تَرَكَ الوطءَ تَرَكَاً غَيْرَ نَائِسِيٍّ مِنْ اِمْتِنَاعِ إلخ اه ع ش. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (فإن امتنعت إلخ) عبارة الْمُغْنِي قُلُوْهُم بِالْوَطْءِ بَعْدَ أَنْ تَسَلَّمَ الْمَهْرُ فَاِمْتَنَعَتْ فَالْوَجْهُ اسْتِزْدَادُهُ اه. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لأن ذلك) أي الْاسْتِزْدَادَ قَالَهُ ع ش وقال الرَّشِيدِيُّ إِنَّهُ تَعْلِيلٌ لِلأَظْهَرِ اه وَيُصْرِّحُ بِهِ صَنِيعُ الْمُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (هو العَدْلُ إلخ) أي الْإِنْصَافُ فِي فَضْلِ الْخُصُومَةِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (بأن هذه) أي مَسْأَلَةٌ أَخَذَ الْحَاكِمُ الدِّينَ مِنَ الْمُتَنَتِّعِ.

﴿فَوَيْلٌ﴾ (إذ لو امتنعت إلخ) في مُنَافَاتِهِ أَنَّهُ نَائِبُهُمَا نَظَرٌ اه سم. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لكنه) أي العَدْلُ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (في يده) أي العَدْلُ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (خلافه) أي خِلَافَ مَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الطَّيِّبِ وَقَوْلُهُ وَأَنَّهُ أَيِ التَّالِفِ فِي يَدِ الْعَدْلِ مِنْ ضَمَانِهِ أَيِ الزَّوْجِ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ خِلافُهُ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وليس هذا كالمُتَنَتِّعِ إلخ) أَرَادَ بِهِ أَنَّ يَفْرُقَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَبَيْنَ

﴿فَوَيْلٌ﴾ (سبي) (والأظهر أنهما يُجبران) ظاهره بل صريحه وإن كان المهرُ في الذِّمَّةِ مع أنه في نظيره من البيع إنما يُجْبَرُ البائعُ إذا كان الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ وَأُجْبِرَا هُنَا مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ فَيُؤَمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلِ إلخ هَذَا لَا يَتَّصِرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ نَحْوَ تَعْلِيمِ فَهَلْ يُفْرَضُ عَنْهُمَا إِلَى أَنْ يَتَّقَا عَلَى شَيْءٍ أَوْ كَيْفِ الْحَالِ.

﴿فَوَيْلٌ﴾ (فيؤمَر بوضعه إلخ) لو كَانَ الصَّدَاقُ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَطَلَبَ كُلُّ التَّسْلِيمِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَإِلَّا فَيُخَالَفُ الصَّدَاقُ وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ شَرْحٍ مَرَّاهُ سَمٍ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (إذ لو امتنعت إلخ) في مُنَافَاتِهِ أَنَّهُ نَائِبُهُمَا نَظَرٌ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (والذي يتَّبَعُ خِلافَهُ) كَذَا شَرَّحَ مَرَّاهُ سَمٍ.

كما هو ظاهرٌ مِنَّا مَرَّ (ولو بادَرَتْ فَمَكَّنَتْ طَالِبَتُهُ) على كُلِّ قَوْلٍ لِيُذِلَّهَا مَا فِي وَسْعِهَا . (فَإِنْ لَمْ يَطْلُ) هَا (اَمْتَحَتْ حَتَّى يُسَلِّمَهَا) الْمَهْرَ لِأَنَّ الْقَبْضَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ بِالْوَطْءِ (وَإِنْ وَطِئَ) هَا مُخْتَارَةٌ (فَلَا) تَمْتَنِّعُ لِسُقُوطِ حَقِّهَا بِوُطْئِهِ بِاخْتِيَارِهَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَكْرَهَهَا أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ حَالِ الْوُطْءِ ثُمَّ كَمُلَتْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ سَلَّمَهَا لِمَصْلَحَتِهَا كَانَ لَهَا الْامْتِنَاعُ وَيُؤْخَذُ مِنْهَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُمْكِنْهُ إِلَّا لَظَنُّهَا سَلَامَةً مَا قَبِضَتْهُ فَخَرَجَ مَعِيًّا مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهَا فِي قَبْضِهِ كَانَ لَهَا الْامْتِنَاعُ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ تَمَكِينَ نَحْوِ الرِّقَاءِ مِنَ الْاسْتِمْنَاعِ كَتَمَكِينِ التَّسْلِيمَةِ مِنَ الْوُطْءِ فَلَهَا الْامْتِنَاعُ.....

الْمُتَمَتِّعِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ وَقِيلَ نَائِيَهُمَا لِقَوْلِهِمُ الْخُ أَهْ رَشِيدِي . قُودُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذِهِ الْخُ .

قُودُ (وَسَيِّ): (وَلَوْ بَادَرَتْ فَمَكَّنَتْ طَالِبَتُهُ) وَلَهَا حَبِيبٌ أَنْ تَسْتَقِيلَ بِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْمُعَيَّنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ كَتَقْظِيرِهِ فِي الْبَيْعِ مُغْنِي رَوْضُ . قُودُ: (هَلَى كُلُّ قَوْلٍ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ أَفْهَيْلُ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ سَلَّمَهَا لِمَصْلَحَتِهَا .

قُودُ (وَسَيِّ): (اَمْتَنَّتْ) أَيِ جَازَ لَهَا الْامْتِنَاعُ مِنْ تَمَكِينِهِ أَهْ مُغْنِي . قُودُ: (هُنَا) أَيِ فِي التَّكَاحِ .

قُودُ: (بِالْوُطْءِ) أَيِ لَا بِمُجَرَّدِ التَّسْلِيمِ . قُودُ: (وَإِنْ وَطِئَهَا الْخُ) أَيِ وَلَوْ فِي الثُّبْرِ مُخْتَارَةٌ أَيِ وَمُكَلَّفَةٌ أَهْ مُغْنِي . قُودُ: (فَلَا تَمْتَنِّعُ) أَيِ فَلَا يَجُوزُ لَهَا الْامْتِنَاعُ مِنْ تَمَكِينِهِ . قُودُ: (حَقُّهَا) أَيِ حَقُّ حَبْسِ نَفْسِهَا . قُودُ: (أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ الْخُ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ مَكَّنَتْهُ ثُمَّ جُنْتُ قَوَاطِفَهَا وَهِيَ مَجْنُونَةٌ فَلَهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ الْامْتِنَاعُ وَهُوَ أَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَيْنِ لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكِينِ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَالْعِبْرَةُ بِالْوُطْءِ وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي حَالٍ لَا تُعْتَبَرُ مَرَّهِ سَم . قُودُ: (وَلَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ سَلَّمَهَا الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ .

قُودُ: (لِمَصْلَحَتِهَا) بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَهَا لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ بَلِ الْمَخْجُورُ عَلَيْهَا بِالسَّفَ لَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَرَأَى الْوَلِيُّ خِلَافَهُ فَيَنْتَهِي كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنْ يَكُونَ لَهُ الرُّجُوعُ وَإِنْ وَطِئَتْ أَهْ مُغْنِي وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ مِثْلُهُ . قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَكْرَهَهَا الْخُ . قُودُ: (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ تَمَكِينَ الْخُ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي . قُودُ: (نَحْوِ الرِّقَاءِ) كَالْقِرْنَاءِ وَالتَّحْيِيفَةِ الْخَائِفَةِ مِنَ الْإِنْفِصَاءِ .

قُودُ فِي (وَسَيِّ): (وَلَوْ بَادَرَتْ فَمَكَّنَتْ طَالِبَتُهُ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَبِالتَّسْلِيمِ أَيِ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا لَهُ لَهَا قَبْضُ الصَّدَاقِ الْمُعَيَّنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ انْتَهَى . قُودُ: (أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ حَالِ الْوُطْءِ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ مَكَّنَتْهُ ثُمَّ جُنْتُ قَوَاطِفَهَا وَهِيَ مَجْنُونَةٌ فَلَهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ الْامْتِنَاعُ وَهُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكِينِ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَالْعِبْرَةُ بِالْوُطْءِ وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي حَالٍ لَمْ يُعْتَبَرُ فِيهَا مَرَّ . قُودُ: (وَلَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ سَلَّمَهَا لِمَصْلَحَتِهَا) كَانَ لَهَا الْامْتِنَاعُ وَمَا فِي الْكَيْفَايَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ الْوَلِيُّ الْمَجْنُونَةَ أَوْ الصَّغِيرَةَ لِمَصْلَحَةٍ لَا رُجُوعَ لَهَا وَإِنْ كَمُلَتْ كَمَا لَوْ تَرَكَ الْوَلِيُّ الشُّفْعَةَ لَيْسَ لِلْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِهِ الْأَخْذُ بِهَا مَرْدُودٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّفْعَةِ لَا يَحِلُّ إِذْ هَذَا تَقْوِيَةٌ حَاصِلٌ وَمَا فِيهَا تَقْوِيَةٌ مَعْدُومٌ وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّسْلِيمَ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ الْمَصْلَحَةِ فَشَرَحَ مَرَّ .

قبله لا بعده (ولو باذَر فسلمَ فَلْتَمَكَّنْ) ه وجوبًا إذا طلب لأنه فعل ما عليه (فإن منعه) . ولو (بلا
عذر استرد إن قلنا إنه يُجْبَر) والأصح لا فيكون مُتَبَرِّعًا بالتسليم فلا يسترد قيل أهمل محل
التسليم وهو منزل الزوج ويُرد بأن هذا معلوم من كلامه في التفقات على أن قوله وهو إلى
آخيه للأغلب إذ لو رضي بمحلها أو محل نحو أبيها كان كذلك والكلام هنا فيمن عَقَدَ عليها
وهي ببلد العقيد كالزوج ففؤنة وصولها للمنزل الذي يریده الزوج من تلك البلد عليها.
(ولو استمهلث) هي أو وليها (لتطيف ونحوه).....

• فؤد: (قبله الخ) أي الاستمتاع منها مختارة. • فؤد: (ولو بلا عذر) قد يقال اللائق بالمبالغة إنما هو
عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان يتبني للمصنف إسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالأولى سم على
حجج اهر ش.

• فؤل (سني: (استرد إن قلنا إنه يُجْبَر) أي على التسليم أولاً لأنه لم يتبرع اه مغني. • فؤد: (لا) أي لا
يُجْبَر على التسليم أولاً. • فؤد: (فيكون مُتَبَرِّعًا الخ) يؤخذ منه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد
اه سم وقد مر ما يؤيده قبيل الباب في شرح ولزوج سحبتا. • فؤد: (بأن هذا) أي محل التسليم.
• فؤد: (فيمن الخ) أي زوجة وقوله عقد ببناء المفعول. • فؤد: (كالزوج) وقوله وهي ضبب الشارح
عليهما اه سم. • فؤد: (ومن تلك البلد) وسنأتي ما إذا كانت بغير بلد العقيد.

(فرغ): لو تزوج امرأة فرقت إلى الزوج في منزلها فدخل عليها بإذنها فلا أجره لمدة سكته وإن كانت
سفيهة أو بالغة فسكتت ودخل عليها بإذن أهلها وهي ساكتة فعليه الأجره لمدة إقامته معها لأنه لا ينسب
إلى ساكت قول ولأن عدم المنع أعم من الإذن وكذلك لو استعمل الزوج أواني المرأة وهي ساكتة على
جاري العادة تلزمه الأجره اه كلام الخادم اه سم وبقي ما لو كان المنزل لأهل الزوجة وإفواله في
الدخول ولم يتراضوا لأجره ولا لمدتها وقياس ما ذكر في الزوجة عدم وجوب الأجره لليلة المذكورة
اهر ش. • فؤد: (هي أو وليها) إلى قوله للخبر في المغني وإلى قوله وفيه نظر في النهاية.

• فؤد: (ولو بلا عذر) قد يقال اللائق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان يتبني
للمصنف إسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالأولى فليتنامل. • فؤد: (فيكون مُتَبَرِّعًا الخ) يؤخذ منه أنه لو ظن
وجوب التسليم كان له الاسترداد وفي هامش شرح المنهج هنا فوائد موهبة تتعلق بالتسليم.
• فؤد: (كالزوج وقوله قبله وهي) ضبب عليهما. • فؤد: (من تلك البلد) وسنأتي ما إذا كانت بغير بلد
العقد.

(فرغ) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى أنها ماتت فالمصدق الزوج يمينه لأن الأصل
الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موثها بالبينة ولا يلزمه مئونة تجهيزها وإن ثبت بالبينة موثها لأن
مئونة التجهيز إنما تجب حيث تجب الثقة والثقة لا تجب إلا بالتسليم ولم يحصل لأن الفرض أنه لم
يثبت تسليم سابق وأما الإزث فهو تابع لإثبات الموت وإن لم يحصل تسليم م ر.

كإزالة وسخ (أَهْلَتْ) وجوبًا وإن قبضت المهر للخبر الموثق عليه «لا تطرقوا النساء ليلاً حتى تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة» قال المتولي فإذا منع الزوج الغائب أن يطرقها مُعَاقَصَةً فهذا أولى وفيه نظر لأن الغائب يُنذَب له ذلك من غير طلبها فلا يُقاسُ به هذا وكان وجه الفرق بين نذِب ذلك مُطلقاً ووجوبه هنا إذا طَلِبَتْ أَنْ تُنْفَسَ تنفِرُ من مُفاجأتها ما تَكْرَهُهُ أَوَّلُ الأمر ما لا تنفِرُ منه بعد معرفته (ما) أي زَمَنًا (نراه قاضٍ) من نحو يوم أو يومين . (ولا يجاوز ثلاثة أيام) لأنَّ غَرَضَ نحو التنظيف ينتهي غالبًا (لا) لِجهازِ ويسمين وكذا تَزَيُّنُ كما هو ظاهر ولا (لينقطع حيض) ونفاس لِإمكان التمتع بها في الجملة مع طول زَمَنِهما ومن ثم لو لم يَتَقَ منه إلا دون ثلاث أمهَلته على ما في التَّيمَّة ولو خَشِيت أَنَّهُ يَطْلُوها سَلِمَتْ نَفْسُها وعليها الامتناع فإن علمت أَنَّ امتناعها لا يُفِيدُ وَقَضَتْ القرائن بالقطع بآنه يَطْلُوها لم يَتَعُدَّ أَنَّ لها بل عليها الامتناع

• فَوُدَّ: (كإزالة وسخ) وشعر عانة وشعر إبط اه مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَتَسْتَجِدُّ المَغْيِبَةَ) وهي بَضَمُ الميم وكَسْرُ الْمُغْنِمَةِ وَبِالتَّخْفِيفِ الْمُخَفَّفَةِ التي غَابَ عنها زَوْجُها وفعلها اغَابَ رَشِيدِي وع ش .
• فَوُدَّ: (مُعَاقَصَةً) أي مُفَاجَأَةً. • فَوُدَّ: (نَذِبَ ذَاكَ) أي عَدَمَ التَّطَرُّقِ لَيْلًا مُعَاقَصَةً مُطلقًا أي طَلَبَتْ أَم لا .
• فَوُدَّ: (أَوَّلُ الْأَمْرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُفَاجَأَةِ وقوله بعد مَعْرِفَتِهِ أي ما تَكْرَهُهُ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرٍ مِنْهُ الرَّاجِعِ لِلْمُفَاجَأَةِ. • فَوُدَّ: (وَنَفَاسٍ) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْمُنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ عَلَيْهَا. • فَوُدَّ: (وَنَفَاسٍ) أي وَصُومٍ وَإِحْرَامٍ اه نِهَايَةً. • فَوُدَّ: (لَمْ يَتَقَ مِنْهُ) أي مِنْ زَمَنِهَا. • فَوُدَّ: (أَمَهَلْتَهُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (حَلَى مَا فِي التَّيْمَةِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي كَمَا قَالَ فِي التَّيْمَةِ اه. • فَوُدَّ: (حَلَى مَا فِي التَّيْمَةِ) قَضِيَّةٌ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ خِلَافَ مَا فِي التَّيْمَةِ .

(فَرَعُ): قَدْ تَدُلُّ قُوَّةُ الْكَلَامِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ تَسْلُمِ الْحَائِضِ وَأَنَّهُ إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا جَازَ لَهَا قَبْضُ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمُطَالَبَةُ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ يُتَجَبَّهَ أَنَّهَا إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا فَإِنْ عَصَى وَوَطِئَ اسْتَقَرَّ الْمَهْرُ وَإِلَّا فَلَهَا حَبْسٌ نَفْسِهَا كَمَا لَوْ سَلِمَتْ غَيْرُ الْحَائِضِ نَفْسُهَا فَإِنَّ لَهَا حَبْسَ نَفْسِهَا قَبْلَ وَطِئِهِ بَلْ أَوْلَى وَلَيْسَ لَهَا أَغْنَى الْحَائِضُ بِهَذَا التَّسْلِيمِ قَبْضُ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمُطَالَبَةُ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ لِقَبْضِ هَذَا التَّسْلِيمِ لِامْتِنَاعِ الْوُطْءِ شَرْعًا وَالْمُتَمَتِّعِ شَرْعًا كَالْمُتَمَتِّعِ حِسَامٍ ر اه سم. • فَوُدَّ: (وَلَوْ خَشِيتُ) أي الزَّوْجَةَ الْحَائِضُ أَوْ النِّسَاءَ يَطْلُوها أي قَبْلَ التَّقَاءِ. • فَوُدَّ: (وَعَلَيْهَا الْإِمْتِنَاعُ) أي مِنَ الْوُطْءِ وقوله بل عليها الْإِمْتِنَاعُ أي مِنَ التَّسْلِيمِ .

• فَوُدَّ: (حَلَى مَا فِي التَّيْمَةِ) قَضِيَّةٌ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ خِلَافَ مَا فِي التَّيْمَةِ .

(فَرَعُ): قَدْ تَدُلُّ قُوَّةُ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ تَسْلِيمِ الْحَائِضِ وَأَنَّهَا إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا جَازَ لَهَا قَبْضُ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمُطَالَبَةُ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ يُتَجَبَّهَ أَنَّهَا إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا فَإِنْ عَصَى وَوَطِئَ اسْتَقَرَّ الْمَهْرُ وَإِلَّا فَلَهَا حَبْسٌ نَفْسِهَا كَمَا لَوْ سَلِمَتْ غَيْرُ الْحَائِضِ نَفْسُهَا فَإِنَّ لَهَا حَبْسَ نَفْسِهَا قَبْلَ وَطِئِهِ بَلْ أَوْلَى وَلَيْسَ لَهَا أَغْنَى الْحَائِضُ بِهَذَا التَّسْلِيمِ قَبْضُ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمُطَالَبَةُ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَذَلِكَ

حينئذ. (ولا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً) لا تَحْتَمِلُ الْجَمَاعَ وَلَوْ لِيَقْفَ قَالَ لَا أَقْرُبُهَا (ولا مَرِيضَةً) وَهَزِيلَةً بِهَذَا
عَارِضٍ لَا يُطَبِّقَانِ الْوُطءَ أَيُّ يُكْرَهُ لِلْوَلِيِّ وَالْأَخِيرَتَيْنِ ذَلِكَ (حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطءٌ) إِذِ الْمَدَارُ هُنَا
عَلَى الْغَرْفِ وَلَمْ يُتِمَّزَفْ تَسْلِيمٌ هَؤُلَاءِ مَعَ أَنَّ فَرْطَ الشَّهْوَةِ قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْوُطءِ الْمُضِرِّ وَيَحْزُمُ
وَطَوُّهَا مَا دَامَتْ لَمْ تَحْتَمِلْهُ وَيَرْجِعُ فِيهِ لِشَهَادَةِ نَحْوِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ نَعَمْ، لَوْ طَلَبَ ثِقَةً تَسْلِيمٌ مَرِيضَةً
فَفِيهِ وَجْهَانِ.....

• فَوُدَّ: (لَا تَحْتَمِلُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ طَلَبَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوُدَّ: (لَا أَقْرُبُهَا) أَيُّ لَا أَطْوُّهَا.
• فَوُدَّ: (لَا يُطَبِّقَانِ الْوُطءَ) وَمَنْ أَقْضَى امْرَأَةً بِوُطءٍ اِمْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعَوْدُ حَتَّى تَبْرَأَ فَإِنْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْبُرْءَ
وَاتَّكَرَّتْ أَوْ قَالَ وَلِيَّ الصَّغِيرَةِ لَا تَحْتَمِلُ الْوُطءَ وَاتَّكَرَّ الزَّوْجُ عُرِضَتْ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ فِيهِمَا أَوْ
رَجُلَيْنِ مَخْرُمَتَيْنِ لِلصَّغِيرَةِ أَوْ مَمْسُوحَتَيْنِ وَلَوْ ادَّعَتْ التَّحِيْفَةَ بَقَاءِ أَلَمٍ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَاتَّكَرَّ الزَّوْجُ صُدِّقَتْ
بَيِّنَاتُهَا لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهَا اهْمُغْنَى وَفِي سَمْعِ الزَّوْجِ وَشَرْجُهُ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ التَّحِيْفَةُ الْخ.
• فَوُدَّ: (لَا يُطَبِّقَانِ) الظَّاهِرُ الثَّانِيثُ وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجوبِ التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْهَا الزَّوْجُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي
نَعَمْ لَوْ طَلَبَ ثِقَةً الْخ اهْمُغْنَى ش. • فَوُدَّ: (وَالْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا الْمَرِيضَةُ وَالْهَزِيلَةُ ذَلِكَ أَيُّ التَّسْلِيمِ.
• فَوُدَّ (نِسْ): (حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطءٌ) أَيُّ وَلَا ثِقَّةَ لَهُمَا لِعَدَمِ التَّمَكِّيْنِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمْلُكُهَا مَنْ اسْتَمْلَهَتْ
لِتَنْحُو التَّطْيِيفَ وَكُلُّ مَنْ عُدِرَتْ فِي عَدَمِ التَّمَكِّيْنِ اهْمُغْنَى ش. • فَوُدَّ: (مَا دَامَتْ لَمْ تَحْتَمِلْهُ) لِصِغَرِ أَوْ مَرَضِ
أَوْ هُزَالٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهْمُغْنَى. • فَوُدَّ: (وَيَرْجِعُ فِيهِ) أَيُّ فِي تَحْمِلِ الْوُطءِ. • فَوُدَّ: (نَحْوِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ)
أَدْخَلَ بِالنَّحْوِ الرَّجُلَيْنِ الْمَخْرُمَتَيْنِ وَالْمَمْسُوحَتَيْنِ فِي الصَّغِيرَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنَى وَالزَّوْجِ وَشَرْجُهُ.
• فَوُدَّ: (تَسْلِيمٌ مَرِيضَةً) أَيُّ وَقَالَ لَا أَطْوُّهَا مُغْنَى وَسَم.

لِنَقْصِ هَذَا التَّسْلِيمِ لِمُتَنَاعِ الْوُطءِ شَرْعًا وَالْمُتَمَتِّعِ شَرْعًا كَالْمُتَمَتِّعِ حِسًّا وَيُقَارِفُ الرِّثَاءَ وَالْفَرْغَاءَ حَيْثُ
اِعْتَدَّ بِتَسْلِيمِهِمَا نَفْسَهُمَا حَتَّى إِذَا اسْتَمْتَعَ بِهِمَا بَغْيِرِ الْوُطءِ كَانَ كَاسْتِمْتَاعِهِ بِالْوُطءِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ قَبْلَهُ لَا
بَعْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ بِأَنْ زَوَّالَ الْحَيْضِ مُنْتَظَرٌ بِخِلَافِ الرِّتْقِ وَالْقَرْنِ م. ر. • فَوُدَّ: (لَا يُطَبِّقَانِ
الْوُطءَ) قَالَ فِي الرِّزْوِ وَشَرْجُهُ وَمَنْ أَقْضَى امْرَأَتَهُ بِالْوُطءِ لَمْ تَعُدْ إِلَيْهِ حَتَّى تَبْرَأَ الْبُرْءَ الَّذِي لَوْ عَادَ لَمْ
يُخْدِشْهَا وَلَوْ ادَّعَتْ عَدَمَ الْبُرْءِ كَانَ قَالَتْ لَمْ يَنْدِمِلِ الْجُرْحُ فَاتَّكَرَّ هُوَ أَوْ قَالَ وَلِيَّ الصَّغِيرَةِ لَا تَحْتَمِلُ
الْوُطءَ فَاتَّكَرَّ الزَّوْجُ عُرِضَتْ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ فِيهِمَا أَوْ رَجُلَيْنِ مَخْرُمَتَيْنِ لِلصَّغِيرَةِ وَكَالْمَخْرُمَتَيْنِ
الْمَمْسُوحَاتَيْنِ انْتَهَى وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ التَّخْيِيرُ فِي الصَّغِيرَةِ بَيْنَ النِّسْوَةِ وَالرَّجُلَيْنِ الْمَخْرُمَتَيْنِ بِأَنْ قِيَاسُ
الْمُدَاوَةِ اِمْتِنَاعُ الْمَخْرُمَتَيْنِ مَعَ وُجُودِ النِّسْوَةِ إِلَّا أَنْ يُمَرَّقَ بِأَنْ الْمُدَاوَةُ تَحْتَاجُ مِنْ تَكَرُّرِ النَّظَرِ وَغَيْرِهِ مَا لَا
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا فَكَانَ مَا هُنَا أَخَفُّ ثُمَّ قَدْ يُشْكَلُ التَّقْيِيدُ بِالْمَخْرُمَتَيْنِ بِأَنْ النَّظَرَ لِلْأَجَانِبِ جَائِزٌ لِتَنْحُو حَاجَةَ
الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْوِلَادَةِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ التَّوَقُّفِ عَلَى فَقْدِ الْغَيْرِ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ طَلَبَ ثِقَةً الْخ) لَوْ طَلَبَ
مَنْ أَفْضَاهَا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَهَلْ يَجْرِي فِيهَا هَذَا الْخِلَافُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ. • فَوُدَّ: (تَسْلِيمٌ مَرِيضَةً) أَيُّ
وَقَالَ لَا أَقْرُبُهَا.

رجح ابن المقرئ الوجوب والزركشي عدمه ولو قيل إن ذلك قريبه حاله على قوة شبيهه لم يجب ولا يجب لم يثبت وتسلم له نحيقة لا يمرض عارض وإن لم تحتل الجماع إذ لا غاية تُتَنظَرُ وتُمكنه مِثْلًا عدا وطءٍ لا منه إن خَشِيت إفضاءها وله الامتناع من تسلم صغيرة لا مريضة.

(فرع): العبرة فيما إذا غابت الزوجة عن محل العقد بمحلّه فلو تزوج امرأة في الكوفة بتفداد لزمتها المؤنة لنفسها وطريقها ونحو محرم معها من الكوفة إلى تفداد لا إلى الموصل لو خرج إليه كذا أطلقوه وإنما يُتَجَهَّأُ اعتبار محل العقد إن كان الزوج به أمّا لو عقد له وكيله ببلد ليس هو بها فالعبرة ببلد الزوج فيما يظهر لأنه المتسلم لا العقد لأنها لم تُخاطب بالإتيان إليه أصلاً وإنما حُوطِبَتْ بالإتيان للزوج ابتداءً فاعتبر محلّه حالة العقد دون محلّ وكيله وظاهر كلامهم أنّه لا فرق في اعتبار محل العقد بين علمها ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لأنها في حالة العلم موطنه نفسها على الذهاب إليه بخلافها مع عدمه لم يثبت وقياس ما مرّ أن بلد العقد لو لم

• فؤد: (رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمدته النهاية وقوله والزركشي اعتمدته المغني. • فؤد: (لم يجب) أي التسليم. • فؤد: (وتسلم له نحيقة إلخ) ويجب عليها نفقتها اه مغني وفي سم عن الرّوض مثله. • فؤد: (لا يثني) أي الوطء. • فؤد: (إن خَشِيت إفضاءها) أي أو ما لا يُحْتَمَلُ عادةً من المشقة سم ورشيدني وع ش. • فؤد: (وله الامتناع من تسلم صغيرة) وإذا تسلمها لم يلزمه تسليم المهر كالتفقة وإن سلمه عالماً بحالها أو جاهلاً ففي استزاده وجهان أو جهتها عدم الاستزاد مغني ورّوض مع شرحه وتقدّم عن سم تفيد عدم الاستزاد بما إذا لم يظن وجوب التسليم. • فؤد: (وله الامتناع) أي للزوج. • فؤد: (لا مريضة) أي ولا نحيقة أي بلا مريض ويجب عليه نفقتها اه مغني. • فؤد: (بمحلّه) خبر العبرة إلخ والضمير للعقد. • فؤد: (لو خرج) أي الزوج من تفداد بعد العقد إليه أي الموصل. • فؤد: (إن كان الزوج) أي حين العقد به أي بمحل العقد. • فؤد: (لا العقد) عطف على الزوج اه سم أي لا بمحل العقد. • فؤد: (بالإتيان إليه) أي محل العقد. • فؤد: (ولو فصل) أي بين العلم والجهل ببلد الزوج. • فؤد: (وقياس ما مرّ) أي في البيع. • فؤد: (أن بلد العقد) أي أو الزوج.

• فؤد: (رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمدته م ر. • فؤد: (وتسلم له نحيقة لا يمرض عارض إلخ) قال في الرّوض وتجب نفقة النحيقة بالتسليم انتهى قال في شرحه والتصريح بهذا من زيادته والذي في الأصل لو كانت نحيقة بالجيله فليس لها الامتناع لهذا العذر لأنه غير متوقع الزوال كالترقاه انتهى. • فؤد: (إن خَشِيت إفضاءها) يتبني أو ما لا تحتل من المشقة. • فؤد: (وله الامتناع من تسليم صغيرة إلخ) قال في الرّوض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا توطأ لم يلزمه تسليم المهر كالتفقة وإن سلمه عالماً بحالها أو جاهلاً ففي استزاده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد بادر الزوج إلى تسليمه ذكره الأصل وقضيته ترجيح عدم استزاده انتهى. • فؤد: (لا العقد) عطف على الزوج.

بصلح للتسليم اغتير أقرب محل صالح إليه.

(ويستقر المهر بوطء) وإنما يحصل بتفصيل الحشفة أو قدرها من فاقدها وإن لم تزَل البكارة كما اقتضاه إطلاقهم وفارق ما مر في التخليل من عدم الفرق بين العوراء وغيرها بأن القصد به التنفير عن إيقاع الثلاث فإذا انضم إليه هذا كان أشد في التنفير (وإن حُرِّم كوطء) ذُبر أو نحو (حائض) كما دلت النصوص القرآنية لا باستمتاع وإذخالي ماء وإزالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الأمر من سقوط كله أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (وبموت أحدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لإجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتل أمه نفسها أو قتلها سيدها وقد يسقط بعد استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصداق لأن السيد لا يثبت له على قته مال كذا زعمه شارح وهو وجه والأصح أنه لا يسقط فإن قبضته فازت به وإلا رجعت عليه به بعد عتقه ولا نظير لكونها ملكته لأن الممتنع ابتداء إيجاب للسيد على قته لا كوائمه لأنه أقوى وقد لا يجب بالكلفة كأن اعتق مريض أمه لا يملك غيرها وتزوجها وأجاز الورثة عتقها فإنه يستقر النكاح ولا مهر للورث إذ لو وجب رقب بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلو في الجديد)

• قول (سني): (ويستقر المهر إلخ) سواء أوجب بينكاح أم قرص كما في الموقوفة اهـ نهاية زاد المعني والقول قول الزوج في الوطء يمينه اهـ عبارة ع ش ويصدق الزوج في نفيه الوطء اهـ • قوله: (وإنما يحصل إلخ) أي الوطء. • قوله: (وإنما يحصل) إلى الفصل في النهاية والمعني إلا قوله وفارق إلى المتن. • قوله: (وإن لم تزَل البكارة إلخ) غاية للمتن أو الشرح. • قوله: (وإن لم تزَل البكارة) أي ولم يشير الذكر اهـ ع ش. • قوله: (من عدم الفرق إلخ) أي في اشتراط زوال البكارة. • قوله: (إليه) أي الوطء هذا أي زوال البكارة. • قوله: (لا بالاستمتاع) أي في غير نحو الرثاء كما مر. • قوله: (وإزالة بكارة بلا آلة) أي فإن طلقها بعد وجب لها الشطر دون أرض البكارة فإن فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب أرض البكارة كذا يفهم من سم على منهج اهـ ع ش. • قوله: (والمراد إلخ) عبارة المعني فإن قيل لا بد في الاستقرار مع الوطء من قبض العين لأن المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقيد أوجب بأن المراد إلخ وشمل المهر المسمى ومهر البتل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطء أن لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعقب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر البتل اهـ. • قوله: (بنحو طلاق إلخ) نشر غير مرتب. • قوله: (فيما لو قتل أمه نفسها إلخ) أي أو قتل الأم أو الحرة زوجها قبل الدخول اهـ معني. • قوله: (لا كوائمه) أي الإيجاب. • قوله: (رقب بعضها) أي

• قوله في (سني): (بوطء) أي وإن لم يحصل به التخليل كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي ويؤيده الإختفاء بالوطء في اللبر م ر. • قوله: (رقب بعضها) أي لأن وجوبه يثبت ديتا يرقب به بعضها.

لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٧) الآية والمسمى الجماع وما روي أَنَّ الخلفاء الراشدين قَضَوْا بِهِ بِالْخُلُوةِ مُتَقَطِّعٌ وَلَا يَسْتَقْبِرُ بِهَا فِي نِكَاحٍ فَابِيدَ إِجْمَاعًا.

فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

(نكحها) بما لا يملكه كأن نكحها (بخمرٍ أو حرٍّ أو مفصوبٍ) صرح بوضفه بما ذكر أو أشار إليه فقط وقد علمه أو جهله (وجب مهرٌ مثلٍ) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في أنكحتنا أما أنكحة الكفار فقد مرَّ حكمها (وفي قولٍ قيمته) أي بذله بتقدير الحرِّ وثا والمفصوب مملوكًا والخمر خلًا أو عصيرًا أو قيمته عند مَنْ يرى لها قيمةً على تناقضٍ في ذلك مرَّ ما فيه وذلك لأنَّ ذكره يقتضي قصده دون قيمة البضع ويُردُّ بأنَّه لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورةً إليه مع سهولة الرجوع للتبدل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سُمِّي نحو دم

لأنَّ وجوبه يثبت ديتًا يرقُّ به بعضها اه سم. فود: (لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى (الخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم إذ الظاهر أنَّ دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المُنْفِي وشرح المنهج لفظ مفهوم. فود: (ولا يستقبر بها) أي الخلوة اه ع ش.

فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

فود: (في بيان) إلى قوله وأيضًا التسمية في النهاية. فود: (بما ذكر) أي أو غيره كعصيرٍ أو رقيقٍ أو مملوكٍ له اه ع ش زاد المُنْفِي أما إذا أشار إليه مع الوصف كأصدقائك هذا الحرُّ وجب مهر المثل قطعًا كما قاله الاكثرون اه. فود: (أو أشار إليه فقط) كأصدقائك هذا. فود: (فقد مرَّ حكمها) عبارة المُنْفِي فكلما اعتقدوا صحة إضداقه يتجرى عليه حكم الصحيح كما مرَّ اه.

فود: (سبي) (قيمته) أي قيمة ما ذكر اه مُنْفِي. فود: (أي بذله) أي من مثلٍ أو قيمةً اه سم زاد المُنْفِي فلو عبَّرَ بالتبدل لكان أولى اه. فود: (والمفصوب مملوكًا) قد يقال ما الداعي إلى ذلك مع أنَّ له قيمةً في نفسه اه رشيدِي زاد السَّيْدُ عَمَرٌ وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّارِحُ أَيِ الْمَحَلِّ لِلتَّقْدِيرِ الْمَفْصُوبِ مَمْلُوكًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعَزِيزِيِّ قَالَ وَلَا يَخْتَاجُ هُنَا أَيِ فِي الْمَفْصُوبِ إِلَى تَقْدِيرِ تَبْدِيلِ الصِّفَةِ وَالْخِلَافَةُ انْتَهَى اه. فود: (أو قيمته الخ) عطفٌ على بذله الخ اه سم. فود: (لها) أي الخمر اه رشيدِي وهذا التفسير إنما يَنَاسِبُ النِّهَايَةَ وَبَعْضُ نَسْخِ الشَّارِحِ مِنْ غَدَمِ قِيَمَتِهِ وَأَمَّا عَلَى ثُبُوتِهِ كَمَا فِي أَكْثَرِ نَسْخِ الشَّارِحِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ الْخَمْرُ وَالْحَرُّ وَالْمَفْصُوبُ. فود: (مر الخ) أي في تَفْرِيقِ الصِّفَةِ فِي الْبَيْعِ. فود: (وذلك) أي وجوب البدل لأنَّ ذكره أي ما لا يملكه. فود: (ما لا قيمة له) الْأَنْسَبُ مَا لَا يَمْلِكُهُ. فود: (نحو دم) أي بما لا يقصد كالحشرات اه مُنْفِي.

(فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

فود: (أي بذله) أي من مثلٍ أو قيمةً. فود: (أو قيمته) عطفٌ على بذله.

فكذلك وكان الفرق بينه وبين الخُلْعِ أَنَّ العقدَ أقوى من الحلِّ فقَوِيَ هنا على إيجاب مهرٍ وأيضاً التسميةُ هنا غيرُ شرطٍ لإيجاب مهرِ المثلِ لِلانِعْقَادِ به عند الشُّكُوتِ عن مهرٍ وثُمَّ التسميةُ شرطٌ لإيجاب المُسَمَّى أو مهرِ المثلِ . وغايةُ ذِكْرِ الدَّمِ أَنَّهُ كَالشُّكُوتِ عنه فيهما وهو مُوجِبٌ هنا لِإثْمٍ وَزَعْمُ أَنَّ تسميةَ الدَّمِ يَتَضَمَّنُ التَّفْوِضَ يُرَدُّ بِأَنَّ التَّفْوِضَ منها لا بُدَّ فيه من التَضَرُّعِ بِإِنْتِفَاءِ التسميةِ في العقدِ وليس ذِكْرُ الدَّمِ مُتَضَمِّناً لِذَلِكَ (أو بِمَمْلُوكٍ وَمَفْصُوبٍ يَظَلُّ فِيهِ وَضْعٌ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ) تَفْرِيقاً لِلصَّفَقَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شُرُوطِهَا السَّابِقَةِ ثُمَّ وَالْأَمْرُ أَنَّ قَدَّمَ الْبَاطِلَ بَطَلَتْ التسميةُ وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ (وَيَتَخَيَّرُ) إِنْ جَهِلَتْ لِأَنَّ الْمُسَمَّى كُلَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهَا (فَإِنْ فَسَخَتْ فَمَهْرٌ مِثْلُ) يَجِبُ لَهَا (وَفِي قَوْلِهِ قِيَمَتُهَا) أَيِ بَدَلُهَا (وَإِنْ أَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَفْصُوبِ مِنْ مَهْرِ مِثْلِ بِحَسَبِ قِيَمَتَيْهِمَا) عَمَلًا بِالتَّوْزِيعِ فَلَوْ سَاوَى كُلُّ مِائَةِ فَلَهَا

• قَوْلُهُ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ اهْ كَرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ مَعَ تَسْمِيَّتِهِ بِلِ وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا اهْ سَم. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْعَقْدَ) أَيِ كَالنِّكَاحِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْحَلِّ أَيِ كَالْخُلْعِ. • قَوْلُهُ: (فَقَوِيَ هُنَا) أَيِ النِّكَاحُ عِنْدَ تَسْمِيَةِ نَحْوِ دَم. • قَوْلُهُ: (التَّسْمِيَةُ هُنَا) أَيِ فِي النِّكَاحِ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ. • قَوْلُهُ: (وَتَمَّ) أَيِ فِي الْخُلْعِ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ النِّكَاحِ وَالْخُلْعِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِلتَّضَرُّعِ بِإِنْتِفَاءِ التَّسْمِيَةِ. • قَوْلُهُ (سَيُ) (وَمَفْصُوبٍ) وَكَالْمَفْصُوبِ كُلُّ مَا لَيْسَ مَمْلُوكًا لِلزَّوْجِ كَانَ نَكَحَ بِمَمْلُوكٍ وَخَمْرٍ أَوْ خُرٍّ أَوْ مَفْصُوبٍ لَكِنْ مَرَّ فِي الْبَيْعِ أَنَّ شَرْطَ التَّوْزِيعِ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا وَلَا يَبْطُلُ قَطْعًا وَأَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا وَلَا يَنْتَقِذُ الْبَيْعُ بِالْمَمْلُوكِ وَخَدَهُ وَلَا شَيْءٌ فِي مُقَابِلَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ هُنَا فَيَجِبُ فِي الْأَوَّلِ مَهْرُ الْمَثَلِ وَلَا شَيْءٌ بِدَلِّ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فِي الثَّانِي اهْ سَم وَقَوْلُهُ فَيَأْتِي مِثْلُ الْخِ أَوَّلُ قَوْلِ الشَّرْحِ كَالنِّهَايَةِ وَلَوْ سَمَّى نَحْوَ دَمِ الْخِ كَالصَّرِيحِ فِي خِلَافِ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الْحَلْبِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ عِشْرَ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِهِمْ هُنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ بِأَنَّ النِّكَاحَ أَوْسَعُ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ ذِكْرُ الْمُقَابِلِ وَلَا يَفْسُدُ بِفَسَادِهِ خَرَرَهُ اهْ. • قَوْلُهُ: (تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ نَكَحَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ شَرَطَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعْمُ الصَّحَّاحَةِ إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ شُرُوطِهَا) الْأَوَّلَى التَّذَكُّيرُ.

• قَوْلُهُ (سَيُ) (حِصَّةُ الْمَفْصُوبِ) وَلَوْ كَانَ بِدَلِّ الْمَفْصُوبِ خَمْرًا مَثَلًا وَأَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْخَمْرِ مِنْ مَهْرِ مِثْلِ بِإِغْتِيَارِ قِيَمَتَيْهَا بِتَقْدِيرِهَا خَلًّا أَوْ عَصِيرًا أَوْ عِنْدَ مَنْ يَرَى لَهَا قِيَمَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهْ سَم.

• قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ مَعَ تَسْمِيَّتِهِ بِلِ وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا. • قَوْلُهُ (سَيُ) (وَإِنْ أَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ الْخِ) وَلَوْ كَانَ بِدَلِّ الْمَفْصُوبِ خَمْرًا مَثَلًا وَأَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْخَمْرِ مِنْ مَهْرِ مِثْلِ بِإِغْتِيَارِ قِيَمَتَيْهَا بِتَقْدِيرِهَا خَلًّا أَوْ عَصِيرًا أَوْ عِنْدَ مَنْ يَرَى لَهَا قِيَمَةً

نصف مهر المثل بدلاً عن المفصوب (وفي قولي تقنع به) أي المملوك ولا شيء لها معه.
 (ولو قال زوّجتك بنتي وبغتك ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضًا أو وكيل عنها فيه (صح
 التكاح) لأنه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الأظهر) كما قدمه في تفريق
 الصفة وأعادها هنا على وجه آتٍ فلا تكرار وخرج بثوبها ثوبها فإن المهر يفسد كبيع عبدین
 اثنين بشمن واحد (ويؤزغ العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف
 العبد ثمنًا ونصفه صداقًا فيرجع إليه بطلاقي قبل وطء ربه ويفسخ نصفه هذا إن كان ما خص
 مهر المثل يساويه فإن نقص عنه وجب مهر المثل قطعًا.

(ولو نكح) بألف بعضها مؤجل لمجهول فسد ووجب مهر المثل لا ما يقابل المؤجل لتعذر
 التوزيع مع الجهل بالأجل أو (بألف) مثلاً (على) أو بشرط (أن لأبيها) أو غيره خلافاً لمن وهم
 فيه ألف من الصداق أو غيره (أو) على أو بشرط (أن يغطيه) أو غيره بالتحثية (ألفاً) كذلك

• فود: (وهو ولي مالها الخ) خرج به ما لو انتصيا والقياس فيها صحة التكاح بمهر المثل اه ع ش.
 • فود: (فيه) أي في بيع مالها. • فود: (كما قدمه في تفريق الصفة) عبارة المصنفين فإن قيل إن هذه
 المسألة مرّت في آخر باب المناهي فهي مكررة أجيب بأنها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدّم وهي إفادة
 تصوير جمع الصفة بيناً ونكاحاً اه. • فود: (فإن المهر) أي والبيع انتهى سم.
 • فود: (يؤزغ العبد) أي قيمته انتهى مضمي. • فود: (هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله
 فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اه مضمي. • فود: (يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه
 لكان أنسب اه سيّد عمر. • فود: (فإن نقص عنه الخ) أي كما إنه إذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن
 المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن أي الرشيده في العبد بعينه وإلا فلا أثر للنقص فيهما كما هو ظاهر
 سم وسيّد عمر وع ش. • فود: (وجب الخ) لفساد التسمية حيثيذ بالنسبة للمهر اه سم. • فود: (بعضها
 مؤجل لمجهول) ومن ذلك التكاح بألف نصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر
 المثل م ر اه سم. • فود: (فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الأب
 بما دفعه لأنه تبرع منه اه ع ش ويتبقي أن محلّه أخذاً من التعليل إذا لم يفتقد الزوج وجوب الدفع إلى
 الأب. • فود: (بالتحثية) يأتي مختزؤه. • فود: (كذلك) أي من الصداق أو غيره سم وع ش.

على ما تقدّم كما هو ظاهر. • فود: (فإن المهر) أي والبيع. • فود: (يساويه) أي يساوي مهر المثل.
 • فود: (وجب) أي لفساد التسمية حيثيذ بالنسبة للمهر. • فود: (وجب مهر المثل قطعاً) أي كما أنه إذا
 نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن في العبد بعينه وإلا فلا أثر للنقص
 فيهما كما هو ظاهر. • فود: (بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك التكاح بألف نصفها حال ونصفها
 مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل م ر. • فود: (بالتحثية) يأتي مختزؤه. • فود: (كذلك) أي
 من الصداق أو غيره.

وَأَلْحَقْتُ هَذِهِ بِمَا قَبْلَهَا لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْقَاقَ وَالتَّمْلِيكَ أَيْضًا وَمَنْ ثُمَّ صَحَّ بِغُثِّكَ هَذَا عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي عَشْرَةَ وَتَكُونُ هِيَ الثُّمَنُ وَزَعْمُ الصُّعْبَةِ لَاحِقٌ لِأَنْ يُرِيدَ أَنْ يُعْطِيَهَا أَلْفًا مِنَ الصَّدَاقِ لَهَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَتَبَادَرُ مِنْ شَرْطِ الْإِعْطَاءِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا نَظَرَ لِإِرَادَةِ خِلَافِهِ بَلْ إِنْ فُرِضَ إِرَادَتُهُمَا لَهُ لَمْ يَصَحَّ الصَّدَاقُ أَيْضًا لِأَنَّهُ شَرْطٌ عَلَى الزَّوْجِ التَّسْلِيمُ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ . وَظَاهِرٌ أَنَّهُ مُفْسِدٌ (فَالْمَذْهَبُ فُسَادُ الصَّدَاقِ وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمَثَلِ) فِيهِمَا لِأَنَّ الْأَلْفَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمَهْرِ فَهُوَ شَرْطٌ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ وَلَا فَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ مَا التَّزَمَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْبُضْعِ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ فَفَسَدٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَهَا بِالْفِ بَعْدَ أَنْ يُعْطِيَهَا أَلْفًا صَحَّ بِالْأَلْفَيْنِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَمَّا بِالْفَوْقِيَّةِ فَهُوَ وَغَدٌ مِنْهَا لِأَيِّهَا وَهُوَ لَا يُفْسِدُ الصَّدَاقَ كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُوَ فِي نَحْوِ أَنْ تَكْخُتُكُهَا بِشَرْطِ أَنْ تُعْطِيَنِي هِيَ كَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ شَرْطٌ

• قُودُ: (وَأَلْحَقْتُ هَذِهِ) أَي لَفْظَةُ الْإِعْطَاءِ بِمَا قَبْلَهَا أَي لَفْظَةُ أَنَّ لَأَيِّهَا عِبَارَةُ التَّهْيِيةِ وَأَلْحَقْتُ لَفْظَ الْإِعْطَاءِ بِلَفْظِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَيْ فِي الْإِعْطَاءِ (لَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ يُعْطِيَهَا أَي لِأَجْلِ الزَّوْجَةِ لَا لِأَجْلِ أَبِيهَا .
 • قُودُ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) خَيْرٌ وَزَعْمُ الصُّعْبَةِ الْخُ ع قَالَ الْكُرْدِيُّ وَحَاصِلُ زَعْمِ الصُّعْبَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَشْرُوطُ هُوَ الْإِعْطَاءُ حَالُ كُزْنِهِ مَضْمُونًا وَمَا عَلَى الْأَلْفِ الْأَوَّلِ فَيُشِيرُ بِأَنَّ الصَّدَاقَ أَلْفَانِ وَالزَّوْجُ نَائِبٌ عَنْهَا فِي دَفْعِ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ إِلَى الْأَبِ نَائِبٌ عَنْهَا فِي الْقَبْضِ أَيْ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ . قُودُ: (مَا ذَكَرْنَاهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ أَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْقَاقَ وَالتَّمْلِيكَ كَاللَّامِ أَيْ كُرْدِي . قُودُ: (لِإِرَادَةِ خِلَافِهِ) وَهُوَ الْإِعْطَاءُ لِلْأَبِ لِأَجْلِ بَتَّة . قُودُ: (إِرَادَتُهُمَا) أَي الْعَاقِدَيْنِ لَهُ أَي خِلَافٌ مَا ذَكَرَهُ . قُودُ: (لَأَنَّهُ شَرْطٌ عَلَى الزَّوْجِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الزَّوْجَةُ مَخْجُورَةً لِلْأَبِ وَلَا فَقَدْ وَجَدَ شَرْطُ التَّسْلِيمِ لِمُسْتَحَقِّهِ أَيْ سَيِّدُ عُمَرَ . قُودُ: (فِيهِمَا) أَي فِي صَوَرَتَيْ الْمَثَلِ . قُودُ: (وَالَا) أَي بِأَنَّ كَانَتْ مِنْ الْمَهْرِ . قُودُ: (فِي مُقَابَلَةِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّزَمِهِ وَقَوْلُهُ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ مُتَعَلِّقٌ بِجَعْلِ الْخُ . قُودُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي مِنَ التَّغْلِيلِ . قُودُ: (صَحَّ بِالْأَلْفَيْنِ) مُعْتَمِدٌ أَيْ ع . قُودُ: (فَهُوَ وَغَدٌ مِنْهَا الْخُ) لَعَلَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَوَافَقَتِهَا لِتَاهُ وَلَا فَهِيَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا وَغَدٌ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَيْ ع . قُودُ: (كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُثْنِيِّ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ عَقْدٍ الْخُ قَدْ يَوْجُهُ كَلَامُهُمْ بِأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَجَدَ الْعَقْدَ الْمَشْرُوطَ بِوُجُوبِ الْإِيجَابِ مِنَ الْأَبِ وَالْقَبُولِ مِنَ الزَّوْجِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ الْإِيجَابُ فَقَطُّ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ قَوْلُهُ وَأَيُّ فَرْقٍ الْخُ قَدْ يُقَالُ الْفَرْقُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مِنَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ بِخِلَافِ عَدَمِ إِعْطَاءِ أَبِيهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُقْتَضَاهُ أَيْ سَيِّدُ عُمَرَ . قُودُ: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخُ) لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي اعْتِمَادَ مُقْتَضَى النَّظَرِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ التَّرَوُّفِ فِي الْحُكْمِ لَا يُبَيِّطُهُ وَإِنَّمَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ الْأَوَّلِ لَوْ ذَكَرَ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوْجَهُ أَوْ نَحْوَهُ وَمَعَ ذَلِكَ مُقْتَضَى النَّظَرِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ ع . قُودُ: (بَلْ هُوَ) أَي الْوَعْدُ أَوْ

• قُودُ: (فِي مُقَابَلَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِجَعْلِ .

عقد في عقد أيضًا وأي فرق بين إعطائها الأب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها.
(ولو شرط) في صلب العقد إذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجليسه بخلاف البيع في
الأخيرة لأنه لما دخل الخيار كان زمنه بمثابة صلب عقده بجايه عدم لزوم ولا كذلك هنا
(خيارًا في النكاح بطل النكاح) لمنافاته لوضع النكاح من الدوام واللزوم (أو) شرط خيارًا (في)
المهر فالأظهر صحة النكاح لأنه لاستقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لأن الصداق لم
يتمحض للموضعية بل فيه شائبة التخلية فلم يلق به الخيار لأنه إنما يكون في المعاوضة المحضية
فيجب مهر المثل . (وسائر الشروط) أي باقيها (إن وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والتقفة
(أو لم يتعلق به غرض) كأن لا تأكل إلا كذا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر
لكنه في الأول مؤكداً لمقتضى العقد فليس المراد بالإلغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوجهه
كلام شارح من استوائيهما في البطلان وكلام آخر من استوائيهما في عديمه غير صحيح (وضح)
النكاح والمهر) كالبيع (وإن خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الأصلي) وهو الاستمتاع.....

شرط الإعطاء . فؤد: (وعدم نفقتها إلخ) أي الآتي أيًا في المثنى . فؤد: (الواجبة لها) أي على الزوج .
فؤل (سني): (ولو شرط خيارًا في النكاح إلخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير غيب مثبت للخيار
وهو الوجه خلافًا للزكشي أنه نهاية عبارة المغني وهو أي ما قاله الزكشي من الصحة إذا شرط ذلك
على تقدير غيب مثبت للخيار مخالفًا لإطلاق كلام الأصحاب أنه قال ع ش قال في شرح الإرشاد ولا
يضر شرط الخيار على تقدير وجود غيب كما بحث لأنه نصريح بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر
شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تخريم على تقدير وطء الشبهة أنه ولا محيص عن ذلك للمتأمل وإن
خالقه م ر سم على حجة والأقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا محيص عنه بل مأخوذ من عموم قول
المصنف وسائر الشروط إلخ . فؤد: (في الأخيرة) أي بعد العقد في مجليسه . فؤد: (لمنافاته) إلى
قوله لكنه في الأول في المغني وإلى التثنية في النهاية .

فؤل (سني): (أو في المهر) أي كأن قال زوجتكها بكذا على أن لك أولي الخيار في المهر فإن شئت أو
شئت أبقيت العقد به ولا فيسخ الصداق ورجع لمهر الجثل متلاً اه ع ش . فؤد: (بل فيه شائبة التخلية)
لأنها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر يخله وهبة شؤبري
ومغني . فؤد: (فيجب مهر الجثل) تفريع على المثنى . فؤد: (في الأول) أي في قوله إن وافق مقتضى
النكاح وقوله لمقتضى العقد أي صحة العمل بمقتضاه اه ع ش .
فؤل (سني): (وإن خالف) يَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ أَي نَقِيضًا لَهُ قَيْصِيرُ مَعْنَاهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ

فؤد: (أو شرط خيارًا في المهر) قال في شرح الإرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود غيب
كما بحث لأنه نصريح بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تخريم على
تقدير وطء الشبهة أنه ولا محيص عن ذلك للمتأمل وإن خالفه م ر .

سواء أكان لها (كشروط أن لا يتزوج عليها أو) عليها كشرط أن (لا نفقة لها صَحَّ النكاح) لأنه إذا لم يفسد بفساد العوض فلأن لا يفسد بفساد الشرط المذكور أولى.

(تبيين) قد يستشكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضي منعه ولا عدمه وبجواب يمنع ذلك وأدعاء أن النكاح ما دون الزاوية مقتضى لجعلها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه . (وفسد الشرط).....

موافقاً لمقتضى الحال إلخ وحيث سقط الإشكال الآتي في التبيين اه سيّد عمر ولا يخفى بعد ذلك الإحتمال بل مقابلة قول المتن وإن خالف لقوله إن وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلّكه الشارع كالتهاية والمغني والمحلّى من تقدير مقتضاه . هـ فود: (سواء أكان) أي الشرط المخالف المجلّ.

هـ فود (س): (أو لا نفقة لها) أي على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله أو لا نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها عليّ بل على فلان اه وفقاً للشارح وخلافاً للتهاية والمغني كما يأتي . هـ فود: (فلان لا يفسد إلخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش . هـ فود: (مقتضياً) كذا بالتصّب فيما أطلعناه من الشيخ وفي هامش نسخة قديمة مصححة على أصل الشارح بلا غزو قوله مقتضياً كذا بالتصّب في أصل الشارح **رحمته الله تعالى** اه ولعله من تحريف التايخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التبيين عن الشارع بالرفع .

هـ فود: (مقتضى لجعلها) قضيته أن المراد بالتزوج عليها حلّ ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يجعل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بأن المراد بالحلّ عدم الإمتناع فيكون معنى المتن كشرط الإمتناع من التزوج عليها ولا محذور فيه . هـ فود: (بمعنى أن الشارع جعله إلخ) قد يوضح بأن نكاح

هـ فود (س): (أو لا نفقة لها) إن قيل بما يفارق ذلك مسألة الإزث الآتية على قول الحنطاي قلت الإزث الزم للنكاح بدليل ثبوته بمجرّد العقد الصحيح بخلاف التّفقة وقد يعارض بأن التّفقة تجب مع رّقها وكفريها دون الإزث اه . هـ فود: (مقتضى لجعلها) قضيته أن المراد بالتزوج عليها حلّ ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يجعل التزوج عليها وفيه نظر . هـ فود: (مقتضى لجعلها) لا يقال جعلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضياً للنكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له في الثبوت لأن التزوج مظنة الحنجر على الزوج ولهذا كان تزوّج الواحدة ماينما في شريعة عيسى - عليه الصلاة والسلام - من تزوّج ما زاد عليها فلما أثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحلّ وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والأحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافي ما ذكره ألا ترى أن السؤال يطلب في الوضوء لأجله مع أنه مطلوب قبل الوضوء وفي كلّ حال فطلبه في كلّ حال لا ينافي أنه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبوت حلّ ما زاد على الواحدة قبل نكاحها لا ينافي ثبوته تبعاً لنكاحها الذي هو مظنة الحنجر . هـ فود: (بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بأن العلامة عدم تزوّج الأربع الصّادق بقدّم التزوج رأساً لا خصوص تزوّج الدّون . هـ فود: (بمعنى أن الشارع إلخ) قد يوضح بأن نكاح الواحدة مثلاً لما كان مظنة الحنجر ومنع غيرها أثبت الشارع غيرها بعد نكاحها دفماً لتوهم عموم تلك

لأنه مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ وَصَحَّ خَبَرُ «كُلِّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ» (وَالْمَهْرُ) إِذْ لَمْ يَرْضَ شَارِطُ ذَلِكَ بِالْمُسَمَّى إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ شَرْطِهِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ (وَأَنْ أُخْلِيَ) الشَّرْطُ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ الْأَصْلِيِّ (كَ) شَرْطِ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ (أَنْ لَا يَطَّأَهَا) مُطْلَقًا أَوْ فِي نَحْوِ نَهَارٍ وَهِيَ مُخْتَلِمَةٌ لَهُ أَوْ أَنْ لَا يَسْتَمْتَعَ بِهَا (أَوْ) شَرْطُ الْوَلِيِّ أَوْ الزَّوْجِ أَنْ (يُطْلَقَهَا) بَعْدَ زَمَنِ مُعَيَّنٍ أَوْ لَا (يُطْلَقُ النِّكَاحُ) لِلإِخْلَالِ الْمَذْكُورِ وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْأَخِيرَةِ مَعَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ كَمَا يُقْلَمُ بِتَأْمِلِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّارِطُ لِعَدَمِ الْوُطْءِ هُوَ الزَّوْجُ فَلَا يُطْلَقُ كَمَا فِي الرُّضَا وَغَيْرِهَا لِأَنَّهُ حَقُّهُ فَلَمْ تَرْكُهُ وَلَمْ تُنْزَلْ مُوَافَقَتُهُ.....

الوَاحِدَةُ مَثَلًا لَمَّا كَانَتْ مَطْلَبَةَ الْحَجْرِ وَمَنْعَ غَيْرِهَا أَثَبَتَ الشَّارِعُ جُلَّ غَيْرِهَا بَعْدَ نِكَاحِهَا دَفْعًا لِتَوْهُمِ عُمُومِ تِلْكَ الْمَطْلَبَةِ لِمَنْعِ غَيْرِهَا فَصَارَ نِكَاحُ غَيْرِهَا مِنْ أَثَارِ نِكَاحِهَا وَتَابِعًا لَهُ فِي الثُّبُوتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ سَمْعًا عَلَى حَجِّهِ أَمْعَ ش. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيَّ حَتَّى إِلَى وَلَا مُوَافَقَتَهَا وَكَذَا فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تَكَرَّرَ إِلَى أَمَّا إِذَا الْخُفَّاهُ قَالَ بِالتَّكَرُّارِ. ه. قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ) أَيُّ بَأْنٍ لَمْ يُوَافِقْ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ بِخِلَافِ مَا وَافَقَهَا وَإِنْ ثَبَتَ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ أَمْعَ ش. ه. قَوْلُهُ: (إِذْ لَمْ يَرْضَ شَارِطُ الْخُفَّاهُ) عِبَارَةُ الْمُرْغَبِ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنْ كَانَ لَهَا فَلَمْ تَرْضَ بِالْمُسَمَّى وَخَذَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَرْضَ الزَّوْجُ بِذَلِكَ الْمُسَمَّى إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ مَا شَرْطَهُ وَلَيْسَ لَهُ قِيمَتُهُ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ. ه. قَوْلُهُ: (إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ شَرْطِهِ) أَيُّ وَلَمْ يَسْلَمْ نِهَائَةً. ه. قَوْلُهُ: (كَشَرْطِ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ الْخُفَّاهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُتَهَيِّئٍ لِصِفَرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ فِيهِ مَا دَامَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُتَهَيِّئٍ لِلْوُطْءِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى النِّكَاحِ أَمْعَ ش. وَقَوْلُهُ: (مَا دَامَ الزَّوْجُ الْخُفَّاهُ) أَيُّ إِنْ أَرَادَ مَا دَامَ الْخُفَّاهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُخْتَلِمَةٌ لَهُ) سَبْدُكَرٌ مُحْتَرَزَةٌ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ لَا يَسْتَمْتَعَ الْخُفَّاهُ) أَيُّ وَلَوْ بِغَيْرِ الْوُطْءِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

ه. قَوْلُهُ (سَيُ): (أَوْ يُطْلَقُهَا) أَيُّ بِخِلَافِ شَرْطِ أَنْ لَا يُطْلَقُهَا أَوْ لَا يُخَالِعَهَا فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَافِقِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْمُخَالِفِ الْغَيْرِ الْمُجَلِّ سَمْعًا عَلَى حَجِّهِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَيَقْسُدُ الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَمْعَ ش. ه. قَوْلُهُ: (مُعَيَّنٍ الْخُفَّاهُ) الْأَوَّلَى عَيْنٌ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْأَخِيرَةِ) أَيُّ مَسْأَلَةُ شَرْطِ الطَّلَاقِ مَعَ مَا مَرَّ الْخُفَّاهُ أَيُّ لَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ لِمَا يُجْلَى بِمُقْتَضَى النِّكَاحِ وَمِثْلُهُ لَا يُعَدُّ تَكَرَّرًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ أَمْعَ ش. وَابْتِذَا أَنْ مَا هُنَا يُفِيدُ الْعُمُومَ بِغَيْرِ الْمُحَلَّلِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ وَقَالَ عُمَيْرَةُ لِأَنَّ السَّابِقَ شَرْطُ طَّلَاقٍ بَعْدَ الْوُطْءِ وَمَا هُنَا أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الرُّضَا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُرْغَبِي. ه. قَوْلُهُ: (مُوَافَقَتُهُ) أَيُّ الزَّوْجِ لِوَلِيِّ الزَّوْجَةِ.

الْمَطْلَبَةُ لِمَنْعِ غَيْرِهَا فَصَارَ نِكَاحُ غَيْرِهَا مِنْ أَثَارِ نِكَاحِهَا وَتَابِعًا لَهُ فِي الثُّبُوتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ.

ه. قَوْلُهُ (سَيُ): (أَوْ يُطْلَقُهَا) أَيُّ بِخِلَافِ شَرْطِ أَنْ لَا يُطْلَقُهَا أَوْ لَا يُخَالِعَهَا فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَافِقِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْمُخَالِفِ الْغَيْرِ الْمُجَلِّ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَيَقْسُدُ الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ. ه. قَوْلُهُ: (مَعَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) الَّذِي مَرَّ أَنَّهُ إِذَا نَكَحَ أَوْ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ طُلَّقَ

في الأول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يُعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يُقال شرطه فلا يُتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يُتطل تغليتها لجانب المبتدي لقوة الابتداء فأنيط الحكم به دون المُساعد له على شرطه دفعًا للتعارض وأما إذا لم تحتّمه فشرطت عدمه مطلقًا إن أيس من احتمالها له كزئفاء لا مُتخيرة لاحتمال الشفاء أو إلى زمن احتمالها أو شفاء المُتخيرة فلا يضر لأنه تصرّح بمقتضى الشرع.

(تنبيه) نقل الشيخان على الحنطاني أن من هذا القسم.....

• فود: (في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوجة. • فود: (حتى يصح) أي النكاح. • فود: (حتى يُعارض) أي شرطه التنزيلي وكذا ضمير ويُمنع إلخ وقوله شرطها أي شرط ولها كما مر. • فود: (فاندفع إلخ) أي بقوله أي حتى إلخ. • فود: (شرطه) أي الزوج عدم الوطء. • فود: (فلا يُتخيل إلخ) تفرغ على نفي الإقتضاء وقوله حتى يحتاج إلخ تفرغ على التخيل. • فود: (ولا موافقتها) أي ولم تنزل موافقة ولها للزوج كما مر وإنما أضاف الموافقة لها نظرًا لموافقتها للولي وإلا فلا يتصور منها موافقة الزوج في صلب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشيد. • فود: (في الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج. • فود: (حتى يُتطل) أي النكاح. • فود: (تغليتها إلخ) علة لقوله ولم تنزل موافقة إلخ ولا موافقتها إلخ. • فود: (فأنيط الحكم) أي البطلان في الأول والصحة في الثاني به أي بالمبتدي. • فود: (على شرطه) أي المبتدي. • فود: (دفعًا إلخ) علة لقوله فأنيط الحكم إلخ. • فود: (إن أيس إلخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال وإلا فالقضاء يُمكن زوال ما فيها اه ع ش.

• فود: (أو إلى زمن إلخ) عطف على مطلقًا. • فود: (أو شفاء المُتخيرة إلخ) قال الأذرعى ولو كانت مُتخيرة وحرمتا وطأها وشرطت تزكته احتل القول بفساد النكاح لتوقع شفافها واحتيل خلافه أي القول بالصحة لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طالت دامت انتهت وهذا أوجه نهاية ومغني وفي سم عن شرح الإزاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا أوجه محله حيث أطلق بخلاف ما لو شرط أن لا يطأ وإن زال المانع فقياس ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم إزات الكتابية وإن زال المانع بطلانه هنا اه. • فود: (نقل الشيخان إلخ) اعتمدته النهاية والمغني خلافًا للشارح كما يأتي.

• فود: (أن من هذا القسم) أي من الشرط المُخل بمقصود النكاح الأصلي المُبطل للنكاح.

• بطل. • فود: (أو شفاء المُتخيرة) في شرحه للإزاد بما تقرّر يُعلم أن ولي المُتخيرة لو شرط أنه لا يطأها فأراد مطلقًا بطل العقد أو إلى أن يزول التحير فلا وهذا أوجه ومما وقع للشارحين ويظهر أن الإطلاق هنا كما لو أراد إلى زوال التحير لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب اه وعن الأذرعى لو كانت مُتخيرة وحرمتا وطأها وشرطت تزكته احتل القول بفساد النكاح لتوقع شفافها واحتيل خلافه لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طالت دامت اه قال م ر في شرحه وهذا أوجه. • فود: (نقل الشيخان إلخ) اعتمدته م ر.

ما لو شرط أن لا ترثه أو أن يرثها أو أن ينفق عليها غيره ثم قال وفي قول بصح ويتطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقيد أي وهو الاستمتاع وأقول إنما سكتا عليه لأن ضعفه معلوم من قولهما كالأصحاب بالصحة في شرط أن لا نفقة لها إذ كيف يتمثل فرق بين شرط عدم الثقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتمثل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له فإن قلت أعظم غاية للتكاح الإرث فنفيه مساو لنفي نحو الوطء قلت ممنوع إذ لا يلزم من التكاح الإرث إذ قد يمنعه نحو رق أو كفّر بخلاف الوطء فإنه لازم لذات التكاح وإن منع منه نحو تحيير على أنه لو نظر لذلك كان نفي الثقة كذلك ويفرق بينا نحو الثقة والوطء بأن المقصود من شرع التكاح التنازل المتوقف على الوطء دون نحو الثقة فكان قصده أصليا وقصده غيره تابعا.

(ولو نكح نسوة بمهر) واحد كأن زوجه بهن جدهن أو عمهن أو معتقهن أو وكيل أوليائهن (فالأظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلا منهما حالا مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمته بقر صح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو مجنون أو

فرد: (ما لو شرط أن لا ترثه إلخ) محل ما تقرّر في شرط نفي الإرث كما بحثه في الخادم في غير الكتابية والأمة فلو تزوج كتابية أو أمة على أن لا يرثها فإن أراد ما دام المانع قائما صح التكاح لانه تضريح بمقتضى العقيد وإن أراد مطلقا فباطل لمخالفته بمقتضى العقيد وإن أطلق فالوجه الصحة لأن الأصل دوام المانع اهـ نهاية. فرد: (أو أن لا يرثها إلخ) أو اتفهما لا يتوارثان اهـ مفتي. فرد: (قال جمع إلخ) ليس من مقول الشيخين. فرد: (وهذا) أي القول بصحة التكاح وبطلان الشرط. فرد: (وهو) أي مقصود العقيد. فرد: (وأقول إنما سكتا إلخ) لا يخفى بعده عن صريح الشيخين. فرد: (عليه) أي على ما نقله عن الحنابلة. فرد: (وما يتمثل من فرق إلخ) قد فرق بأن شرط عدم الثقة أهون من شرطها على الأجنبي فإنه عهد سقوط الثقة عن الزوج ولم يعهذ وجوبها على الأجنبي وأما نحو الولد في الإغفاف فهو بمنزلة الولد اهـ سم. فرد: (بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا يعارض إلا أن يدعي أن مانع الإرث أقوى اهـ سم. فرد: (لذلك) أي لكون الإرث أعظم غاية للتكاح. فرد: (كان نفي الثقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كتنفي نحو الوطء وليس كذلك نفي نحو الثقة أي كالنوازل. فرد: (واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلا قوله وأخذ ذلك إلى ويلزمه وكذا في المفتي إلا قوله بما لا يتغابن بمثله. فرد: (أب إلخ) بدل من ولي.

فرد: (وما يتمثل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له) قد فرق بأن شرط عدم الثقة أهون من شرطها على الأجنبي فإنه عهد سقوط الثقة عن الزوج ولم يعهذ وجوبها على الأجنبي وأما نحو الولد في الإغفاف فهو بمنزلة الولد على أنها إنما لزمت ذمة الولد وإن وجب على الولد أداؤها عنه. فرد: (بخلاف الوطء فإنه لازم إلخ) قد يقال كل لازم للذات لا يعارض إلا أن يدعي أن مانع الإرث أقوى.

سفيه (بفوق مهر مثل) بما لا يُتفَاتَرُ بمثله من مال الوليِّ ومهرٍ مثلها يَلِيْقُ به على ما مرَّ في مَبْحَثِ نِكَاحِ السَّفِيهِ وغيره (أو أَنْكَحَ بِنْتًا) له بِمَوْحِدَةٍ فَنُونٌ ففَوْقِيَّةٌ كما بَحْطُهُ (لا) بمعنى غيرِ لِعَدَمِ وجودِ شرطِ العَطْفِ بها كما مرَّ في قوله لا ظَهْوٍ ظَهَرَ إعرابُها فيما بعدها لِكُونِها بِصُورَةِ الحَرْفِ (زَشِيدَةٌ) كَمَجْنُونَةٍ وَبَكْرٍ صَغِيرَةٍ أو سَفِيهِةٍ بِدُونِ مهرِ المِثْلِ (أو) أَنْكَحَ بِنْتًا له (زَشِيدَةٌ) بِكَوْنِهَا بِلا إِذْنٍ منها له في التَّقْصِصِ عن مهرِ المِثْلِ (بدونه) أي مهرِ المِثْلِ بما لا يُتَفَاتَرُ به . (فَصَدَّ الْمُتَمَسِّمُ) لَانْتِفَاءِ الحِظِّ الْمُشْتَرِطِ في تَصَرُّفِ الوليِّ بِالزَّيَادَةِ في الأُولَى والتَّقْصِصِ فيما بعدها أَمَّا من مالِ الوليِّ فيَصْصُحُ كما رَجَحَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ لِأَنَّهُ في إِفْسَادِهِ إِضْرَارًا بِالْأَبْنِ بِالزَّيَامِ بِكَمَالِ المَهْرِ في مَالِهِ وَلِظَهْوِ هَذِهِ الْمُضْلَحَةِ لَمْ يَنْظُرُوا لِتَضَمُّنِهِ دُخُولَهُ في مِلْكِ المَوْلَى قِيلَ هَذَا التَّرْكِيبُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلْتَ على مُفْرَدٍ صِفَةٍ لِسَابِقٍ وَجِبَ تَكَرُّرُهَا نَحْوُ ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ١٦٨] ﴿لَا شَرِيفٌ وَلَا غَرِيبٌ﴾ [النساء: ١٣٥] هـ وَأَخَذَ ذَلِكَ من قولِ الْمُغْنِي وكَذَا يَجِبُ تَكَرُّرُهُ إِذَا دَخَلْتَ على مُفْرَدٍ خَبَرٍ أو صِفَةٍ أو حَالٍ كَزَيْدٌ وَلَا شَاعِرٌ وَلَا كَاتِبٌ وَجَاءَ زَيْدٌ لَا

هـ فَوَدَ: (من مالِ الوليِّ) سَيَذَكَّرُ مُخْتَرَزَةً. هـ فَوَدَ: (ومَهْرٌ مِثْلُهَا يَلِيْقُ به) أي بِخِلَافِ مَا لَا يَلِيْقُ به كَشَرِيفَةٍ يَسْتَعْرِفُ مَهْرٌ مِثْلُهَا مَالَهُ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ كما هو ظَاهِرٌ سَمِ وَمُغْنِي. هـ فَوَدَ: (بِمَوْحِدَةٍ الْخ) كَأَنَّهُ احْتَرَزَ به عن نِيَّتِهِ بِنَاءً قِيَامَ مُشَدَّدَةِ قِيَامٍ. هـ فَوَدَ: (بِمَعْنَى غَيْرِ) أي اسْمٌ بِمَعْنَى الْخ. هـ فَوَدَ: (لِعَدَمِ وجودِ شرطِ العَطْفِ) وهو أَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُ مَعْطُوفَيْهَا على الْآخَرِ اهـ ع ش .

هـ فَوَدَ (سَمِي): (أو زَشِيدَةٌ) أي بِكَوْنِهَا نِهَآةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَ: (الْمُشْتَرِطُ فِي تَصَرُّفِ الْخ) نَمَتْ الحِظُّ وقوله بِالزَّيَادَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِنْشَاءِ. هـ فَوَدَ: (أَمَّا من مالِ الوليِّ الْخ) أي جَمِيعُ المَهْرِ وَأَمَّا لو كَانَ الَّذِي من مَالِهِ هو الْقَدْرُ الزَّائِدُ فَقَطْ فَلَا يَأْتِي فِيهِ التَّغْلِيلُ حَلْبِي بل مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لو انْفَرَدَ الوليُّ بِمَا زَادَ من مَالِهِ أَنَّهُ يَبْطُلُ لَانْتِفَاءُ ذَلِكَ فَلْيَحْرُزْ شَوْبَرِي وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ ع ش اهـ بِجَزِيرٍ مِي. هـ فَوَدَ: (فَيَصْصُحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَصْصُحُ بِالْمُسَمَّى عَيْنًا كَانَ أو دَيْتًا لِأَنَّ الْمُجْمُولَ صَدَاقًا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا لِلْأَبْنِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَيْهِ وَالتَّبَرُّعُ به إِنَّمَا حَصَلَ فِي ضِمْنِ تَبَرُّعِ الْأَبِ فَلَوْ أَلْفَى فَاتَ على الْإِبْنِ وَلَزِمَهُ مَهْرٌ فِي مَالِهِ اهـ. هـ فَوَدَ: (قِيلَ هَذَا التَّرْكِيبُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَآةِ وَمَا اعْتَرَضَ به التَّرْكِيبُ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلْتَ الْخ مَزْدُودٌ لِأَنَّ شَرْطَ لَا الْوَاجِبِ تَكَرُّرُهَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَعْنَى غَيْرِ كما اقْتَضَاهُ جَفَلُهُمُ الَّتِي يَجِبُ تَكَرُّرُهَا غَيْرَ الَّتِي بِمَعْنَى غَيْرِ حَيْثُ قَالُوا شَرْطُهَا أَيِ الَّتِي يَجِبُ تَكَرُّرُهَا أَنْ يَلْبِثَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً صَدْرُهَا مَعْرِفَةُ الْخ فَافْتَهَمَ هَذَا أَنْ لَا الَّتِي احْتَجَّ بِهَا الْمُعْتَرِضُ فِي الْآيَةِ لَيْسَتْ بِمَا يَجِبُ تَكَرُّرُهُ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى غَيْرِ فِيهَا وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِمَّا ذَكَرَهُ اغْتَرِضًا وَتَغْلِيلًا غَيْرُ صَحِيحٍ اهـ. هـ فَوَدَ: (وَأَخَذَ) أَيِ الْمُعْتَرِضُ بِعَدَمِ اسْتِقَامَةِ التَّرْكِيبِ ذَلِكَ أَيِ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ لَا إِذَا الْخ. هـ فَوَدَ: (كَزَيْدٌ لَا شَاعِرٌ) مِثَالُ الْخَبَرِ وقوله وَجَاءَ زَيْدٌ الْخ مِثَالُ الْحَالِ وقوله لَا فَارِضٌ الْخ امِثْلُهُ الصَّفَةِ.

هـ فَوَدَ: (يَلِيْقُ به) أي بِخِلَافِ مَا لَا يَلِيْقُ به فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ كما هو ظَاهِرٌ.

ضاحكًا ولا باكتيًا ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [هبر: ١٦٨] ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيرٌ﴾ [الواقعة: ١٤٤] ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ﴾ [الواقعة: ١٣٣] ﴿لَا شَرْفِيَّةٌ وَلَا غَرَبِيَّةٌ﴾ [النور: ٣٥] ا هـ. مُلْخَصًا ويلزمه إجراء ذلك في طاهر لا طهور مع أنه وغيره أقروه وجعلوا لا فيه بمعنى غير صفة لما قبلها طاهر إعرابها فيما بعدها ليكونها بصورة الحرف وقول السغد في لا هذه يحتمل أنها حرف إلى آخره لا يزد عليهم لأنه احتمال بعيد جدًا وجعلهم لا في الآية الآتية بمعنى غير محمول على أنه تفسير معنى لا إعراب ولا ينافي ذلك ما ذكر عن المصنف لأن محلّه كما هو واضح ودلّت عليه مثلهم فيما إذا أريد الإخبار أو الوصف أو الحال بنفي متقابلين فيجب تكرير لا حينئذ لأن عدمه يؤهم أن القصد نفي المجموع لا كل منهما على حدّته كما صرح به السغد في لا ذلول أنها

قود: (اه) أي قول المصنف. قود: (ويلزمه) أي المقتضى إجراء ذلك أي الإغراض المذكور وقوله مع أنه أي المقتضى وغيره أي من الشراح وغيرهم. قود: (وجعلوا لا فيه بمعنى غير) أي مع أنه لا تكرير فيه مراده أن الأصح في لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما سيصرّح به ولذا جعل هذا المثال أصلًا مقيسًا عليه في المثني ودفع عنه الأسئلة الآتية أحدها يراود قول السغد يحتمل أنها حرف والثاني ليراد لا في الآية الآتية فإنها مكررة والثالث منافية ذلك لما مرّ عن المصنف بقوله في الأول احتمال بعيد وفي الثاني محمول إلخ وفي الثالث محلّها إلخ اه كزدي وقوله والثاني ليراد في الآية إلخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الألف قبل لا في قوله وجعلهم لا في الآية إلخ كما يأتي. قود: (في لا هذه) أي التي بمعنى غير. قود: (عليهم) أي الذين جعلوا لا هذه بمعنى غير صفة إلخ. قود: (لأنه احتمال إلخ) يردّه ما يأتي عن مغرب الكافية. قود: (وجعلهم لا إلخ) أي المفسرين ولا يظهر لذكره هنا فائدة اللهم إلا أن يقال مع ما فيه أنه دفع بذلك احتمال كون لا هذه حرفًا بمعنى غير قياسًا على الآية في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلخ. قود: (في الآية الآتية) أراد بها ﴿لَا ذُلٌّ﴾ [هبر: ٧١] وقوله تفسير معنى لا إعراب يعني لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكريره لأنها نجيء بذلك المعنى وإن لم تكن مكررة اه كزدي وهذا كله مبني على ما مرّ من سقوط الألف قبل لا في بعض نسخ الشارح ولا يأتي على ما في بعض نسخه المقول عليها المقابلة على أصل الشارح من ثبوت الألف المذكورة وعليه يتعين إرادة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلخ.

قود: (محمول على أنه تفسير معنى لا إعراب) أي عند الجمهور كما يأتي. قود: (ولا ينافي ذلك) أي إقرارهم قول المصنف طاهر لا طهور وجعلهم لا فيه بمعنى غير صفة لما قبلها. قود: (ما ذكر إلخ) أي من وجوب التكرير. قود: (مثلهم) جمع مثال. قود: (بنفي متقابلين) أي على كل حال. قود: (لأن عدمه) أي عدم التكرير. قود: (كما صرح به) أي بأن لا معنى غير صفة لما قبلها إلخ السغد في ﴿لَا ذُلٌّ﴾ [هبر: ٧١] أي في تفسيره أنها اسم بمعنى غير أي فقال السغد إن لا في ﴿لَا ذُلٌّ﴾ [هبر: ٧١] اسم بمعنى غير يحتمل أن هذا أي قوله إنها اسم إلخ بدل من ضمير به فقوله الآتي ثم قال إلخ مغطوف على قال المصنف على الإحتمال الأول وعلى قوله صرح به السغد على الثاني.

اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها ويحتمل أن تكون حرفاً كما تحتل إلا بمعنى غير كما في مثل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] مع أنه لا قائل باسميتها أي إلا ثم قال في قول الكشاف لا الثانية مزيدة لتأكيد الأولى . الثانية حرف زيدت لتأكيد النفي والتأكيد لا ينافي الزيادة على أنه يفيد التصريح بعموم النفي إذ بدونها ربما يحتمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تسمى لا المذكرة للنفي اهـ ولم ينظر السعد إلى اعتراض أبي حيان الزمخشري بقوله ما ملخصه زعمه التأكيد مع الزيادة ليس بشيء لأن لا دلالة صفة منفية بلا فيجب تكرير نافية لما دخلت عليه وتقديره لا دلالة كثيرة ولا

فؤد: (ويحتمل الخ) عطف على قوله إنها اسم الخ . فؤد: (أن تكون حرفاً) أي بمعنى غير .
 فؤد: (كما تحتل إلا الخ) راجع لقوله ويحتمل الخ . فؤد: (مع أنه لا قائل باسميتها) فيه نظر عبارة مغرب الكافية لزني زادة وإلا بمعنى غير مبني على السكون لا محل له لكونه حرفاً عند الجمهور كلا إذا كان بمعنى غير لأن مناط الإسمية والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي كما في حاشية أنوار التنزيل للمولى عصام الذين خلافاً لبعضهم فإنه يقول إنه اسم أجري إعرابه فيما بعده كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد إنه اسم بمعنى غير وجعل إعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي واختاره في الامتحان وأما ما ذكره القزازني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ﴿لَا تَأْمُرُوا وَلَا يَكُرُ﴾ [بقره: ٦٨] من أنه لا قائل باسمية إلا إذا كان بمعنى غير فقد صرحوا بخلافه كما في حاشية أنوار التنزيل للمولى الشهاب وفي شرح مغني اللبيب للدماميني لو ذهب ذاهب إلى القول باسمية إلا إذا كان بمعنى غير لم يتعداه فعلى القول بحرفية إلا فمجموع ﴿إلا آل الله﴾ [الأنبياء: ٢٢] صفة آلهة كما في التسهيل وعلى القول باسمية إلا هذه قالا اسم بمعنى غير مبني على السكون مرفوع محلاً صفة آلهة اهـ . فؤد: (ثم قال) أي السعد . فؤد: (لا الثانية مزيدة الخ) إذ يكفي وتنفي الحزث اهـ تمجيد . فؤد: (والتأكيد لا ينافي الزيادة) إذ معنى كون الحروف زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها فائدة لها أصلاً فإن لها فائدة في كلام العرب إما مغنوية كتأكيد المعنى كما في من الاستغراق والباء في خبر ليس وإما لفظية كتزوين اللفظ وكون اللفظ متهيناً لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك جامي ورصي . فؤد: (الثانية حرف الخ) مقول قال . فؤد: (على أنه) أي لا الثانية والتذكير باختيار اللفظ . فؤد: (يفيد التصريح الخ) أي فليست مزيدة لمجرد التأكيد لا تفيد معنى ما بل مزيدة مفيدة للتصريح الخ . فؤد: (للتفي) أي لمعويه . فؤد: (بقوله ما ملخصه) الأخصر بما ملخصه . فؤد: (زعمه) أي الزمخشري . فؤد: (فيجب تكرير الخ) أي وجوبه ينافي الزيادة .
 فؤد: (تكرير نافية الخ) أي تكرير لا التي تنفي لفظ دلالة لأجل الشيء الذي دخلت لا عليه وهو تنفي اهـ كزدي . فؤد: (وتقديره) كذا بالذال فيما أطلعنا من النسخ ولعله من تحريف التايخ وأصله بالزاي ثم هو بالنصب عطف على قوله ﴿لَا دَوْلَ يُبْرِ الْأَرْضَ وَلَا سَفَى لَفَرْتَ﴾ [بقره: ٧١] مزيدة الزمخشري المار من أن لا الثانية في قوله تعالى ﴿لَا دَوْلَ يُبْرِ الْأَرْضَ وَلَا سَفَى لَفَرْتَ﴾ [بقره: ٧١] مزيدة

ساقية وهو مُتَعَتِّعٌ كجاءني رجل لا كريم اهـ لأن الحق أن ما ألزم به الزمخشري لا يلزمه إذ الزيادة لأجل تأكيد النفي لا يَتَوَهَّمُ ما مرَّ لا تنافي وجوب التكرير ولا توجب أن تقدیر الآية ما ذكره ولأنه مثل جاء رجل لا كريم فتأمل ليظهر لك أيضاً أن الزيادة والتأكيد هنا غيرهما في نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (الاحمد: ١٧) ومن ثم قال ابن جنِّي أن لا هنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى وفي المُنْفِي في نحو ما جاءني زَيْدٌ ولا عمرو يُسَمُّونَهَا زائدة وليست بزيادة أثبتة إذ مع حذفها يُحْتَمَلُ نفي مجيء كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بها صار نصاً في المعنى الأول بخلاف ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ (البقره: ٢٧) أنها لمجرد التأكيد اهـ وهو موافق لما مرَّ عن السَّغْدِ ومُؤَيَّدٌ لما ردَّدت به ما مرَّ عن أبي حنَّان . واعلم أن لا في كل ما ذكر بمعنى غير فما وقع لبعضهم أن التي بمعنى غير قسيمة لما يجب تكريرها غير مُراد.....

للتأكيد . فود: (أن التقدير) أي تقدير الآية . فود: (وهو) أي ذلك التقدير مُتَعَتِّعٌ لَعَلَّه لَعَدَمُ التَّعَابُلِ بَيْنَ الْمُنْفِيِّ وَنَفْسِيَّةِ كَلَامِ الْيُسَارِيِّ جَوَازُهُ عِبَارَتُهُ وَالْفِعْلَانِ صِفَتَا ذَلُولٍ فَكَانَتْ قِيلَ لَا ذَلُولٌ مُثِيرَةً وَسَاقِيَةً اهـ قال عبد الحكيم قوله صِفَتَا ذَلُولٍ إلخ إشارة إلى أن ثبوت نفي لكونه صفةً لِلْمُنْفِي قَبِيحٌ فِي الْعَطْفِ لَا الْمَزِيدَةُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ اهـ وقال في التَّحْجِيدِ قوله كَانَتْ قِيلَ لَا ذَلُولٌ مُثِيرَةً وَسَاقِيَةً وَالْأَوَّلُ أَنْ يَقُولَ وَلَا سَاقِيَةً اهـ . فود: (كجاءني رجل إلخ) أي كاستنائه وَلَعَلَّه لَعَدَمُ وَجُودِ شَرْطِ الْعَطْفِ بِلَا مِنْ أَنْ لَا يَصْدُقُ أَحَدٌ مَعْطُوفُهَا عَلَى الْآخَرِ . فود: (الزمخشري) مفعول ألزم المُسْتَدُّ إِلَى ضَمِيرِ أَبِي حَنَّا . فود: (لا يلزمه) من لزوم . فود: (لأجل إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ لَيْلًا إلخ مُتَعَلِّقٌ بِتَأْكِيدِ إلخ وَقَوْلُهُ لَا تَنَافِي إلخ خَبَرٌ إِنْ الزِّيَادَةُ إلخ . فود: (ولأنه) أي التقدير المذكور . فود: (غيرهما في نحو إلخ) أي هما هنا واجبان بخلافهما في نحو إلخ . فود: (في نحو ما جاء إلخ) أي فيما إذا سَبَقَ لَا كَلَامٌ مُنْفِي تَامٌ . فود: (أثبتة) أي من كل وجوب بحيث يجوز حذفه . فود: (وهو) أي ما في المُنْفِي . فود: (لما مرَّ إلخ) أي من قوله على أنه يُفِيدُ التَّضَرُّيخَ إلخ . فود: (لما ردَّدت به إلخ) أي من قوله إذ الزيادة لأجل إلخ . فود: (لِإِمْضِهِمْ) وَأَقْفَهُ النَّهْيَةَ كَمَا مَرَّ . فود: (في كل ما ذكر) أي من الأمثلة أو المواضع الثلاثة المارة عن المُنْفِي . فود: (قسيمة لما يجب إلخ) أي فَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَعْنَى غَيْرٍ . فود: (غير مُراد) أي غير موافق لما تَقَرَّرَ فِي مَجْلِهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ الرَّضِيِّ يَجِبُ فِي الْإِخْتِيَارِ تَكْرِيرُ لَا الْمُهْمَلَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ تَقْدِيرًا وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَتَصُوبٍ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ نَحْوَ لَا مَرْحَبًا أَيْ لَا لَقِيتَ مَرْحَبًا أَوْ لَا رَحَّبَ مَوْضِعُكَ مَرْحَبًا أَوْ عَلَى اسْمِيَّةٍ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ نَحْوَ لَا سَلَامَ عَلَيْكَ أَوْ عَلَى نَوْلِكَ نَحْوَ لَا نَوْلَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا أَيْ لَا يَتَّبِعُنِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ وَإِنَّمَا لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَجِبْ تَكْرِيرُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا غَيْرَ دُعَاءٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا سَكَنَ وَلَا مَلٌ﴾ [البقرة: ٢١] وَثَانِيهِمَا أَنْ يَكُونَ لَا بِمَعْنَى غَيْرٍ مَعَ أَحَدٍ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَحَدُهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى لَفْظِ شَيْءٍ نَحْوَ هُوَ ابْنٌ لَا شَيْءٍ وَنَحْوُ كُنْتُ لَا شَيْءٍ وَنَحْوُ أَنْتَ لَا شَيْءٍ سِوَا وَنَحْوُ أَنْتَ لَا

وقد صرحوا بأن لا العاطفة والجوازية لم يقع في القرآن ويجب تكريم لا أيضا إذا وليها جُملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعل ماضٍ ولو تقديرًا (والأظهر صحة التكاح بمهر المثل) لأن فساد الصداق لا يُفسد كما مرّ وفارق عدم صحته من غير كُفٍّ بأن إيجاب مهر المثل هنا تدارك لما فات من المُستوى وذلك لا يُمكِّن تداركه.

(ولو توافقوا) أي الزوج والولي والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للفریقين غالبًا (على مهر سراً وأعلنوا بزيادة المذهب وجوب ما عَقِدَ به) أولاً إن تَكَرَّرَ عَقْدٌ قُلٌّ أو كَثُرَ اتَّخَذَتْ شُهُودُ الْمَرْءِ وَالْمَرْأَةِ أَمْ لَا لِأَنَّ الْمَهْرَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ فَلَمْ يُتَخَذْ لغيره ويُؤخَذُ مِنْ أَنَّ الْعُقُودَ إِذَا تَكَرَّرَتْ اغْتَبِرَ الْأَوَّلُ مَعَ مَا يَأْتِي أَوَّلُ الطَّلَاقِ أَنَّ قَوْلَ الزَّوْجِ لَوَلِيٍّ زَوْجَتَهُ زَوْجَتِي كِنَايَةٌ بِخِلَافِ زَوْجَتِهَا فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّ مُجَرَّدَ مُوَافَقَةِ الزَّوْجِ عَلَى صُورَةِ عَقْدٍ ثَانٍ مِثْلًا لَا يَكُونُ اعْتِرَافًا بِانْقِضَاءِ الْعِصْمَةِ الْأُولَى.....

شَيْءٌ وَثَانِيهَا أَنْ يَنْجَرَّ مَا بَعْدَ لَا بَيَّاءَ الْجَرْ قَبْلَهَا نَحْوُ كُنْتُ بِلَا مَالٍ وَثَانِيهَا أَنْ يُعْلَفَ مَا بَعْدَ لَا عَلَى الْمَجْرُورِ بِغَيْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْخَاصَّائِينَ﴾ [هاتمة: ١٧] وَإِنْ كَانَ لَا بِمَعْنَى غَيْرِ مُجَرَّدًا عَنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ لَزِمَ تَكَرُّرُهَا أَيْضًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ ظَلِيَ ذِي تَلَكِّ شَرٍّ ۖ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُنِي مِنَ اللَّهِ﴾ [المرسلات: ٣٠-٣١] وَقَوْلِكَ زَيْدٌ لَا رَاكِبٌ وَلَا مَاشٍ وَجَاءَنِي زَيْدٌ لَا رَاكِبًا وَلَا مَاشِيًا اهـ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ لَا بِمَعْنَى غَيْرِ مُجَرَّدًا إِنْ صَرِيحٌ فِي خِلَافٍ مَا ادَّعَاهُ ذَلِكَ الْبَعْضُ. ۞ قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحُوا إِنْخ) تَأْيِيدٌ لِمَا قَبِيلَهُ. ۞ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْعَا) الْأَوَّلَى الثَّانِي. ۞ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنِ الْمُغْنِي بِشَرْطِ تَمَيُّزِ الْمُقَابِلَيْنِ. ۞ قَوْلُهُ: (صَدْرُهَا مَعْرِفَةٌ) نَحْوُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمَرُو وَقَوْلُهُ أَوْ نَكْرَةٌ كَلَّا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ. ۞ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَعْمَلْ) أَيِ لَا فِيهَا أَيِ النِّكَرَةِ. ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ فَعَلَ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ إِنْخ. ۞ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَقْدِيرًا) يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ عَنِ الرِّضِيِّ فِي نَحْوِ لَا مَرْحَبًا. ۞ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ فَسَادَ الصَّدَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ الزَّوْجَتَيْنِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمُثَنِّ. ۞ قَوْلُهُ: (تَدَارُكٌ) بِصِغَةِ الْمُضَدِّ خَبَرٌ أَنَّ.

۞ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ اهـ ع. ش. ۞ قَوْلُهُ: (فَالْجَمْعُ بِإِغْتِيَابِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ الرَّشِيدَةِ وَإِنْ كَانَ مُوَافَقَةُ الْوَلِيِّ حَبْتًا لَا مَدْخَلَ لَهَا اهـ نِهَاجٌ. ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ بِإِغْتِيَابِ مَنْ يَنْضَمُّ إِنْخ) أَيِ مِنْ نَحْوِ الشُّهُودِ.

۞ قَوْلُهُ: (لِلْفَرِيقَيْنِ) أَيِ الزَّوْجَتَيْنِ أَوْ الْوَلِيَّيْنِ أَوْ الْمُخْتَلِفَيْنِ وَفِي تَرْجُمَةِ الْقَامُوسِ يُقَالُ جَاءَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْفَرَقَةِ وَقَالَ الشَّارْحُ فَرِيقٌ اسْمُ جَنْسٍ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ اهـ.

۞ قَوْلُهُ (سُيْ): (عَلَى مَهْرٍ سِرًّا) أَيِ عَقَدُوا عَلَيْهِ أَوَّلًا أَخَذًا مِمَّا بَعْدَهُ. ۞ قَوْلُهُ: (أَوَّلًا إِنْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ إِغْتِيَابًا بِالْعَقْدِ فَلَوْ عَقِدَ سِرًّا بِالْفِئِ ثُمَّ أَعْبَدَ جَهْرًا بِالْفِئِ تَجَمُّلاً لَزِمَ الْفُءُ أَوْ اتَّفَقُوا عَلَى الْفِئِ سِرًّا ثُمَّ عَقَدُوا جَهْرًا بِالْفِئِ لَزِمَ الْفَانِ اهـ. ۞ قَوْلُهُ: (كِنَايَةٌ وَقَوْلُهُ صَرِيحٌ) أَيِ فِي انْقِضَاءِ الْعِصْمَةِ الْأُولَى. ۞ قَوْلُهُ: (أَنَّ مُجَرَّدَ إِنْخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ وَيُؤْخَذُ إِنْخ. ۞ قَوْلُهُ: (لَا يَكُونُ إِغْتِرَافًا إِنْخ) الْعَقْدُ الثَّانِي فِي الصُّورَةِ قَدْ يَبْدَأُ الزَّوْجُ فِيهِ

۞ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ زَوْجَتِهَا فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّ مُجَرَّدَ مُوَافَقَةِ الزَّوْجِ عَلَى صُورَةِ عَقْدٍ ثَانٍ إِنْخ) الْعَقْدُ الثَّانِي

بل ولا كناية فيه وهو ظاهر ولا يُنافيه ما يأتي قَبِيلَ الوليمة أنه لو قال كان الثاني تجديدَ لفظ لا عقداً لم يُقبل لأنّ ذلك في عقدين ليس في ثانيهما طلبُ تجديدٍ وافقَ عليه الزوج فكان الأصلُ اقتضاءُ كلِّ المهر وحكمنا بوقوع طَلقة لاستلزامِ الثاني لها ظاهراً وما هنا في مُجرّد طلب من الزوج لِتَحْمِلِ أو احتياطٍ فتأملهُ.

(ولو قالت لوليّها زوّجني بألف فنقص عنه بطلّ التكاخ) كما لو قالت له زوّجني من زَيْدٍ فزوّج من عمرو (فلو اطلقت) له الإذن بأنّ لم تتمرّض فيه لِمهر (فنقص عن مهرٍ مثلي بطلّ) لأنّ الإذن المطلق محمولٌ على مهرِ المثل فكأنّها قيّدت به وفي قولٍ يصحُّ بمهرِ المثل وكذا لو زوّجها بلا مهرٍ (قلت الأظهرُ صحّةُ التكاخ في الصورتين) صورةُ التقييدِ وصورةُ الإطلاقِ (بمهرِ المثل والله أعلم) كما في سائرِ الأسبابِ المُفسِدة لِلصّدّاقِ ولأنّ البضعَ له مردٌّ شرعيٌّ يُردُّ إليه وبه فارقٌ تزويجه من عمرو فيما ذكر.

بقوله زوّجني اه سم. فوّ: (بل ولا كناية) كان ذلك لآته ليس فيه زوّجني اه سم أقول ولأنّ فيه قُصْدَ التّجديد. فوّ: (ولا يُنافيه) أي المأخوذ المذكور. فوّ: (لو قال) أي الزوج. فوّ: (لأنّ ذلك في عقدَين إلخ) وقد يُقال ما يأتي فيما جهل كَوْنُ الثاني تجديدًا أو غيره وما هنا فيما علِمَ الحالُ فيه اه سم. فوّ: (لِتَحْمِلِ أو احتياط) بأنّ عقْدَ مِرًا بألفٍ ثم أُعيدَ العقدُ علانيةً بالقبْلين تَجْمُلًا أو أُعيدَ احتياطًا اه كُردِي.

فوّ: (سُي) (ولو قالت) أي الرّشيده لوليّها أي غير المُجبرِ لآته الذي يَحْتَاجُ إلى إذنها مُفني ونهاية. فوّ: (سُي) (زوّجني بألف إلخ) وفي فتاوى القفال لو قالت لوليّها زوّجني من فلانٍ إنّ ردَّ عليّ ثيابي مثلاً كان له تزويجها منه إنّ ردَّ ثيابها عليها وإلا فلا وكذا لو قالت زوّجني من فلانٍ إنّ كان يَزَوِّجني على ألفٍ يزهم فإن تزوّجها عليها صحَّ وإلا فلا ووجهه أنّ إذنها مشروطٌ بذلك فليس مُفْرَعًا على ما في المُحرّرِ نهاية اه سم. فوّ: (سُي) (فنقص من مهرٍ مثلي بطلّ) أفهم البطلان بطريق الأولى فيما إذا زوّجها بلا مهرٍ أو مُطلقًا بأنّ سكّت عن المهرِ سواءً أزوّجها بنفسه أم بوكيله اه مُفني. فوّ: (كما لو قالت إلخ) الكافُ لِلقياس. فوّ: (فيما ذكر) أي في قوله كما لو قالت إلخ اه ش.

صوريّ قد يبدأ الزوج فيه بقوله زوّجني. فوّ: (بل ولا كناية) كان ذلك لآته ليس فيه زوّجني وعليه فَنَيه أنه يَكُونُ فيه زوّجني قَلْبًا مُتَمَلِّ. فوّ: (لأنّ ذلك في العقدَين إلخ) قد يُقال ما يأتي فيما جهل كَوْنُ الثاني تجديدًا أو غيره وما هنا فيما علِمَ الحالُ فيه.

فوّ: (سُي) (بطلّ التكاخ) وكذا قوله الآتي بطلّ البطلان فيهما موافقٌ لما يأتي في الخلع في نظيره من مُخالفةٍ وكيلِ الزوج على ما مشى عليه المثنى ثمّ وعبارته هناك فلو قال ليُركله خاليتها بمانّة لم يُنقص عنها وإنّ أطلق لم يُنقص عن مهرٍ مثلي فإنّ نقصَ عنها لَنْ تطلّق وفي قولٍ يَقَعُ بِمهرِ المثل اه وقوله وفي قولٍ يَقَعُ بِمهرِ المثل قال الشارحُ هناك وهو المُعْتَمَدُ في حالة الإطلاق كما صحّحه في الرّوضة اه وقد

وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَتُسَمَّى دُونَ مَا ذُورِنَهَا لَكِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا انْعَقَدَ بِالسُّمِّيِّ لِقْلًا يَضِيغُ الزَّائِدُ عَلَيْهَا وَطَرْدَاهُ فِي الرِّشِيدَةِ وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ فِي السَّفِيهِةِ لَا لِمَا نَظَرَا إِلَيْهِ بَلْ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِذَائِبِهَا فِي الْأَمْوَالِ فَكَأَنَّهَا لَمْ تَأْذَنْ فِي شَيْءٍ فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا السُّمِّيُّ الزَّائِدُ فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا فِي الرِّشِيدَةِ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُعْتَبَرٌ فِي الْمَالِ أَيْضًا فَاقْتَضَتْ مُخَالَفَتَهُ وَلَوْ بِمَا فِيهِ مَضْلَحَةٌ لَهَا فَسَادُ السُّمِّيِّ وَوُجُوبُ مَهْرٍ مِثْلٍ . وَخَرَجَ بِتَقْصُصٍ عَنْهُ مَا لَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَيَنْعَقِدُ بِالزَّائِدِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ وَكَيْلِ الْبَيْعِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ بِقَدْرِ فِرَادٍ عَلَيْهِ فَالْإِثْنَاءُ بِأَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَبِأَنَّهُ يَجِبُ مَا سَعَتْهُ وَيَلْفُو الزَّائِدُ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَصَّدُ الْمُحَابَاةَ كِلَاهُمَا فِيهِ نَظَرُ نَعَمْ، يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا لَوْ قَالُوهُ فِي وَكَيْلٍ عُيِّنَ لَهُ قَدْرٌ مَعَ تَعْيِينِ الْمُشْتَرِي أَوْ النَّهْيِ عَنِ الزِّيَادَةِ فَتَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ فِيهِمَا فَكَذَا هُنَا إِذَا عُيِّنَ الزَّوْجُ وَالْقَدْرُ أَوْ نَهَتْ عَنِ الزِّيَادَةِ فَتَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ وَحِينَئِذٍ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ مَهْرٍ مِثْلٍ لِفَسَادِ بَعْضِ السُّمِّيِّ وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ مَا سَعَتْهُ

• قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ الْخ) مَا بَحَثَاهُ مَزْدُودٌ بَلِ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ نِهَابَةً وَمُغْنِي وَأَثَرُهُمَا سَم. • قَوْلُهُ: (نُسَمَّى) أَيِ الْوَلِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيِ السُّمِّيِّ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْذَنْ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيِ إِذَا أَذِنْتَ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (يَنْقُصُ عَنْهُ) أَيِ فِي صُورَتِي التَّقْيِيدِ وَالْإِطْلَاقِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ) أَيِ لِفَسَادِ بَعْضِ السُّمِّيِّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ النَّهْيِ الْخ) عَطْفٌ عَلَى تَعْيِينِ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ صُورَتِي تَعْيِينِ الْمُشْتَرِي وَالنَّهْيِ عَنِ الزِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ: (الزَّوْجُ وَالْقَدْرُ) الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعَطْفِ. • قَوْلُهُ: (فَعَجَبْتُ) أَيِ حِينَ إِذْ زَادَ فِي الصُّورَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ الْخ) لَمْ يَذْكُرْ أَحْتِمَالَ فُسَادِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ مَا فِي الْبَيْعِ كَأَنَّهُ لِلْفَرْقِ بِأَنَّ الْبَيْعَ يَتَأَثَّرُ بِالمُخَالَفَةِ مَا لَا يَتَأَثَّرُ نَفْسُ النِّكَاحِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم.

يُشْكِلُ الْبُطْلَانُ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى عَلَى الصَّحَّةِ هُنَا بِمَهْرٍ الْمِثْلِ عَلَى تَصْحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّهُ ثُبُوتُ الْمَالِ بِالنِّكَاحِ أَقْوَى وَالزَّمُّ مِنْ ثُبُوتِهِ بِالطَّلَاقِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِي التَّطْلِيقِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ فَجَازَ أَنْ لَا يَتَأَثَّرَ النِّكَاحُ بِالمُخَالَفَةِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَ الْبُضْعُ مَرْدًا شَرْعِيًّا عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُفْرَقُ بَيْنَ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ وَمُخَالَفَةِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ الْوَلِيُّ بِالنِّكَاحِ أَقْوَى مِنْ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ بِالْخُلْعِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْوَلِيَّ قَدْ يَزُوجُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُخَالِفَ أَحَدًا عَنْ أَحَدٍ بِلَا إِذْنٍ لَكِنْ قَدْ يَقْتَضِي هَذَا الْفَرْقُ أَنَّ الْمَرْزُوجَ هُنَا لَوْ كَانَ وَكَيْلًا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى فَلْيُرَاجِعْ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ الْخ) مَا بَحَثَاهُ مَزْدُودٌ بَلِ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ شَرْحٌ م ر وَفِي فَتَاوَى الْقَفَالِ لَوْ قَالَتْ لَوَلِيَّهَا زَوْجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ رَدَّ عَلَيَّ ثِيَابِي كَانَ لَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْهُ إِنْ رَدَّ ثِيَابَهَا عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ كَانَ يَتَزَوَّجُنِي عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهَا صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَوُجْهٌ أَنَّ إِذْنَهَا مَشْرُوطٌ بِذَلِكَ فَلَيْسَ مُفْرَعًا عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ شَرْحٌ م ر. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْذَنْ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيِ إِذَا أَذِنْتَ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ مَهْرٍ مِثْلٍ الْخ) لَمْ يَذْكُرْ

فقط لإلغاء تسمية الزائد من أصله والأول أقرب وهذا الإلغاء هو التبت في فساد التسمي فهو كما مر فيما لو نكح لموليه بفوق مهر المثل إذ إلغاء الزائد على مهر المثل هنا كإلغاء الزائد في مسائلنا وبهذا يرد على من قال في الإفتاء الأول أنه ليس بشيء كالثاني ثم رأيت بعضهم بحث ما ذكرته فيما إذا عيّن الزوج والقدر.

(تنبيه) قد يشكّل على صحيح المحرّر البطلان هنا عن الإطلاقي قوله أو أنكح بنتا إلى آخره فتأمل وكما أن إذنها المطلق هنا لا ينصرف إلا لمهر المثل فكذلك إذن الشارع له في إجبارها إنما هو شرط كونه بمهر المثل بل هذا أولى بالبطلان لأن مخالفة إذن الشارع أفحش ولك أن تفوق بأن ولاية المخير أقوى من ولاية غيره فآثرت المخالفة في هذه دون تلك.

فصل في التفويض

وهو لغة رد الأمر للغير وشرعا إما تفويض بضع وهو إخلاء النكاح عن المهر.....

- فؤد: (إذ إلغاء الزائد إلخ) قد يفرق بين الإلغاءين بأنه هنا يتنفع المولى وفي مسائلنا يضره اسم.
- فؤد: (هنا) أي فيما لو نكح لموليه إلخ. • فؤد: (وبهذا يرد إلخ) أي لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك اسم. • فؤد: (البطلان) أي بطلان النكاح. • فؤد: (وكما أن إلخ) تصوير للإشكال.
- فؤد: (بشرط كونه) أي النكاح. • فؤد: (بل هي) أي مسألة الإيجاب. • فؤد: (بأن ولاية المخير) أي بأن تكون مخجورة أو بكرا. • فؤد: (في هذه) أي مسألة الإطلاقي دون تلك أي مسألة الإيجاب.

فصل في التفويض

- فؤد: (في التفويض) إلى قول المتن: (وإذا جرى) في النهاية إلا قوله: (ولا يدخل) إلى (لوليها) وقوله: (أو قال) إلى المتن وقوله: (وفاسد) إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله: (أي جعل) إلى المتن وقوله: (وفيه نظر) إلى المتن. • فؤد: (في التفويض) أي وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبيبها نفسها اه ع ش. • فؤد: (إخلاء النكاح إلخ) أي على الوجه الخاص الآتي في المتن ولعل اللام

احتمال فساد النكاح الذي هو نظير ما في البيع فإنه يتطلّب في الصورة المذكورة كانه لفرق بأن البيع يتأثر بالمخالفة ما لا يتأثر نفس النكاح فليتأمل. • فؤد: (إذ إلغاء الزائد على مهر المثل هنا كإلغاء الزائد في مسائلنا) يفرق بين الإلغاءين يتنفع الولي وفي مسائلنا يضره. • فؤد: (وبهذا يرد إلخ) أي لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك. • فؤد: (بأن ولاية المخير أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المخير وقد يقال الولاية على المخجور والبكر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

فصل في التفويض

- فؤد: (في التفويض) لأن الولي فوض أمرها إلى الزوج كذا في شرح الرّوض لأن هذا المعنى كما يصحح الفاعلية يصحح المفعولية كما إذا قلت: ضربت هند نفسها فإن ذلك يصحح كلا من الفاعلية والمفعولية فليتأمل.

وَأَمَّا تَقْوِيضُ مَهْرٍ كَرَّوَجْنِي بِمَا شِئْتَ أَوْ شَاءَ فُلَانٌ وَالْمَرَأُ هُنَا الْأَوَّلُ وَتُسَمَّى مُقَوَّضَةً بِالْكَسْرِ وَهُوَ وَاضِحٌ وَبِالْفَتْحِ وَهُوَ أَقْصَحُ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فَوَّضَ أَمْرَهَا إِلَى الزَّوْجِ أَيْ جَعَلَ لَهُ دَخْلًا فِي إِبْجَابِهِ بِفَرْضِهِ الْآتِي وَكَانَ قِيَاسُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ كَنَائِبُهُ لَمْ يَحْتَاجْ لِيَذْكُرْهُ إِذَا (قَالَتْ) حُرَّةٌ (رَشِيدَةٌ) بَكْرٌ أَوْ تَيْبٌ أَوْ سَفِيهَةٌ مُهْمَلَةٌ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْحَجَرِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الرَّشِيدَةِ الصَّبِيَّةُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَقَوْلُهُ فِي الصَّبِيَّامِ أَوْ صَبِيَّاتَانِ رُشْدَاءٌ مَجَازٌ عَنْ اخْتِبَارِ صِدْقِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُمْ فِيهِ لِوَلِيِّهَا (زَوْجْنِي بِلَا مَهْرٍ) أَوْ عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لِي (فَزَوْجٌ وَتَقَى الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ أَوْ زَوْجٌ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ أَوْ بِغَيْرِ نَقْدٍ الْبَلَدِ أَوْ بِمَهْرٍ مُؤَجَّلٍ أَوْ قَالَ زَوْجْتُكَهَا وَعَلَيْكَ لَهَا بِائَةٌ وَيُؤَجَّهُ بِأَنْ يَذْكُرَ الْمَهْرَ لَيْسَ شَرْطًا لِصَحَّةِ التَّكَاحِ فَلَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْكَ الْإِثْمُ بَلْ طَلَبْتُ وَغَدِ مِنْهُ لَا يُلْزَمُ وَبِهِ

فِي الْمَهْرِ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ أَيْ مَهْرٍ الْمِثْلِ الْحَالِّ مِنْ نَقْدٍ الْبَلَدِ لِيَدْخُلَ مَا سَيَأْتِي بِقَوْلِهِ: (أَوْ زَوْجٌ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ الْإِلْخ) أَوْ أَنْ إِخْلَاءَهُ عَنِ الْمَهْرِ هُوَ صَوْرَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ فَتَأْمَلُ أَهْ رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (وَأَمَّا تَقْوِيضُ مَهْرٍ الْإِلْخ) وَحَيْثُ يَجُوزُ التَّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ وَبِمَا دُونَهُ وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ عَنِ الْمَهْرِ فَإِنْ أَخْلَاهُ عَنْهُ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَهْ ع ش. ة فَوَدَ: (وَهُوَ وَاضِحٌ) أَيْ لِتَقْوِيضِهَا أَمْرَهَا إِلَى الزَّوْجِ أَوْ الْوَلِيِّ أَهْ مُغْنِي. ة فَوَدَ: (وَهُوَ أَقْصَحُ) لَمَّا لَمْ يَكُنْ الْأَقْصَحِيَّةُ بِإِغْيَابِ كَثْرَةِ اسْتِغْمَالِهِ فِي كَلَامِ الْمُفْقَهَاءِ وَالْأَقْصَحُ ذَلِكَ لَا يَظْهَرُ فِيهِ مَعْنَى الْأَقْصَحِ فَإِنَّ اللَّفْظَيْنِ لَمْ تَتَوَاذَرَ عَلَى مَعْنَى وَاحِدَةٍ أَهْ ع ش. ة فَوَدَ: (وَكَانَ قِيَاسُهُ) أَيْ وَجْهَ التَّشْبِيهِ. ة فَوَدَ: (وَالِي الْحَاكِمِ) الْأَوَّلَى أَوْ بَدَلَ الْوَالِي. ة فَوَدَ: (كَنَائِبُهُ) أَيْ الزَّوْجِ أَهْ ع ش. ة فَوَدَ: (حُرَّةٌ رَشِيدَةٌ) سَيَأْتِي مُخْتَرَزُهُ وَقَوْلُهُ بَكْرٌ أَوْ تَيْبٌ تَقْمِيمٌ. ة فَوَدَ: (أَوْ سَفِيهَةٌ) عَطَفَ عَلَى رَشِيدَةٍ أَهْ س م. ة فَوَدَ: (أَوْ سَفِيهَةٌ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ مُلْحَقَةٌ بِالرَّشِيدَةِ وَلَيْسَتْ مِنْهَا وَالْأَقْصَحُ رَشِيدَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ مَنْ بَلَغَتْ مُضِلِّحَةً لِدِينِهَا وَمَالِهَا وَقَوْلُهُ مُهْمَلَةٌ أَيْ بِأَنْ بَلَغَتْ رَشِيدَةً ثُمَّ بَذَرَتْ وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهَا أَهْ ع ش. ة فَوَدَ: (لِوَلِيِّهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَتْ رَشِيدَةٌ.

ة فَوَدَ: (أَوْ زَوْجٌ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ الْإِلْخ) وَلَوْ نَكَحَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا وَلَا تَفَقُّةً أَوْ عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا وَتُعْطَى زَوْجُهَا أَلْفًا وَقَدْ أَذِنْتُ بِذَلِكَ فَمُقَوَّضَةٌ فَلَا يُلْزَمُ شَيْءٌ بِالْعَقْدِ أَهْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِي: قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَكَحَهَا) يَغْنِي الرَّشِيدَةُ وَمَنْ هُوَ فِي مَعْنَاهَا أَهْ. عِبَارَةٌ ع ش أَيْ الْحُرَّةُ أَوْ الْمُكَاتِبَةُ وَمِثْلُهَا سَيِّدُ الْأُمَةِ لَكِنْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنٍ مِنَ الْأُمَةِ أَهْ. ة فَوَدَ: (أَوْ بِمُؤَجَّلٍ) أَيْ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمٍ اعْتَادُوا التَّأْجِيلَ وَالْأَقْصَحُ بِمَا سَمِعْتُ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي أَهْ. ع ش. وَقَوْلُهُ: (التَّأْجِيلُ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ اعْتَادُوا التَّكَاحَ بِغَيْرِ نَقْدٍ الْبَلَدِ كَالثِّيَابِ انْتَقَدَ بِالْمُسَمَّى، وَقَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ فِي الْفَضْلِ الْآتِي. ة فَوَدَ: (وَيُؤَجَّهُ بِأَنْ الْإِلْخ) لَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا التَّوْجِيهِ فَإِنَّهَا أَيْ صِبْغَةٌ وَعَلَيْكَ الْإِلْخُ فِي حَدِّ ذَاتِهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُلْزَمَةً أَوْ لَا وَعَلَى كُلِّ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ لِأَمْرِ خَارِجٍ أَهْ سَيِّدُ عَمَر. ة فَوَدَ: (فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْكَ) أَيْ إِلَى آخِرِهِ.

ة فَوَدَ: (أَوْ سَفِيهَةٌ) عَطَفَ عَلَى رَشِيدَةٍ. ة فَوَدَ: (أَوْ قَالَ) انْظُرْ لَوْ قَالَ هَذَا حَيْثُ لَا تَقْوِيضُ كَانَ أَذِنْتُ لَهُ فِي تَزْوِجِهَا بِمَهْرٍ أَوْ سَكَتَتْ عَنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ وَقَدْ يَدُلُّ التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْإِثْمِ بَلْ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ كَمَا لَوْ سَكَتَتْ عَنِ التَّشْبِيهِ رَأْسًا فَلْيُرَاجَعْ.

فَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ الْمِائَةَ تَكُونُ ثَمَنًا لَتَوْقُفِ الْإِنْعِقَادِ عَلَيْهِ فَكَانَ الْإِذَا مَا مُحَضًّا (فَهُوَ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ) كَمَا عَلِمَ مِنْ حُدِّهِ وَسَيَاتِي حُكْمُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا مَهْرٍ قَوْلُهَا زَوْجَنِي فَقَطْ فَلَيْسَ تَفْوِيضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُحْتَوِلٌ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ مِنَ الْمَصْلُوحَةِ لَا سِتْخِيَايَهَا مِنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ غَالِيًا وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي السَّيِّدِ وَيَنْفِي إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ أَنْكَحَهَا بِمَهْرٍ الْمَثَلِ حَالًا مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنَّهُ يَصْخُ بِالْمُسْتَعْمِلِ وَلَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي بَلَا مَهْرٍ حَالًا وَلَا مَالًا وَإِنْ وَقَعَ وَطءٌ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ كَمَا انْتَصَرَ لَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَفَاسِدٌ عَلَى مَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى أَنَّ شَارِحًا نَقَلَ عَنْهُ مَا يُضَرِّخُ بِأَنَّهُ رَجَحَ الْأَوَّلَ فَلَقُلْ كَلَامُهُ اخْتَلَفَ (وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمِّ زَوْجَتُكَهَا بَلَا مَهْرٍ) إِذْ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ كَالرَّشِيدَةِ. وَكَذَا لَوْ سَكَتَ عَلَى الْمَنْصُوصِ الْمُعْتَمِدِ وَظَاهَرُ أَنَّهُ لَوْ أُذِنَ لَأَخَّرَ فِي تَزْوِيجِ أَمْتِهِ وَسَكَتَ عَنِ الْمَهْرِ فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ تَفْوِيضًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَلْزَمُهُ الْحَطُّ لِمَوْكِلِهِ فَيَنْعَقِدُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي وَلِيِّ أُذِنَتْ لَهُ وَسَكَتَتْ وَالْمَكَاتِبَةُ بِكِتَابَةِ صَحِيحَةٍ مَعَ سَيِّدِهَا كَحُرَّةٍ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّ التَّفْوِيضَ تَبَرُّعٌ وَهِيَ لَا تَسْتَقِيلُ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ لِذَلِكَ مُتَّصِفٌ لِلْإِذْنِ لَهَا فِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ زَوْجَتُكَهَا بَلَا مَهْرٍ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ زَوْجَهُ بَدُونِهِ أَوْ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ تَقْدِ الْبَلَدِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ وَلَا تَفْوِيضٌ (وَلَا يَصْخُ تَفْوِيضٌ غَيْرَ رَشِيدَةٍ) كَغَيْرِ مُكَلَّفَةٍ وَسَفِيهِةٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ أَمَّا إِذْنُهَا فِي التَّكَاحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى التَّفْوِيضِ فَصَحِيحٌ.

• قَوْلُهُ: (فَكَانَ) أَيِ قَوْلِ الْبَائِعِ وَعَلَيْكَ الْخ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حُدِّهِ) أَيِ بِلَا خِلَاءِ التَّكَاحِ مِنَ الْمَهْرِ.
 • قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي الْخ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصْتَفِ وَإِذَا جَرَى تَفْوِيضُ الْخَاهِعِ ش. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ لَا سِتْخِيَايَهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (وَيَنْفِي الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَرَى وَطءٌ) مِنْ نَيْمَةِ قَوْلِهَا آهِعِ ش. • قَوْلُهُ: (نَقَلَ عَنْهُ مَا يُضَرِّخُ الْخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْتَهْيَاةُ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ سَكَتَ) أَيِ السَّيِّدِ.
 • قَوْلُهُ: (فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ الْخ) أَيِ أَوْ قَالَ زَوْجَتُكَهَا بَلَا مَهْرٍ آهِعِ ش. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخ) عِبَارَةُ الْتَهْيَاةِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي الْخ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ التَّفْوِيضِ فَقَدْ وَقَعَ التَّفْوِيضُ أَوَّلًا خَالِيًا عَنِ الْإِذْنِ وَمَا يَنْتَضِمُّهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّعَاطِيَّ الْمُتَأَخِّرَ إِجَازَةً لِلْإِذْنِ وَيَتَّقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ إِجَازَةَ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ أَدَسَم. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ) أَيِ السَّيِّدِ آهِسَم.
 • قَوْلُهُ: (وَمَا أَلْحَقَ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ سَكَتَ. • قَوْلُهُ: (كَغَيْرِ مُكَلَّفَةٍ الْخ) مِثَالُ لَغَيْرِ الرَّشِيدَةِ آهِعِ ش. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُهَا الْخ) أَيِ السَّفِيهِةِ وَقَوْلُهُ الْمُشْتَمِلُ أَيِ الْإِذْنِ آهِسَم عِبَارَةُ الْمُغْنِي نَعَمْ يَسْتَقِيدُ بِهِ

• قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَنْصُوصِ الْمُعْتَمِدِ) جَزَمَ بِهِ الرَّزَّازُ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.
 • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ التَّفْوِيضِ فَقَدْ وَقَعَ التَّفْوِيضُ أَوَّلًا خَالِيًا عَنِ الْإِذْنِ وَمَا يَنْتَضِمُّهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ التَّعَاطِيَّ الْمُتَأَخِّرَ إِجَازَةً لِلْإِذْنِ وَيَتَّقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ إِجَازَةَ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ السَّيِّدِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُهَا) أَيِ السَّفِيهِةِ وَقَوْلُهُ الْمُشْتَمِلُ أَيِ الْإِذْنِ.

(وإذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) وإلا لَنَسْطُرَ بطلاق قبل وطء وقد ذلَّ القرآن على أنها لا تَسْتَحِقُّ إلا المُنْعَةَ نعم، إن سُمِّيَ مهر المثل حالاً من نَقْدِ البلَدِ انقَدَّ به ولا يُرَدُّ هذا على المتن فإنه فرض كَلَامِهِ أَوَّلًا فيما إذا نَفَى المهر أو سَكَتَ ومثله كما مرَّ ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نَقْدِ البلَدِ أو مُؤَجَّلًا واعترض قوله شيء بأنه أوجب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك يَتَعَيَّنُ بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويُردُّ بما يأتي من إشكال الإمام وأنه لو طَلَّقَ قبل فرض ووطء لم يجب سَطْرُ فَعَلِمَ أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاري فرض أو وطء أو موت فوجوب مُبْتَدَأً وإن كان المقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) المُفَوَّضَةُ ولو باختيارها (فمهر مثل) لأن البُضْعَ حَقٌّ لِلَّهِ تعالى إذ لا يُباع بالإباحة ومَرَّ في نكاح المُشْرِكِ أَنَّ الحَرَمَيْنِ لا الذَّمِّيَّينِ لو اعتقدوا أن لا مهر

الولي من السفهية الإذن في تزويجها اه وعبارة الرشيدي يغني أنها لو أذنت في النكاح وقَوَّضَتْ يَصِحُّ الإذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض اه.

• قول (سُي): (تفويض صحيح) وتقدَّم تَغْرِيفُهُ أما التَّفْوِيزُ الفاعِلُ ففيه مهرٌ مثل بنفس العقد اه مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وإلا لَنَسْطُرَ) إلى قوله ولا يَرُدُّ في الْمُعْنَى وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يَرُدُّ إلى واعترض وقوله أي صفتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزَّوْجَيْنِ إلى المتن وقوله فَهَلْ يُعْتَبَرُ إلى ولا يُنَافِي وقوله فَمَقْيَاسُهُ إلى المتن وقوله خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَّ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ وَطْءٍ) أي وفرض. • فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ سُمِّيَ الْخ) هذا عَيْنٌ ما سَبَقَ في قوله وَيَنْفِي الْخ ما لو اتَّكَحَهَا الْخ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أعاده تَوَاطُؤُهُ لِقَوْلِهِ ولا يَرُدُّ الْخ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أي مثل ما إذا نَفَى المهر اه سم. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أي في شرح فَرُوجٍ ونَفَى المهر الْخ. • فَوَدَّ: (وافتراض الْخ) عبارة الْمُعْنَى تَبَيَّنَ لو عَرَّبَ بِمَهْرٍ بَدَلْ شَيْءٍ كَانَ أَوَّلَى إِذِ الْعَقْدُ أَوْجَبَ شَيْئاً وهو يُلْكَهُا الْمُطَالَبَةُ بأن يَفْرَضَ لها كما سَيَأْتِي اه. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أي أخذ الأمرين. • فَوَدَّ: (بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم. • فَوَدَّ: (مِنْ إِشْكَالِ الْإِمَامِ) يَعْنِي جَوَابَ إِشْكَالِ الْإِمَامِ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَوْ أَنْ لَفْظَ جَوَابِ سَقَطَ مِنَ الْكُتْبَةِ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ش أي مِنَ الْجَوَابِ عَنْ إِشْكَالِ الْإِمَامِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا هُوَ سَبَبُ الْوُجُوبِ اه أي سَبَبٌ بَعِيدٌ لَهُ.

• فَوَدَّ: (وَلَمَّا لَوْ طَلَّقَ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (فَوُجُوبٌ مُبْتَدَأً) أقول بل لو سَلَّمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ لَمْ يَرُدُّ لِأَنَّ الْمُعْنَى الْوُجُوبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ اه سم. • فَوَدَّ: (هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ) أي لَأَنَّهُ الْجُزْءُ السَّابِقُ مِنْ عِلَّةِ الْوُجُوبِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْهُ وَمِنْ أَحَدِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ. • فَوَدَّ: (الْمُفَوَّضَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَا الذَّمِّيَّينِ) لِاتِّزَامِ الذَّمِّيِّ أَحْكَامَ

• فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أي مثل ما إذا نَفَى المهر. • فَوَدَّ: (فَوُجُوبٌ مُبْتَدَأً) أقول بل لو سَلَّمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ لَمْ يَرُدُّ لِأَنَّ الْمُعْنَى الْوُجُوبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ يُشْكَلُ عَلَى ابْتِدَاءِ الْوُجُوبِ اغْتِيَارُ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ وَكَوْنُ الْعَقْدِ سَبَباً لِلْوُجُوبِ كَمَا يَأْتِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِمُقَوَّضَةٍ مُطْلَقًا عَمِلْنَا بِهِ وَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ الْوَطْءِ لَسَبَتِي اسْتِحْقَاقِهِ وَطَلَقًا بِلَا مَهْرٍ وَكَذَا لَوْ زَوَّجَ أَمَّتَهُ عَبْدَهُ ثُمَّ اعْتَقَهَا أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ بَاعَهَا لِأَخَرَ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجَ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَا لِلْبَائِعِ (وَيُعْتَبَرُ) مَهْرُ الْمَثَلِ أَيْ صِفَاتُهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ كَمَا يَأْتِي (حَالُ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ) الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ لِأَنَّهُ السَّبَبُ لِلْوُجُوبِ كَمَا يَأْتِي، وَقِيلَ يَجِبُ أَكْثَرُ مَهْرٍ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْوَطْءِ وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لِأَنَّ الْبُضْعَ لَمَّا دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَاقْتَرَنَ بِهِ إِتْلَافٌ وَجِبَ الْأَقْصَى كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَائِدِ عَلَيْهِ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْوَطْءِ اغْتَبِرَ يَوْمُ الْعَقْدِ عَلَى الْأَوْجِهِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

(وَلَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَقْرِضَ) لَهَا (مَهْرًا) لِمِثْلِهَا لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِمَامُ بَأَنَّا إِنْ قُلْنَا يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ الْعَقْدِ فَمَا مَعْنَى الْمُقَوَّضَةِ وَإِنْ قُلْنَا ثُمَّ يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ فَكَيْفَ تَطْلُبُ مَا لَا يَجِبُ قَالَ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَلْحَقَ مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ بِمَا هُوَ طَلَبٌ مُسْتَحِيلًا هـ.....

الْإِسْلَامُ بِخِلَافِ الْحَزَنِيِّ اهـ مُعْنِي. قُود: (مُطْلَقًا) أَيْ لَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ. قُود: (أَوْ بِأَحَدِهِمَا) أَيْ أَوْ بَاعَهُمَا مَعًا مُعْنِي وَع ش. قُود: (أَيْ صِفَاتُهَا الْإِنْخ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ بَعْدَ الْبَاءِ بِأَنْ يَقُولَ وَيُعْتَبَرُ مَهْرُ الْجِثْلِ بِصِفَاتِهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ حَالُ الْعَقْدِ اهـ ع ش. قُود: (لِلْوُجُوبِ) أَيْ بِالْوَطْءِ اهـ مُعْنِي أَيْ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ الْفَرْضِ وَالْمَوْتِ. قُود: (وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ) وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْمُعْتَبَرَيْنِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. قُود: (وَعَلَيْهِ) أَيْ مَا قِيلَ مِنْ وَجُوبِ الْأَكْثَرِ. قُود: (اغْتَبِرَ يَوْمُ الْعَقْدِ الْإِنْخ) الْأَوْجِهَ اغْتِبَارُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَيْ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبُضْعَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ أَيْضًا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ الْمَوْتُ كَمَا سَبَّأَتِي شَرْحُ م ر اهـ س م. قُود: (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ س م. قُود: (لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ تَقْدِيرُ الْبَلَدِ فِي الْمُعْنِي.

قُود (سُي): (مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ) أَيْ إِنْ كَانَ أَمَلًا وَلَا فَلَهَا مُطَالَبَةُ الْوَلِيِّ فَيَقُومُ مَقَامَ الزَّوْجِ فِيمَا يَقْرِضُهُ كَمَا سَبَّأَتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ اهـ ع ش. قُود: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيْ مِلْكُهَا الْمُطَالَبَةُ. قُود: (وَإِنْ قُلْنَا لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ) الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ الْعَقْدُ مُوجِبٌ لِلْفَرْضِ وَالْفَرْضُ مُوجِبٌ لِلْمَهْرِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُمْ لَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ شَيْءٌ لِأَنَّ مُرَادَهُمُ بِالْشَيْءِ الْمَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مُوجِبَ الْمَوْجِبِ لَشَيْءٍ مُوجِبٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ فَالْمُتَافَاةُ مَوْجُودَةُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ عَدَمُ الْوُجُوبِ بِالذَّاتِ. قُود: (مَا لَا يَجِبُ) الْآتِسَبُ مَا لَمْ يَجِبْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قُود: (مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ) يُعْنِي مَا يُجِبُّ بِهِ عَنِ الْإِشْكَالِ هَذَا لَوْ كَانَ وَضَعَهُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِصِيغَةِ الْمُضَدَّرِ فَالْمَعْنَى أَنَّ يُجِبُّ عَمَّا بَنَؤُهُ عَلَى الْإِشْكَالِ

قُود: (وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر. قُود: (يَوْمُ الْعَقْدِ) وَقِيلَ الْأَكْثَرُ أَيْضًا وَقَبْلَ يَوْمِ الْمَوْتِ. قُود: (عَلَى الْأَوْجِهِ الْإِنْخ) الْأَوْجِهَ اغْتِبَارُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَيْ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبُضْعَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ أَيْضًا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ الْمَوْتُ كَمَا سَبَّأَتِي شَرْحُ م ر. قُود: (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

وَيُجَابُ بَأَن مَعْنَى الْمُفْرَضَةِ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِخْلَاءُ الْعَقْدِ عَنِ التَّسْمِيَةِ وَكَفَى بِدَفْعِ الْإِثْمِ عَنْهُ فَائِدَةٌ وَمَعْنَى وَأَمَّا طَلَبْتُ ذَلِكَ عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ جَرَى سَبَبٌ وَجُوبُهُ فَالْعَقْدُ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ بِنَحْوِ الْفَرْضِ لَا أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْمَهْرِ وَفَرَقَ وَاصَّحَ بَيْنَهُمَا (و) لَهَا (حَبْسٌ نَفْسِيهَا لِيَفْرُضَ) لِمَا مَرَّ (وَكَذَا لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَهَا ذَلِكَ فِي الْمُسَمًّى فِي الْعَقْدِ إِذَا مَا فَرَضَ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةٍ وَمَا سُمِّيَ فِيهِ وَلَوْ خَافَتِ الْفَوْتُ بِالتَّسْلِيمِ جَازَ لَهَا ذَلِكَ قَطْعًا (وَيُشْتَرَطُ رِضَاهَا بِمَا يَفْرُضُهُ الزَّوْجُ) وَلَا فِكْمًا لَوْ لَمْ يَفْرَضْ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا نَعَمْ، إِنْ فَرَضَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا بِاعْتِرَافِهَا حَالًا مِنْ تَقْدِيرِهَا لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَاهَا كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَأَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ لِأَنَّهُ إِذَا رَفَعَتْهُ لِقَاضٍ لَمْ يَفْرَضْ غَيْرَ ذَلِكَ فَامْتَنَاعُهَا عَيْتٌ وَتَعَثُّ (لَا عَلِمَهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ وَفِي نُسْخِ عَلَمُهَا وَالْأَوَّلُ مَنْقُولٌ عَنْ خَطِّهِ (بِقَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ مَا يَتَّقِيَانِ

وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. ٥ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأُجِيبُ بَأَن الصَّحِيحَ أَنَّهَا مَلَكَتْ أَنْ تُطَالِبَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (وَكَفَى بِدَفْعِ الْإِثْمِ الْخ) فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ عَدَمِ التَّقْوِيضِ إِثْمٌ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ مِنْ اسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ إِلَّا فِيمَا اسْتَتَى وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْلَاءُ الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا اتَّفَقَ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ إِذْ لَوْ لَمْ تَقْرُضْ لَمَا جَازَ إِخْلَاؤُهُ كَذَا نَقَلَهُ عَنِ الْعَلَامَةِ التَّوْرِي الْيَزِيدِيِّ بِمَعْنَى تَلَايْمَتِهِ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (فَالْعَقْدُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالطَّلَبُ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهُ الْبَعِيدُ مُشْكِلٌ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ فَإِنَّ الْعَقْدَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عِلَّةً تَامَةً لِلْوُجُوبِ وَهَذَا خِلَافٌ مَا تَقَرَّرَ أَوْ نَاقِصَةٌ وَالْجُزْءُ الْمُتَمَّمُ الْفَرْضُ قِيلَ زَمَ مَا ذَكَرَ مِنْ طَلَبٍ مَا لَمْ يَجِبْ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ لِيَتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةِ الْخ.

٥ فَوَدَّ (لِسِي): (لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ) أَيِ الْحَالِ وَأَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَلَيْسَ لَهَا حَبْسٌ نَفْسِيهَا لَهُ كَالْمُسَمًّى فِي الْعَقْدِ مُغْنِي وَسَيِّدُ عُمَرُ. ٥ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ فَرَضَ) أَيِ الزَّوْجُ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (بِاعْتِرَافِهَا) قَبْدٌ فِي كَوْنِهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا اهـ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (حَالًا مِنْ تَقْدِيرِ بَلِيَّهَا) أَيِ وَيَذَلُّ لَهَا اهـ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لَا عَلِمَهُمَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ) أَيِ خَبْرٌ تَرَاضِيَا عَلَى مَهْرِ اهـ مُغْنِي.

٥ فَوَدَّ (لِسِي): (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَمَّا بَعْدَهُ فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ إِلَّا بَعْدَ عَلِمِهِمَا بِقَدْرِهِ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ قِيَمَةٌ مُسْتَهْلِكَةٌ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ نِهَابَةً وَمُغْنِي وَقَدْ يُقَالُ الدُّخُولُ يَوْجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ فَمَا مَعْنَى تَوَقُّفِ تَقْدِيرِهِ عَلَى عَلِمِهِمَا لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ وَلَا فَرْضَ مِنْهُمَا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ الْخِ هَذَا التَّقْيِيدُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَفْرِضَانِهِ بِتَرَاضِيِهِمَا وَمَا ذَكَرَهُ لَيْسَ مِنْهُ فَإِنَّ الْوُطْءَ

٥ فَوَدَّ: (فَالْعَقْدُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالطَّلَبُ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهُ الْبَعِيدُ مُشْكِلٌ فَتَأَمَّلْهُ.

عليه ليس بَدَلًا عنه بل الواجب أحدهما.

(وَيَجُوزُ فَرْضُ مُؤَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ) بِالْتَرَاضِي كَمَا يَجُوزُ تَأْجِيلُ الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً (و) يَجُوزُ فَرْضُ (فَوْقَ مَهْرِ الْمَثَلِ) وَلَوْ سُنَّ جَنْشَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ بَدَلٍ (وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِهِ) لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ (وَلَوْ امْتَنَعَ) الزَّوْجُ (مِنَ الْفَرْضِ أَوْ تَنَازَعَا فِيهِ) أَيِ قَدْرِ الْمَفْرُوضِ وَرَفَعَ الْأَمْرَ لِلْقَاضِي بِدَعْوَى صَحِيحَةٍ (فَرْضِ الْقَاضِي) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِفَرْضِهِ لِأَنَّهُ حَكَمَ مِنْهُ لَأَنَّ مَنْصِبَهُ فَصْلُ الْخُصُومَاتِ (نَقْدَ الْبَلَدِ) أَيِ بَلَدِ الْفَرْضِ فِيمَا يَظْهَرُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُغْتَبَرُ يَوْمُ الْعَقْدِ أَوْ الْفَرْضِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ لِكَيْ قِيَاسَ مَا مَرَّ مِنْ اعْتِبَارِ مَهْرِ الْمَثَلِ هُنَا يَوْمَ الْعَقْدِ اعْتِبَارُ نَقْدِ بَلَدِ الْفَرْضِ يَوْمَ الْعَقْدِ بَلْ لَوْ اغْتَبِرَ مَحَلُّ الْعَقْدِ يَوْمَهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا يُنَافِي قَوْلُنَا بَلَدِ الْفَرْضِ مَنْ غَيْرِ بَلَدِ الْمَرْأَةِ لِاسْتِلْزَامِ الْفَرْضِ حُضُورَهَا أَوْ حُضُورَ وَكِيلِهَا فَالْتَعْبِيرُ بِبَلَدِ الْفَرْضِ لِيَدْخُلَ هَذِهِ الصُّورَةُ أُولَى . وَإِذَا اغْتَبِرَ بَلَدُ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدُهَا فَقَدْ ذَكَرُوا فِي اعْتِبَارِ قَدْرِهِ أَنَّهُ لَا يَعْتَبَرُ بِلَدِّهَا إِلَّا إِنْ كَانَ بِهَا نِسَاءُ قَرَابَاتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَالَا اغْتَبِرَ بَلَدُهُنَّ إِنْ جَمَعَهُنَّ بَلَدٌ وَالَا اغْتَبِرَ أَقْرَبُهُنَّ لِبَلَدِهَا فَإِنْ تَعَدَّرَتْ مَعْرِفَتُهُنَّ اغْتَبِرَتْ أَجْنَبِيَّاتُ بَلَدِهَا كَمَا يَأْتِي فِقْيَاسُهُ أَنَّ ذَلِكَ يُغْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ أَيْضًا كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ...

بِمَجَرَّدِهِ يَوْجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ اهـ . فَوَدَّ: (هَنَ) أَيِ مَهْرِ الْمَثَلِ .

فَوَلَّ (سُنِّي): (وَفَوْقَ مَهْرِ الْمَثَلِ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْصُّصُ عَنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَجُوزُ بَلَا خِلَافٍ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَهْ مُغْنِي وَنَهَايَةً .

فَوَلَّ (سُنِّي): (وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ الْإِنِّ) فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ كَمَرَضٍ تَزِيدُ قِيَمَتَهُ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ فَيَجُوزُ قَطْعًا لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَرْفَعُ وَتَنْخَفِضُ فَلَا تَتَحَقَّقُ الزِّيَادَةُ أَهْ مُغْنِي . فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ بَدَلٌ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الْإِنِّ . فَوَدَّ: (بِدَعْوَى صَحِيحَةٍ) أَيِ كَأَنَّ قَالَتِ نَكَحَنِي بَوْلِي وَشَاهِدَنِي عَدْلٍ وَرِضَايَ بَلَا مَهْرٍ وَأَطْلُبُ الْمَهْرَ اهـ ع ش .

فَوَلَّ (سُنِّي): (نَقْدَ الْبَلَدِ) أَيِ مِنْهُ . فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) كَذَا م ر وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُغْتَبَرُ الْإِنِّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَهْ سَم . فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْمَقْصُودَةِ . فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي الْإِنِّ) فِيهِ تَأْمُلُ إِذَا الْمُتَبَادَرُ مِنْ بَلَدِ الْمَرْأَةِ مَحَلُّ تَوَطُّئِهَا لَا مَحَلُّ حُضُورِهَا أَوْ حُضُورَ وَكِيلِهَا الْأَعْمَ مِنْهُ . فَوَدَّ: (فِي اخْتِيَارِ قَدْرِهِ) أَيِ الْمَهْرِ . فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ بَلَدُهَا) أَيِ وَلَا بَلَدُ الْفَرْضِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (نِسَاءُ قَرَابَاتِهَا) أَيِ وَإِنْ بَعْدَنَ جِدًّا مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (أَوْ بَعْضُهُنَّ) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ أَبْعَدَ وَكَانَ الْأَقْرَبُ غَايِبًا بِغَيْرِ بَلَدِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ اهـ ع ش وَسَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي عَنْ سَم عَنْ م ر مَا يُخَالِفُهُ . فَوَدَّ: (فِقْيَاسُهُ الْإِنِّ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْبَعِيرَةَ فِي الصِّفَةِ أَيِ صِفَةِ الْمَهْرِ بِبَلَدِهَا أَوْ بَلَدِ وَكِيلِهَا فَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ

فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) كَذَا م ر . فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُغْتَبَرُ الْإِنِّ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا .

فَوَدَّ: (فِقْيَاسُهُ أَنَّ ذَلِكَ يُغْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ أَيْضًا) أَوْرَدَ أَنَّ اخْتِيَارَ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِيَارِ نَقْدِ بَلَدِ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا لِأَنَّ اخْتِيَارَهُ اخْتِيَارَ لِيَصِفَتِهِ (أَقُولُ) إِنَّمَا يُرَدُّ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يُغْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ

بل هذا لازمٌ لِدَلك وإلا لَتَعَذَّرَتْ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ مِنْ أَصْلِهِ إِذْ لَا فَايِدَةَ لِمَعْرِفَةِ عَشْرَةِ مِثْلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْرَفَ مِنْ أَيِّ نَقْدٍ هِيَ (حَالًا) وَإِنْ رَضِيََتْ بِغَيْرِهِمَا أَوْ اغْتَبَدَ ذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنْ فِي الْبُضْعِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى بَلْ لَوْ اعْتَادَ نِسَاؤُهَا التَّاجِيلَ لَمْ يُؤْجَلْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بَلْ يُفْرَضُ مَهْرٌ مِثْلُهَا حَالًا وَيُنْقَصُ مِنْهُ مَا يُقَابِلُ الْأَجَلَ (قُلْتُ وَفَرَضُ مَهْرٍ مِثْلٍ) حَالَةَ الْعَقْدِ بِلَا زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ لِأَنَّهُ قِيَمَةُ الْبُضْعِ نَعَمْ، يُقْتَضَرُّ بِسَيْرٍ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الْجَهْدِ بِأَنْ يُتَغَابَرَنَّ بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ مَنَعُ الزِّيَادَةِ وَانْتِقَاصُ وَإِنْ رَضِيََا وَهُوَ مُتَّجِعٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَإِنْ اخْتَارَ الْأَذْرَعِي خِلَافَهُ لَكِنْ قَالَ الْغَزَّيُّ قَدْ يُقَالُ إِذَا تَرَاضَيَا خَرَجَتْ الْحُكُومَةُ عَنْ نَظَرِ الْقَاضِي وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا فَضَلَتْ الْحُكُومَاتُ بِحُكْمِ بَآءٍ أَهْ وَيُرَدُّ بِأَنْ مُرَادَهُمْ أَنَّ حُكْمَهُ الْبَآءُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ لَا يَمْنَعُهُ رِضَاهُمَا بِخِلَافِهِ.....

نَقْدُ تِلْكَ الْبَلْدَةِ وَفِي قَدْرِهِ بَلْدَةُ نِسَاءٍ قَرَابَتِهَا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ أَهْ. فَوُدَّ: (فَقِيَاسُهُ الْخ) أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ أَنْ اغْتِبَارَ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ اغْتِبَارِ نَقْدِ بَلْدَةِ الْفَرَضِ أَوْ بَلْدَتِهَا لِأَنَّ اغْتِبَارَهُ اغْتِبَارَ لِيَصِفَتِهِ وَأَقُولُ إِنَّمَا يَرُدُّ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ مَعَ اغْتِبَارِ نَقْدِ بَلْدَةِ الْفَرَضِ أَوْ بَلْدَتِهَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلْ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ أَيِّ قِيَاسٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي اغْتِبَارِ قَدْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ اغْتِبَارِ نَقْدِ بَلْدَةِ الْفَرَضِ أَوْ بَلْدَتِهَا إِذَا كَانَ بِهَا نِسَاءٌ قَرَابَتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَلَا اغْتِبَارُ نَقْدِ بَلْدَتَيْنِ إِنْ جَمَعْنَهُنَّ بَلْدَةً إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فَتَأَمَّلْهُ أَهْ سَمَّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمَذْكُورَ مُخَالَفَ لِمَا مَرَّ عَنْ النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (بَلْ هَذَا لَا يَزِمُ لِذَلِكَ) وَلَا لَتَعَذَّرَتْ (الْخ) قَدْ يَمْنَعُ كُلُّ مِنَ الزُّرُومِ وَالتَّعَذُّرِ الَّذِي ادَّعَاهُ لِيُظْهِرَ إِمْكَانَ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا يَرْعَبُ بِهِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْبَلْدَةِ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ نَقْدِ الْبَلْدَةِ الْأُخْرَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَهْ سَمَّ.

فَوُدَّ (نِسِي): (حَالًا) وَلَهَا إِذَا فَرَضَهُ حَالًا تَأْخِيرُ قَبْضِهِ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا أَهْ مُعْنِي. فَوُدَّ: (وَإِنْ رَضِيََتْ) إِلَى قَوْلِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمُعْنِي. فَوُدَّ: (بَلْ لَوْ اعْتَادَ الْخ) قِيَاسُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ اغْتَدَنَ فَرَضُ الْعُرُوضِ أَنْ يَفْرَضَ نَقْدًا أَيْ وَإِنْ رَاجَتْ الْعُرُوضُ وَيُنْقَصُ لِذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِالْعَرْضِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. فَوُدَّ: (يَسِيرُ) أَيْ مِنَ الزِّيَادَةِ أَوْ النُّقْصَانِ. فَوُدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) لِأَنَّ مَنَصِبَهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَا مَا شَاءَ أَهْ مُعْنِي. فَوُدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيْ مِنْ أَنَّ الْقَاضِي لَا يَفْرَضُ غَيْرَ نَقْدِ الْبَلْدَةِ الْحَالِ وَإِنْ رَضِيََتْ بِغَيْرِهِمَا أَهْ ع ش. فَوُدَّ: (وَيُرَدُّ الْخ) أَيْ مَا قَالَ الْغَزَّيُّ. فَوُدَّ: (رِضَاهُمَا) إِنْ أُرِيدَ بَعْدَهُ أَيْ الْحُكْمُ فَظَاهِرٌ أَوْ قَبْلَهُ فَقَدْ

مَعَ اغْتِبَارِ نَقْدِ بَلْدَةِ الْفَرَضِ أَوْ بَلْدَتِهَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلْ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ أَيِّ قِيَاسٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي اغْتِبَارِ قَدْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ اغْتِبَارِ نَقْدِ بَلْدَةِ الْفَرَضِ أَوْ بَلْدَتِهَا إِذَا كَانَ بِهَا نِسَاءٌ قَرَابَتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَلَا اغْتِبَارُ نَقْدِ بَلْدَتَيْنِ إِنْ جَمَعْنَهُنَّ بَلْدَةً إِلَى الْخ فَتَأَمَّلْهُ. فَوُدَّ: (بَلْ هَذَا لَا يَزِمُ لِذَلِكَ) وَلَا لَتَعَذَّرَتْ (الْخ) قَدْ يَمْنَعُ كُلُّ مِنَ الزُّرُومِ وَالتَّعَذُّرِ الَّذِي ادَّعَاهُ لِيُظْهِرَ إِمْكَانَ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا يَرْعَبُ بِهِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْبَلْدَةِ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ نَقْدِ الْبَلْدَةِ الْأُخْرَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ. فَوُدَّ: (رِضَاهُمَا) إِنْ أُرِيدَ بَعْدَهُ فَظَاهِرٌ أَوْ قَبْلَهُ فَقَدْ يُقَالُ لَا أَتَرُ لِحُكْمِهِ بَعْدَ تَرَاضِيهِمَا بِشَيْءٍ لَا سِيَاقٍ أَمْرٍ عَلَيْهِ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما به (ويشترط علمه به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لأنه متصرف لغيره فإن قلت ينبغي أن يكون هذا شرط جواز تصرفه لا لنفوذه لو صادقه في نفس الأمر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وإن صادف الحق . (ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العتيق والدثن (في الأصح) وإنما جاز أدائه ذن غير من غير إذنه لأنه لم يسبق ثم عقد ما ينع منه وهنا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العاقد وما ذونه (والفرض الصحيح) منهما أو من القاضي (كتمسكي فيتشطر بطلاق قبل وطء) كالمتمسكي في العقد أما الفايذ كخمر فلقو فلا يجب شيء حتى يتشطر وإنما اقتضى الفايذ في ابتداء العقد مهر المثل لأنه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا دوام سببه الخلو عن العوض فلم ينظر للفايذ.

يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيها بشيء لاستقرار الأمر عليه به اه سم . قوله: (وبدونه إلخ) أي وأن حكمه الباث بالدون أو الأكثر لا يجوز رضاهما به أي الدون أو الأكثر . قوله: (حتى لا يزيد إلخ) أي إلا بالتفاوت اليسير اه معني . قوله: (أن يكون هذا) أي العلم . قوله: (أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوذه اه ع ش .

• قوله (نسي): (ولا يصح فرض اجنبي إلخ) نعم ينبغي أنه لو كان الاجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرحاً له يلزمه إغفائه وقد أدن له في التكاك ليؤدي عنه والولي يفرض من ماله محجوره اه نهاية قال ع ش قوله من ماله محجوره مفهومه أنه لا يصح فرضه من ماله نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه . قوله: (فلم يلق إلخ) ولا يصح إبراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيهما لأنه في الأول إبراء عما لم يجب وفي الثاني كإسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح الإبراء عن المنة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لأنه إبراء عن مجهول ولو قسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح وإلا فلا ولو علمت أنه أي مهر المثل لا يزيد على الفين وتيقنت أنه لا يتقص عن ألف فأبرأته عن الفين نفذ اه نهاية زاد المعني وهذه حيلة في الإبراء عن مجهول وهي أن يبرئ من له عليه ذن لا يعلم قدره من قدر يعلم أنه أكثر مما له عليه اه قال ع ش قوله وهي تعرفه صح إلخ من هذا يعلم أن غالب الإبراء الواقع من نساء في زماننا غير صحيح لأنهم يحملون مؤخر الصداق يحل بموت أو فراق وهذا مفيد للمسمى وموجب لمهر المثل فإذا وقع الإبراء وما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح بالطريق في صحة الإبراء الذي يقع في مقابله الطلاق تغيب قدر ما تستحقه عليه ثم يحمل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت إلخ قضيته أنه لو انتفى تيقنها ذلك لم يصح الإبراء وقياس ما مر في الضمان خلافه بل مر أنه لو أبرأه من معين معتقداً أنه لا يستحقه فبان أنه يستحقه برئ فليأتمل ولعل ما هنا مجرّد تصوير اه . قوله: (وما ذونه) أي كوكيله اه ع ش . قوله: (منهما) إلى الفضل في المعني لإقوله خلافاً لمن وهم فيه .

(ولو طَلَّقَ قَبْلَ فَرَضِ وَطْءٍ فَلَا سَطْنٌ) لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٣٧] ولِهَا الثُّلُثَةُ كَمَا يَأْتِي (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا) أَيِ الْفَرَضِ وَالْوَطْءِ (لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ) كَالْفُرْقَةِ بِالطَّلَاقِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ خِلَافًا لِأَمْنٍ وَهَمَّ فِيهِ بِقَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ لِيزْوَعُ ﷺ .

فصل في بيان مهر المثل

(مهر المثل ما يُزْعَبُ بِهِ) عَادَةً (فِي مِثْلِهَا) نَسَبًا وَصِفَةً (وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ) فِي التَّسْبِيَةِ (فَنَسَبٌ) وَلَوْ فِي الْمَعْجَمِ عَلَى الْأَوْجِهِ لِأَنَّ التَّفَاخُزَ إِنَّمَا يَقَعُ بِهِ غَالِبًا فَتُخْتَلِفُ الرِّغَبَاتُ بِهِ مُطْلَقًا (فَيُرَاعَى) مِنْ أَقَارِبِهَا حَتَّى تُقَاسَ هِيَ عَلَيْهَا (أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ) مِنْ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ (إِلَى مَنْ تُنْسَبُ) هَذِهِ الَّتِي تُطْلَبُ مَعْرِفَةُ مَهْرِهَا (إِلَيْهِ) كَأَخْبٍ وَعَمَةٍ لَا أُمٌّ وَجَدَّةٌ وَخَالَةٌ لِقَضَائِهِ ﷺ بِمَهْرِ نِسَاءِ بَزْوَعٍ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ

• قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي آخِرِ الْبَابِ . قَوْلُهُ: (بِقَضَائِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ أَوْ نَعَتْ لِلْخَبَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ بَزْوَعَ بِنْتُ وَائِقٍ نِكَحَتْ بِلا مَهْرٍ فَمَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرَضَ لَهَا فَقَضَى لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَهْرِ نِسَائِهَا وَبِالْمِيرَاثِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ هـ . قَوْلُهُ: (لِيزْوَعٍ) بِكُسْرِ الْبَاءِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَيَفْتَحُهَا عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلَامِهِمْ يَفْعُولُ بِالْكَسْرِ إِلَّا خِرْوَعٌ وَعِتْوَدُ اسْمَانِ لَبَنَتِ وَمَاءُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ اهـ ع ش .

فصل في بيان مهر المثل

• قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ مَهْرِ الْمِثْلِ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِقَضَائِهِ إِلَى أَنَا مَجْهُولُهُ التَّنْسِبِ وَقَوْلُهُ إِنْ قُدِّرَتْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ . قَوْلُهُ: (مَهْرُ الْمِثْلِ) أَيِ وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ تَعَدُّدِ الْمَهْرِ وَاتِّحَادِهِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (نَسَبًا وَصِفَةً) أَيِ مَجْمُوعَهُمَا وَالْأَقْسَيَاتِي أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ التَّنْسِبُ يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ فَقَطُّ فِي الْأَرْحَامِ ثُمَّ فِي الْأَجَنِّيَّاتِ اهـ رَشِيدِي .

• قَوْلُهُ (سُي): (وَرُكْنُهُ) أَيِ مَهْرُ الْمِثْلِ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْعَرَبِ وَالْمَعْجَمِ .
• قَوْلُهُ (سُي): (فَيُرَاعَى) أَيِ فِي تِلْكَ الْمَرْأَةِ الْمَطْلُوبِ مَعْرِفَةُ مَهْرِ مِثْلِهَا اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (حَتَّى تُقَاسَ هِيَ عَلَيْهَا) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُثْنِ إِلَيْهِ . قَوْلُهُ: (مِنْ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ) بَيَانٌ لِأَمْنٍ وَقَوْلِ الْمُثْنِ إِلَيْهِ ضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى مِنَ الثَّانِيَةِ . قَوْلُهُ: (وَجَدَّةٌ) أَيِ وَلَوْ أُمُّ أَبِي اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (لِقَضَائِهِ الْخ) يَغْنِي لِقَضَائِهِ لِيزْوَعُ بِمَهْرِ نِسَائِهَا اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (فِي الْخَبَرِ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا دَلَالَهَ فِي الْخَبَرِ لِتَعْيِينِ الْعَصْبَةِ لِاحْتِمَالِ نِسَاءِ بَزْوَعٍ فِيهِ لِلْعَصْبَةِ خَاصَّةً وَلِلْأَعْمِ مِنْهُنَّ وَذَوَاتِ الْأَرْحَامِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ إِضَافَةَ النِّسَاءِ إِلَيْهَا تَقْتَضِي زِيَادَةَ التَّخْصِيصِ وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ إِلَّا لِلْعَصْبَةِ اهـ ع ش .

فصل في بيان مهر المثل

أما مجهولة النسب فزكته الأعظم فيها نساء الأرحام كما يُعلم مما يأتي (وأقربهن أخت لأبوين) لإدلائها بجهتين (ثم) إن فُقدت أو جهل مهرها أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لأب ثم بنت أخ) فابنه وإن سفل (ثم عمات) لا بناتهن وإيرادهن عليه وهن (كذلك) أي لأبوين ثم لأب ثم بنت عم ثم بنت ابنه وإن سفل كذلك. قيل قضية كلامه كالزافعي أن بعد بنات الأخ تنتقل للعمات حتى لو وجدت بنت بنت أخ وعممة فُدمت العممة وليس كذلك بل المراء تقديم جهة الأخوة على جهة العمومة وبه صرح المازدي اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الأخ وهن كيف وهذه خارجة عما الكلام فيه وهو نساء المصبات المصروح بهن قوله وأقربهن إلى أخيه ولو أوردوا عليه أن قضية أن بنت ابن الأخ لا تُقدَّم على العممة وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يجاب بأنه أراد بالأخ جهة

فد: (أما مجهولة النسب) أي بأن لا يُعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة أن فلانة أختها أو عمتها وقد يدعي إمكان ذلك وحينئذ يُقدَّم نحو أختها على نساء الأرحام سم على حج ويقي ما لو لم يُعرف لها أب ولا أم ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يُعلم من قوله الآتي فإن تُعذر أرحامها فإساءة بلكها اه ع ش. فد: (أما مجهولة النسب) (الخ) يتحصل من هذا وما قبله أن من جهل أبوها لا تُعتبر نساء عصبائهن كأخيتها وتُعتبر أرحامها كأبها فإن كان وجه ذلك عدم معرفة عصبائهن فهو مُشكّل إذ كيف يكون جهل الأب مانعاً من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وإن كان وجهه شيئاً آخر فما هو فليُحرر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصبائهن إذ النسب هو الركن الأعظم هنا فتأمل اه سيّد عمر.

فول (س): (ثم بنت أخ) أي لأبوين ثم لأب اه مُعني. فد: (فابنه) أي فبنات ابن الأخ. فد: (وإن سفل) أي ابن الأخ. فول (س): (ثم عمات) هل ولو بواسطة فتقدّم أخت الجد وإن بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الإزيت ذلك فتقدّم العمّة وإن بعدت وبنت العم وإن بعد اه ع ش. فد: (وليرادهن) أي بنات العمات عليه أي المثنى. فد: (وهن) أي لآتهن لا يتيسر إلا لإبائهن ولسن من عصبائهن هذه رشدي وسم وع ش. فد: (كذلك) أي لأبوين ثم لأب. فد: (ثم تنتقل) أي نساء العصبية. فد: (وليس كذلك بل المراء الخ) اعتمدته المُعني.

فد: (وهو) أي ما الكلام فيه. فد: (قوله الخ) فاعل المصروح. فد: (عليه) أي المثنى. فد: (لكن هو الصواب) يُصرّح به قوله فإن فُقدت نساء العصبية اه سم. فد: (وقد يجاب) أي عن هذا الورد اه سم.

فد: (أما مجهولة النسب) أي بأن يُعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة أن فلانة أختها أو عمتها وقد يدعي إمكان ذلك وحينئذ يُقدَّم نحو أختها على نساء الأرحام. فد: (أما مجهولة النسب) (الخ) يتحصل من هذا وما قبله أن من جهل أبوها لا تُعتبر نساء عصبائهن كأخيتها وتُعتبر أرحامها كأبها فإن كان وجه ذلك عدم معرفة عصبائهن فهو مُشكّل إذ كيف يكون جهل الأب مانعاً من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وإن كان وجهه شيئاً آخر فما هو فليُحرر. فد: (وهن) أي لسن من نساء العصبائهن. فد: (لكن هو الصواب) يُصرّح به قوله فإن فُقدت نساء العصبية. فد: (وقد يجاب) أي عن

الأخوة فيشمل كل من تُسبِت إلى فرع الأخ الذكر من جهة أبيها (لأن فقد نساء العصبية) بأن لم يوجدن وإلا فالميتات يُغتَبَرْنَ أَيْضًا (أو لم يُنكَحْنَ) استشكل مع الضبط بأنّه ما يُرْعَبُ به في مثلها الصريح في أنّ العبرة بفرض الرغبة فيها لو نكحت الآن فاستوت المنكوحة وغيرها ويُردُّ بأن المنكوحة استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصا وغيرها ملحظ ما به الرغبة فيها مختلف إذ ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيرا فأغرضوا عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار المنكوحات من نساء الأرحام فالأجنبيات (أو جهل مهرهن فأرحام) أي قرابات للأم من جهة الأب أو الأم فهن هنا أعم من أرحام الفرائض من حيث شموله للجدات والوراثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والأخوات ونحوهما (كجذات وحالات) لأنهن أولى بالاعتبار من الأجانب تُقدّم القرى بالقرب من جهات أو جهة. وقضية كلاهما عدم اعتبار الأم واعتراض بأنها كيف لا تُغتَبَرُ وتُغتَبَرُ أمها ومن ثم قال الماوردی والرويانی تُقدّم الأم فالأخت

• فود: (فیشمل) أي قوله ثم بنات أخ. • فود: (إلى فرع الأخ إلخ) الأخصر الأوضح إلى الأخ من جهة الأبوّة. • فود: (الذكر) صفة للمضاف. • فود: (من جهة أبيها) متعلق بالصلة والضمير للموصول.
• فود: (بأن لم يوجدن) إلى المتن في النهاية والمغني. • فود: (بأن لم يوجدن) أي من الأصل اه
مغني. • فود: (أيضًا) أي كالأخياء. • فود: (استشكل) أي قول المتن أو لم يُنكَحْنَ. • فود: (مع الضبط)
أي لمهر الجثل. • فود: (بأنه إلخ) متعلق بالضبط. • فود: (الصريح إلخ) نمت لما يرعّب إلخ لکن في
صراحته تأمل. • فود: (لو نكحت) أي مثلها. • فود: (فاستوت المنكوحة إلخ) أي من نساء العصبية.
• فود: (هن ذلک) أي غير المنكوحة أو ما بالقوة. • فود: (أي قرابات للأم) إلى التنبيه في النهاية إلا
قوله نعم إلى ثم أقرب. • فود: (فهن) أي الأرحام. • فود: (من حيث شموله) أي لفظ الأرحام هنا.
• فود: (والأخوات) أي بنات الأخوات أي للأب فقط كما يُعلم من قوله الآتي ثم بنات الأخوات أي
للأم وحيث هن كبنات العمات ونحوها من الأجنيات كما يأتي في التنبيه الآتي سم ورشيد.
• فود: (سني) (كجذات) أي من قبل الأم أما التي من قبل الأب فليست هنا من الرجم ولا من المصبات
لعدم دخولها في تعريف واحد منهما كما يُعلم من عبارة ش اه بـجـمـيـمـي. • فود: (لأنهن أولى) إلى
التنبيه في المغني إلا قوله ولو قبل إلى وتعتبر الحاضرات وقوله وتعتبر عريّة.
• فود: (واعتراض بأنها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك إذ كيف إلخ وعبارة المغني وليس مرادًا فقد
قال الماوردی إلخ. • فود: (تقدّم الأم) أي بعد نساء المصبات لأن الكلام في ذوي الأرحام اه ع ش.

هذا. • فود: (والأخوات) أي وبنات الأخوات أي لغير الأم بذليل قوله الآتي ثم بنات الأخوات أي للأم
اه فليُنظَر مَرَّتَهُنَّ أعني بنات الأخوات لغير الأم حيث قد أخرجهن عن الأرحام ومعلوم خروجهن
عن نساء المصبات ثم رأيت التنبيه الآتي.

للأُم فالجذات فإن اجتمع أم أب وأم أم فوجوه والذي يُتَّجه استواءهما ثم الخالة ثم بنات الأخوات أي للأُم ثم بنات الأخوال ولو لم يكن في نساء عَصَبَاتِهَا مَنْ بِصِفَتِهَا فَهِنَّ كَالْعَدَمِ كما صرح به جمع واعتمده الأذرعِي ولو قيل يُغْتَبَرُ النَّسَبُ ثم يُنْقَضُ أو يُزَادُ لِقَدِّ الصِّفَاتِ مَا يَلِيْقُ بِهَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي لَكَانَ أَقْرَبَ وَكَوْنُ ذَلِكَ فِيهِ مُشَارَكَةٌ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ هَذَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِذْ مَلَحَظُ التَّفَاوُتِ مَوْجُودٌ فِي الْكُلِّ وَتُغْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ فَإِنْ غَيَبَ كُلُّهُنَّ اغْتَبِرَ دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ بَلَدِيهَا كَمَا جَزَمَا بِهِ وَإِنْ اعْتَرَضَا.....

• فَوَدَّ: (لِلأُم) أَي قَطَطَ. • فَوَدَّ: (فَالْجِذَاتِ) أَي لِلأُمِّ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (فَإِنْ اجْتَمَعَ أُمُّ أَبِي) أَي لِلأُمِّ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي قُرَابَاتِهَا أَمَّا أُمُّ أَبِي الْمَنْكُوحَةِ فَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْأَرْحَامِ بِالضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرَهُ ثُمَّ قُضِيَ قَوْلُهُمْ إِنَّ نِسَاءَ الْعَصَبَاتِ الْمُنْسَوِيَّاتِ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ هِيَ إِلَيْهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ نِسَاءِ الْعَصَبَاتِ أَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهَا أَوْ أَهْلِ بَلَدِيهَا فَتَكُونُ مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ كَبَنَاتِ الْعَمَّاتِ فَلْيُرَاجَعْ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهَ اسْتِوَاؤُهُمَا) أَي قَلَحَقُ بَوَاجِدَةٍ مِنْهُمَا زَادَ مَهْرُهَا عَلَى الْأُخْرَى أَوْ نَقَصَ وَلَا الْيَفَاتُ إِلَى ضَرْبِ الزَّوْجِ عِنْدَ الزِّيَادَةِ وَضَرْبِهَا عِنْدَ التَّنْقِصِ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهَ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي كِتَابِهِ وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأُمِّ أَنْتَهَى أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (أَي لِلأُمِّ) أَي بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِلشَّقِيقَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ إِلَّا بَنَاتُ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ كَمَا سَبَّغَهُ عَلَيْهِ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (فَهِنَّ كَالْعَدَمِ) قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَي الْغَزْيُ فَيَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُنَّ نِهَاجَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) أَي بَدَلَ قَوْلِهِمْ فَهِنَّ كَالْعَدَمِ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَي فِي شَرْحِ وَلَوْ خَفَضْنَ لِلْعَشِيرَةِ قَطَطَ الْخ. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُ ذَلِكَ) أَي مَا يَأْتِي أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَتُغْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ) أَي مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا شَرْحُ رَوْضٍ وَهَلْ يَقْدَمَنَّ وَإِنْ كُنَّ أَبْعَدَ كَبَنَاتِ أَخٍ عَلَى الْغَايَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَقْرَبَ كَأَخَوَاتٍ يُتَّجِهَ لَا م ر أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْحَاضِرَاتِ مِنْ بَلَدِيهَا وَلَا فَقَدَ مَرَّ أَنْ الْمَيَّاتِ يُغْتَبَرَنَّ فَضْلًا عَنِ الْغَايَاتِ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (فَإِنْ غَيَبَ الْخ) أَي نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا سَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَلَعَلَّ الْأَقْبَدَ إِزْجَاعَ ضَمِيرِي مِنْهُنَّ وَغَيْبَ إِلَى نِسَاءِ قُرَابَاتِهَا الشَّامِلَةِ لِلْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْأَرْحَامِ. • فَوَدَّ: (دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ) هَلَّ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا يَشْمَلُ الْأَرْحَامَ كَمَا

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهَ اسْتِوَاؤُهُمَا) فِي الْكُتُبِ لِلأَسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأُمِّ أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَتُغْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ) أَي مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا شَرْحُ رَوْضٍ وَهَلْ يَقْدَمَنَّ أَي نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ كُنَّ أَبْعَدَ كَبَنَاتِ أَخٍ عَلَى الْغَايَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَقْرَبَ كَأَخَوَاتٍ يُتَّجِهَ لَا م ر. • فَوَدَّ: (فَإِنْ غَيَبَ كُلُّهُنَّ اغْتَبِرَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ لَكِنْ نِسَاؤُهَا أَي نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ غَيَبَ يَقْدَمَنَّ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِيهَا نَعَمَنَّ مَنْ سَاكِنَتِهَا مِنْهُنَّ فِي الْبَلَدِ أَي بَلَدِيهَا قَبْلَ انْتِقَالِهَا إِلَى الْأُخْرَى قُدَّمَ عَلَيْهِنَّ أَي إِذَا لَمْ يُسَاكِنَهَا فِي بَلَدِيهَا أَمْعَ ش. • فَوَدَّ: (وَكَانَ قَوْلُهُ نَعَمَنَّ الْخ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ حَاصِلُهُ أَنَّ نِسَاءَهَا الْغَايَاتِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ سَاكِنَتِهَا قَبْلَ ذَلِكَ فِي بَلَدِيهَا قُدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ) كَذَا قَبْلَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ فِي الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُنَّ لَا يَقْدَمَنَّ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِيهَا مِنْ مَوِي الْأَرْحَامِ

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرْحَامُهَا فَنِسَاءُ بَلَدِهَا ثُمَّ أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا نَحْمُ، يُقَدَّمُ مِنْهُمْ مَنْ سَاكَنَهَا فِي بَلَدِهَا قَبْلَ
انْتِقَالِهَا لِلْأُخْرَى وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُتَعَرِّقَاتِ أَقْرَبُهُنَّ لِبَلَدِهَا ثُمَّ أَقْرَبُ النِّسَاءِ بِهَا شَبَهًا وَتُعْتَبَرُ عَرِيقَةٌ
بِعَرِيقَةٍ مِثْلُهَا وَأُمَةٌ وَعَتِيقَةٌ بِمِثْلِهَا مَعَ اعْتِبَارِ شَرَفِ السَّيِّدِ وَخِشْيَتِهِ وَقُرْبُوَّةٍ وَبَلَدِيَّةٍ وَبَدْوِيَّةٍ بِمِثْلِهَا.
(نَبِيَّةٌ) عَلِيمٌ مَنْ ضَبَطَ نِسَاءَ الْعَصْبَةِ وَنِسَاءَ الْأَرْحَامِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ مَنْ عَدَا هَذَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ
كَبِنَتْ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِّ فِي حُكْمِ الْأَجْنَبِيَّاتِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْعَادَةَ فِي الْمَهْرِ لَمْ تُفْهَدْ إِلَّا
بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلَيْنِ دُونَ الْآخِرَةِ.

(وَيُفْتَنُ) مَعَ ذَلِكَ (يَسْرٌ وَعَقْلٌ وَنَسَاقٌ) وَضِدُّهَا (وَبَكَارَةٌ وَثُبُوءَةٌ) كُلُّ (مَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ)
كَجَمَالٍ وَعِفَّةٍ وَقَصَاحَةٍ وَعَلِمٍ فَمَنْ شَارَكَنَّهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا اغْتَبِرَ.....

يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُتَنِّ فَإِنَّ قُرْبَ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ الْخُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالْتِهَامِهِ وَالْمُغْنِي بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ الْخُ حَيْثُ لَمْ
يَزِيدُوا أَوْ لَمْ يَخْصُرُوا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِّ مَا نُصِّهَ قَوْلُهُ دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ كَذَا قَبْلَ الْأَجْنَبِيَّاتِ فِي الرِّوَضَةِ
وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُنَّ لَا يُقَدَّمْنَ أَيُّ الْغَايِبَاتِ مِنَ الْعَصَبَاتِ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا مِنْ دَوَى الْأَرْحَامِ لَكِنْ أَسْقَطَ فِي
الرِّوَضِ التَّقْيِيدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ وَزَادَهُ فِي شَرْحِهِ فَلْيُخَرَّرْ هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرْحَامُهَا) بِأَنَّ قُرْبَ أَيٍّ مِنْ
الْأَضْلَى أَوْ لَمْ يَتَّخِذْ أَضْلًا أَوْ جُهِلَ مَهْرُهَا هـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ حُكْمُ حَادِثَةٍ
يَعْمُ الْإِتِّلَاءُ بِهَا فِي بَعْضِ نَوَاحِي مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ مِنْ اغْتِيَادِ الْمَهْرِ الْفَائِدِ فِي جَمِيعِ مَحَلِّ الْمُنْكَوحَةِ إِمَّا
لِتَأْجِيلِهِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا بِأَجَلٍ مُنْجَوِلٍ كَمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ لِحْجَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ كَذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالزَّقِينِ
وَالْمَلْبُوسِ وَالْمَفْرُوشِ مَعَ عَدَمِ ضَبْطِهِ بِمَا يَتَّمَيِّزُ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمُسْلِمِ فِيهِ هـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (نَحْمُ يُقَدَّمُ
الْخُ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ لَكِنْ نِسَاءُهَا أَيُّ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ غِبْنَ يُقَدَّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا نَحْمُ مَنْ سَاكَنَهَا
مِنْهُمْ فِي الْبَلَدِ أَيُّ بَلَدِهَا قَبْلَ انْتِقَالِهَا لِلْأُخْرَى قَدَّمَ عَلَيْهِنَّ أَيُّ إِذَا لَمْ يُسَاكِنَهَا فِي بَلَدِهَا هـ. وَكَانَ قَوْلُهُ نَحْمُ
الْخُ اسْتِدْرَاكًا عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْ غِبْنَ الْخُ وَحَاصِلُهُ أَنَّ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا الْغَايِبَاتِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ سَاكِنًا قَبْلَ
ذَلِكَ فِي بَلَدِهَا يُقَدَّمُ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنَهَا أَضْلًا هـ. سَمِ أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِمُطْلَقِ
الْغَايِبَاتِ الشَّامِلَةِ لِلْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْأَرْحَامِ ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّاتِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) أَيُّ مِنْ قَرَابَاتِهَا مَنْ سَاكَنَهَا فِي
بَلَدِهَا الْخُ أَيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنَهَا مِنْهُمْ هـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (فِي الْمُتَعَرِّقَاتِ) أَيُّ مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا أَوْ مِنْ
قَرَابَاتِهَا الشَّامِلَةِ لَهَا وَلِلْأَرْحَامِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ آيَفَا. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْرَبُ النِّسَاءِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ
أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا. قَوْلُهُ: (بِإِغْتِبَارِ الْأَوَّلَيْنِ) وَهُمَا نِسَاءُ الْعَصْبَةِ وَنِسَاءُ الْأَرْحَامِ دُونَ الْآخِرَةِ وَهِيَ دُونَ
هَذَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ هِيَ مِثَالُ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ نِسَائِهَا
وَقَوْلُهُ سِوَا إِلَى بَلْ ذَكَرَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُجَابُ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَضِدُّهَا) الْإِتْسَابُ وَضِدُّهُمَا لِأَنَّ السَّنَّ
لَمْ يُقَيَّدْ بِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ حَتَّى يَكُونَ لَهُ ضِدُّ هـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

لَكِنْ أَسْقَطَ فِي الرِّوَضِ التَّقْيِيدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ وَزَادَهُ فِي شَرْحِهِ فَلْيُخَرَّرْ. قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) أَيُّ مِنْ قَرَابَاتِهَا مَنْ
سَاكَنَهَا فِي بَلَدِهَا الْخُ أَيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنَهَا مِنْهُمْ.

وإنما لم يُغْتَبَر نحو المال والجمال في الكفائة لأن مدارها على دَفْع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات (فإن اختصت) عنهن (بفضل) بشيء مما ذُكِرَ (أو نقص) بشيء من ضده زيد عليه أو نقص عنه (لا يقي بالحال) بحسب ما يراه قاض باجتهاده (ولو سامت واحدة) هي مثال للقبلة والثدرة لا قيد من نسائها (لم تحب موافقتها) اعتباراً بغاليهن نعم، إن كانت مسامتحتها لنقص دخل في التنسب وقتر الرغبة فيه اغتبر . (ولو خففت) كلهن أو غاليهن (للقشيرة) أي الأقارب (فقط اغتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافاً للإمام بل ذكر الماوردي أنهم لو خففت لذنائتهن لغير المشيرة فقط اغتبر أيضاً وكذا لو خففت لذوي صفة كشباب أو علم وعلى هذا يُحْمَل قول جمع يُغْتَبَر المهر بحال الزوج أيضاً من نحو علم فقد يُخَفَّف عنه دون غيره ومز أنهم لو اعتدّن التأجيل فرض الحاكم حالاً ونقص لايقاً بالأجل فإذا اعتدّن التأجيل في كله أو بعضه نقص للتعجيل ما يُلَيِّق بالأجل ويظهر أنه إذا اغتيد التأجيل بأجل معين مُطَرِّد جاز للولي ولو حاكماً العقْد به وذلك التقص الذي ذكره محلّه في فرض الحاكم لأنه حكم بخلاف مجرّد العقْد به . ثم رأيت الشبكي ذكر ذلك تفقّها والميراني سبقه إليه حيث قال بخلاف المُسَمَّى ابتداء كأن زَوْج صغيرة وكانت عادة نسائها أن يُنْكَحْنَ بِمَوْجَلٍ وبغير نقد البلد فإنه يجوز له الجزئي على عاداتهن . وقد يُجاب بأن الاحتياط للمولية اقتضى تعيّن الحال لكن مع نقص ما يُلَيِّق بالأجل الذي اعتدّنه ويؤيِّده ما مرّ أن الولي لا يبيع به وإن اغتيد إلا لمصلحة.....

• قوله: (وإنما لم يُغْتَبَر نحو المال إلخ) فضيحه اغتیار المال هنا كالجمال .

• قول (سني): (فإن اختصت) أي انفردت واحدة منهن اه مُعْنَى . • قوله: (عليه) عبارة المُعْنَى في مهرها في صورة الفضل اه .

• قول (سني): (زيد أو نقص إلخ) هذا كما قال بعض المتأخرين إذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه مُعْنَى . • قوله: (من نسائها) نعمت لواجدة .

• قول (سني): (لم يجب إلخ) أي على الباقيات اه مُعْنَى . • قوله: (اغتبر) أي المُسامحة كما في الروضة وأصلها قال ابن شُهْبَةَ وهذا قد يُغْلَم من الذي قبله اه مُعْنَى . • قوله: (بل ذُكِرَ إلخ) انظر ما وجه الإضراب . • قوله: (لذنائتهن) أي خسيتهن اه ع ش عبارة المُعْنَى ويكون ذلك في القبيلة الدينية اه .

• قوله: (ومز) أي قبل الفضل في شرح حالاً . • قوله: (فإذا اعتدّن التأجيل إلخ) من تفریع الشيء على نفسه . • قوله: (ويظهر إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما تفقّه الشبكي وسبقه إليه الميراني أنه إذا اغتيد التأجيل إلخ بخلاف المُسَمَّى ابتداء إلخ . • قوله: (ما مرّ) أي في باب الحجر اه كُرْدِي .

• قوله: (ويظهر إلخ) كذا م ر . • قوله: (ثم رأيت الشبكي إلخ) م ر .

وعلى اعتماد البحث فالذي يظهر أنه يُشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدائه وغيرهما وأنه يُشترط أيضا فيمن يعتد أنه يعتد أن أجلًا مُعَيَّنًا مُطَرِّدًا فإن اختلفن فيه اختلفت العاؤه واحتيل اتباع أقلهن فيه.

(وفي وطء بكاح فاسيد) بحب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويُعتَبَرُ مهرها (يوم الوطء) أي وقته لأنه وقت الإتيان لا المقيد لفساده (فلان تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا تحاد الشبهة في الكل فلا نظر لكونها سلطنته أو لا خلافا لما بحثه الأذرع ثم إن اتحدت صفتها في كل تلك الوطآت فواضح وإلا كأن كانت في بعض الوطآت مثلا سليمة سميئة وفي بعضها بضد ذلك اغتبر مهرها (في أعلى الأحوال) إذ لو لم توجد إلا بتلك الوطأة وبحب ذلك العالي فإن لم تقتض البقية زيادة لم تقتض نقصا . (قلت ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمهر) واحد لشمول الشبهة هنا للكل أيضا.....

• قوله: (وعلى اعتماد البحث إلخ) اعتمدته م ر ه سم . • قوله: (هنا) أي في التكاح . • قوله: (من يسار المشتري إلخ) بيان لقوله ما في الولي إلخ . • قوله: (أيضا) أي كاشتراط نحو اليسار . • قوله: (يعتدنه) أي التأجيل . • قوله: (فإن اختلفن) أي عادتتهن ه سم . • قوله: (فيه) أي الأصل .

• قوله (سني: (بكاح فاسيد) أي أو شراء فاسيد ه مغني . • قوله: (لإستيفائه) إلى قول المتن ولو كثر في المغني إلا قوله ولو في نحو مجنونة إلى ثم إن اتحدت وقوله وجزم به إلى المتن وإلى قوله: ولا يخلو من نظر في النهاية . • قوله: (لفساده) أي ولا حرمة للفاسيد وقوله ذلك أي الوطء فيما ذكر ه مغني .

• قوله (سني: (فلان تكرر إلخ) المراد بالتكرر كما قاله الدميري أن يحصل بكل وطأة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان يتزوج ويعود والأفعال متواصلة ولم يقض الوطر إلا آخرها فهو وقاع واجد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتعددت الوطآت وإن لم يقض وطره ه مغني زاد النهاية والحاصل أنه متى نزع فاسيدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد وإلا فلا ه . • قوله: (لكونها سلطنته) أي كالعاقلة وقوله أو لا أي كالمجنونة ه ع ش . • قوله: (أو لا) هو بإسكان الواو فأو عاطفة ولا نافية ه رشيد .

• قوله: (في كل تلك الوطآت) بفتح الطاء لأن فعلة الاسم يجمع على فعلات كجفنة وجفئات ه ع ش . • قوله: (إلا تلك الوطأة) أي الواقعة في تلك الحالة العليا . • قوله: (ذلك العالي) أي المهر العالي . • قوله (سني: (بشبهة واحدة) أي كأن ظن الموطوءة زوجته أو أمته ه مغني . • قوله: (فمهر واحد) أي في أعلى الأحوال سم ومغني . • قوله: (أيضا) أي كالتكاح الفاسيد .

• قوله: (وعلى اعتماد البحث إلخ) كذا م ر . • قوله: (فإن اختلفن) أي عادتتهن . • قوله (سني: (فلان تكرر فمهر في أعلى الأحوال) والمراد بالتكرير كما قاله الدميري أن يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان يتزوج ويعود والأفعال متواصلة ولم يقض الوطر إلا آخرها فهو وقاع واجد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتعددت الوطآت وإن لم يقض وطره والحاصل أنه متى

وخصه العراقيون فيما إذا لم يطلأ بعد أداء المهر إلا وجب لما بعد أدائه مهر آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تداعل الكفارة ما لم يتخلل تكفير ولا وجبت أخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحربية أو مرتدة ماتت مرتدة أو أمة سيده التي وطلها بشبهة (لأن تعدد جنسها) كأن وطلها بِنكاح فاسد ثم يطلها أمته أو اتحد وتعددت هي كأن وطلها بطلها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطلها بذلك الظن (تعدد المهر) لأن تعدد ما كتمد التكاثر.

(ولو كثر وطء مفصوبة) غير زانية كناية أو مكروهة أو مطاوعة لشبهة اختصت بها (أو مكروهة على زنا) وإن لم تكن مفصوبة إذ لا يلزم من الوطء ولو مع الإكراه الغصب فزعم شارح اختصاص الأولى بالمكروهة وأنه لا وجه لقطع هذه عليها غلط فاجش (تكوز المهر) لأن سببه الإتلاف وقد تعدد بتعدد الوطآت.

(ولو تكوز وطء الأب) جارية ابنه ولم تحيل (والضربك) الأمة المشتركة (وسيد) بالتنوين ويجوز تركه (مكاتبه) له أو لمكاتبه (فمهر) واحد فيهن وإن طال الزمان بين كل وطأتين كما سجله كلامهم لأتحد الشبهة في جميعهن (ولو قيل فهن) لتعدد الإتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل إن اتحد المجلس فمهر) وإلا فمهر والله أعلم) لانقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه إن لم تحيل فإن حملت خيبر بين بقاء الكتابة وفسخها لتقصير أم ولد فإن اختارت الأول وجب مهر فإذا وطلها ثانيا خيبر كذلك.....

• فود: (وخصه الخ) يتبني جريانه فيما تقدم أيضا سم ومثني. • فود: (العراقيون الخ) عبارة المثني وخص الماوردئي الإتحاد بما الخ. • فود: (والأول وجب لما بعد أدائه الخ) متمداه ع ش. • فود: (ثم يطلها الخ) عبارة المثني ثم فرق بينهما ثم وطلها يطلها أمته اه. • فود: (أو اتحد) أي جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أي الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أولى اه مثني. • فود: (فزه شارح الخ) وافقه المثني وقد يرد على فرض تسليم ما قاله الشارح أنه من عطف الخاص وهو من خصائص الواو.

• فود: (سني: (تكوز المهر) ولو تكوز وطء المفصوبة مع الجهل لم يتكرر المهر فإن وطئ مرة عالمًا ومرة جاهلاً فمهران اه مثني. • فود: (فمهر واحد الخ) أي بالشرط السابق عن العراقيين اه مثني.

• فود: (بين بقاء الكتابة الخ) عبارة الشهاب الزملي في حواشي شرح الرزوي محل في المكاتبه إذا لم تحيل فتخير بين المهر والتعجيز وتقصير أم ولد فتختار المهر فإذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيبر فإن اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطآت نص عليه الشافعي اه رشيد.

نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد وإلا فلا شريح م ويدخل تحت قوله ما إذا لم ينزع وإن قضى الوطر. • فود: (وخصه الخ) يتبني جريانه فيما تقدم أيضا.

فإن اختارت الأول فهمز آخره وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظري
ولأنها باختيارها الأول كل مرة تصير الشبهة واحدة وهي الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما
هو واضح على أن الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتماذه ومن ثم خذقه شارح
(تنبيه) العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظننها كما مرّ وحينئذ فهل العبرة في التعدد بظننها أو
بظننه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظننه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظننها ؟ كل
مُحتمل والآخر وجهه.

فصل في تشطير المهر وسقوطه

(الفرقة) في الحياة كما عليم من كلامه السابق (قبل وطئه) في قبل أو دبر ولو بعد استدخال
مني كما مرّ (منها) كفسخها بعينه أو بإعساره أو بعثيقها وكرّرتها أو إسلامها تبعاً كما قاله

• فود: (فإن اختارت الأول إلخ) وإن اختارت الثاني كانت أم وليد ولا مهر لها اه سم. • فود: (فمهر آخر)
ظاهره ولو قبل أداء الأول اه سم. • فود: (وهكذا إلخ) أي فيتركز المهر بتكرّر الوطء في الحامل
مطلقاً إذا اختارت الكتابة ويتكرّر التخيير أيضاً بتكرّر الوطء أما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهي
كغيرها من الأجنيات م ر أقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لأن الحامل ليعتقها
سببان الكتابة وأمية الولد وأما غير الحامل فلنيس ليعتقها إلا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخيير
فيها اللهم إلا أن يقال مراده باختارات الكتابة اختارت بقاءها وعدم التمجيز لكن ليس مما الكلام فيه اه
ع ش. • فود: (واختمدوه) وكذا اعتّمده النهاية والمغني. • فود: (الأول) مفعول باختيارها اه سم.
• فود: (ولو فرض إلخ) غاية. • فود: (اختماذه) أي التعدد. • فود: (كما مرّ) أي في باب محرمات
النكاح اه كزدي. • فود: (في التعدد) أي تعدد المهر. • فود: (والآخر) أي الفرق.

فصل في تشطير المهر وسقوطه

• فود: (في تشطير المهر إلخ) أي وما يذكر معهما كقوله: (فلو زاد إلخ) اه ع ش. • فود: (من كلامه
السابق) أي أنه لو مات أحدهما قبل فرض وطئه وجب مهر المثل اه سم. • فود: (ولو بعد إلخ) أي
ولو كان الفرقة بعد إلخ. • فود: (كما مرّ) أي قبيل فصل نكحها بخمر.
• فود: (سني: منها) متعلق بالفرقة أي الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اه مغني.
• فود: (كفسخها) إلى قوله: (أو منهما كان ارتداً) في النهاية والمغني إلا قوله: (لا تبعاً) إلى (أو
إرضاعها). • فود: (أو يعقها) أي تحت رقيق اه مغني. • فود: (تبعاً) أي لأحد أبويها.

• فود: (فإن اختارت الأول إلخ) وإن اختارت الثاني كانت أم وليد ولا مهر لها. • فود: (فمهر آخر)
ظاهره ولو قبل أداء الأول. • فود: (الأول) مفعول اختيارها

فصل في تشطير المهر وسقوطه

• فود: (كما عليم من كلامه السابق) أي أنه لو مات أحدهما قبل فرض وطئه وجب مهر المثل.

الْقَوْلُ وَأَمَّا جَزْمُ شَيْخِنَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ تَبَعًا لَابِنِ الْحَدَادِ فَهُوَ لَا يَلَايِمُ مَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا
أَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِجَمِيعِ أَنَّ إِسْلَامَ الْأُمِّ كِلَا رِضَاعِيهَا سَوَاءٌ فَكَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِإِرْضَاعِهَا فَكَذَلِكَ لَا
يَنْظُرُوا لِإِسْلَامِهَا وَلَا مَا حَكَاهُ الْغَزَالِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيمَا لَوْ طَيَّرَتْ الرِّبْعَ نَقْطَةً
لَبَنٍ مِنَ الْحَالِيَةِ إِلَى فِيهَا فَابْتَلَعَتْهَا بِلِ مَسْأَلَةِ الرِّضَاعِ الثَّانِيَةِ أُولَى إِذْ مِنْهَا فَعَلَ وَهُوَ الْمَصْرُ
وَالْإِزْدِرَاءُ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَالْمُسْلِمَةُ تَبَعًا لَا فَعَلَ مِنْهَا أَلْبَنَةٌ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ فِي رَدِّهِمَا مَقَامًا عَلَى
التَّشْطِيرِ تَغْلِييًا لِسَبَبِهِ فَقِيَّاسُهُ هُنَا ذَلِكَ إِذِ الْفَرْقَةُ نَشَأَتْ مِنْ إِسْلَامِهَا وَتَحَلَّفَهُ فَلْيَغْلِبْ سَبَبُهُ أَيْضًا
وَيَأْتِي فِي الْمُثْنَةِ أَنَّ إِسْلَامَهَا تَبَعًا كِلَا إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا فَلَا مُثْمَةَ وَلَا يُزْدُ لِأَنَّ الشَّطْرَ أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ
وَجَوْبُهُ أَكْذَبُ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ إِلَّا مَانِعٌ قَوِيٌّ بِخِلَافِ الْمُثْمَةِ أَوْ إِزْضَاعِهَا لَهُ أَوْ لِرُجُوعِ أُخْرَى لَهُ أَوْ
مَلِكِهَا لَهُ أَوْ ارْتِضَاعِهَا كَأَن ذَبْتَ وَارْتَضَعْتَ مِنْ أُمِّهِ مَثَلًا . (أَوْ بِسَبَبِهَا كَفَسْخِهِ بِغَيْرِهَا) وَلَوْ
الْحَادِثُ أَوْ مِنْهُمَا.....

• فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى. • فَوُدَّ: (تَبَعًا لَابِنِ الْحَدَادِ) لَعَلَّ الْأَسْبَكَ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ
بِأَنَّهُ الْخ. • فَوُدَّ: (مَا قَالُوهُ الْخ) أَيِ الْآتِي فِي الْمَثْنِ آتِيًا. • فَوُدَّ: (كِلَا رِضَاعِيهَا) خَبَرٌ أَنَّ وَقَوْلَهُ سَوَاءٌ خَبَرٌ
مَحْذُوفٌ أَيِ هُمَا أَيِ إِسْلَامُهُمَا وَإِرْضَاعُهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِيَةِ. • فَوُدَّ: (وَلَا مَا حَكَاهُ
الْخ) عَطَفَ عَلَى مَا قَالُوهُ. • فَوُدَّ: (مِنْ التَّشْطِيرِ فِيمَا لَوْ طَيَّرَتْ الْخ) لَعَلَّهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَالْأَفْلَا يَظْهَرُ
تَضْوِيرُهُ إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ حُصُولُ الْفَرْقَةِ وَالتَّشْطِيرِ بِوُصُولِ نَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ لَبَنِ الزَّوْجَةِ الْكَبِيرَةِ إِلَى قَمِ
نَفْسِهَا وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ فَلْيُحَرِّزْ. • فَوُدَّ: (الثَّانِيَةِ) أَيِ إِزْضَاعُ أُمِّهَا. • فَوُدَّ: (أُولَى) أَيِ بِالسُّقُوطِ مِنْ
مَسْأَلَةِ إِسْلَامِهَا تَبَعًا. • فَوُدَّ: (إِذْ مِنْهَا) أَيِ الْمُرْتَضِعَةِ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ) أَيِ وَالْحَالُ أَتَاهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا
إِلَى حُصُولِ فَعْلٍ مِنْهَا. • فَوُدَّ: (وَالْمُسْلِمَةُ تَبَعًا لَا فَعَلَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْهَا فَعَلَ. • فَوُدَّ: (وَقَدْ جَرَى
الشَّيْخُ الْخ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ لَا تَبَعًا وَتَضْعِيفٌ لِحُجْمِ الشَّيْخِ بَعْدَ الْفَرْقِ. • فَوُدَّ: (لِسَبَبِهِ) أَيِ السَّبَبِ بِحَذْفِ يَاءِ
النُّسْبَةِ. • فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي إِسْلَامِهَا تَبَعًا وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيِ التَّشْطِيرِ تَغْلِييًا لِسَبَبِهِ. • فَوُدَّ: (إِذِ الْفَرْقَةُ الْخ) هَذَا
مَوْجُودٌ فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا أَيْضًا أَمْ سَمِ أَيِ فَلَا يُؤْثَرُ مَا ادَّعَاهُ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُزْدُ) أَيِ مَا يَأْتِي فِي الْمُثْمَةِ
عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْفَرْقِ هُنَا. • فَوُدَّ: (أَوْ إِزْضَاعِهَا) عَطَفَ عَلَى رَدِّهَا. • فَوُدَّ: (مَثَلًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَذَكَرُ
الْأُمِّ مِثَالٌ لَا قَيْدَ فَلَوْ أَرْضَعَتْ ابْنَتَهُ زَوْجَةً لَهُ صَغِيرَةً أَوْ أَرْضَعَتْ بَنَتَ زَوْجَةٍ صَغِيرًا لَهَا كَانَ الْحُكْمُ
كَذَلِكَ أَمْ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ الْحَادِثُ) أَيِ الْعَيْنِ الْحَادِثُ بَعْدَ الْمَقْدِ. • فَوُدَّ: (أَوْ مِنْهُمَا) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مِنْ

• فَوُدَّ: (وَأَمَّا جَزْمُ شَيْخِنَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَكِلَا إِسْلَامِهَا وَلَوْ بِتَمِيمَةِ أَحَدِ آبَائِهَا وَكُتِبَ
بِهَامِيشِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ هَذَا رُبَّمَا يَحُوجُّ إِلَى الْفَرْقِ يَتَنَّهُ وَيَتَنَّ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ فَإِنَّهُ لَا
صُنْعَ مِنْهَا فِي الصَّوَرَتَيْنِ بَلِ فِي الثَّانِيَةِ امْتِصَاصٌ وَابْتِلَاعٌ أَمْ. • فَوُدَّ: (لَا يَلَايِمُ مَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ
أُمُّهَا) أَيِ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ. • فَوُدَّ: (إِذِ الْفَرْقَةُ الْخ) هَذَا مَوْجُودٌ أَيْضًا فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا. • فَوُدَّ: (أَوْ
إِرْضَاعِهَا) عَطَفَ عَلَى قَسْخِهَا بِغَيْرِهَا.

كَأَن اِرْتِدَا مَعَا عَلَى الْأَوْجِه من تَنَاقُضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي فَهْمِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَفِي التَّرْجِيحِ حَتَّى نَاقِضَ جَمْعَ مِنْهُمْ تُفَوِّسُهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِمَا مِنَ الزَّوْجِ إِلَّا حَيْثُ انْتَفَى سَبَبُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنِّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ هُنَا لَمْ يَنْتَفِ فَعَلَبَ لِأَنَّ الْمَانِعَ لِلزَّوْجِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي لَهُ وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ ضَعِيفٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ بِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهَا فِيهِ وَإِنَّمَا غَايَتُهُ أَنَّ يَذَلَّهَا حَامِلٌ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ عَوْفًا أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا كَأَن وَطِئَ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ لِيَمِضَهُ أَوْ أَرْضَعَتْ أَمَتَهَا مَعَ زَوْجِهَا (تُسْقِطُ الْمَهْرَ) الْمُتَمَسِّي ابْتِدَاءً وَالْمَفْرُوضَ بِعَدْوٍ مَهْرٍ الْمَثَلِ لِأَنَّ فَسْخَهَا إِتْلَافٌ لِلْمَقْوَضِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَاسْقَطَ عِوَضَهُ كِإِتْلَافِ الْبَايَعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَفَسْخُهُ التَّائِيءُ عَنْهَا كَفَسْخِهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ أَبَاهَا الْمُسْلِمَ مَهْرٌ لَهَا مَعَ أَنَّهُ فَوَتْ يَذَلَّ بَضْعِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَبَعِيَّتَهَا فِيهِ كَاسْتِقْلَالِهَا بِخِلَافِ الْمَرْضُوعَةِ يَلْزَمُهَا الْمَهْرُ وَإِنْ لَزِمَتْهَا الْإِرْضَاعُ لِتَعْيِينِهَا لِأَنَّ لَهَا أَجْرَةَ تَجْزِيرٍ مَا تَفَرَّقَ وَالْمُسْلِمَ لَا شَيْءَ لَهُ فَلَوْ غَرِمَ لَنَفَرَ عَنْ سَيِّدِهَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مِنْهَا. ة فَوَدَ: (كَأَن اِرْتِدَا مَعَا) مَتَّى فِي فَتْحِ الْجَوَادِ عَلَى اعْتِمَادِ أَنَّ رَدَّتَهُمَا مَعَا كَرِذَتِهِ أَيْ فَيَنْشَطُرُ أَمَ سَيِّدُ عَمَرٍ. ة فَوَدَ: (عَلَى الْأَوْجِه) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ. ة فَوَدَ: (وَذَلِكَ) أَيْ سَقُوطُ الْمَهْرِ بَارِزًا فِيهِمَا مَعَا. ة فَوَدَ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنِّ) أَيْ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ أَمَ سَمِ.

ة فَوَدَ: (وَهُوَ) أَيْ سَبَبُهَا وَكَذَا ضَمِيرُ فَقَلَبَ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّ الْمَانِعَ) أَيْ كَازِيدَا فِيهِمَا لِلزَّوْجِ أَيْ وَجُوبِ يَضِبُ الْمَهْرَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي أَيْ كَازِيدَا فِيهِ. ة فَوَدَ: (وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ) اعْتَمَدَهُ ر أَيْ وَالْمُغْنِي أَمَ سَمِ. ة فَوَدَ: (بَيِّنَةُ) أَيْ بَيِّنَ اِرْتِدَاكُمَا مَعَا الْمُسْقِطَ لِلْمَهْرِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَبَيِّنَ الْخُلْعِ أَيْ الْمُشْطَرَّ لَهُ كَمَا يَأْتِي. ة فَوَدَ: (أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ إِذَنْ فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَإِنْ فَوَضَهُ. ة فَوَدَ: (لِيَمِضِهِ) أَيْ أَضْلَهُ أَوْ فَرَّعَهُ. ة فَوَدَ: (أَوْ أَرْضَعَتْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ أَرْضَعَتْ الْمَالِكَةَ أَمَتَهَا الْمُزَوَّجَةَ بِرَقِيَّتِ أَمَ عِبَارَةُ سَيِّدٍ عَمَرٌ قَدْ يُشْكَلُ تَصْوِيرُهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ أَيْضًا وَثًا أَمَ. ة فَوَدَ: (مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجِ الْأُمَةِ أَمَ سَمِ. ة فَوَدَ: (الْمُسْمَى ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي فَسْخِ أَحَدِهِمَا فِي النِّهَايَةِ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّ فَسْخَهَا الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. ة فَوَدَ: (فَاسْقَطَ) أَيْ اِتْلَافُهَا لِلْمَقْوَضِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَسْقَطَ أَمَ. ة فَوَدَ: (وَفَسْخُهُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى فَسْخِهَا وَقَوْلُهُ التَّائِيءُ عَنْهَا أَيْ بِعَيْنِهَا أَمَ مُغْنِي.

ة فَوَدَ: (أَبَاهَا) أَيْ الزَّوْجَةِ أَمَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَخَذَ أَبَوَيْهَا أَمَ. ة فَوَدَ: (فِيهِ) أَيْ الْإِسْلَامِ. ة فَوَدَ: (كَاسْتِقْلَالِهَا) أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَالزَّاجِعِ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ة فَوَدَ: (يَلْزَمُهَا الْمَهْرُ) أَيْ لِلزَّوْجِ أَمَ رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (لِتَعْيِينِهَا) عِلَّةٌ لِلزَّوْجِ أَمَ سَمِ عِبَارَةُ شَ أَيْ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ تَمَّ غَيْرُهَا أَمَ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْخ أَمَ سَمِ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّ لَهَا أَجْرَةَ الْخ) عِبَارَةُ

ة فَوَدَ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُتَنِّ) أَيْ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ. ة فَوَدَ: (وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. ة فَوَدَ: (مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجِ الْأُمَةِ. ة فَوَدَ: (لِتَعْيِينِهَا) عِلَّةٌ لِلزَّوْجِ أَمَ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ.

الإسلام ولأجفنا به وجعل عتيبها كفسخها ولم يجعل عتيبه كفراقه لأنه بذل الموضع في مقابلة منافع سليمة ولم تتم بخلافها وإنما مكنت من الفسخ مع أن ما قبضته سليم لدفع ضررها فإذا احتازت دفعه فلتزود بذله . (وما لا يكون منها ولا بسببها (كطلاق) ولو خلعا أو رجعا بأن استدخلت ماءه ويفرق بين هذا وإسقاط الخلع إثم الطلاق البدعي بأن المدار ثم على ما يحقق الرضا منها بلحوق الضرر وقد وجد ولا كذلك هنا وإن فوضه إليها فطلقت نفسها أو غلقه بفعلها ففعلت (واسلامه) ولو بقا (ورده) ولعابه وإرضاع أمه) لها وهي صغيرة (أو لإرضاع أمها) له وهو صغير وملكه لها (بشطرها) أي بنصفه للنس في الطلاق بقوله تعالى ﴿فَتَصِفْ مَا قَرَضْتُمْ﴾ (١٣٧: ١٣٧) وقياسا عليه في الباقي ومزأ أنه لو زوج أمته بعبد فلا مهر فلو عتقا ثم طلق قبل وطء فلا شطر ومثله ما لو أذن لعبد في أن يتزوج أمه غيره بزقته ففعل ثم طلق قبل الوطء فيرجع الكل لِمَالِكِ الأَمَة . أما التصف المستقر فواضح وأما التصف الرجعي

المعني لأنه لو وجب عليه القرم لتفر عن الإسلام بخلاف الرضعة وأيضا الرضعة قد تأخذ أجرة رضاعها فتجبر ما تفرمه بخلاف المسلم اه وهي أحسن . فود: (ولم يجعل عتيبه كفراقه) أي بل جعل كفسخها اه ع ش . فود: (كفراقه) عبارة المعني كفسخه اه . فود: (قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الرزوي أي والمعني بذل القبض بالملك اه سم . فود: (دفعه) أي دفع الضرر بالفسخ اه سم . فود: (بذله) أي بذل البضع . فود: (ولا بسببها) الأوفق لسابق كلامه زيادة ولا منهما ولا من سيدها . فود: (بأن استدخلت الخ) أي ولو في الدبر وهو تصوير للرجعي قبل الوطء فيتشطر بمجرّد الطلاق ولا يتوقف على انقضاء العدة وإذا راجعها لا يجب لها شيء زيادة على ما وجب لها أولا اه ع ش . فود: (بين هذا) أي كون الفرقة بالخلع لا منها ولا بسببها اه ع ش . فود: (بلحوق الضرر) متعلق بالرضا . فود: (وإن فوضه الخ) غايه لقول المتن كطلاق ولو عطفه على خلعا فقال أو فوضه الخ كان أوضح اه ع ش عبارة المعني كطلاق وخلع ولو باختيارها كأن فوض الطلاق إليها الخ .

فود (سني): (ورده) أي ولو معها على ما تقدم عن الزوياني أي واعتدته شيخ الإسلام والنهاية والمعني بخلافًا للشارح اه سم . فود: (وقياسا عليه الخ) أي بجايه أن كلاً فرقة لا منها ولا بسببها اه ع ش . فود: (ومز الخ) أي قبيل باب الصداق . فود: (فلو عتقا) أو أخذهما اه معني . فود: (فلا شطر) إذ لا مهر اه معني . فود: (ومثله ما لو أذن الخ) أي في عدم التشطير فقط ولا فهو زيد ما قبله اه سيد عمر عبارة الرشيد لا يخفى أن استثناء هذه صورتي لأن التشطير واقع فيها كما سيصرح به وإنما استثنائها نظراً إلى أن جميع المهر يصير لِمَالِكِ واجد اه .

فود: (قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الرزوي بذل القبض بالملك . فود: (دفعه) أي الضرر .

فود في (سني): (ورده) أي ولو معها على ما تقدم عن الزوياني .

بِالطَّلَاقِ فَهُوَ إِثْمًا يَرْجِعُ لِلزَّوْجِ إِنْ تَأَهَّلَ وَإِلَّا فَلَيْمَنْ قَامَ مَقَامَهُ وَهُوَ هُنَا مَالِكُهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ لَا الْمَقْدِرَ لِأَنَّهُ صَارَ الْآنَ أَجْنَبِيًّا عَنْهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَلَوْ أَعْتَقَهُ مَالِكُهُ أَوْ بَاعَهُ ثُمَّ انْفَسَخَ أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ رَجَعَ هُوَ أَوْ سَيِّدُهُ عَلَى الْمُعْتَقِ أَوْ الْبَائِعِ بِقِيَمَتِهِ أَوْ نَصْفِهَا لِأُمِّهِ وَمَشْتَرِيهِ حِينَئِذٍ الْمُسْتَحِقُّ عِنْدَ الْفِرَاقِ وَفِي مَسْخِ أَحَدِهِمَا حَجَرًا أَوْ حَيَوَانًا كَلَامٌ مُهِمٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَرَاغَهُ (ثُمَّ قِيلَ مَعْنَى

• فَوُدَّ: (مَالِكُهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ) وَهُوَ سَيِّدُ الْأُمَةِ سَيِّدُ عَمَرَ وَش. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ مَالِكِهِ عِنْدَ الْمَقْدِرِ ه. ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ أَخَذْتَهُ مَالِكُهُ) وَهُوَ سَيِّدُ الْأُمَةِ ش. وَرَشِيدِي وَسَيِّدُ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (رَجَعَ هُوَ) أَيِ الْعَبْدُ الْمَعْتُوقُ فِي صُورَةِ الْبَيْعِ أَوْ سَيِّدُهُ أَيِ فِي صُورَةِ الْبَيْعِ. • فَوُدَّ: (بِقِيَمَتِهِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ انْفَسَخَ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفِهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ.

(فَرَحَ) يَتَجَهَّ أَنَّهُ لَوْ سَجَرَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا لَمْ يُؤْثِرِ الْفُرْقَةُ لِأَنَّ السَّحَرَ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَقِيقَةٌ وَيُؤْثِرُ لَكِنَّهُ لَا يَغْلِبُ الْخَوَاصَّ وَلَا يُخْرِجُ الْمَسْحُورَ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَخَوَاصُّهَا ه. س. م.

• فَوُدَّ: (وَمُشْتَرِيهِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ ه. ش. • فَوُدَّ: (كَلَامٌ مُهِمٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْخ) عِبَارَتُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى رُجُوعِ الشَّطْرِ لِلزَّوْجِ بِفِرَاقِهِ مِنْهُ فِي حَيَاةٍ مَا نَصَّهُ وَبِقَوْلِهِ أَيِ وَبَيَّةٌ يَقُولُهُ فِي حَيَاةٍ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ فِي الْمَوْتِ لَا تَنْطَلِقُ فِيهَا لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لِجَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ وَكَالْمَوْتِ عِدَّةٌ وَمَهْرٌ وَإِذَا مُسِخَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مُسِخَ الزَّوْجُ حَيَوَانًا فَكَذَلِكَ مَهْرًا لَا عِدَّةٌ وَإِذَا عَلَى الْأَوْجَهِ ثُمَّ فِي الْكَلَامِ عَلَى رُجُوعِ الْكُلِّ لِلزَّوْجِ بِفِرَاقِهِ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا قَالَ بَعْدَ امْتِلَافٍ ذَكَرَهَا مَا نَصَّهُ وَكَذَا مَسْخُهَا حَيَوَانًا عَلَى مَا فِي التَّنْذِيرِ وَيُوجَّهُ عَلَى بَعْدِهِ وَإِلَّا فَقِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ كَالْمَوْتِ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَسْخَ لَا يَكُونُ عَادَةً إِلَّا بَعْدَ مَزِيدٍ عَنَّا وَتَجَرِبٍ فَكَانَ السَّبَبُ مِنْهَا ه. س. م. بِحَذَفٍ وَعِبَارَةٌ الْمُتَعْنِي وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْحَيَاةِ الْفُرْقَةُ بِالْمَوْتِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمَوْتَ مُقَرَّرٌ لِلْمَهْرِ وَمِنْ صَوْرِ الْمَوْتِ لَوْ مُسِخَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مُسِخَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَفِي التَّنْذِيرِ أَنَّهُ تَحْصُلُ الْفُرْقَةُ وَلَا يَنْسَقُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ عَوْدُهُ لِلزَّوْجِ لِانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ تَمْلِكِهِ وَلَا لِلْوَرْتَةِ لِأَنَّهُ حَيٌّ فَيَنْتَقِي لِلزَّوْجَةِ قَالَ وَيُحْتَمَلُ تَنْزِيلُ مَسْخِهِ حَيَوَانًا بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ ه. وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَلَكِنْ قَوْلُهُ فَيَنْتَقِي لِلزَّوْجَةِ الْأَوْجَهُ أَنْ يَوْضَعَ تَحْتَ يَدِ الْحَاكِمِ حَتَّى يَمُوتَ الزَّوْجُ فَيُعْطَى لَوَارِثِهِ أَوْ يَرُدُّهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا كَانَ يُعْطَى لَهُ قَالَ وَإِنْ مُسِخَتِ الزَّوْجَةُ حَيَوَانًا حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ مِنْ جِهَتِهَا وَعَادَ كُلُّ الْمَهْرِ لِلزَّوْجِ ه. وَهَذَا ظَاهِرٌ ه. وَكَذَا فِي الْتَهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ وَيُحْتَمَلُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ وَإِنْ مُسِخَتْ.

• فَوُدَّ: (بِقِيَمَتِهِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ انْفَسَخَ أَوْ نِصْفِهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ.

(فَرَحَ) يَتَجَهَّ أَنَّهُ لَوْ سَجَرَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا لَمْ يُؤْثِرِ الْفُرْقَةُ لِأَنَّ السَّحَرَ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَقِيقَةٌ وَيُؤْثِرُ لَكِنَّهُ لَا يَغْلِبُ الْخَوَاصَّ وَلَا يُخْرِجُ الْمَسْحُورَ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَخَوَاصُّهُ. • فَوُدَّ: (وَفِي مَسْخِ أَحَدِهِمَا حَجَرًا أَوْ حَيَوَانًا كَلَامٌ مُهِمٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الضَّغِيرِ فَرَاغَهُ) عِبَارَتُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى رُجُوعِ الشَّطْرِ لِلزَّوْجِ بِفِرَاقِهِ مِنْهُ فِي حَيَاةٍ مَا نَصَّهُ وَبِقَوْلِهِ أَيِ وَبَيَّةٌ يَقُولُهُ فِي حَيَاةٍ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْمَوْتِ لَا تَنْطَلِقُ فِيهَا لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لِجَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ وَكَالْمَوْتِ عِدَّةٌ وَمَهْرًا وَإِذَا مُسِخَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مُسِخَ الزَّوْجُ حَيَوَانًا فَكَذَلِكَ مَهْرًا لَا عِدَّةٌ وَإِذَا عَلَى الْأَوْجَهِ نَظَرًا لِحَيَاتِهِ وَإِنْ أَيْدَ النَّظَرِ لِمَوْتِهِ قَوْلُهُمْ أَطْرَدَتِ الْعَادَةُ الْإِلَهِيَّةُ بَعْدَ عَوْدِ الْمَسْخِ بَلْ قَالَ

التشطير أن له خيار الرجوع في التصفٍ إن شاء تملكه وإن شاء تركه إذ لا يملك قهراً غير الإرث (والصحيح عوده) أي التصفٍ إليه إن كان هو المؤدّي عن نفسه أو أذاه عنه ولله وهو أب أو جدّ ولا عاد للمؤدّي كما رجحاه . وإن أطال الأذرع في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وإن لم يختره للآية ودعوى الحضر ممنوعة ألا ترى أن السائب.....

• فود: (في النصف) إلى قوله وإذا فرغنا في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ودعوى الحضر إلى نعم . • فود: (أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعتبر إلى الزوج وأما إذا كان الصداق ذنباً فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الذين والمؤدّي باقي تميّن حقه في نصفه اهـ مغني . • فود: (أو أذاه عنه) أي عن الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفیه اهـ مغني . • فود: (ولأعاد إلخ) دخل فيه ما لو أذاه ولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما أذاه عن موليه أن الولي إذا أدى عن موليه يُقدّر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على أبيه فإذا أدى عنه يكون تبرعاً مسقطاً للذين كفعل الأجنبي فإذا رجع كان للمؤدّي هذا في النكاح وأما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خيار العيب اهـ ع ش . • فود: (يعني الفراق) عبارة المغني وغير الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اهـ . • فود: (ودعوى الحضر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك قهراً غير

كثيرون إنّه لا يعيش بعد ثلاثة أيام ولا يُنافيه النص على أن القردة منسوخة لإمكان حملها على أن المنسوخين أنفسهم ولدوا قبل الأيام الثلاثة فماتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج يفرق بينها وبينها قال بعد أنيلة ذكرها ما نصّه وكذا مسحها حيواناً على ما في التدریب ويوجه على بعده وإلا فقياس ما مرّ أنه كالموت أيضاً بأن الفسخ لا يكون عادة إلا بعد مزيد غنو وتجبر فكان السبب منها .

(تنبيه) بين أبو زرعة في فتاويه أن المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبيّنة في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الأمة وبقرضه فهو نادر لم يُسمع مثله على أنه يُحتمل أن يكون سحرًا وتمويهًا وذلك يستحيل قلب الحقيقة غايته أنه إذا كان آدميًا صار على شكل آخر ظاهرًا أو في نفس الأمر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اهـ وما قاله مُحتمل فيما قرّضه من المسخ إلى الحيوانية أما المسخ إلى الحجرية فيُحتمل أن يأتي فيه ذلك لانه أبعد من الأول ويُحتمل قبول شهادة البيّنة لانه لا اشتباه فيه وهذا أقرب ومحل ما قاله في الأول على ما فيه حيث لم يُخبر عدّد الثائر باتهم شاهدوا فلاتا المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية التاهقة مثلاً وأنه استمرّ على ذلك بصفة لا يقع مثله في السحر فيحتجّ به قبلون وترتب على ذلك حكمه الذي قدّمناه ويقاس به ما في معناه اهـ فليتنامل فيه فإن ما نقله عن أبي زرعة من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبيّنة يُنافي ما قرّره من حصول الفرقة بالمسوخ وجوب المهر والعدة فإن ذلك قرع سماع الدعوى والثبوت فليُحرز .

• فود: (كما رجحاه إلخ) كذا شرح م ر . • فود: (ودعوى الحضر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك

بملك قهراً وكذا مَنْ أَخَذَ صَدِيقًا بِنَظَرٍ إِلَيْهِ نَعَمْ، لَوْ سَلَّمَهُ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالٍ تَجَارَتِهِ ثُمَّ فَسَخَ أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ عَادَ النَّصْفُ أَوْ الْكُلُّ لِلشَّيْءِ عِنْدَ الْفِرَاقِ لَا الْإِصْدَاقِ وَوَقَعَ لِشَارِحٍ عَكْسُ ذَلِكَ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ فَإِنْ عَتَقَ وَلَوْ مَعَ الْفِرَاقِ عَادَ لَهُ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا.

(فلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (الله) كلُّ الزيادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكه أو من مشترك بينهما أو نقص بعد الفراق في يدها ضمنت الأرض كله أو نصفه إن تعدت بأن طالبها فامتنت وكذا إن لم تعد أي لأن يدها عليه يد ضمان وملكه له بنفس الفراق مستقر وبه يفرق بين هذا وما مر فيما لو تعيب الصداق بيده قبل قبضها لأن ملكها الآن لم يستقر فلم يقو على إيجاب أرض لها كما عليم مما مر ثم رأيتهم غللوه بأنه مقبوض عن معاوضة كالمبيع في يد المشتري بعد الإقالة وهو صريح فيما ذكرته أو في يده.....

الإزيت اه سم. فود: (بملك الخ) أي سلب قتيله. فود: (ينظر إليه) أي لم يكن له غرض في أخذه إلا النظر في صورته ثم يرسله ولم يقصد بأخذه صيده اه رشيد. فود: (نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ. فود: (لو سلمه العبد الخ) أو آذاه السيد من ماله اه مغني. فود: (هذه النصف) راجع لقوله أو طلق وقوله أو الكل راجع لقوله فسح. فود: (هذه الفراق) أي لأن الفسخ يزفع العقد من حينه فيزجج المهر للزوج إن كان أهلاً للملك ولسيده حين الفراق إن لم يكن أهلاً لأن البائع صار أجنبياً اه ع ش. فود: (منها) أي أو بسببها. فود: (كل الزيادة) إلى قوله أي لأن يدها في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى أو في يده. فود: (كل الزيادة) راجع لقوله أو كان الفراق منها وقوله أو نصفها راجع لقوله وإذا فرغنا على الصحيح اه سم عبارة ع ش قوله كل الزيادة أي في الفسخ وقوله أو نصفها أي في الطلاق وقوله من ملكه أي إن انفسخ التكاح وقوله أو من مشترك أي إن طلق اه.

فود: (أو نقص الخ) عطف على زاد. فود: (في يدها) أي بأن كان بعد قبضه وظاهره ولو باق سماء اه سم أي كما يفيد قول الشارح بعد وكذا إن لم تعد. فود: (ضمنت الأرض الخ) فإن أذعت حدوث النقص قبل الطلاق صدقت بيمينها اه مغني. فود: (كله) أي كان الفراق منها أو بسببها وقوله أو نصفه أي إن لم يكن منها ولا بسببها اه ع ش. فود: (وبه) أي بقوله وملكه له الخ. فود: (وما مر) أي في أول باب الصداق. فود: (غللوه) أي ضمانها الأرض. فود: (أو في يده) أي بأن كان قبل قبضه

قهرًا غير الإزيت. فود: (لا الإصداق) ملاً رجع للتشديد عند الإصداق كالمؤدي لأن الكسب ومال التجارة ملكه فهو بمنزلة المؤدي إلا أن يفرق بتعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة. فود: (كل الزيادة الخ) راجع لقوله قبل وإذا فرغنا على الصحيح وقوله أو نصفها راجع لقوله أو كان الفراق منها.

فود: (أو نقص بعد الفراق في يدها) بأن كان بعد قبضه وظاهره ولو باق سماء اه. فود: (أو في يده) بأن كان قبل قبضه وانظر ما وجه ضمانها في صورة الأجنبي وقد عبر شيخ الإسلام في الشق الأول

فكذلك إن جئني عليه أجنبي أو هي.

(وإن طلق) مثلاً (والمهر) الذي قبضته (تألف) ولو حكماً (هـ) له (نصف بذله من مثلي) في مثلي (أو قيمة) في متقوم كما لو رد المبيع فوجد ثمنه تألفاً (لأن تعيب في يدها) قبل محو الطلاق (لأن قنع الزوج به) أي بنصفه مبيعاً أخذ به (والا) يمنع به (فنصف قيمته سليماً) في المتقوم ونصف مثله سليماً في المثلي والتعبير بنصف القيمة وبقيمة التصيف وهي أقل وقع في كلام الشافعي والجمهور فإما أن يكون تناقضاً وهو ما فهمه كثيرون وإما أن يكون مؤداهما عندهم واحداً وعليه يحتمل تأويل الأولى لتوافق الثانية بأن المراد كل من التصفين على حدته

اه سم وهو عطف على قوله في يدها. هـ قوله: (فكذلك الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع إذ مقتضاه ضمانها في صورة الأجنبي وليس كذلك قطعاً ثم رأيت المحشي لَمَحَ ما أشرزت إليه اه سبب عمر عبارة سم قوله أو في يده فكذلك ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جنابة الأجنبي لأنها وقعت في يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها بوجه قلعل معناه وإن لم تساعد عبارته أن له الأرض أو نصفه اه وعبارة ش أي يجب للزوج كل الأرض أو نصفه اه.

هـ قول (سني: (وإن طلق) عبارة المعني وإن فارق لا بسببها كأن طلق اه. هـ قوله: (مثلاً) إلى قوله فترجع في الأصل في المعني إلا قوله والأوجه من ذلك كله ما في المعني وقوله إذا فارق ولو بسببها وإلى قوله ولها فيما إذا في النهاية إلا أنه اقتصر على التأويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الشارح والأوجه من ذلك كله ما في المعني.

هـ قول (سني: (تألف) فإن كان المهر باقياً بحاله فليس لها إبداله وإن آذاه عما في ذمته إلا برضا اه معني. هـ قوله: (ولو حكماً) كأن اعتقه اه ش.

هـ قول (سني: (لأن تعيب) أي باقاً أخذاً مما يأتي في وإن تعيب قبل قبضها اه سم. هـ قوله: (وهي) أي قيمة النصف أقله أي من نصف القيمة لأن التقيص يتقصها اه نهاية. هـ قوله: (وقع الخ) خبر والتعبير الخ. هـ قوله: (أن يكون) أي التغير بهما. هـ قوله: (بأن المراد) أي بنصف القيمة. هـ قوله: (كل من النصفين الخ) عبارة المعني وشرح المثجع بأن يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين متفرداً لا منضمماً

بقوله فله كل الأرض أو نصفه فقوله هنا كذلك لا إشكال فيه لا يقال وجهه أن التقص حصل في ملكها واستحققت أرضه فإذا رضى بالصدق مع ذلك لزمتها القيام للزوج بالأرض أو نصفه كما يفهم ذلك مما يأتي في قوله فإن غاب الخ لآتا تقول الفرض أن التقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لا في ملكها. هـ قوله: (أو في يده فكذلك) ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جنابة الأجنبي لأنها وقعت في يده وبعد ملكه فلا دخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه قلعل معناه وإن لم تساعد عبارته أن له الأرض أو نصفه.

هـ قوله في (سني: (لأن تعيب) أي باقاً أخذاً مما يأتي في وإن تعيب قبل قبضها.

وَيَحْتَمِلُ عَكْضَهُ بِأَنْ يُرَادَ قِيَمَةُ التَّصْفِ مُنْضَمًّا لِلتَّصْفِ الْآخَرِ وَالْأَوْجَهُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا فِي
الْمَتْنِ وَصَوْنُهُ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَصْفِ الْقِيَمَةِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ التَّصْفِ رِعَايَةً لَهُ كَمَا
رُوِيََتْ هِيَ فِي تَخْبِيرِهَا الْآتِي مَعَ كَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِهَا . (وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا) لَهُ بِأَقْفٍ وَرَضِيَتْ
بِهِ (لَهُ نَصْفُهُ نَاقِصًا بِلَا خِيَارٍ) وَلَا أَرْضَ لِأَنَّهُ حَالَةٌ تَقْصِيهِ مِنْ ضَمَانِهِ (فَلِإِنْ عَابَ بِجِنَايَةِ.....

إِلَى الْآخَرِ فَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ التَّصْفِ أَوْ بِأَنْ يُرَادَ بِقِيَمَةِ التَّصْفِ قِيَمَتُهُ مُنْضَمًّا لَا مُتَفَرِّدًا فَيَرْجِعُ بِنَصْفِ الْقِيَمَةِ
وَهُوَ مَا صَوْنُهُ فِي الرُّوْضَةِ اهـ . هـ فَوُدَ: (وَالْأَوْجَهُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ الْخ) لَا يَخْتَمِي مَا فِيهِ إِذِ الْعِبَارَةُ الْأُولَى عَيْنُ
مَا فِي الْمَتْنِ . هـ فَوُدَ: (أَنَّهُ الْخ) بَيَانٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ . هـ فَوُدَ: (فِي تَخْبِيرِهَا الْآتِي الْخ) أَيِ فِي الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ
أَهـ يُجَبِّرِمِي .

هـ فَوُدَ (لِسِي): (فَلِإِنْ عَابَ) بِأَنْ صَارَ ذَا عَيْبٍ أَهـ مُعْنَى عِبَارَةٍ ع ش أَيِ قَامَ بِهِ الْعَيْبُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَظَاهِرٌ أَنَّ
مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ تَفْسَخْ أَهـ . هـ فَوُدَ (لِسِي): (فَلِإِنْ عَابَ بِجِنَايَةِ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَرْجِعَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فَلِإِنْ
تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا الْخ وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ وَفِي طَرُوقِ التَّقْصِ عَلَيْهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ أَوْ
الزَّوْجُ وَأَخَذَتْ مِنْهُ الْأَرْضَ أَوْ لَمْ تَأْخُذْهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُؤَدِّي بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مَا مَرَّ مِنَ التَّصْفِ أَوْ الْكُلِّ
حَالِ كَوْنِهِ بَارِشَ جِنَايَةِ أَيِ مَعَ نِصْفِ الْأَرْضِ فِي صُورَةِ التَّشْطُرِ وَمَعَ كُلِّهِ فِي صُورَةِ عَدَمِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ
ذَلِكَ الْأَرْضَ مِمَّا يُغْرَمُ أَيِ يُضْمَنُ لَهَا وَإِنْ سَامَحَتْ بِهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَوْ فِي يَدِهَا أَوْ
الزَّوْجُ وَهُوَ بِيَدِهَا إِمَّا لِنَقْصِ الطَّارِئِ بِدُونِ جِنَايَةِ كَالْأَقْفِ السَّمَاوِيَّةِ كَالْعَمَى وَالْعَوْرِ أَوْ بِجِنَايَةِ لَا غُرْمَ
لَارِشِهَا كَأَنْ جَنَتْ هِيَ عَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ الزَّوْجُ بَيْنَ الرِّضَا بِنِصْفِهِ أَوْ كُلِّهِ نَاقِصًا مِنْ غَيْرِ أَرْضٍ وَبَيْنَ نِصْفِ أَوْ
كُلِّ الْقِيَمَةِ أَوْ مِثْلِهِ سَلِيمًا وَفِيمَا إِذَا جَنَى عَلَيْهِ هُوَ وَهُوَ بِيَدِهِ وَأَجَازَتْ لَهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا وَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا أَرْضَ
انْتَهَتْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَخَذَ الْأَرْضَ مِنْهَا إِذَا جَنَى هُوَ عَلَيْهِ بِيَدِهَا وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَتَمَثَّلَ
الْجِنَايَةِ الَّتِي لَا غُرْمَ لَارِشِهَا بِقَوْلِهِ كَأَنْ جَنَتْ هِيَ عَلَيْهِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا جَنَتْ وَهُوَ بِيَدِ الزَّوْجِ أَوْ بِيَدِهَا وَدَالٍ
عَلَى فَرَضِ الْكَلَامِ فِي التَّعَيَّبِ قَبْلَ الْفِرَاقِ وَكَذَا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ وَفِيمَا إِذَا الْخ أَهـ سـ .

هـ فَوُدَ (لِسِي): (فَلِإِنْ عَابَ بِجِنَايَةِ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَرْجِعَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فَلِإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا الْخ وَعِبَارَةُ
الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَفِي طَرُوقِ التَّقْصِ عَلَيْهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ أَوْ الزَّوْجُ وَأَخَذَتْ مِنْهُ
الْأَرْضَ أَوْ لَمْ تَأْخُذْهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُؤَدِّي بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مَا مَرَّ مِنَ التَّصْفِ أَوْ الْكُلِّ فِي حَالِ كَوْنِهِ بَارِشَ
جِنَايَةِ أَيِ مَعَ نِصْفِ الْأَرْضِ فِي صُورَةِ التَّشْطُرِ وَمَعَ كُلِّهِ فِي صُورَةِ عَدَمِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَرْضَ مِمَّا
يُغْرَمُ أَيِ يُضْمَنُ لَهَا وَإِنْ سَامَحَتْ بِهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَوْ فِي يَدِهَا أَوْ الزَّوْجُ وَهُوَ بِيَدِهَا
لِأَنَّ الْأَرْضَ بَدَلُ الْفَائِيتِ أَمَّا التَّقْصُ الطَّارِئِ بِدُونِ جِنَايَةِ كَالْأَقْفِ السَّمَاوِيَّةِ كَالْعَمَى وَالْعَوْرِ أَوْ بِجِنَايَةِ لَا غُرْمَ
لَارِشِهَا كَأَنْ جَنَتْ هِيَ عَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ الزَّوْجُ بَيْنَ الرِّضَا بِنِصْفِهِ أَوْ كُلِّهِ نَاقِصًا مِنْ غَيْرِ أَرْضٍ وَبَيْنَ نِصْفِ أَوْ
كُلِّ قِيَمَتِهِ أَوْ مِثْلِهِ سَلِيمًا وَفِيمَا إِذَا جَنَى عَلَيْهِ هُوَ وَهُوَ بِيَدِهِ وَأَجَازَتْ لَهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا وَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا أَرْضَ
لِأَنَّهُ نَقْصٌ وَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَخَذَ الْأَرْضَ مِنْهَا إِذَا جَنَى هُوَ عَلَيْهِ بِيَدِهَا وَإِنْ

وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا) يعني كان الجاني يَشْنُ يَضْمُنُ الأَرْضَ وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْهُ بَلْ وَإِنْ أَبْرَأْتَهُ عَنْهُ وَلَوْ رَدَّتهُ لَهُ سَلِيمًا (فَالأَصْحَحُّ أَنْ لَهْ نِصْفُ الأَرْضِ) مع نِصْفِ العَيْنِ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْفَائِثِ وَبِهِ فَارَقَ الزَّيَادَةُ الْمُتَفَصِّلَةُ.

(وَلَهَا) إِذَا فَارَقَ وَلَوْ بِسَبَبِهَا (زِيَادَةُ) قَبْلَ الْفِرَاقِ (مُتَفَصِّلَةً) كَثْمَرَةٍ وَوَلَدٍ وَأَجْرَةٍ وَلَوْ فِي يَدِهِ فِيرْجِعُ فِي الْأَصْلِ أَوْ نِصْفِهِ أَوْ بَدَلِهِ دُونَهَا لِخُدُوثِهَا فِي مِلْكِهَا وَالْفِرَاقُ إِنَّمَا يَقْطَعُ مِلْكَهَا مِنْ حِينِ وَجُودِهِ لَا قَبْلَهُ كَرُجُوعِ الْوَاهِبِ نَعَمْ، فِي وَلَدِ الْأُمَةِ الَّذِي لَمْ يُمَيِّزْ تَنْعِيثُ قِيَمَةِ الْأُمِّ أَوْ نِصْفُهَا حَذَرًا مِنَ التَّفْرِيقِ الْمُحَرَّمِ وَإِنْ قَالَ أَخَذَ نِصْفَهَا بِشَرِطٍ أَنْ لَا أَفْرُقَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَوْجَهِ وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ حَمَلًا عِنْدَ الْإِصْدَاقِ فَإِنْ رَضِيَ رَجَعَ فِي نِصْفِهَا وَإِلَّا فَلَهُ قِيَمَةُ نِصْفِهِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ...

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا) أَيِ اسْتَحَقَّتْ أَخَذَهَا أَهْ سَم. • فَوَيْلٌ: (يَمْنُ يَضْمُنُ الْخ) شَائِلٌ لِلزَّوْجَةِ أَهْ حَلِيٍّ. • فَوَيْلٌ: (وَلَوْ رَدَّتهُ لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ. • فَوَيْلٌ: (فَالأَصْحَحُّ أَنْ لَهْ نِصْفُ الأَرْضِ) وَلَوْ تَلَفَ الْبُغْصُ فِي يَدِهَا كَأَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَخَذَ نِصْفَ الْمَوْجُودِ وَنِصْفَ بَدَلِ الْمَقْضُودِ أَهْ مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (إِذَا فَارَقَ الْخ) أَيِ سَوَاءَ فَارَقَ بِسَبَبٍ مُقَارِنٍ أَمْ لَا أَهْ ش. • فَوَيْلٌ: (قَبْلَ الْفِرَاقِ) أَيِ حَدَّثَتْ قَبْلَهُ أَيِ وَبَعْدَهُ الْإِصْدَاقُ مُعْنَى وَرَشِيدِي وَيُفِيدُهُ أَيْضًا التَّغْلِيلُ الْآتِي. • فَوَيْلٌ: (فِي الْأَصْلِ) أَيِ إِنْ كَانَ الْفِرَاقُ بَفَسْخٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفِهِ أَيِ إِنْ كَانَ بِطَّلَاقٍ وَقَوْلُهُ أَوْ بَدَلِهِ أَيِ كَلًّا أَوْ نِصْفًا إِنْ كَانَ تَالِفًا أَهْ ش. • فَوَيْلٌ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا نَظَرُوا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَدَ الْأُمَةِ. • فَوَيْلٌ: (نَعَمْ الْخ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ فَيَزِجُ فِي الْأَصْلِ الْخ. • فَوَيْلٌ: (فِي وَلَدِ الْأُمَةِ) أَيِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ وَقَبْلَ الْفِرَاقِ وَقَوْلُهُ الَّذِي لَمْ يُمَيِّزْ فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أَخَذَ نِصْفَهَا وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهَا فَلَهُ الْخِيَارُ أَوْ فِي يَدِهِ أَخَذَ نِصْفَهَا نَاقِصًا أَهْ مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (تَنْعِيثُ الْخ) فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ بِالْأُمِّ أَوْ نِصْفِهَا وَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجَةُ أَهْ مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (قِيَمَةُ الْأُمِّ) أَيِ إِنْ كَانَ الْفِرَاقُ بَفَسْخٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفُهَا أَيِ الْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ بِنَحْوِ طَّلَاقٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ الْخ غَايَةُ أَهْ ش. • فَوَيْلٌ: (فَإِنْ رَضِيَ الْخ) إِنَّمَا تَوَقَّفَ أَيِ رَدُّ الْمَهْرِ عَلَى رِضَاهَا لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي مِلْكِهَا أَهْ رَشِيدِي عِبَارَةٌ سَمَ فَعَلِمَ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ لِزِيَادَتِهِ أَيِ الْمَهْرِ بِالْوِلَادَةِ أَهْ. • فَوَيْلٌ: (فِي نِصْفِهَا الْخ) الْأَوْفَقُ لِمَا قَبْلَهُ فِي ذَاتِهِمَا أَوْ نِصْفِهَا وَإِلَّا فَلَهُ نِصْفُ أَوْ كُلُّ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ مع نِصْفِ أَوْ كُلِّ قِيَمَتِهَا. • فَوَيْلٌ: (يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ إِمْكَانِ التَّقْوِيمِ أَهْ سَم.

لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَتَمَثَّلَ الْجَنَائَةُ الَّتِي لَا عُزْمَ لَأَرْضِهَا بِقَوْلِهِ كَانَ جَنَّتْ عَلَيْهِ شَائِلٌ لِمَا إِذَا جَنَّتْ وَهُوَ بَيِّدُ الزَّوْجِ أَوْ بِيَدِهَا وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَحِقْ لِهَذِهِ الْجَنَائَةِ أَرْضًا وَدَالٌ عَلَى فَرْضِ الْكَلَامِ فِي التَّعْيِيبِ قَبْلَ الْفِرَاقِ وَكَذَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ وَفِيمَا إِذَا الْخ مع أَنَّ الْإِزْشَادَ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ التَّقْصِصِ بَعْدَ الْفِرَاقِ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ وَبِأَرْضٍ نَقَصَ بَعْدَ فِرَاقِ أَهْ.

• فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ): (وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا) أَيِ اسْتَحَقَّتْ أَخَذَهُ. • فَوَيْلٌ: (فَإِنْ رَضِيَ رَجَعَ الْخ) فَعَلِمَ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ لِزِيَادَتِهِ بِالْوِلَادَةِ. • فَوَيْلٌ: (يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ إِمْكَانِ التَّقْوِيمِ.

مع نصف قيمتها إن لم يُمَيِّز وَلَدُ الأُمِّ هذا إن لم تنقُص بالولادة في يدها وإلا تَخَيَّرَ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نَصْفَهَا نَاقِصًا أو رجع بنصف قيمتها حينئذٍ فَإِنْ كَانَ النَقْصُ فِي يَدِهِ رَجَعَ فِي نَصْفِهَا وَإِنَّمَا نَظَرُوا هُنَا لِمَنْ النَقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ مِلْكُهُمَا مَعًا فَلَمْ يَنْظُرُوا لِسَبَبِهِ إِذْ لَا مُرْجِعَ بِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ حَدَّثَ الْوَلَدُ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ فِي يَدِهِ ثُمَّ وَلَدَتْ فِي يَدِهَا فَإِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ نَظَرُوا إِلَى أَنَّ السَّبَبَ وَجَدَ فِي يَدِهِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ لَهَا (و) لَهَا فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا بَعْدَ زِيَادَةِ مُتَّصِلَةٍ (خِيَارٍ فِي مُتَّصِلَةٍ) كَيْسَمَنْ وَجُزْفَةً.....

• فَوُدَّ: (مع نصف قيمتها) أي وقت الفُرْقَةِ اه ع ش عبارة المُغْنِي مع قيمة نصفها اه. • فَوُدَّ: (إن لم يُمَيِّز وَلَدُ الأُمِّ) أي وَإِلَّا أَخَذَهُ مع نصفها لِحْوَازِ التَّفْرِيقِ حَيْثُ قَالَ سَمَ وَلَعَلَّ صَوَابِهِ وَإِلَّا أَخَذَ نَصْفَهَا لِحْوَازِ الْخ. • فَوُدَّ: (هَذَا) أي كَوْنُ الْخِيَارِ لَهَا الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ فَإِنْ رَضِيَتْ الْخ. • فَوُدَّ: (فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نَصْفَهَا نَاقِصًا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ أَخَذَ نَصْفَهَا أَخَذَ أَيْضًا نَصْفَ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يُمَيِّزْ لَا نِصْفَ قِيمَتِهِ وَحَيْثُ أَخَذَ نِصْفَ قِيمَتِهَا أَخَذَ نِصْفَ قِيمَةِ الْوَلَدِ لَا نِصْفَهُ وَإِنْ رَضِيَتْ لِثَلَا يَلْزَمُ التَّفْرِيقُ فِي الصُّورَتَيْنِ اه سَمَ ذَكَرَ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيِ النَقْصِ بِالْوِلَادَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مُمَيِّزًا .

• فَوُدَّ: (نَاقِصًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ النَقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ اه سَمَ. • فَوُدَّ: (رَجَعَ فِي نَصْفِهَا) أي وَلَا خِيَارَ لَهُ اه سَمَ. • فَوُدَّ: (هُنَا) أي فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ حَمْلًا عِنْدَ الْإِصْدَاقِ وَنَقَصَتْ أُمُّهُ بِالْوِلَادَةِ .

• فَوُدَّ: (لِسَبَبِهِ) وَهُوَ الْحَمْلُ اه سَمَ. • فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرِّقُ) أي بِقَوْلِهِ إِنْ الْوَلَدَ مِلْكُهُمَا مَعًا الْخ بَيَّنَّ هَذَا أَيِ مَا لَوْ كَانَ الْوَلَدُ حَمْلًا عِنْدَ الْإِصْدَاقِ وَنَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ مَا لَوْ حَدَّثَ الْوَلَدُ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ فِي يَدِهِ الْخ أَيِ وَنَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ وَقَضِيَتْ كَلَامُ الْمُغْنِي الْمَارَّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ النَقْصِ مِنْ ضَمَانِهِ أَيِ وَلَهَا الْخِيَارَ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْوِلَادَةُ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ اه سَمَ. • فَوُدَّ: (أَنَّ السَّبَبَ) أَيِ الْحَمْلُ اه سَمَ. • فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَتَّى رَجَعَ فِي النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا) أَيِ لَا بِسَبَبٍ مُقَارِنٍ كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ لَا بِسَبَبٍ مُقَارِنٍ لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا إِذَا كَانَ

• فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَدُ الأُمِّ) أي وَإِلَّا أَخَذَهُ مع نصفها لِحْوَازِ التَّفْرِيقِ حَيْثُذ. • فَوُدَّ: (فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نَصْفَهَا نَاقِصًا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ أَخَذَ نَصْفَهَا أَخَذَ أَيْضًا نِصْفَ وَلَدِ الأُمِّ إِنْ لَمْ يُمَيِّزْ لَا نِصْفَ قِيمَتِهِ لِثَلَا يَلْزَمُ التَّفْرِيقُ وَحَيْثُ أَخَذَ نِصْفَ قِيمَتِهَا أَخَذَ نِصْفَ قِيمَةِ الْوَلَدِ لَا نِصْفَهُ وَإِنْ رَضِيَتْ لِثَلَا يَلْزَمُ التَّفْرِيقُ. • فَوُدَّ: (نَاقِصًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ النَقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ. • فَوُدَّ: (رَجَعَ فِي نَصْفِهَا) أَيِ فَلَا خِيَارَ. • فَوُدَّ: (فَلَمْ يَنْظُرُوا لِسَبَبِهِ) أَيِ وَهُوَ الْحَمْلُ. • فَوُدَّ: (إِنَّهُ) أَيِ النَقْصِ مِنْ ضَمَانِهِ أَيِ وَلَهَا الْخِيَارَ لَا مِنْ ضَمَانِهَا وَلَهُ الْخِيَارُ وَهِيَ وَجْهَانِ بَلَا تَرْجِيحَ فِي الرُّوْضِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْوِلَادَةُ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ. • فَوُدَّ: (أَنَّ السَّبَبَ) أَيِ الْحَمْلُ. • فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا) أَيِ لَا بِسَبَبٍ مُقَارِنٍ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرْلُسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ لِإِضْاحِ هَذَا مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ وَحُكْمُ الزَّوَالِدِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ فِيمَا سَوَى الطَّلَاقِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُشْطَرَّةِ حُكْمُهَا

وليس منها ارتفاع سوقي . (فإن شئت) فيها وكان الفراق لا بسببها (له) له ولو صغيرة (نصف)

الراجع النصف وإنما ذكروا هذا التفصيل فيما إذا كان الرجاع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هاشم شرح المنهج لشيوخه البرلوسي ما نصه فعلم أن خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احترز بالمقارن عن المقارن فله كل المهر قهراً بزيادته المتصلة ثم قال عن شرح الإزشاء وبحت شيخنا أن العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بخلاف قول إن ما ذكره عن شيخه البرلوسي سيفيده قول الشارح هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الإزشاء عن شرح الزوض ذكره ع ش عنه وأقره أيضاً وأن قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما أطلعناه من نسخ الشارح نعم ذلك موجود في النهاية كما مر . هـ قوله: (وليس منها ارتفاع السوقي) ولا من التفصيص انخفاضه اه ع ش . هـ قوله: (لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلوسي بهامشه ما نصه إنما زاد هذا لقوله في نصف قيمة ولو انقطعه وقال في نصف قيمة أو كلها لكان أحسن ليشمَل ما لو كان السبب عارضاً كرهتها وكذا قوله بعد أو فارق لا بسببها إنما أخرجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بذلك أو فارق لا بسبب مقارن أو انقطعه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فإن رخصاً ينصف العين أو كلها ولا في نصف القيمة أو كلها لكان أحسن فتأمل انتهى اه سم .

في الطلاق وما يوجب عود الجميع إن كان عارضاً كالرضاع وردة الزوجة فكذلك وإن كان مقارناً كفسخه بنفيها وعكسه عاد بزيادته يعني المتصلة ولا حاجة إلى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فعلم أن خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احترز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر قهراً بزيادته المتصلة وعبارة الإزشاء وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق نظر فإن كان بسبب فارق العقد كعيب أحدهما فيمتصل من الزيادة أي معه كيمن وصنعة يزجج المهر إلى الزوج وإن لم ترضى هي كفسخ البيع بالعيب وبحت شيخنا أن العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن فتسلط الزوج على الفسخ قبلها إلى أن قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته أخذاً من الروضة وأصلها وما قررت به كلامه هو ما فيها وقول البلقيني أن العيب الحادث كالمقارن لانهما اشتركا في أن العقد قارنه سبب الفسخ وهو إما وجود العيب أو شرط استمرار السلامة ضعيف ولا ينبغي هذا التفصيل في التشطير بل يسلم الزائد لها مطلقاً اه وقد يستشكل قوله ولا ينبغي هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور وجوب الشطر مع الفسخ بالمقارن مع أنه إنما يوجب الكل إلا أن يقال أراد أنه لا ينبغي لعدم تصوّره إلا أن هذا قد يناهيه قوله مطلقاً إلا أن يجعل في سائر صور وجوب الشطر فليتأمل واستشكل أيضاً تقييده المثنى هنا بتقي المقارن مع أنه مفروض في التشطير بدليل قوله في نصف قيمة وقول الشارح لا بسببها والتشطير لا تفصيل فيه كما قرره فليتأمل . هـ قوله: (لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلوسي بهامشه ما نصه قوله وكان الفراق لا بسببها إنما زاد هذا لقوله في نصف قيمة ولو انقطعه وقال في نصف قيمة أو كلها لكان أحسن ليشمَل ما لو كان السبب عارضاً

قيمة) للمهر بأن يُقَوِّمَ (بلا زيادة) وَمَنَعَ الْمُتَّصِلَةَ لِلرُّجُوعِ مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْمَحَلِّ الْعَوْدُ هُنَا ابْتِدَاءُ تَمَلُّكِ لَا فَسْخَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَمْهَرَ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالٍ تَجَارَتَهُ ثُمَّ عَتَقَ عَادَ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ أَيْبًا وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ أَوَّلًا وَهُوَ السَّيِّدُ (وَأِنْ سَمَحْتَ) بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ (لِرَمَاهِ الْقَبُولِ) لِأَنَّهَا لِكُونِهَا تَابِعَةٌ لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْيَمْنَةُ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الْقِيَمَةِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَهْدُ إِلَيْهِ كُلُّ الصَّدَاقِ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ مُقَارِنٍ لِلْعَقْدِ كَقَيْبِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةَ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ كَفَسَخِ الْبَيْعَ بِالْعَيْبِ وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ عَارِضٍ كَرَدُّنَهَا تَخَيَّرَتْ بَيْنَ أَنْ تُسَلِّمَهُ زَائِدًا وَأَنْ تُسَلِّمَ قِيَمَتَهُ غَيْرَ زَائِدٍ.

(وَأِنْ) فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا وَقَدْ (زَادَ) مِنْ وَجْهِ (وَنَقَصَ) مِنْ وَجْهِ (كَكَبِيرِ عَبْدٍ) كَثِيرًا يَمْنَعُ دَخُولَهُ عَلَى الْحَرِيمِ وَقَبُولَهُ لِلزِّيَادَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَيَقْوَى بِهِ عَلَى الْأَسْفَارِ وَالصَّنَائِعِ فَالْأَوَّلُ نَقْصٌ وَالثَّانِي زِيَادَةٌ فَخَرُجَ مَصِيرُ ابْنِ سَنَةِ ابْنِ نَحْوِ خَمْسٍ فزِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ وَمَصِيرُ شَابٍّ شَيْخًا فَتَقْصُصُ مُحَضَّ (وَطَوِيلُ نُخْلَةٍ) بِحَيْثُ قَلَّ بِهِ ثَمَرُهَا وَكَثُرَ بِهِ خَطْبُهَا (وَتَعْلَمُ صُنْعَةً مَعَ) حَدُوثِ نَحْوِ (بَرَصٍ فَإِنْ اتَّفَقَا) عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ (بِنَصْفِ الْعَيْنِ) فَظَاهِرٌ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَمْدُوهُمَا (وَالْأَنْصَفُ قِيَمَةُ اللَّعِينِ) مُجْرَدَةٌ عَنْ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ لِأَنَّهُ الْأَعْدَلُ وَلَا يُجْزَى هُوَ عَلَى أَخِيذِ نَصْفِ الْعَيْنِ لِلنَّقْصِ وَلَا هِيَ عَلَى إِعْطَائِهِ لِلزِّيَادَةِ (وَزِرَاعَةُ الْأَرْضِ نَقْصٌ) مُحَضَّ لِأَنَّهَا تُذْهَبُ قُوَّتُهَا غَالِبًا (وَحَرْثُهَا زِيَادَةٌ) فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى نَصْفِهَا مُحَرَّوَةٌ أَوْ مَزْرُوعَةٌ وَتُرِكَ الزَّرْعُ لِلْخَصَادِ فَوَاضِحٌ وَالْأَرْضُ رَجَعَ بِنَصْفِ قِيَمَتِهَا مُجْرَدَةٌ عَنْ حَرْثِ زَرْعٍ هَذَا إِنْ اتَّخَذَتْ لِلزَّرَاعَةِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَانَ فِي وَقْتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ نَقْصٌ مُحَضَّ فَاسْتَقْنَى عَنْهُ

• قَوْلُهُ: (وَمَنَعَ الْمُتَّصِلَةَ) إِلَى قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَعَادَ الْخ) نَظَرُ فِيهِ سَمْعٌ شَرَّاحُهُمَا. • قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيُّ وَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ الْكُلُّ بِأَنَّ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا أَوْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ عَارِضٍ) أَيُّ وَقَدْ حَدَّثَ بَعْدَ الزِّيَادَةِ أَمْ عَشْرٌ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْبَحْثِ الْمَارِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ. • قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (قَلَّ بِهِ ثَمَرُهَا) فَإِنْ لَمْ يَقِلَّ فَطَوَّلَهَا زِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ أَمْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَتَرَكَ الزَّرْعَ الْخ) قَالَ الْإِمَامُ وَعَلَيْهِ بَقَاؤُهُ بَلَا أُجْرَةٍ لِأَنَّهَا زَرَعَتْ مِلْكُهَا الْخَالِصَ أَمْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ كَوْنُ الْحَرْثِ زِيَادَةً. • قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْخ) أَيُّ الْحَرْثِ. • قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيُّ بَانَ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلْبِنَاءِ مَثَلًا أَوْ كَانَ الْحَرْثُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ الْحَرْثِ أَمْ سَمْعٌ. • قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيُّ عَنْ التَّقْيِيدِ بِكَوْنِ الْأَرْضِ مُتَّخَذَةً لِلزَّرَاعَةِ.

كَرَدُّنَهَا احْتِرَازٌ عَنِ الْمُقَارِنِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَرْجِعُ حَيْثُ كَانَ الْكُلُّ الْمَهْرَ بِالزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ قَهْرًا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ أَوْ فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا إِنَّمَا أَخَوَجَهُ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ بِنَصْفِ الْعَيْنِ وَنَصْفِ الْقِيَمَةِ الْآتِيَيْنِ فِي كَلَامِهِ وَلَوْ قَالَ بَدَلَهُ أَوْ فَارَقَ لَا بِسَبَبِ مُقَارِنٍ أَوْ اسْقَطَهُ وَقَالَ أَوْ بَعْدَ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ الْخ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ رَضِيََا بِنَصْفِ الْعَيْنِ أَوْ كُلِّهَا وَإِلَّا فَنَصْفُ الْقِيَمَةِ أَوْ كُلُّهَا لَكَانَ أَحْسَنَ فَتَأَمَّلْ أَنْتَهَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ فَلَمْ عَادَ لِلْمَوَدَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ. • قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَهُوَ) أَيُّ الْحَارِثِ.

بقرينة السياق إذ هو في أرض للزراعة (وحمل أمة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لأن فيه الضعف حالاً وخوف الموت مآلاً (وقيل البهيمة حملها) محضة لأنها لا تهلك به غالباً بخلاف الأمة ورثوه هنا وإن وافقه كلاهما في خيار البيع أنه عيب في الأمة فقط بأنه يفسد اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحاميل كما سيأتي . وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر إذ المدار ثم على ما يخل بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجائنين على أن كلامهما قبل الإقالة يقتضي أنه فيهما إن حصل به نقص فعيب وإلا فلا (وأطلاع نخل) لم يؤزر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهري لحدونها بملكها ولو رخصت بأخذه له مع التخل أجبر على قبوله وظهور التور في غير التخل بدون نحو تساقطه كبندو الطلع من غير تأثير.

(وإن طلق) مثلاً (وعليه ثم مؤزر) بأن تشق طلقه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الإصداق ولم يدخل وقت جذاذه (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو لينصف نحو التخل لأنه حدث في ملكها بل لها إبقاؤه إلى جذاذه وإن اغتيد قطعه أخضر لكن نظره فيه الأذرع ويؤد بأن نظره لجائنيها أكثر جبراً إما حصل لها من كسر الفراق ألقي النظر إلى هذا الاعتياذ وأوجب الفرق بينها وبين ما مر في البيع (لأن قطف) أو قالت أرجع وأنا أقطفه (تعين نصف) نحو (التخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن للقطف يقابل بأجرة إذ لا ضرر عليه

- قوله: (بقرينة السياق إلخ) أي بقرينة تقدم الزرع فاستمر بأن الكلام في أرض معدة للزراعة اهـ معني .
 • قوله: (لأنها لا تهلك إلخ) عبارة المعني لانتهاء خطر الولادة فيها غالباً اهـ . قوله: (بأنه إلخ) أي الحمل والباء متعلق برثوه ولا يخفى أنه إنما يتم فيما إذا كانت مأكولة . قوله: (فيها) أي البهيمة .
 • قوله: (جبر للجائنين) أي جائني المرأة والرجل والحمل فيه خوف الموت اهـ كزدي . قوله: (إنه فيهما) أي الأمة والبهيمة ويحتمل أن الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ ش .
 • قوله (سني): (وأطلاع نخل) أي بعد الإصداق اهـ معني . قوله: (لم يؤزر) إلى قوله ويؤد في المعني .
 • قوله: (كبندو الطلع) خبر وظهور التور إلخ . قوله: (ولم يدخل وقت جذاذه) ولو دخل وقت جذاذه لزمها قطعه ليأخذ نصف الشجر اهـ معني .
 • قوله (سني): (قطفه) أي قطعه اهـ نهاية . قوله: (ولان اغتيد إلخ) غايه . قوله: (أكثر) مفعول مطلق لقوله نظره وقوله جبراً مفعول له لقوله أكثر وقوله ألقي إلخ خبر أن .
 • قوله (سني): (قطف) ببناء المفعول . قوله: (وأنا أقطفه) من باب ضرب مختار اهـ ش . قوله: (لا نقص) أي ككسر غصن . قوله: (منه) أي القطف . قوله: (ولا زمن إلخ) عطف على قوله لا نقص إلخ

• قوله: (بأنه فيها) أي البهيمة .

حينئذ بوجه (ولو رضي بنصف) نحو (التخل) وبقيّة الشر إلى مجذاه) وقبض النصف شائعاً بحيث برئت من ضمانه (أجبرت) على ذلك (في الأصح) إذ لا ضرر عليها فيه . (ويهيئ التخل في يديهما) كسائر الأموال المشتركة ومن ثم كانا في الشقي كشرهين في الشجر انفرد أحدهما بالشر أما إذا لم يقبضه كذلك قال أرضى بنصف التخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالاً ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو أعيرها نصفي فلا يجاب لذلك قطعاً وإن قال لها أبرأتك من ضمانه لإضرارها لأنها لا تبرأ بذلك فإن قال أقبضه ثم أودعها إياه ورضيت بذلك أجبرت إذ لا ضرر عليها حينئذ وإلا فلا وعلى هذا يَحْتَمِلُ إطلاق مَنْ أطلق أن قوله أودعها كقوله أعيرها (ولو رضيت به) أي الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتاع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاه ولو وهبته نصف الشر لم يجزى على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فإن قيل اشتراكاً فيهما وقيل يجزى وأطالوا في الانتصار له.

عبارة المغني ولم يمتد زمن قطعه اهـ . فود: (وقبض النصف) إلى قوله فإن قال في المغني إلا قوله وبين ثم إلى أما إذا وقوله أو أعيرها نصفي . فود: (أو وأعيرها) عطف على قوله لا أقبضه . فود: (لا تبرأ بذلك) لأن الإبراء من ضمان العين مع بقائها باطل اهـ مغني . فود: (أجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو عن خزانة ثم هلاً أجرى هذا التفصيل في مسألة الإعارة وجاب بأن فيها خطر الضمان سم على حج وذلك لأنه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جفلة وديعة لم يكن لقوله أجبرت معنى لأن الإيجاب الزام الممتنع من الفعل على قبوله اهـ ع ش عبارة سيد عمر قوله أجبرت إلخ أتى يتصور الإيجاب مع الرضا فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال إن الجمع بينهما لا يخلو عن خزانة اهـ . فود: (والأ) أي إن لم ترض بذلك . فود: (وعلى هذا) أي قوله وإلا فلا اهـ سم عبارة الرشيد أي على ما إذا لم ترض اهـ وهي أحسن . فود: (أي الرجوع) إلى قوله إذ لا فائدة في المغني إلا قوله فإن قيل إلى المتن .

فود: (أي الرجوع) أي رجوع الزوج . فود: (لأن حقه إلخ) عبارة المغني لأن حقه ثبت متجلاً فلا يؤخر إلا برضاه والتأخير بالتراضي جائز لأن الحق لهما ولا يلزم قلوباً لأحدهما الرجوع عما رضي به جاز لأن ذلك وعد لا يلزم .

(فرغ) لو أضدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يزد الصداق رجع في نصف الجميع وإن قطعت الثمرة لأن الجميع صداق ويرجع أيضاً في نصف الكل من أضدق نخلة مطلعة وطلق وهي مطلعة فإن أبرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة إن رضيت لأنها قد زادت وإلا لأخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اهـ . فود: (فيهما) أي الشجر والشر . فود: (وقيل يجزى) أي على قبول الهبة اهـ مغني .

فود: (أجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن خزانة ثم هلاً أجرى هذا التفصيل في مسألة الإعارة وجاب بأن فيها خطر الضمان . فود: (وعلى هذا) أي قوله وإلا فلا .

(ومتى ثبت خيار له) لِنَقْصِ (أو لها) لِرِزَادَةٍ أو لهما لاجتماعيهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما وإلا لَبَطَلَتْ فائدة التَّخْيِيرِ وهو على التراخي لأنه ليس خيار غيب ما لم يُطْلَبْ فَتَكَلَّفُ هي اختيار أحدهما فوزاً ولا يُعَيَّنُ في طلبه عينا ولا قيمة لأن التمين يُنافي تفويض الأمر إليها بل يطالبها بحقه عندها فإن امتنعت لم تُعْبَسْ بل تُنَزَعُ منها وتُمنَعُ من التصرف فيها فإن أَصْرَتْ على الامتناع باع القاضي منها بقدر الواجب من القيمة فإن تعذر بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد ومع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين إذ لا فائدة في البيع ظاهرة أي لأن الشقص لا يرغب فيه غالباً قيل ظاهر كلاميهما أنه لا يملكه أي في الصورة الأخيرة بالإعطاء حتى يقضي له القاضي به وفيه نظر اهـ . ويُجاب بأن رعاية جانيهما إما مَرُّ تَرْجُحِ ذلك وتُلغى التَّظَرُّ لامتناعهما ومن ثم جرى الحاوي وفروعه على ذلك

فؤد: (أو لهما) قد يَدْخُلُ فيما قَبْلَهُ بجعل أو فيه مانعة خلوا لا مانعة جَمَعَ اهـ سم .

فؤد: (لِاجْتِمَاعِهِمَا) أي النقص والزيادة . فؤد: (أو منهما) عبارة الْمُغْنِي وإن كان لهما اغْتَبِرَ تَوَافُقُهُمَا اهـ . فؤد: (وإلا) أي وإن لم يَتَوَقَّفْ مِلْكُهُ على الاختيار . فؤد: (وهو) أي الاختيار اهـ ع ش . فؤد: (ما لم يُطْلَبْ) أي الزَّوْجُ حَقُّهُ فَتَكَلَّفُ إلخ أي الزَّوْجَةُ حِينَ طَلَبَ الزَّوْجُ . فؤد: (اختيار أحدهما) أي من العين والقيمة . فؤد: (فإن امتنعت) أي من الاختيار . فؤد: (بل تُنَزَعُ) أي العين وكذا ضَمِيرُ فيها ومنها الآتيين . فؤد: (فإن أَصْرَتْ على الامتناع باع القاضي إلخ) قد يُقَالُ هذا الإطلاقُ صادقٌ بما إذا كان يَصِفُ القيمةَ أَكْثَرَ من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدي إلى الخروج عن عهدة الواجب أعني نصف القيمة إلى بيع أَكْثَرَ من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضي بما تقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وَجِدَ رَاغِبٌ فِي الثَّلَاثِ مَثَلًا بما يساوي نصف القيمة يتعين البيع لكان مُتَجَهِّهاً اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ . فؤد: (بيعه) أي قدر الواجب .

فؤد: (ما زاد) أي على قدر الواجب اهـ كُرْدِي . فؤد: (قيل إلخ) قال ذَلِكَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ اهـ سم . فؤد: (في الصورة الأخيرة) وهي قوله بَاخَفَ يَصِفُ العين اهـ سم . فؤد: (وفيه نظر) وافقه الْمُغْنِي بِعَارِئِهِ وَمَتَى اسْتَحَقَّ الرُّجُوعُ فِي العين اسْتَقْلَلْ بِهِ اهـ . فؤد: (ويُجَابُ إلخ) وفي شَرْحِ الإِزْشَادِ وَيُجَابُ بِأَنَّ التَّسَاوِيَّ أَمْرٌ مَظْنُونٌ فَتَوَقَّفَ الْأَمْرُ عَلَى الْقَضَاءِ بِهِ انْتَهَى اهـ سم . فؤد: (لِإِمَارَةٍ) أي فِي شَرْحِ لَمْ يَلْزَمْنَا قَطْعُهُ مِنْ قَوْلِهِ جَبْرًا لِمَا حَصَلَ إلخ اهـ كُرْدِي . فؤد: (تَرْجُحُ) أي الرَّعَايَةُ وكذا ضَمِيرُ وتُلغى إلخ . فؤد: (ذَلِكَ) أي عَدَمَ مِلْكِهِ إِلَّا بِالْقَضَاءِ اهـ كُرْدِي . فؤد: (هَلَى ذَلِكَ) أي تَوَقَّفَ مِلْكُهُ عَلَى الْقَضَاءِ

فؤد: (أو لهما) قد يَدْخُلُ فيما قَبْلَهُ بجعل أو فيه مانعة خلوا لا مانعة جَمَعَ . فؤد: (قيل) قال ذَلِكَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ . فؤد: (في الصورة الأخيرة) أي وهي قوله يَأْخُذُ نِصْفَ العين إلخ . فؤد: (ويُجَابُ إلخ) فِي شَرْحِ الإِزْشَادِ وَيُجَابُ بِأَنَّ التَّسَاوِيَّ أَمْرٌ مَظْنُونٌ فَتَوَقَّفَ الْأَمْرُ عَلَى الْقَضَاءِ بِهِ اهـ . فؤد: (تَرْجُحُ ذَلِكَ وتُلغى) أي الرَّعَايَةُ .

(ومتى رجع بقيمة) للمُتَقَوِّمِ لِنَحْوِ زِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ أَوْ زَوَالِ مِلْكٍ (اِغْتَبِرَ الْأَقْلُ مِنْ يَوْمِ الْإِصْدَاقِ وَالْقَبْضِ) لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ يَوْمَ الْإِصْدَاقِ أَقْلُ فَمَا زَادَ حَدَثَ بِمِلْكِهَا فَلَمْ تَضَعْنَهُ لَهُ أَوْ يَوْمَ الْقَبْضِ أَقْلُ فَمَا نَقَصَ قَبْلَهُ مِنْ ضَمَانِهِ فَلَمْ تَضَعْنَهُ لَهُ أَيْضًا وَإِطَالَةُ الْإِسْتَوِي فِي اعْتِرَاضِ هَذَا بِتُصَوِّصِ مُصَرَّحَةٍ بِاعْتِبَارِ يَوْمِ الْقَبْضِ مَزْدُودَةٌ بِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ فِي زِيَادَةِ وَنَقْصِ حَصَلًا بَعْدَ الْقَبْضِ فَيُغْتَبَرُ هُنَا يَوْمُ الْقَبْضِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ الْمُعْجَلَةِ وَالْأَوَّلِ فِيمَا إِذَا حَدَّثْنَا بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي مَبِيعِ زَادَ وَنَقَصَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الرَّاجِعُ هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْأَقْلُ فِيمَا بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ أَيْضًا وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ وَجَبَتْ قِيمَةُ يَوْمِ التَّلَفِ لِتَلَفِهِ عَلَى مِلْكِهِ تَحْتَ يَدِ ضَامِنَةٍ لَهُ.

(ولو أصدقها) (تعليماً) ما فيه كلفة عُزْفًا مِنْ (قُرْآنٍ) ولو دون ثلاث آياتٍ على الأوجه أو نحوٍ شِغْرِ فِيهِ كَلْفَةٌ وَمَنْعَةٌ تُقْصَدُ شَرْعًا لِاشْتِمَالِهِ عَلَى عِلْمٍ أَوْ مَوَاعِظَ مَثَلًا عَيْنًا أَوْ ذِمَّةً.....

اه ع ش. ه. فَوَدَّ: (لِلْمُتَقَوِّمِ) إِلَى قَوْلِهِ فَقَلِّمَ أَنَّهُ فِي الْمُغْنَى وَكَذَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِطَالَةُ الْإِسْتَوِي إِلَى الرَّاجِعِ هُنَا. ه. فَوَدَّ: (أَوْ نَقْصِ) لِمَنْعِ الْخُلُوفِ فَقَطَّ. ه. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيْ الْقِيمَةُ. ه. فَوَدَّ: (فِي اعْتِرَاضِ هَذَا) أَيْ مَا فِي الْمَثْنِ مِنْ اغْتِبَارِ الْأَقْلُ. ه. فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا) أَيْ تِلْكَ التُّصَوِّصَ. ه. فَوَدَّ: (فَيُغْتَبَرُ هُنَا) أَيْ فِيمَا إِذَا حَصَلَا بَعْدَ الْقَبْضِ. ه. فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ) أَيْ مَا فِي الْمَثْنِ. ه. فَوَدَّ: (كَانَ الرَّاجِعُ هُنَا الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّحْلِيلِ وَمِنْ تَغْيِيرِ التَّشْبِيهِ وَغَيْرِهِ بِالْأَقْلِ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى يَوْمِ الْقَبْضِ خِلَافًا لِمَا يُفْهَمُهُ كَلَامُ الْمَثْنِ مِنْ عَدَمِ اغْتِبَارِ مَا بَيْنَهُمَا.

(فَرُوعُ): لَوْ أَصْدَقَهَا حُلِيًّا فَكَسَرَتْهُ أَوْ انْكَسَرَ وَأَعَادَتْهُ كَمَا كَانَ ثُمَّ فَارَقَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ إِلَّا بِرِضَاهَا لِزِيَادَتِهِ بِالصَّنْعَةِ عِنْدَهَا وَكَذَا لَوْ أَصْدَقَهَا نَحْوَ جَارِيَةٍ هَرَلَتْ ثُمَّ سَمِنَتْ عِنْدَهَا كَعَمِيدٍ نَسِيَ صُنْعَهُ ثُمَّ تَعَلَّمَهَا عِنْدَهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا فَقَمِيَ عِنْدَهَا ثُمَّ أَبْصَرَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِغَيْرِ رِضَاهَا كَمَا لَوْ تَغَيَّبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فِي يَدِهَا ثُمَّ زَالَ الْعَيْبُ ثُمَّ فَارَقَهَا فَإِذَا لَمْ تَرْضَ الزَّوْجَةَ بِرُجُوعِ الزَّوْجِ فِي الْحُلِيِّ الْمُعَادِ رَجَعَ بِنِصْفِ وَزْنِهِ نِيْزًا وَنِصْفِ قِيمَةِ صُنْعَتِهِ وَهِيَ أَجْرُهُ مِثْلُهَا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِهِ كَمَا فِي الْفَضْبِ فِيمَا لَوْ أَتَلَفَ حُلِيًّا وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لَوْ أَصْدَقَهَا إِنَاءً ذَهَبَ أَوْ فِضَّةً فَكَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ أَوْ لَمْ تُعْذِهِ لَمْ يَرْجِعْ مَعَ نِصْفِهِ بِالْأَجْرَةِ إِذْ لَا أَجْرَةَ لِصُنْعَتِهِ وَلَوْ نَسِيَتِ الْمَغْصُوبَةُ الْغِنَاءَ عِنْدَ الْغَاصِبِ لَمْ يَضُمَّنَّ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَإِنْ صَحَّ شِرَاؤُهَا بِزِيَادَةِ الْغِنَاءِ عَلَى قِيمَتِهَا بِلا غِنَاءٍ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غِنَاءٍ يُخَافُ مِنْهُ الْفُتْنَةُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ ثُمَّ تَعَلَّمَهَا الْخ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَهَا بِنَفْسِهِ عِنْدَهَا رَجَعَ فِيهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَقَوْلُهُ إِذَا لَا أَجْرَةَ لِصُنْعَتِهِ أَيْ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَيْبَحَ لَهَا فِعْلُهُ كَانَ اتَّخَذَهُ لِشَرْبٍ مِنْهُ لِإِزَالَةِ مَرَضٍ قَامَ بِهَا لِزِمَةِ أَجْرَةِ الصَّنْعَةِ كَالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ اه. ه. فَوَدَّ: (وَلَوْ تَلَفَ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى وَنُسِئَتْ مِنْ إِبْرَاهِيمَ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ تَلَفَ الْخ. ه. فَوَدَّ: (تَعْلِيمُ مَا فِيهِ كَلْفَةُ الْخ) أَيْ بِخَبَرِ تَقَابُلِ بِالْأَجْرَةِ وَإِنْ قُلْتُ ع ش. أَيْ لَا كُتْمَ نَظَرٍ مُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ شِغْرِ) أَوْ حَدِيثٍ أَوْ خَطٍّ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا يَصِحُّ الْإِسْتِجَارُ عَلَى تَعْلِيمِهِ اه. مُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (لِاشْتِمَالِهِ الْخ) بَيَانٌ لِمَا يُقْصَدُ شَرْعًا اه ع ش. ه. فَوَدَّ: (عَيْنًا أَوْ ذِمَّةً) لَعَلَّهُ

ولو لنحو عبيدها أو ولدها الذي يلزمها إنفاقه صنع ولو كان تعليم القرآن لكتابية لكن إن رُجي إسلامها (و) متى (طلق) مثلاً (قبله) أي تعليمها هي دون نحو عبيدها ولم نصّر زوجة أو محرماً

تَمَيِّزٌ مِنْ نِسْبَةِ تَعْلِيمِ قُرْآنٍ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِنَحْوِ عِبِيدِهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا تَعْلِيمُهُ إِتْيَاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مَالٌ لَهَا تَزِيدُ قِيَمَتَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَهُوَ نَفْعٌ يَمُودُ إِلَيْهَا خِلَافًا لِمَا تَوْهَمُهُ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا وَجِبَ تَعْلِيمُهُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ كَالْمُصَرَّحَةِ بِخِلَافِهِ اهـ سَمِ بِحَذْفٍ . هـ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَلْزَمُهَا انْفَاقُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ عِبِيدِهَا أَوْ وَلَدِهَا أَوْ خِتَانَهُ صَحَّ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا اهـ . وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوضَةِ مَا نُصِّهَ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ خِتَانُ الْعَبْدِ أَيْ أَوْ تَعْلِيمُهُ لَمْ يَجْزِ شَرْطُهُ صَدَاقًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ فَهُوَ نَفْعٌ مَالِيٌّ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى الثَّقَاوْتُ بَيْنَ اغْتِيَارِ الرُّوضَةِ فِي تَعْلِيمِ الْوَلَدِ وَجُوبِهِ وَاغْتِيَارِ الشَّارِحِ لَزُومِ انْفَاقِهِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ لَزُومِ الْإِنْفَاقِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ تَعْلِيمِ مَا أُرِيدُ جَعَلَ تَعْلِيمَهُ صَدَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَقَوْلُهُ وَلَا يَخْفَى الْخُ فِي سَيِّدٍ عَمَرَ مِثْلَهُ . هـ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَلْزَمُهَا انْفَاقُهُ) أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِهِ إِمَّا لِكُونِهِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ كَوْنِ نَفَقَتِهِ عَلَى أَبِيهِ أَوْ كَوْنِهِ كَبِيرًا قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْخُ) غَايَةُ فِي الصَّحَةِ اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهَا) وَإِلَّا فَلَا كَتَعْلِيمِ التَّوْرَةِ أَوْ الْإِنْجِيلِ لَهَا أَوْ لِمُسْلِمَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ أَصْدَقَ الْكِتَابِيَّةُ تَعْلِيمَ الشَّهَادَتَيْنِ أَوْ هِيَ أَوْ غَيْرَهَا آدَاءَ شَهَادَةٍ لَمْ يَصِحَّ فَإِنْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهَا كُلْفَةٌ أَوْ مَحَلُّ الْقَاضِي الْمُؤَدَّى عَنْهُ الشَّهَادَةُ بَعِيدًا يُخْتِاجُ فِيهِ إِلَى رُكُوبِ الظَّاهِرِ الصَّحَةِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اهـ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ نَصِّرِ الْخُ) وَقَوْلُهُ الْآتِي وَكَانَ التَّعْلِيمُ الْخُ مَقْطُوفًا عَلَى طَلْقٍ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ نَصِّرِ زَوْجَةً) أَيْ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ اهـ نِهَايَةً .

هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِنَحْوِ عِبِيدِهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا تَعْلِيمُهُ إِتْيَاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ عِبِيدُهَا مَالٌ لَهَا تَزِيدُ قِيَمَتَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَهُوَ نَفْعٌ يَمُودُ إِلَيْهَا خِلَافًا لِمَا تَوْهَمُهُ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا وَجِبَ تَعْلِيمُهُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ كَالْمُصَرَّحَةِ بِخِلَافِهِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ وَلَدِهَا لَمْ يَصِحَّ الصَّدَاقُ كَمَا لَوْ شَرَطَ الصَّدَاقُ لَوَلَدِهَا وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ غُلَامِهَا قَالَ الْبَغَوِيُّ لَا يَصِحُّ كَالْوَلَدِ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى يَصِحُّ وَهَذَا أَصَحُّ وَلَوْ وَجِبَ عَلَيْهَا تَعْلِيمُ الْوَلَدِ أَوْ خِتَانُ الْعَبْدِ فَشَرَطْنَاهُ صَدَاقًا جَازًا اهـ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ خِتَانُ الْعَبْدِ لَمْ يَجْزِ شَرْطُهُ صَدَاقًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ فَهُوَ نَفْعٌ مَالِيٌّ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى الثَّقَاوْتُ بَيْنَ اغْتِيَارِ الرُّوضَةِ فِي تَعْلِيمِ الْوَلَدِ وَجُوبِهِ وَاغْتِيَارِ الشَّارِحِ لَزُومِ انْفَاقِهِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ لَزُومِ الْإِنْفَاقِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ تَعْلِيمِ مَا أُرِيدُ جَعَلَ تَعْلِيمَهُ صَدَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

هـ قَوْلُهُ فِي (سَمِ): (وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَلَا أَصَحَّ تَعْلُزُ تَعْلِيمِهِ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ نَكَحَهَا عَلَى خِيَاطَةِ ثَوْبٍ مَعْلُومٍ جَازٍ وَلَهُ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْخِيَاطَةِ إِنْ التَزَمَ فِي الذَّمِّ وَإِنْ نَكَحَ عَلَى أَنْ يَخِيطَهُ بِنَفْسِهِ فَمَجَزٌ بَأَن سَقَطَتْ يَدُهُ أَوْ مَاتَ فَفِيمَا عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا مَهْرُ الْمِثْلِ وَالثَّانِي أَجْرَةُ الْخِيَاطَةِ وَلَوْ تَلَفَ ذَلِكَ الثَّوْبُ فَوَجَّهَانِ أَصَحُّهُمَا تَلَفَ الصَّدَاقِ فَيَمُودُ الْقَوْلَانِ فِي مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْأَجْرَةِ وَالثَّانِي تَأْتِي بِثَوْبٍ مِثْلِهِ لِيَخِيطَهُ وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ جَوَازِ إِدَالَةِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ قَلِيلًا رَاجِعٌ وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ

له بحدوث رضاع أو بأن ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لا تُشْتَهَى وكان التعليم بنفسه (فالأصح تعلُّم تعليمه) وإن وجب كالفاتحة قبل الدُّخُول وبَعْدَ لَأَنها صارت أَجَنِيَّةً فلم تُؤْمَرِ المفسدة لِمَا وَقَعَ بينهما من مقَرَّب الألفة وامتداد طَمَح كُلِّ إلى الآخر وبه فارق ما مرَّ من جواز النَّظَرِ للتعليم فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا نَظَرَ هُنَا لِمَا عُلِّلَ بِهِ الإسْتَوِيُّ التَّعَلُّزُ استحالة القيام بتعليم نصف مُشَاعٍ واستحقاق نصف مُقَيَّنٍ تَحَكُّمٌ مع كثرة الاختلاف بطُول الآيات وقصرها وصُغُوبتها وشهُولتها حتى في الصُّورَةِ الواحدة وذلك لِمَا تَقَرَّرَ من التَّعَلُّزِ بَعْدَ الوطءِ بَعْدَ استحقاقها تعليم الكلِّ وَأَنَّهُ لو أمكنه أَنْ يُعَلِّمَهَا مَا اسْتَحَقَّتْهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ مِنْ وِرَاءِ حِجَابٍ بِخَصْرَةٍ مَا يَنْبَغُ خَلْوَةُ رَضِي بِالْحَضُورِ كَمَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَهِيَ يُقْتَانِ يَحْتَشِمُهُمَا فَلَا تَعَلُّزَ. (تنبيه) إِذَا لَمْ يَتَعَلَّزْ كَأَن كَانَ لِنَحْوِ قِتْنِهَا وَتَشَطَّرَ فَمَا الْعَبْرَةُ فِي التَّصْنِيفِ الَّذِي يَعْلَمُهُ هَلْ هُوَ بِاعْتِبَارِ الآيَاتِ أَوْ الْحُرُوفِ وَهَلْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي تَمْيِينِ الْمُجَابِ هُوَ أَوْ هِيَ لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَيُظْهِرُ اعْتِبَارُ التَّصْنِيفِ الْمُتَقَارِبِ عُزْفًا بِالآيَاتِ أَوْ الْحُرُوفِ وَأَنَّ الْخَيْرَةَ إِلَيْهِ لَا إِلَيْهَا.....

• فَوَدَّ: (قَبْلَ الدُّخُولِ إلخ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى فَالْأَصَحُّ إلخ لِيَتَعَلَّقَ بِطَلْقِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ إلخ) أَي بِقَوْلِهِ لِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا إلخ. • فَوَدَّ: (فَعَلِمَ إلخ) أَي مِنَ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (التَّعَلُّزُ) مَفْعُولٌ عُلِّلَ. • فَوَدَّ: (مِنْ اسْتِحَالَةِ الْقِيَامِ إلخ) الْأَسْبَكُ أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ اسْتِحَالَةُ بَأْنٍ يَقُولُ مِنْ أَنَّ الْقِيَامَ بِتَعْلِيمِ إلخ مُسْتَحِيلٌ وَاسْتِحْقَاقِ إلخ أَوْ يُقَدِّمُ قَوْلُهُ تَحَكُّمٌ بَأْنٍ يَقُولُ وَتَحَكُّمٌ اسْتِحْقَاقِ نِصْفِ إلخ. • فَوَدَّ: (وَاسْتِحْقَاقِ نِصْفِ إلخ) أَي اسْتِحْقَاقِ تَعْلِيمِهِ إلخ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي عَدَمُ النَّظَرِ لِمَا عُلِّلَ بِهِ الإسْتَوِيُّ. • فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي فِي قَوْلِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (مَعَ اسْتِحْقَاقِهَا إلخ) أَي وَعَدَمُ جَرَيَانِ تَعْلِيلِهِ بِاسْتِحَالَةِ الْقِيَامِ إلخ فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا نَظَرَ إلخ. • فَوَدَّ: (لَوْ أَمَكَتْ أَنْ يُعَلِّمَهَا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ) أَي أَوْ مَجَالِسَ م ر ا ه س م عَلَى مَنْهَجِ ا ه ع ش. • فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يَتَعَلَّزْ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَتَى لَمْ يَتَعَلَّزْ لِيَكُونَهُ لِنَحْوِ قِتْنِهَا مُطْلَقًا أَوْ لَهَا فِي الذِّمَّةِ فَإِنَّ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ وَلَا تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَى نِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ أَخَذًا مِنْ تَعْلِيلِ الإسْتَوِيِّ ا ه وَاعْتَمَدَهُ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ. • فَوَدَّ: (هَلْ هُوَ) أَي التَّنْصِيفُ. • فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ اخْتِيَارَ التَّنْصِيفِ إلخ) هَذَا مَرْدُودٌ وَقِيَاسُهُ عَلَى إِجَابَةِ الْمَدِينِ فَابِدٌ لِأَنَّ الْحَقَّ هُنَاكَ مَضْبُوطٌ لَا تَفَاوُتَ فِيهِ وَلَا لِيَهَامَ وَمَا أَحْضَرَهُ الْمَدِينُ الدَّافِعُ مِنْ جَنْسِ الْحَقِّ عَلَى صِفَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ وَلَا كَذَلِكَ مَا هُنَا فَالْأَوَجَهُ خَبَرٌ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ سَمَ وَنَهَايَةٌ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْخَيْرَةَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ اخْتِيَارَ التَّنْصِيفِ إلخ.

الْخِيَاطَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ عَلَيْهَا نِصْفُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْخِيَاطَةِ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَعَلِمَهُ الْخِيَاطَةُ وَلَا خَاطَ نِصْفَهُ فَإِنْ تَعَلَّزَ الصَّبْتُ عَادَ الْقَوْلَانِ فِي أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ أَمْ الْأَجْرَةُ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَهَلْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي تَمْيِينِهِ؛ الْمُجَابِ هُوَ أَوْ هِيَ إلخ) الَّذِي أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ أَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ

كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائنين المدفوع إليه نعم، الذي يُتجه أنه لا يُجاب
لنصف مُلْفَقٍ من سُورٍ أو آياتٍ لا على ترتيب المُضْحَفِ لأنه لا يُفْهَمُ من إطلاق النصف ثم
رأيت بعضهم قال إن النصف الحقيقي يمتدُّ واجبةً أحدهما تحكُّم فيجب نصف مهر المثل
أهـ. وهو مبتني على ما مرَّ من الإسْنَوِيَّ وقد عَلِمْتُ رَدَّه وإِنما يلزَمُ حيث لا مُرْجِعُ وقد عَلِمْتُ
مُرْجِعُ الزوج فالوجه ما ذكرته فَإِنْ قُلْتُ قد تقرر رعايةُ جانيها بتخييرها في الزيادة فينبغي
إجابتها هنا لئلا يَفْرُقَ بَأَن رعايتها لِم وقع في أمر تابع وما هنا مقصودٌ بل هو المقصودُ
فكان الحاقه بغيره يُؤدِّي ما عليه كما قرزته أولى ثم رأيت ما دُكِرَ عن الإسْنَوِيَّ منقولاً عن
نصِّ البُونَطِيِّ ومع ذلك.....

فُود: (ثم رأيت بعضهم إلخ) يعني الشهاب الرَّمْلِي. فُود: (إن النصف إلخ) أي تعليمه. فُود:
(واجبةً أحدهما) أي الزوجين. فُود: (فيجب نصف مهر المثل) القلب إلى هذا أميل لِقْلِهِ عن النص كما
يأتي ولفساد القياس الذي أشار إليه الشارح فَإِنَّ الدَّيْنَ لا تَفَاوَتْ فيه بالكَلْتِ بِخِلَافِ الحُرُوفِ فَإِنَّمَا مُتَفَاوِةٌ
بالْحَقِيقَةِ مُتَفَاوِةٌ في السُّهولةِ ثم رأيت في النهاية ما نصه ومتى لم يَتَعَدَّ كَكَزْنِهِ لِنَحْوِ قِتْنِهَا إلخ أه سيّد
عَمَر. فُود: (وهو) أي ما قاله البعض. فُود: (وإنما يلزَمُ) أي التَحَكُّمُ. فُود: (وقد عَلِمْتُ رَدَّه) في كَوْنِ
ما ذكره فيما تقدَّم رَدًّا لِمَا قاله الإسْنَوِيَّ نَظَرًا لِجَوَازِ التَّغْلِيلِ في مَسْأَلَةِ التَّشْطِيرِ بِكُلِّ مِمَّا ذَكَرَهُ الإسْنَوِيَّ وما
ذَكَرَهُ هو فَلْيَتَأَمَّلْ أه سم. فُود: (وقد عَلِمْتُ مُرْجِعُ إلخ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قِيَاسَهُ على اِغْتِيَارِ نِيَةِ المَدِينِ الدَّافِعِ
وقد عَلِمْتُ مِمَّا مَرَّ مِنَ الْفَرْقِ وَقِسَادِهِ قِيَاسَهُ مِنْ أَصْلِهِ ما فيه أه سم. فُود: (ما ذكرته) أي في قوله وَيُظْهَرُ
اِغْتِيَارُ النِّصْفِ إلخ وَأَنَّ الْخِيَرَةَ إلخ. فُود: (في الزيادة) أي الْمُتَّصِلَةِ. فُود: (لِلذَلِكَ) أي لِرِعايَةِ جَانِبَيْهَا.

وَالْأَوْجَبُ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ. فُود: (كما اعتبروا نية المدين إلخ) الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْحَقَّ هُنَاكَ
مَضْبُوطٌ لَا تَفَاوَتْ فِيهِ وَلَا إِيْهَامٌ وَمَا أَخْصَرَهُ الْمَدِينُ الدَّافِعُ عَلَى صِفَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ وَلَا كَذَلِكَ مَا هُنَا
فَالْأَوْجَهُ حَيْثُ لَمْ يَتَّفِقَا وَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ قَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَعَدَّ
كَكَزْنِهِ لِنَحْوِ قِتْنِهَا وَتَشَطَّرَ أَوْ تَعَدَّرَ بَأَن كَانَ لَهَا وَاخْتَلَفَا فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَالْأَتَمُّ الْمَصِيرُ إِلَى نِصْفِ
مَهْرِ الْمِثْلِ أَخَذًا مِنْ تَغْلِيلِ الْإِسْنَوِيِّ الْمُتَقَدِّمِ ائْتَهَى شَرْحُ م ر. فُود: (كما اعتبروا نية المدين الدافع)
أَقُولُ لَعَلَّ هَذَا الْقِيَاسَ مِمَّا يَتَجَبُّ مِنْهُ لِأَنَّ الْمَدِينِ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ أَخْصَرُ مَا لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَقِّ
بَوَاجِهِ وَمِمَّا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الْحَقِّ وَعَلَى صِفَتِهِ وَلَا يَزَاغُ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا التَّرَاغُ فِي أَخْذِهِ عَنْ
أَيِّ الدَّيْتَيْنِ أَوْ الدُّيُونِ وَكَانَتِ الْخِيَرَةُ لِلْمَدِينِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ الْحَقَّ غَيْرُ مَضْبُوطٍ وَلَا مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ
فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (فيجب نصف مهر المثل) كَذَا م ر. فُود: (وقد عَلِمْتُ رَدَّه) في كَوْنِ مَا ذَكَرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ
رَدًّا لِمَا قاله الإسْنَوِيَّ نَظَرًا لِجَوَازِ التَّغْلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ التَّشْطِيرِ بِكُلِّ مِمَّا ذَكَرَهُ الإسْنَوِيَّ وما ذَكَرَهُ هو
فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (وإنما يلزَمُ) أي التَحَكُّمُ. فُود: (وقد عَلِمْتُ مُرْجِعُ الزَّوْجِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قِيَاسَهُ على اِغْتِيَارِ
نِيَةِ الْمَدِينِ الدَّافِعِ وَقَدْ عَلِمْتُ مِمَّا مَرَّ مِنَ الْفَرْقِ وَقِسَادِ قِيَاسِهِ مِنْ أَصْلِهِ ما فيه.

ما ذكرته أوجه في المعنى (ويجب) فيما إذا تعذر تعليم ما أصدقَه (مهرٌ مثلي) إن فارقَ (بعد وطءٍ ونصفه) إن فارقَ لا بسببها (قبله) جزئاً على القاعدة في تلَفِ الصداق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد وطءٍ فلا شيء له والأرجح عليها بأجرة مثل الكل إن لم يجب شَطْرُ ولا فِأجرة مثل نصفه أما لو أصدقها تعليمًا لها في ذمته فلا يتمنر بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يُعلمها ما وجب لها.
(ولو طلق) مثلاً قبل الدُّخول وبعد قبضها للصداق (وقد زال ملكها عنه) ولو بهبة مقبوضة أو تعلق به حق لازم.....

• فود: (أوجه في المعنى) قد عُلِمَت مِمَّا بَيَّنَّاهُ مَا يُسْقُطُ بِلِ يَمْنَعُ وَجَاهَتَهُ رَأْسًا ه س م • فود: (فيما إذا تَعَلَّرَ) إلى التَّيْبَةِ فِي النَّهَائَةِ لِأَقُولُهُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّحْنَاهُ وَقَوْلُهُ وَأَنَّ الْمُتَعَمِّدَ الثَّانِي وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقُولُهُ وَلَوْ قَبْلَ الطَّلَاقِ إِلَى الْمَنِيِّ وَقَوْلُهُ لَا بُدَّ لِنُصْفِهِ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ فَهُوَ كَالْوَاهِبِ إِلَى الْمَنِيِّ وَقَوْلُهُ وَكَانَتْهُ أَشَارَ إِلَى الْمَنِيِّ • فود: (فيما إذا تَعَلَّرَ الْخ) أَي فِي صُورَةِ الْمَنِيِّ وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ وَيَجِبُ الْخ مُتَرَتِّبٌ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا صَحَّحُ تَعَلُّرُ تَعْلِيمِهِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَهْرَشِيدِي • فود: (وَالَا) أَي بَأَن فَارَقَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ • فود: (إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ) أَي بَأَن كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا • فود: (وَالَا) أَي إِنْ وَجِبَ الشَّطْرُ بَأَن فَارَقَهَا بِسَبَبِهَا • فود: (أَمَّا لَوْ أَصْدَقَهَا الْخ) مُحْتَرِّزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَكَانَ التَّعْلِيمُ بِتَفْسِيهِ أَه ع ش • فود: (بِلِ يَسْتَأْجِرُ الْخ) .

(تَنْبِيْهُ): لَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ اشْتَرَطَ تَغْيِيْنُ الْمُصَدِّقِ وَعِلْمُ الزَّوْجِ وَالْوَلِيُّ بِالْمَشْرُوطِ تَعْلِيمُهُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا وَكُلًّا أَوْ أَحَدَهُمَا مَنْ يُعْلَمُهُ وَلَا يَخْفَى التَّقْدِيرُ بِالإِشَارَةِ إِلَى الْمَكْتُوبِ فِي أَوْرَاقِ الْمُصْحَفِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَغْيِيْنُ الْحَرْفِ أَيْ الْوَجْهَ الَّذِي يُعْلَمُهُ لَهَا كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ فَيُعْلَمُهَا مَا شَاءَ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ وَنُقِلَ عَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ يُعْلَمُهَا مَا غَلَبَ عَلَى قِرَاءَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ حَسَنٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَغْلَبُ عِلْمُهَا مَا شَاءَ فَإِنْ عَيَّنَ الزَّوْجُ وَالْوَلِيُّ حَرْفًا تَغْيِيْنٌ فَإِنْ خَالَفَ وَعِلْمُهَا حَرْفًا غَيْرَهُ فَمَنْطُوعٌ بِهِ فَيَلْزَمُهُ تَعْلِيمُ الْحَرْفِ الْمَعْيَنِ عَمَلًا بِالشَّرْطِ وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ أَوْ غَيْرِهِ شَهْرًا صَحَّحَ لَا تَعْلِيمَ سُورَةٍ فِي شَهْرٍ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ فِيهِمَا مُغْنِي وَنَهَائَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ مُتَعَمِّدٌ وَقَوْلُهُ فَيَلْزَمُهُ تَعْلِيمُ الْحَرْفِ الْخ أَي مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي لَمْ يَسْمَعْهَا مَا تَعَلَّمَتْهُ فَلَوْ شَرَطَ تَعْلِيمَهَا قِرَاءَةً نَافِعٍ مَثَلًا فَعَلَّمَهَا قِرَاءَةً غَيْرَهُ وَجِبَ تَعْلِيمُ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يُخَالِفُ فِيهَا نَافِعًا وَقَوْلُهُ شَهْرًا الْخ وَيُعْلَمُهَا مِنَ الشَّهْرِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّعْلِيمِ فِيهَا كَالْتِهَارِ فَلَوْ طَلَبْتُ خِلَافَ الْمُتَعَمِّدِ لَا يَلْزَمُهُ الْإِجَابَةُ وَإِنْ تَرَاضِيَ بِشَيْءٍ عَمِلَ بِهِ أَه • فود: (أَوْ تَعَلَّقَ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ عُلِّقَتْ عَطْفٌ عَلَى زَالِ الْخ • فود: (حَقٌّ لَزِمَ) أَمَّا لَوْ كَانَ الْحَقُّ غَيْرَ لَزِمٍ كَوَصِيَّةٍ لَمْ يَمْنَعِ الرُّجُوعُ نَهَائَةً وَمُغْنِي وَرَوْضُ .

• فود: (ما ذكرته أوجه في المعنى) قد عُلِمَت مِمَّا بَيَّنَّاهُ مَا يُسْقُطُ بِلِ يَمْنَعُ وَجَاهَتَهُ رَأْسًا فَاعْجَبُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ مُعَارَضَةِ النَّصِّ بِهَذَا الْكَلَامِ مَعَ سُقُوطِهِ .

كزهن مقبوض وإجارية وتزويج ولم يَضِرْ لِزَوَالِ ذَلِكَ الْحَقِّ وَلَا رَضِي بِالرُّجُوعِ مَعَ تَعَلُّقِهِ بِهِ أَوْ عُلِّقَتْ عَقْدُهُ أَوْ دَبَّرَتْهُ مُوسِرَةٌ تَنْزِيلًا لِهَذَا مَنْزِلَةِ اللَّازِمِ لِتَعَدُّ رُجُوعِهَا فِيهِ بِالْقَوْلِ وَلَأنَّهُ ثَبِتَ لَهُ مَعَ قُدْرَتِهَا عَلَى الْإِيفَاءِ حَقُّ الْخُرُوجِ وَالرُّجُوعُ يُقَوِّتُهُ بِالْكَلِّيَّةِ وَعَدَمُهُ لَا يُقَوِّتُ حَقَّ الزَّوْجِ فَوَجِبَ إِبْقَاءُ حَقِّ الْخُرُوجِ لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ وَبِهَذَا فَارَقَ نَظَائِرُهُ (فَنَصَفَ بِذَلِكَ) أَيِ قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلِ الْمِثْلِيِّ كَمَا لَوْ تَلَفَ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُ تَصَرُّفِهَا بِخِلَافِ الشَّفِيعِ لَوْجُودُ حَقِّهِ عِنْدَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَحَقُّ الزَّوْجِ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ وَلَوْ صَبَرَ.....

• فَوُدَّ: (كَزَهْنِ الْخ) وَالْبَيْعُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ رَجَعَ الزَّوْجُ إِلَى نِصْفِ الْبَدَلِ لِانْتِقَالِ الْجِلْدِ بِذَلِكَ وَلَا قَلَهُ نِصْفُ الْمُعَيَّنِ رَوْضٌ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَلَا رَضِي بِالرُّجُوعِ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ مَعَ التَّعَلُّقِ لَكِنْ لَا بُدَّ فِي الرُّجُوعِ فِي صُورَةِ الرَّهْنِ مِنْ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ وَحَيْثُ يَبْقَى الرَّهْنُ فِي النِّصْفِ كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (مُوسِرَةٌ) رَاجِعٌ لَعَلَّقْتُ وَدَبَّرْتُ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ دَبَّرَتْهُ أَوْ عُلِّقَتْ عَقْدُهُ بِصِفَةِ رَجَعٍ إِنْ كَانَتْ مُعْسِرَةً وَيَبْقَى النِّصْفُ الْآخَرُ مُدَبَّرًا أَوْ مُعْلَقًا عَقْدُهُ لَا إِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُ مَعَ قُدْرَتِهَا الْخ. • فَوُدَّ: (لِهَذَا) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّعْلِيلِ وَالتَّذْيِيرِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ.

• فَوُدَّ: (وَعَدَمِهِ) أَيِ عَدَمِ الرُّجُوعِ. • فَوُدَّ: (وَبِهَذَا فَارَقَ نَظَائِرُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَإِنَّمَا لَمْ يَمْنَعِ التَّذْيِيرُ فَسَخَّ الْبَائِعِ وَلَا رُجُوعَ الْأَصْلِ فِي هَيْبَةِ لِفَرْعِهِ وَمَنْعَ هُنَا لِأَنَّ التَّمَنِّيَّ عَوْضٌ مَخْصُصٌ وَمَنْعَ الرُّجُوعِ فِي الرُّوَابِ يُقَوِّتُ الْحَقَّ بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِ الصَّدَاقِ فِيهِمَا اهـ. • فَوُدَّ: (وَلَيْسَ لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ. • فَوُدَّ: (لَوْجُودُ حَقِّهِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَصَرُّفُهَا بَعْدَ الْفَسْخِ لَا يَنْفَذُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا تَقَارَنَ الْفَسْخُ وَالتَّصَرُّفُ هَلْ يَنْفَذُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مِلْكَهَا بَاقٍ إِلَى تِمَامِ الْفَسْخِ فَوَقَّعْتُ صِغَةً التَّصَرُّفِ وَهُوَ بَاقٍ بِمِلْكِهَا وَالْأَقْرَبُ نَحْمُ اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ صَبَرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ صَبَرَ فِي صُورَةِ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالتَّزْوِيجِ بَانَ قَالَ مَعَ اخْتِيَارِهِ رُجُوعَهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ فِي صُورَتِهِ أَنَا أَضْبِرُّ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَانْفِكَالِ الرَّهْنِ وَزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِمَا عَلَيْهَا مِنْ خَطَرِ الضَّمَانِ حَتَّى يَقْبِضَ هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْمَرْهُونَ وَالْمُزَوَّجَ وَيُسَلِّمَ الْعَيْنَ الْمُضْذَقَةَ لِلْمُسْتَحَقِّ لَهَا لِتَبَرُّا الزَّوْجَةِ مِنَ الضَّمَانِ فَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ

• فَوُدَّ: (وَلَا رَضِي بِالرُّجُوعِ مَعَ تَعَلُّقِهِ بِهِ) أَفْهَمَ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ مَعَ التَّعَلُّقِ لَكِنْ لَا بُدَّ فِي الرُّجُوعِ فِي صُورَةِ الرَّهْنِ مِنْ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ وَحَيْثُ يَبْقَى الرَّهْنُ فِي النِّصْفِ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ صَبَرَ فِي صُورَةِ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالتَّزْوِيجِ بَانَ قَالَ مَعَ اخْتِيَارِهِ رُجُوعَهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ فِي صُورَتِهِ إِنَّمَا أَضْبِرُّ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَانْفِكَالِ الرَّهْنِ وَزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِمَا عَلَيْهَا مِنْ فَضْلِ الضَّمَانِ حَتَّى يَقْبِضَ هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْمَرْهُونَ وَالزَّوْجَ وَيُسَلِّمَهَا أَيِ الْعَيْنَ الْمُضْذَقَةَ لِلْمُسْتَحَقِّ لَهَا لِتَبَرُّا أَيِ الزَّوْجَةِ مِنَ الضَّمَانِ فَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ حَيْثُ يَبْقَى الرَّهْنُ فِي صُورَتِهِ فِي نِصْفِهَا وَمَا فَسَّرْتُ بِهِ ضَمِيرُ يُسَلِّمُهَا هُوَ مَا فِي الْأَصْلِ وَيَجُوزُ عَوْدُهُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَيِ يُسَلِّمُهَا الصَّدَاقَ أَوْ تُعْطِيهِ مَغْطُوفٌ عَلَى تَقْبِضِ أَيِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِتَقْبِضِ الزَّوْجَ مَا ذُكِرَ الْخ أَوْ يُعْطِيهِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ اهـ. • فَوُدَّ: (مُوسِرَةٌ) رَاجِعٌ لَعَلَّقْتُ وَدَبَّرْتُ.

لِزَوَالِهِ وَامْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهِ فَبَادَرَتْ بِدَفْعِ الْبَدَلِ إِلَيْهِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ لِدَفْعِ خَطَرِ ضَمَانِهَا لَهُ (فَإِنْ كَانَ زَالَ وَعَادَ) أَوْ زَالَ الْحَقُّ اللَّازِمُ وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ أَخْذِ الْبَدَلِ (مُتَعَلِّقٌ) الزَّوْجُ (بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَدَلٍ فَمِثْلُ مَا لَهُ أَوَّلَى وَبِهِ فَارَقَ نَظَائِرَهُ كَمَا مَرَّ فِي الْفَلَسِ.

(وَلَوْ وَهَبَهُ) وَأَقْبَضَتْهُ (لَهُ) بَعْدَ أَنْ قَبِضَتْهُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّحْنَاهُ (ثُمَّ طَلَّقَ) مِثْلًا قَبْلَ وَطْءٍ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ نَصْفَ بَدَلِهِ) مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيمَةٍ لَا بَدَلَ نَصْفِهِ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ لِإِقْوَدِهِ إِلَيْهِ بِمِلْكٍ جَدِيدٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ بَائِعِهِ ثُمَّ أَقْلَسَ بِالشَّحَنِ فَإِنَّ الْبَائِعَ يُضَارِبُ بِهِ وَكَوْنُ الْمَوْهُوبِ ثُمَّ غَيْرَ الشَّحَنِ الْمُسْتَحَقُّ وَهَذَا غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ لَا أَتَرُّ لَهُ لِأَنَّ عِلَّةَ الْمُقَابِلِ وَهِيَ كَوْنُهَا عَجَلَتْ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ تَتَأْتِي فِيمَا سَلَّمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُفْلِسِ فَكَانَتْ حُجَّةً عَلَيْهِ (وَعَلَى هَذَا) الْأَظْهَرُ (لَوْ وَهَبَهُ التَّصَفُّ) ثُمَّ أَقْبَضَتْهُ لَهُ (فَلَهُ نَصْفُ الْبَاقِي) وَهُوَ الرُّبْعُ (وَرُبُّعٌ بِدَلِهِ كُلُّهُ) لِأَنَّ الْهَبَةَ وَرَدَتْ عَلَى مُطْلَقِ التَّصَفِّ فَتَشْيَعُ فِيمَا أَخْرَجَتْهُ وَمَا أَبْقَتْهُ (وَفِي قَوْلِ التَّصَفِّ الْبَاقِي) لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ التَّصَفِّ بِالطَّلَاقِ وَقَدْ وَجَدَهُ فَانْخَصَرَ حَقُّهُ فِيهِ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ هَذَا قَوْلَ الْحَضَرِ (وَفِي قَوْلِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلٍ نَصْفِ كُلِّهِ) أَيِ نَصْفِ بَدَلِ كُلِّهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَانَهُ أَشَارَ.....

حَيْثُ لَا نِصْفَاءَ الْعِلَّةُ إِذَا زَالَ الزَّوْجُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَتَقَى الزَّمَنُ فِي صَوَرَتِهِ فِي نِصْفِهَا أَوْ تُعْطِيهِ مَغْطُوفٌ عَلَى يَقْبِضُ أَيِ قَلَمًا الْإِمْتِنَاعُ لِيَقْبِضَ الزَّوْجُ مَا ذَكَرَ الْخُ أَوْ لِيُعْطِيهِ نِصْفَ الْقِيمَةِ اهـ . فَوَدَّ: (لِزَوَالِهِ) أَيِ الْحَقِّ أَوْ تَمَلُّقِهِ . فَوَدَّ: (وَأَمْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهِ) أَيِ الْآنَ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (أَوْ زَالَ الْحَقُّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى كَانَ .

فَوَدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ) غَايَةُ أَيِ وَلَوْ كَانَ الْمَوْدُ أَوْ الزَّوَالُ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ أَخْذِ الْبَدَلِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ عَادَ أَوْ زَالَ الْخُ . فَوَدَّ: (لَا بُدَّ لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ . فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ نَظَائِرَهُ الْخُ) لَمَلَّ الْمُرَادُ بِالنَّظَائِرِ هُنَا مَا فِي الْفَلَسِ وَالْهَبَةُ لِلْوَلَدِ فَإِنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكَيْهِمَا وَعَادَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْوَاحِدِ وَالْبَائِعِ عَلَى الرَّاجِعِ فِيهِمَا اهـ ع ش . فَوَدَّ: (وَأَقْبَضَتْهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَلْفِظِ الْهَبَةِ بَعْدَ قَبْضِهَا لَهُ وَالْمَهْرُ عَيْنٌ وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ مَا لَوْ لَمْ تَهَبْهُ بَلْفِظِ الْهَبَةِ بَلْ بَاعَتْهُ لَهُ مُحَابَاةً فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِنِصْفِهِ قَطْعًا وَإِنْ كَانَتْ مُحَابَاةً فِي مَعْنَى الْهَبَةِ وَمَا لَوْ وَهَبَتْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَإِنَّ الْهَبَةَ بِاطِلَّةٌ عَلَى الْمَذْمُومِ وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يُوْهِمُ خِلَافَهُ وَسَيَأْتِي هَبَةُ الدِّينِ اهـ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَلْ بَاعَتْهُ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ وَهَبَتْهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَا لَوْ لَمْ تَهَبْهُ بَلْفِظِ الْهَبَةِ أَيِ كَأَنَّ قَالَتْ لَهُ أَعَمَرْتُكَ أَوْ أَرَقَّبْتُكَ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا هَبَةٌ بِغَيْرِ لَفْظِ الْهَبَةِ اهـ عِبَارَةُ الزَّوْجِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ عَيْنًا اشْتَرَطَ فِي التَّبَرُّعِ بِهِ التَّمْلِيكَ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْإِقْبَاضَ وَتُجَرِّى لَفْظُ الْعَقْدِ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ كَمَا يَكْفِي لَفْظُ الْهَبَةِ وَالتَّمْلِيكَ لَا لَفْظُ الْإِبْرَاءِ وَنَحْوَهُ كَالْإِسْقَاطِ اهـ . فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَلَا فَيَنْصَفُ قِيمَتَهُ سَلِيمًا . فَوَدَّ: (لِقَوْدِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّهُ مَلَكَ الْمَهْرَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ جَهَةِ الطَّلَاقِ اهـ . فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ هَبَةُ الزَّوْجَةِ الصَّدَاقِ لِلزَّوْجِ . فَوَدَّ: (فِيمَا سَلَّمَهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَشِيرُ هُنَا وَالْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي حُجَّةً عَلَيْهِ لِلْمُقَابِلِ . فَوَدَّ: (وَهُوَ الرُّبْعُ) أَيِ رُبْعُ الصَّدَاقِ . فَوَدَّ: (فَتَشْيَعُ الْخُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الثَّانِي فَيَشْيَعُ الرَّاجِعُ فِيمَا أَخْرَجَتْهُ وَمَا أَبْقَتْهُ وَهَذَا يُسَمَّى

لِإِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُمَكِّنُ رَدَّ كُلِّ مِنَ الْعَابَرَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ الثَّانِي (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاحِدِ إِذْ هِيَ لَا يُعْطَفُ بِهَا فِي مَذْخُولٍ بَيْنَ (نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ) لِقَلَّا يُلْحَقُهُ ضَرَرُ التَّشْطِيرِ إِذْ هُوَ عَيْبٌ.

(تَبِيَّةٌ) مَا صَحَّحُوهُ هُنَا مِنَ الْإِشَاعَةِ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِ قَاعِدَةِ الْحَضَرِ وَالْإِشَاعَةِ وَهِيَ قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ تَحْتَاجُ لِيَزِيدَ تَأْمُلٍ لِدَقَّةِ مَدَارِكِهِمُ الَّتِي حَمَلَتْهُمْ عَلَى تَرْجِيحِ الْحَضَرِ تَارَةً وَالْإِشَاعَةَ أُخْرَى وَلَمْ أَرْ مَنْ وَجَّهَ ذَلِكَ مَعَ مَسِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيُتَضَخَّ بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا مَعَ تَوْجِيهِهِ بِمَا يُتَضَخَّ بِهِ نَظَائِرُهُ فَأَقُولُ هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ قَطْعًا كَأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ عَشْرَةٌ وَزَنًا فَيُعْطِيهَا لَهُ عَدًّا فَتَزِيدُ وَاحِدًا فَيُشَيِّعُ فِي الْكُلِّ وَيَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ طَلَبَ اقْتِرَاضَ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ فَوَزَنَ لَهُ أَلْفًا وَثَمَانِيَّاتٍ غَلَطًا ثُمَّ ادَّعَى الْمُقْتَرِضُ تَلَفَ الثَّلَاثِمِائَةِ بَلَا تَقْصِيرٍ لِيَكُونَ يَدُهُ بِدَ أَمَانَةٍ لِرَبِّهِ مِنْهَا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ لِأَنَّ جُمْلَةَ الزَّائِدِ أَشْيَعُ فِي الْبَاقِي فَصَارَ الْمَضْمُونُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ خَمْسَةُ أَسْدَاسِهَا وَسُدُسُهَا أَمَانَةٌ فَالْأَمَانَةُ مِنَ الزَّائِدِ خَمْسُونَ لَا غَيْرَ وَيُوجَّهُ الْقَطْعُ بِالْإِشَاعَةِ هُنَا بِأَنَّ لِيَدِ الْمُسْتَوَلِيَّةِ عَلَى الزَّائِدِ الْمُتَبَقِّهِمْ لَا يُمَكِّنُ.....

قَوْلُ الْإِشَاعَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بَدَلِ رُبْعِ كُلِّهِ. ه. قَوْلُ: (لِإِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَا يَنْصُفُ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا. ه. قَوْلُ: (وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ) أَيِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ رَدِّ الْأَوَّلَى إِلَى الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ الثَّانِي أَيِ نِصْفُ بَدَلِ كُلِّهِ. ه. قَوْلُ: (فِي مَذْخُولٍ بَيْنَ) أَيِ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مُتَعَدِّ. ه. قَوْلُ: (قَاعِدَةُ الْحَضَرِ وَالْإِشَاعَةِ) يَعْني حَضَرَ الْحُكْمِ فِي بَعْضِ الْكُلِّ تَارَةً وَإِشَاعَتُهُ فِي الْكُلِّ أُخْرَى وَقَوْلُهُ مِنْ وَجْهِ ذَلِكَ أَيِ أَقَامَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ التَّرْجِيحِ أَهْ كُرْدِي. ه. قَوْلُ: (وَلَمْ أَرِ الْإِخ) الْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ فِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ قَرَأْنَاهَا أَهْ سَيِّدَ عَمَرَ. ه. قَوْلُ: (وَيُتَضَخَّ) أَيِ وَجْهِ ذَلِكَ التَّرْجِيحِ. ه. قَوْلُ: (بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا الْإِخ) أَيِ بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهَا الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ مَعَ دَلِيلِهِ لِيُتَضَخَّ بِهِ نَظَائِرُهُ مِنْ ذَلِكَ الْقِسْمِ أَهْ كُرْدِي. ه. قَوْلُ: (هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ الْإِخ) أَيِ الْقَاعِدَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ الْأَوَّلُ مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ قَطْعًا أَهْ كُرْدِي. ه. قَوْلُ: (لَهُ) أَيِ لِيَزِيدَ وَقَوْلُهُ فِي ذِمَّتِهِ أَيِ عَمَرَ وَعَشْرَةٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ. ه. قَوْلُ: (فَيُعْطِيهَا) أَيِ الْعَشْرَةَ الَّتِي فِي ذِمَّتِهِ وَقَوْلُهُ عَدًّا أَيِ مَعَ الْمَوَاقِفِ وَزَنًا. ه. قَوْلُ: (فَتَزِيدُ) كَذَا فِيمَا بَأْيَدِنَا مِنَ التَّسَخُّجِ بِالْمُتَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ وَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ بِالْمُتَنَاءِ التَّخْتِيَةِ وَعَلَى كُلِّ فَالزِّيَادَةُ عَلَى سَبِيلِ الْغَلَطِ. ه. قَوْلُ: (فَيُشَيِّعُ) أَيِ الْوَاحِدَ الزَّائِدَ وَقَوْلُهُ فِي الْكُلِّ أَيِ فِي كُلِّ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ. ه. قَوْلُ: (وَيَضْمَنُهُ) أَيِ الْوَاحِدَ الشَّائِعِ فِي الْكُلِّ قَيْصِيرُ الْمَضْمُونِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرِ جُزْءًا مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَجْزَائِهِ. ه. قَوْلُ: (لَأَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَضْمَنُهُ وَالضَّمِيرُ لِلْوَاحِدِ الشَّائِعِ. ه. قَوْلُ: (وَأَخَذَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. ه. قَوْلُ: (مِنْهُ) أَيِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ. ه. قَوْلُ: (لِيَكُونَ يَدُهُ الْإِخ) تَعْلِيلٌ لِلتَّشْيِيدِ بَعْدَ التَّقْصِيرِ. ه. قَوْلُ: (لِزِمَهُ الْإِخ) خَبَرٌ أَنَّ. ه. قَوْلُ: (فِي الْبَاقِي) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْمُنَاسِبَ لِسَابِقِهِ الْمَأْخُوذِ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْكُلِّ. ه. قَوْلُ: (وَسُدُسُهَا أَمَانَةٌ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ صَارَ وَخَبَرُهُ. ه. قَوْلُ: (مِنْ الزَّائِدِ) أَيِ الثَّلَاثِمِائَةِ. ه. قَوْلُ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ.

تخصيصها ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الأمر عليه أو على الأصح كما هنا ويؤجّه بأن التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الإشاعة لعدم المرجح وبيع صاع من صبرة ثقلتم صيغاتها فينزل على الإشاعة كما مرّ لأن البعضية المنبئة في الصبرة التي أفادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحضر حتى لو صُبّت عليها صبرة أخرى ثم تلبّ الكُل إلا صاعاً تعيّن . وكما إذا أقرّ بعض الورثة بدّين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الإقرار إخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه منه إلا بقدر إرضه وما نزلوه على الحضر قطعاً كأعطوه عبداً من رقيق فمات وماتوا كلهم إلا واحداً تعيّن الوصية فيه أي رعاية لغرض الموصي من بقاء وصيته بحالها حيث لم يعارضها شيء كما راعوه في تعيّن ما عيّنه لقضاء دينه منه وفي صحتها إذا تردّدت بين مفيد ومضح كالتبليّ يُحمّل على المباح وعلى الأصح كما لو وكلّ شريكه في قرن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمّل على ملكه فقط لأنه الأقوى فاحتاج لإصاري ولم يوجد ومن ثمّ لو ملك نصف عبد وقال بعثك نصف هذا اختصّ بملكه وكذا لو أقرّ بنصف عبد مشترك ينحصر في حصته كما مرّ فبيّن فصل النسب. (ولو كان ديناً فأبرأته) ولو بهية.....

• فود: (تخصيصها) أي اليد. • فود: (ببعضه) أي بعض ما قبضه الدائن أو المقرض. • فود: (إذ لا مقتضى للضمان) أي في المثال الأول أو الأمانة أي في المثال الثاني. • فود: (قبلها) أي اليد. • فود: (أو على الأصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما نزلوه على الإشاعة. • فود: (كما هنا) أي في مسألة المتن. • فود: (ويؤجّه) أي تصحيح الإشاعة في مسألة المتن. • فود: (وتبيح صاع الخ) كقوله الآتي وكما إذا أقرّ الخ عطف على قوله كما هنا. • فود: (كما مرّ) أي في البيع. • فود: (التي الخ) صفة البعضية وقوله من فاعل أفادتها وقوله ظاهرة خبر أن وقوله في ذلك أي الإشاعة. • فود: (وقيل على الحضر) أي ينزل الصاع على الحضر. • فود: (فيشيع) أي الذين في جميع الشركة. • فود: (بنة) أي الذين المقرّ به. • فود: (إلا بقدر إرضه) أي بنسبة إرضه إلى مجموع الشركة. • فود: (وما نزلوه الخ) عطف على قوله ما نزلوه على الإشاعة. • فود: (فمات) أي الموصي وقوله وماتوا أي العبد. • فود: (كما راعوه) أي غرض الموصي. • فود: (بنة) أي مما عيّنه. • فود: (وفي صحتها) عطف على في تعيّن الخ. • فود: (وعلى الأصح) عطف على قطعاً من قوله على الحضر قطعاً ولو عبّر بأو بدل الواو لكان أولى وأوفق لسابقه. • فود: (فقال) أي شريكه له أي للقرن. • فود: (وأطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه. • فود: (على ملكه) أي الوكيل.

• فود: (سني) (ولو كان) أي المهر ديناً أي لها على زوجها نهاية ومغني. • فود: (ولو بهية) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغني إلا قوله كما لو شهدا إلى المتن وقوله أن تغفوا إلى يغفوا وفيهما ما نصّه ولو

• فود: (فقال) أي القرن.

منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لأنه لم يفرم شيئا كما لو شهدا بذنن وحكم به ثم أبرأ منه المحكوم له ثم رجعا لم يفرما للمحكوم عليه شيئا.
(وليس لولي عفو عن صداق على الجديد) كسائر ذنوبها وحقوقها والذي بيده عقدة التكااح في الآية الزوج لأنه الذي يتمكن من رفعها بالفرقة أي إلا أن تعفو هي فيسلم الكل له أو يعفو هو فيسلم الكل لها لا الولي إذ لم يتق بيده بعد العقد عقدة.

فصل في المنعة

وهي بضم الميم وكسرها لغة اسم للتمنع كالمناع وهو ما يتمنع به من الحوائج وأن يتزوج امرأة يتمنع بها زمانا ثم يتركها وأن يضم لحبسه غمرة.....

خالعها قبل الدخول على غير الصداق استحقه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض المخالعة عليه وإن خالعها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد إليه والإجارة إن جهل التشطير فإذا فسح عوض الخلع رجح عليها بمهر المثل أي ويتقى المهر مشتركا بينهما ولا ينصف الصداق وإن خالعها على النصف الباقي لها بعد الفرقة صار كل الصداق له ينصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وإن أطلق النصف بأن لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما فلها عليه ريع المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خالعها على أن لا تبعة لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يتقى لها منه وهو النصف اه بزيادة التقاسير من ع ش. فود: (منه) أي الدين والجار متعلق بآرائه. فود: (لزوج) خبر والذي إلخ. فود: (أو يفوق إلخ) عبارة المغي أو يفوق عن حقه يسلم لها كل المهر.

فصل في المنعة

فود: (في المنعة) إلى قول وانقضت عدتها في النهاية. فود: (وكسرها) عبارة المغي وحكي كسرها اه. فود: (اسم للتمنع إلخ) عبارة المغي مشتقة من المنع وهو ما يتمنع به والمراد بها هنا مال إلخ. فود: (للمنع) في أصله بخطه للتمنع بالياء اه سيّد عمر. فود: (وهو إلخ) أي ويطلق أيضا المنع على ما يتمنع به إلخ اه ع ش. فود: (وأن يتزوج إلخ) يقتضي أن هذا المعنى لغوي فحسب وقد يتوقف فيه فإنها مستعملة شرعا في المعنى المذكور ولا ينافي ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيّد عمر. فود: (وأن يضم إلخ) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر إلا أن يقال

فصل في المنعة

فود: (وهو ما يتمنع به إلخ) يتأمل. فود: (وأن يضم لحبسه غمرة) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر إلا أن يقال التمسك كان معلوما لأهل اللغة فلا مانع أن يضموا له ولما يتعلق به فليتأمل فإن فيه ما فيه.

وشرعاً مال يدفعه أي يجب دفعه لمن فازقها أو سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وخو وضدهما (المطلقة) ولو ذميمة أو أمة (قبل وطء ثمة إن لم يجب) لها (شطرن مهر) بأن فوضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ﴿وَمَتَّوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٦) ولا ينافيه ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٦) لأن فاعل الواجب مخير أيضاً وخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لأن سبب وجوبها لإباحاش الزوج لها وهو منتقب هنا وكذا لو ماتت هي أو ماتا إذ لا إباحاش ويلزم إلغ من وجب لها شطر بتسميته أو بفرض في التفويض لأنه يجبر الإباحاش نعم، لو زوّج أمته بعبده لم يجب شطر ولا ثمة. (وكذا) تجب (لموطوعة) طلقت طلاقاً بائناً مطلقاً أو رجعياً وانقضت عدتها على الأوجه لأن الرجعية زوجة في أكثر الأحكام والمثمة للإباحاش ولا

التسك كان معلوماً لأهل اللغة فلا مانع أن يضموا له ولما يتعلّق به فليتأمل فإن فيه ما فيه سم على حجة اه
ع ش. ٥. فود: (وشرحها) إلى قول المتن وكذا في المغني. ٥. فود: (شرحها) عطف على لغة. ٥. فود: (أو سيدها) عطف على من. ٥. فود: (بشروط) متعلّق بقوله يجب دفعه إلخ. ٥. فود: (كما قال) عبارة المغني تأتي اه. ٥. فود: (يجب على إلخ) مقول قال ومتعلّق لمطلقة.

٥. قول (سني: (لمطلقة) كان الأولى أن يزيد ونحوها لتشمل الملاءعة اه مغني. ٥. فود: (ولا ينافيه) أي الوجوب حقاً إلخ أي قوله تعالى حقاً إلخ فاعل ينافي. ٥. فود: (أي كفاعل المستحب). ٥. فود: (أو ماتا) لعل المراد ممّا إذ لو كان مرتباً دخل في قوله المتوفى عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي سم وسيد عمر. ٥. فود: (بتسمية أو بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا يتحصّر فيهما فإن تزوّج غير المفضية تفويضاً صحيحاً مع السكوت عن ذكر المهر يتقدّم بمهر المثل وقضية ذلك تشطر بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم.

٥. قول (سني: (وكذا الموطوعة) سواء اقراض طلاقها إليها فطلقت أم علّقه بفعلها ففعلت.
(فائدة): في فتاوى المصنّف أنّ وجوب المثمة ممّا يفعل الناس عن العلم بها فينبغي تعريفهن وإشاعة حكمها ليترفن ذلك اه مغني. ٥. فود: (مطلقاً) أي انقضت عدتها أو لا. ٥. فود: (وانقضت عدتها إلخ) خلافاً للنهاية عبارته وإن راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرّر بتكرره كما أفنى به الوالد ^{وكان الله تعالى} قال ع ش وقوله وتكرّر بتكرره أي وإن لم تنقض ثمة الطلاق الأول اه. ٥. فود: (على الأوجه) مقابله

٥. فود: (أو سيدها) عطف على من. ٥. فود: (أو ماتا) لعل المراد ممّا إذ لو كان مرتباً دخل في قوله المتوفى عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي. ٥. فود: (بتسمية أو بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا يتحصّر فيهما فإن تزوّج غير المفضية تفويضاً صحيحاً مع السكوت عن ذكر المهر يتقدّم بمهر المثل وقضية ذلك تشطر بالفراق قبل الدخول بشرطه. ٥. فود: (وانقضت عدتها) أفنى شيخنا الشهاب الزملي بوجوب المثمة للمطلقة رجعياً وإن راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرّر بالطلاق انتهى.

٥. فود: (على الأوجه) مقابلة الوجوب وإن لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلا مراجعة فينبغي أخذاً

بتحقق إلا بانقضاء عدتها من غير رجعة أي وهو حي فلو مات فيها فلا لما نُقِلَ من الإجماع على منع الجمع بين المنة والإرث وبهذا يُعلم أن الأوجه أيضا أن المنة لا تتكرر بتكرار الطلاق في العدة لأن الإباحاش لم يتكرر (في الأظهر) لعموم قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ مَتَّعٌ بِالْمَرْوَةِ﴾ [البقرة: ٢٤١] وخصوص ﴿فَمَّا لَبِثَ أَمِيتُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٨] وهُنَّ مَدْخُولٌ بِهِنَّ وَلَا نَظَرٌ لِلْمَهْرِ لَأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ اسْتِيفَاءِ بُضْعِهَا فَلَمْ يَصْلَحْ لِلجَبْرِ بِخِلَافِ الشَّطْرِ (وفُرْقَةٍ) قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (لا بسببها كطلاق) في إيجاب المنة سواء أكانت من الزوج كإسلاميه وردته ولعائنه أم من أجنبي كوطء بعضه زوجته بشبهة وإرضاع نحو أمه لها وصورة هذا مع توقُّف وجوب المنة على وطء أو تفويض وكلاهما مُسْتَحِيلٌ فِي الطُّفْلِ أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ الطُّفْلَةُ لِعَبْدٍ تَفْوِضًا أَوْ كَافِرٍ بِنْتِهِ الصَّغِيرَةَ لِكَافِرٍ تَفْوِضًا وَعِنْدَهُمْ أَنَّ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ ثُمَّ تُرَضِّعُهَا نَحْوَ أُمِّهِ فَيَتَرَفَّقُوا إِلَيْنَا فَتَقْضِي بِمُنَّةٍ أَوْ أَنَّ يَتَزَوَّجَ طِفْلٌ بِكَبِيرَةٍ فَتُرَضِّعُهُ أُمُّهَا أَمَا مَا بِسَبَبِهَا كإسلاميهَا وَلَوْ تَبَيَّنَا وَفَسَّخَهُ

الوجوب وإن لم تنقُصْ بأن راجع فلو مات فيها بلا مراجعة فَيَبْنِي أَخْذًا مِنَ الإجماع الآتي استزاد ما أَخَذْتَهُ اه سم. ه. فود: (أن الأوجه أيضا الخ) مُقَابِلُهُ التَّكْرُرُ بِتَكْرُرِ الطَّلَاقِ والمُراجعة اه سم أي كما مرَّ عن النهاية واليه. ه. فود: (لأن الإباحاش لم يتكرر) هَذَا مَنَعُوعٌ بِلْ مُكَابَرَةٍ اه سم. ه. فود: (وخصوص الخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي صِلَاحِيَةِ هَذَا لِلتَّخْصِصِ قِتَامُلٍ وَيَفْرَضُهُ فَيُذَكَّرُ إِفْرَادُ الْعَامِ لَا يُخَصِّصُهُ اه سَيِّدُ عَمَرٍ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ لَيْسَ مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّ الثَّانِيَّ الْمُخَصَّصَ لِلأَوَّلِ بَلْ أَنَّ الْأَوَّلَ دَلِيلٌ عَامٌّ لِلْمَوْطُوءَةِ وَغَيْرِهَا وَالثَّانِي دَلِيلٌ خَاصٌّ لِلْمَوْطُوءَةِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ وَهُنَّ مَدْخُولٌ بِهِنَّ. ه. فود: (وهن مَدْخُولٌ الخ) أَزْوَاجُهُ ﷺ الْمُخَاطَبَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ. ه. فود: (قَبْلَ وَطْءٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّ وَاسْتَحَبَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا شَطْرَ إِلَى وَلَوْ مَلَكَهَا. ه. فود: (في إيجاب المنة) إِلَى قَوْلِ وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا فِي الْمُغْنِي إِلا مَسْأَلَةَ تَزَوُّجِ الطُّفْلِ وَمَسْأَلَةَ السُّبُكِيِّ. ه. فود: (وكلاهما مُسْتَحِيلٌ الخ) أَمَا الْوَطْءُ قَوَاضٍ وَأَمَا التَّفْوِضُ فَإِنَّهَا لَوْ زَوَّجَتْ بِالتَّفْوِضِ وَجَبَ مَهْرُ الْجِلْدِ اه مُغْنِي. ه. فود: (أَنْ يُزَوَّجَ الخ) خَبَرٌ وَصُورَةُ الخ. ه. فود: (لِعَبْدٍ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يَتَكَبَّرُ أُمَّةً صَغِيرَةً كَمَا مَرَّ. ه. فود: (أَنْ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ) أَي بِهَذَا التَّفْوِضِ اه سم. ه. فود: (فَيَتَرَفَّقُوا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ كَمَا فِي الْمُغْنِي. ه. فود: (فَتَقْضِي بِمُنَّةٍ) أَي بِصِحَّةِ النِّكَاحِ وَلِزَوْمِ الْمُنَّةِ اه مُغْنِي. ه. فود: (أَوْ أَنَّ يَتَزَوَّجَ الخ) فِي هَذَا الْمَطْلَبِ شَيْءٌ اه سم عِبَارَةُ سَيِّدِ عَمَرٍ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَغْطُوقًا عَلَى وَطْءٍ بَعْضِهِ وَحَبِيتُذٌ فَلَا تَنْسَبُ الْوَأُوْ أَوْ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَاذَرُ مِنَ الصَّنِيعِ وَحَبِيتُذٌ فَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرًا لِإِرضَاعِ نَحْوِ أُمِّهَا نَعَمْ لَوْ قَالَ أَوَّلًا وَنَحْوُ إِرضَاعِ أُمِّهِ لَمْ يَرِدْ شَيْءٌ اه وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَوْ أَنَّ يَتَزَوَّجَ الخ لَا يَصِحُّ تَصْوِيرًا لِقَوْلِهِ أَوْ إِرضَاعِ نَحْوِ أُمِّهَا فَكَانَ الْأَضْرَبُ أَنْ يَقُولَ

مِنَ الإجماع الآتي استزاد ما أَخَذْتَهُ. ه. فود: (أن الأوجه أيضا الخ) يُقَابِلُهُ التَّكْرُرُ بِتَكْرُرِ الطَّلَاقِ والمُراجعة. ه. فود: (لأن الإباحاش لم يتكرر) هَذَا مَنَعُوعٌ بِلْ مُكَابَرَةٍ. ه. فود: (أَنْ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ) أَي بِهَذَا التَّفْوِضِ. ه. فود: (أَوْ أَنَّ يَتَزَوَّجَ) فِي هَذَا الْمَطْلَبِ شَيْءٌ.

بَعِيَّتِهَا وَعَكْشَهُ أَوْ بِسَبِيحَتِهَا كَأَن ارْتَدَّ مَتَا . وَكَذَا لَوْ شَبَّهَا مَتَا وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْثُونٌ فَلَا مُثْمَنَةٌ عَلَى الْأَوْجَهِ كَمَا لَا شَطْرَ بِالْأُولَى إِذْ وَجُوبُهُ أَكْثَرُ كَمَا مَرَّ وَأَيْضًا فَالْفِرَاقُ هُنَا بِسَبِيحَتِهَا لِأَنَّهَا يُثْمَلُكَانِ مَتَا بِالسَّبِيحَةِ بِخِلَافِ الْكَبِيرِ الْعَاقِلِ لِأَنَّهُ بِسَبِيحَتِهَا فَقَطْ لِأَنَّهَا تُثْمَلُكَ بِالْحَيَازَةِ بِخِلَافِهِ فَيُنْسَبُ الْفِرَاقُ إِلَيْهَا فَقَطْ وَلَوْ مَلَكَهَا فَلَا مُثْمَنَةٌ أَيْضًا مَعَ أَنَّهَا مُرَقَّةٌ لَا بِسَبِيحَتِهَا وَفَرَقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْمُثْمَنَةِ بِأَنَّهُ مُوجِبُ الْمَهْرِ مِنَ الْعَقْدِ جَرَى بِمِلْكِ الْبَائِعِ فَمَلَكَهُ دُونَ الزَّوْجِ الْمُشْتَرِيِ وَالْمُثْمَنَةُ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْفُرْقَةِ وَهِيَ حَاصِلَةُ بِمِلْكِ الزَّوْجِ فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا مِنْ أَجَنَّبِيٍّ فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ وَطْءٍ كَانَ الْمَهْرُ لِلْبَائِعِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ كَانَتْ مُفَوَّضَةً كَانَتْ الْمُثْمَنَةُ لِلْمُشْتَرِيِ . (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَقْصَرَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) أَوْ مُسَاوِيَهَا.....

بَدَلَهُ وَإِذَا ضَاعَ نَحْوُهَا لَمْ يَكُنْ مَغْطُورًا عَلَى أَصْلِ الْحُكْمِ اهـ . فَوَدَّ: (وَهَكَسُهُ) أَيِ قَسَخَا بِعِيَّتِهِ .

فَوَدَّ: (كَأَن ارْتَدَّ مَتَا) لَعَلَّهُ سَقَطَ بَعْدَهُ لَفْظٌ وَلَا مُثْمَنَةٌ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْكُتُبِ اهـ رَشِيدِي وَيَأْنِي عَنْ سَمِ الْجَوَابِ آخَرُ . فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ . فَوَدَّ: (كَمَا لَا شَطْرَ الْخ) انْتِفَاءُ الشَّطْرِ فِي رَدِّتِهَا عَلَى خِلَافِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ اهـ سَمِ أَيِ وَعَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) إِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَقِيسِ ظَهَرَ قَوْلُهُ إِذْ وَجُوبُهُ الْخ وَلَا أَشْكَلُ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ فَصْلِ تَشْطِيرِ الْمَهْرِ .

فَوَدَّ: (وَأَيْضًا) هَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ قَوْلِهِ فَلَا مُثْمَنَةٌ عَلَى الْأَوْجَهِ الْخ بِمَا بَعْدُ كَذَا وَيَلْزَمُ خُلُوهَا مَا قَبْلَهُ عَنِ الْجَوَابِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ جَوَابًا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَيُجْعَلُ أَيْضًا الْخ خَاصًّا بِمَا بَعْدَهَا مُشَارًا إِلَيْهِ بِهَذَا سَمِ أَقُولُ وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الْجَعْلُ رُجُوعُ قَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

فَوَدَّ: (بَيْنَ الْمَهْرِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ بِمِلْكِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةُ . فَوَدَّ: (مِنَ الْعَقْدِ) بَيَانٌ لِمَوْجِبِ الْمَهْرِ .

فَوَدَّ: (فَمَلَكَهُ) أَيِ الْبَائِعِ الْمَهْرَ . فَوَدَّ: (وَالْمُثْمَنَةُ إِنَّمَا تَجِبُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَيْرُهَا .

فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ الْخ) أَيِ فَإِنَّ الْمُثْمَنَةَ لَوْ وَجِبَتْ هُنَا كَانَ لِمَالِكِ الزَّوْجَةِ وَهُوَ الزَّوْجُ فَلَوْ وَجِبَتْ لَوَجِبَتْ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (وَلِذَا لَوْ بَاعَهَا الْخ) أَيِ لِهَذَا الْفَرْقِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (كَانَ الْمَهْرُ) أَيِ نِصْفُهُ . فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ بَابِ الصَّدَاقِ .

فَوَدَّ (سَمِ): (أَنْ لَا يَنْقُصَ الْخ) صَادِقٌ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِينَ فَلِذَا قَالَ يَغْنِي الْخ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (أَوْ مُسَاوِيَهَا) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا جَمَعُوا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلا قَوْلَهُ يَغْنِي أَنْ تَكُونَ ثَلَاثِينَ . فَوَدَّ: (أَوْ مُسَاوِيَهَا)

فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) كَذَا م ر . فَوَدَّ: (كَمَا لَا شَطْرَ الْخ) انْتِفَاءُ الشَّطْرِ فِي رَدِّتِهَا عَلَى خِلَافِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ . فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) إِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَقِيسِ ظَهَرَ قَوْلُهُ إِذْ وَجُوبُهُ الْخ وَلَا أَشْكَلُ . فَوَدَّ: (وَأَيْضًا) هَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ قَوْلِهِ فَلَا مُثْمَنَةٌ عَلَى الْأَوْجَهِ الْخ بِمَا بَعْدُ كَذَا وَيَلْزَمُ خُلُوهَا مَا قَبْلَهُ عَنِ الْجَوَابِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ جَوَابًا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَيُجْعَلُ أَيْضًا الْخ خَاصًّا بِمَا بَعْدَهَا مُشَارًا إِلَيْهِ بِهَذَا .

فَوَدَّ: (وَفَرَقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْمُثْمَنَةِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطِ الْمَهْرُ عِنْدَ مِلْكِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةُ .

فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ) أَيِ الْمُثْمَنَةِ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ . فَوَدَّ (سَمِ): (أَنْ لَا يَنْقُصَ الْخ) صَادِقٌ بِالزِّيَادَةِ

يعني أن تكون ثلاثين ويُسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل . كذا جَمَعُوا بينهما وقد يَعمَارُضَانِ بأن يكون الثلاثون أضعاف المهر فالذي يُتَّبَعُه رِعايةُ الأقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أذنى المُستَحَبُّ وأعلاه خادِمٌ وأوسطه ثوبٌ وكأنهم أرادوا بالأول أن يُساوِيَ نحوَ ضيقِ الثلاثين والثلاثين ما بين الثلاثين ونحو ضيقِها كخمسٍ وأربعين وقال بعضهم أعلاه خادِمٌ وأقله مُقْتَنَةٌ وأوسطه ثلاثون وفي ذلك كله نَظَرٌ بسائر اعتباراته إذ لا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يراضيان عليه وأقل مُجْزِي فيه مُتَمَوِّلٌ ثم إن تراضيا على شيء فذاك أي والمُستَحَبُّ حينئذ ما مرَّ في الثلاثين ونصف مهر المثل (فإن تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده وإن زاد على مهر المثل على الأوجه الذي اقتضاه إطلاقهم فإن قلت مهر المثل مناطه اللاتق بمثلها للوطء وهو أكثر من اللاتق بها للفراق ومن ثم قال البلقيني وتبعه الزركشي

أي ما قيمته ثلاثون درهمًا اه معني . قود: (يعني أن تكون إلخ) قد يقال قياس قول الجمع الآتي عدم الاحتياج لذلك اه سم . قود: (ويُسن أن لا تبلغ إلخ) كما قاله ابن المقري وإن بلغت أو جاوزته جاز لإطلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا تزيد أي وجوبًا على المهر ولم يذكره اه ومحل ذلك ما إذا قرضه الحاكم وشهد له من كلام الأَصْحَابِ نظائر منها أن الحاكم لا يتلغ بحكومة عضو مقدّره ومنها أن لا يتلغ بالتعزير الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا قرضها القاضي وهو ظاهر نهاية ومعني قال ع ش قوله وهو ظاهر وعليه فهل يكفي نقص أقل مُتَمَوِّلٍ أو لا بد من نقص قدر له وقع عرفاً فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول اه .

قود: (جمعوا بينهما) أي بين ما في المتن وما في الشارح من سن أن لا تبلغ إلخ وكذلك ضمير يَعمَارُضَانِ . قود: (فالذي يتبعه إلخ) اعتمد ع ش . قود: (رعاية الأقل إلخ) أي ندبًا . قود: (من نصف المهر إلخ) لعل المراد تيقن النقص عنه اه سم . قود: (وهذا) أي الثلاثون . قود: (بالأول) أي الخادم وقوله بالثاني أي الثوب . قود: (وأقل مجزئ) مُبْتَدَأُ خبره مُتَمَوِّلٌ وضمير فيه لما إلخ . قود: (حينئذ) أي حين التراضي . قود: (ما مر في الثلاثين إلخ) أي الأقل بينهما . قود: (وإن زاد على مهر المثل) مرّ أيضًا عن النهاية والمعني خلافه . قود: (على الأوجه) كذا في شرح الرّوض اه سم . قود: (مهر المثل) مُبْتَدَأُ وقوله مناطه مُبْتَدَأُ ثانٍ وقوله اللاتق خبر الثاني اه سم . قود: (وهو) أي اللاتق بمثلها للوطء . قود: (بها) أي بمثلها .

على الثلاثين فلذا قال يعني إلخ . قود: (يعني أن تكون ثلاثين) قد يقال قياس قول الجمع الآتي عدم الاحتياج لذلك . قود: (من نصف المهر إلخ) لعل المراد مع تيقن النقص عنه . قود: (وإن زاد على مهر المثل على الأوجه) وقد يتبعه التفصيل بين تقدير القاضي فتنتج الزيادة وتراضيهما فتجوز بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا قرضها القاضي وهو ظاهر شرح م ر . قود: (على الأوجه) كذا في شرح الرّوض . قود: (فإن قلت إلخ) انظر ما حاصله . قود: (مهر المثل إلخ) مهر مُبْتَدَأُ ومناطه

لأنما لم يذكروا منع زيادتها عليه لإظهاره قلت ممنوع لأنه إن أراد مهر المثل حالة العقد فواضح لأن صفات الكمال فيها يوم الفراق قد تزيد عليها يوم العقد أو حالة الفراق وهو الظاهر فكذا ذلك لأن المعتبر في مهر المثل حالها فقط وفي المنة حالهما ولا بدع أن يزيد ما اغتبر بحالهما على ما اغتبر بحالها فالوجه ما أطلقوه وأنهم إنما سكتوا عما قيد به لعدم صحته فتأمل وبه يعلم الفرق بين جواز بلوغها قدر المهر ومنع بلوغ الحكومة دية متبوع محلها وهو أنها تابعة محضة يلزم نقصها عن متبوعها بخلاف المنة والمهر لما تقرّر أن موجبه أكد وأن كلاً قد ينفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيهما (معتبراً حالهما) أي ما يليق بيساره ونحوه

• قوله: (منع زيادتها) أي المنة عليه أي المهر. • قوله: (قلت ممنوع) حاصل السؤال أنه لا يتصور أن تزيد المنة على مهر المثل وأن هذا محتمل ما قاله البلقيني وحاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء أريد به مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده أنه وإن تصور زيادتها ليجب أن لا تزيد كما أن الحكومة إذا بلغت أرض عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم. • قوله: (فالوجه ما أطلقوه) أي ما اقتضاه إطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كزدي. • قوله: (عما قيد الخ) أي من منع زيادة المنة على مهر المثل اه كزدي. • قوله: (وبه يعلم الخ) أي بقوله قلت الخ. • قوله: (دية متبوع محلها) أي الحكومة. • قوله: (وهو) أي الفرق أنها أي الحكومة. • قوله: (بخلاف المنة والمهر الخ) أي قلبيست تابعة محضة له. • قوله: (لما تقرّر الخ) أي في شرح لا بسببها كطلاق اه كزدي. • قوله: (أن موجبه) أي المهر. • قوله: (وأن كلاً) أي من المنة والمهر. • قوله: (فيهما) أي أكديّة الموجب والائفراد. • قوله: (سبي: (معتبراً حالهما) أي وقت الفراق سم وع ش.

مبتدأ ثانٍ واللاتي خبر الثاني. • قوله: (منع زيادتها عليه) ومحلّه إذا قرّضه الحاكم وشهد له من كلام الأصحاب نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد للتقصان أيضاً إلا أن يراد الاستيحاء لمنع الزيادة مع إنداء فرق يجوز المساواة ثم رأيت قوله بل مقتضى النظائر الخ منها أن الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدره ومنها أن لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا قرّضها القاضي وهو ظاهر شرح م. • قوله: (قلت الخ) انظر ما حاصله. • قوله: (قلت ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارة أن حاصل السؤال أنه لا يتصور أن تزيد المنة على مهر المثل وأن هذا محتمل ما قاله البلقيني وأن حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء أريد به مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده أنه وإن تصور زيادتها ليجب أن لا تزيد كما أن الحكومة إذا بلغت أرض عضو مقدر يجب نقصها عنه. • قوله: (سبي: (معتبراً حالهما) هل يعتبر حالهما وقت الطلاق أو وقت الغرض فيه نظر ويتجه الأول لأنه وقت الوجوب.

نَسَبُهَا وَصِفَاتُهَا السَّابِقَةَ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ وَقِيلَ لَا تَجُوزُ زِيَادَتُهَا عَلَى شَطْرِ الْمَهْرِ (وقيل حاله) لظاهر ﴿عَلَى الْوَيْسِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُفْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وَكَالتَّفَقُّةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١] فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ حَالِهِنَّ أَيْضًا (وقيل حالها) لِأَنَّهَا كَالْبَدْلِ عَنِ الْمَهْرِ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِهَا وَحَدَّهَا (وقيل) الْمُعْتَبَرُ (أَقْلُ مَالٍ) قَوْلُ الْمُحَشِّي وَبَشْهَدُ لَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ نَظَائِرُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ بَلْ مَقْتَضَى النَّظَائِرِ الْخُ لَيْسَ فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِنَا أَهْ يَجُوزُ جَفْلُهُ صَدَاقًا وَرُدُّ بِأَنَّ الْمَهْرَ بِالْتَّرَاضِي.

فصل في الاختلاف في المهر والتعالم فيما سمي منه

إِذَا (اختلفا) أَي الزَّوْجَانِ (فِي قَدْرِ مَهْرٍ) مُسَمًّى وَكَانَ مَا يَدَّعِيهِ الزَّوْجُ أَقْلُ (أَوْ) فِي (صِفَتِهِ) مَنْ نَحْوِ جَنْسٍ كَدَنَانِيٍّ وَخُلُولٍ وَقَدْرِ أَجَلٍ وَصَحَّةٍ وَضِدَّهَا وَلَا يَتَنَبَّهُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ تَعَارَضَتْ يَتَنَاهَا (تَعَالَفَا) كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ فِي كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ نَعَمْ، يَتَنَبَّهُ هُنَا بِالزَّوْجِ لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِقَاءِ الْبَيْضِ لَهُ وَخَرَجَ بِمُسَمًّى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ لِنَحْوِ فَسَادِ تَسْمِيَةِ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ فَاخْتَلَفَا فِيهِ

فُود: (فِيهِ إِشَارَةٌ) يَتَأَمَّلُ أَهْ سَم.

فُودِي (سُي): (وَقِيلَ أَقْلُ مَالٍ) هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَهْ سَم. فُود: (يَجُوزُ جَفْلُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا يَجُوزُ جَفْلُهُ صَدَاقًا وَقُرِّنَ بِأَنَّ الْمَهْرَ بِالْتَّرَاضِي أَهْ وَهِيَ سَالِمَةٌ عَمَّا يَأْتِي عَنْ ش. فُود: (وَرُدُّ بِأَنَّ الْمَهْرَ الْخُ) مُجَرَّدُ كَوْنِهِ بِالْتَّرَاضِي لَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَقْلُ مَالٍ يَجِبُ فِي الصَّدَاقِ بَلْ قَالَ يَجُوزُ جَفْلُهُ صَدَاقًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَمْلَ إِنَّمَا هُوَ بِتَرَاضِيهِمَا أَهْ ش.

فصل في الاختلاف في المهر والتعالم

فُود: (فِي الْاِخْتِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ مَقْتَضَى فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ. فُود: (فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَهْرِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي التَّحَالُفِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي الْمَهْرِ الْمُسَمًّى أَهْ وَهِيَ أَوْلَى لَفْظًا وَمَعْنَى. فُود: (فِي مَا سَمِيَ مِنْهُ) أَي وَلَوْ حُكْمًا لَيْشْمَلْ مَا لَوْ أَنْكَرَ الزَّوْجُ التَّسْمِيَةَ مِنْ أَضْلَاهَا أَهْ ش. فُود: (إِذَا اِخْتَلَفَا الْخُ) أَي قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ مَعَ بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ زَوَالِهَا أَهْ مُغْنِي. فُود: (أَقْلُ) أَي أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ فِي الذَّمَّةِ وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّ هَذَا الْمُعَيَّنَ أَخَذَا مِمَّا سَيَأْتِي أَهْ سَيِّدُ عَمَر. فُود: (مِنْ نَحْوِ جَنْسٍ كَدَنَانِيٍّ الْخُ) كَأَنَّ قَالَتْ بِالْفِ دِينَارٍ فَقَالَ بَلْ بِالْفِ دِرْهَمٌ أَوْ قَالَتْ بِالْفِ صَحِيحَةٌ فَقَالَ بَلْ مُكْسَرَةٌ أَوْ بِحَالٍ فَقَالَ بَلْ بِمَوْجَلٍ أَوْ بِمَوْجَلٍ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ بَلْ إِلَى سَتَيْنِ أَهْ مُغْنِي. فُود: (وَلِخُلُولٍ الْخُ) عَطَفَ عَلَى دَنَانِيٍّ. فُود: (وَضِدَّهَا) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ الْاِخْتِلَافُ. فُود: (نَعَمْ) يَتَنَبَّهُ هُنَا بِالزَّوْجِ) أَي مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ الْمُشْتَرِي هُنَاكَ أَهْ سَم. فُود: (لِقُوَّةِ جَانِبِهِ) أَي بَعْدَ التَّحَالُفِ أَهْ مُغْنِي. فُود: (وَلَمْ يُعْرِفْ لَهَا الْخُ) هَلْ يُصَوَّرُ بِمَا إِذَا تَحَيَّرَ الْقَاضِي فِي اجْتِهَادِهِ فِي قَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِهَا أَوْ فِي مَا إِذَا تَنَازَعَتْ فِي نَسَبِهَا فَقَالَتْ هَاشِمِيَّةٌ فَقَالَ بَلْ قُرَشِيَّةٌ أَوْ بِمَاذَا يَتَّبَعِي أَنَّ يُرَاجَعَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرِ

فُود: (فِيهِ إِشَارَةٌ) يَتَأَمَّلُ. فُود فِي (سُي): (وَقِيلَ أَقْلُ مَالٍ) هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ

فَيُصَدَّقُ بِبَيِّنَةٍ لَأَنَّهُ غَارِمٌ وَيَكُونُ مَا يَدَّعِيهِ أَقْلٌ أَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرَ فَتَأْخُذُهُ مَا ادَّعَتْهُ وَيَقْبَى الزَّائِدُ فِي يَدِهِ كَمَنْ أَقْرَأَ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ فَكَذَّبَهُ (وَبِتَحَالُفٍ وَارِثًا وَوَارِثًا وَوَاحِدًا) مِنْهُمَا (وَالْآخَرُ) إِذَا اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ مُوَرَّثِهِ لَكِنَّ الْوَارِثَ إِنَّمَا يَحْلِفُ فِي التَّقْيِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ كَلَّا أَعْلَمُ أَنَّ مُوَرَّثِي نَكَحَ بِأَلْفٍ إِنَّمَا نَكَحَ بِخَمْسِمِائَةٍ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ جَرْيَانِ عَقْدَيْنِ عِلْمَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ بِخِلَافِ الْمُوَرَّثِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ مُطْلَقًا نَعَمْ، مُقْتَضِي كَلَامِ جَمِيعِ مُتَقَدِّمِينَ أَنَّ نَحْوَ الصَّغِيرَةِ حَالَةَ الْعَقْدِ تَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِتَزْوِيجٍ وَلَيْهَا بِالْقَدْرِ الْمُدَّعَى بِهِ الزَّوْجَ وَاسْتَظْهَرَ لَأَنَّهُ تَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ فِعْلِ غَيْرِهَا وَهُوَ الْوَلِيُّ وَلَمْ تَشْهَدْ الْحَالُ وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ وَأَجْرَاهُ الْأَذْعَى فِي مُجْبَرَةٍ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ لَمْ تَحْضُرْ وَكُلُّ ذَلِكَ وَجِيهٌ مَعْنَى لَا تَقْلًا (لَمْ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (يَفْسُخُ الْمَهْرَ) الْمُسَمًّى أَيْ يَفْسُخُهُ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ وَيَنْفُذُ بَاطِلًا أَيْضًا مِنَ الْمُحَقِّ فَقَطْ لِمَصْرِهِ بِالتَّحَالُفِ مَجْهُولًا وَلَا يَنْفَسِخُ بِالتَّحَالُفِ كَالْبَيْعِ (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ لَأَنَّ التَّحَالُفَ يُوجِبُ رَدَّ الْبُضْعِ وَهُوَ مُتَعَمَّرٌ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ .

(وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) لِقَدْرِ (فَأَنْكَرَهَا) مِنْ أَصْلِهَا وَلَمْ يَدَّعِ تَقْوِيضًا.....

وَقَوْلُهُ أَوْ فِيمَا لَعَلَّ صَوَابَهُ أَوْ بِمَا بِالْبَاءِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ بِمَا إِذَا تَخَيَّرَ الْخ. ٥ فُودُ: (لَأَنَّهُ غَارِمٌ) أَيْ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةٌ دُمِّيَةً عَمَّا زَادَ اهُ مُغْنِي. ٥ فُودُ: (وَيَكُونُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى بِمُسَمًّى الْخ. ٥ فُودُ: (كَلَّا أَعْلَمُ الْخ) هَذَا قَوْلُ وَارِثِ الزَّوْجِ وَأَمَّا وَارِثُ الزَّوْجَةِ فَيَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مُوَرَّثِي بِخَمْسِمِائَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ اهُ مُغْنِي. ٥ فُودُ: (وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَّانِي) وَهُوَ جَانِبُ الْإِبْتِائِ الْمَقْلُوبُ لِلتَّقْيِ اهُ ع ش .

٥ فُودُ: (مُطْلَقًا) أَيْ فِي الْإِبْتِائِ وَالتَّقْيِ اهُ ع ش. ٥ فُودُ: (وَاسْتَظْهَرَ) بَيِّنَاتِ الْمَفْعُولِ. ٥ فُودُ: (ثُمَّ بَعْدَ التَّحَالُفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ إِلَى وَلَوْ ادَّعَى وَقَوْلُهُ أَوْ مُعَيَّن. ٥ فُودُ: (أَيْضًا) أَيْ كَمَا يَنْفُذُ ظَاهِرًا. ٥ فُودُ: (مِنْ الْمُحَقِّ فَقَطْ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْكَاذِبِ .

٥ فُودُ: (لِمَصْرِهِ الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ اهُ رَشِيدِي. ٥ فُودُ: (بِالتَّحَالُفِ) أَيْ بِنَفْسِ التَّحَالُفِ وَقَوْلُهُ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ أَيْ وَهِيَ مَهْرُ الْيَمَلِ اهُ ع ش .

٥ فُودُ (وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) أَيْ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْيَمَلِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ الْخ اهُ رَشِيدِي. ٥ فُودُ: (مِنْ أَصْلِهَا) بَأَنَّ قَالَ لَمْ تَقْعُ تَسْمِيَةً اهُ مُغْنِي. ٥ فُودُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَقْوِيضًا) وَلَمْ يَكُنْ تَرَكُ التَّسْمِيَةَ يُفْسِدُ النِّكَاحَ وَالْأَيُّ كَمَا فِي الصُّورِ السَّابِقَةِ أَوَّلُ الْبَابِ فَلَا تَخَالَفُ اهُ مُغْنِي. ٥ فُودُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَقْوِيضًا) فَإِنَّ ادَّعَاءَ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً الْخ اهُ سَم .

فَصْلٌ فِي الْإِخْلَافِ فِي الْمَهْرِ وَالتَّحَالُفِ فِيمَا سَمَّى مِنْهُ

٥ فُودُ: (نَعَمْ يَنْدَأُ هُنَا بِالزَّوْجِ) أَيْ مَعَ أَنَّهُ تَطْبِيرُ الْمُشْتَرِي هُنَاكَ. ٥ فُودُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَقْوِيضًا) فَإِنَّ ادَّعَاءَ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً الْخ .

(تَحَالَفًا فِي الْأَصْح) لِأَنَّ حَاصِلَهُ الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ مُدْعَاهَا أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ مُعَيَّنًا وَلَوْ أَنْقَضَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لِتَعَلُّقِ الْفَرْضِ بِالْمَعِينِ وَلَوْ ادَّعَى تَسْمِيَةً وَأَنْكَرَتْ وَمُدْعَاهُ دُونَ مَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ مُعَيَّنَ تَحَالَفًا فِي الْأَصْحَ أَيْضًا وَيُفْرَقُ بَيْنَ جَرْيَانِ الْخِلَافِ هُنَا لَا فِي الْإِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ التَّسْمِيَةِ بِأَمَّا تَعَالُفًا عَلَى أَصْلِ التَّسْمِيَةِ وَاجْتِلَافًا فِي قَدْرِهَا كَانَ كُلُّ مُدْعِيٍّ وَمُدْعَى عَلَيْهِ حَقِيقَةً فَجَاءَ التَّحَالُفُ وَهُنَا لَمَّا اِخْتَلَفَا فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ الْأَصْلُ عَدَمُهَا فَقَوِيَّ جَانِبُ مُنْكَرِهَا فَلْيَصْدَقْ بِيَمِينِهِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالُفِ.

(وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرَ مَثَلٍ) لِعَدَمِ جَرْيَانِ تَسْمِيَةٍ صَحِيحَةٍ (فَأَقَرُّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ) بِأَنْ قَالَ نَكَحْتَهَا وَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيَّ أَيْ لِكُونِهِ نَفَى فِي الْعَقْدِ (أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ بِأَنْ قَالَ نَكَحْتَهَا وَلَمْ يَزِدْ...

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (تَحَالَفًا فِي الْأَصْح) أَيِ فَإِنْ أَصَرَ الزَّوْجُ عَلَى الْإِنْكَارِ لَمْ تُرَدَّ عَلَيْهَا الْيَمِينُ وَلَا يُقْضَى لَهَا بِشَيْءٍ بَلْ يُؤْمَرُ الزَّوْجُ بِالْحَلْفِ أَوْ الْبَيَانِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ) لِأَنَّهُ يَقُولُ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ وَهِيَ تَدْعِي زِيَادَةً عَلَيْهِ نِهَاطَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ الْإِنِّ) أَيِ وَلَا فَلَاخْتِلَافٍ فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تَحَالُفَ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَنْقَضَ الْإِنِّ) غَايَةً. • فَوَدَّ: (وَأَنْكَرَتْ) أَيِ الزَّوْجَةُ التَّسْمِيَةَ مِنْ أَصْلِهَا اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ مُعَيَّنَ) بِالرَّفْعِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذِكْرِ التَّسْمِيَةِ بِصَوَرَتَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْإِنِّ) أَيِ السَّابِقِ فِي قَوْلِ الْمَثَلِ اِخْتِلَافًا الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ الْإِنِّ) أَيِ كَمَا قَالَ بِهِ مُقَابِلُ الْأَصْح. • فَوَدَّ: (وَيَجِبُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى يُصَدَّقُ. • فَوَدَّ: (فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالُفِ) أَيِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اهـ س م. • فَوَدَّ: (لِعَدَمِ جَرْيَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَلِ فَإِنْ ذَكَرَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا إِخْلَاءَ النِّكَاحِ عَنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثَلِ وَلَوْ اِخْتَلَفَ فِي النِّهَاطَةِ. • فَوَدَّ: (أَيْ لِكُونِهِ) أَيِ الْمَهْرِ. • فَوَدَّ: (نَفَى فِي الْعَقْدِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَلْ يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى فِي الْعَقْدِ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ فَكَيْفَ يُجْعَلُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ فَكَانَ هَذَا بَيَانًا لِمُسْتَدِدِّ إِثْكَارِهِ فِي الْوَاقِعِ بِحَسَبِ رُغْمِهِ زَعْمًا فَاسِيدًا اهـ س م.

• فَوَدَّ: (لَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْإِنِّ) أَيِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْفَضْلِ. • فَوَدَّ: (فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالُفِ) أَيِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

• فَوَدَّ فِي (سَيِّئٌ): (فَأَقَرُّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ الْإِنِّ) وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا يَغْنِي الْجَلَالُ الْمَحَلِّيَّ بِأَنْ نَفَى فِي الْعَقْدِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ صَادِقٌ بِتَقْيِ التَّسْمِيَةِ رَأْسًا أَوْ بِتَسْمِيَةِ فَاسِيدَةٍ لِأَنَّ السَّالِيَةَ الْكَلِيَّةَ تَصْدُقُ بِتَقْيِ الْمَوْضُوعِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ نَفَى فِي الْعَقْدِ رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَأَتَكَرَّرَ الْمَهْرُ وَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ لَفٌّ وَتَشَرُّ مَرْتَّبٌ فَلَا تَكَرَّرَ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ سَابِقًا بِأَنْ لَمْ تَجْرِ تَسْمِيَةٌ صَحِيحَةٌ إِذْ ذَاكَ بَيَانٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ وَهُنَا بَيَانٌ لِلْإِنْكَارِ أَوْ الشُّكُوتِ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (أَيْ لِكُونِهِ نَفَى فِي الْعَقْدِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَلْ يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى فِي الْعَقْدِ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ فَكَيْفَ يُجْعَلُ عِلَّةٌ

أي ولم يَدْعَ تفويضًا ولا إخلاء التَّكاح عن ذِكْرِ المهرِ (فالأصحُّ تَكْلِيفُهُ البَيَان) لِمهرٍ لَأَنَّ التَّكاحَ يَقْتَضِيهِ (فَإِنَّ ذِكْرَ قَدَرٍ وَزَادَتْ) عَلَيْهِ (تَعَالُفًا) لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي قَدْرِ المهرِ وَقَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي قَدْرِ المهرِ المِثْلُ بِحَتَّاجٍ لِتَأْمُلَ لَأَنَّهُمَا تَدْعِي وَجوبَ مهرِ المِثْلِ ابتداءً وَهُوَ يُنْكَرُ ذَلِكَ وَيَدْعِي تَسْمِيَةَ قَدْرِ دُونِهِ فَإِنَّ أَرِيدَ أَنَّ هَذَا قَدْ بَنَشَأَ عَنْهُ الْاِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ مهرِ المِثْلِ بَأَن يَدْعِي أَنَّ الْمُسْتَمِي قَدْرُ مهرِ مِثْلِهَا فَتَدْعِي عَدَمَ التَّسْمِيَةِ وَأَنَّ مهرَ مِثْلِهَا أَكْثَرُ صَعًى ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ وَعَلَى

• فَوَدَّ: (أَي وَلَمْ يَدْعَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى سَكَتِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَدْعَ تَفْوِيضًا) لَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَهُ أَيْ لِكُونِهِ نَفَى الْخ لَأَنَّ نَفْيَهُ فِي الْعَقْدِ أَعْمٌ مِنَ التَّفْوِيضِ لِصَدَقِهِ مَعَ عَدَمِ إِذْنِ الرَّشِيدَةِ فِي نَفْيِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا أَيْ قَوْلُهُ أَيْ لِكُونِهِ الْخ بَيَانٌ لِمُسْتَنَدِهِ بِحَسَبِ رَغْبِهِ فِي الْوَاقِعِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَصْرِيحُهُ بِدَعْوَاهُ وَيَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ أَدْعَى تَفْوِيضًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ صَرَحَتْ بِأَنَّ مهرَ المِثْلِ لِعَدَمِ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا تَفْوِيضًا الْخ وَإِنْ صَرَحَتْ بِأَنَّهُ سَمَّى مهرَ المِثْلِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي: أَوِ الْآخَرُ تَسْمِيَةُ الْخ وَيَتَّقَى مَا لَوْ لَمْ تُصَرِّحْ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا بَلْ اقْتَصَرَتْ عَلَى دَعْوَى مهرِ المِثْلِ أَمْ سَمِ أَوْ لَمْ وَلَا يَتَّبِعُ حَتَّى تَكْلِيفُهَا الْبَيَانُ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (وَلَا إِخْلَاءَ التَّكاحِ) يَتَّبِعِي فِي دَعْوَاهُ الْإِخْلَاءَ وَجوبَ مهرِ المِثْلِ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِخْلَاءِ فَدَعْوَاهُ مُوَافِقَةٌ لِدَعْوَاهَا أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (يَقْتَضِيهِ) أَيْ المهرِ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَيْ وَالْمُغْنِي أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (فِي قَدْرِ مهرِ المِثْلِ) أَيْ بِذَلِكَ قَوْلُنَا فِي قَدْرِ المهرِ أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (يَخْتِاجُ الْخ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَيَدْعِي) أَيْ بِمَدِّ تَكْلِيفِهِ بِالْبَيَانِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَيْ الْاِخْتِلَافَ أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (بَأَن يَدْعِي الْخ) أَوْ بَأَن يَذْكَرُ فِي الْبَيَانِ مهرَ مِثْلِ أَنْفَصَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى كُلِّ) أَيْ مِنْ كَوْنِ مَا فِيهِ الْمَثْنِ اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ المهرِ أَوْ فِي قَدْرِ مهرِ المِثْلِ. • فَوَدَّ: (فَهَذِهِ) أَيْ مَسْأَلَةُ الْمَثْنِ.

لِقَوْلِهِ وَلَا مهرَ لَهَا عَلَيْهِ فَكَانَ هَذَا بَيَانًا لِمُسْتَدِيدِ انْتِكَارِهِ فِي الْوَاقِعِ بِحَسَبِ رَغْبِهِ زَعَمًا فَايِدًا.

• فَوَدَّ: (وَلَمْ يَدْعَ تَفْوِيضًا) يُحَرَّرُ مُحَرَّرُهُ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَدْعَ تَفْوِيضًا) لَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَهُ أَيْ لِكُونِهِ نَفَى فِي الْعَقْدِ لَأَنَّ نَفْيَهُ فِي الْعَقْدِ أَعْمٌ مِنَ التَّفْوِيضِ لِصَدَقِهِ مَعَ عَدَمِ إِذْنِ الرَّشِيدَةِ فِي نَفْيِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا بَيَانٌ لِمُسْتَدِيدِهِ بِحَسَبِ رَغْبِهِ فِي الْوَاقِعِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَصْرِيحُهُ بِدَعْوَاهُ وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَدْعَى تَفْوِيضًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ صَرَحَتْ بِأَنَّ مهرَ المِثْلِ لِعَدَمِ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا تَفْوِيضًا وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مهرًا أَوْ صَرَحَتْ بِأَنَّهُ سَمَّى مهرَ المِثْلِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ أَوِ الْآخَرُ تَسْمِيَةَ وَيَتَّقَى مَا لَوْ لَمْ تُصَرِّحْ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا بَلْ اقْتَصَرَتْ عَلَى دَعْوَى مهرِ المِثْلِ. • فَوَدَّ: (وَلَا إِخْلَاءَ التَّكاحِ) يَتَّبِعِي فِي دَعْوَاهُ الْإِخْلَاءَ وَجوبَ مهرِ المِثْلِ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِخْلَاءِ فَدَعْوَاهُ مُوَافِقَةٌ لِدَعْوَاهَا. • فَوَدَّ: (وَقَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ) فِي قَدْرِ مهرِ المِثْلِ) أَيْ بِذَلِكَ قَوْلُنَا فِي قَدْرِ المهرِ. • فَوَدَّ: (وَيَدْعِي) تَسْمِيَةَ قَدْرِ دُونِهِ فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ لَزِمَ أَنَّهُ يَدْعِي ذَلِكَ بَلِ الْكَلَامُ صَادِقٌ بِوُجوبِ كَذَا لَا بِطَرِيقِ التَّسْمِيَةِ قُلْتَ لَعَلَّهُ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُدْعَاهُ وَجوبَ الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا بِطَرِيقِ التَّسْمِيَةِ لَكَانَ مُوَافِقًا لَهَا عَلَى وَجوبِ مهرِ المِثْلِ بِالْعَقْدِ لِعَدَمِ تَسْمِيَةِ صَحِيحَةٍ

كُلُّ فِهْذَةٍ غَيْرِ مَا مَرَّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمَثَلِ لَأَنْهُمَا ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ الْوَاجِبُ وَأَنَّ الْمَقْدَرُ خِلَافَهُ هُنَا . (فَإِنْ أَصْرُ مُنْكَرًا) لِلْمَهْرِ أَوْ سَاكِتًا (خَلَفَتْ) يَمِينُ الرَّدِّ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرَ مَثَلِهَا (وَقَضَى لَهَا) بِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا ابْتِدَاءً لِأَنَّ التَّكَاحَ قَدْ يُعْقَدُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ وَفَارَقَتْ مَا قَبْلَهَا بِأَنْهُمَا ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ ابْتِدَاءً لِأَنَّ إِنْكَارَهُ التَّسْمِيَةَ ثُمَّ يَقْتَضِي لُزُومَ مَهْرِ الْمَثَلِ وَمُدْعَاها أَزِيدَ وَهَذَا أَنْكَرَ الْمَهْرَ أَصْلًا وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ الْاعْتِرَافِ بِالتَّكَاحِ فَكُلَّفَ الْبَيَانَ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ وَمَهْرُ مَثَلٍ مَا لَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا بِمُسَمًى قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ لَا فَقَالَ لَا أَذْرِي أَوْ سَكَتَ فَإِنَّهُ لَا يُكَلِّفُ بَيَانًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ الْمُدْعَى بِهِ هُنَا مَعْلُومٌ بَلْ يَخْلِفُ عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَتْهُ فَإِنْ تَكَلَّفَ خَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا وَظَاهِرُ أَنَّ الْوَارِثَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كَالْمُورِثِ وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا تَفْوِيضًا وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَهْرًا صُدِّقَ الثَّانِي كَمَا بَحْثَاهُ أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً فَلِأَصْلٍ عَدَمُهَا

• قَوْلُهُ: (غَيْرِ مَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَخَرَجَ بِمُسَمًى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرُ الْجِثْلِ الْخِ سَمِ .
 • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) يَتَأَمَّلُ اه سَمِ . • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْقَوْلَ الْخِ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ . • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ مَهْرُ الْجِثْلِ . • قَوْلُهُ: (يَمِينُ الرَّدِّ) إِنَّمَا سَمًى هَذِهِ الْيَمِينُ يَمِينُ الرَّدِّ تَنْزِيلًا لِإِصْرَارِهِ عَلَى الْإِنْكَارِ مَنَزَلَةً تُكْوِلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَسَيَاتِي أَنْ سُكُوتُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى لَا لِيَتَحَوَّلَ دَفْعُهُ مَنَزَلَةً التَّكْوِيلِ اه بُجَيْرِمِي . • قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً) أَيِ قَبْلَ تَكْلِيْفِهِ بِالْبَيَانِ . • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ وَهِيَ قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا الْخِ . • قَوْلُهُ: (مَا قَبْلَهَا) هُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةَ الْخِ سَمِ وَع ش . • قَوْلُهُ: (مُدْعَاهَا الْخِ) جُمْلَةً حَالِيَةً . • قَوْلُهُ: (فَكُلَّفَ بِالْبَيَانِ) فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا اتَّقَصَّ مِمَّا ذَكَرْتَهُ تَحَالُفًا وَإِنْ أَصْرَ عَلَى الْإِنْكَارِ خَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا اه مُعْنِي . • قَوْلُهُ: (أَوْ سَكَتَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَتَكَرَّرَ الْمَهْرُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُكَلِّفَ الْبَيَانَ أَيْضًا أَوْ أَتَكَرَّرَ التَّسْمِيَةُ فَتَقَدَّمَ فِي وَلَوْ ادَّعَتْ الْخِ سَمِ . • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ . • قَوْلُهُ: (بَلْ يَخْلِفُ الْخِ) لَعَلَّهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْجِثْلِ سَمِ وَع ش . • قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ أَنَّ الْوَارِثَ الْخِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَادَّعَتْ وَرَثَتُهَا عَلَى الزَّوْجِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْهَا مَدَّةً كَذَا أَوْ لَمْ يَدْفَعْ لَهَا الْمَهْرَ فَتَصَدَّقَ الْوَرِثَةُ فِي دَعْوَاهُمْ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يُقِمَّ بَيِّنَةٌ بِهِ اه ع ش . • قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ دَعْوَاهَا فِي الْمُعْنِي . • قَوْلُهُ: (صُدِّقَ الثَّانِي) أَيِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْجِثْلِ سَمِ وَمُعْنِي . • قَوْلُهُ: (أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْرَ مَهْرِ الْجِثْلِ اه

وَمَزَجُوعُ التَّرَاجُعِ إِلَى قَدْرِ مَهْرِ الْجِثْلِ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى وَجُوبِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا تَحَالُفَ حَيْثُ يُدْعَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ غَارِبٌ فَتَعَيَّنَ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا ادَّعَى تَسْمِيَةً قَدْرِ دُونَ مَا ذَكَرْتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قَوْلُهُ: (غَيْرِ مَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَخَرَجَ بِمُسَمًى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرُ الْجِثْلِ الْخِ . • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) يَتَأَمَّلُ .
 • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ مَا قَبْلَهَا) أَيِ قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً وَأَتَكَرَّرَ تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ . • قَوْلُهُ: (أَوْ سَكَتَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَتَكَرَّرَ الْمَهْرُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُكَلِّفَ الْبَيَانَ أَيْضًا أَوْ التَّسْمِيَةُ فَتَقَدَّمَ فِي وَلَوْ ادَّعَتْ الْخِ . • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ ر وفي الزَّوْجِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ وَاعْتَرَضَهُ شَارِحُهُ . • قَوْلُهُ: (بَلْ يَخْلِفُ) لَعَلَّهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْجِثْلِ . • قَوْلُهُ: (صُدِّقَ الثَّانِي) أَيِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْجِثْلِ . • قَوْلُهُ: (أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْرَ

فِيحْلِفُ كُلٌّ عَلَى نَفْيِ مُدْعَى الْآخَرِ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي عَقْدَيْنِ فَإِذَا حَلَفَتْ وَجَبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ نَعَمْ، دَعَوَاهَا التَّقْوِيزُ قَبْلَ الْوَطْءِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لَطَلَبِ الْفَرَضِ لَا غَيْرَ. (وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ) أَيِ الْمُسْتَعَى (زَوْجٌ وَلَوْ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ) وَمِثْلُهُ الْوَكِيلُ وَقَدْ ادَّعَى زِيَادَةً عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَالزَّوْجِ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ زَوْجَةً وَلَوْ فِي صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ وَقَدْ أَنْكَرَتْ نَقْصَ الْوَلِيِّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ وَلِيَّاهُمَا (تَحَالَفَا فِي الْأَصْح) لِأَنَّ الْوَلِيَّ لِمُبَاشَرَتِهِ لِلْعَقْدِ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَوْلَى كَوَكِيلٍ الْمُشْتَرِي مَعَ الْبَائِعِ أَوْ عَكْسُهُ فَلَوْ كَمُلَ قَبْلَ حَلْفِ قَوْلِ الْمُحْتَضِي قَوْلُهُ وَقَدْ ادَّعَتْ الْخَ لَيْسَ فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَلَيْه.....

سم. فود: (نَعَمْ دَعَوَاهَا التَّقْوِيزُ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ الزَّوْجِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَوْ لَمْ تُعَارِضْ دَعَوَاهَا لِلتَّقْوِيزِ دَعْوَى الزَّوْجِ عَدَمَ التَّقْوِيزِ وَعَدَمَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَضِيَةَ تِلْكَ الدَّعْوَى لَوْ جُوبَ الْمَهْرُ أَمَّا حَيْثُ عَارَضَهَا مَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ سَمَاعُ دَعَوَاهَا لِيَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَ حَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفْيِ مُدْعَى الْآخَرِ إِذْ بَعْدَ حَلْفِهِمَا يَصِيرُ الْعَقْدُ خَالِيًا عَنِ التَّقْوِيزِ وَالتَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ م ر اه سم. فود: (أَيِ الْمُسْتَعَى) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْوَجْهِ فِي الْمُغْنِي لَا قَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى فَإِنْ تَكَلَّمَ إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ تَنْبِيْهُ إِلَى الْمُتَرَنِ. فود: (وَمِثْلُهُ) أَيِ الْوَلِيِّ الْوَكِيلُ أَيِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ عِبَارَةً الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَقَدْ ادَّعَى زِيَادَةً إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْخِ نَصُّهَا وَأَمَّا الْوَكِيلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَكَالْوَلِيِّ فِيمَا ذَكَرَ اه. فود: (وَقَدْ ادَّعَى) أَيِ الْوَلِيِّ. فود: (وَالزَّوْجُ مَهْرٌ مِثْلٌ) سَبْدُكَرٌ مُحْتَرَزُهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الْخِ وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْخ. فود: (أَوْ زَوْجَةً الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ وَلِيَّاهُمَا عَطَفَ عَلَى زَوْجِ الْخ. فود: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ وَقَدْ ادَّعَى وَلِيُّ الزَّوْجَةِ زِيَادَةً عَلَيْهِ اه سم. فود: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ بَأَن كَانَ الصَّدَاقُ مِنْ مَالِ وَلِيِّ الزَّوْجِ ع ش وَرَشِيدِي. فود: (سَمِي) (تَحَالَفَا الْخ) وَفَائِدَةُ التَّحَالِفِ أَنَّهُ زُبْمًا يَتَكَلَّمُ الزَّوْجُ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ فَيَتَبَيَّنُ مُدْعَاهُ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا إِنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ تَحْصُلُ بِتَحْلِفِ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ تَحَالِفِ اه مُغْنِي. فود: (فَلَوْ كَمُلَ)

مَهْرُ الْمَثَلِ. فود: (نَعَمْ دَعَوَاهَا التَّقْوِيزُ الْخ) عِبَارَةً شَرْحِ الزَّوْجِ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ هِيَ مُدْعِيَةُ التَّقْوِيزِ وَكَانَتْ دَعَوَاهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَظَاهِرٌ أَنَّ دَعَوَاهَا لَا تُسْمَعُ لِأَنَّهَا لَا تَدْعِي عَلَى الزَّوْجِ شَيْئًا فِي الْحَالِ غَايَتُهُ أَنْ تُطَالِبَ بِالْفَرَضِ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَوْ لَمْ تُعَارِضْ دَعَوَاهَا لَا لِلتَّقْوِيزِ دَعْوَى الزَّوْجِ عَدَمَ التَّقْوِيزِ وَعَدَمَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَضِيَةَ تِلْكَ الدَّعْوَى لَوْ جُوبَ الْمَهْرُ أَمَّا حَيْثُ عَارَضَهَا مَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ سَمَاعِ دَعَوَاهَا لِيَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَ حَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفْيِ مُدْعَى الْآخَرِ إِذْ بَعْدَ حَلْفِهِمَا يَصِيرُ الْعَقْدُ خَالِيًا عَنِ التَّقْوِيزِ وَالتَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ م ر. فود: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ. فود: (وَقَدْ ادَّعَتْ الْأُولَى) أَيِ الزَّوْجَةِ وَلِيَّاهَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ وَلِيَّاهُمَا زِيَادَةً عَلَيْهِ قَدْ يُقَالُ لَا فَائِدَةَ لِدَعْوَى الزِّيَادَةِ لِأَنَّ وَلِيَّ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الزِّيَادَةُ. فود: (فَلَوْ كَمُلَ) أَيِ الْمَوْلَى.

خَلَفَ دون الوليِّ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِزِيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ فَلَا تَحَالَفَ بَلْ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ بَلَا
يَمِينٍ لِقَلَّ يُؤْذَى لِلْإِنْفِسَاخِ الْمَوْجِبِ لِمَهْرِ الْمَثَلِ فَتَضْيَعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ دون
مَهْرِ الْمَثَلِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بَلَا تَحَالَفَ كَذَا قَالَاهُ .
وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ التَّحْقِيقُ فِي الْأُولَى خَلَفَ الزَّوْجُ رَجَاءً أَنْ يَنْكَلَ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ وَيُثَبِّتُ مُدَّعَاهُ
الْأَكْثَرَ مِنْ مُدَّعَى الزَّوْجِ أَهـ وَهُوَ مُتَّبَعُهُ الْمَعْنَى وَمَنْ ثُمَّ تَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي
الثَّانِيَةِ أَيْضًا فَيَحْلِفُ فَإِنْ نَكَلَ خَلَفَ الْوَلِيُّ وَثَبَّتْ مُدَّعَاهُ وَخَرَجَ بِالصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ بِالْبَالِغَةِ
الْعَاقِلَةِ فَهِيَ الَّتِي تَخْلِفُ وَلَا يُنَافِي خَلِفَ الْوَلِيِّ هُنَا قَوْلُهُمْ فِي الدَّعَاوَى لَا يَحْلِفُ وَإِنْ بَاشَرَ
السَّبَبَ لِأَنَّ ذَاكَ فِي خَلِيفِهِ عَلَى اسْتِخْقَاقِ مُوَلَّيِّهِ وَهَذَا لَا تَحْجُزُ التِّيَابَةُ فِيهِ وَمَا هُنَا فِي خَلِيفِهِ عَلَى
أَنَّ عَقْدَهُ وَقَعَ هَكَذَا فَهُوَ خَلِفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ وَالْمَهْرُ ثَابِتٌ ضَمْنًا قَبْلَ الْوَجْهِ الْمُفْصَلُ ثُمَّ بَيْنَ
أَنْ يُبَاشَرَ السَّبَبَ وَأَنْ لَا يُرَدُّ هَذَا الْجَمْعُ أَهـ . وَيُرَدُّ بِمَنْعِهِ لِأَنَّهُ مَعَ مُبَاشَرَتِهِ لِلْسَّبَبِ إِنْ خَلَفَ
عَلَى اسْتِخْقَاقِ الْمَوْلَى لَمْ يُفَيْدْ وَإِلَّا أَفَادَ .

أَيُّ الْمَوْلَى أَهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (خَلَفَ) أَيُّ عَلَى الْبَيِّنَةِ أَهـ ش . قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِزِيَادَةِ الْخ) أَيُّ
وَادَّعَى الْوَلِيُّ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَلَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ وَذَكَرَ الزَّوْجُ أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ لَمْ يَتَحَالَفَا الْخ . قَوْلُهُ: (فَلَا تَحَالَفَ) نَفْيُ التَّحَالِفِ مُشْكِلٌ إِنْ كَانَ مُدَّعَى الْوَلِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ
أَهـ سَمِ أَيُّ لِأَنَّهُ زَيْمًا يَنْكُلُ الزَّوْجُ فَيَخْلِفُ الْوَلِيُّ قَيِّبْتُ مَا ادَّعَاهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَظَرُوا لِاحْتِمَالِ خَلِيفِهِ دُونَ
نُكُولِهِ لِأَنَّ رَدَّ الْمَفَايِدِ أَقْدَمُ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ . قَوْلُهُ: (بَلْ يُؤْخَذُ بِالْخ) أَيُّ الزَّوْجِ . قَوْلُهُ: (لِنَلَّا يُؤْذَى)
أَيُّ التَّحَالَفِ . قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ) أَيُّ وَإِنْ تَقَصَّ الْوَلِيُّ بَلَا تَحَالَفَ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَحَالَفَا كَمَا لَوْ ادَّعَى
الزَّوْجُ مَهْرَ الْمَثَلِ ابْتِدَاءً لِأَنَّهُ يَدَّعِي تَسْمِيَةَ فَايِدَةٍ فَلَا عِبْرَةَ بِدَعْوَاهُ أَهـ مُغْنَى . قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ)
عِبَارَةً الْمُغْنَى وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيلِهِ عَلَى نَفْيِ الزِّيَادَةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ رَجَاءً أَنْ يَنْكَلَ الْخ . قَوْلُهُ: (فِي
الْأُولَى) وَهِيَ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ الْخ وَالثَّانِيَةُ هِيَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْخ . قَوْلُهُ: (فَيَخْلِفُ
الْوَلِيُّ الْخ) وَلَوْ نَكَلَ الْوَلِيُّ انْتَهَزَ بُلُوغَ الصَّبِيَّةِ كَمَا رَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ فَلَمَّا لَهَا تَخْلِفُ وَمِثْلُ الصَّبِيَّةِ فِيمَا
ذَكَرَ الْمَجْنُونَةُ أَهـ مُغْنَى . قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّبَعُهُ الْمَعْنَى) عِبَارَةً لِلنَّهْيِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهـ . قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي
الثَّانِيَةِ) أَيُّ إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ زِيَادَةَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ . قَوْلُهُ: (الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ) ظَاهِرُهُ كَشْرَحُ الْمُنْهَجِ عَدَمُ
اعْتِبَارِ الرُّشْدِ فَتَخْلِفُ السَّفِيهَةُ وَلَمَّا غَيْرُ مُرَادٍ فَيَخْلِفُ الْوَلِيُّ أَهـ ش . قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ الْحَلْفِ عَلَى
اسْتِخْقَاقِ الْغَيْرِ . قَوْلُهُ: (الْمُفْصَلُ) بِكَسْرِ الصَّادِ وَشَدِّهَا نَفَتْ لِلْوَجْهِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيُّ فِي الدَّعَاوَى .
قَوْلُهُ: (يُرَدُّ هَذَا الْجَمْعُ) خَبَرُ الْوَجْهِ الْخ . قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيُّ بَأَنَّ خَلَفَ عَلَى أَنَّ عَقْدَهُ وَقَعَ هَكَذَا .

قَوْلُهُ: (خَلَفَ) لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَةِ أَوْ عَلَى نَفْيِ الْجِلْمِ . قَوْلُهُ: (فَلَا تَحَالَفَ) نَفْيُ التَّحَالِفِ
مُشْكِلٌ إِنْ كَانَ مُدَّعَى الْوَلِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ .

(تنبيه) قولنا أو وليهما هو ما صرحوا به وهو لا يتأتى إلا إذا كان الإصداق من مال ولي الزوج وهو الأب والجد لأنه حينئذ تجوز الزيادة فيه على مهر المثل إما من مال الزوج فوليّه لا تجوز له الزيادة على مهر المثل ووليّها لا تجوز له التقص عنه فلا يتصور اختلافهما في القدر وحينئذ فلا يتصور التحالف وإنما لم يتعرضوا لهذا مع وضوحه لعلهم من كلامهم في غير هذا المحل.

(ولو قالت نكحني يوم كذا بألف ويوم كذا بألف و) طالبته بالألفين فإن ثبت العقدان بإقراره أو بيمينه أو يمينها بعد نكوله (لزمه الفان) وإن لم تعرض لتخلل فُرقة ولا يوطئ لأن العقد الثاني لا يكون إلا بعد ارتفاع الأول ولأن المسمى يجب بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم يُنظر لأصل عدم الدخول عملاً بقرينة شكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وأيضاً فأصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول لأن الأول عليم بوجوده ثم شك في ارتفاعه والأصل عدمه والثاني لم يعلم له مستند إلا مجرد الاحتمال فلم يُعَوَّل مع ذلك عليه وبهذا يجاب عما استشكله البلقيني وأطال فيه (فإن قال لم أطأ فيهما أو في أحدهما صدق بيمينه) لأنه الأصل (وسقط الشطرن) في التكاخين أو أحدهما لأنه فائدة تصديقه وخليفه (و) إنما تُقبل دعواه عدمه في الثاني (إن) ادعى الفراق منه فإن (قال كان الثاني تجديد لفظ لا عقداً لم يُقبل) لأنه خلاف الظاهر من صحة العقود المُتَشَوِّف إليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعي الصحة واحتمال كون الطلاق رجعياً وأن الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الترجمة نادراً جداً فلم يلتفتوا إليه فاندفع ما للبلقيني هنا وله تخليفها على نفي ما ادّعاه لإمكانه.

(فزع): خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ.....

• قوله: (بيمينها) إلى قوله من صحة العقود في المُنْهِي إلا قوله وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى الْمُنْهِي. • قوله: (وإن لم تتعرض لتخلل فُرقة) فإذا تعرضت هل تحتاج إلى بينة أو لا الظاهر الأول اهـ بخيرمي. • قوله: (ولأن المسمى إلخ) إنما أعاد اللم ليُفِيد أنه علة للغاية الثانية كما أن ما قبله علة للأولى. • قوله: (عن دعواه) أي عدم الدخول. • قوله: (الظاهر) صفة السكوت. • قوله: (في وجوده) أي الدخول. • قوله: (فأصل البقاء) أي لما أوجب العقدان من المهرين الكاملين اهـ ع. ش. • قوله: (لأن الأول) أي ما أوجب العقدان من المسمتين. • قوله: (والثاني) أي عدم الدخول. • قوله: (وخليفه) الأولى بخليفه. • قوله: (دعواه حكمه) أي الرطوء. • قوله: (إن ادعى الفراق منه) أي الثاني والأول مُجَرَّد دَعْوَى عَدَمِ الرَطْوِ لا يَسْقُطُ الشَطْرُ فِي الثَّانِي وَإِنَّمَا يَسْقُطُ فِي الْأَوَّلِ اهـ مُنْهِي. • قوله: (على نفي ما ادّعاه) أي من أن الثاني تجديد لفظ إلخ. • قوله: (خطب امرأة إلخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجلاً لابنه وتوافقا على العقد وقيل أن يفقد أهدي إليه شيئاً ثم مات أي الأب فيكون المبعوث مُشْتَرَكاً بَيْنَ وَرَثَةِ الْمُهْدِي لَأنَّهُ إِنَّمَا أَهْدَى لِأَجْلِ الْعَقْدِ وَلَمْ يَفْقِدْ فِي حَيَاتِهِ انْتَهَى أَنَوَارُ اهـ سِيدُ عَمَر. • قوله: (أرسل أو دفع إلخ) هل

إليها مالا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الإعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذرعوي ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء بقرب من الصريح وعبارة قواعد خطب امرأة فأجابته فحمل إليهم هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه إليها لأنه ساقه بناء على إنكاحه ولم يحصل ذكره الرافعي في الصداق وعجيب بمن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين أي وقد بان أن لا عجب لأن ابن رزين ذكره صريحا والرافعي اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا فرق بين كون المهدى من جنس الصداق أو من غير جنسه انتهت ملخصة ويوافقه قول الروضة لو دفع لزوجته مالا وزعم أنه صداق فقالت بل هدية فإن اختلفا في كيفية لفظه أو قصده صدق بيمينه اهـ وذلك لأن في كل من الصورتين قرينة ظاهرة على صدقه أما الأولى فلأن قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن أنه إنما بقى أو دفع إليها لتتم تلك الخطبة ولم تتم وبهذا يفرق بين هذه وقول الروضة أيضا لو بقى لغير دائيه شيئا وزعم أنه بموضع وقال المذوق إليه بل صدقة صدق المذوق إليه اهـ. أي لأنه لا قرينة هنا تصدق الدافع بل المذوق إليه لأن الغالب في الدفع والإرسال لغير الدائين من غير ذكر عوض

المخطوبة مثل الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الآتية أم لا وقضية تغليب الرجوع الآتي أنها مثله هنا وأما كونها مثله فيما يأتي فيه توقف فليراجع إذ قد يفرق بأن الشارع لما جعل الأمر والعصمة بعد العقد بيده فيقصد بالإعطاء العقد دون المعاشرة فإنها بعده بيده بخلافهما فتقصد المعاشرة مع العقد لأن المعاشرة المقصودة بالعقد بيده. هـ قوله: (إليها) أو إلى أهلها. هـ قوله: (ثم وقع الإعراض) الظاهر مما مر أيضا وما يأتي كالإعراض فيرجع الوارث. هـ قوله: (ثم لم ينكحها) شاملا لما لم ينكحها الإعراض منهما أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما فيرجع الوارث كذا في بعض الهوامش المعتبرة وهو ظاهر.

هـ قوله: (أي وقد بان) إلى قوله ثم قال من كلام الشارح ردًا لقول الزركشي وعجيب الخ وللإشارة إلى هذا زاد لفظة أي وإلا فلا موقع لها هنا. هـ قوله: (ثم قال) أي الزركشي في قواعد. هـ قوله: (انتهت) أي عبارة الزركشي. هـ قوله: (ويوافقه الخ) أي ما مر عن البغوي. هـ قوله: (لو دفع لزوجته الخ) وتسمع دعوى دفع صداق لولي محجورة لا إلى ولي رشيدة ولو بكرًا إلا إذا ادعى إذنها نطقًا بنهاية ومغني.

هـ قوله: (صدق بيمينه) كذا في النهاية والمغني وزاد الأول وإن لم يكن المذوق من جنس الصداق اهـ عبارة سيد عمر سواء كان من جنس الصداق أو غيره فإذا حلف فإن كان من جنس الصداق وقع عنه وإلا فإن رضى بيمينه بالصداق فذاك وإلا استرده وأدى الصداق فإن كان نالفاً قلله البدل وقد يتقاضان ولو لم يكن من جنس الصداق فادعى المصالحة عليه صدقت بيمينها اهـ اتوازه اهـ سيد عمر. هـ قوله: (من الصورتين) أي صورة المخطوبة وصورة الزوجة اهـ سم. هـ قوله: (صدق المذوق إليه) كذا في النهاية والمغني.

هـ قوله: (لأن في كل من الصورتين) أي صورة المخطوبة وصورة الزوجة

أَنَّهُ تَبَرَّعَ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَرِينَةُ وجودِ الدِّينِ مع غَلَبَةِ قَضْدِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ تَوْكَدُ صِدْقَ الدَّافِعِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوضَةِ لَوْ اخْتَلَفَ الْمُضْطَرُّ وَالْمَالِكُ فَقَالَ أَطْمَعْتُكَ بِعَوَضٍ فَقَالَ بَلْ مَجَانًا صَدَّقَ الْمَالِكُ أَمْ وَذَلِكَ حَمَلًا لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الْعَظِيمَةِ وَلِأَنَّ الصَّرُورَاتِ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا هَذَا مَا يُتَّبَعُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَغْتَفِرْ بِمَنْ أَشَارَ لِلْجَمْعِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْإِرْسَالِ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَوْ دَفَعَ بِخُطْبَتِهِ وَقَالَ جَعَلْتَهُ مِنَ الصَّدَاقِ الَّذِي سَيَجِبُ بِالْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْكِسْوَةِ الَّتِي سَتَجِبُ بِالْعَقْدِ وَالتَّمَكُّنِ وَقَالَتْ بَلْ هَدِيَّةٌ فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَصَدِّقُهَا إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا عَلَى صِدْقِهِ فِي قَضِيهِ وَلَوْ طَلَّقَ فِي مَسَائِلِنَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِلتَّبَغَوِيِّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْعَقْدِ وَقَدْ وَجَدَ.

فَصْلٌ فِي وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ

مِنَ الْوَلَمِ وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ وَهِيَ أَعْنِي الْوَلِيْمَةَ اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ أَوْ طَعَامٍ يُتَّخَذُ لِحَادِثٍ مُرُورٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ).....

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) عَطَفَ عَلَى وَأَمَّا الْأُولَى وَالْمُرَادُ بِالذِّينِ هُنَا الصَّدَاقُ أَمْ كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الرُّوضَةِ لَوْ بَعَثَ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَعَلْتَهُ الْخ) أَيِ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الدَّفْعِ وَقَالَ الْخ أَمْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَّقَ) أَيِ مَثَلًا فِي مَسَائِلِنَا أَيِ مَسْأَلَةٍ الْمَخْطُوبَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ أَيِ وَلَوْ قَبْلَ الْوَطْءِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَرْجِعْ الْخ) وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَهْلَى الْخ).

(فَرُوعُ): وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمُنْكَوحَةِ صَدَّقَ كُلُّ مِنْهُمَا فِيمَا نَفَاهَ بِمِيقَانِهِ أَيْ وَلَا يَنْكَاحُ وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتَيْنِ تَزَوَّجْتُكُمَا بِالْفِ فَقَالَتْ إِخْدَاهُمَا بَلْ أَنَا فَقَطُّ بِالْفِ تَحَالَفَا وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْيِ النِّكَاحِ وَلَوْ أَصْدَقَهَا جَارِيَةً ثُمَّ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِالْحَالِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَحْدُ لِسَبْهُةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهَا هَلْ تَنْكِحُ قَبْلَ الدُّخُولِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ أَوْ يَنْصَفُهُ فَقَطُّ أَوْ بَعْدَهُ حُدٌّ وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَى جَهْلِ مَالِكِ الْجَارِيَةِ بِالدُّخُولِ إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ عَهْدِ الْإِسْلَامِ أَوْ مِمَّنْ نَشَأَ بِيَادِيَةِ بَعِيدَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

فَصْلٌ وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ

• قَوْلُهُ: (فِي وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ مَعَ ضَمِّ الرَّاءِ وَإِسْكَانِهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مِنَ الْوَلَمِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاشْتِقَاقُهَا كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ مِنَ الْوَلَمِ وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ أَمْ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ) أَيِ لُغَةً وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَيِ شَرْعًا أَمْ ع. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) يَشْمَلُ الْمَعْمُولَ لِلْحُزْنِ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الْمُقْرِي أَمْ ع. وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي وَسَيَأْتِي أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْخ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ سُنَّةٌ) فِي قِتَاوَى الْحَافِظِ السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْوَلِيْمَةِ أَنَّهُ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ عَمَلِ الْمَوْلِدِ التَّبَوِيِّ فِي شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ مَا حُكِّمَهُ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ وَهَلْ هُوَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ وَهَلْ يُثَابَ

فاعله أو لا قال والجواب أن أضلَّ عملَ المولِد الذي هو اجتماعُ الناسِ وقراءةُ ما تيسَّر من القرآنِ وروايةُ الأخبارِ الواردةِ في مبدأ أمرِ النبي ﷺ وما وقعَ في مولِده من الآياتِ ثم يُمدُّ لهم سِماطٌ يأكلونَه ويتصرفونَ من غيرِ زيادةٍ على ذلكِ من البِدَعِ الحَسَنَةِ التي ثابَّت عليها صاحبُها لما فيه من تَعْظِيمِ قدرِ النبي ﷺ وإظهارِ الفَرَحِ والإستِشارِ بمولِده الشريفِ ثم ذَكَرَ أن أوَّلَ مَنْ أَخَذَتْ فِعْلَ ذَلِكَ الْمَلِكُ الْمُظَفَّرُ صَاحِبُ أَرْبِيلَ وَأَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ عِنْدَهُ فِي الْمَوْلِدِ التَّبَوِّيُّ أَغْيَانُ الْعُلَمَاءِ وَالصُّوفِيَةِ وَأَنَّ الْحَافِظَ أَبَا الْخَطَّابِ بْنَ دُحْيَةَ صَنَّفَ لَهُ مُجَلَّدًا فِي الْمَوْلِدِ التَّبَوِّيِّ سَمَّاهُ التَّنْوِيرُ فِي مَوْلِدِ الْبَشِيرِ التَّذِيرُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَافِظُ الْعَصْرِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ حَجَّارٍ عَنْ عَمَلِ الْمَوْلِدِ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ أَضْلُ عَمَلِ الْمَوْلِدِ بِذَعَةٍ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَلَكِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى مَحَابِرَ وَضِدِّهَا فَمَنْ تَحَرَّى فِي عَمَلِهَا الْمَحَابِرَ وَتَجَنَّبَ ضِدِّهَا كَانَ بِذَعَةٍ حَسَنَةٍ وَمَنْ لَا فَلَاحَ . قَالَ : وَقَدْ ظَهَرَ لِي تَخْرِيجُهَا عَلَى أَضْلَى نَائِبٍ وَهُوَ مَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا هَذَا يَوْمٌ أَغْرَقَ اللَّهُ فِيهِ فِرْعَوْنَ وَنَجَّى مُوسَى فَتَحَنَّنَ نَصُومُهُ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى . فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ فِعْلُ الشُّكْرِ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَّ بِهِ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ مِنْ إِسْدَاءِ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ وَيُعَادُ ذَلِكَ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ وَالشُّكْرُ لِلَّهِ يَخْصُلُ بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كَالسُّجُودِ وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ وَالتَّلَاوَةِ وَآيِ نِعْمَةٍ أَعْظَمَ مِنَ النُّعْمَةِ بِبُرُوزِ هَذَا النَّبِيِّ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّى الْيَوْمَ بَعَيْنِهِ حَتَّى يُطَاقِ قِصَّةَ مُوسَى فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَمَنْ لَمْ يَلَاظِ ذَلِكَ لَا يُيَالِي بِعَمَلِ الْمَوْلِدِ فِي أَيِّ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ بَلْ تَوَسَّعَ قَوْمٌ فَتَقَلَّوْهُ إِلَى يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ وَفِيهِ مَا فِيهِ هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِأَضْلَى عَمَلِهِ وَأَمَّا مَا يَعْمَلُ فِيهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ عَلَى مَا يُفْهَمُ الشُّكْرُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالْإِطْعَامِ وَالصَّدَقَةِ وَإِنشَادِ شَيْءٍ مِنَ الْمَدَائِحِ التَّبَوِّيَةِ وَالرُّهْدِيَةِ الْمُحَرَّكَ لِلْقُلُوبِ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرِ وَالْعَمَلِ لِلْآخِرَةِ وَأَمَّا مَا يَنْبَغُ ذَلِكَ مِنَ السَّمَاعِ وَاللَّهْوِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مُبَاحًا بِحَيْثُ يَتِمُّ لِلشُّرُورِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ لَا بَأْسَ بِالْحَاقِقِ بِهِ وَمَهْمَا كَانَ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا فَيَمْنَعُ وَكَذَا مَا كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلَى أَه . ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ نَاصِرٍ الدِّينِ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِوَرْدِ الصَّادِي فِي مَوْلِدِ الْهَادِي قَدْ صَحَّ أَنَّ أَبَا لَهَبٍ يُخَفَّفُ عَنْهُ عَذَابُ النَّارِ فِي مِثْلِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ لِإِعْتَاقِهِ تَوْبَةَ سُورَرًا بِمِيلَادِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَتَى :

إِذَا كَانَ هَذَا كَافِرًا جَاءَ ذَمُّهُ وَتَبَّتْ يَدَاهُ فِي الْجَحِيمِ مُخَلَّدًا
أَتَى أَنَّهُ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ دَائِمًا يُخَفَّفُ عَنْهُ لِلشُّرُورِ بِأَحْمَدًا
فَمَا الظَّنُّ بِالْمَبْدِ الَّذِي كَانَ عُمرُهُ بِأَحْمَدَ مَسْرُورًا وَمَاتَ مَوْحَدًا

انتهى . اهـ .

وقد أطال في إيضاح الإحتجاج لكونِ المولِد مَحْمُودًا مُثَابًا عَلَيْهِ بِشَرْطِهِ مَعَ إِضْوَاحِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بِمَا يَنْبَغِي اسْتِغَاذَتُهُ وَجَمَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مُؤَلَّفًا سَمَّاهُ حُسْنَ الْمَقْصِدِ فِي عَمَلِ الْمَوْلِدِ فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ أَهْلُهُ وَكَرَّرَ فِي ذَلِكَ الْمُؤَلَّفِ بَيَانَ انْقِسَامِ الْبِذَعَةِ إِلَى الْأَحْكَامِ كُلِّهَا حَتَّى لَا يُنَافِيَ كَوْنُ عَمَلِ الْمَوْلِدِ بِذَعَةٍ كَوْنَهُ مَحْمُودًا مُثَابًا عَلَيْهِ أَه سَم .

قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ أُطْلِقَتْ وَاخْتَصَّصَتْ بِهِ وَلَا تَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مُقَيَّدَةً أَهـ وَيُؤَدُّ بِأَنَّهُ غَفْلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي عَلَى أَنَّ هَذَا قَوْلٌ لِبَعْضِ أَهْلِ اللَّغَةِ وَقَالَ آخَرُونَ تَشْمَلُ الْكُلَّ لِكِبَرِ الْأَشْهَرِ إِطْلَاقُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ وَتَقْيِيدُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا غَيْرُهُ وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَكْتَفِ كَالْحَدِيثِ بِإِطْلَاقِهَا نَظَرًا لِشُمُولِهَا لِلْكُلِّ فَيَحْصُلُ الْإِبْهَامُ وَأُطْلِقَتْ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي أَيْضًا نَظَرًا لِلْأَشْهَرِ الْمَذْكُورِ فَكُلٌّ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ سَائِغٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَإِنْ قُلْتُ شُمُولُهَا لِلْوَضِيعَةِ الَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ عَنْ آخَرِينَ يُنَافِي قَوْلَ الرُّوضَةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ تَقَعُ فِي كُلِّ دَعْوَةٍ تَتَّخِذُ لِشُرُورِ حَدِيثٍ قُلْتُ لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِطْلَاقٌ فَقِيهِي مِنْ بَعْضِ إِطْلَاقَاتِهَا وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِطْلَاقِ اللَّغَوِيُّ عِنْدَ إِطْلَاقِ أَوْلِيكَ اللَّغَوِيِّينَ وَهُوَ يَشْمَلُ الْكُلَّ وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْوَلِيْمَةُ طَعَامُ الْغُرْسِ أَوْ كُلُّ طَعَامٍ صُنِعَ لِدَعْوَةٍ وَغَيْرِهَا . ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مُخَالَفًا لِشَرْحِ الْبَهْجَةِ أَنَّ الْوَضِيعَةَ مِنَ الْوَلَايِمِ وَأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالشُّرُورِ لِلْغَالِبِ (سُنَّةٌ) بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ لِلزَّوْجِ الرَّشِيدِ وَلِوَلِيِّ غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي فَلَوْ عَمِلَ بِهَا غَيْرُهُمَا كَأَيِّ الزَّوْجَةِ أَوْ هِيَ عَنْهُ فَالَّذِي يَنْجُوهُ أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ أَذِنَ تَأْذَتِ السُّنَّةُ عَنْهُ فَتَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَا خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ حُصُولُهَا وَيُظْهَرُ نَذْبُهَا لِسَيِّدِ عَبْدٍ وَلَوْ امْرَأَةً أَذِنَ لَهُ فِي نِكَاحِ فَتَكْخ.....

• فَوَدَّ: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَيِ الْغُرْسِ . فَوَدَّ: (وَيُؤَدُّ الْخ) وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْقَائِلِ الْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ أَهـ
 سم . فَوَدَّ: (فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) أَيِ ثَانِيًا . فَوَدَّ: (هَلَى أَنْ هَذَا) أَيِ الْإِخْتِصَاصِ أَهـ كُرْدِي .
 • فَوَدَّ: (وَتَقْيِيدُهَا الْخ) يُقَالُ وَلِيْمَةُ خِتَانٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَشْهَرِ أَهـ كُرْدِي .
 • فَوَدَّ: (فَيَحْصُلُ الْإِبْهَامُ) أَيِ إِبْهَامٍ مَعَ انْتِصَافِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِوَلِيْمَةِ الْغُرْسِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ سَمِ وَلَكِ أَنْ نَقُولَ الْإِبْهَامُ بَاقٍ مَعَ هَذَا الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ أَنْ يَوْقَعَ فِي الْوَهْمِ شَيْئًا وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمَرْجُوحَةِ أَهـ
 سَيِّدٌ عَمَزَ . فَوَدَّ: (فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) أَيِ أَوَّلًا . فَوَدَّ: (لَأَنَّ هَذَا) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ . فَوَدَّ: (مِنْ بَعْضِ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى مِنْ جُمْلَةِ إِطْلَاقَاتِهَا . فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِطْلَاقِ اللَّغَوِيِّ . فَوَدَّ: (اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ) وَاعْتَمَدَ الْمُفْنِي أَيْضًا . فَوَدَّ: (أَنَّ الْوَضِيعَةَ الْخ) أَيِ شَرْعًا . فَوَدَّ: (لِلزَّوْجِ) خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ أَهـ سَمِ . فَوَدَّ: (غَيْرُهُمَا) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجِ وَوَلِيِّهِ . فَوَدَّ: (كَأَيِّ الزَّوْجَةِ الْخ) الْأَوَّلَى كَالزَّوْجَةِ وَأَبِيهَا .
 • فَوَدَّ: (هَنَ) أَيِ الزَّوْجِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِعَمَلِهَا . فَوَدَّ: (وَلَوْ امْرَأَةً الْخ) غَايَةُ فِي السَّيِّدِ .

فَصْلٌ فِي وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ

• فَوَدَّ: (قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ الْخ) يُجَابُ بِأَنَّ فِيهِ إِفَادَةً أَنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ وَلَوْ مُقَيَّدَةً وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ الْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ . فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ غَفْلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَوْجِبُ الْغَفْلَةَ . فَوَدَّ: (فَيَحْصُلُ الْإِبْهَامُ) أَيِ إِبْهَامٍ مَعَ انْتِصَافِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِوَلِيْمَةِ الْغُرْسِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ . فَوَدَّ: (لِلزَّوْجِ) خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ امْرَأَةً غَايَةُ لِلْسَّيِّدِ .

مؤكدَة أكثر من سائر الولايم المشهورة لثبوتها عنه عليه السلام قولاً وفعلًا ويدخل وقتها بالمقد كما تقرر فلا تجب الإجابة لما تقدّمه وإن اتصل بها خلافاً لمن بحث وجوبها حينئذٍ زاعماً أنها تُسمى وليمة عرس ولم يُبال بمخالفته لصريح كلام غيره والأفضل فعلها عقب الدخول للإتياع ولا تقوّط بطلاقي ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالمقيقة وتجب الإجابة إليها وإن قبّلت في الوقت المفضول كما هو ظاهر. (وفي قول أو وجه) وضوّب جمع أنه قول وهو

هـ قوله: (مؤكدَة) نعت لقول المتن سته ثم هذا إلى المتن في النهاية والمغني إلا قوله فلا تجب الإجابة إلى والأفضل.

هـ قوله: (من سائر الولايم) وقد نظّم بعضهم أسماء الولايم فقال:

وليمة عرس ثم عرس ولادة عقيقة مولود وكبرة ذي بنا
وضيمة موت ثم إغدار خاتين نقيعة سفر والمآدب لئلا
اه. ابن المثري، وقوله نقيعة سفر أي للقدام من سفره وقوله والمآدب أي يقال لها مأدبة بسكون
الهمزة وضّم الدال إذا لم يكن لها سبب إلا أثناء التأسيس عليه اهـ زي زاد المغني على نحوه:

والشندخي لأملاك فقد كملت نسما وقُل للذي يُذريه فاعتجدي

وأفضل الناظم عاشوراء وهو الجدّاق اهـ وهو ما يُصنّع لحفظ القرآن وختم كتاب. هـ قوله: (المشهورة) قال الأذرعى رحمته الله نكّل إن محلّ نذب وليمة الختان في حقّ الذكور دون الإناث؛ لانه يخفى ويستخفي من إظهاره لكن الأوجه استحبابه فيما يتنهّن خاصة وأطلقوا نذبها للقدوم من السفر وظاهر أن محلّه في السفر الطويل لقضاء العزف به أما من غاب يوماً أو أياماً يسيرة إلى بعض التواحي القريبة فكالحاضر نهاية ومغني اهـ. هـ قوله: (ويدخل وقتها بالمقد) قضيتها أن ما يقع من الدعوة قبل المقيد ليفعل الوليمة بعده لا تجب فيه الإجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب؛ لأن الدعوة وإن تقدّمت فهي ليفعل ما تحصل به السّنة وعليه فالمراد بقوله الآتي وتجب الإجابة إلخ أن الإجابة تجب لها حيث كانت تفعل بعد المقيد اهـ ع ش. هـ قوله: (ولا بطول الزمن إلخ) ظاهره أنه أداء أبداً وفي الدميري والظاهر أنها تنتهي بمدة الزّفاف للبكر سبباً وللتيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء اهـ سم وسيد عمر.

هـ قوله: (وضوّب) إلى قوله وفيه نظر في النهاية.

هـ قوله: (ولا بطول الزمن فيما يظهر) ظاهره أنها أداء أبداً وفي آخر الباب من الدميري ما نصّه.

(تيمّة) لم يتعرّض الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب أنها بعد الدخول قال الشيخ وهي جائزة قبله وبعده وقتها مرسّع من حين المقيد كما صرح به البهوي والظاهر أنها بمدة الزّفاف للبكر سبباً وللتيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء اهـ انتهى وقوله والظاهر إلخ ليس من كلام السبكي كما يعلم بمراجعتيه.

(فائدة) في فتاوى الحافظ السيوطي في باب الوليمة سئل عن عمل المولّد التبوّي في شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أو مذموم وهل يثاب فاعله أو لا قال والجواب عندي أن

القياس؛ لأن مع ثبته زيادة علم (واجبة) عينا للخبر المتفق عليه «أولم ولو بشاة» وحمله على التذنب لخبر «هل علي غيرها أي الزكاة قالا لا إلا أن تطوع» وخبر «ليس في المال حق سوى الزكاة».....

أصل عمل المولى الذي هو اجتماع التماس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدأ أمر النبي ﷺ وما وقع في مولده من الآيات ثم يمد لهم سباط يأكلونه ويصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها إما فيه من تعظيم قدر النبي ﷺ وإظهار الفرح والإستبشار بمولده الشريف ثم ذكر أن أول من أحدث فعل ذلك الملك المظفر صاحب أربيل وأنه كان يخضر عنده في المولد أغنياء العلماء والصوفية وأن الحافظ أبا الخطاب بن دحية صنف له مجلداً في المولد النبوي سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم حكى أن الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي السكندري المشهور بالفاكيهاني من متأخري المالكية ادعى أن عمل المولد بدعة مذمومة وألف في ذلك كتاباً سماه المورد في الكلام على عمل المولد ثم سرده برأيه ثم نقده أحسن نقدي ورده أبلى رد فله دره من حافظ إمام. ثم ذكر أنه سئل شيخ الإسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حنبل عن عمل المولد فأجاب بما نصه أصل عمل المولد بدعة لم يتقل عن أحد من السلف الصالحين من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تخريبها على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ «قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فتحنن نوصوه شكراً لله تعالى» فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من إسناده نعمة ودفع نعمة ويعد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل بأشكال العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي نعمة أعظم من النعمة بيوم هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه إلى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق بأصل عمله. وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والإطعام والصدقة وإنشاد شيء من المديح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخيرة وأما ما يتبع ذلك من السماع والنهوض وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان من ذلك مباحاً بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأس بالحاق به ومهما كان حراماً أو مكروهاً فيمتنع وكذا ما كان خلاف الأولى اهـ ثم ذكر أن الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بوزن الصادي في مولد الهادي قد صرح أن أبا لهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الإثنين لإعتاقه ثوبه سروراً بميلاد النبي ﷺ ثم أئشده:

إذا كان هذا كافراً جاء دمه وتبث يده في الجحيم مخلداً

وهما صحيحان ولأنها لو وجبت لوجبَت الشاة ولا قائل به وقولهما أقل الوليمة للمتمكن شاة أي للخبر مرادها أقل الكمال فيحصل أصل السنة بأي شيء أطعمته ولو مؤبراً للخبر الصحيح عن أنس «ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نساياه ما أولم على زنتب أولم بشاة وصرح الجزجاني بنذب عدم كسر عظميها كالمقينة وقد يؤججه بنظير ما قالوه ثم من أن فيه تفاؤلاً بسلامة أخلاقي الزوجية وأعضائها كالولد ويؤخذ منه أنه يستحسن هنا في المذبح ما يستحسن في العقيقة . وبحث الأذرعى أنها لو اتحدت وتعددت الزوجات وقصدها عنهن كفت.....

• قوله: (وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما اه سم . قوله: (ولأنها إلخ) عطف على الخبر هل على إلخ . قوله: (ولأنها لو وجبت إلخ) هذا إنما يتأتى مع قطع النظر بما فسره به الحديث من أن المراد به أقل الكمال اه رشيدى . قوله: (وقولهما أقل الوليمة إلخ) عبارة النهاية والمفني وأقلها للمتمكن شاة وبغيره ما قلدر عليه قال التشائي والمراد أقل الكمال شاة لقول التشبيه وبأي شيء أولم من الطعام جاز هو يشمل المأكول والمشروب الذي يعمل في حال المقد من سكر وغيره اه . قوله: (ويؤخذ منه) أي بما صرح به الجزجاني . قوله: (وبحث الأذرعى إلخ) اختتمته النهاية . قوله: (أنها لو اتحدت إلخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها فلا بد من التعدد اه ع ش . قوله: (وقصدها هنهن إلخ) فإن لم يقصد ذلك أي بأن أطلق استحب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين اه نهاية .

أتى أنه في يوم الإثنين دائماً يخفف عنه للمسور لأحمدا
فما الظن بالعبد الذي كان عمره بأحمد مسروراً ومات موحداً
انتهى . وقد أطال في إيضاح الاحتجاج لكون المولد محموداً مثاباً عليه بشرطه مع إيضاح الرد على من خالف في ذلك بما يتبعني استيادته وجعل ذلك كله مؤلفاً سماء حسن المقصد في عمل المولد فجاءه الله تعالى ما هو أهله وكور في ذلك المؤلف بيان انقسام البذعة إلى الأحكام كلها حتى لا يتأني كون عمل المولد بذعة كونه محموداً مثاباً عليه . قوله: (وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى . قوله: (ولأنها لو وجبت لوجبَت الشاة) فإن قلت كيف تصح هذه الملازمة مع أن قوله في الحديث ولو بشاة صريح في أن المطلوب أعم من الشاة قلت؛ لأن المبالغة بالشاة تقتضي أنها أقل ما يُجزئ قلو وجبت لكان أقل ما يُجزئ ولو وجبت لكان أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع أنه لا قائل بوجوبها فليتأمل فإنه قد يمتنع الإقتضاء المذكور ألا ترى أنه قال في الحديث «التمس ولو خاتماً من حديد» مع إجزاء ما دونه في الصداق إلا أن يقال الإقتضاء المذكور ظاهر المبالغة فيعمل به إلا لمعارض ولم يوجد هنا ووجد هناك فليتأمل . قوله: (فيتحصل أصل السنة إلخ) فظاهر أن الأمر كذلك في سائر الولائم إلا العقيقة فإن أقل ما يُجزئ فيها شاة كما هو معلوم من بابها . قوله: (بأي شيء أطعمته) أي ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر .

وفيه نظر والذي يتجده أنها كالمعقبة فتتعمد بتعمدها مطلقاً فإن قلت هل يمكن الفرق بأن المعقبة فداء عن النفس فتعمدت بعدها بخلاف الوليمة قلت يمكن إن لم يكن في الوليمة نحو ذلك وهو بعيد والظاهر أن سيرها رجاء صلاح الزوجة ببركتها فكانت كالفداء عنها فلتنعمد بعدها ويؤيد التسوية ما تقرر عن الجرجاني ويؤخذ من ذلك أنه يندب لها إذا لم يؤلم الزوج أن تؤلم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يندب لمولود ترك وإليه الحق عنه أن يمتنع عن نفسه بعد بلوغه وهو محتفل إلا أن يفرق بأن الولد هو المقصود بالمعقبة فلم تفت بلوغه بل تأكدت والزوجة ليست هي المقصودة بالوليمة وسكتوا عن نذرها للشرعي وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صنفية في أنها زوجة أو سرية أنهم كانوا يألّفونها للسرية ولا ليجزّوا بأنها زوجة وعليه فلا فرق فيها بين ذات الخطر وغيرها؛ لأن القصد بها.....

• قوله: (وفيه نظر إلخ) هذا مردود لظهور الفرق بأنها جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا اهـ نهاية.
 • قوله: (والذي يتجده إلخ) وفقاً للمعنى عبارته لو نكح أربعاً هل تستحب لكل واحدة أو يكفي واحدة عن الجميع أو يفصل بين العقد الواحد والمقود قال الزركشي فيه نظر انتهى والأوجه الأول كما قاله غيره اهـ. • قوله: (أنها كالمعقبة) قد يفرق بأن أقل ما يجري عن المعقبة شاة ولا يجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدح في قوله الآتي ويؤيد التسوية إلخ فتأمل اهـ سم. • قوله: (مطلقاً) أي قصدها عنهن أو لا. • قوله: (وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن إلخ اهـ سم. • قوله: (أن سيرها) أي حكمه الوليمة. • قوله: (من ذلك) أي من التسوية أو مما تقرر عن الجرجاني. • قوله: (وسكتوا) إلى قوله وعليه فلا فرق في المعنى وإلى قول المتن وإنما تجب في النهاية. • قوله: (للشرعي) سيأتي أنه يعتبر في الشرعي الإنزال والحجب ويتبني أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الإغداق للوطء ولا يتعد دخول وقت وليمة الشرعي بقصد الإغداق المذكور قارن عقد التملك أو تأخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كما أن وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لتحو خفيض سم وع ش. • قوله: (ولاً ليجزّوا إلخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم إياها فتأمل اهـ سم. • قوله: (فيها) أي السرية. • قوله: (بين ذات الخطر) أي

• قوله: (والذي يتجده أنها كالمعقبة) قد يفرق بأن أقل ما يجري عن المعقبة شاة ولا يجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدح في قوله الآتي ويؤيد التسوية إلخ فتأمل اهـ. • قوله: (وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن إلخ. • قوله: (للشرعي) سيأتي أنه يعتبر في الشرعي الإنزال والحجب ويتبني أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الإغداق للوطء ولا يتعد دخول وقت وليمة الشرعي بقصد الإغداق المذكور قارن عقد التملك أو تأخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كما أن وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لتحو خفيض. • قوله: (ولاً ليجزّوا إلخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم إياها فتأمل.

ما مرّ وهو لا يتقدّم بذات الخطر . وتَقَلَّ ابنُ الصّلاح أَنَّ الأفضَلَ فعلُها ليلًا؛ لأنّها في مُقابَلَةِ نِعْمَةِ لَيْلِيَّةٍ ولِقوله تعالى ﴿فَإِذَا طَلَعْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الاحزاب: ٥٣] وكان ذلك ليلًا اهـ . وهو مُتَّجِعٌ إِنْ ثَبَّتَ أَنَّهُ فَعَلَهَا لَيْلًا .

(والإجابة إليها) بناءً على أَنَّها سُئِلَتْ (فرض عَيْن) لِخبرِ مسلم «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ» وَمَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّعْوَةَ أَيْ بَفَتْحِ الدَّالِ وَقَوْلُ قَطْرُبَ بِضَمِّهَا غَلَطُوهُ فِيهِ كَذَا قَالَه جَمْعٌ وَيُنَافِيهِ قَوْلُ الْقَامُوسِ وَتُضَمُّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ سَبَبَ التَّغْلِيظِ أَنَّ قَطْرُبَ يُوجِبُ الضَّمَّ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالثَّرَاذُ وَلِيْمَةُ الْغُرُوسِ؛ لِأَنَّهَا الْمَعْهُودَةُ عَنْهُمْ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ غُرُوسٍ فَلْيُجِبْ» وَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ لِغَيْرِ وَلِيْمَةٍ غُرُوسٍ وَمِنْهُ وَلِيْمَةُ التَّسْرِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقِيلَ تَجِبُ وَاخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ لَا خِيَارَ فِيهِ (وَقِيلَ) فَفَرْضُ (كِفَايَةِ) وَيَصْحُحُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِظْهَارُ الْحَلَالِ عَنِ الشَّفَاحِ وَهُوَ حَاصِلُ بَحْضُورِ الْبَعْضِ وَيَرَدُّ بِفَرْضِ تَسْلِيمِ مَا عَلَّلَ بِهِ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ (وَقِيلَ سُئِلَ)؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ مَا لَمْ تَجِبْ وَيَرَدُّ بِأَنَّ الْأَكْلَ سُئِلَ

الشَّرَفُ . فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ سِرَّهَا الْإِنْفَ اهـ رَشِيدِي . فَوُدَّ: (أَنَّ الْأَفْضَلَ الْإِنْفَ) جَرَى عَلَيْهِ فَتَحُّ الْمُعِينِ . فَوُدَّ: (وَكَانَ ذَلِكَ) أَيْ سَبَبَ نَزُولِهِ . فَوُدَّ: (إِنْ ثَبَّتَ الْإِنْفَ) أَيْ وَلَمْ يُثَبِّتْ ذَلِكَ فَلَا يَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى سَهْلِ لَيْلًا بِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلَهَا كَذَلِكَ اهـ ع ش .

فَوُدَّ (سُنِّي): (وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا) أَيْ وَلِيْمَةُ الْغُرُوسِ فَيَخْرُجُ وَلِيْمَةُ التَّسْرِي فَلَا يَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا م ر اه س م وَيُقْبَلُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَمِنْهُ وَلِيْمَةُ التَّسْرِي الْإِنْفَ . فَوُدَّ: (إِلَيْهَا) أَيْ الْوَلِيْمَةِ . فَوُدَّ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِي الْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ وَمِنْهُ إِلَى وَقِيلَ . فَوُدَّ: (لَمْ يَجِبِ الذَّهْوُ) بِفَتْحِ الدَّالِ اهـ نِهَآيَةُ .

فَوُدَّ: (وَالْخَبَرُ الْإِنْفَ) عَطَفَتْ عَلَى لَائِنِهَا الْإِنْفَ . فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ الْغَيْرِ اهـ رَشِيدِي . فَوُدَّ: (وَقِيلَ تَجِبُ) أَيْ لِغَيْرِ وَلِيْمَةٍ غُرُوسٍ اهـ س م . فَوُدَّ: (لِلْإِخْبَارِ فِيهِ) فَفِي مُسْلِمٍ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى غُرُوسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ» وَفِي أَبِي دَاوُدَ «إِذَا ذُهِبَ أَخَذَكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ غُرُوسًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ» وَقَضِيَّتُهُمَا وَجُوبُ الْإِجَابَةِ فِي سَائِرِ الْوَلَايِمِ اهـ مُغْنِي . فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي دَفْعِ ذَلِكَ التَّعْيِينُ عَلَى مَنْ طُلِبَ مِنْهُ الْحُضُورُ قَبْلَ غَيْرِهِ كَمَا قَالُوا فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ وَهَذَا لَا يُنَافِي فَرُضِيَّةَ الْكِفَايَةِ فَتَأَمَّلْهُ فَهَذَا الرَّدُّ لَيْسَ بِذَلِكَ س م وَسَيِّدُ عَمَرٍ . فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَلَّاهُ وَالْأَنْسَبُ تَمْلِكُ بِلَا يَاءٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ .

فَوُدَّ فِي (سُنِّي): (وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا) أَيْ وَلِيْمَةُ الْغُرُوسِ أَقُولُ هَذَا بِعَيْنِهِ ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بَعْدَ فَتَخْرُجُ وَلِيْمَةُ التَّسْرِي فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا م ر . فَوُدَّ: (وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مِنْ قِبَلِ ذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمِهِ وَهُوَ لَا يُخَصَّصُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ التَّخْصِيصُ بِمَفْهُومٍ إِذَا الْإِنْفَ أَوْ بِمَفْهُومِ التَّقْيِيدِ بِغُرُوسٍ .

فَوُدَّ: (وَقِيلَ تَجِبُ) أَيْ لِغَيْرِ وَلِيْمَةٍ غُرُوسٍ . فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي دَفْعِ ذَلِكَ التَّعْيِينِ عَلَى مَنْ طُلِبَ مِنْهُ الْحُضُورُ قَبْلَ غَيْرِهِ كَمَا قَالُوا فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ فَهَذَا لَا يُنَافِي فَرُضِيَّةَ الْكِفَايَةِ فَتَأَمَّلْهُ فَهَذَا الرَّدُّ لَيْسَ بِذَلِكَ .

لا واجبٌ أمّا على أنّها واجبةٌ فتجبُ الإجابةُ إليها قطعاً أي بالشروط الآتية كما اقتضته عبارة الروضة .

(وإنما تجبُ) الإجابةُ على الصحيح (أو تُسنُّ) على مُقابلِه أو عندَ فقْدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ أو في بَقِيَةِ الولايم (بشروط أن) يَخُصَّهُ بدعوةٍ ولو بكتابةٍ أو رسالةٍ مع ثقةٍ أو مُتَمَيِّزٍ لم يُجَرَّبْ عليه الكذبُ جازمةٌ لا إن فَتَحَ بابَه وقال ليحضرُ مَنْ شاءُ أي إلا إن دَعاه بِخُصوصِهِ مع ذلك فيما يَظْهَرُ لا سِيَّما إن كان قولُه ذلك لِغُذِيرٍ كأن قَصَدَ به استيعابَ نحو الفقراءِ ثُمَّ وَأَفْهَمَ قولُهم وقال إن مُجَرَّدَ فَتَحِ البابِ لا أَثَرُ له أو قال له أحضرُ إن شِئتَ إلا أن تَظْهَرَ القَرينةُ على أنّه إنمّا قاله تَأْذِيباً وتَعَطُّفاً مع ظُهورِ رَغْبَتِهِ في حُضُورِهِ كظُهورِها في إن شِئتَ أن تُجَمِّلَنِي فإنَّ فيه طلبَ الحُضُورِ والاحتياجِ إليه لِلتَّجَمُّلِ به ومن ثَمَّ جَزَمَ شارِحُ بَلْزُومِ الإجابةِ فيه وأمّا اعتراضُ غَيْرِهِ له

• فُود: (أما على أنّها إلخ) مُحْتَرَزُ قولِه بناءً على أنّها سُنَّةٌ . • فُود: (فَتَجِبُ الإجابةُ إلخ) وَجوبٌ عَيْنٍ أو كِفَايَةُ على الوَجْهَيْنِ اه مَحَلِّي . • فُود: (على الصحيح) إلى المَنْزِ إلّا قولُه أي إلّا إلى أو قال وقولُه كَظْهُورِها إلى وأن يَكُونَ مُسَلِّماً . • فُود: (على الصحيح) يَغْنِي وَجوبُ الإجابةِ عَيْنًا كما عَلِمَ بِمَا مَرَّ أي وكِفَايَةُ على مُقابلِه اه رَشِيدِي . • فُود: (على مُقابلِه) فيه أنّه شامِلٌ لِفَرَضِ الكِفَايَةِ وعبارةُ المَحَلِّي والمُغْنِي وإنمّا تَجِبُ الإجابةُ أو تُسَنُّ كما تَقَدَّمَ اه سَالِمَةُ عَنِ الإشْكَالِ . • فُود: (أو عندَ فقْدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ) لا يَخْفَى أن شروطَ وَجوبِ الإجابةِ هي المذكورةُ بقولِه بِشَرْطِ إلخ قَيِّصِيرُ المَغْنَى إنمّا تُسَنُّ عندَ فقْدِ بعضِ تلكِ الشروطِ بتلكِ الشروطِ وذلكَ فائِداً سَمَ على حَجِّ اه ع ش . • فُود: (أو عندَ فقْدِ إلخ) عَطَفَ على قولِه على مُقابلِه . • فُود: (أن يَخُصَّهُ) إلى المَنْزِ في المَغْنَى ما يوافِقُهُ . • فُود: (أن يَخُصَّهُ إلخ) الظاهرُ ولو بَنَحُو وَلِيحْضُرُ كُلُّ مِنكُم بِإِجماعِهِ . • فُود: (ولو بكتابةٍ إلخ وقولُه مع ثِقَةٍ إلخ) أي الدَّعْوَةُ . • فُود: (لا إن فَتَحَ إلخ) عَطَفَ على أن يَخُصَّهُ إلخ . • فُود: (وقال إلخ) عَطَفَ على فَتَحَ بابَه .

• فُود: (وقال أن إلخ) وهو مَقُولُ قولِهم وقولُه إن مُجَرَّدَ إلخ مَقْصُولُ أَفْهَمَ . • فُود: (أو قال إلخ) عَطَفَ على قولِه وقال ليحضرُ إلخ . • فُود: (كَظْهُورِها) عبارةُ النِّهايةِ ويُحْمَلُ عليه قولُ بعضِ الشُّراحِ لو قال إن شِئتَ أن تُجَمِّلَنِي لَزِمَتِ الإجابةُ اه وحاصِلُه أن في الصُّورَتَيْنِ يَشْتَرِطُ ظُهورُ قَرينةٍ ولا يَكْتَفِي عنها في الثانيةِ بِمُجَرَّدِ الصِّيغَةِ وهذا مُخَالِفٌ لِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ اه سَيِّدُ عَمَرٍ . • فُود: (فإنَّ فيه طَلَبَ الحُضُورِ إلخ) فيه أنّه قد يَكُونُ ذَكَرُ التَّجَمُّلِ لِلتَّجَمُّلِ مَعَهُ في الخُطابِ اه سَمَ أي فلا يَكْفِي بل لا بُدَّ مِن ظُهورِ قَرينةٍ على أنّه إنمّا قاله تَأْذِيباً إلخ . • فُود: (بَلْزُومِ الإجابةِ فيه) أي في أَحْضَرُ إن شِئتَ أن تُجَمِّلَنِي .

• فُود: (فَتَجِبُ الإجابةُ إليها) لم يَبَيِّنْ أن هذا الوجوبُ عَيْنٍ أو كِفَايَةُ . • فُود: (أو عندَ فقْدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ) لا يَخْفَى أن شروطَ الوجوبِ أي وَجوبِ الإجابةِ هي المذكورةُ بقولِه بِشَرْطِ إلخ قَيِّصِيرُ المَغْنَى إنمّا تُسَنُّ عندَ فقْدِ بعضِ تلكِ الشروطِ بتلكِ الشروطِ وذلكَ فائِداً . • فُود: (فإنَّ فيه طَلَبَ الحُضُورِ إلخ) فيه أنّه قد يَكُونُ ذَكَرُ التَّجَمُّلِ مَعَهُ لِلتَّجَمُّلِ في الخُطابِ .

بأنه كما لو قال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعمد؛ لأن ظاهر هذه إشعار بالاستغناء عن حضوره . ومن ثم اتجه أنه لو ظهرت قرينة التأديب فيها كانت كالأولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الآتي وأن يدعوه كما أحده منه غير واحد وأن يكون مسلماً فلا تجب إجابة ذمي بل تسن إن رُجي إسلامه أو كان نحو قريب أو جارٍ وسيأتي في الجزية حرمة المثل إليه بالقلب ولا يلزم ذميًا إجابة مسلم وأن لا يكون في مال الداعي شبهة أي قويّة بأن يعلم أن في ماله حراماً ولا يعلم عيته وإن لم يكن أكثر ماله حراماً فيما يظهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد بذلك لكن يؤيده أنه لا تكرر معاملته والأكل منه إلا حينئذٍ ويُجاب بأنه محتاط للوجوب ما لا محتاط للكراهة وقيلت بقويّة؛ لأنه لا يوجد الآن مال ينقل عن شبهة وأن لا تدعوه امرأة أجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له أنثى يحتشمها أو لها وأذن زوج المروجة وسن لها الوليمة وإلا لم تجب الإجابة وإن لم تكن خلوة مُحَرَّمَةً خَشْيَةَ الفتنَةِ والزَّيْءِ ومن ثم لو كان

• فود: (بأنه) أي أخضر إن شئت أن تُجملني . • فود: (لأن ظاهر هذه) أي صيغة إن شئت أن تحضر فاحضر . • فود: (كالأولى) أي أخضر إن شئت وقال الكُرْدِيُّ وهي إن شئت أن تُجملني اه . • فود: (هذا الشرط) أي أن يخصه بدعوة كُرْدِي . • فود: (وأن يكون الخ) أي الداعي وهو عطف على قوله أن يخصه الخ . • فود: (ولا يلزم ذميًا الخ) أي مطلقاً سواء كان بينه وبين الداعي قرابة أو صداقة أم لا اه ع ش . • فود: (إجابة مسلم) مفهومه وجوب إجابة ذمي اه سم . • فود: (بأن يعلم الخ) كذا في النهاية وقال الْمُغْنِي ولا تجب إذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشي لا تجب الإجابة في زماننا اه ولكن لا بد من أن يغلب على الظن أن في مال الداعي شبهة اه . • فود: (بذلك) أي بكون أكثر ماله حراماً . • فود: (يؤيده) أي التقييد بذلك . • فود: (إلا حينئذٍ) أي حين إذا كان أكثر ماله حراماً . • فود: (بأنه) يحتاط للوجوب أي لسقوط الوجوب . • فود: (وأذن زوج الخ) أي في الوليمة بقرينة ما بعده اه رشيدِي . • فود: (وسن لها الخ) يتأمل صورة سنّها لها فإن الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بوليمة العرس ولا يذفع هذا التوقف ما يأتي في كلام الشارح ؛ لأنه إنما صور به مجرد كون الوليمة من المرأة ولا يقتضي السن إلا أن يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الإجابة لساير الولايم أو أنها فصلتها عن الزوج لإغساره أو امتناعه من الفعل على ما يأتي اه ع ش أقول ما هنا يفيد اعتماد الأخذ السابق في قوله ويؤخذ من ذلك أنه يتدبّر لها إذا لم يولم الزوج أن تولم هي الخ . • فود: (والا) نفى لما بعد إلا في قوله إلا إن كان ثم مُحَرَّمٌ إلى هنا وحينئذٍ يشكّل الوجوب في قوله ومن ثم إلى قوله وجبت الإجابة ؛ لأنه يقتضي الوجوب إذا لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وإذا لم يَأْذَن الزوج وهو محل النظر اه سم .

• فود: (ولا يلزم ذميًا إجابة مسلم) مفهومه وجوب إجابة ذمي . • فود: (والا) نفى لما بعد إلا في قوله إلا أنه كان ثم مُحَرَّمٌ إلى هنا وحينئذٍ يشكّل الوجوب في قوله ومن ثم إلى قوله وجبت الإجابة ؛ لأنه

كشفيان وهي كرايمة وجبت الإجابة ويظهر أن دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل المادة معهم أدنى فتنة أو ريبة كما يُعلم مما يأتي آخر المدد ويتصور اتحاد الرجل مع اشتراط عموم الدعوة بأن لا يكون أو لا يعرف ثم غيره بل يأتي في هذا الشرط ما يُعلم منه أنه قد يتجدد لقلّة ما عنده . ومن صور وليمة المرأة أن تولم عن الرجل بإذنه كذا قيل وفيه نظر فإن الذي يظهر حينئذ أن العبرة بدعوته لا بدعوتها؛ لأنّ الوليمة صارت له بإذنه لها المقتضي لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير إخراج الفطرة عن الغير بإذنه وحينئذ فيتمم أن يزداد في التصوير أنه إذن لها في الدعوة أيضا وأن لا يُغذّر بمُرخص في الجماعة مما مرّ كما في البيان وغيره وإن توقّف الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو شريزا طالبا للمباهاة والفخر كما في الإحياء وبه يُعلم اتجاه قول الأذرع من جاز هجره لا تجب إجابته وأن لا يُدعى قبل.....

• قوله: (كذلك) أي كدعوتها لرجل واحد في التخصيل المذكور . • قوله: (اتحاد الرجل) أي انفرادة .
• قوله: (بأن لا يكون) أي لا يوجد . • قوله: (ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف .
• قوله: (في هذا الشرط) يعني المذكور في كلام المصنف أولاً أهـ شديدي وقوله ما يُعلم منه الخ وهو قوله كقلّة ما عنده الخ . • قوله: (قد يتجدد) أي المدعو وقوله عنده أي الداعي . • قوله: (ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصوير أن الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك أهـ ش أقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المأ فالذي يتجه أن الزوج إن إذن الخ قلّير اجع . • قوله: (فيتقنن أن يزداد الخ) هـ لا جعل إذنه في الإيلاء عنه متضمنا لإذنه في الدعوة خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الآتية أهـ سم . • قوله: (أو شريزا) عطفه على الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريزا لا يوجب الفسق وهو ظاهر؛ لانه قد يراد بالشريز كثير الخصومات وذلك لا يستلزم محرما فضلا عن الكبيرة أهـ ش . • قوله: (طالبا للمباهاة) قد لا يحتاج إليه سم وعبارة الإحياء على ما نقله الزركشي في الخادم وصاحب المغني أو متكلّفا طالبا الخ فكأنه سقط من أصل الشارح لفظ متكلّفا فليتأمل على أن الانسب المطلق بأو فإنها مسألة مغايرة لما قبلها وحذف أو يوهّم أنها قيد فيما قبلها ولا معنى له كما أشار إليه المحققي أهـ سيّد عَمَر أقول ويُعلم بمراجعة الإحياء أن ما نقله الزركشي والمغني عن الإحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسألة في مختصره لصاحبه بأو عبارته وينتفع من الإجابة إن كان الطعام أو الموضع أو الفراش فيه شبهة أو كان الداعي فاسقا أو ظالما أو متبذعا أو طالبا بذلك للمباهاة أهـ .

يقتضي الوجوب إذا لم تُسن لها الوليمة وهو ممنوع وإن لم يأذن الزوج وهو محل نظر . • قوله: (فيتقنن أن يزداد في التصوير الخ) هـ لا جعل إذنه في الإيلاء عنه متضمنا لإذنه في الدعوة خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الآتية . • قوله: (طالبا للمباهاة الخ) قد لا يحتاج إليه وقوله وفيه ما فيه بل هو متجه .

وتجب الإجابة إذ الذي يظهر أن الدعوة التي لا تجب إجابتها كالعدم بل يجيب الأسبق فإن جاء أمّا أجاب الأقرب رجماً فداراً فإن استؤيا أفرغ وظاهر قولهم أجاب الأقرب وقولهم أفرغ وجوب ذلك عليه وفيه ما فيه ولو قيل أنه مندوب للتعاضد للمسوق للوجوب لم يتقد وأن يكون الداعي مطلق التصرف فلا يجيب غيره وإن أذن له وليه لبعضياته بذلك نعم، إن أذن لعميه في أن يؤلم كان كالحُر لكن إن أذن له في الدعوة أيضاً فيما يظهر نظير ما مرّ أيّفاً ولو اتّخذها الولي من مال نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور كما بحثه الأذرعى وأن يكون المدعو حراً ولو سفيهاً أو عبداً بإذن سيده أو مكاتباً لم يضر حضوره بكسبه أو أذن سيده أو مبعوضاً في نؤيته وغير قاض أي في محل ولايته لكن يُسن له ما لم يخص بها بعض الناس إلا من كان يخصهم قبل الولاية فلا بأس باستمراره على ذلك قال . الماوردي والزويني والأولي في زماننا أن لا يجيب أحد الخبيث الثبات والحق به الأذرعى كل ذي ولاية عامة في محل ولايته وبحث استثناء أبعاضه ونحوهم أي فيلزمه إجابته؛ لأن حكمه لا ينفذ لهم وأن لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب القرائن كما هو ظاهر .

• فود: (وتجب الخ) عطف على يدعي الخ . • فود: (أجاب الأقرب الخ) هذا الترتيب جاز في المندوب أيضاً اهـ ع ش . • فود: (وجوب ذلك عليه) مُعْتَمَد اهـ ع ش . • فود: (وجوب ذلك) أي ما ذكر من إجابة الأقرب ثم الأقرب وكذا ضمير أنه مندوب . • فود: (وفيه ما فيه الخ) عبارة النهاية وقد ينظر فيه إذ لو قيل الخ . • فود: (وفيه ما فيه) بل هو مُتَجَهِّد اهـ سم وتقدّم عن ع ش ما يوافقه . • فود: (فلا يجيب غيره) أي فلا تجوز له الإجابة اهـ ع ش . • فود: (وهو أب أو جد) خَرَجَ الأم الوصية فليُنظر اهـ سم عبارة ع ش قوله وهو أب الخ يُفِيدُ أن الأم لو كانت وصية وأولست من مالها لا يجب الحضور وهو كذلك ؛ لأن الأب والجد يتمكّن كل منهما من إدخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الأم ويؤخذ مما تقدّم في تصوير وليمة المزاوة أن غير الأب والجد إذا فعل الوليمة بإذن ممن طليبت منه وجبت الإجابة على ما دُعي له اهـ أي كما صرح به الشارح في أوائل الفصل . • فود: (ولو سفيهاً) ظاهره ولو بنير إذن وليه ويتبني تقيده بما إذا لم يقف عليه ما يقصد من عمله اهـ ع ش . • فود: (أو مبعوضاً الخ) أي أو أذن سيده اهـ سم . • فود: (وغير قاض) عطف على حراً . • فود: (لكن يُسن) الأولى الثاني . • فود: (ما لم يخص) أي القاضي وقوله بها أي بالإجابة اهـ سم . • فود: (باستمراره على ذلك) أي على التخصيص . • فود: (أن لا يجيب) أي القاضي اهـ ع ش . • فود: (كل ذي ولاية الخ) ومنه مشايخ البلدان والأسواق اهـ ع ش . • فود: (وتبحث الخ) عبارة النهاية والأوجه استثناء الخ . • فود: (أبعاضه) أي القاضي . • فود: (لأن حكمه الخ) هذا التعليق لا يجري في قوله ونحوهم .

• فود: (وهو أب أو جد) أخرج الأم الوصية فليُنظر . • فود: (أو مبعوضاً في نؤيته) أي أو أذن سيده . • فود: (ما لم يخص) أي القاضي بها أي بالإجابة .

وَأَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا بِالذُّعْوَةِ أَيْ أَنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّخْصِصِ بِهِمْ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَجْلِ غِنَاهُمْ أَوْ غَيْرِهِ لِغَيْرِ عُدْلٍ كَقِلَّةٍ مَا عِنْدَهُ فَإِنْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ أَمَّا إِذَا خَصَّصَهُمْ لَا لِغِنَاهُمْ مَثَلًا بَلْ لِجَوَابِ أَوْ اجْتِمَاعِ حِرْزَةٍ أَوْ قِلَّةٍ مَا عِنْدَهُ فَيَلْزَمُهُمْ كَفِيرُهُمُ الْإِجَابَةُ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ مُرَادُ الْمُخَوَّرِ بِقَوْلِهِ مِنْهَا أَنْ يَدْعُوَ جَمِيعَ عَشِيرَتِهِ وَجِيرَانِهِ أَغْنِيَاءَهُمْ وَفُقَرَاءَهُمْ دُونَ أَنْ يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُ مَا ذُكِرَ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ فِي اشْتِرَاطِ التَّعْيِينِ مَعَ فَقْرِهِ نَظَرٌ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجِيرَانِ هُنَا أَهْلَ مَحَلَّتِهِ وَمَسْجِدِهِ دُونَ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مَثَلًا أَنَّهُ يَقْصُرُ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ وَيُوجِبُهُ بَآئِهِ لَوْ كَانَ جِيرَانُهُ وَأَهْلُ حِرْزَتِهِ مَثَلًا كُلُّهُمْ فُقَرَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ لَا لِتَخَوُّعٍ عَنْ تَعْيِينِهِمْ أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ فُقَرَاءَ وَبَعْضُهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ الْفُقَرَاءَ لَا لِمَا ذُكِرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَيْثُذِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْصِصَ مُوَغِّرٌ لِلصُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ لَا لِمَا ذُكِرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ أَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ تَخْصِصُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ لَوْ خَصَّصَ فُقَرَاءَ جِيرَانِهِ أَوْ أَهْلَ حِرْزَتِهِ أَوْ بَعْضَهُمْ لَعَدِمَ كِفَايَةُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَآثَرُ الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْرَجُ أَتَجَّةِ الْوُجُوبِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ إِسْمَ وَقَوْلُهُ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ الْخُفَا فِي لَصْرِيحِ الْمُغْنَى وَظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهَايَةِ.

• فَوَدَّ (سُي): (الْأَغْنِيَاءَ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَنْ يَتَّجِمُّ لَهُ عَادَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (بِالذُّعْوَةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ غَيْرِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَهَذَا الَّذِي لِي التَّنْبِيهِ. • فَوَدَّ: (كَقِلَّةٍ مَا عِنْدَهُ) انْظُرْ مَا صَوْرَةُ كَوْنِهِ يَخْصُصُهُمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمْ أَغْنِيَاءَ لِتَخَوُّعِ هَذَا الْعُدْلِ أَمَ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ قَصْدُ التَّخْصِصِ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ أَيْ لِأَجْلِ غِنَاهُمْ الْخُفَا فَكَانَ الْأَوَّلَى لِذَلِكَ بِاللَّامِ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِمْ) أَيْ الْأَغْنِيَاءَ. • فَوَدَّ: (أَوْ قِلَّةٍ مَا عِنْدَهُ) أَيْ وَاتَّفَقَ أَنَّ الَّذِينَ دَعَاهُمْ هُمُ الْأَغْنِيَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ تَخْصِصَهُمْ بِالذُّعْوَةِ ابْتِدَاءً أَمَعَ شَاقُولُ وَيَذَلِكَ يَتَدَفَّعُ قَوْلَ السَّيِّدِ عُمَرَ مَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ تَخْصِصِ الْأَغْنِيَاءَ حَيْثُذِ أَمَ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيْ مِنَ الشُّرُوطِ. • فَوَدَّ: (فِي اشْتِرَاطِ الْخُفَا خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ نَظَرٌ وَالْجُمْلَةُ مَقُولُ الْقَوْلِ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيْ الْأَذْرَعِيُّ.

• فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مَثَلًا أَنَّهُ قَدْ يَقْصُرُ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ وَيُوجِبُهُ بَآئِهِ لَوْ كَانَ جِيرَانُهُ وَأَهْلُ حِرْزَتِهِ مَثَلًا كُلُّهُمْ فُقَرَاءَ أَوْ بَعْضُهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ الْفُقَرَاءَ لَا لِمَا ذُكِرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَيْثُذِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْصِصَ مُوَغِّرٌ لِلصُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ لِمَا ذُكِرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ أَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ تَخْصِصُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ لَوْ خَصَّصَ فُقَرَاءَ جِيرَانِهِ أَوْ أَهْلَ حِرْزَتِهِ أَوْ بَعْضَهُمْ لَعَدِمَ كِفَايَةُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَآثَرُ الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْرَجُ أَتَجَّةِ الْوُجُوبِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ قَلِيلًا تَمَلُّ.

أربعين دارًا من كل جانب.

(تنبيه) استشكل الزر كشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة يُدعى إليها في الخبر السابق حاله مُقيدة لكون طعامها شر الطعام فلو دعا عامًا لم يكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فما ذكره في أن لا يخص مُشكلاً اهـ وقد يجاب بأن جملة يُدعى بيان لكون الغالب في طعام الوليمة ذلك وأما وجوب الإجابة فمعلوم من القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغز للصدور ومن شأن التخصيص ذلك فأبطل سبب الوجوب الذي ذكره فالحاصل أن الكلام في مقامين بيان ما يجبل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما يجبلوا عليه في إجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل.

(وأن يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الأول) لأن أوله ثلاثة من الأيام (لم تجب في اليوم الثاني) بل تستحب وهو دون سُنيها في الأول في غير العرس وقيل تجب واعتمده الأذرعى إن لم يُدع في اليوم الأول أو دعي وامتنع لغير ودعي في الثاني .
(وتكره في اليوم الثالث) للخبر الصحيح المُتصّل «الوليمة في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسنعة وظاهر أن تعدد الأوقات كتعدد اليوم وأنه لو كان يُعذر كضيق منزل وجبت الإجابة مطلقاً .

• فؤد: (بيان الخ) أي استئناف بيان لبيان سبب السرية . • فؤد: (ذلك) أي تخصيص الأغنياء .

• فؤد: (بخصوصه) إلى قوله وقال في الإخاء في المعنى إلا قوله وهو دون إلى وقيل وإلى قول المتن وأن لا يكون في النهاية .

• فؤد (سني: ثلاثة) أي أو أكثر مُعني .

• فؤد (سني: لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة ويقعد المقعد ثم بعد ذلك يهين طعاماً ويدعو الناس ثانياً فلا تجب الإجابة ثانياً اهـ ع ش أقول وهذا يخالف ما سيذكره الشارح في التنبية . • فؤد: (بل يستحب) أي قبول الدعوة . • فؤد: (إن لم يدع) لعل المراد لا ليتخو فقر فليراجع .

• فؤد (سني: في الثالث) أي وفيما بعده مُعني . • فؤد: (وفي الثالث) أي وفيما بعده اهـ مُعني .

• فؤد: (إنه لو كان) أي تعدد الأيام أو الأوقات اهـ كزدي . • فؤد: (كضيق منزل) أي أو كثرة المدعوين مُعني أو قصد جمع المتأسيين في وقت كالعلماء والتجار وتخوهم ع ش . • فؤد: (مطلقاً) أي في الثاني وما بعده عبارة الكزدي أي في الأيام والأوقات كلها اهـ .

• فؤد: (وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغز للصدور الخ) قد يقال قصد الموغز إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنعه بالنسبة للمدعوين فكيف أبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل.

(وَأَنْ لَا يُخْضِرَهُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (لِخَوْفٍ) مِنْهُ (أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ) أَوْ لِيَعَارِفَهُ عَلَى بَاطِلٍ بَلْ لِيَتَقَرَّبَ
وَالْتَزُدَّ الْمَطْلُوبُ أَوْ لِيَحْوِيَ عَلَيْهِ أَوْ صِلَاحِهِ وَوَزْعِهِ أَوَّلًا بِقَصْدٍ شَيْءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِي
الْإِحْيَاءِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يَقْصِدَ بِالْإِجَابَةِ الْاِقْتِدَاءَ بِالشُّنَّةِ حَتَّى يَثَابَ وَزِيَارَةُ
أَخِيهِ وَإِكْرَامُهُ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْمُتَحَاتِّينَ الْمُتَزَاوِرِينَ فِي اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِيَانَةً نَفْسِهِ عَنْ أَنْ يُظَلَّ
بِهِ كَيْبَرٌ أَوْ احْتِقَارٌ لِمُسْلِمٍ .

(وَأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ) أَيَّ بِالْمَحَلِّ الَّذِي يَحْضُرُ فِيهِ (مَنْ يَتَأَدَّى) الْمَدْعُوُّ (بِهِ) لِمَدَاوَةِ ظَاهِرَةٍ بَيْنَهُمَا أَوْ
لِيَحْسِدَ ذَاكَ لِهَذَا دُونَ عَكْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ حُضُورُهُ يُحَرِّكُ حَسَدًا عِنْدَهُ لِمَنْ يَرَاهُ ثَمَّ
وَلَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْحُضُورُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي أَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مُنْكَرٌ (أَوْ لَا
يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ) كَالْأَرَادِلِ وَأَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ وَالرُّوْبَانِيِّ لَوْ كَانَ هُنَاكَ عَدُوٌّ لَهُ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ
لَمْ يُؤْثَرْ فِي إِسْقَاطِ الْوَجُوبِ فَمَحْمُولٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ
مَعَ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ ظُهُورِ الْمَدَاوَةِ فَالْوَجْهَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْمَدَاوَةُ مِنْهُ نَظِيرُ مَا ذَكَرْتَهُ
فِي الْحَسَدِ وَلَيْسَ كَثْرَةُ الرَّحْمَةِ عُذْرًا إِنْ وَجَدَ سَمَةً أَيْ لِمَدْخَلِهِ وَمَجْلِسِهِ وَأَمِنْ عَلَى نَحْوِ عِزِّهِ
كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَيَانِ وَالْإِعْزَازِ .

• قَوْلُهُ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَيَّ يَدْعُوهُ أَهـ . • قَوْلُهُ: (لِخَوْفٍ مِنْهُ) أَيُّ لَوْ لَمْ يَخْضِرْهُ أَهـ مُغْنِي .
• قَوْلُهُ: (أَنْ يَقْصِدَ) أَيُّ الْمَدْعُوُّ . • قَوْلُهُ: (لِيَحْسِدَ ذَاكَ) أَيُّ مَنْ يَتَأَدَّى الْمَدْعُوُّ بِهِ لِهَذَا أَيُّ لِمَدْعُوٍّ أَهـ سَم .
• قَوْلُهُ: (كَالْأَرَادِلِ) لَمْ أَرْ مَنْ يَبَيِّنُ الثَّرَادَ بِالْأَرَادِلِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الثَّرَادَ بِهِ مَنْ قَامَ بِهِ مَلْعُومٌ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ
يَصِلْ إِلَى رُتْبَةِ الْفَسَقِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَرْبَابِ الْجَرَفِ الذَّنِيَّةِ وَقَدْ يُسْتَأْنَسُ لَهُ بِقَوْلِ الْقَامُوسِ الرَّذْلُ الدُّنُ
الْخَسِيسُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الطَّلَاقِ الْخَسِيسُ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا أَهـ سَيِّدُ عَمَرَ . • قَوْلُهُ: (أَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ)
إِلَى الْمُثْنِ فِي الثَّهَابِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَلَيْسَ . • قَوْلُهُ: (أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ إِلَيْهِ) وَفَاقًا لِلتَّهَابِ وَالْمُغْنِيِّ
عِبَارَتُهُمَا وَلَا أَتَرَ لِمَدَاوَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّاعِي أَهـ قَالَ ع ش ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِرَوَالِ الْمَدَاوَةِ أَهـ .
• قَوْلُهُ: (فَمَحْمُولٌ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَ التَّهَابُ وَالْمُغْنِيُّ . • قَوْلُهُ: (حَلَّى مَا إِذَا كَانَتِ الْمَدَاوَةُ مِنْهُ) أَنْظَرَ كَيْفَ يَصِحُّ
هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ فَتَأَمَّلْهُ سَم لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِحَّتِهِ عَلَى الثَّانِي فَقَطُّ لِتَأْتِي
بِفُلِهِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَسَبَ الْمَدَاوَةَ فِيهِ لِلْحَاضِرِ أَهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِ أَيُّ قَوْلُهُ لَوْ كَانَ عَدُوُّهُ .
• قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِلَيْهِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَأَنْ لَا يُعْذَرَ بِمُرْخَصٍ جَمَاعَةِ إِلَيْهِ وَأَنْظَرَ مَا وَجْهَ عَلِمَ مَا ذَكَرَ
مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَيَانِ ثُمَّ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى الْبَرِضِ لَيْسَ عُذْرًا بِرَأْيِهِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى آتِهِ

• قَوْلُهُ: (أَوْ لِيَحْسِدَ ذَاكَ لِهَذَا) اسْمُ الْإِشَارَةِ الْأَوَّلِ عَائِدٌ عَلَى مَنْ فِي الْمُثْنِ وَالثَّانِي عَائِدٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ فِي
الشرح . • قَوْلُهُ: (أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ) وَافْقُهُمَا ر فِي هَذَا . • قَوْلُهُ: (حَلَّى مَا إِذَا كَانَتِ الْمَدَاوَةُ مِنْهُ) أَنْظَرَ كَيْفَ
يَصِحُّ هَذَا لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِحَّتِهِ عَلَى الثَّانِي فَقَطُّ لِتَأْتِي بِفُلِهِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَسَبَ
الْمَدَاوَةَ لِلْحَاضِرِ فِي قَوْلِهِ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ فَتَأَمَّلْهُ .

(و) أن (لا) يكون بمَحَلِّ حُضُورِهِ (مُنْكَرٌ) أي مُحْرَمٌ ولو صَغِيرَةٌ كَأَنِّيَّةٌ تَقْدِ يَأْتِيهِ الْأَكْلُ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ الْحِيلَةِ السَّابِقَةِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ حُضُورِهَا بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي فِي صُورَةٍ غَيْرِ مُنْتَهِنَةٍ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ دُخُولُ مَحَلِّهَا وَكَتَنَظِيرِ رَجُلٍ لَامْرَأَةٍ أَوْ عَكْسِهِ وَبِهِ يُغْلَمُ أَنَّ إِشْرَافَ النِّسَاءِ عَلَى الرُّجَالِ عُذْرٌ وَكَأَلَّةِ طَرَبٍ مُحْرَمَةٍ كَذِيٍّ وَتَرٍّ أَوْ شَغِيرٍ وَكَالضَّرْبِ عَلَى الصَّبِيِّ كَمَا يَأْتِي وَكَزَنَرٍ وَلَوْ بِشَبَابَةٍ وَكَطَبْلٍ كُوبَةٍ وَكَدَاعِيَةٍ لِيَذْعَةٍ وَكَمَنْ يَضْحَكُ لِفُحْشٍ أَوْ كَذِبٍ أَمَّا مُحْرَمٌ وَنَحْوُهُ مِمَّا مَرَّ بِغَيْرِ مَحَلِّ حُضُورِهِ كَبَيْتٍ آخَرَ مِنَ الدَّارِ فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَهُوَ أَفْقَهُ قَوْلِ الْحَاوِي إِذَا لَمْ تُشَافِذْ الْمَلَاهِي لَمْ يَضُرَّ سَمَاعُهَا كَالْتِي بِجَوَارِهِ وَتَقْلَهُ الْأَذْرَعِي عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ كَثِيرِينَ مِنْهُمْ الشَّيْخَانِ ثُمَّ تَقْلُ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ آخَرِينَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَحَلِّ الْحُضُورِ وَسَائِرِ بُيُوتِ الدَّارِ وَاعْتَمَدَهُ فَقَالَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ بَلْ لَا تَحْجُوزُ لِمَا فِي الْحُضُورِ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ بِالْمَذْعُوقِ وَبِهِ فَارَقَ الْجَارَ وَفَرَّقَ الشُّبْكِيُّ أَيْضًا بَأَنَّ فِي مُفَارَقَةِ دَارِهِ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَلَا فَعَلَ مِنْهُ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ تَعَمَّدَ الْحُضُورَ لِمَحَلِّ الْمَعْصِيَةِ بِلَا ضَرُورَةٍ.....

أَوَّلَى مِنْ مُجَالَسَةِ مَنْ لَا يَلِيقُ مُجَالَسَتَهُ بَلْ يَظْهَرُ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِ الْمُجَالَسَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْأَعْذَارِ انْتِغَامُ الْعِزْزِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ رَاجِعًا إِلَّا لِلْعِزْزِ أَوْ رَشِيدِيٍّ أَوْ مُحْرَمٍ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبِهِ الْمُنْكَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالضَّرْبِ إِلَى وَكَزَنَرٍ. □ فُؤَدُ: (كَأَنِّيَّةِ الْخ) وَكَخَنَرٍ أَوْ مُغْنِي. □ فُؤَدُ: (بِخِلَافِ مُجَرَّدِ حُضُورِهَا) أَوْ وَجُودِهَا بِمَحَلِّ حُضُورِهِ بِلَا مُبَاشَرَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا. □ فُؤَدُ: (بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي الْخ) سَيَاتِي أَنَّهُ قَضِيَّةُ الْمُتَنِّ وَالْخَبَرُ حُرْمَةُ دُخُولِ مَحَلِّهَا وَاعْتِمَادُ الْأَذْرَعِي لَهُ وَإِطْنَابُهُ فِي تَأْيِيدِهِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ حُرْمَةُ الدُّخُولِ مَعَ مُجَرَّدِ حُضُورِ الْآتِيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الصُّورَ فِي نَفْسِهَا مُحْرَمَةٌ بِخِلَافِ الْآتِيَةِ أَوْ سَمِ حَاصِلُهُ مَنَعَ الْبِنَاءِ وَبَيَانُ الْفَرْقِ. □ فُؤَدُ: (وَبِهِ يُغْلَمُ) أَوْ يَقُولُهُ كَعَكْسِهِ. □ فُؤَدُ: (إِنْ إِشْرَافَ النِّسَاءِ عَلَى الرُّجَالِ الْخ) أَوْ لَوْ أَمْنَكْتَهُ التَّحَرُّزُ عَنْ رُفُوتِهِنَّ لَهُ كَتَمَطِيَّةِ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ بِحَيْثُ لَا يُرَى شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ أَوْ ش. □ فُؤَدُ: (يَضْحَكُ) مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ. □ فُؤَدُ: (لِفُحْشٍ) اللَّامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. □ فُؤَدُ: (مِمَّا مَرَّ) أَوْ مِمَّنْ يَتَأَذَّى بِهِ الْمَذْعُوقُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ وَمِنْ عَدَمِ السَّعَةِ وَعَدَمِ الْأَمْنِ عَلَى عِزِّهِ. □ فُؤَدُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْجَارَ) هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِجَابَةِ لِذَا بِجَوَارِهَا مُنْكَرٌ نَعَمْ فَرَّقَ الشُّبْكِيُّ قَدْ يُفِيدُ الْمَنَعَ أَوْ سَمِ وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ. □ فُؤَدُ: (فَإِنَّهُ تَعَمَّدَ الْحُضُورَ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ لَا مَعْصِيَةَ بِالْمَكَانِ ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافَهُ كَانَ حَضَرَ مَعَ الْمُجْتَمِعِينَ فِي مَحَلِّ الدُّخُولِ ثُمَّ

□ فُؤَدُ: (بِخِلَافِ مُجَرَّدِ حُضُورِهَا بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي فِي صُورَةٍ غَيْرِ مُنْتَهِنَةٍ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ دُخُولُ مَحَلِّهَا) كَذَا شَرَّحَ م ر وَسَيَاتِي أَنَّ قَضِيَّةَ الْمُتَنِّ وَالْخَبَرُ حُرْمَةُ دُخُولِ مَحَلِّهَا وَاعْتِمَادُ الْأَذْرَعِي لَهُ وَإِطْنَابُهُ فِي تَأْيِيدِهِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ حُرْمَةُ الدُّخُولِ مَعَ مُجَرَّدِ حُضُورِ الْآتِيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الصُّورَ فِي نَفْسِهَا مُحْرَمَةٌ بِخِلَافِ الْآتِيَةِ. □ فُؤَدُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْجَارَ) هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِجَابَةِ لِذَا بِجَوَارِهَا مُنْكَرٌ نَعَمْ فَرَّقَ الشُّبْكِيُّ قَدْ يُفِيدُ الْمَنَعَ.

وما قالاه هو الوجه الذي لا يتشوع غيره ويتسلم أن قضية كلام الأولين الجمل يمتحن حمله على ما إذا كان ثم عذر يمنع من كونه مؤمرا على المعصية من غير ضرورة (فإن كان) المنكر (يقول بحضوره) لنحو علم أو جاء (فليحضر) وجوبا على المنقول المعتمد ليحصل فرضي الإجابة وإزالة المنكر ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه؛ لأنه ليس للإجابة فقط كما تقر ولو لم يعلم به إلا بعد حضوره نهاهم فإن عجز خرج فإن عجز لنحو خوف قعد كارها ولا

سميع الآلات في غير المحل الذي هو فيه أو حصر أصحاب الآلات بعد حضوره لمحل الذعوة عدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه أخذنا من قوله من سوء الظن بالمدعو اهـ ش. ٥ فؤد: (وما قالاه) أي الأذرعى والسبكي من أن لا فرق بين كون آيات الله في محل الحضور وكونها في غيره من بيوت دار الذعوة ش. ورشيدى. ٥ فؤد: (يتعين حملها إلخ) والمتنجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشفة الحضور مع ذلك اهـ سم. ٥ فؤد: (إذا كان ثم عذر) كأن يخاف على نفسه ضررا يلحقه إن لم يحضر اهـ ش. ٥ فؤد: (وجوبا) إلى قوله ويفرق في المعنى الإقوله ووجود إلى ولو لم يعلم. ٥ فؤد: (ليحصل) أي من التخصيل. ٥ فؤد: (غيره) نعت لمن أو حال منه اهـ ش. ٥ فؤد: (للإجابة) عبارة النهاية للإزالة اهـ وعبارة المجرد لإحاشي سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت للإجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه إلى هذا الثاني بعيد من وضعه وإن قرب معنى بتزجيجه بأن يقال كيف يقول ولا يجلس إلخ مع أن الكلام مفروض في المعجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيح الجلوس معهم أيضا لكن يرد هذا الترجية قوله إن أمكن فافهم فالحق أن يتأمل واقع على قوله للإجابة وكأنه أشار به إلى أن حق العبارة للإزالة اهـ ورجعه السيد عمر إلى الثاني عبارته قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المحشي يتأمل اهـ أقول يَحْتَمِلُ أن يكون مراده أن الكلام مفروض في العاجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم ويوجب بتصوره باتساع المكان بحيث يكونون في بعضه فينفرد عنهم في البعض الآخر ويحتمل أن يكون مراده أنه حيث جمعه معهم مجلس واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفراده ويوجب بمنع ذلك فإن في جلوسه معهم كثيرا لسوادهم وخشية محادثتهم ومباستلهم المؤذنة بتقريبهم على ما هم عليه اهـ. ٥ فؤد: (فإن عجز خرج إلخ) عبارة المعنى فإن لم ينتهوا وجب الخروج

٥ فؤد: (ويتسلم إلخ) كذا شرح م. ر. ٥ فؤد: (يتعين حملها إلخ) والمتنجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشفة الحضور مع ذلك. ٥ فؤد: (للإجابة فقط) يتأمل أقول كتب قوله يتأمل بين سطرين تحت للإجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعها إلى هذا الثاني بعيد من وضعه وإن قرب معنى بتزجيجه بأن يقال كيف يقول ولا يجلس معهم مع أن الكلام مفروض في المعجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيح الجلوس معهم أيضا لكن يرد هذا الترجية قوله إن أمكن فافهم فالحق أن يتأمل واقع على قوله للإجابة فقط كأنه أشار بقوله يتأمل إلى أن حق العبارة للإزالة فقط يزيلك إليه قوله قبل ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه فليتأمل.

يجلس معهم إن أمكن ويُفَرَّق بين وجوب الإجابة وإزالة المنكر بشرطه الآتي في السَّيَر وعدم وجوب إزالة الرصد في الحج وإن قدر عليها بأن من شأن الحجيج أن لا تجتمع كلمتهم وما ينعيمهم أن تشتد شوكتهم مع أن الأصل في الوجوب ثم التراخي وهنا الفوز فاحتيط للوجوب هنا أكثر .

(ومن المنكر فرائض خريفي) في دعوة اتَّخَذَتْ لِلرَّجَالِ وظاهر كلامهم هنا أن العبرة في الذي يُنَكِّرُ باعتقاد المدعو وبه عَزَّيْ جَمْع من الشراخ وغيرهم ولا يُنافيه ما يأتي في السَّيَر أن العبرة في الذي يُنَكِّرُ باعتقاد الفاعل تخريمه؛ لأن ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه مع وجود مُحَرَّم في اعتقاده فيه مُشَقَّة عليه فَسَقَطَ وجوب الحضور لذلك وأما الإنكار ففيه إضرار بالفاعل ولا يجوز إضراره إلا إن اعتقد تخريمه بخلاف ما إذا اعتقده المُنَكِّرُ فقط؛ لأن أحدًا لا يُعامل بقضية اعتقاد غيره فتأمله وإذا سقط الوجوب وأراد الحضور اغْتَبِرَ حينئذ اعتقاد الفاعل فإن ارتكب أحد مُحَرَّمًا في اعتقاده لَزِمَ هذا الْمُتَبَرِّعُ بالحضور الإنكار فإن عَجَزَ لَزِمَهُ الخُروجُ إن أمكنه عَمَلًا بكلامهم في السَّيَر حينئذ ثم رأيت غير واحد قالوا المنقول أنه لا يحرم الحضور

إلا إن خاف منه كأن كان في لَيْلٍ وخاف فَيَقْعُدُ كَارِهًا بَقْلِهِ ولا يَسْتَمِيعُ لِمَا يَحْرُمُ استماعه وإن اشْتَقَلَ بالحديث أو الأكل جاز له ذلك اهـ . فؤد: (وما ينعيمهم) أي من شأن ما ينعيمهم اهـ رَشِيدِي . فؤد: (في ذفوة) إلى قول المتن على سَقَفٍ في النهاية إلا قوله وكان سَبَّهَ إلى المتن . فؤد: (اتَّخَذَتْ لِلرَّجَالِ) أي بخلاف ذفوة النساء خاصة فَلَيْسَ بِمُنَكِّرٍ لِمَا مَرَّ فِي بَابِهِ أَنْ الْأَصَحُّ جَوَازُ اقْتِرَائِهِنَّ لِلْحَرِيرِ اهـ مُفْنِي . فؤد: (فَسَقَطَ وَجُوبُ الْحُضُورِ إلخ) جَعَلَ سَقُوطَ الْوُجُوبِ مَنَوطًا بِاعْتِقَادِ الْمَدْعُوِّ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ مَنَوطٌ بِاعْتِقَادِ الْمَدْعُوِّ أَوْ الْفَاعِلِ أَوْ هُمَا فَتَأَمَّلْهُ اهـ سم . فؤد: (وَإِذَا سَقَطَ الْوُجُوبُ إلخ) لَوْجُهُ أَنَّ الْمُتَبَرِّعَ فِي سَقُوطِهِ اعْتِقَادُ الْمَدْعُوِّ أَوْ الْفَاعِلِ وَفِي الْإِنْكَارِ اعْتِقَادُ الْفَاعِلِ اهـ سم . فؤد: (ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ قَالُوا إلخ) وقول الشارح يعني المحل هنا ولو كان المُنَكِّرُ مُخْتَلَفًا فِيهِ كَشُرْبِ التَّبِيدِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الْحَرِيرِ حَرَّمَ الْحُضُورَ عَلَى مُتَبَرِّعٍ تَخْرِيمُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُتَعَاطِي لَهُ يَمْتَقِدُ تَخْرِيمَهُ أَيْضًا شَرَحُ م ر أَي أَمَا إِذَا كَانَ يَمْتَقِدُ جَلَّهُ فَيَجُوزُ الْحُضُورُ وَلَا يَجِبُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ يَمْتَقِدُ حُرْمَتَهُ حَرَّمَ عَلَى مُتَبَرِّعٍ حُرْمَتَهُ الْحُضُورُ إِلَّا لِإِزَالَتِهِ أَوْ يَمْتَقِدُ جَلَّهُ جَازَ لِمُتَبَرِّعِ الْحُرْمَةِ الْحُضُورُ وَلَا يَجِبُ اهـ سم . وقوله: (مَحْمُولٌ عَلَى إلخ) خِلَافًا لِلْمُفْنِي حَيْثُ حَمَلَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مَا أَقْنَى بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ أَنَّ الْفُرْجَةَ عَلَى الزَّيْنَةِ حَرَامٌ أَي لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُنَكَّرَاتِ اهـ قَالَ السَّيِّدُ عَمْرُ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ ثَلَاثِينَ مَا فِي الثُّخْفَةِ وَبِعَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ تُشِيرُ بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ فِي النَّهَايَةِ اهـ .

فؤد: (فَسَقَطَ وَجُوبُ الْحُضُورِ لِذَلِكَ) جَعَلَ سَقُوطَ الْوُجُوبِ مَنَوطًا بِاعْتِقَادِ الْمَدْعُوِّ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ مَنَوطٌ بِاعْتِقَادِ الْمَدْعُوِّ أَوْ الْفَاعِلِ أَوْ هُمَا فَتَأَمَّلْهُ . فؤد: (وَإِذَا سَقَطَ الْوُجُوبُ) الْوَجْهَ أَنَّ الْمُتَبَرِّعَ فِي سَقُوطِهِ اعْتِقَادُ الْمَدْعُوِّ أَوْ الْفَاعِلِ وَفِي الْإِنْكَارِ اعْتِقَادُ الْفَاعِلِ .

إلا إن اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما ذكرته التبيذ وغيره خلافاً لمن فرق. ولا ينافيه قول الشافعي رحمته في شارب الحنفي: أحده وأقبل شهادته؛ لأن المعتقد في تحليله أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون المرفوع إليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل أولى؛ لأن هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الوبر؛ لأنه شأن المتكبرين قيل الأولى التعبير بفرض الحرير؛ لأنه المحرم دون الفراش؛ لأنه قد يكون مطوياً هـ وهو غير صحيح؛ لأن فرش الحرير لا يحرم مطلقاً بل لمن علم منه أنه يجلس عليه جلوساً محرماً على أن كلامه في منكر حاضر بتحل الدعوة.....

هـ قوله: (صريح فيما ذكرته) وهو قوله وظاهر كلامهم هنا أن العبرة في الذي يتكرر باعتماد المدعو قال الكزدي وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل هـ. هـ قوله: (ولا ينافيه) أي قوله وسواء الخ عبارة المغني فإن قيل هذا أي قول المصنف ومن المتكرر الخ يخالف قولهم في كتاب السير لا يتكرر إلا المجمع على تحريمه أجب بأن الخلاف إنما يراعى إذا لم يخالف سنة صحيحة والسنة قد صحت بالتهني عن الإفتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا حد الشافعي - رضي الله تعالى عنه - شارب التبيذ المختلف فيه هـ. هـ قوله: (أن الحاكم الخ) قد يقتضي إطلاق ذلك أنه لو رُفِعَ إليه مخالفت يتوَضَّعُ بالمستعمل أو يترك الطمأنينة مثلاً اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر أنه غير مراد وأنه لا صائر إليه فليتأمل هـ سم أي قَبَّيْنِي تقييده بما مرَّ آنفاً عن المغني. هـ قوله: (وكفرش الحرير) إلى قوله وعليها الوبر في المغني. هـ قوله: (وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود تمر بقرها كما قاله الحلبي وغيره والحق به في الباب جلد فهد في حزمة استعماله وكذا مقصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أغمى هـ وكذا في المغني إلا قوله والحق إلى وكذا وقوله وكلب الخ قال الرشيدي قوله والحق به الخ صريح هذا الصنيع أنه لا يخرم من جلود السباع إلا جلد التمر وجلد الفهد ولعل وجهه أنهما هما اللذان توجد فيهما العلة وهي أن استعمال ذلك شأن المتكبرين هـ. هـ قوله: (لأن فرش الحرير لا يخرم الخ) أي خلافاً لقول المفتري؛ لأنه المحرم هـ رشدي.

هـ قوله: (وسواء فيما ذكرته التبيذ وغيره خلافاً لمن فرق الخ) وقول الشارح يغني المحل هنا ولو كان المتكرر مختلفاً فيه كشرب التبيذ والجلوس على الحرير حرّم الحضور على معتقده تحريمه مخمول على ما إذا كان المتعاطي له يعتد تحريمه أيضاً شرح م ر أي أما إذا كان يعتد جله فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل أنه إن كان الفاعل يعتد حُرْمَتِهِ حرّم على معتقده حُرْمَتِهِ الحضور إلا لإزالته أو يعتد جله جاز لمعتقده الحُرْمَةُ الحضور ولا يجب. هـ قوله: (أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده الخ) قد يقتضي إطلاق ذلك أنه لو رُفِعَ إليه مخالفت يتوَضَّعُ بالمستعمل أو يترك الطمأنينة مثلاً اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر أنه غير مراد وأنه لا صائر إليه فليتأمل. هـ قوله: (جلود السباع الخ) والحق به في الباب جلد فهد في حزمة استعماله وكذا مقصوب أو مسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أغمى شرح م ر.

والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه يؤدّه قرينة السياق أنّه جلس عليه (وصورة حيوان) مشتبهة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره وإن لم يكن لها نظير كقرص بأجنحة هذا إن كانت بمحل حضوره لا نحو باب وممر كما قاله قنر على إزالتها أم لا ولزوم الإزالة مع القدرة معلوم فلا يؤدّ هنا ألا ترى أنّ من بطريقه محروم تلزمه الإجابة ثم إن قنر على إزالته لزمته وإلا فلا فكذا هنا والحاصل أنّ المحروم من الصور إن كان بمحل الحضور لم تجب الإجابة وحرم الحضور أو بنحو مخرجه وجبت إذ لا يمكنه الدخول إلى محل هي بمخرجه . وكان سببه أنّ في تعليقها ثم نوع امتها فلم تكن كالتى بمحل الحضور وكانت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة لما يذكره في المخذة إذ هما مترادفان (أو يشر) علّق لزينة أو منفعة ويترق بين هذا وحل التضييب لحاجة بأن الحاجة تزيل مفسدة التقيد ثم لزوال الخلاء لا هنا؛

فؤد: (والفرش لا يوصف إلخ) يتأمل اه سم . فؤد: (فتعين التفسير إلخ) قد يقال كيف يتعين مع أنّ كلّ من الفرش والفراش بمجرّده لا يخرّم وأنه كما صحّ الإغتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصحّ الإغتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوساً محرمًا اه سم . فؤد: (مشتبهة) إلى قوله وكان سببه في المغيي إلا قوله قنر إلى والحاصل . فؤد: (دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدي وفي العبارة مسامحة لا تخفى اه ويمكن رفع المسامحة بإزجاع الضمير لحيوان . فؤد: (هذا) أي سقوط وجوب الإجابة بوجود صورة حيوان . فؤد: (قنر إلخ) راجع لقوله لا نحو باب إلخ . فؤد: (مخرّم) أي غير الصورة المذكورة . فؤد: (من الصور) منقطعة النهاية وقال الرشيدي قوله والحاصل أنّ المحروم أنّ المجمع على تحريره بقرينة ما مرّ أيضًا اه . فؤد: (وحرم الحضور) أي إذا لم يقدر على إزالته كما علم ممّا مرّ اه رشيدي . فؤد: (وكانت) عطفت على كانت بمحل إلخ . فؤد: (منصوبة) إلى قوله ويترق في النهاية والمغيي . فؤد: (لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التي بأيدينا بالباء وهو في النهاية بالتون وكذا بالتون في نسخة الكردي من الشارح عبارته قوله لما نذكره أي للدليل الذي نذكره فيها وهو الطرخ على الأرض اه . فؤد: (أو يشر) بكسر المهملة بخطه اه مغيي . فؤد: (بين هذا) أي تحريره تعليق السطر المصور لمنفعة . فؤد: (لإزالة الخلاء) فيه نظر اه سم .

فؤد: (والفرش لا يوصف إلخ) يتأمل . فؤد: (فتعين التفسير بالفراش إلخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كلّ من الفرش والفراش في أنّ كلّاً بمجرّده لا يخرّم وفي أنّه كما صحّ الإغتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصحّ الإغتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوساً محرمًا . فؤد: (دون غيره) الضمير راجع لما . فؤد: (هذا إن كانت بمحل حضوره إلخ) عبارة الزوض فلو كان منكّر كفراش الحرير وصور الحيوان المرفوعة حرم الحضور إلخ قال في شرحه وأما مجرّد الدخول فكلام الأصلي يقتضي عدم تحريره إلخ اه . فؤد: (لزمته) كذا في الزوض . فؤد: (لإزالة الخلاء) فيه نظر .

لأنَّ تعظيم الصورة بارتفاع محلِّها باقي مع الانتفاع به (أو فؤب ملبوس) ولو بالقوَّة فيدخل الموضوع بالأرض كما قاله الأذرعِي وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة ؓ أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ سَتَرَتْ عَلَى صُفَّةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ فَأَمَرَ بِتَرْجِعِهَا وَفِي رِوَايَةٍ قَطَعْنَا مِنْهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ وَكَانَ يَرْتَفِقُ بِهِمَا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قَالُوهُ هُنَا مِنَ التَّفْصِيلِ وَاحْتِمَالِ كَوْنِ الْقَطْعِ فِي مَوْضِعِ الصُّورَةِ فَرَالَتْ وَجُعِلَتْ وَسَادَةٌ بَعِيدَةٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ الصُّورَ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الشُّرَى وَهَذَا الْخَبَرُ يُبَيِّنُ مَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَأَنَّهَا اشْتَرَتْ لَهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ وَيَتَوَسَّدُ بِهِ وَفِيهِ صُورٌ فَاِمْتَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا حَتَّى تَابَتْ وَاعْتَذَرَتْ ثُمَّ ذَكَرَ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ لِلْمُصَوِّرِينَ وَأَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ صُورَةٌ أَيْ وَإِنْ لَمْ تَحْزَمْ؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا أَنَّهَا كُتِبَتْ أَوْ إِنَاءٌ يُوَلِّ مَا دَامَ فِيهِ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ وَالْخَبَرِ حَرَمَةُ دُخُولِ مَحَلِّ هَذِهِ الصُّورَةِ الْمُعْظَمَةِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ لِتَقْلِيلِ الْبَيَانِ لَهُ عَنْ عَائِمَةِ الْأَصْحَابِ وَالذَّخَائِرِ عَنْ الْأَكْثَرِينَ وَالشَّامِلِ عَنْ أَصْحَابِنَا رَدًّا بِذَلِكَ قَوْلَ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْأَكْثَرُونَ عَلَى الْكَرَاهَةِ.....

فُود: (بِه) أَيْ مَحَلِّ الصُّورَةِ. فُود: (وَلَوْ بِالْقُوَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ لِمَا فِي النَّهَايَةِ.

فُود: (وَلَوْ بِالْقُوَّةِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ الْأَوْجَهُ مَا يَنْتَضِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفُودٌ مَلْبُوسٌ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَكْرَرًا فِي حَالِ كَوْنِهِ مَلْبُوسًا خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ اهـ. فُود: (الْمَوْضُوعُ الْخ) أَيْ وَالْمُعَلَّقُ. فُود: (مِنَ التَّفْصِيلِ) أَيْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَسَادَةِ الْمَنْصُوبَةِ وَغَيْرِ الْمَنْصُوبَةِ. فُود: (مَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ) أَيْ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهَا اشْتَرَتْ إِلَى فَاِمْتَنَعَ. فُود: (ثُمَّ ذَكَرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى اِمْتَنَعَ الْخ. فُود: (وَأَنَّ الْبَيْتَ الْخ) أَيْ وَذَكَرَ أَنَّ الْبَيْتَ الْخ اهـ كُرْدِي. فُود: (أَيْ وَإِنْ لَمْ تَحْزَمْ الْخ) خِلَافًا لِلشَّهَابِ الرَّزْمِيِّ اهـ ش أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ مِنْ عَدَمِ مَنَعَ الصُّورَةِ الْمُتَّهَنَةِ دُخُولَ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ مَحَلِّهَا اِزْتِفَاقَهُ ؓ بِالْوَسَادَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. فُود: (لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ) خَبَرٌ أَنَّ الْبَيْتَ الْخ. فُود: (وَالْخَبَرُ) أَيْ خَبَرٌ مُسْلِمٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَلَّ لِلْجَنَسِ فَيَشْتَمِلُ الْخَبَرُ الثَّانِي أَيْضًا. فُود: (قَوْلُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةً الْأَوَّلِ أَمَّا مُجَرَّدُ الدُّخُولِ لِمَحَلِّ فِيهِ ذَلِكَ فَلَا يَحْزُمُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّوْضَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحُضُورِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ خِلَافًا لِمَا فِيهِمَ الْإِسْنَوِيُّ اهـ وَعِبَارَةُ الثَّانِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَحْرِيمُ دُخُولِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ هَذِهِ الصُّورَةُ وَكَلَامُ أَضِلِّ الرَّوْضَةِ يَنْتَضِي تَرْجِيحَ عَدَمِ تَحْرِيمِهِ وَبِالتَّحْرِيمِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَبِالْكَرَاهَةِ قَالَ صَاحِبُ التَّحْرِيبِ وَالصَّبِيحَانِي وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ وَفِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ عَنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُمْ مَالُوا إِلَى الْكَرَاهَةِ وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَلَكِنْ حُكِيَ فِي الْبَيَانِ عَنْ

فُود: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ وَالْخَبَرِ حَرَمَةُ دُخُولِ الْخ) أَمَّا مُجَرَّدُ الدُّخُولِ لِمَحَلِّ فِيهِ ذَلِكَ فَلَا يَحْزُمُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّوْضَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحُضُورِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ خِلَافًا لِمَا فِيهِمَ الْإِسْنَوِيُّ شَرْحٌ م ر.

وقول الإسْتَوِيَّ إِنَّهُ الصَّوَابُ وَيُلْحَقُ بِهَا فِي ذَلِكَ مَحَلُّ كُلِّ مَعْصِيَةٍ .
 (طرح): لَا يُؤْتَرُ حَمْلُ التَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُورَةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لِلْحَاجَةِ وَلِأَنَّهَا مُتَقَهَّنَةٌ بِالْمُعَامَلَةِ بِهَا
 وَلِأَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ عَادَةُ حَمْلِهِمْ لَهَا وَأَمَّا الدَّرَاهِمُ
 الْإِسْلَامِيَّةُ فَلَمْ تَحْدُثْ إِلَّا فِي زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَكَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهَا اسْمُ اللَّهِ وَاسْمُ رَسُولِهِ ﷺ .
 (وَيَجُوزُ) حَضُورُ مَحَلٍّ فِيهِ (مَا) أَيُّ صُورَةٍ (عَلَى أَرْضٍ وَبَسَاطَةٍ) يُدَاسُ (وَمِخْدَةً) بُنَامُ أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهَا
 وَمَا عَلَى طَبْقِي وَخَوَانٍ وَقَضْمَةٍ وَكَذَا إِبْرِيْقٌ عَلَى الْأَرْجَحِ؛ لِأَنَّ مَا يُوطَأُ أَوْ يُطَرَّخُ مُهَانٌ مُجْتَذَلٌ وَقَدْ
 يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا رُفِعَ مِنْ ذَلِكَ لِلزَّيْنَةِ مُحَرَّمٌ وَهُوَ مُخْتَمَلٌ إِلَّا أَنْ يُقَالُ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِمَا يُمْتَنَّهُ بِه
 فَلَا تَنْظَرُ لِمَا يَعْزِضُ لَهُ وَيُؤَيِّدُهُ اعْتِبَارُهُمُ التَّعْلِيْقُ فِي الشَّرِّ دُونَ اللَّبْسِ فِي الثَّوْبِ نَظَرًا لِمَا أُعِدَّ لَهُ
 كُلُّ مِنْهُمَا (وَمَقْطُوعِ الرَّأْسِ) لِيُزَالِ مَا بِهِ الْحَيَاةُ فَصَارَ كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَصَوِّرَ شَجَرٍ) وَكُلُّ مَا لَا
 رُوحَ لَهُ كَالْقَمَرَيْنِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَنْ لِمُصَوِّرٍ.....

عَامَّةِ الْأَصْحَابِ التَّحْرِيمِ وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الدُّخُولِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الْحُضُورِ خِلَافًا لِمَا قَهَمَهُ الْإِسْتَوِيَّ
 اهـ. فُود: (وَقَوْلُ الْإِسْتَوِيَّ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الشَّرْحِ الْإِنِّ. فُود: (وَيُلْحَقُ بِهَا) أَيُّ مَحَلِّ الصُّورَةِ
 الْمُعْظَمَةِ. فُود: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ حُرْمَةِ الدُّخُولِ. فُود: (لَا يُؤْتَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِبْرِيْقٌ فِي النَّهَايَةِ وَلَفْظُهُ
 أَنَّ الدَّنَائِرَ الرَّوْمِيَّةَ الَّتِي عَلَيْهَا الصُّورُ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي لَا يُتَكْرَرُ لَامْتِهَانِهَا بِالْإِنْفَاقِ وَالْمُعَامَلَةِ وَكَانَ السَّلَفُ
 الْإِنِّ. فُود: (التَّقْدِ الَّذِي الْإِنِّ) وَاقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَانَ التَّقْدِ الْمَذْكُورَ لَا يَمْنَعُ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ
 مَحَلَّهُ اهـ سَمِ زَادَ شَ وَخَالَفَهُ حَجَّ فِي الزَّوَاجِرِ وَالْأَقْرَبُ مَا فِي الزَّوَاجِرِ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ
 وَعَدَمَ إِرَادَةِ تَغْظِيهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مُلَازِمَةِ الْحَيْضِ لِلْحَائِضِ وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بَانَ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ
 حَائِضٌ اهـ وَقَوْلُهُ فِي الزَّوَاجِرِ أَيُّ وَالتَّخْفَةِ كَمَا مَرَّ. فُود: (يَتَعَامَلُونَ بِهَا) أَيُّ بِالْتَّقْوِ الَّذِي عَلَيْهَا صُورَةٌ
 كَامِلَةٌ. فُود: (أَيُّ صُورَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِبْرِيْقٌ فِي الْمُغْنِي. فُود: (وَجَوَانٍ) بِالْكَسْرِ وَالضَّمُّ لَعْنَةٌ كَمَا فِي
 الْمُخْتَارِ اهـ ع ش. فُود: (وَكَذَا إِبْرِيْقٌ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ. فُود: (مِنَ) أَيُّ التَّغْلِيلِ. فُود: (مِنْ ذَلِكَ)
 أَيُّ الطَّبْقِي وَمَا مَعَهُ.

فُود (سُي): (وَمَقْطُوعِ الرَّأْسِ) أَيُّ مَثَلًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الشَّرْحِ اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ كَقَطْعِ الرَّأْسِ
 هُنَا فَقَدْ كُلُّ مَا لَا حَيَاةَ بَدُونِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ فَقْدَ النُّصْفِ الْأَسْفَلِ كَقَضِيَّةِ الرَّأْسِ؛
 لِأَنَّهُ لَا حَيَاةَ لِلْخَوَانِ بَدُونِهِ اهـ سَمِ. فُود: (وَكُلُّ مَا لَا رُوحَ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ

فُود: (لَا يُؤْتَرُ حَمْلُ التَّقْدِ الَّذِي الْإِنِّ) وَاقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَانَ التَّقْدِ الْمَذْكُورَ لَا يَمْنَعُ دُخُولَ
 الْمَلَائِكَةِ مَحَلَّهُ. فُود: (وَكَذَا إِبْرِيْقٌ عَلَى الْأَوْجَةِ) خَالَفَهُ م ر فِي شَرْحِهِ فَقَالَ لَا عَلَى نَحْوِ إِبْرِيْقٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ
 الْإِسْتَوِيَّ لَا تَنْفَاعِهِ اهـ. فُود: (مِنْ ذَلِكَ) يَشْمَلُ الْمِخْدَةَ لِكَيْنَ التَّرَدُّدُ فِيهَا هُنَا الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ وَهُوَ
 مُخْتَمَلٌ الْإِنِّ لَا يُوَافِقُ جَزْمَهُ فِيهَا بِالْحُرْمَةِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَسَادَةً مَنْصُوبَةً الْإِنِّ.

فُود (سُي): (وَمَقْطُوعِ الرَّأْسِ) كَقَطْعِ الرَّأْسِ هُنَا فَقَدْ كُلُّ مَا لَا حَيَاةَ بَدُونِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ

في ذلك. (ويحرم) ولو على نحو أرض وما مؤ من الفرق إنما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وإن لم يكن له نظير كما مؤ بل هو كبيرة لما فيه من الرعيد الشديد كاللغني وأن المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة نعم، يجوز تصوير لُحُب البنات؛ لأن «عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تُلُحِب بها عنده» رواه مسلم وحكمته تدرئهن أمر التريية وخرج بحيوان تصوير ما لا رأس له فيجمل خلافاً لما شد به المتولي وكفقد الرأس فقد ما لا حياة بدونه نعم، يظهر أنه

وكفقد الرأس في المغني إلا قوله بل هو كبيرة. ة فؤد: (في ذلك) أي تصوير الأشجار وما لا روح له. ة فؤد: (وما مؤ) مبتدأ خبره قوله إنما هو إلخ. ة فؤد: (إنما هو في الإدامة) أي وما هنا في الفعل اه نهاية. ة فؤد: (كما مؤ) أي كفرس بأخيرة اه ع ش. ة فؤد: (لما فيه إلخ) تقييل للثني. ة فؤد: (وأن المصورين إلخ) عطف على اللغني. ة فؤد: (فيجمل إلخ) خالف النهاية وفقاً للمتولي. ة فؤد: (وكفقد الرأس) خبر مقدم لقوله فقد ما إلخ. ة فؤد: (نعم يظهر إلخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وإن كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان؛ لأن ذلك لا يخرجُه عن المحاكاة اه سم وأقره الرشيد وفي سم أيضاً من فتاوى الجلال السيوطي في جواب سؤال ما نصه أما كون تقييل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تتحصر في الحرام بل تنقسم إلى الأحكام الخمسة ولا شك أنه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم؛ لأنه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة؛ لأن المكروه ما ورد عنه نهى خاص أي أو كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فإن قصد بذلك إكرامه لأجل الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرّد إلقاءه في الأرض من غير دوس مكروه لإحديث ورد في ذلك انتهى.

وكفقد الرأس إلخ وقضية ذلك أن فقد النصف الأسفل كفقد الرأس؛ لأنه لا حياة بدونه للحيوان ويحتمل خلافه فليتامل. ة فؤد: (خلافاً لما شد به المتولي) ووافق المتولي م ر. ة فؤد: (نعم يظهر إلخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وإن كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان؛ لأن ذلك لا يخرجُه عن المحاكاة.

(فرغ) في فتاوى الجلال السيوطي ما نصه مسألة تقييل الخبز هل هو بدعة وإذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن التماس في ثبته الغافلين ومنها أي من البدع تقييل الخبز وهو بدعة لا يجوز وقد أفتى جماعة أنه يجوز دوسه ولا يجوز دوسه لكن دوسه خلاف الأولى وربما كرهه بعضهم وأما دوسه فهو بدعة وازنكأب البدع لا يجوز وانظر إلى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الأسود: (إني أعلم أنك لا تضر ولا تنفع ولولا آتي رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك) هذا وهو الحجر الأسود الذي هو من ياقوت الجنة وهو يمين الله في الأرض يصافح به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقييل الخبز لكن يستحب إكرامه ورفع من تحب الأقدام من تقييل وقد ذكر في إكرام الخبز أحاديث لا أعلم فيها شيئاً صحيحاً ولا حسناً هذا ما نصه بحروفه فهل ما قاله هو الصحيح المعتقد أم لا الجواب أما كون تقييل

لا يَصْرُ فَقَدْ الْأَعْضَاءُ الْبَاطِنَةُ كَالْكَيْدِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلْحَظَ الْمُحَاكَأَ وَهِيَ حَاصِلَةٌ بِدُونِ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ لِخُصُوصٍ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ لَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ ضَعِيفٌ بَلْ شَأْنٌ كَمَا مَرَّ وَلَا أَرْضَ عَلَى كَابِرِهِ.

(وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ) يُخْبِرُ مُسْلِمٌ بِهِ وَفِيهِ أَمْرُ الصَّائِمِ بِالصَّلَاةِ أَيْ الدُّعَاءِ لِلزَّوَايَةِ الْأُخْرَى (فَإِنْ كَانَ صَائِمًا دَعَا لَهُمْ بِالْبَرَكَاتِ) أَيْ لِأَهْلِ الْمَنْزِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ لِكِنَّ الدُّعَاءَ لَهُمْ لَا سِيَّامًا بِالْمَأْتُورِ شُتَّى لِلْمُفْطِرِ أَيْضًا فَذَكَرَ الصَّائِمَ هُنَا لِقَوْلِهِ لِيَكُونَ مِنْهُ أَكْثَرُ جَبْرًا لَهُمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنْ بَرَكَاتٍ أَكَلِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْغَرَادَ هُنَا الدُّعَاءُ لِلْأَكْلَيْنِ جَبْرًا لَهُمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنْ بَرَكَاتٍ صَوْمِهِ وَفِيهِ أَيْضًا أَمْرُ الْمُفْطِرِ بِالْأَكْلِ قَبْلَ هُوَ لِلْوُجُوبِ فِي وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ وَقِيلَ سَائِرُ الْوَلَايِمِ وَيَحْصُلُ بِلَقْمَةٍ وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي مَوْضِعٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُنْدُوبٌ وَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ دَعِيَ وَهُوَ صَائِمٌ أَنْ يَقُولَ إِنِّي صَائِمٌ أَيْ إِنْ أَمِنَ الرِّبَاءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمُهُ نَفَلِي) وَلَوْ مُؤَكَّدًا (فَالْمُفْطِرُ أَفْضَلُ) لِإِمْكَانِ تَدَاوُلِ الصَّوْمِ لِنَذْبِ قَضَائِهِ وَلِخْبَرِهِ فِيهِ لَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ وَفِي الْإِحْيَاءِ يُنْذَبُ أَنْ يَنْوِي بِفِطْرِهِ إِدْخَالَ الشَّرْوَ

قَوْلُهُ: (وَلَا شَيْءَ) أَيْ أَجْرَةً إِلَى قَوْلِهِ أَيْ لِأَهْلِ الْمَنْزِلِ فِي الْتَهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ إِلَى وَلَا أَرْضَ.

قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ الْخ) وَاسْتَشْنَى مِنْهُ الْبُلْقِينِيُّ مَا لَوْ دَعَاهُ فِي تَهَارٍ رَمَضَانَ وَالْمَذْعُورُونَ كُلُّهُمْ مُكَلَّفُونَ صَائِمُونَ فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِذْ لَا فَائِدَةٌ فِيهَا إِلَّا مُجَرَّدُ نَظَرِ الطَّعَامِ وَالْجُلُوسِ مِنْ أَوَّلِ التَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ مَشِيقًا فَإِنْ أَرَادَ هَذَا فَلْيَدْعُهُمْ عِنْدَ الْغُرُوبِ أَوْ نِهَائِيَّةً. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ بَعْدَ الشُّوْطِ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ أَيْ خَبَرٌ مُسْلِمٌ. قَوْلُهُ: (لِلزَّوَايَةِ الْخ) رَاجِعٌ لِلتَّحْسِينِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا الْخ بَدَلٌ مِنَ الزَّوَايَةِ الْأُخْرَى.

قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي طَلَبِ الدُّعَاءِ فِي خَبَرٍ مُسْلِمٍ. قَوْلُهُ: (جَبْرًا لَهُمْ) مَفْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ دَعَا لَهُمْ بِالْبَرَكَاتِ الْخ أَوْ لِقَوْلِهِ لِيَكُونَ أَكْثَرُ وَقَوْلُهُ لِمَا فَاتَهُمْ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِجَبْرٍ لَهُمْ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ أَيْضًا) أَيْ فِي خَبَرٍ مُسْلِمٍ.

قَوْلُهُ: (وَيَحْصُلُ) أَيْ الْأَكْلُ بِلَقْمَةٍ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَأَقْلَهُ عَلَى الْوُجُوبِ وَالتَّذْبِ لَقْمَةً أَوْ قَلْوً آخَرَ عَنْ الْأَصَحِّ الْآتِي كَانَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي وَيَأْكُلُ فِي الْتَهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ قَالَ إِلَى أَمَّا إِذَا. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مُنْدُوبٌ) أَيْ وَلَوْ فِي وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ أَوْ نِهَائِيَّةً.

قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (فَالْمُفْطِرُ أَفْضَلُ) أَيْ مِنْ إِنْشَاءِ الصَّوْمِ وَلَوْ آخَرَ التَّهَارِ أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ) عَلَامَةٌ

الْخُبْرُ بِذَعَةِ فَصَحِيحٌ وَلَكِنْ الْبِدْعَةُ لَا تَحْصُرُ فِي الْحَرَامِ بَلْ تَنْقَسِمُ إِلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْحُكْمَ عَلَى هَذَا بِالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَلَا بِالْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ مَا وَرَدَ عَنْ نَهْيٍ خَاصٍّ أَوْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَلَمْ يَرَدْ فِي ذَلِكَ نَهْيٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ الْمُبَاحَةِ فَإِنَّ قَصْدَ بَيِّنَاتِكَ إِثْرَاهُ لِأَجْلِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي إِثْرَائِهِ فَحَسَنَ وَدَوَّسُهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ بَلْ مُجَرَّدُ إِلْقَائِهِ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ دَوَّسٍ مَكْرُوهٌ لِحَدِيثِ وَرَدَ فِي ذَلِكَ أَوْ.

عليه أما إذا لم يَشُقَّ عليه فالإمساك أَفْضَلُ وأما الفرض ولو مُوسِقًا فيحرمُ الخُروجُ منه مُطلقًا .
(وبأكل الضيف) جوازًا والشرأء به هنا كُلُّ مَنْ حَضَرَ طَعَامَ غَيْرِهِ وَحَقِيقَتُهُ الْغَرِيبُ وَمَنْ تَمَّ
تَأَكَّدَتْ ضِيَاقَتُهُ وَإِكْرَامُهُ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهَا (مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلا لَفْظِ)
دَعَاهُ أَوْ لَمْ يَدْعُهُ اكْتِفَاءً بِالْقَرِينَةِ إِنْ انْتَهَرَ غَيْرُهُ لَمْ يَجُزْ قَبْلَ حُضُورِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ وَأَقَهَمَتْ مِنْ حَرَمَةِ
أَكْلِ جَمِيعٍ مَا قُدِّمَ لَهُ وَبِهِ صَرَحَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَنَظَرَ فِيهِ إِذَا قُلَّ وَاقْتَضَى الْغُرْفُ أَكْلَ جَمِيعِهِ
وَالَّذِي يُشْجِهُ النَّظَرُ فِي ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ الْقَوِيَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى أَكْلِ الْجَمِيعِ خَلٌّ وَالْإِمْتِنَاعُ صَرَحَ
الْشَيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّبْعِ وَآخَرُونَ بِحَرَمَتِهِ وَجُمُعٌ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَالِ نَفْسِهِ
الَّذِي لَا يَضُرُّهُ وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ وَيُضْمَنُهُ لِصَاحِبِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فإِطْلَاقُ
جَمِيعٍ عَدَمَ ضَمَانِهِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ.....

عَدَمُ الْقَبُولِ وَهَذَا فِي التَّجْرِيعِ دُونَ قَوْلِهِمْ فِيهِ كَذَابٌ أَحَدٌ ش. قُودُ: (وَلَوْ مُوسِقًا) كَتَدَّرِ مُطْلَقًا أَحَدٌ
مُغْنِي. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي دُعِيَ أَوْ لَا شَقَّ الصَّوْمُ عَلَى الدَّاعِي أَوْ لَا. قُودُ: (جَوَازًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا
يَتَصَرَّفُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. قُودُ: (نَعَمْ إِنْ انْتَهَرَ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي
إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَوْلُهُ بَلْ قِيلَ أَوْ سَيَسْتَتِين. قُودُ: (إِلَّا بِلَفْظٍ) أَي وَلَمْ تَذَلِّ
الْقَرِينَةُ أَنَّهُ قَالَه حَيَاةً أَوْ نَحْوَهُ أَحَدٌ ش. قُودُ: (إِلَّا بِلَفْظٍ) يَتَّبِعِي أَوْ عَلِمَ رِضَا صَاحِبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَحَدٌ سَيِّدُ
عُمَرُ. قُودُ: (وَأَقَهَمَتْ مِنْ) أَي فِي قَوْلِهِ مِمَّا قُدِّمَ الْخ. قُودُ: (وَنَظَرَ فِيهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ
الشُّهْبَةِ فِيهِ نَظَرَ إِذَا كَانَ قَلِيلًا يَقْتَضِي الْغُرْفُ أَكْلَ جَمِيعِهِ أَحَدٌ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا عَلِمَ رِضَا مَالِكِهِ بِذَلِكَ أَحَدٌ.
قُودُ: (خَلٌّ) أَي وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا. قُودُ: (وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَصَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِتَحْرِيمِ
الزِّيَادَةِ عَلَى الشَّبْعِ أَي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ رِضَا مَالِكِهِ وَأَنَّهُ لَوْ زَادَ لَمْ يَضْمَنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَّ أَحَدٌ وَفِي سَمِ
وَالسَّيِّدُ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرٍ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَعِبَارَةُ الْكَثْرِ وَلَا يَضْمَنْ وَإِنْ حُرِّمَتِ الزِّيَادَةُ
انْتَهَتْ أَحَدٌ. قُودُ: (فَوْقَ الشَّبْعِ) وَحَدُّ الشَّبْعِ أَنْ لَا يَعُودَ جَائِعًا أَحَدٌ مُغْنِي. قُودُ: (فَوْقَ الشَّبْعِ) أَي
الْمُتَمَارِفِ لَا الْمَطْلُوبِ شَرْعًا وَهُوَ أَكْلُ نَحْوِ ثَلَاثِ الْبَطْنِ أَحَدٌ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ يُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ يَصِيرَ لَا
يَشْتَهِي ذَلِكَ الْمَأْكُولَ أَحَدٌ فَتَحَّ أَحَدٌ سَيِّدُ عُمَرُ. قُودُ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أَي الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ وَقَوْلُهُ الثَّانِي أَي
الْقَوْلِ بِالْحُرْمَةِ أَحَدٌ ش. قُودُ: (هَلَى خِلَافِهِ) أَي بِأَنْ كَانَ مَالٌ غَيْرُهُ أَوْ ضَرَّهُ أَحَدٌ سَم. قُودُ: (وَيُضْمَنُهُ)
أَي ضَمَانُ الْمَقْصُوبِ أَحَدٌ ش. قُودُ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ) الْوَجْهَ حَيْثُ عَدَمَ الْحُرْمَةِ إِلَّا أَنْ ضَرَّهُ خِلَافًا
لِمَا قَدْ يَقْتَضِيهِ صَنِيعُهُ أَحَدٌ سَم.

قُودُ: (وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّبْعِ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَصَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ
بِتَحْرِيمِ الزِّيَادَةِ عَلَى الشَّبْعِ وَأَنَّهُ لَوْ زَادَ لَمْ يَضْمَنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَّ انْتَهَى وَعِبَارَةُ الْكَثْرِ وَلَا يَضْمَنْ
وَإِنْ حُرِّمَتِ أَي الزِّيَادَةُ أَحَدٌ. قُودُ: (وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ) أَي بِأَنْ كَانَ مَالٌ غَيْرُهُ أَوْ ضَرَّهُ. قُودُ: (مَا لَمْ
يَعْلَمْ رِضَاهُ بِهِ) الْوَجْهَ حَيْثُ عَدَمَ الْحُرْمَةِ إِلَّا أَنْ ضَرَّهُ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَقْتَضِيهِ صَنِيعُهُ.

على علم رضا المالك؛ لأنه حينئذ كمال نفسه ويظهر جزيان هذا التفصيل في الأكل حيث قيل بحرمة قال ابن عبد السلام ولو كان يأكل قدر عشرة والمصنف جاهل به لم يجوز له أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الأكل لانتفاء الإذن اللفظي والعرفي فيما وراءه وكذا لا يجوز له أكل لقم كبار مسرعاً في مضغها وابتلاعها إذا قل الطعام؛ لأنه يأكل أكثره ويحرم غيره، ولا يرذبل أكل من نفيس بين يدي كبير خص به إذ لا دلالة على الإذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اهـ. وبه تعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القويّة والعرف المطرد ولو بنحو فلا تجوز الزيادة عليها والتضفة مع الرفقة فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به لإحياء وكذا يقال في قران نحو تمرّين بل قيل أو سمسنتين. (ولا يتصرف فيه) أي ما قدم له (إلا بأكل) لنفسه؛ لأنه المأذون له فيه دون ما عداه كإطعام سائل أو هرة وكتصوفه فيه بتقل له إلى محله أو بنحو بيع أو هبة نعم، له وإن لم يملكه خلافاً للزكشي؛ لأن المداز هنا على القرينة لا غير تليق من معه ما لم يفاوت بينهم فيحرم على ذي النفيس تليق ذي الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوته بينهم مكروهة أي إن خشي منها ضغينة كما هو واضح وأفهم المتن أنه لا يملكه وإنما هو إلتاف بإذن والمعتد أنه يملكه بالازدراء أي يتبين به ملكه له فقبله فله الرجوع قبله

(أقول): كان قول الشارح ويظهر جزيان الخ ليس في نسخة المحشي وإلا لما احتاج إلى هذه القولة اهـ سيّد عمر. ة فؤد: (على علم رضا المالك) ظاهر أن محله إذا صادقه على الرضا ثم يتردّد النظر فيما لو أكل الزائد غير ظان الرضا ثم تبين من مالكة أنه راض فمقتضى صريح الشارح أن يضمته ويحتمل عدم الضمان؛ لأن العبرة في الضمان وعديمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها وأما الإثم وعدمه فيناط بالعلم وعديمه ولعل هذا أقرب فيما يظهر اهـ سيّد عمر. ة فؤد: (لأنه يأكل) عبارة المصنف حتى يأكل الخ. ة فؤد: (فلا تجوز الزيادة عليها) أي على القرائن والعرف ومقتضاها. ة فؤد: (والضغينة) عطف على القرائن. ة فؤد: (مع الرفقة) بضم الزاء وكسرها انتهى مختار اهـ ش. ة فؤد: (إلا ما يخصه الخ) لعل هذا إذا وكل المالك الأمر إليهم وإلا فالوجه جواز ما رضي به بإذن أو قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم سم أقول وهو كذلك بلا شك إذ مجرّد التقديم لهم لا يكون مملّكا حتى يتساووا فيه اهـ سيّد عمر. ة فؤد: (أي ما قدم) إلى قوله وأفهم المتن في النهاية وكذا في المصنف إلا قوله وكتصوفه فيه بتقل له إلى محله. ة فؤد: (كإطعام سائل أو هرة) أي إلا إن علم رضا مالكة به روض ومصني. ة فؤد: (ما لم يفاوت) أي المالك اهـ رشدي. ة فؤد: (فيتحرم الخ) واضح أن محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اهـ سيّد عمر. ة فؤد: (دون حكسه) زاد النهاية ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اهـ قال ع ش قوله على خلاف ذلك أي فيها اهـ. ة فؤد: (ضغينة) أي كسر خاطير.

ة فؤد: (إلا ما يخصه أو يرضون به) لعل هذا إذا وكل المالك الأمر إليهم وإلا فالوجه جواز ما رضي به بإذن أو قرينة ولو فرق ما يخصه من غير رضاهم. ة فؤد: (والمعتد أنه يملكه بالازدراء الخ) هل يخص

وقول الشرح الصغير بملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع أنه بملكه بوضعه في فيه رد بأنه سهو والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن ملكاً مقيداً الامتناع نحو بيعه عليه وقول جمع يجوز ردّه ابن الصباغ بأنه لا ينجي على أصلنا نعم، صيف الذمي المشروط عليه الضيافة بملك ما قدّم له اتفاقاً فله الارتحال به .

(وله) أي الصيف مثلاً (أخذ ما) يشتمل الطعام والتفد وغيرهما وتخصيصه بالطعام ردّه في شرح مسلم فتقطن له ولا تفتقر بمن وهم فيه (يعلم) أو يظن أي بقرينة قوية بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر (رضاه به)؛ لأن المدار على طيب نفس المالك فإذا قضت القرينة القوية به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الأحوال ومقادير الأموال وإذا جوزنا له الأخذ فالذي يظهر أنه إن ظن الأخذ بالبدل كان قرضاً صميماً أو بلا بدل توقف

فرد: (ونقل جمع عنه) اعتمدته النهاية والمغني فقالا واللفظ للأول وأفهم كلامه عدم ملكه قبل الإزدياد فله الرجوع فيه ما لم يتبلغه لكن المرجح في الشرح الصغير أنه بملكه بوضعه في فيه وصرح بزجيجه القاضي والإسوي وأفتى به الوالد رحمته الله تعالى اه وقال ع ش وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكاً مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهراً أو اختياراً فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يتعد عدم الزوال؛ لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الأكل سم حج اه. فرد: (والمراد) إلى المتن في النهاية إلا قوله وقول جمع إلى نعم. فرد: (ملكه لعينه) كانه احتراز عن ملك الانتفاع دون ملك العين اه سيّد عمر أي كما جرى عليه المغني عبارته فالمراد أنه يملك أن يتفيع بنفسه كالمارية لا أنه ملك العين اه. وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الأذري ما نصّه والوجه خلافه ولا فكيف يقارن مقابلته وهو قول الفقهاء أنه لا يملك وإنما هو إنلاف بإذن المالك اه. فرد: (ملكاً مقيداً) أي بأن لا يتصرف فيه بغير الأكل اه شرح الروض. فرد: (يجوز) أي نحو البيع. فرد: (نعم) إلى المتن في المغني. فرد: (أي الصيف) إلى التثنية في النهاية إلا قوله وإذا جوزنا إلى وعلم وقوله ونارّع الأذري إلى المتن. فرد: (أو يظن) إلى قوله وإذا جوزنا في المغني. فرد: (باختلاف الأحوال إلخ) وبحال المضيف بالدعوة فإن شك في وقوعه في محل المسامحة فالصحيح في أصل الروضة التحريم اه مغني. فرد: (إن ظن الأخذ) أي الرضا بالأخذ. فرد: (إن ظن الأخذ بالبدل إلخ) يتبني أن يكون محله إذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة أما إذا ظن الأخذ بالقيمة فيتبني أن يكون يتما وإذا كان الانتفاع بتبني أن يكون إجارة ثم الأولى أن

هذا المعتمد بالحر؛ لأن الرقيق لا يملك. فرد: (وقول الشرح الصغير إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بما في الشرح الصغير أنه بملكه بوضعه في فيه شرح م وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكاً مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهراً أو اختياراً فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يتعد عدم الزوال؛ لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الأكل.

الملك على ما ظنه لا يقال قياس ما مر في توقّف الملك على الازدراء أنّه هنا يتوقّف على التصرف فيه فلا يملكه بمجرد قبضه له؛ لأنّا نقول الفرق بينهما واضح؛ لأنّ قرينة التقديم للأكل ثمّ قصّرت الملك على حقيقته ولا يتمّ إلا بالازدراء وهنا المدار على ظنّ الرضا فأنيط بحسب ذلك الظنّ فإنّ ظنّ رضاه أنّه يملكه بالأخذ أو بالتصريف أو بغيرهما عمل بمقتضى ذلك وعلم بما تقرّر أنّه يحزّم التطفّل وهو الدخول إلى محلّ الغير ليتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا إن تكرر منه للحديث المشهور أنّه يدخل سارقاً ويخرج مغنياً وإنّما لم يفسق بأوّل مرّة للشبهة ولأنّ شرط كون السرقة فسقاً مساواة المسروق لزئج دينار كالمغصوب على ما فيهما ومنه أن يدعي ولو صوفياً مسلماً وعالماً مدّرساً فيستصحب جماعته من غير إذن الداعي ولا ظنّ رضاه بذلك وأمّا إطلاق بعضهم أنّ دعوته تنضمّن دعوة جماعته فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل.

يقال كان قرضاً حكماً وعلى هذا القياس لا ضمناً ويتّبعي أنّه لو ظنّ رضا المالك بدون قيمة أو أجره الجنب ولم يزض المالك بذلك أنّ المدار على رضا المالك أخذاً بما مرّ فلا تنفّل اه سيّد عمر.

فرد: (على ما ظنه) أي الآتي تفصيله في قوله فإن ظنّ رضاه إلخ. فرد: (في توقّف الجنب إلخ) لتعلّ في بمعنى من البيانية. فرد: (على حقيقته) أي الأكل وكذا ضمير لا يتمّ. فرد: (وهنا) الأولى تأخيرها عن المدار. فرد: (فأنيط) أي الملك. فرد: (أو بغيرهما) أي كالانقياع بالعيني. فرد: (بما تقرّر) أي في قوله؛ لأنّ المدار إلخ. فرد: (أنّه يحزّم) إلى قوله بل يفسق في المغني. فرد: (يحزّم التطفّل إلخ) ويكّد ذلك الإمام بالدعوة الخاصة أمّا العامة كأن فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفّل والطفلي مأخوذ من التطفّل وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا دعوة فكان يقال له طفيل الأعراس اه مغني. فرد: (وهو الدخول لمحلّ غيره) وكحزمة الدخول لأكل طعام الغير دخوله ملك غيره بلا إذن مطلقاً وإنّما اقتصر على ما ذكر؛ لأنّه مسمّى التطفّل ثم المراد بمحلّه ما يختص به بملك أو غيره ويتّبعي أنّ مثل ذلك ما لو وضعه في محلّ مباح كمسجد فيحزّم على غير من دعاه ذلك اه ع ش.

فرد: (بل يفسق بهذا) أي بتناول طعام الغير بالتطفّل. فرد: (إن تكرر إلخ) قضيته أنّ المرّة صغيرة وقضية ذلك توقّف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرّر اه سم. فرد: (أنّه يدخل سارقاً) وعليه فلو دخل وأخذ ما يساوي زئج دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة أو لا؛ لأنّه لم يؤذن له في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام فإنّه مآذون له في الدخول للنفيل فإن صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الإذن له في الدخول على ذلك الوجه اه ع ش. فرد: (مغنياً) أي متّهباً اه ع ش. فرد: (مساواة المسروق إلخ) مقتضى هذا أنّه لو أكل ما يساوي زئج دينار في مرّة فسق وظاهر كلامهم بخلافه فليحرّر اه سيّد عمر. فرد: (ومنه) أي من التطفّل اه رشدي. فرد: (أنّ دعوة) أي نحو العالم.

فرد: (إن تكرر) قضيته أنّ المرّة صغيرة وقضية ذلك توقّف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرّر.

(وَيَحِلُّ) لَكِنَّ الْأَوَّلَى التَّرْكَ (نَثَرُ سُكْبِي) وَهُوَ زَمِيهِ مُفْرَقًا (وغيره) كلوز وذنابير وذرَاهِم ونازِع الأذرعِي فِي جِلْ نَثَرِهَا بِأَنَّ فِيهِ إِضَاعَةً وَإِبْدَاءً رُبَّمَا يُؤَدِّي لِلْقِتْل (فِي الْإِمْلَاكِ) أَي عَقْدِ النِّكَاحِ وَكَذَا سَائِرُ الْوَلَايِم كَالِخِتَانِ (تَبِيَّة) قَوْلُهُم الْأَوَّلَى التَّرْكَ بِحَتْمِلِ أَنَّهُ خَاصٌّ بِخُصُوصِ النَّثَارِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُتَوَلَّى وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدِ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ حُلُوِّ لِحَاضِرِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَبِحَتْمِلِ الْمَعْمُومِ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى مَقَالَةً ثُمَّ رَأَيْتِ الْأُمَّ وَالْمَخْتَصِرَ صَرُوحًا بِأَنَّ الْوَلِيْمَةَ تَشْمَلُ الدَّعْوَةَ عَلَى الْأَمْلَاكِ وَهُوَ يَقْتَضِي نَذْبَ إِحْضَارِ طَعَامٍ لَا خُصُوصِ الْحُلُوِّ وَأَنَّ هَذَا غَيْرُ وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ أَي لِحَصُولِهِ وَلَوْ قُبِيلَ الْعَقْدِ وَتِلْكَ لَا يَدْخُلُ وَقْتَهَا إِلَّا بِتِمَامِ الْعَقْدِ كَمَا مَرَّ (وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ) لِخَبَرِ عنه أَنَّهُ خَضَرَ أَمْلَاكًا فِيهِ أَطْبَاقُ اللَّوْزِ وَالشُّكْرِ فَأَمْسَكُوا فَقَالَ أَلَا تَنْتَهَبُونَ فَقَالُوا نَهَيْتَنَا عَنْ التُّهْبَى فَقَالَ إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ تُّهْبَةِ الْمَسَاكِرِ أَمَّا الْغُرْسَانِ فَلَا تُخْذَوْنَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ فَجَادَبْنَا وَجَادَبْنَاهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مَوْضُوعٌ وَلِذَلِكَ انْتَصَرَ جَمْعُ لِلْكَرَاهَةِ وَأَطَالُوا لِلتُّهْبَى الصَّحِيحِ عَنِ التُّهْبَى لَكِنْ يَبَيِّنُ الْحَافِظُ الْهَيْثُمِيُّ فِي مَجْمَعِهِ أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ رَوَاهُ فِي الْكَبِيرِ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ يُقَاتَلُ إِلَّا اثْنَيْنِ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُمَا وَحِينَئِذٍ فَلَا وَضْعَ فِيهِ وَلَا انْقِطَاعَ وَفِي رِوَايَةِ الْكَبِيرِ «سِلَالُ الْفَاكِهَةِ وَالشُّكْرِ».....

• فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَى التَّرْكَ) يُشْكِلُ بِالْخَبَرِ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (وَهُوَ زَمِيهِ) إِلَى التَّبِيَّةِ فِي الْمُغْنَى.
• فَوَدَّ (سُنِّي): (فِي الْإِمْلَاكِ) بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (تَقْدِيمُ حُلُوِّ الْخ) أَي بِلَا نِثَارٍ. • فَوَدَّ: (لَا خُصُوصُ الْحُلُوِّ) قَدْ يُقَالُ لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ الْحُلُوُّ أَوَّلَى كَمَا تَقَدَّمَ قِيَاسًا عَلَى الْعَقِيقَةِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَدَّمَ أَي فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُسَنُّ هُنَا فِي الْمَذْبُوحِ مَا يُسَنُّ فِي الْعَقِيقَةِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ هَذَا الْخ) عَطَفَ عَلَى نَذْبِ إِحْضَارِ الْخ وَالْإِشَارَةُ لِلدَّعْوَةِ عَلَى الْإِمْلَاكِ. • فَوَدَّ: (لِخَبَرِ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي رِوَايَةِ الْخ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (لِخَبَرِ أَنَّهُ عنه) انْظُرْ مَا وَجَّهَ الدَّلَالَةَ مَعَ أَنَّهُ لَا نَثَرَ فِيهِ اهـ رَشِيدِيٌّ أَقُولُ وَرِوَايَةُ الْكَبِيرِ الْآتِي تَقْسَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فَيَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ مَا مَرَّ عَنْ سَمٍ مِمَّا نَصَّه قَدْ يُقَالُ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ الْأَوَّلَى التَّرْكَ اهـ. • فَوَدَّ: (فَجَادَبْنَا) أَي التَّبَيُّ عنه وَكَذَا ضَمِيرُ التَّصَبُّ فِي جَادَبْنَاهُ. • فَوَدَّ: (وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مَوْضُوعٌ) فِيهِ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ لَمْ يَقُلْ فِيهِ مَوْضُوعٌ إِنَّمَا قَالَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْوَضْعُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بَيَّنَّا قَوْلَنَا مَوْضُوعٌ وَقَوْلَنَا لَا يَصِحُّ بَوْنٌ كَبِيرٌ فَإِنَّ الْأَوَّلَ إِثْبَاتُ لِلْكَذِبِ وَالْإِخْلَاقِ وَالثَّانِي إِخْبَارٌ عَنْ عَدَمِ الثُّبُوتِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْعَدَمِ وَهَذَا يَجِيءُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ لَا يَصِحُّ أَوْ نَحْوَهُ أَنْتَهَى ع ش. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ) أَي الْحَافِظُ الْهَيْثُمِيُّ. • فَوَدَّ: (تَرْجَمَهُمَا) أَي قَسَرَهُمَا. • فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةِ الْكَبِيرِ سِلَالُ الْفَاكِهَةِ الْخ) أَي بَدَلَ أَطْبَاقِ اللَّوْزِ وَالشُّكْرِ وَالسَّلَالُ بِكُسْرِ السِّينِ جَمْعُ سَلَةٍ وَهِيَ مَا يَوْضَعُ

• فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَى التَّرْكَ) يُشْكِلُ بِالْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (لِخَبَرِ أَنَّهُ عنه الْخ) قَدْ يُقَالُ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ الْأَوَّلَى التَّرْكَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِ خُصُوصُ النَّثَرِ.

فَأَتَوْهُ عَلَيْهِمْ وَأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ خَطَبَ ﷺ وَأَنْكَحَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَمَرَ بِالْتَّذْفِيفِ عَلَى رَأْسِهِ وَأَنَّهُ قَالَ وَلَمْ أَتَهُكُمْ عَنْ نَهْيَةِ الْوَلَايَمِ إِلَّا فَاتَتْهُمُ .

(وَيَحِلُّ التَّقَاطُفُ) لِلْعَلَمِ بِرِضَا مَالِكِهِ (وَتَرْكُهُ أَوْلَى) وَقِيلَ أَخَذَهُ مَكْرُوهٌ وَأَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ نَعَم، إِنْ عَلِمَ أَنَّ التَّائِزَ لَا يُؤْثِرُ بِهِ وَلَمْ يَقْدَحْ أَخَذَهُ فِي مُرُورَتِهِ لَمْ يَكُنْ تَرْكُهُ أَوْلَى وَيُكْرَهُ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ بِإِزَارٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَوْ التَّقَطُّفَ أَوْ بَسَطَ ثَوْبَهُ لِأَجْلِهِ فَوَقَعَ فِيهِ مَلَكُهُ بِالْأَخِذِ وَلَوْ صَبِيحًا وَإِنْ أَخَذَهُ قَبْلَ مَلَكِهِ سَيِّئُهُ فَإِنْ وَقَعَ بِجَنْبِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَبْسُطَ لَهُ فَسَقَطَ مِنْهُ قَبْلَ قَصْدِ أَخِذِهِ بِغَيْرِهِ أَوْ غَيْرِهِ زَالَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ وَالْأَقْبَى وَلَا يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ عِنْدَ وَقُوعِهِ بِجَنْبِهِ قَصْدُ تَمَلُّكِ وَلَا فِعْلٌ لِكَيْتُهُ أَوْلَى بِهِ فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ مِنْهُ وَلَا يَمْلِكُهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي التَّحَجُّجِ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ بَاقٍ بِمَلِكِ التَّائِزِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي أَخْذِهِ بِشَيْءٍ هُوَ أَوْلَى بِهِ وَبِهَذَا يَتَضَيَّحُ الْحَاقِقُ سَقْيَ أَرْضٍ أَوْ حَفَرَ حُفْرَةً لَا بِقَصْدِ

فِيهِ الْخَبَرُ وَغَيْرِهِ مِنْ نَحْوِ الطَّبَقِ يُقَالُ وَضَعَهُ فِي السَّلِّ وَالسَّلَّةِ أَيْ الْجُوزَةِ. قُودُ: (فَاتَتْ) أَيْ ﷺ.

قُودُ: (وَأَنَّ ذَلِكَ) أَيْ الْإِنْتِصَارُ وَهُوَ وَقُولُهُ الْآتِي وَأَنَّهُ قَالَ إِنْ مَغْطُوفَانِ عَلَى سِلَالٍ الْفَاكِهَةِ الْخ.

قُودُ: (نَعَمْ إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. قُودُ: (لَا يُؤْثِرُ بِهِ) أَيْ لَا يُخَصُّ بِهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ اهـ رَشِيدِي. قُودُ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْهَوَاءِ. قُودُ: (بِالْأَخِذِ) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ الصُّورَةَ الْآخِرَةَ حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمُغْنَى وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ. قُودُ: (وَالْأَيُّ) أَيْ بَانَ لَمْ يَسْقُطْ أَوْ سَقَطَ بَعْدَ قَصْدِ أَخْذِهِ هَذَا مُقْتَضَى صَنِيعِهِ فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (بَقِيَ) أَيْ اخْتِصَاصُهُ. قُودُ: (فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَلَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ فَقَبِي مَلِكُهُ أَيْ الْغَيْرِ وَجِهَانٍ جَارِيَانٍ فِيمَا لَوْ عَشَّشَ طَائِرٌ فِي مَلِكِهِ فَأَخَذَ قَرْخَهُ غَيْرُهُ وَفِيمَا إِذَا دَخَلَ السَّمَكُ مَعَ الْمَاءِ فِي حَوْضِهِ وَفِيمَا إِذَا وَقَعَ الثَّلْجُ فِي مَلِكِهِ فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ وَفِيمَا إِذَا أَحْيَا مَا تَحَجَّرَهُ غَيْرُهُ لَكِنْ الْأَصَحُّ فِي الصُّورِ كُلِّهَا الْمَلِكُ أَيْ لِلْأَخِذِ الثَّانِي كَالْإِحْيَاءِ مَا عَدَا صُورَةَ التَّائِزِ لِقَوَّةِ الْإِسْتِيلَاءِ فِيهَا اهـ. قُودُ: (وَلَا يَمْلِكُهُ) أَيْ الْغَيْرُ. قُودُ: (وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا أِذِنَ الْمَالِكُ مَلَكَهُ فَلْيُحَرِّزْ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ الْعَلَمُ بِالرِّضَا مِنَ الْمَالِكِ كَالْإِذْنِ وَوَاضِحٌ أَنَّ إِذْنَ مَنْ وَقَعَ فِي جَنْبِهِ وَعِلْمُهُ بِرِضَا مَالِكِهِ لِلْأَخِذِ وَتَمَلُّكِهِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قُودُ: (وَبِهَذَا) أَيْ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ التَّحَجُّجِ وَالتَّائِزِ.

قُودُ: (وَقِيلَ أَخَذَهُ مَكْرُوهٌ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكَرَاهَةُ بِمَا فِي الْخَبَرِ فَجَادَبْنَا وَجَادَبْنَاهُ إِنْ صَحَّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخ. قُودُ: (أَوْ بَسَطَ ثَوْبَهُ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْدَادِ أَوْ بَسَطَ ذَيْلَهُ لَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ وَخَرَجَ وَقُوعُهُ فِيهِ اتِّفَاقًا فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بَلْ يَكُونُ أَوْلَى بِهِ فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ إِلَّا إِنْ طَرَفَ رِضَاهُ أَوْ سَقَطَ مِنْ ثَوْبِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْهُ وَإِذَا حَرَّمَ لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهُ كَأَخِذِ قَرْخِ طَيْرٍ عَشَّشَ بِمَلِكِهِ الْغَيْرِ أَوْ سَمَكٍ دَخَلَ مَعَ الْمَاءِ حَوْضَهُ أَوْ ثَلْجٍ وَقَعَ فِي مَلِكِهِ وَإِنَّمَا مَلَكُ الْمُغْنَى مَا تَحَجَّرَهُ الْغَيْرُ؛ لِأَنَّ الْمُتَحَجَّرَ غَيْرُ مَالِكٍ فَلْيَنْسَ الْإِحْيَاءَ تَصَرُّفًا فِي مَلِكِ الْغَيْرِ بِخِلَافِ هَذِهِ الصُّورِ اهـ فَلْيَنْظُرْ هَذَا مَعَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا.

الاصطياد فتوَحَّلْ أو وَقَّعْ فيها صَيْدٌ والْجَاءُ سَمَكَةٌ لِزُكَّةٍ كَبِيرَةٍ وَأَخَذَ صَيْدٌ مِنْ دَارِهِ الَّتِي لَمْ يُغْلَقْ بَابُهَا عَلَيْهِ بِالتَّحْجَرِ فِي آتِهِ وَإِنْ كَانَ أَحَقُّ بِهِ لَكِنْ يَمْلِكُهُ آخِذُهُ وَإِنْ أَيْمٌ بِدُخُولِهِ مَلِكُهُ لَا بِالنَّشَارِ وَأَمَّا مَا أَوْهَمَهُ كِلَاهُمَا هُنَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالتَّحْجَرِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ كَمَا أَفَادَهُ كِلَاهُمَا فِي بَابِ الصَّيْدِ .

• فُودَ: (فَتَوَحَّلَ الْخ) نَشَرَ مُرْتَبٌ وَقَوْلُهُ فِيهَا الْخِ أَيِ الْأَرْضِ أَوِ الْخُفْرَةِ تَنَازَعَ فِيهِ الْفِلَاحُونَ .
• فُودَ: (وَالْجَاءُ سَمَكَةٌ) أَيِ دُخُولُهَا . • فُودَ: (بِالتَّحْجَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَاقِيقِ أَيْ سَم . • فُودَ: (لَا بِالنَّشَارِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالتَّحْجَرِ . • فُودَ: (كَمَا أَفَادَهُ كِلَاهُمَا الْخ) .

(خَاتِمَةٌ) فِي آدَابِ الْأَكْلِ تُسَنُّ التَّسْمِيَةُ قَبْلَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَلَوْ مِنْ جُنُبٍ وَحَائِضٍ وَلَوْ سَمِيَ مَعَ كُلِّ لُقْمَةٍ فَهُوَ حَسَنٌ وَأَقْلَاهُ بِسْمِ اللَّهِ وَاكْمَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهِيَ سُنَّةٌ كِفَايَةٌ لِلْجَمَاعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ تُسَنُّ لِكُلِّ مِنْهُمْ فَإِنْ تَرَكَهَا أَوَّلُهُ أَتَى بِهَا فِي اثْنَانِ وَإِنْ تَرَكَهَا فِي اثْنَانِ أَتَى بِهَا فِي آخِرِهِ وَتُسَنُّ الْحَمْدُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ ذَلِكَ وَبَجَهَرٍ بِهِمَا يُقْتَدَى بِهِ فِيهِمَا وَتُسَنُّ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لَكِنَّ الْمَالِكَ يَتَّقِدُ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَيَتَأَخَّرُ بِهِ فِيمَا بَعْدَهُ وَتُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ لِلِإِتْبَاعِ وَتُسَنُّ الْجَمَاعَةُ وَالْحَدِيثُ غَيْرُ الْمُحَرَّمِ كَحِكَايَةِ الصَّالِحِينَ عَلَى الطَّعَامِ وَتَقْلِيلِ الْكَلَامِ أَوَّلَى وَتُسَنُّ لَعَقُ الْإِنَاءِ وَالْأَصَابِعِ وَأَكْلُ سَاقِطٍ لَمْ يَتَّجَسَّسْ أَوْ تَنَجَّسْ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ تَطْهِيرُهُ وَطَهَرُ وَتُسَنُّ مُوَآكَلَةُ عَبِيدِهِ وَصِغَارِهِ وَزَوْجَاتِهِ وَأَنْ لَا يَخْصُصَ نَفْسَهُ بِطَعَامٍ إِلَّا لِعُذْرِ كَدَوَاءٍ بَلْ يُؤْثِرُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَقُومُ الْمَالِكُ عَنِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ يَأْكُلُ مَا دَامَ يَظُنُّ بِهِ حَاجَةً إِلَى الْأَكْلِ وَمِنْهُ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ . وَأَنْ يُرَحَّبَ بِضَيْفِهِ وَيُكْرِمَهُ وَيَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى حُصُولِهِ ضَيْفًا عِنْدَهُ وَيُكْرِمَهُ الْأَكْلَ مُتَكَبِّرًا وَمُضْطَجِعًا وَيُكْرِمَهُ الْأَكْلَ مِمَّا يَلِي غَيْرَهُ وَمِنْ الْأَعْلَى وَالْوَسْطِ وَتُسَنَّتِي مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ الْفَاقِهِةِ مِمَّا يَتَّقَلُّ بِهِ فَيَأْخُذُ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ وَيُكْرِمُهُ تَقْرِيبُ فِيمَهُ مِنَ الطَّعَامِ بِحَيْثُ يَقَعُ مِنْ فِيمَهُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، وَذَمُّهُ لَا قَوْلُهُ لَا أَشْتَهِيهِ أَوْ مَا اغْتَذَتْ أَكَلَهُ وَيُكْرِمُهُ نَفْضُ يَدِهِ فِي الْقَضْعَةِ وَالشُّرْبِ مِنْ قِمِّ الْفِرْزَةِ وَالْأَكْلَ بِالشَّمَالِ وَالتَّنْفُسُ وَالتَّنْفُخُ فِي الْإِنَاءِ وَالزِّبَاقِ وَالْمُخَاطُ حَالِ أَكْلِهِمْ وَقَرْنُ تَعَرَّتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا كَعَبَّتَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَتُسَنُّ لِلضَّيْفِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُضَيَّفِ كَانَ يَقُولُ أَكَلْتُ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ وَأَنْطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ وَتُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ وَقُرْشٍ وَيُنْدَبُ أَنْ يَشْرَبَ بِثَلَاثِ أَنْفَاسٍ بِالتَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِهَا وَالْحَمْدُ فِي أَوَّخِرِهَا وَيَقُولُ فِي آخِرِ الْأَوَّلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَيَزِيدُ فِي الثَّانِي رَبِّ الْعَالَمِينَ وَفِي الثَّالِثِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَنْ يَنْظُرَ فِي الْكَوْزِ قَبْلَ الشُّرْبِ وَلَا يَتَجَسَّسَ فِيهِ بَلْ يَنْعِيهِ عَنْ فِيمَهُ بِالْحَمْدِ وَيَزِدُّهُ بِالتَّسْمِيَةِ . وَالشُّرْبُ قَائِمًا خِلَافَ الْأَوَّلَى . وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ يَلْتَقِطَ ثَنَاتِ الطَّعَامِ وَأَنْ يَقُولَ الْمَالِكُ لِضَيْفِهِ وَلِغَيْرِهِ كَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّ وَيُكْرَزُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ أَكْتَفَى مِنْهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتٍ وَأَنْ يَتَخَلَّلَ وَلَا يَتَلَبَّحَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْنَانِهِ بِالْخِلَالِ بَلْ يَزِمُهُ وَيَتَمَضَّمُ بِخِلَافِ مَا يَجْمَعُهُ بِلِسَانِهِ مِنْ بَيْتِيهِ فَإِنَّهُ يَتَلَعَهُ وَأَنْ يَأْكُلَ قَبْلَ أَكْلِهِ اللَّحْمَ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا مِنَ الْحَبْرِ

• فُودَ: (بِالتَّحْجَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَاقِيقِ .

حَتَّى يَسُدَّا الْخَلَلَ وَأَنْ لَا يَشُمَّ الطَّعَامَ وَلَا يَأْكُلَهُ حَارًّا حَتَّى يَبْرُدَ وَمِنْ آدَابِ الضَّيْفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ
صَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَأَنْ لَا يَجْلِسَ فِي مُقَابِلَةِ حُجْرَةِ النِّسَاءِ أَوْ سُتُرَيْهِنَّ وَأَنْ لَا يُكْثِرَ النَّظَرَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي
يَخْرُجُ مِنْهُ الطَّعَامُ وَمِنْ آدَابِ الْمُضَيِّفِ أَنْ يُسَيِّعَ الضَّيْفَ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ وَيَتَّبِعِي لِلْأَكْبَلِ أَنْ
يُقَدِّمَ الْفَاكِهَةَ ثُمَّ اللَّحْمَ ثُمَّ الْحَلَاوَةَ وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الْفَاكِهَةُ ؛ لِأَنَّهَا أَسْرَعُ اسْتِحَالَةً فَيَتَّبِعِي أَنْ تَقَعَ أَسْفَلَ
الْمَوْجِدَةِ وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَائِدَةِ نُقْلَ وَسَيَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ اهـ
مُعْنِي وَكَذَا فِي الْإِخْيَاءِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى ذَلِكَ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَسَمِ

بفتح فشكون وأما بكسر فشكون فالتصيب ويفتحهما فاليمين (والشؤون) من نَشَرَ ارتفع فهو ارتفاع عن أداء الحق ومن لازم بَيَانُهُمَا بَيَانٌ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ فاندفع الاعتراض عليه بآنه كان ينبغي أَنْ يَرِيدَ فِي التَّرْجُمَةِ وَعَشْرَةَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الْبَابِ .
(يَخْتَصُّ الْقِسْمُ) أَي وَجُوبُهُ (بِزَوَاجَاتٍ) حَقِيقَةٌ فَلَا يَتَجَاوَزُهُنَّ لِلرَّجْمَةِ وَلَا لِلْإِمَاءِ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَاتٍ كَمَا أَشْفَرَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُحْلِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٠) أَي فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ الْمَذْلُ الَّذِي هُوَ فَائِدَةُ الْقِسْمِ لَكِنْ يَنْدُبُ أَنْ لَا يَعْطَلَهُنَّ وَأَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُنَّ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي وَتَخْتَصُّ الزَّوْجَاتُ بِالْقِسْمِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ أَهـ. وَخَصَرَهُ لَيْسَ فِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُورِ

• قُودُ: (بِفَتْحٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي النِّهَايَةِ. • قُودُ: (وَمِنْ لَازِمِ بَيَانِهِمَا بَيَانُ الْخ) مَمْنُوعٌ أَهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي فِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى وَلَوْ أَجَابَ بَأَنَّ الْقِسْمَ وَالنُّشُورَ مِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ وَأَكْثَرُ الْكَلَامِ الْآتِي فِيهِمَا فَلِذَلِكَ خَصَّهُمَا بِالذِّكْرِ لَكَانَ وَاضِحًا عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَشْهُورِ أَنَّهُ إِذَا تُرْجِمَ لِشَيْءٍ وَزَادَ عَلَيْهِ لَا يَضُرُّ أَهـ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَشْهُورِ الْخ يَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يَدْفَعُ هَذَا الْجَوَابَ. • قُودُ: (الْإِغْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِآنِهِ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي. • قُودُ: (بِآنِهِ كَانَ يَنْبَغِي الْخ) إِنْ كَانَ حَاصِلُ الْإِغْتِرَاضِ أَنَّ مَقْصُودَ الْبَابِ يَنْبَغِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي التَّرْجُمَةِ لَمْ يَنْدَفِعْ بِمَا ذَكَرَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهِ أَهـ سَمِ .
• قُودُ (سُنِّي: (بِزَوَاجَاتٍ) أَي بَيِّنَتَيْنِ مِنْهُنَّ فَأَكْثَرَ وَلَوْ كُنَّ غَيْرَ خَرَائِرٍ أَهـ مُغْنِي. • قُودُ: (حَقِيقَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي الْمَغْنِي. • قُودُ: (أَنْ لَا يَعْطَلَهُنَّ) أَي الْإِمَاءُ أَهـ ع شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ هَذَا الْإِطْلَاقُ صَادِقٌ بِمَنْ لَمْ تُعَدَّ لِلْوَطْءِ مِنَ الْإِمَاءِ وَوَجْهُهُ وَاضِحٌ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَنْقُولًا أَهـ. • قُودُ: (قِيلَ كَانَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَالنِّهَايَةِ إِذْخَالَ الْبَاءَ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ خِلَافُ الْكَثِيرِ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْمَقْصُورِ فَلَا حَاجَةَ حَيْثُ يُدْعَوَى بَعْضُهُمُ الْقَلْبَ فِي كَلَامِ الْمُثْنِ أَهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُورِ

• قُودُ: (وَمِنْ لَازِمِ بَيَانِهِمَا بَيَانُ الْخ) عَلَيْهِ مَنَعٌ لَوْ تَنَزَّلَ عَنْهُ لَمْ يَنْدَفِعِ الْإِغْتِرَاضُ بِالْإِنْفِغَاءِ الْمَذْكُورِ .
• قُودُ: (بِأَنَّ كَانَ يَنْبَغِي الْخ) إِنْ كَانَ حَاصِلُ الْإِغْتِرَاضِ أَنَّ مَقْصُودَ الْبَابِ يَنْبَغِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي التَّرْجُمَةِ لَمْ يَنْدَفِعْ بِمَا ذَكَرَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهِ .

مَحَلِّهِ وَتَخْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي لَفْظِ الْخُصُوصِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ أَنْ تَدْخُلَ الْبَاءُ فِي حَيْزِهِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا لَهُ الْخَاصَّةُ وَهُوَ الزَّوْجَاتُ هُنَا فَمَنْ ثَمَّ سَلَكَ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّضْمِينِ وَالتَّجَوُّزِ الْآتِيَيْنِ وَقَدْ يَضْمَنُ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَوْ يُجَعَلُ مَجَازًا مَشْهُورًا عَنْهُ لِدَخُلِ الْبَاءِ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَقْصُورِ الَّذِي هُوَ الْخَاصَّةُ قِيلَ وَهَذَا أَعْرَبُ وَأَبَيَّنُّ وَأَغْلَبُ وَكَأَنَّ الْمُعْتَرِضَ اغْتَرَّ بِهَذَا لِكَيْتَهُ لَمْ يَفِ بِالْتَّبَعِيرِ عَنْهُ .

(وَمَنْ) لَهُ زَوْجَاتٌ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَبَيِّنَ عِنْدَهُنَّ كَمَا يَأْتِي نَعَمْ، إِنْ (بَاتَ) فِي الْحَضَرِ أَيْ صَارَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَالْتَّبَعِيرُ بَيَاتٌ؛ لِأَنَّ شَأْنَ الْقِسْمِ اللَّيْلِ لَا إِخْرَاجَ مُكَيِّهَ نَهَارًا عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ أَنْ يَمَكِّنَ مِثْلَ ذَلِكَ الزَّمَنِ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ (عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ) بِقُرْعَةٍ أَوْ دُونِهَا وَإِنْ أَيْتِمَ فَلَيْسَ مُقْتَضَى عِبَارَتِهِ جَوَازُ الْمَبِيتِ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ وَلَا مَعْنَى بَاتٍ أَرَادَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ وَجُودَ الْمَبِيتِ بِالْفِعْلِ عِنْدَ وَاحِدَةٍ شَرْطًا لِلزُّومِ الْمَبِيتِ عِنْدَ الْبَاقِيَّةِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَبِهِ يَتَضَيِّحُ أَيْضًا انْدِفَاعُ مَا قِيلَ عِبَارَتُهُ تَوْهَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا بَاتَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ (لِزِمَةٍ) فَوَرَّا فِيمَا يَظْهَرُ هُنَا.....

• فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَصْلَ) أَيْ الْحَقِيقَةَ. • فَوَدَّ: (لَهُ زَوْجَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا مَعْنَى بَاتَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فِي الْحَضَرِ. • فَوَدَّ: (أَيْ صَارَ) أَيْ حَصَلَ أَحَدُ ش. • فَوَدَّ: (وَلَا أَيْتِمَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ دُونَهَا فَقَطَّ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ) أَيْ وَلَا تَرَاوِضَ. • فَوَدَّ: (وَلَا مَعْنَى بَاتَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَيْسَ مُقْتَضَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخ) أَيْ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا بَحَثَ الْقَمُولِيُّ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (مَا قِيلَ الْخ) الْقَائِلُ هُوَ الْأَذْرَعِيُّ وَعِبَارَتُهُ كَلَامُهُ أَيْ الْمُصَنِّفُ يَوْهَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْقِسْمُ إِذَا بَاتَ عِنْدَهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَخْصِيصُ وَاحِدَةٍ بِالْبُدْءِ بِهَا إِلَّا بِالْقُرْعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا سَيَأْتِي أَهْ فَمَرَّادُهُ بِالْقِسْمِ هُنَا كَمَا تَرَى ضَرْبَ الْقُرْعَةِ وَحِينَئِذٍ فَالْشَّرْحُ كَالْعَلَامَةِ ابْنُ حَجَرٍ لَمْ يَتَوَارَدَا مَعَهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ نَعَمْ تَقَعُ الْمُنَاقَشَةُ مَعَ الْأَذْرَعِيِّ فِي أَنَّ الْقُرْعَةَ هَلْ تُسَمَّى قِسْمًا فَتَأْمَلْ أَهْ رَشِيدِي وَوَأَفَقَ الْمُعْنَى لِلْأَذْرَعِيِّ. • فَوَدَّ: (هَذَا إِرَادَتِهِ) إِذْ مُجَرَّدُ الْإِرَادَةِ لَا يَلْزِمُ شَيْئًا لِجَوَازِ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا أَهْ سَم وَقَدْ مَرَّ جَوَابُهُ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَيْضًا.

• فَوَدَّ (لِزِمَةٍ) أَيْ وَلَوْ عَيْنًا وَمَجْبُوبًا وَمَرِيضًا أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَوَرَّا) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ طَلَبٍ كَمَا

• فَوَدَّ: (فَلِإِنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ أَنْ يَمَكِّنَ) مِثْلَ ذَلِكَ الزَّمَنِ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ (الظَّاهِرُ أَنَّ مُغَايِرَةَ هَذَا لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِيِ وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي شَرْحِهِ أَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا رَتَّبَ الْقِسْمَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَثَلًا وَكَانَ الْأَصْلُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارُ تَبَعًا فَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُرَتَّبَ الْقِسْمُ كَذَلِكَ بَلْ ابْتَدَأَ بِالْإِقَامَةِ عِنْدَ وَاحِدَةٍ نَهَارًا فَيَلْزُمُهُ أَنْ يَمَكِّنَ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ مِثْلَ الْقَدْرِ الَّذِي مَكَّنَ فِيهِ عِنْدَهَا. • فَوَدَّ: (وَلَا أَيْتِمَ) رَاجِعٌ لِأَذْنِهَا فَقَطَّ. • فَوَدَّ: (هَذَا إِرَادَتِهِ) إِذْ مُجَرَّدُ الْإِرَادَةِ لَا يَلْزِمُ شَيْئًا لِجَوَازِ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا. • فَوَدَّ: (فَوَرَّا) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ طَلَبٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.

وفيما مَرَّ لا سِيَّما إِنْ كَانَ عَصَى بِأَنْ لَمْ يُفْرِغْ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَا يَزِمُ وَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلشُّقُوطِ بِالمَوْتِ فَلَزِمَهُ الخُرُوجُ مِنْهُ مَا أَمَكَنَهُ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ وَذَيْنِ لَمْ يَمُصْ بِهِ أَنْ يَبِيَّتْ (عِنْدَ مَنْ بَقِيَ) مِنْهُمْ تَسْوِيَةٌ بَيْنَهُنَّ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَمْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ أَوْ سَاقِطٌ وَقَدْ كَانَ ﷺ عَلَى غَايَةِ مِنَ الْعَدْلِ فِي الْقِسْمِ وَقَوْلُ الإِصْطَخَرِيِّ إِنَّهُ كَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تُرْجَى مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ (الاحزاب: ٥١) الْآيَةُ خِلَافَ الْمَشْهُورِ لَكِنْ اخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ وَخَرَجَ بِنَفْيِ الْحَضَرِ مَا لَوْ سَافَرَ وَحْدَهُ وَنَكَحَ جَدِيدَةً فِي الطَّرِيقِ وَبَاتَ عِنْدَهَا فَلَا يَلْزِمُهُ قِضَاءُ لِلْمُتَخَلِّفَاتِ وَالْأُولَى أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ فِي سَائِرِ الِاسْتِمَاعَاتِ وَلَا يَجِبُ لِعَلَّاقِهَا بِالْمَيْلِ الْقَهْرِيِّ.....

يُصَرِّحُ بِهِ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ أَهَ سَمِ عِبَارَةٌ شِ أَيِ قَلَوِ تَرَكَهَ كَانَ كَبِيرَةً أَخَذًا مِنَ الْخَيْرِ الْآتِي أَهَ وَفِيهِ أَنْ الْخَيْرَ الْآتِي لَا يُقَيَّدُ وَجُوبُ الْفَوْرِيَّةِ. هُ فُودُ: (وَفِيهَا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِمَا مَرَّ أَهَ رَشِيدِي. هُ فُودُ: (لَمْ يَنْهَسْ بِهِ) أَيِ لِإِمْكَانِ التَّدَاوُكِ فِيهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ سَمِ وَسَيِّدُ عُمَرُ. هُ فُودُ: (أَنْ يَبِيَّتْ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ لِلطَّرِيقِ وَفَاجِلٌ لِلزَّيْمَةِ. هُ فُودُ: (وَقَدْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اخْتَارَهُ فِي الْمُغْنِي. هُ فُودُ: (امْرَأَتَانِ) أَيِ مَثَلًا أَهَ شِ. هُ فُودُ: (وَشِقُّهُ مَائِلٌ الْإِنْسَانُ) هُوَ وَنَعْوُهُ مِمَّا أَوْرَدَ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ ﷺ يُحْمَلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ حَيْثُ لَا صَارِفَ أَهَ شِ. هُ فُودُ: (خِلَافَ الْمَشْهُورِ) أَيِ فَالْمُقْتَضَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ أَهَ شِ. هُ فُودُ: (اخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ) ضَعِيفٌ أَهَ شِ. هُ فُودُ: (وَنَكَحَ جَدِيدَةً الْإِنْسَانُ) هَذَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ وَالْأَقْلُو اسْتَضْحَبَ بَعْضَ نِسَائِهِ فِي السَّفَرِ بِقَرْعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْبَاقِيَّاتِ كَمَا يَأْتِي أَهَ سَمِ. هُ فُودُ: (لِلْمُتَخَلِّفَاتِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ وَاحِدَةٌ مِنْ زَوْجَاتِهِ فَيَقْسِمُ بَيْنَهُمَا وَيَتَيْنَ الْجَدِيدَةَ مَا دَامَ فِي السَّفَرِ أَهَ شِ. هُ فُودُ: (وَالْأُولَى) إِلَى قَوْلِهِ سِيَّما فِي الْمُغْنِي. هُ فُودُ: (وَلَا يَجِبُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي الْجَمَاعِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالنَّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهِيَ لَا تَتَأْتِي فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَا فِي سَائِرِ الِاسْتِمَاعَاتِ وَلَا يُؤَاخَذُ بِمَيْلِ الْقَلْبِ إِلَى بَعْضِيهِنَّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» زَوَاهِ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ إِسْنَادَهُ أَهَ. هُ فُودُ: (لِعَلَّاقِهَا بِالْمَيْلِ الْإِنْسَانُ) وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدُورًا لَهُ فَهَذَا إِنْ مَنَعَ الْوُجُوبُ مَنَعَ الِاسْتِحْبَابَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ يَنْتَبِعُ طَلَبُهُ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى مَنَعَ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ وَإِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَمْ يَضْلُحْ لِمَنَعَ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهَ سَمِ أَقُولُ وَجِبَابُ بِاخْتِيَارِ الثَّانِي وَمَنِعُهُ لِلْوُجُوبِ لِمَشَقَّتِهِ عَلَى النَّفْسِ جِدًّا وَالْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَفِي التَّذْبِ جَمْعُ بَيْنَ مَضْلَحَتَيْهِمَا وَلَعَلَّ قَوْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِشَارَةً إِلَيْهِ أَهَ سَيِّدُ عُمَرُ.

هُ فُودُ: (لَمْ يَنْهَسْ بِهِ) أَيِ لِإِمْكَانِ تَدَاوُكِهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. هُ فُودُ: (لِعَلَّاقِهَا الْإِنْسَانُ) وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الزَّوْجِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالنَّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدُورًا لَهُ فَهَذَا إِنْ مَنَعَ الْوُجُوبُ مَنَعَ الِاسْتِحْبَابَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ يَنْتَبِعُ طَلَبُهُ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى مَنَعَ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ وَإِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَمْ يَضْلُحْ لِمَنَعَ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجاً من خلاف مَنْ أوجب التسوية فيها أمضاً.
 (ولو عرض عنهم أو عن الواحدة) ابتداءً أو عند استكمال التوبة بالنسبة لهم (لم يأنهم)؛ لأن
 المبيت حقه ولأن في داعية الطبع ما يفتني عن إيجابه.
 (و) لكن (يستحب أن لا يفتلهم) أي مَنْ ذكروا الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت
 تخصيصاً لهم لئلا يؤدي إلى فسادهم أو إضرارهم سيما إن كانت عنده شريعة جميلة أثرها
 عليها أو عليهم ومن ثم اختار جمع قول المتولي يكره الإعراض عنهم وقوى الوجه المخبرم
 لذلك وقد لا يجوز الإعراض لعارض كأن ظلمها ثم بان منه المظلوم لهم فيلزمه أن يقضي
 على ما بحثه القمولي وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب
 المظلوم لهم فلا قضاء إلا إن أعادهم ولا تجب الإعادة لأجل ذلك على الأوجه؛ لأن
 تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إجماع المتمتع بالحج ليصوم فيه.....

• فؤد: (وكذا في التبرعات) أي لا تجب التسوية فيها بل تسنأه ع ش. • فؤد: (أو عند استكمال التوبة
 إلخ) عبارة المفتي أو بعد استكمال توبة أو أكثر اه. • فؤد: (من الجماع إلخ) متعلق يفتلهم اه سم.
 • فؤد: (الوجه إلخ) نائب فاعل قوي وقوله لذلك أي الإعراض. • فؤد: (على ما بحثه القمولي إلخ)
 عبارة النهاية على الزجاج بطريقه الشرعي اه قال الرشيد أي بأن يعيد المظلوم لهم حتى يقضي من
 نوبهم إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافاً لما في
 التهمة لما بينه الشهاب سم في حواشيه من أن هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب
 الإعادة وجوب لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه. • فؤد: (لأجل ذلك) أي
 القضاء والجار متعلق بالإعادة أو بتجب الإعادة. • فؤد: (نظير ما مر إلخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم

• فؤد: (من الجماع) متعلق يفتلهم. • فؤد: (لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لياحب أن يفتح
 أن الإعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لإثبات الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرّد الإعادة يجب
 القضاء وإن لم يثبت عندهم كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتاً قبل الإعادة لتوقف بعدها المبيت
 عندهم إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا إن بات عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تحصيل محل
 أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير
 ذلك الدين الذي عصى به فإنه يجب الإكتساب لأدائه ولا يقال إن الإكتساب سبب الوجوب فلا يجب
 لسبب الوجوب على الإكتساب بل وجوب الإكتساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدي به الدين
 المتقدم وجوبه فليأمل فإنه ظاهر فالأوجه وجوب الإعادة؛ لأنها سبب في الخروج عن الحق الواجب
 كسائر الحقوق الواجبة فإنه يجب الخروج منها ولو بتحصيل ما يتوقف عليه الخروج فتأمل بلطف
 وإنصاف وليس هذا نظير مسألة المتمتع المذكورة؛ لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإجماع بالحج
 بدليل أنه لو ترك الإجماع بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقاً فتدبر ولا تغفل.

قِيلَ قَوْلُ أَصْلِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ الطَّلَبُ أَحْسَنُ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِثْمِ نَفْيُ الطَّلَبِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَدِينِ قَبْلَ الطَّلَبِ لَا يَأْتُمُّ بتركِ الدَّفْعِ وَإِذَا طُولِبَ إِيَّاهُ. وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ إِذْ الْأَصْلُ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ أَنَّ مَا وَجِبَ يُطَالَبُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِزْهَامِ بِهِ وَمَا لَا فَلَا فَهَمَا مُتَسَاوِيَانِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا وَمَسْأَلَةُ الدِّينِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ يُطَالَبُ بِهِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ مُوَسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ وَمُضَيِّقٌ بَعْدَهُ فَإِنْ قُلْتَ لَنَا وَاجِبَاتٌ لَا يُطَالَبُ بِهَا إِلَّا عِنْدَ تَضْيِيقِ وَقْتِهَا كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ قُلْتَ الْمُرَادُ أَنَّ الْوَاجِبَ صَالِحٌ لِلطَّلَبِ بِهِ وَتَوَقُّفُهُ عَلَى شَرْطٍ فِي الْبَعْضِ لِمَذْرُوكِ يَخْصُهُ لَا يُؤْثَرُ فِي التَّلَازُمِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُخْلَى الزَّوْجَةُ عَنْ لَيْلَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ عَتَبَارًا بِمَنْ لَهُ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ وَأَنْ يُنَامَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا عُذْرُ فِي الْإِنْفِرَادِ سِيمَا إِنْ خَرَضْتَ عَلَى ذَلِكَ .

(وَقَسَّحَقُ الْقِسْمَ مَرِيضَةً) مَا لَمْ يُسَافِرْ بِهِنَّ وَتَتَخَلَّفُ لِأَجْلِ الْمَرَضِ فَلَا قِسْمَ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّتْ

الْإِزْهَامَ حَتَّى يَلْزَمَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . قَوْلُهُ: (قِيلَ الْخ) وَافَقَهُ الْمُفْنِي . قَوْلُهُ: (أَحْسَنُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا يَأْتُمُّ . قَوْلُهُ: (إِذْ يَلْزَمُ الْخ) لِيَجْوَزَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْإِثْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ مُوَسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ فَلَا إِثْمَ قَبْلَ الطَّلَبِ لِذَلِكَ فَمَجْرُودُ نَفْيِ الْإِثْمِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَنْتَفِي ثُبُوتُ الطَّلَبِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ فَاتَّضَحَ بِذَلِكَ أَنَّ الرَّدَّ الْأَتَمَّ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ هـ سَم . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يَرُدُّ مَدْعَى الْمُعْتَرِضِ وَهِيَ الْأَخْسَنِيَّةُ فَهَذَا لَيْسَ رَدًّا لِلْإِيرَادِ بَلْ غَايَتُهُ تَضَحِيحُ الْعِبَارَةِ هـ سَم .

قَوْلُهُ: (أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ) أَيِ التَّضَامِينِ . قَوْلُهُ: (فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ) أَيِ الطَّلَبِ وَالْإِثْمِ . قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَخْلَى) إِلَى قَوْلِهِ وَمُسَافَرَةٌ بِإِذْنِهِ فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمَجُوسِيَّةٌ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ أَنْ لَا يُشَارِكَ فِي الثَّمَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَجُوسِيَّةٌ وَقَوْلُهُ وَلِحُرْمَةِ الْخُلُوءِ إِلَى قَالَ الزَّوْيَانِي . قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَخْلَى الزَّوْجَةُ الْخ) أَيِ مِنْ الْمَبِيتِ .

قَوْلُهُ (سَمِي): (مَرِيضَةً) يَدْخُلُ فِي الْمَرَضِ نَحْوُ الْجُدَامِ فَتَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ وَلَا يُنَافِيهِ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَجْذَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبُّبٌ فِي تَسَلُّطِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ مَعَ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُ بِأَنْ يَبِيتَ بِجَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاصَقَةٍ وَاتِّحَادِ فِرَاشٍ م ر هـ سَم وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمَجْذُومُ وَلَمْ

قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يَرُدُّ مَدْعَى الْمُعْتَرِضِ وَهِيَ الْأَخْسَنِيَّةُ فَهَذَا لَيْسَ رَدًّا لِلْإِيرَادِ بَلْ غَايَتُهُ تَضَحِيحُ الْعِبَارَةِ . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِثْمِ نَفْيُ الطَّلَبِ لِيَجْوَزَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْإِثْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ مُوَسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ فَلَا إِثْمَ قَبْلَ الطَّلَبِ لِذَلِكَ فَمَجْرُودُ نَفْيِ الْإِثْمِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَنْتَفِي ثُبُوتُ الطَّلَبِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (وَتَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ مَرِيضَةً) يَدْخُلُ فِي الْمَرَضِ نَحْوُ الْجُدَامِ فَتَسْتَحِقُّ الْجُذْمَاءَ الْقِسْمَ وَلَا يُنَافِيهِ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَجْذَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبُّبٌ فِي تَسَلُّطِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ مَعَ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُ بِأَنْ يَبِيتَ بِجَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاصَقَةٍ وَاتِّحَادِ فِرَاشٍ م ر .

التَّفَقُّة نَقْلُهُ الْبُلْقِينِي عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْوَاهُ وَعَاتَمَدُهُ غَيْرُهُ (وَرَفَقَاءُ) وَقَرَنَاءُ وَمَجْنُونَةٌ لَا يُخَافُ مِنْهَا
وَمُرَاهِقَةٌ (وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ) وَمُحَرَّمَةٌ وَمَوْلَى أَوْ مُظَاهَرٌ مِنْهَا وَكُلُّ ذَاتِ عُذْرٍ شَرْعِيٍّ أَوْ طَبِيعِيٍّ؛
لَأَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَنْثَى لَا الْوَطْءَ وَكَمَا تَسْتَحِقُّ كُلُّ مِنْهُنَّ التَّفَقُّةَ (لَا نَاشِئَةً) أَيَّ خَارِجَةً عَنْ طَاعَتِهِ
بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ تَمْتَنِعَ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا أَوْ تُفْلِقَ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ تَدْعِي
الطَّلَاقَ كَذِبًا وَمُعْتَدَّةٌ عَنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ وَصَفِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ وَمَجْجُوسِيَّةٌ وَمَغْصُوبَةٌ وَمَحْبُوسَةٌ
وَأَمَةٌ لَمْ يَكْمُلْ تَسْلِيْمُهَا وَمُسَافِرَةٌ بِإِذْنِهِ وَحَدَاها لِحَاجَتِهَا كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلِحَرَمَةِ الْخُلُوءِ
بِالْمُعْتَدَّةِ وَالْمَجْجُوسِيَّةِ كَذَا وَقَعَ لِشَارِحٍ وَذَكَرَ الْمَجْجُوسِيَّةَ وَهِيَ لِحَرَمَةِ نِكَاحِهَا حَتَّى عَلَى مِثْلِهَا
عَلَى مَا مَرَّ قَالَ الزَّوْيَانِي وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ زِنَاهَا حَلٌّ لَهُ مَتْنٌ قَسَمَهَا وَحَقَّقَهَا لِتَفْتَدِيٍّ مِنْهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي
الْأَمِّ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ اهـ. وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَقُلُّ الْأَصَحُّ الْقَوْلُ الثَّانِي وَيَأْتِي أَوَّلُ الْخُلْعِ مَا يُصْرِّحُ بِهِ

يَتَيَسَّرُ لَهَا فَسَخُّ بِسَبَبِ الْجُدَامِ فَهَلْ يَكْتَفِي فِي دَفْعِ الشُّوَرِ مِنْهَا بِإِثْرَادِهَا عَنْهُ فِي جَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ فَلَا
تَكُونُ نَاشِئَةً بِذَلِكَ وَلَا بَعْدَمَ تَمَكِّيْنِهَا لَهُ مِنَ الْجَمَاعِ وَالتَّمَتُّعِ بِهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ اهـ ع ش .
فَوُدُ: (لَا يُخَافُ مِنْهَا) أَمَّا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي يُخَافُ مِنْهَا وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا شُورٌ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ لَهُ فَلَا يَجِبُ لَهَا
قَسَمٌ كَمَا بَحَثَهُ الزَّزْكَشِيُّ وَإِنْ اسْتَحَقَّتِ التَّفَقُّةَ مُغْنِيٍّ وَسَمِ. فَوُدُ: (أَوْ تَمْتَنِعَ الْخ) أَيَّ بِلَا عُذْرٍ لَهَا كَمَرَضٍ
وَلَا قَهْرٍ عَلَى حَقِّهَا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ مُغْنِيٍّ. فَوُدُ: (مِنْ التَّمَتُّعِ بِهَا) أَيَّ وَلَوْ بِنَحْوِ قُبْلَةٍ وَإِنْ مَكَّنَتْهُ
مِنْ الْجَمَاعِ حَيْثُ لَا عُذْرَ فِي امْتِنَاعِهَا مِنْهُ فَإِنْ عُذِرَتْ كَانَ كَانَ بِهِ صُنَانٌ مَثَلًا مُسْتَحْكَمٌ وَتَأَذَّتْ بِهِ تَأَذِّيًّا لَا
يُخْتَمَلُ عَادَةً لَمْ تَعُدْ نَاشِئَةً وَتُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى كَذِبِهَا اهـ ع ش . فَوُدُ: (أَوْ تُفْلِقُ
الْبَابَ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ ضَرْبُهَا لَهُ وَشَتُّهَا فَلَا يُعَدُّ شُورًا اهـ ع ش . فَوُدُ: (وَمُعْتَدَّةٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ
الْمَتْنِ نَاشِئَةً سَمِ وَرَشِيدِيٍّ. فَوُدُ: (وَمَجْجُوسِيَّةٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ ظَلَمْنَا أَوْ حَبَسَهَا الزَّوْجُ لِحَقِّهِ عَلَيْهَا اهـ ع
ش . فَوُدُ: (وَمُسَافِرَةٌ بِإِذْنِهِ الْخ) لَمْ يَقُلْ وَلَوْ بِإِذْنِ الْمَعْلُومَةِ مِنْهُ مَسْأَلَةٌ عَدَمِ الْإِذْنِ بِالْفَحْوَى لِثَلَا يَتَكَرَّرُ مَعَ
قَوْلِهِ الْمَارِّ بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اهـ رَشِيدِيٍّ. فَوُدُ: (وَلِحَرَمَةِ الْخُلُوءِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا نَفَقَةَ
الْخ. فَوُدُ: (وَلَقُلُّ الْأَصَحُّ الْقَوْلُ الثَّانِي) عِبَارَةُ النُّهَايَةِ وَالْأَوَّلُ تَرْجِيحُ مُقَابِلِهِ اهـ وَهُوَ وَجُوبُ الْقَسَمِ

فَوُدُ: (لَا يُخَافُ مِنْهَا) خَرَجَ مَنْ يُخَافُ مِنْهَا وَإِنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا كَمَا بَحَثَهُ الزَّزْكَشِيُّ حَيْثُ قَالَ نَعَمْ
يُسْتَنْتَى صَوْرَتَيْنِ لَا قَسَمَ فِيهِمَا مَعَ اسْتِحْقَاقِ التَّفَقُّةِ إِحْدَاهُمَا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي يُخَافُ مِنْهَا لَا يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ
لَهَا مَعَ أَنْ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ شُورٌ وَلَا امْتِنَاعُ الثَّانِيَةِ وَذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْمَرِيضَةِ السَّابِقَةَ عَنْ
الْمَاوَزْدِيِّ. فَوُدُ: (وَمُعْتَدَّةٌ) عَطَفَ عَلَى نَاشِئَةٍ. فَوُدُ: (وَذَكَرَ الْمَجْجُوسِيَّةَ وَهِيَ لِحَرَمَةِ نِكَاحِهَا حَتَّى الْخ)
يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الشَّارِحَ أَرَادَ مَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى مَجْجُوسِيَّةٍ بَعْدَ الدُّخُولِ وَتَخَلَّفَتْ فَلَا قَسَمَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ لِحَرَمَةِ
الْخُلُوءِ بِهَا إِلَّا أَنْ يَقَالَ هِيَ فِي مَعْنَى الرَّجْعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّهُ لَا قَسَمَ لَهَا فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ
بَعْدَ التَّسْلِيمِ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّصْرِيحِ بِحُكْمِهَا وَلَا يَوْجِبُ أَنْ ذَكَرَهَا وَهِيَ قَلِيلًا مَثَلٌ. فَوُدُ: (وَلَقُلُّ الْأَصَحُّ
الْقَوْلُ الثَّانِي) كَذَا م ر .

وينبغي أن يكون محلّ الخلاف إذا ظهر زناها في عِصْمَتِهِ لا قبلها والمُسْتَحَقُّ عليه القسم زوج سكران أو عاقل ولو مُرَاهِقًا نعم، أَيْمَ جُورُهُ على وليّه إن علم به أو قَصَرَ كما هو ظاهر كذا عُبِّرَ به كثيرٌ وليس بَقَيِّدٍ بل المُتَمَيِّزُ الممكِنُ وطُوهُ كذلك بل بحث أنّ غيره لو نام عند بعضهم وطلب الباقيات بَيَّاتَهُ عندهنّ لَزِمَ وليّه إجابتهنّ لذلك وسفيتها وإثمهُ عليه؛ لأنّه مُكَلِّفٌ أمّا المجنون فإن لم يُؤْمَنَ ضَرَرُهُ أو أذاه الوطء فلا قسم وإن أَمِنَ وعليه بَقِيَّةُ دُورٍ وطلبته لَزِمَ الولي الطّوافُ به عليهنّ كما لو نَفَعَهُ الوطء أو مالٌ إليه هذا كلّهُ إن أُطِيقَ جُنُونُهُ أو لم يَنْصَبْطَ وقت إفاقته وإلا راعى هو أوقات الإفاقة ووليّه أوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدٍ نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم يَنْصَبْطَ لو قَسَمَ لواحده زَمَنَ الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى للأولى ما جرى في زَمَنِ الجنون لِنَقْصِهِ وعلى محبوبٍ وحده وقد مُكِّنَ من التّسَاءِ القسم ومن

ودفع التّفقُّ وغير ذلك ع ش. ٥. فُود: (لا قبلها) أي فلا يجعل له ذلك قَطْعًا لِرِضاه به وقت المقدّاه ع ش وقضية التّغليل اختصاص القطع بما إذا عَلِمَهُ وقت العلم والّا فيجري فيه الخلاف أيضًا فليُرَاجع. ٥. فُود: (والمُسْتَحَقُّ عليه القسم) إلى قوله ومنه أن لا يُشَارِكَ في المُغْنِي إلاً قوله كذا عُبِّرَ إلى وسفيتها وقوله لم يُؤْمَنَ ضَرَرُهُ أو. ٥. فُود: (بل بحث أنّ) عبارة التّهاية والأقرب أنّ. ٥. فُود: (أنّ غيره) أي غير المُتَمَيِّز اه ع ش. ٥. فُود: (وسفيتها) عَطَفَ على مُرَاهِقًا والواو بِمَعْنَى أو. ٥. فُود: (فإن لم يُؤْمَنَ ضَرَرُهُ إلخ) كالصريح في أنّ من لم يُؤْمَنَ ضَرَرُهُ لا يَلْزَمُ الولي الطّوافُ به وإن كان عليه بَقِيَّةُ دُورٍ وطلبته وكلامُ شَرْحِ الرّوضِ أي والمُغْنِي كالصريح في اللزوم حَيْثُ يُدْخِلُ فُلَيْتًا مُلِّمًا وَلْيُرَاجع اه سم. ٥. فُود: (أو أذاه الوطء) أي بقول أهل الجيرة اه مُغْنِي. ٥. فُود: (فلا قَسَمَ) عبارة المُغْنِي فإن ضَرَرَهُ الجَماعُ بقول أهل الجيرة وَجَبَ على وليّه مَنَعُهُ مِنه اه. ٥. فُود: (وإن أَمِنَ) ظاهر المُغْنِي أنّه لَيْسَ بِقَيِّدٍ كما مرّ. ٥. فُود: (وطلبته) مُقْتَضَى ما تَقَدَّمَ في قوله فُورًا عَدَمُ التّوَقُّفِ على الطَّلَبِ إلاً أن يُقال ذاك في العاقل سيّد عُمَرُوع ش. ٥. فُود: (ولا راضى إلخ) كذا نَقَلَهُ في المُغْنِي عَنِ الْمُتَوَلَّى واستَحْسَنَهُ بعد نَقْلِهِ عَنِ الْبَقَوِيِّ وغيره أنّه بَنَفْسِهِ يَفْسِمُ أَيَّامَ الإفاقة وتَلْفُو أَيَّامَ الجنون اه سيّد عُمَرُوع. ٥. فُود: (بشرطه) أي السَّابِقُ بقول وإن أَمِنَ وعليه بَقِيَّةُ دُورٍ وطلبته. ٥. فُود: (وعلى محبوبٍ إلخ) ولو حَبَسَتْهُ إِحْدَى زَوَاجَتَيْهِ على حَقِّها فَلَيْسَ لِلْأُخْرَى أَنْ تَبَيَّتَ مَعَهُ كما افْتَى به ابن الصّبّاغ اه مُغْنِي.

٥. فُود: (لَزِمَ وليّه إلخ) اللزوم هو الأقرب شَرْحُ م ر. ٥. فُود: (أما المجنون فإن لم يُؤْمَنَ ضَرَرُهُ أو أذاه الوطء إلخ) كلامُ الشّارح كالصريح في أنّ من لم يُؤْمَنَ ضَرَرُهُ لا يَلْزَمُ الولي الطّوافُ به وإن كان عليه بَقِيَّةُ دُورٍ وطلبته وكلامُ شَرْحِ الرّوضِ كالصريح في اللزوم حَيْثُ يُدْخِلُ فُلَيْتًا مُلِّمًا وَلْيُرَاجع. ٥. فُود: (ولا راضى إلخ) هذا ما قاله الْمُتَوَلَّى واستَحْسَنَهُ الشّيخَانِ لَكِنْ جَزَمَ في الرّوضِ بِخِلَافِهِ فَقَالَ وإن تَقَطَّعَ الجنون وانصَبَطَ فَيَأْتِيهِ كَالغَنِيَةِ قال في شَرْحِهِ قُطَّرِحَ وَيَفْسِمُ في أَيَّامَ إفاقته فَعَلِمَ أنّه لو أقام في الجنون عند واحدٍ فلا قِضاءَ وبه صَرَحَ الْأَصْلُ نَقْلًا عَنِ الْبَقَوِيِّ وغيره انتهى.

امتنعت منهم سَقَطَ حَقُّهَا إِنْ صَلَّحَ مَحَلُّهُ لِشَكْنَى مِثْلِهَا وَمِنْهُ أَنْ لَا يُشَارِكَ غَيْرُهُ فِي مَرْفُوعِي مِنَ المَرَافِقِ الْآتِيَةِ هَذَا هُوَ الَّذِي يُتَّجَعُ مِنْ خِلَافٍ فِي ذَلِكَ. (فَلَنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكِنٍ) وَأَرَادَ الْقِسْمَ (دَارَ عَلَيْهِنَ) فِي بُيُوتِهِنَّ تَوْفِيَةً لِحَقِّهِنَّ. (وَأَنْ انْفَرَدَ) بِمَسْكِنٍ (فَالْأَفْضَلُ الْمُضَى إِلَيْهِنَّ) صَوْنًا لَهُنَّ. (وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ) لِمَسْكِنِهِ وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ فَتَمَنَّى امْتِنَعَتْ أَيْ وَقَدْ لَاقَ مَسْكِنَهُ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ فَهِيَ نَائِزَةٌ إِلَّا ذَاتَ خَفَرٍ لَمْ تَعْتَذِرْ الْيَوْمَ فَيَذْهَبُ لَهَا عَلَى مَا قَالَه الْمَاوُزِدِيُّ وَاسْتَحْصَنَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ لَكِنْ اسْتَفْرَضَهُ الرُّومَانِيُّ وَلَا نَحْوَ مَعْدُورَةٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ فَيَذْهَبُ أَوْ يُزِيلُ لَهَا مَرْكَبًا إِنْ أَطَاقَتْ مَعَ مَا بَقِيَهَا مِنْ نَحْوِ مَطَرٍ.

(وَالْأَصَحُّ تَخْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضِيَّهِنَّ وَدُعَاؤُهُ بَعْضِيٍّ إِلَى مَسْكِنِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْشَاءِ (إِلَّا) بِالْفَرْعَةِ أَوْ (لِغَرَضٍ) ظَاهِرٍ غَرَفًا لَهُ أَوْ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ (كَقَرَبِ مَسْكِنٍ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا) لِنَحْوِ شَبَابٍ سِوَاكَ كَانَ الْخَوْفُ مِنْهُ أَمْ مِنْهَا فَإِنْ اخْتَلَفَا رَجَعَ لِغَيْرِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ.....

• فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيْ مِمَّا يُتَّخَذُ فِي صَلَاحِيَةِ الْمَحَلِّ. • فَوَدَّ: (هَذَا الْخ) أَيْ قَوْلُهُ وَعَلَى مَحْبُوسٍ وَخَذَهُ الْخ. • فَوَدَّ (سُيِّ): (فَلَنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكِنٍ) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكِنٌ بِالْكَلْبَةِ أَوْ كَانَ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (لِمَسْكِنِهِ) إِلَى الْمَشْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مُؤَنَةَ الْإِجَابَةِ عَلَيْهِ فِي الْمَرِيضَةِ وَغَيْرِهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ التَّسْلِيمِ عَلَيْهَا وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ. • فَوَدَّ: (ذَاتَ خَفَرٍ) أَيْ شَرَفٍ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا قَالَه أَهْ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ اسْتَفْرَضَهُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَإِنْ اسْتَفْرَضَهُ أَهْ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ مَعْدُورَةٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ) كَانَ يَتَّبِعِي إِسْقَاطَ أَحَدِ التَّخَوُّنِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (أَوْ يُزِيلُ لَهَا مَرْكَبًا الْخ) وَعَلَيْهِ مُؤَنَتُهُ سَمَ أَيْ ذَهَابًا وَإِلَابًا أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (بِالْفَرْعَةِ) أَيْ بِالثَّرَاضِي أَهْ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (لَهُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَرَضٍ أَهْ سَمَ. • فَوَدَّ: (فَلَنْ اخْتَلَفَا) أَيْ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ فِي الْخَوْفِ عَلَيْهَا كَانَ أَدْعَى الزَّوْجُ عَدَمَهُ وَالزَّوْجَةُ وُجُودَهُ. • فَوَدَّ: (لِغَيْرِهِمَا) نَائِبٌ فَاعِلٍ رَجَعَ.

• فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ) قَدْ يَفْتَضِي إِطْلَاقَ ذَلِكَ أَنَّ مُؤَنَةَ الْإِجَابَةِ عَلَيْهِنَّ كَانَ احْتِجَاجٌ لِلزُّكُوبِ وَلَيْسَ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَةٌ حَقٌّ وَجَبَ عَلَيْهِنَّ أَدَاؤُهُ وَقَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ فِي الْمَعْدُورَةِ أَوْ يُزِيلُ لَهَا مَرْكَبًا لَكِنْ قِيَاسُ أَنَّهَا مُؤَنَةٌ حَقٌّ وَاجِبٌ أَدَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَرِيضَةِ إِذَا أَطَاقَتْ الْمَجِيءَ هَذَا وَلَكِنْ الْأَوْجَهُ أَنَّهَا عَلَيْهِ فِي الْمَرِيضَةِ وَغَيْرِهَا أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِيمَا لَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ بَتَمَرٍ امْرَأَةً بِزَيْدٍ أَنَّ عَلَيْهَا تَسْلِيمَ نَفْسِهَا بِتَمَرٍ اخْتِيَارًا بِمَحَلِّ الْعَقْدِ وَكَذَا نَفَقَتُهَا وَمُؤَنَةُ الطَّرِيقِ مِنْ تَغْرِ إِلَى عَدَنٍ أَيْ وَمِنْ زَيْدٍ إِلَى عَدَنٍ عَلَيْهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ التَّسْلِيمِ عَلَيْهَا وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَرَضٍ وَقَوْلُهُ دُونَ غَيْرِهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشْنِ عَلَيْهَا أَيْ تَمَلُّقًا مَغْتَرِبًا فَهوَ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي عَلَيْهَا وَالْمَعْنَى حَالٌ كَوْنٍ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا مُتَفَرِّدَةً بِالْخَوْفِ عَلَيْهَا أَوْ قُرْبَ مَسْكِنِهَا عَنِ الزَّوْجَةِ الْأُخْرَى وَقَوْلُهُ لِكُونِهَا عِلَّةٌ لِمَذَرٍ.

دون غيرها فلا يحرم إذ لا إباحاش حينئذ فمن امتنع بلا عذر لكونها ذات خفر على ما مر أو مريض وشق عليها الركب مشقة لا تُحتمل عادة فيما يظهر فناشز قال الأذرعى لو كان الغرض ذهابه للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للأمن عليها اغتبر عكس ما في المتن والضابط أن لا يظهر منه مثل بالتفصيل والتخصيص اهـ. وقول المتن أو خوف عليها عطفًا على قرب صريح فيما ذكره فهو ما في المتن لا عكسه .

(ويحرم أن يقيم بمسكن واحد) سواء ملكها وملكه وغيرهما وإن لم تكن هي فيه حال دعائهم فيما يظهر (ويدعوهم) أي الباقيات (إليه) بغير رضاهن لما مر فإن أُجبن فلها المنع وحينئذ يصح عوده قوله إلا برضاها لهذه أيضًا بأن يُجعلن قسمًا وهي قسمًا آخر .

(وأن يجمع ضررتين) أو حرة وسريرة (في مسكن) متجدد المرافق أو بعضها كخيمة في خضر ولو ليلة أو دونها لما بينهما من التباغض (إلا برضاها)؛ لأن الحق لهما ولهما الرجوع وإلا برضا الحرة خلافًا فالشارح اعتبر رضا السريرة أيضًا وللحرة الرجوع.....

• قوله: (دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها أي تعلّقًا مفتوحًا فهو حال من الهاء في عليها والمفتى حال كونه من ماضى إليها متفردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى اهـ سم عبارة الكزدي قوله دون غيرها الضمير يرجع إلى من ماضى إليها يعني أن غيرها ليست متصفة بواحد من هذين الوصفين بأن كانت بعيدة المسكن وعجوزة اهـ. • قوله: (لكونها إلخ) علة لعذر اهـ سم. • قوله: (قال الأذرعى) إلى قول المتن وله أن يرتب في النهاية .

• قوله (سني): (ويحرم أن يقيم إلخ) التغيير بالإقامة يقتضي الدوام ويحت الزكشي أن الحكم كذلك لو مكث أياها لا على نية الإقامة وهو ظاهر اهـ معني. • قوله: (لما مر) أي من أن فيه إباحاش. • قوله: (فلها) أي لصاحبة المسكن. • قوله: (لهذه) أي لمسألة الإقامة بمسكن واحد وقوله أيضًا أي كمسألة جمع الضررتين في مسكن وقوله بأن يُجعلن إلخ تصحيح لمرجع الضمير حينئذ بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن. • قوله: (متجدد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدي المرافق لكن قضيته قوله وأما إذا تعدد المسكن إلخ خلافه اهـ سم. • قوله: (لأن الحق) إلى قوله وإن اتحد غلقًا في المعني. • قوله: (ولاً برضا الحرة) أي فقط؛ لأن السرية لا يشترط رضاها؛ لأن له جمع إمائه بمسكن وهي أمه اهـ معني .

• قوله: (وحيث يصح هود قوله إلا برضاها لهذه) ومرجع الضمير حينئذ بالنسبة لهذه الواحدة والباقي كما بيته بقوله بأن يُجعلن إلخ. • قوله: (متجدد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدي المرافق لكن قضيته قوله وأما إذا تعدد المسكن إلخ خلافه .

• قوله (في سني): (إلا برضاها) ولا اختيار برضا الولي والسيد؛ لأن الحق لها دون الولي والسيد ولا برضا المولية القاصرة كالمجنونة بل يجب على الولي فيما يظهر أن يطلب لها مسكنًا متفردًا م ر .

• قوله: (ولاً برضا الحرة) اغتمده م ر .

هنا أيضًا أما خيمة السفر فله جمعهما فيها ليعسر أفراد كل بخيمة مع عدم دوام الإقامة ومنه يؤخذ أنه لا يجمعهما بمحل واحد من سفينة إلا إن تعدد أفراد كل بمحل ليعسرهما مثلاً وأما إذا تعدد المسكن وانفرد كل بجميع مرافقه نحو مطبخ وحش وسطح ودرجته وبفر ماء ولاقي فلا امتناع لهما حينئذ وإن كانا من دار واحدة كملو وسفل وإن اتحد أغليقا ودهليز فيما يظهر؛ لأن المراد أن لا يشتركا فيما قد يؤدي للخاصم ونحو الدهليز الخارج عن المسكنين لا يؤدي اتحادهما إليه كاتحاد الممر من أول باب إلى باب كل منهما ويظهر أن اتحاد الرحا في بلد اغتيد فيه أفراد كل مسكن برحا كاتحاد بعض المرافق؛ لأن الاشتراك فيها يؤدي للخاصم كما هو ظاهر ويكره وطء واحدة مع علم الأخرى به ولا تلزمها الإجابة؛ لأن الحياة والمروءة بأيان ذلك ومن ثم صوب الأذرع التحريم .

(وله أن يرتب القسم على ليلة وأولها هنا يختلف باختلاف ذوي الجرف فيقتبر في حق أهل كل جرفة عادتهم الغالبة وأجرها الفجر خلافاً.....)

• فود: (هنا) أي فيما إذا كان معها سريّة أيضًا أي كما إذا كان معها صرة . • فود: (ليعسر أفراد كل الخ) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة لا يكلف التعدد أيضًا اهـ ع ش . • فود: (ومنه) أي من التعليل . • فود: (إلا إن تعدد الخ) لعل المراد بالتعدد التعسر فليراجع . • فود: (وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لا أنه لا بد أن يكون لكل منهما أي المسكنين سطح بذليل قوله الآتي كملو وسفل؛ لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح اهـ سم وأقره الرشدي . • فود: (كملو وسفل) والخيرة في ذلك للزوج حيث كانا لا يقيان بهما اهـ ع ش . • فود: (من أول باب) أي للمحل اهـ ع ش . • فود: (ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التثنية اهـ معني وظاهر التعليل الآتي أن هذا الحكم لا يختص بالزوجات بل يجري في زوجة وسريّة وفي سريّات فليراجع .

• فود: (مع جلم الأخرى الخ) بل يحرم إن قصد إيذاء الأخرى أو لزّم منه رؤية محرمة للمعورة م ر اه سم عبارة الرشدي قوله مع علم الأخرى عبارة غيره بحضرة الأخرى اهـ ومن الغير المعني . • فود: (ولا تلزمها الإجابة) ولا تصير ناشئة بالامتناع اهـ معني . • فود: (ومن ثم صوب الأذرع الخ) ويمكن الجمع بينهما بأن يكون محل التحريم إذا كانت إحداهما ترى عورة الأخرى اهـ معني زاد النهاية أو قصد به الإيذاء والأول على خلافه اهـ . • فود: (وأولها) إلى قوله ثم رأيت الزركشي في النهاية إلا قوله ومنه إلى من عماده وقوله أي متبرّع . • فود: (هنا) أي في القسم . • فود: (وأجرها الفجر) قضيته أن الآخر لا

• فود: (فله جمعهما الخ) أي كما بفتح الزركشي . • فود: (وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لا أنه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بذليل قوله الآتي كملو وسفل؛ لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح . • فود: (ويكره وطء واحدة مع جلم الأخرى الخ) بل يحرم إن قصد إيذاء الأخرى أو لزّم منه رؤية محرمة للمعورة م ر .

للماستر جسي حيث حُدِّثَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِهَا (ويوم قبلها أو بعدها) لِحُصُولِ المقصودِ
بِكُلِّ لَكِنْ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ اللَّيْلِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ عَيَّنَهُ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ التَّوَارِيخُ الشَّرْعِيَّةُ
(وَالْأَصْلُ) لِمَنْ عَمَلَهُ بِالنَّهَارِ (اللَّيْلِ)؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَمَلَهُ سَكَنًا (وَالنَّهَارُ تَبِعَ) لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّرَدُّدِ (لِإِنْ
عَمِلَ لَيْلًا وَسَكَنَ نَهَارًا كَحَارِصٍ) وَأَتُونِي بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ مَعَ تَشْدِيدِهَا وَقَدْ تُخَفَّفُ وَهُوَ
وَقَادُ الْحَمَامِ أَوْ غَيْرُهُ نِسْبَةً لِلْأَتُونِ وَهُوَ أَخْدُوذُ الْخَبَازِ وَالْجِصَّاصِ ذَكَرَهُ فِي الْقَامُوسِ (فَعَكْسُهُ)
بِعَكْسٍ مَا ذَكَرَ فَإِنْ كَانَ يَمْعَلُ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا لَمْ يَجْزِ نَهَارُهُ عَنْ لَيْلِهِ وَلَا عَكْسُهُ أَيْ
وَالْأَصْلُ فِي حَقِّهِ وَقْتُ السُّكُونِ لِتَقَاوُتِ الْغَرَضِ وَلَوْ كَانَ يَمْعَلُ بَعْضَ اللَّيْلِ وَبَعْضَ النَّهَارِ
فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ السُّكُونِ هُوَ الْأَصْلُ وَالْمَعْمَلُ هُوَ التَّبِعُ وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَيَتَرَدَّدُ

يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْجَزْفِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَإِنَّهُ كَمَا يَخْتَلِفُ أَحْوَالُ أَهْلِ الْجَزْفِ فِي أَوَّلِهِ كَذَلِكَ تَخْتَلِفُ
فِي آخِرِهِ اهـ ع ش . قُودَ: (لِلْمَاسْتَرِ جَسِي) بِسِينٍ مَفْتُوحَةٍ قَرَأَ سَاكِئَةً فَجِيمٌ مَكْسُورَةٌ قِيَاءُ النِّسْبَةِ كَذَا ضَبِطَ
بِالْقَلَمِ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمُقَابِلَةِ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِلْمَاسْتَرِ جَسِي بِالْخَاءِ وَحُذِفَ مَا .
قُودَ: (لَكِنْ الْأَوَّلَى الْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِي . قُودَ: (عَيْنُهُ) أَيْ تَقْدِيمُ اللَّيْلِ . قُودَ: (لِأَنَّهُ الَّذِي الْخ) مُتَعَلِّقٌ
بِعَيْنِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَجَزَى عَلَيْهِ التَّوَارِيخُ الشَّرْعِيَّةُ فَإِنَّ أَوَّلَ الْأَشْهُرِ اللَّيَالِي اهـ . قُودَ: (وَقْتُ التَّرَدُّدِ) أَيْ
فِي طَلَبِ الْمَعَاشِ . قُودَ: (أَوْ غَيْرِهِ) هَذَا تَفْسِيرُ الْأَتُونِي فِي أَصْلِ اللَّغَةِ وَإِلَّا فَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا وَقَادُ الْحَمَامِ
خَاصَّةً أَوْ نَحْوِهِ يَمْعَلُ لَيْلًا اهـ رَشِيدِي . قُودَ: (أَخْدُوذُ الْخ) أَيْ حُفَيْرَةٌ اهـ ع ش . قُودَ: (بِعَكْسٍ)
الْخ) كَذَا كَتِبَ بِالْبَاءِ فِي أَكْثَرِ نُسَخِ الشَّرْحِ وَفِي النِّهَايَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِي مَا نَصَّهُ هُوَ بِاللَّامِ أَوَّلَهُ خِلَافًا
لِمَا يَوْجَدُ فِي النُّسخِ فَهُوَ عِلَّةٌ أَيْ فِعْلَةٌ الْعَكْسُ عَكْسُ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَعْكُوسِ اهـ عِبَارَةُ الْمُغْنِي
فَيَكُونُ النَّهَارُ فِي حَقِّهِ أَصْلًا وَاللَّيْلُ تَبِعَ لَهُ لِسُكُونِهِ بِالنَّهَارِ وَمَعَاثِيهِ فِي اللَّيْلِ اهـ . قُودَ: (لَمْ يَجْزِ نَهَارُهُ
الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يَجْزِ أَنْ يَقْسِمَ لِوَاحِدَةٍ لَيْلَةً تَابِعَةً وَنَهَارًا مُتَبَوِّعًا وَلِأُخْرَى عَكْسَهُ اهـ . قُودَ: (أَيْ
وَالْأَصْلُ فِي حَقِّهِ) أَيْ وَلَا يَكْفِي جَمْلُ سُكُونٍ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ وَسُكُونٍ نَهَارٍ لِأُخْرَى وَذَلِكَ لِتَقَاوُتِ الْغَرَضِ
بِالسُّكُونَيْنِ كَمَا فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ لَمْ يَجْزِ نَهَارُهُ الْخ اهـ سَم . قُودَ: (فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ السُّكُونِ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ
ع ش . قُودَ: (وَالْمَعْمَلُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى السُّكُونِ . قُودَ: (وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى أَحَدُهُمَا الْخ) مَرْجِعُ الضَّمِيرِ
الْأَصْلُ وَالتَّبِعُ فِي قَوْلِهِ أَنَّ مَحَلَّ السُّكُونِ هُوَ الْأَصْلُ الْخ وَهَذَا ظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنِ الْبَيَانِ وَإِنَّمَا الْمُحْتَاجُ لِلْبَيَانِ

قُودَ: (أَيْ وَالْأَصْلُ فِي حَقِّهِ وَقْتُ السُّكُونِ) أَيْ وَلَا يَكْفِي جَمْلُ سُكُونٍ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ وَسُكُونٍ نَهَارٍ
لِأُخْرَى وَذَلِكَ لِتَقَاوُتِ الْغَرَضِ بِالسُّكُونَيْنِ كَمَا فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ لَمْ يَجْزِ نَهَارُهُ الْخ وَعِبَارَةُ الْقَوْبِ وَلَوْ كَانَ
يَمْعَلُ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْسِمَ لِوَاحِدَةٍ لَيْلَةً تَابِعَةً وَنَهَارًا مُتَبَوِّعًا وَلِلْأُخْرَى بِالْعَكْسِ عَلَى
الْأَصَحِّ لِتَقَاوُتِ الْغَرَضِ انْتَهَى . قُودَ: (وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ
الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ أَحَدُهُمَا الْأَصْلُ وَالتَّبِعُ فِي قَوْلِهِ وَأَنَّ مَحَلَّ السُّكُونِ هُوَ الْأَصْلُ الْخ وَهَذَا ظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنِ
الْبَيَانِ وَإِنَّمَا الْمُحْتَاجُ لِلْبَيَانِ قَدَرُ التَّوْبِيَةِ هَلْ هُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِكُلِّ عَلَى وَجْهِ أَنَّ الْأَصْلَ مَحَلَّ السُّكُونِ مِنْ

التَّظَرُّ فَيَمْنُ عَمَلُهُ فِي بَيْتِهِ كَالْكِتَابَةِ وَالْخِيَاطَةِ وَظَاهَرُ تَمْثِيلِهِمْ بِالْحَارِسِ وَالْأَتُونِيِّ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ
بِهَذَا الْعَمَلِ فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْأَنْسُ وَهُوَ حَاصِلُ هَذَا كُلِّهِ فِي
الْحَاضِرِ أَمَّا الْمُسَافِرُ فَعِمَادُهُ وَقْتُ نَزُولِهِ مَا لَمْ تَكُنْ خَلُوتُهُ فِي سَيْرِهِ فَهُوَ الْعِمَادُ كَمَا بَحْثُهُ
الْأَذْرَعِيُّ وَعِمَادُهُ فِي الْمَجْنُونِ وَقْتُ إِفَاقَتِهِ أَيْ وَقْتُ كَانَ وَأَهْلَامُ الْجُنُونِ كَالْغَيْبَةِ كَذَا بَجَزَمَ بِهِ
شَارِحٌ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الَّذِي ضَمَّنَاهُ فَعَلَى مَا مَرَّ مِنَ التَّظَرُّ لِأَيَّامِ الْإِفَاقَةِ وَحَدِّهَا
وَالْجُنُونِ وَحَدِّهَا الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ كَفِيرُهُ نَعَمْ، مَرُّ فِي غَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ أَنَّ الْإِفَاقَةَ لَوْ حَصَلَتْ فِي
نُزْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَضَى لِلْأُخْرَى قَدَرَهَا فَعَلِيهِ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْعِمَادَ هُنَا وَقْتُ الْإِفَاقَةِ وَقَضِيَّتُهُ مَا فِي
الشَّامِلِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ مَنْ عِمَادُهُ اللَّيْلُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ فِيهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا لِجَمَاعَةٍ وَجَنَازَةٍ

قَدَرُ النُّزْبَةِ هَلْ هُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِكُلِّ عَلَى وَجْهِ أَنَّ الْأَصْلَ مَحَلُّ السُّكُونِ مِنْ بَعْضِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَالتَّابِعِ
مَحَلُّ الْعَمَلِ مِنْ بَعْضِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. سَم. هـ. فَوَدَّ: (فَيَمْنُ عَمَلُهُ الْخ) أَيْ لَيْلًا. هـ. فَوَدَّ: (فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ
الْخ) أَيْ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ فِيهِ هـ. سَم. هـ. فَوَدَّ: (وَهُوَ حَاصِلٌ) فِيهِ وَقْفَةٌ مَا إِذَا انْتَهَى النَّاسُ وَالتَّحَدُّثُ لِانْتِهَائِهِ
الْكَلْبِيِّ بِدَوَامِ الْإِسْتِغْثَالِ بِعَمَلِ طَوَالَ اللَّيْلِ أَوْ غَالِيَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَالِمٌ قَطَعَ اللَّيْلُ أَوْ غَالِيَهُ بِاشْتِغَالِهِ لِانْتِهَائِهِ
بَنَحْوِ مُطَالَمَةٍ وَتَالِيْفٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ اسْتَقَرَّقَ نَوْمُهُ اللَّيْلُ فِي فِرَاشِهِ وَخَدَهُ
فِي جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ هـ. سَم. هـ. فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُسَافِرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعِمَادُهُ فِي الْمُنْعِيِّ. هـ. فَوَدَّ: (وَقْتُ نَزُولِهِ) مِنْ
لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ هـ. مُغْنِي عِبَارَةٍ سَم. لَوْ نَزَلَ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَهَلْ لَهُ جَعْلُ نُزْبَةٍ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ وَنُزْبَةٍ نَهَارٍ
لَا أُخْرَى وَيُقْتَضَرُّ ذَلِكَ لِلْسَّفَرِ أَوْ لَا كَمَا فِي غَيْرِهِ هـ. سَم. أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ وَقْتُ
نَزُولِهِ وَإِنْ تَفَاوَتْ وَحَصَلَ لِوَاحِدَةٍ يَضْفُ يَوْمٌ وَلِلْأُخْرَى رُبْعُ يَوْمٍ مَثَلًا سَم. وَع. ش. هـ. فَوَدَّ: (فَهُوَ الْعِمَادُ
الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعِيِّ وَلَوْ لَمْ يَحْصُلِ الْخَلُوءُ إِلَّا حَالَةُ السَّيْرِ كَأَنَّ كَانَ بِمَحَقَّةٍ وَحَالَةِ التَّوَلُّدِ يَكُونُ مَعَ
الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ خِيَمَةٍ كَانَ عِمَادُ قَسْمِهِ حَالَةَ سَيْرِهِ دُونَ حَالَةِ نَزُولِهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ التَّسْوِيَةُ فِي ذَلِكَ هـ.
هـ. فَوَدَّ: (وَأَيَّامُ الْجُنُونِ كَالْغَيْبَةِ) أَيْ قَتَلُوْهُ أَيَّامُ الْجُنُونِ كَأَيَّامِ الْغَيْبَةِ. هـ. فَوَدَّ: (شَارِحٌ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَنَقَلَهُ
عَنِ النَّصِّ هـ. سَم. هـ. فَوَدَّ: (فَعَلَى مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحٍ لَا نَاشِئَةٍ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْجُنُونِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى
الْإِفَاقَةِ. هـ. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي الْمَجْنُونِ الْغَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ وَقْتُ إِفَاقَتِهِ.

بَعْضُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَالتَّابِعِ مَحَلُّ الْعَمَلِ مِنْ بَعْضِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوَدَّ: (فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْأَصْلُ)
أَيْ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ فِيهِ. هـ. فَوَدَّ: (وَهُوَ حَاصِلٌ) فِيهِ وَقْفَةٌ فِيمَا إِذَا انْتَهَى النَّاسُ وَالتَّحَدُّثُ لِانْتِهَائِهِ الْكَلْبِيِّ
بَدَوَامِ الْإِسْتِغْثَالِ بِعَمَلِ طَوَالَ اللَّيْلِ أَوْ غَالِيَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَالِمٌ قَطَعَ اللَّيْلُ أَوْ غَالِيَهُ بِاشْتِغَالِهِ لِانْتِهَائِهِ بَنَحْوِ
مُطَالَمَةٍ وَتَالِيْفٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ اسْتَقَرَّقَ نَوْمُهُ اللَّيْلُ فِي فِرَاشِهِ وَخَدَهُ فِي
جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ. هـ. فَوَدَّ: (فَعِمَادُهُ وَقْتُ نَزُولِهِ) لَوْ نَزَلَ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَهَلْ لَهُ جَعْلُ نُزْبَةٍ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ
وَنُزْبَةٍ نَهَارٍ لِأُخْرَى وَيُقْتَضَرُّ ذَلِكَ لِلْسَّفَرِ أَوْ لَا كَمَا فِي غَيْرِهِ. هـ. فَوَدَّ: (كَذَا بَجَزَمَ بِهِ شَارِحٌ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ
وَنَقَلَهُ عَنِ النَّصِّ. هـ. فَوَدَّ: (الَّذِي ضَمَّنَاهُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا قَالَاهُ فِيمَا مَرَّ الَّذِي نَقَلَاهُ عَنِ الْمُتَوَلِّيِّ

واجابة دعوة وهو ضعيف وإنما ذلك ليالي الزفاف فقط؛ لأنه يحرم عليه الخروج فيها
لمتدوب تقديمًا لإيجاب حقها كذا قاله لكن أطلال الأذرع وغيره في رده وأن المتمد أنه لا
حرمة أي وعليه فهي عذر في ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهما في الخروج لنحو
جماعة فإن خص به ليلة واحدة منهن حرم .

(وليس للأول) وهو من عِمادته الليل ويقاس به في جميع ما يأتي ومنه أن الدخول في العِماد
شرطه الضرورة وفي غيره تكفي الحاجة من عِمادته النهار أو وقت النزول أو السكن أو الإفاقة
(دخول في نوبة على أخرى ليلاً) ولو لإحاجة (إلا لضرورة كمرضها المخوف) ولو طناً وإن طالت
مدته وإن نظر فيه الأذرع أو احتمالاً ليعرف الحال ومما يدفع تنظيره قول التهذيب وغيره لو
مرضت أو ولدت ولا تمتعدها لها قال الزايعي أو لها تمتعده كمحرم أي متبرع إذ لا يلزمه
إسكانه فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي

فرد: (وإنما ذلك) أي عدم الخروج ليالي الزفاف أي فيها . فرد: (كذا قاله) اعتمدته المغيبي جازته
تثية لا يختلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع
الجنائز مدة الزفاف إلا ليلاً فيختلف وجوباً تقديمًا للإوجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وإن خالف فيه
بعض المتأخرين وأما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج لذلك وعنده فإما أن يخرج في ليلة
الجميع أو لا يخرج أصلاً فإن خص ليلة بعضهن بالخروج إثم اهـ . فرد: (وهليه) أي ما اعتمدته
الأذرع وغيره . فرد: (فهني) أي ليالي الزفاف . فرد: (به) أي بالخروج لنحو جماعة . فرد: (حرم)
هل يجب قضاء القدر الذي قوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اهـ سم .
فرد: (ومنه) أي مما يأتي . فرد: (من هماده إلخ) نائب فاعل يقاس . فرد: (ولو لإحاجة) كعبادة
مغني وأسنى .

فرد (سني: كمرضها المخوف) وشدة الطلق وخوف النهب والحريق اهـ مغني . فرد: (مدته) أي
الدخول اهـ ع ش . فرد: (وإن نظر فيه) لعل مزجج الضمير قوله وإن طالت مدته . فرد: (ليعرف
الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف اهـ رشيد . فرد: (ومما يدفع تنظيره إلخ) لعل وجه
الدفع إطلاق التهذيب وغيره قولهما لو مرضت إلخ الشامل للطويل والقصير . فرد: (إذ لا يلزمه إلخ)
تعليل لقوله الآتي فله أن يديم إلخ اهـ ع ش أقول الظاهر أنه علة لقوله أي متبرع وأن الضميرين للمتعهد
المحرم . فرد: (فله أن يديم البيوتة إلخ) لو انفزل عنها والحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت

وهذا حسن وهذا لا يقتضي تضعيف ما قاله البقوي الذي جزم به في الروض . فرد: (حرم) هل يجب
قضاء القدر الذي قوته في الخروج لتلك للباقيات الوجه القضاء إن طال . فرد: (ولو لإحاجة) قال في
شرح الروض كعبادة . فرد: (فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي) لو انفزل عنها والحال ما ذكر في
جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض صيرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا

وقياسه أن مسكن أحد أمن لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها إلا به جاز له البيئته عنده ما دام الخوف موجودا ويقضي نعم، إن سهل نقلها لمنزل لا خوف فيه لم يمتد تعينه عليه ثم رأيت الزركشي نقل عن الشافعي واستظهره أن الخوف عليها من حريق أو نهب أو نحوه أي كفاجر كالمريض (وحيث) أي حين إذ دخل لضرورة كما هو صريح السياقي . فقول شارح يحتمل إرادة هذا وضده والأمريز بعيد بل سهو (إن طال مكثه) عرقا وتقدير القاضي لطوله بثلب الليل وغيره بساعة طويلة عرقا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول.....

بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض ضرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذي يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعهما مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر ولعل الوجه فيما لو مرض عند إحداهن مرضا منعه من الخروج لتوبة غيرها فانتزعت بحيث لا تأتي عنده إلا لإزالة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء ولو جمعهما مسكن واحد اه سم . قود: (وقياسه) أي ما في التهذيب وغيره . قود: (على نفسها) أي أو مالها وإن قل فيما يظهر اه ع ش . قود: (لم يمتد تعينه إلخ) متمد اه ع ش . قود: (أي حين) إلى قوله كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل إلى ويظهر . قود: (وضده) وهو إرادة الدخول بلا ضرورة . قود: (والأمريز) أي الدخول لضرورة وضده . قود: (بعيد بل سهو) رده سم راجعه . قود: (وتقدير القاضي) أي حنين اه مغني . قود: (وغيره) أي تقدير غير القاضي . قود: (لكنه) أي كل من التقديرين . قود: (على تنفيس) أي

قضاء لذلك الزمن الذي بانه كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعهما مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر ولو مرض عند إحداهن مرضا منعه من الخروج لتوبة غيرها فانتزعت عنه بحيث لا تأتي عنده إلا لإزالة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضيه ويحتمل القضاء ؛ لأنها تميزت بمبيته عندها وتأنسها به ولعله الوجه حيث جمعهما مسكن واحد . قود: (فقول شارح) هو الزركشي . قود: (بعيد بل سهو) أقول في الحكم سهوه بل ببغده بحث ظاهر وذلك ؛ لأن قول المصنف وليس للأول دخول إلخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة ومفهومه جوازه لضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون في نحو لا عالم إلا زيد وحيث قللى هذا تقدير رجوع قوله وحيث للدخول لغير ضرورة فقط أو لهما يكون راجعا لمنطوق ما قبله أو لمنطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله لمنطوقه أو لهما إن لم يكن أقرب من رجوعه لمفهومه فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر ؛ لأنه الأصل لا سيما عند من يكثر المفهوم فكيف مع ذلك يسرع دعوى السهو أو البعد ودعوى صراحة السياق ممنوعة فليتأمل فقد ظهر أن إرادة الصد أقرب لفظا وأن إرادتهما إن لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو وأما بالنظر للمعنى فالحمل عليهما أولى لإفادة ذلك حكمهما جميعا ؛ لأن الحكم فيهما واحد كما صرح به تقيده فالوجه أن اغتراضه هذا هو الحقيقي بكونه بعيدا بل سهوا فليتأمل .

ويظهر ضبطُ العُرفِ في ذلك بفوق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند الدُخُولِ لِتَفْقِيدِ الأحوالِ عادةً فهذا القدرُ لا يقضيه مُطلقاً وما زاد عليه يقضيه مُطلقاً وإن فُرِضَ أنَّ الصَّرورةَ امتدَّت فوق ذلك وتعليلُهم بالمُسامحةِ وعديمها ظاهرٌ في ذلك (قضى) من نَوْبَتِها مثله؛ لأنَّه مع الطُولِ لا يُسمَحُ به وحَقُّ الآدمي لا يسقطُ بالعُذرِ (والا) يَطْلُ مُكْتَهُ عَوْفاً (فلا) يقضى؛ لأنَّه يُتَسامَحُ به وقولُ الرِّكشي وبأنَّه سبق قَلَمٌ إذ الفرضُ أنَّه دخل لِصَّرورةٍ وأما الإثمُ إنَّ تعدى بالدُخُولِ وإن قَلَّ مُكْتَهُ ومع ذلك لا يقضى إلا إن طال مُكْتَهُ خلافاً لما يُوهِمُه قوله وحينئذٍ إذ قضيتُه أنَّ شرطَ القضاءِ عند الطُولِ كونُ الدُخُولِ لِصَّرورةٍ وأنَّه يغيرُها يقضى مُطلقاً لِتَعَدُّيه وكذا يجبُ القضاءُ عند طُولِ زَمَنِ الخُروجِ ليلاً ولو لغيرِ بيتِ الصَّرورةِ وإن أُكِّره هنا يقضيه عند فراغِ التَّوْبَةِ لا من نَوْبَةِ إحداهُنَّ وعند فراغِ زَمَنِ القضاءِ يلزمُه الخُروجُ إن أَمِنَ لِنَحْوِ مسجدٍ وقد يجبُ القضاءُ عند القصرِ بأنَّ يقدَّ منزلُها بحيثُ طال الزَّمَنُ من الذَّهابِ والعودِ فيجبُ القضاءُ من نَوْبَتِها وإن قصرَ المُكْتُ عندها كذا جَزَمَ به شارِحٌ وهو مُحْتَمَلٌ لَكِنْ ظاهرٌ تخصيصُهم القضاءَ بِزَمَنِ المُكْتِ خلافاً.....

سَمِعَ وَفُسِّحَ. ة فَوَدَ: (وَيُظْهَرُ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والأوْجِه ا هـ. ة فَوَدَ: (في ذَلِكَ) أي في طُولِ المُكْتِ .
 ة فَوَدَ: (فهذا القدرُ) أي ما من شأنه إلخ ا هـ سَم. ة فَوَدَ: (مُطلقاً) فيه نَظَرٌ إذا طال ا هـ سَم أي على مَدَّةِ الصَّرورة. ة فَوَدَ: (عليه) أي هذا القدرِ. ة فَوَدَ: (مُطلقاً) ظاهرُه سَوَاءٌ وصلَّه بما زاد أو لا فإذا طال فَوَدَ هذا القدرِ في الأصلِ ففي التَّابِعِ بالأوْلى كما لا يَخْفَى ا هـ سَم. ة فَوَدَ: (وإن فُرِضَ إلخ) غايَةٌ.
 ة فَوَدَ: (فَوَقَّ ذَلِكَ) أي ما من شأنه إلخ. ة فَوَدَ: (بالمُسامحةِ) أي في قولِ المثنى وإلا فلا وعَدِمِها أي فيما قَبْلَه ظاهرٌ في ذَلِكَ أي الضَّبْطُ المذكورُ. ة فَوَدَ: (مِثْلُهُ) مَفْعُولُ قَضَى. ة فَوَدَ: (ومع ذَلِكَ) أي من انْجِصَارِ الإثمِ فيما دُخِرَ. ة فَوَدَ: (قوله) أي المُصَنِّفِ. ة فَوَدَ: (ولو لغيرِ بيتِ الصَّرورةِ) لَمَلِ الأوْلى إسقاطُ لَفْظَةٍ ولو. ة فَوَدَ: (لَكِنَّه هنا) أي في طُولِ زَمَنِ الخُروجِ ليلاً ا هـ سَم أي إلى غيرِ بيتِ الصَّرورة. ة فَوَدَ: (إن أَمِنَ) أي فإن لم يَأْمَنِ كَمَلِ اللَّيْلَةُ عندها والأوْلى له عَدَمُ التَّمَنُّعِ وعليه فَيَنْبَغِي قُضَاءُ بَقِيَّةِ اللَّيْلَةِ أيضاً حِينَ لم يَنْعَزَلْ عنها في مَسْكَنٍ آخَرَ مِنَ البَيْتِ ا هـ ع ش. ة فَوَدَ: (وهو مُحْتَمَلٌ) بَلِ الوجه ومن ثَمَّ أَقرَّه في التَّهْيِيةِ وأما تَغْيِيرُهم بِالْمُكْتِ فَلِلْغَالِبِ ا هـ سَيِّدُ عَمَرٍ واستغْرَبَ ع ش القضاءَ بعد فراغِ التَّوْبِ الآتي في

ة فَوَدَ: (فهذا القدرُ) أي ما من شأنه إلخ. ة فَوَدَ: (مُطلقاً) فيه نَظَرٌ إذا طال. ة فَوَدَ: (مُطلقاً) ظاهرُه سَوَاءٌ وصلَّه بما زاد أو لا فإذا طال فَوَدَ هذا القدرِ قَضَى ما زاد عليه دونه وإذا لم يَقْضِ هذا القدرُ في الأصلِ ففي التَّابِعِ بالأوْلى كما لا يَخْفَى. ة فَوَدَ: (إذ الفرضُ إلخ) قد يَنْبَغُ أن الفرضُ ذَلِكَ عند الرِّكشي؛ لأنَّه جَوَزَ في قولِ المُصَنِّفِ وحيثُيذٍ ما تَقَدَّمَ قَبِصَحُ الحُكْمِ بالإثمِ نَظَرُ البَغْضِ تلك الإغْتِياراتِ وكأنَّه قال بِشَرْطِهِ ومع اِحْتِمَالِ مَحْمَلٍ صَحِيحٍ لا يَتَأَثَّرُ الحُكْمُ بِسَبْقِ القَلَمِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فَوَدَ: (لَكِنَّه هنا) أي في طُولِ زَمَنِ الخُروجِ ليلاً إلخ في الرِّوَضِ وإن خَرَجَ أو أُخْرِجَ مُضْطَرَّاً في لَيْلَةٍ إحداهُنَّ قَضَى مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ

وَيُوجِبُهُ بِأَنْ زَمَنَ الْعَوْدِ وَالذَّهَابِ لَا يَظْهَرُ فِيهِ قَضْدٌ تَخْصِيصِي مُؤَثَّرٌ غَرْفًا نَعَمْ، قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي صُورَةِ الْقَضَاءِ بَعْدَ فَرَاغِ الثُّوبِ أَنَّ زَمَنَهُمَا لَوْ طَالَ قَضَاءُ بَعْدَ فَرَاغِ الثُّوبِ وَلَهُ قَضَاءُ الْفَائِتِ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَمِثْلُهُ أَوْلَى وَقِيلَ وَاجِبٌ .

(وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَاذَا) لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُتَسَامَخُ فِيهِ مَا لَا يُتَسَامَخُ فِي اللَّيْلِ فَيَدْخُلُ (لَوْضِعٌ) أَوْ أَخِذَ (مَتَاعٌ وَنَحْوُهُ) كَتَسْلِيمِ نَفَقَةٍ وَتَعْرِيفِ خَبَرٍ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ عَنْ «عَائِشَةَ كَانَ ﷺ يَطْلُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيْسٍ حَتَّى يَتَلَفَّعَ إِلَى الَّتِي هِيَ نَوْبُهَا فَيَبِيتُ عِنْدَهَا» .

(وَيَنْبَغِي) أَيِ يَجِبُ كَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ الْإِرَاقِيَيْنِ (أَنْ لَا يَطْوُلَ مُكْنَهُ) عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا أَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى لَا وَاجِبٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْحَاجَةِ كَابْتِدَاءِ دُخُولٍ لِغَيْرِهَا وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا صَرَّحَا بِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ وَقَعَ هُنَا تَابَهُمَا وَيُقْتَضَرُ فِيهِ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي غَيْرِهِ .

(وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) وَإِنْ طَالَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمَا وَصَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ صَرَّحَ آخَرُونَ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ الطَّوْلِ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ وَجَمَعَ.....

الشارح وَلَمَّا هُوَ الْوَجْهُ . قُودُ: (وَيُوجِبُهُ) أَيِ خِلَافُهُ . قُودُ: (فِي صُورَةِ الْقَضَاءِ الْخ) لَعَلَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ فِي صُورَةِ طَوْلِ زَمَنِ الْخُرُوجِ لَيْلًا إِلَى غَيْرِ بَيْتِ الضَّرَةِ مِنَ الْقَضَاءِ الْخ . قُودُ: (أَنْ زَمَنَهُمَا) أَيِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ . قُودُ: (وَلَهُ قَضَاءُ الْفَائِتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْإِيَابِ فِي الْمُنْفِي ثُمَّ قَالَ وَيَقْضَى بِطَّلَاقٍ مَنْ لَمْ يُسْتَوَفَّ حَقُّهَا بَعْدَ حُضُورِ وَقْتِهِ لِتَقْوِيَةِ حَقِّهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَهَذَا سَبَبٌ آخَرٌ لِكَوْنِ الطَّلَاقِ بَذْعِيًّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرُّضْوَةِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيُتَجَبَّرُ أَنْ يَكُونَ الْعِضْيَانُ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا بِغَيْرِ سُؤْلِهَا وَإِلَّا فَلَا هـ . قُودُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ مِثْلُ ذَلِكَ الْجُزْءِ الْفَائِتِ . قُودُ: (لِحَاجَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُنْفِي وَيَنْبَغِي فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي . قُودُ: (مِنْ غَيْرِ مَسِيْسٍ) أَيِ الْجِمَاعِ كَمَا يَأْتِي أَحَدُ ش . قُودُ: (أَيِ يَجِبُ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُنْفِي الْأَوَّلِيَّةَ الْآتِيَةَ . قُودُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ طَوْلِ الْمُكْنِ . قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر أَيِ وَالْمُنْفِي أَحَدُ سَم . قُودُ: (وَجَمَعَ الْخ) وَفَاقًا لِلْنَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي .

بِقَدْرِهِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ أَوْلَى ثُمَّ خَرَجَ وَيَتَفَرَّدُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَسَا قَيْفُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَسْتَمْتِعَ انْتَهَى وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا يَمَّا يُصْرَحُ بِطُلَانٍ مَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَقَهِّهِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ عَطَّلَ لَيْلَةً إِخَذَ زَوْجَتَهُ مَثَلًا بَعْدَ أَنْ وَفَى الْأُخْرَى لَيْلَتَهَا بِأَنْ بَاتَ عِنْدَ الْأُخْرَى لَيْلَتَهَا ثُمَّ بَاتَ مَا بَعْدَهَا بَنَحْوِ مَسْجِدٍ سَقَطَ حَقُّ الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا لَهَا قَلَّ أَنْ يَبِيتَ الثَّالِثَةُ عِنْدَ الْأُخْرَى وَالصَّوَابُ الَّذِي يُصْرَحُ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ وَغَيْرُهُ امْتِنَاعُ بَيَاتِهِ عِنْدَ الْأُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَوْفِيَ الْأَوَّلَى لَيْلَتَهَا . قُودُ: (أَنْ زَمَنَهُمَا) أَيِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ . قُودُ: (أَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى) اعْتَمَدَهُ م ر . قُودُ: (لَا وَاجِبُ الْخ) مَشَى فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَلَى مَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَعِبَارَةٌ شَرْحُهُ الصَّغِيرُ نَعَمْ إِنْ زَادَ الطَّوْلُ عَلَى الْحَاجَةِ عَصَى وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِمَا زَادَ أَيِ إِنْ طَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَّ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِذَا طَالَ انْتَهَى . قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

بحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا طال فوقها .
 (و) الصحيح (أن له ما سوى من وطئ استمتاع) للخبر إذ الميسر فيه الجماع ويبحث حرمة إن
 أفضى إليه إفضاء قويًا كما في قبلة الصائم ويترق بأن ذات الجماع مُحَرَّمَةٌ إجماعًا ثم لا هنا؛
 لأنه إذا وقع وقع جائزًا وإنما الحرمة لمعنى خارج وهو حق الغير كما صرح به الإمام على أن
 في جله من أصله خلافًا فاحتيط ثم لذلك وليكونه مُفْسِدًا للعبادة ما لم يحتط هنا (و) الصحيح
 (أنه يقضي) زمن إقامته إن طال (إن دخل بلا سبب) لتمدده .

• فؤد: (يحمل الأول على ما إذا طال إلخ) صريح المتن السابق في الدخول في الأصل لضرورة القضاء
 في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال لظهور الفرق بين الأصل والتابع وعلى
 هذا يتحصل أنه إن لم يُطَلَّ فلا قضاء مطلقًا وإن طال فإن كان في الأصل قضي مطلقًا وإن كان في التابع
 فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضي اه سم . • فؤد: (والثاني على ما إذا طال إلخ) هل
 يقضي الجمع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط ؛ لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فالزيادة عليه لا
 تُغيِّر حكمه فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل وعليه فهل يقضي الزائد مطلقًا أو بشرط الطول ؛ لأن
 المكث للمتعدي به لا يقضي إلا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الأقرب الأول . • فؤد: (للخبر) أي
 المارز أنفا . • فؤد: (فيه) أي الخبر . • فؤد: (ويبحث) إلى قوله حتى لو خرج في النهاية . • فؤد: (خرمته)
 أي ما سوى وطئ إلخ وقوله إليه أي الوطئ . • فؤد: (لا هنا) أي فليس مجمعًا عليه بل فيه وجه بالجل اه
 مُعْنَى وسيفيده قول الشارح على أن إلخ . • فؤد: (لأنه إذا وقع إلخ) أي الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير
 قوله في جله إلخ . • فؤد: (وإنما الخزمة إلخ) قد يقال الحرمة ثم لإفساد العبادة لا لذات الجماع اه
 سم . • فؤد: (زمن إقامته) إلى قوله وكذا في المعنى . • فؤد: (زمن إقامته) أي لا أنه يقضي الاستمتاع كما
 يقتضيه كلامه اه معني .

• فؤد: (وجمع بحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول في الأصل
 لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال لظهور الفرق بين
 الأصل والتابع وعلى هذا يتحصل أنه إن لم يُطَلَّ فلا قضاء مطلقًا وإن طال فإن كان في الأصل قضي
 مطلقًا وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضي وهل يقضي الجميع أو ما
 زاد على مقدار الحاجة فقط فيه نظر كما تبين في القول التي تلي هذه وقول الشارح السابق في الأصل
 فهذا القدر لا يقضيه مطلقًا بتقدير تسليبه يجري في التابع بالأولى فليتأمل . • فؤد: (والثاني على ما إذا
 طال فوقها) هل يقضي الجميع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط ؛ لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه
 فالزيادة عليه لا تُغيِّر حكمه فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل وعليه فهل يقضي الزائد مطلقًا أو بشرط
 الطول ؛ لأن المكث للمتعدي به لا يقضي إلا عند الطول فيه نظر . • فؤد: (ويترق بأن إلخ) في تأثير هذا
 الفرق نظر فتأمل . • فؤد: (وإنما الخزمة إلخ) قد يقال الحرمة ثم لإفساد العبادة لا لذات الجماع .

(ولا يجب تسوية في الإقامة) في غير الأصل كأن كان (نهارًا) أي في قدرها؛ لأنه وقت التردد وهو يقل ويكثر وكذا في أصلها على ما اقتضاه الإطلاق لِكُنْ الذي بحثه الإمام أخذًا من كلامهم امتناعه إن كان قضاءً وجرى عليه الأذرعِي فقال لا أشك أن تخصيص إحداها بالإقامة عندها نهارًا على الدوام والانتشار في نوبة غيرها يؤرث جفداً وعداوة وإظهار تخصيص ومثلي أما الأصل فتجب التسوية في قدر الإقامة فيه حتى لو خرج في ليلة إحداها فقط ولو للجماعة حرّم كما مرّ.

(وأقل نوب القسم ليلة) ليلة ونهار نهار في نحو الحارِس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعضهما على الأوجه في النهار؛ لأنه يُقتض العيش ومن ثمّ جاز برضاها وعليه حملوا طوافه ﷺ على نياته في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها للإتباع ولقرب عهده بهن (وجوز ثلاثاً) ثلاثاً وليلتين وإن كرهن ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرّم بغير رضاها (علي المذهب) وإن تفرّقن في البلاد لما فيها من الإباحاش والإضرار وقيل تكرر ونص عليه في الأم وجرى عليه الدارمي والرويانِي وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدير بزمن أصلاً وإنما هو إلى

• فود: (كان كان الخ) أي الإقامة فكان الأولى التائب ويحتمل أن الضمير لغير الأصل. • فود: (وهو الخ) أي التردد. • فود: (وكذا في أصلها) أي الإقامة عطف على في قدرها. • فود: (امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اهـ رَشِيدِي أقول مرجعه تفضيل بعض النساء بالإقامة عندها نهارًا المعلوم من المقام. • فود: (ونهارًا) إلى قوله فَعَلِمَ سَهْوُ في الْمُغْنِي لِأَقُولِهِ؛ لأنه الآن إلى المثنى وإلى قوله ورُدُّ بَأَنَّ الأول في النهاية. • فود: (كما مرّ) أي قَبِلَ قول المصنّف وليس للأول الخ. • فود: (ليلة ليلة) أي لمقيم عمله نهارًا اهـ مُغْنِي. • فود: (في نحو الحارِس) راجع للمعطوف فقط. • فود: (على الأوجه في النهار) أي وقطعا في الليل. • فود: (وعليه حملوا طوافه ﷺ الخ) أو هو من خصائصه ﷺ اهـ ع ش عبارة السيد عَمَزْ وَلَهُ مَحْمَلٌ آخَرُ بَأَنَّ يَحْصَصُ إطلاقهم منع التبعض بما إذا استمرّ أما إذا انفق منه نادراً فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ وَقَوْفًا مع ظاهر ما وردَ وَمَنَعَ التَّبْعُ اهـ. • فود: (ولقرب الخ) الأولى ولقرب الخ كما في الْمُغْنِي. • فود: (وإن تفرّقن في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند إحداها أزيد من ثلاث فإذا بات عند إحداها ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا سم على حجة اهـ ع ش.

• فود: (وكذا في أصلها) عطف على في قدرها. • فود: (وإن تفرّقن في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند إحداها أزيد من ثلاث فإذا بات عند إحداها ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا.

الزوج. (والصحيح) فيما إذا لم يرَضَيْنَ في الابتداءِ بواحدةٍ بلا قُرْعَةٍ (وجوبُ قُرْعَةٍ) بينهما (لِلابتداءِ) في القسمِ بواحدةٍ منهنَّ تَحْزُوزًا عن التَّرجيحِ من غيرِ مُرْجِحٍ فَيَبْدَأُ بِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا ثُمَّ يَقْرَعُ لِلْبَاقِيَاتِ وَهَكَذَا فَإِذَا ثَمَّتِ التَّوْبَةُ رَاعَى التَّرْتِيبَ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ نَعَمْ، لَوْ بَدَأَ بِوَاحِدَةٍ طَلَمَّا أَقْرَعَ لِلْبَاقِيَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَقَوَّ إِذَا تَمَّ الْعَدَدُ أَقْرَعَ لِلْأَوَّلِ كَمَا سَجَلَهُ الْمُتَنُّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَوَّلَ لَقَوَّ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ) فَيَبْدَأُ بِمَنْ شَاءَ بِلا قُرْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ لَا يَلْزُمُهُ قِسْمٌ وَلَوْ أَرَادَ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا لَيْسَ قِسْمًا كَدُونِ لَيْلَةٍ فَهَلْ تَجِبُ قُرْعَةٌ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَالَّذِي يُشْجَعُ وَجُوبُهَا وَمَرُّ أَنْ طَوَّافَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي لَيْلَةٍ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ بِرِضَاهُ.

(وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ تَوْبَةٍ) وَلَوْ مُسَلِّمَةً عَلَى كِتَابِيَّةٍ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْعَدْلِ الْمَشْرُوعِ لَهُ الْقِسْمُ (لَكِنْ لِخُرُوجِهَا أَمْرًا) تَجِبُ نَفَقَتُهَا أَيَّ مَنْ فِيهَا رِقٌّ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا وَلَوْ مُتَقَضَّةٌ أَيَّ لَهَا لَيْلَتَانِ وَالْأُمَةُ لَيْلَةٌ لَا غَيْرَ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ امْتِنَاعِ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَالتَّقْصُصُ عَنْ لَيْلَةٍ بَلْ لَوْ جَعَلَ لِلْخُرُوجِ ثَلَاثًا وَالْأُمَةُ لَيْلَةً وَنَصَفًا لَمْ يَجْزِ فَعَلِمَ سَهْوٌ مَنْ أَوْزَدَ عَلَيْهِ أَنَّ كَلَامَهُ يُوْهِمُ جَوَازَ لَيْلَتَيْنِ لِلْأُمَةِ وَأَرْبَعَ لِلْخُرُوجِ وَذَلِكَ لِخَبَرٍ فِيهِ مُرْسَلٌ اعْتَصَدَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ بَلْ لَا يُغْفَرُ لَهُ مُخَالَفَتُهُ وَأَمَّا سُؤْيُ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الرِّقَافِ؛ لِأَنَّهُ لِيَزُولِ الْحَيَاءُ وَهَمَا فِيهِ سَوَاءٌ وَيَتَصَوَّرُ كَوْنُهَا جَدِيدَةً فِي الْخُرُوجِ بَأَنَّ تَكُونَ تَحْتَهُ خُرُوجًا لَا تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ فَتَكْخِ أُمَةً وَمَنْ عَتَقَتْ قَبْلَ تَمَامِ

• قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ) أَيَّ قَلَّوْا أَعَادَ الْقُرْعَةَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى مَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُ الْمُحَلِّيِّ أَيَّ وَالْمُغْنِيَّ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْقُرْعَةِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ بَعْدَ تَمَامِ الدَّوْرِ اسْتَوَتْ الزَّوْجَاتُ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ حَقِّ لِهِنَّ عَلَى الزَّوْجِ قَاشِبَةً مَا لَوْ أَرَادَ الْمَيْتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مِنْ غَيْرِ سَبْقِي قِسْمٍ وَبَعْضِ الْهَوَائِشِ وَجُوبِ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ وَامْتِنَاعِ الْقُرْعَةَ فَاحْذَرَهُ اهـ ع ش أَقُولُ الْقَلْبُ إِلَى مَا فِي بَعْضِ الْهَوَائِشِ أَتَيْلُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّوْجِهِ قَدْ يَمْتَنِعُ قَلْبُ اجْعَم. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَقَوَّ) أَنْظَرُ مَا الدَّاهِي إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِقْرَاعِ لِمَا بَعْدَ الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لَقَوَّاهُ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَقْرَعَ لِلْإِبْتِدَاءِ) أَيَّ لِلْإِبْتِدَاءِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ قَبْلَ الَّتِي بَعْدَهَا فَهِيَ مُسَاوٍ لِقَوْلِ الرُّوْضِ ثُمَّ أَعَادَهَا لِلْجَمِيعِ اهـ رَشِيدِي وَبِهِ يَنْحَلُّ تَرَدُّدُ السَّيِّدِ عَمَرُ.

• قَوْلُهُ (سَيِّئًا) (وَلَا يُفْضَلُ) أَيَّ بَعْضُ نِسَائِهِ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (تَجِبُ نَفَقَتُهَا) بِأَنَّ تَكُونَ مُسَلِّمَةً لِلزَّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا وَحَقُّ الْقِسْمِ لَهَا لِسَيِّدِهَا فَهِيَ الَّتِي تَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ إِنْخِ) تَقْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ لَكِنْ لِخُرُوجِ الْخِ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (مُرْسِلٌ) صِفَةُ خَبَرٍ. • قَوْلُهُ: (بَلْ لَا يُغْفَرُ لَهُ مُخَالَفَتُهُ) فَكَانَ إِجْمَاعًا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيَّ الْخُرُوجِ وَالْأُمَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيَتَصَوَّرُ إِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْأُمَةِ مَعَ الْخُرُوجِ فِي صَوْرٍ مِنْهَا أَنْ يَسْبِقَ نِكَاحُ الْأُمَةِ بِشَرْطِهِ عَلَى نِكَاحِ الْخُرُوجِ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ خُرُوجًا لَا تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ رَقِيقًا أَوْ مُبْعُضًا وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ وَلَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُ الْأُمَةِ جَدِيدَةً إِلَّا فِي حَقِّ الْعَبْدِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ عَتَقَتْ إِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ قَلَّوْا عَتَقَتْ

• قَوْلُهُ: (وَمَنْ عَتَقَتْ قَبْلَ تَمَامِ تَوْبَتِهَا التَّحَقُّقُ بِالْحَرَائِرِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَإِنْ عَتَقَتْ فِي الْأَوَّلَى مِنْ لَيْلَتَيْنِ

تَوْبَتِهَا التَّحَقَّتْ بِالْحَرَائِرِ فَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ هِيَ بِالْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ أَذْوَارٍ لَمْ تَسْتَحِقَّ إِلَّا مِنْ حِينَ الْعِلْمِ قَالَهُ
الْمَازُودِيُّ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ الْقِيَاسَ خِلَافُهُ وَرَدُّ بَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْقِيَاسُ الْأَصَحُّ فِيمَا لَوْ
رَجَعَتْ الْوَاهِبَةُ فِي تَوْبَتِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الزَّوْجُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ جَهْلِ الزَّوْجِ
هِنَا أَيْضًا وَإِلَّا فَالْوَجْهَ وَجُوبُهُ لِيَعْمَدَ بِهِ حِينَئِذٍ وَلَوْ بَاتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لِيَلْتَمِسَ اسْتَقْرَءَ لِلْأَمَةِ لَيْلَةً فِي
مُقَابَلَتِهِمَا وَإِنْ سَافَرَ بِهَا سَيِّدُهَا فَيَقْضِيهَا إِيَّاهَا إِذَا عَادَتْ كَمَا بَاتِي .
(وَيَخْتَصُّ بِكَرٍّ) وَجُوبًا بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي إِذْنِهَا فِي التَّكَاحِ (جَدِيدَةً عِنْدَ زِفَافٍ) وَفِي عِصْمَتِهِ
غَيْرَهَا.....

الْأَمَةُ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى مِنْ لَيْلَتِي الْحُرَّةِ وَكَانَتِ الْبُدَاءُ بِالْحُرَّةِ فَالثَّانِيَةُ مِنْ لَيْلَتِهَا لِلْعَتِيقَةِ ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا إِنْ
أَرَادَ الْإِفْتِسَارَ لَهَا عَلَى لَيْلَةٍ وَإِلَّا فَلَهُ تَوْفِيَةُ الْحُرَّةِ لِيَلْتَمِسَ وَثَلَاثًا وَإِقَامَةً مِثْلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَتِيقَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي
الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا فَلَهُ إِتْمَامُهَا وَيَبْتَثُّ مَعَ الْعَتِيقَةِ لِيَلْتَمِسَ وَإِنْ خَرَجَ حِينَ الْعَتِيقِ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتِ صَدِيقٍ أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ أَوْ إِلَى الْعَتِيقَةِ لَمْ يَقْضِ مَا مَضَى مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا قَبْلَ تَمَامِهَا زَادَهَا لَيْلَةً لِالْتِحَاقِهَا
بِالْحُرَّةِ قَبْلَ الْوَفَاءِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِهَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا وَلَا أَثَرُ لِعَتِيقِهَا فِي يَوْمِهَا؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَإِنْ
كَانَتِ الْبُدَاءُ بِالْأَمَةِ وَعَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا فَكَالْحُرَّةِ فَيُتِمُّهَا ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا أَوْ عَتَقَتْ بَعْدَ تَمَامِهَا وَفِي الْحُرَّةِ
لِيَلْتَمِسَ ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا اهـ وَقَوْلُهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الْبُدَاءُ الْخُ فِي الثَّاهِيَةِ مِثْلُهُ . قُودُ: (لَمْ تَسْتَحِقَّ الْخُ) أَيِ
الْإِلْتِحَاقِ بِالْحَرَائِرِ وَلَوْ قَالَ لَمْ تَلْتَحِقْ كَانَ أَوَّلَى . قُودُ: (هِنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَتِيقِ . قُودُ: (وَالْأَمَةُ) فَالْوَجْهَ
الْخُ كَذَا فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى . قُودُ: (وَجُوبُهُ) أَيِ قَضَاءُ مَا مَضَى مِنَ الْأَذْوَارِ . قُودُ: (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا الْخُ)
أَيِ بَعْدَ أَنْ يَبْتَثُّ عِنْدَ الْحُرَّةِ لِيَلْتَمِسَ . قُودُ: (فَيَقْضِيهَا الْخُ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا فَعُدَّتْ
أَهـ سَم . قُودُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِلا قَضَاءٍ فِي الثَّاهِيَةِ . قُودُ: (بِالْمَعْنَى الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِبِكْرِ أَهـ سَم
وَهُوَ مَنْ لَمْ تَزَلْ تَكَارِثُهَا بِوَطْءٍ فِي قُبُلِهَا أَهـ ع ش .

قُودُ (وَسَيِّئٌ): (عِنْدَ زِفَافٍ غَيْرِهَا) وَهُوَ حَمْلُ الْعُرُوسِ لِزَوْجِهَا أَهـ مُعْنَى . قُودُ: (وَفِي عِصْمَتِهِ الْخُ) أَيِ
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرُهَا أَوْ كَانَتْ وَلَمْ يَبْتَثُّ عِنْدَهَا لَمْ يَبْتَثُّ لِلْجَدِيدَةِ حَقَّ الزَّفَافِ وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُ
الرَّوْضَةِ لَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِي نِكَاحِهِمَا غَيْرُهُمَا وَجَبَ لَهُمَا حَقُّ الزَّفَافِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ
أَرَادَ الْقِسْمَ وَإِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْأَفْوَى الْمُخْتَارُ وَجُوبُهُ مُطْلَقًا مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ .

الْحُرَّةُ وَالْبُدَاءُ بِالْحُرَّةِ فَالثَّانِيَةُ لِلْعَتِيقَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا فَإِنْ أَتَمَّتْهَا بَاتَ مَعَ الْعَتِيقَةِ لِيَلْتَمِسَ لَا إِنْ خَرَجَ
حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ الْعَتِيقِ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ إِلَى الْعَتِيقَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا فَكَالْحُرَّةِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِهَا أَوْ فِي الْحُرَّةِ
لِيَلْتَمِسَ انْتَهَى . قُودُ: (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا سَيِّدُهَا) أَيِ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا فَعُدَّتْ .

قُودُ: (فَيَقْضِيهَا إِيَّاهَا الْخُ) نَقْلُهُ الرَّوْضُ عَنِ الْمُتَوَلَّى . قُودُ: (وَيَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةً عِنْدَ زِفَافٍ الْخُ) .
(فَرُخٌ) زُفْتُ جَدِيدَةً وَلَهُ زَوْجَتَانِ قَدْ وَقَاهُمَا حَقُّهُمَا وَفِي الْجَدِيدَةِ أَيِ حَقُّهَا وَاسْتَأْنَفَ أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ
الْقِسْمَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِالْقُرْعَةِ وَإِنْ بَقِيَ لَيْلَةً لِإِحْدَاهُمَا بَدَأَ بِالْجَدِيدَةِ ثُمَّ وَفَى الْقَدِيمَةَ لِيَلْتَمِسَ ثُمَّ يَبْتَثُّ عِنْدَ

يُرِيدُ الْمَبِيتَ عِنْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ جَدِيدَةٌ (بَسْمِيعٍ) وَلَاءٌ (بِلا قَضَاءٍ) وَقَوْلُهُ عِنْدَ ظَرْفٍ لِيَكْرِ وَجَدِيدَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ فَخَرَجَ بِكَزٍّ عِنْدَ الْعَقْدِ ثَبَّتَ عِنْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا ثَلَاثٌ فَقَطَّ وَبَكَزٍّ جَدِيدَةٌ عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرَ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الدُّخُولِ بَأَنَّ اسْتَدْخَلَ مَاءً فَطَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ دَخَلَ فَلَا حَقَّ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِنْ إِبْلَاقِهِمُ الْآتِي أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ الْمُرَادُ بِالْجَدِيدَةِ مَنْ أَنْشَأَ عَلَيْهَا عَقْدًا حَتَّى لَوْ وَفَى لِلْجَدِيدَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا لَمْ يَمُتْ حَقُّ الزَّافِ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى التَّكَاحِ كَذَا جَزْمًا بِهِ وَقَالَ فِي التَّمِيزَةِ لَا خِلَافَ فِيهِ ١ هـ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ آخِرًا إِلَّا أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ أَنَّ الْمُرَادَ بِلا حَقَّ لَهَا أَيَّ يَتَرْتَّبُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَأَنَّهَا اسْتَحَقَّتِ السَّبْعَ قَبْلَ طَلْقِهَا فَلِذَا لَمْ يُؤْفَقْ قَضَاؤها لَهَا (وَوَيْتَ) بِذَلِكَ الْمَعْنَى أَيْضًا عِنْدَ زَفَافٍ كَذَلِكَ (بِثَلَاثٍ) وَلَاءٌ بِلا قَضَاءٍ وَلَوْ أُمَةٌ فِيهِمَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «سَبْعٌ لِيَكْرِ وَثَلَاثٌ لِلثَّيْبِ» وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ فِي نِكَاحِهِ غَيْرُهَا وَجُحْمَةُ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ الْحِشْمَةِ بِمَا ذُكِرَ وَزَيْدٌ لِلْبِكْرِ؛ لِأَنَّ حَيَاةَهَا أَكْثَرُ وَالثَّلَاثُ أَقْلُ الْجَمْعِ وَالسَّبْعُ أَيَّامُ الدُّنْيَا وَلَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ وَأَرَادَ الْمَبِيتَ عِنْدَهُمَا وَجَبَ لِهَما

٥ قَوْلُهُ: (يُرِيدُ الْمَبِيتَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوضِ بَيِّنَتْ ٥ قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا) أَيُّ الْغَيْرِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ جَدِيدَةٌ) أَيُّ أَفْهَمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ فِي عِصْمَتِهِ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ لَا بَقِيدٌ كَوْنُهُ يُرِيدُ الْمَبِيتَ عِنْدَهَا ٥ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَاءٌ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِكَزٍّ جَدِيدَةٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَخَرَجَ بِجَدِيدَةٍ الْخ مِنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا بَعْدَ تَوْفِيَةِ حَقِّ الزَّافِ فَإِنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا لَا زَفَافَ لَهَا ٥ قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِنْ إِبْلَاقِهِمُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ تَغْلِيلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ لِيَقَانِهَا عَلَى التَّكَاحِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا ٥ بَلْ هَذَا التَّغْلِيلُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ هَذَا الْأَخْذِ ٥ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرْتُهُ آخِرًا) وَهُوَ قَوْلُهُ وَبِكَزٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الْعَقْدِ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلِذَا لَمْ يُؤْفَقْ) أَيُّ السَّبْعِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَفَّاهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا فَلَا زَفَافَ لَهَا ٥ هـ ش. ٥ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْمَغْنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ بَاتِهَا فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى فَإِنْ أَقَامَ وَالِى قَوْلِ الْمَنْ وَمَنْ سَافَرَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ مَكْرُوهٌ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ. ٥ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْمَغْنَى) فَدَخَلَ فِيهَا مَنْ كَانَتْ تُبَوِّئُهَا بِوَطْءٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ وَخَرَجَ مَنْ حَصَلَتْ تُبَوِّئُهَا بِمَرَضٍ أَوْ وَثْبَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنَى وَأَسْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيُّ فِي عِصْمَتِهَا غَيْرُهَا الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيُّ الْبِكْرِ وَالثَّيْبِ.

٥ قَوْلُهُ: (وَالثَّلَاثُ أَقْلُ الْجَمْعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَالْحِكْمَةُ فِي الثَّلَاثِ وَالسَّبْعِ أَنَّ الثَّلَاثَ مُفْتَقَرٌ فِي الشَّرْعِ وَالسَّبْعَ عَدَدُ أَيَّامِ الدُّنْيَا وَمَا زَادَ عَلَيْهَا تَكَرَّرًا ٥ قَوْلُهُ: (لَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ الْخ) وَلَوْ زَفَّتْ جَدِيدَةٌ وَلَمْ زَوْجَتَانِ وَفَّاهُمَا حَقَّهُمَا وَفَى الْجَدِيدَةَ حَقَّهَا وَاسْتَأْنَفَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِسْمَ بَيْنَ الْجَمْعِ بِالْفُرْعَةِ

الْجَدِيدَةِ يَصِفُ لَيْلَةً أَيْ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ ثُلُثَ الْقِسْمِ وَيَخْرُجُ لِلْمَسْجِدِ أَوْ نَحْوِهِ بَقِيَّةُ اللَّيْلَةِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ بَعْدَ الثَّلَاثِ بِالسُّوِيَةِ رَوْضَ. ٥ قَوْلُهُ: (بِالْمَغْنَى السَّابِقِ) مُتَعَلِّقٌ بِبِكْرِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِنْ إِبْلَاقِهِمُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ تَغْلِيلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ لِيَقَانِهَا عَلَى التَّكَاحِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا انْتَهَى بَلْ هَذَا التَّغْلِيلُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ هَذَا الْأَخْذِ.

حَقُّ الزَّوَافِ فَإِنْ زُفَّتَا مَرْتَبًا بَدَأَ بِالْأُولَى وَالْأُخْرَى مُكْرَوَةٌ أَقْرَعَ وَلَا حَقَّ لِلرَّوْجِ عَمِيَّةٌ كَمَا تَقَرَّرُ
بِخِلَافِ بَإَيْنِ أَعَادَهَا وَمُسْتَفْرَشَةٌ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَمَّا لَوْ لَمْ يُوَالِ فَلَا تُحْسَبُ بَلْ يَجِبُ لَهَا
سَبْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَةٌ ثُمَّ يَقْضَى مَا لِلْبَاقِيَّاتِ مِنْ نَوْبَتِهَا مَا بَاتَتْ عِنْدَهَا مُفَرَّقًا .
(وَيُسَمَّى تَخْيِيرُهَا) أَيِ النَّيِّبِ (بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ) لِلْأُخْرَيَّاتِ (وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ) أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا

وَأِنْ بَقِيََتْ لَيْلَةٌ لِإِحْدَاهُمَا بَدَأَ بِالْجَدِيدَةِ ثُمَّ وَفَى الْقَدِيمَةَ لَيْلَتَهَا ثُمَّ يَبِيتُ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ نِصْفَ لَيْلَةٍ ؛ لِأَنَّهَا
تَسْتَحِقُّ ثُلُثَ الْقِسْمِ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي بَاتَتْهَا عِنْدَ الْقَدِيمَةِ كَانَتْهَا بَيْنَ الْقَدِيمَتَيْنِ فَيَخْصُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ
الْقَدِيمَتَيْنِ نِصْفَ لَيْلَةٍ فَيَكُونُ لِلْجَدِيدَةِ مَا ذُكِرَ وَيَخْرُجُ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ بَقِيَّةَ اللَّيْلَةِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ
بَيْنَ الثَّلَاثِ بِالسُّوِيَةِ أَوْ رَوْضِ زَادِ الْمُغْنِي وَلَوْ كَانَ يَقْسِمُ لَيْلَتَيْنِ فَتَزَوَّجُ جَدِيدَةً فِي أَثْنَاءِ لَيْلَةٍ إِحْدَاهُمَا فَهَلْ
يَقْطَعُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَيَقْسِمُ لِلْجَدِيدَةِ أَوْ يُكْمِلُ اللَّيْلَةَ وَجِهَانِ فِي حِلْيَةِ الشَّاسِي أَوْ جِهْمَا الْأَوَّلُ اهـ .

• فَوَدُ: (وَهُوَ مُكْرَوَةٌ) أَيِ زِفَافُهَا مِمَّا • فَوَدُ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيِ فِي شَرْحِ بِلَا قَضَاءٍ • فَوَدُ: (بَلْ يَجِبُ لَهَا)
أَيِ الْجَدِيدَةِ • فَوَدُ: (مَا لِلْبَاقِيَّاتِ) أَنْظَرْ مَا وَجْهَ ذِكْرِ مَا مَعَ مَا الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ مَا بَاتَتْ أَوْ رَشِيدِي عِبَارَةُ
الْمُغْنِي وَقَضَى الْمَفْرُقَ لِلْأُخْرَيَّاتِ اهـ • فَوَدُ: (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) أَيِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ كَمَا بَيَّنَّه
الشَّهَابُ سَمِ أَوْ رَشِيدِي عِبَارَةُ سَمِ ظَاهِرُهُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ لَيْلَةً مَثَلًا إِلَى أَنْ يَوْفَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا ثُمَّ أَيْدِ
ذَلِكَ بِقَوْلِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ فَإِنْ سَبَعَ بِطَلَبِهَا قَضَى لِكُلِّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ مِنْ
الْبَاقِيَّاتِ سَبْعًا أَوْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْضَى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا أَوْ وَجْهًا ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ آخِرًا مَا

• فَوَدُ: (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) ظَاهِرُهُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ بَأَنَ يَبِيتُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَيْلَةً مَثَلًا إِلَى أَنْ يَوْفَى
كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَزَعَ السَّبْعُ عَلَيْهِنَّ وَبَاتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَا خَصَّهَا بِالتَّوْزِيعِ فَقَطَّ
لَزِمَ أَنَّ تِلْكَ أَيِ الْجَدِيدَةِ امْتَنَزَتْ عَلَى كُلِّ بَازِيْدٍ مِمَّا حَصَلَ لَهَا فَلَمْ يَحْصُلِ التَّسَاوِي وَلَيْسَ الْفَرْصُ مِنْ
قَضَاءِ السَّبْعِ إِلَّا حُصُولُ التَّسَاوِي بَيْنَهُنَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَاللَّفْظُ لِلرُّوضِ الطَّرْفُ الرَّابِعُ فِي الظُّلْمِ
وَالْقَضَاءِ فَمَنْ تَحْتَهُ ثَلَاثُ قَطَافٍ عَلَى امْرَأَتَيْنِ عَشْرِينَ لَيْلَةً فَلْيَقْضِ الْمَظْلُومَةُ عَشْرًا مُتَوَالِيَةً وَتَنْتَهِيَ
ذَلِكَ أَنَّهُ يَبِيتُ فِي مَسَالَتِنَا عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا مُتَوَالِيَةً إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَاتَهُ إِنَّمَا وَالِي عَشْرِ الْمَظْلُومَةِ
لَا تُفَرِّدُهَا بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْفَرْقُ قَوْلَ الرُّوضِ عَقِبَ مَا سَبَقَ إِلَّا أَنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً أَوْ قَدِمَتْ غَايَةً
فَيَبْدَأُ بِحَقِّ الزَّوَافِ فَإِذَا أَرَادَ قَضَاءَ الْمَظْلُومَةِ قَسَمَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَدِيدَةِ الْقَاضِيَةَ بِالْفَرْعَةِ فَيَجْعَلُ لِلْجَدِيدَةِ أَوْ
الْقَاضِيَةَ لَيْلَةً وَلِلْمَظْلُومَةِ ثَلَاثًا لَيْلَتَهَا وَلَيْلَتِي الْأُخْرَيَّتينِ ثَلَاثَ نَوْبٍ انْتَهَى وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَقُّ
الزَّوَافِ وَحَقُّ الْمَظْلُومَةِ بَدَأَ بِحَقِّ الزَّوَافِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَتَّحِدْ مُسْتَحَقُّ الزَّوَافِ وَحَقُّ الظُّلْمِ فَلَوْ اتَّحَدَ كَانَ
أَبَانَهَا قَبْلَ أَنْ يَوْفَى حَقَّهَا ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ لَهَا حَقُّ الزَّوَافِ وَحَقُّ ظُلْمِهَا فَأَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِهِ ؟ فِيهِ نَظَرٌ
وَقَدْ يُقَالُ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِالْبَدَاءَةِ بَإَيُّهُمَا فَلْيَحْرُزْ • فَوَدُ: (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ فَإِنْ
سَبَعَ بِطَلَبِهَا قَضَى لِكُلِّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ سَبْعًا انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْضَى لِكُلِّ
وَاحِدَةٍ سَبْعًا .

وَأَسْيَا بِتَخْيِيرِهِ وَالْإِذَا أُمَّ سَلَمَةَ كَذَلِكَ فَاخْتَارَتْ الثَّلَاثَةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَبَحَثَ الْبَلْقَمِيَّ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا طَلَبَتْ الْإِنْفَاقَةَ عِنْدَهَا كَمَا طَلَبَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ وَإِلَّا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ، إِنْ خَيَّرَهَا فَسَكَتَتْ أَوْ فَوَّضَتْ الْأَمْرَ إِلَيْهِ تَخَيَّرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ أَقَامَ السَّبْعَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا أَوْ اخْتَارَتْ دُونَ السَّبْعِ لَمْ يَقْضِ إِلَّا الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَطْلُعْ فِي حَقِّ غَيْرِهَا وَهِيَ الْبِكْرُ وَلَوْ زَادَ الْبِكْرُ عَلَى السَّبْعِ قَضَى الزَّائِدَ فَقَطْ مُطْلَقًا وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهَا لَمْ تَطْلُعْ بِوَجْهِ جَائِزٍ فَكَانَ مُحَضَّزًا تَعْدُ .
(وَمَنْ سَافَرَتْ وَحْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ) وَلَوْ لِحَاجَتِهِ (نَاجِزَةً) فَلَا قِسْمَ لَهَا نَعَمْ، لَوْ سَافَرَ بِهَا السَّيِّدُ وَقَدْ بَاتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لِيَلْتَمِسَ قَضَاها لَهَا إِذَا رَجَعَتْ عَلَى مَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ بَالِغُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي رَدِّهِ

نَحْنُهُ أَقُولُ وَكَثِيرَةُ الْقَضَاءِ أَنْ يُشْرَعَ بَيْنَهُنَّ وَيَدُورُ فَالْثَّلَاثَةُ الَّتِي تَخْصُهَا يَبِيْتُهَا عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِالْقُرْعَةِ أَيْضًا وَفِي الدَّوْرِ الثَّانِي يَبِيْتُ لَيَلَتَهَا عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَاقِيَتَيْنِ بِالْقُرْعَةِ أَيْضًا وَفِي الدَّوْرِ الثَّلَاثِ يَبِيْتُ لَيَلَتَهَا عِنْدَ الثَّالِثَةِ وَهَكَذَا يَقَعُ فِي بَقِيَّةِ الْأَدْوَارِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ السَّبْعُ وَتَمَامُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَتَمَانِينَ لَيْلَةً وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ لَيْلَةً لَيْلَةً فَيَحْصُلُ السَّبْعُ مِمَّا ذَكَرَ اهـ . فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلِّ تَخْيِيرِهَا اهـ وَشَبْدِي . فَوَدَّ: (فَإِنْ أَقَامَ السَّبْعَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا الْخ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ ادَّعَى غَيْرَ الْجَدِيدَةِ أَنَّهَا اخْتَارَتْ السَّبْعَةَ وَاتَّكَرَتْ ذَلِكَ صُدِّقَتْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ طَلِبِهَا اهـ ع ش . فَوَدَّ: (لَمْ يَقْضِ إِلَّا الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَامَ السَّبْعَ بِاخْتِيَارِهَا قَضَى الْجَمِيعَ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ سَمَّ زَادَ الْمُغْنِي فَإِنَّهَا طَلِبَتْ فِي الْحَقِّ الْمَشْرُوعَ لِغَيْرِهَا فَبَطَلَ حَقُّهَا اهـ . فَوَدَّ: (فِي حَقِّ غَيْرِهَا) أَيِ حَقِّ شُرْعٍ لِغَيْرِهَا فَإِنَّ الْخُمْسَ مَثَلًا لَمْ تُشْرَعْ لِأَحَدٍ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْغَيْرِ . فَوَدَّ: (وَلَوْ زَادَ الْبِكْرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا أَنَّ الْبِكْرَ إِذَا طَلَبَتْ عَشْرًا وَبَاتَ عِنْدَهَا مَعَ آتِهِ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ إِلَّا مَا زَادَ لِمَا ذَكَرَ أَيِ مِنْ أَنَّهَا لَمْ تَطْلُعْ فِي الْحَقِّ الْمَشْرُوعَ لِغَيْرِهَا اهـ . فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاءِ طَلَبَتْ أَمْ لَا اهـ ع ش . فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهَا الْخ) فِي تَقْرِيبِهِ تَأْمُلْ وَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُغْنِي هُوَ الظَّاهِرُ . فَوَدَّ: (فَلَا قِسْمَ لَهَا) إِلَى قَوْلِي الْمَثَرِ وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا لِعَرَضِهِمَا إِلَى الْمَثَرِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ بَالِغٌ إِلَى وَكَذَا قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى الْمَثَرِ . فَوَدَّ: (قَضَاها) أَيِ اللَّيْلَةَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يَنْسُقْ حَقُّهَا مِنَ الْقِسْمِ وَعَلَى الزَّوْجِ قَضَاءُ مَا فَاتَ عِنْدَ التَّمَكُّنِ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ اهـ . فَوَدَّ: (عَلَى مَا نَقَلَاهُ الْخ) عِبَارَةُ

فَوَدَّ: (لَمْ يَقْضِ إِلَّا الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَامَ السَّبْعَ بِاخْتِيَارِهَا قَضَى الْجَمِيعَ كَمَا تَقَدَّمَ . فَوَدَّ: (قَضَاها لَهَا) هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا يُصْرَحُ بِأَنَّهُ لَوْ عَطِلَ لَيْلَةً إِخْدَى زَوْجَتَهُ مَثَلًا كَانَ بِأَنَّهَا فِي نَحْوِ مَنْجِدٍ بَعْدَ أَنْ بَاتَ عِنْدَ الْأُخْرَى لَيَلَتَهَا لَمْ تَنْسُقْ عَنْهُ بَلْ عَدَمُ السَّقُوطِ هُنَا أَوَّلَى مِنْهُ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَنْسُقْ مَعَ عَدَمِ حُصُولِ التَّفْوِيتِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ بَلْ مِنْ جِهَتِهَا فَعَدَمُ السَّقُوطِ إِذَا حَصَلَ التَّفْوِيتُ مِنْ جِهَتِهِ أَوَّلَى خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ جَمْعُ مِنَ الْمُتَّفَقَةِ مِنَ السَّقُوطِ وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ فَيَحْرُمُ أَنْ يَبِيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْأُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَبِيْتُ عِنْدَ تِلْكَ لَيَلَتَهَا فَتَأْمُلْ وَعَلَى رَدِّ ابْنِ الرُّفْعَةِ لَا سَقُوطَ أَيْضًا فِي مَسْأَلَتِنَا لِظُهُورِ الْفَرْقِ كَمَا لَا يَخْفَى . فَوَدَّ: (قَضَاها لَهَا إِذَا رَجَعَتْ عَلَى مَا نَقَلَاهُ) أَيِ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْهَا

وكذا لو ارتحلَّت لِخَرَابِ الْبَلَدِ وارتحالِ أهلِها واقتصرتْ على قدرِ الصَّرورة كما لو خرجت من البيت لإشرافه على الانهدام (وبإذنه لِعَرَضِهِ يَقْضِي لَهَا)؛ لأنَّه المانعُ لِنَفْسِهِ منها (ولِعَرَضِهَا) كَحُجٍّ وكذا لِعَرَضِهَا على الأوجهِ تَغْلِيْبًا لِلْمَانِعِ (لا) يَقْضِي لَهَا (في الجديد)؛ لأنَّها الْمُفَوْتَةُ بِحَقِّهِ وإذْنُهُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْإِثْمَ فَقَطْ وخرج بوحدها ما لو سافرتْ معه بإذنه أو بلا إذْنٍ ولا نَهْيٍ ولو لِعَرَضِهَا فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّهُ.

النهاية كما نقلناه وأقرَّاه وهو الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ بَالَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي رَدِّهِ اهـ. قُودُ: (لَوْ ارْتَحَلَتْ) أَيِ الزَّوْجَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهَا أُمَةً اهـ ع ش. قُودُ: (وَارْتَحَالَ أَهْلُهَا) أَيِ الْبَلَدِ. قُودُ: (عَلَى قَدْرِ الصَّرورة) أَفْهَمَ أَنَّهَا لَوْ سافرتْ بِغَيْرِ صَرورة بِإِذْنِ الزَّوْجِ لَا يَقْضِي لَهَا مَا اسْتَقَرَّ قَبْلَ سَفَرِهَا لِاخْتِيَارِهَا لَهْ اهـ ع ش. قُودُ: (وَكَذَا لِعَرَضِهَا الْخ) خِلَافًا لِلْنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ سافرتْ لِحَاجَةٍ ثَالِثٍ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَيُظْهِرُ أَنَّهَا كَحَاجَةٍ نَفْسِهَا وَهُوَ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُهَا بِسُؤَالِ الزَّوْجِ لَهَا فِيهِ وَإِلَّا فَيَلْحَقُ بِخُرُوجِهَا لِحَاجَتِهِ بِإِذْنِهِ أَوْ سافرتْ وَخَذَهَا بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا مِمَّا لَمْ يَنْسَقُطْ حَقُّهَا كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّفَقُّهِ وَمِثْلُهَا الْقِسْمُ وَامْتِنَاعُهَا مِنَ السَّفَرِ مَعَ الزَّوْجِ تُشَوِّرُ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْدُودَةً بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنَ السَّفَرِ مَعَ الزَّوْجِ أَيِ وَلَوْ كَانَ سَفَرُهُ مَقْصُودًا وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ أَيِ كَثِيرَةٍ خَرًا أَوْ بَرْدٍ فِي الطَّرِيقِ لَا تَطْلُقُ السَّفَرَ مَعَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ مُجَرَّدُ مُفَارَقَةِ أَهْلِهَا وَعَشِيرَتِهَا اهـ. قُودُ: (تَغْلِيْبًا لِلْمَانِعِ) وَهُوَ كَوْنُ السَّفَرِ لِعَرَضِهَا. قُودُ: (وَلَا نَهْيٍ) أَخْرَجَ مَا لَوْ نَهَاها فَلَمْ تُمْتَلِ فَيَنْسَقُطْ حَقُّهَا وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى مَنَعِهَا فَلَمْ يَفْعَلْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ سَمَّ زَادَ النَّهَايَةَ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَسْتَمْتِعْ بِهَا فِي ذَلِكَ السَّفَرِ فَإِنْ اسْتَمْتَعَ بِهَا فِيهِ أَتَجَهَّ وَجُوبُ ذَلِكَ اهـ قَالَ ع ش هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا بَعْدَ الْاسْتِمْتَاعِ؛ لِأَنَّ اسْتِمْتَاعَهُ بِهَا رِضًا بِمُصَاحَبَتِهَا لَهْ وَأَمَّا الْوُجُوبُ فِيمَا قَبْلَهُ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ اهـ. قُودُ: (فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّهُ) لَكِنَّهَا تَغْضِي اهـ مُغْنِي أَيِ فِي الثَّانِيَةِ.

بِاسْتِيفَاءِ الْحَرَّةِ حَقُّهَا فَلَوْ سافرتْ بِهَا قَبْلَ تَمَامِ لَيْلَتِي الْحَرَّةِ فَهَلْ تَسْقُطُ لَيْلَتُهَا بِتَمَامِهَا أَوْ يَجِبُ لَهَا الْقِسْطُ الْمُقَابِلُ لِمَا مَضَى لِلْحَرَّةِ قَبْلَ السَّفَرِ فِيهِ نَظَرٌ وَنُكَيْنُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا ذَكَرُوهُ فِيمَا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعُ قَسَمٍ لَيْلَتٍ لَيْلَةً وَنَشَرَتْ الرَّابِعَةُ قَبْلَ لَيْلَتِهَا فَإِنَّهُ يَنْسَقُطُ حَقُّهَا فَلَوْ عَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ لَمْ يَقْضِهَا أَوْ قَبْلَهُ فَهَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا مَا بَقِيَ قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ يَخْتِمِلُ وَجْهَيْنِ الْأَصَحُّ نَعَمْ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا جَمِيعُ اللَّيْلَةِ وَلَا تُشَوِّرُ مِنْهَا فِي الْبَاقِي قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْأَقْبَسُ لَا كَمَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا انْقِسَمَ بِشُورٍ بَعْضُ الْيَوْمِ اهـ. قُودُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) وَعَلَى مُقَابِلِهِ يَقْضِي لَهَا وَهَلْ غَرَضُهُ مَا لَوْ أَمَرَهَا بِالسَّفَرِ لِحَاجَةٍ أَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ إِيَّاهَا بِذَلِكَ يَقْتَضِي رَغْبَتَهُ فِيهِ وَإِنْ عَادَتْ الْمُصْلَحَةُ لِلْأَجْنَبِيِّ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ مِنْهُ فَعَلِمَ لَوْ سافرتْ لِذَلِكَ وَلِعَرَضِهَا أَيْضًا قَضَى لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (وَلَا نَهْيٍ) أَخْرَجَ مَا لَوْ نَهَاها فَلَمْ تُمْتَلِ فَيَنْسَقُطْ حَقُّهَا وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى مَنَعِهَا فَلَمْ يَفْعَلْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَمَنْ سَافَرَ لِثَقْلَةٍ حَرَمَ) عليه (أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضَهُنَّ) فقط ولو بقرعة كما لا يجوز للمقيم أَنْ يُخَصَّصَ بَعْضَهُنَّ بقرعة فيقضي للمُتَخَلِّفَات وَلَمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مع وكيله نعم، لا يجوز له استصحاب بَعْضَهُنَّ وإرسال بَعْضَهُنَّ مع وكيله إلا بقرعة وبحرم عليه أيضا ترك الكل كما في البسيط على الأصحاب لانقطاع أطماعهن من الوقاع كالإملاء وظاهر أن محله حيث لم يرَضَيْنَ (وفي سائر الأسفار) لا لثقلَةٍ.....

❏ قول (سني): (وَمَنْ سَافَرَ لِثَقْلَةٍ) أي ولو سَفَرًا قَصِيرًا اه مُعْنَى . ❏ فَوَدَ: (فَيَقْضِي الْخ) أي ولو كان السَفَرُ ببَعْضِهِنَّ بقرعة اه مُعْنَى . ❏ فَوَدَ: (وَلَمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مع وكيله) أي ولو أَقْرَعَ كما يُشِيرُ به صَنِيعُهُ عِنْدَ التَّامِّلِ وَصَرَّحَ به فِي الرُّوْضِ أي والمُعْنَى اه سم عبارة ع ش ظاهره ولو بقرعة وإن جازَ ذَلِكَ وفائدة القرعة إسقاط الإثم لا القضاء اه . ❏ فَوَدَ: (مع وكيله) المراد بالوكيل هنا المَعْرُومُ فإن كان أَجَنَبِيًّا ائْتَنَعَ السَفَرُ معه والأوجه الإكْتِفَاءُ بِالنِّسْوَةِ الثَّقَاتِ اه نهاية قال ع ش قوله ائْتَنَعَ الْخ أي عليهن وائْتَنَعَ عَلَى الزَّوْجِ الإِذْنُ فِي ذَلِكَ اه . ❏ فَوَدَ: (إِلَّا بِقُرْعَةٍ) وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آتِفًا أَوْ تَرَاوِصَ . ❏ فَوَدَ: (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْخ) فَيَجِبُ أَنْ يَتَّقِلَهُنَّ جَمِيعًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ أَوْ يُطْلَقَهُنَّ مُعْنَى وَأَسْنَى . ❏ فَوَدَ: (لَانْقِطَاعِ أَطْمَاعِهِنَّ الْخ) أي بخلاف ما لو ائْتَنَعَ عَنِ الدُّخُولِ إِلَيْهِنَّ وَهُوَ حَاضِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ رَجَاؤُهُنَّ مُعْنَى وَأَسْنَى . ❏ فَوَدَ: (وَمَا ظَاهِرُ الْخ) يَتَّبِعِي جَرِيَانَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ وَفِي قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ لَا يَجُوزُ بَلْ قَدْ يَدْعِي رُجُوعَهُ إِلَيْهِمَا أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ❏ فَوَدَ: (وَمَا ظَاهِرُ أَنْ مَحَلَّهُ الْخ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى الْمَارِ آتِفًا .

❏ قول (سني): (وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ الْخ) لَا خَفَاءَ فِي أَنَّهُ مَعَ الشَّرْحِ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مَعَ الْقُرْعَةِ لَا قَضَاءَ طَوِيلًا كَانَ أَوْ قَصِيرًا وَمَعَ عَدَمِهَا يَجِبُ الْقَضَاءُ كَذَلِكَ وَكَذَا عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَغَيْرُهُمَا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُشْتَرَطُ فِي السَفَرِ هُنَا الْخَ احْتِرَازًا عَنْ سَفَرِ الْمُعْصِيَةِ وَنَحْوِهِ لَا عَنِ الْقَصِيرِ أَيْضًا اه سم ويأتي عن ع ش ما يوافقُه . ❏ فَوَدَ: (لَا لِثَقْلَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى قَالَ الْبُلْقِينِي .

❏ فَوَدَ فِي (سني): (وَمَنْ سَافَرَ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ غَيَّرَ نَيْتَةَ الثَّقَلِ بَنِيَّةَ السَفَرِ لِغَيْرِهَا فَهَلْ يَنْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَالْإِثْمُ بِذَلِكَ أَوْ يَسْتَمِرُّ حُكْمُهُمَا إِلَى أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْبَاقِيَّاتِ وَجِهَانِ يَتَّبِعِي أَنْ يَفْتَرِلَ مَنْ هِيَ مَعَهُ رِيتًا مَعَ قَوْلِ الشَّرْحِ الْآتِي وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهَا قَالَ الزَّكَاكِيُّ نَعَمْ الْإِمَامُ يَقْضِي الْجُزْءَ بِالثَّانِي اه . ❏ فَوَدَ: (وَلَمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مع وكيله) أي ولو أَقْرَعَ كما يُشِيرُ به صَنِيعُهُ عِنْدَ التَّامِّلِ وَصَرَّحَ به فِي الرُّوْضِ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَا يَتَّقِلُ بَعْضَهُنَّ بِنَفْسِهِ وَبَعْضَهُنَّ بِوَكِيلِهِ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَحْرُمُ ذَلِكَ بِدُونِهَا وَيَقْضِي لِمَنْ مَعَ الْوَكِيلِ وَلَوْ أَقْرَعَ اه .

❏ فَوَدَ فِي (سني): (وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ الطَّوِيلَةِ وَكَذَا الْقَصِيرَةِ فِي الْأَصَحِّ إِلَى آخِرِ الْمُثْنِ وَالشَّرْحِ) لَا خَفَاءَ فِي أَنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مَعَ الْقُرْعَةِ لَا قَضَاءَ طَوِيلًا كَانَ أَوْ قَصِيرًا وَمَعَ عَدَمِهَا يَجِبُ الْقَضَاءُ كَذَلِكَ وَهَكَذَا عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَغَيْرُهُمَا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُشْتَرَطُ فِي السَفَرِ هُنَا كَوْنُهُ مُرْخَصًا

(الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستحب) غير المُفْرَب لِلزَّنا كما سيأتي (بمضهّن) واحدة أو أكثر (بقرعة) وإن كانت غير صاحبة التوبة للإتباع مُتَّفَقٌ عليه فإن استصحب واحدة بلا قرعة أئتم وقضى للباقيات من نؤيتها إذا عادت وإن لم يئتم عندها إلا إن رضى فلا إثم ولا قضاء ولهن الرجوع قبل سفرها وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جدًا ثم رأيت الزركشي لما نقل عن الماوردي والرويان وغيرهما أنّ الرضا يكفي عن القرعة قال قال الماوردي فلو رجعتن كان لهن إذا لم يشترع في الخروج فإن شَرَعَ وسار حتى جاز له القصر لم يكن لهن ذلك واستقر حكم التراضي بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه أو لا وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل نؤيتها بل إذا رجع وأها إياها واشترط في السفر هنا كونه مُرَخَّصًا لِنَصِّ الشافعي أنّ هذا من رخصه ففي نحو سفر

• قول (سني): (الطويلة) أي المبيحة للقصر وقوله وكذا القصيرة أي المباحة أه مُعْنِي. • قوله: (غير المُفْرَب إلخ) فاعل يستحب عبارة المُعْنِي ويستثنى من إطلاق ما إذا زنى وعثره الإمام فإنه يُمنع من استصحاب زوجة معه اهـ.

• قول (سني): (بقرعة) أي عند تنازعهن اه مُعْنِي. • قوله: (وإن كانت إلخ) وإذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج بغيرها وله تركها وقوله واحدة أي أو أكثر اه مُعْنِي. • قوله: (قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر) قد يراد بها أولها فلا يُنافي الآتي منه سم والأولى أن يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي إذا وصل إليها جاز له القصر لا المفتى المشهور فيطبّق العبارة الثانية اه سيّد عمر وقوله والأولى إلخ هو غير ما قاله سم. • قوله: (وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دغوى الموافقة تأمل. • قوله: (قال البلقيني) إلى قوله واشترط في المُعْنِي. • قوله: (في السفر هنا) أي المُسقط للقضاء للباقيات اه ع ش. • قوله: (كونه مُرَخَّصًا) لعله احتراز به عن سفر المفسية دون القصير لما مر من استصحابها فيه بالقرعة اه ع ش وم ر ويأتي عن سم ما يوافقه. • قوله: (أن هذا) أي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر. • قوله: (ففي نحو سفر مفسية إلخ) يدخل في التحو سفر التزّه إذا كانت هي الحاملة على السفر؛ لأنه حيث لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدًا معيّنًا كان سار في طلب غريم أو آبن يرجع متى وجدته ولا يعلم موضعه؛ لأنه إنما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مُشترط م ر اه سم.

احترازًا عن سفر المفسية ونحوه لا عن القصير أيضًا. • قوله: (وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد يراد بها أولها فلا يُنافي الآتي عنه. • قوله: (ففي نحو سفر مفسية إلخ) يدخل في التحو سفر التزّه إذا كانت هي الحاملة على السفر؛ لأنه حيث لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدًا معيّنًا كان سافر في طلب غريم أو آبن يرجع متى وجدته ولا يعلم موضعه؛ لأنه إنما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مُشترط م ر.

معصية متى سافر ببعضهم أتم مطلقاً وقضى للباقيات ويلزم من عيئتها القرعة له الإجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما يأتي أثناء التفقات وإن كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه إطلاعهم لكن فيه ما فيه.

(تنبيه) لا يقرع هنا إلا بين الصالحات للسفر بخلاف مستحقي القود يدخل فيها العاجز على ما يأتي؛ لأنه يُمَكِّنُه الاستنابة. (ولا يقضي للمقيمات (مدة) ذهاب (سفره)؛ لأنه لم ينقل ولأن المسافرة قد لجأها من المشقة ما يزيد على ترفقها بضجته (لأن وصل المقصد) بكسر الصاد أو غيره (وصار مقيماً) بنيت إقامة أربعة أيام صحاح (قضى مدة الإقامة) إن لم يعتزلها فيها لامتناع الترخيص حينئذ فإن أقام بلا نية قضى الزائد على مدة إقامة المسافرين كما شمله المتن أيضاً ففيم إذا كان يتوقع الحاجة لا يقضي إلا ما زاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل أن كل زمن حل له الترخيص فيه لا يقضيه ولا قضاء ولو كتبت للباقيات يستحضرهن عند قصده الإقامة بتلبد قضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الأصح)؛ لأنه من بقیة سفره المأذون له فيه فلا نظر

• فود: (إنم الخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معه إذا خرجت لها القرعة أو كانت متفردة اهـ
• ش. فود: (مطلقاً) أي بقرعة وبدونها. • فود: (وقضى للباقيات) يتبني إلا برضا من والجهة مُفَكَّة اهـ
• سم. فود: (له) أي للسفر. • فود: (وفي بحر الخ) عطف على محجورة. • فود: (وإن كان فاسقاً الخ) تقدم عن ع ش اغتمام هذه الغاية. • فود: (إلا بين الصالحات الخ) كانه لإخراج المرضي اهـ سيّد
• عُمَر. فود: (بخلاف مستحقي القود الخ) أي إن كان جماعة يستحقون قوداً فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لأخذ القود والعاجز عنه اهـ كُرْدِي. • فود: (يدخل فيها) أي في مستحقي القود. • فود: (لأنه) أي العاجز عن استيفاء القصاص. • فود: (للمقيمات) إلى قول المتن لا الرجوع في المعني إلا قوله؛ لأنه لم ينقل وقوله كما شمله المتن أيضاً وإلى قوله كما بيّنته في النهاية إلا قوله؛ لأنه لم ينقل وقوله فإن أقام إلى قوله ففيم إذا وقوله لم أر إلى قوله ولو أقام. • فود: (أو غيره) بالنصب عطفًا على المقصد.

• فود: (بنيت إقامة الخ) الظاهر أنه إنما قيّد به لأجل قول المتن قضى مدة الإقامة؛ لأنه إذا صار مقيماً بلا نية لا يقضي إلا ما زاد على مدة الترخيص وحينئذ فالمراد بالإقامة الإقامة بالمعنى اللغوي اهـ رشيد
• عبارة المعني بأن نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اهـ. • فود: (لامتناع الترخيص الخ) تعليل للمتن. • فود: (ففيما إذا كان الخ) عبارة المعني فلو أقام لحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقضي إلا الخ. • فود: (ولو كتبت للباقيات الخ) أي والصورة أنه مسافر لحاجة كما صرح به في الرّوض اهـ رشيد. • فود: (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من أفراد ما سبق إذ قضاء مدة الإقامة شامل لما إذا كتبت إليهن يستحضرهن بيان أن الكتابة لا تنفي عن القضاء لئلا يتوهم أنه

• فود: (مطلقاً) يتبني إلا برضا من والجهة مُفَكَّة. • فود: (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من أفراد ما سبق أن قضاء مدة الإقامة شامل لما إذا كتبت إليهن يستحضرهن بيان أن الكتابة لا

لِتَحْلِلَ إِقَامَةَ قَاطِعَةٍ لِلسَّفَرِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ أَثْنَاءَ السَّفَرِ إِقَامَةً طَوِيلَةً ثُمَّ سَافَرَ لِلْمَقْصِدِ لَمْ يَقْضِ
مُدَّةَ السَّفَرِ بَعْدَ تِلْكَ الْإِقَامَةِ لِأَمِنْ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرُّجُوعِ وَهُوَ أَحَدُ اِحْتِمَالَيْنِ لِلشَّيْخَيْنِ لَمْ أَرْ مَنْ
رَجَحَ مِنْهُمَا شَيْئًا وَلَوْ أَقَامَ بِمَقْصِدِهِ مُدَّةً ثُمَّ أَنْشَأَ سَفَرًا مِنْهُ أَمَامَهُ فَإِنْ كَانَ نَوَى ذَلِكَ أَوَّلًا فَلَا
قَضَاءَ وَلَا فَإِنْ كَانَ سَفَرُهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ تَرْخُصِهِ قَضَى وَلَا فَلَا كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَفِيهِ
مَا يُؤَيِّدُ مَا رَجَحْتُهُ أَيْضًا .

(وَمَنْ وَهَبَتْ حَقُّهَا) مِنَ الْقِسْمِ لِغَيْرِهَا (لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ الرِّضَا)؛ لِأَنَّ الْاِسْتِمْتَاعَ حَقَّهُ فَيَبِيْتُ عَنْهَا
فِي لَيْلَتِهَا (فَإِنْ رَضِيَ) بِالْهَبَةِ (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) مِنْهُنَّ (بَاتَ عَنْهَا) وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ بِذَلِكَ
(لَيْلَتُهُمَا) لِلاتِّبَاعِ لِمَا وَهَبَتْ سُودَةً تَوَثَّقَتْ بِعَائِشَةَ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَا يُوَالِيَهُمَا إِنْ كَانَتَا

لِعُدَّتْ بِهِمَا وَذَلَالَتِهَا عَلَى ثَلَاثِي أَمْرِ مِنْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَلِذَا جَرَى وَجْهٌ هُنَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي
شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِلشَّارِحِ كَلَامًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُوَافِقُ مَا قُلْنَا هَاهُنَا س. ه. فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّحْلِيلِ أَمْ
رَشِيدِي. ه. فَوَدَّ: (لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ الْخ) اِعْتَمَدَ النَّهَايَةَ. ه. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ الْقَضَاءِ. ه. فَوَدَّ: (أَوْ لَا)
لَعَلَّ الْمُرَادَ قَبْلَ وَصُولِ الْمَقْصِدِ وَيَحْتَمِلُ أَوَّلَ السَّفَرِ. ه. فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ أَقَامَ بِمَقْصِدِهِ الْخ.
ه. فَوَدَّ: (مَا يُؤَيِّدُ) وَهُوَ قَوْلُهُ فَإِنْ نَوَى ذَلِكَ أَوْ لَا فَلَا قَضَاءَ مَا رَجَحْتُهُ الْخ وَهُوَ الْقَضِيَّةُ الْمَارَّةُ. ه. فَوَدَّ: (مِنْ
الْقِسْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا رُجُوعَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُنْعَى إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. ه. فَوَدَّ: (فَيَبِيْتُ) عِبَارَةُ الْمُنْعَى
فَلَهُ أَنْ يَبِيْتُ أَمْ.

ه. فَوَدَّ (سُئِلَ): (لِمُعَيَّنَةٍ) خَرَجَ لِمُعَيَّنَةٍ كَأَخِذَاهُنَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُنَّ فَيَسْوِي أَوْ
كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِصُ فِيهِ نَظَرُ أَمْ سَمِ الْقَوْلُ وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمْثِلْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِتَقْدِيرِهِ .
ه. فَوَدَّ (سُئِلَ): (بَاتَ هُنَا لَيْلَتُهَا) مَحَلُّهُ مَا دَامَتْ الْوَاهِبَةُ تَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَبَيْتُ
عَنْدَ الْمُؤَهَّبَةِ إِلَّا لَيْلَتُهَا مُغْنِي وَسُلْطَانٌ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ يَنْفِلُ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا حَاصِلُهُ اسْتَظْهَرُ
أَنَّهُ لَوْ نَشَرَّتْ الْوَاهِبَةُ ثُمَّ رَجَعَتْ لِلطَّاعَةِ يَعُودُ حُكْمُ الْهَبَةِ أَمْ. ه. فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ لِمَا وَهَبَتْ الْخ) أَيِ لَاتِّبَاعِ
فِيهِ ۞ حِينَ وَهَبَتْ الْخ أَمْ ع. ش. ه. فَوَدَّ: (وَلَا يُوَالِيَهُمَا الْخ) هُوَ مُرَادُ الْمُتَنِ بِقَوْلِهِ لَيْلَتُهُمَا أَيِ عَلَى

تُغْنِي عَنْ الْقَضَاءِ لِثَلَاثِي تَوَثُّقَهُمْ أَنَّهُ لِعُدَّتْ بِهِمَا وَذَلَالَتِهَا عَلَى ثَلَاثِي أَمْرِ مِنْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَلِذَا جَرَى وَجْهٌ
هُنَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ لِلشَّارِحِ كَلَامًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ يُوَافِقُ مَا قُلْنَا. ه. فَوَدَّ: (لَمْ
يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ الْخ) اِعْتَمَدَهُ م. ر.

ه. فَوَدَّ (سُئِلَ): (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) خَرَجَتْ الْمُتَبَهَّمَةُ كَأَخِذَاهُنَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُنَّ
فَيَسْوِي أَوْ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِصُ فِيهِ نَظَرُ .

ه. فَوَدَّ (سُئِلَ): (بَاتَ هُنَا لَيْلَتُهُمَا) قَالَ فِي الرُّوْضِ مَا دَامَتْ الْوَاهِبَةُ فِي نِكَاحِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ
قَالَ مَا دَامَتْ تَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ كَانَ أَوَّلَى أَمْ فَخَرَجَ مَا إِذَا نَشَرَّتْ الْوَاهِبَةُ لَكِنْ لَوْ رَجَعَتْ لِلطَّاعَةِ فَهَلْ يَعُودُ
حُكْمُ الْهَبَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمُؤَهَّبِ لَهَا إِنَّمَا سَقَطَ لِامْتِنَاعِ وَقَدْ زَالَ أَوْ لَا يَعُودُ وَلَا بُدَّ مِنْ هَبَةٍ جَدِيدَةٍ فِيهِ

مُتَّفَرِّقَتَيْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرٍ حَقٌّ مِنْ بَيْنَهُمَا وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَقَدَّمَتْ لَيْلَةُ الْوَاهِبَةِ وَأَرَادَ تَأْخِيرَهَا جَازَ لَهُ
وَكَذَا لَوْ تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ نَوْبَةَ الْمُوهُوبِ لَهَا بِرِضَاهَا كَمَا أَفْهَمَهُ التَّعْلِيلُ أَيْضًا (وَقِيلَ) فِي
الْمُنْفَصِلَتَيْنِ (يُؤَالِيَهُمَا) إِنْ شَاءَ

(أَوْ) وَهَبَتْ (لَهُنَّ) أَوْ أَسْقَطَتْ حَقَّهَا (سُوءِي) بَيْنَ الْبَاقِيَاتِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ .
(أَوْ) وَهَبَتْ (لَهُ فَلَهُ التَّخْصِيصُ) بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ صَارَ لَهُ فَيَضُمُّهُ حَيْثُ شَاءَ مُرَاعِيًا مَا مَرَّ
فِي الْمَوَالَاةِ (وَقِيلَ يُسُوءِي) فَيَجْعَلُ الْوَاهِبَةَ كَالْمَعْدُومَةِ هُنَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ يُؤَزِّتُ
الْإِحْشَاءَ وَغَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الْهَبَاتِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا
الْمُوهُوبِ لَهَا وَجَازَ لِلْوَاهِبَةِ الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَتْ فَيَخْرُجُ لَهَا إِذَا رَجَعَتْ أَثْنَاءَ لَيْلَتِهَا وَلَا قَضَى

حُكْمُهُمَا مِنَ التَّفْرِيقِ إِنْ كَانَتَا مُتَّفَرِّقَتَيْنِ بِذَلِيلِ الْقَبِيلِ الْآتِي أَم رَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ: (جَازَ) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ ثُمَّ
رَجَعَتْ الْوَاهِبَةُ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ لَيْلَتَهَا بِصِفَتِهَا يَتَّبِعِي نَعَمْ م ر ا ه س م . ٥ فَوَدَّ: (أَوْ وَهَبَتْ لَهُ الْخ) وَلَوْ وَهَبَتْ لَهُ
وَلِبَعْضِ الزَّوْجَاتِ أَيْ الْمُتَّعِينَ أَوْ لَهُ وَلِلْجَمِيعِ قَسَمَ عَلَى الرُّءُوسِ كَمَا لَوْ وَهَبَ شَخْصٌ عَيْنًا لِمَجَاعَةٍ أَمْ
نِهَاجَةٍ زَادَ الْمُغْنِي وَالتَّقْدُمُ بِالْفَرْعَةِ أَمْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ قَسَمَ عَلَى الرُّءُوسِ أَيْ بَأَن يَجْعَلَ نَفْسَهُ بِرَأْسِ مَنْ
يَخُصُّ بِنَوْبَتِهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجِعْ أَمْ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَلَوْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا لَهُ وَلَهُنَّ فَيَتَّبِعِي
التَّوْبِيعُ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ وَيَكُونُ هُوَ كَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ زِيَادِي وَسُلْطَانٌ فَلَوْ كُنَّ أَرْبَعًا كَانَ لَهُ الرُّبْعُ فَإِذَا جَاءَ
لَيْلَةُ الْوَاهِبَةِ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعَهَا بِالْفَرْعَةِ فَإِذَا بَقِيَ رُبْعُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخُصَّ بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ
وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى كَمُلَتْ لَهُ لَيْلَتُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخُصَّ بِتِلْكَ اللَّيْلَةِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ حَلَبِي أَمْ .

٥ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (فَلَهُ التَّخْصِيصُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ
فَقِيَاسُهُ أَنْ يَجُوزَ وَضْعُ الدَّوْرِ فِي الْإِتِّدَاءِ كَذَلِكَ بَأَن يَجْعَلَ لَيْلَةً بَيْنَ لَيَالِيهِنَّ دَائِرَةً يَبْتَنُّهُ صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ
انْتَهَى أَمْ سَم . ٥ فَوَدَّ: (مُرَاعِيًا مَا مَرَّ الْخ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَا يُؤَالِيَهُمَا إِنْ كَانَتَا الْخ . ٥ فَوَدَّ: (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيْ مِنْ
قَوْلِ الْمُتَنِّ لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ الرِّضَا وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ بِذَلِكَ . ٥ فَوَدَّ: (لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا
الْمُوهُوبِ لَهَا) أَيْ بَلْ يَكْفِي رِضَا الزَّوْجِ نِهَاجِي وَمُغْنِي . ٥ فَوَدَّ: (وَجَازَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ
يُشْتَرَطْ الْخ لَكِنْ ذَكَرَهُ النَّهَاجِيُّ وَالْمُغْنِي عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِنَافِ . ٥ فَوَدَّ: (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَالًا وَلَوْ

نَظَرَ وَيُظَاهَرُ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ صَرِيحِ رُجُوعِ الْوَاهِبَةِ يَنْقَطِعُ بِهِ حَقُّ الْمُوهُوبِ لَهَا وَيَتَحَاجُّ إِلَى هَبَةٍ جَدِيدَةٍ م
ر . ٥ فَوَدَّ: (جَازَ) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ ثُمَّ رَجَعَتْ الْوَاهِبَةُ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ لَيْلَتَهَا بِصِفَتِهَا يَتَّبِعِي نَعَمْ . ٥ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ
تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ نَوْبَةَ الْمُوهُوبِ لَهَا بِرِضَاهَا الْخ) وَفِي هَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِحُطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُسِيِّ مَا
نَصَّهُ فِي شَرْحِ الْجَوْجَرِيِّ لَوْ رَضِيَ مَنْ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ بِتَقْدِيمِ اللَّيْلَةِ الْمُوهُوبَةِ وَتَأْخِيرِ حَقِّهِ جَازَ انْتَهَى أَقُولُ
هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْوِيتُ حَقِّ رُجُوعِ الْوَاهِبَةِ لَوْ أَرَادَتْ فَقَدْ جَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ عِلَلٍ مَنَعَ الْوَاصِلِ أَمْ
مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا .

٥ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (فَلَهُ التَّخْصِيصُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ وَإِذَا

من حين الرجوع ولو أخذت على حقها عوضاً لزمها رده؛ لأنه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بمال لكن يقضي لها؛ لأنها لم تسقط حقها مجانا ومز أن ما فات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضي وواضح أنه لا يصح هبة رجعية قبل رجعتها واستتبط الشبكي بها هنا ومن خلج الأجنبي جواز النزول عن الوظائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه جل بذل العوض مطلقا وأخذه إن كان النزول أهلا لها وهو حينئذ لا إسقاط حتى النزول فهو مجرود افتداء وبه فارق منع بيع حق التجر وشبهه كما هنا لا يتعلق حق المنزل له بها أو بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزل له ولا رجوع على النزول.....

لمؤذر. هـ فؤد: (ولو أخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المغني تنبيه لا يجوز للواهب أن تأخذ على المسامحة بحقها عوضا لا من الزوج ولا من الضار فإن أخذت لزمها رده واستحقت القضاء؛ لأن العوض لم يسلم لها وإنما لم يجز أخذ العوض عن هذا الحق؛ لأنه ليس بعين ولا منفعة؛ لأن مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه اهـ. هـ فؤد: (ومز) أي قبيل قول المتن وتخص بكر الخ. هـ فؤد: (حل) بذل العوض مطلقا أي سواء كان النزول أهلا أم لا اهـ كزدي زادع ش على ما هو الظاهر من قوله وأخذه إن كان النزول أهلا والأقرب أن المراد بالإطلاق عدم اشتراط حصولها له أو عدمه ويكون قوله الآتي أو بشرط حصولها الخ عطفًا عليه وحينئذ فقوله بعد بل يلزم الخ لمجرد الانتقال فهو بمنفى الواو اهـ ع ش ويظهر أن قول الشارح أو بشرطه عطف على مقدر والأصل بها مطلقا أو بشرط الخ فقوله بل يلزم الخ باقي على مغناه وانتقال من قوله لا يتعلق حق المنزل له بها الخ وقوله السابق مطلقا باقي على ظاهره كما جرى الكزدي عبارة المغني والذي استقر رأيه أن بذل العوض فيه جائز وأخذه خلال لإسقاط الحق لا يتعلق حق المنزل له بها بل يبقى الأمر في ذلك إلى ناظر الوظيفة بفعل ما يقتضيه المصلحة شرعا اهـ. هـ فؤد: (فهو) أي العوض اهـ ع ش. هـ فؤد: (مجرد افتداء) أي ليس في مقابلة انتقال شيء من النزول للمبذول له بخلاف اشتراء نحو حق التحجر فإن العوض فيه في مقابلة حصول نحو حق التحجر من باقيه لمشتريه وبه يظهر اندفاع قول السيد عمر ما نصه قوله وبه فارق الخ يتأمل ما وجه الفارق المأخوذ من كلامه نعم يمكن أن يفرق بتأكيد حق الوظيفة بالنسبة لحق التحجر ولهذا لو تولاها آخر مع أهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجر المار في إحياء الموات فإنه ينلكه الآخرون وإن أتم اهـ. هـ فؤد: (كما هنا) أي في مسألة القسم اهـ رشدي. هـ فؤد: (ولا رجوع على النزول) هذا ظاهر إذا كان

جاز ذلك فقياسه أن يجوز وضع الدور في الإتياء كذلك بأن يجعل ليلة بين ليايهن دائرة بينهما صرح به الأصل اهـ. هـ فؤد: (ومز) أي في الشرح قبيل قول المصنف وتخص بكر جديدة الخ. هـ فؤد: (ولا رجوع على النزول) هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد النزول أما لو بذله على النزول والمحصل له فينبغي الرجوع م ر.

حينئذ كما مر وفيما إذا نزل مجاناً ولم يقصد إسقاط حقه إلا للمنزول له فقط له الرجوع قبل أن تقرر كهيبة لم تقبض وحينئذ لا يجوز للناتز غير التازل حيث لا يجوز له عزله.

فصل في بعض أحكام التثبوت وسوابقه ولواحيه

إذا (ظهر أمارات تثبوتها) كخشونة جواب بعد لين وتمييز بعد طلاقة وإعراض بعد إقبال (وعظها) نذبا أي خذرها عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤن والقسم والآخرة بالنار قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ تَخَوُّهُمْ فَبَقِمْهُمْ﴾ [النساء: ٣٤] وينبغي أن يذكر لها خبر الصحيحين إذا بانث المرأة هاجرة فراش زوجها لعتنتها الملايكة حتى تضيح (بلا هجبي) ولا ضرب لاحتمال أن لا يكون نشورا فلعلها تعتذر أو تثوب وحسن أن يستميلها بشيء والثراء نفى هجر بفوتها حقه من نحو قسم لحرمة حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فإنه يجوز؛ لأنه

بذل العوض على مجرد التزول أما لو بذله على التزول والحصول له فينبغي الرجوع م ر اه سم أقول بقي ما لو أنهم التازل المتزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للمتزول له خلافه فهل للمتزول له الرجوع بما بذله فيه نظر والظاهر عدم الرجوع؛ لأن المتزول له مقصّر بعدم البحث اه ع ش . فؤد: (حينئذ) أي حين تولية غير المتزول له . فؤد: (كما مر) أي في الحوالة والوقف اه كزدي . فؤد: (له الرجوع الخ) فيه نظر ويثبت خلافه وسقوط حقه بمجرد التزول مطلقا م ر اه سم على حجة اه ع ش .

فصل في بعض أحكام التثبوت

فؤد: (في بعض أحكام التثبوت) إلى الكتاب في النهاية الآ قوله ويجوز كسرهما وقوله قبل وقوله وهو متجه إلى المثني وقوله ونأزع إلى المثني وقوله بأن يخشى منه مبيع تبسم وقوله والفرق إلى التثنية وقوله فإن لم يمتنع إلى المثني . فؤد: (وسوابقه) أي ظهور الإمارات وقوله ولواحيه أي كبريت الحكمين اه ع ش . فؤد: (كخشونة جواب) إلى قوله ولا لتحفية في المعنى الآ قوله ويجوز كسرهما وقوله قبل وقوله وهو متجه إلى المثني وقوله ولم تأخذ إلى المثني وقوله وهو كما إلى ولا على وجه . فؤد: (خبر الصحيحين) وفي الترمذي عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: «إما امرأة بانث وزوجها راض عنها دخلت الجنة اه معني . فؤد: (لا احتمال أن لا يكون) أي ما ظهر منها . فؤد: (وحسن أن يستميلها الخ) وفي الصحيحين «المرأة ضلع أخرج إن أقمتها كسرتها وإن تركتها استفتت بها على جوف فيها» اه معني . فؤد: (بشيء) أي بإعطاء شيء . فؤد: (لأنه) أي الإضطجاع معها .

فؤد: (له الرجوع) فيه نظر ويثبت خلافه وسقوط حقه بمجرد التزول مطلقا م ر .

فصل في بعض أحكام التثبوت وسوابقه ولواحيه

فؤد: (بخلاف هجرها في المضجع الخ) انظره مع قول المثني الآتي في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الآتي على ما يقوت حقه من القسم .

حَقُّهُ كَمَا مَرَّ. (فَإِنْ تَحَقَّقَ نُسُوبُ) كَمَنْعِ تَمَتُّعٍ وَخُرُوجِ لُغَيْرِ عَذْرِ (وَلَمْ يَتَكَوَّرْ وَغَطَّ وَهَجَرَ) نَذْبًا (فِي الْمَضْجِعِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا أَيْ الْوُطْءُ أَوْ الْفِرَاشُ لِظَاهِرِ الْآيَةِ لَا فِي الْكَلَامِ لِحَرَمَتِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدُّهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحِ دِينِهَا لَا حَظَّ نَفْسِهِ وَلَا الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ لِحُجُوزِ الْهَجْرِ بَلْ نَذْبُهُ لِعَذْرِ شَرْعِيٍّ كَكُونِ الْمَهْجُورِ نَحْوَ فَايَسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ وَكِصْلَاحِ دِينِهِ أَوْ دِينِ الْهَاجِرِ وَمَنْ ثُمَّ «هَجَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» الثَّلَاثَةَ اللَّذِينَ خَلَفُوا وَنَهَى الصَّحَابَةَ عَنْ كَلَامِهِمْ وَيُحْتَمَلُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ مِنْ مُهَاجَرَةِ السَّلَفِ .

(وَلَا يَضْرِبُ فِي الْأَظْهِرِ) لِعَدَمِ تَأْكِيدِ الْجَنَابَةِ بِالتَّكْوِيرِ (قُلْتُ الْأَظْهُرُ يَضْرِبُ) إِنْ شَاءَ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ إِفَادَةَ الضَّرْبِ قِيلَ وَأَنْ لَا تَظْهَرَ عِدَاوَتُهُ لَهَا وَلَا تَعَيَّنَ رَفْعُهَا لِلْقَاضِي وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ مَذْرُكَ لَا تَقْلًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَلَمْ نَأْخُذْ بِهِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنِ الْحَالَتَيْنِ وَنَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَاخْتَارُوا الْأَوَّلَ. (فَإِنْ تَكَوَّرَ ضَرْبُ) إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَيْضًا مَعَ الْوُغْظِ وَالْهَجْرِ.....

• فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ وَلَوْ اغْتَرَضَ عَنْهُنَّ الْخُ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (كَمَنْعِ تَمَتُّعِ الْخُ) وَلَوْ غَيْرَ الْجَمَاعِ لَا مَنَعَهَا لَهُ مِنْهُ تَذَلُّلاً وَلَا الشُّكَّ لَهُ وَلَا الْإِيذَاءَ لَهُ بِاللِّسَانِ أَوْ غَيْرِهِ بَلْ تَأْتِي بِهِ وَتُسْتَحَقُّ التَّادِيبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَلَّى تَادِيئَهَا بِنَفْسِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَرْفَعُهَا إِلَى قَاضٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَتَمَتْ أجنبيًّا أَمْ مُغْنِي .

• فَوَدَّ: (لِغَيْرِ عَذْرِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لَا إِلَى الْقَاضِي لِطَلَبِ الْحَقِّ مِنْهُ وَلَا إِلَى احْتِسَابِهَا التَّقَّةَ إِذَا اغْتَرَضَ بِهَا الزَّوْجُ وَلَا إِلَى اسْتِغْنَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَوْجُهَا فَبِهَا وَلَمْ يَسْتَقْبَلْ لَهَا أَمْ. • فَوَدَّ: (أَيْ الْوُطْءُ أَوْ الْفِرَاشُ) أَيْ وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَقْوِيَةِ حَقِّهَا مِنَ الْقِسْمِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ النُّشُوزَ يُنْقِطُ حَقُّهَا مِنْ ذَلِكَ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَإِنَّمَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْهَجْرِ فِي الْمَضْجِعِ إِيْثَارًا لِلْفِظِ الْآيَةِ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ وَالشَّارِحُ إِنَّمَا فَسَّرَ الْمُرَادَ بِالْمَضْجِعِ أَمْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لِظَاهِرِ الْآيَةِ) تَغْلِيلُ لِلْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (لَا فِي الْكَلَامِ) غَطُّ عَلَى فِي الْمَضْجِعِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْخُ) مُسْتَقْنَى مِنْ قَوْلِهِ لَا فِي الْكَلَامِ. • فَوَدَّ: (لِحُجُوزِ الْهَجْرِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدُّهَا الْخُ وَقَوْلُهُ وَكِصْلَاحِ دِينِهِ أَيْ وَكَانَ يَكُونُ فِي الْهَجْرِ صِلَاحٌ لِدِينِ الْمَهْجُورِ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (كَكُونِ الْمَهْجُورِ نَحْوَ فَايَسِقٍ الْخُ) أَيْ وَإِنْ كَانَ هَجَرَهُ لَا يَقْبَدُ تَرْكُهُ الْفِسْقَ أَوْ الْبِدْعَةَ نَعَمْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَجَرَهُ يَحْمِلُهُ عَلَى زِيَادَةِ الْفُسْقِ فَيَتَّبِعِي امْتِنَاعَهُ أَمْ ع. • فَوَدَّ: (الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خَلَفُوا) وَهُمْ كَعَبُ بْنُ مَالِكٍ وَصَاحِبَاهُ مُرَّادُ بْنُ الرَّبِيعِ وَهَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ أَمْ أَسْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ مُهَاجَرَةِ السَّلَفِ) أَيْ تَرْكُ بَعْضِهِمُ الْكَلَامَ لِبَعْضِ أَمْ ع. • فَوَدَّ: (بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ) أَيْ يَظُنُّ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ) اِغْتِمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى .

• فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ) فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ «وَالَّذِينَ يَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَيُوطِئُوهُمْ» (النساء: ٣٤) فَإِنْ نَشَزْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضْجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ وَالْخَوْفُ هُنَا بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْأَوَّلُ مَا بَقِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ وَالْمُرَادُ وَاهْجُرُوهُنَّ إِنْ نَشَزْنَ وَاضْرِبُوهُنَّ إِنْ أَضْرَزْنَ عَلَى النُّشُوزِ أَمْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى) وَهِيَ مَا لَوْ ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ النُّشُوزِ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ) أَيْ ظَنَّ إِفَادَةَ الضَّرْبِ .

والأولى العفو ولا يجوز ضرب مذبم أو مبرج وهو كما هو ظاهر ما يعظم ألمه بأن يخشى منه مبيع تيمم وإن لم تنزجر إلا به فيحرم المبرج وغيره كما يأتي ويؤيد تفسيره للمبرج بما ذكر قول الروياني عن الأصحاب يضر بها بمندبل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا بقصا اه قد ينافيه ما يأتي في سوط الحدود والتعازير إلا أن يفرق بأنه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لينحو نحيفه لا تطيقه وقد يستغنى عنه بالمبرج ولا أن يتلغ ضرب حرة أربعين وغيرها عشرين أما إذا علم أنه لا يفيذ فيحرم؛ لأنه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقا ولو لله لعموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم؛ لأنه ميثق ولأن القصد ردها للطاعة كما أفاده قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَطَقْتُمْ كَلًّا﴾ [نساء: ٣٤] ولو ادعى أن سبب الضرب الشؤر وأنكرت صدق كما بحثه في المطلب؛ لأن الشرع جعله وليا فيه ويؤجه أنه إنما يصدق بيمينه والفرق بينه وبين الولي واضح وأن محلّه فيمن لم تعلم جرائته.....

• قوله: (والأولى العفو) وهذا بخلاف ولي الصبي فالأولى له عدم العفو؛ لأن ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه مغني وأسنى. • قوله: (وإن لم تنزجر إلخ) استئناف وقوله به أي المبرج. • قوله: (ويؤيد إلخ) عبارة النهاية ولا ينافي قول الروياني إلخ ما يأتي إلخ؛ لأنه لما كان إلخ على أن الوجه جوازه بسوط وعصا هنا أيضا اه. • قوله: (والأولى العفو) جملة حالية. • قوله: (ولا على وجه) أي وإن لم يؤذع ش مغطوف على قوله ضرب مذبم رشدي. • قوله: (وقد يستغنى عنه) أي عن قوله ولا لينحو نحيفه إلخ. • قوله: (وإنما ضرب) أي ضرب القاضي اه ش عبارة الرشدي بالبناء للمفعول كما هو واضح أي إنما جاز الضرب أي من الحاكم للحد إلخ اه. • قوله: (مطلقا) أي أفاد أم لا اه ش. • قوله: (ولم يجب الرفع هنا للحاكم إلخ) ويتبين كما قال الزركشي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة ولا فيتعين الرفع إلى القاضي مغني ونهاية. • قوله: (صدق) أي بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكنونها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية. • قوله: (وبين الولي) أي حيث يصدق بلا يمين. • قوله: (واضح) لعل وجهه ما قلنا عن

• قوله: (وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقا ولو لله) تبعه فيه م ر ثم ضرب عليه وقال هذا لا يصح؛ لأن الزوج لا يحد ولا يعزّر لحق الله اه فليتأمل هل لكلام الشارح محمل آخر كان يحيل هذا على غير الزوج كالحاكم. • قوله: (صدق) أي بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكنونها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصدقة لها. • قوله: (صدق) ويفرق بينه وبين ما لو رضى عين إنسان وادعى أنه نظر إلى حرمه في داره من نحو كوة وآتكر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فإنه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتي في الصيال فيما لو اتفقا على الإطلاع واختلعا في تعمّد النظر كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة؛ لأن من شأنها الجراءة عليه ومخالفته ولو لم يقبل قوله

واستهتاره والا لم يصدق.

(تنبيه) قوله فإن تكرر تصريح بمفهوم قوله أولاً ولم يتكرر بعد ذكر ما فيه من الراجح ومقابلته فما قيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كأن أقيد ممنوع بل الأقعد ما فله؛ لأن التصريح بالمفهوم إنما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل.

(فلو متعها حقاً كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيته) إذا طلبته فإن لم يتأهل للخبير عليه ألزم وليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها للنشوز كما هو ظاهر تأديتها لحقه كشبهه لمتسقة الرفع للحاكم.

(فإن أساء خلقه وأذاها) بنحو ضرب (بلا سبب نهاه) من غير تعزير والقياس جوازه إذا طلبته لكن

المغني وشرح الروض آتياً. فود: (واستهتاره) أي كثرة أباطيله. فود: (والألم يصدق) أي إلا بينة فإن لم يقمها صدقت في أنه تعدى بضربها فيعزره القاضي اهـ ش. فود: (قوله: فإن تكرر) إلخ.

فود: (بعد ذكر إلخ) أي متعلق بتصريح وقوله ما فيه أي في قوله ولم يتكرر. فود: (فما قيل لو قدمه إلخ) قائله الجلال المحلي ووافقه المغني ووجهه سم راداً على الشارح راجعه. فود: (فيها) أي الزيادة. فود: (لأن التصريح بالمفهوم إنما إلخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال إذ دعوى الحضر ممنوعة اهـ سم. فود: (إذا طلبته) إلى قوله وأيده إلخ في المغني إلا قوله ويؤيده إلى المش وقوله وجوباً إلى المش. فود: (فإن لم يتأهل للخبير عليه) عبارة المغني فإن لم يكن الزوج مكلفاً أو كان مخجوراً عليه اهـ. فود: (وله) أي للزوج. فود: (في ضربها للنشوز إلخ).

(فائدة): ليس لنا موضع يقرب المستحق من منعه حقه غير هذا والريق الذي يفتن من حق سيده اهـ مغني. فود: (تأديتها لحقه) وللزوج منع زوجته من عيادته وأبونها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والأولى خلافه مغني وأسنى. فود: (كشبهه) صريح في أن الشتم ليس نشوزاً اهـ سم.

فود (سني): (فإن أساء خلقه فأذاها إلخ) ولو كان لا يتعدى عليها وإنما يكره صحتها لكبر أو مريض أو

لاشئد ضرره وتعطل غرضه. فود: (فما قيل لو قدمه إلخ) قائله المحقق الجلال المحلي وكان وجه الأقدمية التي أرادها ضعف الفائدة في الإخبار بجواز الضرب عند التكرار عقب الإخبار بأن الأظهر جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة إليه ليلزم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة؛ لأن الإخبار حينئذ بجواز الضرب عند التكرار عقب الإخبار بعدم جوازه عند عدم التكرار محتاج إليه ومفيد فائدة أي فائدة ثم يجيء التوضيح رداً لأحد شيئين ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والالزام وهذا التوجيه في غاية الحسنى والدقة فمنع الأقدمية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بأن التصريح بالمفهوم إنما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه إذ دعوى الحضر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وقوات حسن المقابلة كما يذكرك بالتأمل فيما أشرنا إليه فليتأمل المتأمل ولله در ذلك المحقق. فود: (كشبهه) صريح في أن الشتم ليس نشوزاً.

أجاب السُّبُكِّيَ وَمَنْ تَبِعَهُ بِأَنْ إِسَاءَةَ الْخُلُقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَغْلِبُ وَالتَّعْزِيرُ عَلَيْهَا يُؤْزَرُ وَخَشْةٌ
فَاقْتَصَرَ عَلَى نَهْيِهِ رَجَاءً أَنْ يَلْتَمِمْ الْحَالَ بَيْنَهُمَا وَيُؤَيِّدَهُ الْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ (فَإِنْ عَادَ) إِلَيْهِ
(عَزَّوَهُ) بَطْلِبَهَا بِمَا تَرَاهُ (فَإِنْ قَالَ كُلُّ) مِنَ الزَّوْجَيْنِ (إِنَّ صَاحِبَهُ مُتَعَدٍّ) عَلَيْهِ (مَعْرُوفٌ) وَجَوَابًا فِيمَا
يُظْهِرُ إِنْ لَمْ يَظُنَّ فِرَاقَهُ لَهَا وَلَمْ يَنْدَفِعْ مَا ظَنَّهُ بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّرِّ إِلَّا بِالتَّعْرُوفِ (الْقَاضِي الْحَالِ)
بَيْنَهُمَا (بِثَقَةٍ) أَيِ وَلَوْ عَذْلًا رَوَايَةً فِيمَا يُظْهِرُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي مِنَ الزَّرْكَشِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي
(يُغْنِيهِمَا) بِفَتْحٍ أَوَّلِهِ وَضَمٍّ ثَلَاثِهِ بِمُجَاوَزَتِهِ لَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جَارٌ ثِقَةً أَسْكَنْتَهُمَا بِجَنْبِ ثِقَةٍ
وَأَمَرَهُ بِمَعْرُوفٍ حَالِيَهُمَا وَإِنِّهَايَاهُمَا إِلَيْهِ لِيُفَسِّرَ إِقَامَةَ الْبَيْتَةِ عَلَى ذَلِكَ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَالرَّافِعِيِّ
صَرِيحٌ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ دُونَ الْعَدْلِ وَبِهِ صَرَحَ فِي التَّهْذِيبِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ الظَّاهِرُ اعْتِبَارُ مَنْ
تَسْكُنُ التَّفْسُ لِيُخْبِرَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ لَا الشَّهَادَةِ وَأَيْدَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا صِغَةَ
شَهَادَةٍ وَلَا نَحْوِ حُضُورِ خُضْمٍ. (وَمِنْغِ الظَّالِمِ) مَنْ ظَلَمَهُ بِنَهْيِهِ لَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِغَيْرِ تَعْزِيرٍ وَثَانِيًا

نَحْوِهِ وَيُعْرِضُ عَنْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُسْنُ لَهَا اسْتِعْطَافَهُ بِمَا يَجِبُ كَانَ تَسْتَرْضِيهِ بِتَرْكِ بَعْضِ حَقِّهَا كَمَا
تَرَكْتُ سَوْدَةَ تَوْبَتَهَا لِعَائِشَةَ فَكَانَ ﷺ يَقْسِمُ لَهَا يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ كَمَا أَنَّهُ يُسْنُ لَهُ إِذَا كَرِهَتْ صُحْبَتَهُ لِمَا
ذَكَرَ أَنْ يَسْتَعْطِفَهَا بِمَا تُحِبُّ مِنْ زِيَادَةِ الثَّقَةِ وَنَحْوِهَا نَهَايَةً وَمُعْنَى .

• فَوَيْلٌ (سُيْ) : (فَإِنْ عَادَ عَزَّوَهُ) وَأَسْكَنْتَهُ بِجَنْبِ ثِقَةٍ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنَ التَّعَدِّيِ عَلَيْهَا وَهَلْ يُحَالُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ
قَالَ الْغَزَالِيُّ يُحَالُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَعُودَ إِلَى الْعَدْلِ وَلَا يَغْتَمِدُ قَوْلُهُ فِي الْعَدْلِ وَإِنَّمَا يَغْتَمِدُ قَوْلُهَا وَشُهُودُ
الْقَرَانِ إِمَّا وَفَصَّلَ الْإِمَامُ فَقَالَ إِنْ ظَنَّ الْحَاكِمُ تَعَدِّيَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ تَحَقَّقَهُ أَوْ ثَبَّتْ
عِنْدَهُ وَخَافَ أَنْ يَضُرَّهَا ضَرْبًا مُبَرِّحًا لِكُونِهِ جَسُورًا حَالِ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ عَدْلٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا
وَاقْتَصَرَ عَلَى التَّعْزِيرِ لَرُبَّمَا بَلَغَ مِنْهَا مَبْلَغًا لَا يُسْتَنْزَكُ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحِلُولَةَ أَرَادَ الْحَالَ
الْأَوَّلَ وَمَنْ ذَكَرَهَا كَالْغَزَالِيِّ وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ وَالْمُصَنِّفِ فِي تَقْيِيحِهِ أَرَادَ الْحَالَ الثَّانِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ
شَيْخُنَا أَنَّ الْحِلُولَةَ بَعْدَ التَّعْزِيرِ وَالْإِسْكَانِ أَهْ مُعْنَى . • فَوَيْلٌ : (إِنْ لَمْ يَظُنَّ فِرَاقَهُ إِلَيْهِ) كَانَ مُرَادُهُ بِهَذَا التَّقْيِيدِ
أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ أَنَّ مُرَادَهُ فِرَاقُهَا وَأَنَّ الْحَالَ لَا يَلْتَمِمْ بَيْنَهُمَا يَسْمَى فِي فِرَاقِهِمَا بِغَيْرِ تَعْرُفٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ
رَشِيدِي . • فَوَيْلٌ : (أَيِ وَلَوْ عَذْلًا رَوَايَةً) أَيِ كَعْبِدٍ وَأَمْرًا وَقَوْلُهُ فِيمَا يُظْهِرُ مُعْتَمِدًا أَهْ ش . • فَوَيْلٌ : (مَا يَأْتِي)
أَيِ آيَفًا . • فَوَيْلٌ : (أَسْكَنْتَهُمَا إِلَيْهِ) أَيِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ زِيَادَةُ الْمُؤْنَةِ ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ السُّكْنَى تَعُودُ عَلَيْهِ
أَهْ ش . • فَوَيْلٌ : (لِيُفَسِّرَ إِقَامَةَ الْبَيْتَةِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَاتَّكَفَى هُنَا بِثِقَةٍ وَاحِدَةٍ تَنْزِيلًا لِذَلِكَ
مَنْزِلَةَ الرَّوَايَةِ لِمَا فِي إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْعُسْرِ أَهْ .

• فَوَيْلٌ (سُيْ) : (وَمِنْغِ الظَّالِمِ) أَيِ وَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ حَالُهُمَا مِنْغِ الظَّالِمِ مِنْهُمَا مِنْ عَوْدِهِ لظُلْمِهِ أَهْ مُعْنَى .

• فَوَيْلٌ : (لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ وَيَتَعْزِرُهَا أَيِ الزَّوْجَةِ عَطَفَ عَلَى بَنَيْهِ لَهُ .

• فَوَيْلٌ (سُيْ) : (بِثَقَةٍ) أَيِ بِنَهْيِ ثِقَةٍ أَوْ بِسَمَاعِ خَبَرِ ثِقَةٍ أَوْ الْبَاءِ بِمَعْنَى مِنْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَتَرَبَّأُ فِيهَا

عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الْإِسْنَانُ : ٦) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَمَنْ وَاظَفَهُ .

بالتعزير وبتمزيروها مطلقاً وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله ولياً عليها في التأديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمتنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جرائته وتهوؤره أنه لو احتلى بها أفرط في إضرارها حال وجوبها بينه وبينها ابتداءً؛ لأن الإسكان بجنب الثقة لا يفيد حينئذ ثم رأيت الإمام قال إن ظن تعديه لم يجعل وإن تحققه أو ثبتت عنده وخاف أن يضر بها ضرراً مبرحاً حال بينهما إقلاً يتلغ منها ما لا يستدرك قال غيره فعرن لم يذكر الحيولة أراد الأول ومن ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحها أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيولة بعد التعزير والإسكان اه وإنما يتجه إن لم يعلم من الإسكان تولد ما مر.

(فإن اشتد الشقاق) أي الخلاف (تفت القاضي) وجوباً والمنازعة فيه مودودة بأن هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتأكدة على القاضي (حكماً) ويُسَنُّ كونه (من أهله وحكماً) ويُسَنُّ كونه (من أهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لا بُدَّ من حكَمين ينظران في أمرهما بعد اختلاء حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما)؛ لأنهما رَشِيدان فلا يؤلى عليهما في حقهما إذ البُضْعُ حَقُّه والمال حَقُّها (وفي قول) حاكمان (مؤلَّيان من الحاكم) لتسميتهما في الآية حكَمين وقد يؤلى على الرَشِيد كالمفلس ويُجاب بأن التولية على مال

فؤد: (مطلقاً) أي ولو في أول مرة اه ع ش. فؤد: (فإن لم يمتنع) إلى قوله وإنما يتجه في المعنى إلا قوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته ليجته ذكره في شرح فإن عاد عزَّره كما نقلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج ما سلف وفي الزوجة بالزجر والتأديب كغيرها اه. فؤد: (حال بينهما) أي حتى يظن أنه عدل اه معني. فؤد: (أراد الأول) أي مُجَرَّد ظن تعدِّي الزوج وقوله أراد الثاني أي ما لو تحققه القاضي أو ثبتت عنده وخاف أن يضر به ضرراً مبرحاً. فؤد: (وهو الخ) أي كلام الإمام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ. فؤد: (وشيخنا قال الخ) اعتمدته المعنى والنهاية.

فؤد: (والإسكان) أي بجوار المذلل اه ع ش. فؤد: (وإنما يتجه ما قاله الشيخ إن لم يعلم الخ) أي وإلا حال بينهما ابتداءً وجوباً. فؤد: (تولد ما مر) أي إفراطه في إضرارها إن ظن أي الحاكم. فؤد: (الخلاف) زاد المعنى والعداوة بينهما بأن دام بينهما التَّسَابُّ والتضارب اه. فؤد: (وجوباً) إلى قوله ولا يجوز لوكيل في المعنى. فؤد: (لأنهما رَشِيدان الخ) ولأن الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اه معني. فؤد: (ويُجاب الخ) يتأمل اه سم.

فؤد: (ويتمزيروها مطلقاً الخ) كذا م ر.

فؤد في (سلي): (فإن اشتد الشقاق) عبارة الروض وقَحَشَ وجَبَ أن يمتَّ حَكَمًا لها وحَكَمًا له برضاها لبصليها أو يقرَّقا بطلقة إن عسر الإصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط. فؤد: (ويُجاب الخ) يتأمل فيه.

المُفْلِس لا ذاته وما هنا ليس كذلك (فعلى الأول يُشترط رضاها) يَبْقِيَهُمَا (فَيُؤْكَلُ) هو (حَكَمَهُ بَطْلَاقِي وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلِعَ وَتَوَكَّلَ) هي (حَكَمَهَا بِبَذْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ طَلَاقِي بِهِ) ثُمَّ يَفْقَلَانِ الْأَصْلَحَ مِنْ صُلْحٍ أَوْ تَفْرِيقٍ فَإِنْ اختلفَ رَأْيُهُمَا بَقِيَ الْقَاضِي اثْنَيْنِ لِيَتَّفِقَا عَلَى شَيْءٍ وَلِتَعْلَمَ وَكَالْتَهُمَا بِنَظَرِ الْقَاضِي اشْتَرَطَ فِيهِمَا مَا فِي أَمِينِهِ مِنْ حُرِّيَّةٍ وَعَدَالَةٍ وَاهْتِدَاءٍ لِلْمَقْصُودِ وَيُسَرُّ ذُكُورُهُمَا فَإِنْ عَجَزَا عَنْ تَوَافُقِهِمَا أَدَبَ الْقَاضِي الظَّالِمَ وَاسْتَوْفَى حَقَّ الْمَظْلُومِ وَلَا يَجُوزُ لَوَكِيلٍ فِي طَلَاقٍ أَنْ يُخَالِفَ؛ لِأَنَّ وَكِيلَهُ وَإِنْ أَفَادَهُ مَا لَا فَوْتَ عَلَيْهِ الرَّجْعَةُ وَلَا لَوَكِيلٍ فِي خُلْعٍ أَنْ يُطَلِّقَ مَجَانًا.

¶ قَوْلُهُ: (وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ) فِيهِ أَنَّ التَّوَلَّى هُنَا فِي حَقِّهِمَا لَا ذَاتِهِمَا اهـ سَمِ. ¶ قَوْلُهُ: (فَيُؤْكَلُ هُوَ) أَيِ إِنْ شَاءَ وَقَوْلُهُ وَتَوَكَّلَ هِيَ أَيِ إِنْ شَاءَتْ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ¶ قَوْلُهُ: (أَوْ تَفْرِيقٍ) أَيِ بَطْلَاقٍ فَقَطْ اهـ شَرْحُ الرُّوضِ .
¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ اختلفَ إلخ) وَإِنْ أَعْمَى عَلَى أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ جُنَّ وَلَوْ بَعْدَ اسْتِعْلَامِ الْحَكَمَيْنِ رَأْيَهُ لَمْ يَتَّفَقْ أَمْرُهُمَا؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَتَقَرَّرُ بِالْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ وَإِنْ أَعْمَى عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْبَيْتِ لَمْ يَعْجَزْ بَقِيَ الْحَكَمَيْنِ وَإِنْ غَابَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ بَقْيِ الْحَكَمَيْنِ نَقَضَ أَمْرُهُمَا كَمَا فِي سَائِرِ الْوُكُلَاءِ مُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ وَقَوْلُهُمَا وَإِنْ أَعْمَى عَلَى أَحَدِهِمَا إلخ فِي النَّهَائَةِ مِثْلُهُ. ¶ قَوْلُهُ: (اثْنَيْنِ) أَيِ غَيْرِهِمَا اهـ مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهَائَةِ أَمِيتَيْنِ غَيْرُهُمَا اهـ. ¶ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ لَوَكِيلٍ إلخ) وَلَوْ قَالَ لَوَكِيلُهُ خُذْ مَالِي أَيِ الَّذِي تَحْتَ يَدَيْهَا مِنْهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ طَلَّقَهَا عَلَى أَنْ تَأْخُذَ مَالِي مِنْهَا اشْتَرَطَ تَقْدِيمَ اخْتِذِ الْمَالِ عَلَى الطَّلَاقِ وَكَذَا لَوْ قَالَ خُذْ مَالِي مِنْهَا وَطَلَّقَهَا كَمَا نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ تَضَحِيحِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَاهُ وَكَالتَّوَكُّلِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ فِيمَا ذَكَرَ التَّوَكُّلُ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ كَأَنَّ قَالَتْ خُذْ مَالِي مِنْهُ ثُمَّ اختلفَ عَنِّي نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى. ¶ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ وَكِيلَهُ إلخ) الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَفَادَ مَوْكَلَهُ مَالًا إلخ.



¶ قَوْلُهُ: (وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ) فِيهِ أَنَّ التَّوَلَّى هُنَا فِي حَقِّهِمَا لَا ذَاتِهِمَا اهـ سَمِ. ¶ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ وَكِيلَهُ) أَيِ الزَّوْجِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْخُلْعِ

بالضَّم من الخُلْع بالفتح وهو التَّرْع؛ لأنَّ كُلَّ لِيَاسٍ لِلْآخِرِ كما في الآية وأصله قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَقْدَتَ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) ﴿إِنْ طِبْنَ لَكُمْ﴾ (النساء: ١٠) وخبر البخاري أَنَّهُ عليه السلام قال لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ وقد سأَلته زَوْجَتَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى حَدِيقَتِهَا الَّتِي أَصَدَّقَهَا إِثْمًا خَذَ الْحَدِيقَةَ وَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وهو أَوَّلُ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ وَأصله مَكْرُوهٌ وَقَدْ يُسْتَحَبُّ كَالطَّلَاقِ وَيَزِيدُ هَذَا بِئْذِهِ لِمَنْ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ عَلَى شَيْءٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَعْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ بِعَوْدِ الصِّفَةِ فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ مُبَاحٌ لِذَلِكَ لَا مَنُودٌ عَلَى أَنْ فِي التَّخْلُصِ بِهِ تَفْصِيلًا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ فَتَقَطُّنَ لَهُ وَإِذَا فَعَلَ الْخُلْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُشْهِدْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْخُلْعِ

• فَوَدَّ: (بِالضَّم) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَزِيدُ إِلَى وَإِذَا فَعَلَ. • فَوَدَّ: (لأنَّ كُلَّ لِيَاسٍ لِلْآخِرِ) فَكَانَتْ بِمُفَارَقَةِ الْآخِرِ تَرَعٌ لِيَاسِهِ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُسْتَحَبُّ) أَيِ كَانَتْ تُسَمَّى عِشْرَتَهَا مَعَهُ عَلَى مَا يَأْتِي وَقَضِيَّةٌ أَقْبَصَارُهُ عَلَى الْإِسْتِخْبَابِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَلَا حَرَامًا وَلَا مُبَاحًا اهْ عَنِ أَقُولُ هَذَا مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَالْوَجْهُ أَنَّهُ مُبَاحٌ الْخ. • فَوَدَّ: (وَيَزِيدُ هَذَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَوْ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْ فَعْلِهِ كَانَ فِي التَّخْلُصِ بِهِ الْخ. • فَوَدَّ: (عَلَى شَيْءٍ) أَيِ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ سَمِ عَلَى حَيْجٍ وَمِثْلُهُ فَعَلَ مَا لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِهِ عَلَى مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ اهْ عَنِ. • فَوَدَّ: (لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ الْخ) أَيِ فَلَمَّا جَرَى الْخِلَافُ فِي أَصْلِ التَّخْلُصِ بِهِ انْتَهَى وَجْهُ الْإِسْتِخْبَابِ فَتَأَمَّلْ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِعَوْدِ الصِّفَةِ) أَيِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فِي النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ بَعْدَ الْخُلْعِ يَغْنِي بِعَوْدِ النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ بِذَلِكَ التَّغْلِيْقِ. • فَوَدَّ: (تَفْصِيلًا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ) أَيِ فِي فَصْلِ خِطَابِ الْأَجَنِّيَّةِ وَالتَّفْصِيلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ لَا أَفْعَلَ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ تَخْلُصَ وَإِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلْنَ فَلَا اهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ الْخ اهْ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي يَغْنِي فِي مُطْلَقِ مَا يَتَخَلَّصُ بِالْخُلْعِ اهْ. • فَوَدَّ: (فَلْيُشْهِدْ الْخ) أَيِ نَذْبًا اهْ عَنِ. • فَوَدَّ: (إِذَا أَحَادَهَا) أَيِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْخُلْعِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْخُلْعِ

• فَوَدَّ: (عَلَى شَيْءٍ) أَيِ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا فَعَلَ الْخُلْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ وَهِيَ قَوْلُهُ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ الْخ. • فَوَدَّ: (فَلْيُشْهِدْ الْخ) كَذَا شَرَحُ م ر.

فيه وإن صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده ما مر أن اتفاقهما على مفيد للمعد بعد الثلاث لا يفيد لرفع التحليل فإن قلت فلم قيلت البيئة هنا كما هو مقتضى أمره بالإشهاد لا ثم قلت يمكن توجيهها بأنها هنا لا ترفع المعد الموجب للوقوع بخلافها ثم فكانت التهمة فيها أقوى ثم رأيت شيخنا أفنى بعدم قبول بيئته وهو القياس ولا نظير لثقاوت التهمة . ولو منعها نحو نفقة لاختلج منه بمال فعملت بطل الخلع ووقع رجعيًا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد أو لا بقصد ذلك وقع بائنا وعليه يحمل ما نقله عنه أنه يصح وبائتم بفعله في الحالين وإن تحقق زناها وكان الفرق أنه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يصير تخلص مثل ذلك منه بالحاكم لمسقطه وتكرره نزل منزلة الإكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك فإنه ينجع فيه القاضي وغيره غالبًا فلم يلحقوه بالإكراه ذلك هذا غاية ما يؤجبه به ذلك

• قوله: (ما مر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه كزدي .
• قوله: (لرفع) عبارة النهاية رفع التحليل اه بخذف اللام والضمير مع الإضافة . • قوله: (للقوع) أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم ما نصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العزمة الأولى وهي أي البيئة ترفعها ويمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل المحض لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح اه . • قوله: (بعدم قبول الخ) أي هنا . • قوله: (ووقع رجعيًا) ضعيف اه ع ش . • قوله: (كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكانه رأي مزجوح والمعتد أنه ليس بإكراه؛ لأنه إذا منعها حقها لم يكرها على الخلع بخصوصه شرع م ر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتفٍ إذ يمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم اه سم . • قوله: (وقع بائنا) أي لعدم الإكراه اه ع ش . • قوله: (وبائتم) إلى قوله وأما زعم في النهاية ما يوافقه . • قوله: (وبائتم بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعهما بقصد الخلع وحال منعهما لا بقصد اه كزدي . • قوله: (وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية سم ورشيد .

• قوله: (لا ترفع المعد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العزمة الأولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل المحض لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح . • قوله: (كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكانه رأي مزجوح والمعتد أنه ليس بإكراه والخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصادير؛ لأنه إذا منعها حقها لم يكرها على الخلع بخصوصه شرع م ر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتفٍ إذ يمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم .
• قوله: (وإن تحقق زناها) كذا م ر . • قوله: (وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية .

وقضية قولهم إنه لا يؤثّر إضمار المُبطل الأخذ بإطلاق صحته وقوعه بائناً في الحالين كما اقتضاه ما نقلناه عن الشيخ وأما زعم أنه إكراه فيهما فتعيّد؛ لأن شرطه أن لا يُمكن التخلّص منه بالحاكم وهنا يُمكن ذلك على ما تقرّر (هو فُرقة يعوض) مقصود كميّة وقود لها عليه راجع للزوج أو سيّده ولو كان العوض تقديرًا كأن خالقها على ما في كلّها عالمين بأنّه لا شيء فيه فإنّه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها أو بقيّته ولا شيء لها عليه ويُؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحته ما أفتى به البلقيني ومن تبعه فيمن لو قال لزوجه قبل الدخول إن أبرأتني من مهرِك فأنت طالق فأبرأته فإنّه يصح الإبراء ويقع الطلاق؛ لأنّها مالكة لكل المهر حال الإبراء وإذا صح لم يرتفع. وقال آخرون لا طلاق؛ لأن من لازمه رجوع التصفّ إليه فلم يترأ من الجميع فلم يُوجد المُعلّق به من الإبراء من كلّ ولأن المُعلّق بصفة يقع مُقارنًا لها كما ذكروه في تعالقي الطلاق وأيّده بعضهم بأنّه يصح خلفها المُنجز به لكونه يرجع عليها بنصف مهر المثل لفساد نصف عوضه برجوعه به للزوج ويُجاب بمنع الملازمة لما مرّ أنّها لو أبرأته ثم طلقها.....

• فود: (وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ما سبق والميل إلى الإطلاق اه
 سيّد عمر. • فود: (إضمار المُبطل) إن أراد أن قصده أن تختلج مُبطل لكونه أضمره فلم يؤثّر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل اه سم. • فود: (الأخذ الخ) خبر وقضية الخ اه
 كُردي. • فود: (في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه. • فود: (مقصود) إلى قوله وزعم في النهاية. • فود: (راجع) وصف ثانٍ يعوض اه رشدي. • فود: (ولو كان الخ) غاية. • فود: (فإنّه يجب مهر المثل) إذ قوله في كلّها صلة إما أو صفة له غايته أنه وصفه بصفة كاذبة فتلقو فيصير كأنه خالقها على شيء منجهول اه نهاية. • فود: (ويقع الطلاق) أي ولا رجوع له عليها بشيء أي بشرط الصداق؛ لأنها لم تأخذ منه عوضًا كما يأتي في قوله لم يرجع عليها بشيء ع ش ورشدي. • فود: (وإذا صح الخ) أي الإبراء اه سم. • فود: (لأن من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يُفيد جوابه الآتي اه سم. • فود: (من الإبراء الخ) بيان للمُعلّق به. • فود: (وأيّده) أي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كُردي.

• فود: (والمُنجز) نفث الخلع. • فود: (به) أي صداقها قبل الدخول اه ع ش. • فود: (ويُجاب الخ) أي عن قول الآخرين يردّ دليله اه كُردي. • فود: (بمنع الملازمة) أي المُتقدمة في قوله؛ لأن من لازمه الخ. • فود: (لما مرّ) أي في كتاب الصداق في آخر فصل التّشطير اه كُردي. • فود: (أنّها لو أبرأته الخ)

• فود: (وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه. • فود: (إضمار المُبطل) إن أراد أن قصده أن تختلج مُبطل لكونه أضمره فلم يؤثّر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل. • فود: (صحّة ما أفتى به البلقيني الخ) كذا شرح م ر. • فود: (وإذا صح) أي الإبراء. • فود: (لأن من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يُفيد جوابه الآتي. • فود: (لما مرّ الخ) هذا لا يُفيد؛ لأنها ثم لم تأخذ شيئًا وهنا ملكت

لم يرجع عليها بشيء وبأن معنى قولهم في تعاليق الطلاق الشرط علة وضعية والطلاق معلولها فيتمتازان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلولها أنه إذا وجد الشرط قازنه المشروط فهنا إذا وجد الإبراء قازنه الطلاق بمقتضى لفظه والتشطير إنما يوجد عقب الطلاق؛ لأنه حكم رتبة الشارح عليه وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطّر على إن جتمعا على تقدّمها بالزمان على معلولها واختاره الشبكي وغيره بل على الأول بينهما تقدّم وتأخر من حيث الرتبة ويُفَرَّق بين ما هنا والخلع المنجز بأن البراءة وجدت في ضمنه وفي مسألتنا وجدت متقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء له إما فزقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من مَرَّ كَانَ عَلَيَّ طَلَاقُهَا عَلَى إِبْرَائِهَا زَنْدًا عَمَّا لَهَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ خُلْعًا بَلْ يَقَعُ رَجْعًا وَزَعَمَ أَنَّ وَقُوعَهُ فِي الدَّمِ رَجْعًا يَمْنَعُ كَوْنَهُ بِعُوضٍ فَلَا يَحْتَاجُ لِمَقْصُودٍ يُرَدُّ بِأَنَّ الْبُعْضَ فِي هَذَا الْبَابِ يَشْمَلُ الْمَقْصُودَ وَغَيْرَهُ فَوَجِبَ التَّقْيِيدُ بِالْمَقْصُودِ وَكَانَ وَقُوعُهُ رَجْعًا مَا يَنْبَغُ لِكُونِهِ مَقْصُودًا لَا

هَذَا لَا يُقْبَدُ؛ لِأَنَّهَا ثُمَّ لَمْ تَأْخُذْ شَيْئًا وَهَذَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا فِي نَظِيرِ الْبِرَاءَةِ فَهِيَ فِي مَعْنَى الْمُتَعَوِّضَةِ عَنِ الْمَهْرِ وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْمُلَازِمَةِ اهـ سم. هـ فَوَدُ: (لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ) أَيِ فَلَيْسَ مِنْ لَازِمِ الطَّلَاقِ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ اهـ سم. هـ فَوَدُ: (وَبِأَنَّ مَعْنَى الْخَلْعِ) جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ بِصِفَةِ الْخَلْعِ اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدُ: (أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْخَلْعَ) خَبَرَ أَنَّ مَعْنَى الْخَلْعِ. هـ فَوَدُ: (إِنَّمَا يَوْجَدُ عَقِبَ الطَّلَاقِ) قَدْ يُقَالُ الطَّلَاقُ عِلَّةُ التَّشْطِيرِ وَالْمَعْلُولُ يُقَارِنُ عِلَّتَهُ اهـ سم. هـ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ حُكْمٌ رَتْبُهُ الْخَلْعُ) فَهُوَ عِلَّتُهُ فَيَتِمَّازَانِ اهـ سم. هـ فَوَدُ: (وَعَقِبُهُ) أَيِ الطَّلَاقِ. هـ فَوَدُ: (عَلَى تَقَدُّمِهَا) أَيِ الْعِلَّةِ. هـ فَوَدُ: (بَلْ عَلَى الْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (وَيُفَرَّقُ الْخَلْعُ) جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِيَّاهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَصِحُّ الْخَلْعُ وَرُدُّهُ لِلتَّائِيدِ الْخَلْعِ. هـ فَوَدُ: (بِأَنَّ الْبِرَاءَةَ الْخَلْعَ) قَدْ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْبِرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ فِي ضِمْنِهِ لَكِنَّ الطَّلَاقَ يُقَارِنُهَا وَالتَّشْطِيرُ إِنَّمَا يَوْجَدُ عَقِبَهُ كَمَا قَالَ وَعَقِبَهُ لَمْ يَبْقَ مَهْرٌ حَتَّى يَتَشَطَّرَ فَتَأْتِلُهُ اهـ سم وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِي.

هـ فَوَدُ: (أَمَّا فَرْقُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي النَّهَايَةِ. هـ فَوَدُ: (لِغَيْرِ مَنْ مَرَّ) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجِ وَسَيِّدِهِ. هـ فَوَدُ: (عَلَى إِبْرَائِهَا زَنْدًا) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ عَلَيَّ طَلَاقُهَا عَلَى إِبْرَائِهَا لَهُ مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا وَمِنْهُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنَ التَّعْلِيلِ عَلَى الزَّوْجِ بِأَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ غَابَ عَنْهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَأَبْرَأَتْهُ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ مَثَلًا مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا تَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ تَكُونُ طَالِقًا مِنْهُ فَحِينَئِذٍ ثَبَتَ وَجُودُ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَأَبْرَأَتْهُ بِرَاءَةً صَحِيحَةً طَلَّقَتْ بَائِنًا كَمَا سَبَّأَنِي فِي شَرْحِ وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (لِمَقْصُودٍ) أَيِ لِلتَّقْيِيدِ بِهِ.

نَفْسَهَا فِي نَظِيرِ الْبِرَاءَةِ فَهِيَ فِي مَعْنَى الْمُتَعَوِّضَةِ عَنِ الْمَهْرِ وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْمُلَازِمَةِ.

هـ فَوَدُ: (لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ) أَيِ فَلَيْسَ مِنْ لَازِمِ الطَّلَاقِ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ. هـ فَوَدُ: (إِنَّمَا يَوْجَدُ عَقِبَ الطَّلَاقِ) قَدْ يُقَالُ الطَّلَاقُ عِلَّةُ التَّشْطِيرِ وَالْمَعْلُولُ يُقَارِنُ عِلَّتَهُ. هـ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ حُكْمٌ رَتْبُهُ الْخَلْعُ) فَهُوَ عِلَّتُهُ فَيَتِمَّازَانِ. هـ فَوَدُ: (بِأَنَّ الْبِرَاءَةَ الْخَلْعَ) قَدْ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْبِرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ فِي ضِمْنِهِ لَكِنَّ الطَّلَاقَ يُقَارِنُهَا وَالتَّشْطِيرُ إِنَّمَا يَوْجَدُ عَقِبَهُ كَمَا قَالَ وَعَقِبَهُ لَمْ يَبْقَ مَهْرٌ حَتَّى يَتَشَطَّرَ فَتَأْتِلُهُ.

لِكَوْنِهِ عَوْضًا. وَلَوْ خَالَفَهَا عَلَى إِبْرَائِهِ وَإِبْرَاءِ زَيْدٍ فَأَبْرَأَتْهُمَا بَرَاءَةً صَحِيحَةً فَهَلْ يَقَعُ بَائِنًا نَظَرًا
لِرُجُوعِ بَعْضِهِ لِلزَّوْجِ أَوْ رَجْعِيًّا نَظَرًا لِرُجُوعِ الْبَعْضِ الْآخَرِ لِلْأُجْنَبِيِّ كُلِّ مُخْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛
لَأَنَّ رُجُوعَهُ لِعِمْرِ الزَّوْجِ بِحَتْمٍ أَنَّهُ مَانِعٌ لِلْبَيْتُونَةِ أَوْ غَيْرِ مُقْتَضٍ لَهَا فَعَمَلَى الثَّانِي الْبَيْتُونَةُ وَاضِحَةٌ
وَكَذَا عَلَى الْأَوَّلِ إِذْ كَوْنُهُ مَانِعًا لَهَا إِنَّمَا يَتَجَهَّزُ إِنْ انْفَرَدَ لَا إِنْ انْتَضَمَ إِلَيْهِ مُقْتَضٍ لَهَا (بَلْفِظِ طَلَاقي)
أَيِ بَلْفِظِ مُحْصَلٍ لَهُ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ وَمِنْ ذَلِكَ لَفْظُ الْمَفَادَةِ الْآتِي وَلِكُونِ لَفْظِ الْخُلْعِ الْأَصْلَ
فِي الْبَابِ غَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ بَابِ غَطَفِ الْأَخَصِّ عَلَى الْأَعْمِّ فَقَالَ (أَوْ خُلِعِ) فَالْمُرَادُ بِالْخُلْعِ
فِي التَّرْجِمَةِ مَعْنَاهُ كَمَا أَفَادَهُ حُدُّهُ لَهُ بِمَا مَرَّ.

وَأَركَانُهُ: زَوْجٌ وَمُلْتَرَمٌ وَبُضْعٌ وَعِوَضٌ وَصِيفَةٌ.

(شَرْطُهُ) أَيِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ لِصِحَّتِهِ فَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ رُكْنًا (زَوْجٌ) أَيِ صُدُورِهِ مِنْ زَوْجٍ وَشَرْطُ
الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ (يَصْخُ طَلَاقُهُ)؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ فَلَا يَصْخُ بِمَنْ لَا يَصْخُ طَلَاقُهُ بِمَنْ بَاتِي فِي
بَابِهِ.

(فَلَوْ خَالَعَ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفَقِهِ) زَوْجَتَهُ مَعَهَا أَوْ مَعَ غَيْرِهَا (صَخ).....

• فُودُ: (فَهَلْ يَقَعُ بَائِنًا) كَلَامُهُ هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْعِوَضَ هُوَ إِبْرَاءُ الزَّوْجِ وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ
وَلَا مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ بَلْ قَضِيَّتُهُ صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ أَوْ سَم. • فُودُ: (بَعْضُهُ) أَيِ بَعْضِ الْمُبْرَأِ عَنْهُ. • فُودُ: (وَالْأَوَّلُ
أَقْرَبُ) اعْتَمَدَهُ م ر أَوْ سَم. • فُودُ: (لَأَنَّ رُجُوعَهُ) أَيِ الْبَعْضِ الْآخَرَ. • فُودُ: (إِنَّمَا يَتَجَهَّزُ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ
مُخَالَفٌ لِقَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْمَانِعِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِ مَعَ الْمُقْتَضَى. • فُودُ: (أَيِ بَلْفِظِ مُحْصَلٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ
بِإِذْنِهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُوجِّهُ إِلَى فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَقَوْلُهُ ظَاهِرًا كَمَا مَرَّ. • فُودُ: (مُحْصَلٌ لَهُ) أَيِ لِلطَّلَاقِ
بِمَعْنَى حُلِّ الْعِصْمَةِ سِوَاكَ كَانَتِ الْفُرْقَةُ بَلْفِظِ الطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ ع. ش. • فُودُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيِ اللَّفْظِ
الْمُحْصَلِ لِلطَّلَاقِ. • فُودُ: (مِنْ بَابِ غَطَفِ الْأَخَصِّ عَلَى الْأَعْمِّ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ غَطَفَ الْأَخَصِّ شَرْطُهُ الْوَائِ
سَم وَرَشِيدِي. • فُودُ: (أَيِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ الْخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجُمْلَةِ وَضْفُ
الْخَبَرِ لَا غَيْثُهُ فَيَكُونُ الْخَبَرُ مَوْطِنًا لِلْمَقْصُودِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ يَصْخُ طَلَاقُهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ
تُجْهَلُونَ﴾ [نحل: ٥٥] وَالْوَضْفُ الْمَذْكُورُ شَرْطٌ بَلَا شَكٍّ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا صَنِيعُهُ فِي الْقَابِلِ الْآتِي حَيْثُ
قَالَ وَشَرْطٌ قَابِلُهُ وَلَمْ يَقُلْ وَشَرْطُهُ قَابِلٌ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ شَرْطُ الرُّكْنِ لَا ذَاتَهُ أَوْ رَشِيدِي.

• فُودُ: (فَلَا يُنَافِي) أَيِ قَوْلِهِ وَشَرْطُهُ كَوْنُهُ أَيِ الزَّوْجِ. • فُودُ: (أَيِ صُدُورِهِ مِنْ زَوْجٍ الْخ) هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ
مَا ذَكَرْتَهُ أَيْضًا لَا مَا أَوَّلَ بِهِ الشَّارِحُ الْمَتْنُ فَتَأَمَّلْ أَوْ رَشِيدِي. • فُودُ: (لِأَنَّهُ طَلَاقٌ) أَيِ قَسَمٍ مِنْهُ. • فُودُ: (بِمَنْ
بَاتِي) أَيِ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَوٍّ أَوْ مُغْنِي. • فُودُ: (مَعَهَا) أَيِ مَعَ زَوْجَتِهِ وَلَوْ بَوَكِيلِهَا وَقَوْلُهُ أَوْ مَعَ

• فُودُ: (فَهَلْ يَقَعُ بَائِنًا) كَلَامُهُ عَلَى هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْعِوَضَ هُوَ إِبْرَاءُ الزَّوْجِ وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ يَجِبُ مَهْرُ
الْمِثْلِ وَلَا مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ بَلْ قَضِيَّتُهُ صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ. • فُودُ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فُودُ: (مِنْ بَابِ
غَطَفِ الْأَخَصِّ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ غَطَفَ الْأَخَصِّ شَرْطُهُ الْوَائِ.

ولو بأقل شيء وبلا إذن؛ لأن لكل منهما أن يُطلق مجاناً فيعوض أولى.
(ووجب) على المختلِع (دفع العوض) العين أو الدين (إلى مولاه) أي العبد؛ لأنه ملكه قهراً ككسبه نعم، المأذون له يُسلم له وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا مُبْعَص خالغ في نوبته بناء على دخول الكسب التأدير في المهاداة فإن لم تكن مهاداة فما يخص خروجه (ووليّه) أي السفهية كسائر أمواله فإن دفعه له فإن كان بغير إذنه ففي العين يأخذها الولي إن علم فإن قصر حتى تلفت ضمنتها على أحد وجهين رُجع ويؤجّه بأن الخلع لما وقع بها دخلت في ملك السفهية قهراً نظير ما تقرّر في السيّد فحينئذ تركها بيده بعد عليه تقصير أي تقصير فضمنتها فإن لم يعلم بها وتلفت في يد السفهية رجع على المختلِع بمهر المثل لا البذل أي؛ لأنه ضامنه ضمان عقيد لا يد وفي الدين يرجع الولي على المختلِع بالمستوى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلِع من السفهية ما سلمه فإن تليف في يده لم يطالبه به ظاهراً كما مر في الحجر وكذا في العبد لكن له مطالبته إذا عتق نعم، لو قيد أحدهما الطلاق بالدفع أي أو نحوه إعطاء أو قبض أو إقباض كما هو ظاهر إليه جاز لها.....

غيرها أي مع الأجنبي اءع ش. ة فود: (ولو بأقل شيء) إلى قوله نعم في المعنى إلا قوله ويؤجّه إلى فإن لم يعلم وقوله ظاهراً كما مر. ة فود: (لأنه) أي العوض ملكه أي مولى العبد. ة فود: (المأذون له) أي في الخلع اءع ش ولعل المراد في التجارة قلير اءع. ة فود: (وكذا المكاتب) أي كتابة صحيحة أخذاً من العلة اءع ش. ة فود: (بناء على دخول الكسب إلخ) أي وهو المعتقد اءع ش. ة فود: (فما يخص إلخ) أي قيسلم له ما يخص إلخ ولو خالغ في نوبة السيّد فكل العوض للسيّد اءع ش أي قيسلم له دون المبعص. ة فود: (فإن دفعه) أي الملتزم اءع ش. ة فود: (فإن دفعه له) أي دفع العوض لكل من العبد والسيّد وقوله بغير إذنه أي إذن كل من العبد والولي اءع ش. ة فود: (فإن كان) أي الدفع للسفهية بغير إذنه أي الولي. ة فود: (ضمنها) أي الولي. ة فود: (رجع) أي الولي. ة فود: (وفي الدين) عطف على في العين. ة فود: (يرجع الولي على المختلِع إلخ) نعم إن باذر الولي فأخذه منه برئت كما في الشايل والبحر اءع ش معنى زاد الأسنى ولعل وجهه أن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه أذنت في قبضه عما عليها فإذا قبضه الولي من السفهية اعتد به اءع ش. ة فود: (لم يطالبه به إلخ) عبارة المعنى فلا ضمان في الحال ولا بعد وفده وهل تبرا فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الحاوي اءع ش.

ة فود: (وكذا في العبد) راجع لقوله ففي العين يأخذها الولي إلى هنا كما هو صريح شرح الرّوض.
ة فود: (لكن له مطالبته إلخ) وظاهر أنها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيّد وتركها حتى تلفت لم يضمها؛ لأن الإنسان لا يضمّن لنفسه اءع ش وأسنى وأقره سم. ة فود: (لكن له) أي للمختلِع. ة فود: (أو قبض أو إقباض) أي وكلت قرينة على أنه أراد التملك ليوافق ما سيأتي من أنه إذا علق بأحدهما وقع بالأخذ باليد ولا يملك اءع ش. ة فود: (جاز لها) لو قال للمختلِع لكان أولى لبشمل الأجنبي اءع ش.

أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهُا مُضْطَرَّةٌ لِلدَّفْعِ إِلَيْهِ لِيَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ الدَّفْعِ لَيْسَ مَلِكُهُ حَتَّى تَكُونَ مُقْصَرَّةً بِتَسْلِيْمِهِ لَهُ وَإِنَّمَا هُوَ مَلِكُهَا ثُمَّ يَمْلِكُهَا بَعْدُ . وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُهُ صَخٌّ فِي الْقِرْنِ فِي الْعَيْنِ وَالذِّينِ وَفِي السَّفِيهِ فِي الْعَيْنِ وَحَيْثُذِ مَتَى لَمْ يُبَادِرِ الْوَلِيَّ إِلَى أَخِذِهَا مِنْهُ فَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَتْهَا؛ لَأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي قَبْضِهَا وَأَمَّا الذِّينُ فَفِي الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِهِ لَهُ وَجِهَانِ عَنِ الدَّارِكِيِّ وَرَجَحَ الْحَنَاطِيُّ الْإِعْتِدَادَ بِهِ كَذَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا مَعَ الْحَنَاطِيِّ فِيمَا رَجَحَهُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ بَلْ ظَاهِرُهُ عِبَارَةُ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الدَّارِكِيَّ رَجَحَهُ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى أَجَنِّيٍّ أَيْ رَشِيدٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ فإِطْلَاقُ الْمَتَنِ الْآتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ تَوْكِيلُ سَفِيهِ فِي قَبْضِ الْمَوْضِعِ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَلَيْهِ فِي الْقَبْضِ

سَيِّدُ عُمَرَ . ٥ فَوُدَّ: (أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ) وَعَلَى وَلِيهِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى أَخِذِهِ مِنْهُ أَوْ نِهَائِيَّةً زَادَ الْأَسْنَى فَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ حَتَّى تَلَفَ فَلَا غَرْمَ فِيهِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَوْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ وَعَلَى الْوَلِيِّ الْمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ أَيْ فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْعَيْنِ أ. ٥ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ مُضْطَرَّةٌ لِلْخ) أَيْ لَعَدَمِ إِمْكَانِ تَخَلُّصِهَا بِدُونِ الدَّفْعِ لَهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِضْطِرَارِ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ ضَرُورَةُ تَدْعُومَا إِلَيْهِ أَوْ عَشْرُ ٥ فَوُدَّ: (ثُمَّ يَمْلِكُهَا بَعْدُ) أَيْ بَعْدَ الدَّفْعِ . ٥ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُ) إِلَى الْمَتَنِ سَاقِطٌ مِنْ بَعْضِ الشُّبْخِ وَرَاجَعَتْ نُسْخَةُ تَلْمِيزِ الشَّارِحِ شَيْخِنَا الزَّمْزَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَرَأْتِهِ الْحَقَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِنُسْخَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا وَصَحَّحَ عَلَيْهَا أ. سَيِّدُ عُمَرَ . ٥ فَوُدَّ: (وَحَيْثُذِ) أَيْ حِينَ إِذْ دَفَعَ الْعَيْنُ لِلْسَفِيهِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . ٥ فَوُدَّ: (بِقَبْضِهِ لَهُ وَجِهَانِ لِلْخ) صَنِيعٌ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ صَرِيحٌ فِي جَرَيَانِ الْوَجْهَيْنِ فِي قَبْضِ الْعَيْنِ أَيْضًا . ٥ فَوُدَّ: (وَظَاهِرُهُ) أَيْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ . ٥ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيْ الْإِعْتِدَادُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي رَجَحَهُ . ٥ فَوُدَّ: (حَيْثُ قَالَ) أَيْ الدَّارِكِيُّ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالتَّلْخِصِ قَالَ الدَّارِكِيُّ فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا تَبَيَّرَ كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى أَجَنِّيٍّ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَالثَّانِي لَا تَبَيَّرَ؛ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْضِ فَلَا يُفِيدُ الْإِذْنَ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ وَظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّ التَّرْجِيحَ لِلدَّارِكِيِّ أ. ٥ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ رُجْحَانُ الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِ السَفِيهِ الذِّينُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَبِهَذَا يُعْلَمُ . ٥ فَوُدَّ: (تَوْكِيلُ سَفِيهِ) حِكَايَةُ بِالْمَقْنَى وَلَقَطَ الْمَتَنِ الْآتِي تَوْكِيلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ . ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يَأْذَنْ لَهُ) أَيْ لِلْسَفِيهِ .

٥ فَوُدَّ: (وَفِي السَفِيهِ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي الدَّفْعِ إِلَى السَفِيهِ الْإِعْتِدَادُ بِالَدَّفْعِ إِلَيْهِ وَبَرَاءَةُ الدَّافِعِ فِي الْعَيْنِ إِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ أَوْ عَلِمَ وَفِي الذِّينِ إِنْ أَذِنَ أَوْ بَادَرَ وَأَخَذَهُ مِنْهُ وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ فَرَعُ خُلْعِ الْعَبْدِ وَلَوْ مُدْبِرًا بَلَا إِذْنٍ جَائِزٌ وَالتَّسْلِيمُ إِلَيْهِ كَالسَفِيهِ لَكِنَّ الْمُخْتَلِعَ يُطَالِيهِ بَعْدَ الْعِنَى بِمَا تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ أَوْ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا تَلَفَ فِي يَدِ السَفِيهِ لَا يُطَالِيهِ بِهِ لَا فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ الرُّشْدِ إِلَى أَنْ قَالَ وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَوْ سَلَّمَتْ الْعَيْنَ لِلْعَبْدِ وَعَلِمَ بِهِ السَيِّدُ وَتَرَكَهَا حَتَّى تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَضْمَنُ لِنَفْسِهِ أ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بَرَاءَتِهَا فِي دَفْعِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِذَا عَلِمَ بِهَا قَبْلَ التَّلَفِ .

والأجزاء؛ لأنه إذا صح قبضه ذنن نفسه بالإذن فذنن غيره كذلك بهجامع أن ما في الذمة لا يتبرأ منه إلا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحاً بإذن وليه فليصح بإذنه أيضاً عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل أن الأصل فيه أن ما صححت مباشرته له بنفسه صح توكله فيه عن الغير وبهذا تعلم أن تقييد جمع متأخرين منهم الشبكي صحة قبضه بما إذا كان العوض مؤقتاً أو علق الطلاق بنحو دفعه إليه بعيد من كلامهم وأن هذا التقييد إنما يحتاج إليه فيما إذا لم يأذن له الولي كما تقرّر أو على الوجه الثاني وهو أنه لا يعتد بقبضه ولو مع إذن الولي له فيه. وجزم به الدارمي فلا يتبرأ بتسليم العوض إليه مطلقاً إلا إذا باذر الولي فأخذه منه فيتبرأ حينئذ على المنقول المعتمد ووجهه الأذعي بأن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه أدنت في قبضه عملاً عليها فإذا قبضه الولي من السفه له اعتد به ويظهر أن هذه المبادرة لا تلزم الولي؛ لأنه لا صرر على السفه بتقائه في يده؛ لأنها إن أخذته فواضع أو أخرته حتى تلف في يد السفه أو ألقه فهي المقتضرة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع لإسارح هنا أنه مزج المتن بما صيّر صريحاً في وجوب الدفع للسفه بإذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الأول؛ لأن فيه وزطة بتقائه في ذمة المختلّع على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا

فؤد: (وقد جعلوه) أي قبض السفه هنا أي في مخالطته مع زوجته. فؤد: (ويؤيد ذلك) أي قوله فليصح بإذنه الخ وقال الكزدي أي الجواز اه. فؤد: (بتفسيه) الأولى لتفسيه باللام. فؤد: (وبهذا الخ) أي برجحان الإغيداد بقبض السفه بإذن وليه. فؤد: (فيما إذا لم يأذن الخ) أي ومع الإذن يصح في الدين أيضاً. فؤد: (كما تقرّر) أي بقوله نعم لو قيد أحدهما الخ اه كزدي. فؤد: (أو على الوجه الثاني) أي من الوجهين المحكيين عن الدارمي. فؤد: (لا يعتد بقبضه) أي قبض السفه العوض عينا كان أو ديتاً كما مرّ هو صريح شرح الرّوض. فؤد: (وجزم به) أي بالوجه الثاني. فؤد: (فلا يتبرأ) أي المختلّع ففريق على الوجه الثاني المزجج. فؤد: (بتسليم العوض) أي عينا أو ديتاً كما مرّ عن شرح الرّوض. فؤد: (مطلقاً) أي إذن له الولي في القبض أو لا. فؤد: (ويظهر أن هذه المبادرة الخ) أي على الوجه الثاني مطلقاً وأما على الوجه الأول الرّاجح فينبغي أخذاً من سابق كلامه وبين الرّوض مع شرحه مما يأتي أيضاً عن السيّد عمن تخصيصه بقبض الدين بلا إذن. فؤد: (لأنها إن أخذته الخ) لعلّ الانسب تذكير الضامير بإزجاعها للولي. فؤد: (فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقرّر أن العوض إما أن يكون عينا أو ديتاً فإن كان عينا وإذن الولي في الدفع له أو لم يأذن وليته تمكّن من أخذها فلم يفعل حتى تلفت برئ المختلّع في الحالين وإن لم يأذن الولي ولم يتمكّن من أخذها منه لم يبرأ المختلّع بل يرجع الولي عليه بمهر الجثل وإن كان ديتاً وإذن الولي في دفعه له أو لم يأذن وليته باذر في أخذه برئ المختلّع في الحالين فإن لم يأذن ولم يأخذ منه حتى تلف رجع الولي على المختلّع بالمسمى اه سيّد عمن وفي سم ما يوافقه.

وجوبه ثم رأيت شيخنا انتصر أيضًا لترجيح الأول .
 (وشرط قابله) أو مُلْتَمِسِهِ من زوجة أو أجنبي ليصح خُلْعُهُ مِنْ أَصْلِهِ التَّكْلِيفُ والاختيارُ
 وبالمُسْمَى وسيأتي أَنَّ الوكيلَ السفية إذا أَضَافَ المَالَ إليها يَقَعُ بالمُسْمَى وقد ترى على
 عبارته (إطلاقَ تصرُّفه في المال) بأن يكون غيرَ محجورٍ عليه لِسَفِهِ أو رِقٍّ؛ لأنَّ الاختلاَعَ التزامٌ
 للمالِ فهو المقصودُ منه.
 (فإن اختلقت أمة) ولو مُكَاتَبَةً على تناقضٍ فيها والكلامُ في رَشِيدَةٍ وإلا فكَالسَفِيهِةِ الحُرَّةِ فيما

• فُود: (ثم رأيت إلخ) كان الأولى ذِكْرُهُ قَبْلَ قوله السابقِ وعليه فإِطلاقُ المثنى إلخ. • فُود: (لترجيح
 الأول) أي من الوجهين المعكَّنين عَنِ الدَّارِكِيِّ.
 • فُود (سُي): (قابله) أي الخُلْعُ ولو عَبَّرَ بِالْبَازِلِ أو بِالْمُلْتَمِزِ لَشِمَلِ الْمُتَمِيسِ وَسَلِمَ مِنْ إيرادِ الوكيلِ
 الآتي في الشرح انتهى سَيِّدُ حَمَزٍ. • فُود: (أو مُلْتَمِسِهِ) إلى قوله فإن قُلْتَ في النِّهَايَةِ لِأَقُولَهُ وَقَوْلُ شَيْخِنَا
 إِلَى المثنى وكذا في الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ وَسَيَّاتِي إِلَى المثنى وقوله والكلامُ في رَشِيدَةٍ إِلَى المثنى وقوله وقد
 يُجَابُ إِلَى المثنى. • فُود: (ليصح خُلْعُهُ مِنْ أَصْلِهِ تَكْلِيفٌ واختيارٌ وبالمُسْمَى إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا
 يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الخُلْعِ مِنْ أَصْلِهِ الرُّشْدُ وَسَيَّاتِي فِي خُلْعِ السَفِيهِةِ خِلَافَهُ فَكَانَ الْأَصُوبُ إِتْقَاءَ المثنى
 على ظاهِرِهِ نَعَمْ يَرُدُّ عَلَى المثنى صِحَّةُ خُلْعِ الْأَمَةِ فَلْيَحْزَرْ أَهْ رَشِيدِي وقد يُجَابُ عَلَى بَعْدِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ
 أَصْلِ الخُلْعِ الطَّلَاقُ وبِالمُسْمَى الْعَيْنُ الْمُعَيَّنَةُ فِي الخُلْعِ. • فُود: (وبِالمُسْمَى) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ أَصْلِهِ
 أَهْ سَمِ أَيِ وَشَرَطَ قَابِلَهُ لِيَصِحَّ اخْتِلَاعُهُ بِالمُسْمَى إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ أَهْ ش. • فُود: (وسَيَّاتِي) أَيِ قُبِيلِ
 الْفَضْلِ الْآتِي أَهْ كَرْدِي. • فُود: (أَنَّ الوكيلَ السفية) أَيِ عَنِ الْمُتَمِزِّ الْمَطْلُوقِ التَّصَرُّفِ أَهْ ش.
 • فُود: (وقد تُرَدُّ) أَيِ مَسْأَلَةُ الْوَكِيلِ السَفِيهِةِ إِذَا أَضَافَ إلخ. • فُود: (أو رِقٍّ) انظُرْهُ مَعَ وَجوبِ المُسْمَى
 الدِّينِ فِي صُورَةِ الْأَمَةِ الْآتِيَةِ أَهْ سَمِ وَقَدْ مَرَّ بِثَلَّةٍ عَنِ الرَّشِيدِيٍّ مَعَ جَوَابِهِ آيَفَا. • فُود: (ولو مُكَاتَبَةٍ)
 الْمُعْتَمَدُ فِيمَا لَوْ خَالَتِ الْمُكَاتَبَةُ بَدَيْنَ بَغِيرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَجَبَ مَهْرُ الْجِلِّلِ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّ فِي شَرْحِ
 الْبَهْجَةِ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ الْمُكَاتَبَةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَرَّ أَمَّا بِالْعَيْنِ فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِمُتَمَحِّضَةِ الرِّقِّ
 فِي وَجوبِ مَهْرِ الْجِلِّلِ أَهْ سَمِ وَسَيَّاتِي عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. • فُود: (وَالَا) أَيِ بَانَ تَكُونُ الْأَمَةُ
 غَيْرَ رَشِيدَةٍ. • فُود: (وَالَا فَكَالسَفِيهِةِ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا وَلَا مَالَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعَيْنِ مَالٍ لِلْسَّيِّدِ إِذْنٌ
 لَهَا فِي الْإِخْتِلَاعِ بِهَا فَلْيَرِاجِعْ أَهْ سَمِ أَقُولُ وَيَنْبَغِي وَقُوعُهُ فِي هَذِهِ بَإِنَّا؛ لِأَنَّ الْمُتَمِزِّ لِلْيَوْمِ فِي الْحَقِيقَةِ

• فُود: (وبِالمُسْمَى) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ أَصْلِهِ. • فُود: (أو رِقٍّ) انظُرْهُ مَعَ وَجوبِ المُسْمَى الدِّينِ فِي
 صُورَةِ الْأَمَةِ الْآتِيَةِ. • فُود: (ولو مُكَاتَبَةٍ) الْمُعْتَمَدُ فِيمَا لَوْ خَالَتِ الْمُكَاتَبَةُ بَدَيْنَ بَغِيرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَجَبَ
 مَهْرُ الْجِلِّلِ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ الْمُكَاتَبَةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَرَّ
 أَمَّا بِالْعَيْنِ فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِمُتَمَحِّضَةِ الرِّقِّ فِي وَجوبِ مَهْرِ الْجِلِّلِ. • فُود: (وَالَا فَكَالسَفِيهِةِ الحُرَّةِ إلخ)
 قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا وَلَا مَالَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعَيْنِ مَالٍ لِلْسَّيِّدِ إِذْنٌ لَهَا فِي الْإِخْتِلَاعِ بِهَا فَلْيَرِاجِعْ.

يأتي وقول شيخنا ولو سفيهة أخذنا من قول الماوردي لم يُفَرَّقوا بين رُشدها وسَفَهِها وهو مقتضى كلام الأُمّ بتمتُّن حملهُ على السَفِيهِة المُهْمِلَةِ أو على صَحَّتْه بالعين أو الكسب في صورتَيْهِما الآتيتين أما بالنسبة لما يلزم ذمُّها في الصُّور الآتية فلا بُد من عدم الحجر كما هو واضح (بلا إذن سيِّد) لها رَشِيد (بذَنٍ أو عَيْن ماله) أو مالٍ غيره أو عَيْن اختصاص كذلك (بانت) يُوقوعه بَعْوَضٍ نعم، إن قَيَّدَ بتَمْلِيكِها العَيْن له لم تَطْلُق.

(وللزوج في ذمُّها مهرٌ مثل) يَتَّبِعُها به بعد العتق واليسار (في صورة العين)؛ لأنه المراد حيثُذ ولو خالفته بمالٍ وشَرَطَته لوقت العتق فسَدَ ورجع بمهر المثل بعد العتق وتعمَّج منه الشككي؛ لأنه شرطٌ يُوافِقُ مقتضى العقد فكيف يُفسدُه وقد يُجاب بأنَّه ليس مقتضاه اختياراً وإنما يُحْمَلُ عليه للضرورة (وفي قول قَيْمَتُها) إن تَقَوَّمت والا فمثلُها (و) له (في صورة الذَّهْن المُسَمَّى)

هو السَّيِّد اهـ ش ويأتي عن المُعْنَى وشَرَحَ الرُّوض ما يُصَرِّحُ بِذَلِكَ أي الوقوع بائناً وكذا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قول الشارح الآتي أو على صَحَّتْه بالعَيْن أو الكسب في صورتَيْهِما الآتيتين اهـ.

• فُود: (على السَفِيهِة المُهْمِلَةِ) أنظُر ما ضابطُ الأُمِّة السَفِيهِة المخجور عليها. • فُود: (أو على صَحَّتْه بالعَيْن إلخ) وهو قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الأَسَى.

• فُود (سَيِّد): (بذَنٍ) أي في ذمِّها أو عَيْنٍ ماله أي السَّيِّد اهـ مُعْنَى. • فُود: (أو مالٍ غيره) أي عَيْنٍ مالٍ أَجَنِيٍّ اهـ مُعْنَى. • فُود: (أو عَيْنٍ اختصاص إلخ) إنما قَيَّدَ بالعَيْن لأجل قول المُصَنِّف الآتي وفي صورة الذَّهْن المُسَمَّى اهـ رَشِيدِي. • فُود: (كَذَلِكَ) أي لِلسَّيِّد أو لِغيره. • فُود: (بَعْوَضٍ) أي فاسِدٍ نِهائَةً وَمُعْنَى. • فُود: (نعم إن قَيَّدَ إلخ) عبارة المُعْنَى مَحَلُّ ذَلِكَ إذا نَجَزَ الطَّلَاق فإن قَيَّدَ بتَمْلِيكِ تلك العَيْن لم تَطْلُق اهـ. • فُود: (لَمْ تَطْلُقْ) هذا كما تَرَى مفروضٌ عند عَدَم الإذْنِ أما لو اِذْنٌ لها السَّيِّد في الإخْتِلَاعِ بَعَيْنٍ فالْمُتَّجِهَةُ أَتَاهَا تَطْلُقُ سم وع ش أقول وفي المُعْنَى وشَرَحَ الرُّوض والشارح ما يُصَرِّحُ بِذَلِكَ.

• فُود: (يَتَّبِعُها به بعد العتق) شامِلٌ لِلْمُكَاتِبَةِ وإن كانت تَمْلِكُ سم على حَجٍّ وسَيَّاتِي في الشارح أَتَاهَا تُخَالِفُ الأُمَّةَ فيما لو اخْتَلَعَتْ بِذَنٍ بلا إذن إلخ وقوله بعد العتق أي كُلُّه اهـ ع ش. • فُود: (حيثُذ) أي حينَ فَسادِ العَوضِ. • فُود: (ولو خالفته بمالٍ إلخ) إن كانت الصُّورَةُ أَنَّ المَالَ ذَهْنٌ كما هو المُتَبَادَرُ كان الأولى تأخيرها عن مَسْأَلَةِ الذَّهْنِ الآتية اهـ رَشِيدِي أي كما فَعَلَ المُعْنَى. • فُود: (فَسَدَ) أي الشَّرْطُ أو العَوضُ.

• فُود (سَيِّد): (وفي صورة الذَّهْن المُسَمَّى) أي إلَّا المُكَاتِبَةُ فَمَهْرُ المِثْلِ كما مرَّ عن سم وسَيَّاتِي عَن

• فُود: (لَمْ تَطْلُقْ) هذا كما تَرَى مفروضٌ عند عَدَم الإذْنِ أما لو اِذْنٌ لها السَّيِّد في الإخْتِلَاعِ بَعَيْنٍ فالْمُتَّجِهَةُ أَتَاهَا تَطْلُقُ؛ لأنها مع الإذْنِ يُنْكِنُها تَمْلِيكُهُ بِالْعَيْنِ وإن لم تَكُنْ مالِكَةً لها كما لو اِذْنٌ لها سَيِّدُها في بَيْعِ العَيْنِ. • فُود: (بعد العتق) شامِلٌ لِلْمُكَاتِبَةِ وإن كانت تَمْلِكُ. • فُود: (وإنما يُحْمَلُ عليه للضرورة) هذا لا يُفِيدُ مع كَوْنِهِ مُقْتَضاهُ في حَقِّها دَائِمًا.

كما يصح التزائم الرقيق بطريق الضمان ويُتبع به بعد العتي واليسار (وفي قول مهر مطلق) ونفسد المسمى ورجحه أصله ويجرى عليه كثيرون؛ لأنها ليست أهلاً للالتزام .

(وإن أذن السيد لها في الاختلاع (وعين عينا له) من ماله (أو قدر ديناً) في دينها كألف درهم (فامتثلت تعلق الزوج (بالمعين) في الأولى عملاً بإذنه نعم، إن أذن لها أن تخالغ برقيتها وهي تحت حر أو مكاتب لم يصح؛ لأن الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لمؤثره بموته لم تطلق إلا إذا قال إن ميت فأنت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجازتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملاً بإذنه أيضاً فإن لم تكن مكتسبة ولا مأذونة ففي دينها تُتبع به بعد عتيها ويسارها وخرج بامتثلت ما لو زادت على

النهاية والمغني . قود: (التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتي أي كله اهـ ع ش . قود: (وإن أذن السيد لها الخ) أي ولو كانت سفية مغني وأسنى .

قود (سني: (وعين له) أي للخلع عينا الخ فإن قال لها اختلعي بما شئت فلا حرج فيها فلها أن تخلع بمهر الجمل وبأزيد منه وتتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة بيدها اهـ أسنى .

قود (سني: (أو قدر ديناً الخ) قال الماوردی ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في اللمة أن تخالغ على عين بيدها ويجوز العكس اهـ سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما إذا لم يأذن السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتي واليسار أو كما إذا أطلق الإذن فتبين بمهر مثل من كسبها وما بيدها من مال التجارة ويظهر الثاني قلير اجمع . قود: (فيمتعه) أي ملك المتكوحة يمتنع وقوع طلاقها . قود: (طلاق زوجته المملوكة الخ) أي الغير المدبرة مغني وروض ويصيده قول الشارح الآتي إلا إذا الخ . قود: (بمؤثره) أي المؤثر وكذا ضمير قال اهـ سم .

قود: (إلا إذا قال الخ) عبارة المغني والأسنى؛ لأن ملك الزوج لها حالة موت أبيه يمتنع وقوع الطلاق فلو كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الأب اهـ . قود: (ومال تجازتها الخ) عبارة المغني وبما في يدها من مال التجارة إن كانت مأذونة اهـ . قود: (في الثانية) مقابل لقوله في الأولى اهـ سم عبارة الرشيدي قوله في الثانية الأضوب حذفه اهـ ولعله لأن قول المتن في الدين يغني عنه . قود: (ولا مأذونة) أي في التجارة اهـ ع ش . قود: (وخرج بامتثلت ما لو زادت الخ) وكذا خرج بذلك ما لو قدر السيد ديناً وخالعت بعين ماله فهل الحكم كما إذا امتثلت فتعلق الزوج بالمقدر في دينها أو كما إذا أطلق السيد الإذن فتعلق بمهر مثلها في دينها فإن زاد المهر على المقدر فتتبع بالزائد بعد العتي واليسار

قود في (سني: (وإن أذن وعين عينا الخ) قال في الروض فإن قال اختلعي بما شئت فلا حرج اهـ وفي شرحه ما يتعين مراجعته . قود: (أو قدر ديناً في دينها) قال في شرح الروض قال الماوردی ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في اللمة أن تخالغ على عين بيدها ويجوز العكس اهـ . قود: (بمؤثره) الضمير فيه وفي قال بعده للمؤثر وقوله في الثانية مقابل لقوله في الأولى .

المأذون فيه فإنها تُتَّبَعُ بِالزَّائِدِ فِي الدِّينِ وَبَدَلِهِ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ الْمُتَيِّقِ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ اخْتِلَاعِهَا بِعَيْنٍ بَلَا إِذِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا فِي الْعَيْنِ الزَّائِدَةُ حِصَّتُهَا مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ لَوْ وُزَّعَ عَلَى قِيَمَتِهَا وَقِيَمَةِ الْعَيْنِ الْمَأْذُونِ لَهَا فِيهَا قُلْتَ الْقِيَاسُ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ لِإِطْلَاقِهِمْ هُنَا وَجُوبَ الزَّائِدِ بِأَنَّهُ وَقَعَ تَابِعًا لِمَأْذُونٍ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ فَسَادُهُ فَوَجِبَ بَدَلُهُ .

(وَأِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ) بِأَنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ دَيْنًا وَلَا عَيْنًا (اِقْتَضَى مَهْرَ مُثَلٍّ) أَيِ مُثَلِّهَا (مِنْ كَسْبِهَا) الْمَذْكُورِ وَمَا يَبْدِيهَا مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ كَمَا لَوْ أَطْلَقَهُ لِمَبْدِيهِ فِي التَّكَاحِ فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهِ فَكَمَا مَرُّ أَمَّا مُبْتَضَّةٌ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِمِلْكِهَا نَفَذَ بِهِ أَوْ بِمِلْكِ السَّيِّدِ فَكَمَا مَرُّ فِي الْأُمَةِ أَوْ بِهِمَا أُعْطِيَ كُلُّ حَكْمِهِ الْمَذْكُورُ .

(وَأِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً) أَيِ مُحْجُورًا عَلَيْهَا بِسَفَاهَةِ الْإِلْفِ (أَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْإِلْفِ) أَوْ عَلَى هَذَا

وَيُظْهِرُ الثَّانِي قَلِيلَ رَاجِعٍ . هـ فُؤَدُ: (وَبَدَلِهِ) أَيِ مِنْ مُثَلٍّ أَوْ قِيَمَةٍ بِذَلِيلِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ اهـ سَم . هـ فُؤَدُ: (بِأَنْ لَمْ يَذْكُرْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا عَلِمَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَالْكَلَامِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِالْفِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَعَيَّنَتِ الْمُضْلِحَةُ إِلَى وَالْكَلَامِ . هـ فُؤَدُ: (الْمَذْكُورِ) أَيِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْخُلْعِ .

هـ فُؤَدُ: (وَمَا يَبْدِيهَا إلخ) أَيِ إِنْ كَانَتْ مَأْذُونَةٌ اهـ مُغْنِي أَيِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ دَيْنٌ كَمَا مَرَّ . هـ فُؤَدُ: (فَكَمَا مَرَّ) أَيِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَّ عَيْنًا أَوْ قَدَّرَ دَيْنًا فَزَادَتْ اهـ سَم وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارَ عَلَى تَقْدِيرِ الدِّينِ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَالزَّيَادَةُ تُطَالَبُ بِهَا بَعْدَ الْعِنْتِ اهـ . هـ فُؤَدُ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الْأُمَةِ) أَيِ فِي حَالَتِي الْإِذْنَ وَعَدَمِهِ اهـ سَم أَيِ فَتَبَيَّنَ بِمَهْرٍ يُمَثِّلُ يَتِمُّهَا الزَّوْجُ بِهِ بَعْدَ الْعِنْتِ وَالْيَسَارِ عِنْدَ عَدَمِ إِذْنِ السَّيِّدِ فِي الْخُلْعِ وَيَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهَا وَيَمَالِ التَّجَارَةِ يَبْدِيهَا عِنْدَ إِطْلَاقِهِ الْإِذْنَ وَبِالْمُعَيَّنِ عِنْدَ تَعْيِينِهِ وَبِالْمُقَدَّرِ فِي ذِمَّتِهَا الْمُتَعَلِّقُ بِكَسْبِهَا وَمَا يَبْدِيهَا مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ عِنْدَ تَقْدِيرِهِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ . هـ فُؤَدُ: (أَوْ بِهِمَا أُعْطِيَ كُلُّ إلخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يُخَصُّ السَّيِّدَ هَلِ الْوَاجِبُ بَدَلُهُ أَخَذًا مِمَّا تَقَرَّرَ أَيْنًا فِيمَا لَوْ زَادَتْ عَلَى مَأْذُونِهِ أَوْ بِنِسْبَتِهِ مِنْ مَهْرِ الْيُثَلِّ مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَمْ يُبَيَّنْ حُكْمُ مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ بِدَيْنٍ هَلِ يُطَالَبُ بِجَمِيعِهِ وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَمْلِكُهُ أَوْ بِمُقَدَّرِ حُرَّتِهَا وَتَبْقَى حِصَّةُ الرِّقِّ إِلَى الْعِنْتِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ أَيْضًا اهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ الْأَقْرَبُ مِنَ التَّرَدُّدِ الْأَوَّلِ الشُّقُّ الْأَوَّلُ أَخَذًا مِنْ جَوَابِ السُّؤَالِ الْمَارِ أَيْنًا فِي الشَّارِحِ وَمِنْ التَّرَدُّدِ الثَّانِي الشُّقُّ الثَّانِي أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ ع ش مِنْ أَنَّ مُطَالَبَةَ الْأُمَةِ بَعْدَ عِنْتِ الْكُلِّ .

هـ فُؤَدُ (سَمِي): (وَأِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ عَلِمَ سَفَاهَتُهَا أَمْ لَا اهـ ع ش وَسَيَاتِي فِي الشَّارِحِ اِغْتِمَادُهُ . هـ فُؤَدُ: (أَيِ مُحْجُورًا إلخ) أَيِ جَسَا بِأَنْ بَلَغَتْ مُضْلِحَةً لِدَيْنِهَا وَمَالِهَا ثُمَّ يَذَرْتُ وَحَجَرَ عَلَيْهَا الْقَاضِي أَوْ شَرَعًا بِأَنْ بَلَغَتْ غَيْرَ مُضْلِحَةٍ لِأَحَدِهِمَا اهـ ع ش . هـ فُؤَدُ: (بِالْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِلَفْظِ الْخُلْعِ كَانَ قَالَ خَالَعْتُكَ عَلَى الْإِلْفِ اهـ .

هـ فُؤَدُ: (وَبَدَلُهُ) أَيِ مِنْ مُثَلٍّ أَوْ قِيَمَةٍ بِذَلِيلِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ . هـ فُؤَدُ: (فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهِ فَكَمَا مَرَّ) أَيِ فِيهِمَا إِذَا عَيَّنَّ عَيْنًا أَوْ قَدَّرَ دَيْنًا فَزَادَتْ . هـ فُؤَدُ: (أَوْ بِمِلْكِ السَّيِّدِ فَكَمَا مَرَّ) أَيِ فِي حَالَتِي الْإِذْنَ وَعَدَمِهِ .

(فَقِيلَتْ) أَوْ بِالْفِ إِنْ شِئْتَ فِشَاءَتْ فَوْزًا أَوْ قَالَتْ لَهُ طَلَّقْنِي بِالْفِ فَطَلَّقَهَا (طَلَّقَتْ رَجْعِيًّا) وَلَمَّا ذَكَرَ الْمَالِ وَإِنْ أَوْذَنَ لَهَا الْوَلِيُّ فِيهِ لِعَدَمِ أَهْلِهَا لِاتِّزَامِهِ وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ صَرْفُ مَالِهَا فِي هَذَا وَنَحْوِهِ وَإِنْ تَمَيَّضَتْ الْمَضْلُحَةُ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَتَمَيَّضَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُخْشَ عَلَى مَالِهَا مِنَ الزَّوْجِ وَلَمْ يُشَكَّ دَفْعُهُ إِلَّا بِالْخُلْعِ فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ أَغْنَى صَرْفَ الْمَالِ فِي الْخُلْعِ أَخْذًا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَصِيِّ دَفْعُ جَائِرٍ عَنْ مَالِ مَوْلِيهِ إِذَا لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِشَيْءٍ فَإِنْ قُلْتُ هُوَ لَا يُؤْثَرُ بَيْنُونَةُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُهُ قُلْتُ الْغَالِبُ فِي الْوَاقِعِ رَجْعِيًّا أَنَّهُ يَقُولُ إِلَى الْبَيْنُونَةِ فَكَانَ جَوَازُ ذَلِكَ مُحْصَلًا وَلَوْ ظَنًّا لِإِسْلَامَتِهَا مِنْ أَخْذِ مَالٍ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَالْكَلَامُ فِيهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَالْإِبَانَةُ لَا مَالَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَفِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَقِ الطَّلَاقُ.....

• فَوَدَّ: (أَوْ بِالْفِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ عَلَى الْفِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْخ) أَيِ فَرَّادَتُهُ لَقَوْلِهِ. • فَوَدَّ: (حَمْلَةً) أَيِ إِطْلَاقَهُمْ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُشَكَّ دَفْعُهُ الْخ) كَانَ الظَّاهِرُ أَوْ امْتَكَنَ دَفْعُهُ بِغَيْرِ الْخُلْعِ وَالْأُفْتِ بِنَبِيِّ الْخِ قَتَائِلِ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ) لَكِنْ يُتَجَنَّبُ عَلَى هَذَا وَقَوْلُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ وَعَدَمِ مِلْكِ الزَّوْجِ وَإِنَّمَا جَازَ الدَّفْعُ لِلضَّرُورَةِ سَمِ اعْ ش وَبَاقِي فِي الشَّارِحِ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ وَبِإِبْرَاءِ السَّيِّدِ عُمَرَ قَدْ يَقَالُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحْلُهُ أَيِ الْإِبْنَاءِ الْمَذْكُورِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الرَّجْعَةِ لِكُوزِهِ عَامِيًّا يَتَخَيَّلُ أَنَّهَا بَانَتْ مِنْهُ أَمَّا لَوْ كَانَ عَارِفًا بِالْحُكْمِ وَعَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مَعَ أَخْذِ الْمَالِ وَالْخُلْعِ الْمَذْكُورِ يُرَاجِعُهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ وَإِنْ اشْتَبَهَ أَمْرُ الزَّوْجِ فَمَحَلُّ تَرَدُّدٍ وَلَعَلَّ الْأَخْوَاطَ عَدَمُ جَوَازِ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْخَطَرُ فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ تَحَقُّقِ الْمُبِيحِ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. • فَوَدَّ: (أَخْذًا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّنْظِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ الْوُجُوبَ عَلَى أَصْلِ مَا جَازَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ وَجَبَ اهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (دَفْعُ جَائِرٍ الْخ) أَيِ بِمَالٍ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى اهْ رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتُ هُوَ لَا يُؤْثَرُ بَيْنُونَةُ الْخ) أَيِ بَلْ لَا يَكُونُ رَجْعِيًّا فَقَدْ تَقَعَّ الرَّجْعَةُ بَعْدَهُ فَلَا يَحْصُلُ دَفْعُ الْمَالِ شَيْئًا وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ لَيْسَا فِي نُسخَةِ الْفَاضِلِ الْمُحْسَنِيِّ وَالْأُفْتِ لَمْ يُسْتَدْرَكْ بِقَوْلِهِ لَكِنْ يُتَجَنَّبُ الْخِ اهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً أَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفِ فَقِيلَتْ الْخِ. • فَوَدَّ: (وَلَا بَانَتْ وَلَا مَالٌ) قَالَ الزَّكَّاشِيُّ وَالْأَفْزَعِيُّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا عَلِمَ الزَّوْجُ سَفَهَهَا وَلَا فَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ إِلَّا فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَحْ فِي شَيْءٍ اهْ اسْتَنْى اهْ سَيِّدُ عُمَرَ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لَكِنْ الْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ الْخِ. • فَوَدَّ: (وَفِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَقِ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَفِيهَا إِذَا عَلِمَ الْخِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا بَعْدَ الدُّخُولِ. • فَوَدَّ: (وَفِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَقِ الْخ) قَالَ الدَّمِيرِيُّ صَوْرَةُ خُلْعِ السَّفِيهَةِ كَأَن يَقُولُ خَالِغِي بِكَذَا أَوْ يَقُولُ طَلَّقْتُكَ عَلَى كَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا قَالَ إِنَّ ابْنَتِي مِنْ كَذَا قَانَتْ طَالِقًا فَابْرَأَتْهُ فَلَا طَّلَاقَ وَلَا بَرَاءَةَ؛

• فَوَدَّ: (فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ) أَغْنَى صَرْفَ الْمَالِ فِي الْخُلْعِ شَرْحُ م ر لَكِنْ يُتَجَنَّبُ عَلَى هَذَا وَقَوْلُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ وَمِلْكِ الزَّوْجِ وَإِنَّمَا جَازَ الدَّفْعُ لِلضَّرُورَةِ فَلْيَحْزَرْ.

بنحو إبرائها من صداقها وإلا لم يقع خلافاً للشبكي وإن أبرأته لا يبرأ وفيما إذا علم أنه لا يصح
الترائها المال وإلا لم يقع على ما شد به الإمام وإن تبعه جمع لكن المنقول المعتقد أنه لا فرق
لتقصيره ومن ثم أفتى بمضمم بأنه لو حكم بالأول حاكم نقض حكمه أخذاً من قول الشبكي
ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وإن تأهل لترجيحه وليست المراجعة كالسفيهية في
ذلك على المعتقد فلا يقع عليها مطلقاً؛ لأن السفيهية متأهلة للالتزام بالرشد حالاً ولا كذلك
الصبيبة . (فإن لم تقبل لم تطلق)؛ لأن الصبيبة تقتضي القبول نعم، إن نوى بالخلع الطلاق ولم
يضمير التماس قبولها وقع رجعيًا كما تعلم مما يأتي ولو علق بإعطاء السفيهية فأعطته لم يقع
على الأرجح عند البلقيني من احتمالين له.....

لأنه تغليب على صفة ولم توجد انتهى اه كزدي . فود: (بنحو إبرائها) أي السفيهية اه ع ش .
فود: (خلافاً للشبكي) كذا في المغني وفي النهاية خلافاً لغيره ؛ لأن المعلق عليه وهو الإبراء لم
يوجد كما أفتى به الشبكي واعتد به البلقيني وغيره وإبراء المغني وإن أفتى الشبكي بوقوع الطلاق إذ لا
وجه له ؛ لأن الصفة المعلق عليها وهي الإبراء لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال ع ش قوله وهو الإبراء
أي بمعنى إسقاط الحق وإن وجد لفظ الإبراء لعدم الإعتداد به اه . فود: (بالأول) أي بعدم الوقوع في
صورة الجهل . فود: (وإن تأهل لترجيحه) صادق بما إذا علم موأله ذلك ورضى به وهو محل تأمل
والحال أن الحكم في حد ذاته لا يتفرض لعدم مخالفته النص والقياس الجلي اه سيد عمر .
فود: (وليس المراجعة إلخ) عبارة المغني وللحجج أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق
والسقة والمرض وأسقط الصبا والجنون ؛ لأن الخلع بينهما لغو ولو كانت المختلفة مميزة كما جرى
عليه ابن المقرئ لانتفاء أهلية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والمجنونة بخلاف السفيهية وجعل
البلقيني المميزة كالسفيهية اه . فود: (مطلقاً) أي لا بائناً ولا رجعيًا وإن قبلت اه سم .
فود: (سني) (فإن لم تقبل إلخ) هو تضييع بمفهوم ما قبله نهاية مغني . فود: (لأن الصبيبة إلخ)
فأشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال لرسيدة ومخجور عليها بسق خالعتكما
بأنف قبلت إحداهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما ؛ لأن الخطاب معهما يقتضي القبول منهما
فإن قبلت بائت الرسيدة بصحة التزامها بمنهر المثل للجهل بما يلزمها من المسمى وطلقت السفيهية
رجعيًا مغني ونهاية . فود: (نعم) إلى قوله وعلمه في النهاية إلا قوله رجح شيخنا احتمال الثاني .
فود: (مما يأتي) أي في أوائل الفصل الآتي . فود: (لم يقع على الأرجح إلخ) وهو كذلك اه
مغني . فود: (من احتمالين له إلخ) ولك أن تقول الأرجح أن يقال إن كان عالماً بسفها وبعدم صحة
إعطائها تمنع الإحتمال الثاني للقطع بعدم إرادة حقيقة الإطاء وإن كان جاهلاً به تمنع الإحتمال

فود: (مطلقاً) أي لا بائناً ولا رجعيًا وإن قبلت . فود: (لم يقع على الأرجح عند البلقيني إلخ) اعتد به

لأنه يقتضي التملك ولم يوجد وفوق بينه وبين ما يأتي في الأمة بأن تلك يلزمها مهر المثل فهي أهل لاتزامه بخلاف السفهية ورجح شيخنا احتمال الثاني وهو انصلاح الإعطاء عن معناه الذي هو التملك إلى معنى الإقباض فتطلق رجعيًا وعقله بتزويل إعطائها منزلة قبولها هـ. وفيه نظر وإن قال إنه مقتضى كلام الشيخين؛ لأن الأصل في الإعطاء أنه يقتضي المثل وإنما خرجنا عنه في الأمة إما تقرر أن لها ذمة قابلة للالتزام بتبدل المقتضى ولا كذلك السفهية فأجرتناها على القاعدة؛ لأن إعطائها لا يقتضي ملكًا ولا بدلًا له ويفرق بين قبولها وإعطائها بأن اعتبار قبولها ليس بوجود تعليق محض يقتضي التملك بل إما فيه شائبة تعليق على ما لا يقتضي الملك بخلاف إعطائها فإن التعليق به محض ومثزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله منزلة وليس من التعليق منه قولها بذلك لك أو بذلك من غير لك صدائي على طلاقها فقال أنت طالق فيقع رجعيًا؛ لأن التعليق إنما تضمنته كلامها لا كلامه وحينئذ لا يثرا وإن كانت رشيدة؛ لأن هذا البذل لغو؛ لأنه لا يستعمل إلا في الأعيان. وبفرض صحته في الدون

الأول؛ لأن الظاهر إرادة الحقيقة ثم يتبين أن محل هذا التفصيل فيما إذا أطلق ولم يرز أحدهما على التمين أما إذا أراد أحدهما على التمين فيتبين أن لا يقع قطعًا عند إرادة التملك وأن يقع قطعًا عند إرادة الإقباض رجعيًا اهـ سيّد عمر. هـ فود: (لأنه) أي الإعطاء اهـ سم. هـ فود: (ولم يوجد) أي التملك. هـ فود: (وفرق بينه) أي التعليق بإعطائه السفهية. هـ فود: (ويتبين ما يأتي إلخ) أي في الفصل الآتي في شرح لكن يشترط إعطاء فورًا. هـ فود: (لالتزامه) أي مهر المثل بدلًا عن المقتضى ولو قال للالتزام كان أولى. هـ فود: (وفيه نظر) أي في ترجيح الشيخ. هـ فود: (يقتضي الملك) الأولى التملك.

هـ فود: (عنه) أي الأصل. هـ فود: (على القاعدة) أي من عدم وقوع الطلاق إذا لم يوجد المقتضى عليه. هـ فود: (ولا بدلًا له) أي للمقتضى. هـ فود: (بين قبولها) أي السفهية حيث وقع الطلاق فيه رجعيًا وإعطائها أي حيث لم يقع الطلاق فيه. هـ فود: (ولم يوجد) أي الملك. هـ فود: (تنزيله) أي إعطاء السفهية منزلة أي قبولها. هـ فود: (وليس من التعليق) إلى قوله ولك أن تحيل في النهاية إلا قوله بينه وقوله أو بذلك من غير لك وقوله وإن كانت رشيدة وقوله لغو إلى متضمن. هـ فود: (معه) أي من الزوج اهـ سم أي والجائر متعلق بالتعليق. هـ فود: (من غير لك) أي بلا ذكر لفظة لك. هـ فود: (فيقع رجعيًا) يتبين أن محله إن علم بمساق البراءة فإن جهله وقع بائنا بمهر المثل كما في إن طلقنتي فانت بريء بن صدائي م ر اهـ سم وسباني عن النهاية مثله وفي الشارح خلافه. هـ فود: (لأنه لا يستعمل إلخ) أي لغة أخذًا بما يأتي. هـ فود: (صحيته) أي استعمال البذل.

هـ فود: (لأنه) أي الإعطاء. هـ فود: (وليس من التعليق منه) أي من الزوج. هـ فود: (فيقع رجعيًا) يتبين أن محله إن علم بمساق البراءة فإن جهله وقع بائنا بمهر المثل كما في إن طلقنتي فانت بريء من صدائي

هو مُتَضَمِّنٌ لِتَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ وَتَعْلِيْقِهِ بِطَلْطِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ أَفْتَوْا بِمَا ذَكَرْتَهُ مَعَ تَعْرِضٍ بَعْضُهُمْ لِكَوْنِ ابْنِ عُجَيْلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ قَالَا بِوُقُوعِهِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَّبِعْ عَنْهُمَا وَبَعْضُهُمْ وَهُوَ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ شَارِحُ الْإِرْشَادِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي رَدِّ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فَقَالَ فِي حَاكِمِ حُكْمٍ بِالْبَيْتُونَةِ يُنْقَضُ حُكْمُهُ أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ إِذِ الزَّوْجُ لَمْ يَرِبْطْ طَلَاقَهُ بِوُقُوعِ وَلَا عِبْرَةً بِكَوْنِهِ إِنَّمَا طَلَّقَ لِظَنِّهِ شَقُوطَ الصَّدَاقِ عَنْهُ بِذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ التَّعْلِيْقِ بِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ بَعْدَ الْبَذْلِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى ذَلِكَ فَقَبِلْتُ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْلَقْ بِالْبِرَاءَةِ حَتَّى يَقْتَضِيَ فَسَادُهَا عَدَمَ الْوُقُوعِ بَلِ الْبَذْلُ وَهُوَ لَا يَصْخُ فَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَلَكَ أَنْ تَحْمِلَ كَلَامَ ابْنِ عُجَيْلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ إِنْ صَحَّ عَنْهُمَا عَلَى مَا إِذَا تَوَيَّا بِذَلِّ مَثَلِ الصَّدَاقِ وَجَمَلَاهُ عَوَضًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَقَعُ بَائِنًا بِلَا شَكٍّ ثُمَّ إِنْ عَلِمَاهُ وَجِبَ وَإِلَّا فَمَهْرُ الْمَثَلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَوَيَّا ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْوُقُوعِ بَائِنًا حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ أَرَادَتْ بِبَذْلِ الْإِبْرَاءِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا إِذْ لَا تُسْتَعْمَلُ عُرْفًا إِلَّا فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْنَا إِنْ الْبَذْلُ لَا يَصْخُ اسْتِعْمَالُهُ مُرَادًا بِهِ الْإِبْرَاءُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي كَمَا بَأْنِي تَبَيَّاهُ آخِرُ الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فَوَاضِحٌ أَنَّ طَلَاقَهُ لَمْ يَقَعْ بِوُقُوعِ أَصْلًا فَلَا وَجْهَ إِلَّا وَوُقُوعِهِ رَجْعِيًّا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَصْخُ.....

• فُودُ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا. • فُودُ: (لَكِنَّهُ) أَيْ بَعْضُهُمْ. • فُودُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيْ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا إلخ. • فُودُ: (وَبَعْضُهُمْ) عَطَفَ عَلَى بَعْضِهِمْ وَقَوْلُهُ لِلْمُبَالِغَةِ عَطَفَ عَلَى لِكَوْنِ إلخ. • فُودُ: (هَذِهِ الْمَقَالَةُ) أَيْ الْمَحْكِيَّةُ عَنْ ابْنِ عُجَيْلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ. • فُودُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَزِبْطْ طَلَاقَهُ بِوُقُوعِ) أَيْ فَالَّذِي يَتَّبِعِي وَوُقُوعُهُ رَجْعِيًّا سَمِ عَلَى حَجِّ اِهْ رَ ش. • فُودُ: (فَقَبِلْتُ) أَيْ وَهِيَ رَشِيدَةٌ اِهْ سَمِ. • فُودُ: (وَقَعَ) بَائِنًا إلخ) اِغْتَمَدَهُ م ر اِهْ سَمِ. • فُودُ: (وَهُوَ لَا يَصْخُ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ كَمَا مَرَّ اِهْ رَشِيدِي. • فُودُ: (بَذْلُ مَثَلِ الصَّدَاقِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَذْلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَغْيَانِ سَمِ أَقُولُ يَرُدُّ عَلَيْهِ بِلَا شَكٍّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا تَحْكُمُ اِهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَلَحَظَ الشَّارِحِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَيَفْرَضُ صِحَّتُهُ إلخ مَعَ قَوْلِهِ اللَّاحِقِ إِذْ لَا يُسْتَعْمَلُ إلخ وَمَعَ تَوَافُقِهِمَا فِي النَّيَةِ. • فُودُ: (وَجَمَلَاهُ هَوَضًا) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِمَا قَالَتْهُ مَعْنَى طَلَّقَنِي عَلَى مِثْلِ صَدَاقِي وَأَنَّهُ أَرَادَ بِمَا قَالَهُ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ عَلَى ذَلِكَ اِهْ سَمِ. • فُودُ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَاهُ) أَيْ الصَّدَاقِ وَقَوْلُهُ وَجِبَ أَيْ مِثْلُ الصَّدَاقِ. • فُودُ: (كَمَا هُوَ) أَيْ الْإِبْرَاءُ الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا أَيْ مِنْ لَفْظَةِ بَذْلٍ. • فُودُ: (لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي) أَيْ إِذَا الْإِبْرَاءُ اسْقَاطُ وَالْبَذْلُ تَمْلِيكَ.

• فُودُ: (فَقَبِلْتُ) أَيْ وَهِيَ رَشِيدَةٌ. • فُودُ: (وَقَعَ بَائِنًا إلخ) اِغْتَمَدَهُ م ر. • فُودُ: (بِثَلِّ الصَّدَاقِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَذْلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَغْيَانِ. • فُودُ: (وَجَمَلَاهُ هَوَضًا) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِمَا قَالَتْهُ مَعْنَى طَلَّقَنِي عَلَى مِثْلِ صَدَاقِي وَأَنَّهُ أَرَادَ بِمَا قَالَهُ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ عَلَى ذَلِكَ.

إرادة ذلك به لإغلبة استعماله فيه عُرِفَ فهو إبراء مُعْلَقٌ وهو لا يصح؛ لأنه حينئذ بمنزلة إبرائك من صدقي على طلاقى فقال أنت طالق وهذا إبراء باطل؛ لأنه مُعْلَقٌ بالطلاق وإذا بطل الإبراء لم يَقَعْ عَوْضٌ يقتضي البيئونة وبسليم أنه ليس تعليقاً وأن على بمعنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عَوْضٌ هنا مُلتَزَمٌ أيضاً فلا يَبْتُونَةُ وقد تقرّر أن أصله فيه بلا لفظ يَدُلُّ عليه لا يُفِيدُهُ شيئاً فاتَّصَحَ أنه لا وجه لما قاله ذاك الإمامان إلا إن حُجِّلَ على ما ذكرته ومما يُعَيِّنُ ذلك ما يأتي عن ابن عُجَيْلٍ ثم أنه لو عَلِقَ بالبراءة فأتت بلفظ البذل لم يقع؛ لأنه لا يحتمله فهذا صريح في رد ما قاله هنا من البيئونة إن لم نخجله على ما دُكِرَ وأن الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة أنه لا يقع إلا رجعيّاً فتأمل. ثم رأيت صاحب العُباب قال في فتاويه ما حاصله إن علم الزوج بما قالت أي بحكمه أنه لا مُعَاوَضَةٌ فيه فهو مبتدئٌ بطلاق فيقع رجعيّاً وإن ظن أنه وُجِدَ منها التماسٌ بعوضٍ صحيح فيظهر فيه احتمالان؛ أقربهما عدم الوقوع؛ لأن جوابه يُقدَّرُ فيه إعادة ذِكْرِ ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلاً لم تَطْلُقْ إذ لا عَوْضٌ صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاقى فكأنه قال ابتداءً طَلَّقْتُك بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها إن طَلَّقْتَنِي فأتت برءٍ من صدقي فطَلَّقَ جاهلاً بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين عليه وجهله وهذا الاحتمال

• قوله: (إرادة ذلك) أي الإبراء به أي بالبذل. • قوله: (طلاقها بصحة براءتها) مُبْتَدَأٌ وخبر. • قوله: (وقد تقرّر الخ) أي بقوله ولا عبرة بكونه الخ. • قوله: (على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نَوِيَاً بذلك مثل الصداق اه كُرْدِي. • قوله: (يَعَيِّنُ ذَلِكَ) أي أنه لا وجه لما قاله الخ. • قوله: (ثم) أي في آخر الفصل الذي بعد هذا اه كُرْدِي. • قوله: (أنه الخ) بَدَلٌ من قوله ما يأتي الخ. • قوله: (لأنه) أي البذل لا يَحْتَمِلُهُ أي الإبراء. • قوله: (على ما دُكِرَ) أراد به قوله ما إذا نَوِيَاً بذلك مثل الصداق اه كُرْدِي. • قوله: (وأن الوجه الخ) عطف على قوله أنه لا وجه الخ. • قوله: (هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما دُكِرَ اه كُرْدِي. • قوله: (قال) أي في مسألة البذل. • قوله: (إعادة ذِكْرِ ذَلِكَ العوض) أي بَدَلُ الصداق اه كُرْدِي. • قوله: (لو قال كذلك) أي طَلَّقْتُكَ على بَدَلِ صداقك في جواب قولها اه كُرْدِي. • قوله: (جاهلاً) أي بحكم ما قالته من أنه لا مُعَاوَضَةٌ اه كُرْدِي. • قوله: (بل ولا التماس الخ) فيه ما سيأتي عن سم وسيد عمر. • قوله: (ثم قال) أي صاحب العُباب. • قوله: (على ما اختاره البلقيني الخ) أَفْتَى شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتَمَدَ التَّهَابُ عِبَارَتَهُ والأوجه وقوعه بآثنا إن ظن صحته ووقوعه رجعيّاً إن ظن بطلانه ويَحْتَمِلُ كُلُّ على حالة اه.

• قوله: (على ما اختاره البلقيني الخ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بما اختاره البلقيني وغيره وقد يُقَالُ قياساً إفتائه بذلك موافقة ابن عُجَيْلٍ والحضرمي إذا كان الزوج جاهلاً إلا أن يُفَرَّقَ بما فُرِّقَ به صاحب العُباب في فتاويه.

ضعيف؛ لأنه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفاسد إنما هو في العوض فقط وفي مسألتنا لم تلتبس طلاقاً أصلاً هـ وما وجّه به ما اعتمده من وقوعه رجعيًا في حالة العلم موافق لما قدّمته أن طلاقه لم يقع بعوض أصلاً ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يردّه قولنا السابق أنه لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فإن قلت ينافي إفتاء المذكور قوله في عبابه ويظهر أن بذلت صدقي على طلاقي كأبرأتك على الطلاق قلت لا ينافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما.....

• فؤد: (في هذه الصورة) أي في قولها إن طلقني فانت بريء إلخ. • فؤد: (وفي مسألتنا لم تلتبس طلاقاً إلخ) فيه نظر سم والأمر كما قال إذ قولها بذلت صدقي إلخ ظاهر في الإتيان به سيّد حمز. • فؤد: (وما وجه إلخ) أي صاحب العباب. • فؤد: (لما ذكره) أي من التعليل بقوله؛ لأن جوابه مقدّر إلخ. • فؤد: (أنه لم يربط طلاقه بعوض إلخ) أي فالذي يتبني وقوعه رجعيًا هـ سم. • فؤد: (إفتاء المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيًا في حالة العلم. • فؤد: (إن بذلت صدقي على طلاقي كأبرأتك إلخ) أي قبّع بائناً كما يأتي في آخر الفصل الآتي. • فؤد: (قلت لا ينافيه إلخ) كان مراده حمّله على حالة صحيحة تأتي هـ سم. • فؤد: (لما يأتي إلخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي المصدّر بمسألة الأصبحي هـ سم.

• فؤد: (وفي مسألتنا لم تلتبس إلخ) فيه نظر.

(فائدة) في فتاوى الشيوطي مسألة إذا قالت الزوجة إن طلقني فانت بريء من صدقي فهل يقع الطلاق رجعيًا أم يجب فيه مهر الجثل كما لو كان العوض فاسدًا أم لا يقع الطلاق حتمًا على أن تعلّق الإبراء لا يصحّ الجواب إذا قالت إن طلقني فانت بريء من صدقي لم يحصل الإبراء؛ لأن تعلّقه باطل وهل يقع رجعيًا ولا شيء أو بائناً ويلزمها مهر الجثل وجهان جزم الزافعي والتوّي بالأول في الباب الرابع من أبواب الخلع وجزمًا بالثاني نقلًا عن القاضي الحسين وأقرّاه في الفروع المشورة آخر الخلع وذكر الاستوئي في المهمات أن الأول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الزافعي في الشرح الصغير لكن مال في الكبير إلى الثاني بحثًا وبه أجاب القفال في فتاويه والغزالي وصحّحه ابن الصلاح انتهى. • فؤد: (أنه لم يربط طلاقه بعوض) أي فالذي يتبني وقوعه رجعيًا. • فؤد: (قلت لا ينافيه إلخ) كان مراده حمّله على حالة صحيحة تأتي. • فؤد: (لما يأتي) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي المصدّر بمسألة الأصبحي.

(فائدتان) الأولى في فتاوى الشيوطي قالت له زوجته انت بشاهدي لأبرئك وطلقني فأتى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل إن شاء الله فقال إن شاء الله الجواب إن كانت تعلم القدر الذي لها عليه صحت البراءة وإلا لم تصحّ وأما الطلاق فإنه نجّزه ولم يُعلّقه على البراءة فالظاهر وقوعه صحت البراءة أم لا ولا يتفعّله قوله بعد ذلك إن شاء الله هـ وأقول يتبني أنه لو قال أردت أنت طالق

فيه مبسوطاً ولو قال أنت طالق على صحة البراءة فإن أبرأت براءةً صحيحةً وقَعَ وإلا فلا ويظهر أنه يقع هنا رجعيًا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك؛ لأن الباء هنا كما احتملت المعية المردودة به قول المُجِبِّ الطَّيْرِي يَقَعُ بَائِنًا كذلك على تأني بمعنى مع فساوت الباء في ذلك ولو قالت بَدَلْتُ صَدَاقِي على طلاقِي وتُخَلِّي لي بيتك فقال أنت طالق على ذلك ولا أُخَلِّي لك البيت وقَعَ بَائِنًا كما قاله جمعٌ .

وهو ظاهرٌ إن قُبِلَتْ وإلا فلا وجه للبينونة وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يَبْرَأُ من المهر وقال بعضهم يُؤْرَعُ المُسَمَّى على مهر المثل وقيمة البيت أي نظير ما مرَّ في الوصية بمنفعة مجهولة؛ لأنها بَدَلَتْ مهرها في مُقَابَلَةِ الطَّلَاقِ والتَّخْلِيَةِ فوقع بما يُقَابَلُهُ منه وفي إن أبرأتني من صدائكِ فقالت نَذَرْتُ لك به قال جمعٌ لا يقع شيءٌ أي والتَّذَرُّ صحيحٌ واستشكل بأن هبة الدين لِمَنْ عليه إبراءٌ ورُدُّ بِقَدْرِ صِغَةِ البراءةِ أي والهبة الْمُتَضَمِّنَةُ لها ولا نَظَرٌ لِتَضَمُّنِ التَّذَرُّ لها

• فَوَدَّ: (فيه) أي أبرأتكِ على الطلاق وقوله بما فيه أي فيما يأتي إلخ والباء مُتَعَلِّقٌ بِبَآئِي وقوله مبسوطاً حالٌ مِمَّا فِيهِ . • فَوَدَّ: (يَقَعُ هنا) أي فيما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فَأَبْرَأْتُ بَرَاءَةً صَحِيحَةً اهـ كُرْدِي . • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أي إَحْتِمَالِ المعية . • فَوَدَّ: (إِنْ قُبِلَتْ) أي وهي رَشِيدَةٌ كما مرَّ عن سم . • فَوَدَّ: (فَلَا وَجْهَ إلخ) أي وَجْهٌ مَرَضِيٌّ وَإِلَّا فَمَا مَرَّ فِي الإِحْتِمَالِ الثَّانِي لِصَاحِبِ الْعُبَابِ يَجْرِي هُنَا أَيْضًا . • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهَا) أي البينونة اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّضَرُّعَ إِنَّمَا يَتَضَرَّعُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا زَادَهُ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا مَعَ النَّظَرِ لَهُ فَيُظْهِرُ أَنَّهَا تَبَيَّنَ بِالصَّدَاقِ لَوْ جُودَ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى ذَلِكَ أَيْ الصَّدَاقِ مَعَ قَبُولِهَا وَقَوْلُهُ وَلَا أُخَلِّي لَا تَأْثِيرَ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ اهـ . • فَوَدَّ: (بِمَا يُقَابَلُهُ) أي الطَّلَاقِ مِنْهُ أَيْ المُسَمَّى . • فَوَدَّ: (وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي إلخ) أي فيما لو قال إن أبرأتني فَأَنْتِ وَقَالَتْ فِي جَوَابِهِ نَذَرْتُ إلخ والجارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي قَالَ جَمَعَ إلخ .

ثَلَاثًا إِنْ صَحَّتْ البراءةُ أَنْ يَقْبَلَ لِلْقَرِينَةِ فَلَا يَقَعُ إِنْ لَمْ تَصِحَّ وَقَوْلُهُ وَلَا يَتَقَعُهُ إلخ وَجْهُهُ أَنَّ شَرْطَ التَّغْلِيْقِ أَنْ يَقْصِدَهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْكَلَامِ وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ هُنَا . الثَّانِيَةُ فِي فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ أَيْضًا مَسْأَلَةٌ رَجُلٌ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ جَمِيعِ مَا يَلْزَمُنِي لَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَبَعْدَ مُضِيِّ قَدَرٍ ثَلَاثِ ذُرَجٍ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَهَلْ تَبَيَّنَ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ أَوْ يَقَعُ رَجْعِيًّا وَإِذَا قُلْتُمْ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ لِكُونِ الْإِبْرَاءِ لَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقُ فَهَلْ تَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ الثَّانِيَةِ الَّتِي قَالَهَا بَعْدَ الْإِبْرَاءِ وَهَلْ يَقَعُ طَلَقَانٍ أَوْ يَقَعَا رَجْعِيَّتَيْنِ وَتَلَحُّقُهُ الطَّلَاقُ الثَّانِي الْجَوَابُ إِنْ كَانَ الْقَدَرُ الْمُبْرَأَ مِنْهُ مَعْلُومًا صَحَّتْ البراءةُ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَلَمْ يُلْحَقْ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا لَمْ تَصِحَّ وَلَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ الْمُعْتَلَقُ عَلَى البراءةِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْتِ طَالِقٌ يَقَعُ بِهِ طَلَقٌ رَجْعِيٌّ ثُمَّ تَكْمُلُ الثَّلَاثُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَوْلُ السَّائِلِ لِكُونِ الْإِبْرَاءِ لَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقُ لَيْسَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ تَغْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ بَلْ هِيَ مِنْ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ عَلَى الْإِبْرَاءِ فَالْإِبْرَاءُ مُعْتَلَقٌ عَلَيْهِ لَا مُعْتَلَقٌ فَلْيُفْهَمُ اهـ . • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهَا) أي البينونة .

أبضاً؛ لأنه تَضَمَّنَ بعيداً كما هو ظاهرٌ ومَحَلُّهُ حيثُ لم يَنْوَ شِقَوطُ الدِّينِ عَنْ ذِمَّتِهِ وَإِلَّا بَانَثَ بذلكَ وَبَرَى.

(ويَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ مَرَضُ الْمَوْتِ)؛ لِأَنَّ لَهَا صَرَفَ مَالِهَا فِي شَهَوَاتِهَا بِخِلَافِ السَّافِيهِةِ (وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا زَائِدَةٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ)؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَيْهِ هُوَ التَّبَرُّعُ وَلَيْسَ عَلَى وَارِثٍ لَخُرُوجِهِ بِالْخُلْعِ عَنِ الْوَارِثِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ وَرِثَ بِنْتُوهُ عَمُومَةٌ مِثْلًا تَوَقَّفَ الزَّائِدُ عَلَى الْإِجَازَةِ مُطْلَقًا أَمَّا مَهْرُ الْمِثْلِ فَأَقْلُ مِنَ رَأْسِ الْمَالِ وَفَارَقَتْ الْمُكَاتِبَةُ بِأَنَّ تَصَرُّوفَ الْمَرِيضِ أَقْوَى وَلِهَذَا لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ الْمُوسِرِينَ وَجَازَ لَهُ صَرَفُ الْمَالِ فِي شَهَوَاتِهِ بِخِلَافِ الْمُكَاتِبِ وَيَصِحُّ خُلْعُ الْمَرِيضِ الزَّوْجِ بِأَقْلٍ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ طَلَاغُهُ مَجَانًا فَأَوْلَى بِشَيْءٍ وَلِأَنَّ الْبُضْعَ لَا تَعْلُقُ لِلْوَارِثِ بِهِ وَالْأَجْنَبِيُّ مِنْ مَالِهِ وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ.....

• فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ قَوْلِ الْجَمْعِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ. • فَوُدَّ: (إِذَا لَمْ يَنْوَ) أَيِ مِنَ الْبَرَاءَةِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ لَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَجْنَبِيُّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

• فَوُدَّ (سُيْ): (وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ الْخُ) قَالَ فِي الرِّوَضِ فَإِنْ خَالَغَتْهُ بَعِيدٌ قِيمَتُهُ مِائَةٌ وَمَهْرُ مِثْلِهَا خَمْسُونَ فَالْمُحَابَاةُ بِنِصْفِهِ فَإِنْ احْتَمَلَهُ الثَّلَاثُ أَخَذَهُ وَإِلَّا فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ وَمَا احْتَمَلَهُ الثَّلَاثُ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي وَبَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ أَيِ الْمُسَمَّى وَيَأْخُذَ مَهْرَ الْمِثْلِ إِلَّا إِنْ كَانَ أَيِ عَلَيْهَا دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ وَيُضَارِبَ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَمَا يَوْضَعُ الْمَقَامَ هـ س م. • فَوُدَّ: (هُوَ التَّبَرُّعُ) أَيِ الْمُتَبَرُّعُ بِهِ. • فَوُدَّ: (وَلَيْسَ) أَيِ هَذَا الزَّائِدُ أَوْ التَّبَرُّعُ عَلَى وَارِثٍ أَيِ تَبَرُّعًا عَلَيْهِ لَخُرُوجِهِ أَيِ الزَّوْجِ لَوْ وَرِثَ أَيِ الزَّوْجِ أَع ش. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاهُ كَانَ الزَّائِدُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ مِقْدَارَ الثَّلَاثِ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ أَع رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (وَفَارَقَتْ) أَيِ الْمَرِيضَةُ أَع ش.

• فَوُدَّ: (الْمُكَاتِبَةُ) أَيِ حَيْثُ جَعَلُوا خُلْعَهَا تَبَرُّعًا وَإِنْ كَانَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلَ مُغْنِي وَسَمِ عِبَارَةٌ ع ش أَيِ حَيْثُ لَمْ يَتَعْلَقِ الْمَرَضُ بِمَا فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ اخْتِلَاعُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ هـ. • فَوُدَّ: (الزَّوْجِ) وَقَوْلُهُ بَعْدَ وَالْأَجْنَبِيُّ هُمَا بَدَلٌ مِنَ الْمَرِيضِ بَدَلٌ مُفْصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ ع ش هـ س م. • فَوُدَّ: (لَا تَعْلُقُ لِلْوَارِثِ بِهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لَا يَتَّقَى لِلْوَارِثِ لَوْ لَمْ يُخَالِجْ هـ. • فَوُدَّ: (وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ) فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ فَمَا الْحُكْمُ

• فَوُدَّ (سُيْ): (وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ الْخُ) قَالَ فِي الرِّوَضِ فَإِنْ خَالَغَتْهُ بَعِيدٌ قِيمَتُهُ مِائَةٌ وَمَهْرُ مِثْلِهَا خَمْسُونَ فَالْمُحَابَاةُ بِنِصْفِهِ فَإِنْ احْتَمَلَهُ الثَّلَاثُ أَخَذَهُ وَإِلَّا فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ وَمَا احْتَمَلَهُ الثَّلَاثُ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي وَبَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ وَيَأْخُذَ مَهْرَ الْمِثْلِ إِلَّا إِنْ كَانَ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ وَيُضَارِبَ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَمَا يَوْضَعُ الْمَقَامَ.

• فَوُدَّ: (وَلَيْسَ) أَيِ التَّبَرُّعُ. • فَوُدَّ: (وَفَارَقَتْ الْمُكَاتِبَةُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَغْتَبِرْ وَمَهْرُ الْمِثْلِ فَأَقْلُ مِنَ الثَّلَاثِ وَاعْتَبِرْ وَاخْلَعْ الْمُكَاتِبَةُ تَبَرُّعًا. • فَوُدَّ: (الزَّوْجِ) وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ وَالْأَجْنَبِيِّ) هُمَا بَدَلٌ مِنَ الْمَرِيضِ بَدَلٌ مُفْصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ ش.

مُطْلَقًا؛ لَأَنَّهُ تَبَرَّعَ مُحَضًى فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةُ الْعِلَّةِ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ اخْتِيجَ لِلْإِجَارَةِ مُطْلَقًا قُلْتَ لَا؛ لَأَنَّ التَّبَرُّعَ لَيْسَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ فِي مُقَابَلَةِ عِصْمَتِهِ الَّتِي فَكَّهَا فَإِنْ قُلْتَ فَهُوَ تَبَرُّعٌ عَلَيْهَا حَيْثُذَ فَلْيَنْظُرْ لِكُونِهَا وَارِثَةً لِلْأَجْنَبِيِّ قُلْتَ الْعَائِدَةُ إِلَيْهَا قَدْ لَا تَكُونُ رَاضِيَةً بِهِ وَبِفَرْضِهِ فَعَدَمُ إِذْنِهَا لَمْ يُمْحَضْ التَّبَرُّعُ عَلَيْهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا كِفْدَاءُ الْأَسِيرِ فِي أَنَّ التَّبَرُّعَ لَيْسَ عَلَى الْأَسِيرِ بَلْ عَلَى الْمَأْشُورِ لِكُنْهَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَضٍّ؛ لِأَنَّ انْتِفَاعَهُ بِالْمَالِ الْمَبْدُولِ أَمْرٌ تَابِعٌ لِفَكِّهِ مِنَ الْأَسْرِ لَا مَقْصُودٌ فَكَذَا هُنَا فَتَأَمَّلْهُ وَنَظُرُوا فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ إِلَّا زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ لَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُقَوِّمٌ عَلَى الزَّوْجَةِ فَتَنْظُرُ لِقِيَمَتِهِ وَالزَّائِدُ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ فَلَمْ يَنْظُرْ لِذَلِكَ .

(و) يَصْخُ اخْتِلَاعٌ (وَجَمْعِيَّةٌ فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ نَعَمْ، مَنْ عَاشَرَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا لَا يَصْخُ خُلْعُهُ إِثَّاها كَمَا بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ مَعَ وَقْعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ وَقْعَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ تَقْلِيظٌ عَلَيْهِ فَلَا عِصْمَةَ يَمْلِكُهَا حَتَّى يَأْخُذَ فِي مُقَابَلَتِهَا مَا لَا كَمَا فِي قَوْلِهِ (بَالَيْنٍ) بِخُلْعٍ أَوْ غَيْرِهِ إِذْ لَا يَمْلِكُ بُضْعُهَا وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ بَعْدَ نَحْوِ وَطْءٍ فِي رِدَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ أَحَدٍ نَحْوِ وَثْنَيْنِ

أه سَيِّدٌ عَمَزَ . هـ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءَ كَانَ مَهْرُ الْبَيْتِ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ سَيِّدٌ عَمَزَ وَهَمْ . هـ فَوَدُ: (وَارِثَةً) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ أَهْ سَمْ . هـ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَيِ زَادَ عَلَى مَهْرِ الْبَيْتِ أَمْ لَا . هـ فَوَدُ: (قُلْتَ الْعَائِدَةُ إِلَيْهِ) يَخْتِجُ لِتَأْمُلَ أَهْ سَيِّدٌ عَمَزَ . هـ فَوَدُ: (فَعَدَمُ إِذْنِهَا إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ حَقِيقَةُ التَّبَرُّعِ لَا يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُهَا عَلَى إِذْنِ الْمُتَبَرِّعِ عَلَيْهِ وَيُسَلِّمُهُ فَمَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ أَذِنَتْ لَهُ أَنْ يَخْتَلِعَهَا بِمَالِهِ نَعَمْ قَدْ يُفَرَّقُ أَيِ بَيْنَ الْعَائِدَةِ إِلَى الزَّوْجِ وَالْعَائِدَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ بِأَنَّ الْعَائِدَةَ إِلَيْهَا مَنَعَةٌ لَا تَقْبَلُ الْإِشْتِرَاكَ أَهْ سَيِّدٌ عَمَزَ . هـ فَوَدُ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ . هـ فَوَدُ: (إِنْ مَا هُنَا) أَيِ فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ الْمَرِيضِ . هـ فَوَدُ: (أَمْرٌ تَابِعٌ لِفَكِّهِ إِلَيْهِ) فِيهِ تَأْمُلٌ إِذْ انْتِضَاعُ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ الْمَبْدُولِ هُوَ نَفْسُ فَكِّهِ مِنَ الْأَسْرِ لَا أَمْرٌ آخَرُ تَابِعٌ لَهُ . هـ وَفَوَدُ: (نَظُرُوا) بِتَخْفِيفِ الظَّاهِ جَوَابُ سُؤَالٍ مَشْهُوْهُ قَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ أَيِ فِي اخْتِلَاعِ الْمَرِيضَةِ وَلَوْ عَمَزَ بِهِ كَانَ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ إِلَّا زَائِدًا إِلَيْهِ لَمَلَهُ مَفْعُولٌ قَوْلُهُ نَظَرَ وَلَا مَقُولٌ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَيِ فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ عَطَفَ عَلَى فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ جِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ وَنَظُرُوا فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ إِلَيْهِ أَيِ اعْتَبَرُوا الزَّائِدَ مِنَ الثَّلَاثِ ثُمَّ أَهْ كُرْدِي . هـ فَوَدُ: (وَالزَّائِدُ) عَطَفَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَقَوْلُهُ لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ شْ أَهْ سَمْ . هـ فَوَدُ: (وَيَصْخُ اخْتِلَاعًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَصْخُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ وَقْعَهُ إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ خَالَعَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَلَوْ خَالَعَ إِلَى نَعَمْ . هـ فَوَدُ: (فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ) أَيِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ نِهَابَةً وَمُغْنِي . هـ فَوَدُ: (مَنْ هَاشَرَهَا) أَيِ الرَّجْمِيَّةَ مُعَاشَرَةَ الْأَزْوَاجِ بِلَا وَطْءٍ مُغْنِي وَأَسْنَى . هـ فَوَدُ: (هَذْنُهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الرُّوضِ الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ أَهْ . هـ فَوَدُ: (لَأَنَّ وَقْعَهُ) أَيِ الطَّلَاقِ . هـ فَوَدُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْخُلْعِ بَعْدَ نَحْوِ وَطْءٍ إِلَيْهِ أَدْخَلَ بِالنَّحْوِ اسْتِدْخَالَ الْمَاءِ الْمُحْتَرَمِ .

هـ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَيِ بِمَهْرِ الْبَيْتِ وَالزَّائِدِ . هـ فَوَدُ: (لَوْ كَانَ وَارِثَةً) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ . هـ فَوَدُ: (وَالزَّائِدُ) عَطَفَ عَلَى قِيَمَةٍ وَقَوْلُهُ لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ شْ .

موقوف. (وبصح عَوْضه قليلاً وكثيراً ذَهْنًا وَعَيْنًا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالغ الأعمى على عَيْنٍ لم تثبت نعم، الخُلْعُ على أن تُقْلَمَه بنفسها سورة من القرآن مُتَتَبِعٌ لِمَا مَرَّ من تَعْلِيهِ بِالْفِرَاقِ وكذا على أَنَّهُ بَرِيءٌ من سُكْنَاهَا لِحَرَمَةِ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْمَسْكَنِ فَلَهَا السُّكْنَى وَعَلَيْهَا فِيهِمَا مَهْرُ الْمَثَلِ وَتُحْمَلُ الدَّرَاهِمُ فِي الْخُلْعِ الْمُتَنَجِّزِ عَلَى نَقْدِ الْبَلَدِ وَفِي الْمُعْلَقِ عَلَى دَرَاهِمِ الْإِسْلَامِ الْخَالِصَةِ فَلَا يَقَعُ بِإِعْطَائِهِ مَفْشُوشٍ عَلَى مَا صَحَّحَاهُ وَنَوَزَعَاهُ فِيهِ. (ولو خالغ بمجهول) كَتُوبٍ من غير تعيين ولا وصف أو بمعلوم ومجهول أو بما في كَفْهَاهُ....

• فَوَدَّ: (موقوف) عبارة الرُّضِصِ مع شَرْحِهِ وَالْخُلْعِ فِي الرِّقَّةِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الدُّخُولِ مَوْقُوفٌ فَإِنْ أَسْلَمَ الْمُزْنَدُ فِي الْعِدَّةِ تَبَيَّنَ صِحَّةُ الْخُلْعِ وَالْأَفْلَا لَا تَقْطَعُ النِّكَاحَ بِالرِّقَّةِ وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْوَتَنَيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ ثُمَّ خَالَغَ وَقَفَ فَإِنْ أَسْلَمَ الْآخَرُ فِي الْعِدَّةِ تَبَيَّنَ صِحَّةُ الْخُلْعِ وَالْأَفْلَا أَه. • فَوَدَّ (سُي): (عَوْضَةٌ) أَيِ الْخُلْعِ أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ فِيهِ) أَيِ الْعَوْضِ شَرْطُ التَّمَنِّيِ أَيِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَمَوِّلاً مَعْلُوماً مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيهِ أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ تُقْلَمَهُ) أَيِ الزَّوْجِ نَفْسُهُ. • فَوَدَّ: (مِنْ تَعْلِيهِ) أَيِ التَّعْلِيمِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهَا فِيهِمَا) أَيِ فِي الْخُلْعِ عَلَى التَّكْلِيفِ وَالْخُلْعِ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ السُّكْنَى وَقَوْلُهُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَيِ وَتَبَيَّنَ أَهْ ع. • فَوَدَّ: (وَتُحْمَلُ الدَّرَاهِمُ الْخ) أَيِ فِيمَا إِذَا قَالَ خَالَغْتُكِ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مَثَلًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَانْظُرْ إِذَا لَمْ يُعْتَدِ الْمُعَامَلَةُ بِالدَّرَاهِمِ كَمَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ أَه رَشِيدِي وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (الْخَالِصَةِ) وَهِيَ الْمُقَدَّرُ كُلُّ ذِيهِمْ مِنْهَا بِخَمْسِينَ شَعِيرَةً وَخَمْسِينَ أَهْ ع. • فَوَدَّ: (فَلَا يَقَعُ بِإِعْطَائِهِ مَفْشُوشٍ الْخ) عبارة النهاية لَا عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَلَا عَلَى النَّاقِصَةِ أَوْ الزَّائِدَةِ وَإِنْ غَلَبَ التَّعَامُلُ بِهَا إِلَّا أَنْ قَالَ الْمُعْلَقُ أَرَزْتُهَا وَاعْتَدْتُ وَلَا يَجِبُ سَوَالُهُ فَإِنْ أَعْطَتْهُ الْوَازِنَةُ لَا مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ طَلَقَتْ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُ فُضِّتْهَا وَلَهُ رَدُّهُ عَلَيْهَا وَيُطَالَبُ بِبَدْلِهِ وَإِنْ غَلَبَتْ الْمَفْشُوشَةُ وَأَعْطَتْهَا لَهُ لَمْ تَطْلُقْ وَلَهَا حُكْمُ النَّاقِصَةِ فَلَوْ كَانَ نَقْدُ الْبَلَدِ خَالِصًا قَاعَطَتْهُ مَفْشُوشًا تَبْلُغُ نَقْرَتَهُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ طَلَقَتْ وَمَلَكَ الْمَفْشُوشَةُ بِغِيْشِهَا لِحَقَارَتِهِ فِي جَنْبِ الْفِضَّةِ فَكَانَ تَابِعًا كَمَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ فِعْلِ الدَّائِيَةِ جَزَمَ بِذَلِكَ ابْنُ الْمُقَرِّي أَهْ قَالَ ع. ش. وَقَوْلُهُ وَلَا يَجِبُ سَوَالُهُ أَيِ عَمَّا أَرَادَهُ بَلْ يَجِبُ نَقْدُ الْبَلَدِ مَا لَمْ يَقُلْ أَرَزْتُ خِلَافَهُ وَتَوَافَقَهُ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ لَا مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَيِ أَوْ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ بِالْأَوَّلَى لِكَيْتِه لَا يُطَالَبُ بِبَدْلِهَا بَلْ يَمْلِكُهَا وَقَوْلُهُ وَلَهُ رَدُّهُ الْخ. مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدَّهُ عَلَيْهَا اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَيُطَالَبُ بِبَدْلِهِ أَيِ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْخَالِصَةِ وَقَوْلُهُ وَلَهَا حُكْمُ النَّاقِصَةِ أَيِ فِي أَنِّهَا لَا تَطْلُقُ بِهَا وَيَرُدُّهَا عَلَيْهَا فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَيُطَالَبُ بِبَدْلِهِ أَيِ مِنَ الْغَالِبِ وَقَوْلُهُ وَلَهَا حُكْمُ النَّاقِصَةِ أَيِ فَيُتَبَلُّ قَوْلُهُ أَرَزْتُهَا وَلَا تَطْلُقُ إِلَّا بِإِعْطَائِهِ الْخَالِصَةِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا الْخَالِصَةُ وَيُطَالِبُهَا بِالْمَفْشُوشَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَه. • فَوَدَّ: (كَتُوبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ جَمْعٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى وَمِثْلُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَتَنْظِيرُ

• فَوَدَّ: (أَوْ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ) هَلَا بَانَ هُنَا بِالْمَعْلُومِ وَحِصَّةُ الْمَجْهُولِ مِنَ مَهْرِ الْمَثَلِ أَقُولُ يُجَابُ بَأَنَّ

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كما مر (أو) نحو مفسوب أو (عمر) ولو معلومة وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسد يفسد الخلع معها (بأنث بمهر المثل)؛ لأنه عقد على منفعة بضع فلم يفسد بفساد عوضه ورجع إلى مثاقيله كالنكاح ومن صرح بفساده مراده من حيث العوض (وفي قولي بتدليل الخصم) المعلومة نظير ما مر في الصداق على الضميمة أيضا هذا حيث لا تعليق أو علق بإعطاء مجهول يمكن مع الجهل بخلاف إن أبرأني من صداقك ومثقتك مثلا أو دينك فانت طالق فأبرأته جاهلة به أو بما ضم إليه فلا تطلق؛ لأنه إنما علق بإبراء صحيح ولم يوجد كما في إن برئت خلافا لمن فرق بينهما هنا أما الفرق باقتضاء الأولى مباشرتها للبراءة بلفظها أو مرادفه دون نحو التذر ولا كذلك الثانية فواضح لا نزاع فيه ومثل ذلك ما لو

شارح إلى ظاهر وقوله ومر في شرح إلى ولو أبرأته وقوله ومر في الضمان ما له تعلق بذلك.

فرد: (ولا شيء فيه) الأولى الثاني. فرد: (وإن علم) أي الزوج ذلك أي أنه لا شيء في كفاها.

فرد: (كما مر) أي في شرح هو فرقة بعوض. فرد: (نحو مفسوب) يعني عنه قوله الاتي أو غير ذلك إلخ. فرد: (وهما مسلمان) سيذكر مختزلة. فرد: (أو غير ذلك) أي غير الخمر. فرد: (والخلع معها) أي أتا مع الأجنبية فسباني ع ش وسم.

فرد: (سبي) (بتدليل الخصم) وهو قدرها من العسر اه مضمي. فرد: (هنا حيث) إلى قوله أما الفرق في المضمي. فرد: (هنا) أي الخلاف اه ع ش عبارة المضمي ومحل البيونة بالمجهول اه. فرد: (بإعطاء مجهول يمكن إلخ) يتأمل المراد به ويحتل أن يكون المراد به ما في أصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال إن أعطيتني ثوبا صفته كذا فانت طالق فأعطته ثوبا بتلك الصفة طلقت اه سيذكر عمر. فرد: (يمكن) أي الإعطاء وعبارة الأذرع محل البيونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعليق أو متعلق بإعطاء المجهول ونحوه مما يتحقق إعطاؤه مع الجهالة أما إذا قال مثلا إن أبرأني من صداقك إلخ اه رشيد. فرد: (أو دينك) عطف على صداقك. فرد: (جاهلة به) أي الصداق أو الدين وقوله بما ضم إليه أي إلى الصداق. فرد: (كما في إن برئت إلخ) أي كما لا تطلق فيما لو قال إن برئت من صداقك أو دينك فانت طالق فأبرأته جاهلة به. فرد: (لمن فرق إلخ) أي وقال بالوقوع في الأولى دون الثانية. فرد: (لا نزاع فيه إلخ) نعم يتردد النظر في إن برئت هل يشمل براءة الاستيفاء حتى لو أعطاهما الزوج أو أذاه عنه أجنبي طلقت أو يقتصر على براءة الإسقاط؛ لانها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الأول أقرب؛ لأن لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيذكر عمر. فرد: (ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضم للبراءة إلخ والكلام في المعلق كما هو الفرض أما لو طلقها على عدم الحضانة فقط أو على ذلك مع البراءة طلقت وعليها مهر البثل ولا تسقط حضانتها كما مر فيما لو طلقها

شرط التوزيع أن يكون الجزء معلوما ليتأتى التوزيع عليه إذ المجهول لا يمكن فرضه ليغلم مثاقيله من مهر البثل فيتعذر معرفة حصته لذلك. فرد: (والخلع معها) سباني مختزلة.

صَمَّ للبراءة إسقاطها لِحَضَانَةٍ وَلِدَهَا؛ لَأَنَّهُ لَا تَسْقُطُ بِالإِسْقَاطِ وَجَهْلُهُ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ لَا يُشْتَرِطُ عِلْمُ الْمُبْرَأِ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ بِوَجْهِ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ وَغَلَطُوا جَمْعًا أَخَذُوا كَلَامَ الْأَصْحَابِ عَلَى إِطْلَاقِهِ . فَأَخَذَ جَمْعٌ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَإِنْ انْتَصَرَ لَهُ بَعْضُهُمْ وَأَطَالَ فِيهِ فَإِنَّ عِلْمَهُ وَلَمْ تَعْلُقْ بِهِ زَكَاةً وَأَبْرَأْتَهُ رَشِيدَةً فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ وَسَيَأْتِي نِيَّانُهُ وَقَعَ بَائِنًا فَإِنْ تَعْلَقَتْ بِهِ زَكَاةً فَلَا طَلَّاقَ؛ لَأَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ مَلَكَوْا بَعْضَهُ فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كُلِّهِ وَتَنْظِيرُ شَارِحٍ فِيهِ وَجَزَمُ جَمْعٌ بِوُقُوعِهِ بَائِنًا بِمَهْرٍ الْمَثَلِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ وَظَاهِرُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالْجَهْلِ بِهِ حَالًا وَإِنْ أُمِكنَ الْعِلْمُ بِهِ بَعْدَ الْبِرَاءَةِ وَلَيْسَ كِفَارَ ضَمْتِكَ وَلَكِ شُدُوسُ رُبْعِ عُشْرِ الرُّبْعِ؛ لِأَنَّهُ مُتَنَظَّرٌ فَكَفَى عِلْمُهُ بَعْدَ الْبِرَاءَةِ نَاجِزَةً فَاشْتَرِطَ وَجُودَ الْعِلْمِ عِنْدَهَا فَانْدَفَعَ قِيَاسُهَا عَلَى ذَلِكَ وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدٌ غَالِبٌ تَعَيَّنَ مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِذَلِكَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَاكَ إِثْمًا مُعَيَّنٌ أَوْ فِيمَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ وَهُوَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ وَلَوْ أَبْرَأْتَهُ ثُمَّ ادَّعَتْ

عَلَى أَنْ لَا سَكُنَى لَهَا مَعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَجَهْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَنْظِيرُ شَارِحٍ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فَأَخَذَ جَمْعٌ إِلَى فَإِنَّ عِلْمَهُ وَقَوْلَهُ وَأَبْرَأْتَهُ إِلَى وَقَعَ. ٥ فَوَدَّ: (وَجَهْلُهُ كَذَلِكَ) أَيِ جَهْلِ الزَّوْجِ بِالْمُبْرَأِ مِنْهُ كَجَهْلِ الْمَرْأَةِ بِهِ فَيَمْنَعُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مَعَ ش. وَفِي سَمْعٍ عَنْ قَتَادَةَ السُّيُوطِيِّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الرَّاجِعَ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَآتَيْتُ طَالِقًا فَأَبْرَأْتَهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْإِبْرَاءُ فِي الْمَجْلِسِ وَأَنْ تَتَوَيَّ الزَّوْجَةُ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ عَالِمِينَ بِقُدْرَةِ اه. ٥ فَوَدَّ: (لَا يُشْتَرِطُ جِلْمُ الْمُبْرَأِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ مَنْ أَبْرَأَ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْمُبْرَأُ بِكُسْرُهَا فَيُشْتَرِطُ عِلْمُهُ مُطْلَقًا اه مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَعَلَطُ) أَيِ الزَّرْكَشِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (بَعْدَهُمْ) أَيِ الْجَمْعِ الْمُحَقِّقِينَ. ٥ فَوَدَّ: (فَلَنْ عُلَمَاءَ) مُحْتَرَزٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ جَهَلَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ اه مَعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ) انْظُرْ مَا قَضَيْتُهُ اه رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (مَلَكَوْا بَعْضَهُ) أَيِ فَلَا تَصِحُّ الْبِرَاءَةُ مِنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ اه مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كُلِّهِ) أَيِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصِّفَةَ اه مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ) أَيِ الْعِلْمُ فِي الْبِرَاءَةِ. ٥ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الرُّبْعِ. ٥ فَوَدَّ: (قِيَاسُهَا) أَيِ الْبِرَاءَةِ عَلَى ذَلِكَ أَيِ الْقِرَاضِ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ الْخ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. ٥ فَوَدَّ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ مَا مَرَّ. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ مَا هُنَاكَ) أَيِ فِيمَا مَرَّ وَمَا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ. ٥ فَوَدَّ: (إِثْمًا مُعَيَّنٌ) أَيِ كَتَفَدٍ وَاجِدٍ غَالِبٍ فِي الْبَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَاقِدَانِ. ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ مَا لَا مُعَاوَضَةَ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ

٥ فَوَدَّ: (وَجَهْلُهُ) أَيِ الزَّوْجِ.

(فَاتِلَةٌ) فِي قَتَادَةَ السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَآتَيْتُ طَالِقًا فَإِذَا أَبْرَأْتَهُ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا وَهَلْ يُشْتَرِطُ أَنْ تُبْرَأَ عَلَى الْغُورِ وَهَلْ يُشْتَرِطُ عِلْمُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْقُدْرِ الْمُبْرَأِ مِنْهُ الْجَوَابُ الرَّاجِعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقُوعُهُ بَائِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ وَبِشَرْطِ أَنْ تَتَوَيَّ الزَّوْجَةُ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَبِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَالِمِينَ بِقُدْرَةِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِمَا الشَّيْخُ وَلِيَّ الدِّينِ الْإِرَاقِيُّ فِي قَتَاوِيهِ.

الجهل بقدره فإن زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به ككونها
مُجبرة لم تستأذن فكذلك وإلا صدق بيمينه وإطلاق الزبلي تصديقه في البالغة محمول على
ذلك ومز في الصمان ما له تعلق بذلك وفي الأنوار لو قال إن أبرأتني من صداقك فأنت طالق
وقد أقرت به لإثبات فإبرأته ففي وقوع الطلاق خلاف مبني على أن التعليق بالإبراء محض
تعليقي فيبترأ وتطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق بالإعطاء والأصح الثاني وعلى هذا فاقبس
الوجهين الوقوع كانت طالق إن أعطيتني هذا المفصوب فأعطته ولا يترأ الزوج وعليها له مهر
المثل اهـ. وقوله فيبترأ فيه نظر؛ لأن الفرض أنها أقرت به لإثبات فكيف يترأ وقد يجاب بأنه يترأ

إسقاط السيد عن المكاتب اهـ سيّد عمر عبارة الشارح هناك ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي
بدرأهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أزدت ما يقابلهما من الدراهم صح وإن جهلاه ويجري
ذلك في سائر الديون؛ لأن الحط مخض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائنين اهـ. فود: (بقدره)
أي الصداق. فود: (لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر ولعل الأقرب
تصديقها أيضًا اهـ سيّد عمر وقوله فيما لو استؤذنت إلخ أي الزوجة ولو غير مجبرة. فود: (فكذلك)
أي تصدق بيمينها ولا وقوع في صورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أو لا
مؤاخذه له بدعواه علمها بالمبرأ منه المقتضي لوقوع الطلاق فيه نظر وقضية ما يأتي عن سم في قوله
لكن إن كذبها في إقرارها إلخ الثاني.

(فائدة): سئل شيخنا الزبائي عن قال له امرأته ابتداء من غير سبق سؤال منه أبرأك الله فقال لها
أنت طالق ثلاثاً فأجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث؛ لأنه تبرع به لم يلقه على شيء اهـ
ش. فود: (هلى ذلك) أي على ما إذا لم يدل الحال على جهلها. فود: (وفي الأنوار) خبر مقدم لقوله
لو قال إلخ. فود: (وقد أقرت إلخ) أي قبل التعليق. فود: (به) أي الصداق. فود: (الوقوع) أي بإثباتها
بدليل ما بعده اهـ رشيد. فود: (وقوله) أي الأنوار. فود: (فيبترأ إلخ) صحيح؛ لأن الفرض أنه كذبها
في إقرارها فاندفع التظهير فيه بأن الفرض أنها أقرت به لإثبات فكيف يترأ شرح م ر وكان هذا الفرض لا
يأتي في قوله الآتي ولا يترأ الزوج وحيث في الكلام نشئت اهـ سم وعبارة السيد عمر وع ش قوله فيبترأ
أي مع قطع النظر عن الإقرار بالمبرأ منه فالإقرار في المني عليه غير ملحوظ بالكلية كما هو واضح
وحيث فلا إشكال في قوله فيبترأ وتطلق رجعيًا؛ لأن التبرع إنما هو بالنسبة للمني عليه لا للمني
خلافاً لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة إلى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اهـ
قوله وعلى الثاني أي أن التعليق بالإبراء خلع بعوض. فود: (به) أي الصداق.

فود: (فيبترأ) صحيح؛ لأن الفرض أنه كذبها في إقرارها فاندفع التظهير فيه بأن الفرض أنها أقرت به
لإثبات فكيف يترأ شرح م ر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله الآتي ولا يترأ الزوج وحيث في الكلام
نشئت.

بفرض كذبها في إقرارها ويخري ذلك فيما لو أحالت به ثم طلقها على البراءة منه فأبرأته ثم طالبته المختال وأقام بحوالتها له قبل الإبراء بينة فيغرمه إياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم أن الإبراء حيث أطلق إنما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك أنه لا يقع طلاق في صورتين؛ لأنه لم يبق حال التعليق حتى يبرأ منه نعم، إن أراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجعيًا وفارق المغصوب بأن الإعطاء قيد به والطلاق على ما في كنفها مع علمه أنه لا شيء فيه بأنه ذكر عوضًا غائبه أنه فاسد فرجع ليدل البضع بخلاف الإبراء المعلق لا ينصرف إلا لوجود يصح الإبراء منه ومرو أنه لو علق بإبراء سفيهة فأبرأته لم يقع وإن علم سفيها فقياسه هنا عدم الوقوع وإن علم إقرارها أو حوالتها . وقد اختلف جمع متأخرون فيما لو أصدق ثمانين فقبضت منها أربعين ثم قال لها إن أبرأتني من مهرِك الذي تستحقينه في ذمتي وهو ثمانون فأنت طالق فأبرأته منها فقبل يبرأ وتبين؛ لأن المقصود براءة ذمته منها وقبل

فود: (ويخري ذلك) أي ما تقرر في مسألة الإقرار لثالث. فود: (به) أي الصداق. فود: (فقياس ذلك الخ) معتداه ع ش عبارة سم اعتمده م ر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على إبرائها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن إن كذبها في إقرارها لثالث أو في حوالتها فهو معتبر بوقوع الإبراء والطلاق بائنا فيتبي أن يؤخذ بذلك اه سم. فود: (لم يبق حال التعليق الخ) خرج به ما لو نجز الطلاق بالبراءة كأن قال طلقك على آتي بري من صداقك وهما أو أحدهما يجهله فيقع الطلاق بائنا بمهر المثل حيث قبلت اه ع ش. فود: (وفارق المغصوب) أي فيما لو علق بإعطائها له اه ع ش. فود: (بأن الإعطاء قيد به) ولك أن تقول إن الإبراء قيد بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتمديد الإعطاء بالمغصوب الذي ليس لها فيه ذلك فتدبر اه سيذ عمز وقد يتدفع هذا الإشكال بإزجاع قول الشارح الآتي بخلاف الإبراء الخ إلى هذه الصورة أيضًا كما هو الظاهر فمال الفرقي أن ما قيد به الإعطاء موجود بخلاف ما قيد به الإبراء. فود: (ومر) أي في مبحث خلع السفيهة. فود: (فقياسه الخ) معتداه ع ش. فود: (هنا) في مسألتني الإقرار والحوالة. فود: (وإن علم إقرارها أو حوالتها) نعم إن كذبها في إقرارها لثالث أو في حوالتها فهو معتبر بوقوع الإبراء والطلاق بائنا فيتبي أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم. فود: (براءة ذمته) أي الزوج منها أي الزوجة وجايبها.

فود: (والذي دل عليه كلامهم الخ) اعتمده م ر. فود: (فقياس ذلك أنه لا يقع) اعتمده م ر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على إبرائها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن إن كذبها في إقرارها لثالث أو في حوالتها فهو معتبر بوقوع الإبراء ووقوع الطلاق بائنا فيتبي أن يؤخذ بذلك. فود: (نعم إن أراد الخ) اعتمده م ر. فود: (فقياسه هنا عدم الوقوع وإن علم إقرارها أو حوالتها) نعم إن كذبها في إقرارها لثالث أو في حوالتها فهو معتبر بوقوع الإبراء والطلاق بائنا فيتبي أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير.

لا براءة ولا طلاق؛ لأنه مُعْلَقٌ على صفة هي البراءة من ثمانين ولم تُوجَدْ والبراءة إنما وَقَّتْ منها في مُقَابِلَةِ الطَّلَاقِ ولم يُوجَدْ وقيل لا طلاقٌ بذلك وتَصِحُّ البراءة؛ لأنها لم تُعْلَقْ بِشَرِطٍ وأفتى الشيخُ إسماعيلُ الحَضْرَمِيُّ بالأوَّلِ وهو الأَوْجَهُ إنْ عِلِمَ الْحَالُ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ الَّذِي تَسْتَحْقِقُهُ بِذِمَّتِي مَعَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَّا أَرْتَعُونَ يَبِينُ أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ثَمَانُونَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ لَا غَيْرُ وَلَا يُنَافِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ قَوْلُهُمْ لَوْ أَضَافَ فِي خِلْفِهِ لَفِظَ الْعَقْدِ إِلَى نَحْوِ خَمْرٍ كَلَّا أَبَيَّهَا لَمْ يَحْتِثْ بِبَيِّعِهَا حَمَلًا لِلْمُطَلَّقِ عَلَى غَرْفِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا كَذَلِكَ؛ لَأَنَّا حَمَلْنَا الْبَرَاءَةَ عَلَى غَرْفِ الشَّرْعِ وَهُوَ فَرَاغُ ذِمَّتِهِ عَمَّا لَهَا وَأَوَّلُنَا مَا يُؤْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ وَتَفَرُّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ أُعْطِيتُنِي ذَا الثُّوبِ وَهُوَ هَزَوِيٌّ فَأَعْطَيْتُهُ مَزَوِيًّا لَمْ يَقَعْ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِخِلَافِ ذَاكَ اقْتَرَنَ بِهِ ذَلِكَ وَهُوَ الَّذِي إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي هِيَ وَأَبُوهَا فَأَبْرَأَهُ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا بَعْدَ وَقْعِهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِإِبْرَاءِ الْأَبِ كَهُوَ بِإِبْرَاءِ الشَّفِيهَةِ . وَلَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرِ فَأَبْرَأْتَهُ بِرِيٍّ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقْتَ وَإِلَّا فَلَا كَمَا سَيَقْلَمُ مِنْ مَبْحَثِ التَّعْلِيْقِ بِالْأَوْقَاتِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَبْرَأْتَنِي وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي فَالَّذِي يُتَّجَهُ وَقَوْلُهُ حَالًا وَجُدْتَ بَرَاءَةً أَوْ لَا مَا لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيْقَ فَيَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمَهُ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي أَبْرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي بِشَرِطٍ أَنْ تُطَلِّقَنِي فَطَلَّقَ وَقَعَ وَلَا يَتَرَأُّ لَكِنْ الَّذِي فِي الْكَافِي وَأَقْرَوهُ الْبُلْقَيْنِي وَغَيْرُهُ فِي

• قَوْلُهُ: (لَا تَه) أَيِ الطَّلَاقِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَالْبَرَاءَةُ الْمَغْطُوفُ عَلَى اسْمِ إِنْ نَشَرَّ مُشَوَّشٌ . قَوْلُهُ: (لِلَّذَلِكَ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ مُعْلَقٌ عَلَى صِفَةِ الْخ . قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلِ) أَيِ بِالْبَرَاءَةِ وَالْبَيِّنُونَ . قَوْلُهُ: (بِاخْتِيَارِ أَصْلِهِ) أَيِ أَصْلِ الصَّدَاقِ . قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ التَّوْجِيهِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ الَّذِي الْخ . قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهُ) أَيِ الثَّانِي .
• قَوْلُهُ: (نَحْوِ خَمْرٍ) أَيِ وَمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ شَرْعًا . قَوْلُهُ: (لِلْمُطَلَّقِ) أَيِ كَالْبَيْعِ هُنَا وَقَوْلُهُ عَلَى غَرْفِ الشَّرْعِ أَيِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ هُنَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَيْعَ الْخَمْرِ لَا يَصِحُّ شَرْعًا . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا هُنَا الْخ) تَقْلِيلٌ لِمَعْدَمِ الْمُنَافَاةِ . قَوْلُهُ: (مَا يُؤْهِمُ الْخ) أَيِ قَوْلُهُ وَهُوَ ثَمَانُونَ . قَوْلُهُ: (خِلَافَ ذَلِكَ) أَيِ خِلَافَ غَرْفِ الشَّرْعِ .
• قَوْلُهُ: (وَيَفَرُّقُ بَيْنَهُ) أَيِ يَبَيِّنُ قَوْلَهُ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ الَّذِي تَسْتَحْقِقُهُ الْخ أَيِ حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ .
• قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ . قَوْلُهُ: (إِنْ أَبْرَأْتَنِي هِيَ وَأَبُوهَا الْخ) أَيِ مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ نَحْوِهِ مِنْ دُيُونِهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِإِبْرَاءِ الْأَبِ إِبْرَاءَهُ مِنْ ذَيْنِ يَتَعْلَقُ بِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ بِشَرِطِهِ أَهْ سَيِّدَ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ أَوْ لَا . قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ حَالًا) أَيِ رَجْعًا . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيْقَ) كَانَ مُرَادُهُ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ وَحَيْثُ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي شَرَطُ خُذِ جَوَابَهُ أَيِ وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي فَلَا طَلَاقَ بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ عَلَى مَا فِي الْكَفِّ فَإِنَّهُ مُعْلَقٌ وَإِنْ كَانَ تَعْلِيْقُهُ بِفَاسِدٍ كَمَا مَرَّ أَهْ سَيِّدَ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (فَيَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمَهُ) أَيِ الْوُقُوعِ وَالْبَرَاءَةُ إِذَا وَجُدْتَ بَرَاءَةً صَحِيحَةً . قَوْلُهُ: (وَفِي الْأَنْوَارِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ وَقَعَ وَلَا يَتَرَأُّ وَقَوْلُهُ فِي أَبْرَأْتُكَ الْخ مُتَعْلَقٌ بِالْخَبَرِ .

أبرأتك من صدقي بشرط الطلاق أو عليك الطلاق أو على أن تطلقني تبين ويترأ بخلاف إن طُلِّقتْ ضرتي فأنْت بَرِيءٌ من صدقي فطُلِّقَ الصِّرةَ وَقَعَ الطَّلَاقُ ولا براءة ١ هـ. ففَرَّقَ بين الشرطِ التعليليِّ والشرطِ الإلزاميِّ والذي يُتَّبَعُ ما في الأنوارِ؛ لأنَّ الشرطَ المذكورَ مُتَّصِمٌ بالتعليلِ أيضًا فلنأت فيه الآراءَ المشهورةَ في إن طُلِّقتْني فأنْت بَرِيءٌ من مهري فطُلِّقَ يَقَعُ رَجْعِيًّا قال الإسنيُّ وهو المشهورُ في المذهبِ يَقَعُ بائِنًا بِمَهْرِ المِثْلِ ونَقْلًا عن القاضي واعتمده جمعٌ مُحَقِّقون يَقَعُ بائِنًا بالبراءةِ كطُلِّقتْني بالبراءةِ من مهري وهو ضعيفٌ جدًّا والفرقُ بينه وبين ما نُظِرَ به واضحٌ؛ لأنَّ هذا مُعاوَضَةٌ وذاك محضُ تعليلٍ واعتمادُ الزَّرْكَشِيِّ الأوَّلُ مع عليه بفسادِ البراءةِ والثاني مع جهله جارٍ على الضَّعِيفِ فيما لو طُلِّقَها على ما في كُفِّها ولا شيءَ فيه والمعتمدُ أنَّه لا فرق . والذي يُتَّبَعُ ترجيحُه من حيثِ المذكورِ الأوَّلِ مُطْلَقًا؛ لأنَّ تعليلَ البراءةِ يُعْطِلُها وهو لم يُغْلَقْ على شيءٍ وإيقاعُه في مُقَابِلَةِ ما ظَنُّه من البراءةِ لا يُفِيدُه لِتَقْصِيرِهِ بعدمِ التعليلِ عليه لفظًا بخلافِ المُطْلَقِ على ما في الكفِّ وأفتى بعضهم في أنت طالِقٌ على صحَّةِ البراءةِ بأنَّها إذا أبرأتَه براءةٌ صحيحةٌ فورًا بانَتْ لِتَضَمُّنِها التعليلَ والمُعاوَضَةَ كإِنْ أبرأتْني وقد سُئِلَ الصَّلَاحُ العلانيُّ عن أنت طالِقٌ على البراءةِ فأفتى بأنَّه بائِنٌ أي إنْ وُجِدَتْ براءةٌ صحيحةٌ وقال إنَّه وإنْ لم يَرَهُ مسطورًا لَكِنَّ القواعدَ تُشْهَدُ له ١ هـ. وزيادةُ لفظِ صحَّةٍ لا تقتضي التفاضيرَ في الحكمِ فإنْ قُلْتَ التحقِيقُ المعتمدُ في طلاقِكَ بصحَّةِ براءتِكَ أنَّه لا تعليلَ فيه فإذا صَحَّحتْ

فُود: (تبين ويترأ الخ) خَبِرَ الذي في الكافي الخ. فُود: (ففرق) أي صاحبُ الكافي. فُود: (بين الشرط التعليلي) أي المُثَلِّ له بِمَسْأَلَةِ طَلَاقِ الصِّرةِ وقوله والشرطُ الإلزاميُّ أي المُثَلِّ له بالصَّوَرِ الثلاثِ التي قِيلَها. فُود: (لأن الشرط المذكور) أي الإلزاميِّ الشَّامِلُ لِمَا في الأنوارِ وما في الكافي. فُود: (أيضا) لَمَلَّ المَعْنَى كالشرطِ التعليليِّ لَكِنَّ في هذا التَّشْبِيهِ تَأَمَّلْ. فُود: (يقع رَجْعِيًّا) وقوله يَقَعُ بائِنًا بِمَهْرِ المِثْلِ وقوله يَقَعُ بائِنًا بالبراءةِ بَدَلٌ مِنَ الآراءِ المشهورةِ. فُود: (وهو) أي الوُقُوعُ رَجْعِيًّا. فُود: (ونَقْلًا) أي الوُقُوعُ بائِنًا بِمَهْرِ المِثْلِ. فُود: (وهو) أي الوُقُوعُ بائِنًا بالبراءةِ. فُود: (بيِّنْ) أي إنْ طُلِّقتْني فأنْت بَرِيءٌ الخ وقوله ما نُظِرَ به أي طُلِّقتْني بالبراءةِ مِنْ مَهْرِي. فُود: (الأوَّل) أي الوُقُوعُ رَجْعِيًّا وقوله والثاني أي الوُقُوعُ بائِنًا بِمَهْرِ المِثْلِ. فُود: (جارٍ على الضَّعِيفِ فيما لو طُلِّقَها الخ) يُمَكِّنُ الفَرْقَ ١ هـ سم. فُود: (والمُعْتَمَدُ) أي فيما لو طُلِّقَها على ما في كُفِّها الخ وقوله أنَّه لا فَرْقَ أي بَيْنَ العِلْمِ والجهْلِ قَبْلَ قَبْعِ بائِنًا بِمَهْرِ المِثْلِ. فُود: (والذي يُتَّبَعُ تَرْجِيحُه) أي في إنْ طُلِّقتْني فأنْت بَرِيءٌ الخ. فُود: (مُطْلَقًا) أي عِلْمَ بفسادِ البراءةِ أم لا. فُود: (وهو الخ) أي والحالُ أنَّ الزَّوْجَ. فُود: (لِتَقْصِيرِهِ بِعدمِ التعليلِ الخ) أي بخلافِ ما إذا قال أنت طالِقٌ على ذَلِكَ أي البراءةِ كما مرَّ. فُود: (وقال) أي الصَّلَاحُ العلانيُّ. فُود: (وزيادةُ لفظِ الخ) جوابُ سؤَالِ غَنِيٍّ عَنِ البَيَانِ. فُود: (التفاضير) أي بَيْنَ صَوْرَتَيْ إِفْتَاءِ البَغْضِ وإِفْتَاءِ الصَّلَاحِ العلانيِّ.

فُود: (جارٍ على الضَّعِيفِ فيما لو طُلِّقَها الخ) يُمَكِّنُ الفَرْقَ.

وَقَعَ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ وَإِنْ احْتَمَلَتْ السَّبِيَّةُ أَوْ غَلَبَتْ فِيهَا وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلتَّعْلِيْقِ هِيَ مَعَ ذَلِكَ مُخْتَمِلَةٌ لِلْمَعْيَةِ فَتَنْظَرُوا لِهَذَا مَعَ ضَعْفِهِ لِتَأْيِيدِهِ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ الْمُتَنَافِيَةِ لِلْبَيْتُونَةِ وَكَذَلِكَ عَلَى تَحْتِمِلِ الْمَعْيَةِ لِإِتْيَانِهَا بِمَعْنَاهَا نَحْوُ عَلَى حُبِّهِ ﴿لَذُو مَقَرٍّ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ (الروم: ١٠) فَكَانَ يَنْبَغِي النَّظْرُ فِيهَا لِذَلِكَ حَتَّى يَقَعَ رَجْعِيًّا قُلْتُ قَدْ يُفَرَّقُ عَلَى بُعْدِ بَأْنِ تَبَاذُرِ الْمَعْيَةِ مِنَ الْبَاءِ أَظْهَرُ مِنْهُ مِنْ عَلَى وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُتَنَزِّهِينَ لِحِكَايَةِ جَمِيعِ الْأَقْوَالِ لَمْ يَحْكُ خِلَافًا فِي كَوْنِ الْبَاءِ بِمَعْنَى مَعَ بِخِلَافِ عَلَى بِمَعْنَى مَعَ فَإِنْ حَكَى فِيهَا خِلَافًا بَلْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَةَ وَقَوْعَهُ رَجْعِيًّا كَمَا قَدْ مَنَعَهُ .

أَمَّا خُلْعُ الْكُفَّارِ بِنَحْوِ خَمْرِ فَيَصِحُّ نَظْرًا لِعَقْدِهِمْ فَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ قَسَطُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَأَمَّا الْخُلْعُ مَعَ غَيْرِهَا كَأَبٍ أَوْ أُجْنَبِيٍّ عَلَى مَا ذُكِرَ أَوْ قَتْلًا أَوْ صَدَاقِهَا وَلَمْ يُصَرَّخْ بِبَيَاةٍ وَلَا اسْتِقْلَالٍ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا وَمَرَّ صَحَّتُهُ بِمَيْتَةٍ لَا دَمَ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا كَكُلِّ عَوِضٍ لَا يُقْصَدُ وَالْفَرْقُ أَنَّهَا تُقْصَدُ لِأَغْرَاضٍ لَهَا وَقَعَ عُرْفًا كإطعام الجوارح وَلَا كَذَلِكَ هُوَ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ يُقْصَدُ لِتَنَافِعٍ كَثِيرَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَطْبَاءُ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا تَأْفِيهِ عُرْفًا فَلَمْ يَنْظَرُوا لَهَا وَكَذَا الْحَشْرَاتُ مَعَ أَنَّ لَهَا خَوَاصَّ كَثِيرَةً وَلَوْ خَالَعَ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ فَسَدَ وَوَجِبَ مَهْرُ

• فَوَدَّ: (أَوْ غَلَبَتْ) أَيِ السَّبِيَّةِ فِيهَا أَيِ الْبَاءِ وَهِيَ أَيِ الْحَالِ أَنَّ السَّبِيَّةَ . فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْبَاءِ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مَعَ ذَلِكَ أَيِ احْتِمَالِهَا السَّبِيَّةَ لِخِ حَالٍ مِنْهُ وَقَوْلُهُ مُخْتَمِلَةٌ لِخِ خَبَرِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ .
• فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَيِ احْتِمَالِ الْمَعْيَةِ . فَوَدَّ: (النَّظْرُ فِيهَا) أَيِ لَفْظَةٍ عَلَى لِذَلِكَ أَيِ احْتِمَالِ الْمَعْيَةِ .
• فَوَدَّ: (وَيَدُلُّ لَهُ) أَيِ لِذَلِكَ الْفَرْقِ . فَوَدَّ: (إِلَى أَنَّهُ) أَيِ كَوْنٍ عَلَى بِمَعْنَى مَعَ . فَوَدَّ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَةَ لِخِ) أَيِ فِي طَلَاقِكَ عَلَى صِحَّةِ بَرَاءَتِكَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ . فَوَدَّ: (كَمَا قُلْتُمْ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ . فَوَدَّ: (أَمَّا خُلْعُ الْكُفَّارِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ نَقَصَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا الْحَشْرَاتُ إِلَى وَلَوْ خَالَعَ وَقَوْلُهُ بِنَاءٍ عَلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى أَوْ خَالَعَ . فَوَدَّ: (قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ) شَائِلٌ كَمَا يُفِيدُ كَلَامَهُ بَعْدَ لَعَدَمِ قَبْضِ شَيْءٍ وَلِقَبْضِ الْبُغْضِ فَقَطْ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَعْدَ قَبْضِهِ كُلُّهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا أَوْ قَبْلَ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْهُ فَلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ بَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهِ فَالْقِسْطُ أَهْ . فَوَدَّ: (مَعَ غَيْرِهَا) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ . فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ أَوْ قَتْلًا) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عَلَى هَذَا الْخَمْرِ أَوِ الْمَقْصُوبِ أَوْ عِبْدِهَا هَذَا أَهْ . فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) صَوْرَةٌ هَذَا أَنْ يُصَرَّخَ بِوَصْفِ نَحْوِ الْخَمْرِيَّةِ وَالغَضَبِ وَالْوَاقِعِ مَقْصُوبٍ . فَوَدَّ: (فَيَقَعُ رَجْعِيًّا) أَيِ فِي الدَّمِ أَهْ ش . فَوَدَّ: (أَنَّهَا) أَيِ الْمَيْتَةِ . فَوَدَّ: (هُوَ) أَيِ الدَّمِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ يُقْصَدُ . فَوَدَّ: (وَكَذَا) أَيِ كَالدَّمِ فِي الْوُقُوعِ رَجْعِيًّا .

• فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) صَوْرَةٌ هَذَا أَنْ يُصَرَّخَ بِوَصْفِ نَحْوِ الْخَمْرِيَّةِ وَالغَضَبِ وَالْوَاقِعِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ .

المثل كما مرّ أو بصحيح وفاسد معلوم صحّ في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل.

(ولهما التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لكنته ذكره توطئة لقوله (فلو قال لوكيله خالفها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لوقوع الشقاق هنا فلا محابة وبه فارق بغ هذا من زائد بمائة كما مرّ. (وإن أطلق) كخالفها بمال وكذا خالفها بناء على أنّ ذكر الخلع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل) وله أنّ يزيد.

• قوله: (كما مرّ) أي في شرح ولو خالف بمجهول. • قوله: (وجب في الفاسد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة سم على حج أقول وكيفية أن تفرض مذكاة ويقطع عليها وعلى الصحيح اهـ ش. • قوله: (في الخلع) إلى قول المتن فإن نقص في المتن وإلى قوله والحاصل في النهاية لا قوله ويؤيده إلى أو خالف وقوله ويفرق إلى المتن. • قوله: (في بابه) أي التوكيل. • قوله: (لكنه ذكره) أي أعاده هنا.

• قوله (سني): (خالفها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالفها بمهر المثل فهل هو كالثنين أو كالإطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيده جعلهم خالفها بمال من صور الإطلاق؛ لأن مقدار المال مجهول فيها اهـ سيّد عزم أقول ولعله فيما إذا لم يشتهر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج ووكيله وناس غيرهما وإلا فالأقرب الأول فليراجع. • قوله: (من نقد كذا) ولو أطلق النقد وهو معتد بلا غلبة في البلد فهل هو كالطلاق الآتي في المتن أو يأتي فيه ما مرّ في البيع من تعيين النفع ثم التخيير فليراجع. • قوله (سني): (لم ينقص منها) أي ولم يخالف بمؤجل ولا بغير ما عتبه جنسا أو صفة فلو خالف لم يقع طلاق كما يأتي اهـ ش. • قوله: (وله الزيادة إلخ) بقي ما لو ناه عن الزيادة فهل يطل الخلع كالبيع أو لا ويفرق فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بأن الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اهـ ش أقول بل الأقرب الأول كما في البجيزمي عن الماوردي. • قوله: (ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة وأما إذا كانت مجهولة فالأقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل إن كان من جنس ما سماه الزوج من النقد ولم ينقص عنه؛ لأنه لم يقرّ مقصوده وإن كان من غير جنسه أو دون ما سماه الزوج فينبغي عدم الوقوع لانقضاء العوض الذي قدره اهـ ش. • قوله: (أنه يقتضي المال) أي وهو الزاجع اهـ ش.

• قوله (سني): (لم ينقص من مهر) أي نقصا فاجسا كما يأتي ولو قدمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية إلخ اهـ ش أي ولم يخالف بمؤجل ولا بغير نقد البلد جنسا أو صفة كما يأتي. • قوله: (وله أن يزيد) أي من جنس المهر أو غيره اهـ مغني.

• قوله: (صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله إلخ) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة.

(لأنَّ نَقَصَ فيهما) أي في الأولى أي نَقَصَ كان وفازت الثانية بأنَّ الْمُقَدَّرَ يخرج عنه بأي نَقَصٍ بخلاف المحمول عليه الإطلاق ويؤيده بل يُصرِّح به ما مرَّ في الوكالة أنه في بقه بجائز لا ينقص عنها ولو تافها بخلاف بقه لا ينقص عن ثمن المثل ما لا يُتَخاينُ بمثله أو خالغ بمؤجل أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نَقَصَ فاجش أو خالغ بمؤجل أو بغير نقد البلد (لم تطلق) للمخالفة كالبيع (وفي قول يفتح بمهر المثل) كالخلع بخمر وهو المعتمد في حالة الإطلاق كما صرحه في أصل الروضة ويُفوه وفازت التقدير بأنَّ المُخالفة فيه صريحة فلم يكن المأني به مأذوناً فيه .

(ولو قالت لو كيلها اختلغ بألف فامتثل) أو نَقَصَ عنها (نَقَذَ) لِمُوافَقَتِهِ الإذن .
(وإن زاد) أو ذكر غير الجنس أو الصفة كغير نقد البلد (فقال اختلغتها بألفين من مالها بوكالتها) أو أطلقت فزاد على مهر المثل وأضاف إليها هنا أيضاً (بأنث ويلزمها مهر المثل) ولا شيء عليه

• قوله: (أي نَقَصَ كان) خالفه الْمُغْنِي فَقَيَّدَ النَقَصَ في الصورتين بالفاجش . • قوله: (بأنَّ الْمُقَدَّرَ الخ) حاصله أنَّ المُقَدَّرَ في التَّحْيِينِ تَحْدِيدِيٌّ فَيُضَرُّ أي نَقَصَ كان وفي المحمول عليه الإطلاق الذي هو مهر الجثل تقريبي فلا يضرُّ فيه إلا الفاجش . • قوله: (يُخرَجُ) بيناء المفعول من الإخراج . • قوله: (ويؤيده) أي الفرق . • قوله: (أو خالغ الخ) أي في الأولى عَطَفَ على قول المثنى نَقَصَ وكان الأسبَكُ أنَّ يَحْدِفَهُ وَيَزِيدُ في نظيره الآتي لَفْظَةً فيهما كما قَمَلَ الْمُغْنِي . • قوله: (وفي الثانية) عَطَفَ على في الأولى . • قوله: (أو خالغ) أي في الثانية . • قوله: (أو بغير نقد البلد) أي جنساً أو صفة .

• قوله (سني): (يَقَعُ بِمَهْرِ الْجِثْلِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فِيمَا لَوْ خَالَغَ بِمُؤَجَّلٍ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدِ عَمَرَ . • قوله: (كالخلع بخمر) عبارة الْمُغْنِي لِقِسَادِ الْمُسَمَّى عَنِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَالْمَرْدِ أَه .

• قوله: (وهو الْمُغْتَمَدُ الخ) وَفَاقاً لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي . • قوله: (وهو الْمُغْتَمَدُ) شَامِلٌ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ سَمَ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَوْ خَالَغَ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بغير نَقْدِ الْبَلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدِ عَمَرَ .

• قوله (سني): (نَقَذَ) وفي تسليم الركيل الألف بغير إذن جليد وجهان أو جهُهُمَا لِلْمَنْعِ نِهَآةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِّ وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْعَيْنَ اعْتَدَّ بِهِ وَإِنْ كَانَ بغير إِذْنِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَوْ اسْتَقْلَّ بِقَبْضِ الْمُعَيَّنِّ اعْتَدَّ بِقَبْضِهِ أَه .

• قوله (سني): (فقال) أي حين الإختلاع . • قوله: (فزاد على مهر الجثل الخ) وَيُظْهِرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنفَاءً أَنَّ يَثْلَهُ مَا لَوْ خَالَغَ بغير نَقْدِ الْبَلَدِ .

• قوله (سني): (ويلزمها مهر الجثل) سواء أزاد على مُقَدَّرِهَا أَمْ نَقَصَ مُغْنِي وَأَسْنَى وَشَرَحَ الْبَهْجَةُ وَسَيَاتِي أَنَّ لَهَا الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا زَادَ عَلَى مُسَمَّاها إِنْ غَرِمَتْهُ .

• قوله: (وهو الْمُغْتَمَدُ) شَامِلٌ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ .

• قوله (سني): (ويلزمها مهر الجثل) قال في شرح البهجة سواء زاد على مُقَدَّرِهَا أَمْ نَقَصَ أَه .

على المعتمد؛ لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها ويفرق بين هذا وما مرَّ أن نقص وكيله عن مقدِّره يُغنيه بأن البضع مقوَّم عليه ولم يسمح به إلا بمقدِّره بخلافها فإن قضدها التخلُّص لا غير وهو حاصل بالفاء مُستأه ووجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها (الأكثر منه) أي مهر المثل (ومما سقته)؛ لأن الأكثر إن كان المهر فهو الواجب عند فساد المُستعى أو المُستعى فقد رُضيت به وفي الروضة وغيرها جكاية هذا القول على غير هذا الوجه وصوِّت. (وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) بأن قال من مالي (فخلع أجنبي) وسيأتي صحته (والمال) كله (عليه) دونها؛ لأن إضافته لنفسه إعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج. (وإن أطلق) بأن لم يصفه لنفسه ولا إليها وقد نواها فقال اختلعت فلانة بالفين (فالأظهر أن عليها ما سقته)؛ لأنها التزمت (وعليه الزيادة) لأنها لم ترض بها فكأنه اقتداها بما سقته وزيادة من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان وإلا فقد عليم مما قدمه في الوكالة أن للزوج مطالبة الوكيل بالكل إذا غرِمه رجع عليها بقدر ما سقته.....

□ فود: (على المُتَمَدِّد) مُقابله ما في الحاوي الصغير أن على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غرِمه لا يزجُّ به عليها سم وسيد عَمَر وشرح الرّوض. □ فود: (لأنه إلخ) تعليل للمتن. □ فود: (على غير هذا الوجه) راجع النهاية والمُعني.

□ قول (سني): (وإن أضاف الوكيل) أو أطلق ولم يتوها اه شرح الرّوض وهذا مُختَرَز قول الشارح الآتي وقد نواها اه سم. □ فود: (بأن قال) إلى قوله والحاصل في المُعني. □ فود: (إعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو الوكالة لكان أنسب اه سيد عَمَر. □ فود: (استبداد) أي استقلال. □ فود: (وقد نواها) أي الزوجة احتراز عما إذا نوى نفسه أو لم يتو أحدًا حيث يصير خلع أجنبي ولا طلب عليها كما جزم به الإمام نهاية. □ فود: (وقد نواها) الظاهر أن المراد بالضمير الإضافة وعليه فما الفرق بينها وبين التصريح بالإضافة بحسب نفس الأمر محل تأمل اه سيد عَمَر ويأتي عن سم مثله وعن شرح الرّوض والمنهج ما يفيد الفرق. □ فود: (وهذا) أي قول المتن إن عليها ما سقته إلخ عبارة المُعني فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن ألف لكن يطالب بما سقته؛ لأنه التزمت بعقده ثم يزجُّ عليها بما سقته إذا غرِمه للزوج مُطالبتها بما لزمها اه. □ فود: (أن للزوج مطالبة الوكيل) أي كما أن له مطالبة كل بما لزمته. □ فود: (مطالبة الوكيل إلخ) أي في صورة الإطلاق اه رشيد.

□ فود: (على المُتَمَدِّد) ومقابله ما في الحاوي الصغير أن على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غرِمه لا يزجُّ به عليها.

□ فود في (سني): (وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الرّوض أو أطلق ولم يتوها كما اقتضاه كلام الإمام وغيره اه وهذا مُختَرَز قول الشارح وقد نواها. □ فود: (وقد نواها) ولم يبين مُختَرَزَه ولعله أنه حيث خلع أجنبي وجميع المال عليه دونها ثم رأيت في المضروب عليه ما يوافق ذلك.

والحاصل أنه فيما إذا امْتَثَلَ مُقَدَّرُهَا أو نَقَصَ منه إن صَرَحَ بالوكالة عنها وإلا طُولِبَ أَيْضًا نَعَمْ، يرجعُ عليها بعد عَزْمِهِ ما لم يَنْوِ التَّبَرُّعَ فَإِنْ لَمْ يَمْتَثِلْ فِي الْمَالِ بَأَن زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أو ذَكَرَ غَيْرَ جَنْبِهِ وَقَالَ مِنْ مَالِهَا بِوَكَالَتِهَا بَأَنَّتْ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَلَا يُطَالَبُ بِهِ إِلَّا إِنْ ضَمِنَ فِيمُسَمَّاهُ وَلَوْ أَزِيدَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَإِنْ تَرْتَّبَ ضَمَانُهُ عَلَى إِضَافَةِ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ لَمَّا اسْتَقْلَ بِهِ الْأَجَنَّبِيُّ أَثَرُ فِيهِ الضَّمَانُ بِمَعْنَى الْإِتِمَامِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ ضَمَانٍ نَحْوِ الثَّمَنِ وَلَهَا هُنَا الرُّجُوعُ عَلَيْهِ

• فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ) أَي حَاصِلُ مَسَائِلِ وَكِيلِ الزَّوْجَةِ. • فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ لَمْ يَذْكُرْهُ شَرْحُ م ر بَلِ افْتَصَرَ عَلَى مَا كَانَ مَكَانَ هَذَا ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَحَدَ سَم. • فَوُدَّ: (وَلَا) أَي بَأَن أَطْلَقَ وَقَدْ نَوَاهَا. • فَوُدَّ: (طُولِبَ) أَي وَلَا يُطَالَبُ إِلَّا إِذَا ضَمِنَ نَهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (أَيْضًا) كَمَا تُطَالَبُ. • فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَنْوِ التَّبَرُّعَ) أَي بَأَن نَوَى حِينَ الْأَدَاءِ الرُّجُوعَ إِلَيْهَا أَوْ أَطْلَقَ. • فَوُدَّ: (غَيْرَ جَنْبِهِ) أَي أَوْ صِفَتِهِ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُطَالَبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُهَا بِمَا لَزِمَهَا إِلَّا إِنْ ضَمِنَ كَأَن يَقُولَ عَلَى أَتَى ضَامِنٌ قِيُطَالَبُ بِمَا سَمَى وَإِنْ زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَلَا يُطَالَبُ الْخ أَي فِيمَا صَرَّحَ بِوَكَالَتِهَا سَوَاءً امْتَثَلَ مَا سَمَّاهُ أَوْ زَادَ أَوْ نَقَصَ أَحَد. • فَوُدَّ: (بِهِ) أَي بِمَهْرِ الْمَثَلِ أَي فِي صَوْرَتِي عَدَمِ الْإِمْتِثَالِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ الْجَنْسِ وَكَذَا لَا يُطَالَبُ بِالْمُسَمَّى فِي صَوْرَتِي الْإِمْتِثَالِ وَالتَّقْصِصِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْوَكَاةِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (فِيمُسَمَّاهُ) أَي بَأَنَّتْ بِمُسَمَّاهُ فَلْيُتَامَلْ أَحَدٌ سَيَذْهَبُ عُمَرُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (هَلَى إِضَافَةً فَاسِدَةٍ) أَي كَأَن أَضَافَ الْكُلَّ إِلَيْهَا أَحَدٌ ش. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْخُلْعَ الْخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ ضَمِنَ فِيمُسَمَّاهُ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْخُلْعَ لَمَّا اسْتَقْلَ بِهِ الْخ) مُقْتَضَى صَنِيعِهِ هُنَا أَنَّهُ إِذَا أَضَافَ إِلَيْهَا فِي صَوْرَةِ الْمُخَالَعَةِ الْآتِيَةِ أَنَّهَا تَبَيَّنَ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَيَلْزَمُهَا وَإِنْ زَادَ عَلَى مُسَمَّاهَا وَلَا تَرْجِعُ بِالزَّيْدِ عَلَيْهِ خَيْثُ لَا ضَمَانَ وَلَا فَتَيَيْنُ بِمُسَمَّاهُ وَيَجِبُ عَلَيْهَا مِنْهُ بِقَدْرِ مُسَمَّاهَا فَلْيُتَامَلْ أَحَدٌ سَيَذْهَبُ عُمَرُ. • فَوُدَّ: (وَلِأَنَّ تَرْتَّبَ) أَي الضَّمَانَ عَلَى ذَلِكَ أَي الْإِضَافَةِ الْفَاسِدَةِ. • فَوُدَّ: (وَلَهَا هُنَا) أَي فِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ عِبَارَةُ

• فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ) لَمْ يَذْكُرْهُ م ر بَلِ افْتَصَرَ عَلَى مَا كَانَ مَكَانَ هَذَا وَضَرَبَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَي وَهُوَ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَوَيَّهَا وَأَنْ لَا وَرُدَّ بِعَزْمِ إِمَامِهِ بَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَيَّهَا نَزَلَ الْخُلْعُ عَلَيْهِ وَصَارَ خُلْعَ أَجَنَّبِيٍّ وَلَا طَلَبَ عَلَيْهَا وَقَالَ إِنَّهُ بَيَّنَّ الْإِشْكَالَ فِيهِ وَسَيَاتِي لِذَلِكَ تَيَمَّةٌ فِي نَظِيرَةِ هَذِهِ وَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُهَا بِمَا لَزِمَهَا إِلَّا إِنْ ضَمِنَ كَأَن قَالَ عَلِيٌّ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ قِيُطَالَبُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ يَسْتَقِلُّ بِهِ الْأَجَنَّبِيُّ فَأَثَرُ الضَّمَانِ فِيهِ بِمَعْنَى الْإِتِمَامِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى إِضَافَةِ فَاسِدَةٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ لِتَصْرِيحِهِ بِالْوَكَاةِ أَنَّ فَائِدَةَ قَوْلِهِمْ بِوَكَالَتِهَا الْمَذْكُورِ فِي الْمُتَنِيِّ عَدَمَ مُطَالَبَتِهِ حَيْثُ لَا غَيْرَ لِمَا عَلِمَ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْكُلِّ وَأَنَّ التَّفْصِيلَ فِي الْلُزُومِ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا أَوْ إِلَيْهِ وَالْإِطْلَاقِ سَوَاءً أَذْكَرَ الْوَكَاةَ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَا مَرَّ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْوَكَاةِ الْخ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُطَالَبُ) هَلَا طُولِبَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يُطَالَبُ وَيُجَابُ بِمَا يَأْتِي مِنَ الْفَرْقِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَالْأَجَنَّبِيُّ تَوَكَّلَهَا فَتَخَيَّرَ هِيَ. • فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ ضَمِنَ الْخ) كَذَا فِي الرَّوْضِ.

بما زاد على مُسَمَّاهَا إِنْ غَرِمَتْه؛ لِأَنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَانِهِ أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي وَلَمْ يَنْوِهَا فَخَلَعَ
أَجَنِبِي فَيَلِزِمُهُ الْمُسَمَّى جَمِيعُهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمُسَمَّاهُ وَلَوْ أَزِيدَ مِنْ
مُسَمَّاهَا وَهِيَ بِمَا سَمَّاهُ كَمَا لَوْ أَضَافَ لَهَا مُسَمَّاهَا وَلَهُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ فَإِنْ غَرِمَ الْكُلُّ رَجَعَ عَلَيْهَا
بِمُسَمَّاهَا وَفِيمَا إِذَا أَطْلَقْتَ التَّوَكِيلَ لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا مَهْرُ الْمُثَلِّ فَإِنْ سَمَّى أَزِيدَ لِرَمَةِ الزَّائِدِ فَإِنْ
غَرِمَ الْكُلُّ رَجَعَ بِمَهْرِ الْمُثَلِّ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى.....

الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا غَرِمَ فِي هَذِهِ أَيْ مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ وَفِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ رَجَعَ إِلَيْهَا لَكِنْ بِقَدْرِ مَا
سَمَّاهُ فَقَطْ إِنْ سَمَّتْ شَيْئًا هـ. قُودُ: (لِأَنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ الْخَلْعَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ فِيمَا لَوْ زَادَ مَهْرُ الْمُثَلِّ كَخَمْسَةِ
عَشَرَ عَلَى مُسَمَّاهَا كَعَشْرَةٍ وَنَقَصَ عَنْ مُسَمَّاهُ كَعَشْرِينَ فَإِنَّ جَمِيعَ الزَّيَادَةِ عَلَى مُسَمَّاهَا لَيْسَتْ مُتَوَلَّدَةً مِنْ
ضَمَانِهِ بَلْ إِنَّمَا هِيَ التَّضَاوُثُ بَيْنَ مَهْرِ الْمُثَلِّ وَمُسَمَّاهُ أَيْ كَخَمْسَةِ أَهْ سَبْعَ عَشَرَ هـ. قُودُ: (أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي)
عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَقَالَ مِنْ مَالِي هـ. قُودُ: (أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا) أَيْ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوَاهَا هـ. قُودُ: (وَإِنْ نَوَاهَا)
أَيْ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ
فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْبِهَا إِنْ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَايَتِهَا لَمْ يُطَالَبْ إِلَّا أَنْ ضَمِنَ
وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمُسَمَّاهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا سَمَّاهُ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ وَهَكَذَا
فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ أَيْ بَيْنَ نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ وَبَيْنَ التَّضَرُّعِ بِهَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ
أَهْ سَمِ أَقُولُ وَأَشَارَ إِلَى الْفَرْقِ شَرْحًا فِي الْمَنْهَجِ وَالرَّوْضِ فِي التَّغْلِيلِ بِأَنْ صَرَّفَ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ إِلَيْهِ
مُمْكِنٌ هـ. قُودُ: (وَهِيَ بِمَا سَمَّاهُ) وَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي مُسَمَّاهُ الزَّائِدِ مِنَ الْجَنْسِ أَمَّا غَيْرُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْتَبَرَ
قِيَمَتُهُ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى مُسَمَّاهَا أَوْ سَاوَتْهُ انْقَصَرَ أَيْ فِي مُطَالَبَتِهَا عَلَيْهِ أَيْ مُسَمَّاهَا وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْهُ أُخِذَ مِنْهُ
أَيْ مُسَمَّاهَا بِقَدْرِهَا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَعَلَيْهِ فَهَلْ لِلزَّوْجِ مُطَالَبَتُهَا أَيْضًا كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ
أَوْ يَقْتَصِرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى مُطَالَبَةِ الْوَكِيلِ وَيَكُونُ مَحَلُّ التَّخْيِيرِ الْمُشِيرِ بِهِ كَلَامُهُمْ عِنْدَ اتِّحَادِ
الْجَنْسِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهُ مُغَايِرُ لِمَا التَّرَمَّتْ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَهْ سَبْعَ عَشَرَ هـ. قُودُ: (بِمَا سَمَّاهُ) أَيْ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِهِ.

هـ. قُودُ: (لِأَنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَانِهِ) هَكَذَا إِلَى هُنَا كَانَ مُرَادُهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْحَاصِلُ إِلَى هُنَا
فَلْيُرَاجِعْ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا إِنْ ضَمِنَ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ كَذَا فِي الرَّوْضِ وَهَذَا أَقْرَبُ فِي
شَرْحِ الرَّوْضِ هـ. قُودُ: (أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ أَضَافَ الْخَلْعَ إِلَى نَفْسِهِ
أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوَاهَا فَهُوَ كَالْأَجَنِبِيِّ الْخَلْعُ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا مَعْنَاهُ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوَاهَا هـ. قُودُ: (وَإِنْ
نَوَاهَا) أَيْ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ
الشَّارِحِ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْبِهَا إِنْ أَضَافَ إِلَى مِلْكِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَايَتِهَا لَمْ يُطَالَبْ إِلَّا
إِنْ ضَمِنَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمَا سَمَّاهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا سَمَّاهُ وَإِنْ لَمْ
يَضْمَنْ وَهَكَذَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَإِذَا غَرِمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْ
مَسْأَلَةُ الْإِطْلَاقِ وَفِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ رَجَعَ عَلَيْهَا لَكِنْ بِقَدْرِ مَا سَمَّاهُ فَقَطْ إِنْ سَمَّتْ شَيْئًا هـ.

ما تَقَرَّرَ من التَّفْصِيلِ فِي مُطَالَبَةِ الْوَكِيلِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ مِنْ مُطَالِبٍ وَكَيْلٍ الشَّرَاءِ فِي الذَّمَّةِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنْ أَصْلَ الشَّرَاءِ يُحْكِنُ وَقَوْعُهُ لَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا. (وَيَجُوزُ) أَيَّ يَجْلُ وَيَصْحُ (تَوَكُّلُهُ) أَيُّ الزَّوْجِ فِي الْخُلْعِ (ذِمَّتًا) وَحَرِيثًا وَإِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُخَالِغُ الْمُسْلِمَةَ فِيمَا لَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ تَخَلَّفَ ثُمَّ أَسْلَمَ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِصَحَّةِ الْخُلْعِ. (وَعَبْدًا وَمَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفِيهِ) وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ السَّيِّدُ وَالْوَلِيُّ إِذْ لَا عَهْدَةَ تَتَعَلَّقُ بِوَكِيلِهِ بِخِلَافٍ وَكَيْلِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ (وَلَا يَجُوزُ) أَيُّ لَا يَصْحُ (تَوَكُّلُ) مُحْجُورٍ عَلَيْهِ) بِسَفِيهِ وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ هُنَا أَيْضًا (فِي قَبْضِ الْعَوِضِ) الْعَيْنُ وَالذِّئْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ فَإِنْ فَعَلَ وَقَبْضَ بَرٍّ الْمُخَالِغَ بِالْدَفْعِ لَهُ وَكَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُضْطَّعُ لِمَالِهِ بِأَذْنِهِ فِي

• فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ) أَيُّ حَيْثُ شَرَطَ فِي مُطَالَبَتِهِ حَيْثُ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَّرَحَ بِوَكَالَتِهَا أَنْ يَضْمَنَ وَلَمْ يَشْرِطْ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفِ الْخُلْعَ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا لَكِنَّهُ نَوَاهَا. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) كَانَ الْمُرَادُ سَوَاءً ضَمِنَ أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ الْخُلْعُ) وَيُفْرَقُ أَيْضًا بِأَنَّهُ ثُمَّ يَقْضَى يَدَهُ عَلَى مَا يُقَابِلُ الثَّمَنَ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَغْرِيمِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. • فَوَدَّ: (أَيُّ يَجْلُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ الْكَافِرِ. • فَوَدَّ: (وَتَخَلَّفَ) أَيُّ وَخَالَعَهَا فِي حَالَةِ التَّخَلُّفِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ وَكَيْلِهَا الْخُلْعُ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مُطَالَبَةِ وَكِيلِهَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي الشَّرْحِ حُكْمُ وَكِيلِهَا إِذَا كَانَ سَفِيهَا وَأَنَّهُ إِذَا أَضَافَ الْمَالَ إِلَيْهَا بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَلَا يُطَالِبُ الْوَكِيلُ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ الْخُلْعُ) أَيُّ آتِيًا. • فَوَدَّ: (أَيُّ لَا يَصْحُ) يَتَّبِعِي وَلَا يَجْلُ؛ لِأَنَّهُ تَعَاطَى عَقْدَ فَايِدِ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ الْخُلْعُ) أَيُّ بَلَا إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَصْحُ كَمَا يَقْضَى قَبْضُ السَّفِيهِ لِنَفْسِهِ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَتَّاطِيِّ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (بَرٍّ الْمُخَالِغُ وَكَانَ الزَّوْجُ الْخُلْعُ) كَذَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَأَهُ أَيْضًا لَكِنَّ حَمْلَهُ السُّبْكِيَّ وَابْنَ الرُّفْعَةَ عَلَى عَوِضٍ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَعَلَى الطَّلَاقِ بِدَفْعِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصْحُ الْقَبْضُ إِذْ مَا فِيهَا أَيُّ الذَّمَّةُ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ فَإِذَا تَلَفَ كَانَ عَلَى الْمُلتَزِمِ وَيَقِي حَقَّ الزَّوْجِ فِي ذِمَّتِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَقُولُ وَلَوْ فَصَلَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُخَالِغِ عَالِمًا بِسَفِيهِ فَيَقْبِضُ الْحَقَّ فِي ذِمَّتِهِ لِنَقْصِيرِهِ أَوْ جَاهِلًا بِهِ فَلَا يَبْقَى إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ وَإِنَّمَا التَّقْصِيرُ مِنَ الزَّوْجِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِبَهِ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ الزَّوْجُ الْخُلْعُ) عَطَفَ عَلَى بَرٍّ الْمُخَالِغِ.

• فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ) أَيُّ حَيْثُ شَرَطَ فِي مُطَالَبَتِهِ حَيْثُ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَّرَحَ بِوَكَالَتِهَا أَنْ يَضْمَنَ وَلَمْ يَشْرِطْ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفِ الْخُلْعَ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا لَكِنَّهُ نَوَاهَا. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) كَانَ الْمُرَادُ سَوَاءً ضَمِنَ أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ وَكَيْلِهَا الْخُلْعُ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مُطَالَبَةِ وَكِيلِهَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي الشَّرْحِ حُكْمُ وَكِيلِهَا إِذَا كَانَ سَفِيهَا وَأَنَّهُ إِذَا أَضَافَ إِلَيْهَا بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَلَا يُطَالِبُ الْوَكِيلُ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ هُنَا) أَيُّ بَلَا إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَصْحُ كَمَا يَقْضَى قَبْضُ السَّفِيهِ لِنَفْسِهِ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَتَّاطِيِّ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُضْطَّعُ لِمَالِهِ) فِي نَسْخَةِ

الدفع إليه فإن قلت ما في الدِّمَّة لا يَتَعَيَّنُ إلَّا بقبضٍ صحيح وقد عَلِمْتَ أَنَّ قبْضَ السَّفِيهِ باطلٌ فكيف بَرِئَ منه المُخَالِغُ قلتُ الكلامُ في مَقَامَيْنِ صَحَّةُ قَبْضِهِ وَالصَّوَابُ عَدَمُ صَحَّتِهِ وَبَرَاءَةُ ذِمَّتِهَا وَالْقِيَاسُ بَرَاءَتُهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي قَبْضِهِ مِنْهَا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَمَعَ ذَلِكَ قَالُوا تَبَرُّاً فَكَذَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ الْإِطْلَاقُ هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَنْقُولِ إِذَا أُذِنَ الزَّوْجُ لِلْسَّفِيهِ مَثَلًا كإِذْنِ وَلِيِّهِ لَهُ وَوَلِيِّهِ لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي قَبْضِ ذَيْنِ لَهُ فَقَبْضُهُ اغْتَدُّ بِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَصْلُ عَنْ تَرْجِيحِ الْحَنَاطِيِّ انْتَهَتْ وَيَجُوزُ أَيْضًا تَوَكُّلُهَا كَافِرًا وَعَبْدًا وَفِيمَا إِذَا أُطْلِقَ وَلَمْ يَأْذُنِ السَّيِّدُ فِي الْوَكَالَةِ لِلزَّوْجِ مُطَالَبَتُهُ بِالْمَالِ بَعْدَ الْعِتْقِ ثُمَّ بَعْدَ غُرْمِهِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا إِنْ قَصَدَ الرُّجُوعَ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا.....

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ) وَهِيَ قَوْلُهُ: لَا تَلَا تَلَسَ أَهْلًا لَهُ أَهْ كُرْدِي. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ وَجُودَهَا مَعَ إِذْنِ الْوَلِيِّ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (فَكَذَا هُنَا) بَلْ مَا هُنَا أَوْلَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ ثُمَّ مَتَّعَ بِالْإِذْنِ وَمَعَ ذَلِكَ اغْتَدُّ بِهِ وَالزَّوْجُ هُنَا غَيْرُ مُتَّعَدٍ بِتَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَر. • فَوُدَّ: (الْإِطْلَاقُ) أَيِ إِطْلَاقِ بَرَاءَةِ الْمُخَالِغِ الشَّامِلِ لِلْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ وَلَمَّا يَأْذُنُ الْوَلِيُّ وَيُدُونَهُ. • فَوُدَّ: (اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ) كَأَنَّهُ اخْتَلَفَ كَلَامُهُ إِذْ هَذَا الْمُقْتَضَى يُخَالِفُ مَنَقُولَ النَّهَايَةِ أَهْ سَيِّدُ عَمَر. • فَوُدَّ: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ الْعَبْدُ. • فَوُدَّ: (انْتَهَتْ) أَيِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ. • فَوُدَّ: (وَيَجُوزُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا صَحَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَرْجِعُ السَّيِّدُ إِلَى لَا سَفِيَهَا. • فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ) أَيِ الْعَبْدُ بِأَنَّهُ لَمْ يُصِفْهُ لَهُ وَلَا لَهَا أَهْ شَ زَادَ سَمَ فَإِنْ أَضَافَهُ إِلَيْهَا طَوَّلِيَتْ بِهِ أَه. • فَوُدَّ: (بَعْدَ الْعِتْقِ) أَيِ لِكُلِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ شَ. • فَوُدَّ: (إِنْ قَصَدَ) أَيِ عِنْدَ الْغُرْمِ. • فَوُدَّ: (وَكَانَ الْفَرْقُ الْخ) تَطْوِيلُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ كَمَا

بَعْدَهُ بِإِذْنِهِ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ عَوَّضَ بَعْدَهُ فِي الشَّرْحِ إِلَى الْمُنْفِي فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنْ قُلْتَ مَا فِي الدِّمَّة لا يَتَعَيَّنُ إلَّا بقبضٍ صحيح وقد عَلِمْتَ أَنَّ قبْضَ السَّفِيهِ باطلٌ فكيف بَرِئَ بِهِ الْمُخَالِغُ قلتُ الكلامُ في مَقَامَيْنِ صَحَّةُ قَبْضِهِ وَالصَّوَابُ عَدَمُ صَحَّتِهِ وَبَرَاءَةُ ذِمَّتِهَا وَالْقِيَاسُ بَرَاءَتُهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي قَبْضِهِ مِنْهَا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَمَعَ ذَلِكَ قَالُوا تَبَرُّاً فَكَذَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ الْإِطْلَاقُ هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَنْقُولِ إِذَا أُذِنَ الزَّوْجُ لِلْسَّفِيهِ مَثَلًا كإِذْنِ وَلِيِّهِ لَهُ وَوَلِيِّهِ لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي قَبْضِ ذَيْنِ لَهُ فَقَبْضُهُ اغْتَدُّ بِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَصْلُ عَنْ تَرْجِيحِ الْحَنَاطِيِّ انْتَهَتْ وَيَجُوزُ أَيْضًا تَوَكُّلُهَا كَافِرًا وَعَبْدًا أَهْ مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ وَقَوْلُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ الْخ قَدْ يَمْنَعُ وَجُودَهَا مَعَ إِذْنِ الْوَلِيِّ أَه. • فَوُدَّ: (وَوَلِيِّهِ لَوْ أُذِنَ لَهُ الْخ) نَازَعَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ بِهَذَا فِي حَمَلِ السُّبْكِيِّ الْآتِي الَّذِي تَبَعَهُ عَلَيْهِ فِي الرُّؤُوسِ فَقَالَ تَبَعَ فِي هَذَا السُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ وَالْإِطْلَاقُ هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَنْقُولِ إِذَا أُذِنَ الزَّوْجُ لِلْسَّفِيهِ مَثَلًا كإِذْنِ وَلِيِّهِ لَهُ وَوَلِيِّهِ لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي قَبْضِ ذَيْنِ لَهُ فَقَبْضُهُ اغْتَدُّ بِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَصْلُ عَنْ تَرْجِيحِ الْحَنَاطِيِّ أَهْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِيمَا سَبَقَ نَازَعَ أَيْضًا السُّبْكِيُّ. • فَوُدَّ: (وَفِيمَا إِذَا أُطْلِقَ) أَيِ بِأَنَّهُ خَالَغَ فِي الدِّمَّة وَلَمْ يُصِفْهُ إِلَيْهَا فَإِنْ أَضَافَهُ طَوَّلِيَتْ بِهِ.

وما مرّ في توكيل الخُرّ الصريح في عدم اشتراط قضيه للمرجوع وإنما الشرط عدم قضيد التبرع
أن المال هنا إما لم يتأهل مُستحقّه للمطالبة به ابتداءً وإنما تَطَرَأَ مُطالبتُهُ به بعد العتي المجعول
وقوعه فضلاً عن زَمَنِهِ لو وَقَعَ كان أدأؤه مُحْتَمَلاً لِكُونِهِ عَمَّا التَزَمَهُ وَلِكُونِهِ تَبَوُّعاً عَلَيْهَا وَلَا قَرِينَةً
تُحَيِّزُ أَحَدَ هَذَيْنِ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ بَرَاءَةً ذِمَّتِهَا بِمَا دَفَعَهُ فَاشْتَرَطَ لِصَارِفٍ لَهُ عَنِ التَّبَرُّعِ وَهُوَ
قَضْدُ الرُّجُوعِ بِخِلَافِ الخُرِّ فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ بِهِ عَقِبَ الْوَكَالَةِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ أَدَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ
جَهَتِهَا فَلَمْ يُشْتَرَطْ لِرُجُوعِهِ قَضْدٌ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ تَنْظِيرُ بَعْضِهِمْ فِي اشْتِرَاطِ قَضْدِ الرُّجُوعِ هُنَا
وَيُغْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ هُنَا فَتَأْتِلُهُ مَعَ إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ وَمَالٍ تَجَارَتِهِ
وَيَرْجِعُ السَّيِّدُ عَلَيْهَا بِمَا غَرِمَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ رُجُوعاً لَوْجُودَ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ عَنِ التَّبَرُّعِ هُنَا
أَيْضاً لِحَوَازِ مُطَالَبَةِ الْقَرْنِ عَقِبَ الْخُلْعِ لَا سَفِيهَا وَإِنْ أِذْنُ الْوَلِيِّ فَلَوْ فَعَلَ وَقَعَ رَجْعاً إِنْ أُطْلِقَ أَوْ
أَضَافَهُ إِلَيْهِ فَإِنَّ أَضَافَ الْمَالِ إِلَيْهَا بَأْنَتْ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى
السَّفِيهِ كَذَا ذَكَرُوهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ فَمَا قِيلَ : «لأنه يُطَالَبُ وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَيْهَا بَعْدَ
غُرْمِهِ وَهَمٌّ».

(وَالْأَصْحَحُّ صَحَّةُ تَوْكِيلِهِ امْرَأَةً لِيُخْلَعَ) وَفِي نُسْخٍ بَخْلَعٍ فَالْإِلَامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ (زَوْجَتَهُ أَوْ طَلَاقَهَا)؛ لِأَنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ يُفَوَّضَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ إِلَيْهَا وَتَوْكِيلُ امْرَأَةٍ تَخْتَلِعُ عَنْهَا صَحِيحٌ قَطْعاً وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ

يُظْهَرُ بِالتَّامُّلِ الصَّادِقِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرَ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ عَدَمُ الْفَائِدَةِ . هـ فَوَدَ : (وَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَعَلَيْهِ
الزِّيَادَةُ خِلَافَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ الْكَامِلِ وَقَدْ يُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي . هـ فَوَدَ : (مُسْتَحَقَّةٌ) وَهُوَ الْعَبْدُ اهـ ع
ش . هـ فَوَدَ : (تَطَرُّأَ مُطَالَبَتُهُ) أَيِ لِلْمَرْأَةِ اهـ ع ش . هـ فَوَدَ : (لَوْ وَقَعَ) أَيِ الْعَتَقُ . هـ فَوَدَ : (كَانَ أَدَاءُهُ الْخُ)
جَوَابٌ لِمَا . هـ فَوَدَ : (هُنَا) أَيِ فِي الْعَبْدِ . هـ فَوَدَ : (وَيُغْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ نَازَعَ فِي
الِاشْتِرَاطِ وَقَالَ إِنَّ الْأَوْجَعَ خِلَافُهُ اهـ سَم . هـ فَوَدَ : (وَمَعَ إِذْنِ السَّيِّدِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا ذَكَرُوهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا
قَوْلَهُ لَوْجُودَ الْقَرِينَةِ إِلَى لَا سَفِيهَا . هـ فَوَدَ : (فِيهَا) أَيِ الْوَكَالَةِ . هـ فَوَدَ : (إِنْ أُطْلِقَ) أَيِ السَّفِيهِ بِأَنْ لَمْ يُضْفَهِ لَهُ
وَلَا لَهَا ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعاً وَإِنْ نَوَاهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ خِلَافَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ الْكَامِلِ وَقَدْ يُصْرَحُ
بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَأَمَّا الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ بَسْفُهُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَكِيلاً عَنْهَا وَإِنْ أِذْنُ لَهُ الْوَلِيُّ إِلَّا
إِذَا أَضَافَ الْمَالُ إِلَيْهَا فَتَبَيَّنَ وَيَلْزَمُهَا اهـ . هـ فَوَدَ : (وَلَزِمَهُ الْمَالُ) وَرَجَعَ بِهِ عَلَيْهَا بَعْدَ غُرْمِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ
وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ إِلَّا إِنْ طَوَّلِبَ اهـ وَقَوْلُهَا وَرَجَعَ الْخُ كَانَ فِي أَصْلِ
الْشَّارِحِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا وَأَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا الْخُ اهـ سَيِّدٌ عَمَرَ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ وَرَجَعَ بِهِ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا رَجَعَ
لِلْعَبْدِ إِذِ السَّفِيهِ لَا يَغْرَمُ وَعِبَارَةٌ خَجَّ وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى السَّفِيهِ الْخُ اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِي
قَوْلُهُ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ يَعْنِي الْوَكِيلَ فِي الشَّرَاءِ مَثَلًا لَكِنْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَكِيلِ الْخُلْعِ فَتَأَمَّلْ
اهـ . هـ فَوَدَ : (وَفِي نُسْخٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ . هـ فَوَدَ : (لأنه يجوز) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي .

هـ فَوَدَ : (وَيُغْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ نَازَعَ فِي الْإِشْتِرَاطِ وَقَالَ إِنَّ الْأَوْجَعَ خِلَافُهُ .

على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاقٍ بمضيئه .
(ولو وكلام أي الزوجان معاً (رجلاً) في الخلع وقبوله (تؤلى طرفاً) أرادته منهما مع الآخر أو
وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)؛ لأن الخلع يكفي فيه اللفظ من جانب كما لو
علق بالإعطاء فأعطته .

فصل في الصيغة وما يتعلق بها

(الفرقة بلفظ الخلع) إن قلنا : إنه صريح، أو كناية ونواه به (طلاق) يُنقص العدد؛ لأن الله -
شبحانه وتعالى في قوله تعالى ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانِ﴾ [بقره: ٢٢٩] الآية ذكر حكم الافتداء المرادف
له الخلع بعد الطلقتين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على
أن الثالثة هي الافتداء كذا قالوه، وبزوده الحديث الصحيح الآتي في ثالث فصل في الطلاق
«أنه سئل عن الثالثة فقال: ﴿أَوْ تَرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾» [بقره: ٢٢٩] وحديثه فيندفع جميع ما تقرر
(وفي قول) نص عليه في القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع، أو المفاداة إذا لم يقصد به طلاقاً
(فسخ لا ينقضي) بالتخفيف في الأقصح (عدداً) فيجوز تجديده النكاح بعد تكرره من غير
خضبر، واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرر من البلقيني الإفتاء به،

• فود: (لم يصح توكيله امرأة الخ) لئلا يختار للنكاح ولا يصح توكيلها للاختار في النكاح
فكذا اختيار الفراق مضي وع ش . • فود: (في طلاقٍ بمضيئه) أي مبهماً أما بعد تبيينه للنكاح فيصح
توكيلها في طلاقه اءع ش .

فصل في الصيغة وما يتعلق بها

• فود: (في الصيغة) إلى التبيه في النهاية إلا قوله كذا قالوه إلى المتن . • فود: (وما يتعلق بها) أي
كوقوع واحدة بثلاث الألف فيما إذا قالت له طلقني ثلاثاً بألف فطلق واحدة اءع ش . • فود: (فدل) أي
الأسلوب المذكور . • فود: (إذا لم يقصد به الخ) إن كان هذا التقييد بناءً على كونه كناية المذكور بقوله
السابق، أو كناية ونواه ففي المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر؛ لأن كلا منهما على تقدير غير
تقدير الأول، وإن كان بناءً على أنه صريح أيضاً ففي التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر سم وبجواب
باختيار الثاني والتقييد لتعيين محل الخلاف لما سباني أنه إذا نوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اه سيد

فصل في الصيغة، وما يتعلق بها

• فود: (إذا لم يقصد به طلاقاً) إن كان هذا التقييد بناءً على كونه كناية المذكور بقوله السابق، أو كناية
ونواه ففي المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر؛ لأن كلا منهما على تقدير غير تقدير الأول، وإن
كان بناءً على أنه صريح أيضاً ففي التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتأمل . • فود: (إذا لم يقصد
الخ) أي بناءً على ما يأتي عن الإمام .

واستدلوا له بالآية نفسها؛ إذ لو كان الافتداء طلاقاً لما قال فإن طلقها، وإلا كان الطلاق أربقاً
أما الفرقة بلفظ الطلاق يجوز فطلاق يُنْقِصُ المدد قطعاً كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق
لكن نقل الإمام عن المحققين القطع بأنه لا يصير طلاقاً بالنية كما لو قصد بالظهار الطلاق.
(تنبيه) إن قلت: لم كان الفسخ لا يُنْقِصُ المدد والطلاق يُنْقِصُهُ، وما الفرق بينهما من جهة
المعنى قلت: يفرق بأن أصل مشروعية الفسخ إزالة الضرر لا غير، وهي تحصل بمجرد قطع
دوام العشرة فانتصروا به على ذلك؛ إذ لا دخل للمد في، وأما الطلاق فالشارع وضع له
عدداً مخصوصاً لكونه يقع بالاختيار لموجب وعديه فقوض لإرادة الموقع من استيفاء عديه
وعديه (فعلی الأول) الأصح (لفظ الفسخ كتابة) في الطلاق أي الفرقة يجوز الثبوت عنها بلفظ

عمر أي بقطع النظر عما يأتي عن الإمام وقوله الأول الأولى الآخر. ٥ قوله: (بالآية نفسها) وهي قوله
تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِذِي﴾ [البر: ٢٢٩] اه ع ش. ٥ قوله: (إذ لو كان الافتداء إلخ) قال
البيضاوي والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق باليؤوض وقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾
[البر: ٢٣٠] متعلق بقوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البر: ٢٢٩] تفسير لقوله تعالى ﴿أَوْ تَرْبِيعٌ﴾ [البر: ٢٢٩]
[٢٢٩] اغترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع متجانساً تارة ويؤوض أخرى اه سم.

٥ قوله: (أما الفرقة) إلى قوله: لكن نقل في المعنى. ٥ قوله: (أما الفرقة بلفظ الطلاق إلخ) مختار قول
المصنف بلفظ الخلع. ٥ قوله: (فطلاق يُنْقِصُ المدد إلخ) مُتَمَدِّد اه ع ش. ٥ قوله: (ولو قصد بلفظ الخلع
الطلاق) أي: أو افترق به لفظ الطلاق كخالفتك على طلقه بألف اه معني. ٥ قوله: (بأنه إلخ) أي
الخلع. ٥ قوله: (لا يصير طلاقاً) أي بل هو فسخ اه ع ش. ٥ قوله: (وهي) أي إزالة الضرر. ٥ قوله: (به) أي
بالفسخ وقوله على ذلك أي مجرد القطع. ٥ قوله: (إذ لا دخل إلخ) يتأمل اه سم، وقد يقال المعنى إن
الشارع لم يضع للفسخ عدداً مخصوصاً حتى ينقص به. ٥ قوله: (ليكونه يقع إلخ) لا يخفى ما في هذا
التعليل. ٥ قوله: (فقوض لإرادة الموقع إلخ) يتأمل فيه.

٥ قول (سني): (فعلی الأول) ما وجه التفرع، وقد يجاب بأن الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه
على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كناية، وإنما خص الأول؛ لأنه محل التوهم، أو لأنه الصحيح فافتصر

٥ قوله: (إذ لو كان الافتداء طلاقاً إلخ) قال البيضاوي والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختيار الزوج فهو
كالطلاق باليؤوض وقوله ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البر: ٢٣٠] متعلق بقوله ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البر: ٢٢٩] تفسير لقوله
﴿أَوْ تَرْبِيعٌ﴾ [البر: ٢٢٩] اغترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع متجانساً تارة ويؤوض
أخرى اه. ٥ قوله: (إذ لا دخل إلخ) يتأمل.

٥ قوله في (سني): (فعلی الأول) ما وجه هذا التفرع وقد يجاب بأن الفاء لمجرد العطف. ٥ قوله: (فعلی
الأول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كناية، وإنما خص الأول؛ لأنه محل التوهم،
أو لأنه الصحيح فافتصر على الإيفاء به.

الْخُلْعُ فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ (وَالْمُفَادَاةِ) أَيِ وَمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهَا (كَخُلْعٍ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَكَذَا الْآيَاتَانِ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) يُورِدُهَا فِي آيَةِ السَّابِقَةِ (وَلَفْظُ الْخُلْعِ) وَمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ (صَرِيحٌ) فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ تَكْوِينٌ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ لِإِرَادَةِ الْفِرَاقِ فَكَانَ كَالْمُتَكَرِّرِ فِي الْقُرْآنِ (وَفِي قَوْلِي كِنَايَةً) يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ صَرَاحَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ تَأْتِي لَا غَيْرُ، وَأَطَالَ كَثِيرُونَ فِي الْإِتِّصَالِ لَهُ ثَقُلًا وَدَلِيلًا.

عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ أَدَسَمَ وَقَوْلُهُ الصَّحِيحُ الْأَوْفَى الْأَصَحُّ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَسْخَ كِنَايَةٌ وَلَوْ مَعَ الْمَالِ سَمَّ عَلَى حَاجَةٍ أَوْ شَرِ وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ صَنِيعُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فَعَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ لَفْظُ الْفَسْخِ كَفَسْخَتْ نِكَاحُكَ بِكَذَا فَقِيلَتْ كِنَايَةٌ فِيهِ إِذْ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ عَرَفًا فِيهِ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ بِلَا نِيَّةٍ هـ. قَوْلُهُ: (الْآيَاتَانِ الْإِخ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ، وَفِي قَوْلِي كِنَايَةً. هـ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْخُلْعِ.

هـ. قَوْلِي (سَبِي): (وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ ذِكْرِ الْمَالِ مَعَهُ، أَوْ لَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ الْإِخ) هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَادَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْوَ آتٍ خُلْعٌ، أَوْ مُفَادَاةٌ صَرِيحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَسَيَأْتِي أَنَّ آتٍ طَلَاقٌ، أَوْ الطَّلَاقُ كِنَايَةٌ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ الْخُلْعِ لِإِزْمٍ لِي كَمَا فِي الطَّلَاقِ لِإِزْمٍ لِي فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ أَوْ رَشِيدِي عِبَارَةً شَرِ قَوْلُهُ: وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اسْتَقْبَلَ الْإِخ صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ لَفْظَ الْخُلْعِ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ حَيْثُ ذَكَرَ مَعَ الْمَالِ، أَوْ نَوَى وَيُشْكِلُ بِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ مِنْ أَنَّ الْمَصَادِرَ كِنَايَاتٌ وَيُصْرَحُ بِأَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ قَوْلُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحِهِ، وَبِهِ صَرِيحٌ مُسْتَقْبَلٌ مُفَادَاةٌ وَمُسْتَقْبَلٌ خُلْعٌ أَوْ يُمَكِّنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا فِي الطَّلَاقِ بِأَنَّ يُجْمَلُ قَوْلُهُ، وَمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ عَطَفٌ تَفْسِيرٌ عَلَى الْخُلْعِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَفْظَ الْخُلْعِ صَرِيحٌ حَيْثُ ذَكَرَ مَعَ الْمَالِ، أَوْ نَوَى وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ كِنَايَةٌ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ أَوْ أَقُولُ: وَيَقْتَضِي أَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ قَوْلُهُ: الْآتِي لَوْ جَرَى مَا اسْتَقْبَلَ مِنْ لَفْظِ الْخُلْعِ، أَوْ الْمُفَادَاةِ الْإِخ. هـ. قَوْلُهُ: (حَمَلَةُ الشَّرْعِ) الْمُرَادُ بِهِمُ الْفُقَهَاءُ، وَقَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ الْإِخ، وَهِيَ الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ أَوْ شَرِ.

هـ. قَوْلُهُ: (فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَسْخَ كِنَايَةٌ وَلَوْ مَعَ الْمَالِ.

هـ. قَوْلُهُ فِي (سَبِي): (وَالشَّرْحُ وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ) هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَادَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْوَ آتٍ خُلْعٌ، أَوْ مُفَادَاةٌ صَرِيحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَسَيَأْتِي أَنَّ آتٍ طَلَاقٌ، أَوْ الطَّلَاقُ كِنَايَةٌ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ الْخُلْعِ لِإِزْمٍ لِي كَمَا فِي الطَّلَاقِ لِإِزْمٍ لِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَوَأَقِفْ فِي الرُّوْضِ الْمِنْهَاجِ حَيْثُ قَالَ وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَكَذَا الْمُفَادَاةُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ إِنَّ ذَكَرَ الْمَالِ، وَكَذَا إِنَّ لَمْ يَذْكُرْهُ وَيَلْزَمُهَا بِهِ أَيِ بِالْخُلْعِ بِلَا مَالٍ مِنَ الْقَبُولِ مِنْهَا بَعْدَ إِضْمَارِ الْيَمَاسِ جَوَابِهَا مَهْرُ الْمِثْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لَا طَرَادَ الْعُرْفِ بِجَرَيَانِ الْخُلْعِ بِعَوَضٍ فَيَرْجِعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ثُمَّ قَالَ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْخُلْعُ مَعَ الزَّوْجَةِ فَإِنْ كَانَ مَعَ اجْنَبِيٍّ فَلَا يَجِبُ مَهْرٌ بَلْ تَطْلُقُ مَجَانًا، وَكَذَا لَوْ خَالَعَ مَعَهُ بِخَمَرٍ، أَوْ مُغْصُوبٍ، أَوْ حُرٍّ، أَوْ مَيْتَةٍ كَمَا

(فعلی الأول) الأصح (لو جرى) وما اشتق من لفظ الخلع، أو المفاداة معها (بغير ذكر مالٍ وجب مهر مثل في الأصح) لأطراف العرف بحزبانه بمالٍ فرجع عند الإطلاق لمهر المثل؛ لأنه المراد بالخلع بمجهول، وقضيته وقوع الطلاق جزماً، وإنما الخلاف هل يجب عوض، أو لا؟ وانتصر له جمع محققون، وقالوا: إنه طريقة الأكثرين، والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال كناية، وجمع جمع بحمل المتن أي من حيث الحكم لا الخلاف كما هو ظاهر للمتأمل على ما إذا نوى به التماس قبولها فقبلت فيكون حينئذ صريحاً لما يأتي أن نية العوض مؤثرة هنا فكذا نية التماس قبول ما دل عليه، وهو لفظ الخلع ونحوه مع قبولها والروضة على ما إذا نفى العوض ونوى الطلاق فيقع رجعيًا، وإن قبلت ونوى التماس قبولها، وكذا لو أطلق لفظ خالفتك بنية الطلاق دون التماس قبولها، وإن قبلت فلعلم أن محل صراخته بغير ذكر مالٍ إذا قبلت ونوى التماس قبولها، وأن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً، وإن نوى به

فوق (سني): (فعلی الأول) وهو صراحة الخلع اهـ مغيي أي والمفاداة. فود: (مهما) أي مع الزوجة وسيدكر مختززه. فود: (لأطراف العرف) إلى قوله كما لو جرى في النهاية والمغني إلا قوله وانتصر إلى، والذي وقوله من حيث الحكم إلى على ما وقوله فلعلم إلى خروج. فود: (وقضيته) أي قوله وجب مهر المثل اهـ ع ش. فود: (وانتصر له) أي للمتن، وما يقتضيه. فود: (والذي في الروضة إلخ) عطف على قوله، وقضيته إلخ. فود: (أنه عند عدم ذكر المال إلخ) يتبني وعدم نيته اهـ سم.

فود: (وجمع جمع بحمل إلخ) وهو جمع حسن اهـ مغيي. فود: (من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزماً لا الخلاف أي في وجوب مهر المثل اهـ كزدي. فود: (على ما إذا نوى به) أي بقوله خالفتك مثلاً اهـ ع ش. فود: (فقبلت) أي: وإلا فلا يقع شيء كما يعلم مما يأتي، وكذا يقال فيما بعده اهـ رشدي. فود: (لما يأتي) لعل في قوله، وكذا لو أطلق إلخ بطريق المفهوم. فود: (هنا) أي في صراحة الخلع. فود: (عليه) أي العوض. فود: (مع قبولها) أي الزوجة والظرف متعلق بنية التماس إلخ. فود: (والروضة) عطف على المتن اهـ كزدي. فود: (على ما إذا نفى العوض) أي فقال خالفتك بلا عوض اهـ مغيي. فود: (وكذا إلخ) أي يقع رجعيًا. فود: (لو أطلق) أي لم ينو العوض.

فود: (فلعلم إلخ) وفي سم بعد كلام ما نصه فلعلم أنه عند ذكر المال، أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية، وإن أضمر التماس جوابها وقبلت م ر اهـ. فود: (وإن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً إلخ) وفيه نظر لا يخفى هذا والأوجه أنه إن صرح بالعوض، أو نواه وقبلت بانث، أو عرى

سيأتي اهـ. فود: (والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال) يتبني وعدم نيته. فود: (وجمع جمع بحمل المتن إلخ) كذا شرح م ر ووافق في الروض الإنهاج حيث قال إلخ. فود: (وإن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً، وفيه نظر لا يخفى هذا والأوجه أنه إن صرح بالعوض، أو نواه وقبلت بانث، أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وأضمر التماس جوابها وقبلت وقع

طلاقاً، وخرَجَ بِـ (مَعَهَا) ما لو جرى مع أَجْنَبِيٍّ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجَانًّا كما لو جرى معه بنحو خمير .
فإن قُلْتُ : ظاهرُ هذا أنه لا يحتاجُ هنا إلى نِيَّةِ الطَّلَاقِ به، وحينئذٍ فيشكُلُ بما مرَّ أنه كِنَايَةٌ؛ إذ
لا فرق في ذلك بينها وبين الأجنبيِّ قُلْتُ يُمكنُ الفرقُ؛ لأنه معها مَحَلُّ الطَّمَعِ في المالِ فَعَدَمُ
ذِكْرِهِ قَرِينَةٌ تَقْرُبُ إلغائه من أصلِهِ ما لم يَضْرِفْهُ عن ذلك بالنيَّةِ، وأما معه فلا طَّمَعٌ فلم تُقَمِّ قَرِينَةٌ
على ضَرْفِهِ عن أصلِهِ من إفاذته الطَّلَاقَ، ويؤيِّدُ ذلك جَفَلُهُمْ له بنحو خميرٍ مقتضياً لِمَهْرِ المِثْلِ
مَعَهَا لا معه، وظاهرُ أنَّ وكيَلَهَا مثْلُهَا. (ويَصِحُّ) الخُلْعُ بِصَرَاحٍ الطَّلَاقِ.....

عن ذَلِكَ ونَوَى الطَّلَاقَ واضْمَرَ التِمَاسَ جَوَابِهَا وَقَبِلْتُ وَقَعَ بَائِثًا فإن لم يُضْمِرْ جَوَابِهَا ونَوَى أي الطَّلَاقَ
وَقَعَ رَجْعِيًّا، وإلا فلا اهْ نِهَاقٌ وقوله: (وفيه نَظَرٌ) أي في الحنْطِ ع ش وقوله: (والأوجه إلخ) يَتَّبِعِي
جَرِيانَ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الأَجْنَبِيِّ وَيَحْتَضُّ بِهِ م ر فَوَاقِقُ وقوله: (بائِثٌ) أي بِالْعَوَضِ الْمُصْرَحِ به، أو
الْمُنَوِيَّ إن تَوَافَقَ سَمْعُ ش وقوله: (أو عَزَى عن ذَلِكَ) أي ذَكَرَ المَالِ وَنِيَّتَهُ ش وقوله: (وقَبِلْتُ) أي
فإن لم تُقْبَلْ لم يَقَعْ سَمٌّ وَرَشِيدِيَّ وقوله: (وَقَعَ بَائِثًا) أي إنْ كَانَتْ رَشِيدَةً وَإِلَّا فَرَجْعِيًّا وَيَقَعُ بِمَهْرِ المِثْلِ
سَمٌّ وقوله: (وَالَا) أي لم يَتَوَ الطَّلَاقَ ع ش. فَوُدُ: (فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجَانًّا) هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي أَوَّلِ الْأَقْسَامِ،
وَهُوَ مَا إِذَا صَرَخَ بِالْعَوَضِ، أَوْ تَوَاهُ وَوَقَعَ الْقَبُولُ اهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ش وقوله: (فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إلخ) يَتَّبِعِي
أَنْ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَالًا وَلَا تَوَاهُ بَلْ نَوَى الطَّلَاقَ فَقَطْ، وَإِنْ اضْمَرَ التِمَاسَ قَبُولَهُ وَقَبِلَ اهْ. وَتَقَدَّمَ
عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ. فَوُدُ: (ظَاهِرُ هَذَا) أي قوله: (فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجَانًّا إلخ) أي الخُلْعُ. فَوُدُ: (بِنَحْوِ
خَمِيرٍ) أي مَعَ التَّضَرُّعِ بِوَضْفِ الْخَمِيرَةِ اهْ سَمٌّ. فَوُدُ: (هَذَا) أي فِيمَا لَوْ جَرَى مَعَ الأَجْنَبِيِّ. فَوُدُ: (بِمَا
مَرَّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ) لَعَلَّهُ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ اهْ سَمٌّ. فَوُدُ: (يُمْكِنُ الْفَرْقُ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْإِحْتِيَاجُ هُنَا
أَيْضًا اهْ سَمٌّ وَمَرَّ عَنْ ش مَا يُوَافِقُهُ. فَوُدُ: (لَا تَهَا) أي الخُلْعُ مَعَهَا أي الزَّوْجَةِ. فَوُدُ: (إِلْغَاءُهُ) أي
الْخُلْعُ مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ. فَوُدُ: (بِالنِّيَّةِ) أي لِلطَّلَاقِ. فَوُدُ: (وَأَمَّا مَعَهُ) أي الأَجْنَبِيِّ.
فَوُدُ: (وُظَاهِرُ أَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةٌ هَذَا) فِي النِّهَاقِ الْآخِرِ: (وَفِي نُسْخَةٍ) إِلَى الْمَثْنِ.
فَوُدُ: (وَيَصِحُّ الخُلْعُ) أي الْفَرْقَةُ بِعَوَضٍ اهْ سَمٌّ.

بَائِثًا فَإِنْ لَمْ يُضْمِرِ التِمَاسَ جَوَابِهَا ونَوَى وَقَعَ رَجْعِيًّا، وإلا فلا شَرْحُ م ر وقوله: (بائِثٌ) أي بِالْعَوَضِ
الْمُصْرَحِ بِهِ وَالْمُنَوِيَّ إن تَوَافَقَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وقوله: (والأوجه أنه إلخ) يَتَّبِعِي جَرِيانَ هَذَا التَّفْصِيلِ
فِي الأَجْنَبِيِّ وَيَحْتَضُّ بِهِ م ر فَوَاقِقُ وقوله: (وقَبِلْتُ) أي فإن لم تُقْبَلْ لم يَقَعْ وقوله: (وَقَعَ بَائِثًا) أي إنْ
كَانَتْ رَشِيدَةً، وَإِلَّا فَرَجْعِيًّا وَيَقَعُ بِمَهْرِ المِثْلِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَالًا وَلَا تَوَاهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ المَالِ، أَوْ نِيَّتَهُ
صَرَخَ وَعِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، وَإِنْ اضْمَرَ التِمَاسَ جَوَابِهَا وَقَبِلْتُ م ر. فَوُدُ: (كَمَا لَوْ جَرَى مَعَهُ بِنَحْوِ
خَمِيرٍ) أي مَعَ التَّضَرُّعِ بِوَضْفِ الْخَمِيرَةِ. فَوُدُ: (ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إلخ) حَاصِلُ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ
أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْإِحْتِيَاجُ. فَوُدُ: (بِمَا مَرَّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ) لَعَلَّهُ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ.
فَوُدُ فِي (سُيِّ): (وَيَصِحُّ) لَيْسَ ضَمِيرُهُ لِلْفَرْقِ الخُلْعِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِنَا يَصِحُّ لَفْظُ الخُلْعِ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ

مُطْلَقًا كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، و (بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ التَّيَّةِ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَكَذَا عَلَى أَنَّهُ فَسَخٌ
إِنْ نَوَى (وَبِالْمَجْمُوعَةِ) قَطْعًا لَا تَنْفَاءَ اللَّفْظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ (وَلَوْ قَالَ بَعَثَكَ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ اشْتَرَيْتَ)،
أَوْ قَبِلْتَ مَثَلًا (فِكُنَايَةُ خُلْعٍ)، وَهُوَ الْفُرْقَةُ بِمَوْضِعِ بِنَاءٍ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَاعِدَةِ

فُود: (مُطْلَقًا) أَي نَوَى، أَوْ لَا قُلْنَا هُوَ طَلَاقٌ، أَوْ لَا اه ع ش. فُود: (بِمَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُوَ
فُرْقَةُ بِلَفْظِ طَلَاقٍ اه كُرْدِي. فُود: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَقَضِيَّةٌ هَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ، وَفِي نُسْخَةٍ
إِلَى الْمُثَنِيِّ وَقَوْلَهُ، أَوْ يَفْعَلُ إِلَى، أَوْ بِإِشَارَةٍ. فُود: (وَكَذَا عَلَى أَنَّهُ فَسَخٌ إِنْ نَوَى) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ عَقِبَ
قَوْلِ الْمُثَنِيِّ مَعَ التَّيَّةِ أَي إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَكَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ فَسَخًا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا بُدَّ مِنْ تَيَّةِ الزَّوْجَيْنِ مَعًا
فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ انْتَهَتْ اه سَم وَأُضْرَحَ مِنْهَا فِي رُجُوعِ قَوْلِهِ إِنْ نَوَى إِلَى الْقَوْلَيْنِ مَعًا
قَوْلُ الْمُغْنِيِّ نَصُّهُ وَيَصِحُّ الْخُلْعُ عَلَى قَوْلِي الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ التَّيَّةِ لِلطَّلَاقِ مِنْ
الزَّوْجَيْنِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ اه.

فُود (سُي): (بِالْمَجْمُوعَةِ) وَهِيَ مَا عَدَا الْمَرِيَّةَ نِهَآيَةً أَي وَلَوْ مِنْ عَرَبِيٍّ ع ش.

فُود (سُي): (وَلَوْ قَالَ بَعَثَكَ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ الْخ) أَي فُورًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِكَذَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ
الْقَبُولُ فُورًا، وَكَذَا قَوْلُ الزَّوْجِ بَعَثَكَ طَلَاقَكَ بِكَذَا وَقَوْلُ الزَّوْجَةِ بَعَثَكَ فُؤِي مَثَلًا بِطَلَاقِي فَإِنْ كَلَّمَ مِنْهُمَا
كُنَايَةً يُشْتَرَطُ التَّيَّةُ فِيهِمَا كَيْفَ بَعَثَكَ نَفْسَكَ إِلَّا أَنْ يُجِيبَ الْقَابِلُ بِقَبْلَتْ فَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ اه رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ،
وظَاهِرُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْقَابِلِ بِقَبْلَتْ فِي بَعَثَكَ نَفْسَكَ أَيْضًا وَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّارِحُ لِذَلِكَ اه
سَم. فُود: (عَلَى الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ) أَي عَلَى قَوْلِي الطَّلَاقِ الْخ. فُود: (وَلَيْسَ هَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ

فَتَمَيَّنَ أَنَّهُ لِلْخُلْعِ بِمَعْنَى الْفُرْقَةِ بِمَوْضِعِ لَيْكُنْ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالرَّوْضَةِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ هَلْ هُوَ رَاجِعٌ
لِلْخُلْعِ بِهَذَا الْمَعْنَى، أَوْ لِلْفَرْقَةِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ أَنَّهُ طَلَاقٌ، أَوْ فَسَخٌ تَأَمَّلْ فِيهِ. فُود: (وَكَذَا عَلَى
أَنَّهُ فَسَخٌ إِنْ نَوَى) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُثَنِيِّ مَعَ التَّيَّةِ أَي إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَكَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ فَسَخًا
عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا بُدَّ مِنْ تَيَّةِ الزَّوْجَيْنِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ اه وعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ فَرْعٌ يَصِحُّ
الْخُلْعُ بِجَمِيعِ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ التَّيَّةِ إِذَا جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فَسَخًا فَهَلْ لِلْكُنَايَاتِ فِيهِ مَدْخَلٌ
وَجِهَانِ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، أَوْ الْفَسْخَ كَانَ مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى الْخُلْعَ عَادَ الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ
فَسَخٌ أَمْ طَلَاقٌ اه، وَفِي تَضْرِيحٍ بَأَنَّ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ تَيَّةِ الْخُلْعِ فِيهَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ فَسَخٌ، أَوْ طَلَاقٌ
وَيُؤْتَعَدُّ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي صَرَاحِهِ أَيْضًا وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمِجْنَاهِجِ الْآتِي آيِنَا وَقُلْنَا الْخُلْعُ طَلَاقٌ
فَتَأَمَّلْهُ.

فُود فِي (سُي): (وَلَوْ قَالَ بَعَثَكَ نَفْسَكَ بِكَذَا الْخ) فِي الرَّوْضِ وَبَعَثَكَ نَفْسَكَ، أَوْ أَقْلَتْكَ لَيَاهَا بِكَذَا مَعَ
الْقَبُولِ فُورًا كُنَايَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِكَذَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ الْقَبُولُ فُورًا اه، وَفِيهِ دَلَالَةٌ
عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِهِ كُنَايَةً ذِكْرُ بِكَذَا وَكَوْنُ الْقَبُولِ فُورًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِشْتِرَاطَ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِعْتِدَادِ لَا
لِكَوْنِهِ كُنَايَةً ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ مُتَّصِلًا بِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا بَعَثَكَ طَلَاقَكَ وَبَعَثَكَ فُؤِي بِطَلَاقِي بِشَرْطِ التَّيَّةِ

ما كان صريحاً في بابه؛ لأنّ هذا لم يَجِدْ نفاذاً في موضوعه فاستثنأه منها غير صحيح (وإذا
 بدأ الزوج بصيغة معاوضة كطَلَّقْتُكَ، أو خَالَعْتُكَ بكذا، وَقُلْنَا: الخُلْعُ طلاقٌ) وهو الأصحُّ (فهو
 معاوضة) لأخذه عوضاً في مُقَابَلَةِ البُضْعِ المُسْتَحَقِّ له (فيها شَوْبٌ تعليليّ) لِتَرْتِبِ وقوع الطَّلَاقِ
 على قبول المالِ كترتّب الطَّلَاقِ المُعلَّقِ بشرطٍ عليه أما إذا قُلْنَا فسُخِّ فهو معاوضة محضة
 كالبيع (وله)، وفي نسخة فله، وكلٌّ له وجه (الرُّجُوعُ قبل قبولها)؛ لأنّ هذا شأنُ المُعاوضاتِ
 (ويُشترَطُ قبولُها بلفظٍ) كَقَبِلْتُ، أو اِخْتَلَعْتُ، أو ضَمَنْتُ، أو بفعلٍ كإعطايه الألفَ على ما قاله
 جمعٌ مُتَقَدِّمُونَ،.....

قال الزَّركَشِيُّ والدميريُّ وهو مُسْتَتَيٌّ من قاعدة ما كان صريحاً في بابه وَوَجَدَ نفاذاً في موضوعه لا
 يَكُونُ كِنَايَةً في غيره اهـ وهذا مَمْنُوعٌ بل هو من جُزْئِيَّاتِ القاعدةِ فَإِنَّه لم يوجَدْ نفاذه في موضوعه؛ إذ
 موضوعه المحلُّ المُخاطَبُ اهـ فصاحبُ المُغْنِي نَظَرَ إلى مفهوم القاعدةِ وصاحبُ التَّحْفَةِ نَظَرَ إلى
 مَنْطُوقِهَا فَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قُود: (لَمْ يَجِدْ نفاذاً إلخ) أي؛ لَأَن لَفْظَ البَيْعِ صَرِيحٌ في نَقْلِ المِلْكِ عَنِ
 الْعَيْنِ بِشَمَنِ مَخْصُوصٍ، وهو غيرُ مُتَصَوِّرٍ هنا؛ لَأَن بَيْعَ الرَّجُلِ لِزَوْجَتِهِ حُرَّةٌ كَانَتْ، أو أَمَةٌ غَيْرُ صَحِيحٍ
 اهـ ع ش. قُود: (مِنْهَا) أي القاعدة. قُود: (غَيْرُ صَحِيحٍ) أي وَإِن سَلَكَ جَمْعٌ كَالزَّركَشِيِّ والدميريِّ اهـ
 نِهَايَةً. قُود: (وهو الأصحُّ) عبارةُ النِّهَايَةِ والمُغْنِي، وهو الأَرْجَحُ اهـ. قُود: (مَخْصُةٌ إلخ) يَوْجُهُ اهـ سم
 عبارةٌ ع ش يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعِلَّةَ لِشَوْبِ التَّغْلِيْقِ مَوْجُودَةٌ فِيهِ فَإِنَّه لو لم تُقْبَلِ المَرْأَةُ لَمْ يَكُنْ فَسْخَاُ اهـ
 أقول: وقد يُؤْخَذُ وَجْهَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ المُغْنِي عَقِبَ مَخْصُةٍ مَا نَصَّهُ مِنَ الْجَائِزِينَ؛ إِذْ لَا مَدْخَلَ لِلتَّغْلِيْقِ فِيهِ
 بل هو كابتِدَاءِ البَيْعِ اهـ. قُود: (وَفِي نُسْخَةٍ فَلَهُ إلخ) لَعَلَّ وَجْهَ التَّفْرِيعِ النَّظَرُ لِشَوْبِ المُعاوِضَةِ والوَائِ
 النَّظَرُ لِشَوْبِ التَّغْلِيْقِ فَكَانَ اسْتِثْنَاكُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ شَوْبُ التَّغْلِيْقِ مِنْ مَنَحِ الرُّجُوعِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

قُود (سُنِّي): (وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهَا) أي المُخْتَلِعةُ النَّاطِقَةُ اهـ مُغْنِي. قُود: (الْمَتْنِ بِلَفْظٍ) وَالكِتَابَةُ مَعَ التَّيَّةِ
 تَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ اهـ نِهَايَةً. قُود: (أَوْ بِفَعْلٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتْنِ بِلَفْظٍ اهـ سم. قُود: (أَوْ بِفَعْلٍ إلخ)
 وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي. قُود: (أَوْ بِفَعْلٍ إلخ) لَعَلَّه بَقَرَضٍ تَسْلِيْمِيٍّ وَصَحِيحَةٍ مَفْرُوضٍ فِيمَا لو كَانَتْ
 الصَّبِيغَةُ صَبِيغَةً مُعاوِضَةً بَقَرِينَةَ المَقَامِ كَخَالَعْتُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا إلخ وَحَيْثُ يَتَضَعُ لَكَ مَا فِي قَوْلِهِ،
 وَقَضِيَّةُ هَذَا إلخ مِمَّا سَتُسْئِرُ إِلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قُود: (عَلَى مَا قَالَه إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا قَالَه
 جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَمَا قَالَه جَمْعٌ إلخ مُتَعَمِّدٌ وَقَوْلُهُ لَكِنْ ظَاهِرٌ

فِيهِمَا اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ هَذَا كَيْفَ تَكُنْ نَفْسُكَ إِلَّا أَنْ يُجِيبَ الْقَائِلُ بِقَبْلُتْ فَلَا يُشْتَرَطُ بَيِّنُهُ اهـ، وَظَاهِرُهُ
 عَدَمُ اسْتِثْنَائِ نِيَّةِ الْقَائِلِ بِقَبْلُتْ فِي بَعْتِكَ نَفْسُكَ أَيْضًا وَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّارِحُ لِذَلِكَ.
 قُود: (مَخْصُةٌ) يَوْجُهُ.

قُود فِي (سُنِّي): (وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهَا بِلَفْظٍ) وَالكِتَابَةُ مَعَ اللَّفْظِ تَقُومُ مَقَامَ التَّيَّةِ شَرْحٌ م ر. قُود: (أَوْ بِفَعْلٍ)
 عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتْنِ بِلَفْظٍ. قُود: (عَلَى مَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ) لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ شَرْحٌ م ر.

أو بإشارة خرساء مفهومة، وقضية هذا أنه في إن أرضعت ولدي سنة فانت طالق بكفي قبولها باللفظ، أو بالفعل فإن كان بالأول وقع حالاً، أو بالثاني فبعد رضاع السنة. وعلى الأول يُحتمل ما في فتاوى القاضي من وقوعه بنفس الالتزام، وعلى الثاني يُحتمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضي السنة، وقصلاً بعضهم فقال: إن لم تلزمه أجره رضاع ولده لغيره فهو محض تعليق بصيغة فيقع بعد السنة رجعيًا، وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة بائناً، ويُفروق بين هذا، وإن دخلت الدار فانت طالق باللف فإنه يُشترط القبول لفظاً، ويقع عند الدخول باللف، وإن وجب تسليمه حالاً كما يأتي بأن هذه فيها شرطان متغايران فأوجبنا مقتضى كل منهما، وهو ما ذكر بخلاف تلك فإنه ليس فيها إلا شرط واحد لكن فيه شائبة مال فغلبن الشرط تارة والشائبة أخرى (غير منفصلة) بكلام أجنبي إن طال كما يأتي آخر الفصل، وكذا السكوت كما مر في البيع، ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقبول هنا أيضاً (فلو اختلف إيجاب وقبول كطلقتك باللف فقبلت باللفين وعكسه، أو طلقتك ثلاثاً باللف فقبلت واحدة بثلاث الألف فلفق) كما في البيع فلا طلاق ولا مال (ولو قال: طلقتك ثلاثاً باللف فقبلت

كلامهم إلخ، ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اه. ه. فود: (أو بإشارة إلخ) عطف على بلفظ. ه. فود: (وقضية هذا إلخ) محل تأمل؛ لأن الكلام هنا في صيغة المعاوضة؛ إذ هي التي يُشترط فيها القبول لا في صيغة التعليق؛ إذ لا يُشترط فيها كما سيأتي ولا يقع بها بل سيأتي أنه لا يقع في المعلن إلا بوجود الصفة فلي تأمل وليراجع فإن الذي يظهر أن وجه الآراء في المسألة قول البعض المتعطل والفرق بينها وبين إذا دخلت إلخ أن قوله في تلك آتيت طالق باللف صيغة معاوضة فانتصت القبول لفظاً فوراً نظراً لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظراً للشرط ولعل هذا الفرق إن انصفت، أو أوضح مما فرق به الشارح ثم من الواضح أن إفتاء البعض الذي ذكره لا ينافي المقتضى في الحقيقة، وإن سكنت عن التفصيل وكونه يقع بائناً تارة ورجعيًا أخرى اه سيد عمر. ه. فود: (فيقع بعد السنة) هل يُشترط كون الرضاع في الحولين، أو لا يُشترط اه سيد عمر أقول: الظاهر الثاني.

ه. فود: (وإن وجب تسليمه حالاً) قد يقال ما وجهه اه سيد عمر أقول: لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظي. ه. فود: (بأن هله) أي إن دخلت إلخ. ه. فود: (بخلاف تلك) أي إن أرضعت إلخ اه سم.

ه. فود: (بكلام أجنبي) إلى المتن في المغني إلا قوله: (كما يأتي آخر الفصل) وإلى قوله: (والإبراء) في النهاية إلا قوله: (لكن القياس) إلى المتن وقوله: (على تناقض). ه. فود: (وكذا السكوت) أي الطويل اه مغني.

ه. فود (وسي): (ولو اختلف لإيجاب وقبول) أي في المال كما يأتي اهع ش.

ه. فود (وسي): (فلغو) أي في المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن أعطيتني ألفاً فانت طالق فاعطته ألفين

ه. فود: (بأن هذه) أي إن دخلت إلخ. ه. فود: (بخلاف تلك) أي إن أرضعت إلخ.

واحدة بالألف فالأصح وقوع الثلاث ووجوب الألف؛ لأنهما لم يتخالفا هنا في المال المعبر قبولها لأجله بل في الطلاق في مقابلته، والزوج مستقيل به فوقع ما زاده عليها، وبه يندفع ما قيل: قد يكون لها عرض في عدم الثلاث ليرجع له بلا محلل، ويفارق ما لو باع عبدين بألف فقيل أحدهما بألف؛ لأن البايع لا يستقيل بتملك الزائد.

(وإن بدأ بصيغة تعليق كمتى، أو متى ما) زائدة للتأكيد، أو أي وقت، أو زمن، أو حين (اعطيتي) كذا فأنت طالق (فتعلق) من جانيه فيه شوب معاوضة لكن لا نظر إليها هنا غالباً؛ لأن لفظه المذكور من صرائحه فلم يُنظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق إلا بعد تحقق الصفة، ولا يتصل بطروء مجئونه عقبه، ولا (رجوع له) عنه قبل الإعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول لفظاً)؛ لأن صيغته لا تقتضيه (ولا الإعطاء في المجلس) بل يكفي وإن تفرقا عنه لدلالته على استغراق كل الأزمنة منه صريحاً فلم تفو قرينة المعاوضة على إيجاب الفور، وإنما وجب في قولها متى طلقتني فلك ألف وقوعه فوزاً؛ لأن الغالب على جانيها المعاوضة بخلافه وأقهر مثاله أن متى أي ونحوها إنما يكون للتراخي إثباتاً أما نفيًا كمتى لم تُعطني ألفاً فأنت طالق فالفوز فتطلق بمضني زمن يمكن فيه الإعطاء فلم تُعطله (وإن قال إن) بالكسر (أو إذا) ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي (اعطيتي فكذلك) أي لا رجوع له ولا يشترط

حيث يقع الطلاق بأن القبول جواب الإيجاب فإذا خالفه في المعنى لم يكن جواباً والإعطاء ليس جواباً، وإنما هو فعل فإذا أتت بالمتن فقد أثبت بألف ولا اختيار بالزيادة قاله الإمام اهـ معني.

• فود: (لأجله) أي المال، وكذا ضمير مقابلته. • فود: (مستقيل به) أي بالطلاق. • فود: (ويفارق ما لو باع الخ) أي فإنه لا يصح اهـ معني. • فود: (زائدة الخ) أي لفظه ما. • فود: (أو أي وقت) إلى قوله: (ثم رأيت) في المعنى إلا قوله: (ولا يتصل) إلى (ولا رجوع) وقوله: (ومثلها) إلى المشي. • فود: (لا نظر إليها) الأولى التذكير. • فود: (لأن لفظه) أي التعليق. • فود: (لما فيه) أي التعليق، أو لفظه.

• فود (سني: (في المجلس) أي مجلس التراجع، وهو كما في المحرر وأهمله المصنف ما يرتبط به الإيجاب بالقبول اهـ معني. • فود: (وإن تفرقا الخ) أي ولو طال الزمن جداً اهـ ع عبارة المعني فمتى وجد الإعطاء طلق، وإن زادت على ما ذكره ولو قيد في هذه بزمان، أو مكان تعين اهـ.

• فود: (لدلالته) أي اللفظ اهـ معني. • فود: (منه) أي الزوج والأولى إسقاطه كما فعله النهاية والمعني. • فود: (وقوعه) أي وقوع تطبيقه وقوله: (بخلافه) أي جانيه وقوله: (فتطلق) أي رجعيًا اهـ ع ش. • فود: (فلم تُعطل) لتل الأولى الواو بدل الفاء. • فود: (كل ما) أي كل لفظ اهـ ع ش. • فود: (كل ما لم يدل على الزمن الآتي) إذا تدل على الزمن الآتي سم، وهو محل تأمل؛ لانه حمل الآتي في كلام الشارح على المستقبل وليس بمراد له، وإنما المراد الزمن الآتي بيانه في كلامه، وهو الزمن العام

• فود: (ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي) إذا أي لفظ إذا يدل على الزمن الآتي.

القبول لفظاً؛ لأنهما حرفا تعليلي كمتى أما المفتوحة وأذ فالطلاق مع أحدهما يقع بائناً حالاً، وينبغي تقييده بالتخويي أخذاً بما يأتي في الطلاق ثم رأيت شارحاً ذكره . وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له عليها، ويؤجبه بأن مقتضى لفظه أنها بذلت له ألفاً على الطلاق، وأنه قبضه لكن القياس أن له تخليفاً أنها أعطته نظير ما مر في رسم القبالة (لكن يشترط) إن كانت حرة وألحق بها المتبعضة والمكاتبه سواء الحاضرة والغائبة عقيب عليها (اعطاء على الفور) والمراد به في هذا الباب.....

المذلول لمتى وإذا ليست كذلك اه سيد عمر . هـ فود: (يقع بائناً حالاً) انظر هل هو في الظاهر والباطن، وإن لم تكن أعطته شيئاً، أو في الظاهر فقط مؤاخذه بإقراره لا غير اه رشيد أقول: ويتعين الثاني كما يفيد قول الشارح كالمعنى لكن القياس إلخ وتقييد النهاية بظاهراً فيما يأتي . هـ فود: (وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له إلخ) قد يستشكل حيثيذ بينونة؛ لأن الإغطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتأمل كذا قاله الفاضل المحشي ولك أن تقول إنما يمنع إن كان متجزاً غير مرتبط بالطلاق وليس بمتمتعين فله في ضمن أخذ هذه الألف، أو ملكك هذه الألف على أن تطلقني بل قول الشارح بذلت ألفاً إلخ يعين هذا الحمل ويتردد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكتي تملكاً متجزاً وقالت بل مرتبطاً بالطلاق ولعل الأقرب قبول قولها؛ لأنها اعرفت بما صدر منها ولأن الظاهر من حالها سيما في مثل مقام الشقاق ما ذكرته لا يقال إذا حبل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتي أغني ابتداءها بالطلب؛ لأننا نقول قد يذكّر بعض فروع قسم في بيان آخر والباعث عليه رفع الإشكال المذكور اه سيد عمر . هـ فود: (لا مال له إلخ) زاد النهاية ظاهراً اه وقال الرشيد، وكذا بائناً كما هو ظاهر؛ لأنها لم تلتزم له شيئاً فليراجع اه وتقدم أن قول الشارح كالمعنى لكن القياس إلخ يفيد التقييد بالظاهر . هـ فود: (ويؤجبه بأن إلخ) جbare المني، وخرج بأن المكسورة المفتوحة فإن بها يقع الطلاق في الحال بائناً؛ لأنها للتعليل قاله الماورد في قال، وكذلك الحكم في إذ؛ لأنها لماضي الزمان اه . هـ فود: (لفظه) أي الزوج . هـ فود: (نظير ما مر إلخ) أي في باب الزهن اه كزدي . هـ فود: (إن كانت حرة) سيذكر مختارزه ثم هو إلى قوله سواء الحاضرة في المني . هـ فود: (والمكاتبه) قياس ما مر في المكاتبه من أنه إذا خالعهما على عوض بغير إذن سيدها ديتا كان، أو عينا بانث بمنه المثل أنه يراد عليها ما قبضه منها ولا يملكه ويستحق له في ذمتها مهر المثل اه ع ش . هـ فود: (والغائبة) المناسيب لها التصوير بأن أعطتني زوجتي اه سم . هـ فود: (عقب جلبيها) متعلق بإعطاء إلخ . هـ فود: (به) أي الفور .

هـ فود: (وينبغي إلخ) كذا شرح م ر . هـ فود: (وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له عليها) قد يستشكل حيثيذ بينونة؛ لأن الإغطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتأمل . هـ فود: (والغائبة) المناسيب لها التصوير بأن أعطتني زوجتي .

مجلس التواجب السابق بأن لا يتخلل كلام، أو سكوت طويل عرقاً وقيل: ما لم يتفرقا كما مر في خيار المجلس؛ لأن ذكر الموضع قرينة تقتضي التمجيل؛ إذ الأعواض تتمجل في المعاوضات وتزكت هذه القضية في نحو متى لصراحتها في التأخير كما مر بخلاف إن؛ إذ لا دلالة لها على زمن أصلاً، وإذا؛ لأن متى مستهاها زمن عام ومسمى إذا زمن مطلق؛ لأنها ليست من أدوات العموم اتفاقاً؛ فلهذا الاشتراك في أصل الزمن وعدمه في إن أتضح أنه لو قيل: متى ألك صبح أن يقال متى، أو إذا شئت دون إن شئت؛ لأنها لعدم دلالتها على زمن لا تصلح جواباً للاستفهام الذي في متى عن الزمان، ومحل التسوية بين إن وإذا في الإثبات أما التقي فإذا للفوز بخلاف إن كما يأتي أما الأمة فمتى أعطت طلقت، وإن طال لتعذر إعطائها حالاً؛ إذ لا ملك لها، ومن ثم لو كان التعليق بإعطاء نحو خمير اشترط الفوز لقدرتها عليه حالاً، وفي الأول إذا أعطته من كسبها، أو غيره بانث على تناقض فيه، ويؤده للسيد، أو مالكة وله عليها مهر المثل إذا عتقت. والإبراء فيما ذكر كالإعطاء ففي.....

• فود: (مجلس التواجب) المناسبات للغاية أنه مجلس عليها بالنسبة لها اه سم. • فود: (السابق) أي في شرح بيدل الخمر اه كزدي. • فود: (بأن لا يتخلل الخ) تصوير للفوز. • فود: (طويل الخ) راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله بما مر أي بأن يفارق أحدهما الآخر مختاراً. • فود: (لأن ذكر الموضع الخ) علة لقول المصنف لكن يشترط إعطاء على الفوز وقوله لصراحتها أي متى اه ع ش. • فود: (في التأخير) أي في جواز التأخير مع كون المقلب في ذلك من جهة الزوج معنى التعليق بخلاف جانب. الزوجة كما مر اه معني. • فود: (لها) أي أن قوله وإذا عطف على إن. • فود: (لأنها) أي إذا. • فود: (فلهذا الإشراف) أي اشتراك إذا ومتى. • فود: (صبح أن يقال) أي في الجواب وقوله؛ لأنها أي إن اه ع ش. • فود: (عن الزمان) الأولى تقديمه على الذي في متى. • فود: (ومحل التسوية الخ) أي في الفورية. • فود: (أما الأمة) إلى قوله والإبراء في المعني إلا قوله على تناقض فيه. • فود: (أما الأمة) مختار قوله إن كانت حرة اه ع ش. • فود: (وإن طال) أي الزمن. • فود: (ومن ثم) أي لأجل أن العلة التملز. • فود: (بنحو خمير) أي بإعطائه. • فود: (لقدرتها الخ) لأن يدها ويد الحرية عليه سواة، وقد تشمل يدها عليه اه معني. • فود: (وفي الأول) أي غير نحو الخمر اه ع ش. • فود: (ويؤده) أي الزوج ما قبضه من الزوجة الأمة. • فود: (أو مالكة) لو اقتصر عليه لكفى. • فود: (إذا أعطت) أي كلها أخذاً من كلامه في معاملة الرقيق اه ع ش. • فود: (فيما ذكر) متعلق بكاف بالإعطاء فكان الأولى تأخير عنه.

• فود: (مجلس التواجب) المناسبات للغاية أنه مجلس عليها بالنسبة لها فليتمثل. • فود: (أما الأمة الخ) كذا شرح م ر. • فود: (ويؤده للسيد، أو مالكة) ولا ينافيه ما نقله الراعي عن البغوي أنه لو قال لزوجه الأمة إن أعطيتني ثوباً فأنث طال حتى لا تطلعي بإعطاء ثوب لعدم ملكها له؛ لأن الإعطاء في حقها يكونها لا تملك منوط بما يمكن تنليكه انظر مع مسألة الخمر إذا كان اغيار إمكان التملك في

إِنْ أَبْرَأْتَنِي لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَائِهَا فَوْزًا بَرَاءَةً صَحِيحَةً عَقِبَ عَلَيْهَا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ، وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ يَقَعْ فِي الْغَائِبَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا بِالْمَوْضِ فَنَلَبِثُ الصُّفَةَ بَعِيدَ مُخَالَفٍ لِكَلَامِهِمْ، وَمَنْ نَمَّ قَالَ فِي الْخَادِمِ فِي «فُلَانَةُ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَتْ»: قِيَاسُ الْبَابِ اعْتِبَارُ الْفَوْزِيَّةِ هُنَا لِيُوجِدَ الْمُعَاوَضَةُ أَيْ فَكَذَا الْإِبْرَاءُ فِيهِ مُعَاوَضَةٌ هُنَا، وَزَعَمَ أَنَّهُ إِسْقَاطٌ فَلَا تَتَحَقَّقُ فِيهِ الْعَوَضَةُ لَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ مَرَّ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ ضَعِيفٌ فَقُلِمْ إِنْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْكَ بِصَدَاقِي عَلَى أَنْ تُطْلُقَنِي خُلِعَ أَيْ إِنْ أَرَادْتَ جَعَلَ الْبَرَاءَةَ الَّتِي تَضْمَنُهَا التَّصَدُّقُ عَوَضًا لِلطَّلَاقِ لَا تَعْلِيْقَهَا بِهِ كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّ فَيُشْتَرَطُ طَلَاقُهُ عَلَى الْفَوْزِ لَا يُقَالُ: أَرَادَ ذَلِكَ الْمُفْتِي التَّفْرِيعَ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ رَجَعِي؛ لَأَنَّا نَقُولُ فَحِينَئِذٍ لَا فَوْزَ فِي غَائِبَةٍ وَلَا حَاضِرَةٍ، وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَ فُلَانًا مِنْ دِينِكَ، أَوْ أَعْطَيْتَهُ كَذَا يَقَعُ رَجْعِيًّا كَمَا مَرَّ فَلَا فَوْزِيَّةَ، وَيَكْفِي التَّعْلِيْقُ الضَّمْنِي فِي أَنْتَ طَالِقٌ، وَتَمَامُ طَلَاقِكَ بِبَرَاءَتِكَ لَا بُدَّ مِنْ بَرَاءَتِهَا فَوْزًا عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ يُتَّجِهُ تَرْجِيحُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَخْبَرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَصْبَحِيَّ بَحَثَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهَ الشَّرْطَ وَقَعَ حَالًا، وَإِنْ نَوَاهُ وَصَدَّقْتَهُ تَعَلَّقَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ اعْتَرَضَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ قَضِيَّتَهُ وَقُوْعُهُ حَالًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ

• فَوَدَّ: (إِنْ أَبْرَأْتَنِي) الْمُنَاسِبُ لِمَا مَرَّ فِي الْمَنْعِ كَوْنُهُ بِكَسْرِ التَّاءِ. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَيْ بِأَنَّ لَمْ يَوْجِدِ الْبَرَاءَةَ، أَوْ فَوْزِيَّتَهَا، أَوْ صِحَّتَهَا. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقَعْ) أَيْ الطَّلَاقُ. • فَوَدَّ: (وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ الْخ) مِمَّا يَتَعَدَّى الْإِفْتَاءُ الْمَذْكُورَ تَضَرُّعُهُمْ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَائِبٍ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبُولُ فَوْزًا مَعَ أَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالْمَوْضِ أَهْ سَيِّدَ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ وَجَدَ الْفَوْزِيَّةَ، أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (فَنَلَبِثُ الصُّفَةَ) أَيْ: التَّعْلِيْقُ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ. • فَوَدَّ: (أَخْبَارُ الْفَوْزِيَّةِ) أَيْ لِلْمَشْيَةِ. • فَوَدَّ: (وَزَعَمَ أَنَّهُ) أَيْ الْإِبْرَاءُ هُنَا. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ مَرَّ) أَيْ فِي الضَّمَانِ أَهْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (فَقُلِمْ الْخ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ: وَالْإِبْرَاءُ فِيمَا ذَكَرَ كَالْإِطْلَاقِ الْخ. • فَوَدَّ: (أَيْ إِنْ أَرَادْتَ جَعَلَ الْخ) سَكَتَ عَنْ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَيُظْهَرُ أَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِهَذِهِ الصُّورَةِ لَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الصِّغَةِ الْمُعَاوَضَةِ أَهْ سَيِّدَ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (لَا تَعْلِيْقَهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: جَعَلَ الْبَرَاءَةَ الْخ وَقَوْلُهُ: وَبِهِ أَيْ الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ لَمْ تُطْلَقْ أَهْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (طَلَاقُهُ) أَيْ تَطْلِيْقُهُ. • فَوَدَّ: (هَلَى الضَّعِيفِ) أَيْ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي الْخ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ رَجَعِيٍّ) بَيَانٌ لِلضَّعِيفِ. • فَوَدَّ: (وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ فَرْقَةِ بَيَوضِ أَهْ. كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (التَّعْلِيْقُ الضَّمْنِي) قَدْ يُقَالُ إِنْ مَا هُنَا تَعْلِيْقٌ مَخْصُصٌ. • فَوَدَّ: (الشَّرْطُ) أَيْ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِالْبَرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (وَقَعَ الْخ) أَيْ رَجَعِيًّا. • فَوَدَّ: (تَعَلَّقَ) أَيْ الطَّلَاقُ بِهِ أَيْ شَرْطُ الْبَرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ قَضِيَّتَهُ) أَيْ قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهَ الشَّرْطَ وَقَعَ حَالًا.

الْمَالِ فَلَمْ تَطْلُقْ فِي مَسَاقِلَةٍ إِنْ أَعْطَيْتَنِي فَوْزًا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَمْلِيْكُهُ لِبِجَهَالَتِهِ فَصَارَ كَالْإِطْلَاقِ الْحُرَّةِ فَوْزًا مَقْصُورًا، أَوْ نَحْوَهُ بِخِلَافِ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا، أَوْ هَذَا الثَّوْبَ شَرْحُ م. • فَوَدَّ: (وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ قَفِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي.

كانت طالق ببراءتك ولأن الكلام إذا انفصل وانتظم يرتبط ببعضه ببعض اهـ. وهذا موافق لما ذكرته، ولو قال: إن أبرأتني فأنت وكيل في طلاقها فأبرأتها برئ ثم الوكيل مخير فإن طلق وقّع رجعيًا؛ لأن الإبراء وقّع في مقابلة التوكيل وتعليقه إنما يفيد بطلان خصوصه كما مرّ ولو قال: أنت طالق إلا إن أبرأتني من كذا لم تطلق على الأوجه إلا بالأيّس من البراءة بنحو إيفاء، أو موت، وكذا إلا إن أعطيتني كذا مثل.

(وإن بذات طلب طلاق) كطلقتني بكذا، أو إن، أو إذا، أو متى طلقتني فلنك عليّ كذا (فاجاب) ها الزوج (فمعاوضة) من جانيها لملكها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جمالية) لبذلها العوض له في مقابلة تخصيصه لفرزها، وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالية (فلها الرجوع قبل جوابه) كسائر الجمالات والمعاوضات (ويشترط فوز لجوابه) في مجلس التواجب نظرًا لجانب المعاوضة، وإن علقت بمتى بخلاف جانب الزوج كما مرّ فلو طلقها بعد زوال الفورية حيل على الابتداء فيقع رجعيًا بلا عوض،.....

• قوله: (ولأن الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ. • قوله: (وهذا) أي قول المتعريض ولأن الكلام الخ. • قوله: (لما ذكرته) أي في ترجيح اشتراط فورية البراءة. • قوله: (ولو قال إن أبرأتني الخ) بسكون التاء اهـ سم. • قوله: (وتعليقه الخ) أي التوكيل، أو هذا جواب عما يقال لما كان الإبراء في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقًا والتوكيل المعلق باطل وحاصل الجواب أن الباطل هو خصوص التوكيل وأما التعلق فيصح لمعوم الإذن اهـ كزدي. • قوله: (بطلان خصوصه) أي خصوص كونه وكيلًا حتى يفيد الجعل المسمى إن كان قزج لأجرة الجئل، وأما عموم كونه ماذونًا له في التصرف من قبل الموكل فلا يطله التعليق اهـ سيد عمر. • قوله: (كطلقتني بكذا) إلى قوله كزدي عدي في المعنى إلا قوله وفارق الجمالة إلى ويحت وإلى قوله، أو بآب طالق طلقة ونصفًا في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى المشن.

• قوله (سني): (فلها الرجوع الخ) أي بلفظ يدل عليه كزجعت عما قلته، أو أبطلته، أو نقضته، أو فسخته اهـ ع ش. • قوله: (كما مرّ) أي في شرح ولا الإغطاء في المجلس. • قوله: (حيل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق إن غير قال في شرح الرّوض ما نصّه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً لقرب عهده بالإسلام، أو نشأته ببادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اهـ، ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لقوات الفورية المشتربة سم على حج أقول: نعم الأقرب أنه كذلك لما ذكره اهـ ع ش.

• قوله: (ولو قال إن أبرأتني) هو بسكون التاء. • قوله: (حيل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق إن غير قال في شرح الرّوض ما نصّه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً لقرب عهده بالإسلام، أو نشأته ببادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اهـ ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم

وفازق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عايل الجمالة غالباً وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور، ولا يشترط توافق نظراً لثائية الجمالة فلو قالت: طلقني بألف فطلق بخمسائة وقع بها كزوج عدي بألف فردة بأقل (ولو طلبت) واحدة بألف فطلق نصفها مثلاً بانث بنصف المسمى، أو يدها مثلاً بانث بمهر المثل للجهل بما يقابل اليد، أو (ثلاثاً بألف)، وهو يملكهن عليها (فطلق طلقه بثلاثة) يعني لم يقصد بها الابتداء سواء أقال بثلاثة أم سكت عنه، ولم ينو ذلك.....

• فود: (وفازق الجمالة) أي حيث يستحق فيها الجعل، وإن تراخى العمل ع ش وسم. • فود: (بحث أنها لو صرحت) عبارة المغني نعم لو صرحت إلخ وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفور إن صرحت بالتراخي اه. • فود: (لو صرحت بالتراخي) أي كان قالت إن طلقني ولو بعد شهر مثلاً اه ع ش. • فود: (وقع بها) على الصحيح؛ لأنه سامع ببعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه مغني. • فود: (بها) أي بالخمسائة كذا في الروض اه سم. • فود: (فردة بأقل) أي بأن نقص من ألف خمسمائة قبل أن يرذ ولا فالجمالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أي الزوجة بذليل ما بعده اه رشيدى. • فود (سني): (ولو طلبت ثلاثاً إلخ).

(فرغ): لو قالت طلقني نصف طلق، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً بألف ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيل بانث بمهر المثل، وكذا لو قالت طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، وإن طلق نصفها فنصف الألف، وظاهر أن تطليق بعضها كتطليق يدها؛ إذ لا يمكن التوزيع على البعض لإبهايه بخلاف نصفها، وإنما طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلق نصفي لفساد صيغتها السابقة عبات اه سم. • فود: (فطلق نصفها إلخ) لعله ما لم يرذ به الكل أما إذا أراده به مجازاً فتبين بألف وعليه فهل يقبل قوله: فيه إذا دلت عليه القرينة، أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول: أخذنا مما مر عن شرح الروض أنه يقبل قوله: بيمينه. • فود: (أم سكت عنه) أفهم أنه إذا ذكر ما يزيد

الوقوع لفوات الفورية المشترطة. • فود: (وفازق الجمالة) أي حيث يجوز ناله التأخير. • فود: (وقع بها) أي بالخمسائة كذا في الروض. • فود: (كرذ عدي بألف فردة بأقل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلو قال إن رددت آتيني فلك دينار فقال أرده بنصف دينار استحق الدينار فإن القبول لا أثر له في الجمالة قال الإمام واغترض بقولهم في طلقني بألف فقال بيانة طلقت بها كالجمالة وقد يجاب بأن الطلاق لما توفقت على لفظ الزوج أدير الأمر عليه اه.

(فرغ): لو قالت طلقني نصف طلق، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً بألف ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيل بانث بمهر المثل، وكذا لو قالت طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، وإن طلق نصفها فنصف الألف اه، وظاهر أن تطليق بعضها كتطليق يدها؛ إذ لا يمكن التوزيع على البعض لإبهايه بخلاف نصفها، وإن طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلق نصفي لفساد صيغتها السابقة عبات.

فيما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراخ اعترضوه بأنه قيد مُضَرٍّ؛ إذ لو اقتصر على طَلقة واحدة استحقَّ الثلث فلو حذَفَ التقييد لأفهمه بالأولى، وأيضاً ففيه إيهام أنه إذا لم يقدَّر ذكر المال وقَعَ رجعيًا والأصحُّ أنه بائنٌ كما تقرر (فواحدة) تَقَعُ لا غير (بثلاثه)، أو طَلَقَتَيْنِ فطَلَقَتَانِ بِثَلَاثَةِ تَغْلِيظًا لِشُرُوبِ الْجَمَالَةِ؛ إذ لو قال رُدَّ عبيدي الثلاثة، وَلَكَ أَلْفٌ رَدٌّ واحدًا استحقَّ ثلث الألف وفارقَ عدمَ الوقوع في نظيره من جانيبه؛ لأنَّه تعليقٌ فيه مُعَاوَضَةٌ، وشرطُ التعليق وجودُ الصِّفَةِ والمُعَاوَضَةُ التَّوَافُقُ، ولم يُوجَدَا، وأما من جانيبها فلا تعليقٌ فيه بل فيه مُعَاوَضَةٌ أيضًا كما مرَّ وجمالة، وهذا لا يقتضي الموافقة فقلَّبتُ بخلافِ التعليقِ فإنه يقتضيها أيضًا فاستَوَيَا، ولو أجابها ب أنت طالق، ولم يذكُر عددًا ولا نَوَاهِ وَقَعَتْ واحدةً فقط على الأوجه، أو ب أنت طالق طَلقة ونصفها فهل يستحقُّ ثلثي الألف، أو نصفها وجهان أصحُّهما الثاني نظرًا للمَلْفُوظِ لا للسراية؛ لأنَّه الأقوى وباختياره ويأتي ما له بذلك تعلقٌ (وإذا خالف، أو طَلَّقَ بعوضٍ) ولو فاسدًا (فلا رجعة) له؛ لأنها إنما بذلتُ المالَ لِمَلِكٍ بضعها كما أنه إذا بذلَ الصِّدَاقَ لا تملكُ هي رَفَعَهُ.

(فلان شرطها) كطلقتك، أو خالفتك بكذا على أن لي عليك الرجعة فقبلت، أو إن أبرأني من

على الثلث كأن قال طَلَقْتُكَ واحدةً بالألف، أو نَوَى ذَلِكَ لم يَقَعْ عليه طلاقٌ، وهو ظاهرٌ لَعَدَمِ مِرَاقِفَةٍ ما أجابها به لسؤالها مع ش. فود: (ولم يَنْوِ ذَلِكَ) أي الإيتداء. فود: (فيما يظهر إلخ) راجعٌ إلى قوله يعني إلى هنا. فود: (الشراخ اعترضوه بأنه إلخ) ومنهم المُغْنِي. فود: (أو طَلَقَتَيْنِ) إلى قوله نظرًا للمَلْفُوظِ في المُغْنِي إلّا قوله وفارقَ إلى ولو أجابها. فود: (وفارقَ عدمَ الوقوع في نظيره إلخ) أي كما تقدَّم في قول المصنِّب ولو قال طَلَقْتُكَ ثَلَاثًا بالألف فقبلتُ واحدةً بثُلُثِ الألف فلقواهم سم.

فود: (والمُعَاوَضَةُ) عَطَفَ على (التعليق) وقوله التوافُق عَطَفَ على (وجود الصِّفَةِ). فود: (ولم يوجد) أي الصِّفَةُ والتوافُق امرٌ شديدي. فود: (كما مرَّ) أي في شرح ولا الإغطاء في المجلس.

فود: (وهذا إلخ) أي الجمالة وقوله فقلَّبتُ أي الجمالة على المُعَاوَضَةِ فالمجموع لا يقتضي الموافقة وقوله أيضًا أي كما يقتضي المُعَاوَضَةُ الموافقة وقوله فاستَوَيَا أي التعليق والمُعَاوَضَةُ في اقتضاء الموافقة امرٌ كُرْدِي. فود: (وقعت واحدة) أي بثُلُثِ الألف امرٌ ش زَادَ المُغْنِي ولو لم يملك عليها إلّا طَلقةً استحقَّ الألف؛ لأنَّه أنادها البيئونة الكبرى ام. فود: (وباختياره) عَطَفَ على الأقوى ام سم.

فود: (ويأتي) أي في الفصل الآتي بعد في شرح وقيل إن عَلِمْتَ الحال إلخ. فود: (ولو فاسدًا) إلى قوله ولأنَّه لَمَّا صرَّحَ في التَّهْيِيةِ والمُغْنِي إلّا مسألة البراءة. فود: (رَفَعَهُ) أي البُضْع.

فود: (وفارقَ عدمَ الوقوع إلخ) أي كما تقدَّم في قول المصنِّب ولو قال طَلَقْتُكَ ثَلَاثًا بالألف فقبلتُ واحدةً بثُلُثِ الألف فلقواهم سم. فود: (وباختياره) عَطَفَ على الأقوى. فود: (كطلقتك إلخ) أي فقبلتُ وقوله، أو إن أبرأني إلخ أي فأبرأته.

صداقك فأنت طالق طَلَقَ رَجْعِيَّةً فَأَبْرَأْتُ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ أَخَذًا مِنْ فِتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ (فِرْجَمِي، وَلَا مَالَ) لَهُ؛ لِأَنَّ شَرْطِي الرِّجْعَةَ وَالْمَالِ أَيْ: أَوِ الْبِرَاءَةَ مُتَنَافِيَيْنِ فَيَتَسَاقَطَانِ وَيَبْقَى مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ يَقْتَضِي الرِّجْعَةَ وَلَئِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِرَجْعِيَّةٍ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ بِصِفَةِ الْبِرَاءَةِ لَا أَنَّهَا عَوَضٌ، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْبِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلْوُقُوعِ إِلَّا بِصَحَّةِ الْبِرَاءَةِ، وَصَحَّتْهَا تَسْتَلْزِمُ الْبَيِّنُونَ، وَهِيَ تُنَافِي قَوْلَهُ: رَجْعِيَّةٌ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّنَافِي، وَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ لَا يُنَافِي الْوُقُوعَ (وَلِي قَوْلِي: بَالِيْنِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ)؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْعَوَضِ،.....

• فَوَدَّ: (فَأَبْرَأْتُ) يَنْتَبِهي أَنْ لَا يُغْتَبَرِ هُنَا قُوْرِيَّةٌ وَلَا عِلْمُ الزَّوْجَيْنِ بِالْمُبْرَأِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ مَخْصُصٌ لَا مُعَاوَضَةٌ فِيهِ وَهَذَا إِنَّمَا يَنْتَاقِي إِنْ قُلْنَا بِمَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ مِنْ عَدَمِ حُصُولِ الْبِرَاءَةِ فَإِنْ قُلْنَا بِمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ السَّنْهَوْدِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ حُصُولِهَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ فَوَاضِحٌ اشْتِرَاطٌ عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا قَيِّدِي أَنْ لَا يَقَعْ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايَرَ الْبِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّعْلِيلَ عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ أَوْ سَيِّدَ عَمَرُ أَقُولُ: اشْتِرَاطُ الْفَوْرِ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ مُسَلَّمٌ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَيُشْتَرِطُ عَلَيْهِمَا مَعًا كَمَا يَقْبَلُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُتَبَايَرَ الْإِلْحَ. • فَوَدَّ: (فَيَتَسَاقَطَانِ الْإِلْحَ) هَذَا يَقْتَضِي بُلْطَانَ الْبِرَاءَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ إِنَّمَا يُنَافِي الْبِرَاءَةَ إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ عَلَيْهَا فَالتَّنَافِي بَيْنَ شَرْطِ الرِّجْعَةِ وَكَوْنِ الْبِرَاءَةِ عَوَضًا فَالْإِلْزَامُ مِنْ هَذَا التَّنَافِي عَدَمُ كَوْنِهَا عَوَضًا لَا بُلْطَانُهَا فِي نَفْسِهَا فَالْأَوَجُّ صِحَّتُهَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يُنَافِي الْعَوَضَ فَيَسْقُطُ وَإِذَا سَقَطَ بِإِغْيَارِ كَوْنِهِ عَوَضًا سَقَطَ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَثْبُتُ بِإِغْيَارِهَا بِخِلَافِ الْبِرَاءَةِ فَإِنَّهَا مَقْذُوفَةٌ فِي نَفْسِهَا فَتَأْتِلُهُ سَمٌ عَلَى حَتِّهِ أَوْ عَشٍ، وَفِي السَّيِّدِ عَمَرٌ مَا يُوَافِقُهُ وَسَكَتُوا عَنْ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَالظَّاهِرُ فِيهَا بُلْطَانُ الْبِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الصِّغَةِ الْمُعَاوَضَةِ قَلِيلٌ رَاجِعٌ. • فَوَدَّ: (وَصَحَّتْهَا تَسْتَلْزِمُ الْإِلْحَ) قَدْ يُنْتَعَمُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَلْزِمُهَا إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يَصْرِفُهَا عَنِ الْعَوَضِيَّةِ إِلَى مُجَرَّدِ التَّعْلِيلِ أَوْ سَمٍ.

• فَوَدَّ: (فَيَتَسَاقَطَانِ) هَذَا يَقْتَضِي بُلْطَانَ الْبِرَاءَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ إِنَّمَا يُنَافِي الْبِرَاءَةَ إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ عَلَيْهَا فَالتَّنَافِي بَيْنَ شَرْطِ الرِّجْعَةِ وَكَوْنِ الْبِرَاءَةِ عَوَضًا فَالْإِلْزَامُ مِنْ هَذَا التَّنَافِي عَدَمُ كَوْنِهَا عَوَضًا لَا بُلْطَانُهَا فِي نَفْسِهَا فَالْأَوَجُّ صِحَّتُهَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يُنَافِي الْعَوَضَ فَيَسْقُطُ وَإِذَا سَقَطَ بِإِغْيَارِ كَوْنِهِ عَوَضًا سَقَطَ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَثْبُتُ بِإِغْيَارِهَا بِخِلَافِ الْبِرَاءَةِ فَإِنَّهَا مَقْذُوفَةٌ فِي نَفْسِهَا فَتَأْتِلُهُ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ دِقَّةٍ، وَبِهِ يَظْهَرُ سَقُوطُ دَعْوَى أَنَّ الْقِيَاسَ فُسَادُ الْبِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُنَافِي شَرْطَ الرِّجْعَةِ فَيَتَسَاقَطَانِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى، وَأَمَّا عِبَارَةُ الشَّارِحِ فَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْحَمْلِ عَلَى مَا قُلْنَا لَوْلَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي عَنْ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ الْإِلْحَ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْبِرَاءَةِ وَإِقْرَارِهِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (تَسْتَلْزِمُ الْبَيِّنُونَ) قَدْ يُنْتَعَمُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَلْزِمُهَا إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يَصْرِفُهَا

ولو خالَها بِعَوْضٍ عَلَى أَنَّهُ مَتَى شَاءَ رَدَّه، وَكَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ بَائِثٌ بِمَهْرٍ مِثْلٍ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ هُنَا بِسُقُوطِ الرَّجْعَةِ وَمَتَى سَقَطَتْ لَا تَعُودُ . (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي بِكَذَا وَارْتَدَّتْ)، أَوْ ارْتَدَّ هُوَ، أَوْ ارْتَدَّا (فَأَجَابَ) هَا الزَّوْجُ فُوزًا بِأَنَّهُ لَمْ تَتَرَخَّ الرُّدَّةُ وَلَا الْجَوَابُ كَمَا أَفَادَتْهُ الْمَاءُ، وَحِينَئِذٍ نَظَرُ (إِنْ كَانَ) الْارْتِدَاءُ (قَبْلَ دُخُولِ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ) هِيَ، أَوْ هُوَ، أَوْ هُمَا عَلَى الرُّدَّةِ (حَتَّى انْقَضَتْ الْعِدَّةُ بَائِثٌ بِالرُّدَّةِ وَلَا مَالٍ) وَلَا طَلَاقٍ لَا نَقْطَاعَ النِّكَاحِ بِالرُّدَّةِ فِي الْحَالِينِ أَمَّا إِذَا أَجَابَ قَبْلَ الرُّدَّةِ فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ حَالًا بِالْمَالِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَعَ مَقَامًا فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ بِالرُّدَّةِ، وَلَا مَالٌ كَمَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَيَّ إِنِّ لَمْ يَقَعْ إِسْلَامٌ، وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ الْمَانِعَ أَقْوَى مِنَ الْمُقْتَضَى فَبَحَثْتُ شَارِحٌ وَجُوبَهُ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ (وَإِنْ أَسْلَمْتَ) هِيَ، أَوْ هُوَ، أَوْ هُمَا (فِيهَا) أَيَّ الْعِدَّةِ (طَلَّقْتَ بِالْمَالِ) الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا صَحَّةَ الْخُلْعِ، وَتُخَسَّبُ الْعِدَّةُ مِنْ حِينَ الطَّلَاقِ (وَلَا يَقْضَرُ تَخَلُّلُ) سُكُوتٍ، أَوْ (كَلَامٍ يَسْمَعُ) وَلَوْ أَجَنَّبْنَا مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابَهُ (بَيْنَ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِعْرَاضًا هُنَا.....

• فَوَدَّ: (وَلَوْ خَالَهَا بِعَوْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَعَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَخْتَوَلُ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَدَّ: (بَائِثٌ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مُغْنِي وَنِهَايَةُ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَارْتَدَّتْ) أَيَّ عَقِبَ هَذَا الْقَوْلِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فُوزًا بِأَنَّهُ لَمْ تَتَرَخَّ الرُّدَّةُ إلخ) فَلَوْ تَرَخَتْ الرُّدَّةُ، أَوْ الْجَوَابُ اخْتَلَّتِ الصَّبِيغَةُ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ وَقَعَ) أَيَّ الْجَوَابُ وَالرُّدَّةُ عَشْرٌ وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ لَا الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَيَّ إِنِّ لَمْ يَقَعْ إِسْلَامٌ) يَنْبَغِي أَنَّهُ فِيمَا بَعْدَ الدُّخُولِ، وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرِ الْإِسْلَامُ سَمْعٌ وَعَشْرٌ وَسَيِّدٌ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ) أَيَّ مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْمَالِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمَانِعَ أَقْوَى إلخ) وَلَكَ أَنْ تَقُولَ الرُّدَّةُ لَيْسَتْ مَانِعَةً مِنْ ثُبُوتِ الْمَالِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِّلْبَيِّنَةِ بَلَا مَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ وَجِدَ مُقْتَضِيَانِ لِّلْبَيِّنَةِ مَعًا أَحَدُهُمَا يَقْتَضِيهَا بِمَالٍ وَالْآخَرُ بَلَا مَالٍ فَعَمِلَ بِمُطْلَقِ الْبَيِّنَةِ الَّذِي هُوَ مُقْتَضِيُهُمَا وَيُثْبِتُ الْمَالِ الَّذِي هُوَ مُقْتَضَى أَحَدِهِمَا لِتَحَقُّقِ الْمُقْتَضَى مَعَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ، وَإِنَّمَا سَقَطَ الْمَالُ فِي صُورَةِ تَقَدُّمِ الرُّدَّةِ عَلَى الْجَوَابِ لِتَقَدُّمِ عِلَّةِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي الْمَالَ، وَهِيَ الرُّدَّةُ عَلَى مُقْتَضِيهِ، وَهُوَ الْخُلْعُ لَا؛ لِأَنَّ الرُّدَّةَ مَانِعَةً مِنْ ثُبُوتِ الْمَالِ وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوْجَعَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمُغْنِي قَالَ وَهَذَا أَوْجَهُ يَغْنِي مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَهْ سَيِّدٌ عُمَرُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الرُّدَّةَ مُقْتَضِيَةٌ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْمَالِ فَتَكُونُ مَانِعَةً مِنْ ثُبُوتِهِ. • فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ) وَوَافَقَ الشُّبْكِيُّ فِي شَرْحِ الزَّوْضِ أَهْ سَمْعٌ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ الْمَطْلُوبِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَخَلُّلِ الْكَلَامِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيَّ فِي الْخُلْعِ.

عَنِ الْعَوَضِيَّةِ إِلَى مُجَرَّدِ التَّعْلِيلِ. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ) اعْتَمَدَهُ مَرْ. • فَوَدَّ: (أَيَّ: وَإِنْ لَمْ يَقَعْ إِسْلَامٌ) يَنْبَغِي أَنَّهُ فِيمَا بَعْدَ الدُّخُولِ، وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرِ الْإِسْلَامُ، وَإِنْ جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَوَافَقَ الشُّبْكِيُّ فِي شَرْحِ الزَّوْضِ.

نَظَرًا لِشَائِيَةِ التَّعْلِيقِ، أَوْ الْجَعَالَةِ، وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الْكَثِيرَ يَصْرُ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَائِبِهِ، وَبِهِ صَرَحُوا فِي الْبَيْعِ، وَتَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَصْرُ هُنَا إِلَّا مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَائِبِهِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَزَمَ بِهِ.

(فِرْع): نَقَلَ الْأَصْبَحِيُّ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ أَنَّ قَوْلَهَا خَالَغْتُكَ بِالْفِ لَفْعٌ، وَإِنْ قَبِلَ؛ لِأَنَّ الْإِبْقَاعَ إِلَيْهِ دُونُهَا وَلَا يُنَافِيهِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ قَوْلَ الْخَوَارِزْمِيِّ بِتَقْدِيرِ اعْتِمَادِهِ لَوْ قَالَتْ أَبْرَأْتُ ذِمَّتَكَ مِنْ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي فَطَلَّقَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ بَأَنَّهُ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ التَّرَامَ لِلطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا إِبْقَاعٌ مِنْهَا حَتَّى فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ تَعْلِيلُهُ الْمَذْكُورُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلْ قَوْلُهُ: قَبِلْتُ فِي الْأَوَّلَى مُتَضَمِّنًا لِلتَّرَامِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُا بِإِسْنَادِهَا الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهَا أَفْسَدَتْ صِيغَتَهَا فَلَمْ يَبْقَ صِيغَةٌ صَحِيحَةٌ تَلْزُمُهَا بِخِلَافِهَا فِي الثَّالِثَةِ فَإِنَّ صِيغَتَهَا مُلْزِمَةٌ فَصَحَّ جَعْلُ قَبُولِهِ التَّرَامًا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الْخَوَارِزْمِيِّ هَذَا قَوْلُهُ: لَوْ قَالَتْ بَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى صَحَّةٍ طَلَاقِي فَقَالَ قَبِلْتُ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرٍ الْمَثَلِ لَكِنْ يَنْبَغِي حَمْلُ قَوْلِهِ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ عَلَى مَا إِذَا جَهِلَ أَحَدُهُمَا الصَّدَاقَ، وَالَا وَقَعَ بَائِنًا فِي مُقَابَلَةِ الْبِرَاءَةِ مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْخَوَارِزْمِيِّ هَذَا. وَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي الْأَوَّلَى مَا إِذَا نَوَتْ جَعْلَ الْإِبْرَاءِ عَوَضًا لِلطَّلَاقِ فَطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ.....

• قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِشَائِيَةِ التَّعْلِيقِ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ، أَوْ الْجَعَالَةِ أَيِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ وَكُلُّ مِثْلِهِمَا مَوْشَعٌ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْخُلْعِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَائِبُهُ) اعْتَمَدَ التَّهَابُ وَالْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالْتَّعْمِيمِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْخُلْعِ وَالْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا نَقَلَ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ) هِيَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ أَوْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْعِمْرَانِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ ثَانِيَةً أَوْ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ أَرَادَ بِهَا مَا فِي الْخَوَارِزْمِيِّ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ وَالثَّانِيَةُ قَوْلُهُ: فَطَلَّقَ وَالْأَوَّلَى قَوْلُ الْعِمْرَانِيِّ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِنْ تَسْمِيَةِ الثَّالِثَةِ هُنَا ثَانِيَةً هُنَاكَ وَالثَّانِيَةُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَا هُنَا بِإِغْتِيَابِ أَنْفِصَامِ صُورَةِ الْعِمْرَانِيِّ إِلَى صُورَتِي الْخَوَارِزْمِيِّ فَلِذَا صَارَتْ الصُّورُ ثَلَاثًا وَمَا هُنَاكَ بِإِغْتِيَابِ صُورَتِي الْخَوَارِزْمِيِّ فَقَطَّ أَوْ قَوْلُهُ: (تَعْلِيلُهُ الْخ) أَيِ الْخَوَارِزْمِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخ) أَيِ الزَّوْجَةِ.

• قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِمْرَانِيِّ. • قَوْلُهُ: (تَلْزُمُهَا) مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَعَرِّ لِلصِّيغَةِ وَالْبَارِزُ لِلزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (أَحْتَمَلُهَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ بَأَنَّ عِلْمَاءَهُ. • قَوْلُهُ: (كَلَامُ الْخَوَارِزْمِيِّ) أَيِ الْمَارِّ أَيْضًا وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى أَيِ مِنْ مَسْأَلَتَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مَا إِذَا نَوَتْ جَعْلَ الْإِبْرَاءِ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِطْلَاقُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ قَضْدَ الْعَوَضَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَتْ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ أَرَادَتْ بِالصِّيغَةِ الْمَذْكُورَةَ مَعْنَى إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ فَإِنَّهُ حَبِيزٌ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ) اعْتَمَدَهُ م. ر. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ) هِيَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ.

بأن تَلَفَظَ به بخلاف ما إذا نواه أيضًا؛ لأن هذا في معنى تعليلي الإبراء، وتعليقه باطل فلا عَوْضَ حينئذٍ كما مرَّ بيانه في الفصل الذي قبل هذا وفي الثانية ما إذا قال قِيلَتْ بذلك ونَوَى به إيقاع الطَّلَاق في مُقَابَلَةِ الإبراء، وإلا فالتزَامُ الطَّلَاقِ بغير لفظ صريح فيه ولا كِنَايَةٍ مع التَّيَّةِ لا يُوَقِّعُهُ وَيَجْعَرِي ما ذكرته في الأولى في صورة بذلها المذكورة إن قُلْنَا فيما إذا كان الصَّدَاقُ دَيْنًا أَنْ البَذْلَ يَصْصَحُ كونه كِنَايَةً في الإبراء، وفيه نَظَرٌ؛ لأنه إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ في الأعيان لا غير؛ إذ حَقِيقَةُ البَذْلِ الإِعْطَاءُ، وحَقِيقَةُ الإبراء الإسْقَاطُ، والنسبة بينهما التَّبَايُنُ فلا يَصْصَحُ أَنْ يُرَادَ بأحدهما

في تلك، وأما قول الشارح بخلاف ما إذا نواه فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهُهُ بل يَتَّبِعِي في الصَّوْرَةِ التي يُخَكِّمُ فيها بأن ما آتَتْ به صِيغَةُ مُعَاوَضَةٍ لا يَحْتَاجُ لِيَتَّيَّ مِنْهُ أيضًا كما لو قالت طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ فَقَالَ آتَيْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَتَلَفَظْ بِالْعَوْضِ، وَلَمْ يَتَوَهَّ، وكذا قوله: لأن هذا في مَعْنَى تَعْلِيلِ الإبراء الْمُقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ ما ذَكَرَ في حَالَةِ الإِطْلَاقِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أيضًا؛ لأن ما ذَكَرَهُ مُتَأَتٍ في نَحْوِ قولها مَلَكْتُكَ كَذَا على أَنْ تُطَلَّقَنِي فَإِنَّ التَّمْلِيكَ كَالِإِبْرَاءِ في كَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيلَ والحَاصِلُ أَنَّ ظَاهِرَ الصِّيغَةِ الْمُعَاوَضَةِ، وَإِنْ تَضَمَّنَتْ التَّعْلِيلَ كَسَائِرِ صِيغِ الْمُعَاوَضَةِ فَلَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَتِهِ فَتَأْمُلُ وَاتَّصَفَ اه سَيِّدُ عُمَرُ .

• قوله: (بأن تَلَفَظَ به) أي بَعَلَى ذَلِكَ . • قوله: (أي كَالزَّوْجَةِ . • قوله: (لأن هذا إلخ) إن كان المُشَارُ إِلَيْهِ ما إذا نواه أيضًا كما هو ظَاهِرُ اللَّفْظِ فَمَعْنَى ما ذَكَرَ نَظَرٌ بل لا تَعْلِيلَ فيه ولو سَلِمَ فَإِنَّمَا فِيهِ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ عَلَى الإِبْرَاءِ لَا تَعْلِيلُ الإِبْرَاءِ اه سم . • قوله: (وفي الثانية ما إذا إلخ) مُتَّجِهٌ جِدًّا إِلَى قَوْلِهِ فِي مُقَابَلَةِ إلخ على ما حَرَّزْنَاهُ أَنِفَا اه سَيِّدُ عُمَرُ . • قوله: (وَيَجْعَرِي ما ذكرته في الأولى إلخ) الذي قاله في الأولى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ تَلَفَظَ بِهِ وَلَا يَحْتَمِلُ الْحَمْلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي مَسْأَلَةِ البَذْلِ الْمَذْكُورَةِ قِيلَتْ فَهَلَّا حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى ما قاله في الثانية فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ اه سم . • قوله: (المذكورة) أي في هذا الفصلِ والذي قَبْلَهُ اه كُرِّدِي . • قوله: (وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ التَّبَايُنَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمُعْتَبَرَيْنِ أَغْنَى الإِعْطَاءَ وَالْإِسْقَاطَ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِمَا بَلْ فِي لَفْظِ البَذْلِ هَلْ يَصْصَحُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي وَلَا مَانِعَ مِنَ الصَّحَّةِ وَلَوْ مَجَازًا كَمَا فِي كُلِّ مَجَازٍ تَبَايُنَ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ مَعَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ تَأْمُلُ اه سم .

• قوله: (لأن هذا في مَعْنَى تَعْلِيلِ الإِبْرَاءِ إلخ) قَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّهُ بَعْدَ تَلَفُّظِهِ بِما ذَكَرَ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهَا وَلَا يَكْفِي ما جَرَى مِنْهَا أَوْ لَا يَعْدَمُ حُصُولُ الْبَرَاءَةِ بِهِ لِتَضَمُّنِهِ تَعْلِيلَهَا، وفيه نَظَرٌ . • قوله: (لأن هذا إلخ) إن كان المُشَارُ إِلَيْهِ ما إذا نواه أيضًا كما هو ظَاهِرُ اللَّفْظِ فَمَعْنَى ما ذَكَرَ نَظَرٌ بل لا تَعْلِيلَ فيه ولو سَلِمَ فَإِنَّمَا فِيهِ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ عَلَى الإِبْرَاءِ لَا تَعْلِيلُ الإِبْرَاءِ . • قوله: (وَيَجْعَرِي ما ذكرته في الأولى في صورة بذلها إلخ) الذي قاله في الأولى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ تَلَفَظَ بِهِ وَلَا يَحْتَمِلُ الْحَمْلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي مَسْأَلَةِ البَذْلِ الْمَذْكُورَةِ قِيلَتْ فَهَلَّا حَمِلَ ذَلِكَ عَلَى ما قاله في الثانية فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ . • قوله: (وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ التَّبَايُنَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمُعْتَبَرَيْنِ أَغْنَى الإِعْطَاءَ وَالْإِسْقَاطَ وَلَيْسَ الْكَلَامُ

الآخر فإن قلت الإبراء تملك لا إسقاط فصَح استعمال البذل فيه. قلت: كونه تملكاً إنما هو أمر حكمي له لا أنه مذلول لفظه على أن التحقيق أنه لا يُطْلَق القول بأنه تملك ولا بأنه إسقاط؛ لأن لهم فروغاً راعوا فيها الأول وفروغاً راعوا فيها الثاني لكن لما كانت أكثر أطلق كثير من عليه التملك فملحظ ذنبك ليس التَّظَرُّ لِمَذْلُولِ اللَّفْظ بل لِمَذْرُوكِ ما يستعمل فيه، وأما مذلوله الأصلي فهو الإسقاط لا غير فتم ما تقرر من المنافاة بينهما، ولو علق بالبراءة، فأتت بلفظ البذل لم يكف، وإن نوته به؛ لأنه لا يحتمله قاله ابن عجيل وغيره ونظر فيه بأنه في معناه؛ ولذا قيل: إنه تملك للذين، ويُردُّ بمنع أنه في معناه إما تقرر أن البذل إنما يستعمل في الأعيان لا غير، ومن ثم لو قالت: بذلت صدقي على طلاق، وهو ذنب فطلق، ولم ينوياً جعل مثله عوضاً للطلاق وقَعَ رجعيًا كما مرَّ بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال: أنت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تُبرئه؛ لأن البذل غير البراءة، فكان كلامه تعليقاً مُبتدأً خلافاً لمن قال: يقع بقوله: أنت طالق، وما بعده لِمَجْرُودِ التأكيد؛ لأنه صرف للفظ عن

• فود: (إنما هو أمر حكمي) أي يحكم بأنه تملك اه كزدي. • فود: (لا أنه مذلول لفظه) قد يمنع اه سم. • فود: (الأول) أي كونه تملكاً وقوله الثاني أي كونه إسقاطاً وقوله الأولى أي الفروع المرعي فيها التملك وقوله عليه أي الإبراء. • فود: (فملحظ ذنبك) أي الرعايتين. • فود: (لِمَذْرُوكِ ما يستعمل الخ) بالإضافة. • فود: (وأما مذلوله الحقيقي فهو الخ) قد يمنع اه سم. • فود: (فتم ما تقرر من المنافاة الخ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الإسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول؛ لأن ذلك القطع لازم لذلك البذل فإن من بذل لغيره وأعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم. • فود: (لأنه لا يحتمله) إن أراد حقيقة لم يُفد، أو مجازاً فممنوع اه سم. • فود: (بأنه) أي البذل. • فود: (إنما يستعمل الخ) إن أراد حقيقة لم يُفد، أو مطلقاً فممنوع اه سم. • فود: (جعل مثله الخ) سيذكر مُحَرَّرُهُ. • فود: (بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم. • فود: (لو قال الخ) أي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاق اه سم. • فود: (لأنه الخ) تعليل لِرُدِّ القول المذكور.

فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازاً كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل. • فود: (لا أنه مذلول لفظه) قد يمنع. • فود: (فهو الإسقاط) قد يمنع. • فود: (فتم ما تقرر من المنافاة بينهما) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الإسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول؛ لأن ذلك القطع لازم لذلك البذل فإن من بذل لغيره وأعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول. • فود: (لأنه لا يحتمله) إن أراد حقيقة لم يُفد، أو مجازاً فممنوع لكنه يتجه تزجيه عدم الكفاية بأن يراعى في التعليلات الألفاظ ولا يحتمى بمعانيها كما يأتي. • فود: (إنما يستعمل الخ) إن أراد حقيقة لم يُفد، أو مطلقاً فممنوع. • فود: (بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ش. • فود: (ما لو قال) أي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاق.

ظاهره لغير موجب، والتظاير التي استشهد بها لا تشهد له كما هو واضح للمتأمل أما إذا نوبنا جحل مثله عوضاً فيقع بائناً إن علم، وإلا فيمهر المثل بخلاف ما لو جملاه نفسه؛ لأن الدّين ما دام دّيناً لا يقبل العوضيّة، ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر، والتذّر له بالمهر في إن أبرأتني مَرَّ حكمه والأوجه في إن نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت له به أنه يقع بائناً وكون التذّر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته؛ إذ الإبراء قرينة أيضاً.

فصل في الألفاظ الملزمة للعوض، وما يتبناها

لو (قال أنت طالق عليك) كذا (أو أنت طالق) (ولي عليك كذا)، وظاهر أن مثل هذا عكسه كملكك كذا وأنت طالق وتوهم فرقي بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقّع رجعيًا قبلت أم لا ولا مال)؛ لأنه أوقع الطلاق مجاناً ثم أخبر أن له عليها كذا بذكر جملة خبرية معطوفة على جملة الطلاق غير صالحة للشروطية، أو العوضيّة فلم يلزمها لوقوعها ملغاة في نفسها، وفارق قولها طلقني، وعليّ أو لك عليّ ألف فأجابها فإنه يقع بائناً بالألف بأن المتعلق بها من عقد الخلع هو الالتزام فحبل لفظها عليه، وهو ينفرد بالطلاق، فإذا خلا لفظه عن صيغة معاوضة حبل لفظه على ما ينفرد به نعم، إن شاع عرفاً أن ذلك للشروط كعليّ صار مثله.....

• فود: (جحل مثله) أي الصداق الدّين. • فود: (إن حلّم) أي الصداق قدرًا وصفة. • فود: (ولاً) أي بأن جهل أحدهما الصداق. • فود: (لو جملاه) أي العوض نفسه أي نفس الصداق الدّين. • فود: (ولا يصح استعمال البذل إلخ) قد مرّ ما فيه. • فود: (فيه) أي الدّين. • فود: (مرّ حكمه) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاّع المريضة اه سم. • فود: (إذ الإبراء إلخ) أي ويقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلة التذّر

فصل في الألفاظ الملزمة

• فود: (في الألفاظ) إلى قوله ومثله أعطني في النهاية إلا قوله ويؤخذ إلى واقى. • فود: (لأنه أوقع) إلى قوله فإن قلت في المعنى إلا قوله أي إن قصده به. • فود: (أوقع الطلاق مجاناً إلخ) أي: أو أخبر أن إلخ ثم أوقع إلخ اه سم. • فود: (فلّم يلزمها) أي الزوج الزوجة وقوله لوقوعها أي الجملة المعطوفة. • فود: (حلى ما ينفرد به) أي على إيقاع الطلاق. • فود: (أن ذلك) أي قول الزوج المذكور. • فود: (كحلى) أي كقوله طلقك على كذا اه معني. • فود: (صار مثله) أي فإن قبلت بانث به وآ فلا اه ع ش.

• فود: (مرّ حكمه) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاّع المريضة.

فصل في الألفاظ الملزمة للعوض، وما يتبناها

• فود: (لأنه أوقع الطلاق مجاناً ثم أخبر إلخ) أو أخبر ثم أوقع. • فود: (أو العوضيّة) قد يقال حيث لم تصلح للعوضيّة نافي قوله ألاّتي فإن قال أرذت إلخ إذا إرادة الشيء بما لا يصلح له لا اختيار بها إلا أن يراد عدم الصلاحية باختيار الوضع.

أي إن قصده به، وليس ممّا تعارض فيه مذلولان لغويّ وعرفي حتى يُقدّم اللّغويّ؛ لأنّ ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت إرادته له، وذلك في تعارض المذلولين ولا إرادة فقدّم الأقوي، وهو اللّغويّ فإن قلت: هل يمكن توجيه إطلاقيّ المتوتليّ أنّ الاشتهار هنا يجعله صريحاً فلا يحتاج لقصدي. قلت نعم؛ لأنّ كون الاشتهار لا يلحق الكناية بالصريح إنّما هو في الكينايات الموقعة أمّا الألفاظ الملزمة فيكفي في صراحتها الاشتهار ألا ترى أنّ بحثك بعشرة ذنانير، وفي البلد نقد غالب يكون صريحاً فيه، وليس ذلك إلا لتأثير الاشتهار فيه فاندفع بما قرزته أولاً استشكل هذا بقولهم إذا تعارض مذلولان لغويّ وعرفي قدّم اللّغويّ وأجروا قول ابن الزوفة: إنّ هذا مبنّي على أنّ الصراحة تؤخذ من الاشتهار أي وهو ضعيف وتؤخذ.....

• فود: (أي إن قصده به) يُعلم منه أنّ مجرد الشبوح لا يصيروه صريحاً في الشرط وحيثُ فالفرق بين حالة الشبوح وعديها أنّه يُقبل قوله: أرذت إلخ حيثُ شاع، وإن كذبته في الإرادة بخلاف ما إذا لم يُنبح اهـ ع ش زاد سم قيد بذلك ليندفع استشكله المشار إليه بقوله وليس ممّا تعارض إلخ وسيصرّح به اهـ عبارة السيّد عمر هذا التقييد للوليّ العراقي في مختصر المهمات بحثه بعد أن استشكل إطلاق الشبخين ما نقله عن المتوتليّ وأقره في هذه المسألة بأنّه مناب لما قرراه في الطلاقي من تقديم اللغة على العرف اهـ. • فود: (حتى يُقدّم اللّغويّ) أي ولا يلزم عليها مال. • فود: (وذلك) أي تقديم اللّغويّ. • فود: (ولا إرادة) هذا يقتضي تقييد تقديم اللّغويّ في مسألة تعارض المذلولين بما إذا لم يرذ غيره اهـ سم أي المشهور وإرادته من اللفظ. • فود: (فإن قلت إلخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه إطلاقيّ المتوتليّ بأنّ الاشتهار إلخ. • فود: (أنّ الاشتهار) أي اشتهار قول الزوج آت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى الشرط. • فود: (الموقعة) أي للطلاقي مثلاً. • فود: (ألا ترى أنّ بحثك إلخ) فيه بحث ظاهر؛ إذ ليس الدلالة في هذا على الإلزام بالاشتهار لظهور أنّ الإلزام هنا إنّما هو باللفظ الصريح فيه، وهو قوله بعشرة ذنانير وأثر الاشتهار ليس إلا تفسير نوع ذلك اللّازم بذلك اللفظ لا أصل الإلزام فتأمل اهـ سم. • فود: (بما قرزته أولاً) أي في قوله؛ لأنّ ما هنا شاع إلخ اهـ ع ش. • فود: (وأجروا) أي في قوله؛ لأنّ

• فود: (أي إن قصده به) قد يُعكّر على اعتبار القصد أنّه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنّف الآتي فإن قال أرذت إلخ إلا أنّ يقال مع الاشتهار يخفي القصد، وإن لم تُصدقه، وأمّا أنّ هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لاتحاديهما في المعنى، أو الحكم تأمل. • فود: (أي إن قصده) قيد بذلك ليندفع استشكله المشار إليه بقوله وليس ممّا تعارض إلخ وسيصرّح بذلك. • فود: (ولا إرادة إلخ) هذا يقتضي تقييد تقديم اللّغويّ في مسألة تعارض المذلولين بما إذا لم يرذ غيره. • فود: (ألا ترى أنّ بحثك بعشرة ذنانير إلخ) فيه بحث ظاهر؛ إذ لا دلالة في هذا على الإلزام بالاشتهار لظهور أنّ الإلزام هنا إنّما هو باللفظ الصريح فيه، وهو قوله: بعشرة ذنانير وأثر الاشتهار ليس إلا تفسير نوع ذلك اللّازم بذلك اللفظ لا أصل الإلزام فتأمل. • فود: (وأجروا قول ابن الزوفة إلخ) قد

من ذلك أنه لو قال بعثك ولي عليك ألف واشتهر في الثمنية صَح البيع به، وإن لم ينو، وأفتى أبو رزعة فيمن قال: أبرئني وأنت طالق، وقصد تعليق الطلاق بالبرائة بأنه يتعلق بها أي لغلبة ذلك وتبادر التعليق منه ومثله أعطيني ألفاً وأنت طالق فيما يظهر وإطلاق الزر كشيء الوقوع به بائناً كزود عبيدي وأعطيتك ألفاً يزود بأن هذا ليس نظير الجمالة؛ لأنه فيها ملتزم، وفي مسألتنا ملتزم وشأن ما بينهما أما إذا سبق طلبها بمال فيأتي (فلان قال أردت به ما يراؤ بطلقتك بكذا)، وهو الإلزام (وضدقته) وقيلت (فكهم) لئمة قليلة أي فكما لو قاله (في الأصح) فيقع بائناً بالمسمى؛ لأن المعنى حينئذ عليك كذا عوضاً أما إذا لم تُصدقه وقيلت فيقع بائناً مؤاخذه له

كأن الإشهار إلخ. • فود: (من ذلك) أي مما قرره آخرًا. • فود: (وأفتى أبو رزعة) عبارة النهاية والأوجه كما أفتى به العراقي إلخ. • فود: (وقصد تعليق الطلاق إلخ) قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق فهل يُعتبر قولها أخذًا بما يأتي قريبًا في المتن، أو قوله: محل تأمل ولعل الأول أقرب اه سيد عمر أقول: ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثاني عبارته قوله بأنه يتعلق بها أي فإن أبرأته براءة صحيحة طلقت، وإلا فلا وقيل ذلك منه وإن كذبت في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك في التعليق اه. • فود: (أي لغلبة ذلك إلخ) قد يشكّل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اختيار القصد والوقوف بتلك الدعوى إطلاق الزر كشيء اه سم. • فود: (ومثله أعطني) كذا في أصل الشارح بخطه وضوابه أعطيني اه سيد عمر. • فود: (وإطلاق الزر كشيء) أي عن قصد التعليق المذكور اه سم. • فود: (وشأن ما بينهما) قد يُمنع ذلك بأنه إذا صلح للإلزام صلح للإلزام سم أقول: يدل للمقدمة المنوعة ما تقرّر هنا في صدور ما ذكر منه، أو منها اه سيد عمر. • فود: (فيأتي) أي أيًا في المتن. • فود: (وهو الإلزام) إلى قول المتن، وإن قال إن ضمنت في النهاية لإلا قوله، وكذا إلى المتن. • فود: (لئمة قليلة) أي جرّ الضمير بالكاف لئمة إلخ. • فود: (لو قال) أي طلقتك بكذا.

يقال ما قرره أولاً حاصله أن الدافع اختيار قيد الإرادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولتين ولا إرادة وقد بين عدم الحاجة إلى هذا القيد في جواب السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع ما قاله ابن الرفعة فليتأمل. • فود: (أي لغلبة ذلك) قد يشكّل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اختيار القصد والوقوف بتلك الدعوى إطلاق الزر كشيء. • فود: (وإطلاق الزر كشيء) أي عن قصد التعليق المذكور. • فود: (وشأن ما بينهما) قد يُمنع ذلك بأنه إذا صلح للإلزام صلح للإلزام.

• فود في (س): (فلان قال أردت إلخ) قال في شرح الروض، وقضية هذا أن ذلك كناية كنظيره فيما ذكره بقوله ولو قال بعثك ولي عليك ألف فكناية في البيع اه وقد يشكّل كونه كناية بقوله الآتي، وإن سبق بانث بالمذكور؛ لأن ظاهره أنه مع السبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج إلا أن يجاب أخذًا من كلام الشارح السابق ردّ كلام ابن الرفعة بأن الكناية في الإلزام تصرّح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الإشهار. • فود: (فكما لو قاله) أي قال طلقتك بكذا.

بإقراره ثم إن حلفت أنك لا تعلم أنه أراد ذلك لم يلزمها له مال، ولا حلفت ولزمها. وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء إن صدقته، أو كذبتة وحلفت يمين الرد، ولا وقع رجعيًا ولا خليف؛ لأنه لما لم يقبل قوله في هذه الإرادة صار كأنه قال ذلك، ولم يرد، وموأنه رجعيًا واستشكل الشبكي عدم قبول إرادته مع احتمالي اللفظ لها إذ الواو تحتل الحال فيتقيد الطلاق بحالة الزامه إياها بالعموض فحيث لا إلزام لا طلاق قال: وهذا في الظاهر أما باطنًا فلا وقوع اهـ ويجاب عن إشكاله بأن العطف في مثل هذه الواو أظهر فقدّمه على الحالية نعم، لو كان نحويًا وقصدها لم يتقيد بقوله بيمينه (وإن سبق).....

• فود: (ولا حلف ولزمها) الأولى وحلف لزمها كما في المثني. • فود: (حلف) أي يمين الرد اهـ
 ش. • فود: (والأ وقع رجعيًا ولا خليف الخ) إن كان بعد ردها اليمين إليه ونكوله فواضح لكن الأولى حيثيذ التعليل بالنكول، وإن كان نفى الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه، وبه نصرح عبارة شرح المنهج فما وجه كون يمينه يمين رد فليأمل ثم رأيت المحشي سم قال قوله: (والأ الخ أي: وإن لم يخلف وقع الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فإنه مشكل مع ما تقرّر اهـ، وقد يجاب عن الشارح بأن مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح؛ إذ لا يتوهم أحد توجه الحلف عليها حيثيذ حتى يصرح بتفيه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارته إلا بهذا فتعين لصحة العبارة في الجملة، وإن كان مستثنى عنه اهـ سيد عمر ويوافقه قول الرشدي قوله: (والأ أي، والأ تصدقه، ولم يخلف يمين الرد وقوله ولا حلف أي منها اهـ لا قول ع ش. • فود: (ولا حلف) أي اليمين المزدودة اهـ فيرد إشكال سم بالتكرار.
 • فود: (ومر) أي أيضًا في المثني. • فود: (قال) أي الشبكي وقوله وهذا أي الوقوع رجعيًا فيما إذا كذبتة في الإرادة اهـ رشدي عبارة الكردّي قوله: وهذا إشارة إلى قوله قيع بائنًا مؤاخذه الخ اهـ أي وقوله، (والأ وقع رجعيًا. • فود: (فلا وقوع) أي إن كان صادقًا فليراجع اهـ سم، وهو ظاهر. • فود: (في مثل هذه الواو) أي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة يتعد نحو أنت طالق. • فود: (أظهر) فيه نظر اهـ سم.
 • فود: (نحويًا) الظاهر أن المراد بكونه نحويًا كونه عارفا بهذه المسألة، وإن لم يعرف ما عداها اهـ سيد عمر. • فود: (وقصدها) أي الحالية اهـ ش.

• فود: (إن صدقته) أي في تلك الإرادة. • فود: (والأ) أي إن لم يخلف فانظر ولا حلف أي فانظر قوله بعد ولا حلف فإنه مشكل مع ما تقرّر. • فود: (أما باطنًا فلا) أي إن كان صادقًا فليراجع اهـ سم. • فود: (أظهر) فيه نظر.

• فود في (سبي: (وإن سبق الخ) عبارة شرح البهجة، ومحلّه أيضًا إذا لم يسبق طلبها بعموض، (والأ فإن أبهته كطلقتي بعموض فإن أجاب بمعين كطلقتك ولي عليك ألف فمبتدئ فإن قبلت بانث به، (والأ لم يقع، أو بمبهم بانث بمهر المثل، وإن عيته فأجاب بذكره وقع به؛ لأنه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي فمع ذكره أولى فإن ادعى قصد الابتداء صدق بيمينه قيع رجعيًا، أو قصد الجواب وكذبتة صدقت

ذلك طلبها بمال، وقَصَدَ جوابها، أو أَطْلَقَ كما هو ظاهر (بأنَّ بالمدكور) في كلامها إن عَيْتَه؛ لأنَّه لو حَذَفَ وعليك لَزِمَ فمع ذِكْرِها، أولى فإذا أَبْهَمَتْه وعَيْتَه فهو كالابتداء بطلَّقْتُكَ على ألفٍ فإن قِيلَتْ بأنَّ بالألف، وإلا فلا طلاق، وإن أَبْهَمَ أَيْضًا، أو اقْتَصَرَ على طَلَّقْتُكَ بأنَّ بمهر المثل أما إذا قَصَدَ الابتداء وحَلَفَ حيث لم تُصَدِّقْهُ فيقع رجعيًا.....

• فُود: (ذَلِكَ) مَفْعُولٌ سَبَقَ وَطَلَّبَهَا فاعِلُهُ اه سم. فُود: (وَقَصَدَ جَوَابَهَا) أَي وَصَدَّقْتَهُ، وَإِنْ كَذَبَتْهُ صَدَّقْتَ يَمِينِهَا لِتَقْبَلِ الْعَوَاضَ وَلَا رَجْعَةَ اه سم عن شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَقَصْدِ الْجَوَابِ قَبْجَرِي فِيهِ ذَلِكَ أَيْضًا. • فُود: (أَوْ أَطْلَقَ) يَنْبَغِي لَمْ يَقْصِدْ جَوَابَهَا وَلَا ابْتِدَاءَ كَلَامِ اه كُزْدِي.
• فُود: (وَحَلَيْكَ) أَي الْخ. • فُود: (فَعَمَ ذِكْرُهَا) أَي لَفْظَةُ وَعَلَيْكَ كذا. • فُود: (فَإِذَا أَبْهَمَتْهُ وَعَيْتَهُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَيْتَهُ وَأَبْهَمَ هُوَ كَطَلَّقْنِي بِالْفِ قَالَ طَلَّقْتُكَ بِمَالٍ مَثَلًا فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَعَكْسِهِ بِجَامِعِ الْمُخَالَفَةِ بِالتَّعْيِينِ وَالْإِبْهَامِ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَي فَإِنْ قِيلَتْ بِأَنَّ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ فَلَا وَقَوْعَ اه ع شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَّرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمَ الْمَذْكُورِ أَقُولُ: الْإِحْتِمَالُ الْمَذْكُورُ مُتَعَيِّنٌ اه. • فُود: (أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ السَّابِقِ وَقَصَدَ جَوَابَهَا، أَوْ أَطْلَقَ الْمُتَعَيِّنَ فِي كُلِّ مِنَ الصُّوَرِ الثَّلَاثِ اغْنِي مَوَافَقَتُهُمَا فِي التَّعْيِينِ، أَوْ الْإِبْهَامِ وَمُخَالَفَتُهُمَا بِهِمَا كَمَا يَصْرُحُ بِهِ صَنِيعُ الْمُغْنِي. • فُود: (أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَحَلُّ الْبَيِّنَةِ فِيمَا إِذَا سَبَقَ طَلَّبَهَا إِذَا قَصَدَ جَوَابَهَا فَإِنْ قَالَ قَصَدْتَ ابْتِدَاءَ الطَّلَاقِ وَقَعَ رَجْعِيًّا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ وَأَقْرَأَهُ قَالَ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ يَمِينُهُ وَلَوْ سَكَتَ عَنِ التَّفْسِيرِ أَي أَطْلَقَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُجْعَلُ جَوَابًا اه. • فُود: (فَيَقَعُ رَجْعِيًّا) مُتَعَمِّدٌ خِلَافًا لِسَمَ اه ع شِ عِبَارَةُ سَمَ قَوْلُهُ: وَحَلَفَ عِبَارَةُ

يَمِينِهَا لِتَقْبَلِ الْعَوَاضَ وَلَا رَجْعَةَ اه بِحُرُوفِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلُهُ آخِرًا فَيَقَعُ رَجْعِيًّا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِيمَا إِذَا أَبْهَمَتْ وَاجَابَ بِمُعَيِّنٍ أَنَّهُا إِنْ قِيلَتْ بِأَنَّ بَ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ مَعَ أَنَّهُ مُتَبَدِّلٌ فِي الصُّوَرَتَيْنِ مَعَ سَبَقِ سَوَالِهَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ هُنَا إِنَّمَا بَيَّنَّ يَمِينَهُ، وَفِي السَّابِقِ مَحْكُومٌ بِهَا شَرْعًا فَلَيْمَ كَانَ رَجْعِيًّا هُنَا وَبَإِنَّا ثُمَّ إِنْ قِيلَتْ وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوضِ وَلَا فِي شَرْحِهِ فِي السَّابِقِ أَنَّهُ مُتَبَدِّلٌ وَعَبَّرَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فِيهِ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ لِجَوَابِ صَحِيحِ كَقَوْلِهِ عَلَى أَلْفٍ اه. وَلَا يَخْفَى تَوَجُّهُ هَذَا الْإِشْكَالِ عَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الصُّوَرَتَيْنِ عَلَى وَفْقِ مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ فَإِذَا أَبْهَمَتْ وَعَيْتَهُ هُوَ الْخِ وَالثَّانِيَةَ بِقَوْلِهِ بَيِّنًا لِمُخْتَرَزٍ مَا قَيَّدَ بِهِ الْمُتَنَزِّلُ الْمَفْرُوضُ فِيمَا إِذَا تَوَافَقَا فِي التَّعْيِينِ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ هَذَا مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ قَبْلَ وَقَصَدَ جَوَابَهَا، أَوْ أَطْلَقَ. • فُود: (ذَلِكَ) مَفْعُولٌ وَطَلَّبَهَا فاعِلٌ. • فُود: (فَإِذَا أَبْهَمَتْهُ وَعَيْتَهُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَيْتَهُ وَأَبْهَمَ هُوَ كَطَلَّقْنِي بِالْفِ قَالَ طَلَّقْتُكَ بِمَالٍ مَثَلًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَعَكْسِهِ بِجَامِعِ الْمُخَالَفَةِ بِالتَّعْيِينِ وَالْإِبْهَامِ. • فُود: (وَحَلَفَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: قَصَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ وَلَهَا تَخْلِيفُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْأَفْرَعِيُّ وَهَذَا أَيِ قَبُولِ قَوْلِهِ الْإِمَامُ وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ ذَلِكَ بَعْدَ التَّمَايُضِ وَإِجَابَتِهَا قَوْزًا خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ ثُمَّ زَايَتْ لَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ أَنَّ وَقَوْعَهُ رَجْعِيًّا إِنَّمَا هُوَ فِي الْبَاطِنِ أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَيَقَعُ بَإِنَّا قَالَ، وَمَا ذَكَرَ هُنَا هُوَ الْوَجْهَ اللَّائِقُ بِمَنْصِبِهِ وَلَا تَغْتَرُّ بَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَظْهَرُوا بِمَا حَقَّقَهُ بَعْدَ اه.

وكذا في كل سؤال وجواب، واستبعده الأذرعى بأنه خلاف الظاهر. (وإن قال: أنت طالق على أن لي عليك كذا فالمذهب أنه كطلقك بكذا فإذا قبلت) فوزا في مجلس التواجب بنحو قبلت، أو ضمننت (بأنك ووجب المال)؛ لأن على للشرط فإذا قبلت طلقت ودعوى أن الشرط في الطلاق يلغو إذا لم يكن من قضاياه كانت طالق على أن لا أتزوج عليك فرد بأنه لا قرينة هنا على المعاوضة بوجه. (وإن قال: إن ضمننت لي ألفا فأنت طالق)، أو عكس (فضمننت) بلفظ الضمان؛ لأنه المعلق عليه ويبحث إلحاق مرادفه به، وهو التزمت (في الفور) أي مجلس

الروض وقبل قوله: قصدت الابتداء ولها تخليفه قال في شرحه قال الأذرعى وهذا أي قبول قوله ما قاله الإمام وتبعه عليه جماعة، وهو بعيد؛ لأن دعواه ذلك بعد التماسها وإجابتها فوزا خلاف الظاهر، وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر أن وقوعه رجعيًا إنما هو في الباطن أما في الظاهر فيقع بإثباته قال، وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابت على الأول فإنهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى. فود: (وكذا إلخ) راجع إلى قوله أما إذا قصد الابتداء إلخ.

فود: (واستبعده الأذرعى إلخ) تقدم أيضًا عن سم عبارته قوله: فوزا إلى قوله وبحث في المغني. فود: (ودعوى إلخ) عبارة المغني؛ لأن على للشرط فجعل كونه عليها شرطًا فإذا ضمننته طلقت هذا هو المنصوص في الأم وقطع به المراقبون وغيرهم ومقابلته قول الغزالي يقع الطلاق رجعيًا ولا مال؛ لأن الصيغة شرط والشرط في الطلاق يلغو إلخ فإذا تغير المصنف بالمذهب ليس بظاهر؛ لأن المسألة ليس فيها خلاف محقق؛ لأن الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عمر أقول: ذهب حجة الإسلام إلى أن الطلاق فيما ذكر رجعي ولا مال مستدلاً بأنه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فحاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كناية الكبرى وأن محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كما في المثل التي مثل بها حجة الإسلام، ومنها أنت طالق على أن لا أتزوج عليك اه، وبه يتدفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمُدعى قاعدة كناية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة اه. فود: (عليك) تأمل هل هو من زيادة التاميم، أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلي؛ إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجاً عليها اه سيد عمر، وقد يقال إنه بمنزلة في التأدي. فود: (هنا) أي أنت طالق على أن لا أتزوج عليك. فود: (أو عكس) أي كانت طالق إن ضمننت لي ألفا اه مغني.

فود: (سني) (فضمننت) أي التزمت له الألف اه مغني. فود: (بلفظ الضمان) يتبعني، أو مرادفه؛ لأنه أقر البحث سابقاً وجرم به فيما يأتي في متى ضمننت اه سيد عمر. فود: (ويبحث إلحاق مرادفه إلخ) خلافاً للنهاية وإرفاقاً للمغني عبارته.

فود: (يرد إلخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمُدعى قاعدة كناية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة. فود: (بلفظ الضمان) كذا م وقوله ومرادفه أسقطه.

التواجب (بأنث ولزمها الألف) لوجود المقيد المقتضي للإلزام إيجاباً وقبلاً وشرطاً، وخرج بلفظ الضمان غيره كَقِيلَتْ، أو شِئْتَ، أو رَضِيت فلا طلاق ولا مال، وكذا لو أعطته من غير لفظ، ولو قالت: طَلَّقْنِي على كذا فقال أنت طالق إن شِئْتَ كان ابتداءً منه فلا يقع إلا إن شاءت ولا مال حينئذ كما هو ظاهر (وإن قال متى ضمنت) لي ألفاً فأنت طالق فمتى ضمنت بلفظ الضمان ومُرَادِفِهِ دون غيره كما تقرر ووقع لإشراح هنا غير ذلك فاحذرَه (طَلَّقْتَ)؛ لأن متى للتراخي ولا رجوع له كما مر (وإن ضمنت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود المُعْلَقِ عليه (ولو ضمنت ألفين طَلَّقْتَ) بألف لوجود المُعْلَقِ عليه في ضمنيهما بخلاف طَلَّقْتُك على ألف فقِيلَتْ بألفين؛ لأن تلك صيغة معاوضة تقتضي التوافق كما مر وإذا قبض الألف الزائدة فهي عنده أمانة. (ولو قال طَلَّقِي نفسك إن ضمنت لي ألفاً فقالت) في مجالس التواجب كما اقتضته الفاء (طَلَّقْتَ وضمنت، أو عكسه) أي ضمنت وطلقت (بأنث بألف)؛

(تنبيه): هل يكفي مُرَادِفُ الضمان كالإلزام، أو لا المُتَّبِعُ الأوَّلُ قال شيخنا، وفي كلامهم ما يدل عليه اهـ. فُود: (لوجود المقيد) إلى المتن في النهاية، وكذا في المُعْنَى لإقوله ولو قالت إلى المتن. هـ فُود: (وشرطه) غَطِّتْ على المقيد والضمير للطلاق، أو المقيد. هـ فُود: (ولو قالت طَلَّقْنِي إلخ) ويقع كثيراً أنه يقول لها عند الخصام أبريني وأنا أطلقك، أو تقول هي له ابتداءً أبرأك، أو أبرأك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق، والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيًا وأنه يدعى فيما لو قال أزدت إن صححت براءتك اهـ ش. هـ فُود: (الأن شاءت) أي يقع رجعيًا اهـ ش. هـ فُود: (ومُرَادِفُهُ) خلافاً للنهاية ووفقاً للمعنى كما مر آنفاً. هـ فُود: (ووقع لإشراح إلخ) كأنه يشير إلى الشارح المحقق وأبهمه تأدياً فإنه وقع له هنا ما نصه ولا يشترط له القبول لفظاً كما تقدّم هناك اهـ أي في مسألة الإغطاء فاقضى الإخفاء بفعل الإغطاء مع أن منصوص أصل الروضة خلافه وقال ابن عبد الحق قوله: ولا يشترط إلخ يعني لا يشترط مع قولها ضمنت بل يكفي ضمنت نظراً للتعليق فلا يكفي قيلت وخذه ولا غير الضمان كالإغطاء نعم يكفي مُرَادِفُهُ كالإلزام اهـ سيد عمر. هـ فُود: (لأن متى) إلى قوله وألحق بذلك في المعنى لإقوله، وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن وإذا علق بإعطاء مال في النهاية. هـ فُود: (كما مر) أي في أواخر الفصل السابق.

هـ فُود (س): (وإن ضمنت دون ألف تطلق إلخ).

(تنبيه): لو نقصت، أو زادت في التعليق بالإعطاء كان الحكم كما هنا اهـ معني. هـ فُود: (بخلاف طَلَّقْتُك بألف فقِيلَتْ إلخ) أي حيث لا يقع طلاق. هـ فُود: (لأن تلك) أي طَلَّقْتُك على ألف. هـ فُود: (كما مر) أي في أواخر الفصل السابق. هـ فُود: (في مجالس التواجب إلخ) لا يخفى أن محله في أن ونحوها بخلاف متى فلا يعتبر فيها فوراً بل متى طَلَّقْتَ وضمنت يتبعني وقوعه بالألف وعليه فهل يعتبر توالي اللفظين، أو لا يعتبر حتى لو فصلت بينهما بنحو نوم لا يقصر محل تأمل فليراجع ثم رأيت في شرح الرزوي ومنه التنبيه على عدم اختيار الفورية اهـ سيد عمر أقول: ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله به إلخ

لأن أحدهما شرط في الآخر يُعْتَبَرُ اتِّصَالُهُ به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير، وبه فافرق ما يأتي في الإيلاء (وإن انقضت على أحدهما) بأن ضمنت، ولم تطلق، أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود المعلق عليهما، وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابه؛ لأن ذلك عقد مستقل، ولا التزام المستند؛ لأنه لا يصح إلا بالتدبر بل التزام بقبول في ضمن معاوضة فلزم؛ لأنه وقع تبعاً لا مقصوداً وألحق بذلك عكسه، وهو إن ضمنت لي ألفاً فقد ملكك أن تطلقني نفسك واستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق إليها تملك لا يقبل التعليق ويوجب بما تقرر أن

اغتیار الثوالي مطلقاً. هـ فود: (لأن أحدهما شرط في الآخر إلخ) ليتأمل في التعليل فإن المتبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق؛ لأنه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر. هـ فود: (المعلق عليهما) أي بالمعنى اللغوي وقوع الطلاق معلق على تلفظها به والضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحي فالمعلق عليه هو الضمان وتطبيقها نفسها معلق اه رشيد. هـ فود: (وليس المراد بالضمان هنا إلخ) بقي أنه لو أراد الضمان المار في بابه بأن قال إن ضمنت الألف الذي لي على فلان فأنيت طالق فضمته أئجه وقوع الطلاق بائناً؛ لأنه يعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف بإبرائه، أو أداء الأصل كما لو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منها، أو أذاها عنها أحد فليتأمل وفقاً لم ر اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها إن ضمنت لزيد ماله على عمرو فأنيت طالق فضمته فهو مجرد تعليق فإن ضمنت ولو على التراخي طلقت رجعيًا لعدم رجوع العوض للزوج، وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم؛ لأنه يعوض إلخ أي: وهو الضمان، وإنما كان عوضاً لصيرورة ما ضمته ديناً في ذمتها يستحق المطالبة به اه ع ش عبارة السيد عمر في المعنى ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمنت لك وقع رجعيًا كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب إلى هذا أميل؛ إذ ليس فيه غير مجرد توقيه لا عوضاً معاً لذيته، وإن صرح به الفاضل المحشي اه أقول: ولعل الوقوع بائناً الذي قاله المحشي سم وفقاً لم ر وأقره ع ش هو الظاهر. هـ فود: (وهو إن ضمنت إلخ) وحقيقة المكس إن ضمنت لي ألفاً فطلقني نفسك فلعل التفسير بما ذكره بيان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيرها اه ع ش. هـ فود: (واستشكل إلخ) الظاهر أن الاستشكال متأ في الملحق والملحق به كما هو واضح ويؤيد إلى عموميه قوله: بعد ذلك ونوزع إلخ اه سيد عمر عبارة الكرد في قوله: واستشكل أي المتن اه. هـ فود: (بما يأتي) أي في فصل تفويض إليها ع ش.

هـ فود: (وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابه إلخ) بقي أنه لو أراد الضمان المار في بابه بأن قال إن ضمنت الألف الذي لي على فلان فأنيت طالق فضمته أئجه وقوع الطلاق بائناً؛ لأنه يعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف بإبرائه، أو أداء الأصل كما لو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منها، أو أذاها عنها أحد فليتأمل وفقاً لم ر. هـ فود: (ويوجب بما تقرر إلخ) لا يقال

هذا وَقَعَ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ فَقَبِلَ التَّعْلِيْقَ وَاعْتَمَرَ لِكَوْنِهِ وَقَعَ تَبَعًا لَا مَقْصُودًا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي
وَيُوزَعُ فِي الْإِلْحَاقِ بِأَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلَى التَّنْجِيْزُ أَيْ طَلَّقْتُهَا بِالْأَلْفِ تَضَمُّنَهُ لِي وَالثَّانِيَةِ التَّعْلِيْقُ
الْمَحْضُ، وَنَظِيرُهُ صَحَّةٌ بِعَثَلِكِ إِنْ شِئْتَ دُونَ إِنْ شِئْتَ بِعَثَلِكِ أ. هـ. وَيُزَادُ بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَاتَيْنِ
إِنَّمَا هُوَ لِمَعْنَى مَرُّ فِي الْبَيْعِ لَا يَأْتِي هُنَا كَيْفَ وَالتَّعْلِيْقُ ثُمَّ مُفْسِدٌ مُطْلَقًا إِلَّا فِي الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ قَبُولَهُ
مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَالتَّعْلِيْقُ هُنَا غَيْرُ مُفْسِدٍ مُطْلَقًا فَاسْتَوَى تَقْدُّمُهُ وَتَأَخُّرُهُ.
(وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالِهِ)، أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجْبِيئِهِ كَمَا أُعْطِيتَنِي كَذَا.....

• فَوَدَّ: (وَقَعَ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ) يَتَّبِعِي أَنْ يَزَادَ تَقَبُّلُ التَّعْلِيْقِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مُعَاوَضَةٍ تَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ إِلَّا تَرَى
أَنَّ الْبَيْعَ مُعَاوَضَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُهُ أَهْلُ سِيَدِ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (تَقَبُّلُ التَّعْلِيْقِ) قَدْ يُقَالُ يُعَارِضُهُ عَدَمُ صِحَّةِ
تَعْلِيْقِي الْإِبْرَاءِ مَعَ تَأْتِي مَا ذَكَرَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سِيَدِ عُمَرُ وَقَوْلُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ الْمُعَاوَضَةِ بِمَا مَرَّ
مِنْهُ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (بِإِنْ مَعْنَى الْأَوَّلَى) أَيْ مَا فِي الْمَثَلِ. • فَوَدَّ: (أَيْ طَلَّقْتُهَا بِالْأَلْفِ الْخ) كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْجُلِّ
مَلِكُهَا الطَّلَاقُ بِالْأَلْفِ تَضَمُّنِهِ لِي فَإِنَّ هَذَا مَعْنَى طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ وَأَيْضًا فَالَّذِي يَضُرُّ تَعْلِيْقَهُ إِنَّمَا
هُوَ التَّمْلِيْكُ لَا الطَّلَاقُ أَهْلُ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِيَةِ) أَيْ بِالْمَكْسَرِ أ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُزَادُ بِأَنَّ الْفَرْقَ الْخ) أَيْ
فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْإِلْحَاقِ وَلَا يَضُرُّ التَّعْلِيْقُ فِيهِمَا لَاغْتِيَارُهُ بِكَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فِي ضَمَنِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْحَاصِلُ
أَنَّ الْإِلْحَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ وَجُودِ التَّعْلِيْقِ فِي الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ وَاعْتِيَارُهُ لِمَا ذَكَرَ وَالْمُنَازَعَةُ مَبْنِيَّةٌ
عَلَى أَنَّهُ لَا تَعْلِيْقَ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُلْحَقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَم، وَفِي السِّيَدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ
قَبُولَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأَوَّلَى أَهْلُ سَم. • فَوَدَّ: (وَالْتَّعْلِيْقُ هُنَا الْخ) أَيْ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الصُّورَةِ لِمَا
قَدَّمَهُ فِيهَا أَهْلُ رَشِيدِي.

• فَوَدَّ (سَمِي): (بِإِعْطَاءِ مَالٍ) أَيْ مُتَمَوِّلٍ مَعْلُومٍ، وَإِلَّا وَقَعَ بَاتِنًا بِمَهْرِ الْجِلِّ أَهْلُ بُجَيْرِمِي وَعِبَارَةٌ عَشْرُ فُلُو
عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ نَحْوِ حَبْتِي بَرٌّ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ بَاتِنًا بِمَهْرِ الْجِلِّ أ. هـ. • فَوَدَّ: (أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ
مَجْبِيئِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ أَيْ وَالْمَعْنَى وَكَالْإِعْطَاءِ الْإِيْتَاءَ وَالْمَجْبِيئَةَ انْتَهَتْ وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ

الْأَخْسَرُ أَنْ يُجَابَ بَاتِنًا سَلَّمْنَا أَنَّ التَّمْلِيْكَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ لَكِنْ التَّعْلِيْقُ إِنَّمَا يُفْسِدُ خُصُوصَ التَّمْلِيْكِ
وَيَتَقَى عُمُومُ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي التَّقْوِيضِ كَالصَّرِيحِ فِي إلْغَائِهِ بِالتَّعْلِيْقِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا
ذَكَرُوا إلْغَاءَ الْخُصُوصِ وَبَقَاءَ الْعُمُومِ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَيُزَادُ الْخ) أَيْ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ
الْإِلْحَاقِ وَلَا يَضُرُّ التَّعْلِيْقُ فِيهِمَا لَاغْتِيَارُهُ بِكَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فِي ضَمَنِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ
مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ وَجُودِ التَّعْلِيْقِ فِي الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ وَاعْتِيَارُهُ لِمَا ذَكَرَ وَالْمُنَازَعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا
تَعْلِيْقَ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُلْحَقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ قَبُولَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأَوَّلَى.

• فَوَدَّ: (أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجْبِيئِهِ) الَّذِي فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَكَالْإِعْطَاءِ الْإِيْتَاءَ وَالْمَجْبِيئَةَ أَهْلُ وَاقْتَصَرَ فِي
شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى إلْحَاقِ الْإِيْتَاءِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِيْتَاءَ بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ وَوَرَدَ إِبْلَاقُهُ بِمَعْنَى التَّمْلِيْكِ فِي نَحْوِ
﴿وَمَا أَنُوتُهُمْ مِنْ مَالٍ اللَّهِ الَّذِي مَاتَنُكُمْ﴾ (هود: ٣٣) فَلَا إِشْكَالَ فِي الْحُكْمِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ، وَأَمَّا الْمَجْبِيئَةُ

(فَوَضَعَهُ)، أو أكثر منه فوزاً في غير نحو متى بنفسها، أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به ويتمكن من أخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام أجود من ضمتها، وإن لم يأخذه؛ لأنه إعطاء عروفاً ولهذا يقال: أعطيته، أو جنته، أو أتيت به فلم يأخذه (والأصح دخوله في ملكه) قهراً بمجرّد الوضع لضرورة دخول الموض في ملكها بالإعطاء؛ لأنّ الموضين يتقاربان في الملك (وإن قال: إن أقبضتني)، أو أدت، أو سلخت، أو دفعت إليّ كذا فانت طالق (فهل كالإعطاء) فيما ذكر.....

على إلحاق الإتياء ووجهه أنّ الإتياء بمعنى الإعطاء وورد إطلاعه بمعنى التملك في نحو ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ تَالِ الْوَيْلِ الَّذِينَ أَتَيْنَهُمْ﴾ (نور: ٣٣) فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه، وأما المجيء فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكّل؛ لأنه لا يدلّ على التملك اللهم إلا أن يحتمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك، وأما قول الشارح، أو إتيائه فإن كان مصدراً أتى بالقصر فهو بمعنى المجيء، أو مصدراً أتى بالمد فهو موافق لشرح المنهج اهـ سم عبارة النهاية وكالإعطاء الإتياء بالمد وقول الشيخ في شرح منهجه أنّ مثله المجيء يتبعي حمل على وجود قرينة تشير بالتملك اهـ قال الرشيد قوله: وكالإعطاء الإتياء كأن يقول إنّ أتيتني مالا بالمد وأما الإتياء كأن يقول إنّ أتيتني بمال بالقصر فظاهر أنّه مثل المجيء فيما يأتي فيه اهـ. قود: (فوضعه الخ) بخلاف ما إذا أعطته عن المعلّي عليه عوضاً، أو كان عليه مثله فتخاصاً لعدم وجود المعلّي عليه اهـ. معني. قود: (أو أكثر منه) إلى قول المتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله، أو جنته إلى المتن، وكذا في المعني إلا ذلك القول وقوله في غير نحو متى. قود: (أو بوكيلها) عبارة المعني ويقع بإعطاء وكيلها إنّ أمرته بالإعطاء وأعطى بحضورها وملكه تنزيلاً لحضورها مع إعطاء وكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما إذا أعطاه له في غيبتها؛ لأنها لم تعطه حقيقة ولا تنزيلاً اهـ. قود: (قاصدة دفعه الخ) فإن قالت لم أقصد الدفع عن جهة التعليق، أو تعلّز عليه الأخذ بحبس أو نحوه لم تطلق كما قال السبكي نهاية ومعني. قود: (وتمكن من أخذه) هل يلحق تمكن وكيله بحضوره بإعطاء وكيلها بحضورها اهـ سيد عمر ولعل الأقرب الأول.

قود (سني: (طلقت) الأقرب أنّه لا يشترط لوقوعه الإنصاف في ملزم العوض وملتزّمه فيما إذا كان عيناً فيعتد بوضع الأعمى فيالوضع بين يديه فيقع بإتياء بهر الجمل كما لو خلّع على عوض فايد اهـ ش. قود: (لأنّ العوضين الخ) جلة لملية قوله لضرورة دخول الموض الخ عبارة المعني؛ لأنّ التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الإعطاء ولا يمكن إيقاعه مجاناً مع قصد العوض وقد ملكك زوجته بضعها قيمك الآخر العوض عنه اهـ، وهي أظهر. قود: (فيما ذكر) أي في اشتراط الفورية أي في غير

فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكّل؛ لأنه لا يدلّ على التملك اللهم إلا أن يحتمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك، وأما قول الشارح، أو إتيائه فإن كان مصدراً أتى بالقصر فهو بمعنى المجيء، أو مصدراً أتى بالمد فهو موافق لشرح المنهج.

فيه (والأصح) أنه (كسائر التعليق فلا يملكه)؛ لأن الإقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الإعطاء يقتضيه عروفاً نعم، إن دلت قرينة على أن القبض بالإقباض التملك كأن قالت له قبل ذلك التعليق طلقني، أو قال فيه: إن أقبضتني كذا لنفسي، أو لأصرفه في خوائجي كان كالإعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق. (ولا يشترط للإقباض مجلس) تفرقاً على عدم الملك؛ لأنه صفة محضة (قلت ويقع رجماً) لما تقرر أن الإقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة إن قبضت منك لا إن أقبضتني على المنقول المعتمد (أعده) مختاراً كما هو ظاهر (بيده منها)، أو من وكيلها بشرطيه السابقين كما هو ظاهر أيضاً فلا يكفي وضعه بين يديه؛ لأنه لا يسمى قبضاً ويسمى إقباضاً (ولو مكرهه) وحينئذ يقع الطلاق رجماً هنا أيضاً (والله أعلم) لوجود الصفة، وهي القبض دون الإقباض؛ لأن فعل المكره لغو شرعاً،

نحو متى وملك المقبوض اهـ. مؤني. فؤد: (فيه) أي الإعطاء والتعليق به. فؤد: (بالإقباض) أي المعلن عليه. فؤد: (كأن قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة أن قوله إن أقبضتني جواباً لسؤالها ظاهر في أن المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اهـ ع ش. فؤد: (سئ): (مجلس) أي إقباض في مجلس التواجب اهـ. مؤني. فؤد: (تفرقاً) لعل الأولى الرفع. فؤد: (لأنه) أي الإقباض تملك للمتن وقوله صفة محضة أي لا معاوضة فيه. فؤد: (لا إن أقبضتني إلخ) وفقاً للمؤني وشرح المنهج وإخلاقاً للمحلي وعميرة وسم حيث اعتدوا أن الإقباض كالقبض فيشترط فيه أخذه بيده ولو مكرهه ولا يكفي الوضع بين يديه ومال إليه السيد عمر واضطرب كلام النهاية فأوله موافق للمحلي وآخره موافق للشارح. فؤد: (بشرطية إلخ) انظر ما المراد بهما ثم رأيت في الكردية ما نصه قوله: بشرطية أي شرط الوكيل السابقين بقوله مختارة قاصدة دفعه إلخ اهـ ويرد عليه أن ما ذكره شرط فيها سواء أعطت بنفسها، أو بوكيلها لا في وكيلها وأنه يناقض قول المصنف ولو مكرهه. فؤد: (فلا يكفي وضعه إلخ) وفقاً للمؤني وشرح المنهج ولظاهر النهاية. فؤد: (لأن إلخ) علة لقوله دون الإقباض. فؤد: (لأن فعل المكره لغو إلخ) رده شيخنا البرلسي فقال سيأتي في الطلاق

فؤد: (لا إن أقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج من جملة كلام ما نصه واعلم أن في الزايفي ذكر مسألة الإقباض وقال إنها ليست كالإعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة إن قبضت منك وقال إنها مثل إن أقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الأخذ باليد اهـ ولم يناقض الغزالي في قوله في المتن ويشترط للإقباض الأخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في أن قوله ويشترط للقبض راجع للمسألتين. أما مسألة القبض فظاهر، وأما مسألة الإقباض فلأن الإقباض يتضمن القبض فالتعليق على الإقباض تعليق على القبض هذا مراده (رحمته) تعلق، وإلا لوجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الأخذ باليد في الإقباض، وقد فهم المحلي (رحمته) تعلق ما قلناه فعول عليه في شرحه والله أعلم اهـ. فؤد: (لأن فعل المكره إلخ) كتب شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج ما

ومن ثم لا جئنا به في نحو إن دخلت فدخلت مكرمة (ولو علق بإعطاء عبد) مثلاً (ووصفه بصفة سلم)، أو غيرها ككونه كاتباً (فأعطته) عبداً (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (أو) أعطته عبداً (بها) أي الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف بغيرها لفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم (وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيناً) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكثرة تخيير؛ لأن الإطلاق يقتضي السلامة (فله) إمساكه ولا لرش له. وله (زده ومهر مثلي) بذله بناء على الأصح أنه مضنون عليها ضمان عقد لا يد (وفي قول قهقهة سليماً) بناء على مقابلته، وليس له طلب عبد سليم بتلك الصفة بخلاف ما لو لم يعلق بأن خالفها على عبد موصوف، وقيل أنه وأحضرت له

أنه لو علق بفعل من يوالي به، ولم يقصد حثاً ولا منعا أنه يحنث بالفعل مع الجهل والنسيان والإكراه وعلل بأن الفعل منسوب إليه ولو مع الإكراه اه سم بخذف . فود: (أو غيرها) إلى قول المتن إلا في المعنى وإلى قول الشارح هذا كله في العروة في النهاية إلا قوله على أن التكرار إلى المتن . فود: (طلقت بالعبد الموصوف إلخ) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المفسوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق هنا، وهو مشكل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي سم أقول: قوله: والظاهر أنه إلخ الأمر كما قال كما يريد إليه تغليبهم الآتي بل قد يقال ما هنا أولى بذلك مما يأتي؛ لأنه إذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه، وهو المجهول فكيف فيما يتصور ملكه، وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمر وع ش . فود: (وإذا بان الذي إلخ) أشار بهذا إلى إصلاح المتن؛ إذ لو علم أنه معيب عند الأخذ لم يكن له زده كما له زده كما لا يخفى، وظاهر أن ما حل به الشارح حل معنى، وإلا فلا يخفى أن قول المصنف معينا موقوف على مخدوف والتقدير، أو بها طلقت ثم إن كان سليماً فلا رد له، أو معينا فله زده اه رشيد.

فود (سني): (فله زده إلخ) ولو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج مخجوراً عليه بسقو، أو قلس فلا رد؛ لأنه بقوت القدر الزائد على السفيه، وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي، وإلا فلوليه أي السيد نهاية ومعنى . فود: (على مقابلته) أي مقابل الأصح من أن ضمانها ضمان يد.

يدفع هذا فقال سيأتي في الطلاق أنه لو علق بفعل من يوالي به، ولم يقصد حثاً ولا منعا أنه يحنث بالفعل مع الجهل والنسيان والإكراه وعلل بأن الفعل منسوب إليه ولو مع الإكراه وذلك عين ما في المنهاج هنا اه . فود: (طلقت) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المفسوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق، وهو مشكل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي.

فود في (سني): (فله زده ومهر مثلي) ولو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج مخجوراً عليه بسقو، أو قلس فلا رد؛ لأنه بقوت القدر الزائد على السفيه، وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي، وإلا قوله شرح م ر.

عبدًا بالصِّفة فقبضه ثم علم عِيته فله رَدُّه وأخذَ بَدَلَه سَلِيمًا بَتَلَكَ الصِّفَةُ؛ لَأَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ قَبْلَ الإِعْطَاءِ بِالْقَبُولِ عَلَى عِبْدٍ فِي الذَّمَّةِ بِخِلَافِ ذَاكَ (وَلَوْ قَالَ) إِنْ أُعْطِيتَنِي (عَبْدًا)، وَلَمْ يَصِفْهُ بِصِفَةٍ (طَلَقْتَ بَعِيدًا) عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ، وَلَوْ مُدْبِرًا لَوْجُودِ الْاسْمِ وَلَا يَمْلِكُهُ؛ لَأَنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ، وَهِيَ لَا يُمْلِكُ بِهَا مَجْهُولٌ فَرَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا يَأْتِي، وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَ هَذَا التَّعْلِيقِ إِنْ كَانَ تَمْلِيكًا لَمْ يَقَعْ؛ لَأَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يُوجَدْ، أَوْ إِقْبَاضًا وَقَعَ رَجْعِيًّا، وَكَانَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَ الصِّفَةِ اقْتَضَتْ شَيْئِينَ مَلِكُهُ وَتَوَقَّفَ الطَّلَاقُ عَلَى إِعْطَاءِ مَا تَمْلِكُهُ، وَالثَّانِي مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ لَكِنْ لَهُ بَدَلٌ يَقُومُ مَقَامَهُ فَعَمِلُوا فِي كُلِّ بِنَاءٍ يُعْمَلُ فِيهِ خَيْرًا مِنْ إِهْمَالِ اللَّفْظِ مَعَ ظُهُورِ إِمْكَانِ إِعْمَالِهِ (إِلَّا) قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بَعِيدَ الْعُمُومِ؛ لَأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ. وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لَا عَائِدَةً يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْعُمُومُ عَلَى أَنَّ التَّكْرَرَ فِي خَيْرِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا.....

• فَوَدَّ: (عَلَى عِبْدٍ فِي الذَّمَّةِ) أَيْ فَاسْتَقَرَّ الْمَبْدُ فِي الذَّمَّةِ، وَمَا فِي الذَّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضِ صَاحِبِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ التَّعْلِيقِ فَإِنَّمَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهَا مُقَارِنًا لِلْإِعْطَاءِ فَكَأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا عَلَى الْمُتَعَيَّنِ فَكَانَ قِيَاسُهُ الْبُطْلَانُ لَوْلَا أَنَّ الْخُلْعَ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ لِكُونِهِ لَا يَشْتَدُّ بِقِسَادِ الْمَوْضِعِ فَرَجَعَ إِلَى بَدَلِ الْبُضْعِ الشَّرْعِيِّ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ) لَكِنْ بِشَرْطِ كُونِهِ يَمْلِكُهَا فَلَا يَنْفِي مُعَارَ كَمَا يُسْتَقَادُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَالضَّابِطُ مَنْ لَا يَصِحُّ يَتِمُّهَا لَهُ شَوْكُ وَكُرْدِي.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَمْلِكُهُ) أَيْ الْعَبْدُ الْمُغَطَّى أَمْ ش. • فَوَدَّ: (وَهِيَ الْخ) أَيْ الْمُعَاوَضَةُ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي الْخ) أَيْ فِي الْمَثَلِ آتِيًا. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقَعْ) أَيْ الطَّلَاقُ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ فِي يَدِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى وَقَعَ رَجْعِيًّا. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَ الصِّفَةِ) حِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَفِي السَّيِّدِ عَمَرَ يَمْلِكُهَا عَنْ الشَّهَابِ الْبُرْلَسِيِّ نَصُّهَا أُجِيبَ بَأَنَ الْمُرَادِ الْأَوَّلَ لِكَيْتَهُ لَمَّا تَعَدَّرَ مِلْكُهُ لِيَجْهَلَ رَجَعَ فِيهِ إِلَى بَدَلِهِ وَحَيْثُ ثَبَتَ الْبَدَلُ ثَبَتَ الطَّلَاقُ بِإِتِّا ه. • فَوَدَّ: (بِمَبْنً) مَنْصُوبٌ بِالْإِعْرَابِ الْمُحْكَمِيِّ وَكَانَ الْأَوَّلَى الرَّفْعَ بِحَذْفِ الْإِلْفِ كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (الْعُمُومُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي هُنَا إِلَّا الْعُمُومُ الْبَدَلِيُّ لَا الشُّمُولِيُّ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ طَلَقَتْ بِكُلِّ عِبْدٍ أَيْ فَلَا تَطْلُقُ بِبَعْضِ الْعَبِيدِ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَقَالُ هَذَا الْعُمُومُ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ الْإِطْلَاقُ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعُمُومُ مُصَحَّحَ الْإِسْتِثْنَاءِ فَالْإِطْلَاقُ يَمْلِكُهُ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَ الْمُرَادِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ طَلَقَتْ بِأَيْ عِبْدٍ كَانَ وَهَذَا الْعُمُومُ شُمُولِيٌّ لَا بَدَلِيٌّ. • فَوَدَّ: (فِي خَيْرِ الشَّرْطِ) الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ لَوْ؛ لَأَنَّ الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ فِي قَوْلِهِ بَعِيدٌ، وَهُوَ فِي خَيْرِ لَوْ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ جَوَابُهُ لَا أَنْ فِي

• فَوَدَّ: (فِي خَيْرِ الشَّرْطِ) يَنْفِي أَنْ يَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ لَوْ؛ لَأَنَّ الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ فِي قَوْلِهِ بَعِيدٌ، وَهُوَ فِي خَيْرِ لَوْ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ جَوَابُهُ وَلَيْسَ فِي خَيْرِ إِنْ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ إِنْ فِي قَوْلِهِ إِنْ أُعْطِيتَنِي عَبْدًا؛ إِذْ لَيْسَ مَعْمُولًا لِجَوَابِهِ وَلَا لِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ثُمَّ فِي بَحْثٍ؛ لِأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ مَعْمُولَ الْجَوَابِ دَاخِلٌ فِي خَيْرِ الشَّرْطِ الْمُفِيدِ لِلْعُمُومِ لَكِنْ إِنَّمَا تَكُونُ التَّكْرَرُ لِلْعُمُومِ فِي خَيْرِ الشَّرْطِ

(مفصوئاً)، أو مكاتبتاً، أو مشترَكاً، أو جانيئاً تعلق برقبته مال، أو موقوفاً، أو موهوئاً مثلاً والصلابط من لا يصح بيعها له (في الأصح) فلا تطلق به؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك، وهو متعلق فيما ذكر كالمفصوب ما دام مفصوباً بخلاف المجعول نعم، إن قال: مفصوباً طلقت به؛ لأنه

قوله إن أعطيتني عبداً؛ إذ ليس معمولاً لجوابه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه أنه لو سلمنا أن معمول الجواب دخل في حيز الشرط لكان إنما تكون التكررة في حيز الشرط للمعوم إذا كان في الشرط معنى التقي كما قاله في التلويح ثم قال فظهر أن عموم التكررة في موضع الشرط ليس إلا عموم التكررة في حيز التقي اه اللهم إلا أن يمنع هذا تمسكاً بإطلاق غيره، وفيه ما فيه اه سم بحذف.

• قول (سلي): (مفصوئاً) هل المراد به عبد لغيرها مفصوب، وهو بيدها، أو المراد عبد لها مفصوب، وهو بيد الغاصب محل تأمل فإن قول الشارح كالمفصوب ما دام مفصوباً يومئ إلى الثاني وقوله نعم إن قال الخ يومئ إلى الأول فإن الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها إعطاء له اللهم إلا أن يراد بالإعطاء ما يشمل الإعطاء بمحض الصيغة كأعطيتك وإن لم توجد حقيقته المتقدمة، أو يقال المراد بالمفصوب ما يعم القسمين فليتأمل وليراجع فإن هذه المباحث مع مزيد الإشكال متيزة بمزط الإجمال اه سيد حمز أقول: جزم سم بأن المراد الأول ولكن قول المفتي تنبيه دخل في المفصوب ما لو كان عبداً لها، وهو مفصوب فأعطته للزوج فإنها لا تطلق به كما قاله الشيخ أبو حامد وإن بحث الماوردي الوقوع نعم لو خرج بالذفع عن الغضب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الأذري اه كالصريح في أن المراد ما يعم القسمين، وهو الظاهر. • فود: (أو جانيئاً) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء، وفي الموهون بغير إذن المُرتهن اه سيد حمز أقول: وإليه أشار الشارح بقوله الآتي ما دام مفصوباً. • فود: (بيعها له) الضمير الأول للزوجة والثاني للموصول عبارة النهاية من لا يصح بيعها له عن نفسها اه. • فود: (فيما ذكر) أي فيمن لا يصح بيعها له وقوله كالمفصوب الخ تنبيل لا قياس عبارة

إذا كان في الشرط معنى التقي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولانا خسرو في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في أوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الأمر نكرة قوله: الأمر كذا بخط المحقق فليراجع التلويح فلعّل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ ما نصه فيه بحث؛ لأن التكررة لا نعم في سياق أي شرط كان بل إذا كان فيه معنى التقي يثل إن صرنت رجلاً فكذا فإنه في معنى لا اضرب رجلاً، وقد سبق تحقيقه في بحث ألفاظ المعوم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير الكلام فظهر أن عموم التكررة في موضع الشرط ليس إلا عموم التكررة في موضع التقي اه اللهم إلا أن يمنع هذا تمسكاً بإطلاق غيرهم، وفيه ما فيه فليتأمل.

• فود في (سلي): (مفصوئاً) لا يقال محله إذا لم تقلد هي، أو هو على اثنياعه؛ لأننا نقول هذا غلط؛ لأن المراد العبد الذي عصبته أما عبداً المفصوب فلا يتصور دفعه مع كونه مفصوباً. • فود: (لأن الإعطاء يقتضي التملك) فاعتبر ما يقبل التملك نظراً لصيغة الإعطاء، وإن لم يملكه كما تقدم فلا منافاة بينهما اه.

تعلق بصفة حبيذ فيلزمها مهر المثل؛ لأنه لم يطلق مجاناً، ولو أعطته عبداً لها مفسوباً طلق به؛ لأنه بالدفع خرج عن كونه مفسوباً (وله مهر مثل) راجع لما قبل إلا؛ لأنه لم يطلق مجاناً، ولو علق بإعطاء هذا العبد المفسوب، أو هذا الحر، أو نحوه فأعطته بانث بمهر المثل كما لو علق بخبر هذا كله في الحرية أما الأمة إذا لم يُعَيَّن لها عبداً ففيها تناقض لهما، والأوجه منه وقوعه لمهر المثل كما لو عيَّنه.

(ولو ملك طلقه)، أو طلقته (فقط فقالت: طلقني ثلاثاً بالثب فطلق الطلقة)، أو الطلقتين (فله

النهاية متعلق في المفسوب إلخ. • فود: (ولو أعطته عبداً لها إلخ) راجع لمسألة المثنى اه سم وكتب عليه السيد عمر أيضاً ما نصه إن كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح إلا أن تسميته حبيذ مفسوباً لا تخلو عن تجوز وإن كان قبل ما ذكر فمحل تأمل لتعليقهم فيما ذكر بامتناع البيع، وما دامت يد الغاصب مستولية عليه فيعه ممتنع اللهم إلا أن يرض فيما إذا كان الزوج فإدرا على انتزاعه وبالجمله فالمسألة محتاجة إلى التأمل والمراجعة اه ومر عن المفتي ما يوافق ما ترجمه. • فود: (طلقت به) أي يقع بانث بمهر المثل قاله ع ش، وفيه وقف ظاهرة إذ التعليق كالصريح في أنه يقع بالعبد المذكور بل ما مر أيضاً عن السيد عمر صريح فيه. • فود: (إذا لم يُعَيَّن لها عبداً) أما إذا عيَّنه كأن أعطيتني هذا العبد فآثب طلاق فأعطته له فطلق ولزمها مهر المثل، ولم يختلف كلامهما في هذه المسألة فالاحتراز عنها لذلك اه سيد عمر زاد سم والفرق شدة الجهالة في غير المعين مع عدم ملكه م راه.

• فود (س): (ولو ملك طلقه) راجع النهاية والمفتي وسم فإن فيها زيادة مسائل. • فود: (أو طلقته) إلى قوله ولو طلقها في النهاية، وكذا في المفتي إلا مسألة الطلقتين.

• فود: (ولو أعطته عبداً إلخ) راجع لمسألة المثنى. • فود: (والأوجه منه وقوعه بمهر المثل إلخ) ومقابلها عدم الوقوع مطلقاً بخلافه في المعين مع عدم ملكه.

• فود في (س): (ولو ملك طلقه فقط فقالت إلخ) قال في الروض ولو قالت طلقني ثلاثاً بالثب فطلق واحدة بالثب وبثنتين مجاناً لم تقع الواحدة وقَعَ الثنتان مجاناً، وإن قال واحدة بثلاث الألف وبثنتين مجاناً وقَعَ الأولى فقط أي دون الثنتين للثبونة، أو بثنتين مجاناً وواحدة بثلاث الألف وقَعَ الثلاث إن كانت مذخوراً بها، وإلا فالثنتان ولو قال ثلاثاً واحدة بالثب وقَعَ الثلاث بثلاثه اه وقوله لم تقع الواحدة وقَعَ الثنتان مجاناً قال في شرحه وهذا ما قاله الإمام ومن تبعه وقال في الأصل إنه حسن نتيجة بعد أن استبعد ما نقله عن الأصحاب من وقوع الأولى بثلاث الألف؛ لأنها لم ترض بواحدة إلا به كالجمالة ولا تقع الأخيرة للثبونة وقوله ولو قال ثلاثاً واحدة بالثب وقَعَ الثلاث بثلاثه قال في شرحه وهذا ما قاله الأصحاب، وفيه كلام الإمام السابق فملى قوله لا يقع الاثنان رجميتان وكان اللابئ بالمصنف أن يمشي على قوله كما مسمى عليه فيما مر اه واعتمد شيخنا الشهاب الزملي ما في الروض في الموضعين لظهور الفرق بينهما فإنه في الأول خالفها في المند والموض، وفي الثاني خالف في الموض دون

الألف)، وإن جهلت الحال؛ لأنه حصل غرضها من الثلاث، وهو البيئونة الكبرى (وقيل ثلثة)، أو ثلثاه توزيعاً للألف على الثلاث (وقيل إن علمت الحال فألف وإلا فثلثة)، أو ثلثاه لو طلقها نصف الطلقة فهل له سدس الألف أخذاً من قولهم: لو أجابها ببعض ما سألته وزع على المسؤول، أو الكل؛ لأن مقصودها من البيئونة الكبرى حصل هنا أيضاً كل مُحْتَمَل، وقولهم في التعليل في بعض المسائل نظراً لما أوقفه لا لما وقع يؤيد الأول وينبغي.....

• فود: (ولو طلقها نصف الطلقة) أي فيما لو قالت طلقني ثلاثاً بألف، وهو يملك طلقة فقط.

• فود: (أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الزملي كما وجد في خطه م ر ه سم واعتمده النهاية والمغني أيضاً نقلاً وشمل كلامه ما لو أوقع بعض طلقة فيستحق الجميع أيضاً، وهو الوجه عملاً بقولهم المار أنه أفادها البيئونة الكبرى ه. • فود: (نظراً لما أوقفه إلخ) مقول قولهم إلخ. • فود: (يؤيد الأول) أي أن

المدد ثم قال في الرّوض، وإن قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق وطالق وطالق فإن لم يرد شيئاً، أو أراد بالأولى لم يقع غيرها، أو الثانية فالأولى رجمية في المدخول بها أي والثانية بائنة بناء على صيغة خلع الرجمية ولقت الثالثة للبيئونة. وخرج بالمدخول بها غيرها فبين بالأولى، أو الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالعيوض والأوليان بلا عيوض، وإن أراد به الجميع أي: أو الأولى والثانية، أو والثالثة وقعت الأولى فقط بثلاث الألف اه قال في شرحه قال في الأصل وذكر في المذهب ومثل هذا التفصيل فيما إذا ابتدأ فقال أنت طالق وطالق وطالق بألف فقيلت قبولاً مطابيقاً للإيجاب وكان المصنف حذقه لما قيل إن عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل اه ثم قال في الرّوض عقب ما تقدم فإن قال، أو في جوابها أنت طالق وطالق وطالق إحداهن بألف تعذر إرادته مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الأحوال التي ذكرها كما مر اه. • فود: (ولو طلقها نصف الطلقة إلخ) في الباب فضل لو قالت طلقني ثلاثاً بألف، وهو يملكها فإن أوقع الثلاث وقعن به، وإن، أوقع واحدة بثلثه، أو أطلق وقعت بثلثه، أو أكثر لم يقع، وإن، أوقع يثنين فله ثلثاه، أو طلقة ونصفاً فله نصفه فقط، أو نصف طلقة فله سدسه، أو، وهو يملك يثنين فإن أوقع واحدة فله ثلث الألف، أو وهو يملك واحدة فله كله وقوله، أو نصف طلقة فله سدسه وقوله، أو، وهو يملك يثنين إلخ هذا يؤيد أن له في مسألة الشرح السدس وقوله، أو، وهو يملك واحدة إلخ يؤيد أن له فيها الكل فليأمل. قد يقال لا تأييد في هذا؛ لأن مسألة الشارح فيما إذا كان لا يملك إلا واحدة ومسألة الباب فيما إذا كان يملك الثلاث وفرق بين المسألتين وقد يقال أيضاً إن قوله، أو، وهو يملك واحدة فإن أوقعها إلخ لا تأييد فيه للثاني؛ لأن قوله فإن أوقفها ويؤيد الأول؛ إذ مفهوم أوقفها أنه إذا لم يوقفها بأن وقعت كأن أوقع نصفها أنه ليس له الكل؛ إذ فرق بين الإيقاع والوقوع فليأمل ويحرر ثم قال فرغ لو قالت طلقني نصف طلقة، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً فمقل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيلت بانث بمهر المثل أي لفساد صيغة المعاوضة اه. • فود: (أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الزملي كما وجد في خطه م ر.

بناءً ذلك على ما يأتي أن قوله: نصف طَلقة هل هو من باب التعبير بالبعض عن الكل، أو من باب الشراية فعلى الأول يستحق الألف؛ لأنه عليه أوقع الطلقة، وعلى الثاني لا؛ لأنه لم يوقع إلا بعضها والباقي وقع براءة قهراً عليه فلا يستحق في مقابله شيئاً أما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف ونصف كما مر وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق الشدس فإن قلت القياس على هذا أنه يستحق النصف؛ لأنه لو لم يملك إلا طلقة وأوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها. قلت: نعم، القياس ذلك لولا قولهم: الضابط أنه إن ملك العدد المسئول كله فأجابها به فله المسمى، أو ببعضه فله قسطه، وإن ملك بعض المسئول وتلفظ بالمسئول، أو حصل مقصودها بما أوقع فله المسمى، وإلا فيؤزغ المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما: وإلا إلى آخره صريح في أنه ليس له في مسألتنا إلا الشدس؛ لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها، وإنما حصل بما وقع، وقد علمت من كلاميهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يؤزغ على المسئول فحينئذ لم يجب له إلا الشدس (ولو طلبت طلقة بالألف فطلق) بالألف، أو لم يذكر الألف طلقت بالألف، أو (بجائز وقع بجائز).....

له الشدس. فؤد: (بناءً فذلك) أي الخلاف في أنه هل يجب الشدس، أو الكل. فؤد: (أما لو ملك الثلاث) مُحْتَرَز قول المتن طَلقة فَقَط. فؤد: (فَيَسْتَحِقُّ بِوَاحِدَةٍ ثُلُثَهُ) عبارة سم عن العُباب فإن أوقع الثلاث وقَعَن به، وإن، أوقع واحدة بثُلُثه، أو أطلق وقَعَن بثُلُثه، أو بأكثر من ثُلُثه لم يَقَع، وإن أوقع بُتَيْنِ فَلَهُ ثُلُثَاهُ، أو طَلقة ونصفاً فَلَهُ نِصْفُهُ فَقَط، أو نصف طَلقة فَلَهُ سُدُسُهُ اهـ. فؤد: (كما مر) أي قَبِيل قول المتن وإذا خَلَعَ، أو طَلَّقَ بِمَوْضِعِ الْخِ اهـ كُزِدِي. فؤد: (وهذا) أي قوله: وبواحدة ونصف ونصفه، وكذا الإشارة في قوله على هذا. فؤد: (لما قلناه الخ) أي فيما لو طَلَّقَهَا نِصْفَ الطَّلَاقِ، وهو يَمْلِكُ واحدة. فؤد: (أنه يَسْتَحِقُّ النِّصْفَ) أي فيما لو طَلَّقَهَا نِصْفَ طَلْقٍ، وهو يَمْلِكُ واحدة فَقَط.

فؤد: (يَسْتَحِقُّ الْكُلَّ) أي كما في يَمْلِكُ الثَّلَاثَ وإِقَاعِها وقوله فَيَسْتَحِقُّ نِصْفَهُ الخ أي كما في يَمْلِكُ الثَّلَاثَ وإِقَاعِ واحدة ونصف. فؤد: (الضابط) إلى قوله ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِي النِّهَايَةِ. فؤد: (أو حصل) مِنَ التَّخْصِيلِ. فؤد: (صريح الخ) قد يَمْنَعُ صِرَاحَتُهُ فِيمَا ذَكَرَ وَيَتَمَسَّكُ بِهِ فِي لُزُومِ كُلِّ الْمُسَمَّى فِي مَسْأَلَتِنَا وَذَلِكَ؛ لَأَنَّ مَعْنَى حَصَلَ مَقْصُودُهَا بِمَا أَوْقَعَ أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى مَا أَوْقَعَهُ مَقْصُودُهَا وَيَكُونُ هُوَ سَبَبًا فِيهِ وَهَذَا كَذَلِكَ فَتَأَمَّلْ اهـ سم وجزى على ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. فؤد: (بِالْف) إلى قول المتن وَيَصِحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهَا الْبَلْقِينِي وَقَوْلَهُ، وَقَصَبَةُ مَا مَرَّ إِلَى الْمَنْ.

فؤد: (فَيَسْتَحِقُّ بِوَاحِدَةٍ ثُلُثَهُ) أي فَلَوْ أَوْقَعَ وَاحِدَةً بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِهِ لَمْ يَقَعْ كَمَا مَرَّ عَنِ الْعُبابِ.

فؤد: (صريح الخ) قد يَمْنَعُ صِرَاحَتُهُ فِيمَا ذَكَرَ وَيَتَمَسَّكُ فِي لُزُومِ كُلِّ الْمُسَمَّى فِي مَسْأَلَتِنَا وَذَلِكَ؛ لَأَنَّ مَعْنَى حَصَلَ مَقْصُودُهَا بِمَا أَوْقَعَ أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى مَا أَوْقَعَهُ مَقْصُودُهَا وَيَكُونُ هُوَ سَبَبًا فِيهِ وَهَذَا كَذَلِكَ فَتَأَمَّلْ.

لِقُدْرَتِهِ عَلَى الطَّلَاقِ مَجَانًا فِيْمَوْضٍ، وَإِنْ قُلْ أُولَى، وَبِهِ فَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ بِمَوَاقِفَةٍ (وَقَبِلَ بِأَلْفٍ) حَمَلًا عَلَى مَا سَأَلْتَهُ. (وَقَبِلَ: لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِلْمُخَالَفَةِ، وَفِي أَصْلِهِ قَالَتْ طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ زَادَ ذِكْرُ الْأَلْفِ وَقَعَ الثَّلَاثُ وَاسْتَحَقَّ الْأَلْفَ أَيَّ كَالْجَمَالَةِ وَخَذَفَهَا لِلْعِلْمِ مِنْ كَلَامِهِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ فَلَمْ تَضُرَّ الزُّمَادَةُ فِيهِ عَلَى مَا سَأَلْتَهُ (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي غَدًا) مَثَلًا (بِأَلْفٍ) أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا فَلَكَ أَلْفٌ (فَطَلَّقَ غَدًا، أَوْ قَبْلَهُ) غَيْرَ قَاصِدٍ الْإِبْتِدَاءَ (بِأَنْتِ)، وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْمَوْضِ كَمَا لَوْ خَالَعَ بِخَمِيرٍ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مَقْصُودُهَا وَزَادَ فِي الثَّانِيَةِ بِالتَّعْجِيلِ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهَا الْبُلْقَيْنِي (بِمَهْرٍ الْمُطْلَقِ) لِفَسَادِ الْمَوْضِ بِجَعْلِهِ سَلَمًا مِنْهَا لَهُ فِي الطَّلَاقِ، وَهُوَ مُحَالٌ فِيهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي الذَّمَّةِ، وَالصَّبِيغَةُ بِتَصَرُّعِهَا بِتَأْخِيرِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَقْبَلُ التَّأْخِيرَ مِنْ جَانِبِهَا؛ لِأَنَّ الْمُخَلَّصَ فِيهِ الْمُعَاوَضَةُ، وَبِهَذَا فَارَقَتْ هَذِهِ قَوْلَهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ وَطَلَّقْتَنِي فَلَكَ أَلْفٌ فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ إِبْجَابَةً لَهَا.....

• قُودُ: (لِقُدْرَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ بِجَعْلِهِ سَلَمًا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَالْجَمَالَةِ إِلَى الْمُغْنَى وَقَوْلَهُ، وَإِنْ نَازَعَهَا الْبُلْقَيْنِي. • قُودُ: (وَبِهِ) أَيَّ بِهَذَا التَّغْلِيلِ فَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْخِ أَيَّ حَيْثُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ. • قُودُ: (وَحَذَفَهَا إِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ وَكَأَنَّ ذَلِكَ سَقَطَ مِنْ نُسْخَةِ الْمُصَنِّفِ بِالْمَحَرِّ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخِ الصَّحِيحَةِ وَحُكْمِي عَنْ نُسْخَةِ الْمُصَنِّفِ هـ. • قُودُ: (أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا إِنْخِ) أَوْ خُذْ هَذَا الْأَلْفَ عَلَى أَنَّ تُطَلَّقْنِي غَدًا كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا هـ مُغْنَى. • قُودُ: (أَوْ قَبْلَهُ) غَيْرَ قَاصِدٍ الْإِبْتِدَاءَ سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَ هُمَا.

• قُودُ: (وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْمَوْضِ) أَيَّ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ هـ سَم. • قُودُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيَّ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ. • قُودُ: (بِجَعْلِهِ) أَيَّ الْمَوْضِ وَقَوْلُهُ مِنْهَا أَيَّ الزَّوْجَةِ لَهُ أَيَّ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ أَيَّ السَّلَمُ مُحَالٌ فِيهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ أَيَّ الطَّلَاقِ. • قُودُ: (وَالصَّبِيغَةُ) عَطَفَ عَلَى الْمَوْضِ. • قُودُ: (فِيهِ) أَيَّ جَانِبِهَا. • قُودُ: (وَبِهَذَا) أَيَّ قَوْلِهِ وَالصَّبِيغَةُ إِنْخِ. • قُودُ: (قَوْلُهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ إِنْخِ) لَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا ذِكْرُ وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا فَلَكَ أَلْفٌ وَلَعَلَّهُ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا إِنْخِ الطَّلَاقُ الْمَوْقِعُ فِي الْغَدِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ إِنْخِ فَإِنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِيهِ مَجِيءُ الْغَدِ، وَإِنْ كَانَ عَطَفَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ التَّغْلِيلَ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِنْخِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ هـ ع ش. • قُودُ: (فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ فَظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ نَمَ إِنْ بَقِيَتْ قَابِلَةً لِلطَّلَاقِ إِلَى الْغَدِ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمُسَمَّى، وَالْأَفْلا أَنْتَهَى هـ سَم زَادَ السَّيِّدُ عَمَرُ مَا نَصَّهُ وَسَكَتَ عَمَّا لَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْغَدِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ بِالْوُقُوعِ رَجْعِيًّا فِي تَنْظِيرِ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ طَلَّقْنِي غَدًا إِنْخِ أَنَّ الْحُكْمَ هُنَا كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَتَى وَغَيْرِهَا مَا لَمْ تَصْرُحْ بِالتَّرَاخِي فَإِنْ صَرَّحْتَ بِهِ فَيَبْنِي أَنَّ يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي إِبْجَابِهِ فِي الْغَدِ وَسَكَتَ أَيْضًا عَمَّا لَوْ قَالَ قَصَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ،

• قُودُ: (أَوْ قَبْلَهُ) خَرَجَ بَعْدَهُ. • قُودُ: (وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْمَوْضِ) أَيَّ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. • قُودُ: (وَالصَّبِيغَةُ) عَطَفَ عَلَى الْمَوْضِ. • قُودُ: (فِي الْغَدِ) خَرَجَ قَبْلَهُ.

اسْتَحَقَّ الْمُسْمَى؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ مِنْهَا بِتَأْخِيرِ الطَّلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ وَخَلَفَ إِنْ أَتَاهُمْ، أَوْ طَلَّقَ بَعْدَهُ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ سَأَلَتْهُ التَّاجِرَ بِمَوْضُوعٍ فَقَالَ قَصَدْتُ الْإِبْتِدَاءَ صَدَّقَ بِمَعْنَاهُ فَهَذَا أَوَّلِي وَلَأَنَّهُ بِتَأْخِيرِهِ مُبْتَدِئٌ فَإِنْ ذَكَرَ مَالًا اشْتَرَطَ قَبُولَهَا (فِي قَوْلٍ بِالْمُسْمَى) وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ يَبْدُلُهُ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيعَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى فَسَادِ الْخُلْعِ وَالْمُسْمَى إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ صِحَّتِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ بَدْلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ فَيُتَجِدُ الْقَوْلَانِ فَإِنْ قِيلَ بَدْلُهُ مِثْلُهُ، أَوْ قِيمَتُهُ قُلْنَا إِنَّمَا يَجِبُ هَذَا فِيمَا إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْمُسْمَى ثُمَّ تَلَفَ وَكَانَ وَجْهٌ وَجُوبُهُ مَعَ الْفَسَادِ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْفَسَادَ هُنَا لَيْسَ فِي ذَاتِ الْعَوَاضِ وَلَا مُقَابِلَهُ بَلْ فِي الزَّمَنِ التَّالِيِ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ.

(وَإِنْ قَالَ إِذَا)، أَوْ إِنْ (دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ) فَوَرَأَ كَمَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ (وَدَخَلْتُ) وَلَوْ

وَوَظَاهِرُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ بِمَعْنَاهُ أَخَذًا بِمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. • قَوْلُهُ: (اسْتَحَقَّ الْمُسْمَى) كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ قَبْلَهُ لَفْظَ حَيْثُ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَخَلَفَ إِنْ أَتَاهُمْ) جُمْلَةٌ مُفْتَرَضَةٌ بَيْنَ الْمُتَعَامِلَيْنِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (فَقَالَ قَصَدْتُ الْخُلْعَ) أَيْ قَاجَبْتُهَا فَقَالَ الْخُلْعُ. • قَوْلُهُ: (مُتَبَدِّئٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي خَالَفَ قَوْلَهَا فَكَانَ مُتَبَدِّئًا اهـ. • قَوْلُهُ: (بَدْلُهُ) أَيْ الْأَلْفُ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَجِبُ هَذَا) أَيْ الْجِثْلُ، أَوْ الْقِيَمَةُ. • قَوْلُهُ: (وَجْهٌ وَجُوبُهُ) أَيْ وَجُوبُ الْمُسْمَى الْمَرْجُوحِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (مَعَ الْفَسَادِ) أَيْ فَسَادِ الْخُلْعِ. • قَوْلُهُ: (هَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَجُوبُهُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْفَسَادَ الْخُلْعَ) خَبَرٌ كَانَ.

• قَوْلُهُ (وَرَأَى) (وَإِنْ قَالَ إِذَا الْخُلْعَ) وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي شَهْرًا بِأَلْفٍ فَقَعَلَ وَقَعَ مُؤَيَّدًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُؤَقَّتُ بِمَهْرِ الْجِثْلِ لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ بِالتَّأْقِيَةِ اهـ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (وَقَبِلْتُ) أَيْ بِأَنَّ قَالَتْ قَبِلْتُ، أَوْ التَّرَمَّتْ وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُهَا مَلِيحٌ، أَوْ حَسَنٌ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (فَوَرَأَى) وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي كُلِّهَا فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَوَرَأَى) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ مَا لَوْ دَخَلْتُ الْخُلْعَ.

• قَوْلُهُ (وَرَأَى) (وَإِنْ قَالَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ الْخُلْعَ) عِبَارَةُ الرُّوْحِيِّ، وَإِنْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ وَذَكَرَ عَوَضًا كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ غَدٌ، أَوْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ فَوَرَأَى، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِسُؤَالِهَا أَيْ كَقَوْلِهَا عَلَّقْ طَلَاقِي بِغَدٍ، أَوْ بِدُخُولِ الدَّارِ بِأَلْفٍ فَقَعَلَ طَلَّقْتُ بِالْمُسْمَى عِنْدَ وُجُودِ الصَّيْغَةِ وَيَسْتَحَقُّ الْمُسْمَى فِي الْحَالِ، وَكَذَا يَسْتَحِقُّهُ فِي الْحَالِ لَوْ قَالَتْ لَهُ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَطَلَّقْتَنِي فَلَنِكَ أَلْفٌ فَقَالَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ فَأَنْتَ طَالِقٌ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ: فِي الْحَالِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَوْلُهُ فَقَالَ الْخُلْعُ مِنْ تَصَرُّفِهِ وَلَا يُنَاسِبُهُ اسْتِحْقَاقُ الْمُسْمَى فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَجِيءِ الْغَدِ وَبِالطَّلَاقِ فَالْوَجْهُ حَذْفُ فِي الْحَالِ وَالتَّغْيِيرُ فِي الْجَوَابِ بِقَوْلِ الْأَصْلِ فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ إِبْجَابَةً لَهَا وَعَلَيْهِ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ فَظَاهِرٌ وَقَوْعُهُ ثُمَّ إِنْ بَقِيََتْ قَابِلَةٌ لِلطَّلَاقِ إِلَى الْغَدِ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمُسْمَى، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ أَيْ إِنْ بَقِيََتْ الْخُلْعَ فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ اهـ وَقَوْلُهُ وَلَا يُنَاسِبُهُ اسْتِحْقَاقُ الْمُسْمَى فِي الْحَالِ أَيْ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِتَغْيِيرِ الطَّلَاقِ، وَقَدْ وَجَدَ. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ) فِي دَعَاؤِ إِفَادَتِهَا لِأَنَّهُ بَحْثٌ، وَإِنْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيَّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَذْخُولَ الْفَاءِ الْقَبُولَ وَالْمَذْخُولَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ فَهِيَ إِنَّمَا تُقْبَدُ قَوْرِيَّةٌ

على التراخي، وقضية ما مؤ في طَلَّقَتْ وَصَمَنْتَ أَنَّ مثل ذلك ما لو دخلت ثم قِيلَتْ فزوا، وهو مُتَّجِعٌ لكن ظاهر كلام شارح أنه لا بُدَّ من الترتيب بين الدُّخُولِ والقبول وكأنه ظَنُّ أَنَّ تَقَدُّمَ الدُّخُولِ يُزِيلُ فوريةَ القبول، وليس كذلك بل قد لا يُزِيلُهَا (طَلَّقَتْ على الصحيح) لوجود المُتَّعِلِّ عليه مع القبول طلاقاً بائناً (بالمُتَّعِلِّ) لِحُجُوزِ الاعتياض عن الطَّلَاقِ المُتَّعِلِّ كَالْمُنْتَجِزِ وبلزومها تسليمه له حالاً كسائر الأعواض المُطْلَقة، والمُعَوَّضُ تأخُّرُ بالتراضي لِوُقُوعِهِ فِي ضِمَنِ التعليل بخلاف المُتَّجِزِ بِجَبِّ فِيهِ تَقَارُّنُ العَوَاضِ فِي المَلِكِ، وقوله: بالمُتَّعِلِّ لا يقتضي ترجيح الضميمة أنه لا يجب تسليمه إلا عند وجود الصفة خلافاً لِمَنْ زعمه؛ لأنه إنما ذكره كذلك لإفادة البثنية كما قررته (وفي وجهه، أو قول به مهر المطلق)؛ لأنَّ المُعَاوَضَةَ لا تقبلُ التعليل ويُزْدُ

• قوله: (وهو مُتَّجِعٌ) أقره سم. • قوله: (لا بُدَّ من الترتيب إلخ) أي من تَقَدُّمِ القبول على الدُّخُولِ فكان الأولى بَيِّنَ القبول والدُّخُولِ.

• قوله (سبي): (طَلَّقَتْ إلخ) وَيُسْتَشَى مِنْ صِحَّةِ تَعْلِيلِ الحُخْلِ بِالمُتَّعِلِّ ما لو قال إِنْ كُنْتُ حَامِلاً قَائِتِ طَالِقٍ عَلَى يَانَةِ وَهِيَ حَامِلٌ فِي غَالِبِ الظَّنِّ فَتَطْلُقُ إِذَا أَعْطَنَ وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُ حَكَاةِ الرَّافِعِيِّ عَنْ نَصِّ الإِمْلَاءِ نِهَائَةً وَمَعْنَى عِبَارَةِ سَمِ فِي الرُّوْضِ قَالَ لِحَامِلٍ إِنْ كُنْتُ حَامِلاً قَائِتِ طَالِقٍ بِدِينَارٍ فَقَبِلْتُ طَلَّقَتْ بِمَهْرِ المِثْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِقِسَادِ المُتَّعِلِّ وَجْهٌ فَسَادهُ بَأَنَّ الحُخْلَ مَنجُوهٌ لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ فَاشْتَبَهَ مَا إِذَا جَعَلَهُ عَوْضًا انْتَهَى اه قال ع ش قوله: وهي حَامِلٌ فِي غَالِبِ الظَّنِّ لَمْ يَبَيِّنْ مَفْهُومَهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَقَضِيَّةُ إِبْرَاهِيمَ الرُّوْضِيِّ أَنَّ المِلْدَارَ عَلَى كَوْنِهَا حَامِلاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَّحَقَّقِ الحُخْلُ بِعَلَامَاتٍ قَوِيَةٍ فَإِنْ تَحَقَّقَ بِهَا فَلَا اقْتِرَابَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِالمُتَّعِلِّ وَقَوْلُهُ وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُ أَيِ وَزْدُ الْيَانَةِ لَهَا اه. • قوله: (حالاً) أي فلا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ تَسْلِيمِهِ عَلَى الدُّخُولِ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: وَعَلَيْهِ فَلَوْ سَلَّمْتَهُ، وَلَمْ تَدْخُلْ إِلَى أَنَّ مَاتَتْ فَالْقِيَاسُ اسْتِزْدَادُ الْأَلْفِ مِنْهُ وَيَكُونُ تَرْكُهُ وَأَنَّهُ يَقُورُ بِالْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ مِنْهُ لِحُدُوثِهَا فِي مِلْكِهِ فَلْيُراجِعْ اه ع ش. • قوله: (خلافاً لِمَنْ زعمه) قال شَيْخُنَا مُرَادُ الْجَلَالِ المَحَلِّيُّ اه قُلْتُ الْجَلَالُ المَحَلِّيُّ لَمْ يَدَّعِ هَذَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ لَا يَضِلُّحُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ اه. • قوله: (لأنه إلخ) أي المُصَنِّفُ. • قوله: (لا تقبلُ التعليل) أي فَيُؤَثِّرُ فِي تَسَادُّ الْعَوَاضِ دُونَ الطَّلَاقِ لِقبوله التعليل وَإِذَا فَسَدَ الْعَوَاضُ

المجموع الصادق مع تَقَدُّمِ الدُّخُولِ وطولِ الفضل بالنسبة لِلقبولِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ تَحَقُّقِ قَوَرِيَةِ المجموع إِذَا تَرَاعَى أَحَدُ أَجْزَائِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قوله (سبي): (طَلَّقَتْ بِالمُتَّعِلِّ) فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ.

(فَرَحٌ) قَالَ لِحَامِلٍ إِنْ كُنْتُ حَامِلاً قَائِتِ طَالِقٍ بِدِينَارٍ فَقَبِلْتُ طَلَّقَتْ بِمَهْرِ المِثْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِقِسَادِ المُتَّعِلِّ وَجْهٌ فَسَادهُ بَأَنَّ الحُخْلَ مَنجُوهٌ لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ فَاشْتَبَهَ مَا إِذَا جَعَلَهُ عَوْضًا اه. • قوله: (حالاً) أي فلا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ تَسْلِيمِهِ عَلَى الدُّخُولِ.

بأن هذه مُعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ. (ويصح اختلاعه أجنبي، وإن كرهت الزوجة؛ لأن الطلاق يستقبل به الزوج، والالتزام يتأتى من الأجنبي؛ لأن الله - تعالى - سَمَّى الخُلْعَ فِدَاءً كِفْدَاءِ الأسير، وقد يحمله عليه ما يعلمه بينهما من الشر وهذا كالحكمة، وإلا فلو قصَدَ بِنْدَتِهَا مِنْهُ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُهَا صَاحِبُهَا لَكِنَّهُ يَأْتِيهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ بَلْ لَوْ أَعْلَمَهَا بِذَلِكَ فَسَقَ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ (وهو كاختلاجها لفظاً) أي في ألفاظ الالتزام السابقة (وحكمًا) في جميع ما مرَّ فهو من جانب الزوج ابتداءً صيغة مُعَاوَضَةٍ بِشَوْبٍ تَعْلِيْقِي فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْقَبُولِ نَظَرًا لِشَوْبِ الْمُعَاوَضَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ نَظَرًا لِشَوْبِ التَّعْلِيْقِي وَهَمٌّ، وَمِنْ جَانِبِ الْأَجْنَبِيِّ ابْتِدَاءُ مُعَاوَضَةٍ بِشَوْبٍ جَعَالَةٍ فَفِي طَلَّقْتُ أَمْرًا بِي الْفَرْقِ فِي ذُنُكُ فَقِيلَ وَطَلَّقَ أَمْرًا بِي الْفَرْقِ فِي ذُنُكُ فَأَجَابَهُ تَبَيُّنُ الْمُسَمَّى

وَجِبَ مَهْرُ الْبَثْلِ اهْ مُعْنَى .

• قوله (سَمَّى): (اختلاع أجنبي) أي مطلق التصرف بلفظ خلع، أو طلاق اهْ مُعْنَى . • قوله: (لأن الطلاق) إلى قوله ولما أخذ منه في النهاية والمُعْنَى لَا قَوْلَهُ وَهَذَا كَالْحِكْمَةِ إِلَى الْمَثْنِ . • قوله: (وقد يَحْمِلُهُ) أي الأجنبي عليه أي الخلع ما يعلمه بينهما من الشر أي سوء المعاشرة وعدم إقامة حدود الله تعالى فَصَرَفَ الْمَالِ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِسَقٍّ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ وَهَذَا إشارَةٌ إِلَى الْفَرْضِ الَّذِي حَمَلَ الْأَجْنَبِيُّ عَلَى الْخُلْعِ كَالْحِكْمَةِ أَيْ فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ لَا حِلَّةَ لِحَوَازِهِ، وَلَا لَامْتَنَعَ عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الْفَرْضِ اهْ كُرْدِي .

• قوله: (فهو من الزوج إلخ) قد تقدَّم أَنَّهُ إِنْ بَدَأَ الزَّوْجُ بِصِيغَةِ مُعَاوَضَةٍ فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقِي وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا نَظَرًا لِلْمُعَاوَضَةِ، أَوْ بِصِيغَةٍ تَعْلِيْقِي فَتَعْلِيْقِي فِيهِ شَوْبٌ مُعَاوَضَةٍ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَذْكُرْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ هُنَا وَلَمْ اِقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قَرِيبًا أَنَّهُ قَدْ يُعْلَقُ عَلَى الْيَوْضِ مِنْ جِهَةِ الْأَجْنَبِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ اهْ ع ش . • قوله: (وقول الشارح نظر إلخ) أي بَدَلُ نَظَرِ الشَّوْبِ الْمُعَاوَضَةِ اهْ ع ش . • قوله: (وله) عبارة المُعْنَى وَالتَّهْيَاةُ سَبَقَ قَلَمٌ وَهِيَ أَتَيْتُ بِالْأَدَبِ عَلَى أَنَّ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَحَلِّي نَظَرًا لِلْمُعَاوَضَةِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ فِي حَاشِيَتِهِ اهْ سَيَدُ عُمَرُ . • قوله: (بشوب جمالة) فَلِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَرْجِعَ نَظَرًا لِشَوْبِ الْجَمَالَةِ مُعْنَى وَمَحَلِّي، وَقَدْ يُقَالُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ مِنْ جَانِبِهِ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ جَمَالَةٍ وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَقْتَضِي حَوَازَ الرُّجُوعِ قَبْلَ جَوَابِ الْمُجِيبِ فَمَا وَجَّهَ تَخْصِيصَ الْجَمَالَةِ بِالتَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِمْ نَظَرًا إلخ مع أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ التَّخْصِيصُ بِالْمَكْسِ لَكَانَ أَنْسَبَ؛ لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ جُعِلَتْ مَلْحُوظَةً أَضْلًا وَالْجَمَالَةُ تَبَيَّنَتْ كَمَا يُشِيرُ بِهِ صَنِيعُهُمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ سَيَدُ عُمَرُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ لِمَجَرَّدِ الْمُنَاسَبَةِ لِمَا قَبْلَهُ . • قوله: (ففي طَلَّقْتُ إلخ) عبارة المُعْنَى فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِلْأَجْنَبِيِّ طَلَّقْتُ إلخ، أَوْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ لِلزَّوْجِ

• قوله: (فهو من جانب الزوج) قد تقدَّم أَنَّهُ إِنْ بَدَأَ الزَّوْجُ بِصِيغَةِ مُعَاوَضَةٍ فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقِي وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا نَظَرًا لِلْمُعَاوَضَةِ، أَوْ بِصِيغَةٍ تَعْلِيْقِي فَتَعْلِيْقِي فِيهِ شَوْبٌ مُعَاوَضَةٍ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَذْكُرْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ هُنَا وَلَمْ اِقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قَرِيبًا أَنَّهُ قَدْ يُعْلَقُ عَلَى الْيَوْضِ مِنْ جِهَةِ الْأَجْنَبِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ .

وَيُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ حَكْمًا نَحْوَ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَقْصُوبِ، أَوْ الْخَمْرِ، أَوْ قَبْرَ زَيْدٍ هَذَا فَيَقْعُ رَجْعِيًّا وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِيهَا بِأَنَّ الْبُضْعَ وَقَعَ لَهَا فَلَزِمَهَا بِذَلِكَ بِخِلَافِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ خَالَغْتُهَا عَلَى مَا فِي كَفِّكَ فَقَبِلَ وَهِيَ بَعْلَمَانِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا فَخَالَغَ عَلَى ذَلِكَ وَقَعَ رَجْعِيًّا وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّهُ فَسَادُ الْعَوِضِ جَاءَ ثُمَّ مِنْ لَفْظِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ذَا الْخَمْرِ مَثَلًا الْمَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ لَهُ عَوَضًا لِعَدَمِ حَصُولِ مُقَابِلٍ لَهُ. وَهَذَا لَا فَسَادَ فِي لَفْظِهِ بَلْ هُوَ لَفْظٌ مُعَاوِضَةٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي كَفِّهِ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْنُونَةِ وَلِزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ عَمَلًا بِظَاهِرِ الصَّبِغَةِ وَيُؤْخَذُ مَا مَرَّ أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا مِنَ الْعَوِضِ الْمُقَدَّرِ لَا الْفَائِدِ وَيَأْتِي آخِرُ التَّنْبِيهِ الْآتِي مَا يُصْرَحُ بِهِذَا لَوْ خَالَغَ عَنْ زَوْجَتِي رَجُلٌ بِالْفِ صَحَّ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لِاتِّحَادِ الْبَازِلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَمَا

طَلَّقَ الْخَ اهـ وهي لظهور المغطوب عليه لقوله فقيل ولقوله فأجابته أحسن. فود: (نحو طلقها الخ) عبارة المغني صور أحدها ما لو كان له امرأتان فخالغ الأجنبية عنهما بألف مثلاً من ماله صح بألف قطعاً، وإن لم يفصل الخ الثانية لو اختلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثلث من رأس المال، وفي الأجنبية الجميع من الثلث الثالث لو قال الأجنبية طلقها على هذا المقصوب الخ الرابعة لو سألت الخلع بمال في الحيف فلا يحرّم بخلاف الأجنبية اهـ. فود: (على ذا المقصوب الخ) أي بخلاف على ذا العبد مثلاً، وهو مقصوب في نفس الأمر فإنها تبين بمهر المثل كما يعلم مما يأتي في قوله، أو باستغلال فخلع بمقصوب الخ اهـ ش. فود: (وفارق) أي الأجنبية. فود: (ما مر) أي في أوائل الباب في قوله المتن ولو خالغ بمجهول، أو خمر بانث بمهر المثل مع شرحه. فود: (فيها) أي الزوجة. فود: (بخلافه) أي الأجنبية. فود: (ويؤخذ منه) أي من نحو طلقها على ذا المقصوب الخ اهـ كزدي. فود: (أنه لو قال) أي الأجنبية وقوله فخالغ الخ أي الزوج للزوجة. فود: (ثم) أي في نحو طلقها على ذا المقصوب الخ. فود: (وهذا لا يقتضي عدم البينونة ولزوم مهر المثل له) كذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله عملاً بظاهر الصبغة، وفي بعضها يقتضي عدم البينونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحته، وفي بعضها يقتضي البينونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين. فود: (ويؤخذ) أي البينونة ولزوم مهر المثل وقوله ما مر أي في أول الباب في شرح هو فرقة بعوض. فود: (ويأتي آخر التنبيه الآتي ما يصرح الخ) يعني قوله وأن كل تعليل للطلاق الخ وهو ليس نصريحاً بما ذكره لا يقال يؤخذ من قوله ثم إن صح الخ تأييد ذلك؛ لأننا نقول لا يتأتى ذلك بإطلاقه إلا بالنسبة للزوجة لا بالنسبة للأجنبية لما تقرر أنه لو قال بهذا الخمر الخ وقَعَ رَجْعِيًّا وبالجمله فالذي يظهر في المسألة المذكورة الوقوع رَجْعِيًّا اهـ سيد عمر. فود: (ولو خالغ) أي الأجنبية إلى قوله واقفى في النهاية. فود: (ولو خالغ) أي الأجنبية من ماله اهـ مغني. فود: (صح) أي بالألف من غير تفصيل أي لِحَصَّة كُلِّ مِنْهُمَا اهـ مغني. فود: (لاتخاذ البازل) وهو الأجنبية. فود: (بخلاف ما الخ) عبارة المغني بخلاف الزوجتين إذا اختلعا فإنه يجب أن يفصل ما تلتزمه كل منهما اهـ. فود: (بخلاف ما لو اختلفتا الخ) مقتضاه أنه لا يصح عند عدم التفصيل، وهو محل تأمل ولعل عدم الصحة بالمسمى اهـ سيد عمر

به ويحرم اختلاعه في الحيض بخلاف اختلاعها كما سيذكره، ومن خلع الأجنبية قول أمها مثلاً خالغها على مؤخر صداقها في ذمتي فيجبها فيقع بائناً بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو؛ لأن لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك، وإن لم تنظر ما مر في البيع فلو قالت، وهو كذا لزمها ما سئله زاد، أو نقص؛ لأن المثالية المقدرة تكون حينئذ من حيث الجملة وينحو ذلك أفتى أبو زرعة وأفتى أيضاً في وإلد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها، وعلى دزهم في ذمته فأجابته وطلقها على ذلك بأنه يقع رجوعاً كما هو المقرر في خلع الأب بصداق بنته والذهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج الطلاق عليه فقط بل عليه، وعلى البراءة من متجهم صداقها، ولم يحصل إلا بعض العوض وليس كالخلع بمعلوم ومجهول حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل؛ لأنه لا يمكن إيجابه عليها لعدم سؤالها، ولا على أبيها؛ لأنه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اهـ ملخصاً، وهو مع ما قدمه في تلك مشكل؛ لأنه حمل مؤخر الصداق في كلام الأم ثم على تقدير مثله حتى أوقفه بائناً بمثله ولم يحصل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار للجواب بأن الأم لما

عبارة ع ش أي فإنه يقع بمهر المثل على كل منهما اهـ ويفيده أيضاً صنيع المفتي . فود: (ويحرم اختلاعه) أي الأجنبية . فود: (بمثل المؤخر) ظاهر أن محله حيث كانت عالمة بالمؤخر ولا فيتبني وقوعه بمهر المثل اهـ سيد عمر وقوله كانت عالمة الأولى كانا عالمتين أي الزوج والسائلة . فود: (وإن لم تنظر) ببناء المفعول أي لفظة مثل . فود: (فلو قالت) أي السائلة، (وهو إلخ) أي المؤخر . فود: (لزمها ما سئله) أي والمؤخر باقي بحاله اهـ ع ش ومعلوم أنه كذلك باقي في الصورة الأولى . فود: (من حيث الجملة) لعل الأنسب من حيث الجنس، أو من حيث مطلق المالية فليتأمل اهـ سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد هنا بالجملة المماثلة في مجرد كونه عرضاً وإلا فما سئله صادق بأن يكون ذقاً مثلاً، وما على الزوج فضة وأين المماثلة في هذه اهـ . فود: (والذهم الذي إلخ) جواب عما قد يقال لم لم يقع بائناً بالذهم الذي في ذمة الوالد . فود: (من متجهم صداقها) أي مؤخر صداقها . فود: (إلا بعض العوض) أي الذهم . فود: (وليس كالخلع إلخ) جواب سؤال غني عن البيان . فود: (حتى يجب إلخ) أي ويقع بائناً . فود: (إيجاباً) أي مقابل المجهول . فود: (لهما) أي للزوج وإلد الزوجة . فود: (وليس له إلخ) الواو حالية وضمير له للإلد، وبه للمعلوم المراد به مؤجل الصداق والذهم . فود: (وهو) أي إفتاؤه في مسألة الوالد . فود: (في تلك) أي في مسألة الأم . فود: (ثم يفتي عنه ما قبله . وفود: (مثله) الأولى حذف الضمير . فود: (لكنه أشار للجواب بأن الأم إلخ) حاصل هذا الكلام أن الحمل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة بل ويقصد المثلية كما

فود: (لكنه أشار للجواب بأن الأم لما قالت إلخ) حاصل هذا الكلام أن الحمل على معنى المثلية

قالت في ذمتي كان قرينة ظاهرة على المثلية، والأب لما لم يقل ذلك انصرف ليمين الصداق لا لمثله، ومن ثم أفتى أيضاً فيمن سأل زوج بنته قبل الوطء أن يطلّقها على جميع صداقها والتزم به والدّها فطلّقها واحتال من نفسه على نفسه لها، وهي محجوزة بأنّه خلّع على نظير صداقها في ذمة الأب بدليل الحوالة المذكورة نعم، شرط صحة هذه الحوالة.....

اقتضاه كلام البلقيني الآتي اه سم، وقضيته أنه لو قصد والد الزوج رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ووزمهم جميعاً يقع الطلاق بائناً بمثل المؤجل ووزمهم، وظاهر أنه يصدق يمينه في قصد الرجوع للجميع ثم رأيت قال السيد عمر ما نصه قوله: لما لم يقل الخ قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعاً لقوله على مؤجل صداقها أيضاً فيكون قرينة على تقدير المثلية محسّية، وقد يقال بينهما فرق فإنه في الأول ظاهر في إفادة المثلية لانحصار تعلّقه بمؤخر صداقها بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلّقه به بل تعلّقه به هو الظاهر، وإن احتجّل تعلّقه بهما نعم إن قال الأب أزدت ذلك لا يبعد قبوله اه. ه. فود: (ليمين الصداق) أي عيّن مؤخر الصداق. ه. فود: (والتزم به) أي حاجة للإلزام مع إرادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس لإحتياج إليه فيما ذكر بل لإحكاية صورة السؤال اه سيد عمر.

ه. فود: (فطلّقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأتى أن يختال من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم. ه. فود: (واحتال من نفسه على نفسه) أي جعل نفسه مختالاً من جهة البنت ومحالاً عليه من جهة دين الزوج فيتقبل بالحوالة دين البنت إلى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويترأ منه كزدي. ه. فود: (من نفسه) أي نظراً للولاية. ه. فود: (بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع؛ إذ لا يتصور قبل جواب الزوج؛ إذ لم يجب حبيذ على الأب شيء حتى تتأتى الحوالة عليه فكيف تكون قرينة ويجاب بأنها مع تأخرها تدل على أنهما أرادا المثلية، وإلا لم يرتكبا الحوالة سم، أو يقال لعل فرض المسألة وقوع ما ذكر بعد مواطاة

وتقديرها مشروط بالقرينة قبل ويقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلا حمل عليها عند عدم القرينة، وهو مقتضى كلامهم ولهذا قيد في الإرشاد بينونة بما إذا خلّع الأب على صداقها والبراءة منه بما إذا ضيّعه، وإلا وقع رجماً لكن قد يقال هلا حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما في، أوصيت بتصيب ابني وبغتك بما باع به فلان قرسه فليتأمل. ه. فود: (لما لم يقل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعاً لقوله على مؤجل صداقها أيضاً فيكون قرينة على تقدير المثلية. ه. فود: (والتزم) أي حاجة للإلزام مع إرادة المثلية. ه. فود: (فطلّقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأتى أن يختال من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه. ه. فود: (بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع؛ إذ لا يتصور قبل جواب الزوج؛ إذ لم يجب حبيذ على الأب شيء حتى تتأتى الحوالة عليه فكيف تكون قرينة ويجاب بأنها مع تأخرها تدل على أنهما أرادا المثلية، وإلا لم يرتكبا الحوالة.

أَنْ يُحْمِلَهُ الزَّوْجُ بِهِ لَيْسَتْ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِبْجَابٍ وَقَبُولٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي نَصْفِ ذَلِكَ لِشَقْوِ نَصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ بَيِّنَتُوتُهَا مِنْهُ فَيَبْقَى لِلزَّوْجِ عَلَى الْأَبِ نَصْفُهُ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ بِتَنْظِيرِ الْجَمِيعِ فِي ذِمَّتِهِ فَاسْتَحَقَّهُ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الزَّوْجِ التَّصَفُّ لَا غَيْرَ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَسْأَلَ الْخُلْعَ بِتَنْظِيرِ التَّصَفِّ الْبَاقِي لِمَحْجُوزَتِهِ لِبِرَائَتِهِ حِينَئِذٍ بِالْحَوَالَةِ عَنْ جَمِيعِ ذِمَنِ الزَّوْجِ اهـ وَسَيُفْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الصَّمَانَ يَلْزِمُهُ بِهِ مَهْرُ الْمَثَلِ فَالِاتِّزَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ حَوَالَةٌ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَرْنَةِ مُخَالِفٌ لِمَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهَا مِنْ نَيَّْةٍ ذَلِكَ لَكِنْ الْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

(تَبَيَّنَ) أَفْهَمَ قَوْلُهُمْ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ مِنْهُ مَعَ اسْتِثْنَائِهِمْ مِنَ الْحُكْمِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ أَبْرَأَنِي فَلَاَنْ مِنْ كَذَا لَهُ عَلَيَّ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَبْرَأَهُ وَقَعَ بَائِنًا، وَهُوَ الْوَجْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ رَجَعِي؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ مُحْضٌ، أَوْ لِأَنَّ الْمُتَبَرِّئَ لَمَّا لَمْ يُخَاطَبْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي طَلَاقِهَا، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ التَّعْلِيلَيْنِ فَايِدُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَاَنْ كُلَّ ذِي ذَوِي يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ لِلطَّلَاقِ عَلَى عِيُوضٍ مِنْ

سَابِقَةٍ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فَالْقَرْنَةُ ذَكَرَ الْحَوَالَةَ مَعَ الْمَوَاطَاةِ السَّابِقَةِ اهـ سَيَدُ عُمَرُ. ة قُود: (أَنْ يُحْمِلَهُ الزَّوْجُ بِهِ) مَعْنَاهُ أَنْ يُحْمَلَ الزَّوْجُ بِالصَّدَاقِ لِأَجْلِ الْبَيْتِ عَلَى الْوَالِدِ عَنْ ذِمَنِ الزَّوْجِ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ وَيَقْبَلُ الْوَالِدُ الْحَوَالَةَ فَيَتَقَبَّلُ بِذَلِكَ ذِمَّتَ الْبَيْتِ إِلَى ذِمَّةِ الْوَالِدِ وَسَقَطَ عَنْهُ ذِمَّتُ الزَّوْجِ اهـ كُرْدِي. ة قُود: (بِهِ) أَيِ الصَّدَاقِ وَقَوْلُهُ لَيْسَتْ تَعْتَلِفُ الضَّمِيرَ بِهِ، وَفِيهِ تَوْصِيفُ الضَّمِيرِ وَلَوْ قَالَ بِمَا لَيْسَتْ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. ة قُود: (فَطَرِيقُهُ) أَيِ الْخُلْعِ. ة قُود: (مِمَّا يَأْتِي) وَقَوْلُهُ لِمَا يَأْتِي أَيِ قَبِيلِ الْفَصْلِ الْآتِي. ة قُود: (فَالِاتِّزَامُ الْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ خُلْعٌ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ لَا عَلَى تَنْظِيرِ صَدَاقِهَا اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فَالِاتِّزَامُ الْخ أَنَّهُ مِثْلُهُ مَعَ وُجُودِ الْحَوَالَةِ كَمَا فِي صُورَةِ السُّؤَالِ الْمَفْرُوضَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا ظَاهِرٌ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ يَرَادُ عَيْنُ الصَّدَاقِ أَمَّا إِذَا أُرِيدَ مِثْلُهُ وَكَانَتْ تَمَّ قَرْنَةٌ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ تَعَيَّنَتْ بَيِّنَتُوتُهَا بِمِثْلِ الصَّدَاقِ لَا بِمَهْرِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّ الْعِيُوضَ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الضَّيْفَةِ مَا يُؤَدِّي إِلَى قَسَادِهِ فَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ بَدُونَ وَأَوْ لَكَانَ حَسَنًا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. ة قُود: (مَعَهَا) أَيِ مَعَ الْقَرْنَةِ.

. ة قُود: (لَكِنْ الْأَوَّلُ) أَيِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَرْنَةِ اهـ كُرْدِي. ة قُود: (أَنَّهُ الْخ) مَفْعُولُ أَفْهَمَ. ة قُود: (لَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأَنِي الْخ) يُمْثَلُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَأَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ لِلطَّلَاقِ الْخ مَا لَوْ قَالَ إِنْ أَغْطَانِي زَيْدٌ أَلْفًا قَاتِبٌ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ فَيَقَعُ بَائِنًا بِالْأَلْفِ اهـ سَمِ. ة قُود: (لَمْ يُخَاطَبْهُ) أَيِ الزَّوْجِ. ة قُود: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ الرَّعْمِ. ة قُود: (بِهِ الْخ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ الْخ أَيِ

. ة قُود: (فَالِاتِّزَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعِيُوضَ هُنَا تَنْظِيرُ الصَّدَاقِ بِقَرْنَةِ الْحَوَالَةِ فِيمَا سَبَقَتْ فِي نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة قُود: (فَالِاتِّزَامُ الْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ خُلْعٌ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ لَا عَلَى تَنْظِيرِ صَدَاقِهَا.

. ة قُود: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْخ) يُمْثَلُ ذَلِكَ هُوَ ظَاهِرٌ وَيُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: الْآتِي وَأَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ لِلطَّلَاقِ الْخ مَا لَوْ قَالَ إِنْ أَغْطَانِي زَيْدٌ أَلْفًا قَاتِبٌ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ فَيَقَعُ بَائِنًا بِالْأَلْفِ.

الأجنبي، وقد صرحوا بأن العوض منه كهر منها وأما الثاني فلأن قائله لم يحيط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال: خالفت زوجتي على ألف في ذمة زيد وكان غائبا فبلغه فقيل وقع بائنا به؛ لأن قبوله كسؤاله له فيه فكذا إيراؤه كسؤاله ولا يحسد الخلع الصريح في ذلك أمضا، وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح منه لو طلق زوجته على أن يزوجه زيد بنته، وصدائق بنته بضغ المطلق ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بائنا وله مهر المثل على زيد كما أن لبنته على زوجها مهر المثل، وهذا صريح في بطلان ذمتك التعليل؛ لأن زيدا لم يسأل ولا خاطب وإنما المطلق زبط طلاق زوجته بتزويج زيد له فيتزويجه له مجمل مختارا لإطلاقها ولزومه مهر المثل؛ لأن المطلق لم يطلق إلا في مقابل تسليم له، وهو بضغ التي تزوجها ولم يسلم له إما تقرر أنه يلزمه لها مهر المثل فليعلم أن قبول العوض الذي زبط الطلاق به كسؤال الزوج به وأن كل تعليل للطلاق تضمن مقابلة البضغ بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بقع الطلاق به بائنا ثم إن صنع العوض فيه، وإلا فيمهر المثل على ما مر.

(ولو كملها) في الاختلاع (أن يخلع له) أي لنفسه ولو بالقصد كما مر فيكون خلع أجنبي والمال عليه بخلاف ما إذا نواها، وهو ظاهر، وما إذا أطلق، وهو ما صرح به الغزالي واعتراض

مفيد لتعليل الطلاق. ٥. فؤد: (لأن قائله) أي التعليل الثاني. ٥. فؤد: (كسؤاله) أي زيد له أي عن الزوج فيه أي الطلاق. ٥. فؤد: (ولا يحسد الخلع) عطف على قوله بكلامهم. ٥. فؤد: (في ذلك) أي في أنه لو قال خالفت زوجتي إلخ عبارة الكزدي أي في أن قبول الأجنبي كسؤاله له فيه فالإبراء كذلك اهـ.

٥. فؤد: (وصدائق بنته إلخ) جملة حالية مقيدة. ٥. فؤد: (ففعل) أي زوج زيد بنته من المطلق المذكور اهـ سيد عمر. ٥. فؤد: (وقع الطلاق) ظاهره بالقبول الفعلي من غير احتياج إلى القبول لفظا بل قوله الاتي فيتزويجه له إلخ صريح في ذلك فليراجع. ٥. فؤد: (وهذا صريح إلخ) محل تأمل أما أولا فلأن عبارة الروضة مصورة بصيغة المعاوضة لا بصيغة التعليل، وأما ثانيا فلاتها محتملة؛ لأن تنزيل على أن يكون لفظه أنت طالق على أن يزوجه زيد بنته إلخ وأن تكون خطابا لزيد كطلقت زوجتي على أن تزوجه بتك إلخ فإني يكون صريحا في نفي الخطاب اهـ سيد عمر. ٥. فؤد: (أن قبول العوض إلخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء، أو التزويج، أو غيرهما وقوله بقع الطلاق إلخ خبر إن كل إلخ اهـ كزدي. ٥. فؤد: (في الاختلاع) إلى قوله واعتراض الأذهر في المغني وإلى قول المتن ولو اختلع في النهاية إلا قوله خلافا لبعضهم وقوله ويترق إلى فالمباشر. ٥. فؤد: (ولو بالقصد) عبارة المغني بالتصريح، أو بالنية اهـ. ٥. فؤد: (كما مر) أي قيل فصل الصيغة. ٥. فؤد: (إذا نواها) أي: أو صرح بالوكالة اهـ مغني. ٥. فؤد: (وما إذا أطلق) أي قبض الخلع عنها والمال عليها ش؛ لأن منفعة الخلع لها

٥. فؤد: (ولا يحسد الخلع) عطف على بكلامهم. ٥. فؤد: (وما إذا أطلق) قال في شرح الروض؛ لأن

الأذرعِي له بحزم إماميه بخلافه مردود بأن كلامه فيما بعد لم يُخالِفها فيه (ولأجنبيّ توكيلها) في اختلاع نفسها بما له، أو بما لي عليه، وكذا أجنبيّ آخر فإن قال لها سلي زوجك أن يُطلقك باللف، أو لأجنبيّ سَلْ فُلاناً أن يُطلقَ زوجته باللف اشترطَ في لزوم الألف له أن يقولَ عليّ بخلاف سَلْ زوجي أن يُطلقني على كذا فإنه توكيلٌ، وإن لم تُقلْ عليّ ولو قال طلقَ زوجتك على أن أطلقَ زوجتي ففعلاً باتناً؛ لأنه خُلِعَ فاسيدٌ؛ لأنّ المَوْضَ فيه مقصودٌ خلافاً لبعضهم فلكلّ على الآخر مهرٌ مثلُ زوجته وإذا وكلها الأجنبيّ في الخلع (فتتخيّر هي) بين أن تُخالِجَ عنها، أو عنه بالصریح، أو النّيّة فإن أطلقت قال الأذرعِي وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعاً اهـ أي نظير ما مرّ في الوكيل بقیّده لكن لما كانت تستقلّ به إجماعاً بخلاف الأجنبيّ كان جانيها أقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا.....

مُغني وشرحا الرّوض والمنهَج . قود: (بما له) أي المُعَيّن . قود: (وكذا أجنبيّ) أي للأجنبيّ توكيل أجنبيّ آخر سم وع ش . قود: (فإن قال) أي الأجنبيّ الموكّل . قود: (لها سلي إلخ) راجع لما قبل، وكذا وقوله، أو لأجنبيّ سَلْ إلخ راجع لما بعده . قود: (لّه) أي للموكّل . قود: (عليّ) بشدّ الياء . قود: (فإنه توكيل إلخ) أي؛ لأنّ منفعة الخلع راجعة إليها فحمل سؤالها عند الإطلاق على التوكيل اهـ ع ش . قود: (وإن لم تُقلْ إلخ) غاية . قود: (ففعلاً) يقتضي أنّه لا بدّ من طلاق آخر من البادي وكان وجهه أن قوله على أن أطلقَ وعدّ لا إيقاعٌ فليتأمل عليه فيتردّد النظر فيما إذا طلقَ المُخاطبُ وتوقّف البادي عن الطلاق وهل يقع طلاقٌ، أو لا محلّ تأمل ويتبيّن أن لا يقع إلا إذا قصدَ الإيتداء اهـ سيد عمّر . قود: (لأنّ المَوْضَ إلخ) علةٌ للمقيّد فقط . قود: (وإذا وكلها إلخ) دخولٌ في المتن . قود: (بيّن أن تُخالِجَ) إلى المتن في المغني إلا قوله بقيّده إلى قوله وحيثُ وقوله ويُقرّئ إلى قوله، وإلا فالمباشر . قود: (بالصریح، أو النّيّة) راجع لكلّ من المخطوف والمخطوف عليه فهذه أربعُ قبضَمِ الإطلاق إليها نصيرُ الصّورَ خمساً . قود: (بقيّده) أي بأن لم تُخالِفْ فيما سَمّاه الذي حُمِلَ عليه كلامُ الغزاليّ فيما مرّ ومعلوم أنّها إذا خالفت فهي كالأجنبيّ بالأولى اهـ رشيدِي .

منفعة الخلع لها فوقع لها بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فإنّ فائدته كما تكون للموكّل تكون للوكيل فوقعه في مثل ذلك للوكيل أولى؛ لأنه المباشر اهـ، وهو صريح في أن شراء الوكيل إنّما يقع للموكّل إن نواه بخلاف ما إذا نوى نفسه، أو أطلقَ فليست له لكن لا يتعدّ أن يكون الشراء بعين مالٍ الموكّل الذي إذن في الشراء به مُعْتَبِراً عن نيّة الشراء له فليتأمل قوله: وكذا أجنبيّ آخر . قود: (اشترط في لزوم إلخ) كذا شَرْحُ م ر .

قود في (سني): (فتتخيّر هي) فلو اختلعت عنه بما له في الحنفِ قَهْلٌ يجعلُ هذا الطلاق كما لو اختلعت لنفسها بما لها، أو يحرّم؛ إذ لم يوجد منها سوى الرضا لم تتأكّد رغبته ببذلها المال من جهتها فهو كما لو طلقها بلا مال بسؤالها، وهو حرام كما سيأتي فيه نظر والوجه هو الثاني وفقاً لِم ر .

واختلفوا ثم كما مرّ وحيث صرح باسم الموكّل طوّل الموكّل فقط ويُفَرَّقُ بينه وبين وكيل المشتري بأنّ المقدّم يُمكن وقوعه له ثم لا هنا كما مرّ وإلا فالمباشر فإذا عرِمَ رجع على موكّله إن وقع الخلع عنه، وإلا فلا.

(ولو اختلّع رجل بماله، أو مالهها) (وصرح بوكالتها كاذباً) عليها (لم تطلق)؛ لأنه مزبوط بالتزام المال، ولم يلتزمه هو ولا هي نعم، إن اعترف الزوج بالوكالة، أو ادّعاها بانث بقوله: ولا شيء له (وأبوها كأجنبي فيخلع بماله) يعني بمعتن، أو غيره صغيرة كانت، أو كبيرة (لأن اختلّع الأب، أو الأجنبي بمالهها وصرح بوكالة) منها كاذباً (أو ولاية) له عليها (لم تطلق)؛ لأنه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مزبوط بالمال، ولم يلتزمه أحد ولأنه ليس له صرف ماله في الخلع، ومن ثم لم يعتن عليه.....

قوله: (واختلفوا ثم كما مرّ) إن أراد ما مرّ عن الغزالي وإماميه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يريد باختيار ما فهم الأذرع سم على حجج اهرح ورشيد. قوله: (وحيث صرح) بالبناء للمفعول اهرح سم عبارة المغني وحيث صرح الأجنبي، أو الزوجة بالوكالة فالمطالب بالموض الموكّل وإلا فالمطالب المباشر ثم يرجع إذا عرِمَ على الموكّل حيث نوى الخلع، أو أطلق في الأولى اهرح مغني.

قوله: (طوّل الموكّل) أي فيما إذا كان في صيغة الموكّل ما يقتضي الالتزام كما هو ظاهر، وكذا يقال فيما بعده اهرح رشيد. قوله: (ويبين وكيل المشتري) أي حيث طوّل أيضاً اهرح سم. قوله: (ولا) أي: وإن لم يصرّح باسم الموكّل اهرح سم. قوله: (فإذا عرِمَ) أي المباشر اهرح سم. قوله: (بماله) إلى الفضل في النهاية. قوله: (بماله) انظر مع هذا قوله الآتي، ولم يلتزمه هو إلا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها، ولم تأذن اهرح عبارة الرشيد هو مشكل ومخالف لما في شرح الروض وغيره والتعليل الآتي لا يوافقه على أنه ينافي ما اقتضاه صنيعة في المسألة بعدها بالنسبة للأجنبي فليراجع اهرح عبارة السيد عمر قوله: ولا شيء له صديق بما إذا كان بماله، وقد يتوقّف فيه لتصادقهما على استحقاق الزوج له اهرح. قوله: (نعم) إلى قوله قال البلقيني في المغني. قوله: (أو ادّعاها) يعني عنه ما قبله. قوله: (بانث بقوله) أي الزوج اهرح سم. قوله: (أو الأجنبي) هو مكرّر بالنسبة لما إذا خالغ وصرّح بوكالتها كاذباً فقد ذكر قبل اهرح رشيد. قوله: (أو ولاية له) أي الأب. قوله: (لأنه ليس بولي في ذلك) إذ الولاية لا تثبت له التبرّع في مالها اهرح مغني. قوله: (ولأنه ليس له صرف مالها إلخ) تقدّم في أوائل الباب في شرح وإن

قوله: (واختلفوا ثم كما مرّ) إن أراد ما مرّ عن الغزالي وإماميه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يريد باختيار ما فهم الأذرع. قوله: (وحيث صرح) هو بالبناء للمفعول. قوله: (ويفرّق إلخ) كذا صرح م ر. قوله: (ويبين وكيل المشتري) أي حيث طوّل أيضاً. قوله: (ولا) أي: وإن لم يصرّح باسم الموكّل. قوله: (بماله) انظر مع هذا قوله، ولم يلتزمه هو إلا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها، ولم تأذن.

بموقوف على مَنْ يَخْلَعُ؛ لأنها لم تملكه قبل الخُلْع (أو صرح بالاستقلال) كاختلَعْتُها لِنَفْسِي، أو عن نَفْسِي (فَخْلَعُ بِمَفْصُوبٍ)؛ لأنه غاصِبٌ لِمَالِهَا فَيَقَعُ بَائِنًا، وإن علم الزوج وله عليه مهر المثل ولو لم يُصرِّح بأنه عنه ولا عنها.....

خَالَعَ سَفِيهَةً أَلَحَّ اسْتِثْنَاءُ مَا إِذَا خَشِيَ الْوَلِيُّ عَلَى مَالِهَا مِنَ الزَّوْجِ، وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعَهُ إِلَّا بِالْخُلُوعِ رَاجِعَةً.
 □ فَوُدِّي (بِمَوْقُوفٍ عَلَى مَنْ يَخْلَعُ) أَي بَانَ قَالَ الْوَاقِفُ وَقَعْتُ هَذَا عَلَى النِّسَاءِ اللَّاتِي يَخْتَلِعُنَ اه
 كُرْدِي.

□ فَوُدِّي (سُي): (أو باستقلال فَخْلَعُ بِمَفْصُوبٍ) الإطلاَق هنا مع التَّفْصِيلِ فيما بعده، وهو ما لم يُصرِّح بأنه عنه ولا عنها يَبَيِّنُ أَنْ لَا يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا فَخْلَعُ بِمَفْصُوبٍ، أو يَذْكُرُ فَرَجْعِيٌّ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُقُوعِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَحَيْثُ يَذْكُرُونَهُمْ إِنْ الْمُخَالَعَةُ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَةِ بَنَحُو الْمَفْصُوبِ مَعَ التَّصْرِيحِ بَنَحُو الْغَضَبِ تَوْجِبُ الْوُقُوعَ رَجْعِيًّا مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُصرِّحِ الْمُخَالِعُ بِالِاسْتِغْلَالِ، وَإِلَّا وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَمَا لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُخَالِعُ، وَإِلَّا وَقَعَ كَذَلِكَ أَيْضًا كَمَا سَيَأْتِي وَبِعِبَارَةِ الزَّوْجَةِ وَشَرْحِهَا مُصَرَّحَةٌ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِالِاسْتِغْلَالِ، وَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا وَبِعِبَارَةِ الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهَا الصَّغِيرِ لِلشَّارِحِ مُصَرَّحَةٌ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا عِنْدَ الضَّمَانِ، أو التَّصْرِيحِ بِالِاسْتِغْلَالِ، وَإِنْ أَضَافَ الْمَالُ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ اخْتَلَعْتُهَا عَلَى عِبْدِهَا وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا كَلَامُ الزَّوْجِ سَمِ عَلَى حَيْجِ اه ع ش.

□ فَوُدِّي (سُي): (أو باستقلال فَخْلَعُ بِمَفْصُوبٍ) الإطلاَق هنا مع التَّفْصِيلِ فيما بعده، وهو ما لم يُصرِّح بأنه عنه ولا عنها يَبَيِّنُ أَنْ لَا يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا فَخْلَعُ بِمَفْصُوبٍ، أو يَذْكُرُ فَرَجْعِيٌّ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُقُوعِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَحَيْثُ يَذْكُرُونَهُمْ إِنْ الْمُخَالَعَةُ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَةِ بَنَحُو الْمَفْصُوبِ مَعَ التَّصْرِيحِ بَنَحُو وَضِفَ الْغَضَبِ تَوْجِبُ الْوُقُوعَ رَجْعِيًّا مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُصرِّحِ الْمُخَالِعُ بِالِاسْتِغْلَالِ وَإِلَّا وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَمَا لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُخَالِعُ، وَإِلَّا وَقَعَ كَذَلِكَ أَيْضًا كَمَا سَيَأْتِي وَبِعِبَارَةِ الْبَهْجَةِ وَشَرْحِهَا مُصَرَّحَةٌ بِمَا ذَكَرَ أَي مِنَ الْوُقُوعِ بَائِنًا عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِالِاسْتِغْلَالِ وَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا، وَهِيَ مَا نَصَّهُ أَيِ الْخُلْعِ الْحَارِي مِنْ أَبِيهَا بِشَيْءٍ قَالَ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا وَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ نِيَابَةً عَنْهَا وَلَا اسْتِغْلَالًا رَجْعِيٌّ كَخُلْعِ السَّفِيهِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ أَبْدَى أَيِ أَظْهَرَ نِيَابَةً لَمْ تَطْلُقْ، أو اسْتِغْلَالًا بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ اه وَبِعِبَارَةِ الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهَا الصَّغِيرِ لِلشَّارِحِ وَيَجِبُ عَلَى أَبِي وَيُثْلَهُ الْأَجْنَبِيُّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ خَالَعَ زَوْجَ بَتِّهِ بِمَالٍ حَالِ كَوْنِهِ مُسْتَعِيلاً بِالْخُلْعِ بَانَ لَمْ تَوَكَّلْهُ وَلَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا يَةُ مَهْرُ الْمِثْلِ سِوَاةِ أَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا عَلَى هَذَا الْأَنْفِ، وَلَمْ يَزِدْ، أو زَادَ وَلَسْتُ بِوَكِيلٍ وَلَا وَلِيٍّ. وَإِنْ عَلِمَ الزَّوْجُ أَنَّ الْمَالَ لَهَا، وَلَمْ يَثَلِ الْأَبُ، وَعَلَى ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّصْرِيحِ الْمَذْكُورِ فِي مَالِهَا غَاصِبٌ لَهُ فَصَارَ خُلْعًا بِمَفْصُوبٍ، وَكَذَا إِنْ أَضَافَهُ أَيِ الْمَالِ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ اخْتَلَعْتُ بِشَيْءٍ عَلَى عَبْدِي مَثَلًا هَذَا سِوَاةِ أَصْرَحَ بِالِاسْتِغْلَالِ وَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمَانِهِ، أو لَمْ يُصرِّحْ بِهِ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَضْمَنَهُ اه، وَقَدْ قَيَّدَ الْجَوْجَرِيُّ قَوْلَ الْإِزْشَادِ الْمَذْكُورَ، وَكَذَا إِنْ أَضَافَهُ كَمَبْدِهَا بِقَوْلِهِ إِنْ صَرَّحَ بِالِاسْتِغْلَالِ وَاعْتَرَضَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ بِأَنَّهُ

فإن لم يذكر أنه مالها فهو بمقصوب كذلك ولا وقع رجعيًا؛ إذ ليس له تصرف في مالها بما ذكر كما مر فاشبه خلُع الشفيه كما لو قال بهذا المصوب، أو الخمر؛ لأنه صرح بما مع التبرع المقصود له من الخلُع، ولو اختلَع بصدائقها، أو على أن الزوج بريء منه، أو قال: طَلَّقها وأنت بريء منه، أو على أنك بريء منه وقع رجعيًا، ولا يترأ من شيء منه نعم، إن ضمن له الأب، أو الأجنبي الدرك، أو قال عليّ ضمان ذلك وقع بائنا بمهر المثل على الأب، أو الأجنبي قال البلقيني، وكذا لو أراد بالصدائق مثله وثم قرينة تؤيده كحوالة الزوج على الأب

فود: (فهو) أي الخلُع وقوله كذلك أي يقع بائنا إلخ اه سم. فود: (ولاً) أي كان قال طَلَّقها على عبدا اه مُغني. فود: (كما مر) أي آتياً. فود: (كما لو قال) أي الأب والأجنبي اه مُغني، وهو راجع إلى قوله، ولا وقع رجعيًا. فود: (المقصود) أي التبرع له أي الأب، أو الأجنبي. فود: (ولو اختلَع) أي أبوها اه ش عبارة الرشيد يَغني الأب ويثله الأجنبي اه. فود: (بصدائقها) كأن قال له خالغها على مالها عليك من الصداق اه ش. فود: (نعم إن ضمن له الأب إلخ) وإن كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك إن برئت من صداقها فهي طالق لم تطلق؛ لأن الصفة المعلق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق لم ينقط بالخلُع، وقد يقع التقاض إذا اتفقا جنسا وقدرا وصفا اه مُغني. فود: (إن ضمن له الأب، أو الأجنبي الدرك) كأن قال أحدهما ضمنت لك براءةك من الصداق اه كُردي. فود: (وكذا لو أراد إلخ) يعني في الصورة الأولى كما هو ظاهر ولا يخفى أن التنية في قوله، وكذا إنما هو لأصل الوقوع بائنا مع قطع النظر عما يلزمه فيهما، والاف هو في الأولى إنما يلزمه مهر المثل، وفي الثانية مثل الصداق اه رشيد ي.

يقتضي أنه لو قال خالغها على عبدا ولست بوكيل ولا ولي بائنا بمهر المثل ويَرُده ما مر من أن الخلُع بمقصوب من الأجنبي إنما يقتضي الوقوع رجعيًا اه وقد علمت أنه وافق الجوزجري في الصغير وأن كلامهم كالمصرح بذلك ثم رأيت في الصغير بعد أن قرر ما ذكره الإزشاد من أنه لو خالغها بنحو مقصوب، أو خمر بائنا بمهر المثل قال ما نصه بخلاف خلُع الأجنبي بذلك إذا صرح بالمانع ككونه مقصوبًا ما لم يضمن، أو يصرح بالاستقلال أخذًا مما يأتي في خلُع الأب المترل منزلة الأجنبي بعبيدا مثلاً، وقد صرح بذلك وقع رجعيًا اه. وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلّ الجواب بما حاصله ذلك بعد أن استشكل المسألة ومما يدل على أن الأجنبي إذا صرح بالاستقلال وقع بائنا بمهر المثل قول الرّوض ما نصه فإن قال الأب، أو الأجنبي غير متعرض لاستقلال ولا نياية طَلَّقها على عبدا، أو على هذا المقصوب، أو الخمر وقع رجعيًا اه فتبيده في الأجنبي أيضًا بقوله غير متعرض إلخ يدل على أنه إذا تعرض وقع بائنا فليتامل. فود: (فإن لم يذكر إلخ) يقتضي حيث خصصه بهذا القسم أنه فيما إذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع بائنا. فود: (فهو) أي الخلُع.

وقبول الأب لها بحكم أنها تحت حجره فيقع بائنا بمثل الصداق اهـ ومَرَّ آتِفاً، وفي الحوالة ما له تعلق بذلك.

فصل في الاختلاف في الخلع، لو في عوضه

لو (ادعت خُلُفاً فأُنكر) أو قال طال الفصل بين لفظين بأن سألته الطلاق بعوض طلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت: طَلَّقْتَنِي مُتَّصِلاً فبنت، وقال بل مُتَّفِصِلاً فلي الرجمة، أو نحو ذلك ولا يَبْتَنَ (صَدَقَ بيمينه)؛ لأن الأصل عدمه مُطْلَقاً، أو في الوقت الذي تدعيه فيه فإن أقامت به يَبْتَنَ ولا تكون إلا رجلين بائث، ولم يُطالِئها بالمال؛ لأنه يُنْكَرُهُ مِمَّا لم يُعَدَّ ويُعْتَرَفُ بِهِ.....

• قوله: (وفي الحوالة) عَطَفَ على آتِفاً ومِمَّا مَرَّ آتِفاً قُبِيلَ الشَّيْءِ أَنَّ الرَّجْعَةَ الْإِكْثَاءَ بِالْقَرِينَةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ نِيَّةٍ تَقْدِيرِ الْمِثْلِ. • قوله: (ما له تعلق بذلك) وإن قالت هي له إن طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي، أو فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ مِنْهُ فَطَلَّقَهَا لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ وَهَلْ يَقَعُ رَجْعِيًّا، أو بَائِثًا جَزَى ابْنُ الْمُقْرِي إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَتَلَقَّى قَالِ فِي الرَّوَضَةِ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَقَالَ طَلَّقَ طَمَعًا فِي شَيْءٍ وَرَجَعْتُ هِيَ فِي الطَّلَاقِ بِالْبَرَاءَةِ فَيَكُونُ فَايِسًا كَالْخَمْرِ فَيَقَعُ بَائِثًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ. وهذا ما جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقْرِي أَوَاخِرَ الْبَابِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَبَعًا لِلْبُلْغِينِي التَّحْقِيقُ الْمُتَعَدِّ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الزَّوْجُ عَدَمَ صِحَّةِ تَغْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، أَوْ ظَنَّ صِحَّةَ وَقَعَ بَائِثًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَقَدْ أَقْبَى بِذَلِكَ أَيُّ بَقُولِ الزَّرْكَشِيِّ الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ نِهَابَةً زَادَ الْمُضَنِّي، وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ أَهْ قَالَعَ شَ قَوْلُهُ: وَقَعَ بَائِثًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ الْعَوَضُ مَجْهُولًا كَانَ قَالَهُ الْأَبُ وَلَكِ مَا يُرْضِيكَ، أَوْ عَلَى مَا دَفَعْتَهُ لَهَا وَكَانَ مَجْهُولًا، أَوْ نَحْوَهُ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا لَوْ طَلَّقَهَا عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ وَبَقِيَ مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى رِضَاعَةٍ وَلَيْدَةٍ سَتَيْنِ مَثَلًا ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهَا بِأَجْرَةِ مِثْلِ مَا يُقَابِلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ، أَوْ بِالْقِسْطِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ بِإِغْتِيَارِ مَا يُقَابِلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَجْهُولِ وَالْوَاجِبِ مَعَ جَهْلِ الْعَوَضِ مَهْرُ الْمِثْلِ أَهْ.

فصل في الإختلاف في الخلع

• قوله: (أو في عوضه) أي: وما يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَمَا لَوْ خَالَعَ بِالْفِئِ وَتَوَيَّا نَوْعًا أَهْ شَ. • قوله: (أو قال طال) إلى قوله فإن لم يتوياً شيئاً في النهاية إلا قوله، وفيه نَظَرٌ إِلَى الْمُشْنِ. • قوله: (بدون ذكره) لَعَلَّهُ لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي كَوْنِهِ رَجْعِيًّا، أَوْ بَائِثًا، وَالْأَفْوَاضُ أَنَّ مِنْ صُورِ الْإِخْتِلَافِ مَا لَوْ سَأَلَتْهُ بِعَوَضٍ فَطَلَّقَ مَعَ ذِكْرِهِ ثُمَّ قَالَتْ طَلَّقْتُ مُتَّصِلاً فَقَالَ بَلْ مُتَّفِصِلاً فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ لِعَدَمِ إِبْرَائِهَا بِشَيْءٍ آخَرَ بَعْدَ كَلَامِهِ أَهْ سَيَدُ عَمَرُ. • قوله: (أو نحو ذلك) أي كَانَ قَالَ قَصَدْتَ الْإِسْتِثْنَاءَ أَهْ شَ. • قوله: (ولا يَبْتَنَ) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ وَالشَّرْحِ جَمِيعًا. • قوله: (عدمه) أي الْخُلْعُ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيْ لَا مُتَّصِلاً وَلَا مُتَّفِصِلاً. • قوله: (به) أي أَصْلُ الْخُلْعِ، أَوْ اتِّصَالِهِ.

• وقوله: (كذلك أي فيقع بائنا إلخ) أَهْ.

على ما قاله الماوردي؛ لأن الطلاق لزمه، وهي معترفة به، وفيه نظر بل الذي يتجه أنه كمن أقر
 لشخص بشيء فأنكره ثم صدقه لا يذ من اعتراف جديد من المقيم.
 (وإن قال طلقك بكذا فقالت) لم تطلقني، أو طلقني (مجاناً) أو طال الفصل بين لفظي
 ولفظك، أو نحو ذلك (بأنث) بإقراره (ولا عوض) عليها إذا خلعت؛ لأن الأصل براءة ذمتها ما
 لم يقيم شاهداً ويحلف معه، أو تصدقه فيبث المال وإذا خلعت ولا بينة له وجبت نفقتها
 وكسوتها زمن العدة ولا يرثها قال الأذرعى والزركشي بل الظاهر أنها ترثه.

• قوله: (على ما قاله الماوردي) اعتمدته النهاية والمغني وعبارة سم سيأتي في الحاشية عن الروض ما
 يدل على اعتماد ما قاله الماوردي اهـ. • قوله: (معتز به) أي بالمال اهـ رشيدى. • قوله: (بل الذي يتجه
 إلخ) قد يقال الإقرار اغتصده بالبينه فاكتمى باعتراف المنكر بخلاف مسألة الإقرار فإن مستندها الإقرار
 وقد ألغى حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردد النظر فيما نحن فيه فيما لو رجع بدون إقامة البينة فهل يلحق
 بمسألة الإقرار نظراً لما أشرنا إليه من الفرق، أو يكتفى فيها أيضاً باعتراف المنكر كما يقتضيه فرق
 صاحب النهاية محل تأمل اهـ سيد عمر عبارته، وهو أي ما قاله الماوردي الأوجه وليس كمن أقر إلخ؛
 لأن ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر نظيره في الشفعة اهـ أي بخلاف ذلك ويقتصر في الضمني ما لا
 يقتصر في غيره زيادى. • قوله: (أنه) أي ما هنا، أو الزوجة والتذكير بتأويل المختلج ولا يصح رجوع
 الضمير للزوج كما هو ظاهر.

• قوله (سني): (وإن قال طلقك بكذا إلخ) ولو قال سألت الطلاق بألف فأنكرت السؤال، أو ادعت
 طول الفصل بين الإيجاب والقبول صدقت يمينها في نفي العوض؛ لأن الأصل براءة ذمتها وعدم
 الطلاق في الوقت الذي يدعيه اهـ مغني. • قوله: (لم تطلقني) إلى قوله، وإن اختلفا في المغني.
 • قوله: (ما لم يقيم إلخ) عبارة المغني فإن أقام بالعوض بينة، أو رجلاً وامرأتين، أو خلعت معه، أو
 عادت واعتزفت بعد يمينها بما ادعاه لزمها العوض اهـ. • قوله: (وإذا خلعت ولا بينة له إلخ) صورة
 المسألة أن يقر بأن المال مما يتيم الخلع بدون قبضه فإن أقر بأنه خالعهما على تمجيل شيء لا يتيم الخلع
 إلا بقبضه لم يلزمه شيء إلا بعد قبضه نص عليه في البويطي، وهو ظاهر نهاية ومغني. • قوله: (وجبت
 نفقتها إلخ) لأنها رعية في الصورة الثانية وغير مطلقة أصلاً في الأولى اهـ بجريمي. • قوله: (وكسوتها)
 أي وسكتها اهـ بجريمي. • قوله: (زمن العدة) أي إلى انقضاء العدة اهـ مغني. • قوله: (قال الأذرعى إلخ)
 اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. • قوله: (بل الظاهر أنها ترثه) أي مطلقاً فيما زاده الشارح، وفيما لو مات

فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عوضه

• قوله: (على ما قاله الماوردي) سيأتي في الحاشية عن الروض ما يدل على اعتماد ما قاله الماوردي.
 • قوله: (بل الذي يتجه إلخ) وهذا لا ينافي ما كتبناه في قول المصنف في الشفعة فيه خلاف سبق في
 الإقرار نظيره؛ لأن المعاوضة مخضة هناك لا هنا ر.

(وإن اختلفا) أي المتخالفان الزوج، أو وكيله، وهي، أو وكيلها، أو الأجنبي (في جنس عوض، أو قدره)، أو نؤعه، أو صفته، أو أجله، أو قدر أجله، أو في عدد الطلاق بأن قالت طلقنتي ثلاثاً باللف فقال بل واحدة باللف، أو سكّت عن العوض (ولا يئنة) لأحدهما، أو لكل منهما يئنة وتمازجتا بأن أطلقتا، أو إحداهما (تحالفا) كالمُتبايعين في كيفية الحليف ومن يتدأ به، ومن ثم اشترط أن يكون مدّعه أكثر فإن أقام أحدهما يئنة قضى له (ووجب) بعد فسخهما، أو فسخ أحدهما، أو الحايك للعوض (مهر مغل)، وإن كان أكثر ممّا ادّعاه؛ لأنه بدل البضع الذي تعذر رده إليه، وأما البئونة فواقعة بكلّ تقدير وأثر التحالف إنما هو في العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواقع قوله يمينه، ومن ثم لو قالت سألك ثلاثاً فطلقت واحدة فلنكّ ثلثه فقال بل ثلاثاً فلي الألف طلقت ثلاثاً عملاً بإقراره وتخلّف أنها لا تعلم أنه طلقها ثلاثاً وحينئذٍ له ثلث الألف نعم، إن أوقعهنّ وقال ما طلقنها قبل، ولم يطلّ فصل استحقّ الألف.

(ولو خالف باللف ونؤها نؤها)، أو جنساً، أو صفة (لزم)، وإن كان من غير الغالب جعلاً للمنوي كالمفوض بخلاف البيع؛ لأنه محتمل هنا ما لا يحتمل ثم فإن لم ينوي شيئاً وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مغل) مطلقاً للجهل بالعوض (ولو قال أرذنا) بالألف التي أطلقناها (فإنما) فقال بل أرذنا (فراهم، أو فلوساً)، أو قال أحدهما أطلقنا وقال الآخر عينا نؤعا آخر (تحالفا

في العدة في مسألة المتن عبارة المغني ولا يرئها ولو مات هو في عديتها ورثت هي منه كما قاله الأذرعى اهـ. فود: (أو الأجنبي) أي: أو وكيله. فود: (أو سكّت عن العوض) أي والصورة أنّهما متوقّان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسألة اهـ رشيدى. فود: (بأن أطلقتا) أي الزمن الذي أوقع فيه؛ إذ لا مرجّح حينئذٍ، أو أطلقته إحداهما فكذلك لجواز أن يُحمل المطلق على المُقيّد بخلاف ما إذا عيّنته فإنهما إن اتفقا فيه سقطتا وهذه إرادة على الشارح في تفسيره للتمارض اهـ سيّد عمر عبارة المغني فإن كان لأحدهما يئنة عُمل بها، أو لكل منهما يئنة واستويتا تاريخاً سقطتا فإن اختلفت تاريخهما قُدّمت السابقة اهـ. فود: (ومن يتدأ به) لكن يتدأ هنا بالزوج تدباً اهـ ش. فود: (للعوض) متعلّق بالفسخ.

فود: (إن أوقعهنّ) الأولى أوقعها. فود: (جعلاً) بسكون العين اهـ سم. فود: (فإن لم ينوي شيئاً) عبارة النهاية أي وشرح المنهج والمغني، وإن لم ينوي شيئاً فغالب نقيّد البلد فإن لم يكن بها غالب فمهر مثل اهـ وهذه الزيادة كانت في أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ما هنا اهـ سيّد عمر. فود: (يلزم) إلى قوله فُعْلِمَ في النهاية إلا قوله على ما مرّ إلى التبيين. فود: (مطلقاً) أي سواء نؤها غالب نقيّد البلد، أو غيره وقال الكزدي أي في جميع الأوقات اهـ. فود: (للمجهل إلخ) أي في اللفظ ولا عبرة بالنية اهـ مغني. فود: (هيئنا) بتشديد الباء والتون اهـ سم. فود: (آخر) الأولى حذفه.

فود: (جعلاً) هو بسكون العين وقوله عينا نؤعا هو بتشديد الباء والتون وقوله، وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس إلخ هو بضمّ المثناة الفوقية.

على الأول) المعتقد كما لو اختلفا في المَلْفُوظِ ثُمَّ يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ (وَوَجِبَ مَهْرُ مَثَلِ بِلَا تَحَالُفٍ فِي الْقَوْلِ (الثاني) أَمَا لَوْ اختلفت نِيَاهُمَا وَتَصَادَقَا فَلَا فُرْقَةَ، وَأَمَا لَوْ قَالَ أَرَدْتُ الدَّرَاهِمَ وَقَالَتْ أَرَدْتُ الْفُلُوسَ بِلَا تَصَادُفٍ وَتَكَادُفٍ فَتَبَيَّنَ وَلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِلَا تَحَالُفٍ، وَأَمَا لَوْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَلَى مَا أَرَادَهُ وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ فِيمَا أَرَادَهُ فَتَبَيَّنَ ظَاهِرًا وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا لِإِنْكَارِ أَحَدِهِمَا الْفُرْقَةَ نَعَمْ، إِنْ عَادَ الْمُكَذِّبُ وَصَدَّقَ.....

هـ فَوُدَّ: (حَلَّى الْأَوَّلِ الْمُتَعَدِّ) وَهُوَ لُزُومُ الْمُتَوَيِّ كَالْمَلْفُوظِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ يَجِبُ الْخُ أَي بَعْدَ الْفَسْخِ اهـ مُعْنَى هـ فَوُدَّ: (فَلَا فُرْقَةَ) أَي لَعَدَمِ صِحَّةِ الْعَقْدِ اهـ مُعْنَى هـ فَوُدَّ: (وَأَمَا لَوْ قَالَ أَرَدْتُ الدَّرَاهِمَ وَقَالَتْ أَرَدْتُ الْفُلُوسَ) بِضَمِّ الْمُتَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ اهـ سَمِ هـ فَوُدَّ: (بِلَا تَصَادُفٍ وَتَكَادُفٍ) أَي بَأَنْ قَالَ كُلُّ مِثْمَا لَا أَهْلَمَ مَا نَوَاه صَاحِبِي اهـ ع شِ جِبَارَةُ سَمِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَأَنْ لَمْ يَتَرَضَّ أَحَدٌ مِنْهُمَا لِجَانِبِ الْآخَرِ ثُمَّ حَلَّلَ قَوْلَهُ بِلَا تَحَالُفٍ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي عَلَيْهَا مُعَيَّنًا حَتَّى يَخْلِفَ اهـ هـ فَوُدَّ: (وَأَمَا لَوْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ الْخُ) جِبَارَةُ الرُّوْضِ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ فِي إِرَادَةِ الدَّرَاهِمِ أَي الثَّقَرَةِ فِي طَلْفَتِكَ عَلَى الْفِ، أَوْ عَلَى الْفِ يَزْهَمُ وَادَّعَتْ أَنَّهَا أَرَادَتْ الْفُلُوسَ وَكَذَّبَتْهَا بَأَنْتَ، أَوْ حَكَمَهُ أَي بَأَنْ صَدَّقَهَا فِي إِرَادَةِ الْفُلُوسِ فِي ذَلِكَ وَادَّعَى أَنَّهُ أَرَادَ الثَّقَرَةَ وَكَذَّبَتْهُ بَأَنْتَ ظَاهِرًا لِانْتِظَامِ الصَّبْغَةِ وَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِنْكَارِهِ الْفُرْقَةَ هُنَا أَي فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْكَارِهَا هُنَاكَ أَي فِي الْأَوَّلَى إِلَّا إِنْ عَادَ وَصَدَّقَهَا أَي فِي الْأَوَّلَى، أَوْ صَدَّقَتْهُ أَي فِي الثَّانِيَةِ فَيَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ اسْتِحْقَاقِ الْمُسَمَّى مَعَ عَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى شَيْءٍ عَلَى أَنَّهُ إِذَا عَادَ وَصَدَّقَهَا، أَوْ عَادَتْ وَصَدَّقَتْهُ كَانَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ مَا إِذَا اختلفت نِيَاهُمَا وَتَصَادَقَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ حَيْثُ تَأَمَّلَ ثُمَّ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي الْأَوَّلَى بَاطِلَةٌ أَيْضًا، وَفِيهِ نَظَرٌ مَعَ احْتِمَالِ كَلْبِهَا فِي دَعْوَاهَا فَوُطِّلَ الشَّارِحُ ظَاهِرًا اهـ سَمِ.

هـ فَوُدَّ: (بِلَا تَصَادُفٍ وَتَكَادُفٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَأَنْ لَمْ يَتَرَضَّ أَحَدٌ مِنْهُمَا لِجَانِبِ الْآخَرِ ثُمَّ حَلَّلَ قَوْلَهُ بِلَا تَحَالُفٍ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي عَلَيْهَا مُعَيَّنًا حَتَّى يَخْلِفَ اهـ هـ فَوُدَّ: (وَأَمَا لَوْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَلَى مَا أَرَادَهُ الْخُ) جِبَارَةُ الرُّوْضِ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ فِي إِرَادَةِ الدَّرَاهِمِ أَي الثَّقَرَةِ فِي طَلْفَتِكَ عَلَى الْفِ، أَوْ عَلَى الْفِ يَزْهَمُ وَادَّعَتْ أَنَّهَا أَرَادَتْ الْفُلُوسَ وَكَذَّبَتْهَا بَأَنْتَ، أَوْ حَكَمَهُ أَي بَأَنْ صَدَّقَهَا فِي إِرَادَةِ الْفُلُوسِ فِي ذَلِكَ وَادَّعَى أَنَّهُ أَرَادَ الثَّقَرَةَ وَكَذَّبَتْهُ بَأَنْتَ ظَاهِرًا لِانْتِظَامِ الصَّبْغَةِ وَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِنْكَارِهِ الْفُرْقَةَ هُنَا أَي فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْكَارِهَا هُنَاكَ أَي فِي الْأَوَّلَى إِلَّا إِنْ عَادَ وَصَدَّقَهَا أَي فِي الْأَوَّلَى، أَوْ صَدَّقَتْهُ أَي فِي الثَّانِيَةِ فَيَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ اسْتِحْقَاقِ الْمُسَمَّى مَعَ عَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى شَيْءٍ عَلَى أَنَّهُ إِذَا عَادَ وَصَدَّقَهَا، أَوْ عَادَتْ وَصَدَّقَتْهُ كَانَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ مَا إِذَا اختلفت نِيَاهُمَا وَتَصَادَقَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ حَيْثُ تَأَمَّلَ هـ فَوُدَّ: (فَتَبَيَّنَ ظَاهِرًا الْخُ) جِبَارَةُ الرُّوْضِ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ فِي إِرَادَةِ الدَّرَاهِمِ وَادَّعَتْ أَنَّهَا أَرَادَتْ الْفُلُوسَ وَكَذَّبَتْهَا بَأَنْتَ، أَوْ حَكَمَهُ بَأَنْ صَدَّقَهَا فِي إِرَادَةِ الْفُلُوسِ فِي ذَلِكَ وَادَّعَى أَنَّهُ أَرَادَ الثَّقَرَةَ وَكَذَّبَتْهُ بَأَنْتَ مُوَاعِدَةً لَهُ بِإِفْرَادِهِ بِقَوْلِهِ شَرْحُ رَوْضِ ظَاهِرًا لِانْتِظَامِ الصَّبْغَةِ وَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِنْكَارِهِ الْفُرْقَةَ هُنَا وَإِنْكَارِهَا هُنَاكَ اهـ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي الْأَوَّلَى بَاطِلَةٌ أَيْضًا، وَفِيهِ نَظَرٌ مَعَ احْتِمَالِ كَلْبِهَا فِي دَعْوَاهَا

استَحَقَّ الزَّوْجُ الْمُسَمَّى عَلَى مَا مَرَّ وَإِذَا أَطْلَقَتْ الدَّرَاهِمُ فِي الْخُلْعِ الْمُتَجَرِّ نَزَلَتْ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ، أَوْ الْمُعْلَقِي نَزَلَتْ عَلَى الدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَمَا مَرَّ.
(تَبَيَّنَ) عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ضَبْطُ مَسَائِلِ الْبَابِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا أَنْ يَقَعَ بَائِنًا بِالْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتِ الصَّيْغَةُ وَالْعَوَضُ، أَوْ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ إِنْ فَسَدَ الْعَوَضُ فَقَطْ، أَوْ رَجْعِيًّا إِنْ فَسَدَتْ الصَّيْغَةُ، وَقَدْ تَجَرَّ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ، أَوْ لَا يَقَعُ أَصْلًا إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا لَمْ يُوجَدْ فَلَيْمَ أَنَّ مَنْ عُلِّقَ طُلَاقُ زَوْجَتِهِ بِإِرَائِهَا لَهَا مِنْ صَدَاقِهَا لَمْ يَقَعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ وَجِدَتْ بَرَاءَةً صَحِيحَةً مِنْ جَمِيعِهِ فَيَقَعُ بَائِنًا بِأَنَّ تَكُونَ رَشِيدَةً وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةٌ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ الرِّيمِيُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعَلُّقِهَا وَعَدَمِهِ، وَإِنْ نَقَلَ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ وَنَقَلَ غَيْرُهُ عَنْ إِطْبَاقِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَذَلِكَ لِإِبْطَالِ هَذَيْنِ التَّغْلِيلِ وَلِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ مِنْ قَدْرِهَا، وَقَدْ عُلِّقَ بِالْإِبْرَاءِ مِنْ جَمِيعِهِ فَلَمْ تُوجَدْ الصَّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا وَزَعَمَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصِدُ بَرَاءَةً مِمَّا تَسْتَحِقُّهُ هِيَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ بَرَاءَةً دُمَّتْ مِنْ جَمِيعِ مَا فِيهَا؛ إِذْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ لَمْ يُوقَفْهُ وَكَثِيرُونَ يَخْفَلُونَ النَّظَرَ.....

• فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ الزَّوْجُ الْخ) جَزَمَ بِذَلِكَ الزَّوْجُ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوُزِدِيِّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِقْرَارِهِ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ وَبَيْنَ غَيْرِهِ اهـ سم. • فَوَدَّ: (الْمُسَمَّى) مَرَّ إِنْفًا عَنْ سَمِ اسْتِحْكَالِهِ.
• فَوَدَّ: (هَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ صُدُقٍ يَمِينِيهِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَيِ فِي فَضْلِ ظَهَرَ أَمَارَاتُ نُشُوزِهَا قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ. • فَوَدَّ: (ثَنِيَّةٌ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَيْمَ فِي الْمُنْفِي. • فَوَدَّ: (إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا لَمْ يَوْجَدْ) أَيِ كَانَ عُلِّقَ بِإِرَائِهَا، وَلَمْ يَوْجَدْ، أَوْ وَجَدَ، وَلَمْ يَصِحَّ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فَلَيْمَ) أَيِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْآخِرَةِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ تَكُونَ الْخ) تَفْسِيرٌ لِلْبَرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةُ الْخ) وَاضِعٌ حَيْثُ صَدَرَ مِنْ جَاهِلٍ يَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ، أَوْ بِوَقْدَارٍ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ، أَوْ بِكَيْفِيَّةِ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ إِنَّمَا إِذَا صَدَرَ مِنْ عَالِمٍ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ حَالًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالْمَهْرِ مَا هُوَ لَهَا وَهُوَ الْبَاقِي بَعْدَ وَقْدَارِ الزَّكَاةِ لِإِعْلَامِهِ بِأَنَّ مَا عَدَاهُ لِلْفُقَرَاءِ عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ فَكَيْفَ تَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَرَّرَ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ أَصْدَقَهَا ثَمَانِينَ وَقَبَضَتْ مِنْهَا أَرْبَعِينَ ثُمَّ قَالَ لَهَا إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ، وَهُوَ ثَمَانُونَ الْخ بَلْ يُؤْخَذُ حُكْمُ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْعَالَمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ عَلَى قَدْرِ الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ، وَهُوَ ثَمَانُونَ ثُمَّ حَيْثُ اعْتَبَرَ عِلْمُهُ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى عِلْمِهَا بِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْبَرَاءَةِ هُنَا مِنْ عِلْمِهَا اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ صِحَّةِ مَا قَالَهُ الرِّيمِيُّ.
• فَوَدَّ: (مِنْ قَدْرِهَا) أَيِ الزَّكَاةِ. • فَوَدَّ: (يَخْفَلُونَ النَّظَرَ) لَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الْإِنْعَمَالِ، أَوْ عَلَى حَذَفٍ عَنْ فِي الْأَوْفِيَانِوسِ يُقَالُ غَفَلَ عَنْهُ غَفْلًا مِنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِذَا تَرَكَهُ وَسَهَا عَنْهُ وَأَغْفَلَهُ بِمَعْنَى غَفَلَ عَنْهُ اهـ.

فَإِطْلَاقُ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ اهـ. • فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ الزَّوْجُ الْمُسَمَّى) جَزَمَ بِذَلِكَ فِي الزَّوْجِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوُزِدِيِّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِقْرَارِهِ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ ثَابِتَةٍ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

لهذا فيقولون في مفاسد لا تُخصى، وفي فتاوى أبي رزعة في إن أبرأتني من صداقك علي فأنت طالق فقالت له أبرأتك بشرط علمهما وأن تُريد الإبراء من الصداق المُعلّق به فحينئذ يقع بائناً فإن قالت لم أر ذلك لم يقع اهـ. والذي يظهر أن الشرط عدم الصّارف لا قصد ما ذكره؛ لأنّ الجواب مُتّوّل على السؤال كما صرحوا به ولو علّق بالإبراء تناوّل الإبراء عن الغير وكالة كما لو خلف لا يبيع بحث ببعية عن غيره وكالة ولو طُلب منها الإبراء فأبرأته براءة فائدة فتَجَزَّ الطلاق وزعم أنه إنما أوقفه لظنه صحة البراءة لم يُقبل على ما فيه مما يأتي ولو قالت جعلت مهري على تمام طلاقي كان كناية في الإبراء كما قاله بعضهم وكأنه لم ينظر لما فيه من تعليق الإبراء المُبطل له؛ لأنّ المدار في الكناية على التّجيز والفرص أنها لم تنو التعليق نظير ما مرّ آنفاً في بذلت صداقي على طلاقي ونظائره، ولو قال إن أبرأتني من آخِر أقساط من صداقك كان لفظه مُحتملاً.....

هـ فؤد: (لهذا) أي لقوله بل الظاهر أنه يقصد الخ. هـ فؤد: (في إن أبرأتني الخ) مُتعلّق بقوله الآتي يُشترط الخ. هـ فؤد: (المُعلّق) أي الطلاق به أي بالإبراء. هـ فؤد: (والذي يظهر الخ) ردّ للشرط الثاني من شرطتي الفتاوى. هـ فؤد: (ولو علّق بالإبراء) أي عن الزوج، أو غيره وقوله تناوّل الإبراء عن الغير الخ بأن كان من علّق بإبراءه وكبلاً عن الغير في الإبراء سواء الزوجة، أو غيرها اهـ كزدي. هـ فؤد: (تناوّل الإبراء عن الغير الخ) يتّبع الوقوع هنا رَجْعاً حيث لم يوكل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة سم وقوله حيث لم يوكل الخ أي: وقد وكل في أصل البراءة أما لو لم يوكل فيها أيضاً فيتّبع عدم الوقوع لعدم صحتها والمُبادر من البراءة المُعلّق عليها الصحيحة اهـ سيّد عمر. هـ فؤد: (لم يُقبل الخ) هذا يُشير بأنه يقع عليه الطلاق ظاهراً وأنه في الباطن مَحْمُولٌ على قضيده فإن كان صادقاً فيه لم يقع بائناً، ولم يبين الطلاق الواقع هل هو رَجْعي، أو بائن وأظنّ أن في كلام الشارح السابق ما يُصرّح بالثاني اهـ ع ش. هـ فؤد: (لم يُقبل) الوجه أن لو قلنا بقبوله لم يمتنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة اهـ سم أقول: هنا شاعِلٌ لصورة الإطلاق، وقد مرّ مراراً أنه ينصرف إلى الصحيحة المُبادرة. هـ فؤد: (ما فيه) أي على نزاع في عدم القبول مما يأتي أي عن ابن عَجَلٍ وإسماعيل الحضرمي والأصمعي ومن تبعهم. هـ فؤد: (وكانه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه أن يقال إنما لم ينظر إلى ما ذكره لكونه ضمنيّاً فلا يُضَرُّ بالحاصل أن ذلك كقولها أبرأتك من صداقي على طلاقي، أو بذلت صداقي على طلاقي، وقد تقدّم أنها صيغة مُعاوضة لا صيغة تعلّق فتدبّر وتأمل قول الشارح نظير ما مرّ الخ مع ما مرّ في الصيغة المذكورة اهـ سيّد عمر. هـ فؤد: (مُحتملاً) أي مُتّين التبعيض والبيان اهـ كزدي ولعلّ الأولى أي ثلاثة

هـ فؤد: (تناوّل الإبراء عن الغير وكالة) يتّبع الوقوع هنا رَجْعاً حيث لم يوكل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة. هـ فؤد: (لم يُقبل) بل الوجه أن لو قلنا بقبوله لا يمتنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة م ر.

فإن جعل من الثانية بياناً اشترط إبراءه من القسط الأخير، أو تبيعضه اشترط إبراءه من الثلاثة الأخيرة لضرورة أن أقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الآخر حقيقة في القسط الأخير والضرورة تتقدّم بقدرها فإن أطلق فالأوجه الأول والأحوط الثاني قاله بعضهم، وفيه نظر ظاهر؛ إذ لا فرق بين البيان والتبعض هنا عملاً بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الإبراء من الآخر حقيقة فليقتضد الوقوع به لا غير ولو قال أبرئني وأعطيك كذا فأبرأته فلم يغطيها فأنتى ابن عجليل وإسماعيل الحضرمي بعدم صحة البراءة. وتيقهما أبو شكيل فقال حيث حصل بينهما مؤطاة، أو تواعد، ولم يف بالوعد لم يصح الإبراء وغيره فقال ما قاله هو المصنف؛ لأن معنى قولها أبرأتك أي بما وعدت وأئنه بعضهم أيضاً بما في فتاوى الأصححي أن من علق الطلاق بما يقتضي الفورية فأبرأته لا فوراً طائفة أنها طلقت لم تصح البراءة كما أفتى به القاضي حسين، وهو كما أفتى أخذاً من نظائرها في الصلح اهـ. قال بعضهم وظنّها حصول الطلاق يرجح أن مرادها أبرأتك في مقابلة طلاق فتلقوا البراءة عند انتفائه وهذا كله منازع فيه بأنه لا نظر إلى المؤطاة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فليكن الأوجه صحة البراءة مطلقاً في المسألتين؛ إذ لا عبرة عند الإتيان بصريحها بنية كونها في مقابلة الوعد، أو الطلاق وليس هذا

احتمالات إرادة البيان، أو التبعض والإطلاق. فود: (فإن جعل) أي الزوج. فود: (من الثانية بياناً) فالمعنى من آخر الأقسام التي هي صدائق اهـ سم. فود: (أو تبيعضه) عطف على بياناً فالمعنى من أقسام أخيرة هي بعض صدائق اهـ سم. فود: (فإن أطلق) أي لم يتو البيان ولا التبعض اهـ كزدي. فود: (إذ لا فرق بين البيان إلخ) أي والإطلاق. فود: (الدال) أي لفظ من آخر. فود: (وغيره) عطف على أبو شكيل وقوله فقال أي الغير. فود: (أي بما وعدت) الأولى أن يقول أبرأتك بما وعدت. فود: (وأئنه) أي ما قاله. فود: (أي بما) أي شكيل وغيره. فود: (طلقت) أي بالإبراء المذكور فلو عبّر بالمضارع كان أحسن. فود: (وهو) أي الأمر كما أفتى أي القاضي حسين. فود: (حصول الطلاق) أي بالإبراء المذكور. فود: (هذه اثنيان) أي الطلاق. فود: (وهذا كله إلخ) هو من كلام الشارح لا البعض والإشارة إلى قوله فأفتى ابن عجليل إلى قوله وهذا. فود: (بأنه لا نظر إلخ) لا يخفى أنه لا يلافي مسألة الأصححي، وكذا قوله الآتي وليس هذا إلخ لا يلاقيه. فود: (مطلقاً) أي وجد المؤطاة والوعد بالإعطاء في المسألة الأولى، أو لا وجد ظن حصول الطلاق في المسألة الثانية، أو لا. فود: (في المسألتين) وهما إفتاء ابن عجليل وإسماعيل بعدم صحة الإبراء وإفتاء الأصححي بقوله لم يصح الإبراء اهـ كزدي. فود: (بصريحها) أي البراءة. فود: (في مقابلة الوعد) أي في المسألة الأولى وقوله، أو الطلاق أي في المسألة الثانية. فود: (وليس هذا) أي ما ذكر من المؤطاة

فود: (فإن جعل من الثانية بياناً) فالمعنى من آخر الأقسام التي هي صدائق. فود: (بياناً) يتأمل. فود: (أو تبيعضه) فالمعنى من أقسام أخيرة هي صدائق.

بأولى من مواطاة المَحْلِلِ على الطَّلَاقِ وَوَعْدِهِ بِهِ؛ إِذْ قَوْلُهَا أَبْرَأْتُكَ نَاقِبَةٌ ذَلِكَ كَقَوْلِ الْوَلِيِّ زَوْجَتُكَ نَاقِبَةٌ ذَلِكَ فَكَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِلنِّجَةِ ثُمَّ بَلَ عَمِلُوا بِالصَّرِيحِ الْمُخَالِفِ لَهَا فَكَذَلِكَ هُنَا بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّ التَّكَاعُ يُخْتَلَفُ لَهُ مَا لَا يُخْتَلَفُ لِلْإِبْرَاءِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ قَوْلِهَا بَنَيْتُ صَدَاقِي عَلَى صَحَّةِ طَلَاقي وَقَوْعِهِ رَجْعِيًّا وَإِنْ ظَنُّ أَنْ مَا جَرَى مِنْهَا التَّمَسُّقُ لِلطَّلَاقِ بِمَوْضٍ صَحِيحٍ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ مَعَ الصَّرِيحِ بِظَنٍّ يَقْتَضِي خِلَافَهُ، وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ حَالَةَ ظَنِّ التَّمَسُّقِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ يُقَدَّرُ فِيهِ إِعَادَةُ ذِكْرِ الْعِوَضِ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى الْعِوَضِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَمْ تَطْلُقْ؛ إِذْ لَا عِوَضَ هُنَا صَحِيحٍ وَلَا فَايِدًا هـ. وَمَنْ مَالَهُ تَعَلُّقُ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَسْتَقِيلُ بِهِ قَائِلُهُ لِيَتَوَقَّفَ الصَّحَّةُ عَلَى اللَّفْظَيْنِ بِخِلَافِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالطَّلَاقِ، وَهِيَ تَسْتَقِيلُ بِالْإِبْرَاءِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِذَلِكَ التَّقْدِيرِ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الثَّمَنِ ثُمَّ وَقَعَ فِي صِيغَةٍ صَحِيحَةٍ مُلْزِمَةٍ وَذِكْرُ مُقَابِلِ الْبِرَاءَةِ، أَوِ الطَّلَاقِ لَمْ يَقَعْ هُنَا كَذَلِكَ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى الْفَرِيضَةِ.....

وَالْوَعْدُ الْمَذْكُورَيْنِ. قُود: (إِذْ قَوْلُهَا إِنْخ) عِلَّةٌ لِلنِّسْبَةِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيُّ مُقَابَلَةِ الْوَعْدِ، أَوِ الطَّلَاقِ.
 قُود: (تَلَوْنَا ذَلِكَ) أَيِ الطَّلَاقِ الْمَوْعُودِ. قُود: (بَلْ عَمِلُوا بِالصَّرِيحِ إِنْخ) أَيِ وَصَحُّوهُمَا التَّكَاعُ ثُمَّ هـ.
 كُرْدِي. قُود: (أَنَّ الْوَجْهَ إِنْخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ وَقَوْعُهُ بَإِثْنَا قَالَ الْمُحْسَنِي لَوْ طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بِذَلِكَ فَهَلْ تَبَيَّنَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا تَبَيَّنَ إِذَا طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بَعْدَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي هـ أَقُولُ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي النِّهَايَةِ فِيمَا سَبَقَ هـ سَيِّدُ عُمَرُ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ حُصُولِ الْبِرَاءَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ لَا سَبَبًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. قُود: (لِمَا تَقَرَّرَ إِنْخ) أَيِ آتِنَا فِي قَوْلِهِ وَهَذَا كُلُّهُ مُنَازَعٌ فِيهِ بَآئِهِ إِنْخ. قُود: (عَلَى الْعِوَضِ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ بِذَلِكَ الصَّدَاقِ. قُود: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامُ الزَّاعِمِ. قُود: (وَمَنْ) أَيِ قَبِيلِ فَضْلِ الْأَلْفَاظِ الْمُلْزِمَةِ هـ كُرْدِي. قُود: (وَإِنَّمَا قُدِّرَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ إِنْخ) كَانَ خُلَاصَةً هَذَا الْفَرْقِ هُوَ أَنَّ إِعْمَالَ عِبَارَةِ الْمُكَلِّفِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ أُولَى مِنْ إِعْمَالِهَا وَإِعْمَالِهَا فِي نَحْوِ الْبَيْعِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى تِلْكَ الْمُلَاحَظَةِ فَتَعَيَّنَتْ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِعْمَالَ بِدُونِهَا بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى الطَّلَاقِ الْمُتَّجِزِ، أَوِ الْإِبْرَاءِ الْمُتَّجِزِ فَتَأَمَّلْ هـ سَيِّدُ عُمَرُ. قُود: (الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ) أَيِ فِي لَفْظِ الْبَادِي مِنَ الْمُتَعَالِقَيْنِ. قُود: (بَعْدَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقُدِّرَ وَالضَّمِيرُ لِلْفَرْقِ أَيِ قُدِّرَ فِي كَلَامِ الْمُجِيبِ مِنَ الْمُتَعَالِقَيْنِ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْبَادِي مِنْهُمَا. قُود: (فِي نَحْوِ الْبَيْعِ) أَيِ فِيمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ مَثَلًا بِعْتُكَ هَذَا بِالْفِ بَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَنِي وَسَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْأَلْبِ وَقَوْلُهُ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ مُتَعَلِّقٌ بِقُدِّرَ الْمُقَيَّدِ بِالظَّرْفِ الْأَوَّلِ. قُود: (لِأَنَّ الْجَوَابَ) أَيِ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ. قُود: (وَذَكَرَ مُقَابِلَ الْبِرَاءَةِ) أَيِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ، أَوِ الطَّلَاقُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

قُود: (وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْوَجْهَ إِنْخ) لَوْ طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بِذَلِكَ فَهَلْ تَبَيَّنَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا تَبَيَّنَ إِنْ طَلَّقَ نَاصِحَةَ الْبِرَاءَةِ بَعْدَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي.

القاضية به؛ لأنها لا تؤثّر في الفاسيد حتى تقلبه صحيحاً، وإنما تؤثّر في صرف الصحيح عن قضيته إذا قويت بحيث صارت تلك الصيغة مع التّظنّ لتلك القرينة يتبادر منها صرفها لها عن موضوعها كما لو قال طلّقت ثم قال ظننت أنّ ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فإنه إن وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلّقت أهو صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صديقه فلا يحثّ، وإلا حيث وبأني قريباً أنّ القرينة المخالفة لوضع اللفظ لثبوته فلا ينافي ما هنا؛ لأنّ ذاك في قرينة لفظية. وما هنا في قرينة حالية فاندفع ما يميزهم هنا وليس هذا كمن أقرّ بطلاق، أو عتق مع قرينة؛ لأنّ الإقرار لا يكونه إخباراً عن حقّ سابق يؤثّر فيه القرينة ما لا يؤثّر في الإنشاء ولو قال أنت طالق إنّ أخبرت ذلك إلى آخر السنة لم تطلّق الآن مضت السنة، ولم تطلّبه؛ إذ المراد بالتأخير التزامه لا مجرّد قولها أخبرت خلافاً لابن الصّلاح فإن أراد بالتأخير صيرورته مؤجّلاً فأجلته بالتأخير وقع وإلا فلا وزعم أنّه بالتأخير لا يسمّى تأجيلاً ممنوعاً ولو قال إنّ أبرأني من مهر، وهو عشرة فأبرأته منه فبان أقلّ ممّا ذكره، أو أكثر فالذي يظهر الوقوع في الأولى؛ لأنّ الشرط علمهما، وقد صرحوا بأنّ الإبراء من الأكثر يستلزمه من الأقلّ فصار لشمول كلامه له كأنه يملّكه دون الثانية؛ لأنّه حينئذ جاهل به ومع جهله به لا وقوع؛ لأنّ الطلاق بالإبراء معاوضة، وهي لا بُدّ فيها من علمهما بالعرض وإطلاق الوقوع هنا، أو عدمه غلط فاحذره ومسألة، وهو ثمانون.....

• فوّد: (القاضية به) أي بقصد المّقابلة. • فوّد: (كما لو قال طلّقت) أي في جواب اطلّقت زوّجتك وقوله ثم قال ظننت إلخ أي فإخباري بطلّقت كان مبنياً على الظنّ المذكور وقوله وقد أفتيت بخلافه أي خلاف ذلك الظنّ وعدم وقوع الطّلاقي فزوّجني باقية في عصمتي. • فوّد: (والأ) أي: وإن لم توجد القرينة القويّة. • فوّد: (وبأني قريباً) أي في مبحث صرائح الطّلاقي. • فوّد: (ولا ينافيه) أي ما يأتي قريباً ما هنا أي قوله: وإنما تؤثّر في صرف الصحيح عن قضيته إلخ؛ لأنّ ذاك أي ما يأتي قريباً.

• فوّد: (وليس هذا) أشار به إلى قوله ولو قال أبرأني وأعطيك كذا إلخ اهكردّي. • فوّد: (مع قرينة) أي كأن أقرّ بذلك عقب الأداء المتّين فساده فلا يقع الطّلاق، أو العتق لقرينة أنّه إنّما رتب ذلك الإقرار على ظنّ صحّة الأداء. • فوّد: (ولم تطلّبه) أي والحال لم تطلّب المدين إلى مضيّ السنة. • فوّد: (الزّمانة) أي التأخير إلى مضيّ السنة بأن لا تطلّبه إليه. • فوّد: (مؤجّلاً) أي بسنة. • فوّد: (والأ فلا) أي: وإن لم تؤجله بالتأخير فلا يقع الطّلاق، وإن أخرته، ولم تطلّبه إلى مضيّ السنة. • فوّد: (في الأولى) أي في صورة تبين التفصي وقوله دون الثانية أي في صورة تبين الكثرة. • فوّد: (لأنّه) أي الزّوج حينئذ أي حين تبين الكثرة جاهل به أي بالمهر. • فوّد: (وإطلاق الوقوع هنا إلخ) أي الشامل لصورتَي الأقلّ والأكثر.

• فوّد: (ومسألة، وهو ثمانون إلخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسألة الثمانين أنّه فيما نحن فيه وظنّ نفسه على إيقاع الطّلاقي في مّقابلة مهرها وقد حصل له، وإن أخطأ في ظنّ أنّه عشرة، وفي تلك لم يحصل له

السابقة غير هذه فتأمله ولو كان لها في ذمته معلوم ومجهول فقال إن أبرأتني من جميع ما في ذمتي فأنت طالق فأبرأته من المعلوم وحده، أو منهما بقياس ما مر عن القاضي حسين أنه لا يبرأ عن المعلوم؛ لأنها إنما أبرأت في مقابلة الطلاق، ولم يقع بقياس ما مر عن غيره البراءة ويأتي ذلك فيما لو طلقها ثلاثاً علّق طلاقها بالإبراء فأبرأته طائفة أنها في عصمتها.

البراءة من مهرها الذي سمح بالطلاق في مقابله؛ لأن بعضه مقبوض، ومن ثم لو علم الحال وقع كما تقدم عن الشارح؛ لأن علمه قرينة على أن مراده التعليل على الباقي، وإن كان لفظه مطلقاً اه سيد عمر. □ فؤد: (السابقة) أي في شرح، وفي قول يبدل الخمر. □ فؤد: (فقياس ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله: لم تصح البراءة كما أفنى به القاضي حسين اه كزدي. □ فؤد: (وقياس ما مر عن غيره) وهو قوله: فليكن الأوجه إلخ اه كزدي الأولى، وهو قوله: وهذا كله متنازع فيه بأنه لا نظر إلى المواطاة والوعد كسائر العقود. □ فؤد: (ويأتي ذلك) أي ما ذكر من القياسين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

هو لغة حل القيد وشرعا حل قيد التكاح باللفظ الآتي والأصل فيه الكتاب والسنة، وإجماع الأئمة بل سائر الجليل، وهو إما واجب كطلاق مؤول لم يُرد الوطء وحكمين رأياه . أو مندوب كأن يمجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل إليها أو تكون غير غفيفة ما لم يخش الفجور بها ومن ثم أمر ﷺ من قال له إن زوجتي لا تزودني لا يمس أي لا تمنع من يُرد الفجور بها على أحد أقوال في معناه بإمسائها خشفة من ذلك، وتلحق بخشفة الفجور بها حصول مشقة له

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

• قول (سني): (الطلاق) اسم مضمر لطلق بتشديد اللام ومضمره التطلق ومضمر لطلق بتخفيف اللام . اهـ بغير مي . • قوله: (هو لغة) إلى المنى في النهاية الآ قوله: (ومن ثم) إلى (أو سنة الحلقي) .
• قوله: (حل القيد) الظاهر أن المراد بالقيد ما يفسل الجسي والمعتوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عموم وخصوص كما هو الغالب . اهـ رشدي . • قوله: (والأصل فيه) أي في الطلاق وقوعه ومشروعيه . • قوله: (وحكمين) لعل المراد أنه حيث داما على الوكالة وجب عليهما ذلك، وإلا فالوكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه . اهـ ش . • قوله: (كأن يمجز عن القيام الخ) يتبني ولم يغلب على ظنه أنها تؤثر معاشرته مع ذلك على الفرقة وتسمح بما قد يقع من تقصير مسامحة باطنية . اهـ سيّد عمر . • قوله: (ما لم يخش الفجور بها) أي فجور غيره بها فلا يكون مندوبا ؛ لأن في إبقائها صوتا لها في الجملة بل يكون مباحا، ويتبني أنه إن علم فجور غيره بها لو طلقها وانضاء ذلك عنها ما دامت في عصمته حرمة طلاقها إن لم يتأد ببقائها تأديبا لا يحتمل عادة . اهـ ش .
• قوله: (بإمسائها الخ) متعلق بقوله: (أمر الخ) . • قوله: (خشفة من ذلك) فيه شيء فإن قوله: (لا تزودني لا يمس) أفاد أن كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك سم، وهو مبني على أن معنى قوله: (ما لم يخش الخ) أنه يخش وقوع الفجور بينها وبين الأجنبي، والحمل على هذا بعيد إذ لا فائدة في ترك الطلاق على هذا التدوير بل الظاهر أنه يخش حصول فجور بينه وبينها بعد الطلاق لما يعلمه من نفسه من مزيد الميل فليتأمل . ويتسليم أن يكون المراد ما فهمه المحقق فقد يكون في إبقائها قليل للفجور المتوقع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

• قوله: (خشفة من ذلك) فيه شيء فإن قوله لا تزودني لا يمس أفاد أن كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك .

بفراقها تُؤْذِي إلى مُبِيعِ نَيْسَمٍ وَكَوْنُ مَقَامِهَا عِنْدَهُ أَمْنَعُ لِمُجُورِهَا فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أَوْ سَيِّئَةُ الْخُلُقِ
 أَيُ بَحِيْثٌ لَا يُضَيِّرُ عَلَى عِشْرَتِهَا عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَا أَمْتِي تُوجَدُ امْرَأَةً غَيْرَ سَيِّئَةِ الْخُلُقِ .
 وَفِي الْحَدِيثِ «الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي النِّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ» كِنَايَةٌ عَنْ نُذْرَةٍ وَجُودِهَا إِذَا
 الْأَعْصَمُ، وَهُوَ أَبْيَضُ الْجَنَاحَيْنِ وَقِيلَ الرَّجُلَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا كَذَلِكَ أَوْ يَأْمُرُهُ بِهِ أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ أَوْ
 مِنْ غَيْرِ نَحْوِ تَعْنِيَتِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحَمَقِيِّ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَمَعَ عَدَمِ خَوْفِ فِتْنَةٍ أَوْ مَشَقَّةٍ
 بِطَلَاقِهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ حَرَامٌ كَالْبَذْعِيِّ أَوْ مَكْرُوهٌ بِأَنْ سَلِمَ الْحَالُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ
 «لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ أَبْغَضَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الطَّلَاقِ»، وَإِثْبَاتُ بُغْضِهِ تَعَالَى لَهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ
 زِيَادَةُ التَّنْفِيهِ عَنْهُ لَا حَقِيقَتُهُ لِمُنَافَاتِهَا لِجَلِّهِ وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا لَيْسَ فِيهِ مُبَاحٌ لَكِنْ صَوَّرَهُ الْإِمَامُ بِمَا إِذَا
 لَمْ يَشْتَهَها أَيْ شَهْوَةً كَامِلَةً لِقَلَّةِ يُنَافِي مَا مَرَّ فِي عَدَمِ الْمِيلِ إِلَيْهَا وَلَا تَسْمِيحٍ نَفْسِهِ بِمُؤْتَنَتِهَا مِنْ

فِي الْجُمْلَةِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ لَهَا بِالْقَوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ الْمُتَوَقَّعِ تَحَقُّقُهُ عَلَى
 تَقْدِيرِ فِرَاقِهَا أَوْ سَيِّئَةِ عَمَرٍ أَقُولُ وَمَا فَهَمَهُ الْمُحْشَى هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَاذَرُ وَلِذَا جَزَمَ بِهِ عَشْرًا كَمَا مَرَّ، وَأَمَّا
 قَوْلُهُ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْخُصْمُ مَعَ بُغْضِهِ عَنِ الْقِيَامِ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَلَنَحَقُّ الْخُصْمُ قِصَصٌ مُكْرَرًا .
 • قَوْلُهُ: (تُؤْذِي إِلَى مُبِيعِ نَيْسَمٍ) لَا يَتِمُّدُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنْ لَا تُحْتَمَلَ عَادَةً سَمِ أَمْعٍ شَ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ بَعْدَ
 ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ أَقُولُ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ . اهـ . قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ مَقَامِهَا الْخُصْمُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حُصُولُ
 مَشَقَّةِ الْخُصْمِ . قَوْلُهُ: (أَوْ سَيِّئَةِ الْخُلُقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ غَيْرَ عَافِيَةٍ . قَوْلُهُ: (لَا يُضَيِّرُ عَلَى عِشْرَتِهَا الْخُصْمُ) بَيْنَاءُ
 الْمَفْعُولِ وَلَوْ قِيلَ لَا يُضَيِّرُ الزَّوْجَ عَلَى عِشْرَتِهَا بِأَنْ يَحْصُلَ لَهُ مِنْهَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛
 لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى تَقَرُّرِهِ وَعَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الصَّبْرَ يَتَّبِعِي عَدَمُ التَّذَبُّبِ صَيَانَةً
 لَهَا عَنْ ضَرَرِ الْغَيْرِ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) . وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِالْحَبِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ . قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ)
 أَيْ نَاجِزُ الْوُجُودِ خَبَرٌ: (إِذَا الْأَعْصَمُ) . قَوْلُهُ: (أَوْ يَأْمُرُهُ بِهِ الْخُصْمُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَجْزِي الْخُصْمُ . قَوْلُهُ: (أَوْ
 مَكْرُوهٌ) قَدْ يَنْتَضِي أَنَّهُ فِيمَا إِذَا حَشِيَ الْمُجُورُ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ بِقَاوُهَا عِنْدَهُ أَمْنَعُ لِمُجُورِهَا
 يَكُونُ مَكْرُوهًا لَا غَيْرُ وَلَوْ قِيلَ بِالْحُرْمَةِ فِي الصُّورَتَيْنِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ لَمْ يَتِمُّدْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ
 وَتَقَدَّمَ عَنْ عَشْرٍ مَا يُوَافِقُهُ . قَوْلُهُ: (وَإِثْبَاتُ بُغْضِهِ) مُبْتَدَأٌ بِخَبَرِهِ قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْخُصْمُ) . قَوْلُهُ: (لَا
 حَقِيقَتُهُ) مَا الْمَانِعُ أَنَّ الْبُغْضَ مَعْنَاهُ الْكَرَاهَةُ وَعَدَمُ الرِّضَا، وَهَذَا صَادِقٌ بِالْمَكْرُوهِ كَالْحَرَامِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ
 وَضَمُّهُ بِالْجَلِّ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ، وَيُرَادُ بِهِ الْجَائِزُ سَمِ . اهـ . عَشْرٌ . قَوْلُهُ: (صَوْرَةٌ) أَيُّ: الطَّلَاقُ الْمُبَاحُ .
 • قَوْلُهُ: (لِقَلَّةِ يُنَافِي مَا مَرَّ) أَيُّ: فِي قَوْلِهِ كَانَ يَجْزِي عَنْ الْقِيَامِ بِخُفُوقِهَا وَلَوْ لَعَدِمَ الْمِيلُ إِلَيْهَا أَيُّ: قَمَا مَرَّ
 فِيمَا إِذَا انْتَفَتِ الشَّهْوَةُ بِالْكَلْبَةِ، وَمَا هُنَا فِيمَا إِذَا انْتَفَى كَمَالُهَا وَبَقِيَ أَصْلُهَا .

• قَوْلُهُ: (تُؤْذِي إِلَى مُبِيعِ نَيْسَمٍ) لَا يَتِمُّدُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنْ لَا يُحْتَمَلَ عَادَةً . قَوْلُهُ: (لَا حَقِيقَتُهُ) مَا الْمَانِعُ أَنَّ
 الْبُغْضَ مَعْنَاهُ الْكَرَاهَةُ وَعَدَمُ الرِّضَا، وَهَذَا صَادِقٌ فِي الْمَكْرُوهِ كَالْحَرَامِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ وَضَمُّهُ بِالْجَلِّ؛
 لِأَنَّهُ يُطْلَقُ، وَيُرَادُ بِهِ الْجَائِزُ .

غير تَمَتَّعَ بها، وأركانهُ زوج وصيغة وقصد على ما يأتي فيه ومحل ولاية عليه (يشترط لِنَفْوِذِهِ) أي لصحة تنجيزه أو تعليقه كونه من زوج أما وكيله أو الحاكم في المولي فلا يصح منهما تعليقه، ويُعلم هذا مما قدَّمه أول الخلع ومما سيذكره أنه لا يصح تعليقه قبل النكاح (والتكليف) فلا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صبي ومجنون ومغفَى عليه ونائم لِرَفْعِ الْقَلَمِ عنهم لكن لو علَّقه بصيغة فوجدت وبه نحو مجنون وقَع، والاختيار فلا يقع من مُكْرَهٍ كما سيذكره (إلا السكران)، وهو من زال عقله بمُسْكِرٍ تعدُّيًا،

• قوله: (ومحل) أي: زوجة. • وفود: (عليه) أي: المحل. اه. ع ش عبارة الرشيدي قوله: ولاية عليه كأنه أخرج به غير المكلف إذ ليس له ولاية الطلاق. اه. • فود: (أي لصحة تنجيزه) إلى قوله: (ويُعلم مما مر) في النهاية. • فود: (فلا يصح منهما) إلى قوله: (ويُعلم مما مر) في المغني. • فود: (منهما) أي: الوكيل والحاكم. اه. ع ش عبارة السيد عمر قوله: فلا يصح منهما تعليقه شاملاً لما إذا كان الوكيل وكيلًا في التعليق، وما وجه المنع منه حيث لا يَحْرُزُ ثم رأيت في أصل الروضة أنه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق، وإن أريد به مجرد التعليق؛ لأنه ملحق بالآيمان، وهي لا يدخلها الوكالة. اه. • فود: (ويُعلم هذا) أي: كون الطلاق من زوج. اه. ع ش. • فود: (مما قدَّمه أول الخلع) وهو قوله: شرطه زوج. • فود: (ومما سيذكره الخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر. اه. رشيدي عبارة السيد عمر قال الفاضل المحمدي فيه نظر ظاهر. اه. ولعل وجه النظر أن وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص أن لا يقع إلا من زوج؛ لأنه إذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولاية، ويمكن أن يجاب بأن قوله: (هذا إشارة) إلى اختيار كونه من زوج في التنجيز والتعليق لا إلى قوله: (أما وكيله الخ) ثم رأيت في المغني ما نصه فإن قيل أتمل المصنف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره إلا فيما سباني في المولي يطلق عليه الحاكم أجيب بأنه أحاله على ما صرح به في الخلع وعلى ما سيذكره من أنه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح، وهو يعين حمل عبارة الشارح على ما أجبت. اه. • فود: (ومغفَى عليه ونائم) ذكرهما يقتضي حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته من النائم، وإن أئِمَّ بنومه؛ لأن إثمَه به بالخارج لا لذاته. اه. سم. • فود: (لو حلقه) أي: في حالة التكليف.

• فود (سني): (إلا السكران) استثناء من المفهوم، وهو قوله: (فلا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صبي الخ). • فود: (تعدُّيًا) شمل ذلك الكافر، وإن لم يعتد حُرْمَةُ شُرْبِ الخمر؛ لأنه مخاطب بفروع الشريعة، وخارج به غير المتعدي كمن أكره على شرب مسكر أو لم يعلم أنه مسكر أو شرب دواء مُجْتَنًى

• فود: (ومما سيذكره الخ) فيه نظر ظاهر. • فود: (ومغفَى عليه ونائم الخ) ذكر المغفَى عليه والنائم يقتضي حمل التكليف على ما يشمل التمييز، وظاهر كلامهم عدم صحته من النائم، وإن أئِمَّ بنومه؛ لأن إثمَه به لخارج لا لذاته.

وهو المراد به حيث أطلق وسيذكر أن مثله كل من زال عقله بما أئتم به من نحو شراب أو دواء فإنه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الأصح أي مخاطبته حال الشكر لعدم فهمه الذي هو شرط التكليف وتنفوذ تصرفاته له وعليه الدال عليه إجماع الصحابة عليهم السلام على مؤاخذته بالقذف من باب خطاب الوضع، وهو رنط الأحكام بالأسباب تغليظا عليه، لينمذبه، والحق ما له بما عليه طرد الباب وبه يندفع ما لبعضهم هنا من إيراد التائم والمجنون على أن خطاب الوضع قد لا يتقهما ككون القتل سببا للقصاص، والتهني في **﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾** [النساء: ٤٣] لمن في أوائل النشوة إبقاء عقله فليس من محل الخلاف بخلاف من زال عقله سواء أصار زقا مطروحا أم لا، ومن أطلق عليه التكليف أراد أنه بعد صحوه مكلف بقضاء ما فاتته أو أنه يجري عليه أحكام المكلفين، وإلا لزم صحة نحو صلاته وصومه، ويُعلم

لحاجة فلا يقع طلاقه مغني وع ش. فود: (وهو المراد به الخ) فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا، وإن لم يزل عقله. اه. رشيدي. فود: (فإنه الخ) أي: السكران. فود: (وتنفوذ الخ) مبتدأ. فود: (الدال عليه) أي: التنفوذ تمت له. فود: (إجماع الخ) فاعل الدال. فود: (على مؤاخذته) متعلق بالإجماع. فود: (من باب خطاب الوضع) خبر المبتدأ. فود: (رنط الأحكام) أي: كوقوع الطلاق وقوله: (بالأسباب) أي: كالتلفظ بالطلاق. اه. ع ش. فود: (تغليظا الخ) مفعول له لقوله يقع طلاقه الخ. فود: (والحق الخ) جواب سؤال عني عن البيان. فود: (وبه) أي: التغليظ. اه. كزدي. فود: (من إيراد التائم والمجنون) وجه الإندفاع أنه، وإن تعلق بهما خطاب الوضع فيما عليهما كالإثلافاة لكن لم يلحق ما لهما بما عليهما على أن خطاب الوضع لم يتعلق بهما في جميع ما عليهما بل في نحو الإثلافاة خاصة كما أشار إليه بالعلاوة في كلامه. اه. رشيدي. فود: (ككون القتل سببا للقصاص) أي فالتائم والمجنون إذا قتل لا قصاص عليهما مع أن وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي فحيث دخل التخصيص في شأنهما بعد وجوب ذلك القصاص أمكن التخصيص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا. اه. ع ش. فود: (والتهني الخ) جواب عن السؤال بأنه كيف يقال إن السكران لا يتعلق به التكليف مع أنه خوطب بالتهني في الآية، وحاصل الجواب أن المخاطب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا. اه. رشيدي. فود: (النشوة) هو بتليث التور والواو بخلاف النشوة بالمهمز فإنه يقال نشأ نشأة إذا حيا وزيا وشب كذا في القاموس. اه. ع ش. فود: (بخلاف من زال الخ) يعني أن الخلاف فيه. اه. كزدي. فود: (ومن أطلق عليه) أي السكران. اه. ع ش عبارة الرشيدي يشير به إلى أنه لا خلاف في الحقيقة بين الأئمة في كونه غير مكلف لكن هذا لا ينافي تفسيره بالأصح فيما مر الصريح في ثبوت الخلاف. اه. وعبرة البجيزمي أي فليس في المسألة خلاف مغنوي فمن قال ليس مكلفا عني أنه ليس مخاطبا بخطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال إنه مكلف أراد أنه مكلف حكما أي يجري عليه أحكام المكلفين. اه. فود: (ولا لزم الخ) أي: وإن أراد حقيقة

مِمَّا مَرَّ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ لَوْ انْقَضَى جُنُودٌ لَمْ يَتَوَلَّدَ عَنِ الشُّكْرِ بِهِ وَقَعَ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا الشُّكْرُ غَالِبًا. (وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (بصريحه)، وهو ما لا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ إِجْمَاعًا وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي تَالِيٍّ بِالتَّاءِ بِمَعْنَى طَالِيٍّ وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُبَدِّلُونَ الطَّاءَ تَاءً وَاطْرَدَتْ لَفْظُهُمْ بِذَلِكَ كَانَ عَلَى صِرَاحَتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَالَ لَهُ أَصْلُ

التَّكْلِيفِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ الْخ. هـ. فُود: (بِه) أَي: بِالشُّكْرِ مُتَعَلِّقٌ بِانْقِضَالِ هـ. فُود: (وَيَقَعُ الطَّلَاقُ) أَي: مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةٍ شِئْ أَيْ يُمْضِي بِصِحِّهِ طَلَّاقُهُ وَلَوْ سَكَرَانَ. اهـ. هـ. فُود: (وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي تَالِيٍّ الْخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ آتَيْتَ دَالِقًا بِالذَّالِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي تَالِيٍّ بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ وَالطَّاءَ مُتَقَارِبَانِ فِي الْإِبْدَالِ إِلَّا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْأَلْسِنَةِ كَاشْتِهَارِ تَالِيٍّ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ مَعَ فَقْدِ التَّيَّةِ.

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ آتَيْتَ طَالِقًا بِالقَافِ الْمَقْشُودَةِ قَرِيبَةً مِنَ الْكَافِ كَمَا يَلْفِظُ بِهَا الْعَرَبُ فَلَا شَكَّ فِي الْوُقُوعِ فَلَوْ أَبْدَلَهَا كَافًا صَرِيحَةً فَقَالَ طَالِكٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَالَ تَالِقًا بِالتَّاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْحَطُّ عَنْهُ بِعَدَمِ الشُّهُورَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَدَالِقٍ بِالذَّالِ إِلَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ يَحْتَمِلُهُ، وَالتَّاءُ وَالْقَافُ وَالْكَافُ كَثِيرٌ فِي اللَّغَةِ أَيْ إِبْدَالُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ.

(فَرَعَ): لَوْ أَبْدَلَ الْحَرْفَيْنِ فَقَالَ تَالِكٌ بِالتَّاءِ وَالْكَافِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ مُحْتَمَلٌ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ بِالذَّالِ وَالْكَافِ فَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ تَالِكٍ مَعَ أَنَّ لَهُ مَعَانٍ مُحْتَمِلَةً مِنْهَا الْمُحَاظَلَةُ لِلتَّعْرِيمِ وَمِنْهَا الْمُسَاحَقَةُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَلْفَاظًا بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فَأَقْوَاهَا تَالِقٌ ثُمَّ دَالِقٌ وَفِي رُتْبَتِهَا طَالِكٌ ثُمَّ تَالِكٌ، وَهِيَ أَتَمُّهَا وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهَا أَيْ تَالِكٌ لَا تَكُونُ كِنَايَةً طَلَّاقٍ ثُمَّ زَايَتِ الْمَسْأَلَةَ مَنَعُولَةً فِي كُتُبِ الْحَتْفَةِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع. ش. هـ. فُود: (وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ إِنْ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالَا وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ إِنَّهُ كِنَايَةٌ سَوَاءٌ كَانَتْ لَفْظُهُ كَذَلِكَ أَمْ لَا. اهـ. وَنَقَلَ سَمَّ عَنِ الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ، وَأَقْرَهُ وَكَذَا أَقْرَهُ ع. ش. وَالرَّشِيدِيُّ. هـ. فُود: (إِنْ كَانَ) أَي: التَّالِقُ بِتَالِيٍّ. هـ. فُود: (بِمَنْ قَوْمٌ يُبَدِّلُونَ الطَّاءَ تَاءً الْخ) وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي لِسَانِهِ عَجَزٌ خَلَقَنِي عَنْ التُّطْقِ بِالطَّاءِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي حَقِّهِ قَطْعًا فَلْيَرْاجِعْ. اهـ. رَشِيدِي.

هـ. فُود: (كَانَ عَلَى صِرَاحَتِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَثُرَتْ جَمْعَةُ الطَّلَاقِ بِلِ أَوَّلَى بِلِ قَصِيَّةٌ كَوْنُهُ كَالْتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ أَيْضًا إِذَا عَرَفَ هَذِهِ اللَّغَةَ كَمَا أَنَّ التَّرْجَمَةَ صَرِيحٌ لِمَنْ "عَرَبِيَّةٌ لِيُشْمُولَهُ لِلْعَرَبِيِّ". اهـ. سَم. هـ. فُود: (وَالَا) أَي: بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْمِ أَوْ لَمْ يَطْرُدْ لَفْظُهُمْ بِذَلِكَ. هـ. فُود: (لِإِنَّ ذَلِكَ الْخ) عِلَّةُ الْمَحْذُوفِ مَفْهُومٌ مِمَّا قَبْلَهُ أَيْ لَا لَعَوَ؛ لِأَنَّ الْخ.

هـ. فُود: (كَانَ عَلَى صِرَاحَتِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَبِطَ كَثُرَتْ جَمْعَةُ الطَّلَاقِ بِلِ أَوَّلَى بِلِ قَصِيَّةٌ كَوْنُهُ كَالْتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ أَيْضًا إِذَا عَرَفَ هَذِهِ اللَّغَةَ كَمَا أَنَّ التَّرْجَمَةَ صَرِيحٌ لِمَنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ كَمَا يَأْتِي بِشُمُولِهِ لِلْعَرَبِيِّ.

في اللفظة، ويُؤيده إفتاء بعضهم فيمن حَلَفَ لا يأكل البيْظَ بالطَّاءِ المُشَالَةِ بأنَّه مُحَنَّثٌ بنحوِ
بَيَضِ الدُّجَاجِ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَنْطِقُونَ بِالْمُشَالَةِ فِي هَذَا أَوْ نَحْوِهِ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا قَوْلُ قَوْمٍ طَلَّقَهُ
بِفَتْحِ اللَّامِ لَا أَفْعَلَ كَذَا بَلْ هُوَ لَمْ يَوْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَطَالِي لَا أَفْعَلَ كَذَا بَلْ أَوَّلَى بِخِلَافِ عَلِيٍّ
طَلَّقَهُ لَا أَفْعَلَ كَذَا فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كِنَايَةٌ (بِلَا نِيَّةٍ) لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ مِنَ الْعَارِفِ بِمَذْلُولِ لَفْظِهِ فَلَا
يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَصْدُ لَفْظِ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ فَلَا يَكْفِي قَصْدُ حُرُوفِهِ فَقَطْ كَانَ لَفْظُهُ
أَعْجَمِيٍّ لَا يَعْرِفُ مَذْلُولُهُ فَقَصَدَ لَفْظَهُ فَقَطْ أَوْ مَعَ مَذْلُولِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ . وَسَيُفْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ
الْإِكْرَاهَ يَجْعَلُ الصَّرِيحَ كِنَايَةً (وَبِكِنَايَةٍ)، وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا
أَظْهَرَ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ (مَعَ التَّيَّةِ) لِإِقْبَاعِهِ وَمَعَ قَصْدِ حُرُوفِهِ أَيْضًا فَإِنَّ لَمْ يَنْوَ لَمْ يَقَعْ لِإِجْمَاعًا

• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْ هَذَا) أَي: مِمَّا يُعِيدُ الطَّلَاقَ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عَلِيٍّ طَلَّقَهُ) قَدْ يُقَالُ مَا الْوَجْهَ فِي كَوْنِ
عَلِيٍّ طَلَّقَهُ كِنَايَةً وَعَلِيٍّ الطَّلَاقُ صَرِيحٌ، وَجَبَابٌ بِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي طَلَّقَهُ بِفَتْحِ اللَّامِ لَا بِسُكُونِهَا. اهـ.
سَيِّدُ عُمَرَ.

• فَوَدَّ (سَنِي: بِلَا نِيَّةٍ) قُلُوْ قَالَ لَمْ أَتَوْ بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يُقْبَلْ وَخَكَّى الْخَطَابِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَدِينَ فِيمَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ) مُتَعَلِّقٌ بِنِيَّةٍ. • فَوَدَّ: (لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ) إِلَى الْمَتْنِ
فِي الْمُعْنَى، وَإِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا أَنْ يَجَابَ) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْعَارِفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتْنِ، وَيَقَعُ
بِصَرِيحِهِ الْخِ قَوْلُهُ: أَتَيْتَ طَالِيًّا مَثَلًا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ قَصْدُ التَّنْطِقِ بِحُرُوفِهِ وَقَصْدُ كَوْنِهِ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَاهُ
وَقَصْدُ إِقْبَاعِ الطَّلَاقِ بِهِ فَقَصْدُ الْإِقْبَاعِ لَا يُشْتَرَطُ، وَهُوَ الَّذِي يُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْكِتَابَةِ، وَقَصْدُ اللَّفْظِ
بِالْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقًا وَاسْتِخْصَارُ مَعْنَاهُ شَرْطٌ أَيْضًا فَالشَّرْطُ قَصْدُ أَنْ يَنْطِقَ بِاللَّفْظِ مُسْتَعْمِلًا لَهُ فِي
مَعْنَاهُ. اهـ. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (كَانَ لَفْظُهُ الْخِ) أَي: لَفْظُ الطَّلَاقِ وَكَانَ صَرَفَهُ الْعَارِفُ بِمَذْلُولِهِ عَنْ مَعْنَاهُ
وَاسْتَعْمَلَهُ فِي مَعْنَى آخَرَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَسَيُفْلَمُ الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى نَعَمْ
الْمُكْرَهَ إِذَا نَوَى مَعَ الصَّرِيحِ الْوُقُوعَ وَقَعَ، وَالْأَفْلَا. اهـ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا أَظْهَرَ) أَي: فَلَا بُدَّ
مِنْ الظُّهْرِ فِي كِلَا الْمَعْنَتَيْنِ بِخِلَافِ الصَّرِيحِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ لَيْسَ إِلَّا الطَّلَاقَ، وَاحْتِمَالُ غَيْرِهِ ضَعِيفٌ كَلَفِظَ
الطَّلَاقِ إِذَا خَوِطِبَتْ بِهِ الزَّوْجَةُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ هُوَ الْفِرَاقُ، وَأَمَّا احْتِمَالُ الطَّلَاقِ مِنَ الْوَثَاقِ فَضَعِيفٌ.
اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَمَعَ قَصْدِ حُرُوفِهِ الْخِ) إِنْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَيُخْرِجَ صُدُورَهَا مِنَ التَّائِمِ فَلَيْسَ فِيهِ
كَبِيرٌ فَائِدَةٌ بَلْ هُوَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى قَصْدِ حُرُوفِهِ وَمَعْنَاهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَهُوَ حَبِثٌ
يَقْتَضِي تَعَدُّ الْقَصْدِ فِيهَا، وَكَلَامُ الْمُعْنَى مُصَرِّحٌ بِهِ فَلَيُخْرِزُ وَلَيَتَأَمَّلُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ
يُقَالُ إِنْ قَصَدَ اللَّفْظَ لِمَعْنَاهُ لِإَخْرَاجِ الْعَجَمِيِّ إِذَا لَفَّزَ دَالَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَقَصْدُ الْإِقْبَاعِ
فِي الْكِتَابَةِ لِإَخْرَاجِ مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ سِوَا قَصْدِ الْإِخْبَارِ بِالْفِرَاقِ أَوْ لَا وَسِوَا اسْتِخْصَارِ مَعْنَى الْفِرَاقِ
مَعْنَى آخَرَ أَوْ لَا تَمَّ قَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْمُعْنَى الْخِ وَكَذَا كَلَامُ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ فِيمَا يَأْتِي صَرِيحٌ فِيهِ وَتَقَدَّمَ عَنْ
الْكُرْدِي إِيضًا تَامٌ يَنْدَفِعُ بِهِ الْأَوْهَامُ.

سواء الظاهرة المقترن بها قرينة كانت بائن يئونة مُحَرَّمَةٌ لا تحلين لي أبداً وغيرها كلست بزوجتي إلا إن وقع في جواب دعوى فإقرار به، وإنما أفادَ صَمَّ صَدَقَةَ لاتباع لِتَصَدَّقَتْ صَراحتَه في الوقف؛ لأنَّ صَرائِحَه لا تنحصر بخلاف الطلاق، وأيضاً فبيثونة إلى آخره يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لاتباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرُّفْعَةِ أَنَّ السَّكَرَانَ لا ينفذ طلاقه بها لِتَوْقُفِهِ على النِّتَةِ، وهي مُستَحِيلَةٌ منه فَمَحَلُّ نَفْوذِ تَصَرُّفِهِ السَّابِقِ إنما هو بالصَّرائِحِ فقط، وَلَكِ أَنْ تَقُولَ شرطُ الصَّريحِ أيضاً قَصْدُ لفظه

• فَوُدَّ: (سواء الظاهرة إلخ) وفقاً لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى. • فَوُدَّ: (سواء الظاهرة) عبارة الرُّوضِ مع شَرْحِهِ: فَرَعَ: لا يُلْحِقُ الْكِتَابَةَ بالصَّريحِ سُؤالُ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقَ ولا قرينة من غَضَبٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقْصَدُ خِلَافُ مَا تُشِيرُ بِهِ الْقَرِينَةُ، وَاللَّفْظُ فِي نَفْسِهِ مُحْتَمَلٌ وَلَا يُلْحَقُهَا بِهِ مَوَاطَاةُ كَالْتَوَاطُوعِ عَلَى جَعْلِ قَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا لَقِيتُكَ كَذَا قَالَ مَتَّى قُلْتُ لِامْرَأَتِي أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ فَأَنِّي أُرِيدُ بِهِ الطَّلَاقَ ثُمَّ قَالَ لَهَا أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ فَلَا يَكُونُ صَرِيحاً بَلْ يَكُونُ ابْتِدَاءً لِاحْتِمَالِ تَغْيِيرِ نِيَّتِهِ. اهـ. • فَوُدَّ: (إلا إن وقع في جواب دعوى) هَلْ شَرَطُهَا كَوْنُهَا عِنْدَ حَاكِمٍ سَمِ أَوَّلُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ حَتَّى لَوْ أَدْعَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ بَأَنَّهُ زَوْجُهَا لَيُطْلَبَ نَفَقَتُهَا مِثْلًا عِنْدَ غَيْرِ حَاكِمٍ فَقَالَ لَسْتُ بِمُزَوَّجَتِي كَانَ إِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخَذُ بِهِ عِنْدَ الْقَاضِي. اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (فإقرار به)، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَقُوعُ الطَّلَاقِ ظَاهِراً، وَأَمَّا بَاطِناً فَإِنْ كَانَ صَادِقاً حُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَالْأَمْلُ مَا لَمْ يَتَوَقَّعْ الطَّلَاقَ بِهِ. اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وإنما أفاد إلخ) جوابُ سُؤالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ.

• فَوُدَّ: (صدقة) هو بالتَّضْبِئِ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (لأن صرائحه إلخ) يُتَأَمَّلُ. اهـ. سَمِ أَي: فِي تَقْرِيبِهِ. • فَوُدَّ: (بخلاف لاتباع) الْأَوَّلَى صَدَقَةُ لِاتِّبَاعٍ. • فَوُدَّ: (وقد يؤخذ من ذلك) أَي: قَوْلِ الْمَتَنِ: (مع النِّتَةِ) مَا بَحَثَهُ الْخُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ، وَأَقْرَأَهُ جَمْعٌ مِنْ عَدَمِ نَفْوذِ طَلَاكِ السَّكَرَانِ بِالْكِتَابَةِ لِتَوْقُفِهَا عَنِ الْمَرْدُودِ، كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ بِأَنَّ الصَّريحَ يُعْتَبَرُ فِيهِ قَصْدُ لَفْظِهِ لِمَعْنَاهُ الْخُ، وَالْقَلْبُ إِلَى مَا قَالَه ابْنُ الرُّفْعَةِ أَمِيلٌ. اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوُدَّ: (لِتَوْقُفِهِ) أَي: الطَّلَاقِ بِالْكِتَابَةِ. • فَوُدَّ: (السَّابِقِ) أَي: فِي شَرْحِ الْإِلَّا السَّكَرَانَ. • فَوُدَّ: (وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إلخ) وَأَيْضاً فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِإِقْرَارِهِ فَبَاطِلٌ أَنَّهُ نَوَى أَخْذَنَاهُ، وَأَوْقَعْنَا عَلَيْهِ الطَّلَاقَ. اهـ. سَمِ وَسَيَّاتِي مِثْلُهُ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَع ش. • فَوُدَّ: (قَصْدُ لَفْظِهِ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِهَذَا الشَّرْطِ عَدَمُ الصَّارِفِ لَا حَقِيقَةُ الْقَصْدِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِمَا ذَكَرَهُ وَلَا وَجْهَ لِلِإِقْبَاعِ عَلَيْهِ بِالْكِتَابَةِ مَا لَمْ يُقَرَّرْ بَأَنَّهُ نَوَى، وَهُوَ مُرَادُ ابْنِ الرُّفْعَةِ سَمِ وَقَوْلُهُ: الْمُرَادُ بِهَذَا الشَّرْطِ الْخُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرَهُ لَتَفَدَّ طَلَاقُ الْأَعْجَمِيِّ الْمُتَّقِنِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ غَيْرَهُ إِذْ لَا صَارِفَ حَيْثِيذٍ، وَأَيْضاً

• فَوُدَّ: (إلا إن وقع في جواب دعوى) هَلْ شَرَطُهَا كَوْنُهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ. • فَوُدَّ: (صدقة) هو بالتَّضْبِئِ. • فَوُدَّ: (لأن صرائحه إلخ) يُتَأَمَّلُ. • فَوُدَّ: (وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إلخ)، وَأَيْضاً فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِإِقْرَارِهِ فَبَاطِلٌ أَنَّهُ نَوَى أَخْذَنَاهُ، وَأَوْقَعْنَا عَلَيْهِ الطَّلَاقَ. • فَوُدَّ: (قَصْدُ لَفْظِهِ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِهَذَا الشَّرْطِ عَدَمُ الصَّارِفِ لَا حَقِيقَةُ الْقَصْدِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِمَا ذَكَرَهُ وَلَا وَجْهَ لِلِإِقْبَاعِ عَلَيْهِ بِالْكِتَابَةِ مَا لَمْ يُقَرَّرْ بَأَنَّهُ نَوَى، وَهُوَ مُرَادُ ابْنِ

مُطْلَقًا أَوْ لِمَعْنَاهُ كَمَا تَقَرَّرَ، وَالتَّكْرَارُ بِسِتْحِيلٍ عَلَيْهِ قَضْدُ ذَلِكَ أَيْضًا فَكَمَا أَوْقَعُوهُ بِهِ وَلَمْ يَنْظُرُوا لِذَلِكَ فَكَذَا هِيَ وَكَوْنُهَا يُشْتَرَطُ فِيهَا قَضْدَانِ وَفِيهِ قَضْدٌ وَاحِدٌ لَا يُؤْتَرُ؛ لِأَنَّ التَّلَاحِظَ أَنَّ التَّغْلِيظَ عَلَيْهِ اقْتَضَى الْوُقُوعَ عَلَيْهِ بِالصَّرِيحِ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ، وَهَذَا بَقِيَهُ مَوْجُودٌ فِيهَا فَاتَّجَهَ إِطْلَاقُهُمْ لَا مَا بَحْثُهُ، وَإِنْ أَقَرُّوهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الصَّرِيحَ مُوقَّعٌ ظَاهِرًا بِمُجَرَّدِ لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ وَلَا تَحَقُّقٍ قَضْدٍ بِخِلَافِ الْكِنَايَةِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَحَقُّقِ الْقَضْدِ فَافْتَرَقَا، وَشَرَطُ وَقُوعِهِ بِصَّرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ رَفَعَ صَوْنَهُ بِحَيْثُ يُسَمِعُ نَفْسَهُ لَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ وَلَا عَارِضَ وَلَا يَفْغُ بِغَيْرِ لَفْظٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَرَأَى مَالِكٌ ^{تَطْلِيْقَهُ} وَقُوعَ التَّفْسَانِي.

(تَبِيْة) أَطْلَقُوا فِي لَسْتُ بِزَوْجَتِي الَّذِي لَيْسَتْ فِي جَوَابِ دَعْوَى أَنَّهُ كِنَايَةٌ فَشَجِلَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلَسْتُ بِزَوْجَتِي وَعَلَيْهِ فَإِنْ نَوَى مَعْنَى فَانْتَ طَالِقٌ الَّذِي هُوَ إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ عِنْدَ وَجُودِ الْمُغْلَقِ

فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْقَضْدِ كَمَا يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَتِهِ وَالتَّأَمُّلُ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . هـ . فُودُ : (مُطْلَقًا أَوْ لِمَعْنَاهُ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى عَلَى الثَّانِي . هـ . فُودُ : (فَكَمَا أَوْقَعُوهُ) أَيِ : طَلَاقِ التَّكْرَارِ أَيْ الصَّرِيحِ وَقَوْلُهُ : لِذَلِكَ أَيْ لِلِاسْتِحَالَةِ . هـ . فُودُ : (فَكَذَا هِيَ) أَيِ : الْكِنَايَةِ قَبْلَ قَعْبِهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ لَلْفُظِ لِمَعْنَاهُ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ التَّيْبَةِ بِأَنْ يُخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ نَوَى سِوَاءَ أَخْبَرَ فِي حَالِ السُّكْرِ أَوْ بَعْدَهُ . اهـ . ع ش عبارة الرشيدي ومعلوم أن الصورة أنه أخبر بأنه نوى إما في حال سُكْرِهِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحُكْمِ بِالْوُقُوعِ بِالْكِنَايَاتِ وَحَيْثُذِ فَإِنَّمَا أَوْقَعْنَا عَلَيْهِ الطَّلَاقَ بِإِقْرَارِهِ . اهـ . فُودُ : (يُشْتَرَطُ فِيهَا) أَيِ : الْكِنَايَةِ . هـ . فُودُ : (وَفِيهِ) أَيِ : الصَّرِيحِ . هـ . فُودُ : (فَاتَّجَهَ إِطْلَاقُهُمْ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . هـ . فُودُ : (وَشَرَطُ وَقُوعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَرَأَى مَالِكٌ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . هـ . فُودُ : (لَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ) يَشْمَلُ شَدِيدَ السَّمْعِ فَهَلْ يُغْتَبَرُ أَوْ الْمَدَارُ كَمَا فِي الْمُعْنَى عَلَى الْمُغْتَدِلِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ، وَيَظْهَرُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ قَيَّدَ الْإِعْتِدَالَ فِي الْمُعْنَى احْتِرَازًا عَنْ ثِقَلِ السَّمْعِ فَقَطُّ لَا عَنْ حَدِيثِهِ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

هـ . فُودُ : (وَقُوعِ التَّفْسَانِي) أَيِ : الْوُقُوعِ بِنَيْتِهِ بِأَنْ يُضْمِرَ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ طَلَقْتُكَ أَمَا مَا يَخْطُرُ لِلنَّفْسِ عِنْدَ الْمَشَاجِرَةِ أَوْ التَّضَجُّرِ مِنْهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَطْلِيْقِهِ لَهَا فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ أَصْلًا . اهـ ع ش . هـ . فُودُ : (تَبِيْة) أَطْلَقُوا (إِلَخ) أَقُولُ يَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِيمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا التَّيْبَةِ، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيٍّ مَعَ مَا يَأْتِي عَنْ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِعْتَاقُ كِنَايَةٌ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ فِي إِنْ غَبَتْ عَنْهَا سَنَةٌ . اهـ . سَمِ أَيِ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ كَوْنَهُ إِفْرَازًا فِي الظَّاهِرِ بِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ سَنَةً . هـ . فُودُ : (وَعَلَيْهِ (إِلَخ) أَيِ : الشُّمُولُ . هـ . فُودُ : (عِنْدَ (إِلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنَى .

الرَّفْعَةِ . هـ . فُودُ : (تَبِيْة) أَطْلَقُوا (إِلَخ) أَقُولُ يَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِيمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا التَّيْبَةِ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيٍّ مَعَ مَا يَأْتِي عَنْ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِعْتَاقُ كِنَايَةٌ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ فِي إِنْ غَبَتْ عَنْهَا سَنَةٌ .

عليه وقع، وإلا فلا، ويؤجبه بأن نفى الزوجية في هذا التركيب قد يراد به النفي المترتب على الإنشاء الذي نواه . وقد يراد به نفى بعض آثار الزوجية كترك إنفاقها أو طليها فاحتاج لبينة الإيقاع، ومثله إن فعلت كذا ما أنت لي بزوجية أو ما تكونين لي زوجة لاحتماله لذمك، والفرق أن هذا اشتبه في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العائنة منه إلا ذلك بخلاف الأول مجرّد دعوى على أن قائله غفل عما يأتي أن الاشتهاز ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت البلقيني أفتى في إن شكاني أخوك لست لي بزوجية بأنه إن قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو أنه يطلقها فإن نوى الفورية ففانت طلقت، وإلا لم تطلق إلا بالياس انتهى ملخصاً . وهو صريح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالذي قبله تبين وهم إفتاء بعضهم في : فما تصلح لي زوجة بإطلاق الجنب والصواب قول شيخه الفتى إن نوى الطلاق طلقت، وإلا فلا كلست بزوجتي نعم، نفل عنهما في ما عاد زوج بنتي يكون زوجها لهما أطلاقا الجنب

• قوله: (ويؤجبه) أي: الشمول. • قوله: (في هذا التركيب) وهو إن فعلت كذا قلست بزوجتي .

• قوله: (النفي) أي: نفي الزوجية. • قوله: (ومثله) أي: هذا التركيب. • قوله: (لذمك) أي: نفي الزوجية ونفي بعض آثارها. • قوله: (أن هذا) أي: إن فعلت كذا قلست بزوجتي. • وفوقه: (إلا ذلك) أي: الطلاق قصير صريحاً وقوله: بخلاف الأول أي: قوله: لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى أي يختل لذمك فهو كناية. اهـ كزدي. • قوله: (مجرّد دعوى) خبر قوله والفرق. • قوله: (على أن قائله) أي: الفرق المذكور. • قوله: (هنا يأتي) أي: في قول المصنف قلت الأصح أنه كناية وقوله: على الضعيف الآتي أي قيل ذلك. • قوله: (أو أنه يطلقها) عطف على قوله أنها طالق عند الخ أي أن الزوج يطلقها عند حصول الشكوى. اهـ كزدي. • قوله: (فإن نوى الفورية) أي: أنه يطلقها عقب حصول الشكوى. • قوله: (ففانت طلقت الخ) انظر ما وجهه فإن الظاهر أن التطلق على الإحتمال الثاني مجرّد وعيد لا يلزم الوفاء به ثم رأيت قول الشارح الآتي والصواب الخ. • قوله: (إلا بالياس) أي: بموت أحدهما. اهـ كزدي. • قوله: (وبه) أي: إفتاء البلقيني. • وفوقه: (كالذي الخ) أي: ما مرّ أول التبيين .

• قوله: (في فما تصلح لي زوجة الخ) أي: في إن فعلت كذا فما الخ. • قوله: (بإطلاق الجنب) أي: سواء نوى الطلاق أو لا. • قوله: (قول شيخه) أي: شيخ البلقيني. • قوله: (نعم نفل عنهما) أي: عن البلقيني وشيخه. اهـ كزدي. • قوله: (في ما عاد زوج بنتي الخ) أي فيما لو حلف بالثلاث ما عاد زوج الخ كما يأتي في أدوات التعليل ما يصرّح به. اهـ كزدي عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث أن زوج بنته ما عاد يكون لها زوجاً ولم يطلق الزوج عقب خليفه وقعت خلافاً لمن أطلق وقوعه محتجاً بأن مناه إن بقي لها زوجاً؛ لأن هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته بل يؤيده ومحل ذلك إن أراد انقضاء نكاحه بأن يطلقها، وإلا فلا أخذاً من قولهم في لست بزوجتي إنه كناية، ويجري ذلك في إن فعلت كذا ما تصلح لي زوجة أو تعود لي زوجة. اهـ .

كما أطلقه الثاني في ما عادَ تكوينين لي بزوجة والذي يُتَّجه أنه كناية؛ لأنَّ لفظَ عادَ وقَعَتْ زائدةٌ ومَرَّ في هذه بدونها أنها كناية، وأما زَعُمَ أنَّ زيادةَ عادَ تُوجبُ الصَّراحةَ فلا يخفى بُعْده بل شُدُوذُه وعَجِيبُ قولِ الفتَى ما عادَ يكونُ زوجها لها معناه إن بقي لها زوجها . انتهى فتأملهُ .
(وصريحه الطلاقُ) أي ما اشتقُّ منه إجماعًا (وكذا) الخُلْعُ والمُفَاداةُ وما اشتقُّ منهما على ما مرَّ فيهما، ولو قال خالفتك على مذهب أحمدَ ووُجِدَتْ شروطُ الخُلْعِ الذي يكونُ فسحًا بها عنده لم يكن ذلك قرينةً صارفةً لصراحةِ الخُلْعِ في الطلاقِ عندنا خلافاً لِمَن وَهَمَ فيه وفازقَ ما يأتي في أنت طالقٌ، وهو يُجِلُّها من وثاقٍ بابه استعملَ اللَّفْظَ حينئذٍ في معناه اللُّغَوِي فلم يَصْرِفْهُ عن مَذلوله بالكَلِيَّةِ بخلافه هنا فهو كانت طالقٌ طلاقاً لا يقعُ فَعَلِمَ أنَّ القرينةَ المُخالفةَ

• قوله: (كما أطلقه) أي: الحثُّ الثاني أي الشيخ . اهـ . كُرِدِي . • قوله: (والذي يُتَّجه إلخ) انظر ما وجهه ولعله أنَّ المعنى فيه إنَّ نَوَى بما ذَكَرَ الحِلْفَ أنه لا يَبْقَى بته مع زوجها بل يكونُ سببًا في طلاقها .
اهـ . ع ش وقد مرَّ آنفاً عن الشارح ما يُفيد ما يُقَرَّبُ منه . • قوله: (وقَعَتْ زائدة) الأولى التذكيرُ .
• قوله: (ومَرَّ) أي: أيضًا قُبِّلَ قوله والفرقُ إلخ . • قوله: (في هذه) أي: ما عادَ تكوينين لي بزوجة ولم يَتَمَرَّضْ لَتِي قَبْلَها؛ لأنه سَبَّحَ في الأدواتِ بآنها كنايةً أيضًا . • قوله: (بدونها) أي: لفظَ عادَ .
• قوله: (معناه إن بقي لها زوجها) أي: فَعَلَى هذا المعنى يَقَعُ مُطلقاً كما يأتي في مَبَحَثِ الأدواتِ . اهـ
كُرِدِي . • قوله: (انتهى) أي: قولُ الفتَى . • قوله: (أي ما) إلى قوله: (ولو قال خالفتك) في النهاية والمُعْنَى . • قوله: (أي ما اشتقُّ منه) أي: أو نفسه في أوقعتَ عَلَيْكَ الطلاقَ ونَحَوَهُ مِنَّا يأتي . اهـ .
رَشِيدِي . • قوله: (الخُلْعُ والمُفَاداةُ وما اشتقُّ إلخ) قد يوهِمُ أنَّ المضدَّ فيهما مِن الصريحِ وواضحٌ أنه لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ وكذا ما اشتقُّ مِنَ الخُلْعِ والمُفَاداةِ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . وقوله: (وواضحٌ أنه إلخ) في إطلاقه نَظَرُ أَخْذاً مِنَّا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِي وَمِنْ قولِ الشارحِ الآتي وَلِلْفَظِ الطَّلَاقِ وما اشتقُّ منه أمثلةٌ تأتي نَظَائِرُها في البَقِيَّةِ . ثُمَّ قال عَطَفًا على قولِ المتن: (كَطَلَّقْتُكَ): ما نَصَّهُ وأوقعتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أو الطَّلَاقَ وكذا وَضَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أو الطَّلَاقَ على الأوجهِ وَعَلَى الطَّلَاقِ إلخ فَأَفَادَ أنَّ نَظَائِرَ هذه الصِّيَغِ مِنَ الخُلْعِ والمُفَاداةِ بِمِثْلِها . • قوله: (على ما مرَّ إلخ) أي: في بابِ الخُلْعِ . • قوله: (ولو قال خالفتك إلخ) أي: مِن غيرِ تَقْلِيدِ صَحِيحٍ لأحمدَ سَمَ على حَجٍّ . اهـ . ع ش . • قوله: (صارفةً إلخ) أي: إلى الكِنَايَةِ . • قوله: (ما يأتي) أي: في شَرْحِ وتَرْجَمَةِ الطَّلَاقِ إلخ مِن أنه يَخْرُجُ عَنِ الصريحِ إلى الكِنَايَةِ . • قوله: (بأنه) أي الزَّوْجَ اسْتَعْمَلَ اللَّفْظَ ، وهو أنت طالقٌ حَبِيزٌ أي وَقْتُ حَلِّها مِنَ الوثاقِ في مَعْنَاهِ اللُّغَوِي ، وهو إطلاقُها مِنَ الوثاقِ . • قوله: (بخلافه هنا) قد يَمَنُّعُ أنه هنا خَرَجَ عَنِ مَذلوله بالكَلِيَّةِ إذ الفسخُ حَلٌّ لِلْمَعْصِيَةِ . اهـ . سَمَ أقولُ ، وإلى ذلك المنعِ أشارَ الشارحُ بِالْعِلَاوَةِ الآتِيَةِ . • قوله: (فهو) أي: خالفتك على مَذْهَبِ أحمدَ . • قوله: (كانت طالقٌ) فيه نَظَرٌ بل يَتَّبِعُها فَرَقٌ . اهـ . سَمَ .

• قوله: (ولو قال خالفتك إلخ) أي: مِن غيرِ تَقْلِيدِ صَحِيحٍ لأحمدَ . • قوله: (بخلافه هنا) قد يَمَنُّعُ أنه هنا خَرَجَ عَنِ مَذلوله بالكَلِيَّةِ إذ الفسخُ حَلٌّ لِلْمَعْصِيَةِ . • قوله: (فهو كانت طالقٌ إلخ) فيه نَظَرٌ بل يَتَّبِعُها فَرَقٌ .

لَوْضِعَ اللَّفْظُ لَعَوَّ كَقَوْلِهِ لِمَوْطُوعَةٍ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَاً بَائِئًا تَمْلِكِينَ بِهِ نَفْسَكَ فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَقَعُ رَجْعًا وَلَا تَنْظَرُ لِقَوْلِهِ بَائِئًا إِلَى آخِرِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَوْضُوعِ الصَّيْغَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ غَيْرُ قَرِينَةٍ إِذِ الْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ مُتَّحِدَانِ فِي أَنَّ كَلًّا فِيهِ حُلٌّ قَيْدِ الْعِصْمَةِ وَتَرْتُّبُ عَدَمِ نَحْوِ نَقْصِ الْعَدَدِ، وَسُقُوطِ الْمَهْرِ قَبْلَ الْوُطْءِ عَلَى الْفَسْخِ فَقَطْ لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْلُولِ . وَكَذَا (الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ) بِفَتْحِ السَّيْنِ أَيْ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا (عَلَى الْمَشْهُورِ) لَاشْتِهَارِهِمَا فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ وَوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ تَكَرُّرِ الْفِرَاقِ فِيهِ، وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ بِمَا تَكَرَّرَ وَمَا لَمْ يَرِدْ مِنَ الْمُشْتَقَّاتِ بِمَا وَرَدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ فِي الْاسْتِذْكَارِ عَنْ ابْنِ خَيْرَانَ وَمَحَلُّ هَذَيْنِ فَمَنْ عَرَفَ صَرَاحَتَهُمَا أَمَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا الطَّلَاقَ فَهُوَ الصَّرِيحُ فِي حَقِّهِ فَقَطْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يُشْجِهْ غَيْرُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي نَحْوِ أَعْجَمِيٍّ لَا يَدْرِي مَذْلُولٌ ذَلِكَ وَلَمْ يُخَالِطْ أَهْلَهُ مُدَّةً يُظَنُّ بِهَا كَذِبُهُ، وَإِلَّا فَجَهْلُهُ بِالصَّرَاحَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا لِمَا بَأْتِيَ أَنَّ الْجَهْلَ بِالْحَكْمِ لَا يُؤَثِّرُ، وَإِنْ غُذِرَ بِهِ وَذَكَرَ الْمَاوُزِدِيُّ أَنَّ

• فُودَ: (لِمَوْطُوعَةٍ أَنْتَ طَالِقٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا لَمْ يَحْكَمْ فِيمَا ذَكَرَ بِالْبَيِّنَةِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَحْصُلُ شَرْعًا بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ إِنَّمَا بِطَّلَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْوَضٍ أَوْ مَعَ اسْتِيفَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ وَوَضْعُهُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَا يَكُونُ بَائِئًا فِي الشَّرِيعَةِ بِالْبَيِّنَةِ مُغْتَبَرًا لِلْحَكْمِ الشَّرْعِيِّ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . فُودَ: (إِذِ الْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ مُتَّحِدَانِ إلخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْخُلْعَ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ طَّلَاقٌ جَزْمًا، وَإِلَّا فَهُوَ مَحَلُّ الْقَوْلَيْنِ طَّلَاقٌ أَوْ فُسْخٌ فَلَوْ كَانَا مُتَّحِدَيْنِ مَعْنَى فَمَا مَوْقِعُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . فُودَ: (وَتَرْتُّبُ إلخ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ . فُودَ: (وَسُقُوطِ الْمَهْرِ) عَطْفٌ عَلَى عَدَمِ نَحْوِ إلخ . فُودَ: (قَبْلَ الْوُطْءِ) مُتَعَلِّقٌ بِسُقُوطِ إلخ . فُودَ: (عَلَى الْفَسْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِ(تَرْتُّبِ إلخ) . فُودَ: (لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ إلخ) خُرُوجُهُ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ صَرَفُ الْقَرِينَةِ الْحَلِّ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْخَارِجُ . اهـ . سَم . فُودَ: (بِفَتْحِ السَّيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَطَالِقٌ بَعْدَ إِنْ قَعَلْتَ إلخ) فِيهِ النِّهَايَةُ . فُودَ: (أَيْ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا) فِيهِ تَنْظِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ الرِّشِيدِيِّ . فُودَ: (فِيهِ) أَيْ: الْقُرْآنِ . فُودَ: (وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْإِلْحَاقِ . اهـ . ع . ش . فُودَ: (وَمَا لَمْ يَرِدْ إلخ) أَيْ: وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَرِدْ إلخ . فُودَ: (وَمَحَلُّ هَذَيْنِ) أَيْ: الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ أَيْ صَرَاحَتَهُمَا . فُودَ: (إِذَا عَلِمَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ . فُودَ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَيْ: كُلُّ مَنْ قَوْلِ الْاسْتِذْكَارِ وَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ . اهـ . ع . ش . فُودَ: (مَذْلُولٌ ذَلِكَ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ . فُودَ: (أَهْلُهُ) أَيْ: مَنْ يَسْتَعْمِلُ الْفِرَاقَ وَالسَّرَاحَ كَالطَّلَاقِ . فُودَ: (وَلَا فَجَهْلُهُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ بَاطِنًا وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الْمُؤَاخَذَةِ بِهِ بَاطِنًا لَمْ يَتَعَدَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ أَصْلًا فَكَانَ كَالْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مَعْنَى . اهـ . ع . ش . وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ قَبْلَ إلخ) ظَاهِرٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ . فُودَ: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا) أَيْ: الصَّرَاحَةُ يَعْنِي لَا يُخْرِجُ الصَّيْغَةَ مِنَ الصَّرَاحَةِ إِلَى الْكِنَايَةِ .

• فُودَ: (لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْلُولِ) خُرُوجُهُ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ صَرَفُ الْقَرِينَةِ الْحَلِّ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْخَارِجُ .

العبرة في الكفار بالصریح والكنایة عندهم لا عندنا؛ لأننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذا في طلاقهم ومحلّه إن لم يترافقوا إلینا كما مرّ بما فيه قبیل فصلی أسلم وتحتّه أكثر من أربع، ولللفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تأتي نظائرها في البقیة (كطَلَّقْتُكَ) وطلّقت منه بعد أن قيل له طَلَّقَهَا ومنها بعد طَلَّقِي نفسك، وكطَلَّقْتُ هنا الطلاق لا یرم لي وطالِقٌ بعد إن فعلت كذا فزوجتک طالِقٌ، وبأني قريباً ما يُعلم منه الفرق بين هذا، وأنت واحدة بخلاف طالِقٍ فقط أو طَلَّقْتُ فقط ابتداءً فإنّه لا يقع به شيء، وإن نواها كما نقلناه عن قطع القفال، وأقرّاه أي؛ لأنّه لم يسبق قرينة لفظيّة تربط الطلاق بها (وأنت) طالِقٌ لكأنه صریح في طَلَّقَ واحدة فقط كانت كل طالِقٍ أو نصف طالِقٍ، وأنت (طالِقٌ)، وإن قال ثلاثاً على سائر المذاهب فيقفن وفقاً لابن الصبّاغ وغيره وخلافاً للقاضي أبي العليّ ولا نظّر لكونه لا يقع على سائر المذاهب؛ لأنّ منها من يمنع وقوع الثلاث مجعلة؛ لأنّ قائله لا يريدون به إلا المبالغة في الإيقاع. ومن ثمّ لو

• قوله: (ومحلّه إلخ) كذا في النهاية وفيه وفقة ظاهرة وسكت المُنْهِي على إطلاق الماوردی فقال وظاهر كلامهم أنّه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردی إن ما كان عند المشركين صریحاً في الطلاق أجري عليه حكم الصریح، وإن كان كنايةً عندنا وما كان عندهم كنايةً أجري عليه حكم الكناية، وإن كان صریحاً عندنا؛ لأننا نعتبر عقودهم في شريكهم فكذا طلاقهم. اهـ، وهو وجبة. • قوله: (إن لم يترافقوا إلینا) أي: إلى حاكمنا، وأما المُنْهِي فيجب بأن العبرة بما يعتقدون أنّه صریح أو كناية. اهـ. ع. ش. • قوله: (في البقية) أي: في الفراق والخلع والمفاداة. • قوله: (وطَلَّقْتُ منه إلخ) سيأتي قبیل قول المصنّف والإعتاق كناية أن صراحة هذا ضعيف فيقبل الصّرف بالتّية. • قوله: (منه بعد أن قيل له إلخ) الضميران للزوج بقرينة ما بعده. اهـ. رَشِيدِي. • قوله: (بعد أن قيل له طَلَّقَهَا) فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله: طَلَّقْتُ بغير ذكر مفعول صریحاً ولا كناية كما يأتي وظاهره، وإن سبق مشاجرة بين الزوجين. اهـ. ع. ش. • قوله: (طَلَّقَهَا) أي: ونحوه كهل هي طالِقٌ أو طَلَّقَتْه. • قوله: (ومنها) عطف على منه. • قوله: (الطلاق لا یرم لي) أي: ولو ابتداءً كما هو صریح صنيع الرّوض والمُنْهِي، ويُفیده كلام الشارح الآتي في شرح يا طالِقٌ. • قوله: (وطالِقٌ) عطف على قوله: (وطَلَّقْتُ إلخ)، ويَحْتَمِل على قوله: (الطلاق إلخ) وقوله: (بعد أن إلخ) راجع لقوله: (وطالِقٌ) فقط أخذاً بما بعده، ومما مرّ عن الرّوض والمُنْهِي. • قوله: (وبأني قريباً إلخ) أي في شرح ودعيني. • قوله: (بين هذا) أي: قوله: (طالِقٌ بعد أن فعلت إلخ). • قوله: (بخلاف طالِقٍ فقط) أي: بدون ذكر المُبتدأ وحروف التّداء. • وقوله: (أو طَلَّقْتُ فقط) أي بدون ذكر المفعول. اهـ. مُنْهِي. • قوله: (وإن نواها) أي: الزّوجة وكذا ضمير قوله بها الآتي. • قوله: (صریح في طَلَّقَ) أي: فإن نوى أكثر منها وقع ما نواه. اهـ. ع. ش. • قوله: (وإن قال ثلاثاً إلخ) ليس بغاية. • قوله: (لأنّ منها) أي: سائر المذاهب علة لقوله: (لا يقع إلخ). • وقوله: (لأنّ قائله إلخ) أي: لفظ على سائر المذاهب، وهذا علة لقوله: (ولا نظّر إلخ) وقوله: (إلا المبالغة في الإيقاع) أي شدة العناية بتشجير الطلاق.

قَصَدَ أَحَدَ التَّعْلِيْقِ عَلَيْهَا قَبْلَ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي (وَمُطْلَقَةً) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَمُفَارَقَةً وَمُسْرُوحَةً (وَمَا طَالِقٌ) لِمَنْ لَيْسَ اسْمُهَا ذَلِكَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، وَبِمَا مُفَارَقَةً، وَبِمَا مُسْرُوحَةً، وَأَوْقَفْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أَوْ الطَّلَاقَ وَكَذَا وَضَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أَوْ الطَّلَاقَ عَلَى الْأُوجْهِ وَعَلَى الطَّلَاقِ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ . وَكَذَا قَوْلُهُ : الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي أَوْ طَلَاكَ لَا يَزِمُ لِي

هـ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَي: عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَعَدِّدَةِ بِهَا . اهـ . ع ش . هـ فَوَدَّ: (قَبْلَ مِنْهُ) أَي: فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ أَصْلًا حَيْثُ كَانَ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَنْ لَا يَقُولُ بِوُقُوعِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ اتَّفَقَتِ الْمَذَاهِبُ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا عَلَيْنِكَ فَآتَتْ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ ع ش . هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي أَوَائِلِ فَضْلِ تَعْدِيدِ الطَّلَاقِ .

هـ فَوَدَّ (سَبِي): (وَمُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى طَالِقٍ . هـ فَوَدَّ: (بِتَشْدِيدِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَلَّلُوهُ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى لِأَقُولُهُ: (لَا أَفْعَلُ الْخ) . هـ فَوَدَّ: (بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) أَي: الْمَفْتُوحَةِ وَلَوْ قَالَ: أَتَيْتُ مُطْلَقَةً بِكُسْرِ اللَّامِ مِنْ طَلَّقَ بِالتَّشْدِيدِ كَانَ كِتَابَةً طَلَا فِي حَقِّ التَّخْوِي وَغَيْرِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ مَحَلَّ التَّطْلِيقِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا بُدَّ فِي وَقُوعِهِ مِنْ صَرِّهِ بِالنِّتْيَةِ إِلَى مَحَلِّهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ . اهـ . نِهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا الْخ) أَي: وَهُوَ كِتَابَةٌ .

(فَرَحُ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بِيَدِكَ طَلَّقْنِي فَقَالَتْ لَهُ أَتَيْتَ طَالِقٌ هَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِتَابَةٌ؟ . وَاجْتَبَا عَنْهُ بَآئَهُ لَا صَرِيحٌ وَلَا كِتَابَةٌ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ فَلَا تَمْلِكُهَا هِيَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ . اهـ .

هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ) أَي: فَإِنَّهُ صَرِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ وَفِي سَمٍ عَلَى حَتِّ أَيِ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ أَتَيْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ قَيَّدَهُ هَلْ وَلَوْ نِيَّةً كَانَ أَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ فَلَمَّا قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بَدَأَ لَهُ وَانْتَهَى عَنِ الْحَلْفِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اعْتَبِرَ وَجُودَ الصِّفَةِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ لَأَفْعَلْتَهُ لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالتَّرْكِ م . ر . اهـ . وَسَنَذْكُرُ فِي فَضْلِ قَالَ طَلَّقْتُكَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَتَيْتَ طَالِقٌ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الْوُقُوعِ . اهـ . ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَّرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ أَقُولُ قَوْلَ الْمُحَقِّقِ لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالتَّرْكِ لَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ يَخْتِ بِمَضْيِ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ لَا يَخْتِ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْأَمِّي قَبِيلَ فَضْلِ لَوْ عَلَيَّ بِحَمْلِ الْخِ مَا يَقْتَضِي مَا اسْتَظْهَرْتَهُ . اهـ . هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ) بِخِلَافِ طَلَاكَ عَلَيَّ فِكِتَابَةً وَفَارَقَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بِاحْتِمَالِ طَلَاكَ قَرَضَ عَلَيَّ مَعَ عَدَمِ اسْتِثْنَاءِهِ بِخِلَافِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ . اهـ . مُعْنَى . هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا قَوْلُهُ: الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي الْخ) إِذَا خَلَا عَنِ التَّعْلِيلِ . اهـ . نِهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِذَا خَلَا عَنِ التَّعْلِيلِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى التَّعْلِيلِ كَانَ دَخَلَتْ الدَّارُ فَالطَّلَاقُ لَا يَزِمُ لِي لَا يَكُونُ صَرِيحًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُ وَالْإِيمَانُ لَا تَعْلُقُ . اهـ . وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ آتِفًا عَنْ سَمٍ عَنْ م . ر ، وَأَمَّا يَوَاقِفُهُ قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ مَا نُصِّهَ كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ أَيِ بِقَوْلِهِ إِذَا خَلَا الْخِ إِلَى أَنَّ شَرْطَ الْحُجْثِ بِهِ حَالًا أَنْ لَا يَتَعَلَّقَهُ بِشَيْءٍ فَإِنْ عُلِّقَ أَيِ خَلَفَ بِهِ عَلَى شَيْءٍ كَانَ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ أَوْ قَالَ

هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ) إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ أَتَيْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ قَيَّدَهُ هَلْ وَلَوْ نِيَّةً كَانَ أَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ فَلَمَّا قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بَدَأَ لَهُ وَانْتَهَى عَنِ الْحَلْفِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اعْتَبِرَ وَجُودَ الصِّفَةِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ لَأَفْعَلْتَهُ لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالتَّرْكِ م . ر .

أو واجب علي لا أقفل كذا على المنقول المعتمد كذا أطلقوه كما أطلقوا أن بالطلاق أو الطلاق لا أقفل أو ما فعلت كذا لغو وعللوه بأن الطلاق لا يخلف به لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذر، وهو العتق يلزمني أو والعتق لا أقفل أو ما فعلت كذا ذكروا ما قد يخالف ما هنا، وعند تأمل ما يأتي ثم إن العتق لا يخلف به إلا عند التعليق أو الالتزام أو نية أحدهما يعلم أنه لا مخالفة فتأمل ولا تفتقر بمن بحث جزئياً ما هناك هنا إذ يلزم عليه أن الطلاق يلزمني لا أقفل كذا يكون حكمه كالعتق يلزمني لا أقفل كذا وليس كذلك، ومفروق بأن العتق عهد الحليف به كما تقرر فلم يتعمق، وأجزاء الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم يفتقد الحليف به، وإنما المعهود فيه إيقاعه متجزاً وعند المغلق به فلم يُعجز عنه غيره ولو جمع بين ألفاظ الصريح

الطلاق يلزمني لا أقفل أو لأفعلن كذا فلا يقع عليه إلا بوجود الصفة كما هو واضح. اهـ. وعلى هذا قول الشارح الآتي لا أقفل كذا الزاجع لما بعد، وكذا الخ ليس بقيد، وهو صريح صنيع الرّوض والمغني كما أشرفنا إليه. هـ. فود: (أو واجب علي الخ) لا قرّض علي نهاية ومغني ورّوض أي فليس بصريح وليكنه كناية ع ش. هـ. فود: (لغو) حيث لا نية. اهـ. نهاية. هـ. فود: (في نظير ذلك) أي: نظير الطلاق يلزمني الخ وبالطلاق الخ. هـ. فود: (الآتي في التذر) عبارته في باب التذر ومنه العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أقفل أو لأفعلن كذا فإن لم يتو التعليق قلغو، وإن نواه تخير ثم إن اختار العتق أو عتق العتق الخ أجزاء مطلقاً أو الكفارة، وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الأجزاء ولو قال إن فعلت فعبدتي حرّ ففعله عتق قطعاً. اهـ. سم. فود: (وعند تأمل الخ) طرّف ليّعلم الآتي. اهـ. كُردي. هـ. فود: (ثم) أي: في التذر. هـ. فود: (بمن بحث الخ) مرّ أيضاً عن النهاية ما يوافقه. هـ. فود: (يكون حكمه كالعتق الخ) أي: في عدم التّمين، وأجزاء الكفارة. هـ. فود: (كما تقرر) أي: أيضاً في قوله: (إن العتق لا يخلف به إلا عند التعليق الخ). هـ. فود: (فلم يتعمق) أي: العتق. هـ. فود: (فلم يُعجز عنه) أي: عن الطلاق. هـ. فود: (ولو جمع بين ألفاظ الخ) كأن يقول أتت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف، وأما مع العطف فلا ينبغي أنه كتكرار طالق مع العطف فليراجع.

هـ. فود: (لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذر الخ) عبارته في باب التذر ومنه العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أقفل أو لأفعلن كذا فإن لم يتو التعليق قلغو، وإن نواه تخير ثم إن اختار العتق أو عتق العتق الخ أجزاء مطلقاً أو الكفارة، وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الأجزاء ولو قال إن فعلت فعبدتي حرّ ففعله عتق قطعاً وقوله: العتق أو عتق قتي فلان أو والعتق يلزمني ما فعلت كذا لغو؛ لأنه لا تعليق فيه ولا التزام الخ. اهـ. وقد هو يحتمل التعليق قوله: وقد هو كذا بخطه وظاهره أنه سقط من قلبه يقال بين قد، وهو أي إن كنت فعلت كذا لزمني عتقه. في فتاوى الشيوطي مسألة رجل طلق امرأته واحدة ثم خرج من عندها فلقيه شخص فقال ما فعلت بزواجك فقال طلقها سبعين فهل يقع عليه الثلاث؟. الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه له بإقراره.

(مسألة): رجل قال لزوجته الطلاق يلزمني ثلاثاً إن أذنتني يكون سبب الفراق بيني وبينك فاختلفت له نصف فضة فما يقع عليه؟. الجواب يطلقها حيثن طلقه فببر من حليفه فإن لم يفعل وقع عليه الثلاث.

الثلاثة بنية التأكيد لم يتكرر وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يُحتمل على ما إذا نوى الاستئناف أو أطلق .
(لوع): يقع من كثير علي الطلاق من فرسي أو سيفي مثلاً وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق أنه ظاهرًا كنايةً وباطناً صريح ما لم ينو

• فؤد: (الثلاثة) أي: السابقة في المتن. • فؤد: (وَحُكْمُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ مِنْ وَثَاقٍ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ قَبْلَ الْفِرَاقِ مِنْ صِبْغَةِ الطَّلَاقِ كَانَتْ أَيْ أَغْنَى صِبْغَةُ الطَّلَاقِ كِنَايَةً فَإِنْ نَوَى بِهَا طَلَاقَ زَوْجَتِهِ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ قَصْدَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَخْرَجَهَا عَنِ الصَّرَاحَةِ، وَإِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهَا كَذَلِكَ فَالصِّبْغَةُ عَلَى صَرَاحَتِهَا سَمٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش وَشَيْدِي وَفِي الْهَيَاةِ وَالْمُغْنَى وَالرُّوْضِ وَالْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. • فؤد: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ: أَيْضًا عَنِ الرُّوْضَةِ. • فؤد: (مَا لَمْ يَنْوِ الْخ) قَيْدٌ لِلْمَغْطُوفِ

(مَسْأَلَةٌ): شَاهِدٌ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَكْتُبُ مَعَ فَلَانٍ فِي وَرْقَةٍ رَسَمَ شَهَادَةَ فَكَتَبَ الْحَالِفُ أَوَّلًا ثُمَّ كَتَبَ الْآخَرَ، الْجَوَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضَلُّ الْوَرْقَةَ مَكْتُوبَةً بِخَطِّ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا كَانَ يَتَنَّهُ وَيَتَنَّهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ تَوَاطَوْ وَلَا عِلْمَهُ أَنَّهُ يَكْتُبُ فِيهَا لَمْ يَحْثُ، وَإِلَّا حَيْثُ .

(مَسْأَلَةٌ): فِيمَنْ قَالَ لِرُجَّتِهِ تَكُونِي طَالِقًا هَلْ تَطْلُقُ أَمْ لَا لِاحْتِمَالِ هَذَا اللَّفْظِ الْحَالِ وَالْإِسْتِثْبَالَ، وَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ، وَإِذَا قُلْتُمْ بَعْدَ وَقْعِهِ فِي الْحَالِ فَمَتَى يَقَعُ أَيْمُضِي لَحْظَةً أَمْ لَا يَقَعُ أَضَلًّا؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ مُبْهَمٌ؟. الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ كِنَايَةٌ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ وَقْعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ طَلَّقَتْ أَوْ التَّغْلِيْقُ احْتِاجٌ إِلَى ذِكْرِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ وَغْدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ. ثُمَّ بَحَثَ بَاحِثٌ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآخِرَةِ فَقَالَ الْكِنَايَةُ مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَقُلْتُ بَلْ هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ إِنْشَاءَ الطَّلَاقِ وَالْوَعْدَ بِهِ فَقَالَ إِذَا قَصَدَ الْإِسْتِثْبَالَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقَعُ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ كَالْمُعْلَقِ عَلَى مُضِيِّ زَمَانٍ فَقُلْتُ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِالتَّغْلِيْقِ وَلَا بَدَّ فِي التَّغْلِيْقَاتِ مِنْ ذِكْرِ الْمُعْلَقِ وَهُوَ الطَّلَاقُ وَالْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ الزَّمَانُ مَثَلًا، وَهَذَا لَمْ يَقَعْ ذِكْرُ الزَّمَانِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ قَالَ هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ تَكُونِي فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ قُلْتُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِمَا لَيْسَتْ بِالْوَضْعِ وَلَا لَفْظِيَّةً وَلِهَذَا قَالَ الثَّعَالِيُّ إِنَّ الْفِعْلَ وَضِعَ لِحَدِيثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ وَلَمْ يَقُولُوا إِنَّهُ وَضِعَ لِلْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ بِأَنَّ الدَّلَالَاتِ فِي عُرْفِ الثَّعَالِيِّ ثَلَاثٌ لَفْظِيَّةٌ وَصِنَاعِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ فَالْأَوَّلَى كَدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْحَدِيثِ، وَالثَّانِيَةُ كَدَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ، وَالثَّالِثَةُ كَدَلَالَتِهِ عَلَى انْتِفَاعٍ، وَصَرَّحَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ بِأَنَّ دَلَالَةَ الْأَفْعَالِ عَلَى الزَّمَانِ لَيْسَتْ لَفْظِيَّةً بَلْ هِيَ مِنْ بَابِ دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ، وَدَلَالَاتُ التَّضَمُّنِ وَالْإِلْتِزَامِ لَا يُعْمَلُ بِهَا فِي الطَّلَاقِ وَالْأَفْعَالِ وَتَعْوِجُهَا بَلْ لَا يُعْتَمَدُ فِيهَا إِلَّا مَذْلُولُ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، وَالدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ تُثَبِّتُ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ هَذِهِ الصِّبْغَةَ وَغْدٌ فَإِنْ قِيلَ لَفْظُ السُّؤَالِ تَكُونِي يَحْذِفُ التَّوْنُ قُلْتُ لَا فَرَقَ فَإِنَّهُ لُغَةٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ لَحْنًا فَلَا فَرَقَ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ بَيْنَ الْمُعْرَبِ وَالْمَلْحُونِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ الْأَمْرَ عَلَى حَذْفِ اللَّامِ أَيْ لِتَكُونِي فَهُوَ إِنْشَاءٌ فَتَطْلُقُ فِي الْحَالِ بِلَا شَكٍّ. اهـ. • فؤد: (وَحُكْمُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ مِنْ وَثَاقٍ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَوْ قَالَ أَتَيْتُ طَالِقًا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ سَرَّخْتُكَ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا وَفَارَقْتُكَ فِي الْمَنْزِلِ فَكِنَايَةٌ ظَاهِرًا، وَقَبْلُ بَاطِنًا إِنْ قَصَدَ قَوْلَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ قَبْلَ فِرَاقِهِ. اهـ. وَعَبَّرَ فِي الرُّوْضِ بِدَلِّ قَوْلِهِ

من فرسي قبل فراغ لفظ اليمين فحيثُ يكون كنايةً تتوقفُ على النية سواءً في ذلك العامي وغيره، وهذا أصوب من إفتاء غير واحد بإطلاق عدم الوقوع كانت طالق من العمل، ويُردُّ بأن هذا مُقيّد بما قلناه أيضًا على أن الأذرعِي بحث فيمن لا تعملُ كينت نبيل أنه يقع وكالتعليق بالمُحال، ويُردُّ بأن شرط التعليق ما ذكرناه من نيته قبل فراغ لفظه فهو مِمَّا قلناه، وفي الروضة عن المُتَوَلِّي، وأقره ما حاصله في أنت طالق من وثاقٍ أنه إنما يخرج عن الصريح إلى الكناية في ظاهر الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا بُدَّ أن يعزم على الإتيان بالزيادة بعد الفراغ طالقٍ فحيثُ إن نوى الإيقاع به وقَعَ، وإلا فلا بخلاف ما إذا بدت له تلك الزيادة بعد الفراغ فإنه يقع مُطلقًا وكذلك نية الزيادة في التذيين لا بُدَّ أن توجد قبل فراغ طالقٍ أيضًا، ويأتي في الاستثناء ما يوافق ذلك وفي الأنوار لو قال نسائي طالق، وأراد أقربه لم تطلق زوجته، ويحتملُ حملُه على الباطن. أما في الظاهر فالوجه أنه لا يُقبلُ منه ذلك وكذا يُقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك ثم رأيت بعضهم أوله بذلك (لا أنت طالق) أنت (الطلاق في الأصح)

فَقَطَّ. • فُود: (من فرسي) أي: ونحوه. • فُود: (فحيثُ) أي: حين إذ قصدَ نحو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين. • فُود: (في ذلك) أي: التفصيل المذكور وكذا قوله: وهذا الخ. • فُود: (وَيُردُّ) أي: قوله: (كانت طالق من العمل بأن هذا) أي: عدم الوقوع في المقيس عليه مُقيّدٌ بذلك أي بما إذا قصدَ إثبات من العمل قبل الفراغ مِمَّا قبله ولم ينو به طلاق زوجته. • فُود: (إنه يقع) ظاهره مُطلقًا. • فُود: (وكالتعليق الخ) عطفٌ على كانت طالق الخ. • فُود: (وَيُردُّ الخ) أي: قوله: (كالتعليق الخ). • فُود: (من نيته الخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته. • فُود: (فحيثُ) أي: حين وجود ذلك العزم. • فُود: (وقَعَ الخ) أي ظاهرًا وباطنًا. • فُود: (ولا) أي: وإن لم ينو إيقاع الطلاق. • وفُود: (مطلقًا) أي: نوى الإيقاع أو لا. • فُود: (وكذلك نية الزيادة الخ) مُكرَّرٌ مع قوله أما فيما بينه وبين الله الخ. • فُود: (ذلك) أي: قوله: (وكذلك نية الزيادة الخ). • فُود: (أنه لا يُقبلُ منه الخ) يتبني إلا مع قرينة سم على حجج. اه. ع ش. • فُود: (وكذا يُقال) أي: يُحملُ على الباطن. • فُود: (ذكرها) أي: صاحب الأنوار مع ذلك أي نسائي طالق.

فَكِنَايَةُ الخ بقوله كناية إن قارنَه العزم على الزيادة أو توسَّطَ لا إن بدا له بعدُ فقال من وثاقٍ أي أو نحوه. اه. • فُود: (يكون كناية الخ) عبارة الرُّوضِ وقوله: أنت طالق من وثاقٍ أو من العمل وسرَّحك إلى كذا وفارقك في المنزِل كناية إن قارنَه العزم على الزيادة أو توسَّطَ لا إن بدا له بعدُ فقال من وثاقٍ أي أو نحوه. اه. أي فلا يكون كناية بل صريحًا وحاصلُه أنه إذا قصدَ هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أغني صيغة الطلاق كناية إن نوى بها طلاق زوجته وقَعَ، وإلا فلا؛ لأن قصدَ هذه الزيادة أخرجها عن الصراحة، وإن لم يقصدها كذلك فالصيغة على صراحيتها. • فُود: (فالوجه أنه لا يُقبلُ الخ) يتبني إلا مع قرينة.

بل هما كِنَايَتَانِ كَأَن فَعَلْتَ كَذَا ففِيهِ طَلَاكَ أَوْ فَهُوَ طَلَاكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَضْرَرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَيْنِ إِلَّا تَوْشَعًا وَكَذَا أَنْتَ طَالٍ تَرْخِيمٌ طَالِي شُدُودًا مِنْ وَجْوهٍ وَعِظَامُ صَرَاحَتِهِ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ يَصْلُحُ تَرْخِيمًا لِطَالِبٍ وَطَالِعٍ وَلَا مُخَصَّصٌ إِلَّا النَّيَّةُ، وَكَذَا أَنْتَ طَلِّقَةٌ أَوْ نَصْفُ طَلِّقَةٍ أَوْ أَنْتَ وَطَلِّقَةٌ أَوْ مَعَ طَلِّقَةٍ أَوْ فِيهَا وَلَكِ طَلِّقَةٌ أَوْ الطَّلَاقُ وَعَلَيْكَ الطَّلَاقُ وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ وَمِمَّا مَرَّ فِي صَيِّغَةِ التَّكَاحِ أَنَّ الْخَطَأَ فِي الصَّيِّغَةِ إِذَا لَمْ يُخْلَعْ بِالْمَعْنَى لَا يُضَرُّ كَهُوَ بِالْإِعْرَابِ وَمِنْهُ مَا لَوْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِقَوْلِهِ أَتَنْزُّ أَوْ أَتَنْمُ طَالِقٌ، وَأَنْ تَقُولَ لَهُ طَلِّقْنِي فَيَقُولَ هِيَ مُطَلِّقَةٌ فَلَا يُقْبَلُ إِرَادَةُ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ سُؤْلِهَا يَضْرِفُ اللَّفْظَ إِلَيْهَا، وَمَنْ نَمَّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذِكْرُ رَجْعٍ لِنَيْتِهِ فِي نَحْوِ أَنْتَ طَالِقٌ، وَهِيَ غَائِبَةٌ، وَهِيَ طَالِقٌ، وَهِيَ حَاضِرَةٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَلَوْ قَالَ مَا كَذَبْتُ أَنَّ أَطْلَقَكَ كَانَ إِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُنْظَرْ لِلْقَوْلِ وَالْمُرْجُوحُ عِنْدَ كَثِيرِينَ أَنَّ نَفْيَ

• فَوُدَّ: (بَلْ هُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُنْظَرْ) فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (كِنَايَتَانِ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ.
 • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمَضْرَرَ الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا فِي الْمَتْنِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (مِنْ وَجْوهٍ) مِنْهَا عَدَمُ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّاءِ وَعَدَمُ التَّدَايِ. اهـ. سَم. • فَوُدَّ: (وَاعْتِمَادُ صَرَاحَتِهِ) رَجَحَهَا فِي الرُّوْضِ، وَأَقْرَهُ فِي شَرْحِهِ. اهـ. سَم. • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ يَصْلُحُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاحِيَّةَ لَا تَوْجِبُ الْكِنَايَةَ، وَيَكْفِي فِي تَخْصِيصِهِ بِتَرْخِيمِ طَالِقٍ قَضْدُ أَنْ تَرْخِيَمَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ بِهِ فَتَأْمَلْهُ فَقَوْلُهُ: وَلَا مُخَصَّصٌ إِلَّا النَّيَّةُ إِنْ أَرَادَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ فَالْحَضَرُ مَمْنُوعٌ أَوْ نِيَّةُ تَرْخِيمِ طَالِقٍ فَمَا زَعَمَهُ سَاقِطٌ. اهـ. سَم.
 • فَوُدَّ: (أَوْ فِيهَا) أَيِ: الطَّلِيقَةِ عَطَفَتْ عَلَى مَعَ طَلِّقَةٍ. • فَوُدَّ: (وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي نَحْوِ أَنْتَ طَوَالِقٌ حَيْثُ لَمْ يَتَّعْ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةً. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (كَهُوَ) أَيِ: كَالْخَطَأِ. • فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ: الْخَطَأُ فِي الصَّيِّغَةِ. • فَوُدَّ: (وَأَنْ تَقُولَ لَهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ. اهـ. سَم. إِذَا مَا ذَكَرَ فِيهِ النِّصَاتِ لَا خَطَأً. • فَوُدَّ: (فَلَا يُقْبَلُ إِرَادَةُ غَيْرِهَا) أَيِ: غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْمُبَادَرَةِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ يُدَيِّنُ بَلْ قَوْلُهُ: لِأَنَّ تَقَدُّمَ سُؤْلِهَا إِلَيْهِ ظَاهِرٌ فِيهِ فَإِنَّ الصَّرْفَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ لَوْ قَالَ مَا كَذَبْتُ الْخ نَظَرٌ فِيهِ الْغَرَبِيُّ بِأَنَّ التَّغْيِي الدَّخِيلَ عَلَى كَادَ لَا يُثْبِتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَخَذْنَاهُ لِلْفَرْقِ قَالَ الْأُسْمُونِيُّ الْمَعْنَى مَا قَارَبْتَ أَنْ أَطْلَقَكَ، وَإِذَا لَمْ يُقَارَبْ طَلَّاقُهَا كَيْفَ يَكُونُ مُقَرَّبًا، وَإِنَّمَا

• فَوُدَّ: (مِنْ وَجْوهٍ) مِنْهَا عَدَمُ الْعِلْمِيَّةِ، وَالتَّاءِ وَعَدَمُ التَّدَايِ. • فَوُدَّ: (وَاعْتِمَادُ صَرَاحَتِهِ) رَجَحَهَا فِي الرُّوْضِ، وَأَقْرَهُ فِي شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ يَصْلُحُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاحِيَّةَ لَا تَوْجِبُ الْكِنَايَةَ، وَيَكْفِي فِي تَخْصِيصِهِ بِتَرْخِيمِ طَالِقٍ قَضْدُ أَنْ تَرْخِيَمَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ بِهِ فَتَأْمَلْهُ. فَقَوْلُهُ: وَلَا مُخَصَّصٌ إِلَّا النَّيَّةُ إِنْ أَرَادَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ فَالْحَضَرُ مَمْنُوعٌ أَوْ نِيَّةُ تَرْخِيمِ طَالِقٍ فَمَا زَعَمَهُ سَاقِطٌ.
 • فَوُدَّ: (وَأَنْ تَقُولَ لَهُ طَلِّقْنِي فَيَقُولَ هِيَ مُطَلِّقَةٌ فَلَا يُقْبَلُ الْخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ الْمُحَسِّنِيُّ يَتَأَمَّلُ بِإِزَاءِ السَّطْرِ الَّذِي فِيهِ، وَأَنْ تَقُولَ الْخ وَقِيلَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَمِنْهُ مَا لَوْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِقَوْلِهِ أَتَنْزُّ أَوْ أَتَنْمُ طَالِقٌ فَانْظُرْ هَلْ قَوْلُهُ: يَتَأَمَّلُ رَاجِعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ أَوْ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَلِذَا اثْبَتَهُ وَخَذَهُ فِي الشَّجَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كَأَدِّ لَيْسَ إِبْتِثًا؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ وَفَاقًا لِكَثِيرِينَ أَيْضًا أَوْ رِعَايَةً لِلْعُرْفِ فَإِنَّ أَهْلَهُ يَفْهَمُونَ مِنْهُ الْإِبْتِثَ. (وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاقِ) وَلَوْ بِمَنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ (بِالْعَجْمِيَّةِ)، وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ (صَرِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا عَنْدهُمْ فِي مَعْنَاهَا شُهْرَةُ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا أَمَّا تَرْجُمَةُ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ فَكَذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ أَصْلِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَثُقِلَ عَنْ جَمْعِ الْجَزْمِ بِهِ لَكِنَّ الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَالزُّوْبَانِيِّ، وَأَقْرَأَهُمَا أَنَّهَا كِنَايَةٌ لِيُبْغِذَاهَا عَنِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَا يُنَافِي تَأْثِيرَ الشُّهُرَةِ هُنَا عَدَمَهُ فِي أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَوْضُوعٌ لِلطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ ذَاكَ، وَإِنْ اشْتَهَرَ فِيهِ وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا صَرَفُ هَذِهِ الصَّرَاحِ عَنِ مَوْضُوعِهَا بِنَيْةٍ كَقَوْلِهِ أَرَذْتُ إِطْلَاقَهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ مُفَارَقَتَهَا لِلْمَنْزِلِ أَوْ بِالسَّرَاحِ التَّوَجُّهَ إِلَيْهِ أَوْ أَرَذْتُ غَيْرَهَا فَسَبَقَ لِسَانِي إِلَيْهَا نَعَمْ، إِنْ قَالَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ يُجْلِيهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ الثَّانِي كَالآنَ فَارَقْتُكَ وَقَدْ دَعَا عَنْهُ سَفَرُهُ أَوْ الثَّالِثُ كَأَسْرَحِي عَقِبَ أَمْرِهَا بِالتَّكْبِيرِ لِمَحَلِّ الزَّرَاعَةِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا قَبْلَ ظَاهِرِهَا وَلَوْ قَالَ طَاءَ أَلِفٌ لَمْ قَافٌ فَهَلْ هُوَ مِنْ تَرْجُمَةِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَةٍ أَوْ لَعَوٌّ كُلٌّ مُحْتَمَلٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي، وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْجُمَةِ بِأَنَّ مُفَادَ كُلٍّ مِنَ الْمُتَرَجِّمِ بِهِ وَعِنَهُ وَاحِدٌ بِخِلَافِهِ هُنَا

يَكُونُ إِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ نَفْيَهَا إِبْتِثٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: نَظَرُ فِيهِ الْغَزْيِيُّ الْخُ مُتَعَمِّدٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِكَثِيرِينَ) أَي: آخَرِينَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَنْ أَحْسَنَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ طَاءَ) فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ) شَامِلٌ لِلْعَرَبِيِّ الَّذِي يُحْسِنُ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ طَاءَ) فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ فَإِنَّ قِلَّ تَخْصِيصِ الْمُصَنِّفِ التَّرْجُمَةَ بِالْعَجْمِيَّةِ قَاصِرٌ فَإِنَّ غَيْرَ الْعَجْمِيَّةِ مِنَ اللُّغَاتِ كَذَلِكَ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْمُعَرَّرِ بِسَائِرِ اللُّغَاتِ أُجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالْعَجْمِيَّةِ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ مِنْ سَائِرِ اللُّغَاتِ. اهـ. قَوْلُهُ: (هَتَكُمْ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ عِنْدَ أَهْلِهَا. قَوْلُهُ: (الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْخُ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ اقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الطَّلَاقِ قَدْ يَفْهَمُ أَنَّ تَرْجُمَةَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ كِنَايَةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوِيهِ لِلْخِلَافِ فِي صَرَاحِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ فَضَعُفًا بِالتَّرْجُمَةِ. اهـ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي الْخُ) جَوَابُ مَنْشُؤِهِ قَوْلُهُ: الشُّهُرَةُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرُ الْخُ) وَدَيْنٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (صَرَفُ هَذِهِ الصَّرَاحِ الْخُ) أَي: بِلا قَرِينَةٍ. قَوْلُهُ: (أَرَذْتُ إِطْلَاقَهَا الْخُ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ أَرَذْتُ بِالطَّلَاقِ إِطْلَاقَهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُفَارَقَةَ الْمَنْزِلِ أَوْ فِرَاقًا بِالْقَلْبِ أَوْ بِالسَّرَاحِ تَسْرِيحَهَا إِلَى مَنْزِلِ أَهْلِهَا أَوْ أَرَذْتُ غَيْرَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ وَلَمْ يَكُنْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ قَرِينَةً كَمَا لَوْ قَالَ الْخُ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِالسَّرَاحِ) عَطَفَ عَلَى مُقَدِّمٍ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْمُغْنِيِّ.

قَوْلُهُ: (غَيْرِهَا) أَي: غَيْرَ الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَي: كَطَلَقْتُكَ. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: الثَّانِي وَالثَّلَاثِ. قَوْلُهُ: (قَبْلُ) أَي: لَوْ جُودَ الْقَرِينَةُ الذَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَي: كِنَايَةُ الطَّلَاقِ.

قَوْلُهُ: (بِمَنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ) شَامِلٌ لِلْعَرَبِيِّ الَّذِي يُحْسِنُ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ.

فإن مُفَادَ الحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ الحُرُوفُ الْمُتَنَظِّمَةُ، وهي التي بها الإيقاعُ فاختلف المُفَادَانِ فإن قُلْتُ قَضِيَّةُ هذا تَرْجِيحُ الثَّالِثِ قُلْتُ لو قِيلَ به لم يَتِمَّذْ لَكِنْ ذَلِكَ اللَّفْظُ الْمَوْقِعُ مَفْهُومٌ مِمَّا نَطْلُقُ بِهِ فَصَحَّ قَصْدُ الإيقاعِ بِهِ. (وأطلقْتُكَ، وأنت مُطْلَقَةٌ) بِشُكُونِ الطَّاءِ (كِتَابِيَّة) لِعَدَمِ اسْتِثْنَائِهِ، وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي تَكْرِيرِ طَالِيٍّ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَلَا شَرْطٍ بِأَنَّهُ لَفْظٌ فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ حَالًا وَلَا مَالًا وَقَوْلُهُ : مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَ طَالِيٍّ وَحْدَهُ لَفْظٌ، وَإِنْ نَوَى أَنْتَ الْإيقاعَ فَكَذَا مُكْرَرُهُ (ولو اسْتَشْهَرَ لَفْظُ لِلطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ) بِالضَّمِّ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْاسْمَ الْمُحَكَّمِيَّ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ حَرَكَةُ حِكَايَةٍ لَا إعرَابٍ فَيَتَقَدَّرُ الإعرَابُ فِيهِ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ فَمَنْ قَالَ هُنَا بِالرَّفْعِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَنَّهَا حَرَكَةُ إعرَابٍ

• فَوَدَّ: (فَإِنْ مُفَادَ الحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ الحُرُوفُ الْمُتَنَظِّمَةُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ مُفَادُهَا أَعْمٌ مِنَ الْمُتَنَظِّمَةِ. اهـ. سَم.
• فَوَدَّ: (فَاخْتَلَفَ الْمُفَادَانِ) أَيِ: مُفَادُ الْمُقَطَّعَةِ وَمُفَادُ الْمُتَنَظِّمَةِ. • فَوَدَّ: (قَضِيَّةُ هذا) أَيِ: الْفَرْقِ أَوْ اخْتِلَافِ الْمُفَادَيْنِ تَرْجِيحُ الثَّالِثِ أَيِ كَوْنِهِ لَفْظًا. • فَوَدَّ: (قُلْتُ لو قِيلَ به لم يَتِمَّذْ لَكِنْ الْخ) لَا يَخْفَى بَعْدَهُ قُلْتُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَفْظٌ وَفِي قَوْلِ الْمُحَكَّمِيِّ بَلْ مُفَادُهَا الْخِ إِشَارَةٌ مَا إِلَيْهِ. اهـ. سَبَدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (الْمَوْقِعِ) بِكُسْرِ الْقَافِ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ) أَيِ الْمَفْهُومِ لَوْ قُوعِ الطَّلَاقِ مَعَ النَّيَّةِ. • فَوَدَّ: (لِإِنَّ لَفْظَ طَالِيٍّ الْخ) أَيِ الْمُتَبَدِّلِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُسَبُّوقِ بِتَخْوِ هَلْ أَنَا طَالِيٌّ كَمَا مَرَّ.
• فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ اسْتَشْهَرَ) أَيِ عُرْفًا وَقَوْلُهُ: كَالْحَلَالِ أَيِ عَلَيَّ حَرَامٌ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِالضَّمِّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَ: (أَغْرَبِي) فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْاسْمَ الْمُحَكَّمِيَّ) نَازَعَ فِيهِ الشَّهَابُ سَمَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِنْ كَانَ الْمُحَكَّمِيُّ لَفْظَ الْحَلَالِ وَحْدَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمُحَكَّمِيُّ جُمْلَةُ الْحَلَالِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَحَيْثُ تَبَدَّلَ فَحَرَكَةُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ بَاقِيَةً عَلَى إعرَابِهَا، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فِي حَالَةِ الرَّفْعِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. • فَوَدَّ: (فَمَنْ قَالَ هُنَا بِالرَّفْعِ إِنَّمَا يَأْتِي الْخ) لَا يَخْفَى فَسَادُ هَذَا الْكَلَامِ كَمَا عَلِمَ

• فَوَدَّ: (الْمُتَنَظِّمَةُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ مُفَادُهَا أَعْمٌ مِنَ الْمُتَنَظِّمَةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْاسْمَ الْمُحَكَّمِيَّ الْخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا مِنَ الْاسْمِ الْمُحَكَّمِيِّ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ لو كَانَ مَجْرُورًا الْكَافِ لَفْظَ الْحَلَالِ وَحْدَهُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلْ مَجْرُورًا جُمْلَةُ الْحَلَالِ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ لَفْظُهَا فَصَارَتْ بِمِثْلَةِ الْمُفْرَدِ وَالْمَعْنَى كَهَذَا الْكَلَامِ أَوْ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّمْثِيلَ لِلْفِظِ الْمُشْتَهَرِ لِلطَّلَاقِ، وَهُوَ مَجْمُوعٌ حَلَالٌ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ وَحَيْثُ تَبَدَّلَ فَضَمُّ لَفْظِ الْحَلَالِ ضَمُّ إعرَابٍ لَوْ قُوعِهِ مُتَبَدِّلًا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا حِكَايَةٍ وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ وَلَا مُخْتِاجًا إِلَى النَّظَرِ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ كَقَوْلِكَ بَلْ وَمَا يَرُدُّ هَذَا التَّقْدِيرَ أَنَّ الْقَوْلَ الْمُقَدَّرَ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الْمُصْدَرِيَّ لَمْ يَصِحَّ التَّمْثِيلُ إِلَّا بِغَايَةِ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَعْنَى الْمُصْدَرِيَّ لَيْسَ لَفْظًا حَتَّى يَصِحَّ التَّمْثِيلُ بِهِ لِلْفِظِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَلْفُوظُ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ بَدَلًا مِنْهُ فَلَزِمَ تَقْدِيرُ الْقَوْلِ وَتَأْوِيلُهُ، وَإِنْدَالُ الْمَذْكُورِ مِنْهُ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ ذَلِكَ بِالْإِثْبَاتِ عَلَى الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فَمَنْ قَالَ هُنَا بِالرَّفْعِ الْخ) لَا يَخْفَى فَسَادُ هَذَا الْكَلَامِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا

أَوْ أَنَّهُ نَظَرُ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ هُنَا كَقَوْلِكَ الْحَلَالُ إِلْحٌ فَالْكَافُ دَاخِلَةٌ عَلَى قَوْلٍ مَحْذُوفٍ كَمَا هُوَ شَائِعٌ سَائِغٌ (أَوْ حَلَالٌ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ) أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ حَرَمْتُكَ أَوْ عَلَيَّ الْحَرَامُ أَوْ الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي (الصَّرِيحُ فِي الْأَصَحِّ) لِغَلْبَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَحُصُولِ التَّفَاهُظِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَوَّرْ فِي الْقُرْآنِ لِلطَّلَاقِ وَلَا عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَأَنْتَ حَرَامٌ كِنَايَةٌ اتِّفَاقًا

مِمَّا مَرَّ. اه. سم. ه. قُود: (أَوْ أَنَّهُ نَظَرُ إِلْحٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. ه. قُود: (كَمَا هُوَ إِلْحٍ) أَيِ حَذَفَ الْقَوْلَ. ه. قُود: (أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) فِي الْمُنْعَنِ.

ه. قُود: (سَنِي: (نَصْرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ) عِنْدَ مَنْ اشْتَهَرَ عَنْدهُمْ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ تَبَعًا لِلْمَرَاوِزَةِ قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ كِنَايَةٌ مُطْلَقًا. اه. مُعْنَى. ه. قُود: (لَمْ يَتَكَوَّرْ فِي الْقُرْآنِ إِلْحٍ) يَوْهَمُ اشْتِرَاطَ التَّكَوُّرِ فِيمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، عِبَارَةٌ الْمُنْعَنِ؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ وَرُودِ الْقُرْآنِ بِهِ

مَرَّ. فِي قِتَاوَى الشُّبُوطِيِّ بَسْطٌ كَبِيرٌ فِيمَنْ قَالَ لِرِزْوَجِهِ أَنْتَ تَالِقٌ نَاوِيًا بِهِ الطَّلَاقُ هَلْ يَقَعُ بِهِ طَّلَاقٌ؟. قَالَ: فَأَجَبْتُ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَقَعَ سَوَاءٌ كَانَ عَامِيًا أَوْ فَقِيهًا وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ أَنْتَ تَالِقٌ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّاءِ قَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِ الطَّاءِ، وَيُبْدِلُ كُلُّ مَنْهُمَا مِنَ الْآخِرِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَأُبْدِلْتُ التَّاءَ طَاءً فِي قَوْلِهِمْ طُرْتُ يَدَهُ وَتُرْتُ أَيِ سَقَطْتُ وَضَرَبْتُ يَدَهُ بِالسَّيْفِ فَأَطَرَهَا، وَاتَرَهَا أَيِ قَطَعَهَا وَأُبْدِلْتُ التَّاءَ طَاءً فِي نَحْوِ مُضْطَلَعِي وَمُضْطَرُّ ثُمَّ أَيْدِ الْوُقُوعِ مِنَ الْمَنْقُولِ بِمَسْأَلَةٍ مَا إِذَا اشْتَهَرَ لَفْظٌ لِلطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ عَلَيَّ قَالَ وَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ اخْتِصَاصَهُ بِلَفْظِ الْحَلَالِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَنَحْوِهِ فَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ فَالضَّابِطُ لَفْظٌ يَشْتَهَرُ فِي بَلَدٍ أَوْ فَرِيقٍ اسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّلَاقِ، وَهَذَا اللَّفْظُ اشْتَهَرَ فِي أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي حَقِّهِمْ عِنْدَ التَّوَوُّيِّ وَصَّرِيحٌ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَعَوَامِّ بَلَدٍ لَمْ يَشْتَهَرْ عَنْدهُمْ ذَلِكَ فِي لِسَانِهِمْ فَكِنَايَةٌ وَلَا يَأْتِي قَوْلُهُ: بَاتَهُ صَّرِيحٌ قَالَ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ تَالِقًا مِنَ الثَّلَاقِ، وَهُوَ مَعْنَى غَيْرِ الطَّلَاقِ فَكَلَامُهُ أَشَدُّ سُقُوطًا مِنْ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِرَدِّهِ فَإِنَّ الثَّلَاقَ لَا يُنْنَى مِنْهُ وَصُفِّ عَلَى فَاعِلٍ ثُمَّ أَيْدَهُ أَيْضًا بِمَا فِي الرِّزْوَةِ، وَأَضْلَلَهَا عَنْ زِيَادَاتِ الْعِبَادِيِّ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالٍ وَتَرَكَ الْقَافَ طَلَقْتُ حَمَلًا عَلَى التَّرْخِيمِ وَقَالَ الْبُوشَنجِيُّ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَقَعَ وَإِنْ نَوَى فَإِنْ قَالَ يَا طَالٍ وَنَوَى وَقَعَ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي النَّدَاءِ فَأَمَّا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا نَادِرًا فِي الشُّعْرِ. اه. وَإِنْدَالُ الْحَرْفِ أَقْرَبُ مِنْ حَذْفِهِ بِالْكَلْبَةِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْكَوْكَبِ وَلَمْ يُبَيِّنِ الرَّافِعِيُّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ التَّيَّةِ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا نِيَّةُ الطَّلَاقِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا نِيَّةُ الْحَذْفِ مِنْ طَالِي قُلْتُ فَإِنْ أُرِيدَ الْأَوَّلُ كَانَ كِنَايَةً أَوْ الثَّانِي كَانَ صَّرِيحًا ثُمَّ قَالَ: فَضَلُّ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهَذَا الطَّلَاقَ فَلَهُ حَالَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَوَّ بِهَذَا الصَّرْفِ عَنِ الطَّلَاقِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَلَوْ قِيلَ بَأَنَّ ذَلِكَ يَقْبَلُ مِنَ الْفَقِيهِ وَيُذَيِّنُ فِيهِ الْعَامِّيُّ لَمْ يَكُنْ بِبَعِيدٍ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تُذَيِّنُ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ جَعَلْنَاهُ صَّرِيحًا الثَّانِي أَنْ لَا يَتَوَّ شَيْئًا بَلْ يُطْلِقُ، وَالْوُقُوعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي حَقِّ الْعَامِّيِّ بِاطِّتَالِهِ وَجْهَ مَأْخَذِهِ الصَّرَاحَةِ أَوْ الشُّبْهِ بِالصَّرَاحَةِ، وَأَمَّا ظَاهِرُ إِنْ نَوَى بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجْزِمَ بِهِ وَفِي حَقِّ الْفَقِيهِ مَحَلُّ تَوْفُيقٍ.

كذلك عند من لم تشتهر عندهم والذي يُتجه على الأول مُعاملة الحالف بعُرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم، وبألف عادتهم. (وكنائته) أي الطلاق ألفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت خلية) أي من الزوج فصيلة بمعنى فاعلة (برئة) أي منه (بئة) أي مقطوعة الوصلة إذ البت

وتكرره على لسان حَمَلَةِ الشَّرْع وَلَيْسَ المذكور كذلك. اهـ. وهي سائلة عن الإيهام. قود: (على الأول) أي: ما صححه الرافعي المزوج. قود: (ويألف عادتهم) أي: فيعتبر حالهم فيه. اهـ. ع ش. قود: (أي الطلاق) إلى قوله: (كلمي واشربي) في المُنْغْنِي لِأَقُولَهُ: (ومثلاً) إلى المتن وقوله: (طلقت نفسي) وقوله: (تجردي، الزمي اهلك، أنت ولية نفسك).

قود (سني): (كانت خلية إلخ) لو قال لزوجته تكون طالقاً هل تطلق أو لا احتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال، وهل هو صريح أو كناية والظاهر أنه كناية فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليل احتاج إلى ذكر المعلّي عليه، وإلا فهو وعد لا يقع به شيء سم ومحلّه إن لم يكن مُعلّقاً على شيء، وإلا فكأنه إن دخلت الدار تكون طالقاً وقع عند وجود المعلّي عليه، وأما كوني طالقاً فصريح يقع به الطلاق حالاً، وكذا تكوني على تقدير لام الأمر كما قاله ع ش. اهـ. يُجْزِي مِي عَلَى الْمُنْهَج. قود: (من الزوج) عبارة المُنْغْنِي مِنِّي وكذا يُقَدَّرُ الجار والمجرور فيما بعده. اهـ.

(فرغ): أما لو قال عليّ الثلاث بالثاء فهو كناية قطعاً في حق كل أحد العامي والفقير والفرق بينه وبين تالي أن تالياً لا معنى له يُحْتَمَلُ والثلاث له معنى مُحْتَمَلٌ.

(فرغ): ولو قال أنت دالّ بالذال فيمكن أن يأتي فيه ما في تالي بالثاء؛ لأن الدالّ والطاء أيضاً متقاربان في الإبدال إلا أن هذا اللفظ لم يشتهر في الألسنة كاشتهار تالي فلا يمكن أن يأتي فيه القول بالوقوع مع فقد التية.

(فرغ): ولو قال أنت طالق بالقاف المقفودة قريبة من الكاف كما يلفظ بها العرب فلا شك في الوقوع فلو أبدلها كافاً صريحة فقال طالك فيمكن أن يكون كما لو قال تالي بالثاء إلا أنه ينحط عنه بعدم الشهرة على الألسنة فالظاهر أنه كدالّ بالذال إلا أنه لا معنى له يُحْتَمَلُ والثاء والقاف، والكاف كثير في اللغة وقري: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقُشِطَتْ.

(فرغ): فلو أبدل الحرفين فقال تالك بالثاء والكاف فيحتمل أن يكون كناية إلا أنه أضعف من جميع الألفاظ السابقة ثم إنه لا معنى له مُحْتَمَلٌ ولو قال دالك بالذال والكاف فهو أضعف من تالي مع أن له معاني مُحْتَمَلَةٌ منها المُماطلة للفرق ومنها المُساحقة يُقال تالك المراتان أي تساحتنا فيكون كناية قذف بالمساحقة. والحاصل أن هنا ألفاظاً بعضها أقوى من بعض فأقواها تالي ثم دالّ وفي رُتبتها طالك ثم تالك ثم دالك، وهي أبعدُها والظاهر القطع بأنها لا تكون كناية طلاق أصلاً ثم رأيت المسألة منقولة في كُتُبِ الحنفية قال صاحب الخلاصة وفي الفتاوى رجل قال لامرأته أنت تالي أو تالغ أو طالغ أو تالك عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه يقع، وإن تعمّد وقصد أن لا يقع ولا يصدق

القطع وتكثير هذا لغة والأشهر أنه لا يستعمل إلا مرفوعاً بأل مع قطع الهمزة . (بُظْلَة) أي متروكة
التكاح ومنه (نهي عن التبطل) ومثلها مثله من مثل به جذعه (بائِن) من البين، وهو الفُرقة، وإن
زاد بعده يَبْتُونَة لا تُحْلِينَ بعدها إلي أبداً كما مر (اعتدي استبرئي زحمتك) ولو لغير موطوعة
طلقت نفسي (الحقي) بكسر ثم فتح، ويجوز عكسه (بأهلك) أي؛ لأنني طَلَقْتُكَ (عجلتك على
غاريبك) أي خلّيت سبيلك كما يُخَلَّى البعير بالقاء زمامه في الصخراء على غاربه، وهو ما تقدّم
من الظّهر وارتفع عن المُني (لا أنده) أي أَرْجُو (سرنك) بفتح فسكون، وهو الإبل وما يُزعى من
المال أي تَرَكْتُكَ لا أهتم بشأنك أما بكسر فسكون فهو قطيع الطّباء وتصبح إرادته هنا أيضاً
(اعزني) بمُهْمَلَة مُفْعَمَة أي تباغدي عني (اغزني) بمُفْعَمَة فراء أي صيري غريبة أجنبية مِنِّي
(دعيني) أي اتركيني (ودعيني) بتشديد الدال من الوداع أي؛ لأنني طَلَقْتُكَ (ونحوها) من كل
ما يُشعر بالفرقة إشعاراً قريباً كتنجودي تزودي اخزجي سايري تقضي تستري برئت منك الزمي
أهلك لا حاجة لي فيك أنت وشأنك أنت وإله نفسك وسلام عليك قول المُحسني أما ظاهراً

• فود: (مع قطع الهمزة) أي على خلاف القياس . اهـ . ع ش . فود: (عن التبطل) أي : التَّزُّب بلا
مُقْتَصِر لَهُ . اهـ . ع ش . فود: (ومثلها) أي : بَتْلَة في الكِنَانِيَّة . وقوله : (مُتْلَة) بِضَمِّ فسكون . وقوله :
(جذعه) أي قَطَعَ أَفْئَهُ . فود: (بائِن) وحرام . اهـ . رَوْض . فود: (كما مر) أي : في شَرْح وصريحه
الطلاق إلخ . فود: (ويجوز عكسه) عبارة المُفْنِي وقيل عكسه وجعله المُطَرِّزِي خطأ . اهـ . وعبارة
الرَّشِيدِي قوله : ويجوز عكسه نقل الزَّيَادِي عن المُطَرِّزِي أنه خطأ وظاهر أنه لا يكون خطأ إلا إن قصد
به معنى الأول أما لو قلر له مفعول كلفظ نفسك فلا خفاء أن لا يكون خطأ فتأمل . اهـ .

• قول (سني: (بأهلك) سواء كان لها أهل أم لا . اهـ . مُفْنِي . فود: (أي : لأنني طَلَقْتُكَ) راجع لقول
المتن اعتدي إلخ . فود: (كما يُخَلَّى البعير إلخ) أي : ليزعى كيف شاء . اهـ . مُفْنِي . فود: (وهو الإبل
إلخ) عبارة القاموس السُّرْب الماشية كلها . اهـ . سِيد عَمَر . فود: (أي : صيري) من صار .

• فود: (أي : لأنني طَلَقْتُكَ) راجع لقول المتن : (دعيني إلخ) أو لقوله : (لا أنده سرنك إلخ) .
• قول (سني: (ونحوها) من التَّخَوُّ اذْهَبِي يا مُسْخَمَة ، ويا مُلْطَمَة ومنه ما لو خلف شخص بالطلاق على
شيء فقال شخص آخر ، وأنا من داخل يمينك فيكون كناية في حق الثاني . اهـ . ع ش .

• فود: (كتنجودي وتجزهي) أي : كآس الفراق وذوقي أي مرازته ، ويا بشي إن أمكن كونها بته ، وإن
كانت معلومة النسب من غيره وتزوجي وأنكحي ، وأخللتك أي للأزواج وقتخت عليك الطلاق أي
أوقعته وذهبتك ؛ لأهلك أو للناس أو للأزواج أو للأجانب مُفْنِي وروض مع شرجه .

قضاء ، ويصدق ديانة إلا إذا أشهد قبل أن يَلْفَظ وقال إن امرأتي تطلب مِنِّي الطلاق ولا يتبني لي أن
أطلقها فأنلفظ بها قطعاً ليماتها وتلفظ وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق وكان في الابتداء يفرق
بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني ثم رجع إلى ما قلنا وعليه الفتوى . اهـ .

إِلْحَ هَكَذَا فِي التَّسْخِ وَهِيَ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فَلْتَحْزَنْ، وَكُلِّي وَاشْرَبِي خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِمَا، وَأَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ فِي قِميصِكَ وَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ لَا فَيْكَ وَسَيَذْكُرُ أَنَّ أَسْرَحْتُكَ مَعَ فَلَانَةَ وَقَدْ طَلَّقْتَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ بَائِنٌ وَتَوَى طَلَاقُهَا كِنَايَةً وَخَرَجَ بِنَحْوِهَا نَحْوُ قَوْمِي أَغْنَاكَ اللَّهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَعَلَّ اللَّهُ يَسْهُوُ إِلَيْكَ الْخَيْرَ بَأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بِهِ؛ لِأَنَّ تَرْجِيِي سَوْقِ الْخَيْرِ يُسْتَعْمَلُ فِي تَرْجِيِي حُصُولِ زَوْجٍ وَلَا كَذَلِكَ الْغِنَى، أَحْسَنَ اللَّهُ جِزَاءَكَ أَغْرِلِي أَيُّ بِالْفَيْنِ الْمُفْجَمَةِ بِخِلَافِ أَغْرِلِي بِالْمُفْجَمَةِ أَيُّ نَفْسِكَ غَنِي فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كِنَايَةُ أَفْقَدِي، وَفِي غُثْوَانِ الشَّرَفِ لَا يَبْنِي الْمُقَرِّي أَنَّ قُتِلَ نِكَاحُكَ كِنَايَةً، وَوَأَفْقَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ التَّائِيْرِي وَخَالَفَهُ الْوَجِيهَ التَّائِيْرِي وَغَيْرُهُ قَالَ أَمَا قُتِلَ نِكَاحُكَ فِكِنَايَةُ بَلَا شَكٍّ . انْتَهَى . وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَهَ الْأَوَّلَ إِذْ لَا فَرْقَ مَعَ نَيْةِ الْإِيْقَاعِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَيَجْعُرِي ذَلِكَ فِي قُطْعِ نِكَاحُكَ وَقَطْعَتُهُ، وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ كَانَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ وَالْعَدِيدِ عَلَى الْأَوْجَهَ فَإِنَّ تَوَى الطَّلَاقَ وَحْدَهُ وَقَعَ أَوْ وَالْعَدَدَ وَقَعَ مَا تَوَاهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا فِي أَنْتِ وَاحِدَةٌ أَوْ ثَلَاثٌ أَنَّهُ كِنَايَةً، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قِيلَ لَهُ هَلْ هِيَ طَالِقٌ فَقَالَ ثَلَاثًا كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ آخِرِ فَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ طَالِقٌ حَيْثُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ تَوَى أَنْتِ بَأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ هُنَا لَفْظِيَّةً عَلَى تَقْدِيرِهَا وَالطَّلَاقُ لَا يَكْفِي فِيهِ مُحَضُّ النِّيَّةِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ وَقُوعَ كَلَامِهِ جَوَابًا يُؤَيِّدُ صَحَّةَ نَيْتِهِ بِهِ مَا ذَكَرَ فَلَمْ تَتَمَحَّضْ النِّيَّةَ لِلْإِيْقَاعِ وَكَطَالِقٍ مَا لَوْ طَلَّقَهَا رَجْمًا ثُمَّ قَالَ جَعَلْتُهَا ثَلَاثًا فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ،

هـ فَوَدَ: (وَكُلِّي) أَي: زَادَ الْفِرَاقَ. هـ فَوَدَ: (وَاشْرَبِي) أَي: زَادَهُ. اهـ. شَرَحَ الرُّوْضُ. هـ فَوَدَ: (فِيهِمَا) أَي: كُلِّي وَاشْرَبِي. هـ فَوَدَ: (لَا فَيْكَ) فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بَارَكَ اللَّهُ لِي فَيْكَ، وَهُوَ يُشْعِرُ بِرَغْبَتِهِ فِيهَا مُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوْضُ فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ تَوَاهُ ع. ش. هـ فَوَدَ: (وَتَوَى طَلَاقُهَا) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلِذَا خَذَفَهُ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَ: (نَحْوُ قَوْمِي الْخ) أَي: فَلَيْسَ كِنَايَةً. اهـ. ع. ش. هـ فَوَدَ: (بَيْنَهُ) أَي: أَغْنَاكَ اللَّهُ. هـ فَوَدَ: (أَحْسَنَ اللَّهُ جِزَاءَكَ أَغْرِلِي) وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَلْفَافِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ إِلَّا بِتَعَسُّفٍ كَمَا أَحْسَنَ وَجْهَكَ وَتَعَالَى وَاقْرَبِي. اهـ. شَرَحَ رُوْضُ. هـ فَوَدَ: (أَفْقَدِي) فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ. هـ فَوَدَ: (قَالَ) أَي: غَيْرُ الْوَجِيهَ التَّائِيْرِي. هـ فَوَدَ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَي: يَقُولُ الْغَيْرُ أَمَا قُتِلَ إِلْحَ. هـ فَوَدَ: (الْأَوَّلُ) أَي: أَنَّ قُتِلَ نِكَاحُكَ كِنَايَةً. هـ فَوَدَ: (بِذَلِكَ) أَي: بِمَادَّةِ قُتِلَ. هـ فَوَدَ: (ذَلِكَ) أَي: الْخِلَافُ وَرُجْحَانُ الْكِتَابَةِ. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَطَعَ الْبَغْوِي) فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَ: (وَمِثْلُهُ) أَي: فِي أَنَّهُ كِنَايَةً. اهـ. ع. ش. وَضَمِيرُ يَثْلَهُ لِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ. هـ فَوَدَ: (فِي هَذَا الْبَابِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. اهـ. هـ فَوَدَ: (بَيْنَهُ) أَي: قَوْلُهُ: ثَلَاثًا فِي جَوَابِ هَلْ هِيَ طَالِقٌ وَيَتَنَ قَوْلُهُ طَالِقٌ أَيِ ابْتِدَاءً. هـ فَوَدَ: (لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) أَي: وَإِنْ كَرَّرَهُ مِرَارًا. اهـ. ع. ش. هـ فَوَدَ: (وَكَطَالِقٍ) أَي: الْمُبْتَدَأُ بِهِ. هـ فَوَدَ: (فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ أَوَّلًا وَثَانِيًا وَثَلَاثًا أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ أَنْتِ

وَأَنْ نَوَى عَلَى الْمَعْتَدِ لِمَا قَرَّرْتَهُ، وَقَطَعَ الْبَقْوَى بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ إِنْ نَوَاهَا بِنِفْيِ حَمْلِهِ بِفَرْضِ اعْتِمَادِهِ عَلَى مَا إِذَا وَصَلَهَا بِلَفْظِ الطَّلَاقِ إِذْ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثًا وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ سَكْنَةِ التَّنْفِيسِ وَالْعَمَى لَمَّا فَهَذَا أَوَّلَى وَعَلَى الْإِتِّصَالِ يُحْتَمَلُ إِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِكَلَامِهِ ثَانِيًا أَنَّهُ مِنْ تَتَمُّةِ الْأَوَّلِ وَبَيَّانٌ لَهُ وَقَعْنَ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ ثَلَاثٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ نَعَمْ، أَطْلَقَ شَيْخُنَا فِي فَتَاوَاهِ الْوُقُوعُ فَإِنَّهُ مُبَيَّنٌ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ كَذَا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ ثَلَاثًا ثُمَّ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ نَوَى الثَّلَاثَ فِي تَعْلِيلِهِ أَوْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ ثَلَاثًا أَنَّهُ تَتَمُّةٌ لِلتَّعْلِيلِ وَتَفْسِيرٌ لَهُ أَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَالْأَفْوَاحِدَةُ . انْتَهَى .

فَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ طُولِ الْفَاصِلِ وَقِصَرِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ كَقَوْلِهِ أَوْ نَوَى بِهِ إِلَى آخِرِهِ إِذْ كَيْفَ يُؤْثِرُ التَّيَّةُ بِلَفْظٍ مُبْتَدَأٍ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَنْفِي اعْتِمَادَهُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَفْصِلْ فِي ثَلَاثًا بِأَكْثَرٍ مِمَّا مَرَّ أَثَرُ مُطْلَقًا وَمَتَى فَصَلَ بِذَلِكَ، وَلَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ عَنْهُ عُرْفًا كَانَ كَالْكِنَايَةِ فَإِنْ نَوَى أَنَّهُ مِنْ تَتَمُّةِ الْأَوَّلِ وَبَيَّانٌ لَهُ أَثَرُ، وَالْأَفْوَاحِدَةُ . وَإِنْ انْقَطَعَتْ نِسْبَتُهُ عَنْهُ عُرْفًا لَمْ يُؤْثِرْ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا ابْتِدَاءُ ثَلَاثًا وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي جَعَلْتَهَا ثَلَاثًا بِأَنَّ هَذَا كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَتَمُّةِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يُؤْثِرْ مُطْلَقًا عَلَى مَا مَرَّ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ بَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي فَقَالَ طَالِقٌ وَلَمْ يَدْعُ إِرَادَةَ غَيْرِهَا طَلَّقَتْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ قُبَيْلَ الطَّرَفِ الثَّانِي فِي الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ اللَّفْظِ . انْتَهَى . وَأَرَادَ قَوْلُهُمَا لَوْ قِيلَ لِمَنْ

طَالِقٌ طَلَقًا أَوَّلًا وَطَلَقًا ثَانِيًا وَطَلَقًا ثَالِثًا . اهـ . ع ش . فُود : (وَإِنْ نَوَى) أَي : الطَّلَاقَ ثَلَاثًا . فُود : (لِمَا قَرَّرْتَهُ) أَي : فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ هُنَا لَفْظِيَّةَ الْخ . فُود : (فَهَذَا أَوَّلَى) أَي : قَوْلُهُ : (جَعَلْتَهَا ثَلَاثًا) .

فُود : (بِكَلَامِهِ ثَانِيًا) وَهُوَ جَعَلْتَهَا ثَلَاثًا . فُود : (وَقَعْنَ) أَي : الثَّلَاثَ . فُود : (فِي تَعْلِيلِهِ) أَي : يَمِينِهِ . فُود : (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي : فِي قَوْلِهِ أَوْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ ثَلَاثًا الْخ . فُود : (أَوْ نَوَى بِهِ) أَي : بِقَوْلِهِ ثَلَاثًا .

فُود : (بِمَا مَرَّ) أَي : مِنْ سَكْنَةِ التَّنْفِيسِ وَالْعَمَى .

فُود : (مُطْلَقًا) أَي : نَوَى أَنَّهُ مِنْ تَتَمُّةِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا وَكَذَا الْإِطْلَاقَانِ الْآتِيَانِ آيَفَا . فُود : (بِذَلِكَ) أَي : بِأَكْثَرٍ مِنْ سَكْنَةِ التَّنْفِيسِ وَالْعَمَى . فُود : (وَلَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ الْخ) مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ أَنَّ شَخْصًا قَالَ عَنْ زَوْجَتِهِ بِحُضُورِ شَاهِدٍ هِيَ طَالِقٌ فَقَالَ لَهُ الشَّاهِدُ لَا تَكْفِي طَلَقًا وَاحِدَةً فَقَالَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنِّي أَرَدْتُ وَقُوعَ الثَّلَاثِ فَيَقَعْنَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ثَلَاثًا حَيْثُ كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ عَنْهُ عُرْفًا عَنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ . اهـ . ع ش . فُود : (وَالَا) أَي : وَإِنْ لَمْ يَتَوَّأ أَنَّهُ مِنْ تَتَمُّةِ الْأَوَّلِ . فُود : (وَفَارَقَ) أَي : ثَلَاثًا حَيْثُ فَصَلَ فِيهِ بِأَنَّهُ مَتَى فَصَلَ بِذَلِكَ وَلَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ عَنْهُ عُرْفًا الْخ مَا مَرَّ فِي جَعَلْتَهَا ثَلَاثًا أَي مِنْ أَنَّهُ مَتَى فَصَلَ عَمَّا قَبْلَهُ بِذَلِكَ لَمَّا سَوَاءُ انْقَطَعَ نِسْبَتُهُ عَنْهُ عُرْفًا أَمْ لَا . فُود : (هَلَى مَا مَرَّ) أَي : آيَفَا مِنْ اعْتِمَادِ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْإِتِّصَالِ وَعَدَمِهِ . فُود : (غَيْرِهَا) أَي : غَيْرِ الزَّوْجَةِ . فُود : (وَأَرَادَ) أَي : الْبَعْضُ بِقَوْلِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ الْخ . فُود : (قِيلَ) أَي : وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ .

أنكر شيئاً امرأتك طالق إن كنت كاذباً فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتي قُبِلَ؛ لأنه لم يوجد منه إشارة إليها ولا تسمية، وإن لم يدع إرادة غيرها طَلَّقَتْ. انتهى ويتأمله يُعْلَمُ تنافي مفهومَي ما أردت، وإن لم يدع في حالة الإطلاقي لكن وجه غيرهما ما قاله آخرًا بأن الظاهر ترتب كلامه على كلام القائل، ويُؤخذ منه الطلاق عند الإطلاقي، وهو مُتَّجِعٌ لما مرَّ في شرح كَطَلَّقْتُكُ أَنَّ الظاهر المذكور يُصَيِّرُ طالق ونحوه وحده صريحاً لكن يُضَفِّيه قُبِلَ الصَّرفُ بالثبوت أخذاً مما قاله هنا وبه يلتزم أطراف كلاميهما، ويُعْلَمُ أَنَّهُ لَا مُتَمَسِّكَ لِدَلَالَةِ الْقَائِلِ فيما قاله؛ لأنَّ فيه ما صَيَّرَهُ صريحاً بخلافه في بَدَلَتْ إلى آخره فلا يقع به شيء كما أَفْهَمَهُ ما سبق من الغاء طالقي ما لم يسبقه ما يصح تنزيهه عليه من نحو إن فعلت كذا فزوجتك طالق، وأما بَدَلَتْ إلخ فلا يُتَضَيِّعُ فيه ذلك فتأمل. ولو قال متى طَلَّقْتُها فطلقتي مُعْلَقٌ على إعطائها لي كذا ثم طَلَّقَهَا وَقَعَ؛ لأنه إذا وَقَعَ لَا يُعْلَقُ، وإلا لَزِمَ صحته قضيه أَنَّهُ إذا وَقَعَ منه لَفْظُ طَلَّقَ لَا يَقَعُ مَذْلُولُهُ وليس كذلك نعم، إن قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الإيقاع قُبِلَ ظاهراً لا اعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة. (والاعتاق) أي كل لفظ صريح له أو كناية (بكناية طلاقي وعكسه) أي كل لفظ للإطلاقي صريح أو كناية كناية ثُمَّ لِدَلَالَةِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى إِزَالَةِ مَا يَمْلِكُهُ

- فَوُدَّ: (وَبِتَأْمُلِهِ) أي: قولِ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورِ يُعْلَمُ تَنَافِي مَفْهُومَي إلخ أي: لَأَن قَبُولَ قَوْلِهِ مَا أَرَدْتُ طَلَّاقَ امْرَأَتِي يُفْهِمُ عَدَمَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فيما إذا أَرَادَ غَيْرَ الزَّوْجَةِ أَوْ أَطْلَقَ وَقَوْلُهُمَا، وَإِن لَمْ يَدْعُ إِرَادَةَ غَيْرِهَا إلخ يُفْهِمُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ فيما إذا ادَّعى إِرَادَتَهَا أَوْ أَطْلَقَ. • فَوُدَّ: (مَا أَرَدْتُ) أي: إلى آخِرِهِ.
- فَوُدَّ: (وَأَن لَمْ يَدْعُ) أي: إلى آخِرِهِ. • فَوُدَّ: (فِي حَالَةِ الإِطْلَاقِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَنَافِي إلخ).
- فَوُدَّ: (لَكِنَّ وَجْهَ غَيْرِهِمَا إلخ) حَاصِلُهُ أَنَّ مَفْهُومَ الْثَانِي مُتَعَبِّرٌ دُونَ الْأَوَّلِ. اهـ. كُزْدِي. • فَوُدَّ: (مَا قَالَا آخِرًا) فَهُوَ وَإِن لَمْ يَدْعُ إلخ. • فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أي: مِنْ ذَلِكَ التَّوْجِيهِ قَالَ الْكُزْدِيُّ أَيِ مِنَ التَّرْتُّبِ. اهـ. • فَوُدَّ: (أَنَّ الظَّاهِرَ الْمَذْكُورَ) أي: بِقَوْلِهِ بَأَنَّ الظَّاهِرَ تَرْتُّبُ كَلَامِهِ إلخ. • فَوُدَّ: (يُصَيِّرُ) مِنْ التَّفْصِيلِ. • فَوُدَّ: (طَالِقٌ) بِضَمِّ الْحِكَايَةِ. • فَوُدَّ: (لِضَفْفِيهِ) أي: نَحْوِ طَالِقِ الْمَذْكُورِ. • فَوُدَّ: (بِالْثَبُوتِ) أي: بِنَيْتِ الزَّوْجِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ. • فَوُدَّ: (هُنَا) أي: قُبِيلَ الطَّرَفِ الثَّانِي فِي الْأَعْمَالِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ اللَّفْظِ. • فَوُدَّ: (وَبِهِ إلخ) أي: بِقَوْلِهِ لَكِنْ وَجْهٌ غَيْرُهُمَا إِلَى هُنَا قَالَ الْكُزْدِيُّ أَيِ بِالتَّوْجِيهِ. اهـ. • فَوُدَّ: (لَأَن فِيهِ) أي: مَا قَالَا مَا صَيَّرَهُ أَيِ طَالِقٌ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) أي: طَالِقٌ. • فَوُدَّ: (مَا سَبَقَ) أي: فِي شَرْحِ كَطَلَّقْتُكَ. • فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أي: التَّنْزِيلُ. • فَوُدَّ: (وَالْإِلَّا) أي: وَإِن وَقَعَ مُعْلَقًا. • فَوُدَّ: (صِحَّةُ قَضِيهِ) أي: تَأْثِيرُ هَذَا الْقَضِي.
- فَوُدَّ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أي: فيما لو قال طَلَّقْتُهَا بَعْدَ أَنْ قَالَ مَتَى طَلَّقْتُهَا. • فَوُدَّ: (بِالْقَرِينَةِ إلخ)، وَهُوَ قَوْلُهُ: مَتَى طَلَّقْتُهَا إلخ. • فَوُدَّ: (أَيِ كُلِّ لَفْظٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَبْحَثُ) فِي الْمُغْنِيِّ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ وَيَنْقِضَاءُ الْعِدَّةُ) فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: (قَالَ) إِلَى وَقَوْلِهِ: (بِأَنَّهُ). • فَوُدَّ: (أَيِ كُلِّ لَفْظٍ صَرِيحٍ لَهُ أَوْ كِنَايَةٍ إلخ) فَقَوْلُهُ: لِيَزْوَجَتْهُ اغْتَنَّتْكَ أَوْ لَا يَمْلِكُ لِي عَلَيْكَ إِنْ تَوَى بِهِ الطَّلَاقُ طَلَّقْتَ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ. مُغْنِي.
- فَوُدَّ: (صَرِيحٌ لَهُ إلخ) الْأَوَّلَى لَهُ صَرِيحٌ إلخ.

نعم، أنا منك حرٌّ أو أعتقت نفسي لعبيد أو أمة أو اعتدّي أو استبرئني رَجَمَكَ لعبيد لَعُو، وإن نَوَى العتق لِعَدَمِ تَصَوُّرِ معناها فيه بخلافِ نَظَائِرِها هنا إذ على الزوج حَجَرٌ من جهتها، والحاصلُ أَنَّ الزَّوجِيَّةَ تَشْمَلُهُمَا وَالرُّقَّ يَخْتَصُّ بِالمَمْلُوكِ وَبِحَثِّ الحُسْبَانِي فِي نَحْوِ تَقَنُّعٍ وَتَسْتَرٍ لِعَبْدٍ أَنَّهُ غَيْرُ كِنَايَةٍ لِيُعْهَدَ مُحَاظَبَتُهُ بِهِ عَادَةً وَالْأَذْرَعِي فِي نَحْوِ أَنْتَ لِلَّهِ، وَبِأَمُولَايَ وَمَوْلَاتِي لَا يَكُونُ كِنَايَةً هُنَا قَالَ فَيُحْتَمَلُ مَا أَطْلَقُوهُ عَلَى الْغَالِبِ لَا أَنَّ كُلَّ كِنَايَةٍ ثُمَّ كِنَايَةٌ هُنَا أَيَّ كَمَا عَلِمَ فِي عَكْسِهِ وَقَوْلُهُ: بَانَثٌ مِنِّي أَوْ حُرِّمْتُ عَلَيَّ كِنَايَةً فِي الْإِقْرَارِ بِهِ وَقَوْلُهُ: لَوْلِيهَا زَوْجُهَا إِقْرَارٌ بِالطَّلَاقِ أَيَّ وَبَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

• فَوَدَّ: (ثُمَّ أَنَا مِنْكَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الصَّنِيعِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ صَحِيحًا. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: أَنَا مِنْكَ حُرٌّ الْأَوَّلَى طَالِقٌ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي قَوْلُهُ: لِرَاقِبِهِ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتَ خَلَيْتَ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ إِنْ نَوَى بِهِ الْعِتْقَ عَتَقَ، وَإِلَّا، فَلَا تَعْمَ قَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ اغْتَدَّ أَوْ اسْتَبْرَأَ رَجَمَكَ لَعُو لَا يُعْتَقُ بِهِ، وَإِنْ نَوَاهُ لَاسْتِحَالَةً ذَلِكَ فِي حَقِّهِ وَقَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ أَنَا مِنْكَ حُرٌّ أَوْ اغْتَنَتِ نَفْسِي لَعُو لَا يُعْتَقُ بِهِ، وَإِنْ نَوَاهُ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَشْمَلُ الْجَانِبَيْنِ بِخِلَافِ الرُّقِّ فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالمَمْلُوكِ. اه.

• فَوَدَّ: (مَعْنَاهَا) أَي: الصَّنِيعِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ أَيِ الْعِتْقِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (إِذَا هَلَى الزَّوْجَ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الصَّيغَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَا الْآخِرَتَيْنِ فَالْمُنَاسِبُ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي آتِفًا.

• فَوَدَّ: (تَشْمَلُهُمَا) أَي: الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ فَصَحَّحْتُ إِضَافَتَهُ لِكُلِّ مِمَّا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَالرُّقُّ يَخْتَصُّ بِالْخ) أَي: فَلَمْ تَصِحَّ إِضَافَتُهُ التَّخْلِصِ مِنْهُ لِلْسَّيِّدِ. • وَفَوَدَّ: (لِعَبْدٍ) أَي: أَمَّا لِأَمَتِهِ فَكِنَايَةٌ عِنْتِي. اه.

ع. ش. • فَوَدَّ: (الحُسْبَانِي) بِحَاءِ قَسِينِ مُهْمَلَتَيْنِ قَبَاءُ وَعِبَارَةُ التَّهْيَاةِ الحُسْبَانِي بِحَاءِ مُفْجَعَةٍ قَبَاءُ قَسِينِ مُفْجَعَةٍ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ غَيْرُ كِنَايَةٍ لِيُعْهَدَ الْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ أَمْرَةً جَمِيلًا؛ لِأَنَّهُ بِالْحُرِّيَّةِ يَمْتَنِعُ عَلَى سَيِّدِهِ مَا كَانَ يَسُوءُ لَهُ مِنْ نَظَرِهِ إِلَيْهِ فَيَقْرُبُ حَبِيذًا إِرَادَةُ الْعِتْقِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ تَقَنُّعٌ وَنَحْوُهُ، وَلَا يُعْهَدُ فِي مُحَاظَبَتِهِ بِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ أَوْ كَانَ الْخُطَابُ مِنْ سَيِّدِيهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ وَقَدْ يُدْفَعُ التَّوَقُّفُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ عَادَةً. • فَوَدَّ: (وَالْأَذْرَعِي) أَي: وَيَحْتَثُّ الْأَذْرَعِي. • فَوَدَّ: (لَا يَكُونُ) أَي: أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْخ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الْأَذْرَعِي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْعِتْقِ وَقَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ أَيَّ عَذَمَ الْكَلْبِيَّةِ وَالْحَمْلُ عَلَى الْغَلْبَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعْمَ الْخ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: السَّيِّدُ بَانَثٌ الْخ عَطَفَ عَلَى نَحْوِ أَنْتَ لِلَّهِ الْخ فَهُوَ مِمَّا يَحْتَثُّ الْأَذْرَعِي كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ التَّهْيَاةِ. • فَوَدَّ: (كِنَايَةً) أَي: أَنَّهُ كِنَايَةٌ الْخ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: الْعِتْقِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ مِنَ السَّيِّدِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ لَا مِنَ السَّيِّدَةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الحُسْبَانِي فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: الزَّوْجَ وَظَاهِرُ صَنِيعِ التَّهْيَاةِ عَطَفَ عَلَى نَحْوِ أَنْتَ لِلَّهِ الْخ فَهُوَ مِمَّا يَحْتَثُّ الْأَذْرَعِي أَيْضًا. • فَوَدَّ: (لَوْلِيهَا) أَي: خُطَابًا لَوْلِي الزَّوْجَةِ. • فَوَدَّ: (إِقْرَارٌ بِالطَّلَاقِ) كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ لَوْلِيهَا: زَوْجُهَا وَقَوْلِهِ لَهَا: تَزَوَّجِي حَيْثُ كَانَ أَيِ الثَّانِي كِنَايَةً فِيهِ أَيِ الْإِقْرَارِ أَنَّ الْوَلِيَّ يَمْلِكُ تَزَوُّجَهَا بِنَفْسِهِ بِخِلَافِهَا فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِي وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ لَا يَتَأَثَّرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ لَوْلِيهَا: زَوْجُهَا.

وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ، وَإِلَّا لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ مُوَآخَذَةً لَهَا بِإِقْرَارِهَا وَلَقَلَّ شُكُوتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ لِهَذَا، وَلَهَا تَزْوُجِي وَلَهُ زَوْجِيهَا كِتَابَةً فِيهِ وَمَرُّ قُبَيْلِ التَّفْوِضِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِهِذَا . وَلَوْ قِيلَ لَهُ يَا زَيْدُ فَقَالَ امْرَأَةٌ زَيْدٌ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ إِلَّا إِنْ أَرَادَهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ كَذَا فِي الرُّوضَةِ وَفِيهَا فِي امْرَأَةٍ مَنِ فِي السَّكَّةِ طَالِقٌ، وَهُوَ فِيهَا أَنَّهَا تَطْلُقُ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ اعْتِمَادُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَكَمِينَ دُونَ تَعْلِيلِ الْأُولَى إِذْ لَا عُمُومَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا عُمُومَ فِيهِ بَدَلًا وَلَا شُمُولًا بِخِلَافِ مَنْ فَإِنَّ فِيهَا الْعُمُومَ الشُّمُولِي فَشَمِلَهَا لَفْظُهُ فَلَمْ يَحْتَاجَ لِيُجِبَهَا بِخِلَافِهِ فِي

فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: كَوْنُهُ إِقْرَارًا بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي عَنْ ذَلِكَ . فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ) أَي: فِي التَّطْلِيقِ . فَوُدَّ: (لِهَذَا) أَي: لِتَوْقُفِ الْإِقْرَارِ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى عَدَمِ تَكْذِيبِ الْمَرْأَةِ . اهـ . كُرْدِي . فَوُدَّ: (وَلَهَا) أَي: لِلزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ: (وَلَهُ الْخ) أَي: لِوَلِيِّ الزَّوْجَةِ مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ لِوَلِيِّهَا الْخ . فَوُدَّ: (كِتَابَةً فِيهِ) أَي: الْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ إِنْ كَانَ كَاذِبًا وَآخَذَنَاهُ بِهِ ظَاهِرًا لَمْ تَحْرُمَ بَاطِنًا بِخِلَافِ كِتَابَةِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ إِذَا نَوَاهُ حَرَّمَتْ بِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا . اهـ . ع ش . فَوُدَّ: (وَلَوْ قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يَجِيءُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا فِيمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ .

فَوُدَّ: (لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ) مُعْتَمَدٌ . اهـ . ع ش . فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا فِي الدَّرْسِ، وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا أَغْلَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ الْبَابَ ثُمَّ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْتَحَ لَهَا أَحَدٌ وَغَابَ عَنْهَا ثُمَّ رَجَعَ وَفَتَحَ هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ أَوْ لَا هُوَ عَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَلَمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ . اهـ . ع ش . فَوُدَّ: (وَفِيهَا) أَي: الرُّوضَةُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ: (إِنَّهَا تَطْلُقُ) . فَوُدَّ: (فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْخ) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ امْرَأَةٌ الْخ . فَوُدَّ: (وَهُوَ فِيهَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ التَّاطِقَ بِهِ فِي السَّكَّةِ . فَوُدَّ: (إِنَّهَا تَطْلُقُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَا تَطْلُقُ . اهـ . قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (إِنَّهَا لَا تَطْلُقُ) هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَعِبَارَةُ حَجِّ تَطْلُقُ . اهـ . وَقَالَ سَم قَوْلُ الشَّارِحِ فِي الرُّوضَةِ الْخ قَالَ شَيْخُنَا مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوضَةِ لَيْسَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي كِتَابِي قَبْضِ الْوَهَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ الشَّارِحُ . اهـ . فَوُدَّ: (دُونَ تَعْلِيلِ الْأُولَى) وَلَوْ قَالَ فِيهِ إِذِ الْمُخَاطَبُ لَا يَدْخُلُ فِي خِطَابِهِ لَكَانَ وَاضِحًا . اهـ . رَشِيدِي . فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ نِسَاءُ الْمُسْلِمِينَ طَوَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَّاقًا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ . اهـ . سَم .

فَوُدَّ (شَرْح): (فِي الرُّوضَةِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوضَةِ لَيْسَ فِيهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي كِتَابِي قَبْضِ الْوَهَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ الشَّارِحُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَّاقًا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ . اهـ .

فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الرُّوضِ وَلَوْ قَالَ نِسَاءُ الْمُسْلِمِينَ طَوَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ .

الأولى فاحتاج إليها على أن لك أن تمنع تخريج ما هنا على تلك القاعدة الأصولية كما لا يخفى على من تأمل فحوى كلامهم عليها وملحظ الخلاف فيها، وأفتى ابن الصلاح في إن غبت عنها سنة فما أنا لها بزواج بأنه إقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبة السنة فلها بعدها ثم بعد انقضاء عدتها تزوج غيره وأبو رزعة في الطلاق ثلاثاً من زوجتي تفعل كذا بأنه إن نوى إيقاعه بتقدير عدم الفعل وقع؛ لأن اللفظ يحتمله بتقدير كائن أو واقع عليّ وإلا فلا وبه يتأكد ما أفتيت به في الطلاق منك ما تزوجت عليك أنه كناية بتقدير الطلاق واقع عليّ منك إن تزوجت عليك إذ هذا يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً فهو نظير ما قاله أبو رزعة ولو طلبت الطلاق فقال اكثروا لها ثلاثاً فكناية، ويترقّب بينه وبين ما مرّ في جعلتها ثلاثاً بأن ذاك أراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثاً، وهو معتذر فلم يكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فإن سؤالها قرينة، وكذا زوجتي الحاضرة طالق، وهي غائبة. (وليس الطلاق كناية ظاهراً وعكسه)، وإن اشتركا في إفادة التحريم لإمكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة أن ما كان صريحاً في بابه ووحد نافذاً في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كناية في غيره وفيها كلام مهم

• فود: (عليها) أي: تلك القاعدة والجاء متعلق بكلامهم وقوله: وملحظ إلخ عطف على فحوى إلخ. • فود: (وأفتى ابن الصلاح) إلى قوله: (وأبو رزعة) في النهاية إلى قوله في الظاهر. • فود: (إن غبت عنها إلخ) هذا قريب من نحو إن فعلت كذا ما أنت بزوجة لي المتقدم في البيّة المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتاأمل وجه تغاير الحكم. اه. سم عبارة ع ش قد يقال تعريف الإقرار بأنه إخبار بحق سابق لغيره لم يتطابق على ما ذكر؛ لأنه حين الإخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك إخباراً عن الطلاق بعدها فكان الأقرب أنه كناية في الطلاق كما قدّمناه عن حجّ في نحو إن فعلت كذا قلست لي بزوجة. اه. • فود: (في الظاهر) انظر ما الحكم في الباطن إذا قصد به إنشاء التعليق. اه. رشيدى أقول وتقدّم في التثنية أنه كناية طلاق حيثيذ فيحمل على الباطن لئلا يتناقبا. • فود: (وأبو رزعة إلخ) عطف على ابن الصلاح. • فود: (ولو طلبت) إلى المتن في النهاية.

• فود: (فكناية) الظاهر أنه كناية في الطلاق والعدّة فليراجع. اه. رشيدى. • فود: (ويبين ما مرّ في جعلتها ثلاثاً) أي: من أنه لا يقع به شيء، وإن نوى على المتقدم اه ع ش. • فود: (واحدة) مفعول الواقع وقوله: (ثلاثاً مفعول جعل إلخ). • فود: (وكذا إلخ) أي: كناية. • فود: (وهي غائبة) جملة حالية. • فود: (وإن اشتركا) إلى قوله وفيها كلام في المعنى، وإلى قوله: (والحاصل) في النهاية إلى قوله: (وفيها كلام) إلى (وسباني). • فود: (أن ما كان صريحاً إلخ) قضية الإقصاء في التعليل على ما ذكر وقوله الآتي وسباني إلخ أن كلاً من كناية الطلاق والظاهر يكون كناية في الآخر، وهو ظاهر؛ لأن

• فود: (إن غبت عنها سنة فما أنا لها بزواج) هذا قريب من نحو إن فعلت كذا ما أنت بزوجة لي المتقدم في التثنية المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتاأمل وجه تغاير الحكم.

يُشْتَبِه في شرح الإرشاد الكبير في باب المساقاة وسيأتي في أنت طالق كظهر أمي أنه لو نوى بظهر أمي طلاقاً آخر وَقَعَ؛ لأنه وَقَعَ تَابِعاً فَمَحَلُّ ما هنا في لفظ طهارٍ وَقَعَ مُسْتَقِلاً (فلو قال لزوجته أنت) أو نحو يدك (علي حرام أو حرمك) أو كالخمر أو الميتة أو الخنزير (ونوى طلاقاً)، وإن تَعَدَّد (أو ظهاراً حَصَلَ) ما نَوَاهِ لاقْتِضَاءُ كُلِّ منهما التحريمَ فجازَ أَنْ يُكْنَى عنه بالحرام ولا يُنافي هذا القاعدة المذكورة؛ لأنَّ إيجابه للكفارة عند الإطلاق ليس من باب الصريح والكناية إذ هما من قبيل دلالات الألفاظ، ومذلول اللفظ تخريجهما، وأما إيجاب الكفارة فحكم زنته الشارع عليه عند قصد التحريم أو الإطلاق لِدَلَالَتِهِ على التحريم لا عند قصد طلاقٍ أو ظهارٍ إذ لا كفارة في لفظهما. والحاصل أَنَّ موضوع لفظ التحريم يَصُدَّقُ بِكُلِّ من الثلاثة لِكُنْه عند الإطلاق اشتبه استعماله في تحريم الوطء فقط فجعل صريحاً فيما اشتبه فيه وكنيةً فيما لم يُشْتَبِه فيه، وما في القاعدة إنما هو في استعمال لفظ في غير موضوعه مع صلاحية لموضوعه (أو نواههما) أي الطلاق والظهار معاً (تخيَّر وتبَّت ما اختاره) منهما لا هما لتناقضيهما إذ الطلاق يرفع النكاح، والظهار يثبت (وقيل طلاق)؛ لأنه أقوى لإزالته الملك (وقيل طهار)؛ لأنَّ الأصل بقاء النكاح.

(تنبيه) الظاهر أنه لا يكفي الاختيار هنا بالنتيجة بل لا بُدَّ من اللفظ أو نحو الإشارة المفهومة؛ لأنَّ النتيجة هنا إنما تؤثر عند مفارقتها للفظ مُحْتَمَل، وهي هنا ليست كذلك إذ لا لفظ عندها بخلاف نيهما فإنها قازنت أنت حرام، وإذا قلنا لا بُدَّ من اللفظ فهل فيه كناية وصريح أو لا والذي يُتَّجِه تَصَوُّرُهُما فيه فالأوَّل كجعلك في العدة فهو كناية في اختيار الطلاق والثاني

الألفاظ المُخْتَلِفة لِلطَّلَاقِ مُحْتَمِلَةٌ لِلظَّاهِرِ وبِالْمَكْسِ؛ لأنَّ البُعْدَ عَنِ الْمَرَاةِ الْمُشْمِرِ بِهِ كُلُّ منهما يَكُونُ بِكُلِّ مِنَ الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ. اهـ. ع ش أقول، ويُصَرِّحُ بِذلك قول المتن: (فلو قال لزوجته إلخ).

• فَوُدَّ: (فَمَحَلُّ ما هنا) أي قول المتن: (وعكسه). • فَوُدَّ: (أو كالخمر إلخ) عبارة المُعْنَى وَالْأَسْنَى فِي شَرْحٍ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ أَوِ الْخَمْرِ أَوِ الْخَنْزِيرِ أَوِ الدَّمِ فَكَفَّوْهُ: أَنْتِ حَرَامٌ عَلَيَّ فِيمَا مَرَّ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِفْذَارَ فَلَا شَيْءَ بِهِ عَلَيْهِ. اهـ. وَيُعْلَمُ بِذلك أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَ قَوْلِهِ: (أو كالخمر إلخ) عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (أو حرمك).

• فَوُدَّ (وسني: طلاقاً) رَجْعِيّاً أَوْ بَائِناً، وَإِنْ تَعَدَّدَ. اهـ. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (هذا) أي: ما في المتن. • فَوُدَّ: (إذ هما) أي: الكَوْنُ صَرِيحاً وَالْكَوْنُ كِنَايَةً. • فَوُدَّ: (تخريجهما) أي: الزَّوْجَةُ. • فَوُدَّ: (عليه) أي: اللفظ.

• فَوُدَّ: (أَنَّ مَوْضُوعَ لَفْظِ التَّخْرِيمِ يَصُدَّقُ بِكُلِّ) أي: فَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا بِالْإِشْتِرَاكِ الْمُعْتَوِيِّ. • فَوُدَّ: (فيما لم يُشْتَبِه فيه) أي: الطَّلَاقِ أَوِ الظَّاهِرِ. • فَوُدَّ: (وما في القاعدة إلخ) أي: وما هنا مِنْ اسْتِثْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَوْضُوعِهِ الْغَيْرِ الْمُشْتَبِه. • فَوُدَّ: (مما) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَةً. • فَوُدَّ: (وَمِنْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ) كَالْكِتَابَةِ.

• فَوُدَّ: (وهي) أي: النَّيَّةُ هُنَا أَيْ فِي الْإِخْتِيَارِ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نِيَّتِهِمَا) أي: الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ.

• فَوُدَّ: (كنية في اختيار الطلاق) تَأْمُلُ مَا لَوْ تَأَخَّرَ الْإِخْتِيَارُ مُدَّةً فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ حَيْثُ قَدْ تَحَسَّبَ الْعِدَّةُ

كاخترتك للظهار أو اخترت الظهار ولو اختار شيئا لم يَجْزُ له الرجوع عنه إلى غيره كما هو ظاهر لما تقرر أنه لا بُدَّ من لفظ أو نحوه وحيث يُقَارَنُ وقوعُ معناه فلم يَتَصَوَّرْ الرجوع عنه وبه يُفَرَّقُ بين هذا ومن رأى ما شك فيه أهو مني أم مذي؛ لأنَّ التَّخْيِيرَ ثُمَّ بالعمل بأحكام ما اختاره، ومَجْرُؤُ العمل لا يقتضي المنع من غيره بعد إذا وَجَدَ رجوع عنه إليه، أمَّا لو نَوَاهَا مُتَرَتِّبَيْنِ أي بناءً على أنَّ نية الكفاية يكفي قرنها بجزء من لفظها فيتخير، ويثبت ما اختاره أيضاً على ما رجحه ابنُ المُقَرِّي لَكِنَّ القياس ما رجحه في الأنوار من أنَّ المنويَّ أولاً إن كان الظهار صحاً مَقَا أو الطلاق، وهو بائن لَمَّا الظهار أو رجعي وَقَفَ الظهار فإن راجع صار عائداً ولزمته الكفارة، وإلا فلا فإن قُلْتُ يُؤَيِّدُ الأولُ أَنَّ الطلاق لا يقع إلا بآخِرِ اللَّفْظِ فحيث لا فرق بين تقدُّمِ الظهار وتأخُّره قُلْتُ ممنوع بل يَتَبَيَّنُ بآخِرِهِ وقوعُ المنويين مُتَرَتِّبَيْنِ كما أوقعهما

من حيث يُؤَيِّدُ وقوعه باللفظ الأول حتى لو انقضت العدة قَبْلَ اختيارِ الطلاق اعتدَّ بها ولم تَعْتَدْ. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ أقول قياسُ حُسْبَانِ عِدَّةِ الْمُهْمَةِ مِنَ التَّعْيِينِ حُسْبَانُ الْعِدَّةِ هُنَا مِنَ الْإِخْتِيَارِ فَلْيُرَاجِعْ.

فُؤَدُ: (كاخترتك للظهار إلخ) أي: فهو صريح في اختيارِ الظهار. فُؤَدُ: (وبه يُفَرَّقُ إلخ) أي: بكَوْنِ الإختيار هُنَا بَنَحِ اللَّفْظِ. فُؤَدُ: (أما لو نَوَاهَا) إلى قوله: (واغترَضَ البُلُقَيْنِي) في النهاية.

فُؤَدُ: (مُتَرَتِّبَيْنِ) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَكَانَ الظَّاهِرُ مُتَرَتِّبَيْنِ. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ. فُؤَدُ: (يَكْفِي قَرْنُهَا بِجُزْءِ إلخ) مُعْتَمَدُ اهـ ش. فُؤَدُ: (فَيَتَخَيَّرُ، وَيُثَبِّتُ مَا اخْتَارَهُ أَيْضاً إلخ) اعْتَمَدَ الْمُعْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَالرَّوَضَ. فُؤَدُ: (لَكِنَّ الْقِيَاسَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اهـ. سَم. فُؤَدُ: (مَا رَجَّحَهُ فِي الْأَنْوَارِ مِنْ أَنَّ الْمُنَوِيَّ إلخ)، وهذا ما قاله ابنُ الْحَدَّادِ، وهو الْمُعْتَمَدُ. اهـ. نِهَآيَةُ. فُؤَدُ: (صَحْحًا مَقَا) أي: فَيَتَخَيَّرُ، وَيُثَبِّتُ مَا اخْتَارَهُ. فُؤَدُ: (يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ) وهو ما رَجَّحَهُ ابنُ الْمُقَرِّي مِنَ التَّخْيِيرِ وَثُبُوتِ مَا اخْتَارَهُ. اهـ. ع. ش. فُؤَدُ: (مَنْعُوعٌ إلخ) لِإِبَاحِثٍ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى هَذَا الْمَنْعُوعِ بِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ آخِرِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْوُقُوعَ مَعَ الْآخِرِ وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ تَقَارُنُهُمَا حَيْثُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ فَقَوْلُهُ: بَلْ يَتَبَيَّنُ إلخ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ فَفِيهِ مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَصِحُّ الْوُقُوعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَ لَزِمَ

فُؤَدُ: (لَكِنَّ الْقِيَاسَ مَا رَجَّحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) اعْتَمَدَهُ م. ر. فُؤَدُ: (مَنْعُوعٌ إلخ) لِإِبَاحِثٍ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى هَذَا الْمَنْعُوعِ بِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ آخِرِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْوُقُوعَ مَعَ الْآخِرِ وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ تَقَارُنُهُمَا حَيْثُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ فَقَوْلُهُ: بَلْ يَتَبَيَّنُ إلخ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ فَفِيهِ مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَصِحُّ الْوُقُوعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَ لَزِمَ تَقَارُنُهُمَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُمَا، وَإِنْ تَقَارَنَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ لَكِنَّ تَرْتُّبَهُمَا فِي النَّيَّةِ يَقْتَضِي تَغْلِبَ حُكْمِ السَّابِقِ فِيهِمَا فَفِي وَقُوعِهِمَا تَرْتُّبٌ حُكْمِي أَوْ يَلْتَزِمُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ صِغَةً كَامِلَةً بِشَرْطِ ذِكْرِ الْآخِرِ وَفِيهِ مَا فِيهِ.

وحينئذ فيتمتع الثاني فتأملهُ . واعتراضُ البلقيني الثاني بأن الظهار ليس موقوفاً بل صحيح ناجز ثم بنى عليه اعتراضاً على صحة الرجعة وكونها عوداً وكونه لغواً وقد علمت أن ما ادّعاء من تفروده فلا يقول عليه ولا على ما بناء عليه . (أو نوى (تخريمَ عنها) أو نحو فرجها أو وطئها (لم تخوم) إما زوى النسائي أن ابن عباس سألهُ مَنْ قال ذلك فقال كذبت أي ليست زوجتك عليك بحرام ثم تلا أول سورة التحريم (وعليه) في غير نحو رجعية ومعتدة ومخرمة (كفارة يمين) أي مثلها حالاً، وإن لم يطق كما لو قاله لأمنته أخذاً من قصة مارية رضي الله عنها التازل فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي وزوى النسائي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كانت له أمة يَطْوُها أي، وهي مارية أم ولده إبراهيم فلم تزل به عائشة وحفصة حتى خرونها على نفسه فأنزل الله ﴿لَا تَحْرِمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (النسرم: ١٠) الآية ومعنى ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ (النسرم: ١٢) أي أوجب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الأيمان وبخس الأذرع حرمة هذا لما فيه من الإيذاء والكذب يزوده تصریحهما أول الظهار بكرائه

تقارنهما في الوقوع مع الآخر اللهم إلا أن يقول إنهما، وإن تقارنا في الوقوع مع الآخر لكن ترتبهما في التية يقتضي تغليب حكم السابق منهما ففي وقوعهما ترتب حكمي أو يلتزم أن ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه . اهـ . سم . فود: (فيتبين الثاني) أي: ما رجحه في الأنوار الممتدة . اهـ . ع ش . فود: (واعتراضُ البلقيني الثاني) أي: ما رجحه في الأنوار ومخط الإغراض قول الأنوار أو رجعي وقف الظهار إلخ . فود: (ثم بنى عليه اعتراضاً) إلى قوله: (وقد علمت) مطلق بتوب الإجمال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هنا أن قوله وكونها إلخ وقوله: وكونه مغطوفان على صحة الرجعة وضمير الأول للرجعية والثاني للعود والله أعلم . فود: (وقد علمت) لعل من انحصار الثقل فيما رجحه ابن المقري وما رجحه الأنوار وقوله: فلا يقول عليه؛ لأنه ليس من أصحاب الوجوه . فود: (أو نحو فرجها) إلى قول المتن: (وعليه) في النهاية، وإلى قوله: (وبخس الأذرع) في المثنى إلا قوله: (على الأشهر) إلى (حرمتها على نفسه) .

فود: (أو نحو فرجها إلخ) عبارة المثنى أو فرجها أو وطئها قال الماوردي أو رأبها . اهـ . فود: (من قال ذلك) أي: امرأتي علي حرام . فود: (في غير نحو رجعية إلخ) انظر ما المراد بالنحو وقد اقتصر المثنى وشرح المنهج على مذخولة . فود: (ومعتدة) أي: عن شبهة . فود: (مخرمة) بكسر الزاء المحففة . فود: (أي مثلها) إلى المتن في النهاية . فود: (أي مثلها) لأن ذلك ليس بيمين؛ لأن اليمين إنما تتعقد باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته . اهـ . فود: (كما لو قاله إلخ) أي: أثبت علي حرام أو نحو مما مر . اهـ . فود: (فيها) أي: قصة مارية ذلك أي أول سورة التحريم .

فود: (وبخس الأذرع) مبتدأ خبره قوله: (يزوده إلخ) . فود: (حرمة هذا) أي: تخريم نحو عين الحليلة . اهـ . ع ش . فود: (تضريحهما إلخ) اعتمد المثنى . فود: (بكرائه) أي: تخريم نحو عين الحليلة .

بل نازع ابن الرُّفْعَةِ فيها بما يَبْتَنِي الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ يُحْكَمُ فعله، وهو لَا يَفْعَلُ الْمَكْرُوهَ . وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ لِتَبْيَانِ الْجَوَازِ فَلَا يَكُونُ مَكْرُوهًا فِي حَقِّهِ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ وَفَارَقَ الظَّهَارَ بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ التَّحْرِيمِ بِجَمَاعِ الزَّوْجِيَّةِ بِخِلَافِ تَعَدُّ التَّحْرِيمِ الْمُشَابِهِ لِتَحْرِيمِ الْأُمِّ فَكَانَ كَذِبًا فِيهِ عِنَادٌ لِلشَّرْعِ فَمَنْ ثُمَّ كَانَ كَبِيرَةً فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ حَرَامًا، وَالْإِبْلَاءُ بِأَنَّهُ الْإِبْدَاءُ فِيهِ أَتَمُّ، وَمَنْ ثُمَّ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَالزَّفْعُ لِلْحَاكِمِ وَغَيْرُهُمَا وَلَوْ قَالَ؛ لِأَرْبَعِ أَشْئٍ عَلَيَّ حَرَامٌ بِلَا نِيَّةٍ طَلَاقٍ وَلَا ظَهَارٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ كَرَّزَهُ فِي وَاحِدَةٍ، وَأُطْلِقَ أَوْ بِنِيَّةِ التَّأَكُّدِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ كَالْيَمِينِ (وَكَذَا) عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ لَفْظَ التَّحْرِيمِ يَنْصَرِفُ شَرْعًا لِإِجَابِ الْكَفَّارَةِ (وَالثَّانِي) هُوَ (لَفْظٌ)؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي ذَلِكَ وَخَرَجَ بِأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ مَا لَوْ حَذَفَ عَلَيَّ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ هُنَا فَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِيهِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ

هـ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: الْكِرَامَةُ. هـ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَي: يَزَاغُ ابْنُ الرُّفْعَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَي: نَحَوْتُ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ. اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (فِيهِ عِنَادٌ لِلْخ) الْجُمْلَةُ صِفَةُ كَذِبًا. هـ فَوَدَّ: (فَمَنْ ثُمَّ كَانَ) أَي: الظَّهَارُ. هـ فَوَدَّ: (وَالْإِبْلَاءُ) عَطَفَ عَلَى الظَّهَارِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ الْخ) وَالْإِتْسَابُ تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ؛ لِأَرْبَعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. تَنْبِيهَاتٌ لَوْ حَرَّمَ كُلُّ مَا يَمْلِكُ وَلَهُ نِسَاءٌ وَإِمَاءٌ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَيَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ جَمَاعَةً وَكَلَّمَهُمْ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ زُجُجَاتٍ أَتَتْ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّزُوضِ هُنَا وَلَوْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ مَرَاتٍ فِي مَجَالِسٍ أَوْ مَجَالِسَ وَتَوَى التَّأَكُّدَ وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ سِوَاكَ كَانَ فِي مَجَالِسٍ أَوْ مَجَالِسَ كَمَا فِي الرُّزُوضِ فِي الْأَوَّلَى، وَيَحْتَجُّ شَيْخُنَا فِي الثَّانِيَةِ كَفَاءَ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ تَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتْ بِعَدَدِ الْمَرَاتِ كَمَا فِي الرُّزُوضِ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَحْتَجُّ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْأَوَّلَى. اهـ هـ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَأَشَارَةُ نَاطِقٍ) فِي النَّهَائِيَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُرِيَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ فِي الْحَالِ أَيِ مِثْلِهَا كَمَا مَرَّ وَلَا يُلْحِقُ الْكِنَايَةَ بِالصَّرِيحِ مَوَاطَاةً كَالْتَوَاطُّو عَلَى جَعْلٍ قَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَطَلَقْتُكَ بَلْ يَكُونُ كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ بِهِ وَلَا سُؤَالَ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقَ وَلَا قَرِينَةً مِنْ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ. اهـ هـ فَوَدَّ: (يَنْصَرِفُ شَرْعًا الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَالْإِتْسَابُ يَنْصَرِفُ لِتَحْرِيمِ الْعَيْنِ أَوْ نَحْوِهِ. اهـ سَبَدُ عَمَرٍ. هـ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ. هـ فَوَدَّ: (فَوَاقَةُ كِنَايَةٌ هُنَا) أَي: فِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ. اهـ. أَسْنَى وَالْأَوَّلَى فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا بِالنِّيَّةِ) أَي: لِلْيَمِينِ. وَمِثْلُ أَنْتَ حَرَامٌ مَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الْحَرَامُ وَلَمْ يَتَوَّ بِهَ طَلَاقًا فَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ وَفِي فَتَاوَى الْإِدِّ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. اهـ ع ش وَقَوْلُهُ: (طَلَاقًا) الْمُنَاسِبُ يَمِينًا.

هـ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ كَرَّزَهُ فِي وَاحِدَةٍ، وَأُطْلِقَ) عِبَارَةُ الرُّزُوضِ، وَإِنْ أُطْلِقَ فَقَوْلَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْجَهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ كَمَا فِي تَكَرُّرِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى. اهـ. أَيِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِنِيَّةِ التَّأَكُّدِ) قَالَ فِي الرُّزُوضِ وَشَرْحِهِ إِلَّا إِنْ تَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ فَلَا يَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ بَلْ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَرَاتِ، وَمِثْلُهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مَا لَوْ تَوَاهُ مَعَ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ، وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ خِلَافَهُ. اهـ.

(وإن قاله، لأنته ونوى عتقا فثبت) قطعاً؛ لأنه كناية فيه إذ لا مجال للطلاق والظهار فيها (أو) نوى (تخريم عينها أو لا نية) له (فكالزوجة) فيما مرّ فتلزمه الكفارة ثم لا كفارة في محرمية أبداً وكذا معتدة ومزوجة ومترتبة ومحرمة ومجوسية على الأوجه بخلاف نحو نفساء وحائض وصائمة لقرب زوال ما يبيحهن ومن ثم لو نوى بتخريجهما تخريم وطئها لهذا العارض لم يلزمه شيء (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو البعد حرام عليّ) أو نحوه (فللقول لا شيء فيه لتعذر فيه بخلاف الحليلة لإمكانه فيها بطلاقي أو عتقي. (وشرط) تأثير (نية الكناية اقترانها بكل اللفظ)، وهو أنت كما قاله الرافعي كجماعة واعتبر بأن الصواب ما قاله جمع متقدمون أنه لفظ

فوق (سني: (وإن قاله) أي: أنت عليّ حرام أو نحوه مما مرّ. اهـ. مؤنني. فود: (إذ لا مجال للطلاق الخ) علة لمقتدر عبارة المؤنني أو طلاقاً أو ظهاراً لفا إذ لا مجال الخ.

فوق (سني: (أو تخريم عينها) أو نحوها مما مرّ، وهي حلال له. اهـ. مؤنني. فود: (فيما مرّ) إلى قوله: (ومن ثم) في المؤنني. فود: (محرمية أبداً) بنسب أو رضاع أو مصاهرة نهاية ومؤنني.

فود: (ومجوسية) أي: ووثنية ومستبراة مؤنني، وأسنى. فود: (على الأوجه) وفقاً لشرح المنهج وخلافاً للنهاية في المحرمية وسكت عنها المؤنني والأسنى وقال البخيري قول شرح المنهج أوجههما لا ضميف في المحرمية؛ لأن الأصح فيها وجوب الكفارة. اهـ. أقول، وهو المناسيب لما يأتي من التقليل بقرب زوال المانع. فود: (نحو نفساء الخ) كالمصلية. فود: (لهذا العارض) أي: نحو الثفاس. فود: (لتعذر فيه) أي: التخريم فيه أي في نحو الثوب مما ليس يوضع. فود: (بخلاف الحليلة) أي: الزوجة، وأمة هي حلال له. فود: (وهو أنت بائن) قال في المؤنني: ثنية: اللفظ الذي يقتبر قرن التية به هو لفظ الكناية كما صرح به المازدي لكن مثل له الرافعي بقزنها بانث من أنت بائن مثلاً وصوب في المهمات الأول والأوجه الإكفاء بما قاله الرافعي؛ لأن أنت، وإن لم يكن جزءاً من الكناية فهو كالجزء منها؛ لأن معناها المقصود لا يتأذى بدونه. اهـ. وقد يقال بل هو جزء حقيقة؛ لأن الكناية قسم من الصيغة والصيغة مجموع أنت بائن لا بائن فقط، وأيضاً فتعريف الكناية يصدق على المجموع إذ هي ما يختل المراد وغيره ولا شك أن المجموع هنا كذلك وإن فرض أن أنت لا يختل غير الخطاب إذ الكلام كما هو ظاهر في الدلالة التركيبية فتأمل. وقد يقال لفظ بائن قد يراد به خصوص المطلق، وقد يراد به عموم المفارقة الذي هو المعنى اللغوي ولا يتخصص بأحدهما إلا بالإرادة فليحمل كلام المازدي على ذلك وكلام الرافعي على قصد الإيقاع بالمجموع مقترباً بأوله أو بأي جزء منه على الخلاف، وهذا وإن لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم إلى الصريح والكناية فيه رمز إليه وبه يتدفع التعارض والتناقض. اهـ سيد عمر. فود: (كما قاله) أي: تفسير اللفظ بآنت بائن.

فود: (واعتبر الخ) عبارة شرح الروض واللفظ الذي يقتبر قرن التية به هو لفظ الكناية كما صرح به

فود: (بطلاقي أو عتقي) قد يقال هو ممكن في المذكورات أيضاً بإرادة الملك بنحو البيع إلا أن يفرق

الكناية كبائين دون أنت؛ لأنها صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنية، ويؤد بأنها لما لم تستقل بالإفادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد (وقيل يكفي) اقترانها (بأوله) استصحاباً لحكمها في باقيه دون آخره؛ لأن انعطافها على ما مضى بعيد ورجحه كثيرون واعتمده الاستوحي وغيره وزعم بعضهم أن الأولى سبق قلم ورجح في أصل الروضة الاكتفاء بأوله وأخره أي بجزء منه كما هو ظاهر، ويظهر أن يأتي هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظاً كالكناية ولو أتى بكناية ثم بعد مضي قدر العدة أوقع ثلاثاً ثم زعم أنه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفعه الثلاث الموجبة للتخليل اللازم له ولو أنكر نيتها صدق بيمينه وكذا وإرثه أنه لا يعلمه نوى فإن نكل خلقت هي أو وإرثها أنه نوى؛ لأن الأطلاق على نية ممكن بالقرائن.

الماوردی والرويانى والبذنجي فمثل الماوردی لقرنها بالأول بقرنها بالباء من باين والآخران بقرنها بالخاء من خلية لكن مثل له الرافعي تبعا لجماعة بقرنها بآنت من آنت باين وصوب في المهمات الأول؛ لأن الكلام في الكنايات، وهو ظاهر لكن أثبت ابن الرفعة في المسألة وجهين، وأيد الإختفاء بها عند آنت والأوجه الإختفاء بذلك؛ لأن آنت، وإن لم يكن جزءاً من الكناية فهو كالجزم منها؛ لأن المعنى المقصود لا يتأدى بدونه. اهـ بحذف. هـ فود: (فلا تحتاج لنية) كان المناسيب أخذاً مما مر عن المغني وشرح الرزوي فلا يكفي اقتران التية به. هـ فود: (بأن باين) كذا في أصله رحمه الله وكأنه على الحكاية وقوله: كانت كذا في أصله رحمه الله، وهو على تأويله بالكلمة. اهـ. سيد عمر.

هـ فود: (استصحاباً) إلى قوله: (ويظهر) في المغني. هـ فود: (دون آخره) يعني ما عدا أوله. اهـ رشيدى. هـ فود: (أن الأولى) أي: اشتراط الإقتران بكل اللفظ. هـ فود: (ورجع في أصل الروضة إلخ) عبارة النهاية لئلا يرجع في الروضة كأصلها الإختفاء بأوله إلخ فالحاصل الإختفاء بها قبل فراغ لفظها، وهو المعتقد. اهـ. وعبارة المغني والذي رجحه ابن المقرئ، وهو المعتقد أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو وسطه أو آخره؛ لأن اليمين إنما تعتبر بتمامها. اهـ. هـ فود: (بجزء منه) أي: من اللفظ. هـ فود: (ثم زعم) أي: قال. اهـ. ع ش. هـ فود: (لم يقبل)، ويتبعني تذيئه؛ لأنه إن سبق منه ذلك فلا وقوع لانقضاء العدة قبل تطلقها ثلاثاً. اهـ. ع ش. هـ فود: (لرفعه إلخ) صلة يقبل.

هـ فود: (الموجبة إلخ) صفة للثلاث. هـ فود: (اللازم) صفة للتخليل. هـ فود: (له) أي: للزاعم المذكور نظراً، لإظهار إيقاعه الثلاث، وقال الكردي والضمير في له يرجع إلى مضاف مخدوف عن الثلاث، وهو الوقوع. اهـ. هـ فود: (ولو أنكر نيتها) أي الكناية وكان الأولى تذكير الضمير، وإرجاعه للطلاق كما في النهاية. هـ فود: (أنه) أي: الوارث لا يعلمه إلخ وتظهر فائدة ذلك في العدة. اهـ. ع ش. هـ فود: (فإن نكل) أي الزوج أو وإرثه. هـ فود: (أنه نوى) أي فلا يثبت منها إذا كان الطلاق بائناً.

لإمكان أن يراد بهذا اللفظ الطلاق أو العتق لا نحو البيع. هـ فود: (في الخطاب) قصته أن الكلام في نية الخطاب وفيه نظر. هـ فود: (ولو أتى بكناية إلخ) كذا شرح م ر.

(وإشارة ناطقي بطلاقي نفق)، وإن نواه، وأفهم بها كل أحد (وقيل كناية) ليحصول الإفهام بها كالكتابة، ويؤيد؛ لأن تفهيم الناطقي إشارته نادر مع أنها غير موضوعية له بخلاف الكتابة فإنها حروف موضوعية للإفهام كالمبارة نعم، لو قال أنت طالق، وهذه مشيرة لزوجة له أخرى طَلَّقْتَ؛ لأنه ليس فيه إشارة محضة هذا إن نواها أو أطلق على الأوجه؛ لأن اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمال إغيره احتمالاً قريباً أي وهذه ليست كذلك وخرج بالطلاقي غيره فقد تكون إشارته كعبارته كهي بالأمان وكذا الإفتاء ونحوه فلو قيل له أتيجوز كذا فأشار برأيه مثلاً أي

• قول (سني): (وإشارة ناطقي بطلاقي) كأن قالت له زوجته طَلَّقَنِي فأشار بيده أن اذهبى وقوله: (بطلاقي) خرج به إشارته لمحل الطلاقي كقول من له زوجتان امرأتى طالق مشيرة لإحداهما، وقال أزدت الأخرى فإنه يقبل كما رجحه في زيادة الروضة. اه. معني. • قوله: (وإن نواه) إلى قول المتن: (ويغتد) في النهاية. • قوله: (وإن نواه إلخ) غاية. • قوله: (له) أي: للتهميم. • قوله: (حروف موضوعية إلخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة. اه. سيّد عمر أي فالمراد دوال حروف إلخ. • قوله: (نعم لو قال إلخ) قد يقال لا حاجة إلى هذا الاستدراك؛ لأن الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالإشارة ثم رأيت الفاضل المحشي أشار لذلك ولفظه في هذا الاستدراك شيء؛ لأنه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا بأعم. اه. سيّد عمر.

• قوله: (مشيراً) أي: بقوله: وهذه. • قوله: (طلقت) أي: الأخرى. اه. ع ش أي، وأما المخاطبة فتطلق مطلقاً. • قوله: (هذا) أي: وقول الطلاقي بقوله: وهذه بذلك القول. • قوله: (إن نواها) أي: الأخرى. • قوله: (في ذلك) أي: في قصد طلاق الأخرى. • قوله: (مع احتمال إلخ) الظاهر أنه إنما أتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج للنية وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الإطلاق التي تحتها. اه. رشيدى والأوجه أنه إنما أتى بها لتوجيه ما أفهمه قوله: هذا إن نواها إلخ من أنها لا تطلق إن نوى غيرها. • قوله: (احتمالاً قريباً إلخ) محل تأمل ثم رأيت لفاضل المحشي قال قوله: أي وهذه ليست كذلك في قُرْب هذا نظر. اه. سيّد عمر. وأجاب الرشيدى بما نصه: الظاهر أن المراد بقُرْب هذا الاحتمال أنه لا يختلج في هذا التقدير إلى تعسف وليس المراد أنه يفهم منه عند الإطلاق فهما قريباً الذي فهمه الشهاب سم حتى نظر في كون هذا قريباً فتأمل. اه. • قوله: (كهي) أي الإشارة بالأمان أي للكافر. • قوله: (ونحوه) وهو الإذن في الدخول مثلاً فإشارة الناطقي لا يغتد بها إلا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله:

إشارة لِنَاطِقِي تُفَسِّرُ فِي الإِذْنِ وَإِلَّا فَتَأْتِلُ مَا ذَكَرُوا

اه. بجزيمي عبارة ع ش أي كالأجازة والإذن في دخول الدار. اه. • قوله: (فلو قيل له) أي للمفتي

• قوله: (نعم لو قال إلخ) في هذا الاستدراك شيء؛ لأنه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا بأعم.

• قوله: (نعم لو قال أنت طالق، وهذه إلخ) ظاهره، وإن جعل هذا من عطف الجملي بأن قدر خبر الاسم الإشارة أي طالق؛ لأن ما قبله قريبته على المقدّر أخذاً بما قدمه الشارح قبيل قول المصنف والإغناء كناية. • قوله: (أي وهذه ليست كذلك)، في قُرْب هذا نظر.

نعم، جازَ العملُ به ونَقَلَهُ عنه. (ويُفْتَدُ بإشارةٍ أُخْرَى في المَقْوَد) كبيع، وهبة (والحُلُول) كطلاقٍ وفسخٍ وعتي والأقارب والدُّعَاوَى وغيرها، وإنْ أَمَكَّنَتْهُ الْكِتَابَةُ لِلضَّرُورَةِ نعم، لا تَصِحُّ بها شَهَادَتُهُ ولا تَبْطُلُ بها صِلَاتُهُ ولا يَحْتُثُّ بها مَنْ حَلَفَ لا يَتَكَلَّمُ ثُمَّ خَرَسَ (لأنَّ فِيهِمْ طَلَاقَهُ) وغيره بها (كُلُّ أَحَدٍ فَصْرِيحَةٌ، وإنْ) لم يَفْهَمْهَا أَحَدٌ أو (اِخْتَصَّ بِفَهْمِهِ) أي الطَّلَاقِ منها (فَيُطْنُون) أي أَهْلُ فُطْنَةٍ وَذَكَاءٍ (فَكِنَايَةٌ)، وإنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا قَرَائِنُ وَمَرَّ أَوَّلُ الضَّمَانِ مَا قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ مع ما فِيهِ وَذَلِكَ كَمَا فِي لَفْظِ التَّاطِقِ وَتُعْرَفُ نَيْتُهُ فِيمَا إِذَا أَتَى بِإِشَارَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ بِإِشَارَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ

مَثَلًا. ٥. فَوُدَّ: (كَبَّيْعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي النِّهَايَةِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (لَإِنْ فِيهِمْ) فِي الْمُغْنِي إِلا قَوْلَهُ: (وغيرها) وَقَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ). ٥. فَوُدَّ: (وَالْأَقَارِبِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْمَقْوَد. ٥. فَوُدَّ: (وغيرها) لَمَلَهُ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِقَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَا تَصِحُّ الْخ. ٥. فَوُدَّ: (لِلضَّرُورَةِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ، وَيُفْتَدُ الْخ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقَدِّمِ الْكِتَابَةَ عَلَى الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَخْتَاجُ لِنَيْتِهِ فَلَا مَرْجِعَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى. اه. ع. ش. وقد يُقَالُ: إِنَّ الْكِتَابَةَ أَوْضَحُ مِنَ الْإِشَارَةِ، وَإِنَّمَا مَوْضُوعَةٌ لِلْإِفْهَامِ بِخِلَافِ الْإِشَارَةِ كَمَا مَرَّ. وَعِبَارَةٌ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ: لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَفْهَمُ الْكِتَابَةَ، وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ مع قُدْرَتِهِ عَلَى الْكِتَابَةِ لَا ضَرُورَةَ لِلْإِشَارَةِ. اه. ٥. فَوُدَّ: (وَلَا يَحْتُثُّ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثُمَّ خَرَسَ) مَفْهُومُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يَحْتُثُّ بِهَا الْآخَرُسُ إِذَا حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْإِيمَانِ. اه. سَمَ وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْعَزِيزِيِّ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ الْمَفْهُومِ.

٥. فَوُدَّ (سَمَ): (فَصْرِيحَةٌ) إِشَارَتُهُ لَا تَخْتَاجُ لِنَيْتِهِ كَمَا قِيلَ لَهُ كَمْ طَلَّقْتَ زَوْجَكَ فَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ. اه. مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (وَلَا يَفْهَمْهَا أَحَدٌ) قَدْ يُقَالُ هِيَ حَبِيَّتِي بِمَثَابَةِ لَفْظِ التَّاطِقِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، وَهُوَ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَإِنْ نَوَاهُ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: وَإِلَيْهِ يُشِيرُ سُكُوتُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عَنِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ ع. ش. مَا نَصَبَهُ قَوْلُهُ: أَيُّ أَهْلِ فُطْنَةٍ الْخ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا قِيلَ فِي السَّلَامِ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِكُزْنِ الْإِشَارَةِ كِنَايَةً أَنْ يَوْجَدَ فُطْنُونَ يَفْهَمُونَهَا غَالِبًا فِي أَيِّ مَحَلٍّ اتَّفَقَ لِلْآخَرُسِ فِيهِ تَصَرُّفٌ بِالْإِشَارَةِ فَلَوْ فَهَمَّهَا الَّذِينَ فِي غَايَةِ الْفُطْنَةِ وَقُلَّ أَنْ يَوْجَدُوا عِنْدَ تَصَرُّفِ الْآخَرُسِ لَمْ تَكُنِ الْإِشَارَةُ كِنَايَةً بَلْ تَكُونُ كَالَّتِي لَمْ يَفْهَمْهَا أَحَدٌ، وَيَتَّبِعِي أَيْضًا الْإِكْتِفَاءُ بِفُطْنٍ وَاحِدٍ فَالْجَمْعُ فِي كَلَامِهِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. اه.

٥. فَوُدَّ (سَمَ): (فَكِنَايَةٌ) تَخْتَاجُ لِلنَّيْتِ.

(تَنْبِيْهُ): تَفْسِيرُ الْآخَرُسِ صَرِيحُ إِشَارَتِهِ فِي الطَّلَاقِ بِغَيْرِ طَلَاقٍ كَتَفْسِيرِ اللَّفْظِ الشَّائِعِ فِي الطَّلَاقِ بِغَيْرِهِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ. اه. مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ كَمَا الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (لَإِنْ فِيهِمْ الْخ)، وَإِنْ اِخْتَصَّ الْخ. ٥. فَوُدَّ: (وَتُعْرَفُ نَيْتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الثَّانِي) فِي النِّهَايَةِ إِلا قَوْلَهُ: (وَكَذَا مَنْ رَجَا) إِلَى (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) وَقَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ). ٥. فَوُدَّ: (بِإِشَارَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَتَى وَقَوْلُهُ الْآتِي: (بِإِشَارَةٍ

٥. فَوُدَّ: (وَلَا يَحْتُثُّ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثُمَّ خَرَسَ) مَفْهُومُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يَحْتُثُّ بِهَا الْآخَرُسُ إِذَا حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْإِيمَانِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ الْخ. ٥. فَوُدَّ: (بِإِشَارَةٍ) قَالَ ذَلِكَ

أخرى وكانهم اغتفروا تعريفه بها مع أنها كناية ولا اطلاع لنا بها على نيته ذلك للضرورة،
وتعبري بما ذكر أعظم وأولى من قول المتنولي، ويختبر في الأخير أن يكتب مع لفظ الطلاق
إني قصدت الطلاق وسباني في اللعان أنهم الحقوا بالأخريس من اغتيل لسانه ولم يزوج بزوج
وكذا من رجي بعد مضي ثلاثة أيام فهل قياسه هنا كذلك أو يفرق والذي يوجب في الأول
الإلحاق بل الأخير يشمله وفي الثاني يُحتمل الإلحاق قياساً ويحتمل الفرق بأنه إنما ألحق
به ثم لا احتياجه للعان أو اضطراره إليه ولا كذلك هنا. (ولو كتب ناطق) أو أخرس (طلاقاً) ولم
ينوه فلفظ إذ لا لفظ ولا نية (وإن نواه) ومثله كل عقد وحل وغيرهما ما عدا النكاح ولم يتلفظ

إلخ) متعلق بتعريف. اه. سم. فود: (تعريفه بها) أي: بالإشارة أو الكتابة الثانية. فود: (ولا اطلاع لنا
بها) الجار الثاني متعلق بنية ذلك فكان الأولى تأخير عنه. فود: (بما ذكر) أي: إذا أتى بإشارة أو كتابة
إلخ. فود: (هنا كذلك) أي: أنه هنا إلخ. اه. ع. ش. فود: (أو يفرق) أي: فيتنظر إفاقته، وإن طال
اغتاله. اه. ع. ش. فود: (ويحتمل الفرق بأنه إلخ) قد يقال وقد يحتاج أو يضطر إلى نحو الطلاق
والبيع فالإلحاق أقرب. اه. سيد عمر، وهو الظاهر وقال ع. ش. والمتبادر من كلام الشارح حيث لم
يتعرض لهذا أي الثاني أنه حيث رجي بزوج بعد ثلاثة أيام انتظر طال زمن اغتاله أو قصر. اه.

فوق (سني: (ولو كتب إلخ) أي: على ما يثبت عليه الخط كرق ونوب وحجر وخشب لا على نحو
ماء كهواء. اه. معني عبارة الزوض مع شرجه والكتب على الأرض أو نحوها كناية لا على الماء
والهواء ونحوهما. اه. فود: (أو أخرس) إلى قول المتن: (وإن لم تكن) في النهاية وكذا في المعني
إلا قوله: (وقبل) إلى (وخرج) وقوله: (وإن لم تفههما).

فوق (سني: (طلاقاً) ونحوه مما لا يقتصر إلى قبول كالإغتاق والإبراء والمفوى عن القصاص كأن كتب
زوجتي أو كل زوجة لي طالق أو عدي حر. اه. معني وفي سم بعد ذكر ذلك عن الزوض أي وسائر
التصرفات غير النكاح كما في شرجه. اه. أي فكان الأولى للشارح أن يكتب قوله ومثله كل عقد إلخ
عقب قول المصنف طلاقاً.

فوق (سني: (فلغو) أي: ويقبل قوله: في ذلك يمينه كما تقدم في قوله قريباً ولو أنكز نيته إلخ. اه.
ع. ش. فود: (ومثله إلخ) أي: الطلاق. فود: (وغيرهما) أي: كالإقرار والدعوى أخذاً مما مر في
الإشارة. فود: (ولم يتلفظ إلخ) عطف على نواه.

مرتين والأولى متعلقة باتى والثانية بتعريف.

فود (في سني: (ولو كتب ناطق طلاقاً إلخ) عبارة الزوض، وإن قرأه أي ما كتبه حال الكتابة أو بعدها
فصريح فلو قال قرأته حاكياً بناية صدق بيمينه. اه. فقراءته عند عدم قصد الحكاية صريح ثم قال في
الزوض وفائدته أي قوله المذكور إذا لم يقارن الكتب النية أنه إن قارنها طلق ولا معنى لقوله المذكور
ومثله أي الطلاق فيما ذكر العتق والإبراء والمفوى عن القصاص أي وسائر التصرفات غير النكاح كما في

بما كتبه (فالأظهر وقوعه) لإفادتها حيثئذ، وإن تَلَفَّظَ به ولم ينوِ عند التَلَفُّظِ ولا الكتابة، وقال: إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق يمينه (فإن كتب إذا بَلَغَكَ كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فإنما تَطَلَّقَ بِلَوْنِهِ) إن كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بأن أمكن قراءتها، وإن انمَحَ؛ لأنها المقصود الأصلي بخلاف ما عداها من السوابق واللواحق فإن انمَحَى سَطْرُ الطلاق فلا وقوع وقيل إن قال كتابي هذا أو الكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الروباني عن الأصحاب وخرج بكتب ما لو أَمَرَ غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف ما لو أَمَرَهُ بالكتابة أو كناية أخرى وبالنسبة

• فود: (لإفادتها حيثئذ إلخ) عبارة المُغْنِي والرَّزْزِز مع شَرْحِهِ؛ لأن الكتابة طريق في إلهام المراد وقد افترئت بالنية فإن قرأ ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصریح فإن قال قرائه حاكيا ما كتبه بلا نية طلاق صدق يمينه. وفائدة قوله هذا إذا لم يقارن الكتب النية، وإلا فلا معنى لقوله. اه. • فود: (وقال إنما قصدت إلخ) بخلاف ما لو قصد الإنشاء أو أطلق كما يفهمه كلام المحلّي أيضا. اه. ع ش. • فود: (صدق إلخ) أي: إن اتكرته الزوجة.

• فود (سني): (إذا بَلَغَكَ) أو وصل إليك أو أتاك.

(فرغ): لو كتب إذا بَلَغَكَ نصف كتابي هذا فانت طالق قَبْلَهَا كُلُّهُ طَلَّقْتَ كما قاله المصنف فإن ادَّعَتْ وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق يمينه فإن أقامت بيّنة بأنه خطه لم تُسْمَعِ إلا برؤية الشاهد للكتابة وحفظه عنده لوقت الشهادة. اه. مُغْنِي وفي النهاية ما نصّه أما لو قال إذا جاءك خطي فانت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق، وإن لم يكن فيما بقي ذكر الطلاق. اه. • فود: (كهذه الصيغة) أي إذا بَلَغَكَ كتابي إلخ. • فود: (بأن أمكن) تصوير لقوله إن كان فيه إلخ. • فود: (من السوابق) كالسَمَلَةِ والحَمْدَلَةِ. • فود: (واللواحق) كالصلاة والسلام عليه ﷺ. • فود: (فإن انمَحَى إلخ) أي ولم يبق أثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته. • فود: (وقيل إن قال كتابي هذا إلخ) أي وقد انمَحَى غير سطر الطلاق. اه. ع ش. • فود: (وخرج بكتب) أي في قول المتن: (ولو كتب ناطق إلخ). • فود: (ما لو أمر غيره) أي: بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله أكتب زوجة فلان طالق. • فود: (ونوى هو) أي: الأمر عند كتابة الغير. اه. ع ش. • فود: (لو أمره بالكتابة أو كناية أخرى إلخ) يُرَدُّ عليه أن هذا توكيل في التعليق ومَرَّ أنه لا يصحح إلا أن يقال مراده أمره بالكتابة بطلاق مُنَجِّز والغرض منه التنبيه على أنه يشترط كون النية من

شَرْحِهِ. • فود: (فإن كتب إذا بَلَغَكَ كتابي إلخ) في الرزّز، وإن علّق ببلوغ الطلاق قبل مَضِيّ الطلاق وقع قطعاً، وقراءة بعض الكتاب إن علّق بقراءته كوصول بعضه إن علّق بوضوئه، وإن علّق بوصول الكتاب ثم علّق بوصول الطلاق طَلَّقْتَ بوصول الكتاب طَلَّقْتَين أو بوصول نصف الكتاب فوصل كُلُّهُ طَلَّقْتَ. اه. ويتبعني إذا علّق بوصول الكتاب وبوصول نصفه أن تَطَلَّقَ طَلَّقْتَين. • فود: (بخلاف ما لو أمره بالكتابة إلخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور في المتن مع أنه تعليل والتوكيل في التعليق لا يصح

فامثل ونؤى، ويقوله فأنت طالق ما لو كتب كناية كانت خلية فلا يقع، وإن نوى إذ لا يكون للكناية كناية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وردوه بأن الذي فيه الجزم بالوقوع تبعاً لجمع معتدمين قال الأذري، وهو الصحيح؛ لأننا إذا اعتبرنا الكتابة قدزنا أنه تلفظ بالمتكثوب (وإن كتب إذا قرأت كتابي، وهي قارئة فقرائه) أي صيغة الطلاق منه نظير ما مر، وإن لم تفهمها أو طالعها وفهمها، وإن لم تلفظ بشيء منها كما نقل الإمام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه، ويظهر أنه لا فرق هنا بين ظن كونها أمانة وعدمه؛ لأن اللفظ لا ينصرف عن حقيقته إلا عند التقدير ومجرده ظنه لا يضره عنها. (وإن قرئ عليها فلا طلاق) (في الأصح) لعدم قراءتها مع إمكانها، وإنما انعزل القاضي في نظيره ذلك؛ لأن العادة في الحكم أن يقرأ عليهم المكاتب فالفصد إعلانه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا، وأيضاً فالعزل لا يصح

الآتي بالكناية كناية أو غيرها ولا يكفي التية من أحدهما والكناية من الآخر. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (فامثل ونؤى) أي فإنه يقع. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (ويقوله الخ) عطف على بكتب الخ. ٥. فؤد: (وردوه) أي ابن الرفعة. ٥. فؤد: (بأن الذي فيه) أي: في كلام الرافعي. ٥. وفؤد: (وهو الصحيح) معتد. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (سني: (وإن كتب الخ) في الزوج، وإن علق بيلوغ الطلاق فسلم موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب إن علق بقراءته كوصول بعضه إن علق بوصول، وإن علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين. اه. سم. ٥. فؤد: (أي صيغة الطلاق الخ) أي: وإن لم تقرأ الجميع. ٥. فؤد: (وإن لم تفهمها الخ) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الآتية. ٥. فؤد: (أو طالعها) عطف على قرائته. ٥. فؤد: (وإن لم تلفظ الخ) نعم لو قال الزوج إنما أزدت القراءة باللفظ قيل قوله: فلا تطلق إلا بها. اه. نهاية. ٥. فؤد: (لوجود المعلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الإمام. ٥. فؤد: (ويظهر أنه لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما إذا قرئ عليها الآتي في قوله، وإن قرئ عليها فلا في الأصح ولو علم أنها قارئة ثم نسيت القراءة أي أو عميت ثم قرئ عليها فبيني أن لا تطلق أو علم أنها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فبيني أن تطلق. اه. سم. وقوله: ولو علم الخ في النهاية مثله. ٥. فؤد: (ويظهر أنه لا فرق الخ) الذي يتبادر إلى الفهم أن مراد الشارح التعميم في القارئة في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثاني، وإن ظن كونها أمانة خلافاً لما يقتضيه صريح المحسني، وإن كان ما أفاده المحسني أوجه. اه. ٥. فؤد: (هنا) أي: في وقوع الطلاق. اه. ع. ش. والأولى في اشتراط قراءتها. ٥. فؤد: (فلا طلاق) أي: وإن ظنتها حال التعليق أمانة. اه. ع. ش.

كما تقدم في الوكالة. ٥. فؤد: (ويظهر الخ) يظهر الفرق فيما إذا قرئ عليها الآتي في قوله، وإن قرئ عليها فلا في الأصح ولو علم أنها قارئة ثم نسيت القراءة ثم قرئ عليها فبيني أن لا تطلق أو علم أنها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فبيني أن لا تطلق أيضاً.

تعليقه فتعين إرادته إعلانه به بخلاف الطلاق (وإن لم تكن قارئة فقري عليها طلقت) إن علم حالها؛ لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الإطلاع ومنه يؤخذ أنها لو تعلمت وقرأته، وأن القارئ لو طالعها، وأخبرها بما فيه طلقت؛ لأن قصد الإطلاع وقد وجد فإن لم يعلم لم تطلق إلا إن تعلمت وقرأته.

فصل في تفويض الطلاق إليها

ومثله تفويض العتي للقرن (له تفويض طلاقها) يعني المكلفة لا غيرها (إليها) إجماعاً بنحو طلقي نفسك إن شئت، ويبحث أن منه قوله لها طلقيني فقالت أنت طالق ثلاثاً لكنه كناية فإن نوى التفويض إليها، وهي تطلق نفسها طلقت،

• قوله: (إن علم حالها) كذا في النهاية والمغني. • قوله: (ومنه) أي: التعليل. • قوله: (لو تعلمت إلخ) ولو علقه بقراءتها عالمًا بأنها غير قارئة ثم تعلمت، ووصل كتابه هل تكفي قراءة غيرها الظاهر الإكفاء. اه. • نهاية قال ع ش قوله: ثم تعلمت إلخ المتبادر من هذا الصنيع أنه إذا قرأته بنفسها طلقت وقوله: الظاهر الإكفاء أي: وإن قصد قراءتها بنفسها فلا يدين. اه. • قوله: (وإن القارئ إلخ) عطف على قوله إنها إلخ وكان الأولى أو بدل الواو عبارة النهاية قال الأذرعى مفهومه أي قول المصنف فقري عليها إلخ اشترط قراءته عليها فلو طالعها أي الغير وفهمه أو قرأها أي الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أر فيه نصاً، ويحتمل أنه يكفي بذلك إذ الغرض الإطلاع على ما فيه. اه. قال ع ش قوله: لم تطلق متمد وقوله: ويحتمل أنه يكفي بذلك أي في الوقوع، وهو متمد حج ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع، وهو موافق للإحتمال الأول. اه. • قوله: (فإن لم يعلم) أي: حالها سم ونهاية أي كثرها قارئة. اه. ع ش.

(فصل في تفويض الطلاق إليها)

• قوله: (في تفويض الطلاق) إلى قول المتن: (وهو تنليك) في النهاية. • قوله: (يعني المكلفة لا غيرها) كذا في المغني. • قوله: (بنحو طلقي نفسك إن شئت) لو كتب لها طلقي نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه سم. • قوله: (ويبحث إلخ) عبارة النهاية والأوجه إلخ. • قوله: (فقالت أنت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فإنه صريح؛ لأنها أتت بما تضمنته قوله: طلقيني. اه. ع ش. • قوله: (لكنه كناية) أي: منه ومنها رشيدى وع ش. • قوله: (وهي) أي: ونوت الزوجة.

• قوله: (إن علم حالها) أي بخلاف ما إذا لم يعلم حالها على الأقرب في الروضة، وأصلها وسباني الجزم به في كلامه. • قوله: (فإن لم يعلم) أي حالها.

(فصل في تفويض الطلاق إليها إلخ)

• قوله: (بنحو طلقي نفسك إن شئت) لو كتب لها طلقي نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر. • قوله: (ويبحث إلخ) اعتمدته م ر. • قوله: (طلقت)، وهذا بخلاف ما لو قال الأجنبي وكلتك أن تطلق

والأفلاثم إن نوى مع التفويض إليها عددًا فسيأتي (وهو تملك) للطلاق (في الجديد)؛ لأنه يمتلئ بمريضها فساوى غيره من التملكيات (فيشترط لوقوعه تطليقها فورًا)، وإن أتى بنحو متى على المعتمد بأن لا يتخلل فاصل بين تفويضه وإيقاعه؛ لأن التطليق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوري، وهذا معنى قولهم؛ لأن تطليقها نفسها متضمن للقبول وقول الزركشي عدوله عن شرط قبولها إلى تطليقها يقتضي تعينه، وهو مخالف لكلام الشرح والروضة حيث قال إن تطليقها يتضمن القبول، وهو يقتضي الاكتفاء بقولها قبلت إذا قصدت به التطليق، وأن حقها أن تقول حالًا قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطليق على الفور. انتهى. بعيد جدًا بل الصواب تعينه وكلاهما لا يخالف ذلك إما قرزته في معناه.....

• فود: (ولاً) أي: بأن لم يتويا أو أحدهما ما ذكر. • فود: (فسياتي) عبارة النهاية وقّع، وإلا فواحدة، وإن ثلثت كما يأتي ولو فرض طلاق امرأته إلى رجلين فطلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثاً فالوجه كما قال البندنجي أنه يقع واحدة. اه. قال ع ش قوله: وقّع ظاهره أن ما نواه يقع بقولها ذلك، وإن لم تنو وذكر دون ما نواه فليحترز. اه. أقول سيأتي في أواخر الفصل أنه يقع في الأولى واحدة وفي الثانية ما نوته، وإليه يشير قول الشارح فسياتي وقول النهاية كما يأتي. • فود: (لأنه) أي التفويض.

• فود (سني: (فورا) نعم لو قال وكنتك في طلاق نفسك لم يشترط الفور. اه. معني. • فود: (وإن أتى بنحو متى إلخ) خالفه النهاية والمعني فاغتمدا عدم اشتراط الفورية في نحو متى. • فود: (لأن التطليق إلخ) تعليل لقول المصنف فيشترط لوقوعه تطليقها إلخ. اه. رشيد أقول الظاهر أنه تعليل للفورية فقط. • فود: (فكان) أي: التطليق كقبوله أي التملك. • فود: (وهذا معني إلخ) لا يخفى بعده والظاهر أن المراد بقولهم المذكور أن قوله طلقتي نفسك مغناه بناء على الجديد ملكتك تطليق نفسك فقولها في جوابه طلقت إلخ مغناه قبلت وطلقت كما إن أعيت في البيع الضمني مغناه ذلك فليتأمل نعم كلامه ^{كلامه} زوجية مستقل. اه. سيد عمر. • فود: (لأن تطليقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم أو بدل منه. • فود: (لكلام الشرح) لعل المراد به الشرح الكبير. • فود: (وهو) أي: قولهما إن تطليقها يتضمن القبول. • فود: (وأن حقها إلخ) عطف على قوله: (الاكتفاء) إلخ. • فود: (انتهى) أي: قول الزركشي.

• فود: (بعيد) خبر وقول الزركشي إلخ. • فود: (ذلك) أي: تعين التطليق. • فود: (لما قرزته) أي في قوله: (لأن التطليق هنا إلخ). • فود: (في معناه) أي كلاهما. • فود: (أن هذا إلخ) بيان لما قرزته.

زوجتي فقال طلقك ونوى تطليقها فلا يقع؛ لأن النكاح لا يمتلئ به بخلاف الزوجة كما نقل ذلك الدميري عن المتولي وسياتي ذلك مع البحث فيه في كلام الشارح فيبذل فصل خطاب الأجنبية.

• فود: (وإن أتى بنحو متى) كطلقتي نفسك متى شئت متى على المعتد وقيل إن علق بمتى شئت لم يشترط فوراً وجزم به في التثنية وجرى عليه ابن المقرئ والأصفهاني والحجازي وصاحب الآثار ونقله في التهذيب عن النص، وهو المعتد شرح م ر.

أَنَّ هَذَا التَّصْمُنَ أَوْجِبَ الْفَوْرِيَّةَ لَا الْاِكْتِفَاءَ بِمَجْرَدِ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ مَعَ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ، وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ التَّطْلِيقَ وَقَوْلُهُ: وَأَنْ حَقَّهَا إِلَى آخِرِهِ يُنَافِي مَا قَبْلَهُ لَا سِيَّما قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ أَوَّلًا أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَبْلَتْ إِلَّا إِنْ نَوَتْ بِهَا التَّطْلِيقَ فَكَيْفَ يَنْتَحُ هُنَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَوْ الْاِكْتِفَاءَ بِقَبْلَتْ فِي الْفَوْرِيَّةِ ثُمَّ تَطْلُقُ بَعْدَ فَالْصَّوَابُ خِلَافَ مَا قَالَهُ فِي الْكُلِّ نَعَمْ، لَوْ قَالَ طَلَّقَ نَفْسَكَ فَقَالَتْ كَيْفَ يَكُونُ تَطْلِيقِي لِنَفْسِي ثُمَّ قَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ يَسِيرُ قَالَهُ الْقِفَالُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَصْلَ الْيَسِيرَ لَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَجَنَّبِيٍّ كَمَا مَثَّلَ بِهِ، وَأَنَّ الْفَصْلَ بِالْأَجَنَّبِيِّ يَضُرُّ مُطْلَقًا كَسَائِرِ الْقُقُودِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَذْعَرِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَصَّنٌ تَمْلِكُ وَلَا عَلَى قَوَاعِيدِهِ فَالَّذِي يُشْجَعُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْيَسِيرُ وَلَوْ أَجَنَّبِيًّا كَالْخُلْعِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي الْكِفَايَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: الطَّلَاقُ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ فَجَازَ أَنْ يُتَسَامَعَ فِي تَمْلِيكِهِ بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمْلِيكَاتِ أَيِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوُحِّدْتَ أَوْ عَكُسَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا بَاتِي، وَإِنْ كَانَ

• وفود: (هذا التصمُّن) أي تصمُّن تطليقها القبول. • وفود: (لأنه) أي: (الاكتفاء إلخ). • وفود: (وإن قصدت به) أي: بالقبول. • وفود: (وقوله: إلخ) أي: الزركشي لعله منطوق على قوله: (الصواب إلخ). • وفود: (ينافي ما قبله إلخ) المنافاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التأمل الصادق. • وفود: (فكيف ينتح هنا الجمع بينهما) قلنا أولاً فالحكم بأن حَقَّها الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطليق؛ لأنه حينئذ قبول وتطليق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما أولى، وهو المراد بأن ذلك حَقَّها فحاصل الكلام أنه يكفي القبول مع قصد التطليق لكن الأولى التصريح بالتطليق أيضاً فأَيُّ منافاة في ذلك، وأما ثانياً فهو أي الزركشي لم ينتح الجمع بل نقله عن مفتضى كلام الشرح والروضة؛ لأن قوله: وَأَنْ حَقَّهَا عَطَفَ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ. • وفود: (أو الاكتفاء بقبلت إلخ) قلنا أراد أي الزركشي بيحه هذا مخالفة ما دلَّ عليه كلام الشرح والروضة. فحاصل كلامه أن كلامهما دلَّ على اختيار الفورية في كل من القبول والتطليق، وأن الظاهر خلافه من أن اختيار الفورية إنما هو في القبول فقط فأَيُّ منافاة مخدورة في ذلك فليتأمل. اه. سم. • وفود: (نعم) إلى قوله: (قَالَ الْقِفَالُ) فِي الْمَغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ قَوْلُهُ) فِي النِّهَايَةِ. • وفود: (نعم لَوْ قَالَ إلخ) استثناء عن قول المتن: (فَيُشْتَرَطُ إلخ). • وفود: (وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَصْلَ الْيَسِيرَ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّهُ فَصْلٌ يَسِيرٌ مُقْتَصَرٌ عَلَيْهِ فِي التَّحْلِيلِ مُشِيرٌ إِشْعَارًا ظَاهِرًا بِأَنْ مَدَارَ الْإِغْتِرَابِ عَلَى كَوْنِهِ سِيرًا لَا عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ أَجَنَّبِيٍّ أَيْضًا، وَإِلَّا لَتَمَيَّنَ ذِكْرُهُ فِي التَّحْلِيلِ فَتَدَبَّرْهُ وَبِهِ يَتَأَيَّدُ كَلَامُ الشَّارِحِ الْآخِي. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • وفود: (فَالَّذِي يُشْجَعُ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمْلِيكَاتِ) فِي الْمَغْنِي.

• وفود: (ينافي ما قبله إلخ) أقول المنافاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التأمل الصادق. • وفود: (فكيف ينتح هنا الجمع بينهما) قلنا أما أولاً فالحكم بأن حَقَّها الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطليق؛ لأنه حينئذ قبول وتطليق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما

قياسُ البيع أن لا يقع شيء. (فإن قال) لمطلقة التصرف لا يغيرها نظير ما مر في الخلع (طلقني) نفسك (بألف) فطلقت بانث ولزمها الألف، وإن لم تقل بألف كما اقتضاه إطلاقه، ويكون تملكها بوض كالبيع وما قبله كالهبة (وفي قول توكيل) كما لو فوض طلاقها لأجنبي (فلا يشترط) على هذا القول (فوز) في تطليقها (في الأصح) نظير ما مر في الوكالة ولو أتى هنا بمتى جاز التأخير قطعاً (وفي اشتراط قبولها) على هذا القول أيضاً (خلاف التوكيل) ومرار أن الأصح منه أنه لا يشترط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطليقها)؛ لأن كلاً من التملك والتوكيل يجوز لموجبه الرجوع قبل قبوله، ويريد التوكيل بجواز ذلك بعده أيضاً فلو طلقت

• قوله: (لمطلقة التصرف) إلى قوله: (فإن قلت) في النهاية والمغني. • قوله: (لا يغيرها) أي: أما غير مطلقة التصرف فينبغي أنها إذا طلقت تطلق رجماً، ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في أول الخلع. اه. ع. ش. • قوله: (وإن لم تقل بألف) قال الزوياني ولو قال لها طلقي نفسك فقلت طلقت نفسي بألف دهم قال القاضي الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف دهم اه. سم عن شرح الروض. • وقوله: (يقع الطلاق) أي: رجماً. اه. ع. ش. • قوله: (وما قبله كالهبة) أي: والذي تقدم في أول الفصل بقوله بنحو طلقي نفسك إن شئت فهو كالهبة عبارة المغني فإن لم يذكر عوضاً فهو كالهبة. اه. • قوله: (ولو أتى هنا) أي: على هذا القول. اه. سم. • قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان التوكيل بصيغ العقود كوكلتك أو لا كنع. • قوله: (بل هدم الرد) أي: بل الشرط عدم الرد. اه. رشيدي.

• قوله (سني): (قبل تطليقها) أي: قبل الفراغ من تطليقها فيصح الرجوع مع تطليقها. اه. ع. ش. عبارة الخطيب في هابس المغني ولو قارن الرجوع التطلق لم تطلق؛ لأن الأصل بقاء المصمة. اه. • قوله: (بغده) أي: القبول. • قوله: (فلو طلقت إلخ) عبارة المغني فإذا رجع ثم طلقت لم يقع عليم.

أولى، وهو المراد بأن ذلك حققها فحاصل الكلام أنه يكفي القبول مع قضى التطلق لكن الأولى التصريح بالتطليق أيضاً فأى منافاة في ذلك، وأما ثانياً فهو لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشرح والروضة؛ لأن قوله: (وأن حققها) عطف على (الإختفاء) أي: وهو أي: كلام الشرح والروضة يقتضي الإختفاء بما ذكر، ويقتضي أن حققها إلخ وقوله: أو الإختفاء بقبلت إلخ قلنا أراد بيحج هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه أن كلامهما دل على اغتياز الفورية في كل من القبول والتطليق، وأن الظاهر خلافه من أن اغتياز الفورية إنما هو في القبول فقط فأى منافاة مخدورة في ذلك فليتأمل. • قوله: (وإن لم تقل بألف) قال الزوياني ولو قال لها طلقي نفسك فقلت نفسي بألف دهم قال القاضي الطبري الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف دهم شرح روض. • قوله: (هنا) أي: على هذا القول.

قَبْلَ عِلْمِهَا بِرُجُوعِهِ لَمْ يَنْقُذْ. (ولو قال إذا جاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقْني) نَفْسَكَ (لَهَا عَلَى) قَوْلِ (التَّمْلِيكِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْغَحُ تَعْلِيْقُهُ، وَيَصْغَحُ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ لِمَا مَرَّ فِيهِ أَنَّ التَّمْلِيْقَ يُبْطِلُ خُصُوصَهُ لَا عُمُومَ الْإِذْنِ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ هُنَا جَازٌ يُنَافِي قَوْلَهُمْ فِي الْوَكَالَةِ لَا يَجُوزُ قُلْتَ نَعَمْ، لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِجَازٍ هُنَا نَقَذَ فَقَطْ فَلَا يُنَافِي حَرَمَتَهُ وَبَلَا يَجُوزُ ثُمَّ أَنَّهُ يَأْتِي بِه بِنَاءٌ عَلَى حَرَمَةِ تَعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ فَلَا يُنَافِي صِحَّتَهُ وَمَنْ عَبَّرَ ثُمَّ بَلَا يَصْغَحُ مُرَادُهُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُ الْإِذْنِ، وَإِنْ صَحَّ مِنْ حَيْثُ عُمُومُهُ. (ولو قال أَيْنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ أَهَنْتُ وَتَوَيَّا) أَيُّهُ هُوَ التَّفْوِيضُ بِمَا قَالَهُ، وَهِيَ الطَّلَاقُ بِمَا قَالَتْهُ (وَقَعَ)؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ مَعَ النَّيَّةِ كَالصَّرِيحِ (وَالَا) يَنْوِيَا مَعًا بِأَنْ لَمْ يَنْوِيَا أَوْ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ (فَلَا) يَقَعُ الطَّلَاقُ لَوْ قُوعَ كَلَامٍ غَيْرِ التَّوَيِّ لَعَوَّا (ولو قال طَلَّقْني) نَفْسَكَ (فَقَالَتْ أَهَنْتُ) نَفْسِي (وَنَوْتُ أَوْ) قَالَ (أَيْنِي وَتَوَيَّا فَقَالَتْ طَلَّقْتُ) نَفْسِي (وَقَعَ) كَمَا لَوْ تَبَايَعَا بِلَفْظِ صَرِيحٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَكِنَايَةٍ مَعَ النَّيَّةِ مِنْ آخَرٍ وَقَوْلُ مُجَلِّي لَفْظُ الطَّلَاقِ هُنَا كِنَايَةٌ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا مَعَ النَّيَّةِ ضَعِيفٌ وَذَكَرُ نَفْسِي فِي ذَلِكَ هُوَ مَا فِي أَصْلِهِ وَالرَّوْضَةُ فَإِنْ حَذَفَاهَا مَعًا مِنَ الْكِنَايَةِ وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ فَوَجْهَانِ وَالْأَوْجَهُ بَلِ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ

بِرُجُوعِهِ أَمْ لَا. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ عِلْمِهَا بِرُجُوعِهِ) أَيُّ: وَلَكِنَّهُ بَعْدَهُ فِي الْوَاقِعِ وَلَوْ تَنَازَعَا فِي أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الرُّجُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فَيَبْتَنِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ تَفْصِيلُ الرَّجْعَةِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (لَمْ يَنْقُذْ) أَيُّ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (يُبْطِلُ خُصُوصَهُ) أَيُّ: التَّوَكِيلُ ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ هُنَا الْإِنْح) أَيُّ: حَيْثُ قَالُوا هُنَا لَهَا عَلَى قَوْلِ التَّمْلِيكِ وَجَازٌ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ اهـ. كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي وَظَاهِرٌ أَنَّ الضَّمَايِزَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ جَازٌ وَمَا بَعْدَهُ إِنَّمَا تَرْجِعُ لِعَقْدِ التَّوَكِيلِ الَّذِي أَتَى بِهِ الْمَوْكَلُ، وَقُلْنَا بِأَنَّهُ يُسَيِّدُ خُصُوصَهُ لَا عُمُومَهُ فَالْزُّدْ عَلَيْهِ بِمَا يَأْتِي أَيُّ فِي النِّهَايَةِ غَيْرُ مُلَاقِي لِكَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (أَيُّهُ هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا لِنَفْيِ الشَّارِحِ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا لَوْ تَبَايَعَا) إِلَى (وَذَكَرُ نَفْسِي الْإِنْح) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ)، وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقَوْلُ مُجَلِّي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَذَكَرُ نَفْسِي الْإِنْح) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا تُزْدُ) إِلَى (وَوَحْرَجْ) وَقَوْلُهُ: (وَلَهَا فِي الْأَوَّلَى الْإِنْح). هـ. فَوَدَّ: (بِمَا قَالَهُ) أَيُّ: بِأَيْنِي نَفْسَكَ. هـ. فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيُّ: وَنَوْتُ هِيَ. هـ. فَوَدَّ: (بِمَا قَالَتْهُ) أَيُّ: بِأَهَنْتُ. هـ. فَوَدَّ: (وَذَكَرُ نَفْسِي) الْأَوَّلَى وَذَكَرُ النَّفْسِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْإِنْح) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَصَحُّهُمَا الْوُقُوعُ إِذَا نَوْتُ

هـ. فَوَدَّ: (يُبْطِلُ خُصُوصَهُ الْإِنْح) قَدْ يَكُونُ الشَّارِحُ الْمُحَلِّي أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ بَلِ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْح) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَرَضَ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ فِي الْإِخْتِيَارِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوْضُ فَرَّغَ قَالَ لَهَا نَاقِيًا لِلتَّفْوِيضِ اخْتَارِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ أَوْ اخْتَارِي فَقَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَنَوْتُ وَقَعَ، وَإِنْ تَرَكَ النَّفْسَ مَعًا فَوَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ نَوْتُ نَفْسَهَا وَالثَّانِي أَنَّهُ يَقَعُ إِذَا نَوْتُ نَفْسَهَا وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَإِنْ كَرَّرَ اخْتَارِي، وَأَرَادَ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً أَيُّ يَقَعُ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَإِنْ أَرَادَ

أنه يكفي نيئها لنفسها سواء أنوى هو ذلك أم لا، وأفهم كلامه أنه لا يشترط توافق لفظيهما صريحاً ولا كناية إلا إن قيّد بشيء فيثبت. (ولو قال طلّقي نفسك) (ونوى ثلاثاً فقالت طلّقت ونوئتهن)، وإن لم تعلم نيته كما هو ظاهر بأن وقع ذلك منها اتفاقاً خلافاً لتقييد شارح له بقوله عقوب ونوئتهن بأن علمت نيته الثلاث (فثلاث)؛ لأن اللفظ يحتمل العدّد وقد نوّاه (والا) بنوياً ذلك أصلاً أو نواه أحدهما (فواحدة) تقع لا أكثر (في الأصح)؛ لأن صريح الطّلاق كناية في العدّد فاحتاج لبيّنه منهما نعم، فيما إذا لم ينو واحد منهما لا خلاف وكذا إذا نوّت هي فقط ولو نوّت فيما إذا نوى ثلاثاً واحدة أو اثنتين وقع ما نوّته اتفاقاً؛ لأنه بعض المأذون فيه وقد لا تردّ هذه الثلاثة على عبارته بأن يحتمل قوله: (ولا نفياً لنيّة شيء من جهتها كما دلّ عليه السياق وضابط ذلك أنهما متى تخالفاً في نيّة العدّد وقع ما توافقاً فيه فقط

نفسها كما قاله البوشنجي والبقوي قال الأذرع، وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به. اهـ. زاد المغني وجرى عليه شيخنا في شرح البهجة. اهـ. فود: (سواء أنوى هو ذلك إلخ) فلا يشترط من الزوج نيّة نفسها بل يكفي أيّني حيث نوى به التّطليق. اهـ. ع ش.
 فود: (وأفهم كلامه إلخ) عبارة المغني، وأفهم كلام المصنّف أن التّخالف في الكناية أو الصريح كاختاري نفسك فقالت أبنتها أو طلّقي نفسك فقالت سرّختها لا يضرّ من باب أولى نعم إن قال لها طلّقي نفسك بصريح الطّلاق أو بكناية أو بالتّشريح أو نحو ذلك فعذلت عن المأذون فيه إلى غيره لم تطلّق لمخالفتها صريح كلامه. فود: (إلا إن قيّد بشيء) أي: من صريح أو كناية. اهـ. ع ش.
 فود: (بأن علمت إلخ)، ويدفع المخالفة بحمل بأن على معنى كان. اهـ. فود: (ذلك أصلاً) أي: العدّد وقوله: أو نواه أي العدّد أحدهما أي فقط سم. فود: (لا خلاف) أي: في وقوع الواحدة مغني وع ش. فود: (وكذا) أي: لا خلاف في وقوع الواحدة إذا نوّت إلخ. فود: (وكذا إذا نوّت هي فقط) صنيعة يقتضي أن في هذه الصورة خلافاً. فود: (واحدة إلخ) مفعول نوّت. فود: (هذه الثلاثة) أي: التي لا خلاف فيها، وهي ما قبل وكذا وقوله: ولو نوّت إلخ وقوله: على عبارته أي قوله، وإلا إلخ الصادق على هذه الثلاثة المقتضية لجريان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة في الشّق الثاني من التّالي.
 فود: (بأن يحتمل إلخ) أي: كما فعله المحقّق المحلّي لكونه هو محلّ الخلاف وقوله: من جهتها أي فقط. اهـ. رشدي. فود: (السياق) ما هو. اهـ. سم. فود: (وضابط ذلك إلخ) أي: تخالفيهما في نيّة

عدداً وقع أو أطلّق وقع بعدد اللفظ إن لم تخالفه فيهما، وإلا وقع ما اتّفا عليه. اهـ. فود: (أنه يكفي نيئها) قد يشكّل ذلك بما نقله الزّركشي فيما لو أسقط المفعول فقال طلّقت أن مقتضى كلامهم أنه لا يقع، وإن نوى، وأن القفال صرح بذلك إلا أن يفرّق بين ما وقع جواباً كما هنا وغيره وقد يقال إن كان جوابها مع إسقاط النفس في كلايه أيضاً ففي تأثيره نظر. فود: (بأن علمت) تحمّل بأن على معنى كان. فود: (كما دلّ عليه السياق) ما هو.

وخرج بقوله ونوى ثلاثاً ما لو تَلَفَظَ بهنَّ فإنها إذا قالت طَلَّقْتُ ولم تَذْكُرْ عدداً ولا نَوَيْتَهُ تَقَعُ الثلاثُ. (ولو قال ثلاثاً فَوَحَّدَتْ) أي قالت طَلَّقْتُ نفسي واحدة (أو عكسه) أي وَحَّدَتْ فثَلَّثَتْ (فواحدة) تَقَعُ فيهما لدخولها في الثلاث التي فَوَضَّعَهَا في الأولى ولعدم الإِذْنِ في الزَّائِدِ عليها في الثانية ومن ثَمَّ لو قال لِرَجُلٍ طَلَّقْ زَوْجَتِي، وأَطْلَقَ فَطَلَّقَ الوَكِيلُ ثلاثاً لم يَقَعْ إلا واحدة ولها في الأولى أَنْ تُثَنِّيَ وتُثَلَّثَ فوزاً راجعاً أو لا وسيأتي في مَبْنَحِ النَّاسِي قبول قولها في الكِنَايَةِ لم أُنَوِّ، وإنْ كَذَّبَهَا خلافاً للماورِزْدِي ..

فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق

منها أنه يُشْتَرَطُ في الصِّغَةِ عند غرويض صاريها

المدى. هـ فَوَدَّ: (وخرج) إلى قوله: (وسيأتي) في الْمُعْنَى إلّا قوله: (ومن ثَمَّ) إلى (ولها في الأولى). هـ فَوَدَّ: (لدخولها) أي: الواحدة وكذا ضَمِيرُ عليها. هـ فَوَدَّ: (ولها في الأولى) أي: فيما لو قال ثلاثاً فَوَجَدَتْ عبارة الْمُعْنَى: تَنبِيهَاتٌ: لها في الأولى بَعْدَ أَنْ وَجَدَتْ رَاجِعَهَا أو لم يُرَاجِعْهَا أَنْ تَزِيدَ الثَّنَيْنِ الباقيتين على الواحدة التي أَوْفَعَتْهَا فَوَزاً إذ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُطَلَّقَ الثلاثُ دَفْعَةً وَبَيْنَ قولها طَلَّقَةً واحدةً وواحدةً ولا يَقْدَحُ تَحْلُلُ الرَّجْمَةِ مِنَ الزَّوْجِ ولو طَلَّقَتْ نَفْسَهَا عَتَبًا وَنَوَتْ فَصَادَقَتْ التَّضْوِيسَ لها ولم يَطُلِ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا طَلَّقَتْ، ولو قال جَعَلْتُ كُلَّ أَمْرٍ لِي عَلَيْكَ بِبَيْدِكَ كَانَ كِنَايَةً فِي التَّضْوِيسِ إِلَيْهَا وَلَيْسَ لها أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَهَا ثلاثاً ما لم يَتَوَهَّأْ هو ولو قال طَلَّقَ نَفْسَكَ ثلاثاً إِنْ شِئْتَ فَطَلَّقَتْ واحدةً أو واحدةً إِنْ شِئْتَ فَطَلَّقَتْ ثلاثاً طَلَّقَتْ واحدةً كما لو لم يَذْكُرِ المَشِئَةَ، وَإِنْ قَدَّمَ المَشِئَةَ على العَدَدِ فقال طَلَّقَ نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ واحدةً فَطَلَّقَتْ ثلاثاً أو عَكْسَهُ لَعَا لِصَيَرُورَةِ المَشِئَةِ شَرْطًا فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ والمُعْنَى طَلَّقَ نَفْسَكَ إِنْ اخْتَرْتَ الثلاثَ فَإِنْ اخْتَارْتَ غَيْرَ هَذِهِ لم يَوْجِدِ الشَّرْطُ بِخِلَافِ ما لو أَخْرَجَهَا فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى تَقْوِيسِ الْمُعْنَى والمعنى فَوَضَّعْتَ إِلَيْكَ أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَكَ ثلاثاً فَإِنْ شِئْتَ فافْعَلِي ما فَوَضَّعْتَ إِلَيْكَ وذلك لَا يَمْنَعُ نَفْوَ ذَلِكَ الْمُعْنَى ولا نَفْوَ ما يَدْخُلُ فِيهِ وَالظَّاهِرُ كما قال شَيْخُنَا أَنَّهُ لو قَدَّمَهَا على الطَّلَاقِ أَيْضًا فَقَالَ إِنْ شِئْتَ طَلَّقَ ثلاثاً أو واحدةً كَانَ كما لو أَخْرَجَهَا عَنِ الْعَدَدِ. اهـ. ووافقهُ النَّهْأَةُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنْ صَوْرِ المَشِئَةِ الثلاثِ دُونَ الْأَخِيرَةِ فَجَعَلَهَا لَفْزًا كَالثَّانِيَةِ وَاسْتَظْهَرَ عَ ش ما قاله شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى مِنْ أَنَّهَا كَالأُولَى.

فصل: في بعض شروط الصيغة والمطلق

هـ فَوَدَّ: (في بعض شروط) إلى قوله: (وجعل البلقيني) في النَّهْأَةِ. هـ فَوَدَّ: (منها) أي: مِنْ شُرُوطِ الصِّغَةِ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الصِّغَةِ تَكَرَّارًا فَالْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى، وَشُرْطُ فِي الصِّغَةِ الْخ. هـ فَوَدَّ: (هذه غرويض صاريها) لا حاجة إلى هذا التَّيْيِيدِ لِمَا قَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ مِنْ أَنَّ قَصْدَ اللَّفْظِ لِمَنْعِهِ شَرْطُ مُطْلَقًا وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ صَارِفَ مِمَّا يَأْتِي احتيج حَبِيزٌ مَعَ هَذَا الْقَصْدِ إِلَى قَصْدِ الْإِيقَاعِ لَوْجُودِ هَذَا الْأَمْرِ

فصل: في بعض شروط الصيغة والمطلق

لِما يَأْتِي فِي التَّدَاءِ لَا مُطْلَقًا لِمَا يَأْتِي فِي الْهَزْلِ وَاللَّيْبِ وَنَحْوِهِ صَرِيحَةٌ كَانَتْ أَوْ كِنَايَةً قَضَدَ لَفْظُهَا مَعَ مَعْنَاهُ بِأَنْ يَقْصِدَ اسْتِعْمَالَهُ فِيهِ وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِقَضْدِهِمَا فَحِينَئِذٍ إِذَا (مَرَّ بِلِسَانِ نَائِمٍ) أَوْ زَائِلٍ عَقْلٍ بِسَبَبٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ، وَلَا فِكَالِشُكْرَانِ فِيمَا مَرَّ (طَلَاقٌ لَفًا)، وَإِنْ أَجَازَهُ، وَأَمْضَاهُ بَعْدَ يَقْظَتِهِ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ بِهِ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ بِهِ كَانَ نَائِمًا أَوْ صَبِيًّا أَيْ، وَأَمَكَنَّ وَمِثْلُهُ مَجْنُونٌ عَهْدَ لَهُ جُنُونٌ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ وَنَازَعَهُ فِي الرُّوضَةِ فِي الْأَوَّلَى أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ عَلَى التَّزْوِمِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَلَا يُشْكِلُ عَلَى الْأَخِيرِينَ عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ لَمْ أَقْصِدِ الطَّلَاقَ وَالْعَتَقَ ظَاهِرًا لِتَلَفُّظِهِ بِالصَّرِيحِ مَعَ تَيَقُّنِ تَكْلِيفِهِ فَلَمْ يُشْكِكْ رَفْعُهُ، وَهَنَا لَمْ يَتَيَقَّنْ تَكْلِيفُهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ فَقَبِلَ دَعْوَاهُ الصَّبَا أَوْ الْجُنُونُ بَقِيْدِهِ قِيلَ كَانَ مُسْتَفْتِيًا عَنْ هَذَا بِاسْتِثْنَاءِ التَّكْلِيفِ أَوَّلَ

الصَّارِفِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. رَشِيدِي، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الصَّرِيحَ الْمُقَارِنَ لِلصَّارِفِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْكِنَايَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَضْدَيْنِ وَلَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مَعَ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ عَلَى الْأَصَحِّ فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (لِما يَأْتِي فِي التَّدَاءِ) أَيْ: مِنْ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يَقْبَلُ الصَّرْفَ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا بِإِرَادَةِ مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ لَا مُطْلَقًا لِمَا يَأْتِي فِي الْهَزْلِ إلخ أَيْ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ مِنْهُ اللَّفْظَ فَقَطْ دُونَ الْمَعْنَى وَقَعَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. اهـ. كُرْدِي. ة فُود: (قَضَدَ لَفْظُهَا) نَائِبٌ فَاعِلٍ يُشْتَرَطُ. ة فُود: (لِقَضْدِهِمَا) أَيْ: اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى. اهـ. ع ش.

ة فُود (سَنِي): (بِلِسَانِ نَائِمٍ)، وَإِنْ أَيْمَ بَتَزْوِمِهِ؛ لِأَنَّ إِثْمَهُ بِهِ لِخَارِجٍ لَا لِذَاتِهِ سَمِ وَع ش. ة فُود: (وَإِنْ أَجَازَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ أَوْ إِفَاقَتِهِ أَجَزْتَهُ أَوْ أَوْفَقْتَهُ. اهـ. ة فُود: (وَإِنْ أَجَازَهُ إلخ) لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: أَجَزْتَهُ كِنَايَةً يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِذَا أَرَادَ إِثْنَاءَ لِقَاعِ الطَّلَاقِ الْآنَ. اهـ. سَبَدُ عُمَرَ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَلَا يَتَّبِعِي الْعُدُولَ عَنْهُ إِلَّا بِتَقْلٍ صَرِيحٍ. ة فُود: (بَعْدَ يَقْظَتِهِ) أَيْ: أَوْ عَوْدَ عَقْلِهِ. اهـ. سَم. ة فُود: (عَهْدَ لَهُ جُنُونٌ) أَيْ: سَابِقٌ. اهـ. ع ش. ة فُود: (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) مُتَعَمِّدٌ فِي مُدْعَى الصَّبَا وَالْجُنُونِ. اهـ. ع ش. ة فُود: (قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَمَا قَالَ الرَّوْيَانِيُّ، وَإِنْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي تَصْدِيقِ النَّائِمِ نَظَرٌ. اهـ. ة فُود: (أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ الْأَمَارَةِ. اهـ. سَم. ة فُود: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَيْ: التَّرَاغُ. ة فُود: (عَلَى الْأَخِيرِينَ) أَيْ: مُدْعَى الصَّبَا وَمُدْعَى الْجُنُونِ أَيْ عَلَى تَصْدِيقِهِمَا بِالْيَمِينِ. ة فُود: (عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ) أَيْ: الْمُطْلَقِ أَوْ الْمُعْتَقِ وَقَوْلُهُ: ظَاهِرًا أَيْ، وَأَمَّا بَاطِنًا فَيَنْفَعُهُ وَلَعَلَّهُ حَيْثُ قَصَدَ هَدَمَ الطَّلَاقِ أَمَّا لَوْ أُطْلِقَ فَلَا؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَقَعُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الصَّرِيحَ إلخ تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ تَفْيِيدُهُ بِعَدَمِ وُجُودِ الصَّارِفِ فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (ظَاهِرًا) قَبْلَ الْقَبُولِ وَقَوْلُهُ: لِتَلَفُّظِهِ عِلَّةٌ لِنَفْيِ الْإِشْكَالِ. ة فُود: (بَقِيْدِهِ) أَيْ: إِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ. اهـ. ع ش. ة فُود: (قِيلَ كَانَ مُسْتَفْتِيًا إلخ) وَيَمُنُّ قَالَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (هَذَا) أَيْ: مَا فِي الْمَنِيِّ. اهـ. رَشِيدِي.

ة فُود: (بَعْدَ يَقْظَتِهِ) أَيْ: أَوْ عَوْدَ عَقْلِهِ. ة فُود: (أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ الْأَمَارَةِ.

الباب انتهى . ويُجاب بأنّ هذا وما بعده كالشرح لذلك على أنّه يُستفاد منه هنا فائدة، وهي عدم تأثير قوله أجزأته ونحوه؛ لأنّ اللغو لا يَنْقَلِبُ بالإجازة غير لغو ولا يُستفاد هذا من قوله يُشترطُ لثبوته التّكليف فتأمل. (فلو سبق لسانه بطلاق من غير قصد) تأكيد لفهمه من التعبير بالسبقي (لها) كلغو اليمين ومثله تَلَفُّظُهُ به حاكيا وتكرير الفقيه للفظه في تصويره ودزيه (ولا يُصدّق ظاهرا) في دعواه سبق لسانه أو غيره ممّا يمنع الطلاق لِمُتَعَلِّقٍ حَقُّ الغير به ولأنّه خلاف الظاهر الغالب من حال العاقل (إلا بقرينة) كما يأتي فيمن التّف بلسانه حرف بآخر فيُصدّق ظاهرا في السبقي لظهور صدقه حينئذٍ أمّا باطنا فيُصدّق مطلقا وكذا لو قال لها طلقك ثم قال أزدت أن أقول طلبتك ولها قبول قوله هنا وفي نظائره إن ظننت صدقه بأماره ولعن ظن صدقه أيضا أن لا يشهد عليه به

• قوله: (وما بعده إلخ) فيه تأمل. • قوله: (لأنّ اللغو إلخ) توجية للاستفادة. • قوله: (ولا يُستفاد هذا من قوله يُشترط إلخ) أي: لأنّ عدم الثبوت يصدّق بالوقف كتصرّفات المرنّدة في زمن الرّدة. اه. سيّد عمر. • قوله: (من غير قصد) أي: لحروف الطلاق لِمَعْنَاهُ. اه. مُغْنِي. • قوله: (تأكيد) أي: قوله: من غير قصد تأكيد لما قبله. • قوله: (ويُفْلَهُ) إلى قول المتن: (إلا بقرينة) في المغني. • قوله: (ويُفْلَهُ إلخ) لعلّه في كونه لغوا فقط لا في أنّه لا يُصدّق ظاهرا إذ ما ذكر من الحكاية والتّصوير قرينة ظاهرة في عدم إرادة الإيقاع. • قوله: (حاكيا) أي: لِكَلَامٍ غيره. اه. مُغْنِي أي أو لِمَا كَتَبَهُ هو كما مرّ. • قوله: (للفظ) أي: الطلاق. • قوله: (أو غيره) دَخَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرّوَايَةِ فَأَيُّ قَرِينَةٍ فِيهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِإِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ قَرِينَةً سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَيْ لِتَقْرِيبِهِمَا صِدْقَهُ فِيمَا قَالَهُ. اه. ع ش. • قوله: (كما يأتي إلخ) وَكَانَ دَعَاها بَعْدَ ظَهْرِهَا مِنْ الْحَيْضِ إِلَى فِرَاشِهِ، وَارَادَ أَنْ يَقُولَ أَتَيْتِ الْآنَ ظَاهِرَةً فَسَبَقَ لِسَانُهُ وَقَالَ أَتَيْتِ الْيَوْمَ طَالِقَةً. اه. مُغْنِي. • قوله: (فيمن التّف) أي: انقلب. • قوله: (فيُصدّق ظاهرا إلخ) تفرّيع على قول المتن إلا بقرينة. • قوله: (أما باطنا فيُصدّق) أي: يَتَعَمَّلُ بِمُقْتَضَاهُ وَلَوْ عَبَّرَ بِنَتْفَعِهِ كَانَ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيْ كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ أَمْ لَا. اه. ع ش. • قوله: (وكذا) أي: يُصدّق باطنا مطلقا. اه. رَشِيدِي. • قوله: (ثمّ قال أزدت أن أقول طلبتك إلخ) ظاهره، وإن لم يكن هُنَاكَ قَرِينَةٌ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلَا يُقْبَلُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. اه. ع ش عبارة الرّشيدِي. • قوله: (وكذا لو قال لها طلقك إلخ) الظاهر أن التّشبيه راجع لقوله أمّا باطنا فيُصدّق مطلقا بقرينة ما بعده فليُراجع. اه. • قوله: (ولها قبول) أي: وَيجوزُ لها إلخ. اه. ع ش. • قوله: (هنا) أي: في دَعْوَى نَحْوِ سَبَقِ اللِّسَانِ بِلا قَرِينَةٍ. • قوله: (ولمّن ظن إلخ) أي: يَجوزُ له إلخ. اه. ع ش. • قوله: (ولمّن ظن صدقه أيضًا أن لا يشهد إلخ) ظاهره أنّه يَجوزُ له أَنْ يَشْهَدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَفِيهِ نَظَرٌ. اه. أي بل

• قوله: (أو غيره) دَخَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرّوَايَةِ فَأَيُّ قَرِينَةٍ فِيهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِإِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ قَرِينَةً. • قوله: (ولمّن ظن صدقه أيضًا أن لا يشهد إلخ) ظاهره أنّه يَجوزُ أَنْ يَشْهَدَ. • قوله: (ولمّن ظن إلخ) قال في شَرْحِ الرَّوْضِ كَذَا الْأَصْلُ هُنَا وَذَكَرَ أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ

بخلاف ما إذا علمه وجعل البلقيني في فتاويه من القرينة ما لو قال لها أنت حرامٌ عليّ وظنُّ
أنّها طَلَّقَتْ به ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً ظانّاً وقوع الثلاث بالمبارة الأولى فإنّه سبَّلَ عن
ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبَرَ به بانثاء على الظنِّ المذكور انتهى، وبأني في
الكتابة في اعتقذك أو أنت حرٌّ عَقِبَ الأداء المُتَّبِعِينَ فسادُهُ أنّه لا يُفْتَقُّ به لقرينة أنّه إنّما رَتَبَهُ
على صحّة الأداء قالوا ونظيرُ ذلك مَنْ قِيلَ له طَلَّقْتَ امرأتك فقال نعم، طَلَّقْتُها ثم قال طَلَّقْتُ
أَنْ ما جرى بيننا طلاقٌ وقد أَفْتَيْتُ بخلافه فلا يُقْبَلُ منه إلا بقرينة . انتهى . وفيه تأييدٌ لما قاله

يَنْبَغِي أَنْ لَيْسَ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ مَعَ الظَّنِّ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تِلْكَ مَعَ الْعِلْمِ سَمِ وَمُغْنِي أَنْظَرُ هَلْ يُقَالُ أَخْذًا مِنْ
هَذَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الظَّاهِرَةِ صِدْقُهُ قَوْلُهُ . هـ . قُودَ : (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَتْ) أَي : سَبَقَ اللِّسَانُ وَتَخَوَّه
بقرينة ظاهرة فَتَحَرَّمَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ . اهـ . ع ش عبارة الرّشيدِي أَي فلا يجوزُ له الشَّهَادَةُ فَالْمُخَالَفَةُ بِالنَّسْبَةِ
إِلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ : وَلِمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ الْخُ مِنْ أَنْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ . اهـ . عبارة الكُرْدِي قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا
عَلِمَهُ مَقْهُومُ قَوْلِهِ وَلِمَنْ ظَنَّ الْخُ يَنْبَغِي يَجُوزُ لِمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ أَنْ لَا يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ أَيْضًا بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ صِدْقَهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ أَصْلًا . اهـ . وَكُلٌّ مِنْ هَاتَيْنِ
مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ وَالْمُغْنِي . هـ . قُودَ : (فَقَالَ لَهَا) أَي : بِقَصْدِ الْإِخْبَارِ كَمَا يَأْتِي ، وَيُظْهِرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ
بِلا قَصْدٍ شَيْءٍ مِنَ الْإِخْبَارِ وَالْإِنْشَاءِ كَقَصْدِ الْإِخْبَارِ فَلْيُرَاجِعْ . هـ . قُودَ : (ظَانًّا الْخُ) مُجَرَّدُ تَأْكِيدٍ لِمَا قَبْلَهُ .

هـ . قُودَ : (بِمَا أَخْبَرَ بِهِ الْخُ) خَرَجَ مَا لَوْ قَصَدَ بِهِ الْإِنْشَاءَ وَسَيُشِيرُ إِلَيْهِ . اهـ . سَمِ . هـ . قُودَ : (بَانثَاءِ الْخُ) حَالٌ
مِنْ فَاعِلٍ أَخْبَرَ . هـ . قُودَ : (فِي اعْتَقَذَكَ الْخُ) أَي : فِيمَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ عَقِبَ آدَاءِ مُكَاتِبَةِ النُّجُومِ اعْتَقَذَكَ أَوْ
أَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ . هـ . قُودَ : (أَنَّهُ لَا يُفْتَقُّ بِهِ الْخُ) فَاعِلٌ يَأْتِي . هـ . قُودَ : (قَالُوا الْخُ) أَي : أَصْحَابُنَا .

هـ . قُودَ : (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَي : قَوْلُهُ اعْتَقَذَكَ الْخُ اهـ كُرْدِي . هـ . قُودَ : (ثُمَّ قَالَ طَلَّقْتُ الْخُ) أَي : وَكَانَ قَوْلِي نَعَمْ
طَلَّقْتُهَا مَبْنِيًّا عَلَى هَذَا الظَّنِّ . هـ . قُودَ : (أَنْ مَا جَرَى بَيْنَنَا) أَي : بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ مِنْ نَحْوِ طَالِقٍ وَخَدَه
إِتِّدَاءً . هـ . قُودَ : (وَقَدْ أَفْتَيْتُ) أَي : بَعْدَ ذَلِكَ الْقَوْلِ بِخِلَافِهِ أَي الظَّنِّ الْمَذْكُورِ . هـ . قُودَ : (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْخُ)
قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ عَدَمِ الْإِكْتِفاءِ بِالظَّنِّ هُنَا وَالْإِكْتِفاءُ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي قَدْ تَبَرَّرَ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرُ عبارة سَمِ
أَنْظَرُ قَوْلُهُ : فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ ، مَعَ قَوْلِهِ : وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّنْظِيرُ بِاعْتِبَارِ مَا أَفْهَمَهُ هَذَا . اهـ . وَقَدْ
يُجَابُ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِالْقَرِينَةِ ثُبُوتُ سَبَقِ أَمْرِ يَتَّبِعُهُمَا مُحْتَمِلٌ لِلطَّلَاقِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ
الشَّارِحِ فِي آخِرِ بَابِ الْخُلْعِ مَا نَعْنَاهُ كَمَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ ثُمَّ قَالَ طَلَّقْتُ أَنْ مَا جَرَى بَيْنَنَا طَلَاقٌ وَقَدْ أَفْتَيْتُ
بِخِلَافِهِ فَإِنَّهُ إِنْ وَقَعَ يَتَّبِعُهُمَا خِصَامٌ قَبْلَ ذَلِكَ فِي طَلَّقْتُ أَوْ صَرِيحٌ أَمْ لَا كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى صِدْقِهِ
فَلَا يُخَعَّنُ ، وَالْأَحْيَتْ . اهـ . وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ . هـ . قُودَ : (انْتَهَى) أَي : مَا يَأْتِي .

أَنَّهُ لَوْ سَمِعَ لَفْظَ رَجُلٍ بِالطَّلَاقِ وَتَحَقَّقَ أَنَّهُ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمُطْلَقِ الطَّلَاقِ وَكَانَ
مَا هُنَا فِيمَا إِذَا ظَنَرُوا وَمَا هُنَاكَ فِيمَا إِذَا تَحَقَّقُوا كَمَا يُفْهَمُهُ كَلَامُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فِيمَا هُنَا نَظَرُ . اهـ . أَي بَلْ يَنْبَغِي
أَنْ لَيْسَ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ هُنَا أَيْضًا . هـ . قُودَ : (بِمَا أَخْبَرَ بِهِ بَانثَاءِ) خَرَجَ مَا لَوْ قَصَى بِهِ الْإِنْشَاءَ وَسَيُشِيرُ إِلَيْهِ .
هـ . قُودَ : (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ) أَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّنْظِيرُ بِاعْتِبَارِ مَا أَفْهَمَهُ هَذَا وَأَنْظَرُ قَوْلُهُ إِلَّا

البلقيني؛ لأنه جعل ظنه الوقوع بآنت حرام علي قرينة صارفة للإخبار ثانيا عن حقيقته كما جعلوا الأداء قرينة صارفة لآنت حر أو اعتقتك عن حقيقته، وإفتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة صارفة له كذلك فإن قلت يُنافي ذلك قول التوسط عن ابن رزبن خلف بالثلاث أنه لا يخرج إلا بها فأخبر بأن عقده باطل من أصله فخرج بدونها ثم بآنت صحة عقده وقَعَ الثلاث ولم يُعذّر في ذلك قلت يُفروق بأن الإخبار يُطلان العقيد أمر أجنبي عن المحلوف عليه فلم يصلح قرينة بخلاف ما لو أفتي في المحلوف عليه بشيء فأخبر بالثلاث على ظن صحة الإفتاء فإن عدم صحة الإفتاء فلا يقع عليه شيء للقرينة الظاهرة هنا وبسليم أن الإخبار يُطلان العقيد غير أجنبي يتعين حمل ذلك المخبر على أنه ليس بمن يُعتمد عند الناس فهذا لا يكون إخباره قرينة كما يأتي في شرح قول المتن ففعل ناسبا للتعليق أو مكرها عليه مع فروع أخرى لها تعلق بما هنا فإن قلت ما ذكر من أن القرينة تُفيد إنما يتأتى فيما إذا أخبر مُستندا إليها أما إذا أنشأ إيقاعا ظانا أنه لا يقع فإنه يقع ولا يُفيدة ذلك الظن شيئا كما يُعلم مما يأتي في، وهو يظنها

• قوله: (لأنه) أي: البلقيني. • قوله: (من حقيقته) لعل المراد عن حقيقته الشرعية التي هي إنشاء الطلاق. • قوله: (وإفتاؤه بما رتب عليه إلخ) جعل الإفتاء قرينة يخالف قوله: إلا بقرينة إلا أن يُريد قرينة على وجود الإفتاء. اه. سم، وأجاب عنه السيد عمر بما نصه: يظهر أنه أي ضميره قول الشارح، وإفتاؤه إلخ ليس إشارة إلى الإفتاء المفهوم منه وقد أفتيت السابق آنفا بل ابتداء كلام حاصله أن من جملة القرائن ما لو وقع منه لفظ مُحتمل للطلاق فاستفتي فيه فأفتي بالوقوع فأخبر بالطلاق مُعتمدا على الإفتاء السابق. ثم أفتى بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الإفتاء الأول فلا نوقع عليه باللفظ الثاني أيضا إذا قال إنما أزدت الإخبار؛ لأن القرينة، وهي الإفتاء السابق تدل له فلا يرد على الشارح ما أورده الفاضل المحمدي فإنه مبني على حمل الإفتاء في كلامه على ما سبق في ضمن وقد أفتيت إلخ ولا يصح حمله عليه بوجه؛ لأن ذلك الإفتاء في تلك الصورة متأخر عن قوله نعم طلقها فأتى بصلح قرينة للإخبار بل ولو فرض تقديمه لا يصلح أيضا للقرينة بل يؤيد الوقوع بقوله نعم طلقها كما هو ظاهر للمُتأمل وقوله: على حمل الإفتاء إلخ صرح بهذا الحمل الكردي فبرّد أيضا بما ذكر. اه. • قوله: (ينافي ذلك) أي ما قاله البلقيني أو قولهم وتظير ذلك إلخ. • قوله: (وبسليم أن إلخ) لعل تسليم هذا مع الحمل الآتي هو المُتعين. • قوله: (أما إذا أنشأ إيقاعا إلخ) يؤخذ من صنيعه هنا ومما يأتي أنه لو قصد الإنشاء في مسألة البلقيني وتظايرها يقع ظاهرا اتفاقا، وأما الوقوع باطنا ففيه الخلاف الآتي. اه. سيد عمر أي في مسألة ظنها أجنبية ومعلوم أن ما هنا في قصد الإنشاء مع ظن عدم الوقوع، وأما لو قصد الإنشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهرا وباطنا باتفاق. • قوله: (ظانا أنه لا يقع) أي: بهذا الإيقاع لظنه حصول بينونة بما صدر منه أولا.

بقرينة مع قوله، وإفتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة إلخ. • قوله: (وإفتاؤه إلخ) جعل الإفتاء قرينة يخالف

أَجَنِيَّةً وَمَسْأَلَةُ الْبَلْقَيْنِي مِنْ هَذَا قُلْتُ مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ مِنَ الْأَوَّلِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْبَلْقَيْنِي بِمَا أَحْبَزَ بِهِ بَانِيَا عَلَى الظَّنِّ الْمَذْكُورِ. (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا وَقَالَ) لَهَا (يَا طَالِقُ وَقَصَدَ التَّدَاءَ) لَهَا بِاسْمِهَا (لَمْ تَطْلُقْ) لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِذَلِكَ عَنْ مَعْنَاهُ مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ فِي صِدْقِهِ (وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ) بَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا تَطْلُقُ (فِي الْأَصَحِّ) حَمَلًا عَلَى التَّدَاءِ لِتَبَاذُرِهِ وَغَلْبَتِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَيَّرَ اسْمُهَا عِنْدَ التَّدَاءِ أَيْ بِحَيْثُ هَجَرَ الْأَوَّلَ طَلَّقْتَ كَمَا لَوْ قَصَدَ طَلَّاقَهَا، وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرْ قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ وَضَبَطَ الْمُصَنِّفُ يَا طَالِقُ بِالسُّكُونِ لِإِفْعَادِ أَنَّهُ فِي يَا طَالِقُ بِالضَّمِّ لَا يَقَعُ أَيْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّمِّ يُؤَيِّدُ إِلَى إِرَادَةِ الْعَلَمِيَّةِ

• قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا الْخ) وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اسْمَهَا مَا ذَكَرَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَجَنَّبُ الْمُنْعُ. اهـ. سَمِ أَقُولُ قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّرْحِ الْآتِي لَوْ غَيَّرَ اسْمُهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (لَهَا بِاسْمِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (أَوْ)، وَهُوَ يَنْظُرُ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ) يَنْفِي عَنْهُ مَا بَعْدَهُ بِدُونِ الْمَكْسِ فَالْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُنْفِي. • قَوْلُهُ: (مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُنْفِي وَكَوْنُ اسْمِهَا كَذَلِكَ قَرِينَةٌ تُسَوِّغُ تَصْدِيقَهُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (حَمَلًا عَلَى التَّدَاءِ) وَلِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الطَّلَاقَ وَالْفَلْظُ هُنَا مُشْتَرَكٌ وَالْأَصْلُ دَوَامُ النِّكَاحِ. اهـ. مُنْفِي. • قَوْلُهُ: (حَمَلًا عَلَى التَّدَاءِ) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَارَضَ ذَلِكَ أَيْ التَّدَاءُ قَرِينَةٌ تُؤَيِّدُ إِرَادَةَ الطَّلَاقِ كَأَنَّهُ يَقَعُ هَذَا التَّدَاءُ فِي أَثْنَاءِ مُخَاصَمَةٍ وَشِقَاقٍ لِيَرْجِعَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ أَوْ مَحَلِّهِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَا ذَكَرَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَلْيُراجِعْ وَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَدْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ لِتَبَاذُرِهِ وَغَلْبَتِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَيَّرَ الْخ. • قَوْلُهُ: (أَيْ بِحَيْثُ هَجَرَ الْأَوَّلَ) يَنْفِي أَنَّ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِي عَالِمِ بَهْجَرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْلُهُ: (طَلَّقْتَ) أَيْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَصَدَ طَلَّاقَهَا) بَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَ التَّدَاءَ وَالطَّلَاقَ فَهَلْ هُوَ مِنْ بَابِ اجْتِمَاعِ الْمَانِعِ وَالْمُقْتَضِي حَتَّى يَغْلِبَ الْمَانِعُ، وَهُوَ التَّدَاءُ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَوْ مِنْ قِبَلِ اجْتِمَاعِ الْمُقْتَضِي وَغَيْرِهِ فَيَغْلِبُ الْمُقْتَضِي فَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَيْ مُطْلَقًا) إِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أَطْلُقَ أَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي قَصْدِ الطَّلَاقِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا وَجْهَ مَعَ قَصْدِ الطَّلَاقِ إِلَّا الْوُقُوعُ، وَإِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أَطْلُقَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ مَعَ السُّكُونِ فَلَمْ يَزِدِ الضَّمُّ إِلَيْهِ شَيْئًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الثَّانِي وَيُرَادَ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَيَحْتَاجُ هَذَا مَعَهَا فِيهِ إِلَى ثَقُلٍ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّمِّ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ حُكْمَ هَذِهِ الصِّيغَةِ،

قَوْلُهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَرِينَةً عَلَى وُجُودِ الْإِنْشَاءِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا الْخ) لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اسْمَهَا مَا ذَكَرَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَجَنَّبُ الْمُنْعُ. • قَوْلُهُ: (أَيْ مُطْلَقًا) إِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أَطْلُقَ أَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي قَصْدِ الطَّلَاقِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا وَجْهَ مَعَ قَصْدِ الطَّلَاقِ إِلَّا الْوُقُوعُ، وَإِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أَطْلُقَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ مَعَ السُّكُونِ فَلَمْ يَزِدِ الضَّمُّ عَلَيْهِ شَيْئًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الثَّانِي وَيُرَادَ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَيَحْتَاجُ هَذَا مَعَهَا فِيهِ إِلَى ثَقُلٍ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّمِّ الْخ) يَتَأَمَّلُ

وفي ما طالقا بالتصبي يتعمّن صرّفه إلى التّطليق أي مطلقاً، وينبغي في الحالين أن لا يرجع لدعوى خلاف ذلك . انتهى . ورُدُّ بأنّ اللّحن لا يؤثّر في الوقوع وعديه كما يأتي والذي يتّجه حمل كلامه على نحويّ قصّد هذه الدّقيقة، والقرن المُستعنى حرّاً فيه هذا التّفصيل . (لأنّ كان اسمها طارِقاً أو طالِياً) أو طالِياً (فقال يا طالِياً وقال أزدت التّداء) باسميها (فالتّف الحرف) بلساني (صدّق) ظاهراً لظهور القرينة فإنّ لم يُقل ذلك طَلقت وقضيته أنّه لو مات ولم يُعلم مراده حكّم عليه بالطلاق عملاً بظاهر الصّيغة ومنه يؤخّذ أنّ مثله في هذا كلّ من تَلَفَّظ بصيغة

وإنّ لم يُرد العِلْمية ؛ لأنها نكرة مقصودة . اهـ . سم ، وأقرّه الرّشيدِي وقد يُجاب بما مرّ من تبادُر وعَلَبَةِ التّداء لها باسميها . هـ فوّد : (وفي ما طالقا بالتصبي يتّعين إلخ) قد يُقال مُجرّد يا طالقا بالتصبي لا يتّضي التّطليق إذ ليس شبيهاً بالمضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصِله أنّه إذا لم يُقصّد به مُعيّن فالزّوجة غير مُسمّاة في هذه الصّيغة ولا مقصودة بها بتّيينها فقد يتّجه أن يُقال إنّ لم يُقصّد بهذه الصّيغة الزّوجة فلا وقوع ، وإنّ قصّدها فكما لو لم يتّصب فقوله : في الحالين إلخ المُتّجه منعه . اهـ سم ، وأقرّه الرّشيدِي وقد يُجاب بأنّ الزّوجة مقصودة بها بقرينة التّخاطب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من أفراد الصّيغة ثمّ قوله : فقد يتّجه إلخ خلاف موضوع المسألة من الإطلاق . هـ فوّد : (حمل كلامه) أي : الزّكشي من عدم الوقوع مع الضّمّ ومن الوقوع مع التّصبي مطلقاً فيهما . اهـ . ع ش . هـ فوّد : (والقرن إلخ) الأولى تقدّمه على قوله قال الزّكشي إلخ . هـ فوّد : (أو طالِياً) أي : ونحوه من الأسماء التي تُقارب حروف طالِياً . اهـ . مُعني . هـ فوّد : (ظاهراً لظهور القرينة) كذا في المُعني وفي البجيزميّ والقرينة قُرْب المخرّج والأمر الذي ادّعاء ما ينما من وقوع الطّلاق التّفاف الحرف أي انقلاؤه إلى الآخر . اهـ .

هـ فوّد : (لأنّ لم يُقل ذلك) أي : أزدت التّداء . اهـ . ع ش . هـ فوّد : (وقضيته) أي : قوله فإنّ لم يُقل إلخ . هـ فوّد : (إنّه لو مات إلخ) قد يُقرّ بأنّ عدم دعوى الحيّ ما ذكّر ظاهراً في الحُكم بالوقوع بخلاف من مات عقيب ما ذكّر من أنّ الأصل بقاء العِصمة . اهـ . سيّد عمّر ولا يخفى بَعْدَهُ . هـ فوّد : (حكّم عليه بالطلاق) أي : من وقت الصّيغة على المُعتمِد اهـ ع ش . هـ فوّد : (عملاً إلخ) تعليل لقوله فإنّ لم يُقل ذلك طَلقت وقوله : ومنه يؤخّذ أي من هذا التّعليل . هـ فوّد : (في هذا) أي : في الحُكم بوقوع الطّلاق ما لم

هذا الكلام مع كون البناء على الضّمّ حُكم هذه الصّيغة ، وإنّ لم يُرد العِلْمية ؛ لأنها نكرة مقصودة . * هـ فوّد : (وفي ما طالقا بالتصبي يتّعين إلخ) قد يُقال مُجرّد يا طالقا بالتصبي لا يتّضي التّطليق إذ ليس شبيهاً بالمضاف لعدم اتّصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة . وحاصِله أنّه إذا لم يُقصّد به مُعيّن فالزّوجة غير مُسمّاة في هذه الصّيغة ولا مقصودة بها بتّيينها فقد يتّجه أن يُقال إنّ لم يُقصّد بهذه الصّيغة الزّوجة فلا وقوع ، وإنّ قصّدها فكما لو لم يتّصب فقوله : في الحالين إلخ المُتّجه منعه . هـ فوّد : (ورُدُّ بأنّ اللّحن إلخ) قد يُقال إنّما يكون لُحْناً إنّ قصّد به مُعيّن ، وإلاّ فهو نكرة غير مقصودة وحُكمها التّصبي فلمْ حُيِّل على المُعَيّن حتّى كان لُحْناً .

ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصَّرفَ بالقرينة، وإن وُجِدَتْ القرينة، وهي مسألة حَسَنَةٌ. (ولو خاطبها بطلاقي) مُتَعَلِّقٌ أَوْ مُنَجَّزٌ كما شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ ومثله أمره لِمَنْ يُطَلِّقُهَا كما هو ظاهر، وإنما أثرت قرائن الهزل في الإقرار؛ لأنَّ المعتبرَ فيه اليقينُ ولأنَّه إخبارٌ يتأثرُ بها بخلاف الطَّلَاقِ والأمر به فيهما (هازلًا أو لا عيبًا) بأنَّ قَصْدَ اللَّفْظِ دون المعنى وَقَعَ ظاهرًا وباطنًا إجماعًا وللخبر الصحيح ثلاث جُدْهُنَّ جُدٌّ وَهَزَلُهُنَّ جُدُّ الطَّلَاقِ والتَّكَاخُ والرَّجْعَةُ وَخُصِّصَتْ لِتَأْكِيدِ أَمْرِ الإِبْضَاعِ، وإلا فكلُّ التَّصَرُّفَاتِ كذلك وفي رواية «والعتق» وَخُصِّصَتْ لِشَوْفِ الشَّارِعِ إليه ولكون اللَّعِبِ أَعْمُ مُطْلَقًا من الهزلِ عُرْفًا إِذِ الهزلُ يختصُّ بالكلامِ غَطَفَهُ عليه، وإن رادَّفه لَعْنَةً كذا قاله شارح وجعلَ غيره بينهما تَعَايُزًا فَفَسَّرَ الهزلُ بأنَّ يقصدَ اللَّفْظَ دون المعنى واللَّعِبُ بأنَّ لا يقصدُ شيئًا وفيه نَظَرٌ إِذْ قَصْدُ اللَّفْظِ لا بُدَّ منه مُطْلَقًا بالنسبة للوقوعِ باطنًا ومن ثَمَّ قالوا لو قال لها أنت طالقٌ وَقَصَدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ دون معناه كما في حالِ الهزلِ وَقَعَ ولم يُدْخِلْ في قوله ما قَصَدْتَ المعنى (أو، وهو يَظُنُّهَا أَجَنِيَّةً بأنَّ كانت في ظُلْمَةٍ أو تَكْهَلُهَا له وإليه أو وكيله ولم يعلم) أو ناسيًا أنَّ له زوجةً كما نَفَلَهُ عن النَّصِّ، وأَقْرَأَهُ وقال الزَّرْكَشِيُّ ينبغي تخريبُه على جَنِبِ النَّاسِي،

يَقُلُّ أَرَدْتَ خِلَافَهُ. اهـ ع. ش. ة. فَوَدَّ: (وَإِنْ وَجِدْتَ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ إِنَّ مِثْلَهُ فِي هَذَا كُلِّ مِنَ الْخ. ة. فَوَدَّ: (كَمَا شَمِلَهُ) أَي: مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُتَعَلِّقِ وَالْمُنَجَّزِ. اهـ. ع. ش. ة. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ خِطَابِهِ إِذَاهَا بِالطَّلَاقِ. ة. فَوَدَّ: (لِمَنْ يُطَلِّقُهَا الْخ) أَي: لَا لِمَنْ يُعَلِّقُ طَلَّاقَهَا لِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يُشْتَرَطُ لِقَوْلِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ مِنَ الْوَكِيلِ. ة. فَوَدَّ: (يَتَأَثَّرُ بِهَا) أَي: بِالْقَرَائِنِ. اهـ ع. ش. ة. فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَي: التَّعْلِيلَيْنِ. ة. فَوَدَّ: (وَقَعَ ظَاهِرًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي رِوَايَةٍ) فِي الْمُنْهَى لِأَقْوَلِهِ: (إِجْمَاعًا). ة. فَوَدَّ: (وُخِصَّتْ) أَي: الثَّلَاثَةُ فِي الْحَدِيثِ وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ أَي هَزَلُهَا وَجِدُّهَا سَوَاءٌ وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ الْخ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَدَّلَ الرَّجْعَةَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَعَلَيْهِ فَالْتَّحْدِيدُ؛ وَالْعِتْقُ كَهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَقَصَلَهُ عَنْهَا لِإِعْدَمِ تَعَلُّقِهِ بِالْإِبْضَاعِ وَشَبَّهَهُ بِهَا فِي التَّأْكِيدِ. ة. فَوَدَّ: (إِذِ الْهَزْلُ الْخ) عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْهَزْلِ أَخَصَّ وَقَوْلُهُ: يَخْتَصُّ بِالْكَلَامِ أَيِ وَاللَّعِبِ قَدْ يَكُونُ بغيره. ة. فَوَدَّ: (عَطَفَهُ) أَي: اللَّعِبُ. ة. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي: الْهَزْلُ. اهـ. ع. ش. وَقَدْ يَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَطَفَ الْمَاءِ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ. ة. فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَا يَقْصِدُ شَيْئًا) كَقَوْلِهَا فِي مَغْرَضٍ دَلَالٍ وَمُلَاعَبَةٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ طَلَّقْنِي فَيَقُولُ لَا عِيَابًا أَوْ مُسْتَهْزِئًا طَلَّقْتُكَ اهـ مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: فِيمَا جَمَلَهُ الْغَيْرُ وَقَوْلُهُ: لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْهَزْلِ وَاللَّعِبِ وَغَيْرُهُمَا وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ اللَّفْظِ اهـ. ع. ش. أَيِ مُطْلَقًا. ة. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا الْخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ التَّائِيدِ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمُ الْآيَةُ كَمَا فِي حَالِ الْهَزْلِ وَلَوْ كَانَتْ كَمَا فِي حَالِ اللَّعِبِ لَكَانَ التَّائِيدُ وَاضِحًا، وَأَمَّا الْهَزْلُ فَالْقَائِلُ الْمَذْكُورُ يَخْتَبِرُ فِيهِ قَصْدَ اللَّفْظِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ الْمُؤَيَّدُ مَفْهُومُ قَوْلِهِمْ وَقَدْ قَصَدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ إِذْ قَصَدَ اللَّفْظَ الْخ لَا تَرَادُّفَهُمَا. ة. فَوَدَّ: (وَقَعَ) أَي: ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. اهـ. ع. ش. ة. فَوَدَّ: (كَمَا نَفَلَهُ هُنَّ النَّصِّ) اخْتَمَدَ التَّهَابَةُ وَالْمُنْهَى. ة. فَوَدَّ: (عَلَى جَنِبِ النَّاسِي) أَي: فِيمَا لَوْ

وهو مُتَّجِعَةٌ (وَقَعَ) ظاهراً لا باطناً كما اقتضاه كلامُ الشيخين وجزم به بعضهم لكن نَقَلَ
الأذْرَعِي ما يقتضي خلافه واعتمده وذلك؛ لأنَّه خاطَبَ مَنْ هِيَ مَحَلُّ الطَّلَاقِ، والعبْرَةُ في
الْعُقُودِ ونحوها بما في نفس الأمر، وقضيةُ هذا الوقوعِ باطناً لكن عارضه ما عُهِدَ من تأثير
الجهل في إبطال الإبراء من المجهول المشابه لهذا نعم، في الكافي أن مَنْ قال ولم يعلم له
زوجة في البلد إن كان لي في البلد زوجة فهي طالق وكانت في البلد فعلى قولِي حِنْثِ النَّاسِي
قال البلقيني، وأكثر ما يُلْمَحُ في الفرقِ بينهما صورةُ التعليق. انتهى. ويُرَدُّ بأنَّه إن نَظَرَ لأنَّه
كالتَّاسِي فلا فرق بين التعليق وغيره فالذي يُتَّجِعُه أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا ما يَأْتِي فِي الْجَمْعِ

حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا فَكَسَى الْحِلْفَ فَعَلَهُ حَيْثُ قِيلَ فِيهِ بِالْحِنْثِ، وَإِنْ كَانَ الرَّاجِعُ عَدَمَ الْحِنْثِ. اهـ. ع
ش. قُود: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) قَدْ يُقَالُ لَوْ أُتِّجِعَ لَجَرَى مِثْلُهُ فِي ظَنِّهَا أَجَنِيَّةٌ مُحَقَّسِي أَيْ لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِهِ عَلَى
حِنْثِ الْجَاهِلِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قُود: (لَا بَاطِنًا) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْايَةِ. قُود: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيْ
عَدَمَ الْوُقُوعِ بَاطِنًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (لَكِنْ نَقَلَ الْأَذْرَعِي) عِبَارَةً الْمُغْنِي، وَإِنْ قَالَ
الْأَذْرَعِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الزَّوْيَانِي أَنَّ الْمَذْهَبَ الْوُقُوعُ بَاطِنًا. اهـ. قُود: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي
الْمَتْنِ. قُود: (وَقَضِيَّةُ هَذَا) أَيْ التَّغْلِيلِ. قُود: (نَقَمَ) إِلَى قَوْلِهِ: اهـ. فِي النَّهْايَةِ وَالْمُغْنِي. قُود: (وَلَمْ
يَعْلَمْ الْخ) حَالِيَّةٌ. قُود: (فَعَلَى قَوْلِي حِنْثِ النَّاسِي الْخ) أَيْ وَالرَّاجِعُ مِنْهُمَا عَدَمُ الْوُقُوعِ لَكِنْ صَاحِبُ
الْكَافِي يَقُولُ بِالْحِنْثِ فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَكَذَا فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَلَا يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ
وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي أَنَّهُ إِنْ قَالَ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ دُونَ مُجَرَّدِ التَّغْلِيلِ لَمْ يَقَعْ، وَلَا وَقَعَ.
اهـ. ع ش. قُود: (فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ وَمَا فِي الْكَافِي كُزْدِي وَع ش. قُود: (صُورَةُ
التَّغْلِيلِ) أَيْ فَلَا يَقَعُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي لَوْ جُودَ التَّغْلِيلُ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ فَإِنَّهُ لَا تَغْلِيلَ فِيهَا إِلَّا أَنْ هَذَا
لَا يَلَايِمُ مَا مَرَّ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ: وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَّلَاقٍ مِنْ قَوْلِهِ مُعَلِّي أَوْ مُتَّجِعٌ. اهـ. ع ش. قُود: (مَا
يَأْتِي فِي الْجَمْعِ الْخ) أَيْ فَمِنْ مَسْأَلَةِ الْكَافِي إِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي ظَنِّهِ أَوْ اعْتِقَادِهِ أَوْ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ
عِلْمُهُ أَيْ لَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِأَنْ يَقْصِدَ
بِهِ مَا يَقْصِدُ بِالتَّغْلِيلِ عَلَيْهِ حَيْثُ وَبَيَّنَّ الشَّارِحُ الْفَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسَائِلِ التَّغْلِيلِ وَبَيْنَ الْوُقُوعِ عَلَى

قُود: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) قَدْ يُقَالُ لَوْ أُتِّجِعَ لَجَرَى مِثْلُهُ فِي ظَنِّهَا أَجَنِيَّةٌ.

قُود فِي (سَنِي) (وَقَعَ) أَيْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الزَّوْيَانِي وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ وَجَزَمَ بِهِ فِي
الْأَنْوَارِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي شَرْحُ م ر. قُود: (صُورَةُ التَّغْلِيلِ)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ إِنْ حَلَفَ عَلَى إِثْبَاتٍ أَوْ
نَقْيٍ مُتَّجِعًا عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ فَسَقَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَزْدُودٌ كَذَا شَرْحُ م ر
وَأَقُولُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ حَاصِلُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالَّذِي يُتَّجِعُه الْخ لَكِنَّهُ يُنَاقِي فِي رَدِّ الشَّارِحِ الْمَذْكَورِ
فَتَأْمُلُهُ. قُود: (مَا يَأْتِي فِي الْجَمْعِ الْخ) أَيْ فَمِنْ مَسْأَلَةِ الْكَافِي إِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي ظَنِّهِ أَوْ اعْتِقَادِهِ
أَوْ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ أَيْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي

بين كلام الشيخين قُبِّلَ قوله أو بفعلٍ غيره مِمَّنْ يُيَالِي بتعليقه، ويُفَرَّقُ بين ما هنا وعدم وقوعه خلافاً للإمام على مَنْ طلب من الحاضرين أو الحاضرات شيئاً فلم يُعْطَوْهُ فقال طَلَّقْتُكُمْ ثلاثاً وامرأتَهُ فيهم ولا يعلمها بأنَّه هنا لم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو معناه اللُّغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثَمَّ لم يُوقِعُوا عليه شيئاً. (ولو لَفَظَ عَجْمِي به) أي الطَّلَاق (بالعربية) مثلاً إذ الحكم يَثْبُتُ كُلُّ مَنْ تَلَفَّظَ به بغير لَفْظِهِ (ولم يعرف معناه لم يقع) كَمُتَلَفَّظٍ بكلمة كُفِّرَ لا يعرف معناها، ويُصَدَّقُ في جهله معناه للقرينة ومن ثَمَّ لو كان مُخَالِطاً؛ لأهل تلك اللِّغَةِ بحيث تقضي العادة بعلمه به لم يُصَدَّقْ ظاهراً، ويقع عليه (وقيل إنَّ قَوْلِي معناها) عند أهلها (وقع)؛ لأنَّه قَصَدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ وَرَدُّهُ بأنَّ المجهول لا يصحُّ قصده. (ولا يقع طلاقٌ مكره) بباطل ولا يُنافيه ما يأتي في التعليق من أنَّ المُعْلَقَ بفعله لو فعل مكرهاً بباطل

مَنْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِطَّلَاقٍ ظَانًّا أَنَّهَا أجنبية على هذا التفصيل فَرَجَعَهُ. اهـ. سم أي في فصل أنواع من التعليق. هـ. قُود: (بين كلام الشيخين) أي: بين أطراف كلامهما. هـ. قُود: (ويفرق) إلى قول المتن: (ولا يقع طلاقٌ مكره) في النهاية والمغني. هـ. قُود: (بين ما هنا) أي: ما في المتن من الوقوع في مسألة ظنَّها أجنبية. هـ. قُود: (على مَنْ طلب الخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَدَمٍ وَقُوعِهِ. هـ. قُود: (ولا يعلمها) أي: ويثله ما لو علم بها كذا في النهاية ونقله الفاضل المحشي عن صاحبها ولم يتعقبه وكان وجهه أنَّ قرينة المقام تدلُّ على أنَّ مراده المعنى اللُّغوي فلا فرق بين العلم والجهل وعدم العلم في كلامهم مخضَّصٌ تصوير؛ لأنَّ أصل الكلام في حادثة رُفِعَتْ إلى الإمام فأثبت فيها بالحيث والمُتَعَمِّدُ خِلافَهُ كما تَرَوَّرَ. اهـ. سيّد عُمَرُ. هـ. قُود: (بأنَّه هنا لم يقصد الخ) يُؤْخَذُ منه أنَّه لا فرق في ذلك بين أن يقول ما ذَكَرَ لِلتَّصْغِيرِ أو عَدَمِهِ حَيْثُ أَرَادَ بِطَلَّقْتُكُمْ فَارْتَمَتْ مَكَانَكُمْ أو أَطْلَقَ. اهـ. ع ش. هـ. قُود: (معناه الشرعي)، وهو قَطْعُ عِصْمَةِ النِّكَاحِ.

هـ. قول (سني): (لم يقع) أي: وإنَّ قَصَدَ به معناه عند أهليه. اهـ. ع ش عبارة المُغْنِي، وإنَّ قَصَدَ به قَطْعُ النِّكَاحِ كما لو أَرَادَ الطَّلَاقَ بكلمة لا معنى لها. اهـ. هـ. قُود: (ويُصَدَّقُ في جهله الخ) أي: ولا يقع بباطلًا إنَّ كَانَ صَادِقًا. اهـ. ع ش. هـ. قُود: (لم يُصَدَّقْ ظاهراً)، وَيُذَيَّنُ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قُود: (ويقع عليه) أي: ظاهراً. اهـ. ع ش. هـ. قُود: (بباطل) عبارة النهاية بغير حق. اهـ. زاد المُغْنِي خلافاً لأبي حنيفة اه قال ع ش قوله: بغير حق يُؤْخَذُ منه جوابُ حادثة هي أنَّ شَخْصًا كَانَ يَتَنَادَى الجرائة لِشَخْصٍ فَتَشَاجَرَ معه فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَا يَخْرُثُ لَهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَشَكَاهُ لِشَادِّ الْبَلَدِ فَأَكْرَمَهُ عَلَى الْجَرَاةِ لَهُ فِي تِلْكَ

نَفْسِ الْأَمْرِ بِأَنَّ يَقْصِدَ بِهِ مَا يَقْصِدُ بِالتَّعْلِيلِ عَلَيْهِ حَيْثُ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ الْفَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسَائِلِ التَّعْلِيلِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَيَبَيِّنُ الْوُقُوعَ عَلَى مَنْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِطَّلَاقٍ ظَانًّا أَنَّهَا أجنبية فَرَجَعَهُ.

هـ. قُود: (ولا يعلمها) أي: أو يعلمها م ر. هـ. قُود: (أنَّ المُعْلَقَ بفعله) أي: على التفصيل الآتي في قول المُصَنِّفِ أو بفعلٍ غيره مِمَّنْ يُيَالِي بتعليقه الخ.

أو بحقٍّ لا جُنْثَ خلافاً لجمع؛ لأنَّ الكلامَ هنا فيما يحصلُ به الإنكراه على الطَّلَاقِ فاشترطَ تعذِّي المُكْرَه به لِيعْزَرَ المُكْرَه وتَمَّ في أنَّ فعلَ المُكْرَه هل هو مقصودٌ بالحليف عليه أو لا كالنَّاسي والجاهل والأصحُّ الثاني فلا يَتَقَيَّدُ بحقٍّ ولا باطلٍ وبهذا يَتَجَهَّ ما اقتضاه كلامُ الرَّافِعِيِّ من عدمِ الجُنْثِ في إن أخذتَ حَقَّكَ مِنِّي فأكرهه السُّلْطَانُ حتى أعطى بنفسه واندفع قول الزَّرْكَشِيِّ المُتَّجِهَ خلافه؛ لأنَّه إكْرَاهٌ بحقٍّ كطَّلَاقِ المُؤَلِّي ووجه انديفاعه أنَّ قوله مِنِّي يقتضي أنَّ فعله مقصودٌ بالحليف عليه كفعلِ الأخذِ وقد تَقَرَّرَ أنَّ الفعلَ المُكْرَهَ عليه غيرُ مقصودٍ بالحليف عليه أَكْرَهٌ بحقٍّ أو باطلٍ والمُؤَلِّي ليس بمُتَّحِنٍ فيه؛ لأنَّ الشرعَ أَكْرَهَ على الطَّلَاقِ نفسه وما نحن فيه الإنكراه على خارجٍ عنه جعله الحَالِفُ سَبَباً له عند الاختيارِ لا الإنكراه ...

السَّنة، وهَذِهِ إنَّ لم يَخْرُثْ له بالضربِ ونَحْوِهِ، وهو أَنَّهُ لَا يَخْرُثُ؛ لأنَّ هذا إكْرَاهٌ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا يُشْتَرِطُ تَجْدِيدُ الإكْرَاهِ مِنَ الشَّاذِّ الْمَذْكُورِ بَلْ يَكْفِي مَا وَجَدَ مِنْهُ أَوَّلًا حَيْثُ أَكْرَهَهُ عَلَى الْفِعْلِ جَمِيعَ السَّنةِ عَلَى الْعَادَةِ بَلْ لَوْ قَالَ لَهُ احْرُثْ لَهُ جَمِيعَ السَّنِينَ وَكَانَ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يَخْرُثُ لَهُ أَضَلًّا لَا فِي تِلْكَ السَّنةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا لَمْ يَخْرُثْ مَا دَامَ الشَّاذُّ مُتَوَلِّيًا تِلْكَ الْبَلَدَةَ وَعَلِمَ أَنَّهُ إِنَّ لَمْ يَخْرُثْ عَاقِبَهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِفَعْلٍ فَخَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فَأَكْرَهَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَخْرُثُ؛ لأنَّ هذا إكْرَاهٌ بِحَقٍّ. اهـ. ع. ش. قُود: (أو بحقٍّ لا جُنْثَ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. قُود: (لا جُنْثَ) أَي: عَلَى مَا يَأْتِي وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيمَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقًا عَلَى صِفَةِ أَتَمِّهَا إِنْ وَجَدْتَ بِإِكْرَاهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لَمْ يَتَحَلَّ بِهَا كَمَا لَمْ يَقَعْ بِهَا أَوْ بِحَقٍّ حَيْثُ وَانْحَلَّتْ م. ر. اهـ. سَم. قُود: (تعذِّي المُكْرَه) بِكُسْرِ الرَّاءِ بِهِ أَيِ الطَّلَاقِ لِيعْزَرَ المُكْرَه أَيِ عَلَى الطَّلَاقِ. قُود: (إِنْ فَعَلَ المُكْرَه) بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ. قُود: (أو لا) أَي: وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالْحَلِفِ بِالْفِعْلِ بِالْإِخْتِيَارِ. قُود: (المُتَّجِهَ خِلَافَهُ) أَي: خِلَافَ عَدَمِ الْجُنْثِ. اهـ. كُرْدِي: قُود: (وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَهُ مَتَى صَبِرَ فِعْلُهُ، وَهُوَ إِعْطَاؤُهُ بِنَفْسِهِ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ وَفِعْلُهُ إِذَا كَانَ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ لَا يَتَنَاوَلُهُ مَا صَاحَبَهُ إِكْرَاهٌ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ: وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُكْرَهَ الْخ فَلَوْ كَانَ الْإِكْرَاهُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْأَخْذِ فَيَجْرِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ الْخ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَم. قُود: (وَالْمُؤَلِّي لَيْسَ الْخ) جَوَابُ سَوَالٍ. قُود: (لِأَنَّ الشَّرْعَ الْخ) سَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ. قُود: (وَمَا نَحْنُ فِيهِ)، وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ. قُود: (هَلَى خَارِجَ هُنَا) أَيِ الطَّلَاقِ وَكَذَا ضَمِيرُ سَبَبًا لَهُ.

قُود: (لا جُنْثَ) أَي: عَلَى مَا يَأْتِي وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيمَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقًا عَلَى صِفَةِ أَتَمِّهَا إِنْ وَجَدْتَ بِإِكْرَاهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لَمْ يَتَحَلَّ بِهَا كَمَا لَمْ يَقَعْ بِهَا أَوْ بِحَقٍّ حَيْثُ وَانْحَلَّتْ م. ر. قُود: (وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَهُ مَتَى صَبِرَ فِعْلُهُ، وَهُوَ إِعْطَاؤُهُ بِنَفْسِهِ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ وَفِعْلُهُ إِذَا كَانَ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ لَا يَتَنَاوَلُهُ مَا صَاحَبَهُ إِكْرَاهٌ مُطْلَقًا. قُود: (وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُكْرَهَ عَلَيْهِ الْخ) فَلَوْ كَانَ الْإِكْرَاهُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْأَخْذِ فَيَجْرِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ الْخ كَمَا

لِما تَقَرَّرَ أَنَّ الفِعْلَ المُطْلَقَ يُحْتَمَلُ عَلَى ذَلِكَ وَشَتَانُ مَا بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَأَيْتَ الْقَاضِيَ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتَهُ فَقَالَ إِنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ هُنَا الْأَخْذُ بِاخْتِيَارِ الْمُعْطِي وَالْإِمَامُ أَقْرَاهُ عَلَيْهِ وَالزَّرْكَشِيُّ قَالَ نَحْنُ لَا نَرَى ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي الْأَخْذَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ . انتهى . وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِمَا رَأَاهُ الْغَاءُ لِقَوْلِهِ مِنِّي الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَوْعٍ اخْتِيَارٍ لَهُ فِي الْإِعْطَاءِ إِذْ مَنْ أَخَذَ مِنْ مُكْرَاهٍ لَا يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ حَتَّى أُعْطَاهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا فَأَجَبْتُهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ لَا يَحْتُثُّ بِهِ

• فَوَدَّ: (لِما تَقَرَّرَ) أَي: آتَفَا فِي قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي . اهـ كُرْدِيٌّ . • فَوَدَّ: (أَنَّ الْفِعْلَ الْمُطْلَقَ) أَي: الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ . • فَوَدَّ: (حَلَّى ذَلِكَ) أَي: الْفِعْلُ بِالْإِخْتِيَارِ . • فَوَدَّ: (مَا بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَطَّلَاقِ الْمُؤَلَّى، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَي بَيْنَ نَفْسِ الطَّلَاقِ وَالْخَارِجِ عَنْهُ . اهـ . • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ أَنَّ قَوْلَهُ مِنِّي يَقْتَضِي أَنَّ فِعْلَهُ الْخ . اهـ . كُرْدِيٌّ . • فَوَدَّ: (لَا نَرَى ذَلِكَ) أَي: اشْتَرِاطُ كَوْنِ الْأَخْذِ بِاخْتِيَارِ الْمُعْطِي . • فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْخ) مَمْنُوعٌ . اهـ . سَمَّ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عُمَرَ لَكَ أَنَّ تَقُولَ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الرَّدِّ فَلَمَّا الْأَوَّلَى أَنَّ يَوْجَهُ مَا ذَكَرَ بِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَإِنْ كَانَ حَقِيقَتُهَا التَّغْلِيْقُ عَلَى اخْتِذِ الْأَخْذِ لَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّغْلِيْقُ بِالْإِعْطَاءِ بِقَرِينَةٍ أَنَّهَا إِنَّمَا تُقَالُ فِي مَقَامِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ وَالْعَلَاقَةُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَاقِ غَالِيًا نَعَمْ إِنَّ فُرْصَ ادِّعَاؤِهِ إِرَادَةَ الْحَقِيقَةِ قُبُلَ كَمَا هُوَ . اهـ . وَقَوْلُهُ: لَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرُ الْخ فِيهِ وَقَفَّةٌ . • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ الْخ) بَلْ يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُ كَرَاهًا . اهـ . سَم . • فَوَدَّ: (فَأَجَبْتُهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ الْخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حُكْمُ الْقَاضِيَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَلِإِجْبَارِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْحَالِ دُونَ الْكَلَامِ فِيْمَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِجْبَارِ بِالْحُكْمِ فَإِذَا أَجَبْتُهُ ثُمَّ كَلَّمْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءً مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُجَبِّرٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْحُكْمَ تَنَاوَلَهُ تَبَعًا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِإِجْبَارِ الْقَاضِيَ تَوَعُّدُهُ بِنَحْوِ الْحَبْسِ وَالضَّرْبِ فَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى الزَّائِدُ عَلَى الْهَجْرِ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْخ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامُ . اهـ . أَقُولُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ

هُوَ ظَاهِرٌ . • فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ الْخ) مَمْنُوعٌ . • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ حَتَّى أُعْطَاهُ) بَلْ يُقَالُ أَخَذَهُ مِنْهُ كَرَاهًا . • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا فَأَجَبْتُهُ الْقَاضِيَ الْخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حُكْمُ الْقَاضِيَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَلِإِجْبَارِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْحَالِ دُونَ الْكَلَامِ فِيْمَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِجْبَارِ بِالْحُكْمِ فَإِذَا أَجَبْتُهُ ثُمَّ كَلَّمْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءً مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُجَبِّرٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْحُكْمَ تَنَاوَلَهُ تَبَعًا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِإِجْبَارِ الْقَاضِيَ تَوَعُّدُهُ بِنَحْوِ الْحَبْسِ وَالضَّرْبِ فَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى الزَّائِدُ عَلَى الْهَجْرِ الْمُحَرَّمِ فَلْيَحَرِّزْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْخ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامُ .

لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا فَعَلَهُ لِإِكْرَاهٍ، وَهُوَ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ أَمَّا الزَّائِدُ عَلَيْهِ فَيَحْتُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُكْرَمًا عَلَيْهِ فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ لَمْ يَحْتُ أَيْضًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُكْرَةَ بِبَاطِلٍ لَا يَحْتُ فَرَعٌ بَعْضُهُمْ أَنَّ إِجْبَارَ الْقَاضِيَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِمَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْصُرِ الْقَاضِيَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ وَذَلِكَ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ بَرَفِ الْقَلَمِ عَنْهُ مَعَ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ أَيْضًا «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، وَفَسَّرَهُ كَثِيرُونَ بِالْإِكْرَاهِ كَأَنَّهُ أَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ أَوْ انْقَلَقَ عَلَيْهِ رَأْيُهُ وَمَنْعُوا تَفْسِيرَهُ بِالْفَضْبِ لِلِاتِّفَاقِ عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِ الْغَضْبَانِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مُخَالِفَ لَهُمْ مِنْهُمْ وَمَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ خَلَفَ لَيَطَّأَنَّهَا قَبْلَ نَوِيهِ فَعَلْبَهُ التَّوْمُ بِحَيْثُ لَمْ يَسْتَطِيعَ رَدُّهُ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتِمَّكَ مِنْهُ

فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ الْخَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِإِجْبَارِ الْقَاضِيَ هُنَا الْجَبْرِ الْجَسَدِيِّ ثُمَّ رَأَيْتَ سَمَ قَدْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْأَتَمِّ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا فَعَلَهُ الْخ) وَمَحَلَّهُ أَيْضًا فِي مَرَّةٍ وَاجِدَةٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحُكْمُ أَكْثَرَ مِنْهَا فَإِذَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ فَكَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ زَالٍ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ فَيَحْتَاجُ لِإِجْبَارٍ آخَرَ عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ لِرُؤُوسِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ لَعَدَمَ صِحَّةِ حُكْمِ الْقَاضِيَ بِالدُّخُولِ إِذْ لَا يَلْزُمُهُ الدُّخُولُ م. ر. اه. سَمَ أَقُولُ الظَّاهِرُ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ عَنْ ش أَنَّ إِجْبَارَ الْقَاضِيَ عَلَى أَنْ يَكَلَّمَهُ مَتَى لَاقَاهُ عَلَى الْمُغْتَادِ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْحَيْثُ بِغَيْرِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَلَا يَشْتَرِطُ حَيْثُ يُجَدِّدُ الْإِجْبَارَ.

ه. قَوْلُهُ: (مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ)، وَهُوَ التَّكَلُّمُ مَرَّةً اه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (وَلَنْ تَعْدَى بِهِ) تَأْمَلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَقَلَهُ الْقَاضِي الْمُحَقِّقُ عَنِ الْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَلِفِ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا، وَكَذَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ إِنْ حُكِمَ عَلَى الْمَوْلَى بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَمْ يَنْقُصْ، وَيُظْهِرُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ إِجْبَارُ الْقَاضِيَ بِمُجَرَّدِ الْحُكْمِ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ إِجْبَارًا شَرْعِيًّا وَلَا جَسَدِيًّا، وَإِنْ كَانَ بِتَهْدِيدٍ بِشَيْءٍ مِمَّا يَأْتِي فَلَا حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ جَسَدِيٌّ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَيِ الْمُكْرَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَفُسَّرَهُ) أَيِ: الْإِغْلَاقِ. ه. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ الْخ) إِنْ ثَبَاتَ لِلِاتِّفَاقِ. ه. قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى بِهِ) أَيِ: بِوُقُوعِ طَلَاقِ الْغَضْبَانِ وَقَوْلُهُ: وَلَا مُخَالِفَ الْخ أَيِ فَكَانَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْهُ) أَيِ: الْإِكْرَاهُ إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهِرُ) فِي التَّهْلُوكَةِ الْإِغْلَاقِ. (وَكَذَا فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ). ه. قَوْلُهُ: (فَعَلْبَهُ التَّوْمُ) أَيِ: وَلَوْ قَبْلَ وَقْتِهِ الْمُغْتَادِ.

ه. قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا فَعَلَهُ الْخ) وَمَحَلَّهُ أَيْضًا فِي مَرَّةٍ وَاجِدَةٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحُكْمُ أَكْثَرَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ لَمْ يَوْجَدْ فَلَا يَشْمَلُهُ الْحُكْمُ فَإِذَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ فَكَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ زَالٍ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ فَيَحْتَاجُ لِإِجْبَارٍ آخَرَ عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ لِرُؤُوسِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ لَعَدَمَ صِحَّةِ حُكْمِ الْقَاضِيَ بِالدُّخُولِ إِذْ لَا يَلْزُمُهُ الدُّخُولُ فَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِعَمَلٍ دَاخِلِ الدَّارِ، وَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ قَوْتُ الْبِرِّ

قَبْلَ غَلْبَتِهِ لَهُ بَوْجُوهُ، أَمَّا الْإِكْرَاهُ بِحَقِّ كَطَلَّقَ زَوْجَتَكَ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي فَيَقْعُ مَعَهُ وَكَذَا فِي
إِكْرَاهِ الْقَاضِي لِلْمَوْلَى بِشَرْطِهِ الْآتِي وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ، وَأَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا يَبْهِنُهُ فِي
شَرْحِ الْإِرْشَادِ نَعَمْ، لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقِ زَوْجَةٍ نَفْسِهِ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِذْنِ وَكَذَا إِذَا نَوَى
الْمُكْرَهَ الْإِيقَاعَ لَكِنَّهُ الْآنَ غَيْرُ مُكْرَهٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ (فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ بَأْنٍ) هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ
(أَكْرَهَ) عَلَى طَلَاقٍ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ مُبْهِمًا فَعَيْنٌ أَوْ مُعَيَّنًا فَأَبْهَمَ أَوْ (عَلَى ثَلَاثٍ فَوُخِّدَ أَوْ صَرِيحٌ أَوْ

• وَقَوْلُهُ: (بَوْجُوهُ) أَي: فَإِنْ تَمَكَّنَ وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى غَلَبَهُ التَّوَمُّ حَيْثُ وَظَاهِرُ التَّغْيِيرِ بِالتَّمَكُّنِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ
الْجَنِّثِ الْفَوْتُ لَوْ جُودَ مَنْ يَسْتَحْيِي مِنَ الْوَطْءِ بِحُضُورِهِمْ عَادَةً كَمُحَرَّمَةٍ وَزَوْجَةٍ لَهُ أُخْرَى، وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ
الْجَنِّثِ وَجُعِلَ ذَلِكَ عَذْرًا أَوْ يُرَادُ بِالتَّمَكُّنِ التَّمَكُّنُ الْمُعْتَادُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَتَّعَدُ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: لَوْ قِيلَ
إِلْخَ ظَاهِرٌ لَا يَتَّبِعِي الْمُدُولَ عَنْهُ إِلَّا بِتَقْلٍ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِي الْإِلْخَ) أَي: فَلَقَطَ بِهَا عِبَارَةً
الْمُغْنَى وَصَوَّرَ الطَّلَاقَ بِحَقِّ جَمْعٍ بِإِكْرَاهِ الْقَاضِي الْمَوْلَى بَعْدَ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ عَلَى طَلْقٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى
الْثَلَاثِ فَلَقَطَ بِهَا لَنَا الطَّلَاقَ؛ لِأَنَّهُ يَنْسَقُ بِذَلِكَ، وَيَنْعَزِلُ بِهِ. فَإِنْ قِيلَ الْمَوْلَى لَا نَأْمُرُهُ بِالطَّلَاقِ عَيْنًا بَلْ بِهِ
أَوْ بِالْفَيْتَةِ وَيُثَلُّ هَذَا لَيْسَ إِكْرَاهًا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ كَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يُطَلَّقَ زَوْجَتَهُ أَوْ يَغْتَنِقَ عَبْدَهُ فَاتَى
بِأَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ يَتَّعَدُ أَجِيبَ بِأَنَّ الطَّلَاقَ قَدْ يَتَّعَيْنُ فِي بَعْضِ صَوَرِ الْمَوْلَى كَمَا لَوْ أَوَّلَى، وَهُوَ غَائِبٌ فَمَضَتْ
الْمُدَّةُ فَوُكِّلَتْ بِالْمُطَالَبَةِ فَرَفَعَهُ وَكَيْلُهَا إِلَى قَاضِي الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الزَّوْجُ وَطَالَبَهُ فَإِنَّ الْقَاضِي يَأْمُرُهُ بِالْفَيْتَةِ
بِالْإِسَانِ فِي الْحَالِ وَبِالْمَسِيرِ إِلَيْهَا أَوْ بِحَنْوِهَا إِلَيْهِ أَوْ الطَّلَاقِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى مَضَى مُدَّةُ امْتِكَانِ
ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ أَسِيرَ إِلَيْهَا الْآنَ لَمْ يُمْكَنْ بَلْ يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ عَيْنًا هَكَذَا أَجَابَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَهُوَ إِنَّمَا
يَأْتِي تَقْرِيقًا عَلَى مَرْجُوحٍ، وَهُوَ أَنَّ الْقَاضِي يُكْرَهُ الْمَوْلَى عَلَى الْفَيْتَةِ أَوْ الطَّلَاقِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ
الَّذِي يُطَلَّقُ عَلَى الْمَوْلَى الْمُتَمَتِّعِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ فَلَا إِكْرَاهَ أَصْلًا حَتَّى يَخْتَرِزَ عَنْهُ بِغَيْرِ حَقٍّ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَنْظُرُ) فِي الْمُغْنَى.
• قَوْلُهُ: (زَوْجَةٍ نَفْسِهِ) أَيِ الْمُكْرَهَةِ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَقَوْلُهُ: نَوَى الْمُكْرَهَةَ بِفَتْحِ الرَّاءِ. • قَوْلُهُ: (هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ)
وَالْمُصَنَّفُ يَسْتَعْمِلُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ كَثِيرًا. اهـ. نِهَابَةٌ.
• قَوْلُهُ (سَنِي): (أَكْرَهَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ. اهـ. مُغْنَى.
• قَوْلُهُ (سَنِي): (فَوُخِّدَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْ جُودَ قَرِينَةُ الْإِخْتِيَارِ بِالْمُدُولِ عَمَّا
أَكْرَهَ عَلَيْهِ. اهـ. سَم.

عَلَى نَفْسِهِ بِاخْتِيَارِهِ. • قَوْلُهُ: (كَطَلَّقَ زَوْجَتَكَ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي) هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِكْرَاهِ
بِحَقِّ مَا يَمْنَعُ كَوْنُ الْمُكْرَهَةِ بِهَ حَقًّا لَا خُصُوصَ كَوْنِ نَفْسِ الْإِكْرَاهِ حَقًّا فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِكْرَاهُ عَلَى الطَّلَاقِ،
وَإِنْ اسْتَحَقَّ قَتْلُهُ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (فَوُخِّدَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْ جُودَ قَرِينَةُ الْإِخْتِيَارِ بِالْمُدُولِ
عَمَّا أَكْرَهَ عَلَيْهِ.

تعليق فكنتي أو نَجَزَ أو على) أَنْ يَقُولَ (طَلَّقْتُ فَسَرَّخَ أو بِالْمُكُوسِ) أَي عَلَى وَاحِدَةٍ فَلْتُ أَوْ كِنَايَةً فَصَرَّحَ أَوْ تَنْجِيزَ فَعَلَقَ أَوْ تَسْرِيحَ فَطَلَّقَ (وَقَعَ)؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ لِمَا أَتَى بِهِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ نِيَّتَهُ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِي مَعْنَاهُ كَافٍ هُنَا، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِيقَاعَ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يُطَلَّقَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ وَمَنْ قَصَدَ ذَلِكَ غَيْرُ مُطَلِّقٍ لِدَاعِيهِ بَلْ هُوَ مُخْتَارٌ لَهُ فَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ نَوَى الْإِيقَاعَ

❦ قَوْلُ (سِنِي)؛ (فَكَتَنَى) أَي: وَنَوَى. اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: فَكَتَنَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كَتَنَى بِدُونِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ فَالْكِنَايَةُ بِدُونِ النِّيَّةِ لَا أَثَرَ لَهَا سِوَاهُ وَجَدَ إِكْرَاهًا أَمْ لَا فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَقَعَ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كَتَنَى مَعَ النِّيَّةِ فَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ وَاظَقَ الْمُكْرَهَ وَنَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ لِاخْتِيَارِهِ فَلَا حَاجَةَ فِي الْوُقُوعِ هُنَا إِلَى اغْتِيَارِ مُخَالَفَةِ الْمُكْرَهَ بِالْعُدُولِ عَمَّا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الشَّقِّ الثَّانِي وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَغْلِيلِ الْوُقُوعِ بِكُلِّ مِنْ اخْتِيَارِهِ بِالْعُدُولِ وَاخْتِيَارِهِ بِالنِّيَّةِ. اهـ.

❦ قَوْلُ (سِنِي)؛ (فَكَتَنَى) بِالتَّخْفِيفِ عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ الْكِنَايَةُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ، وَيُرِيدُ غَيْرَهُ وَقَدْ كَتَبْتُ بِكَذَا عَنْ كَذَا وَكَتَبْتُ أَيْضًا كِنَايَةً فِيهِمَا وَكَتَاهَا أَبَا زَيْدٍ وَيَأْبَى زَيْدٌ تَكْنِيَةً كَمَا تَقُولُ سَمَاءُ. اهـ. فَجَعَلَ التَّكْنِيَةَ بِمَعْنَى وَضَعَ التَّكْنِيَةَ، وَالْكِنَايَةَ بِمَعْنَى التَّكَلُّمِ بِكَلَامٍ يُرِيدُ بِهِ غَيْرَ مَعْنَاهُ وَلَعَلَّ هَذَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ فَهِيَ لَفْظٌ يَحْتَمِلُ الْمُرَادَ وَغَيْرَهُ فَيَحْتَاجُ فِي الْإِغْتِدَادِ بِهِ لِنِيَّةِ الْمُرَادِ لِيَخْفَاهُ فَهِيَ نِيَّةُ أَحَدِ مُحْتَاحَاتِ اللَّفْظِ لَا نِيَّةَ مَعْنَى مُغَايِرٍ لِمَدْلُولِهِ. اهـ ع ش.

❦ قَوْلُ (سِنِي)؛ (فَسَرَّخَ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ أَي قَالَ سَرَّخْتُهَا أَوْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ بِالْمُكُوسِ لِهَذِهِ الصُّورِ بِأَنَّ أَكْرَاهَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ فَلْتُ الْخِ وَقَعَ أَي الطَّلَاقُ فِي الْجَمِيعِ. اهـ. مُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَسِوَاهُ كَانَ الْمُكْرَهَ بِفَتْحِ الرَّاءِ عَالِمًا بِتَأْثِيرِ الْإِكْرَاهِ أَمْ لَا وَلَوْ قَبِلَ الْوُقُوعُ فِي صُورِ الْعُدُولِ إِلَى الْأَخْفِ كَالْعُدُولِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْوَاحِدَةِ يَعْلَمُ تَأْثِيرُ الْإِكْرَاهِ لَمْ يَتَعَذَّرْ فُلَيْرَاجُ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ لِمَا أَتَى بِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ مُخَالَفَتَهُ تُشْمِرُ بِاخْتِيَارِهِ فِيمَا أَتَى بِهِ. اهـ. وَقَضَيْتُهَا كَقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يُطَلَّقَ الْخِ أَنَّهُ يُدِيرُ بَاطِنًا فُلَيْرَاجُ. ❦ قَوْلُهُ: (كَافٍ هُنَا) أَي: فِي الْوُقُوعِ لِاخْتِيَارِهِ حَيْثُ يُدِيرُ. اهـ. سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشَّرْطَ) أَي شَرْطُ مَنَعَ الْإِكْرَاهِ الْوُقُوعَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَنْ قَصَدَ ذَلِكَ) أَي: لَفْظُ الطَّلَاقِ بِمَعْنَاهُ. ❦ قَوْلُهُ: (فَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ نَوَى الْإِيقَاعَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ أَكْرَهَ فَقَصَدَ الْإِيقَاعَ وَقَعَ فَصَرَّيْخُ لَفْظِ الطَّلَاقِ عِنْدَ

❦ قَوْلُهُ فِي (سِنِي)؛ (فَكَتَنَى) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كَتَنَى بِدُونِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ فَالْكِنَايَةُ بِدُونِ النِّيَّةِ لَا أَثَرَ لَهَا سِوَاهُ وَجَدَ إِكْرَاهًا أَمْ لَا فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَقَعَ وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كَتَنَى مَعَ النِّيَّةِ فَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ وَاظَقَ الْمُكْرَهَ وَنَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ لِاخْتِيَارِهِ وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِمْ هَذَا بِالصَّرِيحِ كَمَا قَدْ يَتَوَقَّعُ مِنْ بَعْضِ الْأَفَافِ تَقْوِيلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَقِبَ قَوْلِ الرُّوْضِ وَلَوْ أَكْرَهَ فَقَصَدَ الْإِيقَاعَ وَقَعَ فَصَرَّيْخُ لَفْظِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ كِنَايَةً. اهـ. لَا وَجْهَ لَهُ فَلَا حَاجَةَ فِي الْوُقُوعِ هُنَا إِلَى اغْتِيَارِ مُخَالَفَةِ الْمُكْرَهَ بِالْعُدُولِ عَمَّا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الشَّقِّ الثَّانِي، وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَغْلِيلِ الْوُقُوعِ بِكُلِّ مِنْ اخْتِيَارِهِ بِالْعُدُولِ وَاخْتِيَارِهِ بِالنِّيَّةِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَافٍ هُنَا) أَي: فِي الْوُقُوعِ لِاخْتِيَارِهِ حَيْثُ يُدِيرُ.

أَنْ نَيْتُهُ غَيْرُهُ لَا تُؤْتَرُ كَمَا فِي الْكِتَابَةِ غَيْرُ مُرَادٍ لِقَوْلِهِمْ لَا بُدَّ أَنْ يُطْلَقَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَظْهَرَ مِنْ قَرِينَةٍ اخْتِيَارُ الْبَيْتَةِ.

(تَنْبِيهُ) الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ كَالْحِسِّي فَلَوْ خَلَفَ لَيْطَانُ زَوْجَتَهُ اللَّيْلَةَ فَوَجَدَهَا حَائِضًا أَوْ لَتَصَوَّرَ غَدًا فَحَاضَتْ فِيهِ أَوْ لَيَبْقَى أَمَّتَهُ الْيَوْمَ فَوَجَدَهَا حُبْلَى مِنْهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَذَا لَوْ خَلَفَ لَيَقْضِي زَيْدًا حَقَّهُ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَمَجَزَ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي وَحِكَايَةُ الْمُزْنِيِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْحِنْثِ هُنَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ مَشْهُورٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ أَوْ آخِرَ الطَّلَاقِ وَتَبِعَهُ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ فَأَنُفَوُا بَعْدَ الْحِنْثِ وَبَعْضُهُمْ أَوَّلَ كَلَامِ الْمُزْنِيِّ وَسَيَأْتِي أَوْ آخِرَ الْأَيَّامِ

الْإِكْرَاهُ كَيْفِيَّةٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ، وَوُسِّتَتِي الْمُكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ فَصْرِيحُهُ كَيْفِيَّةٌ فِي حَقِّهِ إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا اهـ قَالَ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا فَالشَّرْطُ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ عَلَى الْمُكْرَهَ نَيْتُهُ لَوْ صَرِيحًا. اهـ. وَعِبَارَةُ فَتْحِ الْمُعِينِ لَا طَّلَاقَ لِمُكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ بِمَعْذُورٍ فَإِذَا قَصَدَ الْمُكْرَهَ الْإِيْقَاعَ لِلطَّلَاقِ وَقَعَ كَمَا إِذَا أَكْرَهَ بِحَقِّ اهـ، وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي اشْتِرَاطِ نَيْتِ الْإِيْقَاعِ فِي الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَنْ نَيْتُهُ غَيْرُهُ) يَعْني نَيْتَ مَعْنَى لَفْظِ الطَّلَاقِ بِدُونِ نَيْتِ الْإِيْقَاعِ بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ أَنْ يَخْلِفَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَحِكَايَةُ الْمُزْنِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحِنْثٌ مَنْ خَلَفَ). هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ خَلَفَ لَيْطَانُ الْخ) أَي: وَبَرَّ مَنْ خَلَفَ عَلَى فِعْلٍ ذَلِكَ بِإِذْخَالِ الْحَشَفَةِ فَقَطُّ مَا لَمْ يُرْذِ بِالْوَطْءِ قَضَاءُ الْوَطْرِ وَقَوْلُهُ: فَوَجَدَهَا حَائِضًا أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَيْضَ كَانَ مَوْجُودًا وَقَتَّ حَلِيفَهُ فَلَوْ خَلَفَ، وَهِيَ طَائِرَةٌ ثُمَّ حَاضَتْ فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ وَطْئِهَا قَبْلَ الْحَيْضِ وَلَمْ يَقْعَلْ حِنْثٌ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ بِأَنَّ طَرَاهَا الدَّمَ عَقِبَ الْحَلِيفِ لَمْ يَحْنُثْ كَمَا مَرَّ فِيمَنْ غَلَبَهُ التَّوَمُّ وَكَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ خَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا فَتَلَفَ الطَّعَامُ بَعْدَ مَجِيئِهِ الْغَدِ فَإِنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْأَكْلِ وَلَمْ يَأْكُلْ حِنْثٌ، وَإِلَّا فَلَا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ وَجَدَهَا مَرِيضَةً مَرَضًا لَا يُطِيقُ مَعَهُ الْوَطْءَ فَلَا حِنْثٌ وَتَصَدَّقَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ طَرَاهَا الدَّمَ الْخ أَي أَوْ وَجَدَ عِنْدَهَا مَنْ يَسْتَحِي مِنَ الْوَطْءِ بِحُضُورِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْهُ آتِيًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَيَبْقَى أَمَّتَهُ الْيَوْمَ) لِيَتَأَمَّلَ مَا لَوْ تَعَدَّرَ يَتِمُّهَا لِعَدَمِ وَجْدَانِ مُشْتَرٍ وَلَقَلَّ الْأَقْرَبَ عَدَمُ الْوُقُوعِ قِيَاسًا عَلَى مَسْأَلَةِ التَّوَمِّ السَّابِقَةِ آتِيًا بِجَامِعِ عَدَمِ التَّمَكُّنِ وَمَا لَوْ لَمْ يَجِدْ رَاغِبًا لَا بَغْيٍ فَاجِسٍ وَلَا يَتَعَدَّى الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَسَيَاتِي عَنْ ع. ش. فِي مَسْأَلَةِ الْحَلِيفِ عَلَى قَضَاءِ الْحَقِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (حُبْلَى مِنْهُ) أَي: أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِشَهْوَةٍ تَوْجِبُ حُرْيَةَ الْحَمْلِ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ خَلَفَ لَيَقْضِي زَيْدًا الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا مُقْتَضَى كَوْنِ الْإِكْرَاهِ فِيهِ شَرْعًا فَإِنَّ الْمُتَبَادَّرَ كَوْنُهُ جَسِيًّا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (فَمَجَزَ هُنَا) الْمُتَبَادَّرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقْبِزْ عَلَى جُمْلَتِهِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَكْثَرِهِ وَلَمْ يَوْفِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْمَعْجِزِ هُنَا أَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ فِي جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَدَّرَ فَلَمْ يُؤَدِّ ثُمَّ أَعْسَرَ بَعْدَ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِتَقْوِيَتِهِ الْبَرِّ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّهَابُ حَتَّى فِي آخِرِ الطَّلَاقِ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ) أَي إِلَى الْخِلَافِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَبِعَهُ) أَي الرَّافِعِيُّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي) أَي بَيَانُ التَّأْوِيلِ.

وَحَيْثُ مَنْ حَلَفَ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ وَقَتَ كَذَا فَلَمْ يَعْصِهِ إِنَّمَا هُوَ لِحَلْفِهِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ قَصْدًا وَمَنْ
ثُمَّ لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّيَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهُ حَيْثُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَصَّ يَمِينَهُ بِالْمَعْصِيَةِ أَوْ أَتَى بِمَا
يَعْمُهَا قَاصِدًا دَخُولُهَا أَوْ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَمَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ مُفَارَقَةِ الْغَرِيمِ فَإِنْ ظَاهَرَ الْإِخْصَامَ
وَالْمُشَاحَّةَ فِيهَا أَنَّهُ أَرَادَ لَا يُفَارِقُهُ، وَإِنْ أَعْسَرَ حَيْثُ بِخِلَافٍ مَنْ أَطْلَقَ وَلَا قَرِينَةً فَيُحْتَمَلُ عَلَى
الْجَائِزِ؛ لِأَنَّهُ الْمُمْكِنُ شَرْعًا، وَالتَّسَابِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَمَنْهُ أَنْ يَحْلِفَ لَا يُفَارِقُهُ ظَانًّا بِسَارِهِ فَبِأَنِّ
إِعْسَارِهِ فَلَا يَحْتُثُّ بِمُفَارَقَتِهِ وَلَوْ أَرَادَ بِالْوُطْءِ مَا يَنْهَى الْحَرَامَ حَيْثُ بِتَرْكِهِ لِلْحَيْضِ كَمَا لَوْ حَلَفَ
لَا يَفْعَلُ عَامِدًا، وَلَا نَاسِيًا وَلَا جَاهِلًا وَلَا مُكْرَهًا فَيَحْتُثُّ مُطْلَقًا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ حَلَفَ لَا
يُصَلِّيَ لِغَيْرِ قِبْلَةٍ فَصَلَّى أَرْبَعَ زَكَمَاتٍ؛ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ حَيْثُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ إِبْجَابَ
الشَّرْعِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِلَى هَذِهِ الْجِهَاتِ مُنْزَلُ مَنْزِلَةِ الْإِكْرَاهِ كَمَا تَقَرَّرَ قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي
حَلْفٍ بِتَضَمُّنِ الْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَجْلِ الْحَلْفِ كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَسْأَلَتُنَا الْحَلْفُ فِيهَا

• فَوُدَّ: (وَحَيْثُ مَنْ حَلَفَ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدِّرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْحَالِفَ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى تَرْكِ
الْمَعْصِيَةِ فَكَيْفَ حَيْثُ مَعَ ذَلِكَ. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (إِنَّمَا هُوَ إلخ) خَبَرٌ وَحَيْثُ مَنْ إلخ. • فَوُدَّ: (حَيْثُ)
أَي: مَعَ أَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (خَصَّ يَمِينَهُ
إِلخ) كَلَّا أَصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَتَى بِمَا يَعْمُهَا إلخ كَلَّا أَصَلِّيَ فِي هَذَا الْيَوْمِ قَاصِدًا بِذَلِكَ
دُخُولَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي مُطْلَقِ الصَّلَاةِ. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (قَاصِدًا دُخُولُهَا) أَي: الْمَعْصِيَةِ قَالَ السَّيِّدُ
عُمَرُ مُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَضَاءِ مَعَ الْعُمُومِ وَمُقْتَضَى قَرْبِهِ الْآتِي خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.
• فَوُدَّ: (أَنَّهُ أَرَادَ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنَّمَا حَلَفْتُ لِظَنِّي بِسَارِهِ لَمْ يَحْتُثُّ إِذَا فَارَقَهُ بِلَا اسْتِيفَاءٍ سِيمَا
إِذَا أَظْهَرَ لِمَا ادَّعَاهُ سَبِيحًا كَقَوْلِهِ وَجَدْتُ مَعَكَ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ دَرَاهِمَ أَخَذْتُهَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا فَذَكَرَ الْمَدِينُ أَنَّهُ
تَصَرَّفَ فِيهَا، وَاثْبَتَ ذَلِكَ بِطَرِيقِهِ. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَإِنْ أَعْسَرَ) غَايَةً. • فَوُدَّ: (حَيْثُ) جَوَابُ حَيْثُ
خَصَّ إلخ. • فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَي: الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ أَرَادَ بِالْوُطْءِ إلخ) أَي: فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ
أَوَّلَ التَّثْبِيهِ. • فَوُدَّ: (بِتَرْكِهِ) أَي: الْوُطْءِ. • فَوُدَّ: (قَالَ) أَي: الْبُغْضُ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: تَنْزِيلَ
الْإِجْبَابِ الشَّرْعِيِّ مَنْزِلَةَ الْإِكْرَاهِ الْحَثِيِّ. • فَوُدَّ: (كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ) أَي: فِي أَوَّلِ التَّثْبِيهِ.
• فَوُدَّ: (وَمَسْأَلَتُنَا) أَي: الْحَلْفُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ.

• فَوُدَّ: (وَحَيْثُ مَنْ حَلَفَ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدِّرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْحَالِفَ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛
لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ. • فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَصَّ يَمِينَهُ) هَلِ الْإِكْرَاهُ الْحَثِيُّ فِي هَذَا
كَالشَّرْعِيِّ حَتَّى يَتَعَيَّدَ عَدَمُ الْجَنَابِ بِالْإِكْرَاهِ الْحَاكِمِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَجْرِ السَّابِقَةِ وَفِي مَسْأَلَةِ الْأَدَاءِ الْآتِيَةِ قُبِيلَ
الْمَتْنِ عَنْ إِفْتَاءِ كَثِيرِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا إِذَا لَمْ يَحْلِفْ عَلَى الْمَعْصِيَةِ خُصُوصًا أَوْ عُمُومًا بِخِلَافِ مَا إِذَا
حَلَفَ عَلَيْهَا كَذَلِكَ بَأَنَّ حَلْفَ عَلَى تَرْكِ الْأَدَاءِ الَّذِي وَجِبَ أَوْ الْكَلَامِ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ.
• فَوُدَّ: (حَيْثُ) أَي: مَعَ أَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

يَتَضَعُ مَنْعَ نَفْسِهِ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَجْلِ الْحَلِفِ وَلَمْ يَقُولُوا بَأْنَ إِجْبَابِ الشَّرْعِ فِيهِ مُتَزَلٌّ مَنْزِلَةٌ
الْإِكْرَاهِ بَلْ صَرَحُوا فِي لَا أَفَارُكَ فَأَقْلَسَ ففَارَقَهُ مَخْتَارًا حَيْثُ، وَإِنْ كَانَ فِرَاقُهُ لَهُ وَاجِبًا وَلَمَّا لَمْ
يُظْهِرْ لِلْإِسْنَوِيِّ ذَلِكَ ادَّعَى أَنَّ كَلَامَهُمَا مُتَنَاقِضٌ. انْتَهَى. وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَثِّ وَالْمَنْعِ نَظَرٌ؛
لَأَنَّ الشَّارِعَ كَمَا مَنَعَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي حَثَّ نَفْسَهُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ أَلَزَمَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي
مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ فِي الثَّانِي فَهُوَ مُكْرَهٌ فِيهِمَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأْنَ الْأَوَّلِ فِيهِ إِبْثَاتٌ، وَهُوَ لَا عَمُومَ فِيهِ فَلَمْ
يَتَنَاوَلْ الْيَمِينُ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ بِالنَّصِّ. وَالثَّانِي فِيهِ نَفْيٌ، وَهُوَ لِلْعَمُومِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ كَالْتَكْبِيرَةِ إِبْثَاتًا
وَنَفْيًا فَفِيهِ الْحَلِفُ عَلَى كُلِّ جُزْئِيَّةٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمَفَارَقَةِ بِالْمُطَابَقَةِ فَصَارَ حَالِفًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ
هَنَا قَضْدًا فَحَيْثُ كَمَا مَرَّ فِي لَيْعَصِيٍّ اللَّهُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ أَرَادَ الْفَرَضَ فَتَعْلِيقَ بِمُسْتَحِيلٍ، وَإِلَّا فَاجْتِهَادَهُ يُصَيِّرُهُ جَاهِلًا بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَمَا
زَعَمَ فِي الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِالْمُسْتَحِيلِ الشَّرْعِيِّ فِي شَيْءٍ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ، وَأَمَّا
الثَّانِي فَمُخْتَلِفٌ بَلْ مُتَّحِجٌ؛ لِأَنَّ انْبِهَامَ جِهَةٍ غَيْرِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ حَالَةَ الصَّلَاةِ يُصَيِّرُهُ جَاهِلًا عِنْدَ
التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ بِأَنَّهَا غَيْرُ الْقِبْلَةِ وَعِلْمُهُ بَعْدَ لَا يَنْفِي جَهْلَهُ حَالَةَ الْفِعْلِ وَالْعَبْرَةُ بِهَذَا دُونَ مَا
بَعْدَ وَمَا قَبْلُ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ كُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ الْقِبْلَةِ وَاحِدَةٌ لَا غَيْرَ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ مَا قَرَّرْتَهُ
أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْجَهْلِ إِنْمَا هُوَ بِجَهْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفِعْلِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِعَيْنِ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ، وَجَعَلَ الْجَلَالَ الْبُلْغِيْنِي مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ

• فَوَدَّ: (وَلَمْ يَقُولُوا) أَيِ: الْأَصْحَابِ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ: اخْتِصَاصُ ذَلِكَ التَّنْزِيلِ بِالْحَثِّ عَلَى
الْفِعْلِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ كَلَامَهُمَا) أَيِ: كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ فِي تَيْنِكَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. اه. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ:
قَوْلُ الْبَغْضِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأْنَ الْخ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الْأَوَّلِ حَلَفَ لَيْقُضِينَ زَيْنًا حَقَّهُ، وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا
إِذَا كَانَ بِصُورَةٍ إِنْ لَمْ أَقْضِهِ الْخَ فَرَوَّجْتِي طَالِقٌ وَمِنَ الثَّانِي حَلَفَ لَا يُصَلِّي الْخَ، وَهُوَ صَادِقٌ بِصُورَةٍ إِنْ
صَلَّيْتُ الْخَ فَرَوَّجْتِي طَالِقٌ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ نَفْيٌ وَالثَّانِي إِبْثَاتٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُجَابُ بَأْنَ مُرَادَهُ بِالْأَوَّلِ حَلَفَ
لَيْقُضِينَ أَيِ بَلْفِظَ لَأَقْضِيَنَّ وَمُرَادُهُ بِالثَّانِي لَا أَفَارُكَ فَأَقْلَسَ الَّتِي اسْتَدَّ إِلَيْهَا الْبَغْضُ الْمُشَارَ إِلَيْهِ لِإِبْثَاتِ مَا
اخْتَارَهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ وَعِبَارَةُ سَمِ الْكُرْدِي قَوْلُهُ: بَأْنَ الْأَوَّلِ أَيِ الْحَثِّ وَقَوْلُهُ:
وَالثَّانِي أَيِ الْمَنْعِ. اه. • فَوَدَّ: (فَقِيهِ) أَيِ: فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (إِنْ أَرَادَ) أَيِ: بِغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَقَوْلُهُ: الْفَرَضُ
أَيِ الْغَيْرِ الْفَرْضِيِّ الْإِحْتِمَالِيِّ وَقَوْلُهُ: فَتَعْلِيقُ بِمُسْتَحِيلٍ أَيِ؛ لِأَنَّ كُلَّ جِهَةٍ يُصَلِّي إِلَيْهَا بِالْإِجْتِهَادِ يَصِحُّ أَنْ
يُفَرِّضَ أَنَّهَا قِبْلَةٌ فَلَا يُمَكِّنُ فَرَضُ أَنَّهَا غَيْرُ قِبْلَةٍ. • فَوَدَّ: (وَالْأَيِ) أَيِ: بَأْنَ أَرَادَ الْغَيْرَ الْحَقِيقِي. • فَوَدَّ: (فِي
الْأَوَّلَى) أَيِ: قَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ الْفَرَضُ الْخَ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا الثَّانِي) أَيِ: قَوْلُهُ: (وَالْأَيِ الْخ). اه. كُرْدِي وَكَانَ
الْإِتْسَابُ تَذْكَيرَ الْأَوَّلِ أَوْ تَأْنِيثَ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ وَاضِعٌ) أَيِ: لِتَحَقُّقِ احْتِمَالِ الْقِبْلَةِ وَعَدَمِهَا.

• فَوَدَّ: (بَأْنَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْحَثِّ. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيِ: الْمَنْعِ.

إِنْ لَمْ أَدْخُلِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَهِيَ لِغَيْرِهِ أَيِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رِضَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْتُوعٌ مِنْ دُخُولِهَا شَرْعًا، وَيُرْوَدُ أَنَّ هَذَا خَلْفٌ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ قَضَاءً فَلَا إِكْرَاهَ فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْفَرْضُ أَنَّهُ ظَنَّ رِضَاهُ بِدُخُولِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ بِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ كَانَ إِكْرَاهًا مَعَ رَدِّ مَا لِلزَّرْكَشِيِّ فِيهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ إِجْبَارَ الْحَاكِمِ عَلَى فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُنْدَوِحَةٌ عَنْهُ لِقَوْلِهِمْ: لَوْ خَلَفَ لَا يَحِلُّفُ بِمَعْنَى مُعْلَظَةٍ وَخَلْفُهَا جَنْثٌ لِإِمْكَانِ التَّخْلُصِ مِنْهَا بِإِدَاءِ الْمُدْعَى بِهِ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هُنَا لَا بُدَّ أَنْ يُجَبِّزَ عَلَى الْإِعْطَاءِ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى التَّوَكُّلِ فَتَرْكُهُ تَقْصِيرٌ فَيَحْتَجُّ بِهِ قَالَا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَيَمْنَحُ خَلْفٌ بِعَقْدِ عِبْدِهِ الْمُقَيَّدِ أَنَّ قَيْدَهُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ وَخَلْفٌ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فَشَهِدَ عَذْلَانِ أَنَّ الْقَيْدَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ فَحَكَمَ بِعَقْدِهِ

• فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ: الدَّارُ لِغَيْرِهِ أَيِ غَيْرِ الْحَالِفِ وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (أَيِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رِضَاهُ الْخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ خَلَفَ عَلَى شِرَاءٍ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَاثْتَمَعَ مَالُكُهَا مِنْ بَيْعِهَا وَالَّذِي يَتَّجِهَ أَنَّهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ، وَيُظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الشَّرَاءُ وَلَوْ بِأَزِيدٍ مِنْ ثَمَنِ الْجِثْلِ إِنْ أَرَادَ الْخُلُوصَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. وَقَوْلُهُ: (مِنْ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الْحِسِّيِّ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ خَلْفٍ لِقَضِيصٍ زَيْدًا الْخ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ بِأَزِيدٍ الْخ أَيِ: إِنْ رَضِيَ بِالْبَيْعِ بِذَلِكَ مَالِكُ السِّلْعَةِ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ: ذَلِكَ الْجَمْعُ. • فَوَدَّ: (فَلَا إِكْرَاهَ الْخ) قَبْعُ الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) يَنْعْنِي مَسْأَلَةً لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ وَمَسْأَلَةً لَا أَفَارِقُكَ. • فَوَدَّ: (مَا قَالَهُ) أَيِ كَوْنَهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ فَلَا جَنْثَ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخ) أَيِ: فِي شَرْحٍ وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهٌ. • فَوَدَّ: (بِمَا حَاصِلُهُ الْخ) مُتَعْلَقٌ لِلرَّدِّ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ: لِلْحَالِفِ. • فَوَدَّ: (هَنَ) أَيِ: عَنْ فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِمْ الْخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: (أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخ). • فَوَدَّ: (وَخَلْفُهَا) أَيِ: الْقَاضِي الْيَمِينُ الْمُعْلَظَةُ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْيَمِينِ الْمُعْلَظَةِ. • فَوَدَّ: (بِإِدَاءِ الْمُدْعَى بِهِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِاطِلَاءٍ، وَيُرْوَدُ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ قُطَاعِ الطَّرِيقِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ التَّغْلِيلِ بِذَلِكَ الْإِمْكَانِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ: فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي الْخ. • فَوَدَّ: (لَا بُدَّ الْخ) أَيِ: فِي عَدَمِ الْجَنْثِ أَنْ يُجَبِّزَ أَيِ الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (فَتَرْكُهُ) أَيِ: التَّوَكُّلِ. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ: بِالْإِعْطَاءِ بِنَفْسِهِ.

• فَوَدَّ: (قَالَا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَيَمْنَحُ خَلْفٌ الْخ) أَيِ: قَالَا فِي تَغْلِيلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ الْخ حَالِ كَوْنِ هَذَا التَّغْلِيلِ مَنْقُولًا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ. • فَوَدَّ: (بِعَقْدِ عِبْدِهِ الْخ) سَيَاتِي بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْحَلِفِ بِعَقْدِهِ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (الْمُقَيَّدِ) صِفَةُ عِبْدِهِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ قَيْدَهُ الْخ) مَقْعُولٌ خَلْفٌ. • فَوَدَّ: (وَخَلْفٌ الْخ) أَيِ: بِعَقْدِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (فَحَكَمَ) أَيِ: الْقَاضِي.

• فَوَدَّ: (فَيَمْنَحُ خَلْفٌ بِعَقْدِ عِبْدِهِ الْخ) وَسَيَاتِي آيَةً بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْحَلِفِ بِعَقْدِهِ. • فَوَدَّ: (وَخَلْفٌ) أَيِ: بِعَقْدِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ.

ثُمَّ خَلَّهَ فَوَجَدَ وَزَنَّهُ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ فَلَا شَيْءَ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ؛ لِأَنَّهُ خَلَّ
مَخْتَارًا لِبَلَّتِهِ عِتْقَهُ بِالشَّهَادَةِ وَقَدْ بَانَ خَطْؤُهُ مَعَ تَقْصِيرِهِ فَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا
يَجْلَهُ حَتَّى يَجْلَهُ الْحَاكِمُ، وَيُظْهَرُ صِدْقُهُ. انْتَهَى. فَإِنْ قُلْتَ لَيْسَ هُنَا حَاكِمٌ حَكَمَ عَلَيْهِ بِخَلِّهِ
فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ قُلْتَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ خَلَّهَ لَا جُنْتَ؛ لِأَنَّهُ لَا
مَنْدُوحَةَ حِينَئِذٍ وَمِثْلُ خَلِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ أَلْزَمَ السَّيِّدُ بِخَلِّهِ وَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ امْتِنَالِ أَمْرِهِ،
وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَكَمِ عَلَيْهِ بِالتَّقْصِيرِ مَعَ ظَنِّهِ الْعِتْقَ بِالشَّهَادَةِ أَنَّهُ لَا عِبرَةَ بِجَهْلِ الْحَكَمِ كَمَا يَأْتِي
بَسْطُهُ آخِرَ الْبَابِ وَلَا بِالْجَهْلِ بِالْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ إِذَا نُسِبَ فِيهِ إِلَى تَقْصِيرِ وَالْمُرَادُ بِالْحَلِيفِ بِعِتْقِهِ
تَعْلِيْقُهُ عَلَيْهِ لِمَا يَأْتِي فِي التَّنْذِيرِ فِي الْعِتْقِ أَوْ الْعِتْقِ يُلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا أَنَّهُ لَفَوْ بِشَرْطِهِ، وَتَرَدَّدَ
بَعْضُهُمْ فِي أَنَا حَيْثُ أَلْحَقْنَا حَكَمَ الْحَاكِمِ بِالْإِكْرَاهِ هَلْ يُشْتَرَطُ قُدْرَتُهُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَلَا
أَثَرَ لَهُ فِي ظَالِمٍ لَا يَمْتَنِيْلُهُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّ الْفَرْصَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ فَعَلَ ذَلِكَ

• وَفُودُ: (ثُمَّ خَلَّهَ الْخ) أَيِ: السَّيِّدُ الْحَالِفُ. • فُودُ: (فَلَا شَيْءَ الْخ) جَوَابُ: (مَنْ خَلَّفَ بِمِثْقِ حَبِيه
الْخ). • فُودُ: (لِإِنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ الْخ) مَقُولٌ قَالَا. • فُودُ: (خَطْؤُهُ) أَيِ: الظَّنُّ. • فُودُ: (فَلَا يُعْذَرُ
الْخ) قَدْ يُقَالُ مَسْأَلَةُ الْقَيْدِ هَذِهِ تُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّوَسُّطِ عَنِ ابْنِ رَزِينَ قَدَّرَهُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ.
• فُودُ: (وَيُظْهَرُ صِدْقُهُ) أَيِ: الْحَالِفِ فِي الْحَلِيفِ الْأَوَّلِ. • فُودُ: (مِمَّا نَحْنُ فِيهِ) أَيِ: الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِي
الَّذِي فِيهِ مَنْدُوحَةٌ عَنْ فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. • فُودُ: (مَفْهُومُهُ) أَيِ: مَفْهُومُ قَوْلِ ابْنِ الصَّبَّاحِ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ
أَنْ لَا يَجْلَهُ حَتَّى يَجْلَهُ الْحَاكِمُ. • فُودُ: (لَا جُنْتَ) أَيِ: لَمْ يَحْنُثْ. • فُودُ: (وَمِثْلُ خَلِّهِ) أَيِ: الْحَاكِمِ فِي
عَدَمِ الْجُنْثِ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَرَرُّ فِي أَلْزَمَ. • فُودُ: (أَنَّهُ لَا حِيزَةَ الْخ) قَدْ يُنْتَعَمُ هَذَا الْأَخْذُ بِأَنَّ الْجُنْثَ هُنَا
لِتَقْصِيرِهِ فَلَمْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ. اه. سَم. • فُودُ: (بِجَهْلِ الْحَكَمِ) أَيِ: حُكْمِ الْحَلِيفِ، وَهُوَ الْجُنْثُ أَيِ
الْعِتْقِ بِفِعْلِهِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. اه. كُرْدِي. • فُودُ: (وَالْمُرَادُ بِالْحَلِيفِ الْخ) أَيِ: فِيمَا نَقْلَاهُ عَنْ ابْنِ
الصَّبَّاحِ. • فُودُ: (تَعْلِيْقُهُ) أَيِ الْعِتْقِ عَلَيْهِ أَيِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. • فُودُ: (فِي التَّنْذِيرِ) أَيِ: فِي أَوَائِلِ بَابِهِ.
وَقَوْلُهُ: فِي وَالْعِتْقِ الْخ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّنْذِيرِ وَقَوْلُهُ: أَنَّهُ أَيِ الْحَلِيفِ فِي قَوْلِهِ وَالْعِتْقِ لَا أَفْعَلُ أَوْ الْعِتْقُ
يُلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ، وَهُوَ عَدَمُ نِيَّةِ التَّغْلِيْقِ. • فُودُ: (قُدْرَتُهُ) أَيِ: الْحَاكِمِ. • فُودُ: (لَهُ) أَيِ:
لِحُكْمِ الْحَاكِمِ. • فُودُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْخ) مِنْهُ يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلُ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ فَإِنْ
فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ الْخ إِذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرْصِ عَلَى هَذَا
التَّقْدِيرِ الْفِعْلُ لِدَاعِيَةِ امْتِنَالِ الشَّرْعِ إِذَا الشَّرْعُ لَا يُلْزَمُ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي

• فُودُ: (أَنَّهُ لَا حِيزَةَ بِجَهْلِ الْحَكَمِ) قَدْ يُنْتَعَمُ هَذَا الْأَخْذُ بِأَنَّ الْجُنْثَ هُنَا لِتَقْصِيرِهِ فَلَمْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ.
• فُودُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْخ) مِنْهُ يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلُ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ
الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ الْخ إِذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرْصِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْفِعْلُ
لِدَاعِيَةِ امْتِنَالِ الشَّرْعِ إِذَا الشَّرْعُ لَا يُلْزَمُ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي هَذَا

لِدَاعِيَةِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قُدْرَةِ الْحَاكِمِ عَلَى إِجْبَارِهِ عَلَيْهِ حِسًّا لَوْ امْتَنَعَ، وَإِنْ لَا وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ صَحَّةُ مَا أَقْبَى بِهِ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ مَنْ خَلَفَ لَا يُؤْذِي مَا عَلَيْهِ فَحُكْمَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِأَدَائِهِ لَا يَحْنُثُ، وَيَأْتِي فِي الْأَيْمَانِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ. (وَشَرْطُ) حُصُولِ (الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرَهِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ (عَلَى تَحْقِيقِ مَا) أَيِ مُؤْذٍ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ (هَذِهِ) الْمُكْرَهَةِ (بِهِ) عَاجِلًا سِوَاءَ أَكَانَتْ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ (بِوَلَايَةٍ أَوْ تَقْلِبٍ) أَوْ فَرِطٌ مُجْعَمٌ (وَعَجْزُ الْمُكْرَهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ (عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَالِاسْتِفَائَةِ (وَقُلْتُهُ) بِقَرِينَةٍ عَادَةٍ مِثْلًا (أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ) أَيِ فَعَلَ مَا خَوْفُهُ بِهِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَخَرَجَ بِغَيْرِ مُسْتَحَقٍّ قَوْلُهُ : لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ قُوَّةٌ طَلَّقَهَا، وَلَا اقْتَصَصْتَ مِنْكَ كَمَا مَرَّ وَبِعَاجِلًا لِأَقْلَنْتُكَ غَدًا فَيَقْعُ فِيهِمَا، وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ الْمُطَرِدَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْتَثِلْ أَمَرَهُ الْآنَ تَحَقَّقَ الْقَتْلُ غَدًا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ بَقَاةً لِلْعَدِ غَيْرِ مُتَيَقِّنٍ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْإِلْجَاءُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَا لَوْ خَوْفٌ آخَرَ بِمَا يَحْتَسِبُهُ مُهْلِكًا أَيِ فَبِأَنَّ خِلَافَهُ وَلِلْإِمَامِ فِيهِ احْتِمَالَانِ مِنَ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ صَلَّوْا لِإِسْوَادِ ظَنُّوهُ غَدَوْا قَالَ فِي الْبَسِيطِ لَعَلَّ الْأَوْجَعَ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ سَاقِطُ الْاِخْتِيَارِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَظَنٍّ فَابْسُدِ . انْتَهَى . فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ هُنَا بِكَوْنِهِ مُلْجَأً ظَاهِرًا، وَهَذَا كَذَلِكَ وَتِلْكَ الْقَاعِدَةُ مَحَلُّهَا فِيمَا يُشْتَرَطُ لَهُ نِيَّةٌ وَنَحْوُهُ دُونَ مَا نَبَطَ الْأَمْرُ فِيهِ بِالظَّاهِرِ كَمَا هُنَا. (وَيَحْصُلُ) الْإِكْرَاهُ (بِتَخْوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ) كَصَفْعَةٍ لِذِي مُرُوءَةٍ فِي

هَذَا السَّابِقِ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ حِسًّا . اهـ . سَمِ . قَوْلُهُ : (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ : فِي قَوْلِهِ : (وَالَّذِي يُتَّبَعُ إِلَيْهِ) .
 قَوْلُهُ : (حُصُولِ الْإِكْرَاهِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ عُلِمَ مِنْ هَادِيَةٍ) فِي الْمُنْعَنِ إِلَّا قَوْلُهُ : (أَوْ فَرِطٌ مُجْعَمٌ) ، وَإِلَى قَوْلِهِ : (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ) فِي النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ : (هَذِهِ الْمُكْرَهَةُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَقَوْلُهُ : عَاجِلًا أَيِ تَهْدِيدًا عَاجِلًا .
 قَوْلُهُ (سَنِي) : (بِوَلَايَةٍ) مِنْهُ الْمُشِيدُ الْمَنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْمُتَنَزِّهِ . اهـ . ع . ش . قَوْلُهُ : (أَوْ فَرِطٌ مُجْعَمٌ) قَدْ يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ . اهـ . سَمِ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَطَهُ الْمُنْعَنِ .
 قَوْلُهُ (سَنِي) : (ظَنُّهُ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَحَقُّقُهُ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ . اهـ . مُنْعَنِ . قَوْلُهُ : (أَيِ فَعَلَ الْخ) بِصِيغَةِ الْمُضِيِّ تَفْسِيرٌ لِحَقَّقَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ : (بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعَنِ إِلَّا بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . اهـ . قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ : قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةٌ . قَوْلُهُ : (وَبِعَاجِلًا الْخ) عَطَفَ عَلَى بَغِيرِ مُسْتَحَقٍّ الْخ . قَوْلُهُ : (لَأَقْلَنْتُكَ الْخ) أَيِ : قَوْلُهُ : ذَلِكَ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ عُلِمَ الْخ) غَايَةُ لِلثَّانِي فَقَطْ . قَوْلُهُ : (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ : الْعُمُومُ الْمَذْكُورُ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُشْتَرِّ فِي يَوْجُهُ . قَوْلُهُ : (بِأَنَّ بَقَاةً) أَيِ : الْآمِرِ . قَوْلُهُ : (مَا لَوْ خَوْفٌ آخَرَ) فَعِلَ وَمَفْعُولٌ . قَوْلُهُ : (مِنْ الْخِلَافِ الْخ) أَيِ : نَاشِئَانِ مِنْ الْخِلَافِ الْخ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ) أَيِ : سَقُوطُ اخْتِيَارِهِ . قَوْلُهُ : (يُنَافِيهِ) أَيِ : مَا اخْتَارَهُ الْبَسِيطُ .
 قَوْلُهُ : (مُلْجَأًا) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَيَجُوزُ الْكُسْرُ أَيْضًا . قَوْلُهُ : (كَصَفْعَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَنَقَلَهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْعَنِ . قَوْلُهُ : (كَصَفْعَةٍ) أَيِ : ضَرْبٍ وَاحِدٍ بِالْيَدِ وَفِي هَذَا التَّمَثِيلِ نَظَرٌ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ السَّابِقِ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ حِسًّا . قَوْلُهُ : (أَوْ فَرِطٌ الْخ) قَدْ يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ .

الملا كما يُصْرَحُ به قول الدارمي وغيره أن اليسير في حق ذي المروعة إنكراه (أو حبس) طویل كما في الروضة وغيرها أي عوقاً وبحث الأذرعِي نظير ما قبله، وهو أن القليل لذي المروعة إنكراه (أو إنلاف مال) وقول الروضة ليس بإنكراه محمول على قليل كتخويف مؤسّر بأخذ خمسة دراهم كما في جلية الروياني ونقله في الروضة عن الماسزجسي وقال عن المازدي أنه الاختيار واختاره جمع متأخرون، وهذا أولى من تصويب الأذرعِي وغيره ما في المتن بإطلاقه، وظاهر كلامهم هنا أنه لا عبرة بالاختصاص، وإن كثُر، ويُؤَيِّدُه أنه لا عبرة هنا بالمال التافه مع أنه خير من الاختصاص، وإن كثُر، ويظهر ضبط المؤسّر المذكور بمن تقضي العادة بأنه يسمح ببذل ما طُلب منه ولا يُطلَق، ويُؤَيِّدُه قول كثيرين: إن الإنكراه بإتلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس، وأحوالهم (ونحوها) من كل ما يؤثر العاقل الإقدام على

فيمن يُناسب ذلك، وإلا فالصفعة الشديدة لذي مروعة في الملا كذلك. اه. عبارة المُفني، ويختلف الإنكراه باختلاف الأشخاص والأسباب المُكرَه عليها فقد يكون شيء إنكراهاً في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر إلى أن قال والحبس في الوجه إنكراه، وإن قل كما قاله الأذرعِي والضرب اليسير في أهل المروآت إنكراه. اه. فود: (أن اليسير) أي: الضرب اليسير. فود: (ويحث الأذرعِي إلخ) جزم به النهاية والمُفني. فود: (وهو) أي: التطير أن القليل أي الحبس القليل. فود: (لذي المروعة إنكراه) خرج به غيره فالقليل في حقه ليس إنكراهاً، وإن ترتب عليه ضرر له في الجملة كاحتياجه لكسب بضربه على نفسه أو عياله فلا نظر له؛ لأنه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به. اه. ع ش.

فود (سنن): (أو إنلاف مال) أي: أو أخذه منه بجامع أن كلاً تقويت على ماله ومنه أي الإنلاف حبس دوابه حبساً يؤدي إلى التلف عادة. اه. ع ش وقوله: أو أخذه إلخ قد يقال المراد بالإنلاف هنا ما يشمله كما أشار إليه الشارح بقوله بأخذ خمسة دراهم. فود: (عن المازدي) عبارة الروضة والرويانِي. اه. سيّد عمر. فود: (أنه الاختيار) أي: القليل في حق المؤسّر ليس بإنكراه. فود: (وهذا أولى إلخ) أي: محل كلام الروضة على القليل. فود: (وإن كثُر) محل تأمل إذ المدار هنا على ما تقضي العادة بمسامحته بما طُلب منه دون أن يُطلَق فتأمل. اه. سيّد عمر أقول بل قد يُدعى أن إنلاف اختصاص يتأثر به داخل في قول المتن: (ونحوها). فود: (ويظهر ضبط المؤسّر إلخ) يشمل ما لو كان منشأ عدم السماع حصة النفس لا قلة المال وليس ببعيد؛ لأن المدار على التأذي المخصوص. اه. سيّد عمر أقول، ويُفيد ذلك الشمول قول النهاية أو إنلاف ما ليس يتأثر به فقول الروضة: إنه ليس بإنكراه محمول على مال قليل لا يبالى به كتخويف مؤسّر أي سخي بأخذ خمسة دراهم. اه.

فود (سنن): (ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولايته؛ لأن عزله ليس ظُلماً بل مطلوب شرعاً بخلاف متوليه بحق فيتبني أن التهديد بعزله منه كالتهديد بإتلاف المال. اه. ع ش وفي البجيرمي عن البرماوي ما نصّه ومنه قول المزاة لزوجها طلقني، وإلا أطعمتك سماً مثلاً وغلب على ظنه ذلك. اه. فود: (من كل ما يؤثر) إلى قوله: (بإتلاف قول آخر) في النهاية إلا قوله: (محرم).

الطلاق دونه كالاستخفاف بواجبه بين المأ والتهديد بقتل بعض معصوم، وإن علا أو سفل وكذا رجم محرم على أحد وجهين يظهر ترجيحه، ويظهر أيضاً أنه يُلحق بالقتل هنا نحو جرح وفجور به بل لو قال له طلق زوجتك، وإلا فجرت بها كان إكراهاً فيما يظهر أيضاً بخلاف قول آخر - ولو نحو ولده خلافاً للأذرعى ومن تبعه - له طلق، وإلا قتل نفسي أو كفرت (وقيل يُشترط قتل) لنحو نفسه؛ لأنه الذي ينسلب به الاختيار (وقيل قتل أو قطع أو ضرب مخوف) لإفضائها إلى القتل (ولا تُشترط التورية) في الصيغة كأن ينوي بطلق الإخبار كاذباً أو إطلاقها من نحو قيد أو يقول عقيتها سيؤا إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلاهما على ما زعم أن المشقة بالقلب تنفع وجه ضعيف ولا في المرأة (بأن ينوي غيرها)؛ لأنه مُجبر على اللفظ فهو منه كالمدم (وقيل إن تركها بلا عذر) كعبارة أو ذهنية (وقع) لإشعاره بالاختيار، ومن

فرد: (كالاستخفاف) قال ابن الصباغ إن الشتم في حق أهل المروءة إكراه. اهـ. بَجِيرِي.

فرد: (والتهديد بقتل بعض الخ) عبارة المُغني والتهديد بقتل أصله، وإن علا أو فرعه، وإن سفل إكراه بخلاف ابن العم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف الناس. اهـ. فرد: (وكذا رجم)، ويتبع أن يثله الصديق والخادم المحتاج إليه. اهـ. ع ش. فرد: (به) أي: بمن ذكر من الزوج وبعضه وزججه.

فرد: (فجرت بها) أي: حالاً. اهـ. نهاية. فرد: (قول آخر) من إضافة المصدر إلى فاعله.

فرد: (ولو نحو ولده) خلافاً للنهاية والمغني عبارة الأول ما لم يكن نحو فرع أو أصل فإنه يكون إكراهاً كما بحثه الأذرعى أي في صورة القتل، وهو ظاهر. اهـ. قال ع ش: وأما صورة الكفر فليست إكراهاً؛ لأنه يكفر حالاً بقوله ذلك. اهـ. فرد: (ولو نحو ولده) قد يقال حصول الإكراه بقول نحو ولده ذلك أولى من حصوله بإتلاف نحو عشرة دراهم م ر. اهـ. سم عبارة المُغني ولا يحصل الإكراه بطلاق زوجتك، وإلا قتل نفسي كذا أطلقوه قال الأذرعى، ويظهر عدم الوقوع إذا قاله من لو هدد بقتله كان مكرهاً كالوليد. اهـ. وهو حسن. اهـ. فرد: (في الصيغة) إلى قول المتن: (وقيل) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وما أوهمه إلى ولا في المرأة. فرد: (سيؤا) أي: بحيث يسمعه المكره. اهـ. مُغني.

فرد: (ولا في المرأة) عطف على في الصيغة. فرد: (لأنه مُجبر الخ) تعليل لعدم اشتراط التورية.

فرد: (فهو) أي: اللفظ منه أي: المكره. فرد: (كعبارة الخ) مثال للمعنى.

فرد: (سني) (وقع) ولو قال له اللصوص لا تتروك حتى تخلف بالطلاق أن لا تُخبر بنا أحدًا كان إكراهاً على الحليف فلا وقوع بالإخبار نهاية ومغني زاد الأول بخلاف ما لو خلف لهم أي من غير سؤال منهم، وإن عليم عدم إطلاقه إلا بالحليف لعدم إكراهه على الحليف. اهـ. وزاد الثاني ولو أكثر ظالم شخصاً على أن يدلّه على زيد مثلاً أو ماله وقد أكثر معرفة محلّه فلم يُخله حتى يخلف له بالطلاق

فرد: (ولو نحو ولده) قد يقال حصول الإكراه بقول نحو ولده ذلك أولى من حصوله بإتلاف نحو عشرة دراهم م ر.

ثُمَّ لَزِمَتِ الْمُكْرَهَةُ عَلَى الْكُفْرِ. (وَمَنْ أَلِمْ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ) نَحْوِ (شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ) أَوْ وَثْبَةٍ (تَقْدُ طَلَاقَهُ وَتَضَرُّهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلَا وَفَعَلًا عَلَى الْمَذْهَبِ) كَمَا مَرَّ فِي السَّكْرَانِ بِمَا فِيهِ وَاحْتِاجُ لِهَذَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَمُومِ وَلِيَبَيِّنَ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَأْتُمْ كَمْكُرُهُ عَلَى شُرْبِ خَمْرٍ وَجَاهِلٍ بِهَا، وَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِيهِ لَا فِي جَهْلِ التَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يُغْتَضَرْ فِيهَا يَظْهَرُ وَكُمْتَنَاوِلِ دَوَاءٍ يُزِيلُ الْعَقْلَ لِلتَّداوِي أَيْ الْمُتَخَصِّرِ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ وَلَا يَنْفَعُ تَضَرُّفُهُ مَا دَامَ غَيْرَ مُتَّخِذٍ لِمَا يَصُدِّقُ مِنْهُ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ، وَيُصَدِّقُ فِي دَعْوَى الْإِكْرَاهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ يُسْتَفْسَرُ فَإِنْ ذَكَرَ إِكْرَاهًا مُعْتَبَرًا فَذَلِكَ فَإِنْ أَكْثَرَ النَّاسَ يَظُنُّ مَا لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ إِكْرَاهًا وَالحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ الْعَارِفِ أَيْ الْمُوَافِقِ لِلْقَاضِي وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ أَهْلَ الْمَذْهَبِ مُخْتَلِفُونَ فِيهِمَا بِهِ الْإِكْرَاهُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَالَّذِي يُشْجِعُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ تَفْصِيلٍ مَا بِهِ الْإِكْرَاهُ ثُمَّ إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ كَخَبَرِ صَدِّقٍ بِيَمِينِهِ، وَلَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ الْمُفْصَلَةِ وَكَذَا فِي زَوَالِ الْعَقْلِ يُصَدِّقُ لِقَرِينَةٍ مَرَضٍ وَاعْتِيَادِ صَرْعٍ، وَلَا فَالْبَيِّنَةُ، وَلَهُ أَنْ يُحْلَفَ الزَّوْجَةُ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ (وَلَوْ قَوْلِي لَا) يَنْفَعُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِي خَبَرِ مَا عِزَّ: «أَبْلَكُ جُنُونٌ فَقَالَ لَا فَقَالَ أَشْرَبْتُ الْخَمْرَ فَقَالَ لَا

فَحْلَفَ بِهِ كَإِذَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ طَلَّقَتْ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يُكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ بَلْ خَيْرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلَالَةِ. اه. فَوَدَّ: (لَزِمَتْ) أَيْ التَّوَرَّعَتْ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ فِي السَّكْرَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيْ الْمُتَخَصِّرِ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ). فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَا فِي جَهْلِ التَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يُغْتَضَرْ فِيهَا يَظْهَرُ) وَقَوْلُهُ: (أَيْ الْمُتَخَصِّرِ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ). فَوَدَّ: (وَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِيهِ) أَيْ: فِي الْجَهْلِ بِهَا. اه. ع ش عبارة الْمُعْنَى فِي الْجَهْلِ بِإِسْكَارٍ مَا شَرِبَهُ. اه. قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِيمَا يُصَدِّقُهُ ظَاهِرٌ حَالِهِ، وَلَا قِيَمَةُ تَصْدِيقٍ مَنْ يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُذْمَنٌ اسْتِعْمَالَهَا وَاضْطِنَاعَهَا. اه. فَوَدَّ: (لِلتَّداوِي) وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ ظَانًّا أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فَلَا يُشْتَرَطُ لِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ تَحَقُّقِ التَّحْقِيقِ. اه. ع ش. فَوَدَّ: (ثُمَّ بَحَثَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ إِلَى قَوْلِهِ، وَالحَاصِلُ زَادَ الْمُعْنَى عَقِبَهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ. اه. فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ: فِي دَعْوَى الْإِكْرَاهِ. فَوَدَّ: (أَيْ الْمُوَافِقِ لِلْقَاضِي) أَيْ: الَّذِي يَعْلَمُ الْقَاضِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِيمَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِكْرَاهُ لَا فِي أَصْلِ الْمَذْهَبِ فَقَطْ وَلَعَلَّ تَفْسِيرَهُ بِهَذَا الدَّافِعِ لَاغْتِرَاضِ الشَّارِحِ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ تَضَعِيفِهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عُمَرُ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ: فِيمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ: بَيْنَ الْعَارِفِ وَغَيْرِهِ. فَوَدَّ: (مِنْ تَفْصِيلِ الْخَبَرِ) صِلَةُ قَوْلِهِ لَا بُدَّ سَمَ وَكَزْدِي. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ: الْإِكْرَاهُ. فَوَدَّ: (مِنْ الْبَيِّنَةِ) أَيْ: عَلَى الْإِكْرَاهِ. فَوَدَّ: (الْمُفْصَلَةِ) أَيْ: لِمَا بِهِ الْإِكْرَاهُ. فَوَدَّ: (لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِكْرَاهِ وَزَوَالِ الْعَقْلِ وَكَذَا الْجَهْلُ بِإِسْكَارٍ مَا شَرِبَهُ. فَوَدَّ: (لِمَا فِي خَبَرِ مَا عِزَّ) إِلَى الْمَعْنَى فِي النَّهَايَةِ.

فَوَدَّ: (مِنْ تَفْصِيلِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَدَأَ.

فقام رجل فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمره أن الإسكار يسقط الإقرار وأجيب بأن هذا في حدود لله تعالى التي تدرأ بالشبهات وفيه نظر إذ ظاهر كلامهم ثمود تصرفاته حتى إقراره بالزنا فالأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر متعمدا بل يُحتمل أنه ~~جوز~~ جوز أن ذلك لشكر به لم يتعمد به فسأله عنه (وقيل) بنفد تصرفه (فيما عليه) فقط كالطلاقي دون ماله كالنكاح وفي حد الشكران عبارات الأصح منها أنه يزجج فيه للفرج بأن يصير بحيث لا يُختار على أنه لا يحتاج لذلك على الأول؛ لأنه بنفد فيما له وعليه مطلقا، وإن صار ملقى كالزرق كما مر. (ولو قال زفك أو بعضك أو مجزؤك) الشائع أو المُمَيَّن قال المتولي حتى لو أشار لشفرة منها بالطلاقي طلقت (أو كيدك أو شفره) أو شفرة منك أخذا من كلام المتولي المذكور (أو ظفرك) أو سنك أو يدك ولو زائدا (طالق وقفع) إجماعا في البعض وكالمتي في الباقي، وإن فرق نعم، لو انفصل نحو أذنها أو شفرة منها فأعادته ثبت ثم قال أذلك مثلا طالق لم يقع نظرا إلى أن الزائل العائد كالذي لم يعمد ولأن نحو الأذن يجب قطعها كما يأتي في الجراح ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور أولا ثم يسري للباقي وقيل هو من باب التعبير ببعض عن الكل ففي إن دخلت فمينك طالق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا ذلك) طالق يقع

• قوله: (فاستنكهه) أي: سَمَّ رابحةً فيه. اه. ع. ش. • قوله: (أن الإسكار إلخ) بيان لما سم وع ش. • قوله: (التي تدرأ) أي: تُدْفَع وقوله: إذ ظاهر كلامهم إلخ مُتَعَمِّد. اه. ع. ش. • قوله: (على أنه لا يحتاج لذلك على الأول) أي: بالنسبة للثمود، وإن احتج إليه للتعليقي بالشكر. اه. سم عبارة الكزدي أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة السكر في غير المتعمد به وفيما إذا قال إن سكرت قانت طالق. اه. • قوله: (وإن صار إلخ) غاية مفسرة لقوله مطلقا. • قوله: (كما مر) أي: في أول الباب. • قوله: (الشائع) إلى قوله: (بخلاب السمن) في النهاية إلا قوله: (أو شفرة) إلى المتن وقوله: (كالظل) إلى المتن. • قوله: (الشائع) كزيمك أو بعضك. • قوله: (المُمَيَّن) كيدك أو رجلك أو نحو ذلك من أعضائها المتصلة بها. اه. مُعْنَى. • قوله: (أو سنك إلخ) أي: المتصل بها في الجميع أخذا من قوله الاتي نعم لو انفصل إلخ. اه. ع. ش. • قوله: (لم يقع) كذا في المُعْنَى. • قوله: (ولأن نحو الأذن) أي: المتحمة بعد الفصل. • قوله: (يجب قطعها) يؤخذ منه أنه لو حلها الحياة وقَعَ الطلاق لا ينتج قطعها حبيذا. اه. ع. ش. • قوله: (ففي إن دخلت إلخ) قد يقال ينبغي أن يكون محل صورة الإطلاقي أما إذا أراد بيمينك ذاتك من إطلاقي اسم الجزء على الكل مجازا فيقع فيما ذكر قطعاً ثم رأيت كلام الفاضل المحشي فيما يأتي يؤيد ما ذكر فليأتمل. اه. سيّد عمر وفيه وقفة إذ القول الثاني لا يتأتى مع الإطلاقي إذ الظاهر أنه لا بد في إطلاقي اسم الجزء على الكل من الإرادة.

• قوله: (أن الإسكار إلخ) بيان لما. • قوله: (على أنه لا يحتاج) أي: بالنسبة للثمود وإن احتج له بالنسبة للتعليقي بالشكر.

به الطَّلَاقُ (على المذهب)؛ لأنَّ به قِوَامُ الْبَدَنِ كَرُطُوبَةِ الْبَدَنِ، وهي غَيْرُ الْعَرَقِ وَكَالرُّوحِ وَالتَّنَفُّسِ بِشُكُونِ الْفَاءِ بِخِلَافِهِ بِفَتْحِهَا كَالظَّلِّ وَالصُّخْبَةِ وَالصُّحْبَةِ (لا فَضْلَةَ كَرِيقِي وَعَرَقِي) عَلَى الْأَصَحِّ؛ لأنَّ الْبَدْنَ ظَرَفٌ لِهَمَا فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا جُلٌّ يُتَصَوَّرُ قَطْعُهُ بِالطَّلَاقِ قِيلَ الدَّمُ مِنَ الْفَضَلَاتِ فَلَمْ يُوجَدْ شَرْطُ الْعَطْفِ بَلَا . انتهى . وَيُرَدُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ فَضْلَةٌ مُطْلَقًا لِمَا مَرَّ فِي تَعْلِيلِهِ وَلَوْ أَضَافَهُ لِلشَّخْمِ طَلَّقَتْ بِخِلَافِ السَّمَنِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ، وَإِنْ سَوَّى كَثِيرُونَ بَيْنَهُمَا وَصَوَّبَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ، وَيُفْرَقُ بَأَنَّ الشَّخْمَ جَزْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجِلُّ وَعَدَمُهُ وَالسَّمَنُ وَمِثْلُهُ سَائِرُ الْمَعَانِي كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ مَعْنَى لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذَلِكَ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَةَ فِي

• فُودُ: (لأنَّ الْبَدْنَ ظَرَفٌ لِهَمَا) أَي لَيْسَ لِهَمَا اتِّصَالٌ لِلْبَدَنِ اتِّصَالٌ يَخْلُقُ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُمَا . اهـ .
• مُعْنَى: (شَرْطُ الْعَطْفِ)، وَهُوَ الثَّبَاتُ . • فُودُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْخِ)، وَيُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى رُتْبِكَ وَجُمْلَةٍ وَكَذَا دَمَكٌ عَلَى الْمَذْهَبِ اغْتِرَاضٌ، وَهُوَ جَائِزُ الْوُقُوعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ وَبِأَنَّ الدَّمَ لِشِدَّةِ نَفْعِهِ نَزَلَ مَنَزَلَةً غَيْرَ الْفَضْلَةِ وَبُنِيَ الْعَطْفُ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَكَ أَنَّ تَقُولَ مَا الْمَانِعُ مِنْ جَعَلِ كَرِيقِي وَعَرَقِي نَعْمًا لِفَضْلَةٍ، وَالْمَعْنَى لَا كَفَضْلَةٍ مُتَصِفَةٍ بِأَنَّهَا كَرِيقِي وَعَرَقِي مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِهِ قِوَامُ الْبَدَنِ كَالْبَوْلِ وَنَحْوِهِ فَتَأْمَلْ وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّارِحُ وَمِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّهَابُ سَمِ . اهـ .
• فُودُ: (ولو أَضَافَهُ) أَي: الطَّلَاقُ . • فُودُ: (بِخِلَافِ السَّمَنِ) خَالَفَهُ الْمُعْنَى وَالتَّهْيَاةُ فَقَالَا وَالشَّخْمُ وَالسَّمَنُ جُزْءَانِ مِنَ الْبَدَنِ فَيَقَعُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا الطَّلَاقُ . اهـ . قَالَ السَّيِّدُ عَمَرٌ قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا يُسَمُّونَهُ الْأَطْيَاءَ بِالسَّمَنِ بِالْيَاءِ فَهُوَ جَزْمٌ كَالشَّخْمِ فَيَقَعُ قَطْعًا أَوْ الْكُوزُ مُتَصِفًا بِهِ فَهُوَ مُعْنَى فَلَا يَقَعُ قَطْعًا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَلَعَلَّهَا مَحَلُّ الْخِلَافِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ أَمْرٌ مُعْتَوِيٌّ أَوْ جَزْمٌ . اهـ . وَهُوَ حَسَنٌ . • فُودُ: (وَإِنْ سَوَّى كَثِيرُونَ بَيْنَهُمَا وَصَوَّبَهُ الْخِ) وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُثَنَّى، وَهُوَ الْأَوْجَةُ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَوْجَةُ أَي التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الشَّخْمِ وَالسَّمَنِ خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ . اهـ .
• فُودُ: (كَالسَّمْعِ الْخِ) وَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَالْمَلَاةِ وَالْحَرَكَةِ . اهـ . مُعْنَى: • فُودُ: (مَعْنَى) خَبَرٌ قَوْلُهُ: (وَالسَّمَنُ) وَمَا يَبْتَنِيهِمَا اغْتِرَاضٌ . • وَفُودُ: (ذَلِكَ) أَي: الْجِلُّ وَعَدَمُهُ . • فُودُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّتُهُ) فِي التَّهْيَاةِ .

• فُودُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْخِ) يُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى رُتْبِكَ وَجُمْلَةٍ وَكَذَا دَمَكٌ عَلَى الْمَذْهَبِ اغْتِرَاضٌ، وَهُوَ جَائِزُ الْوُقُوعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ . • فُودُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ فَضْلَةٌ الْخِ) وَبِأَنَّهُ لِشِدَّةِ نَفْعِهِ نَزَلَ مَنَزَلَةً غَيْرَ الْفَضْلَةِ وَبُنِيَ الْعَطْفُ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ . • فُودُ: (وَإِنْ سَوَّى كَثِيرُونَ بَيْنَهُمَا) هُوَ الْأَوْجَةُ م ر .
• فُودُ: (وَالسَّمَنُ) وَمِثْلُهُ سَائِرُ الْمَعَانِي كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ مُعْنَى) هُوَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ وَالسَّمَنُ لَيْسَ مُعْنَى بَلْ هُوَ زِيَادَةٌ لَحْمٍ فَيَكُونُ كَاللَّحْمِ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَحْمٍ أَنَّهُ لَحْمٌ زَائِدٌ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ بِمَعْنَى الزَّائِدِ أَوْ الْمَزِيدِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِيُظْهِرَ أَنَّ السَّمَنَ لَيْسَ نَفْسَ اللَّحْمِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الزِّيَادَةَ بِمَعْنَاهَا الظَّاهِرِ فَيَكُونُ بِالْمَعْنَى الْمُضْطَرِّقِ فَهُوَ مُعْنَى قَطْعًا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ اللَّحْمَ مُتَعَلِّقٌ لَكِنَّ هَذَا لَا

حياتك أنه لا يقع به شيء إلا إن قصد بها الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم بالحي وكذا إن أطلق على الأوجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني أن عقلك طالق لقو؛ لأن الأصح عند المتكلمين والفقهاء أنه عرض وليس بجوهر وقضيته أنه لا جئت في الروح على القول بأنها عرض، وهو متجه الجئت في العقل بناء على أنه جوهر وفيه نظر؛ لأنه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالتمنع وما ذكر معه (وكذا مني) ومنه الجنين (ولبن في الأصح)؛ لأنهما مهيئان للخروج كالفضلات بخلاف الدم. (ولو قال لمقطوعة يمين يمينك طالق لم يقع، وإن التصقت كما مر نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكرك طالق والتعبير ببعض عن الكل السابق

قود: (بخلاف ما لو أراد المعنى الخ) أي: فلا تطلق. اه. ع ش. قود: (وكذا إن أطلق الخ) خلافاً للمعنى. قود: (وهو متجه) أي: على ذلك القول لئنه غير مسلم. اه. كزدي. قود: (والجئت) عطف على أنه لا جئت أي وقضيته الجئت في العقل الخ. اه. كزدي. قود: (لا يتعلق به) أي: العقل وقوله: مطلقاً أي عرضاً كان أو جوهرًا. قود: (ومنه الجنين) أي: من المنى عبارة المعنى ولا بالجنين؛ لأنه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للإطلاق. اه. قود: (لأنهما مهيئان) إلى قوله: (لكن العرف) في النهاية والمعنى. قود: (كما مر نظيره) أي: قيل قول المصنف وكذا ذلك.

قود: (سني): (على المذهب المنصوص) لفقدان الذي يسري منه الطلاق إلى الباقي كما في العتي والطريق الثاني يخرج به على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير بالبغيض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا. اه. قود: (ذكرك الخ) أي: أو لحيثك نهاية ومعني قال ع ش قوله: أو لحيثك طالق أي فإنه لا يقع ومحلّه حيث لم يكن لها لحيّة، وإن قلت. اه.

يُخرجُه عن كونه معنى لا يقال المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء، والسمن كذلك؛ لآنا نقول يرد هذا أنهم صرحوا في معاني متعلقها الأجزاء بعدم الوقوع كالحركة فإن متعلقها الجزء قطعاً نعم قد يؤيد كون السمن جزءاً لا معنى كلامهم في الزيادات حيث جعلوا السمن من الزيادات المتصلة فإنه ظاهر في أنه جزء إلا أن يكون على التسامح أو بناء على أن المراد بالزيادات ما هو أعم من المعاني ولهذا عدوا من المتصلة نحو الصنعة مع أنها معنى قطعاً، وإيجاب ضمانه في الغضب وقولهم: إن العائد منه غير الزايل لا يقتضي أنه جسم؛ لأن الضمان يتعلق بالمعاني كما هو مقرر ثابت وكذا العود والزوال على أن ذلك معقول أيضاً بالنسبة للمتعلي. قود: (وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البغوي في تعليقه شرح م ر. قود: (لأنه لا يتعلق به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام أن الروح بناء على أنها جوهر يتعلق بها الحل فإن كان وجهه أن البدن بدونها ميت لا يتعلق به الحل لزم أن يقال ذلك، وإن قلنا إنها عرض، وإن كان وجهه غير ذلك فليحرز. قود: (والتعبير بالبغيض الخ) فيه أن التعبير بلفظ البغيض لا ينفيه والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي.

صَفَّهَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْبَاقِي وَقَيْدَهُ الرُّوْيَانِيُّ بِمَا إِذَا قُطِعَتْ مِنَ الْكَتِفِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ وَقَعَ لَكِنْ الْغُرُفُ الْمُطْرِدُ أَنَهَا مَتَى قُطِعَتْ مِنَ الْكُوعِ سُمِّيَتْ مَقْطُوعَةً الْيَمِينِ، وَيَذَلُّ لَهُ «فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا» فِي قِرَاءَةِ شَاذَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ اكْتَفَوْا بِقَطْعِ الْكُوعِ لِفِعْلِهِ صَحَّ لَهُ وَرَدُّوا قَوْلَ الظَّاهِرَةِ تَقْطَعُ مِنَ الْكَتِفِ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَفْتَى فِي أَتْنِيكَ طَالِقٌ بِالْوُقُوعِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ التَّشْرِيحِ الرَّجْمُ عَصْبَانِي لَهُ عُتُقَ طَوِيلٌ فِي أَصْلِهِ أَتْنِيانِ كَذَا كَرِهَ

• فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ الْخ) فِيهِ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِلَفْظِ الْبَعْضِ لَا يَتَّبِعُهُ، وَأَنَّ التَّجَوُّزَ لَا يَسْتَدْعِي وُجُودَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ فَالْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّعْيِيرَ بِقَوْلِهِ يَمِينُكَ طَالِقٌ عَنْ ذَاتِهَا مَجَازًا صَحَّ وَطَلَّقْتَ، وَإِنْ كَانَ يَمِينُهَا مَقْطُوعَةً. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (وَقَيْدَهُ) أَي: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي الْمَتْنِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَصَوَّرَ الرُّوْيَانِيُّ الْمَسْأَلَةَ بِمَا الْخ. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهَا تَطْلُقُ فِي الْمَقْطُوعَةِ مِنَ الْكَفِّ أَوْ الْمَرْفِقِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حَقِيقَةً إِلَى الْمَنْكِبِ. اهـ. وعِبَارَةُ سَمٍ وَقَدْ تَوَجَّهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَمَتَى بَقِيَ مِنْهَا جُزْءٌ تَعَلَّقَ بِهَا الطَّلَاقُ وَسَرَى كَمَا لَوْ أَضَافَ الطَّلَاقُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِخُصُوصِهِ. اهـ. وعِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَيَقْتَضِي وَفُوعَهُ فِي الْمَقْطُوعِ مِنَ الْكَفِّ أَوْ الْمَرْفِقِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْيَدَ هَلْ تَطْلُقُ إِلَى الْمَنْكِبِ أَوْ لَا. اهـ. قَالَ ع ش وَالزَّاجِحُ أَنَّهَا تَطْلُقُ إِلَى الْمَنْكِبِ فَمَتَى بَقِيَ مِنْ مُسَمًى الْيَدِ جُزْءٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِإِضَافَتِهِ لَهُ، وَإِنْ قُلَّ. اهـ. وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ لَكَ أَنَّ تَقْوَلَ الْيَدِ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةً إِلَى الْمَنْكِبِ لَكِنَّهَا اسْمٌ لِلْمَجْمُوعِ لَا لِكُلِّ جُزْءٍ فَإِذَا قُطِعَ جُزْءٌ مِنْهَا فَقَدْ قُتِلَ الْمُسَمًى فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَيَّدُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَى الْكُلِّ عَقْدًا وَنَحْوَهُ لَا فِيمَا إِذَا كَانَ حَلًّا وَنَحْوَهُ كَمَا هُنَا.

• فَوَدَّ: (وَيَذَلُّ لَهُ) أَي: لِلْعُرْفِ. • فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي: مَعَ وُجُودِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (أَفْتَى فِي أَتْنِيكَ طَالِقٌ بِالْوُقُوعِ) اِغْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ. • فَوَدَّ: (فِي أَتْنِيكَ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَلَا يَحِلُّ وَكَانَ الظَّاهِرُ فِي أَتْنِيكَ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَي: لِأَنَّهُ حِكَايَةُ لِقَوْلِ الْمُطَّلَقِ أَتْنِيكَ طَالِقٌ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى أَتْنِيهَا طَلَّقْتَ الْخ، وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ. • فَوَدَّ: (فِي أَصْلِهِ أَتْنِيانِ) نَعَتْ ثَانِيًا لِعَصْبَانِي.

• فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْبَاقِي) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ التَّعْيِيرَ بِاسْمِ الْبَعْضِ لَا بِالْبَعْضِ فَصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ يُعَبَّرُ بِلَفْظِهِ. وَالثَّانِي أَنَّ التَّعْيِيرَ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ، وَالْمَجَازُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ وُجُودُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَحَلِّهِ وَلِهَذَا حَكَمْنَا بِالتَّجَوُّزِ وَالْمَتْنُ فِي قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَوْلَدَ لِمِثْلِهِ الْمَعْرُوفِ التَّسْبِ مِنْ غَيْرِهِ هَذَا ابْنِي فَإِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ بُنُوُّهُ لَهُ مُتَتَّبِعَةٌ فَالْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّعْيِيرَ بِقَوْلِهِ يَمِينُكَ طَالِقٌ عَنْ ذَاتِهَا مَجَازًا صَحَّ وَطَلَّقْتَ إِذَا كَانَتْ يَمِينُهَا مَقْطُوعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) قَدْ تَوَجَّهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَمَتَى بَقِيَ مِنْهَا جُزْءٌ تَعَلَّقَ بِهِ الطَّلَاقُ وَسَرَى كَمَا لَوْ أَضَافَ الطَّلَاقُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِخُصُوصِهِ.

مقلوب والوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولاً فليتصريحهم بأنه لا بُد في وجود المُعْلَقِ به الطَّلَاق من تَقْيَنِهِ أي أو الظَّنِّ القَوِيِّ بِحُصُولِهِ كما قالوه في التعليق بلبلة القدر استناداً لما فيها من الأحاديث الصحيحة وما ذكر أن لها أنثيين لم يُعْلَم ولم يُظَنَّ ظَنًّا قَوِيًّا ذلك إذ لم يَرُدْ به خبرٌ معصوم وقول أهل التشريح لا يُقْبَلُ في مثل ذلك؛ لأنَّ مَبْنَاهُ على الحدس والتخمين، وأما ثانياً فلو سلمنا لهم ما قالوه فغايته أنهم رأوا ثم ما هو على صفة الأنثيين فسَمَوْهُما بذلك والتسمية ليست لهما، وإنما هي؛ لأهل اللغة فإن تعذروا فأهل الفُروف العام يقولون الشيخين إنَّ الأصحاب إلا الإمام والغزالي يَمْدَحُونَ الوَضْعَ القَوِيَّ على الوَضْعِ القَوِيِّ أي بَقْيَدِهِ المعلوم مما سَأَدَّ كُزَّهُ في الأيمان، وأهل اللغة لم يَمْرُضُوا لَتَيْنِكَ الأنثيين فدلَّ على أنه لا وجود لهما عندهم وعلى أنهم لا يُسَمِّيَانِ بأنثيين ولا خُصْمَتَيْنِ وكذلك أهل الفُروف لا يعرفون ذلك فضلاً عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك، وإلا لما خَصَّصُوا وجوب الدية في الأنثيين بأنثى الذكر الصريح في أنَّ ما للأُنثى من صورتَيْهِما لا يُسَمَّى باسميهما، وإلا لَوَجِبَ فيهما نصف ما وجب في أنثى الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم، إنَّ أرادَ المُعْلَقُ بأنثيتك اصطلاح أهل التشريح فلا شك في الوقوع ولعلَّ هذا مراد من أطلق الوقوع، وإلا فكلامه في غاية السقوط كما عُلِمَ مما تقرر ثم رأيت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع، ويَمَيِّزُ حملهُ على ما قرزته. (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطلقها)

• فَوَدَّ: (وقول أهل التشريح لا يُقْبَلُ إلخ) عَطَفَ على قوله لم يَرُدْ به إلخ. • فَوَدَّ: (إذ مَبْنَاهُ على الحدس) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بل مَبْنَاهُ على الإختيار والمُشَاهَدَةِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (فَسَمَوْهُما) الأولى فَسَمَوْهُ نَظَرًا لِمَا. • فَوَدَّ: (أي بَقْيَدِهِ إلخ)، وهو أن لا يَكُونَ أَشْهَرَ مِنَ اللُّغَةِ. • فَوَدَّ: (وَاللَّيْمَا خَصَّصُوا إلخ) قد يَمْنَعُ هذه المَلَاذِمَةَ بِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّخْصِصَ؛ لأنَّ الغالب عَدَمُ تَأْتِي الْجِنَايَةِ عَلَيْهِمَا لاسِيْطَانِيَهُمَا أو لأنَّ ما في الباطن لا دية فيه، وإنَّ وَجِبَ في تَطْيِيرِهِ مِمَّا فِي الظَّاهِرِ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (بِأُنْثَى الذَّكَرِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ كَقَوْلِهِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي فِي أَنْثَى الذَّكَرِ، وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي أَنْ تَرَادَ سَيِّدَةُ الْبَيَاءِ الثَّانِيَةِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَرَادَ إلخ) ظَاهِرُهُ بَلْ صَرِيحُ صَنِيعِهِ عَدَمُ الْوُقُوعِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ خِلَافًا لظَاهِرِ النَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (الْمُعْلَقُ) الْأَوَّلَى الْمُطْلَقُ بِالطَّاءِ بِذَلِكَ الْعَيْنِ. • فَوَدَّ: (فَلَا شَكَّ فِي الْوُقُوعِ) أَقُولُ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ نَظَرًا لِمَا اسْتَفْتَيْنَاهُ مِنَ الْمُنَاقَشَةِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مُنَاقِشَةً لِمَا قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ أَمَّا أَوَّلًا إلخ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَرَزْتَهُ) أَي: عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَرُدْ اصْطِلَاحُ أَهْلِ التَّشْرِيحِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَنَوَى تَطْلُقِهَا) مُتَّصِفٌ لِأَمْرَيْنِ تَبَّةِ الطَّلَاقِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فَلِهَذَا صَرَّحَ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ

• فَوَدَّ: (وَاللَّيْمَا خَصَّصُوا إلخ) قد تَمْنَعُ هذه المَلَاذِمَةَ بِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّخْصِصَ؛ لأنَّ الغالب عَدَمُ تَأْتِي الْجِنَايَةِ عَلَيْهِمَا لاسِيْطَانِيَهُمَا أو لأنَّ ما في الباطن لا دية فيه، وإنَّ وَجِبَتْ فِي تَطْيِيرِهِ مِمَّا فِي الظَّاهِرِ. • فَوَدَّ (سَمِي): (وَنَوَى تَطْلُقِهَا) لَا يَخْفَى أَنَّ تَبَّةَ تَطْلُقِهَا تَتَضَمَّنُ أَمْرَيْنِ تَبَّةِ الطَّلَاقِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فَلِهَذَا

أَي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا (طَلَّقْتَ)؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ خَجَرًا مِنْ جِهَتِهَا إِذْ لَا يَنْكِحُ مَعَهَا نَحْوَ أُخْتِهَا وَلَا أَرْبَعًا سِوَاهَا مَعَ مَا لَهَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُقُوقِ وَالْمُؤْنِ فَصَحَّ حَمْلُ إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ عَلَى جِلِّ السَّبَبِ الْمُقْتَضِي لِهَذَا الْحَجَرِ مَعَ النَّيَّةِ وَقَوْلُهُ : مِنْكَ وَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ غَيْرُ شَرْطٍ وَمَنْ ثَمَّ حَدَّثَهَا الدَّارِمِيُّ ثَمَّ إِنْ اتَّخَذَتْ زَوْجَتَهُ فَوَاضَحَ، وَالْأَمْرُ قَصْدُهَا وَمَرُّ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِهِ لِعَبْدِهِ أَنَا مِنْكَ حُرٌّ (وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَاقًا) أَيِ إِيقَاعِهِ (فَلَا) يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ بِإِضَافَتِهِ لِغَيْرِ مَنْحَلٍّ خَرَجَ عَنْ صَرَاحَتِهِ فَاشْتَرَطَ فِيهِ قَصْدُ الْإِيقَاعِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كِنَايَةً كَمَا تَقَرَّرَ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَوَّ إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا)، وَإِنْ تَوَّي أَصْلَ الطَّلَاقِ أَوْ طَلَّاقَ نَفْسِهِ خِلَافًا لِجَمْعٍ لَا تَطْلُقُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهَا الْمَحْلُ دُونَهُ، وَاللَّفْظُ مُضَافٌ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ صَارِفَةٍ تَجْعَلُ الْإِضَافَةَ لَهُ إِضَافَةً لَهَا وَلَوْ فَوْضَ إِلَيْهَا طَلَّاقًا فَقَالَتْ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَقَدْ مَرَّ فِي فَصْلِ التَّفْوِيضِ. (وَلَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ) مَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ (بِائْتِنَ) أَوْ نَحْوِهَا مِنَ الْكِنَايَاتِ (اشْتَرَطَ نِيَّةً) أَصْلُ (الطَّلَاقِ)، وَإِيقَاعِهِ كَسَائِرِ

بِالْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَاقًا فَلَا الْخ). اه. سم. فُود: (أَيِ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَفِي النَّيَّةِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : (وَمَرَّ الْفَرْقُ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ : (كَمَا قَالَ الرَّزْكَانِيُّ) إِلَى الْمَتْنِ، وَإِلَى الْفَصْلِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ : (وَلَوْ فَوْضَ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ : (قَبْلَ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ : (وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِ إِلَى الْخ). فُود: (لِإِنْ عَلَيْهِ خَجَرًا مِنْ الْخ)؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُقَيَّدَةَ وَالزَّوْجَ كَالْقَيْدِ عَلَيْهَا، وَالْحُلُّ يُضَافُ إِلَى الْقَيْدِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْمُقَيَّدِ قِيَالُ حُلِّ فَلَانِ الْمُقَيَّدِ وَحُلِّ الْقَيْدِ عَنْهُ. اه. مُغْنَى. فُود: (عَلَى جِلِّ الْخ) صِلَةُ حَمْلٍ. اه. ع. ش. فُود: (السَّبَبِ الْمُقْتَضِي)، وَهُوَ عِضْمَةُ النِّكَاحِ. فُود: (وَالْأَمْرُ قَصْدُهَا) سَكَتَ عَنْ صُورَةِ عَدَمِ قَصْدِ مُعَيَّنَةٍ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ كَمَنْ طَلَّقَ إِخْدَى زَوْجَتَهُ فَلَيْتَأَمَّلُ وَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ الْمُغْنَى الصَّرِيحَةَ فِيهِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةً سَمَّ يُعْلَمُ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْمَتْنِ تَوَقَّفَ الْوُقُوعَ عَلَى أَمْرَيْنِ نِيَّةِ الْوُقُوعِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ طَلَّقَ أَوْ إِلَى وَاحِدَةٍ مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيُعَيِّنُهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِضَافَةَ مَعَ اللَّفْظِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. اه. فُود: (وَمَرَّ الْفَرْقُ) أَيِ : فِي شَرْحِ وَالْإِغْنَاءِ كِنَايَةً. فُود: (وَقَوْلُهُ : لِعَبْدِهِ أَنَا الْخ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً فِي الْعَتَقِ. فُود: (لَا تَطْلُقُ) الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ عَقِبَ وَكَذَا كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنَى. فُود: (فَقَدْ مَرَّ الْخ)، وَهُوَ أَنَّهُ كِنَايَةً. فُود: (فِي فَصْلِ التَّفْوِيضِ) أَيِ : فِي أَوَّلِهِ. فُود: (مَرَّ أَنَّهُ الْخ) أَيِ : لَفْظُ مِنْكَ.

صَرَّحَ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ بِالْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَاقًا فَلَا الْخ.

فُود فِي (سَنَى) (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَوَّ) أَيِ مَعَ اللَّفْظِ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصَحِّ يُعْلَمُ مِنْهُ تَوَقَّفُ الْوُقُوعِ عَلَى أَمْرَيْنِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ طَلَّقَ أَوْ إِلَى وَاحِدَةٍ مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيُعَيِّنُهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِضَافَةَ مَعَ اللَّفْظِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. فُود: (فِي فَصْلِ التَّفْوِيضِ) أَيِ : فِي أَوَّلِهِ. فُود: (مَرَّ) أَيِ : قَوْلُهُ : مِنْكَ.

الكنایات (وفي نية الإضافة) إليها (الوجهان) في أنا منك طالق والأصح اشتراطها قيل لا حاجة لهذه لفهجهما بالأولى مما قبلها . انتهى . ويؤد بمنع ذلك بل بينهما فرق إذ المنوي هنا أصل الطلاق والإيقاع والإضافة وثم الأخيران فقط أي نية إيقاع الطلاق الملقوظ، وإضافته إليها فإن قلت صرح في أصل الروضة بأن نية الإيقاع تستلزم نية أصل الطلاق فاستؤبا قلت استؤهما بهذا التقرير لا يمنع حسن التصريح، فاعلم المفيد لذلك . (ولو قال استبرئ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهد له بتصوير الشرح الصغير (رجمي منك) أو أنا معتد منك (فلنق)، وإن نوى به الطلاق لاستحالة في حقه وفي التثنية لو قال لآخر طلق امرأتي فقال له طلقك، ونوى وقوعه عليها لم تطلق؛ لأن التكاح لا تعلق له به بخلاف المرأة مع الزوج . انتهى . وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يفوض إليه تلك الصيغة مع النية، وأن لا وفيه نظر إذا فوضها إليه؛ لأن قطع التكاح حينئذ له به تعلق (وقيل إن نوى طلاقها وقع)؛ لأن المعنى استبرئ الرجيم التي كانت لي منك .

• فؤد: (والأصح اشتراطها) فإن نوى الطلاق مضافاً إليها وقع، وإلا فلا لِمَا مرَّ . اهـ . مُغْنِي .

• فؤد: (لفهجهما بالأولى)؛ لأن النية إذا شرطت في التصريح، وهو أنا منك طالق ففي الكناية، وهو أنا منك بائن أولى . اهـ . مُغْنِي .

• فؤد: (ويؤد بمنع إلخ) عبارة المُغْنِي اللّهُمَّ إلا أن يقال إنما ذكرها تمييزاً بين الكناية القريبة والبعيدة، وهي استبراء رجليه الذي تضمنته قوله: (ولو قال استبرئ إلخ) . اهـ .

• فؤد: (بهذا التقرير) أي: بطريق الاستلزام . فؤد: (المفيد) أي: التصريح لذلك أي اشتراط الأمور الثلاثة .

• فؤد: (فقال له) أي: قال الآخر للزوج .

• وفؤد: (به) أي: بالآخر .

• فؤد: (إذا فوضها) أي: تلك الصيغة مع النية .

• فؤد: (ويؤد بمنع إلخ) في هذا الرد بحث؛ لأن ما أبداه من الفرق لا يُنافي عدم الحاجة والفهم مما تقدّم .

• فؤد: (الأخيران) هذا يقتضي أن نية أصل الطلاق غير نية الإيقاع، وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطلقها أي إيقاع الطلاق عليها، وأما ما ذكره في جواب السؤال الذي أورده فلا يخفى ما فيه على المتأمل .

• فؤد: (وإن نوى به الطلاق) ظاهره، وإن نوى إضافته إليها، ويدل له حكاية الوجه الآتي .

فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه

(خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع، ويصح جره لكونه يؤهم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكر أصل الخطاب تصوير لا غير (ينكاح) كأن تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله؛ لأجنبية إن دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لحق) إجماعاً في المنجز وللخير الصحيح لا طلاق إلا بعد نكاح، وحمله على المنجز يؤده خبر الدارقطني بإرسال الله إن أمي عزمت علي قرابة لها فقلت هي طالق إن تزوجتها فقال ﷺ: «هل كان قبل ذلك ملك»

(فصل: في بيان محل الطلاق)

• فؤد: (في بيان محل الطلاق) إلى قوله: (ولو حكم) في النهاية. • فؤد: (والولاية عليه) أي: محل الطلاق.

• فؤد (سني): (خطاب الأجنبية بطلاق) كأن طالق وتعليقه أي الطلاق ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فرفع إلى قاض شافعي ففسخه قال العبادي انفسخت اليمين وقال الهروي ليس ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال اليمين فإن اليمين الصحيحة لا تنسخ. اه. • فؤد: (بالرفع) أي: عطفاً على خطاب إلخ وقوله: ويصح جره أي عطفاً على طلاق لكونه أي الجز. • فؤد: (يؤهم إلخ) يفيد أن الحاصل مجرّد إيهام لا أنه يخرج غير الخطاب صريحاً ووجه ذلك ما قاله سم من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله إلخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على أداة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به. انتهى. اه. ع ش. • فؤد: (أصل الخطاب) أي: الشايل لكل من المنجز والمعلق. • فؤد: (كقوله لأجنبية) الأولى ذكره في الجنايل الأول. • فؤد: (لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع لا موقع، وهذا مسلم عند المخالف فلا دلالة في الحديث. اه. سيّد حمز عبارة البجيرمي على المنهج أخره أي الحديث عن الدليل العقلي؛ لأنه ليس نصاً في المدعى؛ لأنه يحتمل نفى إيقاع الطلاق أي إنشائه كما هو متعينا، ويحتمل نفى وقوعه فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إنشاؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده. اه. أقول وقد يقال لا موقع لإشكال السيّد حمز مع قول الشارح وحمله على المنجز إلخ الدافع له على أن نفى الشارح فرع إمكانيه وقوع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحمل كلامه ﷺ على نفه. • فؤد: (قرابة) أي: ذات قرابة أو هو بمعنى قرينة وقوله: ملك أي زوجته وقوله: لا بأس أي ينكحها. اه. ع ش.

(فصل: في بيان محل الطلاق والولاية عليه)

• فؤد: (لكنه يؤهم اشتراط الخطاب إلخ) يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله إلخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على إرادة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به.

قُلْتُ لَا قَالَ: «لَا بَأْسَ» وخبره أيضا سَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عن رجلٍ قال يَوْمَ اتَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ فَقَالَ: «طَلَّقُ مَا لَا يَمْلِكُ» ولو حكم بصحة تعليق ذلك قَبْلَ وَقْعِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ نَقِضٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْفَاءٌ لَا حَكْمٌ إِذْ شَرْطُهُ إِجْمَاعًا كَمَا قَالَه الْحَنْفِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَقَوْعٌ دَعْوَى مُلْزِمَةٌ وَقَبْلَ الْوُقُوعِ دَعْوَى مُلْزِمَةٌ وَقَبْلَ الْوُقُوعِ لَا يَنْصَوِّرُ ذَلِكَ نَعَمْ، نُقِلَ عَنِ الْحَنَابِلِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ دَعْوَى كَذَلِكَ فَعَلِيهِ لَا يَنْقُضُ حَكْمَ بِذَلِكَ صَدَرَ مِمَّنْ يَرَى ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَتَعْلِيْقُ الْعَتَقِ بِالْمَلِكِ بَاطِلٌ كَذَلِكَ. (وَالْأَصَحُّ صَحَّةُ تَعْلِيْقِ الْعَبْدِ ثَالِثَةً كَقَوْلِهِ إِنْ عَتَقْتُ) فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا (أَوْ إِنْ دَخَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقْفَرُ) أَيِ الثَّلَاثِ (إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلْتَ بَعْدَ عَتَقِهِ)؛ لِأَنَّهُ تَمْلِكُ أَصْلَ الطَّلَاقِ فَاسْتَبَيَحَ وَلَآنَ مَلَكَ التَّكَاحُ مُفِيدٌ لِتِلْكَ الثَّلَاثِ بِشَرِطِ الْحُرِّيَّةِ وَقَدْ وَجَدَ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: بَعْدَ عَتَقِهِ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ الدُّخُولَ لَفُطَ الْعَتَقُ لَمْ تَقَعِ الثَّالِثَةُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ بَآخِرِ الصَّبْغَةِ يَتَبَيَّنُ مَلَكَهُ مِنْ أَوَّلِهَا فَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ بَآخِرُ لَفْظِ الْعَتَقِ يَتَبَيَّنُ وَقَوْعُهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مَلَكَهُ لِثَلَاثٍ مِنْ أَوَّلِهِ، وَهُوَ مُقَارِنٌ لِلدُّخُولِ فِي صَوْرَتِنَا فَلْيَقَعْ فِيهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ إِنْ صَارَ قَبْلَ وَجُودِ شَرْطِهِ أَوْ مَعَهُ غَتِيقًا. (وَيَلْحَقُ الطَّلَاقُ رَجْعِيَّةً)؛ لِأَنَّهَا فِي حَكْمِ الزَّوْجَاتِ هُنَا وَفِي الْإِرْثِ وَصَحَّةِ الظُّهَارِ وَالْإِبْلَاءِ وَاللِّمَانِ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ غَنَاهَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ بِقَوْلِهِ الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (لَا مُخْتَلَمَةٌ) لَا انْقِطَاعَ

• فَوَدَّ: (يَزُومُ اتَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ) مَقُولُ قَالَ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ وَقْعِهِ) أَيِ: الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ ظَرْفُ الْحُكْمِ.
• فَوَدَّ: (يَرَاهُ) أَيِ: صَحَّةُ ذَلِكَ التَّعْلِيْقِ. • فَوَدَّ: (كَمَا قَالَه الْحَنْفِيُّ الْخ) رَاجِعٌ لِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ.
• فَوَدَّ: (وَلِأَن مَلَكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: بَعْدَ عَتَقِهِ أَنَّهُ الْخ) فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَتَقِ هُنَا مَعْنَاهُ لَا لَفْظُهُ. • فَوَدَّ: (فَلْيَقَعْ) أَيِ: كُلُّ مِنَ الثَّلَاثِ فِيهِمَا أَيِ فِي الْبُعْدِيَّةِ وَالْمَعِيَّةِ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ فَلْتَقَعْ فِيهَا بِتَأْيِيثِ الْفِعْلِ وَحَذْفِ الْمِيمِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلْتَقَعْ فِيهَا نَظَرٌ مَا فَائِدَةُ عَدَمِ وَقْعِ الثَّالِثَةِ لَوْ قِيلَ بِهِ فَإِنَّهُ اسْتَوْفَى مَا لِلْأَرْقَاءِ قَبْلَ الْعَتَقِ فَلَا تَعْوِذُ لَهُ إِلَّا بِمُحْلَلٍ. اه. ع ش. وَقَدْ يُقَالُ يَظْهَرُ فَايِدُهُ فِي التَّعَالِيْقِ. • فَوَدَّ: (صَرَّحَ بِذَلِكَ الْخ) مُعْتَمِدٌ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ مَعَهُ الْخ) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِذْلَالِ. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (فِي خَمْسِ آيَاتٍ) أَيِ: فِي أَحْكَامِهَا. اه. سَمَّ زَادَ ع ش وَيُثَلُّ هَذِهِ الْخَمْسُ غَيْرُهَا مِنْ حُرْمَةِ نِكَاحِ نَحْوِ أُخْتَيْهَا فِي عَدَّتِهَا وَوُجُوبِ التَّقَّةِ وَالسُّكْنَى لَهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الشَّافِعِيُّ لِعَدَمِ وَجُودِ مَا يَشْمَلُهَا مِنَ الْآيَاتِ. اه.
• فَوَدَّ (سَنِي) (لَا مُخْتَلَمَةٌ) أَيِ: بَآئِنَةٌ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمَثْبُوحُ وَالزَّوْضُ.

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يُلْتَقَتُ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُولَ يُقَارِنُ عِلَّتَهُ أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا فَلْيُرَاجِعْ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ بَابِ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَلْيَنْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَاكَ وَمَا هُنَا حَيْثُ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ. • فَوَدَّ: (فِي أَحْكَامِهَا).

عَصَمَتْهَا بِالْكَائِفَةِ فِي تِلْكَ الْخَمْسِ وَغَيْرِهَا وَخَبِرَ «الْمَخْتَلِعَةُ يُخْلَعُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ»
مَوْضُوعٌ وَوَقَفَهُ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ ضَعِيفٌ. (وَلَوْ عَلَّقَهُ) أَيِ الطَّلَاقِ الصَّادِقَ بِثَلَاثٍ وَدُونِهَا
(بَدْخُولٍ) مَثَلًا (فَبَانَتْ) قَبْلَ الْوَطْءِ أَوْ بَعْدَهُ بَفَسْخٍ أَوْ خُلْعٍ (ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلَتْ لَمْ يَقَعْ إِنْ دَخَلَتْ
فِي الْبَيْتُونَةِ)؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنَاقُضَتْ دَخُولًا وَاحِدًا وَقَدْ وَجَدَ فِي حَالَةٍ لَا يَقَعُ فِيهَا فَانْخَلَتْ وَمِنْ ثَمَّ
لَوْ عَلَّقَ بِكُلِّمَا طَرَفُهَا الْخِلَافُ الْآتِي لَاتْتِصَافُهَا التَّكَرَّارَ (وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ) فِيهَا بَلْ بَعْدَ تَجْدِيدِ
التَّكَاحِ فَلَا يَقَعُ هُنَا أَيْضًا (فِي الْأَطْهَرِ) لَامْتِنَاعِ أَنْ يُرِيدَ التَّكَاحَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْلِيقُ طَلَاقٍ
قَبْلَ نِكَاحٍ فَيَتَعَيَّرُ أَنْ يُرِيدَ الْأَوَّلَ وَقَدْ ارْتَفَعَ (وَفِي) قَوْلِ (ثَالِثٍ يَقَعُ إِنْ بَانَتْ بِدُونِ ثَلَاثٍ)؛ لِأَنَّ
الْعَائِدَ فِي التَّكَاحِ الثَّانِي مَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَتَعْمُودُ بِصِفَتِهَا، وَهِيَ التَّعْلِيقُ بِالْفِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ
بِخِلَافِ مَا إِذَا بَانَتْ بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ طَلَقَاتٍ جَدِيدَةٌ هَذَا إِذَا عَلَّقَ بِدَخُولٍ مُطْلَقٍ

• فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيِ: أَوْ غَيْرِهِ يَمَّا يُمَكِّنُ حُصُولَهُ فِي الْبَيْتُونَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حُصُولَ الصِّفَةِ فِي الْبَيْتُونَةِ
كَإِنْ وَطَّئَتْ فَانْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَابَانَتْ ثُمَّ نَكَحَهَا لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قَطْعًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّضْيَةِ،
وَاضْلِهَا. اه. مَغْنِي. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الْوَطْءِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ إِمَّا
بِعَوَضٍ أَوْ بِالثَّلَاثِ. اه. وَهِيَ أَقِيدُ. • فَوَدَّ: (أَوْ خُلْعٍ) صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا، وَبِهِ يَبْطُلُ مَا
يَتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ الشُّبْكِيِّ الْآتِي: إِنْ الصِّفَةِ إِنْ كَانَتْ لَا أَقْلَ الْخِ أَنْ الْخُلْعُ لَا يَخْلُصُ فِي نَحْوِ إِنْ دَخَلَتْ
فَانْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا نَظَرًا لِخُرُوجِ هَذِهِ الصِّفَةِ عَمَّا ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ. اه. سَم. • فَوَدَّ: (ثُمَّ دَخَلَتْ الْخ) ثُمَّ
لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهَا وَعَبَّرَ الرُّوضُ وَالْمُنْتَهَجُ بِالْوَاوِ. • فَوَدَّ: (الْخِلَافُ الْآتِي) أَيِ: فِي قَوْلِ
الْمَتْنِ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ الْخ). اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لَا مَتْنَاعَ أَنْ يُرِيدَ الْخ) أَيِ: شَرْعًا. • فَوَدَّ: (وَقَدْ
ارْتَفَعَ) أَيِ: الْأَوَّلُ. • فَوَدَّ: (فَتَعْمُودُ بِصِفَتِهَا) كَذَا فِي الثَّهَابَةِ وَالْمَغْنِي بِالثَّلَاثِ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ
بِرِعَايَةِ لَفْظِ الْبَاقِي. • فَوَدَّ: (هَذَا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَهْمَ) فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمَثَلُهَا التَّقْيُ) إِلَى قَوْلِهِ:
(لَمْ يَنْخَلُصْ). • فَوَدَّ: (هَذَا إِذَا عَلَّقَ الْخ) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ إِفَادَةِ الْخُلْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُثَبِّتِ كَالدَّخُولِ كَائِنْ
إِذَا عَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْمُطْلَقِ الْغَيْرِ الْمُؤَقَّتِ أَمَّا إِذَا عَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْمُؤَقَّتِ فَانْتِ يُقْبَدُ الْخُلْعُ فِي الْمَتْنِ دُونَ
الْمُثَبِّتِ كَمَا سَيَحْفَقُهُ. اه. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (إِنْ عَلَّقَ بِدَخُولٍ مُطْلَقٍ) فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُقَيَّدَ كَانَ
دَخَلَتْ فِي هَذَا الشَّهْرِ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ مِنْ تَصْوِيرِهِ وَالْإِحْتِجَاجُ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجِّ. اه. رَشِيدِي وَع. ش. وَسَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِي

• فَوَدَّ: (أَوْ خُلْعٍ) صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا وَبِهِ يَبْطُلُ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ الشُّبْكِيِّ الْآتِي: إِنْ
الصِّفَةِ إِنْ كَانَتْ لَا أَقْلَ الْخِ أَنْ الْخُلْعُ لَا يَخْلُصُ فِي نَحْوِ إِنْ دَخَلَتْ فَانْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا نَظَرًا لِخُرُوجِ هَذِهِ
الصِّفَةِ عَمَّا ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ. • فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ عَلَّقَ بِدَخُولٍ مُطْلَقٍ) فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُقَيَّدَ كَانَ دَخَلَتْ
فِي هَذَا الشَّهْرِ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ
تَصْوِيرِهِ وَاجْتِجَاجٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أما لو حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَهَا تَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا فِي هَذَا الشَّهْرِ أَوْ أَنَّهُ بِقَضِيهِ أَوْ يُعْطِيهِ ذِيْنَهُ فِي شَهْرٍ كَذَا ثُمَّ أَبَانَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ وَبَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ أَوْ تَمَكُّنِهِ مِمَّا ذُكِرَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَضَى الشَّهْرُ وَلَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ فَأُتِيَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَوَّلًا بِالتَّخْلُصِ وَوَافَقَهُ صَاحِبَاهُ الثُّورُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ وَالتَّجَمُّمُ الْقُمُولِيُّ . ثُمَّ رَجَعَ وَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهُ خَطَأٌ ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ

وَالزِّيَادِيُّ أَنَّ الْخُلْعَ يَخْلُصُ فِي الصَّبِيغِ كُلِّهَا مُطْلَقًا . هـ . قُودُ : (أَمَّا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ (لِخ) بِأَن قَالَ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَاتَّيْتُ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ . كُرْدِيُّ . هـ . قُودُ : (مِمَّا ذُكِرَ) أَي : قَضَاءِ الدِّينِ أَوْ إِعْطَائِهِ . هـ . قُودُ : (ثُمَّ تَزَوَّجَهَا) لَيْسَ بِقَبْدٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ : وَيُطْلَايِهِ . اهـ . ع . ش . هـ . قُودُ : (وَلَمْ تَوْجَدْ الصِّفَةَ) أَي : الدُّخُولَ أَوْ قَضَاءَ الدِّينِ أَوْ إِعْطَاؤَهُ وَخَرَجَ مَا إِذَا وَجِدَتِ الصِّفَةَ فِي الشَّهْرِ فَلَا حِنْثَ وَالْخُلْعُ نَافِذٌ م ر اهـ س م ع ش وَرَشِيدِيُّ . هـ . قُودُ : (فَأُتِيَ ابْنُ الرُّفْعَةِ (لِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ كَمَا صَوَّبَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَوَافَقَهُ الْبَاجِي ، وَأُتِيَ بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالشَّيْخُ أَيْضًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ . قَالَ ع . ش . قَوْلُهُ : خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَي حَجَّ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ فِي أَوَّلِ الْخُلْعِ عَنْ الْبُلْقِينِيِّ . اهـ . هـ . قُودُ : (بِالتَّخْلُصِ) أَي : فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ . اهـ . ع . ش . هـ . قُودُ : (أَنَّهُ خَطَأٌ) أَي : الْإِفْتَاءُ بِالتَّخْلُصِ . هـ . قُودُ : (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ (لِخ) أَي : وَإِنْ فَعَلَ قَبْلَ مَضَى الشَّهْرِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ وَصَحَّ الْخُلْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . اهـ . س م . هـ . قُودُ : (تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ (لِخ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيَنْتَجِ عَدَمُ الْوُقُوعِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إِذْ لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ لِحَصُولِ الْبَيِّنَةِ بِهِ الْمُنَافِيَةِ لِلْوُقُوعِ وَلَا أَنْ يَقَعَ قَبْلَهُ لِلزُّورِ الْوُقُوعِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ قَبْلَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسَائِلِ الرِّغِيفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَظَرُ بِهِ . اهـ . س م ع ش .

هـ . قُودُ : (وَلَمْ تَوْجَدْ) خَرَجَ مَا إِذَا وَجِدَتِ الصِّفَةَ فِي الشَّهْرِ فَلَا حِنْثَ وَالْخُلْعُ نَافِذٌ م ر . هـ . قُودُ : (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ (لِخ) أَي : وَإِنْ فَعَلَ قَبْلَ مَضَى الشَّهْرِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ ، وَصَحَّ الْخُلْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . هـ . قُودُ : (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ قَبْلَ الْخُلْعِ) أَقُولُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيَنْتَجِ عَدَمُ الْوُقُوعِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إِذْ لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ لِحَصُولِ الْبَيِّنَةِ بِهِ الْمُنَافِيَةِ لِلْوُقُوعِ وَلَا أَنْ يَقَعَ قَبْلَهُ لِلزُّورِ الْوُقُوعِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ قَبْلَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسَائِلِ الرِّغِيفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَظَرُ بِهِ الْوُقُوعُ فَإِنْ قُلْتَ قَالُوا فِي مَسْأَلَةِ الرِّغِيفِ إِذَا أَتَلَفَهُ قَبْلَ الْعَدِّ يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُ فَكَذَا هُنَا ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُ بِالْخُلْعِ قُلْتَ الْفَرْقُ أَنَّهُ هُنَا كَيْفَ الْوُقُوعُ لِيُوجِدَ الزَّوْجِيَّةَ بَعْدَ مُضِيِّ الْإِمْكَانِ مِنَ الْعَدِّ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِانْتِفَاءِ الزَّوْجِيَّةِ وَفَتْ التَّمَكُّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارَحَ فِي بَابِ الْإِيمَانِ قَيَّدَ بِالتَّمَكُّنِ فَقَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرِّغِيفِ كَمَا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَيَسَافَرَنَّ فِي هَذَا الشَّهْرِ ثُمَّ خَالَعَ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ قَبْلَ الْخُلْعِ لِعَوِيَّتِهِ الْبَرِّ بِاخْتِيَارِهِ . اهـ . وَعَلَى هَذَا لَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا فِي

قَبْلَ الْخُلْعِ وَبُطْلَانِهِ وَوَاقَفَهُ الْبَاجِي وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ تَمَكَّنَتْ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ تَفْعَلْ وَبَحَثَ مَعَهُ الشُّبْكِيُّ مُخْتَجًا لِلتَّخْلُصِ، وَهُوَ لَا يُلَوِّي إِلَّا عَلَى عَدَمِهِ وَهُمْ مَعْذُورُونَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ كَلَامَ الْأَصْحَابِ فِيهِ مَا يَشْهَدُ لِلتَّخْلُصِ كَمَا لَمْ تَخْرُجِي هَذِهِ اللَّيْلَةَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ الْخُلْعَ فِيهَا، وَإِنْ أَعَادَ عَقْدَهَا لَيْلًا وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ التَّفَاحَتَيْنِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَنَظَائِرِهِمَا وَلِعَدَمِهِ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَتَصَلَّيْتُ الظُّهْرَ الْيَوْمَ فَحَاضَتْ فِي وَقْتِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنْ فِعْلِهِ وَلَمْ تَفْعَلْهُ أَوْ لَتَشْرَبِي مَاءَ هَذَا الْكُوزِ فَانْصَبَ بَعْدَ إِمْكَانِ شُرْبِهِ أَوْ لَيَأْكُلُنَّ ذَا عَدَا فَتَلَفَ فِيهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ وَحَاصِلُ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ الَّذِي تَجَمُّعُ بِهِ تِلْكَ الْمَسَائِلُ الَّتِي ظَاهَرُهَا التَّنَافِي بَعْدَ بَحْثِهِ مَعَ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِيمَا رَجَعَ إِلَيْهِ وَصَوَّرَهُ وَمَعَ الْبَاجِي أَنَّ الصَّيْغَةَ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ تُخْلِصُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِقُ بِالْعَدَمِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْآخِرِ وَقَدْ صَادَفَهَا بَائِنًا وَلَيْسَ لِلْيَمِينِ هُنَا إِلَّا

• فَوَدَّ: (قَبْلَ الْخُلْعِ) أَي: بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. سم. • فَوَدَّ: (وَبُطْلَانِهِ) أَي: الْخُلْعُ مِنْ عَطْفِ الْأَزْمِ عِبَارَةٌ عَنْ أَيِّ لَتَيْنِ وَقُرْعِ الثَّلَاثِ قَبْلَهُ. اه. • فَوَدَّ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: الْبَاجِي، وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِابْنِ الرُّفْعَةِ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ مَعَهُ) أَي: الْبَاجِي وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي: الْبَاجِي. اه. كُرْدِيٍّ وَصَنَعَ الْمُغْنِي صَرِيحٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ لِابْنِ الرُّفْعَةِ. • فَوَدَّ: (لَا يُلَوِّي) أَي: لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى عَدَمِهِ أَيِ عَدَمِ التَّخْلُصِ. اه. كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَهُمْ) أَي: ابْنُ الرُّفْعَةِ وَصَاحِبَاهُ الْبَاجِي وَالشُّبْكِيُّ وَقَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ فِي الْأَخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي: فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ. اه. كُرْدِيٍّ.

• فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: اللَّيْلَةَ. • فَوَدَّ: (وَكَمَا فِي مَسْأَلَةِ التَّفَاحَتَيْنِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَسْأَلَةٌ مَا لَوْ قَالَ لِرُزْجِيهِ إِنْ لَمْ تَأْكُلِي هَذِهِ التَّفَاحَةَ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ لَامَتِهِ إِنْ لَمْ تَأْكُلِي التَّفَاحَةَ الْآخَرَى فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَالْيَسْتَا فَخَالَعَ وَبَاعَ فِي الْيَوْمِ ثُمَّ جَدَّدَ وَاشْتَرَى حَيْثُ يَتَخَلَّصُ. اه. • فَوَدَّ: (وَنَظَائِرِهِمَا) أَي: مَسْأَلَةُ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي الْخ وَمَسْأَلَةُ التَّفَاحَتَيْنِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلِعَدَمِهِ) أَي: عَدَمُ التَّخْلُصِ عَطْفٌ عَلَى لِلتَّخْلُصِ. • فَوَدَّ: (لَا أَفْعَلُ) أَي: إِنْ لَا أَفْعَلُ. اه. كُرْدِيٍّ، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَلَوْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لَسَلِمَ مِنْ إَشْكَالِ سَمٍ وَوَافَقَ الْغَالِبَ فِي بَابِ الْإِكْتِصَاءِ. • فَوَدَّ: (بِالْعَدَمِ) أَي: عَدَمُ الْفِعْلِ الْمُقْبَدِ بِزَمَتِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ أَيِ الْعَدَمِ إِلَّا بِالْآخِرِ أَيِ بَعْدِ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِ ذَلِكَ الزَّمَنِ وَقَدْ صَادَفَهَا أَيِ الْآخَرِ الزَّوْجَةَ. • فَوَدَّ: (بَائِنًا) أَي: مِنْ التَّكَاحِ الْأَوَّلِ فَيَشْتَمَلُ مَا لَوْ خَالَعَهَا ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ مَثَلًا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لِلْيَمِينِ الْخ) أَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي مِنَ الصَّيْغِ.

الشَّهْرِ الْآتِي فَخَالَعَ قَبْلَهُ فَلَا حِثَّ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ جَدًّا، وَيَتَمَيَّنْ امْتِنَاعَهُ بِهَا بِمَجَرَّدِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ وَلَمْ يُعْلَمْ مَا يَنْقُضُهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ مَا يَنْقُضُهُ وَلِأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْفِعْلُ بَعْدَ الْخُلْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ بَرَّهِ وَاسْتَمَرَّ الْخُلْعُ، وَإِلَّا بَانَ قَبْلَهُ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الْخُلْعِ) أَي: بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

جَهَةٌ جُنُبٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِسَلْبِ كُلِّيٍّ هُوَ الْعَدَمُ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ وَبِالْوُجُودِ لَا نَقُولُ
 حَصَلَ الْبُرُّ بَلْ لَمْ يَحْثُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ . وَكَلَامُ الشَّيْخَيْنِ أَوَاجِزُ الطَّلَاقِ فِي إِنْ لَمْ تَخْرُجِي اللَّيْلَةَ
 مِنْ هَذِهِ الدَّارِ، وَإِنْ لَمْ تَأْكُلِي هَذِهِ الثُّفَاحَةَ الْيَوْمَ نَفَعَهُ الْخُلُوعُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فِي صَوْرَتِنَا؛
 لِأَنَّهَا عَيْنُ صَوْرَتَيْهِمَا الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ وَمِثْلُهَا التَّفْهِي الْمُسْمِيُّ بِالزَّمَانِ كَمَا لَمْ
 أَفْعَلْ كَذَا لَمْ يَتَخَلَّصْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَقْصُودٌ مِنْهُ، وَهُوَ إِبْرَاءُ جُزْئِيٍّ وَلِلْيَمِينِ جَهَةٌ بَرٌّ هِيَ فَعْلُهُ
 وَجَهَةٌ جُنُبٌ بِالسَّلْبِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ نَقِيضُهُ وَالْجُنُبُ يَتَحَقَّقُ بِمُنَاقَضَةِ الْيَمِينِ وَتَفْوِيْتِ الْبُرِّ فَإِذَا
 التَّزَمَ ذَلِكَ بِالطَّلَاقِ وَفَوْتُهُ بِخُلُوعٍ مِنْ جِهَتِهِ خَبَثٌ لِنَفْوِيْتِهِ الْبُرِّ بِاخْتِيَارِهِ وَكَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي
 لَا أَكَلْتُ ذَا الْعُلَمَاءِ غَدًا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى وَزَعَمَ أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ يُخَالِفُ ذَلِكَ
 مَزْدُودٌ وَقَدْ تَبَسَّطْتُ مَا فِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ أَوَّلِ الْخُلُوعِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَى حُسْنِهِ
 وَتَخْرِيرِهِ فَرَاغَهُ وَصَوَّبَ الْبُلْقَيْنِي وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِي مَا رَجَعَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنَ التَّخْلِصِ

• فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ) أَيِ: الْمُقْتَدِرِ. • فَوَدَّ: (وَبِالْوُجُودِ الْخ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشَأِهِ قَوْلُهُ: وَلَيْسَ
 لِلْيَمِينِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَبِالْوُجُودِ الْخ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا بِالْوُجُودِ
 فِيهِ يَحْصُلُ الْجُنُبُ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِيْقٌ بِالْعَدَمِ الْخ يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ كَمَا هُوَ
 ظَاهِرٌ إِذَا التَّعْلِيْقُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بِالْوُجُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَمَّا هَذَا الْكَلَامُ بِالنَّظَرِ لِإِنْ لَمْ أَفْعَلْ، وَأَمَّا لَا أَفْعَلْ
 فَعَلَى الْعَكْسِ مِنْهَا فِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. وَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى حَمَلٍ لَا أَفْعَلْ عَلَى مَعْنَى وَبِالطَّلَاقِ
 الثَّلَاثَ لَا أَفْعَلْ، وَأَمَّا إِذَا حَمِلَ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْكُرْدِيِّ أَيِ إِنْ لَا أَفْعَلْ فَرَوَّجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ
 الْبِثَالَيْنِ. • فَوَدَّ: (لِعَدَمِ شَرْطِهِ)، وَهُوَ السَّلْبُ الْكُلِّيُّ أَيِ وَشَتَانٌ مَا بَيْنَهُمَا. اه. كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (فِي إِنْ لَمْ
 تَخْرُجِي الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (نَفَعَهُ الْخُلُوعُ) وَالْجُمْلَةُ بَدَلٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْخ وَقَوْلُهُ: (صَرِيحٌ الْخ)
 خَيْرُهُ. • فَوَدَّ: (فِي صَوْرَتِنَا) أَرَادَ بِهَا قَوْلَهُ لَا أَفْعَلْ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ. اه. كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ الْخ)
 عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلْ الْخ وَقَوْلُهُ: لَا أَفْعَلْ أَيِ وَبِالطَّلَاقِ لَا أَفْعَلْ. • فَوَدَّ: (كَإِذَا) أَقُولُ وَمِثْلُ
 إِذَا كُلُّ أَدَاةٍ شَرْطٌ غَيْرُ إِنْ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (يَتَحَقَّقُ بِمُنَاقَضَةِ الْيَمِينِ) أَيِ: يَحْصُلُ بِمُنَاقَضَةِ الْخ. اه.
 ع. ش. • فَوَدَّ: (فَإِذَا التَّزَمَ ذَلِكَ) أَيِ: الْبُرُّ أَوْ الْفِعْلُ بِالطَّلَاقِ كَمَا قَالَ عَلِيُّ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَ لَا دُخْلَنَ اللَّيْلَةَ
 الدَّارَ أَوْ إِذَا لَمْ أَذْخُلِ اللَّيْلَةَ الدَّارَ فَاتَتْ طَالِقٌ ثَلَاثًا. اه. كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ: عَدَمُ التَّخْلِصِ فِي
 لَا أَفْعَلْ. • فَوَدَّ: (وَصَوَّبَ الْبُلْقَيْنِي وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِي الْخ)، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْطِلَاقِ كَلَامِ
 الْأَصْحَابِ. اه. مُغْنِي، وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ سَمِ قَالَ ع. ش. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي أَوَّلِ الْخُلُوعِ أَنَّهُ

• فَوَدَّ: (وَبِالْوُجُودِ الْخ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا بِالْوُجُودِ فِيهِ يَحْصُلُ
 الْجُنُبُ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِيْقٌ بِالْعَدَمِ الْخ يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ إِذَا التَّعْلِيْقُ فِيهِ
 إِنَّمَا هُوَ بِالْوُجُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَمَّا هَذَا الْكَلَامُ بِالنَّظَرِ لِإِنْ لَمْ أَفْعَلْ، وَأَمَّا لَا أَفْعَلْ فَعَلَى الْعَكْسِ مِنْهَا فِي
 ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مُطْلَقًا وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَلَا كَلَّنَ ذَا الطَّعَامِ غَدًا فَتَلَفَ فِيهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ بِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ فِي هَذِهِ، وَهُنَا لَمْ يَسْتَحِلْ مَعَ الْخُلْعِ لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ وَلِأَنَّهُ لَمْ يُفَوِّتْ مَحَلَّ الْبِرِّ بِلِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ فَإِذَا مَضَى الزَّمَنُ الْمَجْهُولُ طَرَفًا وَلَمْ يُفْعَلِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ لَمْ يَحْتِثْ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ يَتَوَتَّنُهَا بِالْخُلْعِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْفَعْلِ فِي حَيَاتِهَا ثُمَّ مَاتَتْ لَا حِثٌّ بَعْدَ فَرَاغِ الشَّهْرِ لِعَدَمِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يُقَلَّ أَحَدٌ بِالْحِثِّ قُبَيْلَ الْمَوْتِ انْتَهَى، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ التَّظَايِيرَ بِخِلَافِ مَا تَقَرَّرَ. وَقَوْلُهُ: لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ فِي غَايَةِ الْبُقْدِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ بَعْدَ الْخُلْعِ مَعَ صِحَّتِهِ لَا يُسَمَّى بَرًّا؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ عِصْمَةٌ أُخْرَى وَقَوْلُهُ: لَمْ يُفَوِّتْ مَحَلَّ الْبِرِّ بِلِ مَحَلِّ

يَخْلُصُهُ الْخُلْعُ فِي الصَّبِيحِ كُلِّهَا مُطْلَقًا. اهـ. عبارة الحلبي. والحاصل أن عند شيخنا الزيادي أن الخلع يخلص مطلقًا، وإن كان في إيجاب مُقَيَّدَ بَرَمَنٍ وعند الشيخ ابن حجر أنه يخلص في التقى دون الإنبات ولو غير مُقَيَّدَ بَرَمَنٍ وعند شيخنا ر إته يخلص فيما عدا الإنبات المُقَيَّدَ بَرَمَنٍ تأمل. اهـ عبارة الإمداد فالصبيغ أربع اثنتان يُقَيَّدُ فِيهِمَا الْخُلْعُ، وهما الحلف على التقى كلا أَفْعَلُ كذا والحلف على الإنبات مُعَلَّقًا بما لا إشعار له بالزمان كأن لم أَفْعَلْ كذا واثنتان لا يُقَيَّدُ فِيهِمَا الْخُلْعُ، وهما الحلف على الإنبات مُعَلَّقًا بما يُشِيرُ بَرَمَانٍ كَذَا لَمْ أَفْعَلْ كذا والحلف بِأَفْعَلَنْ وَنَحْوِهَا. اهـ. وبذلك تعلم ما في قول الحلبي وعند الشيخ ابن حجر إلخ. هـ. فود: (مطلقًا) أي: سواء كانت الصبيغة إن لم أَفْعَلْ أو لَأَفْعَلَنْ. اهـ. كُرْدِي. هـ. فود: (بين ما هنا)، وهو قوله: أَمَا لَوْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَتَاهَا تَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا فِي هَذَا الشَّهْرِ إلخ ونظائرها سواء كانت الصبيغة لا أَفْعَلْ أو إن لم أَفْعَلْ أو لَأَفْعَلَنْ. هـ. فود: (حيث) أي: حيث حَيْثُ. هـ. فود: (بِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَفَرَّقَ. هـ. فود: (في هذه) أي: مسألة لَأَكَلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا إلخ. هـ. فود: (لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ) أي: نحو الدخول المُعَلَّقُ بِوُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ الطَّلَاقُ. هـ. فود: (ولم يفعل إلخ) الأولى كَوْنُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. هـ. فود: (ثم ماتت) أي: قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ. هـ. فود: (انتهى) أي: كلام البلقيني. هـ. فود: (ويُرَدُّ) أي: تصويب البلقيني التَّخْلُصَ مُطْلَقًا. هـ. فود: (بأنه يلزم عليه تشتت التظاير) قد يُقَالُ تَشْتَّتُ التَّظَايِيرُ لِلْمَذْرُوكِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ هُوَ لَا زِمٌ بَلْ لَا تَشْتَّتُ فِي الْمَعْنَى لِانْتِغَاءِ التَّظِيرَةِ حَيْثُ تَقْبَلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. هـ. فود: (ما تقرر) أي: بحاصل كلام السبكي. هـ. فود: (لا يسمى برًّا) فيه نظر لِتَضَرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ الصَّبِيغَةِ حَالِ الْبَيْنُونَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ تَبَعًا لَهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي مَسْأَلَةِ مَا لَوْ عَلَّقَ بِنَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِ التَّطْلِيْقِ كَالضَّرْبِ فَضَرَبَهَا، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ طَلَاقًا وَلَوْ بَايَنَّا أَنَّهَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ وَحَيْثُ فَلَا بُعْدَ فِيمَا ذَكَرَ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مَنَعُ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الطَّلَاقِ يَسْتَلْزِمُ إلخ. اهـ. سم.

هـ. فود: (ويُرَدُّ بأنه يلزم عليه تشتت التظاير) قد يُقَالُ تَشْتَّتُ التَّظَايِيرُ لِلْمَذْرُوكِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ هُوَ لَا زِمٌ بَلْ لَا تَشْتَّتُ فِي الْمَعْنَى لِانْتِغَاءِ التَّظِيرَةِ حَيْثُ تَقْبَلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فود: (لا يسمى برًّا) فيه نظر لِتَضَرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ الصَّبِيغَةِ حَالِ الْبَيْنُونَةِ كَمَا صَرَّحَ

الطَّلَاقِ لَا يَنْفَعُهُ؛ لِأَنَّ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الطَّلَاقِ يَسْتَلْزِمُ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الْبِرِّ بَلْ هُوَ عَنْهُ كَمَا هُوَ
وَاضِحٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالْمَوْتَ ظَاهِرٌ إِذْ مَعَ الْمَوْتِ لَا يُنْسَبُ لِتَقْوِيَتِ الْبَتَّةِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ
جُبِلَتْ عَلَى اسْتِمَاعِهِ وَقَدْ بَخَلَّافَ غَيْرَهُ وَلَوْ خَلَّفَ بِالثَّلَاثِ لَا يَفْعَلُ كَذَا ثُمَّ خَلَّفَ بِهَا لَا يُخَالِغُ
وَلَا يُؤَكِّلُ فِيهِ فَخَالَفَهَا فَقِيلَ يَقَعُ الثَّلَاثُ وَغُلِّطَ بِأَنَّهُ إِذَا خَالَغَ بَانَثٌ فَلَا يَقَعُ الْمُعْلَقُ بِهِ وَقَوْلُ
الْجُمْهُورِ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجُزْءَ يَتَقَارَنَانِ فِي الزَّمَنِ لَا يَجْرِي هُنَا؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا هُنَا تَرْتِيبًا زَمَنِيًّا؛ ...

• فَوُدَّ: (بَلْ هُوَ هَيْئَتُهُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ الزَّوْجَةُ وَمَحَلَّ الْبِرِّ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْبِرُّ، وَهُوَ الْفِعْلُ
فِي الْأَفْعَلَنَ، وَهُمَا مُتَبَايِنَانِ قَطْعًا وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْبِرُّ لَيْسَ هُوَ مَحَلُّ الْبِرِّ فَقَدْ أَرَادَهُ الْبَلْقَيْنِي
بِمَحَلِّ الْبِرِّ فَالْكَلَامُ عَلَيْهِ يَنْفَعُ أَنَّهُ مَحَلُّ الْبِرِّ حَقِيقَةً لَوْ تَمَّ لَا يُعِيدُ قَتَامُلُهُ. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (إِذْ مَعَ الْمَوْتِ
لَا يُنْسَبُ لِتَقْوِيَتِ الْبَتَّةِ الْخ)، وَأَطَالَ سَمَ فِي رَدِّهِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ خَلَّفَ بِالثَّلَاثِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِفَرْقِهِمْ) فِي
الْتِهَامَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (فَقِيلَ) إِلَى (بَانَثٍ)، وَإِلَّا أَنَّهُ اسْقَطَ لَفْظَةً وَلَوْ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ قَبْلَ فِعْلِ الْمَخْلُوفِ
عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ ابْتَدَلَ قَوْلَهُ الْقِيَاسُ بِقَوْلِهِ يُخْتَمَلُ. • فَوُدَّ: (ثُمَّ خَلَّفَ بِهَا) أَيِ: بِالثَّلَاثِ ثَانِيًا وَكَذَا لَوْ خَلَّفَ بِهَا
إِثْنَاءً أَنَّهُ لَا يُخَالِغُ ثُمَّ خَالَغَ لَمْ يَحْتِثْ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّغْلِيلِ فَمَا ذَكَرَهُ تَصْوِيرًا لَا غَيْرُ. اهـ. ع. ش.

• فَوُدَّ: (وَلَا يُؤَكِّلُ فِيهِ) أَيِ: فِي الْخُلْعِ. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَوُغْلِطَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ
لِلْقَوْلِ بِالْوُقُوعِ. • فَوُدَّ: (فَلَا يَقَعُ الْخ) كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. زِهَابَةُ. • فَوُدَّ: (الْمُعْلَقُ بِهِ)
أَيِ: الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ بِالْخُلْعِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَيْنَهُمَا تَرْتِيبًا زَمَنِيًّا) يُتَأَمَّلُ فِيهِ وَفِي دَلِيلِهِ الْمَذْكُورِ وَكَانَ يُمَكِّنُ
أَنْ يَبْدَلَ قَوْلَهُ لَا يَجْرِي هُنَا بِقَوْلِهِ لَا يُعِيدُ هُنَا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مُنَافٍ لِلْجُزْءِ فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.

بِذَلِكَ تَبَعًا لَهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ عَلَّقَ بَتْنِي فِعْلٍ غَيْرِ التَّطْلِيقِ كَالضَّرْبِ
فَضَرَبَهَا، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ طَلَاقًا وَلَوْ بَانَتْ أَنَّهُ تَنَحَّلَ الْيَمِينُ وَحَيْثُ فَلَا يُعَدُّ فِيمَا ذَكَرَ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مَنْعُ قَوْلِهِ؛
لِأَنَّ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الطَّلَاقِ يَسْتَلْزِمُ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الْبِرِّ. • فَوُدَّ: (بَلْ هُوَ هَيْئَتُهُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ
الزَّوْجَةُ وَمَحَلَّ الْبِرِّ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْبِرُّ، وَهُوَ الْفِعْلُ فِي الْأَفْعَلَنَ، وَهُمَا مُتَبَايِنَانِ قَطْعًا وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّ مَا
يَخْصُلُ بِهِ الْبِرُّ لَيْسَ هُوَ مَحَلُّ الْبِرِّ فَقَدْ أَرَادَهُ الْبَلْقَيْنِي بِمَحَلِّ الْبِرِّ فَالْكَلَامُ عَلَيْهِ يَنْفَعُ أَنَّهُ مَحَلُّ الْبِرِّ حَقِيقَةً لَوْ
تَمَّ لَا يُعِيدُ قَتَامُلُهُ. • فَوُدَّ: (لَا يُنْسَبُ لِتَقْوِيَتِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ مَعَ التَّمَكُّنِ تَقْوِيَتٌ فَكَيْفَ لَا يُنْسَبُ لَهُ
وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ النَّفْسَ الْخ لَا يُنَافِي التَّقْوِيَتَ وَنَسَبَتَهُ، وَكَمَا أَنَّ النَّفْسَ جُبِلَتْ عَلَى مَا ذُكِرَ جُبِلَتْ عَلَى
اسْتِمَاعِهِ تَلَفُّ الرَّغِيفِ مَثَلًا قَبْلَ الْعِدِّ وَلَمْ يَنْفَعْ ذَلِكَ لِنَسَبَتِهِ التَّقْوِيَتِ عَلَى أَنَّهُمْ صَرَّحُوا فِي مَسْأَلَةِ الرَّغِيفِ
بِالْحَنِثِ إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ فِي الْعِدِّ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ وَفِيمَا لَوْ خَلَّفَ لَيَقْضِينَ حَقَّهُ غَدًا فَمَاتَ فِيهِ بَعْدَ
التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَلَمْ يَقْضِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ قُوَّتُ الْبِرِّ فَقَدْ نَسَبُوهُ مَعَ الْمَوْتِ الْمُسْتَعْبَدِ بِالْجِلَّةِ لِتَقْوِيَتِ الْبِرِّ
فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (فَقِيلَ يَقَعُ الثَّلَاثُ الْخ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ شَرْحُ م ر.

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَيْنَهُمَا هُنَا تَرْتِيبًا زَمَنِيًّا) يُتَأَمَّلُ فِيهِ وَفِي دَلِيلِهِ الْمَذْكُورِ وَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَبْدَلَ قَوْلَهُ: لَا يَجْرِي
هُنَا الْخ بِقَوْلِهِ لَا يُعِيدُ هُنَا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مُنَافٍ لِلْجُزْءِ فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات فخلع
بالثلاث ما يفصل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المخلوف عليه عيئت فلانة لهذا
الحليف تعيئت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده
توزيع العدد؛ لأن المفهوم من خليفه إفادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك. (ولو طلق)
حرّ (دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج)، وإصابة (عادت ببقية الثلاث) إجماعاً إذا لم يكن
زوج وإفاداً لقول أكابر الصحابة إذا كان ولم يُعرف لهم مخاليف منهم واستدل له البلقيني
بقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٠]؛ لأنه لم يُفَرَّقْ

سم. هـ. فود: (لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع إلخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخلع
ليتزوجها به، وإذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع. وحاصله أنه
امتنع وقوع الثلاث قطعاً للذور، وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فقدم الوقوع ليس لانتهاء
الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (ولو كان له زوجات إلخ) سكتب
عن العباب وقاوى شيخنا الرملي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظر. اهـ. سم. هـ. فود: (ولم
ينو إلخ) الواو للحال اهـ. ع. ش. هـ. فود: (ولو قبل فعل المخلوف عليه) هذا يفيد كما يصرح بذلك في آخر
باب الطلاق أنه لا فرق في التمين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعيته في مية أو بائن بعد التلويح؛
لأن العبرة بوقته لا بوقته وجود الصفة على المعتد، وهو واضح فإن يمينه انقضت مطلقاً فلا فرق في
التمين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم ما نصفه قوله: وله أن يعيته إلخ تقدم في فصل
شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه أنه إنما يجوز تمينه في مية
ومبائة بعد وجود الصفة. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (تمين) أي: وللثلاث فيمن عليها منهن خاصة إذا قبل
المخلوف عليه. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (وليس له إلخ) أي: لا ظاهراً ولا بائناً فلا يدين، وهذا ظاهر حيث
أطلق وقت الحليف أي كما هو الغرض أما لو قال أزدت الحليف من بعضهن أو توزع الثلاث عليهن
فقياس ما يأتي فيما لو قال؛ لأربع أو قتت عليكن أو يتيكن الثلاث الطلقات، وقال أزدت يتيكن أو
عليكن بعضكن إلخ أنه يدين. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (قبل الحنث) أي: قبل فعل المخلوف عليه.

هـ. فود: (توزيع العدد) أي: بأن يجعل الثلاث مثلاً موزعة على الأربع فتطلق كل طلقة. اهـ. ع. ش.
هـ. فود: (رفعها) أي: البيئونة الكبرى وقوله: بذلك أي التوزيع. هـ. فود: (إذا لم يكن زوج) أي: إن لم
تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله: إذا كان أي الزوج. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (ولم يُعرف لهم)
الواو للحال والضمير للأكابر وضمير منهم للصحابة. هـ. فود: (واستدل له) أي: لإطلاق ما في المتن أو
للشق الثاني منه.

هـ. فود: (ولو كان له زوجات إلخ) انظر ما كتبه عن العباب وقاوى شيخنا الشهاب الرملي في فصل
شك في طلاق ما يتعلق بذلك.

بين أن تزوج آخر، ويدخل بها قبل الثالثة، وأن لا فاقترض ذلك أن لا فرق (وإن لث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) إجماعاً وغير الحر في الثنتين كهو فيما ذكر في الثلاث. (وللعبد) أي من فيه رق، وإن قل (طلقاً فقط)، وإن تزوج حرة؛ لأنه المالك للطلاق فينبط الحكم به ولخبر الدارقطني مرفوعاً «طلاق العبد ثنتان» وقد يملك الثالثة بأن يطلق ذممي ثنتين ثم يحارب ثم يسترق فله ردّها بلا محلل اعتباراً بكونه حراً حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرق عادت له بواحدة فقط؛ لأنه لم يستوف عدّد العبيد قبل رقه (وللعمر ثلاث)، وإن تزوج أمة لما مرّ وقد صرح أنّه **سئل** عن قوله تعالى ﴿أَطْلَقَ مَرَّتَيْنِ﴾ (ابن: ٢٢٩) أين الثالثة فقال: «**أو تسريحاً بإحسن**» (ابن: ٢٢٩). (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثاً إجماعاً إلا ما شدّ به الشعبي (ويوزانان) أي من طلق مريضاً والمطلقة (في عدة) طلاق (رجعي) إجماعاً (لا بالين) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضاً (توّه) بشروط ليس هذا محل ذكرها وبه قال الأئمة الثلاثة؛ لأن ابن عوف طلق امرأته الكلبية في مرض موته فورئها عثمان **تبيّنها** فصولحت من ربيع الثمن على ثمانين ألفاً قبل دنائير وقيل ذراهم؛ لأنه قد قصّد جزمانها فغويلاً بتقيض قصده كما لا يبرئ القاتل، وإذا قصّد به الفراق على الجديد كره

فود: (أي من فيه رق) إلى قول المتن: (توّه) في المصنفين إلا قوله: (إلا ما شدّ به الشعبي).
 فود: (لأنه إلخ) علة لمقدّر أي: وإنما لم يغيّر حرية الزوجة؛ لأنه إلخ أي الزوج. فود: ثم يحارب أي: نقض العهد. اه. أسنى عبارة المصنفين ثم التحق بدار الحرب. اه. فود: (فله إلخ) أي: في حال الرق وقوله: ولو كان أي الذمي الذي استرق. اه. ع ش. فود: (طلقها إلخ) أي: قبل الرق. فود: (لأنه لم يستوف إلخ) أي: بخلاف ما مرّ أيضاً. فود: (لما مرّ) أي: في قوله: (لأنه المالك إلخ). فود: (سئل عن قوله تعالى إلخ) ولما كان السؤال ناشئاً عنه نُسب إليه أو المصنف سئل سؤالاً ناشئاً عنه أو عن بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ﴾ (الاحقاف: ١١٩) أي: بعد طبق. اه. بجيرمي. فود: (أين الثالثة) أي: فقيل أين إلخ. فود: (إلا ما شدّ إلخ) أي: إلا قولاً شدّ إلخ استثناءً عما تضمنته قوله: إجماعاً أي لاتفاق أقوال مجتهدي الأمة عليه. فود: (من طلق مريضاً إلخ) الأولى الزوجان.

فود (سني): (توّه) إنما عرّ به دون يتوزانان تنبيهاً على أنها لو ماتت لا يرثها، وهو كذلك. اه. مضمّن. فود: (بشروط إلخ) أحدها: كون الزوجية واريثة فلو أسلمت بعد الطلاق فلا. ثانيها: عدم اختيارها فلو اختلعت أو سالت فلا. ثالثها: كون البيونة في مرض مخوف ونحوه ومات بسببه فإن برئ منه فلا. رابعها: كونها بالطلاق لا بيلعان وقسح. خامسها: كونه منشأ ليخرج ما إذا أقرّ به. سادسها: كونه متجراً. اه. مضمّن. فود: (وبه) أي: بالقديم. فود: (طلق امرأته إلخ) أي: طلاقاً باتناً. اه. زيادي. فود: (من ربيع الثمن) أي: لأن زواجه كنّ أربعاً. اه. ع ش. فود: (به) أي:

نظير ما مر في نحو بيع مال الزكاة في أثناء الحول فرازا منها والقياس التحريم لفرقهم بين تزدد الشافعي هنا وجزمه ثم بنفع الحيلة بأن هذا حق آدمي مقيت أي أصالة فاحتيط له ويقول أصالة اندفع إيراد ما إذا انحصر مستحقوها وبأن المريض محجور عليه فمئع من إسقاط بعض الورثة بخلاف المالك ثم .

فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه لو ذكره، وما يتعلق بذلك

(قال طلقك أو أنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الصرائح (وتوى عددا) يثنى أو ثلاثا (وقع) ما نواه ولو في غير موطنه؛ لأن اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه فوق قطعاً واستشكل بأنه لو نذر الاعتكاف وتوى أيأما ففي وجوبها وجهان قال الزركشي وكأن الفرق أن الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف . انتهى . وليس بشاف بل ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يتجه في الفرق أن التقدد في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف

بطلاقها الفراء أي من إزنها . فود: (كثرة الخ) معتد . اهـ . ع ش . فود: (بنفع الحيلة) تنازع فيه تزدد وجزم . فود: (بأن هذا) متعلق لفرقهم والإشارة إلى الإزب .

(فصل: في تعدد الطلاق)

فود: (وما يتعلق بذلك) أي: من قصد التأكيد أو الاستئناف وغير ذلك . اهـ . ع ش .
 فود: (سنى: (قال طلقك الخ) أي: لو قال شخص لزوجه ولو نائمة أو مجنونة طلقك الخ . اهـ .
 فود: (أو نحو ذلك) إلى قوله: (واستشكل) في المئني ، وإلى قوله: (ولو قال أنتما) في النهاية
 لا قوله: (واستشكل) إلى المتن . فود: (أو نحو ذلك الخ) أي: وإن لم يخطبها كقوله هذه طالق .
 اهـ . فود: (جواز تفسيره به) أي: تفسير اللفظ بالعد أي بالمضمر المدي كان يقال أنت طالق
 ثلاث تطليقات فإن ثلاث تطليقات تفسير لطالبي . اهـ . كزدي . فود: (واستشكل) أي: كؤ الوقوع
 قطعاً . فود: (بل ليس بصحيح) يمكن أن يوجه عدم الصحة بأن ما ذكر نذر اعتكاف لا اعتكاف والتذر
 صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سيد عمر وسم . فود: (والذي يتجه في الفرق الخ) قد يناقش في
 هذا الفرق بأنه لا خفاء أن معنى كونه توى أيأما أنه توى الإعتكاف في تلك الأيام والإعتكاف في تلك
 الأيام غير خارج عن حقيقة الإعتكاف كعدم خروج المدي عن حقيقة الطلاق فليأمل . اهـ . سم أقول

(فصل: في تعدد الطلاق الخ)

فود: (بل ليس بصحيح الخ) يُحتمل أن وجه ذلك أن الإعتكاف أيضاً تدخله الكناية في المدي في
 الجملة فإنه لو نذر اعتكاف يوم وتوى مع ليلته لزمه اعتكافها أيضاً . فود: (والذي يتجه في الفرق أن
 الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خفاء أن معنى كونه توى أيأما أنه توى الإعتكاف في تلك الأيام
 والإعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الإعتكاف كعدم خروج المدي عن حقيقة الطلاق
 فليأمل .

الشرعية؛ لأن الشارع لم يربطها بعدد معين بخلاف التعدد في الطلاق فإنه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان المني هنا داخلاً في لفظه لاحتماله له شرعاً بخلافه ثم فإنه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في التذرع. (وكذا الكناية) إذا نوى بها عدداً وقع للخبر الصحيح (أن) ركانة طلق امرأته البتة ثم قال ما أزدت إلا واحدة فحلفه ﷻ على ذلك وردها إليه) دل على أنه لو أراد ما زاد عليها وقع، وإلا لم يكن لاستخلافه فائدة ونية العدد كنية أصل الطلاق فيما مر من اقترانها بكل اللفظ أو بعضه.

(فرع): قال أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب ففيه خلاف

الأولى في المناقشة أن يقال إن حقيقة الطلاق الشرعية العدد خارج عنها أيضاً إذ هي ليست إلا حل عضمة النكاح، والعدد من عوارضها كسائر المعدودات، وهذا كله على سبيل التزويل أن كلامهم المستشكل مفروض في الإغتكاف والحق أنه مفروض في نذره كما أسلفناه آنفاً. اهـ. سيد عمر وقد يجاب بأن المراد من عدم خروج التعدد عن الحقيقة الشرعية أن يكون له في الشرع عدد معين لا يتجاوز عنه كما أفاده التعليل، وهذا موجود في الطلاق دون الإغتكاف. هـ فود: (لم يربطها) الأولى تذكير ضمير المفعول. هـ فود: (للخبر الصحيح أن ركانة الخ) كأن مبنى الاستدلال أن المراد بكونه طلقاً البتة أنه طلقاً بصيغة البتة فليتأمل. اهـ سم، وأقره ع ش ورشيد و عقبه السيد عمر بما نصه ولك أن تقول إن الحديث ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما ذكر من أن الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكناية، ولعله أشار إلى ذلك بقوله فليتأمل. والأولى أن يقال إن ما ذكر ليس دليلاً على خصوص الكناية بل على عموم أنه إذا وقع طلاقاً صريحاً كان أو كناية ونوى عدداً ولم يتلفظ به أنه يقع والحديث حبيز واضح الدلالة على ذلك، وإن جاز أن يكون تطليق ركانة بلفظ صريح إذا فرق بينه وبين الكناية إلا في إفادة حل العضمة فإن الأول نص فيه والثاني محتمل، وأما ما نواه من العدد فهما متساويان في عدم إفادته فتحيت صحت اختيار إرادته مع أحدهما صحت من الآخر. اهـ. وهذا وجيه في ذاته لكن صنيع الشارح والنهاية كالصريح في أن ما ذكر دليل على خصوص الكناية. هـ فود: (البتة) أي طلاقاً مبنوياً. اهـ. ع ش عبارة الكردني يعني بلفظ البتة. اهـ. هـ فود: (دل) أي تخليفه ﷻ على أنه أراد الواحدة فقط. هـ فود: (فيما مر) أي في أوائل الباب في مبحث الكناية. هـ فود: (قال أنت طالق ثلاثاً الخ) لو لم يزد ثلاثاً ولا نية له وقعت واحدة كما أفنى به الوالد ﷺ تعالى تبعاً لابن الصباغ اهـ نهاية أقول هذا الإفتاء محل تأمل فيتبين أن يأتي فيه الثلاثة الاحتمالات فيما لو نوى التخيير وقطع الملاقي وقعت واحدة، وإن نوى التعليق لا تطلق إلا إن اتفقت المذاهب المعتد بها على أنها بمن يقع عليها الطلاق حال التلفظ به،

هـ فود: (للخبر الصحيح أن ركانة الخ) كأن مبنى الاستدلال أن المراد بكونه طلقاً البتة أنه طلقاً بصيغة البتة فليتأمل. هـ فود: (ثلاثاً) لو لم يزد ثلاثاً ولا نية له وقعت واحدة كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملي تبعاً لابن الصباغ شرح م ر.

مَرَّ الَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِذَلِكَ شِدَّةَ الْعِنَايَةِ بِالتَّجْزِيرِ وَقَطَعَ الْعَلَائِقَ وَحَسَمَ تَأْوِيلَاتِ الْمَذَاهِبِ فِي رَدِّ الثَّلَاثِ عَنْهَا وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَإِنْ نَوَى التَّمْلِيقَ بِأَنْ قَصَدَ إِبْقَاعَ طَلَاقٍ اتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ عَلَى وَقْعِهِ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا إِنْ اتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ الْمَعْتَدَةُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا مِثْرٌ يَقَعُ عَلَيْهَا الثَّلَاثُ حَالَةَ التَّلَقُّطِ بِهَا، وَإِنْ أَطْلُقَ فَلِلْمُظَرِّ فِيهِ مَجَالٌ، وَالتَّضَادُّ الْأَعْلَبُ مِنْ قَائِلِي ذَلِكَ قَصْدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلْيُحْمَلِ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَزَمَ بِذَلِكَ وَلَوْ قَالَ أَنْتُمَا طَالِقَانِ ثَلَاثًا، وَأَطْلُقْ وَقَعَ عَلَى كُلِّ طَلْقَتَيْنِ أَوْ بَنِيَّةٍ أَنْ كُلًّا طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ أَنْ كُلُّ طَلْقَةٍ تَوَزُّعٌ عَلَيْهِمَا طَلَّقَتْ كُلُّ ثَلَاثًا كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ فِي أَنْتَ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَمْ تَعْلَمْ نِيَّتَهُ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ مَا يُفِيدُ الطَّلَاقَ الْمُوجِبَ لِلْبَيْتُونَةِ الْكُبْرَى . انتهى .

وَأِنْ أَطْلُقَ حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْمَعْجَبُ مِنَ الْفَاضِلِ الْمُحْسِنِ حَيْثُ نَقَلَ الْإِفْتَاءَ الْمَذْكُورَ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ أَيْ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى حَالَةِ الْإِطْلَاقِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَمَّضِ السَّائِلُ فِي سُؤَالِهِ إِلَّا إِلَيْهَا فَاقْتَصَرَ فِي الْجَوَابِ عَلَى مَوْرِدِ السُّؤَالِ وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ فِي الْإِفْتَاءِ كَثِيرًا فَلَا يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْحُكْمِ بِذَلِكَ .
 اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . هـ فَوَدُ : (مَرَّ) أَيْ فِي مَبْنَحِ الصَّرَاحِ . هـ فَوَدُ : (وَالَّذِي يُتَّجَعُ الْخُ) .

(فَرَّخَ) : فِي الرُّوْضِ فِي آخِرِ الْبَابِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا وَقَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . اهـ . وَفِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ أَنْتَهُمْ حَلَفَ ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ وَقَعَتِ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا يَقْتَضِيهِ فِيمَا لَوْ أَطْلُقَ لَكِنَّ الْأَوَجَّهَ فِيهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ لِلشُّكِّ فِي مَوْجِبِ الثَّلَاثِ سَمِ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش .

هـ فَوَدُ : (مِنْ قَائِلِي ذَلِكَ) أَيْ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ . هـ فَوَدُ : (قَصْدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ) أَيْ : شِدَّةَ الْعِنَايَةِ بِالتَّجْزِيرِ الْخُ فَلْيُحْمَلِ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ أَيْ يَقَعُ الثَّلَاثُ . هـ فَوَدُ : (وَقَعَ عَلَى كُلِّ طَلْقَتَيْنِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتَيْهِ أَنْتُمَا طَالِقَانِ ثَلَاثًا أَوْ أَنْتِ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَنَوَى أَنْ كُلًّا طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ أَنْ كُلُّ طَلْقَةٍ تَوَزُّعٌ عَلَيْهِمَا طَلَّقَتْ كُلُّ ثَلَاثًا فَإِنْ أَطْلُقَ أَنْجَعُ وَقَوْعُ الثَّلَاثِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ مَا أَوْجَبَ الْبَيْتُونَةَ الْكُبْرَى ، وَيُحْتَمَلُ وَقَوْعُ طَلْقَتَيْنِ عَلَى كُلِّ وَرَجَحَهُ بَعْضُهُمْ . هـ فَوَدُ : (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ الْخُ) فَعِنْدَ هَذَا الْغَيْرِ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . م ر اهـ سَم . هـ فَوَدُ : (فَقَالَ فِي أَنْتِ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ الْخُ) أَيْ : وَمِثْلُهُ أَنْتُمَا طَالِقَانِ ثَلَاثًا . هـ فَوَدُ : (مَا يُفِيدُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

هـ فَوَدُ : (وَالَّذِي يُتَّجَعُ الْخُ) كَذَا شَرَّحَ م ر .

(فَرَّخَ) : فِي الرُّوْضِ فِي آخِرِ الْبَابِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا وَقَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . اهـ . قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ أَنْتَهُمْ حَلَفَ ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ وَقَعَتِ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا يَقْتَضِيهِ فِيمَا لَوْ أَطْلُقَ لَكِنَّ الْأَوَجَّهَ فِيهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ لِلشُّكِّ فِي مَوْجِبِ الثَّلَاثِ . اهـ . هـ فَوَدُ : (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) فَعِنْدَ هَذَا الْغَيْرِ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ م ر .

وفي الجزم بكون هذا هو المفهوم من هذه دون الأولى نَظَرُ ظاهرٌ بل الوجه أنه مُحْتَمَلٌ له ولِمُقَابِلِهِ بناءً على أَنَّ الإجمالَ بعدَ التَّفْصِيلِ هل يُنْزَلُ على الكُلِّ التَّفْصِيلِيّ أو الإجماليّ. والوجه هنا الثاني إلا إن قامت القرينة الظاهرة على الأول، وهنا أصلُ بقاءِ العِصْمَةِ يُؤَيِّدُ الثاني فهو كما يأتي في أنت طالق كآلفِ فتَمَيَّنْ وقَوِّعْ طَلَقَتَيْنِ فقط عندَ الإطلاقِ في الصُّورَتَيْنِ وسيأتي لذلك مزيدٌ آخرُ الفصل وقولُ الشيخين عن البوشنجي في أنت طالق ثلاثاً إلا نصفاً، وأطلق يقطع طَلَقَتَيْنِ أي إلا نصفَهُنَّ يُؤَيِّدُ الثاني إلا أن يُفَرَّقَ على بُعْدِ بَأْنِ الاستثناء هنا أَفْهَمُ أَنَّهُ لم يَرُدْ البيئونة الكبرى بخلافه في مسألتنا. (ولو قال أنت طالق واحدة) بالتَّصْبِيبِ كما يَحْطِئُهُ وكذا لو حَذَفَ طالق كما بحثه الزركشي وغيره وكلامُ الشيخين يَدُلُّ عليه (وقوى عدداً فواحدة) هي التي تَقَعُ دونِ المنوي؛ لأنَّ اللَّفْظَ لا يَحْتَمِلُهُ (وقيل) يقطع (المنوي) كله مع التَّصْبِيبِ

• فَوَدَّ: (يَكُونُ هَذَا) أَي الطَّلَاقِ الْمَوْجِبِ لِلْبَيِّنُونَةِ الْكُبْرَى. • فَوَدَّ: (مِنْ هَذِهِ) أَي: أَتَيْتَ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ دُونَ الْأَوَّلَى يَغْنِي الطَّلَقَتَيْنِ فَلَا تُفْهَمَانِ مِنْ هَذِهِ أَصْلًا وَكَانَ الْأَوَّلَى دُونَ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَي: قَوْلُهُ أَتَيْتَ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ وَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِي وَلِلْكَرْدِيِّ هُنَا تَكْلُفَاتٌ مَبْنَاهَا حَمْلُ الْأَوَّلَى عَلَى الصَّيْغَةِ الْأَوَّلَى، وَهِيَ أَتَمَّا طَالِقَانِ ثَلَاثًا. • فَوَدَّ: (مُحْتَمِلٌ لَهُ) أَي: لِلطَّلَاقِ الْمَوْجِبِ لِلْبَيِّنُونَةِ الْكُبْرَى وَلِمُقَابِلِهِ أَي لِلطَّلَقَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَالَ) أَي قَوْلُهُ: ثَلَاثًا بَعْدَ التَّفْصِيلِ أَي قَوْلُهُ: أَتَيْتَ وَضَرْتُكَ وَقَوْلُهُ: عَلَى الْكُلِّ التَّفْصِيلِيّ أَي عَلَى كُلِّ مِنَ الزَّوْجَتَيْنِ أَوْ الْإِجْمَالِيّ أَي عَلَى مَجْمُوعِهِمَا وَقَوْلُهُ: الثَّانِي أَي الْكُلُّ الْإِجْمَالِيّ، وَقَوْلُهُ: عَلَى الْأَوَّلِ أَي الْكُلُّ التَّفْصِيلِيّ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي أَوَائِلِ السَّوَادَةِ. • فَوَدَّ: (فَتَمَيَّنَ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ الثَّانِي) أَي: وَقَوِّعْ طَلَقَتَيْنِ فَقَطْ فِي الصُّورَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي: بِخِلَافِ التَّغْيِيرِ الْخَالِي عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ جِبَارَةُ النَّهْيَةِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ. اهـ. وَهِيَ أَحْسَنُ. • فَوَدَّ: (بِالتَّصْبِيبِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ بَيِّنَتَيْنِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ أَرَادَ بِوَاحِدَةٍ التَّوَحُّدَ) وَكَذَا فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (نَضَمَ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ نِيَّةٍ) إِلَى الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ حَذَفَ طَالِقُ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْإِبْقَاعِ كَمَا يَأْتِي فِي تَطْيِيرِهِ. اهـ. سَمِ أَقُولُ هُوَ كَذَلِكَ بِلَا شَكٍّ بَلْ زَيْمًا يَدْعِي عَوْدَ كَلَامِ الشَّارِحِ الْآتِي إِلَيْهِ أَيْضًا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (لَوْ حَذَفَ طَالِقُ) أَي: وَنَصَبَ وَاحِدَةً. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى حَذَفِ طَالِقِ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ اللَّفْظَ الْخ) أَي: لَفْظَ وَاحِدَةٍ.

• فَوَدَّ (مَنْعِي) (وَقِيلَ الْمَنْوِي) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (مَعَ التَّصْبِيبِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُنْعِيِّ فِي شَرْحِ فَوَاحِدَةٍ وَالزَّفْعِ وَالْجَرِّ وَالسُّكُونِ كَالْتَّصْبِيبِ فِي هَذَا وَفِيمَا سَبَّأْتِي وَتَقْدِيرُ الزَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ وَالتَّصْبِيبُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ وَالْجَرُّ عَلَى أَنَّهُ ذَاتٌ وَاحِدَةٌ فَحَذَفَ الْجَارُ، وَبَقِيَ الْمَجْرُورُ بِحَالِهِ كَمَا قِيلَ لِبَعْضِهِمْ كَيْفَ أَصْبَحْتَ قَالَ خَيْرٌ أَي بِخَيْرٍ أَوْ يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ لَحَنَ وَاللَّحْنُ لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ عِنْدَنَا

• فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ حَذَفَ طَالِقُ الْخ) عَلَيْهِ هَلْ يُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْإِبْقَاعِ كَمَا يَأْتِي فِي تَطْيِيرِهِ. اهـ.

فالجو والرفع والشكون أولى ومعنى واحدة متوحد بالعدد المنوي، وهو المعتمد في أصل الروضة نعم، إن أراد طَلقة مُلَفَّعة من أجزاء ثلاث طَلقات أو أراد بواحدة التوحد وقَعن عليهما (قُلْتُ ولو قال) أنت طالق واحدة أو (أنت واحدة) بالرفع أو الجز أو الشكون (ونوى) بعد نيّة الإيقاع في أنت واحدة إما مرّ أنها من الكِنابات (عددًا فالمنوي) يقع حملًا للتوحيد على التوحيد والتفريد عن الزوج بالعدد المنوي (وقيل) تَقَع (واحدة والله أعلم)؛ لأن لفظ الواحدة لا يحتمل العدد ولو قال يَتَيْن ونوى ثلاثًا ففي التوشيح يظهر مجيء الخلاف فيه هل يقع ما نواه

والشكون على الوقف. اهـ. وقوله: صِفَةُ لِمَصْدَرٍ إلخ هذا على ما صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ، وأما على كلام القيل الْمُعْتَمَدُ فَيَتَعَيَّن كَوْنُ التَّصَبُّبِ عَلَى الْحَالِ كما يأتي. هـ. قوله: (أولى) خبر فالجز إلخ. هـ. قوله: (ومعنى واحدة إلخ) أي: على القيل، وأما على الأصح فَمَعْنَاهُ طَلقة واحدة. اهـ. كُرْدِي. هـ. قوله: (ومعنى واحدة متوحد) بهذا يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَقْدِيرُ لَفْظِ الطَّلَاقِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هُنَا مَا قَامَ مَقَامَ لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وهو واحدة بالمعنى المذكورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. هـ. قوله: (متوحد) أي: مني. اهـ. مُعْنِي. هـ. قوله: (وهو الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنِي وَالرَّوْضِ. هـ. قوله: (وقَعن) الأولى وَقَعَ المنوي. هـ. قوله: (عليهما) أي القولين. اهـ. ع ش.

هـ. قوله (سني): (ولو قال أنت واحدة إلخ) وفي الرّوض فإن قال آتت بائن ثلاثًا ونوى الطلاق لا الثلاث وقَعن، وإن نوى واحدة فَهَلْ يُنْظَرُ إِلَى اللَّفْظِ أَوِ التَّيَّةِ وَجِهَانِ. اهـ. وفي شرحه قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَذِكْرُ الثَّلَاثِ فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِثَالُ الْفُلْتَانِ كَذَلِكَ انْتَهَى. اهـ. سم. هـ. قوله: (بالرفع إلخ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ اعْتِبَارُ الْمُنَوِّي فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ. اهـ. مُعْنِي. هـ. قوله: (بعد نيّة الإيقاع) يَفْتَضِي عَدَمَ إِجْرَاءِ الْمَعْيَةِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَوْجَهَ بِأَنَّ الْعِدَّةَ عَارِضٌ لِلْإِيقَاعِ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ مَفْرُوضِهِ وَلَوْ رُبَّةً. اهـ. سَبَدُ عَمَرَ وَقَالَ ع ش قوله: (بعد نيّة أي أو معها). اهـ. وهذا هو الظاهر.

هـ. قوله: (ففي التوشيح يظهر مجيء الخلاف إلخ) اعْتَمَدَ التَّهْيِئَةَ وَالْمُعْنِي عِبَارَةُ الْأَوَّلِ نَعَمْ يُمَكِّنُ تَوْجِيهَهُ أَيْ وَقُوعَ الثَّلَاثِ بِأَنَّهُ يَصِحُّ إِرَادَةُ الْإِجْرَاءِ فَلَا صُحَّ مَا فِي التَّوْشِيحِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَالرَّاجِعِ وَقُوعُ الثَّلَاثِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا نَوَى الثَّلَاثَ بِأَنَّ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ يَتَيْنِ فَكَانَ يُرِيدُ رَفْعَ مَا وَقَعَ. اهـ. هـ. قوله: (هل يقع ما نواه) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع ش.

هـ. قوله: (ومعنى واحدة متوحد إلخ) بهذا يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَقْدِيرُ لَفْظِ الطَّلَاقِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هُنَا مَا قَامَ مَقَامَ لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وهو واحدة بالمعنى المذكورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. هـ. قوله: (وهو الْمُعْتَمَدُ) اعْتَمَدَهُ م ر أَيْضًا.

هـ. قوله (سني): (ولو قال أنت واحدة) قَالَ فِي الرَّوْضِ فَإِنْ قَالَ آتت بائن ثلاثًا ونوى الطلاق لا الثلاث وقَعن أو آتت بائن ثلاثًا ونوى واحدة فَهَلْ يُنْظَرُ إِلَى اللَّفْظِ أَوِ التَّيَّةِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَذِكْرُ الثَّلَاثِ فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِثَالُ الْفُلْتَانِ كَذَلِكَ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ. اهـ. هـ. قوله: (يظهر مجيء الخلاف إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

أو نثنان . انتهى . وهو بعيد؛ لأن الواحدة قد مر إمكان تأويلها بالتوحيد، وهنا لا يظهر تأويل الثنتين بما يصدق بالثلاث ولو قال يا مائة أو أنت مائة طالق وقَعَ الثلاث لِتَصْنُفَ ذلك إنصافاً بإيقاع الثلاث بخلاف أنت كِمَايَةِ طَالِقٍ لا يَقَعُ إلا واحدة حملاً لِلتَّشْبِيهِ عَلَى أَصْلِ الطَّلَاقِ دون المدد؛ لَأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ وبخلاف أنت طالق واحدة ألف مرة؛ لأن ذِكْرَ الواحدة ينفي ما بعدها، وإنما لم يُحْمَلْ هنا على أَنَّ المراد بها التَّوْحِيدُ حتى لا يُنَافِيَهَا ما بعدها؛ لأن هذا خلاف المُتَبَادِرِ من لفظها وإنما حَمَلْنَاهَا عليه فيما مرَ لِاقْتِرَانِ نِيَّةِ الثَّلَاثَةِ به المخرِجَةُ له عن مَذْلُولِهِ فَتَأْتِلُهُ ولو قال طَلَّقْتُكَ ثَلَاثِينَ أو طَلَّاقُ ثَلَاثَةِ ثَلَاثِينَ ولم يَنْوِ الثَّلَاثَ وَقَعَتْ واحدة على ما قاله بعضهم في الثانية وقِيَّاسُهَا الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ لِاحْتِمَالِ ثَلَاثِينَ جُزْأً مِنْ طَلْقَةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ إِذِ الْمُتَبَادِرُ الظَّاهِرُ ثَلَاثِينَ طَلْقَةٍ وَلَا يُعْضَدُ قَوْلُ أَصْلِ الرُّوضَةِ فِي أَنْتَ طَالِقٌ كَأَنَّكَ إِنْ نَوَى عِدَّةً فَثَلَاثَ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةً؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ فِيهِ مُخْتَمِلٌ لِلأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مُتَبَادِرًا مِنْهُ . ولو قال عِدَّةُ أَلْوَانِ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةً أو صِغَاتِهِ فَكَذَلِكَ إِلَّا إِنْ

• فَوَدَّ: (ولو قال يا مائة) إِلَى قَوْلِهِ: (فَتَأْتِلُهُ) فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (طَالِقٌ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ يَا مِائَةً أَيْضًا. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ أَنْتَ كِمَايَةِ) أَي: وَلَمْ يَنْوِ عِدَّةً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي، وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهَا عَلَيْهِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَبِخِلَافِ أَنْتَ طَالِقٌ الْخ) أَي: وَلَمْ يَنْوِ عِدَّةً رَوْضٌ وَمُعْنَى، وَيُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ، وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهَا الْخ. • فَوَدَّ: (يَنْفِي مَا بَعْدَهَا) فِيهِ تَأْمُلٌ مُحْتَمِلٌ سَمَّ وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ الْوَاحِدَةَ مُلْفَقَةٌ مِنَ الْف. اه. سَيَدُ عَمَرَ عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى يُنْتَعَى لِحَقْوِ الْمَدَدِ. اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: يُنْتَعَى لِحَقْوِ الْعَدَدِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ نَوَى الْعَدَدَ وَالظَّاهِرَ خِلَافُهُ. اه. وَمَرَّ عَنِ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى، وَيَأْتِي عَنْ سَمِ أَنْفَا مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهَا عَلَيْهِ) أَي: التَّوْحِيدَ وَقَوْلُهُ: فِيمَا مَرَّ أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (لِاقْتِرَانِ نِيَّةِ الثَّلَاثِ بِهِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى هُنَا الثَّلَاثَ وَقَعْنَ بِالْأَوَّلَى. اه. سَم. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ حَتَّى يُنْتَمِ الثَّلَاثَ أَوْ اكْتَمَلَهَا وَلَمْ يَنْوِ الثَّلَاثَ فَوَاحِدَةً. اه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ طَلَّاقُ ثَلَاثَةِ ثَلَاثِينَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اه. سَيَدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُعْضَدُ) أَي: مَا قَالَه بَعْضُهُمْ. • فَوَدَّ: (وَلَا فَوَاحِدَةً) هَذَا هُوَ الْعَاضِدُ الْمَوْهُومُ. • فَوَدَّ: (مُخْتَمِلٌ لِلأَمْرَيْنِ) أَي: التَّشْبِيهِ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ وَالتَّشْبِيهِ فِي عَدْدِهِ. • فَوَدَّ: (فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْخ) أَي: وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ عِدَّةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ أَنَا مِنَ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةً إِنْ لَمْ يَنْوِ عِدَّةً بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَنَا مِنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْنَسًا مِنْهُ أَوْ أَصْنَافًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ

• فَوَدَّ: (وَهُنَا لَا يَظْهَرُ الْخ) نَعَمْ يُمَكِّنُ تَوَجُّعُهُ بِإِرَادَةِ الْآخِرِ م ر. • فَوَدَّ: (وَقَعَ الثَّلَاثَ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (يَنْفِي مَا بَعْدَهَا) فِيهِ تَأْمُلٌ. • فَوَدَّ: (لِاقْتِرَانِ نِيَّةِ الثَّلَاثِ بِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى هُنَا الثَّلَاثَ وَقَعْنَ بِالْأَوَّلَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ عِدَّةُ أَلْوَانِ الطَّلَاقِ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَضَّلَ قَالَ أَي وَلَا نِيَّةَ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَغْظَمَ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْبَرَهُ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ أَطْوَلَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً. اه. وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَطَّ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَمِثْلُهُ أَنْتَ

علم أن له صفات من بدعة وشبهة، ولا وتوحيد وتثليث وغيرها أو عدد الثراب فواحدة عند جمع بناء على أنه اسم جنس إفرادي أو عدد الزملي فثلاث؛ لأنه اسم جنس جمعي قال ابن الصماد وكذا الثراب؛ لأنه شمع ثرابة ولذا قال آخرون بوقوع الثلاث فيه وقد يجاب بأن هذا لم يشتهر فيه وبه يتأكد ما قاله الأولون، ويؤيده أيضا عدم الوقوع عند جمع في أنت طالق بالترخيم، وإن نواه؛ لأنه لا يقع في غير النداء إلا ضرورة نادرة فعلمنا أن للثدرة دخلا في عدم الوقوع فأولى في عدم العدد ولو قال أنت طالق على عدد ريش الجراد لم تطلق على ما زعمه بعضهم محتجا بأن التقدير طلاقا متعددا على عدد كذا وذلك لا وجود له فلا يقع وليس في محله ومما يعطله ما تقرر في أنت طالق بعدد الثراب فإنه يقع، وإنما الخلاف في الواقع ولو سلم له أن التقدير ما ذكره وقع الثلاث أيضا، وغاية ما وجهه به إنما ينتج أنه طلق أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث، وتلغو الباقي ومن ثم خالفه غير واحد، وأطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بأنه لا يعلم هل له ريش أو لا يؤده قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شفرة على جسد إبليس القياس المختار وقوع طلقة وليس هذا تعليقا على صفة فيقال شككنا فيها بل هو تنجيز طلاق ورتب للعدد بشيء شككنا فيه فتوقع أصل الطلاق وتلغي العدد فإن الواحدة ليست بعدد وضوئه الزركشي ونقله عن غير واحد. ولو قال بعدد ضراطه

كما قال شيخنا وقوع الثلاث أي في الصور الثلاث ولو قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال أنت طالق ولم يتوعدا فواحدة ولو طلقها طلقة رجمية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شبهة. اهـ.
 • قوله: (أو عدد الثراب) إلى قوله: (ويؤيده) وفي النهاية. • قوله: (أو عدد الثراب فواحدة) وفاقا للروض والمثني والنهاية. • قوله: (أو عدد الزملي إلخ) ولو قال أنت طالق بعدد أنواع الثراب أو أكثر الطلاق بالثلاثة أو كله وقع الثلاث روض ومثني. • قوله: (لأنه شمع ثرابة) أي: وإلحاق التاء عند إرادة الواحدة دليل على أن الأصل موضوع للجمع. اهـ. سيد عمر. • قوله: (بأن هذا) أي: ثرابة. • قوله: (ما قاله الأولون)، وهو وقوع الواحدة في عدد الثراب. • قوله: (ما تقرر في أنت طالق إلخ) أي: من أن الثراب اسم جنس إفرادي على الراجح لا عدد له. • قوله: (وقع الثلاث أيضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الآتي: وتعليل عدم الوقوع إلخ. اهـ. سم. • قوله: (وغاية ما وجهه) أي: البعض عدم الوقوع. • قوله: (قول الروضة) إلى قوله: (فإن الواحدة) في المثني، وإلى قوله: (ولو خاصته) في النهاية. • قوله: (وليس هذا) أي قوله: (أنت طالق بعدد كل شفرة إلخ). اهـ. مثني.
 • قوله: (ولو قال بعدد ضراطه) أي: إبليس ولو قال طلاق أنت يا داهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط

طالق ملء البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الزملي خلافا لما في الباب من وقوع الثلاثة، ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الآثار المذكورة م. • قوله: (وقع الثلاث أيضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الآتي: (وتعليل عدم الوقوع) إلخ.

وَقَعَ ثَلَاثَ؛ لَأَنَّ لَهُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ وَفِي الْكَافِي لَوْ قَالَ بَعْدَ سَمَكٍ هَذَا الْحَوْضُ، وَلَمْ يُغْلَمَ فِيهِ سَمَكٌ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَزَنْ دِرْهَمٍ أَيْ أَوْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَنْوَ عِدَّةً وَلَوْ قَالَ بَعْدَ شَعْرِ فُلَانٍ وَكَانَ مَاتَ مِنْ مُدَّةٍ وَشَكُّ أَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فِي حَيَاتِهِ أَمْ لَا وَقَعَ ثَلَاثَ عَلَى الْأَوْجِهَ لَا اسْتِحَالَةَ خُلُقِ الْإِنْسَانِ عَادَةً عَنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ وَلَوْ خَاصَمْتَهُ زَوْجَتُهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُرِيدًا الْعَصَا وَقَعْنَ وَفِي قَبُولِهِ بَاطِلًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا ذَكَرَهُ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا

كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى إِذْ قَوْلُهُ: ثَلَاثِينَ مُتَعَلَّى بِدَاهِيَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ سِيَاقِ الْكَلَامِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ كُلَّمَا حَلَلْتَ حَرُمْتَ فَوَاحِدَةً أَوْ عِدَّةً مَا لَاحَ بَارِقٌ أَوْ عِدَّةً مَا مَشَى الْكَلْبُ حَافِيًا وَعِدَّةً مَا حَرَكَ ذَنْبَهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ بَزَقٌ وَلَا كَلْبٌ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ. نِهَابَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَنَوَى وَاحِدَةً مَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ وَقَعَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ وَقِيَامُ مَا يَأْتِي فِيهِمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ وَقُوعٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ وَعَوْدُ الْمَشِيئَةِ إِلَى ثَلَاثًا أَنْ يَقَعَ هُنَا وَاحِدَةً عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ فَيُجْمَلُ قَوْلُهُ: ثَلَاثِينَ مُتَصِلًا بِدَاهِيَةٍ وَقَوْلُهُ: كُلَّمَا حَلَلْتَ إِنْخَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَضَى بِلَفْظِ حَرُمْتَ الطَّلَاقِ وَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فِيهِ وَفَقَّةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ حَجَّجٍ صَرَّخَ فِي فَضْلِ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا يَتَكَرَّرُ وَالطَّلَاقُ عِنْدَ الْقَضَاءِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُغْلَمَ فِيهِ سَمَكٌ) أَيْ: سَوَاءٌ اخْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِالْبَحْثِ عَنِ الْحَوْضِ أَمْ لَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بَحْثٌ وَلَا تَقْتِيشٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعٍ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَزَنْ دِرْهَمٍ إِنْخَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمَغْنِيِّ. فَوَدَّ: (أَوْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ) أَيْ: وَزَنْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ. اهـ. مَغْنِي. فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ بَعْدَ شَعْرِ إِنْخَ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَغْطَمَ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْبَرَهُ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ أَطْوَلَهُ أَوْ أَغْرَضَهُ أَوْ أَشَدَّهُ أَوْ نَحْوَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَطُّ. اهـ. رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ النِّهَايَةَ وَالْمَغْنِي أَوْ أَقْلَ مِنْ طَلَقَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ طَلَقَةٍ وَقَعَ طَلَقَانِ. اهـ. قَالَ ع ش وَفِي سَمٍ عَلَى حَجَّجٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَطُّ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَمِثْلُهُ مِلَّةَ الْبُيُوتِ الثَّلَاثَةِ فَيَقَعُ وَاحِدَةً فَقَطُّ كَمَا وَجَدَ بَخْطُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ خِلَافًا لِمَا فِي الْمُبَابِ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ، وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا مَسْأَلَةُ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م ر. اهـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي قَبُولِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ إِنْخَ)

فَوَدَّ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ زَوْجَتُهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُرِيدًا الْعَصَا وَقَعْنَ وَفِي قَبُولِهِ بَاطِلًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا، ذَكَرَهُ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ) وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ الْقَبُولُ بَاطِلًا فَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَشَاجَرَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ فَعَلَهُ فَطَلَبَتْ كَفَّهُ وَقَالَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَأَنْتَ طَالِقٌ مُخَاطَبًا يَدَهُ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرًا، وَيُذَيِّنُ كَمَا لَوْ قَالَ خَفْصَةُ طَالِقٌ وَقَالَ أُرْزِدَتْ أُجْنَبِيَّةٌ اسْمُهَا ذَلِكَ بِلِ الضَّمِيرِ اعْرِفْ مِنَ الْإِسْمِ الْعَلَمَ. اهـ. وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ إِنْخَ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ مِنْ ذِرَاعِي مَثَلًا وَقَصَدَ بِقَوْلِهِ مِنْ ذِرَاعِي قَبْلَ الْفَرَاغِ مِمَّا قَبْلَهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ لَا حِثَّ، وَإِنْ قَعَلَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصَّبِيغَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مُسْتَحِيلَةٍ لاحتياجها إِلَى قَوْلِهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا بَلْ هِيَ فِي مَعْنَى التَّمْلِيكِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ) قَدْ يُشْكَلُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْعَصَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ مِمَّا الْفَرْقُ

يُنَافِيهِ مَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ فَيَمُنُّ لَهُ امْرَأَتَانِ فَقَالَ مُشِيرًا إِلَى إِحْدَاهُمَا امْرَأَتِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ
الْأُخْرَى مِنْ طَلَاقٍ الْآخَرَى وَحَدَّاهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الطَّلَاقَ هُنَا عَنْ مَوْضُوعِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ. (وَلَوْ
أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَمَاتَتْ) أَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ أَمْسَكَ شَخْصًا فَاهُ (قَبْلَ
تَمَامِ طَالِقٍ) أَوْ مَعَهُ (لَمْ يَقَعْ) يُخْرِجُهَا عَنْ مَحَلِّ الطَّلَاقِ قَبْلَ تَمَامِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ إِمْسَاكَه اخْتِيَارًا

قَدْ يُشْكِلُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْعَصَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ فَمَا الْفَرْقُ مَعَ إِرَادَةِ الْعَصَا بِالضَّمِيرِ كَذَا أَفَادَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي
وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ إِنْ كَانَ اسْتِشْكَالُهُ عَلَى الْوُقُوعِ ظَاهِرًا فَالْفَرْقُ وَاضِحٌ أَوْ عَلَى الْوُقُوعِ بَاطِنًا فَمُتَّجِهٌ مَا قَالَهُ .
اهـ سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ) سُئِلَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْوَرُوعُ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الْعُجَيْلِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ
لِزَوْجَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَأَلْقَى عَجُورَةً بِيَدِهِ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ وَتَوَى الْعَجُورَةَ فَقُلَّ يُقْبَلُ مِنْهُ فَاجَابَ
نَفْعًا اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ بِقَبُولِهِ . قَوْلُهُ: وَجَرَى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ السَّيِّدُ
السَّنْهَوْدِيُّ قَالَ الرَّاجِحُ مَا أَقْبَى بِهِ ابْنُ عُجَيْلٍ؛ لِأَنَّ لِقَاءَ الْعَجُورَةِ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ كَمَا فِي
الطَّلَاقِ مِنَ الرُّوَاقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَجُورَةُ فِي يَدِهِ بَلْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَثَلًا وَقَالَ أَرَدْتُ
الْعَجُورَةَ لَا الزَّوْجَةَ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا لَا يَقْبَلُ فَالْحَاصِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ
إِرَادَةِ الْإِضْهِجِّ، وَإِرَادَةِ الْعَجُورَةِ حَالَ لِقَائِهَا . انْتَهَى . ابْنُ زِيَادٍ وَقَوْلُ السَّنْهَوْدِيِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنِ
الْعَجُورَةُ بِيَدِهِ أَيْ أَوْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَلَمْ يُلْقِهَا إِلَى الْأَرْضِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ: أَصَحُّهُمَا لَا يَقْبَلُ تَقَدَّمَ،
وَيَأْتِي مَا فِيهِ . هـ قَوْلُهُ: (وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ الْقَبُولُ بَاطِنًا فَقَدْ
سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَشَاجَرُ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ فَعَلَهُ فَاطْبَقَ كَفَّهُ وَقَالَ إِنْ فَعَلْتُ هَذَا الْأَمْرَ
فَأَنْتَ طَالِقٌ مُخَاطَبًا يَدَهُ فَقُلَّ يَقَعْ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا ؟ . فَاجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَقَعْ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرًا،
وَيُذْنُ كَمَا لَوْ قَالَ حَفْصَةُ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَجَنِيَّةً اسْمُهَا ذَلِكَ بَلِ الضَّمِيرُ أَغْرَفَ مِنَ الْإِسْمِ الْعَلَمَ .
انْتَهَى وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمَ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَالَ ابْنُ حَجٍّ وَفِي قَبُولِهِ
وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا لَا . انْتَهَى . وَفِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَلَى الشَّارِحِ أَنَّهُ يَقْبَلُ بَاطِنًا وَكَذَا نَقَلَهُ سَمَ عَنْ قُضِيَّةٍ
فَتَاوَى وَالِدُ الشَّارِحِ وَعَنْ شَرْحِ الرُّوضِ . اهـ . هـ قَوْلُهُ: (مِنْ طَلَاقٍ الْآخَرِ الْخ) بَيَانٌ لِمَا رَجَحَهُ فِي
الرُّوضَةِ . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ارْتَدَّتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَظَاهِرٌ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُثْنِيِّ لِأَقُولَهُ: (أَوْ مَعَهُ) .

هـ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهُ) فِيهِ شَيْءٌ بِالنَّسْبَةِ لِصُورَةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمْسَكَ مَعَ تَمَامِ الثُّطْقِ بِالْقَافِ فَلَا وَجْهَ لِعَدَمِ
الْوُقُوعِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَيْسَ الْإِنْسَانُ مَعَ تَمَامِ لَفْظِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (لِخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ
الطَّلَاقِ الْخ) هَذَا تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ فَقَطُّ دُونَ مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَهُ . هـ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ إِنْ أَوْ إِنْ لَمْ وَقَالَ قَصَدْتُ الشَّرْطَ لَمْ يَقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا إِنْ مُنِعَ الْإِنْتِمَاءُ كَانَ وَضَعُ غَيْرِهِ يَدَهُ فِي فَمِهِ

مَعَ إِرَادَةِ الْعَصَا بِالضَّمِيرِ .

هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الطَّلَاقَ هُنَا عَنْ مَوْضُوعِهِ الْخ) انْظُرْ لَوْ صَرَّحَ بِالْعَصَا فَقَالَ الْعَصَا طَالِقٌ ثَلَاثًا فَإِنْ
التَزَمَ الْوُقُوعَ كَانَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ أَوْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فَقَدْ صَحَّ إِخْرَاجُ الطَّلَاقِ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَهَلَّا قَبِلَ فِي
مَسْأَلَتِنَا بَاطِنًا فَلْيَتَأَمَّلْ .

قَبْلَ التَّلَاقِ بِقَافِ طَالِقٍ كَذَلِكَ (أَوْ) مَاتَ مَثَلًا (بَعْدَهُ قَبْلُ) قَوْلُهُ (ثَلَاثًا) أَوْ مَعَهُ كَمَا فُهِمَ بِالْأُولَى (ثَلَاثًا) يَقَعْنَ عَلَيْهِ لِقَضَائِهِ لَهُنَّ حِينَ تَلَفُّظِهِ بِأَنْتَ طَالِقٌ وَقَصْدُهُنَّ حِينَئِذٍ مُوقَعٌ لَهُنَّ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِنَّ كَمَا مَرَّ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ نَوَى الثَّلَاثَ عِنْدَ تَلَفُّظِهِ بِأَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنَّمَا قَصَدَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ بِالتَّلَفُّظِ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِهُنَّ عِنْدَ أَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنَّمَا قَصَدَ أَنَّهُ إِذَا تَمَّ نَوَاهُنَّ عِنْدَ التَّلَفُّظِ بِلَفْظِهِنَّ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ فَقَطْ وَلَوْ قَصَدَهُنَّ بِمَجْمُوعِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالْحُسْبَانِيِّ فَهَذَا مَحَلُّ الْأَوْجُهِ وَالْأَقْوَى وَقُوعٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ إِنَّمَا تَقَعُ بِمَجْمُوعِ اللَّفْظِ وَلَمْ يَتَمَّ (وَقِيلَ) يَقَعُ (وَاحِدَةً) لِوُقُوعِ ثَلَاثًا بَعْدَ مَوْتِهَا (وَقِيلَ لَا شَيْءَ) إِذِ الْكَلَامُ الْوَاحِدُ لَا يَتَّبِعُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَرَادَ إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ قَالَه عَارِضًا عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثًا بَعْدَ مَوْتِهَا فَوَاحِدَةٌ.

(تَنْبِيْهٌ) قِيلَ ثَلَاثًا تَمِيِيزٌ وَرَدَّهُ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ جَهْلٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ صِغَةُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيْ طَلَاقًا ثَلَاثًا كَضَرَبْتُ زَيْدًا شَدِيدًا أَيْ ضَرَبْتُ شَدِيدًا وَفِي الرَّدِّ بِذَلِكَ مُبَالِغَةٌ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ عَرِيضَةٌ إِذْ فِيهِ تَفْسِيرٌ لِلإِبْهَامِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا بِهِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فُلُو قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا نَعَمْ، الْحَقُّ أَنَّ الثَّانِي أَظْهَرَ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا، وَأَمْثَالِهِ وَاضِحٌ مِمَّا تَقَرَّرَ.

وَحَلَفَ قَبْلُ ظَاهِرًا لِلْقَرِينَةِ. اهـ. مُغْنِي وَنَهَايَةٌ وَفِي عِشْرِ قَوْلِهِ: لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا الْخِ قِيَاسُهُ أَنَّ مَا وَقَعَ كَثِيرًا عِنْدَ الْمُشَاجَرَةِ مِنْ قَوْلِ الْحَالِفِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا إِلَّا أَنْ يُنْتَجَعَ مِنَ الْإِثْمَانِ كَوَضْعِ غَيْرِهِ يَدَهُ عَلَى قَبِيهِ أَمَا فِي الْبَاطِنِ فَلَا وَقُوعٌ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْفَمِ مَا لَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى إِرَادَتِهِ الْحَلْفَ، وَأَنْ إِغْرَاضَهُ عَنْهُ لِعَرَضٍ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. اهـ. فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ: فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ. فَوُدَّ: (أَوْ مَاتَ مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَصَدَهُنَّ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ) إِلَى الْمَتَنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ) فِي الثَّانِيَةِ. فَوُدَّ: (قَبْلُ قَوْلِهِ الْخِ) أَيْ: قَبْلُ تَمَامِهِ. فَوُدَّ: (أَوْ مَعَهُ) أَيْ: مَعَ تَمَامِ قَوْلِهِ: ثَلَاثًا. فَوُدَّ: (لَهُنَّ) أَيْ: لِلثَّلَاثِ.

فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ تَلَفُّظِهِ بِأَنْتَ طَالِقٌ. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمَتَنِ قُلْتُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَاحِدَةٌ وَنَوَى الْخِ. فَوُدَّ: (وَلَوْ قَصَدَهُنَّ بِمَجْمُوعِ الْخِ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ وَجِدَ هَذَا الْقَصْدُ قَبْلَ التَّلَفُّظِ وَلَمْ يَسْتَمِرَّ إِلَى حَالِ التَّلَفُّظِ بِأَنْتَ طَالِقٌ فَمُنْجَعٌ، وَإِنْ قَارَنَ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ أَنْتَ طَالِقٌ فَحَلُّ نَظَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ قُوَّةَ كَلَامِهِمْ تَقِيدُ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الثَّلَاثِ بِأَنْتَ طَالِقٌ عَلَى نِيَّتِهِ لَا عَلَى خُصُوصِ نِيَّتِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (مَحَلُّ الْأَوْجُهِ) أَيْ: الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي الْمَتَنِ. فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتَمَّ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي الْمَتَنِ دُونَ مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَهُ. فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الرَّدِّ) فِي الْمَغْنِيِّ. فَوُدَّ: (قَالَه عَارِضًا) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ مَا لَوْ أُطْلِقَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا بِهِ) دَعَايَ التَّصْرِيحِ مَنْعُوعَةٌ بَلْ وَهُمْ كَمَا سَبَّيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي فَاَنْظُرْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ. اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَأَمْثَالِهِ) أَيْ: كَضَرَبْتُ زَيْدًا

فَوُدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا بِهِ) دَعَايَ التَّصْرِيحِ مَنْعُوعَةٌ بَلْ وَهُمْ كَمَا سَبَّيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي فَاَنْظُرْهُ.

(وإن قال أنت طالق أنت طالق) أو أنت طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بشكوت بأن يكون فوق سكتة التنفس والعمرى أو كلام منه أو منها مثلاً، وإن قل، وهل يفرق هنا بين الأجنبي وغيره كالبيع أو لا؛ لأن ما هنا أضيف بدليل ما تقرر في الشكوت فإنه لا يفتبر ثم بما يفتبر به هنا بل بالمزف الأزيد من ذلك كل محتمل، والفرق أوجه؛ لأن ما هنا فيه رفع للصريح فاحتيط له أكثر ثم رأيت ما يأتي في اتصال الاستثناء وفي التفصيل بين الأجنبي وغيره مع قولهم إن ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم أو منها مشكّل فإنها قد تشكل بكلمة زمن سكوتة بقدر سكتة التنفس والعمرى والذي يتجه حينئذ أن هذا لا يضّر، وأن المدار إنما هو على سكوتة أو كلامه لا غير (فلا ت) يقف وإن قصد التأكيد ليعليه مع الفصل؛ ولأنه معه خلاف

شديداً وقوله: واضح، وهو أن الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مذهبهم فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فإن الضرب فيه يقع للماهية ولا تكثر فيها، وإنما التكرار فيما توجد فيه، وهو إنما يتميز بالصفة. اه. ع. ش.

• قول (سني): (وإن قال إلخ) أي: المذخور بها. اه. مئني. • قوله: (أو أنت طالق إلخ) إلى قوله: (والأجنبي) في المئني، وإلى قوله: (وهل يفرق) في النهاية إلا قوله: (مثلاً). • قوله: (بينهما) يعني بين الأولى وما بعدها فتأمل. اه. رشيد في بعض النسخ بينها بلام أي بين الثلاثة، وهي ظاهرة. • قوله: (فوق سكتة التنفس) يأتي في التثنية الثاني ضابطه. • قوله: (مثلاً) أي أو من غيرهما. • قوله: (بين الأجنبي) أي: الكلام الأجنبي. اه. سم. • قوله: (أو لا) أي: فيمنع هنا الفصل بالكلام مطلقاً تأثير قصد التأكيد. • قوله: (فإنه) أي: السكوت وقوله: ثم أي في البيع. • قوله: (بل بالمزف إلخ) سيأتي في التثنية أن ما هنا مضبوط بالمزف أيضاً. • قوله: (من ذلك) أي: مما يفتبر هنا به. • قوله: (والفرق) أي: بين الطلاق والبيع فيض الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع. • قوله: (فيه رفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك. اه. سم وقوله: للصريح، وهو وقوع الطلاق بكل من الجمل الثلاث استغلاًلاً. • قوله: (فاحتيط له أكثر) أي: فيجعل الفصل بالكلام مطلقاً ما يما عن تأثير قصد التأكيد فوق الثلاث معه، وإن قصد التأكيد. • قوله: (ثم رأيت ما يأتي إلخ) أي: فالأوجه الفرق هنا بين الأجنبي وغيره كما في البيع. • قوله: (أن ما هنا) أي: الاتصال بين الألفاظ هنا. • قوله: (ثم قولهم أو منها) أي: وقولهم مثلاً. • قوله: (والذي يتجه إلخ) المتجه أن كلامها لا يضّر، وإن كثر؛ لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حج. اه. ع. ش. عبارة الرشيد في قوله: منه أو منها كذا في النسخة قال سم إن كلامها لا يضّر، وإن كثر وفي نسخة من الشارح حذف أو منها كأنه لما قاله سم. اه. • قوله: (يقف) إلى قول الشارح فإن قلت في النهاية والمئني. • قوله: (ولأنه) أي: التأكيد معه أي الفصل.

• قوله: (بين الأجنبي) أي: الكلام الأجنبي. • قوله: (فيه رفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك. • قوله: (والذي يتجه إلخ) المتجه أن كلامها لا يضّر، وإن كثر؛ لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق.

الظاهر ومن ثم لو قصده دين، نعم، يُقبل منه قصد التأكيد والإخبار في مُعلّي بشيء واحد كزوجه، وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لا جئت أيضًا بخلاف ما إذا قصد الاستئناف (والا) يتخلل فصل كذلك (فإن قصد تأكيدًا) للأولى أي قبل فراغها أخذًا مما يأتي في الاستثناء ونحوه بالأخيرتين (فواحدة)؛ لأن التأكيد معهود لغةً وشرعًا فإن قلت الجملة الثانية إن كانت خبرية لزم انتفاء التأكيد؛ لأن شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الإنشائية أو إنشائية وقَعَ إثنان قلت يختار الأول، ونمنع لزوم ما ذكر؛ لأن المراد باتحاد الجنس هنا اتحاده لفظًا إذ الكلام في التأكيد اللفظي والجملةتان هنا خبريتان لفظًا فاتحد الجنس وصح قصد التأكيد، وأن يختار الثاني، ويمنع وقوع طلقين؛ لأن نية التأكيد بالثانية صيرت معناها هو عين معنى الأولى فلا دلالة لها على إيجاد غير الأولى أصلاً، والا لزم أن لا تأكيد فإن قلت يلزم من

• قوله: (لو قصدت) أي: التأكيد. اه. ع. ش. • قوله: (في مُعلّي بشيء إلخ) أي: كان دخلت الدار قاتبة طالتي إن دخلت الدار قاتبة طالتي. اه. مُعني وع. ش. • قوله: (في مُعلّي بشيء) ولو قال إن دخلت الدار أتت طالتي بحذف الفاء كان تعليقًا كما أفنى به الوايد ^{وَاللَّهُ تَعَالَى قَبِيحٌ} وجود الصفة وظاهر أنه لو ادعى إرادة التحجير عجل به. اه. نهاية. • قوله: (بل لو أطلق هنا) أي: فيما إذا طال الفصل لكن سياتي له في باب الإيلاء أنه يتعمد في صورة الإطلاق إذا اختلف المجلس قلل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحزر. اه. رشيد. • قوله: (أخذًا مما يأتي في الإسيئات إلخ) قد يمتنع الأخذ، ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكد من الثانية والثالثة، ويُرق بأن في نحو الإسيئات رُفعا مما سبق أو تغييرًا له بنحو تعليقهِ فلا بُد من سبقي القصد، والا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رُفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأكيد إنما يؤثّر فيما بعد الأولى بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتأمل سم على حج. اه. ع. ش. • قوله: (بالأخيرتين) متعلق بقصد تأكيدًا.

• قوله: (قلت يختار إلخ) في بعض النسخ هنا وفيما يأتي نختار ونمنع بصيغة التكلم. • قوله: (وإن يختار الثاني) عطفت على يختار الأول فكان حذف أن إلا أن يكون المعنى، ويجوز أن يختار أو ولنا أن نختار. • قوله: (لها) أي: للثانية وقوله: على إيجاد غير الأولى أي إيجاد معنى غير معنى الأولى وفي بعض النسخ غير الأول وكتب عليه الكزدي ما نصه قوله: غير الأول أي غير المعنى الأول وقوله: والا إلخ معناه، وإن دل على إيجاد غير الأول لزم أن لا تأكيد مع أنه قصد بها التأكيد. اه.

• قوله: (أخذًا مما يأتي في الإسيئات ونحوه) قد يمتنع الأخذ، ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكد من الثانية والثالثة، ويُرق بأن في نحو الإسيئات رُفعا مما سبق أو تغييرًا له بنحو تعليقهِ فلا بُد من سبقي القصد، والا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رُفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأكيد إنما يؤثّر فيما بعد الأولى بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتأمل.

التأكيد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع؛ لأن ملخص التأكيد اللفظي التقوية وبالضرورة أن المعنى إذ قصد ثانياً بذلك اللفظ ازداد قوة واعتناء به من اللفظ فإفادة الثانية هذا بمنع زعم أن فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج الشبكي أجاب باختيار أنها إنشائية ولا يلزم ما ذكر بأننا إنشاءاً للتأكيد فشاركنا الأولى في أصل الإنشاء، وافترقنا فيما أنشأناه . انتهى . وما ذكرته أجود، وأوضح ومن ثم لم يتأت في النظر الذي قيل في كلام التاج كما يُعرف بتأمل ذلك كله (أو استثناءاً فلالاً) يظهر اللفظ فيه مع تأكيده بالنية (وكذا إن أطلق في الأظهر) عملاً بظاهر اللفظ، وعجبت قول الزركشي هذا مُشكِك بقولهم لا بُد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر في سبيل اللسان، وفي «يا طالق لمن أسماها طالق». انتهى . وهو غفلة عما مر أنه لا يُشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارفة كما في الأخيرة، وهنا لا صارف للفظ عن مدلوله فائز، وبأتي هذا التفصيل كما أشرت إليه فيما مر في تكرير الكناية كبائين وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مُسروحة وكانت طالق بائن اعتدّي وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافاً لابن عبد السلام ومن تبعه وإيفاقاً للإسنوي قال كما أطلقه الأصحاب

• فود: (بالمعنى المذكور) أي: يكون معنى الثانية عين معنى الأولى . فود: (باختيار أنها) أي: الثانية . فود: (ولا يلزم ما ذكر) أي: فقال ماينما لزوم وقوع نيتين . فود: (بأنها إلخ) متعلق بقوله ولا يلزم إلخ باختيار المعنى فإنه في قوة ومنع لزوم ما ذكر أو يجعل الباء بمعنى اللام وفي بعض فئات إلخ، وهو غني عن التكليف . فود: (فافترقنا فيما أنشأناه) أي: فإن الأولى أنشأت وقوع الطلاق والثانية أنشأت تأكيد الوقوع . فود: (انتهى) أي: جواب الشبكي . فود: (وما ذكرته إلخ) يعني قوله؛ لأن نية التأكيد بالثانية إلخ . فود: (النظر الذي قيل إلخ) لعله أن التأكيد ليس معنى للثانية بل فائدة مترتبة على إعادتها بالمعنى الأول وأيضاً يلزم على جوابه إنشاء التأكيد؛ لأن شرطه اتحاد المعنيين .

• فود: (سني) (وكذا إن أطلق) أي بأن لم يقصد تأكيداً ولا استثناءاً فيقع ثلاث قال الزركشي، ويتبين أن يلحق بالإنطلاق ما لو تعلقت مراجعته بموت أو جنون أو نحوه اهـ، وهو ظاهر . اهـ . مُعني .

• فود: (هذا مُشكِك بقولهم لا بُد إلخ) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستئناف وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه . اهـ . سم . فود: (هنا مر) أي: في فصل بعض شروط الصيغة . فود: (في الأخيرة)، وهي يا طالق إلخ . فود: (ويأتي) إلى المتن في النهاية والمُعني إلا قوله: (قال الإسنوي) إلى (وللبقيني) . فود: (هذا التفصيل) أي: الذي في المتن . اهـ . كُردي . فود: (فيما مر) أي: في مبحث صريح الطلاق في شرح يا طالق . فود: (في تكرير الكناية) متعلق بقوله يأتي . فود: (كبائين) مثالاً للكناية وكان النسب تكريره كما في النهاية والمُعني مثلاً لتكرير الكناية . فود: (وفي اختلاف اللفظ) أي: صريحاً كان أو كناية أو إياهما . فود: (وفي التكرير فوق ثلاث) فيصح إرادة التأكيد

• فود: (هذا مُشكِك بقولهم لا بُد إلى قوله . اهـ) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستئناف

وكلام ابن عبد السلام ليس صريحاً في امتناعه أي؛ لأنه لم يُصرِّحْ به وإنما قال إنَّ العرب لا تُؤكِّد فوق ثلاث قال الإسْتَوِيُّ وبُشَلِيْمِه فالخروج عن الْمُتَتَبِعِ التَّخْوِي لا أَتْرُله كما أوضحوه في الإقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بحاصل ما ذكرته . انتهى . وللبُلْقِينِي قال ولا ينبغي أن يُتَخَيَّلَ أنَّ الرَّابِعَةَ تَقَعُ بها طَلْقَةٌ لِفَرَاغِ العِدَّةِ؛ لأنه إذا صَحَّ التَّأْكِيدُ بما يَقَعُ لولا قَصْدُ التَّأْكِيدِ فَلَا أن يُؤكَّدَ بما لا يَقَعُ عندَ عدمِ قَصْدِ التَّأْكِيدِ أُولَى (وإنَّ قَصْدَ الرَّابِعَةِ تَأْكِيدَ أُولَى وَبِالرَّابِعَةِ اسْتِثْنَاءًا أو عَكْسًا) أي قَصْدَ الرَّابِعَةِ اسْتِثْنَاءًا وَبِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ الثَّانِيَةِ (فِيثَانٍ) عَمَلًا بِقَصْدِهِ (أو) قَصْدَ (بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ أُولَى) أو بِالثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءًا، وأُطْلِقَ الثَّالِثَةَ أو بِالثَّالِثَةِ اسْتِثْنَاءًا، وأُطْلِقَ الثَّانِيَةَ (فثَلَاثٌ) يَقَعَنَّ (في الأصح) لِنَحْوِ الفَاصِلِ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ وَعَمَلًا بِقَصْدِهِ وَبِظَاهِرِ اللَّفْظِ .

(تنبيه) قد يُشْكِلُ وَقُوعُ الثَّلَاثِ في أنت طالق طالق طالق بما مرَّ أنَّه لو قال طالق ونوى أنت أو أنت ونوى طالق لا يَقَعُ به شيءٌ، والوقوع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت،

بِالرَّابِعَةِ مَثَلًا فَلَا يَقَعُ بها شَيْءٌ . اهـ . ع ش . فود: (وكلام ابن عبد السلام الخ) ظاهرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ الإسْتَوِيِّ . فود: (في امتناعه) أي: التَّأْكِيدَ بِالرَّابِعَةِ . فود: (وبُشَلِيْمِه) أي: صَرَاخَةُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْإِمْتِنَاعِ . فود: (وللبُلْقِينِي الخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِلْإِسْتَوِيِّ . فود: (أن يُتَخَيَّلَ الخ) أي: تَخَيُّلاً نَاشِئاً عَنْ قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تُؤكَّدُ الخ . فود: (أن الرَّابِعَةَ) أي: مَثَلًا وَقَوْلُهُ: تَقَعُ بها طَلْقَةٌ أَي: وَإِنْ قَصَدَ بها التَّأْكِيدَ . فود: (لِفَرَاغِ العِدَّةِ) أي: عَدَدِ التَّأْكِيدِ . اهـ . كُرْدِي . فود: (لأنه الخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْإِنْتِغَاءِ . فود: (بما يَقَعُ) أي: به طَلْقَةٌ، وَهُوَ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ وَقَوْلُهُ: بِمَا لَا يَقَعُ الخ يَعْنِي بِهِ نَحْوَ الرَّابِعَةِ . فود: (أي قَصْدَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَمَلًا بِقَصْدِهِ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . فود: (أي قَصْدَ بِالثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءًا الخ) وَلَيْسَ هَذَا عَكْسَ صُورَةِ الْمَنْ؛ لِأَنَّهَا مَذْكُورَةٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ أُولَى وَبِالثَّانِيَةِ الْإِسْتِثْنَاءَ . اهـ . مُعْنَى . فود: (أو قَصْدَ بِالثَّالِثَةِ الخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَبِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ الثَّانِيَةِ .

فود (سن): (أو بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ أُولَى الخ) يَتَّبِعِي التَّذِينَ هُنَا أَخَذُوا بِمَا مَرَّ، وَيَأْتِي سَمْعُ وَع شِ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضَ نَعَمْ يَلْبِثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ . اهـ . فود: (لِنَحْوِ الفَاصِلِ الخ) رَاجِعٌ لِصُورَةِ الْمَنْ وَقَوْلُهُ: وَعَمَلًا بِقَصْدِهِ الخ لِصُورَتِي الشَّارِحِ . فود: (بما مرَّ أَنَّهُ الخ) قَدْ يُقَالُ مَا مَرَّ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ، وَهَذَا قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَهِيَ تَقْدُمُ أَنْتِ وَالْمَخْدُوفُ لِقَرِينَةِ كَالْمَذْكُورِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ وَمَشْهُورٌ وَقَدْ مَه فِي الْكَلَامِ عَلَى الصِّغَةِ سَبَدَ عَمَرٌ وَسَم . فود: (لو قال طالق ونوى أنت) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِدْلَالِ .

وذلك لا يُنافي قَصْدَ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ .

فود في (سن): (وَبِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ أُولَى) يَتَّبِعِي التَّذِينَ هُنَا أَخَذُوا بِمَا مَرَّ، وَيَأْتِي .

وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِحْتِيَاجِ لِهَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَعَدُّ الْخَبَرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ لِقَرِينَةِ عَدَمِ قَضِ
التَّأَكِيدِ فَإِنْ قُلْتَ قَالَ الرُّضْيِيُّ مَا تَعَدَّدَ لَفْظًا لَا مَعْنَى لَيْسَ مِنْ تَعَدُّ الْخَبَرِ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوَ زَيْدٌ
جَائِعٌ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَالثَّانِي فِي الْحَقِيقَةِ تَأَكِيدٌ لِلأَوَّلِ . انْتَهَى . وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ هُنَا تَعَدُّ
خَبَرٍ قُلْتَ مَمْنُوعٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا قَالَهُ الرُّضْيِيُّ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَعَدَّدْ
فِيمَا ذَكَرَهُ وَمَا هُنَا مُتَعَدَّدُ الْمَعْنَى إِذْ كُلُّ مِنَ الطَّلَاقَاتِ الثَّلَاثِ لَهُ مَعْنَى مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ شَرْعًا؛ لِأَنَّ
الْشَّارِعَ خَصَّ الزَّيْلَ لِلْعِصْمَةِ فِيهِمْ فَكُلُّ مِنْهُمْ لَهُ دَخْلٌ فِي إِزَالَتِهَا فَكَانَ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِزَالَةِ
مَا لَيْسَ فِي الْأُولَى وَفِي الثَّالِثَةِ مَا لَيْسَ فِي الثَّانِيَةِ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ حَيْثُ لَمْ يَنْوَ تَأَكِيدًا أَبَ بِأَخْبَارِ
ثَلَاثَةِ مُغَايِرَةٍ عَنْ مُتَعَدِّ وَاحِدٍ بِخِلَافِ مَا فِي مِثَالِ الرُّضْيِيِّ فَتَأَمَّلْهُ .

(نَبِيَّةٌ آخَرُ) صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ فِي نَحْوِ أَنْتَ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ وَأُطْلِقَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ، وَإِنْ فَصَلَ
بِأَزِيدٍ مِنْ سَكْنَةِ التَّنْفِيسِ وَالْعِيٍّ وَحِينَئِذٍ فَهَلْ لِهَذَا الْأَزِيدِ ضَائِبٌ أَوْ لَا لَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَظَاهِرُ
كَلَامِهِمْ الثَّانِي، وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ بَعْدَ سَنَةٍ مَثَلًا قَالَ طَالِقٌ أَنَّهُ
يَقَعُ بِالثَّانِي طَلْقَةً وَالَّذِي يُتَّبَعُ ذَلِكَ الْأَزِيدُ بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُنْسَبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ
عُورًا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعِ بِالثَّانِي شَيْءٌ؛ لِأَنَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ انْقِطَاعُ نِسْبَتِهِ عَنْهُ فَلَمْ
يُشْكِنْ حَمْلُهُ عَلَيْهِ وَالْعَجَبُ مِنَ التُّحَاةِ فِي تَعَدُّ الْخَبَرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَضْبِطُوا ذَلِكَ بِزَمَنِ
أَيْضًا فَلَزِمَهُمْ مَا لَزِمَ الْمُفْقَهَاءَ مِمَّا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْهُ . (وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ صَحَّ قَضَاؤُهُ تَأَكِيدُ
الثَّانِي بِالثَّلَاثِ) لِتَسَاوِيهِمَا فِي الصِّفَةِ، وَهَلْ مِثْلُهُ قَضَاؤُهُ مُطْلَقُ التَّأَكِيدِ حَمْلًا لِكَلَامِهِ عَلَى الصُّورَةِ

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ: أَنْتَ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ . • فَوَدَّ: (قُلْتَ مَمْنُوعٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَتَأَمَّلْهُ) أَقُولُ تَسْلِيمُ أَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ تَعَدُّ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ رَأْسًا فَالتَّسْلِيمُ لَا يَقْصُرُهَا شَيْئًا
فَتَأَمَّلْهُ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْ تَعَدُّ الْخَبَرِ وَأَتْحَادِهِ يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ فَلَا تَقْدِيرَ هُنَاكَ . اهـ . سـ .
• فَوَدَّ: (مَعْنَى مُغَايِرِ الْخَبَرِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلْ كُلُّ مِنْهَا مَذْلُولُهُ ذَاتُ مُصِيفَةٍ بِانْحِلَالِ الْعِصْمَةِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ
بَعْدَ ذَلِكَ فَحُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَحَالَ مِنْ أَخْوَالِهَا خَارِجٌ عَنْ مَذْلُولِ اللَّفْظِ وَحَقِيقَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ
عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمُغَايِرَةَ فِي الْحُكْمِ تُكْفِي فِي التَّعَدُّ . • فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ) الْأُولَى حَذْفُهُ وَحَذْفُ الْوَاوِ مِنْ
قَوْلِهِ، وَإِنْ فَصَلَ . • فَوَدَّ: (وَالْعَجَبُ مِنَ التُّحَاةِ الْخَبَرِ) التَّعَجُّبُ مِنْهُمْ مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَلِزُومُ مَا ذَكَرَ مِنْهُمْ
مَمْنُوعٌ . اهـ . سـ . فَوَدَّ: (فِي الصِّفَةِ) كَذَا فِي نَسَخِ الشَّارِحِ وَالثَّانِيَةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّائِيخِ، وَأَضْلَهُ

• فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِحْتِيَاجِ الْخَبَرِ) مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُرَدَّ أَيْضًا بِأَنَّ هُنَا قَرِينَةُ لَفْظِيَّةٍ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَهِيَ أَوَّلُ
الكَلَامِ، وَالتَّقْدِيرُ لِلْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ مُتَّبَعٌ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الصِّغَةِ . • فَوَدَّ: (قُلْتَ مَمْنُوعٌ) إِلَى
قَوْلِهِ: (فَتَأَمَّلْهُ) أَقُولُ تَسْلِيمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَعَدُّ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ رَأْسًا
فَالْتَّسْلِيمُ لَا يَقْصُرُهَا شَيْئًا فَتَأَمَّلْهُ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْ تَعَدُّ الْخَبَرِ وَأَتْحَادِهِ يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ فَلَا
تَقْدِيرَ هُنَاكَ . • فَوَدَّ: (وَالْعَجَبُ مِنَ التُّحَاةِ الْخَبَرِ) التَّعَجُّبُ مِنْهُمْ مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَلِزُومُ مَا ذَكَرَ مِنْهُمْ

الصحيحة أو لا؛ لأنه صريح فلا يُصرف بمُخْتَمَلٍ كُلِّ مُخْتَمَلٍ (لا الأول بالثاني) ولا بالثالث فلا يصح ظاهراً لا اختصاصه بواو المطفئ المقتضية للمغايرة، أمّا باطناً فيُذَيَّنُ فإن لم يقصد شيئاً فثلاث نظير ما مرّ وخرج بالمطفئ بالواو والمطفئ بغيرها وحده أو معها كُثُمُ والفاء فلا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكِيدِ مُطْلَقاً ولو خَلَفَ لا يدخلها وكَوَزَهُ مُتَوَالِياً أو لا فإن قَصَدَ تَأَكِيدَ الأولى ..

في الصيغة كما عُبِّرَ به المُغْنِي. ٥ فَوَدَ: (كُلُّ مُخْتَمَلٍ) أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ صِحَّتُهُ خَلَا لِكَلَامِهِ عَلَى الصُّورَةِ الصَّحِيحَةِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ اللَّفْظَ حَيْثُ احْتَمَلَ عَدَمَ الْوُقُوعِ عَمِلَ بِهِ؛ لِأَصْلِهِ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ. اهـ. ع ش.

٥ فَوَدَ: (وَلَا بِالثَّالِثِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْمَتَنِ فِي التَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَحُفِّهَا أَوْ مَعَهَا). ٥ فَوَدَ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ. اهـ. مُغْنِي.

٥ فَوَدَ: (وَخَرَجَ) خِلَافاً لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَإِنْ كَوَزَ الْخَبَرُ بِعَطْفٍ كَانَ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ بِالْوَاوِ كَمَا مَثَلُ أَوْ الْفَاءِ أَوْ ثُمَّ صَحَّ قَصْدُ تَأَكِيدِ الثَّانِي بِالثَّالِثِ الْخ. ٥ فَوَدَ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكِيدِ الْخ) وَفِي الْمُبَابِ فِي صَوَرٍ مِنْهَا أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ وَطَالِقٌ مَا نُصِّه، وَأكَّدَ الْأَوَّلَى بِالْأَخِيرَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِراً، وَيُذَيَّنُ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّالِثَةِ قَبْلَ. اهـ. وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِقَبُولِ التَّأَكِيدِ بِشَرْطِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعَاطِفِ وَظَاهِرٍ فِي التَّذْيِينِ إِذَا أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِغَيْرِهَا مَعَ ذَلِكَ. اهـ. سَمَّ عِبَارَةً ع ش قَوْلَهُ: مُطْلَقاً أَي سَوَاءً قَصَدَ تَأَكِيدَ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي بِالثَّالِثِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً قَالَ سَمَّ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُذَيَّنَ. اهـ.

٥ فَوَدَ: (وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا الْخ) لَعَلَّهُ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ عِنْدَ عَدَمِ التَّوَالِي إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ لِمَا قَدْ نَمَّاهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمَّ وَفِي الرُّوضِ، وَإِنْ كَوَزَ فِي مَذْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهَا إِنْ دَخَلَتْ الدَّارُ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَتَعَدَّدْ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِسْتِنَافَ وَلَوْ طَالَ فَضْلٌ، وَتَعَدَّدَ مَجْلِسٌ قَالَ الشَّارِحُ وَشِبُولُ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ نَوَى التَّأَكِيدَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا تَعَدَّدُ فِيهِمَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَاهُ فِي الْإِبْلَاءِ لَوْ كَوَزَ يَمِينَ الْإِبْلَاءِ، وَأَطْلَقَ فَوَاحِدَةً إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَارٍ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ. اهـ. إِذْ حَاصِلُ مَا هُنَا حَيْثُ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وَمَا هُنَاكَ التَّعَدُّدُ. اهـ.

مَمْنُوعٌ. ٥ فَوَدَ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكِيدِ مُطْلَقاً) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَطْلُقُ ثَلَاثاً بِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ فَطَالِقٌ لِلْمُغَايِرَةِ. اهـ. وَفِي الْمُبَابِ فِي صَوَرٍ مِنْهَا أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ وَطَالِقٌ مَا نُصِّه، وَأكَّدَ الْأَوَّلَى بِالْأَخِيرَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِراً، وَيُذَيَّنُ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّالِثَةِ قَبْلَ. اهـ. وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِقَبُولِ التَّأَكِيدِ بِشَرْطِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعَاطِفِ وَظَاهِرٍ فِي التَّذْيِينِ إِذَا أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِغَيْرِهَا مَعَ ذَلِكَ. ٥ فَوَدَ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكِيدِ مُطْلَقاً) يَتَّبِعِي أَنْ يُذَيَّنَ. ٥ فَوَدَ: (وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا وَكَوَزَهُ مُتَوَالِياً الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَّحَهُ آخِرَ الْإِبْلَاءِ لَوْ كَوَزَ يَمِينَ الْإِبْلَاءِ، وَأَرَادَ التَّأَكِيدَ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ وَطَالَ الْفَضْلُ صُدِّقَ كَتَاظِيرِهِ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ تَنْجِيزَ الطَّلَاقِ بِأَنَّ التَّجْزِيزَ إِنْشَاءً وَالْإِبْلَاءُ وَالتَّغْلِيْقُ يَتَمَلَّقانِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ فَالتَّأَكِيدُ بِهِمَا أَلَيُّ أَوْ أَرَادَ الْإِسْتِنَافَ تَعَدَّدَتْ وَلَوْ أَطْلَقَ فَوَاحِدَةً إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَارٍ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِالتَّعَدُّدِ لِلْيَمِينِ يَخْفِيهِ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ. اهـ. وَفِيهِمَا فِي هَذَا

أَوْ أَطْلَقَ فَطَلَقَهُ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءَ فثَلَاثٌ كَمَا مَرَّ وَكَذَا فِي الْيَمِينِ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِحَقِّ آدَمِيٍّ كَالظَّهَارِ وَالْيَمِينِ الْمُشْتَرَكِ لَا بِاللَّهِ فَلَا تَتَكَرَّرُ مُطْلَقًا لِإِنِّاءِ حَقِّهِ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْمُسَامَحَةِ، (وَهَذِهِ الصُّورُ فِي مَوْطُوءَةٍ) وَمِثْلُهَا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مَنْ فِي حُكْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا مَاؤُهُ الْمُخْتَزَمُ (فَلَوْ قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا فَطَلَقَهُ بِكُلِّ حَالٍ) تَقَعُ فَقَطْ لَيَبْتَنُونَهَا بِالْأُولَى وَفَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا

وعبارَةُ ع ش، وهذا أي ما ذَكَرَهُ الرُّزُّوسُ وَشَرَحَهُ فِي هَذَا الْبَابِ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ حَلَفَ الْخُ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ: نَعَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ التَّكْيِيدِ وَالْإِخْبَارِ الْخ. اهـ. ة فُود: (أَوْ أَطْلَقَ) أَي: أَوْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ وَقَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ أَي فِي قَوْلِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَحَلَّلَ فَضْلٌ ثَلَاثٌ نَعَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ التَّكْيِيدِ وَالْإِخْبَارِ الْخ. اهـ. ع ش. ة فُود: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ وَتَحَلَّلَ فَضْلٌ ثَلَاثٌ. ة فُود: (وَكَذَا فِي الْيَمِينِ الْخ) هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ عَطْفِ الْأَعْمَ عَلَى الْأَخْصِ إِذَا الْأَوَّلُ حَلَفَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَنْتَعِ بِنَفْسِهِ مِنَ الدُّخُولِ أَوْ عَطْفُهُ مُبَايِنٌ بِالتَّكْيِيدِ بِقَوْلِهِ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِحَقِّ آدَمِيٍّ إِذَا الْأَوَّلُ حَلَفَ عَلَى صِفَةٍ مَخْصِيَةٍ لَا تَعَلَّقَ فِيهَا بِحَقِّ أَضْلًا وَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: لَا بِاللَّهِ الْخ. اهـ. ع ش. ة فُود: (إِنْ تَعَلَّقَتْ بِحَقِّ آدَمِيٍّ الْخ) وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِالتَّعَدُّدِ لِلْيَمِينِ يَكْفِيهِ كِفَارَةٌ وَاحِدَةٌ شَرَحَ الرُّزُّوسُ. اهـ. سم. ة فُود: (لَا بِاللَّهِ) أَي: لَا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ. ة فُود: (فَلَا تَتَكَرَّرُ) أَي: الْكِفَارَةُ مُطْلَقًا أَي، وَلَوْ قَصَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ. اهـ. ع ش.

ة فُود (سَمِي): (وَهَذِهِ الصُّورُ) أَي: السَّابِقَةُ كُلُّهَا فِي مَوْطُوءَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِ مُخَالَعَةٍ. اهـ. مُعْنِي. ة فُود: (وَمِثْلُهَا هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوءَةٍ) فِي الْتَهْيَةِ. ة فُود: (فِي حُكْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. ة فُود: (الَّتِي دَخَلَ فِيهَا الْخ) أَي: وَلَوْ فِي الدُّبْرِ. اهـ. ع ش. ة فُود: (وَفَارَقَ أَنْتَ الْخ) إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْفَرْقُ لَوْ كَانَ كَلَامُهُمْ فِي قَوْلِهِ لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُصَوَّرًا بِمَا إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ بِأَنْتَ طَالِقٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَزَمَ عَلَى اثْنَيْنِ بِثَلَاثٍ لِإِفَادَةِ التَّثْلِيثِ نَظِيرِ مَا حَقَّقَهُ الْبُوشَنَجِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْمَيْتَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَسَيَاتِي عَنْ سَمِ تَوْجِيهِ آخِرُ.

الْبَابُ، وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَدْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهَا إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ قَائِتٍ طَالِقٌ لَمْ يَتَعَدَّدْ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَلَوْ طَالَ فَضْلُ، وَتَعَدَّدَ مَجْلِسُ قَالَ الشَّارِحُ وَشَمِلَ الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ مَا لَوْ نَوَى التَّكْيِيدَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا تَعَدَّدُ فِيهِمَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ فَخَالَفَ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْهُمَا فِيهَا نَقْلًا عَنْ بَابِ الْإِيْلَاءِ إِذَا حَاصِلُ مَا هُنَا حَيْثُ يَدْعَمُ التَّعَدُّدُ وَمَا هُنَاكَ التَّعَدُّدُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّزُّوسِ وَشَرَحَهُ فَإِنْ قَالَ لَهَا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ قَائِتٍ طَالِقٌ طَلَقَهُ، وَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ قَائِتٍ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ فَدَخَلْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَقَعُ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ حَذَفَ الْعَاطِفَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ. اهـ. وَهَذَا لَا يُبْنِي مَا قَبْلَهُ مِنْ عَدَمِ التَّعَدُّدِ إِذَا كَرَّرَ التَّغْلِيْقَ، وَأَطْلَقَ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْمُعْلَقِ هُنَاكَ وَاخْتِلَافِهِ هُنَا نَعَمْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ قِيَاسُ عَدَمِ التَّعَدُّدِ هُنَاكَ وَقَوْلُ طَلَقْتَيْنِ فَقَطْ هُنَا إِذْ لَمْ يَخْتَلِفِ التَّغْلِيْقَانِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِطَلَقَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْإِخْتِلَافُ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَيُصَرِّفُ عَنْ التَّكْيِيدِ.

بأنه تفسير لما أرادَه بأنَّ طالقٍ فليس مُغايرًا له بخلافِ العطفِ والتكرارِ. (ولو قال لهذه) أي غيرِ الموطوءة (إن دَخَلْتَ) الدَّارَ مثلاً (فأنت طالقٌ وطالقٌ) أو أنت طالقٌ وطالقٌ إن دَخَلْتَ (فدَخَلْتَ فِيتانٍ) يقمانِ (في الأصح) لِقُوعِهما مَعًا مَقْتَرِنَتَيْنِ بالدُّخُولِ ومن ثَمَّ لو عَطَفَ بَئْشَ أو الفاءِ أو قُلْنَا بالضَّمِيفِ أَنَّ الوَاقِعَ لِلتَّوْتِيبِ لم يَقَعْ إِلَّا واحِدَةً ولو قال لها أنت طالقٌ أحدَ عَشَرَ ثَلَاثًا؛ لأنَّهما مُزْجَا وصارا ككَلِمَةٍ واحِدَةٍ أو أحدًا وعِشرين فواحدةً لِلْعَطْفِ (ولو قال لِموطوءَةٍ أنت طالقٌ طَلَقَ مع) طَلَقَ (أو) طَلَقَ (معها طَلَقَ) وكمع فوقَ وتحت كما رجحه شُرَاحُ الحَاوِي وغيرُهم (فِيتانٍ) يقمانِ مَعًا وفارَقَ أنت طالقٌ مع حَفْصَةَ لا تَطْلُقُ حَفْصَةَ

• فُود: (بأنه) أي: لَفْظَ ثَلَاثًا. • فُود: (تفسير لما أرادَه إلخ) هذا هو ما أرادَه الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي إلخ ودَعَوَى أَنَّ هذا تَضَرُّعٌ بما زَعَمَهُ وَهْمٌ قَطْعًا؛ لأنَّ المَفْعُولَ المُطْلَقَ يَكُونُ لِيَّانِ المَدَدِ كما صَرَّحَ به النُّحَاةُ والبيانُ والتفسيرُ واجِدٌ فَالحُكْمُ بأنَّ ثَلَاثًا تَفْسِيرٌ لا يَدُلُّ فَضْلًا أَنَّهُ يُصَرِّحُ عَلَى أَنَّهُ تَمَيِّزٌ فَمَنْشَأُ التَّوَهُّمِ ذَكَرَ التَّفسيرَ المذكورَ في حَدِّ التَّمْيِيزِ مع الغفلةِ عَن تَفْسِيهِهِم المَفْعُولِ المُطْلَقَ إِلَى المُبَيِّنِ لِلْعَدَدِ، والمُبَيِّنُ هو المُفَسِّرُ ولِذا عَبَّرُوا بِهِ أَيْضًا فِي التَّمْيِيزِ كما قال ابنُ مالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ اسْمٌ بِمَعْنَى مِنَ مُبَيِّنٍ إلخ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْلِ رَشِيدِي. • فُود: (لما أرادَه إلخ) لَعَلَّ المُرَادَ بِهِ الطَّلَاقُ لَا الطَّلَاقُ ثَلَاثًا حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي وَقْعِ الثَّلَاثِ مع قوله ثَلَاثًا إِرَادَتُهَا بِمَا قَبْلَهَا سَمِ عَلَى حَجِّ. اه. ع. ش. • فُود: (أي غيرِ الموطوءة) إِلَى قولِ المَتَنِ: (ولو قال لِموطوءَةٍ) فِي المَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أو قُلْنَا) إِلَى (لَمْ يَقَعْ).

• فُود (سني): (فِيتانٍ) يَتَنَبَّي أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ يُدَيِّنُ هُنَا إِذَا قَصَدَ التَّأَكُّدَ. • فُود: (يقمان) الأولى هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ الْآتِيَةِ الثَّانِيثُ. • فُود: (ولو قال لها إلخ) ولو قال إن دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَ، وَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتِينِ فَدَخَلْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَلَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثِ طَلَقْتَ ثَلَاثًا إِذْخَالَ لِلطَّرْقَيْنِ، وَيُقَارِقُ نَظِيرَهُ فِي الإِقْرَارِ حَيْثُ لَمْ يَدْخُلِ الْآخِرُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ لَهُ عَدَدٌ مَخْصُورٌ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ مَا بَيَّنَّ وَاحِدَةً إِلَى ثَلَاثِ طَلَقْتَ ثَلَاثًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَا

• فُود: (بأنه تفسير لما أرادَه) لَعَلَّ المُرَادَ بِهِ الطَّلَاقُ لَا الطَّلَاقُ ثَلَاثًا حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي وَقْعِ الثَّلَاثِ مع قوله ثَلَاثًا إِرَادَتُهَا بِمَا قَبْلَهَا. • فُود: (بأنه تفسير لما أرادَه إلخ) هذا هو ما أرادَه الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا وَدَعَوَى أَنَّ هذا تَضَرُّعٌ بما زَعَمَهُ وَهْمٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ المَفْعُولَ المُطْلَقَ يَكُونُ لِيَّانِ المَدَدِ كما صَرَّحَ بِهِ النُّحَاةُ، والبيانُ والتفسيرُ واجِدٌ فَالحُكْمُ بأنَّ ثَلَاثًا تَفْسِيرٌ لا يَدُلُّ فَضْلًا عَلَى أَنَّهُ يُصَرِّحُ عَلَى أَنَّهُ تَمَيِّزٌ فَمَنْشَأُ التَّوَهُّمِ ذَكَرَ التَّفسيرَ المذكورَ فِي حَدِّ التَّمْيِيزِ مع الغفلةِ عَن تَفْسِيهِهِم المَفْعُولِ المُطْلَقَ إِلَى المُبَيِّنِ لِلْعَدَدِ، والمُبَيِّنُ هو المُفَسِّرُ وَلِذا عَبَّرُوا بِهِ أَيْضًا فِي التَّمْيِيزِ كما قال ابنُ مالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ اسْمٌ بِمَعْنَى مِنَ مُبَيِّنٍ إلخ. • فُود: (كما رَجَحَهُ شُرَاحُ الحَاوِي) لَكِنَّ فِي الرِّوَايَةِ خِلَافَهُ فَلَا يَقَعُ فِي غَيْرِ الموطوءة فِيهِمَا إِلَّا وَاحِدَةً.

لاحتمال المعية هنا لغير الطلاق احتمالاً قريباً (وكذا غير موطوءة في الأصح) لما تقرر أنهما يقمان مآ كانت طالق طلقين. (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو) طلقة (بعدها طلقة فثنتان) يقمان مآرتباً (في موطوءة) المنجزة أولاً ثم المصنئة، ويدين وإن قال أرذت أنني سأطلقها (وطلقة في غيرها) لينتونها بالأولى (فلو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة مآرتباً المصنئة أولاً ثم المنجزة وقيل عكسه وبلغوا قوله قبلها كانت طالق أمس بلغوا أمس، ويقع حالاً واحدة في غيرها (في الأصح) لما مر نعم، يصدق بيمينه في قوله أرذت قبلها طلقة مملوكة أو ثابتة أو أوقعها زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق أمس فلا يقع إلا واحدة في موطوءة. (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة، وأراد مع) طلقة (فطلقتان) ولو في غير

بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولي وغيره عن الروياني وحزم به ابن المقرئ في الروضة أو ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المغني ولو قال أنت طالق طلقة قبلها وبعدها طلقة طلقت ثلاثاً. اهـ. وأقره ع ش.

فوق (سنن): (وكذا غير موطوءة إلخ) ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا حكاه البقوي عن فتاوى القاضي أو حكاه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر. اهـ. مغني. فوق: (لما تقرر أنهما يقمان إلخ) عبارة النهاية والمغني يقع عليه ثنتان مآ في مع ومعها فقط لا في فوق وتحت، وأخواتهما كما أفهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعاً للمؤلفي. اهـ. قال ع ش قوله: وأخواتهما أي من بقية أسماء الجهات. اهـ. فوق: (المنجزة) إلى قوله: (وقيل عكسه) في المغني، وإلى قول المتن: (ولو قال بعض طلقة) في النهاية. فوق: (ويدين) أي: في صورتين. اهـ. ع ش. فوق: (إن قال أرذت) الأولى إن أراد. فوق: (وواحدة في غيرها) عطف على قوله ثنتان في موطوءة.

فوق (سنن): (في الأصح) أي: فيها. اهـ. مغني. فوق: (لما مر) أي: من بينونة غير الموطوءة بالأولى. فوق: (نعم يصدق بيمينه إلخ) ظاهره ظاهره أقبل يشكل بقوله السابق، ويدين إن قال إلخ وقد يفرق بقرين هذا وفيه ما فيه سم أقول، ويؤيد الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك. اهـ. سيد عمر. فوق: (يصدق بيمينه في قوله إلخ) كذا نقل عن ابن كعب، وأقره فليقيده به إطلاق المصنف. اهـ. مغني. فوق: (فلا يقع إلا واحدة في موطوءة) كذا في أصله رحمه الله تعالى ومقتضاه أنه لا يقع في غير الموطوءة شيء حبيذ، وليس بمأراد قطعاً فالأولى إسقاط لفظ في موطوءة لإيهامه. اهـ. سيد عمر.

فوق: (وواحدة في غيرها) تلك الواحدة هي المنجزة لا المصنئة في نحو طلقة قبلها طلقة للدور قال في الروض وشرحه أو قال أنت طالق تطليقة قبلها قال في الأصل أو بعدها كل تطليقة طلقت المنسوبة ثلاثاً مع ترتب بين الواحدة وباقي الثلاث وطلقت غيرها واحدة أما في بعدها فظاهر، وأما في قبلها فلأن الواقع إنما هو المنجزة لا المصنئة لئلا يلزم الدور. اهـ. فوق: (نعم يصدق بيمينه) ظاهره أقبل يشكل بقوله السابق، ويدين إن قال إلخ وقد يفرق بقرين هذا وفيه ما فيه.

مطلوعة لإصلاحية اللفظ له قال تعالى ﴿أَذْلُوا فِي أَشَرٍ﴾ (الامرأه: ٢٨) أي معهم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلقة)؛ لأنه مقتضى الأولين والأقل في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال) من هذه الأحوال الثلاثة لوضوح أنه إذا قصد المعية يقع إثنان وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة تؤههما من كاتبها اعتراض ما بخطه دون ما كتبه الموافق للمحور والشرح وليس كما تؤههما إذ محل هذه أيضا ما لم يقصد المعية، والا وقع بها إثنان كما قاله الزركشي تبعا لشيخه الإسوي والبلقيني؛ لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كنصف طلقة ونصف طلقة لكن زده شيخنا في شرح منتهجه بأن لا نسلم أنه لو قال هذا المقدّر يقع إثنان، وإنما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرر طلقة مع المطف المقتضي للتغاير بخلاف مع فإنها إنما تقتضي المصاحبة، وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لخصفها. انتهى. وقد يجاب بأن هذا إنما يتجه عند الإطلاق أما عند قصد المعية التي تفيدها لا تفيده الظرفية، والا لم يكن يقصدها فائدة فالظاهر المتبادر منه أن كل جزء من طلقة؛ لأن تكرير الطلقة المضاف إليها كل منهما ظاهر في تغايرهما وقد مر في شرح قوله في الإقرار ولو

فرد: (لوضوح أنه إلخ) علة للتفسير بالثلاث عبارة المفتي ولو قال أتيت طالق نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طلقة فطلقة بكل حال مما ذكر من إرادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم إرادة شيء؛ لأن الطلاق لا يتجزأ.

(تنبيه): لفظه نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه، وهو الصواب كما ذكرت في المحرر والشرح إذ لا يستقيم قوله: بكل حال بدونها؛ لأنه يقع عند قصد المعية طلقتان وعلى إثباتها لو أراد بعضا من كل طلقة فطلقتان كما في الاستصاء، ولو قال طلقة في نصف طلقة فطلقة إلا أن يريد المعية فإثنان. اهـ. فرد: (اعتراض ما بخطه) مفعول تؤههما. فرد: (إذ محل هذه) أي: ما كتبه أيضا أي مثل ما بخط المصنف. فرد: (زده شيخنا إلخ) ووافقه المفتي كما مر آنفا. فرد: (المقتضي) أي المطف. فرد: (بأن هذا) أي: قوله فإنها إنما إلخ. فرد: (التي تفيده ما لا تفيده الظرفية إلخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما أنه في صورة الظرفية يقع النصف أصالة والباقي سرياء وفي صورة المعية تقع جميع الطلقة أصالة وقوله: فالظاهر المتبادر إلخ ممنوع. اهـ. سيد عمر. فرد: (لخصفها) أي: المعية. فرد: (منه) أي: من المقدّر المذكور. فرد: (أن كل جزء) أي: نصف. فرد: (كل منهما) أي: النصفين. اهـ. ع ش.

فرد: (وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة) قال في شرحه سواء أراد المعية، وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو أطلق؛ لأن الطلاق لا يتجزأ. اهـ. وقال في قوله أو نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طلقة. اهـ. وقضيه أنه لو أراد ذلك اختلف الحكم، وهو ظاهر في إرادة المعية فيقع طلقتان دون غيرها فليراجع.

قال دَوْحَمٌ فِي عَشْرَةِ مَا يُوضَّحُ هَذَا، وَيُبَيَّنُ أَنَّ نِيَّةَ الْمَعِيَةِ تُفِيدُ مَا لَا يُفِيدُهُ لَفْظُهَا كَمَا صَرَحُوا بِهِ ثُمَّ مَعَ اسْتِشْكَالِهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (ولو قال) أَنْتَ طَالِقٌ (طَلَقَةٌ فِي طَلَقَتَيْنِ وَقَصْدٌ مَعِيَةٌ فَثَلَاثٌ) يَقَعْنَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْمَوْطُوعَةِ لِمَا مَرَّ (أَوْ) قَصْدٌ (ظَرْفًا فَوَاحِدَةٌ)؛ لِأَنَّهَا مُقْتَضَاهُ (أَوْ) حِسَابًا وَعَرَفَهُ فِثْنَانٍ؛ لِأَنَّهُمَا مُوجِبُهُ عِنْدَ أَهْلِهِ (فَلِإِنْ جَهَلَهُ وَقَصْدٌ مَعْنَاهُ) عِنْدَ أَهْلِهِ (فَطَلَقَةٌ) لِيُطْلَانَ قَصْدُ الْمَجْهُولِ (وَقِيلَ فِثْنَانٍ)؛ لِأَنَّهُمَا مُوجِبُهُ وَقَدْ قَصَدَهُ (وَلِإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا فَطَلَقَةٌ) عَرَفَهُ أَوْ جَهَلَهُ؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ (وَفِي قَوْلِ فِثْنَانٍ إِنْ عَرَفَ حِسَابًا)؛ لِأَنَّهُ مَذْلُومٌ وَفِي ثَالِثٍ ثَلَاثٌ لِتَلَفُّظِهِ بِهِ وَلَوْ قَالَ لَا أَكْتُبُ مَعَكَ فِي شَهَادَةٍ وَلَمْ يَنْوَ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ خَطَاؤُهُمَا فِي وَرَقَةٍ بَرَّ بِأَنْ يَكْتُبَ أَوَّلًا ثُمَّ رَفِيقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يُسَمَّى حِينَئِذٍ أَنَّهُ كَتَبَ مَعَ الثَّانِي بِخِلَافِ الْمَكْسِ، وَيُقَاسُ بِذَلِكَ تَطَايُرُهُ نَعَمْ، يَظْهَرُ فِيمَا اسْتَدَامَتْهُ كَاتِبَاتُهُ نَحْوُ لَا أَقْعُدُ مَعَكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْحَالِفِ وَتَأْخِيرِهِ. (ولو

فَوَدَّ: (لِإِمَّا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (طَلَقَةٌ فِي طَلَقَتَيْنِ). اه. كُرِّدِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَي: الطَّلَقَةُ الْيَقِينُ أَي وَمَا زَادَ مُشْكُوكٌ فِيهِ. فَوَدَّ: (ولو قال الخ) أَي حَلَفَ. فَوَدَّ: (بَرَّ بِأَنْ يَكْتُبَ أَوَّلًا) الخ) كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ تَعَلَّى. اه. نِهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَغْلَمَ أَنَّ السُّيُوطِيَّ أَفْتَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِتَطْيِيرٍ مَا قَالَه وَالِدُ الشَّارِحِ لَكِنْ بَزِيَادَةِ قُبُودٍ وَرُبَّمَا يُؤْخَذُ بَعْضُهَا مِمَّا فِي قِتَاوَى وَالِدِ الشَّارِحِ وَلَقَطْتُ قِتَاوِيهِ أَغْنِي السُّيُوطِيَّ مَسْأَلَةً: شَاهِدٌ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَكْتُبُ مَعَ فَلَانٍ فِي وَرَقَةٍ رَسَمَ شَهَادَةَ فَكَتَبَ الْحَالِفُ أَوَّلًا ثُمَّ كَتَبَ الْآخَرَ الْجَوَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الْوَرَقَةِ مَكْتُوبًا بِخَطِّ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَوَاطُؤٌ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَلَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكْتُبُ فِيهَا لَمْ يَحْنَثْ، وَإِلَّا حَنِثَ. اه. وَهَذَا يُخَالِفُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ: بِأَنْ يَكْتُبَ أَوَّلًا الخ أَي وَلَوْ بَعْدَ تَوَاطُؤِهِ مَعَ رَفِيقِهِ عَلَى أَنَّهُ يَكْتُبُ بَعْدَهُ. اه. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمَكْسِ) أَي: بِأَنْ يَكْتُبَ بَعْدَهُ. اه. ع ش. فَوَدَّ: (وَيُقَاسُ بِذَلِكَ تَطَايُرُهُ) وَلَيْسَ مِنْ تَطَايُرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى لَا أَكُلُ مَعَ فَلَانٍ مَثَلًا، وَيَقَعُ كَثِيرًا لَا اسْتِغْفَلَ مَعَ فَلَانٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ الْعُرْفِ قَمَا عَدَّهُ الْعُرْفُ مُشْتَقِلًا مَعَهُ يَحْنَثُ وَمَا لَا فَلَا ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْجَرْفِ. اه. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (نَحْوُ لَا أَقْعُدُ مَعَكَ) الخ) لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُعَدَّ مُجْتَمِعًا مَعَهُ عُرْفًا بِأَنْ يَجْلِسَا بِمَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا أَمَّا لَوْ جَمَعَهُمَا مَسْجِدًا أَوْ قَهْرًا أَوْ حَتَمًا لَمْ يَحْنَثْ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْإِيمَانِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ نَعَمْ يَتَّبَعِي أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ جُلُوسَهُ مَعَهُ وَلَوْ بِمَجْرَدِ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ حَنِثَ. اه. ع ش. فَوَدَّ: (بَيْنَ تَقْدِيمِ الْحَالِفِ) الخ) أَي: قُعُودِهِ.

فَوَدَّ فِي (سَبِي): (ولو قال طَلَقَةٌ فِي طَلَقَتَيْنِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ ثَلَاثٌ إِذْخَالًا لِلطَّرْقَيْنِ، وَيُفَارِقُ تَطْيِيرَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْإِفْرَارِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ مَخْصُورٌ فِي عَدَدِ وَالظَّاهِرُ اسْتِيفَاؤُهُ بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ وَكَذَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا بَيَّنَّ الْوَاحِدَةَ إِلَى الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ مَا بَيَّنَّ بِمَعْنَى أَنْ مَعْرِفَتَهُ إِلَى أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا بَيَّنَّ الْوَاحِدَةَ وَالثَّلَاثَ فَوَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الصَّادِقَةَ بِالْبَيِّنَةِ تَجْعَلُ الثَّلَاثَ بِمَعْنَى الثَّالِثَةِ. اه. وَتَبْغِي وَقُوعُ ثِنْتَيْنِ فِي مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ م ر.

قال) أنت طالق (بعض طَلقة) أو نصف طَلقة أو ثلثي طَلقة (فطلقة إجماعاً)؛ لأنه لا يتبعض (أو نصفني طَلقة فطلقة)؛ لأنها مجموعهما ورجح الإمام في نحو بعض أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل، وزُيِّف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية، وهو الأصح وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً إلا نصف طَلقة فعلى الثاني يقف، وهو الأصح؛ لأن السراية في الإيقاع لا في الرفع تغليباً للتخريم وفي طَلقتي ثلاثاً بالثبوت فطلقت واحدة ونصفاً يقع إثنان، ويستحق ثلثي ألف على الأول ونصفه على الثاني، وهو الأصح اعتباراً بما أوقفه لا بما سرى عليه كما مر (إلا أن يُريد كل نصف من طَلقة) فيقع إثنان عملاً بقضيه (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طَلقتين) ولم يُرد ذلك يقع به (طَلقة)؛

• قوله: (أو نصف أو ثلثي طَلقة) إلى قوله: (ويظهر فائدة الخلاف) في النهاية، وإلى قول المتن: (إلا أن يُريد) في المعنى. • قوله: (لأنه) أي: الطلاق.

• قوله (سني): (أو نصفني طَلقة فطلقة) وكذا كل تجزئة لا تزيد أجزاؤها على طَلقة. اهـ. معني.

• قوله: (وزُيِّف كونه من باب السراية) قد يقال يتبني أن محل الخلاف صورة الإطلاق أما إذا أراد به حقيقة فمن السراية قطعاً أو الكل فمن التعبير بالبعض قطعاً بخلاف ما إذا أطلق فإن المتبادر الحقيقة نعم يشكك حيث أن ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالة القول بالمجاز حيث لا يقال يتبني أن يناط الحكم بالقرينة فإن وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة للمجاز حيل عليه، وإلا حيل على الحقيقة؛ لأنها الأصل المتبادر ولا نظر لإرادته؛ لانا نقول هذا متبعة صناعاً إلا أن إطلاقهم ينافيه إلا ترى لقولهم في أنت طالق طَلقة في طَلقة إن أراد المعية إلخ حيث علقوا الحكم على إرادته مع أنه مجاز ولم يتعرضوا للقرينة بالكيفية ولتضربهم السابق في مبحث الصيغة أن اللحن لا يضرب وتترك القرينة في المجاز كاللحن. نعم يتردد النظر في نحو المسألة الآتية في كلام الشارح، وهي طَلقتي ثلاثاً بالثبوت فطلقت واحدة ونصفاً وقال أزدت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثا ألف؛ لأنه أوقع ثلثي ما طلبته أو لا يجب إلا النصف؛ لانا لا نثبت له شيئاً بدعواه تلك الإرادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتأمل ولعل الأقرب الثاني؛ لأن الأصل براءة ذمتها عما زاد. اهـ. سيد عمر. • قوله: (فعلى الثاني يقف) أي: وعلى الأول لا. اهـ. سم أي: فتقع إثنان فقط. • قوله: (وفي طَلقتي ثلاثاً إلخ) عطف على قوله في ثلاثاً إلا إلخ. • قوله: (يقع إثنان) أي: على القولين. • قوله: (كما مر) أي: في باب الخلع في فصل الألفاظ المألوفة للمعوض. • قوله: (فيقع إثنان) إلى قول المتن: (ولو قال نصف) في النهاية. • قوله: (ولم يُرد ذلك) عبارة المعنى ومحل الخلاف إذا لم يُرد كل نصف من طَلقة، وإلا وقع عليه طَلقتان قطعاً. اهـ. وقد يقال ما ذكره من المراد لا يختصمه اللفظ وحق المقام إذا لم يُرد نصف كل طَلقة من طَلقتين، وإلا إلخ فليراجع.

• قوله: (فعلى الثاني يقف) أي: وعلى الأول لا. • قوله: (ولو قال نصف) أي: كل نصف من طَلقة.

لأنها نصفهما وحمله على نصف من كل ويكمل بعيد، ويفرق بينه وبين ما لو أقر بنصف هذين يكون ثقوا بنصف كل منهما بأن الشيوع هو المتبادر من الأعيان، ويؤيده أنه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقا ولم يجر فيه الخلاف هنا (وثلاثة أنصاف طلقة) ولم يرد ذلك طلقَتانِ تكميلاً للتصنيف الزائد وحمله على كل نصف من طلقة ليقع ثلاث أو إلغاء التصنيف الزائد؛ لأن الواحد لا يشتغل على تلك الأجزاء فتقع طلقة بعيد، وإن اعتمد التلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثلاث طلقتان) لإضافته كل جزء إلى طلقة وعطفه، وكل منهما يقتضي التعاضد ومن ثم لو حذف الواو وقفت طلقة فقط ليضعف اقتضاء الإضافة وحدها للثغائر ولو قال خمسة أنصاف طلقة أو سبعة أثلاث طلقة فثلاث (ولو قال نصف وثلاث طلقة فطلقة) ليضعف اقتضاء العطف وحده للثغائر ومجموع الجزأين لا يزيد على طلقة بل عدم ذكر طلقة إثر كل جزء دليل ظاهر على أن المراد أجزاء طلقة واحدة. (ولو قال: لأربع أو قفت عليكن أو يئكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلقة؛ لأن كلا بهيهما عند التوزيع واحدة

قوله: (بنصف هذين) شامل للدرهمين كذا قال الفاضل المحسني فإن أراد مخص الثيبه على الشمول فلا كبير جدوى فيه، وإن أراد الإغتراض فليس في محله؛ لأن ما يأتي في غير المتيين فليتامل. اهـ. سيّد عمر. قوله: (من الأعيان) أي: المعينة. قوله: (ويؤيده) أي: الفرق. قوله: (ولم يرد ذلك) أي: كل نصف من طلقة. قوله: (أو إلغاء التصنيف إلخ) عطف على وحمله إلخ. قوله: (الثاني) أي: الإنشاء. قول (سني): (أو نصف طلقة وثلاث طلقتان ولو قال إلخ) حاصل ما ذكر في أجزاء الطلقة أنه إن كرر لفظ طلقة مع العاطف ولم ترد الأجزاء على طلقة كانت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة كان كل جزء طلقة، وإن أسقط لفظ طلقة كانت طالق ربع وسدس طلقة أو أسقط العاطف كانت طالق ثلث طلقة ربع طلقة كان الكل طلقة فإن زادت الأجزاء كنصف وثلث وربع طلقة كمل الزائد من طلقة أخرى، ووقع به طلقة ثماني ونهاية وسم. قوله: (ولو قال خمسة إلخ) عبارة الثغني، وهذا إذا لم يزد المكرر على أجزاء طلقَتين كخمس أثلاث أو سبعة أرباع طلقة وإن زاد كسبعة أثلاث أو تسعة أرباع طلقة فثلاث على الأصح وواحدة على مقابله. اهـ. بأذن تصرف.

قول (سني): (ولو قال نصف وثلاث إلخ) ولو قال نصف طلقة ونصفها ونصفها فثلاث إلا إن أراد بالنصف الثالث تأكيد الثاني فطلقتان. اهـ. ثغني.

قول (سني): (أو ثلاثاً أو أربعاً إلخ) ولو قال خمساً أو سبعا أو ثمانياً فطلقتان ما لم يرد التوزيع أو تسعاً فثلاث مطلقاً نهاية وثناني قال ع ش قوله: ما لم يرد التوزيع أي توزيع كل طلقة فيقع ثلاث

قوله في (سني): (أو نصف طلقة وثلاث طلقتان ولو قال إلخ) الضابط أنه كرر لفظ الطلقة المضاف إليه وعطف تعدد الطلاق بعدد الأجزاء، وإلا فإن زادت الأجزاء على الطلقة تعدد أيضاً بحسبه، وإلا فلا.

أو بعضها فتكمل (فإن قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في إثنين إثنان وفي ثلاث أو أربع ثلاث) عملاً بقضيه بخلاف ما إذا أطلق ليغديه عن الفهم ولهذا لو قيل أقسم هذه الدراهم على هؤلاء الأربعة لا يفهم منه قسمة كل منها عليهم قال أبو زُرْعَةَ وكأن بعض أهل المضر أخذ من هذا في أنثما طالقان ثلاثاً، وأطلق أنه يقع على كل إثنان توزيعاً للثلاث عليهما والأقرب عندي وقوع الثلاث على كل منهما كما هو مقتضى اللفظ إذ هو من الكلبي التفصيلي فيرجع ثلاث لجميعهما لا مجموعهما. انتهى. وفيه وقفة بل الأول هو الأقرب إلى اللفظ، ويقضيه أصل بقاء العضة فلم يقع إلا المحقق كما مر، ويؤيد ذلك قوله: فيمن خلف أن امرأته ليست بمضر، وهي بالقاهرة ومضر تطلق على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى الإقليم كله، وهي منه فإن لم يرز شيئاً بُني على أن حمل المشترك على معنيته احتياطاً كما نقله البيضاوي أو عموم كما نقله الآمدي فعلى الأول لا يقع شيء للشك بخلافه على الثاني لتناول لفظه له (فإن قال أرذت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهراً في الأصح)؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشريعة أما باطناً فيؤيد ذلك وعليكن كذلك لكن جزئاً على ما فيه ولو أوقع بينهما ثلاثاً ثم قال أرذت إيقاع إثنين على هذه وقسمة الأخرى على الباقيات قيل.

وقوله: ثلاثاً مطلقاً أي أراد التوزيع أو لا. اهـ. قوله: (من هذا) أي: يتأفي المتى. قوله: (والأقرب عندي إلخ) وفقاً للنهاية والمغني كما مر. قوله: (فيترجع ثلاث) أي: في أنثما طالقان ثلاثاً لجميعهما أي لكل من الزوجتين. قوله: (وفيه) أي: فيما استقر به أبو زُرْعَةَ. قوله: (كما مر) أي: في أول الفصل. قوله: (ويؤيد ذلك إلخ) هذا التأييد ممنوع؛ لأن مضر على القول الأول مجمل؛ لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتى كأنثما فإنه ظاهر في الحكم على كل من فردية. اهـ. سم. قوله: (قوله) أي: أبي زُرْعَةَ اهـ كزدي. قوله: (وهي بالقاهرة) أي: ولم يرز أحدهما. اهـ. سيد عمر. قوله: (مضر تطلق إلخ) مقول القول. قوله: (على كل البلد) أي: مجموع البلد وكان الأولى حذف لفظه كل. قوله: (المعروفة) أي: في زمن الشارح وزمننا فقوله: وليست القاهرة أي مضر القديمة المعروفة في زمن الشافعي رضي الله تعالى عنه.

قوله (سني) (بعضهن) مبهماً كان ذلك البعض أو معيناً كفلانة وفلانة. اهـ. مغني. قوله: (لأنه خلاف) إلى المتى في النهاية والمغني. قوله: (قيل) (وعليه لو أوقع بين أربع أربعاً ثم قال أرذت على إثنين طلقتين طلقتين دون الأخرتين ليجز الأولتين طلقتان طلقتان عملاً بإقراره ولحق الأخرتين طلقة طلقة لثلاثاً يتعطل الطلاق في بعضهن ولو قال أوقعت بينكن سُدس طلقة ورز طلقة وثلاث طلقة طلقت ثلاثاً، لأن تنايز الأجزاء وعطفها مشير بقسمة كل جزء بينهما ومثله كما رجحه الشيخ رحمه الله تعالى ما

قوله: (ويؤيد ذلك إلخ) هذا التأييد ممنوع؛ لأن مضر على القول الأول مجمل؛ لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتى كأنثما فإنه ظاهر في الحكم على كل من فردية.

(ولو طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا أَوْ أَنْتَ كَهَيِّ) أَوْ جَعَلْتُكَ شَرِيكَتَهَا أَوْ مِثْلَهَا (فَإِنْ نَوَى) الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ (طَلَّقْتَ، وَإِلَّا فَلَا)؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ وَلَوْ طَلَّقَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ امْرَأَةً ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةً أَوْ مَعَ الْعِدَّةِ فَطَلَّقَتَانِ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُصُهَا وَاحِدَةً وَنِصْفَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَإِنْ زَادَ بَعْدَ مَعَهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ لِوَاحِدَةٍ

لَوْ قَالَ أَوْفَقْتُ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةً وَطَلَقَةً وَطَلَقَةً نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَلِحَقِّ الْأُخْرَتَيْنِ الْخِ أَيْ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ أَرَادَ يَتَنَهَّنَ بَعْضُهُنَّ. اهـ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أَيْ: إِخَذَى زَوْجَاتِهِ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا الْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ فَتَطَلَّقَ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ كَذَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الْبَزَّازُ فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ. اهـ. سَمِعَ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ جَعَلْتُكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَكَذَا) فِي الْمَغْنِيِّ، وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ) أَيْ: الْمُتَجَرِّزُ كَمَا يَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَّقَ الْخِ)، وَإِنْ أَشْرَكَهَا مَعَ ثَلَاثٍ طَلَّقَهُنَّ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَرَادَ أَنَّهَا شَرِيكَةُ كُلِّ مَنَّهُنَّ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا أَوْ أَنَّهَا بِمِثْلِ إِحْدَاهُنَّ طَلَّقَتْ طَلَقَةً وَاحِدَةً وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ نَبْتَ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَتَوَّ وَاحِدَةً وَلَا عِدَّةً؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا كَأَحْدَاهُنَّ اسْتَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ، وَأَظْهَرُ مِنْ تَقْدِيرِ تَوْزِيعِ كُلِّ طَلَقَةٍ لَوْ أَوْفَقَ بَيْنَ ثَلَاثٍ طَلَقَةً ثُمَّ أَشْرَكَ الرَّابِعَةَ مَعَهُنَّ وَقَعَ عَلَى الثَّلَاثِ طَلَقَةً طَلَقَةً وَعَلَى الرَّابِعَةِ طَلَقَتَانِ إِذْ يَخْصُصُهَا بِالشَّرِكَةِ طَلَقَةً وَنِصْفًا. اهـ. مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ الْخِ) أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَّ ذَلِكَ فَيَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقْرَأَهُ سَمِعَ عِبَارَةً ش قَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ الْخِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَقِّقُ وَمَا زَادَ مَشْكُوكٌ فِيهِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ زَادَ الْخِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَلَوْ طَلَّقَ إِخَذَى نِسَائِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا ثُمَّ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ طَلَقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ جِصَّصَهَا مِنَ الْأُولَى طَلَقَةً وَنِصْفًا وَالثَّالِثَةَ طَلَقَةً؛ لِأَنَّهُ جِصَّصَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ طَلَقَةً. اهـ زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقْرَأَهُ سَمِعَ مَا نَصَّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا نَوَى الشَّرِكَةَ فِي عِدَدِ الطَّلَاقِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ كَلَامَ الْمُتَوَّ لِلْمَزْنِيِّ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَنْتَ شَرِيكَتُهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ الْعِدَّةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَّه فَالْأَوْجَهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لَمْ يَتَوَّ ذَلِكَ وَقَوَّعَ وَاحِدَةً وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ. اهـ. وَسَيَأْتِي عَنِ النِّهَايَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ.

❦ قَوْلُهُ: (فِي هَذَا الطَّلَاقِ) مَفْعُولٌ زَادَ وَقَوْلُهُ: لِوَاحِدَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِزَادَ عِبَارَةً ش قَوْلُهُ: لِوَاحِدَةٍ أَيْ لِامْرَأَةٍ

❦ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا الْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ فَتَطَلَّقَ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ كَذَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الْبَزَّازُ فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ الْخِ) كَذَا م. ر. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ زَادَ بَعْدَ مَعَهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ أَيْ الْقَاضِي أَبُو الْعَلِيِّ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْمُزَنِيِّ فِي الْمُتَوَّ لَوْ طَلَّقَ إِخَذَى نِسَائِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا ثُمَّ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ طَلَقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ جِصَّصَهَا مِنَ الْأُولَى طَلَقَةً وَنِصْفًا وَالثَّانِيَةَ طَلَقَةً؛ لِأَنَّهُ جِصَّصَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ طَلَقَةً عَلَى مَا يَأْتِي إِضَاحُ ذَلِكَ قَرِيبًا ثُمَّ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ، وَإِنْ أَشْرَكَهَا مَعَ امْرَأَةٍ

ثم لأخرى طَلَّقَت الثانيةُ بِنَّتَيْنِ والثالثةُ واحدةٌ نصُّ عليه هذا في التنجيزِ فلو عَلَنَ طلاقَ امرأته بدخولٍ مثلاً ثم قال ذلك لأخرى روجعَ فإن قصَدَ أنَّ الأولى لا تَطْلُقُ حتى تَدْخُلَ الأخرى لم يُقْبَل؛ لأنَّ رجوعَ عن التعليقِ، وهو لا يجوزُ أو تعليقَ طلاقِ الثانيةِ بدخولِ الأولى أو بدخولها نفسها صَحَّ إلحاقاً للتعليقِ بالتنجيزِ (وكذا لو قال آخرُ ذلك لامرأته) فإن نَوَى طَلَّقَتْ، وإلا فلا؛ لأنَّ كِبائَةَ ولو قال أنت طالقٌ عَشْرًا فقالت يكفيني ثلاثٌ فقال البواقي لِصُرَّتِكَ لم يقع على

ثانيةٍ بأن كَانَ مُتَزَوِّجًا ثَلَاثًا فَقَالَ لِلأولى أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثم قال لِلثانيةِ أَشْرَكَكَ مع فُلانةٍ في هذا الطَّلَاقِ ثم قال لِلثالثةِ أَشْرَكَكَ مع الثانيةِ في طَلَّاقِها. اهـ. فَوَدَّ: (ثم لأخرى) أي: قال لأخرى أَشْرَكَكَ معها أي مع الثانيةِ، وهو واضحٌ، وأما إذا قاله مُشِيرًا لِلأولى أَيضًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ ثِنْتَانِ. اهـ. سَيَدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (طَلَّقَت الثانيةُ إلخ) أي لآته يَخْصُهَا بِالإِشْرَاكِ بِنِصْفِ الثَلَاثَةِ فَتَكْمُلُ بِنَّتَيْنِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (طَلَّقَت الثانيةُ بِنَّتَيْنِ إلخ) هذا مَحْمُولٌ على ما إذا نَوَى تَشْرِيكَ الثانيةِ معها في المددِ، وإلا فَوَاحِدَةٌ فيها أَيضًا. اهـ. نِهَايَةُ قال ع ش قوله: (والأ إلخ) أي: بأن قَصَدَ التَّشْرِيكَ في أَصْلِ الطَّلَاقِ أو أَطْلَقَ. اهـ. أَقُولُ وَقَضِيَّتُهُ ما مرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، وأقرَّه سم أنه لا حَاجَةَ إلى تلك التَّيَّةِ مع ذِكْرِ في هذا الطَّلَاقِ قَمَتِي وَجَدَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ التَّيَّةِ أو الذَّكْرِ يَقَعُ ثِنْتَانِ، وإن قُيِّدَ مِمَّا تَقَعُ واحدةٌ. فَوَدَّ: (ثم قال ذلك) أي: أَشْرَكَكَ معها. اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (أو تَعْلِيْقُ إلخ) عَطَفَ على قوله: (أن الأولى إلخ). فَوَدَّ: (أو بدخولها إلخ) أي: أو قَصَدَ تَعْلِيْقَ طَلَاقِ الثانيةِ بدخولها إلخ، وإن أَطْلَقَ فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ على هذا الأخيرِ. اهـ. مُعْنَى.

فَوَدَّ (سَمِي): (وكذا لو قال إلخ) أي: وكذا لو طَلَّقَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ وقال رَجُلٌ آخَرُ ذلك لامرأته كَقَوْلِهِ أَشْرَكَكَ مع طَلِّقَةِ هذا الرَّجُلِ أو جَعَلْتُكَ شَرِيكَتَها فإن نَوَى طَلَّاقَها طَلَّقَتْ إلخ. (نَبِيَّة): ما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فيما إذا عَلِمَ طَلَّاقَ التي شَرِيكَتُها فإن لم يَعْلَمْ كما لو قال طَلَّقْتُ امرأتِي مِثْلَ ما طَلَّقَ زَيْدٌ، وهو لا يَنْدَرِي كَمَ طَلَّقَ زَيْدٌ ونَوَى عَدَدَ طَلَاقٍ زَيْدٌ فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لا يَقَعُ قال الزَّركَشِيُّ ومُرَادُهُ المَدَدُ لا أَصْلُ الطَّلَاقِ، وهو ظَاهِرٌ. اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (فقالت يكفيني ثلاثٌ إلخ) بِخِلَافِ ما لو قالت يكفيني واحدةٌ فقال والباقي لِصُرَّتِكَ طَلَّقْتُ هي ثَلَاثًا وَالصُّرَايِرُ بِنَّتَيْنِ بِنَّتَيْنِ إِنْ نَوَى

طَلَّقَها ثَلَاثًا فَهَلْ تَطْلُقُ واحدةٌ أو ثَلَاثًا أو بِنَّتَيْنِ وَجْهَ المَذْهَبِ ثَالِثُها. انْتَهَى. قال وَتَرْجِيحُهُ أي الوجْهَ الثَّالِثُ مِنْ زِيادَتِهِ أَخَذًا مِنْ جَزَمِ الجُرْجَانِيِّ بِهِ فِي تَحْريْهِهِ وَمِنْ كَلَامِ القاضِي أَبِي الطَّيِّبِ السَّابِقِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَحْلُهُ إِذَا نَوَى الشَّرِيكَةَ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ كَلَامَ المَشْهُورِ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قال: ثم قال لِلثانيةِ أَنْتِ شَرِيكَتُها في هذا الطَّلَاقِ، وكذا قال في الثَّالِثَةِ لَكِنَّ القاضِي اسْقَطَهُ فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي هذا الطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ المَدَدَ بِخِلَافِ ما إِذَا لم يَذْكُرْ ذلك ولم يَنْوِهِ فَالْأَوْجَهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لم يَنْوِ ذلك وَقَوْعُ واحدةٍ، وبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوارِ وَكَلَامُ الْأَصْلِيِّ يَمِيلُ إِلَيْهِ. اهـ. فَوَدَّ: (فقالت يكفيني ثلاثٌ إلخ) بِخِلَافِ ما لو قالت يكفيني واحدةٌ فقال والباقي لِصُرَّتِكَ فَتَطْلُقُ هي ثَلَاثًا وَالصُّرَايِرُ بِنَّتَيْنِ بِنَّتَيْنِ م ر.

الضرة شيء؛ لأن الزيادة على الثلاث لغو كما قالاه هنا نعم، إن نوى به طلاقها طَلَّقَتْ ثلاثاً أخذاً ميثاً قدّمناه في الكناية.

(فرع): جَلَسَ نِسَاؤُهُ الأربَع صَفًّا فقال الوُسْطَى مَنْكُرٌ طَالِقٌ وَقَعَ على الثانية أو الثالثة فَيُعَيَّنُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا؛ لأن المفهوم من الوُسْطَى الاتحادُ ومن ثُمَّ نُصِّ في مكاتِبٍ عليه أربَعُ نُجُومٍ فقال سيِّدُهُ ضَمُّوا عنه أَوْسَطُهَا على أَنَّ الْوَارِثَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الثَّانِي والثَّالِثِ وَزَعَمُ أَنَّ الْوُسْطَى مَنْ يَسْتَوِي جَانِبَاهَا فَلَا وُسْطَى هُنَا مَمْنُوعٌ؛ لأنَّ ذَاكَ بِالنَّظَرِ لِلْحَقِيقَةِ وَمَا هُنَا الْمَعْتَبَرُ فِيهِ الْفَرْقُ قَالَ الْقَاضِي فَإِنْ قَالَ مَنْ كَانَ مَنْكُرُ الْوُسْطَى فَهِيَ طَالِقٌ وَقَعَ عَلَيْهَا. انتهى. وفيه وقفة؛ لأنَّ قَوْلَهُ مَنْ، وَإِنْ شِجِلَتْهُمَا لَيْكُنْ قَوْلُهُ فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ فَلْتَكُنْ كَالأُولَى وَلَعَلَّ مَا قَالَه مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ فِي الْأُولَى أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِمَا أَوْ مُتَحَلِّقَاتٍ فَلِلْقَاضِي احْتِمَالَانِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ، وَيَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَيُقَيِّدُهَا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْوُسْطَى لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا وَاحِدَةً لَكِنَّهَا هُنَا مُبْهَمَةٌ فِي الْكُلِّ إِذْ كُلُّ مَنْهَرٍ تُسَمَّى وُسْطَى فَلْيُعَيَّنْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ قَالَ فَإِنْ قَالَ مَنْ كَانَ مَنْكُرُ الْوُسْطَى فَهِيَ طَالِقٌ احْتَمَلَ أَنْ يَقَعُ عَلَى الْكُلِّ. انتهى. وهو مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ مَعَ التَّوَقُّفِ فِيهِ.

شرح م ر. اه. سم قال ع ش قوله: إن نوى فإن لم يتو وقَعَ على كُلِّ مِنَ الضَّرَائِرِ طَلْقَةً لِتَوْزِيْعِ الثَّانِيَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ عَلَيْهِنَّ وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا لَغْوًا مَرَّ مِنْ أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا يَقَعُ مَا لَمْ يَتَوَّ بِهَ الْإِيقَاعُ. اه. هـ فَوَدُ: (الْإِتِّحَادُ) أَي: التَّوْحِيدُ.

هـ فَوَدُ: (قَالَ الْقَاضِي الْخ) التَّحْقِيقُ مَا قَالَه الْقَاضِي كَمَا عَلِمْتَ نَعَمْ قَدْ يُشْكِلُ بِالمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لِلْمُؤْمَرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَنْ نُصِّ فِي الْمُؤْمَرِ بِخِلَافِ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ.

هـ فَوَدُ: (مَنْ كَانَ مَنْكُرُ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ وَتَوَجَّهَ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ مَنْ وَقَوْلُهُ: (فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ) قَدْ يُنْتَعِ الْإِفْتِضَاءُ؛ لِأَنَّ مَنْ يُرَاعَى لَفْظُهَا فِي ضَمِيرِهَا وَنَحْوِهِ سَمَ، وَهَذَا الْمَنْعُ فِي غَايَةِ الْإِتِّجَاهِ بَلْ يَصِحُّ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ مَعَ مِلَّاخَظَةٍ مَعْنَى مَنْ؛ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ كُلَّ فَرْدٍ لَا مَجْمُوعُ الْأَفْرَادِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ أَيُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ ذَرْهَمٌ وَلَا تَقُولُ فَلَهُمْ ذَرْهَمٌ فَتَأْمَلُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ فَوَدُ: (أَوْ مُتَحَلِّقَاتٍ) عَطَفَ عَلَى صَفًّا. اه. سَم. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) أَي: الْوُقُوعُ عَلَى وَاحِدَةٍ.

هـ فَوَدُ: (قَالَ) أَيِ الْقَاضِي. هـ فَوَدُ: (فَإِنْ قَالَ مَنْ كَانَ مَنْكُرُ الْخ) أَي: وَهْنِ مُتَحَلِّقَاتٍ. هـ فَوَدُ: (حَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ) أَيِ عَنِ الْقَاضِي أَيْضًا. هـ فَوَدُ: (مَعَ التَّوَقُّفِ) أَي: لِأَنَّ قَوْلَهُ: مَنْ، وَإِنْ شِجِلَتْ الْكُلُّ لَيْكُنْ قَوْلُهُ: (فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ فَلْيَكُنْ كَالأُولَى).

هـ فَوَدُ: (فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ) قَدْ يُنْتَعِ الْإِفْتِضَاءُ؛ لِأَنَّ مَنْ يُرَاعَى لَفْظُهَا فِي ضَمِيرِهَا وَنَحْوِهِ. هـ فَوَدُ: (أَوْ مُتَحَلِّقَاتٍ) عَطَفَ عَلَى صَفًّا.

فصل في الاستثناء

(بصيح الاستثناء) لوقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب، وهو: الإخراج بنحوٍ إلا كاستثني وأخط كما مر في الإقرار، وكذا التعليق بالمشيئة وغيرها من سائر التعليقات كما اشتهر شرعاً فكل ما يأتي من الشروط ما عدا الاستفراق عام في النوعين (بشرط اتصاله) بالمستثنى منه عرفاً بحيث يمتد كلاماً واحداً، واحتج له الأصوليون بإجماع أهل اللغة وكانهم لم يعتدوا بخلاف ابن عباس فيه لشذوذه بفرض صحته عنه (ولا يفتى في الاتصال

فصل في الإيشاء

• قوله: (لوقوعه في القرآن) إلى التثنية في النهاية. • قوله: (وكذا) أي: كالإيشاء التعليق إلخ عبارة النهاية: ومثل الإيشاء بل يسمى إيشاء شرطياً التعليق بالمشيئة إلخ، وعبارة المغني ثم الإيشاء على ضربين ضرب يزفع المدد لا أصل للطلاق كالإيشاء بالآ أو إخذى أخواتها، وضرب يزفع أصل للطلاق كالتعليق بالمشيئة، وهذا يسمى إيشاء شرطياً لاشتهاره في العرب قال بعض المحققين: وسُميت كلمة المشيئة إيشاء لصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حالاً من حيث التعليق بما لا يعلمه إلا الله اه. • قوله: (ما عدا الاستفراق) أي: وأما هو فيشرط علمه في النوع الأول أعني الإخراج بنحوٍ إلا، وأما النوع الثاني أعني التعليق بالمشيئة وغيرها فيكون مستغرقاً غالباً اه كزدي. • قوله: (بخلاف ابن عباس إلخ) فإنه حكى عنه جواز انفصال الإيشاء إلى شهر وقيل سنة، وقيل أبداً.

فصل في الإيشاء

قال في التوار وللإيشاء شروط إلى أن قال: الخامس: أن يُسمع غيره، وإلا فالقول قولها في نفسه وحكم بالوقوع إذا خلقت اه ثم قال: ولو قال: أتت طالق إن شاء الله أو إذا شاء الله أو متى شاء الله أو إن لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله، أو إلا أن يشأ الله لم يقع الطلاق، ولكن بشروط إلى أن قال: التام أن يُسمع غيره، وإلا فلا يصدق وحكم بوقوعه إذا خلقت اه ثم قال في بحث التعليق إذا علق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كمجيء الشهر أو لا يتحقق كدخول الدار إلى أن قال: وللتعليق شروط إلى أن قال: الثالث أن يذكر الشرط بلسانه فإن نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق، ولا يشترط أن يُسمع غيره فلو قال قلت: أتت طالق إن كلمت زيداً وانتكرت الشرط صدق بيمينه، وقد مر اه ويقول فيما تقدم من الإيشاء، وإلا فالقول قولها إلخ ومن المشيئة، وإلا فلا يصدق إلخ مع قوله هنا صدق بيمينه يعلم الفرق بين ما هنا والأوليين حيث انتكرت المرأة ذلك أي من أصله بخلاف ما إذا انتكرته لا من أصله بأن انتكرت سماعها له، وجهه أن ما ادعاه هنا ليس رافعاً للطلاق بل مخصص له بخلاف الأوليين فإن ما ادعاه فيهما رافع للطلاق من أصله، ويحتمل أن يفرق بتأمل بأن أصل الطلاق في الأخيرة إنما عليم من اغترافه قال م ر ولو ادعى الإيشاء فادعت الزوجة عدمه فالقول قولها أو أنها لم تسمعه فالقول قوله، وكذا الشهود اه. • قوله: (في النوعين) أي: الإيشاء

(سَكَنَةُ تَنْفُسٍ وَعَمِي) ونحوهما كعروض سُعالٍ وانقطاع صوتٍ، والشُّكُوتُ لِلتَّذْكَرِ كما قاله في الأيمان، ولا يُنافيه اشتراطُ قَصْدِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ حَالًا ثُمَّ يَتَذَكَّرُ الْعَدَدَ الَّذِي يَسْتَتِنِيهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا ذُكِرَ يَسِيرُ لَا يُقَدُّ فَاصِلًا عُرْفًا بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ قُلَّ لَا مَا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ، وَقَدْ قُلَّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَأْزَانِيَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ. فَإِنْ قُلْتَ: صَرَحُوا بِأَنَّ الْإِتِّصَالَ هُنَا أُبْلَغُ مِنْهُ بَيْنَ إِجْبَابِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَقَبُولِهِ، وَالَّذِي تَقَرَّرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ مِثْلُهُ قُلْتُ مَمْنُوعٌ بَلْ لَوْ سَكَتَ ثُمَّ عَيَّنَا يَسِيرًا عُرْفًا لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ زَادَ عَلَى سَكَنَةِ نَحْوِ التَّنْفُسِ بِخِلَافِهِ هُنَا (قُلْتَ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) وَالْحَقُّ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَأَنَّ طَالِقَ بَعْدَ مَوْتِي، وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِنَا: وَكَذَا التَّعْلِيْقُ إِلَى آخِرِهِ (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛

• قول (سني): (سَكَنَةُ تَنْفُسٍ الْخ) أي: بِالنَّسْبَةِ لِحَالِ الشَّخْصِ نَفْسِهِ لَكِنْ يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَطْلُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ كَذَا فِي هَامِشِ الْمُعْنَى وَسَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا يُوَافِقُهُ. • فُود: (وَلَا يُنَافِيهِ) أي: قَوْلُهُمْ: وَالشُّكُوتُ لِلتَّذْكَرِ أَعْرَضَ ش. • فُود: (لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ بَلْ قَدْ يَقْصِدُ مُعَيَّنًا ثُمَّ يَتَنَسَّى ثُمَّ يَتَذَكَّرُ سَبْدَ عَمَرٍ وَسَم. • فُود: (إِجْمَالًا الْخ) يُقَدُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْخَ إِجْمَالًا لَا تَفْصِيلًا. • فُود: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْمُعْنَى. • فُود: (وَذَلِكَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّارِحِ مَعًا. • فُود: (لِأَنَّهُ مَا ذُكِرَ يَسِيرُ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ نَحْوُ السُّعَالِ وَلَوْ قَهْرًا ضَرَّ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ نَعَمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ عُرُوضُ سُعَالٍ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِالْخَفِيفِ عُرْفًا هُنا سَم عَلَى حِجِّ أَعْرَضَ ش. • فُود: (يَأْزَانِيَةُ) انْظُرْ وَجْهَهُ أَنَّ لِهَذَا بِهِ تَعَلُّقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانُ عُذْرِهِ فِي تَطْلِيلِهَا سَم عَلَى حِجِّ أَعْرَضَ ش. • فُود: (وَالَّذِي تَقَرَّرَ) أَيِ مِنْ تَفْصِيلِ مَا يَضُرُّ وَمَا لَا يَضُرُّ فِي الْإِتِّصَالِ هُنَا.

• قول (سني): (وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) فَلَا يَكْفِي التَّلَفُّظُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ أَعْرَضَ ش. • فُود: (وَأَلْحَقَ بِهِ) أي: بِالْإِسْتِثْنَاءِ. • وَفُود: (كَأَنَّ طَالِقَ بَعْدَ مَوْتِي) أي: إِذَا نَوَى أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ قَبْلَ فَرَاغِ طَالِقٍ أَعْرَضَ ش. • قول (سني): (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) هَذَا إِنْ أَخَّرَ الْإِسْتِثْنَاءَ فَإِنْ قَدَّمَهُ كَأَنَّتِ إِلَّا وَاحِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا نَوَاهُ قَبْلَ

وَالْتَّعْلِيْقِ بِالْمَشِيئَةِ الْخ. • فُود: (وَلَا يُنَافِيهِ) أي: الشُّكُوتُ. • فُود: (لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ إِجْمَالًا الْخ) أَقُولُ يُمَكِّنُ قَصْدَهُ تَفْصِيلًا ثُمَّ يَتَنَسَّى عَيْنَ مَا قَصَدَهُ فَيَخْتِاجُ لِلتَّذْكَرِ. • فُود: (لِأَنَّهُ مَا ذُكِرَ يَسِيرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ نَحْوُ السُّعَالِ، وَلَوْ قَهْرًا ضَرَّ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ: نَعَمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ عُرُوضُ سُعَالٍ، وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِالْخَفِيفِ عُرْفًا هُنا. • فُود: (يَأْزَانِيَةُ) انْظُرْ وَجْهَهُ أَنَّ لِهَذَا بِهِ تَعَلُّقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانُ عُذْرِهِ فِي تَطْلِيلِهَا.

• فُود (في سني): (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: إِنْ أَخَّرَهُ، وَإِلَّا قَبَّلَ التَّلَفُّظُ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَعْرَضَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُهُ بَلِ التَّلَفُّظُ بِهِ، وَلَوْ اشْتَرَطَ أَنْ يَقْصِدَ حَالَ الْإِثْنَانِ بِهِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا يَأْتِي لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِبَةٌ.

لأنه رافع لبعض ما سبق فاحتيج قصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ اليمين إجماعاً على ما حكاه غيره واحد لكنه متعرض بأن فيه وجهاً رجعاً جمع وحكاة الروياني عن الأصحاب أننا إذا اقترنت بكلمة فلا خلاف فيه أو بأوله فقط أو آخره فقط أو أثنائه فقط فيصح كما شمل ذلك كله المتن، ويظهر أن يأتي في الاقتران هنا بانت من أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو إن دخلت ما مر في اقترانها بانت من أنت بائن فإن قلت : لم يجر الخلاف المار في نية الكناية هنا؟ قلت يمكن الفرق بأن المستثنى صريح في الرفع فكفى فيه أدنى إشعار به بخلاف الكناية فإنها لضعف دلالتها على الوقوع تحتاج إلى تأكيد أقوى، وهو اقتران النية بكل اللفظ على ما مر ثم رأيت الشيخين نقلاً عن المتولي وأقره فيمن قال : أنت طالق ونوى إن دخلت أنه إن نوى ذلك أثناء الكلمة فوجهان كما في نية الكناية انتهى. وهو يقتضي أن يأتي هنا ما مر في الكناية لكنه يشكل على المتن فإنه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ، وهنا باكتفاء مقارنة النية لبعضه، ولا مخلص عن ذلك إلا بما فرقت به، وإنما الحق

التلفظ به أو بقصد حال الإتيان به إخراجاً مما بعده ليرتبط به اه حلي عبارة سم قوله : قبل فراغ اليمين قال في الإرشاد : إن أخره أي الاستثناء عن الضيقة، والآفة قبل التلفظ به فيما يظهر اه والأوجه أنه لا يشترط قصده قبل التلفظ به، ولو اشترط أن يقصد حال الإتيان به أنه استثناء مما يأتي لكان له وجه وجبة اه. فود : (فيصح كما شمل الخ) كذا في المني. فود : (أو إن دخلت) عطف على الآ واحدة.

فود : (ما مر) أي : من الخلاف ورجحان الكفاية. فود : (في اقترانها) أي : نية الإيقاع. فود : (في نية الكناية) متعلق بالمار، وقوله : هنا متعلق بلم يجر الخ. فود : (على ما مر) أي : من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكتفاء الاقتران بالبعض مطلقاً. فود : (ذلك) أي : إن دخلت. فود : (ما مر في الكناية) أي : من الخلاف اه ش. فود : (لكنه يشكّل) أي : ما مر عن الشيخين. فود : (ثم) أي : في الكناية، وقوله : باقتران نيتها أي باشتراط اقتران نية الكناية، وقوله : وهنا أي في الاستثناء. فود : (إلا بما فرقت به) قد يقال عنه : مخلص أيضاً بما يؤخذ من قوله، وإنما الحق الخ فليتأمل على أن قول المتن : (قبل فراغ الخ) ليس صريحاً في الاكتفاء بالمقارنة بالبعض غاية الأمر أنه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة للكل فيجوز أن يريد الثاني، ويكون التقيد بقبل الفراغ لمجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا بقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فقوله : وهنا باقتضاء الخ أي : وصرح هنا باقتضاء الخ ممنوع متعلاً لا شبهة فيه فليتأمل سم على حجج اه رشيد. فود : (وإنما الحق) أي : في اشتراط مقارنة

(فرغ) : لو قال حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله فالوجه أن يقال : إن قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطلق واحدة منهما، وإن قصد عود الثاني فقط طلقت الأولى فقط خلافاً لظاهر الرّوض ويمكن كلاهما على ما إذا قصد عود الثاني فقط م ر. فود : (ولا مخلص هن ذلك إلا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص أيضاً بما يؤخذ من قوله : (وإنما الحق) فليتأمل على أن قول المتن

ما ذكره بالكناية؛ لأنَّ الرِّفْعَ فيه على القولِ به بِمَجْرَدِ النِّتَةِ مثلها بخلاف ما هنا فتأملْهُ (وَيُسْتَرْطُ) أَيضاً أَنْ يَعْرِفَ معناه ولو بوجهٍ وَأَنْ يَتْلُظَّ به بحيثُ يَسْمَعُ نفسه إِنْ اعتَدَلَ سَمْعُهُ،

النِّتَةُ بِكُلِّ اللَّفْظِ . هـ فَوَدَ: (ما ذَكَرَهُ) أَي: عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ اهِعْ ش . هـ فَوَدَ: (لأنَّ الرِّفْعَ فيه) أَي: فيما ذَكَرَهُ اهِعْ ش . هـ فَوَدَ: (بِمَجْرَدِ النِّتَةِ مِثْلُهَا) أَي: الْكِنَايَةُ فِيهِ مُنَاقَشَةٌ؛ لأنَّ الْوُقُوعَ فِي الْكِنَايَةِ لَيْسَ بِمَجْرَدِ النِّتَةِ، وَلَا لِأَثَرِ الطَّلَاقِ التَّنْصَافِيِّ بَلْ بِهَا مَعَ اللَّفْظِ بِخِلَافِ الرِّفْعِ فيما ذَكَرَ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ النِّتَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: مَا نَحْنُ فِيهِ أَوْلَى بِاِغْتِيَارِ الْاِفْتِرَاقِ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنَ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُدِّيَتْ فِي النِّتَةِ الْمَشْرُوطَةُ مَعَهَا انْفِصَامُ لَفْظِ النِّتَةِ الْمُجَرَّدَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى فَمُرَادُهُ الْمِثْلُ فِي الْجُمْلَةِ الصَّادِقِ بِمَا هُوَ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمِثْلِ بِهِ لَا الْمِثْلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ اهِسِّدْ عَمَرَ . هـ فَوَدَ: (هنا) أَي: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِتَحْوِيلِهِ إِلَى . هـ فَوَدَ: (وَيُسْتَرْطُ عَدَمَ اسْتِغْرَاقِهِ الْخ) .

(نَبِيَّةٌ): أَشْعَرَ كَلَامُهُ بِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا بِنَتَيْنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يَرِيدُ عَلَى بُطْلَانِ الْمُسْتَفْرِقِ صِحَّةَ تَحْوِيلِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَيْثُ رَفَعْتَ الْمَشِئَةَ جَمِيعَ مَا أَوْقَعَهُ الْحَالِفُ، وَهُوَ مَعْنَى الْإِسْتِغْرَاقِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَرَجَ بِالتَّصْصِيقِ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ الْمُسْتَشْتَى عَلَى الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ كَأَنْتَ إِلَّا وَاجِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا نِهَائَةً وَمُعْنَى . هـ فَوَدَ: (ولو بوجهٍ) إِنْ أَرَادَ أَيُّ وَجْهِ كَانَ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلْيَبَيِّنْ وَيَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ الْقَصْدُ مِنَ التَّغْلِيْقِ أَوْ التَّخْصِيصِ الْمُطْلَقِ لَا خُصُوصَ مَعَانِيهِ التَّفْصِيلِيَّةِ الْمُبَيِّنَةِ فِي الْفُنُونِ الْأَدَبِيَّةِ، وَأَكْثَرُ الْعَوَامِ يَفْهَمُونَ هَذَا الْمُجْمَلُ فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ شَخْصًا لَفَنَّ هَذَا اللَّفْظَ ثُمَّ اسْتَفْسِرَ عَنْ مَعْنَاهُ فَلَمْ يَقْصِحْ عَنْهُ بِوَجْهِ لَمْ تُرْتَبْ عَلَيْهِ حُكْمُهُ اهِسِّدْ عَمَرَ . هـ فَوَدَ: (وَأَنْ يَتْلُظَّ بِهِ الْخ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: الْخَامِسُ مِنْ شُرُوطِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهِ، وَحُكْمٌ بِالْوُقُوعِ إِذَا حَلَفْتَ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ ثَامِنُهَا أَنْ يُسْمِعَهُ غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَلَا يَصْدُقُ وَحُكْمٌ بِوُقُوعِهِ إِذَا حَلَفْتَ ثُمَّ قَالَ: وَلِلتَّغْلِيْقِ شُرُوطٌ: ثَالِثُهَا أَنْ يَذْكُرَ الشَّرْطَ بِلِسَانِهِ فَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ لَمْ يَقْبَلْ فِي الظَّاهِرِ وَحُكْمٌ بِالطَّلَاقِ، وَلَا يُسْتَرْطُ أَنْ يُسْمِعَهُ غَيْرُهُ فَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْنًا وَأَنْكَرْتَ الشَّرْطَ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ مَرَّ اهِفَرَّقَ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِغَيْرِ الْمَشِئَةِ كَالدُّخُولِ وَبَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّغْلِيْقِ بِالْمَشِئَةِ عِبَارَةً عَنْ شِئْنٍ سَمِيَ عَلَى حَجٍّ وَالفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِالصَّفَةِ وَبَيْنَهُ بِالْمَشِئَةِ وَبَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ التَّغْلِيْقَ بِالصَّفَةِ لَيْسَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ بَلْ مُخَصَّصٌ لَهُ بِخِلَافِ التَّغْلِيْقِ بِالْمَشِئَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ فَإِنْ مَا أَدْعَاهُ فِيهِمَا رَافِعٌ لِلطَّلَاقِ مِنْ أَصْلِهِ ثُمَّ مَحَلُّ عَدَمِ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الْمَشِئَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا أَنْكَرَتْهُمَا الْمَرْأَةُ وَحَلَفْتَ بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَى سَمَاعُهَا فَاتَّكَرَّهَ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ مُجَرَّدَ انْكَارِ السَّمَاعِ لَا يَسْتَدْعِي عَدَمَ الْقَوْلِ مِنْ أَصْلِهِ وَمِثْلُ مَا

قَبْلَ فَرَاغِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْبَعْضِ؛ لِأَنَّ النِّتَةَ قَبْلَ الْفَرَاغِ صَادِقَةٌ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْجَمِيعِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَصْدُقُ أَيْضًا بِالْبَعْضِ فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْمُقَارَنَةُ لِلْجَمِيعِ، وَيَكُونُ التَّقْيِيدُ بِقَبْلِ الْفَرَاغِ لِمَجْرَدِ الْإِحْتِرَازِ عَمَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ لَا لِقَصْدِ شُمُولِ الْمُقَارَنَةِ لِلْبَعْضِ فَقَطْ فَقَوْلُهُ وَهَذَا بِالْإِكْتِفَاءِ أَيِ وَصَرَّحَ هُنَا بِالْإِكْتِفَاءِ الْخ مَمْنُوعٌ مَتَاعًا لَا شُبْهَةً فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

ولا عارض، وإلا لم يُقبل وأن لا يُجمع مُفروق، ولا يُفروق مُجتمَع في مُستثنى أو مُستثنى منه أو فيهما لأجل الاستفراق أو عديمه (وعدم استفراقه) فالْمُسْتَفْرَقُ كَثَلًا لَا ثَلَاثًا بِاطِلْ إجماعًا فيقع الثلاث (ولو قال: أنت طالِقٌ ثلاثًا إلا اثنتين وواحدة فواحدة) لما تقرر أنه لا يُجمع مُفروق لأجل الاستفراق بل يُفرد كلُّ بحكمه كما هو شأن المتعاطفات، ومن ثم طَلَقْتَ غير موطوءة في طالِقٍ وطالِقٍ واحدة، وفي طَلَقَتَيْنِ اثنتين وإذا لم يُجمع المُفروق كان المعنى إلا اثنتين لا بعمان فتَقَعَ واحدة فيصيرُ قوله واحدة مُستفريقًا فيَبْطُلُ وتَقَعَ واحدة (وقيل ثلاث) بناءً على

قيل في المزاية يأتي في الشهود انتهى اهـ. فُرد: (وإلا لم يُقبل) يتبني أن يكون المراد بالنسبة للتعليل عدم القبول ظاهرًا في نحو إن دخلت أو إن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دُيِّنَ، وذلك؛ لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة إذ الفرض وجودها كما يدلُّ عليه قوله: ويُسْتَرَطُ أيضًا إلخ لا يتقص عن مجرّد الإرادة إن لم يزد عليه اهـ سم عبارة الرشيد قوله: وإلا لم يُقبل أي ظاهرًا كما هو قضية التفسير بلم يُقبل اهـ وعبارة ع ش قوله: وإلا لم يُقبل أي ظاهرًا ويدَيِّنُ ومثله في هذا الشرط أي إسماع الغير التعليل بالمشيئة بخلاف التعليل بصفة أخرى نحو إن دخلت الدار فإنه لا يُسْتَرَطُ فيه إسماع الغير حتى لو قال قلت: إن دخلت فأنكرت صدق بيمينه اهـ وهذه كلها مخالفة لما في المعنى عبارته: ويُسْتَرَطُ أيضًا في التلّفظ بالاستثناء إسماع نفسه عند اعتدال سنده فلا يكفي أن يتوهم بقلبه، ولا أن يتلفظ به من غير أن يسمع نفسه فإن ذلك لا يؤثر ظاهرًا قطعًا، ولا يدَيِّنُ على المشهور اهـ. فُرد: (وإن لا يُجمع مُفروق إلخ) عبارة المُعْنَى والروض مع شرحه، ولا يُجمع المغطوف والمغطوف عليه في المُسْتثنى منه لإسقاط الاستفراق، ولا في المُسْتثنى لإثباته، ولا فيهما لذلك اهـ. فُرد: (لما تقرر إلخ) عبارة الأسنى؛ لأن المُسْتثنى إذا لم يُجمع مُفروق لم يُلغ إلا ما حصل به الاستفراق، وهو واحدة اهـ. فُرد: (ومن ثم) أي: من أجل أفراد كلِّ بحكمه. فُرد: (وفي طَلَقَتَيْنِ اثنتين) عطفت على قوله: (في طالِقٍ وطالِقٍ واحدة) وذكره استطرادًا. فُرد: (وإذا لم يُجمع المُفروق) أي: المُسْتثنى المُفروق. فُرد: (فيصيرُ قوله واحدة) أي: المغطوف على اثنتين. فُرد: (مستفريقًا) أي: للواحدة الباقية بعد

فُرد: (وإلا لم يُقبل) يتبني أن يكون المراد بالنسبة للتعليل الذي سوى بينه وبين الاستثناء فيما عدا الاستفراق من الشرط عدم القبول ظاهرًا في نحو إن دخلت أو إن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دُيِّنَ، وذلك؛ لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة؛ إذ الفرض وجودها كما يدلُّ عليه قوله: ويُسْتَرَطُ أيضًا أن لا يتقص عن مجرّد الإرادة إذ لم يزد عليه.

فُرد في (سني): (وعدم استفراقه إلخ) قال في الرّوض، وقوله: مُسْتَأْنِفًا آتِ طالِقٍ وطالِقٍ وطالِقٍ إلّا طلقة كقوليه آتِ طالِقٍ ثلاثًا إلّا طلقة قال في شرحه فيَقَعُ طَلَقَتَانِ تَبِعَ فِي هَذَا أَصْلُهُ، وهو مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ جَمْعِ الْمُفْرَقِ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ فَالْأَصَحُّ يَقَعُ ثَلَاثُ الْغَاءِ لِلِاسْتِثْنَاءِ لاسْتِفْرَاقِهِ، وكذا إن أطلق لذلك، ولو قال بَدَلُ مُسْتَأْنِفًا مُؤَكَّدًا لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ فِي الرّوض: وقوله: أي فيما ذكر إلّا طالقًا كقوليه: إلّا

الجمع فيكون مُستَفْرَقًا فيبْطُل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث)؛ لأنه إذا لم يُجمع لأجل عدم الاستفراق كانت الواحدة مُستثناة من الواحدة، وهو مُستَفْرَقٌ فيبْطُل ويقع الثلاث (وقيل ثنتان) بناءً على الجمع في المُستثنى منه.

(تنبيه) من المُستَفْرَقِ كلُّ امرأةٍ لي طالق غيرك، ولا امرأةً له سواها صرح به الشُّبْكِيُّ وسبقه إليه القفال والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه أعني القفال قيده بما إذا لم يقله على سبيل الشرط؛ لأنه حينئذٍ استثناء، وهو مع الاستفراق لا يصح فكأنه قال: أنت طالق إلا أنت، ومن ثم قال في الروضة عن القفال: لو قال كلُّ امرأةٍ لي طالق إلا عمرة وليس له امرأةٌ سواها طَلَّقَتْ وأطلق الإسوي عدم الوقوع، وقيده غيره بما إذا كانت قرينة، والذي يتجه ترجيحه أنه يقع ما لم يرد أن غيرك صفة أُخِرَتْ من تقديم، وهو مراد القفال بإرادة الشرط أو تُقَمَّ قرينة

الإسثناء. • فُود: (فَيَكُونُ) أي: مَجْمُوعُ المُستثنى. • فُود: (إذا لم يُجْمَعْ) أي: المُستثنى من المُفْرَقِ. • فُود: (كانت الواحدة إلخ) قد يُقال: قَضِيَّةٌ قَاعِدَةٌ رُجُوعُ المُستثنى لِجَمِيعِ ما تَقَدَّمَ من المُتَعاطِفَاتِ كَوْنُ الواحدة مُستثناةً من الثنتين أيضًا، وقَضِيَّةٌ ذلك أَنَّ الواقعِ ثِنْتانِ لا ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّ اسِثْناءَها مِنَ الثنتين صَحِيحٌ مُخْرِجٌ لِوَأَحِدَةٍ، وكذا يُقالُ في نِظائِرِ ذلك سَمِ أقول: ما قاله مُتَّجِعٌ مَعْنَى لا ثَلَاثًا نَقَمَ لو قال قَصَدْتُ الإسِثْناءَ مِنَ المَجْمُوعِ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْبَلَ اه سَيِّدُ عُمَرَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِشْكَالِ سَمِ بِإِذْعَاءِ تَخْصِيصِ تلكِ القَاعِدَةِ بِالإِسِثْناءِ الصَّحِيحِ الْغَيْرِ المُستَفْرَقِ. • فُود: (بِمن المُستَفْرَقِ: كُلُّ امرَأَةٍ لِي إلخ) قال الرِّشِيدِيُّ: ما نَصَّهُ النُّسخُ أَي نَسَخَ النِّهَايَةُ هُنَا مُخْتَلِفَةٌ، وَفِي كُلِّهَا خَلَلٌ، وَحَاصِلُ ما قاله الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ غَيْرَكَ عَلَى طَالِقٍ لَا يَقَعُ إِلَّا إِنْ قَصَدَ الإسِثْناءَ سِوَا قَصَدِ الصِّفَةِ أَوْ أَطْلَقَ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ وَقَعَ إِلَّا إِنْ قَصَدَ أَنَّهُ صِفَةٌ أُخِرَتْ مِنْ تَقْدِيمِ سِوَا قَصَدِ الإسِثْناءِ أَوْ أَطْلَقَ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ اه وَيَأْتِي عَنْ سَمِ ما يوافقه أَي الْحَاصِلُ. • فُود: (وَلَا امرَأَةٍ إلخ) حَالٌ مِنْ فاعِلٍ قال المَحْذُوفِ اخْتِصَارًا. • فُود: (قِيْدُهُ) أَي: كَوْنُهُ مِنَ المُستَفْرَقِ، وَوُقُوعُ الطَّلَاقِ بِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَقُلْهُ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ أَي إِذَا لَمْ يَرِدْ أَنَّ غَيْرَكَ صِفَةٌ أُخِرَتْ عَنْ تَقْدِيمِ اه ع. • فُود: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذَا لَمْ يَقُلْهُ كَذَلِكَ. • فُود: (وَهُوَ) أَي: الإسِثْناءُ. • فُود: (لَا يَصَحُّ) أَي: فَيَقَعُ الطَّلَاقُ. • فُود: (وَقِيْدُهُ) أَي: عَدَمُ الْوُقُوعِ. • فُود: (بِما إِذَا كَانَتْ قَرِينَةً) أَي: عَلَى إِرَادَةِ الصِّفَةِ. • فُود: (إِنَّهُ يَقَعُ) أَي: الطَّلَاقُ. • فُود: (وَهُوَ) أَي: أَنَّ غَيْرَكَ صِفَةٌ إلخ اه سَمِ. • فُود: (أَوْ تَقَمَّ إلخ) عَطَفَ عَلَى يَرِدُ الْمَجْزُومِ بِلَمْ.

طَلَّقَهُ اه. • فُود: (كانت الواحدة مُستثناةً من الواحدة إلخ) قد يُقال: قَضِيَّةٌ قَاعِدَةٌ رُجُوعُ المُستثنى لِجَمِيعِ ما تَقَدَّمَهُ مِنَ المُتَعاطِفَاتِ كَوْنُ الواحدة مُستثناةً من الثنتين أيضًا، وقَضِيَّةٌ ذلك أَنَّ الواقعِ ثِنْتانِ لا ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّ اسِثْناءَها مِنَ الثنتين صَحِيحٌ مُخْرِجٌ لِوَأَحِدَةٍ، وكذا يُقالُ في نِظائِرِ ذلك. • فُود: (وَهُوَ) أَي: أَنَّ غَيْرَكَ صِفَةٌ مُرَادُ الْقِفَالِ إلخ.

على إرادتها كأن خاطبته بتزوجت علي؟ فقال : كل إلخ ويؤجه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فأوقفنا به قصد الاستثناء أو أطلق؛ لأنه حيث لا قصد للصفة، ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء، وقول الإسنوي: الأصل بقاء العضمة يرد بأنهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم، ولم يلتفتوا للأصل المذكور ومما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر من هذا اللفظ قول الرضي حمل غير على إلا أكثر من العكس، وقول الرافعي عن الجمهور في له علي دزهم غير داني بالرفع بلزمه خمسة دوايق عند الجمهور؛ لأنه السابق إلى فهم أهل العرف، وإن أخطأ في الإعراب انتهى. وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق يرد بأن هذا لا انتظام فيه بل يُعَدُّ كلاماً مُفْلَئاً عُزفاً بخلاف: كل امرأة لي طالق غيرك، وإذا كان مُنتظماً عُزفاً فالكلام لا يتم إلا بآخيه، وقول الإسنوي إن الخوارزمي صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع سهواً فإن الذي ..

• فود: (ذلك) أي: الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها. • فود: (فأوقفنا إلخ) أي: الطلاق. • فود: (قصد الاستثناء إلخ) أي: سواء قصد إلخ. • فود: (ولا قرينة) أي للصفة. • فود: (وقول الإسنوي) أي: في الاستدلال على ما ادّعاء من عدم الوقوع مطلقاً. • فود: (ومما يؤيد الحمل إلخ) لك أن تتعجب من التأييد بما نقله عن الرضي؛ لأن حاصله أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير، وهذا لا دلالة فيه بوجهه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر، وأن الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير، وحملها على إلا أكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضي لا يفيد ذلك، وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر اهـ سم. • فود: (عن الجمهور) يُثني عنه قوله الآتي: (هذه الجمهور). • فود: (وزعم أن إلخ) كقوله الآتي: (وقول الإسنوي: إن إلخ) عطف على جملة، وقول الإسنوي إلخ. • فود: (انتهى) أي: قول الرافعي. • فود: (يرد) أي: الزعم. • فود: (بأن هذا) أي: أنت طالق غير طالق. • فود: (مفلأ) أي: متناقضاً. • فود: (وإذا كان إلخ) أي: كل امرأة لي طالق إلخ. • فود: (وقول الإسنوي إلخ) أي: في تأييد دعواه السابقة.

• فود: (ومما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر إلخ) لك أن تتعجب من التأييد بما نقله عن الرضي؛ لأن حاصله أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير، وهذا لا دلالة فيه بوجهه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر، وأما الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير وحملها على الأكثر من كونها صفة، وما ذكره عن الرضي لا يفيد ذلك، وكأنه توهم أن هذا معنى ما ذكر عن الرضي، وهو عجيب كما لا يخفى، وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر نعم يمكن أن ينزع فيه بأنه اعتمد فيه على متفاهم أهل العرف، وهذا يناسب الإقرار لينائه على العرف بخلاف الطلاق؛ لأن المقدم فيه الوضع اللغوي إلا أن يرد هذا بأن الإقرار قد يعول فيه على الوضع اللغوي أيضاً فليتأمل.

في عبارته تقديم سواك على طالق، وهي: خطب امرأة فامتعت؛ لأنه متزوج فوضع امرأته في المقابر ثم قال: كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق انتهى وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أي إلا أن ينوي الاستثناء نصبت أو لا وفارق غيرك صيغة غيرك استثناء بأن الأولى تفيده الشكوت عما بعدها كجاء رجل غير زائد فزيد لم يثبت له مجيء، ولا عدمه والثانية تفيده لما بعدها ضد ما قبلها، ولا فرق في الحالين أعني تقديم غير وتأخيرها بين الجزر وقسميه؛ لأن اللحن يفرض تأتية هنا لا يؤخر، ولا بين التخوي وغيره، ولا بين غير وسوى، وإذا صرح الخوارزمي في سوى بما مر مع قول جمع إنها لا تكون صيغة غير المتفق على جواز كونها صيغة أولى. (وهو أي الاستثناء بنحو إلا (من نفي إيجاب وعكسه) أي من الإيجاب نفي خلافاً لأبي حنيفة فيهما وسيأتي في الإيلاء قاعدة مهمة في نحو لا أطوك سنة إلا مرة، ولا أشكوه إلا من حاكم الشرع، ولا أبيت إلا ليلة حاصلها عدم الوقوع فراجع ذلك فإنه دقيق مهم،

• فود: (في عبارته) أي: الخوارزمي. • فود: (وهي) أي: عبارة الخوارزمي خطب امرأة الخ أي لو خطب رجل امرأة الخ. • فود: (لأنه الخ) أي: الخاطب والجار متعلق بامتعت. • فود: (سوى التي في المقابر) أي: وهي حية اه زبدي. • فود: (وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك الخ) يتحصل من هذا أنه عند الإطلاق يقع عند تأخير غيرك أو سواك عن طالق، ولا يقع عند التقديم اه سم. • فود: (أي إلا أن ينوي الخ) قد يقال: وإن نوى ذلك؛ لأنه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجه منه اه سم أي وفقاً للنهاية عبارته: ومن المستغنى كل امرأة لي طالق غيرك، ولا امرأة له سواها كما صرح به الشبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير، ولا فرق في الحالين الخ اه قال ع ش قوله كل امرأة لي طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو أخر غير سواء أقامت قرينة على إرادة الصفة أم لا، وقضية ما يأتي في الطلاق السني والبدعي خلافاً ثم ساق قول الشارح، والذي ينتج ترجيحه إلى وقول السنوي الأصل الخ وأقره. • فود: (أي الاستثناء) إلى قوله: (وفي لا أفعله) في النهاية. • فود: (في نحو لا أطوك الخ) أي وترك الوطء مطلقاً، وكذا الباقي سم على حجة اه ع ش. • فود: (إلا من حاكم الخ) أي: إلى حاكم الخ. • فود: (حاصلها هدم الوقوع) أي: حاصل القاعدة عدم وقوع الحدث في هذه الصور الثلاث اه كزدي. • فود: (هدم الوقوع) أي: بتزك الوطء أو الشكاية أو المبيت اه زبدي عبارة ع ش قوله

• فود: (وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك الخ) يتحصل من هذا أنه عند الإطلاق يقع عند تأخير (غيرك أو سواك) عن (طالق)، ولا يقع عند التقديم. • فود: (أي إلا أن ينوي الخ) قد يقال: وإن نوى ذلك؛ لأنه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجه منه. • فود: (في نحو لا أطوك سنة إلا مرة الخ) أي: وترك الوطء مطلقاً، وكذا الباقي.

ومنه إن لم يكن في الكيس إلا عشرة دراهم فأنت طالق فلم يكن فيه شيء فلا تطلق، وفي لا أقعله إلا إن جاء ولدي من سفره فمات ولده قبل مجيئه ثم فعله تردّد، وسيأتي في تلك القاعدة أن الثابت بعد الاستثناء هو تقيض الملقوظ به قبله، والذي قبله هنا الامتناع مطلقاً، وتقيضه التخيير بعد مجيء الولد بين الفعل وعدمه فإذا انتفى مجيئه بقي الامتناع على حاله، وقضيته جثته بفعله بعد موته مطلقاً، وأما إفتاء بعضهم في هذه بآته إن كان أعلم ولده باليمين ومات قبل تمكينه من المجيء لم يقع، ولا وقع فبيد جداً بل لا وجه له كما هو ظاهر بأدنى تأمل (فلو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا طلقة فيثان)؛ لأن المعنى ثلاثاً بغير إلا اثنتين لا يقمان إلا واحدة تقع (أو أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فيثان)؛ لأنه لما عقب المستغرق بغيره

حاصلها إلخ أي؛ لأن الاستثناء من المنع المقدّر فكأنه قال: أمتنع نفسي من وطئك سنة إلا مرة فلا أمتنع نفسي منها بل أكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اهـ. فود: (ومنه) أي: من حاصل القاعدة قاله الكزدي ولـك إزجاع الضمير إلى التخيير. فود: (فلا تطلق) يتبعي مراجعة ذلك فإنه مشكّل؛ لأن المفهوم من هذا التصوير تعليق الطلاق على انقضاء ما عدا العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقّق هذا الإنقضاء فليقع الطلاق فليتأمل سم على حجّ اهـ ع ش ورشيدني أقول: وقد يَصوّر بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره ثم من مئة الزوجة عليه بإنفاقها له أو ليس بينه وبين زوجته موافقة، وإنما يمتنع من تطليقها المعجز عن مؤنة العدة فالمراد منه تعليق الطلاق بوجود ما لا ينقض عن العشرة في الكيس فإذا لم يكن فيه شيء لم يتحقّق المعلّق عليه الطلاق فلا يقع. فود: (وفي لا أقعله إلخ) وقع السؤال كثيراً عمن حلف بالطلاق أنه لا يكلم ثلاثاً إلا في شر ثم تخصّصاً وكلّمه في شر هل يحنث إذا كلّمه بعد ذلك في خير، والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عَدَمُ الحنث لانحلال يمينه بكلامه الأول؛ إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كما لو قيّد بها بكلام واحد اهـ نهاية. فود: (تردّد) مبتدأ مؤخر خبره، وفي لا أقعله إلخ. فود: (الامتناع مطلقاً) أي: مات الوالد أم لا. فود: (مطلقاً) أي: عن التشديد الآتي في إفتاء بعضهم. فود: (وقضيته جثته إلخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع زيد فمات زيد، وآخر حلف أن لا يسافر إلا في مركب فلان فانتكسرت مركبته، ولم تعمّر فقضيته الحنث إذا سافر بعد موت زيد أو في غير المركب المميّنة اهـ ع ش. فود: (لأن المعنى) إلى قوله كما مرّ في المُنْهَى والنهاية. فود: (لأن المعنى إلخ) عبارة المُنْهَى؛ لأن المُسْتَثْنَى الثاني

فود: (فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) يتبعي مراجعة ذلك فإنه مشكّل؛ لأن المفهوم من هذا التصوير تعليق الطلاق على انقضاء ما عدا العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقّق هذا الإنقضاء فليقع الطلاق فليتأمل. فود: (وقضيته جثته) أي: بالفعل كما يُعلم من قول الشارح قبل: ثم فعله. فود في (سني): (فلو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا طلقة فيثان أو ثلاثاً) ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا اثنتين وقع طلقة كما في الزوجين وغيره إلغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به، وبذلك يُعلم أنه

خرج عن الاستغراق نظراً للقاعدة المذكورة أي ثلاثاً تقع إلا ثلاثاً لا تقع إلا اثنتين بقعاً (وقيل ثلاث)؛ لأن المستغرق لمؤ فيلغو ما بعده (وقيل طلقة) إلغاء للمستغراق وحده (أو أنت طالق) (عصاً إلا ثلاثاً فيثان) اعتباراً لإستثناء من الملقوط؛ لأنه لفظ فائغ فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتباراً له بالملوك فيكون مستغرقاً فيبطل (أو أنت طالق) (ثلاثاً إلا نصف طلقة)

مستثنى من المستثنى الأول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة اهـ.

فود: (خرج عن الاستغراق) أي فلا يلغو. فود: (نظراً للقاعدة الخ) وهي قول المصنف: وهو من نفي إثبات وعكسه ع ش وكزدي. فود: (لأن المستغرق الخ) وهو المستثنى الأول. فود: (إلغاء للمستغراق الخ) أي: وإزاجاً للإستثناء الثاني الصحيح إلى أول الكلام اهـ معني. فود: (اختياراً للإستثناء الخ) عبارة المعني بناء على الأصح من أن الإستثناء يتصرف إلى الملقوط؛ لأنه لفظ الخ وقيل: ثلاث بناء على مقابل الأصح من أن الإستثناء يتصرف إلى المملوك؛ لأن الزيادة عليه لمؤ فلا عبرة بها اهـ. فود: (فيكون مستغرقاً) قد يستشكل ما هنا بما مر في كل امرأ لى طالق غيرك، ولا امرأة له غيرها حيث جعلوه مستغرقاً، ولا يتم إلا بالنظر للمملوك، وأما بالنظر للملقوط فلا استغراق فليتأمل اهـ سيد عمر، وقد يجاب بأن صيغة الموم لا تقتضي التعدد الخارجى بل، ولا وجود فرد في الخارج فتصدق مع وجود فرد في الخارج كما فيما مر.

فود (سني): (إلا نصف طلقة) قد يقال ينبغي أن يكون محله ما إذا لم يرد بالنصف الجميع مجازاً، وإلا لا يقع إلا إثنان فليتأمل اهـ سيد عمر، وقوله: وإلا لا يقع الخ، أي: ظاهراً وباطناً، وإن لم توجد قرينة صارفة عن الحقيقة كما تقدم عنه عن قريب.

يلغى المستغرق، وإن كان في الأصل به تغليب فتأمل، وفيه أغني الروض أو ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة فطقتان اهـ هي مسألة المتن فلا حاجة لذكرها، وهو من طرز ما ذكر، وفيه أيضاً: ولو أتى بثلاث إلا واحدة إلا واحدة قيل: ثلاث، وقيل: إثنان اهـ قال في شرحه وقياس ما مر في التي قبلها أي قوله وبثلاث إلا اثنتين طلقة تزجيج هذا أي الثاني، وهو ظاهر اهـ وكان المراد الحمل على استثناء الواحدة من الواحدة لا من الباقي بعد الاستثناء الأول كالحمل على استثناء الاثنتين من الاثنتين فيما قبلها ثم قال في الروض: فلو قال: أنت طالق اثنتين إلا واحدة أو واحدة فقيل: إثنان وقيل: واحدة اهـ قال في شرحه: وهذا أي الثاني أوجه إن جعل الاستثناء من الإثبات نفي كذا بخطه، والصواب نفي بالنصب وبالعكس إنما يكون في الاستثناء الصحيح لا في المستغراق آخر الكلام اهـ فليراجع شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الأصل ولو قال: ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة فقيل: إثنان، وقيل: واحدة وقال الحنطي: ويحتمل وقوع الثلاث إلى أن قال في شرحه والأوجه الثاني اهـ.

(فرغ): لو قال: أنت طالق ثلاثاً غير واحدة بنصب غير وقع طلقثان أو بضمها قال الماوردى والرويانى قال أهل العربية يقع ثلاث؛ لأنه حينئذ نعت لا استثناء قالوا: وليس لأصحابنا فيه نص فإن كان المطلق من أهل العربية فالجواب ما قالوه، أو من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين

أَوْ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا نِیَّةَ لَهُ عَلَى مَا فِي الاستِقْضَاءِ (فثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ) تَكْمِيلًا لِلتَّنْصِفِ الْبَاقِي فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَلَمْ يَعْكِسْ؛ لِأَنَّ التَّكْمِيلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْإِبْقَاعِ تَغْلِيظًا لِلتَّخْرِيمِ فَإِنْ قَالَ إِلَّا نَصْفًا رَوَّجَعَ فَإِنْ أَرَادَ نَصْفَ طَلْفَةٍ فَكَذَلِكَ أَوْ نَصْفَ الثَّلَاثِ أَوْ أَطْلَقَ فَيَنْتَابِنِ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا. (وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ) أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى مِثْلًا (شَاءَ اللَّهُ) أَوْ أَرَادَ أَوْ رَضِيَ أَوْ أَحَبَّ أَوْ اخْتَارَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ بِمَشِيئَتِهِ (أَوْ) قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ (إِنْ) أَوْ إِذَا مِثْلًا (لَمْ يَشَأْ اللَّهُ وَقَصَدَ التَّعْلِيْقَ) بِالْمَشِيئَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ كَمَا مَرَّ (لَمْ يَقَعْ) أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ حَلَفَ ثُمَّ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَشْنَى» ، وَهُوَ عَامٌّ لِلطَّلَاقِ

• فَوَدَّ: (أَوْ إِلَّا أَقْلَهُ الْخ) أَي: فَالْأَقْلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَحْمُولٌ عَلَى بَعْضِ الطَّلْفَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الْإِسْتِقْضَاءِ: وَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ أَقْلَهُ طَلْفَةٌ فَتَطْلُقُ طَلْفَتَيْنِ انْتَهَى اهـ سَمِ وَسَيِّدُ عُمَرَ قَالَ الْمُغْنِي بَعْدَ تَغْقِيبِ كَلَامِ الْإِسْتِقْضَاءِ بِمِثْلِ كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ: وَهَذَا أَيُّ وَقُوعٍ طَلْفَتَيْنِ أَوْ جِهَةٍ اهـ.
• فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِي الْإِسْتِقْضَاءِ) اعْتَمَدَ مَا فِيهِ مَرَّ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا فِي الْإِسْتِقْضَاءِ اهـ.
• فَوَدَّ (وَسَيِّدُ): (ثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ نَوَى بِأَقْلٍ الطَّلَاقِ فِي إِلَّا أَقْلَهُ طَلْفَةٌ وَاحِدَةٌ فَيَنْتَابِنِ اهـ ع ش.
• فَوَدَّ: (أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي خَبَرٍ لِأَبِي مُوسَى) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَوْ إِذَا الْخ) وَلَوْ قَدَّمَ التَّغْلِيْقَ عَلَى الْمُعْلَقِ بِهِ كَانَ كَتَاخِيرَهُ عَنْهَا كَأَنَّ شَاءَ اللَّهُ أَنْتَ طَالِقٌ وَلَوْ فَتَحَ هَمْزَةً إِنْ أَوْ أَبْدَلَهَا بِإِذَا أَوْ بِمَا كَانَتْ طَالِقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَوْ إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ. طَلْفَتٌ فِي الْحَالِ طَلْفَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ لِلتَّغْلِيلِ، وَالْوَاحِدَةُ هِيَ الْيَقِيْنُ فِي الثَّلَاثِ وَسَوَاءٌ فِي الْأَوَّلِ التَّخْوِيْ وَغَيْرُهُ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَسَوَاءٌ فِي الْأَوَّلِ الْخَ إِنَّمَا قَيَّدَ بِالْأَوَّلِ، فَإِنَّ تَوْهَمَ عَدَمِ الْفَرْقِ فِيهِ قَرِيبٌ لِاتِّحَادِ حَرْفِي الْمَفْتُوحَةِ وَالْمَكْسُورَةِ فَتَقَصَّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَخِيرَيْنِ فَإِنَّ تَوْهَمَ عَدَمِ الْفَرْقِ فِيهِمَا بَعِيدٌ فَلَمْ يَخْتِجْ لِلتَّنْصِيبِ عَلَيْهِ اهـ. • فَوَدَّ: (بِالْمَشِيئَةِ) فِي الْأَوَّلِ وَبَعْدَهَا فِي الثَّانِي اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) فَإِنْ قَصَدَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَقَعَ الطَّلَاقُ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ، وَلَمْ يَفْصِلْ الْخَ وَرَجَعَهُ الْكُرْدِيُّ إِلَى إِسْمَاعِ نَفْسِهِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (أَمَّا فِي الْأَوَّلِ) أَيِ التَّغْلِيْقِ بِالْمَشِيئَةِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ هَامُ الْخ) شَامِلٌ

لِأَصْحَابِنَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَفْسَرَ الْعَامِّي وَيُعْمَلَ بِتَفْسِيرِهِ شَرْحُ رَوْضِ. • فَوَدَّ: (أَوْ إِلَّا أَقْلَهُ الْخ) أَي: فَالْأَقْلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَحْمُولٌ عَلَى بَعْضِ الطَّلْفَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الْإِسْتِقْضَاءِ: وَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ أَقْلَهُ طَلْفَةٌ فَتَطْلُقُ طَلْفَتَيْنِ اهـ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِي الْإِسْتِقْضَاءِ) اعْتَمَدَ مَا فِيهِ مَرَّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّكْمِيلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْإِبْقَاعِ) فَإِنْ قُلْتَ: يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَاحِدَةٌ وَنِصْفًا إِلَّا وَاحِدَةً وَنِصْفًا وَقَعَ طَلْفَةٌ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ يَكْمُلُ فِي الْإِبْقَاعِ دُونَ الرَّفْعِ فَهُوَ فِي لَاحِ فَكَانَتْ قَالَ طَلْفَتَيْنِ إِلَّا طَلْفَةٌ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: طَلْفَتَيْنِ وَنِصْفًا إِلَّا طَلْفَتَيْنِ وَنِصْفًا وَقَعَ طَلْفَةٌ لِمَا ذَكَرَ فَكَانَتْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْفَتَيْنِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا فِي الرُّوْضِ مِمَّا نَصَّهُ وَهَلْ يَقَعُ ثَلَاثٌ إِلَّا طَلْفَتَيْنِ وَنِصْفًا ثَلَاثٌ أَوْ وَاحِدَةٌ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَقْبَسُهَا الثَّانِي اهـ قُلْتَ أَخَذَ مَا ذَكَرَ مَمْنُوعٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ الْمُفْرَقُ لَا فِي الْمُسْتَشْنَى،

وغيره، وفي خبر لأبي موسى الأصفهاني «مَنْ أَعْتَقَ أَوْ طَلَّقَ وَاسْتَنْتَى فَلَهُ ثَنِيَاهُ وَعَلَّلَهُ أَصْحَابُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ بِأَنَّهُ يَمْتَضِي مَشِيئَةً جَدِيدَةً، وَمَشِيئَتُهُ تَعَالَى قَدِيمَةً فَهُوَ كالتعليل بِمَشِيئَةِ زَيْدٍ، وَقَدْ كَانَ شَاءَ فِي الْمَاضِي، وَالْفُقَهَاءُ بِأَنَّ مَشِيئَتَهُ تَعَالَى لَا تُفْلَمُ لَنَا، وَبِهِ يُفْرَقُ بَيْنَ صَحَّةِ هَذَا دُونَ الْمُسْتَفْرَقِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْرَقَ يَمْنَعُ انْتِظَامَ اللَّفْظِ بِخِلَافِ هَذَا وَأَجَابَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَكِنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِالْحَادِثَاتِ، وَتُصَيِّرُ الْحَادِثَ عِنْدَ حُدُوثِهِ مُرَادًا، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعْلِيلٌ بِذَلِكَ التَّعْلِيلِ الْمُتَّجِدِ نَمَّ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَيْ إِنْ شَاءَ طَلَاكَ ثَلَاثًا لَا يَصِرُافِ اللَّفْظِ لِجُمْلَةِ الْمَذْكُورِ . وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَيْ طَلَاكَ الَّذِي عُلِّقَتْهُ لَا مُطْلَقًا فَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ مَا لَوْ قَالَ بَعْدَ أَحَدِ هَذَيْنِ التَّعْلِيلَيْنِ طَلَّقْتُكَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ قَضِيَّةَ مَا عُلِّلَ بِهِ الْفُقَهَاءُ وَقَوْعُهَا؛ لِأَنَّهُ بِطَلَاكِهَا لَهَا عِلْمٌ مَشِيئَتُهُ تَعَالَى لِطَلَاكِهَا وَوَجْهٌ عَدَمُ إِرَادِهِ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ.....

اهـ ع ش . هـ فَوَدُ: (فَلَهُ ثَنِيَاهُ) كَذَا ضَبَطَهُ الشَّارِحُ فِي أَصْلِهِ بِحَطِّهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ يَعْني بِضَمِّ فُسُكُونٍ فَفَتَحَ فَقَصَّرَ، وَفِي الْقَامُوسِ: الثَّنِيَا بِضَمِّ فُسُكُونٍ كُلُّ مَا اسْتَنْتَى كَالثَّنَى اهـ . هـ فَوَدُ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: قَوْلُهُ: (فَقَدْ اسْتَنْتَى) قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَلَكِنْ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي التَّعْلِيلِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ التَّعْلِيلِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (فَهُوَ) أَي: التَّعْلِيلُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (وَالْفُقَهَاءُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (الْمُتَكَلِّمُونَ) . هـ فَوَدُ: (وَبِهِ يُفْرَقُ) أَي: بِكُلِّ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ . هـ فَوَدُ: (بَيْنَ صَحَّةِ هَذَا) أَي: التَّعْلِيلِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (يَمْنَعُ انْتِظَامَ اللَّفْظِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ اهـ . هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ هَذَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَالتَّعْلِيلُ بِالمَشِيئَةِ مُنْتَظِمٌ فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيِ كَمَا إِذَا سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ قَصَدَ الثَّبْرُكَ الْخِ، وَقَدْ لَا يَقَعُ كَمَا إِذَا قَصَدَ التَّعْلِيلُ اهـ . هـ فَوَدُ: (مَنْ الْأَوَّلِ) أَي: تَعْلِيلِ الْمُتَكَلِّمِينَ . هـ فَوَدُ: (أَيِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْخِ) الْأَوَّلَى حَذَفُ أَيِ وَتَأْخِيرُ مَعْنَى إِلَى هُنَا بِأَنْ يَقُولَ: مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاكَ الْخِ . هـ فَوَدُ: (أَيِ طَلَاكَ الْخِ) أَي: إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاكَ الْخِ . هـ فَوَدُ: (لَا مُطْلَقًا) رَاجِعٌ إِلَى الصُّورَتَيْنِ قَبْلَهُ اهـ كُرْدِيُّ . هـ فَوَدُ: (التَّعْلِيلَيْنِ) أَي: تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَتَعْلِيلِ أَصْلِ الطَّلَاقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (طَلَّقْتُكَ) أَي: وَنَوَى ثَلَاثًا فِي الْأَوَّلَى وَأَطْلَقَ فِي الثَّانِيَةِ . هـ فَوَدُ: (نَظَرًا الْخِ) هُوَ عِلَّةٌ لِيَرِدَ اهـ سَم . هـ فَوَدُ: (وَقَوْعُهَا) أَي: الطَّلَاقَيْنِ الْمُتَّجِزِ وَالْمُعْلَقِ بِالمَشِيئَةِ اهـ كُرْدِيُّ . هـ فَوَدُ: (أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ الْخِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ .

وَلَا فِي الْمُسْتَنْتَى مِنْه فَإِنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ وَقَوْعُ طَلَّقْتَنِي فِي الْأَوَّلَى لِرُجُوعِ الْإِسْنَاءِ فِيهَا لِلْمَغْطُوفِ مَعَ اسْتِغْرَاقِهِ وَثَلَاثٌ فِي الثَّانِيَةِ لِذَلِكَ، وَهِيَ نَظِيرُ قَوْلِ الْمُتَنِ السَّابِقِ أَوْ ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُ مَا ذُكِرَ عَنِ الرُّوْضِ لِعَدَمِ تَفْرِيقِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ قَوْلِ الرُّوْضِ: وَكَذَا أَيِ يَقَعُ طَلَّقَتَانِ بِوَاحِدَةٍ وَنُصِبَ إِلَّا وَاحِدَةً أَهْ نَعَمْ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ أَنَّ ظَاهِرَ الرُّوْضَةِ فِي هَذِهِ وَقَوْعُ طَلَّقَةٍ، وَلَا يَخْفَى قِيَاسُهُ فِي الْأَوَّلَى . هـ فَوَدُ: (نَظَرًا) هُوَ عِلَّةٌ لَلِإِرْدِ .

الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلَا سِحَالَةَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِ مَشِيْقَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا يُنَاسِبُ الْأَوَّلَ وَلَآنَ عَدَمُ الْمَشِيْقَةِ غَيْرُ مَعْلُومٍ أَيْضًا، وَهَذَا يُنَاسِبُ الثَّانِي لَا يُقَالُ: يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ تَحَقُّقُ عَدَمِ الْمَشِيْقَةِ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ اللَّازِمُ مِنْ تَحَقُّقِهِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: لَوْ وَقَعَ لَانْتَفَتِ الصِّفَةُ؛ إِذْ لَا يَقَعُ إِلَّا بِمَشِيْقَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِانْتِفَائِهَا يَنْتَفِي الْمُعْلَقُ بِهَا وَابْضَاحُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَكَانَ بِالْمَشِيْقَةِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ وَقُوعَهُ لَانْتَفَى عَدَمُ مَشِيْقَتِهِ فَلَا يَقَعُ لَانْتِفَاءِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ فَلَزِمَ مِنْ وَقُوعِهِ عَدَمُ وَقُوعِهِ لِمَا بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ مِنَ التَّقْضَادِ وَخَرَجَ بِقَضْدِ التَّعْلِيْقِ مَا إِذَا سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ قَصَدَ التَّبَرُّكُ أَوْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِمَشِيْقَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ أَوْ لَا، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيِّ وَكَوْنُ اللَّفْظِ لِلتَّعْلِيْقِ لَا يُنَافِي اشْتِرَاطَ قَضْدِهِ كَمَا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لِلْإِخْرَاجِ وَاشْتِرَاطَ فِيهِ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ أَوْ شَاءَ أَوْ لَمْ يَشَأْ أَوْ إِنْ

• فُودَ: (الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ) لَمَلَّ الْمَعْنَى عَلَى مَشِيْقَتِهِ اهـ سم. • فُودَ: (وَأَمَّا فِي الثَّانِي) أَيِ: التَّعْلِيْقُ بَعْدَ الْمَشِيْقَةِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ اهـ كُرْدِي. • فُودَ: (يُنَاسِبُ الْأَوَّلَ) أَيِ: تَغْلِيلُ الْمُتَكَلِّمِينَ.
• فُودَ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالْمَشِيْقَةِ. • فُودَ: (يُنَاسِبُ الثَّانِي) أَيِ: تَغْلِيلُ الْفُقَهَاءِ. • فُودَ: (يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ الْإِنْخِ) أَيِ فَلَزِمَ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ الْوُقُوعُ، وَهُوَ مُحَالٌ اهـ سم. • فُودَ: (الَّذِي الْإِنْخِ) نَمَتْ لِعَدَمِ الْإِنْخِ.
• فُودَ: (الْلَازِمُ الْإِنْخِ) نَمَتْ لِلشَّرْطِ اهـ سم. • فُودَ: (لَوْ وَقَعَ) أَيِ: الطَّلَاقُ. • فُودَ: (لَانْتَفَتِ الصِّفَةُ) أَيِ: الْمُعْلَقُ بِهَا، وَهِيَ عَدَمُ الْمَشِيْقَةِ اهـ كُرْدِي. • فُودَ: (يَنْتَفِي الْمُعْلَقُ بِهَا) وَهُوَ الطَّلَاقُ. • فُودَ: (وَابْضَاحُهُ) أَيِ: الْمُحَازَضَةُ بِقَوْلِهِ: لَوْ وَقَعَ لَانْتَفَتِ الصِّفَةُ الْإِنْخِ. • فُودَ: (لَانْتِفَاءِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ) وَهُوَ عَدَمُ الْمَشِيْقَةِ.
• فُودَ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيِّ) فِي الْمَعْنَى وَإِلَى الْمَتْنِ فِي التَّهَاقُوتِ. • فُودَ: (مَا إِذَا سَبَقَ الْإِنْخِ) أَيِ: قَبْلَ فِي هَذِهِ الصُّورِ اهـ ع ش. • فُودَ: (لَوْ لَمْ يُعْلَمْ) وَفِي سَمِ عَنْ الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ مَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي قِرَاءَتَهُ بَفَتْحِ الْيَاءِ اهـ أَقُولُ وَيَصِحُّ الضَّمُّ أَيْضًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي قَمَاتٍ، وَلَمْ يُعْلَمْ مَشِيْقَتُهُ الْإِنْخِ. • فُودَ: (لَوْ لَمْ يُعْلَمْ الْإِنْخِ) هَذَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ عَلَى الْمُعْلَقِ وَمِثْلُهُ الْمُسْتَنْتَى عِنْدَ الْجَهْلِ بِقَضْدِهِ بِالْوُقُوعِ اهـ سم. • فُودَ: (وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ الْإِنْخِ) قَدْ يُقَالُ: لَوْ تَوَسَّطَ قَلِيلٌ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ إِنْ أَخَّرَ التَّعْلِيْقَ يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ آتَى بِصِيْغَةٍ جَازِمَةٍ وَشَكَّ فِي رَافِعِهَا وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَإِنْ قَدَّمَ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ حَيْثُذِ إِنَّمَا هُوَ التَّعْلِيْقُ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ لَمْ يَتِمَّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ: وَيُوجِبُهُ إِطْلَاقُهُمْ بِظَهْرِ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي التَّثْبِيهِ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِنْخِ. • فُودَ: (ذَلِكَ) أَيِ: نِيَّةُ الْإِخْرَاجِ اهـ ع ش. • فُودَ: (لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ الْإِنْخِ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا قَصَدَ التَّعْلِيْقَ بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَيِ؛

• فُودَ: (الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ) لَمَلَّ الْمَعْنَى عَلَى مَشِيْقَتِهِ. • فُودَ: (يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ الْإِنْخِ) أَيِ: فَلَزِمَ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ الْوُقُوعُ، وَهُوَ مُحَالٌ. • فُودَ: (الَّذِي) هُوَ نَمَتْ لِعَدَمِ، وَقَوْلُهُ: (الْلَازِمُ نَمَتْ لِلشَّرْطِ). • فُودَ: (أَوْ لَمْ يُعْلَمْ) كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَاشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي قِرَاءَتَهُ بَفَتْحِ الْيَاءِ اهـ. • فُودَ: (أَوْ لَمْ يُعْلَمْ الْإِنْخِ) هَذَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ عَلَى الْمُعْلَقِ وَمِثْلُهُ الْمُسْتَنْتَى عِنْدَ الْجَهْلِ بِقَضْدِهِ بِالْوُقُوعِ.

شَاءَ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ طَلَّقْتَ (وكذا يمتنع) التعليقُ بالمشيئة (انبعاثَ تعليق) كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِعُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ وَكَالتَّخْيِيرِ بِلِأُولَى (وعتق) تنجيزًا وتعليقًا (ويمين) كَوَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (ونذر) كَعَمَلِي كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (وكلُّ تَصَرُّفٍ) غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ كُلِّ عَقْدٍ وَحَلٍّ وَإِقْرَارٍ وَنَيْتٍ عِبَادَةٍ. (ولو قال يا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّدَاءَ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ الْإِسْمِ أَوْ الصِّفَةِ حَالَ التَّدَاءِ، وَلَا يُقَالُ فِي الْحَاصِلِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخِلَافِ أَنْتَ كَذَا فَإِنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلْقُرْبِ مِنَ الشَّيْءِ كَأَنْتَ وَاصِلٌ أَوْ صَحِيحٌ لِلْمُتَوَقَّعِ قُرْبَ وَصُولِهِ أَوْ شِفَائِهِ، وَفِي يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَرْجِعُ

لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ فَلَا يَقَعُ. ٥ فَوُدَّ: (فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ الْخ) أَي: لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ وَجَدْتَ أَهَ ع ش، وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ. ٥ فَوُدَّ: (وَكَذَا يَمْتَنَعُ التَّغْلِيْقُ الْخ) أَي عِنْدَ قَضْدِ التَّغْلِيْقِ مُغْنِي وَسَم. ٥ فَوُدَّ: (التَّغْلِيْقُ بِالْمَشِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْقَاضِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِعُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ، وَقَوْلُهُ: الْإِسْمُ وَالْإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَهُوَ كَأَنْتَ طَالِقٌ إِلَى قَالَ. ٥ فَوُدَّ: (وَنَيْتٌ عِبَادَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَضُرُّ النِّتَّةَ أَهَ سَم.

٥ فَوُدَّ (وَسَيِّ): (وَلَوْ قَالَ: يَا طَالِقُ الْخ) فَرَعَ لَوْ قَالَ: حَفْصَةُ طَالِقٌ وَعَمْرَةُ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَالْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ إِنْ قَصَدَ عَوْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَإِنْ قَصَدَ عَوْدَهُ لِلثَّانِي فَقَطْ طَلَّقْتَ الْأُولَى فَقَطْ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوْضِ أَهَ نِهَآيَةً وَجَرَى الْمُغْنِي عَلَى ظَاهِرِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَقَضْدِ عَوْدِهِ لِلثَّانِي فَقَطْ فَتَطْلُقُ الْأُولَى فَقَطْ. ٥ فَوُدَّ: (لِأَنَّ التَّدَاءَ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ الْإِسْمِ أَوْ الصِّفَةِ الْخ) لَمَلٌ أَوْ لِلتَّوْبِيعِ فِي التَّعْبِيرِ عِبَارَةً الْمُغْنِي نَظَرًا لِصُورَةِ التَّدَاءِ الْمُشْعِرِ بِحُصُولِ الطَّلَاقِ حَالَتَهُ، وَالْحَاصِلُ لَا يُعْلَقُ بِخِلَافِ أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ الْخ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يُقَالُ) الْوَائِ حَالَتِهِ، وَقَوْلُهُ: فِي الْحَاصِلِ أَي فِي الشَّيْءِ الْمُتَحَقِّقِ أَهَ كُرْدِي. ٥ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ أَنْتَ كَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى بِخِلَافِ أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ قَدْ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْقُرْبِ مِنْهُ وَتَوَقَّعِ الْحُصُولِ كَمَا يُقَالُ لِلْقُرْبِ مِنَ الْوُصُولِ أَنْتَ وَاصِلٌ وَلِلْمَرِيضِ الْمُتَوَقَّعِ شِفَاؤُهُ قَرِيبًا أَنْتَ صَحِيحٌ فَيَنْتَظِمُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي مِثْلِهِ فَعَلِمَ أَنَّ يَا طَالِقُ لَا يَقْبَلُ الْإِسْتِثْنَاءَ أَه. ٥ فَوُدَّ: (وَفِي يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقُ الْخ) وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا أَوْ وَثْنَتَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَوَاحِدَةً لِاخْتِصَاصِ التَّغْلِيْقِ بِالْمَشِيَّةِ بِالْآخِرَةِ أَوْ ثَلَاثًا وَوَاحِدَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَثَلَاثٌ أَوْ وَاحِدَةً

٥ فَوُدَّ: (وَكَذَا يَمْتَنَعُ التَّغْلِيْقُ بِالْمَشِيَّةِ) أَي: مَعَ قَضْدِ التَّغْلِيْقِ. ٥ فَوُدَّ: (وَنَيْتٌ عِبَادَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَضُرُّ النِّتَّةَ. ٥ فَوُدَّ: (وَفِي يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فِي الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً، وَفِي عَكْسِهِ ثَلَاثًا أَي لِاخْتِصَاصِ الْمَشِيَّةِ بِالْآخِرِ كَالْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَفْرَقِ ثُمَّ قَالَ أَوْ وَاحِدَةً ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِعُمُودِ الْمَشِيَّةِ إِلَى الْجَمِيعِ لِحَذَفِ الْعَاطِفِ أَهَ وَبَحَثَ م عَوْدَهُ لِلْجَمِيعِ مَعَ الْعَاطِفِ أَيْضًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْعَوْدِ لِلْجَمِيعِ، وَحَمَلَ مَا ذَكَرَ الرُّوْضُ وَغَيْرُهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ التَّخْصِيصَ بِالْآخِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

الاستثناء لغير التداء فيقع واحدة قال القاضي: ومحل ذلك كله فيمن ليس اسمها طالقاً، وإلا لم يقع شيء أي ما لم يقصد الطلاق (أو) قال (أنت طالق إلا أن يشاء الله فلا يقع شيء) (في الأصح) إذ المعنى إلا أن يشاء عدم تطليقك، ولا اطلاع لنا على ذلك نظير ما مر وانتصر جمع للمقابل بأنه الذي عليه الجمهور؛ لأنه أوقعه وجعل الخلاص بالمشيئة، وهي غير معلومة فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات، ولم تعلم مشيئته قال الأذرعى ومحل الخلاف إذا أطلق فإن ذكر شيئاً اعتمد قوله وأفتى ابن الصلاح فيمن قال لا أقفل كذا

ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً إن شاء الله لم تطلق لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال: أنت طالق إن لم يشأ زيد، ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته أو جُزئته المُتَّصِلُ بالموت فإن مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق اهـ شرح الرُّوض زَادَ التَّهَابُ والمُعْنَى أو أنت طالق إن لم يشأ زيد اليوم، ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب؛ إذ اليوم هنا كالعُمُر فيما مر، ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فمات زيد أو جُنْ قَبْلَ المشيئة لم تطلق، وإن خرس فأشار طَلَقْتَ أو عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ الْمَلَائِكَةِ لم تطلق؛ لأنَّ لَهم مشيئة، ولم تعلم حصولها، وكذا إذا عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ بَهِيْمَةٍ؛ لأنَّه تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ اهـ.

• قوله: (ومحل ذلك إلخ) أي ما في المتن، وما في الشرح.

• قوله (سني): (أو أنت طالق إلا أن يشاء الله) قد يقال إذا أراد إلا أن يشاء طلاقك فما حكمه ثم رأيت المحلّي والخطيب قدرا إطلاقك هذا، والحاصل أن الحكم لا يَخْتَلِفُ، وإنما المعنى يَخْتَلِفُ فإن قَدَّرَ المفعول طلاقك صار في قوة أنت طالق إن لم يشأ الله، وإن قَدَّرَ عَدَمَ طلاقك صار في. قوة أنت طالق إن شاء الله فقامله اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • قوله: (فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات إلخ) أي فإنه يقع الطلاق، هذا صريح هذا الكلام وصريح به القوت فانظر ذلك مع قول الرُّوض وشرجه، وكذا الحكم لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد فمات إن لم توجد مشيئته لا إن وجدت مشيئته، ولا إن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله انتهى سم، وقوله: مع قول الرُّوض وشرجه إلخ تقدّم عن النهاية والمُعْنَى ما يوافقه. • قوله: (ولم تعلم مشيئته) أي وجوداً وعدماً. • قوله: (فإن ذكر شيئاً اعتمد قوله) انظر ما المراد بالشيء الذي إذا ذكره اعتمد قوله فإنه لم يظهر فرق بين توجيهي الأصح ومقابلته في أن المعنى

• قوله: (فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات، ولم تعلم مشيئته) أي: فإنه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصريح به في القوت حيث قال كما لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد، ولم تعلم مشيئته فإنه يقع الطلاق اهـ فانظر ذلك مع قول الرُّوض وشرجه: وكذا الحكم لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد فمات فيه ما ذكر إن لم يشأ زيد فمات إن لم توجد مشيئته لا إن وجدت، ولا إن مات وشك في مشيئته كما لو قال: إلا أن يشاء الله، ويشارك الجنث في نظيره في الإيمان بأن الجنث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال: والجنث ثم يؤدي إلى رفع براءة الذمة بالشك؛ لأننا نقول: النكاح جعلي، والبراءة شرعية، والجعلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الزهن اهـ.

إِلَّا أَنْ يَسْبِقَنِي الْقَضَاءُ أَوْ الْقَدَرُ ثُمَّ فَعَلَهُ وَقَالَ : قَصَدْتُ إِخْرَاجَ مَا قُدِّرَ مِنْهُ عَنِ الْيَمِينِ لَمْ يَحْتِ.

فصل

شَكُّ فِي أَصْلِ طَلَاقٍ مُتَجَزٍّ أَوْ مُتَعَلِّقٍ هَلْ وَقَعَ مِنْهُ أَوْ لَا فَلَا يَقَعُ إِجْمَاعًا (أَوْ فِي عَدَدٍ) بَعْدَ تَحَقُّقِ أَصْلِ الْوُقُوعِ (فَالْأَقْلُ)؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ (وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ) فِي الصُّورَتَيْنِ، وَهُوَ الْأَخْذُ بِالْأَسْوَأِ لِلخَبِيرِ الصَّحِيحِ «دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» فَمِنِ الْأَوَّلِ يُرَاجِعُ أَوْ يُجَدِّدُ إِنْ رَغِبَ، وَإِلَّا فَلْيُنْتَجِزْ طَلَاقُهَا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ بِقِيَّتَا، وَفِي الثَّانِي بِأَخْذٍ بِالْأَكْثَرِ فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ لَمْ يَنْكِحْهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ،

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ عَدَمَ طَلَاقِكَ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ الْأَصَحُّ يَقُولُ : لَمَّا كَانَ الطَّلَاقُ مُتَعَلِّقًا عَلَى عَدَمِ الْمَشِينَةِ، وَلَا أَطْلَاعَ لَنَا عَلَيْهِ مَتَعْنَا الْوُقُوعَ لِلشَّكِّ فِيهِ، وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ : قَوْلُهُ : أَتَيْتُ طَالِقًا صَرِيحًا فِي الْوُقُوعِ، وَقَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَفَعَهُ لَهُ، وَلَمْ نَعْلَمْ بِهِ فَعَمَلْنَا بِالْأَصْلِ اِهْ دَعِ ش. ه. قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَسْبِقَنِي الْخ) أَيِ : إِلَّا إِنْ قُدِّرَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - عَلَيَّ بِفَعْلِهِ اِهْ دَعِ ش.

(فَصْلٌ : فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ)

وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ الْإِفْرَاقِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْعَبْدِ قَالَ النَّهْأَةُ وَالْمُغْنِي وَالشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ كَمَا سَيَأْتِي ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ شَكُّ فِي أَصْلِهِ وَشَكُّ فِي عَدَدِهِ وَشَكُّ فِي مَحَلِّهِ كَمَنْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا اِه. ه. قَوْلُ (سَيِّ) : (شَكُّ) أَيِ : تَرَدَّدَ رُجْحَانًا أَوْ غَيْرُهُ اِهْ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ : (مُنْتَجِزٌ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النَّهْأَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ أَرَادَ إِلَى، وَفِيمَا إِذَا شَكَّ، وَقَوْلُهُ : لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ بِقِيَّتَا، وَالرَّوَا فِي وَلْتَعْوَدُ وَفِي وَبِالثَّلَاثِ. ه. قَوْلُهُ : (دَعِ مَا يَرِيكَ الْخ) بِفَتْحِ الْبَاءِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا اِهْ سَبَدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ «دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» بِفَتْحِ الْبَاءِ فِيهِمَا أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ مِنْ ضَمِّهَا، وَقَوْلُهُ : «إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَيِ وَاتَّقِلْ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ اِهْ أَيِ أَوْ بِقَوْلِهِ : (يَرِيكَ) عَلَى طَرِيقِ التَّضْمِينِ. ه. قَوْلُهُ : (فَمِنِ الْأَوَّلِ) أَيِ : الشَّكُّ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ. ه. قَوْلُهُ : (يُرَاجِعُ) أَيِ : فِي غَيْرِ الْبَائِنِ أَوْ يُجَدِّدُ أَيِ : فِي الْبَائِنِ لِعَدَمِ الْوُطْءِ أَوْ لِلْخُلْعِ أَوْ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. ه. قَوْلُهُ : (وَالْأَقْلَى يُنْتَجِزُ طَلَاقُهَا الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَحِلُّ لِغَيْرِهِ لَا بِقِيَّتَا بَدُونِ طَلَاقٍ آخَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِزَوْجِيَّتِهَا ظَاهِرًا وَمَشْكُوكٌ فِي حِلِّهَا لِغَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اِهْ رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ : (وَفِي الثَّانِي) أَيِ الشَّكُّ فِي الْعِدَّةِ. ه. قَوْلُهُ : (فَإِنْ كَانَ) أَيِ الْأَكْثَرُ.

(فَصْلٌ)

ه. قَوْلُهُ : (وَالْأَقْلَى يُنْتَجِزُ طَلَاقُهَا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ بِقِيَّتَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَحِلُّ لِغَيْرِهِ لَا بِقِيَّتَا بَدُونِ طَلَاقٍ آخَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِزَوْجِيَّتِهَا ظَاهِرًا وَمَشْكُوكٌ فِي حِلِّهَا لِغَيْرِهِ بِقِيَّتَا مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُطَلَّقْ ثَلَاثًا حَلَّتْ لِغَيْرِهِ لَا بِقِيَّتَا، وَفِيهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُطَلَّقْ مُطْلَقًا أَتَجَهَّ أَنَّهُ لَا تَحِلُّ لِغَيْرِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِزَوْجِيَّتِهَا شَرْعًا بِدَلِيلِ جَوَازِ مُعَاشَرَتِهَا وَالتَّمَتُّعِ بِهَا فَكَيْفَ تَحِلُّ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ حَلَّتْ لِغَيْرِهِ بِقِيَّتَا، وَقَوْلُهُ : وَلْتَعْوَدُ الْخ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُطَلَّقْ ثَلَاثًا لَمْ تُعَدَّ لَهُ بَعْدَهُ بِقِيَّتَا، وَفِيهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُطَلَّقْهَا أَصْلًا عَادَتْ لَهُ بِقِيَّتَا؛

فإن أراد عودها له بالثلاث أوقعهن عليها، وفيما إذا شك هل طلق ثلاثاً أم لم يطلق أصلاً الأولى أن يطلق ثلاثاً لتحل لغيره يميناً ولتعود له بعده يميناً وبالثلث.
(تنبيه) ذكرهم ثلاثاً هنا إنما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقيف كل منهن على الثلاث فتأمل (ولو قال إن كان ذا الطائز غريباً فأنت طالق وقال آخر إن لم يكنه) أي هذا الطائز غريباً (فمازني طالق ومجهل) حاله (لم يخكم بطلاق أحد) منهما؛ لأن أحدهما لو انفرد بما قاله لم يخكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلق عليه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (لأن قالهما رجل لزوجته طلقت إحدهما)

• قوله: (أوقعهن عليها) أي: إن كان الطلاق رجبياً كما هو ظاهر اهـ رشيدئ. • قوله: (الأولى أن يطلق ثلاثاً لتحل لغيره إلخ.) كذا قاله المازدي قال أبو علي الفارقي: هذا الكلام باطل؛ لأن حلها لغيره يمين لا يتوقف على الثلاث؛ إذ لو طلقها واحدة وانقضت عدتها حلّت لغير يمين، وإنما التعليل الصحيح أن يقال: أن يطلق ثلاثاً حتى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى وللشهاب سم بسط لهذا بحثاً من غير اطلاع على كلام الفارقي اهـ رشيدئ. • قوله: (ولتعود له يميناً) يطرقه كلام الفارقي المتقدم كما تبين عليه الأذرع اهـ رشيدئ، وفي سم استشكله ببطل ما تقدم أيضاً، وفي المعنى ما يوافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح إلى دفع ذلك الإشكال بقوله: تنبيه ذكرهم إلخ.
• قوله: (هنا) أي: في قولهم: الأولى أن يطلق ثلاثاً إلخ. • قوله: (لا يتوقيف كل منهن إلخ) أي إذا حل لغير يميناً، والعود له بعده يميناً لا تتوقفان على الثلاث كما مر.

• قول (سني): (وقال آخر إلخ) ولو حلف كل من شخصين أنه يطعن طعنه مثلاً قبل الآخر فالحيلة في عدم جتئهما أن يخلطا ويطنعا معاً فلا يحث واحد منهما لعدم العلم بسني طعن أحدهما مع ش عن البابلي اهـ بجبرمي. • قوله: (إن لم يكنه) منى المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النحاة على الانفصال اهـ معني. • قوله: (لم يخكم بطلاق أحد منهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اهـ ش.
• قول (سنن): (فإن قالهما رجل إلخ).

(فرغ): حلف وحيث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفنى شيخنا الشهاب الرملي بأنه يجنب زوجته إلى تبين الحال، ولا يخكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الإجتنب احتياطاً ويؤيده أنه

لأنها إن كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجها، وإن كان وقع عليه حلّت له بعده؛ لأن الفرص أنها تزوجت وانقضت عدتها ثم عقد عليها ومع ذلك لا خفاء في عودها له يميناً، وإن طلقها دون ثلاث عادت له بعده يميناً سواء أكان وقع عليه الطلاق أو لا؛ لأنه طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عليها، ولا إشكال في عودها يميناً مع ذلك، وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد قلبيأمل.

بقينا إذ لا واسطة (ولزمه البحث) عنه إن أمكن علمه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للمطلقة منهما وعبر غير واحد بقوله: والبيان لزوجه أي أن يظهر لهما الحال لثقل المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين، ويلزمه أيضا اجتنابهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكن ذلك فلا يلزمه بحث، ولا بيان كما بحثه الأذرع وغيره، وكذا إن كان الطلاق رجعيا كما يأتي؛ لأن الرجعية زوجة.

(تنبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعيين لا بيان أن محل الفرق بينهما إن جمعا، وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق أحدهما بغيرها) كأن خاطبها به أو نواها عند قوله إحداكما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوب الأمر

في مسألة المتن، وهي ما لو طلق أحدهما، ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما واستناد من قوله: ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها، ولا يتعد وجوب الاجتهاد عليه، وكذا المبارة به إن كان الطلاق بائنا كما في المسألة المذكورة مراه سم على حجاج اهـ ش. فؤد: (يقينا) إلى التنبيه في النهاية والمغني إلا قوله: وعبر إلى قوله: ويلزمه. فؤد: (إذ لا واسطة) أي بين التثني والإثبات اهـ مغني.

فؤد (سني): (ولزمه البحث والبيان) يتبني على قياس ما يأتي أن يقال: وعليه البدار بهما اهـ سم.

فؤد: (هـ) أي: عن الطائر. فؤد: (أما إذا لم يمكن ذلك) أي: علم الطائر، عبارة النهاية فإن أيس منه اهـ. فؤد: (فلا يلزمه بحث، ولا بيان) أي: ولا يجوز له قربان واحدة منهما اهـ ش عبارة السيد عمر وظاهره وجوب الإغترال اهـ. فؤد: (وكذا الخ) أي: لا يلزمه بحث، ولا بيان إن كان الطلاق رجعيا لكن يجب الإغترال اهـ نهاية. فؤد: (إن كان الطلاق رجعيا) أي: ما بقيت العدة. فؤد: (كما يأتي) أي: في شرح وعليه البدار بهما. فؤد: (تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه وقفة؛ لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة، والتعيين إذا وقع على مبهمة، ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلية عليها ابتداء فإذا عُلِمَت الصفة تعينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فليتأمل سم على حجاج اهـ ش ورشيد. فؤد: (مع ما يأتي له) أي: في قوله: ويلزمه البيان في الحالة الأولى الخ. فؤد: (إن هذا الخ) بيان لما يأتي، وقوله: أن محل الخ نائب فاعل يؤخذ، وقوله: يتنهما أي لفظي البيان والتعيين. فؤد: (كان خاطبها به) إلى قول المتن: (ولو قال رنثب) في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله: ولا مجال للاجتهاد هنا، وقوله: واستشكل إلى أما إذا. فؤد: (الأمر) نائب فاعل وقف.

فؤد (سني): (ولزمه البحث والبيان) يتبني على قياس ما يأتي أن يقال: وعليه البدار بهما.

فؤد: (تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه وقفة؛ لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة، والتعيين إذا وقع على مبهمة، ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلية عليها ابتداء فإذا عُلِمَت الصفة تعينت المطلقة فما هنا

من وطء وغيره عنهما (حتى يذكُر) المطلقة أي يذكُرها؛ لأن إحداهما حُرمت عليه بقيتا، ولا مجال للاجتهاد هنا (ولا يُطلب بيان) للمطلقة (إن صدقناه في الجهل) بها؛ لأن الحق لهما فإن كذبناه وبادرث واحدة، وقالت: أنا المطلقة طولب يمين جازمة أنه لم يطلقها، ولم يُفنع منه بنحو نسيت، وإن احتمل فإن نكل خلعت وقضي لها، فإن قالت الأخرى ذلك فذلك. (ولو قال لها ولاجنبيه) أو أمة (إحدكما طالق) وقال قصدت الأجنبية أو الأمة (فقبل) قوله (في الأصح) بيمينه لترديد اللفظ بينهما فصحت إرادتها واستشكل بما لو أوصى بطول من طوبله فإنه ينصرف للصحيح، ويؤد بأنهما على حد واحد؛ لأن ذاك حيث لا نية له، وهنا إذا لم تكن له نية ينصرف لزوجته أما إذا لم يقل ذلك فتطلق زوجته نعم، إن كانت الأجنبية مطلقة منه أو من غيره لم ينصرف لزوجته على ما بحثه السنوي لصديق اللفظ عليهما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية وكما لو اعتق عبده ثم قال له ولعبد له آخر أحدكما حر لا يعتق الآخر، وأما إذا قال ذلك لزوجته ورجل أو دابة فلا يقبل قوله قصدت

• قوله: (من وطء الخ) بيان للأمر. • قوله: (عنهما) أي: الزوجتين والجار متعلق برؤف.

• قوله: (حتى يذكُر) بتشديد الدال المُنجمية كما ضبطه بعضهم نهاية ومغني. • قوله: (ولم يُفنع) ببناء المفعول.

• قوله: (ولو قال لها ولاجنبيه الخ) وجه دخول هذا، والذي بعده في الترجمة أن فيهما شكاً بالنسبة إلينا اهـ رشيد. • قوله: (أو أمة الخ) عبارة المغني وأمثه مع زوجته وفائدة التكاثر مع صحيحته كالأجنبية مع الزوجة. اهـ. • قوله: (للصحيح) أي: للطالب الصحيح بأن ينزل على الطالب الحلال اهـ رشيد. • قوله: (لأن ذلك) أي: انصراف الطالب للصحيح، وقوله: هنا أي في مسألة المتن. • قوله: (أما إذا لم يقل) إلى قوله نعم يُغني عنه ما قبله. • قوله: (على ما بحثه السنوي) عبارة النهاية والمغني كما بحثه الخ. • قوله: (وكما لو الخ) عطف على قوله: لصديق اللفظ الخ. • قوله: (لو اعتق عبده الخ) أي: أو اعتق غيره عبداً له الخ اهـ ش. • قوله: (وأما إذا قال ذلك الخ) ولو قال: إن فعلت كذا فإحدكما طالق ثم فعله بعد موت إحداهما أو بينوتها وقع الطلاق على الباقية خلافاً لبعض المتأخرين ولو قال لأُم زوجته: ابتك طالق ثم قال: أرذت البنت التي ليست زوجتي صدق، ولو قال: نساء العالمين طالق لم تطلق زوجته إن لم يتو طلاقها اهـ نهاية زاد المغني ولو قال لعبدته: أحدكما حر فمات أحدهما تعين العتق في الحي اهـ. • قوله: (ورجل) يتبني أن يكون الخنثى كالرجل؛ لأنه ليس محلاً للطلاق كذا في هامش المغني. • قوله: (فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة المعصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهراً، ولا باطناً سم وع ش، وقال السيد عمر: قول المحشي قياس مسألة المعصا الخ هذا جارٍ على

من باب البيان لا التعيين فليأتمل. • قوله: (فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة المعصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهراً، ولا باطناً.

أَحَدَ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ. (وَلَوْ قَالَ) ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ سُؤَالِ طَلَّاقٍ (زَنَبَ طَالِقٌ) وَهُوَ اسْمُ زَوْجَتِهِ وَاسْمُ أَجْنَبِيَّةٍ (وَقَالَ: قَصَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ فَلَا يُقْبَلُ (عَلَى الصَّحِيحِ) ظَاهِرًا بَلْ يُدْرِكُ لَاحْتِمَالِهِ، وَإِنْ بَعْدَ إِذِ اسْمِ الْعَلَمِ لَا اشْتِرَاكَ، وَلَا تَنَاوُلَ فِيهِ وَضْعًا فَالطَّلَاقُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَبْدَأُ إِلَّا إِلَى الزَّوْجَةِ بِخِلَافِ أَحَدٍ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُهَا وَضْعًا تَنَاوُلًا وَاحِدًا فَاتَّزَتْ نِيَّةُ الْأَجْنَبِيَّةِ حِينَئِذٍ، وَهَلْ يَأْتِي بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ هُنَا فَيُقْبَلُ مِنْهُ تَعْيِينُ زَنَبٍ الَّتِي عُرِفَ لَهَا طَلَّاقٌ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ يُفْرَقُ بِأَنَّ التَّبَادُلَ هُنَا لِرُجُوعِهِ أَقْوَى فَلَا يُؤْثَرُ فِيهِ ذَلِكَ كُلُّ مُحْتَاحٍ، وَهَلْ يَنْفَعُهُ تَصَدِيقُ الزَّوْجَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ قَوْلَ نَعَمْ، وَالْأَوْجَهُ لَا وَلَوْ قَالَ: زَوْجَتِي فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَالِقٌ وَزَوْجَتُهُ زَنَبُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَلَّقَتْ الْغَاءَ لِلْخَطَأِ فِي الْاسْمِ لِقَوْلِهِ زَوْجَتِي الَّذِي هُوَ الْقَوِيُّ بِعَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ فِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ صَحَّةِ زَوْجَتِكَ بِنْتِي زَنَبُ، وَلَيْسَتْ لَهُ إِلَّا بِنْتُ اسْمِهَا فَاطِمَةُ؛ لِأَنَّ الْبِنْتِيَّةَ لَا

طَرِيقَةَ الشَّارِحِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَصَا، وَأَمَّا عَلَى مَا نَقَلَهُ فِيهَا عَنْ شَيْخِهِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَيُّ: وَعَنْ شَرْحِ الرُّوضِ فَقِيَاسُهُ الْقَبُولُ هُنَا بَاطِنًا فَكَانَ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَنْبَغِي عَلَيْهِ اهـ، وَقَوْلُهُ: وَأَمَّا عَلَى مَا نَقَلَهُ فِيهَا عَنْ شَيْخِهِ الْخُ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّهُ نَقَلَ أَيْضًا عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (أَخَذَ هَذَيْنِ) أَيُّ: الرَّجُلُ أَوْ الدَّابَّةُ. هـ. قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ يَأْتِي) فِي الْتَهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَاسْمُ أَجْنَبِيَّةٍ) أَيُّ: أَجْنَبِيَّةٌ لَمْ يَتَّكِخْهَا نِكَاحًا فَايِدًا، وَإِلَّا قِيلَ كَمَا فِي الرُّوضِ اهـ سَمِ، وَفِي الْتَهْيَةِ وَالْمُعْنَى عَقِبَ كَلَامِ الرُّوضِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَفْلَمْ بِفَسَادِ نِكَاحِهَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ قَيِّدٌ، وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا بَلْ يُدْرِكُ) وَفَاقًا لِلتَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (لِإِحْتِمَالِهِ) عِلَّةٌ لِلتَّهْيَةِ، وَقَوْلُهُ: إِذَا اسْمُ الْخُ عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ اهـ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيُّ: مَعَ التَّضْرِيحِ بِاسْمِ زَوْجَتِهِ اهـ مُعْنَى.

هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ أَحَدٍ) الْأَوَّلَى إِحْدَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَأْتِي بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ أَيُّ الْإِثْنَانِ الْمُعْنَى وَالتَّهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُقْبَلُ مِنْهُ تَعْيِينُ زَنَبٍ الْخُ) قِيَاسُ بَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ لِرُجُوعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ تَعْيِينٌ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ عَشْرَ عِبَارَةٍ الرَّشِيدِيِّ لَا يَخْفَى أَنَّ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ بَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ يَنْزُلُ عَلَى الْأَجْنَبِيَّةِ فِي حَالِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا يَخْتِاجُ لِدَعْوَى ذَلِكَ مِنْهُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ ثُمَّ مَعَ بَقَاءِ أَضَلِّ الزَّوْجَةِ وَحَيْثُئِذٍ فَالتَّضْرِيحُ هُنَا مُخَالَفٌ لِمَا يَنْقُضِيهِ بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (الَّتِي هُرِفَ لَهَا الْخُ) أَيُّ أَوْ مَاتَتْ اهـ مُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَنْفَعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤَيِّدُهُ فِي الْتَهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ) أَيُّ: قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) زَنَبُ طَالِقٌ وَقَالَ: قَصَدْتُ الْخُ اهـ عَشْرَ وَزَوْجَتُهُ الْخُ جُمْلَةً حَالِيَةً. هـ. قَوْلُهُ: (زَنَبُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ) أَيُّ: أَوْ بِنْتُ أَحْمَدَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ لِقَوْلِهِ زَوْجَتِي الْخُ اهـ عَشْرَ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيُّ: فِي النِّكَاحِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ الْخُ) هَذَا وَنَظِيرُهُ الْآتِي جُمْلَةً حَالِيَةً.

هـ. قَوْلُهُ: (وَاسْمُ أَجْنَبِيَّةٍ) أَيُّ: أَجْنَبِيَّةٌ لَمْ يَتَّكِخْهَا نِكَاحًا فَايِدًا، وَإِلَّا قِيلَ كَمَا فِي الرُّوضِ وَيَحْتَ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ تَقْيِيدَ الْقَبُولِ بِمَا إِذَا لَمْ يَفْلَمْ فَسَادِ نِكَاحِهَا، وَإِلَّا لَمْ يُبَلِّ ظَاهِرًا وَيُدْرِكُ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُقْبَلُ مِنْهُ تَعْيِينُ زَنَبٍ الْخُ) قِيَاسُ بَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ لِرُجُوعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ تَعْيِينٌ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ.

اشتراك فيها بخلاف الاسم فإتاء بعضهم بعدم الوقوع نظرًا للخطأ في الاسم غير صحيح نعم، قولهم: البتة لا اشتراك فيها مرادهم به البتة المضافة إليه وليس له إلا بنت واحدة فلا يُنافيه ما لو قال لأُم زوجته: بنتك طالق وقصدَ بنتها الثانية فإنه يُقبلُ أي نظير ما تقرر في إحداكما. (ولو قال لزوجته: إحداكما طالق وقصدَ مُعَيَّنة) منها (طلقت)؛ لأن اللفظ صالح لكل منهما (والا) يقصدُ مُعَيَّنة بل أطلق أو قصدَ مُبْهَمَةً أو طلاقهما معًا كما يأتي وصرح به المبادي، وهو مراد الإمام بقوله: لا يطلقان (فإحداهما) يقع عليها الطلاق مع إيهامها (ولزمه البيان في الحالة الأولى والصين في الثانية) لِتَعْلَمَ الْمُطَلَّقةُ فَيَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْفِرَاقِ (وتُغْزَلَانِ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ

• قوله: (فلا يُنافيه) أي: ما مرَّ. • قوله: (الثانية) أي: التي لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ. • قوله: (فإنه يُقبلُ) وفافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. • قوله: (نظير ما مرَّ إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ هُنَا يَمِينُهُ أَيْضًا. • قوله: (لأن اللفظ صالح) إلى قوله فإن قلت: في النهاية إلا قوله: (وإن نازع فيه البلقيني)، وكذا في المُعْنَى إلا قوله: (وَصَرَّحَ بِهِ الْمُبَادِي)، وقوله: (قال ابن الرُّفْعَةِ)، وقوله: (وهو مُتَّبِعُ الْمُنْذِرِ) إلى (وعليه لو اسْتَهْلَ). • قوله: (كما يأتي) أي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ، ولو مَاتَا. • قوله: (بقوله لا يطلقان) عبارةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ الْآتِي وَلَوْ مَاتَا قَالَ أَيُّ الْإِمَامِ فَإِنَّ نَوَامَا فَالْوَجْهَ أَنَّهُمَا لَا تَطْلُقَانِ اهـ. • قوله (سني: (في الحالة الأولى) هي قَصْدُ وَاحِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وقوله: في الثانية هي الصَّوَرُ الْمُتَنَدِّجَةُ فِي قَوْلِهِ: وَالْأ.

• قوله (سني: (وتُغْزَلَانِ) بِمُتَّاءٍ قَوْفِيَّةٍ بِخَطِّهِ فَالضَّمِيرُ لِرِزْوَجَتِهِ اهـ مُعْنَى.

• قوله (سني: (وَالَا فإحداهما) قال في الْمُبَابِ خَاتِمَةٌ مِنْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ وَحَيْثُ، وَلَهُ زَوَاجَاتٌ طَلَّقَتْ إِحْدَاهُنَّ ثَلَاثًا فَلْيُعَيَّنَتَا، وَلَيْسَ لَهُ إِيقَاعٌ طَلْقَةٍ فَقَطْ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ لِاتِّصَافِ يَمِينِهِ الْبَيْنُونَةِ الْكُبْرَى اهـ أي: وَلَيْسَ لَهُ أَيْضًا إِيقَاعٌ طَلْقَتَيْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ وَأُخْرَى عَلَى وَاحِدَةٍ فَلَوْ كَانَتْ إِحْدَى زَوَاجَتِهِ لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ فَالْوَجْهَ جَوَازُ تَعْيِينِهَا لِلطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فَيَقَعُ عَلَيْهَا وَاحِدَةٌ، وَتَبَيَّنَ بِهَا وَيُلَوِّمُ الْبَاقِي وَلَوْ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ أَوْ بَانَتْ قَبْلَ التَّعْيِينِ فَالْوَجْهَ جَوَازُ تَعْيِينِهَا لِلثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ مِنْ حِينَ اللَّفْظِ فَيَتَبَيَّنُ بَيْنُونَتُهَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَالْبَيْنُونَةُ فَلَوْ عَلِقَ الثَّلَاثَ لِإِحْدَى زَوَاجَاتِهِ أَوْ كَلَّا جَاءَ زَيْدٌ فَاِخْدَى زَوَاجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا بِصِفَةٍ وَوُجِدَتْ فَالْوَجْهَ وَفَافًا لِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِي قَتَاوِيهِ: جَوَازُ تَعْيِينِ الْمَيِّتَةِ وَالْمُبَانَةِ إِنْ كَانَ مَوْتُهَا أَوْ إِبَانَتُهَا بَعْدَ وُجُودِ الصِّفَةِ لَا قَبْلَهَا وَلَوْ خَلَفَ بِطَلْقَتَيْنِ كَأَنَّ قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ طَلْقَتَيْنِ مَا أَفْعَلُ كَذَا وَحَيْثُ، وَلَهُ زَوَاجَاتٌ يَمْلِكُ عَلَى كُلِّ طَلْقَتَيْنِ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُعَيَّنَ إِحْدَاهُمَا بَلْ لَهُ تَوْزِيعُ الطَّلْقَتَيْنِ عَلَى اثْنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ فِي ذَاتِهَا لَا تَقْتَضِي الْبَيْنُونَةَ الْكُبْرَى، وَإِنْ اتَّفَقَ هُنَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ أَنَّهُ لَوْ أَوْقَعَ الطَّلْقَتَيْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ حَصَلَتْ الْبَيْنُونَةُ الْكُبْرَى تَأْتِلُ وَتَقْدَمُ فِي أَوَاخِرِ فَضْلِ خِطَابِ الْأَجَنِبَةِ جَوَازُ تَعْيِينِ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ لِلْخِلَافِ قَبْلَ الْحِنْثِ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّعْيِينَ وَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ عَنِ الْمُعَيَّنَةِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا إِنْ فَعَلَتْ كَذَا قَاتَتْ طَالِقٌ وَاحِدَةً فَقَعَلَتْ كَذَا،

التعيين) لاختلاط المحرمة بالمباحة (وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين إن طلبناه أو إحداهما لرفع حبيبه المفارقة منهما فإن أضر بلا عذر أئتم وعزز إن امتنع، وإن نازع فيه البلقيني هذا في البائن أما الرجعي فلا يجب فيه بيان، ولا تعيين ما بقيت العدة؛ لأن الرجعية زوجة أما إذا لم يطالبها قال ابن الرفعة فلا وجه لإيجابه؛ لأنه حقهما وحق الله تعالى فيه الإنزال، وقد أوجبه، وهو متجه المذكر لكن صريح كلامهم خلافه ويؤجه بأن بقاءهما عنده رُبما أوقفه في محذور يشوف نفس كل إلى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلقة قبل الدخول وعليه لو استمهل أهل ثلاثة أيام على الأوجه (و) عليه (نفقتهما) وسائر مؤيها (في)

فود: (إن طلبناه إلخ) ضعفه ع ش. فود: (إن طلبناه) أي: البيان أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المغني ومال إليه سم والسيد عمر كما يأتي. فود: (هذا) أي: قول المتن: (ونلزمه البيان إلخ). فود: (ما بقيت العدة) فإن انقضت لزمه في الحال نهاية ومغني. فود: (أما إذا لم يطالبها) أي: ولا إحداهما أه مغني. فود: (لم يطالبها) الظاهر تأنيث الفعل كما في النهاية والمغني. فود: (فلا وجه لإيجابه إلخ) جزم به المغني. فود: (لإيجابه) أي: البيان أو التعيين ويحتمل أن الضمير للبدار. فود: (لكن صريح كلامهم خلافه) أي: فيجب البيان أو التعيين في البائن حالاً، وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على المعتد ع ش. فود: (ويؤجه إلخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كائن في غير داره أو بليده أه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فإن ما ذكره متنف مع وجوب الإنزال، والفرق بينه وبين ما نظره واضح جلي أه. فود: (قبل الدخول) الأولى حذفه. فود: (وعليه لو استمهل إلخ) أي: على وجوب البيان أو التعيين فوراً وجد الطلب منهما أو من أحدهما أم لا قال ع ش. فود: (وعليه لو استمهل إلخ) قضيه أنه لو استمهل لم يمهل فيما لو طالبته أو إحداهما، ويتبني إمهاله أيضاً حيث أبدى عذراً أه وفيه تأمل. فود: (على الأوجه) عبارة المغني والاسن قال الإسنوي وقضية ذلك أنه لو استمهل لم يمهل وقال ابن الرفعة يمهل ويمكن حمل والذي يظهر وقوع واحدة؛ لأنها المعلقة، وقوله: علي الطلاق لتأكيد هذا التعليق ثم رأيت م ر وافق على وقوع واحدة.

(فرغ): خلف وحيث ثم شك هل خلف بالطلاق أو بالله أفنى شيئاً الشهاب الرملي بأنه يجنب زواجه إلى تبين الحال، ولا نحك بطلاقها بالشك أه وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً، ويؤيده أنه في مسألة المتن، وهي ما لو طلق إحداهما، ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها مع عدم تعيينها للحث، ويستفاد من قوله: ولا نحك بطلاقها امتناع تزوجها، ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه، وكذا المبادرة به إن كان الطلاق بائناً كما في مسألة المتن المذكورة م ر، وقد يفرق بتحقيق صدي البين بها. فود: (ويؤجه إلخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كائن في غير داره أو بليده ويمكن أن يوجه بأن إمساك الأجنبية إمساك الزوجات أي إمساكاً مثل إمساك الزوجات ممتنع، ولا يتميز إمساكها عن إمساك الزوجات إلا بالبيان أو التعيين، وإلا فإمساك الزوجات

الحال) فلا يُؤخَّرُ إلى التعمين أو البيانِ لِخَبَرِيهما عنده خَبَرُ الزوجات، وإن لم يُقَصِّرْ في تأخير ذلك، وإذا بَيَّنَّ أو عَيَّنَّ لم يَسْتَرْدُّ منهما شيئاً ويقولِي فلا إلى آخره عَلِمَ الجوابُ عن قولِ شارِح لم أفهم ما أَرَادَ بالحالِ. (وبقَعُ الطَّلَاقُ) في قوله: إحداكما طالقُ (باللفظِ) جَزْماً إنَّ عَيَّنَّ، وعلى الأصحَّ إنَّ لم يُعَيَّنَّ (وقيلَ: إنَّ لم يُعَيَّنَّ له) لا يَقَعُ إلا (عند التعمينِ) ولا لَوَقَعَ لا في محلٍّ، ويُزَدُّ بِمَنْعِ هذا التلازمِ، وإنما التلازمُ وَقوعُهُ في محلٍّ مُبْهَمٍ، وهو لا يُؤَثِّرُ؛ لأنَّ إبهامَ تَعْلَمُ عاقِبَتَهُ بالتعمينِ؛ لأنَّه يَبَيِّنُ به أنَّ لَفْظَ الإيقاعِ يُحْمَلُ عليه من حينه أَلَّا تَرى أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ وَقْتَهُ لِلْفِظِ إيقاعِ جديدي، وتُغْتَبَرُ العِدَّةُ من اللَّفْظِ أَيْضاً إنَّ قَصَدَ مُعَيَّنَةً، وإلا فمن التعمينِ، ولا بَدَعَ في تأخير حَسَابِها عن وقتِ الحكمِ بالطَّلَاقِ أَلَّا تَرى أَنَّها تَحِبُّ في التَّكاحِ الفاسِدِ بالوطءِ، ولا تُحَسَّبُ إلا من التَّفريقِ فإنَّ قُلْتُ: ما الفرقُ بين الوقوعِ وبينها؟ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الوقوعَ لا يُنافي الإبهامَ المُطلَقَ؛ لأنَّه حَكَمَ الشرعُ بخلافِها فإنَّها أَمْرٌ جَسَئِيٌّ، وهو لا يُنْكِرُ وَقوعَهُ مع ذلك الإبهامِ؛ لأنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ التعمينِ لم يَتَوَجَّهْ لِوَاحِدَةٍ بِخُصُوصِها، ولا في نفسِ الأَمْرِ (والوطءُ ليسَ بَياناً) لِلمَتي قَصَدَها قطعاً؛ لأنَّ الطَّلَاقَ لا يَقَعُ بالفعلِ فكذا بَيانُهُ فإنَّ بَيَّنَّ الطَّلَاقَ في الموطوءَةِ حُدَّ في

الأوَّلِ على ما إذا عَيَّنَّ، ولم يَدَعْ نِسِاناً؛ إذ لا وَجْهَ لِلإمتهالِ حِينَئِذٍ والثاني على ما إذا أَبْهَمَ أو عَيَّنَّ وادَّعى أَنَّهُ نَسِيَ اهـ. فُؤد: (وإنَّ لم يُقَصِّرْ إلخ) كانَ كَأَن جاهِلاً أو ناسِياً اهـ مُعْنِي. فُؤد: (هَن قولِ شارِح) وهو ابنُ التَّحِيْبِ اهـ مُعْنِي. فُؤد: (جَزْماً إنَّ عَيَّنَّ إلخ) عِبارةُ المُعْنِي بِقَعُ الطَّلَاقِ في المُعَيَّنَةِ المُبَيَّنَةِ بِاللَّفْظِ جَزْماً، وفي المُبْهَمَةِ على الأصحَّ؛ لأنَّه جَزَمَ به وَتَجَرَّه فلا يَجوزُ تأخيرُهُ إلا أَن مَحَلَّهُ غيرُ مُبَيَّنٍّ أو غيرُ مُعَيَّنٍ فَيُؤَمَّرُ بِالتَّعْيِينِ أو التَّعْمِينِ اهـ. فُؤد: (لَوَقَعَ لا في محلٍّ) أي: والطَّلَاقُ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ فلا يَقَعُ إلا في مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ نِهايةً ومُعْنِي. فُؤد: (بِمَنْعِ هذا إلخ) عِبارةُ النِّهايةِ والمُعْنِي بِأَنَّهُ مَنعُ مِنْهُما إلى التَّعْيِينِ كما مَرَّ قَولاً وَقوعُ الطَّلَاقِ قَبْلَهُ لم يُنْتِجْ مِنْهُما اهـ. فُؤد: (أَنَّهُ) أي: التَّعْيِينِ. فُؤد: (أَيْضاً) أي: كالطَّلَاقِ. فُؤد: (إلا مِن التَّفريقِ) أي: مِن القاضِي أو بِاجْتِنابِهِ عنها بأنَّ لم يَجْتَمِعْ مَعَهَا كَأَن ساقَرَ وَغابَ مَدَّةَ العِدَّةِ اهـ ع ش. فُؤد: (بَيَّنَّ الوقوعِ) أي: وَقوعِ الطَّلَاقِ وَبَيَّنَّها أي: العِدَّةُ. فُؤد: (قُلْتُ يُفَرَّقُ إلخ) أَقولُ قد يُفَرَّقُ بَأَنَّ ذلك هو الإحتياطُ فِيهِما كما لا يَخْفَى، وأما ما فَرَّقَ به فَيَبْغِي التَّأَمُّلُ فِيهِ اهـ سم. فُؤد: (فإنَّها أَمْرٌ جَسَئِيٌّ) فِيهِ نَظَرٌ اهـ سم. فُؤد: (وَلَا في نفسِ الأَمْرِ) عَطَفَ على مُقَدِّرِ أي لا في الظاهرِ، ولا في نفسِ الأَمْرِ. فُؤد: (لِلمَتي قَصَدَها) عِبارةُ النِّهايةِ والمُعْنِي: والوطءُ لإحداهما لَيْسَ بَياناً في الحالَةِ الأوَّلَى أَنَّ المُطَلَّقةَ الأُخْرَى اهـ. فُؤد: (لِأَنَّ الطَّلَاقَ) إلى المَتي في النِّهايةِ والمُعْنِي.

فُؤد: (فإنَّ بَيَّنَّ الطَّلَاقَ) تَفْرِيعٌ على المَتي، عِبارةُ المُعْنِي والنِّهايةِ في شَرْحِ، وقيلَ: تَعْيِينٌ والمُعْتَمَدُ الأوَّلُ وعليه قَبْطالِبُ بالبيانِ والتَّعْيِينِ فإنَّ بَيَّنَّ إلخ. فُؤد: (حُدَّ إلخ) أي: لا عَترافَهُ بِوطءٍ أَجَنَبِيَّةٍ بلا شُبْهَةٍ

مُنْجَبٍ عليها. فُؤد: (قُلْتُ يُفَرَّقُ إلخ) أَقولُ: قد يُفَرَّقُ بَأَنَّ ذلك هو الإحتياطُ فِيهِما كما لا يَخْفَى، وأما ما فَرَّقَ به فَيَبْغِي التَّأَمُّلُ فِيهِ. فُؤد: (فإنَّها أَمْرٌ جَسَئِيٌّ) فِيهِ نَظَرٌ.

البائن، ولزمه المهر لئذنها بالجهل أو في غيرها قيل فإن ادعت الموطوعة أنه أرادها خلت فإن نكل وخلفت طلقا، وعليه المهر، ولا حد للشبهة (ولا تعيينا) للموطوعة للتكاح لما مر وكما لا تحصل الرجعة بالوطء، ويلزمه المهر للموطوعة إذا عيّن لها للطلاق (وقيل تعيين) ونقل عن الأكثرين كوطء المبيعة زمن الخيار إجازة أو فسخ ووطء إحدى أمتين قال لهما: أحداكما حرة وزدوه بأن ملك التكاح لا يحصل بالفعل فلا يندرك به بخلاف ملك اليمين. (ولو قال) في الطلاق المتيّن كما أفاده قوله فبيان (مُشيراً إلى واحدة هذه المطلقة فبيان) لها أو هذه الزوجة فهو بيان لغيرها؛ لأنه إخبار عن إرادته السابقة (أو) قال مُشيراً إليهما (أزدت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه وأشار لواحدة هذه وأشار للأخرى (حكم بطلاقهما) ظاهراً؛ لأنه أقر بطلاق الأولى ثم بطلاق الثانية فيقبل إقراره لا رجوعه بذكر بل تغليظاً عليه أما باطناً فالمطلقة المنوّه فإن نواهها لم يطلّقها بل أحدهما؛ لأن نيّتهما بإحداكما لا يُفعل بها لعدم احتمال لفظه لما نواه فتبيّن على إبهامه حتى يُبيّن ويُفرّق

مُغني ونهاية. **قود:** (في البائن) أي: بخلاف الرجعية لا حد بوطئه لها مُغني ونهاية أي ويُعزّر إن عليم التحريم، ويجب لها المهرع ش. **قود:** (أو في غيرها) أي: غير الموطوعة. **قود:** (وعليه المهر) أي: مهرهما. **قود:** (للشبهة) لأن الطلاق ثبت بظاهر اليمين اه مُغني.

قود (سني): (ولا تعيينا) أي: في الحالة الثانية لغير الموطوعة نهاية ومُغني أي للطلاق. **قود:** (لما مر) أي: في شرح: ليس ببياناً. **قود:** (ويلزمه المهر الخ) عبارة المُغني والنّهاية والأشئ واللفظ للأول: وله أن يُعيّن للطلاق الموطوعة وعليه مهرها لما مر وقضية كلام الرّوض وأصله أنه لا حد عليه، وإن كان الطلاق بائناً، وهو المُعتَمَد، وإن جزم في الآثار بأنه يُحد كما في الأولى للاختلاف في وقت الطلاق، وله أن يُعيّنه لغير الموطوعة اه. **قود:** (إجازة الخ) أي هو إجازة من المشتري أو فسخ من البائع. **قود:** (في الطلاق) إلى قول المتن: (ولو ماتنا) في النّهاية الآ قوله: أو قال هذه أو هذه استمرّ الإبهام. **قود:** (في الطلاق المتيّن) عبارة المُغني فيما إذا طُلب منه بيان مُطلقة مُعيّنة نواهها.

قود: (المُغني) سيذكر مُحترّزه بقوله: وأما المُبهم الخ. **قود:** (لها أو هذه الزوجة) إلى قول المتن، ولو ماتنا في المُغني الآ قوله: أو هذه مع هذه إلى المتن، وقوله: ويُفرّق إلى وخرج. **قود:** (لعدم احتمال لفظه الخ) إن قيل بل هو مُحتمل؛ لأن أحدهما مُفرّد مُضاف فيعمّ قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون ما زاد مانع من ذلك اه سم. **قود:** (حتى يُبيّن) يعني يُعيّن اه رشيدتي، وفيه نظر؛ إذ

قود: (ويلزمه المهر) قال في شرح الرّوض: وقضية كلامه كأصله أنه لا حد في الأولى أي: وهي ما لو عيّن الطلاق فيمن وطئها، وإن كان الطلاق بائناً، وهو ظاهر للاختلاف في أنها طلقت باللفظ أولاً لكن جزم في الآثار بأنه يُحد فيها أيضاً والأوجه الأول، والفرق لا ينع اه. **قود:** (المُغني) يأتي مُحترّزه. **قود:** (لعدم احتمال لفظه) إن قيل بل هو مُحتمل؛ لأن أحدهما مُفرّد مُضاف فيعمّ قلت

بين هذا وما مرّ في هذه مع هذه بأنّ ذلك من حيث الظاهر فناسب التّغليظ عليه، وهذا من حيث الباطن فملينا بقضية التّية المواقفة لللفظ دون المخالفة له، وخرج بما ذكر هذه ثم هذه أو فهذه فتطلق الأولى فقط لانفصال الثانية عنها، وهو مرجح قوي فلم ينظر معه لتخصّن كلامه للاعتراف بهما أو هذه بعد هذه أو هذه قبلها هذه طلقت الثانية فقط أو قال : هذه أو هذه استمرّ الإبهام، وأما المذهب فالمطلقة هي الأولى مطلقاً؛ لأنه إنشاء اختيار لا إيجاب وليس له اختيار أكثر من واحدة. (ولو ماتا أو أحدهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بائن (تقوت مطالبة) أي المطلقة بالبيان أو التعيين فهو مضدّ مضاف للمفعول، ويلزمه ذلك فوزاً (البيان) حكم (الإرث)، وإن لم يرث أحدهما بتقدير الزوجية لكونها كتابية اتفاقاً في البيان ولأنه قد ثبت في أحدهما بقاء فوقف من مال كل أو المية نصيب زوج إن توارثا فإذا بين أو عين لم يرث من مطلقة بائناً بل من الأخرى نعم، إن نازعه ورثتها

الموضوع الطلاق المعتبر فحقه التفسير بالبيان. ٥ قوله: (بين هذا) أي: قوله: (أما بائناً فالمطلقة المثنوية فإن نواهما لم تطلقاً إلخ). ٥ قوله: (بما ذكر) أي: بالمطف بالواو ويل، وقوله: هذه ثم هذه إلخ أي المطف بشم أو الفاء. ٥ قوله: (أو هذه بعد هذه إلخ) أو هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالمشار إليها أولاً هي المطلقة أم معني. ٥ قوله: (طلقت الثانية) أي: المشار إليها ثانياً. ٥ قوله: (وأما المذهب إلخ) قسم قوله في الطلاق المعتبر أمع ش. ٥ قوله: (مطلقاً) أي: سواء عطف بالواو أم بغيرها أم معني.

٥ قوله: (سني: قبل بيان) أي: للمعية وتعيين أي للمبهم. ٥ قوله: (والطلاق بائن) إلى قوله: (هذا ما مضى) في النهاية، وكذا في المعني إلا قوله: (وإن لم يرث) إلى: (لأنه ثبت). ٥ قوله: (بائن) أي: أو رجعي، وقد انقضت العدة كما هو واضح أم سيد عمر. ٥ قوله: (بالبيان) جزماً أو التبيين على المذهب لبيان حال الإرث؛ لأنه قد ثبت إرضه إلخ أم معني، وهذا أحسن من صنيع الشارح الآتي اتفاقاً.

٥ قوله: (وإن لم يرث أحدهما إلخ) هذا لا يتأتى إذا ماتت أحدهما التي لا يرثها فقط سم ورشدي. ٥ قوله: (لكونها كتابية) أي: ومع ذلك يطالب بالبيان أو التعيين فإن بين أو عين في المسلمة لم يرث من الكتابية أو في الكتابية ورث من المسلمة أمع ش. ٥ قوله: (ولأنه إلخ) عطف على قوله اتفاقاً إلخ أم رشدي. ٥ قوله: (فيوقف إلخ) مستأنف أم رشدي. ٥ قوله: (نعم إن نازعه) هذا إنما يظهر في البيان أم سم عبارة المعني والزّوض مع شرحه ثم إن نوى معينة فين في واحدة فلو رزق الأخرى تخلّفه أنه لم يردها بالطلاق فإن نكل خلفوا، ولم يرث منها كما لا يرث من الأولى إذا كانت مينة؛ لأن اليمين المزدودة كالإقرار، وإن خلف طالبوه بكل المهر إن دخل بها، ولا طالبوه بخصه في أحد وجهين يظهر ترجيحه؛ لأنهم برغمهم المذكور يتكروّن استحقاق النصف، وإن عين في المذهب فلا اغتراض

خصوص الصيغة الدال على الفرز دون ما زاد مانع من ذلك. ٥ قوله: (وإن لم يرث أحدهما إلخ) هذا لا يأتي إذا ماتت أحدهما التي لا يرثها فقط. ٥ قوله: (نعم إن نازعه إلخ) هذا إنما يظهر في البيان.

وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ حَلْفُوهَا، وَلَمْ يَرِثْ. (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء ماتنا قبله أم بعده أم إحداهما قبله والأخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أم ماتت إحداهما دون الأخرى (فالأظهر قبول بيان وارثه)؛ لأنه إخبارٌ يُمكنُ وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة (لا) قبول (تعيينه)؛ لأنه اختيارٌ شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا ما مشيا عليه هنا، والذي اقتضاه كلامهما في الروضة وأصلها أنه يقوم مقامه في التعيين أمضا وقصل القفال فقال إن مات قبلهما لم يُعَيَّنْ وارثه، ولم يُبَيَّنْ إذ لا عَرْضَ له في ذلك؛ لأن ميراث زوجة من رُبع أو ثُمْن يُوقَفُ بكلِّ حالٍ

لِوَرَثَةِ الْآخَرَى عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَرَثَةُ الْمُطَلَّقةِ بَغْيُ الْمُعَيَّنَةِ لِلطَّلَاقِ فَلَهُمْ تَحْلِيْفُهُ أَتَاهَا الْمُطَلَّقةُ، وَقَدْ أَقْرَأَ لَهُ بِإِثْبَاتِهِ لَا يَدْعِيهِ وَادَّعَا عَلَيْهِ مَهْرًا اسْتَقَرَّ بِالْمَوْتِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا اهـ وقولهما: وَإِنْ حَلَفَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَإِنْ عَيَّنَ الْخَ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. هـ قُود: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) أَنَّهُ لَمْ يَرِثْهَا اهـ سم.

هـ قُود (سني): (فالأظهر قبول بيان وارثه إلخ) فَإِنْ تَوَقَّفَ الْوَارِثُ فِي التَّيْسِينِ بَأَن قَالَ: لَا أَغْلَمُ وَمَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الزَّوْجَتَيْنِ وَقِفَ مِنْ تَرَكَّتِهِ مِيرَاثُ زَوْجَةٍ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَضْطَلِحَا أَوْ تَضْطَلِجَ وَرَثَتُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَهُ وَقِفَ مِنْ تَرَكَّتِيهَا مِيرَاثُ زَوْجٍ، وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ، وَقَدْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا قَبْلَهُ ثُمَّ الْآخَرَى بَعْدَهُ وَقِفَ مِيرَاثُ الزَّوْجِ مِنْ تَرَكَّتِيهَا أَيْ الْأُولَى وَقِفَ مِيرَاثُ الزَّوْجَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ تَرَكَّتِهِ حَتَّى يَخْصُلَ الْإِضْطِلَاحُ ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّ الْوَارِثُ الطَّلَاقَ فِي الْمَيْتَةِ مِنْهُمَا أَوْ لَا قَبْلَ لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ لِجِزْمَانِهِ مِنْ الْإِثْبَاتِ وَلِشَرِكَةِ الْآخَرَى فِي إِزْنِهِ، وَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ، أَوْ بَيَّنَّ فِي الْمُنَآخَرَةِ، أَوْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ فَلِوَرَثَتِيهِمَا فِي الْأُولَى أَوْ لَهَا فِي الثَّانِيَةِ تَحْلِيْفُهُ عَلَى الْبَيِّنَةِ أَنْ مَوْرَثَهُ طَلَّقَهَا وَلِوَرَثَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِلنِّكَاحِ تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَنْ مَوْرَثَهُ طَلَّقَهَا، وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَيْ وَارِثُ الزَّوْجِ عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ أَيْ وَرَثَةِ الزَّوْجَةِ بِطَّلَاقِ الْمُنَآخَرَةِ لِتُثْمَةِ بَجْرِهِ التَّمَعُّ بِشَهَادَتِهِ اهـ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ وَرَثَةِ الزَّوْجِ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ فَلَانَةَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ الزَّوْجَتَيْنِ لَانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَهُ، وَلَوْ مَاتَ بَعْدَهُمَا فَبَيَّنَّ الْوَارِثُ وَاحِدَةً فَلِوَرَثَةِ الْآخَرَى تَحْلِيْفُهُ أَنَّهُ لَا يَغْلَمُ أَنَّ الزَّوْجَ طَلَّقَ مَوْرَثَتَهُمْ اهـ.

هـ قُود: (هَذَا مَا مَشِيَ عَلَيْهِ الْخ) أَغْلَمُ أَنَّ الْمُحَقَّقَ الْمُحَلِّيَّ وَصَاحِبِي الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ أَقْرَأُوا مَا فِي الْمَتْنِ وَسَاقُوا مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ مُقْتَضَى الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مَسَاقُ الْأَقْوَالِ الضَّعِيفَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ.

هـ قُود: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) أَيْ: لَمْ يَرِثْهَا. هـ قُود: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَإِنْ حَلَفَ قَالَ فِي الرُّوضَةِ طَالِبُوهَ بِكُلِّ الْمَهْرِ إِنْ دَخَلَ، وَإِلَّا فَهَلْ يُطَالِيُونَهُ بِالْكُلِّ لِأَغْتِرَافِهِ أَتَاهَا زَوْجَةٌ أَمْ يَنْصِفُهُ لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ أَيْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَجِهَانٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَفَ وَرِثَ نِصْفَ الْمَهْرِ أَوْ رُبْعَهُ فَلَا يُطَالِيُونَهُ إِلَّا بِمَا زَادَ عَلَى إِزْنِهِ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيُدْفَعُ التَّنْظُرُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِمُطَالِيَتِهِمْ بِكُلِّ الْمَهْرِ أَوْ يَنْصِفُهُ مُطَالِيَتُهُمْ بِنِصْفِهِمْ مِنْ ذَلِكَ، وَأَقْرَبُ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ثَانِيَهُمَا لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ فَهَمْ يُنْكِرُونَ اسْتِحْقَاقَ النِّصْفِ اهـ.

إلى الصُّلْحِ خَلَفَ زَوْجَةً أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْدَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمَا قَبْلَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَعْيِينِ إِحْدَاهُمَا لِلطَّلَاقِ وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا كِتَابِيَّةً وَالْأُخْرَى وَالزَّوْجُ مُسْلِمَيْنِ وَأُبْهِمَتِ الْمُطْلَقَةُ لَا إِزْتَ. (وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ) ذَا الطَّائِرِ (غُرَابًا فَامْرَأَتِي طَالِقٌ، وَالْإِ) يَكُنْ غُرَابًا (فَعَبْدِي حُرٌّ وَجَاهِلٌ) حَالُ الطَّائِرِ وَقَعَ إِحْدَاهُمَا مُبْهِمًا وَحِينَئِذٍ (مُبْهِمٌ مِنْهُمَا) أَيِ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ، وَمَنْ التَّمَتَّعَ بِهَا (إِلَى الْبَيَانِ) لِلْعَلَمِ بِزَوَالِ مَلِكِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا إِلَى الْبَيَانِ، وَلَا يُؤْجَرُهُ الْحَاكِمُ وَإِذَا قَالَ خِنِثٌ فِي الطَّلَاقِ طَلَّقَتْ ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ فَذَاكَ، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَادَّعَى الْعِتْقَ خَلَفَ السَّيِّدُ فَإِنْ نَكَلَ خَلَفَ الْعَبْدُ، وَحَكِيمٌ بَعْتُهُ أَوْ فِي الْعِتْقِ عَتَقَ ثُمَّ إِنْ صَدَّقَتْهُ فَكَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ وَنَكَلَ خَلَفَتْ وَحَكِيمٌ بِطَلَاقِهَا (فَإِنْ مَاتَ لَمْ يُقْبَلْ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ حَتَّى يَسْقُطَ إِزْنُهَا، وَيُرْقُ الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ عَكَسَ

فُود: (وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (عِلَافًا لِلْمِرَاقِيَيْنِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَنَازَعٌ) إِلَى (وَبَحْثُ).

فُود: (وَأُبْهِمَتِ الْمُطْلَقَةُ) أَيِ: وَمَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ اه سم. فُود: (لَا إِزْتَ) أَيِ: لِلْيَاسِ مِنْ تَعْيِينِ الْمُطْلَقَةِ؛ إِذِ الْغَرَضُ أَنَّهُ مَاتَ، وَالتَّعْيِينُ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْوَارِثِ إِعْرَاضَ عِبَارَةِ السَّيِّدِ عُمَرُ أَيِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَعْيِينَ الْوَارِثِ فَلَا تَتَعَيَّنُ الْمُسْلِمَةُ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَعَلَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا كَذَا قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ وَمَا تَرَجَّاهُ مُتَعَيِّنٌ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ، وَفِيمَا الْإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا فِي أَصْلِ الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ اخْتِيَارُ شَهْرَةٍ فَلَا دَخَلَ لِلْوَارِثِ ثُمَّ الْحَقُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْهَامِشِ قَوْلُهُ هَذَا مَا مَشِيَ الْإِنْ وَهَذَا الصَّنِيعُ يُؤَيِّدُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَفِيمَا الْإِنْ مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَمَنِ نَعَمْ كَانَ الْأَلْفُ بِالْشَّرْحِ أَنَّ يُتَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْحَاقِ مَا مَرَّ فَلْيَتَأَمَّلْ اه أقول: وَكَذَا صَنِيعُ النِّهَايَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَمَنِ.

فُود: (أَيِ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يُؤْجَرُهُ الْحَاكِمُ)، وَقَوْلُهُ: (وَنَازَعٌ) إِلَى (وَبَحْثُ). فُود: (وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا الْإِنْ) عِبَارَةُ الْمُتَمَنِ: وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ، وَكَذَا الْعَبْدُ حَيْثُ لَا كَسْبَ لَهُ اه. فُود: (وَلَا يُؤْجَرُهُ الْحَاكِمُ) أَيِ: لِيَتَفَقَّ عَلَيْهِ مِنْ أُجْرَتِهِ أَيِ: وَلَوْ أَرَادَ التَّكْسِبَ لِنَفْسِهِ فَلِسَيِّدِهِ مِنْهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الرُّقِّ حَتَّى يُثْبِتَ مَا يُزِيلُهُ فَلَوْ ائْتَسَّبَ بِإِذْنِ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ بِدُونِهِ فَيَتَبَغَى أَنْ يَتَفَقَّ عَلَيْهِ مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا بَاقٍ عَلَى الرُّقِّ فَكَأَنَّهُ لِلْسَّيِّدِ، وَالتَّفَقُّ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا عِتْقُ فَالْمَالُ لَهُ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ التَّفَقُّ يَوْفَقُ إِلَى أَنْ يَتَيَّنَ الْحَالُ اه ع ش. فُود: (ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ) أَيِ الْعَبْدُ. فُود: (وَحَكِيمٌ بَعْتُهُ) أَيِ: وَالطَّلَاقِ اه مُعْنَى عِبَارَةِ ع ش أَيِ فَتَطْلُقُ الْمَرْأَةُ بِاِغْتِرَافِهِ وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ بِحَلْفِهِ اه. فُود: (أَوْ فِي الْعِتْقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الطَّلَاقِ. فُود: (وَحَكِيمٌ بِطَلَاقِهَا) أَيِ: وَبِعْتِي الْعَبْدَ أَيْضًا ع ش وَمُعْنَى.

فُود (سَيِّ): (فَإِنْ مَاتَ) أَيِ: قَبْلَ بَيَانِهِ. فُود: (وَيُرْقُ الْعَبْدُ) عَطَفَ عَلَى يَسْقُطُ الْإِنْ. فُود: (لَوْ عَكَسَ) أَيِ: بِأَنَّ بَيْنَ الْجِنْتِ فِي الْعِتْقِ اه ع ش.

فُود: (وَأُبْهِمَتِ الْمُطْلَقَةُ) أَيِ: وَمَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ. فُود: (لَا إِزْتَ) أَيِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ تَعْيِينَ الْوَارِثِ فَلَا تَتَعَيَّنُ الْمُسْلِمَةُ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَعَلَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضَةِ

قِيلَ قَطْعًا لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ وَنَازَعَ فِيهِ الْإِسْتَوْيُّ وَأُطَالَ تَقْلًا بِمَا يَزِيدُهُ أَنَّ مَنْ حَفِظَ وَمَعْنَى بِمَا يَزِيدُهُ أَنَّ إِضْرَارَهُ لِنَفْسِهِ هُوَ الْغَالِبُ فَلَا تَنْظَرُ إِلَى تَصَوُّرِ أَنَّهُ قَدْ لَا يَضُرُّهُ، وَبَحْثُ الْبُلْغَيْنِي أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيْتِ ذَنْبٌ، وَإِلَّا أَقْرِعَ نَظَرًا لِحَقِّ الْعَبْدِ فِي الْعَتَقِ وَالْمَيْتِ فِي الرِّقِّ لِيُؤْفَى مِنْهُ دَنْتُهُ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ نَظَرُوا هُنَا إِلَى التَّهْمَةِ كَمَا ذَكَرْتُ، وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فِي بَعْضِ مَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ فَلَا أَظْهَرُ قَبُولُ بَيَانِ وَارِيهِ؟ قُلْتُ لِأَنَّهَا هُنَا أَظْهَرُ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ نَفْعِهِ فِي كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ، وَأَيْضًا فَهَذَا طَرِيقٌ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِهِ إِلَى الْحَقِّ، وَهُوَ الْقَرْعَةُ فَتُنْفَعُ غَيْرُهُ مَعَ التَّهْمَةِ، وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ (بَلْ يُفْرَغُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَرَاةِ) رَجَاءُ خُرُوجِ الْقَرْعَةِ لِلْعَبْدِ لِتَأْثِيرِهَا فِي الْعَتَقِ،

• قَوْلُهُ: (لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ) أَيِ: بِتَشْرِيكِهِ الْمَرَاةَ فِي الشَّرِكَةِ وَإِخْرَاجِهِ الْعَبْدَ عَنْهَا اهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ عَكَسَ قَبْلَ الْخ. • قَوْلُهُ: (تَقْلًا) تَمَيِّزٌ مُخَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ وَالْأَصْلُ وَنَازَعَ فِي تَقْلِهِ أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَجَازِيٌّ، وَالْأَصْلُ يَزَاعًا تَقْلًا. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَزِيدُهُ) أَيِ: بِتَقْلِ يَزِيدُهُ أَنَّ مَنْ حَفِظَ الْخ، وَهُوَ الْوَارِثُ فَإِنَّهُ مُثَبَّتٌ لِلْعَتَقِ، وَالْمُنْكَرُ الْغَيْرُ الْحَافِظُ نَافٍ لَهُ، وَالْمُثَبَّتُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّافِي اهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (أَنَّ مَنْ حَفِظَ) أَيِ: حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ. • قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى بِمَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَقْلًا بِمَا الْخ. • قَوْلُهُ: (إِلَى تَصَوُّرِ أَنَّهُ قَدْ لَا يَضُرُّهُ) أَيِ: كَكَوْنِ الزَّوْجَةِ كِتَابِيَّةً، وَالزَّوْجُ مُسْلِمٌ، وَمَا يَأْتِي فِي بَحْثِ الْبُلْغَيْنِي. • قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الْبُلْغَيْنِي الْخ) مُعْتَمَدٌ اهْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ اهْ س. • قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُهُ) أَيِ: قَوْلُهُمْ: لَوْ عَكَسَ قَبْلَ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَيْتِ ذَنْبٌ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا حَدَّثَ الذَّنْبُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَانَ حَقَرٌ بَثْرًا عُدْوَانًا فَتَلَفَ بِهَا شَيْءٌ بَعْدَ الْمَوْتِ وَبَعْدَ تَعْيِينِ الْوَارِثِ اهْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَالَا أَقْرِعَ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْإِفْرَاعَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا قُرِعَتْ يَرُقُّ وَيُؤْفَى مِنَ الذَّنْبِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَطْلُقُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَحَرِّزْ اهْ س. • قَوْلُهُ: (عَبَارَةُ الرَّشِيدِي قَصَبُهُ أَنْ الْقَرْعَةُ تَوْثُرُ فِي الرِّقِّ لَكِنْ سَيَاتِي قَرِيبًا خِلَافَهُ اهْ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ سَيَاتِي الْخ أَقُولُ: يُمْكِنُ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ مَا هُنَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمَ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِمَ نَظَرُوا هُنَا الْخ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبَلُوا بَيَانَ الْوَارِثِ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا الْخ أَيِ حَيْثُ قَبِلُوا بَيَانَهُ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ فِي تَبْيِيهِ وَاحِدَةً مِنْهُمَا كَكَوْنِهَا كِتَابِيَّةً، وَالْأُخْرَى مُسْلِمَةً اهْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ مَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ: الْخ) أَيِ: كَمَا إِذَا مَاتَ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَ الْوَارِثُ الْمَيْتَةَ بَعْدَهُ لِلطَّلَاقِ اهْ س. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ: التَّهْمَةُ. • قَوْلُهُ: (أَظْهَرُ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ نَفْعِهِ الْخ) وَلَكِنْ أَنْ تَمْتَنَّهُ بِأَنَّ الْبَعْضَ الْمَذْكُورَ كَذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (فَتُنْفَعُ هِيرَةً) أَيِ: غَيْرَ ذَلِكَ الطَّرِيقِ اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (رَجَاءُ خُرُوجِ الْفُرْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْصَرِفُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا يُقْبَلُ) إِلَى الْمَتَنِ.

وَاضْلِهَا. • قَوْلُهُ: (وَالَا أَقْرِعَ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْإِفْرَاعَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا قُرِعَتْ يَرُقُّ وَيُؤْفَى مِنَ الذَّنْبِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَطْلُقُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَحَرِّزْ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فِي بَعْضِ الْخ) أَيِ: كَمَا إِذَا مَاتَ بَيْنَهُمَا وَيَتَن الْوَارِثُ الْمَيْتَةَ بَعْدَهُ لِلطَّلَاقِ.

وإن لم تؤثرو في الطلاق كما تُقبل شهادة رجل وامرأتين في السرقة للمال دون القطع (فإن فرغ) أي خرجت الفرعة له (عقّق) من رأس المال إن علّق في الصّحة، وإلا فمن الثلث إذ هو فائدة الفرعة وترث هي إلا إذا صدقت على أن الحنث فيها، وهي بائن (أو فرغت لم تطلق) إذ لا مدخل للفرعة في الطلاق، وإنما دخلت في العتق للنص لكن الورع أن تترك الإرث (والأصح أنه لا يرق) بفتح فيكسر كما بخطه؛ لأن الفرعة لم تؤثرو فيما خرجت عليه ففي غيره أولى فيبقى الإبهام كما كان، ولا يتصرف الوارث فيه خلافاً للمراقبين قال صاحب المصنفين : ومحل الخلاف في الظاهر أما في الباطن فيملك التصرف فيه قطعاً، وفي غير نصيب الزوجة منه أما نصيبها فلا يملكه قطعاً.

فصل في بيان الطلاق السني والبدعي

(الطلاق سني)، وهو الجائز (وبدعي)، وهو الحرام

• فود: (إذ هو) أي: الحنث. • فود: (إذا صدقت على الحنث) عبارة المصنف إذا ادّعت أن الحنث فيها اه. • فود: (لكن الورع الخ) يظهر أنها إذا أرادت سلوك سبيل الورع فلا بد من صورة تمليك منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعاً، وإن أوهم قوله أن تترك خلافه ثم قضية هذا الصنيع أنها ترث لكن الورع تركه، وعبارة من الرّوض، وإن خرجت لهن يغني الزوجات استمر الإشكال ووقف إزتهن، والأولى لهن تركه للورثة انتهت وأقره شارحه، وهو أي الشارح تابع في ذلك للزركشي فإنه تعمق بنحو ذلك تغيير أصل الرّوضة حيث قال: وإن خرجت الفرعة على المرأة لم تطلق لكن الورع الخ فليراجع ثم رأيت في حاشية ابن قاسم على شرح المنهج ما نصّه قوله: والورع الخ يوم أن لها الآن سبيلاً إلى الميراث، وليس مراداً فإن الإشكال مستمّر كما صرح به البرلسي، ويمكن أن يقال معنى ترك الميراث أن تعرض عنه وتهب حصتها بقية الورثة ليتمكنوا من أخذ الجميع، ولا يوقف لها شيء فليتاأمل اه. وفي حاشية الزبائدي على ذلك ما نصّه: ويمكن حمل كلام الشارح على صورة خروج الفرعة على العبد انتهى اه سيّد عمر أقول: وقد يمنع ما ادّعاء من أن قضية هذا الصنيع الخ قول الشارح الآتي فيبقى الإبهام الخ فتأمل. • فود: (فيبقى الإبهام كما كان) ولا تُعاد الفرعة اه أسنى. • فود: (ولا يتصرف الوارث فيه) ويتبني عدم وجوب التّفق عليه؛ لأننا لم نتحقق دخوله في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه ع ش. • فود: (فيملك التصرف فيه الخ) الأولى فيملك قطعاً التصرف في غير نصيب الزوجة منه أما الخ.

فصل: في بيان الطلاق السني والبدعي

• فود: (وهو الجائز) إلى قوله: (فعليه) في النهاية وإلى قوله: (بخلاف مغلتي) في المصنفين إلا قوله: (أو حاكم عليه)، وقوله: (لكن بخنا) إلى (وطلاق متخيرة)، وقوله: (بنيكاح أو شبهة)، وقوله: (وإن

فصل: في بيان الطلاق السني والبدعي

فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين المشهور خلافة فعلية طلاق الحكمين إذا زأياه ومول، أو حاكم عليه بعد مطالبتها به لوجوبه حيث، ولو في الحيض لكن بحثا في المولي بأنه المُلجئ لها إلى الطلب مع تمكينه من الفيتة وطلاق متخيرة إذ لم يقع في طهر مُحقق، ولا حيض مُحقق، ومختلعة في نحو حيض ومُلق طلاقها بصفة وُجِدت فيه كما يأتي وصغيرة وآيسة وغير موطوءة، ومن ظهر حملها منه بينكاح أو شبهة لا سئة فيه، ولا بدعة (ويحرم البذعي) لإضرارها أو إضرار به الوليد به كما يأتي (وهو صربان) أحدهما (طلاق) مُنجز، وإن سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) أو يفاس ممسوسة

سبقه إلى المتن، وقوله: (وقد علم ذلك)، وقوله: (ولخبر ابن حمر) إلى (ولتضررها)، وقوله: (يوجد زمن البذعة قطعا). فود: (فلا واسطة بينهما) أي السني والبذعي اه ع ش. فود: (على أحد الاصطلاحين إلخ) الأولى هذا أحد الاصطلاحين، والمشهور خلافة فعلية إلخ عبارة المُفني، وفي اصطلاح أحدهما، وهو أضبط يتقسم إلى سني وبذعي وجري عليه المُصنّف حيث قال: الطلاق سني وبذعي وثانيهما، وهو أشهر يتقسم إلى سني وبذعي ولا ولا فإن طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المذخور بها لا سئة فيها، ولا بدعة.

(تنبيه): قسم جمع الطلاق إلى واجب كطلاق المولي وطلاق الحكمين في الشقاق إذا زأياه، ومندوب كطلاق زوجة غير مستقيمة كمسيئة الخلّي أو كانت غير عفيفة، ومكروه كمستقيمة الحال، وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من لا يهرأها، ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وخرام كطلاق البذعي كما قال ويحرم البذعي اه. فود: (فعلية) أي: المشهور. فود: (طلاق الحكمين إلخ) مبتدأ خبره قوله لا سئة فيه إلخ. فود: (أو حاكم عليه) أي: على المولي اه سم. فود: (بأنه إلخ) الباء سببية اه سم. فود: (وطلاق متخيرة) عطف على طلاق الحكمين، وقوله: (ومختلعة إلخ)، وقوله: (ومُلق إلخ)، وقوله: (وصغيرة إلخ) عطف على متخيرة. فود: (كما يأتي) أي: أيضا قيل قول المتن وقيل. فود: (منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج، وإلا فتحتاج إلى عطف شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه لسلّم عن التكلف. فود: (بينكاح أو شبهة) وسَيأتي حمل الزنا في الحاشية اه سم. فود: (به) أي: الطلاق تنازع فيه المضردان، وقوله: كما يأتي أي في شرح: ولم يظهر حمل.

فود (سني): (طلاق في حيض) قال في شرح الرّوض ولو في عدة طلاق رجعي، وهي تمتد بالأقراء انتهى، وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث لا نهاية ومُفني وسم. فود: (وإن سبقه إلخ)

فود: (فعلية) أي: على المشهور، وفود: (هليه) أي: على المولي. فود: (بأنه المُلجئ) الباء سببية. فود: (بينكاح أو شبهة) وسَيأتي حمل الزنا في الحاشية.

فود في (سني): (طلاق رجعي) وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث لا نهاية. فود: (وإن سبقه طلاق في طهر قبله) لعل مبني على أنه إذا طلق في العدة استؤنف.

أي موطوءة ولو في الدُّبُر أو مُسْتَدْخِلَةٌ مائه المُخْتَرَم، وقد علم ذلك إجماعاً ولخبر ابن عمر الآتي ولتَضَرُّرِها بطول البِدْعَةِ؛ إذ بَقِيَّةُ دِمَها لا تُحَسَّبُ منها، ومن ثم لا يَحْرُمُ في حَيْضِ حَامِلٍ عِدَّتُها بالوَضْعِ وبحَثِّ الأَذْرَعِي جِلْه في أُمَةٍ قال لها سَيِّدُها إن طَلَّقَكَ الزَّوْجَ الْيَوْمَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَسَأَلْتُ زَوْجَهَا فِيهِ لِأَجْلِ الْعَتَقِ فطَلَّقَهَا؛ لِأَنَّ دَوَامَ الرِّقِّ أَضَرُّ بِهَا مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، وقد لا يَسْتَحِبُّ بِهِ السَّيِّدُ بَعْدَ أَوْ يَمُوتُ وَكَالْمُنْجَزِ مُعْلَقٌ بِمَا يُوجَدُ زَمَنَ الْبِدْعَةِ قَطْعاً أَوْ يُوجَدُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ مُعْلَقٍ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ بِمَا لَا يُغْلَمُ وَجُودُهُ فِيهِ فَوُجِدَ فِيهِ لَا بِاخْتِيَارِهِ فَلَا إِثْمَ فِيهِ لَكِنْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حَكْمُ الْبِدْعِيِّ مِنْ نَذْبِ الرِّجْعَةِ وَغَيْرِهِ (وقيل: إن سَأَلَتْهُ لِمَ يَحْرُمُ)

لَعَلَّه مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي الْعِدَّةِ اسْتُؤْنِفَتْ أَهْ سَمِ أَي: وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ أَيْفَا. ة فَوَد: (أَي مَوْطُوءَةٌ) إِلَى الْمُتَنِي فِي النَّهْيَةِ. ة فَوَد: (أَوْ مُسْتَدْخِلَةٌ مَاءَهُ) هَلْ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَخْذًا بِمَا قَبْلَهُ سَمِ عَلَى حَيْجٍ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ التَّضْرِيحَ بِعِبَارَتِهِ أَوْ اسْتَدْخَلَتْ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ، وَلَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ أَوْ الدُّبُرِ أَهْ ع ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ هَلْ الْإِسْتِدْخَالُ فِي الدُّبُرِ كَالْوَطْءِ مَحَلٌّ تَأْمَلُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْمُلَوِّحِ مِنْهُ انْتَهَى، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِسْتِدْخَالَ كَالْوَطْءِ انْتَهَى.

ة فَوَد: (وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحْرُمُ الْإِنِّ، وَالْأَفْهَمُ الْبِدْعَةُ مُوجُودَةٌ، وَلَوْ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِي. ة فَوَد: (فِيهَا) أَي: الْمُطْلَقَةُ فِي الْحَيْضِ، ة فَوَد: (مِنْهَا) أَي: الْعِدَّةُ.

ة فَوَد: (عِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْ شُبْهَةٍ أَوْ مِنْ وَطْءٍ زِنَا حَرَمَ وَسَيَّاتِي حُكْمُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ نَكَحَ حَامِلًا مِنْ زِنَا أَهْ ع ش. ة فَوَد: (وَيَحْتِ الْأَذْرَعِي الْإِنِّ) وَهُوَ حَسَنٌ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش مُعْتَمَدٌ أَه. ة فَوَد: (فِيهِ) أَي: الطَّلَاق. ة فَوَد: (وَكَالْمُنْجَزِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَاحْتِرَازًا بِالْمُنْجَزِ عَنِ الْمُعْلَقِ بِدُخُولِ الذَّارِ مَثَلًا فَلَا يَكُونُ بَدْعِيًّا لَكِنْ يُنْظَرُ لَوَقْتِ الدُّخُولِ فَإِنْ وَجَدَ حَالَ الطَّهْرِ فَسُتِي، وَإِلَّا فَبِدْعِيٍّ لَا إِثْمَ فِيهِ هُنَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ وَجِدَتِ الصِّفَةَ بِاخْتِيَارِهِ أَثِمَ بِإِقْبَاعِهِ فِي الْحَيْضِ كُنْشَايَةِ الطَّلَاقِ فِيهِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ ظَاهِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُخَالِفُهُ أَه. ة فَوَد: (بِخِلَافِ مُعْلَقٍ الْإِنِّ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ مَا يَأْتِي أَيْفَا عَنِ الْمُغْنِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ.

ة فَوَد (سَنِي): (إِنْ سَأَلْتَهُ) أَي: الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ نِهْيَةٌ وَمُغْنِي وَهَلْ سَوَّالُهَا لِذَلِكَ مُحَرَّمٌ؟ الظَّاهِرُ لَا سَيِّدُ عَمَرَ.

ة فَوَد (سَنِي): (لَمْ يَحْرُمَ) وَلَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِاخْتِيَارِهَا فَأَتَتْ بِهِ فِي حَالِ الْحَيْضِ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هُوَ كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا بِسَوَّالِهَا أَيْ فَيَحْرُمُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ مُغْنِي زَادَ النَّهْيَةِ أَي حَيْثُ كَانَ يُغْلَمُ وَجُودَ الصِّفَةِ حَالَ الْبِدْعِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ مُعْتَمَدٌ أَهْ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ: قَوْلُهُ أَي حَيْثُ

ة فَوَد: (أَوْ مُسْتَدْخِلَةٌ مَاءَهُ) هَلْ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَخْذًا بِمَا قَبْلَهُ. ة فَوَد: (بِخِلَافِ مُعْلَقٍ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ بِمَا لَا يُغْلَمُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَالطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ بِصِفَةٍ صَادَقَتْ زَمَنَ الْبِدْعَةِ بِدْعَةٌ لَكِنْ لَا إِثْمَ فِيهِ أَوْ زَمَنَ السُّتَةِ سُتِي فَالْبَعِيرَةُ بِكَوْنِهِ بَدْعِيًّا أَوْ سُبَّانًا بِوَقْتِ وَجُودِ الصِّفَةِ لَا بِوَقْتِ التَّعْلِيْقِ؛ إِذَا ضَرُورَةُ حَيْثِيَّةٍ، وَلَا نَدَمَ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ وَجِدَتِ الصِّفَةَ بِاخْتِيَارِهِ أَثِمَ بِإِقْبَاعِهِ فِي الْحَيْضِ أَه.

لِرِضَاهَا بِالْتَّطْوِيلِ وَالْأَصْحَحُ التَّحْرِيمُ؛ لَأَنَّهَا قَدْ تَسَاءَلَهُ كَاذِبَةٌ كَمَا هُوَ شَأْنُهُنَّ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهَا فِيهِ لَمْ يَحْرَمَ كَمَا قَالَ (وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ) أَيِ الْحَيْضِ بِمَوْضِعِهَا؛ لِأَنَّ بَذْلَهَا الْمَالَ يُشْعِرُ بِاضْطِرَارِهَا لِلْفِرَاقِ حَالًا، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ كَمَا قَالَ (لَا) خُلْعُ (أَجْنَبِيٍّ فِي الْأَصْحَحِ)؛ لِأَنَّ خُلْعَهُ لَا يَقْتَضِي اضْطِرَارَهَا إِلَيْهِ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ) أَوْ فِي أَوْ عِنْدَ مَثَلًا (أَجْرٍ حَيْضِكَ) أَوْ قَارَنَ أَجْرُ صِيْفَةِ طَلَاغِهِ آخِرَهُ (فَمُنِّيَّ فِي الْأَصْحَحِ) لَا اسْتِعْقَابَهُ الشَّرْعُ فِي الْعِدَّةِ (أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (مَعَ) وَمَثَلُهَا مَا ذَكَرَ (أَخِيرَ طَهْرٍ) عَيْنُهُ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) فَبِذَعِي عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الْعِدَّةَ. (و) ثَانِيَهُمَا (طَلَاقٌ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ فِيهِ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ بِنَاءً عَلَى إِمكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ وَكَالْوَطءِ اسْتِدْخَالَ الْمَنِيِّ الْمُخْتَرِمِ إِنْ عَلِمَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ (مَنْ) قَدْ تَخَبَّلَ) لِعَدَمِ صِفَرِهَا وَيَأْسِهَا (وَلَمْ يَظْهَرْ حَمْلٌ) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ الْآتِي قَبْلَ أَنْ

كَانَ يَعْلَمُ الْخَ هَذَا الْقَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِلَّا فَاطْلَاقُ التَّحْرِيمِ مُشْكِلٌ أَه. ه. قَوْلُهُ: (لِرِضَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهَا قَدْ تَسَاءَلَهُ) فِي الْمُنْفَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَلَوْ وَطِئَ الْخَ) فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا مَا سَأَلَتْهُ عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (لَوْ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهَا الْخَ) أَيِ: كَانَ دَفَعَتْ لَهُ عَوْضًا أَوْ ذَلَّتْ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى ذَلِكَ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَيِ الْحَيْضِ) أَيِ: وَالثَّقَاسِ أَه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ) وَلَوْ أَذْنَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي أَنْ يَخْتَلِعَهَا. يَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ بِمَالِهَا فَكَاخْتِلَاعِهَا، وَإِلَّا فَهِيَ كَاخْتِلَاعِهَا مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالِ ع. ش. قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ بِمَا أَيِ إِنْ كَانَ الْإِذْنُ فِي اخْتِلَاعِهَا بِمَالِهَا، وَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهَا؛ لِأَنَّ إِذْنَهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مُحَقَّقٌ لِرَغْبَتِهَا أَه. ه. قَوْلُهُ: (لَا خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ) أَيِ: فَيَحْرُمُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى الْمَغْصِيَةِ وَاضْطِرَارًا بِالْغَيْرِ أَه. سَيِّدُ عَمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ خُلْعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَنْهَى ابْنُ الرُّفْعَةِ) فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَ مَثَلًا)، وَقَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى إِمكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ)، وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ) إِلَى: (لَأَنَّهُ قَدْ يَفْتَنُ). ه. قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَيِ: فِي أَوْ عِنْدَ أَه. ش.

ه. قَوْلُ (سَيِّ): (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) قَدْ يُقَالُ: مَا فَايِدَةُ هَذَا الْقَيْدِ، وَعِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوْضَةِ كَالْمَنْهَاجِ، وَعِبَارَةُ مُتَنِ الرُّوْضِ: وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا أَه. سَيِّدُ عَمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ فَايِدَتُهُ أَنْ لَا يَتَكَرَّرَ مَا هُنَا مَعَ مَا بَعْدَهُ. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَهُ) أَيِ: الْإِسْتِدْخَالَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّ الْعِلْمَ قَيْدٌ لِلْحُرْمَةِ لَا لِلتَّسْمِيَةِ بِالْبَذَعِيِّ. ه. قَوْلُ (سَيِّ): (مَنْ قَدْ تَخَبَّلَ) نَائِبٌ فَاعِلٌ وَطِئَ أَه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ صِفَرِهَا الْخَ) عِبَارَةُ الْمُنْفَى: وَخَرَجَ بَيْنَ قَدْ تَخَبَّلَ الصَّغِيرَةُ وَالْأَيْسَةُ فَإِنَّهَا لَا سِتَّةَ، وَلَا بَذْعَةَ فِي طَلَاغِهَا أَه. أَيِ عَلَى الْإِصْطِلَاحِ الْمَشْهُورِ. ه. قَوْلُهُ: (وَيَأْسِهَا) هَلِ الْعَقِيمُ الَّتِي تَكَرَّرَ تَرْوُجُهَا لِلرِّجَالِ دَوَى التَّنْسِلِ، وَلَمْ تَخْبَلْ مِنْهُمْ كَالْأَيْسَةِ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا مُنْتَبِعٌ عَادَةٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَقَلَّةِ الْحَمْلِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ حَمْلِهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ السَّابِقِينَ لِمَانِعٍ غَيْرِ الْعُقْمِ مَحَلٍّ تَأْمُلُ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الزَّوْجِ الَّذِي يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْعُقْمَ

ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ) نَعَمْ إِنْ خَالَعَ الْأَجْنَبِيَّ بِإِذْنِهَا بِمَالِهَا فَكَخُلْعِهَا بِخِلَافِهِ بِمَالِهَا وَلَوْ بِإِذْنِهَا م. ر.

يُجَامِعُ وَلَآئِهٖ قَدْ مَشَتْدُّ نَدْمُهُ إِذَا ظَهَرَ حَمْلٌ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَسْتَحِبُّ بِطُلَاقِ الْحَائِلِ لَا الْحَامِلِ، وَقَدْ لَا يَتَشَبَّهُ لَهُ رُدُّهَا فَيَتَضَرَّرُ هُوَ وَالْوَلَدُ، وَمِنَ الْبِدْعِيِّ أَيْضًا طُلَاقٌ مَنْ لَهَا عَلَيْهِ قِسْمٌ قَبْلَ وَفَائِهَا أَوْ اسْتَرْضَائِهَا وَبَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّ سُؤَالَهَا هُنَا مُبَيِّحٌ وَوَاقِفُهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ بَحْثُ الْقَطْعِ بِهِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَاشِيُّ لِتَنْقِصِ الرِّضَا بِاسْقَاطِ حَقِّهَا وَلَيْسَ هُنَا تَطْوِيلٌ عِدَّةً، وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ نَكَحَ حَامِلًا مِنْ زِنَا وَوَطَّعَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا بَعْدَ الرُّضْعِ فَفِيهِ تَطْوِيلٌ عَظِيمٌ عَلَيْهَا كَذَا قَالَ هُنَا وَمَحَلُّهُ فِيمَنْ لَمْ تَحْضِ حَامِلًا كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا مَنْ تَحْضِ حَامِلًا فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَحْرُمُ طُلَاقُهَا فِي طَهْرِ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ إِذْ لَا تَطْوِيلَ حِينَئِذٍ فَاَنْدَفَعُ مَا أَطَالَ بِهِ فِي التَّوْشِيحِ مِنَ الْإِعْتَرَاضِ عَلَيْهِمَا ثُمَّ فَرَضَهُمْ ذَلِكَ فِيمَنْ نَكَحَهَا حَامِلًا مِنْ زِنَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَنَّهَا لَوْ زَنَتْ هِيَ فِي نِكَاحِهِ فَحَمَلَتْ جَازَ لَهُ طُلَاقُهَا، وَإِنْ طَالَتْ عِدَّتُهَا لِعَدَمِ صَبْرِ التَّقْيِ عَلَى

فَلْيُرَاجَعْ أَهْ سَيِّدُ أَمْرٍ أَوَّلُ وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ. هـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ وَفَائِهَا الْخ) مُتَعَلِّقٌ (بِطُلَاقِ). هـ. فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ ابْنُ الرُّفْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ هُنَا تَطْوِيلٌ جَدَّةٌ) تَعَقُّبُهُ النَّهْيُ بِمَا نَصَّهُ: لَكِنْ كَلَامُهُمْ يُخَالِفُهُ أَهْ وَقَالَ ع ش. قَوْلُهُ: لَكِنْ كَلَامُهُمْ الْخ مُعْتَمَدٌ أَيِ الْفَالْطَرِيقُ أَنْ تُسْقِطَ حَقُّهَا مِنَ الْقِسْمِ أَهْ. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ سُؤَالَهَا) أَيِ بَغِيرِ مَالٍ أَمَّا بِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ مُبَيِّحٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ سَم. هـ. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (فَاَنْدَفَعُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ). هـ. فَوَدَّ: (مَا لَوْ نَكَحَ الْخ) أَيِ: طُلَاقٌ مَنْ نَكَحَ الْخ. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ الْخ) أَيِ: كَمَا فِي شَرْحِ الرُّزْصِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ حَمْلُ الزِّنَا حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ حُسِبَ زَمَنُ الْحَمْلِ قُرْأَ حَيْثُ حَاضَتْ بَعْدَهُ فَلَا وَجْهَ لِكُونِهِ بِدْعِيًّا أَهْ حَلَبِيٌّ عِبَارَةٌ ع ش بَعْدَ إِطَالَتِهِ فِي اسْتِشْكَالِ تَغْلِيلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَتَأْيِيدِ إِشْكَالِهِ بِكَلَامِ سَم فِي كِتَابِ الْعِدَّةِ ثُمَّ زَايَتْ لِبَعْضِهِمْ أَنَّ مَا هُنَا مَقْصُورٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ لَهَا حَيْضٌ أَمَّا مَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ فَلَا يَحْرُمُ طُلَاقُهَا؛ لِأَنَّ مُدَّةَ حَمْلِهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا طَهْرٌ مُخْتَوٍ بِدَمْنٍ فَتَحْسَبُ لَهَا قُرْأَ أَهْ. هـ. فَوَدَّ: (إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ) أَيِ: وَالنَّفَاسِ أَهْ مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ: مَا قَالَ هُنَا. هـ. فَوَدَّ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْقَيْدُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنَ الْوَطْءِ مَعَ كَوْنِهَا حَامِلًا، وَالطُّلَاقُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَوْجِبُ تَطْوِيلًا سَم عَلَى حَجٍّ، وَهَذَا الْقَيْدُ سَاقِطٌ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ أَهْ رَشِيدِيٌّ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُغْنِيَّ اسْقَطَهُ أَيْضًا. هـ. فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيِ: الشَّيْخَيْنِ.

هـ. فَوَدَّ: (أَنَّ سُؤَالَهَا) أَيِ: بَغِيرِ مَالٍ أَمَّا بِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ مُبَيِّحٌ، وَأَطْلَقَهُمْ يُخَالِفُهُ م ر. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ) أَيِ: لِأَنَّ الرِّجْمَ مَقْلُومُ الشُّغْلِ فَلَا مَعْنَى لِلشَّرْعِ فِي الْعِدَّةِ مَعَ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا دَلَالَهَ بِمَضِيِّ الزَّمَنِ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْبَرَاءَةِ، وَإِنَّمَا شَرَعَتْ فِيهَا مَعَهُ إِذَا حَاضَتْ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَرَاءَةِ لِحَمْلِ الزِّنَا فَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْحَيْضِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوَدَّ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) تَأَمَّلْ هَذَا الْقَيْدَ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنَ الْوَطْءِ مَعَ كَوْنِهَا حَامِلًا، وَالطُّلَاقُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَوْجِبُ تَطْوِيلًا.

عشرتها حينئذ، وهو مُحْتَمَلٌ بل ظاهرٌ ولو وُطِئَتْ زوجته بشبهة فَحَمَلَتْ حَرَمَ طلاقها حايلاً مُطْلَقاً لِتَأْخِرَ الشُّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ، وكذا لو لم تُحْمِلْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَقَدْ نَمَّا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ عَلَى الضَّعِيفِ. (فلو وُطِئَ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا) من غيرِ وطئها طاهرًا (بِذَعِي فِي الْأَصَحِّ) لاحتمالِ غلوِّها من ذلك الوطءِ، وَبَقِيَّةُ الْحَيْضِ بِمَا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عِلْمٌ أَنَّ الْبِذْعِيَّ عَلَى الْإِصْطِلَاحِ الْأَوَّلِ أَنْ يُطْلَقَ حَائِلًا مِنْ زِنَا لَا تَحِيضُ أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ أَوْ يُعْلَقَ طَلَاقُهَا بِمُضِيِّ بَعْضِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ بِآخِرِ طَهْرٍ أَوْ يُطْلَقَ بِهَا مَعَ آخِرِهِ أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَ آخِرِهِ أَوْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ وَطَاقُهَا فِيهِ أَوْ يُعْلَقَ طَلَاقُهَا بِمُضِيِّ بَعْضِهِ أَوْ وَطَاقُهَا فِي حَيْضٍ أَوْ يَفَاسُ قَبْلَهُ أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَهُ وَلَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ طَلَّقَ مَعَ آخِرِهِ أَوْ عُلِقَ بِهِ وَالشُّبْهَةُ طَلَاقٌ مُوَطَّؤَةٌ وَنَحْوُهَا تَعْتَدُ بِأَقْرَأِ تَبَيُّدُهَا غَيْبُهُ لِحَايَلِهَا أَوْ حَمْلُهَا مِنْ زِنَا، وَهِيَ تَحِيضُ وَطَلَّقَهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ

• فَوُدَّ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ الْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّهُ أَضْرَارٌ مُنِيعٌ مِنْهُ وَعَدَمُ صَبْرِ النَّفْسِ عَلَى الْعِشْرَةِ يَتَذَارَكُ بِاجْتِنَابِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ فَلَمَّا لَزِمَ الْأَرْجَى الْأَخْذُ بِإِطْلَاقِهِمْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَلَمَّا لَمْ يُطْلَغْ عَلَى مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْإِتْكَانِ يَغْزُوهُ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (بَلْ ظَاهِرٌ) غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُخَالِفُهُ؛ إِذَا الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ تَضَرَّرُهَا لَا تَضَرَّرُهُ أَهْ نِهْيَاةٌ قَالَتْ ش. قَوْلُهُ: غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُخَالِفُهُ مُعْتَمَدٌ أَهْ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ وَطِئَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا لَوْ لَمْ تُحْمِلْ فِي الْمَغْنِيِّ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَتْ تَحِيضُ أَمْ لَا أَهْ ش. • فَوُدَّ: (فِي الْعِدَّةِ) أَي: عِدَّةُ الطَّلَاقِ. • فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ وَطْئِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَمَنْ طَلَّقَ بِذَمِّهَا) فِي النَّهْيَةِ. • فَوُدَّ: (طَاهِرًا) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ وَطْئِهَا. • فَوُدَّ: (بِمَا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ) أَي: أَوَّلًا وَهَيْئَتُهُ لِلْخُرُوجِ أَهْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ. • فَوُدَّ: (الْأَوَّلِ) أَي: الْإِنْقِسَامُ إِلَى سِتِّي وَبِذَعِي، عِبَارَةُ النَّهْيَةِ الْمَشْهُورُ أَهْ أَي: الْإِنْقِسَامُ إِلَى سِتِّي وَبِذَعِي، وَلَا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَضْرَبُ. • فَوُدَّ: (أَنْ يُطْلَقَ حَائِلًا) أَي: وَقَدْ نَكَحَهَا حَائِلًا. • فَوُدَّ: (لَا تَحِيضُ) أَي: فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ فَقَطْ. • وَفَوُدَّ: (أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ) أَي: مُطْلَقًا تَحِيضُ أَوْ لَا أَهْ خَلْبِي. • فَوُدَّ: (أَوْ يُعْلَقَ طَلَاقُهَا) أَي: الْحَائِلِ، وَكَذَا الضَّمَايِرُ الْآتِيَةُ. • وَفَوُدَّ: (مَعَ آخِرِهِ) أَي: آخِرِ الطَّهْرِ. • فَوُدَّ: (قَبْلَ آخِرِهِ) أَي: آخِرِ نَحْوِ الْحَيْضِ. • فَوُدَّ: (بِمُضِيِّ بَعْضِهِ) أَي: الطَّهْرِ الَّذِي وَطِئَتْ فِيهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ رَاجِعٌ إِلَى الطَّهْرِ لَكِنْ بِدَوْنِ قَيْدِ وَطْئِهَا فِيهِ، وَهَذَا التَّكْلُفُ أَخَوَجْنَا إِلَيْهِ الْقَلْبُ الْآتِي أَيْفًا. • وَفَوُدَّ: (أَوْ وَطِئَتْهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى وَطْئِهَا فِيهِ. • وَفَوُدَّ: (أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ الْخ) لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي طَهْرٍ وَطِئَتْهُ الْخ)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: (فِي حَيْضٍ أَوْ يَفَاسُ الْخ)؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ حَيْثُئِذٍ أَوْ يُطْلَقُهَا فِي طَهْرٍ وَطِئَتْهُ فِي نَحْوِ حَيْضٍ الْخ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَأَضَلَّ الْبَيَارَةَ لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنْ الشَّارِحُ قَلَّبَ قَوْلَهُ: (أَوْ يَطْوَها فِي طَهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ) إِلَى (أَوْ يُطْلَقُهَا فِي طَهْرٍ وَطِئَتْهُ فِيهِ) فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَالَ هُنَا: وَيُطْلَقُهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ يُعْلَقُ طَلَاقُهَا بِهِ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. • فَوُدَّ: (لِحَايَلِهَا) أَي: عَدَمَ حَمْلِهَا أَهْ ش.

• فَوُدَّ: (حَرَمَ طَلَاقُهَا حَائِلًا الْخ) اِغْتَمَدَهُ م ر.

حيض أو في طهر قبل آخيره أو علّق طلاقها بمضي بعضه أو بآخِر نحو حيض، ولم يَطأها في طهر طَلَّقها فيه أو علّق طلاقها بمضي بعضه، ولا وطأها في نحو حيض طَلَّق مع آخِرِهِ أو علّق بآخِرِهِ (ويَجِلْ خُلْفُهَا) نظير ما مرّ في الحائض وقيل بحرّم؛ لأنّ المنع هنا لِرعاية الولد فلم يُؤثّر فيه الرضا بخلافه ثمّ ويُجاب بأنّ الحرمة هنا ليست لِرعاية الولد وحدها بل العِلّة مُركّبة من ذلك مع نَدْبِهِ وبأخذه العوض تَأْكُد داعية الفراق، ويَتَعَدُّ احتمال التَّدَمّ، وبه يُعْلَم أنّه لا فرق هنا بين خُلْع الأجنبي وغيره (و) يَجِلْ (طلاق مَنْ ظهر حملها) لِإِزْوالِ التَّدَمّ.

(تنبيه) وَقَعَ تَرُدُّدٌ فِي طَلَاقِ وَكِيلٍ بِذَعْيٍ لَمْ يَتَّصِرْ لَهُ عَلَيْهِ وَالْوَجْهُ وَفَاقًا لِجَمْعِ مَنْهُمْ الْبُلْقَيْنِي وَقَوْعُهُ كَمَا يَقَعُ مِنْ مُوَكَّلِهِ. (وَمَنْ طَلَّقَ بِذَعْيٍ سُنٍّ لَهُ) مَا بَقِيَ الْحَيْضُ الَّذِي طَلَّقَ فِيهِ أَوِ الطُّهْرُ الَّذِي طَلَّقَ فِيهِ وَالْحَيْضُ الَّذِي بَعْدَهُ لَا فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا نَتَقَالِيهَا إِلَى حَالَةٍ يَجِلُ طَلَاقُهَا فِيهَا (الرَّجْعَةُ) وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا كَمَا بَحَثَ فِي الرُّوضَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ

• قول (سني): (ويَجِلْ خُلْفُهَا) أي: الموطوءة في الطهر نهايةً ومُتْنِي أي والموطوءة في الحيض، وقد طهرت. • قول: (بل العِلّة مُركّبة من ذلك إلخ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ بَلْ لِذَلِكَ مَعَ نَدْبِهِ. • قول: (مُركّبة من الأولى خذفه). • قول: (وبه يُعْلَمُ إلخ) أي: بالجواب المذكور. • قول: (وقوعه إلخ) أي: مع الحرمة كما هو ظاهر، وهل الحُكْمُ كَذَلِكَ لَوْ نَهَاهُ عَنِ الْبَدْعِي مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: لَمْ يَتَّصِرْ إِنْ لَمْ يَلْقَ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَقْطَعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ تَصَرَّفَ غَيْرُ مَا ذُوْن فِيهِ أَهْ سَبَدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ عَ شَئٍ ثُمَّ إِنْ عَلِمَ أَيُّ الْوَكِيلِ كَوْنَهُ بِذَعْيٍ أَيْمٍ، وَإِلَّا فَلَا أَهْ.

• قول (سني): (وَمَنْ طَلَّقَ بِذَعْيٍ) أي: ولم يَسْتَوْفِ عَدَدَ الطَّلَاقِ نِهَايَةً وَمُتْنِي. • قول: (ما بقي الحيض) إلى المتن في الْمُتْنِي وإلى قول المتن: (ولو قال لحائض) فِي النّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: (ومرّ إلى المتن). • قول: (ما بقي الحيض إلخ) عِبَارَةُ الْمُتْنِي مَا لَمْ يَدْخُلِ الطُّهْرُ الثَّانِي إِنْ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ جَامِعِهَا فِيهَا أَمَّا إِذَا طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ فَإِلَى آخِرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا أَهْ وَقَوْلُهُ: جَامِعِهَا فِيهَا أَيُّ أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَهُ. • قول: (لَا نَتَقَالِيهَا إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ لَا فِيمَا بَعْدَ إلخ.

• قول (سني): (الرَّجْعَةُ) أي: أَوْ التَّجْدِيدُ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَاطِلًا بِجَعْرِ مَيٍّ عَنِ الشَّوَرِيِّ عَنِ الْإِمْدَادِ. • قول: (ويُكْرَهُ تَرْكُهَا إلخ) وَجَزَى الْمُتْنِي وَالْأَسْنَى عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ. • قول: (ويُؤَيِّدُهُ) أي: مَا بَحَثَهُ

• قول: (وبه يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا إِنْ لَمْ يَلْقَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْعَوَضَ، وَإِنْ بَعَدَ احْتِمَالُ التَّدَمِّ أَوْ دَفَعَهُ لَمْ يَدْفَعْ احْتِمَالُ تَصَرُّرِ الْوَلَدِ مَعَ أَنَّهُ جَزَاءُ الْعِلَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ فِي الْجَوَابِ بَلِ الْعِلَّةُ مُركّبةٌ إِنْ لَمْ يَلْقَ فِيهِ جَزَاءُ الْعِلَّةِ لَا يَمْنَعُ التَّشْبِيهُ بَيْنَ خُلْعِ الْأَجَنَّبِيِّ وَغَيْرِهِ لِانْتِفَاءِ جُزْئِهَا الْأَخْصَرُ لَا يُقَالُ: لَوْ نَظَرْنَا لَتَصَرَّرَ الْوَلَدُ حَرَمٌ خُلْفُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: دَفَعُ صَرَرِهَا مُقَدِّمٌ عَلَى دَفْعِ صَرَرِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ تَبَعًا وَلِأَنَّهُ غَيْرُ حَاصِلٍ فِي الْحَالِ، وَقَدْ لَا يَخْصُلُ بِخِلَافِ صَرَرِهَا. • قول: (ويُكْرَهُ تَرْكُهَا كَمَا بَحَثَ فِي الرُّوضَةِ) وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَّبَعِي كَرَاهَتَهُ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ فِيهَا وَلِدْفَعِ الْإِيذَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ يَعْني صَاحِبَ

أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ بِمَقَامِ التَّهْيِ عَنِ التَّرْكِ كَقَسْلِ الْجُمُعَةِ وَمَرٌّ فِي الْقِسْمِ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ مَظْلُومَةً فِيهِ لَا تَلَزُمُهُ إِعَادَتُهَا لِلْقَضَاءِ لَهَا، وَقَدْ يَشْعُلُهَا الْمَتْنُ (لَمْ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ طَهْرِ) لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا فَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُراجِعْهَا ثُمَّ لِيُفَسِّكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ فَإِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَابِعَ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا التَّمَاءُ» وَالْحَقُّ بِهِ الطَّلَاقُ فِي الطَّهْرِ، وَلَمْ تَجِبِ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ فِي فَلْيُراجِعْهَا أَمْرٌ لِابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيقٌ عَلَى أَمْرِ عُمَرَ فَالْمَعْنَى فَلْيُراجِعْهَا لِأَجْلِ أَمْرِكَ لِيَكُونَكَ وَالِدَهُ، وَاسْتِفَادَةُ التَّذَبُّبِ مِنْهُ حَيْثُ إِذَا هِيَ مِنَ الْقَرِينَةِ، وَإِذَا رَاجَعَ ارْتَفَعَ الْإِثْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهَا؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ قَاطِعَةٌ لِلضَّرَرِ مِنْ أَصْلِهِ فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّوْبَةِ تَرْفَعُ أَصْلَ الْمَعْصِيَةِ، وَبِهِ فَارَقَ ذَقْنُ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ قَاطِعٌ لِدَوَامِ ضَرَرِهِ لَا لِأَصْلِهِ لِأَنَّ تَلْوِثَ الْمَسْجِدِ بِهِ قَدْ حَصَلَ وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ رَفَعَ الرَّجْعَةُ

الرَّوْضَةُ مِنَ الْكِرَاهَةِ. ■ فَوُدَّ: (إِنَّ الْخِلَافَ إلَخ) أَي: حَيْثُ كَانَ قَوِيًّا هُنا ع. ش. ■ فَوُدَّ: (لَا يَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا إلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ فِي مَعْنَى التَّكَاحِ، وَهُوَ لَا يَجِبُ ه. ■ فَوُدَّ: (لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ) دَلِيلٌ لِسَنِّ الرَّجْعَةِ. ■ فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَي: بِالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ، وَقَوْلُهُ: (الطَّلَاقُ فِي الطَّهْرِ) أَي: الَّذِي وَطِئَ فِيهِ هُنا ع. ش. أَي: فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ. ■ فَوُدَّ: (وَلَمْ تَجِبِ الرَّجْعَةُ) أَي: خِلَافًا لِإِمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ه. مُعْنَى: ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا إلَخ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «مُرُوهُمْ بِالضَّلَاةِ لِيَسْبِغَ سِنِينَ» ه. مُعْنَى: ■ فَوُدَّ: (لِيَكُونَكَ وَالِدَهُ) أَي: فَيَكُونُ الْوُجُوبُ لِأَجْلِ أَمْرِ الْوَالِدِ ه. مُعْنَى: ■ فَوُدَّ: (ارْتَفَعَ الْإِثْمُ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. ■ فَوُدَّ: (الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهَا) أَي: أَمَّا الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهِ - تَعَالَى، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِيٍّ وَه. ش. ■ فَوُدَّ: (مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرٌ ه. س. ■ فَوُدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ ذَقْنُ الْبُصَاقِ إلَخ)، وَقَدْ يُقَالُ: ذَقْنُ الْبُصَاقِ وَاجِبٌ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِزَالَةِ فَإِذَا تَقَرَّرَ وَجُوبُ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ أَفَادَ أَنَّ الْحَاصِلَ بِالرَّجْعَةِ أَبْلَغُ مِنَ الْحَاصِلِ بِأَحَدِهِمَا فَهِيَ أَوْلَى بِالْوُجُوبِ فَمَا مَوْقِعُ قَوْلِهِ: وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ إلَخ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: الْوُجُوبُ فِي مَسْأَلَةِ الْبُصَاقِ مَاخُودٌ مِنَ النَّصِّ عَلَيْهِ ه. سَيِّدُ عُمَرَ. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّ تَلْوِثَ الْمَسْجِدِ بِهِ قَدْ حَصَلَ) فِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَضَرَّرَتْ، وَلَا بُدَّ ه. س. ■ فَوُدَّ: (يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ إلَخ) الْإِنْدِفَاعُ بِمَا سَيَذْكُرُهُ لَا بِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ سَمِ يَتَأَمَّلُ إِنْدِفَاعُهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ فَهَمَّ بِمَا ذَكَرَهُ أَنْ دَفَعَ التَّخْيِيمَ لَمْ

الرَّوْضِ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَالَهُ بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا وَالِاسْتِنَادِ إِلَى الْخَبَرِ، وَرُدُّ بَاتِهِ لَا تَهْيِ فِيهِ ه. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الرَّجْعَةَ قَاطِعَةٌ لِلضَّرَرِ مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرٌ. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّ تَلْوِثَ الْمَسْجِدِ بِهِ قَدْ حَصَلَ) وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَضَرَّرَتْ، وَلَا بُدَّ. ■ فَوُدَّ: (يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ إلَخ) يَتَأَمَّلُ إِنْدِفَاعُهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ أَفْهَمَ مَا ذَكَرَهُ أَنْ رَفَعَ التَّخْيِيمَ لَمْ يَنْحَصِرْ لِحُصُولِهِ بِالتَّوْبَةِ فَلَمْ يَجِبْ إِلَّا أَنَّ هَذَا يَقْتَضِي وَجُوبَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

لِلتَّخْرِيمِ كَالْتَوْبَةِ يَذُلُّ عَلَى وَجوبها إِذْ كَوْنُ الشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ فِي خُصُوصِيَّةٍ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ لَا يَمْتَضِي وَجُوبُهُ، وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ حُصُولُ الْمَقْصُودِ بِطَلَاقِهَا غَيْبُ الْحَيْضِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا لَارْتِفَاعِ أَضْرَارِ التَّطْوِيلِ، وَالْخَبَرُ أَنَّهُ يُنْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا فِي الطَّهْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يُطَلَّقَ فِي الثَّانِي وَلَقَدْ يَكُونُ الْقَصْدُ مِنَ الرَّجْعَةِ مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ وَكَمَا يُنْهَى عَنِ نِكَاحِ قَصْدِهِ بِهِ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ الرَّجْعَةُ، وَلَا تَنَافِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ حُصُولُ أَصْلِ الِاسْتِخْبَابِ وَالثَّانِي لِيَبَانَ حُصُولُ كَمَالِهِ. (وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ مَمْسُوسَةٍ أَوْ نَفْسَاءَ) (أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ) أَوْ لِلْمُخْرَجِ أَوْ طَلَاقُ الْبِدْعَةِ أَوْ الْحَرْجِ (وَقَعَ فِي الْحَالِ) لِيُوجِدَ الصُّفَّةَ (أَوْ)

يَنْحَصِرُ أَيِ فِي الرَّجْعَةِ لِحُصُولِهِ بِالتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ هَذَا يَمْتَضِي وَجُوبَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ اهـ. فَوُدَّ: (إِذْ كَوْنُ الشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ) (لِخ) فِيهِ مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الرَّجْعَةِ بِتَسْلِيمِ عَدَمِ النَّصِّ مَقْبُوسَةٌ بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى كَمَا عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوُدَّ: (قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَاقِهَا. فَوُدَّ: (لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّمَتُّعِ) (لِخ) هُوَ وَجْهُ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا ذَكَرَ، وَكَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَالثَّانِي لِيَبَانَ حُصُولُ كَمَالِهِ اهـ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَالْخَبَرُ) أَيِ: وَقَضِيَّةُ الْخَبَرِ. فَوُدَّ: (كَمَا يُنْهَى) (لِخ) أَيِ: الْمُحَلَّلُ.

فَوُدَّ: (وَلَا تَنَافِي) أَيِ: بَيْنَ قَضِيَّتَيْ الْمَتْنِ وَالْخَبَرِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ) (لِخ) قَدْ يُقَالُ: الْأَوَّلُ لَا اسْتِخْبَابَ فِيهِ بِالْكَلِّيَّةِ فَإِنَّ الِاسْتِخْبَابَ حَصَلَ بِالرَّجْعَةِ ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُعَارِقَ فِي الطَّهْرِ وَبَيْنَ أَنْ يُنْسِكَ فَالْفِرَاقُ فِيهِ لَيْسَ مَتَدَوِّيًا نَعَمْ إِذَا أَرَادَ الْفِرَاقُ فَالْسُّتَةُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ إِلَى الطَّهْرِ الثَّانِي فَالْأَوَّلَى حَيْثُ أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ الْجَوَازِ وَالثَّانِي لِيَبَانَ الِاسْتِخْبَابِ نَعَمْ لَوْ قَالَ الشَّارِحُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنَ اسْتِخْبَابِ الرَّجْعَةِ وَالثَّانِي لِيَبَانَ حُصُولِ كَمَالِ الْمَقْصُودِ مِنْ اسْتِخْبَابِهَا لَمْ يَرِذْ عَلَيْهِ شَيْءٌ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوُدَّ: (مَمْسُوسَةٍ) أَيِ: مَوْطُوءَةٍ إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِلْمُخْرَجِ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثُمَّ وَقَعَ إِلَى الْمَتْنِ. فَوُدَّ: (أَوْ نَفْسَاءَ) وَمَقْلُومٌ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَمْسُوسَةً فَلِهَذَا لَمْ يَقْبِضْهَا كَالْحَائِضِ، وَقَدْ يُنْتَعَنُ بِجَوَازِ كَوْنِ الْحَمْلِيِّ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي النَّفَاسِ بِذَمِّي مُطْلَقًا.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَقَعَ فِي الْحَالِ) أَيِ: وَإِنْ كَانَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْحَيْضِ مُعْنَى وَنَهَايَةِ أَيِ: وَلَا يُقَالُ إِنَّهَا لَا

فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ حُصُولُ الْمَقْصُودِ) (لِخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ رَاجَعَ، وَابْدَعَهُ لِحَيْضٍ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُطَلَّقَ فِي الطَّهْرِ مِنْهُ أَيِ لِيَلَّا يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّجْعَةِ مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ وَكَمَا يُنْهَى عَنِ النِّكَاحِ لِمُجَرَّدِ الطَّلَاقِ يَنْهَى عَنِ الرَّجْعَةِ لَهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ كَانَتْ أَيِ أَوْ رَاجَعَ، وَكَانَتْ الْبِدْعَةُ لَطَّهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ أَيِ: أَوْ فِي حَيْضِ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَبَيِّنْ حَمْلُهَا، وَوُطِئَ بَعْدَ الرَّجْعَةِ فَلَا بَأْسَ بِطَلَاقِهَا فِي الطَّهْرِ الثَّانِي، وَإِلَّا أَيِ بَانَ لَمْ يُرَاجَعْ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ أَوْ رَاجَعَهَا فِيهِ، وَلَمْ يَطَّأَهَا اسْتِجَابَ أَنْ لَا يُطَلَّقَ فِيهِ أَيِ فِي الطَّهْرِ الثَّانِي لِئَلَّا تَكُونَ الرَّجْعَةُ لِلطَّلَاقِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ طَلَّقَ غَيْرَ مَنْ لَمْ تَسْتَوِفْ دَوْرَهَا مِنَ الْقِسْمِ بِخِلَافِ مَنْ طَلَّقَ هَذِهِ لِلزُّومِ الرَّجْعَةَ لَهُ لِيَوَقِّعَهَا حَقًّا اهـ.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ) (لِخ) قَالَ ابْنُ قَاضِي عَجَلُونَ فِي التَّصْحِيحِ وَحَيْثُ

أنت طالق (للشئ ف) لا يقع إلا (حين تظهر) فيقع عقيب انقطاع دمها ما لم يطأ فيه فحتى
تحيض ثم تظهر. (أو) قال (لمن) أي لموطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت
طالق للشئ وقع في الحال) لوجود الصفة ومن أجبت بشبهة حملت منه كمنه لما مر أنه
بذعي (وإن مُثت) أو استدخلت مائه (ف) لا يقع إلا (حين تظهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في
حالة الشئ (أو) قال لها : أنت طالق (للبدعة ف) يقع (في الحال إن مُثت) أو استدخلت مائه
(فيه) أو في حيض قبله، ولم يظهر حملها لوجود الصفة (والا) تُمس فيه، ولا استدخلت مائه،
وهي مذخول بها (ف) لا يقع إلا (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دمها ثم إن انقطع قبل أقله بأن
أن لا طلاق وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم، إن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع
بتغيب الحشفة فيلزمه التزاع فوزا، والا فلا حد، ولا مهر إن كان الطلاق بائنا؛ لأن استدامة
الوطء ليست وطئا، وكذا لو وطئها غيره بشبهة لما مر فيها، هذا كله فيمن لها شئ وبدعة إذ
اللام فيها ككل ما يكرر، ويحاقب وينتظر للتأقمت

تطلق إلا إذا مضى أقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشدي. فود: (فبَع عَقِب انْقِطَاعِ دَمِهَا) أي : ولا
يتوقف على الإغتسال نهاية ومغني. فود: (ما لم يطأ فيه) أي : في الدم اه رشدي.

فود (سني): (وإن مُثت) أي : ولم يظهر حملها اه مغني. فود: (أو قال لها) أي لمن في طهر اه
مغني.

فود (سني): (فيه) أي : في هذا الطهر، ولا تُمس فيه أي في هذا الطهر، ولا في حيض قبله اه مغني
أي أو ظهر حملها. فود: (وهي مذخول بها) تقدم ما يغني عنه اه رشدي. فود: (أي بمجرد) إلى
المتن في المغني إلا قوله: بتغيب الحشفة إلى هذا كله. فود: (إن انقطع الخ) أي : ولم يعد. اه
مغني. فود: (وذلك الخ) راجع لما في المتن. فود: (والا) أي : بأن لم يتزوج ش و رشدي.

فود: (إن كان الطلاق بائنا) عبارة شرج الزوض : وإن كان الطلاق بائنا اه سيد عمر. فود: (لأن
استدامة الوطء الخ) عبارة شرج الزوض : لأن أوله مباح اه رشدي. فود: (لما مر فيها) الذي مر أنه
إنما يكون بذعيا إن حملت من الغير، وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئه للشك اه سم عبارة السيد
عمر قوله: لو وطئها غيره بشبهة أي وحملت منه كما مر اه. فود: (هذا كله) أي : قول المصنف : ولو
قال لحائض الخ. فود: (إذ اللام) أي : لا لم للبدعة أو للشئ فيها أي من لها شئ وبدعة أي في
طلاقها. فود: (ككل ما يكرر الخ) أي كالسنة والشهر الفلاني اه كردي.

حمل قوله للشئ أو للبدعة على الحالة المتظرة فقال أرذت الإيقاع في الحال قيل : لانه غير منهم كما
قاله ونقلا بعد ذلك عن المتولي أنه لو قال لها زمن البدعة : أنت طالق طلاقا سنيا أو زمن السنة طلاقا
بذعيا، ونوى الوقوع في الحال لم يقع ؛ لأن اللفظ ينافي التية فيعمل به ؛ لانه أقوى اه وسباني ذلك في
الشرح قريبا. فود: (لما مر فيها) الذي مر أنه إنما يكون بذعيا إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم

أما مَنْ لا سُنَّةَ لها، ولا بدْعَةَ فيقعُ حالاً؛ لأنَّ اللَّامَ فيها لِلتعليلِ، وهو لا يقتضي حصولَ المُحلِّ به، ومن ثَمَّ وَقَعَ حالاً في أنت طالقٍ لِرِضا زَيْدٍ أو قُدومِهِ، وإن كَرِهَ أو لم يَقْدَمْ. (ولو قال) ولا نِيَّةَ له (أنت طالقٍ طَلَقَهُ حَسَنَةً أو أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أو أَجْمَلَهُ) أو أَفْضَلَهُ أو أَكْمَلَهُ أو أَعَدَلَهُ ونحوَ ذلك (فك) قوله أنت طالقٍ (لِلسُّنَّةِ) فيما مَرَّ فلا يقعُ في حالٍ بدْعَةٍ؛ لأنَّ الأولى بالمدحِ ما وافقَ الشرعَ أما إذا قال: أرذتِ البدْعَةَ ونحوَ حَسَنَةٍ لِنحوِ سُوءِ خُلُقِها فيُقبَلُ إن كانَ زَمَنَ بدْعَةٍ؛ لأنَّه غَلَطَ على نَفْسِهِ لا زَمَنَ سُنَّةٍ بل يُدَيَّنُ وفارقَ إلغاءَ نِيَّتِهِ الوُقوعُ حالاً في قوله لذات

• قوله: (أما مَنْ لا سُنَّةَ لها إلخ) كَصَغِيرَةٍ مَمْسُوسَةٍ وَكَبِيرَةٍ غَيْرِ مَمْسُوسَةٍ اه مُعْنَى. • قوله: (لأنَّ اللَّامَ فيها لِلتعليلِ) فإن صَرَّحَ بالوَقْتِ بأن قال: لَوَقْتُ السُّنَّةَ، أو لَوَقْتُ البدْعَةَ قال في البسيط وأقراه: إن لم يَثِرْ شيئاً فالظاهرُ الوُقوعُ في الحالِ، وإن أَرَادَ التَّأَكُّثَ بِمُتَطَرِّقٍ فَيَحْتَمِلُ قَبُولَهُ اه نِهَايَةُ قال الرَّشِيدِيُّ: قوله فإن صَرَّحَ إلخ أي فِيمَنْ لا سُنَّةَ لها، ولا بدْعَةَ، وقوله: فَيَحْتَمِلُ وَقُوعَهُ أي: ويَكُونُ في نَحْوِ الآيسَةِ مُعْلَقاً على المُحالِ، وبهذا يَنْدَفِعُ تَوَقُّفُ الشَّيْخِ في الحاشية اه عِبَارَةُ المُعْنَى: ولو قال في الصَّغِيرَةِ ونحوها: أنت طالقٍ لَوَقْتُ البدْعَةَ أو لَوَقْتُ السُّنَّةَ ونَوَى التَّغْلِيْقَ قِيلَ تَضْرِيحُهُ بالوَقْتِ، وإن لم يَثِرْ وَقَعَ الطَّلَاقُ في الحالِ اه. • قوله: (لِرِضا زَيْدٍ) وفي أَصْلِ الرِّضَا: لو ادَّعَى إِرَادَةَ التَّوْقِيتِ يُقْبَلُ باطناً، ولا يُقْبَلُ ظاهراً على الأصَحِّ، وفي مُختَصَرِ الْمُهِمَّاتِ لِلوَلِيِّ العِرَاقِيِّ تَفْلاً عَنِ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا حَامِدٍ جَزَمَ بِأَنَّهُ يُقْبَلُ منه ظاهراً اه سَيِّدُ عَمَرَ، وَجَزَمَ المُعْنَى بما في الرِّضَا مِنْ أَنَّهُ لا يُقْبَلُ ظاهراً، وَيُدَيَّنُ.

• قوله: (أو قُدومِهِ إلخ) (فِرْعَوْنٌ) لو قال: أنت طالقٍ بِرِضا زَيْدٍ أو بِقُدومِهِ فَكَقَوْلِهِ إِنْ رَضِيَ أو قَدِمَ تَغْلِيْقُ أو لِمَنْ لها سُنَّةٌ وَبدْعَةٌ: أنت طالقٍ لا لِلسُّنَّةِ فَكَقَوْلِهِ لِلْبِدْعَةِ أو لا لِلْبِدْعَةِ فَكَالسُّنَّةِ أو لِمَنْ طَلَّاقُها بدْعِيٌّ إِنْ كُنْتُ في حالِ السُّنَّةِ فَأَنْتِ طالقٍ فلا طَلَّاقَ، ولا تَغْلِيْقَ ولو قال لها في حالِ البدْعَةِ أنتِ طالقٍ طَلَّاقاً سُنَّياً الآنَ أو في حالِ السُّنَّةِ أنتِ طالقٍ طَلَّاقاً بدْعياً الآنَ وَقَعَ في الحالِ لِلإِشَارَةِ إلى الوَقْتِ وَيَلْفُو اللَّفْظُ، ولو قال: أنتِ طالقٍ لِلسُّنَّةِ إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ، وأنتِ طاهرٌ فإن قَدِمَ، وهي طاهرٌ طَلَّقْتَ لِلسُّنَّةِ، وإلا فلا تَطْلُقُ لا في الحالِ، ولا إذا طَهَّرْتَ نِهَايَةَ وَمُعْنَى. • قوله: (ولا نِيَّةَ لَهُ) إلى قولِ المتني: (أو سُنَّةٌ) في النِّهَايَةِ، وكذا في المُعْنَى إلَّا قَوْلَهُ: (وهي في زَمَنِ سُنَّةٍ) إلى (في زَمَنِ بدْعَةٍ).

• قوله (سني: فكَالسُّنَّةِ) ولو خَاطَبَ بقوله: لِلسُّنَّةِ، وما أَلْحَقَ به أو لِلْبِدْعَةِ، وما أَلْحَقَ به مَنْ لَيْسَ طَلَّاقُها سُنَّياً، ولا بدْعياً كَالْحَامِلِ وَالْأَيْسَةِ وَقَعَ في الحالِ وَيَلْفُو ذِكْرُ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ اه مُعْنَى.

• قوله: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) (الواوُ هُنا، وفي تَطْيِيرِهِ الْآتِي بِمَعْنَى أو كما عَبَّرَ به المُعْنَى. • قوله: (فيما مَرَّ) فإن كَانَتْ في خِيضٍ لم يَقَعْ حَتَّى تَطْهَرُ أو في طَهْرٍ لم تُسَسَّ فيه وَقَعَ في الحالِ أو مُسَّتْ فيه وَقَعَ حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ خِيضٍ اه مُعْنَى. • قوله: (أما إذا قال إلخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ: ولا نِيَّةَ لَهُ. • قوله: (إِنْ كَانَ) أي: قولُ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ. • قوله: (وَفَارَقَ) أي: اغْتِيَارَ التِّيَّةَ وَالتَّذْيِينَ هُنا.

الْوُقُوعُ بِمُجَرَّدِ وُطْئِهِ لِلشُّكِّ. • قوله: (وَفَارَقَ إلغَاءَ نِيَّتِهِ الْوُقُوعُ إلخ) هذا الْفَرْقُ يَقْتَضِي إلغَاءَ نِيَّةِ الْوُقُوعِ حالاً في قَوْلِهِ لِلسُّنَّةِ، وهي في حالٍ بدْعَةٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ في الحاشية قَرِيباً خِلَافَهُ فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ السُّنَّةِ

بذعة طلاقاً سُنِّيًّا ولذات سُنَّة طلاقاً بذعياً بأنَّ نِيَّتَهُ هُنَا لَا تُؤَافِقُ لَفْظَهُ، وَلَا بِتَأْوِيلٍ تَعْيِيدٍ أَيْ؛ لَأَنَّ السُّنِّيَّ وَالْبَذْعِيَّ لهُمَا حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ فَلَمْ يُمَكِّنْ صَرَفُهُمَا عَنْهَا بِهَا فَلَقَّتْ لِيَضْفِئَهَا بِخِلَافِ نِيَّتِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهَا تُؤَافِقُهُ؛ لَأَنَّ الْبَذْعِيَّ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا وَكَامِلًا مِثْلًا لِيُوصَفَ آخَرُ كَشَوْرٍ خُلِقَ بِهَا. (أَوْ) قَالَ لَهَا: وَلَا نِيَّةَ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ (طَلَقَ قَبِيحَةً أَوْ أَفْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفَحَشَهُ) أَوْ أَسْتَجَبَهُ؛ إِذِ السَّجِّحُ الْقَبِيحُ وَنَحْوُ ذَلِكَ (فَلِك) قَوْلُهُ لَهَا: أَنْتَ طَالِقٌ (لِلْبَذْعَةِ) فِيمَا مَرَّ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَى بِالذَّمِّ مَا خَالَفَ الشَّرْعَ أَمَّا لَوْ قَالَ: وَهِيَ فِي زَمَنِ سُنَّةٍ أَرَدْتَ قُبْحَهُ لِنَحْوِ حُسْنِ عَشْرَتِهَا فَيَقَعُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ غَلِظَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ فِي زَمَنِ بَذْعَةٍ أَرَدْتَ أَنْ طَلَّاقٌ مِثْلُ هَذِهِ فِي السُّنَّةِ أَفْبَحَ فَقَصَدْتَ وَقُوعَهُ حَالِ السُّنَّةِ دُونَ. (أَوْ) قَالَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ لِذَاتِ سُنَّةٍ وَبَذْعَةٍ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَ (سُنَّةً وَبَذْعَةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ فِي الْحَالِ) لِتَضَادِّ الرُّصَفَيْنِ فَأَلْغَيْتُ، وَبَقِيَ أَصْلُ الطَّلَاقِ وَقِيلَ: لَأَنَّ أَحَدَهُمَا وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لِمَنْ لَا سُنَّةَ لَهَا، وَلَا بَذْعَةَ وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلَى حَالًا دُونَ الثَّانِي أَمَّا لَوْ قَالَ: أَرَدْتَ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَقُبْحَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ فَإِنَّهُ ثَلَاثٌ أَوْ عَكْسُهُ قِيلَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْوُقُوعُ فِي الْأَوَّلَى؛ لَأَنَّ صَرَرَ وَقُوعَ الْعَدَدِ أَكْثَرُ مِنْ فَائِدَةِ تَأْخِيرِ الْوُقُوعِ،

• قُودُ: (وَلَا بِتَأْوِيلٍ (لِخ) أَيْ: لَا ظَاهِرًا، وَلَا إِخْلَاحًا ع. ش. قُودُ: (فَلَمْ يُمَكِّنْ صَرَفُهُمَا عَنْهَا) لِمَ لَا يُمَكِّنُ بِقَصْدِ التَّجَوُّزِ لِعِلَاقَةِ مَا أَحْسَمَ وَأَقْرَهُ السَّيِّدُ عَمَرَ. قُودُ: (أَوْ قَالَ لَهَا) أَيْ: لِرِزْوَانِهِ أَهْ مُغْنِي. قُودُ: (فِيمَا مَرَّ) فَإِنْ كَانَتْ فِي خِيَصٍ أَوْ فِي طَهْرٍ مُسَّتْ فِيهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَلَا فَحِينَ تَحِيضُ أَهْ مُغْنِي. قُودُ: (أَرَدْتَ قُبْحَهُ) أَيْ: أَرَدْتَ بِذَلِكَ طَلَّاقَ السُّنَّةِ وَنَحْوَ قَبِيحَةٍ لِقُبْحِهِ فِي حَقِّي لِنَحْوِ حُسْنِ عَشْرَتِهَا. قُودُ: (أَنْ طَلَّاقٌ مِثْلُ هَذِهِ) أَيْ: حَسَنَةُ الْخُلُقِ وَالْعِشْرَةِ فِي السُّنَّةِ أَيْ فِي حَالِهَا أَفْبَحَ أَيْ فِي حَقِّي. قُودُ: (أَوْ قَالَ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْأَسْتَى لِأَقُولَهُ: (وَقِيلَ) إِلَى (فَلَوْ قَالَ)، وَقَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِي)، وَقَوْلُهُ: (أَوْ عَكْسَهُ)، وَقَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى)، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ لِأَقُولَهُ فَلَوْ قَالَ إِلَى أَمَّا لَوْ قَالَ، وَقَوْلُهُ: أَوْ عَكْسَهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَا يَخْضَرُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرْتَهُ فِي الْأَسْتَى.

• قُودُ (سُنِّيَّ بَذْعِيَّ (لِخ) أَيْ: أَوْ لَا لِلْسُّنَّةِ، وَلَا لِلْبَذْعَةِ أَهْ مُغْنِي. قُودُ: (عَلَى الْأَوَّلَى) أَيْ: مِنْ التَّغْلِيلَيْنِ. قُودُ: (أَمَّا لَوْ قَالَ (لِخ) أَيْ: فِي قَوْلِهِ لِذَاتِ الْأَقْرَاءِ سُنَّةً وَبَذْعَةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً أَسْتَى وَمُغْنِي. قُودُ: (فَإِنَّهُ ثَلَاثٌ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ حَتَّى يَقَعَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ أَهْ. قُودُ: (قِيلَ) أَيْ: وَيَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ أَهْ ش. قُودُ: (فِي الْأَوَّلَى) يُحْتَمَلُ تَعَلُّقُهُ بِقَبْلِ إِشَارَةِ إِلَى التَّصْوِيرِ بِمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبَذْعَةٌ احْتِرَازًا عَمَّنْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ الْخ لَكِنْ الْمُتَبَادَّرُ تَعَلُّقُهُ بِقَوْلِهِ: تَأَخَّرَ الْوُقُوعُ وَأَنَّ الْمُرَادَ

وَطَلَّاقًا سُنِّيًّا، وَقَدْ يُفْرَقُ بِقُرْبِ التَّأْوِيلِ فِي لِلْسُّنَّةِ وَبُعْدِهِ فِي طَلَّاقًا سُنِّيًّا. قُودُ: (فَلَمْ يُمَكِّنْ صَرَفُهُمَا عَنْهَا) لِمَ لَا يُمَكِّنُ بِقَصْدِ التَّجَوُّزِ لِعِلَاقَةِ مَا. قُودُ: (فِي الْأَوَّلَى) يُحْتَمَلُ تَعَلُّقُهُ بِقَبْلِ إِشَارَةِ إِلَى التَّصْوِيرِ بِمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبَذْعَةٌ احْتِرَازًا عَمَّنْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ بِقَوْلِهِ فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ الْخ لَكِنْ الْمُتَبَادَّرُ تَعَلُّقُهُ

ولو قال: ولا نية له ثلاثاً بمعضهن للسنّة وبعضهن للبدعة اقتضى التشطير فيقع إثنتان حالاً،
والثالثة في الحالة الأخرى

بالأولى قوله أما لو قال أرذت حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ إلخ وبالثانية قوله أو عَكْسَهُ وَحَيْثُ قَدْ يُنْظَرُ فِي التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ الْوُقُوعُ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا لِتَأَخُّرِ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُفَسِّرِ بِهِمَا، وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: أَوْ عَكْسَهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ قَالَ أَرَذْتُ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ فَإِنَّهُ وَاقِعٌ وَاقِعُهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ مَثَلًا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ قَالَ أَرَذْتُ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ لِكُونِهَا ثَلَاثًا أَيْ لِأَمْرِ اقْتَضَى حُسْنَ كَوْنِهِ ثَلَاثًا، وَقُبْحُهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ مَثَلًا، وَعَلَى الْوُجْهَيْنِ فَقَدْ لَا تَكُونُ حَائِضًا مَثَلًا فِي الْحَالِ فَيَتَأَخَّرُ الْوُقُوعُ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ فِي الرِّوَضَةِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَقْبُذْ بِالْأَوَّلَى مَعَ التَّمْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ فَإِنَّ كَانَ مُرَادُهُ التَّمْلِيلُ بِذَلِكَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ تَعَيَّنَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فَلْيَحَرِّزْ أَهْلُ سَمِ اقُولُ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ إِحْتِمَالٍ تَعَلُّقِهِ بِقَبْلِ إِشَارَةِ إِلَى التَّصْوِيرِ إلخ مُوَافِقٌ لِصَنِيعِ النَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ لَكِنْ قَضِيَّةٌ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالرَّوْضِ كَمَا مَرَّ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَبْلِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلَى قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ قَالَ أَيْ فِي قَوْلِهِ لِذَاتِ الْأَقْرَاءِ سُنَّةٌ بِدْعَةٌ إلخ أَرَذْتُ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ إلخ احْتِرَازًا عَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ وَيَقُولُهُ: عَكْسَهُ الْمُرَادُ بِهِ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ، أَيْ: الْحُسْنُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ فَإِنَّهُ وَاقِعٌ وَاقِعُهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ، وَأَنَّ التَّمْلِيلَ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ ضَرَرَ إلخ رَاجِعٌ لِلصُّورَةِ الْأَوَّلَى فَقَطُّ فَيُقْبَذُ كَلَامُهُ عَدَمَ الْقَبُولِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: أَوْ عَكْسَهُ فِيمَا إِذَا تَأَخَّرَ الْوُقُوعُ بِأَنَّهُ كَانَتْ فِي حَالِ السُّنَّةِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ حَيْثُ اسْتَقَطُوا قَوْلَهُ أَوْ عَكْسَهُ كَمَا مَرَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ: وَلَا نِيَّةَ لَهُ ثَلَاثًا) وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ خَمْسًا بَعْضُهُنَّ لِلْسُّنَّةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا فِي الْحَالِ أَخَذًا بِالتَّشْطِيرِ وَالتَّكْمِيلِ أَوْ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ طَلَقَةً لِلْسُّنَّةِ وَطَلَقَةً لِلْبِدْعَةِ وَقَعَ طَلَقُهُ فِي الْحَالِ، وَفِي الْمُسْتَعْتَبِلِ طَلَقَةً أَوْ طَلَقْتَكَ طَلَاقًا كَالْتَّلَاجِ أَوْ كَالْتَّلَاجِ وَقَعَ حَالًا وَيَلْغُو التَّشْبِيهُ الْمَذْكُورُ أَهْلُ نَهَايَةِ زَادَ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ: وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا بَعْضُهُنَّ لِلْسُّنَّةِ وَسَكَتَ، وَهِيَ فِي حَالِ السُّنَّةِ أَوْ الْبِدْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ وَاقِعٌ فَقَطُّ أَوْ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ لِلْسُّنَّةِ وَبِالدُّعَا وَقَعَ الطَّلَقَتَانِ فِي الْحَالِ هـ فَوَدَّ: (اقتضى التشطير) أَيْ: إِذَا كَانَتْ ذَاتُ أَقْرَاءٍ، وَإِلَّا كَالصَّغِيرَةِ طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ثَلَاثًا رَوْضٌ وَمُغْنِي.

بقوله: تَأَخَّرَ الْوُقُوعُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلَى قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ قَالَ أَرَذْتُ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ إلخ وبالثانية قوله: أَوْ عَكْسَهُ وَحَيْثُ قَدْ يُنْظَرُ فِي التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ: فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ الْوُقُوعُ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا لِتَأَخُّرِ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُفَسِّرِ بِهِمَا، وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: أَوْ عَكْسَهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ قَالَ أَرَذْتُ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ فَإِنَّهُ وَاقِعٌ وَاقِعُهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ مَثَلًا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ قَالَ أَرَذْتُ حُسْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ لِكُونِهَا ثَلَاثًا أَيْ لِأَمْرِ اقْتَضَى حُسْنَ كَوْنِهِ ثَلَاثًا، وَقُبْحُهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ مَثَلًا، وَعَلَى الْوُجْهَيْنِ فَقَدْ لَا تَكُونُ حَائِضًا مَثَلًا فِي الْحَالِ فَيَتَأَخَّرُ الْوُقُوعُ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ فِي الرِّوَضَةِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَقْبُذْ بِالْأَوَّلَى مَعَ التَّمْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ فَإِنَّ كَانَ مُرَادُهُ التَّمْلِيلُ بِذَلِكَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ تَعَيَّنَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فَلْيَحَرِّزْ.

فإن أراد غير ذلك عُمِلَ به ما لم يَرُدْ طَلَقُهُ حَالاً وَثْنَتَيْنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّهُ يُدَيَّنُ. (ولا يَحْرُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ) الثَّلَاثِ لِأَنَّ (عَوْنِمَزَ الْمَجْلَانِي لَمَّا لَا عَنَ امْرَأَتِهِ طَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَهُ ﷺ بِحَرَمَتِهَا عَلَيْهِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فَلَوْ حُرِّمَ لَنَهَاهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ مُتَعَدِّدًا بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ، وَمَعَ اعْتِقَادِهَا بِحُرْمِ الْجَمْعِ عِنْدَ الْمُخَالِفِ، وَمَعَ الْحَرَمَةِ بِجَبِّ الْإِنْكَارِ عَلَى الْعَالِمِ، وَتَعْلِيمِ الْجَاهِلِ، وَلَمْ يُوجَدَا فَذُلَّ عَلَى أَنْ لَا حَرَمَةَ، وَقَدْ فَعَلَهُ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَفْتَى بِهِ آخَرُونَ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ ذَلِكَ أَمَّا وَقُوعُهُنَّ مُتَعَلِّقَةً كَانَتْ أَوْ مُنَجَّزَةً فَلَا خِلَافَ فِيهِ يُفْتَدَى بِهِ، وَقَدْ شَتَّعَ أَيْمَةُ الْمَذَاهِبِ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهِ، وَقَالُوا: اخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ لَا يُقْبَأُ بِهِ فَأَفْتَى بِهِ وَاقْتَدَى بِهِ مَنْ أَضْلَهُ اللَّهُ وَخَذَلَهُ، وَأَمَّا خَبَرُ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتْنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا مَا كَانُوا فِيهِ عَلَى أَنَاةٍ فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَنْضَاهُ عَلَيْهِمْ)

• فَوَدَّ: (فإن أراد غير ذلك إلخ) عبارة المُغْنِي وَشَرَحَ الرَّزُّوسِي فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ إِيقَاعَ طَلَقٍ فِي الْحَالِ وَطَلَقَتَيْنِ فِي الْحَالِ الثَّانِي صُدِّقَ بِمَعْنَاهُ، وَلَوْ أَرَادَ إِيقَاعَ بَعْضِ كُلِّ طَلَقٍ فِي الْحَالِ وَقَعَ الثَّلَاثُ فِي الْحَالِ بِطَرِيقِ التَّكْمِيلِ اهـ. • فَوَدَّ: (غير ذلك) أي: غير التَّشْطِيرِ اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (الثَّلَاثُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا غَيْرُ مُسْلِمٍ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ). • فَوَدَّ: (لِأَنَّ هُوْنِمَزَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنْتَ غَيْرُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ)، وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ صَحِيحٌ) إِلَى: (وَقَالَ). • فَوَدَّ: (هُوْنِمَزَ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ أَلْفٍ فَلْيَحْرُرْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ. • فَوَدَّ: (بَحْرَمَتِهَا عَلَيْهِ) أي: بِأَنَّهَا بَانَتْ بِاللَّعَانِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ الْإِلَاحُ) بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا ذَكَرَ دَلِيلُ الْإِزْمَاعِي لَا تَحْقِيقِي. • وَفَوَدَّ: (وَقَدْ فَعَلَهُ الْإِلَاحُ) لَا حُجِّيَّةَ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ بِإِجْمَاعِ مِنْهُمْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَمَعَ اعْتِقَادِهَا) أي: بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ وَالتَّائِيثِ بِإِغْيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَتَعْلِيمِ الْجَاهِلِ) عَطَفَ عَلَى الْإِنْكَارِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَوْجَدَا) أي: الْإِنْكَارُ وَالتَّعْلِيمُ. • وَفَوَدَّ: (فَذُلَّ) أي: عَدَمُ وَجُودِهِمَا. • فَوَدَّ: (أَمَّا وَقُوعُهُنَّ) أي: الثَّلَاثِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فَلَا خِلَافَ فِيهِ يُفْتَدَى بِهِ الْإِلَاحُ) عبارة النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَهُوَ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ، وَلَا اِغْتِيَارَ بِمَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الشَّيْخَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ مِنْ وَقُوعِ وَاحِدَةٍ فَقَطَّ، وَإِنْ اخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْإِلَاحُ. • فَوَدَّ: (اخْتَارَهُ) أي: مَا قَالَهُ الْمُخَالِفُ مِنْ وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ وَقَالَ الْكُرْدِي أي اخْتَارَ الْخِلَافَ اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا غَيْرُ مُسْلِمٍ الْإِلَاحُ) عبارة الْمُغْنِي وَاحْتَجَّوْا بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ الطَّلَاقَ الْإِلَاحُ وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ أَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ أَحَدُهُمَا الْإِلَاحُ. • فَوَدَّ: (وَاحِدَةً) خَبَرٌ كَانَ. • فَوَدَّ: (قَدْ اسْتَعَجَلُوا مَا كَانُوا فِيهِ عَلَى أَنَاةٍ) أي: قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ أي: مُهْلَةٌ اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَاةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِكَانُوا اهـ س م. • فَوَدَّ: (فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ) جَوَابُ

• فَوَدَّ: (فإن أراد غير ذلك) أي: كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا ثِنْتَيْنِ حَالاً وَوَاحِدَةً فِي الْآخَرَى. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَاةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِكَانُوا.

فجوابه أنه فيمن يفرق اللفظ فكأنوا أولاً يصدّقون في إرادة التأكيد ليدانتهم فلما كثرت الأحلاط فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث عليهم قال الشبكي كالمصنّف هذا أحسن الأجوبة انتهى، وهو عجيب. فإن صريح مذهبه تصديق مريد التأكيد بشرطه، وإن بلغ في الفسق ما بلغ بل قال بعض المحققين: أحسنها أنهم كانوا يعتادونه طلقة ثم في زمن عمر استعجلوا وصاروا يوقعونه ثلاثاً فعاملهم بقضيته، وأوقع الثلاث عليهم فهو إخبار عن اختلاف عادة الناس لا عن تغيّر حكم في مسألة واحدة انتهى، وأنت خبير بعدم

لو مَحذوف أي لكان حقاً اهـ كُردي. ٥. فؤد: (فجوابه إلخ) عبارة شرح مُسلم فاختلف العلماء في جوابه فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق، ولم يتو تأكيداً، ولا استينافاً يُحكّم بوقوع طلقةٍ لِقَلَّةِ إرادتهم الاستيناف بذلك فحِيلَ على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان زمن عمر رضي الله تعالى عنه وكثُر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستيناف بها حِيلَتْ عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في هذا العصر اهـ ولا يخفى أنه غير ما ذكره الشارح وسألم عن إشكاليه الآتي. ٥. فؤد: (فجوابه) أي: خبر مُسلم أنه أي خبر مُسلم اهـ كُردي. ٥. فؤد: (يصدّقون) بيناء المفعول اهـ سم. ٥. فؤد: (وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب؛ لأن المراد أن هذا أحسن الأجوبة في دفع الإشكال، وإن لم يوافق الشافعي السيّد عمر رضي الله عنه فيما أدى إليه اجتهاده من عدم التصديق، ولا يقال هو إجماعٌ فيلزم الشافعي القول به؛ لأننا نمنع أنه إجماع بل هو اجتهاد من السيّد عمر رضي الله تعالى عنه سكت عليه من سكت؛ لأنه لم يقم عنده دليل واضح على خلافه، ولا يلزم منه موافقته فيه فليُتأمل اهـ سم. ٥. فؤد: (بشرطه) وهو عدم الفصل. ٥. فؤد: (إنهم كانوا يفتادونه إلخ) معناه كان الطلاق الثلاث الذي يوقعونه الآن دفعةً إنما كان في الزمن الأول يوقعونه واحدة فقط واعتَمَدَ هذا الجواب الشيخ علاء الدين البخاري الحنفي، وقال: إن التصّ مُشيرٌ إلى هذا من لفظ الاستعجال يعني أنه كان للناس أناة أي مهلة في الطلاق فلا يوقعون إلا واحدة واحدة فاستمجل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعةً واحدة، وأما إذا كان معنى الحديث أن لإيقاع الثلاث دفعةً واحدة كان في الزمن الأول إنما يقع واحدة وهكذا في الزمن الثاني قبل التثنية فما الذي استمجلوه اهـ مُعني وبذلك يتدفع قول الشارح الآتي وأنت خبير إلخ. ٥. فؤد: (يفتادونه إلخ) أي: اعتادوا التلطيق واحدة اهـ سم. ٥. فؤد: (يوقعونه ثلاثاً) يعني يوقعون الثلاث دفعةً واحدة. ٥. فؤد: (فهو إلخ) أي: خبر

٥. فؤد: (يصدّقون) هو بالبناء للمجهول. ٥. فؤد: (وهو عجيب) لك أن تقول: ليس بعجيب؛ لأن المراد أن هذا أحسن الأجوبة في دفع الإشكال، وإن لم يوافق الشافعي السيّد عمر فيما أدى إليه اجتهاده من عدم التصديق، ولا يقال هو إجماعٌ فيلزم الشافعي القول به؛ لأننا نمنع أنه إجماع بل هو اجتهاد من السيّد عمر رضي الله تعالى عنه سكت عليه من سكت؛ لأنه لم يقم عنده دليل واضح على خلافه، ولا يلزم منه موافقته فيه فليُتأمل. ٥. فؤد: (إنهم كانوا يفتادونه طلقةً) أي: اعتادوا التلطيق واحدة.

مُطَابَقَتُهُ لِلظَّاهِرِ الْمُتَبَادَّرِ مِنْ كَلَامِ عَمْرِ لَا سِيَّما مَعَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّلَاثُ إِلَى آخِرِهِ فَهُوَ تَأْوِيلٌ بِمَعْنَى لَا جَوَابَ حَسَنٌ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَحْسَنَ، وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ يُجَابَ بِأَنْ عَمْرٌ لَمَّا اسْتَشَارَ النَّاسَ عِلْمَ فِيهِ نَاسِخًا لِمَا وَقَعَ قَبْلَ فَعْمَلٍ بِقَضِيَّتِهِ، وَذَلِكَ النَّاسِخُ إِمَّا خَبَرٌ بَلَّغَهُ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ نَصٍّ، وَمَنْ ثَمَّ أَطْبَقَ عُلَمَاءُ الْأُمَةِ عَلَيْهِ، وَإِجْبَارُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِإِيَّانِ أَنَّ النَّاسِخَ إِمَّا عُرِفَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ مِنْ وَفَاتِهِ عليه السلام قَالَ الشُّبْكِيُّ وَابْتَدَعَ بَعْضُ أَهْلِ زَمَانِنَا أَيْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْبِرُّ بْنُ جَمَاعَةَ: إِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ التَّعْلِيلُ بِالطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ لَمْ يَجِبْ بِهِ إِلَّا كُفَّارَةُ يَمِينٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ، وَمَعَ عَدَمِ حُرْمَةِ ذَلِكَ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى مِنَ التَّفْرِيقِ عَلَى الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهَرِ لِيَتِمَّكَنَ تَدَاوُلُكَ نَذِيرُهُ إِنْ وَقَعَ بِرَجْعَةٍ أَوْ تَجْدِيدٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: الثَّلَاثُ مَا لَوْ أَوْقَعَ أَرْبَعًا فَلَانَّهُ يَحْرُمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الرُّوْبَانِيِّ إِنَّهُ يُعَزَّرُ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ تَعَاطَى نَحْوَ عَقْدِ فَايِدٍ، وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ وَتُوزَعُ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ لثَلَاثًا) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ (أَوْ لثَلَاثًا لِلشَّيْءِ وَقَسَرَ) فِي

ابْنِ عَبَّاسٍ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ يُجَابَ بِأَنْ الْخ) أَطَالَ شَرْحُ مُسْلِمٍ فِي رَدِّ الْجَوَابِ بِأَنْ ذَلِكَ كَانَ ثُمَّ نَسِخَ إِلَى أَنْ قَالَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ قِيلَ فَلَمَّا تَلَمَّ النَّسِخُ إِمَّا ظَهَرَ لَهُمْ فِي زَمَنِ عَمْرٍ قُلْنَا هَذَا غَلَطٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْخَطِإِ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ لَا يَشْتَرِطُونَ انْتِفَاضَ الْمَضَرِّ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ ه. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الْإِجْمَاعُ. ه. قَوْلُهُ: (قَالَ الشُّبْكِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَخَرَجَ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ) إِلَى فَقَالَ وَدَخَلَ فِي حِكَايَةِ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ بِمَا نَصَّهُ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُتَجَرِّأً أَوْ مُعَلَّقًا، وَقَدْ وَجَدْتُ صِفَتَهُ خَلِيفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ خَلِيفٍ قَالَ الشُّبْكِيُّ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ الْخ) أَيْ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ. ه. قَوْلُهُ: (فَقَالَ الْخ) عَطَفُ تَفْسِيرٍ عَلَى قَوْلِهِ ابْتَدَعَ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ) أَيْ: بِأَنْ قَصَدَ الْحَثُّ أَوْ الْمَنْعُ أَوْ تَحْقِيقُ الْخَيْرِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ وَهَذِهِ بَدْعَةٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَعَ هَذِهِ حُرْمَةِ ذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ وَكَمَا لَا يَحْرُمُ جَمْعُهَا لَا يُكْرَهُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ يُسْنُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى طَلْقَةٍ فِي الْقُرْءِ لِذَاتِ الْأَقْرَاءِ، وَفِي الشَّهْرِ لِذَاتِ الْأَشْهَرِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الرَّجْعَةِ أَوْ التَّجْدِيدِ إِنْ نَدِمَ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُفَرِّقِ الطَّلَاقَاتِ عَلَى الْإِيَّامِ، وَيُفَرِّقِ عَلَى الْحَائِلِ طَلْقَةً فِي الْحَالِ وَيُرَاجِعْ، وَأُخْرَى بَعْدَ التَّفَاسِّ وَالثَّالِثَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ مِنَ الْحَيْضِ ه. ه. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ أَوْقَعَ أَرْبَعًا) أَيْ: فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ ه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (فَلَانَّهُ يَحْرُمُ) وَقَوْلُهُ: (إِنَّهُ يُعَزَّرُ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُنْفِيُّ فِيهِمَا عِبَارَةُ سَمِ الْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ، وَلَا تَغْزِيرَ م. ه. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي الْبَيْعِ ه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ الْأَخْوَالُ) فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَعِنْدَنَا لَا سَنَةَ فِي التَّفْرِيقِ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى: (وَلَهُ لَا تُنْكِنُكَ)، وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيَنْدِينُ) فِي النَّهَايَةِ.

ه. قَوْلُهُ: (فَلَانَّهُ يَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُعَزَّرُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ، وَلَا تَغْزِيرَ م. ر.

الصورتين (بتفريقها على أقراء لم يقبل) ظاهراً؛ لأنه خلاف ظاهر لفظه من وقوعه دفعة في الأولى، وكذا في الثانية إن كانت طاهراً وإلا فحين تطهر، وعندنا لا سنة في التفريق (إلا بمن يعتقد تخريم الجمع) أي جمع الثلاث في قرء واحد كالمالكى فإذا رفع لشافعي قبله ظاهراً في كل من تينك صورتين خلافاً لمن خصه بالثانية؛ لأن ظاهر حاله أنه لا يفعل محرماً في معتقده (الأصح أنه) أي من لا يعتقد ذلك (لهن)؛ لأنه لو وصل ما يدعيه باللفظ لانتظم ومعنى التدين أن يقال لها حرمت عليه ظاهراً وليس لك مطاوعته إلا إن غلب على ظنك صدقه بقرينة أي وحينئذ يلزمها تمكينه، ويحرم عليها التور، ويفرق بينهما القاضي من غير نظير لتصديقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فإن قلت: لو أقرت لرجل بالزوجية فصدقها لم يفرق بينهما، وإن كذبها الولي والشهود فهل كان هنا كذلك قلت يفرق بأن ثم لم نعلم مايقا يستند إليه في التفريق، وهنا علمنا مايقا ظاهراً أراداً رفعه بتصادقهما فلم ينظر إليه، وله لا تمكنك منها، وإن حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى إن صدقت قال الزايعي: وهذا معنى قول الشافعي رحمه الله له الطلب، وعليها الهرط، ولو استوى عندها صدقه وكذبه كره لها تمكينه، وإن ظننت كذبه حرماً عليها تمكينه، ولا تتغير هذه الأحوال بحكم قاض بتفريق، ولا يمدمه تعويلاً على الظاهر فقط لما يأتي أن محل نفوذ حكم الحاكم باطلاً إذا وافق ظاهر الأمر باطله، ولها إذا كذبته أن تنكح بعد العدة من لم يصدق

• فود: (وعندنا لا سنة في التفريق) في هذا لئني أدنى شيء مع قوله السابق: هو خلاف الأولى من التفريق اه سم أقول: ومخالفته ظاهرة مع ما قدمنا هناك عن المعنى والزوض مع شرحه. • فود: (فلماذا رفع الشافعي إلخ) عبارة المعنى والنهاية قضية كلام المصنف عزود الإيشاء إلى صورتين، وهو كذلك خلافاً إلخ. • فود: (وليس لك مطاوعته إلا إن غلب إلخ) تأمل هذا الحضر مع قوله الآتي: ولو استوى إلخ والعبارة الجامعة أن يقال: إن غلب على ظنك صدقه وجب تمكينه، وإن شككت على السوية كره، وإن ظننت الكذب حرماً اه سيد عمر. • فود: (وله) عطف على لها اه سم. • فود: (وهذا إلخ) أي: ما تقدم من معنى التدين وكان ينبغي تأخيرها إلى تمام المعنى. • فود: (بحكم قاض إلخ) أي: لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهراً، وحكم بقبوله وتمكينه اه سم والزوض مع شرحه. • فود: (تعويلاً على الظاهر) أي: ظاهر الحكم، وهذا علة لتغير هذه إلخ. • فود: (لما يأتي إلخ) علة ولا تتغير هذه إلخ. • فود: (إذا كذبته) أي: غلب على ظنك كذبه.

• فود: (وعندنا لا سنة في التفريق) في هذا لئني أدنى شيء مع قوله السابق: هو خلاف الأولى من التفريق. • فود: (وليس لك مطاوعته إلا إن غلب إلخ) تأمل هذا الحضر مع قوله الآتي: ولو استوى إلخ. • فود: (وله) عطف على لها. • فود: (ولا تتغير هذه الأحوال بحكم قاض) لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهراً أو حكم بقبوله وتمكينه.

الزوج لا مَنْ صَدَقَهُ ولو بعدَ الحكم بالفرقة. (وَيَذْنُ مَنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَقَالَ: أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ) لِمَا مَرَّ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى ذَلِكَ ظَاهِرًا إِلَّا لِتَخْلِيْفِ خَصْمِهِ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْيَمِينَ لَوْ رُدَّتْ خَلَفَ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ، وَقِيلَ مِنْهُ ظَاهِرًا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الرَّدِّ أَنَّهُ كَالْإِقْرَارِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ تَصْدِيقَهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ، وَخَرَجَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يُدَيَّنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينَ جُمْلَةً فَيُنَاقِي لَفْظَهَا مُطْلَقًا، وَالتَّيَقُّنُ لَا تُوَثِّرُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ التَّعْلِيْقَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ بَلْ تُخَصِّصُهُ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ مَا لَوْ قَالَ مَنْ أَوْقَعَ الثَّلَاثَ: كُنْتُ طَلَّقْتُ قَبْلَ ذَلِكَ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ رَفْعَ الثَّلَاثِ مِنْ أَصْلِهَا، وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ عَدِيدِ نَعْسٍ كَأَرْبَعَتِكُنَّ طَوَالِي، وَأَرَادَ إِلَّا فَلَانَةً أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَأَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً بِخِلَافِ نِسَائِي

• فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ لَا مَنْ صَدَقَهُ أَي: وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْكِحَهُ، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْفُرْقَةِ أَي: خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ أَهْرَاشِي.

• فَوُدَّ (نِسِي): (وَيَذْنُ) أَي: أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ أَهْمُنِي.

• فَوُدَّ (مَنْ قَالَ الْخ) سَوَاءٌ قَالَهُ مُتَّصِلًا لِلْيَمِينَ أَوْ مُتَفَصِّلًا عَنْهَا أَهْرَاشِي. • فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ الْأَصَحِّ أَنَّهُ يُدَيَّنُ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ غَايَةَ الرَّدِّ) أَي: الْيَمِينَ الْمَزْدُودَةَ. • فَوُدَّ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ) أَي: أَيْضًا فِي شَرْحِ أَنَّهُ يُدَيَّنُ. • فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (فَلَا يُدَيَّنُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) فِي الْمُعْنَى. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: مِنْ كُلِّ وَجْهِ. • فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ مُنَاقَاةِهَا لِلْفُظِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

• فَوُدَّ: (فَإِنَّهَا) أَي: بَقِيَّةُ التَّعْلِيْقَاتِ أَهْرَاشِي. • فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَمَّيْتُ بِهِ.

• فَوُدَّ: (مَا لَوْ قَالَ الْخ) عَدَمُ الْقَبُولِ هُنَا بَاطِنًا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ سَمَّيْتُ عَلَى حُجِّ أَهْرَاشِي أَقُولُ، وَقَوْلُهُ: فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: وَلَعَلَّهُ الْخ يُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي النِّكَاحِ فِي مَبْنَحِ شَاهِدِيهِ فِي شَرْحِ أَوْ اتَّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ. • فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْخ) أَي: ادَّعَى إِرَادَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ. • فَوُدَّ: (كَأَرْبَعَتِكُنَّ طَوَالِي الْخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَرْبَعَتِكُنَّ طَوَالِي إِلَّا فَلَانَةً فَمُقْتَضَى كَلَامِ الزَّوْجَةِ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمْتُ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ مِنْ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمُعَيَّنِ م ر أَهْرَاشِي. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نِسَائِي) وَالْفَرْقُ أَنَّ أَرْبَعَتِكُنَّ لَيْسَ مِنَ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَهُ عَدَدٌ مَحْصُورٌ، وَشَرَطُ الْعَامِّ عَدَمُ الْحَضَرِ بِاِغْتِيَابِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَنِسَائِي، وَإِنْ كَانَ مَحْصُورًا فِي الْوَاقِعِ لَكِنْ لَا دَلَالَةَ لَهُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ عَلَى عَدِيدِ أَهْرَاشِي.

• فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) أَي: وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا لَوْ قَالَ الْخ عَدَمُ الْقَبُولِ هُنَا بَاطِنًا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. • فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ عَدِيدِ نَعْسٍ الْخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَرْبَعَتِكُنَّ طَوَالِي إِلَّا فَلَانَةً فَمُقْتَضَى كَلَامِ الزَّوْجَةِ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ

وبالثاني نية من وثاق؛ لأنه تأويل وصرف اللفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كأزدت طلاقاً لا يقع أو إن شاء الله أو إن لم يشأ أو إلا واحدة بعد ثلاثاً أو إلا فلانة بعد أربعين لم يدين، أو ما يقيده أو يصرفه لمعنى آخر أو يخصصه كأزدت إن دخلت أو من وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أو نسائي دئ، وإنما ينفعه قصده ما ذكرنا باطناً إن كان قبل فراغ اليمين فإن حدث بعده لم ينفذه كما مر في الاستثناء ولو زعم أنه أتى به وأسمع نفسه، فإن صدقته فذاك، وإلا خلعت وطلقت كما لو قال غداً حاضراً: إنه لم يأت بها؛ لأنه نفى محصور، ولا يقبل قولها، ولا قولها لم نسمعه أتى بها بل يقبل قوله: بيمينه؛ لأنه لم يكذب أي أما لو كذب صريحاً فإنه يحتاج للبيئة، ولو خلف مشيراً لنفسه ما قيمة هذا دزهم، وقال نويت بل أكثر صدق ظاهراً كما أفتى

• قوله: (وبالثاني) وهو بقية التعليلات اهـ ش. • قوله: (نية من وثاق) وهل مثله علي الطلاق، وأراد من ذراعي مثلاً، أو يفرق فيه نظراً، وقد أجاب م. ر. على البدهي بأنه لا يدين فيه كما في إرادة إن شاء الله بجوامع رفع الطلاق بالكلية فليأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية أيضاً سم على حجج اهـ ش. عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نفسها: الحق أنه لا يظهر تفاوت بين من ذراعي وبين من وثاق اهـ. • قوله: (والحاصل إلخ) عبارة الزوج والضايط أنه إن قسر بما يرفع الطلاق فقال أزدت طلاقاً لا يقع أو إن شاء الله أو يخصصه بعدد كطلقتك ثلاثاً، وأراد إلا واحدة أو أربعين، وأراد إلا فلانة فلا يدين انتهت اهـ. رشيدى. • قوله: (وإنما ينفعه إلخ) كذا في المفتي. • قوله: (ولو زعم) أي: قال: وقوله: أنه أتى به أي ما ذكر عبارة النهاية بها اهـ قال ع ش قوله: إنه أتى بها إلخ أي بالمشيئة خرج به ما لو قال أتيت بقولي إن دخلت الدار أو تحو فأنكرت فإنه المصدق دونها كما قدمناه في الإسناء عن سم اهـ وأقره الرشيدى. • قوله: (ولاً) أي: بأن أنكرت أنه أتى به اهـ سم. • قوله: (كما لو قال هذان إلخ) انظر: التشبيه راجع لماذا؟ وهل الصورة أن العدلين شهدا عند القاضي أو أخبرا فقط اهـ رشيدى أقول الظاهر أن مرجع التشبيه قوله خلعت إلخ وأن الصورة أنهما شهدا عند القاضي، والمعنى يثبت الطلاق عند الإنكار بالحلف كما يثبت بشهادة عدلين حاضرين أنه إلخ. • قوله: (قولها) أي: الزوجة، ولا قولها أي العدلين. • قوله: (لأنه إلخ) عبارة النهاية أنه إلخ بإسقاط اللام. • قوله: (لم يكذب) ببناء المفعول من التفعيل، وكذا قوله كذب. • قوله: (ما قيمة هذا دزهم) هو المخولف عليه.

ويؤيده ما تقدم في باب الإقرار من صحة الإسناء من المعين م. ر. • قوله: (وبالثاني نية من وثاق إلخ) هل مثله علي الطلاق وأراد من ذراعي مثلاً أو يفرق؟ فيه نظراً، وقد أجاب م. ر. على البداهة بأنه لا يدين فيه كما في إرادة إن شاء الله بجوامع رفع الطلاق بالكلية فليأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية. • قوله: (ولاً) أي: بأن أنكرت أنه أتى به.

به أبو رزعة؛ لأن اللفظَ محتملُهُ، وإن قامت قرينةٌ على أن مراده بل أقل؛ لأن التَّيَّةَ أقوى من القرينة. (ولو قال: نسائي طوالت أو كل امرأة لي طالق، وقال أزدت بعضهن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهراً؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ من المصوم بل يُدْهِنُ لاحتماله (إلا بقرينة بأن) أي كأن

﴿قول (سنن): (بعضهن) يُشِيرُ بِفَرْضِ المسألة فيمن له غير المُخَاصِمَةِ فلو لم يكن له غيرها طَلَّقَتْ كما بَحَثَهُ بعضُهم أي الزَّكَشِيُّ قياساً على ما لو قال كل امرأة لي طالق إلا عَمْرَةً، ولا امرأة له غيرها فإِنها تَطْلُقُ كما في الرُّضَةِ وأصلها عَن فتَاوى القفال وأقره بخلاف قوله: النساء طوالت إلا عَمْرَةً، ولا امرأة له غيرها، والفرق أنه في هذه الصورة لم يُصِفِ النِّسَاءَ لِنَفْسِهِ اه مُغْنِي وَيُفْلَهُ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ عَقِبَ وَأَقْرَاهُ قَوْلُهُ لَكِن ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ بِخِلَافِهِ لَوْ جُودَ الْقَرِينَةُ هُنَا أَي حَيْثُ نَوَاهَا اه. وَفِي سَمِ بَعْدَ إِطْلَاقِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّكَشِيِّ مَا نَفَّسَهُ وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتُنَا نَظِيرَ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ فَالْوَجْهُ فِيهَا خِلَافٌ هَذَا الَّذِي قَالَ الزَّكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ ذِي الزَّوْجَةِ وَذِي الزَّوْجَاتِ، وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: لَكِن ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ إلخ مُتَمَتِّدٌ اه.

﴿قول (سنن): (فالصحيح أنه لا يقبل ظاهراً إلا بقرينة) هذا التفصيل يجري في كل موضع قلنا: إنه يُدْهِنُ فيه كما صَرَّحُوا بِهِ فِيمَا إِذَا قَالَ طَلَّاقًا مِنْ وَثَاقٍ إِنْ كَانَ حَلَّهَا مِنْهُ قَبْلَ، وَإِلَّا فَلَا اه مُغْنِي. ﴿قوله: (لأنه

﴿قوله في (سنن): (وقال أزدت بعضهن) قال الزَّكَشِيُّ: تَصْوِيرُهُمُ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: أَزْدَتْ بَعْضَهُنَّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْفَرْضَ فِيمَا إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْرُ الْمُخَاصِمَةِ فلو لم يكن له وأراد الإِسْتِثْنَاءَ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ تَطْلُقَ كَمَا لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ طَالِقٌ إِلَّا عَمْرَةً، وَلَا امْرَأَةً لَهَا سِوَاهَا فَإِنَّمَا تَطْلُقُ كَمَا تَقْلَاهُ عَن فتَاوى القفال قال: بخلاف النساء طوالت إلا عَمْرَةً وَلَا امْرَأَةً لَهَا سِوَاهَا، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يَصِفْهُنَّ إِلَى نَفْسِهِ وَأَقْرَاهُ وَيُحْتَمَلُ هُنَا الْوُقُوعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِسْتِثْنَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْمَمْلُوكِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَّاقَ عَمْرَةٍ فَكَانَتْ اسْتِثْنَاءُ مِنْ نَفْسِهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ اه كَلَامُ الزَّكَشِيِّ وَأَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ، وَقَالَ: أَزْدَتْ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ أَنَّهُ قَالَ أَزْدَتْ بِقَوْلِي نِسَائِي طَوَالَتْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي فَقَوْلُهُ طَالِقٌ إِنَّمَا رَبَطَهُ بِقَوْلِهِ: نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ بَعْدَ تَقْيِيدِهِ نِيَّةً بِغَيْرِ الْمُخَاصِمَةِ فَهُوَ نَظِيرُ مَا قَالَ السُّبْكِيُّ فِي قَوْلِ ذِي الزَّوْجَةِ الْوَاحِدَةِ نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي غَيْرِكَ طَالِقٌ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الإِسْتِثْنَاءِ أَضْنَى غَيْرِكَ عَلَى قَوْلِهِ طَالِقٌ مِنْ أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْبِطِ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ: نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي إِلَّا بَعْدَ تَقْيِيدِهِ بِغَيْرِ الْمُخَاصِمَةِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهَذَا الْقَيْدِ بَلْ نَوَاهُ فَاحْتِجَّ فِي قَبُولِهِ ظَاهِرًا إِلَى قَرِينَةٍ وَهُنَاكَ صَرَّحَ بِهِ فَعَمِلَ بِهِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخِّرَ أَدَاةُ الإِسْتِثْنَاءِ فَقَالَ: كُلُّ نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ غَيْرِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتُنَا نَظِيرَ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ فَالْوَجْهُ فِيهَا خِلَافٌ هَذَا الَّذِي قَالَ الزَّكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ ذِي الزَّوْجَةِ وَذِي الزَّوْجَاتِ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَا بِأَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ وَأَرَادَ الإِسْتِثْنَاءَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَّغَّرِ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ بِقَوْلِهِ نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ بَلْ أَطْلَقَ ذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ تَلَفُّظِهِ بِقَوْلِهِ طَالِقٌ نَوَى حَيْثُ إِسْتِثْنَاءَ الْمُخَاصِمَةِ، وَهَذَا هُوَ نَظِيرُ مَا نَظَرُ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

﴿قوله في (سنن): (فالصحيح أنه لا يقبل ظاهراً).

(خاصته وقالت) له (تزوَّجت) علي (فقال) في إنكاره المُتَّصِل بكلامها أخذًا مما يأتي (كلُّ امرأةٍ لي طالقٌ، وقال أرذت غيرَ المُخاصِمة) لِظُهُورِ صِدْقِهِ حينئذٍ، وقيل: لا يُقْبَلُ مُطْلَقًا، ونَقْلَاهُ عن الأكثرين ومثُل ذلك ما لو أرادت الخروج لِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ فقال: إن خَرَجْتُ اللَّيْلَةَ فَأَنْتَ طالقٌ فخرجت لغيره، وقال لم أَقْصِدْ إِلَّا مُنْعَهَا مِنْ ذَلِكَ الْمُتَّصِلِ فَيُقْبَلُ ظَاهِرًا لِلْقَرِينَةِ وَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي الْإِيمَانِ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: كُلَّمْ زَيْدًا الْيَوْمَ فَقَالَ: لَا كُلَّمْتَهُ وَتَوَى الْيَوْمَ قُبْلِي ظَاهِرًا أَيْ لِلْقَرِينَةِ أَيْضًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهَا لَوْ قَالَ لَا أَذْخُلُ دَارَ زَيْدٍ، وَقَالَ أَرَذْتُ مَا يَسْكُنُهُ دُونَ مَا يَمْلِكُهُ لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا أَيْ لِعَدَمِ الْقَرِينَةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَهُوَ يَجْلُهَا مِنْ وَثَاقِي أَنْتَ طالقٌ وَقَالَ أَرَذْتُ مِنْ وَثَاقِي لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِلْقَرِينَةِ وَقَيَّدَ الْمُتَوَلَّى مَسْأَلَةَ الرُّوضَةِ بِمَا إِذَا وَصَلَ خِلْفَهُ بِكَلَامِ التَّسَابِيلِ، وَإِلَّا لَمْ تَنْفَعِهُ التَّيَقُّنُ أَيْ لَأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ حِينَئِذٍ، وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الطُّوْلِ وَالْقِصْرِ بِالْفُرْقِ، وَأَنَّهُ هُنَا أَوْسَعُ مِنْهُ بَيْنَ إِبْجَابِ الْبَيْعِ وَقَبُولِهِ ثُمَّ مَا ذَكَرْنَا هُوَ فِي الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ كَمَا

خِلَافًا إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَا فِي الرُّوضَةِ) فِي النِّهَايَةِ. ٥ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ: أَيْنَا عَنِ الْمُتَوَلَّى. ٥ فَوَدَّ: (وَنَقْلَاهُ عَنْ الْأَكْثَرِينَ) وَحِينَئِذٍ فَمَا رَجَّحَاهُ هُنَا مُخَالَفَ لِمَا تَرَمَّه الرَّافِعِيُّ مِنْ تَضْحِيحٍ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، وَلَا يَخْسُرُ تَغْيِيرُهُ بِالصَّحِيحِ أَهْ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ الْخ) وَلَوْ طَلِبَ مِنْهُ جَلَاءُ زَوْجَتِهِ عَلَى رِجَالٍ أَجَانِبَ فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا تُجْلَى عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ جُلِيتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ عَلَى النِّسَاءِ ثُمَّ قَالَ: أَرَذْتُ بَلْفَظٍ غَيْرِهِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبَ قُبْلِي قَوْلُهُ أَيْ ظَاهِرًا يَمِينُهُ، وَلَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ طَّلَاقٌ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضًا تَعَلَّى لِلْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ، وَهِيَ غَيْرَتُهُ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنْ نَظَرِ الْأَجَانِبِ لَهَا أَهْ نِيَاهَةٌ وَفِي سَمِ نَحْوَهُ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَا فِي الرُّوضَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مَا لَوْ أَرَادَتْ الْخ). ٥ فَوَدَّ: (كُلَّمْ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ الْآتِي، وَقَيَّدَ الْمُتَوَلَّى الْخَ أَنَّهُ بِحَذْفِ آدَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ أَيْ أَكُلَّمْ زَيْدًا. ٥ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ أَيْ لِلْقَرِينَةِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: بَيْنَهُ أَيْ بَيْنَ قَوْلِ الرُّوضَةِ الْمَارِّ، وَقَوْلُهُ: (وَبَيْنَ قَوْلِهَا) أَيْ: الرُّوضَةِ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ وَتَرْجُمَةِ الطَّلَاقِ بِالْعَجْمِيَّةِ صَرِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ. ٥ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ عَدَمِ الْإِنْتِصَالِ. ٥ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ) أَيْ: الْفُرْقُ أَوْ مَا ذُكِرَ مِنَ الطُّوْلِ وَالْقِصْرِ. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ مَا ذُكِرَ) أَيْ: تَأْتِيهِ الْقَرِينَةُ وَالْمَمْلُوكُ بِهَا. ٥ فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ) أَيْ: يَتِمُّ ذَلِكَ فِيمَنْ يَجْلُهَا مِنْ وَثَاقِي فَإِنَّ الْقَرِينَةَ حَالِيَةً بَلَا شَكٍّ بَلْ قَدْ يُنَازَعُ فِي مَسْأَلَةِ الْأُخْتِ فِي كَرْنِ الْقَرِينَةِ لَفْظِيَّةً فَلْيَتَأَمَّلْ وَمِمَّا يَمْنَعُ التَّقْيِيدَ بِاللَّفْظِيَّةِ مَسْأَلَةُ جَلَاءِ زَوْجَتِهِ الْمُحْكَمَةِ فِي النِّهَايَةِ عَنْ إِفْتَاءٍ وَإِلَيْهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ: وَمِمَّا مَا لَوْ قَالَ الْخَ انْظُرْ مَا اللَّفْظِيَّةُ فِي هَذَا أَهْ.

(فرغ): زَوْجَةٌ أَرِيدَ جَلَوْنَهَا عَلَى الرِّجَالِ فَحَصَلَتْ غَيْرَةُ الْآبِ أَوْ الزَّوْجِ فَخَلَفَ أَنَّهُ لَا تُجْلَى عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ وَقَالَ أَرَذْتُ غَيْرَهُ مِنَ الرِّجَالِ فَأَقْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِقَبُولِ دَعْوَاهُ ظَاهِرًا فَلَا يَخْتَسِرُ بِجَلَوْنِهَا عَلَى النِّسَاءِ لِقَرِينَةِ الْغَيْرَةِ الْمُقْتَضِيَةِ إِرَادَةَ الرِّجَالِ.

تري، ومنه ما لو قال لها إن رأيت من أختي شيقاً، ولم تُخبريني به فإنه يُحتمل على مُوجب الرؤية أما القرينة الحالية كما إذا دخل على صديقه، وهو يتغذى فقال: إن لم تتغذى معي فامراتي طالق لم يقع إلا بالباس، وإن اقتضت القرينة أنه يتغذى معه الآن ذكره القاضي وخالفه البهوي فقيده بما تقتضيه العادة قيل: وهو أفاقه انتهى وبأني قبيل فصل التعليق بالحمل عن الروضة ما يؤيده، وعن الأصحاب ما يؤيد الأول وأنه مُستشكل ومما يُرجح الثاني النص في مسألة التغذي على أن الحلف يتقيد بالتغذي معه الآن.

(فرع): أقر بطلاقي أو بالثلاث ثم أنكر أو قال لم يكن إلا واحدة فإن لم يذكر عُذراً لم يُقبل، وإلا كطنت وكيلي طلقها فإن خلافه أو طنت ما وقع طلاقاً أو الخلع ثلاثاً فأنيت بخلافه، وصدقته أو أقام به بيته قيل.

فصل في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها

إذا قال: أنت طالق في شهر كذا (أو في غرضه أو) في (أوله) أو في رأيه

• فود: (كما إذا دخل على صديقه، وهو يتغذى الخ) قد يقال: قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وأن المراد أن اليمين ليست محمولة في على الحال وحينئذ فهذا ليس مما نحن فيه من أنه إذا نوى التشديد لم يُقبل ظاهراً إلا بقرينة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما أفاده قوله: (قيل ثم ما ذكر الخ) فتأمل اه سم. • فود: (ما يؤيده) أي الثاني. • فود: (ما يؤيد الأول) هو قوله: لم يقع إلا بالباس اه ع ش. • فود: (أقر) إلى الفصل في النهاية. • فود: (ثم أنكر) أي أضل الطلاق. • فود: (كطنت وكيلي) إلى قوله: (ثلاثاً) يُغني فافترزت على ذلك الظن. • فود: (فأنيت بخلافه) أي بأن ما وقع لم يكن طلاقاً، أو الخلع لم يكن ثلاثاً فكان الظن فاصداً فالإفراء كذلك اه كزدي. • فود: (وصدقته) أي صدقت الزوج فيما ادّعه من بيان خلاف تعليق الوكيل أو خلاف ظنه. • فود: (أو أقام به) أي بالخلاف المذكور اه كزدي.

فصل: في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها

• فود: (ونحوها) أي غيرها والمُشابهة بين الأزيمة وما ذكر معها في مجرد أن كلاً مُستحيل، وإلا فلا مُشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال: إن طلقك فأنيت طالق، ولو قال: وما يتبعه تسليم من ذلك اه ع ش. • فود: (أو في رأيه) أو دخوله أو مجيئه أو ابتدائه أو استقباله أو أول أجزائه نهاية ومغني.

• فود: (ومنه ما لو قال الخ) انظر ما اللفظية في هذا. • فود: (كما إذا دخل على صديقه، وهو يتغذى فقال) قد يقال قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وأن المراد أن اليمين ليست محمولة في على الحال وحينئذ فهذا ليس مما نحن فيه من أنه إذا نوى التشديد لم يُقبل ظاهراً إلا بقرينة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما أفاده قوله: (قيل ثم ما ذكر الخ) فتأمل.

فصل: في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها

(وقع بأول جزءه) ثَبَتَ في مَحَلِّ التعليق على ما بحثه الزَّرْكَشِيُّ كَوْنُهُ (منه) وعليه فكان الفرقُ بينه وبين ما مرَّ أَوَّلُ الصَّومِ أَنَّ العبرةَ بالبلدِ المُتَقَرَّبِ إليه لا منه أَنَّ الحكمَ ثُمَّ مُنَوِّطٌ بذاته دون غيرها فَنَيْطَ الحكمِ بِمَحَلِّها بخلافه هنا فَإِنَّهُ مُنَوِّطٌ بِمَحَلِّ العِصْمَةِ، وهو غيرُ مُتَقَيِّدٍ بِمَحَلِّ فروعِي مَحَلِّ التعليقِ الذي هو السَّبَبُ في ذلك الحَلِّ، وذلك لِصِدْقِ ما عُلِّقَ به حينئذٍ حتى في الأولى؛ إذ المعنى فيها إذا جاء شهرٌ كذا ومجيئه يتحقق بمَجِيءِ أَوَّلِ جُزْءٍ منه كما لو عُلِّقَ بدخول دارٍ يَقَعُ بِحُصُولِهِ في أولها فَإِنْ أَرَادَ ما بَعْدَ ذلك دَيِّنَ. (أو) قال: أنت طالق (في نهاره)

• قول (سني): (بأول جزءه) أي: معه، وهو أَوَّلُ لَبْلَةٍ منه نِهَايَةً وَمُعْنَى وَشَرَحُ الْمُنْهَجِ. • فَوَدَّ: ثَبَتَ في مَحَلِّ التعليقِ) فَلَوْ عُلِّقَ بِلَيْدِهِ، وَانْتَقَلَ إلى أُخْرَى، وَرَأَى فِيهَا الْهَلَالَ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَزُ فِي تِلْكَ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ قَالَه الزَّرْكَشِيُّ وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِغُ أَهْ مُعْنَى وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ الْخ كَذَا فِي النِّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْخ مُتَعَمِّدٌ أَه. • فَوَدَّ: (هَلَى مَا بَحَثَهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا بَحَثَهُ الْخ. • فَوَدَّ: (كَوْنُهُ) فَاعِلٌ ثَبَتَ وَالضَّمِيرُ لِأَوَّلِ جُزْءٍ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) إِلَى الْمَعْنَى فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَي: تَحَقُّقُ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِذَا عُلِّقَ بِهِ الطَّلَاقُ حَيْثُ اعْتَبِرَ فِيهِ مَحَلُّ التَّغْلِيْقِ. • فَوَدَّ: (لَا مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (إِنْ الْحُكْمُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ وَجُوبُ الصَّوْمِ. • فَوَدَّ: (بِذَاتِهِ) يَعْني الصَّائِمَ أَه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَنَيْطَ الْحُكْمِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ ثُبُوتُ أَوَّلِ الشَّهْرِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: بِخِلَافِ حَلِّ الْعِصْمَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَقَيِّدٍ بِمَحَلِّ فُرُوعِي الْخ. • فَوَدَّ: (الَّذِي هُوَ السَّبَبُ) صِفَةُ التَّغْلِيْقِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: قَوْلُ الْمُتَن: (وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءٍ) أَه ع ش. • فَوَدَّ: (لِصِدْقِ مَا عُلِّقَ بِهِ حِينَئِذٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالنِّهَايَةِ لِتَحَقُّقِ الْإِسْمِ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ أَه. • فَوَدَّ: (حَتَّى فِي الْأَوَّلَى) هِيَ قَوْلُهُ فِي شَهْرٍ كَذَا أَه ع ش. • فَوَدَّ: (يَقَعُ) أَيِ الطَّلَاقِ بِحُصُولِهِ أَيِ الدُّخُولِ فِي أَوَّلِهَا أَيِ الدَّارِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالضَّمِيرِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى فِي شَرْحِ قَيْعُجَزٍ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ فَإِنْ أَرَادَ وَسَطَهُ أَوْ آخِرَهُ، وَقَدْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا أَوْ أَرَادَ مِنْ الْأَيَّامِ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلَى مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ غُرَّتُهُ دَيِّنَ لِاحْتِمَالِ مَا قَالَهُ فِيهِمَا وَلِإِنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَى غُرَّتْ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا، وَإِنْ قَالَ أَرَذْتُ بِغُرَّتِهِ أَوْ بِرَأْسِهِ الْمُتَنَصِّفَ مَثَلًا لَمْ يَدَيِّنَ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي رَمَضَانَ مَثَلًا، وَهُوَ فِيهِ طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالَ: وَهُوَ فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ أَوْ إِذَا جَاءَ رَمَضَانٌ فَطَلَّقْتُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ الْقَابِلِ أَه. • فَوَدَّ: (مَا بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: مَا بَعْدَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فِيمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا أَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ فَلَا لَعَدَمَ احْتِمَالِ لَفِظِهِ لِغَيْرِ الْأَوَّلِ، وَعِبَارَةُ سَمِ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ صَادِقٌ بِمَا لَوْ أَرَادَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ آخِرَ الْيَوْمِ

• فَوَدَّ: (فِي مَحَلِّ التَّغْلِيْقِ الْخ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (فَكَانَ الْفَرْقُ الْخ) يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَفْتَى عَنِ الْفَرْقِ بَاتِّهَامَا سَوَاءً؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ سَبَبُ الطَّلَاقِ فَاعْتَبِرَ مَحَلَّهُ، وَاعْتِبَارُ الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ لِوُجُوبِ الْمُسْتَقْبَلِ الْوَاقِعِ فِي الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ) صَادِقٌ بِمَا لَوْ أَرَادَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ آخِرَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَقَدْ قَالَ: فِي أَوَّلِهِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فِي مِثْلِ هَذَا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلتَّذْيِينِ حِينَئِذٍ.

أي شهر كذا (أو أول يوم منه فيقع) الطلاق (بفجر أول يوم منه) لأن الفجر لغة أول النهار، وأول اليوم وبه يعلم أنه لو قال لها: أنت طالق يوم يقدم زندي فقدم قبيل الغروب بأن طلاقها من الفجر على الأصح عند الأصحاب، وقياسه أنه لو قال متى قدم فأنت طالق يوم خميس قبل يوم قدومه فقدم يوم الأربعاء بأن الوقوع من فجر الخميس الذي قبله وترتيب أحكام الطلاق الرجعي أو البائن من حيث، ونظيره ما لو قال: أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام فمات أكثر من ذلك ثم مات فتيب وقوعه من تلك المدة، ولا عدة عليها إن كان بائناً أو لم يهايزها، ولا إزنت لها، وأصل هذا قولهم في: أنت طالق قبل قدوم زندي بشهر يشرط للوقوع قدومه بعد مضي أكثر من شهر من أثناء التعليق فحيث يتيب وقوعه قبل شهر من قدومه فتعند

الآخر، وقد قال في أوله: ولعله غير مراد في مثل هذا إذ لا وجه للتدوين حيث لا أقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال: أنت طالق في أول الشهر ثم قال: أزدت بالأول النصف الأول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلاً فيتبي تذيئه لاحتماله اللفظ لما قاله اه ع ش عبارة الرشد في قوله فأراد ما بعد ذلك لعله خصوص الأولى اه. فود: (لأن الفجر) إلى قوله: (ولو قال في آخر يوم)، ولم يزد في النهاية. فود: (وبه يعلم الخ) أي: بالتعليل. فود: (وقياسه) أي: قوله: أنت طالق يوم يقدم زندي الخ. فود: (فقدم يوم الأربعاء) أي: أو الخميس سم على حج أي فيبين الوقوع يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه اه ع ش. فود: (الذي قبله) أي: حيث مضى لها خميس قبل قدومه وبعد التعليق، وإلا فلا وقوع اه. فود: (ونظيره) أي: المقيس اه ع ش.

فود: (فماش أكثر من ذلك) يتبي أن يراة أن الأكثر من أثناء التعليق أخذاً بما يذكره آتفا اه سم. فود: (من تلك المدة) أي: ولا يخرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق، وظاهره، وإن طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجوه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فإن تبين بعد الوطء أنه وقع بعد الطلاق كان وطء شبهة اه ع ش. فود: (ولا جنة عليها الخ) أي: حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته، وإلا فتنتقل إلى عدة الوفاة إن كان الطلاق رجماً وتكمل عدة الطلاق إن كان بائناً اه رشدي زاد ع ش وفي سم على حج، ومعلوم أن عدة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر، وكذا عدة الرجعية؛ لأنها، وإن كانت تنتقل إلى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكن عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه. فود: (وأصل هذا) أي: قوله: أنت طالق قبل موتي الخ اه ع ش. فود: (من أثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق، وهو ظاهر؛ لأن الطلاق يقارن التعليق

فود: (فقدم يوم الأربعاء) أي: أو الخميس. فود: (فماش أكثر من ذلك) يتبي أن يراة الأكثر من أثناء التعليق أخذاً بما يذكره آتفا. فود: (ولا جنة عليها إن كان بائناً الخ) ومعلوم أن عدة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر، وكذا عدة الرجعية؛ لأنها، وإن كانت تنتقل إلى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكن عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال. فود: (من أثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق، وهو ظاهر؛ لأن الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة.

من حيث؛ لأنه علق بزمن بينه وبين القدوم شهر فاعتبر مع الأكثرية الصادقة بأجر التعلیق فأكثر
ليقع فيها الطلاق، وقولهما : بعد مضي شهر من وقت التعلیق مرادهما بوقت التعلیق آخره
فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود، ولو قال إلى شهر وقع بعد شهر
مؤيذاً إلا أن يُريد تجيزه وتوقيته فيقع حالاً ومثله إلى آخر يوم من عمري، وبه يُعلم أنه لو قال :
أنت طالق آخر يوم من عمري طلقت بطلوع فجر يوم موته إن مات نهائاً، وإلا فيفجر اليوم
السابق على ليلة موته وتقدير ذلك في اليوم الأخير من أيام عمري إذ هو من إضافة الصفة
للموصوف قال بعضهم أخذاً من كلام الجلال البلقيني : ومحل هذا إن مات في غير يوم
التعلیق أو في ليلة غير الليلة التالية ليوم التعلیق وإلا وقع حالاً انتهى،

فَتَحَقَّقَ الصَّفَةُ سَمَ عَلَى حَجِّهِ هـ شـ . فُودَ : (فَاعْتَبِرْ) أَي : الشَّهْرُ رَشِيدِي وَكَرْدِي . فُودَ : (بِأَجْرِ
التَّغْلِيْقِ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّادِقَةِ يَعْنِي يَصُدُّقُ عَلَى الْجُزْءِ الَّذِي هُوَ زَمَنُ التَّلْفِظِ بِأَجْرِ التَّغْلِيْقِ وَعَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ
الْجُزْءِ أَنَّهُ أَكْثَرِيَّةٌ لِلشَّهْرِ أَي يَصِيرُ الشَّهْرُ مَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الشَّهْرِ ، وَاعْتِبَارُ تِلْكَ الْأَكْثَرِيَّةِ إِنَّمَا يُخْتِاجُ إِلَيْهَا
لِيَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ أَهْ كَرْدِي . فُودَ : (وَقَوْلُهُمَا الْخ) جَوَابُ سَوَالِ نَشَأَ عَنْ اغْتِيَارِ الْأَكْثَرِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى
الشَّهْرِ . فُودَ : (وَقَعَ بَعْدَ شَهْرٍ الْخ) أَي : فَهُوَ تَغْلِيْقٌ رَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ عِبَّاسٍ ^{تَحْقِيقًا} سُئِلَ عَنْ
رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ : هِيَ امْرَأَتُهُ سَنَةً أَهْ سَم . فُودَ : (مُؤَيِّدًا) أَي : وَإِنْ كَانَ إِلَى
تَقْتَضِيهِ أَنَّ الطَّلَاقَ مُعَيَّنٌ بِأَجْرِ الشَّهْرِ ، وَأَنَّهُا تَعُودُ بَعْدَهُ إِلَى الزَّوْجِيَّةِ هـ شـ . فُودَ : (فَيَقَعُ حَالًا) أَي :
وَمُؤَيِّدًا أَيْضًا هـ شـ وَرَشِيدِي . فُودَ : (وَمِثْلُهُ) أَي : قَوْلُهُ إِلَى شَهْرٍ هـ شـ . فُودَ : (وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ
الْخ) تَقْدِيرُهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي آيَفًا إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ عُمُرِي أَي قَبْلُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ :
وَمِثْلُهُ أَهْ سَم . فُودَ : (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَي : بِقَوْلِهِ : وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمُرِي . فُودَ : (وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ الْخ)
أَي : تَأْوِيلُهُ بَأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ أَيَّامِ الْخ هـ شـ . فُودَ : (فِي ذَلِكَ الْخ) خَبَرٌ وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ .
فُودَ : (مِنْ إِضَافَةِ الصَّفَةِ) وَهِيَ آخِرُ إِلَى الْمُوصُوفِ ، وَهُوَ يَوْمُ أَهْ سَم . فُودَ : (وَمَحَلُّ هَذَا الْخ) مَقُولُ
قَالَ وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ طَلَّقْتُ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ مَوْتِهِ الْخ . فُودَ : (وَالْأَوْقَعُ حَالًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا مَاتَ فِي

فُودَ : (وَقَعَ بَعْدَ شَهْرٍ الْخ) أَي : فَهُوَ تَغْلِيْقٌ رَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ عِبَّاسٍ ^{تَحْقِيقًا} سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ
لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ : هِيَ امْرَأَتُهُ إِلَى سَنَةٍ . فُودَ : (وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمُرِي) تَقْدِيرُهُ
أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي آيَفًا إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ عُمُرِي أَي : قَبْلُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ .
فُودَ : (مِنْ إِضَافَةِ الصَّفَةِ) أَي : وَهُوَ (آخِرُ) إِلَى الْمُوصُوفِ أَي : وَهُوَ (يَوْمٌ) . فُودَ : (وَمَحَلُّ هَذَا الْخ)
بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ فِي لَيْلَةِ التَّغْلِيْقِ فَقَدْ يُقَالُ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ قَبَاتِي فِيهِ تَفْصِيلُهُ الْآتِي ؛ لَأَنَّهُ
بِمَزَلَّةٍ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ الْمَاضِي ، وَقَدْ يُقَالُ بِخِلَافِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا جَاهِلٌ بِمَوْتِهِ فَلَيْسَ قَصْدُهُ إِلَّا
التَّغْلِيْقُ بِمَجِيءِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمُرِهِ ، وَقَدْ بَانَ بِمَوْتِهِ اسْتِحَالَتُهُ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَسْبِقُ
الْلَفْظَ . فُودَ : (وَالْأَوْقَعُ حَالًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا مَاتَ فِي لَيْلَةِ التَّغْلِيْقِ وَفِي الْوُقُوعِ حَالًا نَظَرٌ ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ
الْمُتَعَلِّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّغْلِيْقِ ، وَالطَّلَاقُ لَا يَسْبِقُ الْلَفْظَ ، وَقَدْ يُقَالُ : يَجْرِي فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ ؛ لَأَنَّهُ

وشرأده أنه يتبين وقوعه من حين التلقظ، ولو قال آخر يوم لموتي أو من موتي لم يقع شيء لاستحالة الإيقاع والوقوع بعد الموت، ولو قال آخر يوم، ولم يزد، ولا نية له فالذي أفتيت به أنه لا يقع به شيء لفرده بين آخر يوم من عمري أو من موتي، وما تردد بين موقع وعديه، ولا مرجح لأحدهما من تبادر ونحوه يتعين عدم الوقوع به؛ لأن العضة ثابتة بيقين فلا ترفع بمشتمل، ولو قال: على آخر عزي يموت مني كما اعتادته طائفة فهو كقوله: (مع موتي) فلا وقوع به كما يأتي أو (آخر جزء من عمري) أو (من أجزاء عمري) وقع قبيل موته أي آخر جزء يليه موته خلافاً لمن زعم وقوعه حالاً فقد صرحوا في أنت طالق آخر جزء من أجزاء حيضتك بأنه شئ لاستعقابه الشروع في العدة، وأجاب الروياني عما يقال: كيف يقع مع أن الوقوع عقب آخر جزء، وهو وقت الموت بأن حالة الوقوع هي الجزء الأخير لا عقبه يسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة إلى التعقيب بخلافه في: أنت طالق فإنه إنما يقع عقب اللفظ لا معه

ليلة التعليق، وفي الوقوع حالاً حيث ينظر؛ إذ لم يوجد المعلق عليه بعد التعليق، والطلاق لا يسبق اللفظ اهـ سم. أقول: قول الشرح: وإلا تحته صورتان أن يقوله نهاراً، ويموت في بقية اليوم، أو يقوله نهاراً، ويموت في الليلة التالية له، وفي كل منهما إذا قلنا: يتبين وقوع الطلاق من وقت التعليق لا يقال: إن الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته لكن تأخر تبينه عن وقته أما لو قاله ليلاً ومات في بقيتها فهو غير داخل تحت ذلك، وحكمه أن لا وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليلاً إذا مضى اليوم، وحكمه أن لا وقوع اهـ ع ش. فود: (ومرافة) أي: البغض. فود: (ولا نية له) ظاهره أنه إن نوى آخر يوم من عمري فحكمه الوقوع فيه أو من موتي فعدم الوقوع مطلقاً اهـ سيد عمر. فود: (فالذي أفتيت به أنه لا يقع إلخ) خلافاً للنهاية عبارته: طلقت بغروب شمس يلي ذلك التعليق فيما يظهر، وإن زعم بعضهم أنه أفتى بعدم الوقوع مطلقاً اهـ قال ع ش قوله: بغروب شمس يلي إلخ بل قد يقال في آخر اليوم الذي علق فيه؛ لأنه يصدق عليه أنه آخر يوم من مطلق الأيام، وهو وجيه، وقوله: وإن زعم بعضهم هو حجج اهـ. فود: (بين موقع وعديه) نشر مرتب. فود: (ونحوه) أي: كالقرينة الخارجية. فود: (كما يأتي) أي: في التثنية. فود: (أو آخر جزء) إلى المتن في النهاية إلا قوله: (خلافاً) إلى (فقد). فود: (أو آخر جزء من عمري) ويظهر أنه لو قال: آخر عمري كان الحكم كذلك اهـ سيد عمر. فود: (فقد صرحوا إلخ) عبارة النهاية لتصريحهم إلخ. فود: (وهو) أي: العقب.

بمناه، وقد يفرق فليحرز. فود: (ولو قال آخر يوم، ولم يزد، ولا نية له فالذي أفتيت به أنه لا يقع به شيء إلخ) ولو قال آخر يوم، ولم يزد، ولا نية له وقع بغروب شمس أول يوم يلقيه أي لوجود مسمى المعلق عليه بعد التعليق خلافاً لمن قال: إنه أفتى بعدم الوقوع مطلقاً شرح م ر.

لا استحاليته ولو قال قبل أن أضربك أو نحوه مما لا يقطع بوجوده فضررها بأن وقوعه قال جمع عقيب اللفظ وردّه شيخنا بأن الموافق لقولهم في أنت طالع قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق وقول الشيخين فحينئذ يقع مستنداً إلى حال اللفظ أقرب إلى الأول بل ظاهر فيه لقولهما مستنداً إلى حال اللفظ، ولم يقولوا إلى اللفظ وعليه يفرق بين هذا وما قاس عليه بأن التعليق ثم بأزمنة متعاقبة كل منها محدود الطرفين فتقيد الوقوع بما صدقه فقط وهنا بفعل، ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ.

فرد: (لا استحاليته) أي: الوقوع مع اللفظ. فرد: (ولو قال قبل أن أضربك إلخ) قال في الرّوض: وإن قال: أنت طالع قبل موتي وقع في الحال انتهى اه سم. فرد: (مما لا يقطع بوجوده) أخرج قبل طلوع الشمس اه سم. فرد: (فضررها) أي: بعد التعليق ولو بزمن طويل، ومفهوم قوله: فضررها أنه لو لم يضرها لم يقع؛ لأن المعنى إن ضربتك فأتيت طالع قبل الضرب، ولم يوجد الضرب فلا وقوع اه ع ش. فرد: (قال جمع إلخ) معتد اه ع ش. عبارة السيد عمر أقول يؤيده ما نقله الشيخان عن القفال في: أنت طالع قبل موتي من الوقوع في الحال بخلاف قبل موتي بضم القاف مع ضم الباء أو إسكانها، وقيل موتي فإنه لا يقع إلا في آخر جزء من عمره نعم يشكل على ما قاله ذلك الجمع بل وعلى مسألة الموت ما استند إليه شيخ الإسلام ولا يجدي في الفرق ما أفاده الشارح رحمه الله تعالى؛ إذ التعليق في المسألة المذكورة ليس بمحدود بل بمطلق مضاف لمحدود، وهو مع ذلك صادق بكل زمن من الأزمنة السابقة بلا شك فليتنامل اه سيد عمر. فرد: (وقوعه إلخ) خبر أن الموافق إلخ.

فرد: (لقولهما مستنداً إلى حال اللفظ، ولم يقولوا إلخ) وقد يقال: قولهما مستنداً إلى حال اللفظ، ولم يقولوا وقع في حال اللفظ يؤيد الثاني اه سم. فرد: (وعليه) أي: على الأول، وهو ما قاله الجمع يفرق بين هذا أي نحو قبل أن أضربك. فرد: (وما قاس) أي: شيخنا والضمير في بما صدقه يرجع إلى الوقوع اه كزدي أقول: والظاهر المتعين أن الضمير راجع إلى الزمن المحدود، وهو كإمل الرّجب. فرد: (ولا زمن له إلخ) على أن قوله أولاً مما لا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره وبين ما

فرد: (ولو قال قبل أن أضربك أو نحوه إلخ) قال في الرّوض، وإن قال: أنت طالع قبل موتي وقع في الحال اه. فرد: (مما لا يقطع بوجوده إلخ) أخرج قبل طلوع الشمس. فرد: (عقب اللفظ) قد يقتضي أنه لو اتصل موته بآخر اللفظ بلا فاصل أنه لا يقع، وفيه نظر، ويؤيد النظر ما تقدم في: أنت طالع قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر فقط بعد تمام التعليق من أنه يقع مع آخر التعليق لا بعده فقد وقع مع اللفظ مع أنه لم ينسب زمان الوقوع فليراجع فإن ما قاله الروائي مشكل، وما ادّعا من الاستحالة ممنوع، وكذا يقال في قوله الآتي قال جمع عقيب اللفظ. فرد: (لقولهما مستنداً إلى حال اللفظ، ولم يقولوا إلى اللفظ) وقد يقال قولهما مستنداً إلى حالة اللفظ، ولم يقولوا وقع في حال اللفظ

(أو) أنت طالق (آخره) أي شهر كذا أو انسلخه أو نحو ذلك (ف) يقع (بآخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأول النصف الآخر) منه، وهو أول جزء منه ليلة سادس عشرة؛ لأن منه إلى آخره يسمى آخره، ويؤد بمتنع ذلك. (ولو قال ليلة إذا مضى يوم) فأنت طالق (ف) تطلق (بغروب شمس غيه) إذ به يتحقق مضي يوم (أو) قاله (نهاراً) بقيد أوله (ففي مثل وقته من غيه) يقع الطلاق؛ لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً أو متفرقاً، ولا ينافيه ما مر أنه لو نذر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته؛ لأن النذر مؤشع يجوز إيقاعه أي وقت شاء والتعليق محمول عند الإطلاق على أول الأزمنة المتصلة به اتفاقاً ولأن الممنوع منه ثم تحلل زمن لا اعتكاف فيه، ومن ثم لو دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى نظيره من الثاني أجزأه كما لو قال أثناءه علي أن أعتكف يوماً من هذا الوقت، وهذا هو نظير ما هنا بجامع أن كلاً حصل الشروع فيه عقب اليمين أما لو قاله أوله بأن فرض انطباق آخر التعليق على أوله فتطلق

قاس عليه؛ لأن الشهر الذي بغده رمضان مما يقطع بوجوده اهـ ع ش. فود: (أي شهر كذا) إلى قول المتن: وبه يقاس في النهاية. فود: (منه ليلة إلخ) الأخصر الأوضح من ليلة إلخ. فود: (لأن منه إلى آخره) لعل هنا سقطة من الكاتب، والأصل: لأن أول جزء منه إلخ وعلى فرض عدم السقطة غايه ما يتكلف في توجيهه أن اسم إن محذوف أي؛ لانه أي النصف الآخر منه أي من أوله إلى آخره يسمى أو أن من بمعنى أول والضمير إن راجعان إلى النصف الآخر عبارة النهاية والمغني إذ كلة آخر الشهر اه وهي ظاهرة. فود: (بمنع ذلك) عبارة المغني بسنن الأول إلى الفهم.

(تنبيه): لو علق بآخر أول آخره طلق بآخر جزء منه، وإن علقه بأول آخره طلق بأول اليوم الأخير منه أو علق بانتهاء الشهر طلق بغروب الشمس الخامس عشر، وإن نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الأول طلق بطول فجر الثامن أو علق بنصف يوم كذا طلق عند زواله أو علق بما بين الليل والنهار طلق بالغروب إن علق نهاراً، وإلا فبالفجر اه بحذف، وقوله: لو علق بآخر أول إلخ في النهاية مثله. فود: (بمقد أوله) سيذكر مختارزه بقوله: أما لو قال أوله إلخ. فود: (في جميعه) أي جميع النهار. فود: (ولا ينافيه) أي: التعليل. فود: (المتصلة به) أي: بالتعليل. فود: (ثم) أي: في نذر الإعتكاف. فود: (لو دخل فيه) أي: الإعتكاف. فود: (أثناءه) أي: اليوم. فود: (وهذا) أي: قوله: ومن ثم لو دخل إلخ اه ع ش. فود: (ما هنا) أي: في تعليق الطلاق. فود: (عقب اليمين) فيه تغليب اه رشدي. فود: (بأن فرض انطباق آخر التعليق إلخ) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه سم على حجة اه رشدي زاد ع ش أي فلا يقع إلا بمضي جزء من اليوم الثاني اه عبارة السيد عمر قوله بأن فرض إلخ وهذا كما قال الزركشي: إذا تم التعليق، واستقبحه أول النهار، وأما لو ابتدأ أول

يؤيد الثاني. فود: (بأن فرض انطباق آخر التعليق على أوله) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه.

بغروب شمسِهِ، ولو قال: أنت طالق كل يوم طَلقة طَلقت في الحالِ طَلقة، وأخرى أوّل الثاني وأخرى أوّل الثالث، ولم يُتَنظَر فيهما مُضَيّ ما يَكْمُلُ به ساعاتُ اليومِ الأوّل؛ لأنّه هنا لم يُتَلَقَّ بِمُضَيّ اليومِ حتى يُتَمَيَّزَ كمالُهُ بل باليومِ الصّادِقِ بأوّلِهِ ولظُهُورِ هذا تَعَجُّبٌ من استَشْكَالِ ابنِ الرُّفْعَةِ له. (أو قال إذا مَضَى (اليومُ) فأنت طالق (فإن قاله نَهَارًا) أي أَثْنَاءَهُ، وإن بَقِيَ منه لَحْظَةٌ (فبغروب شمسِهِ)؛ لأنّ أَلِ المَهْدِيَّةِ تَصِرُفُهُ إلى الحَاضِرِ منه (والا) يَقُلُّه نَهَارًا بل لَيْلًا (لَهَا) فلا يَمُتُّ بِه شَيْءٌ إِذْ لَا نَهَارٌ حَتَّى يُحْمَلَ عَلَى المَعْهُودِ والحَمْلُ عَلَى الجَنَسِ مُتَعَدِّلٌ لاقْتِضَائِهِ التَّعْلِيْقَ بِفَرَاغِ أَيَّامِ الدُّنْيَا، فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لَا يُحْمَلُ عَلَى المَجَازِ لِتَعَدُّلِ الحَقِيقَةِ قُلْتُ: لأنّ شرطَ الحملِ عَلَى المَجَازِ فِي التَّعَالِيْقِ وَنَحْوِهَا قُضْدُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ، أَوْ قَرِينَةٌ خَارِجِيَّةٌ تُعَيِّنُهُ، وَلَمْ يُوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هُنَا وَخَرَجَ بِمُضَيّ اليومِ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ

التَّهَارِ فَقَدْ مَضَى جُزْءٌ قَبْلَ تَمَامِهِ فَلَا يَمُتُّ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ اهـ أي بل بِمُضَيّ قَدَرِ زَمَنِ التَّعْلِيْقِ مِنْ غَيْهِ اهـ.
 • فَوُدَّ: (طَلَقْتُ فِي الْحَالِ الْخ) أَيِ إِنْ كَانَ قَالَهُ نَهَارًا، وَالْأَفْلَاحُ تَطْلُقُ إِلَّا بِمَجِيءِ الْغَدِ اهـ ع ش.
 • فَوُدَّ: (وَأُخْرَى أَوَّلُ الثَّانِي الْخ) وَفِي الْمَطْلَبِ عَنِ الْعَبَادِيِّ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَوَّلُ التَّهَارِ وَأَخْرَجَهُ تَطْلُقُ وَاحِدَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ آخِرَ التَّهَارِ وَأَوَّلَهُ فَتَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى إِذَا طَلَقْتَ فِي أَوَّلِ التَّهَارِ امْتَكَنَ سَحَبُ حُكْمِهَا عَلَى آخِرِهِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِيَةِ كَذَا فِي الْخَادِمِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.
 (فَرَعَ): لَوْ قَالَ لِيَزُوجَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَفْضَلِ سَاعَاتِ التَّهَارِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَمُتُّ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بِمُضَيّ التَّهَارِ نَظِيرُ مَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَقَدْ قَالُوا فِيهِ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَمُتُّ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بِأَوَّلِ اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ بِهَا يَتَحَقَّقُ إِفْرَاكُهُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَلَوْ حَصَلَ مِنْهُ التَّعْلِيْقُ فِي أَثْنَاءِ الْمَشْرِ الْآخِرِ لَمْ يَمُتَّ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بِمُضَيّ مِثْلِهِ مِنَ السَّنَةِ الْقَابِلَةِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يُتَنظَرْ فِيهِمَا) أَيِ: الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ أَيِ بَلْ أَوْقَعْنَا الطَّلَاقَ أَوَّلَهُمَا اهـ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (الصَّادِقِ) أَيِ: الْمُتَحَقِّقِ. • فَوُدَّ: (أَوْ قَالَ إِذَا مَضَى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَبِهِ يَفَاسُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (فَإِنْ قُلْتَ:) إِلَى (وُخْرِجَ). • فَوُدَّ: (وَلِنْ بَقِيَ مِنْهُ لَحْظَةٌ) وَإِنْ أَرَادَ الْكَامِلَ دَيَّنَ كَمَا بَأَنِي عَنْ سَم. • فَوُدَّ: (وَالْحَمْلُ عَلَى الْجَنَسِ مُتَعَدِّلٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَحَقَّقَ الْجَنَسِيَّةُ فِي كُلِّ مِنْ أَفْرَادِهِ صِدْقُ التَّعْلِيْقِ بِمُضَيّ يَوْمٍ وَاحِدٍ بَعْدَ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (لَمْ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ) أَيِ بَأَنَ يَرَادُ بِالْيَوْمِ اللَّيْلَةُ بِعَلَاةِ الصُّدْيَةِ أَوْ مُطْلَقُ الْوَقْتِ فَتَطْلُقُ بِمُضَيّ اللَّيْلَةِ أَوْ مُضَيّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْوَقْتُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّعْلِيْقُ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (أَوْ قَرِينَةٌ خَارِجِيَّةٌ الْخ) أَيِ: فَتِيحَمَلُ اللَّفْظُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرِينَةُ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يُوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا) هَلَا جُعِلَتْ اسْتِحَالَةُ

• فَوُدَّ: (لَا اقْتِضَائِهِ التَّعْلِيْقَ بِفَرَاغِ أَيَّامِ الدُّنْيَا) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَحَقَّقَ الْجَنَسِيَّةُ فِي كُلِّ مِنْ أَفْرَادِهِ صِدْقُ التَّعْلِيْقِ بِمُضَيّ يَوْمٍ وَاحِدٍ بَعْدَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَصْدُقُ مَعْنَى الْجَنَسِ مَا بَقِيَ مِنْ شَيْءٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ.
 • فَوُدَّ: (وَلَمْ يُوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هُنَا) هَلَا جُعِلَتْ اسْتِحَالَةُ قَرِينَةٍ فَإِنَّهُمْ عَدَّوْا الْإِسْتِحَالَةَ مِنَ الْقَرَائِنِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ خَارِجِيَّةٌ، وَقَرِينَةُ الْمَجَازِ فِي التَّعَالِيْقِ وَنَحْوِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا

أَوِ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ أَوْ هَذَا الْيَوْمِ أَوِ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حَالًا وَلَوْ لَيْلًا سِوَاءَ أَنْصَبَ أَمْ لَا؛
لَأَنَّهُ أَوْقَعَهُ وَسَمَّى الزَّمَنَ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَلَقَّتِ التَّسْمِيَةَ (وبه) أَيُّ بِمَا ذَكَرَ (فَقَاسَ شَهْرًا وَسَنَةً) فِي
التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ لَكِنْ لَا يَتَأْتَى هُنَا الْإِغَاءُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَيَقَعُ فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوْ السَّنَةُ

الْحَقِيقَةُ قَرِيبَةٌ فَإِنَّهُمْ عَدُّوا الْإِسْتِحَالَهَ مِنَ الْقَرَائِنِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَتْ خَارِجِيَّةً، وَقَرِيبَةُ الْمَجَازِ فِي
التَّمَالِيْقِ وَنَحْوِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا خَارِجِيَّةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ سَمِ، وَقَوْلُهُ: هَلَّا لَخَ لَمَلُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ
وَتَسْلِيمِ أَنْ أَلَّ حَقِيقَةً فِي الْمَهْدِ الْحُضُورِيِّ، وَالْأَوَّلُ تَحْقِيقُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْجِنْسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَعَلَيْهِ فَلَا
يَخْفَى مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ اه سَبْدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (أَوِ الشَّهْرِ) أَوْ شَعْبَانَ أَوْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرِ
أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرِ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقًا شَهْرَ رَمَضَانَ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِدُخُولِ
شَهْرِ رَمَضَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ
طَالِقًا شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ شَعْبَانَ يَقَعُ حَالًا مُطْلَقًا أَهْ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرِ انْظُرْ مَا وَجْهُهُ،
وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مَا يُخَالِفُهُ أَه. قَوْلُهُ: (أَنْصَبَ الْخ) أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْيَوْمِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (فِي
التَّعْرِيفِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَآيَةِ، وَفِيهَا، وَفِي الْمُغْنِيِّ وَاسْمُ هُنَا مَسَائِلُ رَاجِعُهَا. قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ) إِلَى الْفَرْعِ
فِي الْمُغْنِيِّ ثُمَّ قَالَ: تَنْبِيهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ مَضِيِّ مُدَّةٍ مِنَ التَّغْلِيْقِ هَلْ تَمَّ الْعَدْدُ أَوْ لَا عَمِلَ بِالْيَقِينِ، وَحَلَّ لَهُ
الْوُطْءُ حَالَ التَّرَدُّدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَضِيِّ الْعَدْدِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ وَلَوْ عُثِقَ بِمُسْتَحِيلٍ عُرْفًا
كَصُعُودِ السَّمَاءِ وَالطَّيْرَانِ وَإِخْيَاءِ الْمَوْتَى أَوْ عَقْلًا كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينِ أَوْ شَرْعًا كَنَسْخِ رَمَضَانَ لَمْ
تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْجُزِ الطَّلَاقُ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ عَلَى صِفَةٍ، وَلَمْ تَوْجِدْ أَه.

خَارِجِيَّةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ يُتَأَمَّلُ مِنَ الْقَرَائِنِ. قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ: وَلَوْ
قَالَ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ وَقَعَ بِانْقِضَاءِ الْهَلَالِيِّ وَإِذَا مَضَتْ الشُّهُورُ فَهُوَ بَاقِي شُهُورِ تِلْكَ السَّنَةِ أَوْ إِذَا مَضَتْ
شُهُورٌ فِيمَضِيِّ ثَلَاثَةٍ أَوْ عَلَتْ بِمَضِيِّ السَّاعَاتِ فِيمَضِيِّ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَاعَةً أَوْ سَاعَاتٍ فِيمَضِيِّ ثَلَاثِ أَهْ
وَمَا ذَكَرَهُ فِي السَّاعَاتِ هُوَ مَا قَالَهُ الْجَبَلِيُّ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ فِيمَا إِذَا مَضَتْ الشُّهُورُ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا
بِمَضِيِّ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، لَكِنْ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهَا تَطْلُقُ بِمَضِيِّ مَا بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ، وَقِيَاسُهُ سَاعَاتُ
أَنْ تَطْلُقَ هُنَا بِمَضِيِّ مَا بَقِيَ مِنَ سَاعَاتِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَعَ اعْتِبَارِ سَبْقِ اللَّيْلِ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مَضَتْ الْآيَامُ فَفِيهِ
نَظَرٌ وَقِيَاسٌ قَوْلُهُمْ: وَاللَّفْظُ لِلرُّوْضِ قَبِيلُ الرَّجْمَةِ أَوْ حَلَفَ لَيَصُومَنَّ الْآيَامَ فَلْيَصُمْ ثَلَاثًا قَالَ فِي شَرْحِهِ
حَمَلًا عَلَيْهَا لَا عَلَى أَيَّامِ الْعُمُرِ انْتَهَى الْوُقُوعُ هُنَا بِمَضِيِّ الثَّلَاثِ لَكِنْ قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُقُوعُ فِيمَا إِذَا مَضَتْ
السَّاعَاتُ بِمَضِيِّ ثَلَاثِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فَلْيَحْزَرْ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مَضَى لَيْلٌ قَائِتٍ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بَعْدَ مَضِيِّ
ثَلَاثِ لَيَالٍ كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ؛ إِذِ اللَّيْلُ وَاحِدٌ بِمَعْنَى جَمْعٍ وَوَاحِدُهُ لَيْلَةٌ مِثْلُ تَمَرٍ
وَتَمْرَةٍ، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى لَيَالٍ فَرَادُوا فِيهَا الْبَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ انْتَهَى وَلْيَنْظُرْ فِيمَا لَوْ قَالَ إِذَا مَضَى اللَّيْلُ هَلْ
يَنْصَرِفُ لِللَّيْلَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا فَيَخْتَصُّ بِمَضِيِّ الْبَاقِي مِنْهَا؛ لِأَنَّ لَيْلًا وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ إِلَّا أَنَّهُ بِدُخُولِ أَنْ
يُحْمَلَ عَلَى الْجِنْسِ وَيَنْصَرِفُ لِلْمَعْنَى فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ قَدْ اغْتَبَرَ الثَّلَاثُ فِي الْآيَامِ وَالنِّسَاءِ فِي لَا
اتَزَوَّجَ النِّسَاءَ مَعَ دُخُولِ لَامِ الْجِنْسِ.

بانتقضاء باقيهما، وإن قل فإن أراد الكامل دُئِنَ، وفي إذا مضى شهرٌ وإن وافق قوله أي آخر قوله أخذًا مما مرَّ آنفاً عن الروياني ابتداءه بمضيه، وإن نقص، وإن لم يوافقه فإن قاله ليلاً وقَعَ بمضَي ثلاثين يوماً، ومن ليلة الحادي والثلاثين بقدر ما كان سبق من ليلة التعليق أو نهاراً فكذلك لكن من اليوم الحادي والثلاثين بعد التعليق ومَحَلُّهُ إن كان في غير اليوم الأخير، وإلا ومَضَى بعده شهرٌ هِلالي كَفَى نظير ما مرَّ في السَلَم، وفي إذا مَضَتْ سنةٌ بمضَي اثني عشر شهراً هِلاليَةً فإن انكسر الشهر الأول حُسِبَ أحد عشر شهراً بالأهليَّة وكُمِلَتْ بقية الأول ثلاثين يوماً من الثالث عشر، والسنة للمريَّة نعم، يُدَيَّنُ مُرِيدُ غيرها.

(فرع): خَلَفَ لا يُقِيمُ بِمَحَلِّ كذا شهراً فأقامه مُفْرَقاً حَيْثُ على ما يأتي في الأيمان ولو قال: أنت طالق في أول الأشهر الحرم طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ القعدة؛ لأنَّ الصحيح أَنَّهُ أَوَّلُهَا وقيل أَوَّلُهَا ابتداء المحرم ذكره الإسوي. (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية (وقَصِدَ أن يقع في الحال مُسْتَبَداً إليه) أي أمس أو نحوه (وقع في الحال)؛ لأنَّه أوقعه حالاً، وهو ممكن وأسنده لِزَمَنِ سابق، وهو غير ممكن فالفني، وكذا لو قَصِدَ أن يقع أمس أو أطلق أو تعذرت

• قوله: (وإن قل) أي: وإن كان الباقي لحظة اه سم. • قوله: (دُئِنَ) يتبني أن يجري هذا في إذا مضى اليوم سم على حَجِّ اه ع ش. • قوله: (وفي إذا مضى شهر الخ) بمضيه الخ عَطَفَ على في إذا مضى الشهر أو السنة بانتقضاء باقيهما الخ. • قوله: (عن الروياني) فيه أنه لم يغرَّ ما مرَّ آنفاً قُبِيلَ قول المتن أو اليوم الخ لم يغرَّه إلى أحد، وأما ما مرَّ قَبْلَ قول المتن أو آخره الخ فمع بعده لا مُناسَبَة بينهما حتَّى يَظْهَرَ الأخذ. • قوله: (ابتداءه) مفعول وافق، وقوله: بمضيه صلة يَقَعُ اه سم أي المُقَدَّرُ بالعطف. • قوله: (وإن لم يوافقه الخ) عَطَفَ على إن وافق الخ. • قوله: (ومَحَلُّهُ) أي: محلُّ تكميل الشهر بما ذَكَرَ اه ر شدي. • قوله: (إن كان) أي: قوله إذا مضى شهر آتت طالق. • قوله: (في غير اليوم الأخير الخ) عبارة المُعْنَى في غير الأخير من الشهر فإن عَلَّقَ في اليوم الأخير أو اللَّيْلَة الأخيرة من الشهر كَفَى بَعْدَهُ شهرٌ هِلاليٌّ اه. • قوله: (وفي إذا مَضَتْ الخ) عَطَفَ على قوله: وفي إذا مضى شهر الخ، وقوله: بمضَي الخ صلة يَقَعُ المُقَدَّرُ بالعطف. • قوله: (والسنة للقرينة الخ) عبارة المُعْنَى والنهاية والمُعْتَبَرُ السَّنة العربية فإن قال أرذت غيرها لم يُقْبَل منه ظاهراً لِتَهْمَةِ التَّأخِيرِ وَيَدَيَّنُ نَعَمْ لو كان ببلاد الروم أو الفرس فَيَتَّبِعِي قَبُولُ قوله اه. • قوله: (أو الشهر الماضي) إلى التَّيْبَةِ في النَّهاية، وكذا المُعْنَى لِأَقُولَهُ وَيُرَدُّ إلى المتن. • قوله: (وهو الخ) أي: الاستِنَادُ اه مُعْنَى. • قوله: (وكذا لو قَصِدَ الخ) أي: وكذا يَقَعُ حالاً لو قَصِدَ الخ سم ومُعْنَى.

• قوله: (وإن قل) أي: وإن كان الباقي لحظة. • قوله: (دُئِنَ) يتبني أن يجري هذا في إذا مضى اليوم. • قوله: (ابتداءه) مفعول وافق، وقوله: بمضيه صلة يَقَعُ. • قوله: (خبر) كذا م ر. • قوله: (وكذا لو قَصِدَ الخ) أي: وكذا يَقَعُ حالاً لو قَصِدَ الطَّلَاق فيه لا يُقَالُ الطَّلَاق فيه مِن لَازِمِ أَنَّهُ يَكْحَ أَخَرُ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ

مُرَاجَعَتُهُ لِنَحْوِ مَوْتٍ أَوْ خَرَسٍ، وَلَا إِشَارَةَ لَهُ مُفِيهِمَةً (وَقِيلَ: لَفَقَ) نَظَرًا لِإِسْنَادِهِ لِغَيْرِ مَكْنٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْإِنَاطَةَ بِالْمَكْنِ أُولَى الْأَتَرَى إِلَى مَا مَرَّ فِيهِ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَنَّهُ يُلْقَى قَوْلُهُ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ وَيَلْزَمُهُ الْأَلْفُ (أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ، وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَّةٌ) مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ (صَدَّقَ بِبَيْمِنِهِ) لِقَرِينَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى أَمْسٍ ثُمَّ إِنَّ صَدَقَتَهُ فَالْعِدَّةُ بِمَا ذَكَرَ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ، وَلَمْ تُكَذِّبْهُ فَمِنْ حِينِ الْإِقْرَارِ (أَوْ) قَالَ أَرَدْتُ أَنِّي (طَلَّقْتُ) هَا أَمْسٍ (فِي نِكَاحٍ آخَرَ) فَبَإَنَتْ بَيْنِي ثُمَّ جَدَّدْتُ نِكَاحَهَا أَوْ أَنَّ زَوْجًا آخَرَ طَلَّقَهَا كَذَلِكَ (فَإِنْ عُرِفَ) التَّكَاحُ الْآخَرُ، وَالطَّلَاقُ فِيهِ وَلَوْ بِإِقْرَارِهَا (صَدَّقَ بِبَيْمِنِهِ) فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ (وَالَا) يُعْرَفُ ذَلِكَ (فَلَا) يُصَدَّقُ، وَيَقَعُ حَالًا لِيُعْغِدَ دَعْوَاهُ هَذَا مَا جَرَّبَهَا عَلَيْهِ هُنَا، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَصْحَابِ وَلِلْإِمَامِ احْتِمَالٌ جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ تَبَعًا لِتَسْنِخِ أَصْلِهَا السَّقِيمَةِ أَنَّهُ يُصَدَّقُ لِاحْتِمَالِهِ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي طَلَّقْتُ حَالًا أَوْ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ فَإِنْ كَانَ تَهَارًا فَبِالْقُرُوبِ أَوْ لَيْلًا فَبِالْفَجْرِ.

(تَنْبِيْهُ) مَا تَقَرَّرَ فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ مِنَ الْوُقُوعِ حَالًا عَمَلًا بِالْمَكْنِ، وَهُوَ الْوُقُوعُ بِأَنْتَ طَالِقٌ وَالْعَاءُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ قَوْلُهُ أَمْسٍ يُوَافِقُهُ الْوُقُوعُ حَالًا فِي أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي الْعَاءُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ لَا فِي زَمَنِ الْعَاءِ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ لَا فِي زَمَنِ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مُخَالِفًا لِمَنْ سَبَقُوهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا

• فَوَدَّ: (أُولَى) أَي: بِأَنْ يُلْقَى الطَّلَاقُ مِنَ الْإِنَاطَةِ بِالْمُحَالِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُلْقَ فِي الْأُولَى.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ) أَي: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الزَّوْجُ إِثْبَاتَ طَلَاقٍ لَا حَالًا، وَلَا مَاضِيًا بَلْ قَصْدُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا أَمْسٍ فِي هَذَا النِّكَاحِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: فَبَإَنَتْ مِنْهُ ثُمَّ نَكَحَتْهَا.

• فَوَدَّ: (فَلَا يُصَدَّقُ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرًا قَيِّدَيْنِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَفْلَا.

• فَوَدَّ: (وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ) وَالضُّوَابُ مَا فِي الْكِتَابِ، وَيَمُنُّ صَرَّحَ بِمَا فِي الْكِتَابِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَابْنُ الْقَوِي وَالْمُنَوَّلِيُّ وَابْنُ رِثْوَانٍ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الضُّوَابِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي) قَالَ مَرْفِي شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي طَلَّقْتُ حَالًا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ إِرَادَةُ كَمَا قَالَهُ الصَّبْرِيُّ وَأَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ كَانَتْ لَهُ إِرَادَةُ بِأَنْ قَصْدَ إِثْبَاتِهِ بِقَوْلِهِ: قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي قَبْلَ تَمَامِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فَلَا وَقُوعَ بِهِ انْتِهَى، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْسٍ وَنَحْوِهِ إِذَا قَالَ أَرَدْتُ لِقَاعَهُ فِي الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَقَعُ حَالًا عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ ظَاهَرَ إِطْلَاقَهُمْ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْإِرَادَةُ قَبْلَ فَرَاغِ لَفْظِ الطَّلَاقِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَلْتَزِمَ مَا ذَكَرَ مِنْ التَّقْيِيدِ فِي أَمْسٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا عَلِقَ بِمُحَالٍ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي، وَإِمَّا أَنْ يَتِمَّحُلَ الْفَرْقُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (لِمَنْ سَبَقُوهُ) أَي: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا مَرَّ قَبْلَ التَّنْبِيْهِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: بَعْضُهُمْ.

لِاحْتِمَالِ فُسْخٍ أَوْ تَبْيِيْنٍ قَسَادِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمَنْقُولُ الْخ) اعْتَمَدَهُ مَرْفِي.

زَمَنَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: لَا فِي زَمَنِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ حُكْمُهُ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، وَلَا
 بَدْعَةٌ لَهَا، وَلِلشَّهْرِ الْمَاضِي فَيَقَعُ فِيهِمَا حَالًا إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ مَا بَعْدَ لَامِ التَّحْلِيلِ كَذَا قَالَ غَيْرُ
 وَاحِدٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ مَلَخَطُ الْوُقُوعِ هُنَا حَالًا أَنَّ اللَّامَ فِيهَا لَا يُتَنَظَّرُ لَهُ وَقْتُ لِلتَّحْلِيلِ فَهُوَ كَأَنْتَ
 طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُحْلَلَ بِالْإِلْغَاءِ الْمُحَالِ
 أَيْضًا كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ فِي الشَّهْرِ الْمَاضِي، وَمَنْ ثَمَّ قَاسَ شَيْخُنَا الْوُقُوعَ حَالًا فِي أَمْسٍ عَلَى
 الْوُقُوعِ حَالًا فِي الْبِدْعَةِ، وَلَا بَدْعَةٌ لَهَا، وَلَمْ يُبَالِ بِمَا أَفَادَتْهُ اللَّامُ لِمَا ذَكَرْتَهُ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ
 الْآنَ طَلَاقًا أَثَرُ فِي الْمَاضِي فَيَقَعُ حَالًا، وَيَلْقَوُ قَوْلُهُ أَثَرُ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ
 الْيَوْمَ غَدًا إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ قَوْلُهُ غَدًا، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ طَلْقَةً شُبَّهَ بِبَدْعَةٍ، وَهِيَ فِي حَالِ
 الْبِدْعَةِ إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ اجْتِمَاعُهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ. وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ الطَّلَاقُ الرَّابِعَةُ عَلَى
 أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَمْ أَرِ مَنْ رَجَعَ مِنْهُمَا شَيْئًا وَقِيَاسُ كَلَامِ الْقَاضِي الْآتِي عَدَمُ الْوُقُوعِ وَيَلْحَقُ بِهِذِهِ
 الْمَسَائِلُ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا أَوْ غَدًا أَمْسٍ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ فَيَقَعُ صَبِيحَةَ الْغَدِ وَيَلْقَوُ ذِكْرُ أَمْسٍ؛
 لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِالْغَدِ وَبِالْأَمْسِ،.....

• فُود: (هنا) أي: في صورتَيِ الْبِدْعَةِ وَالشَّهْرِ الْمَاضِي. • فُود: (فهو) أي ما ذَكَرَ مِنَ الصَّوَرَتَيْنِ.
 • فُود: (أيضًا) أي: كما يُحْلَلُ بِكَوْنِ الْآزِمِ لِلتَّحْلِيلِ. • فُود: (كما أشاروا إليه) أي: التَّحْلِيلُ بِالْإِلْغَاءِ
 الْمُحَالِ. • فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ جَوَازِ التَّحْلِيلِ بِالْإِلْغَاءِ الْمُحَالِ مَعَ وُجُودِ الْآزِمِ. • فُود: (لِما
 ذَكَرْتَهُ) أي: فِي الْجَوَابِ الْمَارِ أَيْضًا. • فُود: (أَثَرُ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّأَثِيرِ. • فُود: (وَهُوَ قَوْلُهُ: غَدًا) لَا
 يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ وَمَعَ ذَلِكَ قَوَاضِيحٌ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا ارْتَدَّ إِذَا ارْتَدَّ إِذَا ارْتَدَّ إِذَا ارْتَدَّ
 طَلَّقْتَيْنِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدَةً فَلَا اسْتِحَالَةَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَانِعٌ مِنْ نَحْوِ بَيِّنَتَيْنِ فَيَتَّبَعِي أَنْ يَقَعَ ثَمَّ يَتَرَدَّدُ
 النَّظَرُ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ بَيْنَهُمَا تَلَحُّقٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا تَلَحُّقٌ بِالْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سِيَرِ عَمَرَ، وَفِي
 الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَتُهُ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا قَوَاضِيحٌ تَقَعُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ
 فِي الْغَدِ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَةَ الْيَوْمَ طَالِقٌ غَدًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ إِلَّا ذَلِكَ، وَكَذَا يَقَعُ وَاحِدَةً فَقَطْ فِي الْحَالِ لَوْ
 أَرَادَ بِذَلِكَ نِصْفَهَا الْيَوْمَ وَنِصْفَهَا الْآخَرَ غَدًا؛ لِأَنَّ مَا أَخَّرَهُ تَعَجَّلَ فَإِنْ أَطْلَقَ نِصْفَيْنِ بَانَ أَرَادَ نِصْفَ طَلْقَةٍ
 الْيَوْمَ وَنِصْفَ طَلْقَةٍ غَدًا فَطَلْقَتَانِ إِلَّا أَنْ تَبَيَّنَ بِالْأَوَّلَى، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَرَذْتُ الْيَوْمَ طَلْقَةً وَغَدًا أُخْرَى كَمَا
 قُهِمَ بِالْأَوَّلَى، وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا الْيَوْمَ طَلَّقْتَ طَلْقَةً غَدًا فَقَطْ أَي لَا فِي الْيَوْمِ
 أَيْضًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُعْلَقٌ بِالْغَدِ، وَذَكَرَهُ الْيَوْمَ بَعْدَهُ كَتَجْزِيلِ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ، وَهُوَ لَا يَتَعَجَّلُ أَه.
 • فُود: (الآتي) أي: أَيْضًا. • فُود: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ) أي: فِيهِمَا أَه سَم. • فُود: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ الْخ) وَلَوْ
 قَالَ تَهَارًا: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا أَمْسٍ أَوْ أَمْسٍ غَدًا بِالْإِضَافَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ غَدًا أَمْسٍ وَأَمْسٍ غَدًا
 هُوَ الْيَوْمُ، وَلَوْ قَالَ لَيْلًا وَقَعَ غَدًا فِي الْأَوَّلَى وَحَالًا فِي الثَّانِيَةِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ.

• فُود: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ) أي: فِيهِمَا.

ولا يُمكن الوقوع فيهما، ولا الوقوع في أمس فتعين الوقوع في غداً لإمكانه، وحاصل هذا إلغاء المحال والأخذ بالممكن فهو كما مر في أنت طالق أمس، ويُخالف هذه الفروع كلها عدم الوقوع أصلاً نظراً للمحال في أنت طالق بعد موتي أو معه، وفي أنت طالق مع انقضاء عدتك، وفي أنت طالق طَلقة بائنة لِمَنْ يملك عليها الثلاث كما قاله القاضي أو رجعية لِمَنْ لا يملك عليها سوى طَلقة أو لغير موطوءة كما قاله القاضي أيضاً قال في التهذيب وهو المذهب، وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار فلا تطلق بمجيء الغد، ولا بدخول الدار؛ لأنه علقه بمجيء الغد فلا يقع قبله، وإذا جاء الغد فقد فات اليوم أو الآن أي فلم يُمكن إيقاعه بوجبه، وفي أنت طالق إن جمعت بين الضدين أو

• قوله: (ولا يُمكن الوقوع فيهما) يُعلم ما فيه بما مر آنفاً اه سيّد عمر ويظهر بالتأمل أنه لا يجري هنا نظير ما مر آنفاً. • قوله: (وحاصل هذا) أي: ما ذكر في أنت طالق أمس غداً أو غداً أمس إلخ. • قوله: (فهو) أي: حكم أنت طالق أمس غداً إلخ. • قوله: (لِمَنْ يملك إلخ) أي: خطأ بالزوجة يملك إلخ. • قوله: (كما قاله القاضي) راجع إلى قوله: (وفي أنت طالق طَلقة بائنة إلخ). • قوله: (أو رجعية إلخ) عطف على بائنة. • قوله: (كما قاله القاضي) راجع إلى قوله: (أو رجعية إلخ). • قوله: (وهو المذهب) أي: ما قاله القاضي. • قوله: (أو إذا دخلت إلخ) كذا في أصله وَاللَّهُ تَعَالَى لكن لا يخطئه فيحتمل أنه من تغيير الناسخ أو يقال: أو بمعنى الواو، والآخر مشكل فيما يظهر إذ مقتضاه أنه إذا قال: أنت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت فيه أن لا تطلق، ولا وجه له ويؤيد ما ذكرناه من الإحتمال اقتضاه في التعليل على قوله: (لأنه علقه إلخ) نعم قد يقال حينئذ لا فائدة لزيادة: ولا بدخول الدار؛ إذ لا دخل له بالكيفية، والحاصل أن كلامه لا يخلو عن شيء بكل تقدير فليأمل ثم رأيت الفاضل قال ما نصه قوله: وفي أنت طالق الآن أو اليوم إلخ بما دخل تحت هذا أنت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم وأي مانع من الوقوع عند دخول الدار انتهى، وقد يجاب بأن قوله إذا جاء الغد راجع إلى اليوم، وقوله: أو إذا دخلت الدار راجع إلى الآن، ولا شك أن دخول الدار المعلق به يستحيل وقوعه الآن بل إنما يقع في المستقبل فهما مسألان والتشترط على عكس ترتيب اللفظ، وقوله: لأنه علقه بمجيء الغد أي مثلاً في مسألته، وهي ربط الطلاق باليوم اه سيّد عمر أقول: ويأتي هذا الجواب قول الشارح الآتي فقد فات اليوم أو الآن نعم يُصرّح بما تضمنته الجواب صنيع المعني والروضي مع شزجه، عبارتهما: ولو قال: أنت طالق اليوم إذا جاء الغد أو أنت طالق الساعة إذا دخلت الدار لكان كلامه فلا تطلق، وإن وجدت الصفة؛ لأنه علقه بوجودها فلا يقع قبله وإذا وجدت فقد مضى الوقت الذي جعله محلاً للإيقاع اه وبه يُعلم ما في تغيير الشارح من الخفاء والتعقيد. • قوله: (بمجيء الغد، ولا بدخول الدار إلخ) حقه أن يقول: ولو بعد مجيء الغد أو دخول الدار؛ لأنه علقه بمجيء الغد أو دخول الدار فلا يقع قبله، وإذا جاء الغد أو دخلت الدار فقد فات إلخ.

• قوله: (وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار إلخ) وما دخل تحت هذا أنت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم فأي مانع من الوقوع عند دخول الدار.

نُسِخَ رَمَضَانُ أَوْ تَكَلَّمْتُ هَذِهِ الدَّائِيَّةُ فَلَا يَقَعُ نَظَرًا لِلْمُحَالِ بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ. وَالْحَاصِلُ مِنْهُ أَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ حَالًا فِي أَكْثَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْأُولَى، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِيهَا لِلْمُحَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَمْ يَقَعِ فِي الصُّورِ الْأُخْرَى التَّسْعِ نَظَرًا لِلْمُحَالِ فِيهَا، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ تِلْكَ وَهَذِهِ بَيَادَاءُ مَعْنَى أَوْجَبَ الْغَاءِ الْمُحَالِ فِي جَمِيعِ تِلْكَ وَمَعْنَى آخَرَ أَوْجَبَ النَّظَرَ لِلْمُحَالِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ عَسَرًا أَوْ تَعَدُّ لِمَنْ أَمَقَّنَ النَّظَرَ فِي مُذَرِّكَ كُلٍّ مِنْ تِلْكَ، وَكُلٍّ مِنْ هَذِهِ فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا الْإِشْكَالُ لَا يَتَوَجَّهْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفُرُوعَ الْمُتَبَدِّدَةَ بَعْضُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُحَالِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ، وَبَعْضُهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ، وَالْإِشْكَالُ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ ذِكْرِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَهَا كَمَا ذَكَرْتُ بَلْ الْإِشْكَالُ مُتَوَجَّهٌ وَمَا ذَكَرْتُ مَسْنُوعٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْخَيْنِ قَائِلَيْنِ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالْمُحَالِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ مَعَ قَوْلِهِمَا فِي أَمْسٍ وَنَحْوِهِ بِالْوُقُوعِ الْغَاءَ لِلْمُحَالِ فَإِنْ قُلْتَ: يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمُحَالِ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْلِيْقِ لِقَوْلِهِمْ قَدْ يَكُونُ الْقَضَاءُ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِهِ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَهُوَ قَضِيَّةُ فَرْقٍ بَعْضُهُمْ بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَأَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ لَفْظٌ صَرِيحٌ فِي التَّعْلِيْقِ فَمَنْعَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِ الثَّانِي قُلْتَ لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ وَقَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، وَلَا فِي زَمَنِ وَنَحْوِهَا مِثْلُ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ أَوْ طَلْقَةٍ بَائِنَةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ فِي صَوَرَتَيْهِمَا السَّابِقَتَيْنِ فَهَذَا تَنْجِيزٌ فِي الْكُلِّ رُبطَ بِمُحَالٍ فَالْفَتْحُ تَارَةً، وَلَمْ يَلْغُ أُخْرَى. فَإِنْ قُلْتَ: غَلَّلُوا مَعَ مَوْتِي وَمَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ بِقَوْلِهِمْ لَمْ يَقَعِ لِمُصَادَفَتِهِ الْبَيِّنَةُ وَبِهِ يَفْرُقُ بَيْنَ نَحْوِ هَذَيْنِ

• قَوْلُهُ: (بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: الْعَقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ وَالْعَادِيِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ: وَيُخَالِفُ هَذِهِ الْفُرُوعَ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِي أَكْثَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْخ) لِيَتَأَمَّلَ مَعَ مَا سَيَأْتِي الْمُفْتَضِي لِلْوُقُوعِ فِي جَمِيعِهَا أَمَّا سَيَدُ عَمَرُ أَقُولُ: مَا سَيَأْتِي فِي الْوُقُوعِ الْمُطْلَقِ الشَّامِلِ لِلْمُحَالِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ، وَمَا هُنَا فِي خُصُوصِ الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ فَأَخْرَجَ بِقَيْدِ الْأَكْثَرِ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا أَوْ غَدًا أَمْسٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِمَا، وَفِي صَبِيحَةِ الْغَدِ. • قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ) الْأَضْرَابُ إِسْقَاطُ الْهَاءِ أَوْ زِيَادَةُ الْوَوِ الْجَمْعُ أَوْ نَاءُ التَّكْلِمِ. • قَوْلُهُ: (الْتَمَعُ) أَيِ: بَعْدَ قَوْلِهِ: وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّدَّتَيْنِ الْخ صَوْرَةً وَاحِدَةً. • قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرْتُ) أَيِ: مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ عَلَى الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ الْفَرْقُ) أَيِ بَيْنَ الصُّورِ الْأُولَى وَالْأُخْرَى. • قَوْلُهُ: (إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْلِيْقِ) أَيِ: لَا فِي التَّنْجِيزِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا الْخ) أَيِ: حَيْثُ لَا وَقُوعٌ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ الْخ أَيِ حَيْثُ يَقَعُ فِيهِ صَبِيحَةُ الْغَدِ أَمَّا سَم. • قَوْلُهُ: (بِئْسَ أَنْتَ طَالِقٌ الْخ) خَبَرٌ؛ لِأَنَّ أَنْتَ الْخ فَهَذَا أَيِ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (فَالْفَتْحُ تَارَةً) أَيِ: فِيمَا قَبْلَ مِثْلِ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَلْغُ الْخ أَيِ فِي مَدْخُولٍ مِثْلِ. • قَوْلُهُ: (غَلَّلُوا مَعَ مَوْتِي الْخ) أَيِ: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي مَعَ مَوْتِي الْخ وَلَوْ عَبَّرَ بِهَذَا وَحَذَفَ قَوْلَهُ الْأَنِّي لَمْ يَقَعِ لَكَانَ أَوَّلَى.

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ هَذَا) أَيِ: حَيْثُ لَا وَقُوعٌ فِي الْأَوَّلِ وَحَيْثُ فِي الثَّانِي صَبِيحَةُ الْغَدِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ.

ونحو أمس فإن وقوعه هنا لا يصادف البيثونة قلت لا يطرُد ذلك أيضًا؛ لأن قياسه أن لا يقع في: قبل أن تُخلَق لمصادفته عدم وجودها بالكلية، وهو أولى بالرعاية من مُصادفة البيثونة وأيضًا فالتعليل بمصادفة البيثونة إنما هو بيان لوجه المحالية، وهي لا تنحصر في ذنبك فليس القصد به إلا بيان وجه الإحالة، وإلا فأكثُر صور المحال الذي منَعَ الوقوع ليس فيها مُصادفة بيثونة فإن قلت: البحث بين الأصحاب في منع المحال بأقسامه الثلاثة للوقوع إنما هو في التعليق به كما أُطبقت عليه عباراتهم، والتعليل إنما يكون بمستقبل فالحقنا به كل تنجيز فيه الرُبط بمستقبل كعم موتي أو بعده أو مع انقضاء عدتك بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الرُبط بأن رُبط بماضي أو حال أو لم يُربط بماضي، ولا مستقبل فإنه لا ينظر للمحال فيه كأمس وقبل أن تُخلَق، ولا في زمنٍ ولشهرٍ الماضي وطلاقًا أثر في الماضي وطلقة شئبة بذعية قلت الفرق بذلك ممكن لكن يرد عليه اليوم غدا حيث الغوا غدا مع أنه مستقبل، ويُجاب بأن إلغاءه هنا لمعارضية ضده له، وهو اليوم الأقوى لكونه حاضرًا فقدّمنا مقتضاه ثم ما قلناه في هذه الصور الأولى الإحدى عشرة بأسرها، وهو إلغاء المحال؛ لأنها غير مستقبلية. وأما الصور الأخرى فالمستقبل منها صريحًا بعد موتي في ومعه ومع انقضاء عدتك والآن إذا جاء الغد أو دخلت وغلب التعليق هنا على الآن؛ لأنه أقوى إما تقرر أن الأصل في منع المحال أن يكون مُعلَّقًا، وبه فارق ما مرَّ آنفًا في اليوم غدا من إلغاء غدا دون اليوم، وإن جمعت بين الصدين، وما بعده نعم، تبقى طَلقة بائنة وطلقة رجعية والطلقة الرابعة فهذه ألغى المحال فيها مع أنها ليست

• فود: (هنا) أي: في نحو أمس. • فود: (ذلك) أي: الفرق. • فود: (لأن قياسه) أي: ذلك الفرق.

• فود: (وهي لا تنحصر) أي: المحالية. • فود: (في ذنبك) أي: مع موتي ومع انقضاء عدتك.

• فود: (به) أي: التعليل بمصادفة البيثونة. • فود: (وإلا فأكثُر صور إلخ) أي: ولو قصد بذلك ظاهره

من التعليل حقيقة لما أُطرد فإن أكثُر صور إلخ. • فود: (الذي منَعَ) صفة المحال. • فود: (إنما هو) أي:

البحث. • فود: (به) أي: بالتعليل. • فود: (بذلك) أي: بالتعليل بالمحال حقيقة أو حكمًا.

• فود: (لمعارضية إلخ) خبر إن. • فود: (وهو) أي: الضد. • فود: (لكونه حاضرًا) علة لقوله:

الأقوى. • فود: (وهو) أي: ما قلناه إلخ، وقوله: لأنها إلخ خبر ما قلناه إلخ. • فود: (وأما الصور

الأخرى) أي: الشئ. • فود: (بفد موتي إلخ) خبر فالمستقبل إلخ. • فود: (هنا) أي: في الآن إذا جاء

الغد أو دخلت الدار. • فود: (لأنه) أي: التعليق. • فود: (لما تقرر إلخ) علة لليلة. • فود: (في منع

المحال) أي: الوقوع فهو من إضافة المضدر إلى فاعله. • فود: (مُعلَّقًا) أي: به على الحذف

والإيصالي. • فود: (وبه) أي: بالتعليل. • فود: (ما مرَّ آنفًا إلخ) وهو قوله: وهو اليوم الأقوى إلخ.

• فود: (وإن جمعت إلخ) عطف على قوله: بعد موتي إلخ. • فود: (فهذه ألغى المحال إلخ) يتأمل مع

• فود: (فهذه ألغى المحال فيها) يتأمل مع أن الذي قلناه فيها هو عدم الوقوع.

بمستقبل، وقد هُجِبَ بأنَّ هذه أُلْحِقَتْ بالمستقبل؛ لأنَّ الْمُتَبَادَّرَ منها أنت طالق طَلْقَةً إِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، وكذا الباقي المقتضي لِطُلَانٍ مَا وَقَعَ بِهِ التَّنَاقُضُ فَقَطْ، فحَيْثُ أَتَجَّهَ الْفَرْقُ بَيْنَ تِلْكَ الْمَسَائِلِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْأُولَى وَالتَّسْعِ الْأُخْرَى فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا فِي شَيْءٍ مِنْهُ لِمَا يَشْفِي، وَلَا نَبِّهُوا عَلَى تَخَالُفٍ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ لِغَيْرِهِ مَعَ ظُهُورِ الْمُخَالَفَةِ كَمَا عَلِمْتَ فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ مَعْنَى أَوْجَبَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْتَقْبَلِ وَغَيْرِهِ قُلْتَ الْغُرُفَ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِمْ: فِي تَعْلِيلِ عَدَمِ الْوُقُوعِ بِالْمُحَالِ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ قَدْ يُقْصَدُ بِالتَّعْلِيلِ بِهِ مَنَعُ الْوُقُوعِ فَعَلِمْنَا مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُسْتَقْبَلُ يُقْصَدُ بِهِ ذَلِكَ فَاتَّزَعَ عَدَمُ الْوُقُوعِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَقْصِدُ أَهْلُ الْغُرُفِ بِهِ ذَلِكَ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِي عَدَمِ الْوُقُوعِ. (وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيلِ) كَثِيرَةٌ مِنْهَا (مَنْ كَفَى

أَنْ الَّذِي قَدَّمَهُ فِيهَا هُوَ عَدَمُ الْوُقُوعِ أَهْ سَم. أَيِّ وَمَعَ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَا سِتْدَارَ كَيْهَ عَمَّا قَبْلَهُ، وَلَا يُلَاقِيهِ الْجَوَابُ الْآتِي ثُمَّ زَايَتْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْشِيرٍ قَوْلُهُ أَلْفِي الْمُحَالُ يَتَّبِعِي أَنْ يُقْرَأَ أَلْفِي بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَفَاعِلُهُ الْمُحَالُ أَيُّ أَلْفِي الْمُحَالُ الطَّلَاقُ فَلَا يَرُدُّ قَوْلُ الْمُحْسِنِ إِنَّمَا لَا طَّلَاقَ فِيهَا فَكَيْفَ أَلْفِي الْمُحَالُ فِيهَا وَكَأَنَّهُ قَرَأَ مَنَجْهولًا وَالْمُحَالُ نَائِبٌ فَاعِلٌ أَهْ وَهَذَا حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُقْتَضِي الْإِنْخ) صِفَةً لِلْمُتَبَادَّرِ أَهْ كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (مَا وَقَعَ بِهِ التَّنَاقُضُ فَقَطْ)، وَهُوَ بَابَةٌ وَرَجْعِيَّةٌ وَالرَّابِعَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (الْغُرُفَ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِمْ: الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ قَوْلُهُمْ: الْمَذْكُورُ شَامِلٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَغَيْرِهِ أَهْ سَم، وَقَدْ يُنَمَّنُ الشُّمُولُ مَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ أَيْضًا مِنْ أَنَّ التَّعْلِيلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُعْلَقَ الْإِنْخ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَوْ مَقُولَ لَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالتَّعْلِيلِ بِهِ) أَيُّ: بِالْمُحَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (عَدَمُ الْوُقُوعِ) أَيُّ: فِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَقْصِدُ أَهْلُ الْغُرُفِ بِهِ الْإِنْخ) قَدْ يُنَمَّنُ أَهْ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (كَثِيرَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ: وَلَا تَكَرَّرَ فِي النِّهَايَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ إِلَّا

هـ. قَوْلُهُ: (الْغُرُفَ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِمْ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ: قَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ شَامِلٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَغَيْرِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَقْصِدُ أَهْلُ الْغُرُفِ بِهِ ذَلِكَ) قَدْ يُنَمَّنُ.

هـ. قَوْلُهُ فِي (سَبِي): (وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيلِ مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ الْإِنْخ) سَبِيلُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَوْلَا دَخَلَتْ الدَّارَ وَاجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ امْتِنَاعًا وَتَخْضِيفًا عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ لَمْ يُعْرِفْ قَصْدَهُ لَمْ يَقَعْ طَّلَاقٌ حَمَلًا عَلَى أَنَّ لَوْلَا الْإِمْتِنَاعِيَّةَ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ إِنْ أَيُّ هِيَ الْإِمْتِنَاعِيَّةُ لِتَبَادُّرِهَا إِلَى الْفَهْمِ عَرَفًا وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ بِالشُّكِّ وَلِأَنَّ الْإِمْتِنَاعِيَّةَ قَدْ يَلْبِهَا الْفِعْلُ فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي تَسْهِيلِهِ، وَقَدْ تَلَّى الْفِعْلَ غَيْرَ مُفْهِمَةٍ تَخْضِيفًا انْتَهَى وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ إِفْصَاحٌ فِيمَا إِذَا قَصَدَ تَخْضِيفًا بَوُقُوعِ الطَّلَاقِ مُطْلَقًا أَوْ إِذَا لَمْ تَدْخُلِ الدَّارَ، وَقَدْ يَدُلُّ اسْتِدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ حَمَلًا عَلَى أَنَّ لَوْلَا الْإِمْتِنَاعِيَّةَ الْإِنْخ، وَقَوْلُهُ: وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ إِذَا قَصَدَ التَّخْضِيفَ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقَعْ عِنْدَ قَصْدِ التَّخْضِيفِ لَمْ يَكُنْ فِي تَقْصِيلِهِ فَائِدَةٌ لِثُبُوتِ عَدَمِ الْوُقُوعِ حَيْثُ إِذَا أَرَادَ الْإِمْتِنَاعَ أَوْ التَّخْضِيفَ أَوْ لَمْ يَرِدْ شَيْئًا أَوْ جُهِلَتْ إِرَادَتُهُ لَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ بَلِ الْمُرَادُ عَدَمُ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْكُوكَبِ لِلْإِسْنَوِيِّ.

دَخَلْتُ الدَّارَ مِنْ نِسَائِي فَهِيَ طَالِقٌ (وَأَنْ) كَمَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ، وَكَذَا طَلَّقْتُكَ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَبِجَرِيِّ ذَلِكَ فِي طَلَّقْتُكَ إِنْ دَخَلْتُ وَمَنْ زَعَمَ وَقُوعَهُ هُنَا حَالًا، وَفِي الْأَوَّلَى عِنْدَ الدُّخُولِ مُطْلَقًا فَقَدْ أَخْطَأَ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ (وَإِذَا) وَالْحَقُّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى

فِيمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (الدَّارَ مِنْ نِسَائِي الْخ) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَغْيِيرُ الْمَتْنِ أَهْ سَمِ أَيِ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْقَلْبَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُخَنِّي.

فَوُدَّ (نِسِي): (وَأَنْ) وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، وَكَانَ يَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا.

(تَنْبِيْهٌ): فِي قِتَاوَى الْغَزَالِيِّ أَنَّ التَّغْلِيْقَ يَكُونُ بَلَا فِي بَلَدٍ عَمَّ الْمَعْرُوفُ فِيهَا تَقْوِيلُ أَهْلِ بَغْدَادَ أَنَّ طَالِقًا لَا دَخَلْتُ الدَّارَ أَهْ مُخَنِّي عِبَارَةٌ سَمِ وَفِي الرُّوْضِ: وَأَنْ قَالَ: أَنَّ طَالِقًا لَا دَخَلْتُ الدَّارَ مَنْ لُغَتُهُ بِهَا أَيِ بَلَا مِثْلُ إِنْ كَالْبَغْدَادِيِّينَ طَلَّقْتُ بِالْأَدْخُولِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَمَّا مَنْ لَيْسَ لُغَتُهُ كَذَلِكَ فَتَطْلُقُ زَوْجَتَهُ انْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَقَوْلُهُ: أَنَّ طَالِقًا لَا أَذْخُلُ الدَّارَ تَغْلِيْقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ ظَاهِرُهُ، وَأَنْ لَمْ تَكُنْ لُغَتُهُ بَلَا مِثْلُ إِنْ: وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَ التَّغْلِيْقَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَقْبَلٍ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا بِخِلَافِ الْمَاضِي انْتَهَى أَهْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ش. فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّ طَالِقًا) أَيِ: بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ أَهْ سَمِ. فَوُدَّ: (بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي الْخ) أَيِ: فِي الْفَرْعِ الَّذِي فِي آخِرِ الْفَصْلِ أَهْ كُرِدِي عِبَارَةٌ شِ أَيِ فِي آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ التَّغْلِيْقَ عَلَى مُجَرَّدِ الْفِعْلِ طَلَّقْتُ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ، وَإِنْ قَصَدَ تَغْلِيْقَ التَّطْلِيْقِ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَقْصِدْ قَوْلًا لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ مِنَ التَّطْلِيْقِ، وَإِنْ قَصَدَ الْوَعْدَ عَمِلَ بِهِ فَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الْفِعْلِ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا أَهْ. فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ: التَّخْضِيلُ. فَوُدَّ: (وَمَنْ زَعَمَ وَقُوعَهُ الْخ) لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْطُرْ لَهُ التَّغْلِيْقُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ طَلَّقْتُكَ، وَهُوَ وَاضِحٌ حَيْثُذِ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّخْطِئَةِ سَيِّمًا وَيَتَعَدَّى كُلُّ الْبَعْدِ مِمَّنْ يَنْسُبُ إِلَى الْعِلْمِ أَنْ يَرَى الْوُقُوعَ عِنْدَ قَصْدِ التَّغْلِيْقِ بِشَرْطِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ: فِي تَقْدِيمِ طَلَّقْتُكَ عَلَى الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ: وَفِي الْأَوَّلَى أَيِ فِي تَأْخِيرِهَا عَنْهُ. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: غَيْرَ قَائِلٍ بِجَرِيَانِ التَّخْضِيلِ الْآتِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ.

فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ بِهَا الْخ) وَقَدْ سِيلَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا لَوْ قَالَ: أَنَّ طَالِقًا لَوْلَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ امْتِنَاعًا أَوْ تَخْضِيصًا عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ لَمْ يُعْرِفْ قَصْدَهُ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ خَمَلًا عَلَى أَنْ لَوْ لَا امْتِنَاعِيَّةً لَتَبَادَرَهَا إِلَى الْفَهْمِ عُرْفًا وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ بِالشَّكِّ أَهْ نِهَابَةٌ

فَوُدَّ: (الدَّارَ مِنْ نِسَائِي) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَغْيِيرُ الْمَتْنِ. فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّ طَالِقًا) بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ.

فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ الْخ) وَفِي الرُّوْضِ: وَأَنْ قَالَ: أَنَّ طَالِقًا لَا دَخَلْتُ الدَّارَ مَنْ لُغَتُهُ بِهَا أَيِ بَلَا مِثْلُ إِنْ أَيِ كَالْبَغْدَادِيِّينَ طَلَّقْتُ بِالْأَدْخُولِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَمَّا مَنْ لَيْسَتْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ فَتَطْلُقُ زَوْجَتَهُ انْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: أَنَّ طَالِقًا لَا أَذْخُلُ الدَّارَ تَغْلِيْقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لُغَةُ الزَّوْجِ بَلَا مِثْلُ إِنْ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ فِي أَنَّ طَالِقًا لَا دَخَلْتُ الدَّارَ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَ التَّغْلِيْقَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَقْبَلٍ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَاضِي أَهْ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ سِيَاقِهِ أَنَّهُ تَغْلِيْقٌ بِالْأَدْخُولِ.

كإلى دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لِأَطْرَافِهَا فِي غَرْفِ أَهْلِ الْيَمَنِ بِمَعْنَاهَا (ومتى ومتى ما) بزيادة ما كما مرَّ ومهما وما وإدما وأبما ما وأين وأينما حيثٌ وحيثما وكيف وكيفما (وكُلُّمَا وأَيُّ كَأَيُّ وقتٍ دَخَلَتْ) الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ (ولا يقتضين) أي هذه الأدوات (فوزًا) في المُعْلَقِ عليه (إِنْ عُلِقَ بِالْإِبَاتِ) أي فيه أو بِمُثَبِّتٍ كالدُّخُولِ فِي إِنْ دَخَلَتْ (فهي غيرُ خُلْعٍ)؛ لِأَنَّهَا وَضَعَتْ لَا بِقَيِّدِ ذِلَالَةٍ عَلَى فَوْزٍ أَوْ تَرَاخٍ، وَذَلِكَ بِمَعْضَاهَا فِي الْخُلْعِ عَلَى الْفَوْرِيَّةِ كَمَا مَرَّ فِي إِنْ وَإِذَا لَيْسَتْ مِنْ وَضْعِ الصُّغَةِ بَلْ لِقِتْضَاءِ الْمُعَارَضَةِ ذَلِكَ إِذِ الْقَبُولُ فِيهَا يَجِبُ اتِّصَالُهُ بِالْإِحْبَابِ وَخَرَجَ بِالْإِبَاتِ التَّفْئِي كَمَا يَأْتِي وَبَحْثٌ فِي مَتَى خَرَجْتَ شَكْوَتُكَ تَعَيَّنَ الْفَوْزُ بِالشَّكْوَى عَقِبَ خُرُوجِهَا؛ لِأَنَّ خَلْفَهُ يَنْحَلُّ إِلَى مَتَى خَرَجْتَ، وَلَمْ أَشْكُكْ فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِإِبَاتٍ وَنَفِي وَمَتَى لَا تَقْتَضِي الْفَوْزَ فِي الْإِبَاتِ وَتَقْتَضِيهِ فِي التَّفْئِي انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَا نُسَلِّمُ انْجِلَالَهُ لِذَلِكَ وَضَمًّا، وَلَا غَوْفًا، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ الْمُطَابِقُ مَتَى خَرَجْتَ دَخَلَ وَقْتُ الشَّكْوَى أَوْ أَوْجَدْتَهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَعْرُضُ فِيهِ لَانْتِهَائِهَا وَبِفَرْضِ مَا قَالَهُ يَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا عدا أَنْ لَا قِتْضَاءَ الْفَوْزَ فِي التَّفْئِي، وَعَلَى مَا قُلْنَا فَقَدْ

قال الرِّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ خَمَلًا عَلَى أَنْ لَوْلَا امْتِنَاعِيَّةٌ صَرِيحٌ فِي آتِهِ إِنْ حُمِلَ عَلَى التَّخْضِيفِ وَقَعَ اهْ وَقَالَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ فِي هَامِشِهَا مَا نَصَّهُ عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ غَيْرُ التَّخْضِيفِ فَالْأَوَّلُ امْتِنَاعُ الْوُقُوعِ لَوْجُودِ الدُّخُولِ وَالثَّانِي وَجُودُهُ لَوْجُودِهِ فَهُوَ تَعْلِيقٌ فِي الْمَعْنَى قَيْشْتَرَطٌ لِلْوُقُوعِ الدُّخُولِ، وَلَا يُغْتَبَرُ الْفَوْزُ اهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَالٌ سَمَ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ عِنْدَ قَصْدِ التَّخْضِيفِ مُطْلَقًا وَمَالٌ ع ش عِنْدَ قَصْدِهِ إِلَى الْوُقُوعِ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الدُّخُولِ إِنْ أَطْلُقَ وَعِنْدَ قَوَابِ الرُّقْبِ الَّذِي قَصَدَهُ إِنْ أَرَادَ وَقْتًُا مَعِيَّتًا. هـ فَوَدُ: (لِأَطْرَافِهَا فِي غَرْفِ الْيَمَنِ) هَلْ يَخْتَصُّ بِهِمْ اه سَمَ أَقُولُ: قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنِ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ أَوَّلًا، وَعَنِ الْمَعْنَى الْإِخْتِصَاصُ مُطْلَقًا، وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنِ الرِّوَضِ وَشَرْحُهُ ثَانِيًا الْإِخْتِصَاصُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَاضِي، وَعَدَمُهُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَضَارِعِ. هـ فَوَدُ: (أَيِ فِيهِ) فَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي أَوْ بِمُثَبِّتٍ فَالْمُضَدَّرُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ. هـ فَوَدُ: (لِأَنَّهَا وَضِعَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحْثٌ) فِي الْمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي الْخُلْعِ اه رَشِيدِيُّ. هـ فَوَدُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي الْمَتَنِ. هـ فَوَدُ: (وَبَحْثٌ فِي مَتَى إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ فِي مَتَى خَرَجْتَ شَكْوَتُكَ مِنْ تَعَيَّنِ الْفَوْزِ إلخ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الْفَوْرِيَّةَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا فَلَا نُسَلِّمُ انْجِلَالَهُ إلخ. هـ فَوَدُ: (وَلَا نُسَلِّمُ انْجِلَالَهُ إلخ) قَدْ يُقَالُ مَنْعُ انْجِلَالِهِ لِذَلِكَ وَضَمًّا مُسَلِّمٌ وَغَرْفًا مُكَابَرَةً فَلَا وَجْهَ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اه سَيِّدُ حَمَرٍ. هـ فَوَدُ: (لِذَلِكَ) أَيِ: إِلَى الْإِبَاتِ وَالتَّفْئِي اه ع ش. هـ فَوَدُ: (لِإِنْتِهَائِهَا) أَيِ: الشَّكْوَى أَيِ وَفِيهَا. هـ فَوَدُ: (وَبِفَرْضِ مَا قَالَهُ) أَيِ: الْبَاحِثُ، وَهُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا مَرَّ. هـ فَوَدُ: (لِإِقْتِضَائِهِ) أَيِ: مَا عدا إِنْ اه ع ش.

هـ فَوَدُ: (لِأَطْرَافِهَا فِي غَرْفِ أَهْلِ الْيَمَنِ) هَلْ يَخْتَصُّ بِهِمْ. هـ فَوَدُ: (تَعَيَّنَ الْفَوْزُ بِالشَّكْوَى عَقِبَ خُرُوجِهَا) هَذَا مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الْفَوْرِيَّةَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

تقوم قربة خارجية تقتضي الفور فلا ينفذ المصل بها (إلا) إن قال (أنت طالق إن شئت) أو إذا شئت فإنه يقتضي الفور في المشقة بناء على الأصح أنه تمليك بخلاف نحو متى شئت وخرج بخطابها إن شاءت وخطاب غيرها فلا فور فيه، وفي إن شئت وشاء زيد يقتضي فيها لا فيه (ولا) يقتضيان (تكررا) للتعلق عليه بل إذا وجد مرة انحلت اليمين لذاتيهن على مجرود وقوع الفعل الذي في خبرهن، وإن قيد بالأبد كان خرجت أبدا إلا بإذني فأنت طالق؛ لأن معناه أي وقت خرجت (إلا كلما) فإنها للتكرار وضما واستعمال.

(فرع): قال: أنت طالق إن لم تنزوجي فلانا طلقنا حالا كما يأتي بما فيه أو إن لم تنزوجي فلانا فأنت طالق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دوز فمن الغاه أو فقه، ومن صححه لم

فرد: (فلا ينفذ المصل بها) مُعْتَمَد أي حيث نوى مقتضاها ويصدق في ذلك امرأ ش والأولى حيث لم يتو خلافاً مقتضاها إلخ فيشمل الإطلاق. فرد: (أو إذا شئت) إلى الفرع في النهاية والمغني.

فرد: (أنه) أي: التعلق بالمشقة. فرد: (وخطاب غيرها) أي: كأن شاء زيد. فرد: (يقتضي) أي: الفور. فرد: (فيها) أي: الزوجة لا فيه أي زيد. فرد: (ولا يقتضيان إلخ) أي: إن علق بمثبت وسياهي التعلق بالتخي أو مغني. فرد: (بل إذا وجد مرة إلخ) عبارة المغني بل إذا وجد مرة واحدة في غير نسيان، ولا إكراه انحلت اليمين، ولم يؤثر وجوده ثانياً. فرد: (انحلت اليمين إلخ) فلو قال متى سكنت برزجتي فاطمة في بلد من البلاد، ولم تكن معها زوجتي أم الخير كانت أم الخير طالقاً ثم سكنت بهما في بلدة انحلت يمينه؛ لأنها تعلقت بسكنى واحدة؛ إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار وأنتي الوالد رحمهما الله تغلن بالجلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد إلا أن تأخذه يد عادية فأخذته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختاراً أه نهاية قال ع ش قوله: واستخدمته مدة أي: وإن قلت أه.

فرد (سني): (إلا كلما) قال في شرح الإزباد: وقد يتوهم أن أيتكن في معنى كلما ويؤد بمنعها؛ لأنها لا تقتضي التكرار، وإن كانت موضوعة للعموم وكما قاله شيخنا، وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلامه في شرح الرزح أه، وهو كما قاله فلو قال: كلما دخلت واحدة منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلق ثلاثاً أو أيتكن فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طلق واحدة؛ إذ لا تكرار أه سم. فرد: (وقال آخرون فيه دوز) كأن المراد بهذا الدور أنه جعل التزوج مايعاً من الطلاق مع أن

فرد في (سني): (إلا كلما) قال في شرح الإزباد: وقد يتوهم أن أيتكن في معنى كلما، ويؤد بمنعها؛ لأنها لا تقتضي التكرار، وإن كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا، وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلامه في شرح الرزح أه، وهو كما قال فلو قال: كلما دخلت واحدة منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلق ثلاثاً أو أيتكن فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طلق واحدة؛ إذ لا تكرار. فرد: (وقال آخرون: فيه دوز) كأن المراد بهذا الدور أنه جعل التزوج مايعاً من الطلاق مع أن

يُوقِفُهُ، وفي تخصيص الدَّور بهذه نَظَرٌ بل يأتي في الأولى إذ لا فرق بينهما من حيث المعنى على أن الذي يَنْجِه أن هذا من باب التعليق بما يؤول للمحال الشرعي؛ لأنه حَتَّ على تزوجه المحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حالاً نظير الأولى فتأمل، ولو خَلَفَ ليرسَمَ عليه لم يتوقف البرُّ على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما أفنى به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك؛ لأن حقيقة الترسيم تختص بالحاكم، وأما الترسيم من المشتكي فهو طلبه، ولا يُغني مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه، وهو أن يؤكَّلَ به مَنْ يلازمه حتى يؤمِّنَ من هَرَبه قبل فصل الخصومة، ولو خَلَفَ بالثلاث أن زوج بنته ما عاد يكون لها زوجاً،

التَّزْوَجُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الطَّلَاقِ لاسِيحَالَتِهِ بِدُونِهِ، وَالطَّلَاقُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى التَّزْوَجِ إِهْ سَم، وَإِنَّمَا. قَالَ كَانَ الْخَ إِذْ لَا دَوْرَ حَقِيقَةٍ كَمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ التَّزْوَجَ الْمَوْقُوفَ تَزْوَجُ فُلَانٍ، وَالتَّزْوَجَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ تَزْوَجُ الزَّوْجِ. ٥ فَوَدَّ: (بِهَلِهِ) أَي بِصُورَةٍ تُقَدِّمُ الشَّرْطَ. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي: فِي صُورَةٍ تُقَدِّمُ الْجِزَاءَ. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ هَذَا) أَيِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَتِ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ الْخ) أَي: تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالتَّزْوَجِ الْمُحَالِ. ٥ فَوَدَّ: (لَآنَ حَتَّ الْخ) أَي: فَهُوَ فِي الْمَعْنَى تَغْلِيْقٌ لِلطَّلَاقِ لِلتَّزْوَجِ الْمُحَالِ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. ٥ فَوَدَّ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ) اغْتِيَاؤُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ أَيْنَ وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَوُجُودُ الْبِرِّ فِي حَالَةِ الْبَيِّنَةِ كَافٍ حَيْثُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَقَعَ عِنْدَ الْيَاسِ مِنْ قَضِيَّةٍ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بَلَا تَزْوَجُ فُلَانٍ إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَبْنِهَا وَحَصَلَ الْيَاسُ بِالْمَوْتِ طَلَّقَتْ قُبَيْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِه سَم، وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا الْخَ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ لَا يَخْفَى أَنَّهُ خَالَ عَنْ الْفَائِدَةِ وَبِعَارَةِ ش فِي تَطْيِيرِ مَا هُنَا فَإِنَّ مَعْنَى التَّخْضِيضِ الْحَثُّ عَلَى الْفِعْلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِكَ كَذَا وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ عِنْدَ عَدَمِ الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ عَدَمُ فِعْلِهِ إِلَّا بِالْيَاسِ إِنْ أَطْلُقَ وَيَتَحَقَّقُ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ الَّذِي قَصَدَهُ إِنْ أَرَادَ وَقْتًا مُعَيَّنًا إِه. ٥ فَوَدَّ: (لَا مِنْ الدَّوْرِ) عَطَفَ عَلَى مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ. ٥ فَوَدَّ: (يَتَوَقَّفُ الْخ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ بَرَضِ اغْتِمَادِهِ حَيْثُ لَمْ يَضُدَّ مِنْ ذِي شَوْكَةٍ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ إِه سَيِّدُ عَمَرَ. ٥ فَوَدَّ: (حَلَّى ذَلِكَ) أَي: طَلَّبَ التَّرْسِيمَ مِنَ الْحَاكِمِ، وَتَرْسِيمِهِ بِالْفِعْلِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يَغْنِي الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ. ٥ فَوَدَّ: (هَنْ تَرْسِيمِهِ) مُتَعَلِّقٌ لِ(يَغْنِي) وَالضَّمِيرُ لِلْحَاكِمِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ الْخ) وَقَعَ السُّوَالُ عَنْ إِنْسَانٍ كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْتُ زَوْجَتِهِ وَأَرَادَتْ الْإِنْصِرَافَ فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا إِنْ رَاحَتْ مِنْ عِنْدِهِ مَا خَلَى أُخْتُهَا عَلَى عِصْمَتِهِ فَرَاخَتْ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ

التَّزْوَجُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الطَّلَاقِ لاسِيحَالَتِهِ بِدُونِهِ، وَالطَّلَاقُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى التَّزْوَجِ. ٥ فَوَدَّ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ) اغْتِيَاؤُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ أَيْنَ وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ وَوُجُودُ الْبِرِّ فِي حَالِ الْبَيِّنَةِ كَافٍ، وَحَيْثُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَقَعَ عِنْدَ الْيَاسِ عَنْ قَضِيَّةٍ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بَلَا تَزْوَجُ فُلَانٍ إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَبْنِهَا وَحَصَلَ الْيَاسُ بِالْمَوْتِ طَلَّقَتْ قُبَيْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنْ زَوْجَ بَنْتِهِ الْخ) وَقَعَ السُّوَالُ عَنْ إِنْسَانٍ كَانَتْ

ولم يُطْلَقِ الزَّوْجُ عَقِبَ خَلْفِهِ وَقَعْنَ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ وَقَوَّعَهُنَّ مُحْتَجًّا بِأَن مَعْنَاهُ إِنْ بَقِيَ لَهَا زَوْجًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْتَهُ بَلْ يُؤَيِّدُهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ انْتِفَاءً نِكَاحِهِ بِأَن يُطْلَقَهَا، وَلَا فَلَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: فِي لَسْتُ بِزَوْجَتِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي إِنْ فَعَلْتَ كَذَا مَا تُضَيِّحِينَ أَوْ تُعَوِّدِينَ لِي بِزَوْجَةٍ. (ولو قال) لِمَوْطُوعَةٍ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي فِي كُلَّمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَنْتَ طَالِقٌ كُلُّمَا خَلَلْتَ حُرْمَتَ وَقَعْتَ وَاحِدَةً إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِتَكْرُورِ الْحَرَمَةِ تَكْرُورَ الطَّلَاقِ فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ أَوْ (إِذَا طَلَّقْتُكَ) أَوْ أَوْقَعْتَ طَلَاكَ مَثَلًا (فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ) بِهَا بِنَفْسِهِ دُونَ وَكَيْلِهِ مِنْ غَيْرِ عَوَاضٍ بِصَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ (أَوْ عَلَّقَ) طَلَاقَهَا (بِصِفَةِ فَوْجِدَتْ

الطَّلَاقُ إِنْ تَرَكَ أُخْتَهَا عَقِبَ رَوَاجِهَا بِأَن مَضَى عَقِبَهُ مَا يَسَعُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقْ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَوْرِ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ ثُمَّ رُفِعَ السُّؤَالُ لِلشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ فَأَقْبَى بِمَا قُلْتُمْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ يَبْرُ بَخْرُوجِهَا عَنْ عِصْمَتِهِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ حَيْثُ أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الْعِصْمَةِ الْكَامِلَةِ الْمُبِيحَةِ لِلْمَوْطُوعِ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُطْلَقِ الزَّوْجُ) أَيِ: زَوْجِ الْبَيْتِ عَقِبَ خَلْفِهِ أَيِ الْآبِ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ: وَقُوعِ الثَّلَاثِ اهـ كَزَدِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيِ: كَانَ قَصْدُ نَحْوِ عَدَمِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ أَوْ أَطْلَقَ. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا) أَيِ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَصْلًا.

٥ فَوَدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ: قَوْلُهُ: وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (لِمَوْطُوعَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ خَلَقَ بِكُلَّمَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَ) إِلَى الْمَتَنِ. ٥ فَوَدَّ: (لِمَوْطُوعَةٍ) يَمْلِكُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي مَنْسُوسَةٍ، وَلَوْ ذَكَرَ التَّشْيِيدَ هُنَا لَيُفْهَمَ مِنْهُ التَّشْيِيدُ فِي الْآتِي لَكَانَ أَوَّلَى اهـ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لِمَوْطُوعَةٍ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ عِنْدَ وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوعَةً عِنْدَ التَّعْلِيلِ كَمَا سَبَّأْتِي اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. ٥ فَوَدَّ: (كُلَّمَا خَلَلْتَ الْخ) يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِالْحِلِّ مَعَ أَنَّهَا تَحْرُمُ بِالطَّلَاقِ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحِلِّ زَوَالُ الْعِصْمَةِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ أَوْقَعْتَ طَلَاكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ خَلَقَ بِكُلَّمَا) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ) إِلَى الْمَتَنِ: وَقَوْلُهُ: عِنْدَمَا ذَكَرَ. ٥ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيِ كَذَاذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ هَوَاضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتَنِ: طَلَّقَهَا اهـ سَمَ.

عِنْدَهُ أَخَذَ زَوْجَتَهُ وَارَادَتْ الْإِنْصِرَافَ فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا إِنْ رَاحَتْ مِنْ عِنْدِهِ مَا خَلَى أُخْتَهَا عَلَى عِصْمَتِهِ فَرَأَتْ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِنْ تَرَكَ طَلَاقَ أُخْتِهَا عَقِبَ رَوَاجِهَا بِأَن مَضَى عَقِبَهُ مَا يَسَعُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقْ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَوْرِ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ ثُمَّ رُفِعَ السُّؤَالُ لِلشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ فَأَقْبَى بِمَا قُلْتُمْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ يَبْرُ بَخْرُوجِهَا عَنْ عِصْمَتِهِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ حَيْثُ أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الْعِصْمَةِ الْكَامِلَةِ الْمُبِيحَةِ لِلْمَوْطُوعِ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُطْلَقِ الزَّوْجُ) أَيِ: زَوْجِ الْبَيْتِ عَقِبَ خَلْفِهِ أَيِ الْآبِ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ: وَقُوعِ الثَّلَاثِ اهـ كَزَدِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيِ: كَانَ قَصْدُ نَحْوِ عَدَمِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ أَوْ أَطْلَقَ. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا) أَيِ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَصْلًا.

فَطَلَقْتَانِ) تَقَمَانِ عَلَيْهَا إِنْ مَلَكَهُمَا وَاحِدَةٌ بِالتَّطْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ أَوْ التَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ وَجَدَتْ وَأُخْرَى
بِالتَّعْلِيقِ بِهِ؛ إِذِ التَّعْلِيقُ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيقٌ، وَقَدْ وَجِدَا بَعْدَ التَّعْلِيقِ الْأَوَّلِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلِقَ
طَلَاقُهَا أَوَّلًا بِصِفَةٍ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ لَمْ يَقَعْ الْمُعْلَقُ بِالتَّطْلِيقِ
كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عَلِقَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْدِثْ بَعْدَ تَعْلِيقِ طَلَاقِهَا شَيْئًا، وَلَوْ قَالَ لَمْ أَرِدْ
بِذَلِكَ التَّعْلِيقَ بَلْ إِنَّكَ تَطْلُقُنِي بِمَا أَوْقَعْتَهُ دُيْنٌ أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوعَةٍ وَمَوْطُوعَةٌ طَلَّقْتَ بِعَوَضٍ وَطَلَاقُ
الْوَكِيلِ فَلَا يَقَعُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ لِيَبْتَوْنَهَا فِي الْأَوَّلِينَ وَلِعَدَمِ وَجُودِ طَلَاقٍ فِي الْآخِرَةِ
فَلَمْ يَقَعْ غَيْرُ طَلَاقِ الْوَكِيلِ وَتَنَحَّلُ الْيَمِينُ بِالْخُلْعِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ طَلَاقٌ لَا فُسْخَ (أَوْ) قَالَ
(كَلِمًا وَقَعَ طَلَاقِي) عَلَيْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَطَلَّقَ) هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ (فَطَلَّقْتُ فِي مَمْسُوسَةٍ) وَلَوْ فِي الدُّبُرِ
وَمُسْتَذْجَلَةٍ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ، وَلَا نَظَرَ لِحَالَةِ التَّعْلِيقِ لِاتِّصَاءِ كُلِّمَا التَّكَرَّرَ فَتَقَعُ
ثَانِيَةً بِوُقُوعِ الْأَوَّلَى وَثَالِثَةً بِوُقُوعِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَغْيَرْ بِوُقُوعِ بَلْ بِأَوْقَعْتُ أَوْ بِطَلَّقْتُكَ طَلَّقْتَ ثِنْتَيْنِ
فَقَطْ لَا ثَالِثَةً؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَقَعْتَ لَا أَنَّهُ أَوْقَعَهَا (وَفِي غَيْرِهَا) عِنْدَمَا دُكِرَ (طَلَّقَ)؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ

• فَوَدَّ: (أَوْ التَّعْلِيقِ) إلخ) عَطَفَ عَلَى التَّنْجِيزِ. • فَوَدَّ: (بِالتَّعْلِيقِ بِهِ) أَي: بِالتَّطْلِيقِ. • فَوَدَّ: (إِذِ التَّعْلِيقِ
إِلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَأُخْرَى إلخ مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُهُ عَلَى التَّطْلِيقِ بِالتَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ وَجَدَتْ. • فَوَدَّ: (تَطْلِيقِ)
أَي: وَإِيقَاعَ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ التَّعْلِيقِ فَلَيْسَ بِتَطْلِيقٍ، وَلَا إِيقَاعَ، وَلَا وَقْعَ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَقَدْ وَجِدَا)
أَي: التَّعْلِيقُ وَالصِّفَةُ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ إلخ) وَوَضَحَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي إلخ
أَنَّهُ تَطْلُقُ طَلَّقْتَيْنِ فِي هَذِهِ أَيْضًا أَهْ سَيَدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُخْدِثْ بَعْدَ تَعْلِيقِ طَلَاقِهَا شَيْئًا) لِأَنَّ وَجُودَ
الصِّفَةِ وَقُوعَ لَا تَطْلِيقَ، وَلَا إِيقَاعَ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ إلخ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتَنِ.
• فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِقَوْلِهِ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ. • فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوعَةٍ إلخ) حَقُّ التَّغْيِيرِ أَمَّا طَلَاقُ
غَيْرِ مَوْطُوعَةٍ وَطَلَاقُ مَوْطُوعَةٍ بِعَوَضٍ. • فَوَدَّ: (وَطَلَاقُ الْوَكِيلِ) وَلَوْ قَالَ لَهَا: مَلَكَتُكَ طَلَاقُكَ فَطَلَّقْتَ
نَفْسَهَا فَهُوَ كَطَلَاقِ الْوَكِيلِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا طَلَّقْتُهَا كَمَا رَجَحَهُ الْمَآزِدِيُّ أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَتَنَحَّلُ الْيَمِينُ
إِلخ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إلخ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ أَهْ سَمِ.
• فَوَدَّ: (سَمِي: فِي مَمْسُوسَةٍ) يَخْتَمِلُ تَعْلُوقُهُ بِثَلَاثٍ فَيَفْهَمُ التَّقْيِيدَ بِذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى بِالأَوَّلَى كَمَا
أَفَادَهُ الشَّارِحُ وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَي: مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنْ وَقُوعِ ثِنْتَيْنِ فِي
الْأَوَّلَى وَثَلَاثٍ فِي الثَّانِيَةِ مَحَلَّهُ فِي مَمْسُوسَةٍ، وَفِي غَيْرِهَا طَلَّقَ فِيهَا أَهْ سَيَدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (هَنْدَ وَجُودَ
الصِّفَةِ إلخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ مَمْسُوسَةٍ وَمُسْتَذْجَلَةٍ سَمِ وَسَيَدُ عَمَرَ وَعَ ش. • فَوَدَّ: (لِلْإِقْبَاضِ كُلِّمَا إلخ)
تَعْلِيلٌ لِلْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (طَلَّقْتَ ثِنْتَيْنِ) أَي: إِنْ طَلَّقَ بِنَفْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَهْ سَيَدُ عَمَرَ أَي: مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ.
• فَوَدَّ: (عِنْدَمَا دُكِرَ) أَي: عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ انْظُرْ مَا فَايِدُهُ.

• فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إلخ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. • فَوَدَّ: (هَنْدَ وَجُودَ الصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ مَمْسُوسَةٍ
وَمُسْتَذْجَلَةٍ.

بالأولى. (ولو قال وتحتة) نسوة (أربع إن طَلَّقَتْ واحدة) من نسائي (لمعبد) من عبيدي (حر، وإن) طَلَّقَتْ (الثنتين فمبدان) حران (وإن طَلَّقَتْ ثلاثاً فثلاثة) أحرار (وإن) طَلَّقَتْ (أربعاً فأربعة) أحرار (فطلق أربعاً معاً أو مرتباً عتق عشرة) واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة بالرابعة وتمييز المعتقين إليه، وبحث ابن التقييب وجوب تمييز من يُعتَق بالأولى ومن بعدها إذا طَلَّقَ مُرتَّباً لِيَتَّبِعَهُمْ كَسْبُهُمْ من حين العتق ولو أبدل الواو بالفاء أو بثم لم يُعتَق فيما إذا طَلَّقَ معاً إلا واحدة أو مُرتَّباً إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة؛ لأنها ثانية الأولى، ولا يقع شيء بالثانية؛ لأنها لم تُوجد فيها بعد الأولى صفة اثنين، ولا بالرابعة؛ لأنه لم يُوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة، ولا صفة الأربعة وسائر أدوات التعليق كأن في ذلك إلا كلماً كما قال (ولو علق بكلمة) في كل مرة أو في المراتين الأولتين، وتصويرهم بها في الكل إنما هو ليتجري الأوجه المقابلة للصحيح أي من جُمِلَتْها عتق عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثلاثة الأول.

• قول (سنن): (ولو قال) أي: مَنْ له عبيد اه مُعْنَى. • قول: (بالأولى) أي: بطلاقها، وكذا نظائره الآتية. • قول: (واثنان بالثانية) الآتسب بالثنتين، وكذا الكلام في الثالثة والرابعة؛ إذ لا تمايز في صورة المعية، وفي صورة لترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا أن يؤول بأن المراد ما به يتيين المحكم اه سيّد عمر. • قول: (وتعني المعتقين إليه) أي: وإن كان من يعته صغيراً أو زميماً اه ع ش. • قول: (وتحت ابن التقييب) عبارة المُعْنَى والأنسى في شرح فخمسة عشر على الصحيح. (تنبيه): تعني العبيد المحكوم بعتقهم إليه قال الزركشي أطلقوا ذلك ويجب أن يُعَيَّن ما يُعتَق بالواحدة وبالثنتين وبالثلث وبالأربع فإن فائدة ذلك تظهر في الانحساب إذا طَلَّقَ مُرتَّباً لا سيما مع التباعد وكأنهم سكتوا عن ذلك لوضوحه اه.

• قول: (ومن بعدها) الأولى وما بعدها أو ومن بما بعدها. • قول: (لأنها ثانية الأولى) كأن الظاهر أن يقول بوجود صفة تطليق ثنتين بعد الأولى بها اه رشيد عي عبارة المُعْنَى: ولو عطف الزوج بثم ومثله الفاء لم يضم الأول والثاني للفضل بثم فلا يُعتَق بطلاق الثانية والرابعة شيء؛ لأنه لم يُطلق بعد الأولى ثنتين، ولا بعد الثالثة أربعاً اه وعبارة الكردي قوله ثانية الأولى أي بعد الأولى اه. • قول: (صفة اثنتين) يعني صفة طلاق ثنتين.

• قول (سنن): (ولو علق بكلمة) أي: كقول مَنْ له عبيد وتحتة نسوة أربع كلما طَلَّقَتْ واحدة من نسائي الأربع فعبد من عبيدي حر وهكذا إلى آخر التعليقات الأربعة ثم يُطلق النسوة الأربع معاً أو مُرتَّباً اه مُعْنَى. • قول: (في كل مرة) إلى: (التنبيه) في المُعْنَى وإلى قول المتن: (ولو علق بتفي فعل) في النهاية. • قول: (الأولتين) اللعة الفصحى الأولتين كما عبّر به النهاية. • قول: (من جُمِلَتْها) أي: تلك الأوجه. • قول: (يكفي فيه) أي: في عتق عشرين. • قول: (وجودها) أي: كلما.

(نبيه) ما هذه تُسمى مَضْرِبَةً ظَرْفِيَّةً؛ لأنها نَابَتْ بِصِلَتِهَا عَنْ ظَرْفٍ زَمَانٍ كَمَا يُتَوَقَّعُ عَنْهُ الْمَضْرِبُ الصَّرِيحُ والمعنى كُلُّ وَقْتٍ فَكُلُّ مَنْ كَلَّمَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَرْفِيَّةِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا هُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَوَجْهَ إِفَادَتِهَا التَّكَرُّارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُفْهَاءُ وَالْأَصُولِيُّونَ النَّظَرُ إِلَى عَمُومِ مَا؛ لِأَنَّ الظَرْفِيَّةَ مُرَادٌ بِهَا الْعُمُومُ وَكُلُّ أَكْذَنَةٍ (فخمسَة عَشَرَ) عَبْدًا يُفْتَقُونَ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ تَكْرُزَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْأَرْبَعِ وَاحِدَةٌ فِي نَفْسِهَا وَصِفَةُ الثَّانِيَيْنِ لَمْ تَتَكَرَّرْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا عُدَّ بِاعْتِبَارٍ لَا يُعَدُّ ثَانِيًا بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ فَالثَّانِيَةُ عُدَّتْ ثَانِيَةً لِانْتِصَامِهَا لِلأُولَى فَلَا تُعَدُّ الثَّالِثَةُ كَذَلِكَ لِانْتِصَامِهَا لِلثَّانِيَةِ بِخِلَافِ الرَّابِعَةِ فَإِنَّهَا ثَانِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّالِثَةِ، وَلَمْ تُعَدِّ قَبْلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ لَمْ تَتَكَرَّرْ، وَبِهَذَا اتَّضَحَ أَنَّ كُلَّمَا لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهَا إِلَّا فِي الْأَوَّلَيْنِ؛

• فَوُدَّ: (تُسَمَّى مَضْرِبَةً) فِيهِ نَظَرٌ سَمِىَ فِي تَسْمِيَّتِهَا مَضْرِبَةً أَوْ سَيِّدٌ عَمَرَ عِبَارَةٌ شِئْ قَدْ يُتَوَقَّعُ فِي كَوْنِهَا مَضْرِبَةً بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ فَقَطُّ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْوَقْتِ فَهِيَ نَائِيَةٌ عَنْهُ لَا عَنْ الْمَضْرِبِ أَوْ أَجَابَ الرَّاشِدِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَالْمَعْنَى كُلُّ وَقْتٍ هَذَا تَفْسِيرٌ لِكَوْنِهَا ظَرْفِيَّةً فَقَطُّ كَمَا لَا يَخْفَى، وَمِنْ ثَمَّ تَوَقَّعُ سَمِ فِي كَوْنِهَا مَضْرِبَةً، وَلَا تَوَقَّعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ سَبْكِهَا بِالْمَضْرِبِ لِوُضُوحِهِ فَالْحُلُّ الْمُوفِي بِالْمُرَادِ أَنْ يُقَالَ: وَقْتُ تَطْلُقِ امْرَأَةً عَبْدٌ حُرٌّ، وَهَكَذَا قَتَّامُلُ أ. ه. • فَوُدَّ: (بِصِلَتِهَا) أَيِ: مَعَهَا، وَقَوْلُهُ: مَقَامَهُ أَيِ الْوَقْتِ أَوْ ع. ه. • فَوُدَّ: (وَوَجْهَ إِفَادَتِهَا الْخ) لِيَتَأَمَّلَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَلِ الْعُمُومُ مِنْ كُلِّ أَوْ سَيِّدٌ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (أَكْذَنَةٍ) أَيِ: الْعُمُومِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالْقَاعِدَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَا عُدَّ مَرَّةً بِاعْتِبَارٍ لَا يُعَدُّ أُخْرَى بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ فَمَا عُدَّ فِي يَمِينِ الثَّانِيَةِ ثَانِيَةً لَا يُعَدُّ بَعْدَهَا أُخْرَى ثَانِيَةً، وَمَا عُدَّ فِي يَمِينِ الثَّالِثَةِ ثَالِثَةً لَا يُعَدُّ بَعْدَهَا ثَالِثَةً فَيُعْتَقُ وَاحِدَةً بِطَلَاكِ الْأُولَى وَثَلَاثَةً بِطَلَاكِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَاحِدَةً وَطَلَاقٌ ثَلَاثَ وَسَبْعَةَ بِطَلَاكِ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَاحِدَةً وَطَلَاقٌ اثْنَتَيْنِ غَيْرِ الْأَوَّلَتَيْنِ وَطَلَاقٌ أَرْبَعَةً فَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّمَا عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَحَادٍ وَاثْنَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ مَعَهُ) فِي الْمَغْنَى. • فَوُدَّ: (تَكَرَّرَتْ) أَيِ: وَجِدَتْ كَمَا عَرِّ بِهَ فِيمَا يَأْتِي، وَالْأَفْتَكُرُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَا أَرْبَعَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرَ فِيمَا يَأْتِي أَيْضًا أَوْ ع. ه. • فَوُدَّ: (لَمْ تَتَكَرَّرْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذِ التَّكَرُّارُ ذِكْرُ الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَأَقْلُّ مَرَاتِيهِ أَنْ يَذْكُرَ الشَّيْءَ مَرَّتَيْنِ فَلَمْ يَخْصُلْ تَكَرُّارُ الثَّانِيَيْنِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً قَتَّامُلُهُ إِنْ كُنْتُ مِنْ أَهْلِهِ فَكَانَ مُرَادُهُم بِالْتَّكَرُّرِ مُطْلَقُ الذِّكْرِ لَا الْمَعْنَى الْمَعْرُوفُ أَوْ سَيِّدٌ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ: ثَانِيَةً. • فَوُدَّ: (وَلَمْ تُعَدِّ) أَيِ: الثَّالِثَةُ. • فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ: ثَانِيَةً. • فَوُدَّ: (وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً) مُبْتَدَأً، وَقَوْلُهُ: لَمْ تَتَكَرَّرْ خَبَرُهُ أَوْ سَمِ أَيِ الْمَسْئُوعِ الْإِضَافَةُ أَيِ وَصِفَةُ ثَلَاثَةِ الْخ. • فَوُدَّ: (الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ: التَّعْلِيْقَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ ع. ه. •

• فَوُدَّ: (مَا هَذِهِ تُسَمَّى مَضْرِبَةً) فِيهِ نَظَرٌ. • فَوُدَّ: (وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً لَمْ تَتَكَرَّرْ) ثَلَاثَةً مُبْتَدَأً، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ خَبَرُهُ.

لأنهما المتكرران فقط فإن أتى بها في الأولى فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر، ولو قال: إن صَلَّيْتُ رَكْعَةً فَمُبْدٍ حُرٍّ، وهكذا إلى عَشْرَةٍ عَتَقْتُ خَمْسَةً وخمسون؛ لأنها مجموع الآحاد من غير تكرار فإن أتى بكلما عَتَقْتُ سبعةً وثمانون؛ لأنه تكرر معه صِفة الواحد تسعاً وصِفة الاثنين أربعاً في الرَّابِعَةِ وَالسَّادِسَةِ وَالثَّامِنَةِ وَالْعَاشِرَةِ، ومجموعها ثمانية، وصِفة الثلاثة مَرَّتَيْنِ في السَّادِسَةِ وَالْعَاشِرَةِ ومجموعهما ستَّةٌ وصِفة الأربعة مَرَّةً في الثَّامِنَةِ وصِفة الخمسة مَرَّةً في العَاشِرَةِ وما بعد الخمسة لا يُمكنُ تَكَرُّرُهُ، ومن ثَمَّ لم يُشترطُ كُلُّمَا إِلَّا فِي الْخَمْسَةِ الْأَوَّلِ، ومَجْمُوعُهُ هَذِهِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ تُضَمُّ لْخَمْسَةِ وَخَمْسِينَ الْوَاقِعَةِ بِلَا تَكَرَّرٍ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بِكُلِّمَا إِلَى عِشْرِينَ وَصَلَّى عِشْرِينَ عَتَقْتُ ثَلَاثِيائَةً وَتِسْعَةً وَثَلَاثُونَ، وَلَا يَخْفَى تَوَجُّهُهُ مِمَّا تَقَرَّرَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ وَجَدَتْ عِشْرِينَ وَالْإِثْنَيْنِ عَشْرًا وَالثَّلَاثَةَ بَيْنًا وَالْأَرْبَعَةَ خَمْسًا وَالْخَمْسَةَ أَرْبَعًا وَالسَّيِّئَةَ ثَلَاثًا وَالسَّبْعَةَ اثْنَتَيْنِ، وَكَذَا الثَّمَانِيَةَ وَالتَّسْعَةَ وَالْعَشْرَةَ وَمَا بَعْدَهَا لَا تَكَرَّرُ فِيهِ فَيُؤْخَذُ أَلْفَاظُ أَعْدَادِهِ وَيُضَمُّ مَجْمُوعُهَا إِلَى مَا مَرَّ. (وَلَوْ عَلَّقَى بِفِي فِعْلٍ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَى بِإِنْ كَانَ لَمْ تَدْخُلِي) الدَّارُ فَانْتَ طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي (وَقَعَ عِنْدَ الْيَاسِ مِنَ الدُّخُولِ)

• فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ الْآخِرَيْنِ) وَقَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) الْأَنْتَبُ ثَانِيَهُمَا. • فَوَدَّ: (فَثَلَاثَةَ عَشْرٍ) أَي: لِنَقْصِ تَكَرُّرِ الثَّنَيْنِ. • وَقَوْلُهُ: (فَاثْنَيْنِ عَشْرٍ) أَي: لِنَقْصِ تَكَرُّرِ الْوَاحِدِ فَلَمْ يُحَسَّبِ إِلَّا مَرَّةً فَتَقْصَرُ ثَلَاثُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا مَجْمُوعُ الْآحَادِ الْإِخ) بَأَنْ يُضَمَّ وَاحِدٌ إِلَى اثْنَيْنِ فَثَلَاثَةٌ ثُمَّ الثَّلَاثَةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ فَيَسْتَوِي ثُمَّ السَّيِّئَةُ إِلَى أَرْبَعَةٍ فَعَشْرَةٌ ثُمَّ الْعَشْرَةُ إِلَى خَمْسَةٍ فَخَمْسَةٌ عَشْرٌ ثُمَّ الْخَمْسَةُ عَشْرٌ إِلَى سِتَّةٍ فَوَاحِدًا وَعِشْرِينَ ثُمَّ الْوَاحِدُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى سَبْعَةٍ فَثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ الثَّمَانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى ثَمَانِيَةٍ فَيَسْتَوِي وَثَلَاثَيْنِ ثُمَّ السَّيِّئَةُ وَالثَّلَاثُونَ إِلَى تِسْعَةٍ فَخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ ثُمَّ الْخَمْسَةُ وَالْأَرْبَعُونَ إِلَى عَشْرَةٍ فَتَبْلُغُ خَمْسَةً وَخَمْسِينَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ بِزِيَادَةِ تَوْضِيحٍ. • فَوَدَّ: (صِفَةُ الْوَاحِدِ بِنِسْبَةٍ) أَي: لِأَنَّ التَّكَرُّرَ بَعْدَ الْأَوَّلِ. • وَقَوْلُهُ: (وَصِفَةُ الْإِثْنَيْنِ أَرْبَعًا) وَالْأَوَّلَانِ لَا تَكَرَّرُ فِيهِمَا أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (فِي الرَّابِعَةِ الْإِخ) بَيَانٌ لِمَحَلِّ التَّكَرَّرِ، وَقَوْلُهُ: وَمَجْمُوعُهَا ثَمَانِيَةُ أَي لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ مَا عُدَّ بِاِغْتِيَارٍ لَا يُعَدُّ ثَانِيًا بِذَلِكَ الْاِغْتِيَارِ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (تَضَمُّ لْخَمْسَةِ وَخَمْسِينَ) أَي فَتَحْصُلُ سَبْعَةٌ وَثَمَانُونَ. • فَوَدَّ: (وَحَاصِلُهُ) أَي: التَّوَجُّهُ. • فَوَدَّ: (وَمَا بَعْدَهَا) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ لَا تَكَرَّرُ فِيهِ. • فَوَدَّ: (أَلْفَاظُ أَعْدَادِهِ) أَي: مَا بَعْدَ الْعَشْرَةِ وَيُضَمُّ مَجْمُوعُهَا، وَهُوَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ إِلَى مَا مَرَّ أَي مَجْمُوعُ الْمُكَرَّرَاتِ، وَهُوَ مِائَةٌ إِلَّا مَا سَأَبَقَ عَلَيْهِ وَأَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ فَالْحَاصِلُ حَبِطَتْ ثَلَاثِيائَةً وَتِسْعَةً وَثَلَاثُونَ الَّذِي قَدَّمَهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

• فَوَدَّ (نَسِي): (وَقَعَ عِنْدَ الْيَاسِ الْإِخ) وَمَحَلُّ اِغْتِيَارِ الْيَاسِ مَا لَمْ يَقُلْ أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتُ الْآنَ أَوْ الْيَوْمَ فَإِنْ

• فَوَدَّ (نَسِي): (وَقَعَ عِنْدَ الْيَاسِ مِنَ الدُّخُولِ) وَمَحَلُّ اِغْتِيَارِ الْيَاسِ مَا لَمْ يَقُلْ: أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتُ الْآنَ أَوْ الْيَوْمَ فَإِنْ أَرَادَهُ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوَقْتِ الْمُنَوِيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي تَفْصِيلِهِ فَيَمْنُ دَخَلَ عَلَى صَدِيقِهِ فَقَالَ لَهُ:

كَأَن مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُحْكَمُ بِالْوُقُوعِ قَبْلَ الْمَوْتِ أَي إِذَا بَقِيَ مَا لَا يَسْعُ الدُّخُولُ، وَلَا أَثَرُ هُنَا لِلْجُنُونِ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الْمَجْنُونِ كَهُوَ مِنَ الْعَاقِلِ وَلَوْ أَبَاتَهَا بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ وَاسْتَمَرَّتْ إِلَى الْمَوْتِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ دَخُولٌ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قُبَيْلَ الْبَيِّنَةِ لِانْجِلَالِ الصِّفَةِ بِدَخُولِهَا لَوْ وَجِدَ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ وَقُوعُهُ قُبَيْلَ الْبَيِّنَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْبَسِيطِ وَأَيْدًى بِالْحِنْثِ بِتَلْفٍ مَا خَلَفَ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ غَدًا قَلِّفَ فِيهِ قَبْلَ أَكْلِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ، وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْعَوْدَ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ مُمْكِنٌ هُنَا

أَرَادَهُ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوَقْتِ الْمُنَوِيِّ كَمَا صَرَّحَا بِهِ فِي تَفْظِيرِهِ فَيَمُنْ دَخَلَ عَلَى صَدِيقِهِ فَقَالَ لَهُ تَعَدَّ مَعِيَ فَاثْتَنَعَ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَتَّعَدْ مَعِيَ فَاثْنَانِي طَالِقٌ وَتَوَى الْحَالُ شَرَحَ م ر ه س م . قَالَ ع ش . قَوْلُهُ وَتَوَى الْحَالُ أَي أَوْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّهُ يَحْتَجُّ قُلُوبُهُ لَمْ يَتَوَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجَّ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَهُوَ قُبَيْلَ الْمَوْتِ بِزَمَنِ لَا يُمَكِّنُ الْغِذَاءَ مَعَهُ فِيهِ اه . أَقُولُ قَوْلُهُ وَمَحَلُّ اغْتِيَابِ الْيَاسِ سَيَذْكُرُهُ الشَّرْحُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ قَالَ: أَتَيْتُ طَالِقٌ . ه قَوْلُهُ: (كَأَن مَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي إِنْ لَمْ أُطْلَقْ) فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى (التَّثْبِيهِ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ)، وَقَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ)، وَقَوْلُهُ: (وَأَيْدًى) إِلَى (وَفِي إِنْ لَمْ أُطْلَقْ)، وَقَوْلُهُ: (وَالْحِنْثُ)، وَقَوْلُهُ: (إِنْ دَخَلْتُ الْآنَ الْخ) لَعَلَّ صَوَابَهُ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الْآنَ الْخ . ه قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَبَاتَهَا الْخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ كَانَ مَاتَ الْخ . ه قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ) بَأَنَّ مَضَى زَمَنٍ يُمَكِّنُهَا فِيهِ الدُّخُولُ اه ع ش . ه قَوْلُهُ: (لِانْجِلَالِ الصِّفَةِ الْخ) يَعْنِي لَوْ وَجِدَ الدُّخُولُ حَالِ الْبَيِّنَةِ لَانْحَلَّتِ الصِّفَةُ فَلَمْ يَخْصُلِ الْيَاسُ بِالْبَيِّنَةِ اه كُرْدِي . ه قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُهُ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ .

ه قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا، وَإِنْ زَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ وَأَنَّ الصَّوَابَ وَقُوعُهُ، وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْعَوْدَ الْخ اه سَيَذْكُرُهُ عَمَر . ه قَوْلُهُ: (وَالصَّوَابُ الْخ) الرَّجْهَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعْلَقُ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَقَعَ قُبَيْلَ الْبَيِّنَةِ كَمَا فِي تَفْظِيرِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْفَسْخِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حُمِلَ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا كَانَ مُسْلَمًا، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَمْ يَقَعْ، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ أَي كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا أَي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِالْبَيِّنَةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَلَا تَغْلِيظَ وَلِهَذَا صَرَّحَا بِمِثْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّمَّاحَتَيْنِ وَنَحْوِهَا اه س م . ه قَوْلُهُ: (فِي الْبَسِيطِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ بِالْبَاءِ لَكِنَّهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِالْوَاوِ بَدَلَ الْبَاءِ . ه قَوْلُهُ: (وَأَيْدًى) بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَالْمُؤَيَّدُ أَبُو زُرْعَةَ فِي تَحْرِيرِهِ اه رَشِيدِي . ه قَوْلُهُ: (يَأْكُلُهُ) أَي الرِّغِيف . ه قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْعَوْدَ) صَوَابُهُ بَأَنَّ الدُّخُولَ اه

تَعَدَّ مَعِيَ فَاثْتَنَعَ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَتَّعَدْ مَعِيَ فَاثْنَانِي طَالِقٌ وَتَوَى الْحَالُ شَرَحَ م ر . ه قَوْلُهُ: (وَالصَّوَابُ الْخ) الرَّجْهَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعْلَقُ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَقَعَ قُبَيْلَ الْبَيِّنَةِ كَمَا فِي تَفْظِيرِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْفَسْخِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حُمِلَ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا كَانَ مُسْلَمًا، وَإِنْ كَانَ هُوَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَمْ يَقَعْ كَيْفَ يَتَأَنَّى حَمْلُهُ عَلَى هَذَا مَعَ تَغْيِيرِهِ بِالْبَيِّنَةِ فِي قَوْلِهِ: وَالصَّوَابُ وَقُوعُهُ قُبَيْلَ الْبَيِّنَةِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيرِ الشُّبْكِيِّ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصَّبِيغَةُ إِنْ لَمْ كَانَ الْخُلْعُ مَخْلَصًا مِنَ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ، وَعَلَى هَذَا الْحَمْلِ كَلَامُ

فلا يَمُوتُ البرُّ باختياره بخلافه ثم، وفي إن لم أَطْلُقْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِحُصْلِ الْيَأْسِ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبِنَحْوِ جُنُونِهِ الْمُتَّصِلِ بِالمَوْتِ فَيَقَعُ قُبَيْلَ المَوْتِ، وَنَحْوِ الْجُنُونِ حِينَئِذٍ أَيْ بِحَثِّ لَا يَبْقَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلَقَهَا فِيهِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْجُنُونِ لِتَوَقُّعِ الْإِفَاقَةِ وَالتَّطَلُّقِ بَعْدَهُ وَبِالْفَسْخِ الْمُتَّصِلِ بِالمَوْتِ أَيْضًا فَيَقَعُ قُبَيْلَ الفَسْخِ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ رَجَعِيَ فَلَا يَقَعُ الْيَأْسُ قُبَيْلَهُ لِلدُّوْرِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الفَسْخِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مُجَدَّدُ نِكَاحُهَا وَيُنْشِئُ فِيهِ طَلَاقًا فَتَنْحَلُّ الْيَمِينُ؛ إِذْ لَا يَخْتَصُّ مَا بِهِ الْبِرُّ وَالْجَنَّتُ هُنَا بِحَالَةِ النِّكَاحِ فَإِنْ لَمْ يُجَدَّدْ أَوْ جَدَّدَ، وَلَمْ يُطْلَقْ بَانَ وَقُرْعُهُ قُبَيْلَ الفَسْخِ.

رَشِيدِي، وَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْدِ أَنْ تَعُودَ الزَّوْجَةُ إِلَى مَا تَرَكْتَهَا مِنَ الدُّخُولِ وَتَفْعَلَهَا فَمَالَ التَّغْيِيرَيْنِ وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِالدُّخُولِ وَاضِحًا. هـ. فَوَدَّ: (قَلَمَ يَفُوتُ) أَيْ: الزَّوْجُ. هـ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الْأَكْلِ. هـ. فَوَدَّ: (بِنَحْوِ جُنُونِهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ جُنُونِ الزَّوْجِ وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ لَهُ لَا لِأَحَدِهِمَا أَسْمَ عِبَارَةً الزَّوْجِ وَالْمُعْنَى بِأَنْ يَمُوتَ أَحَدُهُمَا أَوْ يُجَنِّ الزَّوْجُ جُنُونًا مُتَّصِلًا بِالْخِثْمِ قَالَ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الزَّوْجِ وَكَالْجُنُونِ الْإِغْمَاءُ وَالْخَرَسُ الَّذِي لَا كِتَابَةَ لِصَاحِبِهِ، وَلَا إِشَارَةَ مُفْهِمَةً. هـ. فَوَدَّ: (وَبِالْفَسْخِ) عَطَفَ عَلَى بَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عِبَارَةً الْمُعْنَى فَإِنْ فُسِّخَ النِّكَاحُ أَوْ انْفَسَخَ أَوْ طُلِّقَ وَكَيْلَهُ وَمَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ أَوْ الرَّجْعَةِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَمْ يُطْلَقْ تَبَيَّنَ وَقُرْعُهُ قُبَيْلَ الْإِنْفِسَاخِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ رَجْعِيًّا إِذْ لَا يُمَكِّنُ وَقُرْعُهُ قُبَيْلَ المَوْتِ لِقَوَاتِ الْمَحَلِّ بِالْإِنْفِسَاخِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَانًا لَمْ يَقَعُ قُبَيْلَ الْإِنْفِسَاخِ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ تَمْنَعُ الْإِنْفِسَاخَ فَيَقَعُ الدُّوْرُ إِذْ لَوْ وَقَعَ الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعِ الْإِنْفِسَاخُ فَلَمْ يَحْصُلِ الْيَأْسُ فَلَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ فَإِنْ طُلِّقَ بَعْدَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ أَوْ عَلَقَ بِنَفْسِي فَعِلَ غَيْرَ التَّطَلُّقِ كَالضَّرْبِ فَضَرَبَهَا، وَهُوَ مَجْنُونٌ أَوْ وَهِيَ مُطْلَقَةٌ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ أَوْ زَادَ الْأَسْنَى وَاعْتَبِرَ طَلَاقُ وَكَيْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ طَلَاقِهِ هُوَ. هـ. فَوَدَّ: (لِلدُّوْرِ) إِذْ لَوْ وَقَعَ بَطَلَ الْفَسْخُ فَلَمْ يَتَأَسَّ فَلَمْ يَقَعِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ فَلْيَزَمْ مِنْ وَقُرْعِهِ عَدَمُ وَقُرْعِهِ ه. ه. فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَخْتَصُّ مَا بِهِ الْبِرُّ وَالْجَنَّتُ هُنَا بِحَالَةِ النِّكَاحِ) أَيْ: النِّكَاحُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّعْلِيقُ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبِرِّ أَلَّا تَرَى أَنَّ الطَّلَاقَ فِي النِّكَاحِ الْمُجَدَّدِ أَفَادَ انْحِلَالَ الْيَمِينِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَنَّتِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ فَعْلَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْخُلْعِ لَا جَنَّتَ بِهِ فَلْيَبْحَرْزْ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْمُعْنَى أَيْ وَالْأَسْنَى فَلَاِنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ أَوْ سَيَدَّ عَمَرُ عِبَارَةً سَمَ قَوْلُهُ: وَالْجَنَّتُ رَاجِعُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ قَدْ يُوْجَدُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مَا يُؤَثِّرُ الْوُقُوعَ قَبْلَهُ. هـ. فَوَدَّ: (بَانَ) وَقُرْعُهُ قُبَيْلَ الْفَسْخِ) وَظَاهِرٌ أَنَّ وَقُرْعَهُ قُبَيْلَ الْفَسْخِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ الْفَسْخِ فِي صِحَّةِ التَّجْدِيدِ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ تَجْدِيدُ بَعْدَ طَلَاقِ

الشَّيْخَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَلَا تَغْلِيظَ؛ وَلِهَذَا صَرَّحًا بِإِفْلَهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّمَاخِيَتَيْنِ وَنَحْوِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

هـ. فَوَدَّ: (وَبِنَحْوِ جُنُونِهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ جُنُونِ الزَّوْجِ، وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ لِأَحَدِهِمَا. هـ. فَوَدَّ: (لِلدُّوْرِ) إِذْ لَوْ وَقَعَ بَطَلَ الْفَسْخُ فَلَمْ يَتَأَسَّ فَلَمْ يَقَعِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ فَلْيَزَمْ مِنْ وَقُرْعِهِ عَدَمُ وَقُرْعِهِ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْجَنَّتُ) رَاجِعُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ قَدْ يُؤْجَلُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مَا يُؤَثِّرُ الْوُقُوعَ قَبْلَهُ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ جَدَّدَ) وَلَمْ يُطْلَقْ بَانَ وَقُرْعُهُ قُبَيْلَ الْفَسْخِ) وَظَاهِرٌ أَنَّ وَقُرْعَهُ قُبَيْلَ الْفَسْخِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ الْفَسْخِ فِي صِحَّةِ التَّجْدِيدِ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ تَجْدِيدُ بَعْدَ

(تنبيه) ما تقرر أن مَنْ عَلَّقَ بنفي فعل كالدُّخُول فوَجَدَ في حالِ الجُنُونِ انْحَلَّتِ الصِّفَةُ حتى لا يقع الطَّلَاقُ قُبَيْلَ نحوِ الجُنُونِ لِعَدَمِ اليَأْسِ به هو ما تَفْلَاهُ هنا عن الغِزَالِيٍّ وَأَقْرَاهُ واعتَرَضَا بأنَّهما ناقضاه كالغِزَالِيٍّ في الإِبْلَاءِ نَظَرًا إلى أَنَّ المجنونَ ليس له قَصْدٌ صحيحٌ ويُردُّ بأنَّ الوجهَ اختلافُ الملحَّظين؛ لأنَّ المدَّارَ هنا على ما به يتحقَّقُ اليَأْسُ ومع نحوِ الجُنُونِ لم يتحقَّقْ حتى يقع قُبَيْلَهُ لإمكانِ فعلِ المُعَلِّقِ عليه بَعْدَهُ، ويُؤَيِّدُهُ ما تقررَ أَنَّ الدُّخُولَ لو وُجِدَ، وهي بائِنٌ انْحَلَّتِ اليمينُ فلا تَطْلُقُ قُبَيْلَ البيئونة فكما اعتَبَرُوا الصِّفَةَ هنا مع البيئونة لأجلِ مَنَعِ الوقوعِ قبلها فكذا يُعْتَبَرُ مع نحوِ الجُنُونِ لِدَلَالَتِهِ فَتَأَمَّلْهُ (أو عَلَّقَ (بغيرها) كإِذَا وسائر ما مرَّ (هـ) تَطْلُقُ (عند مَضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فيه ذلك الفعل) وفازتْ إنَّ بآنها لِمَجْرُودِ الشرطِ من غيرِ إشعارٍ لها بِزَمَنِ بخلافِ البَقِيَّةِ كإِذَا فَإِنَّهَا ظَرْفٌ زَمَانٍ كَمَتَى فتَنَازَلَتْ الأوقاتُ كُلُّهَا فمعنى إنَّ لم تَدْخُلِي إنَّ فَاتَكَ الدُّخُولُ، وقَوَاتُهُ باليَأْسِ، ومعنى إذا لم تَدْخُلِي: أَيِ وَقْتِ فَاتَكَ الدُّخُولُ فوقع بِمَضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فيه الدُّخُولُ فَتَرَكَهُ بخلافِ ما إذا لم يُمَكِّنْهَا لِإِكْرَاهٍ أو نحوِهِ ويُقْبَلُ ظاهرًا قولُهُ

ثم قَسَخَ، وهو صَحِيحٌ، وإِنَّمَا فائدةُ الوقوعِ نَقْصُ المدِّ اه سم. ه. فَوَدَ: (انْحَلَّتِ الصِّفَةُ) فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ بقولهم لا أثرَ لِيفْعَلِ النَّاسِي فِي بَرٍّ، ولا جُنْثٍ؛ لأنَّ المجنونَ في مَعْنَى النَّاسِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ اليمينَ قُلْتَ ما هُنَا مُجَرَّدُ تَعْلِيْقِي سَم أَقُولُ: يَتَّبَعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَصْدِ مُجَرَّدِ التَّعْلِيْقِ وَبَيْنَ قَصْدِ اليمينِ بَأَنِّ أَرَادَ بِهِ الْمَنَعَ لَا تَرَى تَغْيِيرَهُمْ بِيَرٍّ وَجُنْثٍ وَانْحَلَّتِ اليمينُ، وهذا لا يَنَابِئُ التَّصَوُّيرَ بِالتَّعْلِيْقِ الْمُجَرَّدِ اه سَيِّدُ عَمَرَ. ه. فَوَدَ: (فَكَلَا يُعْتَبَرُ) الضَّمِيرُ لِلصِّفَةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةَ.

ه. فَوَدَ: (وسائر ما مرَّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ وَلَوْ كَانَ التَّعْلِيْقُ الْمَذْكُورُ بِصِغَةِ كُلِّمَا فَمَضَى قَدْرٌ مَا يَسَعُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ مُتَّفَرِّقَاتٍ، وَلَمْ يَفْعَلْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ بِالْأَوَّلَى، وَالْأَخْرَجْتُ وَاجِدَةً فَقَطَّ وَحِينَ أَوْ خَيْثُ أَوْ مَهْمَا أَوْ كُلُّمَا لَمْ أَطْلُقْكَ كَقَوْلِهِ: إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فِيمَا مَرَّ اه. ه. فَوَدَ: (وَفَارَقْتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا زَمَنًا) فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى وَيُقْبَلُ، وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ) إِلَى وَفَرَّقَ، وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ). ه. فَوَدَ: (بِأَنَّهَا لِمَجْرُودِ الشَّرْطِ الْخ) يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ مَنْ الشَّرْطِيَّةِ اه رَشِيدِي أَقُولُ: وَفِي صَنِيعِ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا مَا يُخْرِجُ نَحْوَ مَنْ مِمَّا لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ. ه. فَوَدَ: (فَوَقَعَ) الْإِتْسَابُ وَقَوَاتُهُ كَمَا فِي الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى. ه. فَوَدَ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا الْخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَصَدَ مَنَعَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى مَا سَيَاتِي اه سم، وَقَوْلُهُ: مَنَعَهَا لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ حَتَّى اه. ه. فَوَدَ: (لِإِكْرَاهٍ) أَيِ: عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ. ه. فَوَدَ: (وَيُقْبَلُ ظَاهِرًا الْخ)

طَلَاقٍ ثُمَّ قَسَخَ، وهو صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا فائدةُ الوقوعِ نَقْصُ المدِّ. ه. فَوَدَ: (انْحَلَّتِ الصِّفَةُ) فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ بقولهم: لا أثرَ لِيفْعَلِ النَّاسِي فِي بَرٍّ، ولا جُنْثٍ؛ لأنَّ المجنونَ في مَعْنَى النَّاسِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ اليمينَ قُلْتَ: ما هُنَا مُجَرَّدُ تَعْلِيْقِي. ه. فَوَدَ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا الْخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَصَدَ مَنَعَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى مَا سَيَاتِي.

أرذت بإذا معنى إن لا زَمْنَا مخصوصاً على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فَرُقَ بأنه ثُمَّ أَرَادَ بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا، وفيه ما فيه وبأن معنى إذا أو غيره كالتمييد بزمان قريب أو بعيد؛ لأنه غَلَطَ على نفسه. (ولو قال: أنت طالق) إذا و (أن) دَخَلَتْ أو إذا، وأن (لم تَدْخُلِي بفتح) همزة (أن وقع في الحال)؛ لأنَّ أن المفتوحة ومثلها إذ للتعليل فالمعنى للدخول أو عديمه فلم يفترق الحال بين وجود الدخول وعديمه كما مر في لِرِضا زَهِد هذا في غير التوقيت أما فيه فلا بُدَّ من وجود الشرط كما بحثه الزركشي، وهو ظاهر؛ لأنَّ اللَّام التي هي بمعناها للتوقيت كانت طالق إن جاءت السُّنَّةُ أو البِدْعَةُ أو اللَّسَنَةُ أو للبِدْعَةِ فلا

عبارة المُعْنَى والرَّوْضِ مع شَرْحِهِ، وإن قال أرذت بإذا معنى إن قَبِلَ ظاهراً؛ لأنَّ كلاً منهما قد يقوم مقام الآخر، وإن أراد بأنَّ معنى إذا قَبِلَ؛ لأنه غَلَطَ على نفسه، وإن أراد بغير إن وقتاً مُعَيَّناً قريباً أو بعيداً دَيَّنَ لاحتمال ما أَرَادَ، ولا يُنافي هذا ما مرَّ فيما لو أَرَادَ بإذا معنى إن، لأنه ثُمَّ أَرَادَ بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا هـ. فَوُدَّ: (لا زَمْنَا مخصوصاً) كأنَّ المعنى أنه لا يُقْبَلُ ظاهراً إذا قال أرذت بإذا لم تَدْخُلِي أي في غُرَّةِ رَمَضَانَ وَلَعَلَّ وَجْهَ قوله الآتي، وفيه ما فيه أنه قد تقدَّم أنها شاملة للأوقات أي على سبيل البِدَلَةِ فالوقتُ المُعَيَّن من بعض ما صدقاتها، وإن تَجَوَّزَ بها في ملاحظة خصوص الثَّغِينِ والحاصِلُ أنَّ في استعمالها بمعنى إن تجرئها عن خصوص الظَّرْفِيَّةِ، واستعمالها في مُطْلَقِ الشرطية، وهو ضَرْبٌ من التَّجَوُّزِ، وفي إرادة الوقتِ المُعَيَّن استعمال لفظ المُطْلَقِ في المُقَيَّدِ، وهو ضَرْبٌ آخر من التَّجَوُّزِ فَمَا الدَّاعِي لتَجَوُّزِ أَحَدِهِمَا وَمَنْعِ الآخر مع أنَّ كلاً منهما فيه إخراج لُفْظٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ الْمُتَبَادِرَةِ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيَدُ عَمَرُ، وقد يَفْرُقُ بَيَّادِرُ الأوَّلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي كما يُفِيدُهُ ما مرَّ آنفاً عَنِ الْمُعْنَى وَشَرْحِ الرَّوْضِ هـ. فَوُدَّ: (وَفَرَّقَ) أي: بَيَّنَّ إرادة معنى إن والزَّمانِ المُخْصُوصِ.

هـ. فَوُدَّ: (وَبَيَّنَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قوله بإذا الْخ. هـ. فَوُدَّ: (لأنَّ أن المفتوحة) إِلَى قوله: (لأنَّ اللَّامَ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قوله: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) فِي الثَّهَابَةِ. هـ. فَوُدَّ: (هَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَحَلُّ كَوْنِهَا أَيْ أَنَّ لِلتَّعْلِيلِ فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَلَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقٌ أَنْ جَاءَتْ السُّنَّةُ أَوِ الْبِدْعَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ لَأَنَّ جَاءَتْ وَاللَّامُ فِي مِثْلِهِ لِلتَّوْقِيتِ كَقَوْلِهِ أَتَيْتَ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ أَوِ الْبِدْعَةِ، وَهَذَا مُتَعَيَّنٌ، وَإِنْ سَكَنُوا عَنْهُ هـ. وَمَا قَالَهُ فِي لَأَنَّ جَاءَتْ مُنْعَوُ قَالَ شَيْخُنَا وَلَيْتُمْ سَلَّمَ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ فِي إِنْ جَاءَتْ فَإِنَّ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمَلْفُوظِ مُطْلَقاً هـ. وَكَذَا فِي سَمِ الْإِقُولِ وَمَا قَالَهُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ.

هـ. فَوُدَّ: (فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ) أَيْ: فِي غَيْرِ إِرَادَةِ التَّوْقِيتِ بِاللَّامِ الْمُقَدَّرَةِ قَبْلَ إِنْ هـ. سَيَدُ عَمَرُ. هـ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ اللَّامَ الَّتِي هِيَ بِمَنْهَا) لَعَلَّ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْمُقَدَّرَةَ قَبْلَهَا لِلتَّوْقِيتِ أَيْ عِنْدَ إِرَادَتِهِ هـ. سَيَدُ عَمَرُ.

هـ. فَوُدَّ: (كَأَنَّ طَالِقٌ أَنْ جَاءَتْ الْخ) قَدْ يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى الثَّاقِبِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَتِهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الثَّاقِبِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ كَمَا أَنَّ التَّعْلِيلَ هُوَ

هـ. فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّ) عَطَفَ عَلَى قوله: (إِذَا). هـ. فَوُدَّ: (كَمَا بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَخَذًا مِنَ التَّعْلِيلِ: وَمَحَلُّ كَوْنِهَا أَيْ: أَنَّ لِلتَّعْلِيلِ فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَلَ كَمَا لَوْ قَالَ:

تَطْلُقُ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ (قُلْتُ إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِي)، وَهُوَ مَنْ لَا يُفْرَقُ بَيْنَ إِنْ وَأَنْ (تَعْلِيْقُ فِي الْأَصَحِّ) فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا إِنْ وَجَدْتَ الصِّفَةَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ قَصْدُهُ لِلتَّعْلِيْقِ، وَلَوْ قَالَ التَّخْوِيُّ: أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ طَلَّقْتُكَ بِالْفَتْحِ طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ وَاحِدَةً بِإِقْرَارِهِ وَأُخْرَى بِإِقْرَاعِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ عَلَى الْمَعْتَمَدِ مِنْ اضْطِرَابِ فِي ذَلِكَ كَذَا قَبْلَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ فَإِذَا طَلَّقَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، وَكَذَا ثَانِيَةٌ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَيُخَالِفُ هَذَا التَّفْصِيلُ قَوْلَهُمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ أَنَّهُ يَقَعُ حَالًا حَتَّى مِنْ غَيْرِ التَّخْوِيِّ، وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالمَشِيئَةِ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ بِالْكَلْبَةِ فَاشْتَرَطَ تَحَقُّقَهُ، وَعِنْدَ الْفَتْحِ لَمْ يَتَحَقَّقْ

الْمُبَادَرُ مِنْ نَحْوِ لِرِضَا زَيْدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ مِمَّا مَرَّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي.
 • فَوُدَّ: (وَهُوَ مَنْ لَا يُفْرَقُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّخْوِيِّ مَنْ يَذَرِي الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ التَّخْوِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ عَرَبِيٌّ سَلِمَتْ لَفْظُهُ مِنَ الدَّخِيلِ بِالْأَوَّلَى أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ) أَي: فِي الْحَالِ نِهَابَةً وَمُغْنِي وَسَم. • فَوُدَّ: (بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَابَةَ وَالْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (فَإِذَا طَلَّقْتَ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ الْخ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. • فَوُدَّ: (وَيُخَالِفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا مَرَّ) فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْخ) أَوْ إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَهْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (حَتَّى مِنْ غَيْرِ التَّخْوِيِّ) لَا يَتِمُّدُ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّعْلِيْقُ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ سَم. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: الْمَارُّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْخ قَصْدُهُ الْخ وَالْفَرْقُ الْآتِي فِي الشَّارِحِ وَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى.
 • فَوُدَّ: (بِأَنَّ التَّعْلِيلَ) الظَّاهِرُ التَّعْلِيْقُ أَهْ سَم. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى بِأَنَّ حَمَلَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى التَّعْلِيْقِ

أَتَيْ طَالِقٌ أَنْ جَاءَتْ السُّنَّةُ وَالْبِدْعَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ لَأَنْ جَاءَتْ وَاللَّامُ فِي مِثْلِهِ لِلتَّوْقِيتِ كَقَوْلِهِ: أَتَيْ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ أَوْ لِلْبِدْعَةِ، وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُ وَمَا قَالَهُ فِي: لَأَنْ جَاءَتْ وَلَوْ سَلَّمَ فَلَهُمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا ذَلِكَ فِي أَنْ جَاءَتْ فَإِنَّ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمَلْفُوظِ مُطْلَقًا أَه. • فَوُدَّ: (طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ) أَي: فِي الْحَالِ. • فَوُدَّ: (فَإِذَا طَلَّقَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ. • فَوُدَّ: (حَتَّى مِنْ غَيْرِ التَّخْوِيِّ) لَا يَتِمُّدُ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّعْلِيْقُ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوُدَّ: (وَقَدْ يُفْرَقُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُجَابُ بِأَنَّ حَمَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى التَّعْلِيْقِ يُؤَدِّي إِلَى رَفْعِ الطَّلَاقِ أَصْلًا بِخِلَافِ إِنْ دَخَلَتْ الدَّارُ ثُمَّ رَأَيْتَ الزُّرْكَشِيَّ أَجَابَ فِي الْخَادِمِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَغْلِبُ فِيهِ الطَّلَاقُ فَعِنْدَ الْفَتْحِ يَنْصَرِفُ لِلتَّعْلِيلِ بِهِ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي يَغْلِبُ فِيهِ التَّعْلِيْقُ فَعِنْدَ الْفَتْحِ يُفْرَقُ بَيْنَ الْعَالِمِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِ أَه.

• فَوُدَّ: (وَقَدْ يُفْرَقُ) أَقُولُ: هَذَا الْفَرْقُ يَنْتَفِضُ بِإِذْ شَاءَ زَيْدٌ وَأَنْ شَاءَ زَيْدٌ يَفْتَحُ أَنْ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْحَالِ مُطْلَقًا كَمَا فِي إِذْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْ شَاءَ اللَّهُ مَعَ أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِمَشِيئَةِ زَيْدٍ لَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ بِالْكَلْبَةِ بَلْ يُخَصِّصُهُ كَالْتَّعْلِيْقِ بِنَحْوِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ زَيْدٍ تَنْصَوِّرُ، وَسَهْلُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (بِأَنَّ التَّعْلِيلَ) الظَّاهِرُ التَّعْلِيْقُ.

فوقع مُطْلَقًا بخلاف التعليق بغيرها فإنه لا يرفع ذلك بل يُخَصِّصُهُ كما مرَّ فاكْتَفَى فيه بالقرينة وحاصله أنه احتيطَ إِذْكَ لِقَوْتِهِ ما لم يُحْتَطَ لهذا لِضَعْفِهِ.

(فرع): لا يصح تعليق الطَّلَاق المُعْلَقُ خلافاً لِمَا وَقَعَ - لِلْعِلْمِ - الْبَلْقَيْنِي لِوُضُوحِ أَنَّ ما عُلِّقَهُ بالشرط يعلّقُ به وحده فلا يُقْبَلُ شَرَكَةٌ فيه، ومن ثمَّ قال بعضُ تلاميذته: لو حكم به حاكمٌ لم ينفذ ولو قال إن فعلت كذا طَلَّقْتُكَ أو طَلَّقْتُكَ إن فعلت كذا كان تعليقاً لا وعداً فتطَلَّقُ باليأس

إلخ وأيضاً المشبهة لا يعلّب فيها التعليق فعند الفتح يتصرف للتعليل مُطْلَقًا بخلاف الأوّل فإنه يعلّب فيه التعليق فعند الفتح يفرّق بين العالم بالعريّة وغيره اهـ. فوَدَ: (مطلقاً) أي: سواء كان الزوج نَحْوِيّاً أو غيرَه. فوَدَ: (بخلاف التعليق إلخ) أقول هذا الفرع يُتَقَضُّ بِإِذْ شَاءَ زَيْدٌ وَأَنْ شَاءَ زَيْدٌ بفتح أن فإن الطَّلَاق ينع في الحالِ فيهما مع أن التعليق بمشبهة زَيْدٍ لا يرفع حُكْمَ اليمين بالكليّة بل يُخَصِّصُهُ كالتعليق بنحو الدخول اهـ سم. أي فالمعقول عليه الفرع المارّ عن المُعْنَى والأَسْنَى. فوَدَ: (بالقرينة) أي: ككون الزوج غير نَحْوِيٍّ. فوَدَ: (وحاصله إلخ).

(فرع): لو قال: أتيت طالقاً لم يقع شيء حتى يطلقها فتطَلَّقُ حينئذٍ طَلَقَتَيْنِ إِذِ التَّقديرُ إذا صرّت مُطْلَقَةً فَأَتَتْ طالقاً ومحلّه ما لم يَبْنِ بالمتنّجة، وإلا لم يقع سواها نعم إن أراد إيقاع طَلَقَةٍ مع المتنّجة وَقَعَ اثْنانِ أو أتت طالقاً إن دخلت الدار طالقاً فإن طَلَّقَهَا رَجْعاً فدخلت وقعت المُعْلَقَةُ أو دخلت غير طالقٍ لم تقع المُعْلَقَةُ، وقوله: إن قَدِمْتَ طالقاً فَأَتَتْ طالقاً وطالقاً تعليق طَلَقَتَيْنِ بقُدُومِها مُطْلَقَةً فإن قَدِمْتَ طالقاً وَقَعَ طَلَقَتَانِ وكالدخول، وإن قال: أتت إن كَلَمْتُكَ طالقاً وقال بعده نَصَبْتُ طالقاً على الحال، ولم أَيْمُ كَلَامِي قَبْلَ مِنْهُ فلا يقع شيء، وإن لم يقله لم يقع شيء أيضاً إلا أن يريد ما يُرادُ عند الرّفع فيقع الطَّلَاقُ إذا كَلَمَهَا وغايته أنه لعن نهايةً وروضاً مع شَرْحِهِ. فوَدَ: (لوضوح إلخ) عِلَّةُ لَعْنِهِ الصَّحَّةُ. فوَدَ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: لوضوح ذلك. فوَدَ: (لو حكم به) أي: بالصَّحَّةُ. فوَدَ: (ولو قال إلخ) أي: ولم يَتَوَشَّحْنا أَخْذاً مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ نَوَى إلخ. فوَدَ: (كان تعليقاً) أي: لِإِنْشَاءِ الطَّلَاقِ بِلا قَوَرٍ على الفعل كما يفيدُه قَوْلُهُ فَتَطَلَّقُ بِالْيَاسِ إلخ. فوَدَ: (فتطَلَّقُ باليأس) يتبني مُراجعة هذه المسألة فإن كانت منقولة عَمَّنْ يُعْتَمَدُ، أُخِذَ بها مع إشكاليها، وإلا فالوجه خلاف ما ذَكَرَهُ فيها إذ لَيْسَ في هذا التّصويرِ ما يفتضي الوقوع باليأس وأيضاً فقوله فإن نَوَى أَنَهَا إلخ إن كان تفصيلاً لما قبله فلا مطابقة

فوَدَ: (كان تعليقاً لا وهذا) مُحْصَلُ ما في الدّميريّ عَنِ السُّبْكِيِّ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَعْدِ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى وَعَلَى التَّعْلِيلِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فِي حَيْزِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ أَيْضاً شَرْطٌ، أَوْ دَلِيلُهُ فَلَهُ حُكْمُهُ. فوَدَ: (فتطَلَّقُ باليأس مِنَ التَّعْلِيلِ) يتبني مُراجعة هذه المسألة فإن كانت منقولة عَمَّنْ يُعْتَمَدُ أُخِذَ بها مع إشكاليها، وإلا فالوجه خلاف ما ذَكَرَهُ فيها؛ إِذْ لَيْسَ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ ما يفتضي الوقوع باليأس، وأيضاً فقوله: فإن نَوَى أَنَهَا تَطَلَّقُ إلخ إن كان تفصيلاً لما قبله فلا مطابقة بينهما؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ لَيْسَ فِيهِ اغْتِيَارُ الطَّلَاقِ بِالْيَاسِ مَثَلًا مَعَ أَنَّهُ لَا طَلَاقٌ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ صُورِهِ، وَإِنْ كَانَ مُبَايَنًا لِمَا قَبْلَهُ اقْتَضَى حَمْلُ قَوْلِهِ: طَلَّقْتُكَ فِيمَا قَبْلَهُ عَلَى مَعْنَى

من التعليق فإن نوى أنها تطلق بنفس الفعل وقع عقيبها أو أنه يطلقها عقيبها وفعل وقع، وإلا فلا نعم، يظهر في إن أبرأتني طلقك ما جرى عليه غير واحد أنه وعد وفروق بأن مقابلة الطلاق

بينهما؛ لأن هذا التفصيل ليس فيه اختيار الطلاق بالباس مطلقاً مع أنه لا طلاق مطلقاً في بعض صورهِ، وإن كان مباحاً لما قبله اقتضى حمل قوله طلقك فيما قبله على معنى مُغاير لجميع ما اغتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالباس، وهو غير متصور مطلقاً ولو كان التصوير هكذا علي الطلاق إن فعلت كذلك طلقك استقام مع أنه يتكرر حيث لا يأتي سم، وقوله: فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعارض لذلك الخلاف، ولا بُدَّ أن يقال إن قصد بقوله طلقك إنشاء الطلاق وقع بفعل المعلن عليه أو الوعد فهو بالخيار بين تنجيذه وعديه، وإن أطلق فهو محل نظر؛ لأنه تعارض هنا أمران كَوْنُ مُقتضى اللَّفْظ وظاهره الوعد، وكَوْنُ قَصْدِ الْحَثِّ أو المنع يقتضي الحمل على الإنشاء، وقد يرجع الأول بأصل بقاء العزيمة، والله أعلم ثم ظهر تزجية لِمِبارة الشارح بما يدفع اعتراض المُحسني حاصِلُهُ أن قوله: فتطلق بالباس إلخ تفرغ على القول بأنه وعد الذي حكاه غير مُرتضى به. وقوله: فإن نوى إلخ تفصيل لما اختاره من أنه تعليق وحاصِلُهُ أنه تعليق لإنشاء الطلاق أو للوعد به كما قرر، غاية أن كلامه غير مُفصّل عن حالة الإطلاق اه سيّد عمر أقول لا يخفى بعد هذا التزجية فإن قول الشارح نعم يظهر إلخ، وقوله: ويُقرُّ إلخ كالصريح أو صريح في أن أول كلام الشارح مفروض عند الإطلاق وإن قوله فإن نوى إلخ مقابل له بل لا يصح تفرغ قوله: فتطلق بالباس إلخ على القول بأنه وعد؛ إذ الوعد لا يلزم الوفاء به فالتزجية الصحيح الدافع للاعتراض أن يُحمل أول كلام الشارح على الإطلاق، ويُجمل قوله: فتطلق بالباس إلخ مُقرَّعاً على التعليق، وقوله: فإن نوى إلخ مُقابلاً لما قبله من الإطلاق، ويُدفع قول سم، وهو غير متصور مطلقاً بأن المعنى ولو قال إن فعلت إلخ، ولم يتو شئنا كان تعليقاً لإنشاء الطلاق بلا قورٍ على الفعل فتطلق بالباس من التعليق فإن نوى إلخ، وهذا لا غبار عليه والله أعلم ثم رأيت قال عبد الله بأقشِير ما نُصه قوله فتطلق بالباس مُقرَّع على تعليقاً أي حيث أطلق، وقوله: فإن نوى أي بأن فصل تفرغ عليه أيضاً، وإلا فلا وجه لِمَن وعد بوقوع طلاقه عند الباس فما عزي للسيد فيه نظر اه وقال ع ش ما نُصه وحاصِلُهُ أنه إن قصد بذلك التعليق على مُجرّد الفعل طلق بمجرّد الدخول، وإن قصد تعليق التعليق على الفعل، ولم يقصد قورا لم تطلق إلا بالباس من التعليق، وإن قصد الوعد عجل به فإن طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا اه. قوله: (فإن نوى إلخ) مُقابل للإطلاق المحمول عليه ما قبله كما مر. قوله: (وقل) أي: طلق. قوله: (والا) أي: وإن لم يطلق. قوله: (نعم يظهر إلخ) استنداك على حمل قوله المذكور عند الإطلاق على التعليق لا الوعد. قوله: (ما جرى إلخ) فاعل يظهر.

مُغاير لجميع ما اغتبر فيه في هذا التفصيل، وذلك يقتضي الوقوع بالباس، وهو غير متصور مطلقاً، ولو كان التصوير هكذا علي الطلاق إن فعلت كذا طلقك استقام مع أنه يتكرر حيث لا يأتي. قوله: (فإن نوى إلخ) إن كان تفصيلاً لما قبله فلينظر قوله: فتطلق بالباس؛ إذ لم يذكر فيه حالة مُقتضى

بالإبراء مألوف شائع فحبل لفظه على ما هو المتبادر منه، وهو الوعد بخلافه في غيره فإن قصد المنع أو الحث المقصود من الشرط غالباً يضرِف اللفظ إليه ويمتنع من انصرافه للوعيد المتنافي لذلك غالباً، ولو قال: إن خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما أفتى به بعضهم زاعماً أنه غير تعليق، وفيه نظر بل الذي يتجه أن محله إن لم ينو به التعليق، ولا وقع بالخروج بل لو قيل: إنه صريح في التعليق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لنية لم يقصد. ولو قال: علي الطلاق إن طلبت الطلاق طلقْتُك فإن قصد تعليق طلاقها بطلبها فطلبته فأبى طلقْتُ، وإن لم يقصد ذلك بل إنه يطلقها عقيب طلبها فلم يفعل فذلك أو بعد طلبها لم تطلق إلا بالياس، ولو قال: هي طالق إن لم أو إلا أن أو بشرط أن أو على أن لا تزوج بفلان طلقْتُ ولغا ما شرطه ذكره ابن أبي الصنف والعايري والأزرقي وغيرهم كمبيد الله بن عجيل ونقله عن مشايخه وقاسه العايري على أنت طالق على أن لا تحتجبي عني وغيره على إن لم تصدقي السماء فأنت طالق بجامع استحالة البر

• فود: (لفظه) أي: اللفظ المذكور للزوج. • فود: (بخلافه) أي: لفظ الزوج في غيره أي غير الإبراء. • فود: (فإن قصد المنع إلخ) علة لقوله بخلافه في غيره. • فود: (غالباً) لإخراج قصد مجرد التعليق. • فود: (يضرِف اللفظ إلخ) خبر إن. • فود: (إليه) أي: المنع أو الحث. • فود: (المتنافي) أي: الوجد لذلك أي قصد المنع أو الحث. • فود: (إن محله) أي: عدم الوقوع. • فود: (فلا يحتاج) أي: الوقوع بالخروج لنيته أي التعليق. • فود: (فإن قصد إلخ) كأن الفرق أن التقدير عند القصد علي الطلاق إن طلبت الطلاق أو قته عليك فالحلف على تعليق إيقاعه بالطلب وعند عدم القصد علي الطلاق لأطلقك عقيب الطلب أو بعده اه سم. • فود: (فأبى) قضيه أول كلامه أنه ليس بقيد. • فود: (طلقْتُ) أي: حالاً.

• فود: (وإن لم يقصد ذلك إلخ) أي: وإن لم يقصد بلفظه المذكور تعليق طلاقها على طلبها له لم يقع بمجرد طلبها ثم إن قصد أنه يطلقها بعد طلبها فوراً ومضى بعد طلبها زمن أمكنه أن يطلقها فيه، ولم يطلقها طلقْتُ، وإن لم يقصد فوراً لم تطلق عند يأسه من طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الزملي اه سيد عمر. • فود: (فكذلك) أي: طلقْتُ في الحال. • فود: (بالياس) أي: من التعليق بالموت أو نحو الجنون أو الإنساح بقيد الطلاق قبيل الموت أو نحو الجنون أو الإنساح بحيث لا يبقى زمن يمكنه أن يطلقها فيه. • فود: (طلقْتُ) أي: في الحال. • فود: (وغيره) أي: وقاسه غير العايري.

الطلاق بالياس، وإن لم يكن تفصيلاً فليُنظر قوله: فتطلق بالياس؛ إذ لم تظهر قرينة على ما قبله. • فود: (فإن قصد إلخ) كأن الفرق أن التقدير عند القصد علي الطلاق إن طلبت الطلاق أو قته عليك بالحلف على تعليق إيقاعه بالطلب، وعند عدم القصد علي الطلاق لأطلقك عقيب الطلب أو بعده.

إِذْ لَا يُمَكِّنُهَا التَّرْجُوحُ بِهِ، وَهِيَ زَوْجَةٌ وَعِنْدَ اسْتِحَالَتِهِ يَقَعُ حَالًا وَقِيلَ عِنْدَ الْيَأْسِ وَخَالَفَهُمُ التَّوَرُّ
الْأَصْبَحِيُّ فَأَنَّى بَآئِنًا لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِقَوَاتِ الصِّفَةِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَعَنِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُجَيْلٍ مَا يُؤَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَقْبَى فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ لِيُوجِدْكَ الْأَوَّلُ بِآئِنًا
لَا تَطْلُقُ رَجَعْتَ إِلَيْهِ أَمْ لَا وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ زَادَ الْأَزْرَقُ وَعَلَيْهِ مَتَى تَزَوَّجْتَ بِهِ لَزِمَهَا لِلْمُطَلِّقِ مَهْرُ
الْمِثْلِ قِيَاسًا عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ. وَأَقْرَبُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِإِعْتَاقِ أَمَتِهِ بِشَرِطِ أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ
عَتَقَتْ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ صَحَّ، وَلَزِمَهَا قِيمَتُهَا، وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُسْتَحَقٌّ لَهُ أَيْضًا
فَإِذَا فُوتَتْهُ أَيُّ بَقَوَاتِ شَرْطِهِ لَزِمَهَا عَوْضُهُ، وَهُوَ مَهْرٌ مِثْلُهَا انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْفَرْقُ وَاضِعٌ فَإِنَّهُ
عُهِدَ تَأْتِيهِ شُرُوطُ السَّيِّدِ فِيمَا بَعْدَ الْعَتَقِ كَأَنْ تَخْدَمَ وَلَدَهُ أَوْ فُلَانًا سَنَةً بِخِلَافِ شُرُوطِ الزَّوْجِ،
وَيَبْرُهُ أَنَّ الْعَتَقَ إِحْسَانٌ فَمُكِّنَ مِنْ اشْتِرَاطِ مَا يَنْفَعُهُ بَعْدَهُ، وَلَا كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فَتَأْتَلُهُ، وَلَوْ قَالَ:
إِنْ كَلَّمْتُ رَجُلًا وَأَطْلَقَ شَيْلَ الْمَحَارِمِ كَمَا تُقَالُ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَقَضِيَّةٌ مَا فِي الرُّوْضَةِ فِي إِنْ
رَأَيْتَ مِنْ أُخْتِي شَيْئًا، وَلَمْ تُخْبِرْنِي بِهِ مِنْ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَلَى مُوَجِبِ الرِّبَا أَنْ يُحْتَمَلَ مَا هُنَا عَلَى
الْأَجَانِبِ، وَمَنْ تَمَّ اسْتَشْكَلُ الْأَزْرَقُ

• فَوَدَّ: (إِذْ لَا يُمَكِّنُهَا التَّرْجُوحُ الْخ) هَذَا يَظْهَرُ حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى أَي: إِنْ لَمْ تَزَوَّجْ بِفُلَانٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ
أَنْ مَا بِهِ الْبِرُّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ الْكِنَاحِ اه سم. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ هُنَا الْيَأْسُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا يَخْبِيهِ عَنِ
التَّوَرِّ الْأَصْبَحِيِّ فَلَمْ يَمَلَّ لَمْ يَقُلْ وَوَافَقَهُ التَّوَرُّ الْخ. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِقَوَاتِ الصِّفَةِ) وَهِيَ التَّرْجُوحُ بِفُلَانٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ) وَهُوَ فُلَانٌ. • فَوَدَّ: (وَعَنِ الْإِمَامِ الْخ) أَي: تُقَالُ عَنْهُ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) أَي: مَا قَالَهُ
ابْنُ أَبِي الصَّنِيفِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْوُقُوعِ حَالًا وَلَقَوِيَّةُ الشَّرِطِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: الْأَوَّلُ. • فَوَدَّ: (إِنَّ الْخ)
يَبَانَ لِمَا فِي الْبَحْرِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَزِمَهَا الْخ) أَي: لِوَارِثِ الْمَوْصِي. • فَوَدَّ: (وَلَا يُقَالُ) أَي: فِي الْفَرْقِ
بَيْنَهُمَا. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْبُضْعَ الْخ) عِلَّةٌ لِتَقْيِ الْقَوْلِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ. • فَوَدَّ: (مُسْتَحَقٌّ لَهُ) أَي: لِلزَّوْجِ.
• فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا أَنَّ الْأَمَةَ مُسْتَحَقَّةٌ لِسَيِّدِهَا. • فَوَدَّ: (فَإِذَا فُوتَتْهُ) أَي: الزَّوْجَةُ الْبُضْعُ بِالتَّرْجُوحِ
بِفُلَانٍ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ شُرُوطِ الزَّوْجِ) أَي: فَلَا تُؤْثَرُ فِيمَا بَعْدَ الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (وَيَبْرُهُ) أَي: تَأْتِيهِ شُرُوطُ
السَّيِّدِ بَعْدَ الْعَتَقِ. • فَوَدَّ: (فَمُكِّنَ) أَي: السَّيِّدُ. • فَوَدَّ: (اسْتَشْكَلُ الْأَزْرَقُ الْأَوَّلُ الْخ) وَيُؤَيِّدُ الْإِشْكَالَ مَا
فِي النِّهَايَةِ مِمَّا نَصَّهُ وَلَوْ طَلَبَ مِنْ جَلَاءَ زَوْجَتِهِ عَلَى رِجَالِ أَجَانِبٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَهَا لَا تُجَلَى
عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ جُلِيتَ تِلْكَ اللَّيْلَةُ عَلَى النِّسَاءِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِلَفْظِ غَيْرِي الرِّجَالِ الْأَجَانِبَ قِيلَ
قَوْلُهُ يَمِينُهُ، وَلَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ طَلَاقٌ كَمَا أَقْبَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّقَ لِلْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ، وَهِيَ غَيْرُهُ عَلَى
زَوْجَتِهِ مِنْ نَظَرِ الْأَجَانِبِ لَهَا اه وقال ع ش. قَوْلُهُ: ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ الْخ قَضِيَّتُهُ الْحُكْمُ بِالْوُقُوعِ حَيْثُ لَمْ
يَقُلْ ذَلِكَ كَانَ مَاتَ، وَلَمْ تَعْرِفْ لَهُ إِرَادَةً، وَقَضِيَّةٌ مَا سَبَّحْتُهُ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَجَازِ فِي

• فَوَدَّ: (إِذْ لَا يُمَكِّنُهَا التَّرْجُوحُ بِهِ) هَذَا يَظْهَرُ حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنْ مَا بِهِ الْبِرُّ لَا يَخْتَصُّ
بِحَالِ الْكِنَاحِ.

الأَوَّلُ بَأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَجَنَبِيَّ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّ لَمْ أَخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ بِرُبُوصُولِهِ لِمَا يَجُوزُ الْقَصْرُ فِيهِ، وَإِنْ رَجَعَ حَالًا نَعَمْ، قَالَ الْقَاضِي فِي إِنْ لَمْ أَخْرُجْ مِنْ مَرْوُوزٍ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ مِنْ جَمِيعِ الْغُرَى الْمُضَافَةِ إِلَيْهَا انْتَهَى، وَكَانَتْهُ؛ لِأَنَّ مَرْوُوزَ اسْمٍ لِلْجَمِيعِ، وَيَقَعُ مِنْ كَثِيرِينَ لَا عَلَيَّ الطَّلَاقِ مَا تَفْعَلِينَ كَذَا وَعَرَفَهُمْ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ لِتَأْكِيدِ التَّغْيِ فَلَا دَاخِلَةَ تَقْدِيرًا عَلَى فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ أَيْ لَا تَفْعَلِينَ عَلَى الطَّلَاقِ مَا تَفْعَلِينَ فَيَقَعُ بِفِعْلِهَا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ التَّأْكِيدَ عَمَلًا بِمَذْلُولِ اللَّفْظِ فِي عَزْفِهِمْ.

فصل في أنواع من التغليب بالحمل والولادة والحيض وغيرها

إِذَا (عُلِقَ) الطَّلَاقُ (بِحَمَلٍ) كَمَا كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتَ طَالِقٌ (لِإِنْ كَانَ بِهَا حَمْلٌ ظَاهِرٌ) بِأَنَّهُ ادَّعَاهُ وَصَدَّقَهَا أَوْ شَهِدَ بِهِ رَجُلَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ النِّسَاءِ بِهِ

التَّعَالِيقُ وَنَحْوُهَا قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ أَوْ قَرِينَةٍ خَارِجَةٍ تَفِيدُهُ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الْمَذْكُورَةَ تَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَغِيرِ الْأَجَانِبِ فَلْيُتَأَمَّلْ اهـ. فَوُدَّ: (الأَوَّلُ) أَيْ: مَا نُقِلَ عَنِ الْأَصْحَابِ. فَوُدَّ: (اسْمٌ لِلْجَمِيعِ) أَيْ لِلْبَلَدِ وَالْغُرَى الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهَا لَا لِخُصُوصِ الْبَلَدِ. فَوُدَّ: (وَيَقَعُ مِنْ كَثِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَقْلَهُ النَّهَايَةَ عَنْ إِفْتَاءِ وَإِلَيْهِ وَأَقْرَهُ. فَوُدَّ: (عَمَلًا بِمَذْلُولِ اللَّفْظِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّ مَا ذَكَرَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ قَصَدَ أَتَاهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ إِنْ فَعَلَتْ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِفِعْلِهَا، وَيُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِمَا ذَكَرَهُ اهـ ع ش.

(فصل: في أنواع من التغليب بالحمل والولادة)

فَوُدَّ: (فِي أَنْوَاعٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ وَلَدَتْ فِي النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَحَيْرِهَا) كَالْتَّغْلِيكِ بِالشَّيْءِ وَيَفْعَلُهُ أَوْ فِعْلٌ غَيْرُهُ اهـ ع ش.

فَوُدَّ (سِنِي): (عُلِقَ بِحَمَلٍ الْخ) وَلَوْ عُلِقَ بِالْحَمَلِ وَكَانَتْ حَامِلًا بِغَيْرِ آدَمِيٍّ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُزَجَّعَ لِأَهْلِ الْخِبْرَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَصْلِ الْحَمَلِ وَيُقَدَّرُهُ فَإِنْ وَلَدَتْ لَأَقُلُّ مَا هُوَ مُفْتَادٌ عَنْهُمْ طَلَّقَتْ، وَإِلَّا فَلَا اهـ ع ش. فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ ادَّعَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْوِلَادَةِ) فِي الْمَعْنَى عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهٌ): الْمُرَادُ بِظُهُورِ الْحَمَلِ أَنْ تَدْعِيَهُ الزَّوْجَةُ وَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَشْهَدَ بِهِ الْخ.

فَوُدَّ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ) أَيْ: يَطْلُقُ ظَنًّا غَالِيًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (فَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ النِّسَاءِ) أَيْ: وَلَوْ أَرْبَعًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِذَلِكَ مُتَّفِقٍ وَع ش.

(فصل: في أنواع من التغليب بالحمل إلخ)

فَوُدَّ (سِنِي): (عُلِقَ بِحَمَلٍ الْخ).

(قَرْنٌ): لَوْ عُلِقَ بِالْحَمَلِ وَكَانَتْ حَامِلًا بِغَيْرِ آدَمِيٍّ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ اهـ.

كما لو عَلَّقَ بِوِلَادَتِهَا فَشَهِدَنَ بِهَا لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ ثَبِتَ النَّسَبُ وَالْإِرْثُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْوِلَادَةِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ نَعَمْ، قِيَاسٌ مَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ أَنَّهُمْ لَوْ شَهِدَنَ بِذَلِكَ وَحَكَمَ بِهِ ثُمَّ عَلَّقَ بِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ ثُمَّ الْأَصَحُّ عِنْدَهُمَا أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ ذَلِكَ (وَقَعَ) حَالًا لِيُجُودَ الشَّرْطُ وَاعْتَرَضًا بِأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّهُ يُنْتَظَرُ الْوَضْعُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ، وَإِنْ عَلِمَ لَا يَتَيَقَّنُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ لِلظَّنِّ الْمُؤَكِّدِ حَكَمَ الْيَقِينِ فِي أَكْثَرِ الْأَبْوَابِ، وَكَوْنُ الْعِصْمَةِ ثَابِتَةً يَبْقِيَانِ لَا يُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يُزِيلُونَهَا بِالظَّنِّ الَّذِي أَقَامَهُ الشَّارِعُ مَقَامَ الْيَقِينِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ بِالْحَيْضِ وَقَعَ بِمَجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ كَمَا يَأْتِي حَتَّى لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أُجْرِيَتْ عَلَيْهَا أَحْكَامُ الطَّلَاقِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ، وَإِنْ احْتَمَلَ كَوْنَهُ دَمٌ فَسَادٌ (وَالَا) يَظْهَرُ حَمْلُ خُلٍّ لَهُ الْوُطْءُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ نَعَمْ، يُنْذَبُ تَرْكُهُ حَتَّى يَسْتَبْرِقَهَا

• فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ عَلَّقَ) أَيِ: الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: ثُبُوتِ النَّسَبِ وَالْإِرْثِ أَهْ عَشْرَ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ
أَيِ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ أَه. • فَوَدَّ: (وَلَوْ شَهِدَنَ بِذَلِكَ) أَيِ: الْحَمْلِ أَهْ عَشْرَ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ الْحَمْلِ الظَّاهِرُ
أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ الْأَصَحُّ عِنْدَهُمَا الْخ) يَلْزَمُ مِنَ الدُّخُولِ بِهَذَا عَلَى الْمَتْنِ ضَيَاعُ جَوَابِ الشَّرْطِ
فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَهْ رَشِيدِيِّ. • فَوَدَّ: (إِذَا وَجِدَ ذَلِكَ) أَيِ: التَّصَدِّيقِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَهْ رَشِيدِيِّ.
• فَوَدَّ: (وَقَعَ حَالًا) أَيِ: ظَاهِرًا فَلَوْ تَحَقَّقَ بَعْدَ انْتِفَاءِ الْحَمْلِ بِأَن مَضَى أَرْبَعُ سِنِينَ مِنَ التَّعْلِيْقِ، وَلَمْ تَلِدْ
تَبَيَّنَ عَدَمُ وَقُوعِهِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ ادَّعَتْ الْإِجْهَاضَ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْبَعِ فَلَا اقْتِرَابَ أَتَاهَا لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ إِجْهَاضِهَا وَالْعِصْمَةُ مُحَقَّقَةٌ أَهْ عَشْرَ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُحْلَمُ) أَيِ: غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ أَهْ
رَشِيدِيِّ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ لِلظَّنِّ الْمُؤَكِّدِ) أَيِ: بِأَن اسْتَدَّ إِلَى شَيْءٍ أَهْ عَشْرَ. • فَوَدَّ: (لَا يُؤَثِّرُ الْخ) خَبَرٌ وَكَوْنُ
الْعِصْمَةِ الْخ. • فَوَدَّ: (يَظْهَرُ حَمْلُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا حَمْلٌ ظَاهِرٌ لَمْ يَقَعْ حَالًا
وَيُنْتَظَرُ حَيْثُ فَإِنْ وَلَدَتْ الْخ. • فَوَدَّ: (خُلٍّ لَهُ الْوُطْءُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَعَمْ يُنْذَبُ الْخ) كَذَا
فِي الرَّوْضِ كَأَصْلِهِ ثُمَّ قَالَ كَأَصْلِهِ، وَإِنْ قَالَ إِنْ أَخْبَلْتُكَ فَآتَتْ طَالِقٌ فَالتَّعْلِيْقُ بِمَا يَخْدُثُ مِنَ الْحَمْلِ
وَكُلَّمَا وَطِئَتْهَا وَجِبَ اسْتِبْرَاقُهَا أَنْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّهُ لَا
يَجِبُ أَنْتَهَى أَهْ سَمِعْتُ وَاعْتَمَدَ التَّهَائِيَّ وَالْمُغْنِي مَا فِي الرَّوْضِ وَأَصْلُهُ وَرَدًا عَلَى الْإِسْنَوِيِّ بِالْفَرْقِ بِأَن مَا تَقَدَّمَ
فِيمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْوُطْءِ، وَهَذَا فِيمَا بَعْدَ الْوُطْءِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ ظَاهِرٍ فِي حُصُولِ الْحَمْلِ أَه. • فَوَدَّ: (حَتَّى
يَسْتَبْرِقَهَا) فَلَوْ وَطِئَتْهَا قَبْلَ اسْتِبْرَاقِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَبِأَنَّهُ حَامِلًا كَانَ الْوُطْءُ شُبْهَةً يَجِبُ بِهِ مَهْرُ الْيَمَلِّ لَا الْحَدُّ
نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَرَوَّضٌ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ عَشْرَ قَوْلُهُ يَجِبُ بِهِ مَهْرُ الْيَمَلِّ الْخ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قِيلَ
فِيهِ بَعْدَهُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ ظَاهِرًا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْوُطْءُ وَإِذَا تَبَيَّنَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بَعْدَ فَهُوَ وَطْءٌ شُبْهَةٌ يَجِبُ بِهِ

• فَوَدَّ: (نَعَمْ يُنْذَبُ تَرْكُهُ حَتَّى يَسْتَبْرِقَهَا) كَذَا فِي الرَّوْضِ كَأَصْلِهِ ثُمَّ قَالَ كَأَصْلِهِ: وَإِنْ قَالَ إِنْ أَخْبَلْتُكَ أَيِ
فَآتَتْ طَالِقٌ فَالتَّعْلِيْقُ بِمَا يَخْدُثُ مِنَ الْحَمْلِ أَيِ وَكُلَّمَا وَطِئَتْهَا وَجِبَ اسْتِبْرَاقُهَا أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ
مَمْنُوعٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّهُ لَا يَجِبُ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَسْتَبْرِقَهَا) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحَهُ فَلَوْ وَطِئَتْهَا قَبْلَ

بقرء احتياطاً (فإن ولدت لدون ستة أشهر) أو لستة أشهر فقط بناءً على اعتبار لحظة للعلوق ولحظة للوضع فتكون الستة حيثئذ ملحقمة بما دونها (من التعليق) أي من آخره أخذاً مما مر في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بأن وقوعه) لتحقيق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة

المهر لا الحد، وكذا لو حرّم الوطء للتردد في الوقوع ثم تبين الوقوف يجب المهر لا الحد للشبهة اهـ. فؤد: (بقرء احتياطاً) عبارة المغني والنهاية والزواجر والإستبراء هنا كما في استبراء الأمة فيكون بحضرة أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف؛ لأن المقصود معرفة حالها في الحمل اهـ.

فؤد (سني): (فإن ولدت إلخ) ويتجه شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من فيها، ومن محل الشق للطن؛ لأن المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حنج ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريق المعتاد لم يتعد اهـ ع ش. وما نقله عن سم أقرب.

فؤد (سني): (فإن ولدت إلخ) فإن ولدت كاملاً أما إذا ألفت لدونها أي الستة الأشهر علقه أو مضغعة يمكن حدوثها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اهـ مغني وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد؛ لأن إلقاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اهـ سيد عمر أقول، وقد يرد هذا التوجيه ما يأتي في شرح أو ولدت قالت طالق. فؤد: (أو لستة أشهر فقط) خلافاً للنهاية كما يأتي. فؤد: (بناءً على اختيار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من أثناء التعليق إلى آخره فإذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع أن الظاهر من التعليق اختيار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليتأمل اهـ وسباني في التبيين الجواب عنه بما حاصله أن ما ذكرنا، وإنما النظر للمال؛ فؤد: (فتكون الستة) أي: الأشهر. فؤد: (أي من آخره) إلى التبيين في النهاية. فؤد: (أخذاً مما مر) أي: أول الفصل الذي قبل هذا الفصل، وقوله: لما مر أي أول الوصية اهـ كزدي.

استبرائها أو بعده وبأن حاملاً كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى، وقوله: بقرء قال في الزواجر وشرجه والاستبراء هنا كما في استبراء الأمة فيكون بحضرة أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف؛ لأن المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين التقدم والتأخير بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى.

فؤد (سني): (فإن ولدت لدون ستة أشهر إلخ).

(فرغ): هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كما لو شقت فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فيها فيه نظر وصحة الشمول عند الإطلاق؛ لأن المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل. فؤد: (بناءً على اختيار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من أثناء التعليق إلخ فإذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع أن الظاهر من التعليق اختيار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليتأمل.

حدوثه لما مرَّ أنَّ أقلَّه ستة أشهرٍ ونزاعُ ابنِ الرُّفعةِ فيه بأنَّ السَّنةَ مُعْتَبَرَةٌ لِحياته لا لِكمالِه؛ لأنَّ الرُّوحَ تُنْفَخُ فيه بعدَ الأربعَةِ كما في الخبرِ مَرْدُودٌ بأنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ «ثمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَكَ فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ» وَثُمَّ تَقْتَضِي تَرَاخِي التَّنْفِخِ عَنِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ مُدَّةٍ لَهُ فَأَنْيَطُ بِمَا اسْتَنْبَطَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ (أو) وَلَدَتْهُ (لَا كَثُرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ) مِنَ التَّعْلِيقِ وَطُقِّتْ أَمْ لَا (أو بَيْنَهُمَا) أَيِ السَّئَةِ وَالْأَرْبَعِ سِنِينَ (وَوُطِّتْ) بعدَ التَّعْلِيقِ أو مَعَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَأَمَكْنَ) حَدُوثَهُ بِهِ) أَيِ بِذَلِكَ الْوَطْءِ بِأَنَّ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَضْعِهِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ (فَلَا) طَلَاقَ فِيهِمَا لِلْعِلْمِ بِعَدَمِهِ عِنْدَ التَّعْلِيقِ فِي الْأَوَّلَى وَلِجَوَازِ حَدُوثِهِ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْوَطْءِ مَعَ أَصْلِ بَقَاءِ الْعِضْمَةِ (وَالَا) تَوَطُّأَ بعدَ التَّعْلِيقِ أَوْ وَطِّتْ وَوُلِدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ (فَالْأَصْحَحُ وَقَوْعُهُ) لَيَّيْنِ الْحَمْلِ ظَاهِرًا وَلِهَذَا ثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَقَوْلُ ابْنِ الرُّفْعَةِ يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِالْوُقُوعِ بَاطِنًا إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا بعدَ الْحَلْفِ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ ظَنُّ أَنَّ التَّعْلِيقَ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ مِنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ عَلَى مُطْلَقَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَتْنُ.

(تَجَنَّبْ) مَا ذَكَرْتَهُ فِي السَّئَةِ مِنَ الْحَاقِقَاتِ بِمَا دُونَهَا لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ زِيَادَةِ لَحْظَةٍ هُوَ مَا انْتَصَرَ لَهُ

• قَوْلُهُ: (وَنَزَاعُ ابْنِ الرُّفْعَةِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الزَّوْجِ وَنَزَاعُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِيمَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَعَ قِيَامِ الْوَطْءِ وَقَالَ إِنَّ كَمَالَ الْوَلَدِ وَتَنْفِخَ الرُّوحِ فِيهِ يَكُونُ بعدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَمَا شَهِدَ بِهِ الْخَبَرُ فَإِذَا آتَتْ بِهِ لِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا احْتَمَلَ الْعُلُوقُ بِهِ بعدَ التَّعْلِيقِ قَالَ: وَالسَّئَةُ الْأَشْهُرُ مُعْتَبَرَةٌ لِحَيَاةِ الْوَلَدِ غَالِيًا وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ تَنْفِخَ الرُّوحِ يَكُونُ بعدَ الْأَرْبَعَةِ تَحْدِيدًا فَإِنَّ لَفْظَهُ ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ الْخ وَجَبَابُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلَدِ فِي قَوْلِهِمْ: أَوْ وَلَدَتْهُ الْوَلَدُ التَّامُّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ التَّعْلِيقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُ ابْنِ الرُّفْعَةِ) فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ). • قَوْلُهُ: (أَيِ السَّئَةِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ بِحَذْفِ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّةِ عُمَرُ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ) بِشُبْهَةِ أَوْ زَنَا. • قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ بِعَدَمِهِ الْخ)؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (تَوَطُّأَ بعدَ التَّعْلِيقِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ بِأَنَّ لَمْ تَوَطُّأْ أَصْلًا بعدَ التَّعْلِيقِ أَوْ وَطِّتْ بعدهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ بِشُبْهَةِ أَوْ زَنَا، وَلَمْ يُمَكِّنْ حَدُوثُ الْحَمْلِ مِنْ ذَلِكَ الْوَطْءِ بِأَنَّ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَضْعِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ. • قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا ثَبِتَ نَسَبُهُ الْخ) أَيِ: فِي غَيْرِ الزَّنا. • قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا) أَيِ: وَلَا غَيْرَهُ وَتَرَكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مَعْرِفَتُهُ فَلَا حَاجَةَ لِرَدِّهِ أَوْ سَمِّ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ ظَنُّ) أَيِ: ابْنُ الرُّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: الزَّوْجِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ عَلَى مُطْلَقِهِ) أَيِ: مُطْلَقِ الْحَمْلِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْحَاقِقَاتِ بِمَا دُونَهَا) وَقَوْلُهُ: وَمَا قَسَّرَتْ بِهِ ضَمِيرَ بَيْنَهُمَا الْخ خَالَفَ الثَّاهِيَةَ فِيهِمَا عِبَارَتَهُ وَعُلِمَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ أَنَّ السَّئَةَ مُلْحَقَةٌ بِمَا قَوْفَهَا وَالْأَرْبَعُ بِمَا دُونَهَا كَمَا مَرَّ فِي الْوَصَايَا أَوْ. • قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مَعَهَا) أَيِ: السَّئَةِ الْأَشْهُرُ مِنْ زِيَادَةِ لَحْظَةٍ أَيْ لِلْعُلُوقِ.

• قَوْلُهُ: (مَرْدُودٌ بِأَنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلَدِ فِي قَوْلِهِمْ: أَوْ وَلَدَتْهُ الْوَلَدُ التَّامُّ أَوْ. • قَوْلُهُ: (إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا) أَيِ: وَلَا غَيْرَهُ وَتَرَكَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ مَعْرِفَتُهُ فَلَا حَاجَةَ لِرَدِّهِ.

الإستوي وغيره أخذًا من قولهم: في الجد لا بُدَّ من لَحْظَةِ اللُّلُوقِ وَلَحْظَةِ اللِّمُوضِعِ وما فُسِّرَتْ به ضَمِيرُ بَيْنَهُمَا الْمُقْتَضَى لِلْحَاقِ الْأَرْبَعِ بما فوقها هو ما اعتمده ابنُ الرُّفْعَةِ والأذْرَعِيُّ والزَّرْكَشِيُّ وغيرُهم وَوَجَّهوه بِأَنَّهَا إِذَا أَتَتْ بِهِ الْأَرْبَعُ مِنَ الْحَلِفِ تَبَيَّنَتْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْحَلِفِ حَامِلًا، وَلَا زَادَتْ مُدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ، وَأَمَّا مَا مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مِنَ الْحَاقِ السُّتَةِ بِمَا فَوْقَهَا وَالْأَرْبَعِ بِمَا دُونَهَا فَهُوَ، وَإِنْ اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا لَيْكُنْ بَعْضُهُ مُبْتَنِيًّا عَلَى مَا مَرَّ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ، وَقَدْ مَرَّ زَدُّهُ، وَأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ بِالْغَالِبِ فَمَا صَرَحُوا فِيهِ بِاللَّحْظَةِ وَاضْطَحَّ، وَمَا سَكَنُوا عَنْهَا فِيهِ يُحْتَمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِقَرِينَةٍ ذَكَرَهَا فِي نَظْمِهِ مَا سَكَنُوا عَنْهَا فِيهِ، وَيُوجَّهُ النَّظَرُ لِلْغَالِبِ هُنَا بِأَنَّ مَدَارَ التَّمَالِيْقِ حَيْثُ لَا لُغَةً مُنْضَبِطَةً عَلَى الْعُزْبِ، وَأَهْلُهُ إِنَّمَا يَعْتَبِرُونَ مَا يَغْلِبُ وَقَوْعُهُ دُونَ مَا يَنْتَزِعُ فَإِنْ قُلْتَ: حَكُمُوا فِي تَوَامٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِأَنَّهُ حَمْلٌ آخَرُ، وَلَمْ يُقَدِّرُوا لَحْظَةً، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا هُنَا قُلْتَ لَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ لِمَا قَرَّرْتَهُ عَلَى أَنَّ ابْنَ الرُّفْعَةِ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّهُ كَوْنُهُ حَمْلًا آخَرَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وَطْءٍ بَعْدَ وَطْءِ الْأَوَّلِ فَإِذَا وَضَعَتْ لِسِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْءِ الْأَوَّلِ يَسْقُطُ مِنْهَا مَا يَمَسُّ الْوَطْءَ فَيَكُونُ الْبَاقِي دُونَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَصْوِيرَهُ بِاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ حَالَ وَطْءِ الْأَوَّلِ قَالَ: وَتَقْيِيدُهُمُ بِالْوَطْءِ فِي قَوْلِهِمْ يُغْتَبَرُ لَحْظَةُ لِلْوَطْءِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَالشَّرَاءِ الْوَطْءُ أَوْ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالْحَكْمِ هُنَا بَلْ يُقَالُ يُمَكِّنُ الْوَطْءَ حَالَةَ الْوَضْعِ انْتَهَى، وَسَادَّكَ فِي الْجَدِّ مَا يَزُدُّهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنَ النَّظَرِ لِلْغَالِبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْسُّتَةِ وَالْأَرْبَعِ وَأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ الْحَاقَّ السُّتَةَ أَوْ الْأَرْبَعِ بِالْثُبُونِ عَدًّا لِللَّحْظَةِ مِنْهَا أَوْ بِالْفَوْقِ لَمْ يَتَّجِهْ مِنْهَا مَعَ اعْتِبَارِهَا فَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ النَّظَرِ لِلْغَالِبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا هُنَا

فُؤد: (وَمَا فُسِّرَتْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا ذَكَرْتَهُ الْخ. فُؤد: (وَالْأَزَادَات) أَي: بِضَمِّ زَمَنِ التَّغْلِيْقِ إِلَى الْأَرْبَعِ. فُؤد: (مَا مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَاةَ كَمَا مَرَّ أَنَا. فُؤد: (ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا) مِنْهُ ظَاهِرُ الْمَنَاجِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايَرَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى أَوْ بَيْنَ دُونِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ سَم. فُؤد: (وَأَنَّ الْعَبْرَةَ) عَطَفَ عَلَى زَدِّهِ. فُؤد: (يُحْتَمَلُ كَلَامُهُمْ) أَي: فِيهِ وَلَوْ حَذَفَ كَلَامُهُمْ كَانَ أُنْخَصَرَ وَأَوْضَحَ. فُؤد: (مَا هُنَا) أَي: مِنَ الْحَاقِ السُّتَةِ بِمَا فَوْقَهَا أَوْ كَزَدِي. فُؤد: (لِمَا قَرَّرْتَهُ) أَي: بِقَوْلِهِ وَمَا سَكَنُوا الْخ. فُؤد: (الْوَطْءُ أَوْ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ الَّذِي الْخ) الْأَوَّلَى مَا يَشْتَمِلُ اسْتِدْخَالَ الْمَنِيِّ الْخ. فُؤد: (هَذَا لِلَّحْظَةِ مِنْهَا) أَي: مَعَ اخْتِيَارِ الْإِنْتِدَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلِفِ لَا مِنْ عَقِبِهِ، وَلَا زَادَتْ مُدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ قَتَائِلِهِ أَوْ سَم. فُؤد: (مِنْهَا) أَي: مِنَ السُّتَةِ أَوْ الْأَرْبَعِ. فُؤد: (أَنَّهُمْ لَمْ يَغْتَبِرُوا الْخ) دَعَوَى عَدَمَ الْإِغْتِيَارِ فِيهَا نَظَرًا أَوْ

فُؤد: (ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ) مِنْهُ ظَاهِرُ الْمَنَاجِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايَرَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ مِنْهَا أَنَّ الْمَعْنَى أَوْ بَيْنَ دُونِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ. فُؤد: (هَذَا لِلَّحْظَةِ مِنْهَا) أَي: مَعَ اخْتِيَارِ الْإِنْتِدَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلِفِ لَا مِنْ عَقِبِهِ، وَلَا زَادَتْ مُدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ قَتَائِلِهِ. فُؤد: (أَنَّهُمْ لَمْ يَغْتَبِرُوا الْخ) دَعَوَى عَدَمَ الْإِغْتِيَارِ فِيهَا

إمكان استدخالها المنى، وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعديمه بالفعل فافتضى أنه لا تَنْظَرُ لذلك لئلا الحمل منه جُذًا. (وإن قال إن كُنْتُ حاملاً بذكري) أو إن كان يَبْطُنُكَ ذَكَرٌ (هـ) أنت طالق (طَلقة أو) هي بمعنى الواو؛ لأنَّ الفرض أنَّه جمع بين التعليلين كما يُفْلَمُ من آخر كلامه إن كُنْتُ حاملاً بحملي (أنثى) أو إن كان يَبْطُنُكَ أنثى (هـ) أنت طالق (طَلقتين فولدتها) أي ذكرًا وأنثى، وإن كان عند التعليل نُطفة، ووضفها حينئذٍ بالذكورة أو الأنوثة صحيح؛ لأنَّ

سم. قوله: (بل ذلك) أي: إن كان استدخال المنى، وقوله: منه أي من استدخال المنى.

فوق (سني): (وإن قال إن كُنْتُ حاملاً الخ) ولو قال إن كُنْتُ حاملاً أو إن لم تكوني حاملاً فانت طالق، وهي بمن تَحْبِلُ حَرَمَ وطؤها قبل الاستبراء؛ لأنَّ الأصل والغالب في النساء الحيال والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لإظهار الحال فتَحَسَّبُ الحيضة أو الشهر من العدة التي وجبت بالطلاق فتَحْمِلُها، ولا يُحَسَّبُ منها الاستبراء قبل التعليل لِقَدِّمِهِ على موجبها فإن ولدت ولو بعد الاستبراء لم تَطْلُقْ إن ولدت إحدَى سِتَّةِ أشهر أو إحدَى أربع، ولم توطأ لِيَتَّيْنِ أنها كانت حاملاً عند التعليل لا إن وُلِدت وطأ يُمكن كونه منه؛ لأنَّ الظاهر حيالها حينئذٍ وحدوث الولد من هذا الوطء، ولا إن ولدت لأربع سنين فأكثر من التعليل لِتَحَقُّقِ الحيال عنده فإن وطئها قبل الاستبراء أو بعده وبانت مُطْلَقَةً منه لزومه المهر لا الحد للشبهة في الحال أما إذا لم تكن بمن تَحْبِلُ كان كانت صغيرة أو أيسة فتَطْلُقْ في الحال اهـ مغني زاد النهاية والأسنى ولو قال لها إن لم تحبلي فانت طالق لم تَطْلُقْ حتى تياس كما قاله الروياني اهـ أي بنحو الموت قال ع ش أي ما لم يرد الفور كسنة أو ثَمَّ قرينة على إرادته، وإلا فَيَقَعُ عند قوأت ما أَرَادَهُ أو ذَلَّتْ القرينة عليه اهـ. قوله: (أو إن كان يَبْطُنُكَ ذَكَرٌ) إلى قوله: (وهن ابن القاض) في النهاية والمغني إلا قوله: (كما لو عَلَّقَ) إلى (فإن ولدت أخذها). قوله: (هي بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله؛ لأنَّ الفرض الخ لا يُقيد إذ الجمع بين التعليلين لا يَتَوَقَّفُ على كونهما بمعنى الواو، وإنما يَتَوَقَّفُ على ذلك لو كان قوله أو أنثى مَطْغُوفًا على قال إن كُنْتُ الخ وليس كذلك بل هو مَطْغُوفٌ على بذكر الذي هو مُتَعَلِّقُ المقول أو لِتَقْسِيمِ مُتَعَلِّقِ المقول قالوا إنها في التقسيم أجود من الواو وتقسيم مُتَعَلِّقِ المقول لا يُنافي جمع أقسامه في التعليل فليَتَأَمَّلْ قصوره لفظ المُعَلِّقِ هكذا إن كُنْتُ حاملاً بذكر فانت طالق مُطْلَقَةً أو أنثى فطَلقتين اهـ سم. قوله: (من آخر كلامه) أي: من قوله فولدتها الخ. قوله: (ووضفها) الأولى تذكير الضمير بإزجاءه إلى الحمل.

نظر. قوله: (هي بمعنى الواو الخ) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله الآتي؛ لأنَّ الفرض الخ لا يُقيد إذ الجمع بين التعليلين لا يَتَوَقَّفُ على كونهما بمعنى الواو، وإنما يَتَوَقَّفُ على ذلك لو كان قوله أو أنثى مَطْغُوفًا على قال إن كُنْتُ حاملاً بذكر وليس كذلك بل هو مَطْغُوفٌ على بذكر الذي هو مُتَعَلِّقُ المقول أو لِتَقْسِيمِ مُتَعَلِّقِ المقول قالوا إنها في التقسيم أجود من الواو وتقسيم مُتَعَلِّقِ المقول لا يُنافي جمع أقسامه في التعليل فليَتَأَمَّلْ قصوره لفظ المُعَلِّقِ هكذا إن كُنْتُ حاملاً بذكر فانت طالق مُطْلَقَةً أو أنثى فطَلقتين. قوله: (بمعنى الواو) فيه ما تقدَّم في الحاشية السابقة.

التَّخْطِيطُ يُظْهِرُ مَا كَانَ كَامِنًا فِي التُّطْلُفَةِ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَبَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (وَقَعَ ثَلَاثُ) لِنَحْقِ الصَّفَتَيْنِ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِكَلَامِهَا لِرَجُلٍ وَبِهِ لِأَجْنَبِيٍّ وَبِهِ لِطَوِيلٍ فَكُلَّمَتْ مَنْ فِيهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ، وَكَمَا يَأْتِي فِي رُثَانِيَةٍ وَنَصِيفِ رُثَانِيَةٍ فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَحَدِهِمَا فَمَا عَلَّقَ بِهِ أَوْ خُشِيَ فُطْلُقُهُ حَالًا وَتَوَقَّفَ الثَّانِيَةَ لِاتِّصَاحِهِ وَتَقْضِي الْعِدَّةِ فِي الْكُلِّ بِالْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّهَا طَلَّقَتْ بِاللَّفْظِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي إِنْ وَلَدَتْ، وَعَنِ ابْنِ الْقَاصِّ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا خُشِيَ أَمَرَ بِرَجْعَتِهَا وَاجْتِنَابِهَا حَتَّى يَتَضَخَّرَ انْتَهَى، وَيُظْهِرُ أَنَّ أَمْرَهُ بِاجْتِنَابِهَا نَذْبٌ لَا وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجُلَّ وَعَدَمُ وَقُوعِ الثَّلَاثِ (أَوْ) قَالَ (إِنْ كَانَ حَمْلُكَ) أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ (ذَكَرًا فَطَلَّقَهُ أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ نَظِيرُ مَا مَرَّ (أَنْتَى فُطْلُقَتَيْنِ) فَوَلَدَتْهُمَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الصِّيغَةَ تَقْتَضِي الْحَضَرَ فِي أَحَدِهِمَا فَمَعَهُمَا لَمْ يَحْصُلِ الشَّرْطُ وَلَوْ تَعَدَّدَ الذَّكَرُ أَوْ الْأُنْثَى وَقَعَ مَا عَلَّقَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ ذَلِكَ الْحَضَرَ فِي الْجِنْسِ لَا الْوَحْدَةَ، وَلَوْ وَلَدَتْ خُشِيَ وَحْدَهُ فَكَمَا مَرَّ أَوْ مَعَ ذَكَرٍ وَبِأَنَّ ذَكَرًا فَطَلَّقَهُ أَوْ أَنْتَى فَلَا طَلَاقَ أَوْ مَعَ أَنْتَى وَبِأَنَّ أَنْتَى فُطْلُقَتَيْنِ أَوْ ذَكَرًا فَلَا طَلَاقَ. (أَوْ) قَالَ (إِنْ وَلَدَتْ فَالْتِ طَالِقٌ) طَلَّقَتْ بِوِلَادَةٍ مَا يَنْبُتُ بِهِ الْاِسْتِيلَادُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهِ بِشَرْطِ انْفِصَالِ جَمِيعِهِ فَلَوْ انْفَصَلَ بَعْضُهُ وَمَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ انْفِصَالِ كُلِّهِ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَإِذَا عَلَّقَ بِذَلِكَ (فَوَلَدَتْ الثَّانِيَةَ مُرْتَبًا طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ) وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي (إِنْ كَانَ بَيْنَ وَضْعِهِ وَوَضْعِ الْأَوَّلِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ،

• فَوَدَّ: (مَعًا أَوْ مُرْتَبًا الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ فَوَلَدَتْهُمَا. • فَوَدَّ: (لِنَحْقِ الصَّفَتَيْنِ) أَيِ: الْحَمْلِ بِذَكَرٍ وَالْحَمْلِ بِأُنْثَى. • فَوَدَّ: (مَنْ فِيهِ الصِّفَاتُ الْخ) أَيِ رَجُلًا طَوِيلًا أَجْنَبِيًّا. • فَوَدَّ: (أَوْ خُشِيَ فُطْلُقَهُ الْخ) أَوْ أَنْتَى وَخُشِيَ فَوَيْتَانِ وَتَوَقَّفَ الثَّانِيَةَ لِتَبَيُّنِ حَالِ الْخُشْيِ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش فَإِنْ بَانَ ذَكَرًا وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ حَالًا أَوْ أَنْتَى لَمْ يَزِدْ عَلَى الطَّلُقَتَيْنِ أَه. • فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَيِ فِي جَمِيعِ صَوَرِ التَّغْلِيْقِ بِالْحَمْلِ. • فَوَدَّ: (أَمَرَ بِرَجْعَتِهَا) أَيِ: دَفْعًا لِضَرَرِ طَوْلِ مَنْعِ تَزَوُّجِهَا إِلَى الْاِتِّصَاحِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ وَلَدَتْ خُشِيَ وَحْدَهُ فَكَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (بِمَعْنَى الْوَاوِ وَنَظِيرُ مَا مَرَّ) فِيهِ مَا تَقَدَّمَ أَه سَم. • فَوَدَّ: (مَا عَلَّقَ بِهِ) أَيِ: بِالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. • فَوَدَّ: (فَكَمَا مَرَّ) أَيِ: أَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَبِأَنَّ ذَكَرًا الْخ) وَقَوْلُهُ: وَبِأَنَّ أَنْتَى الْخ بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ لِاحْتِمَالِ الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصَّفَةَ، وَلَا طَلَاقَ بِالشَّكِّ أَه سَم وَيُقِيْدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُعْنَى وَالثَّاهِيَةِ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي وَقَفَ الْحَكْمُ فَإِنْ بَانَ الْخ. • فَوَدَّ: (بِوِلَادَةٍ مَا يَنْبُتُ بِهِ الْاِسْتِيلَادُ الْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ بِانْفِصَالِ مَا تَمَّ تَصْوِيرُهُ وَلَوْ مَيِّتًا وَسَقَطَا أَه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ وَسَقَطَا لَا يُشْكَلُ هَذَا بِمَا فِي الْجَنَازَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَكِنْ لَا يَبْعَدُ تَمَامُ أَشْهُرِهِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش إِذْ لَا مُلَازِمَةَ بَيِّنِ اسْمِ الْوِلَادَةِ وَاسْمِ الْوَلَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ)؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ لَمْ تَوْجَدْ حَالَ الزَّوْجِيَّةِ أَه مُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ: الْوِلَادَةِ. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى إِنْ طَلَّقَ الزَّوْجُ، وَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ سِوَاكَ كَانَ مِنْ حَمْلٍ

• فَوَدَّ: (وَبِأَنَّ ذَكَرًا الْخ) وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: (وَبِأَنَّ أَنْتَى الْخ) بَقِيَ لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ لِاحْتِمَالِ الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصَّفَةَ، وَلَا طَلَاقَ بِالشَّكِّ.

وكذا إن كان من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول، وأتت بالثاني لأربع سنين فأقل أمّا لو ولدتهما معًا فيقع الطلاق بأحدهما، ولا تنقضي العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعهما. (وإن قال كلُّهما ولدت) ولذا فانت طالق (ولدت ثلاثة من حمل) واحد مرتين

الأول بأن كان الخ أم من حمل آخر بأن وطئها الخ. ة فود: (وكذا إن كان من حمل آخر الخ)؛ لأن عدة الطلاق وطء شبهة لشخص واحد فتدخلنا وحيت تدخلنا انقضت بالحمل اءع ش. ة فود: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) بأن كان الطلاق رجمًا؛ لأن وطء حبيذ وطء شبهة اه حلي. ة فود: (بعد ولادة الأول) قضيت أنه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملًا آخر ثم قوله بعد ولادة الأول أي قبل مضي عدة اه سم.

ة فود: (لأربع سنين) وإلا لم يكن من هذا الوطء حتى ينسب إليه وتنقضي به العدة اه سم. ة فود: (أما لو ولدتهما معًا) أي بأن تم انفصالهما، وإن تقدّم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال اه حلي. ة فود: (ولذا) عبارة الرّوض أو كلُّما ولدت ولذا فولدت في بطن ثلاثة معًا طلق ثلاثا اه. وقضية التقييد بولده أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثة معًا؛ لأنه ولادة واحدة سم على حجّ اهع ش. أقول وسيصرّح به الشرح قبيل قول المتن ولو قال لأربع.

ة فود (سني: (من حمل) وفي تجريد المزج إذا قال كلُّما ولدت ولذا فانت طالق فولدت ثلاثة

ة فود: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) قضيت أنه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملًا آخر. ة فود: (بعد ولادة الأول) وقبل مضي عدة. ة فود: (وأنت بالثاني لأربع سنين)، وإلا لم يمكن من هذا الوطء حتى ينسب إليه وتنقضي به العدة. ة فود: (وإن قال كلُّما ولدت ولذا الخ) في الرّوض أو كلُّما ولدت ولذا فولدت في بطن ثلاثة معًا طلق ثلاثا اه وقضية التقييد بولده أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثا معًا؛ لأنه ولادة واحدة.

(فرغ): علّق بالولادة فولدت حيوانًا غير آدمي فهل تطلق بتبني نعم؛ لأنها ولادة، وهو ولد م ر. ة فود في (سني: (ثلاثة من حمل) في الرّوض وشرجه في باب العدة. (فرغ): لو علّق طلاقها بالولادة فانت بالولد ثم بآخر وكان بينهما دون سنة أشهر طلق بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقها فإن كان بينهما سنة أشهر فأكثروا لم يلحقه الثاني إن كان بائنًا؛ لأن الملوّقه به لم يكن في النكاح بخلاف ما إذا لم يغلّق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد إلى أربع سنين لاحتمال الملوّقه في النكاح، وكذا لا يلحقه الثاني إن كانت رجمية بناء على أن السنين الأربع تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة، وإن لم يلحقه لاحتمال وطء شبهة منه بعد الفراق إذا ادّعته أخذًا مّا مرّ، وإن كان ما ولدت ثلاثة انقضت عدتها بالثالث إن كان بينه وبين الأول دون سنة أشهر ولحقوه أي الثلاثة، وإن كان بين الأول والثالث سنة أشهر فأكثروا وبين الثاني والأول دونها لحقها دون الثالث، وإن كان بينه وبين الثاني دون سنة أشهر كما صرح به الأصل وانقضت عدتها بالثاني، وإن كان بين الثاني والأول سنة أشهر فأكثروا وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها، وكذا إن كان ما بين كلٍّ منهم وتاليه سنة أشهر انتهى سفته مع طوله؛ لأن فيه إضاح المقام، ومنه يظهر صحة تقييد المصنّف بقوله من حمل الخ فتأمل.

ة فود في (سني: (من حمل) قال الرزكشي الثالث أي من التّشبهات تقييده بالحمل مع أن حكم الحملين

(وَقَعَ بِالْأُولَيْنِ طَلَقَتَانِ) عَمَلًا بِقَضِيَّةٍ كُلَّمَا (وَانْقَضَتْ) عِدَّتُهَا (بِالثَّالِثِ) لِتَبَيُّنِ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ (وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَالِثَةٌ) أَوْ وَلَدَتْ الثَّانِي مُرْتَبًا فَوَاحِدَةً بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ، وَهُوَ وَقْتُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِبرَاءَةِ الرَّجَمِ بِهِ، وَمُقَارَنَةِ الْوُقُوعِ لَانْقِضَائِهَا مُتَعَدِّرٌ؛ إِذْ لَا عِصْمَةَ حِينَئِذٍ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي لَمْ يَقَعْ وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَطَلَّقَهَا لَمْ يَقَعِ الْمُحَلَّفَةُ لِمُصَادَفَتِهَا الْبَيِّنَةُ وَلَوْ

مُتَعَامِلِينَ وَكَانَ بَيْنَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَالثَّالِثُ حَمَلٌ حَادِثٌ لَا يَلْحَقُهُ وَتَكُونُ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ فَتَقْيِدُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ مِنْ حَمَلٍ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ هَذَا سَمِ عَلَى حَقِّهِ ع ش .

• فَوَلَدَ (سَمِي): (وَانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ) يَتَبَيَّنُ فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ حَمَلًا آخَرَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِغَرَاغِ الرَّجَمِ بَوْلَادَتِهِ إِذْ عِنْدَ وَلَاذَتِهِ لَا يَكُونُ الثَّالِثُ فِي الرَّجَمِ حَتَّى يُنَاقِي الْغَرَاغَ؛ لِأَنَّهُ حَمَلٌ آخَرٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَلَدَانِ مِنْ حَمَلَيْنِ فِي رَجَمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَانِ حَمَلًا وَاحِدًا وَالثَّالِثُ حَمَلًا آخَرَ فَتَنْقَضِيَ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِمَا ذَكَرَ فَتَقْيِدُ الْمَتْنِ بِالْحَمَلِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ أَه سَم .
• فَوَلَدَ: (أَوْ وَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا) فِي الرِّضْوِ وَشَرْحِهِ أَوْ آتَتْ بِوَلَدٍ ثُمَّ بَآخَرَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَلَحِقَافَهُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ لَمْ يَلْحَقَهُ الثَّانِي بَابِنَا كَانَتْ أَوْ لَا وَانْقَضَتْ بِهِ الْعِدَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقَهُ لَاحْتِمَالِ وَطَرٍ بِشُبُهَةِ مِنْ بَعْدِ الْفِرَاقِ إِذَا ادَّعَاهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ انْتَهَى أَه سَم .
• فَوَلَدَ: (لِمَا مَرَّ) أَي: أَيْضًا فِي شَرْحِ أَوْ وَلَدَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ . • فَوَلَدَ: (بِهِ) أَي: بِالْوِلَادَةِ .
• فَوَلَدَ: (انْفِصَالَهُ) أَي: الْوَلَدِ . • فَوَلَدَ: (وَمُقَارَنَةِ الْوُقُوعِ الْخ) زِدْ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ . • فَوَلَدَ: (لِبرَاءَةِ الرَّجَمِ بِهِ) أَي: دُونَ مَا قَبْلَهُ أَه سَم . • فَوَلَدَ: (وَمُقَارَنَةِ الْوُقُوعِ) مُبْتَدَأٌ وَخِيَرَةٌ قَوْلُهُ مُتَعَدِّرٌ . • فَوَلَدَ: (وَلِهَذَا) أَي: لِتَعَدُّرِهِ . • فَوَلَدَ: (وَلَوْ قَالَ الْخ) عَطَفَ عَلَى لَوْ قَالَ: أَنْتَ الْخ عِبَارَةُ التَّهَابَةِ وَالْمُغْنَى أَوْ قَالَ الْخ .

إِذَا كَانَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لَاحِقًا لِلزَّوْجِ كَذَلِكَ كَمَا سَبَقَ انْتَهَى، وَفِي الرِّضْوِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ عَقَّبَتْهُ أَيِ الْوَلَدِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ بَآخَرَ يَلْحَقُ الزَّوْجَ بِأَنَّهُ وَلَدَتْهُ لِدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ، وَفِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ إِذَا قَالَ كُلَّمَا وَلَدَتْ وَلَدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ قَوْلُكَ ثَلَاثَةٌ مُتَعَامِلِينَ وَكَانَ بَيْنَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَالثَّالِثُ حَمَلٌ حَادِثٌ لَا يَلْحَقُهُ وَتَكُونُ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ فَتَقْيِدُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ مِنْ حَمَلٍ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ هَذَا .

• فَوَلَدَ (سَمِي): (مِنْ حَمَلٍ وَقَعَ بِالْأُولَيْنِ طَلَقَتَانِ وَانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ) يَتَبَيَّنُ فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ حَمَلًا آخَرَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِغَرَاغِ الرَّجَمِ بَوْلَادَتِهِ إِذْ عِنْدَ وَلَاذَتِهِ لَا يَكُونُ الثَّالِثُ فِي الرَّجَمِ حَتَّى يُنَاقِي الْغَرَاغَ؛ لِأَنَّهُ حَمَلٌ آخَرٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَلَدَانِ مِنْ حَمَلَيْنِ فِي رَجَمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَانِ حَمَلًا وَاحِدًا وَالثَّالِثُ حَمَلًا آخَرَ فَتَنْقَضِيَ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِمَا ذَكَرَ وَحِينَئِذٍ فَتَقْيِدُ الْمَتْنِ بِالْحَمَلِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ . • فَوَلَدَ: (لِبرَاءَةِ الرَّجَمِ بِهِ) أَي: دُونَ مَا قَبْلَهُ .

وَلَدَتْ أَرْبَعَةً كَذَلِكَ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالرَّابِعِ أَمَّا لَوْ وَلَدَتْهُمْ مَقَامَ فَيْعِ الثَّلَاثِ (وَعَدَتْ بِالْأَهْرَاءِ) فَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا وَلَدًا وَتَوَاهَا فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَطْ. (وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ) خَوَامِلَ (كُلُّهَا) وَكَذَا أَيُّ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ لَكِنَّ الْأُجُوهَ اخْتِصَاصُ الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ بِكُلِّهَا دُونَ غَيْرِهَا وَلَوْ أَيُّ لَأَتَاهَا، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ لَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ وَلِذَلِكَ تَنْمُو فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ (وَلَدَتْ

• فُودَ: (كَذَلِكَ) أَيُّ: مِنْ حَمْلٍ وَاحِدٍ مُرْتَبِينَ. • فُودَ: (أَمَّا لَوْ وَلَدَتْهُمْ) أَيُّ: الثَّلَاثَةُ أَوِ الْأَرْبَعُ.
• فُودَ: (مَعًا) أَيُّ: بَانَ يَخْرُجُوا فِي كَيْسٍ وَاحِدٍ أَوْ شَيْءٍ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا أَيُّ فِيمَا لَوْ وَلَدَتْهُمْ مَعًا سَمِ وَسَيَدُ عَمَرُ. • فُودَ: (فَكَذَلِكَ) أَيُّ: يَنْقُضُ الثَّلَاثَ. • فُودَ: (وَالْأَيُّ) أَيُّ: بَانَ لَمْ يَقُلْ هُنَا وَلَدًا، وَلَمْ يَتَوَّه.
• فُودَ: (وَقَعَتْ وَاحِدَةً) أَيُّ: لَعَدَمَ تَكَرُّرِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْوِلَادَةُ. • فُودَ: (خَوَامِلَ) أَيُّ: مِنْهُ نِهَآيَةُ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَالرَّشِيدِي إِنَّمَا قَبِدَ بِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ لَا يَتَّقَدُّ بِهَذَا الْقَيْدِ أ. • فُودَ: (حَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ) وَافْقَهُم الْمُعْنَى. • فُودَ: (لَكِنَّ الْأُجُوهَ الْخ) وَفَاقًا لِلْنِّهَآيَةِ. • فُودَ: (لَأَتَاهَا، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ لَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّكْرَارِ بَلْ يَكْفِي فِيهِ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ أَتَيْتُكَ وَلَدَتْ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِي فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى وِلَادَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَاقَ صَوَاجِبِهَا؛ لِأَنَّ أَيُّ عَامَةً لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عُمُومًا شَمُولِيًا فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مُعْلَقٌ بِوِلَادَتِهَا طَلَاقٌ غَيْرَهَا فَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ وَقَعَ عَلَى صَوَاجِبِهَا فَإِذَا وَلَدَتْ مَعًا وَقَعَ بِوِلَادَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى مَنْ عَدَاهَا فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ بِوِلَادَةِ صَوَاجِبِهَا الثَّلَاثِ فَوُقُوعُ الطَّلَاقِ عَلَى كُلِّ مَا لَمْ يَنْشَأْ عَنْ دَلَالَةِ الْأَدَاةِ عَلَى التَّكْرَارِ بَلْ عَنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْعُمُومِ الْمُقْتَضِي لِنَعْدِ التَّعْلِيْقِ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الرُّوْضِ أَوْ قَالَ أَتَيْتُكَ لَمْ أَطَاهَا الْيَوْمَ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِي فَإِنْ لَمْ يَطَّأ فِيهِ طَلَقَنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا الْخ تَعَمُّ يَظْهَرُ التَّضَاوُتُ بَيْنَ مَا يُفِيدُ التَّكْرَارَ وَمَا يُفِيدُ مُجَرَّدَ الْعُمُومِ فِي نَحْوِ أَتَيْتُكَ وَلَدَتْ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِي قَوْلَدَتْ وَاحِدَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقَعَ عَلَى صَوَاجِبِهَا طَلَقَةً وَاحِدَةً وَلَوْ أَتَى بِدَلِّ أَيُّ هُنَا بِكُلِّهَا طَلَقَنَ ثَلَاثًا فَتَأَمَّلْهُ بَلْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ أَيُّ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ كَمَنْ وَلَدَتْ مِنْكَ كَذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّزَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. سَمِ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ تَصْوِيرُهُ بِكُلِّهَا تَبَعٌ فِيهِ الْمُحَرَّرُ وَالرُّوضَةُ، وَهُوَ يَوْمُهُ

• فُودَ: (فَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا) أَيُّ: فِيمَا لَوْ وَلَدَتْهُمْ مَعًا. • فُودَ: (لَأَتَاهَا، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ لَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ) أَقُولُ عَدَمَ إِفَادَةِ أَيُّ التَّكْرَارَ لَا شَكَّ أَنَّهُ الصَّوَابُ، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ إِذِ التَّكْرَارُ غَيْرُ الْعُمُومِ وَأَحَدُهُمَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْآخَرَ لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّكْرَارِ بَلْ يَكْفِي فِيهِ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ أَتَيْتُكَ وَلَدَتْ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِي فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى وِلَادَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَاقَ صَوَاجِبِهَا؛ لِأَنَّ أَيُّ عَامَةً لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عُمُومًا شَمُولِيًا فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مُعْلَقٌ بِوِلَادَتِهَا طَلَاقٌ غَيْرَهَا فَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ وَقَعَ عَلَى صَوَاجِبِهَا فَإِذَا وَلَدَتْ مَعًا وَقَعَ بِوِلَادَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى مَنْ عَدَاهَا فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ بِوِلَادَةِ صَوَاجِبِهَا الثَّلَاثِ فَوُقُوعُ الطَّلَاقِ عَلَى كُلِّ مَا يَنْشَأُ عَنْ دَلَالَةِ الْأَدَاةِ عَلَى التَّكْرَارِ بَلْ عَنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْعُمُومِ الْمُقْتَضِي لِنَعْدِ التَّعْلِيْقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ أَوْ قَالَ أَتَيْتُكَ لَمْ أَطَاهَا الْيَوْمَ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِي فَإِنْ لَمْ يَطَّأ فِيهِ طَلَقَنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا الْخ تَعَمُّ يَظْهَرُ التَّضَاوُتُ بَيْنَ مَا يُفِيدُ التَّكْرَارَ وَمَا

واحدة) منكراً (فصواحبتها طوالى فولدتَ مَعا) أو ثلاثَ مَعا ثم الرابعة، وقد بقيتَ عِدَّتُها إلى ولادتها (طَلَّقَ ثلاثاً ثلاثاً)؛ لأنَّ لكلِّ واحدةٍ ثلاثَ صَواحِبٍ فيقعُ بولادةِ كلِّ على مَن عداها طَلقةٌ طَلقةٌ لا على نفسها ويَعْتَدُ جميعاً بالأقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فيالوضع وكُرِّرَ ثلاثاً لِقَلَّ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لِمَجْمُوعِهِنَّ (أو) وَلَدَتْ (مَرَّتاً طَلَّقَتْ الرابعة ثلاثاً) بولادةِ كلِّ من الثلاث طَلقةٌ وانقضتَ عِدَّتُها بولادتها (وكذا الأولى) تَطْلُقُ ثلاثاً (إِنْ بَقِيََتْ عِدَّتُها) عندَ ولادةِ الرابعة؛ لأنَّه وَلَدَ بعدها ثلاثاً، وهي فيها. والطلاقُ الرَّجْعِيُّ لا يَنْفِي الصُّحْبَةَ والزَّوجِيَّةَ إِذْ لو خَلَفَ بطلاقِ نِسائِهِ أو زَوجاتِهِ أو طَلَّقَهُنَّ دَخَلَ فيهنَّ وَتَعَدُّ بالأقراء، ولا تَسْتَأْنِبُ لِلطَّلَاقِ الثانيةِ والثالثةِ بل تَبْنِي على ما مَضَى من عِدَّتِها (و) طَلَّقَتْ (الثانية طَلقةً) بولادةِ الأولى (و) طَلَّقَتْ (الثالثة طَلقتين) بولادةِ الأولى والثانية (وانقضتَ عِدَّتُهما بولادتهما) فلا يَلْحَقُهما طلاقٌ من بعدهما ما لم يَلِدَا توأمينِ وَيَتَأَخَّرَ ثانيهما لِوِلادةِ الرابعة فَتَطْلُقَانِ ثلاثاً ثلاثاً وسيدُكُرُّ أَنَّ شرطَ انقضاءِ العِدَّةِ بالوليدِ لِحُوقِهِ بالزوج (وقيلَ لا تَطْلُقُ الأولى وتَطْلُقُ الباقيات طَلقةً طَلقةً)؛ لأنَّ مَن عَلَّقَ طلاقَهُنَّ بولانها خَرَجْنَ عن كونِهِنَّ صَواحِبَ لها وَيَرُدُّ، وَإِنْ قِيلَ عَلَيْهِ الأَكْثَرُونَ بِمَنْعِ ما

اشترطَ أداةَ التَّكْرارِ قال ابنُ التَّيْبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ التَّغْلِيظَ بِأَنَّ كَذَلِكَ قَلَّ مَثَلٌ بِهَا كَانَ أَحْسَنَ اهـ .
 • قولُ (سني): (فولدتَ مَعا إلخ) وَيُعْتَبَرُ انفصالُ جميعِ الوليدِ ولو سَقَطَا كما مَرَّ فَإِنْ انْشَقَّتْ ما لم يَبَيَّنْ فيه خَلْقُ آدَمِيٍّ تَامِلًا لَمْ تَطْلُقْ اهـ نِهائياً . • قُود: (أو ثلاثَ مَعا) إلى قولِ المتنِّ: (وقيلَ) في النِّهايةِ والمُغْنِي .
 • قُود: (وقد بقيتَ إلخ) أي: وإلَّا لَمْ تَقَعْ الثالثةُ على البَقِيَّةِ إِذْ لا صِحَّةَ لِهَذَا اهـ سم . • قُود: (في الصورة الثانية) أي: قولُه أو ثلاثَ مَعا ثم الرابعة إلخ . • قُود: (إنَّه أي الثلاثَ لِمَجْمُوعِهِنَّ) أي: بِتَوَزُّعِ الثلاثِ على الأربعِ وتَكْمِيلِ المُتَكْسِرِ . • قُود: (وهي فيها) أي: في العِدَّةِ . • قُود: (دَخَلَتْ) أي الرَّجْعِيَّةُ فيهنَّ أي النِّسَاءِ أو الزَّوجاتِ . • قُود: (وَتَعَدُّ) أي: الأولى بالأقراء أو الأشْهُرِ نِهائياً وَمُغْنِي .
 • قولُ (سني): (والثالثة طَلقتين) أي: إِنْ بَقِيََتْ عِدَّتُها عندَ ولادةِ الثانيةِ لِمَا يَمُيِّدُهُ قولُهُ وانقضتَ إلخ .
 • قُود: (طلاقٌ مِن بَعْدِهِمَا) عبارةُ النِّهايةِ والمُغْنِي طلاقٌ بولادةٍ مِن بَعْدِهِمَا اهـ . • قُود: (لِحُوقِهِ بالزوج) فيه شَيْءٌ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِن انقضاءِ العِدَّةِ بالوليدِ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقِ الزَّوْجُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ لِحُوقُهُ بِهِ وَلَوْ بِدَعْوَى الزَّوْجَةِ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِذَلِكَ اهـ سم . • قُود: (لِأَنَّ مَن عَلَّقَ إلخ) عبارةُ النِّهايةِ

يَمُيِّدُ مُجَرَّدَ الْعُمُومِ فِي نَحْوِ أَيَّتُكُنَّ وَلَدَتْ فَصَواحِبُها طَوَالِي قَوْلَدَتْ واحدةً ثلاثَ مَرَّاتٍ وَقَعَ على صَواحِبِها طَلقةٌ واحدةٌ ولو أَنَّهُ بَدَلْ أَيُّ هُنَا بِكُلِّما طَلَّقَ ثلاثاً فَتَأَمَّلْهُ بل قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ أَيٍّ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ كَمَنْ وَلَدَتْ مِنْكَ كَذَلِكَ أَيْضاً، ولا مانِعَ مِنَ التَّزَامِ قَلْبًا مَلِّ . • قُود: (وقد بقيتَ هِدَّتُها إلى ولادتها) أي: وإلَّا لَمْ تَقَعْ الثالثةُ على البَقِيَّةِ إِذْ لا صُحْبَةَ لَهُنَّ . • قُود: (لِحُوقِهِ بالزوج) فيه شَيْءٌ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِن انقضاءِ العِدَّةِ بالوليدِ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ الزَّوْجُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ لِحُوقُهُ بِهِ وَلَوْ بِدَعْوَى الزَّوْجَةِ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِذَلِكَ .

عُلِّلَ به كما مرَّ (وإن وَلَدَنَ اثْنَانِ مَعًا ثُمَّ اثْنَانِ مَعًا) وَعِدَّةُ الْأُولَى بَاقِيَةٌ (طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا) وَاحِدٌ بَوْلَادَةٍ مِّنْ مَّعَهَا وَاثْنَانِ بَوْلَادَةٍ الْأَخِيرَتَيْنِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَبْقَ عِدَّةُ الْأُولَى لِبَوْلَادَةِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَلَا يَقَعُ عَلَى مَنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا إِلَّا طَلَقٌ (وَقِيلَ) تَطْلُقُ كُلُّ مِّنْهُمَا (طَلَقًا) بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ (و) طَلَّقَتْ (الْأَخْرِيَّانِ طَلَقَتَيْنِ) بَوْلَادَةِ الْأُولَى، وَلَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ مِّنْهُمَا بَوْلَادَةٌ مِّنْ مَّعَهَا شَيْءٌ لَّانْقِضَاءِ عِدَّتَيْهِمَا بَوْلَادَتِهِمَا. وَإِنْ وَلَدَنَ اثْنَانِ مُرْتَبًا ثُمَّ اثْنَانِ مَعًا طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا وَالثَّانِيَةَ طَلَقًا وَالْأَخْرِيَّانِ طَلَقَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ أَوْ اثْنَانِ مَعًا ثُمَّ اثْنَانِ مُرْتَبًا طَلَّقَتْ الْأُولَى وَالرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالثَّانِيَةَ طَلَقَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ ثَلَاثًا مَعًا طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا وَمِنْ بَعْدَهَا طَلَقًا طَلَقًا أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ اثْنَانِ مَعًا ثُمَّ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ الْأُولَى وَالرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالثَّانِيَةَ طَلَقًا طَلَقًا وَتَبَيَّنَ كُلُّ مِّنْهُمَا بَوْلَادَتُهَا وَالتَّعْلِيْقُ بِالْحَيْضِ أَوْ بِرُؤْيِي الدَّمِ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ بِرُؤْيِيهِ أَوْ عِلْمِ أَوَّلِ دَمٍ يَطْرَأُ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ وَيُمْكِنُ كَوْنُهُ حَيْضًا ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ أَقْلِهِ بَانَ أَنْ لَا طَلَاقَ وَمَرَّ أَنَّهَا لَوْ مَاتَتْ بَعْدَ رُؤْيِيهِ وَقَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَقَعَ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَكَالْحَيْضِ فِيمَا ذُكِرَ أَنَّهُ فِي التَّعْلِيْقِ لَا بُدَّ مِنْ ابْتِدَائِهِ، وَلَا تَكْفِي اسْتِدَامَتُهُ الطَّهَرُ وَسَائِرُ الْأَوْصَافِ قَالَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ إِلَّا أَنَّهُ سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنَّ اسْتِدَامَةَ الرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ لَيْسَ وَرُكُوبٌ فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَأْتِي

وَالْمُعْنَى وَتَطْلُقُ الْبَاقِيَّاتُ طَلَقًا طَلَقًا بِوِلَادَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُنَّ صَوَّاجِبُهُا عِنْدَ وِلَادَتِهَا لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي الرُّوْجِيَّةِ حَيْثُ يُطْلَقُوهِنَّ انْقَضَتْ الصُّحْبَةُ بَيْنَ الْجَمْعِ فَلَا تُؤَثِّرُ وَلَا دَنَتْهُنَّ فِي حَقِّ الْأُولَى، وَلَا وِلَادَةُ بَعْضِهِنَّ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَوَّلِ وَرَدُّ بَانَ الصُّحْبَةُ لَا تَنْتَهِي بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ إلخ. ؎ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: أَيْنَا بِقَوْلِهِ وَطَّلَاقُ الرَّجْعِيِّ إلخ. ؎ فَوَدَّ: (عَلَى كُلِّ إلخ) لَعَلَّ الْأُولَى عَلَى وَاحِدَةٍ مِّنْهُمَا. ؎ فَوَدَّ: (وَإِنْ وَلَدَنَ اثْنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَرَاتِيهَا) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ؎ فَوَدَّ: (طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا) أَي: إِذَا بَقِيََتْ عِدَّتُهَا إِلَى وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ. ؎ فَوَدَّ: (أَوْ اثْنَانِ مَعًا) أَي: وَقَدْ بَقِيََتْ عِدَّتُهُمَا إِلَى وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ. ؎ فَوَدَّ: (أَوْ وَاحِدَةً) أَي: وَعِدَّتُهَا بَاقِيَةٌ إِلَى وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ. ؎ فَوَدَّ: (أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ اثْنَانِ مَعًا إلخ) وَمَا ذُكِرَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ ثَمَانِي صَوَرٍ وَضَابِعُهَا أَنَّ لِيَقَاعِ الثَّلَاثِ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ هُوَ الْقَاعِدَةُ إِلَّا مَنْ وَضَعَتْ عَقِبَ وَاحِدَةٍ فَقَطَّ فَتَطْلُقُ طَلَقًا فَقَطَّ أَوْ عَقِبَ اثْنَتَيْنِ فَقَطَّ فَتَطْلُقُ طَلَقَتَيْنِ فَقَطَّ اهْ مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَأَخْصَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ طَلَّقَتْ كُلَّ بَعْدِهِ مَنْ سَبَقَهَا وَمَنْ لَمْ تَسْبِقْ ثَلَاثًا اه. ؎ فَوَدَّ: (يَطْرَأُ) أَخْرَجَ الدَّوَامَ اه سَم. ؎ فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُ كَوْنُهُ حَيْضًا إلخ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِلتَّعْلِيْقِ بِرُؤْيِي الدَّمِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَتْ فِي النِّهَايَةِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ عَلِقَ طَلَاقُهَا بِرُؤْيِي الدَّمِ حَيْثُ عَلَى دَمِ الْحَيْضِ فَيَكْفِي الْعِلْمُ بِهِ كَالِهَلَالِ فَإِنْ فَسَّرَ بِغَيْرِ دَمِ الْحَيْضِ وَكَانَ يَتَعَجَّلُ قَبْلَ حَيْضِهَا قَبْلَ ظَاهِرِهَا، وَإِنْ كَانَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ فَلَا اه. ؎ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. ؎ فَوَدَّ: (وَكَالْحَيْضِ) خَبَرٌ مُّقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ الطَّهَرُ. ؎ فَوَدَّ: (إِنَّهُ فِي التَّعْلِيْقِ إلخ) بَيَّانٌ لِّمَا ذُكِرَ. ؎ فَوَدَّ: (فَلْيَكُنْ) أَي: اسْتِدَامَةُ الرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ كَذَلِكَ أَي كَابْتِدَائِهِمَا. ؎ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: كَلَامُ أَصْلِ الرُّوضَةِ.

؎ فَوَدَّ: (يَطْرَأُ) أَخْرَجَ الدَّوَامَ.

هنا التفصيل الآتي ثم إن ما يُقدَّر بمدة تكون استدامته كابتدائه وما لا فلا لِكُنْ قضية فوق المتوَلَّى بين الرُّكُوبِ والحِضِّ بأن استدامة الرُّكُوبِ باختيارها بخلاف استدامة الحِضِّ أنه لا يأتي هنا ذلك التفصيل وأنه لا تكون هنا الاستدامة كالابتداء إلا في الاختياري لا غير وكان هذا هو مراد البلقيني بقوله الأقوى في الفرق أن نحو الحِضِّ مُجرَّد تعليق لا حَلْف فيه أي؛ لأنه ليس باختيارها فعملنا بقضية أداة التعليق من اقتضاؤها لإيجاد فعل مُستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الرُّكُوب فإن التعليق به يُسمَّى حَلْفًا أي؛ لأنه باختيارها فأمكن فيه الحث والمنع فأتى فيه تفصيل الحَلْف أن استدامته كابتدائه، وله فرق آخر يُوافق إطلاق الأصحاب أن الاستدامة هنا ليست كالابتداء مُطلقًا لِكُنْ كلام أصل الروضة المذكور يُخالف هذا فمن ثم كان الأوجه فرقه الأول والحق بذلك مَنْ حَلَفَ لا يُسافر ليلد كذا فيبحث ظاهرًا بمُفارقة لِمُمران بَلَدِه قاصِدًا السَّفَر إليها ثم إن لم يَصِل إليها بأن لا طلاق، وقد يُفروَق بأن الغالب في الدِّم في زَمَن إمكانه أنه حِضٌّ، ولا كذلك السَّفَر على أن الذي يُتَّجه في صورته أنه لا يقع إلا عند بلوغ البلد إذ لا يُسمَّى مُسافرًا إليها إلا حينئذٍ بخلافه في مسألتنا فإنه بمضي يوم وليلة يتبيَّن وقوعه من أوَّل الحِضِّ وحينئذٍ فلا جامع بين المسألتين فإن عُلِقَ به في أثناءه لم يقع حتى تَطَهَّرَ ثم يَتَدَثَّرَ الحِضُّ فإن قال حِضٌّ لم تَطُلُقْ إلا بتمام حِضٍّ آتية بمد التعليق. (وَتَصَدَّقُ) المرأة (بِمِيزَانِها في حِضِّها)، وإن خالفت عَادَتُها (إذا عُلِقَتْها) أي طلاقها (به)

• فَوَدَّ: (ثم) أي: في الأيمان. • وَفَوَدَّ: (ما يُقدَّر الخ) يَبَانُ لِلتَّفْصِيلِ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ هذا) أي: مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ اسْتِدَامَةٌ الخ. • فَوَدَّ: (إِنْ نَحْوُ الحِضِّ) أي: التَّغْلِيْقُ بِهِ. • فَوَدَّ: (لَيْسَتْ كَذلك) أي: لإِجَادِ فِعْلٍ الخ. • فَوَدَّ: (اسْتِدَامَتُهُ الخ) يَبَانُ لِلتَّفْصِيلِ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ) أي: لِلْبَلْقَيْنِي. • فَوَدَّ: (هَنا) أي: فِي الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أي: فِي الإِخْتِيَارِيِّ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (فَرَقَهُ الأوَّلُ) أي: وَإِنْ اقْتَضَى التَّخْصِصَ بِالِإِخْتِيَارِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ ارَادَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُتَوَلَّى اه سم. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِذلك) أي: بِالتَّغْلِيْقِ بِالْحِضِّ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا طَّلَاق) كَذَا فِي فَتَاوَى شَيْخِ الإِسْلَام اه سم. • فَوَدَّ: (فِي صَوْرَتِهِ) أي: السَّفَرِ. • فَوَدَّ: (وَقَوْعُهُ) أي: الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ عُلِقَ بِهِ) أي: بِالْحِضِّ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَسَيَأْتِي) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حِضٌّ أَي: إِنْ حَضَتْ حِضَّةٌ قَاتَتْ طَالِقٌ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ خَالَفتْ هَادَتَهَا) أَقُولُ مَا لَمْ تَكُنْ آيَسَةً فَإِنْ كَانَتْ كَذلك لَمْ تَصَدَّقْ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ وَجُودُهُ، وَهِيَ هُنَا ادَّعَتْ مَا هُوَ مُسْتَحِيلٌ عَادَةً فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا وَيَبْعَثُ مَا فِي قَوْلِ سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ. (فَرَعَ): لَوْ ادَّعَتْ الْحِضَّ وَلَكِنْ فِي زَمَنِ الْيَأْسِ فَالظَّاهِرُ تَصَدِيقُهَا لِقَوْلِهِمْ إِنَّهَا لَوْ حَاضَتْ رَجَعَتْ الْمِدَّةُ مِنَ الْأَشْهُرِ إِلَى الْأَقْرَابِ اه ع ش.

• فَوَدَّ: (فَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فَرَقُهُ) أي: وَإِنْ اقْتَضَى التَّخْصِصَ بِالِإِخْتِيَارِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ ارَادَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُتَوَلَّى. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا طَّلَاق) كَذَا فِي فَتَاوَى شَيْخِ الإِسْلَامِ.

أي الحيض فادعته وكذبها؛ لأنها مؤتمنة عليه لكن إثمتهما فيه لإنحور كراهة الزوج خلقت وسيأتي ما يُعلم منه أن هذا لا يُخالف القاعدة المُشار إليها فيما يأتي وحاصلها أنه متى علق بوجود شيء يُمكن إقامة الزوجة البينة عليه فادعته وأنكر صدق يمينه أو بنفيه فادعى وجوده وأنكرت فإن لم يتعلق بفعله وفعلها كأن لم يدخل زبد الدار صدق أيضا لأصل بقاء النكاح، وإن كان الأصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض فيه، وإن تعلق بأحدهما فإن لم يُعرف إلا من جهة صاحبه غالبا كالحب والنجاة صدق صاحبه يمينه أي في وجوده وعديه كما هو ظاهر، ومنه كما في الكافي أن يُعلق بضربه لها فضرب غيرها فأصاها وأدعى أنه إنما قصد غيرها فيصدق يمينه؛ لأنه أعلم بقصده بل لا يُمكن علمه من غيره لكن نقلًا عن البغوي كما يأتي في الأيمان بزيادة أنه لا يُقبل كما تُلزمه الدية، وإن قال ذلك. وله احتمال بالقبول، وهو أقوى مُدركًا، ولا حجة في لزوم الدية؛ لأن باب الضمان أوسع إذ لا يتوقف على قصد، ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين ويمتنع الجزم به عند القرينة بصدقه نظير ما في الروضة وغيرها أنه لو أفتى فقيه عاميًا بطلاق فاقره به ثم بان خطأ الفقيه ..

• قوله: (أي الحيض) ويثله كل ما لا يُعرف إلا منها كحبها ونفصها ونيتها نهاية ومغني.
 • قوله: (وكذبها) وأما إذا صدقها الزوج فلا تخليف اهـ مغني. • قوله: (وسيأتي) أي: قَبيل قول المتن، ولا تُصدق فيه. • قوله: (فيما يأتي) أي: في قول المتن وتصدق يمينها إلى قوله: وإن كذب واحدة اهـ كزدي. • قوله: (وحاصلها) أي: القاعدة. • قوله: (فادعته وأنكر الخ) مُقتضى هذه القاعدة أن يُصدق هو يمينه في مسألة الحيض؛ إذ يُمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به مع أنها تُصدق فيه كما في المتن اهـ سم أقول وأشار الشارح إلى جوابه بقوله السابق أيضًا وسيأتي ما يُعلم الخ. • قوله: (أو بنفيه) عطف على بوجود شيء. • قوله: (وفعلها) الأولى إبدال الواو باو. • قوله: (وسيأتي هـ) أي: عن المصنف.
 • قوله: (فإن لم يُعرف إلا من جهة صاحبه الخ) في إدخال هذا تحت المُقسّم المُعتبر فيه إمكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل اهـ سم. • قوله: (أي في وجوده الخ) في إدخاله تحت قوله أو بنفيه تأمل.
 • قوله: (ومنه) أي: مما لا يُعرف إلا من جهة صاحبه، وقوله: أن يُعلق بضربه الخ في جملة من أفراد المُعلّق بنفي شيء تسمع. • قوله: (وإن قال ذلك) أي: إنه إنما قصد غير ذلك. • قوله: (وهو) أي: احتمال القبول. • قوله: (الجزم به) أي: باحتمال القبول. • قوله: (أنه لو أفتى الخ) بيان لما في الروضة.

• قوله: (فادعته وأنكر صدق يمينه) مع أن الحيض يُمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به أي مع أنها تُصدق يمينها إذا علق طلاقها به كما في المتن وكان مُقتضى هذه القاعدة أنه يُصدق هو يمينه.
 • قوله: (فإن لم يُعرف إلا من جهة صاحبه) في إدخال هذا تحت القسم المُعتبر فيه إمكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل.

لم يُؤَاخِذْ بذلك الإقرار للقرينة فإنه إنما بناه على ظن الوقوع المعذور به، وإن عُرِفَ من خارج كأن لم أنفق عليك اليوم فسيأتي آخِرَ هذا الفصل ومتى لَزِمَ اليمين فتكل هو أو وارثه خلقت هي أو وارثها وطلقت، وفيما إذا علّق بما لا يعلم إلا من الغير كمَحَبَّتِهِ أو عديمها فادّعاء الزوج وأنكر الغير خلقت هي لا الغير قال البلقيني وأخطأ مَنْ خلّفه؛ لأنّه نظير ما ذكره فيمن علّق طلاقها بحيض غيرها أي من حيث إن الغير لا يحلف (لا في ولا ذتها) فلا تُصدّق فيها إذا علّق طلاقها بها فادّعئها وقال بل الولد مُستمار (في الأصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة إقامة البيّنة عليها بخلاف الحيض فإن قيامها به مُتمسك إذ الدّم المُشاهد يُحتمل كونه دم استحاضة، وهو مُرادهما هنا بتعذّره فلا يُنافي قولهما في الشهادات تُقبّل الشهادة به فإن قلت: الذي مرّ في القاعدة أن ما يُمكن إقامة البيّنة به لا يُصدّق مُدّعيه كالزنا فأبى فرقي بينه وبين الحيض فإنّ كلا يُمكن إقامة البيّنة به مع التمسك بل زُيِّنَ يقال إنّها بالزنا أعتس منها بالحيض، ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قطً بيّنة قلت: يُفروق بأن الحيض مع مُشاهدة خروجه من الفرج يشبه بالاستحاضة من كلّ وجه فلا مُميّز فيه إلا القرينة الخفية والزنا مع مُشاهدة غيبة الحشفة في الفرج لا يشبه بغيره فكانت الشهادة بالحيض أعتس.

• فَوَدَّ: (لم يُؤَاخِذْ) أي: العامّي. • فَوَدَّ: (حَلَى ظَنُّ الْوُقُوعِ) أي: المُستند إلى إفتاء الفقيه بالوقوع.
• فَوَدَّ: (وإن عُرِفَ الخ) عَطَفَ على قوله: (إن لم يُعْرَفَ الخ). • فَوَدَّ: (فَسَيَأْتِي الخ) جواب، وإن عُرِفَ الخ. • فَوَدَّ: (كَمَحَبَّتِهِ) المفهوم أنّه علّق بِمَحَبَّةِ الْغَيْرِ فَيُشْكِلُ قوله فادّعاء الزوج؛ لأنّه حينئذٍ مُعْتَرَفٌ بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخِذْ به، ولا حاجة لِخِلَافِهَا إذا اتَّكَرَّ الْغَيْرُ بل لا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ قوله فادّعاء الزوج ظاهره أي ما علّق به فَيُرَدُّ عَلَيْهِ اغْتِرَاضُ الْمُحَشَى فَيَتَيَمَّنُّ تَأْوِيلُهُ بأنَّ الْمُرَادَ فادّعى ضِدَّهُ بِقَرِينَةِ السَّيَاقِ وَالتَّبَاقِ اه وَلَكِ دَفْعُ الْإِغْتِرَاضِ مِنْ أَصْلِهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ما لا يَعْلَمُ الخ ما يَشْمَلُ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ كَمَحَبَّتِهِ الخ فَقَوْلُهُ: فادّعاء أي وُجُودَهُ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ بِعَدَمِهِ أو عَدَمَهُ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ بِوُجُودِهِ. • فَوَدَّ: (فَلَا تُصَدِّقُ) إلى المتن في النهاية وإلى قوله: (فإن قلت) في الْمُغْنِي.
• فَوَدَّ: (مُستمار) أي: مثلاً نهايةً ومُغْنِي.

• فَوَدَّ (سني): (في الأصح) محلّ الخلاف بالنسبة للطلاق المُعلّق به أما في لحوق الولد به فلا تُصدّق قطعاً بل لا بدّ من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلَيْن ذَكَرَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أي أو رجل وامرأتين ع ش. • فَوَدَّ: (وهو) أي: التمسك. • فَوَدَّ: (فلا يُنافي قولهما الخ) وقد يقال أخذاً بما يأتي أنّه لا تعارض؛ لأنّ ما هنا بُوِّثَ خِيَصٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَذَلِكَ لَا يَتَّبَثُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ بِالْحَيْضِ وما هناك بُوِّثَ خِيَصٌ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ فَلَا تَعَارُضُ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لا يشبه الخ) فيه نظر بل قد يشبه بوطء الشبهة وبوطء

• فَوَدَّ: (كَمَحَبَّتِهِ) المفهوم أنّه علّق بِمَحَبَّةِ الْغَيْرِ فَيُشْكِلُ قوله فادّعاء الزوج؛ لأنّه حينئذٍ مُعْتَرَفٌ بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخِذْ به، ولا حاجة لِخِلَافِهَا إذا اتَّكَرَّ الْغَيْرُ بل لا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (لا يشبه الخ) فيه نظر بل قد يشبه

(ولا تُصَدَّقُ فيه) أي الحيض إذا كان من غيرها مُطْلَقًا أو من نفسها إذا كان (في تعليق) طلاق (غيرها) به كأن حُضَّتْ فضررتك طالق فادعته وكذبها فيصدق وهو عملاً بأصل تصديق المُشْكِر لا هي إذ لا بُدَّ من اليمين، وهي من الغير مُتَّبِعَةٌ وفارق تصديقها من غير يمينها في نحو المحبَّة بالنسبة لطلاق غيرها إن خَلَفَتْ بإمكان إقامة البيِّنَة على الحيض في الجُمْلَة بخلاف المحبَّة وسبقَلمَ مِمَّا يأتي أنه لو خَلَفَ أنها فعلت كذا فقالت لم أَقْلَهُ صَدَّقْ في دعواه أنها فعلته، وإن قامت البيِّنَة بخلاف؛ لأنه إنما خَلَفَ على ما في ظَنِّه فزَعَمَ بعضهم تصديقها بيمينها هنا غير صحيح وزَعَمَ أنها نظيرة إن لم تَدْخُلِي الدَّارَ اليومَ فإنها تُصَدَّقُ في عدم الدُّخُولِ؛ لأنَّ الأصل عدمه غير صحيح أيضًا لما أشرت إليه من الفرق بين التعليق المحض والتنجيز المتبني على الظنِّ على أنَّ ما ذكره إن تصديقها في عدم الدُّخُولِ سيأتي آخر الفصل ما يُنافيه، وفي قواعد التَّاجِ الشُّبْكِيَّ ما حاصِلُه لا أَعْرِفُ مسطورًا في إن عَلِمْتَ كذا فانت طالق فقالت عَلِمْتُ إلَّا بَحْثَ أَخِي بهاء الدِّين أنها لا تَطْلُقُ؛ لأنَّ أَحَدَ قِيَدِي العِلْمَ المُطَابَقَةَ الخَارِجِيَّةَ فلم يُقْبَلْ قولها فيه لإمكان البيِّنَة عليه فلا بُدَّ أن يُعْلَمَ من خارج وقوع ذلك الشيء اهـ ويُؤْخَذُ منه أن مَحَلَّهُ في نحو إن عَلِمْتَ دخول زَيْدِ الدَّارِ لا في نحو إن عَلِمْتَ مَحَبَّتَهُ؛ لأنَّ هذا لا يُمَكِّنُ إقامة البيِّنَة عليه، ومن ثَمَّ لو قال إن أبرأتني من مهرها فأبرأته ثم ادَّعى جهلها به وقالت بل أَعْرِفُهُ صَدَّقْتَ بيمينها أنها تعلم قدره وصِفَتَهُ حال البراءة ولو طلب تجربتها بِذِكْرِ

زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا سِرًّا كما في واقعة الشهادة على المُغَيَّرَةِ اهـ سم. ة قود: (إذا كان) أي: الحيض.

ة قود: (مطلقًا) أي: سواء عَلِقَ به طلاق نفسه أو غيرها اهـ كُرِدِي أي كان حاضت ضررتك فهي طالق أو أتت طالق فادعته المُخاطَبَةُ وكذبها الزوج. ة قود: (به) أي: بحَيْضِ نَفْسِهَا. ة قود: (فادعته) أي: قالت حُضَّتْ اهـ مُعْنَى. ة قود: (وهي من الغير مُتَّبِعَةٌ) عبارة المُعْنَى وإذا خَلَفَتْ لَزِمَ الحُكْمُ لِلْإِنْسَانِ بيمين غيره، وهو مُتَّبِعٌ اهـ. ة قود: (إن خَلَفَتْ) أي: الغَيْرُ. ة قود: (مِمَّا يأتي) أي: في شَرْحِ فَعَلَهُ ناسيًا أو مُكْرَمًا. ة قود: (لو خَلَفَ) بالله أو بالطلاق. ة قود: (لأنَّ أَحَدَ قِيَدِي العِلْمَ المُطَابَقَةَ الخَارِجِيَّةَ) أي مُطَابَقَةُ العِلْمِ لِلْمَعْلُومِ في خارج الدَّهْنِ ونَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّهُمْ حَدَّدُوا العِلْمَ بِالْجُزْمِ الثَّابِتِ المُطَابِقِ لِلْخَارِجِ. ة قود: (فيه)، وقوله: عليه أي قَيْدُ المُطَابَقَةِ لِمَا في الخارج. ة قود: (ويؤخذ منه) أي: تعليله أن مَحَلَّهُ إلخ ويؤخذ منه أيضًا أن المراد حَقِيقَةُ العِلْمِ أي اليقين لا ما يَمُومُ الظَّنُّ والاعتقاد اهـ سم. ة قود: (ولو طَلَبَ إلخ) غاية.

بَوَاطِئِ الشُّبْهِةِ وَيَوَاطِئِ زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا سِرًّا كما في واقعة الشهادة على الغيرة. ة قود: (فإنها تُصَدَّقُ إلخ) انظره مع قوله السابق، وإن عَرَفَ من خارج إلخ. ة قود: (لا أَعْرِفُ مسطورًا في إن عَلِمْتَ كذا) أي والمراد اليقين. ة قود: (ويؤخذ منه أن مَحَلَّهُ إلخ) يؤخذ منه أيضًا أن المراد حَقِيقَةُ العِلْمِ لا ما يَمُومُ الظَّنُّ والاعتقاد.

قدره فلم تذكره لاحتمال طرؤ التسيان عليها ويُفَرَّقُ بين هذا وتجربة قنٍ اختلف المعتق وشريكه في صنعة فيه حال الإعتاق وقبل مضي زمنٍ يُمكنُ تعلُّمها فيه بأن نسيان الصنعة لا يُمكنُ في هذا الزمن القريب بخلافه في مسألتنا. (ولو قال) يزوجتني (إن جُفِئْتُما فأنتما طالقان فزعمتا) ولو فوزًا بأن ادَّعَا طرؤه عقيب لفظه فاندفع ما قيل مقتضاه أنهما لو قالتا فوزًا جُفِئْتُما الآن أو قبل واستمرَّ قُبُلُنا وليس كذلك؛ لأنَّ التعليق يقتضي حيضًا مُستأنفًا، وهو يستدعي زَمَنًا اِهـ وجه اندفاعه أنَّ هذا معلومٌ من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء إنما هو لإفهامها عدم القبول عند التراخي أولًا وصِدْقُهما طُلُقًا وبالتوقيف على تصديقه يُعلمُ أنه استعمل الزعم في حقيقته، وهو ما لم يُقَمَّ عليه دليلٌ، وإلا لم يحتج لتصديقه (و) إن (كذبهما صدق بيمينه، ولا يقع طلاقٌ واحدةٌ منهما؛ لأن طلاق كل واحدةٍ منهما مُتعلقٌ.....

• فود: (في صنعة الخ) أي: في وجودها. • فود: (حال الإعتاق) مُتعلقٌ بتجربة قنٍ، وقوله: وقبل مضي زمنٍ الخ عطفٌ تفسيرٍ عليه ولو حذف لإعاطف فجعل الأول مُتعلقًا بصنعة فيه والثاني بتجربة قنٍ كان أولى.

• فود (سني): (ولو قال إن جُفِئْتُما الخ) ولو قال إن جُفِئْتُما خِصَّةً أو وَلَدْتُما وَلَدًا فَأنتما طالقان لَعَتْ لَفْظَةُ الْخِصَّةِ أو الولد وَيَتَّبِعِي التَّعْلِيقُ بِمَجْرَدِ خِصَّتِيهِمَا أو وَلَدْتِيهِمَا فَإِذَا طَعَنْتَا فِي الْخِصِّ أو وَلَدْنَا طُلُقًا أما إذا قال وَلَدًا وَاحِدًا أو خِصَّةً وَاحِدَةً فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمَحَالٍ فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. • فود: (فاندفع) أي بقوله بأن ادَّعَا الخ. • فود: (ما قيل الخ) وافقه المُغْنِي عِبَارَتُهُ عَطَفَ زَعَمَتَاهُ بِالْفَاءِ يُشِيرُ بِأَنَّهُمَا لَوْ قَالَتَا فَوَزًا جُفِئْتُما قُبُلَانٍ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ خِصِّ مُسْتَأْنَفٍ، وهو يستدعي زَمَنًا اِهـ. • فود: (إن هذا) أي: قوله بأن ادَّعَا الخ، وقوله: في ذلك إشارةٌ إلى قوله يَقْتَضِي الخ اِهـ كُرْدِي. • فود: (وذكر الفاء الخ) مِن تَبَعَةِ وَجْهِ الْإِنْدِفَاعِ فَهُوَ إِمَّا بِالتَّضْبِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ إِنْ أو بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِي.

• فود: (وذكر الفاء الخ) لِتَأَمُّلِ انْتِظَامِ التَّرْكِيبِ فَكَانَ إِنْ سَاقِطَةً قَبْلَ عَدَمِ اِهـ سَبْدٌ عَمَرَ أَقُولُ يُغْنِيكَ عَنْ احتِجَاجِ السَّقْطَةِ جَعَلَ أَوَّلَى مَفْعُولًا مُطْلَقًا مَجَازِيًّا لِلْإِفْهَامِ أَيْ إِفْهَامًا أَوَّلَوِيًّا. • فود: (أولى) انظر ما وجه الأولوية. • فود: (وصدقتهما) عطفٌ على زَعَمَتَاهُ، وقوله: طُلُقًا جَوَابٌ لَوْ فِي الْمَتْنِ. • فود: (يُعلمُ أنه استعمل الزعم الخ) خالفه التَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا وَاسْتِغْمَالُ الزَّعْمِ فِي الْقَوْلِ الصَّحِيحِ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الْكَثَرِ إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَمْ يُقَمَّ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهِ أو أَقِيمَ عَلَى خِلَافِهِ اِهـ. • فود: (طلاقٌ واحدةٌ) إلى

• فود في (سني): (ولو قال إن جُفِئْتُما الخ) قال في الرُّضِ ولو قال إن جُفِئْتُما خِصَّةً أو وَلَدْتُما وَلَدًا فَأنتما طالقان لَعَتْ لَفْظَةُ الْخِصَّةِ أو الولد قال في شَرْحِهِ فَإِذَا طَعَنْتَا فِي الْخِصِّ أو وَلَدْنَا طُلُقًا ثم قال في الرُّضِ فَإِنْ قَالَ وَلَدًا وَاحِدًا فَتَعْلِيقٌ بِمَحَالٍ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَتَّبِعُهُ مِثْلُهُ فِي خِصَّةٍ وَاحِدَةٍ، ولم أره اِهـ. • فود: (والألم يخنخ الخ) في هذه المُلَازِمَةِ نَحَتْ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّ عَدَمَ اسْتِغْمَالِهِ فِي حَقِيقَتِهِ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ حَقِيقَتَهُ مَا ذَكَرَهُ صَادِقٌ مَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ حَيْثُ الدَّغْوَى، وهي أَعْمُ مِمَّا مَعَهُ دَلِيلٌ.

بشرطين ولو يثبت بقوليهما والأصل عدم الحيض وبقاء التكااح نعم، إن أقامت كل بيئة
بحيضها وقع على ما في الشايل ويتميئ حمل البيئة فيه على رجلين دون النسوة إذ لا يثبت
بهن الطلاق كما يصرح به ما مر أيضا في الحمل والولادة، ومن ثم توقف ابن الرفعة في إطلاق
الشايل وزد الأذرع عليه بأن الثابت بشهادتهن الحيض وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق
مزدود بأنه لو كان كذلك لما تأتى ما مر في الولادة والحمل نعم، يمكن حمل كلام الشايل
والأذرع على ما قدمته ثم إن ثبت الحيض بشهادتهن أولا فيحكم به ثم يعلق عليه (وإن
كذب واحدة طلقت فقط) إذا خلفت إثبات الشرطين في حقها حيض صرتها باعترافه وحيضها
بخلفها، ولا تطلق المصدقة إذ لم يثبت حيض صاحبها في حقها لتكذيبه. (ولو قال إن أو إذا
أو متى طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا) في موطوعة أو غيرها أو واحدة أو يثنى في غير موطوعة أو
إن طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة (فطلقها وقع المنجز فقط)، وهو الثلاث في الأخيرة لا
المعلق إذ لو وقع لمتنع وقوع المنجز وإذا لم يقع لم يقع المعلق ليطلان شرطه، وقد يتخلف
الجزاء عن الشرط بأسباب نظير ما مر في أخ أقرها بن للميت يثبت نسبه، ولا يرث ولأن
الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نفيه.....

قوله: (نعم يمكن) في النهاية والمغني إلا قوله: (ولم يثبت بقوليهما)، وقوله: (ويتمين) إلى (توقف
ابن الرفعة). ٥ قوله: (بشرطين) أي: حيضها وحيض صرتها. ٥ قوله: (ولم يثبت) أي: وجود
الشرطين. ٥ قوله: (ويتمين) (الخ) مبني على أن الحيض يثبت بشهادة الرجال، وفي المغني أي والنهاية
جلافة فليراجع وتوقف ابن الرفعة يؤيد ما ذكره المغني، وإلا فلا وجه له اه سيد عمر. ٥ قوله: (وزد
الأذرع) (الخ) مبتدأ خبره قوله مزدود. ٥ قوله: (إذا خلفت) إلى المتن في النهاية والمغني. ٥ قوله: (إذا
خلفت) وتطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله لهما من حاضت منكما فصاحبها طالق وأدعاه وصدق
إحدهما وكذب الأخرى لإثبات حيض المصدقة بتصديق الزوج نهاية ومغني. ٥ قوله: (إذ لم يثبت) (الخ)
عبارة المغني والنهاية إذ لم يثبت حيض صرتها إلا يمينها واليمين لا تؤيد في حق غير الحالف اه.
٥ قوله: (في غير موطوعة) ما مفهومه فليحرز. ٥ قوله: (إن طلقتك ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتأمل في
هذا المثال اه سم.

٥ قول (سني: (فطلقها) أي: طلقة أو أكثر اه مغني. ٥ قوله: (لا المعلق) إلى قوله: (كما يأتي) في النهاية
والمغني إلا قوله: (وأطبق إلى منهم). ٥ قوله: (لمنع وقوع المنجز) أي: لزيادته على المملوك اه مغني
أي في مسألة المتن وما زاده الشارح آخرًا ولحصول البينة فيما زاده أولا. ٥ قوله: (وإذا لم يقع لم يقع
المعلق) (الخ) أي: وقوعه محال. ٥ قوله: (نسبه، ولا يرث) أي: الين. ٥ قوله: (ولأن الطلاق) (الخ)
عطف على قوله إذ لو وقع إلخ عبارة المغني ولأن المنع بين المعلق والمنجز متمنع ووقوع أحدهما

٥ قوله: (أو إن طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال.

ونقله ابن يونس عن أكثر الثقلية وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما يأتي، وقد ألفت في الانتصار له وآته الذي عليه الأكثرون خلافا لما زعمه من يأتي كتابا حافلا سميته الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسألة الشريعية (وقيل ثلاث) واختار أئمة كثير من المتقدمين المنجزة وطلقاتين من الثلاث المتعلقة إذ بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تماهت وتلقو قوله قبله ليحصل الاستحالة به. وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق أمس مستندا إليه حيث قالوا إنه اشتمل على ممكن ومستحيل فالتفتنا المستحيل وأخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه الشككي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نضرة الدور الآتي (وقيل: لا شيء) يقع من المنجزة، ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن التص والأكثرين وعدوا منهم عشرين إماما وعبارة الأذرع هو المنشوب للأكثرين في الطريقين وعزاه الإمام إلى المعظم والعمري إلى الأكثرين انتهت قالوا، وهو مذهب زيد بن ثابت ورجحه الغزالي أولا ثم ثالثا كما دل عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الأصحاب ونص عليه الشافعي ثم قال فلاح لنا تغليب أدلة إبطاله ورأينا تصحيحه من جملة الحوز بعد الكور وأقمت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد

غير ممتنع والمنجزة أولى بأن يقع؛ لأنه أقوى من حيث إن المعلق يقتصر إلى المنجزة، ولا يتعكس اهـ.
 فود: (ونقله) أي: الوجه الذي في المتن اهـ مضي. فود: (منهم ابن سريج) أي: من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صنيمه، ولا يخفى ما فيه فإن ابن سريج متقدم على الغزالي بكثير فكان الأولى تقديم قوله منهم إلخ على قوله وأطبق كما عر به النهاية أي والمضي اهـ سيد عمر.

فود: (واختاره) إلى قوله: (وعدوا منهم) في النهاية. فود: (إذ بوقوع المنجزة إلخ) هذا أصح توجيهي هنا وعليه يشترط أن تكون مدخولا بها؛ لأن وقوع طلقتين بعد طلق لا يتصور إلا في المدخول بها اهـ مضي. فود: (ليحصل الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتأمل اهـ سم. فود: (هل ممكن) وهو وقوع الطلاق، وقوله: ومستحيل، وهو استناده إلى أمس. فود: (من المنجزة) الأولى لا المنجزة. فود: (للدور)؛ لأنه لو وقع المنجزة لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجزة وإذا لم يقع المنجزة لم يقع المعلق اهـ مضي. فود: (في الطريقين) أي طريق المراقين وطريق المرازرة. فود: (قالوا) لعل الضمير للأذرع والإمام والعمري ويحتمل أنه للجماعة. فود: (من جملة الحوز إلخ) الحوز نقصان والكور الزيادة، وفي الحديث «وأعوذ بك من الحوز بعد الكور» هكذا في صحيح مسلم بالتون، وكذا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي ويروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومغناه الرجوع من الاستقامة والزيادة إلى النقص يعني أعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتمايهما أي من أن يتقلب

فود: (ليحصل الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتأمل.

الاجتهاد إلى الفتوى ببيّنه وترجيحه وكان قولهم: إنه استقر رأيه على الإبطال ناشئ عن عدم رؤيتهم لهذا الأخير من كلامه واشتهرت المسألة بابن سريج؛ لأنه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه رجع عنها لتصرّجه في كتابه الزيادات بوقوع المنجز ثم رأيت الأذرعى قال الظاهر أن جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطيطه الماوزدي من نقل عنه عدم وقع شيء وقول القاضي وابن الصباغ أخطأ من نسب إليه تصحيح الدور أطال الإسوي وغيره في تصحيح الدور بما رذذته عليهم ثم كيف. وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الإجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدكم فيها، ومن ثم قال ابن الرفعة عن شيخه الإمام أخطأ القائل به خطأ ظاهراً والبلقيني كابن عبد السلام ينقض الحكم به؛ لأنه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به حاكم مقلد للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالعدم ويؤيده قول الشبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتي في القضاء بسط ذلك قال الروياني ومع اختيارنا له لا وجه لتعليقه للقوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم؛ لأن الطلاق صار في ألسنتهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكونهم على قول عالم بل أثمة أولى من الحرام الصريف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فشق وقال ابن الصباغ أخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو مُحِيت هذه المسألة وابن سريج بريء مما يُنسب إليه فيها، وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد

حالتنا من السراء إلى الضراء، ومن الصّعة إلى المرص اه من البحر العميق من كُتب الأصناف .
 • فؤد: (استقر رأيه) أي: الفزالي. • فؤد: (واشتهرت المسألة) إلى قوله: (والمنفول من الشافعي) في النهاية إلا قوله: (ثم رأيت) إلى (ويؤيد رجوعه) وقوله: (وقول القاضي) إلى (وقد نسب) وقوله: (قال ابن الرفعة) إلى (والبلقيني)، وقوله: (ويأتي) إلى (قال). • فؤد: (ويؤيد رجوعه تخطيطه الماوزدي) إلخ) أي: لأنه إذا رجع فالتأويل عنه مخطئ اه رشيدى. • فؤد: (وقول القاضي) إلخ) عطف على تخطيطه الماوزدي. • فؤد: (ثم) أي في التأليف السابق اسمه أيفا. • فؤد: (ينقض الحكم به) إلخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به؛ لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلّد فيه مما ينقض الحكم به اه سم.
 • فؤد: (ويؤيد) أي: ما قاله البلقيني وابن عبد السلام. • فؤد: (قال الروياني) إلخ) عبارة المغني ولما اختار الروياني هذا الوجه قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسألة في هذا الزمان، وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع، وهو الظاهر، وإن نُقل عن البلقيني والزركشي الجواز اه.
 • فؤد: (لا وجه لتعليمه للقوام) أي: لا يجوز ذلك، وهو المعتمد اه ش. • فؤد: (ويؤيد الأول) أي: عدم جواز التعليم للقوام. • فؤد: (وابن سريج) إلخ) من جملة مقول ابن الصلاح.

• فؤد: (ينقض الحكم به) إلخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به؛ لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلّد فيه مما ينقض الحكم به.

مَنْ يُتَذَرُ بِهِ الْقَوْلُ بِصَحَّةِ الدُّورِ بَعْدَ السَّيِّئَةِ إِلَّا الشُّبْكِي ثُمَّ رَجَعَ، وَإِلَّا الْإِسْنَوِيُّ، وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ مَنْقُوضٌ بِأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى وَقُوعِهِ، وَقَدْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ خَرَقَ الْقَائِلُ بِهِ الْإِجْمَاعَ وَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي صَحَّةِ الدُّورِ هُوَ فِي الدُّورِ الشَّرْعِيِّ أَيْ كَالسَّابِقِ قُبَيْلَ الْعَارِثَةِ. وَأَمَّا الدُّورُ الْجُفْلِيُّ فَلَمْ يَمُرَّخْ عَلَيْهِ قَطُّ أَنْتَهَى وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ جَمْعِ الْقَائِلُونَ بِالنَّصِّ نَسْبُهُ إِلَى كِتَابِ الْإِفْصَاحِ وَتَبَيَّنَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فَلَمْ يَجِدْهُ فِيهِ نَعَمْ، بَيَّنَّ الشَّاشِي أَنَّ مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ اعْتَمَدَ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ لَمْ يَكُنْ فِي التَّعْرِيفِ بِالْخُطْبَةِ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَقَعَ التَّعَارُضُ فِيهَا بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَكَثُرَتْ التَّصَانِيفُ مِنَ الْجَائِزِينَ وَاسْتَدَلَّ كُلُّ فَرِيقٍ عَلَى مُدْعَاهُ بِأَدْلَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ثُمَّ وَقَفَ الشَّيْخَانِ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَعَ تَحْقِيقِهِمَا وَالْاعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْمَذْهَبِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْدِلَا عَنِ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمُتَجَزِّ ثُمَّ تَلَاهُمَا عَلَى ذَلِكَ غَالِبُ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالَ كَثِيرُونَ مِنْ مُتَعَمِّدِي الدُّورِ وَشَرَطُوا صَحَّةَ تَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِهِ مَعْرِفَةَ الْمُقْلَدِ لِمَعْنَى الدُّورِ قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي، وَلَا أَرَى حَقًّا إِلَّا قَوْلَ هَؤُلَاءِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَقَفِّهِ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى الدُّورِ، وَلَا مَا فِيهِ مِنَ الْغُورِ فَضْلًا عَنِ الْعَوَامِّ وَعَلَى صَحَّةِ الدُّورِ فَلَوْ أَقْرَأَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ تَعْلِيْقُهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِهِ لَمْ تُقْبَلْ لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ. (وَلَوْ قَالَ إِنَّ ظَاهِرَتَ مِنْكَ أَوْ آلَيْتَ أَوْ لَاعَنَتَ أَوْ لَهَسْتَ) التَّكَاحُ (بَعِيْكَ) مَثَلًا (فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ لَثَلَا ثُمَّ وَجِدَ الْمُطْلَقُ بِهِ) مِنَ الظَّاهِرِ وَمَا بَعْدَهُ (لَهِيَ)

فَوَدَّ: (بِهِ) أَيْ: بَعْدَ الْوُقُوعِ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ: مَا قَالَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) وَقَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: كِتَابُ الْإِفْصَاحِ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. فَوَدَّ: (ثُمَّ وَقَفَ الْخ) أَيْ أَطْلَقَاهُ. فَوَدَّ: (مَعَ تَحْقِيقِهِمَا الْخ) لَعَلَّ الْأَسْبَكَ أَنْ يَزِيدَ الْوَاوَ هُنَا وَيُسْقِطَ قَوْلَهُ الْآتِي وَمَعَ ذَلِكَ. فَوَدَّ: (ثُمَّ تَلَاهُمَا) أَيْ تَبَيَّنَ الشَّيْخَانِ عَلَى ذَلِكَ أَيْ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمُتَجَزِّ. فَوَدَّ: (وَشَرَطُوا صَحَّةَ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّ الْمُقْلَدَ يَكْفِيهِ اعْتِقَادُ عَدَمِ الْوُقُوعِ مُسْتَنَدًا إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ بِعَدَمِهِ، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ مُنْشَأِ عَدَمِ الْوُقُوعِ فَمَرْبُوبَةُ الْمُجْتَهِدِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْمَذْكُورِينَ الْإِحْزَارَ عَنْ عَامِّي لَقَدْ لَفَّظَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مَغْنَاهُ قَوَاضِي غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالدُّورِ بَلْ هُوَ فِي كُلِّ طَّلَاقٍ كَمَا تَقَدَّمَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ الْخ فِيهِ مِثْلُ مَا قَدَّمَهُ بِلَا فَرْقٍ.

فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي الْخ) هَذَا مِنْ جُمْلَةِ إِفْتَاءٍ لَهُ مَبْسُوطٍ فِي نُصْرَةِ تَضْحِيحِ الدُّورِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ أَقْتَرُوا بِوُقُوعِ الْمُتَجَزِّ وَرَعَ الْخ وَوَأَقَّ فِي الرُّوْضِ عَلَى وَقُوعِ الْمُتَجَزِّ وَعِبَارَتُهُ وَالْمُخْتَارُ وَقُوعُ الْمُتَجَزِّ انْتَهَتْ قَبِيحَتُهُ اخْتِلَافُ رَأْيِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ لِمُخْتَارِ أَيْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَرَعِ الَّذِي أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِهِ فِي الْإِفْتَاءِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخ أَيْ أَحْتِمَالًا بَعِيدًا. فَوَدَّ: (مِنْ الْغُورِ) أَيْ الدَّقَّةُ. فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ الْخ) أَيْ بَاتَهُ لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ الْخ فِرَارًا عَنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، وَقَوْلُهُ: تَعْلِيْقُهُ أَيْ التَّعْلِيْقُ بِهِ عَلَى الْحَذَفِ وَالْإِبْصَالِ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَقَامَ الْخ أَيْ فِرَارًا عَنْ وَقُوعِ الْمُتَجَزِّ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ بِهِ) أَيْ بِصُلُوبِ التَّعْلِيْقِ مِنْهُ. فَوَدَّ: (مَثَلًا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفَى، وَفِيهِمَا هُنَا فَوَائِدُ نَفِيسَةٌ.

صحته) أي المُعْلَقُ به من الظَّهَارِ وما بعده (الخلاف) السابقُ فَإِنْ أَلْفَيْنَا الدُّوْرَ صَحَّ جميعُ ذلك،
والا فلا (ولو قال إِنْ وَطِئْتُكَ) وَطِئًا مُبَاخًا فَأَنْتَ طَالِقٌ قبله)، وَإِنْ لَمْ يُقَلِّ ثَلَاثًا (ثُمَّ وَطِئَ) وَلَوْ فِي
نَحْوِ حَيْضٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْمُبَاخَ لِذَاتِهِ فَلَا يُبَاخِيهِ الْحَرَمَةُ الْمَارِضَةُ فَخَرَجَ الرُّوْطُ فِي الدُّبْرِ فَلَا يَقَعُ
بِهِ شَيْءٌ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الرُّوْطُ الْمُبَاخَ لِذَاتِهِ وَفَارَقَ مَا يَأْتِي بِأَنْ عَدِمَ الْوُقُوعُ هُنَا
لِعَدَمِ الصَّنْفَةِ، وَفِيمَا يَأْتِي لِلدُّوْرِ (لَمْ يَقَعُ قَطْعًا) لِلدُّوْرِ إِذْ لَوْ وَقَعَ لَخَرَجَ الرُّوْطُ عَنْ كَوْنِهِ مُبَاخًا،
وَلَمْ يَقَعْ، وَلَمْ يَأْتِ هُنَا ذَلِكَ الْخِلَافُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا انْسَدَّ بِتَصْحِيحِ الدُّوْرِ بَابُ الطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِهِ
مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ هُنَا.

(تَنْبِيْهٌ) لَيْسَ لِقَاضِي الْحُكْمِ بِصَحَّةِ الدُّوْرِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ نَعَمْ، إِنْ اعْتَقَدَ صَحَّتْهُ بِتَقْلِيدِ قَائِلِهِ
وَصَحَّحْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ مَا يَقْتَضِي الْوُقُوعَ، وَإِلَّا كَانَ حُكْمًا قَبْلَ وَقْتِهِ
وَلَوْ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي وَقُوعَ طَلْفَةٍ فَحُكْمَ بِالْعَائِيَةِ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا بِالْعَائِيَةِ ثَانِيَةً لَوْ وَقَعَتْ فَإِنْ تَعَرَّضَ
فِي حُكْمِهِ لِذَلِكَ فَهُوَ سَفَهٌ وَجَهْلٌ لِإِمْرَائِهِ الْحُكْمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ

• فَوَدَّ: (فَإِنْ أَلْفَيْنَا الدُّوْرَ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي فَقَلَى الْأَوَّلُ الرَّاجِحُ يَصِحُّ وَيُلْفُو تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ لَاسْتِحَالَةِ
وُقُوعِهِ وَعَلَى الثَّالِثِ يُلْفَوْنَ جَمِيْعًا، وَلَا يَأْتِي الثَّانِي هُنَا اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ) وَيَقِي مَا لَوْ قَالَ
لَهَا إِنْ وَطِئْتُكَ وَطِئًا مُحَرَّمًا فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ وَطِئْتُهَا فِي الْحَيْضِ هَلْ تَطْلُقُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ
ع ش. • فَوَدَّ: (فَخَرَجَ الرُّوْطُ) أَي: خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَتِنَا الَّتِي انْتَهَى الْوُقُوعُ فِيهَا لِلدُّوْرِ، وَإِنْ
وَأَقْفَاهُ فِي الْحُكْمِ لَكِنْ فِي هَذَا السِّيَاقِ ضَعُوبَةٌ لَا تَخْفَى أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ مَا يَأْتِي الْخ) الْمُرَادُ
أَنَّهُ إِنْ وَطِئَ فِي الدُّبْرِ لَا تَطْلُقُ لِغَدَمِ وَجُودِ الرُّوْطِ الْمُبَاخَ لِذَاتِهِ، وَإِنْ وَطِئَ فِي غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ لَكِنْ لِلدُّوْرِ
فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهَا طَلَاقٌ مُطْلَقًا، وَإِنْ اخْتَلَفَ جِهَةٌ عَدَمَ الْوُقُوعِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) هُوَ قَوْلُ
الْمُصَنِّفِ لَمْ يَقَعْ قَطْعًا أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (لِعَدَمِ الصَّنْفَةِ) وَهِيَ الرُّوْطُ الْمُبَاخَ لِذَاتِهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ
الْخِلَافُ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي صَحَّتِهِ الْخِلَافُ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ هُنَا)؛ لِأَنَّ
التَّعْلِيْقَ هُنَا وَقَعَ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ فَلَمْ يَنْسَدَّ عَلَيْهِ بَابُ الطَّلَاقِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَصَحَّحْنَاهُ) أَي: التَّقْلِيدَ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي الْخ) انْظُرْ صَوْرَتَهُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ إِنْ طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ
طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلْفَةً أَوْ عَلَّقَهَا بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فَحُكْمُ الْحَاكِمِ بِالْعَائِيَةِ لِلدُّوْرِ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحُكْمُ
حُكْمًا بِالْعَائِيَةِ ثَانِيَةً لَوْ وَقَعَتْ كَانَ يَكُونُ الطَّلَاقُ مُعْلَقًا أَيْضًا عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى أَهْ سَم، وَفِيهِ تَأْمُلٌ وَلَكِ
تَضْوِيرُهُ بِالتَّعْلِيْقِ بِكُلْمَا. • فَوَدَّ: (بِاللَّك) أَي: لِلْعَائِيَةِ طَلْفَةً ثَانِيَةً لَوْ وَقَعَتْ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي وَقُوعَ طَلْفَةِ الْخ) انْظُرْ صَوْرَتَهُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ إِنْ
طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلْفَةً أَوْ عَلَّقَهَا بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فَحُكْمُ الْحَاكِمِ بِالْعَائِيَةِ لِلدُّوْرِ لَمْ
يَكُنْ هَذَا الْحُكْمُ حُكْمًا بِالْعَائِيَةِ ثَانِيَةً لَوْ وَقَعَتْ كَانَ يَكُونُ الطَّلَاقُ مُعْلَقًا أَيْضًا عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى.

بصحة الدور مطلقاً بحيث لو أوقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين، وإنما يصح إن حكم بالصحة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره. (ولو علّقه) أي الطلاق (بمشيئتها خطاباً) كانت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فانت طالق (اشترطت) مشيئتها، وهي مكلفة أو سكرانة باللفظ منجزة لا معلقة، ولا مؤقتة أو بالإشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعيّن لفظ شئت ويؤجّه بأن نحو أرذت، وإن رادّفه إلا أن المدار في التعاليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم، ومن ثم قال البوشنجي في إتيانها بشئت بذل أرذت في جواب إن أرذت لا يقع ومخالفة الأنوار له فيها نظّر (على فوري) بها،

• فورد: (وإنما يصح) أي: ما قاله بعض المحققين. • فورد: (لا الموجب) بفتح الجيم. • فورد: (لما يأتي إلخ) ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فإنه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحقني الحكم بمنع رجوع الأصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه أو بصحتها لم يمنعه ذلك ولو حكم حقني بصحة التذبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع الملبى أو بموجبه منه إلخ. • فورد: (أي الطلاق) إلى قوله: (بخلاف ما إذا أكره) في النهاية.

• فورد (سنن): (خطاباً) أي: وهو مخاطب لها اه. • فورد: (أو سكرانة) أي: آئمة بسكرها اه. • فورد: (باللفظ) متعلق بقوله مشيئتها وقوله منجزة مفعوله. • فورد: (أو بالإشارة) عطف على باللفظ عبارة المفعلي لو علّق بمشيئة آخرس فأشار إشارة مفهومة وقع أو ناطق فخرس وكذلك على الأصح اه. • فورد: (بأن نحو أرذت إلخ) يتأمل انتظام تركيبه اه سيد عمر أقول لم يظهر لي وجه توقيفه في انتظامه فإنه من قبيل زيد، وإن كثر ماله لكانه بخيل، وقد بسط المطول في توجيه حسنه وقصاحته. • فورد: (وإن رادّفه) أي: لفظ شئت. • فورد: (على اختيار المعلق عليه) أي: وهو لفظ المشيئة اه. • فورد: (في إتيانها إلخ) أي: في حكمه أو في جواب السؤال. • فورد: (لا يقع) مفعول قال إلخ. • فورد: (ومخالفة الأنوار له) أي: للبوشنجي. • فورد: (فيها) أي: المخالفة. • فورد: (بها) أي: بالمشيئة

• فورد (سنن): (ولو علّقه بمشيئتها إلخ) في الرّوض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقكما إن شئتما فشاءت إحداهما لم تطلق لعدم مشيئتهما أو شاء كل منهما طلاقها أي طلاق نفسها دون ضررها ففي وقوعه تردد أي وجهان أحدهما نعم؛ لأن المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيئتها والثاني، وهو الأوجه لا؛ لأن مشيئة كل منهما طلاقهما علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضررها اه واعلم أن كلا منهما لا بد في مشيئتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضررها ليست تملكها فيكفي وجودها على التراخي بالنسبة لضررها وحيث قد قوله: وهو الأوجه لا محله إذا اقتصر كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيئتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضررها ولو متراحياً طلقاً فعلياً أن طلاقهما قد يكون بعد مشيئتين من كل منهما إتيان على الفور وهما مشيئة كل

وهو مجلس التواجب في المقود نظير ما مر في الخلع لأنه استدعاء لجوابها المنزلة القبول ولأنه في معنى تفويض الطلاق إليها، وهو تملك كما مر نعم، لو قال متى أو أي وقت مثلاً شئت لم يشترط فور (أو غيبه) كزوجتي طالق إن شاءت، وإن كانت حاضرة سابعة (أو بمشيئة أجنبي) كأن شئت فزوجتي طالق (فلا) يشترط فور في الجواب (في الأصح) ليغدي التملك في الأول مع عدم الخطاب ولعدم التملك في الثاني نعم، إن قال إن شاء زيد لم يشترط فور جزماً ولو جمع بينها وبينه فلكل حكمه (ولو قال المطلق بمشيئته) من زوجة أو أجنبي (شئت) ولو سكراناً أو (كارهاً) للطلاق (بقلبه وقه) الطلاق ظاهراً وباطناً؛ لأن القصد اللفظ الدال لا في الباطن لخفاؤه (وقيل لا يقع باطلاً) كما لو علقه بحيضها فأخبرته كاذبة وزد بأن التعليق هنا على اللفظ، وقد وجد، ومن ثم لو وجدت الإرادة دون اللفظ لم يقع إلا إن قال إن شئت بقلبك قال في المطلب، ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع بلا رضا، ولا إكراه بل

ويغني عنه قوله مشيئته عقب المتن. ٥. فود: (وهو مجلس التواجب) إلى قول المتن: (وقيل) في المغني. ٥. فود: (وهو مجلس التواجب إلخ) أي: بأن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي، ولا سكوت طويل اهـ ش. ٥. فود: (لأنه) أي التعليق بالمشيئة. ٥. فود: (استدعاء لجوابها إلخ) عبارة المغني استبانة لرغبتها فكان جوابها على الفور كالقبول في المقدر اهـ.

٥. فود (سني): (أو بمشيئة أجنبي) أي: خطاباً اهـ مغني. ٥. فود: (مع عدم الخطاب) عبارة شرح المنهج بانقضاء الخطاب اهـ. ٥. فود: (نعم إن قال إلخ) عبارة المغني أما إذا علقه بمشيئة أجنبي غيبه كان شاء زيد إلخ ولو علقته بمشيئتها خطاباً وبمشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها فقط دون زيد إعطاء لكل منهما حكمه لو انفرد اهـ. ٥. فود: (ولو سكراناً) الواو فيه للحال، وقضية سباقه أن الخلاف في الكاره الذي صار مغلوطاً على هذا جار فيه أيضاً فليراجع اهـ رشدي.

٥. فود (سني): (كارهاً إلخ) قد يوجه بأن الكراهة لا تنافي الإرادة فالإرادة الباطنية أيضاً متحققه في هذه الحالة، وهذا أحسن من قولهم: لأن القصد اللفظ إلخ كما هو ظاهر نعم يتردد النظر حيثيذ فيما لو سبق اللفظ على لسانه من غير قصد فإن الإرادة الباطنية أيضاً متفعية حيثيذ والقلب إلى عدم الوقوع باطلاً أميل، وإن افتضى قولهم: لأن القصد إلخ خلافه فليتأمل اهـ سيد عمر. ٥. فود: (لخفاؤه) قد يشكّل بما يأتي قريباً فيما لو علّق بمحبّيتها له أو رضاها عنه فليتأمل سم وحلي.

طلاق نفسها وثلاثين على الفور أو التراخي وهما مشيئة كل منهما طلاق الأخرى ولو وجدت مشيئة واحدة من كل منهما على الفور مطلقة غير مقيدة بنفسها طلقنا، وفي شرح م ر ولو قال لامراتيه طلقنكم إن شئتما فشاءت إحداهما لم تطلن أو شاء كل منهما طلاق نفسها دون ضررتها ففي وقوعه وجهان الوجهان لا؛ لأن مشيئة كل منهما طلاقهما علة لوقوع الطلاق عليها، وهي على ضررتها اهـ. ٥. فود: (لخفاؤه) قد يشكّل بما يأتي قريباً فيما لو علّق بمحبّيتها له أو رضاها عنه فليتأمل.

يُفْطَعُ بِعَدَمِ جِلِّهِ بَاطِنًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَنْ رَأْسٍ مِّنْكُمْ﴾ [إِسَاء: ٢٩] وَحَمَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى نَحْوِ بَيْعٍ لِنَحْوِ حَيَاءٍ أَوْ رَغْبَةٍ مِنَ الْمَشْتَرِي أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَرِهَ لِمَحَبَّتِهِ لِلْمَبِيعِ، وَأَمَّا بَاغُهُ لِمَصْرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ أَوْ دَهْنٍ فَيَحِلُّ بَاطِنًا قَطْعًا كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ وَلَوْ عَلَّقَ بِمَحَبَّتِهَا لَهُ أَوْ رِضَاهَا عَنْهُ فَقَالَتْ ذَلِكَ كَارِهَةً بِقَلْبِهَا لَمْ تَطْلُقْ كَمَا بَحَثْنَا فِي الْأَنْوَارِ أَيُّ بَاطِنًا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ عِنْدَ أَهْلِ الشُّنَّةِ أَنَّ الْمَشِيقَةَ وَالْإِرَادَةَ غَيْرُ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ. (وَلَا يَقَعُ) الطَّلَاقُ (بِمَشِيقَةٍ صَبِيٍّ) لَا (صَبِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمَا مُلْغَاةٌ فِي التَّصَرُّفَاتِ كَالْمَجْنُونِ (وَقِيلَ يَقَعُ بِ) مَشِيقَةٍ (مُتَمِّزٍ)؟

• قَوْلُهُ: (وَحَمَلَهُ) أَيُّ: مَا فِي الْمَطْلَبِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِهِ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ حَقِيقَةَ الرِّضَا مُحَقَّقَةٌ وَالرَّغْبَةُ الْمَذْكُورَةُ مُنْشَأُهَا وَالْحَامِلُ عَلَيْهَا بِخِلَافِهَا فِي الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ فَإِنَّهَا مُتَقَيَّةٌ فِيهِمَا أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الرِّضَا النَّاتِيئَ عَنِ الرَّغْبَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا غَيْرَ بِهِ فِي الشَّرْعِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا كَرِهَ) أَيُّ: الْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ عَلَّقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا تَغْلِيلُهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهَذَا) بِنَاءٌ إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) وَقَوْلُهُ: (هَنَهُ) أَيُّ: الزَّوْجِ وَيُحْتَمَلُ الطَّلَاقُ. • قَوْلُهُ: (فَقَالَتْ ذَلِكَ) أَيُّ: أَخْبَيْتُكَ أَوْ رَضِيتْ عَنْكَ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ: بَحَثُ الْأَنْوَارِ أَوْ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيلِ بِالْمَشِيقَةِ وَالتَّغْلِيلِ بِالرِّضَا.

• قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ) وَلَوْ عَلَّقَ بِمَشِيقَةٍ نَاقِصٍ بِصَبِيٍّ أَوْ جُنُونٍ فَشَاءَ قَوْرًا بَعْدَ كَمَالِهِ لَمْ يَقَعْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةٍ عَشْرٍ وَالْعِبْرَةُ بِحَالِ التَّغْلِيلِ حَتَّى لَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِالْمَشِيقَةِ وَكَانَتْ الصَّبِيغَةُ صَرِيحَةً فِي التَّرَاخِي وَكَانَ الْمُعْلَقُ بِمَشِيقَتِهِ غَيْرَ مُكَلِّفٍ وَشَاءَ بَعْدَ تَكْلِيْفِهِ لَمْ يَقَعْ أَهْ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَهْ وَفِي سَمْعٍ عَنِ الشَّرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ بَلَّغَا بَعْدَ التَّغْلِيلِ وَتَلَفَّظَا بِالْمَشِيقَةِ بِأَنَّ كَانَ التَّغْلِيلُ بِمَتَى أَوْ بِإِنْ لَكِنْ حَصَلَ الْبُلُوغُ ثُمَّ الْقَبُولُ قَوْرًا فَالْمُتَّجِعُ الْوُقُوعُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (بِمَشِيقَةٍ) كَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمَحَلُّ وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةِ الْمُعْنَى وَنُسْخَةِ النِّهَايَةِ جَعَلَ مَجْمُوعَ بِمَشِيقَةٍ مِنَ الْمَتْنِ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ.

• قَوْلُ (سَنِي): (وَقِيلَ يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ مُتَمِّزٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ غَيْرِهِ جَزْمًا وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرُّوْضِ وَأَصْلُهَا نَعَمْ إِنْ قَالَ لِمَجْنُونٍ أَوْ لِصَغِيرٍ إِنْ قُلْتُ: شَيْتَ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ فَقَالَ شَيْتَ طَلَّقْتَ أَهْ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَلَا يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ صَبِيٍّ، وَلَا صَبِيَّةٍ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَإِنْ كَمَلَا قَوْرًا عِنْدَ التَّطَلُّقِ بِهِ عَلَى الْأَوَجِّ الَّذِي أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ دُونَ كَلَامِ أَصْلِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الْحَاوِي غَيْرُ بَعِيدٍ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِمَا فِي التَّصَرُّفَاتِ أَهْ وَلَوْ بَلَّغَا بَعْدَ التَّغْلِيلِ وَتَلَفَّظَا بِالْمَشِيقَةِ بِأَنَّ كَانَ التَّغْلِيلُ بِمَتَى أَوْ بِإِنْ لَكِنْ حَصَلَ الْبُلُوغُ ثُمَّ الْقَبُولُ قَوْرًا فَالْمُتَّجِعُ الْوُقُوعُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ تَغْلِيلِ شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْمَارِّ قَالَ فِي الرُّوْضِ.

(فَرَعُ): عَلَّقَ بِمَشِيقَةِ الْمَلَائِكَةِ لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مَشِيقَةً، وَلَمْ يُعْلَمْ حُصُولُهَا قَالَ، وَكَذَا بِمَشِيقَةِ بَيْمَةٍ أَيْ لَا تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَ بِمَشِيقَةٍ جِنِّيٍّ أَوْ الْجِنِّ لَمْ تَطْلُقْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ

لأن لها منه دخلاً في اختياره لأبويه ويرد بوضوح الفرق إذ ما هنا تملك أو يشبهه ومحل الخلاف إن لم يقل إن قلت: شئت وإلا وقع بمشيئته؛ لأنه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفاً يقتضي الملك أو شبهه هذا هو الذي يتجه في تعليقه، وأما تعليقه بأن المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة فهو إن لم يرد به ذلك مشكك؛ لأنه، وإن لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بها لما مر أنه لا يقتبر غيره (ولا وجوع له قبل المشيئة) نظراً إلى أنه تعليق ظاهر، وإن تضمن تملكاً كما لا يرجع في التعليق بالإعطاء، وإن تضمن معاوضة. (ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاء طلقة) أو أكثر (لم تطلق)؛ لأنه استثناء من أصل الطلاق كانت طالق إلا أن يدخل زيد الدار فإن لم يشأ شيئاً في حياته وقع الثلاث قبيل نحو موته (وقيل يقع طلقة) إذ التقدير إلا أن يشاء واحدة فتقع بالإخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهراً إرادته هذا؛ لأنه غلط على نفسه كما لو قال أرذت بالاستثناء عدم وقوع طلقة إذا شاءها فتقع طلقتان وبأني قريباً حكم ما لو مات أو شك في نحو مشيئته. (ولو علق الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار، وقد قصد حث نفسه أو منعها

• قوله: (لأن لها) أي: المشيئة منه أي المميز دخلاً إلخ عبارة المغني؛ لأن مشيئته معتبرة في اختيار أحد أبويه اه. • قوله: (إذ ما هنا تملك) كذا في أصله وكتب الله تعالى ولو قال تملك لكان أنسب اه سيّد عمر. • قوله: (بمشيئته) أي: المميز اه سم وتقدم عن المغني أنفاً ما يفيد أن التمييز ليس بقيد هنا. • قوله: (فهو) أي: التعليل الثاني. • وقوله: (ذلك) نائب فاعل لم يرد والإشارة إلى التعليل الأول. • قوله: (مشكك) خبر فهو. • قوله: (وإن لم يقل ذلك) أي: إن قلت شئت. • قوله: (لما مر) أي: في شرح وقيل لا يقع باطلاً. • قوله: (نظراً إلى أنه) إلى قول المتن: (ولو علق) في النهاية والمغني. • قوله: (سني) (ولو قال إلخ).

(فرغ): ولو علق بمشيئة الملايكة لم تطلق إذ لهم مشيئة، ولم يعلم حصولها، وكذا بمشيئة بهيمة أي لا تطلق؛ لأنه تعليق بمسحيل مغني ونهاية زاد سم عن الزوج ما نصه ولو علق بمشيئة جني أو الجن لم تطلق كما هو ظاهر؛ لأن لهم مشيئة كما هو ظاهر، ولم تعلم اه. • قوله: (أو أكثر) لعل محله حيث لم يرد المعلق التوحيد اه سيّد عمر. • قوله: (كما لو قال إلخ) أي: فيقبل؛ لأن فيه تعليلًا فإن لم يشأ شيئاً وقع الثلاث ولو قال: أنت طالق واحدة إلا أن يشاء فلان ثلاثاً فشاءها لم تطلق، وإن لم يشأ أو شاء واحدة أو اثنتين وقع واحدة اه مغني. • قوله: (إذا شاءها) كذا في أصله وكتب الله تعالى، وقد يقال الأولى شاءه أي عدم وقوعها اه سيّد عمر أي كما عبر به المغني.

• قوله: (لو مات) أي: أو جن.

• قوله: (سني) (بفعله) أي: وجوداً أو عدماً كما يفيد كلامهم فيما يأتي.

لهم مشيئة كما هو ظاهر، ولم تعلم. • قوله: (ولاً وقع بمشيئته) أي: المميز.

بِخِلَافٍ مَا إِذَا أُطْلِقَ أَوْ قَصَدَ التَّمْلِيقَ بِمَجَرَّدِ صَوْرَةِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَقَعُ مُطْلَقًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ رَزِينٍ (فَفَعَلَهُ نَاسِيًا لِلتَّمْلِيقِ أَوْ مُكْرَهًا) عَلَيْهِ بِبَاطِلٍ أَوْ بِحَقٍّ كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ بِهِ أَوْ جَاهِلًا بِأَنَّهُ الْمُتَمَلِّقُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ كَمَا يَأْتِي فِي التَّمْلِيقِ بِفِعْلِ الْغَيْرِ أَنْ تُخَيَّرَ مَنْ حَلَفَ زَوْجَهَا أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ بِأَنَّهُ إِذْنُ لَهَا، وَإِنْ بَانَ كَذِبُهُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَبِهِ يُنْظَرُ فِي قَوْلِ وَلَدِهِ الْجَلَالِ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ كَذَا فَأُخْبِرَ بِمَوْتِ زَوْجَتِهِ فَأَكَلَهُ فَبَانَ

• فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا أُطْلِقَ) سَيَأْتِي فِي التَّمْلِيقِ بِفِعْلِ غَيْرِهِ الْمُبَالِي عَنْ ابْنِ رَزِينٍ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ فِي الإِطْلَاقِ وَالْوُجْهَ أَنَّ مَا هُنَا كَذَلِكَ وَفَاقًا لِمَرَاهِمَ عَلَى حَيْثُ أَهَرَّ شَ عِبَارَةُ الْبَجِيرِيِّ قَوْلُهُ وَلَوْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِهِ أَيْ وَقَصَدَ حَيْثُ نَفْسِهِ أَوْ مَنَعَهَا، وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ عَلَى الْمُتَّجِهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا م ر وَخِلَافًا لِابْنِ حَيْجٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَ التَّمْلِيقَ الْمَجَرَّدَ بِمَجَرَّدِ صَوْرَةِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَقَعُ مُطْلَقًا شَوْبَرِي. • فَوَدَّ: (بِبَاطِلٍ أَوْ حَقٍّ) تَقَدَّمَ فِي مَبْنَحِ الْإِكْرَاءِ أَنَّ الَّذِي أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقًا بِصِفَةِ أَنَّهَا إِنْ وَجَدَتْ بِإِكْرَائِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لَمْ تَنْحَلْ بِهَا كَمَا لَمْ يَقَعْ بِهَا أَوْ بِحَقٍّ حَيْثُ وَانْحَلَّتْ شَرْحُ م رَاهِمَ.

• فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَقَعُ طَّلَاقٌ مُكْرَهًا بِبَاطِلٍ أَوْ حَقٍّ. • فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَجِيبٌ) فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلًا بِأَنَّهُ الْمُتَمَلِّقُ عَلَيْهِ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمَنْ) أَيْ: مِنْ الْجَهْلِ. • فَوَدَّ: (إِنْ تُخَيَّرَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ: مَنْ حَلَفَ الْخَ نَائِبٌ فَاعِلُهُ، وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُ الْخَ مُتَمَلِّقٌ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ بَانَ كَذِبُهُ) أَيْ: كَذَبَ الْخَبِيرَ أَوْ الْمُخْبِرَ الْمَفْهُومَ مِنَ السِّيَاقِ أَوْ سَيِّدَ عَمَرٍ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَمِثْلَهُ مَا لَوْ حَلَفَ أَنَّهَا لَا تُعْطَى شَيْئًا مِنْ أَمْتِعَةٍ يَبْتَئِيهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَأَتَى إِلَيْهَا مِنْ طَلَبٍ مِنْهَا قَائِلًا: إِنْ زَوَّجَكَ إِذْنُ لَكَ فِي الإِعْطَاءِ فَبَانَ كَذِبُهُ أَهَرَّ ش. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُنْظَرُ الْخَ) التَّنْظَرُ فِيهِ لَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ سَمَّ كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْوَالِدِ فِيهَا جَهْلٌ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْهُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْوَلَدِ فَإِنَّ فِيهَا فِعْلَ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ مَعَ الْعِلْمِ إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِهِ لِظَنِّهِ انْحِلَالِ الْيَمِينِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ لَكِنْ سَيَذْكُرُ

• فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا أُطْلِقَ) سَيَأْتِي فِي التَّمْلِيقِ بِفِعْلِ غَيْرِهِ الْمُبَالِي عَنْ ابْنِ رَزِينٍ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ فِي الإِطْلَاقِ وَالْوُجْهَ أَنَّ مَا هُنَا كَذَلِكَ وَفَاقًا لِم ر. • فَوَدَّ: (بِبَاطِلٍ أَوْ بِحَقٍّ) تَقَدَّمَ فِي مَبْنَحِ الْإِكْرَاءِ أَنَّ الَّذِي أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقًا بِصِفَةِ أَنَّهَا إِنْ وَجَدَتْ بِإِكْرَائِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لَمْ تَنْحَلْ بِهَا كَمَا لَمْ يَقَعْ بِهَا أَوْ بِحَقٍّ حَيْثُ وَانْحَلَّتْ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ بِهِ) أَيْ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَا يَقَعُ طَّلَاقٌ مُكْرَهًا بِبَاطِلٍ، وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي التَّمْلِيقِ مِنْ أَنَّ الْمُتَمَلِّقَ بِفِعْلِهِ لَوْ قَعَلَ مُكْرَهًا بِبَاطِلٍ أَوْ بِحَقٍّ لَا حَيْثُ خِلَافًا لِيَجْمَعَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِكْرَاءُ عَلَى الطَّلَاقِ فَاشْتَرَطَ تَعَدِّي الْمَكْرَهَ بِهِ لِيُعَدَّزَ الْمَكْرَهَ وَتَمَّ فِي أَنْ فِعْلَ الْمَكْرَهَ هَلْ هُوَ مَقْصُودٌ بِالْحَلْفِ عَلَيْهِ أَوْ لَا كَالنَّاسِي وَالْجَاهِلِ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي فَلَا يَتَعَدَّى بِحَقٍّ، وَلَا بِبَاطِلٍ وَبِهَذَا يَنْتَهِجُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ مِنْ عَدَمِ الْحَنْثِ فِي إِنْ أَخَذَتْ حَقَّكَ مِنِّي فَأَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ حَتَّى أُعْطِيَ بِنَفْسِهِ وَانْدَفَعَ قَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ الْمُتَّجِهِ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ إِكْرَاءٌ بِحَقٍّ كَطَّلَاقِ الْمَوْلَى الْخ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) هُوَ مُتَمَلِّقٌ بِتُخْيِيرٍ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُنْظَرُ) التَّنْظَرُ فِيهِ لَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ.

كذبُه حَيْثُ لِيَقْصِرْهُ، ومنه أَيْضًا مَا أَقْنَى بِهِ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ خَرَجَتْ نَاسِيَةٌ فَظَلَّتْ اِنْجِلَالُ الْيَمِينِ أَوْ أَتَاهَا لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمَرْءَ الْأَوَّلَى فَخَرَجَتْ ثَانِيًا وَعَجِبَتْ تَفْرِقَةً بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذَيْنِ الظَّنَّيْنِ نَعَمْ، لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ عَلَى ظَنِّهَا لِمَا يَأْتِي فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اسْتَدَّ ظَنُّهَا إِلَى أَمْرٍ تَعَلَّرَ مَعَهُ لَمْ يَحْتِثْ أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ حَيْثُ وَكَلَامُهُمَا آخِرُ الْعَتَقِ فِيمَنْ خَلَفَ بِعَتَقِ مُقَيَّدٍ أَنْ فِي قِيْدِهِ عَشْرَةٌ أَرْطَالٍ دَالٌّ عَلَى هَذَا الْأَخِيرِ كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي مَبْخَرَةِ الْإِكْرَاهِ لَا بِحُكْمِهِ إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ خِلَافًا لِجَمْعِ وَهْمُوا فِيهِ فَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ نَصُّ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ. قَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا وَبِهِ تَنْدَفِعُ مُنَازَعَةُ بَعْضِهِمْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ بِكَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَلِغَيْرِهِ لَا يَدُلُّ لَهُ إِلَّا إِنْ اعْتَمَدَ عَلَى مَنْ قَالَ لَهُ لَيْسَ هَذَا هُوَ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيهًا وَغَيْرَ شَيْخُنَا بِكَوْنِهِ يُغْتَمَدُ وَيُزَجَّعُ إِلَيْهِ فِي الْمُسْكِلاتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ

الشارح أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِمَسْأَلَةِ جَهْلِهَا بِالْمُعَلَّقِ بِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ أَيْضًا الْخ) وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ خَلَفَ أَتَاهَا لَا تَذْمَبُ إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا فَأُخْبِرَتْ بِأَنْ زَوْجَهَا قَدَى عَنْ يَمِينِهِ قَدْ هَبَّتْ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ أَتَاهَا لَا تَتَنَاوَلُ الْخ) هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ بِكُلَّمَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرَ. فَوُدَّ: (أَوْ أَتَاهَا الْخ) يَظْهَرُ وَأَتَاهَا بِالرَّوَا لَا بِأَوْ فَلْيُحَرَّرْ اهـ. فَوُدَّ: (بَيْنَ هَذَيْنِ الظَّنَّيْنِ) كَأَنَّ الْمُرَادَ ظَنُّ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ وَظَنُّ اِنْجِلَالِ الْيَمِينِ فِي صُورَةٍ مَنْ خَرَجَتْ نَاسِيَةٌ الْخ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ الْمُتَبَايِرُ ظَنُّ اِنْجِلَالِ وَظَنُّ عَدَمِ التَّنَاوُلِ لِغَيْرِ الْمَرْءِ الْأَوَّلَى الْمَذْكُورَانِ أَتَفَاهًا. فَوُدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَي: إِنَّمَا فِي قَوْلِهِ فَالْحَاصِلُ الْخ. فَوُدَّ: (تَعَلَّرَ مَعَهُ) نَعَتْ أَمْرٍ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ لِلزَّوْجَةِ. فَوُدَّ: (أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ) أَي: اِنْجِلَالِ أَوْ عَدَمِ التَّنَاوُلِ بِقَرِينَةٍ اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (بِعَتَقِ مُقَيَّدٍ) بِالْإِضَافَةِ. فَوُدَّ: (إِنْ فِي قِيْدِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَعَلَّ تَرَكَ فِي أَوَّلَى اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (عَلَى هَذَا الْأَخِيرِ) أَي: قَوْلُهُ أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ الْخ. فَوُدَّ: (لَا بِحُكْمِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ سَمِ وَالضَّمِيرُ يَزْجَعُ إِلَى التَّعْلِيقِ أَي لَا إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِحُكْمِ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ وَقَوْعُ الطَّلَاقِ بِفِعْلِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ كُرْدِي. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا أَثَرَ الْخ) أَي: عَلَى أَنَّهُ الْخ. فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى أَنَّهُ لَا أَثَرَ الْخ. فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَي: بِقَوْلِ الْجَمْعِ الْمُحَقِّقِينَ. فَوُدَّ: (لَهُمْ) أَي: لِغَيْرِ وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ أَي فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (وَلِغَيْرِهِ لَا يَدُلُّ لَهُ) يَدُلُّ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَلَعَلَّ الْمَعْنَى وَيَجُوزُ لِغَيْرِ ذَلِكَ الْغَيْرِ أَنْ يَقُولَ لَا يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ لِعَدَمِ الْاَثَرِ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ هَذَا عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ بِالْإِضَافَةِ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ مُصَحِّحِ مِرَازٍ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ بِكَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ بِزِيَادَةِ لَامِ الْجَرِّ وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ وَلِغَيْرِهِ عَطَفَ عَلَى الْأَذْرَعِيِّ، وَقَوْلُهُ: لَا يَدُلُّ لَهُ نَعَتْ لِكَلَامِ أَي لَا يَدُلُّ هَذَا الْكَلَامُ لِمَا ادَّعَاهُ الْبُغْضُ. فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ اعْتَمَدَ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَحْكُمُهُ اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ اعْتَمَدَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا مِنَ الْجَهْلِ بِالْمَخْلُوفِ لَا بِالْحُكْمِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (وَعَبَّرَ شَيْخُنَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ

فَوُدَّ: (لَا بِحُكْمِهِ) عَطَفَ عَلَى بَأَنَّهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (وَعَبَّرَ شَيْخُنَا بِكَوْنِهِ يُغْتَمَدُ الْخ) حَيْثُ ظَنُّ

وذلك كأن علق بشيء فقال له أو أخبره عنه من وقع في قلبه صدقه لا يقع بفعلك له ففعله
معتدا على ذلك فلا يقع به عليه شيء؛ لأنه الآن صار جاهلا بأنه المعلق عليه مع غدره ظاهرا
والحق بذلك بعضهم ما لو ظن صحة عقد خلف عليها، ولم يكن كذلك، وإن لم يفتنه أحد
بذلك وفرق بينه وبين جنث رافضي خلف أن عليا أفضل من أبي بكر ~~رضي الله عنه~~ ومعتزلي خلف أن
الشروع من العبد بأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يفتنر المخيطي فيها مع إجماع
من يفتنر بإجماعهم على خطيئه بخلاف مسائلنا، وقد يقال لا يحتاج لهذا الإلحاق؛ لأن هذا
ليس مما نحن فيه كما تقدم مما يأتي على الأثر فيمن خلف على ما في ظنه وما قاله في
الرافضي والمعتزلي ليس على إطلاق لما يأتي فيهما قريبا (لم تطلق في الأظهر) للخبر الصحيح
«إن الله وضع عن أثمي الخطأ والتسيان وما استكرهوا عليه» أي لا يؤاخذهم بأحكام هذه إلا
ما دل عليه الدليل كضمان قيم المثلفات وأفتى جمع من أئمتنا بالمقابل. وقال ابن المنذر إنه
مشهور مذهب الشافعي وعليه أكثر العلماء، ومن ثم توقف جمع من قداماء الأصحاب عن
الإفتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره،

فعل المخلف عليه معتدا على إفتاء مفتي بعدم جثته به وغلب على ظنه صدقه لم يبحث أي: وإن لم
يكن أهلا للإفتاء كما أفتى به الوالد ~~رضي الله عنه~~ تعلق إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية اه
وأقره سم قال ع ش قوله، وإن لم يكن أهلا للإفتاء ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الحالف له بتد خليفه
إلا إن شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المخلف عليه اعتيادا على خبر المخبر والظاهر أن
مثله ما لو لم يخبره أحد لكن ظنه معتدا على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك
الإشتهار ينزل منزلة الإخبار وحيث فلا يقال يتبني الوقوع؛ لأنه جاهل بالحكم، وهو لا يمنع الوقوع
ويدل لهذا قول الشارح والحاصل إلخ اه. فود: (وذلك) أي: الإعتياد على من يظنه فقيها.

فود: (هذه) ضميره راجع لقوله من وقع إلخ الذي تنازع فيه قال وأخبر، وكذا قوله لا يقع إلخ تنازع
فيه هذان الفعلان. فود: (بللك) أي: الإعتياد المذكور. فود: (وفرقي) إلى قوله: (وقد يقال) في
النهاية. فود: (وفرقي) أي: هذا البغض. فود: (بيته) أي: الملحق المذكور، وكذا الإشارة في
قوله: لأن هذا إلخ. فود: (بخلاف مسائلنا) هي قوله: ما لو ظن صحة عقد إلخ اه كزدي. فود: (بما
نحن فيه) وهو الجهل بالحكم اه كزدي. فود: (على الأثر) أي: عن قريب. فود: (للخبر) إلى قوله:
(منها قولهما في الإيمان) في النهاية إلا قوله: (وإن قصد) إلى (والحاصل). فود: (أي لا يؤاخذهم
إلخ) عبارة المفتي أي لا يؤاخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيعلم كل حكم إلا ما قام الدليل على
استثنائه كقيم المثلفات اه. فود: (إلا ما دل عليه) أي: على استثنائه. فود: (وتبعهم إلخ) أي: في

صدق الفقيه فلا جثت، وإن لم يكن أهلا للإفتاء كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي إذ المدار على غلبة
الظن وعدمها لا على الأهلية شرح م ر.

ولا فرق على الأول بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتقد، ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له، وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافاً لكثيرين، وإن ألف غير واحد فيه والحاصل أن المعتقد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيخين الظاهر الثناfi أن من حلف على أن الشيء فلان لم يكن أو كان أو سيكون أو إن لم أكن فعلت أو إن لم يكن فعل أو في الدار ظناً منه أنه كذلك أو اعتقاداً لجهله به أو نسيانه له ثم تبين أنه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فإن قصد بخلافه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حنث؛ لأنه إنما ربط خليفه بظنه أو اعتقاده، وهو صادق فيه، وإن لم يقصد شيئاً فكذلك على الأصح حملاً

التوقيف. فود: (ولا فرق) إلى قوله: (للمخبر المذكور) في المضي. فود: (على الأول) أي: الأظهر. فود: (ولا بين أن ينسى في المستقبل) أي: الذي هو صورة المتن اه رشيدتي عبارة شرح المنهج هذا كله كما رأيت إذا حلف على فعل مستقبل أما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له كما لو حلف أن زيداً ليس في الدار وكان فيها، ولم يعلم به أو علم ونسي فلا طلاق، وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع خلافاً لابن الصلاح اه قال الحلبي قوله هذا إلخ أي كونه الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق، وقوله: إذا حلف على مستقبل كلا أفعل كذا أو إن لم أفعل كذا أو إن لم تدخل الدار أو إن دخلت الدار اه. فود: (أو ينسى إلخ) أو بمعنى الواو. فود: (كان حلف إلخ) تصوير للمعكس. فود: (جاهلاً به) أي: بالوقوع، ولا يخفى ما في إدخاله في تصوير المعكس المفروض في النسيان. فود: (وإن قصد إلخ) غايه. فود: (والحاصل إلخ) أي: حاصل ما يتعلق بقوله أو ينسى فيحلف إلخ. فود: (أو إن لم أكن إلخ) يتأمل عطفه على ما قبله ولو قال أو ما فعلت أو ما فعله أو لم يكن في الدار لظهر المطف. فود: (لجهله إلخ) متعلق بقوله حلف. فود: (وإن لم يقصد شيئاً) أي: بأن أطلق اه ش. فود: (فكذلك) أي: لا حنث.

فود: (أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله أو بالعكس كان حلف إلخ) قال السيوطي تكرر السؤال عن حلف أنه فعل كذا أو لم يفعل أو كان كذا أو لم يكن ناسياً أو جاهلاً ثم تبين خلاف ذلك هل يحنث في اليمين والطلاق أو لا يحنث فيهما كما لو حلف لا يفعل كذا ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المخلوف عليه فأجبت بأن الذي يظهر ترجيحه الحنث بخلاف صورة الاستقبال وأطال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما مما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور أي بعد كما لا يخفى. فود: (والحاصل أن المعتقد) في فتاوى السيوطي.

(مسألة): رجل حلف بالطلاق أتى أجود من فلان فهل عليه البيه بذلك ورجل حلف أن هذا الشاش الذي على رأس زيد لعمرو وأشار إليه فظهر أن الشاش لغيره وكان الحالف عهد شاش عمرو على زيد

لِلْفُظِّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهِيَ إِذْرَاكُ وَقُوعِ التَّسْبِيَةِ أَوْ عَدَمِهِ بِحَسَبِ مَا فِي ذَهْنِهِ لَا بِحَسَبِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ صَوَّرَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا بَعْدَ حِنْثِ الْجَاهِلِ وَالتَّاسِي فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا قَوْلُهُمَا فِي الْإِيمَانِ أَنَّ الْيَمِينَ تَنْقَبِذُ عَلَى الْمَاضِي كَالْمُسْتَقْبَلِ وَأَنَّهُ إِنْ جَهِلَ فَنَفِي الْحِنْثِ قَوْلَانِ كَمَنْ حَلَفَ لَا يَقُولُ كَذَا فَعَمَلُهُ نَاسِيًا. وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ خِلَافًا لِأَمْرٍ نَازِعٍ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِجْرَاءِ الْخِلَافِ الْأَتْحَادُ فِي التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَدْعِ الزُّورَ وَالظَّاهِرَ كَافٍ فِي ذَلِكَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمَا لَوْ حَلَفَ شَافِعِيٌّ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ وَعَكَسَ الْحَنَفِيُّ لَمْ يَحْنِثْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا حَلَفَ عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ الْمَعْدُورِ فِيهِ أَيْ لِعَدَمِ قَاطِعِ هُنَا، وَلَا مَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْفَاتِحَةِ فَإِنَّ أُدْلَى قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ لَمَّا قَارَأَتْ الْقَطْعَ نَزَلَتْ مِنْزَلَةُ الْقَطْعِيِّ فَالْجَحْتُ بِمَا قَبْلَهَا، وَمِنْهَا قَوْلُ الرُّوْضَةِ لَوْ جَلَسَ مَعَ جَمَاعَةٍ فَقَامَ وَلَيْسَ خُفٌّ غَيْرُهُ فَقَالَتْ لَهُ أَمْرَاتُهُ اسْتَبَدَلْتُ بِخُفِّكَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَمْ يَقُولْ ذَلِكَ وَكَانَ خَرَجَ بَعْدَ الْجَمِيعِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَخَذَ بَدْلَهُ لَمْ يَحْنِثْ وَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

• فَوُدَّ: (بِالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَكَذَلِكَ الْخ. • فَوُدَّ: (إِنْ جَهِلَ) أَيْ: الْوُقُوعُ أَوْ عَدَمُهُ فِي الْمَاضِي. • فَوُدَّ: (فِي هَذَا الْحِنْثِ) أَيْ: فِي صُورَةِ الْجَهْلِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّا لَمْ نَدْعِ الْخ) عِلَّةٌ لِمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ خِلَافًا لِأَمْرٍ نَازِعٍ مِنَ الْخ مِنْ فَسَادِ التَّرَاجُعِ. • فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ قَاطِعِ هُنَا الْخ. • فَوُدَّ: (بِمَا قَبْلَهَا) أَيْ: مِنْ مَسَائِلِ السُّنَنِ وَالْمُعْتَرَلِي وَالرَّافِضِيِّ الْآتِيَةِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ أَخَذَ) أَيْ: الزَّوْجُ. • فَوُدَّ: (بَدْلَهُ) أَيْ: بَدَلَ خُفِّهِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ قَصَدَ بِخِلَافِهِ الْخ، وَقَدْ جَعَلَ هَذِهِ الْمُتَقَابِلَاتِ أَقْسَامًا لِقَوْلِهِ وَالْحَاصِلُ الْخ الَّذِي مِنْهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْخ فَيَكُونُ قَوْلُهُ هُنَا حِنْثٌ مُقْبَدًا بِالتَّبْيِينِ، وَقَدْ جَعَلَ مِنْ أَشْثَلَةِ ذَلِكَ مَسَائِلُ السُّنَنِ وَالْمُعْتَرَلِي وَالرَّافِضِيِّ الْآتِيَةِ مَعَ أَنَّ تَبْيِينَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِيهَا وَكَانَ مُرَادُهُ بِالتَّبْيِينِ مَا يَشْمَلُ ظُهُورَ الدَّلِيلِ وَقُوَّتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَم. أَيْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ

فَهَلْ يُقَلَّبُ جَانِبُ الْإِشَارَةِ عَلَى الظَّنِّ وَيَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا وَرَجُلٌ أَكْرَهَ زَيْدًا عَلَى طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فِي مَجْلِسِهِ بِطَلْقَةٍ فَلَمْ يَرْفَعْهَا فِي مَجْلِسِهِ ثُمَّ إِنَّهُ خَرَجَ فِي التَّرْسِيمِ وَخَلَعَ زَوْجَتَهُ بِطَلْقَةٍ عَلَى عَوَضٍ مَقْلُومٍ فَهَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ إِكْرَاهًا، وَلَا يَحْنِثُ أَمْ يَقَعُ عَلَيْهِ بِصَرِيحِ الْخُلْعِ طَلْقَةً بَاطِنَةً وَمَا هُوَ الْأَجُودُ هَلِ الْأَفْضَلُ دِينًا أَوْ التَّسِيبُ أَوْ الْأَكْرَمُ الْجَوَابُ الْأَحْوَالُ الثَّلَاثَةُ تَارَةً يُعْرِفُ النَّاسُ أَنَّ الْحَالِفَ أَجُودُ أَيْ أَذِينُ مِنَ الْآخَرِ فَلَا حِنْثَ وَتَارَةً يُعْرِفُونَ أَنَّ الْآخَرَ أَذِينُ مِنْهُ فَيَحْنِثُ وَتَارَةً لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ لِكُونِهِمَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الدِّينِ أَوْ التَّسِيبِ لَا، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا أَمِيرٌ فَلَا حِنْثَ لِلشُّكِّ وَمَسْأَلَةُ الشَّاشِ يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدِي وَلِي فِي ذَلِكَ مُؤَلَّفٌ وَمَسْأَلَةُ الْمُخَالِجِ يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَهْلُ قَوْلِهِ لَا يَخْفَى مَا فِي جَوَابِهِ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي هَذَا الْحَاصِلِ فَإِنَّ الْمَوَافِقَ لِعَدَمِ الْحِنْثِ بِالْحَلْفِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ عَدَمُ الْحِنْثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى إِذَا ظَنَّ الْحَالِفُ أَنَّهُ أَجُودُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْوَاقِعِ، وَكَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ

بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليق عليه حيثُ كما يقع الطلاقُ المُعلَّقُ بوجودِ صفةٍ وقولِ
الاستنوي وغيره بعدم الوقوع في قضيه إن الأمر كذلك في نفس الأمر أخذًا من كلاهما أي
في بعض الصور يُحملُ على ما إذا قصد ذلك لا بالحيثية التي ذكرتها بأن قصد أنه في الواقع
كذلك بحسب اعتقاده إذ مع تلك الحيثية لا وجه لعدم الوقوع إذا بان أن ما في نفس الأمر
خلاف ما علّق عليه وعلى هذه الحالة يصح حملُ كلام الشيخين في مواضع كقولهما لو
خلف أن هذا الذّهب هو الذي أخذه من فلان فشهد غداً إن أنه ليس هو حيثُ، وإن كانت
شهادة نفي؛ لأنه محصور. وحملُ الاستنوي له على المتعمّد وتبعه غيره مراده به القاصد لما
ذكر به بدليل قوله نفيه، وإنما قيّدناه بذلك ليخرج الجاهل فلا يحثُّ؛ لأن من خلف على
شيء يعتقد إياه، وهو غيره يكون جاهلاً والجاهل لا يحثُّ كما ذكره في الإيمان فتقطن له
واستحصزه فإنه كثير الوقوع في الفتاوى، وقد ذهبا عنه في مسائل، وإن تقطنا له في مسائل
أخرى اه فقله يعتقد إياه يُفهّم ما قدمته أن من قصد التعليق على ما في نفس الأمر يحثُّ

الشارح في الفرقي بين مسألة أصح المذاهب ومسألة الفاتحة. ة قوله: (بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ الخ) يتقّى
التطرّف فيما إذا أراد أن الأمر كذلك بحسب الواقع وأطلق بأن لم يقصد ما يقصد بالتعليق عليه، ولا أنه
كذلك بحسب اعتقاده اه أقول هذا على فرض تصوّره داخل في قول الشارح المارّ، وإن لم يقصد شيئاً
الخ. ة قوله: (حيثُ) وفقاً للمعنى. ة قوله: (ذلك) أي: إن الأمر كذلك في نفس الأمر وقوله لا بالحيثية
الخ، وقوله الآتي مع تلك الحيثية إشارة إلى قوله بأن يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كزديّ.
ة قوله: (بأن قصد أنه الخ) تصوّر للتفي لا للمنفى بالميم. ة قوله: (خلق) لعله مُحَرَّفٌ عَنْ خَلَفَ.
ة قوله: (وعلى هذه الحالة) أي: على قصد ذلك بالحيثية المذكورة. ة قوله: (وحملُ الاستنوي) مُبتدأ
خبره قوله مراده الخ. ة قوله: (له) أي: يقول الشيخين لو خلف أن هذا الذّهب الخ قال الكزديّ أي
للجث اه. ة قوله: (على المتعمّد) أي: على ما إذا كان الحالف متعمّداً. ة قوله: (مراده به) أي:
بالمُتعمّد، وقوله: لما ذكرته أراد به بأن يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كزديّ. ة قوله: (بدليل قوله)
أي: الاستنوي. ة قوله: (وإنما قيّدناه الخ) مقولُ الاستنوي. ة قوله: (بذلك) أي: بالمُتعمّد.
ة قوله: (فتقطن له الخ) أي: قيّد التعمّد، وكذا ضميرُ قوله عنه وقوله له الآيتين. ة قوله: (فإنه الخ) أي:
قولهما بالجث.

في نفس الأمر) هذا مُقابلُ قوله السابق فإن قصد بحليفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده الخ، وقد
جملَ هذه المُقابلات أقساماً لقوله والحاصل الخ الذي منه ثم بيّن الخ فيكون قوله حيثُ مُقيّداً بالتيين،
وقد جملَ من أمثلة ذلك مسائلُ السّني والمُعزّلي والرافضيّ الآتية مع أن تبيّن ما في نفس الأمر غيرُ
ممكن فيها وكان مراده بالتيين ما يشتملُ ظهورُ الدليل وقوّته فليُتأمل. ة قوله: (حيثُ، وإن كانت شهادة
على نفي؛ لأنه مخصور) قال في المهمات إذا قبلنا الشهادة على التفي المخصور، وهو الحقّ فما قرّعه

كما تقرر وكقولهما لو خَلَفَ لا يَقْعُلُ كذا فَشَهِدَ عَدْلَانِ أَي أَخْبَرَاهُ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ وَصَدَّقَهُمَا لَزِمَهُ
 الْأَخْذُ بقولهما وبِحمله على ذلك أَيْضًا سَقَطَ قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ الْحَقُّ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي
 عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَقْعُ طَلَاقُ النَّاسِي أَوْ إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ وَأَخْبَرَهُ مَنْ صَدَّقَهُ فَمِيقَاسُ
 نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ فِي نَحْوِ الشُّفْعَةِ وَرَمَضَانَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْأَخْذُ بقوله ولو فَمِيقَاسُ هَذَيْنِ أَيْضًا أَنَّهُ
 لَا يَحْتَاجُ فِي إِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ إِلَى تَصَدِيقٍ فَلْيَحْتَمَلْ وَصَدَّقَهُمَا السَّابِقُ عَلَى مَا إِذَا عَارَضَهُمَا قَرِينَةٌ
 قَوِيَّةٌ تُكَذِّبُهُمَا وكقولهما لو قَالَ الشَّيْءُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ أَبُو
 بَكْرٍ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ وَعَكْسُ الْمُعْتَزَلِيِّ أَوْ الرَّافِضِيِّ حَيْثَا، وَكَذَا لو خَلَفَ
 شَافِعِيٌّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْقُطْ فَرْضُهُ وَعَكْسُهُ الْحَنْفِيُّ فَيَحْتَسُّ. وَالْخِلَافُ
 فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ طَوِيلٌ وَالْمَعْتَمَدُ مِنْهُ مَا قَرَّرْتَهُ وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ ...

• قَوْلُهُ: (لَا يَقْعُلُ كَذَا) أَي: مَا فَعَلَهُ أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْأَخْذُ الْخ) يَغْنِي حَيْثُ.

• قَوْلُهُ: (وَيَحْتَمِلُهُ) أَي: قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ لو خَلَفَ لا يَقْعُلُ كذا الْخ عَلَى ذَلِكَ الْخ كَانَ مُرَادَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ
 مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَضَاهُ مُجَرَّدَ التَّغْلِيْقِ لَا الْحَثَّ وَالْمَنْعَ، وَقَدْ يَتَّبِعُ هَذَا الْحَمْلُ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ
 بِلَفْظِ الْحَلْفِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ تَمَحُّضِ التَّغْلِيْقِ لَا يَمِينُ أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى قَضْدِ أَنَّ
 الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ كَرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ) أَي: قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ.

• قَوْلُهُ: (هَذَا إِنَّمَا الْخ) مَقُولُ الْإِسْنَوِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَإِذَا حَمَلْنَاهُ) أَي: قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ لو خَلَفَ لا يَقْعُلُ كذا
 الْخ عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَي قَضْدِ التَّغْلِيْقِ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمِيقَاسُ هَذَيْنِ)
 أَي: الشُّفْعَةِ وَرَمَضَانَ. • قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَي: أَيْضًا فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ. • قَوْلُهُ: (حَيْثَا) أَي: الْمُعْتَزَلِيُّ
 وَالرَّافِضِيُّ أَي دُونَ الشَّيْءِ أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَسُّ) أَي: الْحَنْفِيُّ دُونَ الشَّافِعِيِّ.

عَلَيْهِ مِنَ الْجَنَاحِ غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى قَاعِدَتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا خَلَفَ مُعْتَقِدًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ هُوَ إِيَّاهُ يَكُونُ جَاهِلًا
 وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَحْتَسُّ الْخ وَتَقُلُّ السَّيِّدُ أَنَّ الْأَنْزَعِيَّ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ ثُمَّ قَالَ إِنَّ كَانَ
 الْفَرْضُ أَنَّهُ ادَّعَى الْغُلَطَّ، وَلَمْ يُكَذِّبِ الشَّاهِدَيْنِ فَالْإِغْتِرَاضُ مُتَوَجِّهٌ، وَإِنْ كَانَ مُصِيرًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ
 فَالْإِغْتِرَاضُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الْمُتَّجِهِ خِلَافَهُ فَتَأَمَّلْهُ قَالَ السَّيِّدُ قُلْتُ: وَشَهِدْتُ لَهُ مَا فِي
 شَرْحِ التَّلْخِيصِ لِلْقَفَالِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَحْجِ هَذَا الْعَامَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ كَانَ بِالْكَوْفَةِ يَوْمَ
 الْأَضْحَى وَقَالَ هُوَ قَدْ حَجَّجْتَ أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّ امْرَأَتَهُ تَطْلُقُ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ أَوْ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا عَدَلَ عَنْ
 دَعْوَى النِّسَانِ إِلَى دَعْوَى الْإِنْيَانِ بِالْفِعْلِ وَشَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ بِمَا يَقْتَضِي تَكْذِيبَهُ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِمُقْتَضَاهَا
 فَمِيقَاسُهُ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوَانِيِّ أَي مَسْأَلَةِ الْمَذْهَبِ الْمَذْكُورَةِ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى الْبَيِّنَةِ حَيْثُ أَصَرَ عَلَى
 تَكْذِيبِهَا، وَلَمْ يَدْعُ الْغُلَطَّ، وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا أَوْ كَلَامُ السَّيِّدِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَذْهَبِ
 الْمَذْكُورَةِ اعْتَمَدَ ظَنُّهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجِّ.

من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاقاً أنها أجنبية؛ لأنه هنا لما ربطه بظنه كان متعلقاً له على ما تجهل وجوده، وقد تقرر أن من فعل المحلوف عليه جاهلاً بكونه المتعلق به لم يحث؛ لأنه لم يوقعه في محله أصلاً، وأما ثم فأوقعه في محله وقرنه بظن كونها أجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما نجزه وأوقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرر في إن لم أكن فعلت وما بعده أنه لو غيرت هيئة زوجته فقبل له هذه زوجتك فأنكر ثم قال إن كانت زوجتي فهي طالق طائناً أنها غيرها لم تطلق؛ لأن هذا ليس تعليقاً محضاً وإنما هو تحقيق خبر، وهو يناط بما في الظن كما مرّ ومما يصرّح به قول التوسيط لو قال إن لم يكن فلان سرق مالي فامرأتي طالق، وهو لا يعرف أنه سرقه لم تطلق اهـ ومراذه أنه ظن ذلك ولو علّق بفعله، وإن نسي أو أكره أو قال لا أقبله عابداً، ولا غير عابداً حيث مطلقاً اتفاقاً والحق به ما لو قال لا أقبل بطريق من الطريق أو بأنه لا ينسى فنسي لم يحث؛ لأنه لم ينس بل نسي كما في الحديث.

(نسية مهم) محل قبول دعوى نحو النسيان ما لم يسبق منه إنكار أصل الحليف أو الفعل أما إذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسياناً أو نحوه لم يقبل كما بحثه الأذعري وتبعوه وأثبت به مزاراً للثناقض في دعواه فالفيت وحكم لقضية ما شهدوا به، وإن ثبت الإكراه ببينة

- قوله: (من عدم الخ) بيان لما، وقوله: من خاطب الخ مفعول فارق. • قوله: (لأنه الخ) الأولى بأنه.
- قوله: (هنا) أي: فيما إذا قصد بحليفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده. • قوله: (بظنه) أي: أو اعتقاده. • قوله: (وأما ثم) أي: في مسألة ظنها أجنبية. • قوله: (من هنا) أي: الفرع المذكور.
- قوله: (وإنما هو تحقيق خبر) ينبغي أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تضرجه بالإنكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غيرها بعد قول ذلك له؛ لأن ظنه ذلك يستلزم الإنكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل اهـ سم. • قوله: (ومما يصرّح به) أي: بعدم الطلاق في مسألة تغيير الهيئة. • قوله: (أنه ظن الخ) قد يقال مقتضى قوله السابق، وفيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه اهـ أن كلام الأذعري هنا على ظاهره غير محتاج إلى تأويله بما ذكره فليتأمل اهـ سيد حمز.
- قوله: (ذلك) أي: إن فلان سرق. • قوله: (ولو هلّق) إلى قوله: (أو بأنه لا ينسى) في النهاية.
- قوله: (أو قال) إلى قوله: (اتفاقاً) في المغني. • قوله: (مطلقاً) أي: سواء قلّه عابداً أو مختاراً أو ناسياً أو مكرهاً. • قوله: (بل نسي) ببناء المفعول من باب التفعيل. • قوله: (به) أي: بالحليف أو الفعل.
- قوله: (أو نحوه) أي: من الإكراه أو الجهل. • قوله: (فالفيت) أي: دعواه نحو النسيان.

• قوله: (وإنما هو تحقيق خبر) ينبغي أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تضرجه بالإنكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غيرها بعد قول ذلك له؛ لأن ظنه ذلك يستلزم الإنكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل.

فيما يظهر؛ لأنه مُكذَّب لها بما قاله أو لا بخلاف ما إذا أقرو بذلك فَيُقبلُ دعواه لنحو التَّسْيَانِ لِمَدَمِ التَّنَاقُضِ وَمَوْ أَنَّ الإِكْرَاهَ لَا يَبْهِي إِلَّا بَيِّنَةٌ مُفْصِلَةٌ (أو) عَلَقَ (بفعل غيره) من زوجة أو غيرها (ممن يُبالي بتعليقه) بأن تقضي العادة والمروءة بأنه لا يُخالِفُهُ وَيَبْرُ بِمِثْنِهِ لنحو حياءٍ أو صداقة أو حُسْنِ خُلُقٍ قال في التوشيح فلو نزل به عَظِيمُ قُوَّةٍ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَرْحَلَ حَتَّى يُضَيِّقَهُ فهو مِثَالُ لِمَا دُكِّرَ (وعلم) ذلك الغيرُ (به) أي بتعليقه يعني وقَصَدَ إعلامه به ويُعَبَّرُ عنه بقَصْدٍ مَنِّعِهِ من الفعل فَمُرَادُ المَتْنِ يَعْلَمُ ذَلِكَ العِلْمَ والمَقْصُودَ منه، وهو الامتناعُ من الفعل المقصود من التعليق ويُقبلُ قوله لم أعلم، وإن تَحَقَّقَ علمه لكن طَالَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ قُرْبَ نِسْيَانِهِ لِذَلِكَ كَمَا أَتَى بِهِ بَعْضُهُمْ (فكذلك) لَا يَحْتَسِبُ بِفِعْلِهِ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ الْمُعْلَقِ بِهِ

- قوله: (بذلك) أي: الحليف أو الفاعل. • قوله: (ومر) أي: في بحث الإكراه.
- قوله: (سني): (أو بفعل غيره ممن يُبالي بتعليقه إلخ) ظاهر إطلاقه سواء كان التعليق بصيغة المخصوص كإِنْ فَكَيْتَ قَيْدَ فُلَانٍ أَوْ المَعْمُوم كَمَنْ فَكَّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي قَيْدَ فُلَانٍ وَيَقِي مَا لَوْ كَانَ بصيغة شاملة للمُبالي وغيره فَهَلْ هُوَ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ غَيْرِ المُبَالِي نَظَرًا لِنُعْدِ قَصْدَ مَنِّعِ الكُلِّ أَوْ هُوَ فِي قُوَّةِ التَّعْلِيْقَيْنِ التَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ المُبَالِي وَالتَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ غَيْرِ المُبَالِي فَيُعْطَى كُلُّ حُكْمِهِ اخْتِذَا مِنْ نَظَائِرِهِ فَلْيُرَاجَعْ وَتَبَلَّ الْقَلْبَ إِلَى الثَّانِي، وَقَدْ يَشْمَلُهُ إِطْلَاقُهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- قوله: (ويُفعل غيره) أي: وقد قَصَدَ بذلك مَنِّعَهُ أَوْ حَتَّى أَهْ مُنْفِي. • قوله: (من زوجة) إلى قوله: (ومنه أن يُعلَق) في النهاية إلا قوله: (فمراد المتن) إلى المتن.
- قوله: (سني): (ممن يُبالي بتعليقه وعلِمَ فكذلك إلخ) وحُكْمُ المِثْنِ فيما دَكَرَ كالطَّلَاقِ، وَلَا تُنَحَلُ بِفِعْلِ الجَاهِلِ وَالتَّاسِي وَالمُكْرَهَ نِهَآةً وَمُنْفِي. • قوله: (فهو) أي عَظِيمُ القُرْبَى. • قوله: (لما دُكِّرَ) وهو قوله بأن تقضي العادة إلخ اه كُرْدِي. • قوله: (يعني وقَصَدَ إعلامه) ظاهره زيادة على عِلْمِ المخلوف عليه بِذَلِيلٍ مَا يَأْتِي آتِمًا، وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ النِّهَآةِ فِي شَرْحِ، وَالْأَقْبَحُ قَطْعًا وَجَوْرًا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِهِ تَأْوِيلُ العِلْمِ فِي المَتْنِ بِأَنَّ المُرَادَ بِهِ غَايَتُهُ فَقَطْ، وَهُوَ قَصْدُ الحَالِفِ إِعْلَامَ المَخْلُوفِ عَلَيْهِ سَوَاءَ عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِيلٍ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي المَفْهُومِ عِبَارَةُ المُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ أَوْ بِفِعْلِ مَنْ يُبَالِي بِتَّعْلِيْقِهِ وَقَصْدَ المُعْلَقِ إِعْلَامَهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ المُبَالِي بِالتَّعْلِيْقِ اه. • قوله: (ويُعَبَّرُ عنه) أي: عَنْ قَصْدِ إِعْلَامِهِ بِقَصْدٍ مَنِّعِهِ إلخ أي أَوْ حَتَّى عَلَيْهِ.
- قوله: (العِلْمُ والمَقْصُودُ منه) خَبَرُ فَمُرَادِ المَتْنِ إلخ. • قوله: (وهو) أي: المَقْصُودُ مِنَ العِلْمِ.
- قوله: (الامتناع إلخ) الظاهر قَصْدُ مَنِّعِهِ فَتَأَمَّلْ اه سَيَذْكُرُ عَمَرَ أَقُولُ قَوْلُهُ: وَهُوَ الرَّاجِعُ لِلْمَقْصُودِ يُغْنِي عَنْ اغْتِيَارِ القَصْدِ فِي التَّعْرِيفِ. • قوله: (المقصود) أي: الامتناع. • قوله: (ويُقبلُ قوله) أي: الغير بلا
- قوله: (سني): (أو عَلَقَ بِفعل غيره) قال في الرُّوضِ أَوْ بِدُخُولِ أَي أَوْ عَلَقَ بِدُخُولِ بَهِيمَةٍ وَنَحْوِهَا أَي كَطِفْلٍ قَدْ خَلَّتْ لَا مُكْرَهَةَ طَلَّقَتْ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَتْ مُكْرَهَةً لَا تَطْلُقُ اه ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ إِشْكَالًا وَجَوَابًا فَرَاجِعُهُ وَسَيَعْرِضُ الشَّارِحُ لِلْمَسْأَلَةِ قَرِيبًا.
- قوله: (سني): (وعلِمَ به) عِبَارَةُ شَرْحِ المُنْهَجِ وَقَصْدَ إِعْلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ اه مُلْخَصًا.

أو مكرها عليه. ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به، وإن كان هو المدعى كما اقتضاه إطلاقهم وليس من تفويت البر بالاختيار كما هو ظاهر؛ لأن الحكم ليس إليه ويُقاس بذلك نظائره أو جاهلاً بالتعليق أو المُعْلَق به ويظهر أن معرفة كونه ممن يُبالي به يتوقف على بينة، ولا يُكتفى فيه بقول الزوج إلا إن كان فيه ما يضره على ما يأتي، ولا المُعْلَق بفعله لسهولة عليه من غيره كالإكراه بخلاف دعواه التسيان أو الجهل ..

يمين. هـ. فود: (أو مكرها الخ) أي: من غير الحالف اهـ بخبري عن الشوري عبارة سم بعد كلام عن شرح الزويز وعلى هذا فمحل عدم الجنب إذا كان المُعْلَق بفعله مكرها إذا لم يكن الحالف هو المكرة له اهـ وأقره ع ش. هـ. فود: (ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بما يوافق ذلك أولاً ثم أفتى بما يخالفه وقال، وقد تقدم متي إفتاء بخلاف ذلك فاحذره سم على حجة اهـ ع ش.

هـ. فود: (عليه) أي: الأب أو عليها أي الزوجة. هـ. فود: (وإن كان هو المدعى الخ) فيه نظر؛ لأن الدغوى سبب ظاهر عادة في الحكم والتسبب إليه تفويت للبر بالاختيار اهـ سم أي كما مر عن الشهاب الرملي. هـ. فود: (أو جاهلاً الخ) عطف على ناسيا، ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصاً تشاجر مع أم زوجته وبنتها في منزلهما فحلف بالطلاق أنها لا تأتي إليه في هذه السنة، ولم تشفر الزوجة باليمين ثم أتت إلى منزل زوجها هل تطلق الزوجة أم لا، وهو عدم الجنب وعدم انحلال اليمين فمتى عادت إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالحلف وقع عليه الطلاق اهـ ع ش. هـ. فود: (على ما يأتي) أي: أيضاً عن الماوردى. هـ. فود: (بخلاف دعواه) أي: المُعْلَق بفعله.

هـ. فود: (ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته من بيت أبيها) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فإنه سئل عن علق أنه متى نقل زوجته من سكن أبيها بغير رضاها ورضا أبوينها وأبترانه من قسط من أقساط صداقها عليه كانت طالقة طلقة تملك بها نفسها فهل له حيلة في نقلها، ولا يقع الطلاق فأجاب بقوله يحكم عليها الحاكم بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اهـ وظاهره أنه يتخلص بذلك، وإن تسبب في ذلك بالرفع إلى الحاكم والدغوى، وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الإيمان ما نصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة فجاء رئيس السفينة واستأجره للعمل فيها إجارة عين ثم ذهب إلى القاضي وأرسل خلفه وأدعى عليه أنه استأجره ليسافر معه إلى مصر وأنه استأجره إجارة عين للعمل في سفينة، وهو مُتَّعٍ من السفر معه فالزمه الحاكم بالسفر معه وحكم عليه بالسفر في السفينة لتوفية ما استأجره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث لتفويته البر باختياره، ولا يكون إلزام الحاكم للسفر معه مانعاً من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الإكراه في شيء كما لو حلف لا يبيت عند زوجته فاستأجرته للإناس به وحكم عليه الحاكم بالمبيت عندها فإنه يُعْتَبَرُ لما ذكر، وقد تقدم متي إفتاء بخلاف ذلك فاحذره اهـ. هـ. فود: (وإن كان هو المدعى الخ) فيه نظر؛ لأن الدغوى سبب ظاهر عادة في الحكم والتسبب إليه تفويت للبر بالاختيار، وفي الزويز بعد ذلك لو قال

فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج كما لو فوض إليها الطلاق بكناية فأتت بها وقالت لم أنو وكذبها لا تطلق كما اقتضاه كلام الشيخين وتابعيهما وقال المازدي تطلق باعترافه، وهو وجية، وإن رد بأن شرط الإقرار أن يكون بما يُمكن المؤثر أن يعلم به وعلمه بالنية أو بالتذكر والتعبد مُتمم فلم يقتض تكميله وقوع الطلاق عليه وغاية ما فيه أنا شاكون في الوقوع والشك فيه لا أثر له وظاهر أن محل الخلاف في مجرّد تكذيبه لها أما لو ادّعت عليه بنفقتها مثلاً فقال لا تلزميني؛ لأنك نويت فلا بُد من خليفها فإن نكلت فحلفت طلقاً اتفاقاً؛ لأن نكولها قرينة مسوغة لخليفه فكان كإقرارها ويجري هذا كما هو ظاهر فيما لو علّق بكل ما لا يعلم إلا منها كمنحيتها له وادّعاها فأنكرت. ومن دعوى الجهل بالمحلوف عليه أن تُرصد الخروج لمحلّ مُعين فيحلف أنها لا تخرج فتخرج ثم تدعي أنه لم يحلف إلا على الخروج لذلك المحلّ وأنها لم تخرج إليه فلا حنث لقيام القرينة على صديقها في اعتقادها المذكور وهو مُستلزم لجهلها بالمحلوف عليه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضاً قال الجلال البلقيني ولو صدقه الزوج في دعوى النسيان وكذبه حلف الزوج لا المُعلّق بفعله ويؤيده قول والده،

• قوله: (فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يحنث مع تكذيبه، وإن كان مُتضمناً لإعتراف بالحنث، وقد يتّجه خلافه ويُفرّق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة وجدّ هنا والأصل عدم المانع كالنسيان فهو كما لو علّق بخروجها بغير إذنه فخرّجت وادّعى الإذن، وهي عدمه فإن القول قولها لوجود أصل الصفة باتفاقهما ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فإن لفظ الكناية بمجرّده لا يؤثّر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثّر م ر اه سم أقول ويؤيده قول الشارح الآتي، وهو وجية، وإن ردّ الخ. • قوله: (وهو وجية) لعله من حيث الدليل لا من حيث الحكم أخذاً بما مرّ وما يأتي. • قوله: (وعلمه بالنية) أي: كما في مسألة الكناية. وقوله: أو بالتذكر الخ أي كما في مسألة النسيان أو الجهل. • قوله: (وهو) أي: اعتقادها المذكور. • قوله: (أيضاً) كمسألة الكناية وما قبلها. • قوله: (ولو صدقه) أي: المُعلّق بفعله. • قوله: (حلف) أي: الزوج.

إن خرّجت بغير إذني فأخرجها فهل يكون إذناً لها وجهان القياس المنع اه ما ذكر عن الرّوض هنا ذكره أيضاً آخر الباب لكن لم يذكر قوله ولعل وجهه الخ وكتب على قوله فتطلق هذا ظاهر إن كان تغليظاً مخضاً اه وقد حذف ما ذكره هناك استغناء بما هنا قال في شرحه فتطلق لعل محلّه إذا لم يكن إخراجاً إليها بنحو قوله أخرجني، وإلا فتلق؛ لأن هذا إذن منه اه ولعل وجهه أنه قوت البر باختياره وعلى هذا فمحلّ عدم الحنث إذا كان المُعلّق بفعله مكرهاً إذا لم يكن الحالف هو المكره له فليأتمل. • قوله: (فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يحنث مع تكذيبه، وإن كان مُتضمناً لإعتراف بالحنث، وقد يتّجه خلافه ويُفرّق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة وجدّ هنا والأصل عدم المانع كالنسيان فهو كما لو علّق بخروجها بغير إذنه فخرّجت وادّعى الإذن، وهي عدمه فإن القول قولها

وإن كان مخالفاً لترجيح الشيخين في الأيمان في إن خرجت بغير إذني الآتي قبيل الفصل في إن خرجت بغير إذن أبيك فخرجت فقال الزوج بإذنه وأنكر خلف الزوج لا الأب، وإن وافقته ولو ادعى التسيان ثم العلم لم يغفل بما قاله ثانياً (والا) بأن لم يبال بتعليقه كسلطان أو حجيح علق بقدميه علم أو لا قصد لإعلامه أو لا أو بالي به، ولم يعلم، وقد قصد لإعلامه لكن هذه غير مرادة؛ لأن المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كما يأتي نعم، إن أريد

• فود: (في إن خرجت بغير إذني) متعلق بترجيح الشيخين. • فود: (الآتي) صفة قول والديه اه سيّد عمر. • فود: (في إن خرجت بغير إذن أبيك الخ) متعلق بقول والديه وقال الكزدي هو مقول لقول الوالد اه. • فود: (وأنكر) قال المحقق الظاهر أنكرت اه وهذا لا يلائم الغاية، وهي قوله، وإن وافقته ولعل الغاية وقعت في نسخة المحقق بلقط، وإن وافقه اه سيّد عمر، وقوله: وإن وافقه حقه، وإن وافقها ثم يظهر أن مراد المحقق استظهار تأنيث الفعل هنا وتذكيره في الغاية واحتج بالثبوت على الأول عن التثنية على الثاني. • فود: (خلف الزوج الخ) مقول الوالد. • فود: (ولو ادعى) أي: المبالي المعلق بفعله التسيان أي مثلاً. • فود: (بأن لم يبال الخ) عبارة النهائية بأن لم يقصد الحالف حقه أو منعه أو لم يكن يبال بتعليقه كالسلطان والحجيح أو كان يبال، ولم يعلم وتمكن من إعلامه، ولم يغلمه كما سجله كلامهم فبقع قطعاً اه قال الرشدي قوله، ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيت أن الوقوع في هذه أيضاً مقطوع به، وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والأصح منه عدم الوقوع بل قال حنج إنه المنقول المعتمد وإن هذه الصورة غير مرادة للمصنف اه وقال ع ش قوله وتمكن من إعلامه الخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصاً قال لزوجته إن لم تبسي لي بسيسة في هذه الليلة فأتيت طالق ثلاثاً ومضت الليلة، ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه في محله، وهو وقوع الطلاق الثلاث؛ لانه بتقدير عدم علمها هو متمكن من إعلامها فحيث لم يغلمها مع ذلك حيلت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فهي طالق، وقد تحقق ذلك اه.

• فود: (كسلطان) محله ما لم يكن صديقاً أو نحوه للحالف، وإلا فلا يقع اه بجيرمي عن الماوردی. • فود: (لكن هذه) إلى قوله: (كما يأتي) في المعنى. • فود: (هذه) أي: صورة ما إذا قصد إعلام المبالي، ولم يغلم. • فود: (لأن المنقول الخ) عبارة شرح المنهج وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلامه به وعلم به المبالي من زيادتي، وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلامه به، ولم يغلم، وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول اه قال البجيرمي أي فيؤول قوله وعلم به بقصد إعلامه به شيئاً اه. • فود: (المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعني الولي العراقي ويتبني في هذه الحالة أنه إذا تمكن من إعلامه، ولم يغلمه بحث بكل حال اه شرح البهجة الصغير للشيخ زكريا اه سيّد عمر، وقوله: ويتبني الخ تقدم آفاً عن النهاية مثله. • فود: (كما يأتي) أي: في أوائل السودة

لوجود أصل الصفة باتفاقهما ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فإن لفظ الكناية بمجرده لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر م ر.

بعلم غايته فقط، وهو قصدُ الإعلام لم تَرُدْ عليه هذه على أَنَّ قرينةَ قوله قطعاً تُخْرِجُهَا إِذْ مَنْ تَأَمَّلَ سياقَه علم أَنَّ فيها الخلافَ وَأَنَّ الرَّاجِحَ عَدَمُ الْجَنَثِ أَوْ بِالْيَ بِهِ، وَلَمْ يَقْصِدْ إِعْلَامَهُ لِخَطِّهِ أَوْ لِمَنْعِهِ، وَإِنْ عِلْمُ بِهِ (فَيَقَعُ قَطْعًا) وَلَوْ مَعَ نَحْوِ التَّسْيَانِ أَوْ الْإِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ الْحِلْفَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حِينَئِذٍ غَرَضُ حَثٍّ، وَلَا مَنَعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنُوطٌ بِوُجُودِ صَوْرَةِ الْفِعْلِ. نَعَمْ، لَوْ عُلِّقَ بِقُدُومِ زَيْدٍ، وَهُوَ عَاقِلٌ فَجُرْتُ ثُمَّ قَدِمَ لَمْ يَقَعْ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الطَّبْرِيِّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنَّ يُيَالِي زَيْدٌ بِهِ وَيَقْصِدُ إِعْلَامَهُ وَأَنَّ لَا، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَقَعَ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الدُّخُولِ أَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الْمَجْنُونِ كَهُوَ مِنَ الْعَاقِلِ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً أَوْ مَجْنُونَةً لَمْ يَحْتِثْ قَالُ الْقَاضِي إِلَّا إِنْ عُلِّقَ بِذَلِكَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ، وَهَذَا

الآتِيَةِ. □ فَوَدَّ: (يَعْلَمُ) أَي: الَّذِي فِي الْمَتَنِ. □ فَوَدَّ: (هَائِثُهُ، وَهُوَ الْخ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي يَتَبَادَرُ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ لِلْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ غَايَةٌ لِقَصْدِ إِعْلَامِ الْحَالِفِ لَا الْعَكْسُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (لَمْ تَرُدْ عَلَيْهِ) أَي: الْمَتَنِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيَاقَهُ عِلْمُ الْخ) فِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ وَفَقَّةً. □ فَوَدَّ: (لِخَطِّهِ الْخ) قَيْدٌ لِلْمَنْعِيِّ. □ فَوَدَّ: (لَوْ مَعَ نَحْوِ التَّسْيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَظَاهِرُهُ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْحِلْفَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُفْنِي وَشَرْحُ الْمَنْعِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ حِينَئِذٍ مُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مَنَعَ أَوْ حَثٍّ أَهْ وَهِيَ أَحْسَنُ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَّ لَا.

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا الْخ) الْمُتَّجِهُ عِنْدِي أَنَّ التَّغْلِيْقَ سَوَاءٌ كَانَ بِالْدُّخُولِ أَوْ بِالتَّكْلِيمِ أَوْ بغيرِهِمَا إِنْ كَانَ حَلْفًا فَلَا جَنَثَ فِيهِ بِفِعْلِ الْمَجْنُونِ أَخَذًا مِمَّا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ إِنْحَاقِ الْجُنُونِ بِالتَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ إِذْ فِعْلُ النَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ لَا جَنَثَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْفًا وَقَعَ الْجَنَثُ فِيهِ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنَ الْمَجْنُونِ كَالنَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمَ وَسَيَاتِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْقَاضِي الْخ) مِنْ جُمْلَةِ مَا صَرَّحُوا بِهِ وَاعْتَمَدَهُ أَيِ قَوْلِ الْقَاضِي الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي: تَضَرِّعُهُمْ بِذَلِكَ.

□ فَوَدَّ: (لَوْ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً الْخ) وَعِبَارَةُ الرُّوضِ فَضَّلَ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ، وَهُوَ مَجْنُونٌ أَوْ سَكْرَانٌ سَكْرًا يَسْمَعُ مَعَهُ وَيَتَكَلَّمُ، وَكَذَا، وَهِيَ سَكْرَى لَا السُّكْرَ الطَّافِخَ طَلَّقْتُ لَا فِي نَوْمٍ وَإِغْمَاءٍ أَيْ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا، وَلَا فِي جُنُونِهَا، وَلَا بِهَمْسٍ، وَلَا يَدَا مِنْ حَيْثُ لَا يَسْمَعُ، وَإِنْ فَهِمَهُ بِقَرِينَةٍ أَوْ حَمَلْتَهُ رِيحَ وَسَمِعَ فَإِنْ كَلَّمْتَهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ لِكَيْتَهُ لَمْ يَسْمَعْ لِدُخُولِ أَوْ لَقَطِ لَا يُفِيدُ مَعَهُ الْإِضْغَاءَ طَلَّقْتُ أَوْ لَصَمَ لَمْ تَطْلُقْ وَالتَّغْلِيْقُ بِتَكْلِيمِهَا نَائِمًا أَوْ غَائِبًا تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ أَهْ وَقَوْلُهُ: وَلَا فِي جُنُونِهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا لَوْ كَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً نَعَمْ إِنْ عُلِّقَ بِمَا ذَكَرَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ طَلَّقْتُ بِذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي أَهْ وَالْمُتَّجِهُ عِنْدِي أَنَّ التَّغْلِيْقَ سَوَاءٌ كَانَ بِالْدُّخُولِ أَوْ بِالتَّكْلِيمِ أَوْ بغيرِهِمَا إِنْ كَانَ حَلْفًا فَلَا جَنَثَ فِيهِ بِفِعْلِ الْمَجْنُونِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ مِنْ إِنْحَاقِ الْجُنُونِ بِالتَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ إِذْ فِعْلُ النَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ لَا جَنَثَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْفًا وَقَعَ الْجَنَثُ فِيهِ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنَ الْمَجْنُونِ كَالنَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

صريح في أَنَّ الأصحاب قائلون بعدم الفرق وإنَّ كلام القاضي والطبري مقالة مخالفة لكلامهم وعليها فقد يُفرَّق بينه وبين ما قبله بأنَّ من شأن فعل مَنْ طرأ جُنُونُهُ بعد الحليف أنَّه لا يُقصد بالحليف أصلاً فلم يتناولهُ اليمينُ بخلاف فعل نحو النَّاسي، ولا يردُّ على المتن عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنونٍ علَّقَ بفعلهم فأكْرهُوا عليه؛ لأنَّ الشارعَ لما ألغى فعل هؤلاء وانضمَّ إليه الإكراه أخرجه عن أن يُنسب إليهم وبه فازق الوقوع مع الإكراه فيما ذُكر آنفاً وبما أوْلت به المتن أنَّ المراد بالعلم هو غائبه المذكورة وأنَّ سياقه يُخرج تلك الصورة اندفع استشكالُ جميع له بأنَّه يقتضي القطع بالوقوع فيها مع كونه جاهلاً فكيف يقع بفعله

• فُود: (بعدم الفرق) أي: يَبَيِّن طَرِيقَانِ الْجُنُونِ وَعَدَمِهِ اه كُرْدِي. • فُود: (وإنَّ كَانَ كَلَامُ الْقَاضِي وَالطَّبْرِيِّ مَقَالَةً الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّ قَوْلِ الْقَاضِي إِلَّا أَنْ عَلَّقَ بِذَلِكَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ اه سَم.

• فُود: (مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْمُخَالَفَةِ سَم أَقُولُ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّه لَا مُخَالَفَةَ وَأَنَّ كَلَامَ الْقَاضِي مَحْمَلُهُ أَنَّ الْمَجْنُونَةَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا الْحَالِفُ بِقَصْدِ حَتِّ أَوْ مَنَعَ فَالتَّعْلِيلُ بِفَعْلِهَا مَحْضٌ تَغْلِيْقِي قَبْلُ مَعَ الْجُنُونِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ بِقَصْدِ الْحَتِّ أَوْ الْمَنَعِ ثُمَّ طَرَأَ الْجُنُونُ أَوْ كَانَ مُقَارَنًا، وَلَمْ يَغْلَمْ بِهِ الْحَالِفُ فَلَا جُنْثَ بِفَعْلِ الْمَجْنُونِ حَيْثُ أَه سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ.

• فُود: (وعلیها) أي: مَقَالَةُ الْقَاضِي وَالطَّبْرِيِّ. • فُود: (فَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أي: مَنْ طَرَأَ جُنُونُهُ حَيْثُ لَا يَمَعُ الطَّلَاقُ بِفَعْلِهِ وَقَوْلِهِ وَيَبَيِّنُ مَا قَبْلَهُ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ النِّسْيَانِ الْخ اه كُرْدِي. • فُود: (بأنَّ مِنْ شَأْنِ الْخ) لَا يَخْفَى بَعْدُهُ. • فُود: (وَلَا يَرُدُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا أَوْلَتْ) فِي الْمَعْنَى وَالتَّهْلِيَةِ. • فُود: (وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتْنِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى تَبَيَّنَ لَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ بَهِيمَةٍ أَوْ نَحْوِهَا كَطِفْلِ قَدْ خَلَّتْ مُخْتَارَةً وَقَعَ الطَّلَاقُ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَتْ مُكْرَهَةً لَمْ يَمَعُ فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُشْكَلُ بِمَا مَرَّ مِنْ وَقْعِ الطَّلَاقِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَغْلَمْ الْمُعْلَقُ بِفَعْلِهِ التَّعْلِيلَ وَكَانَ يَمَعُ لَا يُيَالِي بِتَغْلِيْقِهِ أَوْ يَمَعُ يُيَالِي، وَلَمْ يَقْصِدِ الزَّوْجُ إِعْلَامَهُ وَدَخَلَ مُكْرَهًا أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَدْمِيَّ فَعْلُهُ مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَتَى بِهِ مُكْرَهًا وَلِهَذَا يَضْمَنُ بِهِ بِخِلَافِ فَعْلِ الْبَهِيمَةِ فَكَانَتَا حِينَ الْإِكْرَاهِ لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا اه. • فُود: (فَأَكْرَهُوا عَلَيْهِ) وَأَمَّا إِذَا فَعَّلُوا الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ بَلَا إِكْرَاهٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ كَذَا فِي شَرْحِ الزَّوْصِ اه كُرْدِي. • فُود: (وَبِهِ فَازَقَ الْوُقُوعَ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ بِخِلَافِ فَعْلٍ غَيْرِهِمْ اه أي يَمَعُ لَا يُيَالِي اه رَشِيدِي عِبَارَةُ ع ش أي غَيْرِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْجُنْثِ بِفَعْلِهِمْ بَيْنَ الْمُكْرَهَةِ وَغَيْرِهَا حَيْثُ لَمْ يُيَالُوا بِالتَّعْلِيلِ اه. • فُود: (فِيمَا ذُكِرَ آنِفًا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ عَقِبَ الْمَتْنِ وَلَوْ مَعَ النِّسْيَانِ أَوْ الْإِكْرَاهِ اه سَم. • فُود: (وَأَنَّ سِيَاقَهُ الْخ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَلَى أَنَّ قَرِينَةَ الْخ وَقَوْلِهِ اللَّاحِقِ أَوْ لِتَأْوِيلِ عِبَارَتِهِ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا مَعْنَى أَوْ. • فُود: (تلك الصورة) أي: مَا إِذَا لَمْ يَغْلَمْ الْمُبَالِي التَّعْلِيلَ، وَقَدْ قَصَدَ الْمُعْلَقُ إِعْلَامَهُ. • فُود: (بأنَّه) أي: الْمَتْنُ. • فُود: (فِيهَا) أي: تِلْكَ الصُّورَةُ مَعَ كَوْنِهِ أَيِ الْمُبَالِي

• فُود: (وَأَنَّ كَلَامَ الْقَاضِي وَالطَّبْرِيِّ مَقَالَةً) هَذَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّ قَوْلِ الْقَاضِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَّقَ بِذَلِكَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ. • فُود: (مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْمُخَالَفَةِ. • فُود: (لأنَّ الشارعَ لما ألغى) مَا الْمُرَادُ بِالْغَايَةِ. • فُود: (فِيمَا ذُكِرَ آنِفًا) أي: قَوْلُهُ عَقِبَ الْمَتْنِ وَلَوْ مَعَ النِّسْيَانِ أَوْ الْإِكْرَاهِ.

قطعا دون الناسي أو المكروه أو الجاهل بالمحلوف عليه مع أنه أولى بالغدير منه لسبق عليه على أن الإسنادي نقل عن الجمهور أن فيه القولين أظهرهما لا جئت ولقوة الإشكال حمل الشبكي المتن على ما عدا هذه. واستدل بعبارة الروضة وتبعه غيره فقال ويستثنى من المنهاج ما إذا قصد إعلام المبالي، ولم يُعلم فلا يحنت كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أي ونقله الزركشي عن الجمهور ولوضوح هذا الاستثناء من سياقه أو لتأويل عبارته أطال المحققون في رد الاعتراض عليه كالبلقيني ووليه الجلال وأبي رزعة لكنه فصل فيه تفصيلا في فتاويه في بعضه نظرا، وأما حمل المتن ليوافق الاعتراض على أن المراد، وإلا يحصل علم، ولا مبالاة فالحق بالوقوف مرتب على انتفايها معا دون أحدهما فمزدود بقطعهم به فيما إذا لم يُبال به وعلم ولو أطلق فلم يقصد خطأ، ولا منعا، ولا تعليقا محضا بل أخرجه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وجرى عليه جمع، وإن رده تلميذه ابن رزين بأن الأصحاب أطلقوا فيها القولين ومختار كثيرين منهم الزاعمي عدم الوقوع ووجهه بأن الغالب ممن يحلف على فعل مستقبل من مبال أنه يقصد خطئه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان إلا أن يضره بقصد وجود صورة الفعل. وكان الفرق بين هذا وما مر عنه في فعل نفسه أنه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق

جاهلا أي التعليق. فود: (دون الناسي إلخ) أي: يقع فيها على الأظهر لا قطعا. فود: (بالمحلوف إلخ) تنازع فيه الناسي والمكروه والجاهل. فود: (مع أنه) أي: المبالي الجاهل بالتعليق. فود: (منه)، وقوله: (علمة) أي: الناسي أو المكروه أو الجاهل إلخ. فود: (أن فيه) أي: فعل المبالي الجاهل بالتعليق. فود: (فقال) أي: الشبكي. فود: (ولم يعلم) بفتح الياء. فود: (ولوضوح إلخ) في دعوى الوضوح ما لا يخفى. فود: (عليه) أي: المنهاج. فود: (لكنه) أي: أبا رزعة فصل فيه أي في الرد. فود: (ليوافق الاعتراض) أي: ليرد عليه الاعتراض يعني بسبب هذا الحمل يرد الاعتراض قاله الكزدي أقول بل المراد ليسلم ورود الاعتراض وعدم اندفاعه بغير حمل قول المصنف، وإلا إلخ على عموم السلب. فود: (فالقطف) تفريع على المراد المذكور. فود: (فمزدود إلخ) جواب أما. فود: (به) أي: الوقوع. فود: (ولو أطلق إلخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد خطأ، ولا منعا راجع لما قبل قوله: وإلا إلخ، وقوله: ولا تعليقا إلخ راجع لقوله: وإلا إلخ. فود: (بل أخرجه مخرج اليمين) لعل المراد لمجرد التأكيد. فود: (وَجَرَى عليه) أي: على الوقوع. فود: (وإن رده تلميذه إلخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع م ر ا ه سم. فود: (أطلقوا فيها) أي: في صورة الإطلاق. فود: (ووجهه) أي: وجه ابن رزين عدم الوقوع. فود: (فلم يقع مع نحو النسيان إلخ) أي: فحمل المطلق على الغالب، ولم يقع إلخ. فود: (بين هذا) أي: الإطلاق في التعليق بفعل الغير. فود: (وما مر عنه) أي: عن ابن رزين ا ه سم. فود: (في فعل نفسه) أي: في إطلاق التعليق عليه.

فود: (وإن رده إلخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع م ر ا ه سم. فود: (وما مر عنه) أي: عن ابن رزين.

فيها خارج مخارج اليمين المجردة فائز مطلقاً إلا إن تحقق قصده ليحس نفسه أو منعها بخلاف فعل الغير فإن الغالب فيه ما مر فلم يؤثر التعليق إلا مع تحقق صروفه عن ذلك بأن يقصد به مجرد صورة الفعل، وفيه ما فيه وإذا لم يقع بفعل نحو الناسي لا تنحل به اليمين كما قاله في موضعين واعتمده البلقيني وغيره، وإن اقتضى كلاهما في ثالث الانحلال واعتمده الإسنوي وعلى الأول يفرق بين هذا وانحلالها في شك متعلق القضاء بالهلال فيه فأخر فبان أنه الليلة الماضية بتعذر الحث في هذه بعد فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مسائلنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما أكره عليه أن من خلف لا يكلم غيره فأجيزه القاضي على كلامه فكلّمه لم يحس بما يزول به الهجر المحرم، وهو مرة في كل ثلاثة أيام؛ لأن هذه هي المكروه عليها بخلاف الزائد عليها في الثلاث فإن الإكراه لا يتناول لما تقرّر أن القصد بالإكراه هنا إنما هو إزالة الهجر المحرم لا غير ومر في مبحث الإكراه ما له تعلق بهذا قال بعض شراح البخاري، وإنما يحرم هجر أكثر من الثلاث إن واجهه، ولم يكلمه حتى بالسلام أما لو لم يواجهه فلا حرمة، وإن مكث سنين، وهو ظاهر. ولا تنحل أيضاً في نحو إن خرجت لإيسة الحرير

• قوله: (فيها) أي: في صورة التعليق على فعل نفسه. • قوله: (ما مر) أي: قصد حثه أو منعه.
• قوله: (وفيه) أي: في الفرع المذكور. • قوله: (وإذا لم يقع إلخ) أي: فيما لو علق بفعله أو بفعل من يوالي بتعليقه وقصد إعلامه به. • قوله: (وعلى الأول) أي: عدم الانحلال. • قوله: (في شك) أي: فيما لو شك. • قوله: (متعلق القضاء) بكسر اللام المشددة وقول ليحس الغير متعلق بالمضاف إليه، وقوله: بالهلال متعلق بالمضاف، وقوله: فيه أي الهلال متعلق بشك. • قوله: (فأخر) أي: القضاء.
• قوله: (فبان أنه إلخ) هذا مبني على أن الهلال إنما يطلق على الليلة الأولى فقط. • قوله: (بتعذر الحث) متعلق بفرق. • قوله: (من عدم انحلالها إلخ) أي: فيما لو علق بفعل نفسه أو الميالي وقصد إعلامه به. • قوله: (لم يحس) الأولى تأخيرته وذكره قبيلاً؛ لأن إلخ. • قوله: (وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إيجاب القاضي بل الإعتداد به إذا صرح بمرة الثلاثة الثانية وما بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها، وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به اهـ سم. • قوله: (في الثلاث) الأولى التذكير.
• قوله: (ولا تنحل) إلى قوله: (لما تقرّر) في النهاية. • قوله: (أيضاً) أي: كما في مسألة إيجاب القاضي.

• قوله: (فأجيزه القاضي على كلامه فكلّمه لم يحس بما يزول به الهجر المحرم، وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إيجاب القاضي بل الإعتداد به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها، وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به.

فخرجت لايسة غيره ثم خرجت لايسة له فيحنت؛ لأن الخروج الأولى لم يتناولها اليمين أصلاً إذ التعليق فيها ليس له إلا جهة جنب، وهي الخروج المقيّد بلئس الحرير فمتى وجد جنب وخروجها غير لايسة لا يسمى جهة برّ لما تقرر أن اليمين لم تتناولها بخلاف إن خرجت بغير إذني فخرجت بإذنه ثم بغير إذنه لا جنب؛ لأن لها جهة برّ، وهي الأولى وجهة جنب، وهي الثانية فتناولت كلا منهما وأيضاً فالأولى هي مقصود الحليف فتناولها فانحل بها، ولا كذلك في لايسة حرير فتأمله وأتى السبكي فيمن خلف ليقطع زهداً كل يوم كذا فلم يقطعه يوماً بانحلالها بحينه هذا فإذا راجعها، ولم يقطعه شيئاً لم تطلق وغيره بأنه لو خلف لا يسافر معه فسافر أي وحده ثم سافر معه حيث لعدم الانحلال أي كما في مسألة الحرير، وفي الروضة خلف لا يزود النازية أحد فأكثرت ورجعت مع المكاري لم تطلق؛ لأنه صحبها، ولم يزودها وانحلت فلو خرجت فزودها الزوج أو غيره لم يحنت إذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكراراً وتتحل أيضاً في إن رأيت الهلال وصرح بالمعانية () قوله : وقوله : إلخ لعل ذلك ثابت في نسخته اهـ. أو فسر بها وقيلناه فمضى ثلاث ليال فلم يره فيها من أول شهر يستقبله، وفي إن دخلت إن كلمت فأنت طالق بشرط تقديم الأخير فإن عكست أو وجد ما لم تطلق وانحلت اليمين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحنت؛ لأن اليمين تنقذ على المرة الأولى

• قوله : (وهي الأولى) أي : الخروج بالإذن . • قوله : (وهي الثانية) أي : الخروج بلا إذن .
• قوله : (راجعها) أي : أو جدّد نكاحها المفهوم بالأولى . • قوله : (وغيره) أي : وأتى غير السبكي .
• قوله : (فاكثرت) أي : النازية دابة اه كزدي . • قوله : (مع المكاري) أي : صاحب الدابة . • قوله : (لأنه إلخ) أي : المكاري . • قوله : (فلو خرجت) أي : ثانياً . • قوله : (أو فسر بها) أي : بالمعانية بأن قال أرذت بالرؤية المعانية لا العلم اه كزدي . • قوله : (وقيلناه) أي : وقيلنا إطلاق الهلال إلى مضي ثلاث ليال اه سيد عمر أقول والظاهر أن الضمير للتفسير بالمعانية ، وقوله : بمضي إلخ متعلق بتحل عبارة المضي وقيلنا التفسير بالمعانية ومضي ثلاثة ليال ، ولم تر فيها الهلال من أول شهر يستقبله اه .
• قوله : (يستقبله) أي : يستقبل حلقه . • قوله : (وفي إن دخلت إلخ) متعلق بقوله بشرط إلخ والجمله عطف على وتتحل إلخ . • قوله : (وفي إن دخلت فكلمت إلخ) هكذا اتفقت النسخ حتى أضل الشارح بخطه وعبارة الرّوض وشرحه فإن قال إن دخلت الدار ، وإن كلمت زيدا بتقديم أنت طالق أو تأخيرها وقع بكل صفة طلقه أو إن دخلت وكلمت شرطاً أي الوضمان أي وجودهما لوقوع طلقه فإن عطف بالفاء أو بشم كان دخلت فكلمت أو ثم كلمت اشترط ترتيبهما بأن يقدم في المثال الدخول على الكلام ، وكذا يشترط ترتيبهما في قوله إن دخلت إن كلمت لكن يشترط تقدّم الأخير ؛ لأنه شرط للأول فهو تعليق للتلقيق ، وهو يقبله كما أن التّجيز يقبله ويسمى اعتراض الشرط على الشرط فإن عكست بأن دخلت ثم كلمت أو وجد ما لم تطلق وانحلت أي اليمين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق؛ لأن اليمين تنقذ على المرة الأولى كذا نقله الأضل عن المتولي فهو كما قال الإشتوي غير مستقيم؛ لأن

هذا ما تَقْلَاهُ عن الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ واعتَرَضَهُمَا الإِسْتَوِيّ وغيرُهُ بأنَّ المحلوفَ عليه إنَّما هو دخولُ سَبَقِهِ كلامًا، ولم يُوجَدْ إلَّا بعضُهُ، وهو الكلامُ فاليمينُ باقيةٌ حتى لو دخلتْ لم يَحْثْ، وفي أنت طالقٌ قبلَ قُدومِ زَيْدٍ بِشهرٍ فَقَدِمَ قَبْلَ أَكْثَرِ من شهرٍ من أَثناءِ التعليقِ لم تَطْلُقْ وانحَلَّتْ حتى لو قَدِمَ زَيْدٌ بعدُ بأنَّ سافَرَ ثم قَدِمَ، وقد مَضَى أَكْثَرُ من شهرٍ لم تَطْلُقْ، وفي إن دَخَلْتَ أو كَلِمَتِ فَأَنْتِ طالقٌ تَطْلُقُ بأحديهما، وكذا إن قَدِمَ أَنْتِ طالقٌ على الشرطِ وانحَلَّتْ يَمِينُهُ فَيُطْلَقُ فَوْرًا، فلا يَقَعُ بالصُّفَةِ الأُخْرَى شيءٌ، وفي إن تَرَكْتَ طلاقَكَ فَأَنْتِ طالقٌ يَقَعُ إذا لم يُطْلَقْها فَوْرًا، وكذا إن سَكَتَ عنه بخلافِ إن لم أَتُركْ أو إن لم أَطْلُقْ فلا فَوْرَ فإنْ طَلَّقَ فَوْرًا انحَلَّتْ يَمِينُ التَّرِكِ فلا تَقَعُ أُخْرَى؛ لأنَّهُ لم يَتْرُكْ طلاقَها بخلافِ يَمِينِ السُّكُوتِ فَتَقَعُ أُخْرَى بِسُكُوتِهِ وانحَلَّتْ يَمِينُهُ وَفَرَّقَ ابْنُ العِمَادِ أَخْذًا من كلامِ الماوَرَدِيِّ بأنَّهُ في الأولى عُلِقَ على التَّرِكِ، ولم يُوجَدْ، وفي الثانيةِ على السُّكُوتِ، وقد وُجِدَ؛ لأنَّهُ يَصْدُقُ عليه أنْ يُقالَ سَكَتَ عن طلاقِها، وإن لم يَسْكُتْ أَوَّلًا، ولا يَصِحُّ أنْ يُقالَ تَرَكَ طلاقَها إذا لم يَتْرُكْهُ أو لا اهـ وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ ما عُلِّلَ به من الصَّدْقِ أو عَدَمِهِ إنْ أُرِيدَ به الصَّدْقُ لَفَةً فظَاهِرٌ أَنَّ اللَّفَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ أو شرعًا فكذلك أو عَرَفًا فإنْ أُرِيدَ عَرَفٌ خَاصٌّ فَلْيَبَيِّنْ أو عامٌّ ففيه ما فيه، وإنَّما أَطْلُتْ في جَمْعِ هذه المسائلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بالانجِلَالِ؛ لأنَّهُ مَبْحَثٌ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ كلامَهُم فيه غامِضٌ فَاحتِيجَ إلى جَمْعِ مُتَفَرِّقاتِ كلامِهِم فيه.

(فرغ): عُلِقَ الطَّلَاقُ بِصِفَةٍ ثُمَّ وُجِدَتْ واستَعْمَرُوا مُعَايِيرًا لِزَوَجَتِهِ ثُمَّ مَاتَ لم تَرِثْ منه كما أَقْبَى به بعضُهُم لِيُوقِعَ الطَّلَاقَ عَلَيْهَا بِظَاهِرٍ وَجُودِ الصُّفَةِ، ولا نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ نَحْوِ نِسْيَانٍ؛ لأنَّهُ مانِعٌ

المخلوفَ عليه إنَّما هو دُخُولُ سَبَقِهِ كلامًا، ولم يُوجَدْ إلَّا بعضُهُ، وهو الكلامُ فاليمينُ باقيةٌ حَتَّى لو دَخَلَتْ حَيْثُ والتَّغْلِيْقُ بأنَّ في الشَّرْطَيْنِ مِثَالًا فَغَيْرُهَا مِن أَدَوَاتِ الشَّرْطِ مِثْلُهَا انْتَهَتْ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ سَقَطَ أو تَخْرِيفٌ في قَوْلِهِ فَكَلِمَتِ وَصَوَابُهُ إِنْ كَلِمَتِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ، وقَوْلُهُ: وكذا يُشْتَرَطُ إلى قَوْلِهِ فإن عَكَسَتْ في النِّهَايَةِ والمُعْنَى مِثْلُهُ في مَبْحَثِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ. ة فَوْدُ: (هذا إلخ) أي قَوْلُهُ: (وفي إن دَخَلْتَ إلخ). ة فَوْدُ: (لم يَحْثْ) كذا في أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَصَوَابُهُ حَيْثُ كما في شَرْحِ الرُّوْضِ وَفَتْحِ الجَوَادِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ة فَوْدُ: (نَقَدَ قَبْلَ أَكْثَرِ إلخ) تَقَدَّمَ في فَصْلِ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْأَزْمِنَةِ تَوَجُّهُهُ وَتَفْصِيلُهُ رَاجِعَةٌ. ة فَوْدُ: (فيهِمَا) أي: في صَوَرَتَيْ تَأْخِيرِ الجَزَاءِ وَتَقْدِيمِهِ. ة فَوْدُ: (وكذا إلخ) أي: يَقَعُ إِنْ لم يُطْلَقْها فَوْرًا. ة فَوْدُ: (هَنَ) أي: عَنِ طَلَاقِكَ. ة فَوْدُ: (فَلَا فَوْرَ) أي: قَبِيعٌ بِالْيَاسِ بِتَحْوِ الْمَوْتِ.

ة فَوْدُ: (فَإِنْ طَلَّقَ فَوْرًا إلخ) تَفْرِيعٌ على قَوْلِهِ: وفي إن تَرَكْتَ طَلَاقَكَ إلخ وَحَاصِلُهُ أَنَّ في صَوْرَةِ يَمِينِ التَّرِكِ إذا طَلَّقَ فَوْرًا تَقَعُ وَاحِدَةٌ وَتَنْحَلُّ بِهَا اليمينُ، وفي صَوْرَةِ يَمِينِ السُّكُوتِ إذا طَلَّقَ فَوْرًا تَقَعُ وَاحِدَةٌ بِتَغْلِيْقِهِ وَثَانِيَةٌ بِسُكُونِهِ عَقِبَهُ ثُمَّ تَنْحَلُّ اليمينُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ة فَوْدُ: (إلى جَمْعِ مُتَفَرِّقاتِ إلخ) بِالإِضَافَةِ. ة فَوْدُ: (لأنَّهُ مانِعٌ إلخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ التَّنْظِيرِ.

للوقوع والأصل عدم المانع ولأننا نشك الآن في استحقاقها للإرث لأصل عدمه فلا نطرح مع ذلك لأصل بقاء العضة ويوافق ذلك إفتاء بعضهم أخذًا من كلام الجلال البلقيني فيمن حلف لا يدخل زيد الدار فدخل وشك أهو مبال أو ناس وهل قصد الحالف منعه أو لا بأنه يحث بالدخول، وإن لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فأفتى فيمن حلف ليقتضيه حقه يوم كذا فمضى اليوم، ولم يقضيه ثم مات، ولم يدبر بأنه لا يحث لاحتمال نسيانه أو إفساره والعضة محققة فلا تزفع بالشك وكان أصل قوله تطلق بأحدهما في نسخة لم تطلق وكتب عليها هذا ظاهر إن قال إن دخلت وكلمت بالواو لا بأو فليحوز اه من بعض الهوامش هذا التخالف نشأ من تناقض الشيخين في أنت طالق إلا أن يقدم زيد ثم مات زيد وشك هل قديم أو لا فجرى هنا على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق. وفي الأيمان على الوقوع، وهو الذي عليه الأكثرون وبه يعلم صحة الإفتاء الأول والثاني وأن الثالث مبني على ما عليه الأقلون، وفي الروضة في أنت طالق أمس ذكر أحوال متوطة بإرادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فإن مات، ولم يُفسر حيث، وفي إن لم أصطد هذا الطائر اليوم فأصطاد طائرًا وشك أهو هو أو لا حيث ورجح أمضا في إن لم يدخل أو إن لم يشأ اليوم وجعل دخوله أو مشيقتة أنه لا حيث ومنازعة الاستوي وغيره فيه ردّها الأذرعى بأنه الموافق

• قوله: (والأصل صفة) فيه تأمل. • قوله: (مع ذلك) أي: ما ذكر من الأصلين ويوافق ذلك أي الإفتاء المذكور. • قوله: (فدخل) أي: ثم مات الزوج والمعلق بفعله مثلاً أخذًا من قوله الآتي أنفاً، وإن لم يعلم الخ، وقوله: الآتي بعده، ولا ينافي الإفتاءين الخ. • قوله: (أهو مبال) أي: أم لا. • قوله: (أو ناس) أي: أم لا. • قوله: (حال الداخل) أي: والحالف. • قوله: (فأفتى فيمن حلف الخ) أي: الذي هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ. • قوله: (هذا التخالف) أي: بين الإفتاء الثاني والإفتاء الثالث.

• قوله: (من تناقض الشيخين) أي: كلامهما. • قوله: (هنا) أي: في باب الطلاق. • قوله: (للشك في الصفة الخ) وهي عدم القدوم. • قوله: (وفي الأيمان) عطف على قوله هنا. • قوله: (وهو الخ) أي: الوقوع. • قوله: (وبه الخ) أي: بذهب الأكثرين على الوقوع يعلم صحة الإفتاء الأول الخ، وفي دعوى علمها بذلك تأمل إذ ما تقدم من الإفتاءات من الشك في مقارنة المانع وما هنا من الشك في وجود أصل المعلق عليه. • قوله: (وأن الثالث) عطف على صحة الخ. • قوله: (وفي الروضة الخ) خبر مقدم لقوله ذكر أحوال الخ. • قوله: (بعضها الخ) أي: في بعض تلك الأحوال يقع الطلاق، وفي بعضها لا يقع.

• قوله: (ثم قال) أي: صاحب الروضة. • قوله: (ولم يُفسر) أي: ولم يبين مراده. • قوله: (وفي إن لم اصطد الخ) عطف على قوله في أنت طالق أمس. • قوله: (ورجح) أي: صاحب الروضة أيضاً أي كما في مسألة الإضطداد. • قوله: (فيه) أي: ترجيح عدم الجنث. • قوله: (ردّها الخ) خبر ومنازعة الخ. • قوله: (بأنه) أي: عدم الجنث.

لِلنَّصِّ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ لَا تُخَالِفُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ تَارَةً يُوجَدُ وَيُسَكُّ فِي مُقَارَنَةِ مَانِعٍ لَهُ لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ اللَّفْظُ كَالْتِسَانِ، وَهَذَا لَا أَثَرَ لِلشُّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَمُجَرَّدُ احْتِمَالِ وجودِهِ لَا أَثَرَ لَهُ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَمِنْهُ الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ مَا فِي الرُّوضَةِ وَتَارَةً يُسَكُّ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا وَقُوعَ فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَمِنْهُ مَا فِي الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَمَا مَعَهَا وَعَلَى هَذَا يُخْتَلُ اخْتِلَافُ كَلَامِهِمْ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ الْإِفْتَاءَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي دُونَ الثَّالِثِ فَتَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ فَإِنْ قُلْتَ: يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الشُّكِّ فِي الْمَشِيقَةِ وَالْدُخُولِ فَإِنَّهُ شَكٌّ فِي وجودِ الْمَانِعِ، وَقَدْ عَمِلُوا بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ. قُلْتَ قَدْ أَشْرْتَ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا بِقَوْلِي أَوْ لَا لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَسِرُّهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَقَدْ شَكَّكْنَا فِي وجودِ الصِّفَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهَا كَمَا فِي

• فُود: (وَهَذَا لَا أَثَرَ لَخ) أَي: الْمَانِعِ الَّذِي لَمْ يَدُلْ لَهُ اللَّفْظُ أَوْ مَا وَجَدَ فِيهِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَشَكٌّ فِي مُقَارَنَةِ مَانِعٍ لَهُ لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَكَذَا ضَمِيرٌ، وَمِنْهُ الْمَسَائِلُ الْخ. • فُود: (الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ الْخ) لَعَلَّهُ أَرَادَ إِلَّا مَسْأَلَةَ قُدُومِ زَيْدٍ بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ بَعْدُ وَلِأَنَّ هَذِهِ مِنَ الْقِسْمِ الْآتِي. • فُود: (وَهَذَا لَا وَقُوعَ الْخ) أَي: مَا شَكٌّ فِيهِ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَكَذَا ضَمِيرٌ، وَمِنْهُ مَا فِي الرُّوضَةِ الْخ. • فُود: (فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ الْخ) وَمِمَّا يُسْتَشْكَلُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: لَوْ سَقَطَ حَجَرٌ مِنْ عَلْوٍ فَقَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي السَّاعَةَ مَنْ رَمَاهُ فَآتَيْتَ طَالِقٌ أَي: وَلَمْ يَرُدِّ تَفْصِيلًا فَقَالَتْ رَمَاهُ مَخْلُوقٌ لَا آدَمِيٌّ تَخْلُصُ مِنَ الْجَنِّتِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخْلُصْ بِقَوْلِهَا رَمَاهُ آدَمِيٌّ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَمَاهُ كَلْبٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجَنِّتِ وَجَدَ وَشَكَّكْنَا فِي الرَّافِعِ وَشَبَّهَ بِمَا لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ الْيَوْمَ فَمَضَى الْيَوْمَ، وَلَمْ تُعْرِفْ مَشِيقَتَهُ أَمْ قَدْ قَالُوا بِالْجَنِّتِ هُنَا بِقَوْلِهَا آدَمِيٌّ مَعَ أَنَّ هَذِهِ نَظِيرُ مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَمَا مَعَهَا فَلْيُحَرَّرْ أَمْ سَم. • فُود: (وَعَلَى هَذَا) أَي: مِنْ كَوْنِ الشُّكِّ قِسْمَيْنِ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ. • فُود: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: تَقْسِيمِ الشُّكِّ. • فُود: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ عَدَمِ الْجَنِّتِ. • فُود: (فِي وجودِ الْمَانِعِ) وَهُوَ الْمَشِيقَةُ أَوِ الدُّخُولُ. • فُود: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ) أَي: آتِيًا. • فُود: (وَسِرُّهُ) أَي: سِرُّ التَّشْيِيدِ بِذَلِكَ الْقَيْدِ. • فُود: (أَنَّهُ) أَي: الْمَانِعِ مُعْلَقٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَي حِينَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ هُنَا حَقِيقَةٌ عَدَمُ الْمَشِيقَةِ وَعَدَمُ الدُّخُولِ لَا الْمَانِعِ الَّذِي هُوَ الْمَشِيقَةُ وَالْدُخُولُ فَلَمَّا لَمْ يَدُلَّ الْجَوَابُ التَّحْقِيقِيَّ أَنَّ الشُّكَّ هُنَا حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَالشُّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَزِمُ لَهُ لِكَوْنِ الْمَانِعِ هُنَا تَقْيِصُ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. • فُود: (فِي وجودِ الصِّفَةِ) وَهِيَ الْمَشِيقَةُ أَوِ الدُّخُولُ.

• فُود: (وَتَارَةً يُسَكُّ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا وَقُوعَ فِيهِ الْخ) مِمَّا يُسْتَشْكَلُ أَيْضًا قَوْلُهُ لَوْ سَقَطَ حَجَرٌ مِنْ عَلْوٍ فَقَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي السَّاعَةَ مَنْ رَمَاهُ فَآتَيْتَ طَالِقٌ فَقَالَتْ رَمَاهُ مَخْلُوقٌ لَا آدَمِيٌّ تَخْلُصُ مِنَ الْجَنِّتِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخْلُصْ بِقَوْلِهَا رَمَاهُ آدَمِيٌّ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَمَاهُ كَلْبٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجَنِّتِ وَجَدَ وَشَكَّكْنَا فِي الرَّافِعِ وَشَبَّهَ بِمَا لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ

الروضة فأنز ذلك، وإن كان وجودها مايناً فإن قلت: وقع في كلام غير واحد التسوية في إلا أن بقدم زهد بين ما إذا شك في أصل قدومه، وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدومه وشك هل قديم حياً أو ميتاً فلا جئت هنا أيضاً، وهذا مشكك بما لو شك هل قديم ناسياً أو ذاكرة فإنه يحث هنا كما يقتضيه الافتاء الأولان قلت لا إشكال بل هما هنا سواء في أنه لا جئت للشك في وجود الصفة المعلق عليها، وهي القدم الخالي عن الموانع، وأما الافتاء المذكوران فإنما محلها في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم مما قدمته هذا ومشكل على المعتمد المذكور قولهما في الإيمان في والله لأدخلن إلا أن يشاء زهد وشك في مشيئة أنه يحث واختلف المتأخرون فمنهم من عد هذا مع قولهما هنا لا جئت تنافضاً وهم الأكثرون، ومنهم من فرق بين الباتين كإبي المقرئ فإنه فرق بما حاصله أن الجئت هنا يؤدي إلى رفع التكاح بالشك بخلافه ثم واعتزضه غير واحد بأن الجئت ثم يؤدي أيضاً إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن التكاح جعلي والبراءة شرعي والمجعلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الزهني ووجه قوته أن ما يلزم الإنسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فليكون التكاح أقوى لم يؤثر الشك فيه بخلاف البراءة، ولا ينافي الافتاء الأولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حياً النسيان أو نحوه. وكذا وفاء الدين لكن بالتسوية لعدم الوقوع لا يسقط الدين عنه بذلك أخذاً من إفتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بأنه لو علق

• فؤد: (هنا) أي: في الشك في القدم ناسياً أو ذاكرة. • فؤد: (كما يقتضيه إلخ)، وقد يمتنع دعوى الإقتضاء بالفرق بوجود أصل المعلق في الافتاءين الأولين والشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب. • فؤد: (الافتاءين) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى بالف واجدة، وكذا فيما سيأتي اه سيّد عمر. • فؤد: (بل هما) أي: مسألة هل قديم حياً أو ميتاً ومسألة هل قديم ناسياً أو ذاكرة. • فؤد: (وهي القدم إلخ) فيه نظير ما تقدم أيضاً أن المعلق عليه هنا عدم القدم والشك في القدم لازم للشك في عدمه فقدم الجئت هنا حقيقة للشك في وجود أصل المعلق عليه. • فؤد: (هنا) أي: في باب الطلاق. • فؤد: (براءة الذمة) أي من كفارة اليمين. • فؤد: (وأجاب هه) أي: عن الاعتراض. • فؤد: (أن ما يلزم) من باب الأفعال. • فؤد: (قبول دعوى الزوج إلخ) هذا كالصريح في أن الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبالي فيما لو علق بفعله وقصد إعلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علق بفعله قليراجع. • فؤد: (أو نحوه) أي: من الإكراه والجهل. • فؤد: (لكن خالفه ابن الصلاح إلخ) يتأمل وجه المخالفة فإن الذي يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اه سيّد عمر ولعل ما قاله مبني على تعليل بأنه إلخ

اليوم فمضى اليوم، ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالجئت هنا بقولها آدمي مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها قليرجوز.

بعدم الإنفاق عليها ثم ادّعاء قبل لعدم وقوع الطلاق؛ لأن الأصل بقاء المصنوع لا الإسقاط نفقتها؛ لأن الأصل بقاءها واعتراض ما قاله القاضي بترجيح الشيخين في الأيمان في إن خرجت بغير إذن فخرجت وادّعى الإذن وأنكرته أنها تصدق وتقل البقوي عن القاضي أنه أجاب به مروة؛ لأن الأصل عدم الإذن قال الأذري هذا ما تضمنته كلام كثيرين أو الأكثرين، وقد كنت ملت إلى قول ابن كج تصدق هو ثم توقفت فيه لفساد الزمان واعتمده الزركشي أيضًا ويؤيده ما مر أن كل ما يمكن إقامة البيّنة عليه لا تصدق مدّعيه والإذن والإنفاق بما يمكن إقامة البيّنة عليهما، ولا يشكّل عليه ما مر في مسائل الشك؛ لأنه لا منازع ثم وبفرضه فيزاعه مستند لمجرد خزر وتخمين من غير أن يستند لأصل، ولا ظاهر فلم نقول عليه بخلافه فيما ذكر فاندفع ما لبعضهم هنا وبذلك كله تتأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضي وقياس ذلك أنه لو علّق بلغيتها لوالديه ثم ادّعى أنها لعتتها أي: ولم نقل بما مرّ أيضًا عن المازدي في شرح فذلك فأنكرت صدقت لإمكان إقامة البيّنة على اللّغز وقول بعضهم تصدق هي بالنسبة

يخالفه إلخ والظاهر بل المتعين أخذًا من كلام الشارح بعد أنه متعلّق بإفتاء القاضي فحيثيّد فمخالفة ابن الصلاح بأن قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الإنفاق مطلقًا. • فود: (ثم ادّعاء) أي: الإنفاق. • فود: (واعتراض ما قاله القاضي إلخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين اه سم. • فود: (هذا) أي: تصديقها للأزّم له الوقوع. • فود: (واختتمه) أي: تصديقها. • فود: (أيضًا) أي: كالأذري. • فود: (والإذن والإنفاق إلخ) أي: ومثلها وفاء الدين. • فود: (عليه) أي: على تصديقها. • فود: (ما مر) أي: من عدم الوقوع، وقوله: في مسائل الشك أي كالتّي نقلت عن الرّوضة. • فود: (لا منازع) أي: للزوج. • فود: (فترافه) أي: المنازع. • فود: (بخلافه فيما ذكر) أي: فإنه مستند إلى أصل عدم الإذن وعدم الإنفاق وعدم الوفاء. • فود: (مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي: بتصديق الزوجة في مسألة الإنفاق. • فود: (وقياس ذلك) أي: تصديقها فيما ذكر. • فود: (أي: ولم نقل بما مرّ عن المازدي إلخ) كلام المازدي هامنا يتّجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما يأتي آنفًا. • فود: (فأنكرت صدقت إلخ) قضية هذا الكلام أنه لا يحكم بوقوع الطلاق، وهو مشكّل؛ لأن مقتضى دعواه أنه معترف والجواب السابق في مسألة المازدي السابقة لا يتأتى هنا؛ لأنه

• فود: (واعتراض ما قاله القاضي إلخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين. • فود: (وقياس ذلك أنه لو علّق بلغيتها لوالديه) إلى قوله (فأنكرت صدقت لإمكان إقامة البيّنة على اللّغز) قضية هذا الكلام أنه لا يحكم بوقوع الطلاق، وهو مشكّل؛ لأن مقتضى دعواه أنه معترف والجواب السابق في مسألة المازدي السابقة لا يتأتى هنا؛ لأنه هامنا يتّجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق. • فود: (أي: ولم نقل بما مرّ عن المازدي إلخ) كلام المازدي هامنا يتّجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق.

لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يتأني على ما مرَّ عن القاضي. وقد عَلِمَ ما فيه نعم، قد يُؤَيِّدُه قولُ الشيخين عن البوشنجي وأقواه لو قال: أنت طالقٌ لِلشَّيْءِ ثُمَّ ادَّعى الوطءَ في هذا الطَّهْرِ لِيُثْبِتَ الوقوعَ حالاً وادَّعَتْ عدمه صُدِّقَ، وقد يُجابُ بأنَّ الوطءَ تَتَمَسَّرُ إقامَةُ البَيِّنَةِ عليه فَصُدِّقَ فيه لِقُوَّةِ أصلِ بقاءِ العِصْمَةِ هنا ثم رأيتُ بعضَ المتأخِّرين أجابَ بذلك حيث قال ذكرُ الأصحابِ في إنَّ لم أَطَّاك اللَّيْلَةَ أَنَّ القَوْلَ قولُه في الوطءِ لِيُفسِّرَ إقامَةُ البَيِّنَةِ عليه قال غيره وتصدَّقْ مُدَّعي الوطءِ لا يَتَمَدَّى إلى غيره من الخَفِيَّاتِ فالرَّاجِحُ تصديقُها في غيره مِمَّا يَتعلَّقُ بفعلِ أحدهما وبه جَزَمَ الْمُتَوَلِّيَ وغيرُه اهـ وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظَّاهِرِ المُعلَنِّ عليه من أحدِ الزوجين وكونه من غيرهما ليست بصحيحة؛ لأنَّ المُلْحَظَ كما تَقَرَّرَ إمكانُ البَيِّنَةِ وعدمه، وهو لا يختلفُ بذلك.

فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قال) لزوجه (أنت طالق) وأشار بإصبعين أو ثلاث لم يقع عددٌ (أكثر من واحدة (إلا بنية) له عند قوله طالق، ولا تكفي الإشارة؛ لأنَّ الطَّلَاقَ لا يَتَمَدَّدُ إلا بلفظٍ أو نية؛ لأنَّه مِمَّا لا يُؤدِّي بغير

مُنا يُمكنُ أن يَعلَمَ ما أقرَّ به فليَتأمَّلِ اسم. فود: (قد يُؤَيِّدُه) أي: قولُ البعض. فود: (قال غيره) أي: غيرُ بعضِ المتأخِّرين. فود: (من الخَفِيَّاتِ) أي: المُتَمَسَّرُ إقامَةُ البَيِّنَةِ عليها. فود: (انتهى) أي: قولُ الغير. فود: (وتفرقة بعضهم إلخ) لَمَلَّ المرادُ بتصديقه في الأوَّلِ وتَصَدِّيقُها في الثاني.

(فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)

فود: (في الإشارة إلى العدد) إلى قوله: (كما مرَّ) في النهاية، وكذا في المُعْنَى إلَّا قوله: (بل يدين). فود (سني: (قال: أنت طالق إلخ) أي إذا قال: أنت طالق إلخ، ولم يقل هكذا مُعْنَى. فود (سني: (وأشار بإصبعين إلخ) يتبني ولو برجله انتهى سم أقول إنَّ مثل الإصْبَعَيْنِ غيرهما مِمَّا دَلَّ على عَدَدٍ كَمَوْدَيْنِ اهـ ع ش. فود: (أكثر من واحدة) اسمُ التَّفضيلِ ليس على بابِه عبارة المُعْنَى. (تنبيه): أَفْهَمَ قولُه لم يَقَعْ عَدَدٌ وَقُرْعَ واحدة، وهو كذلك؛ لأنَّ الواحدَ ليسَ بِعَدَدٍ اهـ. فود: (عند قوله طالق) يَتَّبِعُه الإخْفَاءُ بها عند قوله أنت بناءً على الإخْفَاءِ بِمُقَارَنَةِ نِيَّةِ الكِنَايَةِ لها على ما تَقَدَّمَ سم وع ش ورشيدِّي عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ المَذْكُورِ، ولا شُبْهَةٌ فيما أفاده أي سم بل الظَّاهِرُ أنَّ قولهم المَذْكُورَ بَيَانٌ لِغَايَةِ ما يُغْتَبَرُ قَرْنُ النَّيَّةِ به اهـ أقول، وهذا ظاهِرٌ خِلَافًا لِلشُّوَبَرِيِّ حَيْثُ حَمَلَ كَلَامَهُمْ على ظاهِرِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَ ما هُنا وما تَقَدَّمَ بما لا يَظْهَرُ. فود: (ولا تكفي الإشارة) أي: بلا لَفْظٍ، ولا نِيَّة. فود: (إلا بلفظٍ أو نية) أي: ولم يوجَدَ واحدٌ منهما اهـ مُعْنَى. فود: (لأنَّه مِمَّا إلخ) لا يَخْفَى ما

(فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)

فود (في سني: (وأشار بإصبعين أو ثلاث) يتبني ولو برجله. فود: (عند قوله طالق) يَتَّبِعُه الإخْفَاءُ بها عند قوله أنت بناءً على الإخْفَاءِ بِمُقَارَنَةِ نِيَّةِ الكِنَايَةِ لها على ما تَقَدَّمَ.

الألفاظ، ومن ثم لو وُجِدَ لفظُ أثَرَتِ الإشارةُ كما قال (فلان قال مع ذلك) القولُ المقترِنُ بالإشارة (هكذا طَلَّقْتَ في إصْبَعَيْنِ طَلْقَتَيْنِ، وفي ثلاثٍ ثلاثاً)، ولا يُقْبَلُ في إرادةٍ واحدةٍ بل يَدِينُ؛ لأنَّ الإشارةَ بالأصابعِ مع قول ذلك في العددِ بمنزلةِ التَّيَّةِ كما في خبرِ الشَّهْرِ هَكَذَا إلى آخره هذا إنَّ أشارَ إشارةً مُفْهِمَةً لِلثَّلاثَيْنِ أو الثلاثِ لاعتبارِها في مُطْلَقِ الكلامِ فاحتاجتْ لِقَرِينَةٍ تَخْصُصُهَا بِأَنَّهَا لِلطَّلَاقِ وخرجَ بمع ذلك أنت هَكَذَا فلا يَقَعُ به شيءٌ، وإنَّ نَوَاهِ إذْ لا إشعارَ لِلْفُظِّ بِطَلَاقٍ وبه فَارَقَ أَنْتَ ثلاثاً (فلان قال أَرَدْتَ بالإشارة) في صورةِ الثلاثِ

في تَقْرِيبِهِ. ة فُود: (المُقْتَرِنُ بالإشارة) أي: ولو بِإَصْبَعٍ رَجُلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ م ر ا ه س م .
 ة فُود (سني): (طَلَّقْتَ الخ) أي: وإنَّ لم يَتَوَّعُ مَعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَج. ة فُود: (بل يَدِينُ) خِلَافاً لِلْمَعْنَى.
 ة فُود: (لأنَّ الإشارةَ الخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَعْنَى. ة فُود: (في العددِ) أي: في اخْتِيَارِهِ. ة فُود: (كما في خَبَرِ الشَّهْرِ هَكَذَا الخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى، وفي الحديثِ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْكَرِيمَةُ وَحَبَسَ لِنَهَائِهِ فِي الثَّالِثَةِ وَأَرَادَ بِنَسْعَةٍ وَخَمْسِينَ» اه. ة فُود: (هَذَا) أي: التَّعَدُّ حَيْثُ يَتَّبِعُ الْمُشَارَ بِه س م .
 ة فُود: (لَاخْتِيَارِهَا) تَعْلِيلٌ لِأَشْرَاطِ الْإِفْهَامِ فِي الْإِشَارَةِ فَالضَّمِيرُ فِي اخْتِيَارِهَا رَاجِعٌ إِلَى مُطْلَقِ الْإِشَارَةِ رَشِيدِي وَسَيِّدُ عَمَرٍ. ة فُود: (لِقَرِينَةٍ) كَالنَّظَرِ لِلْأَصَابِعِ أَوْ تَحْرِيكِهَا أَوْ تَزْدِيدِهَا س م وَمَعْنَى. ة فُود: (أَنْتَ هَكَذَا) أي: وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ طَالِقٌ اه. ة فُود: (فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي جَوَابِ قَوْلِهَا طَلَّقَنِي، وَقَدْ يُقَالُ فِي هَذِهِ اخْتِذَاً يَمَّا يَأْتِي لَهُ آخِرُ الْفَصْلِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ طَالِقٌ وَتَوَّى وَقَعَ فَلْيَحْزَرْ اه سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ يُؤَيِّدُ الظَّاهِرَ الْمَذْكُورَ مَا يَأْتِي مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْتَ ثَلَاثاً وَأَنْتَ الثَّلَاثُ مُعْنَى. ة فُود: (وَبِهِ) أي: بِالتَّعْلِيلِ. ة فُود: (فَارَقَ أَنْتَ ثَلَاثاً) أي: فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ فَإِنْ تَوَّى بِهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقْتَرِنِ أَيِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثاً وَقَعَ، وَالْأَفْلَاحُ ع ش. ة فُود: (فِي صُورَةِ الثَّلَاثِ) فَإِنْ عَكَسَ فَأَشَارَ بِأَثْنَيْنِ وَقَالَ أَرَدْتَ بِهَا الثَّلَاثَ الْمَقْبُوضَةَ صَدَقَ بِالْأَوَّلَى فَلِإِنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ بِيَدِهِ مَجْمُوعَةً، وَلَمْ يَتَوَّعْ عَدَدًا وَقَعَ وَاحِدَةً كَمَا بَحَثَهُ الرَّزْكَانِيُّ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ الثَّلَاثُ وَتَوَّى الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتَ بِهَا الْإِصْبَعَ لَا الزَّوْجَةَ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا، وَلَا بَاطِنًا نِهَائَةً وَمَعْنَى وَمَسْأَلَةُ الْمَاوَزْدِيِّ ذَكَرَهَا س م عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَوْلُهُمَا: أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الخ سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ وَتَوَّى الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهِ كِنَايَةً فَإِنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِالْمَصْدَرِ فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ كَانَ كِنَايَةً كَمَا مَرَّ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِرَادَتِهِ حَيْثُ نَوَاهِ كَمَا فِي صُورَةِ التَّصْبِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ إِنْ ثَلَاثاً عَهْدَ اسْتِعْمَالِهَا صِفَةً لَطَلَقًا بِخِلَافِ الثَّلَاثِ لَمْ يُعْهَدَ اسْتِعْمَالُهَا لِإِبْقَاعِ الطَّلَاقِ بَنَحْوِ أَنْتَ

ة فُود: (المُقْتَرِنُ بِإِشَارَةٍ) أي: وَلَوْ بِإَصْبَعٍ رَجُلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ م ر. ة فُود: (هَذَا) أي: التَّعَدُّ حَيْثُ يَتَّبِعُ الْمُشَارَ إِلَى. ة فُود: (لَاخْتِيَارِهَا) أَيِ الْإِشَارَةِ. ة فُود: (فَاحْتَاجَتْ لِقَرِينَةٍ) أَي: كَالنَّظَرِ لِلْأَصَابِعِ أَوْ تَحْرِيكِهَا أَوْ تَزْدِيدِهَا. ة فُود: (وَبِهِ فَارَقْتَ أَنْتَ ثَلَاثاً) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ الثَّلَاثُ وَتَوَّى الطَّلَاقُ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ اه.

ة فُود (سني): (فلان قال أَرَدْتَ بِالْإِشَارَةِ الْمَقْبُوضَتَيْنِ) قَالَ فِي الرُّوضِ لَا إِحْدَاهُمَا أَيِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي

(المقبوضتين صدق بيمينه) لاحتمال اللفظ له فيقع إثنتان فقط. (ولو قال عبدة) لزوجه (إذا مات سيدي فأنت طالق طلقين وقال سيده) له (إذا مت فأنت حر فعتق به) أي بموت سيده بأن خرج من ثلثه أو أجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فأنت طالق طلقين وقال سيده إذا جاء الغد فأنت حر (فالأصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة المحتاجة لمحلل (بل له الرجعة) في العدة (وتجديده) بعدها ولو (قبل زوج)؛ لأن الطلقتين والعتق وقما مفا بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرمة لتشوف الشارع لها وكما تصبح الوصية لمذبره ومستولذته مع أن استحقاقهما يفارن العتق فجعل كالمستقدم عليه أما عتق بعضه فيقع معه إثنتان ويحتاج لمحلل؛ لأن التبعض كالقير في العدد وخرج بإذا مات سيدي ما لو علقها بأخر جزء من حياة السيد فيحتاج لمحلل لوقوعهما في الرق. (ولو نادى إحدى زوجتي فأجابته الأخرى فقال أنت طالق) وهو يظن أنها المنادة لم تطلق المنادة؛ لأنه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المحببة في الأصح)؛ لأنها المخاطبة به حقيقة، ولا عبرة بظن بأن خطؤه وخرج يظن أنها المنادة الذي هو محل الخلاف علمه أو ظنه

الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اهـ.

• قول (سني): (المقبوضتين إلخ) قال في الرزح لا إحداهما اهـ أي فلا يصدق في إرادة إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أرذت المقبوضة، ولا يبعد القبول سم على حج اهـ ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول هو كذلك بلا توقف اهـ. • قوله: (لاحتمال اللفظ له) أي: للمنوي فإن قال أرذت أحدهما لم يصدق؛ لأن الإشارة صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها اهـ معني. • قوله: (لو قال إلخ) عطف على قول المتن: (قال عبدة إلخ). • قوله: (الحرمة المحتاجة لمحلل) أي: بدليل بقية كلامه اهـ سم. • قوله: (بالموت) أي: في مسألة المتن أو بمجيء إلخ أي في مسألة الشرح. • قوله: (فجعل) أي: العتق، وقوله: عليه أي الاستحقاق اهـ ع ش. • قوله: (أما عتق بعضه إلخ) قسم لما فهم من قول المتن فعتق به من أن العتق لكاه اهـ ع ش. • قوله: (وخرج إلخ) ولو علق زوج الأمة طلاقها، وهي غير مذبرة بموت سيدها، وهو أي الزوج وإرثه فمات السيد انقسخ النكاح، ولم تطلق، وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين أما المذبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدها ولو بإجازة الوارث العتق نهاية ومعني قال ع ش قوله انقسخ النكاح وتظهر فائدته فيما لو علق طلاقها ثلاثا ثم أغتق بعد موت مورثه فإنه لا يحتاج إلى محلل لعدم وقوع الطلاق اهـ. • قوله: (لو علقها إلخ) أي: وعلق السيد عتقه بموته معني وسم.

• قول (سني): (لم تطلق المنادة) أي: جزما معني. • قوله: (به) أي: بالطلاق.

إرادة إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أرذت المقبوضة، ولا يبعد القبول.

• قوله: (الحرمة المحتاجة لمحلل) أي: بدليل بقية كلامه. • قوله: (ما لو علقها بأخر جزء من حياة السيد) أي: وعلق السيد بموته.

أَنَّ الْمُجِيبَةَ غَيْرَ الْمُنَادَاةِ فَإِنْ قَصَدَهَا طَلَّقَتْ فَقَطْ أَوْ الْمُنَادَاةَ طَلَّقَتْ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ دِينَ وَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ إِنَّمَا خَاطَبْتُ يَدَيَّ أَوْ شَيْئًا فِيهَا مَثَلًا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ، وَلَا يَدِينُ كَمَا قَالَه الماؤزديّ والشَّاشيّ واعتمده القمُوليّ وغيره كَمَا مَرَّ وَبِهِ يُرَدُّ تَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يُدَيَّنُ وَإِفْتَاءُ كَثِيرِينَ يَمْنِيَّةٌ وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا أَشَارَ إِلَى أَصْبَعِهِ أَوْ شَيْءٍ آخَرَ حَالَ تَلَفُّظِهِ بِالطَّلَاقِ وَقَالَ أَرَدْتُ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ وَصَدَّقْتَهُ عَلَى الْإِشَارَةِ أَوْ قَامَتْ بِهَا بَيِّنَةٌ قِيلَ وَكَانَتْهُمْ لَمْ يَزُوا تَعْيِيرُ الماؤزديّ والشَّاشيّ بقوليهما وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِهَا الْإِصْبَعَ دُونَ الزَّوْجَةِ لَمْ يَدِينْ فِي الْأَصْبَعِ، وَأَمَّا تَصْدِيقُ الزَّوْجَةِ أَوْ قِيَامُ بَيِّنَةٍ بِالْإِشَارَةِ فَلَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ التَّذْيِينِ احْتِمَالُ اللَّفْظِ لِلْمَنْوِيِّ، وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ لِتَصَرُّيهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ لَزَوْجَتَهُ وَدَائِبُهُ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وَقَعَ

• فَوُدَّ: (فَإِنْ قَصَدَهَا) أَيِ: الْمُجِيبَةِ. • وَفَوُدَّ: (أَوْ الْمُنَادَاةُ) أَيِ: مَعَ الْمُجِيبَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ بَعْدُ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ الْخُ امْرُءٌ شَ وَلَكَ أَنْ تَمْنَعَهُ بِأَنْ تَقُولَ إِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ فَقَطَّ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُنَادَاةُ شَامِلٌ لِلطَّلَاقِ الْمُجِيبَةِ، وَقَوْلُهُ: لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ الْخُ يَغْنِي قَصْدَتْ طَلَّاقَ الْمُنَادَاةِ مَعَ بَقَاءِ عِصْمَةِ الْمُجِيبَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ قَصْدَتْ الْمُنَادَاةَ، وَلَمْ تَخْطُرِ الْمُجِيبَةُ بِبَالِي فَلَا يَدِينُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوُدَّ: (طَلَّقْتُ) بَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَهَا مَعَ يَقُولُهُ أَنْتَ هَلْ تَطْلُقَانِ مَعَ بَاطِنًا أَوْ لَا مَحَلَّ تَأْمُلُ امْرُءٌ سَيِّدٌ عُمَرُ أَقُولُ قَدْ مَرَّ فِي فَضْلِ شَكٍّ فِي طَّلَاقٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِي إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وَنَوَاهُمَا لَمْ تَطْلُقَا بَلْ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُمَا بِإِحْدَاكُمَا لَا يُعْمَلُ بِهَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا نَوَاهُ امْرُءٌ وَقَضِيَّتِهِ عَدَمُ طَّلَاقِهِمَا هُنَا لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنْ شَ حَمْلُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ الْمُنَادَاةِ عَلَى قَصْدِهِمَا مَعَ فَمَقْتَضَاهُ إِنَّهُمَا تَطْلُقَانِ مَعَ حَبِيذٍ بَاطِنًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوُدَّ: (طَلَّقْتُ) أَيِ: ظَاهِرًا لِقَوْلِهِ بَعْدُ فَإِنْ قَالَ الْخُ امْرُءٌ شَ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ فَإِنْ قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ الْخُ تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ الْمُنَادَاةُ الْخُ قَوْلُهُ طَلَّقْنَا لَكِنَّ الْمُنَادَاةَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْمُجِيبَةَ ظَاهِرًا امْرُءٌ كُرْدِيّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَمَّا الْمُنَادَاةُ فَظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِأَعْيَانِهِ، وَأَمَّا الْمُجِيبَةُ فَظَاهِرًا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ مَعَهَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَا بَاطِنًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا حَقِيقَةً وَلِهَذَا دِينَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ امْرُءٌ. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي تَعَدُّ الطَّلَاقِ امْرُءٌ كُرْدِيّ. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) يَبَيِّنُ فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَدِينُ سَمَ عَلَى خِجِّ امْرُءٍ رَشِيدِيٍّ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ أَنَّهُ جَرَى عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوْضِ وَنَقَلَ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ. • فَوُدَّ: (وَإِفْتَاءُ كَثِيرِينَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى تَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ الْخُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي فَضْلِ تَعَدُّ الطَّلَاقِ أَنَّ بَعْضَهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْإِصْبَعِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى نَحْوِ الْعَجُورَةِ حِينَ الْإِقْلَابِهَا. • فَوُدَّ: (قِيلَ) ظَاهِرُهُ الْقَبُولُ ظَاهِرًا امْرُءٌ سَمَ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ امْرُءٌ سَمَ.

• فَوُدَّ: (أَوْ الْمُنَادَاةُ طَلَّقْنَا) عِبَارَةُ الرُّوْضِ، وَقَدْ سَمِيَ الْمُنَادَاةُ عَمْرَةً الْوَاوِ لِلْحَالِ وَضَمِيرُ سَمِيَ يَرْجِعُ لِلزَّوْجِ وَالْمُجِيبَةِ حَفْصَةً أَوْ قَالَ قَصْدَتْ عَمْرَةً حُكِمَ بِطَّلَاقِهَا وَدِينَ فِي حَفْصَةِ امْرُءٍ. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) يَبَيِّنُ فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَدِينُ. • فَوُدَّ: (قِيلَ) ظَاهِرُهُ الْقَبُولُ ظَاهِرًا. • فَوُدَّ: (وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ.

على الزوجية، ولا يقبل دعواه إرادة الدائبة؛ لأنها لا تصلح محلاً للطلاق بخلافها مع أجنبية كما مرّ فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا؛ لأن ما أشار إليه لا يصلح محلاً للطلاق وأفتى أبو زُرعة فيمن واطأ الشهود بأنه يُسمي جمارته باسم امرأته وأنه إذا ذكر اسمها يُرْبِدُ الجمارة ففعل بأنه يقع ظاهراً لا باطناً وما ذكرته يَرُدُّه كما هو ظاهر. (ولو علقَ بِأَكْلِ رُمَانَةٍ وَعَلَقَ بِنَصْفِ) كَأَن أَكَلْتُ رُمَانَةً فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ أَكَلْتُ نَصْفَ رُمَانَةٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَأَكَلْتُ رُمَانَةً فَلَقِيتَانِ) لِيُجَوِّدَ الصَّفَتَيْنِ فَإِنْ عُلِقَ بِكُلِّمَا فَلَا تُثَلَّثُ؛ لِأَنَّهَا أَكَلْتُ رُمَانَةً مَرَّةً وَنَصْفًا مَرَّتَيْنِ وَلَوْ قَالَ رُمَانَةً فَأَكَلْتُ نَصْفَيْنِ رُمَانَتَيْنِ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ رُمَانَةً وَكَوْنُ التَّكْرَرِ إِذَا أُعِيدَتْ غَيْرُهَا لَيْسَ بِمُطَرِّدٍ كَمَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ عَلَى أَنَّ الْمُغْلَبَ هُنَا الْمَرْفُوعُ الْأَشْهُرُ مِنَ اللَّغَةِ أَوْ هَذَا وَنَصْفُهُ وَرُبْعُهُ فَأَكَلْتُهُ وَقَعَ ثَلَاثٌ أَوْ نَصْفُهُ فَيُثْنَانِ، وَأَمَّا قَوْلُ الصَّيْغَرِيِّ فِي هَذِهِ ثَلَاثٌ فَبَعِيدٌ جَدًّا وَأَشَارَ

• فَوَدَّ: (وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْخ) نَفْيُ الْقَبُولِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ التَّذْيِينِ فَفِي الْإِسْتِشْهَادِ بِهِ نَظَرُ أَهْلِ سَم. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَفْتَى. • فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرْتَهُ يَرُدُّهُ) لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ لَمْ يَسْلَمْ أَهْلُ سَم. • فَوَدَّ: (كَأَن أَكَلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَوْنُ التَّكْرَرِ الْخ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ قِيلَ لَهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُ الصَّيْغَرِيِّ) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: إِذَا عُلِقَ الطَّلَاقُ بِهِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ عُلِقَ بِكُلِّمَا) أَي: فِي التَّغْلِيْقِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ التَّكْرَارَ إِنَّمَا هُوَ فِيهِ سَمٌ وَسَيِّدٌ عَمَّرَ وَش. • فَوَدَّ: (فَأَكَلْتُ نَصْفَيْنِ رُمَانَتَيْنِ الْخ) وَكَذَا لَوْ أَكَلْتُ أَلْفَ حَبَّةٍ مَثَلًا مِنْ أَلْفِ رُمَانَةٍ، وَإِنْ زَادَ ذَلِكَ عَلَى عَدَدِ رُمَانَةٍ نِيْهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُ التَّكْرَرِ الْخ) أَي: كَمَا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ أَكَلْتُ نَصْفَ رُمَانَةٍ فَهَذَا دَفْعٌ غَيْرُاضٍ عَلَى وَقْعِ طَلْقَتَيْنِ بِأَكْلِ الرُّمَانَةِ الْوَاحِدَةِ أَهْلُ سَمَ عِبَارَةٌ عَنْ جَوَابِ سُؤَالٍ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ عُلِقَ بِأَكْلِ رُمَانَةٍ الْخ أَهْلُ زَادَ السَّيِّدُ عَمَّرَ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ رُمَانَةً أَهْل. • فَوَدَّ: (هَبْرًا) خَبَرٌ كَوْنٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ هَذَا الْخ) عِبَارَةٌ نِيْهَايَةً وَالْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقًا إِنْ أَكَلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ وَأَتَيْتَ طَالِقًا إِنْ أَكَلْتُ نَصْفَهُ وَأَتَيْتَ طَالِقًا إِنْ أَكَلْتُ رُبْعَهُ فَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَصِلْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ الْيَوْمَ فَأَتَيْتَ طَالِقًا فَصَلَّاهُمَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ زَالَتْ الشَّمْسُ وَقَعَ الطَّلَاقُ أَهْلُ قَالَ عَنْ قَوْلِهِ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ الْخ أَي أَوْ قَارَنَ الزَّوَالَ السَّلَامَ بَحِيْثٌ لَمْ تَتَقَدَّمِ الْمِيْمُ عَلَى الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَزَالَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَتِمُّ بِدُونِ السَّلَامِ أَهْل. • فَوَدَّ: (أَوْ نَصْفُهُ) أَي: أَكَلْتُ نَصْفَهُ أَهْلُ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (فَيُثْنَانِ) أَي: لِيُجَوِّدَ صِفَةَ أَكْلِ النُّصْفِ وَصِفَةَ أَكْلِ الرَّبْعِ أَهْلُ سَم.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْخ) نَفْيُ الْقَبُولِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ التَّذْيِينِ فَفِي الْإِسْتِشْهَادِ بِهِ نَظَرُ. • فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرْتَهُ يَرُدُّهُ) لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ لَمْ يَسْلَمْ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ عُلِقَ بِكُلِّمَا) أَي: فِي التَّغْلِيْقَتَيْنِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ التَّكْرَارَ إِنَّمَا هُوَ فِيهِ وَمَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ الْمُحَلِّي مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّغْلِيْقَتَيْنِ مِثَالًا لَا يَقْدَرُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُ التَّكْرَرِ إِذَا أُهْبِذَتْ) أَي: كَمَا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ أَكَلْتُ نَصْفَ رُمَانَةٍ فَهَذَا دَفْعٌ غَيْرُاضٍ عَلَى وَقْعِ طَلْقَتَيْنِ بِأَكْلِ الرُّمَانَةِ الْوَاحِدَةِ أَهْل. • فَوَدَّ: (فَيُثْنَانِ) أَي: لِيُجَوِّدَ صِفَةَ أَكْلِ النُّصْفِ وَصِفَةَ أَكْلِ

في البيان إلى بنائه على أَنَّ إنْ تَقْتَضِي التَّكَرَّارَ أَي: وَلَا تَعْلَمُ قَائِلًا بِهِ. (وَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ) وَغَيْرِهِ إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِهِ (مَا تَعْلَقُ بِهِ حَثٌّ) عَلَى فِعْلٍ (أَوْ مَنَعٍ) مِنْهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ أَوْ لِمَا (أَوْ تَحْقِيقُ عَجَبٍ) ذَكَرَهُ الْحَالِفُ أَوْ غَيْرُهُ لِيَصْدَقَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى الَّذِي الْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ فَرَعُهُ يَشْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ (فَإِذَا قَالَ إِنْ خَلَفْتُ بِطَّلَاقٍ فَانْتَ طَالِقٌ لَمْ قَالَ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي) مِثَالٌ لِلأَوَّلِ (أَوْ إِنْ خَرَجْتِ) مِثَالٌ لِلثَّانِي (أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُ:) مِثَالٌ لِلثَّالِثِ (فَانْتَ طَالِقٌ وَقَعَ الْمُطْلَقُ بِالْحَفِّ) فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ حَلِفٌ (وَيَقَعُ الْآخِرَانِ) كَانَتْ مَوْطُوعَةً (وَوُجِدَتْ صِفَتُهُ) وَتَقَيَّتِ الْعِدَّةُ

• فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ إِنْ تَقْتَضِي التَّكَرَّارَ) أَي: فَقَدْ وَجَدَ بِأَكْلٍ يَضْفِيهِ ثَلَاثُ صِفَاتٍ أَكْلٌ يَضْفِيهِ وَأَكْلٌ رُبُعُهُ وَأَكْلٌ يَضْفِي رُبُعَهُ اهـ سَم.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَالْحَلِفُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ اللَّامِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ سُكُونُهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَهَوِيرُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ قِيلَ لَهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقُ وَقَوْلُهُ وَلِإِنَّ الْحَلِفَ إِلَى الْمُتَنِّ.

• فَوُدَّ: (وَهَوِيرُهُ) الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النِّهَائَةُ وَالْمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَغَيْرُهُ مُرَادُهُ بِهِ مَا يَشْمَلُ غَيْرَ الْحَلِفِ بِاللَّهِ مِنْ عُنْتِ أَوْ غَيْرِهِ لِيَتَأْتِيَ التَّغْلِيلُ أَهْ أَيْ بِقَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ إلخ. • فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: بِالْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (لِنَفْسِهِ إلخ) تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ فَعَلَ وَصَمِيرُ مِنْهُ الرَّاجِعُ لِلْفِعْلِ.

• فَوُدَّ: (لِيَصْدَقَ إلخ) بَيَانُ الْمُفْعُولِ مِنَ التَّصَدِيقِ وَاللَّامُ مُتَعَلِّقٌ بِتَحْقِيقِ خَبَرٍ فِي الْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (لِإِنَّ الْحَلِفَ إلخ) تَغْلِيلٌ لِانْقِسَامِ الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ لِمَا فِي الْمُتَنِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ. • فَوُدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. • فَوُدَّ: (مِثَالٌ لِلأَوَّلِ) أَي: الْحَثُّ، وَقَوْلُهُ: لِلثَّانِي أَيِ الْمَنَعِ، وَقَوْلُهُ: لِلثَّالِثِ أَيِ تَحْقِيقِ الْخَبَرِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ حَلِفٌ) أَي: لِأَنَّ مَا قَالَهُ حَلِفٌ بِأَقْسَامِهِ السَّابِقَةِ كَمَا تَقَرَّرَ أَهْ مُعْنَى.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَيَقَعُ الْآخِرَانِ وَوُجِدَتْ صِفَتُهُ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّالِثِ فَإِنَّهُ حَلِفٌ عَلَى غَلِيَةِ الظَّنِّ، وَلَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ بَيِّنٍ خِلَافَ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ فَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْمَرْجُوحِ أَيِ مِنْ حِثِّ الْجَاهِلِ سَم عَلَى حَجٍّ، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مَخْمُولٌ عَلَى مَا لَوْ أَرَادَ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُ: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَهْ ح. • فَوُدَّ: (إِنْ كَانَتْ مَوْطُوعَةً) أَي: بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ بِوُقُوعِ الْمُعْلَقِ بِالْحَلِفِ أَهْ مُعْنَى.

الرُّبُعُ. • فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ إِنْ تَقْتَضِي التَّكَرَّارَ) أَي: فَقَدْ وَجَدَ بِأَكْلٍ يَضْفِيهِ ثَلَاثُ صِفَاتٍ أَكْلٌ يَضْفِيهِ وَأَكْلٌ رُبُعُهُ وَأَكْلٌ يَضْفِي رُبُعَهُ. • فَوُدَّ: (لِإِنَّ الْحَلِفَ بِاللَّهِ الَّذِي الْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ فَرَعُهُ) لَا يُقَالُ يُشَكِّلُ عَلَى الْفَرَعِيَّةِ أَنَّ الْحَلِفَ بِالطَّلَاقِ مَنَهِيٌّ عَنْهُ وَبِاللَّهِ مَطْلُوبٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُسَاوِيَ الْفَرَعُ الْأَصْلَ فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ تَارَةً مِنْهُيًّا عَنْهُ وَأُخْرَى مَأْمُورًا بِهِ كَمَا هُوَ مَغْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِمَا فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ دَعْوَى التَّنْهِيِ عَنِ الطَّلَاقِ وَطَلَبِ الْيَمِينِ وَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَصَالَةَ الْيَمِينِ لِلطَّلَاقِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَلْفًا لَا مُطْلَقًا فَلَا إِشْكَالَ بَوَجْهِ؛ لِأَنَّ أَصَالَةَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِلْآخَرِ فِي أَمْرِ مَخْصُوصٍ لَا تَقْتَضِي أَصَالَتَهُ مُطْلَقًا، وَلَا مُسَاوَاتَهُ لَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَيَقَعُ الْآخِرَانِ وَوُجِدَتْ صِفَتُهُ) هَذَا مُشَكِّلٌ فِي الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ فِيهَا مَبْنِيٌّ عَلَى ظَنِّهِ

كما علَّله بأصله وحَذَفَه لِوُضُوحِهِ (ولو قال) بعدَ تعليقه بالحليف (إذا طَلَّقَتِ الشَّخْصُ أو جاءَ الحُجَّاجُ فَأَنْتَ طَالِقٌ)، ولم يقع بينهما تنازُعٌ في ذلك (لم يقع المُطَلِّقُ بالحليف) لِخُلُوهُ عن أَتْسَامِهِ الثلاثة بل هو تعليقٌ محضٌ بِصِفَةِ فيقعُ بها إِنْ وَجَدَتْ، وإلا فلا. (ولو قيل له استخباراً أَطَلَّقْتَهَا)

هـ قولُ (سني): (أو جاءَ الحُجَّاجُ إلخ) وتغييره بالجمع يُشعرُ بأنَّه لو ماتَ واحدٌ أو انقطعَ لِغُذْرِ لم توجدِ الصِّفَةُ واستبَدَّه بعضهم واستظهرَ أَنَّ المرادَ الجِنْسَ وَهَلْ يُنْظَرُ في ذلك لِلْأَكْثَرِ أو لِمَا يُطْلَقُ عليه اسمُ الجمعِ أو إلى جميعٍ من بقي منهم مِمَّنْ يُريدُ الرجوعَ احتمالاتٌ أَقْرَبُها ثانيها نِهَايَةُ وَمُغْنِي، وقولُهما: أو إلى جميعِ إلخ قد يُؤَيِّدُ بَأَنَّ الجمعَ المعروفَ لِلْعُمومِ بل هذا قد يُؤَيِّدُ الأوَّلَ، وإن استبعدَ وواضحٌ أَنَّ مَحَلَّ التَّوَقُّفِ والاستِبعادِ حَيْثُ لا قُصْدَ قُلُو قال أَرَدْتَ التَّغْلِيْقَ بِرُجُوعِ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدًا فَرَجَعُوا إلَّا واحدًا لِتَحْوِ مَوْتِ قِيَّتَنِي أَنْ لا وَقُوعَ، وإنما استبعدَ الحملُ على هذا في صورةِ الإطلاقي؛ لأنَّ العادةَ جاريةٌ باتِّهاً لا يَخْلُونُ عَنْ قُصْدٍ بعضهم قِيَّتَهُ الحملُ على الجميعِ أما إذا صَرَخَ فلا استبعادَ هذا والقلبُ أَمِيلٌ في صورةِ الإطلاقي إلى اشتراطِ مَجِيءِ جميعٍ من بقي؛ لأنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً في جميعِهِم أخرجَ الْمُتَخَلِّفَ بِغُذْرِ بالقرينةِ وبِقِي مَنْ عَدَاهُ اه سَيِّدُ عَمَرٍ. هـ فَوَدُ: (ولم يقعُ بينهما تنازُعٌ إلخ) ولو تنازعا في طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَالَتْ لم تَطْلُعْ فَقَالَ إِنْ لم تَطْلُعْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ حالاً؛ لأنَّ غَرَضَهُ التَّحْقِيقَ فَهُوَ حَلِفٌ ولو قال لِمَوَاطَاةٍ إِنْ خَلَّفْتَ بِطَلَّاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثم أعاده أربعمائةً وَنَحَلَ بالثانيةِ طَلَّقَ وتَنَحَّلَ الأولى وبالثالثةِ طَلَّقَ ثانيةً بِحُكْمِ اليمينِ الثانيةِ وتَنَحَّلَ وبالرابعةِ طَلَّقَ ثالثةً بِحُكْمِ اليمينِ الثالثةِ وتَنَحَّلَ نِهَايَةً وَمُغْنِي وروى مع شَرْحِهِ قال ع ش قوله ثم أعاده إلخ أي إِنْ خَلَّفْتَ بِطَلَّاقِكَ إلخ.

(فَرُغَ): وَمِمَّا يُفَعَّلُ عَنْهُ أَنْ يَخْلِفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لا يَكْلُمُهُ ثم يُخَاطِبُهُ بِنَحْوِ اذْهَبْ مُتَّصِلًا بِالْحَلِفِ فَيَقَعُ به الطَّلَاقُ؛ لأنَّ ذلكَ خِطَابٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ يَدِينُ فيما لو قال أَرَدْتَ بَعْدَ هذا الوقتِ الذي هو حاضِرٌ عِنْدِي فيه اه. هـ فَوَدُ: (عن أَتْسَامِهِ الثلاثةِ) أي: الحثِّ والمنعِ وَتَحْقِيقِ الْخَبَرِ. هـ فَوَدُ: (إِنْ وَجَدَتْ) أي: ولو في غيرِ

والحلفِ بناءً على الظَّنِّ لا حِثِّ فيه، وإنَّ بَانَ خِلَافُهُ فالوجهُ أَنَّ الوقوعَ في الثالثةِ مَبْنِيٌّ على خِلَافِ الصَّحِيحِ، وهو حِثُّ الجاهِلِ لا يُقالُ يُحْمَلُ الوقوعُ فيها على ما إذا أَرَادَ مُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ هذا لا يَصِيحُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ هذا خِلَافاً وَمُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ لا يَكُونُ خِلَافاً مع أَنَّ هذا الحملُ يُناهي جَعَلَ ذلكَ مثلاً لِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ لا يُقالُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الظَّنُّ بِحَيْثُ يُنْتَعِ الحِثُّ في التَّجْزِيزِ دُونَ التَّغْلِيْقِ كما هُنَا؛ لَأَنَّا نَقُولُ قد تَقَدَّمَ التَّضَرُّيْحُ بِخِلَافِ ذلكَ في قوله في شَرْحِ قولِ الْمُصَنِّفِ ولو عَلِقَ بِفَعْلِهِ فَعَلَّ نَاسِيًا لِلتَّغْلِيْقِ أو مُكْرَهاً لم تَطْلُقْ في الأَظْهَرِ والحاصلُ أَنَّ الْمُفْتَمَدَّ الذي يَلْتَمِمْ به أَطْرَافُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ إلخ قَرَّاجَةٌ. هـ فَوَدُ: (وَحَذَفَهُ لِوُضُوحِهِ) قد يُقالُ أيضاً حَذَفَهُ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ إِنْ وَجَدَتْ صِفَتُهُ عليه وَعَلَى كَوْنِهَا مَوَاطَاةً لِتَوَقُّفِ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ على ذلكَ وَلَعَلَّ الْمَالَ واحدٌ.

هـ فَوَدُ في (سني): (أو جاءَ الحُجَّاجُ) فيه أمرانِ الأوَّلُ أَنَّهُ يَتَّبِعِي تَوَقُّفَ الوقوعِ على دُخُولِهِم الْبَلَدَ والثاني أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ مَجِيءُ الجميعِ أو الْأَكْثَرُ أو مُسَمًى الجمعِ فيه نَظَرٌ، وفي شَرْحِ م ر أَنَّ الْأَوَجَةَ مُسَمًى الجمعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدُ: (ولم يقعُ بينهما تنازُعٌ في ذلك) ولو تنازعا في طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَالَتْ لم تَطْلُعْ

أي زوجتك (فقال نعم)، أو مرادفها كجبر وأجل وأي بكسر الهمزة ويظهر أن بلى هنا كذلك لما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لقوي لا شرعي (فإقرار به)؛ لأنه صريح إقرار فإن كذب فهي زوجته باطلاً (فإن قال أزدت) طلاقاً ماضياً وراجعت فيه صدق بيمينه) لاحتمال ما يدعيه وخرج براجعت جددت وحكمه كما مر في أنت طالق أمس وفشره بذلك (فإن قيل) له (ذلك التماساً) أي طلباً منه (لإنشاء) لإيقاع طلاق، ومنه كما هو ظاهر لو قيل له، وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم)، أو نحوها (فصريح) في الإيقاع حالاً (وقيل كناية)؛ لأن نعم، ليست من صرائح الطلاق ويؤد بأنها، وإن كانت ليست صريحة فيها لكنها حاكية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام أن المعنى نعم، طلقتها ولصراحتها في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة، وفي الإنشاء أخرى تبعاً لقضيه وبهذا يتضح قول القاضي وقطع به بقوي واقتضى كلام الروضة ترجيحه. ومن ثم حرم به غير واحد من مختصريها لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم، لم يكن شيئاً وبه أفتى البلقيني وغيره؛ لأنه ليس هنا استخبار ولا إنشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم

الوقت المعتاد كان تأخر الحجاج عن المادة في مجيئهم اهـ ع ش. فود: (أي زوجتك) إلى قوله: (وما لو قال طلقت) في النهاية. فود: (بينهما) أي: بلى ونعم اهـ ع ش. فود: (وحكمه كما مر إلخ) أي: من أنه إن عرف النكاح الآخر والطلاق فيه ولو بإقرارها صدق بيمينه، وإلا فلا يصدق ويقع حالاً. فود: (سني): (ذلك) أي: أطلعت زوجتك اهـ مغني. فود: (ومنه) أي: من الإلتماس. فود: (لو قيل له إلخ) وقد يقال الفرق بين هذه ومسألة البقوي لا يخلو عن إشكال فإن قوله الطلاق يلزمك ما فعلت كذا حاصله إن فعلت كذا فزوجتك طالق فهذه أيضاً مستحيلة على التعليق فليتأمل اهـ سيّد عمر ويأتي عن سم ما يوافقه.

فود: (سني): (فقال نعم) ولو قصد بنعم الإخبار كاذباً هل يدين اهـ سم أقول قضية قول الشارح ولصراحتها في الحكاية إلخ أنه لا يدين. فود: (اللازم منه) أي: مما قبلها أي من كونها حكاية له قوله لو قيل إلخ مقول قول القاضي عبارة المغني ولو قال شخص آخر فعلت كذا فأنكر فقال إن كنت فعلت فأنكرت طالق فقال نعم، وقد كان فعله لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي اهـ. فود: (لم يكن شيئاً) أي: على المعتد ومثله ما يقع كثيراً من أنه يقال للزوج بعد عقد النكاح إن تزوجت عليها أو نحو ذلك وأبرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير تلفظ بتعليق اهـ ع ش. فود: (ولا إنشاء) الأولى، ولا

فقال إن لم تطلعي فانت طالق طلقت أي إذا كان علق على الحليف منه حالاً؛ لأن غرضه التحقيق فهو حليف شرعاً م ر.

فود في (سني): (فإن قيل ذلك التماساً لإنشاء فقال نعم فصريح) فلو قال طلقت فهو كناية م ر. ولو قصد بقوله نعم الإخبار كاذباً هل يدين.

لا تُؤدِّي معناه فاندفع قول البغوي مرة أخرى بحج أن يكون على الوجهين فيمن قيل له أطلقت زوجتك فقال نعم، وكان ابن رزين اغتر بكلامه هذا فأفتى بالوقوع وليس كما قال، وإن سبقه إليه المتولي وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحث الزركشي أنه لو جهل حال السؤال

لا يماس إنشاء سيد عمر. فود: (مفناه) أي: التعليق ش. فود: (فاندفع قول البغوي الخ) وللبغوي ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت فزوجتك طالق لا يحتل إلا التماس التعليق فهو على تقدير همة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم إن فعلت كذا فزوجتي طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجبة ظاهر للمتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الإغترار بكلام البغوي الذي هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الأصحاب في غير محلها فتدبر اه سم. فود: (على الوجهين) أي: اللذين في المتن. فود: (فأفتى بالوقوع) هل المراد بمجرّد قوله نعم أو إذا وجدت الصفة المعلق عليها، وهي الفعل سم أقول والمراد الأول؛ لأن من تيمّة تصوير المسألة وكان قد قلّه اه سيد عمر ومراً أيضاً عن المغني ما يوافق. فود: (وتبعه الخ) أي: المتولي ويحتل ابن رزين. فود: (ويبحث) إلى قوله: (وما لو قال طلقت) في النهاية. فود: (ويبحث الزركشي الخ) اعتمد المغني والنهاية أيضاً. فود: (إنه لو جهل السؤال الخ).

(فرغ): لو قصّد السائل بقوله أطلقت زوجتك الإنشاء فطلت الزوج مستخيراً أو بالعكس فينبغي اختيار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م ر. (فرغ): علّق طلاق زوجته على تأييد البستان هل يكفي تأييد بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع أو لا بد من تأييد الجميع فيه نظر ويتجه لي الثاني. (فرغ): علّق شافعي طلاق زوجته الحقة على صلاة فصّلت صلاة تصحّ عندها دون الزوج فالمُتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اغترار الزوج.

فود: (فاندفع قول البغوي الخ) كذا إلى الفصل شرح م ر وللبغوي ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت كذا فزوجتك طالق التماس للتعليق بل لا يحتل إلا التماس التعليق إذ لا يتصور أن يقصد به في هذا المقام الإخبار إذ لا معنى له، ولا يسوغ فهو على تقدير همة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم إن فعلت كذا فزوجتي طالق على أن طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجبة ظاهر للمتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الإغترار بكلام البغوي الذي هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الأصحاب في غير محلها فتدبر. فود: (فأفتى بالوقوع) المراد الوقوع بمجرّد قوله نعم أو المراد الوقوع إذا وجدت الصفة المعلق عليها، وهي الفعل.

(فرغ): لو قصّد السائل بقوله أطلقت زوجتك الإنشاء فطلت الزوج مستخيراً أو بالعكس فينبغي اختيار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م ر.

هنا حُجِّلَ على الاستخبارِ وخرج بتَّعَمُّ ما لو أشار بنحو رأيه فإنه لا عبرة به من ناطقٍ على الأوجه لما مرَّ أوَّلُ الفصلِ وما لو قال طَلَّقْتُ فإنه كنايةٌ على الأوجه أيضًا ويُفَرَّقُ بينه وبين طَلَّقْتُ بعدَ نحوِ طَلَّقني نفسك أو طَلَّقها بآته ثُمَّ امْتِثَالٌ لما سبقه الصَّريحُ في الإلزام فلا احتمالَ فيه بخلافه هنا فإنه وقع جوابًا لما لا إلزام فيه فكان كنايةً وما لو قال كان بعضُ ذلك فإنه لَفَرَّو أيضًا لاحتمالِ سبقِ تعليقٍ أو وعيدٍ يَمُؤَلُ إليه أو قال أعلمُ أَنَّ الأمرَ على ما تقولُ فكذلك كما نَقَلناه وأقواه؛ لأنه أمره أَنْ يَعلَمَ، ولم يحصلُ هذا العلمُ. ولو أوقع ما لا يوقع شيئًا أو لا يوقع إلا واحدةً كانت علي حرامَ فظنُّه ثلاثًا فأقرَّ بها بناءً على ذلك الظنُّ قُبِلَ منه دعوى ذلك إن كان يَمُنُّ يخفى عليه ويخري ذلك فيما لو علَّقها

(فرغ): وَقَعَ السُّؤالُ عَمَّنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بصيغةِ الأمرِ فقال نَعَمْ وَبَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَقْنَى بَعْدَمِ الْوُقُوعِ مُحْتَجًّا بِأَنْ نَعَمْ هُنَا وَعَدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وفيه نَظَرٌ بَلْ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ يَجْعَلُ التَّحْدِيرَ نَعَمْ طَلَّقْتُهَا بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَالْوُقُوعُ مُحْتَمَلٌ قَرِيبٌ جِدًّا سَمِ عَلَى حَجِّجٍ، وهو مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ، وفي الْإِنْشَاءِ أُخْرَى اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (حُجِّلَ عَلَى الْإِسْتِخْبَارِ) أَي: فَيَكُونُ جَوَابُهُ إِفْرَازًا وَبَيِّنُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ قَالَ الْإِنِّ) وَنَظِيرُهُ الْآتِي عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ أَشَارَ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوضُ وَصَحَّحَ النِّهَايَةُ كَوْنَهُ صَرِيحًا. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةُ) أَي: بَيَّنَّ طَلَّقْتُ فِي جَوَابِ أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ.

• فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ ثُمَّ) أَي: فِي طَلَّقْتُ بَعْدَ نَحْوِ طَلَّقني نَفْسَكَ الْإِنِّ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَي فِي طَلَّقْتُ بَعْدَ أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ. • فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ قَالَ كَانَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ قَالَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ قِيلَ لَهُ أَطَلَّقْتُ ثَلَاثًا فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ فَلَيْسَ إِفْرَازًا بِالطَّلَاقِ لِاحْتِمَالِ الْإِنِّ فَلَوْ فَسَّرَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قُبِلَ وَلَوْ قِيلَ لَهُ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَامْرَأَتُكَ طَالِقٌ فَقَالَ نَعَمْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيْقًا وَلَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ زَوْجَةٌ فَقَالَ لَا لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ نَوَى؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ مُحْضٌ وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ مَا أَتَيْتَ لِي بِشَيْءٍ كَانَ لَفَرَّو لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ نَوَى وَلَوْ قَالَ امْرَأَتِي طَلَّقْتُهَا زَوْجَهَا، وَلَمْ تَزَوِّجْ غَيْرَهُ طَلَّقْتُ اهـ مُعْنَى، وفي البُجْبُورِيِّ عَنِ الْقَلْبُورِيِّ لَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ عُرْسٌ أَوْ زَوْجَةٌ فَقَالَ لَا أَوْ أَنَا عَارِزٌ فَهُوَ كِنَايَةٌ عِنْدَ شَيْخِنَا وَلَفَرَّو عِنْدَ الْخَطِيبِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَي: لَفَرَّو. • فَوَدَّ: (كَانَتْ عَلَيَّ حَرَامٌ) أَي: فَإِنَّهُ لَا يَوَقِعُ شَيْئًا إِنْ لَمْ يَتَوَّ وَيَوَقِعْ وَاحِدَةً إِنْ نَوَى فَهُوَ مِثَالُ لَهَا، وَقَوْلُهُ: قُبِلَ مِنْهُ أَي ظَاهِرًا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لَوْ حَلَّقَهَا) أَي: الطَّلَاقُ أَوْ الثَّلَاثُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

(فرغ): عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى تَأْيِئِ الْبُسْتَانِ هَلْ يَكْفِي تَأْيِئُ بَعْضِهِ كَمَا يَكْفِي فِي دُخُولِ تَمَرِهِ فِي الْبَيْعِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ تَأْيِئِ الْجَمِيعِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهُ لِي الثَّانِي.

(فرغ): عَلَّقَ شَافِعِي طَلَاقَ زَوْجَتِهِ الْحَقَنِيَّةَ عَلَى صَلَاةٍ فَصَلَّتْ صَلَاةً تَصِيحُ عِنْدَهَا دُونَ الزَّوْجِ فَالْمُتَّجِهَةُ الْوُقُوعُ لِصِحَّتِهَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا حَتَّى فِي اعْتِمَادِ الزَّوْجِ.

(فرغ): وَقَعَ السُّؤالُ عَمَّنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بصيغةِ الأمرِ فقال نَعَمْ وَبَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَقْنَى بَعْدَمِ الْوُقُوعِ مُحْتَجًّا بِأَنْ نَعَمْ هُنَا وَعَدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وفيه نَظَرٌ بَلْ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ يَجْعَلُ التَّحْدِيرَ نَعَمْ طَلَّقْتُهَا بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَالْوُقُوعُ مُحْتَمَلٌ قَرِيبٌ جِدًّا. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَي: فِي شَرَحِ الرُّوضِ أَيْضًا.

بفعل لا يقع به مع الجهل أو التسيان فأقرو بها ظاناً وقوعها، وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع ففعله عايداً فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة التسيان له بصديقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعق عليه مع علمه ببقاء اليمين كما مر، وإنما لم يقبل من قال: أنت بائن ثم أوقع الثلاث بعد زمن تنقضي به العدة ثم قال نوتت بالكناية الطلاق فهي بائن حالة إيقاع الثلاث؛ لأنه هنا متهتم برقمه الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبتني على تقدير، وهو هي طالق وقعر، وإلا لم يقع شيء ومثله ما لو قيل له سرخها فقال سبعين ولو قال لئن في عصمتي طلقك ثلاثاً يوم كذا فبان أنها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بطلانها في التاريخ ذكره أبو رزعة.

فصل في أنواع أخرى من التعليق

(علق) بمستحيل عقلاً كأن أحييت ميتاً أي أوجدت الروح فيه مع موته أو شرعاً كأن نسيخ صوم رمضان أو عادة كأن صعدت السماء لم يقع في الحال شيء

• قوله: (بفعل) أي: لتفسيه أو لغيره أو لهما. • قوله: (مع الجهل إلخ) أي: أو الإكراه.
• قوله: (وفيما لو فعل إلخ) أي المعلق بفعله من نفسه أو المبالي. • قوله: (فطن الوقوع) أي: وانحلال اليمين. • قوله: (مع شهادة قرينة التسيان له إلخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب أن يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسياً بصديقه في هذا الظن أي ظن زوال التعليق. • قوله: (كما مر) أي: في شرح ففعله ناسياً للتعليق. • قوله: (وإنما لم يقبل إلخ) أي: ظاهرًا ويدين أدهع ش. • قوله: (اللازم له) يعني عنه ما قبله. • قوله: (فقال ثلاثاً) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق، وإن نواه على ما مر في قوله أو قال: أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع إلخ أدهع ش. • قوله: (وأنه مبتني على تقدير) قد يقال إذا قدر ما ذكر فأبي حاجة للتيه أدهع ش. • قوله: (وإنما لم يقبل إلخ) أي: (ولا) أي: وإن انتفى الأمران أو أحدهما. • قوله: (فبان أنها ذلك اليوم بائن) أي: لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لعدم تزوجها إذ ذاك أدهع ش. • قوله: (وقع عليه الثلاث) أي: ظاهرًا أدهع ش أو يدين.

فصل في أنواع أخرى من التعليق

• قوله: (بمستحيل) إلى قوله: (ويأتي) في النهاية. • قوله: (بمستحيل) أي: إثباتاً كما في هذه الأمثلة بخلاف الثاني كأن لم تضعدي إلخ فإن حكمه الوقوع حالاً كما سيصرح به قريباً في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفاً أدهع ش. • قوله: (أي أوجدت الزوج فيه مع موته) أي: فيصير ميتاً حياً حتى يكون من المحال عقلاً أدهع ش. • قوله: (وإنما الإحياء بعد موته فهو من المستحيل عادة لا عقلاً. • قوله: (لم يقع في الحال)؛ لأنه لم ينجز الطلاق، وإنما علقه، ولم توجد الصفة أدهع ش. • قوله: (في الحال) لعل التقيد به نظراً لاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط.

فصل في أنواع أخرى من التعليق

فاليمين مُتَعَقِدَةٌ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ وَيَأْتِي فِي وَاللَّهِ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ أَنَهَا لَا تَنْقَعِدُ لَكِنْ لَا لِمَا هُنَا بَلْ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْحِنْثِ لَا يُخِلُّ بِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ، وَمَنْ ثُمَّ انْعَقَدَتْ فِي لَأَقْتُلَنَّ فَلَانًا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ مَعَ تَعْلِيلِهَا بِمُسْتَحِيلٍ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْيَمِينِ يَهْتِكُ حُرْمَةَ الْإِنْتِمَاءِ فَيُخَوِّجُ إِلَى التَّكْفِيرِ أَوْ يَنْخَوِّجُ دُخُولَهُ فَخَعْلٌ سَاكِتًا قَادِرًا عَلَى الْامْتِنَاعِ وَأَذْجَلُ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا إِذَا عَلَّقَ بِجَمَاعِهِ فُعِلَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَحَرَّكْ، وَلَا أَثَرُ لاسْتِدْمَاتِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ كَالْإِبْتِدَاءِ كَمَا يَأْتِي أَوْ بِإِعْطَاءِ كَذَا بَعْدَ شَهْرِ مَثَلًا فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا اقْتَضَى الْفَوْزَ عَقِبَ الشَّهْرِ أَوْ إِنْ لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِالْيَأْسِ وَكَانَ وَجْهٌ هَذَا مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِظَاهِرِ مَا مَرَّ فِي الْأَدَوَاتِ أَنَّ الْإِثْبَاتَ فِيهِ بِمَعْنَى التَّغْيِي فَمَعْنَى إِذَا مَضَى

• فَوَدَّ: (فَالْيَمِينُ مُتَعَقِدَةٌ الْخ) أَي: حَيْثُ قَصَدَ مَنَعَهَا مِنَ الصُّعُودِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِيلًا، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ حَلِفًا، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ مَنْ عَلَّقَ عَلَى الْحَلِفِ أَمْرٌ شَأْنٌ أَقُولُ فِي كَوْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَا سِيَّمَا الثَّانِي حَلِفًا نَظَرٌ.
• فَوَدَّ: (فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ) أَي: الَّذِي عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى حَلْفِهِ كَانَ قَالَ إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ أَحْيَيْتُ مَيْتًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ بِالْحَلِفِ فِي الْحَالِ دُونَ الْآخِرِ. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) أَي: قَبِيلُ قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا لِمَا هُنَا) أَي: مِنْ الْإِسْتِحَالَةِ. • فَوَدَّ: (بَلْ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْحِنْثِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْبِقَادُ فِي الطَّلَاقِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ فَلْيُرَاجِعْ أَمْرٌ سَمِ أَمْرٌ هَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ مَنَعَاهُ إِنْ صَعِدَتْ السَّمَاءُ فَأَنْتِ طَالِقٌ. • فَوَدَّ: (مَعَ تَعْلِيلِهَا) أَي: الْيَمِينِ بِاللَّهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ يَنْخَوِّجُ دُخُولَهُ) عَطَفَ عَلَى مُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَفِيهِ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (فَخَعْلٌ سَاكِتًا الْخ) وَإِنَّمَا لَمْ يَحْنُثْ بِذَلِكَ لِغَدَمِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِلْحَالِفِ بِخِلَافِ دُخُولِهِ رَاكِبَ دَابَّةٍ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِنِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ عُرْفًا، وَإِنْ كَانَ زَمَانُهَا يَدَّ غَيْرِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ الدَّابَّةِ الْمَجْنُونِ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَخِمْلَهُ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِحَمْلِهِ وَدُخُولِهِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ حَيْثُ بَنَاهُ عَلَى الْأَمْرِ السَّابِقِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَوْ قَالَ الْحَالِفُ عِنْدَ غَيْرِهِ مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فَحَمْلَهُ غَيْرُهُ وَدَخَلَ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ فَفَهْمُ السَّامِعِ الْحُكْمَ مِنْهُ فَحَمْلَهُ وَدَخَلَ بِهِ فَلَا حِنْثَ أَمْرٌ ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنُثْ) أَي: وَلَا تَتَحَلَّلُ الْيَمِينُ بِذَلِكَ أَمْرٌ ش.
• فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَحَرَّكْ) أَي: حِينَ عَلَتْ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَنْزِعَ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِدْمَاةَ لَا تُسَمَّى جَمَاعًا فَإِنْ نَزَعَ وَعَادَ حِنْثَ بِالْعَمْدِ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ جَمَاعٍ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِبْلَاءِ أَمْرٌ ش. • فَوَدَّ: (لَاِسْتِدْمَاتِهِمَا) أَي: الدُّخُولِ وَالْجَمَاعِ أَمْرٌ ش. • فَوَدَّ: (أَوْ بِإِعْطَاءِ كَذَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِمُسْتَحِيلٍ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا) كَانَ يَقُولُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أُعْطِيكَ كَذَا.
• فَوَدَّ: (وَجْهٌ هَذَا) أَي: اقْتِضَاءُ إِذَا هُنَا الْفَوْزُ. • فَوَدَّ: (إِنَّ الْإِثْبَاتَ فِيهِ الْخ) هَذَا لَا يَلَاظِي رَدَّهُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي إِفْتَائِهِ فِيمَا لَوْ قَالَ مَتَّى خَرَجْتَ شَكَوْتُكَ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْكَلَامِ عَلَى آدَوَاتِ التَّغْلِيلِ قَرَّاجِعُهُ رَشِيدِي وَع. ش. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي: فِي الْإِعْطَاءِ أَمْ كَرْدِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى فِي التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْحِنْثِ لَا يُخِلُّ بِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْبِقَادُ فِي الطَّلَاقِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

الشَّهْرُ أُعْطِيَكَ كَذَا إِذَا لَمْ أُعْطِكَ عِنْدَ مُضِيِّهِ، وَهَذَا لِلْفَوْرِ كَمَا مَرَّ فَكَذَا مَا بَعْنَاهُ، وَفِيهِ مَا فِيهِ
أَوْ لَا يُقِيمُ بِكَذَا مُدَّةً كَذَا لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ عُزْفًا أَوْ (بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ
رُمَانَةٍ)

• فَوَدَّ: (وَهَذَا لِلْفَوْرِ) أَي: هَذَا التَّمْلِيقُ يَقْتَضِي الْفَوْرَ اهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَوْ لَا يُقِيمُ الْخ) عَلَى تَقْدِيرِ
خَلِيفٍ لَا يُقِيمُ الْخ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ عَلَّقَ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ الْخ) تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ
قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا مَا يُخَالِفُهُ سَيِّدُ عُمَرَ وَسَمِيعٌ وَش.

• فَوَدَّ (سَنِي): (بِأَكْلِ رَغِيفٍ).

(فَرَوْغٌ): لَوْ قَالَ إِنْ أَكَلْتُ أَكْثَرَ مِنْ رَغِيفٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ بِأَكْلِهَا رَغِيفًا وَأَدَمًا أَوْ إِنْ أَكَلْتُ الْيَوْمَ إِلَّا رَغِيفًا
فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَكَلْتُ رَغِيفًا ثُمَّ فَأَكَيْهَ حَيْثُ أَوْ إِنْ لَيْسَتْ قَمِيصَتَيْنِ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ بِلَيْسِيهِمَا وَلَوْ مُتَوَالِيَيْنِ أَوْ
قَالَ لَهَا يَضْفُ اللَّيْلُ مَثَلًا إِنْ بَتَّ عِنْدَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَبَاتَ عِنْدَهَا بَقِيَّةُ اللَّيْلِ حَيْثُ لِلْقَرِينَةِ، وَإِنْ اقْتَضَى
الْمَبِيتُ أَكْثَرَ اللَّيْلِ أَوْ نِمْتُ عَلَى نَوْبٍ لَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَتَوَسَّدَ مِخْدَتَهَا لَمْ يَحْنَثْ كَمَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا يَدَيْهِ أَوْ
رِجْلَيْهِ أَوْ إِنْ قَتَلَتْ زَيْنًا عَدَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَضَرَبَتْهُ الْيَوْمَ فَمَاتَ مِنْهُ عَدَا لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ هُوَ الْفِعْلُ
الْمَقْوُودُ لِلزَّوْجِ، وَلَمْ يَوْجَدْ أَوْ قَالَ لَهَا إِنْ كَانَ عِنْدَكَ نَارٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ بِوُجُودِ السَّرَاجِ عِنْدَهَا أَوْ إِنْ
جُمِعَتْ يَوْمًا فِي بَيْتِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَجَاعَتْ بِصَوْمٍ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافٍ مَا لَوْ جَاعَتْ يَوْمًا بِلا صَوْمٍ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَجْهُكَ أَحْسَنَ مِنَ الْقَمَرِ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ كَانَتْ زَنْجِيَّةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ
تَقْوِيمٍ﴾ [الرحمن: ١٤] نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِالْحُسْنِ الْجَمَالَ وَكَانَتْ قَبِيحَةً الشَّكْلِ حَيْثُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنْ
فَقَصَدْتُكَ بِالْجِمَاعِ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَصَدْتُهُ هِيَ فَجَامِعَهَا لَمْ يَحْنَثْ فَإِنْ قَالَ إِنْ قَصَدْتَ جِمَاعَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ
فَقَصَدْتُهُ فَجَامِعَهَا حَيْثُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ ثُمَّ فَأَكَيْهَ أَي مَثَلًا فَمَا لَا يُسَمَّى فَأَكَيْهَ يَحْنَثُ بِهِ أَيْضًا
حَيْثُ كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ عَادَةً وَلَوْ بِغَيْرِ بِلَدٍ الْحَالِفِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ كَسَحَابَةِ خَزَفٍ فَلَا يَحْنَثُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ
مُتَوَالِيَيْنِ أَي مُتَعَرِّقَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ: يَضْفُ اللَّيْلُ أَي أَوْ دُونَهُ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ مَثَلًا، وَقَوْلُهُ: فَتَوَسَّدَ مِخْدَتَهَا،
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى مِخْدَةٍ لَهَا فَيَنْبَغِي الْحْنَثُ بِتَوَسُّدِهَا؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ عُزْفًا مِنَ التَّوَمُّ عَلَى الْمِخْدَةِ،
وَقَوْلُهُ: فَجَاعَتْ يَوْمًا أَي جَوْعًا مُؤَثِّرًا عُزْفًا بِلا تَزْكِيهَا الْأَكْلُ قَصْدًا مَعَ وَجُودِ مَا يُؤْكَلُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ
الزَّوْجِ، وَإِلَّا فَلَا يَحْنَثُ إِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ تَزَكَّيْتَ يَوْمًا بِلا طَعَامٍ يُشْبِعُكَ، وَقَوْلُهُ: وَكَانَتْ
قَبِيحَةً الشَّكْلِ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَسَنَةً الشَّكْلِ لَمْ يَحْنَثْ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَجْمَلُ مِنَ الْقَمَرِ،
وَقَوْلُهُ: فَقَصَدْتُهُ هِيَ أَي لَوْ بَتَّ رِيضٌ مِنْهَا، وَقَوْلُهُ: قَدْ يَتَوَقَّفُ الْخ قَدْ يُقَالُ إِنْ الْقَمَرُ أَضْوَأُ لَا أَجْمَلُ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ رُمَانَةٍ) وَهَلْ يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةُ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهَا جِلْدَهَا كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِأَكْلِ الْقَصَبِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ
قَشْرَهُ الَّذِي يُمَصُّ مَعَهُ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر إِلَى الْفَرْقِ وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ الثَّمَرُ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهِ نَوَاهٍ، وَلَا

• فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا) كَذَا شَرْحُ م ر، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ
كَذَا قَوْلُهُ مَا نَصَّهُ فَرَعَ حَلَفَ لَا يُقِيمُ بِمَحَلٍّ كَذَا شَهْرًا فَأَقَامَهُ مُفَرَّقًا حَيْثُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ اه.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ رُمَانَةٍ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَإِنْ عَلَّقَ بِأَكْلِهَا وَبَعْدَهُ لَمْ يَبْرَأَ بِأَكْلِ

كَانَ أَكَلْتُ هَذَا الرِّغِيفَ أَوْ هَذِهِ الرُّمَانَةَ أَوْ رَغِيفًا أَوْ رُمَانَةً (فَبَقِيَ) بَعْدَ أَكْلِهَا الْمُعْلَقُ بِهِ (لُبَابَةً) لَا يُدْقُ مُذْرَكُهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ كَلَامُ أَصْلِهِ بِأَنْ يُسَمِّيَ قِطْعَةً خُبْزٍ (أَوْ حَبَّةً لَمْ يَقَعْ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْكُلَّ حَقِيقَةً أَمَّا مَا دُقُّ مُذْرَكُهُ بِأَنْ لَا يَكُونُ لَهُ وَقَعٌ فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي بَرٍّ، وَلَا حِنْثٌ نَظَرُوا لِلْعُرْفِ الْمُطْرِدِ وَأَجْرَى تَفْصِيلَ اللَّبَابَةِ فِيمَا إِذَا بَقِيَ بَعْضُ حَبَّةٍ فِي الثَّانِيَةِ. (وَلَوْ أَكَلَا) أَيُّ الزَّوْجَانِ (تَمَرًا)

أَقْمَاعُهُ إِذَا سَمِيَ أَيُّ فَلَا يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةَ جِلْدَهَا إِذَا عَاشَ شَ، وَقَوْلُهُ: وَمَالٌ مَرَّاحٌ اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي.

• فَوُدَّ: (كَانَ أَكَلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَنْجُو) فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: (لَفْعًا لَا حَرْفًا) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَن: (وَلَوْ كَانَ) فِي الثَّانِيَةِ لِأَقْوَلِهِ: (وَاِغْتَمَدَهُ شَارِحٌ). • فَوُدَّ: (بَعْدَ أَكْلِهَا) مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلٍ، وَقَوْلُهُ:

الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ أَيُّ مِنَ الرِّغِيفِ وَالرُّمَانَةِ مَفْعُولُهُ جِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَكْلِهَا لَهُ إِذَا.

• فَوُدَّ: (يُدْقُ مُذْرَكُهَا) بِضَمِّ الْمِيمِ وَقَتْلِ الرَّاءِ أَيُّ يَخْفَى إِذْ رَأَى اللَّبَابَةَ وَالْإِحْسَاسَ بِهَا أَهْ بِجَزِيرٍ مَيَّ.

• فَوُدَّ: (أَوْ حَبَّةً) أَيُّ: مِنَ الرُّمَانَةِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْبَقِيَّةَ) أَيُّ: الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الزَّوْجَةُ جِبَارَةٌ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ يُصَدَّقُ أَنَّهَا لَمْ تَأْكُلِ الرِّغِيفَ أَوْ الرُّمَانَةَ، وَإِنْ سَامَحَ أَهْلُ الْعُرْفِ فِي إِطْلَاقِ أَكْلِ الرِّغِيفِ أَوْ الرُّمَانَةِ فِي ذَلِكَ إِذَا. • فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا بَقِيَ الْبَقِيَّةَ) وَكَذَا فِي الثَّمَرَةِ الْمُعْلَقَةِ بِأَكْلِهَا إِذَا بَقِيَ قِطْعَتُهَا أَوْ شَيْءٌ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَرْكِه أَهْ مُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْحِنْثِ كَمَا مَالٌ إِلَيْهِ عَ شَ فِيمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ تَأْكُلَ هَذَا الرِّغِيفَ فَتَرَكْتَ بَعْضَهُ لِكُونِهِ مَخْرُوقًا لَا يُعْتَادُ أَكْلُهُ. • فَوُدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيُّ: الرُّمَانَةُ إِذَا عَ شَ.

الْبَعْضُ بَلْ يَحْتَسُّ فِي نَهْيِ عَدَمِ الْأَكْلِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَكْلِ الْبَاقِي أَوْ تَلَفَ قَبْلَهُ إِذَا وَهَلَ يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةَ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهَا جِلْدَهَا كَمَا لَوْ عُلِقَ بِأَكْلِ الْقَصَبِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ قِشْرَهُ الَّذِي يُمَصُّ حَتَّى لَوْ مَصَّهُ، وَلَمْ يَتَنَلَّغْ لَمْ يَحْتَسُّ أَوْ يَفْرُقَ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ مَرَّاحٌ لَلْفَرْقِ وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ الثَّمَرُ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهِ نَوَاهُ، وَلَا أَقْمَاعُهُ إِذَا، وَفِي فَتَاوَى الشُّبُوطِيِّ مَا نُصِّهَ مَسْأَلَةَ رَجُلٍ اشْتَرَى خِزْقَةً جَوْحَ فَقَطَعَ بَعْضَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ فَقَالَ الْبَائِعُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا يَلْبَسُهَا إِلَّا أَنَا أَيُّ الْخِزْقَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا نِيَّةَ لِلْحَالِفِ أَضْلًا ثُمَّ اتَّفَقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي عَلَى أَنْ يُفْضَلَ الْخِزْقَةُ الْمَذْكُورَةُ وَيَخْطَطُهَا فَلَمَّا فُضِّلَتْ وَخِطَّتْ جِيءَ بِهَا وَعُلِقَ فِيهَا مَا خَرَجَ مِنْهَا وَمَا لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِهِ عِنْدَ الْخِيَاطَةِ مِنْ قَوَارِيرٍ وَمَا يَقْطَعُ مِنَ الذَّبْلِ وَغَيْرِهِ لِلْإِصْلَاحِ وَلِبَسِهَا الْبَائِعُ ثُمَّ نَزَعَهَا وَقَلَعَ مِنْهَا مَا عُلِقَ فِيهَا مِنَ الْقَوَارِيرِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ دَفَعَهَا لِلْمُشْتَرِي وَلِبَسَهَا هُوَ وَغَيْرُهُ فَهَلِ الْبَيْعُ تَعَلَّقَتْ بِجُمْلَةِ هَذِهِ الْخِزْقَةِ حَتَّى لَا يَحْتَسُّ الْحَالِفُ بَلْبِسِ غَيْرِهِ لَهَا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا ذَكَرَ أَوْ تُحْمَلُ الْيَمِينُ عَلَى خِلَافِ الْقَوَارِيرِ وَغَيْرِهَا فَلَا تَتَمَلَّقُ بِهِ الْيَمِينُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ فَتَاتِ الْخُبْزِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَكَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّؤُوسَةِ إِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ فَخِيطُهُ قَمِيصًا أَوْ قَبَاءً أَوْ جُبَّةً أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ جَعَلَ الْحُفَّ نَعْلًا حَيْثُ بِالْمُتَّخِذِ مِنْهُ حَتَّى يَحْتَسُّ الْبَائِعُ يَلْبَسُهَا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا ذَكَرَ الْجَوَابُ يَحْتَسُّ الْحَالِفُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى صِيغَةِ الْحَضَرِ حَيْثُ حَلَفَ لَا يَلْبَسُهَا إِلَّا هُوَ، وَلَا يُعِيدُ فِي دَفْعِ الْحِنْثِ إِزَالَةَ مَا ذَهَبَ بِالتَّفْصِيلِ مِنَ قَوَارِيرِ وَقَصَاصَةٍ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ قَاضٍ بِإِزَالَةِ ذَلِكَ فِي حَالِ التَّفْصِيلِ لِيَحْصُلَ اللَّبْسُ الْمُعْتَادُ فِي مِثْلِهَا، وَهَذَا وَمَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَلَا وَقْفَةً وَلَيْسَ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرِّغِيفَ فَأَكَلَهُ إِلَّا لُقْمَةً كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُمَارَسَةٍ إِذَا فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ عَرَضْتُهُ عَلَى مَرِّ قَوَائِقَ عَلَى التَّنْظِيرِ.

وخلطاً نواهما فقال) لها (إن لم تُمَيِّزِي نَوَاكِ) من نَوَايَ (فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَعَلْتُ كُلَّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا لِمَ يَقَعُ) لِحُصُولِ التَّمْيِيزِ بِذَلِكَ لُغَةً لَا عُرْفًا (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينَ) لِنَوَاهِ مِنْ نَوَاهَا فَلَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ فَيَقَعُ كَمَا اقْتِضَاهُ الْمَتْنُ وَاعْتَمَدَهُ شَارِحٌ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْلِيلِ بِالْمُسْتَحِيلِ عَادَةً لِتَعْلِيلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ التَّمْيِيزُ عَادَةً فَمُيِّزَتْ لِمَ يَقَعُ، وَالْأَوَّلُ، وَإِنْ لَمْ يُنْكَرَنَّ عَادَةً فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ. (وَلَوْ كَانَ بِقِيَمِهَا تَمَرَةً فَعَلَّقَ بِبِلْعَمِهَا لَمْ يَرْفُهَا لَمْ يَرَامَسَاكِهَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ)، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ (وَرَفِي بَعْضٍ)، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ (لِمَ يَقَعُ)؛ لِأَنَّ أَكْلَ الْبَعْضِ أَوْ رَفِي الْبَعْضِ مُغَايِرٌ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ الْجَنُثُ بِأَكْلِ جَمِيعِهَا وَأَنَّ الْإِتْلَاعَ أَكَلَ

• قول (سني): (إن لم تُمَيِّزِي) قال في العُبابِ أي والمُعْنِي ولو قال إن لم تُخْبِرْنِي بنَوَايَ أو إن لم تُشِيرِي إِلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِرَّ بِأَنْ تُعَدَّ الْكُلُّ عَلَيْهِ وَتَقُولَ فِي الْكُلِّ هَذَا نَوَاكِ اه سم أي إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينَ فَلَا يَبْرُ بِذَلِكَ فَيَقَعُ. • فُود: (لُغَةً لَا عُرْفًا) أي: والمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ اللَّغَةُ بِخِلَافِ الْحَلِيفِ بِاللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَشْتَهَرْ عُرْفٌ بِخِلَافِهِ اه ع ش. • فُود: (أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ التَّمْيِيزُ) أي فيما لو قَصَدَ الثَّغِينِ، وَقَوْلُهُ: لِمَ يَقَعُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ اه ع ش. • فُود: (وَالْأَوَّلُ الْخ) أي لِمَ تُمَيِّزُ وَقَعَ بِالْيَاسِ سَم وَع ش وَرُشِيدِي. • فُود: (فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أي فِي التَّفْهِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ سَم وَع ش وَرُشِيدِي.

• قول (سني): (تَمَرَةً) أي: مَثَلًا. • فُود: (فَعَلَّقَ بِبِلْعَمِهَا الْخ) كَقَوْلِهِ إِنْ بَلَعْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ رَمَيْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ أَمَسَكْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ مُعْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ.

• قول (سني): (مَعَ فَرَاغِهِ) أي: عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّعْلِيلِ اه مُعْنِي. • فُود: (وَأَنْ اقْتَصَرَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ مَا اخْتَفَتَهُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) إِلَى (وَعَكْسُهُ). • فُود: (وَأَنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا يَتَأْتِي مَعَ تَصْوِيرِ الْمَتْنِ وَلَوْ سَأَلَهُ بِرُفْتِهِ ثُمَّ قَالَ، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ تَبَّ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى أَوْ لَكَانَ وَاضِحًا اه رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمَعْنَى.

(تَنْبِيْهٌ): أَشْعَرَ كَلَامُهُ بِاشْتِرَاطِ الْأَمْرَيْنِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الشَّرْطُ الْمُبَادَرَةُ بِأَحَدِهِمَا اه. • فُود: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ) أي حَيْثُ قَالَ بِأَكْلِ بَعْضٍ اه سم. • فُود: (الْجَنُثُ بِأَكْلِ جَمِيعِهَا) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةً. • فُود: (وَأَنَّ الْإِتْلَاعَ أَكَلَ) كَذَا فِي الْمَعْنَى وَالنِّهَايَةِ وَصَوَابِهِ وَأَنَّ الْأَكْلَ إِتْلَاعٌ كَمَا نُقِلَ مِنْ تَغْيِيرِ الزَّكَوْشِيِّ وَبِهِ عُبْرٌ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ اه سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَدْ يُنَازَعُ فِي كَوْنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي هَذَا وَيَدْعِي أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْأَكْلَ إِتْلَاعٌ مُطْلَقًا فَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَّبِعُ فَكُلَّ حَيْثُ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ فِي الْمَتْنِ إِنَّمَا

• فُود في (سني): (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاكِ مِنْ نَوَايَ الْخ) قَالَ فِي الْعُبابِ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بنَوَايَ أَوْ إِنْ لَمْ تُشِيرِي إِلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِرَّ بِأَنْ تُعَدَّ الْكُلُّ عَلَيْهِ وَتَقُولَ فِي الْكُلِّ هَذَا نَوَاكِ اه. • فُود: (وَالْأَوَّلُ وَقَعَ) فَإِنْ قُلْتَ: مَتَى يَقَعُ قُلْتَ: الْقِيَاسُ عِنْدَ الْيَاسِ. • فُود: (فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أي: فِي التَّفْهِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ.

• فُود: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ) أي: حَيْثُ قَالَ بِأَكْلِ بَعْضٍ. • فُود: (وَأَنَّ الْإِتْلَاعَ أَكَلَ مُطْلَقًا) هُوَ مَا ذَكَرَاهُ فِي

مُطلقاً، وهو ما اعتمده شارحٍ لِكَئنه مُعْتَرَضٌ بِأَنَ الْفَرَضَ أَنَّهُ ذَكَرَ الثَّمَرَةَ وَأَكَلَهَا مَضْغٌ يُزِيلُ اسْمَهَا فَلَمْ تَبْلُغْ ثَمَرَةً وَالَّذِي يَنْتَهِجُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ حَيْثُ انْتَفَى الْمَضْغُ كَانَ الْإِبْتِلَاحُ غَيْرَ الْأَكْلِ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ وُجِدَ الْمَضْغُ كَانَ عَيْتُهُ مَا لَمْ يُزَلْ بِالْمَضْغِ اسْمُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي عَكْسِهِ بِأَنَ عُلِّقَ بِالْأَكْلِ فَابْتَلَعَتْ لَا حِثَّ كَمَا قَالَاهُ عَنِ الْمُتَوَلِّي هُنَا وَاعْتِمَادُهُ وَنُسِبَ لِلْأَكْثَرَيْنِ لَكِنْ جَزِئاً فِي مَوَاضِعَ عَلَى الْحِثِّ وَخَرَجَ بِيَادِرَتْ مَا لَوْ أَمْسَكَتْهَا لَحُطَّةٌ فَتَطْلُقُ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الشَّرْطُ تَأَخُّرَ يَمِينِ الْإِمْسَاكِ فَيَحِثُّ إِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَقَدَّمَتْ وَمَعَ تَأَخُّرِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُطْفِئِ بِالْوَاوِ وَثُمَّ فَذَكَرَهَا تَصْوِيرٌ. (وَلَوْ أَتَاهُمَا بِسَرِقَةٍ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَهْذِقْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ.....)

هو بالإبتلاع وانقضى قوله بأكل بعض آتاه لو أكلت الجميع حيث أقرول ويوافق ما قالاه وروود الإغتراض الآتي. هـ قوله: (مطلقاً) أي: وجد المضغ أو لا. هـ قوله: (وهو ما اعتمده شارح الخ) عبارة المغني قال ابن التقيب، وهو واضح لكن لم أر من ذكره، وقد يتأزع فيه إذا ذكر الثمرة في يمينه فإن أكلها الخ. هـ قوله: (وأكلها الخ) عطف على الفرض. هـ قوله: (لا حث كما قالاه الخ) عبارة المغني والنهاية فالذي جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لأصله في هذا الباب أنه لو علق طلاقها بالأكل فابتلعت لم يحث؛ لأنه يقال ابتلع، ولم يأكل ووقع له كاضله في كتاب الأيمان عكس هذا واختلف المتأخرون فمنهم من ضعف أحد الموضعين، ومنهم من جمع وفرق بأن الطلاق مبني على اللغة، والبلع لا يسمى فيها أكلاً والأيمان مبناها على الغرظ والبلع يسمى فيه أكلاً، وهذا أولى من تضييف أحد الموضعين اهـ وأقرها سم قال الرشيد في قوله: بأن الطلاق مبني على اللغة أي إن اضطرب الغرظ فإن اطرد فهو المبني عليه الطلاق كما سيأتي، ومعلوم أن الأيمان لا تبني على الغرظ إلا إذا اطرد وحيث قد يقال: فأني فرقي بين البابين اهـ. هـ قوله: (وخرج) إلى قوله: ولو قال: إن لم تعدي في النهاية. هـ قوله: (فذكرها) أي ثم تصوير هذا إنما يتأتى لو كان ثم المذكورة في المتن من كلام المعلق، ولا يخفى أنه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق منكرت عنه في المتن، وأن التي فيه إنما هي لبيان اغتيال تأخير الحالف يمين الإنسك اسم ورشيد.

هـ قول (سني): (إن لم تصدقني) يفتح التاء فوقية وضمة الدال وكسر القاف مخففة أي إن لم تخبرني بالصدق اهـ بجبرمي.

هـ قول (سني): (إن لم تصدقني) أي: في أمر هذه السارقة اهـ مغني.

الأيمان والذي جرى عليه في الرزق هنا تبعاً لأصله عدم الحث لصدق القول بأنه ابتلع، ولم يأكل قال شيخنا الشهاب الزملي والمعتقد في كل باب ما فيه والفرق بينهما أن الطلاق مبني على الوضع اللغوي والبلع لا يسمى أكلاً وبناء الأيمان على الغرظ، وهو فيه يسمى أكلاً اهـ شرح م ر. هـ قوله: (لكنه معترض بأن الفرض أنه ذكر الثمرة) قد يقال قول المصنف فعلق برميها الخ صادق مع تغيير الحالف بنحو إن أكلت هذه الخ من غير ذكر للفظ الثمرة. هـ قوله: (فذكرها) أي: ثم تصوير إنما ينتج هذا الكلام

فَقَالَتْ سَرَقْتَ مَا) نَافِيَةٌ (سَرَقْتَ لَمْ تَطْلُقْ) لِيَصْدُقْهَا فِي أَحَدِهِمَا بَقِيَّةً فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُغْلِمْنِي بِالصَّدَقِ لَمْ تَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ (وَلَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي بَعْدَ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا) فَانْتَ طَالِقٌ (فَالْخَلَاصُ) مِنَ الْحَنْثِ بِحَصْلِ بِطَرِيقَةٍ هِيَ (أَنْ قَدْ كُنْ) مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُغْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ أَوْ (عَدَدًا يُغْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ) عَادَةً (لَمْ تَزِيدْ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى يَبْلُغَ مَا يُغْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ) عَادَةً لِيَدْخُلَ عَدْدُهَا فِي جُمْلَةٍ مَا أَخْبَرْتَهُ بِقِيَمِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ: لَا يُغْتَبَرُ فِي الْخَبَرِ صِدْقُ فُلُو قَالَ إِنَّ أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِ زَيْدٍ فَأَخْبَرْتَهُ بِهِ كَاذِبَةٌ طَلَّقْتَ قَالَ الْبَلْقِينِي؛ لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا وَمَنْفُوعًا كَزَيْدٍ خَجَرٌ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْوَقْعِ بِخِلَافِ مُخْتَمَلِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ كَالْقُدُومِ وَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْعَدِيدِ التَّلَفُّظُ بِذِكْرِ الْعَدِيدِ الَّذِي فِي الرُّمَانَةِ وَلَا بِحَصْلِ إِلَّا بِذَلِكَ وَلَوْ

فَوَيْلٌ (سَمِي): (فَقَالَتْ سَرَقْتَ مَا سَرَقْتَ) خَرَجَ مَا لَوْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا اهـ سَم. فَوَيْلٌ: (فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُغْلِمْنِي (الْخ) أَي: أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم أَقُولُ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي الْمَتْنِ اهـ سَيَدُ عَمَرُ.

فَوَيْلٌ (سَمِي): (وَلَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي (الْخ)، وَأَمَّا الْبَشَارَةُ فَمُخْتَصَّةٌ بِالْخَبَرِ الْأَوَّلِ السَّارِ الصَّدَقِ قَبْلَ الظُّهْرِ فَإِذَا قَالَ لِيَسَانِيهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي مِنْكَ بِكَذَا فَهِيَ طَالِقٌ فَأَخْبَرْتَهُ وَاحِدَةً بِذَلِكَ ثَانِيًا بَعْدَ إِخْبَارِ غَيْرِهَا أَوْ كَانَ غَيْرَ سَارٍ بَانَ كَانَ بِسَوْءٍ أَوْ هِيَ كَاذِبَةٌ أَوْ بَعْدَ عَلِمِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا لَمْ تَطْلُقْ لِعَدَمِ وَجُودِ الصَّفَةِ نَعَمْ مَحَلُّ اغْتِيَابِ كَوْنِهِ سَارًا إِذَا أُطْلِقَ كَقَوْلِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِخَبَرٍ أَوْ أَمْرٍ عَنْ زَيْدٍ فَإِنَّ قَيْدَ كَقَوْلِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ زَيْدٍ فَهِيَ طَالِقٌ اكْتَفَى بِصَدَقِ الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ كَارِهَا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَفِيهِمَا هُنَا فُرُوعٌ فَرَاغَ.

فَوَيْلٌ (سَمِي): (هَذَا (الْخ) أَي: كِمَانَةٌ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فَوَيْلٌ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: انْتِجَاصُ الْخَلَاصِ فِيمَا ذَكَرَ. فَوَيْلٌ: (قَالَ الْبَلْقِينِي) أَي: فِي تَوْجِيهِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا) أَي: كَحَبِّ الرُّمَانَةِ. اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (وَلَا يَخْصُلُ) أَي: التَّلَفُّظُ بِذِكْرِ الْعَدِيدِ إِلَّا بِذَلِكَ أَيِ بِإِخْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ

لَوْ ذَكَرْتَ بِالنِّسْبَةِ لِلْفِظِ الْحَالِفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لِيَبَانَ اغْتِيَابُ تَأْخِيرِ الْحَالِفِ يَمِينَ الْإِنْسَانِ وَأَنْ عَطَفَهَا هُوَ بِالْوَاوِ وَكَمَا يَصْدُقُ بِذَلِكَ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ قَتَائِلُهُ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهْرِ.

فَوَيْلٌ فِي (سَمِي): (فَقَالَتْ سَرَقْتَ مَا سَرَقْتَ) خَرَجَ مَا لَوْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكِلُ عَلَى الْوُقُوعِ حِينَئِذٍ عَدَمُ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَانْتَ طَالِقٌ وَجْهَلُ حَالِهِ قُلْتَ الْفَرْقُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَتِنَا انْتِفَاءُ الصَّدَقِ، وَقَدْ كَانَ مُحَقِّقًا قَبْلَ قَوْلِهَا مَا ذَكَرَ وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ وَالْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْغُرَابِ عَدَمُ الْغُرَابِيَّةِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ حَتَّى يُسْتَضْحَبَ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَيْلٌ: (فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُغْلِمْنِي بِالصَّدَقِ) أَي: أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا (الْخ) هَذَا يَخْتَاجُ لِيَبَانَ إِذْ يُقَالُ لِمَ كَانَ كَذَلِكَ.

قال إن لم تغد حثها تمثت الطريقة الأولى على أحد وجهين يظهر أثر ترجيحه ويفرق بأنه هنا نص على عدد كل حبة حبة على حياها بخلافه ثم (والصورتان) في السرقة والرمانة (لهن لم يقصد تعريف) أي تميئنا فإن (قصده لم يتخلص بذلك؛ لأنه لا يحصل) به ولو وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها، ولا علم لها به إن لم تُعطيه فانت طالق ثلاثا ثم تذكّر موضعه فراه فيه لم تطلق بل لا تنقصد يمينه؛ لأنه بان أنه خلف على مستحيل هو إعطاؤها ما لم تأخذه، ولم تعلم محلّه ..

المذكورتين. هـ فؤد: (تمثت الطريقة الأولى) أقول قد يتوهم أن عبارة المُصنّف لا تشمل الطريقة الأولى، وهو خطأ فإن ذكر الواجد إلى ما يُعلم أنها لا تزيد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم أنها لا تنقص عنه إلخ فتأمل فزيادة الشارح إيّاها إيضاح اه سم، وقد يُمنع الصدق بناءً على أن الواحد ليس بعدد. هـ فؤد: (هنا) أي: في إن لم تغدي حثها نص على عدد كل أي على طلب عدد إلخ. هـ فؤد: (هذه كل إلخ) المناسيب عند كل إلخ. هـ فؤد: (ثم) أي: ما في المتن. هـ فؤد: (لم يتخلص إلخ) ويتبني في مسألة الرمانة أن تكون من التعليل بمستحيل في التقي قبيح في الحال.

(فرغ): قال في الرّوض أو أخذت له ديناراً فقال إن لم تُعطني الدينار فأنت طالق، وقد اتفقنا لم تطلق إلا بالياس من إعطائه بالموت فإن تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فمكرهه. اهـ. أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلق سم على حجّ اهـ ش. هـ فؤد: (بذلك) أي: بإحدى الطريقتين السابقتين.

هـ فؤد: (ثم قال لها، ولا جلم لها به إذا لم تُعطيه إلخ) خرج به ما لو قال إن لم تُعطيه فلا يحث بذلك كأن نسخة حج التي وقعت لسم فيها التعبير بأن لم إلخ، وبين ثم كتبت عليه ما نصه قد يقال هذا تعليل بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويصح أن يقال إن قصد الإغطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كأن لم تصمدي السماء قبيح في الحال، وإلا فهو كأن لم تدخل في الدار لإمكان إعطائها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليأمل يظهر أنه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو انتهى اهـ ش. هـ فؤد: (بل لا تنقصد يمينه) هذا ممنوع بل هي متعقبة نهاية وسم.

هـ فؤد: (تمثت الطريقة الأولى) أقول قد يتوهم أن عبارة المُصنّف لا تشمل الطريقة الأولى، وهو خطأ فإن ذكر الواجد إلى ما يُعلم أنها لا تزيد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم أنها لا تنقص عنه إلخ فتأمل فزيادة الشارح إيّاها إيضاح. هـ فؤد: (فإن قصده لم يتخلص بذلك) ويتبني في مسألة الرمانة أن تكون من التعليل بمستحيل في التقي قبيح في الحال.

(فرغ): قال في الرّوض أو أخذت له ديناراً فقال إن لم تُعطني الدينار فأنت طالق، وقد اتفقنا لم تطلق إلا بالياس من إعطائه بالموت فإن تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فمكرهه اهـ أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلق سم. هـ فؤد: (ثم قال لها، ولا جلم لها به إن لم تُعطيه) قد يقال هذا تعليل بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويصح أن يقال إن قصد الإغطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كأن لم تصمدي السماء قبيح في الحال، وإلا فهو كأن لم تدخل في الدار لإمكان إعطائها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليأمل يظهر أنه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو. هـ فؤد: (بل لا تنقصد يمينه) هذا

فهو كلاً أصمَدُ السماءَ بجَمِيعِ أَنَّهُ فِي هَذِهِ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنَّا لَا يُحْكِمُهُ فَعَلُهُ وَهنا حَتْ عَلَى مَا لَا يُحْكِمُ فَعَلُهُ. (ولو قال لِطَالِقٍ) مَنْ زَوْجَاتِهِ (مَنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ) فَهِيَ طَالِقٌ (فَقَالَتْ وَاحِدَةً سَبْعَ عَشْرَةَ) أَيِ غَالِبَاتِ (وَآخَرَى عَمْسَ عَشْرَةَ) أَيِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَثَالِثَةً إِحْدَى عَشْرَةَ أَيِ لِمَسَافِرٍ لَمْ يَقْعُ) عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَاقٌ لِصِدْقِ الْكَلِّ نَعَمْ، إِنْ قَصَدَ تَعْيِينَاً لَمْ يُتَخَلَّصْ بِذَلِكَ. (ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حِينٍ أَوْ زَمَانٍ) أَوْ حُقِّبَ بِشُكُونِ الْقَافِ أَوْ عَصْرِ (أَوْ بَعْدَ حِينٍ) أَوْ نَحْوِهِ (طَلَّقْتَ بِمُضِيِّ لَحْظَةٍ)؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنْ هَذِهِ يَقَعُ عَلَى الطَّلِيلِ وَالْقَصِيرِ وَالْيَ بَمَعْنَى بَعْدَ وَفَارَقَ قَوْلُهُمْ: فِي الْإِيمَانِ فِي الْأَقْصَى حَقِّكَ إِلَى حِينٍ لَمْ يَحْتِ بِلَحْظَةٍ فَكَثُرَ بَلْ قُبِيلَ الْمَوْتِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ تَعْلِيقٌ فَعَمَلٌ بِأَوَّلِ مَا يُسَمَّى حِينًا إِذَا الْمَدَارُ فِي التَّعَالِيقِ عَلَى وَجُودِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ لَفْظُهَا وَلِأَقْصَى وَغَدٍ، وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَنٍ فَتُظَنُّ فِيهِ لِلْيَاسِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ لِبَقَايَتِهِ حَقُّهُ إِلَى حِينٍ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ. (ولو عَلِقَ بِرُؤْيَا زَيْدٍ أَوْ لَمْسِهِ) وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ هُنَا الْمَسْ، وَإِنْ فَارَقَهُ فِي تَقْضِي الْوُضُوءِ لِأَطْرَادِ الْعُرْفِ هُنَا بِاتِّحَادِهِمَا (أَوْ قَذَفَهُ تَنَاوَلَ خِيَا) مُسْتَقْبِلًا أَوْ نَائِمًا (وَمَيِّتًا) فَيَحْتِ بِرُؤْيَا شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ مُتَّصِلٍ بِهِ

• فَوَدَّ: (فَهُوَ كَلَّا أَصَمَدُ الْخ) هَذَا مَمْنُوعٌ إِذْ لَيْسَ تَغْيِيرُ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نِهَآيَةً وَسَم. • فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ) أَيِ: يَمِينٍ لَا أَصَمَدُ السَّمَاءِ.

• فَوَدَّ: (أَيِ غَالِبَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّتُهُ) فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى، وَفِيهَا هُنَا فُرُوعٌ فَرَاغَ. • فَوَدَّ: (إِنْ قَصَدَ تَعْيِينَاً) يَعْنِي مُعَيَّنًا مِنْهَا أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَمْ يُتَخَلَّصْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَالْحَلِيفُ عَلَى مَا أَرَادَهُ أَه.

• فَوَدَّ: (بِشُكُونِ الْقَافِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْحَقُّ بِفَتْحِ الْقَافِ كَالزَّمَانِ وَالْحِينِ، وَأَمَّا الْحَقُّ بِضَمِّ الْقَافِ فَهُوَ زَمَانُونَ سَنَةً أَهْ وَبِعِبَارَةِ الْقَامُوسِ وَالْحَقُّ بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ زَمَانُونَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ أَه. • فَوَدَّ: (وَالْيَ بِمَعْنَى بَعْدَ) قَدْ يُقَالُ مَا الْمُخَوِّجُ لِإِخْرَاجِهَا عَنْ حَقِيقَتِهَا، وَهُوَ إِيقَاعُ طَلَاقٍ مُؤَقَّتٍ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ وَيَلْغُو التَّأَقُّبُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَدْ يُقَالُ الْمُخَوِّجُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بِمُضِيِّ لَحْظَةٍ تَذَبُّر. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَيِ: الْحِنْثُ فِي مَسَائِلِ الْمَتَنِ بِمُضِيِّ لَحْظَةٍ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَحْتِ الْخ) مَقُولُ قَوْلِهِمْ: فِي الْإِيمَانِ.

• فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ: الْفَرْقُ لَكِنْ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَفَقَّةً وَلَعَلَّ لِهَذَا سَكَتَ عَنْهَا النِّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ (وَسَيِّ): (وَلَوْ عَلِقَ بِرُؤْيَا زَيْدٍ) مَثَلًا كَلَّا زَايَتِهِ قَائِلٌ طَالِقٌ أَوْ لَمْسِهِ أَوْ قَذْفِهِ كَلَّا لَمَسَتْهُ أَوْ قَذَفَتْهُ قَائِلٌ طَالِقٌ أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ نَائِمًا) خِلَافًا لِلْمُعْنَى.

• فَوَدَّ (وَسَيِّ): (وَمَيِّتًا) أَمَّا فِي الرُّؤْيَا وَاللَّمْسِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الْقَذْفِ فَلَا يَنْ قَذَفَ الْمَيِّتَ أَشَدُّ مِنْ قَذْفِ الْحَيِّ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يُمَكِّنُ الْإِسْتِحْلَالَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمَيِّتِ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ خَاطَبْتَهُ) فِي النِّهَآيَةِ.

مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ مُتَعَقِّدَةٌ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ كَلَّا أَصَمَدُ السَّمَاءِ) هَذَا مَمْنُوعٌ إِذْ لَيْسَ تَغْيِيرُ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

• فَوَدَّ (وَسَيِّ): (وَلَوْ عَلِقَ بِرُؤْيَا زَيْدٍ أَوْ لَمَسَهُ الْخ) لَا حِنْثُ بِرُؤْيَا أَوْ لَمْسِ شَيْءٍ أَوْ ظُفْرِ وَوَقَعَ

غير نحو الشفر نظير ما يأتي لا مع إكراه عليها ولو في ماء صاف أو من وراء رُجاج شفاف دون خياله في نحو مِرَاة ولمس شيء من بدنه لا مع إكراه عليه من غير حائل لا نحو شفر وظفر وسن سواء الزائي والمزني واللامس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثّر، وإنما استويا في نقض الوضوء؛ لأن المدار هنا على لمس من المحلوف عليه ويشتَرط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرفا بخلاف ما لو أخرج يده مثلا من كوة فزاتها فلا حث ولو قال لعمياء

• فؤد: (في غير نحو الشفر) أي: والسُن والظفر فلا حث برؤية ذلك اه سم. • فؤد: (نظير ما يأتي) أي: في اللمس. • فؤد: (عليها) أي: الرؤية. • فؤد: (ولو في ماء صاف) إلى سواء الزائي في المعنى إلا قوله لا مع إكراه. • فؤد: (ولو في ماء إلخ) غاية لما قبل لا مع إكراه اه سيّد عمر عبارة الرشيدي غاية في المثبت اه ومأكلهما واجد. • فؤد: (ولو في ماء صاف إلخ) أي بخلاف ما لو رآه، وهو مستور بثراب أو ماء كثير أو رُجاج كثيف أو نحوه اه معني. • فؤد: (دون خياله إلخ) نعم لو علّق برؤيته وجهها قرأته في المِرَاة طَلَقَتْ إِذْ لَا تُكِنُّهَا رُؤْيَاهُ إِلَّا كَذَلِكَ صَرَّحَ به القاضي في فتاويه فيما لو علّق برؤيته وجهه نهاية ومعني. • فؤد: (ولمس شيء إلخ) انظر لم لم يقبّذه بالمتصل، وهو معطوف على قوله برؤية شيء إلخ اه رشيدي. • فؤد: (سواء الزائي إلخ) محلّه على طريقة الفاضل المحسني المتقدمة في التعليل أبنا الحلف فلا أثر ليعمل غير العاقل فيه اه سيّد عمر. • فؤد: (العاقل وغيره) هذا هو محط التنويه ولو زاد لفظ في عقب قوله سواء لكان واضحا اه رشيدي عبارة الكردّي قوله العاقل وغيره يتنازع فيه الزائي والمرائي واللامس والملموس أي سواء الزائي العاقل وغيره، وكذا البواقى اه. • فؤد: (ولو لمسه) أي: المحلوف عليه، وهو الزوجة المعلق عليه، وهو زيد في المتن. • فؤد: (على لمس من المحلوف عليه) أي: لمس صدر من الذي حلف الزوج على مسه شخصا آخر بخلاف الوضوء فإن الحكم فيه منوط بالبقاء البشريّين من أيهما صدر اه كردّي. • فؤد: (من المحلوف عليه) وهي الزوجة في المتن. • فؤد: (ويشتَرط) إلى المتن في المعني. • فؤد: (مثلا) أي: أو رجله. • فؤد: (فلا حث) أي: بخلاف ما إذا رأت وجهه من الكوة فيتبني وقوع الطلاق؛ لأنه يصدق عليها رؤيته م رسم وشويزي. • فؤد: (ولو قال لعمياء إلخ) ولو علّق برؤيتها الهلال حيل على العلم به ولو برؤية غيرها أو بتمام

السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة السن أو الظفر ويحتمل الحث برؤية، ولمس ما عدا الظفر الأصلي والسن الأصلي من البدن، وإن كان بصورته وفاقا لما أجاب به م ر. (فرغ): علّق برؤيتها النبي ﷺ وقبّد بالتوم أو أراد ذلك فادعت رؤيته ﷺ قبل قولها؛ لانه لا يعلم إلا منها وقّع الطلاق بخلاف ما لو أراد الرؤية الحقيقية أو أطلق فلا يقع برؤيته في المنام، ولا يقبل دعوها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بأن رآته يقظة فإن علّق على رؤية نفسه وأدعاها أو جد بذلك لاغيراه به. • فؤد: (غير نحو الشفر) أي: والسُن والظفر فلا حث برؤية ذلك. • فؤد: (بخلاف ما لو أخرج يده مثلا من كوة فزاتها فلا حث) أي: بخلاف رؤية وجهه منها م ر.

إِنْ رَأَيْتَ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ حَمَلًا لِزَيْدٍ عَلَى الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا (بِخِلَافِ ضَرْبِهِ) فَإِنَّهُ لَا يَتَنَازَلُ إِلَّا الْحَيُّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْهُ الْإِبْلَامُ، وَمَنْ تَمَّ صَحْحُهَا هُنَا اشْتِرَاطٌ كَوْنُهُ مُؤَلِّمًا لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ وَصَوْبُهُ الْإِسْتِوَى إِذِ الْمَدَارُ عَلَى مَا فِي شَأْنِهِ وَسَيَاتِي ثُمَّ إِنَّ مِنْهُ مَا لَوْ حَذَفَهَا بِشَيْءٍ

الْعَدُوِّ أَيْ لِلشَّهْرِ فَتَطْلُقُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَرَفَ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ بِخِلَافِ رُؤْيِي زَيْدٍ مَثَلًا فَقَدْ يَكُونُ الْغَرَضُ زَجْرُهَا عَنْ رُؤْيِيهِ وَعَلَى اغْتِيَابِ الْعِلْمِ يُشْتَرَطُ الثَّبُوتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ صَبِيٌّ أَوْ عَبْدٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ أَوْ فَاسِقٌ فَصَدَّقَهُ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُوَاخَذَتُهُ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِالرُّؤْيِي الْمُعَايَنَةَ صُدِّقَ بِمَعْنِيهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ التَّغْلِيْقُ بِرُؤْيِي عَمِيَاءَ لَمْ يَصْدُقْ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ لَكِنْ يَدِينُ وَإِذَا قِيلَ التَّفْسِيرُ فِي الْهَلَالِ بِالْمُعَايَنَةِ وَمَضَى ثَلَاثُ لَيَالٍ، وَلَمْ يَرَفْ فِيهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ يَسْتَقْبِلُهُ انْحَلَّتْ بِمَعْنِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَعْدَ هَلَالِهِ أَهْ مَغْنًى زَادَ النَّهَاةُ أَمَّا التَّغْلِيْقُ بِرُؤْيِي الْقَمَرِ مَعَ تَفْسِيرِهِ بِمُعَايَنَتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ قَبْلُهَا لَا يُسَمَّى قَمَرًا كَذَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَرَعُ): لَوْ عَلِقَ بِرُؤْيِيهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَبِلَ بِالنُّزْمِ أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ فَادَّعَتْ رُؤْيِيَهُ ﷺ فِي الْمَنَامِ طَلَّقَتْ فَإِنْ نَازَعَهَا فِيهَا صُدِّقَتْ بِمَعْنِيهَا إِذْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ الرُّؤْيِيَةَ الْحَقِيقِيَّةَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَقَعُ بِرُؤْيِيهِ فِي الْمَنَامِ إِذَا سَمِعَ، وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهَا رُؤْيِيَةً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَقِيقَةً بَأَنَّ رَأْيَهُ يَقِظَةٌ فَإِنْ عَلِقَ عَلَى رُؤْيِيَةِ نَفْسِهِ وَأَدْعَاهَا أَوْ خِذَ بِذَلِكَ لِاِغْتِرَافِهِ بِهِ أَهْ، وَقَوْلُهُ: الْمُحْشَى، وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهَا رُؤْيِيَةً إِنْ مَحَلُّ تَوَقُّفٍ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ بِلِ واقِعٍ عَلَى سَبِيلِ خَرْقِ الْعَادَةِ وَأَيْضًا قَوْلُهُ فَإِنْ عَلِقَ إِنْ يَقْتَضِيهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَ عَدَمُ تَصْدِيقِهَا لَيْسَ لِعَدَمِ امْتِكَانِهِ بَلْ لِنُدْرَتِهِ بِخِلَافِ رُؤْيِيَةِ النَّزْمِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (إِنْ رَأَيْتَ فَهُوَ الْخ) مَحَلُّهُ إِذَا عَلِقَ بِغَيْرِ رُؤْيِيَةِ الْهَلَالِ وَالْقَمَرِ كَمَا مَرَّ أَهْ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيْ: فَلَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ بِالْمُسْتَحِيلِ فِي الْإِثْبَاتِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِهِ فِي التَّقْيِ أَهْ ش. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْمُغْنَى. فَوَدَّ: (لَا يَتَنَازَلُ إِلَّا الْحَيُّ) أَيْ: وَلَوْ نَبِيًّا وَشَهِيدًا أَهْ ش.

فَوَدَّ: (اشْتِرَاطٌ كَوْنُهُ مُؤَلِّمًا) أَيْ: وَلَوْ مَعَ حَائِلٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُؤْلِمَهُ أَوْ عَصَتْهُ أَوْ قَطَعَتْ شَعْرَهُ أَوْ نَحَوَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى ضَرْبًا أَهْ مَغْنًى. فَوَدَّ: (لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ) وَجَمَعَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى اشْتِرَاطِهِ بِالْقُوَّةِ وَالثَّانِي عَلَى تَقْيِ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ أَهْ نَهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنَى فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَرَّحُوا فِي الْإِيمَانِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِبْلَامِ فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ أُجِيبُ بِأَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنَاهَا عَلَى الْعَرَفِ وَيُقَالُ فِي الْعَرَفِ ضَرْبُهُ، وَلَمْ يُؤْلِمَهُ أَهْ. فَوَدَّ: (وَسَيَاتِي ثُمَّ) أَيْ: فِي الْإِيمَانِ أَنْ مِنْهُ أَيْ

فَوَدَّ: (لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ) قَدْ يُجَمَّعُ بِحَمْلِ مَا هُنَا عَلَى الْإِبْلَامِ بِالْقُوَّةِ وَالْمَغْنَى ثُمَّ عَلَى مَا بِالْفِعْلِ. (فَرَعُ): قَالَ فِي الزَّوْجِ قَالَ إِنْ خَالَفَتْ أَمْرِي فَاتَّيْتُ طَالِقٌ فَخَالَفَتْ نَهَيْتُ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافِ عَكْسِهِ. أَهْ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلُوا مُخَالَفَةَ نَهْيِهِ مُخَالَفَةً لِأَمْرِهِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالْأَمْرِ الْإِبْقَاعُ وَبِمُخَالَفَتِهِ نَهْيُهُ حَصَلَ الْإِبْقَاعُ لَا تَرْكُهُ وَالْمَطْلُوبُ بِالنَّهْيِ الْكَفُّ أَيْ الْإِنْتِهَاءُ وَبِمُخَالَفَتِهِ لِأَمْرِهِ لَمْ تَنْكَفُ، وَلَمْ تَنْتَ لِإِنْتِهَائِهِ بِضِدِّ مَطْلُوبِهِ وَالْعَرَفُ شَاهِدٌ لِذَلِكَ أَهْ شَرَحُ م ر وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ

فأصابها ولو عَلَّقَ بتقبيل زوجته اخْتُصَّ بالحيَّة بخلاف أمه؛ لأنَّ القصدَ ثَمَّ الشَّهْوَةُ وهنا الكرامة. (ولو عَاطَبَتْهُ بِمَكْرُوهِ كَمَا فِيهِ أَوْ بِأَخْسِئٍ) أَوْ بِأَخْفَرَةٍ (فَقَالَ إِنْ كُنْتُ كَذَا فَانْتَ طَالِقٌ إِنْ أَرَادَ مُكَافَأَتَهَا بِإِسْمَاعٍ مَا تَكْرَهُ) مِنَ الطَّلَاقِ لِكُونِهَا أَغَاظَتْهُ بِالشَّمِّ (طَلَّقْتَ) حَالًا (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهًا، وَلَا جِسْمَةً، وَلَا خُفْرَةً إِذِ الْمَعْنَى إِذَا كُنْتُ كَذَلِكَ فِي زَعَمِكَ فَانْتَ طَالِقٌ (أَوْ) أَرَادَ (التَّعْلِيقَ اعْتَبَرْتَ الصَّفَةَ) كَسَائِرِ التَّعْلِيقَاتِ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ) مُكَافَأَةً، وَلَا تَعْلِيقًا (فِي الْأَصَحِّ) مُرَاعَاةً لِقَضِيَّةٍ لَفْظُهُ إِذِ الْمَرْعِيُّ فِي التَّعْلِيقَاتِ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ لَا الْعُرْفُ إِلَّا إِذَا قَوِيَ وَاطْرَدَ لِمَا

الضَّرْبِ. هـ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ أُمِّهِ) أَيِ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ بِتَقْبِيلِهَا فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا حَيَّةً أَوْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنِ شِقَاةِهَا يَتَنَاوَلُ حَيَّةً وَمَيْتَةً هـ. فَوُدَّ: (أَوْ بِأَخْفَرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ حَذَفَ) فِي الثَّاهِيَةِ. هـ. فَوُدَّ: (كَسَائِرِ التَّعْلِيقَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِمَا يَأْتِي) فِي الْمُنْفِيِّ. هـ. فَوُدَّ: (إِذَا الْمَرْعِيُّ فِي التَّعْلِيقَاتِ الْغِي) وَمَحَلُّ الْعَمَلِ بِهِمَا حَيْثُ لَمْ

إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ ثُمَّ عَدَلَتْ لِغَيْرِهِ لَمْ تَطْلُقْ أَوْ لَهَا طَلَّقَتْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ هُنَا وَقَالَ فِي الْمُهَيَّمَاتِ الْمَعْرُوفِ الْمَنْصُوصِ خِلَافُهُ وَقَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي الْإِيمَانِ الصَّوَابِ الْجَزْمُ بِهِ وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ إِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ إِنْ خَرَجَتْ لِغَيْرِ عِبَادَةِ أَوْ فَالْأَصَحُّ وَقَوْلُ الطَّلَاقِ هُنَا وَعَدَمُ الْجَنِّ فِي تِلْكَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِلَى فِي مَسَائِلِنَا لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ الْكَافِيَةِ أَيِ إِنْ انْتَهَى خُرُوجُكَ لِغَيْرِ الْحَمَامِ قَائِمٌ طَالِقٌ، وَقَدْ انْتَهَى لِغَيْرِهَا وَاللَّامُ فِي تِلْكَ لِلتَّخْلِيلِ أَيِ إِنْ كَانَ خُرُوجُكَ لِأَجْلِ غَيْرِ الْعِبَادَةِ قَائِمٌ طَالِقٌ وَخُرُوجُهَا لِأَجْلِهَا مَعَ لَيْسَ خُرُوجًا لِغَيْرِ الْعِبَادَةِ هـ. وَفِي حَاشِيَةِ أُخْرَى بِخَطِّ الْمُحَسَّنِيِّ حَذَفْتُهَا لِتَكَرُّرِهَا مَعَ هَذِهِ لِأَجْلِ الْعِبَادَةِ فَلْيُحَرِّزْ شَرْحُ م ر قَالَ فِي الرُّوضِ أَوْ حَلَفَ إِنْ لَمْ يُشْفِهَا جَمَاعًا أَيِ فَهِيَ طَالِقٌ فَلْيَطَّأَهَا حَتَّى تَنْزِلَ أَوْ بِأَنْ تُقَرِّبَهُ أَوْ تَسْكُنَ لَدُنَّهَا أَيِ شَهْوَتُهَا وَكَانَتْ هِيَ لَا تَنْزِلُ كَمَا قَيَّدَ بِهِ الْأَصْلُ فَإِنْ لَمْ تَشْتَهَ فَتَعْلِقُ بِمُحَالٍ. هـ. وَقَوْلُهُ: فَتَعْلِقُ بِمُحَالٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا تَطْلُقْ. هـ. وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ فَتَطْلُقْ. هـ. وَمَا كَتَبَ شَيْخُنَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِقَاعِدَةِ التَّعْلِيقِ بِالْمُحَالِ فِي التَّغْيِي مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ كَمَا فِي إِنْ لَمْ تَضَعْدِي السَّمَاءَ قَائِمٌ طَالِقٌ بِخِلَافِ مَا قَالَه الشَّارِحُ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِذَلِكَ لَكِنْ يَتَّبِعُنِي أَنْ لَا يَشْمَلَ مَنْ لَمْ تَشْتَهَ لِصِغَرِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّعْلِيقِ بِالْمُحَالِ بَلْ إِذَا بَلَغَتْ وَأَشْبَهَهَا بَرٌّ وَيُصَوِّرُ ذَلِكَ فِي الصَّغِيرَةِ بِمَا لَوْ قَيَّدَ بِمُدَّةٍ لَا تَبْلُغُ فِيهَا كَهَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَفِي الرُّوضِ أَيْضًا وَلَوْ حَلَفَ إِنْ بَقِيَ لَكَ هُنَا مَتَاعٌ، وَلَمْ أَكْبِرْهُ عَلَى رَأْسِكَ قَائِمٌ طَالِقٌ قَبْلِي هَاؤُنْ فَقِيلَ لَا تَطْلُقْ وَقِيلَ تَطْلُقْ عِنْدَ الْمَوْتِ. هـ. وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَه شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ أَنَّهَُا تَطْلُقُ فِي الْحَالِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي التَّعْلِيقِ بِالْمُحَالِ فِي التَّغْيِي، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِهِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ، وَإِنْ نَازَعَهُ بِمَا لَا يَضُرُّنَا فِي هَذَا الْحُكْمِ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَفِي فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ رَجُلٍ عَلَيْهِ ذَيْنَ لِشَخْصٍ قَطَالِبَهُ فَحَلَفَ الْمَذِيْبُونَ بِالطَّلَاقِ مَتَى مَا أَخَذْتُ مَتَى هَذَا الْمَبْلَغُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَا أَسْكُنُ فِي هَذِهِ الْحَارَةِ ثُمَّ إِنَّهُ تَعَوَّضَ فِي الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ قُمَاشًا وَانْتَقَلَ مِنْ وَفَيْهِ فَهَلْ إِذَا عَادَ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا الْجَوَابُ هُنَا أَمْرَانِ يُتَكَلَّمُ فِيهِمَا الْأَوَّلُ كَوْنُهُ تَعَوَّضَ بِالْمَبْلَغِ قُمَاشًا وَالْحَلِفُ عَلَى أَخْذِ هَذَا الْمَبْلَغِ فَالْإِشَارَةُ إِلَى الْمَبْلَغِ الْمُدَّعَى بِهِ الثَّابِتُ فِي الدِّمَةِ، وَهُوَ نَقْدٌ وَالْمَأْخُودُ غَيْرُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ فَلَمْ يَقَعْ أَخْذُ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْأَخْذِ مُطْلَقًا

يأتي في الأيمان وكان بعضهم أخذ من هذا أن التعليق بفعل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بفعلها بعد استحقاقها الفصل من الوسخ أي؛ لأنه العرف في ذلك كالوسخ التجاسة كما هو ظاهر وتردد أبو زرعة في التعليق بأن بنته لا تجب فجاءت ليابه فلم تجتمع به ثم مال إلى عدم الجنث حيث لا نية؛ لأنها لم تجب بالفعل إلا ليابه ومجيئها ليابه بالقصد لا يؤثرو. قال والورع الجنث؛ لأنه قد يقال جاءه، ولم يجتمع به قال ومذلول لا يحصل عنده لعة عمله بحضوره وغرماً أن يكون أجيراً له فإن أراد أحدهما فواضح، وإلا بُني على أن الثقلب اللعة أو العرف عند تعارضيهما والأكثرون يغلبون اللغة واشتهر تغليب العرف في الأيمان، ولا يخفى الورع انتهى وينتج أخذاً مضافاً من تغليب العرف إذا قوي وأطرد تغليبه هنا لأطراذه قالوا والخيطة اسم لمجموع غرز الإبرة وجذبها بمحل واحد فلو جذبتها ثم غرزها في محل آخر لم يكن خيطة ورجح في إن نزلت عن خصانة ولدي نزولاً شرعياً أنه لا جنث مطلقاً؛ لأنه

يعارضهما وضع شرعي، وإلا قدم فلو حلف لا يصلي لم يحنث بالدعاء، وإن كان مضافاً لعة؛ لأنها موضوعة شرعاً للهيئة المخصوصة اهـ ش وسبأتي في الشارح قيل قول المتن والسف ما يوافق. فود: (من هذا) أي: من قوله إلا إذا قوي الخ. فود: (إن التعليق بفعل الثياب الخ) أي: نفياً بقرينة ما بعده. فود: (بعد استحقاقها الفصل) أي: في عرف الحالف اهـ ش. فود: (ثم مال إلى عدم الجنث الخ) وهو المعتقد ومثل ذلك ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً تشاجر مع زوجته فحلف عليها بالطلاق الثلاث أنها لا تذهب إلى أهلها إلا أن جاءها بأحدهم فتوجهت إلى أهلها وأتى بوالديها بناء على أنها قاضية في منزله فراها في الطريق وردها إلى منزله؛ لأنها لم تصل إلى أهلها ومثل ردها إلى منزله ما لو ذهبت إلى أهلها مع والديها بأمره أو بدونه اهـ ش. فود: (أن يكون أجيراً له) الأقرب ولو بمجرّد التوافق على نحو كونه يحرث عنده من غير استئجار صحيح؛ لأنه العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أجزأ أو لا أبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما؛ لأن مذلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعاً وما هنا ليس له مذلول شرعي فحمل على التعارف اهـ ش. فود: (تغليبه هنا الخ) أي: فلا يحنث إلا إذا عمل أجيراً عنده اهـ ش. فود: (فلو جذبتها الخ) أي: بعد غرزها. فود: (مطلقاً) أي: سواء نزلت عنها أم لا. فود: (لا يزوجها) عطف على قوله بإعراضها فالحاصل أن الثول الشرعي لا يتصور غاية ما فيه أنه بإعراضها يستحقها هو شرعاً لئلا يضيع الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت أخذته قهراً اهـ رشدي. فود: (كذلك) لا يحنث مطلقاً. فود: (وإن لم يذكره) أي: قيد الشرعي. فود: (نزولاً) مفعول ثانٍ لتسمية. فود: (أنه لا يحنث الخ) بدل من كلامهم، وقوله: (تقديم الشرعي) خبر وظاهر الخ. فود: (مطلقاً) أي: وجد التقييد بالشرعي أو لا.

الاستيفاء فيمنع حيث يعملاً بنيت الثاني العود بعد الثقلة فإن لم يقع الطلاق، وهي صورة الإطلاق فواضح، وإن وقع، وهي صورة قضى مطلق الاستيفاء فالحلف قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحنث بالسكنى في أي وقت كان. اهـ.

بإعراضها وإسقاطها لحقها يستحقها شرعاً لا بتزولها مع أن حقها لا يسقط بذلك إذ لها العود لأخذها قهراً عليه ولو حذف قوله نزولاً شرعياً فهل هو كذلك نظراً للوضع الشرعي، وإن لم يذكره أو يُنظر إلى اللغة والعرف المقتضيين لتسمية قولها نزلت به نزولاً للنظر فيه مجال، وكذا حيث تنافي الوضع الشرعي وغيره وظاهر كلامهم أنه لا يحث بفاسد نحو صلاة تقديم الشرعي مطلقاً فمحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي إنما هو فيما ليس للشارع فيه عرف (والشفة مناب إطلاق التصرف)، وهو ما يوجب الحجز مما مر في بابها ونازع فيه الأذرعى بأن العرف عم بأنه بذاعة اللسان ونطقه بما يستحيا منه سيما إن دلت القرينة عليه ككونه خاطبها ببذاعة فقالت له يا سفيه مشيرة لما صدر منه. (والخمس قبل من باع دينه بدنيته) بأن تركه باستغاليه بها (ويُشبه أن يقال هو من يعاطى غير لائق به بخلاف)؛ لأن ذلك قضية

فؤد: (إنما هو إلخ) وفي جمع الجوامع ثم هو أي اللفظ محمول على عرف المخاطب أي بكسر الطاء ففي الشرع الشرعي؛ لأنه عرفه ثم العرفي العام ثم اللغوي اه ولا ينافي ما ذكر سم على حج انتهى ع ش.

فؤل (سني): (والشفة) أي: المعلق به الطلاق اه معني. فؤد: (ونازع فيه الأذرعى إلخ) قضية قوله السابق إنما فمحل الخلاف إلخ عدم توجه هذا النزاع اه سم، وقد يقال ما تقدم مخصوص بما إذا لم توجد قرينة صارفة عن المعنى الشرعي نظير ما مر في صرائح الطلاق. فؤد: (ونطقه إلخ) عطف تفسير اه كردي. فؤد: (إن دلت القرينة عليه) المتجه اختيار القرينة اه سم وعبارة المعني والنهاية والمتجه أن الشفة يزج في إله ما قال المصنف لا إلى ما قاله الأذرعى إلا إن ادعاء وكان هناك قرينة، وأما العامي فيزج في إله ما ادعاء، وإن لم يوجد قرينة اه.

فؤل (سني): (قبل) أي: قال العبادي نهاية ومعني.

فؤل (سني): (من باع دينه بدنيته) أخرج من ترك دينه، ولم يشتغل بدنيته فقضيته أنه ليس خسيساً على هذا اه سم.

فؤل (سني): (ويُشبه أن يقال إلخ) قال الزافعي تفقها من نفسه نظراً للعرف نهاية ومعني وعليه لا يتوقف الجسة على فعل حرام، ولا على ترك واجب ع ش.

فؤل (سني): (بخلاف) أي: بما يلق به نهاية ومعني. فؤد: (لأن ذلك إلخ) علة لقول المتن ويُشبه

فؤد: (تقديم الشرعي مطلقاً فمحل الخلاف إلخ) في جمع الجوامع ثم هو أي اللفظ محمول على عرف المخاطب أي بكسر الطاء ففي الشرع الشرعي؛ لأنه عرفه ثم العرفي العام ثم اللغوي. اه. ولا ينافي ما ذكر. فؤد: (ونازع فيه الأذرعى إلخ) قضية قوله السابق إنما فمحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي إلخ عدم توجه هذا النزاع. فؤد: (إن دلت القرينة عليه) المتجه اختيار القرينة.

فؤد (سني): (من باع دينه بدنيته) أخرج من ترك دينه، ولم يشتغل بدنيته فقضيته أنه ليس خسيساً على

الْمَرْفُ لَا زُهْدًا أَوْ تَوَاضُعًا أَوْ طَرَحًا لِلتَّكْلِيفِ وَأَخْسَ الْأَجْسَاءِ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَالْحَقَرَةُ

الخ. ه. فود: (لا زهداً) إلى قوله: (وقضية كلام الرزوي) في النهاية. ه. فود: (لا زهداً الخ) مُحْتَزَّرُ قول المتن يُخَلَّأ. ه. فود: (وأخس الأعيان الخ) هل هو على القولين في معنى الخسيس أو على الأول فقط وحيتذ فما معناه على الثاني، وقوله: من باع دينه الخ أخرج به من لم يبيع بأن ترك دينه، ولم يشتغل بدنيا غيره فقصيته أنه لا حث بذلك في التعليق بأخس الأعيان، ولا خفاء على عاقل أن من ترك دينه يدنيا غيره أفتيح ممن تركه لا لشيء؛ لأنه ازنكب فيحين ترك دينه والاشتغال بدنيا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليأمل اه سم، وقوله: هل هو على القولين الخ أقول صنع النهاية والمفني حيث نسباه إلى صاحب القيل أنه على الأول فقط. ه. فود: (والخفرة الخ) والفراذ من يجمع بين الرجال والنساء جفما حراما، وإن كن غير أهله قال ابن الرفعة، وكذا من يجمع بينهم وبين المرد والقرطبان من يسكت عن الزاني باثرائه، وفي معناه محارمه ونحوهن والذيت من لا يمنع الداخل على زوجته من الدخول ومحارمه وإماؤه كالزوجة كما يحته الأذرعى وقليل الحمية من لا يغار على أهله ومحارمه ونحوهن والفلأش الذواق للطعام كأن يرى أنه يريد الشراء، ولا يريد والقحبة هي البغي، ومنه قيل له يا زوج القحبة فقال إن كانت زوجتي كذا فهي طالق طلقت إن قصد التخلص من عارها كما لو قصد المكافاة، وإلا اعتبرت الصفة والجهودوري من قام به الذل والخساسة وقيل من قام به صفرة الوجه فعلى الأول لو علن مسلم طلاقه به لم يقع؛ لأنه لا يوصف بها فإن قصد المكافاة بها طلقت حالا والكوسج من قل شمر وجهه وعديم شعر عارضيه والأحمق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه والغواء من يخاطب الأراذل ويخاصم الناس بلا حاجة والسفلة من يفتاد كنيء الأفعال لا ناذرا فإن وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها إن كنت كذلك فأنت طالق فإن قصد مكافأتها طلقت حالا، وإلا اغتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقد رأيت مثلها كثيرا فقال إن كنت رأيت مثلها كثيرا فأنت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية والفتره أو نحوها فإن قصد بها المضاينة والمكافاة طلقت، وإلا اغتبرت وجود الصفة ولو قالت له أنا استنكف منك فقال كل امرأ تستنكف مني فهي طالق فظاهره المكافاة فتطلق حالا إن لم يقصد التعليق ولو قالت لزوجها المسلم أنت من أهل النار فقال لها إن كنت من أهل النار فأنت طالق لم تطلق؛ لأنه من أهل الجنة ظاهرا فإن ارتد ومات مرتدا بأن وقوع الطلاق فإن قالت ذلك لزوجها الكافر فقال لها ذلك طلقت؛ لأنه من أهل النار ظاهرا فإن أسلم بأن عديم الطلاق فإن قصد الزوج في الصورتين المكافاة طلقت حالا ولو قال لزوجيه إن فعلت مفسدة

هذا . فود: (وَأَحْسَنُ الْإِحْسَاءِ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ) هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَيْسِ أَوْ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَحَيْثُذُ فَمَا مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي . فود: (مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ) أَخْرَجَ مَنْ لَمْ يَبِعْ بَأَنْ تَرَكَ دِينَهُ ، وَلَمْ يَشْتَفِ بِدُنْيَا غَيْرِهِ فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا حِثَّ بِذَلِكَ فِي التَّغْلِيْقِ بِأَحْسَنِ الْإِحْسَاءِ ، وَلَا خَفَاءَ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ لِدُنْيَا غَيْرِهِ أَتْبَعَ حَالاً وَمَنْ تَرَكَهُ لَا لِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ اِزْتَكَبَ فَيَحْسِنُ تَرَكَ دِينَهُ وَالِاشْتِغَالَ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَعَكْسُ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ عَجِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

عُرُوفًا ذَاتًا ضَمِيلَ الشَّكْلِ فَاجِشَ الْقِصْرِ وَوَضَعَ الْفَقِيرَ الْفَاقِسَ ذَكَرَهُ أَبُو رُزْغَةَ ثُمَّ قَالَ وَبَلَغَنِي أَنَّ
النِّسَاءَ لَا يُرَدُّنَ بِهِ إِلَّا قَلِيلَ النَّفَقَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمُزَوِّجِهِنَّ تَقْدِيمًا لِلْعُرُوفِ الْعَامِّ عَلَيْهِ، وَفِي أَصْلِ
الرَّوْضَةِ عَنِ التَّمْنَةِ وَالْبَخِيلِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ، وَلَا يُقْرِي الضَّيْفَ فِيمَا قَبْلَ انْتِهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ
لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَكُنْ بَخِيلًا وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْعُرُوفَ يَقْتَضِي الثَّانِي فَقَطْ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ
وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الرُّوْضِ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا بَخِيلٌ قَالَ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى قِيلَ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ
عُرُوفِ الشَّرْعِ أَمَّا فِيهِ فَهُوَ مَنْ يَمْنَعُ مَالًا لِرَمَةِ بَذَلَهُ انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلْ لَا يَصُحُّ؛ لِأَنَّ
صَرِيحَ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ يُؤَدِّي ذَنْبَكَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ ذَنْبِ لِرَمَةِ فُوزًا لَا يُسَمَّى بَخِيلًا

فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي بَتْرِكَ الطَّاعَةِ كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَلَيْسَ بِفَعْلٍ وَلَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ طَانًا أَتَاهَا امْتُهُ
فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَكُونِي أَخْلَى مِنْ زَوْجَتِي فَهِيَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ لِيُجُودَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ هِيَ الْحُرَّةُ فَلَا تَكُونُ أَخْلَى
مِنْ نَفْسِهَا كَمَا مَالَ إِلَى ذَلِكَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ قَالَ إِنَّ وَطِئْتُ امْتِي بِغَيْرِ إِذْنِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ
فَقَالَتْ لَهُ طَاهَا فِي عَيْنِهَا فَلَيْسَ بِإِذْنٍ نَعَمْ إِنَّ ذَلِكَ الْحَالُ عَلَى الْإِذْنِ فِي الْوَطْءِ كَانَ إِذْنًا وَقَوْلُهَا فِي عَيْنِهَا
يَكُونُ تَوْسِيمًا لَهُ فِي الْإِذْنِ لَا تَخْصِيصَ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ اهْ مُغْنِي زَادَ النَّهَائِيَّ وَلَوْ قَالَ إِنَّ دَخَلْتُ الْبَيْتَ
وَوَجَدْتُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِكَ، وَلَمْ أَكْسِرْهُ عَلَى رَأْسِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَجَدَ فِي الْبَيْتِ هَاؤُنَا طَلَّقْتَ حَالًا
كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ ﷺ تَعَلَّى اهْ عِبَارَةُ سَمِّ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِنَّهَا تَطْلُقُ فِي
الْحَالِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي التَّغْلِيظِ بِالْمُحَالِ فِي التَّقْيِ اهْ أَيْ خِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ لَمْ تَطْلُقِي كَمَا جَزَمَ بِهِ
الْخَوَارِزْمِيُّ وَرَجَحَهُ الزَّكَّاشِيُّ لِلِاسْتِحَالَةِ اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنْ لَا يَمْنَعُ الذَّاحِلَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَيْ وَلَوْ لَغَيْرِ
الزَّوْنِ، وَمِنَ الْخَدَامِ، وَقَوْلُهُ: مِنْ الدُّخُولِ أَيْ عَلَى وَجْهِ يُشِيرُ بِعَدَمِ الْمُرُوءَةِ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ
بِهِ مِنْ دُخُولِ الْخَادِمِ أَوْ نَحْوِهِ لِأَخْذِ مَضْلَحَةٍ مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةِ لِلْمَرْأَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِتَسْمِيَةِ
الزَّوْجِ بِمَا ذَكَرَ، وَقَوْلُهُ: وَإِلَّا اغْتَبِرَتِ الصِّفَةُ وَهَلْ يَكْفِي فِيهَا الشُّبُوحُ أَوْ لَا بَدُّ مِنْ أَرْبَعِ كَالزَّوْنِ أَوْ يَكْفِي
اِثْنَانِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْآخِرُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ اه. قُودُ: (ذَاتَا ضَمِيلَ الشَّكْلِ فَاجِشَ الْقِصْرِ
إِلَخ) فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا فِي يَمِينِهِ كَانَ قَالَ فَلَانْ حُقْرَةً ذَاتًا أَوْ صِفَةً عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ إِنَّ كَانَ حُقْرَةً
بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِيَصْدُقَ الْحُقْرَةُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَحَدَهُمَا وَعَيَّنَهُ فَيَتَّبِعِي قَبُولُهُ مِنْ اه ع ش.

قُودُ: (ضَمِيلَ الشَّكْلِ) يُقَالُ رَجُلٌ ضَمِيلٌ أَيْ صَغِيرُ الْجِسْمِ اه قَامُوسٌ. قُودُ: (وَوَضَعَ) الظَّاهِرُ
وَوَضَعَ حَتَّى يُقَالَ بَلْ قَوْلُهُ ذَاتًا وَيَتَّظَمُ الْكَلَامُ، وَأَمَّا سُكُونُهُ عَنْ مَعْنَاهِ اللَّغْوِيُّ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ إِمَّا
لِيُوضِحَهُ أَوْ لِلْحَوَالَةِ عَلَى اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ مَطْلَعَةٌ مَعْرُوفَةٌ اه سَيِّدُ عَمَرٌ. قُودُ: (وَلَا هِبْرَةَ بِمُزَوِّجِهِنَّ)
مُعْتَمَدٌ اه ع ش. قُودُ: (وَلَا يُقْرِي الضَّيْفَ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّيْفِ هُنَا خُصُوصَ
الْقَادِمِ مِنَ السَّيْرِ بَلْ مَنْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ، وَقَدْ جَرَتْ الْمَادَّةُ بِأَكْرَامِهِ اه ع ش. قُودُ: (الثَّانِي فَقَطْ) أَيْ: مَنْ لَا
يُقْرِي الضَّيْفَ. قُودُ: (أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا) أَيْ: مِمَّنْ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ وَمَنْ لَا يُقْرِي الضَّيْفَ. قُودُ: (قَالَ شَيْخُنَا
إِلَخ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. قُودُ: (وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ عُرُوفِ الشَّرْعِ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائِيُّ. قُودُ: (لِرَمَةِ بَذَلَهُ)
أَيْ فَيَدْخُلُ الدِّينُ اه ع ش. قُودُ: (ذَنْبِكَ) أَيْ الزَّكَاةَ وَالضَّيْفَةَ. قُودُ: (فُوزًا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيْدٌ لِلزُّوْمِ لَا

وإن ضَبَطَهُ بما مرَّ وإنما هو بالنسبة للعرف العام لعدم وجود ضابط له لغةً، ولا شرعاً، وهو واضح.

(فروع): أكثرها لا نقل فيه بعينه، وإنما حكمه مأخوذ من كلامهم علق بعبئته مدةً مؤقتةً بلا نفقة، ولا مُنفقٍ اختيَج في إثبات ذلك جميعه إلى يَبْنَةُ تَشْهَدُ به حتى تركها بلا نفقة، ولا مُنفقٍ؛ لأنه نفقٌ يحيط به العلم كالشهادة بالإعسار وأنه لا مال له وبأنه لا وارث له ولو قال لا أَكَلِمَ زَيْدًا، ولا عمرًا فكلُّهُما ولو مُتَّفَقَيْنِ وَقَعَ عليه طَلَقَتَانِ كما في الأيمان لا عادةً لا خلافًا لِمَا في الخادِم من أنه يَمَيَّنُ واحدةً؛ لأنه مُفْرَوِّعٌ على ضعيفٍ كما يأتي ثُمَّ ولو قال إن فعلت كذا، وإن فعلت كذا بِمَحَلٍّ كذا، وإن فعلت كذا فامرأتِي طالق، ولا نيةً له ففي رُجُوع قَيْدِ الوَسْطِ إلى ما قبله وما بعده تَرُدُّ والمرجح كما مرَّ في الوقف رُجُوعُهُ؛ لأنَّ الأصل اشتراك المتعاطفات في المتعلقات ولأنَّها متأخرة عن الأول ومُتَقَدِّمة على الثاني وهما يرجعان للكل

للأداء. • فُرد: (وإن ضَبَطَهُ إلخ) عَطَفَ على قوله أن صريح إلخ. • فُرد: (بما مرَّ) أي عن التَّيَمُّة وشيخ الإسلام. • فُرد: (لأنه) أي: تركها كذلك. • فُرد: (ولو قال لا أَكَلِمَ زَيْدًا إلخ).

(فروع): لو علق بتكليمها زَيْدًا فَكَلَّمَتْهُ، وهو مَخْنُونٌ أو سَكْرَانٌ سَكْرًا يَسْمَعُ معه وَيَتَكَلَّمُ، وكذا إن كَلَّمَتْهُ، وهي سَكْرَى لا السُّكْرَ الطَّافِحَ طَلَّقَتْ لوجود الصفة بمن يكلم غيره ويكلم هو عادة فإن كَلَّمَتْهُ في نَوْمٍ أو إغماءٍ منه أو منها أو كَلَّمَتْهُ، وهي مَجْنُونَةٌ أو كَلَّمَتْهُ بِهَمْسٍ، وهو خَفَضَ الصَّوْتِ بالكلام بحيث لا يَسْمَعُهُ المُخَاطَبُ أو نَادَتْهُ مِن مَكَانٍ لا يَسْمَعُ منه، وإن فَهَمَهُ بِقَرِينَةٍ أو حَمَلَتْهُ رِيحٌ إِلَيْهِ وَسَمِعَ لم تَطْلُقْ؛ لأنَّ ذلك لا يُسَمَّى تكليمًا عادةً، وإن كَلَّمَتْهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ لِحَيْثُ لا يَسْمَعُ لذهولٍ منه أو لِشُغْلٍ أو لَغَيْظٍ ولو كان لا يُقَيِّدُ معه الإضغَاءَ طَلَّقَتْ؛ لأنها كَلَّمَتْهُ وَعَدَمَ السَّماعِ لِإِعْراضٍ، وإن كان أَصَمَّ فَكَلَّمَتْهُ، ولم يَسْمَعْ لِصَمِّ بِحَيْثُ لو لم يَكُنْ أَصَمَّ لَسَمِعَ فَقِيلَ تَطْلُقُ وقيل لا تَطْلُقُ والأوجه كما قال شَيْخُنَا حَمَلُ الأولِ على مَنْ يَسْمَعُ مع رَفْعِ الصَّوْتِ والثاني على مَنْ لم يَسْمَعْ ولو مع رَفْعِ الصَّوْتِ ولو قال إن كَلَّمْتُ نَائِمًا أو غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ مَثَلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ لم تَطْلُقْ؛ لأنه تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ كما لو قال إن كَلَّمْتُ مَيِّتًا أو جَمَارًا ولو قال إن كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمْتُ حَائِطًا مَثَلًا، وهو يَسْمَعُ فَوَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لا تَطْلُقُ ولو قال إن كَلَّمْتُ رَجُلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمْتُ أَبَاهُ أو غَيْرَهُ مِن مَحَارِبِهَا أو زَوْجَهَا طَلَّقَتْ لوجود الصفة فإن قال قَصَدْتُ مَنَعَهَا مِن مَكَالَمَةِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ قَبْلَ منه؛ لأنه الظاهر ولو قال إن كَلَّمْتُ زَيْدًا أو عَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِتَكْلِيمِ أَحَدِهِمَا وَانْحَلَّتْ فلا يَقَعُ بِتَكْلِيمِ الْآخَرِ شَيْءٌ أو إن كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ لم تَطْلُقْ إِلَّا بِكِلَابِهِمَا مَعًا أو مُرْتَبًا أو إن كَلَّمْتُ زَيْدًا ثم عَمْرًا أو زَيْدًا فَعَمْرًا اشْتَرَطَ تَكْلِيمَ زَيْدٍ أَوَّلًا وَتَكْلِيمَ عَمْرٍو بَعْدَهُ مُتَرَاخِيًا فِي الْأَوَّلَى وَعَقِبَ كَلَامَ زَيْدٍ فِي الثَّانِيَةِ بِهَايَةِ وَمُعْنَى وَبَعْضُ ذَلِكَ قد مرَّ. • فُرد: (ثُمَّ) أي: في الأيمان. • فُرد: (ولو قال إن فعلت إلخ) تَضْوِيرُهُ أن يَقُولَ مَثَلًا إن أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وإن أَهَنْتُ عَمْرًا بِعَصْرٍ، وإن كَلَّمْتُ بَكْرًا اه سَيِّدَ عَمْرٍ. • فُرد: (ولأنها متأخرة عن الأول ومُتَقَدِّمة) وكان ينبغي التذكير؛ لأنَّ الضَّمَايِرَ لِقَيْدِ الوَسْطِ. • فُرد: (وهما) أي: القيد

من غير تزديد، ومن ثم أفتى بعض شراح الوسيط في إن كلُمت زَيْدًا اليومَ وعمراً بِشُمُولِ اليومِ لهما أو إن امتنعت من الحاكِم لا جَنَتْ بالهَرَب؛ لأنَّ الامتناعَ أنْ يُطْلَبَ فيمْتَنِعَ أو متى مضى يومٌ كذا مثلاً، ولم أَوْفَ قُلَانًا دَهْنَهُ فَأَغْيِرَ لم يَحْتِ لَكن بشرط الإعسارِ من حين التعليق إلى مُضَيِّ المُدَّة. وَيُؤَيِّدُهُ قوله الكافي إن لم تُصَلِّ اليومَ الظُّهْرَ فحاضَتْ في وقته إن كان قبلَ مُضَيِّ ما يُمكنُ فيه الفرضُ لم تَطْلُقْ، وإلا طَلَّقْتَ وَقَيَّدَ ذلك شَيْخُنَا بما إذا لم يَغْلِبْ على ظَنِّه عدمُ يساره وقتَ الوفاء، وإلا حَيِّثُ؛ لأنَّه تعلیقٌ بمحضِ الصِّفَةِ اهـ وفيه نظَرُ؛ لأنَّ الأُمُورَ المُستَقْبَلَةَ يَتَعَدُّ فيها التَّحَقُّقُ وما قَرُبَ منه غالبًا فليس تعلیقًا بذلك، ولا يُخَالِفُ ما تَقَرَّرَ إفتاءً ابنَ رَزينٍ في إن لم أَوْفِكَ حَقِّكَ يومَ كذا فَأَغْيِرَ بالوفاءِ فأَحَالَ به أَنَّهُ إن قَصَدَ بالوفاءِ حَيِّثُ أو البراءةَ من الدَّيْنِ على أيِّ وجهٍ كان فلا؛ لأنَّه وَجْهٌ ضَعِيفٌ، وإن نَقَلَهُ جَمْعٌ؛ لأنَّهم صرَحُوا أو أشارُوا لِمَا يَزُودُهُ، وإِنَّمَا حَيِّثُ مَنْ خَلَفَ لا يُفَارِقُ غَرِيبَهُ حتى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ منه بِشَفَارِقَتِهِ له،

المُتَأَخَّرُ عَنِ الكُلِّ والقَيِّدُ المُتَعَدِّمُ عَلَيْهِ. قُودُ: (بِشُمُولِ اليَوْمِ) أي: رُجُوعِهِ. قُودُ: (أو إن امتنعت إلخ) عَطَفَ على قوله إن قَعَلْتَ إلخ. قُودُ: (أو متى مضى يَوْمٌ كذا إلخ) وفي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِشَخْصٍ فَطَالَبَهُ فَحَلَفَ الْمَذْيُوبُ بِالطَّلَاقِ مَتَى أَخَذْتُ مِنِّي هَذَا الْمَبْلَغَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَا اسْكُنُ فِي هَذِهِ الْحَارَةِ ثُمَّ إِنَّهُ تَعَوَّضَ فِي الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ قُمَاشًا وَانْتَقَلَ مِنْ وَقْتِهِ فَهَلْ إِذَا عَادَ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا الْجَوَابُ هُنَا أَمْرَانِ الْأَوَّلُ كَوْنُهُ تَعَوَّضَ بِالْمَبْلَغِ قُمَاشًا وَالْحَلْفُ عَلَى أَخْذِ هَذَا الْمَبْلَغِ الْمُدَّعَى بِهِ الثَّابِتُ فِي الدَّعْوَى، وَهُوَ نَقْدٌ وَالْمَاخُودُ غَيْرُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْأَخْذِ مُطْلَقَ الْإِسْتِيفَاءِ قَبْلُ حَيِّثُ عَمَلًا بَنِيَّةً وَالثَّانِي الْعَوْدُ بَعْدَ الثَّقَلِ فَإِنْ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ، وَهِيَ صُورَةُ الْإِطْلَاقِ قَوَاضِي، وَإِنْ وَقَعَ، وَهِيَ صُورَةُ قَصْدِ مُطْلَقِ الْإِسْتِيفَاءِ وَالْحَلْفُ قَدْ وَقَعَ عَلَى الشُّكْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فَيَحْتِجُ بِالشُّكْنِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ اهـ سَمَ بِحَذْفٍ. قُودُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي: قوله لَكن بِشَرْطِ إلخ. قُودُ: (إن لم تُصَلِّ إلخ) على حَذْفٍ فِي مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِ الكافي. قُودُ: (إِنْ كَانَ إلخ) مَقُولُ قولِ الكافي وَالضَّمِيرُ لِطَرَوْ الحَيِّصِ.

قُودُ: (وَقَيَّدَ ذَلِكَ) أي: عَدَمَ الْحَيِّثِ. قُودُ: (إِذَا لَمْ يَغْلِبْ إلخ) أي: حِينَ التَّغْلِيْقِ. قُودُ: (وَمَا قَرُبَ مِنْهُ) أي: وَغَلَبَةُ الظَّنِّ. قُودُ: (بِذَلِكَ) أي: بِمَحْضِ الصِّفَةِ. قُودُ: (وَلَا يُخَالِفُ إلخ) أي: لَا يُغْفَلُ مُخَالَفَتُهُ. قُودُ: (مَا تَقَرَّرَ) أي: مِنْ عَدَمَ الْحَيِّثِ. قُودُ: (إِنَّهُ إلخ) عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ مُتَعَلِّقًا بِالْإِفْتَاءِ. قُودُ: (لِأَنَّهُ إلخ) مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ: وَلَا يُخَالِفُ إلخ. قُودُ: (وَجْهٌ ضَعِيفٌ) أي: وَالْمَوَافِقُ لِلصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا جَنَتْ إِذَا أُغْيِرَ، وَإِنْ قَصَدَ بِالْوَفَاءِ الْإِعْطَاءَ اهـ سَمَ. قُودُ: (وَأَنْ نَقَلَهُ) أي: ذَلِكَ الرَّجْعُ. قُودُ: (أو أشاروا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَيُّ أَوْ لِلتَّوْبِيعِ أَيُّ مِنَ الْجَمْعِ التَّائِلِينَ لَهُ مَنْ صَرَّحَ بِرَدِّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَشَارَ لِرَدِّهِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قُودُ: (لِمَا يَزُودُهُ إلخ) تَنَازَعٌ فِيهِ الْفِغْلَانِ فَأَغْيِلَ الثَّانِي. قُودُ: (وَإِنَّمَا حَيِّثُ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ وَارِدٍ عَلَى عَدَمِ الْحَيِّثِ فِي مَسْأَلَةِ الْيَمِينِ عَلَى الْوَفَاءِ إِذَا أُغْيِرَ.

قُودُ: (لِأَنَّهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ) أي: وَالْمَوَافِقُ لِلصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا جَنَتْ إِذَا أُغْيِرَ، وَإِنْ قَصَدَ بِالْوَفَاءِ الْإِعْطَاءَ.

وَأَنْ وَجِبَتْ لِمَا بَاتِي فِي الْإِيمَانِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِعْسَارِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْفَلَسِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا أَصْبَحَ فَلَا يُتْرَكُ لَهُ هُنَا جَمِيعُ مَا يُتْرَكُ لَهُ ثُمَّ، وَإِنَّمَا يُتْرَكُ لَهُ الصَّرُورِيُّ لَا الْحَاجِي، وَلَا أَثَرُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى بَعْضِ الدِّينِ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ بَرٌّ، وَلَا جَنَتْ وَنَقَلَ الْمُزَنِّيَ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَنَاحِ الْعَاجِزِ مُؤَوَّلًا بِمَا إِذَا قَصَدَ الْحَالِفُ شُمُولَ الْيَمِينِ لِحَالَةِ الْعُجْزِ دُونَ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ تَفَارِيعُ الْأَيْمَةِ فِي إِعْتِبَارِ الْإِمْكَانِ فِي الْجَنَاحِ فَقَدْ قَالُوا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّهُ عَدَا فَأُتِرَى أَوْ عُجِزَ لَمْ يَحْنَتْ؛ لِأَنَّ التَّمَكُّنَ شَرْطٌ لَاسْتِقْرَارِ الْحُقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ وَبَحْثِ الْجَلَالِ الْبَلْقِينِيَّ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ الْبَزْزِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْنَتْ لَوْ سَافَرَ الْغَرِيمُ أَيْ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ وَفَائِهِ قَالَ غَيْرُهُ. وَهُوَ الظَّاهِرُ لِقُوَّتِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَإِنْ أَمَكَّتْهُ بِالْقَاضِي؛ لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَيْهِ مَجَازٌ وَالْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوَّلَى قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَحَيْثُ قُلْنَا الْإِعْسَارَ كَالْإِكْرَاهِ فَادْعَاهُ فَالزَّاجِعُ قَبُولُهُ أَهْ وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِكْرَاهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَخَبَسٍ فَكَذَا هُنَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: فِي التَّغْلِيصِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيْنَنَا تَعْلِيْقِي وَتَنْجِيزِي قُدِّمَتْ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةٌ عِلْمٍ بِسَمَاعِ التَّعْلِيْقِ وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يُتِمَّكِنْ الْعَمَلُ بِهِمَا وَلَوْ قَالَ كُلُّ زَوْجَةٍ فِي عِصْمَتِي طَالِقٌ دَخَلْتُ الرَّجْعِيَّةَ، وَإِنْ ظَنُّ أَنَّهُا لَيْسَتْ فِي عِصْمَتِهِ كَمَا لَوْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَائِلًا أَنَّهُا أَجْنَبِيَّةٌ، وَإِنَّمَا قُبِلَ فِيهَا مَرٌّ فِي كُلِّ زَوْجَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ أَخْرَجَهَا بِالْبَيِّنَةِ مَعَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ الْمُصَدِّقَةِ وَلَوْ قَالَ مَتَى وَقَعَ طَلَاقِي عَلَيْهَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِكَذَا فَهُوَ لَقَوْلُ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ لَا يَتَعَلَّقُ أَوْلًا وَصَلَّتْهُ عَشْرَةُ أَشْرَفِيَّةٍ، وَلَا نِيَّةٌ لَهُ تَعَيَّنَتْ فَلَا يُجْزِي غَيْرَ الذَّهَبِ الْأَشْرَفِيِّ لِمَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ وَالْبَيْعِ وَلَوْ غُلِقَ عَلَى ضَرْبِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ فَشَتَمَتْهُ فَضَرَبَهَا لَمْ يَحْنَتْ إِنْ ثَبِتَ

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجِبَتْ) أَيْ: الْمُفَارَقَةُ بِنَحْوِ الْإِعْسَارِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا بَاتِي إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا حَيْثُ إِلَيْهِ). • قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الْمُزَنِّيَ إِلَيْهِ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. • قَوْلُهُ: (فَأُتِرَى) بِنَاءٌ الْمَفْعُولِ.
• قَوْلُهُ: (لَاسْتِقْرَارِ الْحُقُوقِ) لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ وَلَوْ قَالَ لِأَدَاءِ الْحُقُوقِ إِلَيْهِ لَكَانَ وَاضِحًا أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ.
• قَوْلُهُ: (وَبَحْثِ الْجَلَالِ إِلَيْهِ) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الْحَلِيفِ عَلَى وَفَاءِ الدِّينِ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ سَافَرَ الْغَرِيمُ) أَيْ: الدَّائِنُ. • قَوْلُهُ: (بِالْقَاضِي) أَيْ: بِتَسْلِيْمِهِ لِلْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (هَلِيهِ) أَيْ: عَلَى الْوَفَاءِ وَلَوْ بِالْقَاضِي.
• قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ: اشْتِرَاطُ الْقَرِينَةِ هُنَا أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ: التَّقْدِيمُ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُتِمَّكِنْ إِلَيْهِ) كَانَ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا وَوُجِدَتْ الصَّفَةُ بَعْدَ الْعِدَّةِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لَا وَصَلَّتْهُ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى مَتَى وَقَعَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُجْزِي إِلَيْهِ) قَضِيَّةٌ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْإِقْرَارِ مِنْ أَنَّ الْأَشْرَفِيَّ مُجْمَلٌ بَيْنَ الذَّهَبِ، وَقَدَرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ أَنَّهُ يُجْزِي الْقَدْرَ الْمَعْلُومَ مِنَ الْفِضَّةِ أَهْ سَم.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يُجْزِي غَيْرَ الذَّهَبِ الْأَشْرَفِيِّ لِمَا مَرَّ) قَضِيَّةٌ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْإِقْرَارِ مِنْ أَنَّ الْأَشْرَفِيَّ مُجْمَلٌ بَيْنَ الذَّهَبِ، وَقَدَرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ أَنَّهُ يُجْزِي الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْفِضَّةِ.

ذلك، وإلا صدقت على ما مرّ فتخلف ومرو أنه لو حيث ذو زوجات لم ينو إحداهنّ والطلاق ثلاث عيّن في واحدة، ولا يجوز له توزيعه لمنافاته لما وقع عليه من البيئونة الكبرى، وله أن يعيّنهنّ في مبيّة وبائية بعد التمليق؛ لأنّ المبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد. ولو خلف أنه لا يطلق غريمه فهرب وأمكنه أتباعه حيث إذ معنى لا أطلقه لا أعطي سبيله كذا قيل، وفيه وقفة بل المتبادر من أطلقه أباشير إطلاقه بأن أخرجه من الحبس أو آذن له في الخروج أو في ذهابه غني ولو قال إن خرجت مع أمي إلى الحمام فخرجت أو لا ففي فتاوى المصنّف إن قصد منعها من الاجتماع معها في الحمام طلقت، وإلا فلا ويقاس به نظائره وبأنّي أو أئيل الأيمان حكم ما لو خلف لا يأكل طعامه فأضافه.

• فود: (ومر) أي: في فصل بيان محلّ الطلاق اه كزدي. • فود: (توزيعه) أي: الطلاق الثلاث.

• فود: (وله أن يعيّنهنّ في مبيّة الخ) تقدّم في فصل شك في طلاق فلا أن الذي استقرّ عليه رأي شيوخنا الشهاب الزملي في فتاويه أنه إنما يجوز في مبيّة ومبانية بعد وجود الصفة لا قبله اه سم. • فود: (ولو قال إن خرجت الخ).

(فروع): لو قال لزوجتي إن خرجت إلا بإذني فأنت طالق فأذن لها، وهي لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق، وإن أذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت اليمين ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحنّ لحصول الإذن ولو قال كلّما خرجت إلا بأذني فأنت طالق فأني مرة خرجت بلا إذن طلقت؛ لأنّ كلّما تقتضي التكرار كما مرّ وخلاصه من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كلّما شئت ولو خلف لا يخرج من البلد إلا مع امرأته فخرجت لكن تقدّم عليها بخطوات لم تطلق مغني وبهاية. • فود: (حكم ما لو خلف الخ) عبارة المغني ولو خلف لا يأكل من مال زيد فأضافه أو نثر مأكلاً فالتقطه أو خلطاً زاذيهما وأكل من ذلك لم يحنّ؛ لأنّ الضيف يملك الطعام قبيل الإزدياد والملتقط يملك الملقوط بالأخذ والخلط في معنى المعاوضة ولو خلف لا يدخل دار زيد ما دام فيها فانتقل منها وعاد إليها ثم دخلها الحالف، وهو فيها لم يحنّ لانقضاء الذيمومية بالانقضاء منها نعم إن أراد كونه فيها فيبقي الحنّ قاله الأذرع اه وكذا في النهاية إلا مسألة التثر وخلط الزاد فتنبه عليهما الرشيد بما نفيه الظاهر أن الضيف ليس بقيد بل المدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الإباحة كأن أذن له في الأكل من ماله أو نحو ذلك فليراجع اه.

• فود: (وله أن يعيّنهنّ في مبيّة وبائية بعد التمليق الخ) تقدّم في فصل شك في طلاق فلا أن الذي استقرّ عليه رأي شيوخنا الشهاب الزملي في فتاويه أنه إنما يجوز تعيينه في مبيّة ومبانية بعد وجود الصفة لا قبله قال في الروض، ولا تنقض أي الرجعة بالإسقاط قال في شرحه، ولا بشرط الإسقاط. • فود: (ما لو خلف لا يأكل طعامه فأضافه) أي: فلا يحنّ شرح م ر أي إقائه يملكه بالإزدياد فلا يصير طعامه فإن أراد بلا يأكل لا ينمض، ولا يدخله فمه فالحنّ ظاهر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّجْعَةِ

هي بفتح الزاء ويجوز كسرهما قيل بل هو الأكثر لغة المرأة من الرجوع وشرعاً ردٌ مُطلقة لم تبن إلى النكاح بالشروط الآتية والأصل فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة وأركانها محل وصيغة ومزجج (شرط المزجج أهلية النكاح)؛ لأنها كإنشائه فلا يصح من ذكره للحديث السابق ومزئد؛ لأن مقصودها الحل والردة تنافيه (بنفسه) فلا يصح من صبي ومجنون لتقصيهما وتصح من سكران وسفيه وعبد ولو بغير إذن ولي وسيد تغليباً لكونها استدامة وذكر الصبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّجْعَةِ

• فؤد: (هي بفتح الزاء) إلى قوله: (ويجانب) في المغي في قول المتن: (وتختص) في النهاية إلا قوله: (وأنزل هذا) إلى (نعم) وقوله: (وتختص صرائعها) فيما ذكر وقوله: (ويظهر) إلى المتن.
• فؤد: (بل هو الأكثر) أي: في الاستعمال، وإلا فالقياس الفتح؛ لأنها اسم للمرأة، وهي بالفتح، وأما التي بالكسر فهي اسم للهيئة اهـ ش. • فؤد: (وشرعاً ردٌ مُطلقة إلخ) قال في الروض، ولا ينسقط أي الرجعة بالإسقاط قال في شرحه، ولا بشرط الإسقاط انتهى اهـ سم. • فؤد: (بالشروط الآتية) أي: في قول المتن وتختص الرجعة بموطوءة إلخ. • فؤد: (محل إلخ) عبارة المغي ثلاثة مزجج وصيغة وزوجة فأما الطلاق فهو سبب لا ركن اهـ.

• فؤد (سني): (أهلية النكاح إلخ) بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً غير مزئد اهـ مغي. • فؤد: (للحديث السابق) أي: في كتاب الطلاق اهـ ش. • فؤد: (ومزئد) أي: وإن أسلم اهـ ش. • فؤد: (من سكران) أي متعذر بسكره مغي وسم زادع ش، وأما غيره فأقواله كلها لاغية اهـ. • فؤد: (وسفيه إلخ) أي: ومفلس اهـ نهاية. • فؤد: (وهيد) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها قاله الزركشي نهاية ومغي قال ع ش قوله كان له الرجعة أي: ولا ينسقط خيارها بتأخير الفسخ لعذرهما في أنها إنما أحرزت رجاء البيونة بانقضاء العدة، وقوله: قبل اختيارها أي: للفسخ اهـ. • فؤد: (ولو بغير إذن ولي) أي في السفه وسيد أي في العبد اهـ ش.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الرِّجْعَةِ)

• فؤد: (وتصح من سكران) أي: متعذر. • فؤد: (وهيد ولو إلخ) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها قاله الزركشي شرح م ر.

وَقَعَ فِي الدَّفَائِقِ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعَ طَلَاقٍ عَلَيْهِ وَيُجَابُ بِمَا إِذَا حَكَمَ حَتْبَلِي بِصَحَّةِ طَلَاقِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الشُّفْعَةِ فَلَا اسْتِشْكَالَ غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَحَّحْتُ رَجْعَهُ مُخْرِمٌ وَمُطَلِّقٌ أُمَةٌ مَعَهُ حُرَّةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ لِلتَّكَاحِ بِنَفْسِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ مَا بَعِثَ عَرَضَ لَهُ، وَلَمْ تَصْخُحْ كَمَا يَأْتِي رَجْعُهُ مُطَلِّقٌ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْهَمًا وَمِثْلَهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ مَا لَوْ كَانَتْ مُقَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا مَعَ أَهْلِيهِ لِلتَّكَاحِ لَوْ جُودَ مَا بَعِثَ لِذَلِكَ

• فَوَدَّ: (بِمَا إِذَا حَكَمَ الْخ) وَيُحْمِلُهُ عَلَى قَسْخِ صَدَرَ عَلَيْهِ وَقُلْنَا إِنَّهُ طَلَّاقٌ نِهَآيَةً أَيِ عَلَى الْمَرْجُوحِ ع ش. • فَوَدَّ: (بِصَحَّةِ طَلَاقِهِ) قَالَ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَأَنْظُرْ إِذَا طَلَّقَ الصَّبِيَّ وَحَكَمَ الْحَتْبَلِيَّ بِصَحَّةِ طَلَاقِهِ هَلْ لَوْلَاهُ الرَّجْعَةُ حَيْثُ يُزَوِّجُهُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْمَجْنُونِ أَهْ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ قِيَاسًا عَلَى ابْتِدَاءِ التَّكَاحِ، وَإِنْ كَانَ بَآئِنًا عِنْدَ الْحَتْبَلِيَّ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالصَّحَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّعَدِّيَ إِلَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ حَكَمَ بِالصَّحَّةِ وَيُوجِبُهَا وَكَانَ مِنْ مَوْجِبِهَا عِنْدَهُ امْتِنَاعُ الرَّجْعَةِ وَأَنَّ حُكْمَهُ بِالْمَوْجِبِ يَتَأَوَّلُهُ احتِاجَ فِي رَدِّهَا إِلَى عَقْدٍ جَدِيدٍ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ) أَيِ: فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحِيلًا كَقَوْلِكَ هَذَا الْمَيْتَ لَا يَتَكَلَّمُ مِثْلًا أَهْ ع ش زَادَ الْكُرْدِيُّ بِخِلَافِ لَمْ أَهْ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي الشُّفْعَةِ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (فَلَا اسْتِشْكَالَ غَفْلَةً الْخ) رَدَّهُ سَمِ رَاجِعُهُ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا صَحَّحْتُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَالْأَصَحُّ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَفْرَ هَذَا) إِلَى (نَعَمْ)، وَقَوْلُهُ: (بِالضَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ). • فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ الْخ) قَدْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَهُ فِي الْمَكْرَهْ فَلَوْ عُلِّلَ بِتَغْلِيْبِ الْإِسْتِدَامَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لَكَانَ وَاضِحًا أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيِ: وَلَوْ بِالتَّوَكُّلِ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ أَهْ سَمِ. • فَوَدَّ: (مَا بَعِثَ الْخ) وَهُوَ الْإِخْرَامُ وَوُجُودُ الْحُرَّةِ فِي نِكَاحِهِ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي شَرْحِ: (وَلَا تُقْبَلُ تَغْلِيْقًا).

• فَوَدَّ: (رَجْعُهُ مُطَلِّقٌ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْهَمًا الْخ) قَدْ يَخْرُجُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا لَوْ رَاجَعَ إِحْدَاهُمَا بِعَيْنِيهَا أَوْ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِعَيْنِيهَا ثُمَّ عَقَّبَتْ فِي صُورَةِ الْإِنْهَامِ أَوْ تَذَكَّرَهَا فِي صُورَةِ التَّنْيَانِ فَتَجَزَّئِ الرَّجْعَةُ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ شَكَّ الْخ سَمِ عَلَى حَيْجِ أَهْ ع ش وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا يُوَافِقُهُ، وَإِنْ عَقَّبَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْإِخْرَاجُ لَوْ كَانَ مِنْهُمَا صِفَةٌ لِلْإِزْجَاعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ لِلطَّلَاقِ أَهْ. • فَوَدَّ: (هَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ الْخ) عِبَارَةٌ فَتَنَحَّجِ الْجَوَادِ نَعَمْ لَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا صَحَّحْتُ أَنَّ يُرَاجَعَ الْمُطَلَّقَةُ

• فَوَدَّ: (وَاسْتِشْكَلَ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعَ طَلَاقٍ عَلَيْهِ) قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُ الْمُسْتَشْكَلِ أَنَّهُ لَا فَايْدَةَ فِي هَذَا التَّنْيِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْمَنْفِيِّ وَأَيْضًا فَالْمُتَبَايِرُ مِنْ نَفْيِ الْفُقَهَاءِ الْإِمْكَانَ لِتَذَرَةِ تَرْتِيْبِهِمُ الْأَحْكَامَ عَلَى الْمُحَالَاتِ فَالْحُكْمُ بِالْغَفْلَةِ مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِلِ غَفْلَةٍ عَنْ مَعْنَى الْإِسْتِشْكَالِ. • فَوَدَّ: (هَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ) إِذَا جُوبِلَ الْإِسْكَالُ أَنَّهُ لَا فَايْدَةَ فِي نَفْيِ صِحَّةِ رَجْعَةِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهَا فَرْعُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ لَمْ يَتَدَفَّعْ بِالْمِلَاوَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ يَكُنْ غَفْلَةً، وَكَذَا جَعَلَ أَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْ نَفْيِ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ تَصَوُّرَ الطَّلَاقِ مَعَ عَدَمِ تَصَوُّرِهِ هُنَا. • فَوَدَّ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيِ: وَلَوْ بِالتَّوَكُّلِ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ. • فَوَدَّ: (إِخْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْهَمًا الْخ) قَدْ يَخْرُجُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا لَوْ رَاجَعَ إِحْدَاهُمَا بِعَيْنِيهَا أَوْ كُلِّ وَاحِدَةٍ

هو الإبهام وأثر هنا دون وقوع الطلاق؛ لأنه مبني على الغلبة والسراية بخلاف الرجعة نعم، لو شك في طلاق فراجع احتياطاً فبان وقوعه أجزأته تلك الرجعة اعتباراً بما في نفس الأمر كما يأتي (ولو طلق الزوج (فجئ للولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء التكاح) بأن احتاجه كما مر؛ لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة واعترضت حكايته للخلاف بأن هذا بحث للرافعي ويؤيد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. (وتخصّل) الرجعة بالصريح والكناية ولو بغير البرية مع القدرة عليها فمن الصريح أن يأتي (براجعتك وزجعتك وارجعتك) أي بواحد منها

منهما في أحد وجهين يظهر ترجيحه كما بيته في الأصل انتهت اه سيّد عمر. فود: (وأثر) أي: الإبهام هذا أي عدم الصحة المار في قوله: ولم يصح كما يأتي إلخ اه سم عبارة الكردّي قوله وأثر هنا أي أثر الإبهام هنا بأن يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فإنه لا يمنع اه فكان نسخ الشارح مختلفاً.

فود: (دون وقوع) المتبادر منه أن المعنى أنه لم يؤثر الوقوع، وهو خلاف المراد، وإنما المراد أنه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامع الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل اه سم.

فود: (لأنه) أي: الطلاق اه سم. فود: (والسراية) عطف تفسير للغلبة يعني غلبة الواقع وسرايته غير الواقع في بعض المطلقة فإن البعض يقع يسري إلى غيره اه كردّي. فود: (كما يأتي) أي: في شرح وتخصّص الرجعة بموطوء اه كردّي. فود: (بأن احتاجه) أي: المجنون الموطوء. فود: (كما مر) أي: في باب التكاح. فود: (لأن الأصح صحة التوكيل إلخ) أي: والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به الجلال المحلّي وكان على الشارح أن يصرّح به أيضاً اه رشيدّي. فود: (ويؤيد إلخ) على أنه إذا اعتد ببحث الرافعي في الأحكام فليعتد به في إجراء الخلاف إذ لا وجه للفرق اه سم. فود: (بأن من حفظ حجة) عبارة المفتي وأجيب باحتيال وقوف المصنّف على نقل الوجهين عن الأصحاب اه. فود: (بالصريح والكناية) هذا الصنيع لا يتسجم مع قول المصنّف

بمعينها ثم عيّن في صورة الإبهام أو تذكرها في صورة التبيين فتجزئ الرجعة، وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك إلخ. فود: (وأثر) أي: الإبهام هنا أي عدم الصحة المار في قوله: ولم يصح كما يأتي إلخ شرح م. فود: (دون وقوع) المتبادر منه أن المعنى أنه لم يؤثر الوقوع، وهو خلاف المراد إنما المراد أنه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامع الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل.

فود: (لأنه) أي: الطلاق مبني إلخ. فود: (ويؤيد إلخ) أقول على أنه إذا اعتد ببحث الرافعي في الأحكام فليعتد به في إجراء الخلاف إذ لا وجه للفرق.

فود في (سني): (وتخصّل براجعتك) قال في الرّوض وشرحه، وقوله: راجعت مثلاً بلا إضافة إلى مظهر أو مضمر لا يجزئ فلا بد من إضافة إليه كراجعت فلانة أو راجعتك أو راجعتها كما صرح به الماوردّي وغيره، وقوله: راجعتها للضرب أو للإكرام أو نحوهما لا يضّر في صحة الرجعة إلا أن قصداه دون الرجعة فيضّر فتخصّل الرجعة فيما إذا قصداه معاً أو أطلق فيسأل احتياطاً؛ لأنه قد يبيّن

لشئوعها وورودها، وكذا ما اشتق منها كانت مراجعة أو مرتجعة كما في التثنية، ولا يشترط إضافتها إليه بنحو إلّي أو إلى نكاحي لكونه مندوب بل إليها كفلائة أو لضميرها كما ذكره أو بالإشارة كهذه فمجرد راجعت لفق (والأصح أن الرد والإمساك) وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن والأول في السنة أيضاً، ومن ثم كان أشهر من الإمساك بل صوب الإسنوي أنه كناية كما نص عليه وتنحصر صرائحها فيما ذكر (وأن التزويج والتكاح كنايةان)

الآتي كما لا يخفى اهـ رشيدّي. هـ فود: (مراجعة إلخ) أي: أو مسترجعة ونحو ذلك اهـ معني.
 هـ فود: (ولا يشترط إلخ) هل هو شامل لنحو أنت مراجعة ظاهر كلامه نعم غير أنه لا يخلو عن شيء؛ لأنه حينئذ يخلو عن إسناد الرجعة إليه بالكناية بخلاف نحو راجعتك فليتأمل اهـ سيد عمر.
 هـ فود: (ولا يشترط إضافتها إلخ) أي: في راجعتك إلخ، وفيما اشتق منها اهـ ع ش. هـ فود: (بل إليها) أي بل يشترط الإضافة إليها اهـ ع ش عبارة المعني والزوض مع شرحه.
 (تنبيه): لا يكفي مجرد راجعت أو ارتجعت أو نحو ذلك بل لا بد من إضافة ذلك إلى مظهر كراجعت فلائة أو مضمير كراجعتك أو مشار إليه كراجعت هذه ولو قال راجعتك للضرب أو للإكرام أو نحو ذلك لم يضر في صحة الرجعة إن قصدها أو أطلق لا إن قصد ذلك دون الرجعة فيضرب فيسأل احتياطاً؛ لأنه قد يبين ما لا يحصل به الرجعة فإن مات قبل السؤال حصلت الرجعة؛ لأن اللفظ صريح اهـ.
 هـ فود: (فمجرد راجعت لفق) يتبين أن يستثنى منه ما لو وقع جواباً لقول شخص له راجعت امرأتك التماساً كما تقدم نظيره في طلقت جواباً لملتبس الطلاق منه ونقل عن سم في اللزس ما يصرح به. اهـ ع ش. هـ فود: (وما اشتق منهما) صريح هذا العطف أن المتن على ظاهره من كون المضمرين من الصريح، وهو خلاف ما في شرح المنهج عبارته مع المتن وذلك إما صريح، وهو رد ذلك إلّي ورجعتك وراجعتك وأمسكتك إلى أن قال، وفي معناها ساير ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة إلخ اهـ رشيدّي ويمتنع دعوى الصراحة احتمال كون ذلك العطف تفسيرياً وقول الشارح الآتي ويظهر أن منها أي الكناية أنت رجعة إلخ. هـ فود: (بل صوب الإسنوي إلخ) ضعيف ع ش. هـ فود: (أنه) أي: الإمساك.

ما لا تحصل به الرجعة فإن مات قبل السؤال حصلت الرجعة؛ لأن اللفظ صريح. اهـ. وما ذكره المتن أي متن المنهاج والشرح من الصرائح هو ما ذكره في الزوض وشرجه مع زيادته راجعتك للضرب أو للإكرام على ما تبين ومع مخالفة الزوض في صراحة الإنسك تبناً للإسنوي ثم قال في شرحه، وقد علم من كلامه أن صرائح الرجعة منحصرة فيما ذكره على ما تقرّر فلا تجري في غيره وبه صرح الأصل قال؛ لأن الطلاق صرائحه منحصورة مع أنه إزالة جل فالرجعة التي تحصله أولى اهـ ويوافق ذلك قول الشارح أي ابن حجر وتنحصر صرائحها فيما ذكر وحينئذ فالتبعض في قول الشارح فيمن الصرائح إلخ متعلق بما قبل قول المتن والأصح أن الرد إلخ لا بجميع ما ذكره المتن والشرح.

لعدم شهرتهما في الرجعة سواء أتى بأحدهما وحده كَتَرَوْجُتْكَ أو مع قبول بصورة العقد (وَلْيَقُلْ رَدَّذَتْهَا إِلَيَّ) أو إلى نكاحي حتى يكون صريحاً؛ لأنَّ الرَّدَّ وحده المُتَبَادِرُ منه إلى الفهم ضدَّ القبول فقد يُفْهَمُ منه الرَّدُّ إلى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لجمع لينتفي ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلاً وقضية كلام الروضة وأصلها أنَّ الإمساك كذلك لكن جَزَمَ الْبَقَوِيَّ كما نُقِلَ به عن واقراه بنذِبَ ذلك فيه (والجديد أنه لا يُشْتَرَطُ) لصحة الرجعة (الإشهاد) عليها بناءً على الأصحَّ أنها في حكم الاستدامة، ومن ثمَّ لم نحتج لولي، ولا لرضاها بل يُنْذَبُ لقوله تعالى ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٤) أي قاربن بلوغه ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ (المطلاق: ٣) وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الإمساك ويُسنُّ الإشهاد أيضاً على الإقرار بها في العدة على الأوجه خوف الإنكار وإذا لم يجب الإشهاد عليها (فتصح بكناية) مع التَّيَّة كاخترت رجعتك؛ لأنه يستقلُّ بها كالطلاق وزعم الأذرعِي وغيره أنَّ المذهب عدم صحتها بها مُطْلَقاً ويظهر أنَّ منها أنت رجعة كانت طلاقاً (ولا تقبل تعليقاً) كراجعتك إن شئت ولو بفتح إن من غير نحوِي، وإن قلنا إنها استدامة كاختيار مَنْ أسلم على أكثر من أربع،

• فَوَدَّ: (لعدم شهرتهما) إلى قوله: (خلافاً لجمع) في المُغْنِي.
• فَوَدَّ (سني): (وَلْيَقُلْ رَدَّذَتْهَا إِلَيَّ) (الخ) يظهر أنَّ نية الرجعة المُعَبَّرُ عنها بلفظ الرَّدَّ تُغْنِي عن الإضافة أخذاً من عدم اشتراطها بناءً على أنَّ الرَّدَّ كناية اه سيّد عَمَر. • فَوَدَّ: (المُتَبَادِرُ) (الخ) خَبَرُ إنَّ. • فَوَدَّ: (فاشترط ذلك) أي: الإضافة إلى الزوج. • فَوَدَّ: (لينتفي) (الخ) مُتَعَلَّقٌ بقوله فاشترط الخ. • فَوَدَّ: (إن الإمساك كذلك) أي: مثل الرَّدِّ والمُعْتَمَدُ أنه لا يُشْتَرَطُ في الإمساك إضافة إِلَيْهِ بِكُرِّي في حواشي المحلِّي واغتمد السَّنَابُطِي في حواشيه على المحلِّي اشتراط الإضافة اه سيّد عَمَر. • فَوَدَّ: (لكن جَزَمَ الْبَقَوِيَّ) (الخ) مُعْتَمَدُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بنذِبَ ذلك) أي: الإضافة إلى الزوج فيه أي الإمساك. • فَوَدَّ: (ومن ثمَّ لم نحتج لولي الخ) عبارة المُغْنِي، ولا يُشْتَرَطُ رضا الزوجة، ولا رضا وليها، ولا سيَّدها إذا كانت أمة ويُسنُّ إغلام سيَّدها، ولا تَسْقُطُ الرجعة بالإسقاط اه. • فَوَدَّ: (بل يُنْذَبُ) أي: الإشهاد. • فَوَدَّ: (على حديثه) أي عدم وجوب الإشهاد. • فَوَدَّ: (ويُسنُّ الإشهاد الخ) عبارة المُغْنِي والنهاية فإن لم يُشْهَد استحبَّ الإشهاد عند إقراره بالرجعة خوف جُحُودِهَا فَإِنْ إقراره بها في العدة مقبول يُقَدَّرُته على الإنشاء اه. • فَوَدَّ: (مطلقاً) أي: نَوَى أم لا اه ع ش. • فَوَدَّ: (ولو بفتح إن من غير نحوِي) كما بحثه الأذرعِي

• فَوَدَّ: (فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لجمع الخ) كذا شَرَحَ م ر. • فَوَدَّ: (بل يُنْذَبُ) أي: الإشهاد لقوله تعالى ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ﴾ [المطلاق: ٣] الخ الآية ظاهر الآية طَلَبُ الإشهاد على المُفَارَقَةِ أيضاً.
• فَوَدَّ: (كراجعتك إن شئت ولو بفتح إن من غير نحوِي) قال في الرُّوض، ولا يَصْرُ راجعتك إن شئت أو أن بفتح أن لا كسرهما اه قال في شَرْحِه قال الأذرعِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ النَّحْوِيَّ وَغَيْرِهِ فَيُسْتَفْسَرُ

ولا توقيتا كراجهتكَ شهرا واستغفد من المتن عدم صحة رجعة منهنهما كما لو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة؛ لأن ما لا يقبل التعليق لا يقبل الإبهام (ولا تحصل بفعل كوطيء)، وإن قصد به الرجعة؛ لأن ابتداء التكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الإجازة والفسخ به في زمن الخيار؛ لأن الملك يحصل به كالسببي قيل يرد عليه إشارة الأخرس المفهومة والكتابة فإنها تحصل بهما مع كونهما فعلا ويرد بأنهما ألحقا بالقول في كونهما كنايةين أو الأولى صريحة، وكذا وطء أو تمسح كافر اعتقدوه رجعة ورافقوا إلينا أو أسلموا

كذا في النهاية، وهو محل تأمل فقد قال في المغني والأسنى ويتبني كما قال الأذرعى أن يفرق بين التخوي وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم إلا أن يثبت أن للأذرعى كلامين متغايرين، وقد يقال لا تغاير؛ لأن صاحب النهاية والشارح اعتمدوا بعض بحث الأذرعى، وهو التفصيل بين التخوي وغيره في الإثبات بأن المفتوحة، ولم يعتمدوا الاستفسار المذكور؛ لأن الظاهر من حاله إرادة التعليق ولهذا لم يتعرض الأضحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكناية هذا والقلب إلى اختيار الاستفسار هنا، وفي الطلاق أميل إلا أن يطرء العرف عند عوام ناحية باستعمال المفتوحة في التعليق فلا يتعد عدم اختياره اه سيد عمر. هـ قوله: (ولا توقيتا) إلى قول المتن: (وتختص) في المغني إلا قوله: (وبه فارق) إلى (ويرد). هـ قوله: (ولا توقيتا) شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة، وقد يقال بصحتها؛ لأن قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها اه ع ش. هـ قوله: (واستغفد من المتن) أي: بواسطة القاعدة الآتية اه رشيدى، وهي قول الشارح؛ لأن ما يقبل التعليق لا يقبل الإبهام عبارة المغني وبقي من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه وأبهم ثم راجع أو طلقهما ثم راجع إحداهما لم تصح الرجعة اه. هـ قوله: (عدم صحة رجعة منهنهما) يؤخذ من هذا أنه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه.

هـ قوله (سنى): (ولا تحصل بفعل) ولا تحصل أيضا بإنكار الزوج طلاقها اه نهاية. هـ قوله: (به) أي: بالوطء من المشتري في الأول، ومن البائع في الثاني. هـ قوله: (ويرد بأنهما ألحقا) عبارة المغني. (تنبيه): هل الكتابة بالتاء الفوقية كالكتابة أو لا مقتضى كلام الشيخين الأول، وهو المعتمد أما الأخرس فتصح منه بالإشارة المفهومة فإن فهمها كل أحد فصريحة أو فظنون فقط فكناية وبالكتابة بالفوقية لعجزه فلا يأتي فيه الخلاف اه بحذف. هـ قوله: (أو الأولى صريحة) يتبني التفصيل سم أقول، وهو كذلك بلا شك كما صرح به المغني، وهو مراد الشارح أيضا إلا أن تغييره لا يخلو عن فلاة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والإشارة صريحة أو كناية اه سيد عمر. هـ قوله: (وكذا وطء الخ) أي: كالإشارة المفهومة من الأخرس وطء الخ في حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بوطء الخ.

الجاهل بالعربية. اه. هـ قوله: (ويرد بأنهما ألحقا) كذا شرح م ر. هـ قوله: (أو الأولى صريحة) يتبني التفصيل كالطلاق.

فَنَقَرُوهُم عَلَيْهِ كَمَا نَقَرُوهُمْ فِي الْمَقْدِ الْفَاسِدِ بِلِ أُولَى. (وَتَخْتَصُّ الرَّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ
وَمِثْلَهَا مُسْتَدْخِلَةٌ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَى غَيْرِهَا وَالرَّجْعَةُ شَرْطُهَا الْعِدَّةُ، وَلَا
يُشْتَرَطُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَحَقُّقُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الرَّجْعَةِ فَلَوْ شَكَّ فِيهِ فَرَاغَ ثُمَّ بَانَ وَقُوعُهُ
صَحِّحَتْ كَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَةً أَبَيَهُ طَائِفًا حَيَاتِهِ فَبَانَ مَيِّتًا (طَلَّقَتْ) بِخِلَافِ الْمَفْسُوخَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا
أُنِيطَتْ فِي الْفَرَانِ بِالطَّلَاقِ وَلِأَنَّ الْفَسْخَ لِيَذْفَعَ الضَّرَرَ فَلَا يَلِيقُ بِهِ ثُبُوتُ الرَّجْعَةِ وَالطَّلَاقِ الْمُقَرُّ
بِهِ أَوْ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ يُحْمَلُ عَلَى الرَّجْعِيِّ مَا لَمْ يُقْلَمْ خِلَافُهُ (بِلا عَوْضٍ) بِخِلَافِ الْمُطْلَقَةِ بِعَوْضٍ؛
لِأَنَّهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا بِمَا بَذَلَتْهُ (لَمْ يَسْتَوْفِ عِدَّةَ طَلَاقِهَا) فَإِنْ اسْتَوْفَى لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِمُحْلَلٍ (بَاقِيَةٌ
فِي الْعِدَّةِ) فَتَمْتَنِعُ بَعْدَهَا وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيهَا لَوْ قَارَنْتِ الرَّجْعَةَ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ وَصَرِيحُ قَوْلِهِمْ: لَوْ
قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ لَمْ يَقَعْ عَدَمُ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ حِينَئِذٍ ثُمَّ رَأَيْتَهُ مُصْرَخًا بِهِ
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَبَلَّغْ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَمُضْ لَهُنَّ آَنٌ يُكَيِّنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فَلَوْ بَقِيَتْ
الرَّجْعَةُ بَعْدَ الْعِدَّةِ لَمَا أُبِيحَ التَّكَاحُ وَالْمُرَادُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ فَلَوْ وَطَّقَهَا فِيهَا لَمْ يُرَاجَعْ إِلَّا فِيمَا بَقِيَ
مِنْهَا كَمَا يَذْكُرُهُ وَيُلْحَقُ بِهَا مَا قَبْلَهَا فَلَوْ وَطَّقَتْ بِشُبْهَةٍ فَحَمَلَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا حَلَّتْ لَهَا الرَّجْعَةُ فِي
عِدَّةِ الْحَمْلِ السَّابِقَةِ عَلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ لَا مَا بَعْدَ مُضِيِّ صَوَرَتِهَا

• فَوَيْلٌ (سِنِي) (بِمَوْطُوءَةٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَلْ يَكَارِثُهَا بَانَ كَانَتْ غَوْرَاءَ إِذْ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ سَمَ
عَلَى خَبَرٍ أَهَ عَ ش. • فَوَيْلٌ: (وَلَوْ فِي الدُّبْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.
• فَوَيْلٌ (سِنِي) (طَلَّقَتْ) أَي: وَلَوْ بِتَطْلِيْقِ الْقَاضِي عَلَى الْمُؤَلَّى وَيَكْفِي فِي تَخْلِيصِهَا مِنْ أَصْلِ الطَّلَاقِ فَلَا
يُقَالُ مَا فَائِدَةُ طَّلَاقِ الْقَاضِي حَيْثُ جَازَتْ الرَّجْعَةُ مِنَ الْمُؤَلَّى أَهَ عَ ش. • فَوَيْلٌ: (بِخِلَافِ الْمَفْسُوخَةِ) إِلَى
قَوْلِ الْمُتَنِ مَحَلٌّ لِحَلٍّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلِإِنَّ الْفَسْخَ
إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ بِمَا بَذَلَتْهُ.

• فَوَيْلٌ (سِنِي) (بِلا عَوْضٍ) وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ تَمْلِكِينَ بِهَا نَفْسَكَ أَهَ عَ ش. • فَوَيْلٌ: (بِمَا بَذَلَتْهُ)
الْأُولَى بِمَا أَخَذَهُ لِيَشْمَلَ خُلُقَ الْإِجْتِبَاءِ أَهَ رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (فَإِنْ اسْتَوْفَى الْخ) الْفَاءُ لِلتَّغْلِيلِ لَا لِلتَّفْرِيعِ.
• فَوَيْلٌ: (عَدَمُ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ) خَبَرٌ (وَصَرِيحُ قَوْلِهِمْ). • فَوَيْلٌ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بَاقِيَةٌ فِي
الْعِدَّةِ. • فَوَيْلٌ: ﴿فَلَا تَمُضْ لَهُنَّ آَنٌ﴾ أَي: تَمْتَنِعُ مِنْ أَهَ عَ ش. • فَوَيْلٌ: (فَلَوْ بَقِيَتْ الرَّجْعَةُ) أَي: حَقُّهَا.
• فَوَيْلٌ: (وَيُلْحَقُ بِهَا) أَي: بِعِدَّةِ الطَّلَاقِ. • فَوَيْلٌ: (حَلَّتْ الْخ) أَي: وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّمْتَنُعُ بِهَا مَا دَامَتْ
حَامِلًا فَلَوْ لَمْ يُرَاجَعْ حَتَّى وَضَعَتْ وَرَاجَعَ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ أَيْضًا لَوْ قُوعِهَا فِي عِدَّتِهِ أَهَ عَ ش. • فَوَيْلٌ: (فِي
عِدَّةِ الْحَمْلِ السَّابِقَةِ) الْخ) وَلَوْ قَالَ بَدَلْ قَوْلُهُ بَاقِيَةٌ الْخ) لَمْ تَنْقُصْ عِدَّتُهَا لِشِمْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ
يُحْمَلَ الْبَقَاءُ فِي كَلَامِهِ عَلَى بَقَاءِ أَصْلِ الْعِدَّةِ أَهَ مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (لَا مَا بَعْدَ مُضِيِّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ:

• فَوَيْلٌ فِي (سِنِي) (وَتَخْتَصُّ الرَّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَلْ يَكَارِثُهَا بَانَ كَانَتْ غَوْرَاءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ
لَا يَنْقُصُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَمِثْلُهَا الْخ) أَي: فَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّغْلِيلِ.

فيما إذا خالطها فإنه بعد ذلك تمتنع رجعتها، وإن لم تنقض عدتها حقيقة، ومن ثم لجحها الطلاق (محل لجل) أي قابلة لأن تجل للمراجع، وهذا لكونه أعمُّ مُغني عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره إيضاح (لا) مُطلقة أسلمت فراجعها في كفره، وإن أسلم بعد، ولا (مُرتدة) أسلمت بعد؛ لأن مقصود الرجعة الجل وتخلّف الزوج أو ردّها ثنافية وصحّت رجعة المخرمة لإفادتها نوعاً من الجل كالنظر والخلوة. (وإذا ادّعت انقضاء عدة أشهر) لكونها أيسة أو لم تجز أصلاً (وانكر صدق يمينه) لرجوع اختلافهما إلى وقت الطلاق، وهو يُقبل قوله في أصله فكذا في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته، وإنما صدقت يمينها في العكس كطقتك في رمضان فقالت بل في سؤال؛ لأنها غلظت على نفسها بتطويل العدة عليها نعم، تُقبل هي بالنسبة ليقاء الثقة قبل فالأولى التعليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق الثقة ويُقبل هو بالنسبة لجل نحو أختها ولو مات فقالت انقضت في

(إنما قبلها). • فود: (فيما إذا خالطها) أي: مخالطة الأزواج بلا وطء اه مُغني. • فود: (أي قابلة) إلى قول المتن: (أو انقضاء أقراء) في النهاية. • فود: (فذكره) أي: لم يستوف إلخ. • فود: (أسلمت) أي: واستمر زوجه على الكفر.

• فود (سني): (لا مُرتدة) وكذا لو ارتد الزوج أو ارتدّا معاوضاً وضابط ذلك انتقال أحد الزوجين إلى دين يمنعه دوام النكاح اه مُغني. • فود: (وضحّت) إلى قوله: (فالأولى) في المُغني. • فود: (وضحّت رجعة المخرمة إلخ) أي: فلا يرد على التعليل اه سم وعبارة المُغني.

(قنبية): لا يرد على المصنّف رجعة المخرمة فإنها صحيحة مع عدم إفادة رجعتها جل الوطء؛ لأن المراد قبول نوع من الجل، وقد أفادت جل الخلوة.

• فود (سني): (وإذا ادّعت) أي: المعتدة البالغة الماقلة أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معهما؛ لأنه لا حكم لقوليهما اه مُغني. • فود: (في أصله) أي: أصل الطلاق. • فود: (إذ من قبل) أي: قبل قوله في شيء. • فود: (في العكس إلخ) أي: بأن ادّعى الانقضاء وانكرت كان يقول طقتك في رمضان إلخ. • فود: (لأنها غلظت إلخ) فهلا صدقت بلا يمين، وإن لم تستحق الثقة بدونها اه سم.

• فود: (نعم يُقبل هي إلخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل، وهو التغليظ لا للمعلّل إذ قولها مقبول فيهما اه سيّد عمر عبارة الرشيدّي هذا استدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من أنها لا تُقبل إلا فيما فيه تغليظ عليها اه. • فود: (فالأولى التعليل إلخ) أي: بذل قوله: (لأنها غلظت) إلخ ع ش وسم.

• فود: (ويُقبل هو إلخ) غلظت على قوله نعم يُقبل هي إلخ اه ع ش. • فود: (فقالت) أي: الرجعية ع ش.

• فود: (لأنها غلظت على نفسها إلخ) فهلا صدقت بلا يمين، وإن لم تستحق الثقة بدونه.

• فود: (فالأولى) أي: من التعليل بأنها غلظت على نفسها.

حياته لزمها عِدَّةُ الوفاة، ولا تَرْتَهُ وَقَيْدَهُ الْقَفَالُ بِالرَّجْمِ وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِي قَبُولَهَا فِي الْبَائِنِ وَلَوْ مَاتَتْ فَقَالَ وَإِذَا انْقَضَتْ وَأَنْكَرَ الْمُطْلَقُ لَيَرْتَهَا فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَصْدِيقُ الْمُطْلَقِ فِي الْأَشْهُرِ وَالْوَارِثِ فِيمَا عَدَاهَا كَمَا فِي الْحَيَاةِ وَلَأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُورِثِ إِلَّا فِي نَحْوِ حُقُوقِ الْعِرْضِ كَالْحَسَدِ وَالْغِيْبَةِ وَعَلَى مَا فَصَّلْتُهُ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ تَصْدِيقَهُ وَبَعْضُهُمْ تَصْدِيقُ الْوَارِثِ (أَوْ وَضَعَ حَمْلَ لِمُدَّةٍ إِمَّا كَانَ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ لَا أَيْسَرُ) وَصَغِيرَةٌ كَمَا بِأَصْلِهِ وَخَذَفَهَا إِذْ لَا يَتَأْتَى اخْتِلَافٌ مَعَهَا (فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُهَا بِبَيِّنٍ) بِالنِّسْبَةِ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَقَطْ دُونَ نَحْوِ نَسَبِ

• فَوَدَّ: (لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ) أَي: لِمَدَمَ تَصْدِيقُهَا وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْأَشْهُرِ قَبْلَ غَيْرِهَا لَا يَلْزُمُهَا لِتَصْدِيقِهَا فِيهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا الْخُ أَهْ سَمَ وَسَيَأْتِي عَنْ الرَّشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ.
• فَوَدَّ: (وَقَيْدَهُ الْقَفَالُ الْخُ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ش. فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِي الْخُ) لَعَلَّ هَذَا الْأَخْذَ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّا، وَإِنْ تَحَقَّقْنَا بَقَاءَ الْعِدَّةِ فِي الْبَائِنِ لَكِنَّمَا لَا تَنْتَقِلُ لِمُدَّةِ الْوَفَاءِ عَ ش وَسَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي وَجْهَ الْأَخْذِ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ هُوَ قَرُوعٌ عَدَمَ قَبُولِهَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَدْ قَيْدَهُ الْقَفَالُ بِالرَّجْمَةِ فَانْقَضَى الْقَبُولُ فِي الْبَائِنِ وَلَعَلَّ الصُّورَةَ أَنَّهَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفَصَّلَ أَنَّهَا بِالْأَقْرَاءِ أَوْ بِالْأَشْهُرِ أَوْ بِالْحَمْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَمَّا إِذَا ادَّعَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ حُكْمُهُ الْمَقْرَرُ فِي كَلَامِهِمْ وَيُحْتَمَلُ قَبُولُهَا مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ أَهْ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمَ مَا يُوَافِقُ الْأَوَّلَ. • فَوَدَّ: (مَاتَتْ) أَي: الرَّجْعِيَّةُ عَ ش. • فَوَدَّ: (وَالْوَارِثُ الْخُ) أَي: حَيْثُ ادَّعَاهُ فِي زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: فِيمَا عَدَاهَا أَيِ مِنَ الْحَمْلِ وَالْأَقْرَاءِ، وَقَوْلُهُ: تَصْدِيقُهَا أَيِ الزَّوْجِ أَهْ ش.

• فَوَدَّ (سَمِي): (أَوْ وَضَعَ حَمْلًا) حَتَّى أَوْ مَيِّتَ كَامِلًا أَوْ نَاقِصًا وَلَوْ مُضَفَّةً، وَلَا بُدَّ مِنْ انْفِصَالِ كُلِّ الْحَمْلِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ فَرَجَعَهَا صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَلَوْ وَلَدَتْ ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ وَلَدَتْ آخَرَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ، وَإِلَّا فَلَا نِهَابَةَ وَمُعْنَى قَالَ عَ ش وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي صِحَّةِ الرَّجْعَةِ بَقَاءُ الشَّعْرِ وَخَذَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَيْثُ يَزِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ بِتَمَامِهِ لِشُعْلِ الرَّجْمِ بِشَيْءٍ مِنْهُ أَهْ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (لِمُدَّةٍ إِمَّا كَانَ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فِيمَا كَانَ الْخُ أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَصَغِيرَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (أَوْ سَقَطَ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (عَدَدِيَّةٌ) إِلَى الْمُتَنِ.
• فَوَدَّ: (وَوَحْدَفَهَا) أَي: الصَّغِيرَةُ. • فَوَدَّ: (دُونَ نَحْوِ نَسَبِ الْخُ) وَفُرُقَ بَانَ الْمَرْأَةِ غَيْرَ مُؤْتَمِّنَةٍ فِي النَّسَبِ وَبَانَ الْأَمَةُ تَدْعِي بِالْوِلَادَةِ زَوَالَ مِلْكٍ مُتَيَقِّنٍ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةُ سَمَ أَيِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِمَا إِلَّا بَيِّنَةٌ أَهْ.

• فَوَدَّ: (لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ) أَي: لِمَدَمَ تَصْدِيقُهَا وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْأَشْهُرِ قَبْلَ غَيْرِهَا لَا يَلْزُمُهَا لِتَصْدِيقِهَا فِيهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا الْخُ. • فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِي الْخُ) لَعَلَّ هَذَا الْأَخْذَ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَةَ عَنْ بَائِنٍ لَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ بَلْ قَضِيَّتُهُ هَذَا لَا يَلْزُمُهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا فِي عِدَّةِ بَائِنٍ، وَهِيَ لَا تَنْتَقِلُ. • فَوَدَّ: (فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م ر.
• فَوَدَّ: (دُونَ نَحْوِ نَسَبِ) لَا يَقَالُ هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَتَتْ الزَّوْجَةُ بِوَلَدٍ لِلْإِمَّاكِاتِ لِحَقِّهِ، وَلَا

واستيلاد؛ لأنها مؤتمنة على ما في رَجْمِها أما إذا لم يُحَكَّن فسيأتي، وأما الأيسة والصغيرة فإنهما لا يَحْبِلَانِ، وكذا مَنْ لم تَحْضَ، ولا يُنَافيه إِمكَانُ حَبْلِها؛ لأنه نَادِرٌ. (ولو ادَّعَتْ ولادة وَلَدٍ تامٍّ) في الصُّورة الإنسانية (لإمكانه) أي أَقْلَهُ (سِتَّةَ أَشْهُرٍ) عددية لا هِلَالِيَّةٌ كما بحثه البَلْفَنِيُّ أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي فِي الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ (وَلَعُظَتَانِ) واحدةٌ لِلوَطءِ وواحدةٌ لِلوَضْعِ، وكذا فِي كُلِّ مَا يَأْتِي (مِنْ وَقْتِ) إِمكَانِ اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ (التَّكَاحِ) يَثْبُوتُ التَّسَبُّبُ بِالْإِمكَانِ وَكَانَ أَقْلَهُ ذَلِكَ لِمَا اسْتَنْبَطَهُ الْعُلَمَاءُ أَتْبَاعاً لِعَلِّي كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الاحمد: ١٥) مع قَوْلِهِ ﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (النساء: ١٤) (أو) ولادة (سَقَطَ مُصَوَّرٌ فِيمَا بَيْنَ عَشْرُونَ يَوْمًا) غَبَرُوا بِهَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ هُنَا بِالْعَدَدِ دُونَ الْأَجَلَةِ (وَلَعُظَتَانِ) مِمَّا ذَكَرَ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ «إِنْ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عُلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ

فَوَدَّ: (لأنها مؤتمنة الخ) تَغْلِيلٌ لِتَصْدِيقِهَا بِالنِّسْبَةِ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَمْ يُعْلَلْ عَدَمَ قَبُولِ قَوْلِهَا فِي التَّسَبُّبِ وَالِاسْتِيلَادِ مَعَ أَنَّ الْعِلَّةَ جَارِيَةً فِيهِمَا فَكَانَ الْقِيَاسُ الْقَبُولُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ التَّسَبُّبُ وَالْوِلَادَةُ مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْغَيْرِ وَأَمَكَّتْ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْوِلَادَةِ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهَا فِيهَا بِخِلَافِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِمُتَعَلِّقِهَا بِهَا فَصُدِّقَتْ فِيهَا أَمْرٌ ش. فَوَدَّ: (فَسَيَاتِي) أَي: فِي الْمَتَنِ الْآتِي عَلَى الْآثَرِ أَمْرٌ شَيْدِي. فَوَدَّ: (فَاتَّهَمَا لَا يَحْبِلَانِ) أَي: فَلَا يُصَدِّقَانِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الْأُمِّ مَا لَمْ تُضَفْهُ إِلَى وَقْتِ يَتَأْتِي حَمْلُهَا فِيهِ كَانَ ادَّعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ قَبْلَ سِنِّ الْيَاسِ بَرَزَ مِنْ يَمِينِهَا إِضَافَةُ الْحَمْلِ الَّذِي ادَّعَتْ وَضَعَهُ فِيهِ أَمْرٌ ش. فَوَدَّ: (لَا يَحْبِلَانِ) كَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي. فَوَدَّ: (إِمكَانُ حَبْلِهَا الخ) وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ فَيُحْمَلُ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى الْغَالِبِ أَمْرٌ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ حَبْلِهَا. فَوَدَّ: (فِي الصُّورَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّامِّ أَيِ إِنْ الْمُرَادُ تَمَامُهُ فِي الصُّورَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْأَعْضَاءِ رَشِيدِي وَع ش. فَوَدَّ: (أَيِ أَقْلَهُ) أَي: أَقْلَ مُدَّةٍ تُمَكِّنُ فِيهَا وَلَادَتُهُ أَمْرٌ مُغْنِي. فَوَدَّ: (عَدَدِيَّةٌ لَا هِلَالِيَّةٌ الخ) قَدْ يَتِمُّ هَذَا الْأَخْذُ كَوْنُ الْوَارِدِ هُنَا فِي النَّصِّ الْأَشْهُرَ، وَهِيَ فِي الشَّرْعِ الْهِلَالِيَّةُ وَتَمَّ الْوَارِدُ عَدَدُ الْأَيَّامِ فَتَقَدَّرَ بِهَا دُونَ الْأَشْهُرِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مُسْتَبَعَدٌ نَقْلًا لِمُنَافَاتِهِ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ وَمُنْزَكًا لِمَا ذَكَرَ أَمْرٌ سَيِّدٌ عَمَر. فَوَدَّ: (لِلوَطءِ) وَتَحْوَهُ نِهَايَةً أَيِ كَاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ ع ش. فَوَدَّ: (إِمكَانُ اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ الخ) أَي: احْتِمَالُهُ بِالْفِعْلِ عَادَةً خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ أَمْرٌ شَيْدِي.

فَوَدَّ: (لِمَا اسْتَنْبَطَهُ الْعُلَمَاءُ الخ) أَيِ فَإِذَا كَانَ فَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ وَهُمَا مُدَّةُ الرِّضَاعِ كَانَ الْبَاقِي بَيْنَهُ أَشْهُرٌ، وَهِيَ مُدَّةُ الْحَمْلِ أَمْرٌ بَجَرِّمِي. فَوَدَّ: (مِمَّا ذَكَرَ) أَي: مِنْ وَقْتِ إِمكَانِ اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعَقْدِ مُغْنِي وَسَم. فَوَدَّ: (لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ).

(فَائِدَةٌ): لَا وَلَدَ فِي الْجَنَّةِ أَمَّا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ «إِذَا اشْتَهَى الْوَلَدَ فِي الْجَنَّةِ كَانَ وَضَعُهُ وَحَمْلُهُ فِي سَاعَةٍ كَمَا يَشْتَهِي» فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَهَاهُ لَكَانَ لِكَيْتِهِ لَمْ يَشْتَهُ أَمْرٌ مُغْنِي.

يَنْتَهِي عَنْهُ إِلَّا بَنِيهِ بِشَرْطِهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ الْمُخَالَفَةَ إِذَا ذَاكَ فِيمَا إِذَا سَلَّمَ أَتَاهَا أَتَتْ بِهِ وَمَا هُنَا إِذَا أَتَتْ إِثْنَانَهَا بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِكَيْتِهِ قَدْ يَلْتَمِسُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ أَمْرٌ. فَوَدَّ: (وَاسْتِيلَادِ) أَي: فِي الْأُمِّ. فَوَدَّ: (دُونَ نَحْوِ نَسَبِ وَاسْتِيلَادِ) أَي: فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِمَا إِلَّا بَيِّنَةٌ. فَوَدَّ: (مِمَّا ذَكَرَ) أَي: مِنْ وَقْتِ إِمكَانِ اجْتِمَاعِ الخ.

يكون مضمغة مثل ذلك ثم يُرسل الملك فينفخ فيه الروح» وقدم على خبر مسلم الذي فيه «إذا مرَّ بالطفلة اثنتان وأربعون ليلة بمَثَّ الله إليها ملكاً فصوّرها؛ لأنه أصبح وجمع ابنُ الأستاذ بأنَّ بَقَّته في الأربعين الثانية للتصوير وبعد الأربعين الثالثة لينفخ الروح فقط قيل، وهو حسنٌ لكن يلزم عليه أن لا دالة في الخبر اهـ ويُجاب بأنَّ ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ثم يستمرُّ يظهر شيئاً فشيئاً إلى تمام الثالثة فحينئذٍ يُرسل الملك لتمايمه وللتنفخ أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالأكثر؛ لأنه المُتَقَرَّنُ وحينئذٍ فالدلالة في الخبر باقية على كلِّ من هذين الجوابين ثم رأيت الزاعمي وآخرين صرحوا بأنَّ الولد يُتصوَّر في ثمانين وحمل على مبادئ التصوير، ولا يُنافي ما ذكرته؛ لأنَّ الثمانين مبادئ ظهوره وتشكُّله والأربعة الأشهر تمام كما له وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخفي (أو) ولادة (مضمغة بلا صورة) ظاهرة (فماتون يوماً ولحظتان) ممَّا ذُكِرَ للخبر الأوَّلِ ويُشترطُ هنا شهادة القوابِلِ أنَّها أصلُ آدمي، وإلا لم تُنْقَضْ بها. (أو) ادَّعَتْ (انقضاء أقرء فإن كانت حرةً وطلقت في طهرٍ فأقلَّ الإمكان الثَّانِ والثَّالِثَ يوماً ولحظتان) بأنَّ تَطْلُقَ قُبَيْلَ آخِرِ طهرها فهذا قرءٌ ثمَّ تحيضُ الأقلُّ ثمَّ تظهرُ الأقلُّ فهذا قرءٌ ثَّانٍ ثمَّ تحيضُ وتظهرُ كذلك فهذا ثَّالِثٌ ثمَّ تَطْلُعُ في الحيضِ لِتَقِيَنَّ الانقضاء

• فوَدُ: (الذي إلخ) صفة الخبر، وقوله: إذا مرَّ إلخ مرادُ اللَّفْظِ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرٌ، وفيه خَبَرُهُ والجُمْلَةُ صِلَةٌ الذي. • فوَدُ: (بأنَّ بَقَّته في الأربعين الثانية) أي: الذي في خَبَرِ مُسْلِمٍ، وقوله: وبعد الأربعين الثالثة أي الذي في خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ. • فوَدُ: (أن لا دالة) إذ قد وُجِدَ التَّصَوُّرُ قَبْلَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ اهـ سم. • فوَدُ: (ويُجاب) أي: عَنِ طَرَفِ ابْنِ الْأُسْتَاذِ اهـ رَشِيدِي. • فوَدُ: (لتمايمه) الأوَّلَى إسقاطه إلا أنَّ يُجْعَلَ هو مَفْعُولاً لَهُ حُصُولِيًّا، وقوله: وللتنفخ تحصيليًّا. • فوَدُ: (بالأكثر)، وهو مِائَةُ وَعِشْرُونَ. • فوَدُ: (وحيثُ) يُفْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ عَلَى كُلِّ إلخ. • فوَدُ: (ولا يُنافي) أي: الحَمْلُ الْمَذْكُورُ ما ذَكَرْتَهُ، وهو أنَّ ابْتِدَاءَ التَّصَوُّرِ مِنْ أَوَائِلِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ. • فوَدُ: (تخطيطه إلخ) أي: تَصَوُّرُهُ اهـ كُرْدِي. • فوَدُ: (ممَّا ذُكِرَ) أي: مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ الْاجْتِمَاعِ اهـ مُعْنَى لِلْخَبَرِ الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي الْمُعْنَى. • فوَدُ: (شهادة القوابِلِ) أي: أَرْبَعٌ مِنْهُنَّ عَلَى مَا يُفْهَمُهُ إِطْلَاقُهُ كَابِنْ حَجٍّ لَكِنَّ عِبَارَةَ الشَّارِحِ فِي الْعَدِيدِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَنْقُضِي بِمُضْغَةِ إلخ فَإِذَا اكْتَفَى بِالْإِخْبَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ فَيَكْتَفِي بِقَابِلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لِمَنْ غَابَ زَوْجُهَا فَأَخْبَرَهَا عَدَلَ بَمَوْتِهِ أَنَّ تَزَوَّجَ بِإِطْنَاهُ وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَرْبَعِ عَلَى الظَّاهِرِ كَمَا لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ عِنْدَ حَاكِمِ دُونَ الْبَاطِنِ اهـ ع ش. • فوَدُ: (بأنَّ تَطْلُقَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيَخْرُجُ الْإِسْتِغْنَاءُ) فِي النِّهَايَةِ. • فوَدُ: (ثمَّ تحيضُ الأقلُّ) أي: يَوْمًا وَلَيْلَةً ثُمَّ يَظْهَرُ الْأَقْلُ أَيِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا اهـ مُعْنَى. • فوَدُ: (ثمَّ تَطْلُعُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ مِنْ بَابِ قَتَلَ وَيَجُوزُ قَتْلُهَا مِنْ بَابِ نَفَعَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصْبِحِ اهـ ع ش. • فوَدُ: (لِتَقِيَنَّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ ثُمَّ تَطْلُعُ إلخ، وقوله: فَلَيْسَتْ بِهَذِهِ اللَّحْظَةِ أَيِ لِحْظَةِ الطَّغْنِ فِي

• فوَدُ: (أن لا دالة) إذ قد وُجِدَ التَّصَوُّرُ قَبْلَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ.

فليست هذه اللَّحْظَةُ من العِدَّة فلا تَصِحَّ الرَّجْعَةُ فيها، وكذا في كُلِّ ما يَأْتِي هذا في غير مُبْتَدَأَةِ
أَمَّا هي إِذَا طَلَّقَتْ ثُمَّ ابْتَدَأَها الحَيْضُ فلا تُحْسَبُ؛ لَأَنَّ الْقُرَّةَ الطُّهُرُ الْمُخْتَوِشُ بِذَمَيْنِ فَأَقْلُ
الإِمْكَانِ فِي حَقِّهَا ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةُ؛ لِأَنَّهُ يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ قَدْرُ أَقْلِ الحَيْضِ والطُّهُرِ
الأَوَّلِينَ وَتَسْقُطُ اللَّحْظَةُ الأُولَى (أَوْ طَلَّقَتْ (فِي حَيْضٍ) أَوْ نِفَاسٍ (فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةُ)
بِأَنِّ تَطْلُقُ آخِرَ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ أَقْلَهُمَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ كَذَلِكَ ثُمَّ تَطْهَرُ
الأَقْلُ ثُمَّ تَطْعَنُ فِي الحَيْضِ كَمَا مَرَّ، وَلَا يُخْتِاجُ هُنَا لِلْحِظَّةِ الأُولَى؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ العِدَّةِ (أَوْ)
كَانَتْ (أَمَةً) أَيِ فِيهَا رِقٌّ، وَإِنْ قُلْ (وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرٍ فَسِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ) بِأَنِّ تَطْلُقُ قُبَيْلَ
آخِرِ طَهْرِهَا فَهَذَا قُرَّةٌ ثُمَّ تَحِيضُ وَتَطْهَرُ أَقْلَهُ فَهَذَا ثَانٍ ثُمَّ تَطْعَنُ كَمَا مَرَّ هَذَا فِي غَيْرِ مُبْتَدَأَةٍ أَمَّا
مُبْتَدَأَةُ فَأَقْلُهُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا ثُمَّ لَحْظَةُ إِسْمَا مَرَّ (أَوْ طَلَّقَتْ (فِي حَيْضٍ) أَوْ نِفَاسٍ (فَأَخَذَ
وَثَلَاثُونَ) يَوْمًا (وَلَحْظَةُ) بِأَنِّ تَطْلُقُ آخِرَ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ الأَقْلُ ثُمَّ تَطْهَرُ
الأَقْلُ ثُمَّ تَطْعَنُ فِي الحَيْضِ وَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ طَلَّقَتْ فِي الحَيْضِ أَوْ الطُّهُرِ حُجِلَ عَلَى الحَيْضِ

الحَيْضِ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَا تَصِحُّ لِرَجْعَةٍ، وَلَا لِغَيْرِهَا مِنْ أَثَرِ نِكَاحِ
المُطَلَّقِ كَزَيْتٍ، وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ خِلَافَهُ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ: مَا فِي الْمَتَنِ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا
تُحْسَبُ) أَيِ: الْمُبْتَدَأَةُ الطُّهُرُ الَّذِي طَلَّقَتْ فِيهِ قُرَّةٌ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَحْظَةُ) أَيِ: لِلطَّعْنِ فِي الحَيْضِ اهـ مُغْنِي.
٥. فَوَدَّ: (وَتَسْقُطُ اللَّحْظَةُ الأُولَى) أَيِ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا حُسِبَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا قُرَّةٌ وَمَا هُنَا لَا قُرَّةَ لَهَا قَبْلَ
الحَيْضِ اهـ سَمَّ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَع ش لَاحْتِمَالِ طَلَّاقِهَا فِي آخِرِ جَزْءٍ مِنْ ذَلِكَ الطُّهُرِ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ)
طَلَّقَتْ) أَيِ: حُرَّةٌ، وَهِيَ مُعْتَادَةٌ أَوْ مُبْتَدَأَةٌ اهـ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنِّ تَطْلُقُ آخِرَ حَيْضِهَا الْخ) أَيِ: بِفَرْضِ أَنَّهَا
طَلَّقَتْ آخِرَ الْخِ اهـ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِأَنِّ يُعْلَقُ طَلَّاقُهَا بِآخِرِ جَزْءٍ مِنْ حَيْضِهَا الْخ. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ)
أَيِ: لِتَبَيُّنِ الْإِنْقِضَاءِ فَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّحْظَةُ مِنَ العِدَّةِ الْخ. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ العِدَّةِ) أَيِ: وَكَذَلِكَ
اللَّحْظَةُ الأَخِيرَةُ كَمَا عُلِمَ وَمِمَّا قَدَّمَ اهـ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنِّ تَطْلُقُ الْخ) فِيهِ مَا قَدَّمَناه اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ
لَحْظَةُ) أَيِ: لِلطَّعْنِ. ٥. فَوَدَّ: (لِإِسْمَا مَرَّ) آيَةً مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ الْخ.

٥. فَوَدَّ: (أَوْ طَلَّقَتْ) أَيِ: أَمَةً وَلَوْ مُبَعَّضَةً، وَهِيَ مُعْتَادَةٌ أَوْ مُبْتَدَأَةٌ اهـ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنِّ تَطْلُقُ الْخ) فِيهِ مَا
قَدَّمَناه أَيْضًا اهـ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَأَنِّ يُعْلَقُ طَلَّاقُهَا بِآخِرِ جَزْءٍ مِنْ حَيْضِهَا الْخ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ
إِلَّا) عَطَفَ عَلَى مُقَدِّمِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي هَذَا كُلُّهُ فِي الذَّاكِرَةِ فَلَوْ لَمْ تَذْكُرْ هَلْ كَانَ طَلَّاقُهَا فِي حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ
إِلَّا. ٥. فَوَدَّ: (حُجِلَ عَلَى الحَيْضِ) أَيِ: حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً اهـ ش.

٥. فَوَدَّ: (وَتَسْقُطُ اللَّحْظَةُ الأُولَى) أَيِ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا حُسِبَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا قُرَّةٌ وَمَا هُنَا لَا قُرَّةَ لَهَا قَبْلَ
الحَيْضِ. ٥. فَوَدَّ: (حُجِلَ عَلَى الحَيْضِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ المَاوَرِدِيُّ أَخَذَتْ بِالْأَقْلِ، وَهُوَ أَنَّهُ
طَلَّقَهَا فِي الطُّهُرِ وَقَالَ شَيْخُهُ الصَّنِيرِيُّ أَخَذَتْ بِالْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ عِدَّتِهَا إِلَّا بِتَبَيُّنِ قَالَ الأَفْرَعِيُّ
وَالزَّوْكَشِيُّ، وَهُوَ الإِحْتِيَاظُ وَالصَّوَابُ. اهـ.

كما صَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ (وَتَصَدَّقْ) الْحُرَّةُ وَالْأُمَةُ فِي حَيْضِهَا (إِنْ) أَمَكْنَ، وَفِي عَدَمِهِ لِنَجَبٍ لِنَفَقَتِهَا وَسُكْنَاهَا، وَإِنْ تِمَادَثَ لَيْسَ الْيَأْسُ إِنْ (لَمْ تُخَالِفْ) فِيمَا ادَّعَتْهُ (عَادَةً) لَهَا (دَائِرَةً)، وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) مَا (فِي الْأَصْحَ)؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَتَقَيَّرُ، وَهِيَ مُؤْتَمَنَةٌ وَتُخْلِفُ إِنْ كَذَّبَتْهَا فَإِنْ نَكَلَتْ خَلَفَ وَرَاجَعَهَا وَأَطَالَ جَمَعَ فِي الْإِنْتِصَارِ لِمُقَابِلِ الْأَصْحَ نَقْلًا وَتَوَجُّهًا وَنَقْلًا عَنِ الزُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّهَا لَوْ قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَجَبَ سُؤَالُهَا عَنْ كَيْفِيَّةِ طَهْرِهَا وَحَيْضِهَا وَتَخْلِيفُهَا عِنْدَ التَّهْمَةِ لِكثَرَةِ الْفَسَادِ وَلَوْ ادَّعَتْ لِدُونَ الْإِمْكَانِ رُدُّتْ ثُمَّ تَصَدَّقْ عِنْدَ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ عَلَى دَعْوَاهَا الْأُولَى. (وَلَوْ وَطِئَ) الزَّوْجُ

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ الْخ) أَي: الْحَمْلُ عَلَى الْحَيْضِ. • فَوَدَّ: (الْحُرَّةُ وَالْأُمَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَةِ الْمَرَاةُ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا الْخ. • فَوَدَّ: (فِي حَيْضِهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِأَقْلَ مَدَّةِ الْإِمْكَانِ اه. • فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَةً. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تِمَادَثَ) أَي: ائْتَدَتْ.

• فَوَدَّ (وَسَي): (إِنْ لَمْ تُخَالِفْ عَادَةَ دَائِرَةٍ) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةُ مُسْتَقِيمَةً فِي طَهْرِ وَحَيْضٍ أَوْ كَانَتْ مُسْتَقِيمَةً فِيهِمَا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةُ أَضَلًا. اه مُغْنِي.

• فَوَدَّ (وَسَي): (دَائِرَةٍ) كَانَتْهَا بِمَعْنَى مُطَرِدَةٍ اه. • فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وَلِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَصُدِّقَتْ عِنْدَ الْإِمْكَانِ فَإِنْ كَذَّبَتْهَا الزَّوْجُ خَلَفَتْ فَإِنْ نَكَلَتْ خَلَفَ وَبَيَّنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ اه سم.

• فَوَدَّ (وَسَي): (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) بَأَنَّ كَانَتْ عَادَتُهَا الدَّائِرَةُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ادَّعَتْ مُخَالَفَتَهَا لِمَا دُونَهَا مَعَ الْإِمْكَانِ فَتَصَدَّقْ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَتُخْلِفُ الْخ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ، وَكَذَا وَمَا بَعْدَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَرَاجَعَهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَبَيَّنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ اه. • فَوَدَّ: (وَنَقْلًا عَنِ الزُّوْيَانِيِّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَاوَزْدِيِّ فِي حَاوِيهِ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا بِالْأَقْرَاءِ وَذَكَرَتْ عَادَتَهَا حَيْضًا وَطَهْرًا سِئِلَتْ هَلْ طَلَّقَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا فَإِنْ ذَكَرَتْ أَحَدَهُمَا سِئِلَتْ هَلْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ أَمْ آخِرِهِ فَإِنْ ذَكَرَتْ سِئِلَتْ بِه وَيُظْهَرُ مَا يَوْجِبُهُ حِسَابُ الْعَارِفِينَ فِي ثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَأَوَّلُ كُلِّ مِنْهُمَا وَآخِرُهُ فَإِنْ وَافَقَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا أَوْجَبَهُ الْحِسَابُ مِنَ عَادَتِهَا الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ صُدِّقَتْ بِلَا يَمِينٍ إِلَّا إِنْ كَذَّبَتْهَا الزَّوْجُ فِي قَدْرِ عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ فَذَكَرَ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا فَلَهُ تَخْلِيفُهَا لِحَوَازِ كَذِبِهَا، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا أَوْجَبَهُ حِسَابُ الْعَارِفِينَ لَمْ تَصَدَّقْ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ انْتَهَتْ اه رَشِيدِي، وَقَوْلُهُ: وَيُظْهَرُ لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ مِنْ وَيُطَبَّقُ. • فَوَدَّ: (رُدَّتْ) أَي: دَعْوَاهَا أَي: وَلَا تَعَزَّرُ لِاحْتِمَالِ شُبُهَةِهَا فِيمَا ادَّعَتْهُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ الْخ) أَي: لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهَا يَتَضَمَّنُ دَعْوَى الْإِنْقِضَاءِ الْآنَ اه سم. • فَوَدَّ: (الزَّوْجُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي.

• فَوَدَّ (وَسَي): (دَائِرَةٍ) كَانَتْهَا بِمَعْنَى مُطَرِدَةٍ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ) أَي: لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهَا يَتَضَمَّنُ دَعْوَى الْإِنْقِضَاءِ الْآنَ.

(رَجْمَتُهُ) بِالْهَاءِ كَمَا فِي خَطِّهِ، وَهِيَ غَيْرُ حَامِلٍ وَلَوْ مَعَ تَعَمُّدِهِ وَعَلَيْهِ (وَاسْتَأْنَفْتُ الْأَقْرَاءَ) أَوْ الْأَشْهُرَ وَآثَرَ الْأَقْرَاءَ لِغَلَبَتِهَا (مِنْ وَقْتُ) الْفَرَاغِ مِنَ (الْوَطْءِ) كَمَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهَا (رَاجِعٌ) فِيمَا كَانَ بَقِيَ، فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ قُرْءٍ أَوْ شَهْرٍ فَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي قُرْأَيْنِ أَوْ شَهْرَيْنِ دُونَ مَا زَادَ وَلَوْ حَمَلَتْ مِنْ وَطْئِهِ دَخَلَ فِيهِ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ، وَلَهُ الرَّجْعَةُ إِلَيْهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ هُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهِ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ وَاسْتَأْنَفْتُ أَمَّا وَطْءُ الْحَامِلِ مِنْهُ فَلَا اسْتِثْنَاءَ فِيهِ.

(تَنْبِيهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الثَّرَادَ بَقَرَاغِ الْوَطْءِ هُنَا تَمَامُ التَّنَزُّعِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي مُقَارَنَةِ ابْتِدَاءِ التَّنَزُّعِ لِيُطْلِعَ الْفَخْرَ فَإِنَّهُ لَا يُضَرُّ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مَا يُسَمَّى جَمَاعًا وَحَالَةً التَّنَزُّعِ لَا تُسَمَّى وَهَذَا عَلَى مِثْلَةِ الْغُلُوقِ وَمَا دَامَ مِنَ الْحَشْفَةِ شَيْءٌ فِي الْفَرْجِ الْمِظْنَةُ بَاقِيَةٌ فَاشْتَرَطَ تَمَامَ نَزْعِهَا. (وَيَحْرُمُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا) أَيِ الرَّجْعِيَّةِ وَلَوْ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ التَّكَاحُ يُبَيِّحُهُ فَيَحْرُمُهُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ وَتُسَمِّيهِ بَغْلًا فِي الْآيَةِ لَا تُسْتَلْزَمُ؛ لِأَنَّ نَحْوَ الْمَظَاهِرِ وَزَوْجِ الْحَائِضِ وَالْمُعْتَدَةِ عَنْ شُبْهَةِ بَغْلِ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ (فَلَانٌ وَطِئَ فَلَا حَدَّ)، وَإِنْ اعْتَمَدَ حَرَمَتُهُ لِلْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي إِبَاحَتِهِ وَحُصُولِ

• فَوَدَّ: (وَهِيَ غَيْرُ حَامِلٍ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَةً. • فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ تَعَمُّدٍ وَهَلِمَةٍ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَعَ الْعِلْمِ حَرَامٌ أَهْ عَ شَ أَيِ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ الْخ) أَيِ: الْاسْتِثْنَاءُ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ قُرْءٍ) أَيِ: فِي ذَاتِ الْأَقْرَاءِ أَوْ شَهْرٍ أَيِ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ أَهْ عَ شَ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَمَلَتْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ أَحْبَلَهَا بِالْوَطْءِ رَاجِعًا مَا لَمْ تَلِدْ لِيُوقِعَ عِدَّةَ الْحَمْلِ عَنِ الْجَهْتَيْنِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ الرَّجْعَةُ إِلَيْهِ) أَيِ: إِلَى الْوَضْعِ أَهْ عَ شَ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْعِدَّةِ وَالضَّمِيرُ الْمُشْتَرِكُ لِحَوَازِ الرَّجْعَةِ إِلَى الْوَضْعِ. • فَوَدَّ: (فَهِيَ خَارِجَةٌ) أَيِ صَوْرَةُ الْحَمْلِ مِنَ الْوَطْءِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا وَطْءُ الْحَامِلِ مِنْهُ) أَيِ: الزَّوْجِ. • فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ اخْتِيَارِ تَمَامِ التَّنَزُّعِ هُنَا.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَيَحْرُمُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ الْخ) وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَرْأَةُ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَيِ الرَّجْعِيَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَيَصِغُّ فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ إِلَى الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِوَطْءٍ وَغَيْرِهِ حَتَّى بِالنَّظَرِ وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَتُسَمِّيهِ بَغْلًا الْخ) أَيِ: الَّذِي احْتَجَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَا تُسْتَلْزَمُ) أَيِ: حِلُّ الْاسْتِمْتَاعِ أَهْ عَ شَ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (فَلَانٌ وَطِئَ فَلَا حَدَّ) عَدَّ فِي الزَّوَاجِرِ مِنَ الْكِبَائِرِ وَطْءَ الرَّجْعِيَّةِ قَبْلَ ارْتِجَاعِهَا مِنْ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ وَأَطَالَ فِي بَيَانِهِ أَهْ سَمَّ عِبَارَةً عَ شَ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ الْوَطْءُ صَغِيرَةً لَا كَبِيرَةً أَهْ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَيَحْرُمُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا الْخ) عَدَّ فِي الزَّوَاجِرِ مِنَ الْكِبَائِرِ وَطْءَ الرَّجْعِيَّةِ قَبْلَ ارْتِجَاعِهَا مِنْ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ ثُمَّ قَالَ وَعِنْدِي هَذَا كَبِيرَةٌ إِذَا صَدَرَ مِنْ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ فِي بَيَانِهِ.

الرجعة به (ولا يُعزَّر) على الوطء وغيره حتى التَّظَلُّر (إلا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ) بخلاف مُعْتَقِدِ حِلِّهِ
والجاهل بتَحْرِيمِهِ وذلك لإِقْدَامِهِ على مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ لَا يُنْكَرُ إِلَّا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ
سَهْوٌ بَلْ يُنْكَرُ أَيْضًا مَا اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ كَمَا صَرَحُوا بِهِ نَعَمْ، فِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛
لأنَّهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لَا الْخِصْمِ فَحِينَئِذٍ الْحَنْفِيُّ لَا يُعَزَّرُ الشَّافِعِيُّ فِيهِ، وَإِنْ
اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ؛ لِأَنَّ الْحَنْفِيَّ يَرَى حِلَّهُ وَالشَّافِعِيَّ يُعَزَّرُ الْحَنْفِيُّ إِذَا رُفِعَ لَهُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ حِلَّهُ عَمَلًا
بِالْقَاعِدَةِ فَكَيْفَ مَعَ ذَلِكَ يَصْحُحُ الْمَتْنُ بِإِطْلَاقِهِ فَلْيَقَيِّدْ بِمَا إِذَا رُفِعَ لِمُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ أَيْضًا (وَيَجِبُ)

• قول (سني): (وَلَا يُعَزَّرُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ إلخ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْغَيْرِ بَعْدَ نَفْيِ التَّغْزِيرِ فِي
الْوَطْءِ لِذَلِكُمْ تَوْهُمُ أَنَّ يُقَالُ لَمْ يُعَزَّرْ عَلَى الْوَطْءِ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ رَجَعَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (حَتَّى
التَّظَلُّرُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ وَلِذَا قَالَ النَّهَائِيُّ بِذَلِكَ مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ اهـ. • فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى
الْإِسْتِثْنَاءِ. • فَوُدَّ: (وَالشَّافِعِيُّ يُعَزَّرُ الْحَنْفِيُّ إلخ) هَذَا مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: لَا يُعَزَّرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ التَّحْرِيمِ اهـ
رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ هَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْزِيرُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهَدَاءٍ مِنْ
اتِّبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَتَغْزِيرُ حَنْفِيٍّ صَلَّى بَوْضُوهُ لَا نِيَّةَ فِيهِ أَوْ، وَقَدْ مَسَّ فَرْجَهُ وَمَالِكِيٍّ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ
قَلِيلٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ أَوْ بُمُسْتَعْمَلٍ أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ
الْإِشْكَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا
بِهَا فَيَتَعَيَّنُ فَرَضُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهَ الْأَخْذُ بِمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُمْ هُنَا مِنْ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْحِلِّ
كَالْحَنْفِيِّ لَا يُعَزَّرُ اهـ وَعِبَارَةُ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورِ وَتَحْسِينِهِ نَهْضًا وَقَوْلُ عَنِ التَّعْقِبَاتِ لَا بِنِ
الْعِمَادِ التَّضْرِيحُ بِمَا قَالَهُ سَمِ وَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِّ الْحَنْفِيِّ إِذَا شَرِبَ التَّبِيدَ وَبَيْنَ عَدَمِ تَغْزِيرِهِ عَلَى وَطْءِ الْمُطْلَقَةِ
رَجْعِيًّا بِأَنَّ الْوَطْءَ عِنْدَهُ رَجْعَةٌ فَلَا يُعَزَّرُ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا نَكَحَ بِلَا وَلِيٍّ وَرَفَعَ لِلشَّافِعِيِّ لَا يَحْدُهُ، وَلَا يُعَزَّرُ
اهـ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَوَافِقِ لَهُ النَّهَائِيُّ وَزِيَادِيٍّ نَهْضًا وَنَازَعَ فِيهِ سَمِ وَع ش
وَاعْتَمَدَا أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَقِيدَةِ الْفَاعِلِ وَالْقَاضِي مَعًا، وَإِنَّمَا عَزَّرَ الشَّافِعِيُّ الْحَنْفِيَّ الشَّارِبَ لِلتَّبِيدِ مَعَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ
حِلَّهُ؛ لِأَنَّ أَوَّلَتَهُ ضَعِيفَةٌ تَدْبُرُ اهـ. • فَوُدَّ: (بِالْقَاعِدَةِ) أَيِ قَاعِدَةِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَقِيدَةِ الْحَاكِمِ. • فَوُدَّ: (فَلْيَقَيِّدْ
إِلخ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فَهُوَ يُعَزَّرُ مُعْتَقِدُ
الْحِلِّ أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فَلَا يَصِحُّ الْحَضَرُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ وَلَوْ ضَبَطَ يُعَزَّرُ بِكُسْرِ الزَّايِ وَجَعَلَ

• فَوُدَّ: (وَالشَّافِعِيُّ يُعَزَّرُ الْحَنْفِيُّ إِذَا رُفِعَ لَهُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ حِلَّهُ هَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ) هَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَيَلْزَمُ
عَلَيْهِ تَغْزِيرُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهَدَاءٍ مِنْ اتِّبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَتَغْزِيرُ حَنْفِيٍّ صَلَّى
بَوْضُوهُ لَا نِيَّةَ فِيهِ أَوْ وَقَدْ مَسَّ فَرْجَهُ وَمَالِكِيٍّ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ أَوْ بُمُسْتَعْمَلٍ أَوْ
تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَأَمَّا
الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا بِهَا فَيَتَعَيَّنُ فَرَضُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ وَبِالْجُمْلَةِ
فَالْوَجْهَ الْأَخْذُ بِمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُمْ هُنَا مِنْ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْحِلِّ كَالْحَنْفِيِّ لَا يُعَزَّرُ فَلْيَحَرِّزْ. • فَوُدَّ: (فَلْيَقَيِّدْ إلخ)
هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فَهُوَ يُعَزَّرُ مُعْتَقِدُ الْحِلِّ

عليه لها بوطئيه (مهرٌ مثل إن لم يُراجع) للشبهة، ولا يتكرر بتكرير الوطء كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّةً قُبِلَ
التشطير لأتحد الشبهة (وكذا) يجب لها (إن راجع على المذهب)؛ لأنَّ الرِّجْمَةَ لا ترفع أثر
الطلاق وبه فازق ما لو أسلم أحدُهما ثم وطئها ثم أسلم المتخلف؛ لأنَّ الإسلام يرفع أثر
التخلف لا يقال الرِّجْمَةُ زوجة فإيجاب مهر ثانٍ يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه
مُحال؛ لأنَّا نقول ليست زوجة من كل وجهٍ لِنزُلُّ العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا
العقد. (ويصح إيلاء وظهار منها (وطلاق) لها ولو بمالٍ فلو قال - وله مُطلقة رجعية وغير
مُطلقة - : كل زوجة لي طالق طَلقت الرجعية، وكذا لو قال كل امرأة في عصمتي كما قدَّمته
أخذًا من إطلاقهم أنَّ الرِّجْمَةَ زوجة في لحوق الطلاق لها، وأما قول بعضهم في إن وضعت
وأنت على عصمتي فلم تضغ إلا، وهي رجعية أنها لا تطلق؛ لأنها ليست على عصمتها فلا
يُنافي ما قلناه لانقضاء عِدَّتِها بوضعها فإن أراد أنها لا تطلق، وإن وضعت ما لا تنقضي به
عِدَّتُها فبعيد من كلامهم إلا أن يُحتمل على أنه أراد العِصْمَةَ الحقيقية، ولا أثر لما يتبادر إلى
الأفهام في ذلك؛ لأنَّ المتبادر إليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مسائلنا
(ولعان) منها (ويتوزان) أي الزوج والرجعية كما قدَّمته؛ لأنَّ الرِّجْمَةَ زوجة في هذه الأحكام

مُعْتَقَدٌ تخريبه فاعله زال الإشكال، وإن كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيثيذ، ولا يُعزَّر الواطئ إلا
الحاكم الذي يُعْتَقَدُ التخريم فإنه يُعزَّر الواطئ سواء اعتقد التخريم أو الجلُّ اه سم، وفيه أنه يخالف
قول الشارح أيضًا عبارة ع ش قوله فليُتَيَدَّ إلخ مُعْتَمَدٌ اه. فود: (للشبهة) حلة لوجوب مهر المثل، وفي
تفريه تأمل عبارة المُعْنَى؛ لأنها في تخريم الوطء كالمُتَخَلِّفَةِ في الكفر فكذا في المهر اه. فود: (وبه)
أي: بالتثليل. فود: (منها) أي: الرِّجْمَةُ. فود: (ولو بمالٍ) إلى قوله: (وكذا) في المُعْنَى وإلى
قوله: (وأما قول بعضهم) في النهاية. فود: (طلقت الرجعية) أي: كغيرها اه ع ش. فود: (إن)
وضعت وأنت على عصمتي (وتماه فأت طالق اه كُرْدِي. فود: (إنها لا تطلق إلخ) تقول القول.
فود: (فإن أراد) أي: البغض. فود: (أن يُحْمِلَ) أي: البغض التعليل المذكور على أنه أراد إلخ أي
المُتَعَلِّق على الوضع في حال العِصْمَةِ. فود: (في ذلك) أي: في مسألة البغض اه كُرْدِي. فود: (أنها)
أي الرِّجْمَةُ. فود: (لذلك) أي: لِلْمُتَبَايِر اه كُرْدِي. فود: (في مسائلنا) وهي قوله كل امرأة في
عصمتي فهي طالق. فود: (كما قلَّمت) أي: في فصل خطاب الأجنبية به وذكره هنا تَمِيمًا لأحكام
الرِّجْمَةِ وإشارة إلى قول الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرِّجْمَةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَي آيَاتِ
المسائل الخمس المذكورة وسكت هنا عن وجوب نفقتها لذكره له في كتاب التفقات اه مُعْنَى.

أيضًا كما صرح به فلا يصح الحضر في قوله إلا مُعْتَقَدٌ تخريبه ولو ضبط يُعزَّر بكسر الزاي وجعل
مُعْتَقَدٌ تخريبه فاعله زال الإشكال، وإن كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيثيذ، ولا يُعزَّر الواطئ إلا
الحاكم الذي يُعْتَقَدُ التخريم فإنه يُعزَّر الواطئ سواء اعتقد التخريم أو الجلُّ.

الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإبلاء إلا بعد بالرحمة. (وإذا ادعى والعدة منقضية) جملة حالية (زوجة فيها فأنكرت فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس) مثلاً (فقال بل التبت) مثلاً (صدقت بيمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه لأنفاقهما على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله (أو اتفقا على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (التبت صدق بيمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لأنفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (فإن تنازعا في السني بلا اتفاق) على أحد ذنبك (فالأصح ترجيح سني الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فإن ادعت الانقضاء) أولاً (ثم ادعى زوجة قبله صدقت بيمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة؛ لأنها لما سبقت بأدعائه وجب أن تصدق لقبول قولها فيه من حيث هو

فرد: (كما مر) أي: في فصل بيان محل الطلاق اه كزدي.

قول (سني): (فإن اتفقا على وقت الانقضاء الخ) مراده أنهما اتفقا على عدة تنقضي مثلها بأشهر أو أقراء أو حمل، ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء؛ لأن دعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من إرادة حقيقة الاتفاق اه مغني. فرد: (أنها لا تعلم) إلى قول المتن: (قلت): في النهاية والمغني إلا ما سأنبه عليه.

قول (سني): (فإن تنازعا في السني الخ) أي سواء كانت بالأشهر أو بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى، وإن كانت العدة بالأقراء وتصدق هي إذا سبقت بالدعوى، وإن كانت العدة بالأشهر، ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في إنكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الأقراء والوضع؛ لأن ذلك في مجرّد الاختلاف في انقضاء العدة وبقيائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سني الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما، وهذا كله ظاهر، وإنما نبهت عليه لآتي رأيت من اشتبه عليه ذلك واستشكل أحد الموضعين بالآخر فليأمل اه سم.

فرد: (هلى أحد ذنبك) أي: وقت الانقضاء أو وقت الرجعة اه ع ش. فرد: (أن جدتها انقضت) ظاهره أنها تخلّف هنا على البتّ وعليه فما الفرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفي فيه بنفي العلم، وقد يفرق بأن اليمين السابقة على نفي الرجعة التي هي فعل الغير وهنا على انقضاء العدة، وإن قيد بكونه قبل الرجعة اه سيد عمر.

فرد في (سني): (فإن تنازعا في السني بلا اتفاق) أي: سواء كانت العدة بالأشهر أو بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى، وإن كانت العدة بالأقراء وتصدق هي إذا سبقت بالدعوى، وإن كانت العدة بالأشهر، ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في إنكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الأقراء أو الوضع؛ لأن ذلك في مجرّد الاختلاف في انقضاء العدة وبقيائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سني الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما، وهذا كله ظاهر، وإنما نبهت عليه لآتي رأيت من اشتبه عليه ذلك واستشكل أحد الموضعين بالآخر فليأمل.

فوقع قوله لَمْ تَوْأ (أو ادعاهما قبل انقضاء) للعِدَّة (فَقَالَتْ) بِتَرَاحٍ عَنْهُ بَلْ إِنَّمَا رَاجَعْتُ (بعده صَدَقَ) بِمِمينه أَنَّهُ رَاجَعَهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَبَقَ بِادْعَائِهَا وَجَبَ تَصَدِيقُهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا فَصَحَّتْ ظَاهِرًا فَوَقَعَ قَوْلُهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَوْأ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ عَلِمَ التَّرْتِيبُ دُونَ السَّابِقِ مِنْهُمَا فَيَحْلِفُ هُوَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ قَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ وَالْمُرَادُ سَبَقَ الدَّعْوَى عِنْدَ الْحَاكِمِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ وَرَجْعَهُ الزَّرْكَشِيُّ فَقَالَ الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ وَتَبَيَّنَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ تَنْكِحْ، وَإِلَّا فَإِنَّ أَقَامَ بَيْنَهُ بِالرَّجْعَةِ قَبْلَ الْانْقِضَاءِ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ وَطَّعَهَا الثَّانِي وَلَهَا عَلَيْهِ بَوَاطِنُهُ مَهْرٌ مِثْلُ فَإِنْ لَمْ يُقَمِّعْهَا فَلَهُ تَحْلِيفُهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ إِقْرَارَهَا لَهُ عَلَى الثَّانِي، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ

• فَوَيْلٌ (سَنِي: (أو ادعاهما) أَي: سَبَقَ وَادَّعَى رَجَعَتَهَا قَبْلَ الْانْقِضَاءِ لِعِدَّتِهَا فَقَالَتْ بَلْ رَاجَعْتَنِي بَعْدَهُ أَيِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (بِتَرَاحٍ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ ثُمَّ مَا ذَكَرَ مِنْ إِبْطَالِ تَصَدِيقِ الزَّوْجِ فِيمَا إِذَا سَبَقَ هُوَ مَا فِي الرِّوَايَةِ كَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ ذَكَرَ فِي الْكَبِيرِ عَنِ الْقَفَالِ وَالْبَغَوِيِّ وَالْمُتَوَلَّى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَرَاحِي كَلَامِهَا عَنْهُ فَإِنَّ اتَّصَلَ بِهِ فَهِيَ الْمَصْدُوقَةُ أَهْ. • فَوَيْلٌ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَي: فِي تَصَدِيقِهِ أَهْ ع. ش. • فَوَيْلٌ: (مَا عَلِمَ التَّرْتِيبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهَا وَاشْتَكَلَ السَّابِقُ صَدَقَ الزَّوْجُ بِمِمينه؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَإِلَايَةُ الرَّجْعَةِ وَالْوَرَعُ تَرْكُهَا أَهْ. • فَوَيْلٌ: (فَيَحْلِفُ هُوَ أَيْضًا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي تَصْوِيرِ حَلِيفِهِ مَعَ عَدَمِ عَلَيْهِ وَعِبَارَةُ الرِّوَايَةِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهَا وَاشْتَكَلَ السَّابِقُ قُضِيَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَإِلَايَةُ الرَّجْعَةِ انْتَهَتْ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَوْ قَالَا نَعْلَمُ تَرْتِيبَ الْأَمْرَيْنِ، وَلَا نَعْلَمُ السَّابِقَ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَإِلَايَةُ الرَّجْعَةِ انْتَهَتْ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّهُمَا لَوْ قَالَا لَا نَعْلَمُ سَبَقًا، وَلَا مَعِيَّةً فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَإِلَايَةُ الرَّجْعَةِ، وَفِي حَوَاشِي الشُّحْفَةِ لِسَمِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ مَا لَوْ عَلِمَ التَّرْتِيبُ أَيِ بَيْنَ الْمُدَّعِيَيْنِ أَهْ وَلَعَلَّهُ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ، وَالْأَقْوَى لَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنِ الرِّوَايَةِ وَالْعُبَابِ أَهْ رَشِيدِي، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ عَدَمُ الْمَوَافَقَةِ فَلَيْتَأَمَّلُ وَلْيَحْزَرْ. • فَوَيْلٌ: (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ الْخ) أَشَارَ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرِّوَايَةِ إِلَى تَصْحِيحِهِ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (لَا يُرِيدُونَ) أَي: عِنْدَ الْحَاكِمِ. • فَوَيْلٌ: (وَرَجْعَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) مُعْتَمَدُ أَهْ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَهْ. • فَوَيْلٌ: (أَهْمُ مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ أَهْ ع. ش. • فَوَيْلٌ: (هَذَا كُلُّهُ) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ الْخ. • فَوَيْلٌ: (إِذَا لَمْ تَنْكِحْ) أَي: لَمْ تَتَزَوَّجْ بغيره ع. ش. • فَوَيْلٌ: (وَإِنْ وَطَّعَهَا الثَّانِي) غَايَةٌ. • فَوَيْلٌ: (وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُمَا أَمَّا إِذَا تَكَلَّحَتْ غَيْرُهُ وَادَّعَى مُطْلَقًا تَقَدَّمَ الرَّجْعَةُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَهُ الدَّعْوَى بِهَا عَلَيْهَا وَقُلْ لَهُ الدَّعْوَى عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي

• فَوَيْلٌ: (بِتَرَاحٍ عَنْهُ) وَكَذَا بِدُونِهِ م. ر. • فَوَيْلٌ: (مَا لَوْ عَلِمَ التَّرْتِيبُ) أَي: بَيْنَ الْمُدَّعِيَيْنِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَ فِي الرِّوَايَةِ سَمَاعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فَقَالَ فَلَهُ الدَّعْوَى عَلَيْهَا، وَكَذَا عَلَى

على الأوجه؛ لأن الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد، وفيما إذا أقرت أو نكحت فحلفت تغرم له مهر المثل؛ لأنها أحالت بإذنها في نكاح الثاني أو بتكليفها له بين الأول وبين حقه ولو ادعى على مَرْوُجَةٍ أنها زوجته فقالت كنت زوجتك فطلقتني جمعت زوجة له لإقرارها له كذا أطلاقه وأطال الأذرع في رده نقلاً وتوجيهاً ثم حمّله على ما إذا لم تعترف

جبايته وفرائيه أو لا إما مرّ فيما مرّ إذا زوّجها وليّان من اثنتين فادّعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه فإن دغواه لا تسمع عليه والأوجه الأول كما جرى عليه ابن المظفر وأجيب عن القياس بأنهما هنا متفقان على أنها كانت زوجة للأول بخلافهما ثم وعلى هذا تارة يبدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فإن أقام بيّنة بمدها انتزعتها سواء بدأ بها أم به، وإن لم يكن معه بيّنة وبدأ بها في الدعوى فأنكرت فله تخليفها فإن حلفت سقطت دغواه، وإن أقرت له لم يقبل إقرارها على الثاني ما دامت في عصمته لتعلق حقه بها فإن زال حقه بتحرّ موت سلّمت للأول وقيل زوال حتى الثاني يجب عليها للأول مهرٌ ومثلها للحيلولة، وإن بدأ بالزوج في الدعوى فأنكر صدق يمينه، وإن أقر له أو نكل عن اليمين وحلف الأول اليمين المزدودة بطل نكاح الثاني، ولا يستحقها الأول حبيذ إلا بإقرارها له أو حلف بقدر نكولها ولها على الثاني بالوطء مهر المثل إن استحقها الأول، وإلا فالمسمى إن كان بقدر الدخول ونصفه إن كان قبله اهـ. فود: (على الأوجه) والمُعْتَمَدُ أَنَّ له الدعوى على الزوج اهـ ش. فود: (لأنها أحالت إلخ) قضيتها أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب، ولم تمكن لا تغرم شيئاً اهـ سم وصورة كونها زوجت بالإيجاب مع كونها مطلقة طلاقاً رجعيّاً أن تستدخل ماءه المُخْتَرَمَ أو يطأها في الدُّبُرِ أو في القُبُل، ولم تزَلْ بكَارِثِها اهـ ش. فود: (جمعت زوجة له إلخ) إن حلف أنه لم يطلنّ نهايةً ومعني. فود: (ثم حمّله إلخ) عبارة النهاية وشرح الرّوض نعم إن أقرت أولاً بالنكاح للثاني أو أدنت فيه لم تنزع منه ذكره البقوي وأشار إليه القاضي، وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن تحت يده، ولا ثبت ذلك بالبيّنة فإن وجد أحدهما لم تنزع منه جزءاً اهـ قال الرّشيد في قوله، ولا ثبت ذلك أي إقرارها اهـ وقال ع ش. قوله فإن وجد أحدهما أي الإقرار أو الإذن في النكاح اهـ. فود: (على ما إذا لم تعترف إلخ) أي: وإلا ففيه نظير التفصيل المارّ في قوله فإن أقام بيّنة بالرجعة إلخ، وهو أنها إن

الزوج. اهـ. وذكر في شرحه أن ترجيح ذلك من زيادته وأن عدم السماع هو المناسب إما مرّ فيها إذا زوّجها وليّان من اثنتين فادّعى أحد الزوجين على الآخر بسبني نكاحه قال، وقد يُجاب بأنهما هنا متفقان على أنها كانت زوجة للأول بخلافهما ثم. اهـ وأقول تقدّم في عدم السماع على الآخر في مسألة الوليّين تفصيل يُراجع. فود: (لأنها أحالت إلخ) قضيتها أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب، ولم تمكن لا تغرم شيئاً. فود: (ثم حمّله إلخ) في شرح الرّوض نحو هذا التّشديد عن البقوي والبلقيني فقال نعم إن أقرت أو لا بالنكاح للثاني أو أدنت فيه لم تنزع منه ذكره البقوي وأشار إليه القاضي، وكذا البلقيني فقال

لِلثَّانِي، وَلَا مَكْنَتَهُ، وَلَا أَيْدَتْ فِي نِكَاحِهِ. (قُلْتُ: فَإِنْ أَدْعَاهَا مَعًا) بَأَنَّ قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي مَعَ قَوْلِهِ رَاجِعْتُكَ أَوْ قَالَتْهُ عَقِبَ قَوْلِهِ كَمَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ جَمْعٍ وَأَقْرَبِهِمْ (صُدِّقَتْ) بِبَيِّنَتِهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْإِنْقِضَاءَ يَتَعَسَّرُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرَّجْعَةِ وَلَوْ قَالَا لَا نَعْلَمُ سَبَقًا، وَلَا مَعِيَّةً فَلْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ، وَلَا يُشْكِلُ مَا مَرَّ بِقَوْلِهِمْ فِيهَا لَوْ وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا وَاخْتَلَفَا فِي السَّابِقِ أَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتٍ أَحَدِهِمَا فَالْمَكْسُ مِمَّا مَرَّ فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ

أَمَّا بَيِّنَةُ بِالطَّلَاقِ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ تُقْمِنِهَا فَلَهَا تَخْلِيْفُهُ فَإِنْ حَلَفَ تَغَرَّمُ لَهُ مَهْرُ الْجِنْلِ، وَإِنْ أَقْرَأَ أَوْ نَكَلَ وَحَلَفَتْ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ تَخْلِفْ تَغَرَّمُ لَهُ مَهْرُ الْجِنْلِ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ قَالَتْهُ عَقِبَ قَوْلِهِ) هَذَا مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِتَرَاجُحٍ وَتَرْكِهِ مَرَاهِمٌ. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِنْقِضَاءَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكِلُ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَكَرْنَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي الْعِدَّةِ مَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ، وَهُوَ فِيهَا إِذَا وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا فَقَالَ وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَلَهَا الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَعْدَهُ نُظِرَ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ الزَّوْجُ بِبَيِّنَتِهِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَّوَقَّعَا عَلَى شَيْءٍ بَلْ قَالَ كَانَتْ الْوِلَادَةُ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَادَّعَتْ الْمَكْسُ صُدِّقَ بِبَيِّنَتِهِ مَعَ أَنَّ مُذَرَكَ الْبَايْتَيْنِ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّمَسُّكُ بِالْأَصْلِ أَجِيبَ عَنِ الشُّقِّ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ بَلْ عُمَلٌ بِالْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَدِّقُ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرَهُ فِي الْآخَرِ، وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُمَا هُنَا اتَّفَقَا عَلَى انْتِحَالِ الْعِصْمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَمَّ لَمْ يَتَّوَقَّعَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَيَقْوَى فِيهِ جَانِبُ الزَّوْجِ هـ. فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَي: مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضَةٌ إِلَخَ عَشْرُ عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ، وَلَا يُشْكِلُ مَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ) (إِلَخ) وَالْإِشْكَالُ بِشَقَّتَيْنِ أَحَدُهُمَا عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِتِّفَاقِ وَالْآخَرُ عَلَى عَدَمِهِ، وَقَوْلُهُ: فَالْمَكْسُ مِمَّا مَرَّ إِشَارَةٌ إِلَى الشُّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ ذَلِكَ لِاتِّحَادِ إِلَخَ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَتَّوَقَّعَا إِلَخَ إِشَارَةٌ إِلَى الشُّقِّ الثَّانِي وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ لِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا إِلَخَ هـ. فَوَدَّ: (فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَكْسُ مِمَّا مَرَّ) (إِلَخ) كَانَ الْوِلَادَةُ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْقِضَاءِ تَمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ تَمَّ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الْوِلَادَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَالطَّلَاقُ هُنَا نَظِيرُ الرَّجْعَةِ تَمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ تَمَّ عَلَى الرَّجْعَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ هـ. فَوَدَّ: (فَإِذَا اتَّفَقَا

يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَقْرَأَتْ بِالنِّكَاحِ لِمَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ، وَلَا ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا لَمْ تَنْزِعْ مِنْهُ جَزْمًا هـ. فَوَدَّ: (أَوْ قَالَتْهُ عَقِبَ قَوْلِهِ) السَّابِقِ بِتَرَاجُحٍ وَتَرْكِهِ مَرَاهِمٌ قَالَ فِي الرُّوضِ فَرَعَ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَيِ الْمُطْلَقَةُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَمْ أَيِ وَاخْتَلَفَا فِي الرَّجْعَةِ فَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ حَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْحَرَّةِ وَالْمَذْمُوبِ خِلَافُهُ. هـ. أَي: وَهُوَ أَيِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا كَالْحَرَّةِ تَمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فَرَعَ لَوْ قَالَ أَخْبَرْتَنِي مُطْلَقَتِي بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَرَجَعْتُهَا مُكَذِّبًا لَهَا أَوْ لَا مُصَدِّقًا، وَلَا مُكَذِّبًا لَهَا تَمَّ اعْتَرَفْتُ بِالْكَذِبِ بِأَنَّ قَالَتْ مَا كَانَتْ انْقَضَتْ فَالرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّرْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهَا هـ. وَلَوْ سَأَلَ الرَّجْعِيَّةَ الزَّوْجُ أَوْ نَائِيَهُ عَنِ انْقِضَائِهَا لَزِمَهَا إِخْبَارُهُ كَمَا فِي الْإِسْتِصْنَاءِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لَوْ سَأَلَهَا فِي أَوْجِهَ الْقَوْلَيْنِ شَرَحَ مَرَاهِمٌ. هـ. فَوَدَّ: (فَالْمَكْسُ مِمَّا مَرَّ) فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ أَوْ الطَّلَاقِ

أَوِ الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْحَكَمَيْنِ بِالْعَمَلِ بِالْأَصْلِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْمُصَدِّقُ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرُهُ فِي الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا خَلَفَ الزَّوْجُ لِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى انْجِلَالِ الْعِصْمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَمَّ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَقَوِيَ جَانِبُ الزَّوْجِ (وَمَتَى أَدْعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً أَيْضًا (صُدِّقَ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا أَمَّا بَعْدَ الْعِدَّةِ، وَقَدْ أَنْكَرَتْهَا مِنْ أَصْلِهَا فَهِيَ الْمُصَدِّقَةُ لِجَمَاعًا وَظَاهِرُ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَا يَمِينُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لَكِنْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّ تَعَلُّقَ بِهِ حَقٌّ لَهَا كَأَنَّ وَطْقَهَا قَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالرَّجْعَةِ لَا بُدَّ مِنْ تَمَيُّنِهِ وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خَلِيفِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ بِنَاءُ خَلِيفِهِ عَلَى أَنَّ إِقْرَارَهُ هَلْ يُجْعَلُ إِنْشَاءً لِلرَّجْعَةِ، وَهُوَ مَا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ أَوْ لَا بَلْ يَبْقَى عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ وَأَطَالَ فِيهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا وَجْهَ لِخَلِيفِهِ وَعَلَى الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْهُ.

عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ) أَيِ: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ طَلَّقَتْ السَّبْتَ فَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَلْ طَلَّقْتُ الْخَمِيسَ. «وَقَوْلُهُ: (أَوِ الطَّلَاقِ) أَيِ: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ الْوِلَادَةُ الْخَمِيسَ وَقَالَتْ السَّبْتُ. اهـ سَمَ.

«قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْخ) تَوْجِيهٌ لِعَدَمِ الْإِشْكَالِ ع ش وَكُرْدِي. «قَوْلُهُ: (لِاتِّفَاقِهِمَا الْخ) هَذَا تَوْجِيهٌ لِإِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَعَ التَّفْصِيلِ هُنَا يَبَيِّنُ سَبْقَ الدَّعْوَى وَعَدَمَهُ اهـ سَمَ.

«قَوْلُهُ (وَمَتَى أَدْعَاهَا) أَيِ: الرَّجْعَةُ وَأَنْكَرَتْ وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ بِاتِّفَاقِهِمَا نِهَائِيَةً وَمُتْنِي. «قَوْلُهُ: (لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ) فِي النِّهَائِيَةِ. «قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَهَا أَمْ لَا.

«قَوْلُهُ: (وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ اهـ سَمَ.

«قَوْلُهُ: (أَوْ لَا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ الْخ) وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائِيَةً وَمُتْنِي وَأَسْنَى أَيِ فَيَكُونُ إِقْرَارًا وَيَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بَاطِنًا ع ش.

«قَوْلُهُ (وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا) أَيِ: وَلَوْ عِنْدَ حَاكِمٍ.

(فَرَعَ): قَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي بَسِطِ الْأَنْوَارِ لَوْ أُخْبِرَتْ الْمُطْلَقَةُ بِأَنَّ عِدَّتَهَا لَمْ تَنْقُضْ ثُمَّ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا وَادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ وَالْمُدَّةَ مُحْتَمَلَةً زَوَّجَتْ فِي الْحَالِ اهـ ع ش.

صُدِّقَتْ) كَانَ الْوِلَادَةُ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْقِضَاءِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الْوِلَادَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَالطَّلَاقُ هُنَا نَظِيرُ الرَّجْعَةِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الرَّجْعَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ. «قَوْلُهُ: (فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ) أَيِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ طَلَّقَتْ السَّبْتَ فَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَلْ طَلَّقْتُ الْخَمِيسَ. «وَقَوْلُهُ: (أَوِ الطَّلَاقِ) أَيِ: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ الْوِلَادَةُ الْخَمِيسَ وَقَالَتْ السَّبْتُ. «قَوْلُهُ: (لِاتِّفَاقِهِمَا) هَذَا تَوْجِيهٌ لِإِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَعَ التَّفْصِيلِ هُنَا يَبَيِّنُ سَبْقَ الدَّعْوَى وَعَدَمَهُ. «قَوْلُهُ: (وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ. «قَوْلُهُ: (أَوْ لَا) اعْتَمَدَهُ م ر.

(ومتى أنكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها له قبل أن تنكح (قبل اعتزالها)؛ لأنها جحدت حقاً له ثم اعترفت به وفازق ما لو ادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها بادعائها هنا تأييد الحرمة فكان أقوى وبأن الرضاع يمتلئ بها فالظاهر أنها لا تقو به إلا عن تثبوت وتحقق بخلاف الرجمة فإنها قد لا تشعُر بها ثم تشعُر وبأن التقي قد يستصحب فيه العدم الأصلي بخلاف الإثبات لا يصدُر إلا عن تثبوت وبصيرة غالباً فامتنع الرجوع عنه كسائر الأقاير قاله الإمام وبني عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن اليمين فخلفت ثم كذبت نفسها لم تقبل، وإن أمكن لاستناد قولها الأول إلى إثبات ولتأكيد الأمر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كما نص عليه وجزم به في الأنوار ورجحه الشبكي كما يأتي عن ولده فتره؛ لأنها لا يثبت الطلاق

• قول (سني): (ومتى أنكزتها إلخ) قال في الروض عقب هذه ولو أنكزت غير المجبرة الإذن قبل الدخول أي أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اهـ وقرئ في شرحه بينها وبين مسألة المتني اهـ ويأتي عن المفتي ما يوافقه.

• قول (سني): (وصدقت) أي كما تقدم اهـ مفتي. • قوله: (لأنها جحدت) إلى قوله وبأن التقي في المفتي وإلى قوله ولو طلق في النهاية. • قوله: (حقاً له إلخ)؛ لأن الرجمة حتى الزوج نهاية ومفتي.

• قوله: (وتحقق) عطف تفسير. • قوله: (فإنها قد لا تشعُر بها إلخ) عبارة المفتي فإنه رجوع عن نفي والتقي لا يلزم أن يكون عن علم فإن قيل يرد على هذا الجواب ما لو أنكزت غير المجبرة الإذن في النكاح وكان إنكارها قبل الدخول بها أو بعده بغير رضاها ثم اعترفت بأنها كانت إذنت لم يقبل منها مع أنه نفي أجيب بأن التقي إذا تعلق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يخلف على نفي فعله على البت كالإثبات وجدة النكاح بينهما فلا تحل بدون تجديد اهـ. • قوله: (وبني عليه) أي على قوله وبأن التقي إلخ اهـ ش. • قوله: (وإن أمكن) أي: بأن تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق. • قوله: (ولتأكيد الأمر إلخ) قضيه أنه لو وقع التنازع في الرجمة عند حاكم وصدقت في إنكارها لا يقبل تصديقها بعد، وهو خلاف ما اقتضاه إطلاق قول المصنف ومتى أنكزتها وصدقت إلخ وعليه فالتعليل بالتقي هو المعول عليه اهـ ش. • قوله: (فقال واحدة إلخ) أي: الطلقة التي أوقعتها واحدة. • قوله: (كما يأتي إلخ) أي: أيضاً.

• قوله في (سني): (ومتى أنكزتها إلخ) قال في الروض عقب هذه ولو أنكزت غير المجبرة الإذن قبل الدخول أي أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اهـ وقرئ في شرحه بينها وبين مسألة المتني بمرتين أحدهما أن إذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجمة والآخر أن التقي إذا تعلق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يخلف على نفي فعله على البت كالإثبات. • قوله: (فامتنع الرجوع عنه إلخ) كذا شرح م ر.

بقولها فقبل رجوعها ولأنها لا تبطل به حقاً لغيرها وبهذا مع ما يأتي ومع اتفاقهم على أنها لو ادعت انقضاء عدتها قبل أن يراجعها ثم رجعت قبلت بتضيغ رد قول الأنوار لو ادعت الطلاق فأنكر وحلف ثم أكذبت نفسها لم تقبل.

قال البلقيني ولو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً ثم رجعت فقل من ذكرها والأرجح قبول رجوعها؛ لأن المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق انتهى ويؤيده ما مر وباتي عن الشبكي ومرفوع بين هذا وعدم قبول رجوعها فيما مر عن الإمام بتأكّد الحكم فيه بالدعوى والحليف، وعن رضاع أقروا به بأنه يختاط للشعيريم المؤكّد ما لا يختاط لغيره وبأنها قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق بخلاف الرضاع لا يقر به إلا عن تحقق أو ظن قوي فاندفع ما قيل القياس منع قبولها على أن بعضهم بحث أنها لو أقروا برضاع ثم ادعت أنه دون الخمس أو بعد الحولين وقالت ظننته محرماً قبلت وأفتى ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهدين يأذنها له فأنكرت الإذن فثبت القاضي التكاك وأمرها بالتمكين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بأن لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والإرث، وفي قواعد التاج الشبكي عن

• فود: (لا تبطل به) أي: برجوعها. • فود: (وبهذا) أي: بكل من التعليلين، وقوله: مع ما يأتي أي في قوله: لأن المرأة الخ.

• فود: (رد قول الأنوار الخ) وقد يقال إن قول الأنوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه أنها لو ادعت الخ إلا أن يفرق بما يأتي عن سم بأنه لا حلف هنا من الزوجة.

• فود: (فأنكر وحلف) أي: الزوج. • فود: (لم تقبل) لعل من فوائد عدم القبول أنها لا تطالب بالتقوة وأنه لو مات لم ترثه اه سم. • فود: (فقل من ذكرها) أي: هذه المسألة وحكمها. • فود: (ذلك) أي: الطلاق الثلاث.

• فود: (عن الشبكي) تنازع فيه الفعلان. • فود: (بالذهوي الخ) أي: منها اه سيّد عمر. • فود: (والحليف) أي: ونكول الزوج فإنه يقوي جانيها، وفي مسألتني الأنوار والبلقيني لا حلف منها اه سم.

• فود: (وهن رضاع الخ) كذا في النسخ بعن عطفاً على عن الإمام، ولا يخفى ما فيه. • فود: (القياس) أي: في مسألة البلقيني. • فود: (وأفتى ولده) أي: البلقيني. • فود: (بأن لها الخ) متعلق بقوله وأفتى ولده الخ.

• فود: (فأنكر وحلف) أي: الزوج ثم أكذبت نفسها لم تقبل لعل من فوائد عدم القبول أنها لا تطالب بالتقوة وأنه لو مات لم ترثه. • فود: (بالذهوي والحليف) أي: ونكول الزوج فإنه يقوي جانيها، وفي مسألتني الأنوار والبلقيني لا حلف منها.

النَّصُّ أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَطْلَاقِي رَجْعِي وَأَدْعَتْ أَنَّهُ ثَلَاثٌ ثُمَّ صَدَّقْتَهُ وَأَكْذَبَتْ نَفْسَهَا قُبِلَتْ فَإِذَا مَاتَ وَرَثَتُهُ كَمَا قَالَ أَبِي فِي فِتَاوِيهِ، وَلَا تَنْظُرْ لَاعْتِرَافِهَا بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَلْغَاهُ بَلْ قَالَ أَبِي فِي فِتَاوِيهِ أَيْضًا لَوْ خَالَفَهَا فَأَدْعَتْ أَنَّهَا ثَالِثَةٌ ثُمَّ رَجَعْتَ وَزَوَّجْتَ مِنْهُ بِغَيْرِ مُحْلِلٍ فَلَا اقْرَبُ ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ وَالْإِرْثِ انْتَهَى.

وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ فِي فِتَاوِيهِ ذَكَرَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَنْكَرَ ثُمَّ أَبَانَهَا لَمْ يَحْزُ إِذْ نَهَا فِي الْعَوْدِ إِلَيْهِ بِمَا مُحْلِلٌ إِلَّا إِنْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ الْإِذْنِ كَمَا لَوْ أَدْعَتْ التَّحْلِيلَ فَكَذَّبَتْهَا ثُمَّ أَرَادَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ أَنْ يُصَدِّقَهَا أَوْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلتَّلْفِظِ بِالتَّكْذِيبِ ثُمَّ وَالتَّصْدِيقُ هُنَا بَلْ يُكْتَفَى فِي الظَّاهِرِ بِالْإِذْنِ ثُمَّ وَالْعَقْدُ هُنَا لِتَضَمُّنِهِمَا لِلتَّكْذِيبِ وَالتَّصْدِيقِ وَمَرَّ فِي التَّكَاحِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذِهِ زَوْجَتِي فَأَنْكَرْتُ ثُمَّ مَاتَ فَرَجَعْتُ وَرَثَتُهُ.

(وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطَلَّتْ فَلِي الرَّجْعَةُ وَأَنْكَرْتُ) وَطَاهُ (صَدَّقْتَ بِيَمِينٍ) أَنَّهُ مَا وَطَّقَهَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَلَا سُكْنَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرُّوْطِ، وَإِنَّمَا قَبِلَ دَعْوَى عَيْنَيْنِ وَمَوْلَى لَهُ لِثُبُوتِ التَّكَاحِ، وَهِيَ تُرِيدُ تَرْبُلَهُ بِدَعْوَاهَا وَالْأَصْلُ عَدَمُ مُزِيلِهِ وَهَذَا قَدْ تَحَقَّقَ الطَّلَاقُ، وَهُوَ يَدْعِي مُثَبِّثَ الرَّجْعَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِي قَالَ: أَنْتَ طَالِيٌّ وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْنِ وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا، وَلَا أَرْبَعُ مَيَواها مُوَآخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ

• فَوَدَّ: (أَنَّهَا ثَالِثَةٌ) أَيِ: الطَّلَاقُ الَّتِي أَوْعَمَهَا بِالْحُلْعِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي الْمَقْيَسِ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَيِ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَطَلَّتْ) أَيِ: زَوْجَتِي قَبْلَ الطَّلَاقِ نِهَائَةً وَمُغْنَى.

• فَوَدَّ (سَنِي): (صَدَّقْتَ الْخ) فَإِذَا حَلَفْتَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَتَزَوَّجَ حَالًا أَوْ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَا وَطَّقَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (هَذَا فِي صَدَاقِي) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) إِلَى: (وَلَيْسَ لَهُ) وَإِلَى الْبَابِ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَفِيهِمَا مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ الْمُطَّلَقَةُ رَجْعِيًّا أُمَّةً وَاخْتَلَفَا فِي الرَّجْعَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا بِيَمِينِهَا حِينَئِذٍ صَدَّقَتْ لَوْ كَانَتْ حُرَّةً لَا قَوْلَ سَيِّدِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَنْصُوصِ وَلَوْ قَالَ أَخْبَرْتَنِي مُطَّلَقَتِي بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَرَأَجَعْتُهَا مُكَلِّبًا لَهَا أَوْ لَا مُصَدِّقًا، وَلَا مُكَلِّبًا لَهَا ثُمَّ اعْتَرَفْتُ بِالْكَذِبِ بِأَنَّ قَالَتْ مَا كَانَتْ انْقَضَتْ فَالْزَّجْمَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرَرْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهَا وَلَوْ سَأَلَ الرَّجْعِيَّةَ الزَّوْجَ وَلَوْ بِنَائِهِ عَنِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَزِمَهَا إِخْبَارُهُ قَالَهُ فِي الْإِسْتِغْصَاءِ، وَفِي سُؤَالِ الْأَجْنَبِيِّ قَوْلَانِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الزَّوْجِ أَوْ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ: لِلرُّوْطِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِدَعْوَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَهُ الْخ) أَيِ: وَيَعْرُومُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَقْضَى عِدَّتُهَا أَوْ مُغْنَى.

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَطْلَاقِي رَجْعِي إِلَى قُبِلَتْ) هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ طَلَّقَ فَقَالَ وَاحِدَةً وَقَالَتْ ثَلَاثٌ الْخ.

(وهو مُقَرَّرٌ لَهَا بِالمهرِ فَإِنْ قبَضَتْه فلا رُجوعَ له)؛ لأنَّه مُقَرَّرٌ باستحقاقِها لِجميعِهِ (والا) تكن قبضَتُهُ (فلا تُطالِبُهُ إلا بنصفِ) لإقرارِها أنَّها لا تَسْتَحِقُّ غَيْرَهُ فلو أَخَذَتْه ثُمَّ أَقْرَتْ بِوَطْئِهِ لَمْ تَأْخُذِ النَّصْفَ الْآخَرَ إلا بإقرارِ ثَانٍ مِنْ هَذَا فِي صَدَاقِ ذَيْنِ أَمَّا عَيْنٌ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِ نَصْفِهَا فَيَلْزَمُ بِقَبُولِهِ أَوْ إِبرائِئِها مِنْهُ أَي تَمْلِيكِهِ لَهَا بِطَرِيقِهِ بِأَنْ يَتَلَطَّفَ الْقَاضِي بِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ فَإِنْ صَمَّمَ فَيُظْهِرُ أَنَّ الْقَاضِي يَقْسِمُهَا فَيُعْطِيهَا نَصْفَهَا وَيُوقِفُ النَّصْفَ الْآخَرَ تَحْتَ يَدِهِ إِلَى الصُّلْحِ أَوْ الْبَيَانِ.

- ❖ قول (سني): (وهو مُقَرَّرٌ لَهَا إلخ) أي: بِدَعْوَاهَا وَطَّاهَا، وَهِيَ لَا تَدْعِي إِلَّا نِصْفَهُ اه مُعْنِي.
- ❖ قول: (امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِ نَصْفِهَا) نَعْتُ عَيْنٍ أَيْ بَانَ قَالَ لَا اسْتَحِقُّ فِيهَا شَيْئًا لِيَكُونَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْوَطْءِ وَقَالَتْ هِيَ بَلْ لَكَ النِّصْفُ لِيَكُونَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْوَطْءِ فَالْعَيْنُ مُشْتَرَكَةٌ اه ع ش.
- ❖ قول: (فَيَلْزَمُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِلْزَامِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَعَرِّ لِلزَّوْجِ وَالْمَلْزَمُ هُوَ الْقَاضِي.
- ❖ قول: (أَي تَمْلِيكُهُ) أَيْ: النِّصْفُ لَهَا أَيْ الزَّوْجَةُ تُفَسِّرُ لِلْإِبْرَاءِ.
- ❖ قول: (بِطَرِيقِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّمْلِيكِ وَالضَّمِيرُ لَهُ، وَقَوْلُهُ: بِأَنْ يَتَلَطَّفَ إلخ تَصْوِيرٌ لِبَطَرِيقِهِ.
- ❖ قول: (بِهِ) أَيْ: الزَّوْجُ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِتَلَطُّفٍ.
- ❖ قول: (فَإِنْ صَمَّمَ) أَيْ: الزَّوْجُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ.



❖ قول: (إلا بإقرارِ ثَانٍ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالتَّرْجِيحُ مِنْ زِيَادَةِ هُنَا وَصَرَّحَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَ عَنْ تَرْجِيحِ الرَّافِعِيِّ فِي الْإِقْرَارِ اه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِيلَاءِ

مَضْدَرُ آلِي أَي حَلَفَ (هُوَ) لُغَةً الْحِلْفُ وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَفَقِرَ الشَّرْعُ حِكْمَهُ وَخَصَّه بِأَنَّهُ (حَلَفَ زَوْجٌ بِصَاحِبِهِ) طَلَاقُهُ بِاللَّهِ أَوْ صِفَةٍ لَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي (لِيَمْتَنِعَنَّ مِنْ وَطْئِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَلَوْ رَجْعِيَّةً وَمُتَّحِرَةً لِاحْتِمَالِ الشَّفَاءِ وَمُحَرَّمَةً لِاحْتِمَالِ التَّحْلِيلِ لِنَحْوِ حَضَرٍ وَصَفِيَّةٍ بِشَرْطِهَا الْآتِي سِوَاءَ أَقَالِ فِي الْفَرْجِ أَمْ أَطْلُقَ وَسِوَاءَ أَقِيدَ بِالْوَطْئِ الْحَلَالِ أَمْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ (مُطْلَقًا) بِأَنَّهُ لَمْ يَقِيدَ بِمُدَّةٍ وَكَذَا إِنْ قَالَ أَبَدًا أَوْ حَتَّى أَمُوتَ أَوْ زَيْدٌ أَوْ تَمُوتِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِيلَاءِ

• فَوَدَّ: (مَضْدَرُ آلِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا أَجَامِعُكَ) فِي الْتَهَامَةِ لِأَقَوْلُهُ: (وَلِلْمُعَلِّقِ) إِلَى (الضَّمِيِّ).
• فَوَدَّ (سِنِّي): (حَلَفَ زَوْجٌ بِالْخ) وَيَصِحُّ مِنْ عَجَمِيٍّ بِالْعَرَبِيَّةِ وَمِنْ عَرَبِيٍّ بِالْمَجْمِيَّةِ إِنْ عَرَفَ الْمَعْنَى كَمَا فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِذَلِكَ الْخ) أَيِ: مِنْ كُلِّ مَا يَدُلُّ التِّزَامُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْوَطْئِ خَوْفًا مِنْ لُزُومِ مَا التَزَمَ بِالْوَطْئِ قَالَ سَمَّ عَدَّ فِي الزَّوْاجِ الْإِيلَاءَ مِنَ الْكِبَائِرِ ثُمَّ قَالَ وَعَدِّي لِهَذَا مِنَ الْكِبَائِرِ غَيْرُ بَعِيدٍ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَهْ، لَكِنْ نَقَلَ عَنِ الشَّارِحِ أَنَّهُ صَغِيرَةٌ وَهُوَ أَقْرَبُ أَهْ ع. ش.
• فَوَدَّ: (أَيِ الزَّوْجَةِ) أَيِ: وَلَوْ أَمَةً أَهْ سَمَّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ رَجْعِيَّةً) وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الرَّجْعَةِ أَهْ ع. ش.
• فَوَدَّ: (وَمُتَّحِرَةً) قَالَهُ الزَّرْكَاشِيُّ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْمُحَرَّمَةَ وَالْمُظَاهَرَ مِنْهَا وَقَالَ فِي الْأَوَّلَى أَيِ الْمُتَّحِرَةِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الشَّفَاءِ أَهْ وَقِيَّاسُهُ أَنْ لَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ فِي الْآخَرَتَيْنِ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ أَهْ نِهَاقَةً وَفِي سَمِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلُهُ.
• فَوَدَّ (سِنِّي): (مُطْلَقًا) نَعَتْ لِمَضْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيِ امْتِنَاعًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِمُدَّةٍ وَفِي مَعْنَاهُ مَا إِذَا أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ أَبَدًا أَهْ مُعْنَى عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ يَجُوزُ أَنْ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ مُطْلَقًا أَيِ عَنِ الْقَيْدِ الْآتِي وَهُوَ مَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ فَيَنْدِفِعُ عَدَمُ الْجَامِعِيَّةِ حَتَّى بِأَبَدًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْيِينَ فِيهِ وَالتَّعْيِينَ مَلْحُوظٌ فِي الْمُقَابِلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْإِيلَاءِ)

عَدَّ فِي الزَّوْاجِ الْإِيلَاءَ مِنَ الْكِبَائِرِ ثُمَّ قَالَ: وَعَدِّي لِهَذَا كَبِيرَةٌ غَيْرُ بَعِيدٍ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَهْ.
• فَوَدَّ: (أَيِ الزَّوْجَةِ) وَلَوْ أَمَةً. • فَوَدَّ: (وَمُتَّحِرَةً لِاحْتِمَالِ الشَّفَاءِ) قَالَهُ الزَّرْكَاشِيُّ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْمُحَرَّمَةَ وَالْمُظَاهَرَ مِنْهَا فَيُبَيِّلُ التَّكْفِيرَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْأَوَّلِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الشَّفَاءِ وَقِيَّاسُهُ فِيمَا بَعْدَهَا أَنَّهُ لَا تُضْرَبُ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ أَهْ.

ولا يُزْد عليه؛ لأنه لاستبعاده كالزَّائِد على الأربعة ولو قال لا أَطَأُ نَم قال أَرَدْتَ شهرًا مثلاً ذُنْ (أو فوق أربعة أشهر) ولو بَلَّخَطَ لقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [بعر: ٢٢٦] الآية وفائدة كونه مَوْلِيًا في زيادة اللَّخْطِ مع تَعَلُّبِ الطَّلَبِ فيها لانجلاص الإيلاء بِمُضِيِّهَا إِنْهُم المُولِي بِهَذَا إِيَّاهَا وإيَّاسِهَا من الوطءِ الشُّدَّةِ المذكورة فخرج بالزوج حَلَفَ سَيِّدٌ أو أَجَنَّبِيٌّ فهو مُحَضَّرٌ يَمِينٌ كما يَأْتِي وَيُضَيِّحُ طَلَاقُهُ الشَّامِلُ لِلْمُسْكِرَانِ والعَبْدِ والكَاْفِرِ والمَرِيضِ بِشَرْطِهِ الْآتِي وَلِلْمُعْتَلَقِ فِي الشَّرْهَجِيَّةِ بِنَاءٌ عَلَى صَحَّةِ الدُّورِ فِيهَا لِصَحَّةِ طَلَاقِهِ فِي الْجُمْلَةِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ

اه. فُود: (وَلَا يُزْد عَلَيْهِ) أَي عَلَى جَمْعِ الْحَدِّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَا بَعْدَ وَكَذَا جَمِيعًا وَلَكِنْ رَجَعَهُ الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ أَوْ حَتَّى أَمُوتَ الْخ وَهُوَ قَضِيَّةٌ قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ لَا سِتْعَادَ لَخٍّ أَي فِي التَّمُوسِ .
 فُود: (دِين) أَي إِنْ كَانَ الْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِيٌّ .

فُود (سَنِي): (أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) قَالَ الْبُلْقِينِي وَهَذِهِ الْأَشْهُرُ هِلَالِيَّةٌ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَطْلُوهَا مِائَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا لَمْ يُحْكَمْ فِي الْحَالِ بِأَنَّهُ مَوْلٍ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةٌ هِلَالِيَّةٌ وَلَمْ يَتِمَّ ذَلِكَ الْعَدَدُ لِنَقْصِ الْأَهْلَةِ أَوْ بَعْضِهَا تَبَيَّنَ حَبِيْثٌ كَوْنُهُ مَوْلِيًا قَالَ وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ أَهْ سَمَ وَقَالَ النَّهَائِيُّ وَالْأَرْبَعَةُ هِلَالِيَّةٌ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَطْلُوهَا مِائَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا حُكِمَ بِكَوْنِهِ مَوْلِيًا حَالًا إِذَا الْغَالِبُ عَدَمُ كَمَالِ الْأَرْبَعَةِ فَكُلُّ شَهْرٍ نَقَصَ تَحَقُّقًا أَنَّهُ مَوْلٍ أَهْ وَقَالَ ع شَ فَلَوْ جَاءَتْ الْأَرْبَعَةُ كَوَامِلَ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ تَبَيَّنَ عَدَمُ صَحَّةِ الْإِيْلَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْبَيْرَةَ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَه. فُود: (وَلَوْ بَلَّخَطَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَلَّ يَمْتَنِعُ) فِي الْمُغْنِي. فُود: (يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) وَإِنَّمَا عَدَى الْإِيْلَاءُ فِيهَا بَيْنَ وَهُوَ إِنَّمَا يُعَدَّى بَعْلَى؛ لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى الْبُعْدِ كَأَنَّهُ قَالَ يُؤْلُونَ مُبْعِدِينَ أَنْفُسَهُمْ مِن نِّسَائِهِمْ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فُود: (وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ إِنْهُ الْخ وَكَانَ الْأَوَّلَى وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ مَوْلِيًا الْخ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَعْدَ كَلَامِ نَصِّهَا وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَقْضِي زِيَادَةَ لَخَطٍ لَا تَسْعُ الْمُطَالَبَةُ مَحْمُولٌ عَلَى إِنْهُمُ الْإِيْدَاءِ وَكَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ أَي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا إِلَّا بِالْحَلْفِ عَلَى فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِزَمَانٍ يَتَأْتَى فِيهِ الْمُطَالَبَةُ عَلَى إِنْهُمُ الْإِيْلَاءِ لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَطْوُكُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِذَا مَضَتْ قَوْلَ اللَّهِ لَا أَطْوُكُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَوْلٍ كَمَا سَيَأْتِي مَعَ أَنَّهُ يَأْتِمُّ بِذَلِكَ إِنْهُ الْإِيْدَاءِ عَلَى الرَّاجِحِ فِي الرُّوْضَةِ أَه. فُود: (فَهُوَ مُحَضَّرٌ يَمِينٌ) أَي: وَلَيْسَ إِيْلَاءٌ فَلَيْسَ لَهَا مُطَالَبَةٌ بِالْوَطْءِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَمَتَى وَطِئَ حَيْثُ وَلَزِمَهُ مَا التَّزَمَهُ أَهْ ش. فُود: (وَيَبْصُحُ طَلَاقُهُ الْخ) أَي: وَخَرَجَ يَبْصُحُ الْخ الصَّبِيِّ الْخ. فُود: (لِلْمُسْكِرَانِ) أَي: الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ وَلِلْفَخْصِيِّ أَهْ مُغْنِي. فُود: (وَلِلْمُعْتَلَقِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَبْصُحُ طَلَاقُهُ فِي الْجُمْلَةِ لِيَدْخُلَ مَا لَوْ قَالَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ

فُود فِي (سَنِي): (أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) قَالَ الْبُلْقِينِي وَهَذِهِ الْأَشْهُرُ هِلَالِيَّةٌ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَطْلُوهَا مِائَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا لَمْ يُحْكَمْ بِهِ فِي الْحَالِ بِأَنَّهُ مَوْلٍ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةٌ هِلَالِيَّةٌ وَلَمْ يَتِمَّ ذَلِكَ الْعَدَدُ لِنَقْصِ الْأَهْلَةِ أَوْ بَعْضِهَا تَبَيَّنَ حَبِيْثٌ كَوْنُهُ مَوْلِيًا قَالَ وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ أَه. فُود: (لِصَحَّةِ طَلَاقِهِ فِي الْجُمْلَةِ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى اغْتِيَابِ الصَّحَّةِ فِي الْجُمْلَةِ خُرُوجُ الْمُكْرَهِ فَإِنْ قِيلَ هُوَ بَوْضُفُ الْإِكْرَاهِ لَا يَتَصَوَّرُ صَحَّةُ طَلَاقِهِ

والمُكْرَهَ وَبَلَيْمَتَيْهِ الَّذِي لَا يُقَالُ عَادَةً إِلَّا فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَاجِزُ عَنِ الْوَطْءِ بِنَحْوِ جَبِّ أَوْ شَلَلٍ أَوْ رَتْقٍ أَوْ صَغِيرٍ فِيهَا بِقِيْدِهِ الْآتِي فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ لَا إِيْدَاءَ. وَبِهَذَا الَّذِي قَرَّرْتُهُ أَنْدَفَعَ إِرَادُ هَذَا عَلَى الْمَتْنِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَا نَبَعَ لِدُخُولِ هَذَا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ سَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ وَيُوطِّئُهَا خَلْفَهُ عَلَى تَرْكِ التَّمَتُّعِ بِغَيْرِهِ وَبَقِيَ الْفَرْجُ إِلَى آخِرِهِ خَلْفَهُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ وَطْئِهَا فِي الدُّبْرِ أَوْ الْحَيْضِ أَوْ الْإِحْرَامِ فَهُوَ مُحَضَّسٌ بِمِثْنٍ وَالْأَرْجَحُ فِي لَا أَجَائِمْكَ إِلَّا فِي نَحْوِ الْحَيْضِ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نَهَارٍ رَمَضَانَ أَوْ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ إِيْلَاءٌ وَمُطْلَقًا وَمَا بَعْدَهُ الْأَرْبَعَةُ قَائِلٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَصْبِرُ عَلَى الزَّوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَنْفِي صَبْرُهَا أَوْ يَقِلُّ وَعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ أَرَّكَانَهُ سَتَّةٌ: مُحْلُوفٌ بِهِ وَعَلِيهِ وَمُدَّةٌ وَصِيفَةٌ وَزَوْجَانِ

ثَلَاثًا وَفَرَعْنَا عَلَى اثْنَيْدَادِ بَابِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ زَوْجٌ لَا يَصِحُّ طَلَاؤُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ إِيْلَاؤُهُ اهـ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ جَبِّ الْخ) وَلَوْ خَلَفَ زَوْجُ الْمَشْرِيقِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ لَا يَطْلُوهَا لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا كَالْإِيْلَاءِ مِنْ صَغِيرَةٍ وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ يَكُونُ مَوْلِيًا لِاحْتِمَالِ الْوُصُولِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَلَا تُضْرَبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِجْتِمَاعِ وَلَوْ أَلَى مُرْتَدٍّ أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ مُرْتَدَّةٍ فَعَنْدِي تَتَقَيَّدُ الْبَيْعُ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ وَكَانَ قَدْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ وَلَا فَلَاحَ فِيهَا قَوْلُهُ وَلَوْ خَلَفَ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَلَى الْخ فِي الرَّشِيدِيِّ عَنْ حَوَاشِي الرُّوضِ لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ رَتْقٍ) أَيِ: أَوْ قَرَنَ أَهْ نِهَاءً. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ: الزَّوْجَةِ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ خَرَجَ بِصِحِّهِ طَلَاؤُهُ كَمَا مَرَّ آيَفَا. قَوْلُهُ: (أَنْدَفَعَ إِرَادُ هَذَا الْخ) وَيَمْنُ أَوْ رَدَّ مَا هُنَا عَلَى مَنْعِ الْحَدِّ وَمَا مَرَّ عَلَى جَمْعِ الْحَدِّ الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَالْحَيْضُ) أَيِ: أَوْ التَّنَاسُ نِهَاءً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ نَهَارٍ رَمَضَانَ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَمَضَانَ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِيْلَاءٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَوِفَاقًا لِلْمُعْنِي عِبَارَتُهُ وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَائِمْكَ إِلَّا فِي الدُّبْرِ فَمَوْلٍ أَوْ إِلَّا فِي الْحَيْضِ أَوْ التَّنَاسُ أَوْ فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجْهَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَوَّلُ أَنَّهُ مَوْلٍ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الذَّخَائِرِ وَلَا يَتَّبِعُهُ غَيْرُهُ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ الرَّاجِحُ وَقَالَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ حَرَامٌ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ وَطْئِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْإِمْتِنَاعُ وَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثُمَّ تُطَالَبُ بِغَدَا بِالْفَيْتَةِ أَوْ الطَّلَاقِ فَإِنْ فَاءَ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ فِي الْحَالِ لِزَوَالِ الْمُضَارَّةِ بِهِ وَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا لِقَاءِ الْبَيْعِ كَمَا لَوْ طَلَّقَ الْمَوْلِي بَعْدَ الْمُدَّةِ ثُمَّ رَاجَعَ تُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا لِقَاءِ الْبَيْعِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُمُطْلَقًا) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيِ وَالْمُعْنِي.

قُلْنَا وَالْمُعْتَلَقُ الْمَذْكُورُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الدَّوْرِ يَوْضَفُ كَوْنُهُ مُعْلَقًا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَبَقِيَ الْفَرْجُ إِلَى آخِرِهِ) خَلْفَهُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ وَطْئِهَا فِي الدُّبْرِ أَوْ الْحَيْضِ إِلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ إِيْلَاءٌ) فِي تَضْحِيحِ ابْنِ قَاضِي عَجَلُونَ وَلَوْ خَلَفَ لَا يَطْلُوهَا فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي الدُّبْرِ فَلَا إِيْلَاءَ وَلَا فِيهِ فَمَوْلٍ أَوْ إِلَّا فِي حَيْضٍ أَوْ يَفَاسُ فَوَجْهَانِ بِلَا تَرْجِيحٍ فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا وَجَزَمَ فِي الصَّغِيرِ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ يَتَّقِلْهُ فِي الْمُهَيَّمَاتِ بَلْ نُسِبَ لِلذَّخَائِرِ الْجَزْمَ بِمُقَابِلِهِ وَقَالَ لَا يَتَّبِعُهُ غَيْرُهُ وَذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ نَحْوَهُ وَزَادَ عَنِ الْمَطْلَبِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ وَالْحَقُّ فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا بِذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ إِلَّا فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ أَوْ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ أَهْ وَالْأَرْجَحُ مَا فِي الصَّغِيرِ فِي الْحَيْضِ

وَأَنَّ كَلَّالَهُ شُرُوطٌ لَا بُدَّ مِنْهَا (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ) أَيِ الْإِيْلَاءِ (لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ) أَيِ الْوُطْءِ (طَلَاً أَوْ عِتْقاً أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ عِتْقٌ) ..

• فَوَدَّ: (وَأَنَّ كَلَّالَهُ شُرُوطٌ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُغْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ وَاللَّاحِظُ اهْزَيْدِي .
• فَوَدَّ (سَنِي): (بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاً الْخ) كَذَا أَطْلَقُوهُ مِنَّا وَيُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ أَخَذَا مِنَّا قَدَمُوهُ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ بِهِ مَنَعَ نَفْسِهِ عَنْ وَطْئِهَا؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ بِنَحْوِ الطَّلَاقِ حَيْثُ يَكُونُ يَمِينًا فَإِنْ أَرَادَ مَخْصَصُ التَّغْلِيْقِ فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ لَا قَصْدَ لِلْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوُطْءِ وَإِنْ أَطْلَقَ قِيَّاتِي فِيهِ خِلَافٌ نَظِيرٌ مَا مَرَّ ثُمَّ فَقَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ ثُمَّ لَا يَكُونُ إِيْلَاءٌ وَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحْشَى وَنَقَلَهُ عَنِ الْجَمَالِ الزَّمَلِي أَيْضًا يَكُونُ إِيْلَاءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهْزَيْدُ عَمَرَ أَقُولُ وَقَدْ يُصْرَحُ بِعَدَمِ الْإِيْلَاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ مَخْصَصِ التَّغْلِيْقِ قَوْلُ التَّهَائِيَةِ وَأَقْرَهُ سَمَ نَصُّهُ: وَلَوْ كَانَ بِهِ أَوْ بِهَا مَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ كَمَرَضٍ فَقَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ نَحْوُهُمَا قَاصِدًا بِهِ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ لَا الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوُطْءِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا وَلَا أَيْمًا وَيُضَدَّقُ فِي ذَلِكَ كَسَائِرُ نَذْرِ الْمُجَازَاةِ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُ اهْزَيْدُ وَيُصْرَحُ بِعَدَمِ الْإِيْلَاءِ فِي صُورَةِ الْإِبْرَاقِ أَيْضًا قَوْلُ الزَّهَيْدِيِّ نَصُّهُ: قَوْلُهُ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْكِتَابِ فِيهِ بَحْثٌ إِذْ هَذِهِ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ أَيِ الْمُصَنَّفِ فِي التَّعْرِيفِ لِيَمْتَنِعَنَّ اهْزَيْدُ وَكَذَا يُصْرَحُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى فِي حَاشِيَةِ وَكَالْحَلِفِ الظَّهَارِ الْخ .

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ حَقًّا) أَيِ: كَالْمِثَالِ الْآخِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ الْخ هَلَّا عَبَّرَ الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا أَوْ نَحْوَهُمَا كَقَوْلِهِ إِنْ وَطَّئْتُكَ الْخ اهْزَيْدُ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَعَ الْمُتَنِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا كَانَ وَطَّئْتُكَ فَاتَتْ أَوْ ضَرَبْتُكَ طَالِقٌ أَوْ قَعْبَدِي حُرٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ وَمِمَّا لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ الْخ وَبِهَا يُغْلَمُ أَنَّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَمِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْخ حَذَفُ الْمُبَيِّنِ .

وَالنَّمَاسِ وَيُثْلَمُهَا الْبَقِيَّةُ شَرَحَ م ر فِي الرُّؤُوسِ وَشَرَحَهُ أَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِيعُ فَرَجَكَ أَوْ لَا أَجَامِيعُ يَضْفَكَ الْأَسْفَلَ فَلِإِيْلَاءٍ لَا أَنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِيعُ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ أَيِ بَاقِيهَا كَانَ قَالَ لَا أَجَامِيعُ يَدَكَ أَوْ يَضْفَكَ الْأَعْلَى أَوْ بَعْضَكَ أَوْ يَضْفَكَ فَلَا يَكُونُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبَعْضِ الْفَرْجَ وَبِالنَّصْفِ النُّصْفَ الْأَسْفَلَ فَيَكُونُ إِيْلَاءٌ اهْزَيْدُ .

• فَوَدَّ (سَنِي): (بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاً أَوْ حَقًّا أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ) هَلَّا عَبَّرَ الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا أَوْ نَحْوَهُمَا كَقَوْلِهِ إِنْ وَطَّئْتُكَ الْخ .

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ حَقًّا) أَيِ: كَالْمِثَالِ الْآخِرِ .

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ الْخ) لَوْ كَانَ بِهِ أَوْ بِهَا مَانِعٌ وَطْءٌ كَمَرَضٍ فَقَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ أَوْ نَحْوَهُمَا قَاصِدًا بِهِ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ لَا الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوُطْءِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا وَلَا أَيْمًا وَيُضَدَّقُ فِي ذَلِكَ كَسَائِرِ صَوَرِ نَذْرِ الْمُجَازَاةِ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُ شَرَحَ م ر .

مِمَّا لَا يَنْحَلُّ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (كَانَ مُوَلَّيَا) لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُسَمَّى يَمِينًا لِنَتَاوُلِهَا لُعْمَةُ الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِغَيْرِهِ فَشَمِلَتْهُ الْآيَةُ وَالْغُفْرَانُ فِيهَا لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْإِيْلَاءُ مِنَ الْإِنِّمِ كَمَا مَرَّ لَا لِلْحَنِثِ؛ لَأَنَّهُ وَاجِبٌ وَإِنْ كَانَ الْحَلِفُ بِاللَّهِ وَلَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوُطْءِ خَشْيَةً أَنْ يَلْزِمَهُ مَا التَّزَمَهُ كَالْمُتَنَعِ مِنْهُ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى خَشْيَةَ الْكُفَّارَةِ وَكَالْحَلِفِ الظَّهَارِ كَأَنَّهُ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي سَنَةً فَإِنَّهُ إِيْلَاءٌ كَمَا يَأْتِي أَمَّا إِذَا انْحَلَّ قَبْلَهَا كَأَنَّ وَطْئَكَ فَعَلَيْ صَوْمِ هَذَا الشَّهْرِ أَوْ شَهْرٍ كَذَا وَهُوَ يَنْقَضِي قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْيَمِينِ فَلَا إِيْلَاءَ. (وَلَوْ حَلَفَ أَجَنَبِيٌّ) لِأَجَنَبِيَّةٍ أَوْ سَيِّدٍ لِأَمْتِهِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْوُطْءِ كَوَاللَّهِ لَا أَطُوكَ (فَيَمِينٌ مُحَضَّةٌ) أَيِ لَا إِيْلَاءَ فِيهَا فَيَلْزِمُهُ قَبْلَ التَّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ

• فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْخ) وَذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ يَقْدَرَهُ بِمَا لَا يَوْجَدُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ يُطْلَقُ فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ يَلْحَقُ بِالْتَّقْيِيدِ بِمَا فَوْقَهَا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَضْوِيرُهُمْ وَجِبَارَةُ أَضِلَّ الرُّوضَةَ فَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيْ صَوْمِ شَهْرٍ أَوْ الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ وَهُوَ يَتَأَخَّرُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ انْتَهَتْ أَمَّا سَيِّدٌ أَوْ قَوْلٌ قَدْ أَفَادَ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارِّ أَوْ بِمَا الْحَقُّ بِذَلِكَ الْخ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمُنْعِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْغُفْرَانُ) إِلَى (وَلَأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ بَقِيَ) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَمَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَالْحَدِيدُ) فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْغُفْرَانُ) إِلَى (وَلَأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ بَحَثْ) إِلَى (وُخْرُوجِ)، وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ الدَّجَالِ). • فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ: تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ أَوْ الْمُنْعِي وَالتَّزَامِ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِالْوُطْءِ. • فَوَدَّ: (وَلَأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْخ).

• فَوَدَّ: (وَكَالْحَلِفِ الظَّهَارِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعِي وَكَلَامُهُ هُنَا وَفِيمَا سَبَقَ يُشِيرُ بِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ الْحَلِفِ لَكِنْ سَبَّأَنِي فِي الظَّهَارِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي سَنَةً مَثَلًا أَنَّهُ إِيْلَاءٌ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَلِفِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَالْيَمِينُ الْمَذْكُورَةُ يَمِينُ لَجَاجٍ وَالْيَمِينُ بِصَوْمِ شَهْرٍ الْوُطْءِ إِيْلَاءٌ كَأَنَّ وَطْئَكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمِ الشَّهْرِ الَّذِي أَطَا فِيهِ فَإِذَا وَطِئَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ لَزِمَهُ مُنْقَضَى الْيَمِينِ وَيَجْزِيهِ صَوْمٌ بَقِيَّتُهُ وَيَقْضِي يَوْمَ الْوُطْءِ أ. ه. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا انْحَلَّ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ مِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْخ. • فَوَدَّ: (أَيِ الْوُطْءِ) يَعْنِي عَدَمًا بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ عِبَارَةُ الْمُنْعِي إِنْ تَرَكَ الْوُطْءَ أ. ه. • فَوَدَّ: (فَيَلْزِمُهُ قَبْلَ التَّكَاحِ) أَيِ: بَرْنًا أَوْ شُبْهَةً أ. ه. ش.

(فَرَعَ): قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَوْ حَلَفَ رَوْحُ الْمَشْرِقِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ لَا يَطُؤُهَا كَانَ مُوَلَّيَا لِاحْتِمَالِ الْوُصُولِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَلَا تُضَرَّبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ وَلَوْ أَلَى مُرْتَدٍّ أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ مُرْتَدَّةٍ فَعِنْدِي تَتَقَيَّدُ الْيَمِينُ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ وَكَانَ قَدْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ وَلَا فَلَكَذَا شَرْحُ م ر فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ قَوْلِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ: مَنْ أَلَى وَهُوَ غَائِبٌ وَلَوْ مَشْرِقِيًّا عَنْ مَغْرِبِيَّةٍ أَوْ وَهُوَ حَاضِرٌ ثُمَّ غَابَ حُسِبَتِ الْمُدَّةُ وَلَهَا تَوْكِيلٌ مَنْ يُطَالِبُهُ فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَهُ لِقَاضِي بَلَدِ الْغَنِيَّةِ وَطَالِبَهُ فَيَأْمُرُهُ الْقَاضِي بِقِيَّةِ اللِّسَانِ حَالًا وَيَقْلِبُهَا إِلَيْهِ أَوْ رُجُوعِهِ إِلَيْهَا أَوْ طَلَاقِهَا إِنْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَيُمْهَلُ لِأَهْبَةِ السَّفَرِ وَأَمِنْ طَرِيقِهِ وَمَرَضٍ مُعْجِزٍ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ بِلسَانِهِ أَوْ لَمْ يَسْمَحْ فِي اجْتِمَاعِهِ بِهَا بَعْدَ امْتِنَانِهِ ثُمَّ طَلَبَ الْعَوْدَ إِلَيْهَا لَمْ يُنْكَبَنَّ بَلْ يُطْلَقُهَا الْقَاضِي بِطَلَبِ وَكِيلِهَا وَلَوْ غَابَ بَعْدَ طَلَبِهَا بِالْحَقِّ وَامْتِنَانِهِ لَمْ يَكُفِهِ قِيَّةُ اللِّسَانِ وَلَمْ يُمْهَلْ بَلْ

كفارة بوطئها (فإن نكحها فلا إيلاء) يُحكم به عليه فلا تُضرب المدة وإن بقي من مدة عينها فوق أربعة أشهر وتأذت لانتفاء الإضرار حين الحليف باختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آلى من رفقاء أو قرناء أو آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الإيلاء (على المذهب) إذ لا إيذاء منه حينئذ بخلاف الخصي والماجز لمرض أو عنة والماجزة لنحو مرض أو صغر يُمكن معه وطؤها في مدة قلدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر؛ لأن الوطء مزجج وممن طرأ نحو جبهه بعد الإيلاء فإنه لا يتطل ومز صحة الإيلاء من الرجعية، وإن حرّم وطؤها لإمكانه برجعتها. (ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر وهكذا) مرتين أو (برازاً) متصلة (فليس بشئ في الأصح) لانجلا لا كل بمضي الأربعة فتتمدّر المطالبة نعم، يأنم إثم مُطلّي الإيذاء دون خصوص إثم الإيلاء ...

• فؤد: (كفارة) أي: في الحليف بالله تعالى اه مُغني. • فؤد: (بوطئها) الأولى تقديمه على قبل النكاح.

• فؤد (سنن): (فإن نكحها إلخ) أي: أو اغتصمها السيد وتزوجها ويُمكن إدخالها في المتن اه ع ش. • فؤد: (لانتفاء الإضرار إلخ) تعليل للمتن وقوله لا اختصاصه إلخ علة للعلمة ولعل الأولى أن يجعله علة ثانية بزيادة الواو. • فؤد: (بنص من نسائهم) بالإضافة. • فؤد: (لم يبق له إلخ) عبارة المُغني أي مقطوع الذكر كله وكذا إن بقي منه دون الحشفة أما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح لإيلاؤه لإمكان وطئه اه. • فؤد: (إذ لا إيذاء منه) قضيته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرتي والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحليف؛ لأن زوال الرتي والقرن غير مُحقق بخلاف الصغر فإن زواله مُحقق الحصول اه ع ش.

• فؤد: (يُمكن معه إلخ) الظاهر أنه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والماجز لمرض أو عنة وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الإمكان المذكور وعبارة الرّوض وشرجه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يُمكن جماعها فيما قلدره من المدة ومريضة ولا تُضرب المدة حتى تُدرك الصغيرة إطفاء الجماع وتطبق المريضة ذلك انتهت اه سم. • فؤد: (قلدرها) جملة فعلية نعت لمدة.

• فؤد: (وممن طرأ إلخ) عطف على الخصي. • فؤد: (برجعتها) أي: ونُحسب المدة منها كما يأتي اه ع ش. • فؤد: (مرتين) لا موقع له مع قول المُصنّف وهكذا اه رشيدِيّ عبارة المُغني مع المتن وسواء اقتصر على ذلك أم قال هكذا برازاً اه. • فؤد: (لانجلاي كل إلخ) عبارة المُغني لانتفاء فائدة الإيلاء من المطالبة بموجبيه في ذلك إذ بعد مدة أربعة أشهر لا يُمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لانجلايها ولا

يُطلقها القاضي بطلانها اه. • فؤد: (يُمكن معه إلخ) الظاهر أنه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والماجز لمرض أو عنة وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الإمكان المذكور وعبارة الرّوض وشرجه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يُمكن جماعها فيما قلدره من المدة ومريضة ولا تُضرب المدة حتى تُدرك الصغيرة إطفاء الجماع وتطبق المريضة ذلك اه.

بل بحث أنه فوقه؛ لأن هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في أصل تأنيبه وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا وطئتك فهو إيلاء قطعاً؛ لأنها يمينٌ واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمقتضيه ما لو فصل كلاً عن الأخرى أي بأن تكلم بأجنبي وإن قل أو سكّت بأكثر من سكتة تنفس وغي فيما يظهر فليس إيلاء قطعاً (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك سنة) بالتون كما في الروضة وأصلها وبالفوقية أي سنة أشهر كما في أصله قيل وهو الأولى انتهى. وفيه نظر بل الأولى الأول لما في الثاني من الإيهام الذي خلا عنه أصله بذكره المضاف إليه (فالإيلاء إن لكل) منهما (حكمه) فطالبه بموجب الأولى في

بموجب الثانية؛ لأنه لم تنقض مدة المهلة من وقت انقيادها وبغد مضى الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لإيجز حليفه اهـ. قوله: (بل بحث أنه إلخ) عبارة المغني قال في المطلب وكأنه دون ثم المولي ويجوز أن يكون فوقه؛ لأن ذاك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا دفع له إلا من جهة الزوج بالوطء اهـ. قوله: (وفيه نظر للخلاف إلخ) لا يخفى ما في هذا النظر من النظر إذ ما استند إليه الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بقدّم التأنيب فتأمل به بقلب من الحسد سليم اهـ سيّد عمر. قوله: (وبمقتضيه ما لو فصل إلخ) عبارة المغني وأفهم كلامه أيضاً أن محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين فإن قال ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليمين وهكذا مراراً فلا يكون مولياً قطعاً اهـ. قوله: (بالتون إلخ) عبارة المغني قوله سنة موافق للشرح والروضة وفي المحرر سنة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأولى موافقة أصله ويصح أن يقرأ المتن بالمتن من قولي فموافق أصله لكن نسخة المصنف بالتون اهـ. قوله: (قيل وهو الأولى) أي: في المتن اهـ سم زاد الرشيد بقرينة ما بعده اهـ. قوله: (وفيه نظر بل الأولى الأول إلخ) قد يجاب بأنه لا اختيار بهذا الإيهام إذ لا يهتم من قولنا سنة بعد قوله خمسة أشهر إلا سنة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية صبط عبارة المصنف بالفوقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال على الأخير أنه لا وجه للأولوية بل متساويان اهـ سيّد عمر وعبارة المغني المارة صريحة في الاحتمال الأول. قوله: (المضاف إليه) أي: لفظة أشهر. قوله: (فتطالبه) إلى قوله: (وقيس به) في المغني لا قوله: (ثاني إياه) أو وقوله: (كما بحثه أبو رزعة). قوله: (فتطالبه إلخ) عبارة المغني فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفينة أو الطلاق فإن فاء انحلت فإن أخرت حتى مضى الخامس ودخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجب كما مر فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس

قوله: (وبمقتضيه ما لو فصل كلاً إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (قيل وهو الأولى) أي: في المتن. قوله: (وفيه نظر بل الأولى الأول لما في الثاني من الإيهام إلخ) قد يجاب بأنه لا اختيار بهذا الإيهام إذ لا يهتم من قولنا سنة بعد قوله خمسة أشهر إلا سنة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية صبط عبارة المتن بالفوقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه.

الخامس لا فيما بعده لانجلائها بمضيئه وانعقاد مئة الثانية فيطالب بذلك بعد مضي أربعة أشهر وخرج بقوله فإذا مضت ما لو أسقطه كأن قال والله لا أجاءك خمسة أشهر ثم قال والله لا أجاءك سنة فإنهما يتداخلان لتداخل مديتهما وانحلنا بوطن واحد وبقوله فوالله ما لو خذفه فيكون إيلاء واحدًا. (ولو قيد) يمينه على الامتناع من الوطن (بمستبعد الحصول في) الأشهر (الأربعة) عادة (كنزول عيسى عليه السلام) قبل خروج الدجال وخروج الدجال أو بأجوج ومأجوج (فقول)؛ لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتتضرر هي بقطع الرجاء وعلم به أن محقق الامتناع كطلوع السماء كذلك بالأولى. أما لو قيدها بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون إيلاء ومحلّه كما بحثه أبو زوعة إن كان ثاني أيامه أو أولها ولم يتق منه مع باقي أيامه الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة إذ يومه الأول كسنة حقيقة والثاني كشهر والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا كما صرح عنه عليه السلام مع أمره بأن الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرون له وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها أقدار العبادات والآجال وغيرهما كما مرّ أوائل الصلاة. (وإن ظن حصوله) أي المقيّد به (قبلها) أي الأربعة كمجيء المطر في الشتاء (فلا) يكون إيلاء بل محض يمين ومحققه كجفاف الثوب أولى فلذا خذفه وإن كان في أصله (وكذا لو شك) في حصول المقيّد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول

منه فلا مطالبة به سواء أتركت حقها أم لم تعلم به لانجلائه كما لو أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة. هـ فؤد: (مئة الثانية) الاتسب التذكير. هـ فؤد: (بذلك) أي: بموجب الإيلاء الثاني. هـ فؤد: (قبل خروج الدجال) ظرف لما أفهمه المتن والمعنى كالتيقيد قبل خروج الدجال بنزول عيسى. هـ فؤد: (تأخره) أي: ما ذكر من النزول والخروج. هـ فؤد: (وعلم به) أي: بقول المصنف بمستبعد إلخ. هـ فؤد: (أن محقق إلخ) أي: المقيّد به. هـ فؤد: (أما لو قيدها إلخ) مختار قوله قبل خروج الدجال. هـ فؤد: (ومحلّه) أي: محلّ قوله فلا يكون إيلاء. هـ فؤد: (إن كان) أي: التقيّد المذكور. هـ فؤد: (الأربعين) ثنت أيامه. هـ فؤد: (كذلك) أي: حقيقة. هـ فؤد: (وبقيتها) أي: بقية أيام الدجال. هـ فؤد: (مع أمره بأن الأول إلخ) في هذه العبارة تسمع لا يخفى إذ لا أمر هنا رشيدي عبارة المغني فسئل عن ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا صلاة يوم فقال لا أقدره لا قدره. هـ فؤد: (وقيس به) أي: باليوم الأول. هـ فؤد: (فيها) أي: الأول والثاني والثالث. هـ فؤد: (أي الأربعة إلخ) عبارة المغني أي مضي الأربعة الأشهر كقوله في وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى ينزل المطر. هـ فؤد: (فلا يكون) إلى قوله: (فلذا) في المغني. هـ فؤد: (ومحققه) أي: الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى. هـ فؤد: (كمرضه أو مرض زيد) لعل المراد به كإفائه مرضه إلخ. هـ فؤد: (من محتمل إلخ) أي: محلّ محتمل إلخ. هـ فؤد: (قبل خروج الدجال) ظرف لقول المتن: (قيد). هـ فؤد: (ومحققه) أي: الحصول.

منه قبل الأربعة فلا يكون إيلاء (في الأصح) حالاً ولا بعد مضي الأربعة قبل وجود الثعلق به؛ لأنه لم يتحقق منه قصد الإيلاء أو لا أمّا لو لم يُحتمَل وصوله منه يُعقد مساقته بحيث لا تُفطع في أربعة أشهر فهو مؤل نعم، إن ادعى ظنّ قُرْبها خلّف ولم يكن مؤلّاً بل حالفاً. (ولفظه) المُفيد له وإشارة الأخرس به (صريح وكناية) ومنها الكتابة كغيره (فمن صريحه تقييد) حشفة أو (ذكر) أي حشفته إذ هي المرادة منه بخلاف ما لو أراد كُله ليحصل مقصودها بتقييد الحشفة مع عدم الجنث (بمخرج ووطء وجماع) وتليق أي مائة ون ي ك ه وكذا البقية (وافتناض بكر) غير غوراء لشيوعها نعم، يُدَيّن إن أراد بالجماع الاجتماع وبالوطء الذؤس بالقدم وبالافتناض غير الوطء، ومحلّه إن لم يُقل بذكر ي وإلا لم يُدَيّن في واحد منها

• وفود: (منه) أي: المحل المذكور. • فود: (حالاً) إلى قوله: (لما يأتي) في المغني إلا قوله: (أي حشفته) في المتن. • فود: (حالاً ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الرّوض وشرّحه أنّه لو مات زَيْدٌ قَبْلَ قُدومه صارَ الحالف مؤلّاً لِلْيَاسِ منه اه سم باختصار. • فود: (بخلاف ما لو أراد كُله إلخ) قضية أنّه لو أطلقَ كان مؤلّاً حَمَلًا لِلذَّكَرِ على الحشفة وهو قضية قوله قَبْلَ أي حشفته إذ هي إلخ وآنه إذا قال أَرَدْتُ جَمِيعَ الذَّكَرِ قَبْلَ منه ظاهرًا اه ش وقال السَّيِّدُ عَمَرَ قوله بخلاف ما لو أراد كُله إلخ يَتَّبِعِي أو أطلق؛ لأنَّ اللَّفْظَ عند الإطلاق يَنزُلُ على حَقِيقَتِهِ ثم رَأَيْتُ في حاشية السَّنْبَاطِي على المحلّي التَّصْرِيحُ بأنَّ حالة الإطلاق كَقَصْدِ الكُلِّ وأما قولُ التَّحْفَةِ إذ هي المراد أي لِلإمام التَّوَرِيّ بقوله ذَكَرَ لا أنّه المراد في إطلاقِ الحالف لَفْظُ الذَّكَرِ مِن غيرِ إرادةٍ وإنْ أَوَقَعْتَ عِبَارَتَهَا ذلك اه أقول وهو ظاهرُ صَنِيعِ الْمُغْنِي حَيْثُ قال فَمِنَ صَرِيحِهِ مَهْجُورِ النَّيْ ك وَتَقْيِيبُ أي إِدْخَالُ ذَكَرٍ أو حَشَفَتِهِ بِفَرْجِ أي فِيهِ وَطْءٌ وَجَماعٌ وإصابة اه وافتناض بكر وهي إِزَالَةُ قَضَيْتِهَا بِكَسْرِ القافِ أي بِكَارِزَتِهَا كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أَغْيِبُ أو لَا أَذْخِلُ أو لَا أُولِجُ ذَكَرِي أو حَشَفَتِي فِي فَرْجِكَ أو لَا أَطْوُكُ أو لَا أَجَامِعُكُ أو لَا أَصْبُتُكُ أو لَا أَقْتَضُكُ بالقافِ أو بالفاءِ وهي بَكَرٌ اه. • فود: (أي مائة إلخ) أي: ما تَرَكَّبَ منها سِوَا كَان ماضياً أو مُضارِعاً أو غيرهما اه ش.

• فود: (نعم يُدَيّن إلخ) ولا يُنافي ذلك الصراحة؛ لأنَّ الصريح يُقْبَلُ الصَّرْفُ اه سم. • فود: (إن أراد إلخ) عبارة المغني ويُدَيّن في الأربعة الأخيرة إن ذَكَرَ مُحْتَمَلًا ولم يُقل بذكر ي أو بحشفتي كان يُريدُ

• فود: (حالاً ولا بعد مضي الأربعة) مِن ذلك قولُ الرّوضِ وَشَرَّحَهُ أو قال وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ حَتَّى يَشَاءَ فَلَا نَ فَإِنْ شَاءَ الْمُجَامَعَةُ وَلَوْ مُتَرَاخِيًا انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَإِلَّا أي وَإِنْ لَمْ يَشَأْهَا صارَ مؤلّاً بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ لِلْيَاسِ مِنْهَا سِوَا أَشَاءَ أَنْ لَا يُجَامِعَهَا أَمْ لَمْ يَشَأْ شَيْئًا لَا بِمُضِيِّ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ لِعَدَمِ الْيَاسِ مِنَ الْمَشِيئَةِ اه وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَحْوَ الْقُدُومِ كَالْمَشِيئَةِ إِذَا كَانَ حُصُولُهُ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ أو بَعْدَهُ على الْإِحْتِمَالِ حَتَّى إِذَا قَالَ لَا أَطْوُكُ حَتَّى يَقدَمَ زَيْدٌ لَمْ يَصِرْ مؤلّاً وَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ قُدُومِهِ صارَ مؤلّاً لِلْيَاسِ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فود: (نعم يُدَيّن إن أراد بالجماع الاجتماع إلخ) فلا يُنافي ذلك الصراحة؛ لأنَّ الصريح يُقْبَلُ الصَّرْفُ.

كَالتَّيِّكِ مُطْلَقًا أَمَّا الْغَوْرَاءُ إِذَا عَلِمَ حَالُهَا قَبْلَ الْحَلِيفِ فَالْحَلِيفُ عَلَى عَدَمِ افْتِنَاضِهَا غَيْرُ إِيْلَاءٍ عَلَى مَا قَالَه ابْنُ الرُّفْعَةِ لِحُصُولِ مَقْصُودِهَا بِالْوِطْءِ مَعَ بَقَاءِ الْبَكَارَةِ، قَالَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْفَيْتَةُ فِي حَقِّ الْبَكْرِ تُخَالِفُهَا فِي حَقِّ الثَّيِّبِ كَمَا يُفْهَمُ إِيمَادُ الْقَاضِي وَالتَّصُّ انتهى، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْفَيْتَةِ فِي الْبَكْرِ مِنْ زَوَالِ بَكَارَتِهَا وَلَوْ غَوْرَاءَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَإِنْ أَمَكْنَ الْفَرْقُ (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مُلَاصَّةَ وَمُبَاضَعَةَ وَمُبَاشَرَةَ وَإِيَانًا وَغَشْيَانًا وَقُرْبَانًا) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ (وَنَحْوُهَا) كِلَافُضَاءٍ وَمَسَّ (كِتَابَاتٍ) لَا اسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الْوِطْءِ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ اشْتِهَارِهَا فِيهِ

بِالْوِطْءِ الْوِطْءَ بِالْقَدَمِ وَبِالْجِمَاعِ الْاجْتِمَاعَ وَبِالْأَخِيرَيْنِ الْإِصَابَةَ وَالْإِفْتِنَاضَ بِغَيْرِ الذِّكْرِ اهـ.

• فَوَدَّ: (كَالتَّيِّكِ مُطْلَقًا) كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَالْحَاوِي اهـ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَفِي شَرَحِ الْإِرْشَادِ وَبَحَثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ عَنْ قَضِيَّةٍ نَصَّ الْأُمُّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالتَّيِّكِ الْوِطْءَ فِي الدُّبْرِ دَيْنٌ أَيْضًا اهـ سَم. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْغَوْرَاءُ) بِقَتْنٍ مُفْجِعَةٍ وَهِيَ الَّتِي بَكَارَتُهَا فِي صَدْرِ فَرْجِهَا اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ) أَي: فَيَكُونُ مَوْلَا إِذْ لَا تَحْصُلُ الْفَيْتَةُ إِلَّا بِزَوَالِ الْبَكَارَةِ اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) وَمِنْ ثَمَّ أَقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِاشْتِرَاطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ فِيهَا أَيِ الْفَيْتَةِ كَالْتَّحْلِيلِ شَرَحَ م ر اهـ سَم. • فَوَدَّ: (كِلَافُضَاءٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَوَازِعَ فِيهِ) فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَلَنْ قُلْتَ) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (كِلَافُضَاءٍ) أَي: وَدُخُولِ كَوَالِلِهِ لَا أَنْفَضِي إِلَيْكَ أَوْ لَا أَمْسُكَ أَوْ لَا أَدْخُلُ بِكَ اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ (سَمِي): (كِتَابَاتٍ).

(فَرُوعُ): لَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا جِمَاعَ سُوءٍ وَأَرَادَ الْجِمَاعَ فِي الدُّبْرِ أَوْ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ بَدُونِ الْحَشْفَةِ كَانَ مَوْلَا وَإِنْ أَرَادَ الْجِمَاعَ الضَّعِيفَ أَوْ لَمْ يَرِذْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مَوْلَا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَغْتَسِلُ عَنْكَ وَأَرَادَ تَرَكَ الْغُسْلَ دُونَ الْجِمَاعِ أَوْ ذَكَرَ أَمْرًا مُحْتَمَلًا كَانَ لَا يَمُكُّ بَعْدَ الْوِطْءِ حَتَّى يَتَزَلَّ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْوِطْءَ بِلَا إِتْزَالٍ لَا يُوَجِّبُ الْغُسْلَ أَوْ أَرَادَ أَنِّي أَجَامِعُهَا بَعْدَ جِمَاعٍ غَيْرِهَا قِيلَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ مَوْلَا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ فَرْجَكَ أَوْ لَا أَجَامِعُ نِصْفَكَ الْأَسْفَلَ كَانَ مَوْلَا بِخِلَافِ بَاقِي الْأَعْضَاءِ كُلِّهَا أَجَامِعُ يَدُكَ أَوْ رِجْلَكَ أَوْ نِصْفَكَ الْأَعْلَى أَوْ بَعْضَكَ أَوْ نِصْفَكَ لَمْ يَكُنْ مَوْلَا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبَعْضِ الْفَرْجَ وَبِالنِّصْفِ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ وَلَوْ قَالَ لَا أَبْعُدَنَّ أَوْ لَا عَيِّنَ عَنْكَ أَوْ لَا غِيْظَتَكَ أَوْ لَأَسَوَاتَكَ كَانَ كِنَايَةً فِي الْجِمَاعِ وَالْمُدَّةُ لَاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لَهَا وَغَيْرِهَا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ رَأْسُنَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ تَحْتَ سَقْفٍ كَانَ كِنَايَةً إِذْ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجِمَاعِ اجْتِمَاعُ رَأْسَيْهِمَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ تَحْتَ سَقْفٍ مُعْنَى وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي لَا أَبْعُدَنَّ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَفِي لَا طِيلَنَّ تَرْكِي لِجِمَاعِكَ كَانَ صَرِيحًا فِي الْجِمَاعِ وَكِنَايَةً فِي الْمُدَّةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كِنَايَةً فِي الْمُدَّةِ أَيِ فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَاقُلْ لَمْ يَكُنْ إِيْلَاءً وَإِنْ أَرَادَ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَانَ

• فَوَدَّ: (كَالتَّيِّكِ مُطْلَقًا) قَالَ فِي شَرَحِ الْمُنْهَجِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَالْحَاوِي وَفِي شَرَحِ الْإِرْشَادِ وَبَحَثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ عَنْ قَضِيَّةٍ نَصَّ الْأُمُّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالتَّيِّكِ الْوِطْءَ فِي الدُّبْرِ دَيْنٌ أَيْضًا اهـ. • فَوَدَّ: (قَالَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) وَمِنْ ثَمَّ أَقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ بِاشْتِرَاطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ فِيهَا كَالْتَّحْلِيلِ م ر.

حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطء. (ولو قال إن وطئت فعبدي حرّ فزال ملكه) يبيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الإيلاء) وإن عاد لملكه لعدم ترتب شيء على وطئه. (ولو قال) إن وطئت فعبدي حرّ عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فمولى)؛ لأنه وإن لزّمه العتق عنه فصحيه وربطه بمقتضى زيادة التزامها بالوطء على موجب الظهار وإن وقع عنه لو وطئ في المدة أو بعدها فكان كالالتزام أصلي العتق (والا) يمكن قد ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء باطنًا) ليكذبه (ويحكم بهما ظاهرًا) لإقراره بالظهار فيحكم بالإيلاء ويوقع العتق عن الظهار. (ولو قال) إن وطئت فعبدي حرّ (عن ظهاري إن ظاهرت فليس بمولى حتى يظاهر)؛ لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق به مع الوطء فإذا ظاهر صار مولىا وحيتثي يعتق بالوطء في مدة الإيلاء وبعدها لوجود التعليق به لكن لا عن الظهار اتفاقًا لسبق لفظ التعليق له والعتق إنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده وبحث فيه الزافعي بأنه ينبغي مراجعته ويُعْمَلُ بمقتضى إرادته أخذًا من قولهم في الطلاق لو علّق به بشرطين بلا عطف فإن قدّم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اغتبر في

إيلاء وإن أطلق فيتبني أن يكون إيلاء أيضًا؛ لأنه حيث كان صريحًا في الجماع يكون بمنزلة والله لا أطوك وهو لو قال ذلك كان مولىا هذا ويتبني التظن في كون ذلك كنايةً بعد كونه صريحًا في الجماع مع قولهم في والله لا أطوك أنه يحتمل على التأييد في المدة اه. ة قوله: (يبيع) أي لجميعه وقوله لازم من جهته أي بأن باعه بتًا أو بشرط الخيار للمشتري اه ع ش. ة قوله: (أو بغيره) كموت أو عتق ونحوهما اه مضي. ة قوله: (العتق عنه) أي الظهار عبارةً للمعنى وإن لزّمته كفارة الظهار اه. ة قوله: (على موجب الظهار) متعلق بزيادة اه رشيد. ة قوله: (فكان الخ) قدّمه المعنى على الغاية وقال بدلها ثم إذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره اه وهو أحسن.

ة قول (سني: (باطنًا) أي: بينه وبين الله اه مضي. ة قوله: (ويوقع العتق الخ) أي: إذا وطئ اه مضي. ة قوله: (لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فإذا ظاهر صار مولىا يُعَيّدُ اغتيازًا تقدّم الظهار ثم الوطء اه سم. ة قوله: (فإذا ظاهر) كأن يقول أنت علي كظهر أمي اه ع ش. ة قوله: (لكن لا عن الظهار) أي: فيكون متجانًا وكفارة الظهار باقية اه ع ش. ة قوله: (لسبق لفظ التعليق) أي: تعليق العتق له أي على الظهار. ة قوله: (عنه)، وقوله: (بعده) أي: الظهار. ة قوله: (ويبحث فيه) أي: في حصول العتق بالوطء لا عن الظهار قاله ع ش اه مضي أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الآتي ويصرّح به ما

ة قوله: (لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله: (فإذا ظاهر صار مولىا) يُعَيّدُ اغتيازًا تقدّم الظهار ثم الوطء. ة قوله: (ويبحث فيه الزافعي) إلى قوله: (اه) ويُعْتَدَرُ عن الأضحاب بأن كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به مولىا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق فلأنما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه مما ذكر في الطلاق ويتفرّع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعده بالوطء كان إيلاءً وإلا فلا وذلك الإقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون

حُصُولِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ وَجُودَ الشَّرْطِ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ وَإِنْ تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا كَمَا هُنَا رُوجِعَ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ لَمْ يَتَّقِ الْعَبْدُ أَنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ تَعَلَّقَ بِالثَّانِي عَتَقَ أَنْتَهَى وَالْحَقُّ السُّبْكِيُّ بِتَقْدِيمِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِيمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ مُقَارَنَتَهُ لَهُ وَسَكَتَ الرَّافِعِيُّ عَمَّا لَوْ تَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَذْتُ شَيْقًا، وَرَجَعَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنْ قِيَاسَ مَا فَسَّرَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ يَتَّيْنَاهُ الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ﴾ (البقرة: ١٧٠) آيَةً مِنْ

يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنْفًا إِطْلَاقَ قَوْلِهِمْ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا. هـ. قُودُ: (فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي الْخ) أَيِ وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ مَوْلِيًا إِذَا حَصَلَ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ الْخ أَيِ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ حُصُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْوُطْءُ لَا يَنْتَبِهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَبَعْدَ حُصُولِهِ لَا يَخَافُ مِنْ حُصُولِهِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حُصُولُهُ كَذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَوَّلًا وَصَارَ الْعِتْقُ مُتَعَلِّقًا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّهَارِ وَهَكَذَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. قُودُ: (إِذَا حَصَلَ الثَّانِي) أَيِ: الظَّهَارُ تَعَلَّقَ أَيِ الْعِتْقُ بِالْأَوَّلِ أَيِ الْوُطْءِ ع ش وَكُرِّدِي. هـ. قُودُ: (إِنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ) أَيِ: عَلَى الظَّهَارِ اه كُرِّدِي. هـ. قُودُ: (تَعَلَّقَ بِالثَّانِي الْخ) أَيِ إِنْ وَطِئَ بَعْدَ الظَّهَارِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِي م ر بَعْدَهُ بِالْوُطْءِ قَالَهُ ع ش وَقَالَ سَمِ وَالْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ عَتَقَ أَيِ إِنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ عَلَى الظَّهَارِ اه وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّرْحِ. هـ. قُودُ: (بِتَقْدِيمِ الثَّانِي) أَيِ: الظَّهَارِ عَلَى الْأَوَّلِ أَيِ الْوُطْءِ فِيمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ مُقَارَنَتَهُ لَهُ أَيِ فِي تَرْتِيبِ الْعِتْقِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فِي صُورَةٍ تَقْدَّمَ الظَّهَارُ مَوْلِيًا وَفِي صُورَةٍ الْمُقَارَنَةِ غَيْرُ مَوْلٍ؛ لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ مَشْرُوطٌ بِتَقْدَمِ الظَّهَارِ اه بُجَيْرِمِي. هـ. قُودُ: (وَرُجِعَ غَيْرُهُ الْخ) وَاقْفَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا اه أَيِ تَقْدَمُ الْوُطْءُ عَلَى الظَّهَارِ أَوْ لَا.

هـ. قُودُ: (أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا) وَوَجْهُهُ احْتِمَالُ مَا أَتَى بِهِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ بِالْإِيْلَاءِ لِلشُّكِّ اه سَمِ. هـ. قُودُ: (وَنُوزِعَ فِيهِ) وَاقْفَهُ النَّهَايَةَ فَقَالَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وَطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ عَلَى قِيَاسٍ مَا فَسَّرَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَعِبَارَةٌ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ تَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَذْتُ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا لَكِنْ الْأَوْفَقُ بِمَا فَسَّرَ بِهِ آيَةُ ﴿قُلْ يَتَّيْنَاهُ الَّذِينَ هَادُوا﴾

بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِمُجَرَّدِ ذَلَالَةِ لَفْظِيَّةِ شَرْحِ م ر. هـ. قُودُ: (فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ الثَّانِي تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ) أَيِ وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ مَوْلِيًا إِذَا حَصَلَ الثَّانِي. هـ. قُودُ: (تَعَلَّقَ بِالثَّانِي) أَيِ: وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ حُصُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْوُطْءُ لَا يَنْتَبِهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَبَعْدَ حُصُولِهِ لَا يَخَافُ مِنْ حُصُولِهِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حُصُولُهُ كَذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَوَّلًا وَصَارَ الْعِتْقُ مُتَعَلِّقًا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّهَارِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُودُ: (عَتَقَ) أَيِ: إِنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ. هـ. قُودُ: (أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا) لَمَلَّ وَجْهَهُ احْتِمَالُ مَا أَتَى بِهِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي الَّذِي لَا إِيْلَاءَ فِيهِ كَمَا سَبَّيْنُ عِبَارَتَهُ كَمَا يَتَّبَاهُ بِالْهَامِشِ فَلْيَحَرِّزْ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ تَعَلَّقَ بِالثَّانِي وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ بِالْإِيْلَاءِ لِلشُّكِّ وَقَضِيَّةُ مُرَاعَاةِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِرَادَةِ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْعِتْقُ عَلَى تَقْدَمِ الْوُطْءِ عَلَى الظَّهَارِ فَإِنْ لَمْ يَتَقْدَمْ فَلَا عِتْقَ ثُمَّ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي عَنِ السُّبْكِيِّ. هـ. قُودُ: (وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنْ قِيَاسَ الْخ) كَذَا م ر قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مَا نَصَّهُ:

أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطٌ لِجُمْلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي صَرَحُوا بِهِ فِي الطَّلَاقِ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يُنْكِرُنْ تَوْجِيهَ

[الجمعة: ١٦] مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطٌ لِجُمْلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ فَجَرَى الْمُعْنَى عَلَى أَنَّ مُخْتَارَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا قَبِلَ لَكِنْ وَالثَّاهِيَةُ عَلَى أَنَّهُ مَا بَعْدَهَا. هـ فَوَدَّ: (أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَفِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ: لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَاهُ إِذْ كَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْإِيْلَاءَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْوُطْءِ ثُمَّ الظَّاهِرُ وَلَعَلَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ مِنَ الْعِنْتِ إِلَى الْإِيْلَاءِ أَمْ وَكَانَ وَجْهُ تَوَقُّفِهِ فِيهِ أَنَّ مُقْتَضَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَ بِالْآيَةِ اغْتِيَارُ تَقَدُّمِ الْوُطْءِ وَحَيْثِيَّةُ فَلَا مَعْنَى لِلْإِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْوُطْءُ لَمْ يَتَقَيَّ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ وَإِذَا حَصَلَ الظَّاهِرُ انْتَحَلَتْ الْبَيْمِنُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَمْعِ ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ لَعَلَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ أَنْ يَغْنِيَنَّ إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَوْلِيٌ بَعْدَ وَقُوعِ الشَّرْطَيْنِ الْوُطْءِ وَالظَّاهِرِ الْمَوْجِبَتَيْنِ لِحُصُولِ الْعِنْتِ عَقِبَ آخِرِهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَ عَمِيرَةَ سَبَقَ إِلَى هَذَا. هـ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْإِنْج) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَيُغْتَضَرُ عَنِ الْأَصْحَابِ أَيِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ إِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا وَحَيْثِيَّةُ يَغْنِيَنَّ بِالْوُطْءِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْإِيْلَاءِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَا يَصِيرُ بِهِ مَوْلِيًا وَمَا لَا يَصِيرُ وَأَمَّا تَحْقِيقُ مَا يَنْحَصِلُ بِهِ الْعِنْتُ فَلَمَّا جَاءَ بِطَرِيقِ الْعَرَضِ وَالْمَقْصُودُ غَيْرُهُ فَيُؤْخَذُ تَحْقِيقُهُ بِمَا ذَكَرَ فِي الطَّلَاقِ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى ذَلِكَ

فَإِنْ تَعَلَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا لَكِنْ الْأَوْفَقُ بِمَا قَسَرَ بِهِ آيَةُ ﴿قُلْ يَتَّبِعُنَا لِلْإِيْلَاءِ هَادُوا﴾ [الجمعة: ١٦] مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطٌ لِجُمْلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ أَمْ وَكَتَبَ بِهِامِشُهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ الْإِنْج مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ لَوْ رُجِعَ فَقَالَ مَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَقِيَاسُ مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ فِيمَا إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَأَتَيْتُ طَالِيَّ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْنًا أَوْ لَا يَقَعُ الْعِنْتُ إِلَّا بِأَنْ يَطَّأَ ثُمَّ يَظَاهِرُ وَحَيْثِيَّةُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الظَّاهَرَ انْتَحَلَتْ الْبَيْمِنُ وَإِنْ قَدَّمَ الْوُطْءَ لَمْ يَصِرِ الْوُطْءُ بَعْدَهُ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ فَلَا إِيْلَاءَ أَمْ قَالَ الْكَمَالُ الْمَقْدِسِيُّ وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِمُؤَلَّفِهِ مَا يُخَالِفُهُ أَمْ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الشُّبْكِيِّ إِلَّا بِأَنْ يَطَّأَ ثُمَّ يَظَاهِرُ مُحْصَلُهُ أَنَّ اِزْنِيَاطَ الْعِنْتِ بِالظَّاهِرِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى سَبْقِ الْوُطْءِ وَذَلِكَ كَمَا تَرَى هُوَ مَخْصُولُ مَعْنَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِ الشَّارِحِ لَكِنْ الْأَوْفَقُ الْإِنْج. وَقَدْ رَتَّبَ الشُّبْكِيُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ أَضْلًا وَوَجْهُهُ بِمَا سَلَفَ فَكَيْفَ يَصِحُّ لِلشَّارِحِ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ فَإِنْ قُلْتَ بَلْ قَضِيَّةُ الْإِنْجِي بِالْآيَةِ اغْنِيَّ جَعَلَ زَنْبُ الْعِنْتِ بِالظَّاهِرِ مَشْرُوطًا بِسَبْقِ الْوُطْءِ غَيْرَ مَا قَالَهُ وَمَا هُوَ أَنْ يُجْعَلَ مَوْلِيًا حَالًا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوُطْءِ خَوْفًا مِنْ زَنْبِ الْعِنْتِ بِالظَّاهِرِ قُلْتَ هَذَا مُزْدَوْدٌ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ حَيْثِيَّةُ مُقَرَّبٌ مِنَ الْجَنِّ لَا مُقْتَضٍ لَهُ وَلَوْ صَحَّ هَذَا السُّؤَالُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ مَوْلِيًا مِنَ الثَّالِثَةِ بِوُطْءِ الثَّانِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِ الْآتِيَةِ وَقَدْ رَأَيْتُ فِي التَّشْشِيَةِ لِابْنِ الْمُقَرِّي مَا يُصَحِّحُ هَذَا الْجَوَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ فَوَدَّ: (إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ) هَكَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ بِهِامِشِهِ بِإِزَائِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ

ما جرى عليه الأصحاب هنا ولم يجعلوه من تلك القاعدة التي قرروها في الطلاق كما
يُصرّح به كلامهم قلت نعم، يُمكنُ إذ نظير ما هنا ثم إن دخلت الدار فانت طالق إن كنت
زبداً، والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي إذ كل من الدخول والكلام مثلاً وقع شرطاً للطلاق
مُحتجباً للتقدم والتأخر وليس بين الشرطين ربط ولا مناسبة شرعيان يُقضى بهما على ما أفهمته
اللفظ فرجع لإرادته وقيل عند عديمها أو تعذر معرفتها لا طلاق إلا إن تقدم الأول؛ لأن الأصل
بقاء العزيمة وأما هنا فبين الشرطين الوطء والظهار ذلك فقضي بهما على اللفظ وبَيَّانه أن
الوطء هنا لما تعلّق به العتق صار كالظهار في تعلّق العتق به أيضاً فكان بينهما ارتباطاً ومناسبة
شرعيان فصار بمنزلة شرط واحد ولم يُعَوّل على إرادته ولا عديمها اكتفاءً بالقرينة الشرعية
المقتضية لذلك،

مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعلّق العتق بعده بالوطء كان إيلاءً وإلا فلا وذلك
الإقتضاء قد يكون بنية المولي وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية أي وما هنا من
ذلك انتهت بأدنى زيادة من ع ش. قود: (ما جرى عليه الأصحاب إلخ) وهو إطلاق قولهم المار فإذا
ظاهر صار مولى إلخ. قود: (كما يصرّح به) أي بدم الجمل. قود: (قلت نعم يُمكن إلخ) لا يخفى ما
في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق اه سم. قود: (ثم) أي: في الطلاق. قود: (يقضى) ببناء
المفعول. قود: (وقيل إلخ) عطف على رجع إلخ. قود: (هذه عديمها) أي: الإرادة وقوله أو تعذر إلخ
عطف على عديمها. قود: (الأول) أي: من الشرطين. قود: (ذلك) أي: ما ذكر من الربط والمناسبة
الشرعيتين. قود: (فقضي بهما إلخ) أي: بالربط والمناسبة الشرعيتين. قود: (وبَيَّانه إلخ) أقول هذا
البيان من المجائب إذ حاصله أن وجه الإزتياد والمناسبة بين الشرطين هنا تعلّق الجزاء المذكور بكل
منهما ومعلوم أن هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور إذ الجزاء متعلّق فيه بكل من الشرطين اه سم
وفيه نظر إذ مرأ الشارح أن تعلّق العتق بالظهار ذاتي شرعاً سواء وجد التعليق كمثال المتن أم لا بخلاف
مثال الطلاق المذكور فإن تعلّق الجزاء بكل من الشرطين فيه جملي حصل بالتعليق. قود: (فقضي
بهما إلخ) أي: حكيم بسببهما بمفهوم اللفظ ولم يحتاج إلى إرادة اه كزدي.

ظاهر لم أفهم معناه إذ كيف يقال إن الإيلاء متوقّف على الوطء ثم الظهار ولعله انتقل نظره من العتق
إلى الإيلاء اه وكان وجه توفيقه فيه أن مقتضى قياس ما ذكر بالآية اختيار تقدم الوطء وحيث فلا معنى
لإيلاء؛ لآته إذا حصل الوطء لم يتبق مخلوقاً عليه وإذا حصل الظهار انحلت اليمين فلي تأمل.

قود: (قلت نعم يُمكن إلخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق. قود: (وبَيَّانه
إلخ) أقول هذا البيان من المجائب إذ حاصله كما لا يخفى بأدنى تأمل أن وجه الإزتياد والمناسبة بين
الشرطين هنا تعلّق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم أن هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور إذ
الجزاء متعلّق فيه بكل من الشرطين فسبحان الله عما يصفون.

وأيضاً فقوله إن ظاهره، ليس شرطاً لمُطْلَق وقوع العتق بل لكونه عنه ظاهراً فحسب والإيلاء ليس مشروطاً بوقوع العتق عن الظهار لاعتدائه بل بمُطْلَق وقوعه فلم يتحد الجزاء ويتعدّد الشرط حتى يكون من القاعدة وأيضاً فالإيلاء ليس جزءاً مذكوراً في اللَّفْظ وإنما هو حكم شرعي مُرتَّب على وقوع مثل هذه الصيغة. وفرق بين الجزاء اللَّفْظي والجزاء الحكمي إذ الأول يتعلّق بكلّ من الشرطين على جدته فنظرنا لما بينهما وحكفنا بما تقتضيه اللغة أو المعروف بخلاف الثاني إذ الإيلاء يتعلّق بكلّ من أجزاء جملة الشرطين وجزائيهما فلم يُنظر لما

فوق: (وأيضاً فقوله إن ظاهره إلخ) أقول حاصله منع اتّحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى فساد ما ذكره أما أولاً فمن الواضح أن ليس الجزاء في هذا الكلام إلا قوله فعبدني حرّ عن ظهاري وأن ليس الشرطان إلا قوله إن وطئتك وقوله إن ظاهره فاتّحاد الجزاء حيثيّد بما لا شبهة فيه وأما ثانياً فلأن الإيلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطاً ولا شرطاً إذ ليس واحد من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الإيلاء بل وليس مشروطاً في الواقع بالعتق لا عن الظهار ولا مُطلقاً كيف وهو مُتَحَقِّق قَبْل العتق مُطلقاً لأن الإمتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطاً به وإنما هو مشروط بالظهار كما مرّ في قوله فإذا ظاهر صار مولياً فتدبر اه سم . ولك أن تمنع الفساد الأول بأن مراد الشارح أن جزء الشرط الثاني في نفسه يقطع النظر عن الشرط الأول العتق عن الظهار وجزاء الشرط الأول في نفسه يقطع النظر عن الثاني مُطلق العتق وقيد (عن ظهاري) بالنسبة إليه لغو كما عليم من كلام المُصنّف أو لا والفساد الثاني بأن الشرط الأول مع جزائه في نفسه صيغة إيلاء فمراد الشارح بالإيلاء جزؤه الأول وهو الرطء . فوق: (عنه ظاهراً) لعله مُحَرَّف عن ظهاري . فوق: (لنظيره إلخ) أي لما مرّ قبيل قوله وبحت فيه الرافعي . فوق: (ويتعدّد الشرط) بالجزم عطفاً على يتحد الشرط . فوق: (وأيضاً فالإيلاء ليس جزءاً إلخ) أقول هذا من أعجب المعانيب ؛ لأن الرافعي في بحثه المذكور لم يدع أن الإيلاء جزءاً مُطلقاً فضلاً عن كونه جزءاً مذكوراً في اللَّفْظ وإنما مدّعه أن الجزاء هنا وهو قوله فعبدني حرّ عن ظهاري تَوَسَّطَ بَيْنَ شرطين . وقضية القاعدة أنه إن أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظهار هنا تعلّق

فوق: (وأيضاً فقوله إن ظاهره إلخ) أقول حاصله منع اتّحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى باذني تأمل صاوي فساد ما ذكره أما أولاً فمن الواضح أن ليس الجزاء في هذا الكلام إلا قوله فعبدني حرّ عن ظهاري وأن ليس الشرطان إلا قوله إن وطئتك وقوله إن ظاهره فاتّحاد الجزاء حيثيّد بما لا شبهة فيه وأما ثانياً فلأن الإيلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطاً ولا شرطاً إذ ليس واحداً من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الإيلاء بل وليس مشروطاً في الواقع بالعتق لا عن الظهار ولا مُطلقاً كيف وهو يتحقّق قَبْل العتق مُطلقاً ؛ لأن الإمتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطاً به وإنما هو مشروط بالظهار كما تقدّم في قوله فإذا ظاهر صار مولياً فتدبر . فوق: (وأيضاً فالإيلاء ليس جزءاً مذكوراً في اللَّفْظ إلخ) أقول هذا من أعجب المعانيب ؛ لأن الرافعي في بحثه المذكور لم يدع أن الإيلاء

بين أجزائها بتقدم ولا تأخر فأنصح ما ذكر وهو أنه لا تتأني فيه تلك القاعدة أصلاً فتأمل. (أو) قال (إن وطئتك فضررتك طابق فتولي) من المخاطبة؛ لأن طلاق الضرورة الواقع بوطء المخاطبة يضره قال الزركشي ومثله إن وطئتك فعلي طلاق ضررتك أو طلاقك بناء على ما جرى عليه في المدة أن فيه كفارة يمين لكنهما جريا هنا على أنه لا يجب به شيء فحينئذ لا إيلاء انتهى (فلان وطئ) في المدة أو بعدها (طلقت الضرورة) لوجود الصفة (وزال الإيلاء) إذ لا شيء عليه بوطئها

بالأول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يفتن؛ لأن تعلق العتي بالوطء مشروط بتقدم الظهار ولم يتقدم وعلى هذا التقدير أغني أنه أراد ما ذكر يصير مولياً إذا حصل الظهار؛ لأنه حينئذ يمتنع من الوطء خوف العتي فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أو لا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانياً فأنصح ما ذكره إلخ اه سم. قوله: (من المخاطبة) إلى قوله: (قال الزركشي) في المعنى وإلى قول المتن: (ولو قال لا أجيبك) في النهاية إلى قوله: (وفيه نظر) إلى (وقد يؤجبه). قوله: (إن وطئتك فعلي إلخ) قضية ما ذكر هنا أنه إذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب إما كفارة يمين على ما في التذير أو عدم وجوب شيء على ما هنا اه ع ش. قوله: (لكنهما جريا هنا إلخ) اعتمد المعنى أيضاً. قوله: (فحينئذ لا إيلاء).

(فرغ): لو قال إن وطئتك فأتيت طالق فله وطؤها وعليه التزاع بتغيب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ وظاهر كلام الأصحاب وجوب التزاع عتياً وهو ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فإن كان رجبياً فالواجب التزاع أو الرجعة كما في الأنوار فلو استدام الوطء ولو عالماً بالتخريم فلا حد عليه لإباحة الوطء ابتداءً ولا مهر عليه أيضاً؛ لأن وطأه وقع في التكاثر وإذا تزاع ثم أولج فإن كان تغليق الطلاق بطلاق بائن نظر فإن جهلا التخريم فوطء شبهة كما لو كانت رجعية فلها المهر ولا حد عليهما وإن علما قرنا وإن أكرهها على الوطء أو علم التخريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها، أو هي دونه وقدرت على الدفع فعليها الحد ولا مهر لها نهاية ومعنى.

فول (سني): (وزال الإيلاء) واضح في التعليق بغير كلما أي كما هو الفرض فإن علّق بها يمين أن يقال بأنه يتصور عدم زواله بأن تكون عدة الضررة بالأقراء وكانت لا ترى الدم إلا بعد مدة كنحو عام وكان

جزاء مطلقاً فضلاً عن كونه جزءاً مذكوراً في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هنا وهو قوله فعبيدي حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه إن أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظهار هنا تعلق بالأول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يفتن؛ لأن تعلق العتي بالوطء مشروط بتقدم الظهار ولم يتقدم وعلى هذا التقدير أغني أنه أراد ما ذكر يصير مولياً إذا حصل الظهار؛ لأنه حينئذ يمتنع من الوطء خوف العتي فقد بان بما لا مزيد عليه للماعقل فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولاً والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانياً فأنصح ما ذكره إلخ «فاعتبروا بكأولي الأبصار» (المحرر: ٢).

بعد. (والأظهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعكن فليس بمولٍ في الحال)؛ لأنه لا يَحْتُ إلا بوطء الكل إذ المعنى لا أطأ جميعكن كما لو خَلَفَ لا يُكَلِّمُ هؤلاء، وفازت ما بعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي (فلان جامع ثلاثاً) منهم ولو بعد البيئونة أو في الذب؛ لأن اليمين يشتمل الحلال والحرام (فمولى من الزابعة) ليحيته حينئذ بوطئها (فلو مات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء) لَتَحَقَّقَ امتناع الحيث إذ الوطء إنما يقع على ما في الحياة أما بعد وطئها وقبل وطء الآخرين فلا يزول (ولو قال) لهم والله (لا أجامع) واحدة منكن ولم يرد واحدة مُعَيَّنَةً أو مُبْهَمَةً بأن أراد الكل أو أطلق كان مولى من كل منهم حملاً له على عموم السلب فإن التكررة في سياق التقي للعموم فيحتمل بوطء واحدة ويرتفع الإيلاء عن الباقيات. أما إذا أراد واحدة فيختص بها ويُعَيَّنُها أو يُبَيِّنُها أو لا أجامع (كل واحدة منكن فمولى من كل واحدة) منهم على حذتها لعموم السلب لبوطئها بخلاف لا أطأكن فإنه لسلب العموم أي لا يتم وطئي لكن فإذا وطئ واحدة خلت زال الإيلاء في حق الباقيات كما نقلناه عن تصحيح الأكثرين وقال الإمام لا يزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإيلاء وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الزايعي أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم ينحل ولا كان كلا

الطلاق رَجْعاً فَلْيَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عَمْرٍ. ٥ قوله: (لأنه لا يَحْتُ) إلى قوله: (بما لا يَذْفَعُهُ) في الْمُغْنِي. ٥ قوله: (كما لو خَلَفَ لا يُكَلِّمُ إلخ) أي: فإنه لا يَحْتُ إلا بتكليم الجميع والكلام عند الإطلاقي قلوا أراد أنه لا يُكَلِّمُ واحداً منهم حَتَّى بتكليم كل واحد على انفراد اه ع ش أي وإذا كَلَّمُ واحداً منهم حَتَّى وانحل اليمين في حق الباقيين أخذاً مما يأتي عن تصحيح الأكثرين. ٥ قوله: (حيث) أي: حين جماعة ثلاثاً منهم. ٥ قوله: (أما بعد وطئها إلخ) مُحْتَرَزٌ قول المتن قبل وطء أي أما لو ماتت بعد وطئها إلخ. ٥ قوله: (أما إذا أراد واحدة إلخ) عبارة الْمُغْنِي فإن أراد الإمتناع من واحدة منهن مُعَيَّنَةً فَمَوْلٍ منها فَقَطْ وَيُؤْمَرُ بالبيان كما في الطلاقي وَيُصَدَّقُ بيمينه في إرادتها وإن أراد واحدة مُبْهَمَةً وكان مولى من إحداهن وَيُؤْمَرُ بالتعيين فإذا عَيَّنَ كان ابتداء المدة من وقت التعيين على الأصح اه. ٥ قوله: (فَيَخْتَصُّ) أي: الإيلاء. ٥ قوله: (وَيُعَيَّنُها) أي: في صورة الإبهام أو بيئتهما أي في صورة التعيين اه سَيِّدُ عَمْرٍ. ٥ قوله: (سني) (فمولى من كل واحدة) كما لو أفردها بالإيلاء فإذا مضت المدة فلكل مطالبة اه مُغْنِي. ٥ قوله: (أي لا يتم إلخ) تفسير لسلب العموم. ٥ قوله: (فإذا وطئ إلخ) تفريع على قول المتن فمولى من كل واحدة سموع ش. ٥ قوله: (كما نقلناه عن تصحيح الأكثرين) وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَايةً وَمُغْنِي. ٥ قوله: (كما هو) أي: عَدَمُ الزوال. ٥ قوله: (وهو) أي: ما قاله الإمام. ٥ قوله: (ولذا) أي: لما قاله الإمام اه ع ش أو لكونه ظاهراً للمعنى. ٥ قوله: (لم ينحل) أي: الإيلاء عن الباقيات.

٥ قوله: (فإذا وطئ واحدة إلخ) تفريع على قول المتن فمولى من كل واحدة. ٥ قوله: (كما نقلناه عن تصحيح الأكثرين) وهو الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر.

أَجَابَكُمْ فَلَا يَحْتُ إِلَّا بِوَطْءٍ جَمِيعِهِمْ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبَلْقِينِي بِمَا لَا يَدْفَعُهُ، وَمَنْ ثُمَّ أَيْدَهُ غَيْرُهُ
 بِقَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ تَأَخَّرَ الْمُسَوِّرُ بِكُلِّ عَنِ التَّقْيِ يُفِيدُ سَلْبَ الْعُمومِ لَا عُمومَ السَّلْبِ وَمَنْ ثُمَّ
 كَانَتْ تَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَ صُورَةِ الْمَتَنِ وَلَا أَطَاً وَاحِدَةً مُشْكِلَةً وَأَجِيبَ بِأَنْ مَا قَالَه
 الْمُحَقِّقُونَ أَكْثَرِي لَا كَلْمِي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (القصص: ١٨)
 وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حُمِلَ عَلَى التَّادِيرِ بِشَهَادَةِ الْمَعْنَى وَلَا كَذَلِكَ هُنَا فَحُمِلَ عَلَيْهِ بِعَيْدٍ جَدًّا
 وَقَدْ يُوجِّهُ تَصْحِيحُ الْأَكْثَرِينَ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا حَكَمُوا بِإِيْلَائِهِ مِنْ كُلِّهِمْ ابْتِدَاءً فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ
 فِيهِ سِوَاءُ أَقْلَنَا أَنْ عُمومَهُ بَدَلِيٍّ أَمْ شُمُولِيٍّ. وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ لِإِحْدَاهُمْ فَلَا يُحْكَمُ بِالْعُمومِ الشُّمُولِيٍّ

• فَوَدَّ: (وَأَجَابَ هُنَا) أَي: عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ سَمَ وَرَشِيدِيٍّ. • فَوَدَّ: (بِمَا لَا يَدْفَعُهُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِأَنْ
 الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْجَنِّتِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَالْبَيْمْنَ الْوَاحِدَةَ لَا
 يَتَّبَعُ فِيهَا الْجَنِّتُ وَمَتَى حَصَلَ فِيهَا جَنِّتٌ حَصَلَ الْإِنْجِلَالُ أَهْ زَادَ سَمَ عَلَيْهَا عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ
 الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ قَالَ أَيُّ الْبَلْقِينِيٍّ وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّوْيَانِيَّ وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَهْ. • فَوَدَّ: (أَيْدَهُ) أَي:
 بَحْثَ الرَّافِعِيِّ سَمَ وَرَشِيدِيٍّ. • فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) أَي: شَيْخِ الْإِسْلَامِ سَمَ وَرَشِيدِيٍّ عِبَارَةُ عَ شَ أَيِ غَيْرِ
 الْبَلْقِينِيٍّ أَهْ وَالْأَوَّلُ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ وَالثَّانِي لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ صُورَةِ الْمَتَنِ) أَي: لَا أَجَامِعُ كُلَّ
 وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ سَمَ وَعَ شَ. • فَوَدَّ: (وَلَا أَطَاً وَاحِدَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حَيْثُ لَا إِرَادَةَ وَقَوْلُهُ مُشْكِلَةٌ
 عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فَتَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فِي الْحُكْمِ بَعِيدَةٌ وَأَبْعَدُ مِنْهَا قَطْعُهُمْ بِهِ
 فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ انْتَهَتْ أَهْ سَمَ. • فَوَدَّ: (وَأَجِيبَ) الْمُجِيبُ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَهْ سَمَ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ
 نَظَرٌ) أَي: فِي هَذَا الْجَوَابِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى الْمَذْكُورَ. • فَوَدَّ: (سِوَاءُ أَقْلَنَا أَنْ عُمومَهُ
 بَدَلِيٍّ أَمْ شُمُولِيٍّ) فِي التَّرْدِيدِ بَيْنَ الشُّمُولِيٍّ وَالبَدَلِيٍّ مَعَ كَوْنِ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ التَّقْيِ لِلْعُمومِ الشُّمُولِيٍّ
 وَضَعًا نَظَرٌ فَلِإِنَّ بَدَلِيٍّ عَلَى اِحْتِمَالِ سَلْبِ الْعُمومِ فَلَا يَسْلُمُ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الْبِنَاءِ حَيْثُ
 أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْبَدَلِيٍّ؛ لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمومِ هُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا الشُّمُولِيٍّ كَمَا قَالَ أَهْ سَمَ.
 • فَوَدَّ: (وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ الْخ) مِنْ تَيْمَةِ التَّوْجِيهِ أَهْ عَ شَ.

• فَوَدَّ: (وَأَجَابَ هُنَا) أَي: عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ أَيْدَهُ أَيِ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَلِهَذَا عَبَّرَ شَيْخُ
 الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِقَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُ مَا بَحَثَهُ أَيِ الرَّافِعِيِّ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ الْخَ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ مَنَعَ الْبَلْقِينِيَّ
 بَحْثَ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْجَنِّتِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ
 وَالْبَيْمْنَ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَّبَعُ فِيهَا الْجَنِّتُ وَمَتَى حَصَلَ فِيهَا جَنِّتٌ حَصَلَ الْإِنْجِلَالُ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ
 الرَّوْيَانِيَّ وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ انْتَهَتْ عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ. • فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) أَي: شَيْخِ الْإِسْلَامِ.
 • فَوَدَّ: (بَيْنَ صُورَةِ الْمَتَنِ) أَي: قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ فَمَوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ.
 • فَوَدَّ: (وَلَا أَطَاً وَاحِدَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حَيْثُ لَا إِرَادَةَ. • فَوَدَّ: (مُشْكِلَةٌ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ
 الْإِسْلَامِ فَتَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فِي الْحُكْمِ بَعِيدَةٌ وَأَبْعَدُ مِنْهَا قَطْعُهُمْ بِهِ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.
 • فَوَدَّ: (وَأَجِيبَ) لِمُجِيبِ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (سِوَاءُ أَقْلَنَا أَنْ عُمومَهُ بَدَلِيٍّ أَمْ شُمُولِيٍّ) فِي التَّرْدِيدِ

حينئذ حتى تتعدّد الكفارة؛ لأنه يُعارضه أصلُ براءة الذمّة منها بوطءٍ من بعد الأولى وساعد هذا الأصلُ تردّد اللفظ بين العمومِ البدليّ والشُموليّ وإن كان ظاهرًا في الشُموليّ فلم تجب كفارة أخرى بالشكّ ويلزم من عدم وجوبها ارتفاعُ الإيلاء ولا نَظَرُ لِنَيْتَةِ الكلِّ في الأولى ولا للفظِ كلِّ في الثانية؛ لأنّ الكفارة حَكَمَ رَبُّهُ الشَّارِعُ فلم يتعدّد لا بما يقتضي تعدّد الجنبِ نصًّا ولم يُوجد ذلك هنا. (ولو قال) والله (لا أَجَامِعُكَ) سنةً أو (إلى سنة). وأراد سنةً كاملةً أو أطلقَ أخذًا مِمَّا مرَّ في الطَّلَاقِ (إلا مَرَّةً) وأطلقَ (فليس بمُؤَلٍّ في الحالِ في الأظهر)؛ لأنّه لا جُنُبٌ بوطئه مَرَّةً لاستثنائها أو السنة .

• فَوُدَّ: (حَتَّى تَتَعَدَّدَ الكَفَّارَةُ) تَفَرِّعٌ عَلَى الْمُنْفِيّ. • فَوُدَّ: (يُعَارِضُهُ) أَي: تَتَعَدَّدُ الْكَفَّارَةُ. • فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي: صَوْرَةٌ لَا أَطْلَأُ وَاحِدَةً يَتَكَّنُ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَي صَوْرَةُ الْمَتْنِ أَهْ كُرْدِيّ. • فَوُدَّ: (سَنَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ) فِي الثَّاهِيَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَرَادَ سَنَةً) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَأُطْلِقَ). • فَوُدَّ: (سَنَةً) (إِلْخ) وَلَوْ قَالَ السَّنَةُ بِالْتَّعْرِيفِ اقْتَضَى الْحَاضِرَةُ فَإِنْ بَقِيَ مِنْهَا قَوْقٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَعْدَ وَطْئِهِ الْعَدَّةَ الَّذِي اسْتِثْنَاهُ كَانَ مَوْلِيًا وَإِلَّا فَلَوْ قَالَ لَا أَصْبِتُكَ إِنْ شِئْتَ وَأَرَادَ إِنْ شِئْتَ الْجَمَاعَ أَوِ الْإِيْلَاءَ فَقَالَتْ فِي الْحَالِ شِئْتَ صَارَ مَوْلِيًا لَوْجُودِ الشَّرْطِ وَإِنْ أُخْرِثَ فَلَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ مَتَى شِئْتَ أَوْ نَحْوَهَا فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ وَلَوْ أَرَادَ إِنْ شِئْتَ أَنْ لَا أَجَامِعُكَ فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ مَعْنَاهُ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا بِرِضَاكَ وَهِيَ إِذَا رَضِيتَ قَوِطَئَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ الْمَشِيئَةُ حَمَلًا لَهَا عَلَى مَشِيئَةِ عَدَمِ الْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَصْبِتُكَ إِلَّا أَنْ تَشَانِي وَأَرَادَ التَّغْلِيْقَ لِلْإِيْلَاءِ أَوِ الْإِسْمِثْنَاءَ عَنْهُ فَمَوْلِيٌّ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ وَعَلَّقَ رَفَعَ الْيَمِينَ بِالْمَشِيئَةِ فَإِنْ شَاءَتْ الْإِصَابَةُ فَوْرًا انْحَلَّ الْإِيْلَاءُ وَإِلَّا فَلَا يَنْحَلُّ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَصْبِتُكَ مَتَى يَشَاءُ فَلَنْ إِذَا شَاءَ الْإِصَابَةُ وَلَوْ مَتَرَاخِيًا انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَإِنْ لَمْ يَشَأْهَا صَارَ مَوْلِيًا بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ لِئَلَّا يَسْأَلَ مِنْهَا لَا بِمُضِيِّ مَدَّةِ الْإِيْلَاءِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ مِنَ الْمَشِيئَةِ وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعِيدِي حُرَّ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ وَمَضَى شَهْرٌ صَارَ مَوْلِيًا إِذْ لَوْ جَامِعَهَا قَبْلَ مُضِيِّهِ لَمْ يَخْصُلِ الْعِتْقُ لَتَعَدُّرِ تَقْدِيمِهِ عَلَى اللَّفْظِ وَيَنْحَلُّ الْإِيْلَاءُ بِذَلِكَ الْوُطْءِ فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرٍ فِي مَدَّةِ الْإِيْلَاءِ أَوْ بَعْدَهَا وَقَدْ بَاعَ الْعَبْدَ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ انْحَلَّ الْإِيْلَاءُ لِعَدَمِ لُزُومِ شَيْءٍ بِالْوُطْءِ حَيْثُ لِيَتَقَدَّمَ الْبَيْعُ عَلَى وَقْتِ الْعِتْقِ أَوْ مُقَارَنَتِهِ لَهُ وَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَ بِدُونِ شَهْرٍ مِنَ الْبَيْعِ تَبَيَّنَ عِتْقُهُ قَبْلَ الْوُطْءِ بِشَهْرٍ قَبِيضٍ يُطْلَأُ بَيِّعِهِ وَفِي مَعْنَى بَيِّعِهِ كُلُّ مَا يُزِيلُ الْمَلِكُ مِنَ مَوْتٍ وَهَبَةٍ وَغَيْرِهِمَا أَه. • فَوُدَّ: (سَنَةً) (إِلْخ) أَي: أَوْ يَوْمًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَهْ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَأُطْلِقَ) أَي: بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَ لِيَجَادَ الْمَرَّةَ قَبْلَ زَمَانِهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا لَمْ يَطَأْ حَتَّى مَضَتْ السَّنَةُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا نَظَرُ إِلْخ. • فَوُدَّ: (أَوْ) (السَّنَةُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً شَ أَهْ سَمِ أَي الَّذِي قَدَّرَهُ الشَّارِعُ عَقِبَ لَا أَجَامِعُكَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَأَمَّا قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ سَنَةً فَمَعِ ظُهُورِ عَدَمِ صِحَّتِهِ بِالتَّأْمُلِ يَرُدُّ مَا يَأْتِي عَنْهُ آيَفَا.

بَيْنَ الشُّمُولِيِّ وَالْبَدَلِيِّ مَعَ كَوْنِ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ التَّنْهِى لِلْعُمُومِ الشُّمُولِيِّ وَضَمًّا نَظَرُ فَإِنْ بُنِيَ الْبَدَلُ عَلَى احْتِمَالِ سَلْبِ الْعُمُومِ فَلَا يَسْلَمُ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الْبِنَاءِ حَيْثُ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْبَدَلِيَّ؛ لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا الشُّمُولِيَّ كَمَا قَالَ. • فَوُدَّ: (أَوْ) (السَّنَةُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً ش.

فإن بقي منها عند الحليف مدة الإيلاء فإيلاء ولا فلا (فإن وطئ وبقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول) من يويئذ لحثه به حيثئذ فيمتنع منه أو أربعة فأقل فحالف فقط، وإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الإيلاء ولا كفارة عليه ولا نظير لاقتضاء اللفظ وطأه مرة؛ لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها قبل هذا مخالفاً لما مر أن الاستثناء من التفي إثبات ورد بأنه لا يخالفه؛ لأنه ليس المراد بكونه إثباتاً أنه إثبات لتقيض الملفوظ بل المراد أنه إثبات لتقيض ما دل عليه الملفوظ به وحيثئذ فهو موافق للقاعدة المذكورة؛ لأنه في هذا المثال وهو المستقبل منع نفسه من الوطء وأخرج المرأة فعلى الضعيف أن الثابت بعد الاستثناء تقيض الملفوظ به قبله وهو الوطء إذا لم يطأ المرأة يحنث. وعلى الأصح أن الثابت تقيض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتفي الامتناع في المرأة ويثبت التخيير فيها ويجري ذلك في كل حليف على مستقبل بخلافه على ماضٍ أو حاضر ففي لا وطئت إلا مرة يحنث إذا لم يكن قد وطئها جزئاً لانتفاء توجه التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتمل الاستثناء إلا وقوعه خارجاً حيث إذا لم يكن كذلك ولهذا جزئوا في ليس له علي إلا مائة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف لا يشكو غريمه إلا من حاكم الشرع لم يحنث بترك شكواه

• فود: (فإن بقي منها إلخ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله لا أجامعك السنة ولم يأت باستثناء وإن أبي السياق هذا ولا قسيتني قريباً أي في النهاية مسألة ما إذا استثنى اه زشيدي أقول بل هذا متعين يدل عليه قوله عند الحليف حيث لم يقل بعد الوطء. • فود: (أو أربعة إلخ) مختار قول المتن أكثر إلخ وقوله فحالف فقط أي يلزمه الكفارة إذا وطئ وقوله وإن لم يطأ إلخ مختار قوله فإن وطئ. • فود: (ولا نظير) جواب سؤال مشوه قوله ولا كفارة عليه عبارة المفتي وهل يلزمه كفارة؛ لأن اللفظ يقتضي أن يفعل مرة أو لا؛ لأن المقصود منع الزيادة وجهان أصحهما كما في زوائد الروضة الثاني اه.

• فود: (قيل هذا) أي: قوله ولا كفارة عليه. • فود: (لأنه) أي: ما دل عليه الملفوظ به. • فود: (وهو إلخ) أي: والحال أن هذا المثال مستقبل. • فود: (وأخرج) أي: من المنع. • فود: (فعلى الضعيف) متعلق بيحنث الآتي وقوله أن الثابت إلخ بيان للضعيف وقوله وهو إلخ أي الملفوظ به قبله وقوله يحنث أي قبلزومه كفارة اليمين. • فود: (وعلى الأصح) متعلق ينتهي الآتي وقوله أن الثابت إلخ بيان للأصح وقوله لفظه أي ما قبل الإسياء وقوله وهو أي ما دل عليه إلخ الامتناع أي من الوطء. • فود: (ويجري ذلك) أي: الخلاف المذكور. • فود: (بلزومها) أي: المائة. • فود: (ما ذكر) أي: قوله وإن لم يطأ حتى

• فود: (قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف) نظير مسألة البلقيني المذكورة ما لو حلف لا تخرج زوجته إلا بإذنه أو لا يكلم زيدا إلا في شر فإن خرجت بغير إذنه أو كلمه في غير شر حيث وانحلت اليمين أو خرجت بإذنه أو كلمه في شر لم يحنث وانحلت اليمين م ر وسئل شيخنا الشهاب الزملي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة إلا عنده فمضت الجمعة ولم

مطلقاً؛ لأن قصده نفي الشكوى من غير حاكم الشرع لا إيجادها عنده وتبعه أبو زرعة فقال
فيمَن قيل له بث عندي فقال لا أبيتُ عندك إلا هذه الليلة، مئلي إلى عدم الوقوع بترك المبيت
عنده؛ لأن معناه عَرُفًا ليس إثبات المبيت بل إن وُجدَ يكون ليلة فقط ثم استدَلَّ بإفتاء شيخه
والقاعدة المذكورين وبينَ التَّاجِ السُّبُكِيِّ تلك القاعدة بأن لا آكل إلا هذا يتضمَّن قضيتين
الامتناع من أكل غيره ومُقابله وهو عدم الامتناع منه فمعنى الأول أمتنع نفسي غيره وأخرج
هذا من المنع فَيَصْدُقُ بالإقدام عليه وتركه ومعنى الثاني أمتنعها غيره وأحملها عليه . والأصح
الأول وإنما لم يأت هذا في ليس له إلا مائة؛ لأنه لا مُقابلَ لِنَفْيِهَا إلا بُيُوتُهَا إذ لا واسطة بينهما
ثم نازع فيما مرَّ من جريان ذلك في كل مُستقبلٍ بأنّه قد لا يتأتَّى في بعض المُستقبلات نحو
لا يقوم عَدَا إلا زَيْدٌ إذ لا بُدَّ من قيامه عَدَا لكن إن كانت الجُمْلَةُ خبريَّةً وإلا لم يتعيَّن قيامه بل
يبقى التَّخْيِيرُ كما مرَّ فإذن ما ذكر ليس من عموم المُستقبلات بل من خصوص الحثِّ أو
المنع انتهى .

مَصَّتْ إلخ أو قوله وعلى الأصحَّ إلخ . فُودَ : (مطلقاً) أي : من حاكم الشرع وغيره . فُودَ : (فيمَن إلخ)
أي : في قول من إلخ فقوله لا أبيتُ إلخ مقولٌ لهذا المخدوف أو لَقَطَّةٌ فَقَالَ مُقَدَّرَةٌ قَبْلَ قوله لا أبيتُ
إلخ . فُودَ : (مئلي إلخ) مقولُ أبي زرعة . فُودَ : (إلى عدم الوقوع) أي : عدم الجُنُبِ . فُودَ : (ثم
استدَلَّ) أي : أبو زرعة على عدم الوقوع . فُودَ : (إفتاء شيخه) وهو البُلُقِينِيُّ . فُودَ : (يتضمَّن قضيتين)
أي : يَحْتَمِلُهُما وقوله الإمتناع إلخ وقوله ومُقابله بَدَلٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ . فُودَ : (وهو)
أي : مُقابلُ الإمتناع وقوله منه أي من هذا . فُودَ : (فمعنى الأول) أي : الإمتناع من أكل غيره وقوله
ومعنى الثاني أي عدم الإمتناع منه وقوله عليه إلخ أي هذا . فُودَ : (لأنه لا مُقابلَ لِنَفْيِهَا) أي : المائة أي
بجلايف إخراج هذا من المنع فَيَصْدُقُ بالإقدام عليه إلخ فكانَ المُناسِبُ أن يقولَ لإخراجها من النَّفْيِ .
فُودَ : (ثم نازع) أي : التَّاجِ السُّبُكِيِّ . فُودَ : (خبريَّة) أي : لا نَهْيِيَّةً .

يَبِيتُ عنده أي ولا عند غيره كما هو ظاهرٌ وإلا فلو باتَ عند غيره حَيْثُ ؛ لأنَّ المبيتَ عند غيره هو
المنوعُ منه المخلوفُ عليه منه بعدم الجُنُبِ كما نقله عنه العراقي فأجاب بأن ما قاله البُلُقِينِيُّ مُفْتَمَدٌّ أَه
وهو حَيْثُ يُنْظَرُ ما ذَكَرْنا عَنْ البُلُقِينِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكْوَى ؛ لأنَّ التَّقديرَ لا يَبِيتُ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ عند أَحَدٍ
إلاَّ عنده فالغرضُ والقصدُ نَفْيُ المبيتِ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ عند غيره لا إيجاد المبيتِ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ عنده فإن
قُلْتَ (أحد) في قولكم لا يَبِيتُ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ عند أَحَدٍ شامِلٌ لِنَفْسِ المخلوفِ عليه ؛ لأنّه أَحَدٌ فإذا باتَ
في بَيْتِ نَفْسِهِ فَقَدْ باتَ عند أَحَدٍ غيرِ الحالِفِ فَيَنْبَغِي الجُنُبُ قُلْتَ قَضِيَّةٌ ما قاله البُلُقِينِيُّ وأثره العراقي
وبينَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أن ذلك مُفْتَمَدٌّ لا يَصِفَاتُ إلى ذلك الشُّمولِ وكانَ وجه ذلك أنه لا يَرَادُ في
العَرَبِ العامُّ بأحدٍ في مثلي ذلك إلا غيرُ المخلوفِ عليه هذا هو مُقْتَضَى ما قاله هؤلاء الأئمةُ في هذه
المسألة قُلَيْتًا مَلْ .

فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مُدَّة وما يتفرَّع عليها

(يُنهَل) وجوباً للمولى بلا مُطالبة (أربعة أشهر) وفقاً به وللآية ولو قنًا أو قنَّة؛ لأنَّ المُدَّة شرَّعت لأمرٍ جليلٍ هو قلةُ صبرِها فلم تختلِف بحُرِّيَّة ورقِّ كُمُدَّة حيضٍ وعُنَّةٍ وتُحسَب المُدَّة (من) حين (الإيلاء)؛ لأنَّه مولى من وقتيِّذ ولو (بلا قاضٍ) لِثبوتها بالتصُّ والإجماع وبه فازدقت نحوُ مُدَّة القنَّة نعم، في إنَّ جامعَتِكَ فعبدي حُرٌّ قبلَ جماعي بشهرٍ لا تُحسَب المُدَّة من الإيلاء بل بعدَ مُضيِّ الشَّهر؛ لأنَّه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تُحسَب (في رجمية) ومُرْتَدَّة حالُ الإيلاء (من الرجمة)

فصل: في أحكام الإيلاء

• فَوَدَّ: (عليها) أي: المُدَّة المضروبة. • فَوَدَّ: (وجوباً) إلى قول المتن: (في الأصح) في النهاية إلا قوله: (في صورة صحَّة الإيلاء) إلى المتن: (وكذا) في المُعني إلا قوله: (ومُرْتَدَّة) وقوله: (أو زوال الرِّقَّة) إلى (لا من اليمين) وقوله: (وكذا ما بينهما) إلى المتن، وقوله: (وخرَجَ) إلى المتن، وقوله: (فإن قلت) إلى المتن، وقوله: (لا يجوزُ له تحليلُها منه). • فَوَدَّ: (بلا مُطالبة) الظاهرُ أنَّه بيانٌ لِلإمهال ويُحتمَلُ أنَّه ليدفعَ توهمَ أنَّه لا يُنهَلُ إلا بطلبه اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (ولو قنًا إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المُعني سواء الحرُّ والرقيقُ في الزوج والزوجة اهـ. • فَوَدَّ: (من حين الإيلاء) أي لا من وقت الرِّقِّع إلى القاضي اهـ مُعني. • فَوَدَّ: (من وقتيِّذ) عبارة المُعني من وقت الحليف اهـ. • فَوَدَّ: (ولو بلا قاضٍ) أقربُ من هذا التَّقديرُ تَقديرُ المُضافِ أي بلا اغتِيَارِ قاضٍ فإنَّه يُصدَّقُ مع وجوده اهـ سم. • فَوَدَّ: (نعم في إنَّ جامعَتِكَ) قد يُقال لا حاجة إلى استثناء ذلك؛ لأنَّه إنَّما يصيرُ مولىً بعدَ الشَّهر كما يدلُّ عليه قول الرُّوضِ وإنَّ مَضَى شَهْرٌ ولم يطأها صارَ مولىً اهـ فقوله صارَ مولىً يُفيدُ أنَّه لا يكونُ مولىً قبلَ مُضيِّ الشَّهر وهو ظاهرُ أنَّه لا يلزمُه حيثيِّذُ بالوطء شيءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم.

• فَوَدَّ (سني): (من الرجمة) ولو لم يُراجع حَتَّى انقَضَت المُدَّة أو بقيَ منها أقلُّ من أربعة أشهرٍ فلا مُطالبة كما هو ظاهرُ لكن هل تقولُ تَبَيَّنَ أنَّه لا إيلاء أو تقولُ انحَلَّ الإيلاء اهـ سم أقولُ قَضِيَّةٌ صِدْقٍ تَغْرِيفُ

فصل: في أحكام الإيلاء إلخ

• فَوَدَّ: (كُمُدَّة) أي: فإنَّها لا تُختلِفُ بذلك. • فَوَدَّ: (ولو بلا قاضٍ) أقربُ من هذا التَّقديرُ تَقديرُ المُضافِ أي بلا اغتِيَارِ قاضٍ فإنَّه يُصدَّقُ مع وجوده. • فَوَدَّ: (نعم في إنَّ جامعَتِكَ إلخ) كذا شَرَحَ م ر. • فَوَدَّ: (لا تُحسَبُ المُدَّة من الإيلاء بل بعدَ مُضيِّ شَهْرٍ) قد يُقال لا حاجة إلى استثناء ذلك؛ لأنَّه إنَّما يصيرُ مولىً بعدَ الشَّهر كما يدلُّ عليه قولُ الرُّوضِ وإنَّ قال إنَّ وطئتِكَ فعبدي حُرٌّ قبلَه بِشَهْرٍ فإنَّ وطئَ قبلَ مُضيِّ شَهْرٍ انحَلَّت اليمينُ وإنَّ مَضَى شَهْرٌ ولم يطأها صارَ مولىً اهـ فقوله صارَ مولىً يُفيدُ أنَّه لا يكونُ مولىً قبلَ مُضيِّ الشَّهر وهو ظاهرُ؛ لأنَّه لا يلزمُه حيثيِّذُ بالوطء شيءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوَدَّ (سني): (من الرجمة) لو لم يُراجع حَتَّى انقَضَت المُدَّة أو بقيَ منها أقلُّ من أربعة أشهرٍ فلا مُطالبة

أَوْ زَوَالِ الرُّدَّةِ كَزَوَالِ الصَّمْرِ أَوْ الْمَرَضِ كَمَا يَأْتِي لَا مِنْ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ يَجْعَلُ الْوُطْءُ فِي الْأَوَّلِينَ وَيُمْكِنُ فِي الْآخِرِ أَمَّا لَوْ أَلَى ثُمَّ طَلَّقَ رَجْعِيًّا أَوْ وَطَّئَتْ بِشَبْهَةِ تَنْقِطِيعِ الْمُدَّةِ أَوْ تَبَطَّلَ لِحَرْمَةِ وَطْئِهَا

الإيلاء عليها الثاني . قوله: (أَوْ زَوَالِ الرُّدَّةِ) الْإِنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ . قوله: (لِأَنَّ بِذَلِكَ) أَي: بِمَا ذَكَرَ مِنَ الرَّجْعَةِ وَزَوَالِ مَا ذَكَرَ . قوله: (فِي الْأَوَّلِينَ) أَي: الرَّجْعَةُ وَالْمُرْتَدَّةُ . قوله: (فِي الْآخِرِ) الْإِنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ التَّشْبِيهُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِي الْآخِرِينَ أَيِ الصَّمْرِ وَالْمَرَضِ اهـ . قوله: (أَمَّا لَوْ أَلَى الْإِنِّ) مُحْتَزَّرُ حَالِ الْإِيْلَاءِ سَم . قوله: (أَوْ وَطَّئَتْ بِشَبْهَةِ الْإِنِّ) فِي بَعْضِ النُّسخِ أَيِ لِلنَّهَايَةِ جَعَلَ هَذَا مَسْأَلَةً مُسْتَقِلَّةً بَعْدَ مَسْأَلَةِ الرَّجْعَةِ وَهُوَ الْأَلَيُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اخْتِذَ مَقْهُومَ الْمَتْنِ وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّهَابِ سَم الْآتِي اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَكَذَا جَعَلَهُ الْمُغْنِي مَسْأَلَةً مُسْتَقِلَّةً . قوله: (تَنْقِطِيعُ الْمُدَّةِ أَوْ تَبَطَّلَ) أَي: تَنْقِطِيعُ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ فِيهَا وَتَبَطَّلَ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ بَعْدَهَا لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتُسْتَأْنَفُ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلَوْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ يَغْنِي بَعْدَ الْمُدَّةِ بِمُطَالَبَةٍ أَوْ بِدُونِهَا بِرَجْعَةٍ أَوْ تُسْتَأْنَفُ الْمُدَّةُ بِالرَّجْعَةِ اهـ وَأَمَّا فِي صُورَةِ الْوُطْءِ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ فِي حَدُوثِهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ ذِكْرِ الرُّوْضِ أُمُورًا مِنْهَا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَ الْمُطَالَبَةِ ثُمَّ زَالَتْ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَلَا اسْتِثْنَاءٍ مُدَّةً اهـ وَفِي الْعُبَابِ وَلَوْ وَطَّئَتْ بِشَبْهَةِ فِي الْمُدَّةِ فَكَالرُّدَّةِ فِي الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ اهـ أَيِ بِخِلَافِ الرُّدَّةِ سَم عَلَى حَجِّ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ تَنْقِطِيعُ الْمُدَّةِ الْإِنِّ مَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُهُ مِنَ الْإِحْقَاقِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ هُوَ قَضِيَّةٌ عِبَارَةُ أَضْلَى الرُّوْضَةِ فَإِنَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ مَسَائِلِي الطَّلَاقِ وَالرُّدَّةِ قَالَ مَا نَصَّهُ وَالْحَقُّ الْبَقْوِيُّ الْعِدَّةُ عَنِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَبِالرُّدَّةِ فِي مَنَعَ الْإِحْتِسَابِ وَوُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ انْقِضَائِهَا انْتَهَتْ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ جَارٍ فِي الْحَالَيْنِ . نَعَمْ وَقَعَ فِي الْعَزِيزِ مِمَّا اسْقَطَهُ مِنَ الرُّوْضَةِ مَا يَنْقُضِي الْإِحْقَاقَ وَطْءِ الشُّبْهَةِ بِمَا سَبَّأَتِي مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِثْنَاءَ عِنْدَ عُرُوضِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فَأَخَذَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَاسْقَطَ مَا حَكَاهُ الْأَضْلَى فِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْبَقْوِيِّ وَأَذْرَجَهُ فِي الْأَعْذَارِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا تَبَعًا لِمَا أَفْتَاهُ كَلَامُ الْعَزِيزِ فَهَذَا هُوَ مَثْنًا الْإِخْتِلَافُ الْوَاقِعُ بَيْنَ مَا فِي التَّحْفَةِ أَوْ

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ هَلْ نَقُولُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ أَوْ نَقُولُ الْحَلَّ الْإِيْلَاءِ . قوله: (أَمَّا لَوْ أَلَى الْإِنِّ) مُحْتَزَّرُ حَالِ الْإِيْلَاءِ . قوله: (تَنْقِطِيعُ الْمُدَّةِ أَوْ تَبَطَّلَ) أَي: تَنْقِطِيعُ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ فِيهَا وَتَبَطَّلَ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ بَعْدَهَا لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتُسْتَأْنَفُ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلَوْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ يَغْنِي بَعْدَ الْمُدَّةِ بِمُطَالَبَةٍ أَوْ بِدُونِهَا بِرَجْعَةٍ أَوْ تُسْتَأْنَفُ الْمُدَّةُ بِالرَّجْعَةِ اهـ وَأَمَّا فِي صُورَةِ الْوُطْءِ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ فِي حَدُوثِهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ ذِكْرِ الرُّوْضِ أُمُورًا مِنْهَا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَ الْمُطَالَبَةِ ثُمَّ زَالَتْ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَلَا اسْتِثْنَاءٍ مُدَّةً اهـ . وَفِي الْعُبَابِ وَلَوْ وَطَّئَتْ بِشَبْهَةِ فِي الْمُدَّةِ فَكَالرُّدَّةِ فِي الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ اهـ أَيِ بِخِلَافِ الرُّدَّةِ .

وَتُسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ أَوْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ إِنْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالامْتِنَاعِ الْمُتَوَالِيِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي نِكَاحٍ سَلِيمٍ. (وَلَوْ أَرَقَّدَ أَحَدُهُمَا) قَبْلَ دُخُولِ انْفَسَخَ التَّكَاحُ كَمَا مَرَّ أَوْ (بَعْدَ دُخُولِ فِي الْمُدَّةِ) أَوْ بَعْدَهَا (انْقَطَعَتْ) لِحَرَمَةِ وَطْئِهَا حِينَئِذٍ (فَإِذَا أَسْلَمَ) الثَّرَوْتُ مِنْهُمَا فِي الْعِدَّةِ (اسْتَوْفِيَتْ) الْمُدَّةُ لِمَا ذَكَرَ الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوَطْءِ مُطْلَقًا أَوْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِثْنَائِ. (وَمَا مَنَعَ الْوَطْءَ وَلَمْ يُجْلُ بِنِكَاحٍ إِنْ وَجَدَ فِيهِ) أَيِ الزَّوْجِ (لَمْ يَمْنَعْ) الْمُدَّةُ سِوَاءَ الْمَانِعِ

وَالنَّهْيَةِ وَمَا فِي الرِّوْضَةِ وَالْمُبَابِ أَيِ وَالْأَسْنَى وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمُعْنَى كَلَامَ أَصْلِ الرِّوْضَةِ هُنَا وَأَقْرَهُ اهـ.
 ٥ فَوُدَّ: (وَتُسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِسْتِثْنَائِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ تَبَرُّعًا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ بَحَثْ مَرَّ التَّحْيِيدَ بِالْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمُقْتَضَى الْإِيْلَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَخْتِاجُ لِمُسَاعَدَةِ ثَقُلٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِتَظْهِرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ عَقِبَ الظَّاهِرِ ثُمَّ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا اهـ سَمِ أَقُولُ وَيُصْرِّحُ بِعَدَمِ الْفَرْقِ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنْ شَرْحِ الرِّوْضِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَتَى الْخَرْجَ يَزِيدُهُ قَوْلُ الْمُعْنَى وَنَقَلَ ثَقُلَ الْمَذْهَبِ وَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ اهـ. ٥ فَوُدَّ: (إِنْ بَقِيَ الْخَرْجُ) أَيِ: أَوْ كَانَ الْيَمِينُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوَطْءِ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي.
 ٥ فَوُدَّ: (الْمُتَوَالِيِ الْخَرْجُ) هَذَا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ طَرُوقِ الطَّلَاقِ وَوَطْءِ الشُّبْهَةِ وَقَوْلُهُ فِي نِكَاحٍ الْخَرْجَ رَاجِعٌ لَطَرُوقِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَقَطْ.

٥ فَوُدَّ (وَسَنِي): (أَحَدُهُمَا) أَيِ: أَوْ كِلَاهُمَا مُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ.
 ٥ فَوُدَّ (وَسَنِي): (بَعْدَ دُخُولِ) أَيِ: أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنَى الزَّوْجِ الْمُخْتَرَمِ اهـ مُعْنَى. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَهَا) كَانَ يَتَّبِعِي لَهُ حَيْثُ زَادَ هَذَا أَنْ يَزِيدَ قَوْلُهُ أَوْ بَطَلَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ انْقَطَعَتْ وَلَمَّا أَذْخَلَ الْبُطْلَانَ فِي الْإِنْقِطَاعِ ثَقُلِيًّا اهـ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ الْخَرْجَ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْجَلَالِ الْمُحَلِّيِ أَيِ وَالْمُعْنَى اهـ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (وَإِلَّا) أَيِ بَأَنْ يَبْقَى مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

٥ فَوُدَّ (وَسَنِي): (وَلَمْ يُجْلُ بِنِكَاحٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الرَّدَّةِ وَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ وَقَوْلُهُ لَمْ يَمْنَعْ الْمُدَّةَ أَيِ لَا يَقْطَعُ مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ اهـ مُعْنَى. ٥ فَوُدَّ: (سِوَاءَ الْمَانِعِ الْخَرْجُ) وَسِوَاءَ أَقَارِنِهَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ اهـ مُعْنَى.

٥ فَوُدَّ: (وَتُسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِسْتِثْنَائِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ تَبَرُّعًا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ بَحَثْ مَرَّ التَّحْيِيدَ بِالْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمُقْتَضَى الْإِيْلَاءِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ فَسَقَطَ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ بِالطَّلَاقِ فَلَا أَثَرَ لِلْمُرَاجَعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَخْتِاجُ لِمُسَاعَدَةِ ثَقُلٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِتَظْهِرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ عَقِبَ الظَّاهِرِ ثُمَّ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا.

الشرعي (كصوم وإحرام) والجسدي كخبس (ومرضى ومجنون)؛ لأنها ممكنة والمانع منه مع أنه المقتصر بالإيلاء. (أو) وجد (فيها) أي الزوجة (وهو جسدي كصغير ومرضى) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يتبدى بها حتى تزول (وإن حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها وكذا ما يفهمها الشرعي غير نحو الحيض كتلبسها بفرض كصوم (في) أثناء (المدة قطعها)؛ لأنه لم يمتنع من الوطء لأجل اليمين بل ليمتد به (فإذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من اليمين (استوفيت) المدة إما مرة (وقيل ثبتي) لبقاء التكاح هنا وخرج بقي المدة طرؤ ذلك بعدها فلا يمنها بل يطالب بالفيقة بعد زوالها لوجود المضارة في المدة على التوالي مع بقاء التكاح على سلامته وبهذا يفرق بين ما هنا وما مر في الردة أو الرجعة (أو) وجد فيها هو (شرعي كحيض) أو نفاس كما قالاه، وإن أطال جمع في رده (وصوم ونفلي) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها؛ لأن الحيض لا

فوق (منه) (كصوم وإحرام) واعتكاف فرضاً أو نفلاً اهـ مؤني. هـ قوله: (كخبس) أي بحق بخلاف ما لو خبس ظلماً اهـ استنى. هـ قوله: (ممكنة) من التمكن. هـ قوله: (يمنع) أي: كل من الصغير والمرضى. هـ قوله: (في صورة صحة الإيلاء معهما إلخ) وهي أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صحح الإيلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت إطاعة الجماع وإلا لم يصح الإيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة اهـ سم. هـ قوله: (وكذا ما يفهمها الشرعي) قد يقال لم خصه بمسألة الحدود في أثناء المدة دون مسألة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع مجيئه في المسألتين في قوله الآتي ويمنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض إلخ اهـ سم. هـ قوله: (من اليمين) لعله متعلق ببقية اهـ سم. هـ قوله: (لما مر) عبارة المؤني إذ المطالبة مشروطة بالإضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد اهـ. هـ قوله: (بعد زوالها) كان الظاهر زواله اهـ رشيدى. هـ قوله: (وبهذا) أي: بقاء التكاح على سلامته. هـ قوله: (وما مر في الردة إلخ) أي: من منعهما بعد المدة أيضاً اهـ سم. هـ قوله: (أو نفاس كما قالاه) وهو المعتد بهاية ومؤني. هـ قوله: (أو اعتكافه) أي: التقليل. هـ قوله: (فلا يمنع المدة)

هـ قوله: (في صورة صحة الإيلاء معهما) أي: وهو أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صحح الإيلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت إطاعة الجماع وإلا لم يصح الإيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة. هـ قوله: (وكذا ما يفهمها الشرعي) قد يقال لم خصه بمسألة الحدود في أثناء المدة دون مسألة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع مجيئه في المسألتين في قوله الآتي ويمنع المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف فرض إلخ. هـ قوله: (من اليمين) لعله متعلق ببقية. هـ قوله: (وما مر في الردة إلخ) أي: من منعهما بعد المدة أيضاً.

يخلو عنه شهرٌ غالباً فلو مَنَعَ لامتنع صَرَبُ المُدَّةِ غالباً وألحق به التفاس طَرَدًا للباب؛ لأنه من جنبيه ومشارك له في أكثر أحكامه ولأنه مُتَمَكِّنٌ من وطئها مع نحو صَوْمِ التَّغْلِيلِ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ لم ينظروا هنا إلى كونه يَهَابُ الوطءِ معه ومن ثم حُرِّمَ عليها وهو حاضِرٌ بلا إذنه كما مرَّ قُلْتُ؛ لأنَّ المدارَ هنا على التَّمَكِّنِ وعدمه فلم يُنْظَرِ لِكَونه يَهَابُ الإقدامَ بخلافه ثُمَّ. (وَيَمْنَعُ) المُدَّةُ ويقطعها صَوْمٌ أو اعتكافٌ (فرض) وإحرامٌ لا يجوزُ له تَخْلِيلُهَا منه (في الأصح) لعدم تَمَكِّنِهِ معه من الوطءِ وقضيته أَنَّ الصَّوْمَ المَوْسَعِ زَمَنُهُ من نحو قضاءٍ أو نذرٍ أو كفارةٍ لا يَمْنَعُ؛ لأنه كالتَّغْلِيلِ في تَمَكِّنِهِ معه من الوطءِ وهو ظاهرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ يحسنه (فإن وطئ في المُدَّةِ انحلت) اليمينُ وفات الإيلاء كما هو ظاهرٌ (والا) يَطَأُ فيها وقد انقضت ولا مانعَ بها (فلها) دون وليها وسيديها بل تُوقَفُ حتى تَكْمُلَ بِلُوعٍ أو عَقْلٍ (مطالبة)، وإن كان حَلْفُهُ بِالطَّلَاقِ (بأن يفيء) أي يرجع إلى الوطءِ الذي امتنع منه بالإيلاء من فاء إذا رجع (أو يُطْلَقُ) إن لم يَفِئْ لظاهر الآية وليس لها تعيينٌ أحدهما كما في الروضة.....

أي: لو قَارَنَهَا. فُود: (ولأنه مُتَمَكِّنٌ إلخ) عَطَفَ على قوله: (لأن الحيض إلخ). فُود: (هنا) أي: في الإيلاء. فُود: (معه) أي: نحو صَوْمِ التَّغْلِيلِ وكذا صَمِيرُ حَرَمٍ. فُود: (وهو) أي: الزَّوْجُ. فُود: (كما مرَّ) أي في باب الصيام. فُود: (ثم) أي: في الصوم. فُود: (وَيَمْنَعُ المُدَّةُ ويقطعها صَوْمٌ إلخ) فلو حَدَثَ ذلك بَعْدَ المُدَّةِ فَسَيَاتِي أَنَّهُ يَمْنَعُ مُطَالَبَتَهَا في قوله ولا مُطَالَبَةُ إلخ اه سم. فُود: (وإحرام) ولو بَقْلٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فُود: (لا يجوزُ له تَخْلِيلُهَا إلخ) أي: بَأَن كَانَ فَرْصًا أو نَفْلًا وأَحْرَمَتْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ ع ش وَرَشِيدِي. فُود: (وقضيته) أي: التَّغْلِيلُ. فُود: (لا يَمْنَعُ) خالفه النِّهَايَةُ والمُغْنِي فَقَالَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّوْمَ المَوْسَعِ زَمَنُهُ مِنْ نَحْوِ قَضَاءٍ أو نَذْرٍ أو كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ وهو الأوجه وإن اسْتَظْهَرَ الزَّرْكَشِيَّ أَنَّ الْمُتَرَاخِي كَصَوْمِ التَّغْلِيلِ اه. فُود: (انحلت اليمين) إلى قول المتن: (أو يُطْلَقُ) في المُغْنِي وإلى قول المتن: (بأن يقول إذا) في النِّهَايَةِ إلَّا قوله: (بقيده السابق). فُود: (وفات الإيلاء) وَلَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ في الحَلْفِ بِاللَّهِ ولا يُطَالَبُ بَعْدَ ذلك بِشَيْءٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فُود: (بل تَوَقَّفُ إلخ) أي: المُطَالَبَةُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَيُنْتَظَرُ بِلُوعٍ المَرَاهِقَةُ وإِفاقةُ المَجْنُونِ ولا يُطَالَبُ وَلِيُهُمَا بِذلك بل يُنَذَبُ تَخْوِيفُ الزَّوْجِ مِنَ اللَّهِ تعالى اه. فُود: (من فاء إذا رجع) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَسَمِيَ الوطءُ فِتْنَةً مِنْ فَاءِ إِذَا رَجَعَ؛ لَأَنَّهُ امْتَنَعَ ثُمَّ رَجَعَ اه. فُود: (وليس لها تَعْيِينٌ أَحَدِهِمَا) أي: بل تَرَدَّدَ الطَّلَبُ بَيْنَ الفِتْنَةِ وَالطَّلَاقِ وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كما يَأْتِي. فُود: (كما في الروضة إلخ) وهو الأوجه اه نِهَايَةً.

فُود في (سنن) (وشرح): (وَيَمْنَعُ المُدَّةُ ويقطعها صَوْمٌ إلخ) فلو حَدَثَ ذلك بَعْدَ المُدَّةِ فَسَيَاتِي أَنَّهُ يَمْنَعُ مُطَالَبَتَهَا في قول المتن والشرح ولا مُطَالَبَةُ إلخ.

فُود في (سنن): (وَيَمْنَعُ فَرْضٌ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّوْمَ المَوْسَعِ زَمَنُهُ مِنْ نَحْوِ قَضَاءٍ أو نَذْرٍ أو كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ وهو الأوجه وإن اسْتَظْهَرَ الزَّرْكَشِيَّ أَنَّ التَّرَاخِي كَصَوْمِ التَّغْلِيلِ شَرْحٌ م ر.

وصَوْنُهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ وَإِنْ ضَمَّقَهُ فِي مُهْمَاتِهِ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ فَصَوَّبُوا مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ أَنَّهَا طَلَائِهِ بِالْفَيْتَةِ أَوْ لَا ثُمَّ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ نَفْسُهُ قَدْ لَا تَطَاوَعُهُ عَلَى الْوُطْءِ وَلِأَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ إِلَّا بَعْدَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوُطْءِ وَالْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ لَا تَمْنَعُ جُلَّ الْإِبْلَاجِ لَكِنْ يَجِبُ التَّرْغُ فَوْزًا (وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِهِ) أَيِ التَّرْكِ إِنْ بَقِيَثَ الْمُدَّةُ؛ لِأَنَّ الصَّرَرَ هُنَا يَتَجَدَّدُ كَالْإِعْسَارِ بِالتَّفَقُّعِ بِخِلَافِهِ فِي الْعُنَّةِ وَالْعَيْبِ وَالْإِعْسَارِ بِالْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ خُصْلَةٌ وَاحِدَةٌ. (وَتَخْصُلُ الْفَيْتَةُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكسْرِهَا (بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ) أَوْ قَدْرِهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا (بِقَبْلِ) مَعَ زَوَالِ بَكَارَةِ بَكْرِ

فُودَ: (فَصَوَّبُوا مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ الْخ) وَهَذَا أَوْجَهُ وَجَزَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنَهِجِهِ اه مُغْنِي. فُودَ: (ثُمَّ بِالطَّلَاقِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ اه. فُودَ: (لِأَنَّ نَفْسَهُ الْخ) فِي تَقْرِيبِهِ تَأْمُلُ إِلَّا أَنْ يُجْمَلَ هَذَا عِلَّةً لِمَا فِي الرُّضَةِ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّهُ لَا يُجْبَرُ الْخ عِلَّةً لِمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ. فُودَ: (وَالْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ الْخ) مُسْتَأْنَفٌ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ حَلْفُهُ بِالطَّلَاقِ. فُودَ: (لَكِنْ يَجِبُ التَّرْغُ فَوْزًا) تَقَدَّمَ عَنِ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِيِّ أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَيِّنًا فَإِنْ كَانَ رَجْمِيًّا فَالْوَاجِبُ التَّرْغُ أَوْ الرِّجْعَةُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ اه. فُودَ (سَنِي): (وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا) بِسُكُونِهَا عَنْ مُطَالَبَةِ زَوْجِهَا أَوْ بِإِسْقَاطِ الْمُطَالَبَةِ عَنْهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فُودَ: (إِنْ بَقِيَثَ الْمُدَّةُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَا بَقِيَ مُدَّةُ الْحَلْفِ اه سَمِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِيِّ مَا لَمْ تَنْتَهُ مُدَّةُ الْيَمِينِ اه.

فُودَ (سَنِي): (وَتَخْصُلُ الْفَيْتَةُ) وَهِيَ الرُّجُوعُ فِي الْوُطْءِ اه مُغْنِي.

فُودَ (سَنِي): (بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ) يَتَّبِعِي مِنْ ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر وَيَشْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ أَدْخَلَهَا بِقُبُلِهَا مُفْتَقِدًا أَجْنَبِيَّةً فَتَسْقُطُ مُطَالَبَتُهَا لَوْ صَوَّلَهَا لِحَقِّهَا اه سَمِ لَيْكَنَّهُ لَا يَحْتُ وَلَا تَجِبُ كَفَّارَةٌ وَلَا تَحُلُّ الْيَمِينُ أَخْذًا يَمَّا يَأْتِي عَنِ الرُّضِ وَالْمُغْنِيِّ. فُودَ: (أَوْ قَدَرَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (بَأَنْ يَقُولَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَمَّا إِذَا خَلَفَ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَصَوْمٌ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَيُجَابُ) إِلَى (قَبْلِ). فُودَ (سَنِي): (بِقَبْلِ) يَتَّبِعِي أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر اه سَمِ. فُودَ: (وَلَوْ هَوَّاءَ) أَيِ: حَيْثُ كَانَ ذَكَرُهُ يَصِلُ إِلَى مَحَلِّ الْبَكَارَةِ وَالْأَفْقَاسُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ كَانَ مُجْبُوبًا قَبْلَ الْحَلْفِ فَلَا يُطَالَبُ بِإِزَالَتِهَا اه ع ش وَفِيهِ أَنَّ الْمَجْبُوبَ قَبْلَ الْحَلْفِ لَا يَصِحُّ إِيلَاؤُهُ كَمَا مَرَّ. فُودَ: (وَإِنْ خَرُمَ الْوُطْءُ) أَيِ: كَأَن يَكُونَ فِي حَالَةِ الْحَنْصِ. فُودَ: (أَوْ كَانَ يَفْعُلُهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّضِ مَعَ شَرْحِهِ.

(فَزَعُ): لَوْ اسْتَدْخَلَتْ الْحَشْفَةَ أَوْ أَدْخَلَهَا هُوَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يَحْتُ وَلَمْ تَجِبْ كَفَّارَةٌ وَلَمْ

فُودَ: (وَصَوْنُهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ) هُوَ الْأَوْجَهُ شَرْحُ م ر. فُودَ: (إِنْ بَقِيَثَ الْمُدَّةُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَا بَقِيَ مُدَّةُ الْحَلْفِ.

فُودَ فِي (سَنِي): (وَتَخْصُلُ الْفَيْتَةُ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ بِقَبْلِ) يَشْمَلُ مَا لَوْ أَدْخَلَهَا بِقُبُلِهَا مُفْتَقِدًا أَجْنَبِيَّةً فَتَسْقُطُ مُطَالَبَتُهَا لَوْ صَوَّلَهَا لِحَقِّهَا. فُودَ فِي (سَنِي): (بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ) يَتَّبِعِي مِنْ ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر.

فُودَ فِي (سَنِي): (بِقَبْلِ) يَتَّبِعِي أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر. فُودَ: (مَعَ زَوَالِ بَكَارَةِ بَكْرِ وَلَوْ هَوَّاءَ) هَذَا نَظِيرُ التَّحْلِيلِ فَقَدْ قَدَّمَ الشَّارِحُ فِيهِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ زَوَالِ الْبَكَارَةِ وَلَوْ هَوَّاءَ.

ولو غَوَّاءَ وَإِنْ حَزَمَ الوطءُ أَوْ كَانَ بِفِعْلِهَا فَقَطْ وَإِنْ لَمْ تَنْحَلْ بِهِ اليمينُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطَأْ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مقصودَ الوطءِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ بِخِلَافِهِ فِي دُبُرٍ فَلَا تَحْصُلُ بِهِ فِتْنَةٌ لَكِنْ تَنْحَلُ اليمينُ وَتَسْقُطُ الْمُطَالَبَةُ لِجَنَّتِهِ بِهِ فَإِنْ أُريدَ عَدَمُ حُصُولِ الْفِتْنَةِ بِهِ مَعَ بَقَاءِ الْإِيْلَاءِ تَعَيَّنَ تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَطْوَها فِي قُبْلِهَا وَبِمَا إِذَا حَلَفَ وَلَمْ يُقَيِّدْ لِكَيْتِهَ فَعَلَ مُكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا لِلْيَمِينِ فَإِنَّهَا لَا تَنْحَلُ بِهِ. (وَلَا مُطَالَبَةٌ) بِفِتْنَةٍ وَلَا طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ بِهَا مَانِعٌ وَطْءٌ كَحَيْضٍ) وَنَفَاسٍ وَاحْرَامٍ وَصَوْمٍ فَفَرْضُ بَقْيِيهِ السَّابِقِ

تَنْحَلُ اليمينُ وَإِنْ حَصَلَتِ الْفِتْنَةُ وَازْتَفَعَ الْإِيْلَاءُ وَتَضَرَّبَ لَهُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا لِبَقَاءِ اليمينِ فَلَوْ وَطِئَهَا فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ عَالِمًا عَامِدًا عَاقِلًا مُخْتَارًا حَيْثُ وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَانْحَلَّتِ اليمينُ اهـ بِحَذْفٍ. ة فَوُدْ: (وَإِنْ لَمْ تَنْحَلْ بِهِ) أَيِ: بِفِعْلِهَا. ة فَوُدْ: (لَأَنَّهُ الْإِنْجِلَالُ) اهـ سَم. ة فَوُدْ: (وَذَلِكَ) أَيِ: حُصُولُ الْفِتْنَةِ بِمَا ذَكَرَ. ة فَوُدْ: (بِخِلَافِهِ فِي دُبُرٍ الْإِنْجِلَالُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ بِقَبْلِ مَزِيدٍ عَلَى الْمُحَرَّرِ فَلَا يَكْفِي تَغْيِيبُ مَا دُونَهَا أَيِ الْحَشْفَةِ وَلَا تَغْيِيبُهَا بِدُبُرٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعَ حُزْمَةِ الثَّانِي لَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ اهـ. ة فَوُدْ: (وَتَسْقُطُ الْمُطَالَبَةُ الْإِنْجِلَالُ) أَيِ: وَيَكُونُ فَإِنَّهُ الْإِنْجِلَالُ فَقَطْ اهـ ع ش. ة فَوُدْ: (فَإِنْ أُريدَ الْإِنْجِلَالُ) يَعْنِي فَإِنْ أُريدَ تَصْوِيرُ عَدَمِ الْفِتْنَةِ بِهِ مَعَ بَقَاءِ الْإِيْلَاءِ فَلْيُصَوِّرْ الْإِنْجِلَالُ اهـ رَشِيدِي. ة فَوُدْ: (بِهِ) أَيِ: بِالْوَطْءِ فِي الدُّبُرِ. ة فَوُدْ: (وَبِمَا إِذَا حَلَفَ وَلَمْ يُقَيِّدْ الْإِنْجِلَالُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُغْنِي وَخَرَجَ بِالْقُبْلِ الدُّبُرِ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِيهِ مَعَ حُزْمَتِهِ لَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ فِي إِيْلَائِهِ بِالْقُبْلِ وَلَا نَوَاهُ بِأَنَّهُ أَطْلَقَ انْحَلَّ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبُرِ اهـ.

ة فَوُدْ: (لَكَيْتِهَ فَعَلَهُ) أَيِ: الْوَطْءِ فِي الدُّبُرِ وَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوقَيْنِ. ة فَوُدْ: (لَكَيْتِهَ فَعَلَهُ مُكْرَهَا الْإِنْجِلَالُ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ حُصُولِ الْفِتْنَةِ بِوَطْءِ الْمُكْرَهِ وَالتَّاسِي فِيهِ نَظَرٌ وَفِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ اسْتَدْخَلَتْهَا أَيِ الْحَشْفَةِ أَوْ أَذْخَلَهَا نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهَا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يَحْتِثْ وَلَمْ تَجِبْ كَفَّارَةُ وَلَمْ تَنْحَلْ اليمينُ وَإِنْ حَصَلَتِ الْفِتْنَةُ وَازْتَفَعَ الْإِيْلَاءُ اهـ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الزَّكَاشِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ سَم وَقد مَرَّ مِثْلُهُ عَنِ الْمُغْنِي لَكِنْ كَلَامُهُ كَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي الْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ كَمَا يَظْهَرُ بِمُراجَعَتِهِمَا وَكَلَامُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ فِي الْوَطْءِ بِالدُّبُرِ فَلَا مُخَالَفَةَ. ة فَوُدْ: (بَقْيِيهِ السَّابِقِ) الْأَوَّلَى رُجُوعُهُ لِاحْرَامٍ أَيْضًا وَقِيْدِهِ السَّابِقِ أَنْ لَا يَجُوزَ لِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا مِنْهُ وَأَمَّا الْقَيْدُ السَّابِقُ لِلصَّوْمِ الْفَرْضِ فَكَوْنُهُ مُضَيِّقًا عِنْدَ الشَّارِحِ خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

ة فَوُدْ: (وَإِنْ لَمْ يَنْحَلْ بِهِ) أَيِ: بِفِعْلِهَا. ة فَوُدْ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَطَأْ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْإِنْجِلَالِ شَرْحُ م ر. ة فَوُدْ: (بِخِلَافِهِ فِي دُبُرٍ فَلَا تَحْصُلُ بِهِ فِتْنَةٌ لَكِنْ تَنْحَلُ الْإِنْجِلَالُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَحْصُلُ أَيِ فِتْنَةُ الْقَادِرِ بِإِذْخَالِ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبْلِ مُخْتَارًا فَيَنْحَلُ الْإِيْلَاءُ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَبِالْقُبْلِ الدُّبُرِ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِيهِ مَعَ حُزْمَتِهِ لَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي إِيْلَائِهِ بِالْقُبْلِ وَلَا نَوَاهُ بِأَنَّهُ أَطْلَقَ انْحَلَّ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبُرِ اهـ وَ مِنْ صَوْرِ الْإِيْلَاءِ لَا أَطْلُوكَ إِلَّا فِي الدُّبُرِ فَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبُرِ فَإِنْ زَالَ الْإِيْلَاءُ بِذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي الدُّبُرِ غَيْرُ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ قُبْلُ الْفَضْلِ فِي نَحْوِ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي وَلَا أَكْلُمُهُ إِلَّا فِي شَرِّ فَإِنْ قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ انْحِلَالُ اليمينِ فَيَزُولُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الثَّانِي وَيُجَابُ بِأَنَّهُ بَقَاءُ الْإِيْلَاءِ هُنَا لِمُذْرَكِ يَخْصُصُ هَذَا وَهُوَ بَقَاءُ الْمُضَارَّةِ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ فِي حُكْمِ الْإِيْلَاءِ فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ وَلْتَحَرَّزْ. ة فَوُدْ: (لَكَيْتِهَ فَعَلَهُ مُكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا) قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ فَإِنْ

أو اعتكافه (ومرض) لا يُمكنُ معه الوطء؛ لأنَّ المُطالبةَ إنما تكونُ بمُستحقٍّ وهي لا تستحقُّ الوطءَ لِتَعُدُّهُ من جهتها وتُعجَّبُ في الوسيط من منَعِ الحيضِ لِلطَّلَبِ مع عدمِ قطعهِ المُدَّةَ ويُجابُ بأنَّ منَعَهُ لِحَرَمَةِ الوطءِ معه وهو ظاهرٌ وعدمُ قطعهِ لِلْمَضْلَحَةِ وإلا لم تُحَسَّبْ مُدَّةٌ غَالِيًا كما مرَّ قِيلَ قولُهم طلاقُ المُولي في الحيضِ غيرُ بدعيٍّ يُشكِّلُ بعدمِ مُطالبتِهِ به ورُدُّ بفرضِهِ فيما إذا طوَلَبَ زَمَنَ الطُّهْرِ بِالْفَيْتَةِ فَتَرَكَ مع تَمَكُّنِهِ ثُمَّ حَاضَتْ فَيُطالَبُ بِالطَّلَاقِ حينئذٍ (وإنَّ كانَ فيه مانِعٌ طَبِيعِيٌّ كَمَرْضٍ) يَصُرُّ معه الوطءُ ولو بنحوِ بَطْءٍ بُزِيَ (طوَلَبَ) بِالْفَيْتَةِ بِلِسَانِهِ (بأنَّ يَقُولَ إذا) أو إنَّ أو لو فيما يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَا يَمْتَنِيهِ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ واختِلاقٌ مَعْنَاهَا وَضْعًا لا يُؤَثِّرُ فيما نحن فيه كما هو واضِعٌ (قَدَرْتُ فِتْنًا)؛ لأنَّ به يَنْدَفِعُ إِذَاؤُهُ لَهَا بِالْحَلِفِ بِلِسَانِهِ وَيَزِيدُ نَذْبًا وَتَدِمْتُ عَلَى مَا فَعَلْتُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَبْقَ

قوله: (أو اعتكافه) أي: الفرض. قوله: (وتعجب في الوسيط إلخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يُدرك بالتأمل الصادق المعلوم به أنَّ الجوابَ بمَعْرِزٍ منه اه سم. قوله: (ويُجابُ بأنَّ منَعَهُ إلخ) أقول وجه تعجب الوسيط أنَّ الغرضَ من ضَرْبِ المُدَّةِ انْتِظَارُ الفَيْتَةِ فيها فإن تَرَكَ الفَيْتَةَ حَتَّى مَضَتْ طوَلَبَ فَإِذَا لَمْ يَمْنَعِ الحيضُ في المُدَّةِ انْتِظَارُ الفَيْتَةِ فيها فلا يَمْنَعُ الطَّلَبُ بَعْدَهَا؛ لأنَّ عَدَمَ منَعِهِ ذَلِكَ يَمْتَنِي مِلَاحَظَةً لِمَكَانِ الوطءِ دُونَ حُرْمَتِهِ فَفِي الجوابِ ما فيه اه سم. قوله: (وإلا لم تُحَسَّبِ إلخ) هذا لا يَتَأَثَّرُ فِي التَّفَاسِ اه سَبَدُ عَمَرُ أقول أشارَ الشارِحُ إلى جَوَابِهِ بقوله كما مرَّ راجِعُهُ. قوله: (به) أي: بالوطءِ ع ش. قوله: (ورُدُّ بفرضِهِ) أي: قولُهم اه سم.

قوله (سني): (كمريض) أي: أو جبَّ أو كَانَتْ أَلَّتْهُ لا تُزِيلُ بِكَارَتِهَا لِكُونِهَا غَوْرًا اه ع ش وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْجَبُّ قَبْلَ الْحَلِفِ فلا يَصِحُّ الإيلاءُ كما مرَّ وإن طَرَأَ بَعْدَهُ فَسَيَأْتِي تَوْجِيهِ الشارِحِ أَنَّهُ يُطالَبُ بِالطَّلَاقِ وَخَذَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ مَبْنِيًا عَلَى مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الرُّفْعَةِ. قوله: (بِالْفَيْتَةِ) أي: أو بِالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَبْقَ اه مُغْنِي. قوله: (لأنَّ به) إلى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَيَظْهَرُ ضَبْطُهُ إِلَى أَوْ اسْتِمْلَالُ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ بَيِّنٍ غَائِبٍ إِلَى الْمَتْنِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ قَطْعًا إِنْ عَمَّهَا إِلَى الْمَتْنِ. قوله: (ثُمَّ إِذَا لَمْ يَبْقَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ طَوَلَبَ بِفَيْتَةِ اللِّسَانِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَبْقَ بِلَا

أَرِيدَ عَدَمَ حُصُولِ الفَيْتَةِ بِهِ عَدَمَ حُصُولِ الفَيْتَةِ بِوَطءِ الْمُكْرَهَةِ وَالتَّاسِي فِيهِ نَظَرٌ فَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَقِبَ قَوْلِ الرُّوْضِ وَإِنْ اسْتَدَخَلَتْهَا أَيْ الْحَشَفَةُ أَوْ أَذْخَلَهَا نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يَخْتَفِ وَلَمْ يَجِبْ كَفَّارَةٌ وَلَمْ تَنْحَلِّ الْيَمِينُ اه مَا نَصَّهُ وَإِنْ حَصَلَتْ الفَيْتَةُ وَازْتَفَعَ الإيلاءُ اه وَصَرَّحَ الزَّرْكَشِيُّ بِذَلِكَ وَغَيْرُهُ.

قوله: (ويُجابُ إلخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يُدرك بالتأمل الصادق المعلوم به أنَّ الجوابَ بمَعْرِزٍ عَنْهُ وَوَجْهَ تَعَجُّبِ الوسيطِ أَنَّ الغرضَ من ضَرْبِ المُدَّةِ انْتِظَارُ الفَيْتَةِ فَإِنْ تَرَكَ الفَيْتَةَ حَتَّى مَضَتْ طوَلَبَ فَإِذَا لَمْ يَمْنَعِ الحيضُ في المُدَّةِ انْتِظَارُ الفَيْتَةِ فيها فلا يَمْنَعُ الطَّلَبُ بَعْدَهَا؛ لأنَّ عَدَمَ منَعِهِ ذَلِكَ يَمْتَنِي مِلَاحَظَةً لِمَكَانِ الوطءِ دُونَ حُرْمَتِهِ فَفِي الجوابِ ما فيه اه سم. قوله: (ورُدُّ بفرضِهِ) أي: قولُهم وكذا م ر ش.

قوله في (سني): (بأنَّ يَقُولَ إذا قَدَرْتُ فِتْنًا) ثُمَّ قَوْلُهُ فِي الشَّرْحِ: (إِذَا لَمْ يَبْقَ طَالِبَتَهُ بِالطَّلَاقِ) عِبَارَةُ

طالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَبِمَزْدُودِ النَّظَرِ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَسَقَطَ خِيَارُهَا وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ وَحْدَهُ إِذْ لَا فَائِدَةَ تَتَرَقَّبُ هُنَا قِطْعًا ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرُّفْعَةِ ذَكَرَ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُفْتَنُ مِنْهُ بِقَوْلِهِ لَوْ قَدَّرْتُ فَقَبِيتُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا آخِرَ لَهُ (أَوْ شَرَعِي كِلَاهِرَامٍ) لَمْ يَقْرُبْ تَحْلُلُهُ مِنْهُ وَصَوْمُ فَرَضٍ مُضَيَّقِي أَوْ مُوَسِّعٍ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ إِلَى اللَّيْلِ وَظَهَرَ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ إِلَى الْكُفَّارَةِ بِغَيْرِ الصَّوْمِ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَّلَاقٍ) عَيْنًا؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ لَا بَقِيَّةَ مَعَهُ وَلَا وَحْدَهَا لِحَرَمَتِهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا طَوَّلَ مِنْ غَضَبٍ دَجَاجَةٍ وَلَوْلَا فَايَقَلْعَتْهَا بِالْتَرْدِيدِ بَأَنَّ يُقَالُ لَهُ إِنْ دَبَحْتَهَا غَرِمْتُهَا وَلَا غَرِمْتُ اللَّوْلُوَّةَ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ الْمَانِعَ لَيْسَ مِنْهُ وَهَذَا الْمَانِعُ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا إِذَا قَرُبَ

مُهْلَةُ لَفَيْتَةِ اللِّسَانِ وَإِنْ اسْتَمْهَلَ فَيَقُولُ إِذَا قَدَّرْتُ فَنُتِّ وَحِينَ يَقْدِرُ عَلَى طَلَبِهَا يُطَالَبُ بِالْوُطْءِ وَالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَطَأْ تَحْقِيقًا لَفَيْتَةِ اللِّسَانِ انْتَهَتْ بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ يَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ بِاللِّسَانِ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ بِالْوُطْءِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ أَقُولُ وَكَلَامُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيِئَةِ صَرِيحٌ فِي الثَّانِي وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ عِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوضَةِ ثُمَّ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ يُطَالَبُ بِالْوُطْءِ وَالطَّلَاقِ انْتَهَتْ أَهْلُ.

• فَوَدَّ: (فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ طُرُوءَ الْجَبِّ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْإِيْلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَمْنُصْ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَقَبْلَ الْجَبِّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُطْءَ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ أَبْطَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَمْنُصِ الزَّمَنَ الْمَذْكُورَ م ر أَهْلُ سَمِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُفْتَنُ الْخ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِيُّ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَهُ، عِبَارَتُهُ قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ كَانَ لَا يُزْجَى زَوَالُ عُدَّتِهِ كَحَبِّ طَوَّلَ بِأَنَّ يَقُولُ لَوْ قَدَّرْتُ فَنُتِّ وَلَا يَأْتِي بِإِذَا أَهْلُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقْرُبْ) وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَسْتَمْهَلِ الْخ سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَ زَمَانًا. • فَوَدَّ: (بِغَيْرِ الصَّوْمِ) أَيُ: بِالْعِنَى أَوْ الْإِطْعَامِ. • فَوَدَّ: (لِحَرَمَتِهَا) أَيُ: الْفَيْتَةِ.

• فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا طَوَّلَ الْخ) زِدْ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالطَّرِيقِ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ إِنْ فَنُتِّ عَصَيْتُ وَأَفْسَدْتُ عِبَادَتَكَ وَإِنْ طَلَّقْتُ دَفَعْتُ زَوْجَكَ وَإِنْ لَمْ تُطَلِّقْ طَلَّقْنَا عَلَيْكَ كَمَنْ غَضِبَ دَجَاجَةً وَلَوْلَا فَايَقَلْعَتْهَا يُقَالُ لَهُ إِنْ دَبَحْتَهَا غَرِمْتُهَا وَلَا غَرِمْتُ اللَّوْلُوَّةَ وَرَدَّ بِأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ الْمَانِعَ الْخ. • فَوَدَّ: (غَرِمْتُهَا) أَيُ: مَا بَيَّنَّ قِيَمَتَهَا مَذْبُوحَةً وَحْيَةً أَهْلُ ش.

الرُّوضِ وَشَرَحَهُ طَوَّلَ بِفَيْتَةِ اللِّسَانِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَقْبَلْ بِهَا مُهْلَةُ لَفَيْتَةِ اللِّسَانِ وَإِنْ اسْتَمْهَلَ فَيَقُولُ إِذَا قَدَّرْتُ فَنُتِّ وَحِينَ يَقْدِرُ عَلَى طَلَبِهَا يُطَالَبُ بِالْوُطْءِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَطَأْ تَحْقِيقًا لَفَيْتَةِ اللِّسَانِ أَهْلُ بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ يُحْتَمَلُ أَنْ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ بِاللِّسَانِ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ بِالْوُطْءِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ. • فَوَدَّ: (فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ طُرُوءَ الْجَبِّ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْإِيْلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَمْنُصْ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَقَبْلَ الْجَبِّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُطْءَ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ أَبْطَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَمْنُصِ الزَّمَنَ الْمَذْكُورَ م ر. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقْرُبْ تَحْلُلُهُ مِنْهُ) أَيُ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ شَرَحُ م ر. • فَوَدَّ: (بِغَيْرِ الصَّوْمِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَحْتِرَازٌ عَنِ الصَّوْمِ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ وَصَوْمُ فَرَضٍ الْخ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِيُطَوِّلَ زَمَانَهُ لَمْ يُعْتَقَرْ.

التَحْلُلُ ويظهرُ ضَبْطُهُ بما يَأْتِي عن غيرِ الْبَغْوِيِّ أو استمهلَ في الصومِ إلى اللَّيْلِ أو في الكفارةِ إلى العتقِ أو الإطعامِ فَإِنَّهُ يُسْهَلُ وَقَدَّرَ الْبَغْوِيُّ الْأَخِيرَ بيومٍ ونصفٍ وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ بثلاثةٍ وهو الْأَوْجَهُ (فَإِنْ عَصَى بَوَاطِيءَ) فِي الْقَبْلِ أو فِي الدُّبْرِ وَقَدْ أَطْلَقَ الْأَمْتَنَاعُ مِنَ الْوَطْءِ (سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ) وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَتَأْتَمُّ بِتَمَكِينِهِ قَطْعًا إِنْ عَمَّهُمَا الْمَانِعُ كطَلَاقي رَجَمِي أو خَصَّهَا كحَيْضٍ وَكَذَا إِنْ خَصَّه عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ.

• فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي الْخ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (إِلَى الْعِتْقِ الْخ) أَي: لَا الصَّوْمَ لَطَوِيلَ مُدَّتِهِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُسْهَلُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَهْمَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَقِيلَ يُسْهَلُ يَوْمًا وَنِصْفَ يَوْمٍ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمْتِنَاعُ الْخ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ أَي وَلَمْ يَقْبِذْهُ بِالْقَبْلِ وَلَا نَوَاءً.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ) لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ يُنَافِي عَدَمَ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ حُصُولُ الْفَيْئَةِ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا اهـ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ الْخ غَيْرُ نَافِعٍ عِنْدَ التَّامُّلِ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ الطَّلَبُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْقَبْلِ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا الْخ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ تَضْرِيحُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْفَيْئَةَ تَحْصُلُ بِالْوَطْءِ مُكْرَهًا وَنَاسِيًا وَيَفْعَلُهَا وَالثَّانِي أَنَّ الْيَمِينَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَاقِيَةٌ وَإِنْ انْتَقَى الْإِيْلَاءُ بِخِلَافِ الْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ فِي مَسْأَلَتِنَا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَهُ كَالشَّارِحِ هُنَا فَإِنَّهُ مُزِيلٌ لِلْإِيْلَاءِ وَالْيَمِينَ كَمَا لَا يَخْفَى انْتَهَى اهـ سَمَّ بِعَدْفٍ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ جَوَابًا عَنِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ مَا نَصَّهُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ عَدَمُ حُصُولِ الْفَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَاطِعَةِ لَا نَتَمُّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَعَنِ الْجَفْنِيِّ جَوَابًا عَنِ النَّظَرِ فِي التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ وَطِئَ الْخ مَا نَصَّهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحُصُولِ الْفَيْئَةِ أَي فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ وَلَا تَحْلُلُ الْيَمِينَ مَعَ النَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُمَا كَلَّا فِعْلٍ اهـ أَيِ وَالتَّشْبِيهِ فِي سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ فَقَطُّ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ تَضْرِيحِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ أَي كَشَّرَحِي الرُّوضَةِ وَبِالْهَجَةِ.

• فَوَدَّ: (وَيَنْظَرُ ضَبْطُهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) كَذَا م ر.

• فَوَدَّ فِي (سَيِّ) وَ(سَرْم): (فَإِنْ عَصَى بَوَاطِيءَ فِي الْقَبْلِ أَوْ فِي الدُّبْرِ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ ثُمَّ قَالَ لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ يُنَافِي عَدَمَ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ حُصُولُ الْفَيْئَةِ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا اهـ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ لَمْ يَسْلُكْ هَذَا فِيمَا سَلَفَ عِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ الْمَانِعِ أَي حَيْثُ قَالَ لَا تَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ وَهُوَ تَحَكُّمٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ الْخ فَحَاوَلَ بِهِ دَفْعَ مَا قُلْنَا وَهُوَ غَيْرُ نَافِعٍ عِنْدَ التَّامُّلِ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ الطَّلَبُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْقَبْلِ وَأَمَّا قَوْلُهُ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا الْخ فَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ تَضْرِيحُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ

(وإن أبي) بعد ترأفهما إلى القاضي فلا يكفي ثبوت إياه مع غيبته عن مجليسه إلا إذا تعدد إحضاره لتواريه أو تعزيره (الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضي يُطلق عليه) بسؤالها (طَلقة) وإن بانث بها لعدم دخول أو استيفاء ثلاث بأن يقول أوقفك عليها طَلقة عنه أو طَلقتها عنه أو أنت

فوق (سني): (وإن أبي الفينة والطلاق إلخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم أنه حيث طُلب منه الطلاق فطلق ولو رجعيًا تخلص مطلقًا من الإيلاء وليس مرادًا ففي الرّوض وشرحه أوائل الباب ما نصّه: وإن طلق حين طوّل بالفينة أو الطلاق ثم راجع أي أعاد مطلقته ضربت المدة ثانيًا إلا إن بانث فجدد نكاحها فلا تُضرب له وفيها أيضًا هنا نظير ما تقدم في أوائل الفصل وفيها قبل هذا أيضًا ما نصّه: فإن طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء وإلا فلا له والموضعان السابقان شامِلان للإيلاء المُقَيّد بِمُدّة والمُطلّق وهو ظاهر؛ لأنّ اليمين لا تتحلّ بالطلاق فليُراجع ما نُقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المُطلّق له سم بحذف. فوّ: (فلا يكفي ثبوت إياه إلخ) أي: وبعد ثبوت إياه في حضرته لا يُشترط أن يقع الطلاق في حضرته كما في الرّوض أي والمُعني له سم. فوّ: (لتواريه أو تعزيره) هَلَا زادوا أو لغيته غيبة تسوّغ الحكم على الغائب سم على حَجّ وقد يُقال

الفينة تحصل بالوطء مكرها وناسيا ويفعلها والثاني أن اليمين في مثل ذلك باقية وإن انتفى الإيلاء بخلاف الوطء في الذبّ في مسألتنا عند من اعتبره كالشارح هنا فإنه مُزيل للإيلاء واليمين كما لا يخفى نعم إن كان غرض الشارح فيما سلف أن الفينة على الوجه الشرعي غير حاصلة وأن اليمين انحلّت وانتفت المطلبية فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتهاء الإثم كما لو اعتق العبد الذي علّق على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا.

فوّ في (سني): (وإن أبي الفينة والطلاق إلخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم أنه حيث طُلب منه الطلاق فطلق ولو رجعيًا تخلص مطلقًا من الإيلاء وليس مرادًا ففي الرّوض وشرحه أوائل الباب فيما لو قال إن وطئتك فعبدي حرّ قبله بشهر إلخ ما نصّه وإن طلق حين طوّل بالفينة أو الطلاق ثم راجع أي أعاد مطلقته ضربت المدة ثانيًا إلا إن بانث منه فجدد نكاحها فلا تُضرب المدة بناءً على عدم عود الحثّ اه وفيها أيضًا هنا ما نصّه: وتنقطع المدة بطريان ذلك أي كلّ من الطلاق والرّدة وتُستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطلبية يعني بعد المدة بمطلبية أو بدونها برجمة أي تُستأنف المدة بالرجمة؛ لأنّ الإضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح صحيح سليم اه وفيها قبل هذا أيضًا فزع: لو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فإن مضت فوالله لا وطئتك ستة فهما إيلاء إلى أن قال فإن طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء وإلا فلا له والموضعان السابقان شامِلان للإيلاء المُقَيّد بِمُدّة والمُطلّق وهو ظاهر؛ لأنّ اليمين لا تتحلّ بالطلاق فليُراجع ما نُقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المُطلّق. فوّ: (فلا يكفي ثبوت إياه مع غيبته) أي: وبعد ثبوت إياه في حضرته لا يُشترط أن يقع الطلاق في حضرته كما في الرّوض. فوّ: (لتواريه أو تعزيره) هَلَا زاد أو

طالِقَ عنه فإن حَذِفَ عنه لم يقع شيءٌ وذلك؛ لأنه لا سبيلَ لِدَوَامِ إضرارِها ولا لإجبارِها على الفَيْتَةِ مع قبولِ الطَّلَاقِ لِلتَّيَابَةِ فَنَابَ الحَاكِمُ عنه كما يُزَوِّجُ عن العَاضِلِ وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كما لو بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ أو فَاءَ فَإِنْ بَانَ مَعًا وَقَعَا لِإِمكَانِهِمَا بِخِلَافِ بَيْعِ غَائِبٍ بَانَتْ مُقَارَنَتُهُ لِبَيْعِ الحَاكِمِ عنه لِتَعَدُّرِ تَصَحُّيْهِمَا فَقَدَّمَ الأَقْوَى (و) الأَظْهَرُ (أَنَّهُ لَا يُمْتَهَلُ) لِلْفَيْتَةِ بِالْفِعْلِ فيما إذا اسْتَمْتَهَلَ لَهَا (ثَلَاثَةً) من الأَثَامِ لِزِيَادَةِ إضرارِها أَمَّا لِلْفَيْتَةِ بِاللِّسَانِ فَلَا يُمْتَهَلُ قَطْعًا كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَأَمَّا مَا دُونَهَا فَيُمْتَهَلُ لَهُ لَكِنْ بِقَدْرِ مَا يَنْتَهِي فِيهِ مَا نَعَهُ كَوَقْتُ الْفَطْرِ لِلصَّائِمِ وَالشَّبَعُ لِلجَائِعِ وَالْخِفَةُ لِلْمُتَمَتِّلِ وَقُدِّرَ يَوْمٌ فَأَقْلُ (و) الأَظْهَرُ (أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ مُطَالَبَةٍ) أَوْ قَبْلَهَا بِالْأُولَى (لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) إِنْ كَانَ خَلْفَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى لِجَنَّتِهِ وَالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ فِي الْآيَةِ لِمَا

إِنَّمَا لَمْ يَزِيدْهُ لِعُدْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ فَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِ الْمُتَوَارِي أَوْ الْمُتَعَزِّزِ فَإِنَّهُ مُقَصَّرٌ بِتَوَارِيهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ فَقُلِّطَ عَلَيْهِ اهـ ش. ٥. فَوُدَّ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى عَنْهُ سَمَّ عَلَى حَتِّجِ اهـ ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وَلَا لِإِجْبَارِهِ عَلَى الْفَيْتَةِ) أَي: لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِجْبَارِ اهـ مُعْنِي. ٥. فَوُدَّ: (فَلَا يَقَعُ) ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ أَنَّ الَّذِي لَا يَقَعُ هُوَ الزَّائِدُ فَقَطُّ وَأَصْرَحُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُعْنِي لَمْ يَقَعْ الزَّائِدُ اهـ فَالْتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ الْخَ غَيْرَ نَامٍ إِذْ لَا وَقُوعَ فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ أَصْلًا اهـ رَشِيدِي. ٥. فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ الْخَ) فَإِنْ طَلَّقَهَا أَيِ الْقَاضِي ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ نَقَذَ تَطْلِيْقُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَنَقَذَ تَطْلِيْقُ الزَّوْجِ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ طَلَاقُ الْقَاضِي كَمَا صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ اهـ نِهَايَةً زَادَ الْمُعْنِي وَلَوْ آلَى مِنْ إِحْدَاهُمَا وَأَبَى الْفَيْتَةَ وَالطَّلَاقَ طَلَّقَ الْقَاضِي مُبَهَمًا ثُمَّ يُبَيِّنُ الزَّوْجُ إِنْ عَيَّنَ وَيُعَيِّنُ إِنْ أَبْهَمَ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَنَقَذَ تَطْلِيْقُ الزَّوْجِ الْخَ أَخِذْ مِنْهُ أَنَّ طَلَاقَ الْقَاضِي يَقَعُ رَجْعِيًّا وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ رَاجَعَهَا عَادَ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ اهـ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنِي وَالرُّوْضِ مَا يُصْرِّحُ بِهِ. ٥. فَوُدَّ: (فَإِنْ بَانَ) أَي: طَلَاقُ الْمَوْلَى وَطَلَاقُ الْقَاضِي. ٥. فَوُدَّ: (لِتَعَدُّرِ تَصَحُّيْهِمَا) هَذَا ظَاهِرٌ فِي اتِّحَادِ الْمَبِيعِ اهـ سَم. ٥. فَوُدَّ: (لِلْفَيْتَةِ بِالْفِعْلِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي لِفَيْتَةٍ أَوْ يُطَلَّقَ فِيهَا. (تَنْبِيْهٌ): أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ قَطْعًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَجَوَازُ إِمْهَالِهِ دُونَ ثَلَاثٍ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا اسْتَمْتَهَلَ بِشُغْلٍ أَمْهَلَ بِقَدْرِ مَا يَنْتَهَى لِذَلِكَ الشُّغْلِ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا أَمْهَلَ حَتَّى يَفْطِرَ أَوْ جَائِعًا فَحَتَّى يَشْبَعَ أَوْ ثَقِيلًا مِنَ الشَّبَعِ فَحَتَّى يَخِفَّ أَوْ غَلْبَهُ الثَّمَاعُ فَحَتَّى يَزُولَ قَالَا وَالِاسْتِغْدَادُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِقَدْرِ يَوْمٍ فَمَا دُونَهُ وَلَوْ رَاجَعَ الْمَوْلَى بَعْدَ تَطْلِيْقِ الْقَاضِي وَقَدْ بَقِيَ مَدَّةُ الْإِيْلَاءِ ضَرِبَتْ مَدَّةٌ أُخْرَى وَلَوْ بَانَتْ فَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَعُدَّ الْإِيْلَاءُ فَلَا تُطَالَبُ اهـ. ٥. فَوُدَّ: (بِالْفِعْلِ) تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزُهُ. ٥. فَوُدَّ: (فَيُمْتَهَلُ لَهُ) أَي: لِلْفَيْتَةِ بِالْفِعْلِ. ٥. فَوُدَّ: (وَقُدِّرَ) أَي: حُصُولُ الْخِفَةِ لِلْمُتَمَتِّلِ. ٥. فَوُدَّ: (وَالْمَغْفِرَةُ الْخَ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ.

لِعَيْتِهِ غَيْبَةً تُسَوِّغُ الْحُكْمَ عَلَى الْغَائِبِ. ٥. فَوُدَّ: (فَإِنْ خَلِفَ عَنْهُ) كَذَا م ر ش. ٥. فَوُدَّ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى عَنْهُ. ٥. فَوُدَّ: (لِتَعَدُّرِ تَصَحُّيْهِمَا) هَذَا ظَاهِرٌ فِي اتِّحَادِ الْمَبِيعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَصَى بِهِ مِنَ الْإِيْلَاءِ فَلَا يَنْفِيَانِ الْكُفَّارَةَ الْمُسْتَقَرَّةَ وَجَوُّهَا فِي كُلِّ جَنْبٍ أَمَّا إِذَا خَلَفَ بِالْتِزَامٍ مَا يُلْزَمُ فَإِنْ كَانَ بِقُرْبَةٍ تَخْيِيرٍ بَيْنَ مَا التَزَمَهُ وَكُفَّارَةٍ يَمِينٍ أَوْ بِتَعْلِيْقٍ نَحْوِ طَلَاقٍ وَقَعَ بِوُجُودِ الصُّفَّةِ.

• فَوُدَّ: (بِقُرْبَةٍ) أَي: كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجٍّ وَعَتَقٍ. • فَوُدَّ: (نَحْوُ طَلَاقٍ) وَمِنْهُ الْعِتْقُ إِذْ ع ش. • فَوُدَّ: (وَقَعَ بِوُجُودِ الصُّفَّةِ).

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْإِيْلَاءِ أَوْ فِي انْقِضَاءِ مُدَّتِهِ بِأَنِ ادَّعَاهُ عَلَيْهِ فَأَتَكَرَّ صُدِّقَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَوْ اعْتَرَفَتْ بِالْوُطْءِ بَعْدَ الْمُدَّةِ وَانْتَكَرَهُ أَيْ أَوْ لَمْ يُتَكَرَّرْ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الطَّلَبِ عَمَلًا بِاعْتِرَافِهَا وَلَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهَا عَنْهُ لِاعْتِرَافِهَا بِوُصُولِ حَقِّهَا إِلَيْهَا وَلَوْ كَرَّرَ يَمِينُ الْإِيْلَاءِ مَرَّتَيْنِ فَأَتَكَرَّرَ وَأَرَادَ بِغَيْرِ الْأَوَّلَى التَّكْيِيدَ لَهَا وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ وَطَالَ الْفَضْلُ صُدِّقَ يَمِينُهُ كَتَطْيِيرِهِ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ تَجْزِيءَ الطَّلَاقِ بِأَنَّ التَّجْزِيءَ إِنْشَاءً وَالْإِيْلَاءُ وَالتَّعْلِيْقُ مُتَعَلِّقَانِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ فَالتَّكْيِيدُ بِهِمَا أَلَيُّ أَوْ أَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتِ الْإِيْمَانُ وَإِنْ أَطْلُقَ بِأَن لَمْ يُرْذَ تَأْكِيدًا وَلَا اسْتِثْنَاءً فَوَاجِدَةٌ إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ حَمَلًا عَلَى التَّكْيِيدِ وَلَا تَعَدَّدَتِ لِيُعَدَّ التَّكْيِيدُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ وَنَظِيرُهُمَا جَارٍ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ خَلَفَ يَمِينًا سَنَةً وَيَمِينًا سَتَيْنِ مَثَلًا وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ يَكْفِيهِ لَانْجِلَالُهَا وَطُهُ وَاجِدٌ وَتَخَلُّصٌ بِالطَّلَاقِ عَنِ الْإِيْمَانِ كُلِّهَا وَيَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاجِدَةٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَوْ كَرَّرَ يَمِينُ الْإِيْلَاءِ أَيْ وَإِنْ كَانَ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ الْخُ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ انْجِلَالِهَا وَأَيُّ فَرْقٍ حَيْثُ بَيَّنَّ التَّعَدُّدَ وَعَدَمَهُ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ التَّعَدُّدِ تَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاجِدَةٌ وَعِنْدَ التَّعَدُّدِ تَجِبُ كُفَّارَاتٌ بِعَدَدِ الْإِيْمَانِ بِالْوُطْءِ الْوَاحِدَةِ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ بِمَا زَادَ عَلَيْهَا إِذْ أَقُولُ فَهَذَا خِلَافُ صَرِيحِ قَوْلِهِمَا وَيَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاجِدَةٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الظَّهَارِ

سُمِّيَ بِهِ لِتَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ نَحْوِ الْأُمِّ وَخَصَّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرُّكُوبِ وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبُ الزَّوْجِ وَمِنْ
ثُمَّ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِيلَ وَأَوَّلُ الْإِسْلَامِ وَقِيلَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا مِنْ
كُلِّ وَجْهِ بَلْ لَبِقَى مُعَلَّقةً لَا ذَاتَ زَوْجٍ وَلَا خَلِيفَةً تَنْكُحُ غَيْرَهُ فَتَنْقُلُ الشَّرْعُ حُكْمَهُ إِلَى تَحْرِيمِهَا
بَعْدَ الْعَوْدِ وَلَزُومِ الْكَفَّارَةِ وَهُوَ حَرَامٌ بَلْ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا عَلَى إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ وَتَبْدِيلِهِ
وَهَذَا أَحْظَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذْ قَضَيْتُهُ الْكُفْرُ لَوْلَا خُلُوُّ الْإِعْتِقَادِ عَنْ ذَلِكَ وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الظَّهَارِ)

• فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا)
وَالِى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا كَرَّةٌ) فِي الْتَهْيَةِ. • فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ الْخ) جِبَارَةُ الْمَعْنَى هُوَ لُغَةٌ مَأْخُودٌ مِنَ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ
صَوْرَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ أَنْ يَقُولَ لِرَّوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي وَخَصَّوْا الظَّهْرَ دُونَ الْبَطْنِ وَالْفَخِذِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ
الْخ وَحَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ تَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِغَيْرِ الْبَاطِنِ بِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ جَلًّا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَسُمِّيَ هَذَا الْمَعْنَى
ظَهْرًا لِتَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ الْأُمِّ. • فَوَدَّ: (وُخَصَّ) أَيِ: الظَّهْرُ بِالتَّشْبِيهِ اه سم. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ:
مِنْ أَجْلِ أَنَّ الظَّهْرَ مَحَلُّ الرُّكُوبِ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ طَلَاقًا الْخ) أَيِ: لَا حِلَّ بَعْدَهُ لَا بِرَجْعَةٍ وَلَا بِعَقْدٍ؛ لِأَنَّ
الْمَرْأَةَ الْمُظَاهَرَ مِنْهَا الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّزْوِيلِ لَمَّا جَاءَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأُظْهِرَتْ ضَرُورَتُهَا بِأَنَّ مِمَّا مِنْ زَوْجِهَا
صِغَارًا إِنْ ضَمَمْتُهُمْ إِلَى نَفْسِي جَاعُوا وَإِنْ رَدَدْتُهُمْ إِلَى أَبِيهِمْ ضَاعُوا؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَمَى وَكَبِيرَ وَلَيْسَ
عِنْدَهُ مَنْ يَقْرَأُ بِأَمْرِهِمْ وَجَاءَ زَوْجُهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقَادُ فَلَمْ يُرْشِدْهُمْ إِلَى مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي عَوْدِهَا إِلَى
زَوْجِهَا بَلْ قَالَ حُرِّمْتُ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ رَجْعًا لَأَرْشَدَهُ إِلَى الرَّجْعَةِ أَوْ بِإِثْنَا تَحِلُّ لَهُ بِعَقْدٍ لِأَمْرِهِ بِتَجْدِيدِ
نِكَاحِهَا فَتَرَوُفُّهُ وَانْتِظَارُهُ لِلْوُخْيِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ طَلَاقًا لَا حِلَّ بَعْدَهُ بِرَجْعَةٍ وَلَا بِعَقْدٍ اه ع ش.
• فَوَدَّ: (وَلَزُومِ الْكَفَّارَةِ) عَطَفَ عَلَى تَحْرِيمِهَا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ: الظَّهْرُ. • فَوَدَّ: (بَلْ كَبِيرَةٌ) مُقْتَمَدٌ اه
ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ) أَيِ: يَنْسِبُهُ بِالْجَهْلِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَتَبْدِيلِهِ)
عَطَفَ تَفْسِيرًا لِلْإِحَالَةِ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (هَنْ ذَلِكَ) أَيِ: إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى اه ع ش.
• فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى خُلُوِّ الْإِعْتِقَادِ اه سم زَادَ الْكُرْدِي أَيِ وَقَضَيْتُهُ الْكُفْرُ لَوْ لَمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الظَّهَارِ)

• فَوَدَّ: (وُخَصَّ) أَيِ: الظَّهْرُ بِالتَّشْبِيهِ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ) عَطَفَ عَلَى خُلُوِّ الْإِعْتِقَادِ.

لذلك وغيره ومن ثم ساء تعالى منكرًا من القول وزورًا في الآية أول المجادلة وسببها كثرة مراجعة المظاهر منها لرسول الله ﷺ لما قال لها: «حرمت عليه» وكوزه وأما كره أنت علي حرام؛ لأن الزوجية ومطلق الحرمة يختصمان بخلافها مع التحريم المشابه لاختريم نحو الأم ومن ثم وجب هنا الكفارة العظمى وثمر كفارة يمين وأركانها مظاهر ومظاهر منها ومشبّه به وصيغة (يصح من كل زوج مكلف) مختار دون أجنبي وإن نكح بعد وصبي ومجنون ومكره لما مر في الطلاق نعم، لو علقه بصفة فوجدت وهو مجنون مثلاً حصل (ولو) هو (فهي) وحريي لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة الذي نظرت إليه الخصم

يكن التشبيه محتملاً لذلك الإقدام وغيره بأن يتحمل الإقدام فقط أما إذا كان محتملاً له ولغيره الذي هو التحريم المشابه لاختريم المحارم لم يكن كفراً اهـ. فود: (لذلك إلخ) علة لقوله أو قضيته إلخ والإشارة إلى قوله أن فيه إقداماً إلخ. فود: (ومن ثم) أي: من أجل أنه كبيرة عبارة المغني وهو من الكبار قال تعالى ﴿وَلَا تَنْهَوْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَنكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجلة: ٢] اهـ. فود: (وسببها إلخ) أي: المجادلة أي سبب نزولها اهـ سم والأولى أي الآية أول المجادلة عبارة المغني والأصل في الباب قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ﴾ [المجلة: ٣] الآية نزلت في أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته فاشتكت إلى رسول الله ﷺ فقال لها «حرمت عليه» وكزرت وهو يقول «حرمت عليه» فلما أيست اشتكت إلى الله تعالى فأنزل الله تعالى ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجلة: ٢١] الآيات رواه أبو داود وابن ماجه وابن جبان اهـ. فود: (مراجعة المظاهر منها) وهي حولة بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها ونسبها كما في شرح الروض اهـ ع ش. فود: (بخلافها) أي: الزوجية.

فود: (وأركانها) إلى قول المتن: (كطلاقه) في المغني وإلى قوله: (فإن قلت) في النهاية إلا قوله: (الذي نظرت) إلى (منزوع) وقوله: (أو جزؤك). فود: (دون أجنبي) يشمل السيد عبارة المغني فلا يصح مظاهر السيد من أمته ولو كانت أم وليد اهـ. فود: (ومجنون) أي: ومغنى عليه اهـ مغني. فود: (لو علقه) أي: علق المكلف الظهار. فود: (وهو مجنون مثلاً) أي: أو مغنى عليه كما في المغني أو ناس كما في الروض وبه يتدفع قول الرشيدي الأولى حذف مثلاً اهـ. فود: (حصل) أي: الظهار أما العود فلا يحصل إلا بإمسائها بعد الإفاقة كما يأتي سم وع ش. فود: (وكونه ليس من أهل الكفارة إلخ) عبارة المغني وإنما صرح به أي الذم مع دخوله فيما سبق لإخلاف أبي حنيفة ومالك فيه من جهة أن الله شرط فيه الكفارة وليس هو من أهلها، لنا أنه لفظ يقتضي تحريم الزوجة فيصح منه كالطلاق،

فود: (وسببها) أي: المجادلة أي سبب نزولها. فود: (وهو مجنون) أي: أو ناس روض وقال في الروض وشرجه وإنما يؤثر النسيان والجنون في فعل المخلو على فعله ولا عود منه حتى يفتق من جونه أو يذكر أي يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك لمظاهر منها زمناً يمكن فيه الطلاق ولم يطلق ووقع في الأصل هنا ما يخالف ذلك وسببه سقوط لفظة لا منه اهـ ثم رأيت الشارح ذكر لك فيما يأتي.

ومن ثَمَّ نَجَ عليه ممنوعٌ بإطلاقه إذ فيها شائبة الغرامات ويَتَصَوَّرُ عتقه بنحو إزيت لمسلم (وخصي) ونحو ممسوح وإنما لم يصح إيلأؤه كمن الرثاء؛ لأن الجماع مقصود ثم لا هنا، وعبد وإن لم يَتَصَوَّرْ منه المتق لإمكان تكفيره بالصوم (وظهار سكران) تمدى بشكره (كطلاقه) فيصح منه وإن صار كالزرق. (وصريحه) أي الظهار (أن يقول) أو يشير الآخرس الذي يفهم إشارته كل أحد (لزوجه) ولو رجعية فنة غير مكلفة لا يُمَكِّنْ وطؤها (أنت علي أو مني أو لي أو إلى أو معي أو عندي كظهر أمي)؛ لأن علي، وألحق بها ما ذكر المعهود في الجاهلية (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) كما أن أنت طالق صريح وإن لم يقل مني لتبائره للذهن

والكفارة فيها شائبة الغرامة ويَتَصَوَّرُ منه الإعتاق عن الكفارة كأن يرث عبداً مُسْلِماً أو يُسَلِّمَ عبده أو يقول لمسلم اغتق عبدك المسلم عن كفارتني والحربي كالدَّمي كما صرح به الروائي وغيره فلو عبّر المُصَنِّفُ بالكافر لَسَمِلَهُ.

(تنبيه): كثيراً ما يرفع المُصَنِّفُ ما بعد لو كما سبق في قوله ولو طين وماء كثير على أنه خبر مُبْتَدَأٍ مخذوف كما قلرته ولكن الكثير نصبه على حذف كان واسمها كقوله ﷺ: «ولو خاتماً» اهـ.

• فؤد: (ومن ثم) أي: من أجل الخلاف فيه تَبَّ أي المُصَنِّفُ عليه أي شمول الزوج للدمي.

• فؤد: (ممنوع) خبر وكونه إلخ. • فؤد: (ونحو ممسوح) عبارة المُعْنَى ومَجْبُوبٌ ومَمْسُوحٌ وعَيْنُ كَالطَّلَاقِ وزاد في المُحَرَّرِ وعبد لأجل خلاف مالك فيه اهـ. • فؤد: (وإنما لم يصح إيلأؤه) أي: نحو المنسوح. • فؤد: (كمن الرثاء) أي: كما لا يصح إيلأؤه من الرثاء فهو مثال للمعني اهـ ع ش.

• فؤد: (ولو رجعية) عبارة المُعْنَى والثكن الثاني المظاهر منها وهي زوجه يصح طلاقها فيدخل في ذلك الصغيرة والمريضة والرثاء والقرناء والكافرة والرجعية وتخرج الأجنبية ولو مختلعة والامة كما مر فلو قال لأجنبية إذا تكحلتك فانت علي كظهر أمي أو قال السيد لأمته أنت علي كظهر أمي لم يصح اهـ. • فؤد: (أو إلى) أي: أو لَدَيَّ اهـ مُعْنَى.

• فؤد (سني): (كظهر أمي) أي: في تحريم ركوب ظهري وأصله إثباتك علي كركوب ظهري أمي فحذف المضاف وهو إثبات فأنقلب الضمير المتصل المجرور مرفوعاً مُتَّصِلاً اهـ مُعْنَى. • فؤد: (لأن على إلخ) علة لما يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر متصفاً عليه. • فؤد: (المعهود) أي: هو المعهود فهو بالرفع خبر أن اهـ ع ش أي وقوله وألحق بها ما ذكر جملة مُعْتَرِضة.

• فؤد (سني): (وكذا أنت كظهر أمي) أي: بحذف الصلة اهـ مُعْنَى أي نحو علي.

• فؤد (سني): (صريح على الصحيح) والثاني أنه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيري كظهر أمي بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال أرذت به غيري لم يقبل كما صححه في الروضة وأصلها وجزم به الإمام والغزالي وبحث بعضهم قبول هذه الإرادة باطناً مُعْنَى ونهاية قال ع ش قوله وبحث بعضهم إلخ مُعْتَمَدٌ اهـ.

(وقوله جَسْمُكَ أو بَدَنُكَ أو نَفْسُكَ) أو جُمْلَتُكَ (كَبَدَنٍ أُمِّي أو جَسْمِهَا) أو نَفْسِهَا (أو جُمْلَتِهَا صريح) وإن لم يُقَلَّ عليّ لاشتمال كل من ذلك على الظَّهِرِ (وإن ظهر أنَّ قوله) أنت (كَيِّدِهَا أو بَطْنِهَا أو صَدْرِهَا) ونحوها من كلِّ عُضْوٍ لا يُذَكَّرُ للكرامة (ظهار)؛ لأنَّه عُضْوٌ يحوِّمُ التَّلَذُّدُ به فكان كالظَّهِرِ (وكذا) المُضَوُّ الذي يُذَكَّرُ للكرامة (كَهَيْئِهَا) أو رَأْسِهَا أو رَوْحِهَا ومثله أنت كَأُمِّي أو مثل أُمِّي لكن لا مُطْلَقًا بل (إن قصد) به (ظهارًا) أي معناه وهو التشبيه بتخريم نحو الأم؛ لأنَّه نَوَى ما يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ (وإن قصد كرامة فلا) يكون ظهارًا لذلك (وكذا إن أطلق في الأصح) لاحتماله الكرامة وغلب؛ لأنَّ الأصل عدم الحرمة والكفارة (وقوله رَأْسُكَ أو ظَهْرُكَ) أو

فَوَيْلٌ (سني): (أو نَفْسُكَ) يَظْهَرُ أنَّ المُرادَ بها هُنَا البَدَنُ لا ما يُرَادُفُ الرُّوحَ لقولهم لاشتمال كلِّ إلخ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

فَوَيْلٌ (سني): (أو نَفْسُكَ) أي: بِسُكُونِ الفَاءِ أَمَّا بِفَتْحِهَا فلا يَكُونُ به مُظَاهِرًا؛ لأنَّ التَّنَاسُلَ لَيْسَ جُزْءًا منها اه ع ش. فَوَيْلٌ: (أو جُمْلَتُكَ) أي: أو ذَاتُكَ وقوله أو نَفْسِهَا أي أو ذَاتِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوَيْلٌ: (وإن لم يُقَلَّ عَلَيَّ) عبارة النِّهَايَةِ والمُغْنِي الصَّلَةُ.

فَوَيْلٌ (سني): (كَيِّدِهَا إلخ) قد يَشْمَلُ الْمُتَفَصِّلَ وهو غَيْرُ بَعِيدٍ اه سم. فَوَيْلٌ: (وَنَحْوِهَا مِنْ كُلِّ) إلى قوله: (بِمن الأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ) فِي الْمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (بِمن كُلِّ حُضْوٍ إلخ) أي: وهو مِنَ الأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ كما يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْحَقُ إلخ اه ع ش. فَوَيْلٌ: (أو رَوْحِهَا وَمِثْلُهُ إلخ) عبارة المُغْنِي والنِّهَايَةِ أو نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الكَرَامَةَ كَأُمِّي أو رَوْحِهَا أو وَجْهِهَا ظَهَارًا إِنْ قَصَدَ إلخ وهي أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ المَوْجِبِ لِرُجُوعِ الاستِزَادِ لِقَوْلِهِ وَمِثْلُهُ إلخ. فَوَيْلٌ: (بِتَخْرِيمِ نَحْوِ الأُمِّ) الأَوَّلَى بِنَحْوِ ظَهْرِ الأُمِّ فِي التَّخْرِيمِ. فَوَيْلٌ: (بِلِلْكَ) أي: لِقَوْلِهِ: لَأَنَّهُ نَوَى إلخ اه ع ش. فَوَيْلٌ: (وَعَلْبٌ) أي: احْتِمَالُ الكَرَامَةِ عَلَى الظَّهَارِ.

فَوَيْلٌ (سني): (وقوله رَأْسُكَ إلخ) عبارة الرُّوْضِ وَتَشْبِيهِ جُزْءٍ مِنَ المَرَاةِ بِجُزْءٍ مِنَ الأُمِّ وَنَحْوِهَا ظَهَارًا فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ وَمَا لَا فَلَا وَلَا يَقْبَلُ مِمَّنْ أَتَى بِصَرِيحِ الظَّهَارِ إِرَادَةً غَيْرَهُ اه وَيَتَّبِعِي إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَمَا فِي الطَّلَاقِ اه سم.

فَوَيْلٌ: (بِمن كُلِّ حُضْوٍ) قد يَشْمَلُ الْمُتَفَصِّلَ وهو غَيْرُ بَعِيدٍ. فَوَيْلٌ: (وَمِثْلُهُ أَنْتَ كَأُمِّي أو مِثْلُ أُمِّي لَكِنْ لَا مُطْلَقًا) عبارة الرُّوْضِ إِلَّا مَا احْتَمَلَ الكَرَامَةَ كَأُمِّي وَعَيْنِهَا وَكَذَا رَأْسُهَا وَرَوْحُهَا بَلْ كِنَايَةً فِي الظَّهَارِ وَالطَّلَاقِ اه قال فِي شَرْحِهِ فلا يَتَصَرَّفُ إِلَيْهِمَا إِلَّا بِنِيَّةٍ.

فَوَيْلٌ فِي (سني): (وقوله رَأْسُكَ إلخ) عبارة الرُّوْضِ وَتَشْبِيهِ جُزْءٍ مِنَ المَرَاةِ بِجُزْءٍ مِنَ الأُمِّ وَنَحْوِهَا ظَهَارًا فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ وَمَا لَا فَلَا وَلَا يَقْبَلُ مِمَّنْ أَتَى بِصَرِيحِ الظَّهَارِ إِرَادَةً غَيْرَهُ اه يَتَّبِعِي إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَمَا فِي الطَّلَاقِ. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أي: الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ كَمَا فِي عُضْوٍ الْمُحَرَّمِ أي فلا يَكُونُ التَّشْبِيهِ بِالْبَاطِنِ مِنْهُ ظَهَارًا.

جزؤك (أو يدك) أو فرجك أو شفرتك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنية كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظاهراً؛ لأنها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة (علي كظهر أمي) أو يدها مثلاً (ظهاً في الأظهر) وإن لم يقل علي كما مر ويظهر أنه يلحق بالظهر كل عضو ظاهر لا باطن نظير ما ذكر في المشبه، فإن قلت ينافيه ما مر في الروح من التفصيل مع أنها كالعضو الباطن بناءً على الأصح أنها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد قلت لا ينافيه؛ لأن المدار هنا على العزف والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنية نعم، يقوى التردد في القلب والذي يتجه فيه أنه كالروح؛ لأنه إنما يذكر مراداً به ما يراث بها لا خصوص الجسم الصنوبري. (والتشبيه بالجدة) لأب أو أم وإن بعدت (ظهاً)؛ لأنها تسمى أمًا (والمذهب طرده) أي هذا الحكم (في

فرد: (أو جزؤك) عبارة المغني وكان ينبغي أن يمثل أيضاً بالجزء الشائع كالنصف والرُبع اهـ.

فرد (سني): (أو يدك) شمل المتصل والمنفصل سم على حجة أي فهو من باب التغيير بالبعض عن الكل والزاجع أنه من باب السراية وعليه فلو قال لقطعوة يمين يمينك علي كظهر أمي لم يكن ظهراً اهـ ش. فرد: (أو نحوها) كرجلك وبدنك وجلدك نهاية ومغني. فرد: (بخلاف الباطنية إلخ) عبارة الخطيب هنا تنبيه تخصيص المصنف الأمثلة بالأعضاء الظاهرة من الأم قد يفهم إخراج الأعضاء الباطنية كالكبد والقلب وبه صرح صاحب الرزني واللباب والأوجه كما اعتمد بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اهـ وقوله والأوجه إلخ ضعيف اهـ ش فلا يكون ذكرها ظاهراً أي لا صريحاً ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرر عن م ر أنه يكون كناية وتوقفنا فيه والأقرب الأول للتعليل المذكور أي في الشارح اهـ ش. فرد: (أو يدها مثلاً) يعني عنه قوله الآتي ويظهر أنه إلخ. فرد: (نظير ما ذكر في المشبه) بل أولى؛ لأنه إذا لم يفتقر ما لا يمكن الاستمتاع به فيمن هي محل الاستمتاع فلأن لا يفتقر فيمن ليست محلاً له بالكليات بالاولى اهـ سيد عمر.

فرد: (ينافيه) أي: قوله لا باطن. فرد: (قلت لا ينافيه إلخ) محل تأمل؛ لأنه إن سلم أنها كالباطن كما هو ظاهر كلامه فما ذكره لا يجدي كما هو ظاهر وإن لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا والاولى في بيان كونه كالباطن كونه لا يمكن التمتع به كالأعضاء الباطنية لا ما ذكره إلا أن يكون مراده ما تقرر اهـ سيد عمر. فرد: (فيه) أي: العزف. فرد: (والذي يتجه إلخ) إن كان رجوعاً عما تقدم له فيه فواضح اهـ سيد عمر والظاهر أنه ليس رجوعاً عن ذلك. فرد: (لأنه إنما يذكر إلخ) محل تأمل إذ لا يراد به في العزف العام إلا الجسم الصنوبري وأما إطلاقه على الروح فلا يذريه إلا الخواص كما يشهد به الاستقراء الصادق بل استعمال القلب في معنى الزوج المراد به الجسم الساري إلخ لم نره لأحد فليراجع ويحذر اهـ سيد عمر. فرد: (لأب أو أم) إلى قوله: (وقضيته) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله: (وأما) إلى (بجامع التحريم) وقوله: (ولو قال) إلى المتن. فرد: (أي هذا الحكم) أي: التشبيه المقتضي للظاهر اهـ مغني.

كُلُّ مُحَرَّمٍ شُبِّهَ بِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (لَمْ يَنْظَرُوا) عَلَى الْمُظَاهَرِ (تَحْرِيمُهَا) كَأَخْتِهِ نَسَبًا وَمُزْجِعَةً أُمُّهُ أَوْ أَبِيهِ وَأُمُّهَا وَزَوْجَةُ أَبِيهِ الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وَلادَتْهُ بِجَمِيعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ ابْتِدَاءً. (لَا مُزْجِعَةٌ) لَهُ (وَزَوْجَةُ ابْنِ) لَهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا خَلَّتَا لَهُ وَفِي وَقْتِ احْتِمَالِ إِرَادَتِهِ (وَلَوْ شُبِّهَ) زَوْجَتَهُ (بِأَجَنَبِيَّةٍ) تَعْدِيَةُ شُبِّهَ بِالْبَاءِ مَسْمُوعَةٌ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ (وَمُطَلَّقَةٌ وَأَخْتُ زَوْجَةٍ وَبَابٌ) مَثَلًا (وَمُلَاعِنَةٌ فَلَفُوقٌ) أَمَّا غَيْرُ الْأَخِيرَيْنِ فَلَمَّا مَرَّ وَأَمَّا الْأَبُ فَلَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَتَأْبِيدِ حَرَمَةِ الْمُلَاعِنَةِ لِقَطْعِيَّتِهَا لَا لَوْضَلَتِهَا عَكْسُ الْمُحَرَّمِ وَمَنْ تَمَّ كَانَ مِثْلَهَا مَجْزُوعَةً وَمُزْدَدَةً وَكَذَا أَهْلُهَا الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ حَرَمَتَهُمْ لِيَشْرَفَهُ ﷺ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا حُرِّمْتَ أُمِّي فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ كِتَابَةُ طَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ فَإِنْ نَبَوَى أَنَّهَا كَظْهِرٍ أَوْ نَحْوِ بَعْطَنِ أُمِّهِ فِي التَّحْرِيمِ فَمُظَاهَرٌ وَلَا فَلَا. (وَيَصِحُّ) تَوْقِيتُهُ كَأَنَّ كَظْهِرَ أُمِّي يَوْمًا أَوْ سَنَةً كَمَا بَأْنِي (وَتَعْلِيْقُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا قِتْضَاءَ

• فَوَدَّ: (وَأُمُّهَا) أَي: أُمُّ الْمُزْجِعَةِ. • فَوَدَّ: (الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وَلادَتْهُ) قَدْ يُقَالُ أَخَذَا مِمَّا بَحَثَهُ شَيْخٌ الْإِسْلَامُ فِي بَنَتِ الْمُزْجِعَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ نَكَحَهَا الْأَبُ مَعَ وَلادَتْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحِلَّ لَهُ فِي زَمَانِهِ اهْتِدَادُ عَمَرٍ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (لَا مُزْجِعَةٌ) وَأَمَّا بَنَتُ مُزْجِعَتِهِ فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ ائْتِصَاعِهِ أَيِ الرِّضْعَةِ الْخَامِسَةِ فَهِيَ لَمْ تَحِلَّ فِي حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ بِخِلَافِ الْمَوْلُودَةِ قَبْلَهُ وَكَالْمَوْلُودَةِ بَعْدَهُ الْمَوْلُودَةُ مَعَهُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ نِهَآةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِأَغْيَابٍ وَقَتِ الْحُرْمَةِ كَانَ ظَهَارًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. • فَوَدَّ: (مَسْمُوعَةٌ الْخ) أَي: كَمَا فِي الْمُحْكَمِ وَغَيْرِهِ وَمَنْعَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ وَجَعَلَهُ لَحْنًا وَقَالَ الْمَسْمُوعُ تَعْدِيَتُهُ بِتَفْسِيهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ اهْمُغْنِي وَسَم.

• فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ كَالْأَيِّنِ. • فَوَدَّ: (فَلَمَّا مَرَّ) لَعَلَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْمَارَّ بِجَمِيعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ أَيِ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهْمُغْنِي بِعِبَارَةِ الْمُغْنَى؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ لَا يُشِيرْنَ الْأُمَّ فِي التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ وَالْأَبُ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ كَالْأَيِّنِ وَالْعَلَامُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَالْحَثُّ هُنَا كَالذِّكْرِ لِمَا ذَكَرَ. • فَوَدَّ: (لَا لَوْضَلَتِهَا) أَي: فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُمِّ بِجَمِيعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ لِلْفَارِقِ بِخِلَافِ الْمَحَارِمِ الْمَذْكُورَةِ اهْمُغْنِي عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (مِثْلُهَا) أَي: الْمُلَاعِنَةُ اهْمُغْنِي ش. • فَوَدَّ: (فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ كِتَابَةُ الْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّبِعْ بِهِ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا ظَهَارًا اهْمُغْنِي عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (فَمُظَاهَرٌ) أَي: أَوْ مُطَلَّقٌ إِنْ نَبَوَى بِهِ الطَّلَاقُ اهْمُغْنِي ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَلَا فَلَا أَيِ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ الظَّاهَرَ فَلَا يَكُونُ ظَهَارًا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْ نَبَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كِتَابَةٌ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي الْفَصْلِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا قِتْضَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ أَذْخُلْهَا) فِي الْمُعْنَى.

• فَوَدَّ فِي (سَنِي): (لَا مُزْجِعَةٌ) قَالَ فِي الرِّوَاظِ وَتَحْرِيمُ الْمُزْجِعَةِ حَادِثٌ لِابْنَتِهَا الْمَوْلُودَةِ بَعْدَ، قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيِ بَعْدَ ائْتِصَاعِهِ مِنْ أُمِّهَا فَلَيْسَ حَادِثًا فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ بِهَا ظَهَارًا بِخِلَافِ الْمَوْلُودَةِ قَبْلَهُ وَكَالْمَوْلُودَةِ بَعْدَهُ الْمَوْلُودَةُ مَعَهُ فِيمَا يَظْهَرُ. • فَوَدَّ: (احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِأَغْيَابٍ وَقَتِ

التحریم كالطلاق والكفارة كاليمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله إن) دَخَلْتَ فانت علي كظهر أمي فدخلت ولو في حال جُنُونِهِ أو نِسْيَانِهِ لكن لا عَوْدَ حتى يُنْسِيَهَا عَقِبَ إفاقتِهِ أو تَذْكِرِهِ وعليه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يُطْلَقْها وكقوله إن لم أَدْخُلْها فانت علي كظهر أمي ثم مات وفي هذه يُتَصَوَّرُ الظَّهَارُ لا العود؛ لأنه بموته يتبيّن الظَّهَارُ قُبَيْلَهُ وحينئذٍ يستحيل العود وكقوله إن (ظَاهَرْتُ من زوجتي الأخرى فانت علي كظهر أمي فظاهرت منها) (صار مظاهراً منهما) عملاً بمقتضى التنجيز والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظَّهَارِ

• قوله: (والكفارة كاليمين) بتضيق الكفارة اهـ رشدي أي عطفًا على قوله التحريم كالطلاق .
 • قوله: (وكلاهما) أي: الطلاق واليمين يصح تعليقه ومن تعليق اليمين أن يقول والله لا أكلمك إن دَخَلْتَ الدَّارَ شَيْخُنَا الزَّيَادِي اهـ ع ش . • قوله: (ولو في حال جُنُونِهِ إلخ) بقي ما لو دَخَلْتَ في حال جُنُونِهَا أو نِسْيَانِهَا وَسَيُعْلَمُ حكمه قريبًا اهـ سم عبارة المُغْنِي فَدْخَلْتَ وهو مَجْنُونٌ أو نَاسٍ فَمُظَاهَرٌ مِنْهَا كَتَظْهِرَ فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بِدُخُولِهَا وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ الْجُنُونُ وَالنِّسْيَانُ فِي فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَى فِعْلِهِ اهـ عبارة سم بعد ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوضِ مع شَرْحِهِ وفي قوله وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ إلخ إشعارٌ لطيف بأن ما هُنَا كَالطَّلَاقِ اهـ .
 • قوله: (قدرًا إلخ) هو ظَرْفٌ (لِئْسِيَهَا) اهـ سم . • قوله: (لا العود) أي: فلا كفارة اهـ ع ش .
 • قوله: (وقضية كلامهم) إلى قوله: (اهـ) فِي النِّهَايَةِ ثم قال لَكِنَّ قِيَاسَ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُهُ فِيمَا مَرَّ فِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَكَلَامُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِعْلَامَهُ اهـ أقول يَتَبَيَّنُ عَلَى طَرِيقَةٍ صَاحِبِ النِّهَايَةِ أَنَّهُ إِذَا عَلَّقَ بِفِعْلٍ نَفْسَهُ ثُمَّ فَعَلَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَإِنْ أَرَادَ مَحْضَ التَّعْلِيلِ وَقَعَ وَإِنْ أَرَادَ الْحَثَّ أَوْ الْمَنْعَ فَلَا وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ وَعَنِ الْفَاضِلِ الْمُحْسَنِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيَدُ عَمَرُ وَقَوْلُ النِّهَايَةِ لَكِنَّ قِيَاسَ إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ ذَكَرَ سَم عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلَهُ وَأَقْرَبَهُ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي وَشَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ النِّهَايَةِ وَمَا زَادَهُ السَّيِّدُ عَمَرُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ إلخ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ كَقَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ وَلَوْ قَدْ مَرَّ وَذَكَرَهُ عَقِبَهُ كَأَن أَوَّلَى وَقَوْلُهُ أَنْ يُعْطَى حُكْمُ إلخ أي مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُظَاهَرًا إِنْ فَعَلَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَهُوَ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيلِهِ اهـ .

الْحُرْمَةُ كَانَ ظَاهِرًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ . • قوله: (ولو في حال جُنُونِهِ أو نِسْيَانِهِ) بقي ما لو دَخَلْتَ فِي حَالِ جُنُونِهَا أَوْ نِسْيَانِهَا وَسَيُعْلَمُ حُكْمُهُ قَرِيبًا . • قوله: (قدرًا) هو ظَرْفٌ لِئَسِيَهَا . • قوله: (وقضية كلامهم انعقاد الظَّهَارِ) وَلَوْ عَلَّقَ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ فَقَعَلَ لَمْ يَصِرْ عَائِدًا بِالْإِنْسَانِ قَبْلَ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ بِهِ أَوْ عَلَّقَ بِفِعْلٍ نَفْسِهِ فَقَعَلَ ذَاكَ لِلتَّعْلِيلِ ثُمَّ نَسِيَ الظَّهَارَ عَقِبَ ذَلِكَ فَأَمْسَكَهَا نَاسِيًا لَهُ صَارَ عَائِدًا إِذْ نِسْيَانُهُ الظَّهَارَ عَقِبَ فِعْلِهِ عَالِمًا بِهِ بَعِيدٌ نَادِرٌ وَقِيلَ يَتَخَرَّجُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ حَنِثِ النَّاسِي قَالَ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ أَحْسَنُ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِي مَا اسْتَحْسَنَهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ ائْتِاقُ الظَّهَارِ وَإِنْ كَانَ الْمُعْلَقُ بِفِعْلِهِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا وَهُوَ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيلِهِ وَبِهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَعَلَّلَهُ بِوُجُودِ الشَّرْطِ لَكِنَّ قِيَاسَ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُهُ فِيمَا مَرَّ فِيهِ اهـ .

وإن كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلاً وهو مثنى يُيالي بتعليقه وبه قال المتولي وعَلَّه بوجود الشرط انتهى وعليه فيفترق بين ما هنا ونظيره السابق في الطلاق بأنه ثم عهد بل غلب الحلف به على الحث أو المنع فحتمل لفظه عليه صرحاً له عن موضوعه لهذه القرينة وفصل بين أن يكون المحلوف عليه مثنى يُقصّد حثه ومنعه وغيره وهنا لم يُعهد ذلك فنزل اللفظ على موضوعه وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مُطلقاً. (ولو قال إن ظهرت من فلانة) ولم يُقيّد بشيء فانت علي كظهير أمي (وفلانة) أي والحال أنها (أجنبية فخطبها بظهار لم يميز مظاهراً من زوجته) لعدم صحته من الأجنبية (إلا أن يُريد اللفظ) أي التعليق على مجرّد تَلَفُّظ به بذلك فيصير مظاهراً من زوجته لوجود المعلق عليه (فلو تكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لها ولم يحتج لهذا؛ لأن ما قبله دال عليه (صار مظاهراً) من تلك لوجود الصفة حيثئذ (ولو قال) إن ظهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهراً من تلك إن تكح هذه ثم ظاهر منها ولا فلا إلا أن يُريد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لا يُفيد تخصيصاً بل

قوله: (وإن كان المعلق بفعله ناسياً الخ) أي: حين الفعل اه سم. قوله: (وعليه فيفترق الخ) قد يقال هذا الفرع بتسليمه إنما يظهر في صورة الإطلاقي أما إذا أراد الحث أو المنع فلا وجه؛ لأنها إرادة يَحْتَمِلُهَا اللفظ ولا مانع منها اه سيّد عمر. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان المعلق بفعله مبالياً أو غيره فعَلَّه عايداً عالمًا أو لا. قوله: (ولم يُقيّد بشيء) إلى قوله: (نعم) في النهاية. قوله: (ولم يُقيّد بشيء) أي: مما يأتي في المتن ونحوه.

قوله (سني): (فخطبها) أي: الأجنبية اه مُعني. قوله: (أي التعليق) إلى قول المتن: (ولو قال أنت طالق) في المُعني لا قوله: (ولم يَخُج)، إلى المتن وقوله: (ويوافق) إلى المتن. قوله: (بذلك) أي: الظاهر من الأجنبية اه مُعني. قوله: (لهذا) أي: لقوله بعد نكاحه لها وقوله: لأن ما قبله أي من قول المتن فخطبها بظهار اه ش ويظهر أن المراد بما قبله قول المتن: (فلو تكحها). قوله: (من تلك) أي: من زوجته الأولى اه مُعني. قوله: (لا للشرط الخ) ولو ادّعى إرادة الشرط هل يُدَيّن أو يُقبل مظاهراً

قوله: (وإن كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلاً) أي: حين الفعل. قوله: (وعَلَّه بوجود الشرط) قاله في شرح الرُّوض لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يُعطى حُكْمُهُ فيما مرّ فيه اه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويَحْتَمِلُ كلام المتولي على ما إذا لم يُقصّد إعلانه شرح م ر.

(فرع): لو علّق الظاهر بدخولها الدار قدخلت وهو مجنون أو ناسٍ فمظاهرها منها كتنظيره في الطلاق المعلق بدخولها وإنما يؤثرُ النسيان والمجنون في فعل المحلوف على فعله ولا عود منه حتى يُفريق من جنونه أو يذكر أي يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك المظاهر منها زماناً يُمكن فيه الطلاق ولم يُطلق كذا في الرُّوض وشرحه وفي قوله وإنما يؤثرُ الخ إشعاراً لطيف بأن ما هنا كالطلاق وقد تقدّمت هذه المسألة في كلام الشارح. قوله: (لا للشرط) لو ادّعى إرادة الشرط هل يُدَيّن أو يُقبل مظاهراً لا حتمال اللفظ.

توضيحاً أو نحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتخصيص فحينئذ (لا يصير مظاهراً) من تلك (وإن نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبيةً وموافقته عدم الجنث في نحو لا أكلتم ذا الصبي فكلّمه شيئاً لكن فرق الأول بأن حمله هنا على الشرط يضيّره تعليقاً بمحال ويقتضد حمل اللفظ عليه مع احتمال له لغيره بخلافه في اليمين. (ولو قال إن ظاهرته منها وهي أجنبية) فانت عليّ كظهر أمي (فلنق) فلا شيء به مطلقاً إلا إن أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية وذلك؛ لأن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقاً بمستحيل كأن بثت الخمر فانت كظهر أمي ولم يقصد مجرّد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها. (ولو قال أنت طالق كظهر أمي ولم ينو به) شيئاً (أو نوى) بجميعه (الطلاق أو الظهار أو هما أو) نوى (الظهار) بأنث طالق (أو نوى) (الطلاق بكظهر أمي) أو نوى بكل منهما على جذته الطلاق أو نواهما أو غيرهما بأنث طالق ونوى بكظهر أمي طلاقاً أو أطلق هذا ونوى بالأول شيئاً ممّا ذكر أو أطلق

لا احتمال للفظ اه سم ولعل الأقرب أنه يُدَيّنُ وأنه يُقبَلُ ظاهراً يبيّنه فليُراجِع. ٥ فود: (أو نحوه) أي: كالمدح أو الذم وقال ع ش أي كيان الماهية اه. ٥ فود: (لكن فرق الأول إلخ) وقد يفرّق أيضاً بأن المدار في الأيمان على العزف والظاهر أنه يقتضي التّشديد في مثل ذلك وأما الظاهر فالظاهر أنه ملحق بالطلاق في النظر لأصل الوضع فليتأمل اه سيّد عمر.

٥ فود (سنن): (وهي أجنبية) ومثله ما لو قال ظاهرته من فلانة أجنبية اه معني. ٥ فود: (كأن بثت الخمر إلخ) يتّبعي إلا أن أراد التّلفظ بالبيع كذا قاله الفاضل المحشي وكان قول الشارح ولم يقصد إلخ ساقط من نسخة المحشي فأنه من الملحقات في أصل الشارح بخطه وإلا فلا وجه لهذا الاستدراك اه سيّد عمر. ٥ فود: (به شيئاً) عبارة المعني بمجموع كلامه هذا شيئاً اه. ٥ فود: (بجميعه) يتّبعي بمجموعه اه سيّد عمر.

٥ فود: (كأن بثت الخمر إلخ) يتّبعي إلا أن أراد التّلفظ بالبيع.

٥ فود في (سنن): (أو نوى الظهار بأنث طالق ونوى الطلاق بكظهر أمي) قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما إذا نوى بكل الآخر ويُمكن أن يقال إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلقة أخرى إن كانت الأولى رجعية وهو صحيح إن نوى به طلاقاً غير الذي أوقفه وكلامهم فيما إذا لم يتو به ذلك فلا منافاة اه وكتب بهاميشه شيئاً الشهاب البرلوسي ما نصه: قوله إن نوى به طلاقاً غير الذي أوقفه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك؛ لأن الغرض أنه لم يقصد إيقاع طلاق بقوله أنت طالق وإنما نوى به الظهار فليس في اغتياده إيقاع طلاق إلا الذي نواه بقوله كظهر أمي وإذا لم يخطر بذهنه إيقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده آخرًا بين أن يكون عين الأول أو غيره فبحث الرافعي في موضوعه والله أعلم اه نعم يُمكن أن يجاب عن بحث الرافعي بما سيأتي عن شيئاً الشهاب الرنلي فليتأمل.

الأول ونوى بالثاني شيئاً مما ذكر غير الظهار أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بائناً (طلقت) لإتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولا ظهار) أما عند يئسرتها فواضح وأما عند عدمها فلأن لفظ الظهار لكونه لم يذكّر قبله أنت وفصل بينه وبينها (بطلان) وقع تابعاً غير مستقل ولم ينو به لفظه ولفظه لا يصلح للطلاق كعكسه كما مرّ نعم، محل عدم وقوع طلقة ثانية به إذا نوى به الطلاق وهي رجعية أما إذا نوى ذلك الطلاق الذي أوقعه أو أطلق أما إذا نوى به طلاقاً آخر غير الأول.....

هـ قوله: (وهو لا يقبل الصرف) قد يشكّل بأن الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في مواضع اه سم وقد يجاب: بأن ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كما مرّ عنه آتياً.

هـ قوله: (وأما عند عدمها فلأن إلخ) عبارة المثني وأما اثنياء الظهار في الأولين أي من صور المتن الخمس فليعدم استئصال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي أي من صور المتن فليأنه لم ينو به لفظه ولفظ الطلاق لا يتصرف إلى الظهار وعكسه كما مرّ في الطلاق اهـ. هـ قوله: (وفصل بينه) أي: ظهر أمي وبينها أي أنت اهـ ش. هـ قوله: (ولفظه لا يصلح إلخ) جواب سؤال وإريد على قول المتن ولا يظهار بالنسبة إلى الصورة الأخيرة في المتن حاصله أن يقال: هل وقع الظهار بالأول إذا نواه به والطلاق بالثاني مع نيته به اهـ بجبرمي. هـ قوله: (كما مرّ) أي: في الطلاق أي من أن ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره. هـ قوله: (به) أي: بكظهير أمي عبارة ع ش أي بما ذكره المصنف اهـ.

هـ قوله: (إذا نوى به إلخ) ظرف لـ (عدم وقوع إلخ) وقوله: (أما إذا نوى إلخ) خبر (محل عدم وقوع إلخ) وقوله: (أوقعه) أي: بقوله: أنت طالق وإن ينو، وقوله: (أو أطلق) عطف على (نوى الطلاق إلخ).

هـ قوله: (أما إذا نوى به طلاقاً آخر إلخ) هذا لا يأتي إلا في بعض الصور وهو ما إذا نوى الطلاق بائناً طالق إذ من لم ينو الطلاق بائناً طالق كما في أكثر الصور لا يتصور انصافه بأن ينوي بكظهير أمي طلاقاً آخر غير الأول إذ نية المغاير للأول متوقفة على نية الأول إلا أنه يمنع ذلك بل إنما تتوقف على العلم بحصول الأول فيأتي في الجميع بشرط العلم بحصول الأول حيث لم ينو الطلاق بائناً طالق فليتأمل اهـ سم وقوله وهو: (ما إذا نوى الطلاق إلخ) أي وخذه أو مع الظهار فيشمل الصورة السادسة والسابعة وقوله: (في الجميع) أي حتى في الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وقوله: (حيث لم ينو

هـ قوله: (وهو لا يقبل الصرف) قد يستشكل بأن الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في مواضع. هـ قوله: (أو أطلق) قد يقال قياس التعدد عند الإطلاق في أنت طالق أنت طالق التعدد عند الإطلاق هنا إلا أن يفرق. هـ قوله: (أما إذا نوى به طلاقاً آخر غير الأول) هذا لا يأتي إلا في بعض الصور كما في أكثر الصور لا يتصور انصافه بأن ينوي بكظهير أمي طلاقاً آخر غير الأول إذ نية المغاير للأول متوقفة على نية الأول إلا أن يمنع ذلك بل إنما تتوقف على العلم بحصول الأول فيأتي في الجميع بشرط العلم بحصول الأول حيث لم ينو الطلاق بائناً طالق فليتأمل.

فَيَقَعُ عَلَى الْأُوجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الظَّهَارِ بِوُقُوعِهِ تَابِقًا صَحَّ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ (أَوْ نَوَى (الطَّلَاقَ بِأَنْتَ طَالِقٌ) أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا أَوْ نَوَى بِهِ الظَّهَارَ أَوْ غَيْرَهُ (و) نَوَى (الظَّهَارَ) وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الطَّلَاقِ (بِالْبَاقِي) أَوْ نَوَى بِكُلِّ مِنْهُمَا الظَّهَارَ وَلَوْ مَعَ الطَّلَاقِ (طَلَّقْتَ) لَوْ جُودَ لَفُظَ الصَّرِيحِ (وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ) الطَّلَاقُ (طَلَقَ رَجْعِيًّا) لِصَحَّتْهُ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كَظْهَرِ أُمِّي لِأَنَّ تَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ (أَنْتَ) قَبْلَهُ لَوْ جُودَ قَضِيْدُهُ بِهِ وَكَأَنَّهُ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي أَمَّا إِذَا كَانَ بَإِثْنًا فَلَا ظَهَارَ لِعَدَمِ صَحَّتْهُ مِنَ الْبَاقِي .

الطَّلَاقُ (إِنْ كَانَ) فِي الْخَامِسَةِ وَالْثَامِنَةِ وَالْعَاشِرَةِ . فَوُدَّ : (فَيَقَعُ عَلَى الْأُوجْهِ (إِنْ كَانَ) فِي ذَلِكَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَقَدْ رَدَّهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ بِأَنَّ الْإِبْقَاعَ بِهِ يَفْتَضِي تَقْدِيرَ أَنْتَ قَبْلَ كَظْهَرِ أُمِّي وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ وَحَيْثُ تَتَحَقَّقُ صِبْغَةُ الظَّهَارِ الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهَا كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ سَمَ وَنَهَايَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ : (وَرَدَّهُ الْوَالِدُ (إِنْ كَانَ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَفِي هَذَا الرَّدِّ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ أَيْ الَّذِي وَافَقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّحْفَةُ فِيهِمَا إِذَا خَرَجَ عَنِ الصَّرَاحَةِ فَصَارَ كِنَايَةً وَكَلَامُ الرَّادِّ فِيهِمَا إِذَا بَقِيَ عَلَى صَرَاحَتِهِ فَلَمْ يَتَلَقَّ أَهْلًا وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ : قَوْلُهُ : (الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ (إِنْ كَانَ) يُقَالُ عَلَيْهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَقَعْ بِهِ الظَّهَارُ أَيْضًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنَاقِضُهُ مَا سَبَّأَنِي فِي تَغْلِيلِ الْمَتْنِ الْآخِرِ أَيْ قَوْلُهُ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كَظْهَرِ أُمِّي لِأَنَّ يَكُونُ كِنَايَةً فِيهِ (إِنْ كَانَ) فَوُدَّ : (أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي .

فَوُدَّ (سَنِي) : (وَحَصَلَ الظَّهَارُ (إِنْ كَانَ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي طَالِقٌ عَكْسُ مَا فِي الْمَتْنِ وَأَرَادَ الظَّهَارَ بِأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَالطَّلَاقَ بِطَالِقٍ حَصَلًا وَلَا عَوْدَ أَيْ فَلَا كَفَّارَةَ ؛ لِأَنَّهُ عَقِبَ الظَّهَارِ بِالطَّلَاقِ أَهْلُ نِهَايَةِ زَادَ الْمُتْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ رَاجَعَ كَانَ عَائِدًا كَمَا سَبَّأَنِي وَإِنْ طَلَّقَ فَمُطَاهَرٌ وَلَا طَّلَاقَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي عَكْسِهِ فَإِنْ أَرَادَهُمَا بِمَجْمُوعِ اللَّفْظَيْنِ وَقَعَ الظَّهَارُ فَقَطُّ وَكَذَا إِنْ أَرَادَهُ أَحَدَهُمَا أَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِأَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي وَالظَّهَارَ بِطَالِقٍ .

(تَبَيَّنَ) : لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي وَنَوَى بِمَجْمُوعِهِ الظَّهَارَ فَظَّهَارٌ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ ظَّهَارٌ مَعَ النَّيَّةِ فَمَعَ اللَّفْظُ وَالنِّيَّةُ أَوَّلَى وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَطَّلَاقٌ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ كَصَّرِيحِهِ وَلَوْ أَرَادَهُمَا بِمَجْمُوعِهِ أَوْ بِقَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا فَيُبَيَّنُ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا لَمْ يَقْعَا جَمِيعًا

فَوُدَّ : (فَيَقَعُ عَلَى الْأُوجْهِ) أَيْ : فَهُوَ كِنَايَةً وَتَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَدْ رَدَّهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ ؛ لِأَنَّ الْإِبْقَاعَ بِهِ يَفْتَضِي تَقْدِيرَ (أَنْتَ) قَبْلَ كَظْهَرِ أُمِّي وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ وَحَيْثُ تَتَحَقَّقُ صِبْغَةُ الظَّهَارِ الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهَا كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ . فَوُدَّ : (لِأَنَّ تَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ أَنْتَ) فَصِيَّةٌ كَوْنُهُ كِنَايَةً الْإِحْتِيَاجُ إِلَى نِيَّةِ الظَّهَارِ لَكِنَّ فَصِيَّةً مَا مَرَّ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ فِي رَدِّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنْ لَا يَخْتِاجُ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَنْتَ لِنِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

فصل فيما يترتب على الطهارة من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

يجب (على المظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فموجبها الأمران أعني العود والطهارة كما هو قياس كفارة اليمين وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني أن موجبها الطهارة فقط والعود إنما هو شرط فيه ولا ينافي ذلك وجوبها فوزاً مع أن أحد سببها وهو العود غير معصية؛ لأنه إذا اجتمع

لتمتد جفله لهما لا اختلاف موجبهما وإن أراد بالأول الطلاق وبالأخر الطهارة والطلاق رجمي حصلاً لما مر في نظيره وإن أراد بالأول الطهارة وبالأخر الطلاق وقع الطهارة فقط إذ الآخر لا يصلح أن يكون كناية في الطلاق لصراحته في الطهارة وإن أطلق وقع الطهارة فقط؛ لأن لفظ الحرام طهارة مع التية قمع اللفظ أولى وأما عدم وقوع الطلاق فليعدم صريح لفظه ونفيه وإن أراد بالتحريم تحريم عنيها لزمه كفارة يمين؛ لأنها مقتضاه ولا طهارة إلا إن نواه بكظهر أمي ولو أخر لفظ التحريم عن لفظ الطهارة فقال أنت علي كظهر أمي حرام فمظاهر لصريح لفظ الطهارة ويكون قوله حرام تأكيداً سواء أتوى تحريم عنيها فيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الطهارة وهو الكفارة العظمى أم أطلق فإن أتوى بلفظ التحريم الطلاق وقعا ولا عود لتعقيب الطهارة بالطلاق ولو قال أنت مثل أمي أو تزوجها أو كفنيها ونوى به الطلاق كان طلاقاً لما مر أن ذلك ليس صريح طهارة اهـ.

(فصل: فيما يترتب على الطهارة)

• قوله: (للآية السابقة) إلى قوله: (ولا ينافي) في النهاية والمغني. • قوله: (فموجبها) أي: الكفارة الأمر أن إلخ صريح الترخيع أن هذا مفاد المتن وضافه قوله بعد وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني إلخ اهـ رشدي ولك أن تمنعه بأن الترخيع على المتن مع الآية عبارة المغني وهل وجبت الكفارة بالطهارة والعود أو بالطهارة والعود شرط أو بالعود فقط؛ لأنه الجزء الأخير أوجه ذكرها في أصل الروضة بلا ترجيح والأول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحجبت معاً اهـ.

• قوله: (أن موجبها إلخ) بدّل من الوجه الثاني اهـ ع ش. • قوله: (ذلك) أي: الوجه الأول.

• قوله: (وجوبها فوزاً) وفاقاً للمغني وخلافاً للنهية عبارته وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي ما لم يطأ وهو الأوجه اهـ قال ع ش قوله ما لم يطأ أفهم أنه لو وطئ وجبت على الفور اهـ عبارة الحلبي والمتمم أن الكفارة على التراخي وإن وطئ ولا يقال أنه عصى بالسبب خلافاً لابن حنبل حين

(فصل: فيما يترتب على الطهارة إلخ)

• قوله: (فموجبها) أي الكفارة. • قوله: (ولا ينافي ذلك وجوبها فوزاً إلخ) وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي ما لم يطأ وهو الأوجه وإن جزم في باب الصوم بأنها على الفور ونقله في باب الحج عن القفال ولا يشكل القول بالتراخي بأن سببها معصية وقياسه أن يكون على الفور؛ لأنهم اقتصوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن إيجابها على الفور وبأن العود لما كان شرطاً في إيجابها وهو مباح كانت على التراخي شرح م ر.

حلالٌ وحرامٌ ولم يُمكن تَمَيُّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ غُلَبَ الْحَرَامُ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِلشُّبْكِ هُنَا (وَهُوَ) أَيِ الْعَوْدِ فِي غَيْرِ مُؤَقَّتٍ وَفِي غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ لِمَا يَأْتِي فِيهِمَا (أَنْ يُمْسِكَهَا) عَلَى الزَّوْجِيَّةِ وَلَوْ بَجَهْلٍ وَنَحْوِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بَعْدَ) فَرَاغِ (ظَهَارِهِ) وَلَوْ مُكَرَّرًا لِلتَّأْكِيدِ وَبَعْدَ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ فِي الْمُعْلَقِ وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جُنَّ عِنْدَ وَجُودِهَا كَمَا مَرَّ وَكَانَتْهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى إِمْكَانِ الطَّلَاقِ بَدَلِ التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلُحَةِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ فَكَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الصُّفَةِ (زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ)؛ لِأَنَّ تَشْبِيهَهَا بِالْمَحْرُومِ يَقْتَضِي فِرَاقَهَا فَيَعْدَمُ فِعْلُهُ صَارَ عَائِدًا فِيمَا قَالَ إِذِ الْعَوْدُ لِلْقَوْلِ نَحْوُ قَالَ قَوْلًا

قَالَ إِنَّهَا عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ سَبَبَيْهَا هُوَ الْعَوْدُ غَيْرَ مَفْصِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ حَلَالٌ وَحَرَامٌ الْخُ وَيُرَدُّ بِأَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا وَكُلُّ جُزْءٍ عِلَّةً اهـ . فَوُدَّ: (وَلَمْ يُمكن تَمَيُّزُ أَحَدِهِمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ سَيِّدُ عَمَرُ وَسَمِ اهـ . فَوُدَّ: (أَيِ الْعَوْدِ) إِلَى قَوْلِي الْمَتْنِ: (فَلَوْ اتَّصَلَ) فِي النِّهَايَةِ . فَوُدَّ: (لِمَا يَأْتِي فِيهِمَا) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ الْمُؤَقَّتِ إِنَّمَا يَصِيرُ عَائِدًا بِالْوُطْءِ فِي الْمُدَّةِ لَا بِالْإِنْسَاكِ وَالْعَوْدُ فِي الرَّجْعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِالرَّجْعَةِ اهـ مُغْنِي . فَوُدَّ: (وَنَحْوُهُ) يَشْمَلُ الْإِحْرَاءَ لَكِنْ كَلَامُهُ الْآتِي فِي التَّشْبِيهِ مُخْرِجٌ لَهُ فَلْيَحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ . فَوُدَّ: (وَلَوْ مُكَرَّرًا لِلتَّأْكِيدِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَشْنَى مِنْ كَلَامِهِ مَا إِذَا كُرِّرَ لَفْظُ الظَّاهِرِ وَقَصِدَ بِهِ التَّأْكِيدُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَوْدٍ عَلَى الْأَصَحِّ مَعَ تَمَكُّنِهِ بِالْإِثْبَانِ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ بَدَلِ التَّأْكِيدِ وَكَذَا لَوْ قَالَ عَقِبَ الظَّاهِرِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا فَلَمْ تَقْبَلْ فَقَالَ عَقِبَهُ أَنْتَ طَالِقٌ بِلَا عَوَضٍ فَلَيْسَ بِعَائِدٍ وَكَذَا لَوْ قَالَ يَا زَانِيَةُ أَنْتَ طَالِقٌ كَقَوْلِهِ يَا زَيْتَبُ أَنْتَ طَالِقٌ اهـ . فَوُدَّ: (وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جُنَّ الْخُ) يَغْنِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ فِي الْمُعْلَقِ فِي الْحُكْمِ بِالْعَوْدِ وَلَا يَضُرُّ فِي الْحُكْمِ بِالْعَوْدِ حَيْثُ كَانَ كَوْنُهُ عِنْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ نَاسِيًا أَوْ مَجْنُونًا اهـ رَشِيدِي . فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) الَّذِي مَرَّ أَنَّ الصُّفَةَ إِذَا وَجِدَتْ مَعَ جُنُونٍ أَوْ نِسْيَانٍ حَصَلَ الظَّاهِرُ وَلَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْإِنْسَاكِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ أَوْ التَّذَكُّرِ فَلْيَحْمَلْ مَا هُنَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْإِنْسَاكِ الْمَذْكُورِ اهـ ع ش . فَوُدَّ: (لِمَصْلُحَةِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ) الْأَوَّلَى لِمَا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ الْكَلَامِ اهـ رَشِيدِي .

فَوُدَّ (نَسِيَ): (زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقُهَا أَيِ عَقِبَ الظَّاهِرِ بِصِفَةِ فَعَائِدٌ لَا إِنْ عَلَّقَهُ ثُمَّ ظَاهَرَ وَأَرَدَفَهُ بِالصُّفَةِ رَوْضٌ .

فَوُدَّ: (وَلَمْ يُمكن تَمَيُّزُ الْخُ) يَتَأَمَّلُ عَدَمَ التَّمَيُّزِ هُنَا .

فَوُدَّ فِي (نَسِيَ): (وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقُهَا أَيِ عَقِبَ الظَّاهِرِ بِصِفَةِ فَعَائِدٌ لَا إِنْ عَلَّقَهُ ثُمَّ ظَاهَرَ وَأَرَدَفَهُ بِالصُّفَةِ رَوْضٌ .

(فَائِدَةٌ): سِئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَمَّنْ قَالَ لِرَّوْجَتِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ هَذَا الشَّهَرُ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي فَاجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ نَوَى بِأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَّاقًا وَإِنْ تَعَدَّدَ بَيْنَنَا أَوْ رَجَعِيًّا أَوْ ظَاهَرًا حَصَلَ مَا نَوَاهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَنْشَأُ عَنِ الطَّلَاقِ وَعَنِ الظَّاهِرِ بَعْدَ الْعَوْدِ فَصَحَّتِ الْكِتَابَةُ بِهِ عَنْهُمَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ أَوْ نَوَاهُمَا مَعًا أَوْ مُرَتَّبًا تَخَيَّرَ وَبَيَّنَّ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَلَا يَبْتَنِيَانِ جَمِيعًا لِاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ الْقَصْدِ إِلَى الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ إِذَا الطَّلَاقُ يُزِيلُ النِّكَاحَ وَالظَّاهِرُ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي

ثُمَّ عَادَ فِيهِ وَعَادَ لَهُ مُخَالَفَتُهُ وَنَقْضُهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ عَادَ فَلَانَ فِي هَيْبَتِهِ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ مَرَّةً كَمَا لَيْكٍ وَأَحَمَدٌ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ؛ لِأَنَّ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِلتَّرَاخِي وَمَرَّةً كَأَبِي خَنِيفَةَ هُوَ الْوَطْءُ، لَنَا أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ وَأَمَرَ ﷺ الْمُظَاهَرَ بِالْكَفَّارَةِ لَمْ يَسْأَلْهُ هَلْ وَطِئَ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْوَطْءِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ وَالْوَقَائِعُ الْقَوْلِيَّةُ كَهَذِهِ يُعَمَّمُهَا الْإِحْتِمَالُ وَإِنَّهَا نَاصَةٌ عَلَى وَجوبِ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْوَطْءِ فَيَكُونُ الْعَوْدُ سَابِقًا عَلَيْهِ.

(تَبِيْهٌ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ إِمَّاكَانَ الْفُرْقَةِ شَرْعًا فَلَا عَوْدَ فِي نَحْوِ حَائِضٍ إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ بِمَذِّ انْقِطَاعِ ذِمَّتِهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْإِكْرَاءَ الشَّرْعِيَّ كَالْجِسْمِيِّ. (فَلَوْ اتَّصَلَ بِهِ) أَيِ لَفِظِ الظَّاهِرِ (فُرْقَةٌ بِمَوْتٍ)

(فَائِدَةٌ): سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَمَّنْ قَالَ لِرُزُوجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ هَذَا الشَّهْرَ وَالثَّانِيَ وَالثَّلَاثَ مِثْلَ لَبْنٍ أُمِّي فَأَجَابَ بِأَنَّهُ نَوَى بَأْتِيَّ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَاقًا وَإِنْ تَعَدَّدَ بَأْتِيًا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ مَا نَوَاهُ فِيهِمَا أَيِ الظَّاهِرِ وَالطَّلَاقِ أَوْ نَوَاهُمَا مَعًا أَمْ مُرْتَبًا تَخَيَّرَ وَتَبَيَّنَ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَلَا يَثْبُتَانِ جَمِيعًا لِاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ الْقَصْدِ إِلَى الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ إِذِ الطَّلَاقُ يُزِيلُ التَّكَاحَ وَالظَّاهِرُ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِثْلَ لَبْنٍ أُمِّي فَلَقَوْلُهُ لَا اغْتِيَارَ بِهِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهِ الظَّاهَرَ فِي الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيِ قَوْلِهِ إِنْ نَوَى الْإِنْحَاقَ وَقَوْلِهِ أَوْ نَوَاهُمَا الْإِنْحَاقَ لَا يَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا إِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرِ الثَّلَاثِ فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ ظَهَارٍ صَبْرُورَتِهِ عَائِدًا حَيِّثُ وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ فَرْجِهَا أَوْ نَحْوِهَا أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً أَوْ نَحْوَهَا شَرْحُ م ر ه سَمَّ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْإِنْحَاقَ الْأَصَوْبَ أَنْ يَقُولَ وَظَاهِرُ أَنَّهُ حَيْثُ قُلْنَا أَنَّهُ ظَهَارٌ فِي الْقِسْمَيْنِ أَيِ بَأْنِ نَوَاهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ اخْتَارَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهَا كَأَنَّ كَانَتْ مُحَرَّمَةً بِإِذْنِهِ هـ. قَوْلُهُ: (وَأَمَرَ الْإِنْحَاقَ) الْأَسْبَكُ حَذَفَ الْوَائِي هُنَا وَإِثْبَاتُهَا فِي لَمْ يَسْأَلْهُ هـ. قَوْلُهُ: (كَهَذِهِ) أَيِ الْأَمْرِ بِالْكَفَّارَةِ هـ. قَوْلُهُ: (يُعَمَّمُهَا الْإِحْتِمَالُ) صَوَابُهُ تَعَمُّعٌ عِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِفْصَالِ أَيِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ﷺ وَإِلَّا فَوَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا طَرَفَهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا نَوْبُ الْإِجْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ﷺ أَيْضًا هـ رَشِيدِيُّ هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّهَا الْإِنْحَاقُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ الْآيَةَ الْإِنْحَاقُ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنَّهَا الْإِنْحَاقُ كَانَ أَوْلَى هـ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي الطَّلَاقِ هـ كُرْدِيُّ هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ لَفِظِ الظَّاهِرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَقُلِّي الْأَوَّلِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ وَقَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمَتَنِ.

فَلَقَوْلُهُ لَا اغْتِيَارَ بِهِ لِيَصْبِرُورَتُهُ عَائِدًا حَيِّثُ وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ فَرْجِهَا أَوْ نَحْوِهَا أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً أَوْ نَحْوَهَا شَرْحُ م ر ه سَمَّ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: (لَا تَمَّ فِي الْآيَةِ لِلتَّرَاخِي) التَّرَاخِي مُتَحَقِّقٌ عَلَى قَوْلِنَا فِي صَوَرٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا الظَّاهِرُ الْمُعْلَقُ إِذَا تَرَاخَى عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ عَنْ وَجُودِهَا فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ الْعِلْمِ وَمِنْهَا مَا يَأْتِي فِي التَّثْبِيهِ الْآتِي فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَمِنْهَا الظَّاهِرُ الْمُؤَقَّتُ فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ بِالْوَطْءِ الَّذِي قَدْ يَتَرَاخَى عَنِ الظَّاهِرِ وَحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ تَرَاخٍ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ قَدْ يَكُونُ مَعَ تَرَاخٍ وَقَدْ يَكُونُ بَدُونَهُ وَلَوْ عَبَّرَ فِيهَا بِالْفَاءِ لَكَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى مُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَيْضًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَ تَرَاخٍ أَوْ لَا

لأحدهما (أو فسّخ) منه أو منها أو انفساخ بنحو ردّ قبل وطء (أو طلاق بائن أو رجعي ولم يُراجع أو جُن) أو أغمي عليه عَقِب اللَّفْظ (فلا عَوْدَ) للفرقة أو تعذّرهما فلا كفارة ومَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَمْسِكْهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ وَصَوَّرَ فِي الْوَسِيطِ الطَّلَاقَ بِأَنْ يَقُولَ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي أَنْتَ طَالِقٌ وَنَازَعَ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِإِمْكَانٍ حَذَفَ أَنْتَ فَلْيَكُنْ عَائِدًا بِهِ؛ لِأَنَّ زَمَنَ طَالِقٍ أَقَلُّ مِنْ زَمَنِ أَنْتَ طَالِقٌ وَيُجَابُ بِنَظِيرٍ مَا قَدَّمْتَهُ فِي تَعْلِيلِ اغْتِفَارِهِمْ تَكْرِيرَ لَفْظِ الظَّهَارِ لِلتَّأْكِيدِ بَلْ هَذَا أَوَّلَى بِالْإِغْتِفَارِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَنْتَ كَظْهِرِ أُمِّي طَالِقٌ فِيهِ قَلَاةٌ وَرِكَّةٌ بِخِلَافِ عَدَمِ التَّكْرِيرِ وَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ تَطْوِيلَ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ وَقَاسُوهُ عَلَى مَا لَوْ قَالَ عَقِبَ ظَهَارِهِ أَنْتَ يَا فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ الْفُلَانِي وَأَطَالَ فِي اسْمِهَا وَنَسَبِهَا طَالِقٌ لَمْ يَكُنْ عَائِدًا وَبِهِ كَقَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ لَهَا عَقِبَ الظَّهَارِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ فَلَمْ تَقْبَلْ فَقَالَ عَقِبَهُ أَنْتَ طَالِقٌ بَلَا عِوَضٍ لَمْ يَكُنْ عَائِدًا وَكَذَا يَا زَانِيَةُ أَنْتَ

﴿قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ طَلَقَ) عَطَفَ عَلَى مَوْتٍ .

﴿قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ رَجَعِي) (إِلَخ) فَلَوْ رَاجَعَهَا فَسَيَاتِي قَرِيبًا أَوْ سَم .

﴿قَوْلُ (سَنِي): (وَلَمْ يُرَاجِعْ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ فَلَا عَوْدَ أَيَّ مُطْلَقًا فَلَا يَصِحُّ لِمَا يَذْكُرُهُ الشَّارِحُ فِي الْمَجْنُونِ وَإِنْ أَرَادَ فِي الْحَالِ فَلَا وَجْهَ لَتَقْيِيدِ الرَّجْعِيِّ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يُرَاجِعْ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَكَ أَنْ تُجِيبَ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُغْنِي مِنْ أَنَّ الْمُغْنِيَّ فَلَا يَحْصُلُ عَوْدٌ بِمَا ذَكَرَ . ﴿قَوْلُ: (لِلْفُرْقَةِ) أَي: فِي غَيْرِ الْآخِرِينَ أَوْ تَعَذَّرَ هُمَا أَيَّ فِي الْآخِرِينَ . ﴿قَوْلُ: (بَعْدَ الْإِفَاقَةِ) أَي: مِنَ الْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ .

﴿قَوْلُ: (الطَّلَاقُ) أَي: الْمُنْصِلُ بِالظَّهَارِ . ﴿قَوْلُ: (بِهِ) أَي: بِالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ أَوْ بِذِكْرِ أَنْتِ .

﴿قَوْلُ: (وَيُجَابُ بِنَظِيرِ) (إِلَخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِمَنْعِ إِنْ فِي ذِكْرِ أَنْتِ إِمْسَاكُ زَمَنِ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُ لَا يَسْمَعُهَا؛ لِأَنَّهُ دُونَ زَمَنِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَأْنِ أَنْتِ شُرُوعُ فِي الْفُرْقَةِ فَلَا يَعُدُّ إِمْسَاكًا كَذَا قَالَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَجَوَابُهُ الثَّانِي مُتَّجِهٌ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْمَمْنُوعَةِ فِيهِ بِأَنَّ الْفُرْقَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْقَافِ مِنْ قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَبِالْوُصُولِ إِلَى الثُّلُوحِ بِاللَّامِ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ مَضَى زَمَنُ يُمَكِّنُ فِيهِ الْفُرْقَةُ أَيَّ بِلَفْظِ طَالِقٍ فَلَوْ أَتَى بِهِ فَقَطُّ لَفَارَقَ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ الْجَوَابَ الثَّانِي لِسَمِّ دَاخِلٍ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِنَظِيرٍ مَا إِلَخ . ﴿قَوْلُ: (فِيهِ قَلَاةٌ) خَبَرٌ قَمْبَتَدًا وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنْ . ﴿قَوْلُ: (وَقَاسُوهُ) أَي: مَا يَأْتِي .

﴿قَوْلُ: (لَمْ يَكُنْ عَائِدًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَائِدًا أَوْ . ﴿قَوْلُ: (وَبِهِ) أَي: الْقِيَاسُ أَوْ الْمَقْيِسُ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ .

لِمَا ذَكَرَ وَقَدْ يَنْتَهِي التَّرَاخِي عَلَى قَوْلِ الْمُخَالِفِ بِأَنْ يَقَعَ الْعَزْمُ أَوْ الْوُطْءُ عَقِبَ الظَّهَارِ .

﴿قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ رَجَعِي) فَلَوْ رَاجَعَهَا فَسَيَاتِي قَرِيبًا . ﴿قَوْلُ: (وَيُجَابُ) (إِلَخ) يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِمَنْعِ إِنْ فِي ذِكْرِ أَنْتِ إِمْسَاكُ زَمَنِ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُ لَا يَسْمَعُهَا؛ لِأَنَّهُ دُونَ زَمَنِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَأْنِ أَنْتِ شُرُوعُ فِي الْفُرْقَةِ فَلَا يَعُدُّ إِمْسَاكًا .

طالِقٌ يَتَضَخَّرُ مَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ (وَكَذَا لَوْ كَانَ قِتًا أَوْ كَانَتْ قِتَّةٌ فَعَقِبَ الظَّهَارُ مَلَكَتَهُ أَوْ مَلَكَهَا) اخْتِيَارًا بِقَوْلِ نَحْوِ وَصِيَّةٍ أَوْ شَرَاءٍ مِنْ غَيْرِ سَوْمٍ وَتَقْدِيرٍ بَعْدَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْسِكْهَا عَلَى التَّكَاحِ وَلَا يُؤْثَرُ إِزْنُهَا قَطْعًا وَيُؤْثَرُ قَبُولُ هَيْبَتِهَا لِتَوْقُفِهَا عَلَى الْقَبْضِ وَلَوْ تَقْدِيرًا بِأَنَّ كَانَتْ بِيَدِهِ (أَوْ لَاغْنَاهَا) عَقِبَ الظَّهَارِ (فِي الْأَصَحِّ) لاشتغاله بِمُوجِبِ الْفِرَاقِ وَإِنْ طَالَتْ كَلِمَاتُ اللَّعَانِ لِمَا مَرَّ (بِشَرْطِ سَبْقِ الْقَذْفِ) وَالرَّفْعِ لِلْقَاضِي (ظَاهَرُهُ فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَاهَرَ فَقَذَفَ أَوْ رَفَعَ لِلْقَاضِي فَلَا عَنَ فَإِنَّهُ عَائِدٌ لِسَهْوَةِ الْفِرَاقِ بِغَيْرِ ذَلِكَ. (وَلَوْ رَاجَعَ) مَنْ ظَاهَرَ مِنْهَا رَجْعِيَّةً أَوْ مَنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا عَقِبَ الظَّهَارِ (أَوْ ارْتَدَّ مُتَّصِلًا) بِالظَّهَارِ وَهِيَ مَوْطُوءَةٌ (ثُمَّ أَسْلَمَ فَالْمَذْهَبُ) بَعْدَ الْأُتْفَاقِ عَلَى عَوْدِ أَحْكَامِ الظَّهَارِ (أَنَّهُ عَائِدٌ بِالرَّجْعَةِ) وَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَهَا (لَا بِإِسْلَامِ بَلٍ) إِنَّمَا يَعُودُ بِإِسْمَائِكِهَا (بَعْدَهُ) زَمَنًا يَمَسُّهُ الْفُرْقَةُ وَالْفَرْقُ أَنَّ مَقْصُودَ الرَّجْعَةِ اسْتِبَاحَةُ الْوَطْءِ لَا غَيْرُ وَمَقْصُودُ الْإِسْلَامِ الْعَوْدُ لِلذَّيْنِ الْحَقِّ وَالْإِسْتِبَاحَةُ أَمْرٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ. (وَلَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ بَعْدَ الْعَوْدِ بِفُرْقَةٍ) لِاسْتِقْرَارِهَا بِالْإِسْمَائِكِ قَبْلَهَا (وَيَحْرُمُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ) بِعَتَقِ أَوْ غَيْرِهِ (وَطُءٌ) لِلنَّصِّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ الْإِطْعَامِ

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (وَكَذَا الْخ) أَي: لَا يَكُونُ عَائِدًا اِهْمُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا) يَخْرُجُ شِرَاؤُهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ بَلٍ أَوْ لَهَا وَقَسَخَ الْعَقْدَ فَلْيُرَاجَعْ اِهْمُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (اخْتِيَارًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلِزِيَادَةِ التَّغْلِيظِ فِي الْمَغْنِيِّ. • فَوَيْلٌ: (اخْتِيَارًا) لِإِخْرَاجِ الْإِزْنِ الْآتِي عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ اِهْمُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (أَوْ شِرَاءٍ) أَي: وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ عَلَى الْقَبُولِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اِهْمُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (وَقَدْ تَقْدِيرُ فَمَنْ) عَطَفَ عَلَى سَوْمِ اِهْمُغْنِي وَهُوَ بِالذَّالِ فِي الْمَغْنِيِّ وَبَعْضُ نُسَخِ الشَّارِحِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَا يُؤْثَرُ) أَي: فِي كَوْنِهِ عَائِدًا وَقَوْلُهُ إِزْنُهَا أَي: إِزْنُ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ اِهْمُغْنِي شِ أَيْ وَمِثْلُهُ إِزْنُ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ لِجَمْعِهِ مُوَافَقَةِ الْمَتْنِ وَبِهَذَا اقْتِصَارُهُ عَلَى قَبُولِ هَيْبَتِهَا وَلَا فَمِثْلُهُ قَبُولُهَا هَيْبَةً. • فَوَيْلٌ: (لِتَوْقُفِهَا) أَي: الْهَيْبَةُ وَالتَّمْلِكُ بِهَا. • فَوَيْلٌ: (بِأَنَّ كَانَتْ) أَي: الزَّوْجَةُ.

• فَوَيْلٌ: (لِمَا مَرَّ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ وَقَاسَوْهُ الْخ وَقَالَ ع شِ أَيْ مِنْ قَوْلِهِ لاشتغاله بِمُوجِبِ الْخِ اِهْمُغْنِي وَفِيهِ شَائِنَةُ التَّكْرَارِ. • فَوَيْلٌ: (رَجْعِيَّةً) أَي: حَالُ كَوْنِهَا رَجْعِيَّةً اِهْمُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (ثُمَّ أَسْلَمَ) أَي: فِي الْقِدَّةِ اِهْمُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (بَغْنَةً) أَي: الْإِسْلَامَ اِهْمُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (وَيَخْرُمُ) أَي: وَإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوضُ وَشَرَّحَهُ وَثَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ الْخَطِيبِ عَلَى شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ مَا يُوَافِقُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِهِ أَيْضًا فِي الرُّوضِ وَشَرَّحَهُ فِي آخِرِ الْكُفَّارَةِ وَهَلْ يَخْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَإِنْ خَافَ الْعَتَّةَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ لَكِنْ يَجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا يَتَدَفَّقُ بِهِ خَوْفُ الْعَتَةِ اِهْمُغْنِي شِ أَقُولُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الْمَغْنِي فِي آخِرِ الْبَابِ كَمَا يَأْتِي.

• فَوَيْلٌ فِي (سَنِي): (وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا) يَخْرُجُ شِرَاؤُهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ بَلٍ أَوْ لَهَا وَقَسَخَ الْعَقْدَ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَيْلٌ: (أَوْ شِرَاءٍ) أَي: وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ عَلَى الْقَبُولِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

وقياساً فيه على أن الخبر الحسن وهو قوله ﷺ للمظاهر: «لا تقرّبها حتى تكفره بشمله ولزيادة التغليب عليه نعم، الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يطقاً لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها لزمّت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي أو يكفر واعتراض البلقيني حله بعد مضي المدّة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره ويؤدّ بأن الذي في الأحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لا نظير (بشهوة في الأظهر) لإفضائه للوطء (قلت الأظهر الجواز والله أعلم)؛ لأن الحرمة ليست ليعنى يخل بالنكاح أشبه الحيض ومن ثم حرم فيما بين الشرة والركبة ما مرّ في الحائض خلافاً لما ثوّه عبارته. (ومصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح (أنه ﷺ أمر من ظاهر مؤقتاً ثم وطئ في المدّة بالتكفير) وإذا صحّحناه كان (مؤقتاً) كما التزمه وتغليبا لشبهه اليمين (وقيل بل) يكون (مؤثداً) غليظاً عليه وتغليبا لشبهه الطلاق (وفي قول) هو (أفقر) من أصله وإن أئمه به؛ لأنه لما وقته كان كالتشبيه بمن لا تحرم تأييداً ويؤدّه الخبر المذكور إن قلت لم غلبوا هنا شائبة اليمين لا شائبة الطلاق كما تقرّر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت علي كظهر أمي ثم قال لأخرى أشركتكم معها فإنه يصح على الأصح قلت يفرق بأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالجفت بها في قبولها للتشريك فيها وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابهة لليمين دون الطلاق فالجق المؤقت على القول بصحته

- قوله: (على أن الخبر الحسن إلخ) ولعله إنما لم يستدل به؛ لأنه ليس نصاً في ذلك اهـ ع ش.
- قوله: (بشملة) أي: الإطعام. • قوله: (ولزيادة التغليب إلخ) عطف على قوله للتص.
- قوله: (لارتفاعه) أي: الظهار. • قوله: (وحرم عليه الوطء) أي: ثانياً كما يأتي اهـ ر شيدي.
- قوله: (حتى تنقضي إلخ) أي: المدّة أي فإذا انقضت ولم يكفر حلّ الوطء كما صرح به شرح البهجة اهـ ع ش أقول وسيصرّح به أيضاً الشارح والنهاية والمغني. • قوله: (من كل مباشرة) إلى قول المتن ويصحّ الظهار في المغني. • قوله: (لا نظير) عبارة المغني وقضية كلام المصنّف جواز النظر بشهوة قطعاً وتخصيص الخلاف بمباشرة البشارة وهو قضية كلام الجمهور اهـ.
- قوله (سني): (الأظهر الجواز) قال الأذرع لم لا يفرق بين من تحرّك قبله ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم ويتبني الجزم بالتحرّم إذا علم من عادته أنه لو استمتع لو طئ لشبهه ورقة نقواه اهـ نهاية قال ع ش قوله ويتبني الجزم بالتحرّم إلخ مفتد اهـ. • قوله: (ومن ثم حرم إلخ) أي: هنا. • قوله: (ما مرّ في الحائض) أي: ما مرّ تحريمه في الحيض اهـ ع ش. • قوله: (وإذا صحّحناه إلخ) هذا جلّ معنى وأما جلّ الإغراب فهو كما في المغني ظهاراً مؤقتاً في الأظهر. • قوله: (كما التزمه) أي: عملاً بالتوقيف اهـ مغني. • قوله: (وإن أئمه به) بل يأتهم بلا خلاف اهـ مغني. • قوله: (لم غلبوا إلخ) أي: على الأول.
- قوله: (قلت يفرق إلخ) محلّ تأمل إذ قد يقال التأييد من مقتضى الصبغة لا حكم خارج عنها اهـ سيّد عمر. • قوله: (وأما حكم الظهار إلخ) الأنسب وأما الظهار من حيث حكمه المترتب عليه من وجوب

باليمين في حكمه المرتب عليه من التأقيت كاليمين دون التأييد كالطلاق وسبأتي في توجيه الجديد والقديم ما هو صريح فيه فتأمل. (فعلى الأول) أي صحته مؤقتاً (الأصح أن عوده) أي العود فيه (لا يحصل بإمساك بل بوطء) مستعمل على تقييد الحشفة أو قدرها من مقطوعها (في المدة) للخبر المذكور ولأن الجل منتظر بعدها فالإمساك يحتل كونه لانتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الإمساك لأجل الوطء إلا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يتبين به من الظهار فيجل على الأول كأن وطئت فانت طالق لا الثاني كأن وطئت فانت طالق قبله أما الوطء بعدها فلا عود به لارتفاعه بها كما مر فقليم تميزه بتوقيف العود فيه على الوطء ويحمله أولاً وبحرمة كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضي المدة كما مر وفي أنت علي كظهر أمي

الكفارة فهو إلخ. ة فود: (دون التأييد إلخ) راجع لقوله من التأييد. ة فود: (وسبأتي في توجيه الجديد إلخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم. ة فود: (أي صحته مؤقتاً) إلى قول المتن ويجب النزاع في المغني إلا قوله للخبر المذكور وقوله كأن وطئت إلى أما الوطء بعدها وكذا في النهاية إلا قوله وقيل يتبين به من الظهار وما أتبه عليه.

ة قول (سني): (الأصح) بالرفع نهاية ومغني. ة فود: (للخبر المذكور) يراجع فإن مجرد أنه أمر من ظاهر مؤقتاً وطئ بالتكفير ليس فيه أن العود حصل بالوطء بل يَحْتَمَلُ أن يكون حصل بغيره اه سم. ة فود: (ولأن الجل منتظر بعدها) الأولى بعدها منتظر كما في شرح المنهج. ة فود: (فكان هو) أي: الوطء في المدة. ة فود: (وقيل يتبين به من الظهار) عبارة المغني والثاني أن العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقاً لأحد نوعي الظهار بالآخر.

(تنبيه): أفهم كلامه أن الوطء نفسه عود وهو الأصح وقيل يتبين به العود بالإمساك عقب الظهار وعلى الأصح على الأول لا يحرّم الوطء؛ لأن العود الموجب للكفارة لا يحصل إلا به اه وعلم بهذه أن في كلام المصنف إيجازاً مخلاً. ة فود: (على الأول) أي: الأصح وقوله لا الثاني وهو: وقيل يتبين إلخ وفيه تأمل. ة فود: (أما الوطء بعدها إلخ) عبارة المغني.

(تنبيه): قضيت قوله في المدة أنه لو لم يطأ فيها ووطئ بعدها لا شيء عليه وبه صرح في المحرر لارتفاع الظهار وأنه لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته وبه صرح في الروضة وأصلها وقد علم مما تقرر أن الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور إلخ. ة فود: (بها) أي: بالمدة وانقضائها. ة فود: (تميزه) أي: الظهار المؤقت عن المطلق. ة فود: (أولاً) أي: قبل التكفير.

ة فود: (كالمباشرة بعد) أي: بعد الوطء الأول. ة فود: (كما مر) أي: في شرح ويحرّم قبل التكفير

ة فود: (وسبأتي في توجيه الجديد إلخ) يتأمل التوجيه المذكور. ة فود: (للخبر المذكور) يراجع فإن مجرد أمر من ظاهر مؤقتاً وطئ بالتكفير ليس فيه أن العود حصل بالوطء بل يَحْتَمَلُ أن يكون حصل بغيره.

خمسة أشهر يكون مظاهراً مؤقَّتاً ومولياً لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر؛ لأنه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار ليحصل العود ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه إذ لا يمين هنا وأدعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعيد وإن جزم به غير واحد. (ويجب النزاع بمغيب الحشفة) أي عنده كما في إن وطئتك فأنت طالق وباحت البلقيني صحة تقييد الظهار بالمكان كالوقت فلا يعود إلا بالوطء فيه وحيثئذ يخرم حتى يكفر نظير المؤقت واعتزضه أبو زرعة بأنه إنما يأتي على الضميف في أنت طالق في الدار أما على الأصح أنه يقع حالاً

وطء . هـ . فؤد : (لا مباحه إلخ) تغليل لقوله ومولياً فقط وقوله : لأنه إلخ تغليل للمعلة أي الامتناع .
 هـ . فؤد : (ولا يلزمه إلخ) عبارة النهاية وهل تلزمه كفارة أخرى أو لا جزم بالأول صاحب التعليل والآثار وغيرهما وبالثاني البارزي وصححه في الروضة كأصلها وحمل الوالد كقوله الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت علي كظهر أمي سنة والثاني على خلوه عن ذلك اهـ . هـ . فؤد : (كفارة يمين) أي : الإيلاء اهـ معني . هـ . فؤد : (على الأوجه) وفقاً للمعني . هـ . فؤد : (وأدعاء إلخ) أي : الذي وجه به في شرح الروض اهـ سم . هـ . فؤد : (في لزوم الكفارة) أي : كفارة اليمين . هـ . فؤد : (أي هنئة) إلى قوله : (وحيثئذ يخرم) في النهاية ثم قال لئكة متى وطئها فيه لم يخرم في غير ذلك المكان قياساً على قولهم أنه متى انقضت المدة لم يخرم في المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافاً للبلقيني في الشق الأخير اهـ وأقره سم . هـ . فؤد : (وباحت البلقيني) إلى قوله : (اهـ) في المعني . هـ . فؤد : (فيه) أي : في ذلك المكان .
 هـ . فؤد : (وحيثئذ يخرم إلخ) ظاهره ولو في غير ذلك المكان وأظهره منه في إفادة ذلك المعنى قول المعني ومتى وطئها فيه خرم وطؤها مطلقاً حتى يكفر اهـ ومر آيافاً مخالفة شيخ الإسلام والنهاية للبلقيني في هذا التعميم وتخصيصهما الحرمة قبل التكفير بالوطء في ذلك المكان . هـ . فؤد : (وأخترضه أبو زرعة بأنه إلخ) اعتمد المعني كما يأتي . هـ . فؤد : (على الضميف في أنت طالق إلخ) يعني منه أنه لا يقع عند الإطلاق إلا بدخولها الدار . هـ . فؤد : (أما على الأصح إنه إلخ) في كون هذا الأصح نظراً ولذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار إنه تغليل اهـ سم وسقيده أيضاً قول الشارح على أن الأصح إلخ .

هـ . فؤد : (ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه) جزم باللزوم صاحب التعليل والآثار وغيرهما وبالثاني البارزي وصححه في الروضة وأصلها وحمل شيخنا الشهاب الرملي الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت علي كظهر أمي سنة والثاني على خلوه عن ذلك شرح م ر . هـ . فؤد : (وأدعاء إلخ) أي : الذي وجه به في شرح الروض لزوم كفارة أخرى للإيلاء . هـ . فؤد : (وباحت البلقيني إلخ) اعتمد م ر .
 هـ . فؤد : (وحيثئذ يخرم حتى يكفر نظير المؤقت) الذي قاله شيخ الإسلام أنه متى وطئ فيه لم يخرم في غيره قياساً على قولهم في المؤقت أنه متى انقضت المدة لم يخرم ذلك شرح م ر . هـ . فؤد : (أما على الأصح أنه يقع حالاً) في كون هذا الأصح نظراً ولهذا لما قال في الروض أواخر باب الطلاق أو أنت طالق في البحر أو في مكة أو في الظل طلقت في الحال إن لم يقصد التغليل قال في شرحه وهذا

فليكن هذا مؤيِّداً أيضاً انتهى ويُرَدُّ بأنَّه إنما يأتي على الضَّعيفِ أنَّ المؤقَّتَ مؤيِّدٌ كالطلاقِ أما على الأصحَّ أنَّه مؤقَّتٌ كاليمينِ لا الطلاقِ فالوجه ما بحثه البلقينيُّ على أنَّ الأصحَّ في أنت طالق في الدَّارِ أنَّه لا يقع إلا بدخولها وكلامُ البلقينيِّ واضحٌ لا اعتراض عليه. (ولو قال لأربعِ أنشئتُ عليَّ كظهرِ أمي لمُظَاهَرٍ مِنْهُنَّ) تَغْلِيْباً لِشَبْهِ الطَّلَاقِ (لأنَّ امسكهنَّ فأربعُ كفاراتٍ) لوجود الظَّهَارِ والعودِ في حقِّ كُلِّ مِنْهُنَّ أو امسك بمضهنَّ وجبَّت فيه فقط (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لأتِّحَادِ لفظه وتَغْلِيْبِ لَشَبْهِ اليمينِ (ولو ظاهر مِنْهُنَّ) ظهراً مُطْلَقاً (بأربعِ كلماتٍ مُتَوَالِيَةٍ فعائِدَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ الأوَّلِ) لِعَوْدِهِ فِي كُلِّ بظَّهَارٍ ما بعدها فإنَّ فارقَ الرَّابِعَةِ عَقِبَ ظهاريه لَرَمَةِ ثَلَاثِ كَفَّارَاتٍ وإلا فأربعُ قِيلَ احْتَرَزَ بِمُتَوَالِيَةِ عَمَّا إِذَا تَفَاصَلَّتِ المَوَاطُ وَقَصَدَ بِكُلِّ مَرَّةٍ ظهَاراً أو أطلقَ فكلُّ مَرَّةٍ ظهَارٌ مُسْتَقِيلٌ لَهُ كَفَّارَةٌ انْتَهَى وفيه نَظَرٌ إِذِ الْمُتَوَالِيَةُ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ التَّوَالِيِ لِشَجَرِودِ التَّصْوِيرِ أو لِيَعْلَمَ بِهِ غَيْرُهُ بِالأولى وقوله وَقَصَدَ إِلَى آخِرِهِ يُوْهِمُ صَحَّةَ قَصْدِ التَّأَكِيدِ هُنَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ. (ولو كَوَّنَ) لَفْظَ ظَهَارٍ مُطْلَقِي (فِي امْرَأَةٍ مُتَّصِلًا) كُلُّ لَفْظٍ بِمَا بَعْدَهُ (وَقَصَدَ تَأَكِيدًا فَظَهَارٌ وَاحِدٌ) كَالطَّلَاقِ فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ إِنْ امْسَكَهَا عَقِبَ آخِرِ مَرَّةٍ أَمَّا مَعَ تَفَاصِيلِهَا بِغَوِيٍّ سَكَنَةٍ تَنْقُصُ وَغِيٍّ فَلَا يُفِيدُ قَصْدَ التَّأَكِيدِ وَلَوْ قَصَدَ بِالْبَعْضِ تَأَكِيدًا وَبِالْبَعْضِ اسْتِثْنَاءً أَعْطَى كُلَّ حَكْمِهِ (أَوْ) قَصَدَ (اسْتِثْنَاءً) وَلَوْ فِي إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَكَوَزِهِ (فَالْأَظْهَرُ التَّقَدُّدُ) كَالطَّلَاقِ لَا اليمينِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُرْجَحَ فِي الظَّهَارِ شَبْهُ الطَّلَاقِ فِي

• فَوَدَّ: (فَلْيَكُنْ هَذَا مُؤَيِّدًا أَيْضًا انْتَهَى) وَهُوَ الظَّاهِرُ اهْ مُعْنَى أَيْ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالتَّهْيِيةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ) أَيْ الطَّلَاقُ. • فَوَدَّ: (تَغْلِيْبًا لِشَبْهِ الطَّلَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا الْوَقْتُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْكِتَابِ فِي نَهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ امْسَكَ بِمُضْهَنْهُنَّ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَإِنْ امْتَنَعَ الْعَوْدُ فِي بَعْضِهِنَّ بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ بَرِهَ وَجَبَّتِ الْكَفَّارَةُ بَعْدَ مَنْ عَادَ فِيهِ مِنْهُنَّ اه. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ) (لِخ) أَيْ: سَوَاءٌ امْسَكْتَهُنَّ أَوْ مُضْهَنْهُنَّ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) سَبَاتِي مُخْتَرَزُهُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا الْمُؤَقَّتُ لِخ. • فَوَدَّ (سَبَاتِي): (مُتَوَالِيَةً) أَيْ: أَوْ غَيْرَ مُتَوَالِيَةٍ كَمَا فَهَمَ بِالأولى اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيْ: صَاحِبُ قِيلَ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ: فِي تَعَدُّدِ الزَّوْجَةِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُؤَقَّتِ الْآتِي اهْ سَم. • فَوَدَّ: (إِنْ امْسَكْتَهُنَّ) (لِخ) وَإِنْ فَارَقَهَا عَقِبَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَوْ قَصَدَ بِالْبَعْضِ تَأَكِيدًا أَوْ لِبَعْضِ اسْتِثْنَاءً) (لِخ) لَعَلَّهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الطَّلَاقِ لَا مُطْلَقًا فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (لَوْ فِي إِذْ خَلَّتْ) (لِخ) إِذْ خَالَ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ هُنَا مَعَ إِبْلَاقِ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ لِخْ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ تَرِيَانًا هَذَا الْآتِي هُنَا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلِذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ وَلَوْ كَرَّرَ تَغْلِيْقَ الظَّهَارِ بِالْدَّخُولِ

خَالَفَ لِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي الدَّارِ مِنْ أَنَّهُ تَغْلِيْقٌ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ هَذَا مِثْلُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمَآوِزُ دُ غَيْرُهُ وَقَالَ إِنَّ غَيْرَهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُ فَائِدَةَ التَّخْصِيصِ اه. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) احْتَرَزَ عَنِ الْمُؤَقَّتِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (لَوْ فِي إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي) إِذْ خَالَ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ هُنَا مَعَ إِبْلَاقِ قَوْلِهِ الْآتِي

نحو الصيغة وإن أطلق فكالأول وفارق الطلاق بأنه محصور مملوك فالظاهر استيفاءه بخلاف الظهار (و) الأظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول)؛ لأن اشتغاله بها إمساك أما المؤقت فلا تعدّد فيه مطلقاً لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتركيب يمين على شيء واحد.

بنية الإستيناف تعدّد مطلقاً أي سواء فُرقة أم لا وَجِبَتِ الكفّارات كُلُّهَا بَعْدَ وَاحِدٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الدُّخُولِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَهْ سَمَ وَقَوْلُهُ قَالَ فِي الرُّضِ الْخِ أَيِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ قَانَتْ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَكَرَّرَ هَذَا اللَّفْظَ بِنِيتِهِ التَّكْيِيدَ لَمْ يَتَعَدَّدْ وَإِنْ فُرَّقَ فِي مَجَالِسَ وَإِنْ كُرِّرَ بِنِيتِهِ الْإِسْتِيفَانَ تَعَدَّدَتِ الْكَفَّاراتُ سَوَاءً أَفُرَّقَ أَمْ لَا وَوَجِبَتِ الْكَفَّاراتُ كُلُّهَا بَعْدَ وَاحِدٍ بَعْدَ الدُّخُولِ وَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الدُّخُولِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ وَإِنْ أَطْلَقَ لَمْ يَتَعَدَّدْ أَهْ . قُودَ : (فَالظَّاهِرُ اسْتِيفَانُهُ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّفْرِيعُ عِبَارَةَ الْمُعْنَى أَنَّ الطَّلَاقَ مَخْصُورٌ وَالزَّوْجَ يَمْلِكُهُ فَإِذَا كُرِّرَ فَالظَّاهِرُ اسْتِيفَاءُ الْمَمْلُوكِ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ أَيِ الْمَمْلُوكِ أَهْ . قُودَ : (وَإِنْ أَطْلَقَ الْخِ) شَامِلٌ لِلْمُنْعَجِرِ وَالْمُعْلَقِ كَمَا فِي الرُّضِ وَشَرَحَهُ أَيِ فِي الْمُعْنَى أَهْ سَمَ . قُودَ : (وَالْأَظْهَرُ الْخِ) أَيِ عَلَى التَّعَدُّدِ أَهْ مُعْنَى . قُودَ : (مُطْلَقًا) أَيِ قَصَدَ اسْتِيفَانًا أَمْ لَا أَهْ ش . قُودَ : (لِغَنَمِ الْعُودِ فِيهِ الْخِ) خَاتِمَةٌ لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ قَانَتْ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَتَمَكَّنَ مِنَ التَّزَوُّجِ تَوَقَّفَ الظَّاهِرُ عَلَى مَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ التَّزَوُّجِ لِيَحْصُلَ الْيَأْسُ مِنْهُ لَكِنْ لَا عُودَ لَوْ قَوِيَ الظَّاهِرُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَلَمْ يَحْصُلْ إِمْسَاكُهَا إِذَا تَزَوَّجَ أَوْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ التَّزَوُّجِ بَأَنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَقِبَ الظَّاهِرِ فَلَا ظَهَرَ وَلَا عُودَ وَالْفَسْخُ وَجُنُودُ الزَّوْجِ الْمُتَّصِلَانِ بِالْمَوْتِ كَالْمَوْتِ وَبِالْقَاتِنِ صَرَحَ فِي الرُّضَةِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا بَرَضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ بِخِلَافِهِ بِصِغَةِ إِذَا لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ قَانَتْ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي فَإِنَّهُ يَصِيرُ مَظَاهِرًا بِإِمْكَانِ التَّزَوُّجِ عَقِبَ التَّغْلِيْقِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَوْتِ أَحَدِهِمَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِنْ وَإِذَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي الطَّلَاقِ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَوَاللَّهِ مَا وَطِئْتُكَ وَكَفَّرَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يُجْزِهِ لِقُدُومِهِ عَلَى السَّبَبَيْنِ جَمِيعًا كَتَقْدِيمِ الزَّكَاءِ عَلَى الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ وَلَوْ عَلَّقَ الظَّاهِرُ بِصِغَةِ وَكَفَّرَ قَبْلَ وَجُودِهَا أَوْ عَلَّقَ عِنَقَ كَفَّارَتِهِ بِوُجُودِ الصِّغَةِ لَمْ يُجْزِهِ لِمَا مَرَّ وَإِنْ مَلَكَ مَنْ ظَاهَرَ مِنْهَا وَاعْتَقَهَا عَنْ ظَهَارِهِ صَحَّ وَلَوْ ظَاهِرًا وَأَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ الْأُمَّةُ فَقَالَ لِسَيِّدِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْعُودِ أَعْتَقَهَا عَنْ ظَهَارِي أَوْ إِبِلَانِي فَقَعَلَ عَقَقْتُ عَنْهُ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنِ اغْتِنَاقَهَا يَتَضَمَّنُ تَمْلِيكَهَا لَهُ أَهْ مُعْنَى وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْفَسْخِ وَالْجُنُونِ وَالتَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ .

وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَائِدٌ فِي الْأَوَّلِ مُشْكِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُهُمْ جَرَيَانٌ هَذَا الْآتِي هُنَا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّضِ وَشَرَحَهُ أَوْ كُرِّرَهُ أَيِ تَغْلِيْقِ الظَّاهِرِ بِالْدُّخُولِ لِنِيتِهِ الْإِسْتِيفَانَ تَعَدَّدَ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءً فُرَّقَ أَمْ لَا وَوَجِبَتِ الْكَفَّارَةُ كُلُّهَا بَعْدَ وَاحِدٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الدُّخُولِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَهْ . قُودَ : (وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَالأَوَّلِ) كَذَا م ر ش . قُودَ : (وَإِنْ أَطْلَقَ) شَامِلٌ لِلْمُنْعَجِرِ وَالْمُعْلَقِ قَالَ فِي الرُّضِ وَشَرَحَهُ وَإِنْ أَطْلَقَ أَيِ تَكْرِيرِ تَغْلِيْقِ الظَّاهِرِ بِالْدُّخُولِ فَقَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا مَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ عَدَمَ التَّعَدُّدِ وَنَظَرَهُ الْبَلْقَيْنِي بِالظَّاهِرِ الْمُنْعَجِرِ وَبِمَا أَفْتَى بِهِ التَّزَوُّيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كُرِّرَ تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِالْدُّخُولِ وَأُطْلِقَ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَقٌ وَاحِدٌ أَهْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

من الكُفْرِ وهو السُّتْرُ لِسْتِئْرِهَا الذَّنْبُ بِمَحْوِهِ أو تخفيفِ إثمِهِ بناءً على أَنَّهَا زَوَاجِرُ كَالْحُدُودِ
وَالْتَعَازِيرِ أو جَوَابِرُ لِلخَلَلِ وَرَجَحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لِافتقَارِهَا لِلتَّيَّةِ أَيْ فَهِيَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

أَيِ جِنْسِهَا لَا كَفَّارَةُ الظَّاهِرِ فَقَطْ اهْ مُعْنِي. ٥ فَوَدُ: (من الكُفْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ فَهِيَ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا
فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (بِمَحْوِهِ). ٥ فَوَدُ: (بِمَحْوِهِ) أَيِ: إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا جَوَابِرُ. وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَخْفِيفُ) أَيِ: إِنْ
قُلْنَا أَنَّهَا زَوَاجِرُ إلخ. ٥ فَوَدُ: (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا زَوَاجِرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَوَاجِرُ تَمْحُو الذَّنْبَ أو
تُخَفِّفُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَى هَذَا يَسْتَوِي الْقَوْلَانِ وَالَّذِي يَبْتَنِي أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَوَاجِرُ يَكُونُ الْفَرْضُ
مِنْهَا مَنْعُ الْمُكَلَّفِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَغْصِيَةِ فَإِذَا اتَّفَقَ أَنَّهُ فَعَلَ الْمَغْصِيَةَ ثُمَّ كَفَّرَ لَا يَحْصُلُ بِهَا تَخْفِيفٌ لِلْإِثْمِ
وَلَا مَحْوٌ وَتَكُونُ حُكْمُهُ تَسْمِيَّتِهَا كَفَّارَةً عَلَى هَذَا سَتَرَ الْمُكَلَّفِ مِنْ اِزْتِكَابِ الذَّنْبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ إِذَا فَعَلَ
شَيْئًا مِنْ مَوْجِبَاتِ الْكَفَّارَةِ لَزِمَتْهُ تَبَاعُدٌ عَنْهُ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ يَفْتَضِحُ بِهِ لِعَدَمِ تَعَاطِيهِ إِيَّاهُ اه ع ش.

٥ فَوَدُ: (بِمَحْوِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَخْفِيفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَلِ الْكَفَّارَاتُ سَبَبٌ حَرَامٌ زَوَاجِرُ كَالْحُدُودِ
وَالْتَعَازِيرِ أو جَوَابِرُ لِلخَلَلِ الْوَاقِعِ وَجِهَانِ أَوْ جُفْهُمَا الثَّانِي كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. ٥ فَوَدُ: (بِنَاءٍ عَلَى
أَنَّهَا زَوَاجِرُ إلخ) يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَا إِذَا قُلْنَا أَنَّهَا زَوَاجِرُ مَحَتْ الذَّنْبَ أو جَوَابِرُ خَفَّفَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ الْبِنَاءِ عَلَى
هَذَا التَّصْدِيرِ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا بِنَاؤُهُمَا عَلَى أَنَّهَا جَوَابِرُ؛ لِأَنَّ الْجَبْرَ يَتَصَوَّرُ بِالْمَحْوِ وَالتَّخْفِيفِ وَأَمَّا الزَّجْرُ
فَلَا يَسْتَلْزِمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْمَقْصُودِ أَصَالَةٌ مِنْهَا وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا
عَلَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مَانِعٌ أَبْضًا مِنْ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مَقْصُودًا أَصَالَةً إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ بِخِلَافِهِ فَتَأَمَّلْ
ثُمَّ زَايْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَشَارَ لِنَحْوِ مَا اسْتَظْهَرَنَاهُ فِي حَمْلِ الْخِلَافِ وَعِبَارَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا مَرَّ أَنَّ
الْمُغْلَبَ فِيهَا مَاذَا وَإِلَّا فَكَيْلَا الْمَغْتَبَيْنِ مَوْجُودٌ فِيهَا انْتَهَى اه سَيَلُّهُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَا إلخ أَقُولُ بَلْ هَذَا
صَرِيحٌ آخِرٌ كَلَامِي. ٥ فَوَدُ: (أو جَوَابِرُ) قَسَمْتُ قَوْلَهُ زَوَاجِرُ اه ع ش. ٥ فَوَدُ: (الثَّانِي) أَيِ: قَوْلُهُ جَوَابِرُ وَهُوَ
الْمُغْتَمَدُ اه ع ش عِبَارَةُ سَمِ أَيِ أَنَّهَا جَوَابِرُ وَتَبَّهَ صَاحِبُ التَّثْرِيْبِ عَلَى أَنَّهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ بِمَعْنَى الزَّجْرِ لَا
غَيْرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِزَمَانِيٍّ اه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْكَفَّارَةِ)

٥ فَوَدُ: (وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي) أَيِ: إِنَّهَا جَوَابِرُ وَتَبَّهَ صَاحِبُ التَّثْرِيْبِ عَلَى أَنَّهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ
بِمَعْنَى الزَّوَاجِرِ لَا غَيْرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَر.

كسجود السهو فإن قلت المقر في الدفن لكفارة البضي أنه يقطع دوام الإثم وهنا الكفارة على الثاني لا تقطع دوامه وإنما تخفف بعض إثمه قلت يفرق بأن الدفن مزيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء يدوم إثمه بخلاف الكفارة هنا فإنها ليست كذلك فتأمله وعلى الأول الممحو هو حق الله من حيث هو حقه وأما بالنظر لنحو الفاسق بموجبها فلا بد فيه من التوبة نظير نحو الحد (يشتراط نيتها) بأن ينوي الإعتاق مثلاً عنها لا الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيره لشموله التذرع نعم، إن نوى أداء الواجب بالظهار مثلاً كفى وذلك؛ لأنها للظهار كالزكاة نعم، هي في كافر كفر بالإعتاق للتمييز كما في قضاء الديون لا الصوم؛ لأنه لا

فرد: (على الثاني) أي: تخفيف الإثم اه سم. فرد: (وعلى الأول) أي: منح الإثم. فرد: (من حيث هو حقه) لعل المراد بذلك الحكم الأخروي وهو العقاب ويقول وأما بالنظر إلخ الحكم الديني وهو الحكم عليه بكونه فاسقاً اه سيد عمر. فرد: (بأن ينوي) إلى قوله: (ولأنه لو قال) في النهاية وكذا في المفتي إلا قوله: (فإن هجر) إلى (ويتصور) وقوله: (فإن لم يمكنه) إلى (وأفاد) وقوله: (ويكفي) إلى (ولو علم). فرد: (مثلاً) أي: أو الصوم أو الإطعام اه مفتي. فرد: (لا الواجب إلخ) أي: فلا يكفي الإعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الإطعام الواجب عليه اه مفتي. فرد: (غيره) الأولى التائب كما في النهاية. فرد: (لشموله) أي: الواجب عليه وقوله التذرع أي الواجب به. فرد: (إن نوى أداء الواجب إلخ) هل لذكر الأداء دخل أو هو مخض تصوير حتى لو اقتصر على الواجب أجراً محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه سيد عمر أقول ويصرح بالثاني قول المفتي نعم لو نوى الواجب بالظهار أو القتل كفى اه. فرد: (وذلك) أي: اشتراط نية الكفارة. فرد: (نعم هي) أي: النية اه ع ش. فرد: (في كافر إلخ) شاملاً للمرتد عبارة المفتي والرتض مع شرحه وكالذمي فيما ذكر مرتد بعد وجوب الكفارة وتجزيه الكفارة بالإعتاق. والإطعام قطعاً بعد الإسلام وإن كفر في الردة اه. فرد: (للتمييز) أي: لا للتقرب اه مفتي. فرد: (كما في قضاء الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دفع مالا لمن له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال عليه وقفة اه مفتي عبارة سم قوله كما في قضاء الديون يدل على وجوب النية في قضاء الديون وقد تقدم في باب الضمان في شرح وإن اذن بشرط الرجوع إلخ بسط أنه لا بد من قصد الأداء من جهة الدين نقلاً عن السبكي عن الإمام وأن كثيراً من الفقهاء يغلطون فيه فراجع اه. فرد: (لا الصوم) انظر هذا المعلق مع أن الحكم الذي ذكره في المغطوف غيره في المغطوف عليه اه رشيدتي عبارة المفتي والصوم منه لا يصح

فرد: (على الثاني) أي: تخفيف الإثم. فرد: (كما في قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجري في ذلك ما يأتي في التفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكرت ما تقدم في باب الضمان في شرح قول المصنف وإن اذن بشرط الرجوع رجوع وكذا إن اذن مطلقاً في الأصح من بسط أنه لا بد من قصد الأداء من جهة الدين نقلاً عن السبكي عن الإمام وإن كثيراً من

يصح منه؛ لأنه عبادة بدنية ولا يتقبل عنه للإطعام لقدرته عليه بالإسلام فإن عجز أطمع ونوى للتمييز أيضا ويتصور ملكه للمسلم بنحو إزب أو إسلام فنه أو يقول لمسلم أعتق فثك عن كفارتني فيجيب. فإن لم يملكه شيء من ذلك وهو مظاهر موبى مبيع من الوطء لقدرته على ملكه بأن مسلم فيشتره وأفاد قوله نيته أنه لا يجب التعرض للفرضية؛ لأنها لا تكون إلا فرضا وأنه لا تجب مقارنتها لنحو العتيق وهو ما نقله في المجموع عن النص والأصحاب وصوبه ووجهه بأنه يجوز فيها التيابة فاحتيج لتقديم النية كما في الزكاة بخلاف الصلاة لكن رجع في الروضة كأصلها أنهما سواء وعلى الأول إذا قدمها يجب قوتها بنحو عزل المال كما في

لعدم صحة نيته له ولا يطعم وهو قاذر على الصوم فيترك الوطء أو يسلم ويصوم ثم يطا. هـ. فود: (ولا يتقبل) أي: الكافر عنه أي الصوم. هـ. فود: (فإن عجز) أي: عن الصوم لنحو مريض بشرطه كما في المسلم سم وع ش. هـ. فود: (انتقل) أي: للإطعام اهـ ع ش. هـ. فود: (فإن لم يملكه الخ) عبارة شرح الروض فإن تغذر تحصيله الإغناق وهو موبى امتنع عليه الوطء فيتركه أو يسلم ويتفق ثم يطا. هـ. فود: (موبى) ومثله ما لو أغسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء وقضية قوله موبى الخ أنه لو عجز عن الكفارة بأنواعها جاز له الوطء وفي الروض وشرجه آخر الباب فصل إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته إلى أن يغير على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطا حتى يكفر في كفارة الظهار اهـ فهو شامل للمسلم والكافر اهـ ع ش. هـ. فود: (لأنها لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بأن المحرم لو قتل قملة من نحو لحيته سن له التصديق بلفظه وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له التعرض فدى نذبا فقد تكون الكفارة مندوبة سم على حج ويمكن الجواب بأن المراد أن الكفارة بإحدى هذه الخصال التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون إلا فرضا اهـ ع ش. هـ. فود: (وأنه لا تجب مقارنتها الخ) لعل وجه إفادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقييده اهـ رشيدى. هـ. فود: (لنحو العتيق) عبارة المغني للإغناق أو الإطعام بل يجوز تقديمها كما نقله في المجموع الخ وسيأتي أو آخر هذا الكتاب أن التكفير بالصوم يشترط فيه التثبيت اهـ. هـ. فود: (وهو ما نقله في المجموع الخ) وهو المعتقد اهـ نهاية. هـ. فود: (فاحتج الخ) يعني فاحتجنا للحكم بجواز التقديم اهـ رشيدى. هـ. فود: (أنهما سواء) أي: الكفارة والصلاة وقوله قرنها أي النية اهـ ع ش. هـ. فود: (بنحو عزل المال) بأن يقصد أن يتفق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستخسر عند الإغناق أو الإطعام كون العتيق أو الإطعام مثلا عن

الفقهاء يغلطون فيه فراجع. هـ. فود: (فإن عجز) أي: عن الصوم لنحو مريض بشرطه كما في المسلم. هـ. فود: (لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بأن المحرم لو قتل قملة من نحو لحيته سن له التصديق بلفظه وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له التعرض فداء نذبا فقد تكون الكفارة مندوبة. هـ. فود: (وأنه لا تجب الخ) اعتمد م ر وكذا اعتمد ما نقله في المجموع عن النص الخ

الزكاة ويكفي قرضها بالتعليق عليهما كما هو ظاهر ولو غلِم وجوب عتق عليه وشك أهو عن نذر أو كفارة ظهار أو قتل أجزأه بنية الواجب عليه للضرورة ولأنه لو قال عن كذا أو كذا أو اجتهد وعين أحدها لم يُجزئ عنه وإن بان أنه الواجب كما هو ظاهر (لا تعيئها) عن ظهار مثلاً؛ لأنها في معظم خصالها نازعة إلى الفرامات فاكثفت فيها بأصل النية فلو اعتق من عليه كفارتا قتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يُعَيَّن أجزأ عنهما أو رقة كذلك أجزأ عن إحداهما مُبْتَهَمًا وله صرْفُهُ إلى إحداهما ويُعَيَّن فلا يتمكّن من صرْفِهِ إلى الأخرى كما لو أدى من عليه ذبُونُ بَعْضِهَا مُبْتَهَمًا فَإِنْ لَمْ يَتَّعِينَ بَعْضُهَا لِلْأَدَاءِ نَعَمْ، لَوْ نَوَى غَيْرَ مَا عَلَيْهِ غَلَطًا لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنَّمَا صَحَّ فِي نَظَرِهِ فِي الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الشَّامِلِ لِمَا عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا. (وَحِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ) ثَلَاثٌ (عَتَقَ رَقَبَةً) فَصَوْمٌ فَأُطْعِمَ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُهُ الْآتِي

الكفارة حَلَبِيٌّ فَالْمُرَادُ بِعَزَلِ الْمَالِ الثَّمِينِ اهـ بُجَيْرِمِيٌّ. هـ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي قَرْضُهَا بِالتَّغْلِيْقِ) بَلْ يَتَّعَيْنُ ذَلِكَ عَلَى مُصَحِّحِ الرُّوضَةِ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَتُهُ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ تَغْيِيرُهُ بِالْكَفَايَةِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. هـ فَوَدَّ: (بِالتَّغْلِيْقِ) أَيِ: تَغْلِيْقِ الْعِتْقِ اهـ سَم. هـ فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيِ: الْقَوْلَيْنِ سَم وَع ش. هـ فَوَدَّ: (أَجْزَأَهُ الْخ) أَيِ: وَلَوْ عَلِمَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهُ الْخ) لَعَمَلُ الْأَوَّلَى اسْقَاطُ الْوَاوِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْزِئْ عَنْهُ وَهَلْ يَغْنَقُ نَفْلًا أَوْ لَا سَيَاتِي مَا فِيهِ. هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْوَاجِبُ) أَيِ: مَا عَيَّنَهُ بِالْإِجْتِهَادِ. هـ فَوَدَّ: (عَنْ ظَهَارٍ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى نَعَمْ. هـ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيِ: أَوْ عَنْ غَيْرِهِ كَالْقَتْلِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ فِي مُعْظَمِ خِصَالِهَا) هَلَا قَالَ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ خِصَالِهَا نَازِعٌ الْخَ مَعَ أَنَّهُ أَخْصَرُ وَمَا مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ اهـ بُجَيْرِمِيٌّ أَقُولُ وَالظَّرْفِيَّةُ هُنَا مِنْ ظَرْفِيَةِ الْجُزْئِي لِكَلْبِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (نَازِعَةً) أَيِ: مَائِلَةً ع ش وَكَزْدِي. هـ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ: بَنِيَّةُ الْكُفَّارَةِ بِلَا تَعْيِينِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَهُ صَرْفُهُ الْخ) وَيَتَّبِعِي عَدَمُ جَوَازِ وَطْنِهِ لَهَا حَتَّى يُعَيَّنَ كَوْنُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ع ش اهـ بُجَيْرِمِيٌّ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَتَّعِينَ بَعْضُهَا الْخ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ مَا عَيَّنَهُ مُؤْجَلًا أَوْ مَا أَذَاهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ مَا هُوَ الْمَذْفُوعُ عَنْهُ لَكِنْ فِي هَذِهِ لَا يَمْلِكُهُ الذَّائِرُ إِلَّا بِالرِّضَا هَذَا وَلَوْ اسْقَطَ بَعْضُهَا وَقَالَ تَعْيِينُهُ لَكَانَ أَوَّلَى اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (غَلَطًا) كَانَ نَوَى كَفَّارَةَ قَتْلِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةُ ظَهَارٍ اهـ شَرْحُ الْمُنْهَجِ. هـ فَوَدَّ: (لَمْ يُجْزِئْهُ) وَيَقَعُ نَفْلًا فِي الْإِغْتَاقِ وَالصَّوْمِ وَيَسْتَرِدُّ الطَّعَامَ اهـ بُجَيْرِمِيٌّ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يُجْزِئْهُ ظَاهِرُهُ حُصُولُ الْعِتْقِ مَجَانًا ثُمَّ زَايَتْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ صَرَّحَ بِهِ وَقُرِئَ بِاللَّزْسِ بِهَائِشِ نُسخَةٍ صَحِيحَةٍ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ لَمْ يُجْزِئْهُ أَيِ وَلَا يَغْنَقُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ وَقَوْلُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ بَابِ الْكُفَّارَةِ وَلَا أَفْتَبَّيْتُهُ فَمَا وَجَدْتُهُ فِيهِ لَكِنْ قَوْلُ الْمُغْنِي لَمْ يُجْزِئْهُ كَمَا لَوْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ اهـ يُرْجِعُ مَا نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْمَخْصُوصِ اهـ سَم. هـ فَوَدَّ: (فَصَوْمٌ وَأُطْعِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضَيْتُهُ) فِي

اهـ. هـ فَوَدَّ: (بِالتَّغْلِيْقِ) أَيِ: تَغْلِيْقِ الْعِتْقِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيِ الْقَوْلَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الشَّامِلِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْمَخْصُوصِ.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مِثْلَهَا فِي الْخِصَالِ الثَّلَاثِ كَفَّارَةٌ وَقَاعَ رَمَضَانَ وَفِي الْأَوَّلِينَ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَفِي الْأُولَى كَفَّارَةٌ مُخَيَّرَةٌ أَرَادَ الْعَتَقَ عَنْهَا وَإِنَّمَا يُجْزَى عَنْهَا عَتَقٌ رَقَبَةً (مُؤْمِنَةٌ) وَلَوْ تَبَعًا لِأَصْلٍ أَوْ دَارٍ أَوْ سَابٍ حَمَلًا لِلْمُطَلَّتِ فِي آيَةِ الظَّهَارِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي آيَةِ الْقَتْلِ بِجَامِعِ عَدَمِ الْإِذْنِ فِي السَّبَبِ (بَلَا عَيْبٍ يُخْلُ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ) إِخْلَالًا بَيْنًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَكْمِيلُ حَالِهِ لِيَتَفَرَّغَ لِيُظَاهِفَ الْأَحْرَارِ وَذَلِكَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى اسْتِقْلَالِهِ بِكِفَايَةِ نَفْسِهِ وَالْكَسْبُ إِثْمًا مِنْ عَطْفِ الرَّدِيفِ وَمِنْ ثَمَّ حَذْفُهُ فِي الرُّوضَةِ أَوْ الْأَعْمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ الْمُغَايِرِ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِالْمُخْلُ بِالْعَمَلِ مَا يُنْقِصُ الذَّاتَ وَبِالْمُخْلُ بِالْكَسْبِ مَا يُنْقِصُ نَحْوَ الْعَقْلِ. (فِي جُزْئِ صَغِيرٍ) وَلَوْ عَقِبَ وَلَا ذَنَّهُ لِرَجَاءِ كِبَرِهِ كِبَرُ الْمَرَضِ بِخِلَافِ الْهَرَمِ وَيُسَرُّ بِالْعِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ لِإِجَابِهِ وَفَارَقَ الْفُرَّةَ بِأَنَّهَا عَوَضٌ وَحَقٌّ أَدْمَى فَاحْتَبَطَ لَهَا عَلَى أَنَّهَا الْخِيَارُ وَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ لَيْسَ مِنْهُ. (وَأَقْرَعُ) لَا نَبَاتٌ بِرَأْسِهِ لِدَاءٍ (وَأَعْرَجُ يُمَكِّنُهُ) مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بِجَاعِ الْمُشْفَى) لِقَلَّةِ تَأْثِيرِهِمَا فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ وَحُكِيَ عَنْ خَطِّهِ حَذْفُ الْوَاوِ لِتَفِيدِ إِجْزَاءَ أَحَدِهِمَا بِالْأُولَى

الْتِهَامِ. ۞ فَوَدُ: (وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ الْخ) انْظُرْ مَا وَجْهَهُ أَهْ زَشِيدِي. ۞ فَوَدُ: (وَإِنَّمَا يُجْزَى عَنْهَا الْخ) خَرَجَ بِهِ عَتَقُ الشَّطْرُوحِ وَمَا لَوْ نَذَرَ إِعْتَاقَ رَقَبَةٍ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ فَتَصِحُّ وَلَوْ كَانَ أَعْمَى أَوْ زَمِنًا أَهْ ع ش. ۞ فَوَدُ (سَنِي): (مُؤْمِنَةٌ) أَي: فَلَا تُجْزَى كَافِرًا قَتِيلًا كَافِرَةً وَيَتَبَنَّى أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَ فِي الْمَرِيضِ إِذَا شَفِيَ مِنَ الْإِجْزَاءِ أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ كَافِرًا قَتِيلًا إِسْلَامُهُ الْإِجْزَاءُ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَ مَوْلَاهُ ظَانًّا حَيَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَمُتَ أَهْ ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِالْتِيَةِ فِي الْمَأْخُودِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ وَسَيَاتِي قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَعْتَقَ بِعَوَضٍ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قُلْتُ. ۞ فَوَدُ: (لَوْ تَبَعًا الْخ) كَذَا فِي الْمُثْنِيِّ. ۞ فَوَدُ: (تَكْمِيلُ حَالِهِ) أَي: الرِّقَبِ. ۞ فَوَدُ: (لِيَتَفَرَّغَ) أَي: حَالًا أَوْ مَالًا فَلَا يَرُدُّ الصَّغِيرُ أَهْ بَجِيرِي. ۞ فَوَدُ: (وَالْكَسْبُ) أَي: عَطْفُهُ. ۞ فَوَدُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَي: لِأَنَّ الْكَسْبَ قَدْ يَخْصُلُ بِمَا عَمِلَ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ أَهْ ع ش. ۞ فَوَدُ: (أَوْ الْمُغَايِرِ) أَي: الْمُبَايِنِ.

۞ فَوَدُ (سَنِي): (فِي جُزْئِ صَغِيرٍ) أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ مِنَ الْعَيْبِ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فَإِنْ بَانَ خِلَافُهُ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَلَوْ مَاتَ صَغِيرًا أَجْزَاهُ ع ش وَحَلَبِي. ۞ فَوَدُ: (لَوْ عَقِبَ وَلَا ذَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ اقْتَصَرَ) فِي الْمُثْنِيِّ. ۞ فَوَدُ: (بِخِلَافِ الْهَرَمِ) أَي: الْآتِي فِي الْمَتْنِ فَإِنَّهُ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ فَلَا يُجْزَى هُنَا وَلَا فِي الْفُرَّةِ أَهْ ع ش. ۞ فَوَدُ: (مِنْ خِلَافٍ لِإِجَابِهِ) أَي: الْقَائِلُ بِوُجُوبِهِ. ۞ فَوَدُ: (وَفَارَقَ الْفُرَّةَ) أَي: حَيْثُ لَا يُجْزَى فِيهَا الصَّغِيرُ مُثْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ أَي: غَيْرَ الْمُتَمَيِّزِ فَاعْتَبَرُوا فِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا يُسَاوِي عَشْرَ دِيَةِ أُمِّهِ حَلَبِي. ۞ فَوَدُ: (حَلَى أَتَاهَا) أَي: الْفُرَّةُ الْخِيَارُ إِذْ غَرَّةُ الشَّيْءِ خِيَارُهُ أَهْ نِهَائِي. ۞ فَوَدُ: (كَذَلِكَ) أَي: عَقِبَ وَلَا ذَنَّهُ ش أَهْ سَم. ۞ فَوَدُ: (لِقَلَّةِ الْخ) بَلْ لَا تَأْثِيرَ لِلْأَقْرَعِيَةِ فِي الْعَمَلِ. ۞ فَوَدُ: (بِخِلَافِ مَا الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَنْسَبُ (مِنْ) أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. ۞ فَوَدُ: (حَذْفُ الْوَاوِ) أَي: وَإِوَاغْرَجُ.

۞ فَوَدُ: (وَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ) أَي: عَقِبَ وَلَا ذَنَّهُ ش.

(واعوذ) لذلك، نعم، إن صَغُفَ نَظَرُ سَلِيمَتِهِ وَأَخْلَ بِالْعَمَلِ إِخْلَالًا بَيِّنًا لَمْ يُجْزِئِهِ (وَاصْمُ) وَأُخْرِسَ يَفْهَمُ إِشَارَةً غَيْرِهِ وَيَفْهَمُ غَيْرُهُ إِشَارَتَهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا اكْتَفَى بِتَلَاُزِمِهِمَا غَالِيًا وَتَشْتَرَطُ فِيمَنْ وَلَدَ أُخْرِسَ إِسْلَامُهُ تَبَيَّنًا أَوْ بِإِشَارَتِهِ الْمُفْهِمَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ صَلَاتَهُ وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْ عِتْقُهُ (وَاحْشَمُ) أَيِ فَايَقُذُ الشَّمَّ. (وَفَايَقُذُ أَنْفِهِ وَأَذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) جَمِيعِهَا وَأَسْنَانِهِ وَعَيْنَيْهِ وَمَجْبُوبٌ وَرَثَقَاءُ وَقَرْنَاءُ وَأَبْرَصٌ وَمَجْذُومٌ وَضَمِيمٌ بَطْشٌ وَمَنْ لَا يُخْسِرُ صَنْعَةً وَفَاسِقٌ وَوَلَدُ زِنَا وَأَحْمَقٌ وَهُوَ مَنْ يَصْنَعُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ عَلَيْهِ بِقَبِيحِهِ وَأَبْقٌ وَمَقْصُوبٌ وَغَائِبٌ عِلِمَتِ حَيَاتِهِمْ أَوْ بَانَتْ وَإِنْ جُهِلَتْ حَالَةُ الْعَتَى (لَا زِمْنَ) وَجَنِينٌ وَإِنْ انْفَصَلَ لِذَوَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِعْتَاقِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أُعْطِيَ حَكْمَ الْمَعْلُومِ لَا يُعْطَى حَكْمَ الْحَيِّ لِمَا يَأْتِي فِي الْقُرَّةِ (وَلَا فَايَقُذُ رِجْلِي) أَوْ يَدٍ وَأَسْلُ أَحَدِهِمَا لِإِضْرَارِ ذَلِكَ بِعَمَلِهِ إِضْرَارًا بَيِّنًا (أَوْ) فَايَقُذُ (خِنْصِرٍ وَبَنَصِيرٍ مِنْ يَدٍ) لِذَلِكَ بِخِلَافِ فَقْدِ أَحَدِهِمَا أَوْ فَقْدِهِمَا مِنْ يَدَيْنِ (أَوْ) فَايَقُذُ (أَنْثُلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا) وَهُوَ الْإِبْهَامُ أَوْ السَّبَابَةُ أَوْ الْوُسْطَى وَخَصَّهُمَا؛ لِأَنَّهُ فَقْدُهُمَا مِنْ خِنْصِيرٍ أَوْ بَنَصِيرٍ لَا يَضُرُّ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى يَمَّا قَبْلَهُ فَعَلِمَ مُسَاوَاةَ عِبَارَتِهِ لِقَوْلِ أَصْلِهِ وَقَدْ أَنْثُلَتَيْنِ مِنْ أَضْبُعِ كَفَقْدِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ فَإِنْ قُلْتَ أَصْلُهُ يُفْهِمُ ضَرَرَ فَقْدِهِمَا مِنْ كُلِّ مِنَ الْخِنْصِيرِ وَالْبَنَصِيرِ مَعًا وَالْمَتْنُ

فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ: لِقِلَّةِ تَأْثِيرِهِ فِي الْعَمَلِ. فَوَدَّ: (وَمَنْ اقْتَصَرَ الْخ) وَيَتَّبَعِي اعْتِبَارُهُمَا قَالَ فِي التَّبْيِيهِ فَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ الصَّمِّ وَالْخَرَسِ لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهُ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ يُوْرِثُ زِيَادَةَ الضَّرَرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الرُّوْضَةِ تَبَيَّنًا لِلرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ الْإِجْرَاءِ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَهْ مُغْنِي وَفِي عِشْرِينَ صَرِيحَ حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ أَهْ سَم. فَوَدَّ: (جَمِيعُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ وَإِنْ أُعْطِيَ) فِي الْمَغْنِيِّ. فَوَدَّ: (وَمَجْذُومٌ) أَيِ: بِجُذَامٍ لَمْ يُخْلُ بِالْعَمَلِ أَهْ عِشْرِينَ. فَوَدَّ: (وَأَبْقٌ) وَيُجْزِئُ مَرْهُونٌ وَجَانٌ إِنْ نَقَذْنَا جَنَّتَهُمَا بَأَنَّ كَانَ الْمُتَعَيُّ مَوْسِرًا وَيُجْزِئُ حَامِلٌ وَإِنْ اسْتَتَى حَمَلُهَا وَيَتَّبَعِيهَا فِي الْعِتَى وَيَبْطُلُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي صَوْرَتِهِ وَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ وَلَا يُجْزِئُ مَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ وَلَا مُسْتَأْجِرٌ بِهَايَةِ وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (وَمَقْصُوبٌ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَقْلُزْ عَلَى انْتِزَاعِهِ مِنْ غَاصِبِهِ بِهَايَةِ وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (هَلِمَتْ حَيَاتُهُمْ) سَوَاءً أَعْلِمُوا عِتْقَ أَنْفُسِهِمْ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ عِلْمُهُمْ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي تَعَوُّذِ الْعِتَى فَكَذَا فِي الْإِجْرَاءِ مُغْنِي وَأَسْتَى.

فَوَدَّ (لَا زِمْنَ) أَيِ: مُبْتَلَى بِآفَةٍ تَمْنَعُهُ عَنِ الْعَمَلِ كَذَا فِي الْمُخْتَارِ وَعَلَيْهِ فَالزَّمَانَةُ تَشْمَلُ نَحْوَ الْمَرْجِ الشَّدِيدِ أَهْ عِشْرِينَ. فَوَدَّ: (وَجَنِينٌ) أَيِ: وَنَحِيفٌ لَا عَمَلَ فِيهِ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَإِنْ انْفَصَلَ الْخ) وَكَذَا لَا يُجْزِئُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ كَمَا قَالَ الْفَقَّالُ أَهْ مُغْنِي وَفِي عِشْرِينَ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ بِنَلَّةٍ. فَوَدَّ: (أَوْ يَدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا عَلِمَ) فِي الْمَغْنِيِّ. فَوَدَّ: (وَخَصَّهُمَا) أَيِ: الْإِبْهَامَ وَمَا بَعْدَهُ أَهْ عِشْرِينَ وَالْأُولَى أَيِ اسْتَتَى الْخِنْصِرَ وَالْبَنَصِيرَ. فَوَدَّ: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) وَمِنْهُمْ الْمُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لَمْ يُجْزِئْ عِتْقُهُ.

لا يُفهم ذلك بل خلافه قلت ممنوع بل يفهمه؛ لأنه عليم منه أن الأثمتين في الثلاثة كالأضبع
فقياسه أنهما فيهما كالأضبع أيضاً (قلت أو أثمتة إبهام والله أعلم) لتعطل منفعتها حينئذ
بخلاف أثمتة من غيرها ولو العليا من أصابعه الأربع نعم، يظهر أن غير الإبهام لو فقد أثمتة
العليا ضرر قطع أثمتة منه؛ لأنه حينئذ كالإبهام. (ولا هريم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة
ويختل أنه للاحتراز عما إذا كان يُحسِن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزئ وهو قريب وقضيته أنه
لو قدر الأعمى مثلاً على صنعة تكفيه أجراً وهو مُحتمِل وَلَك أن تعيّد ظاهر كلامهم أن من
صرحوا فيه بعدم إجزائه لا نظّر فيه لِقُدْرته على العمل كما أن من صرحوا بإجزائه لا نظّر فيه
لعدم قُدْرته على العمل حالاً ويؤجّه ذلك بأنهم نظّروا في القسمين للغالب وما ذكرنا نادر فلم
يُقولوا عليه. (و) لا (من أكثر وقته مجنون) فيه تجوُّز بالإخبار بمجنون عن أكثر وقته والأصل
ولا من هو في أكثر وقته مجنون وذلك لما ذكر وقد يؤخذ منه أنه لو كان في زمن إفاقة الأقل

فود: (إنهما فيهما) أي: في الخنصر والبصر معاً. فود: (ولو العليا إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية
إلا أن نجعل حالاً مؤكدة عبارة المُعْنَى فلو قُيِّدَتْ أَنَامِلُهُ الْعُلْيَا مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ أَجْزَاءً. فود: (نعم
يظهر إلخ) لا حاجة إلى بحث هذا إذ الفقد في كلام المُصَنِّفِ أعم من أن يكون بقطع أو خلعاً رشيدي
وسم. فود: (صفة كاشفة) فيه بحث إذ يُعْتَبَرُ فِي الْكَاشِفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الْمُصَوِّفِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ
فَحَقُّ الْبَيَانَةِ صِفَةٌ لَزِمَةٌ أَمْ سَم. فود: (ويختل أنه للاحتراز إلخ) حملُه على ذلك ظاهر بل مُتَعَيِّنٌ؛
لأن الهرم بمجرده لا يستلزم العجز أَمْ سَم. فود: (وهو قريب إلخ) عبارة التَّهْيِية وهو ظاهر وقضيته
أنه لو قدر نحو الأعمى على صنعة تكفيه أجراً وَلَيْسَ كَذَلِكَ كما هو ظاهر كلامهم أَمْ. فود: (لِقُدْرته
إلخ) صِلَةٌ (نظّر). فود: (فيه تجوُّز بالإخبار إلخ) فهو كقولهم نَهَارَهُ صَائِمٌ أَمْ سَم أقول ما أطبق عليه
المُتَلَقُّونَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَنَّهُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ إِنْ كَانَ مُسْتِنْدًا لِضَبْطِ خَطِّ الْمُصَنِّفِ أَكْثَرَ بَضْمَةٍ
فَمُسَلَّمٌ وَلَا مَحِيدٌ عَنْهُ وَلَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى ظَرْفِيَّةٍ وَالْمُبْتَدَأُ مَحذُوفٌ وَشَرْطُ حَذْفِ عَائِدِ
الْمُبْتَدَأِ مَوْجُودٌ وَهُوَ طَوْلُ الصَّلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْرُرْ أَمْ سَيِّدُ عَمْرُو وَهُوَ وَجِيهٌ. فود: (لما ذكر) أي: من
إضراره بالعمل أَمْ سَم عبارة المُعْنَى لِقَدَمِ حُصُولِ الْمُقْصُودِ مِنْهُ أَمْ. فود: (ويؤخذ منه) أي: من

فود: (ضرر قطع أثمتة إلخ) لعل هذا غني عن بحثه لدخوله في قول المُصَنِّفِ أَوْ أَثْمَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا إِذَا
لَا فَرْقَ فِي فَقْدِهِمَا بَيْنَ كَوْنِهِ دَفْعَةً أَوْ عَلَى التَّرْتِيبِ كَمَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ فِي فَقْدِ الْعُلْيَا خِلْفَةً
وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ لِحُصُولِ الْمَتْنِ الْفَقْدَ خِلْفَةً بِإِغْتِيَارِ الْجَمِيعِ وَالْمَجْمُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
فود: (صفة كاشفة) فيه بحث إذ يُعْتَبَرُ فِي الْكَاشِفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الْمُصَوِّفِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَحَقُّ
الْبَيَانَةِ صِفَةٌ لَزِمَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. فود: (وهو قريب وقضيته أنه لو قدر الأعمى مثلاً على صنعة تكفيه أجراً)
وَلَيْسَ كَذَلِكَ كما هو ظاهر كلامهم شَرْحُ م ر. فود: (فيه تجوُّز بالإخبار بمجنون عن أكثر وقته) فهو
كقولهم نَهَارَهُ صَائِمٌ. فود: (وقد يؤخذ منه أنه لو كان إلخ) وَأَنْ مَنْ يُبَصِّرُ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ كَالْمَجْنُونِ فِي

يَحْتَمِلُ مَا يَكْفِيهِ زَمَنُ الْجُنُونِ الْأَكْثَرُ أَجْزَاءً وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ وَقْتَهُ كَذَلِكَ بِأَنْ قَلَّ زَمَنُ جُنُونِهِ عَنْ زَمَنِ إِفَاقَتِهِ أَوْ اسْتَوَى أَيْ وَإِفَاقَةُ فِي التَّهَارِ وَالْإِفَاقَةُ فِي التَّهَارِ لَا يَجْزِي كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الْكَسْبِ إِنَّمَا يَتَبَسَّرُ نَهَارًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَتَبَسَّرُ لَهُ لَيْلًا أَجْزَاءً وَأَنْ مَنْ يُبْصِرُ وَقْتًا دُونَ وَقْتِ كَالْمَجْنُونِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَبَقَاءُ نَحْوِ خَبَلٍ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ يَمْنَعُ الْعَمَلُ فِي حُكْمِ الْجُنُونِ وَإِنَّمَا لَمْ يَلِ التَّكَاحُ مِنْ اسْتَوَى زَمَنُ جُنُونِهِ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِعُطُولِ نَظَرٍ وَاجْتِبَارِ لِعَرَفِ الْأَكْفَاءِ وَهُوَ لَا يَحْصُلُ مَعَ التَّسَاوِي بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ الْمَقْصُودَةِ هُنَا كَذَا قِيلَ وَيَتَأَمَّلُ مَا مَرَّ فِيهِ يُفْلَمُ أَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا وَخَرَجَ بِالْجُنُونِ الْإِعْمَاءُ؛ لِأَنَّ زَوَالَهُ مَرْجُوٌّ وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ تَوَقَّفَ غَيْرُهُ فِيمَا لَوْ اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ بِتَكَوُّرِهِ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ. (و) لَا (مَرِيضٌ لَا يُوجِبِي) عِنْدَ الْعَتَقِ بُرْءُ مَرَضِهِ كِفَالِجٍ وَسَلُّ وَلَا مَنْ قُدِّمَ لِلْقَتْلِ بِخِلَافِ مَنْ تَخْتَمُ قَتْلُهُ فِي الْمُحَارَبَةِ أَيْ قَبْلَ الرُّفْعِ لِلْإِمَامِ أَمَّا إِذَا رُجِيَ بُرْؤُهُ فَيُجْزَى وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِهَجُومِ عِلَّةٍ بَلْ لَوْ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ بِذَلِكَ الْمَرَضِ أَجْزَاءً فِي الْأَصَحِّ نَظَرًا لِلْغَالِبِ وَهُوَ الْحَيَاةُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ (فَلَنْ يَرَى) مَنْ لَا يُوجِبِي بُرْؤُهُ بَعْدَ إِعْتَاقِهِ (هَذَا)

التَّغْلِيلُ. □ فَوَدَّ: (زَمَنُ الْجُنُونِ الْخ) أَيْ: مَعَ زَمَنِ الْإِفَاقَةِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) إِلَى (وُخْرِجَ). □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَتْنِ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ قَوْلِهِ: لَا أَنَّ غَالِبَ الْكَسْبِ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ مَنْ يُبْصِرُ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ مَقْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَلِ الْخ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشُؤِهِ قَوْلُهُ أَوْ اسْتَوَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ: وَلِيَّ النِّكَاحِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَلِ النِّكَاحِ) الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ لِمَا ذَكَرَهُ ثُمَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ صَحَّ وَإِنْ قُلْتُ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةِ اهِعْ ش. □ فَوَدَّ: (وَيَتَأَمَّلُ مَا مَرَّ) حَاصِلُ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ وَلَوْ زَوَّجَ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ صَحَّ وَإِنْ قَصَّرَ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ تَوَقَّفَ غَيْرُهُ فِيمَا لَوْ اطَّرَدَتْ) وَالْقِيَاسُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ اهِعْ ش. □ فَوَدَّ: (عِنْدَ الْعَتَقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (بَلْ لَوْ تَحَقَّقَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ يُشْتَرَطُ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا مِنْ قُدِّمَ لِلْقَتْلِ) أَيْ وَقِيلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي اهِعْ شَيْدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ كَانَ كَمَرِيضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ اهِعْ. □ فَوَدَّ: (أَيْ قَبْلَ الرُّفْعِ لِلْإِمَامِ) وَلَوْ رُفِعَ وَقِيلَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ لِتَبَيُّنِ مَوْتِهِ بِالسَّبَبِ السَّابِقِ عَلَى الْإِعْتَاقِ اهِعْ ش. □ فَوَدَّ (سَنِي: (بَرَأ) بِفَتْحِ الرَّاءِ اهِعْ مُغْنِي.

تَفْصِيلُهُ الْمَذْكُورِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ شَرْحُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَيَتَأَمَّلُ مَا مَرَّ فِيهِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِبَصْبِي وَمَجْنُونٍ مَا نَصَّهُ: لِتَقْصِيمِهِمَا أَيْضًا وَإِنْ تَقَطَّعَ الْجُنُونُ تَغْلِييًا لَزِمَنِيهِ الْمُفْتَضِّلُ لِسَلْبِ الْعِبَارَةِ فَيَزَوَّجُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنِ فَقَطْ وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ قَلَّ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ انْتِظَرَتْ كَالْإِعْمَاءِ قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ قَصَّرَ زَمَنُ الْإِفَاقَةِ جِدًّا فَهُوَ كَالْعَدَمِ أَيْ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ انْتِظَارِهِ لَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ صِحَّةِ انِّكَاحِهِ فِيهِ لَوْ وَقَعَ وَشُتْرَطُ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ صَفَاؤُهُ مِنْ آثَارِ خَبَلٍ يَحْمِلُهُ عَلَى جِدَّةٍ فِي الْخُلُقِ اهِعْ.

الإجزاء في الأصح) لخطأ الظن وبه يفرق بين هذا وما مرَّ قُبِيلَ فصلٍ تجب الزكاة على الفور وعن واليد الروياني؛ لأنه لا ظنَّ ثمَّ أخلف مع أنَّ الأصل عدم التصاب ثمَّ والأصل أي الغالب هنا البرء بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر ليتحقَّق بإسِّ إبصاره فكان محضَ نعمةٍ جديدةٍ ورجح جمع المُقابل لعدم الجزم بالتيَّة مع عدم رجاء البرء ويُجاب بمنع تأثير ذلك في التَّيَّة؛ لأنه جازمٌ بالإعتاق وإنما هو مُتَرَدِّدٌ في أنه هل يستمرُّ مرَّضه فيحتاج إلى إعتاق ثانٍ أو لا فلا ومثُل ذلك لا يؤثر في الجزم بالتيَّة كما لا يخفى وبهذا إن تأملتَه يظهر لك أنَّ ما تقرَّر هنا في الأعمى لا يُنافي قولهم لو ذهبَ بصره بجنابةٍ فأخذَ دينه ثمَّ عادَ استردَّت؛ لأنَّ العمى المُحقَّق لا يزول ووجه عدم المُنافاة أنَّ المدارَ هنا على ما يُنافي الجزم بالتيَّة والعمى يُنافيه نظراً لحقيقته

• فَوَدَّ: (وَبِه) أي: بالتعليل. • فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ قُبِيلَ الْخ) أي: من قوله أنَّ مَنْ لا يَعْلَمُ أنَّ مِلْكَهُ نَصَابٌ لا يُجْزئُهُ في غير زكاة التجارة التَّعْجِيلُ كَمَنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ عَنْ دَرَاهِمَ عِنْدَهُ يَجْهَلُ قَدْرَهَا فَبَانَتْ نَصَابًا فَإِنَّهَا لا تُجْزئُهُ لِعَدَمِ جَزْمِهِ بِالتَّيَّةِ اهـ وقد يُقالُ خُلِفَ عَدَمُ البرء هنا يوجبُ عَدَمَ الجزمِ بالتيَّةِ وَبَيَّنَّ خَطَأَ الظنِّ لا يَدْفَعُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سمَّ وقوله وقد يُقالُ الْخ سَيَاتِي جَوَابُهُ مع ما فيه.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَفْتَقَ الْخ) راجعٌ لِلْمَتْنِ عبارةً الْمُغْنِي فِي شَرْحِ وَأَعَوَزَ نَفْسُهَا.

(تَنْبِيْهٌ): أَفْهَمَ كَلَامُهُ عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَعْمَى وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ أَبْصَرَ لِيَتَحَقَّقِ الْيَأْسُ فِي الْعَمَى، وَعُرِضَ الْبَصَرُ نِعْمَةً جَدِيدَةً بِخِلَافِ الْمَرَضِ كَمَا سَيَاتِي فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ لَوْ ذَهَبَ بَصَرُهُ الْخ أَجِيبُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي الْعَمَى الْأَصْلِيَّ وَالثَّانِي فِي الْعَلَائِيَّ اهـ وَهُوَ سَالِمٌ عَمَّا يَأْتِي عَلَى جَوَابِ الشَّارِحِ الْآتِي.

• فَوَدَّ: (فَكَانَ) أي: إبصاره. • فَوَدَّ: (لأنه جازمٌ بالإعتاق) فيه نظراً؛ لأنَّ التَّيَّةَ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ قَصْدِ الْإِعْتَاقِ بَلْ قَصْدُ الْإِعْتَاقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِيهِ قَطْعًا فَانْظُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا بَنَاهُ عَلَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَبِهَذَا إِنْ تَأَمَّلْتَهُ الْخ سمَّ على حَجِّ اهـ رَشِيدِيَّ وقوله وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِيهِ قَطْعًا قَرِيبٌ مِنَ الْمُكَابَرَةِ. • فَوَدَّ: (وَوَجْهَ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ الْخ) وقد يُقالُ هَذَا لا يَدْفَعُ الْمُنَافَاةَ الْمُرَدَّةَ هُنَا وَهِيَ دَلَالَةٌ مَا هُنَا عَلَى زَوَالِ الْعَمَى الْمُحَقَّقِ وَمَا هُنَاكَ عَلَى عَدَمِ زَوَالِهِ فَتَأَمَّلْ سمَّ على حَجِّ اهـ رَشِيدِيَّ وقوله مَا هُنَا ثُمَّ قَوْلُهُ وَمَا هُنَاكَ صَوَاهُمَا الْقَلْبُ

• فَوَدَّ: (عَنْ الْإِدِّ الرُّوْيَانِي) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ لِقَوْلِ الْجَوَاهِرِ وَالْخَادِمِ عَنْ الْإِدِّ الرُّوْيَانِي لَوْ عَجَّلَ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةً فَوْقَ قِسْطِهِ لَمْ تَجْزُ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ لَمْ يَتَقَدَّ فِي الزَّائِدِ أَوْ عَجَّلَ زَكَاةً دُونَ قِسْطِ الْأَوَّلِ كَعَشْرَيْنِ وَقِسْطُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْحَوْلِ جَازَ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مِلْكَهُ نَصَابٌ لَا يُجْزئُهُ فِي غَيْرِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ التَّعْجِيلُ كَمَنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ عَنْ دَرَاهِمَ عِنْدَهُ لِيَجْهَلَ قَدْرَهَا فَبَانَتْ نَصَابًا فَإِنَّهَا لا تُجْزئُهُ لِعَدَمِ جَزْمِهِ بِالتَّيَّةِ اهـ وقد يُقالُ إِنَّ عَدَمَ البرء هنا يوجبُ عَدَمَ الجزمِ بالتيَّةِ وَبَيَّنَّ خَطَأَ الظنِّ لا يَدْفَعُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (لأنه جازمٌ بالإعتاق) فيه نظراً؛ لأنَّ التَّيَّةَ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ قَصْدِ الْإِعْتَاقِ بَلْ قَصْدُ الْإِعْتَاقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِيهِ قَطْعًا فَانْظُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا بَنَاهُ عَلَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَبِهَذَا إِنْ تَأَمَّلْتَهُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَوَجْهَ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر قَدْ يُقالُ هَذَا لا يَدْفَعُ الْمُنَافَاةَ

الْمُتَبَايِرَةِ مِنْ حُصُولِ صَوْرَتِهِ فَلَمْ يُجْزِئِ الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَتَمَّ عَلَى مَا يُمَكِّنُ عَادَةً عَزُودَهُ وَمَا لَا
وَبِالزَّوَالِ بَانَ أَنَّهُ غَيْرُ عَمَى فَوَجِبَ الِاسْتِزْدَادُ. (وَلَا يُجْزِئُ شِرَاءُ) أَوْ تَمْلُكُ (قَرِيبٍ) أَصْلُ أَوْ فَرَعَ
(بَنِيَّةُ كَفَّارَةٍ)؛ لِأَنَّهُ عَتَقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِغَيْرِ جِهَةٍ الْكَفَّارَةُ فَهُوَ كَذَنْعِ نَفَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ إِلَيْهِ بَنِيَّةُ الْكَفَّارَةِ.
(وَلَا) عَتَقَ فَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى شِرَاءٍ وَحُذِفَ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَا هُمَا عَلَى
قَرِيبٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَطْفًا عَلَى شِرَاءٍ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ وَتَوَقَّفُ صَحَّةُ

بِزِيَادَةِ الْكَافِ فِي الْأَوَّلِ وَحُذْفِهِ عَنِ الثَّانِي. ء فُودُ: (الْمُتَبَايِرَةُ مِنْ حُصُولِ صَوْرَتِهِ الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَوْ
أَبْصَرَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ كَانَ بَعَيْنُهُ غِشَاوَةً وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْمَى لَمْ يُجْزِ لِفَسَادِ الْبَنِيَّةِ اه ع ش. ء فُودُ: (فَلَمْ يُجْزِ
الْأَعْمَى مُطْلَقًا) أَي: أَبْصَرَ بَعْدَ أَمٍّ لَا وَتَبَيَّنَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ زَوَالُ الْجُنُونِ وَالزَّمَانَةِ فَلَا يَكْفِي عَنِ الْكَفَّارَةِ
أَخْذًا مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْعَمَى الْمُحَقَّقُ أَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَزُودِ الْبَصَرِ بِخِلَافِ الْجُنُونِ
وَالزَّمَانَةِ الْمُحَقَّقَيْنِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُمَكِّنُ زَوَالَهُ بَلْ عَهْدٌ وَشَوْهَدٌ وَقُوْعُهُ كَثِيرًا اه ع ش أَقُولُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
شَرْحِ وَلَا هَرَمَ حَاجِزٍ مَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. ء فُودُ: (وَتَمَّ) أَي: فِي الْجَنَائِزَةِ. ء فُودُ: (وَمَالًا) أَي: لَا يُمَكِّنُ عَادَةً
عَزُودَهُ. ء فُودُ: (أَوْ تَمْلُكُ قَرِيبٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ لَوْ قَالَ تَمْلُكُ قَرِيبٍ لَكَانَ أَشْمَلَ فَإِنَّ هَيْتَهُ وَإِرْثَهُ وَقَبُولُ
الرَّصِيَّةِ بِهِ كَذَلِكَ اه. ء فُودُ: (بِغَيْرِ جِهَةٍ الْكَفَّارَةِ) أَي: بِجِهَةِ الْقَرَابَةِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلَى الْكَفَّارَةِ اه
مُغْنِي. ء فُودُ: (فَهُوَ) أَي عَتَقَ الْقَرِيبَ عَنِ الْكَفَّارَةِ. ء فُودُ: (فَهُوَ الْمَعْطُوفُ) أَي عَتَقَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ:
جَرَّ الْمُصَنَّفُ أُمَّ الْوَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى إِضَافَةٍ عَتَقَ الْمُقَدَّرُ كَمَا قُلْتُزَتْ فِيهِمَا وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا فَاعْلَيْنِ لِيَجْزِيَ
بِلَا تَقْدِيرٍ مُضَافٍ اه. ء فُودُ: (لَا هُمَا) أَي أُمُّ الْوَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ سَمَّ وَع ش. ء فُودُ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا) أَي فِي
حَدِّ ذَاتِهِ لَا فِي خُصُوصِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ إِذْ يُنَافِيهِ (وَذِي) وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ رَفْعِهِمَا عَلَى الرَّجْحِ الْأَوَّلِ وَتُنَافِيهِ
قَضِيَّةُ قَوْلِهِ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ إِذْ مَعْنَاهُ إِقَامَتُهُ مَقَامَهُ فِي الْإِغْرَابِ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَ الشَّهَابُ
سَمَّ فَإِنْ أَرَادَ أَتَاهُمَا عَلَى الرَّجْحِ الْأَوَّلِ مَجْرُورَانِ وَأَنَّ الْمَعْطُوفَ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَفْظُ (عَتَقَ) الْمُضَافِ فَفِيهِ أَنَّ
هَذَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ إِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ
حَذْفِ الْمُضَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهِ انْتَهَى اه رَشِيدِي، عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا لَعَلَّ وَجْهَ مُخَاطَبَةٍ
هَذَا لِقَوْلِهِ أَوَّلًا فَهُوَ الْمَعْطُوفُ الْخ أَنْ يَقْرَأَ أُمُّ وَلَدٍ بِالْجَرِّ فَيَكُونُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمُضَافُ وَيَقِيَّ الْمُضَافُ
إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ وَلَا ذِي كِتَابَةٍ لَكِنَّ قَوْلَهُ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ ظَاهِرٌ فِي
قِرَاءَةِ أُمُّ وَلَدٍ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ وَلَا ذِي كِتَابَةٍ اه. ء فُودُ: (وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ) أَي: لِأَنَّهُ حُذِفَ
الْمُضَافُ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَثِيرٌ شَائِعٌ اه ع ش.

الْمُورَدَةُ هُنَا وَهِيَ دَلَالَةُ مَا هُنَا عَلَى زَوَالِ الْعَمَى الْمُحَقَّقِ وَمَا هُنَاكَ عَلَى عَدَمِ زَوَالِهِ فَتَأَمَّلْهُ.
ء فُودُ: (فَهُوَ) أَي: الْعَتَقُ. ء فُودُ: (لَا هُمَا) أَي: أُمُّ وَلَدٍ وَمَا بَعْدَهُ. ء فُودُ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا) انْظُرْهُ مَعَ
ذِي. ء فُودُ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَطْفًا عَلَى شِرَاءٍ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ رَفْعِهِمَا عَلَى الرَّجْحِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا لَكِنَّ قَضِيَّةَ
قَوْلِهِ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ أَتَاهُمَا مَرْفُوعَانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ

المعنى على تقدير عتق لا يمنع ذلك (أَمْ وَلَدٌ) لا (ذي كتابة صحيحة) قبل تعجيله ومشرط عتقه في شرائه لذلك. (ومُجْزئ) ذو كتابة فاسدة (مُدْبِرٌ ومُعَلَّقٌ) عتقه (بصفة) غير التدبير لصحة تصرفه فيه ومحلّه إن نُجِزَ عتقه عن الكفارة أو عُلِّقَ بصفة تُسَبِّقُ الأولى بخلاف ما إذا عُلِّقَ بالأولى كما قال (لأن أراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المُعَلَّقِي كفارة) كأن قال إن دَخَلْتَ هذه فانت حرٌّ ثم قال إن دَخَلْتَهَا فانت حرٌّ عن كفارتني عتق بالدخول (لم يُجْزئ) عتقه عن الكفارة؛ لأنه استحق العتق بالتعليق الأول (وله تعليق عتق) مُجْزئ حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كأن دَخَلْتَ فانت حرٌّ عن كفارتني فإذا دخل عتق عنها إذ لا مانع أما غير المُجْزئ ككافر علق عتقه عنها بإسلامه فيعتق إذا أسلم لا عنها. (و) له (اعتاق عبده عن كفارتته) ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالتشقيص

فؤد: (قبل تعجيله) إلى قوله: (وهل يشترط) في المُعْنَى إلّا قوله: (ومشرط عتقه في شرائه).

فؤد: (ومشرط) عطف على ذي كتابة. فؤد: (لذلك) أي: لأن عتقه مُسْتَحَقُّ إلخ سم وع ش.

فؤد: (أو علقه بصفة إلخ) كأن قال إن دَخَلْتَ الدارَ فانت حرٌّ ثم قال إن كَلِمْتَ زَيْدًا فانت حرٌّ من كفارتني ثم كَلِمَ زَيْدًا قبل دخول الدار اه سم. فؤد: (بخلاف ما إذا علقه بالأولى) يتردّد النظر فيما إذا علقه بصفة فازت الأولى هل يقع عنها أو لا ليأمل اه سيّد عُمَرُ أقول قضية ما قبله الثاني بل قول المُعْنَى بذل قول الشارح المذكور وإلّا لم يُجْزِ صريح في الثاني وكذا قول الأسنى ومحلّه إذا نُجِزَ عتق كل منهما عن الكفارة أو علقه بصفة أخرى ووجدت قبل الأولى اه كالصريح فيه.

فؤد (سني): (لم يُجْزِ) بفتح أوله بخطه اه مُعْنَى. فؤد: (حال التعليق) قضية أنه لو كان سليمًا حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة أجزأ اه ع ش أقول ويصرّح بذلك قول سم قوله حال التعليق أخرج حال وجود الصفة اه ويُفِيدُه أيضًا قول النهاية والمُعْنَى وفي الرّوض مع شرحه نحوه ولو علق عتق رقيقه المُجْزئ عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة أي قبل أداء النجوم أجزأه إن كان وجودها بغير اختيار المُعَلَّقِي كما اقتضاه كلام الرافعي اه. فؤد: (لا عنها) أي: بل مجانًا اه ع

المُضَافِ إلّا إعطاؤه إغرابه فإن أراد أنهما على الوجه الأول مجروران وأن المغطوف مُقَدَّرٌ وهو لفظ عتق المُضَافِ ففيه أنّ هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المُضَافِ إليه مقام المُضَافِ لم يوجد فيه شرط جرّ المُضَافِ إليه بعد حذف المُضَافِ كما يُعَلِّمُ مِنْ مَحَلِّهِ.

فؤد: (ولا ذي كتابة صحيحة) في الرّوض بعد ذلك وإن علق عتقه عنها بالدخول ثم كاتبه فدخل فهل يُجْزئ فيه وجهان اه ويبيّن في شرحه أنّ مُقْتَضَى كلام الرافعي تزجيج الأجزاء إن وجدت الصفة بغير اختيار المُعَلَّقِي وبسط ذلك. فؤد: (لذلك) أي: لأن عتقه مُسْتَحَقُّ إلخ. فؤد: (أو علقه بصفة تُسَبِّقُ الأولى) أي: كأن قال إن دَخَلْتَ الدارَ فانت حرٌّ ثم قال إن كَلِمْتَ زَيْدًا فانت حرٌّ عن كفارتني ثم كَلِمَ زَيْدًا قبل دخول الدار. فؤد: (حال التعليق) أخرج حال وجود الصفة.

بأن قال أعتقت (عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقة كل
عن الرق ويقع العتق مؤزعا كما ذكره فإذا ظهر أحدهما معينا لم يُجزئ واحد منهما فإن لم
يذكره فلا تشقيص. (ولو أعتق مفسر نصفين) له من عيدين (عن كفارة فالأصح الإجزاء إن كان
بأيهما) أو باقيا أحدهما كما استظهره الزركشي وغيره إن توقف فيه الأذرع (خو) لحصول
الاستقلال المقصود ولو في أحدهما بخلاف ما إذا كان بأيهما لغيره لعدم الشراية عليه فلم
يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق وأما المومير ولو بباقي أحدهما كما علم مما قبله
فيجزئ إن نوى عتق الكل عنها؛ لأنه للشراية عليه كأنه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا
علمه بأنه يسري عليه ينسب على ما لو أعتق قتا لأجنبيي فبان أنه لمؤثره الميت قبل إعتاقه فهل
يُجزئ هنا اعتبارا بما في نفس الأمر أو لا لعدم الجزم بالتيه؛ لأنها لم تستند لشيء أصلا

ش. هـ. فؤد: (كما ذكره) أي: المعلق أي يقع على طبع ما ذكره رشيد ع. ش. هـ. فؤد: (لم يُجزئ واحد
منهما) انظر لو أعتق آخر مؤزعا بدلا عن ظهر معينا سم على حج أقول ويتبع عدم الإجزاء؛ لأنه تبين
أن عتق الأول وقع مؤزعا على الكفارتين فينفذ مجانا فلا يُجزئ ولا يُغتد بما فعله بغد فيعتقان مجانا اه
ع. ش. هـ. فؤد: (فإن لم يذكره) أي: قوله عن كل نصف ذا الخ عبارة المضي.

(تنبيه): لو سكت المكفر عن التشقيص بأن أعتق عبديه عن كفارتيه ولم يزد على ذلك صح كما جزم
به الإمام وتقع كل رقة عن كفارة في أحد وجهين يظهر ترجيحه اه. هـ. فؤد: (أما المومير الخ) عبارة
الروض مع شرحه والمضي فرع: يُجزئ المومير إعتاق عبد مشترك بينه وبين غيره عن كفارته لحصول
العتق بالشراية وكذا لو أعتق نصيبه عنها ونوى حيثيذ صرف عتق نصيب الشريك أيضا إليها لذلك فإن
لم ينو حيثيذ صرف ذلك إليها لم يتصرف إليها أما نصيبه فيصرف إليها فيكمل عليه ما يوقى رقة اه.

هـ. فؤد: (فيجزئ إن نوى عتق الكل) أي كل العبد الذي سرى لياقيه قال في الباب فرع لو قال لله علي أن
أعتق هذا عن كفارتي ثم تعيب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعيب فأعتق عنها غيره مع مكنة إعتاق
المعيب فالظاهر براءته وهل يلزمه إعتاق المعين لم أر من ذكره اه وقوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع
للمشقين أو للثاني سم على حج أقول الظاهر رجوعه للمشقين ويتبع وجوب الإعتاق؛ لأنه التزمه بالتذر
وتبرع بإعتاق غيره عن الكفارة اه ع. ش. فؤد: (لا جني) هل المراد

هـ. فؤد في (الشرح): (بأن قال أعتقت عن كل منهما نصف ذا العبد ونصف ذا الخ) قال في شرح
الإرشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف أنه لو قال أعتقت نصفكما عن ظهار وبأيهما عن قتل لا
يُجزئ بالنسبة للظهار وهو مختل؛ لأن العتق عنه كان مع بقاء رق بأيهما بخلاف ما لو قال أعتقتكما
نصفكما عن ظهار ونصفكما عن قتل اه فليتأمل. هـ. فؤد: (لم يُجزئ واحد منهما) انظر لو أعتق آخر
مؤزعا بدلا عن ظهر معينا. هـ. فؤد: (كما استظهره الزركشي الخ) كذا شرح م. ر. هـ. فؤد: (فيجزئ إن
نوى عتق الكل) أي: كل العبد الذي سرى لياقيه.

بخلاف عتي غائب ومريض، كلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أقرب ويؤيده أن العبرة في العبادات بما في نفس الأمر وظنُّ المُكَلَّفِ. (ولو اعتق) قُتِلَ عن كفَّارته (بعوض) على القِنِّ أو أجنبي كاعتقك عنها بألف عليك وكأعتقه عنها بألف علي (لم يُجزئي عن كفارة) لعدم تجرُّد العتي لها ومن ثمَّ استحقَّ العِوَضُ على المُلتَمِسِ. وَلَمَّا ذَكَرُوا حَكَمَ الإِغْتَاقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ بِعِوَضٍ اسْتَطَرَدُوا ذِكْرَ حَكْمِهِ فِي غَيْرِهَا وَتَبَيَّنَ كَأَصْلِهِ فَقَالَ (وَالِإِغْتَاقُ بِمَالٍ كَطَلَقٍ بِهِ) فَيَكُونُ مُعَاوَضَةً فِيهَا شَوْبُ تَعْلِيْقٍ مِنَ الْمَالِكِ وَشَوْبُ جَعَالَةٍ مِنَ الْمُلْتَمِسِ وَيَجِبُ الْفَوْرُ فِي الْجَوَابِ وَالْإِغْتَاقُ عَلَى الْمَالِكِ مَجَانًا (فَلَوْ قَالَ) لِغَيْرِهِ (أَعْتَقَ أَمْ وَلَدَكَ عَلَى الْإِغْتَاقِ) وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي سِوَاءَ أَقَالَ عَنْكَ أَوْ أَطْلَقَ (فَأَعْتَقَ) هَا فَوْرًا (فَقَدْ) عَتَقَهُ (وَلَزِمَهُ) أَيِ الْمُلْتَمِسِ (الْعِوَضُ)؛ لِأَنَّهُ اقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ كَاخْتِلَاعِ الْأَجْنَبِيِّ أَمَّا إِذَا قَالَ عَنِّي فَأَعْتَقَهَا عَنْهُ فَتَعْتَقُ وَلَا عِوَضَ لِاسْتِحَالَتِهِ بِخِلَافِ طَلَقِ زَوْجَتِكَ عَنِّي؛

به مَا يَشْمَلُ مَوْرَثَهُ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوْرٌ: (وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِغْتَاقَ) قَدْ يُقَالُ لَوْ وَقَفَا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ لَا مَتَّعَ عَتَقَ الْغَائِبِ وَالْمَرِيضِ أَوْ سَيِّدَ عَمْرٍ. هـ فَوْرٌ: (عَلَى الْقِنِّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمِّينِ وَالْأَصْحَحُ فِي التَّهْلُوكِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَمِّينِ. هـ فَوْرٌ: (كَأَعْتَقْتُكَ هُنَا الْإِغْتَاقَ) أَيِ عَنِ كَفَّارَتِي. هـ فَوْرٌ: (وَكَأَعْتَقْتُهَا هُنَا الْإِغْتَاقَ) أَيِ عَنِ كَفَّارَتِكَ أَوْ رَشِيدِي.

هـ فَوْرٌ (سَنِي): (لَمْ يُجْزِ عَنْ كَفَّارَةٍ) وَيَقَعُ الْوَلَاءُ لِلْمُغْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْنِهِ عَنِ الْبَازِلِ وَلَا هُوَ اسْتِزْعَاةٌ لِنَفْسِهِ مُغْنِي رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. هـ فَوْرٌ: (عَلَى الْمُلْتَمِسِ) أَيِ: مِنَ الْقِنِّ وَالْأَجْنَبِيِّ أَوْ ع. ش. هـ فَوْرٌ: (ذَكَرَ حَكْمَهُ) أَيِ: الْإِغْتَاقِ بِعِوَضٍ. هـ فَوْرٌ: (وَلَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْفَوْرِ عَتَقَ عَلَى الْمَالِكِ مَجَانًا هُوَ شَامِلٌ لِنَحْوِ أَغْنَى عَبْدَكَ عَلَى أَلْفٍ فَاجَابَهُ لَا عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلِنَحْوِ أَغْنَتْ عَبْدِي عَلَى أَلْفٍ عَلَيْكَ فَلَمْ يُجِبْهُ عَلَى الْفَوْرِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ الْقِيَاسُ فِي الثَّانِيَةِ عَدَمُ الْإِغْتَاقِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ فَلَمْ يُعْتَدَ بِمَا فَعَلَهُ أَوْ ع. ش. بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ عَمْرٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عِبَارَةَ سَمِ الْمَذْكُورَةَ الْقَوْلُ بِالْعَتَقِ حَيْثُ أَيِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ بَعِيدٌ جَدًّا نَعَمْ قَدْ يُقَالُ فِيمَا لَوْ نَوَى أَيِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى الْعِوَضُ هَلْ يَغْنَى بَاطِنًا أَوْ لَا، يَتَأَمَّلُ أَوْ أَقُولُ وَيُصْرِّحُ بِعَدَمِ الْإِغْتَاقِ فِي الثَّانِيَةِ قَوْلُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي صُورَةِ الْإِسْتِزْعَاةِ لَوْ قُوعِ الْعَتَقِ عَنِ الْمُسْتِزْعِي وَلِزُومِ الْعِوَضِ الْجَوَابُ لَهُ فَوْرًا وَالْإِغْتَاقُ حَيْثُ خَصَا الْكَلَامَ بِجَوَابِ الْمَالِكِ. هـ فَوْرٌ: (هِنْتَهُ) أَيِ: إِغْتَاقَهُ أَوْ مُغْنِي. هـ فَوْرٌ: (أَمَّا إِذَا قَالَ) أَيِ: الْمُلْتَمِسُ وَقَوْلُهُ فَأَعْتَقَهَا عَنْهُ أَيِ أَغْنَى الْمَالِكُ أَمْ وَلَدَهُ عَنِ الْمُلْتَمِسِ وَقَوْلُهُ لِاسْتِحَالَتِهِ أَيِ عِتْمَتِهِ عَنِ الْمُلْتَمِسِ أَوْ ع. ش.

هـ فَوْرٌ: (بِخِلَافِ طَلَقِ زَوْجَتِكَ هُنَا الْإِغْتَاقَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ طَلَقَ زَوْجَتِكَ عَنِّي عَلَى كَذَا

(فَرَعَ): قَالَ فِي الْمُبَابِ فَرَعَ: لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَغْنِيَ هَذَا عَنْ كَفَّارَتِي ثُمَّ تَعَيَّبَ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ إِغْتَاقُ سَلِيمٍ وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّبْ وَأَعْتَقَ عَنْهَا غَيْرَهُ مَعَ مُكْنَةِ إِغْتَاقِ الْمُغْنِيِّ فَالظَّاهِرُ بِرَأْيِهِ قَهْلُ يَلْزِمُهُ إِغْتَاقُ الْمُغْنِيِّ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَوْ قَوْلُهُ قَهْلُ يَلْزِمُهُ الْإِغْتَاقُ هَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِلشَّقِيِّينَ أَوْ لِلثَّانِي. هـ فَوْرٌ: (وَلَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَجِبْ الْفَوْرُ عَتَقَ عَلَى الْمَالِكِ مَجَانًا هُوَ شَامِلٌ لِنَحْوِ أَغْنَى عَبْدَكَ عَلَى أَلْفٍ فَاجَابَهُ لَا عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ

لأنه لا يُتَخَيَّلُ فيه انتقالُ شيءٍ إليه (وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا) ولم يُقَلَّ عَنِّي سواء أقال
 عنك أم أطلق (فأعتق) فوزاً فينفذ العتق جزئاً ويستحق المالك الألف (في الأصح)؛ لأنه منه
 اقتداء كأم الولد (لأن قال أعتقه عني على كذا) أو أطعم سبتين مسكيناً سبتين مداً عني بكذا أو
 اكس عشرة كذا عني بكذا كما في الكافي فيهما (ففعّل) فوزاً (عتق عن الطالب) وأجزأه عن
 كفارة عليه نواها به ليتضمن ما ذكر للبيع لتوقف العتق عنه على ملكه له فكانه قال بغنيه بكذا
 وأعتقه عني فقال بعثك وأعتقه عنك (وعليه العوض) المسمى إن ملكه

فَطُلُقْ حَيْثُ يَلْزَمُهُ الْعِوَضُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَخَيَّلُ فِي الطَّلَاقِ انْتِقَالُ شَيْءٍ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ فَقَدْ يُتَخَيَّلُ
 جَوَازُ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ اهـ وعِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ قَالَ لَهُ اغْتِقِ مُسْتَوْلَدَتَكَ عَنْكَ أَوْ طَلَّقِ امْرَأَتَكَ بِالْفِ
 فَعَمَلٌ صَحٌّ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ فَإِنْ قَالَ فِيهِمَا عَنِّي وَجِبَ مَعَ الصَّحَةِ الْعِوَضُ فِي الزَّوْجَةِ ؛ لِأَنَّهُ اقْتِدَاءٌ وَلَعَا قَوْلُهُ
 عَنِّي لَا فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ الْعِوَضُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِتْقُهَا عَنْهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَقَلَّبُ مِنْ
 شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ وَفَارَقَتِ الزَّوْجَةُ بِأَنَّهُ يُتَخَيَّلُ فِيهَا أَيُّ الْمُسْتَوْلَدَةِ انْتِقَالُ الْعِتْقِ أَوْ الْوَلَاءِ وَلَمْ يَخْصُلْ اهـ
 وَعِلْمٌ بِذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ قَوْلِ ع ش قَوْلُهُ بِخِلَافِ طَلَّقْ زَوْجَتَكَ الْخ أَيُّ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ اهـ . فَوَدَّ : (لأنه لا
 يُتَخَيَّلُ فِيهِ الْخ) عِلَّةٌ لِمَحْذُوفٍ ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ فَطُلُقْ حَيْثُ يَلْزَمُهُ الْعِوَضُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَخَيَّلُ فِي
 الطَّلَاقِ الْخ .

• فَوَدَّ (سني) : (هَلَى كَذَا) أَيُّ : كَأَلَفٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَكَانَ يَتَّبِعِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهُ هُنَا أَيْضًا لِيُظْهِرَ قَوْلُهُ
 الْآتِي وَيَسْتَحِقُّ الْمَالِكُ الْأَلْفَ .
 • فَوَدَّ (سني) : (فِي الْأَصَحِّ) .

(تَنْبِيْهٌ) : أَشَمَرَ قَوْلُهُ (هَلَى كَذَا) أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْعِوَضِ مَا لَوْ قَالَ عَلَى خَمْرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ مَثَلًا فَقَدْ
 وَلَزِمَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَهَرَ بِالْعَبْدِ غَيْبٌ بَعْدَ عِتْقِهِ لَمْ يَبْطُلْ عِتْقُهُ بَلْ يَرْجِعُ الْمُسْتَدْعِي الْعِتْقَ
 بَارِسِ الْعَبْدِ ثُمَّ إِنْ كَانَ عَيْنًا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ لَمْ تَنْقُطْ بِهِ وَلَا فَرَقٌ فِي تَفْوِذِ الْعِتْقِ بِالْعِوَضِ بَيْنَ
 كَوْنِ الرَّقِيقِ مُسْتَأْجَرًا أَوْ مَغْصُوبًا لَا يَقْبَلُ عَلَى انْتِزَاعِهِ مُغْنِي وَنِهَائَةً وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ
 تَنْقُطْ بِهِ أَيُّ وَتَقَدَّ الْعِتْقُ عَنِ الْمُسْتَدْعِي مَجَانًا اهـ . فَوَدَّ : (أَوْ أَطْعَمَ الْخ) عَطَفَهُ عَلَى الْمَتْنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ
 حُكْمَهُ كَمَا بَيَّنَّ الْمُتَنُ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَتَّقَ عَنِ الطَّالِبِ الْخ اهـ سَمِ أَقُولُ لَمْ يُصْرَحْ بِحُكْمِهِ اتِّكَالًا
 عَلَى انْتِهَائِهِ مِمَّا فِي الْمَتْنِ . فَوَدَّ : (فِيهِمَا) أَيُّ : فِي التِّمَاسِ الْإِطْعَامَ وَالْإِكْسَاءَ .

• فَوَدَّ : (فَعَمَلٌ فَوْزًا) وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَغْتِقُ عَلَى الطَّالِبِ فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عَتَّقَ عَنِ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى
 الطَّالِبِ فَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ مِمَّنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ لَمْ يَغْتِقْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا لَمَلَكْنَاهُ إِيَّاهُ وَجَعَلْنَاهُ
 الْمُسْتَوْلَ نَائِبًا فِي الْإِعْتَاقِ وَالْمَالِكُ وَالْمَلَكُ فِي مَسْأَلَتِنَا يَوْجِبُ الْعِتْقَ فَالتَّوَكُّلُ بَعْدَهُ بِالْإِعْتَاقِ لَا يَصِحُّ
 وَيَصِيرُ دَوْرًا قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي قَتَاوِيهِ اهـ مُغْنِي . فَوَدَّ : (إِنْ مَلَكَهُ) أَيُّ : الْعِوَضُ بَأَنَّ كَانَ مَالَهُ ع ش

وَلِنَحْوِ اعْتَقْتُ عَبْدِي عَلَى أَلْفٍ عَلَيْكَ فَلَمْ يُجِبْهُ عَلَى الْفَوْرِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ . فَوَدَّ : (أَطْعَمَ سَبْتَيْنِ مِسْكِينًا
 الْخ) عَطَفَهُ عَلَى الْمَتْنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ كَمَا بَيَّنَّ الْمُتَنُ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَتَّقَ عَنِ الطَّالِبِ الْخ .

والأ فقيمة العبد كالحُلْع فإن قال مَجَانًا لم يلزمه شيء بخلاف ما إذا سكتا عن العَوْضِ فإنَّ المعتمد أنَّه إن قال عن كَفَارَتِي أو عَنِّي وعليه عتق ولم يقصد المُعتَق العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له افض ديني وإلا فلا، نعم، لو قال ذلك لِمَالِكٍ بَعْضُهُ عَتَقَ عنه بالعَوْضِ ولا يُجْزئُهُ عنها؛ لأنَّه بملكه له اسْتَحَقَّ العتق بالقرابة (والأصحُّ أنه) أي الطَّالِبِ (بملكه) أي القِرْنِ المطلوب

ومُعْنَى . ٥ فُود: (وإلا) أي: بأن كان مَعْصُوبًا أو نَحَوَ خَمِرٍ اء ع ش . ٥ فُود: (فقيمة العبد) أي: والإمداِد والكِسْوَة كما هو قَصِيَّة قول الشارح المارُّ أو أَطْعَمَ سِتِّينَ إلخ وسَكَتَ عن التَّصْرِيح به لانهاءه بالمُقَايَسَةِ على ما في المتن عبارة التَّهْيِية والمُعْنَى ولو قال لِغَيْرِهِ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِيًا كُلَّ مِسْكِيٍّ مُدًا مِنْ حِنْطَةٍ عَنْ كَفَارَتِي أو نَوَاهَا بِقَلْبِهِ فَقَلَّ أَجْزَاهُ فِي الْأَصَحِّ ولا يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ والكِسْوَة قَبْلَ الإطْعَام كما قاله الخوارزميُّ اء قال ع ش قوله أَجْزَاهُ فِي الْأَصَحِّ أي وَلِزِمَهُ الْمُسَمَّى إِنْ ذَكَرَ وَإِلَّا قَبْدَلُ الإِمْدَادِ كما لو قال افض عَنِّي دَيْنِي فَقَلَّ وقوله ولا يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ أي الإطْعَامُ هَذَا قَدْ يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ إغْتَاقِهِ عَنِ الطَّالِبِ فيما لو قال اُعْتَقَ عَبْدُكَ عَلَى كَذَا قَلَمَ يُجِبُهُ فُورًا إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنَّ الإطْعَامَ يُشْبِهُ الإِبَاحَةَ فَاعْتَبِرْ فِيهِ عَدَمُ الْفُورِ وَالْإِغْتَاقِ عَنِ الْغَيْرِ يَسْتَدْعِي حُصُولَ الْوَلَاءِ لَهُ فَاعْتَبِرْ فِيهِ شُرُوطُ الْبَيْعِ لِيُمْكِنَ الْمِلْكُ فِيهِ وقوله والكِسْوَة مِثْلُ الإطْعَامِ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَهُ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ الضَّمْنِيَّ لَا يَأْتِي فِي غَيْرِ الْإِغْتَاقِ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الإطْعَامَ كَالْإِبَاحَةِ اء وبذلك يَسْقُطُ مَا فِي سَمِ وَالسَّيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الثَّانِي قوله فقيمة العبد كالحُلْع مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الإِمْدَادِ والكِسْوَة لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُعَاوَضَةِ وَحُصُولِ الْمِلْكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَدْ يَقَالُ إِذَا لَمْ يَخْصُلِ الْمِلْكُ فَكَيْفَ يَقَعُ عَنْهُ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يَقَالَ لَا يَقَعُ فِيهِمَا وَهُوَ الظَّاهِرُ اء . ٥ فُود: (فإن قال إلخ) أي: الطَّالِبُ وكذا لو قاله الْمُعْتَقُ رَوْضٌ وَمُعْنَى وَيُقْبَدُ أَيْضًا قولُ الشارح بِخِلَافِ مَا إِذَا سَكَّتَا إلخ وقوله وإلا فلا . ٥ فُود: (بخلاف ما إذا سكتا عن العَوْضِ إلخ) عبارة الْمُعْنَى وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ عَوْضًا وَلَا نَفَاهَ بَانَ قَالَ اُعْتَقَهُ عَنْ كَفَارَتِي وَسَكَتَ عَنِ الْعَوْضِ لَزِمَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كما لو قال له افض ديني وإن قال اُعْتَقَهُ عَنِّي ولا عِنْتُ عَلَيْهِ فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ وَلِإِرَادِ الْجُمْهُورِ هُنَا أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَأَنَّ ذَلِكَ هِبَةٌ مَقْبُوضَةٌ اء . ٥ فُود: (إن قال عن كَفَارَتِي إلخ) أي: أو نَوَى ذَلِكَ كما يُسْتَفَادُ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ اء سَمِ . ٥ فُود: (العتق عنه) أي: عَنْ نَفْسِ الْمُعْتَقِ . ٥ فُود: (وإلا) أي بَانَ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أو لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِنْتُ أو قَصَدَ الْعِتْقَ عَنْ نَفْسِهِ اء كُزْدِي . ٥ فُود: (لو قال) أي: الطَّالِبُ ذَلِكَ أي اُعْتَقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا وقوله لِمَالِكٍ بَعْضُهُ أي بَعْضُ الْقَائِلِ مِنْ أَصْلٍ أَوْ قَرَعِ سَمِ وَع ش . ٥ فُود: (عتق عنه بالعَوْضِ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى كما مَرَّ . ٥ فُود: (أي الطَّالِبِ) إِلَى قولِ الْمُتَنِ: (وَمَنْ مَلَّكَ) فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي التَّهْيِيةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى الْمُتَنِ .

٥ فُود: (فقيمة العبد) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الإِمْدَادِ والكِسْوَة لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُعَاوَضَةِ وَحُصُولِ الْمِلْكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ . ٥ فُود: (إن قال عن كَفَارَتِي) أي: أو نَوَى ذَلِكَ كما يُسْتَفَادُ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ . ٥ فُود: (العتق عنه) أي: عَنْ الْمُعْتَقِ . ٥ فُود: (نعم لو قال ذلك) اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِلْمَتَنِ كما هو ظَاهِرٌ وقوله لِمَالِكٍ بَعْضُهُ أي بَعْضُ الْقَائِلِ .

إِعْتَاقُهُ (عَقِبَ لَفْظُ الإِعْتَاقِ) الْوَاقِعَ بَعْدَ الاسْتِدْعَاءِ؛ لِأَنَّهُ التَّائِقِلُ لِلْمَلِكِ (ثُمَّ) عَقِبَ ذَلِكَ (يَعْتَقُ عَلَيْهِ) أَيِ الطَّلَابِ فِي زَمَتَيْنِ لَطِيفَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ بِلَفْظِ الإِعْتَاقِ لَا اسْتِدْعَاءٍ عَتِقَهُ عَنْ ذَلِكَ إِذِ الشَّرْطُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمَشْرُوطِ لَكِنْ صَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ فِي مَوْضِعٍ أَنَّهُ مَعَهُ. (وَعَنْ) لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ مُرْتَبِتَةٌ وَهُوَ رَشِيدٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَقَدْ (مَلَكَ عَبْدًا) أَيِ قِتَا (أَوْ ثَمَنَهُ) أَيِ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ تَقْدِيرٍ أَوْ غَرَضٍ (فَاضِلًا) كُلُّ مِنْهُمَا (عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَجِثَالِهِ) الَّذِينَ تَلَزَّمَهُ مُؤْتَنَتُهُمْ (نَفَقَةً وَكِسُوفَةً وَسَكْنَى وَأَثَاثًا) كَأَيِّبَةٍ وَفَرَشٍ (لَا بُدَّ مِنْهُ) وَعَنْ ذَيْنِهِ وَلَوْ مُؤَجَّلًا (لَزِمَهُ الْعِتْقُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِسْيَامَ شَهْرَتَيْنِ﴾ [نساء: ٩٢] وَهَذَا وَاجِدٌ وَيَأْتِي فِي نَحْوِ كُتُبِ الْفَقِيهِ وَخِلِ الْجُنْدِيِّ وَآلَةِ الْمُحْتَرَفِ وَثِيَابِ التَّجْمُلِ هُنَا مَا مَرَّ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُفَضَّلِ الْقَيْنُ أَوْ ثَمَنُهُ عَمَّا ذَكَرَ لاحتِجَاجُهُ لخدمته لِمَنْصِبِهِ بِأَيِّ خِدْمَتِهِ بِتَفْصِيلِهِ

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: لَفْظُ الإِعْتَاقِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ عَقِبَ ذَلِكَ) أَيِ: الْمَلِكِ وَأَشَارَ بِزِيَادَةِ عَقِبَ إِلَى أَنَّ ثَمَ لِمَجَرَّدِ التَّرْتِيبِ. • قَوْلُهُ: (فِي زَمَتَيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، عِبَارَةٌ تَنْهِيَةٌ وَالْمُعْنَى فَيَقَعَانِ فِي زَمَتَيْنِ الْخ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: الطَّلَابِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيِ: تَقَدُّمُ الْمَلِكِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا الشَّرْطُ) الْمُرَادُ بِهِ الْعِتْقُ وَبِالْمَشْرُوطِ الْمَلِكُ فَالْصَّوَابُ عَلَيْهِ الْمَشْرُوطُ أَوْ يَقُولُ إِذَا الْمَشْرُوطُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الشَّرْطِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَإِذَا وَجَدَ أَيِ الْمَلِكُ تَرْتَّبَ الْعِتْقُ عَلَيْهِ اه. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ صَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ الْخ) وَهَذَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ مَعَ الْمَغْلُولِ زَمَانًا اه سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْحَقِيقُ بِالْإِعْتِمَادِ اه. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَعَهُ) أَيِ: يَخْصُلُ الْمَلِكُ وَالْعِتْقُ مَعًا بَعْدَ تَمَامِ اللَّفْظِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَعَ الْمَشْرُوطِ يَقَعَانِ مَعًا اه مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَ رَشِيدٍ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالتَّنَاهِيَةِ. • قَوْلُهُ: (أَيِ قِتَا) أَيِ: وَلَوْ أَتَى اه سَمِ. • قَوْلُهُ: (أَيِ مَا يُسَاوِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (الْفَهْمَا) فِي التَّنَاهِيَةِ لِأَقْوَلِهِ: (وَعَنْ ذَيْنِهِ وَلَوْ مُؤَجَّلًا) وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ: (أَوْ ضَخَامَةً) إِلَى (وَيُشْتَرَطُ) وَقَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّحَ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُمَا) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (بَحِيثٌ) إِلَى (أَمَّا إِذَا) وَقَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُ). • قَوْلُهُ: (كُلُّ مِنْهُمَا) الْأَنْسَبُ أَيِ الْقَيْنُ أَوْ ثَمَنُهُ عِبَارَةٌ الْبَحْزِيُّ قَوْلُهُ فَاضِلًا أَيِ الرَّقِيقِ أَوْ ثَمَنِهِ وَمِثْلُهُ الْإِطْعَامُ وَالْكِسُوفَةُ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ فَاضِلَةً عَنْ كِفَايَةِ الْعُمَرِ الْغَالِبِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَغَيْرِهَا شَيْخُنَا عَزِيزِي اه. • قَوْلُهُ: (الَّذِي تَلَزَّمَهُ الْخ) خَرَجَ بِهِ مَنْ يُمَوِّنُهُمْ مُرُوءَةً كَأَخَوْتِهِ وَلَوْلَا الْكِبِيرُ فَلَا يُشْتَرَطُ الْفَضْلُ عَنْهُمْ اه ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَأَثَاثًا) وَخِدَامًا اه مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي فِي نَحْوِ كُتُبِ الْفَقِيهِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَ فِي الْحَجِّ وَفِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ مِنْ أَنَّ كُتِبَ الْفَقِيهِ لَا تَبَاغٌ فِي الْحَجِّ وَلَا تَمَنُّعٌ اخْتِذَ الزَّكَاةَ وَفِي الْفَلَسِ مِنْ أَنَّ خِلَ الْجُنْدِيِّ الْمُزْتَرِّقِ يَتَّقَى لَهُ يُقَالُ بِمِثْلِهِ هُنَا بَلْ أَوَّلَى كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اه. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْكَفَّارَةِ. • قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ: مِثْلُهُ وَفَاعِلٌ يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لِلْمَنْصِبِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الدِّينِيِّ وَالْدُّنْيَوِيِّ وَقَوْلُهُ يَأْتِي خِدْمَتَهُ الْخ ظَاهِرُهُ اخْتِيَارُ مَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَيَتَعَدُّ فِيمَنْ اعْتَادَ بِمِثْنِ

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَعَهُ) وَهَذَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ مَعَ الْمَغْلُولِ زَمَانًا. • قَوْلُهُ: (أَيِ قَيْنٍ) وَلَوْ أَتَى.

أَوْ ضَخَامَةٍ كَذَلِكَ بِحَيْثُ يَحْصُلُ لَهُ بِعْتَقِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَا أَثَرُ لَفَوَاتٍ رَفَاهِيَةٍ
أَوْ لَمَرَضٍ بِهِ أَوْ بِمُؤْنِهِ فَلَا عِتْقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَإِذْهُ شَرَعًا كَمَنْ وَجَدَ مَاءً وَهُوَ بِحَتَاجِهِ لِعَطَشٍ
وَيُشْتَرَطُ فَضْلُ ذَلِكَ عَنْ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ الْعُمَرُ الْغَالِبَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمِدِ وَمَا وَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ
هُنَا مِنْ اعْتِبَارِ سَنَةِ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ فَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا بِأَنْ مَنْ يَجِلُّ
لَهُ أَخَذَ الزُّكَاةَ وَالْكَفَّارَةَ فَقِيرٌ يُكْفَرُ بِالصُّومِ وَيَأْتِي مَنْ لَهُ رَأْسُ مَالٍ لَوْ بَيْعَ صَارَ مِسْكِينًا كَفَّرَ
بِالصُّومِ كَمَا قَالَ. (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ) أَيِ أَرْضٍ (وَرَأْسِ مَالٍ لَا يُفْضَلُ دَخْلُهَا) وَهُوَ غَلَّةُ الْأَوَّلَى
وَرِبْعُ الثَّانِي وَمِنْهُمَا الْمَاشِيَةُ وَنَحْوُهَا (عَنْ كِفَايَتِهِ) بِحَيْثُ لَوْ بَاعَهُمَا صَارَ مِسْكِينًا؛ لِأَنَّ
الْمَسْكِنَةَ أَقْوَى مِنْ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ أَمَا إِذَا فَضَّلَ أَوْ بَعْضُهُ فَيُبَاعُ الْفَاضِلُ قَطْعًا (وَلَا) بَيْعَ (مَسْكِنٍ
وَعَبْدٍ) أَيِ قِنْ (نَفِيسِينَ) بِأَنْ يَجِدَ بِشَمَنِ الْمَسْكِنِ مَسْكِنًا يَكْفِيهِ وَقَدْ بَعَثَهُ وَبِشَمَنِ الْقِنْ قَدْ يَخْدُمُهُ

ذَكَرَ خِدْمَةَ نَفْسِهِ وَصَارَ ذَلِكَ خُلُقًا لَهُ اغْتِيَارًا أَنْ يُفْضَلَ عَنْ خَادِمٍ يَخْدُمُهُ اهـ حَلْبِي. ة فُود: (أَوْ ضَخَامَةً)
أَيِ عَظْمَةٍ اهـ ع ش. ة فُود: (أَوْ بِمُؤْنِهِ) أَيِ: الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ اهـ ع ش. ة فُود: (فَضْلُ ذَلِكَ) أَيِ:
الْقِنْ أَوْ ثَمَنُهُ عَنْ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ أَيِ مِنْ نَفْسِهِ وَعِبَالِهِ نَفَقَةً الْخِ وَقَوْلُهُ الْعُمَرُ الْغَالِبَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي ظَرْفِ
الْكِفَايَةِ الْخِ قَالَ الْحَلْبِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْعُمَرِ الْغَالِبِ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَوْفَاه قُدِّرَ بِسَنَةِ اهـ. ة فُود: (فَقَدْ صَرَّحَ
فِيهَا) أَيِ: الرُّوْضَةِ.

ة فُود (لَسَنِي): (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ الْخِ) وَمَنْ لَهُ أَجْرَةٌ تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِ لَا يُلْزَمُهُ التَّأَخِيرُ لِجَمْعِ
الزِّيَادَةِ لِتَحْصِيلِ الْعِتْقِ فَلَهُ الصُّومُ وَلَوْ تَسَرَّرَ لَهُ جَمْعُ الزِّيَادَةِ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ مَا قَارَبَهَا فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الزِّيَادَةُ
قَبْلَ صِيَابِهِ وَجِبَ الْعِتْقُ اخْتِيَارًا بِوَقْتِ الْأَدَاءِ كَمَا سَيَأْتِي مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

ة فُود (لَسَنِي): (بَيْعُ ضَيْعَةٍ) وَهِيَ بَفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ الْعَقَارُ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَرَأْسُ مَالٍ لِلتَّجَارَةِ اهـ
مُغْنِي. ة فُود: (أَيِ أَرْضٍ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ أَيِ عَقَارٌ اهـ قَالَ الْبَحْرِيُّ قَوْلُهُ أَيِ عَقَارٌ كَذَا قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ مَا يَسْتَقْبَلُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ غَيْرِهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛
لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَضِيعُ بِتَرْكِهَا بِزَمَانٍ اهـ. ة فُود: (وَنَحْوُهَا) أَيِ: كَالسَّفِينَةِ. ة فُود: (عَنْ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ)
أَيِ: الْمَانِعِ مِنْ وُجُوبِ الْمَبِيعِ كَمَا يَأْتِي آيَفًا. ة فُود: (أَمَا إِذَا فَضَّلَ الْخِ) وَقِيَاسُ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُكَلَّفُ
التَّزْوُلَ عَنْ الْوُظَائِفِ لِقَضَاءِ الدِّينِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِيَدِهِ وَظَائِفٌ يَزِيدُ مَا يَحْصُلُ مِنْهَا عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَتَفَقَّهَتْ
أَنَّهُ يُكَلَّفُ التَّزْوُلَ عَنْ الزَّائِدِ لِتَحْصِيلِ الْكَفَّارَةِ اهـ ع ش. ة فُود: (فَيُبَاعُ الْفَاضِلُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ الْكُلُّ
فِيمَا إِذَا فَضَّلَ الْبَعْضُ وَلَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهِ عِبَارَةُ الْبَحْرِيِّ فِيهِ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا م ر كَحَجَّ أَنَّهُ يَبِيعُ الْفَاضِلَ
إِنْ وَجَدَ مَنْ يَشْتَرِيهِ وَإِلَّا فَلَا يُكَلَّفُ بَيْعَ الْجَمِيعِ حَلْبِي إِلَّا إِذَا كَانَ الْفَاضِلُ مِنْ ثَمَنِهَا يَكْفِيهِ الْعُمَرُ الْغَالِبُ
بِزَمَانٍ اهـ. ة فُود: (فَيُبَاعُ الْفَاضِلُ الْخِ) أَيِ إِذَا كَانَ يَوْفِي بَرَقِيَّةً كَمَا يُعْلَمُ وَمَا يَأْتِي اهـ رَشِيدِي زَادَ سُلْطَانُ
وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بَعْضِ الرِّقَّةِ لَا أَثَرُ لَهَا اهـ. ة فُود: (بِأَنْ يَجِدَ بِشَمَنِ الْمَسْكِنِ الْخِ) هَذَا تَصْوِيرٌ
لِلتَّفَاسَةِ الْمُرَادَةِ لَهُمْ هُنَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ عُرْفًا نَفِيسًا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

وَقَدْ يُعْتَقُ (أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ) بِحَيْثُ يَشُقُّ عَلَيْهِ مُفَارَقَتُهُمَا مَشَقَّةٌ لَا تُخْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ لِمَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ نَعَمْ، إِنْ أُنْشِغَ الْمُسَكِّنُ الْمَالُوفُ بِحَيْثُ يَكْفِيهِ بَعْضُهُ وَبَاقِيهِ يُحْصَلُ رَقَبَةٌ لَزِمَتْهُ تَخْصِيلُهُمَا أَمَّا لَوْ لَمْ يَأْلَفَهُمَا فَيَلْزِمُهُ بَيْنُهُمَا وَتَخْصِيلُ قَيْنٍ يَمْتَنُّهُ قَطْعًا وَاحْتِاجُهُ الْأَمَّةَ لِلوُطْءِ كَهُوَ لِلْخِدْمَةِ. (وَلَا) يَجِبُ (شِرَاءُ) لِرَقَبَةٍ (بَقَيْنٍ) أَيِ زِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا وَإِنْ قُلْتَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِتَكَرُّرِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ نَقْلًا عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَاعْتَمَدُوهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ الْغَدُولُ لِلصُّومِ بَلْ يَلْزِمُهُ الصَّبْرُ إِلَى الْوُجُودِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَكَذَا لَوْ غَابَ مَا لَهُ فَيُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى وَصُولِهِ أَيْضًا وَلَا نَظَرَ إِلَى تَضَرُّرِهِمَا بِقَوَاتِ التَّمَتُّعِ مُدَّةَ الصَّبْرِ؛

❦ قَوْلُ (سَنِ): (فِي الْأَصَحِّ) وَيُفَارِقُ مَا مَرَّ فِي الْحَجِّ مِنْ لُزُومِ بَيْعِ الْمَالُوفِ بِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَدُلُّ لَهُ وَلِلْإِغْتِاقِ يَدُلُّ وَمَا مَرَّ فِي الْفَلَسِ مِنْ عَدَمِ تَبْقِيَةِ خَادِمٍ وَمُسْكِنٍ لَهُ بِأَنَّ لِلْكَفَّارَةِ بَدَلًا كَمَا مَرَّ وَبِأَنَّ حُقُوقَهُ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ حُقُوقِ الْأَدَمِيِّ نِهَآةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ إِلَى وَلَا يَلْزِمُ. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أُنْشِغَ الْمُسَكِّنُ الْإِخ) لَمْ يَذْكُرُوا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ بِأَنَّ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ مَا يَوْفِي بِرَقَبَةٍ وَيَكْفِيهِ مَا يُخْصُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ بِإِغْتِيَارٍ مَا يَبْقَى لَهُ مِنْهُ سَمِ أَقُولُ هُوَ مُتَّجَةٌ فِي غَيْرِ الْمَالُوفِ أَمَّا فِيهِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ وَاضْهِعْ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مُفَارَقَتِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَهِيَ تَشُقُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الدَّارِ لَا يُفَارِقُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ وَيُعِيدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَيَجِبُ بَيْعُ ثَوْبٍ نَفِيسٍ لَا يَلِيقُ بِالْمُكْفَّرِ إِذَا حَصَلَ غَرَضُ اللَّبْسِ وَغَرَضُ التَّكْفِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَالُوفًا كَمَا مَرَّ فِي الْعَبْدِ فَلَا يَلْزِمُهُ بَيْعُ بَعْضِهِ لِعُسْرِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ فَيَجْزِيهِ الصُّومُ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (لَزِمَتْهُ تَخْصِيلُهُمَا) أَيِ بَيْعِ فَاضِلِهِ أَهْ مُغْنِي أَيِ لَا كُلُّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَشْتَرِي الْفَاضِلَ فَقَطُّ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَلَبِيِّ بَلْ أَوْلَى لِمَا سَبَقَ مِنْ مَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَاحْتِاجُهُ الْأَمَّةَ الْإِخ) وَفِي الْإِسْتِذْكَارِ لَوْ كَانَ لَهُ أَمَةٌ لِلوُطْءِ وَخَادِمٌ فَإِنْ أُمِكَنَ أَنْ تَخْدُمَهُ الْأَمَةُ اعْتَقَ وَلَا فَلَأْهْ مُغْنِي.

❦ قَوْلُ (سَنِ): (وَلَا شِرَاءَ بِقَيْنٍ).

(فَرْغَ): لَا يَجِبُ قَبُولُ هِبَةِ الرَقَبَةِ وَلَا ثَمْنُهَا وَلَا قَبُولُ الْإِغْتِاقِ عَنْهُ لِعِظَمِ الْيَمْتَةِ بَلْ يُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (زِيَادَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْفَرْقُ إِلَى لَا يَجُوزُ. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ: الرُّضْوَةِ وَالْكَفَّارَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (ضَمِيفٌ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ مَزْدُودَةٌ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: عَدَمِ وَجُوبِ الشِّرَاءِ بِقَيْنٍ وَإِنْ قَلَّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ غَابَ مَالُهُ) أَيِ: وَلَوْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ نِهَآةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَيُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى وَصُولِهِ الْإِخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ لُزُومُ انْتِظَارِ حُلُولِ الذِّينِ الْمُؤَجَّلِ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَى تَضَرُّرِهِمَا) أَيِ: مَنْ وَجَدَ الْقَيْنَ بِقَيْنٍ وَمَنْ غَابَ مَالُهُ ع ش وَرَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَكْفِيهِ بَعْضُهُ) لَمْ يَذْكُرُوا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ بِأَنَّ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَبِيعَ بَعْضًا مِنْ يَوْفِي بِرَقَبَةٍ وَيَكْفِيهِ مَا يُخْصُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ بِإِغْتِيَارٍ مَا يَبْقَى لَهُ مِنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ الْإِخ) كَذَا أَشْرَحُ م ر.

لأنه الذي ورط نفسه فيه اهـ. وَلَكِ أَنْ تَسْتَشْكِلَ ذَلِكَ بِمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ مِنْ دَمِ التَّمَتُّعِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ الْغَدُولَ لِلصَّوْمِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَيْلَدِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ ذَاكَ وَقَعَ تَابِعًا لِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ مِنْهُ تَوْرِيضٌ نَفْسِيهِ فِيهِ بِخِلَافِ هَذَا فَتَغَلَّظَ فِيهِ أَكْثَرُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ اعْتِبَارِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ فِي نَحْوِ دَمِ التَّمَتُّعِ وَفِي الْكَفَّارَةِ الْعَدَمَ مُطْلَقًا بِأَنَّ فِي بَدَلِ الدَّمِ تَأْقِيَّتًا بِكَوْنِهِ فِي الْحَجِّ وَلَا تَأْقِيَّتَ فِيهَا وَبِأَنَّهُ يَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ بِخِلَافِهَا وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ وَلَا يُلْزَمُهُ كَمَا فِي الْكَافِي شَرَاءُ أُمَةِ بَارِعَةِ الْحُسَيْنِ ثُبَاغٌ بِالْوِزْنِ لِيُخْرِجَهَا عَنْ أَهْنَاءِ الزَّمَانِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ يَبْعَثُ بِشَمَنِ مِثْلِهَا فَاضِلَةً عَمَّا ذَكَرَ لَا تُغْذَرُ لَهُ فِي التَّرِكِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ فِي نَحْوِ الْبَحْثَةِ فِي الْحَجِّ نَظِيرَ ذَلِكَ وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا. (وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ اعْتِبَارُ الْيَسَارِ) الَّذِي يُلْزَمُ بِهِ الْإِعْتِقَاقُ (بَوَقْتِ الْأَدَاءِ) لِلْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا بَدَلٌ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهَا كَوْضُوءٍ وَتَيْشُمٍ وَقِيَامٍ صَلَاةٍ وَقُعُودِهَا فَاعْتَبِرَ وَقْتُ أَدَائِهَا وَغَلِبَ الثَّانِي شَائِبَةُ الْعُقُوبَةِ فَاعْتَبِرَ وَقْتُ الْوُجُوبِ كَمَا لَوْ زَنَى قَيْنٌ ثُمَّ عَتَقَ فَإِنَّهُ يُحَدُّ حُدَّ الْقَيْنِ وَالثَّالِثُ الْأَغْلَظُ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْأَدَاءِ وَالرَّابِعُ الْأَغْلَظُ مِنْهُمَا وَأَعْرَضَ عَمَّا بَيْنَهُمَا. (فَلِإِنْ عَجَزَ) الْمُظَاهَرُ مِثْلًا (عَنْ عَتَقَ) بِأَنَّ لَمْ يَجِدْ الرِّقَبَةَ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلَا مَا يَضَرُّهُ فِيهَا فَاضِلًا عَمَّا ذَكَرَ أَوْ وَجَدَهَا لِكَيْتِهِ

• قَوْلُهُ: (وَمَا فِي مَعْنَاهُ) مِنَ الْمُرْتَبِ الْمَقْدَّرِ كَدَمِ الْغَوَاثِ وَالْقِرَانِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَاكَ الْإِخ) أَي: نَحْوِ التَّمَتُّعِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ) وَهُوَ التُّسْكُ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ اخْتِيَارِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ الْإِخ) الْمُرَادُ بِهِ بَيْنَ اخْتِيَارِ الْعَدَمِ فِي مَوْضِعِ الذَّبْحِ الْإِخ وَالْعَدَمَ مُطْلَقًا فِي الْكَفَّارَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ) أَرَادَ أَصْلَ الْفَرْقِ لَا خُصُوصَ الْفَارِقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُلْزَمُهُ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا فِي الْكَافِي مِنْ عَدَمِ لُزُومِ شِرَاءِ أُمَةِ الْإِخ مَحَلٌّ وَقَفَةٍ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ الْإِخ. • قَوْلُهُ: (لِيُخْرِجَهَا الْإِخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ اللُّزُومِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا الْإِخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ مَرْدُودٌ اهـ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (بَوَقْتِ الْأَدَاءِ) أَي: إِرَادَةُ أَدَاءِ الْكَفَّارَةِ وَإِخْرَاجِهَا وَلَوْ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ اهـ حَلَبِيَّ عِبَارَةٌ ش. يُؤْخَذُ مِنْ اخْتِيَارِ وَقْتِ الْأَدَاءِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَا قَبْلَهُ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ خَامِلًا لَا يَخْتِاجُ لِإِخَادِمِ ثُمَّ صَارَ مِنْ دَوِي الْهَيْئَاتِ اخْتِيَارَ حَالِهِ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلَا نَظَرٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلُ اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ الَّذِي لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَأَيْسَرَ حَالَهُ الْأَدَاءَ فَقَرَضَهُ الْإِعْتِقَاقُ كَمَا لَوْ كَانَ الْحُرُّ مُغْسِرًا حَالَهُ الْوُجُوبِ ثُمَّ أَيْسَرَ حَالَهُ الْأَدَاءِ اهـ. • قَوْلُهُ: (فَاعْتَبِرَ وَقْتُ الْوُجُوبِ) وَهُوَ وَقْتُ الْقَتْلِ وَوَقْتُ الْجِمَاعِ وَوَقْتُ عَوْدِهِ فِي الظَّهَارِ اهـ بِجَيْرِ مِي. • قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَي: وَقْتِي الْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ. • قَوْلُهُ: (فَلِإِنْ عَجَزَ الْمُظَاهَرُ) أَي: جِسًا أَوْ شَرْعًا مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. • قَوْلُهُ: (مِثْلًا) أَوْ الْقَائِلُ أَوْ الْمُجَامِعُ.

• قَوْلُهُ: (بِأَنَّ لَمْ يَجِدْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ لَمْ يَجِدْ الرِّقَبَةَ وَقْتُ الْإِخ) أَي: فِي مَحَلِّ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ أَوْ مَا قَرَّبَ مِنْهُ بِحَيْثُ لَا تَخْصُلُ فِي تَخْصِيلِهَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً اهـ ع.

• قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م. ر.

قَتْلَهَا مَثَلًا أَوْ كَانَ عَبْدًا إِذْ لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ هُنَا وَإِنْ أَضَرَّهُ الصَّوْمُ لِتَضَرُّرِهِ بِدَوَامِ تَحْرِيمِ الْوُطْءِ بِخِلَافِ نَحْوِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ (صَامٌ) وَلَهُ حِينَئِذٍ تَكْلُفُ الْعَتَقِ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ عَلَى مَا زَعَمَهُ الزَّرْكَشِيُّ (شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) لِلآيَةِ وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِيهِمَا أَنَّ لَهُ مَالًا وَرِثَةً وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ لَمْ يُغْتَدَّ بِصَوْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَيُغْتَرَبُ (بِالِهَالِ) وَإِنْ نَقَصَا؛ لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ شَرْعًا وَبِحَبِّ تَبَيُّتِ نِيَّةِ الصَّوْمِ كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ وَأَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّيَّةُ وَاقِعَةً بَعْدَ فَقْدِ الرَّقَبَةِ لَا قَبْلَهَا وَأَنْ تَكُونَ مُتْلَبَسَةً (بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ) فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ جِهَتُهَا فَلَوْ صَامَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بَنِيهَا وَعَلَيْهِ

ش. فَوَدَّ: (قَتْلَهَا مَثَلًا) أَي: أَوْ بَاعَهَا وَاتَّلَفَ ثَمَنَهَا اه. ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ عَبْدًا إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْمُطْفِئ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ إلخ) وَفَاقًا لِلرُّوْضِ وَشَرْحِ الْمُنْتَهِجِ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ لَا يُكْفَرُ الْعَبْدُ إِلَّا بِالصَّوْمِ وَلِلْسَيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ إِنْ أَضَرَّ بِهِ فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ بَغْيِرُ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ تَخْلِيلُهُ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ عَنْهَا التَّضَرُّرُ بِدَوَامِ التَّحْرِيمِ اه. بِحَذْفٍ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَلِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ اه. فَوَدَّ: (تَخْلِيلُهُ) أَي: بَانَ يُخْرِجُهُ مِنْ صَوْمٍ شَرَعَ فِيهِ بَغْيِرُ إِذْنِهِ اه. س. فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ) أَي: كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

فَوَدَّ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَالْإِنْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) وَقَوْلُهُ: (وَهَذَا) إِلَى (قُلْتَ). فَوَدَّ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ تَكْلُفُ الْعَتَقِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَوْ تَكَلَّفَ الْإِعْتَاقَ بِالِاسْتِفْرَاضِ أَوْ غَيْرِهِ أَجْزَاءَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اه. قَالَ الزَّشِيدِيُّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا أَي تَكْلُفُ الْعَتَقِ لَا يَتَأْتِي فِي الْعَبْدِ فَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا اه. فَوَدَّ: (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِيهِمَا) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ التَّيْمُمِ قَرَعَ: قَالَ النَّاشِرِيُّ لَوْ صَامَ لِلْكَفَّارَةِ نَاسِيًا رَقَبَةً بِمِلْكِهِ لَمْ يُجْزِهِ أَوْ قَدْ وَرِثَ رَقَبَةً وَلَمْ يَشْعُرْ أَجْزَاءَهُ اه. وَالْفَرْقُ تَقْصِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ بِالنَّسْيَانِ بِخِلَافِ الثَّانِي أَنْتَهَى اه. س.

فَوَدَّ: (لَمْ يُغْتَدَّ بِصَوْمِهِ) أَي: وَيَقَعُ لَهُ ثَمَلًا اه. ع. ش. فَوَدَّ: (وَيُغْتَرَبُ) أَي: الشَّهْرَانِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ نَقَصَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَأَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّيَّةُ وَاقِعَةً إلخ) فَلَوْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ الصَّوْمَ قَبْلَ طَلَبِ الرَّقَبَةِ ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا لَمْ تَصِحَّ النِّيَّةُ مُغْنِي وَرَوْضُ أَي إِلَّا أَنْ يُجَدِّدَ النِّيَّةَ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ عَدَمِ الْوُجُودِ شَرْحُ الرُّوْضِ. فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الرَّقَبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَا أَثَرُ لَهُ اه. س. فَوَدَّ: (فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) يُغْنِي عَنْهُ ضَمِيرُ وَأَنْ تَكُونَ مُتْلَبَسَةً. فَوَدَّ: (جِهَتُهَا) أَي: جِهَةُ الْكَفَّارَةِ مِنْ ظَهَارٍ أَوْ قَتْلِ مَثَلًا كَمَا سَبَقَ

فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ) أَي: بَانَ يُخْرِجُهُ مِنْ صَوْمٍ شَرَعَ فِيهِ بَغْيِرُ إِذْنِهِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِيهِمَا أَنَّ لَهُ مَالًا وَرِثَةً وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ لَمْ يُغْتَدَّ بِصَوْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ قُبِيلَ قَوْلِ الْعُبَابِ قَرَعَ قَرَضُ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ: مَا نَصَّهُ قَرَعَ قَالَ النَّاشِرِيُّ لَوْ صَامَ لِلْكَفَّارَةِ نَاسِيًا رَقَبَةً بِمِلْكِهِ لَمْ يُجْزِهِ أَوْ قَدْ وَرِثَ رَقَبَةً وَلَمْ يَذَرِ أَجْزَاءَهُ اه. وَالْفَرْقُ تَقْصِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ بِالنَّسْيَانِ بِخِلَافِ الثَّانِي اه. فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ

كفارتا قتل وظهار ولم يُعَيَّن أجزأته عنهما ما لم يَجْعَلَ الأوَّل عن واحدة والثاني عن أخرى وهكذا لفوات التائب وبه فارق نظيره السابق في العيدين. (ولا يَشْتَرِطُ نِيَّةُ التَّائِبِ فِي الْأَصْح)؛ لأنَّه شرطٌ وهو لا تجبُ نِيَّتُهُ كَالِاسْتِقْبَالِ فِي الصَّلَاةِ وَاسْتِفِيدَ مِنْ مُتَتَابِعِينَ مَا بِأَصْلِهِ أَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَهُمَا عَالِمًا طَرُفًا مَا يَقْطَعُهُ كَيَوْمِ النَّحْرِ أَوْ جَاهِلًا فِيمَا يَظْهَرُ لَمْ يُغْتَدَّ بِمَا أَتَى بِهِ وَلَكِنْ يَقَعُ لَهُ نَفْلًا أَيْ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا لَا الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ؛ وَلَآنَ نِيَّتُهُ لِصَوْمِ الْكُفَّارَةِ مَعَ عَلَيْهِمُ بَطَرُهُ مَا يُعْطِلُهُ تَلَاغُبُ فَهُوَ كَالْإِحْرَامِ بِالظَّهْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ صَحَّةُ نِيَّتِهِ بَلْ وَجُوبُهَا فِي رَمَضَانَ وَإِنْ عُلِمَ بِخَيْرٍ مَعْصُومٌ مَوْتُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ وَهَذَا كَانِعِقَادِ صَلَاةٍ مَنْ عِلْمِ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْخُفِّ فِيهَا يُؤَيِّدُ مَا أَطْلَقُوهُ هُنَا قُلْتَ لَا يُؤَيِّدُهُ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ رَافِقًا لِلتَّكْلِيفِ قَبْلَهُ فَالْنِّيَّةُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ جَازِمَةٌ كَالْانْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ تَحْلِيلِ يَوْمِ النَّحْرِ مِثْلًا هُنَا نَعَمْ، إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِ التَّيَبُّتِ مَعَ عِلْمِهَا بِخَيْرِهِ بَطَرُهُ نَحْوِ حَيْضٍ أَثْنَاءَ الْيَوْمِ

أَوَّلُ الْبَابِ أَهْ مُعْنَى . فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَجْعَلَ الْأَوَّلَ) أَيْ: الشَّهْرَ الْأَوَّلَ أَوْ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ الْخِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ ع ش . فَوَدَّ: (يَقْطَعُهُ) أَيْ: التَّائِبُ . فَوَدَّ: (كَيَوْمِ النَّحْرِ) أَيْ: وَشَهْرَ رَمَضَانَ أَهْ مُعْنَى . فَوَدَّ: (لَا الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ الْخِ) أَيْ: فَلَا يَقَعُ فِيهِ لَهُ نَفْلًا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ الْخِ . فَوَدَّ: (صَحَّةُ نِيَّتِهِ) أَيْ: الشَّخْصِ . فَوَدَّ: (مَوْتُهُ) أَيْ: أَوْ طَرُفًا نَحْوِ الْحَيْضِ أَهْ ع ش . فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيْ: الظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ . فَوَدَّ: (كَانِعِقَادِ صَلَاةٍ الْخِ) أَيْ: عَلَى مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ خِلَافَ مَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ مِنْ عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ أَهْ سَم . فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ الْخِ) خَيْرٌ وَهَذَا . فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ مَا أَطْلَقُوهُ) أَيْ: قَوْلَهُمْ وَلَكِنْ يَقَعُ لَهُ نَفْلًا الْمُقَيَّدُ لِصَحَّةِ نِيَّةِ الصَّوْمِ مَعَ الْعِلْمِ بَطَرُهُ مَا يَقْطَعُ التَّائِبُ الْمَعْلُومَ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى صِحَّتُهَا مَعَ الْجَهْلِ بِذَلِكَ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ اغْتِرَاضُ سَمِّ بِمَا نَصَّه قَوْلُهُ مَا أَطْلَقُوهُ أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَهُ مَا بِأَصْلِهِ الْخِ أَهْ . فَوَدَّ: (جَازِمَةٌ) خَيْرٌ (فَالْنِّيَّةُ) . فَوَدَّ: (كَالْانْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ إِذْ لَا نُسْلَمُ الْجُزْمَ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَلِهَذَا بَحَثَ السُّبْكِيُّ تَقْيِيدَ الْإِنْعِقَادِ بِمَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الشَّارِحُ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ أَهْ سَم . فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِ التَّيَبُّتِ الْخِ) اِعْتَمَدَهُ ع ش كَمَا مَرَّ آتِفًا وَسَمِّ وَالرَّشِيدِي كَمَا يَأْتِي مَعَ مَنْعِ التَّائِبِ بَيَانِ الْفَرْقِ .

عَلَى الرَّقَبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَا أَثَرَهُ . فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلًا فِيمَا يَظْهَرُ الْخِ) كَذَا شَرَحَ م ر . فَوَدَّ: (كَانِعِقَادِ صَلَاةٍ مَنْ عِلْمِ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْخُفِّ) الْإِنْعِقَادُ هُنَا هُوَ مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ خِلَافَ مَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ مِنْ عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ . فَوَدَّ: (مَا أَطْلَقُوهُ) أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَا الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَهُ مَا بِأَصْلِهِ . فَوَدَّ: (كَالْانْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ إِذْ لَا نُسْلَمُ الْجُزْمَ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَلِهَذَا بَحَثَ السُّبْكِيُّ تَقْيِيدَ الْإِنْعِقَادِ إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْخُفِّ فِيهَا بِمَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا وَإِلَّا لَمْ تَتَعَيَّدْ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الشَّارِحُ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِ مَعَ مَا كَتَبْنَاهُ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ فَرَاغِهِ . فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِ التَّيَبُّتِ مَعَ عِلْمِهَا بِخَيْرِهِ بَطَرُهُ نَحْوِ حَيْضٍ الْخِ) ذَكَرَ الْجَلَالُ

أَيْدَ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ. (لَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حُسْبِ الشَّهْرِ بِعَدِهِ بِالْهَلَالِ) لِحَمَاهِ (وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّالِثِ ثَلَاثِينَ) لِيَتَعَيَّرَ اعْتِبَارَ الْهَلَالِ فِيهِ بِتَلَفُّقِهِ مِنْ شَهْرَيْنِ (وَيَزُولُ التَّائِبُ بِقَوَاتِ يَوْمٍ) مِنَ الشَّهْرَيْنِ وَلَوْ آخَرَهُمَا (بِلَا عُدْهِ) كَأَنَّ نَسِيَّ النَّيَّةِ لِيَنْسَبَتْهُ لِنَوْعِ تَقْصِيرِ (وَكَذَا) بِعُذْرِ يُمَكِّنُ مَعَهُ الصَّوْمَ كَسَفَرٍ مُبِيحٍ لِلْفَطْرِ وَخَوْفِ حَامِلٍ أَوْ مُرْضِعٍ وَ (مَوْضِعٍ فِي الْجَدِيدِ) لِإِمْكَانِ الصَّوْمِ مَعَ ذَلِكَ فِي

• فَوَدَّ: (أَيْدَ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ) قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ بِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ صَوْمِهِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ وَلَا يُقَالُ إِنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ فِي رَمَضَانَ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ كَمَا يَتَوَقَّفُ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْكَفَّارَةِ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَلِّيُّ هُنَا أَنَّهَا إِنَّمَا كُتِلَتْ بِبَعْضِ الْيَوْمِ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ إِسْمَ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ رَافِعًا لِخِ انْظُرْ هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ أَخْبَرَهُ مَغْصُومٌ بِمَوْتِهِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرَيْنِ وَالْأَقْرَبُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي يَوْمِ رَمَضَانَ إِشْغَالَهُ بِالصَّوْمِ احْتِرَامًا لِلْوَقْتِ وَأَمَّا هُنَا فَلَا فَائِدَةٌ لَصَوْمِهِ لِيَتَّقِيَنَّ عَدَمَ حُصُولِ التَّكْفِيرِ بِذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَغْدِلُ إِلَى الْإِطْعَامِ فَلْيُرَاجِعْ أَه.

• فَوَدَّ: (لِحَمَاهِ) أَيِ: الشَّهْرِ الثَّانِي.

• فَوَدَّ (نَسِي): (وَيَزُولُ التَّائِبُ بِقَوَاتِ يَوْمٍ) وَهَلْ يَتَطَّلُ مَا مَضَى أَوْ يَتَقَلَّبُ ثَقَلًا فِيهِ قَوْلَانِ رَجَعَ فِي الْأَثْوَارِ أَوَّلَهُمَا وَابْنُ الْمُقَرِّي ثَانِيَهُمَا وَيَتَّبَعِي حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِفْسَادِ بِلَا عُدْهِ وَالثَّانِي عَلَى الْإِفْسَادِ بِعُذْرِ مُغْنِي وَأَسْنَى. • فَوَدَّ: (بِقَوَاتِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ) وَلَوْ مَاتَ الْمُكْفَرُ بِالصَّوْمِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ هَلْ يَبْنِي وَإِثْمُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَسْتَأْنِفُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي لِانْتِهَايَةِ التَّائِبِ وَعَلَيْهِ فَيُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ جَمِيعَ الْكَفَّارَةِ لِبُطْلَانِ مَا مَضَى وَعَجَزِهِ عَنِ الصَّوْمِ بِمَوْتِهِ وَلَا يَجُوزُ لِرَوَائِهِ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى أَه ع ش أَقُولُ وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ وَشَرَحَ الْإِرْشَادُ مَا قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ نَسِيَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ يُشْكِلُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ بِإِذْنِ قَرِيبِهِ أَوْ بِوَصِيَّتِهِ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ نَسِيَّ النَّيَّةِ) وَلَوْ شَكَّ فِي نِيَّةِ صَوْمِ يَوْمٍ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَضُرَّ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّوْمِ وَيُقَارَقُ نَظِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ بِأَنَّهُ أَضْيَقُ مِنَ الصَّوْمِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (يُمَكِّنُ مَعَهُ الصَّوْمَ) بِمَعْنَى يَصِيحُ مَعَهُ الصَّوْمَ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي حَتَّى لَا يَرِدَ الْمَرَضُ أَه رَشِيدِي.

الْمُحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ قُبِيلَ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ فِيمَنْ عَلِمَتْ بِالْعَادَةِ أَوْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ أَنَّهَا تَحْبِضُ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا افْتِتَاحُهُ بِالصَّوْمِ أَنَّ الْغَزَالِيَّ قَالَ فِي الْمُسْتَضْفَى أَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَرِزَةِ فَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ وَأَمَّا عِنْدَنَا فَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ؛ لِأَنَّ الْمِنْسُورَ لَا يَنْقُطُ بِالْمَغْسُورِ أَه وَأَقُولُ مَعَ ذَلِكَ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ بِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ صَوْمِهِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ كَمَا تَوَقَّفَتْ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْكَفَّارَةِ وَقَدْ يَمْنَعُ تَوَقُّفُ بَعْضِ الْيَوْمِ عَلَى بَاقِيهِ مُطْلَقًا ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّ الْمُحَلِّيَّ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا إِنَّمَا كُتِلَتْ بِبَعْضِ الْيَوْمِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ.

الجملة فهو كفطر من أجهده الصوم (لا) بقوات يوم فأكثر في كفارة القتل إذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر وتصور أيضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو بإذن قريبه أو بوصيته (بحيض) بمن لم تمتد انقطاعه شهرين؛ لأنه لا يخلو منه شهر غالبًا وتكليفها الصبر ليس اليأس خطرًا أما إذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فإنه لا يجزئ لكن يشكّل عليه إلحاقهم النفاس بالحيض إلا أن يفرق بأن العادة في مجيء الحيض أضبط منها في مجيء النفاس (وكذا جئون) فات به يوم فأكثر لا يضرب في

قوله: (في كفارة القتل إلخ) عبارة المعنى .

(تنبيه): النفاس كالحيض لا يقطع الشائع على الصحيح وطروء الحيض والنفاس إنما يتصور في كفارة قتل لا ظهار إذ لا تجب على النساء ومن ثم اغترس على المصنف ذكره الحيض هنا وكلامه في كفارة الظهار وأجيب عنه بأن كلامه في مطلق الكفارة وأيضًا قد تصور في المرأة بأن تصوم عن قريبها الميت العاجز في كفارة الظهار بناء على القديم المختار اهـ . قوله: (إذ كلامه يفيد إلخ) ظاهره أنه يجب عليها الشائع إذا صامت عن غيرها ونقله سم في شرح الغاية عن بعضهم لكنه مخالف لما قدمه الشارح في الصيام في شرح ولو صام أجبت بإذن الولي صح بما نصه : وسواء في جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه الشائع أم لا ؛ لأن الشائع إنما وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق القريب ولأنه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته انتهى وفي سم عن شرح الإرشاد مثله وعليه فيمكن أن المراد من قوله ويتصور إلخ مجرد تأتي صومها عن الظهار وإن لم يكن بصفة الشائع اهـ ش أقول وقوله وعليه فيمكن إلخ لا يخفى بعده لعدم ملاقة الجواب حيثيذ للإعراض الوارد على المتن . قوله: (فيما ذكر) أي في زوال الشائع بقوات يوم ما ذكر . قوله: (وتصور) أي : طروء الحيض أيضًا أي مثل تصوره في كفارة القتل . قوله: (لكن يشكّل عليه) أي : على قوله أما إذا اعتادت إلخ . قوله: (إلحاقهم النفاس) أي : مع اعتياد انقطاعه شهرين فأكثر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر أي شهرين فأكثر فليتأمل وقوله بالحيض أي في أن لا يقطع أي فكيف اغتبر مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر سم على حجج اهـ ش عبارة السيد عمر بعد أن ذكر كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم إلخ : محل تأمل إذ النفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو من نحو علقه لا أنه مقصور على المولود الكايل وهو من يولد ليستة أشهر فأكثر فليتأمل اهـ وقد يجاب بأن المراد لزوم العزفي لا المنطقي فلا ينافيه التخلف نادرًا . قوله: (إلا أن يفرق إلخ) يتأمل فيه اهـ . قوله: (بأن العادة إلخ) وقد يفرق أيضًا بأن النفاس لا يلزم منه قطع الشائع وإن شرعت بعد تمام الحمل لا حتمال ولا ذنبها لئلا ونفاسها لحظة فيها اهـ

قوله: (لكن يشكّل عليه إلحاقهم النفاس) أي : مع اعتياد انقطاعه بشهرين فأكثر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر أي بشهرين فأكثر فليتأمل وقوله بالحيض أي في أنه لا يقطع أي فكيف اغتبر مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر . قوله: (إلا أن يفرق إلخ) يتأمل .

التتابع (على المذهب) إذ لا اختيار له فيه نعم، إن تَقَطَّعَ جاء فيه تفصيل الحيض ويُؤخَذُ من العِلَّةِ أنه لو اختاره بشَرْبِ دَواءٍ يُجَنَّبُ لَيْلاً انْقَطَعَ وهو مَقْبُوحٌ وهل استعجال الحيض بدَواءٍ كذلك أو يُفَرِّقُ كُلَّ مُحْتَمَلٍ والفرق أَقْرَبُ؛ لأنَّ الحيض يُفْهَدُ كَثِيرًا تَقَدُّمُهُ وتأخُّرُهُ عن وقته فلم تُفَكِّرْ نِسْبَةُ مَجِيئِهِ لاختيارها كما في الجُنُونِ الذي لا يَتَرَتَّبُ عُرُوقًا في مِثْلِ ذلك إلا على فعلها ومثله الإغماء المُبْطِلُ لِلصَّوْمِ وقَبْلُ كالمرَضِ وانتصر له الأذْرعِي وأَطَالَ. (فإن عَجَزَ عن الصوم) أو تَتَابَعِه (بِهَرَمٍ أو مَرَضٍ) عَطَفَ عَامٌّ على خَاصٍّ على ما قِيلَ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُه بِنَاءً على تَسْمِيَةِ الهَرَمِ مَرَضًا وهو ما صَرَّحَ به الأَطْيَاءُ ومقتضى كلامِ الفُقَهَاءِ وأهلِ التَّوْفِ أَنَّ الهَرَمَ قد لا يُسَمَّى مَرَضًا (قال الأكثرون ولا يُزَجَى زَوَالُهُ) وقال الأَقْلَوْنَ كالإمامِ وَمَنْ تَبِعَهُ وَصَحَّحَهُ في الروضَةِ يُعْتَبَرُ دَوَامُهُ في ظَنِّهِ مُدَّةَ شَهْرَيْنِ بِالْعَادَةِ الْغَالِبَةِ في مِثْلِهِ أو بقَوْلِ الأَطْيَاءِ ويظهرُ الاكتفاءُ بقَوْلِ عَدْلٍ مِنْهُمْ (أو لِحَقِّهِ بالصوم) أو تَتَابَعِه (مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ) أي لا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَيَّحِ التَّيَمُّمُ

رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ تَقَطَّعَ الْخ) كَذَا فِي الْمُنْهَى. ٥. فَوَدَّ: (مِنْ الْعِلَّةِ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ إِذْ لَا اخْتِيَارَ الْخ. ٥. فَوَدَّ: (لَيْلًا) ظَرْفُ شَرْبٍ. ٥. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْإِغْمَاءُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُنْهَى وَالْإِغْمَاءُ الْمُسْتَفْرَقُ كَالْجُنُونِ وَلَوْ صَامَ رَمَضَانَ بَنِيَّةَ الْكُفَّارَةِ أَوْ بَنِيَّتَهُمَا بَطَلَ صَوْمُهُ وَيَأْتِمُّ بِقَطْعِ صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ لِيَسْتَأْنِفَ إِذَا هُمَا كَصَوْمِ يَوْمٍ وَلَوْ وُجِدَ الْمَظَاهِيرُ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرَيْنِ عَصَى أَوْ بِتَقْدِيمِ الْوُطْءِ عَلَى تَمَامِ التَّكْفِيرِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ أَهْ قَالَ ع ش وَلَوْ أَمَرَهُمُ الْإِمَامُ بِالصَّوْمِ لِلِاسْتِقَاءِ فَصَادَفَ ذَلِكَ صَوْمًا عَنْ كُفَّارَةٍ مُتَابِعَةٍ قَبَّيْنِي أَنْ يَصُومَ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَيَحْصُلَ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنْ شُغْلِ الْأَيَّامِ بِالصَّوْمِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ أَهْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ قَبَّيْنِي الْخ أَنَّ بَيْنَهُمَا يَضُرُّ وَفِيهِ وَقْفَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. فَوَدَّ: (الْمُبْطِلُ لِلصَّوْمِ) وَهُوَ الْمُسْتَفْرَقُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَوْ لِيَجْمَعَ التَّهَارِ إِذَا غَيَّرَهُ بِأَنْ أَفَاقَ فِي التَّهَارِ وَلَوْ لَحْظَةً لَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ كَمَا مَرَّ أَهْ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (عَطَفَ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ) فَإِنَّ الْمَرَضَ عَرَضِيَّ وَالْهَرَمَ مَرَضٌ طَبِيعِيٌّ مُغْنِيٌّ يَتَأَمَّلُ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ لَعَلَّ وَجْهَ التَّائِلِ أَنَّ مَقْتَضَى تَغْلِيلِ الْمُنْهَى أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمُغَايِرِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّ الْمَرَضَ نَوْعَانِ عَرَضِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ وَهُوَ الْهَرَمُ. ٥. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُهُ الْخ) فِيهِ أَنَّ شَرْطَ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْمَرَضِ مَا عَدَا الْهَرَمَ وَإِنْ سُمِّيَ مَرَضًا أَهْ سَم. ٥. فَوَدَّ: (وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ إِلَى الْكِتَابِ) فِي النِّهَايَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَصَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ) اعْتَبَدَهُ الرُّوضُ وَالْمَنْهَجُ وَالنِّهَايَةُ عِبَارَةُ الْمُنْهَى وَصَحَّحَ هَذَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ مِنَ الْأَوَّلِ أَه. ٥. فَوَدَّ: (فِي ظَنِّهِ الْخ) أَي: فَإِنْ أَخْلَفَ الظَّنُّ أَوْ زَالَ الْمَرَضُ الَّذِي لَا يُزَجَى بِزَوَالِهِ لَمْ يُجْزِهِ الْإِطْعَامُ ع ش أَهْ بِجُزْئِيٍّ وَفِيهِ وَقْفَةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَقُلِمَ أَنَّهُ يَكْفِي الدَّفْعُ وَإِنْ زَالَ الْمَرَضُ بَعْدَهُ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ أَهْ وَقَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُنْهَى الْآتِي وَلَا أَتَرِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى صَوْمِ الْخ.

٥. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْإِغْمَاءُ الْمُبْطِلُ لِلصَّوْمِ) أَي: وَهُوَ الْمُسْتَفْرَقُ. ٥. فَوَدَّ: (عَطَفَ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ) فِيهِ أَنَّ شَرْطَ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْمَرَضِ مَا عَدَا الْهَرَمَ وَأَنْ يُسَمَّى مَرَضًا.

فيما يظهر ويُؤَيِّدُه تمثيلُهم لها بالشَّبَقِ، نعم، غلبةُ الجوعِ ليستْ عُذْرًا ابتداءً لِفَقْدِهِ حينئذٍ فيلزمُه الشُّرُوعُ في الصَّومِ فإذا عَجَزَ عنه أَفْطَرَ وانتَقَلَ للإطعامِ بخلافِ الشَّبَقِ لوجوده عندَ الشُّروعِ إذْ هو شِدَّةُ الْعِلْمَةِ وإِنَّمَا لم يكنْ عُذْرًا في صومِ رَمَضانَ؛ لأنَّه لا يَدُلُّ له (أو خافَ زيادةً مَرَضٍ كَقَرٍ في غيرِ القَتْلِ لِمَا يَأْتِي (بِإطعامِ) أي تَمْلِيكِ) وآثِرُ الْأَوَّلِ؛ لأنَّه لَفْظُ الْقُرْآنِ فَحَسِبَ إِذْ لا يُجْزِئُ حَقِيقَةُ إِطْعَامِهِمْ. وقياسُ الزَّكَاةِ الاكْتِفَاءُ بالدفعِ وإنْ لم يُوجَدْ لَفْظُ تَمْلِيكِ، واقتضاءُ الرُّوضَةِ اشتراطُه استبعده الأذرعِي على أَنَّها لا تَقْتَضِي ذلك؛ لأنَّها مفروضةٌ في صورةٍ خاصَّةٍ كما يُعرَفُ بتَأْمِلِهَا (يُسْتَنُّ مَسْكِينًا) لِلآيَةِ لا أَقَلَّ حتى لو دَفَعَ لِوَاحِدٍ يَسْتَنُّ مُدًّا في سِتِّينَ يَوْمًا لم يُجْزَ بِخلافِ ما لو جَمَعَ السِّتِّينَ وَوَضَعَ الطَّعَامَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَقَالَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا وَإِنْ لم يُقَلِّ بالسُّوِّيَّةِ فَقَبِلُوهُ وَلَهُمْ في هَذِهِ الْقِسْمَةِ بالتَّفاوُتِ بخلافِ ما لو قال خُذُوهُ وَتَوَى الْكُفَّارَةَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُجْزِئُهُ إِنْ أَخَذُوهُ بالسُّوِّيَّةِ وإلا لم يُجْزِئْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مُدًّا لا دُونَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَتِلْكَ بِأَنَّ الْمُتَمَلِّكَ ثُمَّ الْقَبُولُ الْوَاقِعُ بِهِ التَّساوِي قَبْلَ الْأَخْذِ وَهنا لا مُتَمَلِّكَ إِلَّا الْأَخْذُ فَاشْتَرَطَ التَّساوِي فِيهِ (أو فَقِيرًا)؛ لأنَّه أَسْوَأُ حَالًا أو الْبَعْضُ فَقَرَاءَ وَالْبَعْضُ مَساكِينِ وَلَا آثِرَ لِقُدْرَتِهِ على صَوْمٍ أو عَتَقٍ بَعْدَ الإطْعَامِ وَلَوْ لِمُدٍّ كما لو شَرَعَ في صَوْمٍ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ فَقَدَّرَ على العَتَقِ (لا كَافِرًا) ولا

• فَوَدَّ: (إِبْتِدَاءً) أَي: حِينَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ. • فَوَدَّ: (لِفَقْدِهِ) أَي: عُذْرٍ غَلَبَةَ الْجُوعَ. • فَوَدَّ: (بِخلافِ الشَّبَقِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (شِدَّةُ الْعِلْمَةِ) أَي: شَهْوَةُ الْوَطْءِ. • فَوَدَّ: (وَأِنَّمَا لم يَكُنْ الْإِخ) أَي: الشَّبَقِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لا يَدُلُّ لَهُ) وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ فِيهِ لَيْلًا بِخلافِهِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ لاسْتِمْرَارِ حُرْمَتِهِ إِلَى الْفَرَاغِ مِنْهَا مُغْنِيً وَاسْتَنَى. • فَوَدَّ: (أَي تَمْلِيكِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرِّقُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (على أَنَّها) إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: الإطعامِ. • فَوَدَّ: (فَحَسِبَ) أَي: فَقَطَّاهُ عَ ش. • فَوَدَّ: (إِذْ لا يُجْزِئُ حَقِيقَةُ إِطْعَامِهِمْ) أَي: تَعَدِّيَتِهِمْ أو تَعَشِّيَتِهِمْ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَأِنْ لم يُوَجَدْ الْإِخ) مُتَعَمِّدٌ أَهْ عَ شَ وَاقْتِضَاءُ الرُّوضَةِ الْإِخْ أَي حَيْثُ عَبَّرَ بِالتَّمْلِيكِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (اسْتَبْعَدَهُ الْأَذْرَعِي) أَي: قَالَ وَهُوَ بَعِيدٌ أَي فَلَاشْتَرَطَ لَفْظُ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَدَفْعِ الزَّكَاةِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ) أَي: صُورَةٍ أَنْ يَقُولَ خُذُوهُ وَقَوْلِهِ وَتِلْكَ أَي صُورَةٍ أَنْ يَقُولَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا فَقَبِلُوهُ. • فَوَدَّ: (أو الْبَعْضُ فَقَرَاءَ الْإِخ) ظَاهِرُهُ الْمُطْفُ عَلَى مَسْكِينًا وَفِيهِ مَا لا يَخْفَى عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَكْفِي الْبَعْضُ مَساكِينِ وَالْبَعْضُ فَقَرَاءَ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

• فَوَدَّ: (وَلَا آثِرَ لِقُدْرَتِهِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لِأَنَّهُ صَحَّ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلَهُ: (لَكِنْ الْمُغْتَمَدُ) إِلَى (فَإِنْ هَجَرَ). • فَوَدَّ: (وَلَا آثِرَ لِقُدْرَتِهِ الْإِخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَرَّغَ: لَوْ شَرَعَ الْمُغْسِرُ فِي الصَّوْمِ فَأَيَّسَرَ أو الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ فِي الإطْعَامِ فَقَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْإِغْنَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَى الصَّوْمِ فِي الثَّانِي أَهْ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ لِمُدٍّ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا آثِرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الصَّوْمِ وَإِنْ عَجَزَ عَنِ بَقِيَّةِ الْإِمْدَادِ أَهْ

• فَوَدَّ: (وَاقْتِضَاءُ الرُّوضَةِ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (إِنْ أَخَذُوهُ بِالسُّوِّيَّةِ) أَنْظَرُ لَوْ أَخَذُوهُ جُمْلَةً هَلْ يَمْلِكُونَ بِهَذَا الْأَخْذِ حَتَّى لَا يَضُرَّ قِسْمَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّفاوُتِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ لِمُدٍّ) أَنْظَرُ بَعْضُ الْمُدِّ.

مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ وَلَا مُكْفِيًا بِنَفَقَةٍ غَيْرِهِ وَلَا قِنًا وَلَوْ لِلغَيْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ؛ لِأَنَّ الدَفْعَ لَهُ حَقِيقَةٌ (وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِبِيًّا) وَنَحْوَهُمْ كَالزَّكَاةِ بِجَمَاعِيعِ التَّطَهِيرِ (بِشَتَّى مَدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدًّا؛ لِأَنَّهُ صَحَّ فِي رِوَايَةٍ وَصَحَّ فِي أُخْرَى سِتُّونَ صَاعًا وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ الصَّادِقِ بِالتَّذَبُّبِ لِيَتَعَذَّرَ التَّنَسُّخُ فَتَمَيَّنَ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَ. وَإِنَّمَا يُعْجِزُ الْإِخْرَاجُ هُنَا (مِمَّا) أَيُّ مِنْ طَعَامٍ (يَكُونُ لِفَطْرَةٍ) بِأَنْ يَكُونَ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ مَحَلِّ الْمُكْفَرِ فِي غَالِبِ السَّنَةِ كَالْأَقِيطِ وَلَوْ لِلتَّلَدِيِّ فَلَا يُعْجِزُ نَحْوُ دَقِيقٍ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ، نَعَمْ، اللَّبَنُ يُعْجِزُ ثُمَّ لَا هُنَا عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُصَنَّفِ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ لِكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُكْفَرِ هُنَا الْمُخَاطَبُ بِالْكَفَّارَةِ لَا مَأْدُونَهُ أَوْ وَلِيَّهُ لِتَوْافِقِ مَا مَرَّ ثُمَّ إِنَّ الْعَبْرَةَ يَبْلُغُ الْمُؤَدَّى عَنْهُ لَا الْمُؤَدَّى فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمْعِ اسْتَقْرَأَ فِي ذِمَّتِهِ فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الصَّوْمِ وَلَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عَلَى بَعْضِ عَتَقٍ أَوْ صَوْمٍ بِخِلَافِ بَعْضِ الطَّعَامِ وَلَوْ بَعْضُ مَدٍّ إِذَا لَا يَبْدُلُ لَهُ فَيُخْرِجُهُ ثُمَّ الْبَاقِي إِذَا أَيْسَرَ.

ع ش. ٥. فَوَدَّ: (مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ) كَزَوْجَتِهِ وَبَعْضِهِ. ٥. فَوَدَّ: (بِنَفَقَةٍ غَيْرِهِ) كَالزَّوْجِ وَبِالْبَعْضِ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا قِنًا) وَلَوْ مُكَاتَبًا أَوْ مُغْنِيًا. ٥. فَوَدَّ: (إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَيُّ: الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ أَيُّ الْغَيْرِ أَوْ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (بِشَتَّى مَدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدًّا (وَأَنْ صَرَفَ بَشَتَّى مَدًّا إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ بِالسَّوِيَّةِ احْتِسِبَ لَهُ بِثَلَاثِينَ مَدًّا فَيُصْرَفُ ثَلَاثِينَ أُخْرَى إِلَى بَشَتَّى مِنْهُمْ وَيَسْتَرُدُّ مِنَ الْبَاقِينَ إِنْ كَانَ ذَكَرَ لَهُمْ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَأَنْ صَرَفَ بَشَتَّى إِلَى ثَلَاثِينَ بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ كُلُّ مِنْهُمْ عَنْ مَدٍّ لَزِمَهُ صَرَفُ ثَلَاثِينَ مَدًّا إِلَى ثَلَاثِينَ غَيْرِهِمْ وَيَسْتَرُدُّ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ صَرَفَ لِمُسْكِينٍ وَاحِدٍ مَدَّنٍ مِنْ كَفَّارَتَيْنِ جَازَ وَإِنْ أَعْطَى رَجُلًا مَدًّا وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ مَثَلًا وَدَفَعَهُ لِآخَرَ وَهَكَذَا إِلَى بَشَتَّى أَجْزَاءَ وَكُرَّةٍ، وَلَوْ دَفَعَ الطَّعَامَ إِلَى الْإِمَامِ قَلَّيْفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ لَمْ يُعْجِزْ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. ٥. فَوَدَّ: (لِيَتَعَذَّرَ التَّنَسُّخُ) قَدْ بَيَّنَّا مَا وَجَّهَ تَعَذُّرَهُ أَوْ سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ لِيَتَعَذَّرَ التَّنَسُّخُ الْخُ بَغْنِي لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ لَا يُصَارُ إِلَى التَّنَسُّخِ فَتَأْمَلُ أَوْ فِيهِ تَأْمَلُ وَلَعَلَّ وَجْهَ تَعَذُّرِ التَّنَسُّخِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالتَّأَخُّرِ مِنْهُمَا. ٥. فَوَدَّ: (عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُصَنَّفِ الْخُ) أَقْرَأَ الْمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ) فَيُعْجِزُ هُنَا أَيْضًا نِهَايَةً أَيُّ حَيْثُ يَخْصُلُ مِنْهُ سِتُّونَ مَدًّا مِنَ الْأَقِيطِ كَمَا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ أَوْ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (فَإِنْ عَجَزَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ إِذَا عَجَزَ مَنْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ عَنْ جَمِيعِ الْخَصَالِ بَقِيَّتِ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَتَلَدَّرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَلَا يَطَأُ الْمَظَاهِرَ حَتَّى يَكْفُرَ وَلَا يُعْجِزُ كَفَّارَةُ مُلَقَّقَةٍ مِنْ خَصْلَتَيْنِ كَانَ يَغْنِي نِصْفَ رَقَبَةٍ وَيَصُومُ شَهْرًا أَوْ يَصُومُ شَهْرًا وَيُطْعِمُ ثَلَاثِينَ فَإِنْ وَجَدَ بَعْضَ الرَّقَبَةِ صَامًا؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ لَهَا فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ أَطْعَمَ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ بَعْضَ الطَّعَامِ فَإِنَّهُ يُخْرِجُهُ وَلَوْ بَعْضُ مَدٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْدُلُ لَهُ وَالْمَيْسُورُ لَا يَنْقُطُ بِالْمَعْسُورِ وَيَبْقَى الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَلَمْ يَتَلَدَّرْ إِلَّا عَلَى رَقَبَةٍ أَعْتَقَهَا عَنْ إِحْدَاهُمَا وَصَامَ عَنِ الْأُخْرَى إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا أَطْعَمَ أَوْ

٥. فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ) فَيُعْجِزُ هُنَا أَيْضًا شَرْحُ م ر وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّعَانِ

هو لُغَةٌ مُضَدَّرٌ أو جُمْعُ لُغْنِ الْإِبْعَادِ وشرعاً كَلِمَاتٌ تَأْتِي جُمُعَتُ حُجَّةٍ لِمَنْ اضْطُرَّ لِقَذْفٍ مِنْ لَطَخٍ فِرَاشِهِ وَالْحَقَّ الْعَارِ بِهِ أَوْ لِنَفْسِي وَلَيْدٍ عَنْهُ سُمِّيتَ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ الْكَاذِبِ مِنْهُمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّعَانِ

• فَوَدَّ: (هو لُغَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ رَأَيْتُ) فِي الْتَهَامَةِ. • فَوَدَّ: (الْإِبْعَادُ) بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ لُغْنٍ أَوْ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيْ وَهُوَ اللَّغْنُ الْإِبْعَادُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَاللَّعَانُ لُغَةٌ مُضَدَّرٌ لِأَعْنِ وَقَدْ يُسْتَقْمَلُ جَمْعًا لِللُّغْنِ وَهُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ هَذَا إِنَّمَا يَتَقَيَّنُ لَوْ ثَبَتَ ضَبْطُ الشَّارِحِ لَفَظَ مُضَدَّرٌ بِضَمَّةٍ وَعَطْفٌ مَا بَعْدَهُ بَارِ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ الْإِبْعَادِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ هُوَ فَيَكُونُ جَمْعُ لُغْنٍ مَقْطُوعًا بِالْوَاوِ عَلَى مُضَدَّرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْحَالِيَةِ كَنَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ وَقَوْلُهُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ إلخ أَيْ وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ مُضَدَّرٌ لِأَعْنِ أَيْ مَذْلُوعٌ وَهُوَ التَّكْلُمُ بِكَلِمَاتِ اللَّعَانِ؛ لِأَنَّ الْمَضَدَّرَ اسْمٌ لِلْفِظِ وَلَيْسَ مَعْنَى لُغَوِيًّا أَه. • فَوَدَّ: (وَشَرَحَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ) فِي التَّرْجُمَةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَجُمِعَتْ) إِلَى (وَلَمْ يَخْتَرْ) وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِجْمَاعِ) وَقَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ هُوَ). • فَوَدَّ: (كَلِمَاتُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَضَدَّرِ وَلِقَوْلِهِ الْآتِي فَضَّلَ اللَّعَانُ قَوْلُهُ إلخ قَوْلَ كَلِمَاتِ إلخ أَه سَم. • فَوَدَّ: (جُمِعَتْ إلخ) نَعَتْ ثَانٍ لِكَلِمَاتِ. • فَوَدَّ: (حُجَّةٌ لِمَنْ اضْطُرَّ إلخ) بِمَعْنَى سَبِّا دَافِعًا لِلْحَدِّ عَنِ الْمُضْطَرِّ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (لِمَنْ اضْطُرَّ إلخ) أَيْ: شَأْنُهُ الْإِضْطِرَارُ إِلَى تِلْكَ الْأَهْيَانِ وَالْأَقْسَانِي أَنْ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ أَه حَلَبِي. • فَوَدَّ: (لِقَذْفِ إلخ) فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ مُضْطَرًّا لِقَذْفٍ وَإِنَّمَا هُوَ مُضْطَرٌّ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنْهُ وَأُجِيبُ بِأَنَّ كَلَامَهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَتَيْنِ أَيْ لِدَفْعِ مُوجِبِ الْقَذْفِ وَهُوَ الْحَدُّ وَقَوْلُهُ مِنْ أَيْ زَوْجَةٍ لَطَخَ أَيْ تِلْكَ الزَّوْجَةُ وَذَكَرَهُ بِاِغْتِبَارِ اللَّفْظِ وَقَوْلُهُ فِرَاشُهُ أَيْ الْمُضْطَرُّ وَفِرَاشُهُ هُوَ الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ وَالْحَقَّ إلخ مِنْ عَطْفٍ مُسَبِّبٍ عَلَى سَبَبٍ وَقِيلَ تَفْسِيرٌ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه بُجَيْرِيُّ. • فَوَدَّ: (سُمِّيتَ) أَيْ: هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِذَلِكَ أَيْ بِلَفْظِ اللَّعَانِ. • فَوَدَّ: (لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى لِقَوْلِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ لُغَةٌ اللَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ وَإِطْلَاقُهُ فِي جَانِبِ الْمَرَاةِ مِنْ مَجَارِ الثَّقَلَيْنِ أَه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّعَانِ)

• فَوَدَّ: (وَشَرَحَهَا كَلِمَاتُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَضَدَّرِ قَوْلَ كَلِمَاتِ إلخ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي فَضَّلَ اللَّعَانُ قَوْلُهُ إلخ.

عن الرخصة وإبعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعي مع إنها إيمان على الأصح رخصة لغسر البيئة بزناها وصيانة للأنساب عن الاختلاط ولم يختر لفظ الغضب المذكور معه في الآية؛ لأنه المتقدم فيها كالواقع ولأنه قد انفرد لعانه عن لعانها ولا عكس وأصله قبل الإجماع أوائل سورة التور مع الأحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية لدفع الحد أو لنفي الولد كما عليم مما مر توقف على أنه (يسبقه قذف) بمفجحة أو نفى ولید؛ لأنه تعالى ذكره بعد القذف وهذا أعني القذف من حيث هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا تعبيراً ولم يذكره في الترجمة؛ لأنه وسيلة لا مقصود كما تقرر ثم رأيت الزركشي أجاب بنحو ذلك (وصريحه الزنا كقوله) في معرض التعبير (لرجل أو امرأة) أو خنثى (زنت) بفتح التاء في الكل

فؤد: (وإبعاد كل عن الآخر) إذ يخبرم التكاح بينهما أبداً اه شرح المتهج. فؤد: (وصيانة الخ) عطف معيار اه ش. فؤد: (ولم يختر الخ) بينا المفعول يعني اختار الأضحاب للترجمة لفظ اللعان دون لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية. فؤد: (معه) أي: مع لفظ اللعان باختيار المادة. فؤد: (في الآية) عبارة المغي والاسنى في اللعان. فؤد: (لأنه الخ) عبارة الاسنى؛ لأن لعانه متقدم على لعانها في الآية والواقع الخ وعبارة المغي لكون اللغة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اه. فؤد: (أوائل سورة التور) وسبب نزولها ما في البخاري (أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي ﷺ بشريك ابن سخماء فقال له ﷺ: «البيئة أوخذ في ظهرك» فقال يا رسول الله إذا رأيت أحداً على أمراته رجلاً يتطلى يلتبس البيئة فجعل النبي ﷺ يكرّر ذلك فقال: هلال: (والذي بعثك بالحق نبياً إني لصادق ولينزلن الله ما يبئري ظهري من الحد) فتركت الآيات مغي وأسنى. فؤد: (ولكونه الخ) متعلق بقوله الآتي توقف الخ ودخول في المتن. فؤد: (مما ذكر) أي: في التعريف. فؤد: (لأنه تعالى الخ) فيه توارد عليّين على مغلول واحد بدون عطف إلا أن يجعل الأول علة خارجية والثاني علة ذهنية واستغنى المغي عن هذا التكلف بعطف الثاني على الأول. فؤد: (من حيث هو) انظر ما فائدته وقد أسقطه المغي وشيخ الإسلام. فؤد: (تغييراً) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اه رشدي عبارة الحلبي يرد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون أربع فإنهم لم يريدوا التغيير خصوصاً إذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فأعرض مع أنهم قلّة اه. فؤد: (ولم يذكره) أي: القذف. فؤد: (لأنه وسيلة) أي بالنسبة للعان المقصود بالباب اه سم.

فؤد: (سني) (وصريحه الزنا) وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ بالأول فقال وصريحه الخ اه مغي. فؤد: (في معرض التغيير) إلى الفرع في النهاية وكذا في المغي إلا قوله نعم إن ظنة الخ. فؤد: (أو خنثى) أي: إن أضاف الزنا إلى قرّجته فإن أضافه إلى أحدهما كان كناية اه مغي وسباني في الشارح مثله.

فؤد: (ولم يختر) أي: في الترجمة. فؤد: (لأنه وسيلة) أي: بالنسبة للعان المقصود بالباب.

(أَوْ زَنَيْتَ) بِكَسْرِهَا فِي الْكَلِّ (أَوْ) قَوْلُهُ لِأَحَدِهِمَا (يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَةً) لِيَتَكَوَّرَ ذَلِكَ وَشَهْرَتُهُ وَاللَّعْنُ بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ وَعَكْسِيهِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ تَعْيِيرٌ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ بَأْنُ قَطْعٍ بِكَذِبِهِ كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لَيْسَتْ سَنَةٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ نِصَابٌ أَوْ جَزَّحَهُ بِهِ لِثَرْدُ شَهَادَتِهِ أَوْ قَالَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ خُصْمِي يَعْلَمُ زَنَا شَاهِدِهِ أَوْ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ زَانٍ فَلْيُحْلِفْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ فَلَا يَكُونُ قَدْفًا نَعَمْ، يُعَزَّرُ فِي الْأَوَّلَى لِلإِيذَاءِ وَإِذْنُهُ فِي الْقَذْفِ يَرْفَعُ حُدَّه لَا إِثْمَهُ، نَعَمْ، إِنَّ ظَنَّهُ مُبِيحًا وَغَيْرَ

• فُود: (لِأَحَدِهِمَا) الْأَتْسَبُ بِمَا زَادَهُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ سَيِّدُ عِمَارَةِ الرَّشِيدِي أَيِ إِلَّا حَذَّ الدَّائِرِ الصَّادِقِ بِهَا إِذَا قَالَتْ لَهُ يَا زَانِيَةً وَبِهِ إِذَا قَالَ لَهَا يَا زَانِي وَكَانَ يَتَّبِعِي حَيْثُ زَادَ الْخُشْيُ أَنْ يَقُولَ لِأَحَدِهِمَا أَوْ.
• فُود: (وَاللَّعْنُ بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُهُ لَخْنًا بِتَأْوِيلِ الرَّجُلِ بِالنِّسَمَةِ وَالْمَرْأَةِ بِالشَّخْصِ أَوْ ع ش. فُود: (أَوْ شَهِدَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَطْعِ أَوْ سَم. فُود: (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ إلخ) أَيِ: إِنَّ شَهَادَةَ النَّصَابِ عَلَى شَخْصٍ بِالزَّنا لَيْسَتْ قَدْفًا أَوْ سَم. فُود: (أَوْ جَزَّحَهُ بِهِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ شَهِدَ بِجَزَّحِهِ فَاسْتَفْسَرَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْبَرَهُ بِزَنَاهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَايِدٍ وَغَيْرُهُ انْتَهَتْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ عَيْنُ مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَةِ وَاسْتَظْهَرَ السَّيِّدُ عَمَرُ أَنَّهَا غَيْرُهَا. فُود: (أَوْ قَالَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدٌ بِحَقِّ فَقَالَ خُصْمِي إلخ. فُود: (أَوْ أَخْبَرَنِي إلخ) عَطَفَ عَلَى يَعْلَمُ إلخ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَعَرَّ لِلْخُصْمِ وَقَوْلُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ أَوْ أَخْبَرَنِي أَيِ الْمُدَّعِي أَوْ الشَّاهِدُ كَمَا أَفَادَهُ السَّنَابُطِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمُحَلِّي أَوْ مُسَلِّمٍ فِي ذَاتِهِ لَا فِي حَلِّ كَلَامِ الشَّارِحِ إِذْ سَيَّاقُهُ يَمْنَعُ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِلشَّاهِدِ.
• فُود: (فَلْيُحْلِفْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ) ظَاهِرُ اقْتِصَارِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَعْوَى الْإِخْبَارِ بِالزَّنا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ.
• فُود: (فَلَا يَكُونُ قَدْفًا) أَيِ: مُوجِبًا لِلْحُدِّ وَلَا فَلَا خَفَاءَ أَنَّ بَعْضَ مَا ذَكَرَ قَدْفٌ فَتَأَمَّلْ قَالَهُ الرَّشِيدِيُّ لَكَيْتَ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي نَفْيِ أَصْلِ قَدْفِيَّةٍ مَا ذَكَرَ قَوْلُ الْمُعْنَى وَهَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا تَخْرُجُ بِقَوْلِنَا عَلَى جِهَةِ التَّغْيِيرِ أَوْ سَم. فُود: (نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْأَوَّلَى) إِنَّ أَرَادَ بِالْأَوَّلَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فَفِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ التَّغْزِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَتَّبِعِي ذِكْرُهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشُّهُودِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ أَوْ سَم أَقُولُ صَنِيعَ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى صَرِيحٌ فِي إِرَادَةِ صُورَةِ الْقَطْعِ وَكَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ التَّغْزِيرِ عِنْدَ تَمَامِ النَّصَابِ وَلِذَا كَتَبَ ع ش مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالزَّنا مَعَ تَمَامِ النَّصَابِ لَمْ يَكُنْ قَدْفًا أَوْ لَا تَغْزِيرًا وَبِثَلَّةٍ مَا لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ نِصَابٌ أَوْ دُونَهُ فِي حَقِّ فَجَزَّحَ الشَّاهِدُ بِالزَّنا لِثَرْدُ شَهَادَتِهِ وَطَلَبَ الْقَاضِي إِثْبَاتَ زَنَاهُ لِثَرْدُ شَهَادَتِهِ فَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ فَقَطَّ قَبْلًا أَوْ سَم. فُود: (وَإِذْنُهُ فِي الْقَذْفِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ قَالَ لَهُ أَفْذَنْفِي فَقَدْفَهُ إِذْ ذَنْهُ فِيهِ يَرْفَعُ إلخ قَالَ ع ش، قَوْلُهُ أَوْ قَالَ لَهُ أَفْذَنْفِي أَيِ وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْإِذْنِ كَانَ أَرَادَ التَّهْدِيدَ يَغْنِي أَنَّهُ إِذَا قَدْفَهُ قَابَلَهُ عَلَى فَعِلِهِ أَوْ سَم. فُود: (لَا إِثْمَهُ) أَيِ: قِيَّزَرُ أَوْ ع ش. فُود: (إِنَّ ظَنَّهُ) أَيِ: الْإِذْنُ فِي الْقَذْفِ مُبِيحًا أَوْ لِلْقَذْفِ.

• فُود: (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ نِصَابٌ) إِذْ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِالزَّنا لَيْسَتْ قَدْفًا وَشَهِدَ عَطَفَ عَلَى قَطْعِ. فُود: (نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْأَوَّلَى) إِنَّ أَرَادَ بِالْأَوَّلَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فَفِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ التَّغْزِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَتَّبِعِي ذِكْرُهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشُّهُودِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ.

بجهله فلا إثم ولا تعزير فيما يظهر.

(فرع): قال لاثنين زنى أحدكما أو لثلاثة قال الزكشي لم يتعرضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعي عليه أنه أرادته على قياس ما لو قال لأحد هؤلاء الثلاثة علي ألف بصح الإقرار ولكل منهم أن يدعي ويفصل الخصومة اه وهو ظاهر نعم، لو ادعى اثنان وخلف لهما انحصر الحق للثالث فيحذف له من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أو ائيل الإقرار في مسألته التي قاس عليها. (والزمني بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من ن ي ك (مع وضفه) أي الإيلاج أو التيك (بتخريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كأولجث في فرج مخرم أو أولج في فرجك أو علوت على رجل فدخل ذكره في فرجك مع ذكر التحريم (أو الزمني بإيلاجها في) (فبئ) لذكر أو خشي وإن لم يذكر تخريما (صريحان) أي كل منهما صريح؛ لأن ذلك لا يقبل تأويلا واحتيج لوصف الأول بالتحريم أي لذاته احترازا من تخريم نحو الحائض فيصدق في إرادته يمينه؛ لأن إيلاج الحشفة في الفرج قد يحل وقد لا بخلافها في الدبر فإنه

فود: (أو لثلاثة) أي: قال لثلاثة مثلا زنى أحدكم. فود: (لم يتعرضوا له) أي: لحكم ذلك القول.

فود: (بصح الإقرار) أي: حيث يصح الخ. فود: (اثنان) أي: من الثلاثة. فود: (في مسألة) أي: مسألة الزكشي المارة آنفا. فود: (أو قدرها) إلى قوله: (ومن ثم صوب) في النهاية والمفني.

فود: (أو بما ركب من ن ي ك) حقه أن يقدم على في فرج.

فوق (سني): (بتخريم) أي: واختيار وعدم شبهة كما يأتي اه رشيدى. فود: (مع ذكر التخريم) راجع للمعطوفين معا. فود: (لذكر أو خشي) وستأتي المرأة اه سم. فود: (أي كل منهما صريح) عبارة المفني وهذا خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدّر بأو التقسيمية كما تقرر ولو قال صريح كان أولى؛ لأن العطف بأو لوصف الأول أي الإيلاج في الفرج. فود: (أي لذاته الخ) قد يقتضي اعتبار هذه الملاحظة أي فلا يكون قدفا في حالة الإطلاق لكن سياقه الآتي آنفا قد يقتضي خلافه وقد يرجع الثاني بأن المتبادر الحرام لذاته اه سيّد عمر وقوله وقد يرجع الخ يصرح به قول المفني فإن قيل الوطء في القبل قد يكون محرما وليس بزنا كوطء حائض ومحرمة بنسب أو رضاع فالوجه أن يضيف إلى وضفه بالتخريم ما يقتضي الزنا أجيب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام لذاته فهو صريح فإن ادعى شيئا مما ذكر واحتمله الحال قبل منه كما في الطلاق في دعوى إرادة حلّ الوثاق اه. وقوله بأن المتبادر الخ أي ويقول الشارح كالتأية فيقصّد في إرادته الخ أي تخريم نحو الحائض حيث لم يقل لا في عدم إرادة التخريم لذاته. فود: (احترازا) علة لذاته وقوله: لأن إيلاج الحشفة الخ علة لاحتيج الخ اه سم. فود: (بخلافها) أي: إيلاج الحشفة وأنت ضميره لاكتسابه التائب من المضاف إليه اه ش.

فود: (لذكر أو خشي) وستأتي المرأة. فود: (احترازا) علة لذاته وقوله: لأن إيلاج الحشفة الخ علة

لاحتيج.

لا يَحِلُّ بحالٍ ومن ثَمَّ صَوَّبَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وغيرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْصَمَّ لِلْوَصْفِ بالتحريم ما يقتضي الزَّنا وما يُوافقه تقييدُ البَعْوِي وغيرِهِ لُطَّتْ أو لاطَ بك فَلَانَ بِالِاخْتِيَارِ قِيلَ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي صُورَةِ الرَّمْيِ بِالزَّنا وَلَا يُغْنِي عَنْهُ قَيْدُ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُبَيِّحُ الزَّنا وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَحِلَّ لَا يُوصَفُ بالتحريم كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُشْجَهُ أَنَّ نَحْوَ الزَّنا وَاللَّوْاطِ لَا يَحْتَاجُ لِلْوَصْفِ بِتَحْرِيمٍ وَلَا اخْتِيَارٍ وَلَا عَدَمِ شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي رَنْثِثَ بِكَ وَفِي يَا لَوْطِي بِخِلَافِ نَحْوِ التَّيْلِكِ، وَإِلِجَ الحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَمَّا الرَّمْيُ بِإِلِجِهَا فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ خَلِيَّةٍ فَهِيَ كَالذِّكْرِ أَوْ مُزَوَّجَةٍ فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ وَصْفِهِ بِنَحْوِ اللَّيَاطَةِ لِيَخْرُجَ وَطْءُ الزَّوْجِ فِيهِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الرَّمْيَ بِهِ غَيْرُ قَذْفٍ بَلْ فِيهِ التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى زَنًا وَلَا لِيَاطَةِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ قَالَ لَا فَرْقَ فِي قَوْلِهِ أَوْ دُبُرِ

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَوَّلَ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ وَمُخْتِاجٌ لِلتَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (لِلْوَصْفِ) أَيِ وَصْفِ الْإِلِجِ فِي الْفَرْجِ. • قَوْلُهُ: (وَيُوافِقُهُ) أَيِ: مَا صَوَّبَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (بِالِاخْتِيَارِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي مِثْلُهُ) أَيِ: مِثْلُ مَا فَعَلَهُ الْبَعْوِيُّ مِنْ تَقْيِيدِ اللَّوْاطِ بِالِاخْتِيَارِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُغْنِي عَنْهُ) أَيِ: عَنْ قَيْدِ الْإِخْتِيَارِ. • قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَيِ: قَيْدِ الْإِخْتِيَارِ لِإِخْرَاجِ الْوَطْءِ بِالْإِكْرَاهِ فَإِنَّهُ أَيِ الْوَطْءِ بِالْإِكْرَاهِ لَا يُوصَفُ بِالتَّحْرِيمِ أَيِ فَيَخْرُجُ بَقِيَّةُ التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ أَيِ كَمَا لَا يُوصَفُ وَطْءُ الشُّبْهَةِ بِالتَّحْرِيمِ فَيَخْرُجُ بِقَيْدِ التَّحْرِيمِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيِ: فِيمَا قِيلَ نَظَرُ أَيِ مِنْ حَيْثُ افْتِضَائِهِ احتِجَاجُ الرَّمْيِ بِالزَّنا وَاللَّوْاطِ لِلْوَصْفِ بِالتَّحْرِيمِ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُشْجَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِالْوَطْءِ) فِي الثَّاهِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَاللَّوْاطِ) أَيِ: وَلَوْ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ) أَيِ: نَحْوِ الزَّنا الْخ وَقَوْلُهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ أَيِ: الْوَصْفُ بِالتَّحْرِيمِ وَالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الشُّبْهَةِ. • قَوْلُهُ: (وَفِي يَا لَوْطِي) يَأْتِي مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (مِنِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: مِنَ التَّقْيِيدِ بِكُلِّ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الشُّبْهَةِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا بِالرَّمْيِ الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ لِيَذْكُرَ أَوْ خُشِيَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ دُبُرَ اهـ رَشِيدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (بِإِلِجِهَا) أَيِ: الْحَشْفَةِ. • قَوْلُهُ: (امْرَأَةٍ خَلِيَّةٍ) أَيِ: لَمْ تَتَزَوَّجْ أَضْلًا وَقَوْلُهُ أَوْ مُزَوَّجَةٍ أَيِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُزَوَّجَةً حَالًا وَيُظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالِاخْتِيَارِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى وَصْفِهِ بِالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَرَّمًا وَفِي الْوَصْفِ بَعْدَمِ الشُّبْهَةِ تَأْمُلُ اهـ سَيِّدُ عَمْرُو. (أَقُولُ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْوَصْفَ بِنَحْوِ اللَّيَاطَةِ يُغْنِي عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيِ: الْمَرْأَةُ الْخَلِيَّةُ يَعْنِي رَمْيَهَا بِالِإِلِجِ فِي دُبُرِهَا كَالذِّكْرِ أَيِ فِي الصَّرَاحَةِ. • قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ وَصْفِهِ الْخ) أَيِ: فَلَوْ أَطْلُقَ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا بَلْ كِنَايَةً. • قَوْلُهُ: (وَصَفَّهُ) أَيِ: الْإِلِجَ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِوَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ بَلْ. • قَوْلُهُ: (وَهَلَّى هَذَا التَّفْصِيلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَمَّا الرَّمْيُ بِإِلِجِهَا فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ: الْقَاضِفِ.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ التَّيْلِكِ وَإِلِجِ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَفِي الْعُبَابِ وَكَالتَّيْلِكِ تَقْيِيدُ الْحَشْفَةِ أَوْ إِلِجِهَا فِي الْفَرْجِ إِنْ وَصَفَهَا بِالْحَرَامِ الْمُطْلَقِ وَانْتِغَاءِ الشُّبْهَةِ اهـ.

بين أن يُخاطب به رجلاً أو امرأة كأولجت في دُبر أو أولج في دُبرك اه ويُقبَل على الأوجه قوله يمينه أزدت بإيلاجه في الدُبر إيلاجه في دُبر زوجته كما عَلِمَ مِمَّا قَرَزَتْهُ فَيَعَزُّزُ وبأ لوطي صريح وكذا مُحَثَّت على ما أفتى به ابنُ عبد السلام للعُوفِ وذكر ابنُ القطان في بغاء وقُحبة أَنهما كِنايتان ومقتضى كلام الروضة آخِرُ الطلاقِ أَنَّ الثاني صريحٌ وبه أفتى ابنُ عبد السلام للعُوفِ أَيْضاً. (ورَقَات) بالهمز وكذا بِالْفِ بلا همز على أَحَدِ وجهين

• فَوَدَّ: (كأولجت في دُبر الخ) نَشَرُ مُرْتَبِّ. • فَوَدَّ: (وَقَبِلَ) أَي: فيما إذا رَمَى الرَّجُلُ بِإِيلاجِهِ في الدُّبْرِ وَسَكَتَ عَنِ جَنْسِ ذِي الدُّبْرِ. • فَوَدَّ: (مِمَّا قَرَزَتْهُ) أَي: مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ دُبرِ الذَّكَرِ وَالْخُثَى وَدُبرِ الْخَلِيَّةِ أَوِ الْمَرْوُوجَةِ. • فَوَدَّ: (وبأ لوطي صريح) خالفه النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا وَأَنَّ يَا لوطي كِنَايَةُ لاحتِمَالِ إِرَادَةِ كَوْنِهِ عَلَى دِينِ قَوْمِ لوطٍ بِخِلَافِ يَا لَاطُ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ وبأ بغاء كِنَايَةُ كما قاله ابنُ القطانِ وكذا يا مُحَثَّتٌ خِلَافاً لابنِ عبد السلامِ وبأ قُحبة صريحٌ كما أفتى به اه وزاد الأولُ ومثله أَي يا قُحبة يا عايرٌ كما أفتى به الوالدُ رحمته الله تَعَلَّى وبأ عَلَنُ كِنَايَةُ لَكِنَّهُ يَعَزُّزُ إِنْ لَمْ يُرَدِّ الْقَذْفُ وَلَيْسَ التَّغْرِيبُ قَدْفاً وَيَأْتِي لَوْ قَالَتْ فَلَانٌ رَاوَدَنِي عَنْ نَفْسِي أَوْ نَزَلَ إِلَى بَيْتِي وَكَذَّبَهَا عَزَّزَتْ لِإِيذَائِهَا لَهُ بِذَلِكَ اه قال ع ش قوله ومثله يا عايرُ أَي لِأَنَّهُ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ وَفِي الْمَضِيحِ عَهَرٌ عَهَرًا مِنْ بَابِ تَعَبٍ فَجَرَّ فَهُوَ عَايِرٌ وَعَهَرٌ عَهَرًا مِنْ بَابِ قَعَدَ لُغَةً فَجَرَّ الْعَبْدُ فُجُورًا مِنْ بَابِ قَعَدَ فَسَقَ وَزَنَى اه. وعليه فالعايرُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَمُمَيِّزٌ بَيْنَهُمَا بِالْهَاءِ لِلْأُنْثَى وَعَدَمُهَا لِلرَّجُلِ فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا فِيهِمَا أَوْ كِنَايَةً فِيهِمَا بِأَنْ يُرَادَ بِهِ الْفَاجِرُ لَا يَقْبِدُ الزُّنَا مَعَ أَنَّ تَخْصِيصَ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ لَهُ بِالْأُنْثَى يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَقَوْلُهُ وبأ عَلَنُ وَمِثْلُ مَا بَوَيْنَ وَطَنَجِيرَ وَسَوَسَمَ ر ومثله تَحْتَانِي وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ التَّغْرِيبُ بِالْصَّادِ الْمُهِمَلَةِ قَدْفاً أَي لَا صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً وَيَتَّبِعِي أَنْ فِيهِ التَّغْرِيبُ لِلْإِيذَاءِ وَقَوْلُهُ عَزَّزَتْ ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي مَقَامِ خُصُومَةٍ كَمَا أَدْعَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ ذَلِكَ لَتَطَلَّبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَعَزِّزَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا اه كَلَامُ ع ش. (أَقُولُ): لَا بُعْدَ إِذَا عَجَزَتْ عَنْ إِيْثَانِ ذَلِكَ رَدْعًا عَنْ نَحْوِ الْقَذْفِ بِصُورَةِ الدَّغْوَى وَقَوْلُهُ: فِي بَغَاءٍ قِيَاسٌ يَا بَغَاءُ أَنْ يَا بَغِيٍّ لِلْمَرْأَةِ كِنَايَةُ أَيْضًا فَلْيَرْاجِعْ اه سَيِّدُ حَمَرٍ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الثَّانِي) أَي: يَا قُحْبَةَ صَرِيحٌ أَي لَا مَرْأَةَ وَلَوْ أَدْعَى إِرَادَةَ أَنَّهَا تَفْعَلُ فَعَلَّ الْقِحَابِ مِنْ كُشْفِ الْوَجْهِ وَنَحْوِ الْإِخْتِلَاطِ بِالرِّجَالِ فَالْأَقْرَبُ قَبُولُهُ لَوْ قُوعِ مِثْلِ ذَلِكَ كَثِيرًا وَعَلَيْهِ فَهُوَ صَرِيحٌ يَقْبَلُ الصَّرْفُ وَفِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر أَنَّ مَا يُقَالُ بَيْنَ الْجَهْلَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ بِلَاغِ الرُّبِّ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَكُونَ صَرِيحًا فِي الزَّمِي بِالزُّنَا لِاحْتِمَالِ الْبَلْعِ مِنَ الْفَمِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بِالْهَمْزِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (يَا ابْنَ الْحَلَالِ) فِي الثَّيَاهِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ لِمَنْ قَلَفَ) إِلَى الْمُتَنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) وَقَوْلُهُ:

• فَوَدَّ: (بِالْهَمْزِ صَرِيحٌ) أَي: كما قال في الزُّوْضَةِ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْطَعَ بِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ إِنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كِنَايَةُ م ر. • فَوَدَّ: (وَذَكَرَ ابْنُ الْقَطَّانِ الخ) يَا بَغَاءُ كِنَايَةُ كما قاله ابنُ القطانِ وكذا يا مُحَثَّتٌ خِلَافاً لابنِ عبد السلامِ شَرَحَ م ر. • فَوَدَّ: (وبه أفتى ابنُ عبد السلامِ) وكذا أفتى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَكَذَا أفتى بَأَنَّ يَا عَلَنُ كِنَايَةُ لَكِنَّهُ يَعَزُّزُ إِنْ لَمْ يُرَدِّ الْقَذْفُ وَيَأْتِي لَوْ قَالَتْ فَلَانٌ رَاوَدَنِي عَنْ نَفْسِي أَوْ نَزَلَ إِلَى بَيْتِي وَكَذَّبَهَا عَزَّزَتْ لِإِيذَائِهَا لَهُ بِذَلِكَ شَرَحَ م ر.

(في الجبل) أو في بيت وله دَرَج (كناية)؛ لأنه معنى الصُّعُود فيه فإن لم يكن له دَرَج فصريح (وكذا زَنَات) بالهمز (فقط) أي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الأصح)؛ لأن ظاهره الصُّعُود (وزَنَيْت) بالياء (في الجبل صريح في الأصح) لظهوره فيه وذكر الجبل ليبيان محله فلا يضره عن ظاهره وإنابة الياء عن الهمز خلاف الأصل وإيا زانية في الجبل في الروضة عن النص أنه كناية وعليه يُقَرَّرُ بأن النداء يُستعمل كذلك كثيراً في الصُّعُود بخلاف زَنَيْت فيه بالياء. (وقوله) لِلرَّجُلِ (يا فاجِرُ يا فاسِقُ) يا خَبِيثُ (ولها) أي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وانت تُجِئِينَ الخلوّة، ولقرشي) أو عربي (يا نبطي) وعكسه والأنباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سُموا بذلك لاستنباطهم أي إخراجهم الماء من الأرض (ولزوجته لم أجذك عُذراء) بالمُعْجَمَةِ أي بكراً ولأجنبية لم يَجْذِكْ زوجك أو لم أجذك عُذراء ولم يتقدّم لواحدة منهما اقتضاؤُ مباح وإحداهما وجذت معك رجلاً وقوله لِمَنْ قَدْ زَوْجَتَهُ صَدَقْتُ عَلَى الْأَوْجِه

(وإن لم يرد) إلى قوله: (ولا يجوز).

• قول (سني): (في الجبل) أي: أو السُّلَم أو نَحْرِهِ اه مُعْنِي. • قوله: (أو في بيت له إلخ) أي: على أصح الوجهين نهايةً ومُعْنِي عبارة السيد عَمَرُ قوله أو في بيت إلخ الأنسب تأخيرُهُ إلى المسألة الآتية لإيهام هذا الصنيع القطع اه.

• قول (سني): (وزَنَيْت في الجبل صريح إلخ) كما لو قال في الدار اه مُعْنِي. • قوله: (لظهوره فيه) أي: في الزنا. • قوله: (فلا يضره من ظاهره) فلو قال أَرَدْتُ الصُّعُودَ صَدَقَ بِمَعْنِيهِ لاحتِمَالِ إرادته مُعْنِي وأسنى. • قوله: (وإنابة الياء إلخ) ردٌّ لِلدَّلِيلِ الْمُقَابِلِ. • قوله: (وعليه) أي: على ما في الروضة. • قوله: (يُستعملُ لِللك إلخ) كذا في النهاية وَلَعَلَّ العبارة مقلوبةً والأصلُ بأنَّ النداء لِدلك يُستعملُ إلخ أي لِزانية في الجبل عبارة المُعْنِي بأنَّه لَمَّا قَارَنَ قوله في الجبل الذي هو محلُّ الصُّعُودِ بِالاسم المُنادَى الذي لم يوضِعْ لِإنشاءِ المَقْودِ خَرَجَ عَنِ الصَّراحَةِ بِخلافِ الفِعْلِ اه. • قوله: (بِخلافِ زَنَيْت فيه) أي: الجبل اه ع ش.

• قول (سني): (الخلوة) أي: أو الظُّلْمَةُ اه مُعْنِي.

• قول (سني): (يا نبطي) نسبةً لِلأنباطِ أي أهل الزَّرَاعَةِ اه مُعْنِي. • قوله: (قَوْمٌ يَنْزِلُونَ) أي: من المعجم فقد نَسَبَ العربيُّ لِغيرِ العربيِّ وقوله البطائح جَمْعُ أَبْطَحَ وهو المكانُ المُنْحَفِضُ وقوله بينَ العراقيين أي عراقي العربِ وعراقي المعجم اه يُعَيِّرُ مِي. • قوله: (ولم يتقدّم إلخ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ عبارة المُعْنِي لم يُعلم لها تَقَدُّمُ اقتضاؤِ مباح فإن عَلِمَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ قَطْعاً اه. • قوله: (وجذت معك إلخ) أي: أو لا تَرْدِينَ يَدَ لائِسٍ نهايةً ومُعْنِي. • قوله: (على الأوجه) وفي العباب.

• قوله: (أو في بيت وله دَرَج) وهو أَحَدُ وَجْهَيْنِ وقال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَصَحُّهُمَا صَرَّاحَتُهُ أَيْضاً شَرَحَ م ر. • قوله: (وجذت معك رجلاً) أو لا تَرْدِينَ يَدَ لائِسٍ شَرَحَ م ر.

(كِتَابَةُ) لاحتمالها القذف وغيره وهو في الثالثة لَمْ الْمُخَاطَبِ إِذْ نَسَبَهُ لِغَيْرٍ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُمْ خُلُقًا وَخُلُقًا أَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ لَهَا ذَلِكَ فَلَيْسَ كِتَابَةُ. (فَلَا أَنْكَرَ) مُتَكَلِّمٌ بِكِتَابَةِ فِي هَذَا الْبَابِ (إِرَادَةُ قَذْفٍ صَدَقَ بِمِثْلِهِ) أَنَّهُ مَا أَرَادَ قَذْفَهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِمُرَادِهِ وَيُعَزِّزُ لِلإِيذَاءِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ سَبًّا وَلَا دَفْعًا لِأَنَّ لَفْظَهُ يُوهِمُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحَلْفُ كَاذِبًا دَفْعًا لِلْحَدِّ لَكِنْ بَحْثُ الْأَذْعَمِيِّ جَوَازُ التَّوْبَةِ وَإِنْ خَلَفَهُ الْحَاكِمُ إِذَا عَلِمَ زِنَاهُ قَالَ بَلْ يَقْرُبُ إِيَّاجِئًا إِذَا عَلِمَ

(فَرَعَ): لَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ فَلَا زَيْنَ أَوْ أَمْلَ زَيْنًا فَقَالَ نَعَمْ لَمْ يَكُنْ قَاذِبًا وَإِنْ نَوَى، أَوْ هَلْ قَذَفْتَهُ فَقَالَ نَعَمْ فَمُقَرَّرٌ وَلَوْ قَالَ شَخْصٌ مَنْ دَخَلَ دَارِي فَهُوَ زَيْنٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَذْفًا لِمَنْ دَخَلَهَا وَلَوْ قَذَفَ امْرَأَةً رَجُلٌ لَا يَغْرِفُهَا فَإِنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ امْرَأَةً فَصَرِيحٌ وَإِلَّا فَلَا أَهَمُّ.

• قول (سني): (كِتَابَةُ) أي: فِي الْقَذْفِ وَهُوَ رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ كُلِّهَا أَهَمُّ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أي: الْقَذْفُ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّالِثَةِ) هِيَ قَوْلُ الْمُتَنِ: (وَلِقَرَشِي الْخ) ش أَهَمُّ أَيِّ وَمِثْلُهَا عَكْسُهَا. • قَوْلُهُ: (وَخُلُقًا) الرَّاوِي بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا شَرْحُ الْمُنْهَجِ. • قَوْلُهُ: (لَهَا) أي: لِوَاحِدَةٍ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالْأَجْنَبِيَّةِ.

• قَوْلُهُ: (فَلِك) أي: الْإِفْتِضَاضُ أَهَمُّ ش. • قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ كِتَابَةُ) أي: فَلَا حَدٌّ وَلَا تَغْزِيرٌ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ السَّابِقِ مُبَاحٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِفْتِضَاضُ غَيْرَ مُبَاحٍ كَانَ كِتَابَةُ وَيُوجِبُ بَأَنَّهُ يَصْدُقُ بِالزَّيْنِ فَحَيْثُ نَوَاهُ بِهِ عُيِلَ بَنِيهِ أَهَمُّ ش. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَا أَرَادَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالثَّاهِيَةِ وَصِيغَةُ الْحَلْفِ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَرَادَ قَذْفَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ قَالَ وَلَا يَحْلِفُ أَنَّهُ مَا قَذَفَهُ وَهَلْ وَجِبَ الْحَدُّ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ مَعَ التَّيَّةِ أَوْ لَا يَجِبُ حَتَّى يَتَّعَرَفَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكِتَابَةِ الْقَذْفَ تَرَدَّدَ فِيهِ الْإِمَامُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَهَمُّ وَقَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَيُّ وَجُودِ الْحَدِّ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ مَعَ التَّيَّةِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَذَا أَنَّهُ يُحَدُّ حَيْثُ تَلَفَّظَ بِالْكِتَابَةِ وَاعْتَرَفَ بِإِرَادَةِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ قَذْفٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَرَفَ بِأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ الْقَذْفَ بِمَعْنَى التَّعْبِيرِ أَهَمُّ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَيُعَزِّزُ الْخ) أي: فِي الْكِتَابَاتِ أَهَمُّ ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْخ) وَقِيْدَهُ الْمَاوَزْدِيُّ بِمَا إِذَا خَرَجَ لَفْظُهُ مَخْرَجَ السَّبِّ وَالذَّمِّ وَإِلَّا فَلَا تَغْزِيرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهَمُّ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَفْظَهُ يُوهِمُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ التَّغْزِيرِ فِي التَّغْرِيبِ فَلْيُراجِعْ سَمَ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَ الْكِتَابَةِ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُ بِخِلَافِ التَّغْرِيبِ أَهَمُّ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحَلْفُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَإِذَا عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَلَيْسَ لَهُ الْحَلْفُ كَاذِبًا دَفْعًا لِلْحَدِّ وَتَحَرُّزًا مِنْ إِيْثَامِ الإِيْذَاءِ بَلْ يَلْزَمُهُ الْإِعْتِرَافُ بِالْقَذْفِ لِيُحَدَّ أَوْ يُغْفَى عَنْهُ كَالْقَاتِلِ لِغَيْرِهِ خُفْيَةً؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَظَالِمِ وَاجِبٌ أَهَمُّ. • قَوْلُهُ: (دَفْعًا لِلْحَدِّ) أَمَّا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِقْرَارِهِ عُقُوبَةٌ أَوْ نَحْوُهَا زِيَادَةً عَلَى الْحَدِّ فَلَا يَجِبُ الْإِقْرَارُ بَلْ يَجُوزُ الْحَلْفُ وَالتَّوْبَةُ وَإِنْ خَلَفَهُ الْحَاكِمُ وَلَا يَبْعُدُ وَجُوبُ ذَلِكَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَتْلٌ أَوْ نَحْوُهُ لِمَنْ زَنَى بِهَا وَهِيَ مَغْذُورَةٌ أَوْ لَيْسَ حَدُّ زِنَاهَا الْقَتْلُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَيْثُ رَوَى لَا كَفَّارَةَ وَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ حَيْثُ مَا لَمْ يَكُنِ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الْحَلْفِ أَمَرَ الْحَاكِمُ وَرَوَى فِيهِ فَلَا جُنْثَ أَهَمُّ ش. • قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَ زِنَاهُ) أي: زِنَا الْمُخَاطَبِ أَهَمُّ سَمَ. • قَوْلُهُ: (بَلْ يَقْرُبُ إِيَّاجِئًا الْخ)

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي الثَّالِثَةِ) هِيَ قَوْلُ الْمُتَنِ وَلِقَرَشِي ش. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَفْظَهُ يُوهِمُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ التَّغْزِيرِ فِي التَّغْرِيبِ فَلْيُراجِعْ. • قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَ زِنَاهُ) أي: زِنَا الْمُخَاطَبِ.

أَنَّهُ يُحَدُّ وَتَبْطُلُ عِدَالَتُهُ وَرِوَايَتُهُ وَمَا تَحْمِلُهُ مِنَ الشَّهَادَاتِ. (وَقَوْلُهُ) لِأَخِيرٍ (بِأَنَّ الْحَلَالَ وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ وَنَحْوِهِ) كَأَمِّي لَيْسَتْ بِزَانِيَةٍ وَأَنَا لَسْتُ بِبَلَّاطٍ وَلَا مُلَوِّطٍ بِي (تَعْرِضُ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ)؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا لَمْ يُشْعِرْ بِالْمُنَوِيِّ لَمْ تُؤْثِرِ النِّتَاءُ فِيهِ وَفَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ هُنَا لِأَنَّمَا هُوَ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَهِيَ مُلْغَاةٌ لِاحْتِمَالِهَا وَتَعَارُضِهَا وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُلْجِقُوا التَّعْرِضَ بِالْخُطْبَةِ بِصَرِيحِهَا وَإِنْ تَوَفَّرَتْ الْقَرَائِنُ عَلَى ذَلِكَ وَبِهِ يُرَدُّ انْتِصَارُ جَمْعِ لِقَطْعِ الْعِرَاقِيِّينَ بِأَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ الْفَرْقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ هُنَا وَهُوَ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ إِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ غَيْرُهُ فَصَرِيحٌ وَإِلَّا فَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ الْقَذْفُ بِوَضْعِهِ فِكِنَايَةٌ وَإِلَّا فَتَعْرِضٌ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَفِي جُمْلَةِ قَضَدِ الْقَذْفِ بِهِ مَقْسَمًا لِلثَّلَاثَةِ إِيَّاهُمْ اشْتَرَاظُ ذَلِكَ فِي الصَّرِيحِ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ يُفْهَمُ مِنْ وَضْعِهَا الْقَذْفُ دَائِمًا وَإِنَّمَا وَالتَّعْرِضُ يُقْصَدُ بِهِمَا ذَلِكَ دَائِمًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ فَالْأَحْسَنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ مَا

أي: التَّوْبَةُ هُوَ الْمُتَعَدِّ أَحَدُ ش. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ لِأَخِيرٍ) أَي: فِي خُصُومَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَدْمُنِي.

قَوْلُهُ: (كَأَمِّي لَيْسَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا قَالَ) شَيْخُنَا فِي التَّهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا مُلَوِّطٍ بِي). قَوْلُهُ: (وَأَنَا لَسْتُ بِبَلَّاطٍ) وَلَسْتُ ابْنَ خَبَازٍ أَوْ إِسْكَافِيٍّ وَمَا أَحْسَنَ اسْمَكَ فِي الْجَبَرِ أَدْمُنِي.

قَوْلُهُ (لَيْسَ): (لَيْسَ بِالْقَذْفِ) وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِإِتْيَانِ الْبَهَائِمِ قَدْ ذَا وَالتَّنْبُّهُ إِلَى غَيْرِ الزَّانِ مِنَ الْكِبَائِرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِيهِ إِيْدَاءٌ كَقَوْلِهِ لَهَا زَنَيْتَ بِمَلَانَةٍ أَوْ أَصَابَتْكَ مُلَانَةٌ يَتَّقَضِي التَّغْزِيرَ لِلْإِيْدَاءِ لَا الْحَدَّ لِغَدَمِ ثُبُوتِهِ نِهَايَةً وَمُنْفِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِإِتْيَانِ الْبَهَائِمِ قَدْ ذَا أَي وَلَكِنْ يُعْزَرُ بِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْهَازِلِ وَغَيْرِهِ أَد.

قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَأَنْ نَوَاهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْزَرُ أَحَدُ ش وَيَأْتِي عَنْ سَم أَنَّهُ يُعْزَرُ بِالتَّعْرِضِ.

قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِهَا) أَي: الْقَرَائِنِ لِغَيْرِ الْمُنَوِيِّ وَتَعَارُضِهَا أَي بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ لَمْ يُلْجِقُوا الْخ) نَظَرَ فِيهِ سَم رَاجِعَةً. قَوْلُهُ: (بَيْنَ الثَّلَاثَةِ) أَي: الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ وَالتَّعْرِضِ. قَوْلُهُ: (كُلُّ لَفْظٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا فِي الْمُنْفِي. قَوْلُهُ: (وَالْأَقْتَرِيضُ) أَي: وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ الْقَذْفُ بِغَيْرِ وَضْعِهِ فَتَعْرِضٌ. قَوْلُهُ: (وَفِي جُمْلَةِ قَضَدِ الْقَذْفِ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْمُقْسَمَ قَضَدَ الْقَذْفِ بَلِ اللَّفْظَ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ أَي مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لَا يَتَّقَضِي قَضَدَ الْقَذْفِ بِالْفِعْلِ أَبَدًا فَحَيْثُ يَسْقُطُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ الْخ وَأَمَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ لَوْ سَلَّمَ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لِأَنِّيْدَاعِهِ بِأَذْنِي تَائِلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَع ش عِبَارَةً السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ الْخ قَدْ يُقَالُ مَنْزُوعٌ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَيَتَسَلَّيْجِهِ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ وَالَّذِي يَتَخَلَّفُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ إِرَادَةٌ وَلَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا أَد أَي بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالْإِرَادَةِ.

قَوْلُهُ: (التَّعْرِضُ بِالْخُطْبَةِ) قَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ أَصْلَ وَضْعِ الْخُطْبَةِ كَوْنُهَا جَائِزَةً بَلْ مَطْلُوبَةٌ وَأَمَّا امْتِنَاعُهَا بِشُرُوطِهِ فَمَعَارِضُ بِخِلَافِ الْقَذْفِ فَأَصْلُ وَضْعِهِ الْإِمْتِنَاعُ وَأَمَّا إِبَاحَتُهُ فِي الزَّوْجَةِ بِشُرُوطِهِ فَمَعَارِضُ وَحَيْثُ يَسْقُطُ قَوْلُهُ وَبِهِ يُرَدُّ انْتِصَارُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَفِي جُمْلَةِ قَضَدِ الْقَذْفِ بِهِ مَقْسَمًا لِلثَّلَاثَةِ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ إِذْ لَمْ يَجْعَلِ الْمُقْسَمَ قَضَدَ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ حَيْثُ قَالَ فَالْلَفْظُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ بِالْفِعْلِ أَي مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ أَوْ يُقْصَدُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ لَا يَتَّقَضِي الْقَذْفَ بِالْفِعْلِ أَبَدًا وَحَيْثُ يَسْقُطُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ

لم يُحْتَمَلْ غَيْرَ مَا وَضِعَ لَهُ مِنَ الْقَذْفِ وَحَدِّهِ صَرِيحٌ وَمَا احْتَمَلَ وَضَعًا الْقَذْفَ وَغَيْرَهُ كِنَايَةً وَمَا اسْتَفْعِلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ لَهُ مِنَ الْقَذْفِ بِالْكُلِّيَّةِ وَأَمَّا يُفْهَمُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِالْقَرَائِنِ تَعْرِيطُ. (وَقَوْلُهُ) لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ زَوْجِيَّةٌ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ وَقَوْلُهَا لِرَجُلٍ زَوْجٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ (زَنَيْتُ بِكَ) وَلَمْ يُفْهَدْ بَيْنَهُمَا زَوْجِيَّةٌ مُسْتَمِرَّةٌ مِنْ حِينٍ صَبَّرَهُ إِلَى حِينٍ قَوْلُهُ ذَلِكَ (إِفْرَازُ بَرْزَا) عَلَى نَفْسِهِ لِإِسْنَادِهِ الْفَعْلَ لَهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الزُّنَا الشَّرْعِيَّ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ اشْتِرَاطُ التَّفْصِيلِ فِي الْإِقْرَارِ (وَلَقَدْ) لِلْمَقُولِ لَهُ لِقَوْلِهِ بِكَ وَخَالَفَ فِيهِ الْإِمَامُ لَاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمُخَاطَبِ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَبَايَرَ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي الزُّنَا وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالَ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُكِّدَ بِهِ الرَّافِعِيُّ الْبَحْثَ بِعَدِّ أَنْ قَوَاهُ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ زَنَيْتُ مَعَ فَلَانٍ قَذْفٌ لَهَا دُونَهُ بِأَنَّ الْبَاءَ فِي بَكَ تَقْتَضِي الْآلِيَّةَ الْمُشْبِرَةَ بِأَنَّ لِمَدْخُولِهَا تَأْثِيرًا مَعَ الْفَاعِلِ فِي إِيجَادِ الْفَعْلِ كَكَتَبْتُ

• فَوَدَّ: (مِنْ الْقَذْفِ وَخَفَةِ) بَيَانٌ لِمَا وَضِعَ لَهُ وَقَوْلُهُ مِنَ الْقَذْفِ بِالْكُلِّيَّةِ بَيَانٌ لِغَيْرِ مَوْضِعٍ لَهُ.
 • فَوَدَّ: (الْمَقْصُودُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْمُتَعَبِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَهُوَ صَرِيحٌ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا مَالَ إِلَى وَقَوْلٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَقُلْ إِلَى لَيْسَ بِقَذْفٍ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُفْهَدْ بَيْنَهُمَا الْإِنْخ) وَلَا فَلَاحَ اسْتَأْنَى أَيِ لَا إِفْرَازَ وَلَا قَذْفَ. • فَوَدَّ: (مِنْ حِينٍ صَبَّرَهُ) أَيِ: الْقَائِلِ.
 • فَوَدَّ: (سَنَى): (إِفْرَازُ بَرْزَا) أَيِ: قِيلَ زَمُّهُ حَدَّ الزُّنَا هَذَا رَوْضٌ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِنْخ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الزُّنَا الشَّرْعِيَّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَثْلَهُ الْإِطْلَاقُ هَذَا فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (فِي الْإِقْرَارِ) أَيِ: بِالزُّنَا هَذَا اسْتَأْنَى. • فَوَدَّ: (كَوْنُ الْمُخَاطَبِ) بِفَتْحِ الطَّاءِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالَ الْإِنْخ) فِيهِ أَنَّ التَّبَايَرَ لَا يَنْفِي الْإِحْتِمَالَ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ قَالَ قَبْدُمُ عَلَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ هَذَا سَمِ وَلَكِنْ أَنْ تُجِيبَ الْمُرَادُ يَنْفِي اخْتِيَارَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ: قَوْلُهُ زَنَيْتُ بِكَ وَقَوْلُهُ الْبَحْثُ أَيِ بَحْثُ الْإِمَامِ هَذَا ع ش. • فَوَدَّ: (مِنْ قَوْلِهِمْ الْإِنْخ) بَيَانٌ لِمَا. • فَوَدَّ: (إِنْ زَنَيْتُ) أَيِ: أَنْ قَوْلَهُ لَامْرَأَةٍ زَنَيْتُ الْإِنْخ. • فَوَدَّ: (تَقْتَضِي الْآلِيَّةَ الْمُشْبِرَةَ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ أَنْ مَدْخُولُهَا يَتَّصِفُ بِالْفَاعِلِيَّةِ كَالْفَاعِلِ قَوَائِمُ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هَذَا الْإِحْتِمَالُ فِي مَدْخُولٍ مَعَ اقْتِرَابِ وَإِنْ أَرَادَ تَوَقُّفَ فَاعِلِيَّةِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ فَمُسَلَّمٌ لَا أَنَّهُ لَا يُجْعَدِي هَذَا سَيِّدُ عَمْرٍو أَيِ لِمَا قَالَهُ سَمِ مِنْ أَنَّ التَّوَقُّفَ كَذَلِكَ صَادِقٌ مَعَ التَّوَمُّ وَالْإِكْرَاهُ وَلِذَا صَحَّ زَنَى بِنَائِمَةٍ هَذَا.

الْإِنْخ إِذَا حَيْثُ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَوْ أَنَّهُ يَتَّصِفُ فِي الْجُمْلَةِ لَمْ يَنْقُصْ مَا ذَكَرَ وَأَمَّا لِيَهَامُهُ لِيَاهُ لَوْ سَلَّمَ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لِأَنِّدِفَاعِهِ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالَ ذَلِكَ) هَذَا عَجِيبٌ لِيُوضَحَ أَنَّ الْمُتَبَايَرَ لَا يَنْفِي الْإِحْتِمَالَ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ قَالَ قَبْدُمُ عَلَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ. • فَوَدَّ: (يَقْتَضِي الْآلِيَّةَ الْمُشْبِرَةَ بِأَنَّ لِمَدْخُولِهَا تَأْثِيرًا مَعَ الْفَاعِلِ الْإِنْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ الْآلِيَّةُ وَالتَّأْثِيرُ مَعَ الْفَاعِلِ أَيِ وَهُوَ إِيجَادُ الْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرَ لَا يُنَافِي الْإِكْرَاهَ وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّ الْآلَةَ هِيَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَتَوَقُّفِهِ، وَالتَّوَسُّطُ كَذَلِكَ صَادِقٌ مَعَ التَّوَمُّ وَالْإِكْرَاهُ وَلِذَا صَحَّ الزُّنَا بِنَائِمَةٍ فَتَأَمَّلْهُ.

بالقلم بخلاف المعية فإنها إنما تقتضي مجرّد المصاحبة وهي لا تُشعر بذلك فتأمله ثم رأيت الغزالي أجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيداء التام لتبادر الفهم منه إلى صدورهِ عن طواعيته وإن احتمل غيره ولذا حُدّ بلفظ الزنا مع احتمالهِ زنا نحو العين وهو صريح فيما أُجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته. (ولو قال يزوجه يا زانية) أو أنت زانية (فقال) في جوابه (زنت بك أو أنت أزنت مِنِّي فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الأول لم أقفل كما لم تفعل وهذا مُستعمل عَرَفًا ويُحتمل أن تُريد إثبات زناها فتكون مُقرّة به وقاذفة له فيسقط بإقرارها حُدّ القذف عنه ويُعزّز والثاني ما وُطّني غيرك ووطوك مُباح فإن كنت زانية فأنت أزنت مِنِّي لأنني مُمكنة وأنت فاعِلٌ، ولكون هذا المعنى مُحتملاً منه لم يكن ذلك منها إقرارًا بالزنا وإن استشكله البلقيني ويُحتمل أن تُريد

قود: (الغزالي أجاب) إلى قوله: (وهو صريح) في المعنى إلّا قوله: (وتبعه ابن عبد السلام).

قود: (البحث) أي: بحث إماميه. قود: (هذا اللفظ) أي: زنت بك.

قود: (سني): (يا زانية) ولو قال يا زانية يا بنت الزانية يجب حدان لها ولأُمها فإن طلبنا الحد بدأ بحد الأم لوجوبه بالإجماع وحد الزوجة مُختلف فيه ويُنهّل للثاني إلى البرء اه معني. قود: (في جوابه) إلى قوله وإن استشكله في المعنى إلّا قوله ويُحتمل إلى الثاني. قود: (لاحتمال قولها الأول) هو زنت بك اه ع ش. قود: (وهذا مُستعمل إلخ) أي كما يقول الشخص لغيره سَرَقْتَ فيقول سَرَقْتُ معك ويُريد نفْي السرقَة عنه وعن نفسه اه أسنى. قود: (إثبات زناها) الاتسب لما بعده التثنية وعبارة شرح المنهج إثبات الزنا اه وقال البجيرمي أي لها وله قبل نكاحه لها اه. قود: (فتكون مُقرّة به) اعتمد المعنى عبارته.

(تنبيه): قضية كلامه أنها ليست مُقرّة بالزنا؛ لأنه لم يُعرض لذلك إلّا في الصورة الآتية قال البلقيني وهو المنصوص في الأم والمختصر واتفق عليه الأصحاب انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني، وأما الأول فهي مُقرّة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر؛ لأن قولها إقرار صريح بالزنا وكانية اسم فاعِل من كتبت ويجوز كناية من كنوت عن كذا إذا لم تُصرّح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله أراد به البغوي أخذًا من كلامه الآتي أيضًا. قود: (والثاني) أي: ولاحتمال قولها الثاني وهو أنت أزنت مِنِّي اه ع ش. قود: (ولكون هذا المعنى إلخ) أي: ما وُطّني غيرك. قود: (مُحتملاً) بفتح الميم الثاني منه أي القول الثاني لم يكن ذلك أي القول الثاني منها أي الزوجة إلخ.

(فرغ): في الباب لو قيل لرجل فلان زان أو اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفًا وإن نوى أو هل قدفته فقال نعم فمُقرّر ولو قال شخص من دخل داري فهو زان لم يكن قاذفًا لِمَن دخلها ولو قدف امرأة رجل لا يعرفها فإن عَرَفَ أنّ له امرأة فصريح وإلا فلا اه.

(فرغ): النسبة إلى غير الزنا من الكبار وغيرها تقتضي التّعزير لا الحد عباب.

إِبْثَاتُ الزَّنا فَتَكُونُ قَاضِيَةً فَقَطْ وَالْمَعْنَى أَنْتَ زَانٍ وَزَنَاكَ أَكْثَرُ مِنَّمَا نَسَبْتَنِي إِلَيْهِ وَتُصَدِّقُ فِي إِرَادَةِ شَيْءٍ مِنَّمَا ذُكِرَ يَمِينُهَا (فَلَوْ قَالَتْ) فِي جَوَابِهِ وَكَذَا ابْتِدَاءً (زَنْيْتُ بِكَ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَمُقَرَّةٌ) بِالزَّنا عَلَى نَفْسِهَا (وَقَاضِيَةٌ) لَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ لَفْظُهَا وَيَسْقُطُ بِإِقْرَارِهَا حَدُّ الْقَذْفِ عَنْهُ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ قَوْلُهَا لِزَوْجِهَا يَا زَانِي فَقَالَ زَنْيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَهِيَ قَاضِيَةٌ صَرِيحًا وَهُوَ كَذَلِكَ أَوْ زَنْيْتُ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَمُقَرَّةٌ وَقَاضِيَةٌ وَيَجْرِي نَحْوُ ذَلِكَ فِي أَجَنبِيٍّ أَوْ أَجَنبِيَّةٍ قَالَا ذَلِكَ عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَا عَنِ الْبَغْوِيِّ أَنَّهَا مُقَرَّةٌ لِثَانِيِ الْإِحْتِمَالِ السَّابِقِ فِي زَنْيْتُ بِكَ هُنَا وَلاَحْتِمَالٍ أَنْ تُرِيدَ أَنْتَ أَهْدَى إِلَى الزَّنا مِنِّي

• فَوُدَّ: (إِبْثَاتُ الزَّنا) أَي: لِلزَّوْجِ. • فَوُدَّ: (وَتُصَدِّقُ الْخ) فَإِنْ نَكَلْتَ فَخَلَفَ فَلَهُ حَدُّ الْقَذْفِ أَهْ أَسْتَى.

• فَوُدَّ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَي: مِنَ الْمُتَعَيِّنِ الْأَوَّلِينَ لِقَوْلِهَا. • فَوُدَّ: (فِي جَوَابِهِ) أَي: جَوَابِ الزَّوْجِ فِي الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ أَهْ مُغْنِي.

• فَوُدَّ (سَنِي): (فَلَوْ قَالَتْ زَنْيْتُ بِكَ الْخ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ بِإِبْثَاتِ لَفْظَةِ بِكَ وَلَبَسَتْ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْمَحَلِّ وَالْمُغْنِي وَالْمُنْهَجُ وَقَالَ ع ش لَمْ يَذْكُرْ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي هَذِهِ لَفْظَةِ بِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ إِبْثَاتِهَا فَقَدْ يُشْكَلُ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا حَيْثُ عَلَّلَ كَوْنَ الْأَوَّلِ كِنَايَةً بِقَوْلِهِ لاَحْتِمَالٍ قَوْلُهَا زَنْيْتُ بِكَ أَنَّهَا لَمْ تَفْعَلْ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي هَذِهِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسَخَةٍ صَحِيحَةٍ حَذَفَ بِكَ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ أَهْ وَيُؤَيِّدُهُ حَذْفُهَا فِي الْمَقِيسِ الْآتِي أَنفًا.

• فَوُدَّ (سَنِي): (فَمُقَرَّةٌ وَقَاضِيَةٌ) فَتَحَدُّ لِلْقَذْفِ وَالزَّنا وَيَبْدَأُ بِحَدِّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِي أَهْ مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (بِالزَّنا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَجْرِي) فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَيَسْقُطُ بِإِقْرَارِهَا الْخ) أَي: وَيُعَزَّرُ كَمَا مَرَّ.

• فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِمَا فِي السَّنِي مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ يَا زَانِيَةَ الْخ. • فَوُدَّ: (أَوْ زَنْيْتُ الْخ) عَطَفَ عَلَى زَنْيْتُ بِكَ الْخ عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَا الْخ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ وَلَوْ قَالَ لِأَجَنبِيَّةٍ يَا زَانِيَةَ أَوْ أَنْتِ زَانِيَةٌ فَقَالَتْ زَنْيْتُ بِكَ فَقَدْ أَطْلَقَ الْبَغْوِيُّ أَنَّ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهَا بِالزَّنا وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ إِرَادَةِ نَفْيِ الزَّنا عَنْهُ وَعَنْهَا أَنْ تَكُونَ الْأَجَنبِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ انْتَهَتْ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (هَنْ الْبَغْوِيُّ أَنَّهَا مُقَرَّةٌ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَقَوْلُهُ لِأَجَنبِيَّةٍ يَا زَانِيَةَ فَقَالَتْ زَنْيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتِ أَزْنَى مِنِّي فَقَاضِيَةٌ وَهِيَ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ قَاضِيَةٌ لَهُ مَعَ إِقْرَارِهَا بِالزَّنا وَفِي الْجَوَابِ الثَّانِي كَانِيَةً لاَحْتِمَالٍ أَنْ تُرِيدَ أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى الزَّنا وَأَخْرَصَ عَلَيْهِ مِنْهَا وَيُقَاسُ بِمَا ذُكِرَ قَوْلُهَا لِأَجَنبِيٍّ يَا زَانِي فَيقُولُ زَنْيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتِ أَزْنَى مِنِّي أَهْ. • فَوُدَّ: (لِثَانِيِ الْإِحْتِمَالِ الْخ) عِلَّةٌ لِمَا مَالَ الْخ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (وَلاَحْتِمَالٍ أَنْ يُرِيدَ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْبَغْوِيَّ قَائِلٌ بِكَوْنِهَا

• فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَا عَنْ الْبَغْوِيِّ أَنَّهَا مُقَرَّةٌ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَلَوْ قَالَ لِأَجَنبِيَّةٍ يَا زَانِيَةَ أَوْ أَنْتِ زَانِيَةٌ فَقَالَتْ زَنْيْتُ بِكَ فَقَدْ أَطْلَقَ الْبَغْوِيُّ أَنَّ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهَا بِالزَّنا وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ إِرَادَةِ نَفْيِ الزَّنا عَنْهُ وَعَنْهَا أَنْ تَكُونَ الْأَجَنبِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ أَهْ. • فَوُدَّ: (لِثَانِيِ الْإِحْتِمَالِ الْخ) عِلَّةٌ لِمَالَ.

وقول واحدٍ لاَ حَرَّ ابتداءً أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي أَوْ مِنْ فُلَانٍ وَلَمْ يَقُلْ وَهُوَ زَانٍ وَلَا ثَبَّتَ زِنَاهُ وَعَلِمَهُ لَيْسَ بِقَذْفٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَهُ وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي تَشَاتِيهِمْ لَا يَتَّقِدُونَ بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ عَلَى أَنْ أَفْعَلَ قَدْ يَجِيءُ لِغَيْرِ الْإِشْرَاكِ وَقَوْلُهُ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ أَوْ أَهْلٍ بَعْدَادَ مَثَلًا غَيْرُ قَذْفٍ إِلَّا إِنْ قَالَ مِنْ زُنَاتِهِمْ أَوْ أَرَادَهُ وَلَا فَرْقَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ حَالَ قَوْلِهِ ذَلِكَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ زَوْجٌ أَوْ غَيْرُهُ كَمَا اقْتِضَاءُ إِطْلَاقِهِمْ خِلَافًا لِلْجَوْنِيِّ. (وقوله) يَواضِيعُ (زَنَى فَرَجُكَ أَوْ ذَكَرَكَ) أَوْ قُبْلَكَ أَوْ دُبْرَكَ وَلِخُتْنَى زَنَى ذَكَرَكَ وَفَرَجُكَ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ

مُقَرَّةٌ فِي كُلِّ مِنَ الْجَوَانِبَيْنِ لَكِنَّ قَضِيَّةً مَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِي وَعَنْ سَمٍ عَنْ الرُّوضَةِ أَنَّهُ قَاتِلٌ بِذَلِكَ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ فَقَطْ. ■ فَوُدَّ: (وقول واحدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا زَنَيْتَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى أَنْ أَفْعَلَ قَدْ يَجِيءُ لِغَيْرِ الْإِشْرَاكِ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلْجَوْنِيِّ. ■ فَوُدَّ: (وقول واحدٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَتْ لِرُؤُوسِهَا ابْتِدَاءً أَنْتَ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ كَانَ كِنَايَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ ثَبَّتَ زِنَاهُ وَعَلِمَتْ ثُبُوتَهُ فَيَكُونُ صَرِيحًا فَتَكُونُ قَاضِيَةً لَا إِنْ جَهِلْتَ فَيَكُونُ كِنَايَةً فَتَصَدَّقُ بِبَيِّنَتِهَا فِي جَهْلِهَا وَلَوْ قَالَتْ لَهُ ابْتِدَاءً أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَهُوَ كَهَذِهِ الصُّورَةِ. ■ فَوُدَّ: (وَلَا ثَبَّتَ زِنَاهُ) بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ أَوْ أَسْنَى. ■ فَوُدَّ: (وَعَلِمَتْهُ) جُمْلَةً حَالِيَةً بِتَقْدِيرٍ قَدْ. ■ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِقَذْفٍ) أَيِ: فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ إلخ أَيِ فِي الْأَوَّلَى. ■ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِقَذْفٍ إلخ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا إِنْ قَالَ مِنْ زُنَاتِهِمْ أَوْ أَرَادَهُ أَوْ سَمٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِتَحْقِيقِ وُجُودِ الزُّنَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ فِيمَا يَأْتِي وَعَدَمِ تَحْقِيقِ زِنَا الْمُخَاطَبِ هُنَا. ■ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ بِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ وَإِنْ أَرَادَهُ فَلْيُحَرَّرْ أَوْ سَبِّدْ عَمَرُ أَقُولُ يَمْنَعُ ذَلِكَ الْإِقْتِضَاءُ قَوْلَهُ السَّابِقُ فِي رَدِّ الْبَيِّنَةِ وَلَا إِحْتِمَالٍ أَنْ يُرِيدَ إلخ فَإِنَّهُ يُقَيَّدُ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِرَادَةِ إِقْرَارٌ بِاتِّفَاقٍ وَكَذَا يَمْنَعُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ النَّاسَ إلخ قَتَامُلٌ.

■ فَوُدَّ: (بِهِ) أَيِ: الزُّنَا. ■ فَوُدَّ: (عَلَى أَنْ أَفْعَلَ إلخ) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. ■ فَوُدَّ: (قَدْ يَجِيءُ لِغَيْرِ الْإِشْرَاكِ) كَمَا فِي قَوْلِ يَوْسُفَ لِإِخْوَتِهِ «أَنْتُمْ شَرٌّ مَعَكَا» (يوسف: ٧٧) أَسْنَى وَع ش. ■ فَوُدَّ: (وقوله) أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ ابْتِدَاءً فُلَانٌ زَانٍ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ أَوْ فِي النَّاسِ زُنَاةٌ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُمْ فَصَرِيحٌ لَا إِنْ قَالَتْ النَّاسُ زُنَاةٌ أَوْ أَهْلٌ مُضَرٌّ مَثَلًا زُنَاةٌ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُمْ فَلَيْسَ قَدْفًا لِيَتَحَقَّقَ كَذِبُهَا إِلَّا إِنْ تَوَثَّنَ مَنْ زَنَى مِنْهُمْ فَيَكُونُ قَدْفًا أَوْ. ■ فَوُدَّ: (فِي كُلِّ ذَلِكَ) أَيِ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ يَزْنِيهِ أَوْ زَانِيَةً إلخ وَمَا فِي شَرْحِهِ. ■ فَوُدَّ: (أَنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ) بِكُسْرِ الطَّاءِ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِفَتْحِ الطَّاءِ. ■ فَوُدَّ: (زَوْجٌ) يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى.

■ فَوُدَّ (سَمِي): (فَرَجُكَ إلخ) بِفَتْحِ الْكَافِ أَوْ كُسْرِهَا وَلَوْ قَالَ وَطَنَكَ فِي الْقُبْلِ أَوْ الدُّبْرِ اثْنَانِ مَعَ مَا لَمْ يَكُنْ قَدْفًا لِاسْتِحَالَتِهِ فَهُوَ كَذِبٌ مَحْضٌ فَيُحَرَّرُ لِلْإِذْيَاءِ فَإِنْ أَطْلَقَ بَأْنَ لَمْ يَقَيَّدْ بِقُبْلِ وَلَا دُبْرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَيُحَدُّ لِإِمْتِنَانِ ذَلِكَ بِوَطْءٍ وَاحِدٍ فِي الْقُبْلِ وَالْآخَرِ فِي الدُّبْرِ أَوْ فِي هَذَا نَظَرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُ النِّسَاءَ أَوْ مُغْنِي وَكَذَا فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي هَذَا نَظَرٌ إلخ فَأَقَرَّ كَلَامَ الْإِسْنَوِيِّ.

■ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِقَذْفٍ إلخ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا إِنْ قَالَ مِنْ زُنَاتِهِمْ أَوْ أَرَادَهُ.

كِتَابَةُ (قَدْ) لِيَذْكُرَهُ آلَةُ الْوُطءِ أَوْ مَحَلُّهُ وَكَذَا زَنَيْتَ فِي قُبْلِكَ لَامْرَأَةً لَا رَجُلَ فَإِنَّهُ كِتَابَةٌ؛ لِأَنَّ زِنَاهُ بِقُبْلَيْهَا لَا فِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا زَنَيْتَ بِقُبْلِكَ كَانَ كِتَابَةً إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ زِنَاهَا قَدْ يَكُونُ بِقُبْلَيْهَا بَأَنَّ تَكُونُ هِيَ الْفَاعِلَةُ لَطُلُوْعِهَا عَلَيْهِ. (وَالْمَذْهَبُ أَنَّ قَوْلَهُ) زَنَيْتَ (يَذْكُرُ أَوْ عَيْنُكَ) أَوْ رَجُلَكَ (وَلَوْلَيْدِهِ) أَيُّ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَادَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقَلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَ وَلَدُ زِنَا كَانَ قَاضِيًا لَأَمْرِهِ أَوْ (لَسْتُ مِنِّي أَوْ لَسْتُ ابْنِي) أَوْ لِأَخِيهِ لَسْتُ أَخِي كَمَا بَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ (كِتَابَةً) لِحَتْمَالِهِ وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ إِطْلَاقُ الزِّنَا عَلَى نَظَرِ الْعَيْنِ وَنَحْوِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ يَدَنِي وَنَحْوَهُ لَمْ يَكُنْ مُقِرًّا بِالزِّنَا قَطْعًا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْقَطْعِ وَحِكَايَةُ الْخِلَافِ فِي زَنَيْتَ يَذْكُرُ صَحَّةَ قَوْلِ الْقُمُولِيِّ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ يَذْكُرُكَ فَصَرِيحٌ أَوْ زَنَيْتَ يَدَنِي لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالزِّنَا انْتَهَى وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِخَدِّ الزِّنَا لِكُونِهِ حَقًّا لِلَّهِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِخَدِّ الْقَذْفِ لِكُونِهِ حَقًّا آدَمِيٍّ وَمَنْ ثَمَّ سَقَطَ بِالرُّجُوعِ ذَاكَ لَا هَذَا

• فَوَدَّ: (وَكَمَا زَنَيْتَ فِي قُبْلِكَ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ زَنَيْتَ فِي دُبُرِكَ كَانَ قَدْ قَدْ وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ بِدُبُرِكَ كَانَ كِتَابَةً اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (كَانَ كِتَابَةً) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (زِنَا) فِي أَصْلِهِ كَمَا اللَّهُ تَعَالَى بِصُورَةِ الْإِلْفِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ عِبَارَةً الشَّافِيَّةِ وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَأْ كَيْتَ يَاءٍ وَلَا فِالْإِلْفِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْإِلْفِ اهـ وَفِي حِفْظِي أَنْ يَمُنَّ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْإِلْفِ ابْنُ مَالِكٍ فَالْشَّارِحُ مُخْتَارٌ لِرَأْيِهِ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْلَيْدِهِ) أَيُّ: وَأَنَّ قَوْلَهُ لَوْلَيْدِهِ اللَّاحِظُ بِهِ اهـ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (أَيُّ كُلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَنْتَ وَلَدُ زِنَا) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَيُّ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَادَةٌ عَلَيْهِ الْخ) لَمَعْلَمُ مِنْ خُصُوصِ جِهَةِ الْإِبْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (قَاضِيًا) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ نَصْبِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ بَلْ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذِكْرِهِ هُنَا مَعَ ظُهُورِ مُنَافَاتِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ كِتَابَةً وَلِذَا حَذَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ لِأَخِيهِ الْخ) مَحَلُّ تَوَقُّفٍ وَبِتَسْلِيلِهِ فَلَمَّا يَتَضَحَّ فِي نَحْوِ صَغِيرِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةً الْأَسْنَى وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَيُّ بِالِاحْتِيَاجِ إِلَى تَأْدِيبٍ وَلَيْدِهِ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِي كُلِّ مَنْ لَهُ تَأْدِيبُهُ كَأَخِيهِ وَعَمَّهُ اهـ. • فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ) فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ الْخ) عِبَارَةً الْمُعْنِي أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَلِإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ زِنَا هَذِهِ الْأَعْضَاءِ اللَّمَسُ وَالْمَسُّ وَالتَّطَرُّ كَمَا فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «الْمِثْنَانِ يَزْنِيَانِ وَالْبِدَانِ يَزْنِيَانِ» فَلَا يَتَصَرَّفُ إِلَى الزِّنَا الْحَقِيقِيِّ بِالْإِرَادَةِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِإِنَّ الْأَبَّ يَخْتَاجُ إِلَى تَأْدِيبٍ وَلَيْدِهِ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ زَجَرَالَهُ فَيَحْتَمِلُ عَلَى التَّأْدِيبِ اهـ.

• فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا ذَكَرَ كِتَابَةً وَقَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ مُقِرًّا بِالْخ أَيُّ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَكُونُ بِالْكِتَابَاتِ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَحِكَايَةُ الْخِلَافِ) أَيُّ: فِي الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (فَصَرِيحٌ) أَيُّ: فِي الْقَذْفِ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيُّ: خَدُّ الزِّنَا وَقَوْلُهُ لَا هَذَا أَيُّ خَدِّ الْقَذْفِ.

• فَوَدَّ: (لَا رَجُلَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

فلا تَنْظُرَ فِي كَلَامِ الْقَمُولِيِّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ. (و) أَنَّ قَوْلَهُ (لَوْلَيْدٌ غَيْرُهُ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ صَرِيحٌ) فِي قَذْفِ أُمِّهِ وَفَارَقَ الْأَبَ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِرَجْعِهِ وَلَيْدِهِ وَتَأْدِيبِهِ بِنَحْوِ ذَلِكَ فَقَرَّبَ احْتِمَالَ كَلَامِهِ لَهُ بِخِلَافِ الْأَجَنَّبِيِّ وَكَانَ وَجْهُ جَعْلِهِمْ لَهُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ مَعَ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِكُونِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ نُذْرَةٍ وَطْءٍ الشُّبْهَةِ فَلَمْ يُحْتَمَلِ اللَّفْظُ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ زِنَا وَبِهَذَا يَقْرَبُ مَا أَفْهَمَهُ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَوْ فَشَرَ كَلَامَهُ بِذَلِكَ لَا يُقْبَلُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ قَوْلُهُ لِقُرْشِيِّ مِثْلًا لَسْتُ مِنْ قُرَيْشٍ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا قَالَاهُ وَإِنْ نُوزَعَا فِيهِ (إِلَّا) إِذَا قَالَ ذَلِكَ (لِمَنْفِي) نَسَبُهُ (بِلُعَانٍ) فِي حَالِ انْتِفَائِهِ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ لِاحْتِمَالِ إِرَادَتِهِ لَسْتُ ابْنَ الْمَلَاعِنِ شَرْعًا بَلْ هُوَ كِنَايَةٌ فَيُسْتَفْسَرُ فَإِنْ أَرَادَ الْقَذْفَ حُدًّا وَالْاِحْلَافَ وَعَزَّزَ لِلْإِيذَاءِ

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (لَوْلَيْدٌ غَيْرُهُ) دَخَلَ فِيهِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ بَنَحْوٍ وَصَايَةٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِحْقَاقَ بِالْأَيْنِ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ الَّذِي لَا وَلَايَةَ عَلَيْهِ عَلَى بَحْثِ الرَّزْكَشِيِّ الْمُتَقَدِّمِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو أَقُولُ قَدْ مَرَّ أَيْفًا عَنِ الْأَسْنَى مَا يُبَيِّدُ الْإِحْقَاقَ نَحْوِ الْوَصِيِّ بِالْأَبِ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (صَرِيحٌ) يَنْتَبِهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ وَيُقْفَلُ عَنْ كَوْنِهِ قَذْفًا صَرِيحًا اهـ سَمِ عِبَارَةٌ عَ شِ قَضَيْتُهُ أَيْ تَوَجَّيْهِ الصَّرَاحَةِ بِمَا فِي الشَّارِحِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا عَدَمَ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ وَالْقِيَاسُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ وَلِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ كَثِيرًا اهـ أَقُولُ هَذَا وَجِبَةً وَمَعَ ذَلِكَ الْإِحْتِيَاطُ تَقْلِيدُ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ الَّذِي تَبَّعَ عَلَيْهِ الْمُعْنَى بِقَوْلِهِ وَقِيلَ إِنَّهُ كِنَايَةٌ كَوَلَيْدِهِ اهـ. • فَوَيْلٌ (احْتِمَالُ كَلَامِهِ لَهُ) أَيْ : لِقَضْدِ التَّأْدِيبِ. • فَوَيْلٌ (جَعْلِهِمْ لَهُ) أَيْ : قَوْلُهُ لَوْلَيْدٌ غَيْرُهُ إلخ. • فَوَيْلٌ (لِكُونِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ شُبْهَةً مِنَ الْمَوْطُوءَةِ إِذِ الشُّبْهَةُ مِنَ الْوَاطِئِ دُونَ الْمَوْطُوءَةِ لَا يَمْتَنِعُ لَزِنَاهَا سَمِ قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا وَإِنْ حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَنْتَهِي بِوُجُودِ الشُّبْهَةِ مِنَ الْوَطْءِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو وَلَمْ يَظْهَرْ لِي مَعْنَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ إلخ إِذْ مَقْصُودُ الْمُتَنَبِّئِ الْوَلَدَ عَنْ صَاحِبِ الْفَرَاشِ لَا عَنِ الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ. • فَوَيْلٌ (نُذْرَةٌ وَطْءٍ الشُّبْهَةِ) خَيْرٌ كَانَ. • فَوَيْلٌ (وَبِهَذَا) أَيْ : بِقَوْلِهِ وَكَانَ وَجْهُ جَعْلِهِمْ إلخ. • فَوَيْلٌ (بِذَلِكَ) أَيْ : بِكَوْنِ الْوَلَدِ مِنَ وَطْءِ الشُّبْهَةِ. • فَوَيْلٌ (لِقُرْشِيِّ لَسْتُ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ لِشَخْصٍ مَشْهُورٍ بِالنَّسَبِ إِلَى طَائِفَةٍ أَلَسْتُ مِنْهَا وَيَنْتَبِي أَنْ مِثْلَهُ أَيْضًا لَسْتُ مِنْ فُلَانٍ فَيَكُونُ كِنَايَةً اهـ عَ شِ وَقَوْلُهُ وَيَنْتَبِي أَنْ مِثْلَهُ إلخ أَقُولُ قَدْ صَرَّحَ الْأَسْنَى فَإِنَّ لَسْتُ مِنْ زَيْدٍ صَرِيحٌ مِنَ الْأَجَنَّبِيِّ كِنَايَةٌ مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَ اسْمُهُ زَيْدًا.

• فَوَيْلٌ (فِي حَالِ انْتِفَائِهِ) سَيِّدُ كُرْمُحَرَّرُهُ. • فَوَيْلٌ (وَالَاِحْلَافَ) وَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفْتَ أَنَّهُ أَرَادَ قَذْفَهَا حُدًّا مُعْنَى وَرَوْضَ.

• فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ) (لَوْلَيْدٌ غَيْرُهُ) لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ صَرِيحٌ يَنْتَبِهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَيُقْفَلُ عَنْ كَوْنِهِ قَذْفًا صَرِيحًا. • فَوَيْلٌ (مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ شُبْهَةً مِنَ الْمَوْطُوءَةِ إِذِ الشُّبْهَةُ مِنَ الْوَاطِئِ دُونَ الْمَوْطُوءَةِ لَا يَمْتَنِعُ زِنَاهَا.

أما إذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحاً في قذفها فيحذف ما لم يدع أنه أراد لم يكن ابنه حال التقى ويحلف عليه وقياس ما مر أنه يُعزَّر ثم رأيتهم صرحوا به. (ويُحذف قاذفُ مُخَصَّنٍ) لآية ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] نعم، بحث الزركشي أنه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانياً لم يجب غير التعزير ويُؤيِّده أنه لو حذف ثم قذف ثانياً عَزَّرَ لظهور كذبه بالحد والعفو كالحذف (ويُعزَّرُ غيره) أي قاذف غير المُخَصَّنِ للإيذاء سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفقه الزوج بلعانه كما يأتي (والمُخَصَّنُ مُكَلَّفٌ) أي بالغ عاقل

• قوله: (أما إذا قاله بعد استلحاقه إلخ) حاصله أنه قذف عند الإطلاق فتحذفه من غير أن نسأله ما أراد فإن أراد مُحْتَمَلاً صُدِّقَ بيمينه ولا حد والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق أننا لا نحذفه هناك حتى نسأله؛ لأن لفظه كناية فلا يتعلَّقُ به حد إلا بالتيه وهنا ظاهر لفظه القذف فيحد بالظاهر إلا أن يذكر مُحْتَمَلاً مُغْنِيً وائسنى. • قوله: (بعد استلحاقه) يتبني وبعد عليه بالاستلحاق حتى إذا ادعى الجهل صُدِّقَ بيمينه أخذاً مما مرَّ أيضاً بل قد يقال سماع دعوى الجهل بالاستلحاق أولى بالقبول من قوله أزدت حال التقى اه سيّد عمر. • قوله: (وقياس ما مر) أي: أيضاً. • قوله: (لآية) إلى قوله: (نعم بحث الأذهرى) في النهاية إلا قوله: (ويؤيِّده) إلى المتن وقوله: (بوجب) إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله: (سواء في ذلك) إلى المتن. • قوله: (لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تغزير على القذف الأول اه سم أقول ويصرِّح بذلك قوله الآتي ويسقط حده وتعزيره بعفو اه. • قوله: (والعفو كالحذف) مُبْتَدَأٌ أو خبر. • قوله (سنى): (ويُعزَّرُ غيره) وكذا يُعزَّرُ بإيذاء المُخَصَّنِ بما ليس بقذف كزنت يدك وكسبة امرأة إلى إثبات أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقترب بنية أو بتغريض أو تصريح مع كون القاذف أضلاً للمقدوف كما في شرح الإزهار للشارح اه سم. • قوله: (أي قاذف غير المُخَصَّنِ) كالعبد والذمي والصبي والزاني اه مغني. • قوله: (في ذلك) أي: حد قاذف مُخَصَّنٍ وتعزير قاذف غيره. • قوله: (وغيره) شامل للسيد، عبارة الرّوض ولو قذف أي السيد عبده فله مطالبة سيده بالتعزير اه. • قوله (سنى): (والمُخَصَّنِ) أي: هنا لا في باب الرجم اه ع ش. • قوله (سنى): (مُكَلَّفٌ) دخل فيه الرقيق والكافر عبارة الرّوض مع الأسنى فرغ لو زنى وهو عبد أو كافر

• قوله في (سنى): (ويُحذف قاذف مُخَصَّنٍ) قال في الرّوض وشرحه ما نصّه: ولو قذفه أي شخص بلاذنه سقط عنه الحد أي لم يجب كما لو قطع يده بلاذنه وإن لم يبيع القذف والقطع بالإذن اه وقد يقال قياس عدم إباحة القذف بالإذن التغزير؛ لأنه مَعْصِيَةٌ لا حد فيها ولا كفارة فليُتَأَمَّلَ ويُجاب بأن التغزير إنما هو لحق الله وهو هنا تابع لحق آدمي فلا يجب بدونه م ر. • قوله: (نعم بحث الزركشي أنه إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تغزير على القذف الأول.

• قوله في (سنى): (ويُعزَّرُ غيره) أي: قاذف غير المُخَصَّنِ وكذا يُعزَّرُ بإيذاء المُخَصَّنِ بما ليس بقذف كزنت يدك وكسبة امرأة إلى إثبات أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقترب بنية قذف أو بتغريض

ومثله السكران (حر مسلم عفيف عن وطء يحد به) وعن وطء ذبر خليلته وإن لم يحد به؛ لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال وأضداد ما ذكر نفص وجعل الكافر مخصنا في حد الزنا؛ لأنه إهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقين بزنا إضافة إلى حال إسلامه أو إفاقة أو حرته بأن أسلم ثم اختار الإمام رقه؛ لأن سبب حده إضافته الزنا إلى حالة الكمال. (وبطل العلة) المعتبرة في الإحصان (بوطف) يوجب الحد بوطف (محرّم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته وإن لم يحد به؛ لأنه يشبهه الملك (لا) بوطف (زوجة) أو أمة (في عدة شبهة) أو نحو إحرام؛ لأن التحريم لعارض

لم يحد قاذفه بعد الكمال بالحرية والإسلام ولو قلّقه بغير ذلك الزنا اه سم. فود: (ومثله السكران) أي: المتعدي بسكره وإنما لم يستثنه مع أنه على رايه غير مكلف اعتمادا على استثنائه في باب حد القذف اه مئني.

فود (سني): (عفيف من وطء يحد به) بأن لم يطأ أصلا أو وطئ وطئا لا يحد به كوطء الشريك الأمة المشتركة اه مئني.

فود (سني): (من وطء يحد به) مفهومه أن من يأتي البهائم مخصن؛ لأنه لا يحد بل يعزّر فقط فيحد قاذفه لإحصانه اه ع ش. فود: (ومن وطء الخ) وعم وطء محرّم مملوكة له كما يؤخذ مما سيأتي وصرّح به المنهج وغيره هنا اه سم. فود: (ومن وطء ذبر خليلته الخ) إشارة إلى الاعتراض على المتن. فود: (لأنه إهانة له) أي: والحد بقذفه إكرام له اه مئني. فود: (ولا يرد الخ) أي: على المتن. فود: (بأن أسلم) أي: الأسير. فود: (لأن سبب الخ) علة لعدم ورود ما ذكر على تعريف المخصن. فود: (بوطف يوجب الحد) ومنه وطء أمة زوجته ووطء المرتبة المزهوة عالما بالتحريم اه أسنى. فود: (يوجب الحد) مع ما تقدّم في المتن مكرّر اه سيّد عمر أقول وكذا في هذا الجمل قطع وطء عن الإضافة وتثنيته. فود: (وبوطف محرّم الخ) وبوطف ذبر خليلته له روض ومنهج وتقدّم في الشارح ما يفيد. فود: (إذا علم التحريم) يتبني أو جهله وهو ممن لا يعذر بجهله اه سيّد عمر. فود: (لدلالته على قلة مبالاته) أي: بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الأجنبية اه مئني.

فود: (لا بوطف زوجة أو أمة) ولا بوطف زوجته أو أمته في خنثى أو نفاس أو صوم أو اعتكاف ولا بوطف مملوكة له مرتدة أو موزوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتب أو بوطف زوجته الرجعية ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطف جاهل لتحريم الوطف لقرب عهده بالإسلام أو نشئه ببادية بعيدة عن العلماء ولا

أو تصرّح مع كون القاذف أصلا للمقدوف كما في شرح الإزهار للشارح. فود: (ومثله السكران) لعل المراد المتعدي وقد يقال حيث فسّر المكلف بالبالغ العاقل شمل السكران فلا حاجة للإلحاق.

فود: (ومن وطء ذبر خليلته الخ) وعن وطء محرّم مملوكة له كما يؤخذ مما سيأتي وصرّح به المنهج وغيره هنا.

يَزُولُ (و) لَا بَوْطَءَ (أَمَةٍ وَلَدِهِ) لَا بَوْطَءَ (مَنْكُوحَتِهِ) أَيِ الْوَاطِئِ (بِلَا وَلِيٍّ) أَوْ بِلَا شُهُودٍ قَلْدُ الْقَائِلِ بِجَلِّهِ أَوْ لَا (فِي الْأَصَحِّ) لِقَوَّةِ الشُّبْهَةِ فِيهِمَا نَعَمْ، بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ اسْتِثْنَاءُ مُسْتَوْلَدَةِ الْإِبْنِ لِحَرَمَتِهَا عَلَى أَبِيهِ أَبَدًا وَضَوَائِهِ مَوْطُوءَةُ الْإِبْنِ وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ بَوْطَءٌ مُعْرُومٌ. (وَلَوْ زَنَى مَقْلُوفٌ) قَبْلَ حَدْ قَاضِيهِ وَلَوْ بَعْدَ الْحَكَمِ بِهِ بَلْ وَلَوْ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْحَدِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (سَقَطَ الْحَدُّ) عَنْ قَاضِيهِ وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّنا؛ لِأَنَّ زِنَاهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ مِثْلِهِ لِجَزَائِنِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بَأَنِّ الْعَبْدِ لَا يَهْتَكُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرِعايَتُهَا هُنَا لَا يَلْحَقُ بِهَا مَا لَوْ حَكِمَ بِشَهَادَتِهِ فَرَزَنِي فَوْزًا حَتَّى لَا يُنْتَقَضَ الْحَكَمُ وَإِنْ قُلْنَا هَذَا الزَّنا يَدُلُّ عَلَى زِنَا سَابِقٍ مِنْهُ قَبْلَ الْحَكَمِ وَتَفَرَّقَ بَأَنِّ الْحَدِّ بِسَقَطِ الشُّبْهَةِ بِخِلَافِ الْحَكَمِ (أَوْ أَوَّلَهُ فَلَا) بِسَقَطِ الْحَدِّ؛

بَوْطَءٌ مُكْرَهٌُ وَلَا بَوْطَءٌ مَجُوسِيٌّ مَعْرُومًا لَهُ كَأَنَّهُ بَيْنَكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَغْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ اهْرَوضُ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَلَا بِمُقَدَّمَاتِ الْوُطْءِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ اه. قُودُ: (قَلْدُ الْقَائِلِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ قَضِيَّةٍ إِبْرَاهِيمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَزَائِنِ الْخِلَافِ فِي وَطْءِ الْمَنْكُوحَةِ بِلَا وَلِيٍّ يَتَبَيَّنُ مُعْتَقِدِ الْجِلِّ وَغَيْرِهِ لَكِنْ قَضِيَّةُ نَصْرِ الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ وَكَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ اخْتِصَاصُهُ بِمُعْتَقِدِ التَّحْرِيمِ أَيِ وَلَا تَبْطُلُ عِقَّةُ مُقْلَدِ الْجِلِّ قَطْعًا وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ وَالرَّشِيدِيَّ مَا يُوَافِقُهُ. قُودُ: (نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاسْتِثْنَاءُ الْأَذْرَعِيِّ بِحَثِّ مَوْطُوءَةِ الْإِبْنِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ لِحَرَمَتِهَا عَلَى أَبِيهِ أَبَدًا مُخَالَفَ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ اه. قَالَ عَمَّا قَوْلُهُ مُخَالَفَ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَيِ فَلَا يَزُولُ إِخْصَانُهُ بَوْطَئِهِمَا اه. قُودُ: (وَضَوَائِهِ إلخ) قَدْ يُلْعَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَلَعَلَّ مُنْشَأَ الْخِلَافِ أَيِ يَتَّبِعُهُمَا وَتَبَيَّنَ كَلَامُ الشَّارِحِ اخْتِلَافُ التَّنْسِخِ أَوْ تَحْرِيفُ التَّائِيخِ أَوْ اخْتِلَافُ كَلَامِهِ فِي تَصَانِيفِهِ اه. سَيِّدُ عُمَرُ. قُودُ: (عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ) أَيِ: بِالْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. سَيِّدُ عُمَرُ.

قُودُ (سَنِي): (وَلَوْ زَنَى مَقْلُوفٌ إلخ) وَكَطَرُوا الزَّنا طَرَوْا الْوُطْءَ الْمُسْقِطَ لِلْعِقَّةِ أَسَنَى وَمُغْنِي. قُودُ: (قَبْلَ حَدْ قَاضِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَصَحِّ فِي النِّهَايَةِ.

قُودُ (سَنِي): (سَقَطَ الْحَدُّ) أَنْظَرَ التَّغْزِيرَ اه. سَمِ أَقُولُ يُعَزَّرُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ السَّابِقِ وَيُعَزَّرُ غَيْرُهُ. قُودُ: (وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّنا) بِغْنِي سَقَطَ حَدْ مَنْ قَدَّفَهُ قَبْلَ ذَلِكَ الزَّنا وَلَا حَدْ عَلَى مَنْ قَدَّفَهُ بَعْدَ هَذَا الزَّنا اه. رَشِيدِي. قُودُ: (لِجَزَائِنِ الْعَادَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي الزَّنا وَغَيْرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ اه. ع. قُودُ: (لَا يَهْتَكُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَهْتَكُ السُّتْرَ أَوَّلَ مَرَّةٍ إلخ. قُودُ: (وَرِعايَتُهَا) أَيِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ش. اه. سَمِ.

قُودُ (سَنِي): (أَوْ ارْتَدَّ فَلَا) عِبَارَةُ الزَّوْصِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَقْلُوفُ أَوْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ قَبْلَ حَدْ قَاضِيهِ لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ جَنْسٍ مَا قَدَّفَ بِهِ اه.

قُودُ: (وَضَوَائِهِ مَوْطُوءَةُ الْإِبْنِ) إِذْ يَكْفِي فِي الْحُرْمَةِ أَبَدًا مُجَرَّدُ كَوْنِهَا مَوْطُوءَةً.

قُودُ (سَنِي): (سَقَطَ الْحَدُّ) أَنْظَرَ التَّغْزِيرَ. قُودُ: (وَرِعايَتُهَا) أَيِ: الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ش.

لأن الردة لا تُشِيرُ بِسَبْقِي أُخْرَى؛ لأنها عقيدة وهي تَظْهَرُ غَالِيًا (وَمَنْ رَزَى) أو فعل ما يُبْطِلُ عَقْدَهُ كَوَاطِءٍ خَلِيَّتَهُ فِي دُبُرِهَا (مَرَّةً) وهو مُكَلَّفٌ (ثُمَّ) تَابَ وَ(صَلَّحَ) حاله حتى صار أَتَقَى النَّاسَ (لَمْ يُعَدَّ مُخَصَّنًا) أَبَدًا؛ لأنَّ المِرْضَ إِذَا انْتَلَمَّ لَمْ تَنْسُدْ ثُلُمَتُهُ فَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ «التَّائِبَ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ» وَلَوْ قَذَفَ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي لَزِمَهُ إِعْلَامُ الْمُقْذُوفِ لِيَسْتَوْفِيَهُ إِنْ شَاءَ وَفَارَقَ إِقْرَارَهُ عِنْدَهُ بِمَالٍ لِلْغَيْرِ بَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْحَدِّ وَمَحَلُّ لُزُومِ الإِعْلَامِ لِلْقَاضِي أَيُّ عَيْنًا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَنْ يَقْبَلُ إِخْبَارَهُ وَإِلَّا كَانَ كِفَايَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَعَدَّ الْقَذْفَ) وَتَعْزِيرَهُ إِذَا لَمْ يَعْضُ عَنْهُ الثُّبُوتُ (فَوُزِّتَ) وَلَوْ لِلْإِمَامِ عَمَّنْ لَا وَارِثَ لَهُ خَاصٌّ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ (وَيَسْقُطُ)

فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرِّدَّةَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُا وَإِنْ أَشْعَرَتْ بِسَبْقِي أُخْرَى بَلْ وَإِنْ تَحَقَّقَ سَبْقُ أُخْرَى لَا تَسْقُطُ إِخْصَانُهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَإِنْ أَوْهَمَهُ هَذَا الصَّنِيعُ وَلَوْ عِلَلٌ بِتَنْظِيرٍ مَا عَلَّلُوا بِهِ نَحْوَ السَّرِقَةِ لَكَانَ أَوْضَحَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ. فَوَدَّ: (وَهُوَ مُكَلَّفٌ) دَخَلَ فِيهِ الْعَبْدُ وَالْكَافِرُ قَرَانُهُمَا إِذَا رَزَا لَمْ يُعَدَّ قَاذِفُهُمَا بَعْدَ الْكَمَالِ وَخَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ فَإِنَّ حَصَاتِهِمَا لَا تَسْقُطُ بِهِ فَيُحَدُّ مَنْ قَذَفَ وَاجِدًا مِنْهُمَا بَعْدَ الْكَمَالِ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُمَا لَيْسَ بِزِنَا لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ مُغْنِي وَسَمِ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

فَوَدَّ (سَبْقِي): (لَمْ يُعَدَّ مُخَصَّنًا) عِبَارَةُ الْمُتَهَجِّجِ لَمْ يُحَدِّ قَاذِفُهُ أَهْ قَالَ الْبُخَيْرِيُّ عَلَيْهِ وَمَنْ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّخْصَ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَوَاطِءُ مَمْلُوكِيهِ الْمُحَرَّمِ وَوَلِيُّ خَلِيَّتِهِ فِي دُبُرِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ أَنْ يُطَالِبَ الْحَدَّ مِنْ قَاذِفِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَا لَكَأَ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِ الْإِبْصَارِ سُورِيٍّ أَهْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ وَلَوْ قَذَفَ رَجُلًا بِزِنَا يُعْلَمُهُ الْمُقْذُوفُ لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَا لَكَأَ فَإِنَّهُ قَالَ لَهُ طَلَبُهُ أَهْ. فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ «التَّائِبَ الْخ») أَيُّ: لِأَنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ مُغْنِي وَع ش. فَوَدَّ: (لَزِمَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي أَهْ سَم. فَوَدَّ: (لِيَسْتَوْفِيَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي الْحَدُّ. فَوَدَّ: (إِنْ شَاءَ) أَيُّ: الْمُقْذُوفُ وَقَوْلُهُ وَفَارَقَ إِقْرَارَهُ عِنْدَهُ الْخ أَيُّ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُعْلِمَهُ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ لَا يَتَوَقَّفُ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى الْقَاضِي أَهْ ع ش. فَوَدَّ: (مَا إِذَا الْخ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ حَذْفُ مَا. فَوَدَّ: (وَتَعْزِيرُهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ. فَوَدَّ: (كَسَائِرِ الْحُقُوقِ) وَلَوْ مَاتَ الْمُقْذُوفُ مُرْتَدًا قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْحَدِّ فَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بَلْ يَسْتَوْفِيهِ وَارِثُهُ لَوْلَا الرِّدَّةُ

فَوَدَّ: (وَهُوَ مُكَلَّفٌ) خَرَجَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ قَالَ فِي الرِّوَضِ وَلَا أَيُّ وَلَا تَبْطُلُ الْعَقْدَةُ بِزِنَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ حَتَّى إِذَا كُمَلَا فَقَدْ قَرِنَهُمَا شَخْصٌ لَزِمَهُ الْحَدُّ أَهْ وَدَخَلَ فِي الْمُكَلَّفِ الرِّقِيُّ وَالْكَافِرُ قَالَ فِي الرِّوَضِ قَرَعَ: رَزَى وَهُوَ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ لَمْ يُعَدَّ قَاذِفُهُ بَعْدَ الْكَمَالِ أَيُّ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَلَوْ قَذَفَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزِّنَا قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ المِرْضَ إِذَا انْتَحَرَمَ بِالزِّنَا لَمْ يَزَلْ خَلْلُهُ بِمَا يَطْرَأُ مِنَ الْعَقْدَةِ.

فَوَدَّ: (لَزِمَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي إِعْلَامُ الْمُقْذُوفِ لَعَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْحَدِّ فِي نُسْخَةٍ بَعْدَهُ رَاجِعٌ مَحَلُّ هَذِهِ النُّسْخَةِ فِي شَرْحِ م وَ مَحَلُّ لُزُومِ الإِعْلَامِ لِلْقَاضِي أَيُّ عَيْنًا مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَنْ يَقْبَلُ إِخْبَارَهُ بِهِ وَإِلَّا كَانَ كِفَايَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

حَدُّهُ وَتَعْزِيرُهُ (بِقَفْوٍ) عَنْ كُلِّهِ وَلَوْ بِمَالٍ لَكِنْ لَا يَتَّبِثُ الْمَالُ فَلَوْ عَفَا عَنْ بَعْضِ الْحَدِّ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنْهُ وَلَا يُخَالِفُ سُقُوطُ التَّعْزِيرِ بِالْعَفْوِ مَا فِي بَابِهِ أَنَّ لِلْإِمَامِ اسْتِيفَاءَهُ؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ حَقُّ الْآدَمِيِّ وَالَّذِي يَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُصْلَحَةِ وَيَسْتَوْفِي سَيِّدُ قَيْنٍ مَقْدُوفٍ مَاتَ تَعْزِيرُهُ وَإِنْ لَمْ يَرِثْهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) إِذَا مَاتَ الْمَقْدُوفُ الْحُرُّ (يَرِثُهُ كُلُّ الْوَرِثَةِ) حَتَّى الزَّوْجَيْنِ كَالْقِصَاصِ

لِلتَّشَقُّقِي كَمَا فِي تَفْصِيلِهِ مِنْ قِصَاصِ الطَّرَفِ اهـ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (بِقَفْوٍ عَنْ كُلِّهِ) أَوْ بَأَنْ يَرِثَ الْقَاضِيفُ الْحَدَّ أَيَّ جَمِيعَهُ.

(فَرَعَ): لَوْ تَقَادَفَ شَخْصَانِ فَلَا تَقَاصُّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اتَّحَدَ الْجَنْسُ وَالْقَدْرُ وَالصَّفَةُ، وَمَوَاقِعُ السَّيَاطِ وَالْأَلَمُ الضَّرَبَاتِ مُتَّفَاوِتَةٌ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ فَوَدَّ: (لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ الْخ) وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ بَعْدَ عَفْوِهِ مُكَنَّ مِنْهُ اهـ ع. ش. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يُخَالِفُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَحَّ فِي بَابِ التَّعْزِيرِ جَوَازُ اسْتِيفَاءِ الْإِمَامِ لَهُ مَعَ الْعَفْوِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا هُنَا أُجِيبُ بِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ إِذِ الْمُرَادُ هُنَا بِالسُّقُوطِ سُقُوطُ حَقِّ الْآدَمِيِّ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَفَى عَنِ التَّعْزِيرِ ثُمَّ عَادَ وَطَلَبَهُ لَا يُجَابُ وَأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِيمَهُ لِلْمُصْلَحَةِ لَا لِكُونِهِ حَقِّ آدَمِيِّ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَاكَ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّ السَّاقِطَ) أَيَّ: بِالْعَفْوِ. ٥ فَوَدَّ: (وَيَسْتَوْفِي سَيِّدُ قَيْنٍ الْخ) أَيَّ: لَا عَصَبَتَهُ الْأَخْرَاءُ وَلَا السُّلْطَانُ مُغْنِي وَأَسْنَى.

٥ فَوَدَّ (سَنِي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيَّ حَدِّ الْقَذْفِ وَمِثْلُهُ التَّعْزِيرُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ٥ فَوَدَّ: (إِذَا مَاتَ الْمَقْدُوفُ) أَيَّ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ اهـ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (الْحُرُّ) أَيَّ أَنَا الْقَيْنُ فَقَدْ مَرَّ حُكْمُهُ أَيْفَاً.

٥ فَوَدَّ (سَنِي): (كُلُّ الْوَرِثَةِ) أَيَّ: عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ حَدٌّ وَلَا لَتَعْدَدُ الْحَدُّ بِتَعْدُدِ الْوَرِثَةِ مُغْنِي وَزِيَادِي.

(فَرَعَ): لَوْ قَذَفَهُ أَوْ قَذَفَ مَوْرَثَهُ شَخْصٌ فَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَمُجِّزْ عَنِ بَيِّنَةِ الزَّنا أَوْ بَيِّنَةِ الْإِفْرَارِ بِهِ تَخْلِيْفُهُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ وَفِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ زَنَا مَوْرَثِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُقَرَّرُ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْقَاضِيفِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ فَوَدَّ: (حَتَّى الزَّوْجَيْنِ) إِلَى الْفَصْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ.

٥ فَوَدَّ: (لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ) قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الشُّعْمَةِ. ٥ فَوَدَّ: (أَنَّ لِلْإِمَامِ اسْتِيفَاءَهُ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآتِيَّ فِي بَابِهِ تَعْزِيرُ الْقَذْفِ.

(فَرَعَ): فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ لَوْ قَذَفَهُ أَوْ قَذَفَ مَوْرَثَهُ فَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَمُجِّزْ عَنِ بَيِّنَةِ الزَّنا أَوْ بَيِّنَةِ الْإِفْرَارِ بِهِ تَخْلِيْفُهُ أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ فِي الْأَوَّلَى أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ زَنَا مَوْرَثِهِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُقَرَّرُ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْقَاضِيفِ قَالَ فِي الْأَصْلِ عَنِ الْكَثَرَيْنِ قَالُوا وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالزَّنا وَالتَّخْلِيْفِ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اهـ مَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيَّ فَإِنْ حَلَفَ حَدُّ الْقَاضِيفِ وَإِنْ تَكَلَّلَ حَلَفَ الْقَاضِيفُ وَسَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ وَلَا يُحَدُّ الْمَقْدُوفُ، نَعَمْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَالتَّخْلِيْفُ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى وَهِيَ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدَيْهِ عَلَى أَنَّ مَنْ زَنَى مِنْهُمَا رَجَعَ نَصِيْبُهُ لِأَخِيهِ فَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ زَنَى فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ نَصِيْبُهُ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَلَهُ

نعم، قَذَفَ المَيِّتَ لَا يَرِثُهُ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَ لَا انْقِطَاعَ الوُضْلَةِ بَيْنَهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرِّيحِهِمْ بِنَقَاءِ آثَارِ التَّكَاحِ بَعْدَ الْمَوْتِ (و) الْأَصْح (أَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ) عَنْ حَقِّهِ مِنَ الْحَدِّ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ (فَلِلْبَاقِي) مِنْهُمْ وَإِنْ قُلَّ نَصِيْبُهُ (كُلُّهُ) أَيْ اسْتِيفَاءُ جَمِيعِهِ كَمَا أَنَّ لِأَحَدِهِمْ طَلَبَ اسْتِيفَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ غَيْرُهُ أَوْ غَابَ؛ لِأَنَّهُ لِيَدْفَعَ الْعَارَ اللَّازِمَ لِلوَاحِدِ كَالْجَمْعِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَبْدَلُ لَهُ وَبِهِ فَارَقَ الْقِصَاصَ فَإِنَّ ثُبُوتَ بَدَلِهِ يَمْنَعُ مِنَ التَّقْوِيَةِ فِيهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَنَحْوِ الْغَيْبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُوْرَثُ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَكْفِ تَحْلِيلُ الْوَارِثِ مِنْهُ بِأَنَّهُ مَلْحَظٌ مَا هُنَا الْعَارُ وَهُوَ يَشْمَلُ

فَوُد: (قَذَفَ المَيِّتَ إلخ) هَذَا تَضَرِّيْحٌ بِأَنَّهُ قَذَفَ المَيِّتَ يَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ كَقَذْفِ الْحَيِّ وَلَوْ مَاتَ زَيْدٌ مَثَلًا عَنْ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ عَنْ وَلَدِهِ أَوْ عَمٍّ ثُمَّ قُذِفَ زَيْدٌ فَهَلَّ الْمُسْتَحَقُّ لِحَدِّ الْقَذْفِ الْإِمَامُ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي اه سم بِحَذْفٍ. فَوُد: (هَلَّى أَحَدٌ وَجْهَيْنِ رَجَحَ) اعْتَمَدَهُ الْأَسْنَى وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي. فَوُد: (وَبِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَبْدَلُ لَهُ. فَوُد: (فَلِإِنَّهُ لَا يُوْرَثُ) لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ

تَحْلِيْفِهِ. فَوُد: (نَعَمْ قَذَفَ المَيِّتَ لَا يَرِثُهُ) هَذَا تَضَرِّيْحٌ بِأَنَّهُ قَذَفَ المَيِّتَ يَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ كَقَذْفِ الْحَيِّ وَبِأَنَّهُ يَرِثُهُ وَرِثَتُهُ فَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَقْدَرُ ثُبُوتُهُ لِلْمَيِّتِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ انْتِقَالُهُ لَوَرِثَتِهِ كَمَا يَقْدَرُ دُخُولُ دِيَةِ الْمَقْتُولِ فِي مِلْكِهِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ انْتِقَالُهَا لَوَرِثَتِهِ وَكَمَا يَقْدَرُ دُخُولُ الصَّيْدِ الَّذِي وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي شَبَكَةِ نَصْبِهَا فِي حَيَاتِهِ فِي مِلْكِهِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ انْتِقَالُهُ لَوَرِثَتِهِ بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ زَيْدٌ مَثَلًا عَنْ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ عَنْ وَلَدِهِ أَوْ عَمٍّ ثُمَّ قُذِفَ زَيْدٌ فَهَلَّ الْمُسْتَحَقُّ لِحَدِّ الْقَذْفِ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ الْآنَ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي هُوَ الْوَارِثُ غَيْرُ مُوجُودٍ وَلَوْلَا الْوَلَدُ أَوْ الْعَمُّ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا عِنْدَ الْمَوْتِ لِحَبِيْبِهِ بِالْوَلَدِ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ عَمُّ الْعَمِّ؛ لِأَنَّا نَقْدَرُ انْتِقَالَ عَنْ المَيِّتِ لِلْوَلَدِ ثُمَّ عَنْ الْوَلَدِ لَوَلَدِهِ أَوْ عَمِّهِ كَمَا آتَا فِيمَا إِذَا الْحَقَّ إِنْسَانٌ النَّسَبَ بِحَدِّهِ يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا لِحَدِّهِ حَائِزًا وَنُكْتَفَى بِكَوْنِهِ وَارِثًا حَائِزًا لِتَرْكَةِ أَبِيهِ الْحَائِزِ لِتَرْكَةِ جَدِّهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي فَإِنْ قِيلَ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَقْدَرُ مَوْتُ زَيْدٍ عِنْدَ الْقَذْفِ فَيَرِثُهُ الْوَارِثُ حَبِيْبُهُ وَهُوَ وَالِدُ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ قُلْنَا هَذَا لَا يُخَالِفُ مَا قُلْنَا وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِلْحَاقِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ يُفْهَمُ أَنْ يَتَغَيَّرَ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ حَائِزِ الْمِيرَاثِ الْمُلْحَقِ بِهِ لَوْ قُدِّرَ مَوْتُهُ حِينَ الْإِلْحَاقِ. ثُمَّ اعْتَرِضَ عَلَى هَذَا بِمَا أُجِيبَ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُلَاحَظَةِ مَا قُلْنَا إِذْ لَوْ قَطَعْنَا النَّظَرَ عَنْهُ وَنَظَرْنَا لِمَجْرُودِ حَالِ الْقَذْفِ وَتَقْدِيرِ مَوْتِ الْمُقْدُوفِ حَبِيْبُهُ لَزِمَ أَنْ يَسْتَحَقُّ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ فِي الصَّوْرَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ عِنْدَ مَوْتِ زَيْدٍ وَلَوْلَا أَنَّهُ أَسْلَمَا عِنْدَ الْقَذْفِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِهَمَا حَبِيْبُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِتَضَرِّيْحِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِلْحَاقِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُد: (هَلَّى أَحَدٌ وَجْهَيْنِ رَجَحَ) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ أَوْجَهُهُمَا. فَوُد: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرِّيْحِهِمْ إلخ) يُجَابُ بِضَعْفِ الْعَلَقَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَمْ تَثْبُتْ جَمِيعُ الْآثَارِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ ثُبُوتَ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا فِي الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَعُودُ فِي الْجَنَّةِ بَعْدَ انْقِطَاعِ أَحْكَامِهَا الدُّنْيَوِيَّةِ بِالْمَوْتِ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَزَوُّجِ أَخْتِ الزَّوْجَةِ وَأَرْبَعٍ سِوَاهَا بَعْدَ مَوْتِهَا.

فَوُد فِي (سَنِ): (وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ) أَيْ: أَوْ وَرِثَ الْقَاضِ مِنْ المَيِّتِ بَعْضَ حَدِّ الْقَذْفِ كَمَا فِي الرُّوضِ. فَوُد: (فَلِإِنَّهُ) أَيْ: نَحْوُ الْغَيْبَةِ ش.

الوارث أيضاً فكان له فيه دَخْلٌ بخلاف نحو الغيبة فإنه محض إهداء يختص بالميت فلا يعمد أثره للوارث .

❦ فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جواراً أو وجوباً ❦

(له) أي الزوج (قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآه وهي في نكاحه كما يُعلم مما يأتي آخِرَ الباب (الباب والأولى له تطليقها سترًا عليها ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة لها أو له أو لأجنبي فيما يظهر) (أو ظنه ظناً مؤكداً) لاحتياجه حينئذٍ للانتقام منها لتطليقها فراشه والبيئة قد لا تُساعده (كشيع زناها بزني مع قربة)

كأن الغيبة في حياة المُتَنَبِّ أو بعد موته اهـ ش .

(فصل: في بيان حكم قذف الزوج)

❦ قوله: (في بيان حكم) إلى (الفصل) في النهاية إلا قوله: (كما يُعلم) مما يأتي آخِرَ الباب، وقوله: (ويختلف الفرق)، وقوله: (وكانهم لم يفتبروا) إلى المتن . ❦ قوله: (في بيان حكم قذف الزوج) وإنما أفرد بالذكر لمخالفته غيره في ثلاثة أمور أحدها أنه يُباح له القذف أو يجب لضرورة نفي السب والثاني أن له إسقاط الحد عنه باللعان والثالث أنه يجب على المرأة الحد بلعانها إلا أن تدفعه عن نفسها بلعانها اهـ مُعْنِي . ❦ قوله: (جواز الخ) راجع لكل من المخطوقين وكان يتبني من الجوار أو الزوج لعدم ظهور التمييز هنا فتأمل . ❦ قوله: (بأن رآه) أي: رأى ما يحضه وهو الذكر في الفرج ؛ لأن الزنا معنى لا يرى اهـ بُجَيْرِمِي عبارة المُعْنِي بأن رآها تزني اهـ . ❦ قوله: (كما يُعلم الخ) أي: قيد وهي في نكاحه .

❦ قوله: (والأولى الخ) عبارة شرح المنهج والزواج والأولى إذا لم يكن ثم ولد ينفي أن يستر عليها ويُطلقها إن كرهها اهـ زاد المُعْنِي لما فيه من ستر الفاحشة وإقالة العثرة اهـ . وفي السيد عَمَر بعد ذكر كلام المُعْنِي ما نصه وبه يُعلم ما في صنيع الشارح فتدبر اهـ أي من إطلاق أولوية التطليق مع أنها مُقَيَّدة . ❦ قوله: (ما لم يترتب على فراقه الخ) أي: والأولى الإمساك إن ترتب على الفراق نحو مرض له أو لها بل قد يجب إذا تحقق أنه إذا فارقها زنى بها الغير وأنها ما دامت عنده تُصان عن ذلك اهـ ش وبه يُعلم ما في قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان أيضاً اهـ .

❦ قوله: (لاحتياجه حينئذٍ الخ) عبارة الأسنى وإنما جاز له حينئذٍ القذف المرتب عليه اللعان الذي يتخلص به لاحتياجه الخ . ❦ قوله: (والبيئة الخ) وكذا الإقرار .

❦ قول (سني): (كشيع) بفتح السين المُعْجَمَةُ بخطه أي ظهور اهـ مُعْنِي عبارة ع ش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اهـ وعبارة القاموس والشيع ككتاب دق الحطب تُشيعُ به النار وقد يُفتح اهـ . ❦ قول (سني): (كشيع زناها) أي: كالظن المُستفاد من الشيع .

(فصل: في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جواراً أو وجوباً)

❦ قوله: (ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق

(بأن) بمعنى كان (زأهما في خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال المأزدي في وقت الريبة أو زأها خارجة من عند رجل أي وثم ريبة أيضاً ويختل الفرق وعلى الأول فأذنى ريبة فيها كاف بخلافه فإنه قد يدخل لنحو سرقه أو إرادة إكراه أو إلحاق عارٍ ولا كذلك هي وكإخبار عذلي رواية أو من اعتقد صدقه له عن معاينة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا للزاني قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا لئلا يظن ما ليس بزناً وكإقرارها له به واعتقد صدقها، أما مجرود الشيوع فلا يجوز اعتمادها؛ لأنه قد ينشأ عن خبر عدو أو طابع بسوء لم يظفر وكذا مجرود القرينة؛ لأنه ربما دخل عليها لخوف أو نحو سرقه. (ولو أثت) أو حملت (بولد علم أنه ليس منه) أو ظنه ظناً مؤكداً وأمكن كونه منه ظاهراً إما سيد كرهه (لزمه نفيه) وإلا لكان بسكوته مستلجقاً لمن ليس منه وهو متعنت كما يحرم نفي من هو منه إما يأتي ولعظيم التغليب على فاعل ذلك وقبيح ما يترتب عليهما من المفاسد كانا من أفتح الكباير بل أطلق عليهما الكفر في الأحاديث الصحيحة وإن أول بالمستجل أو بأنهما

• قول (سني): (بأن زأهما إلخ) أي زوجته وزندا ولو مرة واحدة اهـ معني قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو شاع زناها بزید قرأى عمراً خارجاً من عندها أو هي خارجة من عنده اهـ أقول الأقرب حصول الظن المؤكد بذلك إن كان ثم ريبة كما هو الفرض. • فود: (وكان شاع زناها إلخ) مغطوف على قول المصنف كشياع زناها لا على قوله كان زأهما في خلوة فهو بمجرده يؤكد الظن ككل واحد مما بعده اهـ رشيد. • فود: (مطلقاً) أي: من غير تقييد بواحد بعينه اهـ ع ش. • فود: (ثم رأى رجلاً إلخ) ظاهره ولو مرة. • فود: (وعلى الأول إلخ) أي: عدم الفرق وتقييد كل منهما بالريبة عبارة النهاية ويتنهي أن يكتفي فيها بأذنى ريبة بخلافه إلخ. • فود: (وكإخبار عذلي) إلى قوله: (ولعظم التغليب) في المعني إلا قوله: (قال بعضهم) إلى (وكإقرارها) وقوله: (لما سيد كرهه). • فود: (وكإخبار عذلي إلخ) وكان يرى أي الزوج رجلاً معها مراً في محل ريبة أو مرة تحت شعار في هيئة منكورة روض ومعني. • فود: (أو من اعتقد صدقه إلخ) وإن لم يكن عدلاً معني وأسنى وع ش.

• قول (سني): (ولو أثت إلخ) عبارة المعني وشرح المنهج هذا كله حيث لا ولد ينفه فإن كان هناك ولد فقد ذكره بقوله ولو أثت إلخ. • فود: (وأمكن كونه منه ظاهراً) أي: بخلاف ما إذا لم يمكن شرعاً كونه منه كان أثت به لدون ستة أشهر فإنه مَنفي عنه شرعاً فلا يلزمه النفي اهـ رشيد. • فود: (لما سيد كرهه) أي في أواخر الفصل الآتي.

• قول (سني): (لزمه نفيه) ولا يلزمه في جواز النفي والقذف تبين السبب المجوز للنفي والقذف من رؤية زنا واستيراء ونحوهما لكن يجب عليه باطناً رعاية السبب المجوز لهما معني روض مع شرحه. • فود: (لما يأتي) أي: قبيل قول المتن وإن ولدته. • فود: (على فاعل ذلك) أي: الاستلحاق والنفي اهـ ع ش فكان الأسبب الأخصر فاعليهما وقال الكزدي قوله ذلك إشارة إلى النفي وضمير عليهما يرجع إلى النفي والاستلحاق اهـ وفيه تثنيت. • فود: (وإن أول) أي: الكفر اهـ ع ش أو إطلاق

سَبَبَ لَهُ أَوْ بِكَفْرِ النِّعْمَةِ ثُمَّ إِنَّ عِلْمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا قَذَفَهَا وَلَا عَنَ لِنَفْيِهِ وَجُوبًا فِيهِمَا
وَالَا اقْتَصَرَ عَلَى التَّنْفِي بِاللَّعَانِ لِجَوَازِ كَوْنِهِ مِنْ شُبْهَةِ أَوْ زَوْجٍ سَابِقٍ وَشَمَلِ الْمَتْنُ وَغَيْرُهُ مَا لَوْ
أَنَّتْ بَوْلَدٍ عِلْمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ خُفْيَةً بِحَيْثُ لَا يُلْحَقُ بِهِ فِي الْحَكْمِ لَكِنَّ الْأَوْجَعَ قَوْلُ ابْنِ
عَبْدِ السَّلَامِ الْأُولَى لَهُ السُّنْزُ أَيُّ وَكَلَامُهُمْ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ تَرْتَبُ عَلَى عَدَمِ التَّنْفِي لِحَقْوِهِ بِهِ كَمَا
اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ. (وَأَمَّا يَعْْلَمُ) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ (إِذَا لَمْ يَطَأْ) فِي الْقُبُلِ وَلَا اسْتَدْخَلَ مَاءَهُ
الْمُخْتَزَمَ أَصْلًا (وَلَدَنَّهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنَ الْوَطْءِ وَلَوْ لَأَكْثَرَ مِنْهَا مِنَ الْعَقْدِ (أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ)
مِنَ الْوَطْءِ لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ بِأَنَّهُ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَأْ فِيهِ وَأَنَّتْ بَوْلَدٍ يُمَكِّنُ
كَوْنَهُ مِنْ ذَلِكَ الزَّنَا لَزِمَهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهُ وَصَرَحَ جَمْعٌ بِأَنَّهُ نَحْوُ زَوْجَتِهِ مَعَهَا فِي خُلُوعٍ فِي ذَلِكَ
الطَّهْرِ مَعَ شُيُوعِ زِنَاهَا بِهِ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَيْضًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنَ الرُّوضَةِ.

الكُفْرُ. هـ. قَوْلُهُ: (سَبَبَ لَهُ) أَيُّ: دَلِيلٌ عَلَى التَّهَاؤُنِ بِالذَّنْبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ كَمَا قِيلَ الْمَعَاصِي يُرِيدُ الْكُفْرَ
أَهْ سَبَبٌ عَمَرُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِكَفْرِ النِّعْمَةِ) الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِأَنَّهُمَا سَبَبٌ لَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيُّ:
بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَوْ ظَنَّهُ ذَلِكَ ظَنًّا مُؤَكَّدًا. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ) فِي الْمُغْنِي
إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيُّ وَكَلَامُهُمْ) إِلَى الْمَتْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا فِيهِمَا) أَيُّ: الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ وَلَمْ يَجِبِ الْقَذْفُ مَعَ
أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ وَسِيلَةٌ لِلتَّنْفِي وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الشُّقِّ الثَّانِي أَهْ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (اقْتَصَرَ عَلَى التَّنْفِي)
بِأَنَّهُ يَقُولُ هَذَا الْوَلَدُ لَيْسَ مِنِّي وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ غَيْرِي أَهْ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَكِنَّهُ) أَيُّ: الْإِنْيَانُ بِالْوَلَدِ أَهْ
كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَكِنَّهُ خُفْيَةً) أَيُّ: بِأَنَّهُ لَمْ تَشْتَهَرْ وَلَا دَنَّتْهَا وَأَمَكَّنَ تَرْبِيَتَهُ عَلَى أَنَّهُ لَقِيطٌ مَثَلًا أَهْ عِبَارَةٌ
السَّيِّدُ عَمَرَ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ تِلْدَهُ لَا بِحَضْرَةِ أَحَدٍ يُنْبِئُ الْإِبْلَادَ بِقَوْلِهِ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (بَحَيْثُ لَا يُلْحَقُ بِهِ فِي
الْحَكْمِ) أَيُّ: لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بِأَنَّهُ وَلَدُهُ أَهْ كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورُ) أَيُّ: فِي قَوْلِهِ وَالَا لَكَانَ الْخ.
هـ. قَوْلُهُ (سَبَبَ): (وَأَمَّا يَعْْلَمُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ أَهْ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْقُبُلِ) سَبَاتِي حُكْمُ الدُّبْرِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَصْلًا)
رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْوَطْءِ وَالِاسْتِدْخَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ وَلَدَنَّهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَعَلَّ هَذَا فِي الْوَلَدِ التَّامِّ كَمَا
يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ أَهْ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (مِنَ الْوَطْءِ) أَيُّ: أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قَذْفُهَا
وَنَفْيُهَا) صَادِقٌ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ احْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّنَا أَقْوَى أَخْذَا
مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا الْخَ فَلَئِنْ جَمَعَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (يَلْزَمُهُ) إِنَّمَا مِنْ
بَابِ الْأَفْعَالِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ أَيُّ فِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيُّ: الْقَذْفُ وَالتَّنْفِي أَهْ ع. هـ. قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي
الْخ) أَيُّ: فِي شَرْحٍ فِي الْأَصَحِّ.

حَاصِلُ بِاللَّعَانِ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (قَذَفَهَا وَلَا عَنَ لِنَفْيِهِ وَجُوبًا فِيهِمَا) لِمَ وَجِبَ الْقَذْفُ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ
وَسِيلَةٌ لِلتَّنْفِي وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الشُّقِّ الثَّانِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأَوْجَعَ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) كَذَا
شَرْحُ م. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ وَلَدَنَّهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَعَلَّ هَذَا فِي الْوَلَدِ التَّامِّ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ
وَالرَّجْعَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهَا) صَادِقٌ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ
احْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّنَا أَقْوَى أَخْذَا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا الْخَ فَلَئِنْ جَمَعَ.

(فلو ولدته إما بينهما) أي دون السنة وما فوق الأربعة من الوطء وكأنهم إنما لم يعتبروا هنا لخطئة الوطء والوضع احتياطاً للتسبب لإمكان الإلحاق مع عديهما (ولم يستبرئ) ها (بحيضة) بعد وطئه أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم التفني) للولد؛ لأنه لا جق بفرائيه ولا عبرة بربية يجدها وفي خير أبي داود والتسائي وغيرهما «أما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وقصحه على رؤوس الخلائق» (وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحيضة أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع؛ لأنه الدال على البراءة (جل التفني في الأصح)؛ لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه نعم، يُنسب له عدمه؛ لأن الحامل قد تحيض ومحلّه إن كان هناك تهمته زنا وإلا لم يجز قطعاً وصحح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها مما مرّ لزومه نفهه لغلابة الظنّ بأنه ليس منه حينئذ وإلا لم يجز واعتمده السنوي وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الزافعي

• قول (سني): (إما بينهما) أي: ليستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين وقول الشارح أي دون إلخ تفسير لهما من بينهما اه سم. • قوله: (بعد وطئه) أي: الزوج ومثله الاستدخال. • قوله: (يجدها) أي: في نفسه اه مُعني. • قوله: (وهو ينظر إليه) أي: يُعرف به اه ع ش. • قول (سني): (لفوق ستة أشهر إلخ) أي: وليستة أشهر فأكثر من الزنا اه مُعني. • قوله: (بحيضة) إلى قوله: (ووجه التفني) في المُعني. • قوله: (لأنه) أي: طرو الحيض اه مُعني. • قوله: (عدمه) أي: عدم التفني. • قوله: (ومحلّه) أي: جل التفني. • قوله: (وصحح في الروضة إلخ) وهو الراجح اه مُعني. • قوله: (قرينة إلخ) أي: ظاهرة وإن لم يكن شيوخ بخلاف ما مرّ اه سيّد عمر اه. • قوله: (والأ) أي: إن لم ير شيئاً لم يجز أي التفني اه. • قوله: (واختلعه إلخ) مُعتمد اه ع ش. • قوله: (واختلعه السنوي وغيره) ويُمكن حمل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي: بأن يقال الجل فيه صادق بالضرورة وشيدي.

• قوله: (أي دون السنة وفوق الأربعة) أي: ولدته ليستة فأكثر إلى أربع سنين أي ودون إلخ تفسير لهما من بينهما.

• قوله (سني): (وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل إلخ) عبارة الرّوض وكذا يلزمه التفني لو رأى ما يبيح قدّها وأتت بعده ليستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحيضة أو غلب على الظنّ أنه من الزاني بأن كان يغزل أو أشبه الزاني وإن لم يغلب على ظنه حرم التفني لا القذف ويجوز التفني لمن يطأ في اللبّ لا لمن يغزل ولا يلزمه تبين السبب المُجوز للتفني والقذف لكن يجب عليه أي باطناً رعاية السبب المُجوز اه فقلّم أن للغزل حالتين وقوله: (لا القذف) أي واللعان بين في شرحه أنه خلاف ما صححه الأصل والمنهاج وأصله ثم قال في الرّوض: قرع: أتت بانيض وهما أسودان لم يُستنج به التفني ولو أشبه من تهم به اه فقلّم من هذا مع قوله السابق: (أو أشبه الزاني) أن للشبه حالتين فتأمل. • قوله: (واختلعه السنوي وغيره) ويُمكن حمل المتن عليه شرح م ر.

وصَحِّح في الروضة أيضاً اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء؛ لأنه مُسْتَنَدُ اللَّعَانِ فعله إذا وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ منه ولأكثر من دونها من الاستبراء تَبَيُّناً أَنَّهُ ليس من ذلك الزنا فَهَصِيرُ وجوده كعديه فلا يَجُوزُ التَّفْيُّ رِعايةً لِلْفِرَاشِ وَوَجْهَ التَّلَقُّيْنِ الْمُتَنِّ بِمَنْعِ تَبَيُّنِ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ سَبْقِ زِنَاهُ بِهَا خُفْيَةً قَبْلَ الزَّنا الَّذِي رَأَاهُ. (ولو وطئ وعزّل حُرْمَ) التَّفْيُّ (على الصحيح)؛ لأنَّ الماءَ قد يَسْبِقُهُ ولا يَشْعُرُ به ولو كان طَافاً فيما دون الفرج بحيث لا يُشْكِرُ وَصُولُ الماءِ إليه لم يَلْحَقْهُ أو في الدُّبُرِ تَنَاقُضٌ فيه كِلَاهُمَا والأرجح أَنَّهُ لَا يَلْحَقْهُ أَيْضاً وليس من الظَّنِّ علمه من نفسه أَنَّهُ عَقِيمٌ على الأوجه خلافاً لِقَوْلِ الزَّوْجَانِي يَلْزُمُهُ نَفْيُهُ بِاللَّعَانِ أَي بعد قذفها وذلك؛ لأنَّا نَجِدُ كَثِيرِينَ يَكَادُ أَنْ يُجْزَمَ بِعَقِيمِهِمْ ثُمَّ يَحْتَلُونَ. (ولو علم زناها واحتجّل كون الولد منه ومن الزَّنا) على السَّوَاءِ بَأَن وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ مِنْ وَطْئِهِ وَمِنَ الزَّنا وَلَا اسْتِبْرَاءَ (حُرْمَ التَّفْيُّ) لِتَقَاوُمِ الاحتمالين «والولد للفراش» والنَّصُّ على الجَلِّ يُحْمَلُ على ما إذا كان احتمالُهُ مِنَ الزَّنا أَغْلَبَ لِوُجُودِ قَرِينَةٍ تَوْكُّدُ ظَنِّ وَقَوِيهِ (وكذا) بِحُرْمِ (القذف واللَّعَانِ على الصحيح)

❦ قَوْلُهُ: (وَصَحِّحَ فِي الرُّوضَةِ الْخ) وَهُوَ الصَّحِيحُ أَهْ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَيْضاً) أَي: كَتَبْتُصَحِيحَهَا السَّابِقَ أَيْضاً. ❦ قَوْلُهُ: (اخْتِيَارُهَا) أَي: السِّتَّةُ الْأَشْهُرُ أَهْ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِإِنَّهُ) أَي: الزَّنا مُعْنِي وَسَم. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْهُ) أَي: الزَّنا ع ش أَه سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وُجُودُهُ الْخ) أَي الزَّنا. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ التَّفْيُّ الْخ) جَزْماً فَكَانَ يَتَّبِعِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَزِيدَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ كَمَا زِدْتُهُ فِي كَلَامِهِ لِيَسْلَمَ مِنَ التَّنَاقُضِ أَهْ مُعْنِي.

❦ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ وَطِئَ) أَي: فِي الْقُبُلِ أَهْ مُعْنِي.

❦ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَعَزَّلَ) مِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا وَطِئَ وَلَمْ يُتَزَلَّ كَمَا يُشِيرُ بِهِ التَّغْلِيلُ بِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُهُ الْخ سُلْطَانٌ قَالَ م ر فِي أَثْهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالْعَزْلُ حَدَثٌ مِنَ الْوَلَدِ مَكْرُوهٌ وَإِنْ أُوذِنَتْ فِيهِ الْمَغْزُولُ عَنْهَا حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى قَطْعِ النَّسْلِ أَهْ بِجَرَمِي عِبَارَةٌ ش وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَزْلَ مَكْرُوهٌ فَقَطْ أَه.

❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ لَا يَلْحَقْهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ مُعْنِي قَالَ ع ش وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُوطُوءَةِ زَوْجَةً أَوْ أَمَةً. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ نَجْدَ كَثِيرِينَ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ مَفْصُومٌ بِأَنَّهُ عَقِيمٌ وَجَبَ التَّفْيُّ بَلْ يَتَّبِعِي وَجُوبَ التَّفْيِّ أَيْضاً فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَقِيماً وَأَخْبَرَهُ مَفْصُومٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْ ش.

❦ قَوْلُهُ: (حَلَّى السَّوَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَاالزَّنا) فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالنَّصُّ إِلَى الْمُتَنِّ. ❦ قَوْلُهُ: (ظَنُّ وَقَوِيهِ) أَي كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الزَّنا.

❦ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَكَلَا الْقَذْفَ وَاللَّعَانَ).

(فَرَعَ): لَوْ آتَتْ امْرَأَةٌ بِوَلَدٍ أَبْيَضَ وَأَبَوَاهُ أَسْوَدَانِ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَتَّخِ لَابِيهِ بِذَلِكَ نَفْيَهُ وَلَوْ كَانَ أَشْبَهَ مَنْ تَتَّبِعُهُمْ بِهِ أُمُّهُ أَوْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قَرِينَةٌ لَزِنَا لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُسْتَنَدُ اللَّعَانِ إِلَى قَوْلِهِ مِنْهُ) الضَّمِيرُ أَنَّ لِلزَّنا ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَرْجَحُ الْخ) اخْتَمَدَهُ م ر.

❦ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَكَلَا الْقَذْفَ وَاللَّعَانَ) ظَاهِرُهُ حُرْمَتُهُمَا وَإِنْ لَمْ يُرْذَ بِهِمَا التَّوَصُّلُ لِتَقْيِ الْوَلَدِ نَعَمْ لَوْ

إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِمَا لِلْحَقِّ الْوَلَدِ بِهِ وَالْفِرَاقُ مُمَكِّنٌ بِالطَّلَاقِ وَلَآئِهٖ يَتَضَرَّرُ بِإثْبَاتِ زِنَاهَا لَا بِطَّلَاقِ الْأَلْسِنَةِ فِيهِ وَقِيلَ يَجْلِبُ انْتِقَامًا مِنْهَا وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي تَصْوِيهِهِ وَيَزِدُّهُ مَا تَقَرَّرَ إِذْ كَيْفَ يُحْتَمَلُ ذَلِكَ الضَّرَرُ الْعَظِيمُ لِمَجْرُودِ غَرَضِ انْتِقَامٍ وَكَالزَّانَا فِيمَا ذَكَرَ وَطَاءُ الشُّبْهِةِ.

فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته

(اللعان قوله) أي الزوج (أربع مواب أشهد بالله أنني لمن الصادقين فيما زعمت به) زوجتي (هذه) إن حَضَرَتْ (من الزنا) إن قَدَّمَهَا بِالزَّانَا وَإِلَّا قَالَ فِيمَا زَمَيْتَهَا بِهِ مِنْ إصَابَةِ غَيْرِي لَهَا عَلَى فِرَاشِي وَأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ لَا مِنِّي وَلَا تُلَاعِنُ هِيَ هُنَا إِذْ لَا خَدُّ عَلَيْهَا بِلَعَانِهِ وَلَوْ ثَبَّتْ قَذْفَ أَنْكَرِهِ قَالَ فِيمَا ثَبَّتَ

أَسْوَدَ قَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ» قَالَ نَعَمْ قَالَ: «فَمَا أَلَوَانُهَا» قَالَ حُمْرٌ قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ» قَالَ نَعَمْ قَالَ: «فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ» قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِزْقٌ قَالَ: «فَلَعَلَّ هَذَا نَزَعَهُ عِزْقٌ» (رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنِهَآيَةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَوْرَقُ جَمَلٌ أَيْضٌ يُخَالِطُ بَيَاضَهُ سَوَادُ أَه. وَفِي عِشْرَةِ عَنْ مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ نَزَعَ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ أَيْ جَذَبَهُ وَهُوَ كِتَابَةٌ فِي الشُّبْهِةِ أَه. فَوَدَّ: (إِذَا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِمَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ حُجَّةَ ضَرُورَةٍ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا لِدَفْعِ التَّسْبِ أَوْ قَطْعِ التَّكَاحِ حَيْثُ لَا وَلَدٌ عَلَى الْفِرَاشِ الْمُلْتَطِحِ. وَقَدْ حَصَلَ الْوَلَدُ هُنَا فَلَمْ يَتَّقِ لَهُ فَائِدَةُ الْفِرَاقِ مُمَكِّنٌ بِالطَّلَاقِ أَه. فَوَدَّ: (وَلَآئِهٖ يَتَضَرَّرُ) أَيْ الْوَلَدُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلِإِنَّ الْوَلَدَ يَتَضَرَّرُ بِنِسْبَةِ أُمِّهِ إِلَى الزَّانَا وَإِثْبَاتِهِ عَلَيْهَا بِاللَّعَانِ إِذْ يُعَيَّرُ بِذَلِكَ وَتُطْلَقُ فِيهِ الْأَلْسِنَةُ أَه. فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) يَغْنِي التَّغْلِيلُ الثَّانِي.

(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته)

فَوَدَّ: (فِي كَيْفِيَّةِ اللَّعَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِيِّ. فَوَدَّ: (وَفَرَاغِهِ) أَيْ: الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: (وَيَتَعَلَّقُ بِلَعَانِهِ فَرْقَةُ الْخ) أَه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَفَرَاغِهِ) أَيْ: وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَشِدَّةِ التَّغْلِيظِ الْآتِي أَه. ش. فَوَدَّ: (إِنْ قَدَّمَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِنْ كَانَ قَذْفٌ وَلَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَإِلَّا بَانَ أَنَّ اللَّعَانَ لِنُفْيِ الْوَلَدِ كَانَ احْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنْ وَطْءِ شُبْهِةٍ أَوْ اثْبَتَتْ قَذْفَهُ بَيِّنَةٌ قَالَ فِي الْأَوَّلِ فِيمَا زَمَيْتَهَا الْخ، وَفِي الثَّانِي فِيمَا ثَبَّتَ عَلَى مَنْ زَمَى الْخ. فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْوَلَدَ الْخ) أَيْ: وَفِي أَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ إِنْ غَابَ أَوْ هَذَا الْوَلَدُ إِنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِي لَا مِنِّي. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْدِفْهَا بِالزَّانَا ش أَه. سَم. فَوَدَّ: (وَلَوْ ثَبَّتَ الْخ) أَيْ: بَيِّنَةٌ أَه. مُغْنِي.

تَعْدَى وَقَذْفَ فَيَتَّبِعِي صِحَّةَ اللَّعَانِ لِدَفْعِ الْحَدِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يُقَالُ اللَّعَانُ لَا يُعْتَمَدُ بِهِ إِلَّا بِتَلْقِينِ الْقَاضِي مَعَ حُرْمَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَايَتُهُ أَنَّ الْقَاضِي مُعْتَدٍّ أَيْضًا بِتَلْقِينِهِ وَذَلِكَ لَا يَوْجِبُ عَزْلَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَقْسُقُ بِذَلِكَ.

(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته)

فَوَدَّ: (وَلَا تُلَاعِنُ هِيَ هُنَا) أَيْ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْدِفْهَا بِالزَّانَا. فَوَدَّ: (وَلَوْ ثَبَّتَ قَذْفَ أَنْكَرِهِ قَالَ فِيمَا ثَبَّتَ الْخ) فِي الْمُبَابِ وَلَوْ أَدْعَتْ عَلَى الزَّوْجِ الْقَذْفَ وَأَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ بَانَ أَنَّ جَوَابَهُ لِدَعْوَاهَا بِلَا يَلْزُمُنِي الْحَدُّ

من قذفي إياها بالزنا وذلك للآيات أول سورة التور وكُرِثَ لِتَأْكِيدِ الْأَمْرِ ولأنها منه بمنزلة أربع شهود ليقام عليها بها الحد ولذا شُيِّتَ شهادات، وأما الخامسة فهي مُؤَكَّدَةٌ لِثَفَادِهَا، نعم، الْمُغْلَبُ في تلك الكلمات مُشَابِهَتُهَا لِلْإِيمَانِ كما يأتي ومن ثم لو كَذَبَ لِرَمِّهِ كُفَّارَةٌ يَمِينِ والأوجه أنها لا تَتَعَدَّدُ بِعَدِيدِهَا؛ لَأَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ وَالْمَقْصُودُ مِنْ تَكْرِيرِهَا مُحَضُّ التَّأْكِيدِ لَا غَيْرُ (فَإِنْ غَابَتْ) عَنْ الْمَجْلِسِ أَوْ الْبَلَدِ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ (سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا) أَوْ ذَكَرَ وَصَفَهَا (بِمَا يُمَيِّزُهَا) عَنْ غَيْرِهَا دَفْعًا لِلِاشْتِبَاهِ وَيَكْفِي قَوْلُهُ زَوْجَتِي إِذَا عَرَفَهَا الْحَاكِمُ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ غَيْرُهَا ﴿وَالْخَمِيْسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (النور: ١٧) عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ وَكُنْتُ

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا اغْتِيَارُ الْعَدَّةِ فَلِلآيَاتِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَكُرِثَ) أَي: الشَّهَادَةُ أَه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِتَأْكِيدِ الْأَمْرِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ أَه سَيَدُ عُمَرُ يَعْنِي الْأَوَّلَى التَّأْكِيدُ مِنَ التَّعْمِيلِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي آفًا وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي لِتَأْكِيدِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهَا أَمِيتَتْ مَقَامَ أَرْبَعِ شُهُودٍ مِنْ غَيْرِهِ لِيَقَامَ الْخ. • فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهَا) أَي: الشَّهَادَةُ. • فَوَدَّ: (أَرْبَعِ شُهُودٍ) بِخَطِّهِ أَرْبَعَةً أَه سَيَدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (بِهَا الْعَدَّةُ) أَي فِيمَا فِيهِ حَدٌّ أَه سَم. • فَوَدَّ: (وَالْخَامِيْسَةُ) أَي: الْكَلِمَةُ الْخَامِيْسَةُ الْآتِيَةُ فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِمُفَادِهَا أَي: الْأَرْبَعِ، وَأَمَّا تَنْسِيَةُ مَا رَمَاهَا بِهِ فَلِأَنَّهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ أَه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (تَنَمَّ الْمُغْلَبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ أَي الْأَرْبَعِ فِي الْحَقِيقَةِ إِيْمَانٌ أَه. • فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا الْخ) مُقَابِلُهُ أَنَّهَا تَتَعَدَّدُ فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ سَم عَلَى حَجٍّ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ مَا قَالَهُ حَجٌّ أَه ش.

• فَوَدَّ (نَسِي): (فَإِنْ غَابَتْ سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا الْخ) سَكَتَ عَنِ الْإِكْفَاءِ بِتَسْمِيَّتِهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عِنْدَ الْحُضُورِ فَلْيُرَاجَعْ أَه سَم أَقُولُ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي تَشْخِيصِ الزَّوْجِ الْحَاضِرِ فِي النِّكَاحِ الْإِكْفَاءُ بِذَلِكَ هُنَا. • فَوَدَّ: (هَنْ الْمَجْلِسِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَيُلَاعِنُ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا لِيَصِحَّ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (لِعُذْرٍ) كَمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَه مُغْنِي. • فَوَدَّ (نَسِي): ﴿وَالْخَمِيْسَةُ﴾ عَطَفَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ بِالتَّصْبِيحِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ اللَّعَانُ قَالَهُ ش وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الْمُغْنِي أَنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَوْلُهُ الْخ عِبَارَتُهُ وَالْخَامِيْسَةُ مِنْ كَلِمَاتِ لِعَانِ الزَّوْجِ هِيَ أَنَّ لَعْنَةَ الْخ. • فَوَدَّ: (عَدَلَ هَنْ عَلِيٍّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَتَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَمِيرِ

أَوْ لَمْ يُعْجِنَهَا قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِي إِنْكَارِ مَا أَثْبَتَ بِهِ عَلِيٌّ مِنْ رَمِي إِيَّاهَا بِالزَّنا وَإِنْ أَجَابَ بِإِلَى مَا قَدَفْتُهَا؛ فَلَهُ اللَّعَانُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَأْوِيلًا وَلَا أَتَشَأْ قَدَفًا آخَرَ أَوْ بَاتِي مَا قَدَفْتُهَا وَلَا زَنْتَ لَمْ يُلَاعِنُ، وَلَمْ نَسْمَعْ بَيِّنَتَهُ بِزَنَاهَا فَإِنْ قَدَفْتُهَا أَيْضًا وَانْكَرَ زَنَاهَا لَاعِنٌ وَسَقَطَ الْقَذْفُ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ أَه. • فَوَدَّ: (لِيَقَامَ عَلَيْهَا بِهَا الْعَدَّةُ) أَي: فِيمَا فِيهِ حَدٌّ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا لَا تَتَعَدَّدُ الْخ) وَمُقَابِلُ هَذَا الْأَوْجَهُ أَنَّهَا تَتَعَدَّدُ فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ.

• فَوَدَّ (نَسِي): (فَإِنْ غَابَتْ سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا) سَكَتَ عَنِ الْإِكْفَاءِ بِتَسْمِيَّتِهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عِنْدَ الْحُضُورِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ غَيْرُهَا) أَي: حَاجَةٌ لَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ وَيُجَابُ بِاحْتِمَالِ

تَفَاوُلًا (فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا . وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ فِي الْكَلِمَاتِ) الْخَمْسِ كُلِّهَا لِيَنْتَفِي عَنْهُ لَا لِيَصِحَّ لِعَانُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَغْفَلَهُ فِي وَاحِدَةٍ صَحَّ لِعَانُهُ بِالنِّسْبَةِ لِصِحَّةِ لِعَانِهَا بَعْدَهُ وَإِنْ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ لِنَفْيِ الْوَلَدِ (فَقَالَ) فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا (وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ) إِنْ غَابَ (أَوْ هَذَا الْوَلَدُ) إِنْ حَضَرَ (مَنْ) زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ أَوْ مِنْ (زَنَا لَيْسَ مِنِّي) وَذَكَرُ لَيْسَ مِنِّي تَأْكِيدٌ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ حَمْلًا لِلزَّنا عَلَى حَقِيقَتِهِ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ شَرْطٌ وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَتْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَحْتَقِدَ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ زَنَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ يُمَكِّرُ أَنَّ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَا يَكْفِي الْاِقْتِصَارُ عَلَى لَيْسَ مِنِّي لِاحْتِمَالِهِ عَدَمَ شُبْهَةِ لَهُ (وَقَوْلُ هِيَ) بَعْدَهُ

الغَيْبَةِ تَأْسِيًا بِلَفْظِ الْآيَةِ وَإِلَّا فَالَّذِي يَقُولُهُ الْمُلَاعِنُ عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الرُّوْضَةُ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَخَامِسَةٌ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيهِ اهـ . قَوْلُهُ: (تَفَاوُلًا) فِيهِ تَأْمُلٌ اهـ سَمِ أَقُولُ لَعْلَ الْمُرَادُ بِالتَّفَاوُلِ تَجَنُّبُ الْمُصَنَّفِ عَنْ صِفَةِ اللَّغْنِ عَلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ عُمَرَ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ مَا ذَكَرَ لَا يُسَمَّى تَفَاوُلًا بَلْ نَظِيرٌ أَوْ فِي الْقَامُوسِ الْفَالُ ضِدُّ الطَّيْرَةِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ اهـ وَعَلَيْهِ فَلَا نَظَرَ اهـ وَقَالَ الْأَسْنَى وَعَدَلَ عَنْهُمَا أَدَبًا فِي الْكَلَامِ اهـ .

قَوْلُ (سَنِ): (فِيمَا رَمَاهَا) وَيُشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْحُضُورِ وَيُمَيِّزُهَا فِي الْغَيْبَةِ كَمَا فِي الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعِ اهـ مُغْنِي .

قَوْلُ (سَنِ): (وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ الْخ) قَالَ فِي الْأَسْنَى ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَسْمِيَةِ الزَّانِي إِنْ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (الْخَمْسِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْخَامِسَةِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ زَوْجٍ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَلَا يَكْفِي .

قَوْلُ (سَنِ): (فَقَالَ وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ حَتَّى فِي الْخَامِسَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلَعْلَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْخَامِسَةِ بِمَا يُنَاسِبُ كَانَ يَقُولُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا ، وَفِي أَنَّ الْوَلَدَ مِنْ زَنَا لَيْسَ مِنْهُ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (زَوْجٍ) أَيِ : سَابِقِي .

قَوْلُ (سَنِ): (لَيْسَ مِنِّي) قَضِيَّةٌ جِلَّةٌ أَنْ يَزِيدَ الْوَاوَ هُنَا كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْخ) وَهُوَ الرَّاجِعُ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ زَنَا) أَيِ : أَنَّ وَطْءَهُ بِشُبْهَةٍ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَيِ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا هُوَ الْوَاطِئُ لَهَا بِالشُّبْهَةِ وَيَحْتَقِدُ أَنَّ وَطْءَهُ زَنَا لَا يُلْحَقُهُ بِهِ الْوَلَدُ اهـ . قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي فِي الْاِقْتِصَارِ الْخ) وَهُوَ الصَّحِيحُ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِهِ عَدَمَ شُبْهَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَيِّدَهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى سَبَبٍ مُعَيَّنٍ كَقَوْلِهِ مِنْ زَنَا أَوْ وَطْءَ شُبْهَةٍ اهـ . قَوْلُ (سَنِ): (وَقَوْلُ هِيَ) أَيِ : أَرْبَعَ مَرَّاتٍ اهـ مُغْنِي .

إِرَادَةُ الْأُخْرَى . قَوْلُهُ: (تَفَاوُلًا) فِيهِ تَأْمُلٌ .

قَوْلُهُ فِي (سَنِ): (وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَسْمِيَةِ الزَّانِي إِنْ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ اهـ . قَوْلُهُ: (أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ) أَيِ : إِنْ وَطْءَهُ بِشُبْهَةٍ .

لِوَجُوبِ تَأْخُرِ لِعَانِهَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ (أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمَنْ الْكَافِرِينَ فِيمَا زَمَانِي بِهِ) وَتُشِيرُ إِلَيْهِ إِنْ حَضَرَ وَلَا مِيزَتهَ نَظِيرَ مَا مَرَّ (مِنَ الزَّنا) إِنْ زَمَاهَا بِهِ وَلَا تَحْتَاجُ لِذِكْرِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي لِعَانِهَا حَكْمٌ ﴿وَلَقَدْ نَسَا أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (سورة: ١٩) عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ لِمَا مَرَّ وَذَكَرَهُ زَمَاهَا، ثُمَّ وَرَمَانِي هُنَا تَفْتَنُ لَا غَيْرُ (إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ) أَيِ فِيمَا زَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا وَخُصَّ الْغَضَبُ بِهَا؛ لِأَنَّ جَرِيمَةَ زَنَاهَا أَقْبَحُ مِنْ جَرِيمَةِ قَذْفِهِ وَالْغَضَبُ وَهُوَ الْإِنْتِقَامُ بِالْعَذَابِ أَغْلَطُ مِنَ اللَّغْنِ الَّذِي هُوَ الْبُعْدُ عَنِ الرَّحْمَةِ. (وَلَوْ بُدِّلَ لَفُظُ) اللَّهُ بِغَيْرِهِ كَالرَّحْمَنِ أَوْ لَفُظُ (شَهَادَةِ بِحَلْفٍ) مَرَّ فِي الْخَطِيئَةِ حَكْمُ إِدْخَالِ الْبَاءِ فِي حَيِّزٍ يَدُلُّ فَرَاغَهُ لِيَعْلَمَ بِهِ رَدُّ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ (وَنَحْوُهُ) كَأَقْسِمُ أَوْ أَحْلِفُ بِاللَّهِ (أَوْ) لَفُظُ (غَضَبَ بَلْغَنَ وَعَكِيهِ) بِأَنَّ ذَكَرَ لَفُظَ الْغَضَبِ وَهِيَ لَفُظُ اللَّغْنِ (أَوْ ذُكِرَا) أَيِ اللَّغْنِ وَالْغَضَبِ (قَبْلَ تَمَامِ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْمَرْعِيَّ هُنَا اللَّفْظُ وَنَظْمُ الْقُرْآنِ. (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيِ فِي صِحَّةِ اللَّعَانِ (أَمْرُ الْقَاضِي) أَوْ نَائِبِهِ

• قَوْلُهُ: (وَتُشِيرُ إِلَيْهِ) أَيِ: فِي الشَّهَادَاتِ الْخَمْسِ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) وَمِنْهُ أَنْ تَقُولَ زَوْجِي إِنْ عَرَفَهُ الْقَاضِي أَوْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْتَاجُ لِذِكْرِ الْوَلَدِ) وَلَوْ تَعَرَّضْتَ لَهُ لَمْ يَضُرَّ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا مِنْ عَلِيٍّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا تَأْسِيًا بِالْآيَةِ وَالْأَفْلَاحُ يُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرِ التَّكْلِيمِ فَتَقُولَ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيَّ إِنْ كَانَ إِلَيْهِ أَوْ. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: لِلتَّعَاوُلِ. • قَوْلُهُ: (تَفْتَنُ لَا غَيْرُ) أَيِ: إِذْ لَوْ عَبَّرَ هُنَا أَيْضًا بِزَمَاهَا صَحَّ أَوْ سَمَّ وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا يَظْهَرُ سُقُوطُهُ بِأَدْنَى تَأْمُلٍ. • قَوْلُهُ: (أَيِ فِيمَا زَمَانِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وَيُصَحِّحُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى الْمُتَنِي، وَقَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى (فَيُكَرَّرُ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَرِيمَةَ زَنَاهَا) وَهِيَ الرَّجْمُ أَوْ مِائَةُ جَلْدَةٍ، وَقَوْلُهُ: مِنْ جَرِيمَةِ قَذْفِهِ وَهِيَ ثَمَانُونَ جَلْدَةً.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (بُدِّلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْخَطِيئَةِ) بِضَمِّ الْخَاءِ. • قَوْلُهُ: (رَدُّ الْإِعْتِرَاضِ إِلَيْهِ) أَيِ: اِغْتِرَاضِ ابْنِ التَّقِيْبِ بِأَنَّهُ عِبَارَةٌ مَقْلُوبَةٌ وَصَوَابُهُ حَلْفُ بِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَدُلُّ عَلَى الْمُتْرُوكِ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَكَرَ) أَيِ: الزَّوْجَ. • قَوْلُهُ: (وَالْغَضَبُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ أَوْ ع. ش. وَفِيهِ أَنَّ الْمُتَنِيَّ لِيَدُلَّ إِنْ ذُكِرَا بِنَاءِ الْمَفْعُولِ فَيَتَعَيَّنُ حَيِّزُ الْوَاوِ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ بِنَاءُ الْفَاعِلِ فَالْوَاوُ لِلتَّوْزِيْعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى جَعْلِهِ بِمَعْنَى أَوْ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ) هَلْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعُدَّهُ فِي مَوْضِعِهِ أَوْ لَا يَصِحُّ اللَّعَانُ مُطْلَقًا فَيَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْكَلِمَاتِ بِتَمَامِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ الثَّانِي وَيُمْكِنُ تَوْجِيْهُهُ بِأَنَّ ذَكَرَ اللَّغْنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ يُنْزَلُ مَنَزَلَةَ كَلِمَةٍ أَعْجَبِيَّةٍ وَالْفَضْلُ بِهَا مُبْطِلٌ لِلْعَمَلِ أَوْ ع. ش. وَفِي الْحَلْفِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• قَوْلُهُ: (تَفْتَنُ لَا غَيْرُ) أَيِ: إِذْ لَوْ عَبَّرَ هُنَا أَيْضًا بِزَمَاهَا صَحَّ.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَمْرُ الْقَاضِي وَنَلْفَنُ كَلِمَاتِهِ) قَدْ يَتَوَرَّعُ مِنْهَا ذَلِكَ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ بِالْعَجَمِيَّةِ وَأَنَّهُ يَجِبُ مُتَرَجِّمَانِ لِقَاضٍ جَهْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْفَنُ مَا يَجْهَلُهُ وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْمُنَافَاةِ بِأَنَّ يُلْفَنَهُ

أَوْ الْمُحْكَمُ أَوْ السَّيِّدُ إِذَا لَاعَنَ بَيْنَ أَمْتِهِ وَعَبِيدِهِ بِهِ وَلَوْ كَانَ اللَّعَانُ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ الْغَنِيِّ الْمُكَلَّفِ فَقَطْ امْتَنَعَ التَّحْكِيمُ؛ لِأَنَّ لِلْوَلَدِ حَقًّا فِي النَّسَبِ فَلَمْ يَسْقُطْ بِرِضَاهُمَا (و) مَعْنَى أَمَرَهُ بِهِ أَنَّهُ (يُلْقِنُ) كَلَامًا مِنْهُمَا وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ (كَلِمَاتِهِ) فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا، وَكَذَا إِلَى آخِرِهِ فَمَا أَتَى بِهِ قَبْلَ التَّلْقِينِ لَعُوْا إِذِ الْيَمِينُ لَا يَغْتَدُّ بِهَا قَبْلَ اسْتِخْلَافِهِ وَالشَّهَادَةُ لَا تُؤَدَّى عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيُسْتَرْطَقُ

• فَوَدَّ: (أَوْ الْمُحْكَمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُحْكَمُ حَيْثُ لَا وَلَدَ كَالْحَاكِمِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ لَا يَصِحُّ التَّحْكِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا وَيَرْضَى بِحُكْمِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي النَّسَبِ الْخ وَالسَّيِّدُ فِي اللَّعَانِ بَيْنَ أَمْتِهِ وَعَبِيدِهِ إِذَا زَوَّجَهَا مِنْهُ كَالْحَاكِمِ لَا الْمُحْكَمَ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى لِعَانًا رَقِيقَهُ اهـ، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ: وَقَضَيْتُهُ جَوَازُ لِعَانِهِ أَيِ السَّيِّدِ وَلَوْ لَتَقِي الْوَلَدُ الْغَنِيِّ الْمُكَلَّفِ اهـ. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ: اللَّعَانِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ. • فَوَدَّ: (فَقَطُّ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَتَقِي الْحَدَّ أَوْ لَتَقِي الْحَدَّ وَالْوَلَدُ اهـ ع ش عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ فَقَطُّ يَخْرُجُ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ لَتَقِي الْوَلَدُ الْمَذْكُورَ وَلِغَيْرِهِ كَدَفْعِ الْحَدِّ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّحْكِيمُ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ حَيْثُ أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ حَتَّى بِالنَّسَبِ لَتَقِي الْوَلَدُ تَبَعًا أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالنَّسَبِ لِغَيْرِ نَفْسِ الْوَلَدِ فَقَطُّ فِيهِ نَظَرُ اهـ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ التَّحْلِيلِ وَمَعْنَى أَمَرَهُ بِهِ أَنَّهُ الْخ أَيِ الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (كَلَامًا مِنْهُمَا) أَيِ: الْمُتَلَاعِنَيْنِ الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ) بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ (فَيَشْمَلُ الْمُحْكَمَ) لَكِنْ يُخْتِاجُ إِلَى زِيَادَةِ حَيْثُ لَا وَلَدَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَيَقُولُ) لَهُ قُلْ كَذَا، وَكَذَا الْخ) أَيِ: وَلَوْ إِنْجَمَالًا كَانَ يَقُولُ لَهُ قُلْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ كَذَا الْخ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ فِي مَوْضِعٍ عَنْ مَرِّ مَا يُوَافِقُهُ، وَفِي مَوْضِعٍ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ: ثُمَّ إِنَّ التَّلْقِينَ يُغْتَبَرُ فِي سَائِرِ الْكَلِمَاتِ وَلَا يَكْفِي فِي أُولَاهَا اهـ ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوزِيِّ قَالَ شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ بِتَلْقِينِهِ كَلِمَاتِهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِهَا لَا أَنْ يَنْطِقَ بِهَا الْقَاضِي خِلَافًا لِمَا يُوَافِقُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ اهـ.

• فَوَدَّ: (فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا الْخ) أَيِ: وَلَهَا قَوْلِي كَذَا، وَكَذَا اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَمَا أَتَى الْخ) أَيِ: الزَّوْجَ وَمِثْلَهُ الزَّوْجَةُ وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ فَيَشْمَلُ الزَّوْجَةَ. • فَوَدَّ: (إِذِ الْيَمِينُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَالْيَمِينِ فِي سَائِرِ الْخُصُومَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ عَلَى اللَّعَانِ حُكْمُ الْيَمِينِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ غُلِبَ فِيهِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فَهِيَ لَا تُؤَدَّى الْخ. • فَوَدَّ: (لَا يَغْتَدُّ بِهَا الْخ) أَيِ: فِي حُصُولِ الْمُقْصُودِ مِنَ اللَّعَانِ وَقَضَلِ الْخُصُومَةِ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَقِدَةً فِي نَفْسِهَا مُلْزِمَةً لِلْكَفَّارَةِ إِنْ كَانَ الْحَالِفُ كَاذِبًا اهـ ع ش.

بِالْعَرَبِيَّةِ فَيَمْتَنِعُ هُوَ عَمَّا لَقِّنَهُ بِالْعَجَمِيَّةِ وَيُزَجِّجُهَا لَهُ أَثْنَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (أَوْ الْمُحْكَمُ أَوْ السَّيِّدُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ السَّيِّدَ فِي ذَلِكَ كَالْحَاكِمِ لَا كَالْمُحْكَمِ الْخ اهـ وَقَضَيْتُهُ جَوَازُ لِعَانِهِ وَلَوْ لَتَقِي الْوَلَدُ الْغَنِيِّ الْمُكَلَّفِ. • فَوَدَّ: (فَقَطُّ) يَخْرُجُ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ لَتَقِي الْوَلَدُ الْمَذْكُورَ وَلِغَيْرِهِ كَدَفْعِ الْحَدِّ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّحْكِيمُ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ حَيْثُ أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ حَتَّى بِالنَّسَبِ لَتَقِي الْوَلَدُ تَبَعًا أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالنَّسَبِ لِغَيْرِ نَفْسِ الْوَلَدِ فَقَطُّ فِيهِ نَظَرُ. • فَوَدَّ: (فَمَا أَتَى بِهِ قَبْلَ التَّلْقِينِ لَعُوْا إِذِ الْيَمِينُ الْخ) قَدْ يُقَالُ كُلُّ مَنْ الْيَمِينِ وَالشَّهَادَةُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْقِينِ.

موالاة الكلمات الخمس لا لعائيهما ويظهر اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يقصر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان إلا بعد تأميناها (وأن يتأخر لعانها عن لعائه)؛ لأن لعانها لذرة الحد عنها وهو لا يجب قبل لعائه (ويلاعن من اعتقل لسانه) بعد القذف ولم يزوج بزؤه أو رجلي ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق (أخرس) منهما ويقذف (بإشارة مفهومة وكناية) أو يجتمع بينهما كسائر تصرفاته ولأن المقلب فيه شائبة اليمين لا الشهادة ويفرض تغليبها هو مضطر إليها

• قوله: (لا لعائيهما) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فإن غاب الخ فإنه شامل لعائيتها عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعائيهما اهـ ش. • قوله: (بما مر في الفاتحة) أي: يقصر السكوت العمد الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر ما لا يتعلق باللعان اهـ ش. • قوله: (ولا يثبت الخ) فلو حكّم حاكم بالفرقة قبل تمام الخمس نقص روض ومغني. • قوله: (إلا بعد تأميناها) أي: الكلمات الخمس.

• قوله (سني): (وأن يتأخر لعانها الخ)، فلو حكّم حاكم بتقديم لعانها نقص حكمه أسنى ومغني. • قوله: (من اعتقل لسانه) إلى قول المتن: (وأن يتلاخا) في النهاية إلا قوله: (لغير به أصح)، وقوله: (والمراد) إلى (ولم يكن بالحجر). • قوله: (من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغني ولو قذف ناطق، ثم خرس ورجي نطقه إلى ثلاثة أيام انتظر نطقه فيها ولا أي بأن لم يزوج نطقه أو رجلي إلى أكثر من ثلاثة أيام لا عن بالإشارة الخ. • قوله: (ولم يزوج بزؤه) أي: قبل مضي ثلاثة أيام بدليل ما بعده ويتبني أن يكتفى بقول طبيب عدلي اهـ ش. • قوله: (منهما) أي: من الزوجين اهـ ش.

• قوله: (ويقذف) معطوف على يلاعن فهما متنازعا في بإشارة بالنسبة للأخرس فتأمل اهـ رشيد. • قوله (سني): (بإشارة الخ) ولو انطلق لسان الآخرس بعد قذفه ولعائه بالإشارة، ثم قال لم أورد القذف بإشارتي لم يقبل منه؛ لأن إشارته أثبتت حقا لغيره أو قال لم أورد اللعان بها قبل منه فيما عليه لا فيما له فيلزمه الحد والتسب ولا ترتفع الفرقة والحرم المؤبد ويلاعن إن شاء لإسقاط الحد ولتفي الولد إن لم يمت مغني وروض مع شرحه. • قوله: (فيه) أي: اللعان. • قوله: (شائبة اليمين) أي: وهي تنعقد بالإشارة اهـ ش. • قوله: (ويفرض تغليبها) أي: شائبة الشهادة اهـ سم. • قوله: (هو) أي: الآخرس

• قوله في (سني): (وأن يتأخر لعانها عن لعائه) قال في شرح الروض، فلو حكّم حاكم بتقديمه نقص حكمه اهـ.

• قوله في (سني) (وشرم): (ويلاعن آخرس ويقذف بإشارة الخ) قال في الروض وشرحه فإن انطلق لسانه بعد قذفه ولعائه بالإشارة وقال لم أورد القذف بإشارتي لم يقبل منه؛ لأن إشارته أثبتت حقا لغيره أو قال لم أورد اللعان بها قبل منه فيما عليه لا فيما له فيلزمه الحد والتسب فيلاعن إن شاء للحد أي لإسقاطه، وكذا يلاعن لتفي وليد لم يمت زمنه ولا ترتفع الفرقة والتحریم المؤبد اهـ. • قوله: (ويفرض تغليبها) أي: شائبة الشهادة أي تغليبها.

هنا لا ثم، لأنَّ التَّاطِقِينَ يَقْرُونُ بِهَا قِيلَ النَّصِّ أَنَّهَا لَا تُلَاحِظُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُضْطَرَّةٍ إِلَيْهَا وَمِنْ
عِلَّتِهِ يُؤْخَذُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ قَبْلَ لِعَانِ الزَّوْجِ لَا بَعْدَهُ لِاضْطِرَارِهَا حِينَئِذٍ إِلَى ذَرْءِ الْحَدِّ عَنْهَا فَيَكُونُ
الإِشَارَةُ أَوْ الْكِتَابَةُ خَمْسَةً أَوْ يُشِيرُ لِلْبَعْضِ وَيَكْتُوبُ الْبَعْضُ أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةً فَلَا
يَصِحُّ لِعَتْدِ مَعْرِفَةِ مُرَادِهِ. (وَيَصِحُّ) اللَّعَانُ وَالْقَذْفُ (بِالْمَجْمُوعَةِ) أَيِ مَا عَدَا الْعَرِيَّةَ مِنَ اللُّغَاتِ إِنْ
رَاعَى تَرْجُمَةَ اللَّغَنِ وَالْفَضْصِ وَإِنْ عَرَفَ الْعَرِيَّةَ كَالْيَمِينِ وَالشَّهَادَةِ (وَفِيهِمْ عَرَفَ الْعَرِيَّةَ وَجْهَهُ) أَنَّهُ
لَا يَصِحُّ لِعَانُهُ بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا الْوَارِدَةُ وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعٌ وَيُسَرُّ حُضُورُ أَرْبَعَةٍ يَعْرِفُونَ تِلْكَ اللَّغَةَ
وَيَجِبُ مُتَرَجِّمَانِ لِقَاضِي بَجْهَلِهَا. (وَيُحْلَظُ) وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ (بِزَمَانٍ وَهُوَ بَعْدُ)

أَصْلِيًّا أَوْ طَارِئًا. فَوُدَّ: (هَنا) أَيِ: فِي اللَّعَانِ. فَوُدَّ: (لَا، ثُمَّ) أَيِ لَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ أَوْ سَمِ وَلَعَلَّ
الْإِتْسَابَ أَيِ لَا فِي الشَّهَادَةِ. فَوُدَّ: (قِيلَ النَّصِّ الْإِخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفُتِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الشَّامِلِ وَالتَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ كَانَ النَّصُّ عَلَى خِلَافِهِ أَوْ
عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا هُوَ الْمُتَعَمِّدُ وَإِنْ نُقِلَ عَنِ النَّصِّ أَنَّهَا الْإِخ. فَوُدَّ: (لَا تُلَاحِظُ
بِهَا) أَيِ: بِالإِشَارَةِ. فَوُدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ قَبْلَ لِعَانِ الزَّوْجِ الْإِخ) فِي هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِعَانَهَا أَبَدًا لَا يَكُونُ
إِلَّا بَعْدَ لِعَانِ الزَّوْجِ سَمِ وَرَشِيدِي زَادَ شِ أَيْ فَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَقُولُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ لَاعَنَ لِتَنْفِي الْوَلَدِ فَإِنْ
لَاعَنَ لَذْفِ الْحَدِّ عَنْهُ لَاعَنَتْ بِالإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مُضْطَرَّةٌ إِلَيْهِ أ. ه. فَوُدَّ: (فَيَكُونُ) أَيِ: الْمُلَاحِظُ
الْأَخْرَاسُ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً. فَوُدَّ: (أَوْ يُشِيرُ لِلْبَعْضِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَكِنْ لَوْ كَتَبَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ
مَرَّةً وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَرَبْعًا جَارَ وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الإِشَارَةِ وَالْكِتَابَةِ أ. ه. فَوُدَّ: (فَلَا يَصِحُّ الْإِخ) أَيِ: فَيَتَعَمَّدُ ذَلِكَ
أَبَدًا مَا دَامَ كَذَلِكَ أَوْ شِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يَصِحَّ قَدْهُ وَلَا لِعَانُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ أ. ه.

فَوُدَّ: (وَالْقَذْفُ) ائْتَصَرَ الْمُغْنِي وَالْمَحَلَّى عَلَى اللَّعَانِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَفِيهِمْ عَرَفَ
الْإِخ. فَوُدَّ: (أَيِ مَا عَدَا الْعَرِيَّةَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَأَنْ يَتَلَاخَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعٌ)
وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ)، وَقَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى (وَلَمْ يَكُنْ بِالْعَجَرِ)، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ خَلَفَ)
إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ اخْتِصَرُ) إِلَى الْمُتَنِ. فَوُدَّ: (تَرْجُمَةُ اللَّغَنِ الْإِخ) أَيِ: وَالشَّهَادَةُ أ. ه. مُغْنِي.

فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) لَعَلَّ الْبَحْثَ بِالنِّسْبَةِ لِمَجْمُوعِ التَّغْلِيظَاتِ وَالْأَقْسَانِيَّاتِ التَّضْرِيحُ فِي الْمُتَنِ بِأَنَّ
الذَّمَّ يُلَاحِظُ فِي بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ أَوْ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّمَنِ خَاصَّةً أَوْ شِ أَيْ لِمُطَلَّقِ الزَّمَنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ
تَغْيِينِهِ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَيُغْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا يَتَعَمَّدُونَ تَغْلِيمَهُ. فَوُدَّ: (وَهُوَ بَعْدُ الْإِخ) أَيِ: فِي حَقِّ

فَوُدَّ: (لَا ثُمَّ) أَيِ: لَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. فَوُدَّ: (إِنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ قَبْلَ لِعَانِ الزَّوْجِ لَا بَعْدَهُ) فِي هَذَا
شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِعَانَهَا أَبَدًا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ لِعَانِ الزَّوْجِ. فَوُدَّ: (أَوْ يُشِيرُ لِلْبَعْضِ وَيَكْتُوبُ الْبَعْضُ) قَالَ فِي
شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ كَتَبَهَا مَرَّةً وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَرَبْعًا جَارَ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ الإِشَارَةِ وَالْكِتَابَةِ أ. ه. فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي
كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ)، وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالتَّغْلِيظُ فِي حَقِّ الْكَفَّارِ بِالزَّمَانِ مُتَعَبَّرٌ بِأَشْرَفِ الْأَوَاقِتِ عِنْدَهُمْ
كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ أَوْ كَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ لِمُخَالَفَتِهِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لَكِنْ سَيَأْتِي قَوْلُهُ:

فعل (عَضِي) أَي يوم كان إن لم يَتَسَيَّرَ التَّأخِيرُ لِلْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ اليمينَ الفاجِرَةَ حِينَئِذٍ أَغْلَظَتْ عُقُوبَةً كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَيْرُ الصَّحِيحِينَ فَإِنْ تَسَيَّرَ التَّأخِيرُ فَبَعْدَ عَضَرٍ (لِجُمُعَةٍ)؛ لِأَنَّ يَوْمَهَا أَشْرَفُ الْأَسْبُوعِ وَسَاعَةُ الْإِجَابَةِ فِيهَا بَعْدَ عَضَرِهَا كَمَا فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ أَنَهَا زَمَنٌ تَسَيَّرَ مِنْ أَوَّلِ الْخُطْبَةِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ لِيُخْبِرَ بِهِ أَصَحُّ (وَمَكَانٍ وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ) أَي اللَّعَانِ؛ لِأَنَّ فِي تِلْكَ تَأْثِيرًا فِي الرَّجْرِ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ وَعِبَارَتُهُ مُسَاوِيَةٌ لِعِبَارَةِ أَصْلِهِ (أَشْرَفُ تَوَاضِعِ الْبَلَدِ) (لِجُمُعَةٍ) يَكُونُ اللَّعَانُ (بَيْنَ الرَّؤُفَيْنِ) الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ (وَالْمَقَامِ) أَي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَطِيمِ لِيُحْطَمَ الذَّنُوبُ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَجَرِ مَعَ أَنَّهُ أَفْضَلُ لِيَكُونَ مِنَ الْبَيْتِ صَوْنًا لَهُ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ خَلَفَ عَمْرُ فِيهِ قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ (و) فِي (الْمَدِينَةِ) يَكُونُ (عِنْدَ الْمَنْبَرِ) بِمَا يَلِي الْقَبْرَ الْمُكْرَمَ عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَفْضَلُ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ لَا يَحْلِفُ عِنْدَ هَذَا الْمَنْبَرِ عَبْدٌ وَلَا أُمَّةٌ يَمِينًا أَيْمَةً وَلَوْ عَلَى مِوَالِكٍ رَطْبٍ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «عَلَى مَنْبَرِي هَذَا يَمِينًا أَيْمَةً تَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» وَمَنْ ثُمَّ صَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ضَعُفُهُ وَيَصْغُرُ رَدُّ عِبَارَةِ الْمُتَنِ إِلَيْهِ بِجَعْلٍ عِنْدَ بَعْضِ مَعْنَى عَلَى (و) فِي (بَيْتِ الْمُقَدَّسِ) يَكُونُ (عِنْدَ الصَّخْرَةِ)؛ لِأَنَّهُا قِبْلَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي خَيْرِ آتِهَا مِنَ الْجَنَّةِ (و) فِي (غَيْرِهَا) أَي الْأَمَاكِنِ الثَّلَاثَةِ يَكُونُ (عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ) أَي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُهُ وَزَعَمَ أَنَّ

الْمُسْلِمُ إِذَا سَمِعَ ۞ قَوْلَهُ: (فَعَلِ عَضَرٍ) لَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِهِ نَقَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ فَعَلِ صَلَاةِ الْعَضَرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لَأَعَنَ فِي أَوَّلِهِ إِذَا سَمِعَ ۞ قَوْلَهُ: (مِنْ أَوَّلِ الْخُطْبَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيِّ مِنْ مَجْلِسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ إِذَا قَالَ ع ش أَي قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْخُطْبَةِ ۞ قَوْلَهُ: (وَهُوَ) أَي: مَا بَيْنَ الرَّؤُفَيْنِ وَالْمَقَامِ ۞ قَوْلَهُ: (لِيُحْطَمَ الذَّنُوبُ) أَي: فَهَابِهَا فِيهِ إِذَا سَمِعَ ۞ قَوْلَهُ: (وَإِنْ خَلَفَ هُمَزُ الْخ) لَعَلَّهُ رَأَى أَنَّ فِيهِ تَخْوِيفًا لِلْحَالِفِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا سَمِعَ ۞ قَوْلَهُ: (عَلَى مَنْبَرِي الْخ) صَدْرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَنْ خَلَفَ عَلَى الْخِ إِذَا رَشِيدِي ۞ قَوْلَهُ: (صَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ضَعُفَهُ) أَي: الْمَنْبَرِ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ فَإِنْ لَمْ يَضَعِدْ أَوْ قَفَا عَلَى يَسَارِ الْمَنْبَرِ مِنْ جِهَةِ الْمَخْرَاجِ فِي الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْبِلَادِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّؤُفِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى يَسَارِ الْمَنْبَرِ أَي يَسَارِ مُسْتَقْبَلِ الْمَنْبَرِ إِذَا سَمِعَ ۞ قَوْلَهُ: (عِنْدَ الصَّخْرَةِ) وَالتَّغْلِيطُ بِالمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لِمَنْ هُوَ بِهَا فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا لَمْ يَجُزْ نَقْلُهُ إِلَيْهَا أَي بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَمُغْنِي وَنَهَائِي ۞ قَوْلَهُ: (لِأَنَّهُ أَشْرَفُهُ) أَي: بِإِغْيَارِ أَنَّهُ مَحَلُّ الْوُضُوءِ

وَيُعْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا يَتَعَمَّدُونَ تَعْظِيمَهُ فَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِجَمِيعِ فِرَاقِ الْكُفَّارِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَهُ كَانَتْ الْمُبَالَغَةُ هُنَا بِالنَّظَرِ لِلتَّغْلِيطِ بِمُطَلَّتِي الزَّمَانِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَفْيِيزِهِ وَإِنْ اخْتَصَّ بِمَنْ لَا يَتَدَبَّرُ أَشْكَالَ التَّخْصِصِ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْفَرْقَ عَلَى هَذَا وَالْوَجْهُ هُوَ مَا فِي شَرْحِ الرُّؤُفِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ؛ لِأَنَّ الْفَرْصَ مِنَ التَّغْلِيطِ الرَّجْرُ وَهُوَ بِمَا يَتَعَمَّدُونَ أُبْلَغُ، وَكَمَا فِي الْمَكَانِ فَإِنَّا قَدْ اغْتَبَرْنَا فِيهِ مُتَعَدِّمًا، فَلَوْ زَادَ الشَّارِحُ بَعْدَ لَفْظِ هُوَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَهُوَ بَعْدَ عَضَرٍ جُمُوعَةٌ قَوْلُنَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَاقِفٌ ذَلِكَ، وَلَمْ يُشْكِكْ.

صُغُوْدُهُ لَا يَلِيْقُ بِهَا مَمْنُوعٌ لَا سَمِيْعًا مَعَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَإِنْ صَغَفَهُ (أَنَّهُ لَا عَنَ بَيْنَ الْمَجْلَانِيَّ
وَأَمْرَاتِهِ عَلَيْهِ). (و) ثَلَاثِينَ (حَائِضٌ) وَنَفْسَاءُ مُسْلِمَةٌ وَمُسْلِمٌ بِهِ جَنَابَةٌ وَلَمْ يُنْهَلْ لِلْفُسْلِ أَوْ نَجَسٌ
يُلَوِّثُ الْمَسْجِدَ (بِبَابِ الْمَسْجِدِ) بَعْدَ خُرُوجِ الْقَاضِي مِثْلًا إِلَيْهِ لِحَرْمَةِ مُكْتَبِ كُلِّ مَنْ أَوْلَيْكَ فِيهِ
وَلَوْ رَأَى تَأْخِيرَهُ لَزَوَالِ الْمَانِعِ فَلَا بَأْسَ أَمَّا ذِمِّيَّةٌ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ أَمِنْ تَلَوُّيْنَهَا وَذِمِّيٌّ جُنُبٌ فَيَجُوزُ
تَمَكِّيْنُهَا مِنَ الثَّلَاغَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (و) ثَلَاثِينَ (ذِمِّيٌّ) أَيِ كِتَابِيٍّ وَلَوْ مُعَاهِدًا
أَوْ مُسْتَأْمَنًا (فِي بَيْعَةٍ) لِلتَّنْصَارِ بِكَسْرِ الْبَاءِ (وَكَنِيسَةٍ) لِلْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَظِّمُونَهَا كَتَعْظِيمِنَا
لِمَسَاجِدِنَا (وَكَذَا بَيْتٌ نَارٍ مَجْجُوسِيٍّ فِي الْأَصْح) لِذَلِكَ وَيَحْضُرُ نَحْوُ الْقَاضِي وَالْجَمْعُ الْآتِي
بِمَحَالِّهِمْ تِلْكَ لِمَا مَرَّ إِلَّا مَا بِهِ صَوْرٌ مُعَظَّمَةٌ لِحَرْمَةِ دُخُولِهِ مُطْلَقًا كَفَرِيهِ بِلَا إِذْنِهِمْ وَثَلَاثِينَ
كَافِرَةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ فِيمَا ذَكَرَ لَا فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِهِ (لَا بَيْتَ أَصْنَامٍ وَثَنِي) دَخَلَ دَارَنَا
بِهَذْنَةٍ أَوْ أَمَانٍ وَتَرَفَّقُوا إِلَيْنَا فَلَا يُلَاعِنُ فِيهِ بَلْ فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْحَرْمَةِ
واعتقادهم يوضح فساد غير مزعومي ولأن دخولهم معصية ولو بإذنهم ولا تغليظ في حق من لا
يتدين بدين كذاهري وزنديقي بل يحلف إن لزمته يمين بالله الذي خلقه وزرقه ويُعتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا

وَالْإِنْجَارِ وَرُبَّمَا أَدَّى صُغُوْدُهُ إِلَى تَذَكُّرِهِ وَإِعْرَاضِهِ نِهَآيَةً أَيْ لَا بِإِغْتِيَابِ كَوْنِهِ أَشْرَفَ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ مِنْ
حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الْمَسْجِدِ ع. ش. قُودُ: (لَا يَلِيْقُ بِهَا) أَيِ بِالْمَرْأَةِ. قُودُ: (الْمَجْلَانِيَّ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ
مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي الْمَجْلَانِ بَطْنٍ مِنَ الْإِنصَارِ اه. ع. ش. قُودُ: (أَوْ نَجَسٌ) عَطَفَ عَلَى جَنَابَةٍ. قُودُ: (بَعْدَ
خُرُوجِ الْقَاضِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَيَلَاعِنُ الزَّوْجَ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا فَرَّغَ خَرَجَ الْحَاكِمُ أَوْ نَائِبُهُ إِلَيْهَا اه.
قُودُ: (فَلَا بَأْسَ) أَيِ: لَا حُرْمَةٌ وَلَا كَرَاهَةٌ اه. ع. ش. قُودُ: (تَمَكِّيْنُهَا) أَيِ: الذِّمِّيَّةُ وَالذِّمِّيُّ.
قُودُ: (لِلْيَهُودِ) وَتُسَمَّى الْبَيْعَةُ أَيِ مَعْبَدُ التَّنْصَارِ أَيْضًا كَنِيسَةٌ بَلْ هُوَ الْعَرْفُ الْيَوْمَ اه. مُغْنِي.
قُودُ: (بِمَحَالِّهِمْ تِلْكَ) أَيِ: بِالْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ. قُودُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: لِأَنَّهُمْ يُعَظِّمُونَهَا.
قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: وَإِنْ إِذْنُوا فِي دُخُولِهِ اه. ع. ش. قُودُ: (كَفَرِيهِ الْخ) أَيِ: كَحُرْمَةِ دُخُولِ غَيْرِ مَا بِهِ
صَوْرَةُ الْخ بِلَا إِذْنِهِمْ. قُودُ: (بِلَا إِذْنِهِمْ) أَيِ: أَمَّا بِإِذْنِهِمْ فَيَجُوزُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِدُونِ حَاجَتِنَا وَلَا حَاجَتِهِمْ
لِلدُّخُولِ وَقَضِيَّةٌ إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ يُكْتَفَى فِي جَوَازِ دُخُولِنَا بِإِذْنِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَمَا يُكْتَفَى بِإِذْنِ وَاحِدٍ مِنَّا فِي
دُخُولِهِمْ مَسَاجِدَنَا اه. ع. ش. قُودُ: (إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِهِ) أَيِ: الزَّوْجُ بِالْمَسْجِدِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قَالَتْ
أَلَا عِنَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَضِيَ بِهِ الزَّوْجُ جَازٌ وَلَا فَلَ اه. قُودُ: (دَخَلَ دَارَنَا بِهَذْنَةٍ أَوْ أَمَانٍ الْخ) وَلَا فَاثْمَكِنَةُ
الْأَصْنَامِ مُسْتَحَقَّةُ الْهَذْمِ اه. مُغْنِي. قُودُ: (وَلَا تَغْلِيْظُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَمَّنْ لَا يَتَّحِلُّ مِلَّةَ كَالْذَاهِرِيِّ بِفَتْحِ الدَّالِ كَمَا صَبَّهَ ابْنُ شُهْبَةَ وَيَضْمُهَا كَمَا
صَبَّهَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَالزُّنْدِيْقِيُّ الَّذِي لَا يَتَدَيَّنُ بِدِينٍ وَعَابِدِ الْوَتَنِ وَالْأَصْح أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ تَغْلِيْظٌ بَلْ
يُلَاعِنُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَظَّمُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَلَا يَنْزَجِرُ قَالَ الشَّيْخَانِ وَيُحْسِنُ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ
الَّذِي خَلَقَهُ وَزَرَقَهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ غَلَا فِي كُفْرِهِ وَجَدَ نَفْسَهُ مُذْنِبَةً لِخِلَافِي مُدْبِرٍ اه. قُودُ: (كَذَاهِرِيٍّ) وَهُوَ
الْمُعْطَلُ اه. ع. ش. قُودُ: (وَيُغْتَبَرُ الزَّمَنُ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى أَمَّا تَغْلِيْظُ الْكَافِرِ بِالزَّمَانِ فَيُغْتَبَرُ بِأَشْرَفِ

بمعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع من الأعيان) والمصلحاء للإتباع ولأن فيه ردعاً للكاذب (واقله أربعة) لثبوت الزنا بهم ومن ثم اغتبر كونهم من أهل الشهادة ومعرفتهم لغة المتلاعنين (والتفليظات ستة لا فرض على المذهب) كما في سائر الأيمان. (ويستل للقاضي) ولو بناييه (وعظهما) بالتخويف من عقاب الله للإتباع وقرأ عليهما آية آل عمران ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ﴾ (٧٧: مرن) وخبر «وجسائكما على الله الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما من تائب» (ويقال) في التخويف (عند الخامسة) لقوله يرجع ليخبر أبي داود (أنه) أمر رجلاً أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجبة) ويستل فعل ذلك بهما ويأتي واضح يده على الفم من ورائه (وأن يتلاعنا قائمين) وبحيث يرى كل صاحبه للإتباع ولأن القيام أبلغ في الزجر

الأوقات عندهم كما ذكره المازدي اه زاد المُنْهَى وإن كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم اه.

• قوله: (وحضور جمع) بالجر عطفًا على زمان المجزور بالياء في المتن. • قوله: (من الأعيان إلخ) أي: من عدول أعيان بلد اللعان ومصلحيه ولا بد من حضور الحاكم ويكفي اليد في رقيقه ذكرًا كان أو أنثى اه مُنْهَى. • قوله: (من الأعيان والمصلحاء) أي: ولو كانا ذمتين اه ع ش. • قوله: (ومن ثم اغتبر إلخ) هل هو كذلك ولو في لعان الكافر كما هو ظاهر إطلاقهم أو يُنظر لكونهم كذلك في الكفار بالنسبة لدينهم؛ لأن المدار على ما يدعو إلى الإنزجار وهو بمجانيسهم أبلغ ويؤيده اختيار ما يعتقدون تعظيمه من الزمان والمكان اه سيد عمر وتقدم آتفا عن المُنْهَى وع ش ما يؤيد الثاني.

• قوله (سني): (والتفليظات) أي: بما ذكر من زمان ومكان وجمع ستة أي في مسلم أو كافر اه مُنْهَى. • قوله: (ولو بناييه) عبارة المُنْهَى ونائيه ومحكم وسيد اه.

• قوله (سني): (هذه الخامسة) أي: من لعانها قبل شروعهما فيها فيقول للزوج أنتي الله في قولك علي لغة الله فإنها موجبة للعلن إن كنت كاذبًا وللزوجة أنتي الله في قولك غضب الله علي فإنها موجبة للغضب إن كنت كاذبة لعلهما يتزجران ويتركان اه مُنْهَى. • قوله: (ويستل فعل إلخ) عبارة المُنْهَى ويأمر رجلاً أن يضع يده على فيه وامرأة أن تضع يدها على فيها فإن آتيا إلا إتمام اللعان تركهما على حالهما ولقتهما الخامسة اه عبارة ع ش ويتبني أن يكون فاعل ذلك في المرأة مخرمًا لها أو أنثى فإن لم يكن ثم أحد منهما فالأقرب عدم استيجاب ذلك اه. • قوله: (هلى فيه) يتبني في الآخرس على ما يشير به من نحو يد اه سيد عمر. • قوله: (من ورائه) أي: كل منهما. • قوله: (يرى كل صاحبه إلخ) زاد الأسنى عن المازدي ويسمع كلامه ويجوز أن لا يكونا كذلك لكن إن كان ذلك بغير عذر كره وإلا فلا قال الزكشي ويتبني مجيئه فيما ذكر من السنن اه.

• قوله: (وبحيث يرى كل صاحبه) عبارة شرح الروض قال المازدي ويتبني أن يتلاعنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز أن لا يكونا كذلك لكن إن كان ذلك بغير عذر كره وإلا فلا قال الزكشي ويتبني مجيئه فيما ذكر من السنن اه.

وقائمين حال من كل من فاعلي تلاعنا أي كل قائما أو من مجموعيهما وعلى كل هو لا يقتضي ما هو الشئ من جلوس كل عند إلعان الآخر بخلاف «فأني أدخلتهما طاهرتين» فإنه إن كان من المجموع اشترط عند دخول كل كونهما طاهرتين أو من كل لم يشترط فليس ما هنا نظير ذلك خلافاً لمن زعمه فتأمله ويقعد كل وقت إلعان الآخر. (وشروطه) أي الملائع أو اللعان ليصح ما تضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ونحو المنكوحة فاسداً فلا يصح من غيره كما دلت عليه الآية ولأن غيره لا يحتاج إليه لما مر أنه

• قوله: (حال من كل إلخ) عبارة المفتي بقوم الرجل عند إلعانه والمرأة جالسة، ثم تقوم عند إلعانها ويقعد الرجل فقوله قايمن حال من مجموعيهما لا من كل واحد منهما ولو قال عن قيام كان أوضح وإذا كان أحدهما لا يقدّر على القيام لاعتن قاعداً أو مضطجعا إن لم يقدّر على الجلوس كما في الأم اهـ.

• قوله: (من كل من فاعلي إلخ) أي: على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اهـ سم.

• قوله: (بخلاف فأني أدخلتهما طاهرتين) أي: المذكور في الحديث الشريف. • قوله: (اشترط عند دخول كل إلخ) يتأمل جداً اهـ سم. • قوله: (ليصح إلخ) أي: اللعان، وقوله: (ما تضمنه إلخ) هو خبر عن قول المتن وشروطه اهـ سم. • قوله: (ما تضمنه قوله إلخ) يعني الزوجية. • قوله: (ولو باختيار) إلى قوله: (وتجوز رفع) في المفتي إلا قوله: (وكان هذا) إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا قوله: (ولا وصول مائة) إلى المتن وقوله: (أو سار). • قوله: (ليدخل ما يأتي في البائن إلخ) نشر مرتب.

• قوله: (ونحو المنكوحة إلخ) أي: كالموطوءة بشبهة كأن قلّتها زوجته أو أمته، ثم قلّتها ولاعن لفتي التسبب مفتي وروض. • قوله: (فلا يصح من غيره) أي: لا يصح اللعان من أجنبي ولا من سيّد أمه وأم ولد مفتي وروض.

• قوله: (من كل من فاعلي) أي: على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور. • قوله: (اشترط عند دخول كل إلخ) يتأمل جداً.

• قوله: (في لسن): (وشروطه زوج) عبارة الرّوض الشرط الثاني الزوجية والرجعية كالزوجة اهـ.

• قوله: (ليصح) أي: اللعان، وقوله: (ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشروطه. • قوله: (ولو باختيار) ما كان إلخ) عبارة الرّوض الشرط الثاني الزوجية قال في شرحه فلا إلعان لأجنبي إذا لم يكن ولد بقرينة ما يأتي ومن الأجنبي السيّد مع أمته اهـ، وقوله: (بقرينة ما يأتي إشارة إلى قول الرّوض بقدر فرع قذف المطلقة البائن أو من وطئها ظاناً أنها زوجته لم يلاعن فإن كان هناك ولد متفصل لاعتن لفتيه، وكذا حمل اهـ، وقوله: (أو من وطئها إلخ) يراد على المتن بقدر التأويل أيضاً إلا أن يراد زوج ولو باختيار ظنه عند الوطء، ثم قال في الرّوض فصل لا ينتهي ولد الأمة باللّعان بل بدعوى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها أي بقدر ملكها، ولم يستبرأ منها، ثم أتت بولد واحتيل كونه من النكاح فقط؛ قلّته أي باللّعان أو من الملك فقط فلا، وكذا لو احتيل كونه منهما أي لا يتغيه باللّعان بل بدعوى الاستبراء وتصير أم

حُجَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ (يَصِحُّ طَلَاؤُهُ) كَسَكْرَانٍ وَذَمِّيٍّ وَفَاسِقِي تَغْلِييَا لِيَسْبَهُ الِيمِينَ دُونَ مُكْرَهٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلَا لِمَانٍ فِي قَذْفِهِ وَإِنْ كُتِلَ بَعْدَ وَيُعَزَّرُ عَلَيْهِ. (وَلَوْ ارْقُدَّ) الزَّوْجُ (بَعْدَ وَطْئِهِ) أَوْ اسْتِخْدَالَ مَاءٍ (فَقَذَفَ) وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لِاعْنٍ لِدَوَامِ التَّكَاحِ (وَلَوْ لَاعْنٌ) فِي الرِّدَّةِ (لَمْ أَسْلَمَ فِيهَا) أَيِ الْعِدَّةِ (صَحَّ) لِتَبَيُّنِ وَقُوعِهِ فِي صُلْبِ التَّكَاحِ (أَوْ أَصْرُ) مُؤْتَدًّا إِلَى انْقِضَائِهَا (صَادَفَ) اللَّعَانَ (يَبْتِثُونَهُ) لِتَبَيُّنِ انْقِطَاعِ التَّكَاحِ بِالرِّدَّةِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ نَفَذَ وَلَا بَانَ فَسَادُهُ وَخُذْ لِلْقَذْفِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَقَذَفَ وَقُوعَهُ فِي الرِّدَّةِ، فَلَوْ قَذَفَ قَبْلَهَا صَحَّ وَإِنْ أَصْرَ كَمَا يَصِحُّ يَمُنُّ أَبَانَهَا بَعْدَ قَذْفِهَا. (وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ) أَيِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَذَبَ أَيِ بَقْرَاغِهِ مِنْهُ وَلَا نَظَرَ لِبِلْعَانِهَا (فُرْقَةً) أَيِ فُرْقَةٍ انْفِصَاحٍ (وَحَرْمَةٍ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا

• فَوَيْ (سِنِي): (يَصِحُّ طَلَاؤُهُ) بَأَنْ يَكُونَ بِالْعَا عَاقِلًا مُخْتَارًا صَادِقًا بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَالرَّشِيدِ وَالتَّسْفِهِ وَالتَّكْرَانِ وَالْمَحْدُودِ وَالْمُطَلَّقِ رَجْعِيًّا وَغَيْرِهِمْ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْ: (كَسَكْرَانٍ) أَيِ: بَعْدَ أَهْ سَم. • فَوَيْ: (وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ) أَيِ: مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ مُغْنِي وَرَوْضُ فَهْوٍ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ.
• فَوَيْ: (فِي قَذْفِهِ) أَيِ: غَيْرِ الْمُكَلَّفِ أَهْ ش. • فَوَيْ: (وَيُعَزَّرُ الْخ) أَيِ: إِنْ كَانَ مُمَيَّزًا مَحَلِّيًّا وَرَشِيدِيًّا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُعَزَّرُ الْمُمَيَّزُ مِنْهُمَا أَيِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَهْ وَزَادَ الرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بَيْلُوغُهُ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الرَّجُلُ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ حَدَّثَ لَهُ زَاجِرٌ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ التَّكْلِيفُ أَهْ. • فَوَيْ: (أَوْ) اسْتِخْدَالَ مَاءٍ) أَيِ: اسْتِخْدَالَهَا لِمَتْنِهِ الْمُحْتَرَمِ قَالَ ع ش أَيِ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَيَكُونُ لِعَانُهُ لِلْعِلْمِ بِالزَّنا أَوْ ظَنُّهُ لَا تَقْنِي الْوَلَدَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَهْ ش. • فَوَيْ: (نَفَذَ) أَيِ: اللَّعَانَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى التَّقْنِي فَيَبْتِثِي التَّسْبُ وَيَسْقُطُ الْحُدُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَيْ: (صَحَّ) أَيِ: اللَّعَانُ سَمٌ وَمُغْنِي، وَفِيهِ، وَفِي النِّهَايَةِ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ. • فَوَيْ: (وَلَا نَظَرَ الْخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ تَلَاغِ الزَّوْجَةَ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) قَالَ فِي الرَّوْضِ سِوَاءُ صُدَّقَتْ أَمْ صُدِّقَ أَهْ سَم.

وَلَدِ أَهْ، وَقَوْلُهُ: وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْحَقَوِيِّ الْوَلَدُ بِهِ بَوَاطِنُهُ فِي الْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ أَهْ وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ لَكِنْ قَدْ يَوْضَحُ بَأَنَّ الْحَادِثَ يَقْدَرُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ. • فَوَيْ: (كَسَكْرَانٍ) أَيِ: مُتَعَدِّ.
• فَوَيْ: (وَيُعَزَّرُ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ نَعَمْ يُعَزَّرُ الْمُمَيَّزُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بَيْلُوغُهُ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِلزَّجْرِ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ حَدَّثَ لَهُ زَاجِرٌ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ التَّكْلِيفُ أَهْ.
• فَوَيْ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَقَذَفَ وَقُوعَهُ فِي الرِّدَّةِ الْخ) فِيهِ شَيْءٌ فَقَدْ يَقَالُ إِنَّمَا أَفْهَمَ وَقُوعَ مَجْمُوعِ الْقَذْفِ وَالْإِسْلَامِ بَعْدَ الرِّدَّةِ لَا الْقَذْفَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ إِذْ لَمْ يُرْتَّبْ بَيْنَهُمَا إِلَّا لَفْظًا إِلَّا أَنْ يَقَالِ الْمُتَبَاوِرُ مِنَ التَّرْتِيبِ لَفْظًا ذَلِكَ أَوْ يَقَالِ الْمَقْصُودُ بَيَانُ إِفْهَامِ مُجَرَّدِ عَدَمِ الْوُقُوعِ قَبْلَ الرِّدَّةِ. • فَوَيْ: (فَلَوْ قَذَفَ قَبْلَهَا صَحَّ) أَيِ: اللَّعَانَ.

• فَوَيْ فِي (سِنِي): (وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ فُرْقَةً) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَا بُدَّ أَيِ فِي تَفْوِذِ اللَّعَانِ مِنْ إِتْمَامِ كَلِمَاتِهِ، فَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِالْفُرْقَةِ قَبْلَ تِمَامِهَا لَمْ يَنْفَذْ أَهْ. • فَوَيْ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) قَالَ فِي الرَّوْضِ سِوَاءُ صُدَّقَتْ أَمْ

(مؤيدة) فلا تَجِلُّ له بعدُ بينكاح ولا ملكٍ ليخبرَ الشَّيْخَيْنِ «لا سبيلَ لكَ عليها»، وفي روايةٍ للبيهقي «المُتَلَاعِنانِ لا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» وكانَ هذا هو مُسْتَدَدُ جُزْمِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُا لَا تَعُودُ إِلَيْهِ وَلَا فِي الْجَنَّةِ (وإنْ أَكْذَبَ) المُتَلَاعِنُ (نَفْسَهُ) فلا يُفِيدُهُ عَوْدُ جِلٍّ؛ لأنَّه حَقُّهُ بَلْ عَوْدُ حَدٍّ وَنَسَبٍ؛ لأنَّهُمَا حَقٌّ عَلَيْهِ وَتَجْوِيزُ رَفْعِ نَفْسِهِ أَيْ أَكْذَبَهُ نَفْسُهُ بَعِيدٌ؛ لأنَّ المُرَادَ هُنَا بِالْإِكْذَابِ نِسْبَةُ

فَوَيْلٌ (سني): (مؤيدة) أي: حَتَّى فِي لِعَانِ المُبَانَةِ وَالْأَجَنِّيَةِ الْمُطَوَّوَةِ بِشُبُهَةِ حَيْثُ جَازَ لِعَانُهَا بِأَن كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ يَنْتَبِهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش. ة فَوَيْلٌ: (فلا تَجِلُّ لَهُ الْخ) يَغْنِي لَا يَجِلُّ لَهُ يَكَاخُهَا وَلَا وَطُؤُهَا بَيْنَكَاحٍ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَمْلِكُ أَيْ لَا يَجِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا بِمِلْكٍ يَمِينٍ وَإِنْ جَازَ لَهُ تَمَلُّكُهَا اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ يَكَاخُهَا وَوَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ لَوْ كَانَتْ أُمَةً فَمَلَكَهَا اهـ. ة فَوَيْلٌ: (وَلَا يَمْلِكُ) وَيَنْتَبِهُ أَنْ يَجُوزَ لَهُ نَظَرُهَا فِي هَذِهِ كَالْمَحْرَمِ اهـ ع ش، وَقَوْلُهُ: نَظَرُهَا أَيْ وَنَحْوُ عِبَارَةِ سَمَ هَلْ يَصِيرُ حُكْمُهَا بَعْدَ يَمْلِكُهَا فِي النَّظَرِ وَنَحْوِهِ حُكْمُ الْمَحْرَمِ اهـ. ة فَوَيْلٌ: (وَكَانَ هَذَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَانَ هَذَا مُسْتَدَدُ الْوَالِدِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَيْهِ وَلَا فِي الْجَنَّةِ انْتَهَتْ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ أَرِيدَ بِهِ التَّهْنِئَةُ وَمَحَلُّهُ دَارُ التَّكْلِيفِ وَمِمَّا يُرْجَحُهُ بَلْ يُعَيِّتُهُ أَيْ الْإِنْشَاءُ أَنَّ الْحَمْلَ عَلَيْهِ أَيْ الْإِخْبَارُ يَوْقِعُ فِي الْخُلْفِ فَإِنْ خَصَّ بِنَحْوِ عَلَى وَجْهِ يُبَيِّحُهُ الشَّرْعُ جَاءَ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْإِنْشَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَيْ مِنْ أَنْ مَحَلُّهُ دَارُ التَّكْلِيفِ.

فَوَيْلٌ (سني): (وَأَنْ أَكْذَبَ الْخ) غَايَةُ ع ش قَالَ الرَّشِيدِي إِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ هُنَا وَلَمْ يُؤَخِّرْهَا عَنْ قَوْلِهِ وَسُقُوطُ الْحَدِّ الْخ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ إِكْذَابَ النَّفْسِ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي سُقُوطِ الْحَدِّ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ فَلَا يُفِيدُهُ عَوْدُ جِلٍّ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ بَلْ عَوْدُ حَدٍّ وَنَسَبٍ اهـ. ة فَوَيْلٌ: (بَلْ عَوْدُ حَدٍّ الْخ)، وَأَمَّا حَدُّهَا فَهَلْ يَنْسَقُطُ بِإِكْذَابِهِ نَفْسَهُ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ لَمْ أَرَهُ مُصَرِّحًا بِهِ لَكِنْ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ مَا يُفْهَمُ سُقُوطُهُ فِي ضَمَنِ تَعْلِيلِ وَجُزْمٍ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ اهـ مُعْنَى. ة فَوَيْلٌ: (وَتَجْوِيزُ رَفْعِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): نَفْسُهُ فِي الْمَتْنِ يَفْتَحُ السَّيْنَ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ رَفْعُهَا أَيْضًا كَمَا جَوَزَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ نَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا»، وَفِي سَمَ مَا يُوَافِقُهَا مَعَ بَسْطِ فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّرْحِ وَأَقْرَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ وَأَجَابَ الرَّشِيدِي بِمَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْإِكْذَابِ نِسْبَةُ الْكُذْبِ إِلَيْهِ ظَاهِرًا أَيْ وَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْكَذْبِ نَفْسَهُ بِجَعْلِ نَفْسِهِ مَصْرُوبًا، وَأَمَّا رَفْعُهُ وَإِنْ صَحَّ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي هَذَا الْمَعْنَى إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا أَكْذَبَتْهُ نَفْسُهُ إِلَّا تَنَازَعَهُ فِيمَا ادَّعَاهُ وَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ لِهَذَا

صَدَّقَ اهـ. ة فَوَيْلٌ: (وَلَا يَمْلِكُ) هَلْ يَصِيرُ حُكْمُهَا بَعْدَ يَمْلِكُهَا فِي النَّظَرِ وَنَحْوِهِ حُكْمُ الْمَحْرَمِ. ة فَوَيْلٌ: (بِأَنَّهُ لَا تَعُودُ إِلَيْهِ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِي. ة فَوَيْلٌ: (وَتَجْوِيزُ رَفْعِ نَفْسِهِ أَيْ أَكْذَبَتْهُ نَفْسُهُ بَعِيدُ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْإِكْذَابُ هُنَا لَيْسَ إِلَّا بِمَعْنَى التَّكْلِيمِ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ وَلِإِقَاعِ ذَلِكَ عَلَى النَّفْسِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ إِذَا أَرِيدَ بِهَا الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي بَابِ التَّكْيِيدِ وَذَلِكَ قَطْعًا يَقْتَضِي صِحَّةَ الرَّفْعِ وَاتِّحَادَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَأَنَّ التَّغَايُرَ بَيْنَهُمَا اغْتِيَابِيٌّ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَكَيْفَ يَسْلَمُ ظُهُورُ التَّنَصُّبِ دُونَ الرَّفْعِ فَتَأَمَّلْ.

الكذب إليه ظاهراً لِيَتَرْتَبَ عليه أحكامه وذلك لا يظهرُ إسناده لِلتَّقْسِ وحينئذٍ فليس هذا نظيرَ ما حَدَّثَتْ به أنفُسُها الْمُجَوِّزُ فيه الأُمران؛ لأنَّ التَّحْدِيثَ يَصْحُحُ نِسْبَةً إِيقَاعِهِ إِلَى الْإِنْسَانِ وإلى نفسه كما هو واضح (وسقوطُ العَدِّ) أو التعزيرُ الواجبُ لها عليه والْفِسْقُ (عنه) بسببِ قَذْفِها لِلآيَةِ، وكذا قَذْفُ الزَّانِي إِنْ سَمَّاهُ فِي لِعَانِهِ (ووجوبُ عَدِّ زَنَاهَا) الْمُضَافِ لِحالَةِ التَّكَاحِ إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ وَلَوْ ذَمِيَّةً وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِحُكْمِنَا؛ لأنَّهم بعدَ التَّرافُعِ إلينا لا يُغْتَبَرُ رِضاهُم أَمَّا الَّذِي قَبْلَ التَّكَاحِ فسيأتي. (وانتفاءُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ) أَي فِيهِ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ بِذَلِكَ وَسُقُوطُ حَصَانَتِها فِي حَقِّه فَقَطْ إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ أَوْ التَّعَتُّ وَقَذْفُها بِذَلِكَ الزَّنا أَوْ أَطْلُقَ؛ لأنَّ اللَّعَانَ فِي حَقِّه كَالْبَيْتَةِ وَخَلَّ نَحْوُ أُخْتِها وَالتَّشْطِيرُ قَبْلَ الوطءِ (وإنَّما يُخْتاجُ إِلَى نَفْيِ) وَلَيْدٍ (ممكِن) كَوْنُهُ (منه فَإِنْ تَعَدَّنَ) لِحُوقِّهِ بِهِ (بأنَّ وَلَدَتْهُ) وَهُوَ غَيْرُ نَامٍ لِدُونِ ما مَرَّ فِي الرَّجْمَةِ أَوْ وَهُوَ نَامٌ (لِسِتَةِ أَشْهُبٍ) فَأَقْلُ (من العقْدِ) لانتفاءِ لَحْظَتَيْنِ الوطءِ والوضْعِ (أَوْ) لأكْثَرٍ وَلَكِنْ (طُلُقَ فِي مَجْلِسِهِ) أَيِ الْعَقْدِ (أَوْ تَكْخ) صَغِيرًا

تَبَيَّنَ لابنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ وَذَلِكَ لَا يَظْهَرُ إِسْنَادُهُ لِلتَّقْسِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ ما فِي حَواشي ابْنِ حَجَرٍ لِلشُّبْهِ سَمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ كَمَا يَصْحُحُ نِسْبَةُ الْإِكْذَابِ إِلَيْهِ يَصْحُحُ إِسْنَادُهُ لِنَفْسِهِ بِمَعْنَى ذَاتِهِ إِذْ هُمَا عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَالتَّعَايُرُ بَيْنَهُمَا اغْتِيَارِيٌّ فَكَيْفَ يَسْلُمُ ظُهُورُ التَّضَبُّعِ دُونَ الرَّفْعِ وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ ما قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ مَعْنَى الْإِكْذَابِ نَفْسُهُ غَيْرُ مَعْنَى الْإِكْذَابِ نَفْسُهُ كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ الْإِسْتِغْمَالُ قِتَامُلِ اه رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (نَظِيرُ ما حَدَّثْتُ بِهِ) أَيِ: الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ اه ع ش. ة فَوَدَّ: (أَوْ التَّغْزِيرُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ حَدِّ قَذْفِ الْمُلَاعَنَةِ إِنْ كَانَتْ مُحَصَّنَةً وَسُقُوطُ التَّغْزِيرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحَصَّنَةً اه.

ة فَوَدَّ: (وَكَذَا قَذْفُ الزَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْتَفِي عَنَّهُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (أَمَّا الَّذِي) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَا وَصُولَ) إِلَى الْمَتَنِ. ة فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ) أَيِ: ثَلَاثِينَ فَإِنْ لَاعَتَتْ سَقَطَ عَنْهَا اه ع ش زَادَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ لَاعَتَتْ بَعْدَ لِعَانِهِ، ثُمَّ أَقْرَأَتْ بِالزَّنا حَدَّثَتْ لَهُ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ عَنْ إِقْرَارِها اه.

ة فَوَدَّ: (فَسَيَاتِي) أَيِ: فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الْآتِي. ة فَوَدَّ: (فِي حَقِّهِ فَقَطْ) خَرَجَ بِهِ حَصَانَتُها فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا تَسْقُطُ اه شَرْحُ الْمُنْهَجِ. ة فَوَدَّ: (وَحَلَّ نَحْوُ أُخْتِها الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحُكْمُها حُكْمُ الْمُطْلَقَةِ طَلِاقًا بَائِنًا فَلَا يُلْحَقُها طَلِاقٌ وَسَتَبِيحُ نِكَاحٌ أَرْبَعِ سِوَاهَا وَمَنْ يَخْرُمُ جَمْعُهُ مَعَهَا كَأُخْتِها وَعَمَّتِها وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْبَيِّنَةِ وَإِنْ لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُها وَلَا يَتَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي.

(فَرَعُ): لَوْ قَذَفَ زَوْجٌ زَوْجَتَهُ وَهِيَ بِكَرٍّ، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَهِيَ كَيْبٌ، ثُمَّ لَاعَنَّا وَلَمْ تَلَاغِمْ هِيَ جُلِدَتْ، ثُمَّ رُجِمَتْ اه. ة فَوَدَّ: (لِدُونِ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِوَلَدَتْهُ وَهُوَ فِي الْمَصْصُورِ دُونَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ، وَفِي الْمُضَفَّةِ دُونَ ثَمَانِينَ اه ع ش. ة فَوَدَّ: (صَغِيرًا) وَيُمْكِنُ إِخْبَالَ الصَّبِيِّ لِيَنْسَحَ سِنِينَ وَيُسْتَرْطَ كَمَالُ التَّاسِعَةِ، ثُمَّ بَعْدَ إِمْكَانِ إِخْبَالِهِ وَلِحُوقِ النَّسَبِ بِهِ لَا يَلَاغِمْ حَتَّى يَثْبِتَ بُلُوغُهُ فَإِنْ ادَّعَى الْإِحْتِلَامَ وَلَوْ عَقِبَ إِنْكَارِهِ لَهُ صُلُقَ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ.

ة فَوَدَّ: (فِي حَقِّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي فِي حَقِّهِ حَصَانَتُها فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا تَسْقُطُ اه.

أو مَسْخُوحًا أو (وهو بالمَشْرِيقِ وهي بالمَغْرِبِ) ولم يَنْصُ زَمَنٌ يُمكنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَادَةً فَلَا نَظَرُ لَوْصُولِ مَكْنٍ كَرَامَةً كَمَا مَرَّ (لَمْ يَلْحَقْهُ) لَا سِتْحَالَةَ كَوْنِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَحْتَاجْ فِي انْتِفَائِهِ عَنْهُ إِلَى لِمَانٍ (وَلَهُ نَفْيُهُ) أَيِ الْمَكْنِ لُحُوقُهُ بِهِ وَاسْتِلْحَاقُهُ (مَيْتًا) لِبَقَاءِ نَسَبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَتَسْقُطُ مُؤَنَّةُ تَجْهِيزِ الْأَوَّلِ عَنْهُ وَيَرِثُ الثَّانِي وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ مَنْ اسْتَلْحَقَهُ وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ مَنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ وَأَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ إِلَّا بِاللِّمَانِ وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْأُمِّ حَمَلَتْ بِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيٍّ غَيْرِ الزَّوْجِ وَإِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلزَّوْجِ وَالشَّارِعَ أَنْطَأَ لُحُوقَهُ

• فَوُدَّ: (أَوْ مَسْخُوحًا) خَرَجَ بِهِ مَجْبُوبُ الذِّكْرِ دُونَ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ فَإِنَّهُ يُمكنُ إِخْبَالُهُمَا مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَنْصُ زَمَنٌ يُمكنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا) يَغْنِي لَمْ يَنْصُ زَمَنٌ يُحْتَمَلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِيهِ بِأَنْ قُطِعَ بَاتُّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَأَنَّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بَاتُّهُ لَمْ يُفَارِقْ بِلَدِّهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ وَهِيَ كَذَلِكَ وَلَا نَظَرُ لِاحْتِمَالِ إِزْسَالِ مَائِهِ إِلَيْهَا كَمَا نَقَلَهُ سَمْعًا عَنِ الشَّارِحِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ إِنَّ ذَلِكَ مُمكنٌ دَائِمًا. فَلَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِلْحُوقِ فِيهَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِيقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ مُتَعَدِّرًا أَبَدًا كَمَا لَا يَخْفَى وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِمْكَانِ فِي قَوْلِهِ وَلَمْ يَنْصُ زَمَنٌ يُمكنُ الْخُ مَجْرَدُ مُضِيِّ مُدَّةٍ تَسَعُ الْاجْتِمَاعَ وَإِنْ قُطِعَ بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ إِذَا ذَاكَ مَذْهَبُ الْحَقِيقَةِ وَبِهَذَا تَعَلَّمَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَحَدِ رَشِيدِي يَغْنِي عَنِ شَيْءٍ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ وَلَمْ يَنْصُ زَمَنٌ الْخُ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا مَضَى ذَلِكَ لَحِقَهُ وَأَنْ لَا يُعْلَمَ لِأَحَدِهِمَا سَفَرٌ إِلَى الْآخَرِ أَوْ لَا يَخْفَى أَنَّهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِمَا قَالَهُ وَإِنَّمَا يُخَالِفُهُ لَوْ قَالَ وَإِنْ عُلِمَ عَدَمُ سَفَرِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (يُمْكِنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا) أَيِ: وَوَطْءٍ وَحَمْلٍ أَقَلَّ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَوْ مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اغْتِيَابِ إِمْكَانِ الْإِزْسَالِ م. ر. أ. س. • فَوُدَّ: (فَلَا نَظَرُ لَوْصُولِ مُنْجَنِ الْخُ)؛ لِأَنَّا لَا نَعُولُ عَلَى الْأُمُورِ الْخَارِيقَةِ لِلْعَادَةِ نَعْمَ إِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَدَخَلَ بِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ بَاطِنًا تَقِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أ. ع. ش. • فَوُدَّ: (مُؤَنَّةُ تَجْهِيزِ الْأَوَّلِ) أَيِ: الْمَنِيَّ بَعْدَ مَوْتِهِ. • فَوُدَّ: (وَقِيْرُثُ الثَّانِي) أَيِ: الْمُسْتَلْحَقُ بَعْدَ الْمَوْتِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَ الْوَلَدُ بَعْدَ التَّقْيِ جَازَ لَهُ اسْتِلْحَاقُهُ كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَيَسْتَحِقُّ إِزْنَهُ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَهْمَتِهِ بِذَلِكَ أ. ه. • فَوُدَّ: (وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْأُمِّ الْخُ) وَلَا لِمَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكْتُبُ بَيِّنَةً وَيَتَنَزَّلُ بَاتُّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَا عِلَاقَةٌ لَهُ بِهِ أ. ع. ش. • فَوُدَّ: (مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ الْخُ) أَيِ: أَوْ مِنْ زِنَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ إِضْرَارَ الْوَلَدِ بِكَوْنِهِ وَلَدَ زِنَا أَقْوَى مِنْهُ بِكَوْنِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيٍّ أ. ع. ش.

• فَوُدَّ: (وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا الْخُ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اغْتِيَابِ إِمْكَانِ الْإِزْسَالِ م. ر. قَالَ فِي الرِّوَضِ فَضَّلَ قَدْزَهَا أَيِ زَوْجَتَهُ بِمَعْنَى أَوْ بِمَعْنَى وَذَكَرَهُمْ فِي اللَّمَانِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ، أَيِ: حُدَّ قَدْزُهَا وَحُدَّ قَدْزُهُمْ وَإِلَّا فَلَا أَيِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْهُمْ لَمْ يَسْقُطْ حُدُّ قَدْزِهِمْ لَكِنْ لَهُ أَنْ يُعِيدَ اللَّمَانَ أَيِ وَيَذْكُرْهُمْ لِإِسْقَاطِهِ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يُلَاحِظْ وَحُدَّ لِقَدْزُهَا فَطَالَبَهُ الرَّجُلُ أَيِ بِالْحَدِّ وَقُلْنَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدَانِ أَيِ لَهَا وَلِلرَّجُلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ فَلَهُ اللَّمَانُ أَيِ لِإِسْقَاطِهِ حُدَّ الرَّجُلِ وَهَلْ تَنَابَذَ الْحُرْمَةُ أَيِ لِلزَّوْجَةِ بِاللِّمَانِ لِأَجْلِهِ أَيِ الرَّجُلِ فَقَطَّ وَجْهَانِ وَلَوْ ابْتَدَأَ

بالفراش حتى يوجد اللعان بشروطه (والتقي على الفور في الجديد)؛ لأنه شرع لدفع الضرر فكان كالرد بالعيب والأخذ بالشفعة فيأتي الحاكم ويغلبه بانتفاه عنه ويُعذر في الجهل بالتقي أو الفورية فيصدق فيه بيمينه إن كان عاميًا لحفائه على العوام وإن خالطوا العلماء وخرج بالتقي اللعان فلا يجب فيه فور (ويعذر) في تأخير التقي (لغيره) مما مر في أعذار الجمعة نعم، يلزمه إرسال من يعلم الحاكم

■ فود: (لأنه شرع) إلى قوله: (والتفسير) في المعنى. ■ فود: (فيأتي الحاكم ويغلبه) عبارة المعنى والمراد بالتقي هنا كما في المطلب أن يحضر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة اهـ وعبارة الرشيدي فالمراد بالتقي المشتراط فيه الفور إغلام الحاكم وليس المراد منه التقي الذي تترتب عليه الأحكام؛ لأنه لا يكون إلا باللعان اهـ. ■ فود: (إن كان عاميًا إلخ) عبارة النهاية إن كان ممن يخفى عليه عادة ولو مع مخالطته مع العلماء اهـ. ■ فود: (مما مر إلخ) عبارة المعنى والزوض مع شرحه كأن بلغه الخبر قليلًا فأخبر حتى يضح أو كان جانيًا فأكل أو عاريًا فلبس فإن كان محبوسًا أو مريضًا أو خائفًا ضياع مال أرسل إلى القاضي لينت إلى نائبا يلاعن عنده أو ليغلبه أنه مقيم على التقي فإن لم يفعل بطل حقه فإن تعذر عليه الإرسال أشهد إن أمكنه فإن لم يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللغائب التقي عند القاضي إن وجدته في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى الرجوع إن بادر إليه بحسب الإمكان مع الإشهاد وإلا فلا على الأصح في الشرح الصغير أما إذا لم يكن عذرًا فإن حقه يتطل من التقي في الأصح ويلحقه الولد اهـ. ■ فود: (نعم يلزمه إرسال من يعلم إلخ) وإن احتاج الرسول إلى أجره فيدفعها حيث كانت أجره مثل الذهاب اهـ ع ش.

الرجل قطالته فهل له اللعان وجهان ولو عفا أحدهما قبل الآخر المطالبة مطلقًا أي سواء قلنا الواجب حد أم حدان.

(فرغ): لو قذف امراته وأختيته عند الحاكم بزني فعلى الحاكم إغلام زني ليطالب بحقه وإن أقر له أي الشخص بمال عند الحاكم ولم يلزمه إغلامه. وكذا بكلمة كيا بنت الزانين فهو قذف لأبويها ويتعد اللعان أي بعدد المقدوفات ولو بكلمة إن كن زوجات فإن رصين يلعان واحد لم يجز إن ذكرهن في اللعان معًا فإن رتب وقع للأولى فإن تنازعن البداة وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولًا أو بكلمة أفرغ بينهن ولو قدم الحاكم إحداهن بلا قصد لئثار جاز وإن قال لامرأة يا زانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت، فلو كانت زوجته قدمت الأم أي؛ لأن حدًا أقوى؛ لأنه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطلقًا أي سواء كانت الثانية زوجة أو لا إن قال يا زانية أم الزانية اهـ وسقطت مع طوله لغيره ولإيضاح المقام به. ■ فود: (إرسال من يعلم الحاكم) عبارة الزوض وشرجه أرسل إلى القاضي لينت إلى نائبا يلاعن عنده أو ليغلبه أنه مقيم على التقي وعبارة الأصل يتبع إلى القاضي ويغلبه على ما هو عليه لينت إلى نائبا أو ليكون عالمًا بالحال إن أخر بعث النائب فإن لم يفعل بطل حقه وإن تعذر

فَإِنْ عَجَزَ فَاِلْإِشْهَادُ وَالْأَبْطَلُ حَقُّهُ كَغَائِبٍ أُخْرَ السَّيْرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ سَارَ أَوْ تَأَخَّرَ لِعُذْرٍ وَلَمْ يُشْهِدْ
وَالْتَعْبِيرُ بِأَعْدَارِ الْجُمُعَةِ هُوَ مَا قَالَهُ شَارِحٌ وَمَقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ لِمَا هُنَا بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَالشَّفْعَةِ

• قُودَ: (فَإِنْ عَجَزَ الْخ) أَي: عَنِ الْإِزْسَالِ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الْإِزْسَالِ لَا يَلْزَمُ الْإِشْهَادُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْغَائِبِ حَيْثُ وَجِبَ الْإِشْهَادُ مَعَ سَيْرِهِ أَنْ مُجَرَّدَ سَيْرِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ إِزْسَالِ
الْمُعْلَمِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ ذَلِكَ أَيَّ أَنْ مُجَرَّدَ السَّيْرِ لَا يُنَافِي الرِّضَا وَإِزْسَالُ الْمُعْلَمِ يُنَافِيهِ
تَذِيرُ أَهْلِهِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ فَعْلٌ فَقَطُّ وَالثَّانِي اجْتِمَاعُ فِيهِ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ. • قُودَ: (فَاِلْإِشْهَادُ) أَي:
إِنْ أَمَكَّنَهُ وَإِلَّا لَا يُشْهِدُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. • قُودَ: (كَغَائِبٍ أُخْرَ الْخ) أَي: وَإِنْ أَشْهَدَ.
• قُودَ: (أَوْ سَارَ) أَي: بِلا تَأْخِيرٍ. • قُودَ: (وَلَمْ يُشْهِدْ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ سَارَ الْخِ عِبَارَةٌ سَم. • قُودَ: (وَلَمْ
يُشْهِدْ) يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ مَعَ السَّيْرِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي السَّيْرُ عَنْهُ وَبِهِ صَرَّحَ شَرْحُ الرُّوضِ أَهْ أَيِ وَالْمُغْنِي
كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • قُودَ: (تَشْبِيهِهِمْ) أَي: الْأَصْحَابِ.

عَلَيْهِ الْإِزْسَالُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَلَى التَّقْيِ إِنْ أَمَكَّنَهُ فَإِنْ لَمْ يُشْهِدْ حَيْثُ بَطَلَ حَقُّهُ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الْإِزْسَالِ لَا
يَلْزَمُ الْإِشْهَادُ. • قُودَ: (فَإِنْ عَجَزَ) أَي: عَنِ الْإِزْسَالِ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الْإِزْسَالِ لَا يَلْزَمُ الْإِشْهَادُ وَقَدْ
يَسْتَشْكِلُ الْفَرْقُ حَيْثُ وَجِبَ الْإِشْهَادُ مَعَ سَيْرِ الْغَائِبِ، وَلَمْ يَجِبْ مَعَ إِزْسَالِ الْمُعْلَمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُجَرَّدُ
سَيْرِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْوَلَدِ فَلْيَحَقِّقْهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ إِزْسَالِ الْمُعْلَمِ
فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ مُجَرَّدَ السَّيْرِ لَا يُنَافِي الرِّضَا بِهِ وَإِزْسَالُ الْمُعْلَمِ يُنَافِيهِ
تَذِيرُ. • قُودَ: (أَوْ سَارَ أَوْ تَأَخَّرَ لِعُذْرٍ، وَلَمْ يُشْهِدْ) يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ مَعَ السَّيْرِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي السَّيْرُ عَنْهُ
وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضِ وَهَلْ لَهُ أَيِ لِلْغَائِبِ التَّأْخِيرُ إِلَى رُجُوعِ بَاقِرٍ إِلَيْهِ بِحَسَبِ
الْإِمْكَانِ مَعَ الْإِشْهَادِ أَيِ بَأَنَّهُ عَلَى التَّقْيِ وَجْهَانِ أَهْ وَذَكَرَ هُوَ أَنَّ أَصْحُمَهُمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْأَوَّلُ وَأَنَّ
كَلَامَ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ قَالَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ أُخْرَ الْمُبَادَرَةُ مَعَ الْإِمْكَانِ وَإِنْ أَشْهَدَ أَوْ لَمْ يُشْهِدْ وَإِنْ بَادَرَ بَطَلَ
حَقُّهُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ الْمُبَادَرَةُ لِحُذُوفِ الطَّرِيقِ أَوْ غَيْرِهِ فَلْيُشْهِدْ أَهْ وَجِبَارَةٌ مُخْتَصِرَةٌ الْكِفَايَةَ لِابْنِ التَّقِيْبِ فَرَّغَ
إِذَا أَمَكَّنَ الْغَائِبَ السَّفَرُ فَلْيَأْخُذْ فِيهِ عَقِبَ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَيُشْهِدُ أَنَّهُ عَلَى التَّقْيِ فَإِنْ أُخْرَ بَطَلَ حَقُّهُ وَإِنْ أَشْهَدَ،
وَكَذَا إِنْ سَارَ وَلَمْ يُشْهِدْ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ وَأَحَالَ الْإِمَامُ جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى الشَّفْعَةِ وَقَالَ لَا فَرْقَ بَيْنَ
الْبَابَيْنِ أَهْ. وَهَذَا الْكَلَامُ يُفِيدُ اغْتِيَابَ اجْتِمَاعِ السَّيْرِ وَالْإِشْهَادِ وَأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا قِيلَ
فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَيَّدًا بِالْغَائِبِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَشْهَدَ حَالَ ذَهَابِهِ إِلَى الْحَاكِمِ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ
الْإِنْهَاءِ إِلَيْهِ وَالْفَرْقُ مُتَبَسِّرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ ثُمَّ يُشْهِدُ عَلَى الْفَسْخِ فَلَا يُصَرُّ التَّأْخِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ
بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا يَتَقَيَّ عَنْهُ إِلَّا بِاللَّعَانِ. • قُودَ: (وَمَقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ لِمَا هُنَا بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ) مُقْتَضَاهُ أَيْضًا
أَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْحَاكِمِ لَزِمَهُ الْإِشْهَادُ حَالَ ذَهَابِهِ إِنْ أَمَكَّنَ لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمُقْتَضَاهُ
أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا أَشْهَدَ حَالَ ذَهَابِهِ سَقَطَ عَنْهُ الذَّهَابُ لَكِنْ قِيَاسُ مَا قَالُوهُ هُنَا فِي سَيْرِ الْغَائِبِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ
الْإِشْهَادِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ عَدَمُ سُقُوطِ الذَّهَابِ عَنْهُ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ فَلْيُرَاجِعْ.
• قُودَ: (وَمَقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ الْخ) قَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّهُ إِذَا أَشْهَدَ سَقَطَ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى

أَنَّ الْمُعْتَبِرَ أَعْذَارُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ أَضْيَقَ لِكَيْثَا وَجَدْنَا مِنْ أَعْذَارِهِمَا إِرَادَةُ دُخُولِ الْحَمَامِ وَلَوْ لِلتَّنْظِيفِ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عُذْرًا فِي الْجُمُعَةِ وَمِنْ أَعْذَارِهِمَا أَكْلُ كَرِيمِهِ وَيَتَعَدُّ كَوْنُهُ عُذْرًا هُنَا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ عُذْرٌ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهَا فَالْوَجْهَ اعْتِبَارُ الْأَضْيَقِ مِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ. (وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ) كَمَا صَحَّ أَنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ لَا عَنَ عَنْ الْحَمَلِ (و) لَهُ (الانتظار وضيقه) لِيَعْلَمَ كَوْنَهُ وَلَذَا إِذَا مَا يُظَنُّ حَمَلًا قَدْ يَكُونُ نَحْوَ رِيحٍ لَا إِرْجَاءَ مَوْتِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ لِيَكْفِيَ اللَّعَانَ فَلَا يُعْذَرُ بِهِ بَلْ يُلْحَقُهُ لِتَقْصِيرِهِ (وَمَنْ أُخِرَ) التَّفْنِي (وَقَالَ جَهْلَتِ الْوِلَادَةَ صُدِّقَ بِتَمِينِهِ إِنْ) أَمَكْنَ عَادَةً كَأَنَّ (كَانَ غَائِبًا)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ بِشَهْدِ لَهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اسْتَفَاضَتْ وَلَا دُثَّتْهَا لَمْ يُصَدِّقْ (وَكَذَا) يُصَدِّقُ مُدَّعِي الْجَهْلِ بِهَا (الْحَاضِرُ) إِنْ ادَّعَى ذَلِكَ (فِي) مُدَّةٍ يُمَكِّنُ جَهْلَهُ) بِهِ (فِيهَا) عَادَةً كَأَنَّ بَعْدَ مَحَلِّهَا وَلَمْ يَسْتَفِضْ عَنْهُ لِحْتِمَالِ صِدْقِهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَهْلَهُ بِهِ إِذَنْ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ عُذْرٌ رِوَايَةً لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ قَوْلُهُ: لَمْ أَصْدُقْهُ وَلَا قِيلَ يَمِينُهُ (وَلَوْ قِيلَ لَهُ) وَهُوَ مُتَوَجِّعٌ لِلْحَاكِمِ، أَوْ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ التَّوَجُّعُ إِلَيْهِ لِعُذْرِ بِهِ (مُتَّفَعٌ بِوَلَدِكَ أَوْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَعَمْ) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ آخَرُ

• قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُعْتَبِرَ أَعْذَارُهُمَا) أَيِ: الْعَيْبِ وَالشُّعْمَةِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ أَضْيَقَ) أَيِ: مِنْ أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ أَرَعَ ش. • قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عُذْرًا لِلْإِخ) وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْخَوْفُ مِنَ الْحُكَّامِ عَلَى أَخْذِ مَالٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُمْ لَا يَقْعَلُونَ إِلَّا بِأَخْذِهِ أَمَّا لَوْ خَافَ مِنْ إِعْلَامِهِ جَوْرًا يَحْمِلُهُ عَلَى أَخْذِ مَالِهِ أَوْ قَدَرِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَخْذِ مِثْلِهِ فَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ عُذْرٌ أَرَعَ ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَعْذَارِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيَتَعَدُّ كَوْنُهُ) أَيِ: أَكْلُ الْكَرِيمِ أَرَعَ ش. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي اللَّعَانِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ عُذْرٌ) أَيِ: أَكْلُ الْكَرِيمِ.

• قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ) أَيِ: أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ وَالْعَيْبِ وَالشُّعْمَةِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ نَاقِلُهُ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (لَا إِرْجَاءَ مَوْتِهِ لِلْإِخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُتَنِ بِخِلَافِ انْتِظَارِ وَضْعِهِ إِرْجَاءَ مَوْتِهِ، فَلَوْ قَالَ عَلِمْتُهُ وَلَدًا وَأَخْرَجْتَ رَجَاءَ وَضْعِهِ مَيِّتًا فَأَكْفَى اللَّعَانَ بَطْلَ حَقِّهِ مِنَ التَّفْنِي أ. ه. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ حُلُومِهِ) مُتَمَلِّقٌ بِانْتِظَارِ وَضْعِهِ الْمُقَدَّرِ بِالْمُطْلَفِ. • قَوْلُهُ: (مُدَّعِي الْجَهْلِ بِهَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: بَعْدَ أَنْ ادَّعَى ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِالْوِلَادَةِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: مَحَلِّ الْوِلَادَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَفِضْ) أَيِ: الْوِلَادَةَ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ يَتَوَلَّدَ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ) كَأَنَّ كَانَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَمَضَتْ مُدَّةٌ يَتَعَدُّ الْخِفَاءُ فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَهْلَهُ بِهِ إِذَنْ) كَذَا فِي النَّسَخِ بِالتَّوْنِ حَتَّى فِي نُسَخَةِ الشَّارِحِ أ. ه. سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (عُذْرٌ رِوَايَةً) أَيِ: وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ امْرَأَةً أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلِ لِلْإِخ) جَوَابُ لَوْ. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ: بِأَنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يَقْبَلُ رِوَايَتَهُ كَصَبِيٍّ وَفَاسِقٍ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (قِيلَ) أَيِ: قَوْلُهُ لَمْ أَصْدُقْهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ نَعَمْ إِنْ عُرِفَ لَهُ وَلَدٌ آخَرُ وَادَّعَى حَمْلَ التَّهْنِئَةِ وَالتَّامِينِ وَنَحْوِهِ عَلَيْهِ؛ فَلَهُ نَفْيُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ نَعَمْكَ اللَّهُ بِهِذَا الْوَلَدِ

الْحَاكِمِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَاكَ يُشْهَدُ عَلَى الْفَسَخِ فَلَمْ يَضُرَّ التَّأْخِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ.

يشتبه به ويدّعي إرادته (تعذر نفية) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيراً أو بارك عليك فلا) يتعذر النفي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء. (وله اللعان) لدفع حد أو نفي ولّد (مع إمكان) إقامة (بينة بزناها)؛ لأن كلاً حجة تامة وظاهر الآية المشترط لتعذر البينة صد عنه الإجماع وكان ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشدوده على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقداً للبينة (ولها) اللعان بل يلزمها إن صدقت كما قاله ابن عبد السلام وصوبوه (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها بلعانها لا بالبينة؛ لأنه حجة ضعيفة فلا تقاومها ولا فائدة للعانها غير هذا.

فصل

(له اللعان لنفي ولّد) بل يلزمه إذا علم أنه ليس منه كما مرّ بتفصيله (وإن غفلت عن الحد وزوال التكاح) بطلاقي أو غيره ولو أقام بينة بزناها لحاجته إليه بل هي أكد من حاجته لدفع الحد (وله)

فقال أمين أو نحوه فليس له نفيه اهـ. فود: (بل يلزمها الخ) ظاهر هذا الصنيع أنه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله أنه لئن الكاذبين الخ وهو بعيد جداً كما لا يخفى ويحتجّل أن قوله يلزمها تفسير للمراد بالجواز الذي أفاده قول المصنف ولها فيكون قوله إن صدقت للتمنن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع اهـ رشيدى عبارة المغني.

(تنبيه): قضية قوله لها أنه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعده بوجوبه عليها إذا كانت صادقة في نفس الأمر فقال إذا لاعت الزوج امرأته كاذباً فلا يحل لها التكوّل كي لا يكون عوناً على جلدها أو رجوعها وقضيحة أهلها وصوبه الأذرعى والزكشي وغيرهما وهو ظاهر اهـ. فود: (لا بالبينة الخ) أي: لا المتوجه عليها بالبينة فيمتنع حينئذ لبعانها؛ لأنه الخ. فود: (غير هذا) أي: دفع الحد.

(فصل) له اللعان لنفي ولّد

هـ قول (سني): (لنفي ولّد) ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد اهـ مغني. فود: (بل يلزمه) إلى قوله: (والخوض) في المغني وإلى الفصل في النهاية. فود: (بل يلزمه إذا علم) فيه ما مرّ قريباً اهـ رشيدى عبارة المغني.

(تنبيه): قضية قوله أنه لا يجب وإن علم أنه ليس منه وليس مراداً بل يجب في هذه الحالة كما علم مما مرّ اهـ. فود: (إذا علم الخ) أي: أو ظن ظناً مؤكداً كما مرّ اهـ رشيدى أي: وكما يأتي. فود: (ولو أقام بينة الخ) غاية مغلطة على وإن عفت الخ. فود: (لحاجته إليه) أي: إلى اللعان لنفي الولد تغليلاً للتمنن والشارح ممّا. فود: (من حاجته) أي: إلى اللعان.

(فصل) له اللعان الخ

اللَّعَانُ بِلِ يَلْزُمُهُ إِنْ صَدَقَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ (لِدَفْعِ عَدُوِّ الْقَذْفِ) إِنْ طَلَبْتَهُ هِيَ أَوْ الزَّانِي (وَأِنْ زَالَ النِّكَاحُ وَلَا وَلَدٌ) إِظْهَارًا لِصِدْقِهِ وَمُبَالَغَةً فِي الْإِنْتِقَامِ مِنْهَا (وَلِ) دَفْعِ (تَعْزِيرِهِ) لِيَكُونَهَا ذِمِّيَّةً مَثَلًا، وَقَدْ طَلَبْتَهُ (لَا تَعْزِيرُ تَأْدِيبُ) لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا كَقَذْفِ مَنْ ثَبَّتَ زَنَاهَا بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا أَوْ لِمَاعِنَا مَعَ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ لِإِظْهَارِ الصِّدْقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَوْ لِكَذِبِهِ الصَّرُورِيُّ (كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوْطَأُ) أَيِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا وَكَقَذْفِ كَبِيرَةٍ

• فَوَدُ: (بِلِ يَلْزُمُهُ إِنْ صَدَقَ) فِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا قَرِيبًا مِنْ رَشِيدِي جِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهٌ): قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَكِنْ الَّذِي صَرَحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْقَوَاعِدِ وَهُوَ أَقْعَدُ الْوُجُوبِ دَفْعًا لِلْحَدِّ وَالْفُسْقَى عَنْهُ، وَهَلْ وَجِبَ الْحَدُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى الْمُلَاعِنِ، ثُمَّ سَقَطَ بِاللَّعَانِ أَوْ لَمْ يَجِبْ أَصْلًا أَحْتِمَالًا لِلْإِمَامِ وَالْأَوَّلِ أَوْجَهَ مِنْ رَشِيدِي. • فَوَدُ: (إِظْهَارًا لِصِدْقِهِ) أَيِ: الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ دَفْعُ عَارِ الْحَدِّ وَالْفُسْقَى وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَمُبَالَغَةً لِيُخْلَى فَلَا يَظْهَرُ لَهُ دَخْلُ فِي الزُّرُومِ مِنْ رَشِيدِي. • فَوَدُ: (وَلِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُرْقَةَ ثَبَّتَ بِهَذَا اللَّعَانِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ مِنْهُ. • فَوَدُ: (لِيَكُونَهَا ذِمِّيَّةً مَثَلًا) جِبَارَةُ الْمُغْنِي كَقَذْفِ زَوْجَتِهِ الْأُمِّ أَوْ الذَّمِّيَّةِ وَصَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ جَمَاعَهَا وَيُسَمِّي هَذَا تَعْزِيرَ تَكْذِيبٍ أَيْضًا مِنْهُ. • فَوَدُ: (لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا) كَيْفَ يَأْتِي هَذَا إِذَا رَمَاهَا بِغَيْرِ الَّذِي ثَبَّتَ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ مِنْهُ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ مِنْ تَعْزِيرِ التَّكْذِيبِ الْآتِي. • فَوَدُ: (مَعَ افْتِنَائِهَا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَاعَنَتْ، ثُمَّ قَدْ قَدْ بَرَزْنَا آخِرَ فَنَاءِ يَحْدُ مِنْهُ. • فَوَدُ: (مِنْهُ) أَيِ: اللَّعَانِ.

• فَوَدُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ: صِدْقُهُ. • فَوَدُ: (أَوْ لِكَذِبِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا مِنْهُ.

• فَوَدُ (سِنِي): (لَا تَوْطَأُ) خَرَجَ الَّتِي تَوْطَأُ. جِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَكَذَا أَيِ لَهُ اللَّعَانُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِ وَجِبَ لِتَكْذِيبِهِ ظَاهِرًا بِأَنَّهُ قَذَفَ زَوْجَتَهُ غَيْرَ الْمُحْصَنَةِ وَلَمْ يُعْلَمْ كَذِبُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ صِدْقُهُ كَقَذْفِ صَغِيرَةٍ تَوْطَأُ وَمُجَنُونَةٍ لَكِنْ لَا يُلَاعِنُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ لَهَا حَتَّى تَكْمُلًا بِالْبُلُوغِ وَالْإِنْفَاقِ وَتُطَالِبًا مِنْهُ.

• فَوَدُ: (وَكَقَذْفِ كَبِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ فِيهِ رَكْعَةٌ وَتَقْفِيدٌ. جِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا فَإِنَّهُ لَا يُلَاعِنُ لِإِسْقَاطِهِ وَإِنْ بَلَغَتْ وَطَأَتْهُ لِلْعِلْمِ بِكَذِبِهِ فَلَمْ يُلْحَقْ بِهَا عَارًا بَلِ يُعَزَّرُ تَأْدِيبًا عَلَى الْكُذْبِ حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيذَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ زَنَى بَكَ مَسْخُوحٌ أَوْ ابْنُ شَهْرٍ مَثَلًا أَوْ قَالَ لِرَتْقَاءِ أَوْ قَرْنَاءِ زَنَيْتَ فَإِنَّهُ

• فَوَدُ: (بِلِ يَلْزُمُهُ إِنْ صَدَقَ) فِيهِ مُخْتَصَرُ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ وَلَوْ قَدْ قَذَفَهَا وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ فَقَدْ يَظْهَرُ أَنَّ اللَّعَانَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ مُحَرَّمًا لَا يُمَكِّنُ إِبَاحَتَهُ وَهُوَ الْجُلْدُ وَدَفْعُ الْحَرَامِ وَاجِبٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَقْهُومُ النَّصِّ الْآتِي أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُلَاعِنَ حَتَّى يُطَالِبَ بِالْحَدِّ وَأُطْلِقَ فِي الْحَاوِي عَدَمَ الْوُجُوبِ مِنْهُ. • فَوَدُ: (وَلِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُرْقَةَ ثَبَّتَ بِهَذَا اللَّعَانِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ لَكِنْ جِبَارَةُ الشَّارِحِ يَغْنِي الْمَحَلِّي تَوْهَمَ خِلَافِ الثَّانِي مِنْهُ. • فَوَدُ: (لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا) كَيْفَ يَأْتِي هَذَا إِذَا رَمَاهَا بِغَيْرِ الَّذِي ثَبَّتَ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ. • فَوَدُ: (مَعَ افْتِنَائِهَا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَاعَنَتْ، ثُمَّ قَدْ قَدْ بَرَزْنَا آخِرَ فَنَاءِ يَحْدُ.

• فَوَدُ فِي (سِنِي): (لَا تَوْطَأُ) خَرَجَ الَّتِي تَوْطَأُ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَكَذَا أَيِ لَهُ اللَّعَانُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِ وَجِبَ

نحو قُرْآنٍ أو بَوْطَةٍ نحو مَمْسُوحٍ فلا يُلاعِنُ لإسقاطه وإن بَلَّغَتْ وطالَبَتْه إِذْ لَا عَارَ يُلْحَقُهَا بِهِ
لِلْعَلَمِ بِكَذِبِهِ فَلَا يُمْكِنُ مِنَ الْحَلْفِ عَلَى صِدْقِهِ وَإِنَّمَا رُجِرَ حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيذَاءِ وَالْخَوْضِ فِي
الْبَاطِلِ وَمَنْ ثُمَّ يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ بِخِلَافِ الْكَبِيرَةِ لَا بُدَّ مِنْ طَلِبِهَا وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي نَحْوِ
الْقُرْآنِ حَيْثُ لَمْ يُرَدْ وَطَاءٌ ذُبِرَها وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ الْأَوَّلِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ أَعْنِي مَا عَلِمَ صِدْقُهُ أَوْ كَذِبُهُ
يُقَالُ لَهُ تَغْزِيرُ التَّكْذِيبِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ كَذِبِهِ بِقِيَامِ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَسْتَنَى مِنْهُ
وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْنُوفِ. (وَلَوْ غَفَّتْ عَنِ الْحَدِّ) أَوْ التَّغْزِيرِ (أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِزَنَاهَا) أَوْ إِقْرَارِهَا

يُعْزَرُ لِلْإِيذَاءِ وَلَا يُلاعِنُ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا صَرَّحَ بِالْفَرْجِ فَإِنْ أَطْلَقَ قَبِيتَنِي أَنْ يُسَالَ عِنْدَ دَعْوَاهَا عَنْ إِرَادَتِهِ
فَإِنْ وَطَّأَهَا فِي الدُّبْرِ مُمَكِّنٌ فَيُلْحَقُ الْمَارُ بِهَا وَيَتَرْتَّبُ عَلَى جَوَابِهِ حُكْمُهُ زَادَ النِّهَايَةَ وَتَغْزِيرُ التَّادِيبِ
يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ الْخ. هـ. قُودُ: (نَحْوِ قُرْآنٍ) نَفَثَ كَبِيرَةً. هـ. قُودُ: (أَوْ بَوْطَةٍ نَحْوِ مَمْسُوحٍ) أَي: أَوْ
قَذَفَ بَوْطَةٍ الْخ. هـ. قُودُ: (فَلَا يُلاعِنُ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا فِي الْمَتَنِ. هـ. قُودُ: (لِلْإِسْقَاطِ) أَي: تَغْزِيرُ التَّادِيبِ.
هـ. قُودُ: (وَأَنْ بَلَّغَتْ) أَي: الطُّفْلَةُ. هـ. قُودُ: (فَلَا يُمْكِنُ) مِنَ التَّمَكِّنِ. هـ. قُودُ: (وَإِنَّمَا رُجِرَ الْخ) جَوَابُ
سُؤَالٍ مَشْنُوءٍ قَوْلُهُ إِذْ لَا عَارَ الْخ. هـ. قُودُ: (حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيذَاءِ) أَي: لِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْإِيذَاءُ وَإِلَّا فَلَا إِيذَاءَ
فِي الْقَذْفِ الْمَذْكُورِ أَوْ الْمُرَادُ مُطْلَقُ الْإِيذَاءِ أَي حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيذَاءِ أَحَدُاهُ رَشِيدِي أَقُولُ أَوْ الْمُرَادُ إِيذَاءُ
أَهْلِهَا. هـ. قُودُ: (وَمِنْ ثُمَّ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا رُجِرَ الْخ). هـ. قُودُ: (يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ
مَعَ وُجُودِ وَلِيِّ لَمْ يَطْلُبْ سَمَ عَلَى حَتِّجِ أَهْ ع ش. هـ. قُودُ: (بِمِن الْأَوَّلِ) أَي: مَا فِي قَوْلِهِ وَلِدْفَعِ تَغْزِيرِهِ أَه
كُزْدِي وَالْأَضْرَبُ وَهُوَ اللَّعَانُ لِحَدِّ الْقَذْفِ الْخ. هـ. قُودُ: (وَمَا عَدَا)، وَقَوْلُهُ: (أَخْنِي مَا) الْأَوَّلَى فِيهِمَا مِنْ
قَوْلِهِ: (أَخْنِي مَا عَلِمَ الْخ) تَفْسِيرٌ لِهَذَيْنِ وَمَا عَلِمَ صِدْقُهُ كَقَذْفٍ مَنْ ثَبَّتَ زَنَاهَا بَيِّنَةً الْخ وَمَا عَلِمَ كَذِبُهُ
كَقَذْفِ الطُّفْلَةِ وَمَا عَدَاهُمَا هُوَ مَا لَمْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ كَقَذْفِ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ. هـ. قُودُ: (وَهُوَ)
أَي: تَغْزِيرُ التَّكْذِيبِ. هـ. قُودُ: (بِمِن جُمْلَةِ الْمُسْتَسْتَنَى مِنْهُ) عَبَّرَ بَيْنَ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ مِنْهَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا
أَنْ فِيهِ لِعَانًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِخِلَافِ هَذَيْنِ. هـ. قُودُ: (وَلَا يُسْتَوْفَى) أَي: تَغْزِيرُ التَّكْذِيبِ أَه
ع ش. هـ. قُودُ: (إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْنُوفِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ كَامِلٍ فَيُؤَخَّرُ إِلَى كَمَالِهِ أَه سَم. هـ. قُودُ: (أَوْ التَّغْزِيرِ)
إِلَى: (الْفَضْلِ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا نَحْوُ مَخْنُونَةٍ) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُلاعِنُ،
وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) إِلَى (فَهُمَا حَمْلَانِ).

لِتَكْذِيبِهِ ظَاهِرًا. كَقَذْفِ صَغِيرَةٍ تَوَطَّأَ وَمَخْنُونَةٍ لَكِنْ لَا يُلاعِنُ حَتَّى يَكْمُلَا وَيُطَالِيَا أَه، وَقَوْلُهُ: لِيَتَكْذِيبَهُ
ظَاهِرًا قَالَ فِي شَرْحِهِ بَانَ قَذْفَ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ وَلَمْ يُعْلَمَ كَذِبُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ صِدْقُهُ أَه.

هـ. قُودُ: (يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ وَلِيِّ لَمْ يَطْلُبْ. هـ. قُودُ: (وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَسْتَنَى
مِنْهُ) عَبَّرَ بَيْنَ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ مِنْهَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ. هـ. قُودُ: (إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْنُوفِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ كَامِلٍ
فَيُؤَخَّرُ إِلَى كَمَالِهِ، وَفِي شَرْحِ م ر، فَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ قَذَفْتُكَ فِي النِّكَاحِ فَلَمَّا وَادَعَتْ هِيَ صُدُورَهُ
قَبْلَهُ صُدُقٌ بَيِّنِيهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْفُرْقَةِ وَقَالَ قَذَفْتُكَ قَبْلَهَا فَقَالَتْ بَلْ بَعْدَهَا صُدُقٌ بَيِّنِيهِ أَيْضًا مَا لَمْ يُنْكَرْ
أَصْلُ النِّكَاحِ فَتَصَدَّقُ بَيِّنِيهَا أَوْ قَالَ قَذَفْتُكَ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ فَقَالَتْ بَلْ بِالْعَةِ صُدُقٌ بَيِّنِيهِ إِنْ احْتَمِلَ صُدُورَهُ

به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل بنفيه (أو سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جئت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس ما دام السكوت أو الجنون في الأخيرتين (في الأصح) إذ لا حاجة إليه في الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى

فوق (سني): (من طلب الحد) أي: أو التزير اهـ. مُعْنِي.

فوق (سني): (أو جئت إلخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضاف للإفافة اهـ. مُعْنِي. (ما دام السكوت أو الجنون إلخ)، فلو طالبت من سكنت أو المجنونة بعد كمالها لاعتن اهـ. مُعْنِي. (سنيما إلخ) عبارة المعني لسقوط الحد في الصور الثلاث الأول ولانقضاء طلبه في الباقي اهـ. (سنيما الثانية) وهي

في صبرها أو قال قد ثقتك وأنا نائم فأنكرت نومه لم يقبل منه ليغديه أو وأنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعته صدق بيمينه إن عهد ذلك لها وإلا صدقت أو وأنا صبي صدق إن احتمل نظير ما مر أو وأنا مجنون صدق إن عهد له اهـ، وفي الرزح وشرجه.

(فرغ): لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة بزنا مطلتي أو مضاف إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو طائنا أنها زوجته أو أمته لم يلاعن فإن كان هناك ولد متفصل لاعتن لثقه، وكذا إن كان هناك حمل ولا حد لها يلعانها إن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه وتتأبد الحرمة بهذا اللعان فإن كان قال زنت في نكاحي وجب الحد عليها وتسقطه باللعان فإن بان في صورة أن لا حمل فسد لعانه وحد، وكذا لو لاعتن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه نيتا فساد لعانه وحد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ باختصار، وفي الرزح وشرجه أيضا ما نصه: فضل لو قذف من لاعتن عزر فقط إن قذفها بذلك الزنا أو أطلق فإن قذفها بزنا آخر عزر أيضا فقط إن حدث يلعانه لكونها لم تلعن ليعانه وذلك؛ لأن لعانه في حقه كالبينة فلا يحده وإنما عزر للإيذاء وحد إن لاعتن سوا أفذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح أم قبله كما يحده للأجنبي واللعان إنما يسقط الحصانة إذا لم يمارضه لعانها فإن عارضه بقيت الحصانة بحالها على أن اللعان حجة ضعيفة فيختص أثرها بذلك الزنا كما يختص بالزوج وليس له إسقاط العقوبة من تعزير أو حد باللعان؛ لأنها بانث يلعان القذف الأول ولا ولد وإن حد بالقذف الأول ولم يلاعن، ثم عاد إلى القذف بذلك عزر تأديبا للإيذاء ولا يحده لظهور كذبه بالحد الأول ولا يلاعن لإسقاط التعزير كما عليم مما مر أو قذفها بغيره أي بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لإسقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد وهل يحده؛ لأن كذبه في الأول لا يوجب كذبه في الثاني فوجب الحد لدفع العار أو يعزر لظهور كذبه بالحد وجهان أو جهما الثاني أخذا من عموم ما يأتي فيمن قذف شخصا قحدا، ثم قذفه ثانيا وتحده بقذفها الأجنبي ولو بما حدث فيه أي بسببه؛ لأن اللعان في صورته مختص بالزوج فيقتصر أثره عليه، وسواء في الزوج والأجنبي أكان ثم ولد فتناه باللعان وبقي أو مات أو لم يكن.

(فرغ): لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح فيه بزنا آخر أو قصد به الاستئناف فيكفي الزوج لعان

من اللعان أما مع ولد أو حمل ينفيه فيلأعن جزماً وإذا لزمه حد بقذف مجنونة بزناً أضافه لحال إفاقتها أو تعزير بها لم يضيفه أو بقذف صغير انتظر طلبهما بعد كمالهما ولا تحدد مجنونة بلعانها حتى تفيق وتمتنع من اللعان. (ولو أبانها) بواحدة أو أكثر (أو ماتت، ثم قذفها)

إقامة البينة بزناها أو إقرارها به والثالثة وهي تصديق الزوجة للزوج في الزنا. قود: (فيلأعن الخ) عبارة المغني فإن له اللعان لتفيه قطعاً اه. قود: (بما لم يضيفه) أي: بزناً لم يضيفه أصلاً أو أضافه لحال الجنون. قود: (أو بقذف صغير) عبارة غيره صغيرة بالتاء قال الرشيد قوله أو بقذف صغيرة أي يمكن وطؤها بقرينة ما قلناه من أن التي لا يمكن وطؤها يستوفي لها الحاكم اه. قود: (بغذ كمالهما) أي: بالإفاقة والبلوغ. قود: (بلعانها) أي: فيما إذا كان هناك ولد أو حمل ولا فلا لعان له في حال جنونها كما مر أيضاً.

قود (سني): (ولو أبانها) لو عثر بياض لشمل ما لو انقضت عدة زمنية أو حصل انفساخ اه مغني عبارة الروض مع شرحه فرع لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدة بزناً مطلقاً أو مضاف إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو طأنا أنها زوجته أو أمته لم

واحد يذكر فيه الزنيات كلها، وكذا الزناة إن سماهم في القذف بأن يقول أشهد بالله آتي لمن الصادقين فيما زمتك به من الزنا بفلان وفلان ومن قذف شخصاً فحده، ثم قذفه ثانياً عزز لظهور كذبه بالحد الأول والزوجة في ذلك كغيرها إن وقع القذفان في حال الزوجية فإن قذف أجنبية، ثم تزوجها قبل أن يحد أو بعده، ثم قذفها بالزنا الأول فالحد واجب واحد ولا لعان لإسقاطه بل يحتاج إلى بيعة؛ لأنه قذفها بالاول وهي أجنبية أو قذفها بغيره تعدد الحد لاختلاف موجب القذفين؛ لأن الثاني يسقط باللعان بخلاف الأول فإن أقام بأحدهما أي أحد الزناءين بيعة بعد طلبها لحد القذف سقط أي الحدان؛ لأنه ثبت أنها غير محصنة وإلا فإن بدأت بطلب حد القذف بالزنا الأول حده مطلقاً، ثم للثاني إن لم يلاعن ولا سقط عنه حده وإن بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط الحد الأول؛ لأن اللعان يختص أثره بذلك الزنا بخلاف البيعة وسقط الثاني وإن لم يلاعن حد للثاني أي للقذف الثاني، ثم للاول بعد طلبها لحدّه، وإن طالبت بهما أي بالحدّين جميعاً فكأنبتدئها بالاول فيحد له، ثم للثاني إن لم يلاعن.

(فرع): لو قذف زوجته، ثم أبانها بلا لعان، ثم قذفها بزناً آخر، ثم جدد نكاحها بل أو لم يجدده فإن حد للاول قبل التجديد للنكاح قال البلقيني صوابه قبل القذف عزز للثاني كما لو قذف أجنبية فحده، ثم قذفها ثانياً ويتبعني حملها على ما إذا لم يضيف الثاني إلى حالة البيونة لئلا يشكل بما مر فيما لو قذف أجنبية، ثم تزوجها، ثم قذفها بزناً آخر من أن الحد يتعدّد فإن لم تطلب حد القذف الأول حتى أبانها قال البلقيني صوابه حتى قذفها فإن لا عن للاول قبل القذف الثاني أو بعده عزز للثاني للإيذاء ولا يحد إذ بلعانها سقطت خصائصها في حقّه وإلا أي وإن لم يلاعن الاول حدّ حدين لاختلاف القذفين في الحكم وهو مخمور على ما إذا أضاف الزنا إلى حالة البيونة أخذاً مما مرّ اه سقته مع طوله لكثرة فوائده وإيضاحه المقام مع اختصار الشارح فيه اه.

فَإِنْ قَذَفَهَا (بِرْنَا مُطْلَقًا أَوْ مُضَافًا إِلَى مَا) أَيْ زَمَنِ (بَعْدَ التَّكَاحِ لِاعْنٍ) لِلنَّفْيِ (إِنْ كَانَ) هُنَاكَ (وَلَدٌ) أَوْ حَمْلٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (يُلْحَقُهُ) ظَاهِرًا وَأَرَادَ نَفْيَهُ فِي لِعَانِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ كَمَا فِي ضَلْبِ التَّكَاحِ وَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ عَنْهُ حَدُّ قَذْفِهِ لَهَا وَيُلْزَمُهَا بِهِ حَدُّ الزَّنا إِنْ أَضَافَهُ لِلتَّكَاحِ وَلَمْ تُلَاحِظْ هِيَ كَالزَّوْجَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى الْوَلَدُ عَنْهُ فَيَحْدُ وَلَا لِعَانَ (فَلِإِنْ أَضَافَ) الزَّنا الَّذِي رَمَاهَا بِهِ (إِلَى مَا) أَيْ زَمَنِ (قَبْلَ نِكَاحِهِ) أَوْ بَعْدَ بَيِّنَتَيْهَا (فَلَا لِعَانَ) جَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَيُحْدُ لِعَدَمِ احتياجه لِقَذْفِهَا حِينَئِذٍ كَالْأَجْنَبِيِّ، (وَكَذَا) لَا لِعَانَ (إِنْ كَانَ) وَلَدٌ (فِي الْأَصَحِّ) لِتَقْصِيرِهِ بِالْإِسْنَادِ لِمَا قَبْلَ التَّكَاحِ وَرُجُوحٍ فِي الصَّغِيرِ الْمُقَابِلِ وَعَاتَمَدَةِ الْإِسْنَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، وَقَدْ يُفْتَقَدُ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْ ذَلِكَ الزَّنا (لَكِنْ لَهُ) بَلْ يُلْزَمُهُ إِنْ عَلِمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ (إِنْشَاءً قَذْفٍ) مُطْلَقًا أَوْ مُضَافًا لِمَا بَعْدَ التَّكَاحِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُلَاحِظُ (وَيُلَاحِظُ) حِينَئِذٍ لِنَفْيِ التَّسْبِيبِ لِلضَّرُورَةِ

يُلَاحِظُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ وَلَا حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ مُتَّفَعِلٌ لِاعْنٍ لِنَفْيِهِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ هُنَاكَ حَمْلٌ وَلَا حَدُّ لَهَا بِلِعَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضَافَ الزَّنا إِلَى نِكَاحِهِ وَتَتَابَعُ الْحُرْمَةُ بِهَذَا اللَّعَانِ فَإِنْ كَانَ قَالَ زَنَيْتُ فِي نِكَاحِي وَجَبَ الْحَدُّ عَلَيْهَا بِلِعَانِهِ وَتُسْقِطُهُ بِاللَّعَانِ فَإِنْ بَانَ فِي صُورَةِ اللَّعَانِ لِنَفْيِ الْحَمْلِ أَنْ لَا حَمْلٌ فَسَدَ لِعَانُهُ وَحَدُّ، وَكَذَا لَوْ لَاعَنَ زَوْجٌ وَلَا وَلَدٌ وَبَانَ بَعْدَ لِعَانِهِ فَسَادُ نِكَاحِهِ تَبَيَّنَا فَسَادُ لِعَانِهِ وَحَدُّ فَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِهِ اهـ وَأَقْرَأَهُ سَم.

• قول (سنن): (بَعْدَ التَّكَاحِ) أَيْ: مُقَارِنَ لِلتَّكَاحِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • قول: (حَدُّ قَذْفِهِ) أَيْ: أَوْ تَغْيِيرُهُ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَتُسْقِطُ عَنْهُ الْعُقُوبَةُ بِلِعَانِهِ وَيَجِبُ بِهِ عَلَى الْبَائِنِ عُقُوبَةُ الزَّنا حَيْثُ كَانَ مُضَافًا بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ وَتُسْقِطُ عَنْهَا بِلِعَانِهِ اهـ. • قول: (إِنْ أَضَافَهُ لِلتَّكَاحِ) أَيْ: بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ مُغْنِي وَع ش. • قول: (بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى الْإِنِّ) عِبَارَةً الْمُغْنِي تَبَيَّنَ أَفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ يُلْحَقُهُ لَا لِعَانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَجْنَبِيِّ وَلِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ حِينَئِذٍ فَيَحْدُ بِهِ اهـ. • قول: (الْوَلَدُ) أَيْ: وَالْحَمْلُ. • قول (سنن): (فَلِإِنْ أَضَافَ إِلَى مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ) مِثْلُ هَذَا مَا لَوْ صَدَرَ مِنَ الْقَذْفِ حَالُ الزَّوْجَةِ وَأَضَافَهُ إِلَى مَا قَبْلَ التَّكَاحِ اهـ رَوْضُ. • قول: (كَالْأَجْنَبِيِّ) أَيْ: كَقَذْفِهَا.

• قول (سنن): (وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ) اعْتَمَدَهُ الْمُتَهَجُّ. • قول: (بِالْإِسْنَادِ الْإِنِّ) هَذَا مُخْتَصَرٌ بِمَا فِي الْمَتْنِ عِبَارَةً الْمُغْنِي لِتَقْصِيرِهِ بِذِكْرِ التَّارِيخِ اهـ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا فِي الشَّارِحِ أَيْضًا. • قول: (فِي الصَّغِيرِ) أَيْ: فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ اهـ ع ش. • قول: (وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنِّ) وَمَعَ هَذَا فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَتْنِ إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُطْلَقَ الْقَذْفُ أَوْ يُضَيَّفَ إِلَى التَّكَاحِ اهـ مُغْنِي. • قول: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُلَاحِظُ) أَيْ: بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَلَا يُحْتَاجُ لِإِنْشَاءِ قَذْفٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

• قول (سنن): (وَيُلَاحِظُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَّقِي بِهَذَا اللَّعَانَ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَقُولُ يُفْهَمُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ وَالرَّوْضِ فَإِنْ أَبَى أَيْ مِنْ إِنْشَاءِ الْقَذْفِ ثُمَّ اللَّعَانِ حَدُّ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِاللَّعَانِ حَدُّ

• قول: (أَوْ حَمْلٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) جَزَمَ بِهِ الرَّوْضُ.

فَإِنْ أَبَى حُدَّ. (ولا يصح نفي أحد توأمين) وَإِنْ وَلَدْتُهُمَا مُرْتَبًا مَا لَمْ يَكُن بَيْنَ وَلا ذَنْبُهُمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِيَجْزِيَانِ الْعَادَةَ الْإِلَهِيَّةَ بَعْدَاجْتِمَاعِ وَلَدٍ فِي الرَّجَمِ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَوَلَدٍ مِنْ مَاءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مَنِيِّ فِيهِ قُوَّةُ الْإِحْبَالِ انْسَدَّ فَمُهْ عَلَيْهِ صَوْنًا لَهُ مِنْ نَحْوِ هَوَاءٍ فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ فَلَمْ يَتَّبِعْهُمَا لِحَقًّا وَلَا انْتِفَاءً فَإِنْ نَفَى أَحَدَهُمَا وَاسْتَلْحَقَ الْآخَرَ أَوْ سَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ أَوْ نَفَاهُمَا، ثُمَّ اسْتَلْحَقَ أَحَدَهُمَا لِحَقَّاهُ وَعَلِبُوا اسْتَلْحَقَ عَلَى التَّفْيِ لِقَوْتِهِ بِصَحْتِهِ بَعْدَ التَّفْيِ دُونَ التَّفْيِ بَعْدَهُ احتياطًا لِلنَّسَبِ مَا أَمَكْنَ وَمِنْ ثَمَّ لِحَقُّهُ وَلَدٌ أَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِغَيْرِ اسْتَلْحَاقٍ وَلَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ عِنْدَ امْكِانِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِالتَّفْيِ أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ وَضَعِيَّتَيْهِمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ عَلَى مَا مَرَّ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْحَمْلِ فَهُمَا حَمْلَانِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فَيَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

الْقَذْفُ الْأَوَّلُ أَيْضًا، وَقَدْ بَصَّرَحْ بِهِ قَوْلُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِهِ وَتَسْقُطُ عُقُوبَةُ الْقَذْفِ عَنْهُ بِلِعَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْشِئْ عَوِيبَ اهْ وَأَصْرَحَ مِنْهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِ التَّسْبِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ بِلِعَانِهِ حُدُّ الْقَذْفِ فَإِنْ لَمْ يَنْشِئْ قَدْ قَدْ حُدَّ وَلَا حُدَّ عَلَيْهَا بِلِعَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضَافَ الزَّنا إِلَى نِكَاحِهِ وَتَتَأَيَّدُ الْحُرْمَةُ بَعْدَ اللَّعَانِ اهْ. **قوله:** (فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ) وَمَجِيءُ الْوَلَدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ اسْتَنْى وَمُغْنِي. **قوله:** (فَإِنْ نَفَى الْخ) أَيِ بِاللَّعَانِ. **قوله:** (فَإِنْ نَفَى أَحَدَهُمَا الْخ) أَوْ نَفَى أَوَّلَهُمَا بِاللَّعَانِ، ثُمَّ وَلَدَتِ الثَّانِي فَسَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَلِدَهُ لِحَقُّهُ الْأَوَّلُ مَعَ الثَّانِي اهْ مُغْنِي. **قوله:** (إِلَّا بِالتَّفْيِ) أَيِ: بِاللَّعَانِ. **قوله:** (فَهُمَا حَمْلَانِ) فَيَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا.

قوله: (فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ) وَمَجِيءُ الْوَلَدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ فَالْتَّوَأْمَانِ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي حَمْلٍ وَاحِدٍ شَرْحُ رَوْضٍ. **قوله:** (فَهُمَا حَمْلَانِ) فَإِنْ قُلْتَ لَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ فَهُمَا حَمْلَانِ أَنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِيَجْزِيَانِ الْعَادَةَ الْإِلَهِيَّةَ الْخ أَنَّهُمَا حَمْلَانِ مِنْ وَاحِدٍ وَهَذَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ إِذَا اشْتَمَلَ الْخ بِمَا سَيَأْتِي فِي الْعِدَّةِ أَنَّهُمَا تَتَقَضَّى بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِذْ لَوْ كَانَا مِنْ وَاحِدٍ وَجَبَ تَوَقُّفُ انْقِضَائِهَا عَلَى الثَّانِي لِأَنَّا نَمْنَعُ جَمِيعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُمَا حَمْلَيْنِ صَادِقٌ بِكَوْنِهِمَا مِنْ رَجُلَيْنِ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الرَّجَمِ وَلَدَانِ مِنْ مَاءِ رَجُلَيْنِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ وَصُولُ مَاءِ الثَّانِي مِنْ وِلَادَةِ الْأَوَّلِ وَكَوْنُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ وَلَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ الْخ وَلَا بِمَا سَيَأْتِي فِي الْعِدَّةِ مِنْ انْقِضَائِهَا بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِحَوَازِ يَفْلِي مَا ذُكِرَ أَيْضًا بَأَنْ يَكُونَ وَصُولُ مَاءِ الثَّانِي مَعَ وِلَادَةِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ قُلْتَ هَذَا الْمَنْعُ لَا يُقْبَدُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْعِدَّةِ وَالْعِبَارَةُ لِلرَّوْضِ وَشَرْحِهِ.

(فَرَحْ): لَوْ عَلِقَ طَلَاقُهَا بِالْوِلَادَةِ فَاتَتْ بِوَلَدٍ، ثُمَّ بَاخَرَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَلِحَقَّاهُ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ ثَلَاثَةً إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ وَبَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ دُونَهَا لِحَقَّاهُ دُونَ الثَّالِثِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي اهْ فَانْظُرْ قَوْلَهُ دُونَ الثَّالِثِ الْخ الْمُصَرَّحُ بِأَنَّ الثَّالِثَ مَعَ الثَّانِي حَمْلٌ آخَرُ مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي الرَّجَمِ وَلَدٌ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَآخَرُ مِنْ مَاءِ آخَرَ.

فهرس

٥	باب الخيار في التكااح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعاً
٣٥	فصل في الإعفاف
٤٨	فصل

كتاب الصداق ٦٣

٨١	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاسد
٩٧	فصل في التفويض
١٠٦	فصل في بيان مهر المثل
١١٤	فصل في تشطير المهر وسقوطه
١٣٩	فصل في المنة
١٤٥	فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه
١٥٤	فصل في وليمة العرس

كتاب القسم ١٨٦

٢١٦	فصل في بعض أحكام الشؤوز وسوابقه ولواحقه
-----	---

كتاب الخلع ٢٢٣

٢٦٠	فصل في الصيغة وما يتعلق بها
٢٨٠	فصل في الألفاظ المألزمة للموض، وما يتبعها
٣١٠	فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عوضه

كتاب الطلاق ٣٢٠

٣٥٩	فصل في تفويض الطلاق إليها
٣٦٥	فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق
٣٩٦	فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه
٤٠٦	فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره، وما يتعلق بذلك

٤٣٣	فصل في الاستثناء
٤٤٨	فصل
٤٦١	فصل في بيان الطلاق السنّي والبدعيّ
٤٨٢	فصل في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها
٥١٦	فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها
٥٦٤	فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق
٥٧٤	فصل في أنواع أخرى من التعليق

كتاب الرجعة ٥٩٤

كتاب الإيلاء ٦١٩

٦٤٠	فصل في أحكام الإيلاء من ضربٍ مُدّة وما يتفرّع عليها
-----	---

كتاب الظهار ٦٥٣

٦٦٤	فصل فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك
-----	--

كتاب الكفارة ٦٧٤

كتاب اللعان ٧٠٠

٧٢١	فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً
٧٢٦	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته
٧٤٤	فصل

